

ترجمة الإمام القدوري

٤٢٨ - ٣٦٢ من الهجرة

(۱) قال قاضي القضاة أبو العباس شمَسُ الدين أحمد بن أبي بكر بن خلّكان. (۱۰ م. ١٨٦ هـ) في كتاب ووفيات الأعيان، وأنباء أبناء النرسان؛ (الترجمة ٢٩): أبو الحسين أحمد بن أحمد بن جعفر بن حَمْدَان، الفقيه الحنفي، المعروف بالقُدُوري: انتَهَتْ إليه رياسة الحنفية بالعراق؛ وكان حسن العبارة في النظر. وسمع الحديث، وروى عنه أبو بكر الحَطيبُ صاحب التاريخ (يريد الخطيب البندادي صاحب تاريخ بغداد) وَصَنَّفَ في ملهب أبي حنيفة المختصر المشهور وغيره، وكان يناظر الشيخ أبا حامد الإسفرائني الفقيه الشافعي.

وكانت ولادته سنة اثنتين وستين وثلاثمائة. وتوفي يوم الأحد الخامس من رجب سنة مثمان وعشرين وأربعمائة ببغداد، ودُفن من يومه بداره في دَرْب أبي خلف، ثم نقل إلى تربة في شارع المنصور، ودفن هناك بجانب أبي بكر الخوارَزْمي الفقيه الحنفي، رحمهما الله تعالى!

ونسبته بضم القاف والدال المهملة وسكون الواو، وبعدها راء مهملة ـ إلى القدور التي هي جمع قِـدْر، ولا أعلم سبب نسبته إليها، بـل هكـذا ذكـره السماني في كتاب الأنساب. اهـ.

(٢) وقال الحافظ ابن كثير في حوادث سنة ثمان عشرة وأربعمائة (١):

القُدُوري، صاحبُ الكتاب المشهور في مذهب أبي حنيفة، أحمد بن محمد بن جعفر حَمْدَانِ، أبو الحسين، القُدُوري، الحنفي، صاحب المصنف المختصر الذي يحفظ، كان إماماً بارعاً عالماً، وثبتاً مناظراً، وهو الذي تولى مناظرة الشيخ أبي حامد الإسفرانني من الحنفية، وكان القُدُوري يُطريه ويقول: هو أعلم من الشافعي، وأنظر منه، توفي يوم الأحد

 ⁽١) ذكره الحافظ ابن كثير مرة أُخرى في وفيات سنة ٤٢٨ وقال (وقد تقدمت وفاته؛ فدل ذلك على أن في
وفاته خلافاً، وقد وقع هنده (أبو الحسن) والمشهور (أبو الحسين) كما ذكرنا.

الخامس من رجب منها عن ست وخمسين سنة، ودُفن إلى جانب الفقيه أبي بكر الخوارزمي، الحنفي.

(٣) وقال أبو المحاسن ابن تغري بردى في النجوم الزاهرة (٥/ ٢٤): •وفيها (سنة ٤٢٨) توفي أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان، الإمام، العلامة، أبو الحسين، الحنفى، الفقيه، البغدادي، المشهور بالقُدُوري، قال أبو بكر الخطيب: لم يحدث إلا شيئاً يسيراً، كتبت عنه، وكان صدوقاً، انتهت إليه بالعراق رياسة أصحاب أبي حنيفة، وعظم عندهم قدره، وارتفع جاهه، وكان حسن العبارة في النظر، جريء اللسان، مُدِيماً للتلاوة. قلت: والفضل ما شهدت به الأعداء، ولولا أن شأن هذا الرجل كان قد تجاوز الحدُّ في العلم والزهد ما سَلِم من لسان الخطيب، بل مدحه مع عظيم تعصبه على السادة الحنفية وغيرهم، فإن حادته ثَلَمُ أعراض العلماء والزهاد بالأقوال الواهية والروايات المنقطعة، حتى أَشْخُنَّ تاريخه من هذه القبائح. وصاحب الترجمة هو مصنف مختصر القُدُوري في فقه الحنفية، وشرح مختصر الكرخي في عدة مجلدات، وأملى «التجريد» في الخلافيات، أملاه في سنة خمس وأربعمائة، وأبَّانُ فيه عن حفظه لما عند الدارقطني من أحاديث الأحكام رعللها، وصنف كتاب التقريب الأول؛ في الفقه، في خلاف أبي حنيفة وأصحابه، في مجلد، و التقريب الثاني، في عدة مجلدات، وكانت وفاته في منتصف رجب من السنة، ومولده سنة اثنتين وستين وثلاثمالة، وقد روينا جزأه المشهور عن الشيخ رضوان بن محمد العقبي عن أبي الطاهر بن الكريك عن محمد بن البِّلُوى: أنا عبد الله بن عبد الواحد بن عُلاَّق، أنا فاطمة بنت سعد الخير الأنصارية، أنا أبو بكر بن أبي طاهر، أنا العلامة أبو الحسين القدوري رحمه الله تعالى، اهـ.

(٤) وقال أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، المعروف بابن الجوزي (٩٧ هـ) في كتاب «المنتظم»:

أحمد بن محمد بن جعفر، أبو الحسين (١)، القدوري، الفقيه الحنفي، ولد سنة اثنتين وستين وثلاثمائة. أخبرنا القزاز، أخبرنا أبو بكر الخطيب. قال: سمع القُدُوري من عبد الله بن محمد الحوشبي، ولم يحدث إلا بشيء يسير، كتبت عنه، وكان صَدُوقاً، وكان ممن أنجب في الفقه لذكائه، وانتهت إليه بالعراق رياسة أصحاب أبي حنيفة، وارتفع جاهه، وكان حسن العبارة في النظر، مُديماً لتلاوة القرآن، وتوفي بوم الأحد الخامِس من رجب هذه السنة، ودُفِن من يومه في داره بدرب «أبي خلف) اه..

⁽١) وقع في نسخته «أبو الحسن» وقد أشرنا إلى ذلك وقع في نسخة البداية والنهاية لابن كثير أيضاً.

(٥) وقال أبو الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي، في كتابه «الفوائد البهية، في تراجم الحنفية» (ص ٣٠):

أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الحسين، القدوري ـ بالضم، قيل: إنه نسبة إلى قرية من قرى بغداد يقال لها قُدُورة، وقيل: نسبة إلى بيع القدور ـ وهو صاحب المختصر المبارك المتداول بين أيدي الطلبة، أخذ الفقه عن أبي عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني عن أحمد الجصاص عن عبيد الله أبي الحسن الكرخي عن أبي سعيد البردّعي عن موسى الرازي عن محمد (بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة) كان ثقة، صدوقاً، انتهت إليه رياسة الحنفية في زمانه، صنف المختصر، وشرّح مختصر الكرخي، وكتابه «التجريد» مشتمل على الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي مجرداً عن الدلائل، مات سنة ثمان وعشرين وأربعمائة، ببغداد.

قلت: وقد طالعت مختصرة، وانتفعت به مع شرحه للزاهدي المسمى بالمجتنى، وشرحه للصوفي يوسف بن حمر المسمى بجامع المضمرات، وقد ذكره ابن خلكان في تاريخه المسمى بوقيات الأحيان، فقال (وساق نص ابن خلكان الذي أثرناه أولاً بحروفه) وفي «مدينة العلوم»: من كتب الحنفية مختصر القدوري، وهو أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر، أبو الحسين، القدوري، البغدادي، تفقه على أبي عبد الله بن يحيى الجرجاني. وروى الحديث، وكان صَدُوقاً، انتهت إليه رياسة الحنفية بالعراق، وشرح مختصر الكرخي، ومنف «التجريد» في سبع أسفار، يشتمل على الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة، شرع في إملائه سنة خمس وأربعمائة، وله كتاب «التقريب» في المسائل الخلافية بين أبي حنيفة وأصحابه مجرداً عن الدلائل ثم صنف «التقريب الثاني» فذكر المسائل بأدلتها، توفي ببغداد يوم الأحد منتصف رجب، أو خامس رجب، سنة ٤٢٨، وروى عنه الخطيب وقال: كان يوم الأحد منتصف رجب، أو خامس رجب، سنة ٤٢٨، وروى عنه الخطيب وقال: كان بيمها، أو هي اسم قرية. انتهى.

وفي أنساب السمعاني: القدوري - بضم القاف والدال المهملة - هذه النسبة إلى القدور، واشتهر بها أبو الحسين أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان الفقيه المعروف بالقدوري من أهل بغداد، كان فقيها صَدُوقاً، انتهت إليه رياسة أصحاب أبي حنيفة بالعراق، وعز عندهم قدره، وارتفع جاهُه، وكان حَسن العبارة في النظر، مديماً لتلاوة القرآن، رَوَى عنه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب الحافظ، وكانت ولادته سنة اثنتين وستين وثلاثمائة، ومات في رجب سنة ٤٢٨ اهد كلام أبي المحاسن اللكنوي.

(٦) وقال حاجي خليفة في اكشف الطنون؛ (ص ١٦٣١): المختصر القدوري في فروع الحنفية للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحنفي المتوفى سنة ٤٢٨ أوله

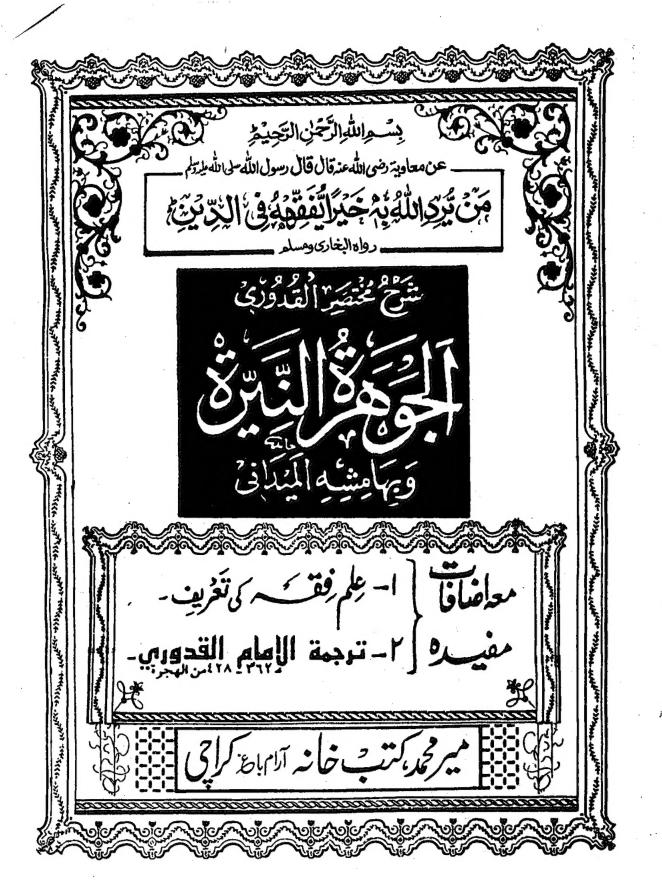
الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين، وهو الذي يطلق عليه لفظ الكتاب في المذهب، وهو منن منين معتبر متداول بين الأثمة والأعيان وشهرته تغني عن البَيّان، قال صاحب مصباح أنوار الأدعية: إن الحنفية يتبرّ كون بقراءته في أيام الوباء، وهو كتاب مبارك، مَنْ حفظه يكون في مأمّن من الفقر، حتى قيل: إن مَنْ قرأه على أستاذ صالح ودَعًا له عند خَتْم الكتاب بالبركة؛ فإنه يكون مالكاً لدراهم على عدد مسائله، وفي بعض شروح المجمّع أنه مشتمل على اثني عشر ألف مسألة، انتهى كلامه.

وقد عَدَّد حاجي خليفة شروحه وذكر مؤلفيها، وعَدَّد مختصراته، ومَنْ تصدى لنظم مسائله، وهذه الشروح والمختصرات والمنظومات مما يضيق عنها الحَصَّر.

نفعنا الله تعالى ببركة صاحبِه وبركة إخوانِه من العلماء العاملين، والحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامُه على إمام المتقين، وعلى آله وصحبه أجمعين!!



*		



علم فقت

لغوى في المان الم حقائق الفقر حقيقة النق والفخ والفعير إلى الم الذي يتن الاحكام وتعبين من حقائقي ويفخ النفى منها و فقر عن في الم كالم الم كوكية بس جواحكام ترويركو واصح كرك الدران كى حقائين كامراغ لكا ك أورشلق و يجيده مسائل نو واضح كرك (فائن الزنخشري) الفقر و بن المعلم بالني تم خص بعلم الشريور في المن من كي چركو جانا سه يعربه علم شرببت كساقة ماص بوكي و دومنت ارا فق التي دس منها ، فقيه وس الفقر و فقيه وك القابدة علم وكان فقيها ، فقيه وس الفها بحث في المناق المن المن المناق ا

اصطلاح معنی ۱- اصطلاح ابل شرعین نفزی شهورتوریف برسی، هو العد، بالاحکام الشرعید تنوید برسی، هو العد، بالاحکام الشرعید تنوید که استان که التقدید که استان استان که اورا حکام اصلی وه بین جن کا تعلق عمل سے بوتا ہے اورا حکام اصلی وه بین جن کا تعلق اعتمال سے بوتا ہے اورا حکام اصلی وه بین جن کا تعلق اعتمال بین قرآن باک، مدمیث، اجاع، قباس، کا تعلق اعتمال بین قرآن باک، مدمیث، اجاع، قباس،

توریف مذکور دو جزؤں پر شمل ہے ایک ، العلم بالا مکام الشرعیۃ الفرعیۃ ، اس جرور کے پیش نظرامکام اعتمادیۃ بھے و حداثیت خدا و تد تعالی ، رسالت رشل اور علم یوم آخرت وغیرہ المور فقر کے اصطلاحی معنمی ن سے خارج رہیں گے ، جزو دوم ، العلم بالا دار التفصیلیۃ ، کامطلب یہ ہے کہ تعنیا یا ذعیم لیر مسلم میں سے جرتفید کی تفعیلی اور کاعلم بو منلا جب یہ کہا جائے کی سے سلم میں بوقت عقد راس المال کی تنیا و تعنی مزدری ہے اور کتاب الله باست رہول یا فقادی قعاب سے اس پر دلیل قائم ہوگی ، ای طرح جب یہ کہا جائے کہ مور کی ہا نا فائر سب جوام ہے قوائی دبیل بھی ای طرح بیش کی جائے گی ، اور جب یہ کہا جائے کہ داس المال بیں جو بھی تریا و تی ہو وہ رہائے درجہ بیں ہے تو آیت ، و دن اور جب یہ کہا جائے کہ اور جب یہ کہا جائے کہ دوجہ بیں ہے تو آیت ، اور الکواا موالکم بند کم باب الله بیش کی جائے کہ دوجہ بی برکہ بیا میں مور بی بیا ہوگی ، برکہ می نفذ کی دخت اعلی ایال ناس کے ہر مرجز نیہ پر حلت دوجہ یہ کراہت دوجہ بی بی بیا کہ علی کا حکم لگا نا دران بی سے ہرا کہ کی دہل بیان کرنا ہے ،

الم الرحيف رحمة الترعلير فوات بين مد الفقة معن فية النفس ما دما عبيها " لين علم فف لفس اوراسير فاركا

ہوت دالی کیفیات کے معلوم کرے لام ہے "

ابل مقیقت اورصونیا م کرام کے بہاں نظام عمل کی جامعیت لانا ہے، ایک عارف وقت لاقول میں سالہ مارف وقت لاقول میں سالہ مقیدی عندا بل دفت مولاد ولا بیل قب الا ابا الا ابا الا ولا بلت فت الی ماسوا که ولا بیل قب الا ابا الفرک نزد یک الی ماسوا که ولا بیل جوال جبر من الفیر و بیطیر فی طلبه طیر، ان الطبر، کرائل الفرک نزد یک فقیہ وہ سے جوا بین مولی کے مواکسی سے زورت اوراس کے مواکسی کی وصن نہ ہون اسکے مواکسی کی طرف میوا وراس کے بوادراس کے فقیم میوا وراس کے بوادراس کے فقیم میوا وراس کے فقیم میوا وراس کے فیرسے وال بی فیرند موادراس کی المرش میں برند کی طرح افراد ایسے م

حفرت من البرگا فرنا سنة بم المنفه و الم تفخص من جو دبا سے دوگردال موا الموا خروب بس رعبت كر بوالا اور آپنے ذائى عيوب كا دانا بينام و اين عارف نفتهر كى عبا دت بھى نفط خدا كيك مونى سے زود زخ ك خون سے موتى ہے اور دبہت كى طبع ہے ، يہ كوك جو برہشت مانكے بنب وہ سلا ذكر بيك نہيں بكه برورد كا ك ويرار كے سے قال العارف سے و

فیس قسمت می الجنان نعما عد غیس ای ارب ها الراک می ساید طوی دول جونی خورواب حوص در به میواش سرکوے نو برنت ازبادم بیست بر لوح و لم جزالف قامت دوست به مید فنم حسرف دار با دنداد اشا دم مدود اگری بیس عب دن خوروب

را من من رحمة الطرعديد كراس تول كاسطنب بيب كريد دوملم حزور كايس دان كي تحصيل متخص كيك درم

ي سوديين قال الشاعر س

به الى البروالتقوى دا عدل تاصد به هوالحمن بنجى من جميع الشدائد به الشده على النعيطان من الف عاب به بركه خواند عند كيسراو بريار د وخييث

Y

تفقه نان الفقة المضل قائد هوالعلم الهادى الى سنى الهدى نان نقيها وإحدامتو رعا سه علم دين نقيست ولفير وصد سنت

عدہ نقہ مزدر عاصل کر کیونوائس سے اعال مالی کو نبق ادر تقوی کی سادت عاصل ہونی ہے ،اور نفز سے ہوا یت کی دہمین نیقہ برکھیل جاتی ہیں اور یہ ایک ایس معنوط الد بیع میں نقیہ عام تمام اور یہ ایک ایس معنوط الد بیع میں نقیہ ما تک ایک نقیہ تنایطان ہر ہزار طابعد السط نار و معامل ہے ،،

جرالقرون اورتفق فی الدین اجدار میز سرکار ددعالم صلی اند عید و کم کامحاب بین دوشم کے اصحاب خیر القرون اورتفق فی الدین ایک ده جو بمرو تعت مغط حدیث ادراسی روایت بین نگی رہتے ہئے ،
خلا مطرت الوہریره رضی الله و نفق پری بوری طرح حرف بمت کرنے تف شذ مطرت علی رضی الله و نا کا محام جزئر دکا سنے ادراست باط د تفق پری بوری طرح حرف بمت کرنے تف شذ مطرت علی رضی الله و عدرت برجا بی نے کے عبدالله بن معمول بها بنات سے بی وی احاد برخ و بورے تبدت و تعین اور بمر فو اعدرت ربعت پرجا بی نے کے بعد معمول بها بنات سے بی احداد میں الله معبد و مرفی الله معبد و مرفی الله و اور نبوت کی الحراد می احداد میں الله معبد و مرفی الله معبد و اور نبوت کی الحراد می احداد میں الله معبد و اور نبوت کی الحراد میں الله معبد و مرفی الله معبد و اور نبوت کی الحراد می الله معبد و مرفی الله میں الله الله میں الله الله میں الله الله میں الله میں الله میں الله الله میں الله الله میں الله م

فق اسبور اسبور اسبور اسبور بن المبب احفرت عرف الدوات الما المبب احفرت عرف الدوات المسبور المسبور المسبور المبب احفرت عرف الدوات المسبور المبب المبب المبب المبب المبب المبب المبب المبب المباعث المبب المباعد المرفون المباعد المرفون المباعد ا

(۵) عبدالله بن مبدالله بن عبر بن معود من معرف عاله الدر معرف الوهر يراه من روايت كرت بي اوران سعدام در كادر ابوالزناد ، آي ف صفح من فات باني-

١٧٠ سيمان بن بساره ام الموننين حضرت مبمونه من آزا دكرده غلام من ام المؤمنين ادر حضرت الوبريرة مع ذواً كرنة بين ادران سن يمي بن سيد اور رميد ، الغول ف مشارع بين وفات بإني .

ساتو بن ی بین بن تین تول بنی ر الف ، ابوسلم بن عبدالرخی ب موف ، حاکم ابو میدانشد اکثر علام جهز کا بین و ف ، حاکم ابو میدانشد بن الویج بن کا بین حول نقل کیا ہے دج) الویج بن میدائر من میدائر من میدائر من میدائر من بین میارک کا نول سے دج) الویج بن میدائر من بن المی میدائر میدائر من بن المی میدائر مید

مبی تفی متونی ساعرے نقم رسبر کو قطو ذیل میں مع کہا ہے۔ م

الاادمى لايفتى بالسهة ، نقسمة ضيرى من الحق خارجة فخذ معرعبيد الله عروة قاسم ، سعبد، أبو بكري سليان ، خارجة

ابوبی بن عبدالرین بن سنام ، مهزت ابوس براه اورمضرت عائت است روایت کرت، بی اوران سے ان کی اولا داوران بری انفوں نے سے اچھ بن دِمات یا گی ا

مدون دوا صنع علم فقر اسلامی علیم کی ابتدار اگر جراسلام کے ساتھ ساتھ ہوئی اور بردل دی کے زبانہ ہی سے مدون دوا صنع علم فقر اعظائد ، تغیب و مدیث اور نظر کی تعلیم شروع ہوجی تھی گر چونی ایک خاص تر تنب و انداز کے ساتھ زبانہ بنوت و دور خلافت بیں یہ علیم مرون نہوے کے نظے اور ندا نکوفن کی حیثیت ماضل تھی اسلے دو کسی خاص ضف کی طرف منہوب نہوسے جب دو سری صدی بجری بیس تردین و ترتیب شروع بوئی توجی مورن و باتی کہلائے انداز فکر کے ساتھ ترتیب کی دہ ان کے مدون و باتی کہلائے ایک شاسبت سے ایم ابو مینیفہ کو فقر کا باتی کہا جاتا ہے ،

اور برجالبن معزات - کو و ۵ کتے جو ہا قاعدہ تدوین فق کے کام بیں ذمہ دارائہ مصر کیتے تھے .ان کے علاوہ دوبرت محدین علاوہ دوبرے محدثین دفقہا دلمی اکثرا دفان حربتی دفقہی بمٹوں کو سیننے اور ان بیں اپنے اپنے علم وصوا برم مرب ذن می زیر فرار اللہ میں کہتا ہے۔

عموان كيف سن كابرار حق ركعة كق -

د الما حب في خرر بر تدوين ففه كا كام كياب ايسا عظيم الثان مار عي كار نام تقام كي نظر طراس مي مار خون براهي بنيس ملتي ١-

ابک فیلحان اوراس کا و قعید این مین می کو به انسکال موکر جب ایمی نک اصول نفر مدّ ون ی منین بوا ایک فیلحان اوراس کا و قعید این این این این این این این از فروع نفر سع بحث اوراسی تدوین کیت موثی مر به کوئی اشکال کی بات منین این اسط کرعلم اصول نفذ فبط استیاط دموفت فطاء از صواب کی ایک ترازد به پس علم اصول نفذ علم ضابط بوا اور علیم ضابط کا بهی حال سے کدائی تدوین بعدی کوئل میں آئی تھے علم عرد من بے کرفین بن احدے اسے تو اعد وضوابط مذون کے حالا کو شوار اس سے تبلی موزون اشار کہتے تھے اسی طرح ارسطوے علم منفق کو مدّون کیا حالانکہ لوگ اس سے پہلے ی فکر ونظر اور بی دارسے کام کینے سے و بخداعلم النی فانہ شاخے رون انسطق بالعصی ا

تعنیفات اما افعاد البراد دورعبای مین دوسری صدی بجری بن سب سے پہلے اما افع ابر مینفرون تعنیف است میں البن خولفات القدین بین آب کی تعنیفات کا مجوعه کو اسوفت موجود نہیں البن خولفات اقدین بین آب کی بہت سی نعینیفات کا در ملتا ہے ملامر کو شری نے بنوغ الدا فی نے حاست بد میں گیارہ مصنفات کی تعریف داری تب الراق (۱۱ کتاب افراق معنفات کی تعریف داری تب الراق (۱۱ کتاب افراق الاب طرد) کتاب العالم دالمت کی میں البنا کی الفراق الاب طرد) کتاب العالم دالمت کی میں الدوسط (۱۷) الفق الاب طرد) کتاب العالم دالمت کی الدوسط (۱۷) الفق الاب الدوسل (۱۱) کما تیب وصایا ۔

آپ کے بعد دوسرے ایکر نے بھی اپنے اپنے اصول ونظر بات پر علم نقر کی ندوب کی اور دوسری مدلا سے میکرساتو سے صدی تک علم نفذ بس تصنیبفات کا سب رجاری رہا نداہب اربعہ کی چندسے ہور ومعتمد

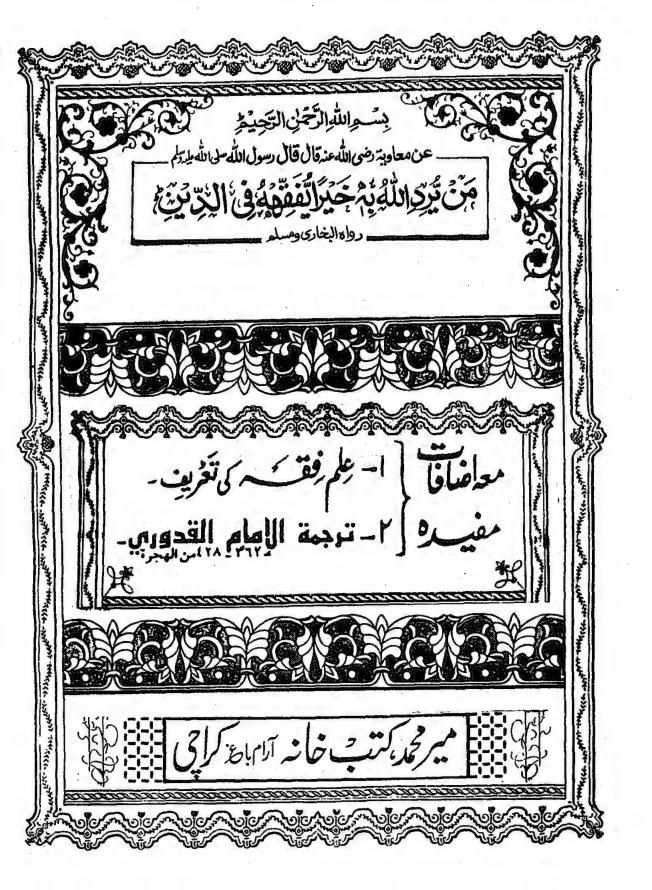
كتب يهيل ا-

رد) جائع صغیر ۔ اسمیں آب نے ام) ابو بوسف کی روابت سے ام) عظم کے تما اقوال قام بند کے بیں من کی تعداد بقول علام بزدوک دسم ای بیمن میں سے و ادار سائل میں اختلاف رائے ہی کی ہے ، اور مراکی لی برے کہ بورک کمت ب میں بحر دوسماوں کے اور کہیں قیاس واسمت ن کو ذکر منہیں کیا ،

رس، جا مع بمير-اس بين الم صاحب سا توال كم سائق الم زفر ك اقوال بي درن بح بين اسبب برسط ك ديل بي مكتبط ك ديل بي مكتب بين دوايات ومتون وروايات برشتل ا ورجا فع صفر سع بمين زياده وطوار به مكتبط في المراح و ما من كتبط في المراح و من مكتبط في المراح و من من و من من و من من و من مكتبط في المراح و من من و من مكتبط في المراح و من من و من

ای الزیادات زاد آدنه رونفنها « عقد مسائله امن اصعب الکتب اصوبها کا لعب مراکت اصوبها کا لعب مراکت اصوبها کا لعب اور گاری قط ماافترعت « فروعه ف یدنی العجد مروالعی ب ینال تارشها فی العب امر مئن ک « ینیب ادر گرکها عن انبن الشهب ه الحاض در این الشهب ه الحاض در این الشهب من این المام مئن ک وابت سے من این المام بن من وی سال بی منافق می دوابت سے میں ۱۷۱ جسیان - از الوائن شمنی کی من سب را مری منفی مودن بات بنی متونی سلاده ای مجرید می این این این می منافق المان ای دواب المان این می منافق المان این دواب المان این دواب المان این دواب المان المان

از ممدین تنبیاع نکی حنفی متونی سنطنده ١٧١ كافي از عاكم شهيد مد بن محد متو في سيسدد - ام محر ك بسوط ، جامع صغر اورجا مع كبر كمسائل كوج كي مع زنفل ندميب كمسلسلمين بدكتاب نهابت معتمداسي . اه) مختنصي از الوالمن عبيد الترين حبب بن دلال بن ولهم الكر جي متوني متوني منسميره ١٠١١ عامع كبير - ازالوالحسن كرفي ذكور الله عصرالسائل - از الواللبث نفر بن فيد بن فيدم وتندى سيم مو (١١) عيون المائل - ازايواللبث فكور (١١) مسوط - از ابوالليث ذكور الال الانتسرار - از شيخ ابوز بدعب الشرب عرالديوى متونى سين م عن مبلد كمير -(ام) الاجناس - ازسيع الوالعياس احدين محد ف عرانماطفي موفي ملم مره يحميال على الترميب. ادبيع ابوالعباس نذكوراسيس مائل كو اتفائيس بالول من ترتب كما لق مع مى كر ١٥١) الاحكام -ردا) روضه -از مضيع ابوالعباس مذكور، أسبس فروع مزيسر كو جمع كبا سيم مسفر الحمر بونيك با وجود كتيسرالغوائد ہے۔ ا، المسترانة الواتعات ار الشيخ الوالعباس غركور و 19 مبتوط النشيخ شمس الافرمبد العزيز بن احدمواني مؤتى جميره ردر) مبتوط - يزشيخ الاسلام محدين مبين بن وكامورف بخوابرارا ده متونى سيم مي اب بندره مبلدول من ا ١١٩ مبتوط - التيمس الائر محد بن احد بن اليهل مرى متونى مسلم عربي بندره ملدون مي سي-١٢٠١ الحاقى - انتيخ ممدين الرابيم بن انوب الحجيدي تلييذ شمس الانمر سرمي متوفى سنت عويه كتاب كنتب منفر بین اصل الاصول ہے ۔اس میں شائے کے بہت سے نتا دی نزکور میں ۔ نہامیت قابل اعماد کتاب ہی دالا منية الواقعات. الزبيع طابر بن احدب عبد الرشيد بخارى متوفى سم عام باسمى بد -د ۱۷۷) مخفیز الفغیت ا و - از یکن علاد آلدین ابو نم فهرین احدا بی احد سم کرندی -(١٣١) بدائع العنائع في ترتيب السندائع - ارتبخ ابوبحر بن منو دلاشان متونى مخش هرم عميذ ينخ علا الدين تخفر الفقها، كى نهايت ى جبب وغرب شرح سے اور ترتيب و تهذيب مي لاجواب كماب ہے ۔ (١٢٠) زمدة الاحكام في اختلاف ملابب الائمة الاربع الاعلام راز تبيخ سراع الدين ابوحفص عمر بن اسحا ف بندی غزنوی متونی سلی عربی اختلاف ملاسب بر بهت عمده کناب ہے ، ra) دررابحار - از تیخ شمک الدین الوعبدالله محد من لوسف بن الباس قو نوی و متق متو فی شنه مع مشهرمتن معسدتاليف (٩٩م) مع اور مرت تاليف مرف ديره ما ٥٠



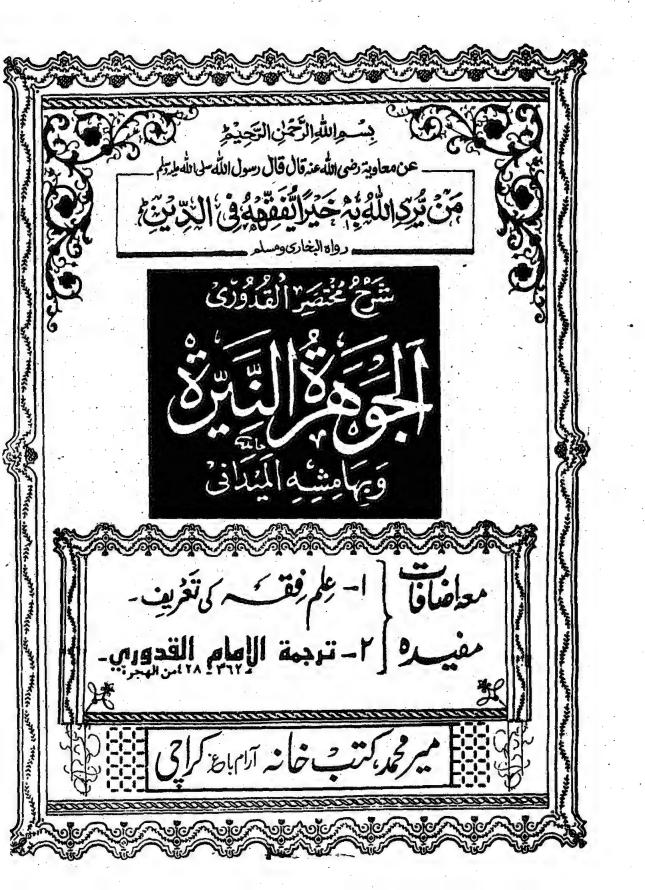


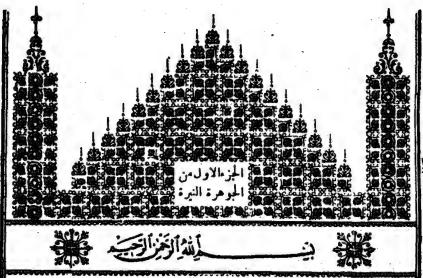


من الحبوهرةالنيرة على مختصر القدوري للامامالملامة والنحرير الفهامة فقيه عصيره ووحيد دهره محرر المذهب النعماني وابي حنيفة الثاني الشيخ ابي الحسن احمد من مجد القدوري البغدادي المتوفى سنة (٤٢٨) وهوالذي يطَّلق عليه لفظالكتاب في المذهب كيف لاوهو متن متين معتبر بينالائمة الاعبان وشهرته نغني عن البيان حتى قال صاحب الصباح ان الحنفية شركون به في الم الوباء وهو كتاب مبارك من حفظه یکون امینا من الفقر حتی قبل آن من قرأه علی استاذ صالح و دعاله عند ختم الكتاب بالبركة فاله يكون مالكا لدارهم على عدد مسائله وقال شراح الجمع انه مشتمل على اثنى الف مسألة وشروحه كثيرة جدا وانفع شروحه شرحان احدهما « الجوهرة النيرة » للامام ابي بكر بن على العروف بالحدادى العبادى المنوفى سنة (٨٠٠) و انهما و الباب ، لحامة المحققين و نخبة العلماء العاملين العلامة الفاضل والاستاذ الكامل السيد عبدالغني الشهير ! • النُّنجي الميداني • الذي هو تلميذ أين العابدين صاحب ردالمخناز وهو شرح مختصر مفيد موجز كاصله ولعمرى لمبشرحه احد مثله ولورأه شراح الكتاب لم يتحرك قلهم ولوعلم مساحب المثن لتأليف هذا الشرح لانتخر والفه رحمه الله في سنة (١٢٦٨) وقدالهم الله نمالي • مجذعارف افندى الشهير عزلف احد افندى زاد. ، زاد هما الله تعالى بالحسني والزباده لطبع هَدُنُ الشَرَحِينُ مَعَافَى [مطبَّمته] فيعصر سلطاننا الاعظم والحاقان المعظم السلطان ان السلطان السلطان الفازى « عدا لمد » خان

ادامالله الم دولته الى آخرالالمم

مير فحر كتب خانه آناه كراجي





و شرح القدوري که فو المباب که المباب که المباب که المبدانی که المبدانی که المبدانی که المبدانی که المبدانی که ا

بسمالة الرحن الرحيم

الحدية الذي وفق من

اراده خراهنته فالدن

ه و هدى بغضله من شأه الي

سبيل المهندين • والصلاة والسلام على سيدنا مجد

الامين فالبغوث رجمة

المالمين و على سائر الانساء

والمرسلين • والعصابة و القرابة والنابدن • والعلماء

الماملين • و الأعدالجيدين •

الحدية و لاحولولانوة الآبانة و وماتوفيق الآبانة و والصلاة والسلام على رسول الله و سيدًا محد بن عبدالله و على جميع البياء الله و ملائكة الله و و صفائق عن المحابة اولياء الله و و عن النابعين لهم في دن الله (وبعد) فهذا شرح لهنتصر القدوري جمته بالفاظ مختصرة و و عبارات ظاهرة و تشتمل على كثير من الماني بي الذاكرة و اوضعته لذوى الافهام القاصرة و و الهم المتقاصرة و وسميته و الجوهر النيرة و و استمنت في ذلك عن له الحد في الاولى و الآخرة و سميانه هو اهل التقوى و اهل المنفرة و قال الشيخ الامام ابو الحسن رجه الله تمالى

معركاب الطهارة كاب

الكتباب قالفة هوالجمع يقال كتبتالثي اى جعنه ومنه الكتبابة وهي جعما لحروف

ومقلديم باحسان الى يومالدين و امابعد و فيقول العبد النقير الجبانى و عبدالننى الفتيى المبدائى و غفراقة تمسال ولوالديه و ومشايخه ومنه حق عليه و ان الكتاب المبارك للامام القدورى و قد شاعت ركته حتى صارت كالعلم الضرورى و ولذا مكفت العلمة على فقهه و تفهيد و وازدجوا على فعله وتعليه وكنت بمن عكف عليه الايام الكثيرة وداب المردد اليه حتى اسر اليه ضميره و فرأيت بعنى جواهره قد خفيت في معادنها و وبعنى لعلى المعتقب استرت في مكامنها و وكان كثيرا ما يخطر لى ان انعلفل عليه مجمع بعنى عبارات تكون كالشرح اليه و لنفصيل مجمله وتفييد مطلفه وابضاع معانيه و على وجه التوسط مع الايضاح عبث يكون معينا لمانيه و الاانه كان يمنى الى لست ون اهل مطافله و ابنا عن عند المدان و تعيير المباع في هذا الميدان و تم مرى على اقتمام هذا المقام و رجاء الانتماب الحدمة و فرم امهم و مع زيادة باذيال و كنه و عند ما والمورد و تحرى ما هوالاظهر و الاوضع ما بغلب على الفن الله تعالى المنام و الاسميم و ما يدل و المعيم و المراب المنام و المناه و الاوضع من خيارات الائمة لما هوالواجم و العميم و ولم آل جمهدا في التهذيب و المعرى ماهوالاظهر و الاوضع في التميم و ما يقور عبات الديم و المباب في شرح الكتباب و المورد و تحرى ماهوالاظهر و الاوضع و ما المنام عند اطلاق الاسماب و واسأل الله تعالى ان يقبله بغضله و ويميم به النفع سالامله و والمراب و المباب في شرح الكتباب و المورد و عنا المنام على الله على ما يشاء قدير و ويدا بديا المنام و مدور المرد و تعارف المنام و مدور المرد المنام و كتاب اللهارة المناه و المهارة النفافة المورد المنافقة المهارة المهارة المهارة المنفافة المهارة النفافة النفافة النفافة النفافة النفافة المهارة المهارة النفافة النفافة المهارة النفافة المهارة النفافة المهارة المهارة المهارة النفافة المهارة النفافة النفافة المهارة النفافة المهارة المهارة النفافة المهارة المهارة المهارة المهارة المهارة المهارة المهارة النفافة المهارة المهارة المهارة المهارة المهارة المهارة المهارة النفافة المهارة المهارة المهارة المهارة المهارة المهارة المهارة

وشرعا النظافة عن الجماسة حقيقيمة كانت وهي الخبث او حکمیــة وهی الحــدث وتنقيم بالاعتبارالثاني الي الحكيري واسمها الحساس النسل والوجيه الحدث الاحكير والى السغرى وامها الخاس الونسوء والموجب له الحدث الاسغر وبتى نوع آخر وهو التيم فانه طميارة حكمية تخلفهما مما ويخاف كلامنهما منفردا عن الآخر وقدمت العبادات على غرها احتاما ما لان الجن والانس لم تخالق الالها وقدمت الصلاة من بينما لانبا عادها وقدمت الطمارة عام! لانهامفتاحها وقدمت طمارة الوضوء لكثرة تكراره (قال الله سالي بالما الذين آمنوا اذا قتم الى العسلاة فاغسلوا وجوهكم والدبكم المالرانق وامتصوا رؤسكم وارجلكم المالكمين افتنع رجدالة نسالي كنابه بآية من الفرآن على وجهه الرهان استزالا لركته وتينبا تتلاوته والافذكر الدايل خصوصا صلى وجه

بعضها الى بعض * فقوله حكتاب الطهارة اى جميع مسائل العلمارة • وفي الشرع عبسارة عن الثمل والاحاطة وهما لفظان مترادفان يمنى واحد • وقيل هما متضاران وهوالعجم • فالاحاطة اع منالشمال لان الثمل هو جمع المتفرق بقال جعالة شمله اى ما نفرق من امره والاحاطة ما احاط بالشي بعد جعمه فهي جامعة الشمل محيطة به فشال الثمل ماقالوا فكلة الجم انها توجب الاجماع دون الانفرادكما اذا قال الامير البند جيم من دخل هذا الحصن فله عشر من الابل فدخل منم عشرا فانالهم عشرا من الابل لاغير بينهم جيب و مثال الاحاطة اذا قال كل من دخل هذا الحسن فبله عشر من الابل فدخــل منهم عشرة فال لكل واحد منهم على الانفراد عشرا من الابل فيكون لهم مائة فبسان إن كلسة الجبيع المتمل دون الاحاطة وكلسة كل الشمل والاحاطسة • والطهارة فالغذ هيالنظافة وعكسها الدنس • وفالشرع عبارة عن غسل اعضاء مخسوصة ومكسمها الجدث ويقال ايضا عبارة عن رفع حدث او ازالة نجس حتى يسمى الدباغ والتيم طهارة واعم من هذا ان يقال عبارة عن ايعمال مطهر الى عمل يجب تطهيره او بندب اليه والمطهر هوالماء عند وجوده والصعيد عند عدمه • والطهارة على ضربين حقيقية وهي الطهبارة بالمساء وحكمية وهيالتيم والطهارة بالمساء على ضربين خفيفة كالوضوء وخليظة كالغسسل منالجنابة والحيض والنفاس واعا بدأ الشيخ بالحفيفة لانها اعم واغلب (فوله رحمالة قال الله تمالى باابها الذين آمنوا اذا قتم الى الصلاة) الآبة بدأبها تبركا ودليلا على وجوبه • ومن اسرارها انهما تشتمل على سبعة فصول كلهما مثنى » طهــارثان الوضو، والغسـل » ومطهرانالــا، والصعيد » وحكمان الغســل » المسع ، وموجبان الحدث و الجنابة ، و مبصان المرض و السنفر ، وكذا أنسان الغائط والملامسة • وكرامتان تطييرالذنوب واتمام النعمة واتمامها •وته شيدا قال عليه العسلاة والسلام • من داوم على الوضوء مات شهيدا • وق الآية اضمار الحدث اي اذا قتم إلى الصلاة وانتم محدثون • وانما قال فيالوضوء اذا فتم وفي الجنسابة وال كنتم لان • أذا • تدخل على امركائن او منتظر لامحالة و ه ان ه تدخل على امر ر عاكان و رعما لايكون والغيام الىالصلاة ملازم والجنابة ليست علازمة فانها قد توجد وقد لاتوجد (قوله فاغسلوا وجوهكم) النسل هوالاسالة ، وحد الوجه ،ن قساص الشعر الى أسفل الذفن طولا وبهن جمعة الاذن الى عمية الاذن عرضا حتى اله يجب غسل البياض الذي بينالمذار والاذن حندهما وحند ابي يوسف لايجب وان غسسل وجهه ولم يصل الماء الى ماتحت حاجبيه اجزئه كذا في البنسابيع • ولو رمدت هينه واجتمع رمضها فبانب العين والمحظ وجب عليه ابصال الماء الىالماق كذا فىالذخيرة • الرمض وسخالمين وموق العين طرفها عا يلى الانف وجمه أماق • والسط بغيم اللام طرفها عما بل الاذن (قول و أدبكم ال المرافق) اى مع المرافق وواحدها مرفق بكسر الم وفتح النساء ومكسه المفصل بفتح الم وكدرالصاد • والسسنة ال بدأ في فسسل

الذارمين من الاصابع المالمرافق فان عكس جاز كذا في الحجندي وبجب غسل ما كان مركب على اعضاء الوضوء من الامسابع الزائدة والكف الزائد فان تلف النضو غسل ماعاذي محلالفرض ولايلزمه غسل مافوقه كذا فيالينابيع • و في الفتوى الجين في المظفر عنع تمام الطهارة والوسخ والدرن لاعنع وكذا النزاب والطين فيه لاعنع والحضاب اذا تجسيد عنم كذا فالذخيرة وقشرةالقرحة اذا ارتفعت ولم يصلالماء الى مأتحتهما لايمنع (قولُه والسفوا برؤسكم) المسيح هو الاصابة فلوكان شـــره طويلا فيسمح عليه ان كان من تحت اذنه لايجوز و ان كان من فوقها جازوان كان بعض رأسه محلوقاً فمنع على غير المحلوق جاز وان اصاب رأسه ماه المطر اجزئه عن المنح سنواه منصه اولاً وان مسم رأسه ثم حلقه لم يجب عليه اعادة المسمح وان مسم رأسه عاء اخذه من لحيت لم بجز لانه مستعمل وان محمه بلل ف كفه لم يستعمله ساز كذا ف الفتساوى (قول وارجلكم الى الكعبين) قرى وارجلكم بالنصب عطفا عملى الوجه والابدى تغدره فاغسلوا وجوهكم وادبيكم وارجلكم وقرى وارجلكم بالحفض علىالجساورة ومذهب الروافش ال الارجل عسوحة الخباجا بقرائة الحفض عطف علىالرؤس قانا الحفض اتما هو على الحجاورة و الاتباع لفظا لامعنا و مثله قرائة حزة و الكسائى « وحور مين ، بالحنض على المجاورة كقوله تمالى • وقاكمة نما يتخيرون و لم طير ، وق الكشاف لماكانت الارجل تغسل بصب المساء وذلك مظنة الاسراف المذموم عطف على الممسوح لالتماع ولكن لتنبيه على وجوبالاقتصار • وانما ذكرالرافق بلفطالجم والكبين بلفظ التثنية لان ماكان واحدا من واجد فتثنينه بلفظ الجم ولكل بد مرفق واحد غلدت جم ومنه قوله تعالى • فقد صفت فلوبكما ، ولم يقل قلباكما وماكان اثنين من واحد فتثنيته بلفظ التثنية فلما قال الى الكعبين علم ان المراد من كل رجل كعبان (قو له ضرض الطهارة) الفرض قالفة هوالقطع والنقدر قال الله تعالى و سورة الزلناها و فرضناها ، اى قدرناها وقطمنا الاحكام فيها قطعا * وقيالشرع عبارة عن حكم مقدر لايحتمل زيادة ولانقصانا ثبت بدليل قطعي لاشية فيه كالكتاب والخسرالمنواتر حتى انه يكفر جاحده ومقبال فرض القياضي النفقة أي قدرها (قول غيب الاعضاء الثلاثة) بعني الوجه واليدن والقدمين سماها ثلاثة وهيخسة لاناليدن والرجلين جعلا فهالحكم بمزلة عضو واحدكا في الدية (فولد وسم الرأس) انما خره لانه ممسوح والاعضاء مفسولة فلماكانت متفقة فالغسل جمع بينهمسا فالذكر (قوله والمرفقان والكعبان مخلان فالنسل) قال زفر رحمالة تعالى لامخلان لان الناية لاتدخل تحتُّ المنياكافيل قالصوم • قلنا نم لكنالرافق والكعبان فابة استقاط فلا مخلان فالاسقاط لان قبوله و والمبكر ، متناول كل الامي الى المناكب فلما قال المالمرافق خرج من ان يكون المرفق داخلا تحث السقوط لان الحد لامخل فالمحدود فبق الفسل المسا فالبد معالمرفق وفياب الصوم استالفاية فابة اسقاط

وسماها ثلاثة وهي خبسة لان البدين و الرجلين جعلا فالحكم عزلة عضون كا فالآية جوهرة (ومسمع الرأس) بهذا النص عداله والفرض لفسة التقسد ر وشرعا مائت لزومه مدليل قطعي لا شهة فيه كامسل النسل والمح فاعضاء الوضوء وهو الفرض على وعسلا ويسي القسرض القطعي ومنه قول المصنف ففرض الطبارة فسل الاغضا الثلاثة ومسحمالرأس وكثيرا مابطلق الفرش على مانفوت الجيواز بفوته كغمال ومسمح مقدار معين فها وهو الغرض علا لاعلما ويسمى الفرض الاجتهادي ومنبه قوله والمفروض في مع الرأس مقدار السامية وحبد الوجبه من مبيداً سطم الجيهسة الى اسسفل ااذنن طولا وماين شعمتي الاذنين عرضا (والمرفقان) تنيه مرفق بكسر الميم وفتح الغاء وعكسه مفصل الندرام ف النصد (و الكمبان) تثنية كعب والمراد له هنا هو العظم الناني المتصل بعظم السياق وهو العيم هداه (دخيلان فالفسل) على سبيل الفرضية

ادَّاسَالَ عَلَى الْمَصْوَ وَانْ لَمْ يَقَطَّرُ فَتَمْ وَقَالْغَيْسُ اللّهِ قَطْرُ مَانَ قَالَاصِمَ الْمُ وَفَدْخُولَ المَرْفَتِينُ وَالْكَبِينُ خَلَافَ زَفْرُواْلْمِثُ قَدْلُكُ وَفَ القَرَائِينُ فَي ارْجِلَكُمْ قَالَ ﴿ وَ ﴾ فَي الْعِمْرُ لاطائلُ تُعْتَدَ بَعْدَ الْأَجْسَاعَ عَلَى ذَلْكُ ﴿ وَالْمُمْرُوضَ فَي مَسْمَ

الرأس مقدار السامية) اى مقدم الرأس و هوالربع و دلك (أسا روى المعرة ان شعبة) رضي الله تعالى منه (ان الني سليالة عليه وسيل ال سياطة) بالضم اي كناسة (قوم فبال وتوضأ ومنه على اميته و خفيه) و الكتاب مجل ف حق القدارةالفق بسانا به و ق بمشالروايات قدره امحانا بالات اصابع من اصادم البد لأنها أكثر مأهو الاصل ق آلة المح هداية قال في الفقح واما رواية جواز قدرالثلاثة الاساءم وأن محمها بعض المساخ نظرالي ازالواجب الصاق البد والأسابع اصلها ولذا يلزم مقطعها دية كل اليد والثلث اكثرها وللاكثر حكم الكل وهو المذكور في الامسل فعمل على اله قول مجد لما ذكر الكرخي واللمساوى عن أحمانسا انه مقداز الناصية وروأه المسن عنابي حنيفة ويفيد انها غير المنصورة رواية قول الماف يني صاحب الهداية وق بمض الروابات ف وسن الطهارة) السن جم سنة وهيالمة الطريقة

و أعا هي غاية امتداد الحكم الرا لأن الصوم بطلق على الامساك ساعة فهي غاية البات لافاية اسقاط • وأعلم أنَّ العُسَابَات أربع غاية مكانَّ وغاية زمانٌ وغاية عدد وغاية فعلَّ • نفاية الكان مِن هذا الحائط الى هذا الحائط • وفاية الزمان • ثم أتموالصيام الى البل • وكلاهما لايدخلان في المنيا • وغاية العددله على من درهم الي عشرة وانت طالق من واحدة الى ثلاث وهي لا يُدخل عند أبي حنيفة وزفر وعندهما يُدخل • وغاية الفعل أكلت السمكة حتى رأسها الناصبت السين دخلت وتكون حتى على الواد والخفضها لم يدخل وتكون حتى عمني الى و آنما قال مدخلان في القســـل ولم مقل بفرض غسلهما لانهما آنمــا مدخلان علا لا اعتفادا حتى لايكفر جاحد فرضية غسسالهما (فولد والغروض في صحم الراس مقدار الناسية) وهو ربع الرأس والناسية هي الشعر المائل الى ناحية الجبهة والرأس اردمقطم الناصية والقذال والفودان • فقوله مقدار الناصية اشارة الى أنه مجوز ان يمسيح اي الجوانب شيئا من الرأس بمقدارها و انما قال والمفروض و لم يقل و الفرض لأن المراد كونه منسدارا لا مقطعوها لان الفرض هو القطع حتى أنه لايكفر جاحد هذا المقدار والتقدر مقدار الناصية هواختيارالشيخ وقررواية مقدارثلاثة أصادم ولوادخل المعدث رأسته فالآناء ريد مسهد اجزئه عن المسيح ولاينسد المساء عند ابي يوسف وقال محد يصير المساء مستعملا ولا بحزئه عن المسمح وكذا الحنف على هذا الاختسلاف (قوله لماروى المنبرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم أنى ســباطة قوم الى آخره) في هذا الحديث ست فوائد ، احدها جواز دخول ملك النير الحراب بغير اذنه لانه قال سجاطة قوم والسباطة قبل هي الدار الحرّاب وقبل هي الكناسسة بضم الكاف وهي القسامة والراد هنا موضع القائمـ ا واما الكناسة بالكسر فهي المكنسسة • والثانية جواز البول فدار غيره الحراب دون الغائط لان البول تنشقه الارض غلا بيق له اثر • والثالثة ان البول ينقش الوضوء والرابعة الاالوضوء بعده مستقب • والخامسة تغدير مسيح الرأس بالناصية • والسادسة بُبوت مسجم الحفين بالسنة • وانما أوردا لحديث هكذا مطولاًو الحاجة انما هي ال صح النماسية ليكون ادل على صدق الراوي وانتماله الحديث (قوله وسنن الطهاري) السنة في الهند هي الطريقة سبواء كانت مرضية اوغير مرضية قال عليه الصلاة والسلام ومنسن سنة حسنة كانله ثوابها وثواب منعل بهـــا الى بومالقيامة ومنسنسنة سيئة كان عليه وزرها ووزرمن عل بها الى يومالقيامة ، وهي في الشرع عبارة عما واظب عليه النيمطيانة عليه وسالم اواحد من اسحمانه ويؤجرالمبد على البانهما ويلام على تركها وهي تناول القولي والفعلي • قال الفقيه الواقيث السنة مايكون الركما فاسفا وحاحدهما مبتدعا والنفل مالا بكون اركه فاسمقا ولا جاحده مبتدعا (قوله غسل البدين ثلاثًا) بعني الى الرسمخ وهو منهي الكف عند الفصل ويغسمهما قبل الاستنجاء وبعدم هوالعجم وهو سنة تنوب عن الفرض حتى أنه لوغسل دراعيه من

مرضية كانت اوغير مرضية و فالشريعة ماواطب عليه النبي صلىانة عليه وسلم معالمَك احيانًا • فتم • واللام فالطهارة العهد اى الطهـارة المذكورة • و تعقيه الفرض بالســـن يغيد ال لا واجب الوضــو، والالقدمه (غــــل البدين) الرسنين لوقوع الكفياية به فى التنظيف وقوله (قبلادغالهما الآناه) قيد اتمساق والآفيسن فسيلهما وأن لم يحتج الى ادغالهما الآناه وكذا قوله (أذا استبقظ المتوضى من نومه) على ماهو المحتار من عدم اختصياص سنية البدائة بالمستبقظ قال الملامة قاسم فى تصعه الاصح انه سنة مطلقا نس عليه فى شرح الهداية وفى الجوهرة هذا شرط وقع اتفاقا لانه اذا لم يكن استبقظ واراد الوضوء السنة عيل الدين وقال نجم الائمة في الشرح قال فى الهيط والمحققة وجبيع الائمة البخاريين انهسنة على الاطلاق اه وفى الفتح وهو الاولى لان من حكى وضوئه ﴿ ٦ ﴾ صلى الله عليه وسلم قدمه وانحا يحكى ما كان دأه وعادته لا خصيم من المحتصوب المحتصوب

غير أن يعيد غسل كنيه اجزئه (فوله قبل ادغالهما الاناء) أي ادخال احدهما وبسن هذا الفسسل مرتبن قبل لاستنجاء وبعده (قوله اذا استبقط المتوضى من نومه) هذا شرط و فاق لاقصد حتى أنه سنة المستيقظ وغيره وسمى متوضئا لان الثبي أذا قرب من الذي سمى باسمه كماقال عليه الصلاة والسلام • لفنوا موتاكم لاله الاافة • سماهم موتى لفرجم منهم و سسواء استيقظ من نوم الميل والنهسار و قال الامام احمد ان استيفط من نوم النهسار فمستهب وان استيفظ من نوم اليل فواجب (قوله وتسمية الله تعالى في النداء الوضوء) الكلام فما في ثلاثة مواضع كيفيتها وصفتها ووقتها ﴿ امَّا كبفيتهما بسمالة المنظيم والجدلة على دين الاسملام وأن قال بسمالة الرحن الرحيم اجزه لان المراد من النسمية هنا مجرد ذكر اسم الله نسال لا السمية على النميين • واما صنتها فذكر الشيم انها سنة واختار صاحب المداية انهامستمية وقال هوالعميم * وأما وقيًّا فقبل الاستنجَاء وبعد، هوالصيح فإنَّ ارادان يسمى قبل الاستنجساء سبى قبلم كشمف المبورة فان كشمف قبل السمية سمى بقلبه ولا يحرك بها لمساته لان ذكرافة عال الانكشاف غير مستمب تعظيما لامهم الله تسال فان نبي السبية في اول الطهارة اتى بهامي ذكرها قبل الفراغ حتى لايخلو الوضوء منها (قول والسواك) هو سنة مؤكدة ووقته عند المضمضة وفي المداية الاصم آنه مستعب ويسستاك اعالي الاسسنان واسافلها ويستاك عرض اسنانه و مندى من الجانب الاعن فال لم بجد سسواكا استعمل خرقة خشنة اواصيعه السبابة من عينه • ثم السواك عندنا من سنن الوضوء وعند الشافعي من سنن الصلاة وفائدته اذا وضأ الطهر بسواك وبق على وضوئه الى العصر أو المغريب كان السواك الاول ضنة فكل هندنا وهنده يسن ان يستلك لكل صلاة وأما أذا نسئ السواك الخلهر ثم ذكر بعد ذاك فانه بستمبله ان يستنك حتى بدرك فضيلته وتكون صلاته بسواك اجماعاً (قوله والمضمضة والاستنشاق) هما سنتان مؤكدتان عندنا و قال مالك فرضمان وكيفيتهما أن يمضمض فاه ثلاثًا يأخذ لكل مرة ماه جدها ثم يستنشق كنك فلو تمضمض ثلاثًا من غرفة وأحده قبل لابصير آئيـًا بالسنة وقال الصير في بصيرًا آتياما قال واختلفوا في الاستنشاق ثلابًا من خرفة و احدة قبل لا يصير آتيا بالسنة عنلاف المضمضة لان في الاستنشاق ثلاثًا يعود بعض المساء المستعمل الى الكف وفي؛

دأه و فادئه لا خصوص وضوبة الذي هو عن نوم ليوم الظماهر أن اطلاعهم على وضوية عن غير النوم نم مع الاستيقاظ وتوهم الماسة السنة آكد اه (وتعمد الله تعالى في النداء الوضوء) ولفظما النقول عن السلف وقبل عن النبي صلىالله عليه وسلم بسمالله العظيم والجدلة على دئ الاسلام • و قبل الافضل بسمالة الرجن الرحيم بعد النموذ و في الجنبي بجمع بنهما وفي العيط لو قال لاله الاالله أو الحدية أو اشهد ان لا اله الااقة يصبر مقيما للسنة وهو شاء على أن لفظ يسمى أم مما ذكر ال فقع و في التعيم قال ف المداية الاصم أنها مسفية ويسمى فبل الاستنجاء و بعده هو العميم و قال الزاهدي والاكثر على ان التبمية وغسل البدين سنتان قبله و بسده ا

(والسواك) اى الاستباك عندالمضمضة وقبل قبلها وهو الوضوء عندنا الا اذا نسيه فيندب المصلاة وفى (المضمضة) في التصميح قال فىالهداية والمشكلات والاصمح انه مستمباء (والمضمضة) بمياء ثلاثًا (والاستشاف) كذاك فلو تمضمش ثلاثًا من غرفة من غرفة واحدة لم يصر آئيا بالسنة وقال الصير فى يكون آئيا بالسنة قال واختلفوا فى الاستنشاق ثلائًا من غرفة واحدة قبل لا بصبير آئيا بالسنة بمخلاف المضمنة لان فى الاستنشاق بعود بعنى المسامل الى

انى الكف وق المضحفة لابعسود لانه يقدر على امساكه كذا في الجوهرة (ومسح الادنين) وهو سنة بحساء الرأس عندنا وهداية و الناتارخانية وشرح الحدير الدرر الدرد المداية والخابة والناتارخانية وشرح الحديم الدرر المشيخ اسماعيل ويؤيده تقييسد سائر المتون بقولهم بحساء الرأس قال في الفتح واما ماروى انه صلى الله عليه وسسلم احد لاذنيه ما تحديدا فيجب حسله عسلى انه لفناء البسلة قبل الاستيماب توفيقا بينه وبين ماذكرا واذا اتعدمت البسلة لميسكن بدمن الاخد كالو انعدمته ﴿ ٧ ﴾ في بعض عضو واحد ا ه اذا علت ذاك ظهراك ان

مامته عليه العلانى فالدرر والثر لبيلالي وصاحب النو والص تبسا لظلاسة ومنلا مسكين من أنه أو اخبذ للاذنين ماء جديدا فهو حسن مخالف للرواية المشهورة التي مثني عاسا احماب ألمشون والثبروح الوضوعة لنقبل الذهب وتمام ذاك فيحاشية شيمنا رد المختار رجه الله تسالي (وتخليل اللحة) وقيل هو سنة عند أبي وست حائز عند ابي حنيفة ومحمد لان السنة أكال الفرض فرمحله والداخل ليس عمله و عدامه و فالتعيم و تخليل الحدة هو قول ابي يوسف ورجمه في البسوط (والاصابع) لانه اكال الفرش فعسله وهددا ادا كان الماء واصلا الى خلالها مدون الخليسل والاغهسو فرض (وتكرار العمل) المستوهب في الأعشباء الفسولة (الى السلات)

المضمضة لابصود لانه لانقدر على امساكه والمسالفة فيعمما سنة اذا كان غمر سائم واختلفوا فوصفة المبالغة قال شمس الائمة هي فالمضمضة ان بدير الماء في فيه من جانب الم جانب وقال الامام خواهر زاده هي فالمضمنة النرغرة وفالاستنشاق ال يجذب المساد نفسه الى مااسسته منانفه ولوتمضمن وانتلع الساء ولم يمجه اجزئه والافضل ان بلقيه لائه ماه مستعمل (فتولد و مسمح الاذنين) هو سنة مؤكدة و يمسيح بالمنهما و ظاهرهما وهموان بدخل سبايته فيصماخيه وهما ثنبا الاذنين ويديرهما فيزوايا اذنيه وبدر ابهامیه عل ظاهر اذنیه • و نسيح اگرفیة قبل سسنة و هو اختیار الطحاوی وقبل مستمب وهو اختيار الصدر الشهيد ويمحهما عاء جديد وق المرابة يمحهما بظاهر الكفين ومسم الحلفوم دعة (قوله وتخليسل العبة والاصابع) اما تخليسل العمية فتستقب عندهما وقال ابو يوسف سنة وهو اختيا والشبخ وكيفية تخليلها من اسمل الى فوق . المحية مكسورة اللام وجعها لحاولحسا بضم اللام وكسرها • والحسى بنتح اللام عظم الفك وهو منبث البعية وجعمه لحى و لحى بضم اللام وكسرها • و اما تخليسل الاصابع فسنة اجماعا وتخليلها من اسفل الى فوق عماء متقاطر وينبغي ال تخلل رجليه يختصريه اليسرى وأنمسا يكون التخليلسنة بعد وصول الماء اما اذالم يسل الماء فهو وأجب وكيفية الفليل أن بدأ مخنصر رجه البني ونخشه بإنهامها وبدأ بإبسام رجله البسرى ويخفه مخنصرها والفرق للمسابين تخليل السية والاصابع آن المقصود بالتخليل استيفاء الفرض فيصله وذهك انميا يكون فبالاصابع واما اللحيدة فداخل الشـمر ليس بمحل الفرض بل الغرض امرار المساء على ظاهرها ولوتوضأ فيالمساء الجارى اوفيالغسدير العظم وغس رجليه أجزتُه وأنَّ لم يخلل الاصابع كذا فالفناوي (قوله و تحكرار النسل الى الثلاث) الاولى فرض والثنتان سنتان مؤحكدًا على العميم وان اكتنى بفسلة واحدة اثم لانه ترك المشهورة وقبل لابأتم لانه قداتي عنا أمر دهمه والسنة تكرار الغسلات لاالنرفات (قُولِه وبنُّعب المتوضَّى • ان نوى الطهـارة) المستعب ما كان مدعوا البــه على طريق. الاستصاب دون الحتم والايجاب وفائسانه ثواب وليس فأثركه عضاب والمكلام فالنية فاربعة مواضع فصفاتهما وحجيفيتها ووقتهما ومحلهما ه اما صفتهما فذكر الشيخ أنها مستمية والعميم انها سنة مؤكدة • واما كيفيتها فانه بقسول نويت

مرات ولو زاد الخمانينة القلب لابأس به قيدت بالمستوعب لانه اذا المبسستوعب في كل مرة لايكون آنيا بسسنة التثليث وقيدت بالاحضاء المنسولة لان المسوحة يكره تكرار مسمها ﴿ ويسفب المسوّنى *) المسقب لغة هو الثي "عبوب وحرفا قيسل هو ماضله الني سل الله عليه وسسلم مرة وتركه اخرى والمندوب ماضله مرة اومرتين وقيل هما سسواء وطبه الاسوليون قال في الفرير ومالم يواظب عليه مندوب ومسقب و ان الم ينعله بعد مارخب فيسه ا ه (أن بنوى الطهارة)

اتوضأ الصلاة تقربا الى الله تعمالي او نويت رفع الحدث او نويت استباحة الصلاة او نويت الطبهارة واما وقنها فعند غسل الوجه * واما محلها فالقلب والتلفظ بهما مستحب ثم النية انما هي فرض العبادات قال الله تعوالي * وما أمروا الالبعبدا الله مخلصين له الدين * والاخلاص هو النية والوضوء نفسه ليس بعبادة وانما هو شرط العبادة الاترى اله لوكرره مررا فيجلس واحدكان مكروها لما فيه من الاسراف المذموم فبالماء وأعما كانت النية فرضا فىالتيم لان التراب لم بعقل مطهرا فلا يكون مزيلا الحدث فلم سق فيه الامهني التعبد ومن شرط العبادة النية واما المناء المطهر بطيعه فلامحتاج الى النية الاانه لامتم قربة بدون النية لكنه يقع مفتاحا الصلاة اوقوعه طهارة باستعمال الماء المطهره غلاف النيم لان الثراب غير مطهر الافرحالة ارادة الصلاة حتى انه لو وقدم التراب على اعضاله من غسير قصد او علم انسانا التيم لمبكن مفتاحا الصلاة (قوله ويستوعب رأسه بالمسيح) الاستيماب هو الاستيصال مقال استوعب كذا اذا لم يترك منه شيشا والاستيماب سنة مؤكدة على الصيح وصورته ان يضع من كل واحدة من البدين ثلاث اصابع على مقدم رأسه ولابضع الآمام ولاالسبابة ويجافى بين كفيه وعدهما الى الففا ثم بضع كفيه عـلى مؤخر رأسـه وعدهمـا الى مقدم رأسـه ثم يمسح ظاهر اذنيه بابهامية وباطنهما بمسيحتيه كذا ڧالمستصنى ويمسح رقبتيه بظماهر البدين (قول ويرتب الوضوء) الترتيب عندنا سنة مؤكدة على العميم ويدى بتركه والبدأة بالميا من فضيلة وسواء عندنا الوضوء والتيم في كون الترتيب فيهما سنة (قولد فيدأ عابداً الله تعسال نذكره) وهو عند غدل الوجه والموالاة سنة سندنا وقال مالك فرض والموالاة هي التتابع وحده ال لابجف المساء عن العضو قبل ان يفسل مابعده في زمان معتدل و لااعتبار بشدة الحر والرباح فانالجفاف يسرع فيهما ولابشدة البردقان الجفاف سطى فيه ويعتبر ابضا استواء حالة المتوضى فان المحموم بسارع الجفاف اليه لاجل الحمي واعما يكره التغربق فالوضوء اذا كان لغير عذر واما اذا كان لعذر بان فرغ ماء الوضوء أو انقلب الآباء فذهب لطلب المساء وما اشبه ذلك فلا بأس بالتفريق عسلي العميم وهكذا اذا فرق فالنسل والنبم (قوله وبالمسامن) اى بعدأ باليد البني قبل البسرى وبالرجل اليني نبسل اليسرى وهو فضيلة على السحيح لان النبي صلىالله عليه وسسلم كان يحب ان بِدأ بالميامن في كل شيء حتى في لبس نعليه صلى الله عليه وســـلم وفي هذأ اشارة الى انه حكان ينبغي ان يقدم مسم الاذن البني على اليسرى كافاليدين والرجلين لكنما نقول اليدان والرجلان بفسملان بدواحدة فيبدأ فبهمما بالميمامن واما الاذنان فيسحان بالبدن جيعا الكون ذاك اسهل حنى لولم يكنه الابد واحمدة اوباحدى دمه علة ولاعكنه معهما معا فانه بدأ بالاذن اليني ثم البسرى كاف البدين والرجلين وألحق بعشهم الخدين بالاذنين فيالحكم وليس في اعضاء الطهـارة عضوان لايستمب تقديم الايمن منهما الا الاذنين (فوله والمساني الناقضة الوضوء) لما فرغ

في الله الميا (ويستوعب رأسه بالحج) عرةواحدة (و رتب الوضوء فيهدأ مَا يَدَأُ اللهِ تَمَالَىٰبُهُ ﴾ ويختم ما ختم 4 قال ف النصيح قال نحر الانمــة فيشرحه وقد عدالثلاثة فيالمحبط والصفة منجلة السنن وهو الاصح ا ﴿ وَقَالَ فَى الْفَصِّعِ لَاسْـُنَّدِ فلف دورى في الرواية ولا فالدرابة فجعل النيسة والاستيعاب والدرتبب مستعبا غيرسنة اما الرواية فنصوص المشائخ متظاهرة على السنة ولذا خالف المسنف فيالشبلانة وحكم بسنتها متسوله فالنيسة في الوضوء سنة ونحدوه ق الاخبيرين واما الدراية فسنذكره ان شاءالله تعالى وقيسل اراد بيستمب فعل هذه الدينة العروج من الجلاف فان الحروج عنه مستحب ا ه و عامه فيه (و) البداية (بالميامن) فضيلة ه هداية وجوهرة و اي مستحب فر والماني) جمع معنى وهو الصورة الذهنية من حيث أنه وضع بازائها اللفظ فان الصورة الحاصلة فالنقبل مزحبت انها تغصد بالفظ تسي معنى كذا في تعريف السيد (النماقضة الوضوء) اي المخرجةله عنافادة المقصود

4 لان النقض في الاجسام ابطال تركيبًا وفي الماني اخراجها عن أفادة ماهو المقصود بها (كلما) اى شي (خرج من السيلين) اى مملكي البول والغائط اع من ان يكون معتادا اولاغسا اولا الاريح القبل لائه اختلاج لاريخ والمراد بالخروج من السبيلين مجرد الظهور لآن دُلك الموشع ليس بوشع النجاسة فيستدل بالظمور على الانتدال نخلاف الحروج في غيرهما فاله مقيد بالسيلان كا صرح به مقوله (والدم والقيم) وهو دم نضبع حثى ابسس وخثر (والصديد) و هو أيم ازداد نضماً حتى رق (اذا خرجا من البدن فتحاوز) عن موضعه (الى موضع

من بسال فرض الوضوء وسنته ومستعباته شرع الآن في بسال ما يقضه • والنقض مي أضيف الى الاجسام راد به ابطال تأليفها ومي اضيف الى غيرها يراد به اخراجه ذلك بالحدث التغضت صفته و خرج عا كان عليه (قوله كل ماخرج من السبيلين) وهما الفرجان ومن دأب الشيخ رحدالله ان سِداً بالنفق فيه ثم بالمختلف فيه والخسارج من السبيلين متفق فيد على أنه ينقض الوضوء فقدمه لذاك ثم عقبه بالمختلف فيد وهو خروج الدم والنبح والقُ وغير ذلك • واعلم ان كلَّهُ كُلُّ وضعت لعموم الافراد فتتناول المعتساد وغير المعتساد كلهم الاستماضة والذى والودى والدود والحمصى وغير ذبك و مفهوم كلام الشيخ أن كل ما خرج ينقش الوضيوء فهل هو كذبك • قانسا نم الا الريح الحسارج من الذكر وفرج الرأة فانهما لا تنقض على الصحيح الا ان تكون المرأة منشساة وهي التي مسار مسلك بولهسا و غائطها وأحدا فيحرج منهسا ريح منتنة نانه يستحب لها الوضوء ولا يجب لانها محتمل انها خرجت من الدر فتنقض ومحتمل اندًا خرجت من الفرج فلا تنقش والاصل تبقن الطبيسارة والناقش مشكوك فيه فلا منتض وضوئها بالشك احكن يستعب لها الوضوء لازالة الشك واما الدودة الحسارجة من الذحكر والفرج فناقضة بالاجساع (قوله والدم والقبح اذا خرجا من البدن) وكذبك الصديد وهو ماء الخيارج المختلط بالدم قبيل أن تغلظ في المدة فبكون فيسه صفرة وقيد بالبدن لان الخسارج من السبيلين لابشترط فيه النجساوز وقال زفر الدم والقيم ينقضان الوضوء وان لم يتجاوزا وقال الشافعي رضيالله عنه لابتنسان وان تجاوزا ، وقيد بقوله خرجا احترازا عما اذا خرجا ، بالسالجة فانه لانقض الوضوء وهو اختيار صباحب الهداية واختيار السرخبي النقضء وقيد بالدم والنج احبرزازا من العرق المدى اذا خرج من السدن قائه لا نقض لانه خيط لامايع واما الذي يسميل منه أن كان صافيا لا نقض * قال في اليناسِم الماء الصافي اذا خَرَج من النفطة لا ينفض وان ادخل اصبعه في انف ه فدميت اصبعه ان نزل الدم من قصبة الانف نغض والكان لم ينزل منها لم ينقض ولو عض شيئا فوجد فيه اثر الدم أواستاك فوجد فيالسواك اثرالدم لا مقضمالم يتمغق السيلان ولوتخلل بعود فخرج الدم على المود لا نقش الا ان بسيل بعد ذلك محيث بشلب على الربق و لو استنثر فسقط من أنفه كنالة دم لاينتش وان قطر قطرة دم انتقش وخسوته (قوله فتصاوز الى موخسم) حد الْعِسَاورُ إِنْ يَصْدَرُ مِنْ رأْسُ الْجَرْحِ وَامَا اذَا عَلَا وَلَمْ يُصَدِّرُ لَاسْتَفَضَّ وَعَنْ تَحْد وحدالة اذا انتفخ على رأس الجرح ومساد اكثر من دأس الجرح نفش والصيح الاول ولو التي عليه ترابا اورمادا فتشرب منه ثم خرج فجمل عليه ترابا ولولاء ليمسآوز نقض وكذا لوكان كل خرج معه او اخذه منطنة مرارا وكان محبث لو تركه لسال نقض واو سال الدم الى مالان من الانف والانف مسدودة نقض ولو ربط الجرح فاتل

السيلان وهو أن يكون الرباط أن نقذ البلل الى الحارج نقض والافلا وأن كان الرباط ذا طاقين فنفذ البعض الى البعض نفض والا فلا فان خرج من اذَّنِه قَيْمِ او صديد انتوجع عند خروجه نغض والا فلا وان خرج من بين اسـنانه دم وآختلط بالربق ان كانت الغلبـــة لدم اوكانا مسوا، ففض واذ كان الربق فالبسا لانفض وعلى هذا اذا ابتلم الصائم الربق وفيسه الدم أن كان الدم فالب اوكان سنواء افطر المسائم والافلا ولو مص القراد عضو انسان نامتلا الركان صغيرا لا نقض والركان حكبيرا نقض وال سقط من جرحه دودة لا نقض وهي طاهرة وان سقطت من السبيلين فهي تجسسة وينتس الوضوء و اذا خرج الدم من الجرح ولم يجاوز لا ينتس وهل هو طاهر او نجس قال في الهداية الا بكون حدثًا لا بكون نجساً روى ذلك عن إلى يوسف وهو الصميم وعند مجد نجس والفتوى على قول ابي يوسف فيا اذا اصباب الجامدات كالثيباب والابدان والحصير و على قول مجد فيما اذا امساب المايمات كالمساء وغيره وكذا النّ اذا كان اقل من مل النم على هذا الحلاف (قوله للحقه حكم النطهير) بني بحب تطهيره في الحدث او الجنابة حتى لو سال الدم الى مالان من الانف نقض الوضوء مخلاف مَا اذا نزل البول الى قصبة الذكر لانه لا يلحقه حكم التطهير • واحزز يقوله حكم التطهير عن داخــل العينين و باطن الجرح وقصبة الآنف وانمــا لم يقل بلحف التطور لانه لو قال ذلك دخل تحت باطن المين و باطن الجرح لانه لا يستميل تطهيره لان حقيقة التطهير فيمه ممكنة وأما حصكمه فقد رضه الشمارع الضرورة (قوله والق الذا ملا النم) و هو مالا يمكن ضبطه الا بسكاف هو العميم وقيلما هذم الكلام وقال الشافعي لا نقض ولوملا ُ الفم)وقال زفر ينفض قليله وكثيره • والق خسمة انواع ما، وطمام ودم ومرة و بلغ فق الشلائة الاول ينقض اذا ملاً النم ولا نقض اذا كان اقل من ذلك • واما البلغ فنير ناقض عندهما وان ملا * اللم وعند ابي يوسـف يتفض اذا «لا اللم • والحلاف في المسـاعد من الجوف اما النــازلُ من الرأس فنير نافض اجساما لانه عناط • واما الدم اذا كان غليظا جامدا غير سمائل لا يقض اذا كان اقل من مل الفم فان كان ذاب انفض قليله وكشيره عندهما وقال محد لا نفض حتى علا ُ النم اعتبارا بسار انواع الق وصحيح في الوجيز قول محمد والحلاف ف المرنق من الجوف اما النسازل من الرأس فناقض قلبله وكثيره بالانفساق ولو شرب ما. فضائه صافيا نفض وضموته كذا في الفتوى وان قاء متفرقا بحيث لوجم لملاً الفم فالمتبر أتعباد المجلس مند ابي وسف وهند مجد أتحباد السبب وهو النئيسان وتنسير أتحاد السبب اذا قاء "انسا قبل سكون النفس من الفشيسان فهو متحد وان قاء "انسا بعد سكون النفس فهو عنتلف وق النشاوي السغرى مسئلة على عكس هذا فعسد اهتبر المجلس والو توسيف أتحاد السبب وهي اذا نزع خاتما من أصبع النبائم ثم أعاده فالو لوسيف اهتبر في نفي الضميان النوبة الاولى حتى أنه لو استبقظ بعد ذلك ثم نام في موضعه فاعاده في اصبعه لم يبرأ من الضمال عند ابي يوسيف وعند مجد بعثر الجلس

الحسارج محيث يتحنن فيه قوة أن يسيل نفسه عن المخرج ال لم عنم منه مانع سواه وجد السيلان بالفعل اولم وجدكا اذا مه بخرقة كاخرج ثم وثم ه قيد بالدم والغيم احترازا من سفوط لحم من غير سيلان دم حكالمرق المدنى قالة لا مقض واما الذي يسميل منه الكان ماه صافي لا نقض * قال في اليسابع الماء المساق اذا خرج من النفطية لا ينفض و ان ادخيل اصعه في انفيه فدميت اصبعه ال تزل الدم من قصية الانف نقض والالم نقض ولو عض شيئا فوجد فيه اثرالدم اواستاك فوجد في السواك اثر الدم لا سفض مالم يعقبق السيلان ولو تخلل بود فغرج الدم على المبود لا نفض الا أن يسميل بعد ذاك عيث يغلب عملي الربق اه جوهرة (والق) سواه كان طعماما اوماء او علق او مرة تخلاف البلغ فائه لا سنةض خلافا لابي توسف في المساعد من الحيوف واما النازل من الرأس فغير ناقش اتماقا (ادًا ملاء الغم) قال في التصميم قال في البناسِع و تتكاموا في تقدير ملُّ الغم والعميم ادّاكان لايقدر عن امساكه • قال الزاهدي والاصح مالاً يمكنه • لامساك الابكافة اه ولوقاء متغرة عميث لوجه م عل الغم ضند أبي يوسـف ﴿ ١١ ﴾ يعتبر انحسادالمجلس وعند محمد انحساد السـبب اىالغثيان وهو الأصح

لان الاحكام نضاف الي اسباباكا بسطه فالكافي • ولما ذكر الناقض الحقيق عقبه بالناقش الحكمي فقال ﴿ والنوم) سواء كان النائم (مضطيعها) وهو وشدم الجنب على الارش (او منكاء) وهو الاعتماد على احد وركيه (او مستندا الی شیء) ای معقدا علیه لكنه محيث (او ازيل) ذك الثي المستند اليه (لسنط) النائم لان الاسترخاء بلغ نهانه بهذا النـوع من الاسـتناد غير الالسند عنع من السقوط بخلاف حالة القيام والقمود والركوع والبجود وفالصلاة وغيرها هوالعميم لان يمن الاستساك باق اد لو زال لسقط فلا يتم الاسترغاء هدابه وفىالفتح وتمكن المفددة ممم غاية الاسترخاء لاعنع الحروج اذ قد يكون الدا فــع قو يا خصوصا فهزمانها لكثرة الاكل فلا عنمه الا مسكة اليفظة اله (و الغلبة على العقل بالاغماء) وهو آفة نعترى المقل و تفليه (والحِنُون) وهو آفة تعبري العقبل

حتى أنه لايضين مادام في مجلسه • قال في الواقعيات رجل نزع خاتمًا من أصباع نائم ثم الهاده فيذلك النوم يبرأ اجماعا وان استيقظ قبل ان يعيده ثم نام في موضعه فاعاده في النومة الشائية لابيراً عند ابي وسنف لانه لما الله وجب رده اليه فلما لم رده حتى نام لم يبرأ بالرد اليمه وهو نائم مخلاف الاولى لانه هنماك وجب الرد الىالنسائم وقد وجدد وهنا لما استيغظ وجب رده الى مستيقظ فلا يرأ بالرد الى نامُ وعنه محمد بيرأ لانه مادام في مجلسه ذبك لاضمان عليمه ولو تكرر نومه ومقطته فان قام عن مجلسه ذلك ولم وده البه ثم نام في موضع آخر فرده وهمو نائم لم يبرأ من الضمان اجماعاً لاختلاف المجلس والسبب (قوله والنوم •ضطجماً) الذي تقدم هو الناقش الحقيق وهذا الناقض الحكمي وهل النوم حدث ام لاالحميم انه ليس محــدث الانه لوكان حدثا استوى وجوده فىالصلاة وغيرها ولكنا نقول الحـدث مالا مخلو عند النجائم • وقوله والنوم مصطعما هذا اذاكان خارج الصلاة واما اذاكان فيهـــا و قال بعضهم لا ينتفض (قوله او ،تكئا) اى عسلى أحسدى وركبه فهسو كالمنسلم (قوله او مستندا) الى شي لو ازيل عنه لسفط الاستناد وهو الاعتماد عمل الشيء ولو وضع رأسـه على ركبتيه ونام لم ينتفض وضـوله اذاكان مثبت مقعـده على الارض وأنَّ كان محتبيا ورأسه على ركبتيه لانتقض ابضا (قوله والغلبة على العقل بالاغباء) و الاغباء آفة تعزى العقل وتغلبه والجنسون آفة نعزى العقسل وتسابه ومثال الاغماء آفة تضعف الغوى ولاتزيل الجي وهوالعقل والجنسون آفة الجي ولا تزيل القوى وهما حدثان فالصلاة وغيرها فل ذبك اوكثر وكذا السكر يقفي الوضوء ايضا في الاحوال كلها في الصلاة وغيرها و السحكران هو الذي تختل مشبيته ولا يعرف المرأة من الرجل (قوله والجنون) بالرفع ولا يجوز فيه خفضه بالسطف على الاغماء لانه عكسمه ومجوز خفضه على المجماورة (قوله والفهقهة فكل صلاة ذات ركوع وسجود) سموا، بدت اسنانه اولمبَّد وسموا، قهفه عامدا او ساها متوضئًا او متيما ولاسطل طهارة الفسل * والفيفهة ماتكون معوعاله ولجياره * والخفك مايكون معوماً له دون جاره وهو يفسند الصلاة ولا ينقض الوضوء • والنبسم مالايكون مسموعاته وهو لايفســدهما جيما وقهقهة النــائم فىالصلاة لاخفض الوضوء وتنسد الصلاة ولونسي كونه فبالصلاة ففيف انتفض وضوئه وقمهمة الصي لانقن الوضوء اجماعا ونفسد صلاته كذا في المستصنى * والباني فالحدث اذا جاء متوضئا وفيقسه فيالطريق تغسبد صلاته ولاينتفض وضوئه واذا اغتسال الجنب وصلى وقمقه لابطل الغسال وانما تبطل طهارة اعضاء الوضوء حتى

وتسلبه وهو مرفوع بالعطف على الفلب ولا بجسوز خفضه بالعطف على الاغساء لانه عكسسه (والقهقهة) وهى شدة الضحك بحبث يكون • يموعاً له ولجاره سواء بدت اسناله او لا اذا كانت من بالغ يقطان (فيكل صلاة) فريضة او نافلة لكن (ذات ر كوع وسجود) مخلاف صلاة الجنسازة وسجدة التسلاوة فانه لا ينقض وضدة وتبطل صلاته وسجسدته وكذا الصبي والنائم ﴿ وفرض الفسل ﴾ اراد بالفرض مايم الهملى • والفسل بالضم تمام غسل الجلدكله والمصدر الغسل بالفتح كما في التهذب • وقال في السراج مقسال غسسل الجمعة وغسل ﴿ ١٢ ﴾ الجنابة بضم الفين وغسل الميت وغسل

اله لابحوزله أن يصل من غير تجــديد وضوء • وفوله ذات ركوع ومجود يحترز من صلاة الجنسازة وسجدة التسلاوة فائه اذا فهقسه فيلمسا لانتفض وضوئه وتبطل مسلاته وسجدته لان صلاة الجنسازة ليسبت بصلاة مطلقة حتى لوحلف لايصل فصل صلاة الجنازة لا محنث (قوله وفرض الفسل المضمضة والاستبشاق) يعني النسل من الجنابة والحيض والنفاس وعندالشافعي رمني الله عنه سنتان (قوله وغسل سسارُالبدن) السارُ الباق ومنه السؤرالذي بغيه الشسارب ولوانغمن الجنب فالعر اوالغدرالعظم اوالمساء الجارى انغمساسة واحدة ووصل المساء الى جميع بدنه وتمضمض واستنشق اجزأه وكذا اذا اصانه المطر ووصلالماء الى جميع بدنه ولو اغتسل الاقلف ولم يصل المساء الى ماتحت القلفة اجزأه لانهما خلقة ولو اغتسات المرأة وتحت اظفارها هجين قد مس وجف ولم بصل المحا. الى ماتحته وجب عامها ابصال المحا. الى ماتحته وأما اذاكان تحت اظفارها وسخ فانه بجزيها من غير ازالته ولوكان علىبدته قشر سمك اوخيز ممضوغ ملتبد وجب ازالته وكذا الحضاب المجمعد والخنساء • واعلم ان الغمسـل على احد عشر وجها اربعة فريضة • وهوالنسل منالايلاج فيقبل اوهير اذا غابت الحشفة على الِفاعل والمفعول 4 انزل اولم ينزل • والثاني النسل من الانزال عن شهوة باي وجه كان من اتيان يمجية اومعالجة الذكر بالبد اوبالاحتلام اوبالقبلة اوباللمس لشهوة والرجل والمرأة فيذلك سواه * والثالث الفسل من الحيض * والرابع الفسل من النفاس * واربعة منه سنة غسل الجمة وغسل العيدى وغسل الاحرام سواء كان احرام جمة اوعرة وغسل وم عرفة الوقوف * وغملان واجب ان غمل الموتى وغمل النجاسة اذا كانت اكثر من تدر الدرهم فالمغلظة وربع التوب فالمخففة • وغسل مستحب وهو كثير من ذلك غسل الكافر اذا الحم والصبي والصبية اذا ادركا بالسن وحكذا المجنون اذا افاق (قوله وسنة الغسل ان يدأ المفتسل بديه وفرجه) سماه مفتسلا لانه قرب من الاغتسال كما قانا ادًا استيفظ المتوضى من نومه والسنة ان يبدأ بالنية بقلبه ويقول بلسسال نوبت الفسل لرفع الجنابة ، ثم يسمى الله تعالى عند غسل البدين ثم يستنجى ثم يفسل مااصا به من النجاسة ويستحب ان يبدأ بشفه الايمن (قوله ويزبل نجاسة ان كانت على بدنه) وفيهض النسخ ويزيل النجاسة معرفا بالالف واللام الا ال النكرة احسن وإنما قال ان كانت على بدنه و لم يقل اذا كانت لان «ان، تدخل على خطر الوجود و «اذا، تدخل على امركائن اومنتظر لامحالة والنجاسية قد توجد وقد لاتوجيد (قو لَه ثم يتوضأ وضوئه المصلاة الارجليه) فيه اشسارة الى انه يمسم رأسه وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لايم-هـ لانه لافائدة فيه لان الاسالة تعدم المسيح والصحيح انه يمسحه • وقوله الا رجليه هذا اذا كان في مستنقم الماء اما اذا كان على لوح اوقبقاب او عجر لا بؤخر غسلهما (قول ثم يغيض الماء على رأسه وسنائر جسد، ثلاثًا) الاولى فرض والثنتان

الثوب بفتحها وضابطه آلك اذا اضفت الى المنسول فقمت و الى غيره صممت اه (المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن) اى باقیه مما یمکن غسله من غیر حرج كأذن وسرة وشارب وحاجب وداخل لحية وشعر رأس وغارج فبرج لامافيه حبرج كداخل مين وثقب الغم وكذا داخل قلفة بل ندب على الاصيح قاله الكمال ﴿ وسنة الفسل أن متدى ا المنتسل) ای مرد الاغتسال (فيغسل) اولا (بديه) الى الرسفين كما تقدم في الوضوء (وفرجه) وان لم يحكن به خبث (ورزبل النجاسة) وق بعن النهن العاسد بالتعسريف والاولى اولي (ان كانت على مدنه) لئلا تشيع (مم يتوضأ وضوئه) ای کوضوئه (اصلاة) فيسع رأسه واذنيه ورقبته (الارجلية) فلا بغيلهما بل يؤخر غسلهما الى عمام النسل وهذا اذا كان في مستنقع الماء اما اذا كان على لوح اوقبقاب

اوجر فلايؤخر غسلهما جوهرة * وق التصميم الاصمح انه اذا لم يكن في مستنقع الماء بقدم غسل رجليه اهـ (سنتان) (ثم بغيغر المساء على رأسسه وسسائر جسده ثلاثًا) مستوعبًا في كل مرة باديا بعد الرأس بشسته الايمن ثم الابسر وقيل قال وبه يضعف تعييم الدرد (ثم يتمي عن ذاك الكان) في مستنقع الماء (فيفسل رجليمه) من او المساء المستعمل والافلايسن اعادة فسلهما (وليس) بلازم (على الرأة ال تغن) ای تحسل ضفر (ضفارها في الغسل) حيث كانت مضفورة وان لم بلغ المـا. دأخل الضفائر قال في البنابسم وهوالاصمومثه فالبدايم وق البداية وليس عليها بل دوائما وهو العيم وق الجاسع الحسامي وهو المتنار وهذا (ادابلغ المساء اصول الشعر) اي منابته قيد بالمرأة لان الرجسل يلزمه نفض ضفائره وان وصل الماء الى اصول الشعر وبالضفائر لان المنقوض بازم فسل كله وعا اذا بلغ الماء اصول الشعر لانه آذا لم بلغ بجب النقض ﴿ والعاني الموجبة الفسل الزال) اي القسال (المني) وهوماء ايض خاثر ينكسر منه الذكر عنسد خروجه تشبه راعشه راعمة الطلع رطبا وراعمة البض ابسا (على وجمه الدنق) اى الدنـم

سنتان على العميم ويجب ان يوصل المساء الى جبسع شعره وبشره ومعاطف بدنه فان بتي منه شي لم يصبه الماء فهو على جنائه حتى بغسل ذلك الموضع فان كان في اصبعه خانم ضيق حركه حتى بصِل الماء الى ماتحته ويخلل اصابعه اذاكان المماء قدوصل الى مابينهما واما اذا لمبصل فالتخليل فرض (قوله ثم يتمي عن ذلك المكان فيفسل رجايه) هذا اذا كان فى مستنقع الماء اما اذا كان على جر اوغيره وقد غسلهما عقيب مسح رأسه فلاينزمه اعادة فسلهما وان تفاطر المساء فيوقت الغسل فيالآناء ان كان قليلا لانفسد المساء وال كان كثيرا افسده وحد القليل مالانفرج ماء الآناء عند وقوعه ولايستبين وعند مجدان كان مثل رؤس الار فهو قليل والافهو كثير كذا فالفوائد (قولِه وليس على المرأة ان تنفض ضفائرها فالغسال اذا بلغ المساء اصول الشعر) وقال الامام أحد يجب على الحائض النفض ولابحب علما في الجنسابة • وفي تخصيص الرأة اشارة الى أنه يجب على الرجسل النقش لعدم الضرورة فيحف ولوالزقت المرأة رأسها بالطبب يحيث لايصل المناء الى اصول الشمر وجب عليها ازالته ليصل المناء الى اصوله فان احتاجت المرأة الى شراء المساء للاغتسال من الجنسابة ال كانت غنية فتمنه علمها وال كانت فقيرة ضلى الزوج وقيل بقساله اما ان تدعها تذهب الى المساء او تقله انتالها ه وقال ابو البث يجب على الزوج كايجب عليه اشرب واما ثمن ماء الوضوء نعسل الزوج اجساعا وثمن ماء الاغتسال من الحبض ان انقطع لاقل من عشرة ايام فعسلي الزوج وان انقطع لعشرة فعليها لانه مقدر على وطئها دون الاغتسال فكانت هي المحتاجة اليه لاداء الصلاة (قوله والمساني الوجبة المسل انزال الني على وجه الدفق والشهوة الى آخره) هذه العماني موجبة الجنابة لالفسل على التحييم لانها تنقضه فحكيف توجبه وانمَـا سبب وجوب الغسـل ارادة الصلاة اوارادة مالاعل فعله مع الجنابة واما هذه الى ذحكرها الشيخ فشروط وليس باسباب والمني خائر ايش ينكسر منه الذكر حند خروجه ومخلق منه الولد ورامحت عنبد خروجه كرايحة الطلع وعند ببسبه كرابحة البيض (قوله عل وجه الدفق والشهوة) هذا باطلاقه لايستقيم الاعلى قول أبي يوسنف لانه بشترط لوجوب الفسال ذلك واما على قولهما فلا يستقيم لانهما جملا سبب النسل خروجه عنشهوة ولم محملا الدفق شرطا حتى أنه أذا انفصل عن مكانه بشهوة وخرج منغير دفق وشهوة وجب الفسل عندهما وعنده بشترط الشهوة ايضا عند خروجه * ومعنى قوله على وجه الدفق اى نزل متتابعا ولواحتلم اونظر الى امرأة بشهوة فانفصل المني منه بشهوة فلما قارب الظهور شد على ذكره انكسرت شهوته ثم تركه فسال بغير شهوة وجب الغسسل عندهما وعنده لايجب وكذا أذا اغتسل المجامع قبل أن ببول أوينام ثم خرج بأق الني بعد النسال وجب عليه اهادة الغسال عندهما وعشده لايجب وال خرج بعسد البول والنسوم لابعيد اجساعا ولو استيقظ لموجد على فخذه اودكره بللا ولم يذكر (والثبوة) اى المذة عند انفصاله عن مقره وان لم يخرج كذاك وشرطه ابو يوسـت فلو احتلم وانفصل منسه بشهوة

فلا قاربالظهور شد علىذكره حتى انكمرت شهوته ثم تركه فسال بغيرشهوة وجب الفسل عندهما خلافاله وكذا اذا اغتسل المجامع قبل ان يورد المنظم وجب عليه اعادة الفسل صندهما خلافاله وان خرج بعدالبول او النوم لايميد اجماعا (من الرجل و الرأة) حالة النوم و اليقظة (و التقاء ﴿ ١٤ ﴾ الحتسانين) تتنية ختسان و هو موضع القطع

الاحتلام فان كان ذكره منتشرا قبلالنوم فلا غمل عليه الا أن يتيفن آنه مني وان كان ساكنا قبل النوم فعليه الفسل * و في الخجند أن كان منيا وجب الفسل بالانفساق و أن كان مذيا وجبالفسل عندهما سبواء تذكر الاحتسلام اولا وقال ابوبوست لابجب الااذا تيقن الاحتسلام (قو له و التقساء الخنانين من غير الزال) اى مع توارى الحشيفة قالمراد بالتفائيها محازاتهما وهو عبسارة عن ابلاج الحشفة كلها ه وفيقوله والتقساء الحتانين نظر فانه لو قال وبغيبوبة الحشفة كما قاله حافظ الدين فالكنز كان أحسن واعم لان الايلاج فىالدبر يوجب الفسل وليس هناك ختانان يلتقيان ولوكان مقطوع الحشفة يجب الغمل بالايلاج مندارها من الذكر قوله والحيض والنفساس) اى الخروج منهما لانفسا ماداما باقبين لابجب الفسل لعدم الفائدة • واختلف المشايخ هل بجب الغسل بالانقطسام ووجوب الصلاة اوبالانفطساع لاغير فعندا لكرخى وعامة المرافيه بالانقطاع وهو اختيار الشيخ وعندالضاربين بوجوب الصلاة وهوالمختار • وفائدته اذا انقطع بعسد طلسوع الثمس واخرت الفسل الى وقت الظهر كفسند العراقبين تأثم وعندالضاربين لاتأثم والنفساس كالحيض ولو اجنبت المرأة ثم حاضت فاغتسسات فعند ابي يوسف النسسل من الاول وهو الجنسابة وعند مجمد هو منهسا جميعا وفائدته انها لو حلفت لا تغلسل من هذه الجنابة ثم حاضت فاغتسلت بعد الطهر حنثت عند ابي توسيف وعند محد لاتحنت وان اغتسبات قبل ان تعليو من الحيض حنثت اجاءا (قول ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعة والعيدين والاحرام) سواه كان أحرام حج أوعرة وكذا يوم عرفة الوقوف • واختلف أصماينا هل غسل الجعة المصلاة اواليوم قال أبوبوسف الصلاة وقال الحسن اليوم • وقائدته اذا اغتسل قبل طلوع الفجر ولم محدث حتى صلى الجمة يكون آتيا بالسنة عند الى وسف وعندالحسن لا وكذا اذا اغتسل بعد صلاة الجمة قبل الفروب يكون آتبابها عند الحسن خلافا لابي يُوسف ولواغتسلت المرأة لاتنال فضيلةالغسسل الجمعة عندابي بوسف لانه لاجمعة عليها وعند الحسن تنالها والنسل للعيدين عنزلة الغسل للجمعة • وأعلم أنه بقال غسل الجمعة وغسل الجابة بضمالنين وغسلاليت وغسلالتوب بفتمها وشابطه ائك ان اضفت الىالمغسول قهت واناضفت الم غير م ضمعت (قولم و ليس في المذى و الودى غسل و فيهما الوشو •) المذي ماء ايض رقيق بخرج عندالملاعبة • الودى ماء اصفر غليظ يخرج بمدالبول وكلاهما بمفيف الباء * وقوله و فيهما الوضوء * فان قبل قد استفيد وجوب الوضوء مقوله • كما خرج من السبيلين، فإ اطدهما ، قلنا عادخلاه ناك ضمنالا قصدا و من الاشياء ما مخل ضمناو لا مخل قسدا كبيع الشرب والطربق وربما يتوهم انجما يدخلان ضمنا لانصدا • فان قلت وكيف

من الذكر والغرج اي محازاتهما بغيبوبة الحشسفة قال في الجسوهرة ولو قال بغيبوبة الحشفة في قبل او در كما قاله في الكنز أيكان احسن واع لأن الأيلاج في المدر بوجب الفسل وليس خنانان بلنقيان ولو كان مقطوع الحشيفة بجب الفسل بايلاج مقدارها من الذكر اه ولو (من غير انزال) لانه سبب للانزال وهو منغيب عن البصر فقد يخنى هليمه لقلته فقيسام مقامة لكمال السبية (والحيض والنفاس) اي الخروج منهما فسأ داما باقيمين لايصم الغسل (وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الفسال ألجمعة والعيدين والاحترام) بحبح او عرة وحكذا يوم عرضة الوقوف • قال في الهداية وقيل هذه الاربعة مستعبة وقال ثم هذا الغسل الملاة عند الىوسف وهو العميم لزيادة فضيلتها على الوقت واختصاص الطهارة بها وفيه خبلاف الحسن ا ﴿ (وليس في المسذى)

وهو ماء ابيض ورقبق يخرج عندالملاحبة • فيه ثلاث لفات • الاولى سكونالذال • والثائية كسرها (يتصور) معالنتقيل • والثالثةالكسر معالخفيف ويعرب فىالثلاثة اعرابالمنقوص مصباح (والودى) وهو ماء اصفر فليظ يخرج عقيبالبول وقد يسبقه يخفف ويتل مصباح (غسل و) لكن (فيلما الوضوء)

كالبول (والطيارة منالاحداث) ال فيه للمهد اىالاحداث الى سبق ذكرها منالاصغر والاكبر وكذا الانجاس بالاولى فقيدالاحداث اتفاق وليس الخصيص الا انه لما ذكر الطهارتين احتاج الى بيان الآلة التي يحصلان بها (جائزة بما السماء) من مطر وثلح و برد مذابين (والاودية) جمع وادى وهوكل منفرج بين جبــال أوآكام يجتمع فيــه السيل (والعيون) يمع هين وهو لفظ مشسترك بين حاسة البصر والبنبوع وغيرهما والمراد هنا الينيوع الجسارى على وجدالارش (والآبار) يهم برَّ وهوالينبوع الجتمع تحتالارش (والعِمَار) يجع بحر قال فيالعِماح الْهِر خلاف البر ميي بحرا لعمقه واتساعه والجمع ﴿ ١٥ ﴾ ابحر وعسار ويحور وكل نهر عظيم بحر ا ه وُلمل المسنف يجمسه

لیشمیل ذات و لکن اذا. اطلقائص رادبه العرالمخ (ولانحسوز) ای لاتصم المامارة (عدا اعتصر) بقصر ماعل أنهبا موصولة قال الاكل مكذا المهوع (من النهر والمر) وفي تعبسره بالاعتصبار اعساء يفهومه الىالجواز بالخارج من غر مصر كالمنقاطر من شجر الننب وعلينه جرى فالهداية قال لانه خرج بدر علاج ذكره فيجوامع ابي وسنف وفي الكشاب أشارة اليمه حيث شرط الاعتصاراه • واراد بالكناب هذا الهنصر لكن صرح ف الحيط بعدمه و ٥ خزم قاشمنان وسوه في الكا في بعد ذكر الاول بغيسل و قال الحلسي انه الأوجمه وفالشر لبلالية عن الرهان وهو الاظهر

يتصورالوضوء من الودى وهو قد وجب بالبول السابق • قلت يتصور فين به سـلس البول اذا اودى متوضأ ويكون وضوئه من الودى خاصة ويتصور أيضًا فين بال وتوسَّأ ثم اودى فائه سُوسًا من الودى (قوله والعلمارة من الاحداث الى آخره) طهارة الاحداث هيالوضوء والفسل والالف واللام عمهد ايالاحداث التي سبق ذكرها من البول والنسائط والحيض والنفساس وغيرها ﴿ قُولُهُ جَائزَةُ عَاءُ الْسَمَاءُ ﴾ ولم مقل وأجبة لان ممنساه أذا الجممت هذه الميساء أوانفرد أحدها ولم يخنيق ألوقت والا فهي واجبعة ه وقوله من الاحداث ليس هو على التمضيص لانه لمساكان مزيلا للاحداث كان مزبلا للانجاس بالطريق الاولى (فوله وماء البحــار) انمــا قال وماء العمار ولم يقل والعمار ردا لفول من يقمول اله ليس عماء حتى حكى جابر عن ان عر رضيالله عنهما انه قال التيم احب الى منه (قوله ولا يجوز بما اعتصر من الثجر والثمر } بالقصر عـل أن ماعنى الذي وأن كان يصيم عمني المهدود ولان المنقول هوالموصول ه واعدا قيد بالاعتصار لانه لوسال نفسه جاز الوضومة الا أن الحلواني اختمار انه لايجوز لانه يطلق عليه ماء الثجر (قول ولا عماء غلب عليه غيره) إختلفوا فيه هلالغابسة بالاجزاء او بالاوساف فني الهسداية بالاجزاء هواللحميم و في النشاوي الظهرية محمد اعتبر الون و الويوسف اعتبر الاجزاء واشبار الشيخ الى ان المتبر بالاوصاف والاصح ان المعتبر بالاجزاء وهو ان المخـالط اذاكان مابعـًا قا دون النصف جائز فان كان النصف اواكثر لامجوز ومحمد اعتبر الاومساف ان غير الثلاثة لامجوز وان غير واحد جاز وان غيراثنين فكذا لامجوز • والنوفيق بينهما ان كان مايما جنسه جنس الماء كاء الدبا فالمرة للاجزاء كما قال ابو بوسف وان كان جنسه غير جنس الماء كالمين فالمرة للاوصاف كما قال محمد والشيخ اختسار قول محمد حيث قال فغير احد او صافه (فو له فاخرجه من طبح الماء) وطبعه الرقة و السيلان و نسكين المطش (قو له كالاشربة) اى المتفذة من الثمار كشراب الرمان • ثم الأاشيخ راط ق هذا صنيعة اللف والنشر • فقوله اعتصر من الشجر لف وكذا بما غلب عليه غيره الوعده المتهستاني (ولا

عاءً) يلد (غلب عليه غيره) من الجامدات الطاهرة (فاخرجه) ذلك المخالط (عن طبع الماء) وهوالرقة والسيلان او احدث له اسما على حدة . و انما قيدت المخالط بالجاء لان المخالط اذا كان مائما فالمرة في الغلبة إن كان موافقًا في اوصافه الثلاثة كالماء المستعمل فبالاجزاء وان كان مخالفا فيساكالخل فبظهور اكثرها وفي بعضها فبظهور وصف كالمين بخالف في المون و الطم فان فلمرا او احدهما منع و الالا • و زدت او احدث له اسما على حدة لاخراج نبيذالتم و تحوه فانه لانجوز الطهارة به ولوكان رقيقا مع الالخالط جامد فاحرس على هذا الضابط فانه يجهم ماتفرق من فروعهم • وقد مثل المسنف للاسلينُ الدِّينَ ذكرهما على الترتيب فغال (كالاشربة) أي المُضَدَّة من الاشْجَارُ والنَّارُ كثر بالرياس والرمان وهو مشال لما اعتصر وقوله (والحمل) صالح للاصلين لانه ان كان خالصا فهو بما اعتصر من النمر وان كان مخلوطا فهو بمسا غلب عليه غيره بحدوث اسمه على حسدة (وماء البقلاء) تشسدد فتقصر و تخفف فقد وهى الفول أى اذا طخت بالمساء حتى صار بحيث اذا برد تحقن (والمرق) لحسدوث اسم له على حسدة (وماء الزردج) بزاى مجمعة وراء ودال معملتين وجسيم وهو ما يخرج من العصفر المنقوع فيطرح والابصسيغيه مغرب قال فى التحميم و المحميم انه عنزلة ماء الزعفران نص عليه قى الهداية وهو اختيار الناطني والسرخسي اه ﴿ ١٦ ﴾ (وتجوز الطهارة بماء خالطة شيء) جامد

لف ابضاه وقوله كالاشربة تنسير لما اعتصر من النجر والثمر ه وقوله كالحل أن كان المخلوط بالمساء فهو عمدا غلب عليه غره وال كان خالصا فهو عا اعتصر من الثمر • وقوله والمرق تقسير لما غلب عليه غره ونظر هذا قوله تسالي ﴿ وَمَنْ رَحِمْتُهُ جَمَّالُكُمُ الميل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله كه فغوله لتسكنو فيه راجع الماليل ولتبتغوا من فضله راجع المالنهـار (قوله وماه البـاقلاء) المراد المطبوخ تحيث اذا رد تَحْنُ وَانَ لِمُ يَطْبِعُ فَهُو مِن قَبِلُ وَتَجُوزُ الطَّمِـارَةُ عَاءُ خَالِطُهُ شَيُّ طَاهِرُ والباقلاء هوالفول اذا شددتاالام قصرت واذا خففتها مددت الواحدة بأقلاة وبأقلاة بالتشديد والفنيف (قوله وماء الزردج) ذكره من قسيمالمرق والصيم انه قسم منه ويجوز الطبهارة عماء خالطه شيء طهاهر وماء الزردج هو ماء العصفر المنقبوع فيطرح ولابصبغه (قوله وتجوز الطهرارة عماء غالطه شي طاهر ففير احمد اوصافه) الاوصاف ثلاثة العلم والمون والرابحسة فان غير وصفين فعلى اشسارة الشيخ لايجوز الوضوء ولكن العجيج انه بجوز كذا فالمستصنى فان تغيرت اومسافه الثلاثة بوقوع أوراق الاشجمار فيه فوقت الحريف بجموز الوضوء له عند عامة المحاسًا • وقال المسداني بجموز شرمه لانه طاهر ولا مجموز الوضوء لانه لمما صار مغاوبا كان مقيدا (قوله كما ، المد) هوالسيل و اعما خصه بالذكر لانه بأتى بنتا ، واشجمار واوراق ولو تغير المناء بطنول الزمان او بالطحلب كان حكمته حكم المناء المطلق (قُولَهُ والماء الذي مختلط به الاشتيان والصابون والزغفران) لان اسم الماء باق فيه عسلي الاطلاق واختسلاط الفليل من هذه الاشسياء لا محكن الاحتراز عنه وكذا اذا اختلط الزاج بالماء حتى السود فهو على هذا (قو له وكل ماء وقعت فيه تجلفه لم بجز الونسو، به) وكذا اذا غلب على ملنه ذلك واراده غير الجارى او ما هو في معناه كالغدير العظيم (فولد قليلا كان الماء او كثيرا) اى قليــلا كَلَّا إِرْ وَالاَّ وَانِي أُوكَثَرُا كَالْغَدُرُ فَنْجُسِ مُوسَعِ الْوَقُوعُ وَانْكَانُ كُثُرًا (قُولُهُ لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر يحفظ الماء من الجاسسة لهقال لايبولن احدكم فالمساء الدائم) اى الراكد (ولا ينتسلق فيه من الجنابة) انما قال امر وهو نهى لان النبي عن

(طاهر فغير احد اوصافه) الثلاثة ولم تخرجه عن طبع الماء قال في الدراية في قوله فغراحد اوصافه اشارة الى أنه أذا غرائنين أو ثلاثة لابجوز التوضوء والكان المفر طاهرا لكن محت الرواية مخسلافه كذا من الكردي اه + وق الجوهرة فان غر وصفين فعلى اشارة الشيخ لا مجسوز الوضوء لكن العميم اله بجبوز كذا فالمستمني ودلك (كاء المد) اى السيل فاله مختلط بالزاب والاوراق و الأشهار فا دامت رقة الماء فالبة محوزه الطهارة وان تغرت اوصافه كلب وان صار الطين فالب الأنجوز (والماء الذي مختلطه الاشتان والصابون والزعفران) مادام باقيا عملى رفته وسميلاته لان امنم الماء باق فيه و اختلاط

هذه الاشياء لا عكن الاجتراز عنه فلو خرج عن طبعه او حدث له اسم على حدة كأن صار ماه الصابون (الشيء) او الاشتنان نحينا او صار ماه الزغفران صبغا لا نجوز به الطهارة (وكل ماوقعت فيه نجاسة لم يجز الوضوء به) لتجسه (قليلاكان) الماه (اوكثيرا) تغيرت اوصافه او لا وهذا في غير الجارى وما في حكمه كالفدير العظيم بدليل المقابل (لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بحفظ الماه من النجاسة) شهيه عن ضده لان النبي عن الذي أمر بضده (فقال لا بولون احدام في الماء المنافئة الماء من الجنابة) وقد استدل القائلون بنجاسة الماء المستعمل مهذا الحديث حيث قرن الاغتسال بالول و واجب بان الجنب لماكان بفل عليه نجاسة الني عادة جمل كالمنية نا

(وقال صلىافة عليه وسلم) ابضا (اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغمسن يده فىالماء حتى يفسلها ثلاثًا قانه لايدرى ابن باتت بده ، بعني لافت محلا طاهرا او نجساً ولولا ان الماء بنجس بملاقات البد النجسة لم تظهر النبي فائدة ﴿ وأما الماء الجارى) وهو مالاً ينكرر استعماله * وقيل ما ذهب يتبنة هداية • وقيل مايعده الناس جاريا قيل هوالاصح فتح • وفيه و الحقوا بالجارى حوض الحمام اذا كان المــاء ينزل من اعلاء والناس بفترفون منه حتى لو ادخلت القصمة او البند النجسة فيه لا ينجس أه (أذا وفقت فيه ﴿ ١٧ ﴾ نجاسة جاز الوضوء منها إذا لم يرلها) أي المجاسة (أثر) من

طم او لون او ریح (لانہا لا تُستقر مع جريان الماء) قال في الجوهرة وهذا اذا كانت النجاسة مائعة اما اذا كانت دابة ميشة أن كان الماء بحرى عليهـا او على اكترها أوانسقها لابجوز استعماله وان كان مجرى على اقلما و اكثره بجرى على موضع طاهر و الماء قوة فانه مجـوز استعماله اذا لم يوجد المجاسة اثر اه (والغدر) قال في المختبار هو القطعة من الماء يغادرها السيل اه ومثله الحوض (العظيم) ای الکبیر و هو (الذی لايفرك احد طرقيه بتحريك الطرف الآخر) وهوقول الراقين وفي ظاهر الرواية يعتبر فيه الكر وأى المشلى قال الزاهدي واصم حده مالا بخلص بعضه الى بعض ا في رأى البئل و اجتهاد.

الثي أمر بنسده عند عامة المساخ • ويستدل بهذا الحديث لمن يقول بنجاسة المساء المستعمل لانه قرن المستعمل بالبول قدل على أن الاغتسال فيه كالبول فيه * فيصاب عنه ان صاحب الجنابة لايخلو بدئه من نجاسة المني عادة والعسادة كالمنبغن (قوله و قال عليه السلام اذا استيقظ احدكم من مسامه فلا ينمسسن بدء في الاناء حتى يَفْلُسُهُمْ اللَّهُ لَا مَرَىٰ انْ بَاتَتْ بِدَهُ) يَعْنَى فِي مَكَانَ طَاهُرُ أَوْ تَجِسُ (قُولُهُ واما الماء الجاري اذا وقعت فيه تجاسمة جاز الوضوء 4) حد الجاري مالا يكرر المتعماله ، وقبل ما يذهب بنهنة ولو جلس النباس صفوة على شبط نهر وتوشؤا منيه جاز هو العميم ، وعن ابي يوسف قال سألت ابا حنيفة رحدالله عن الماء الجارى بنتسل فيه رجل من جنابة هل يتونساً رجل اسفل منه قال نم (قوله اذا لم ير لها اثر) لانها لانستقر مع جريان الماء الاثر هو الهون والعلم والرابحة وهذا اذا كانت النجاسة مابعة اما اذا كانت دابة مينة الأكان الماء بحرى عايما أو على اكثرهما او نصفها لا يجوز استعماله والكان يجرى على اقلهما و اكثره يجرى على مكان طاهر والمساء قوة فانه يجوز استعماله أذا لم يوجد المجاسة أثر • وف شرح ان ابي عوف اذا كانت النجاسة مرئية كدابة ميتة لم نجز الوضوء بمــا قرب منهمـــا وبجوز بمبا بمدوهذا انميا هوقول ابى يوسف خاسة واما عندهما فلا بجوز الوضوء من الله الله و في هذه المئاة تفصيل ان كانت الميتة شاغلة لبعض النمر باز الوضوء عا بمد ولابجوز مما قرب ويعرف الفرب والبعد بالربجعل في المساء صبغ قا بلغ الصبغ منجرية الماء فلا تصح منه الطهارة ويصح مما وراء ذلك وال كانت شاغلة لكل النير اولا كثره لم بجز الوضوء مما سغل منها اسلا ويصح من أعلاهــا وأن شفلت نصف النهر فالتحبيم انه لايجوز به الطهارة (قول، والغدر العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيــه الى آخره) الهريك عند ابي حنيفة بعتبر بالاغتسال من غير عنف لابالتوضي لان الحاجة الى الافتسال في الغدير اشد من الحاجة الى التوضي لأن الوضوء بكون في البيوت غالبا و عند ابي يوسف بعتبر بالبد لان هذا ادني مانوسل به الى معرفة الحركة وعند مجمد بالنوضي وصحح في الوجيز قول مجمد ووجهه ان الاحتيساج الى النوضي اكثر

ولا بناظر المجهد فيه وهوالاصم عند الكرخي وصاحب الغاية ج ل (٢) والبنايع وجاعة اهوق التعميم قال الحاكم فالمختصر قال ابو عصمة كان مجمد بن الحسن بوقت في ذلك بعشر ثم رجع الى قول ابى حنيفة قال و لا اوقت فيه شبيئًا فظاهر الرواية أولى أه ومثله في أنح الغدير واليمر قائلًا أنه المذهب وبه يتمل وأن التقدير بعشر لارجع الماصل يعقد عليه لكن فالهداية وبعضهم قدر بالمساحة عشرا في عشر بدراع الكرباس توسعة للام على الناس وعليه الفتوى اه ومثله في فتساوى قاضمان وفتساوى العتابي وفي الجوهرة وهو اختيسار الصاريين وفي التصييم و 4 ا خذ ابو سليمان بسي الجور جاني قال في النهر و انت خبير بان اعتبار العشر أضبط و لاسما في حق من لا رأى أو من العوام فلذا افتى به المتأخرون الاعلام اه • قال شيمنارجة الله تعالى ولايخي ان المتأخرين الذين افتوا بالعشر كصاحب الهداية وقاضيخان وغيرهما من اهل الترجيع هم اعلم بالمذهب منافعلينا اتباع ما رجسو. وما صحوه كالوافتونا في حياتهم اه • وفي الهداية والمعتبر في العمق ان يكون محال لا يتحصر ﴿ ١٨ ﴾ بالاغتراف هو الصبيح اه (اذا وقعت نجاسة في احد سانيه حار السبيح الله المنظمة المستحدد الم

الوضوء من الجانب الآخر)

الذي لم تقع فيه النجاسة

(لان الطاهر أن المناسة

لا تصل اليه) اي الجانب

الآخر لان اثر القربك

فالسراية فوق اثر النجاسة

قال في التعيم وقوله جاز

الوضوء من الجانب الآخر

اشارةال انه يتنجس موضع

الوقوم + وعن اييوسف

لايجس الابغلهور النجاسة

فيه كالماء الجاى ، وقال

الزاهدى و اختلف

الروايات والشاع في

الوضوء من جانب الوقوع

والفتوى الجواز منجميع

الجوانب اه (و موت

ماليس 4 نفس سائلة)

ای دم سائل (فالماء)

ومثله المائع وكذا لو مات

غارجــه والق فيــه (لا

يجسه) لأن المجس

اختلاط المدم المسفوح

باجزالة عنماذ الموت حتى

حلاالزكي وطهر لانعدام

الدم فيه هندانه وذاك

(كالبق والزباب والزنابير

والمقارب) ونحوها

(وميوت ما) بوليدو

من الاحتياج الى الاغتسال فكان الاغتبار به اولى وهذا التقدير في الفدير قول المراقبين بان يكون محيث لا يتحرك احد طرفيه بتحرك الآخر وبعضهم قدره بالمساحة بان يكون عشرة اذرع طولا في عشرة اذرع عرضا ذراع الكرباس توسعة فالام على الناس * قال في الهداية و عليه الفتوى و هو اختبار الضاربين و ذر اع الكرباس سبع قبضات وهو اقصر من ذراع الحديد بقبضة فان كانالندير مثلثا فانه بعتبران يكونكل جانب خمسة عشر ذراعاً و خس ذراع ومساحته ان تضرب جوانبه في نفســـه يكون ذلك مأتين واجد وثلاثين وجزء من خسسة وعشرين جزأ من درام وتأخسد ثلث ذلك وعشره فهو المناحة فثلثه في هذه العبورة على التغريب سنبعة وسبعين وعشره على التغريب ثلاثة يهشرين فذلك مائة وشئ قلبل لا بلغ عشر ذراع وان كان مدورا اعتبر إن يكون قطره احد عبر ذراعاً وخس ذراع ودوره سئة وثلاثين ذراعاً فاحته أن يضرب نصف القطر وهو خسة ونصف عشر في نصف الدور وهو عالية عشر يكون مائة درام واربعة الحاس درام • واما حدالمي فالاصم أن يكون محال لا يَصْمَرُ الارْضُ بِالْاَفْرُافُ وَعَلِيهُ الْمُتْرَى وَقِيلُ مُقَدَّارُ ذَرَاعُ وَقِيلُ مُقَدَّارُ شَيْر (قُولِه جاز الوضوء من الجسانب الآخر) فيه اشسارة الى نُجْس ،وضع الوقوع سـوا، كانت الجاسة مرئية او غير موئية وهو اختيارالمراقبين وعندالخراسانبين والبلخيين ان كانت مرثية فكما قال العراقيون وان كانت غير مرثية بجوز الوضى من وضم الوقوع وهـ و الاصح كما ق الوجيز (فو له لاز الظـ اهر ان النجاسة لا تسـل البه) لانساعه وتباعد اطرافه (قوله و ووت ماليس له نفس سائلة) اى دم سائل والدليل على انالدم يسمى نفسا قول الشاعر

تسيل على حدالسيوف نفوسا ، وليس على غير السيوف تسيل

(فوله اذا مات فالماء لا بنجسه) تغييده بالماء ليس بشرط بل يطرد فالماء
وغيره لان حدم التنجس فيه لبدم الدم لا العدن وكذا اذا مات خارج الماء ثم الق
فيه لا ينجسه ايضا (فوله كالبق و الزباب و الزنابير و العقارب) البق كبار البعوش
وقبل الكتان ، وانحا ذكر الزباب بلفظ الواحد و الزنابير بافظ الجمع لان الزباب كله
جنس واحد و الزنابير اجناس شتى وسمى الزباب زبابا لانه كاما زب آب اى كلما طرد
رجع (فوله و ، وت ما بديش فالماء) اذا مات فالماء لا بفسده و هو الذي يكون
توالده و مثواه فيه سواء كان له دم سائل او لا في ظاهر الرواية و عند ابي يوسف اذا كان
له دم سائل او جب النجس ، و احترز بقوله ، يسيش فيه ، عما يتميش فيه ولا يتنفس فيه
كطير الماء قانه بنجسه ، وقيد بالماء اذا وبات في غيره افسده عند بعضم و البه اشار الشيخ
وقبل لا يضده و هو الاسم (فوله كالنه كا و الضفدع و السرطان) قدم الحاك لانه

(يعيش قى الماء فيه) اى الرئيس مسدد و هواد سم (توليد ه مان و الصدع و السرفان) قدم المان له الماء و كذا اله مات خارجه و التي (مجمع) فيه في الاصح درر (لا يفسده) وذك (كالسلام و الفقد ع) المائي وقيل مطلقا هدايه (والسرطان)

و بحوها و وقيدت و مايميش في الماء و يبولد لاخراج مائى المعاشى دون المولد كالبط و غيره من الطيور قائما تفسداتها قا فو الماء المستعمل لا يجوز استعماله فى طهدارة الاحداث) قيد بالاحداث للاشدارة الى جواز استعماله فى طهارة الانجاس كماهو السحيح و قال المصنف فى التقريب روى محمد عن ابى حنيفة ان الماء المستعمل طاهر و هو قوله و هو السحيح اه و قال الصدر حسام الدين فى الكبرى و عليه الفنوى ﴿ ١٩ ﴾ وقال فحنر الاسلام فى شرح الجامع انه ظاهر الرواية هو المختار

وق الجوهرة قداختاف في صفته فروى الحسسن عن ابي حنيفة اله نجس نجاسة غليظة وهذا ببيد جدا وروی او وست عند أنه بحس بحاسة خفيفة و 4 اخذ مشایخ بلخ وروی محد عنه أنه طاهر غر مطهر للاحداث كالخيل وهو العميم وبه اخسذ مشايخ العراق اه (والسعمل كلماازيل محدث) وان لم يكن بنية الغربة (اواستعمل ف البدن) قيد 4 لان غسالة الجامدات كالقدور والثباب لانكون مستعملة (على وجه القربة) وان لم رله حدث قال ف الهداية هـ ذا قول الى يوسىف وقبل هو قول ابي حنيفة أيشا وقال مخد لابصار مستعملا الا باقامة القربة لان الاستعمال بالانتقسال تحاسة الالمماليه وأعازال بالقرب و ابو بوسف مقول اسقاط الفرض مؤثر ايضا فيثبت الفساد بالامرين جما اه و قال او نصر مستعملا النحيم انه كا ازبل

مجمع عليه والبـاق فيه خلاف الشـافعي فان عنده مفــــده الا السمك • والـــرطــان هو النشام والصندع بكسر الدال و ناس بفقونها والكسر انصم (فوله واما الماء المستعمل فلا يجوز استعماله في طهمارة الاحداث) قيد بالاحداث لانه لايزيل الانجاس وسواء توضأ به واغتسل به نمن جنابة فانه مستعمل ويكرء شربه • و اختلف في صفته فروى الحسـن عن ابي حنيفة أنه نجس نجاسـة غليظة حـتى لو امسـاب الثوب منه اكثر من قدر الدرهم منع من العملاة و هذا بعيد جدا لان الثيماب لاعكن حفظها من بسيره ولاعكن النحرز عنبه وروى ابو بوسنف عن ابي حنيفة أنه نيمس نيماسية مخففة كبدول مايؤكل لحمه و به اخذ مشابخ بلخ و روى محمد عن ابي حنبفة انه طاهر غير مطهر للاحداث كالحل واللبن و هذا هو الصميم ومه اخذ مشابخ العراق و سنوا، في ذلك كان المتوضى طباهرا أو محدثًا في كونه مستعملا (فولد والمستعمل كل ما ازبل 4 حدث او استعمل في البـدن على وجــه الغربة) هذا نول ابي بوسيف و قبل هو قول أبي حنيفة ايضا وقال مجد لا يسمر مستعملاً الابنية القربة لاغر * فقوله * ازيل به حدث ؛ بان توضأ متردا او علم انسانا الوضوء او غسل اعضاله من وسمخ او تراب وهو في هذا كله محدث ، و أوله ، على وجه الغربة ، بان توضأ و هو ماآهر نبية الطهارة و ينفرع من هذا اربع مسائل اذا توضأ المحدث ونوى القربة مسار مستعملا اجماعا واذا توضأ الطاهر ولم سوها لابصير مستعملا اجاعا واذا توضأ الطاهر وتواها صار مستعملا اجاعا لان عند ابي بوسف بصر مستعملا باحد شرطين اما ان يستعمله منية القربة او رفع به الحدث والرابعة وهي مسئلة الخلاف وهي اذا توضي المحدث ولم موهما فقد ابي نوسف يكون استعملا وعند مجد لايصر مستعملا ولوكان جنبا واغتسل لاثرد صار مستعملا عند ابي حنيفة وابي يوسيف خلافا لحمد • وقوله • قالبدن • قيده لانه ماكان من غسالة الحادات كالقدورو القسام والجارة لايكون مستعملا وكذا اذا خسل ثوباً من الوسمخ من غير نجاســة لا يكون مستعملا واذا غسل مده الطعام أو من الطعام كان مستعملا لائه تقرب قاله عليه السلام ، الوضوء قبل الطعام بنق الفقر وبعدء بنق اللم • يعنى الجنون وقبل للطعام يصير مستعملا و منه لابصير مستعملا (قول وكل اهاب دبغ فقد طهر) الاهاب الجلد الذي لم يدبغ فاذا دبغ سي اديما وكل جلد بطهر بالدباغ فانه يطهر بالزكوة ومالا فلا • وفي الهداية ماطهر بالدباغ طهر بالزكوة وكذا لجدني الصميم وان مالم يكن مأكولا • و ف الفتاوى الصميم انه لا بطهر لحد • و ف النهاية أعايطهر

الانطع وهذا الذى ذكره هو الصحيح من مذهب إلى حنيفة و محد و فى الهداية و متى بصسير مستعملا الصحيح انه كا اذيل العضو صار مستعملا لان سفوط الاستعمال قبل الانفصال المضرورة ولا ضرورة بعده اه (وكل اهساب) و هو الجلا قبل الدباخة قاذا دبغ صار ادعا (دبغ) عا عنع النتن والفسساد ولو دباغة حكمية كالترتيب والتشميس لحصول المقسود بها (فقد طبر) وما بطير بالدباغة بطبر

لحمد اذا لم يكن نجس السدور ثم على قول مساحب الهداية انمــا يطهر لحمه و جلده بالركوة اذا وجدت الركوة الشرعيسة بان كان المزكى من اهل الزكوة بالتعمية اما اذا كان مجوسيا فلالد فيالجلد من الدباغ لان فعله الماتة لازكوة فيشترط ابضا ان تكون الزكوة في تعاميًا و هو مابين البية واللحيين • و فيمن الحية طاهركذا في الحلواني وجلدهـــا نجس لا يطهر بالدباغة لانه لا محتملها ﴿ وقوله • دبغ • فيه اشمارة الى انه بمستوى ان يكون الدباغ مسلما او كافرا اوصبيا او مجنونا او امرأة وجلد الكلب يطهر بالدباغ عندنا وقال الشَّافعي لا يطهر وفي رواية ايضًا عندالحسن بن زياد • والدباغ نومان حقبق كالثث والقرط و قشبور الرمان واشباء ذلك • و حكمي كالثمس والتراب فان منه الاجلد الحنزير) فلا | عاود الديوغ بالحكمي المنا. فيه روايشان في رواية يبود نجسنا و في رواية لا يعود بطهر المجاسة العبنية (و) | نجسا قال الحجندي وهو الاظهر (قوله وجازت الصلاة عليه والوضوء منه) وكذا جلد (الآدى) الكرامة | تجوز الصلاة فيه بان يلبسه ، فان قبل ليس هذا موضع تطهير الاعيان النجسة الله ذكره الشيخ هنا قبل لا على قوله • والوضوء منه • (قوله الا جلد الحتزير وَالاَّدَى ﴾ في هذا الاستثناء دلالة على طهارة جلد الكاب بالدباغ وقد بيناه وكما بطهر جلده بالدباغ فكذا بالزكوة واتما قدم ذكر الحنزير على الآدمى لانه موضع الهانة وفي موضع الاهانة نقدم المهال كقوله تعالى ﴿ لهدمت صوامع وبيع و صلوات ومساجد ﴾ فقدم الصوامع والبيع على المساجد لا ُجل ذكر الهدم لانه اهـانة • البيم جهم بعد بكسر الباء وهي النصاري • والصوامع الصبابين • والسلات كنائس المهود وكانوا يسمونهـا بالمرانية الصلوات • والفيل كالحنزير عند محمد لايطهر جلده بالدباغ و عظمامه نجسة لا مجوز بيعها ولا الانتفاع بهما وعند ابي حنيفة وابي يوسمف لا بأس مايع عظما، و يطهر جلده بالدباغة كذا في الخميندي (قوله و شحر الميثة وعظمها طــاهران) اراد ماســوی الخنز ر ولم یکن علیه رطوبة ورخص فی شــعره الخرازين الضرورة لان غيره لانتوم مقامه عندهم وعن ابي يوسف أنه كرهه أيضا لهم ولابجوزيمه فيالروايات كلما ه والريش والصوف والوبروالفرن والحنف والغللف و الحافر كل هذه طاهرة من الميتة سوى الحنز روهذا اذا كان الشعر محلوقا اومجزوزا أ فهو طاهر وان صحان منتونا فهو نجس وعن مجد في تجاسسة شعر الآدمي وظفره وعظم روايتان فبجاسته اخذالما تريدى وبطهارته اخذابوالقساسم الصفار واعتمدهسا الكرخي وهو الصيح • و عند الشانعي شمر المبتد و عظمها نجس • و مند مالك عظمها نجس و شعرها طماهر • وكم يذكر الشيخ بيض الميتة ولبنهما فنقول الدجاجة اذا ماتت و خرجت منها بيضة بعد موتهـا فهي طاهرة يحل اكلهـا عندنا سواء اشتد قشرهــا املا لانه لاعلها الموت • وقال الشافع أن اشتد قدرها فكذك وأن لم يشتد فهي نجسة لاعل اكابها • وأن مانت شاة فغرج من ضرعها لين • قال أبو حنيفة هو طاهر محل شربه ويتنجس بنجاسة الوعاء وعندهمنا هو طاهر في نفسته لانه لاعمله المو ت الاانه يتَجِس بُجِاسة الوماء فلا محل شره * و مندالشافهي هو تُجِس فلا عمل شره * و ان مات

بالذكوة هداله (و) اذا ماير (مازت الصلاة) مستترا (فسه) وكذا السارة عليه (والوضوء الالهيسة والحبقوا للمسأ مالا محنمل الدباغة كفارة صفرة وافاد كلامه طهارة جلد الكاب والفيل و هو المتد (و شعر الميثة) الجزوز واراد غير الحنزير لنجاسة جيع اجزاله ورخص في شعره المخرازين الضرورة لانه لانقوم غيره مقامه عندهم وعن ابي بوسف اله كرهه لهرايضا (وعظاء) الخال من الدسوسة وكذاكل مالا تعله الحياة منها كحافر هاو عصماعلي المثمور (طاهر) و كذا شعر الانسال وعظمه هداله

(واذا وقعت في البئر) الصغيرة (نجاسمة) مائعة مطلق او جامدة غليظة بخلاف الحقيقة كالبعر والروث فقد جسل القايل منها مغوا هضرورة فلا تغسد ﴿ ٢١ ﴾ الا اذا كثر وهو ما يستكثر، النساطر في الروى عن ابي حنيفة

وعليه الاعتماد ولافرق بنن الرطب واليابس والعميم والمنكسر لان الضرورة تشمل الكل كما في الهداية (نزحت) اى اابر والراد ماؤها من ذكر العمل وارادة الحال (و كان نزح مافها من الله طهارة) اي مطهرا (الما) باجاع البلف ومسائل الابار مبنية على أتباع الأثار دون القياس هداه و رقي الجوهرة وفي قوله طهارة لها اشارة الى أنه يطهر الوحسل والاجار والدلو والرشاء ويدالنازح اهوهذا اذا كانت النجاسة غير حيوان • واما حصكم الحيوان فذكره مغوله (فان مانت فها) او خارجها والقيت أنها (فأرة او عصفورة اوصعوة)كترة عصفورة مفرة حراء الرأس مصباح (او سودانية) طورة طولة الذنب على قبدر قبضة مغرب (اوسام) بتشدد الم (ارس) اى الوزغ والعوام تقوله ا ر ربس او ماقار بها في الجند (نزح منها بعد اخراج) الواقع فيها (من عشرين دلوا الى ثلاثين دلوا) العشرين بطريق الايجـاب والثلاثين بطريق الاستحباب هدايه • و في الجوهرة وهذا اذا

جدى فانفشته طاهرة بجوز اكل ماق جوفها سواءكان مائما او جامدا عند ابي حنيفة وهندهما الأكان مائسا لامجوز والزكان جامدا وغسل جازا كله وعند الشيافعي لا يجوز اكله ه الانغشة بكسر الهمزه و قنع النساء محفقة كرش الجسدى مالم بؤكل (قُولِه واذا وقع في البئر نجاسة) اى مائسة كالبول والدم والجر (فُولِه نزحت) يمني البئر والمراد ماؤها ذكر ألهل واراده الحال كا شال وجرى النهر وسال المزاب ، ومنه قوله نسالي ﴿ واسئل القربة ﴾ (قوله وكان نزح مافيها من الماء طمارة لها) فيمه اشارة الى انه يطهر الوحل والاجبار والد لو والرشاويد النازح (قوله فان مانت فيها فأرة او عصفور اوصعوة او سودانية الى آخره) انما يكون الزح بعد اخراج الفارة اما مادامت فيها فلا بعند بشي من الزح (قوله اوسام ارم) بنشديد الم الوزغ الكبر وهما اممان جعلا امما واحدا فان شـئت امر بت الاول واضفت الى الشَّاني وان شـئت نيت الاول على اللَّمَ وأعربت الثناني بإعراب مالا مصرف وأن شئت بنيتهما جيما على الغنم مشل خمــة عشر (قوله نزح منهـا ما بين غشرين دلوا الالتبلائين) العشرون بطريق ابحـاب والعشر بطريق الاستحبـاب وهذا اذا لم تكن الفـأرة هاربة من الهرة ولا مجروحة اما اذاكان كذاك ينزح جميعالما. وان خرجت حية لانهما تبول اذاكانت هاربة وكذا الهرة اذا كانت هاربة من الكلب او مجروحة بنزح كل الماء لان البول والدم نجاسة ماثمة وحكم الفأرتين والثلاث والاربع كالواحدة والخس كالهرة الى التسم والعشر كالكلب وهذا هند ابي يوسف وقال مجد الثلاث كالهرة والست كالكلب الى التسم وكذاك العصفور وما في بعنماه واما فأرثان فكفارة واحدة بالاجماع وفي الهرتين ينزح جميم المساء اجماعا وما كان بين الفسأرة والهرة فحكمه حكم الفارة ومابين الهرة والكابكالهرة وهكذا ابدا يكون حكمه حكم الاصغر ولوان هرة اخذت فأرة فوقمتنا جميعا في البئر ان كانت الهرة حية والفأرة ميتة نزح عشرون وان كانسا مبتين اجزأهم نزح اربمين ويدخل الانل في الاكثر وان كانسا حينين اخرجنا ولاينزح شيء وإنَّ كانت الفأرة مجروحة او بالت نزح جميم الماء وهل تطهر البئر بالدلو الاخير اذا انفصلا عن الماء اوحتى يتفي من رأس البئر فعند الي وسف حتى يتنهى عن رأس البئر و هند مجمد بالانفصال عن الماء وفائدته فيما اذا اخذ من ماء البئر بعد الانفصال من الماء قبل ال يتنحى عن رأس البئر فعند ابي بوسف نجس وعد محمد طاهر ولونضب ماء البئر وجفت بعد وقوع الفأرة او غيرها قبل النزح ثم عاد لم تعلمهر الا بالنزح عند ابي بوسف و عند مجد تطهر بالجفاف حتى اوصلي رجل في تعرها جازت سلانه هند محمد خلافا لابي نوسف ولو نضب الماء ولم بجف أسفلها حتى عاودها الماء اختلف المشايخ فيه على قول مجمد والعميم انه لابد منالنزح قال في العماح نضب الماء

لم تكن الفارة هاربة من الهرة ولامجروحة والاينزح جميع الماء وان خرجت

حية لانها تبول اذا كانت هاربة وكذا الهرة اذا كانت هاربة من المكلب او مجروحة لان البول والدم نجاسة مائمة اه باختصاره ثم قال و حكم الفأر تين والثلاث والاربع كالواحدة والحس كالهرة الى النسع والمشر كالمكلب و هذاهند إي يوسف وقال محد الثلاث كالهرة والست كالمكلب اه (تحسب كرالداو وصفرها) المكبرو العشر بضم الاول واسكان الشاتى المجنة وهوالمراد هنا وبكسر الاول وفقع الثانى السن * قال في الجوهرة و «منى المسئلة اذا كان الواقع كبير او البركبرة فالعشر مستمية وأدسى المسئلة والكان الواقع كبير او البركبرة فالعشر مستمية وخس

شصب ای فار فی الارض ولو و جب فی البئر نزح عشرین فنزح عشر ونفد المساء و نبع غيره بعد ذلك لزمهم عشرا اخرى غيما الوظيفة عند ابي يوسف وقال مجد لاعتاج الى نزح شيء آخر لانه يكون اشد حالا من الكلب كذا في الفناوي وهل تشترط المنسابعة فَالَوْحِ أَمْ لَاعِنْدُمَا لَايِشْرُطُ وَعَنْدَالْحُسْنُ مِنْ زَيَادَ بِشَرَطُ (قُولِهُ بِحَسْبُ كَبِر الْحَبُوانُ وصدره الى آخره) الكر بضم الكاف واسكان البـاء الجثة وكذا الصغر بضم الصاد وتسكين الغين واما بكمر الكاف و فنح الباء وبكدر الصاد و فنح الغين فالسن • ومعنى المسئلة اذا كان الواقع كبيرا والبؤكبرة فالمشرة مسقبة وانكانا صغيرين فالاستعباب دون ذاك وان كان احدهما صفرا والآخر كبرا فغنمس مستمية وخس دونها ف الاستعباب (قوله فان مانت فيهيل جامة او دجاجة او منور نزح منها مابين أربعين دلوا الى ستين) اضمافا الوجوب والاستعباب في الفارة وفي الجامع الصغير خسون دلوا وهو الاظهر اضعافا الوجوب دون الاستعباب ، الدجاجة المتح الدال على الانصح وبجوز كدبرها وهو شاذ واما ضمها فغطاء وفي السنورين والدباجنين والحامتين ينزح كل الماء (قُولُه فان مانت فيها كلب اوشاة او دابة او آدمى تنزح جميع ملئهـــا) موت الكلب ليس بشرط حتى لوخرج حيدا ينزح جيم الماء وكذا كل من سؤره نجس اومشكوك فيه بجب نزح الكل وان خرج حيا ومن سؤره مكروه اذا خرج حيا فالماء مكروه ينزح منه عثير دلاء والشباة اذا خرجت حية ولمتكن هاربة من السبع فالمساء طاهر وان كانت هاربة ينزح كل الماء عندهما خلافا لمحمد (قوله وعدد الدلاء بعتبر بالدلو الوسط المستمل للآبار) المعتبر في كل بررداوهما فان لم يكن لها داو يتخذامهما دلو يسم صاعا (قوله نان نزح منها بدلو عظيم قدر مايسم فيه من المؤلد لو الوسط و احتسبه جاز) لحصول المقصود مع قلة التقاطر • و قال زفر و الحسن بن زياد لايجوز لان عند تكرار النزح ينبع الماء من المفلما وبؤخذ من اعلاها فيكون في حكم الجارى وهذا لاعصل بزح الدلو المعلم مرة اومرتين • قانا معنى الجريان ساقط لانه يحصل بدون الذح (فولد وان انتفخ الحيوان فيها اوتفح نزح جميع مائيًا صغيرا كان الحيوان اوكبرا (وكذا اذا تمعط شمره الانفاخ ان تناشب اعضاؤه والتفسخ ان تنفرق غضوا عضوا ولو قطع ذنب الفارة والق في البر نزح جيم الماء لانه لايخلو من رطوبة فان

دونها في الاستصباب الم (وان مانت فيه حمامة اود جاجة اوسنور) ای هرة (نزح منها) بعد اخراج الواقم (مابين اربمین دلوا ایی ستین) . دلوا وفي الجامع السغير اربعون اوخسون وهو الاظهر هداية وق الجوهرة و في السنور بنو الدجاجتين والحامتين ينزح المساءكله ا ه (فارمات فيها كلب او شاة او آدمی نزح جمیع مافیها) قيد عوت الكلب لانه اذا خرج حيا ولم يصب قه الماء لايجي الماء شريلالي واذا وصل لعاب الواقع الى الماء اخذ حكمه من نجاسة وشك وكراهة و طهارة (وان انتفخ الحيوان) الواقع (فيها او تصبخ) ولو خارجها ثم وقع فيها ذكره الواني وكذا اذ تمط شمره جدوهرة (نزح جيم مأفيها) من المناه (صنعر الحيوال)

الواقع (او كبر) بلا فرق منهما لا نتشار البلة في اجزاء الماء هداية (وعدد الدلاء يعتبر بالداو (جمل) الوسط) وهو (المستمل للابار) اى اكثرها (في) اكثر (البلدان) لان الاخبار وردت مطلقة فيممل على الاعلم الاغلب لكن قال في المهداية ثم المعتبر في كل بئر دلوها التي يستق بها منها وقيل دلو يسعها صباع اله واختاره غير واحد (فان نزح منها بدلو عظيم) مرة واحدة (قدر مايسم) عشرين دلوا مثلا (من الدلو الوسط احتسب به) اى بذك الغدد وقام مقامه لحصول المفسود مع قلة

التفاطر (وان كانت البئر معينا) اى ينبع الماء من اسفلها محيث (لاتنزح) اى لايغنى ماؤها بل كما نزح من اعلاها نبع من اسفلها (و) قد (وجب نزح) جميع (مافيا) بوجه من الوجوء المارة (اخرجوا مقدار ماكان فيا من الأه) وقت ابتداء النزح نقله الحايي عن المكانى وطريق معرفته ان يحفر حفيرة عثل موضع الماء فى البئر ويسب فيا ماينزح من البئر. الى ان تمثل وله طرق اخرى وهذا قول ابي بوسف (وقد روى عن محمد بن الحسن رجمالة) تعسال (اله قال ينزح منها مائسا داو الى ثلاثمائة) مدل افتى ﴿ ٣٣ ﴾ فى ابار بنداد لكثرة مائها مجاورتها الدجلة كذا فى السراج وفي قوله

جعل على موضع الفطع شعة لم تجب الا فى الفارة (قوله و ان كانت البر معينا لا تنزح وقد وجب زح مافيا اخرجوا مقدار ماكان فيها من الماء) وفى مرفة ذلك سنة اوجه وجهان عند اي حنيفة و احدهما يؤخذ بغول اصحاب البر اذاقالوا بعدالنزح ماكان فى بريًا اكثر من هذا و النانى بنزل البر رجلان لهما معرفة بامر الماء ويقولان بعد النزح ماكان فيها اكثر من هذا وهذا اشبه بالفقه لانالقة تعالى اعتبر قول رجلين فقال في يحكم بهذوى عدل منكم كه وعندابى يوسف وجهان ابضا و احدهما محفر حفيرة بقدر طول الماء و عرضه وعقه و بجسم محيث لا ينشف و بسب فيها ما يزح منها مقدر طول الماء و عرضه وعقه و بجسم بحيث لا ينشف و بسب فيها ما يزح منها م تساد القصبة فينظركم نفس فيازح الكل قدر من ذلك هشرون و عند مجد وجهان و احدهما مافي المن و و عند عجد وجهان و احدهما مافي المن و و النافي ما يين مافي المن و الوجه الثانى انه يكنني بزح مأدين و عشرين على مافي المن و الوجه الثانى انه يكنني بزح مأدين و عشرين على مافي المن و المنافية و قال الله تعالى في الله و الله و على الله تعالى في الله ميت كه اي ستوت و ما قدمات يقال له ميت بالفنيف و قال الشاعى

ومن مك ذا روح فذاك ميت ، وما الميت الا من الى القريمل ولا يدرون متى وقعت ولم تنفخ ولم تنفيخ اعادوا صلاة يوم ولية وان كانت قد انتفخت او تفسخت اعادوا صلاة ثلاثة الهم ولياليها في قول ابى حنيف (فوله اذا كاوا توضؤا منها) اى وهم محدثون (فوله وغساواكل شي اسابه ماؤها) اى غسلوا ثبابهم من نجاسة اما اذا توضؤا منها وهم متوضؤن او غسلوا ثبابهم من غير نجاسة فانهم لايميدون اجماعا كذا افاد شيما موفق الدين رحمه الله ، والمعنى فيه ان الماء سار مشكوكا في طهارته و نجاسته فاذا كانوا محدثين بيقين لم يزل حدثهم عساء ، شكوك فيه واذا كانوا متوضئين لا تنفع بالشك واذا كانوا متوضئين لا تبعل صلاتهم عماء ، مشكوك فيه عباسته لان اليقين لا رتفع بالشك وان وجد في ثوبه نجاسة مغلقة اكثر من قدر الدرهم ولم يدلم بالاصابة لم يعد شيئا بالاجماع وهو الاصح لان الثوب عرقى بصرة فلا بد ان يطلع عليه هواو غيره فاذا لم يطلع عليه عليه المال مخلاف البر لا فها به من بصره واو وجد في ثوبه منيا اعاد الصلاة انها اصابته للحال علاف البر لا فها به من بصره واو وجد في ثوبه منيا اعاد الصلاة من آخر نومة نامها فيه (فوله و قال الو بوسف و مجد ايس عليهم اعادة شي متى بعدة فوا

مائنادلو الى ثلاثمالة اشارة الى أن المائة الثالثة مندوبة ويؤنده ماقي المبسوط وعن محد في النوادر ترح الاعالة داو او مائناداو اه وجعله في العنداية رواية عن الامام ونعو الخشار والا يسركا في الاختيار وكان المشابخ أعا اختاروا قول محمد لانمسياطه كالعثر تيسرانير باختصار (وادًا وجد في البئر فأرة او غيرها) نما منسد الماء و (ولادرون) ولاغلب على طنهم قهستاني (مي وتمت ولم سفخ ولم تنفسخ أعادوا مسلاة بوم وليسلة اذا كانوا توضؤا منها) عن حدث (و غماوا) الثاب عن خبث والابأن توضؤا من غير حدث او غسلوا ثياب صلاتهم عن غير خيث غملوا التيابو (كل شي اصانه ماؤها) ولا يلزمهم اعادة الصلاة أجاعا جوهرة ﴿ وَأَنَّ انْتَغَمَّتُ أُونُهُ هُتَّ اعادو اصلاة ثلاثة ايام وايالما)

وذلك (فقول ابى حنيفة رحمه الله) لان الموتسببا ظاهر او هو الوقوع فى الماء فيمال عليه الاان الانفاخ دليل النفادم فيتقدر بالثلاث و عدمه دايل قرب الديد نقدر بسوم وليلة لان مادون ذلك ساعات لا تمكن ضبطها هداية (وقال الووسف و محد رحهما الله تسالى ليس عليهم أعادة شي حتى يتحققوا متى وقست) لان البقين لا يزال بالشك وصار كن رأى في ثومه نجاسة لا درى متى

بتي وقعت) وكان ابو يوسيف اولا يغول بقول ابي حنيفة حتى رأى طارًا في منقساره فأرة ميتة الفاهسا في برُ فرجع الى قول مجهد لانهم على يقين من طمسارة البرُ فيها مضى وق شك في تجاستها الآن فلا يزول البقين بالثوك وابو حنيفة يقول قد زال هذا الشبك يقين النجاسة فوجب اعتباره و لان للوت سببها ظاهرا وهو الوقوم في الماء فيمال بالوث عليه و عدم الانتفاخ في الماء دليل قرب العمــد فقدر بيوم وأيلة والانتفاح دليل التقادم فقدر بالثلاث الا ترى أن من دفن قبل أن يصلى عليه فانه بصلى على قبره الى ثلاثة المام ولا بصلى عليه بعد ذلك لانه ينفسخ (قوله وسؤر الآدئي وما يؤكل) السؤر على خسية انواع سؤر طاهر بالانفساق وسؤر نجس بالانفاق وسؤر مختلف فبه وسؤر مكروه وسؤر مشكوك فبه • اما الطاهر فسؤر الآدى وما يؤكل لحمه ويدخل فيه الجنب والحائن والنفساء والكافر الاسؤر شارب الخرومن دى فوه اذا شربا على فورهما فانه نجس فان ابتلع ريقه مرارا طهر قه على الصبح وكذا سؤر وأكول اللحم طاهركابنه الاالابل الجلالة وهيالتي تأكل العذرة فان سؤرها مكروه وان كانت تعلف واكثر علنها علف الدواب لايكره • واما الجس ال فبنؤر الكلب والجنر ير الاان في سؤر الكلب خلاف مالك فالد عنده طساهر ويغسل ا الاناء منه سبعا عنده على طريق العبادة لاعلى سبيل النجاسة (**قولِه** وسؤر الكاب والحنزير وسباع البهايم نجس) قدم الكلب والحنزير لموافقة الشيافعي لنا فيهما واخر السباع لمخالفته انه فيحمسا واسباع البهسايم مايصطاد ينائه كالاسسه والذئب والفهد والنمر والثعلب والفيل والضبع واشبآه ذلك ، والسؤر المختلف فيه هوسؤر السباع فعندنا هو نجس وعندالشافعي طاهرلنا انها محرمة الالبان واللحم ويمكن الاحتراز منسؤرها فكان سؤرها نجساكسؤر الكلاب والحنسازير واما قوله عليه السملام حين سئل عن الماء في الفلوات وما ينوب من السباع والكلاب فقال • لها ما اخذت في بطونها ومابتي فهوانا شراب وطهور ، فهو محول على الماء الكثير الاثراء ذكر الكلاب وسؤرها نجس بالاتعاق قال ق النهاية ذكر مجمد نجاسة سؤر السماع ولم بين انهما نجاسة غليظة او خفيفة وقدروى عن ابي حنيفة انها غليظة وعن ابي توسف خنيفة كبول مابؤكل لحم + واما ۚ السؤر المكروء فهو ســـؤر الهرة والدجاجة المخلاة وسواكن البيوت كالفــأرة والحية وسباع الطيروهي التي لايؤكل لحمها كالصقر والباز والمغاب والغراب والحداة واشسباه ا ذلك (فوله وسؤر الهرة) الما كراهة سؤرها فهو قولهما وعند ابي يوسف ليس بمكروه وهل كراهيته عندهما كراهة أنه يماو تزيه السميح الهاكراهة تنزيه * وفالهداية ا كراهيته لحرمة لحمهما وهوقول الطعاوى وهذا يشير آلي القرب من كراهية النَّصريم وقبل لعدم تحاميما النجاسة وهوقول الكرخى وهوالصيح وهذا يشير الم كراهة التنزيه وانما يكره الوضوء بسؤرها عندهما اذا وجد غيره اماآذا لم يوجد لايكره وكان الفياس ان يكون سؤرها نجسـا نظرا الى اللحم الا انالضرورة بالطواف اسقطت ذلك واليه الاشارة بقوله عليه السلام ، انها من الطوَّافين عليكم والطوافات ، فإن لحست البرة عضو

امانه هداله وق التحييم قال ق فتاوى العتابي قولهما هوالمختار • قلت و لم يوافق على ذلك فقد اعتد قول الامام. البرهاني والنصني والموصلي وصدر الشريعة و رجم دلسله في جميم المسنفات و صرح في البدايم أن قولهما قياس وقوله هوالاستحسان وهو الاحوط في الميادات اه (وسـؤر الآدمي) اي لقية شربه لقال أذأ شربت فاسرر أي ابق شيئا من الشراب (وما يؤكل لحه طاهر) ومنه الفرس قال في الهداية وسؤر الفرس طاهر عندهما لأن لجه أكول وكذا عنده على العيم لان الكرامة لاظهار شرفه اه ثمالمؤر الطاهر عنزلة الماء المطلق (وسؤر الكلب والحنزير وسباع البرائم) وهوكل دٔی ناب بستاد به و منه الهرة البرية (نجس) غلاف الاعلية لمياة الطواف كانس عابه مقوله (وسؤرالمرة) اى الاهلية

(والدجاجة) المخلاة) لمخالطة منقارها البجاسة ومشله ابل ومقر جالالة (وسباع الطير) وهي کل دی مخلب یصید به (وما بسكن البيوت مثل الحيــة والفأرة) طــاهر مطهر لكنه (مكروه) استعماله تنزيها فيالاصح ان وجد غيره والالم يكره اصلاكا كله لفقر درر (وسؤر الجمار واليغل) الذي امه حمارة (مشكوك) فهما) ای فی طهورید سؤرهما لافي طهارته فالاصم مداية (فانلم بعد غرهما) دوضأه او يغتسل (توضأ بهما) او اغتسل (و يم وباجما بدأ ماز) فالاصم

انسان يكره أن بصلى من غير غسله عندهماو كذا أذا أكلت من شيء يكره أكل بأقيه * قال في الكامل أنمــا يكر. ذلك في حق النبي لانه يقــدر عــلي بدله أما في حق الفقير" لا يكره المصرورة * فان اكات الهرة فأرة وشربت على فورهما تنجس المناء الا اذا مكنت ساعة لغسل فهما بلعابها (قوله والدجاجة المخلاة) لانها تخالط النجاسات اذ لو كانت محبوسة بحبث لا بصل منقارها الى ما نحت قدمها لا يكره لأن الاصل فيها الطهارة نظرا الىاللجم بخلافالهرة فانها ولو حبست لاتزول الكراهة لانها غبر مأكولة اللحم واماكراهة سدؤر سباع الطير فسلانها تأكل البتساة عادة فاشبهت الدماجة المخلاة فلو حبست زالت الكراهمة لانها تشرب عنقارهما وهوعظم مخلاف الهرة فانها تشرب بلسانها وهو لحم والعظم طاهر يخسلاف الخم • فان قيسل بنبغي ان يكون سؤرها نجسا نظرا المالخم كسباع البائم • قيل انها تشرب بمنافيرها والسباع بألسنتها وهي رطبسة بلعابها ولان سباع الطير يتحقق فيهما الضرورة فانها تنقض من الهواء فتشرب فلا عكن صون الا واني عنها (قوله وسؤر البغل والحار مشكوك فهما) وهذا هوالنوع الحامس من الاسئار وهل الشك في طهارته او في طهوريته * قال بمضم في طهارته لانه لو كان طاهرا لكان طهورا وبهذا قطغالصيرف وتفريعه على هذاالغول الرالعرق والعماب يعني عنه فالإبدان والثيباب مالم يفحش الضرورة وان لبنه نجس حتى لو اصاب الثوب منه اكثر من قدرالدرهم منم الصلاة ولا يجوز شربه وقال بمضهم الشك في طهوريته ولا شك في كونه طاهرا وهو اختيار صاحبالهداية وصاحبالوجيز وقال فالهداية وهو الاصح وتفريعه عندهم انالبنه وعرقه طاهر وأو وقع في الماء بحبور الوضوء به مالم يغلب على الماء نص عمل همذا في الوجير ، و همل يطهر النجاسة على همذا القول قال بعضهم نم وقال بعضهم حكممه انه لا يطهر النجس ولا ينجس الطاهر كذا في ابضاح الصيرفي وفي الهداية ابن الحسار طاهر وكذا عرقه طاهر قال في النهاية اما عرقمه فعجم واما لبنمه فنير صحيح بل الرواية فيالكنب المتبرة نجاسته او تسوية النجاسية والطهارة فيه ولم ترجح جانب الطهارة احد الا في رواية غير طاهرة عن مجد و في الهيط ابن الاتان نجس في ظاهر الرواية وروى عن محد انه طاهر و لا بؤكل قال الترناشي وعن البزدوى انه يعتبرفيه الكثير الفاحش وهوالعميم وءن شمس الأئمة العميم انه نجس نجاسة غليظة لانهحرام بالاجماع وعرق الحسار طآهر فءالرواياة المثهورة وسؤر البغل مثل سسؤرالحمار لانة من نسل الحمار فيكون بمنز لتدلان امه من الحبيل و اباه من الحبير فكان كسؤر فوس خلط بسؤر حار (فول فانلم بجد غيرهما توسأ جما وتيم وبالبهما بدأ جاز) وقال زفر لا يجور الا أن يقدم الوضوء على التيم لانه ما، و اجب الاستعمال فأشبه الماء المطلق؛ ولنا ان الماء المطهر احدهما فيفيدالجمع دون الترتيب إي لا تخلو الصدادة الواجيدة عنمي وانهم يوجدالجم في حالة واحدة حتى انه لو توضأ بسؤرالحمار وصلى ثم احدث وتيم وصلى الله السلاء ايضاجاز لانه جم الوضو والتيم في حق صلاة و احدة كذا في النهاية و عن

نصير بن يحيى قر رجل لم بحد الا سؤر الجارقال يهريقه حتى يصير عادما للماء ثم ينيم فعرض قوله على أبي قاسم الصفار فقال هو قول جبده و فى النوادر توضأ بسؤر الجار و يم ثم اصاب ماه طاهرا ولم يتوضأ به حتى ذهب الماء ومعه سؤر الجار فدليه النيم وليس عليه اعادة الوضوء بسؤر الجسار لانه ان كان معلمرا فقد توضأ به وان كان نجسسا فليس عليه ان يتوضأ به لا فى المرة الاولى ولا فى المرة الشائية وسؤر الفرس طاهر عندهما لانه مأكول اللحم عندهما وكذا عند ابى حنيفة ابضا طاهر فى الصحيح لان كراهة لحمه لاظمار شرفه لا لنجاسته و اما سؤر الفيل فنجس لانه سبع ذو ناب وكذا سؤر الفردة نجس ايضا لانه سبع وعرق كل شيء مثل سؤرة وعرق البغل و الجار و لعا يمما اذا وقع فى الماء بحوز شربه و لكن اذا اراد الوضوء به و لم يجد غيره فانه يتوضأ به ويتيم و ان أصاب الثوب شيء من لعالمهما او عرقهما فانه لا يمنع الصلاة و ان غنس فى ظاهر الرواية و من الى يوسف يمنع اذا فحش كذا فى الحجندى وعرق الجنب و الحائض و النفساء طاهر و القداعلم و من الى يوسف يمنع اذا فحش كذا فى الحجندى وعرق الجنب و الحائض و النفساء طاهر و القداعلم و من الى يوسف يمنع اذا فحش كذا فى الخيم عرق الجنب و الحائض و النفساء طاهر و القداعلم و من الى يوسف يمنع اذا فحش كذا فى الخيم عرق الجنب و الحائض و النفساء طاهر و القداعلم و ومن الى يوسف يمنع اذا فحش كذا فى الخيم عدى وعرق الحبور الحائض و النفساء طاهر و القداعلم و القداعلم و القداع و من الى يوسف يمنع اذا في من لعالم و القداع و من الى يوسف يمنع الفيال المناه المناه لا يمنع المناه المناه و المناه و المناه و المناه و المناه و المناه و النفساء طاهر و القداع و من الى يوسف يمناه و المناه و المن

مع إباليم كان

لما بين الشيخ الطهارة بالمساء بجميع انواعها من الصغرى والكبرى وما ينقضهما حقبها يخلفها وهـو التيم لان الخلف آبدا يقفو الاصـل اى لا يكون الا بعـده • والنيم ثابت بالكتاب والسنة • أما الكتاب فقوله تمالى ﴿ فَلْمُ تَجَـدُوا مَا، فَتَهُمُوا ﴾ وأما السنة فقوله صلى الله هليه وسلم • التيم طهور المسلم مالم يجدالما. • والنيم في اللغة هو القسد قال الله تسالى ﴿ وَلا تَهْمُوا الْحَبَيْثُ مَنْهُ تَنْفَقُونَ ﴾ أي لا تقصدوا ﴿ وَفَيَ الشَّرَعُ عَبَارَةُ عَنَّ استعمال جزء من الارض طاهر في محل التهم • وقيل عبارة عن القصد الى الصعيد التطمر وهذه العبارة أصبح لان في العبارةالاولى اشترط استعمال جزء من الارض والتيم بالحر بجوز وانالم يوجد استعمال جزء (قوله و من لم بحد الما، و هو مسافر) الراد من الوجود القدرة على الاستعمال حتى أنه لو كان مريضا أو على رأس بئر بغير دلو أو كان قريبا من عينوعليها عدو أو سبع أو حية لايستطيمالوصول اليه لايكون وأجدا • والمراد أيضا من الوجّود · ما يكني لرفع حدثه وما دونه كالمدوم ويشترط ايضا اذا وجدالماء آنلا يكون • متحقما بشي آخركما اذا خافالعطش على نفسه او رفيقه او دانه او كلانه اا شيته او مسيده في الحال أو في ثاني الحال فانه بجوز لها ^ويم وكذا اذاكان محتاجا اليه البجز دون اتخساد المرقة وسواء كان رفيقه المخالط له او آخر من اهل الفافلة * فان قبل لم قدم المسافر على المريض وفي الفرآن قدم المريض قال الله تعالى ﴿ وَانْ كُنَّمُ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفْر ﴾ قيل لانالحباجة الى ذكرالمسافر امس لانه اع واغلب لانالمسافرين اكثر من المرضى وأنما قسدم في ا قرآن المريض لان الآية نزلت لبيسان الرخصية وشرع الرخصة مرجمة العباد والريض احق بالرحمة (قوله او خارج المصر) نصب على الظرف تقديره او في خارج المصر اي في مكان خارج المصر وسواء في كونه خارج المصر المجارة او الزرامة أو للاحتطاب أو للاحتشاش أو غير ذاك • وفيه أشارة إلى أنه لايجوزالتيم

﴿ بابالتيم ﴾

هـو لغة القصـد وشرعاً قصد صعيدمطهر واستعماله بعصـفة مخصـوصة لاقامة القربة • ولما بين الطهارة التيم لان الحلف ابدا يقفو الاصـل فقال (ومن لم يحد المـاء وهو مسـافر او كان (خارج المصر)

و (بينه وبينالمصر) الذى فيه الماء (نحول الميل) هو المختار في المقدار هداية واختيار • ومثله لوكان في المصر وبيئه وبين الماء هذه المقدار لان الشرط هو العدم فائما تحقق جاز التيم محر عن الاسرار • واعما قال خارج المصر لان المصر لا مخلو عن الماء • والميل في المنة منتهي ﴿ ٢٧ ﴾ مدال بصر وقبل للاعلام المبنية في طريق مكة اميال لانها بنيت كذك

كما في الصحاح والمراد هنا اربعة آلاف خطوة العبر عنها شلث فرسم قال بعضهم ان بكون محيث لا يسمع الاذان وقيل ال كان الماء امامه فیلان و آن کان خلفه او عينه او يساره قبل وقال زفر ان كان محال يصل الى الماء قبل خروج الوقت لا بحبوز لهالتيمم والانجوزوانترب وعن ابی بوسف ان کان بخیث اذا ذهب اليه وتوضا تذهب القسافلة وتغيب عن بصره بحوز له التيمم جوهرة واعاقال (او اكثر لان المافة الذكورة انما تعرف بالتمزر والظن فلسو كان في ظنه نحو الميل أو اقل لا بحوز وال كان محو الميل او اکثر باز حتی لو تیفن انه ميسل جاز جسوهرة (او كان بحدالاه الاله مريض) بضره استعسال الماء (فعنداف) بغلبة الظن اوقول حادق مسلم (ان استعمل الماء اشتد) أو امتد (مرضه اوخاف الجنب ال اغلسل بالمام) السارد (ان مقتله البرد او عرضه

لعدم الماء فيالمصر سنوى المواضع المستثناة وهي ثلاثة خوف فوت مسلاة الجنازة او صلاةالعيد او خوف الجنب من البرد وعن السلمي جواز ذلك والصحيح عـدم الجواز لان المصر لا مخلو عن الما، (قول و وينه وبين المصر محواليل أو اكثر) النعبيد بالصر غير لازم والمراد بينه وبين الماء والتقييد بالميل هو المثهور وعليه اكثرالعلماء * وقال بعضهم أن يكون بحيث لا يسمع الاذان وقيل أن كان الماء فيلان وأن كان خلفه او عينه او بساره قبل وقال زفر ال كان محال بصل المالماء قبل خروج الوقت لا بجوز لهالنبم والا فيجوز وان قرب وعن ابي يوسف ان كان محيث اذا ذهب اليسه وتوضأ تذهبالقافلة وتثنيب عن بصره يجوز لهالتيم قال فىالذخيرة وهذا احسن جداه والميل الف خطوط البميروهو اربعة آلاف دُراع، فإن قيلما الحاجة الىقوله ﴿وَاكْثُرُهُ وقد علم جوازه مع قدرالميل • قيل لانالمسافة انما تعرف بالتمزر والظن غلوكان في ظنه تحوالیل او اقل لا بجوز وان کان فی ظنه نحوالمیل او اکثر جاز حتی لو ثیقن آنه میل حاز (فو له او كان بجدالما. الا أنه مريض الى آخر.) المريض له ثلاث حالات. احديما اذا كان يستضر باستعمال الماء كن به جدرى او جي او جراحة بضره الاستعمال فهذا يجوز لهانتيم اجماعا • والثانية الكال لا يضره الاالحركة اليه ولا يضره الماكالمبطول وصاحب العرق المدبى فان كان لا يجد من يستمين به جاز له النيمم ايضا اجماعا و ان وجد فعند ابي حنيقة بجوز له التيم ايضا سواء كان المتيم به من اهل طاعته او لا و اهل طاعته عبده او ولده او اجبره و هندهما لا بجوز لهالشيم كذا في النَّاسيس • و في المحيط اذا كان من اهل طاعته لا بجوز اجماعا ﴿ وَالثَّالتُمْ اذَّاكَانَ لَا يَقْدُرُ عَلَى الوضَّو ۚ لَا يَفْسُهُ وَلابغيرُهُ ولا على التيمم لا نفسه ولا بفره قال بعضهم لا يصلى على قياس قول أبي حنيفة حتى يقدر على احدهما وقال ابو يوسف يصلي تشها وبعيد وقول محمد مضطرب في روايات الزيادات مع ابي حنيفة وفي رواية ابي سليمان مع ابي يوسف وأو حبس في المصر ولم بجدماء ووجدالزاب الطاهر صلى بالتيمم عندنا واعاد اذا خلص وعنذ زفر لايصلى وقال محمد فالفضيل أن كان مقطوع البدين والرجابين أو كأن يوجهه جراحمة يصلى بغير طهارة (قوله أو خاف أن اغتسل بالماء أن يقتله البرد أو عرضه نانه يتيم) هذا اذاكان خارج المصر اجماعا وكذا في المصر ايضا عند ابي حنيفة خلافا لهما وقيده بالفسل لان الحدث في المصر أذا خاف من التوضي الهملاك من البرد لا يجوز له النيمم أجماعا على الصحيح كذا في السنه في (فولد والثيم ضربان) و هل الضربان من التيمم قال ان شجاع نم واله اشار الشيخ وقال الاسبحابي لا وفائدته فيما اذا ضرب ثم احدث قبل مع الوجه او نوى بعد الضرب فعند ابن شجاع لا مجوز لانه الى بعض التيمم مماحدث

فائه يسيم بالصعيد) قال في الجوهرة هذا اذا كان خارج المصر البيمان وكذا في المصر ايضا عند إلى حنيفة خلافالهما ه وقيده بالنسل لاز المحدث في المصر اذا خاف من التوضى الهلاك من الرد لا يجوز له التيم اجماعاً على التصبيح كـذا في المستصفى اه والصعيد اسم أوجه الارض يسمى به لمعوده (والتيم ضربان) وهما ركباه فينتفض وعندالاسبجابي بجوزكن ملئ كفه ماه الوضوء ثم احد ثم استعمله فيالوجه فانه بجوز (قوله بمحم باحدهما وجهه وبالاخرى ذراعيه الىالمرففين) ولا بشترط تكراره الى الثلاثة كما في الوضوء لان الرّاب ملوثو ليس بطهارة في الحقيقة واتعاعرف مطهرا شرعافلا عاجة إلى كثرة التلويث اذا كان المراد قد حصل عرة ، وقوله ، باحداهما ، أشارة الى سقوط الترتيب • وقوله • يمنه • أشارة إلى أنه أو ذرالتراب على وجهه و لم عممه لم بجز وقد نص عليه فالابضاح اله لا يجوز وبشرط الاستيماب هوالعجيم ولا بجب عليه محواللمية ولا محوالجبيرة واو مح باحدى بدبه وجهه وبالاخرى بدبه اجزئه قااوجه والبدالاولي وبعيدالضرب للبد الاخرى (قوله اليالم نفين) احتراز عن قول الزهرى فانه بشترط المستم المالمكبين وعن قول مانك حيث يكتني به الى نصف الذراعين وفيه تصريح باشراط الاستيماب هوالصميم • وروى الحسن عن الى حنيفة اله ليس يشرط حتى او محوالاكثر جاز فاذا قلنا بالاستيعاب وجب نزع الجنائم وتخليل الاصابع و في الهداية لا مد من الاستيماب في ظاهر الرواية لقيامه مقام الوضو، • وسنة النهيم الايسمي الله تعالى قبل الضرب ويقبل يديه ويدير ثم بنفضهما عندالونم نفضة واحدة في ظاهر الرواية وأعن ابى يوسف نفضتين وبغمل في الضربةالثانية كذئك وليس عليه ال يتلطخ ويرفعهما وينغضهما حتى متناثرالتراب ويمحم جما وجهه ثم يضرب اخرى وينفضهما ويمسح باطن اربع اصابع مده اليسرى ظاهر كفه اليني من رؤس الاصابع الى الرفق ثم باطن كنه اليسرى باطن ذراعه البنى الىالرسغ ويمر باطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهامه اليني ثميغمل بيده اليسرى كذلك • فان قبل لم كان التيم في الوجه و الدين خاصة قيل لانه بدل عنالاصلوهوالغسلوالرأس بمسوح والرجلان فرضهما متردد بينالمسح والنسل (فَوْلِهِ والنَّهُم مِن الجنابة والحدث سواء) يَنَّى فَعَلَا وَنَيْدٌ وَعَنْـُدُ اللَّهُ بَكُر الرازي لا مد من نيةالتمنز ان كان الحدّث نوى رفع الحدث وان كان الجنابة نوى رفع الجنابة والصحيحانه لا محتاج الى نية التمز بل اذا نوى الطهارة او استباحة السلاة اجزئه وكذا النبيم للميض والنفاس (قوله و بجوزالتيم هند ابي حنيفة ومحمد بكل ماكان من جنس الارض) وهو ما اذا طبع لا يطبع ولا يابين واذا احرق لا يصير رمادا (فَوْلِهُ كَالْرَابِ وَالرَّمَلُ الْيُ آخره) قدم النَّرابِ لانه مجمع عليه وكذا يجوز النَّيْم بالحصا والآجر المدقوق والخرف المدفوق كذا فيالخجندى يبني اذاكان من طين غالص واما أذا غالطه ماليس من جنس الارض وكان المخالط أكثر منه لا بجوز به النيم (قولِه وقال ابو بوسف لا يجوز الا بالتراب خاسة) وله في الرمل رواشان أصمهما عدم الجواز والخلاف مع وجود التراب اما اذا عدم فقوله كقولهما واوتيم على حجر املس لاغبار عليه او على حائط او على موضع ندى من الارض اجزئه عند ابي حنيفة وزفر وعند محمد روايتان وان تيم بالملح ان كان مائيا لا يجوز وان كان جبليا جازكذا في الخمندي والفتـاوي وقال شمس الائمة الاصح عندي لا بجوز ولو

الاستيعاب في ظاهر الرو أية لقيامه مقام الوضوء ولهذا قالوا يخلل الاصابع وينزع الحياتم لينم المسع اه (والنيم في الجنابة) و الحيض و النفاس (و الحدث سواء) فعلا وتبة جنوهرة (ومجنوز التيم عندابي حنيفةو مجمد رجهساالله (بكل ماكان من جنس الارض) غير منطبع و لامر مد (كالتراب قدمه لانه مجسم عليه (والرمل والجر والجس) بكسرالجيم وفتعها مايني به و هو معرب صحاح ای الكاس (والنورة) بضم النسون جر الكلس ثم غلبت على اختلاط تضاف الى الكلس من زرنيخ وغيره ويستعمل لازالة الشعر مصباح (والكمل والزريخ) ولا يشترطان يكون علها غبار وكذا بجوز بالغبار معالقدرة على الصعد عند ابي حنيفة ومجد رجهماالله تعالى هدابه (وقال ابو بوسف رجمه الله تمالي (لا بحوز الابالتراب والرول خاصة) وعنه لا مجوز الا بالتراب فقطوق الجوهرة والحنلاف مع وجمود التراب اماادًا عدم فقبوله كفولها

﴿ وَالنَّهُ فَرَضَ فَالنَّهِمِ ﴾ لان الزاب ملوث فلا بكون مطهرا الا بالنسة (مستمية في الوضوء) لان الماء معاس تقسيه فلا محتاج الى نية النطمير (و يفض النبيم كل شي ينفض الوضوء) لانه خلف عنه فاخذ حڪمه (و نقشه ابضا رؤية الماء اذا قدر على استعمالة) لأن القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غايد لطهورية التراب وغائف العدو والسبع والعطش طجز حكما والنبائم عند ابي حنيفه قادر تفديرا حتى لو مر النام النيم على الله بطل عممه والراد ماء يكني الوضوء لاله لامعتبر عيا دونه الداه فكذا التهاه هداية

لم يجدد الا الطين فانه يلطخ به طرف ثوبه او غيره حتى بجفِثم يتيمهه وان لم يمكنه ذلك قال في الخجندي لا يبسلي مالم يجسد الماء والتراب السابس او الانسياء التي يجوز بها النيم و في الكرخي يجوز النيم بالطين الرطب وان لم يعلق بعديه والتحيح جواز التيم بالطين عنسد ابي حنيفة وزفر ولو اختلط مالا يجوز به النيم بالتراب كالدقيق والرماد أن كان التراب هو الاكثر باز التيم به وأن كان التراب اتل لايجوز واو حبس في السجن ولم بجد فيــه ماء ولا ترابا طــاهـرا قال الو حنيفة لا يصلى لقوله عليه الصلاة والسلام « لا صلاة الا يطهور » والطهور هو الماء عند وجوده والتراب عند عدمه وقال الو يوسف يصلي ثم أذا خرج من الحبس يلزمه الاعادة وان لم مجد الما، و وجد التراب الطاهر يتيم و يصلي عند اصحاب السُلانة خلافا لزفر و مل يلزمه الاعادة ذكر محمد في الزيادات انه يميد استحسَّانا لان العذر حصل من جهة آدمي وذلك لا بؤثر في وجوب الاعادة كن قيــد رجلا حتى صلى قاعدا ثم ازال ذلك عنه فانه بلزمه الاعادة اجماعاً وذكر ابو بوسف انه اذا يَم في الحبس بالتراب الطاهر أم خرج لا يلزمه الاعادة لانه قد جوز له الصلاة بالتيم لاجل العذر فتسار كالمُسافر (قوله والنية فرض في النيم مستمبة في الوضيوني) و قال زفر ليست بفرض فيــه لانه خلف عن الوضوء فلايخــا لفه في وصفه ولنا أن النهم هوالقصد والقصد هو الإرادة وهي النية فلا عكن فصل التيمم عنما يخلاف الوضوء ناله اسم لغسال ومسيح فافترقا وان شئت قلت إن الحاء مطهر بنفسه فلا يحتساج الى نية النطهير والتراب ملوث فلم يكن طمهارة الابالنية قال الخبندى اذا يم لسلاة الجنازة او اجمدة النلاوة او النافلة اولفرائة القرآن جاز ان يصلي به سائر الصلوات لان سجود الثلاوة والقرائة بعض من ابعاض الصلاة الا ترى. انه لابد انه الصلاة من الفرائة وفالفنوى الصيح انه اذا يم لقرائة القرآن لابجوز بهالصلاة ولويتيم لمس المعمف اولدخول المسجد اولزيارة القبور او لعيمادة المريض أو للاذان لم يجز أن يصلى به اجماعا ولو تيم كافر يريد به الاسلام ثم اسلم لم يكن متيما عندهما لانه ليس باهل للنبة وقال ابو يوسف هو متيم لانه نوى قربة مقصودة فلنا هو قربة مقصودة تصبح بدون الطهارة بخلاف سجدة التلاوة فانهما قربة مقصودة لا تصبح بدون الطهارة وأو يم هذا الكافر يربد الصلاة ثم اسلم بعد التيم لا يكون •تيما آجهاعاً لان النسالاة لا تصح منه فكان وجود النية كمدمها والاسلام بصح منه واو عم المسلم ثم ارتد والعلِّاذ بالله ثم اسلم فهو على عِمه ولو توضأ الكافر لابريد الاسلام تماسلم فهو متوضى عندنا خلافا للشَّافعي بناء على اشتراط النية عند. فالوضوء وعندنا الوضوء لا يفتقر الى النية فسار كازالة النجاسة (قولد وينفض النيمم كل شيء نفض الوضوء) لانه في حكمه وخلف عنه (قوله و نفضه ابضا رؤية الماء اذا قدر على استعماله) رؤية الماء غير ناقشة لا نهدا ليست بخارج نجس ظم يكن حدثًا وانمــا الناقض الحدث الســابق و انما انســاف الانتقاض المـــا لأن عل

الناقش السابق يظهر عندهما فاضيف الهما مجازا والمراد رؤبة مايكني لرفع الحدث اما لو رأى مالا يحكفيه او يكفيه الا انه محتماج اليه العطش او النجن لم ينتفض تيمه • و انمـا قال اذا قدر على اسـتعماله لان القــدرة هني المراد بالوجود وخائف العدو والسبع عاجز غير قادر حڪما ولو م على الماء وهو لا يعلم به ان کان نائحًا لم ينتفض تبعه وان مر عليـه وهو في موضع لايسـنطيع الزول اليه لحوف عدو او سبع لم ينتفض ايضًا وفي الفشاوي اذا مر على الماء وهو نائم اولا يعلم به لا يطل عمسه وهذا انمساً يتصبور فيمن تيم الجنسابة ومر و هو نائم في الصبلاة راكب او ماش و هو نائم و الا فقد انفض تجمه بالنسوم * و قال بعنسم اذا مر بالماء و هو نائم فمندابي يوسيف لا ينتفض بممه و عنيد محد ينتفض و عنيد ابي حنيفة مثل قول محمد • و في المهداية والنبائم عند ابي حنيفية قادر تقيدترا و خائف السبع عاجز حكمها والفرق بين النبائم والخيائف ان النيوم في حالة السيفر على وجه لايشــعر بالمــا. نادر خصوصًا على وجه لا يُخلله اليفظة المشعرة بالمــا. فلم يعتبر نومه فجمل كاليفظان حكما (قو له ولا يجوز النيم الا بالصعيد الطاهر) والصعيد وجه الارض وقوله تعالى ﴿ صعيدا طيبا ﴾ اى طاهرا ولو تيم رجل من موسم وثيم آخر بعده منه باز لان التيم لايكسب النزاب الاستعمال (فولد ويستحب لن لم بجد الما، وهو رجو ان بجد، في آخر الوقت ان يؤخر الصلاة الي آخر الوقت) و هل يؤخر الى آخر وقت الجواز او الى آخر وقت الاستمباب قال الجندي الى آخر وقت الجواز و قال غيره الى آخر وقت الاستحبساب وهو الصحيح وقيل ان كان على ثقة فالى آخر وقت الجواز وانكان على طمع فالى آخر وقت الاستحباب وان لم يكن على طمع من المساء لم بؤخر ويتيم في اول الوقت ويصل * قوله ﴿ وهو يرجو › اى يطمع قال الامام الحافظ الدين هذه المسئلة تدل على أن الصلاة في أول الوقت عندنا افضل الا اذا تضمن الشأخير فضيلة تكثير الجماعة وانكر ذاك بعض المنأخرين ويقال قمد ثبث بصريح اقوال علمائسا ان الافضل الاستفار بالفجر مطلقها والابراد بالظهر ف الصيف و تأخير العصر مالم تنغير الشمس من غير اشتراط جماعة فكيف يترك هذا الصريح بالمفهوم و مجساب لحافظ الدين ان الصريح محمول علىما اذا نضمن ذلك فضيلة لتكثير الجساعة لانه اذا لم ينضمن ذلك لم يكن للنسأخير فائدة (فولد وبصلي بتيمه ماشاء من الفرائض والنوافل) و عند الشافعي بتيم لكل فرض لانها طهارة ضرورية فلا يصلي 4 أكثر من فريضة وأحدة وما شاء من النوافل مادام في الوقت ولنا قولة تعالى ﴿ فَلِمْ يَجِدُوا مَاءُ فَتَيْمُوا ﴾ وقوله عليه السلام « الصعيدوضوء المسلم مالم بجدالماء » فجمل الطهــارة محدة الى غاية وجود المــاء ولو يم للنافلة جاز ان يؤدي به الغرينــــة وعند الشانعي لابجوز ولو تيم إصلاة قبل دخول وقتها جاز وعند الشبانعي لا بجوز (قوله و بجوز التيم الصميح في الصر اذا حضرت جسازة والولي غيره فضاف ان بشتغل بالطهارة انه تفوته الصلاة فانه يتبم و يسلى) قيد بالصحيح لان في الربض

كالماء اهمداية ولايستعمل التراب بالاستعمال فلو تيم واحد من موضع و تيم آخر بعده منه جاز (ويسمب لمن لم مجدد الماء وهو ترجوان مجده في آخر الوقت ان يؤخر الصلاة الى آخر الوقت) المستمب على العميع (فان وجد الماء توضأو صلى) ليقع الاداء باكل الطمارتين (والانيم) ولولم يؤخر و بيم وصلي جاز لو بينــه وبين الماء ميل والالادر قال الامام حافظ الدين هذه المسئلة تدل على أن الصلاة في اول الوقت عندنا افضل الااذا تضمن النأخير فضيلة كتكثير الجامة اه (ويصلي) المتيم (بنيمه ماشاء من الفرائض والنسوافل}الانه طهسور حال عدم الماء فيعمل عله مايق شرطه (وبجوز التيمم الصحيح) قيد به لان المريش لانقيد عضور الجنازة (فالمر) قيد لان الفلوات يفلب فرسا عدم المساء فلا تقيد محضور الجنازة (اذا حضرت جنازة والولى غيره) قيد 4 لاله اذا كان الولى لا مجوزله على العجيم لانله حق الاعادة للا قوات في حقه كما ف الهداية (فيخاف ال اشتغل بالطهارة) بالماء (النفوته الصلاة فانه يتيم ويصل) لانها لاتقضى (لاية)

لا تقضى ايضا (وان غاف من شهد الجعة أن أشتغل بالطمهارة) بالماء (ان تفوته صلاة الجمد لم يتيم) لانها لها خلف (و لکنه سوضأ فان ادرك الجمة ملاها والا) ای لم درك الجعة (صلى الظهر اربعاً) قيد به لازالة الشهة حيث كانت الجعة خلفاعن الظهر مندنا فرعا رد الشية على السامع انه يصلي ركعتين (وكذاك اذا ضاق الوقت فغشىان توضأ فات الوقت لم يتيم) لانه يقضى (ولكنه توضا و يصل) أن فات الوقت (فأشه) اي قضاء (والسيافر اذا نبي الماء في رحله فنيم و مسل ثم ذكر الماء) بعد ذلك في الوقت أو بعدم جوهره (لم يعد صيلاته عند ان حنف ومجد رجمهاالله) لانه الاقدرة بدون الملم و هي الراد بالوجود هـدايه (و قال ابو بوسف يعيدها) لان رحل المسافر معدل الماء مادة فينترض القلب عليه والحلاف فيما اذا وضعه ينفسه او غيره بامره والا فلا اعادة اتفاقا قيد الذكر عما بعد الملاة حيث قال الم ذكر الماء الانه اذا ذكر وهو في الصلاة مقطع ويعيد اجماعاً قيد بالنسبان احترازا نما اذا شك أوظن ان مائه فيي فصلي بالتيم ثم وجده

لانفيد محضور الجنازة وقيد بالمصر لأن الفاحر في المسازة عدم الماء • و قوله د والولى غيره ، فيه اشارة الى أنه لا يجوز الول لان له الاعادة وقال في السداية لا يجوز الولى و هو الصبح وفي النسوادر لا يجوز الولى ابضاً وكذا اذا كال اماما لايجوز له النيم لانه لا يخشى فوانهما قال اذن الولى لغيره ان يصل فصلي لا بجوز له الامادة فعلى هــذا بجوز له النبيم اذا أذن لغيره و لا فرق في جواز هــذا النبيم المحمدث والجنب والحسائض اذا انقطع دمهسا لعشرة آيام في المصر وغيره و لو تجم لمسلاة الجنازة لخوف الفوات فصلى علمها ثم حضرت اخرى جاز ان بصلى علمها بذك النيم مندهما و قال محد يتيم ثانيها والخلاف فيما اذا لم يمكن من التوضى بينهما أما اذا تمكن بان كان الماء قريبا منه ثم فات النمكن فانه بعيد التيم اجماعاً (قو له و كذك من حضر صادة العبيد فخشي ان اشتغل بالطهمارة ان تفوته مسلاة العبد) يعني جميعها اما اذا كان يدرك بعضها لم يتيم والاصل ان كل موضع منوت فيه الاداء لا الى خلف فائه بجوز له التيم كصلاة الجنازة والعيد وما يغوت الى خلف لا يجوز له التيم كالجمعة و خشبة فوات الصلاة (قوله وان خاف من شهد الجمة اذا اشتغل بالطبارة فائنه فانه لا يتيم (لان ليها خلفًا وهو الظهر (قوله و لكنه تونسأ فان ادرك الجمعة صلاهـاً والاصلى الظهر اربعـاً) انما قيد مقوله • اربعا ، وإن كان الظهر لا محالة اربعاً لازالة الشبهة أذ الجمعة خلف من الظهر عندنا فترد الشبهة على السامع أن يصلى ركمتين فازالت الشهة بقوله • اربعنا • وكذا لايتيم المجود التلاوة لانهماً لانسـفط عضى الوقت (قُولُه وكذلك اذا ضاق الوقت فخاف ان توضأ فات الوقت لم يتبع ولكنه خوضاً ويصلهما فائدً) لأن الفوات الى خلف وهو الفضاء (قَوْلِه والمسافر أذا نسى الماء في رحله فتيم وصل ثم ذكر الماء بعد ذاك لم يعد صلاته عندهما و قال ابو بوسف يعيد) قيد بالمسافر وإن كان غير كذلك لان النسالب ان حل الماء لايكون الا للسافر وقيد بالنسيان احترازا عما اذا شبك او ظن ان مله قدفني فصلي ثم وجده فانه يعيمه اجمأعا وقيد بقوله و في رحله ، لانه لو كان على ظهره او معلقا في عنقه او موضوعا بين ديه فنسيه وتبم لابجوز اجماعا لانه نسى مالا ينسى فلا تعتبر لنسيانه وكذا لوكان ف،مؤخر الدابة و هو يسوقها او في مقدمها وهو للدها او راكمها لا مجوز تيمه الحساما (قوله و مسلى ثم ذكر محترز عن ما اذا ذكر و هو في الصلاة نانه مقطم ويعبد اجماعاً وسنوا، ذكر في الوقت او بعده و وضع في كتباب الصلاة اذا صلى ومعه ماء فىرحله لايعلمبه فذكر بلفظ العلم وهنا ذكربلفظ النسيان وقائدة الحلاف بين الموضعين فيما اذا وضع المماء غيره في رحله فيتم و صلى ثم وجده فعلى وضم الشيخ بجوز اجماعًا لانه لم يوجد منه نسسيان وعلى وضم كتاب الصلاة على الحلاف وقيد بنسسيان الماء احترازا عن ما اذا نبي ثوبه وصلى عربانا فانه بعيد اجماعا على التعيم وقبل على الحلاف ايضا وأوكان على الاتفاق انه يعبد ففرض السنز بغوت لاال خلف والطهارة

قانه يميد اجماعاً وقيد بقوله في رحله لانه لوكان على فهره او معلقا في عنقه او موضوعاً بين يديه فنسيه و يم لا بحوز اجماعاً لانه ندى مالا ينسى فلا يعتبر نسيانه وكذا لوكان في مؤخر الدابة ﴿ ٣٢ ﴾ وهو سائمتها اوفي مقدمها وهوقائدها

الى خلف و هو المتيم (قوله و ليس على المنيم اذا لم يغلب على ظنمه أن بقربه ما، أن يطلب الماء) هذا في الفلوات أما في العمران بجب الطلب لان العادة عدم المناء في الفيلوات و هيذا القول يتضمن ما إذا شبك وما اذا لم يشبك لحكن خترقان فيما اذا شبك يستحب له الطلب مقدار الفاوة و مقدارهما مابين ثلاثممالة ذراع الى ارجميانة و ان لم يشبك يتيم و عنيد ابي حنيفة اذا شبك وجب عليمه الطلب * وقوله * مقربه ، حد القرب مادون الميل وعن ابي يوسف قال سألت ابا حنيفة عن المسافر لابحد المناء الطلب عن عين الطربق و بسناره قال أن طمع فيمه فليفعل ولا يبعد فيضر باصحابه إن النظروه و ينفسمه أن انقطع عنهم و قيسل بطلب المدار ما يسم صوت اصحابه و يسمنون صوته (فولد فان غلب على ظنه ان بقربه ماء لم بحز تبمسه حتى بطلبه) و يحكون طلبه مقدار الفسلوة و نحوهـا ولا بسلغ ميلا ولو بعث من يطلبه كفاء عن الطلب نفســه وأو يتيم ف هذه المسئلة من غير طلب وصلى ثم طلبه بعد ذلك فلم بجده وجب عليـــه الاعادة عندهما خلافا لابي توسيف (فولد فان كان مع رفيف ماء طلب منه قبل ان يتيم) اما وجوب الطلب فقولهما و عنــد ابي حنيفة لابجب لان ســؤال ملك الغير ذُلُ عَنْدُ المَنْعُ وَتَحْمُلُ مُنَةً عَنْدُ الدُّفْعِ وَعَنْدُهُمَا انْ غُلْبِ عَلَى ظُنْهُ انَّهُ لايسطيه لايجب عليه الطلب ابضا وان شــك وجب عليه الطلب و تغريم قول ابي حنيفة أذًّا لم يجب الطلب ويم قبله اجزئه ولو وهب له او ابيح له اوبذل له الشيوب * قال بعضهم يأخذ فىالمسئلتين فان لم يأخذ وصلى لاتجوز وهو اختيار ابى علىالنسنى وقال بعضهم تغسسه صلاته فىفصل الماء دون الثوب والصميح وجوب استعمال الماء والستر لان الملك أيس عفصود واعما المقصود القدرة على الاستعمال الاثرى انه اوكان معمه ثوب عارية فتركه وصلى عربانا بانه لا تجوز صلاته فهذا بدل على ال اللك غير مشروط ولو ملك عمن الشوب هل يكلف شرائه قال بعضهم لا وان ولك عمن المساء يكلف شرائه وقال ابو على النسلي وعبدالله بن الفضل بجب الأيكونا سلواء ويكلف شراء الثوب كما يكلف شراء الماء و تغريع قولهمـا في وجوب الطلب أذا شـك فيالاعطاء وصل ثم سأله واعطاه وجب عليه الاعادة بالاتفاقعما وان منمه فمند ابي بوسـف صلانه جائزة وعند محمد يميد وان غلب على ظنه انه عنمه فصلى ثم اعطاء توضأ واعاد وان غلب على ملته الدفع اليه فصلى ثم سأله فنمه اعاد عند محمد و عند ابي يوسف لابسد واو رأى رجلا معه ماء فلم يسأله فصل ثم اعطاء بعد فراغه من غير ســؤال توضأ به واعاد وان لم يعطه فصلانه ثام ولو سـأله فنعه فصلى ثم سـأله بعد صلاته فاعطاه فلا اعادة عليه واكن ينتفض تيمه (قول، فان منعه منه تيم) المحقق العجز واو أبي ان يعطيه

اورا كها لا بحوز اجماعا جوهره (وليس) بلازم (على المنهم اذا لم يغلب على ظنه أن نقرته ماء ال يطلب الماه) قال في الجوهرة هذا في الفلوات اماق العمران فبحب الطلب لأن العادة عدم الماء في الفلوات وهذا القول ينضين ما اذا شك و ما اذا لم يشك لكن مفرقان فيااذا شك يستمبل الطلب مقيدار الفلوة ومقدارها مابئ ثلاثمسائة دراع الى اراهمائة وان لم يشك يتيم اه (فان غلب على ظنه أن هناك ماء) بامارة او اخبار عُدل (لم يجزله ال يتيم حتى يطلبه) مقدار الفلوة ولابساغ ميلاكيلا منقطع عن رفيقه هداله وأوبعث من يطلبه كفاه عن الطلب غسبه وان تيم من غير طلب و مسل ثم طلبه فلم يجد وجب ملية الاعادة عندهما خلافا لابي بوسف جوهره (وان کان مع رفيقه ما، طلبه منه قبل ال يتيم) لعدم المنع غالب (فان منعه منه بيم وصلي)

لتحقق المجز ولو تيم قبل الطلب اجزئه عند ابى حنيفة لانه لايلزمه الطلب من الك الغيروقالا لايجزيه (الا) لان المساء مبذول عادة واختاره فى المهداية ولو ابى ان يعطيه الاغن المثل وعنده ثمنه لايجزيه التيم لتحقق القدرة ولايلزمه تحمل الغين الفاحش لان الضرر مسقط هداية

﴿ بَابِ الْمَسِيعُ عَلَى الْحَفَيْنِ ﴾ عقبه التيم. لان كلامهــا مسيح ولان كلامنهــا بدل عن الفســل وقدم التيم لانه بدل عن الكل وهذا بدل عن البعض (المسمح ﴿ ٣٣ ﴾ على الحنفين جار بالسنة) والاخبار فيه مستفيضة حتى قبل ان

> الانتن انكان عنده ثمنه لايجزيه الثيم ولايلزم تحمل الغسبن الفاحش وهوالنصف وقبل الضعف وقبل مالايدخل بين تقويم المقومين

-معير باب المسمح على الحفين كيخه-

المسيح فاللمة هوالاصابة • و فالشرع عبارة عن رخصة مقدرة جملت للغيم يوما وليلة وللسافر ثلاثة ايام و لباليها وعقبه بالتيم لان كلامنهما طهارة مسح اولان كلامنهما بدل عن النسل وكان ينبني ان يغدم على التيم لانه طهارة غسل الآلة قدم النيم لانه بوضع الله وهذا باختيار العبد وكان التيم أقوى اولان التيم بدل عن الكل وهذأ بدل من غسل الرجلين لاغير اولان التيم أبات بالكتاب والسنة وهذا بالسنة لأغير (فولد المسم على الحنين باز بالسنة) أما قال باز ولم يقسل وأجب لان العبد مخير بين نمله و تركه * ولم يقل مستحب لان من اعتقد جوازه ولم يفعله كان أفضل * ثم قال بالسنة ولم يقل بالحديث لان السنة تشتمل على الفول و الفعل وهو ثابت الهما * وفي قوله • بالسنة ، رد لقول من قال ثبوته بالقرآن على قرائة الحفس وقولهم هذا فاسد واتما ثبت بالسنة المشهورة (قول من كل حدث، وجبه الوضوء) محترزيه ١٤ يوجب الفسل (فوله اذا لبس الحنين على طهارة ثم احدث) وفيمض النَّحَ ﴿ عَلَى طَهَارَةَ كَامَلَهُ ۗ وكلاهما غير شرط لانه لابشترط ألكمال وقت البس بل وقت الحدث حتى لوغسل رجليمه ولبس خفيه ثم اكل بقيمة الوضوء ثم احدث يجزيه المسمح وانما الشرط ان يسادف الحدث طهارة كاملة (قوله فان كان مقيمًا مسح بوماً وليلة وان كان منافرا منتم ثلانة ايام ولياليها) لقوله صلى الله عليه وسلم و يمنح المقيم يوما وليسلة والمنافر اللائد ابام ولبالبهما ، (فولد انداؤها عقب الحدث) يعني منوقت الحدث ال مشله للغيم بوما وليسلة والى مشله فىالثلاث للمسافر والرجل والرأة فبسه سواء (قوله والمسيح على ظاهرهما خطوطا بالاصابع) هذا هو المسنون ولو مسيح براحنة جاز • وقوله • خطوطا • اشارة الى انه لايشسترط النكرار لان بالتكرار · يعدم الحطوط * وصورة الحج أن يضم أصابع بدء اليني على مقدم خفه الايمن وأصابع هده البسرى على مقدم خفه الايسر وعدهما جميعا الى الساق فوق الكعبين ويفرج بين اصابعه هذا هو المسنول * واما الفروض فقدار ثلاث اصابع سواء * ع بالاصابع اوخاض قالماء اواصاب خفيه ماء المطر مقدار ثلاث اصابع وكذا لو مسيح بعسوم اومن قبل الساق الى الاصابع اومسم عليهما عرضا أجزئه الااله غير مسنون وكذا اذا منح شلات اصابع موضوعة غير عدودة يجزيه ولومثي على الحشيش المبتل بالمباء أوبالمطر اجزئه ولوسيخ باصبع واحدة اوباصبعين لايجزيه والمستحب ان يمسح باطن الكف و لومسح بظاهر كفه اجزئه ولومسح على باطن خفيــه او

من لم ره كان مبندعا لكن مزرأه ثم لم يمسيح الحسدا بالمزعة كان وأجورا هداية و في قوله و بالسند ، اشارة الى رد الفول بان ثبوته بالكشاب علىقرائذ الحنس (من كل حدث موجه الوضوء) احتراز عما موجبه الغسمل لان الرخصة الحرج فبماشكرر ولاحرج فالجنابة ونحوها (اذا لبس الحفين على طهارة كا،لة ثم احدث) اى بعد أكال الطهارة وأل لمتكن كاملة عنداللبس كان غسل رجليــه وابس خفيه ثم اكل الطهارة بعده محيث سلم عدث الابعد اكال الطهارة جازله المحو (فان كان مقيما مسم بوسا وليلة وان كان مسافرا صح ثلاثة ايام وليالما اشداؤها عقب الحدث) لأن الحف مانع سراية الحدث فتعتبر المبدة من وقت المنع (والحم) على الحفين محمله (على ظاهر هما) فلابحوز على باطن الحف وعقبه وساقه لانه معدول عن القياس فيراعي فيه جيعماوردبه الشروع هداية + والمئة الْ يَكُونُ

قبــل العقب أو من جوانبهما لا بجزيه (قولد ببندى من الاصابع الى الســاق) هذا هوالمسنون ويكفيه المح مرة واحدة واوبدأ منالماق الى الاصابع جاز (قوله و فرض ذلك ثلاث اصابع من اصابع اليد) وقال الحكر غي من اصابع الرجل والاول اصع اعتبارا لآلة السع لان المسع بها بنسع (قولد ولا يحدوز المسع على خف فيه خرق كبير) يروى بالباء الموحدة وبالثاء المثاثة فالاول ف،وضع والشانى وفيه اشبارة الى ان الحروق تجمع فيخف واحبد ولاتجمع في خفيين بخلاف المجادة المتفرقية لانه حامل للحكل وانكشاف العورة نظير المجاسة ه وعنبيد زفر والشانعي الخرق اليسير يمنيع المسيح وان قل لانه لميا وجب غسيل البادى بجب غسل الباق ، قلنا الحناف لانخار عن بسير خرق عادة فيلحف الحرج في النزع وتخلو عن الحكبير فلاحرج والكبير ان ينكشف منه مقدار ثلاث اصابع الرجل (فولد يتبين منه مقدار الاث اصابع من اصابع الرجل) يعني اصغرها هو العميم لان الاصل فالقدم هو الاصابع باعتبار انها اصل الرجل وإلفدم تسملها ولهذا قالوا ان منقطع اصابع رجل أنسان فاله يلزمه جميع الدية والثلاث اكثرها ففامت مقام الكل والاعتبار الاصغر للاحتباط وفي المحبط اذاكان بدو قدر ثلاث آناءل واستافلها مستورة قال إلبنرخسي يمتسع وقال الحلواني لايمتسع حتى بدو قدر ثلاث اصابع بكمالها وهو الاصح والانامل هي رؤس الاصابع فان ظهرت الابهام والاخرى معها منعشا الحسح لانفما يساويان الثلاث وفي مشكملات القدورى اذاكانت الابهام مقدار ثلاث اصابع وظهرت لاتمنسع واذاكان مقطوع الاصابع يعتبر بإصابع غيره وكبر القدم دليل على كبرها وصفره دليل على صغرهـــا (قُولُهُ وَانْ كَانَ أَقُلَ مَنْ ذَكَ جَازٍ) وأوكانت الاصابِ عَبِدُو مِنْ الْحَرْقَ عَالَةُ المشي ولاتبدو حال وضع الفدم على الارض لم بجز المحم عليه و ان كان على العكس جاز كذا في منية المصلى وهذاكاه اذاكان الخرق اسفل من الكعب اما اذاكان فوقه يجوز المح عليه وان كبر وشرائط الحنف الذي يجوز المحج عليه ان يكون ساتر القدم مع الكتب احترازا عن المتحرق وان يكون مشغولا بالرجل احترارا عن مقطوع الاصابع اذا ابسه وصار بعض الحف غالبا عن قدمه فسح على الحال لابجوز وان عَكَن متابعةً المثبى فيه اجترازا ممااذا جعلله خفا منحديد أوزجاج اوخشب وان يقطعه مسافة السفر احترازا ١٤ اذالف على رجايــه خرقة لايحوز الحيح عليــا كذا والايشاح (فوله ولا بحسوز المحم بن وجب عليه الغسل) لان الجنابة لانتكرر عادة فلاحرج فالنزع بخلاف الحدث فانه شكرر (فو له و ينفض الحج كل شيء ينفض الوضوء) لانه بعض الوضوء (قوله و يقضه ابضا نزع الخف) اى بعد انتقاض الطهارة الاولى المراية الحدث الى القدم لزوالَ المسانع وهو الحف وحكم الزع يثبت مخروج القسدم الى السياق وكذا باكثر القدم هوالعجم وعن مجد اذا بني قدر ثلاث اصابع من ظهر الندم في على المسم بني حكم المسم لبقاء محل الفرض في مستفره (قوله و مضى المدة)

(مقدار ثلاث اصابع من اصغر اصابع اليد) ماولاوعرضا وقال الكرخي مناصابع الرجل والاول اسع اعتبارا الآلة المبع هــداية (ولايجوز السيم عدل خف فیله خرق كبير) عوجبدة اومثلثة و هوما (متبين منه مقدار ثلاث اصابع من) اصغر (اصابع الرجل) وهذا اوالخرق على غير اصابعه وعقبه فاوعلى الاصابع أعتبرنفسها وأوكبارا ولو على المقباء بريدو اكثره واولم والقدر المانع عند المثنى لصلاته لم عنع و ال كثر كالوانفنقت الظهارة دون البطانة در (وان كان) الخرق (اقل من دَه) القدر المذكور (باز) المسم عليها لان الاخفاف لانخلو عن قلبل الخرقعادة فبلحقهم الحرج فاانزع وتخاو عن الكثير فلاحرج هدابه (ولانجوز المسمع على الحفين ان وجب عليه الغسل) والمندقي لايلزم تصويره فالاشتقال له اشتفال عالابلزم تحصيله (و ينفض الحج على الحفين مانفض الوضوء) لانه بعضه (و نفضه ايضا نزع الحنف) لمراية الحدث

ق وظيفة واحدة (و) يتقضه ابينا (مضى المدة) الموقنة له (فاذا مضت المدة نزع خفيه وغسل رجليه) فقط (وصلى وليس عليه إعادة بقبة الوضوء) وكذا اذا نزع قبل المدة لانه عندالنزع ومضى المدة يسرى الحدث السابق الى القدمين فصار كأنه لم يفسلهما و حكم النزع بثبت ﴿ ٣٥ ﴾ يخروج الفسدم الى السساق لانه لا معتبريه فى حق المسحوكذا باكثر

القدم هو العيم هدايه (ومن الله الحم و هو مقرفسافر قبل أتمام يوم و ليلة مسمع ثلاثة المامو لياليما) لانه حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيسه آخره مخلاف ما اذا استكمل المدة مم سافر لأن الحدث قدسرى الى القــدم والحنف ليس بدافع هدانه (ومن انتدأ المسهم و هو مسافر ثمانام) بان دخل مصره اونوی الاقامة في غيره (قانكان) استكمل مدة الاقامة بان كان (•-ىم بوما و لـلة او اکثر لزمه نزع خفیه و غسل رجله) لان رخصة السفرلاتيق بدوته (وان كان) لم يستكمل مدة الاقامة بان كان (سيم اقل من يوم و لياة تمم مع يوم و ليلة) لا نها مدة الاقامة و همو مقبم (و من ابس الجرموق) و هو مايلبس فوق الخف والجم الجراميق مشل عصفور وعصافير مصباح و مقمال له الموق (فوق الحف مسم عليه) بشرط لبسه على طهارة وكونه لو

المراية الحدث الى القدم وكذا نزع اجد الحُفين (قُولِهِ ومضى المدة) هذا اذا وجد الما. اما اذا لم يجده لم ينغض محمه بل يجوزله الصلاة حتى اذا نقضت وهو في السلاة و لم يجد ما فانه يمضي على مسلاته لان حاجته هنا الى غسسل رجليه فاو قطم العسلاة فانه يتيم ولاحظ للرجلين في التيم فالمذا كان المضي على صلاته اولي و من الشايخ من قال تفسد صلاته والاول اصم و كذبك اذا مضت المدة وكان مخاف الضرر من البرد اذا تزعمها جازله ان يصلى كذا في الذخيرة ولوكان الحف ذا طاقين فسيم عليه ثم نزع احد طاقه فانه لايجب عليه اعادة المنح على ماظهر تعتبه (قوله فاذا تمت المدة نزع خفيه و غسل رجليه وصلين) وكذا اذا زع قبل مضى المدة لان عند الزع يدرى الحدث السابق الى الفدوين كأنه لم بنسلمه (قوله و ايس عليمه اعادة بنية الوضوء) هذا احتراز عن قول الشافعي فانه مقول عليه الهادة الوضوء و قال أن أبي أيلي لايميد شيئًا من الوضوء (قول فاذا تمت المدة نزع خفيه و غسل رجليه) و قال الحسن و طاووس بصلى ولا يفسل قدميه (قوله من اشداء المسمح و هو مقيم فسافر قبل تمام يوم و لبلة مسمح تمام ثلاثة الم و لبالها) و قال الشافعي لايجوز ان يمسيح مسحم المسافر والاصال في هذا ان الممتبر عندنا في الاحكام المتعلقة بالوقت آخره كالصلاة اذا سافر في آخر الوقت بصير فرضمه ركعتين وان اقام فيمه ينغلب فرضه اربعنا وكذا الصبى اذا بلغ في آخر الوقت او اسمام الكافر بجب ^{عايه}ما الصلاة (**قول**ه و من ابنداء المحم و هو مسافر ثم اقام) بعني دخل مصره اونوى الاقامة فان كان مسيح يوما وليلة او اكثر لزمه نزع خنیه و غسل رجایه حتی او کان ذلك و هو فی الصلاة فسندت (قولد وال كان منهم افل من يوم و ليسلة اتم مسمح يوم و ليلة كما لوكان. مُقْبِكَ في الانسداء و هذا الحالات فيه (قوله ومن لبس الجرموق فوق الحف مسم عايمه) الجرموق خُفَ فُوقَ خَفَ الا أنَّ سَاقَهُ اقتصر منه * وأنما يُجُوزُ الْمَنْحُ عَلَيْهُ بشرطينُ * أحدهما ان لا يتملل بينه وبين الحف حدث كما اذا لبس الحنين على طمارة ولم يم ع عليما حتى أبس الجرمونين قبل أن ينتفض الطهارة التي أبس عليها الحف فحيناذ بجوز المحم على الجرموةين و اما اذا احدث بعد لبس الحفين و مسم عليهما ثم لبس الجرموةين بعد ذلك لابجوزله المسح على الجرءوقين لان حكم المسخ قد استقر على الحف وكذا اواحدث بعدابس الخفتم لبس الجروق قبل الايمسيع على الحف لايمسيع عليه ابضاو الشرط الثانى ان يكون الجرموق أو انفرد جاز المسم عليه حتى لوكان به خرق كبير لايجوز المنه عليه (فوله ولا بحوز المسم على الجور بين عندان حنيفة الا ان يكو نامجلدين او منعلين)

انفرد جازالمسمح عليه نخلاف مااذا لبسه بعدما احدث اوكان من كرباس اوفيه خرق مانع فلا يصمح المسمح (ولا يجوز المسمح على الجور بين) رقيقين كانا او غينين (عند ابى حنيفة) رضى الله عنه (الا ان يكونا مجلدين) اى جمل الحاد على مايستر القدم منهما الى الكعب (او منعلين) اى جعل الجلد على مابل الارض المجماع خاصة كالنعل للرجل (وقال ابويوسف و مجمد) رجمه االله (يجوز المسيح على الجوربين) سواء كانا مجلدين او منعاين او لا (اذا كانا تُغينين) بحيث يستمسكان على الرجل من غير شد (ولايشفان الماء) اذا اسمح عليه مااى لا يجذ بانه و ينفذ انه الى القدمين و هو تاكيد الشخانة قال فى التصحيح و عنه انه رجع الى قو لهما و عليه الفتوى هدا به اه و حاصله كافى شرح الجام لقاضيفان و نصه و او مسمح على الجور بين فان كانا ﴿ ٣٠ ﴾ تُخينين منعلين جاز بالانفساق و ان

لانه لایکون-المشی فیهما فیالمادة فاشبها اللفافة • واما اذاکانا مجلدین او منعلین امکن ذلك فعاز المسيم عليهما كالحفين • والمجلد هو أن يوضع الجلد على أعلاه والسفله • والمنعل هو الذي يوضع على اسفله جلدة كالنعل لاقدم (فو لد وقال ابو يوسف و محمد بجوز المسح على الجور بين اذا كانا تُحينين لايشقان) حد الثخانة ان يقوم على الساق من غير الله ربط بشيء * وقوله * لا بشفان * اىلارى مأتحتهما من بشرة الرجل من خلاله و بشفان خطا قال في الذخيرة رجع أو حنيفة الى قولهما في آخر عمره قبل ونه بسبعة ابام وقبل ثلاثة ابام وعليه الفتوني (قوله ولابجوز المح على العمامة والفلنسوة والرقع والغفازين) لانه لاحرج في نزع هذه الاشياء والرخصة انمسا هي لرفع الحرج * الفلنسـوة شيء تجعله الاعاجم على رؤسهم اكبر من الكوفية * والبرقع شيء تجعله المرأة على وجهما سدو منه العينان • والقفازين شي مجمل على الذراعين يخثى قطنــا له ازار بر يلبســان من شدة البرد (قوله و بجوز المــــم على الجبـــائر) الجبائر عبدان بجبر بها الكدر واجرى الحكم فيما اذا شدها بخرقة او انكسر ظفره فجمل عابــه العلك او الدواء مجرى ذلك والمحدث والجنب في مــــم الجبيرة سواء (قولد و كن شدها على غير وضوء) اعلم انها تخالف المحم على الحفين باربعة اشمياء • احدها انهما اذا سبقطت عن برء بكُنتني بفسل ذلك الوضع مخلاف الحُفَينُ فَا نُ احدهما أذا سنقط مجب غسل الرجلين • والشاني أذا سنقطت على غير بره شدها مرة اخرى ولايجب عليه اعادة المسيح + والشالث أن مسحها لايتوقف • والرابع اذا شدها على طمهارة او على غير طههارة مجوز المح علما بخلاف الحفين قال أبو على النســنى إنمــا بجوز المسمع على الجبيرة اذا كانّ المسمح على الجراحة يضره والا فلا بجوز وبجوز المسح على الجبرة وانكان بعضها على الصميم وبكون تبعا للمجروح لانه لا يمكن شــد الجبرة على الجرح خاصـة و على هذا عصــابة المنتسدلة الأيمنيم على جَميم العصابة مالم ننسد فم العرق (قوله فان سقطت عن غر ر. لم يبطل المسمع) لان العذر قائم (قولد وان سفطت عن يرء بطل) لزوال العذر فلو سنقطت عن برء وهو في الصلاة غسل ذلك الموضع واستقبل الصلاة لانه قدر على الاصل قبل حسول المقسود بالبدل كالمنيم اذا وجد المباء في خلال صلاته وان كان سفوطها من غير بر، وهو في الصلاة مضي على صلاته لان حكم الحج

لا يكونا خينين منعلين لا بجوز بالانفاق وال كانا. تخينين غير منعلين لاتجوز في قول الامام خالافا لساحبيه وروى ازالامام رجم الى قولهما في المرض الذيمات فيداه (ولانجوز المسيح على ألعمامة و الفلنسوة) بنتح الغاف وضم السين وهي في الاصل مابحمله الاعاجم على رؤسهم اكبر من الكونية ثم اطلق على مالدار عليه العمامة (والبرقم) مأتجمله المرأة على وجهها (والقنازين) لتنية قفاز كمكاز ما مجعل على البدئ له ازرار تزر على الذراعين بابسان من شدة الرد ويتخذه الصاد من جلد او لبد بغطی مه الكف والاصابع الفاء مخااب السقر و ذلك لان المسيم على الحنف ثبت بخلاف القياس فلايلحق به غيره (و يجوز المسح على الجبار) جم جبرة وهي عبدان تلف غرق

اوورق وتربط على المصنو المنكسر (وان شدها على عير وضوء) اوجنبا لان فى اشتراط الطمارة فى (باق) ثلث الحالة حربا وهو مدفوع ولان غـل ما تحتما قد سقط و انتقل اليما مخلاف الحنف (فان سقطت عن غير برء لم ببطل المسيح) لان العذر قائم والمسيح علما كالغسل لما تحتما مادام العذر باقيا (وان سقطت عن برء بطل المسيح) لزوال العذر. وان كان فى العملاة استقبل لانه قدر على الاصل قبل حضوال المقصود بالبدل هدا»

باق ابقاءالملة وان سقطت عن غير بره وهو في غير الصلاة شدها مرة اخرى ويسلى ولا يجب عليه اطدةالمسح سواء شدها بثلث الجبائر او بغيرها وان سقطت عن بره قاله يغسل ذلك الموضع ولا يجوز له ان يصلى مالم يغسله

حري باب الحيض 🛪 ٥-

اا قدم ذكرالاحداث التي يكثر وقوعها من الاصفر والاكبر والاحكام المتعلقمة مهما اصلا وخلفا ذكر عقيبه حكمالاحسدات التي يقل وجودهسا وهوالحيش والنفساس ولهذاالمني قدم ذكر الحيض على النفاس لان الحيض اكثر وقوعها منه • والجيض فالفة اسم أخروج الدم و الفرج على اى صفة كان من آدمية او غيرها قالوا ، حاضت الارنب ، اذا خرج من فرجهاالدم ، وفي الشرح عبارة عن دم مخصوص أي دم نات آدم من مخرج مخصوص وهو موضع المولادة من شخص مخصوص احراز عن الصغيرة والآبسة في وقت مخصوص وهمو أن يكون في أواله عند مدة مخصوصة اى لا زيد على العشر ولا مقض عن الثلاث، ويقال في تفسيره شرعاً ايضا هوالدم الخارج من رجم امرأة سليمة من الدآه والعسفر فقولهم سليمة من الدآه احتراز من المستماضة (قوله رحمالله السلالمين ثلاثة ايام وليالهـــا) يجوز في ثلاثة الرفع والنصب؛ فالرفع خبرالمبتدأ فعلى هـذا لابد من اضمـار تقديره اقل مـدةالحيض لانَّ الحيض دم لا ابام • والنصب على الغارف • وقوله • ولياليما • لا يشترط ثلاث ليال بل اذا رأته ثلاثة الم وللنمن كان حيضاً لان المرة للايام دون الليالي ومحمل كلام الشبخ على ما اذرأته في بعض النار فلا بد حيث ذ من تسلانة ابام وثلاث لبال لان اليوم الشالث لا يكمل الا الى مثله من الرابع فيدخل ثلاث ايسال وأما أو رأته قبل طلوع المفجر ثم طهرت عندالغروب من اليوم الثالث كان حيضًا وذلك ثلاثة أيام وليلنان * وقال او وسف اقله ومان واكثر اليوم الثالث اعتبارا للاكثر بالكل لازالا كثر من اليوم الثالث منوم ، قام كله منى اذ الدم لا يسيل على الولاء (قول له انتفن عن ذلك فليس عيض وهو استحاضة) لقوله عليه السسلام • المل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام (فولد واكثره عشرة ايام) لما رويساه (فولد وما تراه الرأة من الحرة والصفرة والكدرة في مدةالحيض فهو حيض) سواء رأتالكدرة في اول الإمها او في آخرها فهــو حيض عندهمــا تقدمت او تأخرت وقال او توسـف ان رأتما في اول ايامهـــا لم تكن حيضا وان رأتها في آخر الإمهاكانت حيضا فهي عنده لا تكون حيضا الا اذا تأخرت لان خروج الكدرة ينأخر عن الصافي فاذا تقدمها دم امكن جعلها حيضا تبعا واما اذا لم يتقدمها دم فلو جعلناها حيضاكانت متبوعة لاتبعاءوهما مقولان،ماكان حيضا في آخر الممهاكان حيضا في اول المامهاكالحرة لان جيم مدة الحيض في حكم واحد وما قاله ابو يوسف ان خروج الكدرة تناخرُ عن الصاني انمــا هو فيما اذاكانُ مخرجه من اعلاه اما اذاكان من اسفله فالكدرة نخرج قبل العساقي وهنـــاالخرج

﴿ باب الحيض ﴾ لما ذكر الاحداثالي بكثرو قوعها عفها بذكرما مقل وعنون بالحيض لكثرته واصالته والا فني ثلاثة حيض ونضاس واسمانه وفالحين لفية السيلان و وشرط دم أن رجم امرأة سليمة عن داه (اقبل الحيض تبلائة الم وليالها) الثلاث فالاضافة البيان المدد الماء والساعات الفاكية لا للاختصاص فلا يازم كونها ليالي ثلك الايام فلبو رأته في اول النمار تكمل كل يوم بالبلة المستقبلة (وما نقص من ذاك فليس محيض و) انما (هو استماضة) لقوله صلى الله عليه وسلم • اقل الحيض البحارية البكر والثيب ثلاثة ايام وليالها واكثر معشرة إيام ، وعن ابی بوسف بومان و اکثر الثالث اقامة للاتكثر مقام الكل تلنا هذا نقس عن تتدر الثرع حدابه (واكثرالحيض عشرة ايام و) عشر (ليالها ومازاد على ذاك فهو استعاضة) لان تقدر الشرع بمنع الحاق غيره 4 (وما تراه المرأة من الجرة (والسواد اجماعا (و الصفرة و الكدرة) والنرية على الاصم (في ايام الحين فهمو حيض

من اسفل لان فم الرحم منكوس فتخرج الكدرة اولا كالجرة اذا ثفب اسفلها (قولد حتى ترى البياض خالصا) قبل هو شي بشبه المخاط يخرج عند انتها. الحيض وقيـل هو الفطن التي تخشـر 4 المرأة نفسـها اذا خرج اين ففـد طهرت (قوله والحيض بسنفط عن الحائض الصلاة) فيه اشارة الى انهما وجبت عليهما الصلاة ثم سفطت * وهذه المسئلة اختلف فيهما الاصوليونُ وهي أنِّ الاحكام هل هي ثايسة على الصبي والمجنون والحـــايض ام لا • فاختـــار ابو زيد الدبوسي آنها ثابتة والســـقوط بهذر الحرج قال لان الآدي اهـل لوجوب الحقوق عليـه الاثرى ان عليـه عشر ارضه وخراجها بالاجماع وعليه الزكاة عندالشافعي وكلام الشيخ بناء على هذا • وقال الزدوى كنا على هـذا مدة ثم تركناه وقائبا بعدم الوجوب (قوله ومحرم عليهـا الصوم) انما قال فالسوم محرم وفالصلاة بسقط لان القضاء فالصوم واجب فلايليق ذكر السقوط فيه والسلاة لاتفضى فحسن ذكر السفوط فيهما (قو له وتغضى الصوم ولا تغضى الصلاة) لان في قضاء العلاة مشعقة لان فيكل يوم وليلة خمن صلوات فيكون في مدة الحيض خسون صلاة وهكذا في كل شهر • واما الصوم فلا يكون في السنة الامرة فلا يلحقها في قضائه مشبقة (قو له ولا تدخيل المبجد) وكذا الجنب ايضا وسلم المجمدله حكم المهجمد حتى لامحل لمحائض والجنب الوقوف عايه لانه في حكمه (قو له ولا يطوف بالبيت) فان قبل الطواف لا يكون الا دخول المجد وقد عرف منعها منه فا الفائدة فيذكر الطواف • قيل مصور ذلك فيما اذا عِائمِـا الحيض بعدما دخلت المجهد وقد شرعت في الطواف اونغول لما كان العائض ان تصنع مايصنعه الحاج من الوقوف وغيره رعا بظن ظلمان اله بجوزلها الطواف ابضا كا جازلها الوقوف و هو اقوى منه فازال هذا الوهم ندك (قو له ولايأنها زوجها) ذكره بلفظ الكنابة تأدبا وتخلف واقتدى مقوله تعمالي ﴿ فاذا تطهرن فأتوهن ﴾ وان اناها مستمـلا كنر وان اناهـا غـير مستمل تعليـه النوبة و الاستغفار • و قبل بسمب أن يتسدق بدينار وقبل نصف دينار و التوفيق بالمما ان كان فياوله فدنيار و انكان في آخره او وسيطه فنصف دنيار . و هيل ذلك على الرجل وحده او عليهمًا جميعًا الطــاهر أنه عليه دونها ومصرفه مصرف الزكاة وله ان يقبلهما ويضاجعها ويستمنع بجميع بدنها ماخلا مابين السرة والركبة عندهما وقال مجمد يستمتع بجميع مدنها ومجتنب شمارالدم لاغمير وهو موضع خروجه ولاعمل لهما ان تكتم الحيض على زوجهــا لبحاسها بغير عــلم منه وكذا لاعلى لهــا ان نظهر انهــا حائض من غير حيض لتمنعه مجامعتما لقوله عليه السلام « لعن الله الفائصة والمغوصة » • فالفائصة التي لانعلم زوجها انهــا حائض فيحاسهــا بنير عـــلم * والمغوصــة هي التي تقول لزوجهــا أنا عَائض وهي طاهرة حتى لابجامعهــا • وامَّا الوطي فيالدبر فحرام ف مالة الحبض والطهر لقوله تعمالي ﴿ فأتوهن من حيث امركم الله ﴾ اي من حيث امركمالله بنجنبه قالحيض وهوالفرج وقال عليه السلام • اثبان النسباء في اعجازهن

حي ترى البياض الخالص) قبل هو شي يتسبه المخاط مخرج عندانتها الحيض وقيل هو الفطن الذي تخسيرته المرأة نفسها اذا خرج ابيض فندطهر تجوهرة (والحيض بسقط عن الحائض السلاة) لائ في قضاع أحر خالتضاعفها (و يحرُّمُ علمها الصوم) لانه نافيه ولايسقطه لعدم الحرج فى فضائه ولذا قال (و تغتضى) اى الحائض والنفسا، (الصوم و لاتفتضى السلاة و لالدخل) الحائض وكذا النفساء والجنب (المجدو لانطوف بالبيتولا يأتبها زوجها) لحرمة ذلك

كله (ولا بجوز لحائض) ولانفساء (ولاجنب قرائة الغرآن) وهو باطلاقه بم الآية ومادونهاو ظل الطعاوي بحسوزاهم مادون الآية والاول اصم قالوا الا إن منصد عادونالآ يذالفرائة مثل أن منول الحدقة ريد التكراوبسمالة عندالاكل أوغره فانه لابأسيه لانتما لا عنمان من ذكر الله جو هرة (و)كذا (لابجوز) لهم ولا (لحدث من المعمل) ولاحمله (الا ان يأخسد. بفلافه) المجال كالجراب والحريطة نخبلاف المنسل به كالجلد المشرز جواليميح وكذالا بجوزاه وشع الاصابع على الورق المكتوب فيه لانه تبعله وكذا مسشى مكتوب فيه شي من الفرآن من اوح اودرهماوغرنك اذاكان أبة مامة الابصرته واماكتب النفسير فلابجوزله مسءوضع القرآن منها وله ان عس غيره يخلاف المحف لانجيع ذاك تبريه والكل من

حرام ، وقال • ملمون من الى امرأة في دبرها ، • واما قوله تمالي ﴿ فَأَتُو حَرْثُكُمُ الْنُهُمُّ ﴾ ای کیف شتم و متی شتم مقبلات و مدبرات و مستلفیات و بارکات بعد آن یکون فی الفرج ولانافة تسألى سمى الزوحة حرئا فانها فلولد كالارض فزرع وهذا دليل على تحويم الوملى قالدر لانه موضع الفرت لاموضع الحرث (قوله ولايجوز لحائض ولاجنب قرائة الفرآن) لفوله عليه السلام • لا يقرأ الجنب و لا الحائض شيئا من الفرآن • ولانه باشر الفرآن بعذو بجب غسله فلا بجوز وحكذا لابجدوزه الفرائة حالة الوطئ والنفساء كالحائض وظاهر هذا انالآية وما دونها سبواء فالتحريم • وقال الطماوي بجوزلهم مادون الآية والاول اصبح قالوا الا ان لايقصد بما دون الآية الفرائة مثل ان يقول و الحديد ، ريد الشكر أو و بسمالله ، عند الأكل أو غيره غاله لا بأس به لا نهما لاعتمان من ذكرالله ، وهل بجوز الجنب كتبابة القرآن قال في منية المصلي لايحسوز وق الخيندي بكره البنب والحائض كشابة القرآن اذاكان مباشر الوح والبياض وان وضعمًا على الارض وكتبه من غير ان يضع يده على المكتوب لابأس. • ولما التهجي بالفرآن فلا بأس، وقال بعض النــأخرين اذا كانت الحائض او الـفــــا ، معلمة بازلها أن تلفن الصبيان كال كأن وتقطع بين الكلمتين ولاتلقنهم آية كاملة لانها مضطرة المالتعليم وهي لانقدر على رفع حدثها فعلى هذا لابجور الجنب ذلك لانه شدر على رنع حدثه ولابأس الجنب والحائض والنفساء ان يسموا الله وبهاو. (فوله ولايجوز لهدت مسالمحمف) وانما لم يذكر الحائض والنفساء والجنب لانه يعلم ال حكمها بطريق الاولى لان حكم الفرائة اخفُ من حكم المس فاذا لم تجرلهم الفرائة فلان لا بجــوزلهم المس اولى • والفرق فالحدث بينالمس والقرائة النالحدث حلاليد دونالفم والجنابة حات اليد والغم الاثرى ان غســلاليد والغم في الجنابة فرضان وفي الحدث أنما يغرض غسل البد دون الفم (قوله الا ان يأخذه بفلافه او بعلاقته) وغلافه مايكون مُصافيا عنـه اى متبـاعدا بأن يكون شـيتا ثالثا بين المـاس والممــوح كالجراب والحزيطة دون ماهو متعدل به كالجلسة المشرز هو العميم وعند الاسبيمان الغلاف هو الجلسد المتصلبه والصميحالاول وعليه الغنوى لانالجلد تبع للمعمف واذا لم يجز للمعدث المس وكذا لايجوزله وضع اسابعه على الورق المكتوب فيه عند التغليب لانه تبعله وكذا لايجموزله من شي مكتوب فيه شي من القرآن من لوح او درهم او غمير ذلك اذا حكان آية أمسة وكذا كتب التفسير لايحبوز من موضع القرآن منها وله ان من غيره بخيلاف المحمف لان جيع ذاك تبعله و عاصله أن الاحداث ثلاثة حدث مقير وحدث وسبط وحدث كبير ه فالصغير ما يوجب الونسوء لاغير كالبول والفائط والتي أذا مل الفسم وخروج السدم والفيح من البسدن أذا تجساوز الى موضع يلحقه حكم التطهر • والحدث الوسيط هوالجنَّابة • والحدث الكبير الحيش والنفآس فتبأثير الحدث المسبغير تحريم البسيلاة وسجيدة التسلاوة ومس المحمف وجكراهة الطواف والحبدث الاوسط تحريم هذه الاشياء المذكورة ويزبد

عليها بمريم قرائةالغرآن ودخول المسجد والحسدث الكبير تأثيره تحريم هذه الانسياء كلهسا ويزيد عليهسا بتحريم الصوم وتحريم الوطئ وكراهة الطسلاق ولا يكره للجنب والحيائض والنفساء النظر المالمعمف لان الجنابة لاتحل العين الاثرى آنه لانغرض ابصال الماء اليها و فان قلت فلو تمضمن الجنب فقد ارتفع حدث الغم فينبغي أن تجوزله التلاوة فهل هو كذبك * قال بعضهم يجوز والصيمانه لايجوزلان بذبك لاترفع جناشه * وكذا اذا غسل المعدث بديه هل بجوزله المن العميم انه لا يجوز لما فلنسا كذا ف ايضاح الصربق (فولد واذا انقطع دم الحائن لاقل من عشرة الم لم بجز وطنها حتى تفنسل او عضى عليها وقت صلاة كاملة) لان السدم بدور تارة و غطم تارة فلابد من الاغتسال ليترجح جانب الانقطاع * وقوله • كا.ل • تحرز عما اذا انقطع قووتت مسلاة ناقصة كصلاة ألضمي والعبيد فانه لابجوزالوطئ حتى تغتسل اوبمضي وقت صلاة الظهر وهذا اذاكان الانقطاع لعادتها اما اذاكان لدونها غانه لابجوز وطنهما وان اغنسلت حتى تمضى عادتها لان العود فالسادة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب وق الخجندى اذًا القطم دون عادنها فانها تنتسل وتصلى وتصوم ولا يطاؤها زوجمها حتى تمضى عادتها احتيهاطا ولوكان هذا في آخر حيضة من عدتهها بطلت الرجعة وليسلهما ان تنزوج غيره حتى تمضى عادنها فيؤخذلها فيذلك كله بالاحتياط و في النهاية اذا كان عادتهما دون العشرة وانقطع السدم على العمادة الحرت الغسل الى الوقت وتأخيره هنا استحباب لا ابجــاب وان كانالانقطـاع دون العــادة فتأخير النسل الىالوقت انجاب واذا انقطع دم المسافرة ولم تجد الماء فتيمت حكم وطهارتها حتى أن لزوجها أن يطأها ولكن ف انقطاع الرجعة خلاف فعندهما لاتنظع مالم تصل بالتيم وهند محمد وزفر تنقطع بالنيم كما او اغتسلت كذا في الحجندي وفي شرحمه اذا تيمت لم بحز وطأمها حتى تصلى بالنيم عند ابي حنيفة وابي بوسف واو ماضت المرأة فيوقت الصلاة لابجب عليهما قضاؤها بعمد الظهر واو كانت طاهرة في اول الوقت سنواه ادركها الحين بعض ما شرعت في الصلاة أو قبل الشروع وسدواء بق من الوقت مفدار مايسم لاداء الفرض ام لا وقال زفران بق من الوقت مقدار ما يسم لادا، الفرض لابجب عليهما قضاء بعد الطهر وان بق اقل وجب واجمعوا انهما آذا عاضت بعد خروج الوقت ولم تعسل فعليهما قضاؤها واو شرعت في صلاة النفل ثم ماضت وجب عليهما الفضاء (قوله وان انقطع دمهما لعشرة ايام جاز وطمُما قبل الفسل) لانه لا مزيدله عملي العشرة الا انه لا يحقب قبل الاغتسال للنهي في قرائة التشديد وقال زفر والشافعي لايطؤهما حتى تنتسل وكذا الانقطاع والنفاس علىالاربدين حكمه على هدذا ثم الانقطاع عــلى الشر ليس بشرط فانه مجــوز وطنهــا وان لم نقطم وانمــا ذكره عقــابلة قوله واذا انفطه لاقل من عشرة ابام (قوله والطهر اذا تخال بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم الجباري) هذا قول ابي يوسنف ووجهه ان استيماب الذم مدة

الجوهرة (واذا القطع دم الحيض لاقل من عشرة ايام) و لو أتمام عادتها (لم بحز) اي لم محل (وطلم حتى تعتسل) او تنيم بشرطه و ان لم تصل به فالاصع جوهرة (او عضي علما وقت صلاة كامل) بان تجد من الوقت زمنا يسم الغدل ولبس الثياب والنحرعة وخرج الوقت ولم تصللان السلاة صارت دينا في دمتما مطهرت حكماو لوانقطع الدم لدون عادتها فوق الثلاث لم مقرما حتى تمضى عادتما واناغتسلت لانالعود في العادة غالب فكان الاحتياط فالاجتناب هداية (فان القطع دمها لمشرقايام جاز و ماماة بل الغسل) لأن الحيض لامزيدله على العشرة الاانه لابسعب قبل الغسل الني فالفرائة بالتشديد هداية (والطهر اذا تخليل بين الدمين فيمدة الحيض فهو كالدم الجباري) المتوالي و هذا احدىالروايات عن ابي حنيف له و و جهـــه ان استيماب الدم مدة الحيض ليس بشرط بالاجماع فيعتبر اوله وآخر مكالنصاب في الزكاة وعن ابی یوسف وهو روایة عن ابی حنیفة وقبل هو آخر اقواله ان الطهراذا كاناقل من خسة عشر یوما لایفصل وهو كله كالدم التوالی لانه طهر فاسد فیكون عزلةالدم والاخذ من المتأخرین افتوابه لایه من المتأخرین افتوابه لایه و فی الفتی و هو الاولی

الحيض ليس بشرط فيعتبر اوله وآخره كالنصباب في الزكاة ومن اصبله انه سِـدأ الحيض بالطهر ويختمديه بشرط ان يكون قبله وبعده دم والاصل عند مجد ان الطهر المتخلل اذا انتقص عن ثلاثة ايام و لو بساعة فانه لايفصل وهوكدم مستمر وان كان ثلاثة ايام فصاعدا نظرت ان كان الطهر مثل الدمين اوالدمان اكثر منه بمد ان يكون الدمان في المشرة فانه لانفصل اينما وهو كدم مستمر وان كان اكثر من الدمين او جب الفضل ثم ننظر ان كان في احد الجانبين ما يمكن ان مجمل حيضًا جمل حيضًا والآخر استحماضة و أن كان في كلاهما ما لاعكن أن مجمل حيضًا كان كله استخاصة ومن اصله أنه لا يتدئ الجيض بالطهر ولا يختمه مه سواه كان قبله دم اوبعده دم اولم يكن قال في الهداية والاخذ تقول الى يوسف ايسر وفي الوجيز الاصرقول مجدوعليه الفتوى وفي الفتاوى الفتوى على قول أبي وسف تسهيلاعلى النساء والاصل عندزفر أما أذارأت من الدم في أكثر مدة الحيض مثل أقله فالطهر المتخلل لا يوحب الفصل وهوكدم مستمر واذا لم تر في اكثر مدة الحيض مثل اقله فأنه لايكون شيُّ من ذلك حيضا والاصل عند الحسن بن زياد أن الطهر المتخلل اذاتقص عن ثلاثة ايام لايوجب الفصل كإقال مجد وان كان ثلاثًا فصاعدا فصل فيجيع الاحوال سواء كان مثل الدمين اوالدمان اكثر منه ثم سنظر بعد ذلك كانظر مجدمتان هذهالاصول امرأة رأت نوما دما وثمانية الإمطهرا ونومادما اورأتساعة دماوعشرةايامغيرساعتين طهرا ثمساعة دما فهوحيض كلهعندابي يوسف ويكون الطهر المتملل كدمستمر وعندمجد وزفر والحسن لأيكون شئ منه حيضا الماعند زفر فلانها لمترفى اكثر مدة الحيض مثل اقله وعند مجد الطهر أكثر من الدمين وليس في احد الجبانبين مايصلح ان يكون حيضا وكذا عند الحسسن واورأت نومين دما وسبعة طهرا ويومادمااويوما دماوسبعةطهرا اويومين دمافتند ابى يوسف وزفرالمشرة كابما حيض اماعند ابي يوسىف فظاهر واماعند زفر فلانها رأت فيمدة اكثر الحيض مثل اقله وعند مجد والحسن لايكون شي منذلك حيضًا لأن الطهر اكثر من ثلاثة ايام وهو اكثر من الدمين وليس في احــد الجــانبين ما عكن ان بجــل حيضا ولو رأت ثلاثة ايام دما وستة ايام طهرا ويوما دما اورأت يوما دماوستة طهرا وثلاثة دما فعند ابي يوسدف وزفر العشرة كلها حيض وعند محد والحسن الثلاثة تكونحيضامن اولالمشرفي الفصل الاولومن آخرهافي الفصل الثاني ومابقي اشفاضة ولو رأت اربعة ايام دما وخسةايام طهرا وبومادماان بوما دماو خسة طهرا واربعة دما فعندابي يوسف ومجدوزفر العشرة كلها حيض اماعلي بمول ابي يوسف ورفر فقد بيناه و اما على أول مجد فلان الطهر مثل الدمين فلا نفصل وعنمد الحسن يفصم للأنه اكثر من ثلاثة ايام فجملت الاربعة حيضا تقدمت اوتأخرت والساقي المحماضة ولورأت نوما دما ونومين طهرا ويوما دما فالأربعة

(واقل الطهر) الفاصل بين الحيضتين او النفاس و الحيض (خسة عشريوما) وخس عشرة ليلة • و اما الفاصل بين النفاسين فهو نصف حول فلوكان اقل من ذاك كانا توأمين و النفاس من الاول (ولا غايّة لاكثره) وان استغرق العمر قهستاني (ودم الاستحاضة) و (هوم إتراه المراة اقل من ثلاثة المام اكثر من عشرة المم) في الحيض او اكثر من اربعين في النفاس وكذا مازاد على العادة وجاوز اكثر هما كايأتي بعده وماتراه صغيرة وحامل وآيسة مخالفا لعادتها قبل الاياس (فحكمه حكم الرعاف) الدائم (لا يمنع الصوم و لا الصلاة و لا الوطئ) لحديث ﴿ 12 ﴾ • توضى وصلى وان قطر الدم على الحسيره

كلها حيض فىولمهم جميعا لان الطهر اةل منثلاثة ايام ولورأت ثلاثة دما وسنة طهرا وثلاثة دما فذلك كله اثنا عشر نوما فعند ابي نوسف وزفر كلهــا عشرة ابام من اولها حيض ويومان استماضةو عندمجد والحسن الثلاثة الاول حيض والباقى استماضة لان الطهر اكثر من الدمين المذين رأتهما في العشرة لان الدمين في العشرة اربعة ايام والطهر ستة المم وهذا معنى قولنا في الاصل بعد ان كَان الدمان في العشرة وصورة انتداء الحيض بالطهر و خمَّه به عند ابي يوسنف هو بما اذا كان عادتهما عشرة من اول كل شهر فرأت مدة قبل عشرتها يوما دما وطهرت عشرتها كلها ثم رأت بعدهما يوما دما فايامها العشرة حيض كلمها و الدم الذي رأته في البوءين استماضة (قو له و اقل الطهر خمة عشر يوما) يني الطهر الذي يكون كل واحد من طرفيه حيضا بالفراده • وقال عطا ويحى بن اكثم الله تسسمة عُشر لاشقال الشهر على الحيض والعاجر عادة وقد يكون الثهر تسمة وعشرين يوما واكثر الحيض عشرة ايام فبق الطهر تسمعة عشر * قلنا مدة الطهر نظيرمدة الاقامة من حيثانه بعود بها ما كان يسقط من الصلاة والصوم و لمذا قدرنا اقل الحيض شلائة ايام اعتبسارا باقل السفر (فوله ولا غاية لاكثره) اى مادامت طماهرة فانها تصوم وتصلى وان استغرق ذلك جميع عرهما (قوله و دم الاستماضة هو ما تراه المرأة اقل من ثلاثة ايام) ليس هذا حصر الدم الاستحاضة بل لبيمان بعضه فان الحامل او رأت الدم ثلاثًا او عثيرا او زاد الدم على السادة حتى جاوز المشرة اوزاد النفاس على الاربمين فكل ذلك دم الاستحاضة • والفرق بينــه و بين دم الحيض ان دم الاستماضــة احمر رقبق ليس له راخــة و دم الحيض متفر الاون تُحْنن نتن الرائحــة (قو له و حَكُمه حَكُم الرعاف لا عنــم الصلاة ولا الصوم ولا الوطى) و اذا لم عنم الصلاة فلان لاعنع الصوم أولى لان الصلاة احوج الى الطمارة منه (قول واذا زاد الدم على عشرة ايام والمرأة عادة معروفة ردت الحاليم عادتها ومازاد على ذلك فهو استحاضة) فائدة ردهـــا انها تؤمر بقضاء ما تركت من العسلاة بعد العادة (فو له فان السدأت مع البلوغ مستماضة فيضها عشرة ايام من كل شهر والباقي استماضة) بريد عشرة من اول مارأت و بجمل نفاسها اربمين لانه ليس لها عادة ترد البها وهذا باطلاقه قوالهما وقال ابو يوسف يؤخذلهـا في الصلاة والصوم والرجمة بالاقل وفي الازواج بالاكثر ولا يطاؤهـا

واذا عرف حكم الصلاة عرف حكم الصوم و الوطي بالاولى لان الصلاة احوج الى الطهارة (واذا زاد الدم على عشرة المم والمراة مادة معروفة ردت الى عاد ثما) المعرو فة (و ماز اد على ذلك فهو استماضة) فنفضى ماتركت من الصلاة بعد المادة قيد بالزيادة على المشرة لانه اذا لم يتجاوز المشرة يكون المرثى كله حيضا و يُنقل العادة اليه (و ان الندات) المرأة (مع البلوغ مستماضة) واستمر ماالدم (فيضها عشرةايام من كل شهر) من او لدمار أت (والباقي) اي عشرون رما (استحاضة) وهكذا دأما عشرة حيض و عشرون الشماضية واربعون نفاس حتى تطهر اوتموت قال المرخمي في المبسوط المبتدأة حيضها من اول مارأت عشرة وطهرها عشرون الى ان تموت او تطهر اه و مثله في عامة

المتبرات ونقلالعلامة نوح افندى الاتفاق عليه قا نقله الشرئبلالى فى شرح مختصره خلاف الصحيح (روجها) فنفيه وان كانت الجمتدة الدم بستادة ردت لعادتها حيضا وطهرا الا اذا كانت عاتما فى الطهر ستة اشهر فاكثر فتردد الى ستة اشهر الاساعة فرقابين الطهرو الحبل وان نسيت عادتها فهى الحيرة والكلام عليها مستوفى فى المطولات وقد استوفينا الكلام عليها في رسالتنا فى الدهاء المحاة بالمطالب المستطابة فى الحيض والنفاس والاستماضة فن رام استيفاء الكلام

وشفاء الاوام فعليه بها فانها وافية بالمرام (والمستحاضة ومن) عمناها كن (به سلس البول والرعاف الدائموا لجرح الذي لا يرقاء) دمه اى لابسكن واستطلاق البطن وانغلات الريح ودمع العين اذا كان بخرج عن عالمة وكذا كل ما يخرج عن عاة وادن اذن او ثدى اوسرة (يتوضؤن اوقت كل صلاة) مفروضة حتى اوتوضأ المعذور لصلاة العيدله ان بسلى الظهريه عندهما وهو الصحيح هدايه (فيصلون بذك الوضوء فى الوقت ماشاؤا من الفرائض) والواجبات اداء وقضاه (والنوافل فاذا خرج الوقت عنو 17) بطل وضوئم) اى ظهر الحدث السابق (وكان عليم استيناف الوضوء

لسلاة اخرى) ولا باطل وضومم قبلخروج الوقت الااذاطر أحدث آخر مخالف لمذر هم و أعاقلنا ظهر الحدث المابق لأن خروج الوقت اليس ساقش لكن لما كان الوقت مانعيا من ظهيور الحدث دفعا ألمحرج فاذا خرج زال المانع نظهر الحدث السابق حتى اوتوضأ المذور علىانقطاع ودام الى خروج الوقت لمبطل لمدم حدث سابق تميشترط لنبوت العذر ان يستوعبه العذر تمام وقت صلاة مفروضة وذلك بأن لابجد فيجيسم وقتها زمنا توضأ وبصلي فيه خالسا من العددر وأو بالاقتصار على المفروض وهذا شرط ثبوت العذر فالاشداء وبكني فبالبقياء وجوده في كل وقت ولومرة وفي الزوال بشمرط استيعاب الانفطاع وقنــا كاملا بان لابوجد في جزء منه اصلا الوانسية كه لايجب على

زوجهما حتى تمضى العشر وقال زفر بؤخذالهما بالاقل فيجيم الاحموال (قوله والمستماضة ومزيه سملس البول والرعاف السدائم الى آخِره) وكذا مزيه الفسالات. ريح واستطلاق بطن (قولد فيصاون بذاك الوضوء ماشاؤا من الفرائض والنوانل) وكذا الدنور والواجبات مادام الوقت باقيا واذا كان رجله جرح اذا قام سمال واذا قعمد لم بسمل اوكان اذا قام سملس بوله واذا قعمد استحسك اوكان شخب كبيرا اذا قام مجز عن القرائة واذا قسد قرأ جاز ان بسلى قاعدا في جهم هدده المسائل وكذا المرأة اذا كان معها ثوب صغير لايستر جيسع بدنها فأتمدة ويسسرها قاعدة حازلها ان نصلي قاعدة واذا كان جرحه اذا قام اوقصد سال واذا استلق على قفساه لمبسل فانه بصلى قائمنا يركع والجد ولوكان جرحه بسيل على ثوبه قال السرخسي ال كان يصيبه "انها و النها وكل غسله عاد فانه بجوزله ان يسلى بيمه لان في فسله مشافة عظيمة فجازله ان يسلى فيمه من غير ان ينسله وقال ابن منانل عليه ان ينسله لكل صلاة ولابجوز ان يصلى من به الفلات ريخ خلف من به سلس البول لان الامام معه حدث ونجاسة فكان الامام صاحب عذرين والمؤتم صاحب عذر واحدد وكذا لابصلي من به سماس البول خلف من به انصلات ربح وجرح لابرنأ لان الامام صاحب عذرين والؤتم صاحب عذر واحـــد (قوله فان خرج الوقت بطل وضوئم) هذا قولهما وقال ابو توسيف سطل بالدخسول وقال زفر بالدخول لاغير وفائدته اذا وضأ المذور بعدد طاوع الفجر ثم طلعت النمس النقش وضوئه عنبد الثلاثة لان الوقت قدخزج وعند زفر لاينتقش لانه اردخيل وقت الزوال وكذا اذا توضأ بعد طلوع الثمس جاز ان يصلي به الظهر ولاختفض وضوئه بزوال الثمس عنمد ابي حنيفة ومجد لان ذلك دخول ونتت لاخروج ونت وعند ابي توسيف وزفر منتقض زوال الثمن (قول وكان علم استباف الوضوء لملاة اخرى) • فان قبل ماالفائدة فيذكر الاستثناف وبطلان الوضوء مستلزمه لامحالة • قلنا لابجوز أن يطل الوضوء لحقالصلاة ولا يُطل لحق صلاة أخرى ولابجب عليم الاستنبناف لنلك الاخرى كاقال الشافعي بطلان طهارة المستحاضة للكنوبة بعــد اداء المكنتوبة وبغاء طهــارتها لمنوافل وكماقان. اصحابُــا في النيم لصلاة الجنــازة في المصر أبضاء تجمه في حق جنسازة اخرى اوحضرت هنداك على وجه لوائستغل

المهذور غسل الثوب ونحوه اذاكان بحال اوغسله نجس قبل الفراغ من الصلاة ﴿ خَاعَةً ﴾ بجب رد عذر المسذور ان كان يرتد وتقليله بقدر الامكان ان كان لا يرتد قال في الحمر و متى قدر المسذور على رد السيلان برباط او حشواوكان او جلس لايسبل واوقام سال وجب رده و خرج عن ان يكون صاحب عذر و يجب عليه ان يصلى حالسا بالا يماه ان كان يسيل بالبلاز لان ترك السجود اهون من الصلاة مع الحدث ا

بالوصوء تفويَّه صلاة الجنبازة وتبطل اذا تمكن من الوصوء بأن كان الماء قريسًا منه (فو له والنفاس هو الدم الحارج عقب الولادة) واشتقاقه من تنفسالرحم بالدم اوخروج النفس وهوالولد تقال فيه نفست ونفست بضم النون وفتحها اذاولدت واما في الحيض فلا يقال الانفست بفتم النون لاغير (فولد والدم الذي تراه الحامل وماتراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد استمامنة) وان بلغ نصاب الحيض لان الحيامل لأتحيض لان فم الرحم منسد بالولد والحيض والنفاس أنما مخرجان من الرجم نخلاف دم الاستجامة فاله بخرج من الفرج لامن الرجم ولانا لوجملنا دم الحامل حيضا ادى الى اجتماع دم الحيض والنفاس فانها اذا رأت دماقبل الولادة وجمل حيضا فولدت ورأت الدم صارت نفساء فتكون حائضا ونفساء في حالة واحدة وهذا لاعوزه تولد هوماتراه في حال ولادتها قبل خروج الولد يمني قبل خروج اكثره استمامنة حتى أنه تجب عليها الصلاة ولولم تصل كانت عاصية وصورة صلاتها ان تعفر لها حفيرة تقدعلها وتصلى حتى لايضر بالولد (قو له واقل النفاس لاحدله) والفرق بينمه وبين الحيض ان الحيض لابعل كونه من الرجم الابا لامتــداد ثلاثا و في النفاس تقدم الولد دليل على كونه من الرجم فاغني عن الامتداد موقوله ولاحدامه يعني في حق الصلاة والصوم أما أذا احتج البه لانقضاء العدة فله حدمقدربان يقول لامرأنه اذا ولدت فانت مالق فقالت بعد مدة قدانقضت عدتى فعند الى حنيفة اقلة خسة وعشرون بوها أذلوكان أقل الطهر خسة عشر بوما لم تخرج من مدة النفاس فيكون الدم بعد نفاساوعند ابي بوسف اقله احد عشر ديما لان اكثر الحيض عشرة المام والنفاس في العادة اكثر من الحيض فزاد عليه نوما وعند عجد اقلهساعة لأن اقل النفاس لاحدله فعلى هذا لاتصدق في اقل من خسة وعانين وماعندابي حنيفة في رواية مجدعنه وفي رواية الحسن عنه لاتصدق في اقل من ماثة وم وقال الولوسف تصدق في خســة وستين يوما وقال مجمد في اربعة وخسين نوما وسساعة ووحه التخريج على رواية مجمد عن الىحنيفة الانقول حسة وعشرون نفاس وخسة عشر طهر فذلك اربون ثم ثلاث حيضكل حيض خسة ايام فدلك خسة عشر وطهران ثلاثون وما فذلك خس وتمانون وعلى رواية الجسن ثلاث حيض كل حيس عشرة ايام وطهران ثلاثون مع اربعين فذلك مائة يوم وانما اخذلها باكثر الحيض لانه قد اخذلها باقل الطهر وفي رواية عجد اخذلها في الحن بخسسة ايام لانه الوسط وتخريج قول ابي توسف إن النفاس عنده احد عشر ثم بعده خسة عشر طهرا فذلك ستة وعشرون ثم ثلاث حبض تسمعة ايام وطهران ثلاثون فذلك خسةوستون وتخريج قول مجمد انالنفاس عندمساعة ثم خسة عشر طهراثم ثلاث حيض تسمة آيام ثم طهران (قو له واكثره اربعون نوما) وقال الشيافي ستون يوماه والمعنى فيه انالرحم يكون مسدودا بالولد فيمنع خروج دم الحيض ويحتم الدم

(و النفاس هو الدم الخارج عقب الولادة) ولوبخروج اكثر الولد ولو متقطعا عضوا عضوا (والدم الذي تراه) المرأة (الحامل وماتراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد)اواكثره (استعامنة) فتوسأ انقدرت اوتتيم وتؤمى بسلاة ولاتؤخر فا عذر الصيم القادر در (واقل النفاس لاحد له) لأن تقدم الولد علامة الخروج منالرحم فاغنى عن امتداد عجمل علما عليه مخلاف الحيض (وأكثره اربعون نوما) لحديث الترمذي وغيره (ومازاد على ذلك قيرو استعاصة) لومتمدأة بروباما المتسادة فحكمها كاذكره نقبوله

عادتها) فنقضى ماتركت من العملات بعد العادة كامر في لحيض (وان لمتكن لها عادة) معروفة (فاشداء تفاسما اربسون وما) لانه ليس لها عادة ترد المها فأخذلها بالاكثرلانه المتيقن (ومن وليدت ولدين) او اکثر (ف بطن) ای حل (واحد) وذلك بان يكون بدنهما اقل من ستة اثبو ولو ولمدت اولادا بين كل والدن اقل من سنة اشهر وبين الاول والثالث اكثر جعله بعضهم من بطن واحد منهم الوعلى الدقاق قهستاني قال في الدر وهو الاصيم (فتفاسها ماخرج من الدم مقيب الولد الاول عندابي حنينة وابي يوسف) لانه طهر انفتاح الرحم فكال المرئى عقيبه نفاسا ثم ماتراه عقيب الثاني ان كان قبل الاربعين فهو تغاس للاول لتمامها واستعاضه بعدها فتفتدل وتصلي وهو الصحيح محر عن النهاية (و قال مجد وزفر) رحهما الله (عقب الوادالثاني) لأن حكم النفاس عندهما تعلق بالولادة كانقضاه المدةوهي بالاخيرائفاقا قال فالنصيح والعميم هو القول الاول واعتده الأثمية المصنون

اربعمة اشهر ثم بعسد ذهك ينفخ الروح ف الولد ويتقدى بدم الحيض الى ال تلده امه واذا خرج ذلك الدم المجتمع فيالاربعة الاشهر وغالب سأنحيض المرأة فيكل شهر مرة واكثره عشرة المام فيكون ذلك اربع مرات اربعين وعند الشافعي لماكان اكثر الحيس خسمة عشر كان الدمالذي في الاربعة الاشهر سمتين (فوله واذا جاوز الدم الاربعين وقد كانت هذه المرأة ولدت ولهـا عادة معروفة في النفـاس رادت الى اليام عادتها) مــواء كان ختم معروفها بالدم اوبالطهر عند ابي يوســف كما اذا كانت عادتها اللائين فرأت عشرين يوما دما وطهرت عشرا ثم رأت بعد ذلك دما حسى جاوز الاربمين غانهما ترد الى معروفهما ثلاثين عند ابى يوسف وان حصل خنمهما بالطهر وعند محمد تفاسمها عشرول لانه لايختمه بالطهر ثم الطهر المتحلل بين دى النفساس لانفسل وال كثر عند الى حنيف في عو ما اذا ولدت فرأت ساعة دما ثم طهرت سبيمة وثلاثين ثم رأت على تمام الاربعين دما فالاربعون كلها نفاس عند ابي حنيفة وعندهما أن كان الطبر المقال اقل من خسمة عشر بوما لم نفسل وأن كان خسة عشر فساعدا فصل فيكون الاول نفاسا والآخر حيضا ان كان ثلاثة ابام فصاعدا وان كان إقل فهو استماضة ولو ولدت ولم ترد ما فعنــد إلى حنيفة وزفر عليهــا النسل اجتياطا وسطل صومها الكانت صائمة لال خروج الولد لامحلو عن قليل دم فىالفالب والغالب كالمعاوم وعند ابي يوست لاغسل عليهما ولا يبطل صومهما واكثر المشايخ على قول ابي حنيفة وزفرويه كان يفي الصدر الشهيد وفي الفتلوى التحييم وجوب النسل عايهما واما الوضوء فيجب اجماعاً لأن كل ماخرج من السبياين ينفض الوضوء وهدذا خارج من احد السبيلين (قوله و ان لم تكن لها عادة فاشداه نفاسهما اربعون بوما) لانه ليسلهما عادة ترد اليهما فاخذلهما بالاكثر لانه المتيقن (فولد و من ولدت ولدين في بطن و احد فنفاسها ما خرج من الــدم عقيب الواد الاول عند ابي حتيفة واني يوسـف) واوكان يينهمــا اربعون يوما ه وحكى ان الم يوسيف قال لابي حنيفة ارأيت لوكان بين الولدين اربعسون يوما هل يكون بمدالشاني نفاس قال هذا لايكون قال فان كان قال لانفاح الها من الشاني وإن رغم انف ابي يوسـف ولكنهـا تغتــل وتت ان تضع الثـاني وتعــلي لان اكثر مدة النفياس اربعون وقد مضت فلا بحب عليهما نفاس بعدها (قوله وقال مجمد وزفر نفاسها ما خرج من الدم عقيب الولد الثــاني) لانها عامل بعد وضــم الاول فلا تكون نفساءكما لاتحيض والمزّا لاتنقضي العدة الا بالاخبر اجماعاً • قانسا المددة متعلقة بوضع حمل مضاف اليهما فيتعلق بالجيع وقائدة الحملاف اذاكان ينغمها اربعون يوما فالاول نفاس والثماني استماضة عنهد ابي حنيفة وابي يوسف وقال مجمد وزفر الاول استماضة ومن فوالمده ابضا اذا كان مادنهما عشرين فرأت بعد الاول عشرين وبعد الثاني احدا وعشرين فعند ابي حنيفة وابي يوسف العشرون الاولى نفاس وما بعد الشاني استماضة وعند مجد وزفر العشرون الاولى استماضة

﴿ أَبِ الانجاس ﴾ لما فرغ من بيان النجاسة الحكمية والطهارة عنها شرع في بان الحقيقية ومزيلها وتقسيمها ومقدار المعفو عنه منها وكيفية تعامير محلها وقدمت الاولى لانها اقوى ﴿ ٤٦ ﴾ اذبقاء القليل منها بمنع جوازالصلاة

نسوم و تسلى ممها وما بعدالتانى نفاش ولو رأت بعدالاول عشرين و بعدالثانى عشرين وعادتها عشرون فالذى بعد الشانى نفاس اجساعا والذى قبله نفاس عند ابى حنيفة وابى يوسف ايضا وعند محمد وزفرالاولى استماضة

- پر باب الحین کدی

الانجاس جمع نجس بفتحتين وهو كلا استقذرته * ثم ان الشيخ لما فرغ من تطهير النجاســة الحكمية شرع فيسان تطهير الحقيقية وانا قدم الحكمية لأنها اقوى لان قليلها عنع جواز السادة بالاتفاق ولا يسقط الدا بالاعذار اما اصلا اوخلف (قو لد رجمالة تطهير النجاســة واجب من بدنيرالمسـلي وثوه) اعلم ان عين النجاســة لانطهر اكمن معناه تطمير محل النجاسة كما فيقوله تعمالي ﴿ وَاسْتُلْ الْقُرِيةُ ﴾ اي اهل القرية و بحوز ان يكون معنى تطهرها ازالتها • وانما قال • واجب • ولم هل فرس كما قال في تطهير نص الكشاب حتى انه يكفر جاحدها وهذه الطمهارة لايكفر جاهدها لانهما مَا بِسَـوعَ فَيِهَا الاجْمَـاد لأنْ ماليكا رحمـه الله يقول هي مستحبَّدة (فَوْ لُهُ والمُكَانُ الذي يصلي عليمه) بعني موضع قدميه وسمجوده وجلوسمه فان كانت النجاسمة تحت بدنه وركبته في مالة الجمهود لاتفسيد صلاته في ظاهر الرواية واختيبار الواليث انها تنسيد وصحمه فيالعيدون وفي الذخيرة اذا كان موضع احمدي رجليه طاهرا والاخرى نجسها نوضع قده سه فالاصح اله لاتجموز فال رفع القدم الي موضعهما نجس وحسلي جاز و لوكان تحتكل قدّم من النجاســة المغلظة أقل من قـــدر الدرهم واو جمعا زاد على قدر الدرهم منع العبلاة (قوله و يجوز تطوير النجامية بالمياء وبكل مايع طاءيه) وَقال محمد وزفر والشافعي لابجوز الا بالما الطلق لان المجلسة مَعْنَى تَمْنَعُ جَوَازَ الصَّلَاةَ فَلَا تَجُوزَ الْا بِالمَاءُ قَيَاسًا عَلَى ٱلْجَاسَةُ الحَكَيْةُ وهي الحدث • قلنا النجاسة الحكمية انيس فيها عين تزال فنكمان الاستعمال فيها عبادة محضة والحقيقية لهما عمن فكان المنسود مهما ازالة العين باى شي طاهر كان مدايل أنه لو قطع موضع النجاســة بالسكين جاز وعن ابي يوســف انه فرق بين النوب والبدن ففــال لاتزول المجانسة من البدن الا بالمنا. المطلق اعتبسارا بالحدث مخلاف الزوب فانهما تزول عنه بكل مابع طاهر (قو له عكن ازالتهاه) اى بندصر بالمصر واحترز بذلك عن الادهان والعبسل وهل مجسوز بالابن قال في الخجندي يجسوز وفي النهساية لايجسوز (قُولُهُ وَالْمَاءُ المُعْمِلُ) انما يُصُورُ هَـذَا عَلَى رَوَايَةً مُحَدُ عَنَ أَبِي حَنْبُمَةً وَأَمَا على رواية ابى يوسف فهو نجس فلا يزبل النجاسة (قوله واذا اساب الخف تجاسمة الها جرم) أي أون وأثر بمدالجفان كالروث والمرقين والعدرة والسدم

بالانشاق + والانجاس جمع نبس بكسر الجسم كا ذكره ثاج الشريعة لاجمع نجس بفتمدين كا وقسم لكثير لانه لانجمم قال في العباب أنجس ضد الطاهر والنجاسة شدالطهارة وقد نجس ينجس كسم يعم وكرم بكرم واذاقات رجل نجس بكسر الجسيم ثنيت وجمعت وبأعها لمانان ولم تجمع وتفول رجــل ورجلان ورجال وامرأة ونساه نجس اه وتمامه في شرح المداية العيني (نظهير المجاسة) اي محلها (واجب) ای لازم (من بدن المصلي وثوبه و الكان الذي يسلى عليه) لفوله تمالي فؤ وتيالك فطهر، واذا وجب تطهير الشوب وجب في البدن والمكان لان الاستعمال في مالة السلاة يشمل الكل (وبحوز تطهر البجاسة بالما ، و بكل مائه م) اي سائل (طاعر) قالع المجاسة كاعر عنه بنوله (عكن ازالتما 4) بان تعصر بالعصر وذاب (كالخيل وماه الورد) والماء المبتعمل ونحو ذلك كالمستمرخ من

البقول لانه قالع ومزل والطهورية بالغام والازالة البجاسة المجاورة فاذا انتهت اجزاء البجاسة (والمني) يق طاهرا نخلاف نحو ابن وزيت لانه غير قالم (واذا اصابت الحف) ونحوه كندل (نجاسة لها جرَّم) بالكسر الجسد

والمني (قول فجفت وداكت بالارض جازت الصلاة ممها) وكذَّا كل ما هــو فيسي الحف كالنصل وتسبهه وهبذا عندهما وهو استحسبان وقال محبد وزفر لايجزيه فيما سدوى المني الاالنسل وروى عن محمد آنه رجم عن قوله بالرى لما رأى من كثرة السرقين في طرقهم واعما خص الخف لان البدن اذا اصابه شيء من ذلك لم يجزيه الا الفسل وكذا الثواب ايضا لايجزى فيه الاالفسل لان التوب يتداخل فيه حكثير من النجاسة فلا مخرجها الا النسل الا في الى عامسة فانه يطير بالفرك واما الحنف فانه جلد لا تتداخل فيه النجاســة ، قوله ، وجازت الصــلاة ممه ه انحما قال هكذا ولم يصرح بالطهارة لان في ذلك خملانا منهم من قال لايطهر حقيقة وأنمياً زول عنه معظم النجاسة ولهذا لوعاوده المنا. يمود نجسنا علىالصحيح وكذا اذاً وقم في ماء تجسمه والى هذا القول ذهب الشيخ وصباحب الوجز ومنهم من قال بطمارته مطلف وهو اختيار الاسبجاني (قو له والني نجس) وقال الشافعي طاهر لقوله عليه السلام لان عباس و الني كالمخاط فامطه عنك ولوبا. دخرة ولانه اصل خلفة الآدمي ، فكان طاهرا كالرّاب ولنا قوله عليه السلام لعمار وقد رأه يفسل ثوبه من نخامة ه انما يفسل الثوب من خس من البلول والفائط والدم والمني والق ، فقرنالمني بالاشباء التي هي نجسة بالاجماع فكان حكمه كحكم ماقرن. • واما حديث ابن عبــاس فهو مجمدانــا لانه امره بالاماطة والامر هوجوب كذا ق النهــابـة ولانه غارج شلق مخروجه نفض الطهارة كالبول ثم نجاسة التي هندنا مفاطة (قو له عب غسل رطبه فاذا جف على النوب اجزأ فيه الغرك) قيد بالنوب لانه اذا جف على البدن ففيه اختلاف المشايخ قال بعضهم لابطنهر الا بالفسل لان البدن لا يمكن فركه وفىالهداية قال مشسامخنا يطهر بالغرككما فىالثوب وانمسا يطهر بالفرك اذاكان وثت خروجه رأس الذكر طاهرا بان بال واستنجاء بالماء والا فلا يطهر الابالغسل وقيل انما بطهر بالفرك اذا خرج قبل الذي اما اذا امذي قبل خروجه لايطهر الا بانفسل وهذا كله في مَى الرجل + اما مني المرأة فلا يطهر بالفرك لا نه رقبق واو نفذ الني ال البطانة يكشى بالفرك هوا محيج وعن مجمد لايطهر الا بالفسال لانه أعما يصيبه البلل والبلل لايطمر بالفرك ثم اذا آجزأ فيسه الفرك وعاودهالمساء فيه روايتان والصحيح انه بعود نجسا و في الحجندي لا بعود نجسا (فو له والجاسة اذا اصاب المرآة او السيف اكتنى بمحهماً) لعندم تداخل النجاسة فيهما وما على ظاهرهما يزول بالمسم والمديم بجنف ولايطهر ولهذا قال اكنتي بمسحهما ولم يقل طهرا بالمسحو وقال محد آلمج مطهر وفائدة الخلاف فيما اذا استنجما بالجرثم نزل البئر عربانا فعدهما نجس مآء البر وعند مجد لا ينجس و في الهبط السيف والسكين اذا اسالهما بول اودم لابطهران الا بالفسل و أن اصاالهما عذرة أن كان رطبا فكذلك وأن كان بابسا طهر الملك عندهما وقال مجد لابطهران الأبالفسل وسئل الوالقاسرالصفار عن من ذبح شاة ثم صحالسكين على صوفها اومالمذهب، اثرالدم قال يطير كذا فيالنهاية وانحاقال

والمرادة كل ماري بعد الجفاف كالروث والعذرة والني ولو من غيرها كغس وبول اماله ترابه منى در (فند الماسة (فدلكه) اى الخف و نحوه (بالارض) ونحوها (حاز) لان الجلد لملاته لاتداخله اجزاء النجاسة الاقليل ثم بجنده الجرم اذا جف فاذا زال زال ماقام 4 وفي الرطب لاعوزحى بفسله لازالسع بالارش يكثره ولايطهره هداية (والني نجس) نجاسة مَعْلَظُةً (بجب غدل رطبه واذاجف على الثوب) ولو جديدا مبطنا وكذا اابدن ف ظاهر الرواية (اجزا فيه الفرك) لفوله صلى الله عليه وسلم العائشة ، فاغسليه ان كان رطباء وافركيه الكان بابداه (و التجاسة إذا اصابت للمراة اوالسيف اكتني عمهما) عاروله ارها ومثلى اكل صقيل لامسامله كزياج وعظم وآبيتمدهونة وظفر لانه لابدأخله النجاسة وماعلى

اكنني بسحهما ولم يصرح بالطمهارة لان في ذلك خبلانا بين المشبايخ اذا طودهمها الماء فاختار الشيخ ان النجاســة تعود واختـــار الاسبجابي انهــا لاتعود (قو له واذا أصابت الارض نجاسة فجئت بالنمس وذهب اثرها جازت الصالاة على مكانها) وقال زفر والشبافعي لاتجوز لانه لم توجيد المزيل ولهذا لم يجز التيم منهما • ولنها قوله عليه السلام • ذكاة الارض علما ، وقيد بالارض احترازا عن الثوب والحصير وغير ذئك فانه لايطهر بالجنساف بالثعن ويشسارك الارض فيحكمها كل ماكان ناتسا فيها كالحيطان والاشجار والكلاء والقصب مادام قائما عليهما فانه يطهر بالجفاف فاذا قطع الحشب والغصب واصانه تجابسة لايطهر الابالغسل واما الحجر نذكر الحجندى آله لايطهر بالجناف وقال الصربني اذاكان اماس فلاند من الغسسل وانكان يشرب النماســة فهو كالارش والحمســا عزلة الارش • قواه • لجفت بالنمس • التقييد بالشمس ايس بشرط بل او جنت بالغال فحكمه كذلك ، قدوله ، وذهب اثرها ، الاثر اللون والرامحية والطم واذا ثبت انهيا تطهر بالجفياف وعاودها المياء وفعن ابي حنيفية روانان احدها تود نحسة وهو اختيار القدوري والسرخسي وفيالرواية الاخرى لانمود نجسه وهو اختيارالاسبيمايي وعلى هذا الخسلاف اذا وقع من ترابها شي في الماء فعندالاولين بنجس وعلى الشاتي لا بنجس (فولد ولم يجز التيم منها) لان طهارة السعيد ثبت شرطها بنص القرآن فلا سأدى عا ثبت بالحديث وهو قوله عليه السلام • ذ كاةالارش بيسما ، ولان الصلاة تجوز مع بسير النجاسـة ولانجوز الوضوء عـا فيه بسير النجاسة والتيم قائم مفسام الوضوء ولان الطمور صفة زائدة على الطمارة فال الخل طاهر وابس بطهور فكذا هذه الارض طاهرة غمير طهور (قوله و من اصابه من النجاســة الفاظــة كالدم والغــائط الى آخره) المفاظة ماورد انجاسـتها نص ولم يرد بطارتها نس عند ابى حنيفة سواء اختلف فيها النقهاء ام لا وعندهما ماساغ الاجتهاد في طبهارته فهو مختف وفائدته في الارواث فان قدوله عليه السمالام في الروث ه انه رجس ، لم يعـــارضه نص آخر فيكون عنده ،فلظا وقالا هو مخفف لانه طـــاهر عند مالك وائن ابي لبلي وما اختلف فيه خنف حكمه • قوله • كالدم • يعني المفسوخ اما الذي يق في العم بعد الذكاة فهو طاهر وعن ابي برسف انه معفو عنه في الاكل ولو احرت منمه القدر وليس عمقو عنه في الثيباب والابدان لانه لاعكن الاحمتراز منه فالاكل و مكن في غسيرة وكذلك دم الكبد والعجال طاهر حتى لو طليه الحف لا عنم المسلاة وانكثر وكذا دم البراغيث والكنان والقمل والبق طاعر وانكثر لانه غير مسانوخ ودم العنك طاهر عند ابى حنيفة ومجملد لانه ابيح اكله بدءه لانه لابذكا واوكان نجسا لما ابيح اكله الابعد سفخه وقد قبل أنه أيس بدم على الحفيفة لانه ببيض بالثمس والدماء تسبود با و عند ابي يوسف والشبانعي نجس واما دم الحلم والاوزاع فهو نحس اجاعاً ودم الشهيد طاهر في حق نفسه نجس في حق غيره اما مادام عايم فهو طاهر والمذا لايفسيل عام فاذا الفصل كان نجسا حتى اذا اصاب ثوب انسيان نجسه

ناهره نزول با^{لم}ح (واذا اصابت الارس تجاسة فحفت بالتمس) او تحوهما قال الجوهر ةالتقبيد بالثعس ليس بشرط بل لوجنت بالظل ما لحکم کذات اله (و ذهب أرها) الأراللون والعلم والرائعة (جازت السلاة على مكانها و) لكن (لانحوز آآتيم منها) لان المشروط للمسادة الطمهارة وللتيم المامهور وحكم آجر مفروش و جورو كالا، قائمين في الأرنس كذلك فبطهر بالخفاف (و من اسانه من الجاسة المفاظة كالدم والبول) من غــير ماكول اللحم ولو منسفير

لم يطم (والنائط والحر) وخرء طير لا يزرق في الهوى كدجاج وبط وأوز (مقدار الدرهم فادونه جازت المدلاة ممه) لان الهليل لاعكن التحرز عند فيجمل عفواو قدرناه بقدر الدرهم اخذا عن موضع الاستنجاء (فانزاد) عن الدرهم (لم تجز) اله لاة ثم يروى اعتبار الدرهم ﴿ ٤٩ ﴾ من حيث المساحة وهوقدر عرض الكف في السحيح ويروى من حيث

الوزن وهوالدرهمالكير المئقال وقيل فيالتوفيق ينهما ان الاولى في الرقيق والثانية في الكثيف، وفي اليناسع وهذا القول اصم وفي الزاهدي قيل هو لاصم واختاره جاعة وهو اولى لمافيه مناعال الروايت بن مناسبة النوزيم (وان اصابته نجالة محفقة كول ما يؤكل لجمه) ومندالفرس وقيد بالبول لأن نجاسية الير والروث والخثى غلظةعند الدحنيفة وقال أبوسف ومجد خفيفة قال الشرنبلالي وهو الاظهر العموم البلوى بامتلاء الطرق بها وطهرها مجد آخرا وقال لاعنم الروث وان فحش لمارأي من بلوي الناس من امتلاء الطرق والخائات بالمادخل الري معالخليفة وقاس المشباع عليه طين بخارى لان مشى الناس والدواب واحداه (حازت الصلاة معه مالم يبلغربع) جيع (الثوب) بروى ذلك عن الى حنيفة

والدودة الخارجة من السبيلين نجسة لانها متولدة من النجاسة والخارجة من الجرس طاهرة لانهامتولده من اللحم وهوطاهر (فو له والنائط والبول) قال ابوالحسن كلاخرج من بدن الانسان ممايوجب خروجه الوضوء والاغتسال فهو نجس فعلى هذا الغائط والبول والمني والودى والمذي والدموالقيم والصديد نجس وكذا التي اذاكان مل الفم نجس وامارطوبة الفرج فهي طماهرة عند الىحنيفة كسائر رطوبات البدن وعندهمنا نجسة لانها متولدة فىمحل النجاسة وومنالمغلظة أيضا خزء الكلب ونولد وخزه جيع السباع وابوالها وخزء السنور وبوله وخزء الفأرة وبوله وخزء الدجاج والبط . واختلفوا في خزء سباع الطير كالغراب والحداة والبازي واشباء ذلك قال ابوحنيفة لايمنم الصلاة مالميكن كثيرا فاحشا وقال محدهومفلظ اذاكان اكثر من قدر الدرهم منع الصلاة وقول الى وسف مضطرب فني الهداية هو مم ابي حنيفة وقال المندواني هومع محده واماخزه مايؤكل لحمه من الطيور فطاهر عندنا كالحام والمصافير لان المسلين لايتجنبون ذلك في مساجد هم وفي المسجد الحرام من لدين رسسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومناهذا ولوكان نجسًا لجنبوه المساجد كسبائر النجاســات كذافى الكرخي (فُولِه مقدار الدرهمُ) يمنى المثقال الذي وزنه عشرون قيراطا ثم قيل المتبر بسط الدرهم من حيث المساحة وقيل وزنه والتوفيق بينهما ان البسط فى الرقيق والوزن فى الثمنين (في إله جازت الصلاة معه) وهل يكرم انكانت قدر الدر هم يكرم اجاءاوانكانتاقل وقددخل في الصلاة انكان في الوقت سعة فالافضل ان يقطعها ويفسل ثو مدويستقبل الصلاة وانكان تفوته الجاعة ان كان بجد الماء وبجد جاعة اخرى في موضع آخر فكذلك ايضا وانكان فىآخر الوقت اولا مجد جماعة فىموضم آخر مضى على صلاته ولايقطمها (فو إله وان اصابه نجاسة مخففة كبول مايؤكل لحمه) المحففة ماورد بنجاسها نص وبطهارتها نص كبول مايؤكل لحمه ورد بنجاسته قوله عليه السلام «استنزهوا الانوال» وهوعام فيمايؤكل وفيا لايؤكل والاستنزاه هوالتباعد عن الشيُّ وورد اينسافي طهارتها نص وهوانه عليه السلام رخص للعربين في شرب ابوال الابل والمانها وقال عجد نول مايؤكل لحمه طاهر لحديث العرنيين ولوكان نجسالما اس هم بشر بد لان النجس حرام قال عليه السلام هلم يجمل الله شفاء كم فيما حرم عليكم، ولهما أن النبي صلىالله عليدو لم عرف شفاؤهم فيدوحيا ولم يجد مثله اليوم والمحرم يباح تناوله اذا علم حصول الشفاء به يقينا الاترى ان اكل الميتة عند الاصطرارمباح بقدر سدالرمق لعلمه يقينا بحصول ذلك (فواي جازت الصلاة معه مالم يبلغ ربع الثوب) هذا انما يستقيم على قولهما اما عند محمد لايستقيم لانه طاهر عنـــده لاعنع

لان التقدير فيمه بالكثير (٧) (ل) (جوهرة) الفياحش والربع ملحق بالكل في حق بعض الاحكام 🖊 حدايه وصحعه في المبسوط وهو ظاهرمامثي عليه اصحاب المتون جواز الصلاة وان كان النوب علوا منه * و اختلف في ربع الشوب على قولهمـــا فقبل ربع جميع الشوب اى ثوب اصابه وكذا البدن المعتبر أبسه ربح جميعه قال بعضهم ربع أدنى ثوب تجوز فيمه الصلا و قيل ربع الموضع الذي اصابه كالكم والدخريس والنحذ او الفاهر ان كان في البدن و عن ابي يوسف انه قال شبر فی شبر و روی عنــه دراع فی زراع وان اصابه بول الفرس لم یمنع حتی یفحش عنــد ابی حنیفة و ابی یوســف اما علی قول ابی یوسـف فلانه مأکول عنــده و اما الو حنيفة فقمال لم احرم لحمه لنجاسته بل القماء لعلهره تحامياً عن تقليمل الحيل لان في تقليلها قطع مادة الجهاد فكان طباهر اللحم حتى أن سؤره طباهر بالاتفاق فخفف حكم بوله وقال محمد هو طاهر لا عنم وان فعش على اصله في المأكول وان اصاب الثوب من السور الكروه او المشكوك لا عنم وان فحش وان اصابه من السور النجس عنم اذا زاد على قدر الدرهم * وان أصاله من لساب البقل او الجمار لا يُجسم لآنه مشكوك فلا ينجس الطباهر • و لم بذكر الشيخ حكم الارواث وقد اختلفوا فيها فمند ابي حنيفة كلها مفلظة ساواء كانت روث مابؤكل لحمه اوروث مالا يؤكل لحمه و عندهما كلها مخففة روث المـأكول و غير المأكول و عنما زفر روث ما كول محنف و روث غير المأكول مغلظ (قول و تعلمير النجاسة التي بجب غسلها على وجهين فان كان لها عين مرئبة فطهارتها زوال عينها) فيه اشارة الى الله لا يشترط النسل بعد زوال العين و لو زالت عرة و اشارة الى انها اذا لم تزل غلاث مرات لا تطهر بل لابد من الزوال و في ذلك خلاف فمن ابى حفص انها اذا زالت عرة تفسل بعد الزوال مرتين الحاقا لهما بشر المرثية وقال بعضهم هو كما اشمار الشبخ وقال بعضهم بعد مازالت العين تفسل ثلاثا قال الصريق والظاهر انه اذا زالت المين والرائحة باقل من ثلاث طهرت وأن زالت المين ومقيت الرامحة يغسل حتى تزول الرامحة و لانزلد على الثلاث ولا يضر الاثر الذي يشتق ازالته * قان قبل لم قال فطهارتها زوال عينها ولم يقل فطهارتها ان تفسل حتى تزول عينهما * قبل في قوله * زوال ، عينهما فوالد لا تدخل تحت قوله فعلهارتما ال تغسل ودلك في طهدارة الحف فانه يطهر بالدلك ولم يحتبح الى الغسل وكذلك الرآة والسيف بكنني بمحهما ولا محتساج الى الغسسل وكذلك النجاسة أذا احرقيها النار وصارت رمادا وكذا الارض اذا جفت بالثمس فني هذاكله لا محتساج الى انفسسل بل يكني فيه زوال العين * فان قيل رد عليمه ما اذا جفت على البدن او الثوب وذهب اثرها فقد زالت عينها ومع ذلك لانطهر • قبل قد اشار الشبخ الى

بان الفتوى عليه وهو الاحوط فتنبه قال فى الفتح وقوله يعني صاحب الهداية لان التقدر فيه بالكثير الفاحش نفيد أن أسل المروى عن ابى حنيفة ذلك على ماهو دأيه في مثله من عدم التقدر فاعد فاحشا متم و مالا فلا اله و العسا عدلوا عن التعبير بالكثير الفاحش الى التقدير بالربع تيسيرا على الناس سيما من لارأىله من العوام كامر على نظيره الكلام و به ظهر الجواب عما اذا اصاب الثوب او البدن من النجس المخفف المجسد مقدار كشر الاانه الزاكه لابلغ الربع فهل عنم وما القدر المانع و لا شك أنه أذا كان كثيرا فاحشا يمنع والألم بلغ الربع لتراكه لما علت اله اصل الروى عن الامام و محدد القدر المائع فيه ابسيرا بانه ان كان محيث لوكان مائما بلغ الربع منع والا فلا (و تطهر) محل (النجاسة التي بحب غبيلها على وجهين) لأن النحاسة اما أن تكون لها مين

مرئية اولا (فا كان له عين مرئية) كالدم (فطهارتهـا) اى النجاسة والمراد محلهــا (زوال (اشتراط) عينها) ولو عرة على التحييم و عن الفقيه ابى جعفر انه يفسل مرتين بمد زوال العين الحاقا لها بغير مرئية

يصفو الماء على الراحم والمشقة محتاج فياز التدالي غير الماء الفراح كحرض ا اوصابون اوماه حار (وما ليس له عين مرية) كالبول (فطهارتها ال بفدل) اي محل إنجاسة (حتى يغلب على ظن الغاسل انه) اى الحل (قدماير) لان التكرار لابدونه للاستخراج ولا يقطم بزواله فاعتبر غالب الظن كافي امر القباة وأعا قدروا بالتلاث لأن غالب الغلن محمل عنده فاقيم السبب الطاهر مقامه تيسرا وتأبد ذلك بحديث المبتيفظ من منامه ثم لابد من العصر في كل مرة في ظاهر الرواية لانه هو المستفرج هدا به (و الاستنجاء سنة) ، وكدة الرجال والنساء (جزى فيه) لاقامة السنة (الجر وما قام مقامه) من كل عين طاهرة قالمة غر محرمة ولا متقومة كدر (عمد) اى المخرج (حتى نفيه) لان المفصود هو الانقاء فيعتبز ماهو المفصود (وليس فيه) اي الاستنجاء (عدد مسنون) بل مستمد فيستعب الثلاث ان حصل التنظيف عا دونها والاجملها وترا (وغسله) ای الخرج ﴿ بِالمَّهُ ﴾ بعد الانقاء بالحجر اولا (افضل) اذا كان بلا كشف عورة عند من براء اما معه فيتركه لانه حرام

اشتراط المطهر بقوله و فطهارتها ، فقهم من ذلك أنه لابد من مطهر (قوله الا أن بق من اثرها مايشق ازالته) تفسير المشفة ان محتاج الى شيء غيرالله كالصابون والاشنان والماء المغلى بالنار فلابجب عليه ذلك قان غسأت المفلظة بالمحففة وهي مرئية زول حكم المناظة وبتي محكمالمخنفة وذكر الصربني أن المختبار لازول حكمهما وفي النشاوي اذا غسل النجاسة ببول مابؤكل لحمد العميم انها لانطهر وفي شرحه منقل الحكم الى المخففة (قوله وماليس لهـا عين مرئية فطهارتهـا ان تفسـل حتى يغاب على ظن الغاسل انها قد طهرت) لأن التحكرار لابد منه للاستخراج ولالمطم زواله فاعتبر غلبة العلن فان غسلها مرة وغلب على ظنه انها قد زالت اجزئه لانيها اذا لمتكن مرئبة فالمعتبر غلبسة الظن ولواصاب الثوب نجاسمة وخني مكانها فانه ينسسل جميع النوب وكذا اذا اصباب احمد الكمين نجاسمة ولامدرى ايما هو غسلهما جميعًا احتياطًا (قوله والاستنجاء سنة) انما لمذكره مع سنن الطهارة لانه ازالة نجاسة حفيقية وسبائر السبن مشروعة لازالة نجاسة حكمية (قوله بجزى فيمه الجروما قام مقامه) يمني من التراب وغره وهذا اذا كان الخارج معنادا اما اذا كان الخارج قيصا اودمالم يجز فيه الا الماء وال كان مذيا عِزَى فَيه الحِر ايضًا وقبل اتنا يجزى فينه الحجر اذاكان النبائط لم يجف ولم يتم من موضعه اما اذا اقام اوجُنف الفائط فلا يجزيه الاالماء لانه يقيامه قبل ان يستنجى بالجر زول الغائط عن موضعه ويتجاوز مخرجه وبجفافه لازله الجر والمتماضة لابجب عليها الاستنجاء لوقت كل مسلاة اذا لمبكن غائط ولابول لانه قد سنقط اعتبار نجاسمة دمها كذا في الواقعات (قوله بمحمه حتى نفيه) صورته ان مجلس محرقا عن القبلة وعن الشمس والقمر ومعه ثلاثة الجمار فيبدأ بالحجر الاول من مقدم الصفحة البمني وبدر حتى رجم الىالموضع الذي بدأ منه ثم بالثاني من مقدم البسري وبدره كذلك ثم عر الثالث على الصفحتين وقال بعضهم يقبل بالاول ويدبر بالثاني ويدبرا لثالث وقال ابوحفص انكان بالشتاءاقبل بالاول وادبربالثاني وادارالنائث وانكان في الصيف ادبر بالاول واقبل بالثاني وادار الثالث لان خصيتيه فيالعسيف مندليان وفيالشمناء مرتفعان وقال المرخسي لاكيفيةله والقصد الانقماء والمرأة تغمل كالهعمل الرجل فالشناء فكالاوقات ويستمب انتكون الاجار الطاهرة عن عينه ويضع ماأستجابها عن بساره و بجعل وجه اليسرى الى تحت (قوله وايس فيه عدد مسنون) وقال الثانعي لابد من ثلاثة اجار او جرله ثلاثة احرف له قوله عليه السلام • من استجمر فليوتر من فعل فحسسن ومن لافلاح حرج ، (قوله وغسله بالما، افضل) بعني بعد الحارة واختلف فيه فقيل مستقب وقيل سنة في زماننا وقيل سنة على الاطلاق وهو العميم وعليه الفتوى وقال شيح الاسسلام الاستنجساء نوعان بالجر والمساء فبسالحر سنة واتباع الماء ادب وفضيلة وقبل مستحب لانه روى عن العماية انه كانوا بستنجون بالماء مرة ويتركونه اخرى وهمذا حدالفضيلة والادب وقال بعض المشمايخ

أنما كان أثباع الماء مستهبا في الزمان الاول اما في زماننا فهو سينة قيل له كيف بكون سنة والحيار منالصحابة تركوه فغال انهم كانوا ببعرون بعرا وانتم تتلطون ثلطا وكان فرزماننا سنة كالاستنجاء بالجر فرزمانهم كذا فالنهاية ، يتلطون بكسر اللام تلط بمكون اللام وهو اخراج الغائط رقيقا وهل يشترها ذهاب الزامحة قبل نع وقال بمضهر لابل بستمل حتى بفلب على ظنه انه قدطهر (قولِه فان تجــاوزت النجاســة محرجها لم بحز الاالماء) و في بعض النَّاحَ • الاالمايع • وذلك لايستقيم الاعلى قولهما اماعند مجمد فلاعزه الاالماء ثم أن كأن المُجَاوز أكثر من قدرالدرهم وجب أزالته بالماء اجماعا وأن كان اقل فمندهما لايجب بالماء ويجزيه الجر وعند محمد لايجزيه الجر وفي الفشاوى اذا تجاوزت النجاسة مخرجها وهي اكثر من قدرالدرهم يجب ازالتها وال كانت اقل ولكن اذا ضم مع موضعالاستنجاء يصير اكثر من قدرالدرهم لايضم عندهما وقال مجمد يضم نعلى هذا أذًا لم يستنج بحجر ولاغير. وكانت لم يُصِاور مخرجها جازت صلاته اذا لمبكن على بدنه نجاسة بالاجماع وان كان على بدنه نجاسة قدرالدرهم لاغير ان لم يستنج لاتجوز مسلاته لان على بدنه اكثر من قدرالدرهم وان استنجا جازت صلاته مسوآء استنجا بالجر اوبالمساء ولوام يستنبع ولكن مسمع ماعلى بدنه بالجنارة المبجز لان النجاسة على البدن لابجوز ازالتها بالجارة هذا حكم الغائط • واما البول اذا تجاوز عن رأس الاحليل اكثر من قدرالدرهم فالظاهر انه يجزى فيهالجر عند ابى حنيفة وعند مجمد لايجزيه الجر الا اذا كان اقل من قدر الدرم (فوله ولا يستنجى بعظم ولا بوت ولابرجيع ولابطعام ولايمينه) يكره الاستنجاء بثلاثة عثير شيئا بالعظم والروثوالرجيع والطعام والغم والزجاج والورق والحزف والقصب والشمر والقطن والحرقة وعلف الحيوان مثل الحشيش و غره فان استجابها اجزته معالكر اهة لحصول المقسود • اماالمطم والروث فلقوله عليه السلام • من استنجا بعظم اوروث فقد برئت منه دْمة محمد صلىاللهُ عليه وسلم ، ولان العظم زادا لجن و الروث عاف دو ابهم + و يروى انه عليه السلام «قال الماني و فدجن نصيبين و هم نمالجن فسألونى الزاد فدعوت الله لهم ان لايمروا بعظم ولا روثة الاوجدوا عليه طمام ، وقال ، انهم لابحدون عظمًا الاوجدوا عليه لحمه بوماكل ولاروثة الا وفيها حما يوم اكات ه وروى اليم سألوم المناع فتعهم بكل عظم وروثة وبعرة فغالوا بقذرها علينا الناس فنبي عليه السلام عن الاستنجاء بذاك * واماالورق فقيل انه ورقالكتابة وقيل ورقالشجر واي ذلك كان فهوه مكروه وامابالطعام فهواسراف وأهانة • وأما بالحزف والزجاج والمحم قاله يضر بالقعد • وأما الرجيع قاله نجس وهي العذرة اليابسة وقبل الجر الذي قداستنجيبه • واما باليمين فلان النبي صلى الله عليه وسلم نمي عنه * واما باقي هذه الاشياء فقيل انها تورث الفقر والله أعلم

-م المالة المال

الصلاة في للفقة هي الدعاء قال الله تمالي ﴿ وصل عليم ﴾ افي ادع لهم ﴿ أَنْ صَلُونُكُ

يفسق به فلابرتكبه لاقامة الفضيلة (فان تحاور تا البحاسة مخرجها) وكان التماوز بانفراده لسقوط اعتسار ذاك الموضع اكثر من الدرمم (الم عز فه) اى ف طهارته (الاالماء) او المائم ولايطهر بالحجر لانه من باب أزالة النجاسة الحلفيقة عن البــدن (ولا يستنجى بعظم ولا بروث) لورود النهي عنــه (ولا ا بطمام) لآدمی اوجیمة لانه أناذ فواهانة (ولاعينه) لورود النبي عنه ابضا (الامن عذر) اليسرى عنم الاستماء ما

و كتاب الصلاة كه

شروع فالمقصود بعد بان الوسيلة والصلاة لفة الدما قال الله تعالى و وصل عليم ﴾ اى ادع لهم * وشرعا الافعال المخصوصة المنتمة بالتكبير المختمة بالتسايم وهي قرض عين على كل مكلف والكن تؤمر برـا الاولاد لسبخ سنين وتضرب عليها لعشر بيد لابخشبة ويكفر جاحدها وتاركهما عدا كسسلا يحبس ويضرب ختى يعسل (اول وقتالفجر) قدمه لعدم الحلاف في طرفيسه يخلاف غيره كاستغف عليه (اذا طلع الفجر الثناني) المسمى بالصنادق (وهو البينان المسترض في الافق) يخدلاف الاول المسمى بالكاذب نانه بخرج مستطيلا فيالانق ثم تعتبــه ظلمة • والانق واحــد الآقاق وهي أطراف العمــا. ﴿ وَآخِر وقتها مالم تطلع الثمن) اى قبيـل طارعهـا (واول وقت الظاهر ادا زالت الثمن) عن حكبد السماء (و آخر و دمها عنــد ابی حنیفــة) رجمــه الله (أذا صــار فلــل كلِ شی مثلیــه ــــوی فبی الزوال) اى الذي الذي يحكون وقت ﴿ ٥٣ ﴾ الزوال هـذا ظاهر الرواية عن الامام نهاية وهي رواية مجمد

فالاسل وهو المعيم كا فالينابع والبدايم والغابة والمنية والهيط واختساره يرهسال الشريعة المحبوبي وعول عليه النسق ووافقه صدرالشريعة ورجح دايله وفي الفائية وهو المختبار واختياره امحياب المنون وارتضاء الشارحون وقد بعطدايله في معر اج الدراية ثم قال والاخذ بالاختياط في باب المبادات اولي اذهو وقثالعصر بالاتفاق فيكون اجود في الدين لثبوت رائة الذمة بقين الوقت لابجوز بالاجماع و بجوز النـأخير وان ﴾ وقعت قضاء اله (وقال

سكن لهم ﴾ اى ان دعاؤك و استنفارك لهم طمانية لهم فى ان الله نمالى قبل توبثهم ٠ و في الشرع عبارة عن أفعال وأقوال متنابرة بنلو بعضها بعضا (فولد رجمالله اول وقت الغبر اذا طلع الفبر الثاني) بدأ بالغبر لانه وقت لم يختلف في اوله ولاق آخرهُ * وسمى النجر لانه ينجر الغلام (قو له وهو البياض المعرَّض فالافق) قيد • بالمسترض ، احسترازا من المستطيل وهوالفير الاول بدو طولا ويسمى الفير الكاذب ه والافق واحد الآفاق وهي اطراف السماء (قوله وآخر وقتها مالمنطلع الثمن) اى قبل طاوعها (قوله و اول و قنالظهر اذا زالت الثمن) اى زالت من الاستواء الى الانحطاط وسمى ظهرا لانه اول وقت ظهر فىالاسلام ولاخلاف فاول و قاعه (قوله و آخر وقتها عند ابي حنيفة اذا صار ظلل كل شيء مثلب سبوى في الزوال) التي في الله السم الفلسل بعبد الزوال سمى فيسأ لانه فاء من جهة المغرب الى جهة المشرق اى رجع ولايقيان إلى الزوال في وانميا متالله ظل لاغير وقد بسمى مابعددالزوال ظللا (قوله وقال ابو بوسنف و مجد اذًا صَارَ ظُـلُ كُلُ شَيُّ مُسُلِّهِ ﴾ وهي رواية عن ابي حنيفية والاحتياط أنَّ لايؤخر الظهر الى المشال وان لابصلي العصر حتى بناغ المثلين ليكون مؤديا لهما ن وقتهما بالاجماع كذا قاله شيخ الاسلام (قوله واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين) اى على اختسلاف القولين عند أبي حنيفة الذكتدم الصلاة على بعد الثلين وعندهما بعد الشل (قولد وآخر وقتها مالم نغرب الثمن) وقال الثورى مِالم تنسير (قولد واول وقت المغرب اذا غربت النَّمس) وهــذا لاخلاف فيه (فوله وآخر وقتها مالم بغب الشفق) واختلفوا في الشفق كما في

ابو يوسف ومجمد) رجهمــا الله تمالي آخر وقتهـا (اذا صــار ظل كل شيء مثله ســوى في الزوال فانه مســتثني على الروايتين جيمًا وهو رواية عنــه ايضًا وبه قال زفر والائمة السَّــلائة قال الطَّمــاوي وبه نأخذ وفي غرور الاذكار وهو المأخوذيه وقالبرهان وهوالاظهر لبيان امامة جبريل وهو نس قالباب وقالفيض وعليه علالناس اليوم وبه يتني كذا قي الدر وتعقبه شخنا في حاشيته فراجعه قال شخنها والاحسين بناق المبراج عن شيخ الاسلام ان الاحتياط ان لايؤخر الظهر الى المثل ولايصلي المصر حتى بلغ المثلين ليكون ،ؤديا المسلاتين فوقتهما بالأجماع اله (واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على) اختــلاف (القولين) من المثلين او المـــل (وآخر وقتما مالم تغرب الثمين) اى قبيسل غروبها (وأول وحت المغرب اذا عربت الثمين وآخر وقتها مالم ينب الشفق و هو) اى الشفق

الموقت به (البياض الذى) يستمر (ق الافق بعد) غيبة (الحرة) شلاث درج كابين الفجرين كاحققه العلامة الشيخ خليل الكاملي في حاشيته على رسالة الاسطر لاب حيث قال التفاوت بين الفجرين وكذا بين الشفقين الاحمر و الابيض انما هو شلاث درج و هذا (عندابي حنيفة) رجمه الله تعالى (و قال ابويوسف و محمد هو ﴿ ٤٥ ﴾ الحرة) و هورو اية عنه ايضاو عليم الفتوى

ا • قوله وهوالبياض الذي في الافق بعد الجرة عند أبي حنيفة ، لأن الشفق عبارة عن الرقة ومنه الشفقة وهي رقةالقلب • والبياض ارق منالجرة وهو مذهب ابيبكر الصديق رضى الله عنــه واختيــار المبرد من اهلاللهــــة ولانه أحوط من الحمرة لان الاصل في الصلاة ان لايثبت منها شيء الابينين (قوله وقال أبو يوسنف وجمد وهو الجرة) وهو مذهب على كرمالله وجهـ، وهي رواية عن ابي حنيفة وهو اختيــار الاصمعي والحذيل من الهلائلة ولان الغوارب ثلاثة الثمس والشففان وكذا الطوالع ثلاثة ابضًا الفجران والثمس ثم المنعلق بالطوالع من دخول الوقت وخروجه هو اوسبط الطوالع فكذا الغوارب يجب ان يتعلق دخول الوقت وخروجه باوسطها وهي الجرة فقولهما اوسم للناس وقوله احوط (قوله واول وقت العشاء اذا غاب الشفق على الغولين) اي على اختلاف القولين عنده اذا غاب البياض وعندهما اذا غابت الحرة (فولد و آخر وفتها مالم بطلع الفجر الثاني) وقد ذكرالله تمالي اوقات الصاوت كلها فالقرآن مجلة فقال ثمالي ﴿ وَالْمُ الصلاة طرق النَّهَارِ ﴾ بدى المصر والفجر ﴿ وَزَلْهَا مِنَ اللَّيْلُ ﴾ يعني المغرب و العشاء * وقال تعالى ﴿ الْمَالَطُونَا السَّمَسُ ﴾ اي زوالها وهوالظهر * وقال في موضع آخر ﴿ فَسَجَانَ اللَّهَ حَيْنَ تُمْسُونَ ﴾ اي فصلوالله حين تمسون يعنى المغرب والعشاء ﴿ وحين تصعون ﴾ بعنى الفجر ﴿ وعشما ﴾ يعنى العصر ﴿ وحين تظهرون ﴾ يعنى الظهر • وقوله تعالى ﴿ فَسَحِ محمدٌ بِكُ قِبَلُ طَاوِعِ النَّمِي ﴾ يمنى الفجر (وقبل الغروب ﴾ يمنى العصر ﴿ و من اللَّهِ فَسَهُ ﴾ يمنى المغرب والعشاء وسميت الصلاة تسبيحا لمافيها من التسبيم و سحان ربي العظيم و سجان ربي الاعلى سيحانك اللهم و محمدك ، وقوله تعالى ﴿ و ادبار النجوم ﴾ يعني ركمتي الفجر * وقوله ﴿ و ادبار السجود ﴾ يعنى ركمتى المفرب وقبل الوتر (فولد واول وقت الوتر بعد العشاء وآخر وقتها مالم يطلع الغبر) هذا عندهماوقال ابوحنيفة وقته وقتالعشاء بشياذا غابالشفقالأان فعلهام تبعلىفسل المشـا، فلانقدم عاما عندالنذكر * والاختلاف في وقيًّا فرع الاختلاف في صفتها فمنده الوتر واجب فاذاكا ن واجبا صار مع العشاء كصلاة الوقت والفائنة وعندهما سينة وذكدة وإذا كان سنة شرع بعد العشاء كركمتي العشاء وفائدة الخلاف إذا صلى العشاء بغير وضوء لاسبيا وصلى الوتر وضبوء ثم تذكر اوصلى العشباء في ثوب والوتر في ثوب آخر فتبين ان الذي صلى فيه العشاء نجس فانه يعيد العشاء دون الوتر عنده إلان من اصله انهما صلاتان واجبتان جمهما وقت واحد كالمغرب والعشاء يمزدلفة وكالفائنة مع الوفنية اذا صلى الفائنة على غير وضوء ناسيا ثم الوقنية بوضوء فانه ببيد الفائنة ولابعيد الوقنية كذلك الوتر معالمشناه ووعندهمنا يعيدالعشناء والوتر لان من اصلحما انه سنة لانه مفعل بمدالعشاء على طريق التبع فلا ثنبت حكمه قبل العشماء

كافي الدراية ومجمع الروايات وشروح المجمع ونه قالت النلاثة وفي شرح النظومة وقدماء عن ابي حنيفة اله رجم عن قوله وقال انه الجرة لمائبت عنده من حمل عامة العماية الشفق على الجرة وعايسه الفتوى اه وتبعبه المحبوبي وصددر الشريعة لكن تعقبه العلامة قاسم في تعييمسه وسبقه شيف الكمال في الفتح فصفيحا قول الامام ومثبي عليه في الحر قال شخنا لكن تعامل النماس اليوم في عامة البلاد على قوالهما وقد الدم في النهر تبعيا لانقباية والوقاية والدر والاصلاح ودرر البحسار والامدادو المواهب وشرح البرهان وغيرهم مصرحين بان علمه الفتوى اه (و اول وقت العشاء اذا غاب الشفق وآخر وقتما مالم يطلع الفجر) اى قبيل طلوعه (و اول و قتااو ر بعدالعشاء) عندهما وعند الامام وقنه وقت العشباء الاانفعاء مرتب على أول المشاء فلانقدم علما عند النذكر والاختلاف في

وقتها فرع الاختلاف في صنفتها جوهرة (و آخر وقتها مالم يطلع الفجر) وفاقد وقتهما غسير مكلف (فاذا) بهما كاجزمه في الكنز والملتقي والدرر وبه افتي البقالي وغيره (ويستعب الاسفار بالفجر) لقوله صلى الله عليه وساء اسفروا بالفجر فأنه اعظم للاجر "قال الترمذي حديث حسن " معجم والاستفارالامنائة يقال اسفرالفجراذا اصاء واسفر الرجل بالصلاة اذا صلاها فيالاستنفار معسباح. وجد الاسفار المستمب ان يكون بحيث يؤديها بترتيل نحوستين اواربعين آية ثم يعيدها بطهارة لونسدت وهذا في حق الرجال، واما النساء فالافضل لهن الغلس لانداسترو في غير ﴿ ٥٥ ﴾ الفجر يتظرن فراغالرجال مناجماعة كذا في المبتنى

ومعراج الدراية (و) يستعب (الابراد بالظهر في الصيف) بحيث عشى في الظل لقوله مسلى الله عليه وسإهار دوا بالظهر فانشدة الحرمن فججهم رواء التمارى وسواء فيه مبلاته منفردا او مجماعة والبلاد المارة وغيرها في شهدة الحرّ وغيره كذا في سراج الدراية (و) يستعب (تقدعها في الشتاء) والربيع والخريف كافى الامداد عنجم الروايات (و) يستمب (تأخير السصر) مطلقا توسيمه للنوافل (مالم تنفيراكمي) بذهاب منو تهافلا يتعيرفيها الصرموالصيح مدايد (و) يستعب (أمجيل المغرب) مطلقا فلا نفسل بين الاذان والإقامة الاشدر ثلاث آیات او جلسة خففة (و) يستمب (تأخر المشاء اليماقيل ثلث الليل) الأول في غير وةت الغيم فيندب تجله قه (ويستعب فيالوتر

فاذااعاد السناء اعادماهوتبع لهاكالركعتين بمدالسناء وفي الهابذلواوترقبل المشاءمتعمدا اعادها بلاخلاف وان اوتر ناساللمشاء اوصلي المشاءعلى غيروضو. ثم نام وقام وتوسّأ واوتر ثُمِّيَّذُكُرُ فَمَنْدُمُ لَايْسِدُ الوَّثْرُ وَعَنْدُهُمَا يَسِدُهَا فِي الْحَالَتِينَ لَانْهَا سَنَّةً مَنْ سَنَنَ السَّاءُ كركمتها ولوصلي المشاء وركمتها ثم تبين له فساد في المشساء وحدها أعادها وأعاد الركمتين اجاعاً لانها بني عليها (فولد ويستحب الاسفار بالفجر) الذي تقدم من الاوقات هو اوقات الجواز والآن شرع في اوقات الاستمباب وحد الاسفار ان يدخل مثلسا ويطول القرائة ويختم بالاسفار وقال الحلوانى يبدأ بالاسفان ويختم به وهو الظاهر وقيل حد الاسفار أن يصلي في النسف الثاني وقيل هو أن يصلي فى وقت لوصلى بقرائة مسنونة مرتاة فاذا فرغ لوظهرله فسباد في طهارته امكنه الوصوء والاعادة قبل طلوع الشمس وهذاكله في النفر والحضر في الازمنة كلها الى يوم النمر بالمزدلفة الحاج (فوله والابراد بالظهر في الصيف)وحده ان يصليها قبل المثل وانما يستعب الابراد بثلاث شرائط . احدما ان يصلي الصلاة بجماعة في مسجد جاعة . والثاني ان يكون في البلاد الحارة . والثالث ان يكون ذلك في شدة الحر وقال الشافني أن صلى في يته قدمها (فو لد وتقديمها في الشتاء) لأن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا فعل (فو له وتأخير العصر مالم تبغير الشمس) هذا في الازمنة كلها ، واختلفوا فىالتغير قال بمضهم هوان تنغير الشماع على الحيطان وقبل هوان تنغير القرص ويصير بحال لاتحار فيهالاعين وهو الصحيح فان صلى فيالوتت المكروء عصر يومه جاز مع الكراهة (قوله وتبحيل المغرب) يَسَى في الازمنة كلها الى في يومالنيم فانه يستمبالتأخير حتى يتيقن الغروب بغالب الظن (فوار وتأخير العشاء الى آخره) والتأخير الى نصف الليل مباح والى مابعد النصف مكرو، وهذا كله في الشــتاء اما فالصيف فيستمب تبجيلها لاجل تصر الدل (فولد ويستمب في الوتر الى آخره) لقوله عليه السلام دمن طمع أن يقوم آخر الليل فايوتر آخره فان صلاة الليل محضورة (قوله فان لم يثق الى آخره) لما روى ابو هريرة قال اوسماني خليل ان لا المام حتى او تر وهو محول على اندكان لايثق من نفسه بالانداه وذلت عائشة رضي الله عنها من كل الليل قد اوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم اوتر اواد وأوسطه وآخره وانتمى واستمر وثره الى السعر وقبض وهو يوثر بسعر واذاكان يوم غيم فالمستحب في الفعر والظهر والمغرب التأخير وفي العصر والمشاء ألتجيل لما في العشاء من تقليل لمن يألف صلاة الليل) ويثق بالانتباه (إن يؤخر الوتر الى آخر الايـل)ايكون آخر صلاته فية (فان لم يثق)

من نفسمه (بالانتباء اوتر قبلالنوم) لقوله صلى الله عليه وسلم «منخاف ان لايقوم آخرالِيلفليوتر اوله ومنظم

ان تقوم آخر الليل فليوجر آخره فان صلاة الليـل •شهودة» رواه مسلم

الجماعة لاجل الظلام وما في تأخير العصر من توهم الوقوع في الوقت المكروه وضابطه انك تقابل المين بالمين فتقابل التبحيل بالعصر والمشاء وتؤخر الباقي

مع باب الاذان كه م-

الاذان في اللغة هو الاعلام و في الشرع عبارة عن اعلام مخصوص في او قات مخصوصة بالفاظ مخسوصة جملت علما للصلاة . وانما قدم ذكر الاوقات على الاذان لانها اسباب والسبب مقدم على اعلام اذالاعلام اخبارعن وجود المعلم به فلابد للاخبار من سابقة وجود الخبر به ولان أثر الاوقات فيحق الخواص وهم العلماء والاذان اعلام فيحق الموام والخاص مقدم على العام ولزيادة مرتبة العلماء قال الامام الكردي حقيق للمسلم ان ينتبه بالوقت فاذا لم ينهه الوقت فلينهه الاذان (قو له رجه الله الاذان سنة للصلوات الخمس والجمة دون ماسواها) الاصل في ثبوت الاذان الكتابوالسنة اما الكتاب فقوله تعالى ﴿ وَإِذَا نَادِيتُمُ الْيُ الصَّلامُ ﴾ وقوله تعالى ﴿ إِذَا نُو دَى الصَّلامُ ﴾ وواما السنة فعديث عبدالله بنزيد الانصاري وهو مروف وهل الاذان افضل ام الامامة قال بعضهم هو أفضل من الامامة لقوله عليه السلام «الأعَّة ضمناء والمؤدُّون امناء فارشد الله الأعمة وغفر للمؤذنين، والامين احسن حالا من الضمين ولانه عليه السلام دعا للائمة بالرشد ودعا للمؤذنين بالمنفرة • والنفرانافضل من الرشد • ومعنى قوله امناء اى على المواقيت فلا يؤذنون قبل دخول الوقت وقبل لانهم مشرفون معلى مواضع عالية فيكونون امناه على المورات. وقال بعضهم الامامة افضل لان النبي صلى الله عليه وسلم والحلفاء من بعده كانوا أعَّة ولم يكونوا مؤذِّنين وهم لايختارون من الأمور الا افسلها و قوله هسنة الصلوات الحس اي سنة مؤكدة وقوله «والجمة» و فان قبل هي داخلة في الحس فلم افردها وحصها بالذكر. قبل خصها بالذكر لان لها اذانين ولتميز عن صلاة السدين لانها تشبدالميد من حيث اشتراط الاماموالمصر فريما يظن ظان الها كالعيد • وله «دون ماسواها» كالوتروالتراويجوصلاة الجنازة والسدوالكسوف(ڤولدوصفة الاذان الله اكبر الله اكبر الى آخره) اى اكبر مما اشتغلتم به وطاعت اوجب فاشتغلوا بطاعته واتركوا اعمال الدنيا وكان السلف اذا سمموا الاذان تركوا كل شيءُ كانوا فيده قوله هاشهد ان لااله الا الله» اى اعلموا انى غير مخالف فيمادعو تكم اليده ومنه قوله تعالى جاكيا عن شميب عليه السالام هووما اريد ان اخالفكم الي ماانها كم عندكه قوله «اشهد أن مجدا رسول الله» مجد اسم عربي اىمستفرق لجيم المحامد والرسول عو الذي ينابع اخبار الذي بعثه مأخوذ من قولهم جائث الابل رســـلا اي متتابعة واعلم ان ذكر الله تعالى يليه ذكر نبيه عليها السلام قال الله تعالى ﴿ ورفعنالك ذكرك ﴾ أي لااذكر الاوتذكر مني فهو بذكر في الشهادتين وفي الاذان والاقامة والخطبة والتشهد . قال حمان بن أابت الانساري عدم النبي صلى الله عليه ولم

﴿ باب الاذان ﴾

هولفة الاعلام وشرعاا علام مخسوص على وحد مخصوص بالفاظ مخصوصة وقدمذكر الاوقات على الاذانلانها اسباب والسبب مقدم على المسيب (الإذان سنة) مؤكدة للرحال (للصلوات الخس والجمة) خسمها الذكر مع أنها داخلة في الخس لدفع توهم انها كالمسد منحيث الاذان ايشا فلا يسن لها اولان لهااذانين (دون ماسواها) كالمد والكسوف والوتر والنراويح وصلاة الجنازة فالا يسن لها (ومسفة الاذان) سروفة وهي (ان قول)المؤدن (الله اكر الله أكر إلى آخره) اي آخر الفياظه المروفة بترسم تكبير اوله وتثنية

وضم الاله اسمالنبي مع اسمه • اذا قال المؤذَّن في الجنس اشهد و شــق له من اسمه ليجمله • فذوا العرش مجود وهذا مجد

قوله • حي على الصلاة ، أي هلوا البها • قوله • حي على الفلاح • أي هلوا الى مافيه فلا حصكم و نجسانكم • والفلاح هو النجساة والبقاء والمفلحون هم النساجون (قوله ولا ترجيع فيه) وقال الشافعي يرجع وهو برجع المؤذن بعد قوله في الرة الشانية اشهد أن مجدا رسول الله سرا إلى قوله في المرة الأولى أشبهد أن لااله الاالله رانعا صوته (قو له و زبد في اذان الفجربمد الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين) الما روى ان بلالا رضى الله عنه اذن الفجر ثم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤدنه بالسلاة فقيلة انه نائم فقال بلال ، الصلاة خير من النوم ، فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم ففسال « ما احسسن هذا اجعله في اذائك الفجر » * فابْ قيــل ينبغي ان يقسال هذا أيضاً في اذان العشاء لان النوم موجود فيها اذا لسنة تأخيرها الى ما قبل ثلث الميل و من النساس من سنام قبلها * قبل المعنى الذي في الفجر معدوم في العشاء لان النباس لا نامون قبل اذان العشاء في الغالب و انميا علمون بعده بخلاف النجر فان النوم فها قبل الاذان ولان النوم قبل المشاء مكروء مخلاف الفجر (قو له والاقامة مثل الاذان) احترز بذاك عن قول الشافعي رجمالة (قو له الا أنه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلاة مرتين) و قال ماف مرة و احدة و يستحب مسابعة المؤذن فيما يقول الا في الحيطلتين فانه يقول و لا حول و لا قوة الا بالله المل المظيم ، اي لا حول عن معصية الله ولا قوة على طاعة الله الا بالله • و قبل مناه لاحول عن معصية الا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله الابعون الله • و في قوله الصلاة • خير من النوم • ماشــا، الله لاقوة الا بالله وقبل نقول صــدقت وبررت فان كان في قرائة الفرآن يسابع و في قرائة الفقه لا يسابع لان في الاول لا مغوت ه و قال بعضهم الاجابة بالقدم لا بالسمان حتى لو اجاب باللسمان و لم عش الى المسجد لا يكون مجيباً ولوكان في المسجد حيث يسم المؤذن ليس عليه أيابة وفي الفوائد لو سمم المؤذن و هو في المجد مقرأ فائه عضى على قرائسه و ينبغي لسمام الاذان ان لا سَكُلم في حال الاذان والاقامة و لا يشتغل بثي سوى الاجابة (قوله و بترسل في الاذان) و هو ان شمسل بين كلمات الاذان من غير نفن و لا تطريب من قولهم على رساك اى على رفقك (فولد و عدر ف الاقامة) الحدر الوصل والسرعة والجمع بين كل كلتين فان ترسل فيهما أو حدر فيهما اوترسل في الاقامة وحدر في الاذان اجزئه ويكره التنبي في الاذان والتطريب • و روى ان رجلا قال لان عمر والله اني لاحبك في الله ففسالله واني والله لابغضك في الله قال ولم قال لا لك تنغى باذائك • وروى ان مؤذنا اذن فطرب في اذانه فقسالله عمر ان عبد المزر اذن ادامًا سما والا فاعترانها (قوله و يستقبل عما القبلة) اى بالاذان والاقامة وأن ترك الاستقبال حاز و يكره لان المقصود منه الاعلام و ذبك

باق الفاظه (ولا ترجيع فيه) و هو ان برفع صوته بالشهادتين بعد ما خفض بهما و هو مکروه ملتق (و زند في اذان الفجر بعبد) قوله سي عبلي (الفلاح) الثانية (الصلاة خير من النُّوم) و يقولها (مرتين) لانه وقت نوم (والاقامة مثل الاذان) فيمامر من تربيع تكبير اوله و تثنية باق الغاظه (الاانه بزيد فيها بعد) قوله عي على (الفلاح) الثانية (قد قامت الصلاة) و مقولها (مرتین ویترسل) ای عَبِل ندا (ف الاذان) بسكنة بين كل كلين (وعدر) ای پسرع (ف الاقامة) بان بجمع بين کل کلنین (ویستقبل للما

وجد و ان استدر الفيلة (قو له فاذا بلغ الى الصلاة والفلاح حول وجهه عيسه وشمالاً) يعنى الصلاة في اليمين والفلاح في الشمال و هل محول قدميه قال الكرخي لاالا اذا كان على منسارة غاراد ان مخرج رأسه من نواحيها لا بأس ان محول قدميه فيها الا انه لا يسستدبر القبلة والمبنى بالتمويل اعلام النساس و هم في الاربع الجهات فكان ينبغي ان يحول قدامـه و ورائه لكن ترك التحويل الى ورائه لمــا فيه من استدبار القبلة ومن قدامه قد حصل الاعلام بالتكبير والشهادتين * و هل يحول في الاقامة قبل لا لانها اعلام الحاضرين بخلاف الاذان فاله اعلام المعائبين وقياما يحول اذا كان الموضع منسما و بحمل المؤذن اصعبه في اذبيه في الاذان والاقامة لان بلالا فعله بين بدى رسبول الله صلى الله عليه وسلم و هو ينظر فان تركه لا يضره و بؤذن قائمنا مان اذن قاعدا اجزئه مع الكراهة يعني اذا كان لجماعة اما اذا اذن لنفسه قاعدا فلا بأس به لا نه ليس القصود به الاعلام و إعما القصود به سنة الصلاة فلو اذن المسافر راكبا فلا بأس و ينزل للاقامة • و يكر. للؤذن طلب الاجرة على الاذان فان عرف القوم حاجت فاعطوه شيئاً بغير طلب جاز و يكرم ان يكون المؤذن فاسقا فان صلوا بأذانه اجزنهم وليس على النساء اذان ولا اقامة لان من سنة الاذان رفع العبوت وهي منية عن ذلك ويساد اذان اربعة المجنون والجنب والسحكران والمرأة ولو ارتد المؤذن بعد الاذان لا يعاد اذانه ذان اعيد فهو افضل و يصبح الاذان بالفارسية اذا علم انه اذان واشار في شرحه الكرخي الى انه لايصيم وهوالاظهر والاصم (فوله ويؤذَّن الفائنة ويقيم) لان ألنبي صلى الله عليه وسلم نام هو و اصحابه بالوادى الى ان ابقظهم حر التمس فلا انتبه صلى الله عليه وسلم قال قوموا ثم امر بلالا رضي الله عنه فاذن فصلى ركمتي الفجر (فوله فان فاتنه صلوات اذن للاولى واقام وكان مخيرا ڧالثانية ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصرعلى (الاقامة) لان الاذان لاستحضار الغائبين والرفقة حاضرون والاقامة للاعلام افتتاح الصلاة وهم اليه محتاجون و هذا اذا قضاها في مجلس واحد اما اذا نضاها في مجالش بشرط كلاهما كذا في المستصفى (قو له و بنبغي إن يؤذن و متم على وضوء) فان ترك الوضوء في الاذان جاز و هو الصبح لانه ذكر و ليس بصلاة فلا يضره تركه (قولِه فان اذن على غير وضوء جاز) لآن قرائة القرآن افضل منه و هي تجوز مع الحدث قالاذان اولى لكن الوضوء فيه مستحب كا في القرائة (فوله ويكره ان يقيم على غير وضوء) لما فيه من الفصل بين الاقامة والصلاة (فوله ولايؤذن وهو جنب) فان اذن أهيد أذاته لان النقص بالجنابة نقص كبير والان الاذان أخذ شمها من الصلاة من حيث تعلقه بالوقت و استقبال القبلة فيشترط فيه الطهـــارة عن اغلظ الحدثين دون اخفهما و يغارق الصلاة من حيث انه يلتفت فيه بمينا وشمالا ولا تحريمة فيه ولا قرائة فلهذا لايكر. مع الحدث الاصغر (قول وولايؤذن لصلاة قبل دخول وقتها) فان فعل اعاد في الوقت لان الاذان لملاعلام وهو قبل دخول الوقت تجهيل واما في النجر فعند

فيدمناجاة ومناداة فبتوجه في الناجاة الى القبلة و في المناداةالي من عن عينه وشعاله ويستدر في الصومعة ادا لم يتم الاعسلام بمجرد تحويل الوجه لنحصل عام الاعلام (و يؤذن) الرجل (للفائنة و يقيم) لانها عنزلة الحاضرة فأن فاته صلواة) متعددة واراد مضائن في مجلس واحد (اذن للاولي واقام و كان مخيرا في الباقية) ابعدها (ان شاء اذن و اقام) لكل واحدة كالاولى وهو اولى (وان شاء اقتصر) فيما بعدالاولى (على الاقامة) و ال قضاهن فى محالس فان صلى عجلس اكثر من واحدة فكمامر و الا اذن و اقام لما (و نبغي) للؤدن (ان يؤدَّن و يقيم على طهر) ليكون متهأ لاجابة ماهاعو اليه (فان اذن على غير وضوء حاز) لانه ذكر وليس بسلاة فكان الوضوء استحبابا هداية (ويكرهه ان مم على غير و ضو م) لمافيه من الفصل بين الاقامة والعملاة (او يؤذن) او يقم بالاولى (و. هو جب رواية واحدة هذابه و بعاد اذاته (ولا يؤذن لسلاة قبل دخول وقتيا) فان فعل اعاد

ف بجوز العجر فالنصف الاخير من السل لتوارث اهل الحرمين هدابه

﴿ باب شروط الصلاة ﴾

الثروط جم شرط وهو لغة العلامة ومنه اشراط الساعة اي علاماتها وشرعا ماشونف عليه وجود الشيء ويكون خارجا عن ماهيته ولايكون مؤثرا فرجوده وأحترز بقوله (التي تنقدمها) عن الي لانتقدمها كالمسارنة والتأخرة عنها وهي التي تأتى فيباب مغة الصلاة كالنحر غذوو ترتيب الاركان والحزوج بصنمه كاسيأتى والشروط التي تنقدمهما على ماذكره المصنف سنة ذكر متها هنا خسة وتقدم ذكر الوقت اول كتاب الصلاة قال الشرابلالي وكان نبغي ذكره منالبتنيه المتعلم لكونه منالشروط كافى مقدمة الى البث ومنية المل + الاول والشائي منالشروط لاعبر عنمسا يقوله (يجب على المعلى) ای پلزمه (ان بقدم الطهارة من الاحداث والأنجاس على مأ) اى الوجه الذي (قدمناه) فالطهارة ، والشالث قوله (وبستر عورته)ولو خاليا او في بيت مظلم و لو عا

ابى بوسف بجوز فى النصف الاخير من اليل و عندهما لا بجوز ويستحب المؤذن ان رفع صوته لقوله عليه السلام ه يشهد المؤذن كما بسم صوته ولا بجهد نفسه ، لماروى ان عر رضى الله عنه سمع مؤذنا بجمد نفسه فقال اما خشيت ان يقطع مربطاؤك وهو عرف بين السرة والعسانة * والنثويب فى الفجر حسس لانه وقت نوم وغفلة ويكره في سائر الصلوات لانه وقت اجتماع ويقفلة والمتأخرون استحسنوه فى العملوات كلها الطهوره النوانى فى الامور الدينية وصفته فى كل بلد على ما يتعارفونه أما مقوله الصلاة

حَيْرُ باب شروط العِلاةُ التي تَقْدِمُهُا ﷺ

الشرط فاللغة هو العلامة ومنه اشراط الساعة الى علاماتها • وفالشرخ عبارة عن ماتقدم الثيُّ ولا محقله الانه ويشرِّط استدامته ما الشروط ثلاثة الواع شرط الانعقاد لاغبير كالنية والتحريمة والوقت والحطبة • وشرط الدوام كالطهبارة وستر العوزة واستفبال القبلة * والثالث ماشرط وجوده حالة البقاء ولايشرط فيه التقدم ولاالمقارنة وهو الفرائة (قول رحه الله يجب على المصلى السلمارة من الاحداث والانجاس على ماقدمناه) اى من بدان الطهـ أرتين (قوله وبستر عورته) اى شوب ضيق لاري مأنحته المااذا رأى مأنحته لايجزيه • وهل الستر شرط ف-ق نفسه اوف-ق غيره قال عامة المشايخ فيحق غيره وبعضهم اوجبوه فيحق نفسمه وغيره وقائمته اذا صلى في قيص بنير ازار وكان لونظر عورته منزيقه وهو مااحاط بالعنق فعند من قال فءق نفسه تنسد وعند عامة المشايخ لاتفسد وهو السميح ولوصل فيبيت مظلم عريانا وله ثوب طاهر لاتجوز صلاته بالاجماع وفي منية المصلي على قول منجعل الستر شرطًا فيحق ننسبه لوكان كثيف اللعية جاز وان كان خنيف اللحية لاتجدوز وأن صل فالما. أن كان كدرا محت صلاته وأن كان صافيا يمكن رؤية عورته لابصح ويكره الصلاة فالثوب الحبرير وعليه لانه محرم عليه لبسه فىغير الصلاة ففيها اولى فأن صلا فبسه صحت صلاته لان النبي لايختص بالصلاة وان صلى فيثوب مفصوب اوتوضأ بمساء منسوب اوصل فارض منصوبة فصلاته فذك كله صحة (قوله والعورة من الرجل ماتحت السرة الى الركبة) ، الى ، ههنا عمنى « مع ، ثم المورة على نوعين غليظة كالقبل والدبر وخفيفة وهي ماعداهما وقليل انكتاف العورة لاعنع الصلاة وكثيرها يمنسع وحد المانم ربيم عشو فازاد عندابي حنيفة ومجمد فان انكشف أقل من الربع لاعنع وكذا اذاكان في اعضاء منفرقة فان كان كاسه لوجع يبلغ ربع عضو منسع وأن كان اقل لا عنع وحندابي يوسف المانع النصف فازاد فان كان اقل من النصف لأعنع وقبله ن النصف رواشان في رواية جعمله في حد الشلة وفيرواية في حد الكثرة والعضو كالبطن والغخذ والساق والرأس والشعر النسازل منالرأس فيالمرأة حتى لوانكشف ربع كل واحد من هــذه الاشياء على الانفراد منــع منجواز الصلاة والذكر بانفراده

لايمل لبسه كثوب حرير وان اثم يلا عذر (والعورة منالرجل تحت السرة الى الركبة)

والانثيان بانفرادهما والدبر بانفراده والاليتسان بانفرادهما والركبة قال بعضهم هي بْعِ الْغَنْدُ فَهِي مَعْمَهُ عَضُو وَاحْدُ وَقَالَ 'بِمِضْهِمْ هِي عَضُو عَلَى حَمَدَةُ وَلَدَى المرأةُ انْ كآنت ناهدة تبع قصدر وال نزلاكان بانفراده ثم لافرق بين العورة الفليظة والحنفيفة فياعتبار الربع على الصيع خلافا فمكرخي ومن ابسته فانهم يقدولون اذا انكشف من الفليظة احسكتر من قدر الدرهم منسع الصلاة و اعتبروهـــا بالنجــاسة المغلظة والسحيم ان الاختــلاف فيهمـــا واحــد وماذحكره الكرخي وهم لانه قصد بهــذا التغليظ فالعسورة الغليظة وهو فالحفيفة تخفيف لانه اعتسبر فالدبر قدر الدرهم وهو لايكون اكثر منه فهذا يقتضي جدواز الصلاة وان كان جمعمه مكشدونا (فوله والركبة من المورة) وقال الشافعي ليست بعورة والسرة عندنا ليست بعورة وعنده عورة (قوله و بدن المرأة الحرة كله عورة الاوجهها وكفيهـــا) فيه اشمارة الى ان القدم عورة وفيمه خلاف فني الهداية الاصم أنه ليس بصورة وفيــل العميم انه عــورة فيحق النظر والمس وليس بعــورة فيحق الصلاة والمثيي والمراد من الحكشف باطنه اما ظاهره فعمورة ولوانكشف ربع قدمها على قول منجمله عورة منبع اداء الصلاة وان صلت وربع ساقها مكشوف يعيد الصلاة عندهما وان كان اقل لانسيد وعشد ابي يوسف لانسيد اذاكان اقل من النصف وفالنصف عنه رواينان في رواية الجامع الصغير جسله في حد القليل وفيرواية الاصل جعله في حد الكثير ، والحكم في الشعر والبطن والظهر والفنذ على هذا الاختلاف والمراد بالشعر النازل من الرأس هو العميم واختــار الصدر الشهيد انه همو ما على الرأس • واما المسترسل ففيه رواشان والاحوط أنه عورة ولو انكشف ربع اذنها لاتجوز صلاتها هو العميع قال التمر تاشي كل عضو هو عورة من الرأة أذا انفصل عنها هل مجوز النظر البه فغيه روانسان احدهما بجوز كابجوز النظر الى ريغهما ودمهما والشائبة لابجوز وهو الاصح وكذا الذكر المقطوع مزالرجل وشعر عانته اذا حلق ففيه الروانسان والاصم آنه لايجوز النظر اليهما والثانية بجوز لانه اذا انغصل سفطت حرمته (قولد وماكان عورة منالرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظهرها عورة) وكذا المدرة والمكاتهة وام الولدومن فيرقبتها شيء منالرق عمني الامة والمستسماة كالمكاتبة عنمد ابي حنيفة وانما جعل بطنها وظهرها عورة لإنهما محلان محل الفرج بدليل ان الرجل اذا شبه امرأته بظهر ذوات محارمه اوبطنهاكان مظاهرا كالو شبهها نفرجهما والظهر هو ماقابل البطن من تحت الصدر إلى السرة (فو له وماسوى ذلك من بدنها فلبس بعبورة) ولانها كارقت الحرة منحيث انها مال تباع وتشمترى فغارقتها فيالستر حتى أن الامة اذا صلت ورأسها مكثوف جازت صلائها فان اعتقت وهي في الصلاة لزمها ان تأخذ الفناع وهي في الصلاة ولا يطل ذلك صلائها لأن الفرض انما لزمها الآن مخلاف العربان اذا وجد ثوبا وهو فالصلاة فان صلاته تنسد لانه توجه عليه الحطاب قبل

الرأة الحرقكة كلهاعورة الا وجهها وكفيا) باطنهما وظامرهما على الاصم كما في شرح المنية وفي الهدالة وهذا تنصيص على ان القدم عورة و يروى انما ليست بعورة وهو الاصم اه و قال في الجوهرة وقبل العيم انها عورة في حق النظر والمسوليس بعورة فيحن الصلاة ومثله فالاختيار ومثى عليمه في النبور ، وقال الملائي على المعند لكن في اليعميم خلافه حث قال قلت تنصيص الكتباب اولي بالصواب لقول مجد في كتباب الاستمسان وماسوى دلك عورةوقال قاضفان وفي قدمها رو أنسان والصحيح ان انكشاف ربع القدم عنع الصلاة وكذا فينصباب الفقهاء وتمامه فيه فتنبه (وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة) ولو مديرة اومكائبة اوام ولد (وبطنها وظهرها عورة) أيضا وجانباهما تبسم لهما (وماسوى ذلك من دنها فليس بعبورة) وكشف ربع عضو من اعضاء العورة كبطن وفعذ وشعر تزل من رأسها ودبروذكر

طاهرا بصلى فيه لزوما فلو صلى عربانا لا بجزيه وان كان الطاهر اقل من الربع يَعْبِر بِينِ أَنْ يَصِلَى عَرِيانًا والصلاة فيه افضل لعدم اختصاص السئر بالصلاة واختصاص الطمهارة بها (ومن لم بحد ثوباً) ولو باباحة على الاصم (صلى عربانا قاعدا) مادا رجليه الىالفبلة لكؤنه استروقيل كالمتشهد (بؤى اعاء بالركوع والسجود فان صلى قائما (ركع وبسجد اوقاعدا كذك (اجزئه) لانقالقعود سر العورة الغليظة وقءالقيام ادا، عذ الاركان فيل الى اليما شاء (و) لكن (الاول افضل) لان المتر وجب لحق الصلاة وحق الناس ولاخلفله والأعاء خلف عن الاركان + و الرابع من الشروط قوله (وشوى الصلاة التي يدخل فها بنية لانفصل منها وبين الحرعة بمل) اجنى عن الصلاة وهو ماعتع البناء وشدب اقترانهاخروجا مزالخلاف قال ف النصحيح قات و لانتأحر عنها فالصبح قال الاسبيمابي لابصيم تأخيرالنية عنوقت الشروع فيظاهر الرواية اه ثم أن كانت الصلاة نفلا بكفيه مطلق

ذلك ثم اذا كان مشيها ثلاث خطوات فما دوَّن ذلك لاتفسد صلائبًا وأن كان اكثر فسيدت وال لم تستر رأسها او سيرته وقد ادت ركنا فسيدت والخنثي حكمه حكم المرأة فان كان رقبقا فكالامة (قوله ومن لم يجد ما زبل به النجاسة صلى معها ولم بعد) هــذا على وجهين ان كان ربع الثوب فصاعدا طاهرا يصلى فيــه فان صلى عربانا لأعوز صلاته لان ربيم الشي يغوم مقام كله وال كان الطاهر اقل من الربيع فكذا عند محمد يسل فيه ولابجوز ان يسلى عربانا وعندهما يخير بين ان يسل مقصورة اى من اى مادع طاهر وهو باطلاقة قولهمـا خلافا لمحمد عـــلى ماعرف * وحد عدمااوجمود ان يكون بينه وبين الماء ميل فصاعدا (قوله ومن لم بجد ثوبا صل عربانا قاعدا يؤى بالركوع والسجود) المراد بالوجدود القدرة فان ابيم له هل يلزمه استعماله الاصبح بجب عليه استعماله وقد بيناء قيالتيم • قوله • ثوبا • فيه أشــارة الى اله من اى ثوب كان من حرير او غيره • قوله • قاعدا • صفة المقود أن مقصد مادا رجليه الى القبلة ليكون استرله • وقوله • يؤمى • خلافا لزفر فانه يقول لا يحزيه الا ان يصلي فيه تركم ويسجد (قوله فان صل قائمًا اجزهُ) بعني بركوع وسجود لان فالنعود سـتر العورة النبليظة وفالقيام اداء الركوع والسجود فيميل الى ايهمـــا شا. (قُولُه والاول افضل) يعنى صلائه قاعدا يؤى وانماكان افضل لانالنستر واجب بحق الصلاة وحقالتاس ولانه لاخلف له والإيماء خلف عن الاركان ولان الستر فرض والقيمام فرض وقد اضطر الى ترك احدهمما فوجب عليه اكثرهما وهوالستر لانه لايسقط في حال من احوال الصلاة معالفدرة عليه والفيام يسقط فالنافلة مع القدرة عليه فكان الستر أولى وفعله على ماذكرنا استرله فكان أولى ولان النافلة نجوز على الدابة بالاعاء ولاتجوز بدون الستر حال القدرة وعن مجمد في المريان يعدم صاحبه انه يعطيه الثواب اذا صلى فانه منظره ولا يصلى عربانا وان غاف نوت الوقت كذا فىالفتساوى ولو صلى رجلان فى ثوب واحمد واستتركل واحد بطرف منه اجزئه وكذا لو التي احد طرفيه على نائم اجزئه (قوله و نوى الصلاة التي مدخل فيهما ينية لانفصل بينهما وبين التحريمة بسمل ولا غميره) والنية هي العلم السابق بالعمل السابق بالعمل اللاحق ويجوز تقديمها على التكبيرة أذا لم يوجيد مايغطعهما وهو على لايليق بالصلاة ولا معتبير بالنأخرة عن التحريمية لان ما مضى لانتم عبادة لعدم النية وعندالكرخي بجنوز بنية متأخرة عن التحريمة • واختلفوا الى متى قال بعضهم الى منتهىالثناء وقبل الى التعود ولا يعتبر بقول الكرخى لانالنيسة بعدالشروع تؤدى الى وقوعالشروع خاليا عنهسا • فان قبلالصوم يجسود بنيـة منأخرة عن وقت الشروع • قبل وقت الشروع فيــه طلوع الفجر وقت نوم وغفاة فلو شرطت النية حيثة لضاق الامر * واما وقت الشروع في الصلاة فهو وقت حضـور وتقطة فيكن تحصيلهـا بلا مشـقة • وقوله • لانفصل بينها وبين النحرعة

التية وكذلك الكائت سسنة في الصحيح هدايه والتعيين افضل واحوط والابد من التعيين في الفرض كظهر و عصر مثلا وان لم يفرنه باليوم او الوقت لو اداء فلو: قضاء لزم التميين وسيجيء ومثله الواجب كوثر و نذر وسجود تلاوة ولا يلزم تعيين عدد الركعات لحصولها ضمنا فلا يضر الخطاء في ﴿ ٦٢ ﴾ عددها والمعتبر في النية عمل القلب لانها

بعمل ، يعنى عما لايليق بالصلاة والشرط فيها ان يعلم بقلبه اى صلاة بصل فان كانت فرضا فلالد من الثميين ولا يكمفيسه منية الفرض لأن الفرض أنواع واذا نوى فرض الوقت بياز الا في الجمدُ لأن العلماء اختلفوا في فرض الوقت في يوم الجمعية ولو لم ﴿ شُو فَرَضَ الوقت في غير الجمعة لحكن نوى الفاهر لا يجوز لان هذا الوقت كما يقيل ظهر اليوم نقبل ظهرا آخر لانه رعباً بكون عليه ظهر فاثنة وقبل بجوز وهوالصحيح كذا في الفتاوي قال لان الوقت متعين له و في النهاية انما بجزيه ال ينوى فرض الوقت الذا كان يصلي في الوقت اما بعد خروج الوقت اذا صلى و هو لابعلم بخروجه فنوى فرض الوقت فانه لا مجوز لان بعمد خروج وقت الظهر فرض ألوقت هو المصر و أذا نوى فرض الوقت كان ناويا للمصر و صلاة الظهر لا تجوز بنية العصر وان نوى ظهر اليوم جاز وان خرج الوقت. • واعلم ان النية لا تتأدى بالمسان لانما ارادة والارادة على القلب لاعل السان لان على السان يسمى كلاما لا ارادة الا ان الذكر بالمسان مع على الغلب سنة فالاولى أن يشغل قلبه ولنه ولسانه بالذكر و بده بالرفع واما اذ كانت الصلاة نفلا فا نه يكفيه مطلق بنة الصلاة ، واختلفوا في الزاويح والاصم أنه لا تجوز الا ينبة النزاويح و قال المسأخرون تجوز النزاويح والسين نبية الصلاة المطلقة الا ان الاختيار في التراويح ان سوي التراويح او قيام الديل وفي السنة ان موى السنة وفي الوتر ان موى الوتر وكذا في صلاة المبدين (فولد و بستقبل القبلة) * اعلم انه لايجوز لاحداداً فريضة ولا ناظة ولا سجدة تلاوة ولا صلاة جنازة الا متوجها الى القبلة فان صلى الى غير القبلة متعمدا من غير هذر كفرتم من كان ممكة ففرضه اصابة هيما ومن كان نابيًا عنها ففرضه اصابة جَهُمُهَا هُوالْعَمِعُ وَقَالَ الْجُرْجَانَى فَرَضُهُ اصَّابُهُ عَنَّمَا ابْضَا * وَفَائَّدُهُ الْحُلافُ اشتراط نية عينالكعبة للنائي ضلى قول الجربياني بشرط وعلى العميع لابشـرط وان صلى الى الحطيم او نوى مضام الراهيم و لم ينو الحجيمة لم يجز وكذا او نوى السجد الحرام و من كان بالدينة ففرضه المين لانه يقدر على اصابتها يغين لان قبلة المدينة ثبت من خيث النص و سائر البقاع بالاجتهاد (قوله الاان بكون خائف فيصلي الى اى جهة قدر) سبواء كان الخوف من عدو اوسبم اوقاطم طريق اوكان على خشبة فالحر مخاف ان انحرف الى القبلة ان يغرق او المربض لابجد من محوله الى القبلة او بعد الا انه ينضرر بالتمويل (فولد فان اشتبت عليه القبلة وليس محضرته من يسأله عنها اجتهدو صلى) الاجتهاد بذل المجهود لنيل المقصدود فان لمهقع اجتهاده على شيء من الجهات قيل بؤخر الصلاة وقبل يصلى الى الجهات الاربع • والمسئلة على ثلاثة

الارادة السابقة أعمل اللاحق فلا عبرة للذكر بالسال الا اذا عز من احشار القلب لهموم اصانه فكفيه المسال مجتبي وعمل الفاب أن يعلم بداهد من غير تأمل اي صلاة يصل والتلفظ بها مستعب اعانة القلب والخيامس من الشروط قوله (و يستقبل القبلة) ثمانكان عكة فقرضه اصانه عينها وأثكان غائبا ففرضه اصابة جهتها هو العجيج لان التكليف محسب الوسم هداية وفي معراج الدراية ومن كان عكة ومينه و بين الكعبة حائل عنع الشاهدة كالانبة فالاصح ان حكمه تعكم الغائب أه اعلم أنه لايجوز لاحد أداء فريضة ولانافلة ولامتحدة تلاوة ولاصلاة جنازة الامتوجه الى القبلة فان صلى الى غير جهة القبلة متعمدا من غير مذر كفر ثم من كان عكة ففرضه امسابة هينها ومن غائبا عنها ففرضه اصابة جهتما هو العميم جوهره (الاان يكون خاشا)

من هدو او سبع او كان على خشبة فى العر يخاف الغرق أن أنحرف أو مريضًا لابحد من يحوله (أوجه) أو يجد الا أنه ينضرر (فيصلي إلى أي جهة قدر) لتحقق العذر (نان اشتهت هليه القبلة و ليس محضرته من يسسأله عنها أجهدو عملي) إلى جهة أجباده و والاجتماد يذل الهجود ليل المقصود قيد بما اذا لمبكن بحضرته من بسأله لانه اذا وجد من بسأله وجب عليه سؤاله والاخذ بقوله ولو غالف رأيه اذا كان الحفير من المل الموضع ﴿ ٣٣ ﴾ ومقبول الشهادة وقيد بالحضرة لانه لابجب عليه طلب من بسأله ولو

> اوجه • اما ان لايشك ولايصرى وجوابه ان صلاته على الجواز الا الى منهن له الحطأ • والثاني أن يشك ولا يُعرى وجواله أن صلاته على الفساد الا أن تبين له الصواب فأن تبينه الصواب أن علم بعد الفراغ أنه أصاب القبلة لابعيد وأن علم في الصلاة أنه أصاب القبلة؛ استأنف ولايجوزله البناء * والثالث ان بشك وبحرى وهي مسئلة الكتاب وجواله الاالصلاة على الجواز ولو تبين له الحطأ وهذا اذاكانت السماء متغيد اجماعا فان كانت معية • قال بعضهم بحسوز ولا فرق بينالغيم والعمو وظاهر كلام الشيخ بشسير البه وقال بعضم انمــا بجوز اذاكانت الـعا. منغية اما اذاكانت محية لابجــوز لانه بجب عليه معرفة القبسلة بالدلائل فاذا فرط لم يكن إلجهل هذرا ومن الدلائل الشمس والقمر والقطب ، وقوله « محضرته ، حدالحضرة ان يكون امحيث لوصاح به سمنه وفيسه اشارة الى أنه لايجب عليه طلب من يسأله و اشارة الى انه أذا وجد من يسأله وجب عليه سؤاله والاخذ مقوله ولو غالف رأيه اذاكان المخبر من اهل ذلك الموضع وكان مقبول التهادة وكذا الاعمى اذا لم بجد وقت الشروع من بسأله واخطأ جاز وان وجد من بسأله ولم بسأله لانجوز صلاته كذا في الذخيرة ولو اجتبد ومحضرته من بسسأله فاصاب الفبلة نبغي ان لابجوز على قولهمـا خلافا لابي وسـف وفي الخبندي بجوز اذا اصاب القبلة (فَوَ لَدَ فَاقَ عَلَمَ أَنَّهُ اخْطَأُ بَعَدَ مَاصَلَى فَلَا أَعَادَةَ عَلَيْهِ ﴾ لأنه ليس في وسعه الا التوجه الى جهة المنمرى و النكايف مقيد بالوسم (قوله و ان علم ذلك و هو فى العنلاة استدار الى القبلة و بني عليها) لان فرضه تعيِّن عليه حين علم فلزمه الاستدارة ولو سال قوما عضرته فلم عبروه حي صلى بالقرى ثماخبروه بعد فراغه انه لمبصل الىالقبلة فلااعادة عليه ولو رُك من بسأله بحضرته فصل بالتمرى واصاب النبلة لم بجز مسلاته وقال الووسف تجوز اذا أصاب القبلة واذا إداه اجتهاده الى جهة ثم صلى الى غيرها فصلاته فاخدة ولواصاب الغبلة عندهما وقال اوبوسف مجوز اذا اصاب الغبلة والله اهلم

مرور باب صفة الملاة كالله م

هذا من باب اضافة الذي الى نفسه + اعلم القالوصف كلام الواصف والصفة هي المني النسائم بذات الموصوف ظول القائل و زيد عالم ، وصف لزيد لاصفة له والعلم القسائم صفته لا وصفه و حاصله ال قيسام الوصف بالواصف وقيسام الصفة بالموصوف (فو له رحمدالله فرائض الصلاة ستة) لهي فرائض نفس الصلاة والقياس • ست ، بدون الهساء لان الفرائض جمع فريضة لكنه قال هيلي تأويل الفروض • والالف واللام ق قوله و الصلاة ، المعهود اي الصلاة المقروضة لان القيام في النافلة ليس بفرض (فو له التحريمة) بعني تكبيرة الاحرام عدها من الفروض لا تصالهها بالصلاة لانها منها بمنزلة الباب المدار كان غيرها فهو بعد منها وسميت تحريحة لانها تجرم الاشياء المباحة قبلها من الكلام والالتفات و الاكل والشرب وغير ذلك • وهي شرط عندهما و فرض عند

سأل قوما محضرته فإيخبره حتى صلى بالقوى ثم اخبروه بعد فراغه انه لم يصل الى القبلة فلااعادة عليه جوهره (فان علم انداخطاً) باخبار او تبدل اجتهاد (بعد ماصل فلااعادة عليه) لاتبانه عانى وسعه (و ان علم ذلك و هو فالصلاة استدار الىالفيلة و ني علما) اي على الصلاة وكذا اذا تحول رأيه الي جهة آخرى توجه السا لوجوب العمل بالاجتباد فيما يستقبل من غير نفض المؤدى قبله ومزامةوما فيلية مظلة فقرى القبلة ومسلى الى المشرق وتحرى من خلفه وصلي كل واحد مهم الي جهسة وكلهم خلف الامام ولا يعلون مامسع الامام اجزئم لوجودالتوجه الى جهة المحرى وحذمالحالفة غيرمانعة كافرجوف الكعبة ومن علم منهم بحال امامه تنسيد صلاته لانه اعتقد امامه على الحطأ وكذا لو كان متقدما عليه لتركه فرض المقام هدايه

و باب صغة المسلاة ﴾ شروع في المشروط بعد سان الشرط (فرائش) نفس (العسلاة سنة) الاول (الصرعة) قائماً وانكان عيرها فهو يعد منها وسميت تحريمة لانهاتحرم الاشياء المباحة قبلها المباينة للصلاة (و) الثانى (القيام) بحيث لومديديد لاينال ركبتيـه وذلك فى فرض وملحق بدلقادر عليه وعلى السنجود فلرقدر عليه دون السنجود ندب إعاق، قاعدا كافى الدر (و) الثالث (القرائة) لقادر عليها كاسيأتى (و) الرابع (الركوع) ﴿ ٦٤ ﴾ يحيث لومديديه بال ركبتيه (و) الخامس

مجده وفائدته فيمااذافسدت الفرضية فتقلب فلاعندهما وعنده لاوفيما اذاشرع في الظهر قبل الزوال فلمافرغ من التمرعة زالت الشمس فمندهما بجوز وعند. لا وفان قلت فقد صارت الشروط سبعة والفروض خسة وهوخلاف ماذكرتم منالمدد.فالجواب ان نقول الطهارة بأنواعها واحدة والسادس التحريمة والفروش الخمسة المذكورة والسادس الخروج من الصلاة عند ابى حنيفة والطمانينة على قول ابي يوسف والانتقال من كن الى ركن عندهما (فنو له والقيام) يمنى في صلاة الفرض والوثر وحدالقيام ان يكون محيث اذا مد بيديه لاينال ركبتيه ويكرم القيام على احد القدمين في الصلاة من غير وتجوز السلاة وللمذر لاتكرمكذا في الفتاوي (قو اله والقرائة) لقوله تمالى وفاقرؤا ماتيسر من القرآن والاس للوجوب والقرائة لاتجب في غير السلاة بالاجاء فثبت انها في الصلاة (فوأ دوالركوع والسجود) لقوله تعالى ﴿ أَرْكُمُوا وَاسْجِدُوا ﴾ فالركوعهو الانحناء والسجود هوالانحفاض (قوله والقعدة في آخر الصلاة مقدار التشهد) اىمن قوله التحيات الى عبده ورسوله هوالصحيح حتى لوفرغ المقتدى قبل فراغ الامام فتكلم فصلاته تامة قال في المحيط لوفرغ المقتدى قبل فراغ الامهام فسلم أوتكلم فصلاته تامة (فوله وامازادعلىذلكفهوسنة) اطلقاسم السنةوفيهاو اجبات كقرائة الفاتحة وضم السورة الهاومهاعات الترتيب فياشرع مكررا في ركمة واحدة كالسجود حتى لوترك السجدة الثانية من الركمة الاولى ساهيا وقام وصلى عام صلاته ثم تذكر هافعليه ان يسمِدالمتروكة ويسمجد للسهو لترك الترتيب فيما شرع مكررا ومن الواجبات أيضا القدةالاولى وقرائة التشهد فىالقدة الاخيرة والقنوت وتكبيرات العيد والجهر قبما بجهرفيه والمخافتة فيمايخافت فيه ولهذا وجبالسهو بتركها وآنما سماها سنةلانها ثبت وجوبها بالسنة (فوايه واذا دخلالرجل في صلاته كبر) اى اذا اراد الدخول القولدتمالي ﴿ فَاذَا قَرَأْتَ القرآن فاستعذبالله ﴾ اى اذاار دت قرائة القرآن وقوله <كبر اى عظم والمرادمه التحريمة (فو إلى ورفع يديه معالتكبيرة) الرفع سنةوليس بواجب،وقوله همالتكبيرة اشارة الى اشتراط المقارنة والاصم اله يوفع اولا فاذا استقرالفي مومنع المحاذاة كبر لانالرفع بمنزلةالنفي كاندنبذماسوى الله تعالى وراء ظهره فاليدالمبني كالآخرة واليسرى كالدنيا ولاندفى الرفع نني الكبرياء عن غيرالله ، وقوله «الله اكبر» عنزلة اثبات الكبرياء الله تعالى والنني مقدم على اثباتكما فى كلة الشهادة «لااله الاالله» ولاتصم تكبيرة الاحرام الا في حال القيام اما اذا حناظهره ثم كبران كان الى القيام اقرب يصم وانكان الىالركوغ اقرب لايصم (فؤاد حتى يحاذى بإجاميه شممتى اذنيه) و عندالشافى

(السيجود) يوضع الجيهة واحدى البدين واحدى الركتين وشي من اطراف اسابع احدى القدمين على على مابحد عمه والالم تنعقق السميدة . وكاله بوضع جيم اليدين والركبتين والقدمين والجيةم الانف كاذكره المحقق ان الهمام وغيره ومن اقصر عملي بعض عبارات اعتشا عافية غالفة لماقاله الفقيدا يواللث والمحققون فقدقصر وتمامه في الامداد (و) السادس (المقدة الاخيرة مقدار التشهد) الى قوله عبده ورسوله هو الصحيم حتى لوفرغ المقتدى قبل فراغ الامام فتكلم او اكل فصلاته تامة حوهرة (وما زاد على ذلك) المذكور (فهوسنة) قال في الهداية. اطلق اسم السنة وفيهــا واجبات كقرائة الفاتحة وضم السورة اليها ومهاعات الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال والقددة الاولى وقرائة

التسهد فى الاخيرة والقنوت فى الوغروتكبرات السدين والجهر فيمايجهر فيه والمخافتة فيمايخافت فيه (حذا،) ولهذا بجب عبدتا السهو بتركها هو الصحيم لما الدُّبت وجوبها بالسنة اه (فاذا دخل الرجل) اى اراد الدخول (فى الصلاة كبر) اى قال وجوباً لمنه اكبر(ورفع بديه مما الكبر حتى يحاذى) وعس (بابهاميه شحمتى اذنيه) لانه من تمام المحاذات ويستقبل بكيفيه القبلة وقبل خديه قال في الهداية والاصح انه يرفع اولا ثم يكبر وقال الزاهدى وعليه عامة المشايخ (فان قال بدلا من التكبير ﴿ ٦٥ ﴾ الله اجل او اعفلم او الرحمن اكبر) او اجل او اعظم او لااله الاالله

او غر ذاك من كل ذكر خالص لله تعالى (اجزله) مع كراهة الفريم و ذلك (عند ابي حنيفة ومجد) رحهماالله تمالي (وقال ابو بوسف) رجه الله تعالى ان كان يحسن النكبير (لايجوز) الشروع (الا بلفظ التكبر) كا كيروكبر معرفا و منحكرا مقدما و مؤخرا قال فى التصيح قال الاسبهابي والعميم قولهما وقال الزاهدي هو الفحيح واعتمده البرهاني والنسن اه (و بعقد) الرجل (يسده اليني على اليسرى) آخذا رسنها مختصره والهامه باسطا اصابعه الثلاث على المصم (و يضمهما) كما فرغ من التكبير (تحت سرته) و تضم المرأة الحكف على الكف عن الندى قال في الهداية ثم الاعتاد سنة القيام عند ابي حنيفة وابي يوسف رجمه الله حتى لارسل عالة الثنا والاصل ان كل قيام فيه ذكر مسئون يعتند فينه و مالا فلا هو العميم فيعتمد فءالة الفنوت ومنسلاة الجنبازة و و رسل في قومة وبين تكبرات الاعباد ا ه (نم

حذاء منكبيه وعند مانك حذاء رأسه و قال طاوس فوق رأسـه واجموا كابم على ان المرأة ترفع حذاء منكبيا لانه استراها و على هذا الخلاف النكبير في الفنوت والاعياد والجنَّازة و اما الامة فذكر في الفتَّاوي انها في الرفع كالرجل (فوله فان قال مدلا من التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر اجزئه عنــد ابى حنيفة ومجد) وهل يكره الدخول بنير لفظ التكبير عندهما قال السر خسى لا وفالذخيرة الاصم أنه يكره لقوله عليه السلام • وتحريمها التكبير • • وقوله • بدلا •ن النكبير • فيه أشارة الى ان الاصل الله اكبر و غيره بدل منه و أن قال الله اجل او اعظم ساهيا لم بجب عليه سمهو الا في افتتاح صلاة العبد وآنه اذا قالسناهيا وجب عليه السهو كذا في المستسق و توله و اجزئه ، هذا اذا قرن اسمالله بهذه الصنة اما اذا قال ابتداء اجل او اعظم او اكبر ولم يزد عليه لايصير شمارعا بالاجماع لان الاقتصار على الصغة دون الاسم لم يكمل به التعظيم والثناء واذا ذكر اسمالله من غير صفة فضال الله او الرجن او الرب صح دخوله عنمد ابى حنيفة لان في هذا معنى التعظم و قال محمد لابد من ذكر الصفة مع الاسم لان تمام النعظيم بذكر الاسم والصفة ولو ا فَنْحُ بِلا الهِ الااللهِ و بالحدللهِ او بسحانُ اللهِ او تباركُ الله بصير شارعًا عندهما سواء كان محسن النكبير اولا وقال ابو بوسيف أذا كان محسن النكبير لم يجز الابارعة الفاظ. الله اكبر. الله اكبر. الله كبير. الله الكبير لفوله عليه السلام و مفتاح الصلاة الطيور و تحريمها التكبير ، ضلم انه لاتحريم بغيره و لهما قوله بَعالَ ﴿ وَذَكَرَ اسْمِرَ بِهِ فَصَلَّى ﴾ ولوقال الرحيم اكبر جاز عندهما خلافا لابي يوسف ولوقال الرحن جاز ولو قال الرحيم لا يسير شارعاً لانه من الاسماء المشتركة و لو قال بسم الله الرجن الرحيم لا يصير شارعاً لانه التبرك كأناقال الام باركل في هذا ولوقال الام ولم يزد عليه الاصم أنه لايصير شارها أوقال الهم اغفرلي واستنفرالله او حولق لايصير شارعا اجماعا لانه دعاء ولو افتنح بالفارسية وهو بحسن العربية اجزئه عند ابى حنيفة ويكره وعندهما لايجزيه الا اذاكان لايحسن العربة (قو له ويعمّد بده البني على البسرى) وقال ماك رسل بديدلنا النالنبي صل الله عليه وسلم والحلب عليه • وقال على رضى الله عنه من السنة ال يضع المصلى بمينه على شماله تحت السرة في الصلاة ، و اما كيفيته فعند مجديضم باطن كفه اليني على ظاهر كفه اليسرى وعند ابي يوسف يأخذ بمينه رسغة البسرى واستحسن كثير من المشايخ الجم بينهمسا بان يشع باطن كفه اليمي على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والايمام على الرسغ ووقنه حين شرع فىالتكبير عندهما وقال مجد لايضع مالم يشرع فىالقرائة فالاعتمادسنة القيام عندهما حي لا رسل حالة الثناء وعند محدسنة الفرائة الثناء حي انه رسل حالة قرائة الثناء قال فالهداية الاصل الكلقيام فيهذكر مسنول يعقه فيه ومالا فلاهوا ألصحيح فيعتمدنى حالة بالفنوت و صلاة الجنازة و يرسل ف القومة من الركوع و بين تكبيرات العيد (فَوْ لَدُ ثُم يَعُولُ سِمَانُكُ اللهم و بحدك) لفوله تمالي ﴿ وسبع بحمد ربك حين تقوم ﴾ (فو له و تبارك اسمك) اى

دام خيرك موالبركة الخيرالكثيره قالصاحب الجواشي من بركة اسمه تعالى أنه اذاجاور جلدامها مالايمس ذلك الجلد الاالمطهرون (قوكه تعالى جدك) اى عظمتك والجد هوالعظمة والجلال (قوله ولااله غيرك) المشهور في الدالفتم واعلانه إذا انتم المؤتم الصلاة بعدما شرع الامام في القرائة لا يأتى بالثناء بل يسمع وينعست لقوله تعالى ﴿ وَاذَا قَرَى ۚ القَرْآنَانَا سَمَّمُوا لَهُ وَانْصَتُوا ﴾ وقيل يأتى بالثناء بين سكتات الامام كلة كلة (قو له ويستميذبالله من الشيطان الرجيم) اى يلجأ الى الله تمالى يقال عذت بفلان اى الله وسمى الشيطان لشاونته عن الخيراي لبعد عنه و والشطن البعد والرجيم عمني المرجوم والاولى ان يقول استعيذبالله ليوافقالقرآن ويقرب منه اعوذبالله ثمّ انالثوذتهم للقرائة عندهما لانه شرغ لافتتام القرائة وقال أبو يوسف تبعللتاء لانه دعاء فكان من جنسه و فائدة الخلاف اله لا يأتي به المقتدى عندهما لانه لاقرائة عليه وعند ابي يوسف يأتى موكذا في صلاة العيد يأتى بدعند ابي يوسف عقيب الثناء قبل التكبيرات وعندهما بعدالتكيرات وكذا المسيوق اذاقام الى القضاء لايأتي نه عند ابي نوسف لانه قدائي به عقيب الثناء وعندهما يأتى بد لائديقرأ الآن واختار صدر الاسلام قول ابي يوسف (قوله ويقرأ بسمالله الرجن الرحيم) لما قال يقرأ و فصلها عن التناء دل على أنها من القرآن واس والمخافعه بهافي صلاة الجهر والل على الهاليست من الكاتحة بل هي آية الزلت م للفصل بين السورتين ولهذا كتب في المحف بخط على حدة ولا يتأدى به افرض القرائة لانها بمضرآ يةوليست بآية تامة وقال الشافع هي آية من اول الفائحة قولاو احداوله في اوائل السور قولان وفي تكرارها ثلاث روايات عن ابي حنيقة روى الويوسف عندانه بقرؤها في اول كل ركمة مرة ولا يميد في تلك الركمة ورموى الحسن عنه أله يقرئها في اول كل ركمة عندابتدا. القرائة ولانقرالها بمدذلك الحانيسلم وروى محدعنه الدنقرئها قبل الفاتحة وبعدها للسورة وهذا فىصلاة المخافتة امافى الجهرية فلايميدها فهاوالصميم اله يؤتى بها فى كل ركمة مرة ولايؤتى بها بينَّ السبورة والفاتحة الاعند محدفائه يؤتَّى بها في صلاة المخافة (فوله ويسرها) وقال الشَّافيي بجهربها في ملاة الجهر وقال مالك لايقرئها لاسرا ولاجهرا الافيالتراويج يُفَجِّع بها السورة دونُ الفائحة (قولِد ثم يقرأ فاتحة الكتاب) سميت فاتحة لاندينت عبها القرائة اى يبذأ وتسمى الوافية لإنها لاتتنصف فى السلاة وثنهي السبع المثاني لآنها تثني في كل ركعة ثم قرائها لاتنمين ركنا عندنا وكذاضم السورة اليا خلافا للشافعي فيالفاتحة ولمالك فهمالنا قولهتمالى ﴿ فَاقْرُوا مَا يُسْرِمِنُ الْقُرآنَ ﴾ والتمين ينه التيسير (فوله فاذا قال الأمام ولا الضالين قال آمين) اىقال الامام آمين خفية والضالون همالنصارى والمنضوب عليهم الهود (قُو إِنَّهُ وَيَقُولُهَا المُّؤْتُمُ وَيَحْفَهَا) لقوله عليه السلام واذا سمع المقتدى منالامام ولاالضالين في صلاة المخافتة هل يؤمن قال بعضهم نع لظاهر قوله عليه السلام «اذا فال الأمام ولا الضالين فقولوا آمين» ولم يفصل وقال بعضهم لايؤمن

وتسالى جدك ولااله غيرادو) كافرغ من الاستفتاح (يستعيذ بالله من الشيطان الرجيم) قل في الهداية الأولى أن مقول استعد بالله ليوافق القرآنومترب منه اعود ثم النمود تبع للقرائة دون حرن الثناء عند ابي حنيفة رجمه الله لما تلونا حتى يأتى به المسموق دون المقتدى اه (و) كافرغ (يَقُرأُ بِسِمِ اللهِ الرحِينِ الرعيم ويسر جما) اي الاستعاذة والبسملة واو الصلاة جهرية (ثم) كما سمی (مقرأ) و جدوبا (فَاتَّحُدُّ الكتابِ وسورة معها) اى مضمومة السا كائنة بعدها (اوثلاث آیات من ایسورة شاه) فقرائة الفاتحة لاتتمين ركنا عنندنا وكذا ضم السورة الهاهداية (واذا قال الامام ولا السالين قال) بدها (آمین) عد اوقصر (ويقولها المؤتم) ايضا معة (وتخفونها) ســواء كانت سرية او حهرية

وسلم كان يكبر عندكل خفض ورفع ومحذف التكبير حذفا لان المدفى اوله خطأ من حيث الدين لكونداستفهاما وفى آخره لحن منحيث اللنة هدايه (ويتمد ببديد على كبتيه ويفرج امسابعه) ولا شدب إلى التغريج الا في هذه الحالة ليكون امكن من الاحَّدُ والا إلى الضم. الأفى خالة السبجود وفيما وراء ذلك تترك على المادة (و بسط ظهره)و بسوى رأسة بعزه (ولايرفع رأسه) عن ظهره (ولا نكسه) عند (ونقول فی رکوعه سیمیان ربی العظم) ويكررها (ثلاثا وذلك ادناه) اى ادنى كال السنة قال في المينة ادنام ثلاث والاوسط خس والاكل سبع اه (ثم يرفع رأسه ويقول) مع الرفع (سممالله لمن جده) ويكتني بدالامام عندالامام وعندالامامين يضم الحميد وهــو رواية عن الامام أيضا واليه مال الفضلي والطعاوي وجاعة من المتأخر بن معراج عن الظهيرية ومشىعليه في نورالايضاح لكن المتون على خلافه (ونقول

لانذلك الجهر لغو فلايتبع وفى صلاة الجمة والعيدين اذاسم المقتدى من المقتدئ التأمين قال الامام ظهير الدين يؤمن كذافي الفتاوى قال في المسوط بخني الامام التعوذ والتشهد والتسمية وآمين (فو له ثم يكبر ويركم) وفي الجامع الصغير يكبر مم الانحطاط فني الاول يكبر فيمحض القيــام وفي الشــاني يقتضي مقــارنة التكبير مم الانحطاط ويحذرمن المد فىالتكبير ولايطوله لان المد في اوله خطأ من حيث الدين لكونه استفهاما وهوكفر وفى آخر ملحن منحيث اللغة وفى الهاية هذا لايخلو اماان يكون مفسدا واما ان يكون خطأ فان قال الله عد الهمزة فهذا يفسد الصلاة وان تعمد يكفر لانه شك وامااذاخلل الالف بيناللام والهاء فهذا لايضره لانماشباع ولكن الحذف اولى واما اذامذ الهمزة مناكبر تفسد ايضا لمكان الشك وانمد مايين الباء والراء بانوسط الفا يينهما قال بعضى تفسد وقال بعضهم لاتفسد وتجزم الراء من اكبر وان كان اصله الرفع بالخبرية لاندروى عزابراهيم النمني موقوفا عليه ومرفوعا الىالني صلىالله عليه وسلم انه قال «الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم» (قو إله ويعمّد بيدمه على ركبتيه ويفرج بين اصابعه) ولايندب الىالتفريج الافي هذه الحالة لاندامكن ولاالى الضم الأفي فيحالة السجود ليقعرؤس الاسابع مواجبة للقبلة وماسوى ذلك يترك على عادته فلايتكلف لأللضم ولاللتفريج (قو له ويبسط ظهر. ولا يرفع رأسه ولاينكسه) روى أنه عليه السلام كان يعتدل في ركوعه محيث لوومنع على ظهره قدم فيه ماهلم حرق ولوانتمي الى الامام وهو راكم فكبر للاحرام قائمًا فرفع الامام رأسه قبل ان يركم لايصير مدركالهده الركعة ولوانعلمااتهي الى الامام كبر للاحرام منحنياانكانالى الركوع اقرب فصلاته فاسدة لانتكيرة الاحرام لاتهم الافي حالة القيام ولوان الرجل اذاركم فطأ طأ رأسه قليلا ان كانالى القيام اقرب منه الى عام الركوع لا يجوزوانكان الى تمـام الركوع اقرب اجزئه كذا في الكرخي ولوكان احدب تبلغ حدويت الى الركوع بجب عنيه أن يخفض رأسمه لاركوع أكثر من حدوبته عن الركوع لانه كالقائم ولابجوز للقائم الاقتداء به على ألحبع كذا في الفتـاوى و ذكر التمرَّاشي أنه على الاختلاف في اقتداء القائم بالقاعد (فوله و نقول في ركوعه سيمان ربى العظيم ثلاثًاو ذلك ادناه) اى ادناكال الجمع اوادنى كال لسنة والكمال ان يقولها عشراً وفي منية المصلى ادناه ثلاث والاوسط خس والاكل سبع ولوكان الامام في الركوع فسمع من خلفه خفق النمال قال أبو حنيفة لا ينتظرهم خشية الرياء وعن محدكذلك أيضا أجرا لهم عن التأخيرعن الجاعة وقال بمضهمان كان الداخل غنيالم ينظر وانكان فقيرا جاز انتظاره وقال الوالليث انعرفه لايتنظره ونلم يعرفه لابأس بانتظاره وقال بمضهم انكان عادته حضور المسجد وملازمة الجاعة جازا تنظاره والافلا (فولدثم برفعر أسدويقول سمع الله لمن حدم) هذه القومة ليست ضرض عندهما وقال الولوسف فرض وقوله هممالله لمنجده اى اجاب الله لمن دعاء يقال سمع القاضي البينة اذا قبلها (فوام ويقول المؤتم ربنا

لك الحمد) وفي مدهب احد ربنا ولله الحمد ولا يقولها الامام عندا بي حنيفة وعندهما بقولها سرأ بعد ان يقول سمم الله لمن جدد لانه حرض غيره فلا ينسي نفس. يمنى لما قال سمم الله لمن حده صار محنا على التعميد فكان عليه الامتثال فيأتى به مم التسميع كالمنفر د مقلنا المنفر د لمساحث عليه ولم يكن معه من يمثل تعين عليه الامتثال وله قوله عليه هالسلام اذاقال الامام سمع الله لمن جده فقولوا ربنا لك الحمده وهذه: قسمة والقسمية تنافى الشركة والهذا ليأتي المؤتم بالتسميع ولانه لوكان الامام يقولهما لوقع تحميده بعد تحميد المأموم وهذا خلاف موضع الامامة واما المنفرد فانه يحبم يينهماً على الاصم كذا في الهداية (فوله فاذا استوى فأعًا كبر وسمجد ولم يرفع مديد) اما الاستواء قائمًا فليس نفرض عندهما وقال أبو يوسف فرض وقد بيناه (فولِد ويعتمد سيديد على الارض) يعني في حالة سجوده (فو أيه ووضع وجهه بين كفيه ويدا.حذاء اذنبه) لانآخرالركمة معتبر باولهافكمايجملرأسه بين يديه فىاول.الركمة عندالتحرعة فكذافى آخرها كذا فى النهاية ويوجه اسابع يديه نحوالقبلة في سنجوده وروى عن انعر أند رأى حلا ساجد قدعدل سديد عن القبلة فقال التقبل مما القبلة فانهما يسجدان مم الوجه (غو اريسجدعل انفه وجهة) هذا هو السنة و ان وضع جهته وجدها دون الانفجازوكذا لووضمانفه وبالجبهة عذر فانه بجوز ولايكره لاحل المذر وان لم يكن بالجيهة عذر حازعنداني حنيفة ويكره وعندهما لابجوز وان سجدعلي خده لابجؤز لافي حال المذرولا في غيره الانه في حال المذر يومي لان وضم الحدلايثاً في الابالانحراف عن القبلة ثم السجود على البدن والركتين ليس بواجب عند ماخلافا لوفر وقال الوالليث السجودعلى الركتين فرض وعلى اليدين ليس بفرض و قولة صوسيدهلى الفدو جبه عادا و كرالانف ولانه يوضم اولاما كان اقرب الى الارض عندالسعبود وهواقرب اليامن الجيهة ومن شرط جواز السَّجود ان لايرفع قدميه فان رضما في حال سموده لايجزيه السَّجدة وإن رفع احدهما قال في المرتبة تجزيه مم الكراهة ولوصل صلى الدكان وادلى رجليه عن الدكان عندالسجود لايجوز وكذا علىالسرير اذا ادلى رجليه عما لابجـوز ولوكان مومنع السجود ارفع من موضم القدمين قال الحلواني ان كان النفاوت مقدار اللبنة أن اللبنين بجوز وانكان اكثر لابجوز واراد اللبنة النصوبة لا المفروشة وحد اللبنة ربع ذراع (قو له فان اتتصر على احدهما مبان عند ابي خيفة) أعا بجوز الاقتصار على الآنف اذا سجد على ماصلب منه اما اذا سجد على ما لان منه وهو الارتبة لايجوز (فو له وقال ابو نوسف وعجد لا يجوز الاقتصار على الانف الا من عذر) وهو رواية عن ابي حنيفة وعليه الفتوى (فوله فان سجد على كور عامته او فامنل ثوبه اجزئه) وكورها دورها يقال مكور عامته إذا ادارهما على رأسه وأبما مجوز اذا وجد صلابة الارض ولير صلى على القطن المحلوج ان وجد صلابة الارض اجزئه والافلا وكذاعلي الحشيش الموضوع والتبن فان سجد على الحنطة والشعير جازوعلى

المؤتم وسالك الجد) ويكتني مد وافتسله اللهم ربنا ولك الحدثم حذف الواو ثم حــٰذف اللهم فقط والمنفرد بجمع بينهما فىالاصم مــداية وملتنى (فاذا استوى قائما كبر) مع الخرور (وسعمد) واضاركته اولا (واعتمد سديد على الارض) بعدهما (ووضع وجهه بين كفيه) اعتبار الآخر الركمة باولهما ويوجه امسابع يديد نحسو القبلة (ويسبمد) وجوباً (على انفه وحبته فان اقتصر على احددهما جاز عند الىحنىفة) رجدالله فان كان على الانف كره وأن كان عـلى الجبة لايكر. كما في الفتم عن التمفية والبدائم (وقال ابويوسف وتحد لايجوز الاقتصار على الانف الا منعذر) وهو رواية عن الى حنيفة وعليه الفتــاري جــوهر. وفي التمحيم نقىلا عنالعيون ورونى عند مثل قولهما وعليه الفتوى واعتمده المحبوبي وصدر الشريعة (وانسجمه على كور عامته)اذا كان على جهته (او فانسل) ای طرف (ثويه حاز) ويكره الا

في غير زحمة (و بحافي) اي باعد (بطنه من فعندیه وبوجه اصادم رجليه نحو الفيلة) والرأة تخفض و تلزق بطنها بفخذما لان ذلك استرابها مدایة (و شول فی سعوده (سمانري الأعلى) ويكررها (ثلاثًا وذلك ادناه) ای ادنی کال السنة کا مر ثم رفع دأسه ويكر) معالرفع الى ان يستوى جالسا ولو لميستو جالسا وسجسد اخرى اجزله عندابي حنيفة ومجد رحمهما الله تعالى وتكاموا ق مقدار الرفع والاصم انه اذا كان الى السجود أقرب لا يجوز لانه يمد ساجدا والكان الي الجلوس اقرب جاز لانه بعد بالسنا فتعفق الثانية هدایه (فاذا اطمأن) ای سكن (بالسا) كجلسة المنشهد (كبر) مع عوده (وسمِد) سمِدة ثانسة كالاولى فاذا الحمأن ساجدا کر) معالنیوض (واستوی قائمًا على صدور قدميـــه) وذلك بان مغوم واصابع القدمين على هبئتها في المجود (ولايقيد) للاستراحة (ولايستديديه على الارض) ويكره فعلهما تنزيها لمن اليس، هذرحليه (ويفعل

الذرة والدخن لابجوز فانكانت هذه الاشمياء في الجوالن جاز في جمعهما كذا في منية المصلى وان وضع كفيه وسجد عليهما جاز وهوالاصح وعند بمضم لايجوز وان بسط كه على النجاسـة وسجد عليه لايجوز وهو الصبح وآما اذا سجد عـلى فاضل ثوبه فانه يجسوز ولابكر. اذا كان لدفع الاذي وان لم بكن لدفع الاذي بكر. بالاجماع (قوله وبدى ضبعيه) اى يظهر هماً ، والضبع بالسكون العضد وهذا اذا لم يؤذ أحدا أما اذا كان فيالصف لانفعيل وإما المرأة فلاتفعيل وتلصق بطنهما بتخذها في الحجسود والامة كالحرة فالركوع والحود والفعود واما رفعاليدين عندالهمرعة فهي كالرجل كذا فالنشاوي (قوله وبجاف بطنه عن فغذيه) اي ساعده واما الرأة فضفض وتلصق بطلهما بنمنذها والمرأة تخالف الرجل عشرة مواضع ترفع بديهما عند التحريمة الى منكبيها وتضع بمنها على شمالهـا تحت ثديهـا ولا تجانى بطنها عن فعنديها ولا تبدى ضبعيهما وتجلس متوركة فالتثهد ولاتفرج اصابعها فالركوع ولانؤم الرجال وتكره جماعتين ونقف الامامة وسلطهن ولانجهر فيءوضع الجبر والامة كالحرة فيجيع ذلك الا فورفع البدين عندالافتتاح فانها فيه كالرجل (قو له وبوجه اصابع رجليمه نحو النبلة) وكذلك اصابع بديه و يعتمدل فسيحوده ولا يغترش زراعيمه ويضم فنذبه لفوله عليه السلام و اعتدلوا في المجود ولايفترش احدكم زراعيه افتراش الكلب وليضم فعنديه (قول وبغول ف سجوده سجان ربي الاعلى ثلاثًا وذلك ادناه) لانه أما نزل. قوله تمالي ﴿ سِمِ اسم ربك الاعلى ﴾ قال عليه السلام « اجعلوهــا ق مجودكم ، ولما زل قوله تسألي ﴿ فسيح باسم ربك النظيم ﴾ قال ، اجملوها في ركوعكم ، وقوله « وذك ادناه ، اى ادنى نساعات المجود وادنى كال الجمع اوادنى كالاالمنة والاوسط حس والاكمل سبع قال الثورى يستحب ان يقولها الامآم خسا ليتمكن المقتدى من ثلاث فان نقص عن الثلاث او تركه اصلا عباز وبكره (قوله ثم يرفع رأسه ويكبر) والسنة فيه ان يرفع حتى بستوى جالسا وتكلموا مقداره فروى الحسن عن ابى حنيفة اذا رفع مقدار ماتمر الربح اجزئه وقالهداية الاصح انه اذا كان الى حال البجود إقرب لايجوز لانه بعد ساجدًا وأن كان الى الجلوس أقرب جاز لانه بعد جالســا وليس في هذا الجلوس ذكر مسنون عندنا (قوله فاذا اطمأن بالساكر وسجد ﴾ الطمائينة فيسائر الاركان واجبة عندهما وقال ابويوسنف فرض ويوجوبها قال الكرخي وعن الجرجاني انها سنة وفائدة الحسلاف بينهما ان على قول الكرخي اذا تركها ساهيا بجب عليه سجود السهو وعلى رواية الجرجاني لايجب (قُولِه قادًا اطمأن ساجدا كر واستوى قائمًا على صدور قدميــه) معتمدا يديه على ركبتيه (قولد ولا يتعد ولا يعتد بيديه على الارض) وبه قال ماك واحمد والشانعي يجلس جلسة خفيفة ويعتمد يمديه على اوض (قوله ويفعل في الركسة الثباتية مثل مافسل في الاولى) اى من القيام و الفرائة و الركوع والجمهود (قوله الا انه لايسنغم ولا يتبوذ) لان ذلك لم يشرع الام، (قوله والرَّكمةُ الشَّائية مثل مافعل في) الركمة (الاولى) لانه تكرار الاركان الا انه لا يستفيح ولا يتعوذ) لانهما لم بشرعاالامرة (ولا برفع بد مالافي التكبيرة الاولى) فقط (فاذار فع رأستمن السجدة الثانية في الركمة الثانية افترش) الرجل (رجله اليسرى فجلس عليه) اي على قدمها بان بجملها تحت التيني لانه استرلها (ووضع بديه على فحديد و بسط اصابعه) مفرجة تجلس على اليها اليسرى من تحت التيني لانه استرلها (ووضع بديه على فحديد و بسط اصابعه) مفرجة قليلا جاعلاا طرافها عند ركبت (ويشهد) اى قرأ تشهدا بن مسود بلااشارة بسابته عند الشهادة في ظاهر الرواية وعن ابي وسف في الامالي انه يمقد الخنصر والبنصر و بحلق الوسطى والابهام موليد المناخ و دالته منه المناخ و دالته المنافقة المنافقة

ولا يرفع يديه الافي التكبير الاول) وقال الشافعي يرفع عندالركوع وعند الرفع منه لنا قوله عليه السادم ولاترفع الاندى الافي عانية مواطن عند افتاح الصادة واستقبال البيت والصفا والمرؤة والموقفين والجرتين والقنوت والعبدن، كذا في الكرخي (فو إله ذاذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركمة الشانية افترش رجله اليسرى فعِلس علما ونصب اليمني) وقال مالك في التعدتين حيما المستون فهما التووّك وقال الشافعي في القمدة الاولى مثل قولنا وفي الثانية مثل قول مالك وان كات امرأة جلست على اليَّها اليسرى واخرجت رجلها منالجانب الايمن لانه لسَّترلها وتضم فخذيها وتجمل الساق البيني على الساق اليسرى (فولد ووجه اصابعها نحو القبلة) يسي اصبابع رجله اليني ووضع يديد على فحديد لانه الم من العبث في العسادة (قو ل. وبسط اصابعها نحو القبلة) ونفرق بين اصابعه ثم هذه التقاء سنة لوتركها حازت ملانه ويكر. از يتركما متمدا مان تركها ساهيا وجب عليه شجود السهو (فو له وتشهد) هذا من قبيل اطلاق اسم البعض على الكل واختلفوا في هنتا التشهد فقيل آنه واحب كالقمدة وهو السميم وقيل سنة ولاخلاف فيالتشهد السالة يأنه واجب وفى شرحه التشهد مسنون وآلمقدة الاولى والشائية (فؤ له والتشهد النحيات لله الى آخره) هذا تُشهد اين مسعود فانه قال اخذرسول الله عليه وسلم سدى وعلى التشهد كايعاني سورة من القرآن وقال هقل التميات لله والصلوات والطبيات الى آخره ووممني «التحيات» الملك الله والبقاء لله دو الصلوات " يمنى الصلوات الخس دو الطبيات " قيل شهادة ان لااله الانته يعني الوحدانية لله وقيل الزكاة ، وهل يشير . بالمسحة من مشامخنا من قالى لالأن مبني الصلاة على السكينة وقال بعضهم نعم لان الني صلى الله عليه وسلم كان بفعله، وكيفيته أن يَسْبَنَ اصِمِهُ الخنصروالتي تليها وبحلق الوسطى بالامام ويشير بحسمته (فَوْلِهُ المالاء عليك الها الني ورحة الله وبركاته) ائ ذلك السلام الذي الله الله عليك ليلة المراء فهذا حكاية عن ذلك السلام لاالمداء السلام ومعنى السلامة من الآفات (فولد وعلى عبادالله الصالحين) الهمالح هوالثائم محقوق الله وحقوق العبادو الصلاح مند

واعتمده المتأخرون لثبوته عنالني صلى الله عليه وسل بالاحاديث الصحعة ولصمة نقله عنا تُتناالثارثة ولذا قال في الفيم أن الأول خلاف الدراية والرواية ولشيخنا رجه الله تسألي رسالة فيالتشهد حرر فها صحة هذبن القولين ونني ماعداهما حيث قال أنه ليس لنا سوى قولن الأول وهو المشهور فى المذيب بسط الاسابع مدون اشارة ، الشاني بسط الاصابع الى حين الشهادة فيمقد عندها وبرفع السبابة عندالنني ويضعها عندالا ثبات وهذا مااعتمده المتأحرون واما والما ماعليــه الناس من الأشارة مع البسط مدون بدون عقد فلم ار احدا قال به اه ثم ذيل رسالته باخرى حقق فهما صحة

الرواية عا عليه النساس فن رام استيفاء الكنام فليرجع اليما يظفر بالمرام (والتشهد ان يقبول (الفساد) الحيات لله والصلوات والبطيات السلام عليك إبالنبي ورجة الله وبركاته السلام علينا وعلى عبادالله الصالحين المثهد الاالله الاالله واشهد ان بحدا عدء ورفدوله) وحذا تشهد أن مسود رضى الله عنه فانه قال اخد رسول الله صلى الله عليه وسلم سدى وعلى النشهد كاكان يعلى سورة من القرآن وقال قل التحيات لله الح هداية ويقصد بالفائد التشهد ما يها مرادتاه على وجه الانشاء كانه يحى الله تعالى ويسلم على بيه وعلى نفسه واول الله در

(ولا يزيد على هذا فالقعدة الاولى) فانزاد عامداكره وان ساهيا سجد للسهو انكانت الزيادة بمقدار اللهم صل على محمد على المذهب تنوير (ويقرأ في الركمتين الاخربين الفاتحة خاصة) وهذا بنان الافضل هوالصحيح هداية فلوسيح ثلاثا او وقف سناكتا بقدرها صح ولا ﴿ ٧١ ﴾ بأس به على الذهب تنوير (فاذا جاس في آخر الصلاة جلس) مفترشا

ابسًا (كا) جلس (ق) القمدة (الأولى و تنبرد) اينسا (و سل على التي صل الله غلیه وسلم) ولومسیوقاکا رجد فالسوط لعكن ربح ة لمعلل الماليكان ن التشهد قال في العن رخن الاطاب الروطال الامام مجد من كيفيتها فنال مقول ، اللهم صل على مجده الح السلاة المثمورة (و دعا عا شباه عا بشبه الفاظ القرآن) لفظا و معنى بكونه فيه محوه رّبنا آنا في الدنيا حسنة و في الأخرة حسنة ، وليس منه لانداعا إراديه الدماء لأالقرائد نهر (والادعيد) النمب عطنا على الغاظ و الجر عطفا على القرآن (المأبورة) اي الروية عو ماق مداره الهم ال اعوديك من عذاب جهتم و من عذاب القبر و من فننة المجاوالماة ومن فتنة المسجم الدليان فأنو مثمًا ما مروى ال ابا بكر الصديق رضيالله دنه سأل الني صلى الله عليه وسلم ال العلم دعاء مدعو به في صلاة فقال

النساد (فِولِد ولا يُزيد على هذا في النسدة الاولى) فان زادان كان عامدا كره و ان كان سناهيا فعليه السهو • واختلفوا ڧالزيادة الموجبة السمهو فرّوى هن أبي حنيفة اذا زاد حُرِفا واحداً و قبل اذا زاد اللهم صل على محمد و قبل لا يجلبُ حتى يقسول وَ عَلَ آلَ مُحِدَ * وَ اخْتَلَقُوا فَيَ المُسْبَوقِ اذَا قَعْدَ مَعَ الاَمَامِ فِي الْقَعْدَةُ الاَخْرِنَةُ قال بعضهم لا زيد على هذا و قبل بدعو و قبل بكرر التشهد الى عبد، و رسوله و في بالنهاية الحنار انه بأتى بالتشهد وبالسلاة على النبي والدمرات واذا كان على المصل مجديًا السيهو و باغ الى عبده و رسوله مل بسلى على النبي و بدعو قال الكرخي لابزيد على عبده ورسوله وبسلم وبأتى بالصلاة على النبي والدعوات في تشهد سجود السبهو وعلى قباس قول الطحاوى يأتي به قبل سجود السبهو (فولد و مقرأ في الركمتين الاخربين فاتحة الكشاب خاصة) وتكره الزيادة على ذلك و ذلك سنة على الظاهر وفي الهداية هو بان الانشل هوالصميح وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه واجب حتى أو تركه سناهيا وجب عابسه سجود السهو والتحيج آنه لا يلزمه السهو (قول اذا جلس في آخر صارته جلس كما مجلس في الاولي) هذا احتراز عن قول الشانعي رجه الله فانه بحلس عنبده في هذه الفسدة منوركا (قو له و تشهد) وهو واجب اعني انتشهد واما القعدة فهي فرض (فولد وبصلي على النبي صلى الله عليه و سلم) و لا تبطل الصالاة بتركها عندنا و قال الشانعي قرائة النشهد والعسلاة على النبي فرضان حتى لوتركما لانجوز السلاة (فو له و دعا عا بشابه الفاظ القرآن) لم يرد به حقيقة النشبيه لان كلام العباد لابشبه كلام الله واكنه اراد الدموات المذكورة في الفرآن و ربنا آتنا في الدنبا حسنة ، إلى آخره أو يأتي بمناه مثل و الهم عانى واعف عنى واصلح امرى و اصرف عنى كل شرالهم استعماني بطاعتك وطاعة رسولك وارحني باارج الراحين ، (قو له والاذعية المأثورة) بجوز نسب الادعية عطفًا على الفاظ وحجوز خفضها على أقر آن * والمأثورة المروبة عن النبي عليه السمالام و الهم النَّالْجُد كله و النَّالمات كله و بدك الحركاه و اليك ترجم الامر كله اسألك من الحير كله واعوديك من الشركاء بإذا الجلال والامكرام ، وعن الى بكرر ضي الله عنه قال بارسول الله على دعاً. ادعو به في صلاتي فقيال • قل اللهم إلى ظلمت نفيني ظلما كثيرًا و لايغفر الذنوب الاانت فاغترل منفرة من عندك و ارجمي الك انت الغفور الرحم » (فول و لايدعو عايشية كلام الناس) وكلامهم « مالا يستحيل سؤاله منم مثل « اللهم اكسني اللهم زوجني فلانة ، فان دفايه بعد الفراغ من التشهد لا تفسد صالاته لان حقيقة كلام الناس بعد التثمر لانفساما قاولي و اخرى ان لانفساها عا يشهه و هذان عندهما ظاهر وكذا عند ابي

• قلاللهم الى ظلت نفسى ظلما كثيرا ولايتفرالذبوب الا انت فاغفر لى مففرة من عندك وارجمى الك انت الفئور الرحم، (ولا يدعو عايشيه كلام الناس). تحرزا عن الفساد وقد اضطرب فيه كلامهم والحنسار كما قاله الحلبي النما في المفرآن والحديث لا نفسد مطلقا وما ايس في احدهما ان استحال طلبه من الحاق لايفسد والا افسد أو قبل الفهود قدر التشهيد والاخرج به من الصلاة مع كراهة المحريم (ثم يسسلم عن يمينه) حتى يرى بياض حدّه فيقول السلام عليكم ورجمة الله ورجمة الله و بركاته لعدم توارثه وصرح الحدادى بكراهته (و) يسلم بعدها (عن بسأره شلاقك) السلام المذكور و بسن خفضه عن الاول و بنوى من عن يمينه الرجال والنساء والحفظة وكذلك في الثانية لان الاعسال بالنيات هداية و في التصبيح واختلفوا في تسليم المقتدى فعن ابي يوسف و محد يسلم بعد ﴿ ٧٢ ﴾ الامام وعن ابي حنيفة فيه روايتان قال

حنيفة لان كلام الناس صنع منه فيتم به صلاته لوجود الصنع فكان بهذا الدعاء خارجا لا مفسداً لهما (قُولِه ثم بسلم عن يمينه فيقول الســـلام عليكم ورجمةالله) ولا يقول و بركائه كذا في المحيط (قوله ويسلم عن يساره مثل ذك) والسنة ال تكون التابية اخفض من الاولى فان قال ، السلام ، ولم يزد عليه اجزه وأن قال ، السلام ، ولم يقل • عليكم • لم يصر آئيا بالسنة وان قال • سلام عليكم • او عليكم السلام • لم يكن آئيـًا ما ويكره ذلك والمني بالسلام أن من أحرم بالصلاة فكانه غاب عن الناس لايكلمهم ولا يكلمونه وهند الفراغ كانه رجع اليم فيسلم ولوسلم اولا عن بساره ناسبا اوذاكرا يسلم عن عينه وليس عليه ان بعيده عن بساره وايس عليه سمهو اذا فعله ناسبا والتسليمة الاولى المخروج من الصلاة والشائبة اتسسوية وترك الجفء وينوى بالسسلام من عن ممينه من الرجال والنساء والحفظة كذا فى النسليمة الشانية قال في المبسموط يقدم في النية الحفظة لفضياتهم و في الجامع الصغير يقدم بني آدم لمشاهدتهم ولا ينوى الملائكة هددا محصورا لانه اختلف في عددهم قال ابن عباس مَم كُلُ مؤمن خسمة من الحفظة واحد عن عينه يكتب الحسنات و واحد عن بساره يكتب السيئات وواحد عن امامه يلفنه الخيرات وواحد ورائه يدفع عنه المكاره وواحد عند ناصيته يكانب مايصلي علىالنبي صلىالله عليه وسلم ويبلغه البه وفي بعض الاخبار ، وكل بالعبد ستون ملكا ، وقبل اكثر من ذلك ، بذبون عنه و لووكل العبد الىندسه طرفة عين لاختطفته الشياطين ، ﴿ قُولِه وَجُهُرُ بِالْقُرَائَةُ فَالْغَبِرُ وَفَالرَّكُمَّينَ الاوليين من المغرب والعشاء وان كان اماما) هذا هو المأثور المتواتر (قو له وان كان منفردا فهؤ عجبر ان شاء جهر واسم نفسه) لانه امام ق.حق نفسه (قوله وان شاء غافت) لانه ليس خلفه من يسممه و الافضل الجهر ليكون الاداء على هيئة الجماعة • وقوله ه واسم نفسه ٥ ظـاهره ان حد الجهران يسم نفسه ويكون حد المخافتة تصميح الحروف وهذا قول ابي الحسن الكرخي فان ادني الجهر منده ان يسمع نفسه واقصاه ان يسمع غيره وحدالخانتة تصيم الحروف ووجهه الالقرائة فيلالهمان دولا الصماخ وقال الهندواني الجهر أن يسمم غيره والمخافتة ان يسمم نفسمه و هو الصحيح لان مجرد حركة السمان لانسمى فرائة دون المسوت وعلى هذا الحلافكل ماشلق بالنطق كالطلاق والعشاق و الاستثناء * وقوله ه و ان شاء خافت ه لانه ليس معه من يسمعه و اما الصلاة التي لا يجهر فيما فان المنفرد لايخير فيها بل يخافت حتى لو زاد على قدر مايسمم اذنيه فقد اسما (قوله و عنى الامام الفرائة في الظهر و المصر) و ان كان بعر فة لقوله هايه السلام • صلاة النهار

الفقيه ابو جمفر المحتاران ينظراذا سلم الامام عن عينه يسلم المقتدى عن عينه واذا فرغ من يساره يسلم عن يساره اله (و يجهر) المسلى وجوبا محسب الجاعة و أن زاد أماء (بالقرائة في) ركعتي (الفيروال كعتين الاولين من المغرب والعشاء) اداء وقضاء وجعة وعبدين وتراويح ووتر فيرمضان (ان كان) المعلى (اماما و نخني الفراثة فيما بعد الاوليين) هذاهوالمتوارث هداية قال في التصييخ و المخافثة تصميح الحروف وهذا هو مختبار الكرخي وابي بكر البليني و عن الشيخ ابي الفاسم الصفار وابي جمغر الهند و انی و محد س النشل المخارى ال ادبي الخافتة ال يسمغ نفسه الا لمائم وفي زاد الفقها وهو السميم و قال الحلواني لاعِزه الا أن يحم نفسه ومن يقربه وفي البدائم ما غاله الكرخي انيس واصح وفي كتاب المالاة اشارة

اليه فانه قال و النشاء قر أفى نفسه سرا و النشاء جهر و اسم نفسه و قد صرح فى الآثار بذلك و تمامه فيه (و الكان) (عجما) المصلى (منفر دا فهو مخير النشاء جهر و اسمع نفسه) لانه المامنفسه (و النشاء خافت) لانه ايس خانه من يسمعه و الافضل هو الجهر ليكون الاداء على هيئة الجاعة هداية (و تنفى الامام)وكذا المنفر در الفرائة) وجوبا (فى) جميم ركعات (الظهر و العصر)

أغوله صلى الله تعالى عليه وسلم ه صلاة النارعما ، أي ليس فها قرائة معومة هداية (والوتر) واجب عنداني حنيفة رجهالله تمالي وهذا آخراقواله وهوالظاهر من مذهبه وهوالاصحوعنه انه سنةو بداخذا بوبوسف ومحد وعنه انه فريضة و به اخذ زفره وقبل بالنوفيق فرس ايعلا وواجباي اعتقادا وسنةاى ثبونا واجهوا على انه لايكفر جاحده وانه لابجوز مدون نية الوتر وان الفرائة تحب فيكل ركماته وان لابجوز اداؤه قاعدا اوعلى الدابة بلا عذر كا ق المحيط اهنهر وهو (ثلاث ركعات لانفصل مينين بسلام) كصلات المغرب حق لونسي القمود لايعود اليه ولوماد لمبغى الفساد كما فىالدر (وبقنت في الشالثة قبل الركوع فيجيم السنة).

عجماء وقبل صما اى ليس قيها قرائة مسموعة وبجهر في الجعة والعبدين لورود النقل المستفيد فبخمسا ومن فاتنه العشاء فصلاها بعد طلوع الثمس أن أم فيها جهر وأن صلى وحده خافت حمَّا ولا يتخير هو الصحيح لان الجمير يختص اما بالجساعة حمَّسا اوبالوقت في حق المنفرد على وجه التمنير ولم يوجد واحد منهما (قوله والوثر ثلاث ركسات لانفصل بينهن بسملام) وبه قال الأمام احد الوتر واجب عند ابي حنيفة دُونُ الفرض وفوق السينة وعندهما سنة مؤكدة لظهور آثار السينن فيهما من حيث انه لايكفر جاحده ولابؤذناه وتجب الغرائة فالركعة الثالثة منه قال يوسف بن خالد السمبئي هي واجبة حتى أوتركها للمنيا اوعامدا بجب قضاؤها وان طالت المدة وانهـــا لانؤدى على الراحلة من غير هذر وانهما لاتجوز الانبية الوثر ولوكانت سمنة لما احتج الى هذه الشرائط ، والدليل على وجوبها قوله عليه السلام ، ان الله زادكم صلاة الى صلاتكم الا وهي الوتر فصلوها مابين العشاء الى طلوع الفجر ، والامر الوجوب ولهذا يحب قضاؤها بالاجساع ولان النبي صلىالله عليه وسلم اضاف الزيادة الىالله لاالى نفسسه والسنن تضاف آلى رسولالله صلىالله عليه وسلم وانما لم يؤذن لها لانها تؤذى فىوقت المشاء فاكتفيت باذانه و اقامته ، وقوله ، لانفصل بينهن بسلام ، احترز بهذا عن قول الشافعي رجمالة (فوله ويتنت فالشالثة قبل الركوع) الفنوت وأجب على الصبح حتى اله بجب المهو بتركه ساهيا * وهل يجهربه او يُخافَت قال في النهاية المختار فيه الآخفا. لانه دعا، ومن سـنة الادعية الاخفاء ولا اشكال فيالمنفرد انه يُخافَت واسا اذاكان اماما فقد اختلف المشباع فيه قال بعضهم يخافت واليه مال محمد بن الفضل وابوحفص الكبير ومنهم من قال بحمير لانله شبها بالقرائة وفي المسوط الاختيار الاخفاء فيحق الامام والقوم لقوله عليه السلام ، خير الذكر الحنى ، * وهل برسل بديه أو يعتمد قال الكرخي والطحاوي يرسل وقال ابوبكرالاسكاف يعتمد وهو قول ابي حنيفة و يخد ه وهل يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فيه قال الواقيث نم لاله دعا، فالأفضل ال بكون فيه المسلاة على الذي وقال الوالقاسم الصفار اعما موضع العسلاة على الذي فالفعدة الاخيرة كذا فالفتساوي ه واما صورة القنوث فقد بيناه فيالسراج الوهاج (فَوْلِهُ فَي جَدِيمِ السَّنَةِ) وقال الشَّافِي فِي النَّصْفِ الآخرِ مِن رَّفَانَ * وقولُهُ • ويقنت فيالثالثة قبل الركوع ، وقال الشنافعي بعند، وأو أنه في الركمة الشالثة قنت ونسىالقرائة حتى ركم ثم تذكر فىالركوع فانه يرضع رأسه ويقرأ وبعيد القنوت والركوع ويسجد لمسهو فان قرأ الفاتحة ونسى السورة فانه يرفع رأسه ويقرأ السورة وبسدالفنوت والركوع ويسجد السهو وكذا اذا قرأ السسورة ونسى الضأيحة فانه يقرأ الفسأتحة ويعيد السسورة والقئوت ويعيسد إلركوع ولوانه لم يعسد الركوع اجزئه لانه حصل بعدالقرائة وقال زفر لايجزبه ولو قرأ السائحة والسورة ونسى القنوت فركع ان تذكر بعد رفع رأسه عضى على صلاته ولا يعود ويسجد المهو وان تذكر فيالركوع فمن ابي حنيفة روايتان المجمعة منهما لابعود ولكن يسجد السهو

ادا، وقضا، (ويقرأ) وجوبا (فكل ركعة من الوثر فاتحة الكتاب وسورة معها) اوثلاث آبات (فاذا اراد ان يقنت كبر ورفع بديه) كرفعه عندالافتتاح (ثم قنت) ويسن الدعا، المثهور وهو ، الهم آنا فستعينك ونستهديك ونستغفرك وتنوب البك ونؤمن بك وتنوكل عليك ونثنى عليك الحيركله ونشكرك ولانكفرك ونخلع ونترك من يفجرك ، المهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد والبك فسمى وتحفد ترجو رحتك وتخشى هذابك ان عذابك الحبد بالكفار ملحق ، قال في النهر وتحفد بدال ململة اى نسرع ولواتى بما مجمعة فسدت ﴿ ٧٤ ﴾ كما في الحسائية قبل ولايقول الجد لكنه

فَالُوجِمِينَ وَالْمُسْبُوقِ بِقُنْتُ مَمَالَامَامُ وَلَا يَقَنْتُ بَعْدُ ذَلِكُ فَيَا يَقْتَضَى ﴿ فَوَ لَهِ وَنَقُرأُ فكل ركمة منالوتر فاتحة الكتاب وسبورة) اما عندهما فظاهر لانه سبنة عندهما أنجب القرائة في جيمه وكذا على قول الى حنيفة رحمالله لانه محتمل ان يكون سينة فكان الاحتيماط فيها وجوبالقرائة فان ترك الفرائة فيالركمة الثانية فسمدت اجماعا (قُولِه فاذا اراد ان يقنت كبر ورضع يديه ثم يفنت) اما التكبير فلان الحسالة قد اختلفت فيحقيقة القرائة الى سننها وأما رفع البدئ فلا علام الاصم (قو له ولا نقنت في صلاة غيرها) وقال الشيافي بقنت في الغبر قال الطحاوي لابقنت في الفجر عندنا في غير بلية فان وقعت البلية فلا بأس به كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم فانه فنت فيهما شهرا مدعو عسلي رعل ودكوان و في لحيسان ثم تركه كذا في المنفط (فو له وليس في شيء من الصلاة قرائة سورة بعينها لانجزى غيرها) بعني ال الصلاة لانفف محتها على سورة مخصوصة بل مقرأ ماتيسر من الفرآن (قوله وبكره ان ينحذ سدورة بعيمها لصلاة لانقرأ غيرها) لما فيه من هجران الباق والهمام التفضيل وبعني لدلك ماسموى الفاتحة وذلك بأن بعين سورة السجدة وهل اتى ليوم الجمة وهذا أذا رأى ذلك حممًا واجبا لايجوز غيره اما اذا علم بانه بجوز باى سورة قرئها ولكن يفرأ هاتين السورتين تبركا بقرائة رسبولالله صلىأللة عليه وسبلم فلا بكره لكن بشرط ان بقرأ غبرهما احباناك لا يظن جاهل آنه لا مجدوز غرهما (قو له وادني ما مجزي من الفرائة في الصلاة ما منساله اسم الفرائة عند الى حنيفة) ربد مادون الآبة مثل قوله تسالى • لم يلد ، ومثمل قوله • ولم بولد ، ولو هجما آية من القرآن لم بجزء عن القرائق ، وفي المحيط القرائة فيالصلاة على خسبة أوجه فرض وواجب وسنة ومستقب ومكروه * فالفرض مانتعلق، الجواز وهو آية نامة عند ابي حنيفة فان كانت الآية كانين مجوز كقوله نعمالي • ثم نظر • وان كانت كلة واحمدة مثل • مدهامتمان • او حرفا واحدا مثل • ص . ونون • ففيــه اختلاف المشــايح والاصح انه لابجوز والحجندي بجوز يقوله مدهامتان ، لانها آية قصرة والواجب قرائةالفاتحة والسورة • والمسنون أن يقرأ في الفجر والظهر بطول المفصل وهــو من الجرات إلى البروج وقيل فيالظهر دون الفجر لانه وقت شغل تحرزا عن الملال وفي العصر و العشاء باوساطه

ثت فرمراسيل الى داود وملحق بكمر الحاء وفقعها والكمر افصيح كذاني الدرابة ويصل فيه على الني صلى الله عليه و سلم و قبل لا استفناء عا في آخر التشهد وبالاول نفتي • واختلف أبين لامحسنه بالعربية اولا نحفظه هل مقدول يارب يو اللهم أغفر لي ثلاثًا أو رينا آننا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة والحلاف في الأفضية والاخبرة افضل اه باختصار وسكت عن صفته من الجيس والاخفاء لانه لم ذكر ق الرواية وقد قال ان الفضل يخفيه الامام والمفتدي وفي الهداية تعا للسرخني انه المختبأر (ولامتنت في صلاة غلوها) الالنازلة فيالجمرية وقيل فيالكل (وايس في شي من الصلوات قرائة سووة بعينها) على طريق الفرضية بحيث (لابحزي غيرها) وانما

تمين الفائحة على طريقالوجوب (ويكره) للصلى (ان ينحذ سورة) غيرالفائحة (بعيها لصلات) (وهو) عيث (لايقرأ غيرها) لما فيه من هجران الباق و ايهام التفضيل وذلك كفرائة سورة المجدة وهل اتى لنجر كل جمة وهذا اذا رأى ذلك حمّا واجبا لايجوز غيره اما اذا علم انه بجوز اى سورة قرئما ولكن يقرأ هاتين السورتين تبركا بقرائدا النبى سلى الله عليه وسلم فلايكره بل مندب لكن بشرط ان يقرأ غيرهما احيانا كلابطن جاهل انه لا بجوز غيرهما (و ادنى ما يحزى من القرائة في الصلاة ما يتناوله المم الفرآن) واودون الآية (عندا بي حنيفة) و اختار ها المصنف و رجمها في البدائم

كذا ف التعميم (وقال ابو بوسف وهجد لابجوز اقل من ثلاث آبات قصار او آية طويلة) قال في لجوهرة وقولهما فبالقرائة احتياط والاقتباط فالعبادات امر حسن ا ه (ولامقرأ المؤتم خلف الامام) مطلقا وما نسب الي محد شعيف كا بسطه الكمال والعلامة قاسم في النصيح فان قرأ كره تحرعا وتصحى الاصعدر (ومن اراد الدخيول في في صلاة غيره تجناج الى البنين ليز) نفس (الصلاة و نية المنابعة) للامام وكيفية نبته كما في المحيط ال سوى فرض الوقت والاقتمداء بالامامفيه او سوى الشروع ف صلاة الامام او نسوى الافتداء بالامام فاصلاته ولونوى الافتدامه لاغير قيل لاعزبه والاصع انه عوزله لاله جعل نفسته تبما للامام مطلقا والنبعية من كل وجه أنما أنفق اذا مار مصليا ماصلاه الامام كذا فالذراية (و الجاعة) الرجال (سنة مؤكدة) وفيل واجبه وعايه العامة تنويراي عامة مشانخناو به جزم في النحفة وغرها قال في النحر وهو الراجح عنداهل المذهباه در واقلها اثنان واحدمم الامامولوعيزا في مسجداو غيره ويكره تكرارها باذان واقامة في مسجد علة لآفي مسجد ماريق او ف

وهو من البروج الي لمبحكن وفي المغرب بقصاره وهمنو من أذا زارات الى آخره • والمستحب أن مترأ فالفجر أذا كان مقيا فيالركمة الاولى قدر ثلاثين آية أواربسين ســوى الفـاتحة وفيالتــا نية قدر عشرين الى ثلاثين سوى الفــاتحة • والمكرو، ال مقرأ الفائحة وحدها اوالفائحة ومعها آية وآسان اومقرأ الصورة بغير الفائحة ولوقرأ فيالركعمة الاولى سورة وقيالاخرى سورة فوقهما يكره واذا قرأ فيالاولى • قل اعوذ رب النباس • بقرأ ف الثبائية • قل اعوذ برب النباس • ايضا وعلى هذا قرائة الآبات اذا قرأ فيالاولي آية فيانه يكره ان بقرأ فيالاخرى آية من-ورة فوقها (قو له وقال او توسف و محمد لابجزي اقل من ثلاث آیات قسار او آید طولة) كما يَه الكرسي وآبة الدن وقولهما فيالفرائة احتياط والاحتياط فيالعبادات امر حسين * وفي السفر يقرأ يفائحة الكتاب واي سورة شاءلان السفر اثرا في اسقاط شرط الصلاة فلان يؤثر ف تحفيف القرائة اولى وهذا اذا كان على عجلة من السير فان كان فيامنة وقرار يترأ فيالفير نحو البروج وانشيقت لانه مكنه مرامات السينة معالَضَفيف ثم على قولُهما لوقرأ آية قصيرة ثلاث مرات قال بعضهم لامجموز وقال بعضهم بجوز وفالفشاوى اذا فرأ نصف آية مرتبن او كرركلمة واحدة منآية مراراً حتى بلغ آية نامة لابجوزه واعبل انه يستمب فالصلوات كلها ماخلا الفجر التسبوية بين الركمتين في القرائة عندهما وقال مجداحب الى ان يطول الاولى على الثانية فالصلوات كلها * واما فالغبر فيستعب تطبويل الاولى عبلي الثانية بالاجماع ليدركها المتأخر وفيه اعانةله لانها وقت نوم وغفلة يخلاف سائر الاوقات لانها وقت علم ويقفلة فلو تفافلوا فيغير الغبر الهما يتفافلون باشتغال دلياهم وذلك مضاف الى تقصيرهم • واما غفلتهم بالنوم فليس باختيارهم فيستحب فيها تطويل الاولى على الثانية بالاجمياع فيالصلوات كلمها وهذا فيالفرض • واما فيالسينن والنوافل فلايكره كذا ف الفتاوى و لوكرر آية ف التطوع لايكره و الفرائض يكره كذا ف الفتاوى (فولد ولايقرأ المؤتم خلف الامام) وعن مجد انه قال استحسسن له قرائة الفيائحة في صلاة المخافنة (قول ومناراد الدخول ف صلاة غيره احتماج الى نينين نبسة الصلاة ولية المنابعة) والافضل أن ينوى المنابعة بعبد قول الامام أت أكر حتى بصير مفتديا ولو نوى حين وقف الامام موقف الامامة جاز عنـد عامة العلماء وقال ابوسـهل لايجوز ولونوى الافتداء بالامام ولمبط منهو صح الاقتسداء ولونوى الافتسدامه يظنه زيدا فاذا هو عرو صمم ايضا واذا نوى الاقتداء يزيد فاذا هو عرو لايصم لانه اقتداء برجل ليس هو فالصلاة (قول والجاعة سنة مؤكدة) اى قربة من الواجب • وف التمنة واجبة لقوله ثمالي ﴿ وَارْكُمُوا مُعَالِرًا كُمِّينَ ﴾ وهذا بدل على وجو بها • واتحاقلنا انها سنة لفوله عليه السلام • الجاهد من سنن الهدى لا يُخلف عنما الامنافق ، و قال عليه السلام • مامن ثلاثة في قرية لايؤذن فيم ولانقيام فيم الصلاة الاقدا سفوذ عليهم الشيطيان علىك بالجاعة قاعا يأخذ الذئب الفأرة ، اسموذاي استولى عليهم وتمكن منهم واداثت

انهاسنة مؤكدة فانها تسقط فيحال العذر مثل المطر والريح فىالميلة المظلة واما بالنمار فليست الريح عذرا وكذا مدافعة الاخبثين اواحدهمااوكان اذا خرج يخاف ان يحبسه غربمه فيالدين اوكان مخاف الظلمة اويريدسفرا واقيمت الصلاة فيخشى ان تغوته القافلة اوكان قيما بمريض اوبخاف ضياع مالهاوحضر العشاء واقيمت صلاة العشاء ونغسه نتوق اليه وكذا اذا حضر الطعام في غير وقت العثاء ونفسه تنوق اليه وكذا الاعمى لابجب عليه حضور الجماعة عند ابى حنيفة وان وجد قائدا وعندهما بجب اذا وجد قائدا ولايجب على مفعد ومقطموع البد والرجل منخلاف ولامقطموع الرجل ولاالشيخ الكبير الذى لايستطيع المثنى وافل الجاءة اثنان واوصل معه صي يعقل الصلاة كانت جماعة حتى لوخلف لابصل بجماعة وام صبيبا بمثل حنث كذا فىالفتاوى ولوصل فييته بزوجته اوجاريته او ولده فقد اتى بفضيلة الجماعة ولونام اوسمى اوشمال عن الجاعة فالمستحب ان يجمع اهله ف منزله فيصلى بهم وقد قال عليه السلام و من صلى اربسين وما في جماعة مدرك النكبيرة الاولى كتب الله براثين برائة من النار وبرائة من النفاق ، (فولد وأولى الناس بالناس بالامامة اعلم بالسنة) اي عما يصلح الصلاة ويفسدها والمراد بالسنة هنا الشريعة (قوله نان تساووا ناقرؤهم لكتابالله تعالى) يعنى اذا استووا في العلم واحدهم قارى قدم القارى لان فيه زيادة (قوله فان تساووا فاورعهم) لان معه زيادة الورع وهو درجة فوق التقوى لان التقوى اجتناب المحارم والورع اجتناب الشبات (قول الله فان تساووا فاستهم) اي اكرهم سنا لان في تفسديم الاسن تكثير الجاعة لانه اخشع من غيره فان تساووا في السن فاحسنهم خلفا فان ساووا فاحسنهم وجها (قوله ويكره تقديم العبد و الاعرابي) لان العبد مستحف و ينر الناس عنه والاعرابي هوالذي يسكن البوادي والجهل فىالاعراب غالب قال الله تعالى فيم ﴿ وَاجِدُرُ أَنْ لَا يُعْلُمُوا حَدُودُ مَا أَزُلُ اللَّهُ عَلَى رَسُولُهُ ﴾ قُولِهُ وَالْفَـاسَ) لانه لايهتم بامر دنمه (قوله وولد الزما) لانه ليسله اب يفقهه فيفلب عليه الجمل (قوله والاعمى) لانه لايتجنب البجاســة ولا يهندى الى الفبلة الابنسـير. و ف الحبط اذا لم بكن غيره من البصير افضل منه فهو اولى (قولد فان تقدموا باز) لقوله عليه السلام • صلوا خلف كل روفاجر ، ولان انعر وانس بن ملك وغرهما من العماية والتابسين كانوا بسلون خلف الحجاج مع انه كان افسق اهل زمانه حتى قال عربن عبدالعزيز لوجاءت كل امة بجناتها وجئنًا بلى محمد لفلبناهم يعني الحجاج • فأن قلت قساالافضل ان يَصْلَى خَلْفَ هُؤُلاء اوالانفراد • قبل اماق حق الفاسق فالصلاة خلفه او لى لماذكر ناه من صلاة العمابة خلف الحباج و اما الآخرون فيكن ان يكون الانفراد اولي لجهلهم بشروط وط الصلاةوالافضل ان بصل خلف غيرهملان الناس تكره امامتهم وقدقال عليه السلام • من ام قوما و هم كارهون فلاصلاقه ، و تكره الصلاة خلف شارب الخر وآكل الربا لانه كاســق (قوله وينبغي للامام ان لايطول بم الصلاة) يعني بمــد

ذوسلطان (اعلم بالسنة) اى الشريعة والمراد احكام الصلاة صمة و فسادا (فان نساوو ۱) علما (فاقرنهم) لكتاب الله تعالى اى احسنهم تلاوة (فان تساو و افاو رعهم) ای ا كثرهم القاء بشهات (فان تساو و الماسنيم) اي اكرهم سنالانه اكثرخشو ماثم الاحسن خلفائم الاحسن وجهاثم الاشرف نسبائم الانظف ثوبا فان استوو القرع بينهما او الخيار الىالقوم وان اختلفوا اعتبر الاكثروق الامدادو امااذا اجتموا فالسلطان مقدم ثم الاميرثم الفاضيثم صاحب المنزل ولومستأجرا وكذابقدم الفاضي على امام المبجد ا ه (ويكره) تنزيها (تقديم العبد) لغلبة جهله لانه لايتفرغ التملم (والاعرابي) وهومن يسكن البوادى لان الجهل فمرغاب قال تعالى ﴿ وَاجِدُرُ الْ لَا يُعْلُوا حدو دماا تزل الله على رسوله كه (و الفاسق) لانه شهر بامرد منه (و الاعمى) لانه لا سوق النجاسة (وولدالزنا)لانه لاابله مفقهه فيغلب عليه الجهل ولان فالمديم هؤلاءتغير الجامة فكر معداية (فان تقدموا جاز ﴾ القسولة صلى الله عليه وسلم ٥ صلوا خلف كل روفاجر ، (وينبغي للامام ان لايطول بيم الصلاة)

عن القدر المسئون قرائة واذكارا تال فىالفتم وقد محثنا ال التطويل هو الزيادة على القرائة المسنونة فاله سلمالة عليه وسلم نهى عنه وقرائنه هيالمسونة فلابد من کون مانهی عنه غیر ماكان دأبه الالضرورة اه (ویکره انساه) تحر عا فنم (ان بصلين و حدهن) يمني بغير رجال (جماعة) و سواء في ذلك الفرائني والنوافل الاصلاة الجنازة (فان فعلن و قفت) المرأة (الامام وسطهن) فلو تفدمت صحت و اثمت اثما آخر (و من صلى مع و احد) ولو صبيا (اقامه عن عينه محاذیا له و عن محمد يضع اسابسه عند مغب الامام والاول هوالظاهروانكان وقوفه مساويا للامام واجوده تقدمعليه لايضر لان العبرة لموضع القيام ولوصل خلفه او على يساره جاز الا انه یکون مسیئا جوهره (فانكانا النين مدم عليما) وعن ابي يوسف يتوسطهما هدایة و شفدم الا کثر اتفاقا فلوقامو بجنبه اوقام واحد مجنبه وخلقه صف كره اجماعادر (ولا مجوز

القدر المستون لما روى ان معاذا رضيافة عنسه صلى بقوم فاطسال بهم القيسام. فشكوا الى رســول الله صلى الله عليه و ســلم فقال له • افتــان انت يا معــاذ قالهــا ثلاثًا إنَّ انت من والسمساء والطارق والنَّمس وضعيها ٥ وروى انه قال • صل يهم صلاة اضعفهم قان فيم المريش والكبير وذا الحساجة ، و ذكر في المصابيح ان معاذاً صلى بقومه صلاة العشباء فافتَّصها بسبورة البقرة فانحرف رجل منهم فسلم ثم صل وحده ففسال معاذ ائه منافق فذهب الرجل الى رسمول افلة صلى الله عليه و سلم نقال بإرسولءالله أنا قوم نعمل بايديت ونستى بنواضحنا وأن معــاذا صلى بنـــا البارحة ففرأ البقرة فتجوزت فزع اني منسافق فقال صلى الله عليه وسلم • يا معاد أفتسان انت قالما ثلاثًا افرؤا والثمن وضعيها وسبح اسم ربك الاحل ونحوهمـنا • وقال انس ماصليت خلف احداثم واخف مما صليت خلف رسولالله صلىالله عليه وسلم وروى الدالنبي عليه السلام قوأ بالموذتين في صلاة الفجر فل فرغ قالوا او جزت يا رسول الله قال سمت بكا، صبى فغشيت على أمه فدل على الالامام ينبغي له ال يراعي حال الجاعة (قوله و بكر. النساء ان يصل وحدهن جماعة) بغير رجال و سوا. في ذاك الفرائض والنوافل والتراويح و اما في صلاة الجنازة فذكر في النواية انه لايكره ابن ان يصلينها بجماعة وتغف الامامة وسطهن لانهن اذا صلينها فرادى ادى ذلك الى فوات العسلاة على البعض لان الفرض بسقط باداء الواحدة فتكون الصلاة من الباقيات نفلا والتنفل بصلاة الجنازة غير مشروع (قوله فان ضلن وقفت الامامة وسطهن) و بغيامها وسطهن لا تزول الكراهة لان في التوسيط ترك مقام الامام وانما ارشد أَلْشِيخُ الى ذَلِكَ لا نه امَّل كراهة من التقدم اذ هو استرلها ولان الاحتراز عن ترك الستر فرض والاحتراز عن ترك مقام الامام سنة فكان مراعاة الستر اولى فاذا صلين بجماعة صلين بلا اذان ولا اقامة وان تقدمت علين امامين لم تفسد صلاتين + وقوله و سطهن ، هوباسكان السين و لا يجوز فهما و الاسل فيه ان كل وضع بصلح فيه ، بين ، فهو وسط باسكان السين ويكون وسط ظرفا كفواك ٥ جلست وسط الفوم ٥ اى ينهم وكل موضع لايصلح فيه ، بين ، فهو وسط بُصريك السين ويكون وُسط اسما لا ظرة كقولك ، جلست وسط الدار ، ولوان قوما عرامًا ارادوا الصلاة فالافضل الايصلوا وحدانا نسودا بالاعا، و يتباعد بعضهم عن بعض فان صلوا بجماعية وقف الامام وسطهم كالنسا. وصلاتهم بجماعة مكروهة (قوله ومن صلى سه واحد اقامه عن يمينه) ان كان قبل الشروع نظاهر و ان كان بعده اشسار اليه بيده وعن مجد يصنع اصابعه عند عنب الامام والاول هو الظاهر وان كان وقوفه مساويًا للامام و سجوده مقدم عليه لايضر. لان العبرة لموضع القيام ولو صِلى خلفه او على يساره جاز لان الجواز متعلق بالاركان و قد وجدت الا انه يكون مسيئًا (قوله ناز كا نا اثنين تقدم عليهما) و عن ابي يوسف يتوسطهما لان ابن مسعود صلى بعلقمة والاسود فقام وسلما قلنا قال اراهم الفني كان ذك لنسيق البيت (قوله و لا يجوز الرجال

للرجالان يقتدوا بامرأة) او خنثى(اوصبي) مطلقا ولوق جنازة او نقل قىالاصبح (ويصف) الامام (الرجال ثم الصبيان) ان تعددوا فلوو احد دخل قى الصف و لايقوم و حده ثم الحناثا ولومنفردة (ثم النساء) كذلك قال الشمني وينبغي اللامام ان يأمرهم بان يتراصوا ويسدوا الحلل ويسووا مناكبم ويقف وسطا ﴿ ١٨ ﴾ اه (فان قامت امرأة) مشتماة. واو

ان مقتدو ٩ بامرأة ولا بصبي) اما المرأة فلقوله عليه السبلام • اخروهن من حيث اخر هن الله ، اى كما اخر هن الله في الهـمادات والارث و جميع الولايات ، و هـل تنقد النجرعة اذا اقتدى بها انها إمرأة لا تنقد رواية واحدة وال لم يطر ففيه اختلاف المشايخ وفي الاقتداء بالعربان لا تنعقد اصلا • واما الصبي فلا نجوز أمامتــه للبالغين لانه متنفل وفي التراويح جوزه مشايخ بلخ و كذا في صلاة العيدن والكسوف والمختبار أنه لا بجوز في الصبلوات كلها) قولد و بصبف الرجال ثم الصبيان ثم النساء) لقوله عليه السلام ، ليلبني منكم اولوا الاحلام والنبي ، اي اى السالغون اولى العقول • والحالم هو السالغ سواء احتلم اولم يحتلم فان كان معهم خنانًا وقفوا بين الصبيان والنساء احتياطا (فو له فأن قامت امرأة ألى جانب رجل و هما مشتركان في صلاة واحدة افسدت عليه صلاته) والحسارم كالاجانب وهذا اذًا نوى الامام امامتها اما أذًا لم نو امامتها لم يضره محاذًا ثمها ولا تجوز صلاتها لان الاشــتراك لا يثبت بدون النية عندنا خلافا لزفر ولانا لو صححنا اقتدائهـــا بغير نية قدرت كل امرأة على فساد صلاته مني شائت بان ثفف الى جنبه فتفتدي له ومن شر ثط المحاذات المسدة ان تحكون الصادة مشتركة تحرعة و اداء احتراز عن المسبوق وان تكون مطلقة اى ذات ركوع وسجود و ان تكون المرأة من ذات الشهوة حالا اوماضيا وان لا يكون مينهما حائل و لافرجة و ادناه قدر مؤخرة الرجل وغلظه غاظ الاصبع والفرجة تقوم مقام الحائل وهو قدر مايقوم فيه الرجل وان متنفق الجهة حتى لو اختلف لا تفسد وهذا انما يكون في الكعبة وان سوى الامام المامتين الا في الجمعة والعيدين وقدر بعضهم سن المرأة بسبع سنين وقبل يتسع والصحيح ان لانقدر بشئ والمجنونة اذا حاذت لا نفسد ولو كانت بالغة مشتهاة لعدم صحة الصلاة منها والصبية اذا كانت تعفل الصلاة وهي لا تشتبي لا تفسد ولا يشترط في حكم المحاذت ان تدرك اول الصلاة بل لوسبقها ركمه او ركعتين فحاذته فيما ادركت تفسدعليه وال كانا مسبوقين فحاذته فيما مقضيان لا تفسد عليه لا نهما منفردان (قو له و يكره النساء حضور الجامات) يعني الشواب منهن لمافيه من خوف الفتنة (قوله ولابأس ان تخرج العجوز فيالغير والمغرب والعشاء) والجمعة والعيدين وهذا عند ابي حنيفة اما عندهما فنخرج في الصلوات كلها. لا نه لافتنة لقلة الرغبة فيهن وله ان شدة الغلمة حاملة على الارتكاب ولكل ساقطة لاقط غير ان الفساق انتشارهم فىالغاير والعصراما فىالغبر والعشباء فهم نائمون وفي المغرب بالطعام مشغولون وفي العيد الجبانة متسعة فيمكنها الاعتزال عن الرجان فلا يكره • والفتوى النوم على الكراهة في الصلاة كلها لغاور النسق في هذا الزمان ولا يباح لهن الحروج الى الجمعة عند ابى حنيفة كذا في المحيط فجملها كالظهر

ماضيا اوامة اوزوجة او محرما (الى جنب رجل) ركناكاهلا (وهمامشركان في صلاة واحد) ذات ركوع وسجود ولا عائل بينهما ولم يشر اليها لتأخر عنه و نوى الامام امامتها (فيدت صلاته) لاصلاتها والااشارالها فلمتأخراولم نو الامام امامم ا فسدت صلاتها لاصلاته والألم تدم المحاذات ركنا كاملا او لم يكونا في صلاة واحدة اوفي ملاة غير ذات ركوع و مجود و بينهمسا حائل أمثل ووخرة الرحل في الطول والاصيم في الغلظ لم تضرهماالمحاذات والفرجة نقوم مقام الحائل وادناها قدر ما يقوم فيه الصلي و عامه في الفهستاني (ويكره النسا) الشواب (حضور الجاعة) مطلقا لمافيه من خوف الفتنة (ولا بأس بان مخرج العجوز فبالفير والمغرب والعشاء) وهذا عند ابي حنيفة اما عندهما فعرج في الصلوات كلما لانه لافتنة لقلة الرغبــة فهن وله أن فرط الشبق حامل فنقم الفتنة غير ال

الفساق انتشارهم فى الظهر والعصر وكالجمعة اما فى الفجر والعشاء فا نهم نائمون وفى المغرب بالطعام (وفى) مشتغلون هذاية و فى الجوهر تيجهالفتوى اليوم على الكراهة فى الساوات كامسا لظهور الفسسق فى هذا الزمان اه

(ولايصل الطاهر خلف من به سلس السول ولا الطاهرات خلف المستماضات) لما فيه من شاء القوى على الضعيف ويصلي من به سلس البول خلف مثله وخلف من عذره اخف من عدره (و) كذا (لا) يسل (الفاري) وهو من محفظ من القرآن ماتصح به الصلاة (خلف الاي) هو عكس القارى (ولا المكتبي خلف العربان) لفوة حالهما (وبجسوز ان بؤم المنيم المنوضئين) لانه طهارة مطلقة ولمذا لاتقدر متسدر الحساجة (و الماسم على المنفين الفاسلين) لان الخف مانع سراية الحدث الى القدم وماحل بالحف زله المسم (ويعبل القائم خلف انقاعد) وقال محد لابجوز وهو الفياس لفوة مال الفسائم ونحن تركناه بالنص وهو و هو ماروی انه صلی الله عليه وسلمصلى آخرصلاته قاعدا والقوم خلفه قيام هداية (ولابسل الذي ركم ويسجدخلف المؤمي) لان حال المقندي أقوى

و في المبسوط جعلها كالعيدين حتى انه بساح لهن الحزوج البها بالأجماع (قوله ولايصل الطاهر خلف منه سلس البول ولاالظا هات خلف المستماضة) لما فيمه من بناء القوى على الضعيف ويصلى من به سلس البسول خلف مثسله ولأنجوز ان يصلى خلف من به سلس وانفلات ريح لان الامام صاحب جذر بن والمأموم صاحب عذر واحد (قوله والالفارى خلف الامي) والبصير شارعاً على الاصم حتى لوقهقه لاينتقش وضوئه والامى هو مثلابعرف مثالقرآن ماتصحبه الصلاة وان ام الامی امیین جاز وان ام قارئین فسدت صلاته وصلاتهم وقال الجر جانی انما تفسد صلاته اذا علم ان خلف قارنًا وفي ظاهر الروابة لافرق وفي البكرخي انميا تفسيد صلاته بالنية لامامة القارى اما اذا لم ينو امامته لاتفســد كالمرأة ولوافتتم الامى ثم اتى القــارى تفسد صلاته وقال الكرخي لاتقســد لانه انمــا بكون قادرا على ان بجعل صلاته مغراثة قبل الافتشاح ولوحضر الامى والقسارى يصلى فلم يقتدبه وصلى وحده فالاصح انها لانفسد وان ام قارئين واميين فصلاة الكل فأسدة عند ابي حنيفة لان الاميين قادرون على ان مجملوا صلائم بقرائة بان يفتدوا بفارى وعندهما صلاته وصلاة من هو مشباء جائزة ولوصلي الامي وحده القياري وحبده جاز هو العميم ولايجوز اقتداءالاى بالاخرس لانالاخرس لابأني بالفرعة (قوله ولاالمكتسى خلف العربان) ولاتنقد التحريمة اصلاحي لوقيقه لاينتقض وضوئه ولوكان في تطوع لابجب قضاؤه واثوام العبارى عراة ولابسين فصلاة العبارى ومنهو مشبله جائزة بالاجياع وكذا صاحب الجرح السائل عن هو مثله والفرق بينــه وبينالامي اذا ام قارئين واميين على قول ابى حنيفة ان العبارى والمجروح لاعكنم ان يجعبلوا صلائم بثياب ولابانفطاع الدم وان اقتدوا بصيح ولابس والامي عكنه ان بجمل صلاته بقرائة بان يقتدى بقيارى لان قرائة الاماملة قرائة (فولد وبجوز أن بؤم المتيم المتوضئين) وهذا عندهما لانهما طهمارة مطلقة غير موقتمة بوقت مخلاف طهارة المستماشة وقال مجمد لابجوز لانها ظهارة ضرورية من حيث انه لايصار اليها الاهند اليمز من الما، (فوله والما سم على الحنين الفاسلين) وهذا بالاجماع لاذ المحم طهارة كاملة لاتقف علىالضرورة ولان الخف مانع مرابة الحدث الى القدم وماحل بالحنف زيد الحج (فولد و يسلى الفائم خاف القائد) بسى اذا كان القاعد ركع ويسجد فاقتدى به قائم بركع ويسجد وقال محمد لابجوز لانه اقتدى غير معذور عمذور الهلايصيح قال في جامع الفتاوي والنفل والفرض في ذلك سوا، عند محمد ولهما ال آخر ملاة صلاحا النبي عليه السلام باصابه كان فيها قاعدا وهم قائمون ولانه ليس من شرط حمة الاقتداء مشاركة المأموم للامام فالقيسام بدلالة أنه أوادرك الامام فالركوع كبر قائما وركم واهتد نلك الركمة ولميشاركه فىالفيسام (قوله ولابسلى الذي بركع ويسجد خَلْف المزى) وهدذا قول اصحانا جيما الازفر فاله بحدوز ذاك قال لانَّ الاعماء بدل منالركوع والسجود كما ان النيم بدل عنالوضوء والنسل فكمسا بجوز

الدوضيء خلف المثيم فحكذا هذا قانبا الاعباء ليس ببدل هنالركوع والسجودلانه بعضه وبعض الذي لايكون بدلا عنه فاوجاز الاقتداءبه كل مقتديا فيبعض السلاة دون البسن وذلك لابجوز ويصلى المؤمى خلف المؤمى لاستوائهما الاان بؤمى المؤتم قاعدا والامام مضطجعا فلابجوز واذا كان الامام يصلي قاعدا بالابماء والمفتدى قائمًا بالايمــا، جاز لان هذا القيــام غير مشبر لانه ليس بركن حتى حجان الاولى ركه (قوله ولابصل الفترش خلف المتنفل) لان الاقتمداء شاء ووصف الفرضية معمدوم فيحق الامام فلايتحفق البنساء على المعمدرم ويجوز اقتداء المتنفل بالفترش لان صلاة الامام أشمل على صلاة المفتىدي وزيادة فصح اقتيداؤه نخلاف المغرض بالتنفل لانه بناء قوى على ضعيف فلا يجوز ، فإن قيسل اذا جوز صلاة المتنفل خلف المفترض فالقرائة فرض على المقتدى فيالآخرين لان القرائة فرض في جميع ركمات النفل وهي على الامام نفل فكان فيمه اقتداء المفترض بالمتنفل ، قانا لما انتبدىبه لم بق عليمه قرائة لافريضة ولانافلة (قوله ولامن يصلي فرضا خلف من يسل فرضا آخر) لان الاقتماء شركة وموافقة فلا مدمن الأنحماد وسواء نغماير الفرضان اسمما اوصفة كن صلى ظهرامس خلف من يصلى ظهر البسوم فانه لايجوز بخسلاف مااذا فاتنهم صلاة واحسدة منهوم واحسد فانه بجوز واذا لمهجز اقتداء المقتدى هل يحكون شارعا في صلاة نفسه ويكون تطوعا فني الحجندي نم وفي الزيادات والنسوادر لايكون تطوعا ومن صلى ركعتين من العصر فغر بثنالثمس فجاء انسان واقتدى به في الآخرين بجوز وان كان هذا قضاء المفتــدى لان الصلاة واحدة (فولد ويصل المتنفل خلف المفرض) لأن فيه ساء الضعيف على القوى فجاز واذا كان بين الامام والمقندي حائط منع الاقتداء الاان تكون الحائط قصيرامقداد الزراع او الزراعين و اما اذا كان اكثر من ذاك فان كان فيه باب مفتوح او تقب لوار اد ان يسلى الى الامام امكنه ذلك صح الاقتدا، وأن كان فيه باب يغلق او ثغب صغير لواراد الوصول الى الامام لا عكنه قال الحلواني اذا لمبشتبه عليه حال امامه صح اقتداؤه والا فلا و اواقتـدى بالامام في اقصى المحجد و الامام في المحراب جاز لان الجبجد و ان انسم فحكمه واحدوان كان في الصح إه ان كان بينمه وبين امامه اقل من ثلاثة اذرع صح الاقتداء والافلا (فول ومن اقتدى بامام ثم علم انه على غير طمارة اعاد الصلاة) والعلم لذلك من وجهين المايشهادة العدول يشهدون انه احدث ثم صلى فان العلاة تفسيد والثاني ان يخبر الامام بذلك من نفسه بان يقوله صليت بك وانا محدث ويقبل قوله أن كان عدلا وان لميكن عدلا لمبقبل الاانه يستحب الاعادة ولوصلي على لمن انه محدث اوجنب ثم تبينه انه على طهـارة لاتجزيه صلاته و مختبي عليـه الكفر (قوله و بكره المصلى ان يمبث شوبه اوسيحسده) العبث هو كل لعب لابذة فيه فاما الذي فيه لذة فمو لعب وكل عل مفيد لابأسبه في الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلاته فسلت العرق ِ هِنْ جَبَهَتُهُ لَانَهُ كَانَ يَزَدْيُهِ وَامَا مَا لِيسَ عَفَيْدُ فَيْكُرُهُ وَالْعَبْثُ مَكُرُوهُ غَرِ مُفَسِدُ قَالَ عَلَيْهِ

على المدوم (ولا) خلف (من يصلي فرضما خلف من يسلى فرضا آخر) لان الافتداء شركة ومؤافقة فلاند من الأتحساد ومي فسبد الاقتداء لفقد شرط كطاهر عمذور المتعقد اصلا والاختلاف الصلاتين تنعقد نفلا غير •ضمون كذا في الزيلعي وتمرته الانتفاض بالقيمتية اذا انمقدت والالا (ويصلى المنفل خلف المفترض) لانه فيه ساء الضعيف على القوى و هو حائز (ومن اقتدى بامام ثم علم) ای المقتدی (انه) اي الأمام (على غيروضوم) في زعم ا (اعاد السلاة) انفاقا لظمور بطلانها وكذا لوكانت صحصة فرزع الامام فاسدة فيزعم المقتدى لبنائه على الفاسيد في زعم فلايصم ونيه خلاف وصحح كل اما لوفسدت في زع الامام وهو لايطربه وعله المنشدي صحت في قول الاكثر وهو الاصح لان المتدى برى جواز صلاة امامه والمتبرق حقه رأى نفسه فوجب القول بجوازها كذا في حاشيد شبخ مشامخنا الرحتي (ویکره المسلی آن بعبث شوبه او مجسده) والعبث

السلاة (ولا يقلب الحصى) لانه نوع ﴿ ٨١ ﴾ عبث (الا الله عكنه المجود عليه الا بمشقة (فيسو به مرة و احدة) و تركه

افضل لانه اقرب المخشوع (ولا يفرقع اصابعه) يغمزهما او مدهما حتى نصوت (ولا ينخصر) و هو ان يضع بده على خاصرته قاله این سیرین وهو اشهر تأويلاته لما فيه من تفويت منة اخذ اليد ن و لائه من فعل الجارة وقبل ان خکی علی الحسر (ولايستدل ثو 4) نكبرا او تهدأونا وهو ان مجعل الثوب على رأسه وكنفيه و رسل جوانبه من غیر ال يصمها قال صدر الشريعة هذا في الطياسان اما فىالقباء ونحوء فهوان يلقيه على كتفيه من غير ان بدخل بدنه في كيه اه (ولايعقم شعره) و هو ان مجمعه و يعقده في مؤخر رأسه والسنة الأبدعه على حاله يسجد مع (ولايكف ثوبه) و هو رفعه من بين بديه او من خلفه اذا اراد السجود و قبل ان بجمع ثوبه و بشده في و سطه الما فيه من التجبر المنافي لوضع الصلاة و هوالحشوع (و لا يلتفت) اى بعنقه محيث بخرج وجهه عن القباة فاما النظر بطرف عينيه من غیر آن یاوی عنصه فغلاف الاولى (ولايقمي)

أ السلام • اذالله كرملكم ثلاثًا اله ث في الصلاة والرفث في الصوم والصحك في المقاره ورى آنه عليه السلام رأى رجلا يعبث بلحيته في الصلاة فقال ، لوخشم قلبه لحشمت جوارحه ، وقال عليه السلام ، أن في الصلاة لشفلا ، أي شغلا للمصلي بأعمال العسلاة فلا ينبغي ال يشتغل بغيرها قال فيالذخيرة اذا حك جمده لا تنسد صلائه يسى أذا فعله مرة أومرتين أومرار وبين كل مرتين فرجة أما أذا لهله ثلاث مرات متواليات تفسد صلاته كا لو ننف شعره مرتين لا تفسد و ثلاث مرات تفسد و في الفناوي اذا حك جسده ثلاثًا تفسد صلاته اذا كان بدفعة واحدة و اختلفوا في الحك هل الذهاب والرجوع مرة او الذهباب مرة والرجوع مرة آخرى (فولد ولا مثلب الحصا الا أن لا مكنه المجود عليه فيسبونه مرة واحدة) وتركه أفنسل وأقرب أَلَى الْحَسُمُومُ لَانَ ذَلِكَ نُوعَ عَبِثُ وَقَالَ عَلِيهِ السَّلَامِ لَاقَ ذَرَ * مَهُمْ يَا اباذر والافذر * وقال بعضم فيه سجما وهو سنأل ابو ذر خير البشر عن تسوية الجر ففنال • بااباذر مرة والافذر ، (قوله ولا يغرقع اصابعه) وهو أن ينمزها أوعدها حتى تصوت لغوله عليه السلام لعلى رضى الله عنه • انى احب لك مااحب لنفسى لا تقرقع اصابعك و انت تصلى • وقال عليه السلام • الضاحك في الصلاة والمنفت والمفرقع اصابعه عنزلة واحدة ، (قول ولا يُغصر) اى لا بضع ده على خاصرته لانه عل اليود ولان فيه ترك الوضع المسنون وقيل لان هذا فعل المصاب وحالة الصلاة عالة شاجى فيها العبد ربه فهي حالة الأفتخسار لاحالة اظهسار المصيبة (قو له ولا يسمدل ثوم) وهوان يلقيه من رأسه الى قدميه اويضم الرداء على كتفيه ولم يعطفه على بعضه (فو لد ولايمنس شعره) وهو ان مجمعه ويعنده في مؤخر رأسه وهو مكروه وعن عر رضي الله عنه آنه من برجل سناجد عالمن شعره فحله حلا عنيفا و قال اذا طول احدكم شعره فليرسله يسجد معه (قو له ولا يكف ثوبه) وهو ان رفعه من بين بديه اوَّمن خلفه اذا اراد السجود قال عليه السلام و امرتان اسجد على سبعة اعظم لا اكف وبا ولاا خص شعرا ه (فَوْ لَهُ وَلَا بِلنَفْتُ) لَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامِ هُ آياً كُمْ وَالْالنَفَاتُ فِي السَّلاةُ فأنه هلكة ، والالتفسات المكروه ان يلوى عنقه حتى مخرج وجهه عن جهة القبلة واما اذا النفت بصدره فسدت صلائه ولو نظر عؤخر عينه عنة اويسرة من غيران يلوى عنقه لايكره لان النبي صلى الله عليه و سلم كان يلاحظ اصحابه في صلاته عوق عينيه • موق العين طرفها عايل الانف • والخاط طرُّفها عايلي الاذن • و مؤخر عينيه بضم المم وكسر الحمَّاء محفَّفًا طرفها الذي يلي الصدع ويكرم ان يرفع رأسه الى السماء لانه كالانتضات وان يطاطئ رأسه لان النبي صلى الله عليه وسلم نهي ان يدبح الرجل في صلاته تدبيج الحار ويكره ان تمايل على عناه وبسراه (قوله ولانتمي) وهو ان نصب عقبيه و بجلس علمها وقبل هو أن يُصب ركبته ويضع بديه على الارض كالكلب الا أن أقساء الكلب في نصب البدين واقعاء الآدي في نصب الركبتين الى صدره و في النهاية هو ان بضم البتيه على الارض و نسب ركبتيه نصبا وهذا اصح لان اتعاء الكلب عده الصفة ويكره أن بغرش

دُراهِيه لقول الهادُر رضي الله هنه نهاني خلبلي عليه السلام عن ثلاث أن القررنقر الدبك و الناقعي اقساء الكلب و النا افترش افتراش التعلب ويكره الناغطي او مثناوب فان غلبه شيُّ من ذلك كظم و جمل مده على فيسه لا نه لا يأمن ان يدخل في خالفه شيء من ألهوام و يكره أن بندض عينيه في الصلاة و أن يفعلي فأه لانه يشبه فعل المجوس الا اذا تشاوب فله ذاك لما ذكرناه آنسا (قو له و لارد السلام بلسانه ولا يده) فان رده بلسانه بطلت صلانه و كذا اذا صافح نمية السلام تفسد أيضا وان اشار برد الملام برأسه او بده او باصبعه لا تغمد الا انه بكره ويكره السلام على النساري والمصلى والجسالس على البول والفائط (قوله و لا يتربع الا من عذر) لان فيه ترك القبود فان كان به عذر باز لان الاعذار تؤثر فيفرض الصلاة فكذا في هيئتها (قولد ولا بأكل و لا بشرب) فان فعل ذلك بطلت صلا ته سواء اكل عامدا او ناسيا لانه معنى نا في الصلاة وحال الصلاة مذكرة قال في النهابة ما افسد الصوم افسد الصلاة ومالا فلا حتى اذا كان بين استنانه شي من طعام فاتلمه ال كان دون الحصة لم تنبسد صلانه لانه تبع لرمقه الا انه يكره و ال كان قدر الحصة فصاعدا افسد الصلاة والصوم ولو ابتلع دما بين استانه لم تفسد صلاته اذا كانت الغلبة للربق وانابتلع سمسمة افسسدت علىالمتهور وعن ابى حنيفة لا تفسد (قو له فان سبقه الحدث اوغلبه انصرف) السبق بغير علمه وقصده والغلبة بعلمه لكن لم بقدر على ضبطه ولوعطس فسبقه الحدث او تنمخ اوسعل فغرج بقوته ريح فانه لابني هوالعميم • وقوله • انصرف • اى من ساعته من غير توقف فال لبث ساعة قدر مابؤدى بطلت صلاته واذا انصرف بساحله المثبي والاغتراف من الاناء والانحراف عن القبلة وخسل النجاسة والاستنجاء اذا امكنه من غير كشف عورته بال يكون من تحت الفسيس ولو وجدماه ف، كمان وجاوزه الم، كان آخر نفســد صلاته لان هذا مثى من غير حاجته (قُولُه فَانْ كَانَ اماما اسْفُلْفُ وتُومْسِأُ و فَي على صلاته) كَيْفِيةُ الاسْفَلافُ انْ يجرِ مَ ثوبه الىالهراب ثمالمطي لامخلواما ان يكون منفرا اوهمتديا اواماما اما اذاكان منفردا وسبق الحدث فانصرف وتوضأ فهو بالحيار ال شساء اثم صلاته في الموضع الذي توضأ فيه وان شباء عاد الى مصلاه والافضل العود و هو اختيبار الدر خبي ليكون،ؤديا جميها ف مكان واحد وقبل الافضل في الموضم الذي توضأ فيه لانه من تغليل المشي واما اذا كان مفنديا فانصرف وتوضأ فانه يعود الى مكانه الا ان يكون امامه قدفرغ من صلاته اولا يكون بينهما حائل فجوزه الاقتداء به وهو في موضعه الذي توضياً فيه و أن كان الامام قدفرغ جازلهان يبني على صلاته في الموضع الذي توضأ فيه و اما اذا كان اماما فانصرف وتوضأ وعادالي مصلاه صار مأموما والامام هوالثاني لانه لماخرج من المجدخرج من الامامة وصار مؤتما ولو أن الامام أفسد صلاته قبل أن مقوم الثماني مكانه فسدت صلاتهم جميما • وقوله • وغي • من شرط جواز البناء أن لانفعل فعلا بناق الصلاة من الاكل الشرب والاستفاء من البئر وفي المرغبنانيله ان بستق من البئر اذا لم يكن عند، ما، آخر وقال

تفسيد صلاته (ولا يتربع الامروندر) لأنَّ فيه ترك سنة القعود (ولا يأكل و لا يشرب) لانه ليس من اعال الصلاة قال فعل شيئا من ذاك بطلت صلاته بسواء کان عامدا او ماسيا (فان سبقه الحدث) في سلاته (انصرف) من ساعته من غير مهلة حتى لووقف قدر اداء ركن بطلت صلاته و بساح له المثي والاغتراف من الاتاء والانعراف من الفيلة وغسل النماسة والاستنماء اذا امكنه من غير كشف عورته و ان تجاوز الماء القريب الى غيره تفسد صلاته لمشيه من غير حاجة فان كان اماما استخلف) بان بجره بنويه إلى الحراب و ذهب المبيوق (وتوشأ و نی عل صلاته) نمان کان منفردا فهو بالخيار ان شاء عاد الى مصلاه واتم سلاته و هو الافضال ليكون مؤديا سلاته في مكان و احد و الرشاء اتم في وضع وضوئه لما فيه من تقليل المثي وانكان مقنديا فانه يعود الى مكانه الا ان پکون امامه قد فرغ ون صلاته فضر كالنفرد وانكان اماماعاذ اليمصلاء

(و الاستيناف) فحق الكل (افضل) خروجاً من الحلاف وقيسل ال المنفرد يستقبل والامام والمقتدى بنى صيانة لفضيلة الجماعة (فان الم) المصلى في صلاته (فاحتل او جن او اغي عليه او قهفهه استأنف الوضوء والصلاة) جميعًا لأنه عدر وجود هذه العوارش فلم يكن في معنى ماورد 4 النص هدایه (وال تکام) المصلی (في صلانه)كلاما يعرف في تفاهم الناس و لو من غر حروف كالذي يستاقبه الحمار (عامدا اوساهیابطلت صلاته) وكذا لوان او تأوه او ارتمع بكاؤه من وجم او مصيبة فانكانت من ذكر بذكر جنة اونار لاتبطل. لدلالتها على زيادة الخشوع (و ان سبقه الحدث بعد التشهد توضأ وسلم) لان التسلم واجب فلالد من التوضى لیأتی به (وان سمدالحدث تعمدا لمدث فهذه الحالة) يعني بعد التشهد (او تكام اوعل علا فهينافي الصلاة تمت صلاته) لتعذر البنياء بوجودالقاطع ولم ببقاطيه

الكرخى لايني مع الاستقاء من البئر ولو بال او تقوط لايني لان هذا حدث عد وهو عنمالبناء وان مل الانا، وحله بدن لا بني وان حله بيد واحدة جازله البناء لان الحل يدين عل كثير (فوله والاستيناف انسل) تحرزا من شبهة الخلاف وهذا في حن الكل عند بعض المشباخ وقبل هذا في حق المنفرد قطعها واما الامام والمأموم ان كانا بجد ان جماعة فالاستيناف افضل ايضا وان كانا لابحدان فالبناء افضل صيانة لفضيلة الجماعة وصمح هذا فالفتماوى وقال بعضهم انكان فيالوقت سمعة فالافضل الاستبناف وفي الكرخي الافصل ال يتوضأ وينكلم ويستأنف لانه يؤدي فرضه من غير منى ولا اختسلاف فهو اولى (قوله فان نام فاحتسلم او نظرُ الى امرأة فالزل اوجن اواغمي عليه اوقهقه استأنف الوضوء والصلاة جُعبمًا) لان هــذه العوارض يندر وجودها فىالصَّلاة فلم يكن فىمعى ماورديه النص وكذا الفهقهة لافهما بمنزلة الكلام قال في المبسوط هي افحش من الكلام عند المناجاة حتى نقصت الوضوء ثم سوى بين النسبان و العمد في الحكلام فني الفهفهة أولى (قو له فان تكلم في مسلاته عامدا اوساهبا بطلت صلاته) بعني كلاما بعرف في متفاهم الناس سبوا، حصلت به حروف ام لا حتى لوقال مايساق، الحار فسدت صلاته فان أن في صلاته أو تأوه أو بكا فارتقع بكاؤه اى حصل به حروف أن كان من ذكر الجنة أو النار لم يضره لانه بدل على زيادة الحنشــوم فكان في منى النسيج وان كان من وجع او مصيبة قطع الصلاة لان فيه اظهار الجزع والتأسف فكان من كلامالناس وعن ابي وسف في الانين من الوجع ان كان عكنه الامتنباع منه قطم الصلاة والا فلا وعن محمد أن كان المرض خفيف يقطم الصلاة والافلا وان نفخ التراب عن موضع مجوده ال كان غير مسموع لانفسد أجاما والكان معوما نسد عندهما وقال الولوسف لانفسد ونن تنمنح لفير عذر بأن لم يكن مضطرا البه وحصل به حروف نحو ٥ اخ اح ٥ بالغنَّم او الضم ينبغي ان تفسد صلاته عنمد ابي حنيفة ومجمد وان كأن مضطرا بان اجتماليانم في حلف فهو عفو كالمطاس لانفسد الشلاة وفيالمبسوط اذا تنمخع لاصلاح القرائة لاتفسد لانه حيثنذ لاعكنه الاحتراز عنه • وان قبلت المصلى امرأته ولم بقبلها هو لانفسيد صلاته وان قبلها هو نسدت وكذا لوكانت هي تصل فقبلهما لاتفسد صلاتها (فوله ولوسيقه الحدث بعد التشهد توضأ وسلم) لان التسمليم واجب فلابد من النوضي ليأتى به (قو له وان اعتد الحدث ف هذه الحالة) اى بعد انتهد (قو له او تكام او عل علا سَاقِ الصلاة تمت صلاته) لانه تعذر البناء لوجود الفاطع ولم بق عليه شيُّ من الاركان قال الخبندي الامام اذا قهقهه بعمدما قعد قدر التشهد او احمدت متعمدا وخلفه لاحقون ومسبوقون فهذا على خسسة الوجه القهقهة والحدث العمد والسلام والكلام والقيام فني ثلاثة منهما صلاة الكل نامة فيالسلام والقيام والكلام بالاتفاق واما الفهقهة والحدث العمد فصلاة الامام ومن هو عثل عاله آمامة واما صلاة السبوقين ففاسدة عند ابى حنيفة لان القهقهة مفسدة الجزء الذي تلاقيه من صلاة الاسام

فيفسد مثله من صلاة المقندى غير الاالامام لابحتــاج الىالبنا. والمســبوق محتاج اليه والبنساء علىالفاسد يخلاف السسلام لائه منه والكلام فءمنساء وينتفض وضوء الاسام لوجود القهقهة فيحرمه الصلاة وعندهما لانفسيد صلاة المسبوقين لان صلاة المقتدى يناء على صلاة الأمام جوازا وفسادا ولم تفسيد صلاة الامام فكذا صلاتهم فصيار كالسلام والكلام ولوان الامام قهقه بعد ماقدر قدر التشهد او احدث متعمدا فان القوم يذهبسون من غير مسلام وان سملم اوتكام كان عليهم ان بسلوا لان السلام والكلام منهيان والفهفرة والحدث مفسدان (قوله واذا رأى التيم الماء في صلاته بطلت صلاته) وكذا إذا علم بان اخبره عدل بقربالما. وهذا اذا لم يسبقه الحدث أما أدًّا سبقه فانصرف ليتوضُّأ فوجدالما، فإنه يتوضأ وينبى وتبطل صلاته كذا فيالنماية وقال فيالاملاء بمستقبل ولايبني • وقوله • بطات ، هذا اذا كان المساء مبساحا اوكان مع اخيسه اوصديقه اما لورأه مع اجني لاتبطل وعضى على صلاته فاذا فرغ وطلبه منه فاعطاه توضأنه واستأنف وال لم بعطه فهو على تجمه (قوله فان رأه بعد ماقعد قدر التثمد اوكان ما مما فانقضت مدة صحه الى آخره) الاصل في هذه المسائل ان الحزوج بصنعه فرض عند ابي حنيفة فاعتراض هذه الاشياء في هذه الحسالة كاعتراضها في خلال الصلاة عند. و هندهما الخروج ليس بفرض ناعتراض هذه الاشسياء كاعتراضها بعدالسلام لان الحروج لوكان فرضا لكان لانتأدى الابغعل هو قربة كسائر الاركان من الركوع والجود ولانه اوكان فرضا لما تأدى بالحدث الهمد لاستمالة ان بقسال ان فروض الصلاة تنسأدي بالحدث الهمد والقهقهة ولابي حنيفة ال هذه عيسادةلها نحريم وتحليل فلا يخرج منها على وجه ألتمام الابصنعه كالحج ولانه بعدانتشهد لواراد استدامة القرعة الى خروج الوقت او دخول وقت سلاة اخرى منع من ذلك بالانفساق فلو لم بن عليه شيء من الصلاة لما منع من البقاء على القمود ولانه لا يمكنه ادا، صلاة اخرى الابالحزوج من هذه • وقوله • أوكان ما عما فانفضت مدة • عمه • حتى لوسبقه الحَدث فى الصلاة وهو ما مع فذهب ليتوضأ فانقضت مدة معهه فانه يتوضأ وينسل رجليه ويستأنف الصلاة ولأبجوزله البناء على العجج لان عند انقضاء المدة يظهر الحدث السابق على الشروع فيصدر كانه شرع في الصلاة من غير غسلهما • وقوله • فانقضت مدة محمه ، هذا اذا وجد الماء اما اذا لم يجده ، وكان يحال اذا نزع خفيه خاف التلف على رجليه لم تفسد اجماعا (قو في او خلم خفيه جمل رفيق) محترز عا اذا كان جمل كثير فان صلاته تصيم اجماعاً و انما يتصور خلمه بعمل رفيق بان يكون الحنف و اسما لاعتاج في زعه الى المسالجة (قوله اوكان اميا فتعلم سمورة) اى تذكرها اوسمع من مقرأ سمورة او آية فحفظها اما اذا قطم متلقف من غيره فهو عمل كثير فنصح اجماعاً وتقدًّا أيضًا أذًّا كان أماما أو منفردًا أما أذًّا كان مأدومًا لأنبطل أجماعاً ولونطها وهو فيوسط الصلاة لانه لاقرائة عليه (قوله اوعربانا فوجد ثوبا) بني بالمك اما بالاجابة فهو على الخلاف المتفدم فالتيم (قوله او تذكر أن عليه صلاة

شي من الاركان (وانرأي المتيم الماء) الكاف (ف صلانه) قبل القمو دالاخير قدر التشهد (بطلت صلاته) اتفاقا (و ان رأه) الماء (بعد ماضد قدر التشهد اوكان ماسما) على الخفين (فانقضت مدةمسه او خلع خفیه جمل رفیق) اى قلبل فلو بسمل كشر تمت صلاته اتفاقا (او كان اما فتعلم سورة) بتذكر اوعل قلبل بان قری عنده آید فنظها (او) كان يصل (عربانا) لفقدالسائر (فوجد ثوبا او) کان بصلی (مو میا) اجزمعن الكوع والهجود (فقدر على الركوع والمجود او تذكر

ان عليه صلاة قبل هذه) الصلاة وكان ذا ترتيب و في الوقت سعة (او احدث الامام الفاري فاستخاف اميــا او طلمت الشمس في صلاة الفجر او دخل ﴿ ٨٥ ﴾ وقت العصر في) صلاة (الجمعة اوكان ماسما على الجبيرة فسفطت

عن بر، او کان صاحب عدر فانقطع عدره) كالمسعاضة ومنهوعداها بان توضأت مع السيلان وشرعت فبالظهر وقعدت قدر التثهد فاقطع الدم ودام الانقطاع الىغروب النمى كانها عد الظهر مندوكا لواقطم فيخلال الصلاة (بطلت صلاته في قول ال حنيفة) وذلك لأن الحروج بصنعه فرض عنسده فأعتراس هدده الاشهاء في هذه الحالة كاعتراضها فيخلال الصلاة (و قال ابو بوسف و محد تمت صلاته) لأنَّ الحروج بضعدليس بغرض فاعتراض هذمالاشياء كاعترامتها بعد السلام فالرفن التصبيح ورسيح دايله في المشروح و فامة المسنفات وأعتده النسنق وغيرهاه

قبل هذه) ولوكانت وترا وهذا ادّاكان في الوقت سعة وهي في حيز التربيب لم تبطل (قُولُه او احدث الفارئ فاستُملف أمياً) وقيل أن الصلاة تصمح في هذه المسئلة أجماعاً لان الاستخلاف على كثير وقبل لا تفسد لانه على غير مفسد (فَوْ لَهِ او طلعت الشمس وهو في صلاة النجر) ليس المراد ان شظر المالقرس بل اذا رأى الشيعاع الذي لولم يكن ممه جبل عنمه لرأى القرس كما في بلادنا فانها تبطل صلاته (فخوله او دخل وفت المصر وهوفي الجمعة) هذا على اختلاف الغولين عندهما اذا صار ظل كل شيُّ مثله وعند الىحنيفة مثليه (قوله او كان ماسما على الجبيرة فسقطت عن ره) وكذا أذا كانت امة فاعتقت وهي مكشوفه الرأس اوكان صاحب العذر فانقطع عذره كالمستحاضة ومن في مناها ولو عرض هذا كله بعدما عاد الى سجدتي السيو فهو على هذا الحلاف كذا في الحجندي فيحتمل ال يكون قوله على الحلاف يعنى ال صند ابي حنيفة ال كان يعدما قىد قدر التثبيد فصلائه فاسدة و عندهما صححة و أن كان قبل قعوده قدر التثبيد فهي فاسدة اجماعا و محتمل ان يكون عندهما صحيحة واو لم يقعد قدر التشهد بعد سجود السهو وعنده فاسدة لان سجود السهو يرفع التثهد وان أعرضه شي من هذا بعدما سل قبل أن يسجد السهو فصلاته تامة أجاما أما عندهما فظاهر وأما عنده فلاته بالسلام بخرج من الصرعة ولهذا لاينفير فرض المسافر بنية الاقامة في هذه الحالة وكذا أذا سلم احدى النسليمين لان انفطاع القريمة يحصل بتسليمة واحدة (قول بطات صلاته عند ابي حنيفة) ولا تنقلب نفلا الا في ثلاث مسائل وهواذا تذكر فاثنة طلعت الشمس أو خرج وقت الظهر في الجمة و فياعداها لا نقلب نفلا (قو له وقال الو توسف و محد تمت صلاته) لقوله عليه السلام • اذا قلت هذا او ضلت هذا فقد عمت صلائك • قلنا مساوقاريت التمام كاقال عليه السلام و من و قف بعر فة فقد تم جه ، اى قارب التمام وله اله لا عكنه اداء صلاة اخرى الأبالخروج من هذه الصلاة ومالانتوسل المالفرض الاله يكون فرضا والقنشال اعلم

- ﴿ باب قضاء الفوائث ١

لما فرغ من بيان احكام الاداء وما يتعلق به وهو الاصل شرع في الفضاء وهو خلفه اذلاداء عبارة عن تسلم نفس الواجب والقضاء عبارة عن تسلم مثل الواجب والقسلم لمثل الواجب انما يكون فند النجز عن تسلم نفصه كافي المضمورات من حقوق العباد والاداء بجوز بلفظ القضاء اجماعاً وفي القضاء بلفظ الاداء خلاف والنحيج انه بجوز واعاقال وقضاء الفوائت و ولم يقل قضاء المتروكات لان الظاهر من حال المسلم انه لايترك الصلاة عدا بل تفوته باعتبار غفلة أونوم أونسيان و وانما ذكر الفوائت بلفظ الجمع وقالد في الحجم و باب الفوات و بلفظ الواحد لان الحج لا يجب في العمر الامرة واحدة (قول والحدة و ومن قائد عملاة قضاها أذا ذكرها) وكذا أذا تركها عدا أو مجانة أي قاة

﴿ بَابِ قَضَاءُ الْفُوالْتُ ﴾

لما فرغ من بيان احكام الادا، وما نعلق به الذي هو الاسل شرع في بياز، الاسل شرع في بيان الحكام القضاء الذي هو خلفه و عبر بالفوائت دون

المتروكات تحسينا فالحل لان الطاهر من حال المسلم اللايترك الصلاة عدا والذا قال (ومن فائنه صلاة) بعنى عن غفلة اونوم او نسيان (فضاها اذا ذكرها) وكذا اذا تركها عدا لكن للمسلم عقل ودين يمنمان عن

مبالات يجب الفضاء ايضا لكن للمسلم عقلا و دينا لا يرد عليه التفويت قصدا ضبر عنه بالتغويت لحســن ظنه به و حلا لأمر، على الصلاح (قو له و قدمهــا على صلاة الوقت الا ان يخاف فوت صلاة الوقت فيقدم صلاة الوقت على الف تة ثم يقضها) الترتيب بين الفوائث وفرض الوقت عندنا شرط مستمق و يسقطه ثلاثة أشسياء ضيق الوقت والنسيان ودخول الفوائت في حيز النكرار • وقوله • الا ان يخساف فوت صلاة الوقت فيقدم صلاة الوقت على الفائنة ، فلو قدم الفائنة لجاز لان النهى عن تقديمهـا لمني في غير المنهي عنــه وهو صون الوقتية عن الغوات بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة و قدم الوقتية جيث لا مجوز لا نه اداهـا قبل وفتهــا الثابت لهــا بالحديث و هو قوله عليه السلام « من تام عن صلاة او نسميا فليصلها اذا ذكرها » فان ذلك وقتهما فيه لان النهي عن صلاة الوقت اذا كان الوقت ،تسما لهما لحني يختص بها الا ترى انه لو تنفل في ذلك الحيال لم نه هنه و انعيا نهى عن صلاة الرقت غامسه والنهي اذا اختص بالمنهي عنسه اقتضى الفسياد و اما في حال ضيق الوقت فالنهى عن تقديم الفائنة لا يختص مِما و انما منع منهاكي لايؤدي الى تأخير الوقتية بدليل آنه لوتقل اوعل ١٨٤ من الاعال نهى عنه لاجل ذاك والنهى أذا لم يكن لمعنى في نفس المنهى عنه لم مقتض ففساد وانما كان الاولى في حال ضبق الوقت ال يقدم الوقنية لانه لو بدأ بالفائنة فاتنه الوقنية فيصيران جميعا فانتنبن فاذا بدأ بالوقنية كانت احداهما فائد فلان بصل احداهما اولى من ان يصلهما فائتين قال الخبندي اذا افتتح المصرفاول الوقت وهولايعلم آن عليه الفلهر واطال آقيام والفرائة حتىدخل وقت الكراهة ثم ذكر ان عليه الظهرفله ان مضى على صلاته وان افتح العصرف عال ضيق الوقت فلما صل منهـا ركمة اوركمتين غربت الشمس فالقياس ان تفســد العصــر والاستحسان ان عضى فما ثم مفضى الظهر ثم بصلى المغرب ولو تذكر أن عليه الظهر بعدما اجرت الشمس فانه يصلي العصر ولو صلى الغاير لم بجز واو افتنع العصر في أول الوقت و هو ذاكر ان عليه الظهر واطال القيام والقرائة حتى دخل الوقت المكروء لاتجوز صلاته وعليه النيفطع العصر ثم يغتثم العصرثانيا ثم يصلى الظهر بعد الغروب واو افتهم العصر في اول الوقت وهو لايعلم ان عليه الغلهر و اطالها حتى دخل وقت الكراهة ثم تذكر ان عليه الظهر فله ان عضى على صلاته (قو له فان فاته صلوات رَبُها فِالنَّضَاءُ كَمَّا وَجِبْتَ فِي الأصل) اي عند قلة الفوائت دليل قوله فيما بعدد الاال تزلم الفوائت على ست صلوات ، والدليل على وجوب الترتيب أن النبي صلى الله عليه وسلم شغل يوم الحندق عن اربع صلوات فقضاهن مرتبا ثم قال « صلوا كار أينموني اصل » و هذا امر بالترتيب واعالم مغل صلوا كما اصلى او كما صليت لانة ليس في وسم احد ال يصلى كما ملى في الخشــوع • والاربع الصلوات التي شــفل عنها يوم الحندق الظهر والمصر والمغرب والعشاء فقضاهن بعد هوى من الليل اى طــائغة من الليل و هي نحو من ثلثة أوربعه فامر بلالا فاذل ثم أقام فصلى الفلهر ثم أقام فصلى المصر ثم أقام فصلى المغرب ثم

التقويت قصدا (وقدمها) لزوما (على صلاة الوقت) فلو عكس لم تجز الوقنية ولزومه أعادتها (الاأن) ننسى الفائنة ولم مذكرها حتى سلى الوقتية ان يكون ماعليه من الفوائت اكثر من ست صلوات او يضيق وقت الحاضرة و (بخاف فوت صلاة الوقت) ال اشتغل مقضاء الفائنة (فيقدم صلاة الوقت) حينذ (ثم مفضما) يعني الفائنة (و أن فاتنه صاوات رتبها) لزوما (في الغضاء کا وجبت) علیه (نی الاصل) اى قبل الفوات وهذا حيث كانت الفوائت قليلة دون سبت صلوات و اما اذا صارت ستانا كثر فلا بازمه الترتب لما فيه

اقام فصل المشاه (قول الا أن تربد الفوائث على ست صلوات) مراده أن بصر الفوائث ستا ودخل وقت السَّابِعة فانه يجوز اداء السابعة * وفيه اشكال وهو أن يدخول|لسابعة لازيدالفوائث على ست وانما ذلك يخروج وقتالسابعة • والجواب إلى الْ هذا منهاب أطلاق اسمالاغلب علىالسكل فاثالاغلب ان خروج السادسة لايكون الا مدخول السابعة وعند دخولالسابعة تحقق فواتالست والسابعة بعرضية ال تفوت وقبل معناه الاان بصرالفوائت سنا وتحمل الزيادة على الست بالوثر ومتى قضي الفوائت أن قضاها بجماعة وكانت بجهر فيهسا جهرالامام فهسا بالفرائة وان فضاها وحده ينحير والجهر افضل كما في الوقت ولو قضى بمن الفوائث حتى قل مابق عادالترتيب عندالبعض وهوالاظهر وقال بعضهم لايعسود وهو اختيار ابي حفص لان الساقط لاتصبور عوده قال صاحب الحواشي وهوالاصح والتوفيق بينهما آنه أذا قضاها مرتبا عاد الترتيب وأن لم منضها مرتبا لم يعد بيانه اذا ترك صلاة شهر و قضاها الاصلاة أوصلاتين ثم صلى وفنية وهو ذاكر للبساق قال بمضهم لايجوز واليه مال ابوجعفر وقال بعضهم يجوز واليه مال الوحفص الكبير وعليه الفتوى وفي الهداية عود الترتيب هو الاظهر ولوادى بعض المصر فيالوقت ثم غربت ألثمس وعليه صلاة أوصلانان فبلهما وهو ذاكرلهما قال السرخسي تمهيا وطنن عيسي بن ابان فهذا وقال العميم انه يقطعها بعد الغروب ثم بدأ بالفائنة لازالوقت قابل للفضاء والمسقط للرئيب من الضيق قد انعدم بالفروب وصار الوقت واسعا لان المشرض فيخلال الصلاة كالموجود عند افتتاحها كالمتيم اذا وجدالماء والماري اذا وجدالثوب وماذكره عيسي هوالقيساس لكن محدا استفسن ففال لوقطع بمدالغروب كان مؤديا جميعالمصر فرغير وفتها ولواعما كان وؤديالها فووفتها فكان اولا ولان عندالضيق قد سقط عنه الرئيب فهذهالصلاة ومئى سنقط في صلاة لايعود في لك الصلاة مخلاف النسبيان فهناك التركيب غير سناقط لكن تعذر الجهل فاذا زال المذر قبل الفراغ من الصلاة بق عليه مراعاة الترتيب كما كان لانه لما زال المذر في خلال الصلاة صاركان لم يكن ولو فائنه صلاة من نوم وليلة لا ندرى أي صلاة هي فانه بعيد صلاة يوم وليلة احتساطا اذا لم يكن له رأى فان كان له رأى على عالب رأيه وقال الثورى يصلى المغرب والغير ثم يعسلى ادبع ركعات ينوى بيا الظهر والعصر والسشاء لان هذه الصلوات الثلاث عددها منفق وقال بشر الربعي يصلي اربع ركسات معد فالثانية والثالثة والرابعة ينوى بها ماعليه لانهما ان كانت الفجر ادى ماعليه ركمتين وخرج منها الى صلاة اخرى بانفساله وكذا فالغرب وشيةالسلوات ولو صلىالفير وهو ذاكر انه لم يوثر فصلاةالفجر فاسدة عند ابى حنيفة الا ان يكون صلى الفجر في آخِر وقنها وعندهما صلاةالفجر تامة وهذا مبنى على اختلافهم في لوتر فعنده لما كان واجبا كان الترتيب شرطا وجندهما لماكان سنة فلا ترتيب بين الفرائض والسنين ثم عند الىحنيفة اذا نسسد فرش الفير هل تنسد سسنته قال فالمصنى لانفسسد وقد صرحه. فالمظومة فقال

من الحروج ولذا قال (الا ان تريدالنوائت على ست سلوات) وكذا لوكانت ستا والمتبرخروج وتسالسادسة في العميم المداد (فيسقط الترتيب فيما) اى بينها كا سقط فيا بينها وبين الوقتية ولا يعود الترتيب بعودها المالغلة على المناركاني العميم

و بابالاو فات التي تكره فوا الصلاة كه

والاوقات التي لأنجوز فما وعنون بالاول لانه الاغلب واعاذكر معنالان الكراهة من العو ارض فاشبه الفو انت جوهرة (الأنجوز الصارة) اى المفرو ضة و الواجبة التي رجيب قبل دخول الاو قات الآنية وهي (عند طلوع الثمس الحال ترتفع وتعيض قال في الاصل اذا ارتفعت الثمس قدر رع او رمحين تباح الصلاة وقال الفضل مادام الانسار بقدر على النظر الى قرس الثمس فالثمس في طاوعها فلاتباح فيه المسلاة فاذا عن عن النظر تباح اه (و لاعند قيامها في الظهيرة) الى أن تزول (ولا عند) قرب (عروما) عيث نصفر ونضعف حي تقدر المين على مقابلتها إلى ال تغرب ركذا (لايسل) اي لانجوز ال يسلى (على جنازة) حضرت قبل دخول احد الاو قات المذكورة والحرت اليه (ولا يسجد للتلاوة) لآبة تابت قبله لانها في الهني ٢ (فوله و الوتر) كذافي النسيم التي فالدشا لعل العموات اسفاطه مصححه

والوتر فرض وترى بذكره * فى فجره فساد فرض فجره فقيد بفسادالفرض خاصة والله اعلم بالصواب

- الاوقات التي تكره فيها الصلاة كالح

كان الاولى ان مذكر هذا البـاب في باب الموافيت كما في الهداية و انما ذكره هنا لان الكراهة من العوارض فاشبه الفوات فتجانس البابان وحجة صاحب الهداية أنه ك ذكر الاوقات التي يستحب فيهما الصلاة عفيه لذكر مالصالمه من الاوقات التي تكره فها السلاة التمكن المسلى من صلاته بغير كراهة تقع في صلاته من جانب الوقت وانما لقدالباب بالكراهة ثم بدأ بعدم الجواز لانه اعترالاهاب والمكروم اكثر من عدم الجواز ولان الكراهة اعم من عدم الجواز لان كل مالا بجوز فالكراهة فيه حاصلة ابضًا كما هي ثانة في المكروء ولا يلزم من كل مكروء أنه لابجبوز فالكراهه ثابنة فالسورتين وليس عدم الجواز ثاتا فالكراهة وهذه التسمية مثل نسمية البيع الفاسد وان انخرط فيه البيع الباطل (فولد رحمالله لانجوز الصلاة عنـد طلوع الثمى ولا عند قيامها فيالظهيرة ولا عند غرومها) بعني قضاء الفرائض والواجبــات الفائنة عن وقتهـا كسجدة التلاوة التي وجبت بالنلاوة فيوقت غير مكروه ٢ والوثر وانحــا لأنجوز الفرائض فيهما لانهما وجبت كاءلة فلا تتأدى بالنماقص حتى انه مجوز عصر ومه لاله وجب ناقصا لنقصان سببه • فقوله • لاتجوزالسلاة عند طلوعالشمس • اراد ماسوى النفل * و في المشكل قوله • لا تجوز الصلاة • ذكره • مرفا بالالف و اللام و هما لاستغراق الجنس فينبني ان لامجوز التطوع وليس كذلك فانه مجسوز معالكراهة الا ان وجهمه ان الالف واللام للمهود وهو الفرض فينصرف عبدم الجواز البه فقط فنقول أن كان المراد مقوله و لأنجوز الصلاة ، النقل فمنساه لابجوز فعلها شرعا أما لوشرع فيها وضلها جاز وال شرع فيها وقطعها بجب عليه قضاؤها والأكان المراد الفرض لابحـوز اصلا • وقوله • عنـد طلوع الثمس • حدالطلوع قد رمح او رمحين و في المعنى مادام مقدر على النظر الى قرص الثمن فهي في الطلوع لاتساح المسلاة فاذا عجز من النظر ساح (قو له ولا يعسل على جنازة ولا يحصد الثلاوة) هذا اذا وجبتا فيوقت مباح واخرنا الى هذا الوقت فانه لانجوز قطما اما لووجبتا فيهذا الوقت وادنا فيه جاز لانها اديت القصة كا وجيت ناقصة اذالوجوب محضور الجنازة و التلاة • فأن قلت ما الافضل الاداء او التأخير الى وقت مباح • قلت اما في الجنازة فالافضل الاداء لقوله عليه السلام • مجلوا عواً كم • وقال • ثلات لايؤخرون جنازة انت ودين وجدت ماتفضيه وبكر وجدلها كفوا ، واما في مجدة الثلاوة فالافضل الناخير لان وجومها على التراخي و في الهداية المراد بالنهي المذكور في صلاة الجنبازة وسجدةالثلاوة الكراهة حتى لوصلاها فيه اوتلا سجدة فيه وسجدها حاز لانها ادبت نا صَمْ كَاوَجِبَتُ ﴿ وَقُولُهُ ﴿ وَلا يَسْجِدُ لِنَالُومْ ؛ لانْهَا فَمَعْنَى الصَّلَامْ ﴿ فَانْ قَلْتُ لَمُ الْحَفْتُ

الصلاة (الاعصر يومه)
فأنه بجوز اداؤه (عند
غروبالشمس) لبقاسيه
وهو الجزء المتصل به
الاداء من الوقت فاديت
كا وجبت بخلاف غيرها
منالصلوات فانهاوجيث
كاملة فلا تنادى بالناقص
غيره لايضع في حال تغير
الشمس لاصافة السبب
غيره إلوقت المجيمه
وليس عكروه فلا ينادى

هنا بالصلاة ولم يلحق بها فى القهقهة مع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والضلاة».قلتعدم الالحلق هنا باعتبارإن|لالف واللام فيقوله فليمد السلاة للمهد وانما الصلاة الممهودة هي ذات التمريمة والركوع والسجود فلا تناول السجود عزدا منغيرتحر عة واما هنا النهى عن الصلاة في هذه الاوقاتكي لايقم النشبه بالصلاة عن يعبدالشمس وبالسمود يحسل النشبه مم أيضا فكره (فو له الاعصر ومعندغ وبالشمس) لان السب حوا لجزء القائم من الوقت وذلك الجزء القائم من الوقت ناقص لائد آخر وقت العصر فقداداها كاوجب يخلاف غيرها من الصلوات لابا وحبت كاملة فلاتتأدى بالناقص ولوطلمت عليدالشمس وهوفي صلاة الفجر فسدت بخلاف ما اذا غربت على مصلى العصر حيث لاتفسـد . والفرقانهـــا اذاغربت فقد دخل وقت المفرب فكون مؤديا في وقت واما اذا طلمتُ فقد خرج لا الى وقت بل هو وقت مكرو. ففسدت ولو شرع في التطوع في الاوقات الثلاثة قال فيالنهاية يجب قطمها وقضاؤها في وقت مباح فيظاهز الرواية وقيلالافضل قطمها ولو مضى فيها خرج عما وجب عليه بالشروع ولايجب سيواه فان قطعها واداها في وقت مكرو. اجزئه عندنا خلافا لزفركا اذا دخل في النطوع عند قيام الظهيرة ثم انسده وقنساء عند النروب قال الخبندى اذا شرع في التطبوع في الاوقات الثلاثة فالافضل إن يقطع ويقضى في وقت مباح فان لم يقطع ومضى عليه فقد اساء ولاشئ عليه ولوشرع في الصوم في الايام المنهية كيوم الفطر ويوم النمر وايام التشريق ثم افطر لايلزمه القشاء عند الىحنيفة وعند هما يلزمه فهما سويا بين الصوم والصلاة والوحنيفة فرق بينهما فقال الصلاة تقم اولا بالتحريمة وهي ليست من الصلاة عنـدنا فانتقد في غير نهى والدخول في الصوم يقع على وجه منهى عنــه اذالجز. الاول من العسوم صوم فوقع منهيا عنــه فلم يتعلق به الوجوب • وقوله «ولاعند غروبها يمنى اذا اجرت ولو اوجبعلى نفسه صلاة في هــذه الاوقات فالافضل ان يصلي مافي وقت مبـاح ولو ضـالاها فيهـا خرج عن نذره وسـقطت عنه وكذا لو اوجب على نفسه صوما في الايام المنهية عالافضل ان يصومها في وقت آخر ولوصامها فيه خرج عن نذره وعند زفر لايجزيه وفىالهداية اذا قال لله على سوم يومالنحرافطر وفمضا فهذا النذر صحيم عندنا خلافالزفر والشافعي همايقولان نذر عاهوممصة لورود النهى عنصوم هذه الايام ولنا انالنهي لنيره وهو ترك اجابة دعوة الله فيصح نذره لكنه يفظر احترازا عن المصية المجاورة ثم يقضى اسقاطا الواجب وان صام فيه يخرج عن نذره لانه اداء كما النزمه وفي فتاوي صاعديقال الويوسف من شرع في التطوع بمد المصر يؤمر بانقطع ثم بالقضاء امالو دخل فيها على ان العصر عليه ثم تبين الهاليست عليه يؤس بالاعام ولوشرع في صلاة اوصوم على ظن الدعلية تم سين دالدلاشي عليه فافسده لايلزمه القضاء عندنا وقال زفر يلزمه ولو افتح الظهر على ظن أنها عليه فاقتدى به

ق مكروه (ويكره ال يتغل) قصدا ولولها سبب (بعد صلاة الغير حتى تطلع الثمس) وترفع (وبعد صــــلاة العصر) ولوام تنغيرالشمس (حتى تغرب ولاباس بال بصلى في هذين الوقتين) ﴿ ٩٠ ﴾ المذكورين (الفوائت و يسجد المثلاوة

رجل بذية التطوع ثم ذكرائه قد صلاها ففطعها فلا قضاء عليه ولا علىالذي أة:بيء ذكره الخجندي في باب السهو و في النهاية بجب على المفندي الفضاء عند بعض المشابخ (قوله و يكره ان يتفل بعد مسلاة النجر حتى تطلع النمس وبعد مسلاة العصر حتى تغرب الشمس) يعني قصدا اما لوقام في العصر بعد الاربع ساهيا او في الفجر لا يكره و يتم لانه من غير قسد وفي الخجندى لايضيف ركمة آخرى في الفجر والنصر لان النطوع بعدهما مكروه ولو انسدها ولم يضف الهما آخرى لا يلزمه قضاؤها وعند زفر يلزمه قضما وكتين (فولد ولابأس أن يصلي في هذبن الوقنين الفوالت ويحجد فتلاوم و يضلى على الجنازة) ولا يسل فيهما المنذور ولا ركمتي الطواف ولا ماشرع فيه ثم افسده (قوله ولا بصلى ركمتي الطواف) • فان قلت هما واجبتان من جهته الشرع كوجوب سجدة التلاوة فينبغي أن يؤتى بهما في هذين الوقتين كجدة التلاوة • قلت انا عرضا كراهها بالاثر وهو ماروى ان عررضي الله هنه طاف بالبيت بعد صدلاة الفير ثم خرج من مكم حتى اذا كان بذي طوى بعد ملاوع الثمين صلى ركمتين وقال ركمتسان مفام ركنين ففد اخرهما الي مابعد طلوع الثمس والاصل أن ما وجب بانجابالله فانه نجوز في هذين الوقتين وما وجب مضافا الى العبــد لا مجوز كالمنذور والنفل الذي يفســده و ركعتي الطوأف لان وجو بهمــا نفعله وهو شروعه في الطواف • فان قات وجوب سجدة التــــلاوة نفعله وهو تلاوة • قلت الوجوب فيهما لعينه وفي ركعتي الطواف الوجوب فيهما لفيره اي لغير الوقت و هو ختم العلواف وصيانة المؤدى عن الكراهة (قوله ويكره ال بنغل بعد طلوع النجر باكثر من ركمتي النجر) لان النبي عليه السلام لم يزد عليما قال شيخ الاسلام النبي عن ما سمواهما لحق ركمتي الفجر لا لحلل في الوقت منعين لهمــا حتى او نوى تطوعا كان عنهما فقد منع عن تطوع آخر ليبق جميع الوقت كالمشغول المما اكن محلاة فرض آخر فوق ركمتي الفحر فجاز ان بصرف الوقت البه وفي التجنيس من صلى تطوعا في آخراهيل فلما صلى ركمة طلع النجركان الاتمام افضلان وقوعه في النطوع بعد طلوع الفجر لامن قصد قال في الفتاوي لاينوبان من سنة الفجر علىالاصم والوصلي ركمتين وهو يغلن ان الفجر لم بطلع ثم تبين انه قد طلع فا نه بجزيه عن ركمتي الفجر ولا نبغي أن يعيمه (قو له و لا تنفل قبل المفرب) أما فيه من تأخير المفرب فان المسادرة الى اداء المغرب مستحب فكان النبي لئلا يكون النفل شاغلا عن اداء المغرب لا لمعنى في الوقت وكذا النفل بعد خروج الامام للخطبة بكره لئلا بتشاغل عن سماعها لألمني في الوقت والله أعلم

حکی باب النوافل کی⊸۔

النفل في الغنة هو الزيادة ومنه سميت النشيمة نفلالانها زيادة على ما وضع له الجهاد وهو

وبصل على الجنازة (لان النبي لمني في غير الوقت وهوكون الوقت كالمثغول مغرض الوقت حكسا و هو افضيل من النفل فلا يظهر في حق فرض آخر مثله فلم يظهر تأثيره الاق كرامة النافلة تخلاف ماورد النبي عن الصلاة فيه لمني فيه و هو الطلوع والاستوى والغروب فيؤثر في ابطال غر النافلة وفكراهة النافلة لاابطالها (ولا يصلى) في الوقتين المذحكورين (ركعتي الطواف) لان وجوبه لغيره وهوختم الطواف وكذا المنذور لتعلقوجومه بسبب من جهته وماشرع فينه ثم افسده الصانة المؤدي (ويكره ان منفل بعد طلوع الغجر باكثرين ركعي الفير) قبل فرضه قال شيخ الاسلام النبي عاسواهما لحقهما لأزالوقت متمن لهما حتى اونوى تطوعا كان عنهمااه وفالتجنيس المتنفل اذا سلى ركعة فطلع الفحر كان الاعام افضل لآنه وقع لاعن قصد اله (ولا يقفل قبل المغرب) لما فيه من تأخرالغرب المستعب تجيله ﴿ وَآبِ النَّوافِلِ ﴾ جم مافلة

اعلاء كلة الله وسمى ولد الولد نافلة لانه زيادة على الولد قال الله تسال ﴿ ووهبناله اسمق ويعقوب الغلة كه وق الشرع عبارة عن فعل ليس مغرض ولا واجب ولامسنون وكل سانة نافلة وابس كل ناطة سانة فلهذا لقبه بالنوافل لانها مشتمل على السابئ وفي النهاية لفيمه بألنوافل وفيه ذكر السمئن لكون النموافل اع كما لقب الاوقات التي تكره فيها المسلاة قال الامام أبو زيد النفل شرع لجير نفصيان عكن فالفرض لان العبيد وأن علت مرتبته لا غلو من تفصير حتى أن أحيدا لوقدر أن يصل الفرض من غير تقصير لايلام على ترك السسةن (فوله رجمالة السنة فالصلاة ان يصل ركمتين بعد طلوع النجر) بدأ بسـنة النجر لانها آكد من سـارالــنن ولهذا قبل انها قرية من الواجب والايجوز الله يصابها قاعدا مع القدرة على القيام والايجوز اداؤها راكبا من غير مذر ولان النبي عليه السلام لم يدعها في سفر ولا حضر وقال فركمتي أنغير ه هما خبر من الدنيها ومافيها ، وقال ، مسلوها وأو طرقتكم الحيل ه وقدم فيالمبسسوط سسنة الظهر لانهسا تبع للظهر والظهر اول صَلاة فرضت وقد قبل أن سنة الفجر وأجبة حتى لوانتهي المالامام وهو في صلاة الفجر وخشي ان تغوته ركمه فانه يصلما بمدالصف وتدخل معالامام بعد فراغه مها وعن ابي جعفر ائه اذا خشى ان تفوته الركمت ان من الفرض و بدرك الامام في التشهد فانه يصل السنة عند ابي حنيفة وابي بوسـف بعد الصف او في الصف ان لم بحـد موضعا غيره واشــد الكراهة أن يصابها مخالطا الصف أذاكان مجمد موضعا غيره والسنة فبها الاداء في البيت وكذا سار السنن الا الزاويح على ماياتي من بانها أن شاءالله تسالي ثم أذا فاتت سنة القبر على الانفراد عندهما وقال مجمد احب الى ان تفضى اذا ارتفعت الشمس الى قبل قيام الظهرة واما عندهما الا تقضى الا اذا فانت مع الفرض تبعا ففرض سمواء قضا الفرض بجماعة اووحده الىالزوال وفيما بعده اختلف المسماخ فيه قبل يقضى الفرش وحبده وقبل يقضى السبئة ممه واما سائر السبئن سواها الاتفضى بعد خروج الوقت وحدها واختلفوا فيقضاها تبعيا للفرض على ماتبين بمبده (قُولُه واربعـا قبلالظهر) بعني بتسليمة واحسدة وهن مؤكدات قال فيالمجرد نقرأ فيكل ركعة نحوا من عشر آبات وكذا في الاربع بعداله او إن اداهن بتسليمة لم يعتديهن من السنة لان النفسل تبع للفرض والفرض اربع فكذا النفسل الا ترى انالفبر لما كانت ركمتين كان نفله مثله وأما بعد الفلمر شرع ركعتين تيسيرا والجمعة اصلها اربع وبسبب الخطبة عادت الى ركبتين فكان النفل اربعا على اصلالقياس فان ترك سنة الظهرالاولى خشية فوت الجاعة فالصميم أنه مفضيها بعد الفرض ويقضيها قبل الركعتين عند محد وعند ابي وسنف غدم الركعتين على الاردم وينوى القضياء عند ابي يوسمف و في النوادر بدأ بالكمنين مندهما وقال مجد بالاربع ثم ينوى القضاء عندهما ،و مند محمد لا ينوى القضاء ويكون تعلوها مبتدأ أللا منتقر آلى نبة الفضاء وفي الحقسابق يغدمال كعتين حندهمسا وقال محمد يغدم الاربع وعليه انفتوي وفىالمنظومة

مشروع ليس بفرض ولا واجب ولامسنون جوهرة قال في النهاية لقبه بالنو افل وفيه ذكرالسنن لكون النوافل اع اله وقدم بان السنة لانما أقوى فقال (السنة) وهي لفة الطريقة مرضية اوغر مرضية وشرعا الطريقة المسلوكة في الدين من غيرا فتراض ولاو جوب (فى الصلاة ال يصلى ركمتين) بعد طلوع الغير) بدأ بها لانما آكد من سارالسين ولهذا قبل انها قربة من الواجب (واربعا قبل) صلاة (الطهر) بتسليمة وإحدة ويقتصرني الجلوس الاول على التشهد ولايأتي في اسداء الشائلة بدعاء الاستفتاح وكذاكل باعية مؤكدة مخلاف المستعبة فانه بأنى الملاذعلى الني صلى الله عليه وسلم ويستفتح ويتعوذ لكن قال في شرح المنية مسئلة الاستفتاح وبحوه ليست عروبة من المنقدمين من الائمة و انما هي اختيار بمض التأخرين اه (وركمتين بعدها واربعا قبل) صلاة (العصر) بتسليمة أيضا وهي •ستحية (وانشاء ركمتين) والاربع افضل (وركمتين بعد) صلاة (انفزب) وهما مؤكدتان (واربعاقبل) صلاة (العشاء) بتسليمة ايضا (واربعا بعدها) بتسليمة أيضا وهما مستحبتان ايضا فان اراد الاكمل فعلهما (وان شاء) اقتصر على صلاة ﴿ ٩٢ ﴾ (ركعتين) المؤكدتين بعدهما قال في الهداية

ف مقالة ابي يوســف على خلاف مقالات محمد والســنةالاولى من الظهر أذا فاتت فقبل شفههالها الغضاء اى قبلالركمتين الاخريين وفالصني اختلفوا فيقضاء الاربع هل هو نقل مبتدأ اوسنة فعلى قول من مقول نقل مبتدأ مقضيها بعد الركمتين وعلى قول من يقول انها سنة يقضيها قبل الركمتين لان كل واحدة منفحاً سنة الا ان احداهما فائسة فيدأ بالفَائنة كما في الفرائني (فوله وركمت بي بعدها) وهما مؤكدتان و من صلى اربعا قبلالعصر لم تمسه النار و ولان العصر لما كانت اربعا قدرت النافلة ما (قو له وركمتين بعد المغرب) وهما مؤكدتان ويستحب ان يطيل فيهمـــا القرائة فقد روى ن الذي عليه السلام كان مترأ في الاولى منهما ه الم تزيل ، وفي التائية ، أبارك الذي بدءاللك ، (فَوْ لَهُ وَارْبُمَا قَبْلُ الْمُشَاءُ) وَ مِنْ مُسْتَعِبَاتُ (فَوْ لَهُ وَارْبُمَا بَمَدُهَا وان شا، ركمتين) قبل ان هدذا النخبر اذا صلى العشاء في الوقت المستحب اما اذا ملاها فءنر الوقت المستعب فانه بؤدىالاربع كلها جرا لذاك النقس ولايتمر واربعا قبل الجمسة واربعا بعدها وهذا عندهما ومال الويوسف اربعا قبلها ومستا بعدها و في الكرخي مجمد مع ابي وسيف و في النظومة مع ابي حنيفة ثم عند ابي يوسيف يصلي اربعًا ثم اثنتين قال الحلواني اقوى السنين ركعنا الفجر ثم ركعنا المغرب ثم التي يعد الظهر ثم التي بمدالعشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقال بعضهم الاصنع أن أقواها ركعتها النجر ثم الاربع التي قبهل الظهر وألتي بعدالظهر بعد المغرب ســواء * فان قيل لك لمــا شرع بعض النوافل قبل الفرض و بعضما بعده * فالجواب الثالذي بعد الفرض شرح لجبرالنقسان والذي قبله قطما لطممالشسيطان فائه يقدول من لم يطعني في رك مالم يكن عليم كيف يطعني في رك ما كتب عليمه ويكره الامام أن يقفيل في مكانه الذي صلى فيه الفرض ولا يكره الأموم ذاك لقوله عليه السدلام ، البجز احدكم اذا صلى ان يتقدم او يتسأخر ، ولانه اذا تنفل من مكانه ظن الداخل انه فيالفرض فيقندي و ووى ايضا ان ذلك يستحب للمأموم حتى تتشـوش العسفوف حسكذا في الكرخي (قولد و نوافل النهار أن شاء صلى ركعتمين بتسايمة واجدة وان شباء اربعا) وتكره الزيادة على ذلك يعني بتسليمة وأحسدة (قو له واما نافلة الليل فقال الوحنيفة ان صلى عماني ركمات بتسمايمة وأحدة جاز و تكره الزيادة على ذلك) يعني و ان شـاء صلى بالميل أربعا بتسايمة و احدة و ان شاء سستا بتسليمة وتكرمالزيادة على ذلك ولكن الافضل اربعا اربعا بتسليمة ليلا ونهسارا (فوله وقال اوبوسف ومحمد لا زيد بالليل على ركمتين بتسليمة واحمدة) اي

والاصل فيه قوله سلى الله عليه و علم ومن الرعلي اللهي عثرة ركعه في الوم و الله عي الله الم ينافي الجنة ، و فسر على نحو ماذكر في الكتاب غير اله لم لذكر الاربع قبل المصر فلهذاتاه فبالاصل حسنا ولم ذكر الاربع قبل العشاء والهذا كان مسعبا لعدم الواظبة وذكر فيسه ركعتين بعد المشاء في غيره ذكر الاربع فلهذا خبير الاان الاربع افضل اه و آکد السمٰن سنة الفجر ثم الاربع قبل الظير ثم الكل سواء ولا مغضى شيء منها اذا خرج الوقت سوى سنةالفجر اذا فانت معه وقضاء من نومه قبل الزوال (وتوافيل النمار) مخير فيها (ان شاه مسل) کل (رکشین بتسليمة (وان شاء) صلى (اربعا) بتسليمة (ونكره الزيادة على ذلك) اي على اربع بتسليمة (فاما مافسلة الليسل ففسال الوحنيفة) رجمالله تعالى (ان مل) ار بعر کعات او ستر کعات او (ممان ركعات بنسليمة و احدة

جاز) من غير كراهة (وتكرمالزيادة على ذلك) اى على عمان بتسليمة والافضل عنده اربعا اربعا ليلا ونهارا (من) (و مال ابويوسف و مجد) الافضل بالنمار كما قال الاسام (ولا يزيد بالديل على كمتين بتسليمة و احدة) قال فى الدراية و فى العيون و به يفتى اتباعا العديث وتعقبه الملامة قاسم فى تصحيحه ثم قال وقد اعمّد الامام البرهاني و النسب في وصدر الشريعة وغيرهم منحيث الافضلية قال في الهداية الافضل في الليل عندا بي يوسف و تتدمثني منى وفي الهار اربع اربع وعندالثافي فيهما مثني مثني وعندابي حنيفة فيهما اربع اربع لهما الاعتبار بالتراويم ولان فيه زياده تحرعة وتسليمة ودعاه ولابي حنيفة الد ادوم تحرعة فيكون اكثر مشقة وازمدفضيلة ولهذا لونذر انبسلي اربعا تسليمة لانخرجعنه تسليمتين وعلى المكس بخرج كذا في اللهاية وامافي التروايج فأنهاتؤدي بجماعة فيراعي فهااليسير و وقوله فان ملى بالليل صلى عانى ركمات يمنى اقل ما نبنى ان منفل عمانى ركمات واعلان صادة الليل افضل من صلاة النهار لقولدتمالي فو تجافا جنوبهم عن المضاجع كه ثم قال فو فلاتمل نفس مااخذ لهم من قرة اعين كو وقال عليه السلام همن اطال قيام الليل خفف الله عنه يوم القيامة موهقوله وتمكر والزيادة على ذلك اي على ثماني ركمات في صلاة اللل تسلسة والزيادة في ملاة البار عن اربع بسليمة وموجب القعدة في التطوع ركتان واعابلز مدالشفع النانى القيام اليه في الثالثة لان كل شفع من النطوع كصلاة على حدة الارى الديقرأ في كل ركمة منه الفابحة وسورة واذاقام في الثالثة استغم كايستفتم عقب العريمة ملى هذااذا افتح التطوع منية الاربعاوالستاوالثمان ثم افسده لميلزمه الاقضاء ركتين فىظاهر الرواية وعن ابي يوسف روايتان فيرواية يلزمدار بموفى رواية يلزمدانوي ولوقال للمعلى اناصلى ركمة لزمه ركمتان وانقال ثلاث ركمات يلزمه اربع لان التطوع لابحوزان يكون وترا وانقال نصف ركمة لزمه ركعة لأنها لانتبعض واذالزمته ركمة وجب عليه ركمتان لان التطوع لايكون وترا ولو قال ركمتين بفير وضوء لايلزمه شيٌّ عند مجمد وقال ابو بوسنب يلزمه ركمتان بومنوء تصحيحًا للنذر ولو قال ركمتين بنير قرائة لزمه ركمتان بقرائة إحاما لانالصلاة بنير طهارة ليست بمادة واما بنير قرائة فهي عبادة كصلاة الاي والاخرس (فو له والقرائة في الفرائض واجبة في الركتين الاوليين) اى فرض قطى في حق العمل وقال الشانعي فرض في الركمات كلها لقوله على الدالم والمسلاة الانقرائة وكل ركمة صلاة وقال مالك فرض في ثلاث أقامة للاكثر مقامالكل تيسيرا ولنا قوله تعالى فؤفاقرؤا مآيسر من القرأن كا والاس بالفعل لانتضى الكرار وأعا اوحناها فيالثانية استدلالا بالاولى لأنهما نشا كلان من كل وجه واما الاخريان ففيارقالهما فيحق السقوط بالسفر وصفة القرائة في الجهر والاخفاء وفي قدر القرائة فلا الحقان بعما واما قوله علمه السيلام «لاصلاة الايقرائة فهوشاهدلنا لانه ذكرالصلاة مطلقا والصلاة متىذكرت مطلقا لاتنصرف الى ركمة وأنما تنصرف إلى صلاة كاملة وهي ركمتان عرفاكن حلف لايصلي صلاة فأنه لاتحنث حتى يصلى ركمتين مخلاف ما اذاجلف لايصلى ولم نقل صلاة فانه يحنث اذا صلى ركمة (قوله وهو عنير في الاخريين ان شاء قرأ وان شاء سبم وانشاه سكت) يمنى مقدار ماعكن ان يقول فيدثلاث تسبيحات ولهذا لابجب السهو بترك الترائة فيمما في ظاهر الرواية كذا في الهداية الا أن الافضل أن شرأفيهما الفاتحة قال في لنهاية أن شاء قرأً يمني الفاتحةوانشاء سبم يمني ثلاث نسبيمات وأنشاء حكت

قولالامام اله (والقرائة في الفرض) في ركت بن مطلقا فرض و (واحدً) من حيث تسيها (في الركمتين الاواين) (وهو) حيث قرأ في الاولين (مخير في الاخرين ان شاء قرأ) الفاتحة (وانشاء سبم)ثلاثما (وانشاءكت)مقدارثلاث تسبهات قال في الهداية كذا روى عن ابي حنفة وهو المأثور عنء بي وان مسود وعائشة رضيالله عهما الاان الافتسل ان يقرأ لاله على الصلاة والسلام دوام على ذلك والهسدّا لابحب السهو بتركها في ظاهر الرواية اله

بعني مقدار ماعكن ان مقول فيسه ثلاث تسبحسات فان لم مقرأ ولم يسجح كان مسيئا ان تعمد السكوت وان كان ساهيا فالاصم ان لايجب عليه سهو ، وقوله ، وان شاء سكت هذا هند ابي نوسف فان السكوت عنده ابس باسائة وعندهما اسائة وعند بعضهم كراهة والكراهة افحش من الاسالة فالفرااة سنة والتسبيح مباح والسكوت اسائة (فُولِد والفرائة واجبـة فيجيع ركمـات النفـل وفي جميع الوتر) اما النفل فلان كل شبغم منه صلاة على حيدة والفينام الى الشائفة كَنْصُرِ عِنْمَ مِبْدَأَة ولهسذا بستفتح فيهما وشهوذ واما الوتر فللاحتيماط لانه متردد بين الفرض والنفل لوحود علامة الامرين فاحتاطواله بابجساب الفرائة لإحمقال أن يكون نفلا ولا يستفنيح فالشالنة منه ولانتعوذ ولا يكمل تِشهده الاول اشبهه بالفرض (قو له ومن دخل فى صلاة نفل ثم افسدها قضاها) هذا اذا دخل فيها قسدا اما ساهيا كما اذا قام الى الحَمَامُسَمَةُ كَاسِيا ثُمُ افْسَدُهَا لانفضيها ثم ابضًا لايلزمه الاركمتَــان وأن نوى مائة ركمة عندهما خلافا لابي نوسف * وقوله « افسدها ه سموا، فمدت بفعله أو بغير فعله كالمتيم رى المناء وما اشتهه وكالمرأة اذا حاضت فيالنطوع بجب الغضاء مخلاف المفرض (قوله فان صلى اربع ركسات وقعد فالاو آيين ثم افسد الاخربين قضى ركمتين) لان الشفع الاول قد تم والفيام الى الثالثة عزلة تحرعة مبدأة فيكون ملزما وهذا اذا افسد الاخربين بعد الشروع فيهما بان تام الى الشالنة ثم افسدها اما اذا افسدها قبل القيام لابجب عليه قضاء الاخربين لانه افسد قبل الشروع في الشبغم الثاني وعن ابي يوسيف يقضي اعتبارا الشروع بالذر * وقيد يقوله • وقعد • لانه أو لم يقعد وأفسند الاخربين لزمه قضاء أربع أجماعا (قوله وقال الويوسـف نقضي اربعاً) وهو احتباط لانمـا عنزلة صلاة واحدة حتى الـ الزوج لوخير امرأنه وهي الشيفم الاول او اخبرت بشفعة لها غاتمت اربعا لانبطل شفستما ولاخيارها كذا فيالنهاية وفي الخجندى والكرخي ان سلت على زكمنين فهی علی خیارها وان اتمتالاربع بطل خیارها لان مازاد علی رکمتین صلاة اخری وادًا كانت قاربع الظهر الاولى لم سِطل خيـارها بإنقالهــا الىالشــفع الشــاني وان صلى اربعاً ولم نقرأ فيهن شبيئا أعاد ركعتين عندهما وقال أبو نوسف أربحاً وهذه المسئلة مبنية على اصلين احدهما أن فسساد الشفع الاول بترك القرائة لا يرفع التحريمة ولاءنم الدخول فيالشفع الثاني عندهما وقال مجمد برفع التحريمة ويوجب فسناد الشغم الثانى واصل آخر ان الشغم الاول اذا فسد بترك الغرائه فالشمغم الثانى لايلزمه بمجردالفيسام حتى يأتى فىالشسفع الثاني تركمة كاملة بقرائة عند ابى حنيفة وقال ابو وسف يلزمه بمجردالقيام واجموا انالشفع الاول اذا صمم يلزمه الشفع الناني بمجرد القيام قادًا ثبت هذا فالتفريع عليه ثمان مسائل * احدها ادًا صلى اربعا ولم يقرأ فيهن شيئا فعليه قضاة ركعتين عندهما وقال ابويوسنف يغضى اربعا فانغق ابوحنيفة ومجمد من اصلين مخلفين اما عند مجد لما فسد الشفمالاول بترك الفرائة ارتفعت النحرعة

(الوتر) قال فى الهداية اما النفل فلان كل شفع منه صلاة على حدة والقيام الى الثلاثة كمحرعة مبتدأة ولهذا لاعب بالتحريمية اماولى الاركعتان في المتمور عن اصمانا ولهذا قالوا يستفنح فيالنالثة واماااوتر فللاحتياط اه (و من دخل ف صلاة النفل) قصدا (ثم افسدها) نفعله و يغير بفعله كرؤية المنيم المناء ونحوه (قشاها) و ربا و مقضى ركمتين وازنوى اكثر خلافا لان يوسدف قيدنا بالقصد لانه أدًّا دخسل فيالنفل اهياكا اذا قام المخامسة ناسيا ثم افسد ها لا يقضما (فان صلی اربح ر لعات و نعد في) رأس الركمتين (الاولين) مقدار التشهد (ثم افسدالاخريين) بعد الشروع فيهما باذ قام لي الثالثة ثم افسدها (قضى ركمتين) فقط لان الشفع الاول قدتم والفيام الى النائدة عنزلة تحرعة مبتدأة فيكون ملزما قيدنا بالقمود لانه او لم يقميد وافسيد الاخريين لزمه قضاء الاربع اجاعا وقيدنا عابعدالشروع لانه اوافسد قبل الشروع فالشفع الثاني لايقضى شبئا خازفا

لان نوسف (ويعسلي النافلة) مطلقا راتبة او مستعبة (قاعدامم القدرة على القيام) وقد حكى فيد الاجاع ولابرد علياسنة الفعر لأبد منيء القول توحونها ولذا قال الزيلعي وأماالك نالرواتب فنوافل حتى نجوزعلى الدابة وعن ابي حنفة الديارل السنة الفعرلابا آكدعن غرما وروى عنه الها واحة وعلى هذا الحلاف اداؤها قاعدا اله وفي الهداية واختلفوا فيكفة القعود والمختارانه نقمدكافي حالة التشهد لأنه عهدمشروعا

ولم يصم الشروع في الثاني وعند أبي حنيفة لم تفسد التمرعة الا أنه لما أفسد الشفع الاول بترك القرائة فالثانى لايلزمه بمجرد القيام مالم يأت بركمة ممالقرائة ولم يوجد وعند أبي يوسف يلزمه بحجرد القيام موالشانية أذاقرأ فيالاولين لاغير فعليه قضاء الاخريين بالاجاع لانالشفع الاول قدتم فلزمه الثاني بمجردالقيام وافسده بترك القرائة والثالثة اذا قرأ في الاخريين لاغير فطيه قضاء الاوليين بالاجاع وهل يكون الاخريان صلاة عندهما نع وعند محد لا حتى لو اقتدى بد انسان في الشفع الثاني لايصم اقتداؤه ولو قهقه لا يتقض وضويه موالرابعة اذا قرأ في احدى الاوليين واحدى الاخريين فعليه قصاء اربع عندهما وقال محد ركتين اما أبو يوسف فيقول فسدالشفع الاول والثاني يلزمه عجرد القيام وعند ابي حنيفة وجد منه ركمة بقرائة ثم نسدت بعد مواغامسة اذاترأ فيالاوليين واحدى الاخريين لزمه قضاء الاخريين بالإجاع لان الشفم الاول قد صح والثاني يلزمه محجرد القيام • والسادسة اذا قرُّأ في الاخريين واحدى الاولين فالاوليان فسدنا يلزمه قضياؤها بالاجاع والاخريان صلاة عندهما خلافا لمحمد والسابعة اذا قرأ في احدى الاوليين لاغير فعليه فضاء ركمتين عندهما وقال ابو يوسف اربع والثامنة اذا قرأ في احدى الاخريين لاغير فطيه قضاء اربع عندهما وقال محدركمتين ولو لم يقرأ في الاوليين وقرأ في الاخربين ونوى به قضاء عن الاولين لايكون قضاه بالاجاع لانها صلاة واحدة عقدت بتحريمة واحدة فلا يكون بعضها قضاه وبعضهما اداه قال في النهماية اذا قرأ في الاولين لاغير فعليه قضماء الاخريين بالاجاع لان التمرعة لم تبطل فصيم الشروع فىالشفع الثانى ثم فيساده بترك القرائة لايفسد الشفع الاول قال وهذا اذاقعد بينهما امااذالم يقعد فعليه قضاءار بعملان الفساد في الثاني يسرى الى الاول ادالم يقعد فباناك من هذه الثمان المسائل واناربها مهاجم علبها وهناذا قرأ فىالاولىين لاغير اوفىالاوليين واحدى الاخرييناوفىالاخريين لاغير اوفي احدى الاوليس والاخريين فني هذه الاربع يقضى ركمتين احماعا واربع مختلف فهااذا قرأ في احدى الاخريين لاغير اوفي احدى الاوليين واحدى الاخريين تقضى اربعا عندهما وعند محد ركمتين ولوقرأ فىاحدى الاوليين اولم يقرأ فىالكل تقضى ركمتين عندهما وعند الى بوسف اربعا (فو لد ويصلي النافلة قاعدام القدرة على القيام) لقوله عليه السالام دصلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، أي في حق الاجر مغان قيل هذاا لحديث لم سعرض لصالاة الفرض والالصلاة التطوع ولالحالة المذر والالحالة غيرالمذر فاوجد الاحتمامه على ماادعيتموه منجواز صلاة النافلة قاعدام القدرة على القيام. قيل الاجاع منعقد على ان صلاة الفرض قاعدا موالقدرة على القيام لا بجوز وكذا الاجاع منعقد على انصلاة المريض الماجز عنالقيام قاعدا مساوية لسلاة الفائم فىالفضيلة والاجر فلمسق حينئذ الاصلاة النطوع قاعدا بدون المذرفهوعلى مسالا جرمن صلاة القائم واعاجازت النافلة قاعدامم القدرة على القيام لان الصلات

خير موسوع وريما يشق عليه القيام فعازله تركدكي لاينقطم عن هذه الخيرالموسوع وقيدبالنافلة احترازا عزالفرض والوتر قال فيالهداية والسنن الرواتب نوافل يعنى بجوز ازيسليها فاعدا مع القدرة على القيام. واختلفوا في كيفية القمود قيل كيف شاء والمُختار انديتمند كايقمد في النشهد (فو له وان افتيمها قاعًا ثم تمد من غير عذر جاز عندالى حنيفة) هذا استحسان (وعندهما لابجوز الامن عذر) وهو التماس لان الشروع متبر بالنذر منحيث انكل واحد منهما ملزم ثممن نذر ان يصلي ركمتين قائما لم بجزله ان تعمد فهما من غير عذر فكذا اذاشرع قائما لم بجزله ان تقمد فهامن غير عذر ولدانه اذا افتنع التطوع قاعدا مم القدرة على القيام جاز فالبقياء اولى بخلاف الندر فانه النزمه نصاحتي لولمنص على القيام لايلزمه القيام عند بعض المشايخ على مانبين انشاءالله، والدليل على النفرقة بين الشرو عوالنذر اندلونذر ان يصوم متنابعا فصام البعض ومرض اوافطر يلزمه الاستيناف وفي الشروع لايلزمه الاستيناف وكذا اذاندر أن يحج ماشيا لزمه ماشيا ولوشر عفيه ماشيا لم يلزمه المشي كذا هناه فان قبل اذا انتيمها قائمًا هلله ان تقمد عند الى حنيفة في الركعة الاولى بعد شروعه قائمًا كماله أن يقمد في الثانية قيل نعم لان اطلاق وضمه بدل على الجواز ولونذر. صلاة ولم يقل قائمًا اوقاعدا قال يعضهم هوبالخيار بين القمود والقيام وقال بمضهم يلزمه قائمًا لان انجاب المبدّ معتبر بانجاب الله وكل مااوجيه الله من الصلوات اوجيه قائما ولو انتخ التطوع قاعدا ثم بداله ان يقوم فقام وصلى ما يتي جازعندهم حيما (فنو له ومن كان غارج المصر تنفل على داسته الى اى جهة توجهت به يوى اعاء) لان النافلة خيز موضوع مشروع على حسب النشاط غير مختصة بوقت فلوالزمناه النزول واستقبال القبلة ينقطع عندالقافلة اوينقطع هوعن القافلة وكالاهما ضرر قال في المبسوط لولم يكن له فيالتنفل على الدابة من المنفعة الاحفظ اللسان من فضول الكلام لكان كافساه وقيد بالنافلة لان المكتوبة لأتجوز على الدابة الامنعذر وهوان يخاف من النزول على نسمه اودائه منسبع اولص اوكان في طين اوردغة لابجد على الارض مكانا حافااوكانت الدابة جوحا لونزل لا عكنه الركوب الاعمين اوكان شخساكيرا لونزل لاعكنه الركوب ولابجد من يمينه تتجوز صلاة الفرض في هذه الاجوال كلهـا على الدابة ولايلزمه الاعادة وكمايسقط الاركان عن الراكب يسقط عنه استقسال القبلة كذا في الفتياوي الردغة بالنحريك والذين المجمة الماء والطين والوحل الشيديد وكذا الردغة بالتسكين ايضا والجم ردغ ورداغ والوحل بفنها لحاء الطين الرقيق ويتسكين الحاه لفةردية كذا في الصحاح والسنن الرواتب نوافل وعن اليحنيفة ينزل لسنة الفجر لانها آكد منسائرها والتقيد مخسارج المصر شني اشتراط السفر وبنني الجواز في المصر وحد خارج المصر قدير الميل فان كان اقل منذلك لابجوز وقيل قدروه عصلي العيد والاسم الدمقدر عامجوز المسافر القسر فيه ولوكان في المصر لامجوزله

في السلاة (ران انتمها) اى النافلة (قامًا ثم قد) وأتمها فاعدا (حاز عبد الى حنيفة) رجدالله تعالى لانالقيام ايس بركن في النفل فجياز تركه ابتداء فيقاء اولى (وقالالانجوز الامنءذر) لانالشروع ملزم كالنذرقال في الهداية قولد استحبسان وقولهما قياس وقال الملامة قاسم فيالتعيم واختار المحبوبي والنسنى وغيرهما نول الامام (ومنكان خارج المصر) اى العمران و هو الموضع الذيبجوز للمافر فيه قصر الصالة (متفل) ای مجوزله التنفل (علی دائه) سواه کان ماقرا اومقيما (الى اي حهة) متعلق سومی (توجهت) داته (يوى الماء) اى يشير الحالركوع والسجود بالاعاء رأسه وبجدل السيجود اخفش من الركوع قد نخارج المصر لاندلانجوز التنفل على الدابة في المصر خلافالاني بوسف وقيد بكونه علىالدابة لمدم جواز التفل للماشىوقىد وقند بجهة توحه الدابة لأله لوصل الى غرما توجهت به وكان لفير القباة لابجوز لمدم النسرورة التنفل على الدابة عندهما وقال ابو بوسنف بجوزلهما ان المتنفل أنمنا جوزله ذلك لان بالزول ينظم عن القاطة وهذا المني مدوم في المصر • وقوله • ينفل • تحرز عن الفرض والوثر وانما يجوزله التنفل علىالدابة اذا كانت سائرة اما اذا كانت واقفة فلا ولوصل الفرض على بعير قائم لا يسير لا بجوز ولو صلى على عبل قائم لا بسسير جاز ولا يشبه الحيوان العيدان كذا فاستنتى والذخيرة اذا صلى الغرض فاشق محمل على دابة وركنز تحت المحمل خشبة حتى صار قرار الهل علما جاز ولو افتنح التعلوع خارج المصر راكبا ثم دخل المصر راكب بطلت تحريمته حتى لو قه<u>قه</u> لا وضوء عليه وهذا عند ابي حنيفة وفي المرغبناني تمها على الدابة مالم ببلغ منزله وقبل ينزل و نمها نازلا ولو افتح النطوع راكبا ثم نزل بني وان صلى ركمة كازلا ثم ركب يستأنف لان الركوب على كثير وعند زفر عني في الوجهين • وقوله • الى أي جهة توجهت به • فاناصلي اليغير ماتوجهت به الدابة لايجوز لعدم الضرورة كذا في الفتاوي • وقوله • يوجي أعاء • ويجمل السجود الحفض من الركوع ولا يجوز للماشي ان يعسلي ابن كان وجهه هندهم جميها لانه فاعل لما ينا في الصلاة ينفسه فصار كالكلام والاكل والشرب وكذا لا يجوز في عالة السباحة لأنه كالمشي وإذا كان على سرج الدابة نجاسة اكثر من قدر الدرهم لابأس به على ظاهر الرواية قال في الفتاوي يعني اذا كان من لعاب الحمار اما اذا كان ديا او عذرة او بولا لم يجز وهو قول مجمد بن مقاتل واما في ظاهر الرواية لم يفصل بينهما وجوز ذلك لان ننائه على التخفيف وفي شرحه لا نفســـد صلاته لانه غير منصرف فالسرج فاشبه اذاكان على الدابة نجاسة فاله لايؤمر بفسلها كذلك هذا

-م€ باب سجود السهو که-

لما انتهى ذكر الادا، من الفرائض والنوافل والقضاء شرع فى جبر نقصان ما يمكن في الغرائض في المرائض في المرائض في المرائض فلهذا ذكر السهو عقيب النوافل لكونه جبرا النقصان المفكن فى الادا، والقضاء والفرائض والنوافل وكان بعد الجميع وهو من باب انسافة الثى الى سببه والسهو والنسيان ضد الذكر الا ان بين السهو والنسيان فرقا وهو ان انسيان غروب انشى عن النفس بعد حضوره والسهو قد يكون عن ماكان الانسان به علما وعن مالا يكون عالمه به (فو له رجمه الله سجود السهو فى الزيادة والنقصان) سوا، (بعد السلام) وقال الشافعي قبل السلام فيهما وقال ماها ان كان النقصان فقبل السلام وان كان الزيادة فيمد السلام والخلاف فى الاولوية حتى لوسجد عندنا قبل السلام وان كان الزيادة أولى (فو له يسجد سجدتين ثم يتشهد و بسلم) فيسه السارة الى ان سجود السهو رفع القشعة والسارة الى ان سجود السهو المحدة الصلية لانها اقوى من القمدة فترفعها ، وقوله ، يسلم ، اى يأتى التسليمين هو العصيح وقال فغر الاسلام بسلم تسلية واحدة تلقساء وجهه ولا ينحرف عن القبلة و هذا خلاف

في الزيادة والنفطال) والاولى حكون البجود (بمدالسلام) حتى لوسمجد قبل السلام جاز الا ان الاولاوليجوهره ويكتني بسلام واحد عن عينه لاته المهودونه محصل المخليل وهو الاصم كما في المر من المجنى و في الدراية عن المحيط وعلى قول عامة المثايخ يكنني بتسليمة واحدة و هو الاضمن للاحتياط ا ه و في الاختيار و هو الاحسن وقال الشرئيلالي في الأمداد بمدال نقل عن الهداية ان العميم ان بأتى بالتسليمنين ولكن قد علت أنه بعد الأول أحوط وقد منع شيخ الاسلام خواهر زاده المجود الممو بعد السليتين فالبعنا الاصم والاحتياط آهثم بعبد السلام (يجد مجدتين ثم متشرد) قال في الهداية و يأتى بالصلاة على النبي سلى الله عليه وسلم و الدماء في قندة المهو هو العميم لان الدعاء موضعه آخر الصلاة اه وقال الطحاوى مدعو فالفعدتين جيعاوف الخانية ومن عليه البهو يصل على الني صلى الله عليه وسلم فالفعدة الأولى عند الى حنيفة والى وسف

المشبهور ومن عليه سجدتا السبهو في الغجر اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعندما قىد قدر النشهد سنقطنا عنه وكذا اذا سنهي في قنساء الفائنة فلم يسجد حتى احمرت التمس وفي الجمعة اذا خرج وفتها كذا في الفتساوى ويأتى بالعسلاة علىالنبي والدعاء ف فندة السبهو يعني بند سجود السبهو هوالصيح لان الدعاء موضعه آخر المسلاة و قال الطحماوي بدعو في الغمدتين جيما و يصل على النبي فيهما و منهم من قال مند ابي حنيفة و ابي توسيف يصلي على النبي في القصدة الاولى و عند مجد في الاخيرة و لو سلم و عليه سجدتا السهو بخرج من العسلاة قال ابو حنيفة و ابو يوسنف يخرج خروبها موقوفا ثم اذا سجد السبهو عاد الى حرمة الصلاة و فال مجد وزفر سلام من عليه السهو لا عرجه من حرمة الصلاة و فائدته اذا سلم وعليه سبهو فاقتداله رجل فاقتبداؤه موقوف عندهما أن عاد إلى مجود السبهو صع اقتداؤه و الا فلا وعند مجد و زفر بصح اقتداؤه عاد اولم بعد ولو فهفهه بعد السلام قبل أن يسجد السبهو فصلاته تامة و مسقط عنه السبهو أجماعا و لا نجب عليمه الوضوء لصلاة اخرى هندهما و قال مجمد بجب لان الفهفهة حصلت هنده في حرمة السلاة واجمعوا أنه أذا عاد الى مجدتي السهوثم افتدى. رجل صحم افتداؤه وكذا أذا فهقه عب عليه الوضوء قال في الفشاوي القعدة بعد سجدتي السهو ايست نفرض وانما امريها ليقع خثم الصلاة بها حتى لوقام وتركها لا تفسد صلاته كذا قال الحلواني (قَوْ لِهِ وَالسَّمُو بَارْمُهُ اذًا زَادُ فَي صَّلاتُهُ فَعَلا مِنْ جَنْسُهَا لِيسَ مَمًّا) في قوله • بلزه • تصريح بانه و اجب و هو التحييم لانه شرع لجبر النفصان فكان و اجبــا كالدماه فالحج واذاكان واجبا لابجب الابترك وآجب او نأخيره او نغيير ركن سساهيا ٠ وقوله ه من جنسها ، احترز من غير جنسها كنقليب الحجر ونحوم فانه انمسا يكون مكروها او مفسدا • فان قلت ما الفائدة في قوله • ليس،ثما • اذالعلوم أنه أذا زاد في صلاته علم أنَّ المراد ليس منها • قات احترز بذلك عنما اذا طال انقيام او القعود فانه راد فب فعلا من جنسها وهو لا بحب عليه السهو لانه منها بدليل أن جيم ذلك فرض • فأن قلت لم وجب السهو عند الزياده وانما هو لحبر النقصان والزيادة ضد النقصان • قلت لان الزيادة في فير موضعها نقصان الاترى ان من اشترى عبدا وله ست اصابع كان له رده كما لوكان له اربع اصابع • واعلم ان مجدى السهو يجبر ان النقصان و يرضيان الرحمان و يرغمان الشيطان ظهذا همما واجبتُمَانُ (قُولُه او ترك فعلا مسنونا) ای واجبًا عرف وجوبه بالسنة كالقعدة الاولى اوقام في موضع القعود اوترك سجدة التلاوة عن موضعها • وقيد نقوله ، فعلا ، لانه اذا سنها عن الاذكار لابجب السهوكما اذا سها عن الثناء والتعوذ و تكبيرات الركوع والجود وتسيماتهما الا في خسة مواضع تكبيرات العبد والقنوت والتثميد والقرائة وتأخير السلام عن موضعه (قوله او ثرك قرائة فأنحة الكشاب) لانها واجبة وكذا اذا ترك اكثرها لان للاكثر حكم الكل (فوله او الغنوت) لانه واجب و حكدًا اذا ترك نكبرة القنسوت (قوله او النشهد) لانه واجب

والمهو يازم) اي بجب قال في الهداية وهذا عدل على أن معدة المهو واجبة وهو العجم اه (اذا زاد في صلاته فعلا من جلسها ليس منها) كما اذا ركم ركومين فانه زاد فعلامن جنس الصلاة من حيث انه رکوع و لکنه لیس منها لكونه زائدا قال في الهداية واعاوجب بالزيادة لانبالانعرى عن تأخيركن او ترك و اجداه (او ترك فعلا مستويًا) اي واجيا عرف وجوبه بالسنة كالقميدة الاولى او قام في موضع القعود أو ترك مجدة التلاوة عن موضعها جوهرة (او ترك قرائة الفاعد) او اكثرها (او الفنوت) او تكبيرته (أو التشيد) اى ف القمدتين

او القمود الاول (أو تكبيرات العيدين) أو بعضها أو تكبيرة الركمة الشائية منهما (أو جهر الامام فيما يخافت) فيه (وخافت فيما بحبير) فيه قال في المهداية واختلفت الرواية في المقدار والاصح قدر ما مجوز الصلاة في الفصلين لان اليسير من الجبير والاخفاء لا نمكن الاحتراز عنه والكثير نمكن وماتصح به الصلاة فهو كثير أه قيد بالامام لان المنفرد أذا خافت فيما يجبير فيه لامهو عليه أجاماً لانه مخبر فيه وأن جبر فيما يخافت فيه اختلاف المشايخ فغال الكرخي لامهو عليه وهو مفهوم كلام ﴿ ٩٩ ﴾ المصنف ومثى عليمه في الهداية حيث قال وهذا في حق الامام

دون المنفرد لان الجهر والمخافنة من خصائص الجاعة قال شارحها العيني و هذا الجواب ظاهر الرواية واما جواب رواية النوادر فاله مجب عليمه سجدة المهو كذا ذكره النباطق في وانسانه اله (و سهو الامام بوجب على المؤتم المجود) ان مجد الامام ولو اقتداؤه بعد سهو الامام لان متابعته لازمذاكن اذاكان مسبوقا انما يتابع الامام في السجود دون السلام لانه للحروج من السلاة وقد بن عليه من اركانها كا في البدائم (فان لم يحمد الامام) المهوه (لم يسجد المؤتم) لانه يصر مخالفا (فان سها المؤتم) عالة اقتداله (لم يلزم الامام ولا الؤتم المجود) لانه أن سجد وحدمكان مخالفالامامه وان تابعه الامام مقلب الاصل أنبعا فيدنا محمالة الافتداء

(قوله او تكبيرات العبـدين) او البعض لانه واجب و كذا اذا ترك تحكبيرة الركوع من مسلاة العبد بجب السهو ولو قرأ الفائحة مرتبن في الاوليين ضليــه السمهو لانه آخر السورة ولو قرأ فيهما الفائحة ثم السورة ثم الفائحة ساهيا ع بجب عليه سمهو و سمار كأنه قرأ سمورة طولة ولو قرأ الفاتجة في الاخريين مرتين لا سنهو هليه ولو قرأ في الاخربين الفنائحة والسورة سناهيا لا سنهو عليه ولو لم يقرأ الفائحة في الشيفع الثماني لا سبهو عليه لانه مخير فيه ان شباء قرأ وان شاء سبح وان شاء سكت و لو صلى بسبورة السجدة فلما سجد قام فقرأ النمائحة ساميا ثم قرأ • تَجما في جنوبِم • لا سهو عليه حكذا في الواقسات (قولد او جهر الامام فيما يخافت فيمه او غافتٍ فيما بحمر فيمه) لان الجهر ف موضمه والمخافة في موضعهما من الواجبات • وانما قيمد بالامام لأن المنفرد أذا غافت فيما يجهر فيه لا سهو عليه اجماعا لانه مخير وان جهر فيما يخافت فيمه نفيه اختلاف المشايخ وق الكرخي لامهو عليه واختلف في المقدار والاصم قدر ما نجوز به الصلاة في الفصلين لان اليسمير من الجهر والاخفاء لا يمكن الاحترار هنـ و عكن عن الكثير ومانصهم به الصلاة كثير غير ان ذلك مندابي حبيفة آية و احدة وعندهما ثلاث آیات وفی النوادر اذا جهر المنفرد فیما بخافت فیه وجب علیه السهو (قوله و سبهو الامام توجب على المؤتم النجود) لان مشابعة الامام لازمة (قوله نان لم يسجد الامام لم يسجد المؤتم) لائه اذا سجد يصير مخالف للامام و ما النزم الاداء الا متابعًا (قو له وان سها المؤتم لم يلزم الامام ولا المؤتم الجهود) لانه اذا سجد وحده كان مخالف لامامه و ان البسه الامام ينقلب الاصل نبسا (قوله و من سمها عن القدة الاولى ثم ذكر وهو الى حال القعود اقرب) يعنى بان لم يرفع ركبتيه من الازش وفي المبسوط مالم يستتم قائما بعود والناسئتم لايعود وصحح هذا صاحب الحواشي (قوله عاد فقعد و تشهد) لان ما قرب الى الثبي بأخذ حَكَمَه كفنــا، المصر يأخذ حكم المصر في حق صلاة العيد والجمعة ولم يذكر الشيخ سجود المهوههنا وفيالهداية الاصم انه لايسجدكما اذا لم يتم وفي النماية المختارانه بسجد ووجد يخط المكي رحمالة انه يَـَجِد (قُولِهِ وان كان ال القيـام اقرب لم يعد) لا نه كالقائم منى (و يسجد

لان المسبوق اذا مها فيما يقضيه يسجده وإن كان سبق له سجود مع الامام لان صلاة المسبوق كملاتين حكما لانه منفرد فيما يقضيه (ومن مها عن القعدة الاولى) من الفرض واو عليها (ثم تذكر وهو الى مال القعود اقرب) كأن رفع اليتيه عن الارض وركبتاه بعد عليها لم يرضهما (عاد قبلس و تشهد) ولا سجود عليه في الاصح هدايه (وان كان الى حال القيام أقرب) كأن استوى النصف الاسفل وظهره بعد منحن فتح عن الكاني (لم بعد) لانه كالفائم معني لان ماقارب الشي يعطي حكمه (ويسجد

السهو) لانه ترك الواجب فلو عاد هنا بطلت سالاته كما اذا عاد بعدما استتم قائمًا لان القيام فرض والفعدة الاولى واجبة فلا يترك الفرض لاجل الواجب * فان قيْدَل يشكل على هذا عنا اذا تال آية سجدة فانه يترك النبام و هو فرض و يسجمه التلاوة و هي واجبة فقمد ترك الفرض لاجل الواجب ، قيل كان الفيماس هناك ايضًا أن لا يترك القيسام ألا أنه ترك القيشام بالاثر فانه عليه السسلام وأصحابه كانوا يسجدون و يتركون النسام لاجامها والمعنى فيمه ان المتعسود من سجدة التلاوة اظهمار التواضع و مخمالفة الكفمار فافهم كانوا يستكبرون من السجود فجوز ترك القيمام تحقيقا لمخالفتهم و هذا في صالاة الفرض اما في النقل اذا قام الى الشالئة من غير قعدة فاله يعود و لو استتم قاعًا ما لم يقيدهما بمجدة كذا في الذخرة (فولد وان سنها عن القعدة الاخرة نقام ال الحامية رجم الى القعدة مالم يحمد والني الحامسة) اي تركها لان في رجوعه الى الفعدة اصلاح صلاته و ذاك عكن مالم يسجد لان مادون الركسة محل المرس (فو له، و يسجد السهو) لانه آخر وأجبًا وُمُنْ النَّمَدة (قُولُه و أنْ قَيْدَ الْحَامَسَةُ بَسَجِدة بطل فرضه) بطل بوضاع الجبهة عنده ابي بوسف لانه سجود كامل و عند مجمد برفعها لان تمام الثي بآخره و هو الرفع و نالدته فيما اذا سيفه الحدث في السجود فرفع رأسه ليتوضأ فانه بجوزله البناء عند محد لانه لم يؤد جزأ من الصلاة مع الحدث و عند ابي يوسف لا يجوزنه البناء لانه قد حصل جزء من الصادة مع الحدث و هؤ السبود فلا بحوزله البنساء والمحتسار قول محمد (قول و تحولت صلاته نفلا) هذا عندهمها و قال محمد لا تفول نفلا بل تبطل قطعها لان الفرضية اذا فسمدت بطلت التحريمة واذا بطلت تحدده لا يضم اليرسا اخرى قال لانهسا لولم تبطل تصمير تطوعا وترك القيدة على رأس الركمتين في النطوع مفسيد عنده و اماعندهما فترك الفَعْدَةُ عَلَى رَأْسَ الرَّكُمْتِينَ فَي النَّطُوعِ لا يُفسند فبقيت الصَّرِعَةُ فيضيفُ البِّسا الحرى حتى بعنسير متنفلا بست (فولد وكان عليه ان يضم البها ركعة سادسة) فيه اشمارة الى الوجوب وفي البسموط قال واحب الى ان يشمع الحامسة لان النفل أشرع شغما لاوترا وهذا في سائر الصاوات الا في العصر ناله لايضم البها لانه يكون تظوعا قبل المغرب وذلك مكروه وفي قاضخان الا النجر فانه لايضيف العا لان التنفل قبلها وبعدها مكروء فالااقتدى به انسان في هاتين الركعتين اعنى الحامسة والسادسسة بيلزمه ست ركمات عندهما لان المكل صار نقلا وعند مجد لايلزمه شي لانه قدانقطم الاحرام حين نسدت الفرض ولولم بضم البسا ركمة سادسة لاشيء عليه لانه مظنون والظنون غير عضمون ولكن الافضل الطم ثم أذا ضمعل بسجد للسهو عندهما الاصبح لا إسجد لان النقصان بالفساد لابجبر بالسجود كذا ذكره التمر ثاشي (فوله وان قمد فالرابعة قدر التشهر ثم قام الى الحامسة ولم يسلم يظلمها القعدة الاولى عاد الى القعود مال يسبد في الخامسة وبسلم ويسجد للسمو) لأن النسليم في حالة الفسام غير مشروع

مخارى اما ظاهر المذهب فيما لم يستو قائمها يعود قبل وهو الاصم أه قيندنا القمدة من الفرض لان المتنفل يعود مالم نقيد بسجدة (ومن سما عن القمدة الاخرة فقيام الي الخامسة رجع الى القعدة مالم يسجد) لازقه اصلاح صلاله و امکنه داك لان مادون الركعة بمعلى الرفض هداية (والني الحامنة) لانه رجع الى شي محله قلبها فترتفض هداية (ويسمد السهو) لائة اخر واجبا وهو القمدة (قال قيد الحامسة بسيرة بطل فرضه) اي ومنه (وتحولت صلاته نفلا) عند ابي حنيفة وابي بوسف (وكان عليه) نذبا (أن يضم اليها ركعة سادسة) ولو قي العصر ويضم رابعة فالفيز كيلا لنفل بالوثر ولولم يضم لاثي عليه لانه لم يشرع فيه قصدا فلا يلزمه اعامه ولكنه ندب ولأ يسمد المروعلي الاصيم. لان النقصال بالفساد لايتعبر (و أن تعد في الرابعة) مثلا (قدر التشهد ثم قام) الى الحامسة (ولم يسلم) لاته (بظلم القمدة الأولى عاد) التثنيد ولوسلم قائمًا لمتقسد صلاته وكان تاركا اسنة لانالسنة التسلم جالسا امداد (وان قيدالحناسة) مثلا (يسجدة ضم البها ركمة اخرى) استحبابا لكراهة التنفل بالوتر (وقد تمت سلاته) لوجود الجلوس الاخير في محله (والركمتان) الزائد تان (له ناملة) ولكن لا نوبان عن سنة ﴿ ١٠١ ﴾ الفرض على العصيح وسجد للسمو لتأخير السلام وتمكن النقسان في الفرض

> أ فالصلاة المطلقة فان سُملِم قائمًا لاتفسد صلاته ولو هاد لابعبد التشهد (قُولُه فان قيد الحامسة بجدة ضم الما وكمة آخرى وقد تمت صلاته) • فان قات هل ضم الاخرى على الاعجاب أم على الاستفراب * قات ذكر في الاصل ما دل على الوجوب فانه قال و عليه ان يضم وكملة • على • للايجاب ثم اذا اضاف اليه آخرى فانه تشهد ويسلم ويسجد السهو لانه ترك لفظة السلام وكان القيماس ان لابحب عليه سجود المهو لأن سهوه وقع في الغرض وقد انتقل منــه الى النقل ومن سها في صلاة لم بجب عليــه ان إ-جد في صلاة اخرى الا اذالاول استحسان ووجهه أنَّ انتقاله الى النقل سناء على التحريمة الاولى فجمل فيحقالمهو كانهم في صلاة واحدة فإن المتدى به احد في هانين الركة بين لزمه أن مقضى سنا عند محمد قال فالوجيز وهوالاصح لأن أحرام الفرس لما لم ينقطع عنده صار المفندي شارعا في الحكل فلزمه ماادي الامام مِذْهُ الْحَرِ عَدْ وقد أدى سنا و عندهما يلزمه ركمتان لانه اقتدى به فىالنفل بمد خروجه من الفرض فان افسد المفتدى لانضاء عليه عند مجد اعتبارا بالامام و عندهما يقضى ركمتين و هوالصميح و عليه الفتوى • وقوله ه ويسجد للسمو » وهذا السجود للنقص المتمكن فيالنفل عند أبي توسيف لدخوله فيه لاعلى الوجه المشروع وعند محسد فنقص المتمكن ففرش وهو خروجه منه على غير الوجه الشروع وفائدته فمين اقندى. فعند ابى نوسف علىالمقندى قضاء ركعتين لانه قد استمكم مخروجه عن الفرض وانما النقصان فىالنفل وعند محممد مقضى سمتا لانه المؤدى عنده النمر عة * وقوله « وقد تمت صلاته » والركمنانله نافلة ولا نويان عن سنة الظهر على التخييم لانعما مظنونسان والظون ناقس (قوله ومن شبك في صلاته فل درأ الاما صلى ام اربعا وكان ذلك اول ماعرضه استأنف السلام وان كان الشك يرض له كثيرًا في عملي غالب ظنه أن كان له ظن فان لم يكنه على في على اليفين) • الشك تساوىالامرين لامرية لاحدهما على الآخر • والفلن تساوى الامرين وجهة الصواب ارجح والوهم تساوىالامرين وجهدًالحطأ ارجع • وقوله • أول ماعرضله • قبل فعره وقبل فالمسلاة وقال شمس الأعد مشاه مالم يكن السهو من عادته وغائدته اذا سها في صلاته اول مرة واستقبل ثم وقف سنين ثم سها على قول شمس الأعمة يستأنف لاته لم يكن من عادته واتما حصل عليه مرة واحدة والعادة انما هي من العاودة وعلى المبارتين الاوليين بحمَّد في ذلك * وقوله * بني على البقين * وهوالاقل والله تمالي أعلم

بالجروج لاعلى الوجمه الواجث امداد (و من شك في صلاله) أي تردد في قدر ماصلي (فار درا الايا صل ام اربعا و) كان (دلك او ك ماعرضه) من الشك بعد بلوغه في صلاة وهذا قول الاكثر وقال فسرالاسلام اول ماعرض إن في هذه السلاة واختارها فاغضل وذهب السرخسي الى الالعني ال that land relate kills لم يسه قط و اليه بشير قول المسنف بعدميس شاله كثيرا (استأنف المالاة) الملمناف وبالسلام قاعدًا أولى ثم المراد هنا من الثك مطلق الزدد الشاءل عشك الذي هو تساوي الطرنين و للظن الذي هو رجيم احدها بدايل قوله في مفاطه في على غالس فانه قيد بكونه في صلاته لانهلوشك بمدالفر اغاو بمد ماقعد قدرالتشبهد لايعتبر شكه الاال منفن بالرك (قال كان الشك برسله) في صلاله (كثيرا عي على غالب ظه) لان في الاستبناف مم كثرة عروضه حربيا وهذا (از کا ل له ظن) رجع

-معلا باب ملاة الريف المحه-

انما ذكره عقيب السمو لان كلا منهما من الموارض الا أن السمو اكثر فكان اهم

احدالطرفين (فان ام يكن له خلن) برجح احدهما (يبنى على اليقين) اى على الاقل لانه المتيتن وقعد في كل وضع ظهر موضع قعوده ولو واجب الثلا يصير تاركا فرض القمود او واجبه مع تبدير الوصول اليه ﴿ باب صلاة المريض ﴾ عقبه المهو لاشتراكهما في العارضية وكون الاول اهم (اذاتمذر على المربض القيام) كله بان لا يمكنه اصلا بحيث لوقام استقط وهذا التمذر الحقيق ومثاء في الحكم التمدر الحكمي الممبر عنه بالتعسر بوجود الم شديد فائه عنزلة التمدر الحقيق دف الحرج اما اذ الحقه نوع مشتقة لم يجزله ترك القيام كما في الحسانية و الفتح قيدنا بكل القيام لانه اذا قدر عبل بعضه لزمه القيام بقدره حتى لموكان انما بقدر على قدر التحريمية لزمه ان مجرم قائما ثم ﴿ ١٠٢ ﴾ يقعد كما في الفتح وكذا لوقدر على الفيام متكنا او معتداً على عصا

لانه يتناول صلاة الصحيح والمريض فقدمه عليه لشدة مساس الحاجة الى بيانه ثم اضافته اضافة النمل الى فاعله كفيام زند (فولد رجه الله اذا نعذر على الريض الفيام صلى قاعدا يركم و يحجد) اختلفوا فُحد المرض الذي يبيح الصلاة قاعدا فقيل ان يكون بحال اذا قام سقط من ضمف اودوران الرأس والاصح ان يكون مجيث يلحقه بالفيام ضرر واذا كان قادرا على بعض الفيام دون عامه امر بان يقوم مقدار مايقدر فاذا عجز قمد حتى لوقدر أن يكبر قائمنا النموعة ولم يقدر على القيمام بعني الفرالة أوكان تقدر على القيام لبعض الفرائة دون عمامها فاله يؤمن الأيكبر قاعما وبقرأ مابقدر عليه قاعما ثم نتمد اذا عِزْ ، فقوله ، اذا تعذر عليه القبام ، يعني جميمه وان قدر عليه متكمَّنا لا يجزُّيه غيره فيقوم متكثاء وقوله « صلى قاعدا » بعني يقمد كيف تيسر عليه وال قدر على القدود مستندا الى حائط او الى انسان فانه بجب عليه ذلك ولابجزيه مضطيما كذا ف النهابة (فَوْ لِهُ فَانَ لَمْ يَسْتَطَعُ الرَّكُوعُ وَالْحِجُودُ أَوْمَا أَعَاءُ ﴾ اوجاً بالتمزَّةُ (قُولِهُ وجمل السجود اخفش من الركوع) لان الاعاء قام مقامهما فاخذ حكمها (قولد ولا رفع الى وجهه شيئا بسھد عليه) قانر فع ان وجدالا عاء جاز ويكون،سيئا والا الا واوكان بجميته قروح لابستطيم السبود عليها لم يجز والاعاء وعليه ان يسجد على انفه لا يجزيه غيرذك (قوله فان لم يستطع الفعود استثلق على ظهره) بعني بعد ان توضع وسادة نحت رأسه حتى يتمكن من الاعاء لان الاستلقاء عنم الاعاء من الاصماء فكيف من المرضى فان صلى اضطجما فنام فها انتفن وضوله كذا في الوجير (قوله وان استلق على جنبه وجهه الى القبلة واو مأ جاز) بعني على جنبه الايمن ويجمل رأسـه من قبل الشرق الا اذالاول اولى فان لم يستطم الاستلقاء على جنبه الا من فعلى جنبه الايسر (قو له فان لم يستطم الاعاء رأسه اخرالهلاة) فيه اشارة الى انها لانسقط اذا بلغ الى هذه الحالة وان كان اكثر من يوم ولبلة اذا كان مفيضا وهوالصحيح لانه يفهم مضمون الخطاب بخلاف المنمي علبه كذا فيالهداية قال فيقاضحان فيظهرالرواية تسقط اذاكان اكثرمن وم وليلة لان بجردالمقل لابكني لتوجه الحطاب لان مجدا ذكر فيالنوادر من قطعت مداء من المرفقين وقدماه منالساقين لاصلاة عليه فثبت ان مجردالعقل لابكني وقبل ان هذه المسئلة على اربعة اوجه اذا دامه المرض اكثر من يوم والبلة وهو لابعقل لانقضي اجماعاً والكان اقل من يوم وليلة وهوبعقل قضى اجماعا والكان اكثر وهو يعقل اواقل وهو لايعقل ففيه اختلاف المشايخ منهم من قال يلزمه القضاء وهو اختيار صاحب الهداية ومنهم من قال

متكئا اومعتمدا على عصا او ما نط لا بحز به الا كذاك كا فالمجتى (صلى قاعدا) ڪف بدرله (رکع و يحجد) ان استطاع (فان لم يستطع الركوع والسجود) اوالسجمود فقط (اومي اعاء رأسه) لاله وسم مثله (وجعل المجود) اي اعله اليه (اخفض من) اعا، (الركوع) فرقا بينهما ولايلزمه أن بالغ فالانحناء اقصى ما عكنه بل يكفيه ادنى الأعناء فيهما بعد تحقق انخفاض السجود من الركوع و الا بان كانا سواء لايصيح كما في الامداد وحفيف الإبماء طأطأة الراس كاف العر (ولا رفع الىوجهه شيئا يسجد عليه) لنهد صلى الله عليه وسلم عن ذلك كذا في المحيط و هذا بؤدن بان الكراهة أخر عية نهر فان فعل و هو يخفش عن الركوع اجزأه اوجود الاعاء وكره والا فالا (فال لم يستطع القعود استلق على ظهره وجمل رجليه الىالقبلة) ونصب

ركبنيه استميابا ان قدر تحاميا عن مد رجليه الى الفياة (واوى) برأسه (بالركوع والسجود (لايلزمه) (وان استاتى) اى اضطجع (على جنبه) الايمن اوالايسر (ووجهه الى الفيلة وآوى) برأسسه (جاز) ولكن الاستاقاء اولى من الابسر (فان لم يستطع الايماء براسمه اخرالصلاة

ولايوى بعينيه ولايقلبه ولايحاجبيه) لانه لامبرة به و فقوله اخرالصلاة اعاء المائها لاتعقط عنه و يجب عليه المقضاء ولوكثرت اذاكان ينهم مضمون الحنطاب قال في المهداية و هو الصحيح قال في المنهر لكن صحح قاضمان و صاحب البدائع عدم لزو مه اذاكثرت و ان كان ينهم و في الحناد و جعله في الفلهرية ظاهر الرواية قال و عليه الفتوى اله و في البنايد عوالصبح و جزم به الولوا لجي و صاحب الهداية في الفينيس ﴿ ١٠٢ ﴾ وصحعه في يخارات النوازل و في النزغانية عن شرح العلماوي لو عجز

من الاعاء وتحربك الرأس سقطت عنه الصلاة اه (فال قدر على الفيام والمقدر على الكوع والسجود لميلزمه القيام) لأن ركبتيه النوسل 4 الى الركوع والسيود فكان تمالها فاذا لممدر عامما لايكون القيام ركناه (و جاز) له (ال يعسلي قاعدا) اوقائما (بومي) برأسه (اعام) والافضل الاعباء قاعدا ألانه اشبه بالسمود لحكون رأسه اخنض واقرب الىالارض زيلمي (فان مدلي العميم بعش مسلالة قائماً) يركع ويسجد (ثم حدث له مرض) في حالاته عددر مه القيام (أعها قاعدا ركم ويسجد) الااستطاع (اورى) اعاء (انلم بستطم الركوع والبجود او مستلقيا اللم يستعلم القمود) لان في ذلك بناء الادون على الأعلى وشاء الشبف على الغوى أولى من الاتبان بالكل مسعيفا (ومن صل قاعدا تركم

لابلزمه وهو اختيسار البزدوى العسمنير وقاضحتسان فولد ولابوى بسينيسه ولامثلبه ولابحاجبیه) وقال زفر یوی مقلبه فاذا صبح اعاده وقال الحسسن یوی بحاجبیه وقلبه وبعيد وقال الشنافعي نوى بعينيه فاذا زال العذر اعاد (قوله فان قدر على القيسام ولمشدر على الركوع والمجود لميازمه القيام ويصلى قاهدا بومي اعداء) فان أومي قائمًا حاز كذا فالحيط وفي النشاوي اذا أراد أن يوي الركوع أوي قائمًا ويوي الحجود قاعدا والانضال هوالاعاء قاعدا بالكل وفيااواتعات اذا اومي فسيجود قائسا لابجزيه والركوع بجزيه (قوله فاذا صل السيم بعض مسلانه قائمنا وحدثه عذر عنمه القيام اتمها قاصدا رحكم ويجد اوبوى ان لمبستطم الركوع والسعود اومستلفيا أن البستطم الفعود) لأن في ذاك شام الادون على الاعلى (قول ومن صبل قاعدا يركع ويسبد لمرضيه ثم صح بني على صلاته قائمنا) وهــذا عند الى حنيفة وابي توسيف لان من اصابهما أن القياعد يؤم الفيائم فكذا يجوز أن يني الانسان فيحق نفسه صبلاة القيائم على تحرعة القياهد وقال خمد بستقبل لان من امسله الاالنسائم لابصل خلف الفاعد فكذا لا مني فيحق نمسه (قوله وان مسلى بنس مسلاته باعباء ثم قدر على الركوع والسبود استأنف المملاة) هذا أذا قدر على ذلك بعد ماركع وسجد أما أذا قدر بعدالافتتاح قبل الادأء صحمله البناء كذا في جوام الفقه وقال زفر مبنى في الوجهين على اصله في الافتداء لان عنده بجوز ان یفندی الراکع بالمومی (قوله و من انجی علیه خس صاوات فا دونها قنساها أذا صحم) وأن فاته بالاغداء أكثر من ذلك لمنقض الاعذار أنواع عند جدا كالصبا وتسقط به العبادات كلها وقاصر جدا كالنوم لايسقطه شيء من العبادات المزدد ونهما وهوالانماء فان امتدالحق بالممتد جداوان لم عندالحق بالفساصر جدا حتى نوجب القضاء وامتداده ال نزيد على نوم واليلة لأنه عند ذلك تدخل الفائنة في حيزالتكرار و في انجاب قضاء ذلك حرج و هو مرفوع مقوله تعالى هو وماجعل عليكم في الدين من حرج ﴾ والجنون كالاغاء على الاظهر ولوشرب الحر فذهب عقله اكثر من يوم وليلة لايسقط القضاء وأن أكل ألبج فاغي عليه قال محد يسقط عنه القضاء مني كثر وقال الوحنيفة يلزمه المقنساء فعمدد اعتبرآليج بالاغساء وابو سنيف ذ احتبره بالحز وال اغى عليه بسسبب الغزع من آدى اوسببع الكثر من يوم وليلة لانفساء عليه بالاجساع (قولد وان فاته بالاغماء الحكثر من ذلك لم يقض) المشهر عندهما في الزيادة على البوم و البهالة

ويسبدار ضبه ثم صحى) في خلالها (بي على صلاحة الله) لان البناء كالاقتداء والفائم يقتدى بالقاعدو لذا قال مجد بستقبل لان من اصله ان القائم لا يقتدى بالقاعد (و ان) كان (صلى بمس صلاحه با عاميم قدر) في خلالها (على الركوع و المجود استأنف السلان) لا ته لا يجوز اقتداء الراكم بالمومى فكذا البناء (و من الحي عليه) أي على عليه عقله او جن بسلمه (حس صلوات فادونها قضاها اذات مح) امدم الحرج (فان فائله بالاغاء) او الجنون صلوات (إكثر من ذلك) بان خرج وقت السادسة (لم يقض) ما قاته

بالساعات وعند مجمد بالاوقات اى من حيث السلوات قالم تصر السلاة ستا لايد. قط القضاء عنده وقائدته اذا الحى عليه عند الضعوة ثم إفاق من الفد قبل الزوال بساعة فهذا اكثر من يوم وليلة من حيث الساعات فلا قضاء عليه عندهما وعند مجمد عليه القضاء لان الصلوات لم تزد على خس والله تعالى اعلم

-ه ﴿ باب سجو دالتلاوة ﴿ ح

هذا من باب اضافة الثبي الى سببه ويقال اضافة الحكم الى السبب فالتلاوة سبب بلا خلاف ووجه المناسبة الالمربض اذا صلى فقد القاد لامرالله وفيالنلاوة اذا سجمد فقد انقاد ايضا لامرانة وفي اضافة ألبجود الى التلاوة اشسارة الى أنه أذا كتيرًا أوهجاها لابجب عليه المجود (فولد رحمالله مجودالتلاوة في الفرآن اربعة عشر سجدة الى آخره) * اعلم أن بالقرآن اربعة عشر سجدة سبعة منها فريضة وثلاث منها واجب واربع منها سنة + فآخرالاعراف فرض + والرعد فرض + والصل فرض + و تحاسرائيل فرش، ومريم فرض ، والاولى في الحيج فرض ، والفرقال واجبة ، والنال سنة ، والم نزيل واجبة ، و مَن فرض ؛ وحم النجدة و الجبة ؛ والنجم سنة ؛ وإذا السماء انشقت سنة ؛ والرأ سنة قوضع المجود من ص « وحسن مأب، وفي ثم المجدة « لايسأمون » وهل تجب النجيدة بشرط قرائة جيمالاً به أم بمضها الصحيح أنه أذا قرأ حرف النجيدة وقبله كلة وبعده كلة وجب المجود والافلا وقبل لا يجب الا أن يقرأ اكثر آية السجدة ولو قرأ آية السجدة كلهما الا الحرف الذي في آخرها لا بجب عليه السجود والسخم الجهر با ية السبحدة اذا كانت الجماعة منهيئين العملاة والا فالاخفء أفضل وان تلا بالفارسي لزم السامع وان لم يفهم عند ابي حنيفة وعندهما لايلزمه الا اذا فهم وروى أنه رجع الى قولهمـا وعليه الاعتاد وأن قرئمـا بالعربية وجب على السامع فهم أولم نفهم اجماعاً وقالحج سجدة واحدة عندنا وهي اولي وعند الشنافعي سجدتان وسجدة ص عندنا سميدة تلاوة وعنده سجدة شكر فلا يحمدها عنده اذا تلاها في الصيلاة اما الحبدة الثانية من الحج فليسبت عندنا سجدة تلاوة لانهما مفرونة بالركوع وذلك ام بالسلاة دونِ المُجَدِّدة (قوله والجود واجب في هذه اأواضع) بعني عمالا لااغتقادا وتجب على التراخي لاعلى الغور وقال مالك والشافعي سنة (قول على النالي والسامم) سواءكان الثالي طاهرا اومحدثا اوجنبا اوحائضا اونفساء اوكافرا اوصبيا اوسكر أن فذلك كله توجب على السامع المجود وقيل بشمرط أن يكون العسى ينقل ولوسمها من نائم اومنمي عليه اومجنون ففيه رواشان اصحهما لابجب وفي الفشاوي اذًا سمعها من مجنون تجب وكذا من النائم الاصح الوجوب ايضا و هل تجب علىالنائم فيه روانان ولوكان السامع عن لاتجب عليه الصلاة كالحائض والنفسا. والصبي والمجنون والكافر لايجبعليهم سواء تلوا اوسمعوا ولوتلاها وهواصم بجبعليه ولوتلاها ثم مها من آخر او سمها مم تلاها و هوفي محلس و احد لم بحب عليه الاسجدة و احدة اذا لم ينغير من الساوات لان المدة اذا قصرت لا يخرج فى الفضاء فيجبكالنائم قال اطالت تخرج فيسقط كالحائض ثم الكثرة عند حتى لايسقط القضاء علم حيث الساعات و هو رواية عن البارة بالدخول فى حد التكرار زبلى

﴿ باب سجود التلاوة ﴾ من اندافة الحكم الى سببه لان سيبه الثلاوة على التالى انفاقا وعلى السامع في الصحيح (مجود النلاوة في الفرآن اربعة عشر) مجودا اربع في النصف الأول وهي (في آخر الاعراف وقالرعد و النعل و بني اسرائيــل) وعشرة ق الثاني (و) هي في (مريم والاولي في الحيم) عفلاف الثانية فانها للامر بالصلاة بدليل افترانها بالركوع (والفرقان والفل والمتنزيل وصوحم المجدة والنجم واذا السماء انشنت واقرأ باسم ربك والهجود واجب) على التراخي ال لمنكن في الصلاة (في هذه المواضع) المذكورة (كلها على النالي و السامع) اذا

كان الهلا الوجوب (سوا، قصد سماع القرآن اولم يقصد) بشرط كون المبموع منه آرميــا عاقلاً يقظان واو جنبــا او حائضها اونفسا، اوكافرا اوصبيا ﴿ ١٠٥﴾ اسـكران فلو سمها من طبر او صداء لايجب عليــه وق الجوهرة

ولو سمعها من نائم او مغمى عليه او مجنون ففيه روا بتان اصمها لانجب الملكن صمح في الحلاصة والحانبة وجوبها بالمعاغ من النائم ولا تجب الاعلى من علم انها آية مجدة ولو بالاخبار فلولم يسمع بسبب النوم او النساغل بامر الم تجب على الاصم فهستاني عن المحبط (و اذا تلا الامام آبة سجدة سجدها) اي الامام وجوبا في الصلاة (و حمد) ما (المأموم مه (لالتزامه منابسه (وال تلا المأموم لم يجهد الامام ولا المأموم) لاقي الصلاة ولا غارجها لان المفتدى محجور عنالقرائة لنفاذ تصرف الامام عليه وتصرف الهبور لاحكمه و لوسمعهار جلخار ج المصلاة سجدها هوالعميم لازالجو ثبت فيحقهم فلا يعدوهم هدایة (و ان سموا و هم في الصلاة آية مجدة من رجل ليسمعهم في الصلاة) واو مصلبا (لم يجدوها في الصلاة) لانها ليست بصلاتية لان سماعهم ليس من افعال الصلاة (و مجدو ها بعدالصلاة (أهفق سبيها ج ل (١٤) فلا تأدى 4 الكامل وتجداعادتها

المجلس وان سممها من الصداء لم يجب عليسه شي (قوله واذا نلا الامام آية سجدة سبدها وسبد المـأموم معه) سـواه سمعها منه ام لا وسـواه كان في صلاة الجهر او الخيافتة الا انه يستحب ان لا يقرئهـا في صلاة المخافتة فان سممها رجل خارج الصلاة ثم دخل مع الامام في تلك الركمة بعد سجود الامام لها لم بجب عليمه سجود و ان ادركه في الركمة الشائبة أو الشاللة لم يجب عليه أبضًا علد أبي يوسف خلافا لمحمد و نظيره لو ادرك الامام في الركعة التمالئة من الوثر في الركوع في رمضان يصر مدركا ففنوت حتى لايأتي به في الركعة الاخيرة ولو محمها من الامام اجني ليس معهم في الصلاة ولم يدخل معهم في الصلاة لزمه الجود لانه قد صحله السماع و هو عن يصبح منه السجود كذا في شرحه (قوله وان تلا الما أموم لم يلزم الامام ولا المؤتم السَّعُود) يمني لافي العسلاة ولا بعد الفراغ منهما عندهما و قال مجمد بازمهم بعدد الفراغ لان السبب قد تفرر ولا ماذع بخلاف حالة العسلاة لانه يؤدى الى خلاف موضوع الامامة او التـــلاوة لان النـــالى كالامام قســـام في سبود التلاوة ، و معنى قولنا ، خلاف مونسوع الامامة ، و ذلك على تقدير ان يحجد التمالي اولا فيتمايمه الامام فينقلب التمابغ منبوعا والمتبوع تبعا وان لم يتمايمه الامام كان مخالفها لامامه ابيضًا • و معنى قولنًا • او التلاوة • اى على تقدر ان يجهد الامام اولا فيتسابعه التسالي و هذا خلاف موضوع سجدة التلاوة فان النسالي امام السامعين فينبغي ال يتقدم سجود التالي قال عليه السلام للتالي ه كنت امامنا او سجمدت لجدنًا ، قاله لرجل تلاهند. آية سجدة فلم يُسجِد و لهما أن المقندى يحجور عليه عن القرائة لنفاذ تصرف الامام عليه لان قرأته الامامله قرائة لقوله عايه السلام • من كانه امام فقرائة الامام له قرائة ، و ذلك دليل الولاية عليمه والولاية دليل الحجر عليه ولان الشارع منمه عن القرائة والهجور لاحكم لتصرفه بخلاف ما اذا سمها من الجنب والحائض لانهما ليسا بمحجورين بل منهيين والتصرفات المبي عنهما يعتديهما وبعتبر حكمها (فوله و ان سموا و هم ف الصلاة آبة سجدة ،ن رجل ابس مهم ف الصلاة إيسهدوها فيالصلاة) لانها ليست بصلا تبة فيكون ادخالها فيا منها عنه و هي وجبت كاءلة فلا تنادى بالنبي (قو له وسجدوها بعد الصلاة) لعمة النلاوة من غير جر (قو له نان مجدوها في الدلاة لم تجزهم) لنقصائها يعني انها ناقصة الكان النبي الا سادي بها الكامل و لانما ليست بصلاتية وغير الصلائية لاتؤدى في الصلاة فتمكن النقصــان بادائها في الصلاة وما وجب بصفة الكمال لآنادي بالناقس (قوله ولم تفسيد عليم الصلاة) لانها من اضال الصلاة و في النوادر تفسد وهو قول محمد والاول قولهما وهو الاصح ولوقرأ الامام آية السجدة التي سمعها منالاجنبي في العسلاة قبل فراغه أنهسا مجدها في الصلاة و اجزأته عنهمنا جميعا وأو قرأ الامام آية مجدة فتعميسا

(فان سبدوها فىالصلاة لم بجزهم) لانه نافس لمكان النهى لنفرر سببها (ولم تفسد صلاتهم) لان مجرد السبدة لاينافى

رجل ليس معهر في الصلاة فدخل معه بعدما سجدها الامام لم يحكن عليه ان يجدها لانه صار مدركا لها بادراك الركمة قال في النهاية هذا اذا ادرك الامام ف آخر تلك الركمة الى تلافيها البجدة اما اذا ادركه في الركمة الشائية لم بصر مدركا الركمة قبلها ولا ماتعلَق بها من الفرائة والجهدة فيلزمه ان يسجدها خارج الصلاة و قبل تصير صلاتبة فلا تلزمه غارج الصلاة ولما اذا لم هـخل معه في السلاة فاله بجب عليه أن يجدها لفنق السبب (فولد و من تلا آية سجدة فلر يسجدهما حتى دخل في الصلاة فالاهما وسجد اجزأته السجدة عن التسلاوتين) لان الثانية اقوى لكو نها صلائية فاستتبعت الاولى وكونها سامقا لاسا في التبعية كسنة الظهر الاولى الظهر و في النوادر بحجد آخرى بعد الفراغ لان الاولى فوة السبق فاستوياً • قلنا للشائية فوة انصبال المجده بالتلاوة فترجعت على الاولى | فاستتبعثها و هذا أذا دخل في الصلاة قبل أن يتبدل المجلس أما أذا تبدل لم بجزء سجدة الصدلاة عن التلاوتين و هذا الذي ذكره الشيخ هو رواية كشاب الصدلاة و في النوادر لا يسقط ما وجب غارج الصلاة بل يسجدهما بعد العلاة لانه حين اشتفل بالصلاة تبدل المجلس كما أو اشتفل بالاكل ولا عكن جمل الاولى تبعما لان ثم دخل في الصلاة) وأو | السابق لا يكون تبعا الاحق و لا محكن جمل الثانية تبعا لانها اقوى فوجب اعتباركل واحد سيبا فالصلاتية تؤدي فها والاولى تؤدي بعد الفراغ من المدلاة الا أن الاول هو الطاهر لان المتلو آبة واحدة والمكان واحد والثانية اكل لان لهـا حرمتين حرمة التلاوة و حرمة العسلاة ثم على رواية كنساب العسلاة ف قوله اجزاله الجدة عن التلاوتين فلولم بجدها في الصلاة حتى فرغ منها سقطت عنه السجدتان جميما وفي رواية النوادر ماوجبخارج العلاة لا بسقط (قو له وان تلاهما في غير الملاة فعجدهما ثم دخل في الصلاة فنلاها سجدلها ولم تجزبه المجدة الاولى) لانالصلاة اقوى لا تنوب الاولى عنها و او تلا آية سجدة في الصلاة ثم سطم واغاد تلك الآية فعليه ان يسجد اخرى وفي نوادر الصلاة لابجب عليه اخرى ووفق ابو الدِّث بينها فقيال أذا تكلم بعد السيلام تجب سجدة أخرى لأن الكلام يقع حكم المجلس وال لم شكام لابجب عليه اخرى وهذا هوالصميم وارقرأ آية سجدة في الركعة الاولى فمجد ثم قام فاعادها. في ثلك الركعة ثانيا لم يلزمه اخرى بالاجماع وال أعادها في الركمة الثانية بلزمه اخرى عندمجد وهو استحسان وعند ابي يوسيف تكفيه الاولى وهو القياس لان القريمة تجمع الهال الصلاة فيصيركلها كالمحل الواحد ولمحمد النالجود من موجب الثلاوة وكل ركعة شعلق ما نلاوة ولا ننوب عنها نلاوة في غيرها فكذا تعلق ما مجود ولا نوب عنه مجود في غيرها قال في الفتاوي هذا الاختلاف أذا كانت العلاة ركوع وسجود اما اذا صلى بالاعاء لابجب اخرى وكذا لواعادها في الشبالنة والرابعة (قُولَه و من كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزأته سجدة واحدة) والاسل

ان مبنى المجدة على النداخل دفعا الحرج قاذا تلاآية سجدة فحجد ثمقرأ ثلث الآبة في ذلك

احرام الصلاة (ومن الا آية مجدة) غارج الملاة (فلم بمرها حتى دخل في الملاة) في ذلك الجلس (فنلاها ومجدلها اجزأته الجهدة) الواحدة (عن التلاوتين) لأتحاد المجلس و قوة الصالاتية فجعلت الاولى تمالها (وأن تلاها في غير السلاة فيهدلها في ذلك المجلس (فالاها سجدلیا) سجدة اخرى ولم تُجزّه المجهدة الأولى) لان الملائية اقوى فلا نصیر تبعیا (و من کرر تلاوة آية سجدة واحدة في مجلس واحد اجزأته سجدة واحدة) و نسلهسا بعد الاولى اولىقنية وفي العرالتأخيرا حوطوالاصل ان مبناها على النداخل دفعا للحرج بشرط انحاد الآية والحاسدر

المجلس مرارا يكفيه تلك المجرة عن التلاو ات الموجودة بعد المجدة ، وقوله ، فبخلس واحد ، احتراز عن ما اذا تبدل المجلس والتبدل يكون حقيقة ويكون حكما فالحقيقة ظاهرة والحكم كما اذاكان فيجلس بسع فانتقل الى مجلس نكاح اواكل كثير اوشرب كثيرا او هو فيمكانه اوارضعت المرأة ولدها اوامتشيطت او اشتغل بالحديث اوعمل علا يعلم انه قاطع لما قبله فانه يقطع حكم المجلس واما اذا كان العمل قليلاكما اذا اكل لقمة اولقمتين اوشرب اوجرعة اوجرعتين اوتكام كلة اوكلتين او خطا خطوة او خطوتين فانه لانقطم المجلس واعما نختلف المجلس بالاكل حتى بشبع اوبالشرب حتى روى اوبالعمل والكلام حتى يكثر كذا قال ألتمرناشي وان اشتقل بالتسبيح اوالتمليل او القراءة لايقطع حكم المجلس ولو قرأها وهو قاعد ففسام او قائم فقعد او ام قاعدا لامقطع المجلس ولو قرأها ثم ركب علىالدابة ثم ننزل قبلالسمير لم تنقطع ايضا ولو قرأها فشجد ثم قرأ الفرأن بعد ذلك طويلا ثم اهاد تلك النجدة لا بجب عليه اخرى ولو قرأها مرارا في الدرس او تسدية الثوب اودوران الرما شكرر الوجوب وهو العميم للاحتياط وكذا المتقل من غصن الى غصن يتحكرربه الوجوب فيالاصح ولوقرأهـا فيالمسجد الجبامع فيزاوية ثم ثلاها فيزاوية اخرى منسه كفته سجدة واحدة لان المسجد مع باعد اطرافه بجمل كبقعة واحدة في حق الصلاة فاولى ان يكون كذبك فيحق أنسجدة لانها دونها ولوتلاها فيالسباحة شكرر الوجوب وقيل ان كان فيحوض صغير لا تكور وان فرأها وهو ماش يلزمه لكل قرأة سجدة لان المكان قد اختلف وال قرأها في البيت اوفي السفينة سائرة كانت او واقفة كفنة حبدة واحدة مخلاف الدابة اذاكررها علها وهي نسير ان كان فيالصلاة كفته سجدة واحدة وان كان في غيرالصلاة تكرر عليه الوجوب ولوقرأها في مكان ثم قام فركب الدابة ثم قرأها مرة اخرى قبل ان بسير فعليه واحدة بجدها على الارض ولو سارت ثم تلاها يلزمه سجدنان وكذا اذا فرأها راكب ثم ترك قبل ان يسسر فقرأها فعله سهدة واحيدة يجهدها صلى الارش واوقرأ آية سجدة فيالصلاة فبجدلها ثم فسدت صلاته وجب عليه قضاؤها ولا يجب عليه اعادة الجدة والمرأة اذا قرأت آية السجدة في ملائها فلم تسجدلها حتى حاضت سفطت عنها ولوسم سَجِدة مِن رَجِلُ وَسَعِمًا مِن آخَرُ فَيَذَلِكَ الْكَانُ ثُمَّ قَرَأُهَا هُوَ اجْزَأَتُهُ سَجِدة واحدة لأنحاد الآية والمكان ولوقرأه آبة حجدة ومعه رجل يسمها ثم قام الشاني وذهب ثم عاد فقرأ تلك ا لا بي ثانيا ثم قام فذهب هكذا مرارا قانه يجب على النالي بكل مرة سجدة على حدة واما المامع فتكفيه سجدة واحدة لانه اختلف مجلسالتالي ولم مختلف مجلس السامع وكذا الجواب أذا كان التالي مكانه والسامع يذهب ويجئ ويسيم يجب على النالي سجدة واحدة وعلى السامع بكل مرة مجدة ولوقرأ آبة سجدة فبجد ثم نام مضطبعا انقطع حكم المجلس وان نام قاعدا لم ينقطع ولوقرأ آية سجدة على الدابة فسجدها عليها باز قال الحلواني هذا فيراكب خارج المصر و اما اذا كان في المصر لايجزيه هند أبي

حنيفة ولو قرأ آية سجدة راكب فلم بحجدهـة حتى ترك ثم ركب بعد ذلك فسجدها على الدابة اجزأه مندنا و قال زفر لا يجزيه لانه لما نزل وجبت عليه بغير أيماء فعساركما اذا تلاهما على الارض فلم يُعجدهما حتى ركب لا يجزيه أن سجدها على الدابة كذا هذا ولساانها وجبت عليه بالاعماء ناذا اداهما على الوجه الذي وجبت اجزأ، وكذا على هـذا الاختلاف اذا قرأهما عند طلوع الثمن و لم يسجدها حتى اداهما عند الغروب و لو قرأ القرأن كله في مجلس واحدد لزمه اربع عشرة سجرة لاختلاف الآبات (قوله و من اراد السجود كبر ولم رفع بدنه و سجد) اعتبسارا إجدة الصلاة كذا في الهداية وفيه اشبارة الى أن التكبير سبنة وليس تواجب لانه اعتبره المجدة العلاة والتكبير فما ليس واجب ويقول في سجوده • سحان ري الأعلى. ثلاثًا هو المختبار وبعض المتساّخوين استحسنوا ان يقول فيهما • سيمان ربنها ان كان وعدر بنا لمفعولاً ، وأن لم يذكر فيما شيئا اجزأه وأوثرك النكبيرة التي يحرم مما اجزأه عندنا خلافا الشبافعي ولا تجوز مجدة النلاوة الاعبا تجوز به الصدلاة من الشرائط من الطهارة من الحدث والنجس وستر العورة واستقبال القبلة اذا تلاهما على الارض ولا عُبرِلها الا اللا نجد الماء اويكون مربضًا فإن تكلم فمسًا اوقعِقه أو أحدث متعمدًا او اخطأ فعالمه اعادتها و الأسحدت امرأة اليجنب رجل اقتدية ا. تفسد عليه و النوى المامتهـا (فخوله ولا أثنهد عابه ولاسـلام) لان ذلك بالنحليل و هو بسـتدعى سبق التحريمة وهي منعدمة لانه لااحرامالها • فان قلت كيف نكون التحريمة منعدمة وقدقال ومن أراد المجود كبر والتكبير التحريمة * قات ليس النحريمة بل هي لمساجمًا المجدة الصلاة والتكبير في سجدة الصلاة انما هو الانتقال فكذا هذا انتقال من التادوة الى السجود مسئلة مجدة الشكر لاعبرة لها عند ابي حنيفة وهي مكروهة عنده لاشاب علما و تركها اولى و 4 قال مالك و عندهما مجدة الشكر قربة ثاب علما وبه قال الشافعي و احمد وصورتها عندهم ان من تجددت عنده نعمة ظاهرة اورزقه الله مالا اووادا او وجد خالة او الدفعت عنه نقمة اوشنيله مربض اوقدمله غائب يستحبله أن المجدعة شكرا مستقبل القبلة محمد الله فيمسا وإجمعه ثم يكبر آخرى فيرفع رأسسه كافي سجدة التلاوة وظلمة الحالاف بينهر في انتقاض الطهـــارة اذا نام فيها وفيما اذ أنيم هل بجوز 4 الصلاة عندابي حنيفة بأنقض وشوءه بالنوم فهاو لامجوز عندمان يصلى بتيممه لها وهندا بي يوسف ومحمد لا ينتقش وضوء بالنوم فما و بجوز الابصلى بالتيم لها كأفى بجدة النلاوة لائما معتبرة عندهما

حَجَيْرُ بَابِ صَلاةَ الْمُسَافَرِ ﴾يخه-

هذا من باب اضافة الشيء الى شرطه او الفعل الى فاعله ووجه المناسبة بينه و بين "بجدة النالاوة ال النالاوة سبب المجود والسفر سبب المصر الصلاة + و انما قدم "بجود النالاوة عليه لان سبب السبحود النالاوة و هي عبادة وسبب قصر الصلاة السفر وليس هو بعبادة بل هو مبادة بل هو مبادة السفر الذي يتغير به الاحكام)

من اضافة الشيء الم شرطه او محله (السخر الذي سفير به الاحكام) كقصر العسلاة و اباحة الفطر واندادمدة المسيح وسقوط الجمعة والعبدين والاضحية

بغير محرم (أن يقليد الانسان موضعا بينة) أي بين النساسد (وبين مصره مسايرة الالة أيام وأياليهما) من اقصر الم السينة (بسير الابل ومثى الاقدام) لانه الوسط ولا بشيرط سنفر كل يوم الى الايسل بل الى الزوال فلوابكر فالبومالاول ومشى ﴿ ١٠٩ ﴾ الىالزوال ونزل للاستراحة وبات ثم فىالبوم الثاني والثالث

اومااف الدنيا من غير قصد الى قطع مسيرة ثلاثة المام لايترخص الما في الرجوع فال كانت مدة مقر قصر فتع وعير بقوله مسيرة ثلاثة الم لأن المراد التحديد لا أنه يسير بالفعل حتى لوكانت الممافة ثلاثا بالسار الوساط فقطعها في نومين او اقسل قصر (ولا يعتبر في ذاك) اي السير فالبر (السير) نائب فاعل يعتبر (قالماه) كا لايمتبر السدر فيالماء بالمسير فءالبر وأنما يعتبر ف كل موضع مايليق محاله حتى لوكان موضع طريقيان الحدهما في البر وهو مقطم في ثلاثة ايام والشاني في البحر وهــر مقطع في يومين اذا كا نت الرباح مستوبة فانه أذا ذهب في طريق السر بقصر وقائاتي لايقصر وكذا العكس وكذا الجبل يعتبر فيه ١٤٦٤ ايام و ال كان في المهل يغطم في اقل منها (وفرنس المسافر عندنا في كل مسلاة رباعية) على المقيم (ركشان لا يجوزله الزبادة عليهما) عدا لتأخير السلام

اى الاحكام الواجية عليه وتغرها قصر الصارة واباحة الفطر وامتداد مدة المسيم كذلك يصير مسافرا الى ثلاثة وسقوطا لجمة والعيدين والاضمية وحرمة خروج المرأة بغير محرم (فولَّه ان يفصد الانسان موضعا بينه وبين مصره مسيرة ثلاثة إيام قصاعدا) القصد هوالارادة لما عزم عليه وانما شرط القصد فقال ان يقصد ولم يقل ان يسير لانه لوطاف جميع الدنيا ولم يقصد مكانا بعينه يبنه وبينه مسيرة ثلاثة ابام لابصير مسافرا وكذا القصد نفسمه من غير سمر لاعرة 4 واعا الاعتبار باجمّاعهما فلا معتبر بالقصد المجرد عن السير المجرد عن الفصد بل المعتر اجتماعهما ، وقوله ه مسمرة ثلاثة ايام ، يعني مُمَارا دون لباليها لان الليل للاستراحة ويعني ثلاثة ايام اقصر الإمالسنة وذلك أن حاساً التمس البلدة وهل يشترط سفركل يوم الى الايل التحييم انه لايشسترط حتى أو ابكر في اليوم الاول ومثى المالزوال وبلغالرحلة ونزل للاستراحة وبات فيها ثم ابكر فياليوم الناني كذلك المالزوال ثم في اليوم الثالث كذه يصير مسافرا كذا في الفتاوي لانه لابدله من النزول الاستراحة نفسه ودانته لانه لايطلق السفر من النجر الى الفسر وكذا الدابة لانطيق ذلك فالحقت مدة الاسمار أحمة عدة المسفر فلضرورة والفقه في تقدير المدة شالاثة أيام ال الرخصة شرعت لازالة مشيقة الوحدة وكمال المشيقة وهو الارتحال من عند الاهل والنزول في غيرهم و ذلك في البيوم الثنائي لأن في البيوم الارتحيال من الاهيل والزول فاغرهم وفاليومالثاني الارتحال من غرهم والزول فيهم وهذا انمأ يتصور اذا كانه اهل فالموضع الذي قسد (قول بسيرالابل) بسي الفسائلة دون الريد (فوله ولامنتر في ذهك بالسر في الماء) اي لابعتر السر في البر بالسير في المحر ولا المسير في البحر بالسير في البر و انما يعتبر في كل موضع مثلهما مايليق بحاله حتى لوكان موضمله طريقان احدهما فيالساء وهي تقطع فيثلاثة الإم اذاكانت الرياح مستوية والثاني في الروهي تقطع في يومين فانه اذا ذهب في طريق الماء مقصر وفي البرلايقصر ولوكان اذا سار في البر وصل في الاثة ايام واذا سار في البحر وصل في وهين قصر فيالىر ولانقصر فيالبحر والمشر فيالبحر الاثة ايام فيرريح مستوية كا فيالجبل يعتبر فيه تلاثة المام وان كان في السهل يقطع في اقل منها ولو كانت المسافة ثلاثًا بالسير المعتاد فسأر اليهسا علىالفرس اوالبربذ جريا حثيثا فوصل فينومين او اقل قصر قال ابو حنيفة في.مصرله طريقان أحدهما يقطم فيثلاثة أيام وأخرى فييومين أن أختار ألا بعد قصر وان اختيار الاقرب لايقصر (قوله وفرض المسافر عنيدنا فيكل صادة رباعيــة زكمتــان) قيد بالرباعية احترازا عن الفجر والمغرب فانه لاقصر فيهــا وقيد بالفرش احترارًا عن السين فأنها لانفصر (فولد لانجوزله الزيادة عليهما) أنما قال هكذا

وترك واجب المفضر وبجب سجسود السهو انكان سهوا قيسد بالفرش لانه لاقصر فيالوثر والنفل واختلف

فها هو الاولى

ولم يكتف بقوله ٥ فرض المسافر ركمتمان ٥ ليطم انه اذا زاد صمار عاصيا عندنا (فوله نان صلى اربعاً وقعد في الشائبة مقدار النَّثيمِد اجزأته ركتسان عن فرضه وكانت الاخريا: ! نافلة) ويصير مسايئا تأخر المهلام وهذا اذا احرم ركمتين أما اذا نوى اربعا فانه منوى على الخلاف فيما اذا احرم بالظهر سبت ركعات منوى الظهر وركمتين تطوعا فغسال ابو توسسف بجزيه عن الفرض خاصمة و جلل التطوع وقال محمد لأنجزيه العسلاة ولابكون داخيلا فيهما لافرضا ولانطوعا لان افتتماح كل واحدة من الصلاتين نوجب الحروج من الاخرى فهكذا هنــا عند محمــد تغســد ولا تكون فرضا ولانفلا وقال بمضم تقلب كلها نفلا (قول وان لم يفعد فى الثالية قدر الثنهد بطلت صلاته) لاختلاط النافلة ب قبل اكمال اركانها كما في الفجر ولوانه لمساترك القعدة هنسا وقام الىالشبائية فنوى الاقامة واتمها اربعسا فانه تجوز صلاته ويتمول فرضه اربساً (قُولُه ومن خرج مسافرا مسلي ركمتين اذا نارق بيوت المصر) بعني من الجانب الذي خرج منه لاجوانب كلاالبلد حتى لوكان قد خاف الانتية التي فالطربق الذي خرج منه قصر وان كان محذاته المية اخرى من جانب آخر من المصر (قوله ولا زال عسل حكم السنفر حتى ننوى الاقامة فىبلد يعسلم اللاقامة خسة عشر نوما فصاعدا فيلزمه الاتمنام وان نوىالاقامة اقل من ذلك لم ينم) لان الاقامة اصل كالطير و السفر عارض كالحيض وقد ثبت ان اقل الطير خمسة عشر بوما فكذا الاقامة وانمنا اعتبرناه بذلك لانهمنا مدتان موجبتسان اى مندة الاقاسة توجب الاتمام ومدة الطهر توجب على المرأة الصوم والصلاة * وقوله • حتى بنوى الاقامة ٥ اشمرًاط النية انما هو فيحق من هو اصل نفسه اما فيحق من هو تبع لغيره كالعبد فانه بصر مقيما نمية المولى والمرأة ننية الزوج اذاكانت قد فبضت المهر المجسل وكذا الجنسدي مع السسلطان وهذا اذا علم التبع نية الاصسل اما أذا لم يعلم فالاصح انه لابصر مقيما كذا فيالوجيز واذا نوى المسافرالاقامة فيالصلاة اتمها سواء كان منفردا او مفتديا مسبوقا كان او مدركا ، وقيد بقوله ، في بلد ، اشارة الى أنه لا يصبح نية الاقامة في المفازة وهوالظهاهر من الرواية وعن ابي يوسسف أن الرعاة أذا تزلوا موضعا كثيرالكلاء والماء ونووا اقامة خسة عشر بوسا والماد والكلاء يكفيهم لتلك المدة صاروا مغيمن لكن ظاهرالرواية ان نية الاقامة لاتصيح الا فياليمران والبيوت المُحَذَة من الحجر والمدر والخشب لا الحبام والاخبية والوبر واو صالى الظهر فيمنزله ثم سافر قبل خروج الوقت فلما دخل وقت العصر صلى صلاة المسافر ثم بداله فترك السسفر قبسل الفروب وتبين له انه صلاهما بفر وضوء فانه مقضى الظهر ركستمين والعصر اربعا وكذا لوصلاهما وهو مفيم وسبافر قبل الغروب وتبينه فساد فيعمسا فانه يصلى الظهر اربعيا والعصر ركعتين لانالوجوب متعلق بآخر الوقت ولو سلخر فيآخر الوقت يفصر عندنا وال لم بق من الوقت الامقدار ألقر عة وقال زفر ال بق من الوقت قدر مابطي ركمتين قصر والافلا والناقام في آخر الوقت ال كال قد صلى في حال

المسافر (اربعا وقعد في الثانية مقدار التشيداجزأته الركمتان عن فرضه وكانت) الركمتان (الاخريان له مافلة) و بكون مسيئا كم مر (وان لمسمد) فالثانية (مقدار النشرد في الركمتين الأولين بطات صلاته) لاختلاط النافلة بها قبل كالها (و من خرج مسافرا صلى ركعتين اذا فارق) ای جاوز (بوت المصر) من الجانب الذي خرج منه وال لم مجاوزها من حانب آخر لان الاقامة تعلق دخولها فيتعلق السفر بالخروج عنها (ولازال) المسافر (على حكم السفر حتى موى الاقامة) حقيقة اوحكماكا لودخل الحاج الشامفيل دخول شوال واراد الخروج مع القافلة في نصف شوال أتم لانه فاو حكما (ف يلد) واحدا وما فيحكمها عا يسلم للاقامة من مصر او قریة او محرا ، دار ما و هو من اهل الاخبية (خسة عشر بومافصاعداً) او بدخل مقامه (فيازمه الاتمام)و هذا حيث سار مدةالسفر والا فيتيم بمجرد ليةالمود لعدم احكام السفرقيد نابلد واحد لانه لو ترى الاقامة في مو شمين مستفلين كمكة ومنى لمنصيح منه كايأني (و ال نوى الاقامة اقل من ذلك لم يتم) لانه لم يزل

عن حكم السفر (وان دخل بلدا ولم ينو ان يقيم فيه خمسة عشر يوما وانما) يترقبالسفر و (يقول غدا اخرج او بعد غــد اخرج) مثــلا (حتى بق ﴿ ١١١ ﴾ عــلى ذلك) النرقب (ســنين صــلى ركعتين) للاثر المروى

عن ابن عباس وابن عر ولانه لم يزل عن حكم السفركا مر (واذا دخل العسكر أرش الحرب فنووا الاقامة) بها (خسة عشر يوما لم غنوا الصلاة) العدم صحة النية المضالفة العزم ! ن الداخــل بين ان مزم فيقرأ ومزم فيقر (وأذا دخل المسافر) منديا (في صبلاة المقم) ولو في آخرها (مع نقباء الوقت) قدر ما يسم الصلاة) اربما لانه إلتزم متابعة الامام فيتغير فرضه الى الارب ع كما تغير ننية الاقامة لاتصال المغبر بالسبب وهو الوقت لكن أذا فسدت تعود ركعتين لانها صارت اربعا فيضمن الاقتمداء فاذا فات يعود الامرالاول (وان دخل معه) مقتديا (فاشة) ر باعية (لم بحر صلاته خلفه) لان فرضه لانتغير بعدد الوقت لانقضاء السبب كا لا تفير بنيدة الاقاءة فيلزم منمه ساء الفرض على غير الفرض فيحق القمدة لواقتدى في الاوليين او الفرائة لو فيالاخريين در (واذا صلى) للامام (المسافر بالقيمين ركمتين سلم) لتمام صلاته (ثم اتمالقيمين صلاتهم) منفردين لانهم النزموا

السفر جَاز والاصلى اربعًا بالاتفاق سواء قل مابق منالوقت اواكثر (فولد وان دخل بلدا ولم ينو ان يقيم فيه خمسة عشر يوما وانما يقول غدا اخرج او بمد غد اخرج حتى بتى على ذلك سنين صلى ركعنين) لان ابن عر اقام بازر بجاز. سنة اشهر وكان يقصر وعن انس آنه اقام بنيسا بور سنة يقصر (قوله واذا دخل العسكر ارض الحرب فنووا اقامة خسة عشر بوما لم عموا) ظاهرهذا واوكانت الشــوكة لهم لان حالهم مبطل عن يمتم لانهم بين ان يفلبو فيفروا اوبين ان يغلبوا فيفروا فلم يكن دار اقامة كالمفازة * العبُّد ادَّاكان مع مولاء او المرأة مع زوجهـــا فالعبد مقيم باقامة مولاه والمرأة مقيمة باقامة زوجهما ومسافرين بسفرهما لان اقامتهما لاتفف على اختيبارهما والعبدين الموليين فيالسفر اذا نوى احدهما الاقامة دون الآخر قال ق الفشاوي لا يصير العبد مقيمًا لأن أقامة أحدهمًا أوجبت أقامته فسأفرة الآخر تمنعه فبق على ماكان وقال بمضهم يصير مفياً لانه وقعالتمارض بين الاقامة والسفر فترجح الاقامة احتياطا لامرالعبادة واذا نوى المولى الاقامة ولم بعلم العبـد حتى صلى وما صلاة مسافر ثم اخبره مذلك كان عليه اعادة تلكالصلاة وكذا المرأة اذا اخبرها زوجها بنية الاقامة يلزمها الاعادة وعن ابي يوسف ومحمد اذا ام العبد مولاه فىالسنفر ونوى المولى الاقامة صحت بنيته حتى لوسنلم العبد على ركعتين كان عليهمنا اعادة تلك الصلاة وكذا لوكان العبد مع مولاه في السفر فباعه من مقم والعبد ق الصلاة تقلب فرضه اربعا (قو له واذا دخل المسافر في صلاة المقم مع نقاء الوقت اثم الصلاة) ســواء ادرك او لهــا او آخرها لانه النزم منــابعة الامام بالاقتداء أثم أنه أو أفسد صلاته تعود ركعتين لانها أنما صارت أربعنا في ضمن الافتداء فعند فوائه يعود الامر الاول + وقوله • مع بقياء الوقت ، بقياؤه ان يكون قدر مايسم التحرعة وكذا اذا اقتدى مسافرون عسافر فنوى الامام الاقامة لزمه واياهم جميعا الاتمـام (قوله و ان دخل معه فى نائنة لم تجز صلاته خلفه) يمنى نائنة فى حق الامام والمأموم وهي رباعيــة اما اذا كانت ثلاثيــة او ثنائية اوكانت فائــة في-ق الامام مؤداة في حق المأموم كما اذا كان المأموم برى قول ابي حنيف في الظهر والمأموم برى قولهما فانه بجوز دخوله معه في الظهر بعدالمثل قبل المثلين * وقوله * لم تجز صلاته خلفه * هذا اذًا دخل معه بعد خروج الوقت اما اذا دخل معه في الوقت ثم خرج الوقت وهم في الصلاة لم تفسيد لان الاتمام لزمه بالشروع معه في الوقت فالحق بغيره من المقيمين كما اذا اقتدىبه فىالعصر فلما فرغ من التحريمة غربت الشمس فانه يتم اربعــا ولوصلى مقيم ركعة من العصر ثم غربت الثمن فجاء مسافر واقتدى به في العصر لم يكن داخل صلاته (قوله واذا صلى المسافر بالفيين صلى بم ركمتين ثم اثم الفيون صلاتم) بنى وحمدانا ولايقرؤن فيما يقضون لانهم لاحقون والاصل ان اقتمداء المقيم

الموافقة فيالركمتين فينفردون فيالباق كالمشبوق الاانه لايقرأ فيما يقضى فيالاصح

المسافر يصيم في الوقت وبعد خروجه لان فرضه لانتغير بخلاف المسافر اذا اقتدى بالمتم فانه لآيصيم الا مع بقياء الوقت (فولد و بشقب له اذا سلم أن يقول أتموا صلاتكم نانا قوم سفر) اى مسافرون • وسفر جم مسافر كركب جمع راكب وصحب مجم صاحب ، وقوله ، اذا سلم ، بعني التسليمين هوالصيح (قوله واذا دخل المسافر مصره اتمالصادة وان لم ينو ألمفام فيه) سوا، دخله بنية الاجتياز اودخله لقضاء ماجمة لان مصره متمين الاقامة فلا يحتساج الى نيسة (قوله ومن كان له وطن فائتقل عنه واستوطن غيره ثم سبافر فدخل وطنه الاول لم يتمالصدالة) وان استحدث وطات اهليها واهله الاولون باقون فيالوطن الاول فكل واحمد منهما وطن اهليله • واهم إن الاوطان ثلاثة وطن اهلي ووطن اقامة ووُطن سمكني • فالاهلي ماكان منأهلة فيه لاسطل الاعتله • ووطن الاقامة ما نوى أن يقيم فيه خسة عشر يوما فصناعدا بعلل بالاهلى وعمله وبانشناء سفر اللانة ابام • ووطن السكنى ما نوى أن يقيم فيمه أقل من خسمة عشر يوما وهو أضعف الاوطان يبطل بالسكل وهل من شرط وطن الاقامة تقدم سفر عليه فيه رواشان احدهما لايكون بمد سفر اللائة ايام والثماني يكون وطما وان لم نقدمه سمار ولم يكن بينه و بين اهمله ثلانة ايام ومن حكم وطن الاقامة انه لنتقض بالاهملي لانه فرقه وبوطن الاقامة لانه مثسله وبانشاء السفر لانه ضده ولا ينتفض بوطن السكني لانه دونه * بيمان هذا زيدي خرج الى المعجم فاستوطنها ونقله اهله المهاشم سافر منها الى عدل قر يزيد فانه نبصلي فمها ركمتين لانه وطنه الاول قد بطل بالتحــداث هذا الثــانى فان كان الحــدث بالمهجم اهلاً وأهله الاولون باقون بزيد فسافر من المهجم الى عدن فر بزيد صلى بهـــا اربعـــا لان كلاهما وطنساله فان كان وطنه النداء نزيد فخرج الى مكمة فنوى المقسام بالمهجم خمسة عشر بوما فصاعدا فانه يتم مادام بها فاذا خرج منها الى مكمة ثم عاد ال المجيم صلى مها ركمتين حتى يأتى الى زبيد لانه قد بطل بانشاء السفر الى مكة فسنقط حكمه وكدا اذا خرج من المهجم الى حرض فنوى المقسام بها خسسة عشهر يوما فصاعدا ثم رجع الى زبيد صلى بالمهجم ركمتين لانه قد بطل بوطن اقاءة مثسله فان كان خرج من المهجم بعد اقامته ميا الى مور ثم رجع الى المهجم صلى مِـا اراحــا لان وطنه بها لم بطل لانه لم يوجـد منه انشـا، سـفر صحيح فعــاز كانه خرج الى المصلى (قوله واذا توى المسافر ان يقيم بمكة ومنى خسة مشهر يوما لم يتم الصلاة) لان اعتبسار النية في،وضعين يقتضي اعتبارها في،واضع وهو عتنع الا اذا نوى ان يقيم بالايل في احدهما قانه يصير عقيمًا يدخوله فيه لان اقامة الانسان تضاف ال موضع مبيته ولان ثية الاقامة ماكانت في موضع واحمد لانها ضد السمفر والانتقمال من موضع الى موضع بكون ضربا في الارض و لا يكون اقامة (قو له و من فاتسه ا صلاة فيالسفر قضاعا فيالحضر ركمتين ومن فاتنه فيالحضر فيحال الاقامة قضاها في السنة راريعاً) لان القضاء نحسب الاداء، وقيد يقوله ، في عالة الاقامة ، لانه

كركب ومعب جع راكب وصاحب ای مسافرون وينبغي السمول دلك قبل شروعه في الصلاة لدفع الاشتباه (واذا دخل المافر مصرم اتمالملاة والامام والاقامة فيه) كأن دخله لفضاء حاجد لانه متعين الاقامة والمرخص هوالمفر وقدزال (ومن كالله وطن فالنفل عنه) بكل اهله (واستوطّن غیره ثم سافر فدخل وطنه الاول) الذي كان انتفل عنه (لم يتم الصلام) من غير نيد اقامد لانه لم بق وطاله والاصل في ذلك أن الوطن الاصلى بطل عثله دون المقرعته ووطن الاقامة جلل عثله وبالسفر عنه فيدنا الانتقال بكل الاهل لانه أذا بق له فيه اهل لم بطل ويصير دًا و طنين (و ادَّانوي المسافر ان مقم عُكَمَةً وَ مَنِي خِسَمَةً عشريوما لميثم العلاة) لأن اعتبار النبة في موضعين منتضي اعتبارها في مواضع و هو عنم لان السفر لا يعرى عنه الآآذا نوى ال يتم بالابل في احدهما فيمسير فعيا لدخوله فيله لأن اقامة المرء تضاف الى مبيته هدایه (و من قائنه صلانه في السفر قضاها في الحضر ركمتين) كما فاتنه في السفر

ليس عصية وانما المصية مايكون بعداو بجاور موالقبع المجاور لايعدمالمشروعية

﴿ باب صلاة الحمد ﴾

متلث الم وسكونها (لا تصنع الجمسة الاق مصر جامع) وهو كل موضع له امير وقاض ينفسذ الاحكام ويقيم الحدود هذا عن ابي يوسف وعندائهم اذا اجتموا قاكبر مداجدهم لميسعهم والاول اختيــار الكرخي وهوالظاهروالثاني اختيار الثلجي هداية (او ف مصلي المصر)لانه من توابعه والحكم ليس مقسورا على المسلى بل بجوز فرجيع افنية المصر لائما ممتزلته فيحوائج اهله هدایة ثم من کان محله من توابع المصر فحكمه حكم اهل المصر فيوجوب الجمدعليه واختلفوا فيهفعن ابي يوسف ان كان الموضع يستم فيه النداء من المصر فهو من توابعه والافلا وعنه كل قرية منصلة بربض المصرفيح وصمح هذا الثاني في مواهب الرجن وعلله فيشرحه بان وجوبها مخنس باهلاالصر والحارجءنهذا الحدايس من اهله اه قال شخنا و هو ظاهرالمتون وفالمراجاته اصمع ماقبل وفى الناثار غانية ثم ظاهر رواية امحانا

قد يكون في الحضر وهو مسافر كن صلى الفلير ثم سافر في الوقت ثم دخل وقت المصر وهو مسافر فعل المصر ركتين ثم رجع الى وطنع ثم غربت الشمس ثم تبين له انه صلاهما على غير وضوه فانه يقضى الظهر ركمتين والعصر اربعا (قوله والعاصى والمطيع في سفر هما في الرخصة سواه) وقال الشيافيي سفر المعسية لايفيد الرخصة كن سافر ينية قطع الطريق اوالبني اوجت الرأة من غير محرم اوابق العبد وعندنا يترخص هؤلاء برخصة المسافر من القصر والفطر وجواز العسلاة المكتوبة على الراحلة اذا غافوا واستكمال مدة المسمح لاطلاق النصوص وهو قوله تعمل هو قن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر كه على رخصة الافطار يفس السفر وكذا قوله عليه المداهم وكذا قوله عليه المناهم وقوله وكذا قوله عليه المناهم وقوله وكذا تجوز العلام المناهم وقوله وكذا من غير فيد وكذا من غصب خفا وليسمة ترخص بالمسمح وكذا تجوز العلاة في الارض المنصوبة ولم يذكر الشيخ حكم السنن قال في الفتاوي لاقصر فيها وهل الافضل فعلها اوتركها فالجواب ان كانت الفافلة غازلة فالفعل افضل وان كانت سائرة فالمزك افضل لئلا بضر فهمه و وفقته

~ ﴿ باب صلاة الجمة ﴾ ~

مناسبتها للسفر من حيث أنكل وأحد منهما منسف للصلاة بواسطة فالسفر بواسطة السفر وهذا بواسطة الخطبة الا ازالاول شامل فكل ذوات الاربع وهذا فالظهر خاصة والحناس بعدالصام • والجمع مشائقة منالاجتماع وهي فريضة محكمة لايسم تركها وبكفر جاحدها (قوله رحه الله لاتصح الجمة الا في مصر جامع) لقوله عليه السلام و لاجعة ولاتشريق ولا اضهى الا ف مصر جامع ، (قو لد او ف مصل المصر) لائه حكم المصر وليس الحكم مقصبورا على المعسل بل تجوز في جميع افتيسة المصر وقدرووه بمنتهي حد الصوت والاذال ه ثم شرائط لزوم الجمعة اثنا عشر سبعة فينفس المصلى وهمالحرية والذكورة والبلوغ والاقامة والعمة وسلامة الرجلين وسلامة العينين • وخسة ق غيرالمصلى المصر والسلطان والجاهة والحطبة والوقت • واختلفوا في صفة المصر قال بعضهم هو كل بلد فيما اسواق ووال ينصف المظلوم من الغالم وعالم يرجع البه فيالحوادث وقال بعضهم هو ان يوجد فيه حوائج الدين وعامة حواجج الدنيا فجوابج الدبن الفاضي والمغتى وحواج المدنيا ان بعيش فيهاكل صانع بصناعته من السسنة المالسينة وفي الهداية هوكل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام ويتيم الحسدود وهن ابي يوسف اذا اجتموا قاكبر مساجدهم لم يسعهم ومن كان خارجالمصر لابجب عليه دخول المصر الجمعة لانفصاله عن المصر الاترى انه لوخرج مسافرا وبلغ ذلك المكان قصر لانقطاع حكمالمصر وقال الشافعي بجب حليه اذا سمع النداء والغروى اذا دخل المصر يومالجُمة ال نوى ال يمكث يومه ذلك لزمته الجمعة و أن نوى ال يخرج قبل دخول

الوقت اوبسده فلا جعة عليه كذا فالوجيز ولابأس ان مجمع الناس فالمصر ف موضعين ولايجموز في اكثر من ذلك وعن ابي يوسف لايجوز في موضعين الا ان يكون بينالجامعين نهر عظيم وان لم يكن فالجمة لمن سبق وعلىالآخرين اعادة الظير وان مسلوا مما ولا بدري من سبق لا تجوز صلاتهم جمعما وعند مجمعه تجوز في موضيعين وتلاتة وعن ابي حنيفة لانجوز الافي وضع واحبد ولايكره الخزوج الى المسفر يوم الجمسة قبل الزوال وبعده وقال مالك يكره اذا زالت الثمن ﴿ فَوَلَّهُ ولا تجوز في القرى) • فان قات قد عرض هذا يقوله • لا تجوز الى في مصر جامع • الماجة الى ماذكره • قيل هذا تأكيد وقد جاء التأكيد في القرآن قال الله تبالى ﴿ وَاقْبُوا الْوَزْنُ بِالنِّسَطُ ﴾ ثم قال ﴿ وَلاَنْخُسُرُوا الْمِزَانُ ﴾ وقد عسلم هذا بقول واقيموا الوزن بالقسط (قوله ولا تجوز اقامتها الابالسلطان) لانها تقام بجمع عظيم وقد تفع المنسازعة في التقدم والتقديم وغير ذاك أي في التقدم بين الاسامين والتفسديم بينالجامة وغير ذك اى قالموضمالذى يصلى فيه والاداء فاولاالونت وآخره وفي نسب الخطيب ولانه قد سبق بعض النساس الى الجامع فيقيونها لفرض الهم وتقوت على غرهم بخمل امرها الى السلطان لانه اقرب الى تسكين الفتنة و التسوية بينم (قوله او من امر، السلطان) بعني الامير اوالفاضي (فولد ومن شرائطها الوقت وتصح فوقت الظهر ولانصح بعدم) حتى لوخرج الوقت وهو فيها استقبل الظهر ولايتي الظهر على الجمة لأفهما مختلفان وعند مافك منيلنا أنهما صلانان بجهر فياحدلهما بالقرائة ولا يحبير فيالاخرى فلا مجموز شا، احدهما على الآخر كالنجر والظهر (قوله ومن شرائطها الخطية قبل الصلاة) ثم العظية شرطان احداهما ان تكون بعد الزوال والثاني محضرة الرجال ولو خطب بعدالسلاة اوقبل الزوال لاتجوز الجمسة (قو له عَطب خطبتين يفصل هنهما بقعدة) ومقدارهما مقدار سمورة من طوال الفصل ومقيدار ماهراً فيهما من القرأن ثلات آيات فصيار او آية طيولة وقرائة الهرأن فالخطبة سنة عندنا وقال الشافعي واجبة ومقدارالجلوس ينهمنا عند الطعباوي مقدار مامجسن موسم جلوسه من المتر وفي ظاهر الرواية مقدار اللات آيات كذا في الفتاوى قال فيالنماية وهذهالفعدة عندنا للاستراحة وليست بشرط وعند الشافعي شرط حتى لابكتني هنده بالخطبة الواحدة وان طالت قال الخبندى السنة في الخطبة ان محمداللة وبثني عليمه وبصلى علىالنبي صلىاللة عليه وسملم وبعظ النماس ونفرأ الفرأن ولدهو المؤمنين والمؤمنات وبحكون الجير فالخطبة الثبانية دونالاولى (قو له و تخطب قائمًا على طمارة) لان القيام فيها متوارث + روى ان ان مسعود رضى الله عنه سئل عن ذلك فقال السائل الست تناو قوله قسالي ﴿ و تركوك فاتُّما كُمُّ (قو له نان انتصر على ذكرالة تسال جاز عند الى حنيفة) لقوله نمالي ﴿ فاسعوا الى ذكرالله كه ولم نفصل وهذا اذاكان على قصد الخطية اما اذا عطي فحدالله أو مِجْم او هلل منهب من شي فانه لا نوب عن الخطبة اجماعاً (قو له وقال الولوسف

ولاتجوز في الغرى) تأكيد لماقبله وتصريح مفهومه (ولا تعوز اقامتم االالاسلطان او من امر والسلطان) باقامتها لانباتنام نيسم مظيم وقدتتم النازعة فيالتقدم والتقدم وقدتتم فيغيره فلابد منه تحيما لامره هداية (وبن شرائطها الوقت فتصيح في وقت الفلهر و لا تصيح بعده) فلوخرج الوقث وهو فها استقبل الظهر ولايني على الجمة لانهما مختلفان (و من شرائطها) ايضا (الخطية) مصدهاو كونها (قبل الدارة) محضرة جاعة تنعقد عراجمة ولوصما اونياما فلوصدرت من غر قصد أو بعدالصلاة أوينير حضور جاعة لايعتدما لكن جزم ف الحلاسة باله يكنى حضورو احدو المنة فالخطبة اله (عنطب الامام خطبتين) خفيفتين مدر مسورة من طوال المفصل (شصل بينهما بقعدة) قدر قراءة ثلاث آيات وتخفض جهره بالتمانية عن الاولى (و تخطب قائما) مستقبل الناس (على طهارة) من الحدثين (فإن اقتصر على ذكرالله تعالى) كتمسيدة اوتبليلة او تسبعة (سازعند الى حنيفة) مع الكراهة (e # Yt.)

العيما (من ذكر طويل يسمى خطبة) واقله قدر الشيد (و ان خطب قاعدا او على غر طهارة) اولم معد بين الخطبتين اواستدير الناس (جاز ویکره) لخالفته المتوارث (ومنشرائطها) أيضا (الجاعد) لان الجمد مشتقة منها (واقلهم عنداني حنيفة ثلاثة) رجال (-وى الامام و قالا اثنان سوى الامام) قال فىالتعميع ورجح فى الشروع دليله واختماره الحبوبى والنسق اه ويشترط بقاؤهم حتى بمدالمدة الاولىفلونفروا بعدهااتمها وحده جمة (و تجهر الامام بالقراءة فيالركمتين لانه المنوارث (وليس فيهماقراءة سورة بعينها) قال في شرح الطساوى ومفرأفي الركمتين رورة الجمدو المنافقين ولايكر غرهما اهوذكر الزاهدي أنه مقرأ فيهما سورةالاعلى و الغاشية قال في الصرو الكن لانواظب أصلي ذلك كياد بؤدى الى مبر الباق و لئلا تطنه الدامة حمّا اه (رلا تجدا الجمة على مسافر)

وعجد لابد من ذكر طويل بسمى خطبة) وادناه من قوله ، الصبحات لله ، الى قوله ه عبده ورسوله ، لانالحطبة هي الواجبة والنسبيع لايسي خطبة (قوله وان خطب قاعدا اوعلى غير طهارة جاز) لحصول المنصود وهو الذكر والوعظ الا انه يكرم لا فيه من الفصل بينهسا وبين العسلاة وعند ابي يوسسف لاتجوز الحطبة يدون الطميارة لانها عنزلة الصلاة حتى لاتجوز قبل الوقت • قلنها ليست كالعسلاة لانها تؤدى مستدير القبلة ولايفسدها الكلام وكذا لوخطب منطبعا اجزأه لحسول المقصود ولو خطب صي يعقل قال بعضهم لا يجوز لانالهما شبيها بالصلاة وقال بعضم يجوز لانها ذكر وليست بصلاة ولو الالخطيب لما فرغ من الخطب سبقه الحدث فذهب الى بيته وتوشأ و جاء فصلى بهم جاز ولو تقدى فيبيته و جاء لم يجز ان يصلي بهم مالم بعد الخطبة واو سبغه الحدث بعد الثيروع فيالصلاة فقدم رجلا عن شهد الخطبة أو لم يشهدها جاز ولو أن الخطيب سبقه الحدث قبل الشروع ف الصلاة فامر رجلا بصل بم ان كان المأمور شهد الخطبة جاز والا فلا نخسلاف الاول والفرق ان فيالاول قد انعقدت الصلاء فلا محتساج الى الخطبة في حال مقامًّا وهنا لم تمقد فصار كالامام نفسه يصلي بفير خطبة (قوله و من شرائطها الجاهة) وهي شرط الانعقاد البتدأ عندهما وعند ابي حنيفة شرط الانعقاد المؤكد وذلك بالركمة وعند زفر شرط الدوام وفائمته فيما اذا نفروا عنه بعد الثبروع قبل التقييد بالجدة فنندهما جمعة ومند ابى حنيفة يستقبل الغامر ولو نفروا عنه بمد الجود ائمها جمعة خسلاةا لزفر ولوكبر الامام وتغسافل الغوم ولم يكروا حتى فرغ منالثناء واخذ فيالقراءة مقدار آية قصيرة ثم كبروا فسدت الجمعة الامام والغوم جميما اما لوكروا قبل ان يأخذ فيالقراءة تجوز الجمة وقال الولوسنف ان كبروا قبل ان يقرأ ثلاث آيات قصمار او آية طويلة صحت الجمية والأفلا وقال محمد ان شرعوا قبل ان يرفع رأسـه منالركوع صحت الجمعة والا فلا ولو خطب ونغر عنه النــاس ولم بق معه الا النساء او الصبيان لم بصل مم الجعة لانهم ليسوا من اهلها اي لايجوز ان يكونوا ائمة فيهما بحال وان بق معه عبد او مسافرون اومرضي صلى بيم الجمة ولو فرغ من الحملية فذهبوا كلهم وجاء آخرون لم يشهدوا الخطبة فصل بهم الجمسة اجزأهم (قوله واقلهم عند ابى حنيفة ومحمد ثلاثة سوى الامام) والشرط فيهم ان يكونوا صالحين للامامة الما اذا كانوا لا يصلحون لهما كالنساء والصبيان لانصم الجمعة (فَوْ لِهُ وَقَالَ ابْوِيوسْفُ اثنانَ سُوىالامام) لانْ المُنْي حَكُمُ الجُمَاعَةُ حَي انْ الامام ينقدم عليهما والهما قوله تعالى ﴿ اذَا نُودَى الصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكرافة ﴾ فهذا ينتضى منساديا وهو المؤذن وذاكراً وهوالامام • وقوله • فاسسوا • خطساب جمع واقل الجمع ثلاثة (قوله و يحمر الامام بالغراءة فيالركمتين) لان النبي عليه السلام جهر فيهما (قوله وليس فيهما قراءة سورة بعينه) وقال الشافعي بستميب ان يقرأ فيالاولى سورة الجمة وفي الثانية سورة المنافقين (قوله ولانجب الجمة صلى مسافر) لانه تلحقه المشبقة بادائها لانه ينقطع بانتظار ألامام عن سنفره فسقطت عنه كالعسوم (قوله ولا امرأة) لانها منهبة عن الحروج ومشغولة بخدمة الزوج (قوله ولا مريض) المجزء عن ذلك واما المرض فالاصم أنه أن بق المريض ضايمًا غروجه لم تجب عليه (قو له ولا عبد) لانه مشغول مخدمة مولاه فاذا اذنه مولاه وجبت عليه وقال بعضهم يخبر وهل تجب على المكاتب قال بعضهم نم وقال بعضهم لا والاصح الوجموب وكذا معتق البعض في حال سماته كالمكاتب واما المأذون فلا نجب عليـه كذا فيالفتــاوى ﴿ قُو لَهُ وَلَا عَلَى اعَى ﴾ ولو وجد قائدًا عنــد ابي حنيفة وعندهمـا إذا وجــد قاعدًا وجبت عليــه لانه قادر على المثي وانما لامندي ولابي حنيفة اله بشق عليه السمى فاشبه الزمن وكذا الاجر لاندهب المالجمة والجماعة الاباذن المستأجر وقال ابوعلي الدقاق ليسرله منعه لكن يسفط من الاجرة بقسطه وحكذا لايجب على المحتنى من الطالم وتسقط ابضا بعدر المطر والوحل (قو له فان حضروا وصلوا معالناس اجزأهم عن فرض الونت) لانهم تحملوه فساروا كالمسافر اذا صام (قوله ويجوز للسافر والعبد والمريض أن يؤموا في الجمسة) وقال زفر لا يجسوز لانهم لا فرض لهسم فاشسبهوا الصى والمرأة ولنسا ال الخطاب يتنساولهم الا انهم عذروا دفعسا لمحرج فلو لم يسقط عنهم فرض الوقت بادائهم الجمعة كان فيه فساد الوضع لان الاستقاط عنهم لدفع الحرج والفول بعدم الجواز يؤدى الى الحرج واما الصبى فلا نقع فعله فرضا فيكون فيه سَـا ، الفرض على النفل فلذلك لابجوز واما المرأة فلا تصلح لامامة الرجال واذا ثبت انعقباد الجعمة بائتمامهم اعتديم فيصدد المؤتمين كالحرالمفيم وقال الشبافعي يجوز ان بكونوا ائمة ولابعتديم فالعبدد (قوله ومن صلى الظير فيمنزله يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولاهذره كرمله ذلك وجازت صلاته) وقال زفر لابجزه الظهر الا بسيد فراغ الا مام من الجمعة لان من اصله أن الجمعة هي الفريضة أصلا والظهر كالبدل ولايمسار الى البدل مع القدرة على الامسل ولنا أن أصل الفرض هو الظير فيحق البكافة وهمذا هو الظماهر من الدليل قال عليه السمالام • أول وقت الظهر حين نزول الثمس، ولم فصل بين هـذا اليوم وغيره الا أنه مأمور باسفاطه باداه الجمع لان مبني التكليف على التمكن وهو متمكن من اداء الظهر بنفسه دون الجمسة لتوقفها على شرائط لايتم به وحسده وعلى التمكن بدون التكليف ولانه اذًا فات الوقت قضى الطُّهر دون الجمعة فاذا ثبت عندنا أن أصل الفرض هو الظير وقد اداه فيوقته اجزأه وحاصله ال فرض الوقت عند الى حنيفة والى توسيف الظهر وقد امر باسفاطه بالجمة وقال محمد لا ادرى ما اصل فرض الوقت ف همذا اليوم ولكن يسقط عنه الفرض باداء الظهر او الجمعة يدى أن أصل الفرض احدهما لابعينه وشمن مفعمله وفائدته اذا احرم للجمعة لمية فرضالوقت لامجموز عنمدنا لان فرضااوقت هوالظهر ولاتتأدى الجمة بنية الظهر وعند زفر بجوز لان فرض الوقت

السوق المشفة بإدائيا (ولا امرأة) لانها منية عن الخروج (ولامريش)ليحزه لمن ذلك وكذا المرض ال يق المريض ضائما (ولاعبد) لانه مشغول نخدمة مولاء ولازمن ولااعي ولاغائف ولامذور عشقة مطرووحل و ثلجو لاقروى (فان حضروا وصلوا معالناس اجز أهم) ذلك (عن فرض الوقت) لاتهرتحملوا المشقة فصاروا كالمسافر اذا صام (وبجور للسافر والمبد والمريش) ونحوهم) خلا امرأة (ال يؤم ف الجمد) لأن عدم وجوبها عليهم رخصة لهم دفعا ألخرج فاذا حضروا تقع فرضا (و من صلى الظهر. فيمنزله ومالجمة قبلسلاة الامام و لاعذر له كره فدفت) تحرعا بل حرم لانه ترك الفرض القطعي باتفاقهم فتح (و جازت صلانه)جواز ا،وقوظ

فان داله) ای لمن صلی الظهر ولو معذورا على المذهب (ال محضر الجعد فتوجه الما) و الامام فمار لم تغم بعد (بطلت صلاة الظهر) اي وصف الفرضية و صارت (نفلا (عند ابي حنيفة بالسمى) وانامدركها (وقال لاتبطل حتى يدخيل مع الامام) قال فىالتعميم ورجح دليل الامام فالهداية واختاره البرهاني والنسني اه قيديا بكون الامامانها لانالسعي اذا كان بعد مافرغ منها لم بطل ظهر دانفاقا (و يكر ه ان يصلى المعذور الظهر بجماعة ومالجعة فالمصر لما فيه من الاخلال بالجمة تغليل الجاعة وصورة المعارضة قيدنا بالمصر لانه لا جمة فيغيرها فلانفضى المذاك (وكذاك أهل السجن) ای بکر دلهم ذائلا فیه من صورةالعارضة واتماافرده بالذكر لما شوهم من عدم الكراهة عنمه منالخروج (و من ادرك الامام بوم الجمة) ای نی صلاتها (سل معه ماادرك و عي علما الجمة) و هذا أن أدرك

الجمعة عنده و قد نواهــا ﴿ و قولُه ﴿ قبل صلاة الامام ، قبد بذلك احترازا عن قول زفر فان عنسد. لا يجزيه الظهر الا بعد فراغ الامام من صلاة الجمعه كذا في النهاية * و قوله • ولا عذر 4 ، فلوكان 4 هذر من الاعذار التي ذكرناها فعمل الظهر ثم شبهد الجمة كانت الجمة فرضه عندنا و القلب ظهره نفلا لانه اذا شبهدنا فهو والتحيم سنواء وقال زفر فرضه الغاير ولم ينفحخ لان الجمة غير وأجبسة علينه فوقعت الظهر موقع الفرض من غير مراعاة و فائدته اذا صدلى المدور او العبد الظهر في منزله ثم دخل في الجمعة مع الامام فقيسل ان يتم الامام الجمعية خرج وقت الغلهر فعنسدنا يلزمه اعادة الظهر لان ظهره الاول انقلبت نفلا و عنسد زفر لا يلزمه الاهادة لان هذا اليسوم في حقه كسائر الايام و في سائرها لو صلى الظهر في بيت ثم صلاهما مع الجماعة كان فرضه ما اداه في بيشه كذا هذا لكنا نقول الجمة اقوى من الظهر لانه بشرط لها مالا بشمرط الظهر ولا يظهر الضعيف في مَصَالِمَةُ القوى ﴿ قُولُهُ قَالَ بِدَالَهُ أَنْ يُحَصِّرُ الْجَمَّةُ فَتُوجِهُ النَّهِ بِطَلْتَ صَالاةَ الظّهر عنــد ابي حنيفة بالســعي) فان صل الجمعة اجزأته وان لم يُصلها الهد الظهر والعبد والربش والمسافر وغيرهم سنواء في الانتقاش بالسنعي كذا في المصنى و هذا اذا سعى البيا والامام في الصلاة او قبل ان يصل اما اذا سعى اليا وقد صلاعــا الامام لا يبطل ظهره و في النهاية اذا سعى قبل ان يصليب الامام الا أنه لايرجو ادراكهـــا لبعد المسافة لم يبطل ظهره عندالعراقيين وقبلو يبطل عند البلخيين وهوالصميح واوتوجه اليا قبل أن يصليا الامام ثم أن الامام لم يصليها لعذر أو لغير عذر اختلفوا في بطلان ظهره والصميم آنه لا بطلكذا فالنهاية ولوكان خروجه وفراغ الامام معالم ببطل ظهره ولوكان قد صلى الظهر بجماعة وتوجه البها بطات الظهر في حقه ولم تبطل في حقهم (قو له و قال ابو بوسف و محمد لا تبطل حتى بدخسل مع الامام) فيسه. اشارة الى أن الاثنام ليس بشرط لارتفاض الفلهر مندهما وذكر شيخ الاسلام أن على قولهمــا لا رَنفش ظهره ما لم يؤد الجمَّة كلهــا و هذا خــلاف ما في القدوري. والهداية حيث قالا لا تبطل حتى يدخل مع الامام ولم يقولا حتى يكملهـا مع الامام قال فيالفناوى الرستاني إذا سعى يوم الجمعة اليالمصر بريد أقامة الجمعة وأقامة حوابجه و معظم مقصوده اقامة الجمة سال ثواب السعى البها وان كان معظم قصده أقامة حواجه لامنال ثواب السعى إلى الجمة (قو له ويكر مان بصلى المدورون الظهر في جماعة يوم الجمة) لما فيه من الاخلال بالجمة لانه قد يفتـدى بم غيرهم (قوله وكذا اهل السجن) قال الترثاثي مربض صلى الفاهر في منزله نوم الجمة باذان و اقامة قال مجد هو حسن وكذا جماعة المرضى بخلاف إهل السجن فأنهم لاباح لهم ذاك لان المرضى عاجزون بخلاف المجونين لانهم اذاكانوا ظلة قدروا على أرضاء الحصوم وانكانوا مظلومين امكنهم الاستفائة وكان عليم حضور الجمعة (قوله و من ادرك الامام يوم الجمة صلى معه ما ادرك و في علما الجمة) فاذا قام هذا السبوق الى قضا له

كان عنيرا في الغرامة ان شـا، جهر و ان شـا، خانت (قوله و ان ادركه في التشهد او في مجود السبهو في عليها الجمة) و هذا عند ابي حنيفة و ابي يوسط و ظاهر هذا ان يجد السهو في مسلاة الجمة والخشار عند المسأخرين انه لا يحمد في الجمعة والعيدين لتوهم الزيادة من الجمهال (قوله وقال محمد أن أدرك مه اكثر الركمة الثانية في عليها الجمة) بعني أذا أدركه قبل أن يركم أو في الركوع (قوله و ان ادرك اقلها) بان ادركه و قد رفع رأسه من الركوع (غي عليهـا الظهر) الا آنه نسوى الجمة اجماعاً (قُولُه و اذّا خرج الامام يوم الجمعة) يعنى من المقسورة و ظهر عليهم فان لم يحكن هنـاك مقسـورة بخرج منها لم ينزك الفراءة والذكر الا اذا قام الى الحطية (قوله ترك ألساس الصلاة والكلام حتى يغرغ من خطبته) و كذا القراءة وهذا عنمد ابي حنيفة وقالا لابأس بالكلام قبل أن مخطب و أذا نزل قبل أن يكبر للاحرام لأن الحكراهة للاخلال يغرض الاستماع ولا استماع في هذين الحمالين بخلاف الصلاة لانها قد تمتد ولابي حنيفة ان الكلام ابضًا قد عند طبعًا فاشبه الصلاة والمراد مطلق الكلام سواء كان كلام الناس او النسبيح او تشميت الساطس او رد السلام وفي الميون المراد به اجابة لمؤذن اما غيره من الكلام يكره بالاجماع لقوله عليه السلام • اذا قلت لصاحبك والامام مخطب انصبت نقد لفوت و وروى عن عبدالله بن عر رضي الله عنهما انه سمم رجلا يقول لصاحبه والامام يخطب متى تخرج القافلة ففسال له صاحبه انصت فلما فرغ قال الذي قال انصت اما انت فلا صلاة اك و اما صاحبك فحمار و قبل الحلاف في كلام شلق بالآخرة اما المتعلق بامور الدنب فكروء اجماعا و هذا كلمه قبل الخطبة وبعدها اما فما أللا بجؤز شيء من الكلام والقراءة والذكر اصلا لانه عنم الاحتماع والمراد من الصلاة النطوع اما قضاء الفائنة فتجوز وقت الخطبة من غير كراهة ولا يأكل ولا يثرب والامام يخطب وكذا اذا ذكر الحنطيب الني عليهالسلام استموا وصلوا عليه في انفسم ولم ينطفوا به لانها تدرك في غير هذا الحال والسماع بغوت فان رأى رجلا مند بر فخاف وقوعه نها اورأى عقربا تدب على انسان جازله ال يحذره لان ذلك يجب لحق آدمي و هو محتاج اليه والانصات لحقالله تعمالي ومبناء على المسامحة لانالله غني هنه ولوكان المصلي بعيدا لا يسم الخطبة فقد قيل الافضل له قراءة القرأن سرا وقيل ينظر في الفقه وقيل الانضل الآنصات و هو اختيار محمد من سلمة ثم عند ابى حنيفة خروج الامام يقطع الصلاة والكلام و غندهما خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام وفائدته فيما اذا ترك عن الخطبة بجوز الكلام هندهما لمدم الكلام وعند لايجوز لوجود الحروج واذا صعد الامام المنبر هل بسيار قال ابو حنيفة خروجه يقطم الكلام و هذا هل على أنه لابسلم و تروى أنه لابأس له لانه استديرهم في صعوده (قول واذا اذن المؤذن يوم الجمة الاذان الاول ترك الناس البيع والشراء وتوجهوا اليالجمة) قدم ذكرالبيع علىذكر الشراء لان الايجاب مقدم على

وقال مجدان ادر لدمعه اكثر الركعة الثانية) بإن ادرك ركوعها (في علما الجمد و ان ادر ك اظلها) بان ادركه بعدمار فعمن الركوع (في علماالظهر)اربعاالاله نوى الجمة اجاماجوهرة وعليه ان مقال ادى خلاف مانوى (و اذاخر جالامام على المنبر يوم الجمد) من جرية الكان والافيقيامه الصمود (ترك الناس الصلاقة والكلام) خلا قضاء فائنة لذى ترتبب صرورة محت الجمة وصلاة شرع فها الزومها (حتى يفرغ منخطبته) وصلاته بلا فرق بين قريب وبعيد فالاصم عيط (واذا اذن المؤذن وم الجمة الاذان الاول) لحصول الاعلام به (ترك الناس)و جوبا (البيع والثراء و توجهوا الى) صارة (الجمة) عبر يقوله توجهوا للاشارة بان المراد بالسعى المأمورية هوالتوجه معرااسكينة والوقار لاالهرولة (فاداصعدالامام المنرجلس) عليه (واذن المؤذن بين دى آلمنير) بذاك جرى التوارث ولم يكن على عهدر سول الله صلى الله عليه وسلم الاهذا الاذان ولهذا قيل هوالمشر في وجوب المعي وحرمة البيع والاصيح الاالمشرهو

به هدایه (فاذا فرغ من خطبته اقاموا ﴿ ١٩٩ ﴾ الصلاة وصلوا ولا ينبغي أن يصل غير الحمليب و يكره الســـفر

ر احطیب و بنوه انسستر بعد الزوال قبل ان بصلیا و لایکر مقبله کذاف شرح المسیة

﴿ باب ملاة العيدين ﴾

مناسبتما للجمعة ظاعرة حتى أشرط لها ما اشرط للممعة خلا الخطية وعب على من نجب عليه الجمد وقدمت الجعة لفرضيتها وكثرة وقوعها وسي به لانقة فهموالد الاحسان وهي وأجب في الاصم كما في الحباية والهداية والبدائم والمحيط والمختار والكاف والنسق وفالحلاسة وهوالخناز لإنه صلى القعليه وسلمواظب عليها ومعاهاني الجامع سنةلان وجوبهائبت بالمنة أه وقبل أنها سنة وصحمها النسني فيالمنسافع (يستصبق يوم القطر أن يطم الإنسان قبل الحروج الي المصلى) مبادرة الى فيافة ربه وامتثال امره وان یکون حلوا وتنرا ووترا ليكون اعظم اجرا (و بغنسل و تطيب) ويستاك و يابس اخس ثباء و بصلى في منجد حبه ويؤدى صدقة فطره (و نوجه الى المصالي) ماشيا اقتداء لنبيه ضلى الله الميه وسلم (ولا يكبر في طريق السل عندان حنيفة) يعنى جهرا الماشرا فيستحب

انفبول والمراد من البيع والشراء مايشفلهم هن السعى حتى انه اذا اشتقل بمل آخر سواه يكره ايضا ولايكره البيعو الشراء في حالة السعى اذا لم يشغل ه و قوله و توجهوا الى الجمعة ويسخب ان يقول عند التوجه ه الهم اجعلى من اوجه من توجه اليك و اقرب من تغرب اليك و انحج من دعاك وطلب اليك ه و ينبغي لن ارادان يتوجه الى الجمعة ان ينقسل و عس طيبا ان كان عنده ويلبس احسن ثيبانه لانه يوم اجتماع فرعا يتأذى بعضم بروايح بعض فيسخب التنظيف و الطيب (قول له فاذا فرغ من خطبة اقاموا) لا نه يشوجه عليم فعل الصلاة و يتطوع بعد الجمعة باربع ركمات وقبلها باربع ركمات لايسلم الا في آخرهن فعل المعلق بعدها بست يصلى اربعا ثمر كعتين وقبل ركمتين ثم اربعا و يقول فى الاربع وعن ابي يعدها ابضاكا وعن في الفرض اصلى منذ الجمعة و لايقول اصلى سنة الظهر وكذا الاربع التى بغدها ابضاكا يقول فى الفرض اصلى فرض الجمعة و لايقول فرض الظهر لان السنن ابعة الهرائس و القه اعلم يقول فى الفرض اصلى فرض الجمعة و لايقول فرض الظهر لان السنن ابعة الهرائين و القد اعلم

مرور باب ملاة العدن كهم-

مناسبته للجمعة ظساهرة وُهو انهما يؤديان بجسع عظيم وبجهر فيهمسا بالغراءة ويشسترط لاحداهما مابشترط للاخرى سوى الحطبة وتجب على من تجب عليه الجمة وقدمت الجمة لمغرضية وكثرة وقوحها ومنتجب عليه الجعث لانجب عليه سلاة العند الاالمملوك نائبا تحب حليه اذا اذنه مولاه ولانجب عليه الجمعة فان الجمعة لها دل و هو الظهر و الظهر بقوم مقامها فجفه وليس كذبك الميد فانه لابدله وينبغي ايضا ال لايجب عليه السيدكما لا تجب الجمة لان مناضه لا نصير علوكاته بالاذن فحاله بعد الاذن كحاله قبل الا ترى انه او حجم بالاذن المول لا تسقط حجة الاسلام لهذا المني وسمىالمبد عبدا لان قد تعالى فبه عوائد الاحسان الى المباد وقيل لان المرور يعود بعوده وقيل لان الناس بعودون فيه الى الاكل مرارا ورُّكُ صلاة العيد ضلالة وبدعة • واختلفوا فهما فقيل سنة •ؤكدة و قبل انها واجبة وهوالجميم لفوله تعالى ﴿ وَلَنكِرُو اللَّهُ عَلَى ماهدا كُم ﴾ قبل المراد 4 صلاة عبدالفطر فقد امروالام الوجوب وقوله تعالى ﴿ فسلل مِكْ وانحر ﴾ بني ملاة عبدالاضعى كذا ف النماية وفي البسوط الاظهر انها سنة مؤكدة (في له رحدالله ويسمب وم الفطر ان يعلم الافسسان قبل الحروج الى المصلى وبغنسل و تعليب) قال في الفنية المستحبات اثنا عِشر ثلاث منها في المتن و تسم اخرى وهي السواك و اخراج صدقة الفطر وبلبس احسن ثياه المباحة وينمتم والتكبير وهو الانتباء والابكار وهو المسارعة إلى المطل وصلاة الغبر في منجد حبه والحروج ماشبا والرجوع في طربق اخرى لان مكان القربة تشهد لصاحبًا و ف هذا تكثير الشهود وتكثير الثواب (قو له و بنوجه الى الصلى) المستعب أن يتوجه ماشيا لان الني عليه السلام ماركب في عيد ولاجنازة ولابأس ال تركب ف الرجوع لانه غير قاصد الى قربة (قو له ولايكبر ف طريق المصلى عندابي حنيفة) بنيجهرا اماسرا فستتحب وهذا فيحيد الفطر لان الاصل فيالثناء الاخفاء قالبالله تمالي ﴿ وَاذْ كُرُوبِكُ فَنْفُسِكُ تَصْرُمُو خَيْفَةً وَدُونَ الْجِهِرِ ﴾ قال عليه السلام • خير الذكر الحني •

(قوله و يكبر في طريق المسلم مندهما) يني جهرا و ينم النكبير اذا انتهى الى المسل في رواية وفي رواية حتى ينتخم (قولد ولا يتغل في العسل قبل مسالة العبيد) والمني أنه ليس عسنون لا أنه بكره و أشار الشيخ الى أنه لا بأس به في البيت لانه قبد بالصلى و روى ان علب رضىالله صنمه رأى قوما بصلون قبلهـــا في الجبانة فقبال انا صليت مع النبي مسلىالله عليه و سلم هذه الصلاة فلم يتنفل قبلها فنسأل واحد منهمانا اعلم أن الله تسالي لا يعذبني على الصلاة نقال على رضي الله عنه و أنا أعلم أنَّ الله تسالي لا يُتبِكُ على مخالفة الرسبول سلي الله عليه و سلم وفي الكرخي روى ان عليــا رضي الله عنه خرج الى المصـــلي فرأى قوما يصلون فقــال ما هذه العسلاة التي لم نكن نعرفها على عهد رسـول الله صلى الله عليه وسلم فقيلله افلا تنهاهم فقسال اني اكره ان اكون الذي نهي عبدا اذا صلى و لكنما نجبرهم بما رأيناً من رســول الله صلى الله عليه وســلم كان لا يصلى قبلهــا ولا بعدها • ولان صلاة العيد لم بجمل لها اذان ولا اقامة فان هأ بالنافلة جاز ان لم هخل الامام ف العيـد فاما أن يقطم النــافلة أو يترك بعض صــلاة العيد و هذا لا بجوز (قو لهـ فاذا حلت الصلاة بالارتفاع الشمس دخل وقتها الى الزوال) اى حل وقتها من الحلول و في النهاية من الحل لان الصلاة قبل ارتفاع النمس كانت حراما • وقوله • الى الزوال • اى قبل نصف النهاروكان عليه السلام بصلى العبدو الثمس على قدر رمح اور يحين و خروج الوقت في اثناء الصلاة يغسدها كالجمة (قوله ويصلي الامام بالنـاس ركمتين يكبر في الاولى يتكبيرة الاحرام) انما خصها بالذكر مع انه معلوم لانه لابد منها لان مراعاة لفظالتكبير فالميد واجب حتى لوقال الله اجل او أعظم ساهيا وجب عليه مجود السهو (قوله وثلاثًا بعدها ﴾ والمستحب أن مقف بين كل تكبيرتين من الزوائد مقدار ثلاث تسبحات ويأتى بالاستفساح هفيب تكبيرة الاحرام قبل التكبيرات وكذا المقود عند ابي يوسف وعند محمد يتموذ بعد التكبيرات قبل القراءة وقال مالك والشافعي يكبر فيالاولى سبعا و ف الثانية خما بعني سبعا ماخلا تكبرة الاحرام و في الثانية خمسًا ماخلا نكبيرة الركوع وهو مذهب ابن عباس وقولنا مذهب ابن مسعود (قول ثم يقرأ فاتحة الكنتاب وسورة) يعنى اى سورة شاء وروى انه عليه السلام قرأ فيهما سبح والغاشية وروى ق واقتربت الساعة (قوله وبكبر تكبيرة يركم فيها) اعلم أن تكبيرتي الركوع في صلاة العيد من الواجبات حتى بجب السهو بتركها ساهيا ولوانتهي رجل الى الامام في الركوع فَ السِد فانه يكبر للافتتاح فاتما فان امكنه ان يأتي بالتكبيرات ويدرك الركوع ضل ويكبر على رأى نفسه وان لم يمكنه ركع واشتغل بتسبيحات الركوع عند ابى يوسف وعندهما بشتغل بالتكبيرات فاذا قلنا يكبر فآلركوع هل رفع يديه قال الخجندى لايرفع وقيل يرفع ولورفع الامام رأسه بعدما ادى بعض التكبيرات فانه يرفع رأسه ويتسابع الامام وتسقط عنه باق التكبيرات لان متسابعة الامام واجبة (قولُه و برفع بديه في تكبيرات العيد) ربد ماسوى تكبيرة الركوعوعن ابى بوسف لايرنع (فولد و بحمر بالقراءة في صلاة

جو هرة قال في التصميم قال الاسبيماني في زاد النقهاء والعلامة في النحفة العجيم قول ای حنیفة قلت و هو المعتمد مند النسني و برهان الشريعة وصدرهااه (ولا (مَنفل في المصلى قبل صلاة الميد) ثمقيل الكراهة في المال خاصة وقبل فيه وقي غرمعامة لانه صلى الله عليه و سلم لمعله هداية (فاذا حلت السلاة بارتفاع الثمن) قدر رع (دخلوةتما) فلاتصم قبله عيدابل تكون نفلا محرما و عندو فتهامن الارتفاع (الي الزوال فاذا زالت الثمس خرج و قتما) فلوخرج في اثناء الصلاة فدت كامر (ويصل الامام بالناس ركمتين يكبرني الاولى تكبرة الافتتاح) ويأتي عقبها بالاستفتاح (و) يكبر ثلاثابمدها) وبعدالاستفتاح ويستحدله أن مقف بين كل تكبرتين مقدار ثلاث تسبهات وايس مينهما ذكر مسنون و شودُو بسمي سرا (ثم مقرأ فأتحة الكتاب وسورة معها) ای سورهٔ شاء و آن تحری المأثوركان اولى (ثم يكبر تكبيرة ركع ما)و غمركمته بعدتها (عم) اذاقام (متدى في الركعة الثانية بالقراءة) اولا (فادافرغ من القراءة كبرثلاث تكبيرات) كاتقدم

العيدين) الزوائد (تم انخطب بعد المسلاة خطبتین) و هی سنة قلو تركهما او قدمها حازت مع الاسامة (يعلم الناس قيرا صدقة الفطر و احكامها) ليؤدما من لم يؤدها لائما شرعت لذاك و بستحب ان يستفتع الحطابة الاولى بأسم تكبيرات متوالية والثائية بسبع (وَمَن فائنه صلاة العيد مع الامام) ولو بالافساد (لم مقضها) وحده لائها لم تعرف قربة ألا بشرائط لانتم بالمنفرد هداية فلو امكنه الذماب لامام آخر فعل لانها تؤدى عواضم اتفاقا تنوير (فان غم الهلال على الناس فشهدوا عند الامام رؤية الهلال بمدالزوال او حدث عذرمانع كطرونحوه (صلى الميـد من الفـد) لانه تأخر بعذر وقدورد فيه النس هداله ووقيها فيه

العيدين) لانه عليه السيلام جهر مما (قوله ثم يخطب بعد الصيلاة خطبتين) لذبك ورد النقل المستفيض والخطبة ليسلت يواجبة لان الصلاة تنقدم عليها ولو كانت شرطال لتقدمت على صلاة كالجمة وهي سنة فان تركها كان مسيئا وان خطب قبل الصلاة اجزأه مع الاساءة ولانعاد بعد الصلاة كذا في النماية (قوله بعلم النباس فيها صدقة الفطر و احكامكا) وهي خسسة على من تجب ولمن تجب ومتى تجب وكم تجب و مما تجب • اما على من تجب فعلى الحر المسلم المالك للنصاب • واما إن تجب فللنقراء والمساكين * و اما متى تجب فبطلوع الفجر من يوم الفطر * و اماكم تجب فنصف صناع من بر اوصناع من تمر اوصناع من شمير + و اما بم تجب فن اربعة اشبياء من الحنطة والشمير والتمر والزبيب وما سبوى هذه الاشبياء نلا يجوز الا بالقيمة (قوله و من فاتنه صلاة العبد مع الامام لم يقضما) كلمة « مع » متعلفة بصلاة لالمائنة اي فانت هنه الصلاة بالجاعة وليس معناه فانت عنه وعن الأمام بل المني صلى الامام العبيد و قاتت هي على هذا قاله لايقضي (قو له قال عم الهلال على النياس الى آخره) التقييد بالهلال ايس بشرط بل او حصال عذر مانع كالمطر وشهه نانه يصلمها من الفد لانه تأخر المذر (قو له نان حدث عذر عنم النهاس من الصلاة في اليوم الثاني لم بصلما بعدم) وان تركها في اليوم الاول بغير عدّر عني زالت الثمس لم يصام ا في المدكذا في الكرخي (قوله ويستعب في يوم الاضمي ان ينتسل ويتطيب و بزخر الاكل حتى يفرغ من العسلاة) لتخالف الايام التي قبله فان اكل قبل الحزوج هل يكره فيه رواينان والمختار انه لايكره لكن يستحب ان لاياً كل اقتداء رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان لاياً كل حتى يرجع (فؤ له و توجه الى المدلى وهو يكر) بمني جهراً وبجهر بالنكبير الى أنْ بأنَّى المصلِّي في قولهم جيماً وتجوز صلاة العبد في المصر في موضعين و بحوز ان يضمي بعدما صلى في احد الوضعين استحسسانا والغبــاس ان لا بحوز حتى يغرغ من الصــلاة في الموضعين كذا في الخجندي (قو له و يصلي الاضمى ركعتين كصلاة الفطر) لانهـا مثلها (قو له و مخطب بعدها خطبتين بِعَلِمُ النَّاسُ فَمِمَا ٱلاَضَّعِيةَ وَتَكَبِرُ التَّشْرِيقِ ﴾ لأن الحَطبة ما شرعت الا لذك لانها بعد الصلاة وقال شمس الائمة هذه الاضافة في تكبير التشريق لا يستقم الاعلى قوالهما لان بعن النكبير يقع في ايام التشربق و اما على قول ابي حنيفة اللا يقع شي منه فيهـــا فلا يستقيم الاضافة وكيف ينفّع النعام في شئ قد فرغ لكن قد قبيل النشريق اسم اصلاة العيد وفجرعرفة قريب منه وماقارب الشئ سمى باسمه وانمسا سميت صلاة العيد تشريقًا لا نهما تؤدي بعد تشريق الثمن وارتفاعهما ومنه قوله عليه السلام • لا جعمة ولا تشريق الا في مصرحام ، وإذا أدرك الأمام في ملاة العيد بعدما تشهد قبل الإيسار أوبعدما مجمد للسمو فانه يقوم ويقضى صلاة العبد فن المشمايخ من قال هذا قولهما فأمأ على قول مجد لا يصدر مدركا كالجمة و منم من قال هذا بلا خلاف وهو الصميم اله يصر مدركا لان صلاة العبد لا بدل لها مخلاف صلاة الجمعة والمهو في الجمعة والعبدين

كالاول (فان حدث عذر منع الناس من الصلاة فى اليوم الثانى) ايضا (لم يصلها بعده) لان الاصل فيها ان لا تغضى كالجمعة الا نا تركناه بالحديث وقدورد بالتأخير الى اليوم الثانى عند العذر هدايه (و يستحب فى يوم) حيد (الاضحى ان يغنسل و ينطيب) كما مرفى الفطر (و) لكنه (بؤخر الاكل) فى الاضحى (حتى يفرغ من العملاة) وان لم يصح فى الاصحح و او اكل لم يكره (و يتوجه الى المعلل و هو يكبر) جهرا (و يصلى ﴿ ١٢٢ ﴾ الاضمى ركمتين كصلاة) عيد (الفطر) فعائد ده عنط بعده) ابنيا الدين

والمكنوبةواحمد معني قانه اجهد فيهما الدمو والمشائخ لل قال لا يعجد الامام السهو ف الجمعة والعيدين كى لا يقع الانستنباء على من بعند من الامام (قوله قان حدث مذر عنم النساس من الصلاة في يوم الاضعى صلاها من الغد وبعد الغد ولابصلما بعد ذاك) لانها موقنة بوقت الاضمية فتقيد بايامها لكنه يسى في السأخر بفر عذر لمخالفته المنقول قال في الكرخي اذا تركوها لغير عذر صلوها في اليوم الثاني واسماؤا قان لم يساوها قاليوم الثاني صلوها في اليوم الثالث فان لم يساوها فيه سقطت سواء كان لمذر اولفر هذر الا انه مسيم في التـأخر بفر هذر (قوله و تكبر التشريق اوله هقيب صلاة الفيو من يوم عرفة) لاخلاف بين اصحاب الداية أنسا عقيب صالة النجر من يوم عرفة و إنما الحلاف بينهم في النسابة فعند ابي حنيفة آخره عقيب صلاة المصر من يوم الفر و عندهما عقيب صدالة العصر من آخر ايام النشريق نعنده يكمر عقيب عماني صلوات و عندهمما عقيب ثلاث و عشرين صلاة و اختلفوا في تحكير التشريق هل هو سنة او واجب قال التمر ثاشي سنة و في الايضاح واجب و اسله قوله تمالى ﴿ و اذكروا الله في ايام معدودات ﴾ قبل هي ايام المشريق و اما الايام المعلومات فهي عشر ذي الجمة (قوله و آخره عقيب علاة العصر من يوم النحو عندد ابي حنيفة و قال ابو بوسنف و محمد عقبت صدلاة العصر من آخر ايام التشريق) والفتوى على فولهما كذا في المصنى • قان قبسل التكبير على قول الى حنيفة بترقبل الم التشريق فكيف بكون تكبير التشريق عنده * قبل سمى مذلك لقربه من ايام التشريق والذي اذا قرب من الثي سمى باسمه و ابام التشريق ثلاثة و أيام البحر ثلاثة و عضى الكل عضى اربعة أيام فالعاشر نحر لاغير والثالث عشر تشريق لاغر واليومان مينهما نحر و تشريق (قوله والنكبير عقيب الصلوات المفروضات) هـذا على الاطلاق انما هو قولهما لأن النكبر تبـم للكنوبة فيأتي 4 كل من يسلى المكتوبة واما عند ابي حنيفة لا نكبر الا على الرجال الاحرار المكانين المقين في الامصار اذا صلوا مكتوبة بجماعة من صلاة هذه الايام و على من يصلى مهم بطريق التبعية ، و قوله ، المفروضات ، معرز من الورو صالة العيدويكر عُقيب صلاة الجمعة لانها مفروضة و في الحجندي النكبر انميا يؤدي بشرائط خسة على قول ابي حنيفة يجب على أهل الامصار دون الرسائيق وعلى المنجين دون المسافرين الا اذا اقتدوا بالمتم المصر وجب عليم على سببل المتابعة و على من صلى بجماعة لامن صلى وحده وعلى الرجال دون النماء و أن صلين بجماعة الا أذا أقندن برجل

فياتقدم (و مخطب بعدها) ابنيا (خطبتین به الناس فأنا الاضعية و تكبيرات النشريق) لانها شرعت لذاك (فان حدث هذر) من الاعدار المارة (منع العاس من العملاة في) اول (نوام الاضحى سلاحاهن الغدوبعد الغدو لا بصام ابعددات) لا نما موقشة بونت الاطعية فتتقيد بايامها لكنه منها بالناخير بنير عذر والا فلافالدرهنا لنق الكراهة وق الفطر المحمة (وتكبير التشريق اوله عقيب صلاة العجر من وم عرفة) انفاقاً (و آخره عقيب صلاة العصر من) يوم (العور عند ابي حنينه (نهي عان صلوات (وقالا) آخره (الى صلاة العصر من آخر المام النشريق) بادخال الغماية فهي ثلاث و عشرون صلاة قال في التصيح قال وهان الشريعة وصدر الشريعة وبقولهما بعمل وفي الاجتيار وقبل الفتوى على قولهما و قال فالجامع الكبرالاسبجان

النتوى على قولهما وفى مختاراً النوازل وقولهما الاحتياط فىالعبادات والفتوى على قرائهما أه (وتومن) (رالنكبير) واجب فىالاصم مرة (عقيب الصاوات المفروضات) على المفهين فى الامصار فى الجماعات المستمية عند ابى حنيفة وقالا على كل من حلى المكتوبة لا نه تبع لها وقد سبق انه المفتى به للاحتياط ونوبن اما من وفالصلوات الخس دون النوافل والسنن والوتر والسد واختافوا على قول ابي حنيفة فالعبيد اذا صلوا خلف عبد والاصمح الوجوب واذا ام العبد قوما في هذه الايام فعلى قول من لم بشرطها يكبرون والمسافزون اذا صلوا بجماعة في مصر فيه روايتان عن ابي حنيفة في رواية لاتكبير عليم وفي رواية يكبرون وقال ابوبوسف ومحد التكبير يتبع الفريضة فكل من أدى فريضة فعلمه النكبير والفتوى على قولهما حتى يكبر المسافر واهل الفرى ومن صلى وحده ولو ترك صلاة قبل الم التشريق و تذكرها بعدها أو تركها في ايام التشريق في المام الماضى وتذكرها في ايام التشريق في المام الماضى وتركها في ايام التشريق في هذا المسام وجب عليه الفضاء وجميع ذك بغير تكبير ولو تركها في اول ايام التشريق فن هذا المسام وجب عليه التشريق في سنته اللك فأنه بقضيها مع التكبير (فو له الله اكبر الله الااللة والله اكبر الله اكبر ولة الحد)

- پر باب ملاة الكسوف كده

هذا من باب اضافة الذي الى سببه ومناسبتها للميد من حيثالاداء بالنهار في الجماعة بنير اذان ولا اقامة الا ان العبد لما تأكد في أوة السنة قدمت عايها والكسوف أعس والمنسوف اقبر وهما فاللغة النقصان وقيل الكسوف ذهاب الضوء والحسوف دُهاب الدارُة (قو له رحمه الله و اذا كسفت ألثمن صلى الامام بالناس ركعتين) في ذكر الامام اشارة إلى انه لابد من شرائط الجمعة وهو كذبك الاالخطبة فانه لاخطبة في صلاة الكسوف عندنا (قول كهيئة الناطة) إلى بلا آذان ولا اقامة ولا تكرار ركوع (قُولَهِ فَكُل رَكُمة رَكُوع واحد) احتراز عن قول الشَّافِعي فَانَهُ مِعْولَ فَكُلُّ رَكُمَةً ركوعان (فو له و بطول القراءة فيهمسا) أي في الركمتين لانه عايه السملام قام في الالى مدراليفرة وفيالثانية غدر آل عران والمني اله منرأ فيالاولى الفائحة وسورة البقرة ان كان محفظها او مابعدلها من غيرها ان لم محفظها وق الثانية بآل عران او مابعدلها وبجبوز تطوبل القراءة وتخفيف الدعاء وتحفيف الفراءة فاذا خفف احدهما طول الآخر لانالمسقب أن بق على لمشوع والحزف إلى أنجلاء ألثمن فأي ذك فعل فقد وجد (قول و مخنى الامام القراءة عند الى حنيفة) لانها صلاة نهــار ليس من شرطها الجماعة كالفاهر (قوله و قال ابويوسف و محمد يجهن فيها بالغراءة) لانه يجمع لها الجماعات كالميد وعن محمد روانان احداهما مثل قول الى حنيفة والثانية مثل قول الى وسبف (فولد ويدمو بعدما حتى نجل النمس) المراد كال الانجلا ، لا انداؤه ثم الامام فالدعاء بالحيار انشاء جلس ممنقبل الغبلة ودعا وان شاء قام ودعا وان شاء استقبل الناس توجهه ودعا ويزمن القوم قال الحُلواني وهذا احسن كذا فيالنهاية (قو له والذي يصلى بالناس الامام الذي يصلىهم الجمعة فإن لم محضر صلاها النساس فرادي) لانها نافلة والاصل في النوافل الانفراد قان لم بعسل حتى تجلت لم بعسل بعد ذلك

(ر) سفة التكبير (ال يقول القالكة التقاكر القالالله والقاكر وقالحد) مذا هوالمأثور عن الحليل سلوات القاعد عداله

﴿ باب صلاة الكسوف ﴾

من اضافة الثي الى سبه (اذا انكسفت الثمن صل الامام) أو نائبه (بالناس ركمتين كهيئة النافلة) اي بالاخطبة ولاآذان ولااقامة ولاتكرار ركوع بل (ق کلرکمهٔ رکوع و احد و) لكنه بطول القراءة فيهما) وكذا الكوع والبعسود والادمية الواردة في النافاة (و يحق) الفراءة (عدايي حنيفة وقالانجنهر) قال في التعيم قال الاسبعابي في زاد الفقها ، والعلامة في الصفة والصبح قول الوحنيفة قلت وهوالذي عول عليه النسني والحبوبي وصدر الشريعة اه (ثم دعو بعدها) عالما مستقبل القبلة او قاعامستقبل الناس والقوم يؤمنون على دعاله (حتى تنجلي الثمس) كلها (ويصلى بالناس الامام يصلى بم الجمعة فال لم محمم) ای لم محضرالامام (صلاها النــاس فرادى) ركعتين اواربعا فيمنازلهم

كما ف شرح الطحاوى (وليس ف خسوف القبر جماعة) لانه يكون ليلا و في الاجتماع فيه مشقة جوهرة (وانما يسلى كل واحد بنفسه) لفوله صلى الله عليه وسلم « اذا رأيتم شيئا من هذه الاهوال فافز عوا الى الصلاة » (وليس في الكسوف خطبة) لانه لم ينفل هدا به موفو باب الاستسقائه (قال الوحنيفة ليس في الاستسقاء صلاة موفو ١٢٤ كه مسنونة في جماعة) و هو خاهر الرواية

وان تجلى بعضها جاز ان بدأ الصلاة فان سترها سحاب او حائل وهي كاسفة صلى لان الاصل بقاؤه وان غربت كاسفة الهمك عن الدعاء واشتغل بحداة المغرب وان المجتم الكسوف والجنازة بدئ بالجنازة لانها فرض وقد بخذى على المبت النفر وان كسفت في الارقات المنهي عن الصلاة فيما لم يصل لان النوافل لاتصلى فيها وهذه نائة (قوله وليس في خسوف القمر جماعة) لانها تكون ليلا وفي الاجتماع فيه مشقة (قوله وانما يصلى كل واحد لنفسه) لقوله عليه السلام واذا رأيتم شيئا من هذه الاحوال فافز عوا الماللة بالصلاة وكذا في الربح الشديدة والنظمة الهائمة والامطار الدائمة والفزع من العدو حكمه حكم الحسوف كذا في الربح الشديدة والنظمة الهائمة والامطار الدائمة والفزع من العدو المحابنا لانه لم ينقل فيه اثر

م اب صلاة الاستاء كرم

وهو طلبالسقيا يقال سقاءالله واسقاء وقد جاء ذلك فىالفرآن قالىالله تعالى ﴿ وسقاهم رَجِمَ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ وقال تعـالي ﴿ وَاسْفَيْنَا كُمْ مَاءٌ فَرَانًا ﴾ ومناسبته فكسوف الهمــا تضرع يؤديان في مال الحزن والاصل فيه قوله تمــا لي ﴿ واســتغفروا رَبُّكُمُ اله كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ﴾ فعلق نزول الغيث بالاســنغنار (فو له رجمه الله قال ابوحنيفة ليس فىالاستسفاء صلاة مسنونة بجماعة وانما الاستسفاء الدعاء والاستغفار) لما ذكرنا من الآية (قوله نان صلى النـاس وحدانا جاز) ولا يكره (فَوْلِهُ وَقَالَ أَبِرِ يُوسَفُ وَمُهُدُ يُصَلُّ الْأَمَامُ بِالنَّاسُ رَكُمْتِينَ وَهُمَا سَنَهُ عَندُهُمَا وق المبسوط قول ابن يوسف مع ابى حنيفة وق الخبندى مع محمد (فو له و بحبر فيهما بالقراءة) اعتبارا بصلاة العبد الااله ليس فيها تكبيرات كتكبيرات العبد قال الحلواني بخرج النباس الى الاستسفاء مشاة لا على ظهور الدواب فيثباب خلق اوغسيلة او مرقعة منذلاين خاضمين ناكمي فكل يوم يقدمون الصدقة قبل الخروج (قوله ثم يخطب) يني بعدالصلاة قال ابر يوسـف خطبة واحدة وقال محمد خطبتين ولا خطبية يمنذ ابى حنيفة لانها تبع للجماعة ولاجماءة فيهما عنده وتكون معظم الخطبة عندهما الاستغفار (قوله ويستقبل القبلة بالدعاء) فعند ابي حنيفة يصلي ثم يدعو وعندهما يصلي ثم يخطب فاذا مضي صدر من الخطبة قلب رداءه ويدعو قائمًا مستقبل القبلة (قوله ويقلب رداءه) بالتحقيف بني اذا مضى صدر من الخطية (قوله ولا يقلب القوم ارديهم) بالتشديد كا يقسال أنحت

أم ينقل آنه أمرهم بذلك هداية ويستحب الحزوج له الى الصحراء الا فى مكة وبيت المفدس فيخرجون (الباب) الى المسلمة المالك للمالك الكروج له المالك المالك للمالك الكرين رؤسهم متدمين الصدقة كل يوم نبل خروجهم ومجدون النوبة ويستسفون بالضعفة

كاف البدادم (فان صلى الناس و حداثا جاز) من غير كراهد جوهرة لانها نفل مطلق (وانما الاستسقاء الدعاء والاستغفار) لقوله تعمالي ﴿ استغفروا ربكم اله كان غنارا كه الآيد ورسول الله صلىالله عليه وسلم استسق ولم برو عنه الصلاة هدانه وفالتصميم قال في المحفد هذا ظاهر الرواية وهو العميم قلت وهوالمعمد عند النسني والحبوق وصدرانشريعةا (وقالا يصلى الامام بالناس ركمتين بجهر فيهما بالقراءة) اعتبارا بصارة العيد) ثم الخطب عند مجد وخطبة واحمدة عند ابي يوسف ويكون معظم الحطبة الاستغفار (ويستقبل القبلة بالدعاء و مقلب الامام رداءه) لماروى الدحلي الله عليه وسلم لما استسق حول ظهره الي الناس واستقبل القباة وحول رداءه هداله وصفةالقلب ان كان مربعا جعل اعلاه اسنله و آن کان مدور آ كالجبة جعل الجانب الاين على الايسر جوهرة (ولا يقلب القوم ارديم) لانه

الباب عنفا و فتحت الابواب مشددا و هذا عندهما وقال ابوحنيفة لايقلب رداء و صفته عندهما ان كان مربسا جعل اهلاه اسفله وان كان مدورا كالجبة جعل الجيانب الاعن على الايسر (فوله ولا يحضر اهل الذمة الاستسقاء) لان النياس بخرجون الدهاء و ما دها و الكافرين الا في ضلال وقد امر النبي صلى الله عليه و ما تبيدهم فقال و اما برى من كل سلم مع مشرك و ولان المتقاعهم مع الكفر بوجب نزول المستمة عليم فلا بحوز الجم عند طلب الرحة

۔ ﷺ باب قبام شہر رمضان ﷺ۔

انما افرد هذا البــاب على حدة ولم يذكره فىالنوافل لانه نوافل اختصـت بخصائس ليس هي في مطاق النوافل من الجماعة وتقدير الركمات وسسنة الحتم وعقبه بالاستسقاء لان الاستشفاء من نوافل النهار وهذا من نوافل الليل واطاق عليه اسم الفيهام لقوله عليه السلام ه أن الله فرش عليكم صيام رمضان وسننت لكم قيامه ٥ وسي رمضان لانه يرمض الذنوب اي بحرقها (قوله رحه لله و بستحب الناس ان جمعوا في شهر رمضان بعدالمشاء فيصلى ميم الامام خس روعمات) ذكره بلفظ الاستمبساب والاصم ان التروايح سنة ،ؤكدة لقوله عليه السلام ، وسنت لكم قيامه ، واراد الشبخ أن ادامها بالجماعة •-ثعب ولذك قال بـ-ثعب فناس أن يجتمعوا ولم يقل بستعب التراويح وانحسا قال يجتمع الناس بعد العشاء وهم مجتمون لصادة العشاء لان بعد الصلاة تفرقون عن هيئه األصفوف فالهذا قال بجتمعون أى يرجعون صفوفا ومن كان يحسسن القراءة فالافضسل ان بسليها في بينه عند ابي حنينة وعند عبد فالمجد انشل وعن ابي بوسف ان قدر ان يصابهـ في بيته كما يصليها مع الامام في المجرد فالافضل ان يصليهـ في بيته و اما ذا كان عن مقتدى به وتكثر الجماعة محضوره وتغل عند غبيته فانه لالمبغى له ترك الجماعة * وقوله * فيصلى بهم الامام خس ترو بحات » في كل تزو يحة تسليمتان الترو يحد اسم لاردم ركمات سمبات بذبك لانه منمد عفيها للاستزاحة (قوله ويجلس بين كل ترويحنين مقدار روعية) وذاك مستعب وهو بالخيار فذنك الجاوس أن شاؤا بسعون او بملاون او منظرون سكونا وهل بساون اختلف فيه المشايخ منهم منكرهه ومنهم من استحسنه و هل مجلس بين الترويحة الخامسية والوتر روى الحسن عن ابي حنيفة انه بجلس وكذا فالهداية وف الينساس العميم انه لايستعب ذلك عند عامة المشابخ ولو صلى النزاويح كل اربع بأسليمة اوكل ست أوكل عمان اوكل عدر بنسليمة وقعد على رأس كل ركمتين قيسل لا يجوز الا عن ركمتين وقيسل بجزيه عن السكل وهمو البحيح وفي الفناوي اذا صلى اربعسا السلجة ولم يقمد في الثانية فالفياس أن تفسيد وهو قول تحمد وزفر وقيالاستحسان لانفسد وهو اظهرالروانين عن الى حنيفة وابي يوسف واذا لم نفسد قال ابوالميث ينوب عن تسليمتين وقال محمد بن الفضل عن تسليمة واحسدة قال وهوالتعيم وعن ابي بكرالاسكاف انه سيئل عن رجل قام الىالثالثة ق التراويح

والشيوخ والجائز والاطفال ويستعب اخراج الدواب واولادها ويشتنون فيابينها المحصل المحنن ويظهر الضجيج بالحاجات (و) لكن (لا محضر المل المدمة لان (الاستسقاء) الحروج للدعاء وقد قال الله تعالى فو وما دعاء الكافرين الاق ضلال كه و لانه لاستنزال الرحمة و انمائزل عام اللهنة هداية

﴿ بابقيام) شور (رمضان ﴾ افرده ساب على حدة لأختسامه باحكام ليست فى مطلق النوافل (يستُمب ال يجتمع النباس في شهر ر مضان) كل ليلة (بعد) صلاة (العشاء) ويعتمب تأخير هاالى ثلث الإيل او نصفه (فیصلی میم امامهم خس ترو محات كل ترو محدار بع ركعات سميت ذاك لانه مقعد عنيها للاستراحة (و كل ترو محد تسليمنان (و بحلس) ندبا (بین کل ترو محتین) وكذا بينالخامسة والوتر (مقدار ترو محة) و يخيرون فيابين تسبيع وقراءة وسكوت

ولم يقعد في الشائية قال ان تذكر في الفيسام ينبني ان يعود ويقعد ويتشهد ويسلم و ان قيد الشالثة بجدة فان اضاف اليها اخرى كانت هذه الاربع عن تسليمة واحدة هذا أذا أتى الاربم ولم يقمد في الشائية فان قعد فنها قدر انتشاهد قال بعضهم لا مجوز الا عن تسليمة أيضاً وعلى قول العامة مجوز عن تسليمتين وأو صلى ثلث ركمات لمسايمة واحدة ان قعد في الشائبة جاز من تسليمة و نجب عليه قضاء ركمتين لانه شرع في الشفع الشاني بعد أكبال الشفع الاول فاذا افسد الثفع الشاني لزمه القضاء قال في الفتاوي والعميم انه لا يلزمه الفضاء لانه ظلا أنها ثانيمة و أن لم يغمد في الثنائية عامدًا أو سناهياً تفسيد صلاته عند مجد و زفر و بلزمه قضاء ركعتين و هذا هو الغيساس وفي الاستعسسان هل نفسد قال أبو حنيفة و أبو يوسف نم تفسيد ولا تجزيء من شيء و أن شكوا أنهر هل صلوا عشر تسلیمات او تسع تسلیمات قال بعضهم بصلون تسلیمة اخری فرادی و هو الصميم احتباط وقال بعضهم يوترون ولا يأتون بتسليمة اخرى و لو تذكروا بعــد الوثر أنهم وكوا تسليمة قال عمد بن الغضل بصاونها فرادى و قال الصدر الشهيد بجوز ال يصاوها بجماعة ولو صلى الامام التراويح في منجدين في كل منجد على الكرال قال ابو بكر الاسكاف لايجوز و قال ابو نصر بجوز لاهل المجدين و اختار ابو الميث قول الاسكاف وهو الصميم واذا فسند الشفع وقد قرأ فيه لابعند عنا قرأه فيه ويعيد الغراءة لحصل الحتم في الصلاة الجائزة و قال بعضم يشديهــا لان المفصود هو الفراءة ولانسماد فيما و أذا خلط فترك سبورة أو آية و قرأ مابعدهما فالمستحميله أن يقرأ المتروكة ثم المفروءة لتكون قراءته على النرئيب كذا في الفشاوي ولم لذكر الشيخ رجمالة قدر الفراءة وقد اختلف المشابخ فيها قال بمضم يقرأ في كل ركعة عشر آيات لان فيه تخفيف على القوم و له محمسل الغتم مرة وهذا هو الصحيح لان عدد الركعات في ثانين ليلة سمَّائة ركمة وعدد أيات الفرأن العظم الكريم سنة الاف آبة وشيء وفي الفتاوي الغتم في التراويخ مرة سنة والعتم مرتبن فضيلة والعتم ثلث مرات فيكل عشر لبال مرة افضل فالحتم مرة يقع بقراءة عشرآبات فيكل ركعة والعثم مرتين يقع بقراءة عشرين آية والمنتم ثلاثًا يقع بقراءة ثلثين آية فان ارادوا المنتم مرة واحدة فبنبئ البكون ليلة سبع وحشرين لكثرة ماماء فىالاخبارانها ليلةالقدر ولايترك المغترفى رمضًان لكسل القوم بعني لاغرأ اقل ما محصل به العنم مخلاف مابعد التهمد من الدموات حتى بتركها أذا علم أنه ينفل على الفوم ألا أنه لا يترك الصلاة على الذي صلى الله عليه وسلم لانها فرض عندالشافعي فيمتاط فهاكذا في النماية ولو حصل العثم بليلة الناسم عشر او الحادئ والعشر ف لايترك التراويح في بغية الشهر لانها سنة في جميع الشهر قال عليه السلام ، وسننت لكم قيامه ، ولهذا قبل اذا عجل المغتم فالمستحب ان مندأ من اول القرآن في يقية الشهر والافضل ان يصلي التراويح بامام واحد لان عر رضيالله عنه جم الناس على قارى و احدو هو ابى ن كعب رضى الله عنه فان صلوهـــا بامامين

فالمنقب أن يكون انصراف كل واحد على كال الزوعدة فأن إنصرف على تسلية لابسقب ذئك وكان عر رضيافة عنه بؤمهم فىالفريضة والوثر وكان ابى رضيافة عنه يؤمهم في الزاوع وسئل نصير بن يحي عن امامة الصبيان في الراوع فقال بجوز اذا كان ابن عشر سنين وقال السرخسي الصيح انه لايجوز لانه غير مخاطب كالجنون وان ام الصبي الصبيسان جاز لانهم على مشال حاله وعن محمد بن مقاتل ان المامة الصي فالتراويج نجوز لانالحسس بن على رضيافة عنه يؤم عائشة رضيافة عنها فالتراويح وكان صبيا كذا فالفتارى وفالهداية المامة المسبى فبالتراويح والسنن الطلقة جوزه مشايخ بلخ ولم بجوزه مشايخنا لان نفل الصي دون البالغ حبث لا يلزمه الفضاء بالافساد بالاجماع ولا بني الفوى على الضميف واما ادا. التراويح قاعدا معالفدرة علىالقيام فاتمق العلماء على أنه لابستمب لغير عذر واختلفوا فالجواز قال بعضم لا يجوز من غير عذر اعتبارا بسنة النجر اذكل واحد منهسا سنة وكدة وقال بعضهم بجوز وهوالصبح بخلاف سينة الفجر فانه قد قبل الها واجبة ولو صلى الامام التراويح قاعدا لغير عذر فاقتدىء قوم قياما قال محمد لامجوز على اسله ان انتداء القـائم بالقاهد لا مجوز وهندهمـا بجوز وقيــل مجوز هند الشكل وهو التحييم كذا فيالفناوي واذا صبح اقتداء الفائم بالفاعد فيهما أا الافضل المفندين قال بعضم الافضل ان مقمدوا احترازا عن صورة المخالفة وقال ابوعلى النسن الانضل اغيسام عندهما وقال محمد الفعود لموانقة الامام ويكره الرجسل تأخسير ألتحرعة بعسد تحرعة الامام فبكون قاعدا حتى اذا اراد الامام الركوم نهض للركوع مبادرًا خوفًا من أن تفوته الركمة لما فيه من النواني في عبادة الله قال الله تمالي ﴿ وَإِذَا قَامُوا الْهِ الصَّلَامُ قَامُوا كَمَالُ ﴾ وهل محتاج لسكل شفع من التراويح ان ينوى انتراويح قال بعضم نم لان كل شفع منها صلاة على حدة كما في صوم رمضان عتاج فيكل وم الى نية قال في الفتاري اذا نوى التراويح اوسنة الوقت اوقيسام اليل في الشهر بجوز وان نوى صلاة مطلقة ارتطوط ذكر بسن المتقدمين انه لابجزته واكثر المتأخرين على أن التراويح وسمائر السنن تنادى عطلق النية والاحتساط أن نوى التراويح اوسسنة الوقت اوقياماليل وفيءنية المصلى اذا نوى فيالتراويح صلاة مطلقة الاصيح انه لايجزيه واختلفوا فىوقت التراويح قال مشايخ بلخ الميل كله إلى طاوع ألفير وقتُلُها قبل المشاء وبعده وقال عامة مشابخ بخارى وقنها مابين العشاء والوثر فان ملاها قبل المشاء لم يؤدها في وقتها واكثر المشايخ على أن وقتها مابين المشاء الى طلوع الغير حتى لوصلاها قبل العشساء لاتجوز ولو صلاها بعدالوتر جاز وهذا هو الاصح وعليه عملالساف ويستحب تأخير التراويح الى ثلثاليل وان اخروها الى نصف اليل لايسمَّب وقال بمضمر لا بأسه وهـو الصَّبِع فاذا فانت الرَّاويج من وقترا لا تَفضى بجماعة وهل نفضي بغير جاءة قال بعضهم تفضى مالم ءنن شهر رمضان وقال بعضهم لاتقضى وهوالتحبح وقال بعضهم تفضى مالم بأت وقتها فهاقيلة المستنبلة ولوصلى العشاء

والاصمحان وقتها بعدالعشاء الى آخر الايل قبل الوثر وبعده لانها نوافل سنة بعدالمشاء هداية (ولايصل الورر) والاالتطوع (بحماعة فی غیر شہر رمضان) ای بكره ذاك لوعلى سبيل التداعي در وعليه اجماع المسلين هداية

﴿ باب صلاة الحوف ﴾

من اضافة الشيء الى شرطه وهي جائزة بعده صلىالله عليه وسلم عند الطرفين خلافا لاثاني (! دا اشتد الخوف) محضور عدو نقينا قال فالفتح اشتداده ايس بشرط بل الشرط خدور عدو اوسبع اه و في العنابة الاشتداد ايس بشرط عند عامة مشائحنا اهو مثله خوف غرق اوحرق قيدنا باليفين لانه لوصلوا على ظنه فبان خلافه اعادوا ثمالأفضلكما في الفتح أن بجعلهم الامام طائمتين وبصلى باحداهما عام الصلاة ويصلى بالاخرى امام آخر فال تنازعوا بالصلاة خلفه (جمل الامام الناس طائفتين) مقم (طائفة في وجه العدو) العراسة (وطائعة خلفه) يصلي بهم (فيصلي مِذه الطائعة ركعة ومجدتين) من العسلاة الثنائية كالسبع والمقصورة والجمعة والميدين (فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائمة) التي

بامام وصلىالتراويح بامام آخر ثم علم ان امامانشا مكان على غير وضوء فانه يعيدالعشاء والزاويح ولوفاته ترويحة اوترو يحتان قال بمضهم يوترمع الامام ثم يقضى مافاته من التراويح بعد ذات وقال سطيم يصلى التراويج ثم يوتر كذا فى الذخيرة (فولد ثم يوتر بم) اشارة الى أن وقت التراويح بعد المشاء قبل الوتر وبه قال عامة المشايخ و الاصم أن وقتها بعد المشاء الى آخرائيل قبلالوتر وبعده لانها نوافل سنة بعدالعشاء كذا فىالهداية وقال ابوعلىالنسن الصحيح انه ليو صلى التراويح قبل العشباء لإنكون تراويح ولو صلاها بعد العشاء والوتر باز وتكون تراويح (قوله ولا بصلى الوتر في جماعة في غير شهر رَّ مَشَالُ ﴾ لانه لم يفعله الصحابة رضى الله عنهم بجماعة في غير شهر رَّ مَشَانُ وَأَمَا فيرَّ مَشَانُ فهي مجماعة افضل من ادائها في منزله لان عر رضي الله عنمه كان بؤمهم في الوثر و في النوازل بجوز الوتر بجماعة في غير رمضان ومعنى قول الشيخ ولا يصل الوتر في جماعة يعني 4 الكراهة لانق الجواز وفي اليناسِع اذا صلى الوتر مع الامام في غير رمضان بجزبه ولايسقب ذك والله اعلم

- مر باب صلاة الحوف كد-

هذا من باب اضافة الثبي الى شرطه و مناسبته لما قبله لما كانت الصالاة بجماعة في النقل غير مشروعة الا في رمضال وكان عارضا فكذا صلاة الخوف شرعت بمارض الخوف معالعمل الكثير فالنأم البسابان لكنه قدم التراويح الكثرة تكراره والخدوف نادر (قوله رحمالله اذا اشتدالحوف) صورة اشتداده أن محضرالعدو محبث بروله فخافوا ان اشتفاوا جميما بالممالاة محمل عليه ولو رأوا سنوادا فظنوه سنوادالعدو لم بجز ان يصلوا ملاة الخوف وسمواء كان الحوف من عدو اوسبع او ار اوغرق (فَوْ لَهُ جَعَلَ الامام النَّـاسُ مَالَهُمْتِينُ طَالْهُمْ اللَّهِ وَجَـهُ الْعَدُو وَطَالْهُمْ خُلفُهُ) قال في النهاية هنا قيد والنباس عنه غافلون وهو أن هذا الفعل أنما محتساج اليه أن لو تنازع الغوم في العسلاة خلف أمام واحد اما اذا لم بتنازعوا فان الافضل الامام ان مجعلهم طائمتين فيأمر طائفة تقوم بازاءالمدو وبسلي بالطائفة التي معه تمام العلاة وتغف الطائمة التي قد صلت بازاء العدو وانما ذكر أنشيخ ذاك لانهم قد لاردون كلهم الااماما واحدا ويكونالوقت قدضاق وانكر ايوبوسـف شرعبة صلاة الجوف فيزماننا وقال لمتكن مشروعة بعد رسولالله صلىالله عليه وسلم لانالله تسال شرط كونه فهم فقال تعالى هوواذا كنت فهم كه لانهم كانوا يرغبون في الصلاة خلفه مالا يرغبون خلف غره ولما الالعمابة رضيالله عنم اقاءوها بعده ومعنى الآية واذاكنت انت او من يقوم مقامك كقوله تصالى ﴿ خَذْ مَنْ ادْوَالُهُمْ صَدَقَةٌ تَطَاهُرُهُمْ ﴾ (قولُهُ فيصل مِذَهُ الطَّالُّمَةُ رَكُّمَةً وسَجَدَتِينَ ﴾ بجوز عطف الشي على ماتضمنه كفوله تعالى ﴿ و الالكنه ورسله وجبريل وميكال ﴾ وقوله تعالى ﴿ حافظوا علىالصلوات والصلاة الوسطى ﴾ وقد دخلت في الصاوات (قوله فاذا رفع رأسه من النجدة الثانية ،هنت هذه الطائمة

مابق من صلاته (ركعة ومجدتين وتشهد وسلم) وحده لتمسام صلاته (ولم يسلوا) لائهم مسبوقون (وذهبوا) مشاة ابضا (الى وجه المدو وجاءت الطائمة الاولى) الى مكانهم الاول أن شاؤا أن غوا ســـالاتهم في مكان و احـــد وان شاؤا أنموا في مكانهم تغابــالا للثني (فصــاوا) مافاتهم (وحدانا ركعة و مجدتين بفرقراءة) لائهم لاحقون (وتشهدو اوسلوا لائهم فرغوا (ومضوا الي الى وجهالمندو وعاءت الطالفة الاخرى) ان شاؤا ابضا او أنموا في مكائرم (فصارا) ماسبةواله (ركعة و مجدتين مفراءة) لائهم مشبوقون (وتشهدوا وسلوا) لائم فرغوا قيدنا عضى المصابن مشاة لان الركوب بطلها كدكل عمل كشرغر المثني لضرورة الفيام بازاءالمدو (فال كال الامام مقيما سلى بالطائمة الاولى ركمتين من الرباعية ركمتين (و به) الطائمة (الثانية ركمتين) نسوية يدنهما (وبسلي بالطائفة الاولى ركنتين من المغرب وبالثانية ركمة) وأعلم أنه وردق صلاة الخوف روايات

عايه و سلم اربعًا وعشرين

الى وجه العدو) يعني مشاة فاذا ركبوا ق.ضيهم بطات صلاتهم لان الركوب عمل كثير (فولد وجاءت تلك الطائمة الاخرى فيصلى بهم ركعمة وسجدتين وتشهد وسلم ولم السلوا) لان مسارة الامام قد كملت (قوله وذهبوا الى وجه البدو وعاءت الطَّـالْغَةُ الاولى فيصلون وحداثه ركعة وسجدتين بغير قراءة) لائم لاحقون ولوحاذتهم امرأة صلت معهم فسدت صلائم (فول و تشهدوا وسلوا لان صلائم قد كملت ومضوا الى وجه المدو وجاءت الطائفة الاخرى فيصلون ركمة وسجدتين بقراءة) لانهم مسبوقون ولو عادْتُم امرأة صات معهم لاتفسيد علاتُم (وتشهدوا وسلوا) وَهَــَدَا اذَاكَانَ الامام والقوم مسافرين فاذاكان الامام مسافرا وهم مقيمون صالى بالطائمة الاولى ركمة وسجدتين وينصرفون والثائية كذلك ثم يسلم ثم تجئ الطائمة الاولى فنصلى ثلاث ركمات بغير قراءة لانهم لاحفون فالركعةالاولى باذاشكال لانهم فيماكن هو خلفالامام وكذا الاخربين لاز الصريمة انعندت وهي غير موجبة للفراءة واما السهو فيما يقضون اذًا سهوا فيه فانهم كالمسبوق يعنى انهم يسجدون ثم تجيء الطائفة الاخرى فيصلونُ ثلاث ركمات بقراءة لانهم مسبوقون يقرؤن فىالاولى الفائحة والسسورة وفىالاخربين الغائمة لاغير وقال مالك كيفية صلاة الحوف ان يسلى بالطائفة الاولى ركمة وسجدتين ثم ينتظرهم الامام حتى يعسناوا ركعمة ويسلوا وينصرفوا الى وجمه العمدو وتأتى الطائمة الاخرى فيصل بهم ركمة وسجدتين ويسلم ثم يقومون فيتمون وقال الشافعي كذلك الا أنه قال لايســلم الامام و لكنه يتنظرهم حتى يتموا ويسلم بهم (فوله فان كان الامام مُقَوًّا صلى بالطائمة الاولى ركعتين وبالشائية ركعتين) لانه اذا كان مُفيا تصير صلاة من افتدى به اربعا للتبعيد فالرصلي بالاولى ركعة فانصر فوا ثم بالثانية ركعتين فانصر فوا ثم بالاولى ركعة فانصرفوا تمبالنا يتركعة فانصرفوا فصلاةالكل فاسدةاماالاولى فظاهرواما الثانية فانهانستمق كعتين لاإنصراف فيلما وهي هنا انصرفت بعدركمة واصله ان الانحراف في غير اواله منسد وتركه في اواله غير منسد فعلى هذا او جعلهم اربع طوائف وصلى بكل طائمة ركعة فعسلاة الاولى والثانية فاسبدة وصلاة الثالثة والرابعة صحيمة ويقرأ كل طائفة أيما سبقت ولانقرأ فيما لحقت فان عادت الطائعة الثانية صلوا الركعة التسالثة والرابعة بغير قراءة لائم فيهما فيحكم من هو خلفالامام لانه ماسبقهم الا بالركعة الاولى ثم يفضون الركمة الاولى بقراءة لائم فيها مسبوقون ثم تأتى الطائفة الرابعة فتصلى ثلاثًا بقراءة لانهم فين مسبوقون فيصلون ركمة بالفائحة وسورة وتقعدون ثم يقومون فيساون اخرى بالفاتحة وسورة ولايقعدون ثم يصلون ركعة ثائتة بالفاتحة لاغر و مقمدون و يساون (قو له و يصلي بالطائفة الاولى من المغرب ركمتين و بالساية ركمة) لان الطائمة الاولى تستمق نصف الصلاة وتنصيف الركعة غير ممكن فجعاما في الاولى أولى بحكم السبق فاواخطأ وصلي بالاولى ركعة فانصرفوا وبالثالية ركعتين فسدت صلائم جميعا الا ان الطائفة الاولى فسيادها ظاهر وكذا الثانية لائهم من الاولى عقيقة وقد أنحرقوا بعدالنعدة في الشائية وأو صلى بالاولى ركعة فانصر قوا ثم بالشائية ركعة كالعصرفوا ثم

مرة كذا فيشرح المقدمي و في المستعنى عن شرح ابي نصر ﴿ ١٣٠ ﴾ البقدادي الكلام في الاولى

بالاولى السالنة فصلاة الاولى فاسدة لانها انصرفت في غير اوانه و صلاة النائية جازة لانهم من الاولى وقسد انحرفوا في اوانه و يقتسون ركستين احداهما بغير قراءة والشائية بقراءة ولو جعلهم في المغرب ثلاث طوائف فعالى بكل طائفة ركمة فعسلاة الاولى فاسدة و صلاة الشائية والثالثة جازة و تفضى الشائية ركستين الركمة النائية بغير قراءة لانها فيها لاحقة والطائفة الثالثة تفضى ركستين بقراءة (قوله و لا يقانلون في حال العسلاة وكذا من ركب حال انصرافه لان الوت على كثير بخداف المثنى فانه لابد منه (قوله وان اشتدالحوف صلوا ركبانا وحدانا يومون بالركوع والمجود) لفوله تعالى فو فان خفتم فرجالا اوركبانا مح منى فرجالا اى قياما على ارجلكم واشتداد الحوف هنا ان لابد مهم المدو بعملون نازلين بل يججدونهم بالمحاربة ولبسالهم ان بسلوا جاعة ركبانا لانعدام الاتحاد في الميكان وكا تسفط الاركان عن الراكب بسقط عنه الاستقبال الى القبلة

- النائز ك

هذا من باب اضانة الشيء الى سببه اذااوجوب بمحضورالجنازة • وَالْجِنَائِز جَمَّ جَنَازَةُ وهو بفتح الحبم اسم للميت وبكسرها اسم فننش اوالدبربر ووجه المناسبة الزالخوف قد مَعْنَى الىالموت بأن مقرع عند النفياء السفين فيموت فزعا الاتراهم مقولون ومن وجد في المركة مينا ليس به إثر غسل لان الظاهر انه مات فزعاً • اونقول لما فرغ •ن بان الصلاة في مال الحيساة شرع في بان الصلاة في مال المسات (فو له رجمه الله واذا الجنضر الرجل) اي حضرته الوفاة اوحضرته ملائكة الموت وعلامة الاحتضار أن تسترجي قدماه وخوج الغه ولنخسف صدغاه وتمتد جادة وجهه فلا برى فيها تعطف (قو له وجه وجهه الى الفبلة على شفه الاعن) هذا هوالسنة والمختار انه نوض مستلقيا على تناه تحوالقبلة لانه ايسر بحروج روحه (فو له ولقن النمادتين) لذوله عايه السلام • لقنوا مومًا كم شهادة أنَّ لاله الالله ، والمرادالذي قرب من الموت وصورة التلفين أنَّ بقال عنده في حالة النزع جهرا و هو إجمع اشهد أن لااله الاالله وأشهد أن مجمدا رسول الله سميا شهادتين لانهما شهادة توحدانيةالله وشهادة برسالة محمد صلىالله عليه وسالم ولايقال له قل ويلفن قبل الفرغرة ولا يلح عايه في قولها مخافة أن يضجر فاذا قالها مرة لايقيدها عليه الملفن الا أن شكام بكلام غيرها قل عليه السلام ، من كان آخر كلامه لااله الاالله دخل الجنة ، واما تلقين المبت في الفير فشروع عند اهل السنة لان الله نمالي بحبيه في الغبر وصورته ان يقال با فلان بن فلان او باعبدالله بن عبدالله اذ كرد منك الذي كنت عايه و قدر ضيت بالله ربا وبالاسلام دينا و بمسمد نبيا • قان قبل اذا مات منى بسئل اختلفوا فيه • قال بحضهم حتى يدفن وقال بمضهر قربيته ينضى عليهالارش وينعابق عليه كالقبر والقول الاول

والاقرب من ظاهر الفرآن الذي ذكرناه الم المداد (و لاسقاتلون في حال الصلاة) لعدم الضرورة اليه (فان فعلوا ذك) وكان كثيرا (اِطلت صلاتهم) لمنافاته الصلاة من غير ضرورة اله يخلاف المشى فانه منروري لاجل الاصطفاف (وان اشتدالحوف) عيثلا دعهم المدو بصاون ناز لين! بمجومهم عليم (صلواركباناو حدانا) لانه لايصيم الافتداء لاختلاف المكان (يومون بالركوع والهجود المايجهة شاؤا اذا لم مقدر و اعلى النوجه الي القبلة) لانه كالمقطت الاركان الضرورة سقط التوجه

﴿ بابالمِنارُ ﴾

من اضافة الشي الى سببه
والجنائز جبح جنازة بالفتح
اسم لليت و امابالكر فاسم
المنصر ادااحتضر الرجل
الموت و علامته استرخاه
قدميه و اهوجاج مخره
وانخساف صدغيه (وجه
عذا هوالسنة و الحتار ان
المالنبة على شقد الا بمن
وصع مستلقبا على تفاه نحو
النبسلة لاته ايسر لحروج
روحه جوهره وانشق عليه
ترك سائه (ولقن الثماد تين)

مِمَا لئلا يَضْهِمُ وَأَذَا قَالَهَا مرة كفاء ولايميدها الملقن الا أن شكام بكلام غرها انڪون آخر کلامه و اما تلقينه فيالقر فشروع عند اهل السينة لأنالله تعالى محبيمه في القدر جوهرة وقبل لايلفن وقبل لايؤ مربه ولايني عنمه (فاذا مأت شدوا لحبيه) بعصابة من اسفاهما وتربط فوق رأمه (وغنتوا مينية) تحسينا له و منبغي ان حول دلك ارفق اهاده و نقول بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يدر عليه امره وسلمل عليه مابعبده وأسعده بلقبائك. واجمل ماخرج اليه خرا ماخرج عنه ومحضر عنده الطيب وبخرج من عنده الحائض والنفساه والجنب ويستعب ان يسارع الى قضاء دونه او ابرائه منها لان نفس البت مطف بديسه حتى منطى عنه وبسرع في جهازه (وادا ارادوا غسله و شعوه على سرير) اينصب

اشهر لان الآثار وردته * فان قبل هل بسئل الطفل الرضيم * فالجواب إن كل ذى روح من بني آدم فانه يسئل في الفير باجماع الجل السنة لكن يلفنه الملك فيقول له من ربك ثم بقول له قل الله ربي ثم يقول له مادينك ثم يقول له قل ديني الاسلام ثم يقول له من نبك ثم يقول له قل نبي محمد صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم لايلانه بل يلهمه الله حتى بحيب كما الهم عيمي عليه السلام في المهد (فوله فاذا مات شدوا لحييه وغمنوا عينيه) لازالنبي صلىالله عليه وسلم دخل على ابي سلم وقدشق بصره فاغمنه ثم قال اذالروح اذا قبش البعد البصر ولانه اذا لميتمض ولمبشد لحياه بصميركريه المنظر ورعا تدخل الهوام عينيه وفاه اذا لمخطيه ذلك وصورته ال ينولي ارفق أهله الماولده الووالده اغاضه بالمل مالقدر هايه ويشد لحياه بمصابة عريضة بشدها من لحيه الاسفل ويربطها فوق رأسه ويلين مقاسله ويرد ذراعيه الى عشديه ثم عدهما ويرد اصابع بديه ثم كنه ثم عدها ويرد فعنذيه الى بطنة وساقيه الى فعذيه ثم عدهما ويستحب أن يعلم جيرانه واسدقاءه عوته حتى يؤدوا حقه بالصلاة عليمه والدعاله وبكره النداء فأالثوارع والاسواق وقال فالمحبط لابأسه علىالاصح لان فيه تكثير الجماعة من السلمن عليه والمستغار بناه وأخريض الناس على الطهارة والاعتبار ويستعب ابضا أن بسارع ال قضاء ديونه وأبرائه منه لان نفس الميت معلقة بدينه حتى يقضى عنه ويبادر الى بْجهيزه ولايؤخر لغوله عليه السلام • مجلوا عوناكم فان لك خبرا قد عَوْهِمُ الله وَالَا بِكُ شَرًّا فَبَعْدًا لَاهُلَّ النَّسَارِ ۚ قَالَ مَاتَ فِحْنَاءَ ثُرُكُ حَتَّى تَبْقُنْ وَكُ بضم الناء والمد ويكره تني الموت لقوله عليه السالام • لا يمنين احدكم الموت النسيق تزليه فان كان لابد ممتنيا فليقل اللهم احيني مادامت الحباة خرا لي وتوفني الما كانت الوفاة خبرا لي ه (قوله فاذا ارادوا غسمله وضعوه على سربره) لينصب الماء عنه ولانه إذا وضم علىالارش يتلطخ بالطين وصورة الوضع مستلقيا على قفاه والاصمح اله يوضع كيف تيسر عايم ويستعب ان يكون الغاسل ثغة ايسنوف الغسل ويكتم مارى من قبيم ويظهر مايرى من جميل قان رأى ماليحبه من تملل وجهه وطيب ربحه واشباه ذلك أسَّعْبِلهِ أنْ يُحدثُ به الناس وأنْ رأى مايكره من أسوداد وجهه ونتن رامجته والغلاب رايحتمه وغمير ذلك لم يحزله ان عدثه احدا لقوله عليه المسلام ، اذكروا محاسن وزناكم وكنفواعن مساويهم ويستحبان يكون بقرب الفاسل مجرة فبها بحور لئلايفاور من الميت رائعة كرمة فتضعف نفس الفاسل ومن بعينه ويستحب أن بستر الموضع الذي يغسل فيهالميت الاتراء الاغاسباء اومن يعينه ويقضون ابسيارهم الافيما لايمكن لانه قديكون فيه عيب يكتمه وغمل الميت واجب لان الملائكة غملت آدم عليه السلام وقالت اولده هذه سنة موثاكم وغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين وغسساه السلون حين مات ه و اختلف المشمايخ لاى علة وجب غمل الميت قال بعضهم لاجل الحدث لاانجاسة ثننت بالموت لان النجاسة الني ثنت بالموت لاتزول بالفسسل كافىسسائر الحبوانات والحدث عمايزول بالفسال حال الحبساة فكذا بعد الوفاة والآدمي لاينجس

بالموت كرامة له ولكن يعسير محدثا لان الموت سبب لاسترخاء المفاصل وزوال المقل قبل الموت وهو الحدث وكان يجب ان يكون مقصورا على اعضاء الوضوء كما في حال الحياة الا الالفياس ف مال الحياة غسل جيم البدن ف الحدث كما ف الجنابة لكن اكتف بغسل الاعضاء الاربعة نغبا الحرج لانه شكرر فيكل يوم والجنابة لما لم شكرر لم يكنف بنسلُ الاعضاء الاربعة فكذا الحدث بسبب الموت لاشكرو فلا يؤدى غسل جميع البدن ال المرج فاخدنًا فيه بالقياس وكان اوعبدالله الجرباني وغيره من مشايخ العراق خولون بأن غسله وجب بنجاسة الموت لابسبب الحدث لان الآدى ا دم سائل فيتنجس بالموت قياسا على سائر الحيوانات التي لها دم والدليل على انه يتنجس بالموت ان المسسلم اذا مات في البئر ينزح جميع مائهـا وكذا لو جل ميتــا قبل النسل وصلى ممه لاتجوزًا الصلاة ولوكان الفسل وآجبا لازالة المدث لاغير اكان تجوزالصلاة مع حمل الميت قبل الغسل كما لو حل محدثًا فعلى معه والدلبل عليه ابضًا أنه لايمنع وأسنه ولو كان العدث لكان عِنْ مِ أَسِهُ كَمَا قَالَمَدَثُ ثَمَ الْوَتِّي عَلَى مُرَاتِبِ مَنْهُمُ مِنْ يَسَلِّ عَلَيْهِ ولاينسل وهوالثميد ومنهم من يغسل ويصلي عليه وهوالمسلم غيرالشهيد ومنهم من بغسل ولايعمل عليه وهو الباغي وقامام الطربق والحكافر الذي له ولي مسلم ومنهم من لابشمسل ولا بصلى عليه وهوالكافر الذي ايسله ولى من المسلمين (فوله وجعلوا على هورته خرقة) لان سسترالعورة واجب على كل حال والآدمي محسترم حيا وميتا الاثرى اله لابجوز قرجال غسل النساء ولا قنساء غسل الرجال الاجانب بمدالوقاة وقال عليه المبلام لعلى رضي الله عنه ٥ لاتنظر الى فعنذ حي ولاميت ٥ وبجعل الحرقة من سرته الى ركبته وڧالهداية يكنني بسيترالعورة الغليظة يسىالقبل والدبر تبسيرا (قوله و نزعوا ثبايه) لان النسل بعد الموت كالفسل في الدالمياة فكما ان الحي بتجرد عن شبابه فحكذا البت وهل يستنجى المبت قال ابو حنيفة ومجمد نع لان موضع الاستنجاء لا يخلو عن نجاسة فيهب ازالتها وقال أبو يوسف لا يستنجى لان المفاصل ترتخى بالموت فرعما يزداد الاسترخاء بالاستنجاء فنفرج من ماطنه نجاسة وصورة استنجائه أن يلف الغاسال على لماء خرقة ويفسل السنوءة لان مس العورة حرام كالنظر اليهـا (قوله ووضأوه) لان الغسـل ف الحياة يقدم عليه الوضوء فكذا بعد الموت ولا يمنح رأسه لان المقصود من غساء النظافة والمنح لايوجد فيه ذلك ولايؤخر غسل رجليه فيوضوئه لانهما انما اخرنا فيغسسل الجنابة لان المـاء المستمل يجتمع تحتهما وهذا لايوجد هنا ويوشأ كل ميت بفســل الا الصبي الذي لايمقل لاز الوئسو. لا ثبت في حقه في حال الحيوة فكذا بعيد الموت ولامحتساج ف غلى الميت الى النية (قوله ولا يمضعضو، ولا منشقو،) لا نعم الانتأنيان من الميت لان المضمضة ان يديرالماء في فيه ثم بمجه والاستنشاق ان بجذب الماء ينفسه الى خياشيمه ثم يرسله وقال بمضهم مجمل الفاسل على أصبعه خرقة رقيقة ويدخل أصبعه فةالميت ويمسم مها اسنانه ولهاته وشفتيه قال الحلواني وحليه على الناس اليوم ولا

الماء عنه (و جعلو اعلى هورته خرفة) اقامة لواجب الستر ويكتنى بستر العورة الفليظة هو السميح تيسيرا هداية (و ترعوا ثباه) ليتمكن من التنظيف (ووضأوه) ان كان عن بؤمر بالصلاة (و) لكن (ولا يمضمن ولا يستنشق) المحرج وقبل بفعلان بخرقة و جليه العمل ولوكان جنب او حائضا او نفساه فعلا انفاقا تتيما العلهارة وتعظيما للميت (ويغلى الماء الدر) وهو ورقالنين (اوبالحرش) بضم فسكون الاشمال أن توسر داك (قال للم يكن) منيسرا (ظالم الغراج) اي الخالص كاف ويسخن الاتبسر لانه ابلغ في التنظيف (ويغيبل رأسه ولحياء بالخطمي) بكهرالحاه وتفتع وتشديد الساء ثبت بالعراق طيب الراعمة يعمل عل الصابون لانهابلغ فياسفر اج الوسيخ فان لم مسر فالصابون وتحوه وهدذا اذاكان له شمر والالم محجم اليه در (ثميضهم على شفه الايسر) لبندأ عينه (فيمسل بالماء والسدر حتى رى الالله قد وصل الى مايل^{ال}غث) بالجمة (منه) اى البت. وهذه غسلة (ثم بضجع على شقه الاعن فيغسل بالماء والمدر) كذاك حتى رى اذالماء قدوصل الى مايل الفنتمنه) وهذه ثانية (ثم مجلمه ويستده اليه) لئلا يسقط (ويمسح بطنه محماً رقيفا) أتفرج فنسلاته (فان خرج منه شي غمله) لازالة الجاسة عنه (ولايميد غمله) ولاوضوه لانهلیس بناقض في حقه وقد حصل المنامور به ثم يضجم على

ينسل بداليت قبل غسمه الى الرسغ كايدا بهما الملى في غسمه (قولد ثم ينينون الماء على رأسيه وسبار جسده) ظاهر هذا أنه يسبب الماء عليه صبا بعدالوضوء وفي الحجندى اله نومُسنأ أولا وضوءه للصالاة فاذا فرغ منه يغسسل رأسته ولحيشه بالخطى فان لميكن فالصابون فان لميكن فالحرض فان لمبكن فيكفيه الماء الفراح وهذا كله قبل غسله ثم يضجمه على شقه الابسر فيغسل الاعن ثم على الاعن فيغسل الابسر (فوله ويحمر سريره وترا) اي يجره بالجبرة اذا ارادوا غسله ولايزاد على الحس (قوله وبغلي الماء بالسندر) يعني الورق (او بالحرض) وهو الاشتنان قبيل البلحن لان المناء الحنار ابنغ في ازالة الدرن وغسل المبت شرع التنظيف وهذا ابلغ فالنظافة (قوله فان لم يكن قاله الفراح) وهوالذي لم مخسالطه شي (فولد وبنسل رأسه ولميته بالخطمي) وهو نت بالعراق طب الراعدة وهذا اذا كانه شعر على رأسيه اما اذا لمبكن لم يُعْتِم إلى ذاك (قوله ثم يضجعه على شقه الايسر) لانه اذا اضجمه عليه بدائسته الاين (قولد فيفسل) شقه الاعن (بالماء) القراح (حتى) ينفيه و (برى النالماء قد وصل الى مايلي النحت منه ثم يضعمه على شقه الاعن فيفسل) شقه الايسر بالماء المغلى بالسندر (حتى) سفيه و (يرى ان الماء قد وصل الى مابلي النخت منه) وغســل المرأة كغــل الرجل لان غسايما في حال الحياة واحد فكذا بعدالوت (قولد ثم يجلسه وبسينده اليه ويمسيح بطنه مسما رقيقا فان خرج منه شئ فسسله) تحرزا عن تلويث الاكفان (فَوَلَّهُ ولايميد غسما، ولا وضوئه) وقال ابن سيرين يعيدون غمله وقال الشمانعي يعيدون وضوئه • وأعلم أنه يغسل الرجال الرجال والنسباء النساء ولايغسسل أحدهما الآخر فان كان المبت صغيرا لابشتي جاز أن يفسله النساء وكذا أذا كانت صغيرة لانشتي الرجال غسسلها والجبوب والخصى فرذنك كالفحل ويجوز للمرأة ان تغسسل زوجهما اذا المحدث بعد موته مايوجب البينونة من تغبيل ابن زوجها أوابيه فان حدث ذلك بعبد موته لمبحزلها غسباء خلافا لزفر وأما هو فلا يغسلها أذا مانت عنبدنا وقال الشافعي يغسلها فان طلقهما رجميها ومات وهي في العدة بجوز لهما أن تغسماه لان الرجعي لايزبل الزوجية الاترى أخمسا يتوارثان ماداما فيالعسدة وتجب علمها عدة الوقاة وتبطل عندة الطلاق وان مات على الزوجينة ثم ارتدت اوقبلت ابن زوجها اواباء لشمهوة لم يحز لهما ان تغسمه عنمية وقال زفر ان كان لها ان تفسله عالة الوقة ألم بطلل ذلك يعنى بعبده وبان لمبكن لها عال الوقاة أن تفسله لمبكن لهما بعمد ذلك ان تغسماه لحدوث معنى آخر واصحابتها الاسلاءة اعتبروا وقت الغسل فال كان لها أن تغسسانه وقت الوقاة ببطل ذلك محدوث معنى بعده ويجوز ان لايحكون لها أن تفسله وقت الوفاة ثم بمودامًا حق الفسل كمعوسي تزوج مجوسسية واپلم وهي مجوسسية ليسلها ان تغسله فان اسملت فالهسا ذلك خلافا لزفر وكذا اذا تزوجت وهي في نكاح الاول ودخل بها الثاني وفرق بينهمها ثم مات

شفه الايسر فيصب الماء عليه تثليثا المسلات المستوعبات جمده اقامة لسانة التثليث أمداد ويصبب عليه الماء عند

الاول وهي في العدة لم تفسيله فإن انقضيت عديًّما بعدالوفاة فلهما ان تفسيله خلافا لزفر واذا مات عن ام ولده فوجب عليها عدة العتماق ثلاث حيض لميكن لهما ال تنسله وعند زفر لها ان تفسيله لانها معندة منه كالزوجة ولومات عن امنه او مدىرته اومكانيت لم تفسله بالاجماع لان الامة مسارت لفرره والمدرة عنفت من ك مله ان خرجت من الثلث وان لم تخرج من الثلث عنق ثلثهـا وصــارت كالمكاتبــة ولوماتت زوجته لم يغسسلها لان علقبة النكاح القطعت لان له ان يتزوج اختما واربعا سنواها وكذا اذا مانت ام ولده ايس له ان يغسلها ويكره العائض والننساء والجنب غسل الوتي فان فعلوا اجزأهم لحصول المقصود الا ان غرهم اولي منم واذا مات الحنثي ينيم وقيـل يفــل في باله وقال شمس الائمه يفــل في كوارة (فولد ثم بنشف فأوب) لشلا بال اكفاله (فولد و بحمل الحنوط ف لجنه ورأسه وسائر جسده) وان لمبكن حنوط لابضره ولا بأس بسائر الطيب غر الزعفران والورس نانه لايقرب الرجالكانىالحيوة ونجعسل المسسك والعنبر فىالحنوط وقال طاووس وعطاء لايطيب الرجل بالمسك ولابأس ان يحنط النساء بالزعفران اعتبسارا تحال الحبيباة (قو لد والكانور على مساجده) يعنى جبهته وآنهه وكفيه وركبتيه وقدميه لفضياتها لانه كان إجمد ما لله نسالي فاختصت زبادة الكرامة والرجل والمرأة فيذلك سنواء (قو له والسنة ان يكفن الرجل في ثلانة اثواب) اطلق السنة وهو واجب لان معناه كيفية الكفن لااصله واما هو فينفسمه فواجب والكفن والحنوط من رأس المال ومقدم على الدين ثم الدين بعده ثم الوصية بعدالدين ثم المراث بعد المكل ومن لم يكنه مال فكنف على من تجب عليه نفقت في حياله فان لم يكن له من تجـب عليـه نفنته في حيـاته اوكان الا انه معــر فكفنه من بيت المال فال لم بكن هناك بيت مال يفرض عمل الناس ال بكفنوه فاذلم يقدروا سألوا غيرهم فرقا بينالحي والميت فاذالحي اذا لم يجد ثوبا بصلي فيه ليس على الناس ان يمألوا له والفرق ان الحي مقدر على السمؤال ينفسه والميت لانقدر وإن مانت المرأة ولامال لهما قعند ابي توسيف تجب كفتها على زوجهاكما تجب كسبوتها فيحياتها وعند محمد لابجب عنيه لان الزوجية قد انفطعت بالموت واما اذا كان لها مال فان كفنها في مالها بالاجماع ولا يجب على الزوج ثم التكفين على ثلاثة اقسام كفن السنة وكنفن الكفاية وكفن الضرورة فكفن السنة ثلاثة إثواب وهو (قوله إزار وقيص ولغافة) الازار من الغرن الى القدم والقميص من اصل العنق الى الفدم وليسرله كمو اللفافة من القرن الى القدم وايس في الكرتمن عامة في ظاهر الرواية و في الفتاوي استحسامًا المتأخرون لن كان عالما وبجعل ذنها على وجهه مخلاف الحياة فان فرالحياة بجعل ذنبها على فغام عنى الزبنة وبالوت قدانقطم عن الزبنة كذافي النهاية والحلق والجدند فيالتكفين سواء والكتان والقطن سواء لان ماجازلبسه في عال الحياة حاز التكفين فيه ونجوز ان تكفن الرأة في الحرير والمصغر اعتبارا بالحياة واجب

كل النصاع ثلاث مرات تنور (ثم نشفه في ثوب) لالاتمثل الاكفان (و بحمله) اى بصنع الميت (ف اكفاله) بان تبسط المتافة ثم الازار فوقها ثم توضع الميت مقمصاتم بمطف عليه الازار ثمالمفافة (و بجعل الجنوط) المتح الحاء عطر مركب من الاشياء الطيبة ولابأس بسائر انواعه غرالزعفران والورس الرحال (في رأسه ولحيته) ندبا (والتكافور على مساجده) لازالطيب سنة والساجد اولى زيادة الكرامة هداية وسواه فيه الحرم وغره فيطيب ويقطى رأسه تنار خانية (والسنة ال يكفن الرجل فاثلاثة اثواب ازار) وهو آليت مقداره من الفرق الى القدم محالاف ازار الحي فاله من السرة إلى الركبة (وقيص) من اصل العنق الى القدمين بلاد خريس ولاكبن (ولفافة) تزيد عــلى ما فوق الفرن و الغدم لياف فهما وتربط من الأعلى و الأسفل و محسن الكفن ولا نفالي فسيه وبكون غايلسه في حاته فيالجمعة والعيدين وقضل

البياض، نالفطن (فان افتصروا عنى ثوبين) ازار ولفافة (جاز) وهذا كفن الكفاية واماالثوب الواحد فكر. الافي حالة الضرورة (فاذا ارادوا لف الله عليه أمدوا بالمجانب الا بسر فالغوم عليه ثم الايمن) كما في حالة

الحياة (فأن خافوا أن منتشر الحكفن فاله عقدوم) صيانة عن الكشف (و تكه فن المرأة) السنة (في خسة اثواب ازار و قيس) كما تقدم في الرجل (وخار) الوجهها ورأسها (وخرقة ربظ ما تداها) وعرضها من اللدى إلى السرة وقبل الى الركبان (والفافة فان اقتصرواهل الاثم اثواب) ازارو خار ولفافة (جاز) و هذا كنفن الكفاية في حقها و بكره في اقل من ذتك الافي مالة الضرورة (ويكون الخيار فون الغميمي محت) الازارو (لِمَانَة) فنبسط المنافة ثم الخرقة فوقها ثم الازار اوقهمنا ثم توضع المرأة مقمصة (و تجمل شمرها) ضفير تين (على صدر ها) فوق القييس ثم تخمر بالحار ثم يمعلف علما بالازار ثم تربط الخرقة فوق ذلك تحت الصدر فوق الثربين مُم المُفافدُ و في الدر أج قال ألخعندى تربط الخرقة على الثديين فوق ألا كفان قال وقوله فوق الاكفان محتمل ال بكون المرادنحت المفافة وقوق الازار القميص

الاكفان وانضاها البيش لقوله عليه السلام واحب الثياب الياقة البيش فلبليدما احياكم وكفنوا فيها موناكم • وسواء كان جديدا اوغسيلا • وروى ان ابابكر رضي الله عنه قال اغسلوا ثوبي هذين و كفنوني فيهما فقبلة الانكفنك من الجديد فقسال ان الحيي احوج الى الجديد من الميت والميت اعاهو وضم ابلا و المهل والسديد والتراب ، المهل بضم المما القيم والمسديد وق رواية ادفنوني في ثوبي هذين فانسا هما المهل والتزاب (فو له فان اقتصروا على ثوبين جاز) وهماالفافة والازار وهذا كنن الكفاية وأما الثوب الواحد فَبَكره الافحالة الضرورة فانه لا يكره لما روى ان حمزة رضى الله عنه استثمد و عليه تمرة وهي القطعة من الكساء فكان اذاغطي بها رأسه بدت رجلاه واذا غطيها قدماه يدا رأسه ينفطي بها رأسه وجعل على رجليه الاذخر ولا بأس ان يكلفن الصغير في ثوب تكفته في ثوبين وقال بعضهم في ثلاثة كفن في ثلاثة لانه المسنون وقبل الاكتفاء بكفن الكفاية عند قلة المال وكثرة الورثة اولى نان كان في المال كثرة وفي الورثة ثلة وكفن المسينة اولى (فُولِد قادًا ارادوا لف التنافة عايه ابتدؤا بالجانب الابسر فالقوم عليه ثم بالاعن) لان الإنسان في حياته اذا ارتدى بدأ بالجانب الابسرثم يثني بالاعن فكذا بعدالموت وكيفية تكفين الرجل الأنعبط اللفافة طولائم بعمط عليها الازار ثم يغمص الميت ويوضع على الازار مقمصا ثم يعطف الازار من شقه الايسر على رأسه و سائر جده ثم بعطف من قبل شقه الاين كذبت ثم الفافة يعطف بعد ذلك (فوله و تكفن المرأة في خسسة اثواب ازار و تميس وخسار وخرنة تربط بهما تدياها والنافة) كذا كنن السنة فيحقها والاولى ان تكون الحرنة منائليين الىالفقد وفي المستصني من المسدر الى الركبتين قال الخبيندي تربط الخرقة على النديين فوق الاكفان وفي الجامع العشيرفوق تديرا و البطن و هوالتنجيج • وقوله ، فوق الاكفان ، بحتمل الربكون المرادية تحت التفافة وفوق الازاروالفيس وهوالظاهر والحثثي يكنن كانكفن المرأة احتياطا وتجتنب عن الحرير والمصفر والمزعفر وكيفية تكفين المرأة ان تابس الدرع اولا وهو القميس ويجعل شعرها ضغيرتين على صدرها فوق الدرع ثم الخار فوق ذلك ثم الازار ثم المفافة وتربط الحرقة فوق الاكفان عندالصدر فوقالثديين ويكون القميس تحت النياب كلها (قُولَه فان اقتصروا على ثلاثة اثواب جاز) يعنى الازار والحار والنافذ وبنزك القميس والحرقة وهذا كـ نن الكفاية في حقها و يكره ان تكنفن في ثوبين والمراهقة كالبالغة (فولد و بجمل شمرها على صدرها) يفني ضفيرتين فون الدرع لانه اجمه و آمن من الانتشار وقال الشاخعي مجمل على ظهرها أعتبارا بالحياة قلنا ذاك يغمل الزينة وهذه حالة حسرة و ندامة الاترى ان من قال الميث بعم انه يجعل دُنب العمامة على وجهه لائما على التفازينة وبالموت الغطامت الزينة (قوله ولا يدرح شعر الميت ولا لحيته)

وهو الظاهر وفي الكرخي قوله فوق الكنفن يعني به الكفان التي تحت الهنافة أنه ومثله في الجوهرة (ولا يدبرح

لان ذلك زينة والمبت منتقل الى البلاد والمهل و لانه اذا سرح شسير. انفصل منــه شيءٌ فاحتج الى دفنــه معه فلا معنى لفصــله عنه و قد روى ان ذلك ذكر لعائشــة رضي الله عنها فغالت النصون موناكم بالتخفيف اى السرحون شمرهم بقسال نصاه اذا مد ناصينه كأنها كرهت ذك (قوله ولا يقص ظفره ولا شعره) فيمه قطع جز، منه فلم يسن بعد موته كالخنان (فو له و تجمر الا كفان قبل ان يدرج فيها و ترا) لان النبي عليه السلام امر.باجهار اكفان ابنه (قوله نان غانوا ان تنشر الاكفان عنه عقدوها) صيانة له عن الكشف (قوله فاذا فرغوا منه صاوا عليه) ألصلاة على البت ثابت عفهوم الفرآن قال الله تسالى ﴿ و لا فصاءعنه(وتحمر الاكفان النصل على احد مهم مات ابدا ﴾ والنهي عن العسلاة على المنافقين بشعر بأبوتها على المسلمين الموافقين و ثابتة بالسـ: لا ابضًا قال عليه الســـلام • صـــلوا على من قال لاله الالله ، ولا خلاف في ذلك وهي فرض على الكفاية ويسقط فرضها بالواحد و بالنساء منفردات و اذا لم يحضر البت الا واحد تعينت الصلاة عليه كتكمنيسه و دفنه (فولد و اولى الناس بالصلاة عليه السلطان اذا حضر) الا ان الحق في ذلك الاوليا. لانهم اقرب الى الميت الا أن السلطان أذا حضر كان أولى منهم بمارض السلطنة و حصول الازدرا، النقدم عليه (فولد فان لم محضر فيستحب تقديم المام الحيي) و لم يقل فامام الحي ليعرف انه ليس كتقديم المساطان لان تقديم السلطان واجب و هذا مستحب قال مجد ينبغي لاولي أن يقسدم أمام الحي ولا يجبر على ذلك (فولد تم الولى) اجم اصحاب بعد امام الحي ان الاقرب فالاقرب من عصبات الميت أولى و لا حق للنساء في الصالاة على الميت ولا للصفار و الافرب أن بقدم دلى الا بعد من شـــا. لا نه لا ولاية الا بعد معه فان غاب الأفرب ف.كان تغوت الصلاة محضوره فالا بعد اولى وهو ان يكون خارج البلد فان قدم الفائب غيره ركمتاب كان الابعد ان عنعه والمريض في المصر عنزلة الصحيح يقدم من شاء واليس اللابعد ان عنمه فان تساوى وليان في درجة فاكبرهم سنا اولي وليس لاحدهما ان مقدم غير شربكه الاباذنه فان قدم كل واحد منحما رجلا كان انذى قدمه الاكبر اولى وان اوصى الميت أن يصلي عليه رجل لم يقدم على الولى وقال احمد الوصى أولى وقال مالك أن كان الوصى عن برجى دعاؤه قدم على الولى وان مانت الرأة والهــا زوج وان بالغ فالولاية للان لان الزوج صار كالاجنى الا ان هذا الابن ان كان من هــذا الزوج لمبغىله ان مدم اباء تعظیاله و یکره آن شدم علی آبه و کذا او لم یکن لها آن نصبتها اولی من الزوج وان بَعدوا ركذا مولى المتاقة ومولى الموالاة اولى من الزوج لان سببه القطع بالوت واوكان لها اب وابن وزوج وانها من هذا الزوج فالابن اولى ويذبني ان يقدم جده ابا امه الميتة ولا يقدم اباه الا برضاء الجد ولو مات ولدالمكاتب او عبده و مولاه حاضر فالولاية أنكانب واكن ينبغي ان يقسدم المولى واذا مات المكانب من غير وفاء فالمولى احق بالصلاة عليه والدثرك وفاء ان اديت كتابته اوكانالمال حاضرا لامخاف

شمر المت ولا لحيته) لانه لهزينة والميت منتقل الى البلا (ولانتس نافره ولاشعره) لما فيه من قطع جزء منه محتاج الى دفنه فلا ينبغي قبل ال درج فها و را) فالمراضع التي بندب فيها التجمير ثلاثة عند خروج روحه وعند غدله وعند تكفينمه ولانجمر خلفه لانبي عن اتساع الجنازة بصوت او نار (فاذا فرغوا منه صلوا عليه (لانها فريضة (و اولى الناس بالسلاة عليه السلطان ان حضر) الا ان الحق فذلك للاولياء لانهم اقرب الى المت الا أن السلطان أذا حضر ڪاڻ اولي مني بعارض السلطنة وحصول الازدراء بالتقدم عليه جوهره (فال لم محضر) السلطان فنائه فان لم محضر (فيستعب تقديم الما الحي) لانه رضيه في حياته فكان اولى بالصلاة عايه في عالم (ثم الولي) بترتاب مصوبة النكاح الاالاب

شا. لاجل حقه لا لاسفاط الفرضو لذاقلناايس لن صلي علما ال يعيد مع الاولى لان تكرار هاغر مشروعدر (وان صلى الولى لم بُحِز لاحد إن يصل)عليه (بعده) لأن الفرض بنأدى بالاولو التنفل بهاغر مشروع واوصلى عليه الولى وللبت اولياءاخر عنزلته ليس لهمان يعبدوا لانولايةمن مل عليمه كاءلة جوهرة (فان دفن ولم يسل عليه صلى على قره) مالم يغلب على الظن تفيحه هو الصحيح لاختلاف الحال والزمان و المكان هداية (و السلاة) عليه اربع تكبرات كل تكبرة قاعة مقام ركمة وكيفيتما (ان یکرتکبرة) و رفده فها فقط و بعدها و (محمدالله تعالى عقيها) اى مقول سحالك المهم و عمدك الخ (ثم بكرنكبرة) ثابة (وبسلى على النبي صلى الله عليه و سلم) كافى الشهد (عميكير تكبيرة) كالثة (بدعوفها) اى بعدها بادور الآخرة (لنفسيه ولليت وللسلمين) قال فيالفنح ولاتوقيت فيالدعاء سوى أنه بامور الآخرة وان دعا بالمأثور فا احسنه وماابلغه ومن المأثور حديث عوف بن مالك أنه صلى مع رسول الله عليه وسلم

عليه التلف فائن الكاتب احق من المولى وأن كان المبال غائبًا فالمولى احق بالصلاة عليه و اذا مات العبـد فولاه احق بالصـلاة عليه من وابــه كذا في العبــون و في الواقعات اذا مات العبد وله اب حرواخ حر فنم من قال الاب والاخ اولى من المولى لان الملك قد انقطع و منهم من قال المولى او ل لا نه مات على حجكم ملكه و عسليه الفتوى (فولد فان صلى عليه غسر الول او الامام اعاد الولى الصلاة) بعتى اذا اراد الاعادة و قيد بغير الامام لانه اذا صلى عمليه الامام فالا اعادة لاحد لانه مفسدم على الولى (قو له و أن صلى عليه الولى لم بجز أن بعسل أحد بعده) لَانَ الفرض شأدى بالاولى والنفل بها غير مشروع و او صلى عليه الولى و لمبت اوليا. آخرون عنزلتمه ليس لهم ان بعبدوا لان ولاية الذي صلى متكاملة ولو صلى عليمه المونى واراد الامام ان يعسلي عليه فله ذلك لا نه مقدم في حق صلاة الجنازة على الولى و لهذا لابجوز الامام ان يسلى على الجنارة بالتيم في المصر خوف الغوات لان الولاية اليه ولاضرورة به الى التيم كذا فى النماية (قوله فان دفن ولم يسل عليه صلى على قبره) مالم عمن ثلاثه أيام وفي الهداية مالم ينفسخ ولم يقدره بنلانة ايام بل قال المشر في ذلك اكبر الرأى و هو الصميح لاختلاف الحـال والزمان والمكان يعني ان تفريق الاجزاء مختلف باختسلاف. حال الميت في السسمن والهزال وباختلاف الزمان من الحر والرد وباختلاف المكان من السلابة والرغاوة في الارض حتى انه لوكان في رأيم انه قد تفحخ قبل ثلاثة ايام لايسلون عليه و لودفنوه بعد الصلاة عليه ثمذكروا انهرلم ينسلوه فانالم يهيلوا عليه التراب اخرجوه وغسلوه وصلوا عليه ثانيا وان إهالوا عليه التراب لم مخرجوه ويعبدون الصلاة عليه ثانيا على الفراستحسانا لان نلك الصلاة لم يعنديها لترك الطهارة مع الامكان والآن زال الامكان و سفطت فريشة الفسل (قو له والعلاة الأبكر تكبيرة محمدالله تعالى علمها) اى مقول سحالك المهم و محمدك الى آخره ومن شرط محمة صلاة الجنسازة الطهارة والستر واستقبال الفبلة والقيسام حتى لا تجوز قاعدا ممالفدرة علىالقيام لانه ايس فمها اكبر من الفيام فاذا تركه فكأنه لم يصلهما و أن كان ولي الميت مربضاً صلى قاعدا وصلى الناس خلفه قياما اجزأهم عندهما وقال مجمد بجزى الامام ولابجزى المأمومين على اصله و بسقط فرض الصلاة بصلاته اجماعاً وأنَّ كان في ثوب الصلى نجاسة أكثر من قدر الدرهم لم نجز الصلاة وكذا اذا افتَّصها علىموضع نجسلم تجزوان قامت امرأة الىجانب رجل لم تفسد عليه صلاته ومن قهفهه فها اعادالصلاة ولم بعد الوضوء (قوله ثم بكير نكبيرة) ثانية (ويصلي على الني صلى الله عليه و سلم) لأن الثناء على الله نعالى بليه الصلاة على النبي صلى الله عليه و سلم كما في الحطب وانتشرد فيقول الهم صل على سنيدنا محمد وعلي آل مجمد كماصليت على ابراهم وعلى آل ابراهم الك حيدمجيد قال عليه السلام و الاعال موقوفة والدعوات محبوسة حتى بصلى على او لا و آخرا ه (قو له ثم يكر نكبرة) ثالتة (يدعو فيها لنفسه والميت والمسلمين) معناه بدعو لنفسمه لكي يغفرله فيستجاب دعاؤه في حق غيره ولان

من سنة الادعية ان ببدأ فيما ينفسه قالالله تمالي (يقولون ربُّ اغفرلنا ولاخواننا. ر نسا اغفرلي و لوالدي و للمؤمنين . رب اغفرلي واوالدي ولمن دخل ميتي .ؤمنا . رب اغفرلی و لاخی) و لیس فیسه دعا. موقت و ان ترك بالمنفول فحسس وقدروی ان النبي صلى الله عليه و سُسلم كان يقول (الهم اغفر لحينما ومينَّنا وشــاهدنا وغائبنا و صغيرنا وكبيرنا و ذكرنا والشانا الهم من احبيته منــا فاحيه هلى الاســــلام ومن توفيته منــا فتوفه على الاعــان وقد روى فيــه زيادة (اللهم ان كان زحــحيا فزكه وال كان خاطئ فاغفرله و ارجمه و اجمله في خير مما كان فيسه و اجمله خير يوم عاء عليه) هذا أذا كان بالف عاقلا أما أذا كان صغيرا أو مجنونا فليقل (الهم أجعله لنا فرط و اجمله لنبا ذخرا و اجعلهانا شبافعا مشيفها (فرطا اىسابغا مهيئالنا مصالحنا في الجنة و ذخراً) أي خبراً باقباً (و اجعله لذا شافعاً مشفعاً) أي نهبولا شفاعته غان كان لا يحسن شبيئًا من هذه الادعيسة قال (اللهم اغترانا و لوالدسا وله و المؤمنين والمؤسَّات) ولا يُدنِي ان يجهر بثي من ذلك لان منسنة الدعاء المحافنة (قوله ثم يكبرتكبرة رابعة ويسلم) ولايدهو بعدهما بني ويسلم تسليمين ولا ينوى الميت فيهما بلينوى بالاولى من عن يمينه وبالنانية من عن شماله كذا في الفتاري وبعض المشايخ استحسن أن مقال بعد التكبيرة الرابعة « رينا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذابالناره واستحسن بعشهره رينالاترغ قلوينا بعدادُهديتناه الآية وبعضهره سحان ربك رب العزة عايصفون ، الى آخر السورة الا أن ظاهر الذهب أن لانقول بعدها شيئا الا السلام ونقوم الامام محذاء صدر الميت رجلاكان او امرأة وعن ابي حنيفة نقوم من الزجل محذاء رأسه ومن المرأة محذاء وسلطها لمتسكين السمين واذا اجمئم جنسائر فالامام بالخبار انشاء صلى علم اكلها صلاة واحدة وان شاء صلى على كل ببت على حدة وان اجتمت جنائز رجال ونساء وصبيان وضعت جنائز الرجال ممايلي الامام ثم الصبيان بمدهم ثمالناه والكال حروعبد فكيف ونمعت اجزأك والكال عبد وامرأة حرة وضع العبد بما بل الامام والمرأة خلفه قال ابو توسيف اذا اجتمعت جنائز وضم رجل خلف رجل و رأس رجل اســقل من رأس الآخر هكذا درجا و قال ابو حنيفــة ان وضعوهم هكذا فحسن وان وضعوا رأس كل واحد محذاء رأس صباحبه فحسن و هذا اولى حتى يصير الامام بازاء الكل يجعل الرجال عمايلي الامام والصبيان بمدهم والحنانا بعدهم والنساء بعدهم عايلي (قوله ولا رفع بديه الا في التكبيرة الاولى) لان كل تكبرة قائمة مقام ركمة والركمة الثانية والثالثة والرابعة لاترفع فما الايدى فكذا تكبرات الجنازة (قو له ولايصلي على ميث ف مسجد جماعة) لقوله عليه السلام ٥ من صلى على ميث في محمِد جهاعة فلا اجراه ، محتمل أن تكون في ظرفا الصلاة و محتمل ان تكون ظرفا للميت واختلفوا في العلة في ذلك فقبل آنه لايؤمن من تلويث المحجد فعل هذا يكون التقدير ولا يصلي على ميث موضوع في مسجمد جماعة ويكون في ظرفا لليت فعلى هذا لوكانت الجاهة في المجهد والميت في غيره لم تكره وقبل على ميت ويكون

على جنازة فحفظ من دعاله والهماغفرله وارجه وعافه واعف عنه و اكرم نزله ووسم مدخله وأغسله بالماء والثلج والبرد وننته من الحطايا كما ننق النوب الأيض من الدئس وأبدله دارا خيرا من داره واهلا خبرا من اهله وزوجاخيرا من زوجه و ادخله الجمة و اعده من حداب القبر وعذاب الاره قال عوف حتى تمنيت أن أكون ذلك الميت رواءمسلم والترمذي والنسائياه (ثم يكبرتكبيرة رابعة ويسلم) بعدها بن غير دعاء والمحسن بمض المشايخ ان مقول بعدها ، رينا آثنا في الدنيا حسمة ، الآية جوهرة ولا قراءة و لا تشهد فها ولو كبر امامه اكثر لاتابعه وعكث حي يسلم معه اذا سلم هوالمختار هدایة (ولا يصلی) ای بكره محر عا و قبل تنزمها ورجم ازبصل (على ميت ق مجد جاعد ای مجد الجامع و مسجد المحلة فهستاني وكما يكره الصلاة يكر وادخالها فيه كانفله العلامة قاسم وفى مختارات النوازل سواء كان الميت فيه او خارجه هوظاهرالرواية وفيرواية لايكر ، اذا كان الميت خارج

المجد (فذا جاوه على سريره اخذوا بقوائم الاربع) لما فيه من زيادة الاكرام ويضع مقدمها على يساده كذاك ثم مقدمها على يساده كذاك ثم مقدمها على يساده كذاك مدر عين دون الحبب) اى بانوا الل قبره كره الناس ال الميازة (عن اعناق الربال الله قد تقع المساجة الل الناون و القيام امكن هنه المناون و القيام امكن هنه

في ظرفا الصلاة فعلى هذا يكون التقدير ولا يصلى في مجد جماعة على ميت ويكون في ظرفا للملاة فعلى هذا لوكان الميث موضوعا في المجد والناس خارج المسجد لايكره وبالعكس يكره والكراهة قيل كراهة نحرتم وقيسل كراهة تنزيه وقيد بقوله مسجسد جاعة اذ أوكان مجدا اعد لذك فلا بأس (قول فاذا جلوه على سرره اخذوا مقوائمه الاربع) له وردت السنة قال عليه السلام • من حمل جنازة بقوائمها الاربع عَفرالله مَنفُرة حمًّا ، وحمل الجنازة عبادة فينبغي لسكل احد ان ببادر فىالعبسادة ففد حمل الجنازة سيدالمرسلين فانه حمل جنازة سعد بن معاذ (قو له و عشون به مسرعين شرا الفيقوم عن اعنافكم ، اوقال ، فبعدا لاهل النار ، الخبب ضرب من العدو دون المنق والعنق خطو فسيح والمثبى امام الجنسازة لابأسء والمثبى خلفهسا أفضل عندنا وقال الشافعي امامها افضل وعلى متبعى الجنازة الصعت ويكرماهم رفع العسوت بالذكر والفراءة (قُولُه فاذا بلغوا الى قبره كره للنساس الفعود قبل أن يوضع عن اعتساق الرجال) لانه قد يقع الحاجة الىالتعاون والقيام امكن فيه ويكره نَقَلَ الموتى من بلد الى بلد لفوله عليه السلام • عجلوا عوثًاكم • وفي نقله تأخير دفنه قوم غربت الشمس وهم ريدون الصلاة على الجندازة فالافضل أن يبدؤا بالمرب ثم يصلون بعد ذلك على الحِنَازَةُ لانه يكره تأخير المغرب وهي آكد من صلاة الجنازة ولا بأس ان تذهب الى الجنازة راكبا غير انه يكرمله التقدم امامها بخلاف للاشي لانه اذا تقدم راكبا تأدّي حاملوها و من هو معهما • و في المصابح ما بدل على كراهية الركوب قال فيه عن ثوبان قال خرجنا مع رسـولالله صلىالله عليه وسـلم في جنــازة فرأى قوما ركبانا فقــال • الا تُستَميون ان ملائكة الله على المدامهم والتم على ظهور الدواب • ولان الركوب تنع وتلذذ وذلك لايلبق فءثل هذه الحسالة لان هذه حسرة وندامة وعظة واعتسار ولا يُنبَى للنساء الْ يَخْرَجْنُ مَعَالَجِنَازَةُ لَمَا رُوَى الْالَّذِي عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَا رَأَى النَّسَاء في الجنازة قال لهن و أتحملن مع من محملن الدلين فين بدلى انسماين فين بصلى قلن لامًا ل فانصر فن مأزورات غسر مأجورات ، ولانهن لايحملن ولايدفن ولايضمعن فالقبر فلامتى لحضورهن واذاكان معالجنازة نائحة تزجر وتمنع لقوله عليهالسلام ه النائحة و من حولها من مستميها فعليم لعنةالله والملائكة والناس الجمين ، وأجمت الامة على تحريم النوح والدعاء بالويل والثبور ولطم الخدود وشــق الجيوب وخس الوجوء لان هــذا فعل الجاهلية قال عليهالســـلام • أنا برى من العـــالقة والحالفة والشافة ، فالصالفة التي ترفع صوئهـا بالنياحة والحالقة التي تحلق رأسها عند المصيبة والشَّافة التي تشق قبيهما اوثو بما عند المصيبة • وعن ام اعطية قالت اخذ علينًا رسولالله صلىالله عليه وسلم فيالبيعة ان لاتنوح والنياحة هي رفع الصوت بالندب والندب تعديد النائحة بصوتهما محاسن الميت ويكره ابضا الافراط فررفع العسوت بالبكاء واما البكاء فلا بأسبه اذا لم يكن فيه ندب ولانوح ولاافراط فورفع العسوت

لان الذي عليه السلام بكي على ولده ابراهيم وقال ه العين تدمع والقلب يخشع ولانقول مايسخط الرب وانا عليك يا ابراهيم لحزونون اولا انه قول حق ووعد صدق وطريق بين لحزنا اكثر من هذا ثم فاضت عيناه ، فقالله سعد ماهذا يارسـولالله قال « أنها رحمة يضعها الله في قلب من بشاء و انما برحم الله من عبداده الرحماء ، فقال يارسول الله الست قد نبيت عن البكاء قال • لاانما نبيت عن النوح • (فوله و محفر الفبر ويلحد) أنما اخرالشيخ ذكر الفر لانه آخر جهازالميت وينبغي أن يكون مقدار عقه الى صدر رجل وسط القامة وكل مازاد فهو افضل لان فيه صيانة الميت عن المضباع ولوحفروا قبرا فوجــدوا فيه ميتا او عظاما قبل يحفرون غيره ويدفنون هــذا الا ان يكون قد: فرغ منه وظهر فيه عظمام فانهم مجملون العظام في جانب القبر ويدفنون الميت معهما (قوله ويدخيل المبت عما بل القبلة) وهذا اذا لم يخش على الغبر أن سهمار أما أذا خثى ذلك فانه يسل من قبل رأسه لاجل الضرورة وذووا الرحم والحرم اولى بادخال الرأة القبر من غسيرهم واسجى قبرها بثوب الى ان يسموى المبن عليهما لان لان بدنها عورة فلا يؤمن ان تكشف شي منه حال الزالها في القبر ولانها نغطى بالنعش لهذه الملة ولا يسجى قبرالرجل كما لايتملى سريره بالنه (فولد فاذا وضع في لحده قال الذي بنضمه بسم الله و على ملة رسول الله) اي بسم الله وضعناك و على ملة رسول الله السناك اي على شريعته ولابأس ان بدخله قبره من الرجال شفع او وتر لان الني سليالله عليه وسلم ادخمله قبره على والعباس والفضل ابن العباس وصيب (قوله وبوجه الى النباة) بذاك امر رسول الله صلى الله عليه وسالم ، حين مات رجل من نبي عبد المطلب فقال • ياعلي استقبل به القبلة استقبالا وقواوا جما بسمالله وعلى ملة رسول الله وضعوم لجنبه ولاتكبوه اوجهه ولاتلقوه لظهره • (قول، وتحل المقد) عنه لانها أنما فعلت اللا ينتشر الاكفان وقد امن من ذلك وأن دفئت معه الإ بأس به (قوله و يسموى الابن عليه) لان الني عليه السلام جمل على لحده الابن وفي الفتياوي وضع حزمة من قصب والقصب في معنى اللبن في قرمه من البيلا (قوله وبكره الآجر والحَشب) لانهما لاحكام البناء وهو لابليق بالبت لان الغبر موضع البلا فعلى هذا تكره الاجمار وقيل انما يكره الآجر لانه مسئه النسار فلا تقأل به نعلى هذا لايكر. الجر والخشب وقال فيالنهاية هذا التعليل ليس بصيح فان مساس النار في الآجر لايصلح علة المكراهة وان السينة ان يفسل الميث بالماء الحار وقد مسه ادار قال السرخسي والاوجه في التعابل ان يقال لان فيه احكام البنساء لانه جم بين الآجر والخشب والخشب لا يوجد فيه اثار النار وقال مشايخ بخارى لأيكره الآجر في بلادنا لمساس الحاجة البــه لضعف الاراضي حتى قال مجمد بن الفضــل لو أنخذ تابوتا من حديد لم ارته بأسا في هذه الديار لكن ينبغي أن يوضع عما يل الميت اللبن وقال الترناشي أعما يكره الآجر اذاكان عما يلي الميت أما أذاكان من فوق اللمن لايكر. لانه يكون عصمة من السبء وصيانة عن النبش قال في الفتاوي على قول

صلبة وهوان محفر في جانب الدبلة من القبر حفيرة فيوضع ورا الميت ويشق ال كانت الارش رخوة وهوان محفر حفيرة فيوسطالقبر فيوضع فها (و بدخلاليت عا يلي الفيلة) أنَّ أمكن و هو أنَّ توضع الجنازة في جانب القبلة من الفير و محمل الميت فيوضع ق اللحد فيكون الاخـــذله مدتقبل القبلة وهذا اذا لم مخش على القبر ال شهار والافيسل مزنبل رأسه اورجايه (قادًا وضع في لحده قال الذي يضمه) فيه (بسم الله وعلى ملة رسول الله) صلى الله عليه و سلم (و يوجه الى الغبلة) على جنبه الاعن (و محل العقدة) لا نما كانت لخوف الانتشار (و يسوى اللبن) بكسر الباء جم لبنة وزن كلة الطوب الني (عليه) اى العد بان يسد من جهة القر ويقام اللين فيه القاء لوجهه عن التراب (ويكره الآجر) بالدالطوب الحرق (والحشب) لانهما لاحكام البناء و دولايليق بالميت لان القرموضع البلاو في الامداد وقال بعض مشائحنا انمايكره الآجر اذا اربديه الزينة اما اذا ار ۱۹ دفع ادى السباع اوشي آخر لايكره

مجمد من الفضل اذا انخذ التسانوت من الحديد يُنبغي أن يفرش فيه التراب (فو له ولا بأس بالقصب) يعني غير المنسوج اما المنسوج فيكره عند بعضهم والمنسوج هو المحبوك (قولد ثم مهال التراب عليه) ولا بأس بأن مبلوا بالديم وبالمساحي وبكل ما امكن خال هات النراب اذا صببته وارسلبه وكذلك بغال حثا النراب ابضا اذا صبه الا ان الحثي لايكون الا مع دفع التراب والهيل الارسال من غير دفع ويقال هلت الدقيق في الجراب اذا صببته من غير كيل وبستهب لمن شهد دفن ميت ان يحثوا في قبره ثلاث حثيبات من الثراب بده جميعيا ويكون من قبيل رأس الميت ومقول قَ الحَتْيَةَ الاولَى ﴿ مَنْهَا خَلَقْنَاكُمْ ﴾ وقَ النَّالِيَةَ ﴿ وَفَيْهَا نَعِيدُكُمْ ﴾ وقَ النَّاللَّة ﴿ وَمَمْا نَخْرِجُكُمُ أَارَةُ اخْرَى ﴾ وقبل يقول في الأولى • اللهم جاف الارض عن جنبيـه ، وفالشانية ، الهم افتح ابواب السماء لروحـه ، وفي الشاللة ، الهم زوجه الحور السين ، وان حكانت امرأة قال فيالشائة ، الهم ادخلها الجنة رحتك ، (قوله وبسم الغبر ولا يسطم) اى ولا ربع لما روى عن ابراهم النمعي قال اخرني من شاهد قبر رسول الله صلى الله عليه وسيلم وصاحبيه وهي مسنمة علمها فاق من مدر ويكره تطبين الفبور وتجصيصها والبنباء عليها والكنب عامِاً لقوله عليه السلام • لانجصصوا القبور ولا تعنوا عامًا ولا تعدوا علما • ولا بأس رش الما ، عليها لانه يفعل السوية الراب وعن ابي يوسف انه كره الرش ابضا لانه بجرى مجرى التطبين ولا بأس بالدفن باقبل ولكنه بالمهار امكن لاثالنبي عليه السلام دفن لبلة الاربعاء وكذبك عثمان رضي الله عنه دفن لبلا ودفنت عائشــة وفاطمة رضىالله عنهما ليلا والافضلالدفن فبالمفرة التي فعها قبورالصالحين ويستمي اذا دفن الميث ال تجلمسوا سناعة عند القبر بعد الفراغ بقندر مايحر جزور ويقسم لحمهما خاون القرآن و هدعون المميث فان في سمن ابي داوو دكان النبي عليه السلام اذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال ه استففروا الله لاخيكم واسألوا الله له الثبيت فانه الآن يسأل ، وكان ان عر يسفي أن مرأ على الفر بعد الدفن اول سبورة البقرة وخاتمها وروى ال عرو تالساس رضيالله عنه قال وهو في سياق الموت أذا أنامت فلا تصحبني نائحة ولا نار فاذا دفنتموني فشبنوا على الرّاب شا ثم اقیوا حول قبری فدر ما یخر جزور و بقسم لحمها حتی استأنسبکم وانظر ماذا اراجع رسال ربي قوله و فشانوا على الراب و بالشين المجمد اى صبوه قايلا قليلا ويستحب التعزية لقوله عليه السسلام ٥ من عزى مصالم فله مثل أجره ومن عنى ألكلاء كبي برداء من الجنة ومن عنى مصابا كسامالله من حلل الكرامة يوم الفية ا ووقتها من حين عوت الى ثلاثة ايام ونكره بعد ذلك لانها تحدد الحزن الا ان بكون المعزى او المعزى غائبًا فلا بأس مها وهي بعد الدفن افضل منها قباء لا ن اهل الميت مشمنولون قبل الدفن بتجهيز الميت ولان وحشمر بعد الدفن لفراقه اكثر وهمذا اذالم ر منمه جزع شديد فان رأوا ذبك قدمت التعزية للسكينهم

اه (ولابأس بالقصب) مع البن قال فيالحليه وتسد الفرج التي بين البن بالمدر والقصب كيلا ينزل التراب منها على الميت ونصوا على استعباب القصب فها كالمين اه (ثمهال الراب عليه) ستراله وصيانة (ويستم القر) ای مجعل تراه مرتفعا عليه مثال سنام البعير مقدار شر ونحوه وتكره الزيادة على التراب الذي خرج منه (ولايسطم) لانهي عنه ولا بحصص ولايطين ولارقم عليه شاء وقيل لابأسه وهوالمخنار تنوبر ولابأس بالكتابة ال احتيم الماحي لأذهب الأثر ولاعرا

او تحودلك عابدلعل الحياة المستقرة (بعد الولادة) المستقرة (بعد الولادة) او خروج اكثره والعبرة المستقيار أسه وبسرته ان نزل منكوسا وبسرته ان نزل منكوسا عليه) و برت وبورث (وان لم يستمل) غسل في المختار هدا له عليه) و كذا يغسل السقط (ادرج في خرقة و لم يسل عليه) و كذا يغسل السقط الذي لم يتم خلقه في المختار عليه كذا يغسل السقط كذا يغسل السقط كذا يغسل السقط كذا يغسل السقط كذا يؤسل السقط كذا في النبين عن كذا في النبين

﴿ بابالثبيد ﴾

فعيال عمني مفعدول لأثه مثمودله بالجنة او تشهدموته الملائكة او فاعل لانه جي عند ربه فهو شاهد (التعيد) الذى له الاحكام الآبية (من قتله المشركون) باى آلة كأنت مباشرةاو تسببامنهركالواظر وهم حتى القوهم في نار او ماء اونفروا دابة فصدمت مسلما اور موانيرا كافذ هبت ماالريح الى المسلمين او ارسلوا ماء فغرقوا 4 لائه مضاف الى العدو فتح (او وجدف المركة)سواء كآنت معركة اهل الحرب اوقطاع الطريق (و به اثر الجراحة) كجرح وكسر وحرق وخروج دم من ا ذُنْ او مين لا فم وانف

ولفظ التعزية أعظمالله أجرك وأحسن عزاك وغفر لميتك وألعاك صبرا وأجزلانها ولك بالصر اجرا وأحسن ذلك تعزية رسولالله صلىالله عليه وسلم لاحدى بناته كان قد مات لها ولد فقــال ه ان لله ما اخذوله ما اعطى وكل شي عنده باجل معمى ه ومعنى قوله أن فله ما أخذ أي العمالم كله ملك فله فلم يأخسد ماهواكم بل أخذ ملكه و هو عندكم عارية و معنى قوله وله ما اعطى اى ما و هبه لكم ليس هو خارج عن ملكه بل هوله وقوله وكل شي عنده باجل مين اي من قبضه نقد انقضي اجدله المين فلا تجزعوا واصروا واحتسبوا (قوله ومن استمل بعد الولادة سمى وغسل وسلى عليه) قال في النهاية المهل بفتح الناء على شاء الفياعل لأن لمراد به رفع المسوت واستهلال السبي ال يرفع صوته بالبكاء عند ولادته او يوجد منه ما بدل على الحيساة من تحريك عصبو او صراخ او عطاس او تناوب او غير ذلك ما بدل عملي حيماة مستقرة ولا عيرة بالانتفاض وبسبط البد وقبضها لان هذه الاشسياء حركة المذبوح ولا عبرة ما حتى أو ذيح رجل فــات أبوه وهو يُحرك لم يرثه المذبوح لان إه في هذه الحالة حكم الميت وبشسترط الحياة عند تمنام الانفصال حتى لو حرج رأسنه ثم صاح وخرج باقبه ميت لايحكم بحبباته وقال ابوالفياسم الصفار آنما يكون الاستملال اذا صاح بعد خروج اكثره (قوله وان لم يستمل ادرج ف خرقة و لم يصل عليه) وفي الغمل روايتان الصحيح انه لايغسل وقال الطحاوى يغسل وفي الهداية يغسسل في غير الظاهر مزالواية وهو المختبار ولوشهدت الفالمة باستملاله قبلت فيحق الصلاة عليه وكذا الام وامأ في حق الميراث فلا مقبل قول الام بالاجماع لانها منهمة واما الفالمة فلا تقبل ابيشا في حق الميراث عند ابي حنيفة وعندهمـا تقبل اذا كانت عدلة كذا في الخميندي والله أعلم

-عير باب الشهيد كا

سى شيدا لان الملائكة بشهدون موته وقبل لا نه مشهودله بالجنه وقبل لانه مى عندالله ماضرو مناسبته لماقبلة لانه ميت باجله (قوله رجه الله الشهيد من قتله المشركون) سواء كان مباشرة او تسبيا محديد وغيره وقى منى المشركين قطاع الطريق و البفاة وكذا اذا اوطأته دو اب الدو و همراكبوها اوسائلوها او قائدوها و اما اذا نفر فرس المسلم من دابة العدو و من عفير تنفير منهم او من رايات العدو او من سوادهم حتى التي راكبه فات لا يكون شهيدا وكذا ألمحلون اذا انهز موا قالفوا الفسيم في الحندق او من السسور فاتوا لم يكونوا شهدا الا ان يكون العدوهم الذين الفوا بالطمن او الدفع و الكر عليم (قوله او وجد في المسركة و به اثر) المركة موضع الفتال و الاثر (الجراحة) وخروج الدم من موضع غير معناد كالعين و الاذن و ان خرج من نفه او دره او ذكره غسل لانه قد ير هف و بول دما و ان خرج من نفه او دره او ذكره غسل لانه قد يرهف و بول دما و ان خرج من نفه او دره او ذكره غسل لانه قد يرهف و بول دما و ان خرج من نفه او دره او ذكره غسل لانه قد يرهف و بول دما و ان خلاله فالنازل من الرأس صاف و المرتق من الجوف على و او انفانت دابة المشرك و ليس عليها فالذارل من الرأس صاف و المرتق من الجوف على و او انفانت دابة المشرك و ليس عليها

احد ولا لها سائق ولا قائد فأوطأت مسلما في القتمال فقتلته غسل عند أبي حنيفة و مجد لان قتله غير مضاف الى العدو بل بمجرد فعل العجماء و فعلهما غير موضوف بالغلم و عند ابي يوسف لا يغسبل لانه صار قتيلا في نشال الهل الحرب (قوله او قُتُلُهُ السَّلُونَ ظُلَّكَ ﴾ قيد بالظلم احرَّازًا عن الرجم في الزَّنَاء والقصياص والهدم والغرق و افتراس السبع والتردي من الجبل و اشباء ذلك (قوله ولم بجب بغنله دية) يعنى مبتدأة لئلا بلزم هليــه ما اذا قتل الاب ولده فانه نجب الدية وهو شــهيد لانها ليست مبتدأة بل الواجب اولا القصابس ثم سقط بالشبهة و وجب الدية بعد ذلك و تحرز ايضًا مما اذا فتل ظلمًا و وجب بقتله الدية كالمقتول خطأ او قتل ولم يعلم قائله في المحلة فائه ليس بشمهيد و أن قنسله المسلون عما لا يقتل غالب ليس بشهيد بالاجماع و أن قتاوه بالمسقل فكذا عنمد أبي حنيفة و عندهما هو شهيد (قوله فبكفن) اى باف ف ثبابه (قوله وبسل عليه ولا يفسل) وقال الشافعي لا يسلى عليه لان الله تمالي وصف الشهداء بانهم احياء والصلاة اعا هي على الموتى و لان السيف محسا. قاذنوب فاغني عن الشمناعة له والصلاة هي شمناعة ولما ماروی از النبی عایه السلام صلی علی شهدا، احد و قال صلیالله علیه و سلم • صلوا على من قال لااله الاالله ، ولان الدلاة على البت لالحامـار كرامته والشهيد اولى بها والطاهر عن الذنوب لا يستغنى عن الدعاء كالنبي والصبي و اما قوله ان الشبهيد عن تلنب هو حي في احكيم الآخرة كما قال الله تمالي ﴿ بل احباء عنسد رب م که و اما فی احکام الدیا فهو میت حتی آنه یوزث ماله و نزوج امرأته (قوله و اذا استشهد الجنب غسل عند ابي حنيفة) و يعلم كونه جنيا يقوله قبل الفنل او بقوله امرأته لان الشبهادة عرفت مانعة لا رافعة فلا ترفع الجنابة الا ترى انه لوكان في ثوب الشهيد نجاسة غيرالدم تغبيل تلك النجاسة و لا بغسل الدم لما ذكرنا ومعناه انها منعت دمه من كونه نجسا ولم ترفع المجاسة التي هي غير الدم (فول وكذا الصبي) يعني اذا استثمد الصي غسل حنده ايضا وكذا الجنول لال السسيف محاء الذنوب وليس عليما ذنوب فكان الذنل فيهمــا كالموت حتف الفهما ﴿ فَوْ لِلَّهُ وَ قَالَ الوَّ يُوسَفُّ وَ مُحْمَّدُ لا ينسسلان) لان ما وجُب بالجابة مقط بالوت اى ان السبب الموجب الوضوء و الفسل السلاة و قد سقطت بالوت فسقطت وجوب الفسل لسسقوط الموجب وهو الصلاة والفسل الثبائي الذي الوتي سقط بالشهادة ولان الاستشهاد اقيم مفسام الفسل كالذكاة فيالشاة اقبمتمقام الدباغ فيطهارة الجلد وكذا العبي والمجنون لايغسلان عندهما ابيضًا لان الشهيد انها لابقسال لابقساء اثر الظلم في حقهمًا والظلم في حقهمًا اشد (فَوَلَّهُ ولانفسل عن الشهيد دمه) لقوله عليه السلام في شهداء احد ، زماوهم بدمائهم وكلومهم ، ودم الشهيد ماأهر في حق نفسه تجس في حق غيره حتى أنه أذا صلى عاملا أشهيد تجوز ملائه وان وقع دمه في ثوب انسان لا تجوز الصلاة فيه (قوله ولا تنزع عنه ثبابه وبنزع عنه الفرو والحنف والحشو والسلاخ) الفرو والمصنوع من جاود الفرا والحشو

ومخرج (او قتله المسلمون ظلما و لم بجب ختله دید) ای انداء حتى لو وجبت بعارض كالصلح وفتل الاب انه لانسقط الثمادة اذا عرف ذلك و اربد تجهزه (فيكفن) بثياله (ويسلى عليه و لا يفسل) اذاكان مكاغاطا عرا اتفاقا (و) اما (اذامتمرجنب)وكذا الحائن والنساء (غسل عند ابي حنينه وكذلك الىسى) والمجنون (و قالا لابغسلان) قار في التصميم و رجع دلبله في شروح وعوالمول عليه عندالنسق والفتي به عند المحبوبي اه (ولا يفدل عن الشهيد دمه ولا يزع عنه تبله) لحديث وزملوهم بدمائهم (و) لكن (بنزع عنه الغرو والخفوالعشووالسلاح) و كل مالا يصلح (اكدفن و زندون و ينقصون في ثيامه أتماما لكفن

الثوب المحشوقطنا لانه انمالبس هذه الاشباء لدفع بأس العدو وقد استغنى عن ذلك (قوله ومن ارتث غسمل) ارتث على مالم يسم فاعله اى حمل من المعركة رثيثا اى جريحا وله روق والرث الثيُّ الحلق وهذا صار خلفا في حكم الشهادة لنيل مرافق الحياة لان بذهك يخف اثر الغلم وتحقيق هذا انالله تعالى قال ﴿ انالله اشترى من المؤمنين انتسهر واموالهم بإذلهم ألجنة ﴾ وقد تقرر فالشرع اذالدان أذا ملك العبد المديون سقط عنه الدين لان الولى لايثبت له على عبده دين و هنا قدسلم نفسه المبيقة و عليما ديون بمنى الذنوب فتسقط و هو معنى قوله عليه السلام ، السيف محاء للذنوب ، ثم البيع انمسا بصيح من العباقل المميز ولهذا بغسسل الصبي والمجنون لانه لايصيح بيعهما و كذا اذا ارتث لان الارتباث عزلة السابع عن نسليم المبيع (قوله والارتباث ان يأكل او بشرب او شداوى) لانه نال بعض مرافق الحباة وشهداء احد مانوا عطاشا والكأس بدار عليهم خوفا من نقصان الشهادة يروى انهم طلبوا ماء فكان الساق يطوف عليهم وكان اذا عرض الماء على انسان منهم اشسار إلى صاحبه حتى مانوا كلهم عطاشي فان اوصى ان كان بامور الآخرة لم بكن مرشا عند مجد و هو الاصبح لاله من احكام الاموات وعند ابي يوسف يكون مرشاً لاله ارتعاق فان كان بامور الدنبا فهومرنث اجماعاً وجه قول محمد ماروى انسمد بنالربع اصبب يوم أحد فلما فرغ من القتال سئال عنه النبي صلى الله عليه و سلم فقال • من يأتيني بخبر سعد بن الربيم ، فقال رجل أما بارسول الله ثم جعل بسئال عنه فوجده في بعض الشماب وبه رمق فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأك السلام ففنح عينيه ثم قال اقرأ رسول الله مني السلام واخبره ان بي كذا وكذا طعنة كلهــا اصابت مفاتلي واقرأ الهاجرين والانسار مني السلام وقل لهم أن بي جرامات كلها أصابت مقانلي نلا عذر لكم عندالله أن قنل رسول الله صلى الله عليه وسلم و فيكم عين تطرف ثم مات فكان من جملة الشهدا، فلم يفسل و صلى عليه (قوله او بيق حيسا حتى تمضى عليـه وقت صلاة و هو يعقل) لان تلك الصلاة نصير دنــا في ذمته و ذلك من أحكام الاحياء و عن ابي بوسف أنه شرط أن سبق ثاغي نهار قال في المنظومة في مقالات ابي نوسف

ويفسل المفتول الناوصي بشي * او انفضي تائي نهار و هو حي و من تحسد يو ما و ليسلة وقنوادر بشرعنابي يوسفاذا مكث في المركة اكثر من يوم وليلة جيا والقوم في الفتال وهو يعفل فهو شهيد والارتباث لابعتبر الابعد تصرم الفتال (قوله او ينفل من المعركة) وهو يعقل لانه نال به بعض مرافق الحياة الا اذاحل من مصرعه كي لانطأه الحيول لانه مالال شيئا من الراحة و هذه الاحكام كلها في شهيد الكامل وهو الذي لا يغسل و الافالمرتث شهيد الا انه غير كامل في الشهادة حتى انه يفسل (فوله و من قتل في حد او قساس غسل وسل عليه) لانه لم يقتل ظلما (فوله و من قتل في حد او قساس غسل وسل عليه) لانه لم يقتل ظلما (فوله و من قتل في حد او قساس غسل وسل عليه)

المنة (ومن ارتث) بالبناء المجهول اى ابطاء موته عن جرحه (غسل) لانقطاع حكم شهادة الدنيا عنه وان كان من شودا و الآخرة (والارتبات) الفاطع لحكم الثمادة (ان يأكل او پشرب)او منام (او مداوی او بق حي عضي عليه وقت صلاة و هو يعقل) و مقدر على ادامًا (أو نقل من المركة) و هو يعقل الالخوف و طي الحبال (و من قنل في حداد قصاص غسل) و كفن (و صلى عليه) لانه لم مقتل ظلما و انما قتل محق (و من قتل من البغاة) وهم الخارجون عن طاعة الامام كايأتي (او قطاع الطربق) حالة المحساربة (لم يصل عليه) ولم يغسل و قبل بغسل ولم بعسل عایه کفرق بیشه و بین الشهيد قيدنا محالة المحاربة لانه ادًا قتل بعد أبوت مد الامام فائه يغسسل ويصلي عليه وهذا تفصيل حسن اخذ 4 الكبار من المثايخ زيلعي

قوله ومن نمام اليوم الح هكذا فىالنسخ التى فى ابدينا طبيحتم عن المنظو ، ذ (مضم)

﴿ بَابِ الصَّلَاءَ فِي الكُّمِّيةَ ﴾ وحولها ﴿ الصَّلَاءُ فَالكُّمِّيةُ جَائِرَةً فَرَضُهَا وَنَعْلَهَا فَانْصَلَّى الأمام ﴾ فيها ﴿ بِجَمَاعَة ﴾ معه (فجمل بعضهم ظهره الى ظهرالامام) اوجنبه ﴿ ١٤٥ ﴾ اوجمل وجهه الى ظهر الامام اوجنبه اوجمل جنبه الىوجهالامام

> ولم يغنسل عقوبة له يروى ذلك عن إبي يوسن و عن محمد يغسل ولا يعسلى عليه واما اذا اخذ الساغي واسر يغسل و يصلي عليه و انما لم يصل عليه اذا قتل في المركة و من قتل نفسه خطأ بان اراد ضرب العدو فاصاب نفسه يغسسل ويصلي عليه و اما اذا قتل نفسمه عدا قال بعضم لا يصلى عليه و قال الحوانى الاصم عندى انه يصلى عليه و قال الامام ابر على السعدى الاصيم انه لا يصل عليه لانه باغ على نفسه والبساغي لا يسلى عليه وفي فتساوى قاضيمان يغسسان ويصلى عليه عندهما لانه من اعل الكبائر ولم محارب المعلمين وعن ابي يوسـف لا يعـلى عليه لمـا روى ان رجلا نحر نفســه نلم يصل عليه النبي صلىالله عليه و ســلم و هو محمول عند ابي حنيفة على أنه أمر غيره بالعسلاة عليه و أما من قتله السبع أو مات تحت هدم فأنه ينسل ويسلى عليه والله اعلم

- الملاة في الكمية كان

هذا من باب اضافة الثبيُّ الى ظرفه ووجه المناسبة أن قتل الشهيد امانله من العذاب وكذا الكعبة امان ابينا لقوله تعالى ﴿ و من دخله كان آمنا ﴾ (قوله رحه الله العملاة في الكعبة جازة فرضها ونفلها) و قال مالك بجوز فيرا النفل ولا يجوز قيرًا الفرض و سميت الكعبة بها لارتفاعها وثبوتها ومنه الكعب في رجل وكعوب الرخ وجارية كاعب (قوله فان صلى الامام مجماعة فجمل بمضم ظهره الى ظهر الامام ساز الى آخره) هذرا على اربعة اوجه انجمل وجهه الىظهرالامام جارٌ وانجمل ظهره الى ظهره جاز أيضاً وأنّ جمل وجهه الى وجهه جار ايضا الإ آنه يكره اذا لم يكن بينهما سترة وان جمل إلهاره الى وجدالامام لم بجز لتقدمه على امامه (قو له واذا صل الامام في المجد الحرام تحلق الناس حول الكعبة الح.) و الكان • تحلق ، بالواو فهو من صورة المسئلة وجوابيا • فن كان • وان كان بدون الواو فهوجواب • اذا ، ويكون هنا يانا للجوازويكون قولا • فن كان • للاستيناف قال في البدايم أذا صلى في جوف الكعبة وتوجه الى ناحية منها ليس! التوجه. الى ناحية اخرى حتى بسلم (فوله فن كان منم اقرب الى الكعبة من الأمام جازت صلاته اذا لم يكن ف جانب الامام) لان النقدم والتأخر انما يظهر عند أتحاد الجالانب (قو له ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلاته) الا أنه بكره لمافيه من ترك التعظيم وقد ورد النبي عند وهوماروي الوهريرة ال النبي صلى الله عليه وسلم نبي عن السلاة في سبع مواضع المجزرة والمزيلة والمقبرة والحام وقوارع الطريق ومعاطن الابل وقوق ظهر بيثالله وزاد في خزانة ابي البيث وبطن الوآدى والاصطبل والطاحون بركل ذلك تجوز السلاة فيه وتكره المقبرة بضم الباء و فقمها وكذلك الزبلة • والمزبلة • رضع طرح السرجين والزبل والارواث والله اهلم

او جنبه متوجها الى غير جهتدار جعل وجهدالي وجد الامام (عاز) الاقتدا في العبور السبع المذكورة الا انه يكر. ان مقابل وجه الامام بلاحائل وكل جانب قبلة والتقدم والتأخر انما يظهر عنبد أتخباد الجهة ولذا قال (ومن جمل منهم ظهره الى وجمه الامام لم بحرّ صلاته) ای لتقدمه على الام (فان صلى الأمام) غارجها (في) داخيل (المجدالم المرام تعلق) دون الواو على ما في اكثر النحضجوابان وفيعضها و تحلق (النباس خول الكعبة) قال في الجوهرة الأكان بالواوفهو من صورة المسئلة و جوابها فن كان وال كان بدون الواوفهو جواب آن و یکون قوله (و نسلوا بصلاة الامام) باما للجوازوقوله فن كان اللاستئنان اه (أن كان منهم اقرب المالكعبة من الامام جازت صلاته اذا لم

يكن في جانب الامام) لان

التقدم والتأخر آعا يظهر

مند انحاد الجانب و في

الدرواو وقف مسامتا لركن

في حانب الامام وكان

و اقرب لم اره و ينبغي الفساد احتياطا لترجيح جهة الامام اه ج ل (١٩) (و من صلي علي ظهر الكعبة) ولوبلا سترة (حازت صلانه) الاانه يكره لمافيه من ترك التمثليم ولورود النهي عنه عن النبي صلى الله عليه بوسلم هدا به

۔ کاب الزکاہ کھ⊸

المشروطات خس • اعتفادات وعبادات ومعاملات وعقوبات و كفارات • فالاعتقادات خسالا عانباته وملتكته وكتبه ورساء واليوم الآخر • والعبادات خساله لاتو الصوم والزكاة والحج والجهاد • والمعاملات خس المعاوضات والمناكحات والمخاصمات والامانات والشركات • والعقوبات خس مزاجر مزجرة قتل النفس كالقصاص و مزجرة الجذ المال كالقطع فبالسرقة ومزجرة هتك السستر كالجلد والرجم ومزجرة سسب العرض كحدالغذف وكرفع التصنية مزجرة رفع البيضة كالفتل على الردة • والكفار ات خس كفارة القتل و كنارة الفلهار و كفارة الإفطار و كفارة البين و كفارة جنايات الحج و ترجع العبادات الجسالي ثلاثة انواع بدنى عن كالصلاة والصوم والجهاد ومالي محض كالزكاة و مركب منهمًا كالحج فكان يُجنى ان يكون الصوم قبل الزكاة الا اندائبم المترأن قال الله نسال ﴿ اقْبُوا الملاة وآثوا الركوة ﴾ ثم تفسير الزكاة يرجع الى وصفين مجودين الطهارة والخاء قال الله تمال ﴿ خَذَ مَنَ أَمُوالُهُمْ صَدَقَةَ تَطْهُرُهُمْ وَتُرْكُمُمْ بِمَا ﴾ وقال تعالى ﴿ وَمَا انْفَعْتُمْ مَن شيءُ فهو يخانه ﴾ فيمتمع للزك الطهارة من دنس الذنوب والحلف في الدنيا و الثواب في الآخرة (اقوله رحمالة آزكاة واجبة) اى فريشة محكمة "بنت فرضيتها بالكتباب والسنة التواترة والابعاع المتواتراما الكتاب فقوله ثمالي ﴿ وَ آثُوا الزَّكُوهُ ﴾ و اماااسنة فقوله عليه المملام • في الاسلام على خس ، وذكر منها الزكاة والاجماع منعقد على فرضيتها من لدن رسول!لله صلىالله عليه و سلم الى يومنا هذا • و الزكاة في المفة هي النماء و هي سبب الخاء إ في المال بالحلف في الدنيا والتواب في الآخرة وقيل هيءبارة عن النطوير قال الله تعالى ﴿ قد افلح من تُزَى ﴾ اى تطهر من الذنوب ؛ و في الشرع عبارة عن ايناء مال معلوم في سقدار عنسوس وهيعبارة عنفشل المزكى دونالمال المؤدى عندالحفقين مناهلالاصول الانها وصفت بالوجوب والوجوب انما هو من صفات الافصال لامن صفات الاهيال و عند بعضم عي اسم المال المؤدى لقوله تمالي ﴿ و آ تُو الرَّكُوة ﴾ و على وجوبرا على اللقوارم على المراخي قال في الوجيز على الفور عند مجد حتى لايجوز التراخي من غير عذر فاذلم بؤد لانفيل شهادته لانها حقافقراء وف تأخير الاداء عيم اضرار عليم نخلاف الحج فالدهدد على النزاجي لانه حقافة تعالى وقال ابو يوسف وجوب الزكاة على التراخي والحج على الغور لان الحج اداء سلوم في وقت مطوم والموت فيما بين الوقتين لا يؤءن فكان على الفور والزكاة خدر على ادائها في كل وقت (فولد على الحر المسلم العاقل البالغ) اعلم ان شرائط الزكاة "عانية خسة فالماك و"هو ان يكون حرا بالغا مسلما عاقلا وان لایکون لاحد عایه دین وثلاثة فی المملوك و هوان یکون نصابا کا ۱۸ وحولا کاملا وكون المال لما سامًا الوالمجارة (قو له اذا ملك نساباً) لان الزكاة وجبت لمواسساة الفقر ومادون النصاب مال قليل لاعتمل المواساة ولان من لم علك نصابا نفر والفقر عناج الى المواسسة (قو له ماكانا ما) محترز من ملك المكانب والمديون والبيع قبل

﴿ كتاب الزكاة ﴾

قرنها بالمدلاة افتدامالقرآن المظم والاماديثالواردة عن النبي عليه المسلاة والتسلم (الزكاة) لغة الطهسارة والغساء وشرعا تمليك جزء مخصوص من مال مخصوص لتخص محصوص الله تعالى و هي (واجية)والمراد بالوجوب الفرض لانه لاشموة فيه مداله (على الحر المسلم السالغ الساقل أذا ملك نسابا) فارغا عن دين له مطالب و عن حاجته الاصلية كاميا ادلو تقدرا LIKL)

القبض لان اللك النام هو ما الجمَّم فيه الملك والبد واما أذا وجدالك دون البدكة إلمبيع قبلالقبض والصداق قبلالقبض اووجمداليد دون الملك كلك المكاتب والمدبون لانجب فيه الزكاة (قو له وحال عليه الحول) انما شرط ذلك ليتمكن فيه من النفية وهل تمسام الحول من شرائط الوجوب او من شرائط الاداء فعندهمسا من شرائط الادا، وهوالعميم يؤيده جواز تعبل الزكاة وعند محد من شرائط الوجوب (فولًا واپس على صبى ولا مجنون ولا مكاتب زكاة) فان قبل لم ذكر الصبى والمجنون وقد مرة مقوله على البالغ العاقل • قلنا ذكره البيان من جهة النني والاثبات كما في قوله تعالى ﴿ فَاعْتُرَاوِا النَّمَاءُ فَالْحَيْثُ وَلَاتَقُرُ وَهُنَّ حَتَّى بِطَهْرَنْ ﴾ وأنما لم تجب على الصي لأنه غير مخاطب بإداءالعبادة ولهذا لأنجب عليه البدنية كالهلاة والصوم والجهاد ولامايشوسها المال كالحيم مخسلاف العشر فانه مؤنة الارض ولهذا تجب قيارض الوقف وتجب على المكاتب فوجب على الصبي لانه بمن تجب عليه المؤنة كالنفقات وكذا المجنون لازكاة عليه هندنا اذا وجد منه الجنون فالسنة كلها نان وجد منه اناقة فبمض الحول ففيه اختلاف والجميم عن ايي حنيفة اله يشترط الافاقة في اول السنة و آخرها وان قل بشرط فاولها لانعناد الحول وفرآخرها ليتوجه عليه خطاب الاداء وعن ابي توست تعتبر الافاقة فياكثر الحول لان للاكثر حكم السكل وهند مجمد اذا وجدت الافاقة فيجزء من المسنة قل اوكثر وجبت الزكاة سواه كانت من اولها او وسطها او آخرها كما في البسوم فانه اذا أفاق فيبعض شهر رمضان لزمه صوم الشهركله وأن قلت الافاقة وأما المكانب فلا زكاة عليه لانه ايس مالكا من كل وجه لوجود المنافي وهوالرق ولان المال الذي في ده دائر مينه وبين المولى أن أدى مال الكتابة سار له وأنْ عِزْ سار لمولاه فكما لابجب على الول فيه شي فكذا لابجب على الكانب (قو له ومن كان عليه دين عيط عاله فلا زكاة عليه) لان ملكه فيه كانس لاستمقائه بالدين ولائه مشغول عاجته الاصلية فاعتبر معدوما كالماء المستحق بالعطش لاجل نفسيه اولاجل دائه ومعني قولنا محوانجه الاصلية ال المطالبة به منوجهة عليه بحبث لوامننع من الاداء بضرب ويحبس فصار في صونه ازالة الضرر عن نفسه فصار كعبد الخدمة ودارالسكني بل اولي فنقض ملك النصاب والمدمالفناه قال في الماية كل دنه مطالب من جهة العباد فأنه عنم وجوب الزكاة سواء كان الدين العباد او الله تمالي كدين الزكاة فالذي له مطالب من جهة العباد كالقرض وثمن المبيع وضمان المتلف وارش الجراحة والمهر سسواءكان الدين من النقود اوالمكيل اوالموزون اوالثياب اوالحيوان وسواه وجب بنكاح أوخلم أوصلح عن دم عد وهو حال اومؤجل والنفقة اذا قضي ما منعت الزكاة وأن لم بقض ما لاتمنع وهذا كله اذاكان الدن فوذمته قبل وجوب الزكاة اما اذا لحقه الدين بعسد وجوب الزكاة لمتسقط الزكاة لانها قد ثنت فردمته واستقرت فلا يسقطها مالحق منالدين بعد ببوتهما قال الصير في رحمه الله و اجمعوا ال الدين لا عنم وجوب العشر • وقوله «محيط عالم» الاحاطة ت بشرط حتى اوكان لا يحيطه لاتجب ابضا وانما معناه عنمه أن بلغ نصابا حتى لوكان

وحال حليه الحول) ثما خذ يصرح يمفهوم الفيود المذكورة بقوله (وليس حل سبي ولا بجنون) لانهما غير مخاطبين باداء العبادة كالصلاو الصوم (ولا مكاتب زكاة) لعدم الملك انتام (ومن كان حليه دين انتام (فلاز كاة عليه) لانه تصاب (فلاز كاة عليه) لانه معنول بحاجته الاصلية فاعتر معدوما كالماء المستحق بالعطش

الدين درهمــا واحدا في المــاثـين منم الوجوب واوكان له اربعون منفـــالا و عليه احداً و عشرونُ مثقبالًا لا نجب عليمه الزكاة و أنَّ لم يعكن محبطناً لكن لما لم يق الباق نصابا جمل كأنه مدوم لان المديون ماكمه في النصاب ناقس لا غيده ملكه له فان كان لصاحب الدين ان يأخـذه من غير قضـا، ولارضى و ذلك آية هدم الملك كما في الوديمــة والمنصــوب و دين الزكاة والعشر والحراج يمنــع الزكاة بقدره لان له مطالب من جهة الآدى و سواء في ذلك زكاة الاموال الطَّـاهرة والباطنة خلاة لزفر في الباطنة هو مقول ايس الامام حق المطالبة في الباطنة فهو دين لا مطالب له من الآدميين ولنا بل للامام حق المطالبة اذا عملم من اصباب الاموال عدم الاخراج فإنه يأخذه المنهم و يسلمها الى الفقراء و سواء كانت الزكاة عليــه في مال قائم او زكاة مال قد اســتهاكمه و من ابي يوســف أنه يغرق بين دين زكاة المسال المستماك وبين المين وهذاكما اذاكانه مانًا درهم حال عليها الحول فوجب منها خسة دراهم فلم يخرجها حتى حال حول آخر لم يجب لثناني شيء ومنعت الزكاة الواجبة للحول الاول ولوكازاا حال الحول هامها استهلك المال وبغيت الزكاة فيذمته ثم انه استفاد ما في درهم آخر و حال عليها الحول نجب الزكاة عنده وعندهما لا تجب والفرقلة ازدين المين استحقيه جزء من المال ومافى الزمة ليس بمستحق بهجزء منه فبق دينا لامطالب، من العباد وفي هذا اشارة الى أنه لايطالب، الامام عنده بعدما يصر دينا و هندهما يطالب 4 ولا تجب الزكاة لان له مطالبا قال في الهماية و دين الزكاة مانم حال بقاء النصباب لانه ينتفض به النصباب وكذا بعد الاستهلاك خلافا لزفر فيهما ولابي وسف في الثاني * فقوله * خلافا لزفر فيهما ، أي في النصاب الذي وجب فيهدين الزكاة وفي النصاب الذي وجب فيه دن الاستهلاك فانه لم بجعل هذين الدينين مانعين ازكاة لانه لامطالب للما من جهة العباد فصار كدئ المنذور في الكفارات و همــا لا عنمان الوجوب بالاجماع (قوله وان كان ماله اكثر من الدين زكى الفاضل اذا بلغ نصابا) لفراغه عن الحاجة والرَّحْمَّة في وسط الحولدين يستغرق النصاب ثم يرى منه قبل تمام الحول فانه تجب هايه الزكاة عند ابي توسف لانه جمل الدين بمنزلة نقصان النساب وقال عهد لابجب لانه بجمل ذلك بمنزلة الاستحقاق وان كان الدين لايستغرق النصاب ثم برى منه قبل تمام الحول فانه تجب الزكاة مندهم جيما الازفرقانه يقول لا يجب • رجل وهب لرجل الف درهم فحال عليها الحول عند الموهوبله ثم رجع فيسا الواهب فلا زكاة على الموهوب لانه استفق عليه عن النصاب (قو له وليس في دور السكني وثباب البدن واثماث المنسازل ودواب الركوب وعبيد الحبدمة وسلاح الاستعمال زكاة) لانها مشغولة بحوايجه الاصلية لانه لابدله من دار يسكنها وثيساب يابسها وكذا كتب العلم ان كان من اهله واللم يكن من اهله لابجوز صرف الزكاة اليه اذا كانت نساوى مانتي درهم و سنواه كانت الكتب فقهما او حدثا اونحوا وفي الخبندي اذا كان له محمف تيمنه مانًا درهم لا نجوزله الزكاة لانه قد بجد معمقًا مقرأ فيه (قوله ولا بجوز ادا. الزكاة

هداية (وال كان ماله ا كثر من الدنزكي الفاضل ادًا بلغ نصابا) لفراغه من الحساجة (وايس في دور السحكني و ثباب البدن و اثاث المزل ودواب الركوب و عبيد الحدمة وسلاح الاستعمال زكاة) لانهامشفولة بالحاجة الاصلية و ليست نامية اصلاو على هذا كتب العلم لاهلهاو آلات المحرفين لما قلنا هداية اقول وكذا لغير اهلها اذا لم نوبها النجارة لانها غير نامية غير ان الاهل له اخد الزكاة وال مساوت نصابا وغيره لا كافي الدر (ولا يجوز اداء الزكاة الانابسة الاينية مقارنة للاداء او مقارنة لعزل مقدار الواجب) لان الزكاة عبادة فكانت من شرطها النية كالصلاة والصوم والاصل قىالنية الاقتران الا ان الدفع نفرق فاكتفي وجودها حالة العزل تبسير اكتقديم النية في الصوم * وقوله * مقارنة للادا. • * يهي الي الفقير او الى الوكيل فانه إذا وكل في إداء الزكاة اجزأته النيسة عندالدفع الى الوكيسل فان لم نو عندالتوكيسل ونوى هند دفع الوكيل جاز ويجسوز الوكيل بادا. الزكاة ال يدفع لابه وزوجته أذا كانوا فقراء كذا فالابضاح وفالفتاوى أذا دفعها الى ولده الصغير اوالكبير وهم محتاجون جاز ولايجوز ان يأخذ لنفسه منها شيئا وان قال صاحب المال ضمها حيث شأت له أن يأخذ لنفسه (قوله و من تصدق بحميم ماله لا نوى الزكاة سقط عنه فرضما) يعني اذا تصدقه على نفير وكذا اذا نوى تطوعاً وان نوى عن واجب آخر مقم عما نوى ويضمن الزكاة واو تصدق بعض النصاب سمقط هنه زكاة المؤدى هند محمد لانالواجب شايع فىكل النصابكم ان وجوب الزكاة لشكر نعمة المال والكل نعمة فبجب في المكل شبايعا فاذا خرج البعض سقط عنه ماكان فيم اعتبارا البعض بالكل وعند ابى يوسف لايسقط لان البعض غير متعين لكون البساق محلا فمواجب واذاكان غير متمين لانسقط زكاة المؤدى كالانسقط زكاة الباقي اوجود المزاجمة لازالمؤدى محل الواجب وكذا البساق ايضا محلا الواجب ومقسدار الواجب في الوَّدى بجورُ إنَّ يَعْمُ مِن الوَّدَى فَصِورُ إنَّ يَعْمُ مِن البَّاقُ فَلا يَعْمُ مِن وَاحْدُ مُنَّهُما لمدم الاولوية ووجـود الزاحمة وعدم قاطع الزاحمة وهو النية المعينة لذتك تخـلاف ما إذا تصدق بالبكل فان المزاجمة العدات هناك فسقط عنه الواجب ضرورة لعمدم المزاحة ولواتصدق بخمسة دراهم ينوى بها الزكاة والتعلوع قال ابويوسنف يقع عن الزكاة لان الفرض اقوى مناألفل فانتني الاضعف بالاقوى وقال محمد يقع عن التطوع لانه لا عكن الايفاع منهما لننافيهما فاغت النية فلا يقع عن الزكاة,

مري باب زكاة الابل كه⊸

الابل اسم جنس لا واحدله من لفظه كقوم ونساء وسميت ابلا لانها تبول على افغاذها وقدم الشيخ زكاة المواشى على النقدين لان شريعة الزكاة او لاكانت من العرب وهم اصحاب المواشى وقدم الابل على البقر لان العرب كثيرة الاستعمال للابل اكثر من استعمال البقر (قوله رحمالله ليس في اقل من خس ذود صدقة) ويقال من خس ذود بالاضافة كا في قوله تمالى فو تسعة رهط كه والذود من الابل من الثلاث الى القسع (قوله قان كانت خسا سائعة وحال عليها الحول نفيها شاة) السائعة هى التي ترسل الرعى في البرارى ولا تمان في قالزل وسواء كانت ذكورا منفردة او انانا مفردة او النانا مفردة او النانا مفردة او النانا مناولهما والشاة من النام مالها سنة وطعنت في النانية قال الخيندى لا يجوز في الزكاة الا الثني من الفنم من الفنم عليه حاله عليه الحول ولا يؤخذ الجذع وهو الذي عليه سنة اشهر واما فساء وهو ما الى عليه الحول ولا يؤخذ الجذع وهو الذي عليه سنة اشهر واما

الانبدر (او مقارنة لمرل مقدر الواجب) لان الركاة مبادة وكان من شرطهاالنية والاسل فيها لاقتران الاان الدفع نفرق قاكن بوجوم المان الدفع نفرق التبدير التقدم النية في الدوم هذا له (و من تصدق الركاة سقط فرضها عنه) و (لاينوي) له استمانا لان الواجب جزء منه فكان متمينا فيه فلا عاجة منه فكان متمينا فيه فلا عاجة الى التميين عداية

الله باب زكاة الابل في

مدأ زكاة الواشي وبالابل ميا اقتداء بكتبر سول الله صلىالله عايه و الم (ابس في اقل من خس) بالثنوين و (دُود من الأبل) بدل منه و مقال خس ذو دبالا ضافة كا في قوله تسمة رهط و هو من الابل من الثلاث الى التسم (سدقة) لعدم بلوغ النصاب (فادابافت خساساعة)و هي الكنيفة بالرعى اكثرالعام لفصد الدرو النسل (و حال علم الحول فقم اشاة) شي ذكراواثي والثبي ناانم ماتمه حولولانجوز الجذع فيالزكاة وجوزق الاضعبة (الى تسع فإذا كانت عشرا فغيها شاتان الى اربع عشرة فاذا كانت خسءشرة نفيها ثلاث شاة إلى تسع عشرة فاذا كانت مشرىن *

الجذع منالضأن فلا يجوز فىالزكاة ويجوز فىالاضمية وادنى السن الذى يتعلق يركم الزكاة فالابل بنت مخاض عند ابي حنينة ومحمد * فان قبل لم وجبت الشاة فالابل مع أن الاصل قالزكاة أن يجب فكل نوع من جنسه * قبل لاز الابل أذا بلغت خيساً كانت مالا كثيرًا لا مكن اخبلاؤه عن الوجوب ولا عكن ابجباب وأحدة منها لما فيه من الاجماف وفي ابجاب الشقص ضرر عيب الشركة فلهذا وجبت الشساة وقيل لان الشباة كانت تغوم في ذاك الوقت بخمسية دراهم وبنت الخياض باربعين درهميا فإيجاب الشباة في الحس من الابل كايجاب الحسة في المائين من الدراهم ثم الواجب هنا المين وله نغلهــا الى القيمة وقت الاداء والهــذا اوكانت قيمة خس من الابل اقل من مائني درهم وجبت الشباة ولو اناله ابلا سبائمة باعها في وسبط الحول أو قبله بيوم لسائمة اخرى من غير جنسها استقبللها حولا آخر اجماعا كالابل اذا باعها باليقر وكاليقر اذا باعها بالغنم او باعها مدراهم أو مدانير أو بعروض ونوى بما التجارة فانه تبطل الحسول الاول ويستأنف حولا على الشانى فان فعـل ذلك قرارا من الزكاة قائه يكره عند مجد خلافا لابي يوسف و اما اذا باعهما بجنهما فذتك ببطل الحول اينسا ويستأنف الحسول علىالشاني عندنا وقال زفر لايطل الحول الاول وأن باعهما بعد الحول بجنسها أو بخلافها كانت زكاتهما دشا عليه ولا يتحون زكاتها الى بدلهــا محيث تبق بقائهـا وتغوت بغواتهــا وأن بإعالسائمة قبل تمام حولهما ثم ردت عليه بعيب في الحول ان كانت بغضاء قاض لم ينقطع حكم الحول وكان غليه زكائمها وان ردها بغير أضاء لم يلزمه زكوتهما الابحول جمديد وكذا لو وهيمًا فيالحول ثم استرجعها فيه لم ينقطع حكم الحول لان الرجوع في الهية وجب فعنها سـوا. كان الرجوع بقضاء او بغبر قضاء كذا في شرحــه ﴿ قُولُهُ فاذا بلغت خسسا وعشرين فغيرا بنت مخاض) وهي التيالها سنة وطعنت في الثانية سبيت بذيك لان امهما ماخض بغيرها في العمادة اي عامل بغيرها وفي الغرب مخضت الحامل مخضا اي اخذها وجع الولادة ومنه قوله تصالي ﴿ فَأَجَّا مَا الْحَـالَسُ الى جدَّع النَّفَلَة ﴾ اى الجبأما قال لم يكن ممه ابنة مُخاض فالقيمة ولا يجوز هنا الاالانات غاصة ولا يجوز الذكور الاعلى وجه القيمة واما في البقر فلمسا سنواء وق النم ايضًا بجوز الذكر والا ثى (قوله فاذا بلغت سا وثلاثين ففها نت لبون الى خس واربعين) وهي مالهــا ســنتان وطعنت فيالثالثة ففهــا بنت لبون الى خس واربعين) وهي مألها سنتان وطعنت في الثالثة سميت بذلك لان أمهـــا ذات لين بولادة خيرها في المسادة (قوله فاذا بلغت مسئا واربعين نفيها حقة الى سـتين) وهي مالهـا ثلاث سنين وطمنت في الرابعة سميت بذلك لانه حقالها ان تركب ومحمل عليها (قو له واذا كانت احدى وسيتين نفيها جذمة الى الم خسوسبتين) وهي مالها اربع سنين وطعنت في الحامسة ولااشتقاق لاسمها وهي اعلى سن بجب فيما الزكاة في السنة كلها (فَو لَد فاذا بانت سنا وسبمين ففيما بنتا لبون

فغيما اربع شياء الى اربع وعشرين فاذاكانت خسا وعشرين ففها بنت مخاض) وهي التي طمنت فيالسنة الثانية (ألى خس و ثلاثين قادًا كانت ستا و ثلاثين نفها منتلبون) وهي الي طعنت في الثالثة (اليخرواربعين فاذا كانت منا واربعين فغما حقة) و هيالتي طمنت في الرابعة (الىستين فاذا كانت احدى وستين فنها جذعة) وهىالتي طنعت في الحامسة (الى خس وسنجمين فادًا كانت ستا وسجين ففرا بنتا لبون الى تسمين فاذا

احدى وتسمين فغيها حقنان الى مائة وعشرين) مذا اشترت كتبالصدقات من رسولالله سلالله عليه وسلم مدايه (ثم) اذا زادت على ذلك ﴿ ١٥١ ﴾ (نستانف الغريضة فيكون في الخس شاة مع الحقنين وفي العشر شسانان

> الى تسمين فاذا بلغت احدى وتسمين فغيما حقتان الى مائة وعشرين) ولاخلاف ف هذه الجلة (قوله ثم بستأنف الغريشة فني الجنس شباه و في العشر شاكان ال آخره) الى أن قال فاذا بلغت مائة وستا وتسمين ففيها اربم حقاق الى مائنين لو خس بنات البون • وقوله • ثم يستأنف الفريضة ، الداكما تستأنف في الجسمين التي بعد المسائة والجنسين بيني أني خس و عشرين منت مخاض الى ست وَثلاثين ثم منت لبون الى حت واربعين ثم حقة الى خسين هكذا ابدا من بنت المخاض الى بنت الجون الى لحقة فهذا معنى قوله كما يستأنف ڨالجُسين التي بعدالمائة والجُسين احترز مِذا عن استُناف الاول وهوالذي بعد المائة والعشرين فأنه ليس فيه أثباب لمت لبون لانعدام وجوب نصابها لانه لما زاد خسا وغشرين وعلىالمائة والعشرين صارجه مالنصاب مائة وخما واربمين فهو نعساب لمشالمخاض ممالحقتين فلما زاد هلمها خسا صار مائة وخمسين فوجب ثلاث حفاق لان فكل خسين حقة (قوله وأاغت والعراب سواء) البخت. جع بخني وهوالمتولد من العرب والجم منسوب الى بخت نصر والعراب جع جسل عربي والعرب جمع رجل عربي ففرقوا بين الألمدي والبسائم كما فرقوا بين حمسان وحصان فالعراب منسوبة الىالعرب وألفت البجم • وقوله • سسواء • يسى في جوب الزكاة واعتبــار الربا وجواز الاضعية اما نوحلف لايأكل لحم البحت لم يحنث باكل لحم العراب لازالا عان مجولة على العرف والعادة وليس فيسوائم الوقف والخيل المسبلة زكاة لمدمالمك ولا فبالمواشي العمي ولا المقطوعة الفوائم لانيا ليست بساءة واذاكان الرجل سائمة فجاءه المصدق لاخذالزكاة فغال ليست هيلي أولم محل عديا الحول أوعلى دين محيط بقيمتها فالقول قوله مع عيسه لانه انكرالوجوب وان قال قد ادتها الى مسدق غيرك ان كان هناك مصدق غيره صدق مع عينه سواء اتى بالبراءة املا في ظاهر الرواية وروى اله لايصدق حتى بأني بها وان لم يكن هناك مصدق لم يُصدق وأن قال قد ادشها الى الفقراء لم يصدق وتؤخذ منه ثمانيا وكذلك هذا الحسلاف فىالعشر وان كان المال دراهم او دنانير اواموال النجارة فغال قد ادينها الى القراء صدق لان دفع ذكاة قهده الاموال مفوضة الى ارباعا

- في باب صدقة اليقر

قدمها على البنم لان البقر تحصلها مصلحة الزراعة وألعم والغنم لابحصل بها الا اللهم ومناسبتها للابل من حيث الضخامة وألقيم حتى ان اسم البدنة تشملهما وسميت البقر لانما تبعر الارش بحوافرها اى تشفها والبقر هوالشق (قوله وحقالة لميس فياقلُّ من ثلاثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلاثين سباعة وحال عليها الحول فقيها تبيع اوتبعة) وهوالذي له سنة وطنن في الثانية سمى تبيعا لانه الى الآئ يتبع لمه ثم المائي

وفي خين عشيرة ثلاث شياه وفي عشرين لوبع شياه وقی خین وعشر ن بنت الله عالم المقتين (الى مائة رخمان فكون فيها ثلاث حقاق تم) أذا زادت (تستأنف الفريضة) اسيا (فيكون في الحس شماة) ممثلات حقاق (و ق العشر شاغازوقى خس مسرة ثلاث شیاه و فی عشر من اربعشیاه وفي جنس و عشرين بند عنانى وقىست وثلاثين مات لبون فاذا بلغت مائة وستا وتسمعن فقها اربع حفاق الى وأنين ثم تستأنف الفريضة الهاكما تستأنف ف الجسسان الي بدالمانة والحسين) حتى بجب في كل خدسين حفة ولا تجزى ذكور الال الا بالخيمة للانات مخالف اليفر والنئم فان الممااك عذر كا يأن (والفت) جع العني وهو الشبولد بين العربي والجمي منسوب الى غت نصر (والعراب) بالكررجم عربي (سواء) فالنصاب والوجوب لأن أثمالابل لمتناولهما

﴿ باب صدقة البقر ﴾

(أيس في اقل من ثلاثين

من البقر صدقة) لعدم بلوغ النصاب (فاذا كانت ثلاثين سائمة) كا تقدم (وحال هابها الحول ففيها تبدع) وهو دُو سنة كاملة (او تبيعه) وسمن تبيعا لانه يثبع امه (وق اربعين مسنة اومسن) وهو ذو ستين كاملتين (فاذا زادت علىالأربعين وجب ڨالزيادة بقدر د الى ستين) وذلك (هند ابىحنيفة ننى) الواحدة ربع عشر مسنة وقىالاتنين نصف عشر مسنة وقىالثلاثة ثلاثة ارباع عشر مسنة وفى الأربع عشر مسنة قال قىالتصبيح هذه رواية الاصل ﴿ ١٥٢ ﴾ ورجح ساحب الهداية وجهها

لازيد على الذكر في هذا الباب وكذا في الفنم بخلاف الابل حيث لأبجوز الذكر فيها الاعلى طربق ألفية وادنى سسن يتعلق به الزكاة فىالبقر ثبيام عندهما وقال ابويوسف تعلق ايضا بالتجاجيل (قُو لَه وقياربعين مسن اومسنة) وهي مالها سننان وطعنت في الثالثة فأن اعظى تبيعين جاز لانهما بجزيان على المسنتين فلاني بجزيان عا دونها أولى (قوله فاذا زدت على الاربعين وجب في الزيادة بقدر ذبك الى سنين عند ابي حنيفة) فني الواحدة ربع عشر مسئة وقي الاثنين نسف عشر مسئة وفي الثلاث ثلاثة ارباع عشر مسنة وقىالاربع عشر مسنة وهذه رواية الاصل وروى الحسن عن ابي حنيفة آله لا يجب في الزيادة شيء حتى مبلغ خمسين فيكون فيها مسنة وربع مسنة او ثلاثة تسم لان الاوقاس في البقر نسم تسم (قول وقال الولوسيف و محمد لاشي في الزيادة حتى بِلغ الستين ففيها تبيعان) ولاخلاف بينهم فيما دون الاربمين ولاق.ماورا، السستين (قول وفي سبمين مستنة و تبيع وفي تمانين مسنتان وفي تسمين ثلاثة اتبعة وفي ماثة تبيعان ومسنة) وفي مائة وعشر مسنان وتبيع وفي مائة وعشرين اربعة اثبعة اوثلاث ومسنتان وعلى هذا فنس (قو له وعلى هذا تغير الفرض في كل عشر من تبيع الى مسنة) وهذا بالاجماع (قوله والجواميس والبفر سواء) يعني قيالزكاة والاضمية واعتبارالربا اما فىالاعان اذا حلف لاياً كل لحم البفر لم محنث بالجاموس لعدم العرف وقلته في بلادنا فلم يتساوله اليمين حتى لوكثر في موضع ينبغي ان يحنت كذا في الهماية ولوحلف لايشترى البقر لالمناول الجواميس وآن حلف لايشترى لغرا تناولها فبحنث بشرائها لانالالف واللام للمعهود

- اب زكات النم

قدم الفنم عن الحبل لكثرته وكون زكاة الفنم منفقا فيها وزكاة الحبل محتلفا فيها ثم الفنم يقع على الذكور والانات وعليهما جيما (فوله رجه الله ليس في اقل من اربه بن شاة صدفة) ادنى السن التي تجب فيه الزكاة الثنى فعساعدا وهو الذي الى عليه حول عندهما وما دونه حلان لاشي فيها وعند ابي يوسف تجب فيها الزكاة (فوله فاذا كانت اربه بن سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة) وصفتها الذي فصاعدا وهي مالها سنة وطعنت في الشانية ولا يؤخذ الجذع والعسأن والمز في ذلك سدواه وعن ابي حنيفة ان الجذع من العنان يجوز وهو ما اتى عليه اكثر السنة لانه يجوز في الاضعية وهي اضيق من الزكاة الاثرى ان النبيع لا يجوز فيها و يجوز في الزكاة والاول هو الفلاه

واعتده النساني والمحبوبي تبعا لصاحب الهداية (و قالا لاشي في الزيادة) عملي الاربعين (حي تبلغ) الي (ستين فيكون فيها تعيماان او تبيئان) قال في التعييم وروی اسد ین عرو عن ابي حنيفة مثل قولهما قال فالتمفة وهدنه الرواية اعدل وقال الاسبجابي وهذا امددل الاقاويل وعليه الفتوى اله ومثله **ق**ى^{ال}صر عن البنابيع و في جوامع الفقه قولهما هوالمختار (و في سبعين مسنة وتبيع وفي عانین مسئتان و ق تسمین ثلاثة أتبعة وفيمائة تبيعان و مسنة و على هذا) المنوال (تنفير الفرض فيكل عشرة من تبيع إلى مسنة) بهذا المثال (والجواميسوالبقر سواء) لاتحاد الجنسية اذ هو نوع منه و أنما لم محنث ، بأكل الجاموس اذا حلف لابأ كالحمالبقر لعدم العرف

﴿ باب صدقة الغنم ﴾

(ايس فى اقل من اربسين شــاة صدقة) لمدم بلوغ النصاب (فاذا كانت اربسين

سائمة) كما تقدم (وحال عليها الحول ففيها شاة) شى ذكرا واشى (الى مائة وعشرين فاذا زادت) (ويؤخذ) المائة والعشرون (واحدة ففيها شامال الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها تلاث شياه) الى ثلاثمانة وتسعة وتسعين (فاذا بلغت ارجمائة ففيها اربع شياه ثم فوكل مائة شاة

ويؤخذ في زكاة الغنم الذكور والاناث وقال الشنافعي لايؤخذ الذكر الا اذاكانت كلها ذكورا ثم السنة ان النصاب اذاكان ضأنا يؤخذ من الضأن وان كان معزا فن المعز وان كان منهما فن الفالب وان كانا سواء فن الجما شاء (قول والضأن والمعز سواء) يعنى في وجوب الزكاة واعتبار الرباء وجواز الاضعية اما لوحاف لاياً كل لحم الضأن فاكل لحم المعنث

م ﴿ باب زكاة الحيل ﴾ و-

اشتفاقه من الحيلاء وهو التمايل وانما اخرها لفلة وجودها وقلة استامها والاختلاف في وجوب الزكاة فها واقل سن بجب الزكاة فها ان ينزى اذا كان ذكرا اوينزى عليه ان كان اثنى (قو له رحمه الله اذا كانت الخيل سائمة ذكورا و آناثا و حال عليها الحول فساحبها بالخيــار أن شــا. أعطى عن كل فرس دنــارا وأن شــا. قومها وأعطى من كل ما ين درهم خمسة دراهم) انحا شرط الاختلاظ لان في الذكور المنفردة رواشان العميم منهما عدم الوجوب لعدم التناسل بخلاف غيرها من السوائم حيث بجب في ذكورها منفردة لانه وان لم يحصل منها التناسـل حصل منها الاكل وفيالاناث المنفردة ريهاشان الاصح الوجوب لانها تتناسسل بالفعل المستعار والناس لأغانعون منه فيالعــادة وذكر في الاصل انه لاشئ فيهــا حتى تكون ذكورا واناثا ولا تجب فىالذكور اتنفردة ولا فىالاناث المنفردة لان تمساءها بالتوالد لانهسا غير مأكولة عند ابي حنيفة وبكون النصاب اثنين ذكرا واثى على هذه الرواية وروى أنها تجب فىالذكران ضلى هذا النصاب واحد والعييم لابد من الاختلاط ثم وجوب الزكاة في الخيل انميا هو قول ابي حنيفة وزفر وقال ابو توسيف ومجمد لاشئ فيهما وهذا اذا كانت لغيرالغزو اما اذا كانت للغزو فلا شيء فيها بالاجماع ثم عند ابي حنيفة وزفر الوجوب في عينها وبؤخذ من قبمتها حتى لولم تبلغ الفرسمان على الرواية التي اشـــترط فيها الاختلاط والفرس على الثـــانية مائتى درهم اخذ بقدر ذلك ولهذا قال وان شاء قومها • وقوله فصاحما بالخيار • احترز عذا عن قول الطحاوى نانه يقول الحيار على العبامل والاول هو الظاهر * وقوله وأن شاء قومها هذا الحيار فيأفراس البهرب لتفاربهما فىالقيمة اما فىافراس البجم فيقومها حممًا بغير خيمار لتفاوتهما وإنمما لم يؤخد زكاتها من عينها لان مقصود الفقراء لم محصل به لان عينها غير مأكول هند ابي حنيفة وكمان ينبغي عنده ان لاتجب الزكاة في الحيل لانهما غير مأكولة عنده وانمسا المقصود منها الركوب ولهذا قرنها الله تعسالي بالبغال والجمر الاائه ترك القياس ومن اصله أن الفيساس يترك مخبر الواحد (قوله وقال الويوسف ومحمد لا زكاة في الخيل) ونه قال الشبافيم قال في فتاوى قاضيحان والفتوى على قولهما ونه قطع في الكنز أيضًا وقال السرخسي قول أبي حنيفة أولى قال في النهاية وأجمعوا على ال الامام

﴿ باب زكاة الحيل كه انما اخرها للاختلاف فيوجوب الزكاة فماقال الوحنيفة (اذا كانت الخيل ساعة) كالتقدم وكانت (ذكورا واناثا) او الماثافقط (فصاحمابالحيار انشاء اعظى عن كلفرس دندارا وان شاء قومها و اعطی من کل مأتی در هم خسددراهم) عنزلة عروض المارة (وليس ف ذكورها منفردة زكاة) اتفاقا و لمبقيد منصاب اشارة الىان الاصيم انها لانصاباتها لعدم النقل (وقالا لازكاة في الحيل) قال فالتعميم قال الطعاوى هدذا احبالقولين الينا ورجعه الفاضي ابوزيد في الاسرار وقال فياليناسع وعليه الفتوى وقال في الجواهر والفتوى على قولهما وقال فيالكاني هوالمختبار للفتوى وتبعه شارحالكنز والنزازية فيفتاواه تبصا لصاحب الخلاصــة و قال قاضمخان قالوا الفتوى على قولهماو قال الامام أبو منصور في النمادة العميم أول ابي حنيامة ورجحه الآمام الدرخسي في المبسوط والقدوري في التجريد واجاب عما عسي بورد على دليله وصاحب الهداية وهذا أقوى جهة عدلي ما يشهدنه المجريد

للقدوري والمبسوط للسرخسي وشرح شيخنا للهداية (ج) (٢٠) (ل) والله أعلم اه

لايأخذ صدقة الخيل من صاحبها جبرا لان زكاتها لاتجب في عينها بخلاف السائمة فانها جزء من عينها والامام فيه حق الاخذ ولان الخبل مطمع لكل طامع فلو ولى السعاة اخذ الزَّكَاةَ فَمَا لَمْ يَرْكُوهَا لَصَاحِمًا وَكَانَ القِبَاسِ عَنْدُ الى وَسَفَّ وَمَحْدُ أَنْ يَجِبُ الزَّكَاة فيها لانها مأكولة عندهما وأنما تركوا القياس لقوله عليه السلام • عفوت لكم عن صدقة الحيل والرقيق الا أن قالرقيق صدقة الفطر ، وقال عليه السلام • ليس على المسلم ف فرسمه وعبده صدقة ، الا أن ابا جنيفة حمل ماروياه على فرس الركوب يدليل قوله والرقيق الا أن قيالرقيق صدقة الفطر والفطرة أنميا تجب في عبد الحدمة (قول ولا في شي من البفسال والجير الا ان تنكون انجسارة) لقوله عليه السسلام ه ليس في الكسمة شيُّ ، و هي الجير و البغال ملحقة ما ، وقوله • الا أن تكون للتجارة ، لان الزكاة حيننذ تدلق بالمالية كسائر اموال التجارة (قولد وايس فالفصلان والمحاجيل والحلان صدقة عند ابي حنيفة ومحمد الا ان يكون فيماكبار) الفصلان جم فصيل وهو اولاد الابل * والحسلان بضمالحساء وكسرها يتمم الحل وهم اولاد الغُمْ * وَالْجِاجِيلِ اولادالبقر * فان قيل ليست هذهالمسئلة من جنسالحُيل فلم اوردِها فما • قبل لان زكاة الحيـل مختلف فيهـا و الزكاة في هذه الاشــياء مختلف فيهــا أيضا فاوردها فيهـا (قوله وقال ابويوسـف تجب فيهـا واحدة منها) وقال زفر فيهـا مانى الكبار وبه قال مالك وكان ابوحنيفة اولايقول تجب فيها ماتجب فى الكبار وبه اخذ زفر ومالك ثم رجع فغال تجب فيها واحدة منها وبه اخذ ابو بوسف والشافعي ثم رجم وقال لأنجب فما شيء وله الخذ مجد وإذا كان فها واحدة من المسئات جعل الكل تبعالها في انعفادها نصابا دون تأدية الزكاة حتى لابجزيه اخذ واحدة من الصغار وصورة المسئلة اذا اشترى خسة وعشرين فصيلا اواربعين حملا اوثلاثين عجلا اووهبله ذلك هل سنقد علمها الحول فعند الىحنيفة ومجمد لا وعند الى توسيف ينتقد حتى لوحال الحُول من حين ماكمه تجبالزكاة وصورة اخرى اذا كانله نصاب سائمة فحال علمها ستة اشهر فنوالدت مثل عددهما ثم هكت الاصول وبقيت الاولاد هل بتي حول الاصول على الاولاد فمندهما لا وقال الولوسف سبق ﴿ قُولُهُ وَمِنْ وَجِبُ عَلَيْهُ مُسَانَ فلر يوجد ممه اخــذ المصدق اعلى منهـا ورد الفضل اواخذ دونهـا واخذ الفضــل ﴾ طَاهر هذا إن الخيار الىالصدق وهو قول الاسبيجابي والصواب ان الخيار الى صاحب المال قال الصِيرِق الصحيح اللالخيسار إلى المصدق اذا كان فيه دفع زيادة لانه في مقدار الزيادة شراء والى صاحب الممال اذا اراد ان يدفسم الادنى والزيادة لائه دفع بالقيمة و في دفع الخيسار الى صاحب المال بالاجماع فان وجب ننت لبون واراد ان مدفع بعض حقة فالحبار الى المصدق لما في التشقيص من ضرر و التفاوت بين لبت المخاض و لنت اللبون شاتان اوعشرون درهما وبين نت اللبون والحقة كذلك وبين الحفة والجذعة كذلك وبين بنت المخاض والحقة اربع شياء اواربعون درهما وبين بنت المخاض والجذمة ست شياه اوستون درهماً (قوله وبجوز دفع القيمة فىالزكاء) وكذا

بضم الفاء جمع فصيل و هو ولدألناقة اذا فصل من امه ولم سلم الحول (والحلات) بضم الحاء جم حل بفيمتين وهو ولد الشأن فىالسنة الاولى (والثجاجيل) جمع عول بوزن سنور ولدالبقر (صدقة عندابي حنيفة ومجمد الااز بكون معها كبار) و لو واجدا ومجب ذلك الواحد كما في الدر (وقال الويوسف) عب (فها واحدة منها) ورجم الاول (ومن وجب عليه مسن فلم توجد) عنده (اخذالصدق) ای العامل (اعلى منها ورد الفضل اواخذ دونها واخذ الفضل) الا أن في الوجه الاولله أن يأخذ ويطالب بسين الواجب او بقيمته لانه شراء وفي الوجد الثباني يجبر لانه لاسع فيه بل هو اهطاء بالقيمة (و بجوز دفع القيم في الزكاة) وكذا في فيالعشروالخراج والفطرة والنذر والكفارة غير الاعتباق ثعتب القيمة يوم الوجوب عندالامام وقالا ومالاداء اجماعاً و مقوم في البلد الذي المال فيه واو فيمفازة فني اقرب

يعلفها ساحما نصف حول فاكثر ولو قدر والنسل (صدقة) لان الوجوب النمو وهو بالاسامة او الاعداد العارة ولم يوجد (ولا يا خذ المصدق خيار المال ولا ردالته) ای ردینه (و) اعا (يأخذ الوسط منه) نظرا للجانين لان فياخذ الخيار امترارا بامحاب الاموال وفورزالته اضرار ابالفقراء (و من كان له نصاب استعاد ق اثناء العول من جنسه) سواة كان من عاله أو لا كهبة وارث (ضمه اليه) اى الى النصاب (و زكامه) اى مه واللمبكن منجنسه لايضم الفاقا(والسائمة) التي نجب فهاالزكاة (هيالي تكنف بالرعى) بكسر الرا. الكلاء (في اكثر حولها) لان اماب السوام قد لابجدون عرامن ان يعلفوا سوائمهم في بعض الاوقات فعل الاقل باللاكثر (فان علفها نصف السول او اكثر فلازكاة فيها) لزيادة المؤنة فنعدم الخارفيم استى (و الزكاة عندای حنیفة و ای وسف) تجب (في النصاب دون العفو) و هو مابين الفريضتين (و قال محمد) وزفر (فهما) وفائدة فيما اذا هلك العفو وبقي النساب فيق كل الواجب

ف النذور والكضارات والعشر و صدقة الفطر ولا يجوز ف الهدايا والضمسايا و قال الشافعي لا مجوز (قولد و ليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة) يعنى بالموامل ولو اسميت و بالعلوفة و لو لم بعمل عليها لأن السبب هو المال النبامي و دليله الاسامة او الاعداد النجارة ولم يوجد و لان في العلوفة تترك المؤنة فينعدم النماء فيهما معنى (قولد ولا يأخذ المصدق خيمار المال ولا رزالته) اى ولا ردية (قوله و يأخذ الوسط منه) لأن فيه نظرا من الجسابين لان ق اخذ خياره اضرارا باحساب الاموال و في اخمد ردالته اضرارا بالفقراء فيقسمه ثلاثة اقسام جيد و ردى و وسط و بأخذ من الوسط ولا يأخذ الرباء و هي التي تربي ولدهما ولا الاحكولة و هي التي تسمن اللاحكل ولا الغمل ولا الحمامل و يحسب عليه في سَاعَة العمياء والعجف، والصغيرة ولا يأخذ منها شبيتا لقول عر رضيافة منه لساعيه عد عليهم السخلة و لو آناك بها الراعي كفه ولا تأخذها (قوله و من حكان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول مالا من جنسه ضمه الى ماله و زحكاه) سواء كان المستفاد من نمائه اولا وبأى وجه استفاده ضمه سنوا، كان عيراث او هيئة او غير ذلك و شرط كونه من جنسه اذ لوكان من غير جنســه من حكل وجــه كالغنم مع الابل فانه لا يضم ولوكان معه نصاب من السائمة حال عليها الحول فرصكاها ثم باعها دراهم و معه نصاب من الدراهم قد مضى عليها نصف الحول فعند ابى حنيفة لا يضم اليه عمن السائمة بل يستأنف له حولا جديدا و عندهمـا يضمه و تركبهما جميعا و هذا اذا كان عن الساعة بلع نصابا بانفراده اما اذا كان لا بلغ نصابا ضمه بالاجماع واما ثمن الطعمام المشور وثمن العبد الذي ادى صدقة فطره فانه بضم اجماعاً ولو باع الماشية قبل الحول بدراهم او بماشية ضمالتن الى جنسه بالاجماع اى يضم الدراهم الى الدراهم والماشية الى الماشية وان جمل الماشية بعدما زكاها طوفة ثم بأعها ضم تمنها اجماط لانها خرجت من حكم مال الزكاة فلم بق نصابًا (فَوَلِه والسَّاعُةُ هي التي تكتني بالرعي في اكثر حولها) لان اصحاب السيوام قد لاعدون بدا من ان يطفوا سوائمهم في بمض الاوقات فيمل الاقل ثابسا للاكثر ثم هذا الذي ذكره من الاسامة في حق انجاب زكاة السوائم انما نصيح أن لوكانت الاسامة للدر والنسل أما اذا كانت الجمارة او الهمل والركوب فلا تَجْب فيها الزكاة اصلا (قُولُه فان علفها نصف السول او اكثر خلا زكاة فيها) قال قيل اذا علفها نصف السول و ساءت نصفه استوى الوجوب وعدمه فينبغي ان رجح جانب الوجوب احتياطا لانه عبادة ومبناها على الاحتياط * قيل أما لا ثبت الزكاة لانه وقع الشك ف ثبوت خبب الإيجاب والترجيم انما یکون بعد ثبوت السبب (قوله والزکاة عند ابی حنیفة و ابی یوسف واجبة في النصاب دون العفو وقال مجد وزفر يتعلق بالنصاب والعفو) و قائدته فيما اذا هلك المغو وبق النصاب ببق كل الوجوب صدهما وقال محد و زفر يسقط مقدر الهالك كما

أذا كان له تسم من الابل عال عليها الحول ثم هلك منها اربع فعليه في البساق شاة مندهما و قال مجد و زفر عليمه في البساقي خسبة انساع شساة وكذا اذا كان معه ثمانون من الغنم حال عليها الحول فهلك منها اربعون ضليمه في الباق شاة و عند محمد و زفر نصف شاة و ان هلك سنتون فنصف شاة و عنمد مجمد و زفر ربع شناة و لهذا قال ابو حنيفة بصرف الهلاك بعد العفو الى النصاب الاخير ثم الذي يلب الى أن ينهي لان الاصل هو النصاب الاول وما زاد عليه البع له و قال ابو يوسف بصرف الهـ لاك الى العنو اولا ثم الى النصاب شابعا . بانه اربعون من الابل حال علمها الحول فهلك منهها عشرون فني البساقي اربع شياه عند ابي حنيفة و قال ابو يوسـف فيهـا عشرون جزء من ســتة و ثلاثين جزَّ، من نت. ليون وقال مجد وزفر نصف بنت ليون (فو له واذا هلك المال بعد وجوب الزكاة سفطت عنه) قيد بالهلاك لان الاستهلاك لايسقطها لان الزكاة تجب عليه بعد الحول وهو بمسكها غلى طريق الامانة فاذا استهلكها ضعنها كالوديعة ثم الهلاك انمسا يسقطها اذا كان ببل مطالبة الساعيما اما اذا طلبا ولم يسلما اليه معالفدرة فقد قال الكرخي عب عليه الضمان * وهو قول العراقيين لانها أمانة طالبه مهما من علك الطالبة فصار كالودع اذا طاب منه الوديمة فلم يدفعها اليه مع الامكان حي هلكت وقال ابوطاهر الدباس والوسيل لا يضمن قال في النهاية و هذا المرب الى الفقه لان وجوب الضمان يستدعى تغوشا ولم يوجد فاما في منع الوديعة فقد بدل البد فصار مفومًا لبد المالك فيضمن وفي البدايع كافة مشايخ ما وراء النهر قالوا لايضمن ولو طلب الساعي لان المالك مخير ان شاء اعطاء المين اوقيتها فلم يلزمه نسايم المين فصار كما قبل المطالبة قال في النهاية والاصم عدم الضمان (قوله فان قدم الزكاة على الحول وهو مالك انصاب عاز) لانه ادى بعد سبب الوجوب قال في النهاية لكن بين الاداء مجملا وبين الاداء في آخر الحول فرق وهو الالمجل بشرط فيه ال لا منتفس النصاب في آخر الحول وفي الاداء في آخر الحول لايشترط • بيانه اذًا عبل شاة عن اربعين غال الحور وعنده نسع وثلاثون فلا زكاة عليه حتى انه اذا كان صرفها اني الفقراء وقمت تطوعاً و ان كانت قاعمة بينها فهدالامام اوالسامي ستردها وامااذا كان اداؤه في آخر الحول وقعت عن الزكاة وان انتمس النصاب بادائه قال الحبندي انميا بجوز التجيل بشرائط ثلاث احدمها ان يكون الحول منعقدا وقت التجيل والثاني أن يكون النصاب الذي عبل منه كاملا فآخر الحول والثالث أن لامنوت أصله فيما بين ذلك مشالة أذا كان له أقل من ماثق درهم اواربع من الابل فهذا مال لا نعقد عليه الحول فاذا عبل الزكاة ثم كل النصاب بعد التعميل لا يكون ماعبل زكاة ويكون نطوعاً وكذا اذا كان له ما تسا درهم فنصدق مخسد على فقر منية الزكاة و انتفس النصاب مقدار مأعجل و لم يستفد شيئا حتى حال الحول والنصاب فاقس. كان ماعجل تطوط وان استفاد شيئًا حتى كمل 4 النصاب قبل الحول ثمال الحول والنصاب كاملصع التعبيل عن الزكاة واما اذا كان استفاد مايكمل

التليذين (واذا هلك المال بعد وجوب الزكاة) ولو بعد منع الساعي في الاصبح الزكاة لتملقها بالدين دون الذمة و اذا هلك بعضه لانما بعد الوجوب عزلة لامانة فاذا استهلكها الزكاة على الحول وهومالك الزكاة على الحول وهومالك لاكثر من سنة أو جوب السبب وهو ملك النصاب السبب وهو ملك النصاب

به النصاب بعد الحول ثم حال الحول الشائى وجبت الزكاة فيما عبل لا توب عنها لان التعبيل حصل للحول الاول ولم يجب عليه زكاة الحول الاول و يجوز التعبيل لنصب كثيرة اذا كان في ملكه نصاب واحد وقال زفر لا يجوز الا عن النصاب الموجود في ملكه حتى انه إذا كان معه خس من الابل فعل اربع شياه ثم ثم الحول وفي ملكه عشرون من الابل فعندنا يجوز عن الكل وعنده لا يجوز الا عن الحس قال لان كل نصاب اصل نفسه ولنا أن النصاب الاول هو الاصل في السبية والزوائد عليه تابعة له ولو عجل اداء الزكاة الى فقير ثم ايسر قبل الحول اومات اوارتد جازما دفسه عن الزكاة لان الدفع صادف الفقر قا يحدث بعده من الفناء والموت لا يؤثر فيه ولو عجل الذا الدفع صادف الفقر قا يحدث بعده من الفناء والموت لا يؤثر فيه ولو عجل المنابع واماتجيل المشران كان قبل الزراعة لايجوز وان كان بعدالزراعة وبعدالنيات جاز قان كان بعد الزراعة قبل النبات جاز عند ابي يوسف و عند محمد لايجوز وهو الاظهر وان عبل عشر ثمر الفيل ان كان بعد طلوعها جاز وان كان قبله لايجوز

- اب زكاة الفضة

قدمها على الذهب لانها اكثر تداولا فيما بين الناس الا ترى ان المهر ونصاب السرقة وتم المتلفات يتدرلها ثم الغضة تناول المضروب وغيرالمضروب والورق والورقة تختص بالمضروب وجمها رقوق بضم الراء (فوله رجه الله ليس في اقل من ما تي در هم صدقة فاذا كانت ما تىدرهم) اى موزونة زنة كل درهم منها اربعة عشر قيراطا فغيا خسة دراهم وزنكل درهماربعة عشرقيراطا يبنى علهذا احكام الزكوة ونصاب السرقات وتقدير الديات والمهر والحراج سواء كانت الفضة مضروبة اوغير مضروبة اوحليا فجمع جميع مانى ملكه منها من الدراهم والحواتين وحلية السيف واللجام والسرج والكواكب في المعمف والاواني والمسامر المركبة في السكاكين والاسورة والدماليج والحلا خيل وغر ذبك فان بلغت كلها وزن ما في درهم فما خسة دراهم والا فلا ولا خفد علصا العول حتى تبلغ مائين فان كان وزنها دون المسائين وفيتها لجودتها وصيافتها تساوى مائين فلا شي فها واصل هذا ان الاوزان كانت على عهد رسول الله صلىالله عليه ومالم مختلفة فنها ماكان وزن الدرهم عشرين فيراطا وهوالذي يسمى وزن عشرة ومنها ماكان وزنه عشرة قراربط وهوالذى يسمىوزن خسة ومنها ماكان وزن اٹنی عشر قراطا و هو الذی یسمی وزن ستة فکانوا شمارفون ما الی زمان عمر رضى الله هنه فاراد ان يستو في منهم الحزاج فطالبهم بالاكثر فشق عليم فالتمسوا منه الففيف فجمع حساب زمانه ليتوسسطوا بينهم فاستخرجوا له وزن السبمة فجمعوا ثلاثة دراهم وزنها اثنان واربعون قراطا فقسموها اثلانا فكانكل درهم اربعة عشر قراطا وائما كانت السبعة وزن عشرة مشاقبل لائك اذا جعث من كل صنف عشرة دراهم صار الكل احدى و عشرين مثقالا فاذا اخذت ثلث ذلك كان سبعة مثاقبل • وصورته

و باب زكاة الفضة كه قدمها على الذهب لانوا المحتر تداولا فيما بين الناس (ليس فيا دون مأتى درهم صدقة) لعدم مأتى درهم) شرعى زنة كل درهم اربعة عشر قبراطا والقيراط خس الشرعى سيعين شعرة الشرى سيعين شعرة (وحال عليها الحول فنها)

ولا شيء في الزيادة) على المائين (حتى تباغ) الزيادة (اربعين درهما فيكون فيها درهم ثم في كل اربعين درهما درهم) ولا شيء فيما بينهما وهذا عند ابي حنيفة (وقالا مازاد على المائين فزكاته بحسابها) قال في التعميم قال في المحفقة وزاد الفقهساء التعميم قول ابي حنيفة ومشى عليه النسني و برهان ﴿ ١٥٨ ﴾ الشربعة اه (واذا كان الغالب على الورق)

الله أفضر ب كل و احد منها في عشرة و تجمعه يكون اراهمائة و عشر بن مثنالا ثم نفسه اعلى عشر بن نفسيم من الفسمة احد و عشرون مثقالا فنلنه سبعة و قال مجمد بن الفضل المعتبر في كل زمان بدرهمه و به افتى بجاعة من المناخر بن الا ان الاول هو المعتبر و هوار بعد عشر قيراطا و عايد اطباق كتب المنقد بين و المناخر بن و هو الإغلام و و اعلم انك متى زدت على الدرهم الاثنة اسباعه و هي سنة كان مثقالا و لان المثقال عشرون قيراطا و مي نقصت من المثقال ثلاثة اعشاره و هو سنة كان درهما لان الدرهم اربعة عشر قيراطا (فقو له و لاشى في الزيادة حتى أعشاره و هو سنة كان درهما لان الدرهم مع الحسد ثم في كل اربعين درهما درهم) و هذا عند ابى حنيفة (فوله و قال ابويوسف و محمد ماز اد على الماشين فزكاته محسامه) فلت الزيادة افر كثرت حتى او كانت الزيادة افر من اربعين جزأ من درهم و هو ربع عشره (فوله و اذا كان الفالب على الورق الفضة فهى في حكم الفضة) لانها اذا كانت هى الغالبة كان الفضة بدايل الفالب عليها الفض فهى في حكم المروض قال بعض المفضة بدايل جواز سمها بالفضة متفاضلا و انما تكون في حكم العروض قال بعض العلاء في ذلك نظما

والفروش في عشرين مثقالاً ذهب ه نصف من المثقال في الحول وجب الداكانت بحال اواحرقت لا يخرج منها نصاب اما اذاكان تخلص منها نصاب وجب زكاة الحالص واذ استوى الحالص والنش قال في اليناسع اختلف فيه المناخرون على ثلاثة اقوال قال بعضم بجب خسة احتياطا وقال بعضم درهمان ونسف وقال بعضم لا يجب شيء (قوله وبعثر ان تبلغ قيمها نسابا) ولابد فيه من نية النجارة كسائر العروش

۔ ﷺ باب زکاۃ الذهب ﷺ۔۔

(فول و رحمه الله اليس فيما دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا) زنة كل مثقال منها عشرون قيراطا (وحال عليها الحول فتبها فصف مثقالا) ولا شيء في الزيادة حتى ببلغ اربعة مشاقيل فيكون فيهما قيراطان لان الواجب ربع العشر والاربعة المشاقيل نمانون قيراطا وربع عشرها قيراطان وقد اعتبر الشرع كل ديمار بعشرة دراهم فيكون اربعة مشاقيل كاربعين درهما وهذلي قول ابى حنيفة وعندهما تجب في الزيادة بحساب ذلك (فقوله وفي تبر الذهب والنفية وحليهما والآنية منهما الزكاة) النبر القطعة التي اخرجت من المعدن وهو غير المضروب ، وقوله و وحليهما ه وقال الشافعي كل حلى معد الباس المباح لا تجب فيه الزكاة النا ما روى عن النبي عليه السلام رأى امرأنان بطوفان وعليما سواران من ذهب فقال

وهى الدراهم المضروبة وكدا الورقة بالتخفيف معام (النشة فهي في حكم النشة) الخالصة لانُ الدراهم لا تُخاو عن فليل غش لانها لا تنطبع الابه وتخاو عن الكثير لجملنا الفلبة فاصلة وهو ال تريد عدلي النصف امتبارا للعقيقة هداية ومثله ف الابتناح عن الجامع الكبير (و اذا كان الغالب عليها الغش فهى في حكم العروض يعتبر ان تبلغ قيمرًا نصابا) ولابد فيما من نية النجارة كسائر العروض الااذاكان مخلص منها فضة تبلغ نصابا لانه لاتعتبر فيعين الفضسة القيمة ولانبذالتجارة هداية واختلف فبالمساوي والمختار لزومهما احتياطا غانيمة

و باب زكاة الذهب كه

(ليس فيادون عشرين منفالا من الذهب صدقة) لانمدام النصاب (فاذا كانت عشرين مثقالا) شرعياز نذ كل منفال عشرون قير اطافيكون المثقال الشرعى مائة شسيرة فهو درهم وثلاثة اسباع درهم

(وحال عليها الحول نفيها) ربع العشر وهو (نصف ثقال ثم في كل اربعة مثاقيل قيراطان وليس (انؤديان) فيما دون اربعة مثاقيل صدقة عند ابى حنيفة) خلافالهما كما تقدم (وفي تيرالذهب والفضة) وهو غيرالمضروب انجما معرب (وحليهما) سواء كان مباح الاستعمال او لا (والا نية الخماء الزكاة) لا نهما خلقا انمانا فتجب زكانهما كيف كانا

« انوْدَبَانَ زَكَاتُهُمَا » قالنا لاقال « انحبانَ انْ بِسَـُورِ كَا الله بَسُوارُ مِنْ نَارَ جَهُمْ » فقالتا لاقل ه فاديا زُكاتِمُمَا ، واما اليواقيت واللاكل والجواهر فلا زكاة فيها وأن كانت حلياً الا أن تكون الجمارة واما الآنية المُخذة من الذهب والفضَّمةُ والالجمة وخيرها فالزكاة فها واجبة بلاخلاف ولكن يختلفالحكم فيها بينالاداء من هينهها والاداء من قيمها نائه اذا كانله آناء فضة وزنه مائنان وقيمته ثلاثمائة نان ادى من هينه تصدق ربع عشره على الفقراء فيشاركه فيه وان ادى من قيمته فعند محمد بعدل الى خلاف الجنس وهو الذهب لان الجودة عنده ستبرة وعند الى حنيفة أذا أدى خبسة دراهم باز لان الحكم عنده مقصور على الوزن وان ادى من الذهب مايلغ فيشه خسة دراهم لم بجز اجساعاً لانالجودة متقومة عندالمقسالة عنلاف الجنس • والاصل فهذا الهاالالذي تجب فيه الزكاة الركان عما بجرى فيه الرباء فعند ابي حنيفة وأبي وسف يستر فيه القدر دون القيمة وعند زفر القيمة دون القدر وعند محمد الفع الوجهين المفقرا. يسانه اذا كانه مائنا قفز حنطة المجارة فيميسا مائنا درهم حال عليها الحول وقيمها كذبك فسليه خسة أففزة جيدة فالااستفرض خسة اففزة ردية قيمها اربعة دراهم فاداها من هذه اجزآه وسقطت عنه الزكاة عندهما ولا بجب عليه شي غير ذلك لان الزيادة رباً ، وقال مجمد وزفر عليه ان يؤدى الفضل الى تمــام قيمة الواجب ولو كان له مائسًا ففنز ردية فيتما مائسان فأدى اربعة اقفزة جيسدة فيمتها خمسة دراهم فاداها من خسسة افغزة ردية لايجسوز الا من اربعة منها وعليه قفيز آخر فيقول اصمان الثلاثة وقال زفر لاشيء عليسه غير ذلك لانه بستبر الفية دون القدر ومجمسة بعثبر انفعهما الفقراء وهنا اعتبار الفدر انفع ولوكاناه مأشبا درهم زيوف أو تبهرجة النالب عليها النضة فأدى عنها اربعة جيدة تبلغ قيمها خسسة ردية لابجوز الا عن اربعة وعليه درهم آخر عندالثلاثة وقال زفر لاشئ عليه غيرها ولوكانت الدراهم جيدة فأدى منها خسة زيونا فيتها اربعة جيدة سقطت عنه الزكاة عندهما لان الجودة سياقطة المرة عندهميا وقال مجد وزفر عليمه ان يؤدى الغضيل وكذا اذا كان له قلب فضة جيدة وزنه مائسان وقيمته لجودته وصناعته ثلاثمائة فعليه ربع عشره فان ادى خسمة زبونا اجزأه عندهمما وقال محد وزفر عليه ان يؤدى الفضمل واجموا على انه اذا ادى من الذهب او من غيره نما ســوى الفضــة ضليه قيمة الواجب بالفــا مابلغ وهي سبعة ونصف وكذا الحكم فيالنذر اذا أوجب على نفسمه صدقة قفيز حنطة جيدة فأدى قفزا رديا خرج عن لذره عندهما وقال محمد وزفر عليه الفضل فلو اوجب قفزا رديا نادى نصف قفز جيد تبلغ قيمته قيمة قفز ردى لابحدوز الاعن النصف عند الثلاثة وقال زفر لاشئ عليه غيره ولو وجب شمانين فتصدق بشاة سمينة لبلغ فيتهما قيمة شاتين جاز لانه لايؤدى الى الربوا وكذا فى الزكاة اذا وجب عليه شاة وسط فأدى شاة سمينة تبلغ قيمتها قيمة شسانين وسطين اجزأه وكذا اذاكان الواجب بنت مخاض فأدى بعض منت لبون اجزأه

- الله وكاة المروض الم

آخره من النقدين لانه يقوم بهما و العروض ماسوى النقدين (قوله رجمه الله الزكاة و اجبة ف عروض التجارة كائنة ماكانت) اى سواء كانت من جنس مأبجب فيه الزَّكاة كالسوائم اومن غيره كالتياب والحير (قوله يقومها عا هو انفع الفقراء والمساكين) تفسير الانفع ان يقومها بما ببلغ نصابا هند ابي حنيفة وهند ابي يوسف بما اشتراء ان كان الثمن من النقود وان اشتراه بغيرالنقود قومها بالنقدالغالب وعند مجمد بالنفدالغالب على كل حال سواء اشتراها بإحدالنقدين اوبغيره والحلاف فيما اذاكانت تبلغ بكلاالنقدين نصابا اما اذا بلغت باحدهما قومها بالبالغاجاعا • بيائه اذا قومها بالدراهر تبلغمائين وازبعين درهما وان قومها بالدنانير تبلغ ثلاثة وعشرين دينارا فانه يقومها بالدراهم هند الىحنيفة لانه تجب عليه ستة دراهم ولوقومها بالدنانر بجب نصف مثقال وهولايساوى ستة دراهم لان فية المثقال عندهم عشرة دراهم فانكان لوقومها بالدنانير تبلغ اربعة وعشرين ولوقومها بالدراهم تبلغ مائنين وستة وثلاثين فانه مقومها بالدنانر لانه انفع للفقراء ثمالمتبر فىألقيمة حندابى حنيفة ومالحول ولايلتفت بعد ذلك الى زيادة الفيمة ونفصانها وعندهما يومالاداء الىالفقراء كما اذا كان معه مائنًا قفر حنطة حال علمها الحول وهي تساوي مائنين فلم بؤد زكاتها حتى نقصت قيمًا فصارت تساوى مائة فان ادى من الطعام ادى ربع عشره خسة افغزة اجماعاً وانادى من القيد ادى خسة دراهم عندانى حنيفة وعندهما درهمين ونصفا وانكان هذا الطمام زاد بعدالحول في السعر حتى صار يساوى أربعمائك فان أدى من عينه أدى ردم حشره ابيماماً والَّ ادى من القيمة ادى خسة دراهم عنده وعندهما عشرة دراهم وهذا اذا كانت الزيادة والنقصال من حيث السعر اما اذا كانت من حيث الذات. واسلطة الجنساف اوالبلل او اكل الســوس بعضه فنقس كما اذا النلت الحنطة بعدالحـول حتى صارت قيمًا مائة وقد كانت قيمها بعد الحول مائين او اكل الـــوس بعضها حتى صارت تساوی مائة فان ادی من هینما فخسه اففزه و آن ادی من قیمها فدرهمان ونصف اجماعاً وإن كان التغير إلى زيادة بإن كانت يوم الحول مبثلة وقيمًا مائسان فيبست حتى صار تساوى ارجمائة فال ادى من العين فخسمة اقفزة وال ادى من الفية فخمسة دراهم اجماعا لان المستفاد بعد الحول لايضم ونقصان النصاب يسقط قدره من الزكاة (قو له واذا كان النساب كا، لا في طرفي الحسول فنقصانه فيما بين ذلك لايد غط الزكاة) لانه يشق اعتبار الكمال في اثنائه اما في اموال التجارة فظاهر لان التياجر دائميا تصرف في الميال وتصرفه قد يكون رابحيا وقد لايكون بازدياد السعر وغلائه واما فيالسبوائم فانهما لانخلو عن موت وولادة ورعا تعيب بعضها اما فياشداء الحيول وانهائه فلابد من كال النصاب اما فياشداله فالانعقاد واما في انهيائه فللوجوب وقيد بالنفسيان احترازا عما اذا هلك كل النصاب فانه يقطع الحولبه بالاتفاق وقال زفر لايلزمه الزكاة الا ان يكون النصاب كاملا من اول

﴿ باب زكاة العروض ﴾

وهو ماسيوى النقدئ و اخرها عنهما لائها تقومهما (الزكاة واجمة فيعروض التمارة كائنة ما كانت) اى كائنةاى شيء بعني سواء كانت من جنس ماتجب فيه الزكاة كالسوائم اوغرها كالثياب (ادابلغت فيمانصابا من الورق اوالذهب بقومها) صاحبا (عاهواتمع الفقراء والساكين منهما) اى النصابين احتياطا لحقالفقراء حتى لووجبت الزكاة أن قومت باحدهما دون الأخر قومت عاتجب فيه دو ٽالآخر (واڏا کان النصاب كاملا (ق طرق الحول) قالانداء للانعاد ونحفق الفناء وفي الانتهاء الوجوب (فنقصانه) مالة البقاء (فيابن ذك لابسقط الركاة) قيد بالنقصان لايه لو هلك

كله بطلالحول (وتضم قية العروض) التي التجارة (الىالذهب والغضة) المجانسة من حيث النمنية لان الفية من جنس الدراهم والدنانير (وكذاك يضم الذهب الى الغضة) لجامع الثمية (بالقيمة حتى يتم النصباب عند الى حنيفة) لان الضم لما كان والجباكان اعتبار ﴿ ١٩١ ﴾ القيمة أولى كما في عروض النجارة (وقالا لايضم الذهب الى

> الحول الى آخره • وقوله • فنقصانه فيما بين ذلك لايسقطالزكاة • معناه انتقس وبثي البعض اما اذا هلك كلُّه واستفاد نصاباً آخر انقطع حكم النصباب الاول ولو مات الرجل فوسط الحول انقطع حكم الجول ولم يبن الوارث على ذلك الحول (قوله وتضم قيمة العروض الى الذهب والفضة) وكذا يضم بعضها الى بعض وان اختلف اجساسها (قُولُه وكذلك يضمالذهب الىالفضة بالفيمة حتى يتمالنصاب هند ابي-نيفة) كما اذاً كان معه مائة درهم وخسة مثاقيل قيمتها مائة درهم ضليهالزكاة عند ابىحنيفة خلافالهما (قُولِه وقال الويوسيف ومجد لايضم الذهب الى الفضة بالقبمة ويضم بالاجزاء) كما اذاكان معه عشرة دنانير قيمتها خمسون درهما ومعه أيضا مائة درهم وجبت عليه الزكاة عندهما لكمال النصاب بالاجزاء وكذا عنده ايضا احتياطا لجهة الفقراء

-مع باب زكاة الرروع والثمار كهم

المراد بالزكاة ههنا العشر وتسميته زكاة خرجت على قولهما لانهما يشسترطان النصاب والبقاء فكان نوع زكاة وكذا هند ابي حنيفة لما كان مصرفه مصرف الزكاة سمى زكاة (فو له رجمه الله قال ابو حنيفة فىقليسل ما اخرجته الارض وكشره العشر) حد القليل السباع وما دونه لا شيُّ فيه وقبل جده نصف صاع والمراد بالارض هنـــا المشرية رفيه اشارة الى أنه لايلنفت الىالمائك سواء كان بالفا أوصبيا أومجنؤنا أوعبدا اوكانت الارض وقفا على الرباطات او المساجد او المدارس (قو له سواء سق سيما) السبح الماء الجارى (قوله اوسفته السماء) يعنى المطر قال الله تعمالي ﴿ وَارْسَلْنَا السَّمَاءُ عليهم مدرارا كو وقال الشاعر

اذًا وقع السماء بارض قوم * رحيناها و ال كانوا غضابا

(قو له الا الحطب والقصب والحشيش) لأن هذه الاشياء لاتستنب عادة بل تبق على الارش وكذا السعف لا شي فيسه لائه من اغصان الثجر والثجر لاعتبر فيه وكذا النين لاشئ فيه ايضا لانه ساق الحبوب كالثجر أشمار ولان المصود غرهما وهوالثمر والحب واما اذا قصد بالنجر الاستغلال كشجر الضرخ نانه بجب فيه العشر والما القصب فهو ثلاثة الواع قصب المسكر وقصب الذريرة وقصب الفارسي فقصب السكر وقصب الذريرة فيثما العشر والذريرة هو قصب السنبل واما قصب الفارسي فلاشئ فيه لانه لابستنبت وهذا اذاكان ف اطراف الارض اما اذا انخمذ ارضه مقصبة اومنجرة او منبتا الحشيش وساق اليه الماء ومنع الناس منه بجب فيه العشر (قول وقال اوبوسـك و محد لا بحب العشر الا فيماله ثمرة باقية) اى تبــق عبته

الفضة بالفيمة و) انما (يضم) احدهما للا خر (بالاجزاء) لان المعتبر فيهما القدر دون الفيمة حتى لأثجب الزكاة في مصدوغ وزنه اقل من مأتنين وقيمته فوقهما قال في التصحيح و رجع قول الامام الاسبيمابي والزوزي وعليه مثى النسني ورهان الشريعة وصدر الشريعة وقال في التحفية وقبوله المم للفقراء احوط فرباب السادات ام

وبابز كاة الزروع والثماري

المراد بالزكاة هنا العصر وتسمته زكاة باعتبار مصرفه (قال الوحنيفة فيقلبل مااخرجته الارض وكثره العثير سبواء سق سيما) وهو الماء الجاري كنوروعين (اوسقنه السماه) اى المطر (الا الحطيب والقصب) الفارسي (والحشيش) وكل مالا تقصد به. استغلال الارض ويكون في اطرافها اما اذا أتخذارضه مقصبةاو مشجرة اومنبتا الحشيش وساقاليه الماء ومتعرالناس منه نجب

اشتراط الحول لاته فيه معنى الؤنة ه فيه العشر جوهرة و اطلق الوجوب فيما اخرجته الارض لعدم ج ل ولذا كان للامام اخذه جبرًا ويؤخذ من التركة ويجب مع الدين و في ارض الصة رو الجنون و المكانب و المأذون و الوقف (و فالا لابحب البشر الا فيماله عرة باقية) اى

حولا من غبير تكلف ولا تشميس بمبا مثنات كالحنطة والشبعير والذربرة والسدخن والارز والجاروس والعدس والماش والهويسا وهي الدخن والجمس والرعى والهندبا والتمر والزبيب وما اشبه ذلك مما مقصده الاكل وهو بيق سنة او منتفره انتفاعا عاما كالزغفران والعصغر والغلقبل والكمون والحزدل والحكزيرة فقيمه العشر وفي السميم العشر قال عصر قبل ان يؤخذ منه العشر اخذ من دهنه ولم يؤخذ من الْهِرِهُ شَيْ وَكَذَا الرِّنُونَ صَلَّى هذا ويجب العشر في الجوز والموز والبصل والثوم فالصم ولا عشر في الادوية كالسمتر والشيونيز والحلف والحلبة وقيل بجب في الشونز العشر وهو حبة السبوداء ولاشئ فيالخطمي والوسمة ويزره ولافيالاشنان ولا فيما بخرج من الخشب كالقطران والسلت والقث والصمغ ولا شي في زر الباذنجان والجزر ولا في زرالقشاء والبطيخ والدباء والحنيار كان هذه الاشهاء لاتصلح الا الزرامة دون الاكل (قوله أذًا بلغ خسم أوسق سنتون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسملم) قال في العماح الوسق بكسر الواو والوسق مائسان قال العسر في رحمه الله الصاع اربعة ازبد زيد السنفرى فيكون الوسق اربعة وعشر فن منا فالخسسة الاوسق على هذا اربعة امداد الاربع وعلى تخريج ان المساع خسة ارطال وثلث مدان ونصف بالسنفرى ولان نسبة خسة ارطال وثلث من عانية ارطال ثلثاها فنذ ثلثي اربسة امداد بجده مدن ونصيفا (قو له وليس في الخضروات مندهما مشر) فال كانت انجبارة بجب فهما زُّكَّاة المجارة بالانساق. اذا بلغت قيمُها ماثني درهم والحضراوات ماليسله ثمرة باقيدة كالبقول والرطهاب فالبقول كالكراث والبقل والسلق ونحو ذلك والرطاب كالقشاء والبطيخ والباذنجان والسفرجل والرمان والتفاح واشباه ذاك واما البصل فروى محمد ان فيه العشر لانه بتي فيالمي النياس ولمتفعه النفياها عاما وبدخل تحت الكيل والعنب الركان بجني منه الزبيب مقدار خسسة اوستق ففيه العشر وذلك بأن محرص حافا فان بلغ مقدار ذَلَكُ فَعَيْهُ الْعَشْرِ أُو نَصْفُهُ أَنْ كَانَ بِسَاقَ بَعْرِبِ أُو دَالِيةً وَأَنْ لِمَ بِلَغَ ذَلِكَ فَلا شيُّ فَيْهِ وعن محمد أذا كان العنب رقيقًا لايصلح ألا للماء ولا يجني منه الزبيب لاشي فيه وأن كثر (قو لد وما سبق بنرب او دالية أو سبانية نفيه نصف العشر) الدالية الدولاب والسانية البعر الذي يستقيه الماء (قو له على الفولين) اي على اختلاف القولين عندابي حنيفة لابشترط النصاب والبغاء وعندهما بشترط ولوستي الزرع فيبنس السنة سما وق بمضها بالنرب فالمعتبر الاخلب من ذلك كما في السسوائم اذا علفها صاحبها فيالحسول واختبلغوا فيوقت العشر فيالثميار والزرع فقبال الوحنيفية وزفر بجب هند ظهور الثمرة والامن هليها منالفساد وان لم يستفق الحصاد اذا بلغت حدا ينتفع سا وقال الويوسف عند استمقاق الحصاد وقال مجد اذا حصدت ومسارت فَالْجَرِينَ وَفَائَدُتُهُ فَيِمَا اذَا أَكُلُّ مَنْهُ شَيْئًا بَعْدُ مَاصَارَ حَبًّا جَرِيشًا أَوَاطْمِ غَرِهُ مَنْهُ بِالمَرُّوفَ

اوسق)جم وسق (والوسق) مقدار مخصوص وهو (متون صاعا بصاع النبي مسلى الله عليه وسلم) وهو مايسم الفاواربعين درهمامن ماش او عدس کا بأتی تحقیق في مددة الفطر (وليس ق المضراوات) بنتم الحاء لاغر الفواكه كالتفاح و الكمثري وغيرهما او البقول كالكراث والكرنس وتحوها مغرب (عندهما عشر) لعدم الثمرة الباقية فالحلاف بين الامام وصاحبيه في موضعين في اشتراط النصاب والثمرة الباقية مندهما وهدم اشتراطهمامنده قالق الصفة الصميع ماقاله الامام ورجع الكل دليله واعتده النسق وسدر الشريعة اله تعميع (ومانىتى بغرب) اى دلو (او ذالية) اي دولاب (او سانیة) ای بعیریسنی عليه اي يستق من البرر مصباح (فقيه نصف عشر فالفولين) اي على اختلاف القولين المار بن بين الامام وصاحبيه فاشتراط النصاب والثمرة الباقية وعدمهما قال فالدروق كتب الشانعية او سقاه عاء اشتراه و قو اعدنا لاتأباء ولوستي سنما اوبآلة امتر الغالب ولو استويا فنسفه وقبل ثلاثة اربامه

اه لماكان اشراط النصباب قول الامامين و قد رأه فيما يوسق مخسد اوسق و اختلف في تقدير مالا يوسق بينه بقوله (و قال ابو يوسـف قيما ﴿ ١٦٣ ﴾ لا يوسـق كالزعفران والقطن) انمـا (يجب فيــه العشر اذا

بلفت قيمته) قيمة (خسة. اوسیق من ادی ما) ای شی (بدخیل تحت الوسق) كالذرة فرزماننا لانهلاعكن التقدرالشرعي فيه فاعتبرت القيمة كما في عروض التجارة هداية (و قال مجمد بجب العشر اذا بلغ الحارج خمسة امثال من أعلى ما مقدريه نوعبه فاعتبر في القطن خسة اجمال) كل حمل ثلاثمائة من (وفي الزغفران خسمة امنان) لاله اعلى مالغدريه والتقدر بالوسق فيماوسق آنماكن لانه اعلى مابقدر به (و بي العسل العشر اذااخذمن ارض العشرقل) العمل المأخوذ (اوكثر) عنبد ابي حنيفة (وقال ابو وسف لاشيء فيه حتى بلغ) نصابا (عشرة ازقاق) جميم زق بالكدر ظرف يسم حسين منا (و قال محمد خيسة افراق) جم فرق بفتحتين (والفرق ستة و ثلاثون رمالا) قوله رطلا بالكسر وهو مائة و ثلاثون درهمها وهكذا نقله في المغرب عن نوادر هشام عن محدقال و لم أجده فيما عندى من اصول اللفة

فانه يضمن عشر ما أكل واطم عند ان حنيفة و زفر وقال ابو بوسف ومجمد لا يضمن ويحتسبه فانتميل الاوسق ولايحتسب به فيالوجوب يعنى اذا بلغ الماكول مع الباق حسة اوسق وجب العشر فالباق لاغير وان اكل منها بعدما بلغت الحصاد قبل ان تحصد ضمن عنداً بي حنيفة و ابي توسف و زفر و لم يضمن عند محمد و ان اكل منها بعدما صارت في الجرين خنن اجماعاً ومانلف بغيرصنعه بعد حصاده اوسرق وجب العشر في الباق لاغير فلا عشر في الذاهب بالاجماع وبجسب عليه في عمام الاوسق مندهما ان كان بعدالوجوب حتى انالباق لوكان معالذاهب خمسة اوسق بجبالعشر فيالباق لاغيروعن اليموسف لابعثبر الذاهب ويتبرق الباق خسة او سقانات اخذفن متلفه ضمائه ادى عشره و عشر مابق (قو له وقال الوبوسف فيما لابوسق) اىلايكال (كالزغفران والقطن بجب فيه المشراذا بلفت قيمنه خسة اوسق مزادني ما مدخل تحت الوسق) قال صاحب الهداية كالذرة في زماننا ونحن نفول كالخرو الدخن ف بلادنا (فولدو قال محمد بجب العشر اذا بلغ الحارج خسة امثال من اعلى مالقدريه نوعه فاعتبر في القطن خسة احال) كل حل ثلاثمائة من (وفي الزعفران حسة امنان) والمن سنة وعشرون اوقية والاوقية سبعة مثاقيل وهي عشرة دراهم (قو لد و في العسل العشر قل او كثراذا اخذ من ارض العشر) لماروى أن في شبابة بفتح الشين قوم من خنم الطائف كانت لهم نحل وكانوا يؤدون من عملها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل عشرقرب قربة وكان محمى لهم واديم فلاكان في زمن عررضي الله عنه استعمل عليهم سفيان بن عبدالله الثفني و ابوا ال يعطوه شيئا من العمل فكتب الى عرر سي الله عنه بذلك فكنب اليه عران النحل ذباب عنب بسوقه الله تعالى الى من يشاء من عباده فان ادوا البك ماكانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحملهم واديم والافخل بيتهم وبين الناس فدفعوا البه حينئذ العشرمنه كذا فيالنهاية وألمعني فيه ان النحل تأكل من انوار الشجر و من عمار ها كما قال الله تعالى ﴿ ثم كملى من كل الثمر ال ﴾ و العسل متولد من الثمار و في الثمار اذا كانت فيالارض العشرية العشر فكذا ماشولد منها واما اذا كانت الارض خراجية لم بجب فها شي الأن ممارها لم بجب فها عشر وبهذا فارق دود الفزفانه باكل الوزق دون الثمار وليس فيالاهراق شئ فكذا ماشولد منها والذي شولد من دود الغزهو الا ريسم ولاحشرفيه لما ذكرنائم عنداى حنيفة بجب العشر في العمل قل اوكثر لانه بجرى مجرى الثمار والعشر عند. بجب في قليلاالثمار وكشرها لانه لا يمتبر فها النصاب (قو لد وقال الويوسف لاشي فيه حتى بلغ عشرة ازقاق)كل زق خسون منا و مجوعه خسمائة من (قوله و قال محمد خسة افراق و الفرق ستة و ثلاثون ر طلا) الفرق بنتحتين الماء يأخذ سنة عشررطلاكذا في المستصفى والمحدثوث يسكنون الراء وانما اعتبره يخمسة افراق على اصله في اعتبار خسة امثال اعلى ما مقدريه نوعه (قو لد وليس في الحارج من ارض الخراج عشر) يحتمل أن يرجع الى مايخرج منها من العمل ويحتمل من الحبوب و الثمارو الله اعلم

اه قال فى التحييج ورجح قول الامام و دليله المصنفون و اعتمده النسنى و صدر الشريعة اله (وليس فى الحسارج من ارش الحزاج) عسل اوغيره (مشر) لئلا بجتمع

-حﷺ باب من بجوز دفع الصدقة اليه ومن لامجوز ﷺ-

لما ذكر الزكاة على تعدادهما وكانت لابد لهما من المصارف و ارباب المصارف اورد باب المسارف (قول رحمالله قال الله تعالى انما الصدقات الفقرا، والمساكين الآية) اللام في هذالباب لبيان جهة المستمنى لا الشهرمك والفسيمة بلكل صف عـا ذكرهمالله بجوز للانسـان دفع صدقته كلمـا البه دون بفية الاصناف و بحوز الى واحد من الصنف لان كل صنف منهم لا محصى والانسافة الى من لا محصى لا يكون التمليك و اتما هو لبيسان الجهة فيه فيتساول الجنس و هو الواحد الاترى أنَّ من حلف لايشرب ماه الدجلة فشرب منه جرعة وأحدة حنث لاله لانقدر على شربه كله فعلم أن هذه الاسناف الثمانية بجملتهم ازكاة مثل الحكمية العسلاة وكل صنف منهم مثل جزء من الكعبة واستقبال جزء من الكعبة كاف وقوله تعسالي • أنما ه لاثبات المذكور و نتى ماهداه وهو حصر لجنس الصدقات علىهذه الاصناف المعدودة وانها مختصة بهم مخصرة عليم كانه قال أنما هي لهم وليست لغيرهم * قوله • الآية ، بالرفع والنصب فالرفع على تغدير الآية عمامها والنصب على تقدير اتم الآية و عدل من اللام الى في في الأربعة الاخيرة ليؤذن بانم ارسخ في استعقاق التسدق عليم عن سبق ذكره لان في الدعاء و نكر ر • في • في قوله وفي سبيل الله و ابن السبيل بؤذن بترجيح هذين على الرقاب والغمارمين (قول فهذه تمانية اصناف قد سفط منها المؤلفة) وهم ثلاثة اصناف صنف كان بؤلفهم النبي صلىالله عليه و سلم ليسلموا و يسلم قومهم باسلامهم وصنف منهم اسلوا ولكن على ضعف فبرى تقريرهم عليمه وصنف يعطيم لدفع شرهم مثل عباس بن مرداس السلمي وعبينة بن حصن الفزارى وصفو أن ابن امية الفرشي والاقرع بن حابس التميمي و ابي سفيان بن حرب الاموى ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمطيم خوفا منهم لان الانبياء صلوات الله عليم لا يخلفون الاالله تعالى و أعما بعطيم خشية أن يكم الله على وجوههم في الرجهام • قال قبل كيف جاز ان يصرف اليم وهم كفار • قبل لان الجهاد فرض على فقراء المسلمين و اغنيائم فكان الدفع اليم من مال الفقراء قائمًا مقام جهادهم في ذلك الوقت فكأنه دفعه اليم ثم سقط هذا السهم بوفاة رسولالله صلىالله عليه وسلم فلما مات رسولالله صلىالله عليه وسلم جاءت المؤلفة الى ابى بكر رضي الله عنه وطلبوا منه أن يكتب لهم بعادتهم فكتب لهم فذهبوا بالكناب الى عمر رمني الله ليأخذوا خطه على الصحيفة فزقها ففسال لا حاجة لنسا بكم فقد اعزاقة الاسلام واعنى عنكم اما اسلتم والا فالسيف بيننا وبينكم فرجعوا الى ابىبكر فقالواله انت الحُليفة ام هو فقال هو ان شاءالله و امضى مافعاه عر ﴿ وقولُه ﴿ قَدْ سَقَطُ مُمَا الْمُؤْلِفَة ﴿ لان الاجماع انعقد على ذلك (فَوْ لَه فالفقير من له ادني شي والمسكين من لاشي له) قال في البنابع الفقير هوالذي لا بسئل الناس ولا يطوف على الانواب والمسكين هو الذي يسئل ويطوف على الابواب و فان قبل البداية بالفقراء دليل على انهم احوج

تأخذاه اقول لكن الفتوى على قول الامام و له اقتى الخيرالرملي والشيخ اسماعيل الحائك و حامدافندي العمادي عليه العمل لانه ظاهر الرواية وباب وزدفع الصدقة اليدو من لا محوز كلا انهى الكلام في احكام الزكاة عقما عيان مصرفها مستولا بالآية الجامعة لاصناف المسيمقين فغال (قال الله تعسالي اعا الصدقات الفقراء والمساكين الآية الى آخرها (فهذه) الاصناف المجتوبة علم االآية (عانية اصناف قدسقط منها) صنف وهم (المؤلفة قلومهم) و هر الانداسناف سنف كأن يؤلفهم الني صلى الله عليه وسلم ليسلموا ويسلم قومهم باستلامهم وصنف اسلوا وَ لَكُنْ عَلَى ضَعَفَ غَيْرِيد تقريرهم عليبه وصنف يعطيم لدفع شرحمو المسلوت الان ولله الحد في غنية عن ذلك (لان الله تمالي أعن الاسلام واغني عثرم) وعلى هذا انعقد الاجاع هداية (والفقير من له ادبي شي) ای دون النصاب (والمسكين) ادنى حالا من الفقير و هو (من لاشي و له) و هـذا مروى عن ابي حنيفة وقدتيل علىالعكس و لکل وجه هداية (والعامل يدفع اليه الامام بقدر عله) اى مايسمه واهوانه بالوسط لأن استحقاقه بطريق الكفاية ولهذا يأخز وان كان غنيا الا أن فيه شمة ﴿ ١٦٥ ﴾ الصدقة فلا يأخذها العامل الهاشمي تنزيها لمقرابة انني سلى الله عليه وسلم

والغني لانواز 4 قي استعفاق الكرامة فلم تعتبرالشهة في حقه هدایة و هذا (ان عل) وبق المال حتى لو ادى ارباب الاموال المالامام اوهلك المال في ده لم يستعق شيئا وسقطت عن ارباب الاموال (وق الرقاب يعان المكاتبون) ولولغني لالهاشمي (ڧ فك رقايم) ولوعز المكانب و في د الزكاة تطيب اولاه الغني كالودفعت الى فقرثم استغنى والزكاة فى ده بطيب له اكلها (والغارم من لزمه دين) ولاعلك ذابا فاضلا عن د مه (وق سبيل الله منقطع الغزاة) قال الاسبهاي هذا قول الى وسف و حوالعميم وعند محمد منقطع الحاج وقيسل طلبة العلم وفسره فالبدايع بجميع الغرب ونمرة الحسلاف فيالوصية والاوقاف اله تعييم (وابن المبيل من كانله مال في وطانه وهو في مكان لاشي له فيه) وانما بأخذ مايكفيه الى وطنه لاغر حي لوكان معه ما وصله الى بلده من زاد و حمولة لم بجزله (فهذه جهان) مصرف (الزكاة والمالك أن يدفع الى كل وأحد منهم وله أن يقتصر

• فلنا انمسا بدأبهم لانهم لايسسألون فالاهتمام بهم مقدم على من يسسئل وهذا الحلاف لابطهر له فائدة فيالزكاة لانج لانجبوز الدفع الى جميعهم وانميا يظهر في الومسايا والاوقاف وهل الفقراء والمساكين صنف واحسد اوصنفان قال قاضيخسان صنفان عند ابي حنيفية وقال الولوسيف صنف واحبد وقائدته اذا أوسى ثلث باله لفلان والفقراء والمساكين فعلى قول ابى حنيفة الثلث بينم ثلاثا وعلى قول ابى يوسف نصفان نصفه لغلان ونصفه فلفقراء والمساكين (قول والعمامل دفع اليه الامام ان عل مقدر عله) اى يعطيه مايكفيه واعوانه بالمروف غير مقدر بالثمن والعامل هو الساعي الذي نصبه الامام على اخبذ الصدقات ولو هلك المال في د العباءل اوضاع سقط حقه واجزأ عن الزكاة عن المؤدين ولا يجدوز ان بعطى العمامل الهماشي من الزكاة شيئا ننزيها لفرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شبهة الوسخ و بحوز لغير الهماشمي ذلك وال كان غنيها لان الغني لابوازي الهماشمي فاستحقىاق الكرامة فان جمل الهاشي عاملا واعطى من غير الزكاة فلا بأس له ثم الذي يأخذه العمامل اجرة من وجمه حتى بجوزله مم الغني وصدقة من وجه حتى لابحوز العامل الهاشي تنزيها له عنما (قوله وق الرقاب بعني المكاتبون ف فك رقامه) الا مكانب الهساشي قائه لا يعطى منها شيئا عسلاف مكانب الفني اذا كان كبيرا واما اذا كان صغرا فلا مجوز قان عجز المكاتب وقد دفع اليـه الزكاة يطيب لمولاه الغني اكله وكذا اذا دفعت الزكاة الى الفقر ثم استغنى والزكاة بانسة فيده يطيب له اكلها (قولد والنارم من لزمه دين) اى محيط عماله اولاعلك نسمابا فاضلا عن دننه وكذا اذا كان له دن عملي غره لم بكن 4 غنيا سوا ، كان نسابا او اكثر لانه لم بكن بذك غنيا (قولد و ف سبيلالله منقطع الغزاة) هذا عند الى يوسف وعند مجد منقطع الحاج وفائدة الخلاف فالوصية (قوله وانالسبيل من كانه مال فوطنه وهو فرمكان النه له فيه) ولابحد من بدخه فيعطى من الزكاة لحاجته والما يأخذ مايكفيه الى وطنه لاغر وسمى ان السبيل لانه الازم السفر والسبيل الطريق فنسب اليه ولوكان معه ما وصله الى بلده من زاد وحلوة لم يجز أن يعطى من الزكاة لانه غير محتاج (قو له والمالك أن يدفع الى كلواحد منم وله الايقتصر على صنف واحد) وقال الشافعي لايجوز الايصرف الا الى كل ثلاثة من كل صنف (قو له ولا بجوز ال مدفع الى ذى) و بجوز دفع صدقة النطوع البه اجماعا واختلفوا قءصدقة الفطر والنذور والكفارات فمندهما بجوز دفعها المالذي الا ازالصرف الى فقراءالمسلين اقضل وعند ابى وسف لابجوز اعتبارا البازكاة واما الحربي المستأمن فلا يجوز صرف الزكاة والصدقة الواجبة اليه بالاجماع ويجوز صرف صدقة النطوع البه (قوله ولا بني بهـ ا مجد ولا يكفن بها ميت)

على صنف واحد) منهم ولو واحدا لان • ان • الجنسية تبطل الجمية (ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى ذَى) لام الشارع ردها في فتراء السلين (ولا بني بها مسجد ولا يكفن بها

لانعدام التمليك منه وهوالركن والدليل على الألتمليك لابتحقق ف تكفين الميت النالذئب لو اكاراليت يكون الكفن المكفن لا للوارث كذا في النهماية وكذا لايقضي بهما دين مبت ولايني بها السفايات ولا محفرتها الآبار ولا بجوز الا أن تقبضها غفيرا وتقبضهاله ولى او وكيل لانها تمليك ولابد فيهما من الفيض والهذا لا يجوزله اطعامهما بطريق الاباحة وأن قضي بهــا دن حي أن كان بغير أمره لابحــوز وأن كان بامره جاز أذا كان نقيراً وكأنه نصدق بها عليه وبكون الفيابض كالوكيلة في قبض الصدقة (قو لد ولابشــترى يها رفية نعنق) لان المنق اســفاط الملك وليس عُليك (قوله ولا ندفع الى غنى) لقوله عليه السلام • لاتحل الصدقة لغنى • • وأعلم أنه لابجوز دفعها الى عمانية الغنى وولد النني الصغير وزوجة الغنى اذا كانالهــا مهر عليه وعبد الغني القن ودفعه الى ولده وولد ولده وابونه واجداده واحد الزجين الى الآخر وغي هساشم والكافر سنوا ، كان دُميا او حربا • فقوله • الى غنى • بعنى غنيا مكنه الانتفاع ،اله حيى لا يدخــل عليه ابن الســبيل والغني هو من علك نصــابا من النقدين او مافيمنه نصاب فاضلا عن حوائجه الاصلية من ثبيابه ودار سكمناه وآثائه وعبيد خدمتــه ودواب ركوبه وسملاح استعماله ثم الغنباء على ضربين غنساء بحرم طلب الصدقة وقبولها وغناء بحرم السؤال ولا بحرم الاخذ من غير سؤال فالاول ان يكون محلا لوجوب الفطرة والاضمية وكما محرم عليمه الفبول كذلك محرم على المنصدق الاعطاء اذاكان عالما بحيله مقينا اوباكثر رأمه ولاتسقط عنه الزكاة بالتصدق عليه ومحل اللاغنياء صدقة الوقف اذا سماهم الوافف ولو دفع الى الغني صدقة التطوع جازله اخذها واما الفناء الذي محرم السؤال فهو ال يكونله قوت بومه فصاعدا ومن كاله دن حال على موسر مقر ببلغ نصابا لامجوزله اخذ الصدقة والكان منكرا وله مينة عادلة فكذلك أبضا وأن لميكن له بينة أوكانت الا أنها غبر عادلة لم بجزله اخذالزكاة حتى محلفه واما اذاكان مؤجلا حللهالاخذ الى ان محلالدين فلا بأخذ الا قدرالكفاية الى وقت الحلول (قوله ولاندنم الزكي زكانه الى ابه وجد، وان ملا) سنوا كان من جهة الآباء اوالامهات لان منافع الاملاك بينهما متعملة فلا يتحقق التمليك علىالكمال ولان نفقته عليه مستحقة ومواساتهم ومؤنتهم عليه واجبة منطريقالصلة فلابجوزان يستحفوها ومالك لابك ، وكذا دفع عشره وسائر واجباته لانجوز اليهم بخلاف الزكاة اذا اصابهله ان يعطيهم من خمسه من كان منهم محتاجا لاناله ان يمسك منه لنفسمه اذا كان محتاجا فكذاله أن يعطيهم منه (قو له و لا الى ولده وولد واده و أن سفل) ســوا • كانوا من جهة الذكور اوالانات وسواءكانوا صفارا اوكبارا لانه انكان صفرا فنفقته على ابيه واجبة وان كان كبرا فلا بجوز ابضا لعدم خلوس الخروج عن ياك الاب لان للوالد شهة فيملك انه فكان ما دفعه الى ولده كالباقي على ملكه من وجه وكذا المخلوق من مائه من الزناء لابعطيه زكاته وكذا اذا نفي ولده ابضا واوتزوجت امرأة الغائب

میت) لعدم التملیك (ولا بشتری بها رقبة نعتق) لانه اسفاط ولیس بملیك (ولا تدفع ال غنی) بملك قدر النصاب من ای مال كان فارغ عن حاجته (ولایدفع المزک ز كانه الی ابه و جده و ان علا و لا الی و لده و و اد و ان سفل) لان منافع الاملاك بریم متصلة فلایتحقق التملیك علی

الكمال (ولا إلى امرأته) للاشتراك في المنسافع مادة (ولاتدفع المرأة الى زوجها عند ابي حنيفة و قالا تدفع اليه (لقوله صلى الله عليه سإءك اجران اجرالسدقة وأجرالصانه قالهلام أنان مبعود و قد ساألته عن التصدق عليه قلنا هومحمول على النافلة هداية قال في التعيم ورجح صاحب المداية وغيره قول الامام و اعتدة النسق و برهان الشريمة اه (ولايد فع) الزك زكاته (الى مكاتبه ولا) الى (علوك) لفقدال التمليك اذكسب المملوك لسيده وله حق في كسب مكاتبه فلم يتم التمليك (ولا) الى (علوك غنى) لأن الماك واقعلولا (ولا الى ولدغني اذا كان صغرا) لانه بعد غنيا

فولدت قال ابو حنيفة الولد من الاول و مع هـذا يجوز الاول دفع زكاته اليهم و بجوز شهادتم له كذا ذكره التمر تاشي كذا في النهاية و في الواقسات روى من ابي حنيفة أن الاولاد من الشاني رجع الي هــذا القول و عليــه الفتوى (فو له ولا الى امرأته لان بينهما اشتراكا في المنافع و اختلاطًا في اموالهمًا قال الله تمالي ﴿ و وجدك عائلا فاغبي ﴾ قبل عمال خدمجة رضي الله عنها كذا في النهاية (قو له ولا تدفع الرأة الى زوجها عند الى حنيفة) لما ذكرنا (قو له و قال ابو پوسف و محمد تدفع الیه) لما روی آن زینب امرأة این مسعود سألت النبي صـلىالله عليه و سـلم عن دفع الصـدقة الى زوجها فقـال لك اَجران اجر الصدقة و اجر العسلة و هو مجول عند ابي حنيفة على صدقة النطوع لانهما كانت صنادِم السِدين تعمل للنباس فشأخذ منهم لانها كانت موسرة (قولد ولا يدفع الى مكاتبه ولا الى علوكه) وكذا لايدفع الى مديره و امهات اولاده لعدم التمليك اذكسب المملوك لسيده وله حق في كسب مكاتبه والمكاتب عبد مابق عليه درهم وربما بهجز فيكون الكسب للمولى قال في النهاية وله حتى في كسب مكاتبه حتى انه لو تزوج جارية مكاتبة لم يجزكا لو تزوج جارية نفسه (قوله ولا الي علوك غني) لان الملك واقع لمولاه و مدير الغني وام ولده عنزلة القن وما دون الغني ان كان مديونا ودينه مستفرق لرقبته وكسبه حاز الدفع عنسد ابي حنيفة لان المولى لاعلك مافي بده وعندهما لابحوز واما اذا لم بكن عليه دئ لابحوز الدفع اليه اجمساعاً و مكانب الغني بجوز الدنم اليه لغوله تمالي فو و في الرقاب ﴾ (قو لد ولا الي ولد غني اذا كان صغيرا لانه بعد غنيا عال ابيه بخلاف ما اذ كان كبيرا فقيرا فانه بجوز الدفع البعه لانه لابعد غنيا بيسار ابيه ولوكانت نفقته عليه بالكان زمنــا و قبل ان كان زمنا يجوز الدفع اليه قبل ان يغرض نفقته على ابيه بالاجماع وبعد الفرض بجوز عند محمد لانه لا يصير غنيا مقدار النفقة وقال انو نوسف لا مجوز بعد الفرض و هكذا حكم البنت الكبيرة وفي الفتاوي اذا دفع الى ابنة الغني الكبيرة قال بمضهم يجوز لانها لاتعد غنية بفنـــاء ابها و زوجها و قال بعضه لا بجوز وهو الاصح و أما ابو الغني فبجوز دفع الزكاة البعه اذا كان فقيرا واما زوجة الغني اذا لم بكن لهما على زوجهما مهر قال بعضهم تعطى وقال في المنتني لانعطى عند ابي توسيف و تعطى عنيد مجمد وفي الكرخي تعطى عندهما وقال ابويوسف لانعطى والاصيح قولهمما وأن كان لهما مهر ببلغ مائتي درهم ان كان معمرًا بجوزالها الآخذ و الدافع الاعطاء وان كان موسرًا فكذلك بجوز ابضًا عند ابي حنيفة و مندهما لابجوز ننا، على أن المهر في الذمة ليس نصاب عند، وعندهما نصاب وجميع ما ذكرنا في المصارف حكمهم سواء في الزكاة و صدقة الفطر والنذور والكفارات والمشور الانى الكنوز والمادن خاسة فان خس ذبك بجوز صرفه الىالوالدين والزوج والزوجة لانه يجوز ان بحبسه لنفسه اذاكانت الاربعة الاخاس لا تكفيه فاذا جاز لنفسه فغيره اولى قال فىالفتسارى رجل له اخ قضى القامني علبه

الى نى ھائىم) لان الله تعالى حرم عليم اوساخ الناس و عوضهم بخس خس الغنيمة ولما كان المراد من ئي هاشم الذين الميم الحكم المذكور ليس كام بين المراد منهم بعددهم فقال (وهم آل على و آل عباس وآل جعفر وآل عقيل و آل عارث بن عبدالطلب) فغرج ابو لهب مذاك حيى يجوز الدفع الى من اسلم من بنيه لان حرمة الصدقة على بى هاشم كر امة من الله تعالى لهم و لذريتهم حيث نصروه صلىالله عليه وسلم فى جاهليتهم و اسسلامهم و او لهب کان حریصا على اذى الني صلى الله عليه وسلم فلم يستحقها شوه (و) لا تدفع أيضًا إلى (موالمم) اى عتفائم فار قاؤهم بالاولى لحديث مولى القوم منهم (وقال ابوحنيفة ومجمداد ادفع الزكاة الى رجل يظنه فقرا فبان انه غنى او هاشمي او كافر او دفع في ظلمة الى فقرتم بازانه الوه او أنه) او امراته) فلا اعادة عليه) لان الوقوف على هذه الاشياء بالاجتماد دون القطع فيبنى الامر فيها على مايقع عنده (وقال آبوبوسف عليه الاعادة)لظيرور خطائه يغين مع أمكان الوقف على ذلك

قال في المحفد

نفقته فكسباه واطعمه ينوى به الزكاة فعند ابى يوسيف بجوز فيهما وعند محمد بجوز في الكسـوة ولا نجوز في الاطمـام ومن عال يتيما يكسـو. و نفقه من الزكاة جاز في الكسيوة دون الاطمام لان في الاطمام اباحة الا أن بدفع إلى بده و عن ابي وسف بجوز فیجما رجل اعطی فقیرا من زکاته او من عشر ارضه او من فطرته ثم ان الفقر اطمع المعلى لا مجوز ذاك الاعلى سبيل التمليك ولا مجوز على سبيل الاباحة وكذا لا مجوز لغني آخر او هـاشي او لابي المعلى اولانــه اذا كان على سبيل الاباحة و يجوز على سبيل التمليك فان تبدلت العين المعطساة بان باعها الفقير بمين اخرى بان كان تمرأ فبساعه بزبيب أو بخلطة أوما أشبه ذلك جاز فيها الاباحة و تبدل المين كتبدل الملك (قوله ولا يدفع الى بني هاشم) يمني الاجنبي لا يدفع اليم بالاجماع وهل بجوز أن يدفع بعضهم الىبعض عندهمما لا بجوز وقال ابوبوسف بجوز و اما صدقة النطوع فيجوز صرفه اليم لان المال في الزكاة كالمياء تندنس باستقاط الفرض والتطوع بمنزلة التبرد بالميا. وكذا بجوز صرف صدقة الاوقاف البهم اذا سماهم الواقف في الوقف لانها ليست بنسالة اذلم يسقط بها فرض و اما اذا لم يسميم الواقف فلا يجوز لانه اذا سماهم كان حكم ذبك حكم النطوع بدلالة انه بجوز للواقف ان يشترطه للاغنياء فكذا ابني هاشم كذا في الكرخي اما اذا اطلق الواقف لم بجز لانهـا تكون صِدقة واجبة ويجوز صرف خس الركاز والمعدن الى فقراء بني هـاشم ولانجوز لهم النذور والكفارات ولاصدقة الفطر ولاجزاء الصيد لانها صدقة واجبة كذا عن ابي يوسنف ولا مجوز لبني هاشم أن يعملوا علىالصدقة لانما والكانت اجرة من وجه فهي صدقة من وجه و استوى الحطر والاباحة فغلب الحطر قال ابر يوسف الا ان يكون رزقهم على العمل من غيرها فيجوز (قول وهم آل على و ا آل عباس الي آخره) لان هؤلاء كليم بنسبون الي هماشم بن عبد مناف و فالدة النحصيص برؤلاء انه بجوز الدفع الى من عداهم من في هـاشم كذرية ابى لبب لانم لم ناصروا النبي صلى الله عليه وسلم (فوله ومواليم) اى عبيدهم لان مواليم تشرفوا بشرفهم والما مكاتبوهم فذكرنى الوجيز خلافا والظماهر منه انه لايجوز (قُولِهِ وَ قَالَ ابْوَ حَنْبُغَةُ وَ مُحَدَّ اذَا دَفَعَ الزَّكَاةُ الى رَجِّلَ بَطَانِــهُ فَشَرًا ثُم بَانَ آنَهُ غَنَى او هاشمي او كافر او دفع في ظلمة الي فقر ثم بان انه ابوه او اسه فلا اعادة عليه) هـنَّا اذا تحرى و دنم و اكثر رأعه انه مصرف اما اذا شبك ولم يتمر او دنم و في اكثر رأيه انه ليس عصرف لا يجزبه الا اذا علم انه نفير هو العجيم و روى ان شجاع عن ابي حنيفة أنه لا بحوز في الوالدين والولد والزوجة كذا في البنايع (قوله اوكافر) بمنى الذمي اما الحربي فلا مجوز (قوله وقال ابو بوسف لامجوزو عابه الاعادة) الطهور خطـاله يفين و امكان الوقوف على هذه الاشـباء ولهمـا ما روى أن يزيد بن معن دفع صدقته الى رجل و أمره أن شعدق مهما فدفعها إلى أبه ليلا فلما اصبح رآها معه في بده فاختصما الى رسولالله صلىالله عليه وسلم فقال • با يزيد لك

والاول جبواب ظاهر الروابةومثى عليه المحبوبي والنسق وغيرهما اهتصبح (ولو دفع الى شفس) بعله مصرفا (ثم علم انه عبده او مكاتبه لم بحز في قولهم جيما) لانعدام التمليك (ولا بجوز دفع الزكاة إلى من علك نصاباً من اى مال ١١ن) لان الغنى الشرعي مقدرته والشرط ان يكون فاخلا عن الحاجة الاصلية (وبجوز دفعها الى من علك اقل من ذلك وان كان صما مكتسبا) لانه فتسر والفقراءهم المسارف ولان حقيقمة الحاجة لايوقف عليها فادير الحكم على دليلها وهوفقد النصاب (ويكره نقل الزكاة من بلدالي بلد اخر و اعاتفر ق مدقة كل قوم فيم) لحديث مصادّ و اا فيه من رعاية حق الجوار (الا ان مقلها الانسان الي قرائه) لمافيه من الصلة بل في الظهرية التقبيل مندقة الرجل وقراشه محاويج حي بدأ بهم نيسد حاجتهم (او) ينقلها (الي قوم هم احوج من اهل بلده) لمافيه من زيادة دفع الحاجة ولونقلها الىغرهم اجزأه وان كان مكروهـا لان

مانويت ولك يا معن ما اخسذت ، ﴿ قُولِهِ وَلُو دَفَعَ اللَّ شَخْسَ بِطَلْسَهُ فَقَسِيرًا ثُمَّ عَلَمْ أنه عبده اومكاتبه لم يجز) ف قولهم جميعًا لانهمًا ملكه فلايتحقق التمليك لعدم اهليةً الملك وحكذا اذا كان مدر. او ام ولده لايحزبه وبازمه الاعادة (قوله ولايجوز دفع الزكاة الى من علك نصابا من اى مال كان) سـوا. كان النصـاب ناميا اوغير نام حتى لوكان له بيت لايسكنه يساوى ما في درهم لايجوز صرف الزكاة اليه وهذا النصاب المتبر في وجوب الفطرة والاضهية قال في المرغبناني اذا كانله خس من الابل قيتها اقل من ما تى درهم بحلله الزكاة وتجب عليه ولهذا بظهر الاالمعتبر نصاب النقد من اى مال كان بلغ نصابا من جنسه اولم يبلغ • وقوله • الى •ن يملك نصابا • بشرط أن يكون النصاب فاضلا عن حوايجه الاصلية (قوله وبجوز دفعها الى من علك اقل من ذك وان كان صحيما مكتسبا) لانه فغير الا انه يحرم عليه السؤال ويكره ان يدفع الى فقير واحد مائني درهم فصاعدا فان دفع جاز وقال زفر لايحوز لان الفناء قارن الادا. فحصل الادا. الى الغنى ولنا ان الغنى حكم الادا. فيتعبه لان الحكم لايكون الابعد تقدم العلة لكنه يكره لفرب الغناء منه كن صلى وبشربه تجاســة فانه يكره قال هشمام سألت ابا يوسف عن رجل له مائة وتسعة وتسمون درهما فتصدق عليه بدرهمين فقيال يأخذ واحدا وبرد واحداكذا فيالفشياوي وهذاكله اذاكان المدفوع اليه غير مديون و لاله عيال اما اذا كان مديونا اوله عيال فلا بأس ان يعطيه مقدار مالو وزعه على عياله اصاب كل واحد منهم دون المائين لان التصدق عليه فالمني تصدق على عياله كذا قال المرخبي وحكذا في الدين لابأس ال بعطيه مقدار دينه ومايغضل عنه دون المائنين ولودفع زكاته الى من نخدمه ويقضى حوائجه او الى من بشره ببشارة او الى من اهدى له هدية باز الا ال يص على التعويض كذا في ابضاح الصير في ولو تصدق بالزكاة على صدى أو مجنون فتبضه له وليه او من يعوله جاز وان كان العسى بعقبل فقبض لنفسم جاز والقبط يقبض له الملتقط (قوله و بكره نقل الزكاة من بلد الى بلد وانما بغرق صدقة كل قوم فيم) لان فيم رعاية حق الجوار فمهما كانت الجماورة اقرب كان رعايتها اوجب فان نقلهــا الى غرهم اجزأه وال كان مكروها لان المصرف مطلق الفقراء بالنص وأنما يكره نقلها اذاكان في حينها بان اخرجها بسد الحيول اما اذا كان الاخراج قبــل حينهـا فلابأس بالنقل وڧالفتــاوى رجلله مال ڧيد شريڪه ڧغير مصــره فانه بصرف الزكاة الى فقراء الموضع الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيسه ولوكان مكان المال وصية للغفراء فانها نصرف الى فقراء البلد الذي فيه الموصى والاصل ان فيالزكاة بعتر مكانالمال وفيالفطرة عن نفسه مكانه بالاجماع وعن عبيده واولاده مكان العبيد والاولاد عنـد ابي يوســف وقال مجد مكان الاب والمولى وهو العميم (قو لد الا أن علها الانسان الى فراته أو الى قوم هم أحوج الما من أهل بلد.) لمافيه من الصلة وزيادة دفع الحساجة • واعلم أن الافضيل في الزكاة والفطرة

والنذور الصرف اولا الى الاخوة والاخوات ثم الى اولادهم ثم الى ذوى الاعام والسمات ثم الى اولادهم ثمالى الاخوال والحالات ثم الى اولادهم ثم الى ذوىالارسام من بعدهم ثم الى الجيران ثم الى اهل حرفته ثم الى اهل مصره او قريته ولاينقلها الى بلد اخرى الا اذا كمانوا احوج البها من اهل بلده اوفريته والله اعلم

-ه ﴿ باب مدقة الفطر كان

هذا من باب اضافة الشيء الى شرطه كما في حجة الاسلام وقيل من باب اضافة الشيء الى سبيه كماق حجالبيت وصلاة الظهر ومناسبتها فمزكاة لانها من الوظسائف المالية الا أن الزكاة أرفع درجة منها لتبوتها بالقرآن فقدمت علمها وذكر في المبسوط هذا الباب عقيب المسوم على اعتبار التربيب الطبيعي اذ هي بعد العسوم طبعا وذكر الشيخ هنــا لانهــا عبــادة مااية كالزكاة ولان تفدعهــا على الصــوم جائز على بمن الاقوال ثم هي من حقوق الله عنسد محمد حتى لاتجب في مال الصبحي والمجنون عنده وهي عندهما من حقوق العباد يعني انها حق الففراء حتى انها تجب في مال الصدى والمجنون مثل حفوق الآدميين (قو له رجه الله صدقة الفطر واجبة) اى Kr لااعتقادا ذكر الوجوب هنا اربده كونه بين الفرض والسنة قال الامام المحبوبي واجبيات الاسلام سبعة صدقة الفطر ونفضة ذوى الارعام والوتر والاضحيسة والعمرة وخدمة الوالدين وخدمة المرأة لزوجها (قوله على الحر المسلم) احترازا عن العبد والكافر اما العبد فلانجب عليه بل على سيده لاجله واما الكافر فلانه ليس من اهل العبــادة وانما لم يشـــترط البلوغ والعقل لانجما ليـــــا بشرط عندهمــا خلافا لمحسد حتى ان عندهما تجب على الصبي والمجنون اذا كان لهمــا مال وعنــد مجمد لأنجب عليمنا ثم أنه محتباج إلى معرفة أحبد عشر شبيئا سببها وهي رأس عونه وبلي عليه وصنفتها وهي واجبة ثبت وجومها بالاحاديث المشهورة وهو قوله عليمه السلام • ادوا عن كل حر وعبد صغير اوكبير نصف صاع من بر اوصاع من شمير ، وقال ابن عمر فرض رســول الله عليه وســلم زكاة الفطر على الذكر والاثى والحروالعبد نصف صاع منتمر اوصاعا منشعير وشرطها وهيالانسانوالحريةوالاسلام والغناء في وقت طلوع ألفجر من يوم الفطر وفي الواجب أن لاتنقس من نصيف صاع وركنها وهو ادا. قدرالواجب الى من يستمقه وحكمها وهوالحروج من مهدة الواجب فىالدنيا ونيلالئواب فىالآخرة ومن تجب عليه وهوالحر المسلم الغني وقدر الواجب وهو نصف ساع من بر اوصاع من شميرا اوتمرُ ونما يتأدى الواجب وهو من اربعةالحنطة والشعر وألتمر والزبيب ووقت الوجوب وهو طلوع الغبر من يوم الفطر ووقت الاستعباب وهو قبلءالحزوج الى المصلي ومكانالاداء وهو مكان من نجب عليه لامكان من وجبت عليم لاجله من الاولاد والعبيـد تخلاف الزكاة فان هنــاك المعتبر مكان المسال لان الوجوب في صدقة الفطر متعلق لذمتمه وفي الركاة الواجب جزء من المال حتى الدالزكاة تسقط بهلاك المال وصدقة الفطر لانستقط مهلاك العبد بمد

المصرف مطلق الفقير بالنص هداية

﴿ باب مدقة النطر ﴾ من إضافة الثين إلى سنه

من اضافة الشئ الى سبيه ومناسبتها للزكاة ظـاهرة (صدقةالفطر واجبة على الحر المسـلم) ولو صغيرا

البيت (وفرسه وسلاحه و عبيد الخدمة) لانها مستعقة بالحاجة الاصلية والمحق بالحاجة الاصلية كالمدوم ولا يشترط فيه النموو تعلق بهذا النصباب حرمان الصدقة و وجوب الاضعية والفطرة هداية (مخرج ذاك) اى الذى وجيت عليه الصدقة (من نفسه و من اولاده السفار) والمجانين الفقراء (و من مماليكه) للخدمة التمقق السبب وهو رأس عونه و یلی هلیمه قیدنا الصغار والمجانين بالفقراء لان الاغنياء تجب في مالهم قال في الهداية هذا ادًا كأنوا لامال لهم فان كان لهم مال يؤدى من مالهم عند ابي حنيفة وابى بوسف خلافا لمحمد ورجم صاحب الهداية قولهمشا و اجاب ۱۶ غمك به لحمد و مثي هل قولهما الحبوبي والنسق وصدر الثريعة المتعميم و احرز بعيـد الحدمة من عبد المسارة كا بأني (ولا يؤدي) اي لاعب عليه ان يؤدى (من زوجته ولاعن اولاده الكباروان كانواق عياله) لانعدام الولاية ولواديءتهم بغر امرهم اجزأهم استصالا لثبوت

الوجوب على المولى فاعتبر مكان المولى (قو له اذا كان مالكا لمقدار النصاب) و عند الشانعي تجب على الفقير اذا كان له زيادة على قوت نومه لنفســه و عيـــانه و شرط ألشيخ الحربة بتمخق الخليك والاسلام لنقع العسدقة قربة وشرط اليسار لغوله عليه السلام و لا صدقة الا عن ظهر غناه ، و قدر البسار بالنصاب لتقدر الفناه في الشرع و سواء ملك نصابا اوما قيمته نصاب من العروض او غيرها فضلا هن كفيانه ولا بكون عليمه دن (قوله ناخلا عن ممكنه و بُسابه وفرسه و سلاحه و عبيده المخدمة) لأن هذه الاشياء مستمقة بالحواثج الاصلية والسقى ماكالمعدوم وكذا كتب العلم ان كان من أهله و يعني له في كتب الفقه عن نحفة من كل مصنف لا غير و في الحديث نسختين ولو كان له دار واحدة يسكنها و منضل عن سكناه منها ما بساري نصاباً وجبت عليمه الفطرة وكذا في النيباب والآثاث (قو لد بخرج ذلك من نفسه و من اولاده الصفار و من الكه) لان السبب رأس عوله وبل عليه و يعني مماليكه الخدمة و بؤدى عن مديره و امهات الاولاد و عن عبده المودع والمرهون اذا كان له مايوني الدين و زيادة نصاب و يخرج عن عبده الموجر والمعار والمأذون وان كان مستغرقا بالدىزلانه يلىعليه وعونهولا تجب عن مماليك هذا المأذون سواء كان عليه دن اولا لانهم عبيد التجارة وتجب على العبد الذي في رقبته جناية عمدا او خطأ لان الجناية لاتزيل الملك عنه و اما العبد المجمول مهرا ان كان بعينه تجب على المرأة فطرته سواء قبضته اولا لانها ملكته عفس العقد والهذا جار تصرفها فيه قبل القبض ولا يؤدى عن الآبق والمفصوب والمجور ولا عن المأسسور ولا عن الستسمى لانه عزلة المكاتب عند ابى حنيفة والعبد المعلق عثقه بمجئ ومالفطر اذاعتق تجب فطرته على المولى و أن أوضى مخدمة عبده لرجل و ترقبته لآخر ففطرته على الموصى له بالرقبتة ونفقته على الموصى له بالحدمة (قوله و لابؤدى عن زوجته) لقسور الولاية والمؤنة فانه لايلها في غير محقوق النكاح ولاعونها في غرالرو اتب كالمداواة وشيهها (فوله و لا من او لاده الكبارو ان كانوا في حياله) بان كانوا زمنا لانمدام الولاية نان ادى عنهراوعن زوجته بغيرامرهم اجزأهما شحسانا لثبوت الاذن مادة ثماذا كانالولد الصغير والمجنَّدُونَ مَالَ فَانَ الآبِ عَرْجِ صَدَّقَةً فَطَرُّهُمَا مِنْ مَالِهُمَا عَنْدُهُمَا وَقَالَ مُحِدُ وَ زَفْر لايخرج من مالهما ويخرج من مال نفسه لانها قربة ومن شرطها النية فلا نجب في مال الصبي والمجنون كسمائر العبادات فاذا ثبت آنه لانخرجها من مالهمما صارا كالففرين فيخرج الاب عنهما من ماله والحما ان الفطر تجرى مجرى المؤنة بدليل ان الادب يُصلها عن النه الفقر فاذاكان غنيساكانت في ماله كنفقته ونفقة ختانه فيخرج الوهما او وصيه اوجدهما اووصيه فطرة الفسهما و رقيقهما من مالهما وكذا الاضحية على هذا الحلاف و قال مجمد وزفر اذا اخرجها الاب من مال الصغير اوالمجنون لزمه الضمان ولا نجب على الاب صدقة الفطر عن مماليكهما من مال نفسه بالاجهاع كالنفقة ويؤدى عنهر من مال انه واما الولد الكبر المجنون اذاكان فقيرا الابلغ مجنونا ففطرته علىابيه والابلغ مفيقا

تمجن فلا فطرة على ابيه لانهاذا بلغ مجنونا فقداستمرت الولاية عليمه و اذا افاق ففد انقلبت الولاية اليه ولانجب على الجد فطرة فيانه اذاكان ابوهم فقيرا اوءينا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة انها تجب على الاب و في قاضمان لا يؤدى عزاولاد المدالمصر اذاكان حيا بإنفاق الروايات وكذا اذاكان مينا في ظاهر الرواية ولايؤدي عن الجنين لانه لانعرف حياته ولايلزم الرجل الفطرة عن اليه و أمه و أن كان ف عياله لانه و لا بدله عليهما كاولاده الكباروقيل اذا كان الاب فقرا او مجنوبا نجب على انه فطرته لوجود الولاية والمؤنة (قو له ولانخرج عن مكاتبه) لفصور الملك فيه ولعدم الولاية عليه لانه خارج عن بده و تصرفه مخلاف المدير وام الولد فان ملكه كامل فيهما لدليل حل الوطن في المديرة وام الولد ولا كذلك المكاتبة فانه لا محل له و طنهما ولانخرج المكانب ايضا عزنفسه لفقره و قال مالك يؤدى المكانب عن نفسسه و رقيقه (فَوْلِهُ وَلَامَنَ عَالِيكُهُ أَجَارَةً) لانه يؤدى الى الثناء لان زكاة النجارة واجبة فهم فاذا قلنا بوجوب الفطرة فيم كان فيه تثنية الصدقة على المولى في سنة واحدة بسبب مال واحد وقد قال النبي عليه السلام • لاثناء في الصدقة • اىلائؤخذ في السنة مرتين (قو لد والعبد بين شريكين لافطرة على واحد منهما) لقصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما بدليل انه لاعلك تزويجه ولان كل واحد منهما لاعلكرقبة كاملة ولوكان جاهة عبيدا او اماء بينهما فلاشي علمها عند ابي حنيفة وقال ابو بوسف ومحمد على كل واحد منهما مانخصه من الرؤس دون الاشقاص كما اذا كان بينهما خسة اعبد بجب على كل واحد منهما صدقة الفطر عن عبدين ولا بجب عليهمـا في الخامس شيء ولوكان بنهما حارية فجاءت نولد فادعياه معاكان ولدهما والجارية ام ولدهما ولا بجب علمهما فطرة الجاربة اجماعاً وتجب عند ابي نوسف في الولد على كل واحد منهما فطرة كاملة لان السبب لا يتبغض فهو اين كل واحد منهما على الكمال ولهذا رث من كل واحد منهما على الكمال و قال مجمد علىهما جميعا فطرة واحدة بينهما لانها ،ؤنة كالنفقة فان مات احدهما او اعسر فهي على الآخر عامها (قو له و يؤدي المسلم الفطرة عن عبده الكافر) لانالسبب قد تحقق وهورأس عونه ويلي عليه والمولي من أهله ولو كان علىالعكس الا وجوب اذا كان العبد الحل والمولى كافرا لان المولى ليس من الهلها (قو له و الفطرة نصف صاع من بر اوصاع من تمر او شمر) وقال الشيافعي لابجزي من البر الاصاع كامل ودقيق الحنطة و سويقها مثلها في الحبواز بجزى منها نصف صاع وكذا دقبق الشعير مثله لايجزى منه الاصاع كامل واما الزبيب فعند ابى حنيفة مجزى منه نصف صاع لانالبر والزبيب متفاربان في المعنى لانه بؤكل كل واحد منهما مجميع اجزائه مخلاف الشعر والتمر فاله يلتي منهما النوى والنحالة و بهذا ظهر التفاوت وقال ابو بوسف ومجد لانجوز في الزيب الأصاع كامل كالشعر وهي رواية الحسن ايضا عن ابي حنيفة و يعتبر نصف مساع من بروزنا وروى ذلك عن ابي بوسف وعن ابي حنيفة و مجمد كيلا ثم الدقيق اولى من البر والدراهم اولى من الدقيق لدفع الحساجة

الاذن عادة هداله (ولا يخرج عن مكاتبه) لعدم الولاية ولاالمكانب عزنفسه لنفره و في المدر و ام الولد ولاية المولى ثاشة فنخرج عنهما (ولا عن مماليكه للجارة) لوجوب الزكاة فها ولاتجتمع الزكاة والفطرة (والعبـد بين الشريكين لافطرة على واحد منهما) لقصور الولاية والمؤنة فكل منهما وكذا البعيديين الانتن عند الى حنيفة وقالا علىكل واحد مامخصه من الرؤس دون الاشقاس هدایة (و یؤدی) المولی (السلم الفطرة عن عبده الكافر) لأن السبب قد تحقق والمولى من أهمال الوجوب (والفطرة نصف صاع من ر) او دقیقه او سويقه او زييب هدانه (او صاع من تمر أو زبيب أو شعير) و قال ابو بوسنف و محمد الزبيب عنزلة الشمير وهو رواية عن ابي حنيفــة والاول رواية الجامع الصغير هداية و مثله في المعيم عن الاسبعال

(والصاع عند ابى حنيفة ومحمد ثمانية ارطال بالعراق) وتقدم ال الرطل مائة وثمانية وعشرول درهما (قال ابو بوسف) الصاع (خسمة ارطال وثلث رطل) قال الاسبجابي السحيح قول ابى حنيفة ومحمد و مثى عليه الحبوبي والنسس وصدر الشريسة لكن في الزيلمي والفتح اختلف في الصاع فقال العارقان ثمانية ارطال بالعراق وقال الناني خسمة ارطال وثلث قبل لاخلاف لان الثاني قدره برطل المدينة لانه ثلاثون استارا والعراق عشرون واذا قابلت ثمانية بالعراق بخمسمة وثلث بالمدنى وجدتهما سسواه وهذا هوالاشبه لان مجدا لم يذكر خلاف ابي بوسسف ولوكان لذكره لانه اهرف بمذهبه اه وتمامه في الفتم قال شيمنا ثم اعلم ال الدرهم الشرعي اربعة عشر قيراطا والمتعارف آلان سمنة عشر فاذاكان الصاع ﴿ ١٧٣﴾ الفيا واربعين درهما شرعيا يكون بالدرهم المتعارف تسميانة

وعشرة وقدصرح العلائي فيشرحه على الملتق في باب زكاة الحارج بان الرطل الشامي ستمائد تدرهم و ان المد الشامي صاعأن وعليه فالصباع بالرطل الشبامي رطل ونصف والد ثلاثة ارطال ويكون نصف الصاع من البرربع مدشامي فالمدالشامي بجزى عن اربع وهكذا رأته محررا نخط شيخ مشايخنا اراهيم السامحانى وشيخ مشابخنا ملا على التركما ني وكني بهما قدوة لكني حررت نصف الصاع في عام ست وعشرن بعبد المأتين فوجدته تمنيسة ونحو ثاثي ثمنية فهو تقريسا ربع مد مسوح من غير تكوم ولا تخالف ذلك مام لان المد في زماننا أكبر من المد السابق وهذا على تفسدر

وعن ابي بكر الاعش تفضيل الحنطية لانه ابعيد من خلاف الشيانعي فان عنيده لايجوز الدقيق ولاالسويق ولاالدراهم وعندنا يجوز أن يعطى عن جيع ذاك بالقيمة دراهم وفلوسا وعروضا لقوله عليه السلام • اغنوهم من المثلة في مثل هذا اليوم • ولانه اذا اخرج الدقيق ففذ اسقط عثهما المؤنة وعجللهما المنفعة وماسسوى ماذكرناه من الحبوب لابجوز الا بالقية * قال قلت قاالافضال اخراج القيمة او مين المنصوص * قلت ذكر فىالفتاوى ان اداء الغيمة اغضل وعليهالفتوى لانه ادفع لحاجة الفقير وقيل المنصوص افضل لانه ابعد من الحلاف واساالخيز فيعتبر فيهالقية هوالصميم كذافي الهداية احترز بالتحييم عن قول بعض المشاخرين انه اذا ادى منوين من خبر المنطسة يجوز لانه لماجاز من الدقيق والسويق باعتبار العين فن الخبز اجوز لانه النم ففقرا. ولوادى نصف صاع من تمر ببلغ قيمته نصف صاع من بر اواكثر لايجوز لان في اعتبار القيمة هنا ابطال النفدر المنصوص عليه في الحير (قو له والصاع عند ابي حنيفة ومحمد عانية ارطال بالعراق وقال ابو توسف خسة ارطال وثلث) بالعراق ابضا قال الصير في المساع اربعة ازيد بزيدي السنقرى على قول من قال عمانية ارطال وعلى قول من قال خسمة ارطال وثلث زهان ونصف بالسنفرى (قو له ووجوب الفطرة يتعلق بطلوع الغبر من يوم الفطر) وقال الشانعي بفروب الثمن في اليوم الاخسير من رمضان حتى ان من اسلم اوولد ليلة الفطر نجب فطرته عندنا وعنده لانجب وعلى عكسه من مات فها من مماليكه او ولده نجب فطرته عنده لانه مات بعدالوجوب وعندنا لاتجب لعدم تجفق شرط وجوب الاداء وهو طاوع الفجر من يوم الفطر ثم مسدقة الفطر بدخل وقت وجوبهما بطلوع الفجر ويخرج وقت الوجوب بطلوعه ايضًا ولاخوت اداؤها بعد ذلك بل في اي وقت اداها كان اداء لاقضاء فيان لك انها تدخيل ثم تخرج على الفور من غيير استقرار (قوله فن مات قبيل ذلك لم تجب فطرته) لان وقت الوجوب وجد واپس هو من اهـل السـدقة فلم يلزمه

الصاع بالان او العدس اما على تقديره بالحنطة او الشعير وهو الاحوط فيزيد نصف الصاع على ذلك فالاحوط اخراج ربع مد شباى على الخام من الحنطة الحبيدة اه اقول و الآن وهي سبنة احدى وستين بعد الماشين قد زاد المد الشباى الا على أنام شخسا لا ته بعد ذهباب الدولة المصرية من البلاد الشبامية التي ابطلت المد الشباى استعملت الربع المصرى جعلوا كل ربعين مد اوقد ذكر انطحطاوى ان بعض مشباخه قدر نصف الصباع بثاث الربع وعليسه فلد الشاى الآن يكنى عن سبتة و القد اعلم (ووجوب القطرة تعلق بطلوع الغير) الثاني (من يوم الفطر فن ما) او افتقر (قبل ذلك) اى طلوع الغير (لم تجب

فطرته و) كذا (من اسلم اووند) او اغنی (بعد طلوع الغير لم بحب فطرته) لعدم وجود السبب في كل منهما (ويستعب الناس ال مخرجوا الفطرة يوم الفعار قبل الخروج ال المصل) ليتفرغ بال المسكين الصلاة (فان قدموها) اي الفطرة (قبل يوم الفطر جاز) ولوقبل دخول رمضان كما فهامة النون والشروح وصمحه غيرواحد ورجمه غبرواحد ورجحه فبالنهر ونفلءن الوالولجي انه ظاهر الرواية (والداخروها عن ومالفطر لمتسقط) عنهم (وكان) واجبا (علمهم اخراجها) لانها قربة مالية معقولة المغي فلا تسقط بعد الوجوب الابالاداه كالزكاة

﴿ كتاب الصوم ﴾

هقب الزكاة بالصوم اقتداء

وان مات بعد طلوع الفجر فهي واجبة عليه لانه ادرك وقت الوجوب وهو من اهله (قُولُه ومن اسلم اوولد بعد طلوع الغبر لم يجب فطرته) على ماذكرنا ومنكان كافرا فاسبلم قبل طلوع الفجر اوكان فقيرا فاستغنى حينئذ وطلع الفجر وهو مسلم غنى تجب فطرته ولوقال لعبده اذا جاء بومالفطر فانت حر فجاء بومالفطر عنق وبجب على المولى فطرته قبل العتق بلا فعسل واذا مات من عليه زكاة او فطرة اوكفارة اونذر اوحج اوصيام اوصلوات ولم يوص بذلك لم يؤخبذ من تركته عندمًا الا أن تبرع ورثته ندئك وهم من أهل التبرع فان امتنعوا لم بجبروا عليه وأن أوصى بذلك بجوز و نفذ من ثلث ماله و ان مات قبل اداءالعشر من غر وصية غانه يؤخذ العشر (قو لد والمستعب النماس أن يخرجوا الفطرة بعد طلوع الفجر يوم الفطر قبسل الحروج الى المصلى) لقوله عليه السلام ، اغنوهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم ، والامر بالاغناءكي لا تشاغل الفقر بالمئلة عن الصلاة فذاك بالتقديم قبل الحروج الىالمطي وكان عليه السلام مخرجها قبل أن مخرج الى المصلى (قو لد فان قدموها قبل يوم الفطر حاز) لانه بعد اداء تقرر السبب فاشبه التجيل فالزكاة قال فالفشارى بجوز تعجيلها قبل وم الفطر بيوم او ومين وقال خلف من ابوب بجــوز ادًا دخــل شهر رمضــان ولابجوز قبله وقال نوح من ابي مرىم بجوز ڧالنصف الاخر من رمضان ولا بجوز قبله والعميم انه بجوز اذا دخـل شهر رمضـان وهو اختيــار محمد بن الفضل وعليه الفتوى (قو له و ان اخروها عن يومالفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجهـــا) لان وجه الفربة فيها معقول وهو ال التصدق بالمال قربة فيكل وقت فلا شعذر وقت الاداء فيهما مخلاف الاضهية فان الغربة فيهما وهو ارافة الدم غر معقمولة فلا يكون قرية الا في وقت مخصوص فالفطرة لا نسقط بالتأخر وان طالت المدة وتباعدت وكذا بالافتقار اذا افتقر بعد نوم الفطر لان وجوما لم تعلق بالمال وانما شعلق بالذمة والمــال شرط فىالوجوب فهلاكه بعد الوجوب لا يسقطها كالحيم مخلاف الزكاة فانها نسقط بهلاك المال لانها متعلقة بالمال ولانقول الرالاصية تسقط عضى ايام النحر واكن لمنقل الوجوب انىالتصدق بالغيمة لان الاراقة لانكون قربة الان وقت مخصوص واما التصدق بالمال فقربة في كل وقت ومن سنقط عنه صوم رمضان الكبر او مرض فصدقة الفطر لازمةله لاتسقط عنه لانها تجب على الصغار وغيرهم مع عدم الصوم منهم فكذا لاتسقط بمدالصوم عن البالغ والله اعلم

مر كتاب الصوم كه

انما اخره مم أنه عبادة مدنية كالصلاة وقدم الزكاة عليه اقتدا، بالفرآن قال الله تعمالي ﴿ اَقِيرًا الصَّلَاةُ وَ آتُوا الرَّكُونَ ﴾ وكذا في الحديث • بني الاسلام على حس موادة الله الاالله وان مجدا هبد. ورسوله واقامالصلاة وابنا الزكاة وصوم رمضان و حجالبيت من استطاع البه سبيلا ، والصوم في المنة هو الامساك على أي شي كان في أي وقت كان قال الله تعالى

بالحديث كم مر (السوم) لغة الامساك مطلقا وشرعا الامساك عن المفطرات حقيقة اوحكما في وقت مخصوص منية من اهلها و هو (ضربان واجب ونفل) قد يطلق الواجب ويراديه مايقابل النفل كاهناو قديطلق وراديه مانقابل الفرض والنفل معا فيكون واسطة بينهما كايأتي فى قوله صوم رمضان فريضة وصنوم المنذرور واجب (فالواجب ضربان منه ما تعلق رمان بعینه) و ذاك (كسوم ر مضان والنذر المين) زمانه (فبحوز صومه شدة من الايل) وهوالافضل فلإتصح قبل الغروب ولاعنده (فان لم سو حتى اصبح اجز أته النية ما بينه) اى الفير (وبين الزوال) وفالجامم الصغر قبل نصف النمار وهوالاصح لانه لاندر من وجوب النية في اكثر النمار ونصفه من وقت طلوع الفجر إلى وقت الضيحوة الكبرى تبشرطالنية قبلها لتتعفق فيالاكثر ولافرق بين المسافر والمقم خلافا

﴿ فَقُولُ انَّى لَذُرِتُ لِمُرْجِنَ صُومًا ﴾ اى امساكا عن الكلام * وقى الشرع عبارة عن امساك مخصوص وهوالكف عن قضاء الشهونين شهوة البطن وشهوة الفرج من شخص مخصوص وهو أن يكون طاهرا من الحيض والنفساس فاوقت مخصوص وهو مابعد طلوع الفجر الى الغروب بسفة مخصوصة وهي ان تكون على قصد التقرب * ثم المصوم ثلاث درجات صوم البموم وصوم الخصيوس وصوم لخصوص الحصوص فصوم البموم كف البطن والفرج عن قضاء الشهوتين وصوم الخصوص كفالسمع والبصر والمسان والبد والرجل وسنائر الجوارح عزالآثام وصوم خصوص الخصوص صوم القلب من الهموم الدلمية والافكار الدنيوية وكفه عن ماسوىالله تعمالي بالكاية (قو له رجمه الله تعالى الصوم ضربان واجب ونغل) وفي شرحه الصوم ثلاثة أضرب مسوم مستحقالمين كصوم رمضان والنذرالمعين وصوم فىالذمة كالنذور المطلقة والكفارات وقضاء رمضان وصوم هو نفل (قو له فالواجب منه ضربان منه ما يتعلق نزمان بعينه كسوم رمضان والنذرالمين فبجوز صوءه ينية منااليل وآن لم ينو حتى أصبح أجزآله النية فيما بينه وبين الزوال) و في الجامع السغير قبل نصف النهـار و هو الاصبح لانه لابد من وجدود النبة في كثرالنهار ونعسفه من وقت طلوع الفجر إلى وقت الضحدوة الكبرى لاوقت الزوال وقال الشافعي لايجوز الابنبة من الايل ثم النية وقتها مع طلوع الغجر ويجوز تقديمهما مزاقبهل للضرورة لان وقت الطلوع وقت نوم وغفهلة وقد لابتبينه الفجر ومن النساس من لابعرف الفجر فلهذا جاز التقديم وكما جاز التقديم جاز التآخير ايضا فيماكان هينا من العسام دون ماكان دنا والمستحب ان نوى من الليسل خروخًا عن الحَلاف ولو نوى من اللبل ثم اصبح مغمى هليه ثم الناق بعد ايام جاز صومه الميوم الاول الذي نواء في لبلته ولم بجز فيما بعد ذلك ولو نوى قبل غروب الشمس صوم الغد لم يجز واذا نوى من النهار ينوى أنه صائم من أوله حتى أنه لو نوى أنه صائم من حين نوى لامن اول النهار لايصير صائمًا ثم النبة هي معرفته يقابمه أي صوم بصوم والسبنة أن تلفظ ما بلسانه فيقول أذا نوى من اليل ﴿ نُويِتَ أَنْ أَصُومُ غَدَاللَّهُ تعالى من فرض رمضان ، و أن نوى من المُهار عقول ، نويت أن أصوم هذا اليوم لله نمالي من فرض رمضال ٥ ولوقال ٥ نويت ان اصوم غدا انشاءالله تعمالي ٥ اونويت • أن أصوم اليوم أن شاءالله تعالى • فني الفياس لا يصير صاعًا لان الاستثناء بطل الكلام كم فيالبيم والطلاق والعتاق ونحو ذلك وقيالاستمان بصير صائمنا لان الاستثناء هذا ليس على حقيقة الاستثناء وانما هو على الاستمانة وطلب التوفيق من الله فلا يصر مبطلا لمنية مخلاف الطلاق ونحوه والفرق الالاستثناء على المسال فبطل ماشلق بالمسال من الاحكام كالطلاق والعتاق ونحوهما • واما النية فعملالفلب لانطقولها بالاسان فلاتبطل بالاستثناءالذي هو عمل السان كذا في الذخيرة ولونوى الفطر لم يكن مفطرا حتى يأكل او بشرب وكذا اذا نوى النكلم في الصلاة ولم شكام لم تغسد صلائه وعندالشنافعي تبطل صومه وصلاته كذا قالفتاوى ولونوى ليلائم اكل لم تغسد نيته ولونوت المرأة فىالحيش

ليلا ثم طهرت قبل الفجر صح صومها ثم انميا تجوز النية قبل الزوال اذا لم يوجد منه بعدالفجر مايضادالصوم واما اذا وجدكالاكل والشرب اوالجماع ناسيا لم تجزالنيه بعد ذلك فالسمور فيشهر رمضان نبة ذكره نجم الدين النسق وكذا اذا تسحر لصوم آخر كان نية له وان نحمر على انه لايصبع ضائمًا لايكون نية ومحتاج الى تجديد النية لكل وم عندنا وقال مالك تكفيه نية وأحدة لجميع الشهر ثم صوم رمضان يتأدى بمطلق ألنية ولية النفل وبنية واجب آخر (قو له والضرب الثاني ماثبت في الذمة كفضاء رمضان والنذر المطلق والكفارات فلا مجوز صومه الانمية من الليل) يعني من غروبه الثمين وجزآء الصيد وفدية الحلق وصوم المتعة والقرآن ملحقة بالكفارات (قوله والنفل كله) يمنى مستحبه ومكروهه (بجوز نبية قبل الزوال) اى قبل نصف النهار (قُو لَهُ وَ مَنْهُى قَالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ أَسْعَبَالُ) أَي بجب وكذا نبغي ان يلتمسوا هلال شعبان ابضا فيحق اتمــام المعدة (فان رأوه صامو وان غ عليهم اكلوا عدة شـعبان ثلاثين يوما ثم صاموا) لان الاصل بقاء الشهر فلا ينتفل عنه الايدليل ولم يوجد ولابصام يوم الشبك وهو يوم الثلاثين من شعبان لقوله عليه السمالام و من صام وم الشبك فقد عصى اما القاسم ، فإن صامه بنية رمضال ألا خلاف بينالعلماء انه لابجوز نان صامه نمية واجب آخر من ندر اوكفارة او قضاء رمضان فكذلك ابضا لابجوز ولابسقط الوجوب عن ذمته لجواز ان يكون منرمضان للا يكون قضاً، بالشك و اما صومه نبية النطوع ان كان عادته ان خطوع كما اذا كان من عادته أن يصوم الاثمين والخيس فوافق ذلك اليوم بوم الشك فلا بأس أن يصومه بنية النطوع وأن لم يكن عادته ذلك يكره له أن يسومه وذهب بعضهم إلى أنه لابأس أن يصومه الخواص والمفتون ويامرون العوام بالثلوم الى نصف النهار ثم بالافطار قالوا وهذا هو المختسار وذهب مجمد من سلمة الى انالافضسل الافطار لمسا روى ان عليا كرماللة وجهه كان يضع كوزا فيه ماه بين بديه يوم الشك فاذا استفتَّاه مستفت شرب منه بین بدی المستفتی و روی ان عائشیة کانت تصنومه تطوعاً وقال علیه السلام • لا بصام اليوم الذي يشبك فيه الا تطوعاً • (فوله ومن رأى هملال رمضان وحده صام وان لم يقبل الامام شهادته) لانه متعبد عما في علمه فان المطر فعليه القضاء دون الكفارة وقال زفر عليه الكفارة وهذا اذا رد الامام شهادته اما اذا لم يشهد عندالامام وصام ثم افطر فقد اختلفوا في وجوب الكفسارة والاولى ان لايجب لاحمَّال الحَطأ في رؤيشه الا ترى انه لوا كل ثلاثين يوما ولم ير الهـــلال لم يغطر لفلية الخطاء واما القضاء فيجب فان اكل هذا الرجال ثلاثين لم يغطر الا مع الامام لجواز ان يكون اشبه عليه فرأى ماليس علال فظنه هلالا فان افطر فعليه القضاء دون الكفارة اعتبارا العقيقة التي عنده واما القضاء فللاحتياط (فو له فان كان بالسماء بهلة) اي غبار اوسماب (قبل الامام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال رجلاكان اوامرأة حراكان اوعبداً) واطلاق هذا الكلام يتناول المحدود فىالفذف

من نفل (و النذر المطلق و) صوم الكفارات (فلامحوز) صوم ذلك (الانفية) معينة (من الایل) لعدم تعیین الوقت والشرط أن يعلم بقلبه أي صوم يصومه ثم رمضان فأدى عطلق النية وينية النفل وواجب آخر (والنفلكله مستعبه ومكروهه (محوز منية قبل الزوال) اي قبل تصف النهار كم من (و منبغي لئاس) ای بجب جوهرة (ان يلتموا الهلال في اليوم التاسع والعشر بن من شعبان) وكذا هلال شعبان لاجل اكال المدة (فان رأو مصاموا وان فم عليم اكلوا عدة شعبان ثلاثين بوما تمصاموا) لان الاصل بقاء الثمر فلا لتقلعنه الإيدليل ولموجد (ومن رأى هلال رمضان وحدمصام وان لم يقبل الامام شهادته) لانه متغید عا عله و ال اقطر قعليه القضاء دون الكفارة لشمة الرد (واذا كان بالسماءعلة) من غيم او غبار ونحوه (قبل الامام شهادة الواحدالعدل) و هوالذي غلبت حسناته سيئاته والمستور فالعميم كا فالتجنبس و النزازية قال الكمال و مه اخذ وعس الاعد الحلواني (و وبدالهلال رجلا كان او امرأة حراكان اوعبدا)

لانه امر دبنى فاشبه روايةالاخبار ولهذا لايختص بلفظ الشهادة وتشترط المدالة لان قول الفاسق فى الديانات غير مقبول وتأويل قول الطحاوى عدلا اوغير عدل ان يكون مستورا وفى اطلاق جواب الكتاب يدخل المحدود فى القذف بعد ما تاب وهو ظاهر الرواية لانه خبر دنى ﴿ ١٧٧ ﴾ وعن ابى حنيفة انه لاتقبل لانه شهادة من وجه اه هداية (فان لم يكن

بالسماء علة لم تقبل الشمادة حي راه) و بشهدیه (جم کثیر متم العلم) الشرعي و هو غلبة الغان (يخبرهم) لات المطلع متحد فرذاك المحل والموانع منتفية والابصار سليمة وألهم طلب الهلال مستقيمة فالتفرد بالرؤ يةبين الجم الغفير مع ذلك ظاهر ف غلط الرأى قال ف العيم لم خدر الجعمالكثير فيظاهر الرواية واختلف فيه قال بمضهم ذاك مفوض الى رأى الامام و القاضي و في زادالففها اللاسبجابي العجيم ال يكونوا من نواحي شتياه وذكر الشرئبلالي وغيره تبعاللواهبان الاصبحرواية تغويضه الى رأى الامام وروى الحسن بن زياد عن ابى حنيفة إنه تقبل فيه شوادة رجلين اورجل وامرأنين والالمبكن في العاء علة قال في البعرولم الرمن رجيح هذه الرواية وينبغي العمل علما فرزماننا لان الناس تكاسلوا عن ثرائي الاهلة فكان التفرد غير ظاهر فيالفلط اه (و و قت الصوم من حين طلوع ألفجر الثاني) الذي مقال له الصادق (الي غروب

اذًا نَابٍ وَهُو ظَاهُرَالُرُوايَةَ لَانَهُ خَـبِرُ وَعَنَ أَبِي حَنْيَفَةً لَا تَتْبَلُ لَانَهُ شَهِـادة من وجه بدليل آنه يشسترط حضوره الى القساضي وفي الخجندي شهسادة المحدود في الغذف مقبل في هلال رمضان ولا نقبل في هلال الفيطر والاضمى ولا يشسترط في هذه الشهادة لفظ النهادة ولاحكم الحاكم بل المدالة لاغير لانه ام ديني فاشبه الاخبار حتى لوشهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عند الحاكم وظاهره المدالة وجب على السامع ان يصوم لانه قد وجد الحبر الصبح و هل يستفسره قال ابوبكر الاسكاف انما يقبل اذا فسر بان قال رأشه خارج المصر فالعمراء او فالبلد بين خلل الحساب اما بدون التفسير لانغبلكذا فبالذخيرة وفي ظاهر الروابة نقبل ندون هذا ولو انفرد وأحد برؤية الهملال في قرية ليسلهما قاض ولم يأت مصرا ليشهد وهو ثفة فان النماس يصومون مقوله ولو رأه الامام وحده اوالقساضي فهو بالخيار بين ان خصب من بشهد عنده وبين ان يأمر النــاس بالصوم بخلاف ما اذا رأى الامام وحده اوالقاضي وحنده هلال شنوال فانه لايخرج الى المصلى ولايأم النباس بالحروج ولايغطر لاسرا اولا جمسرا وقال بعضهم أن تبقن افطر سرا وكذا غير الفاضي اذا رأى هلال شــوال فهو على هذا فان افطر كان عليه الفضاء دون الكفــارة واذ ثبت ان شهادة الواحد مقبولة في هلال رمضان مع الغيم وصاموا شهادته ثلاثين يوما ولم يروا الهلال عل يغطرون فسندهما لايفطرون ويصومون يوما آخر وقال مجمد منطرون قال ابن سماعة قلت لمحمد نقد افطروا اذا بشهادة واحمد قال انى لا اتهم المسلم ولو صاموا بشهادة شاهدين افطروا عند اكمال العدة بالاجماع (قو له وان لم يكن بالسماء علة لم تقبل حتى يراه جم كثير يقم العملم مخبرهم) لان النفرد بالرؤية في مثل هذه الحالة يوهم الغلط مخلاف ما اذا كان غيم لانه قد ينشـق النبم عن موضمالهلال فيتفق الواحد النظر * وقوله • جم كثير » قال في ظاهرا (وابة لم مقدر فيه بغدر وعن ابي يوسف خسون رجلا مثل الفسامة وقيل اكثر اهل المحلة وقيل في كل مسجد واحد أواثان والتحيج انه مغوض الى رأى الامام وسسواء في ذلك هلال رمضان اوشوال اوذي الجمة (فو له ووقت الصوم من حين طلوع النجر الشاني الى غروب الثمس) لقوله تمالي ﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الحيط الاين من الحيط الاسود من الفجر ثم اتموا الصيام الى الليل ﴾ (قوله والصوم هو الامساك عن الاكل الى آخره) هذا هو حد الصموم * فان قلت الحد ينتفض طردا وعكسا اما طردا فني اكل الناسي وجماعه فان صومه باق والامساك فائت واما عكسا فهو في الحائض والنفساء فان الامساك موجود والصوم فائت * قلنا لانسلم بان الامساك معدوم ف النامي فان الامساك

الأسمى المقولة تعالى ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَى يَتَبِينُ لَكُمْ ﴿ جَا ﴿ لَا ﴾ (٣٣) الْحَيْطُ الابيضُ مَنَ الْحَيْطُ الابيضُ مَنْ الْحَيْطُ اللهِ اللهِ لَهُ وَالْحَيْطُانُ بِاضَ النَّهَارُ وسنوادا قبل ﴿ وَالسَّوْمُ) شرعاً (هوالامساك) حقيقة او حكما ﴿ عَنْ) المفطرات (الأكل والشرب

الشرعي موجود في اكل الناس لان الشارع اضاف الفعل ألى الله حيث قال • فان الله الحمه وسنقاه ، فيكون الفعل معدوما من العبد وهوالا كل فلا يتعدم الامسناك واما الجواب في الحسائض فقد قالوا نبغي ان زاد في الحد بان متسال باذن الشرع (فو له مع النبة) لان الصوم ف-فيقة اللغة هو الامساك الا أنه زيد عليه النبة فالشرع لِتَمْوَ بِهِا الْعِبَادَةُ مِن الصَّادَةُ قال عليه السَّلامِ • الاعسال بالنَّياتُ • (قُولُهُ فان أكل الصائم اوشرب او جامع ناسـيا لم مغطر) والقياس ال بغطر وهو قول مالك لانه قد وجد مايضاد الصوم فصار كالكلام فإبسيا فيالضلاة وانسا قوله عليه السنلام فمذى اكل وشرب ناسياً • تم على صومك فانما اطعمكالله وسنقاك • مخلاف الكلام ناسيا فالصلاة لأن هيئة الصلاة مذَّكرة فلا يُعتبر النسيان فيها ولامذكر فالصوم • وقيد يقوله فان أكل الصبائم أذ لو أكل قبل أن ينوى المسبوم ناسبيا ثم نوى المسبوم لم بجزه و وقيد بقوله ناسبها أذ لو أكل مكرهما أو جومعت الرأة مكرهة أو نائسة أو صب المناء فيحلق النسائم فسند صومه خلافا لزفر فبالمكره وفلشنافعي فيلهمنا قال فالهداية وآناكل مخطئا اومكرها ضليهالقضاء هندنا فالمخطئ هو أن يكون ذاكرا المصوم غير قاصد الشربكما اذا تمضمض وهو ذاكر المصوم فسبق الماء الى حلقه وان اكل ناسيا فذكره انسان فقال له انك صائم اوهذا رمضان فلم شذكر ثم تذكر بعد ذلك فسند سومه عند ابي توسنف لان النسيان ارتفع حين ذكر وعند زفر والحسن بن زباد لانفسند صومه لان نسبياته على حاله مالم تذكر وان رأى صائما يأكل ناسيا هل يسمه أن لانذكره أن رأى فيه قوة عكنه أن يتم العسيام الماليل ذكره والافلا والمختبار انه ذكره كذا فيالواقعبات وان سبق الذباب الى حلقه لم يفسد صومه وان تناوب فرفع رأســه فوقع فيحلفه قطرة من المطر فســد صومه وان دخلَ حلقه غبارالطاحونة اوغبارالحدس واشباهه اوالدخان اوماسطع من غبار التراب بالريح او محوافر الدواب لم نفسد صومه لان هذا لاعكن الاحتراز منه ولو رمى الى صائم يحبة حنب او غيرها فوقعت في حلقه افطركذا في ايضاح الصيرف و وقوله «او جامع ناسيا لم مغطر ه قان ذكر فنزع من ساعته لم مغطر وكذا او جامع قبل الفجر فلما طلع ألغجر نزع مني ساهته والوجامع ناسبا فنذكر فبتي ولم ينزع فعلبهالفضاء دون|الكمفارة واو خثى المجامع طلوح الفبر فتزع فأمتى بعسد الفبر لم يغطر وفي الخبندى ادا جامع ناسبا فتذكر فنزع من سساءته اوطلع ألفجر وهو مخالط فنزع قال محمد فبهمسا لايفطر وقال زفر فيهمسا لفطر وقال الولومسف فبالنساسي لانفطر وفيالآخر لغطر والغرق لابي توسيف أن آخر الفيل بعتر باوله وقالفجر أوله عد فيفسيد صومه وقالنسيان اوله ممالنسيان فلانفسد ومجمد يقول هذا يسير لاعكن الاحترازعنه فيستثني كانتزاع ألناسي بعدمانذكر (قول فان نام فاحتلم) لم يفطر لقوله عليه السلام ثلاث لايفطرن الصائم الق والجامة والاحتلام ولانه لم بوجد صورة الجاع ولامضاء فصار كالمنفكر اذا امني فأنزل من شهوة بالمساشرة (قو له او نظريال امرأة فانزل لم نفطر) سبواء نظر الىالوجه

والجماع بهارا مم النية) من اهلها كامر (فان اكل الصائم او شرب او شامع ناسبا لم يغطر) لانه عسك حكما لان المشارع اضاف الفعل الحل على صومك فانما الفعل معه معدوما من العبد فلا يعدم الامساك (وان نام فلا المارة المارة

او الىالفرج اوالى غيرهما لما بينــا انه لم يوجد صورة الجــاع ولامعناه فصار كالمنفكر اذا انتي وأو اصبح فير،ضان جنبا فصومه نام (قوله او ادمن) لم نفطر ســوا. وجدد طم الدهن في حلقه اولا (قوله او احتجم او اكتصل) ســوا. وجــد طم الكحمل اولا فانه لا يفطر (قوله او قبل لم يغطر) يعنى اذا لم ينزل لعدم المناق صورة ومعنى بعني بالمني الا تزال (قو له فان الزل منسلة او لمس ضايه القضاء دون الكفارة) لوجود معنى الجماع وهو الانزال عن شهوة بالباشرة واما الكفارة فنفتصر الى كمال الجنساية لانهما مقوبة فلا يعاقب مها الا بعد بلوغ الجنساية فهاتهها ولم بلغ نهاشها لأن مهايتها الجماع فيالفرج وان لمس من وراء حائل ان وجمد حرارة البعدن والزل افطر وان لم يوجه حرارة البدن لا يفطر وان الزل اذاكان الحائل ضعيفا وعلى هذا حرمة المساهرة ولو قبلت الصسائمة زوجها فالزلت افطرت وكــذا اذا نزل هو وان امذى اوامذت لانفســد الصوم وان عــل امرأتان بالـحق ان الزلنب افطرنا وعليهما الفسل والافلا وان عالج ذكره بيد امرأته فانزل افطر وال نظر الى فرج امرأة فانزل لم مغطر مالم عسمها وان استني بكفه افطر اذا انزل وان الى الجيمة فانزل افطر وان لم ينزل لم نقطر وان مس فرج ميمة فانزل لانقطر كذا في الذخيرة (قوله ولا بأس بالقبلة اذا امن على نفسمه) اى من الجماع أو الانزال (قوله وبكره ان لم يأمن) وعن سعيد بن جبير ان القبلة تفسد الصوم وان لم ينزل قاسه على حرمة المصاهرة ولنا قول عائشة رضى الله عنهـــا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغبل وهو صائم وعن انس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القبلة للصائم ففال «كريحانة احدكم بشمها ، واما القبلة الفاحشة فتكر. على الاطلاق بان عضم شنتيها والجاع فيا دونالغرج كالقبلة وقيلان المباشرة تكره وانامن على الصيح و هو ان يمس فرجه فرجها (قوله وان ذرعه الني لم منطر) اي سبقه بنير صنعه سواء كان مل الفم أو اكثر بالاجماع ثم أذا عاد الى جوفه أو شي منه بسد ماخرج بفسمه فابوبوسف بعتبر مل الفم ومحمد يعتبر الصنع ثم مل الفمله حكم الحسارج وما دونه ليس مخارج لائه عكن ضبطه وفائدته في اربع مسائل احدها اذا كان اقل من مل الفم وأعاده أوشي منه لانفطر أجاما أما هند الى وسف فلاله ليس مُخَارِج لانه أقل من مل الغم وعند مجمد لاصنع له فالادخال والثانية ال كان مل الغم واعاده اوشيئا منه افطر اجماعا اما عند ابي يوسف فلان مل الفم بعد خارجا وماكان خارجا اذا دخيله جوفه افطر ومحميد بقول قد وجد منه الصنع والثمالثة أذاكان اقل من مل الغم وأعاده أوشيئا منه أفطر عند مجمد أوجود الصنع وهوالادخال وعند أنونوسف ابي يوسف لايغطر لعسدم الملُّ والرابعسة اذاكان ملُّ الغم وعاد ينفسه او شيُّ منه افطر عنسد ابي يوسمن أوجود أأل وعند مجمد لايقطر لعمدم الصنع وهوالصحيح لانه لم يوجد صدورة النظر وهو الانتلاع بعسنعه ولا منساء لانه لانتذىبه ولانه كا لابحكين

الاحتراز عن خروجه فكذا لاعكن الاحتراز من موده فجل عفوا قال فحرالاسلام

او ادهن او احجم او اکفل) و از و جدملهمه في حلقه (او قبل) ولم ينزل (لمضطر) لعدم المنافي صورة و معني (فان انزل متبلة أو لمس فعليمه القضاء (لوجودالنافي معني وهوالا تزال بالمباشرة دون الكفارة لقصور الجنابة ووجوب الكفارة بكمال الجناية لانما تندرى بالشمة كالحدود (ولابأس بالقبلة ادًا أمن على نفسه) الجاع والانزال (ويكر واللميأون) لان مينه ايس بغطر ورعا بصير فطرا بعاقبته فان امن أعتبر هيته وأبيحه وأثالم يأمن تعتبر طاقبته وكرمهداية (وان دُرعه) ای سبقه و غلبه (الق) بلاصنعه و لو مل فيه (لمضطر) وكذا لو عاد مقمه و کان دو ن مل^ه الغراتفاقا وكذامل الغممند مجد وصمعه في الخانية خلافا لابى بوسف وان اماده وكان مل الغم الفاقا وكذا دونه عند مجد خلافا لابي يوسف والعميم فهذاقول

قول مجمد اصح فيما اذا قاء مل الفم ثم عاد ينفسه أن صومه لايفسد وقول أبي يوسف اصم اذا كان اقل من مل الغم ثم اعاده انه لايفسد وان ذرعه الق اقل من مل الفرثم عاد نفسه لانفطر اجماعا فعند مجمد لعدم الصنع وعند ابي يوسف لعدم المل وان اعاده لم يفعل عند ابي يوسف ويفطر عنده محمد (قوله وان استقاء عامدا مل قد افطر فعليه القضاء وان كان اقل لم مفطر عند ابي توسيف لانه بعد داخلا ولهذا: لانقش الوضوء وعند مجد مغطر لوجود الصنع فان عاد لايفطر عند ابي يوسف لمدم سبق الحروج ولا يشأتي على قول محمد ههنا لانه قد انظر بخروجه (قوله ولا كفارة عليه) لعدم صورة الفطر وان استقاء عامدا اقل من مل الغم افعلر عند محد وقال ابو يوسف لايغطر لعدم الحروج حكما (قولد ومن ابنام الحصا اوالحديد افطر ولا كفارة عليه) ذكره بلفظ الابلام لان المضغ لايناني فيه وانحا انطر لوجود صورة الفطر ولاكفارة عليه لعدم المني وهو قضاء شهوة البطن وقال مائك عليمه الكفارة لانه مغطر غير معذور فكانت جنائه ههنا الخهر اذلا غرضله فهذا الفعل سوى الجناية على الصوم يخلاف ماشغذي به قلنا عدم دعاء الطبع أ البه يغني عن انجاب الكفارة فيه زاجرا كالابجب الحد في شرب الدم والبول يخلاف الحر ولو انتلم نواة يابسمة اوقشر الجوز لاكف ارة عليمه وال ابتلع جوزة يابسة لاكفارة ابضا الا ان عضفها حتى بسل الى لبنها فيننذ تجب الكفارة وان اكل قشر البطيخ البسابس لا كفسارة عليه وان اكل رطبسا طريا فقد قيل فيه الكفارة وان اكل ورق الثجر ان كان مما يؤكل ففيه الكفارة والا فلا وان النام حبة عنب من غير مضغ ان لم يكن معها تغروقها فعليه الكفارة وان كان معها اختلفوا فيه قال بعضهم لأنجب لانها لانؤكل معها وقال بعضهم تجب وينبغي أن يفال ان وصل ثفروقها الى الجوف اولا فلا كفارة وان وصل اللب اولا وجبت الكفارة وان التلع حبة حنطة فعايه الكفارة وان مضغها فلاكفارة كذا ڨالفتاوى (قوله و من جامع عامدا في احد السبيلين او اكل او شرب ماينغذي به او نسداوي به فعليه القضاء والكفارة) لان الجناية متكاملة لقضاء الشبهوة ولا بشرط الانزال اعتبارا بالاغتسال لان قضاء الشهوة يتمفق دونه وانما هو شبهم والشبه لابشيرط كن أكل لقمة أوتمرة نجب الكفارة وأن لم يوجد الشبع كذلك هذا وان عامع مبتة اوميمة فلاكفارة الزل اولم بنزل وان اكرهت المرأة زوجها على الجاع بحبث لابستطيع دفعها عن ذلك فجاءهها مكرها ذكر فيفتساوي سمرقنسد ان عليه وعليها الكنفارة لان الجماع منه لايتصور الا بعد الانتشار واللذة وذلك دليل الاختيار وعنده يزول الاكراه والاصح آنه لانجب عليه الكفارة لانه محكوه والانتشار مما لاعلكه وعليه الفتوى والَّ اكرهها هو على الجماء فلا كفارة علمها اجماعا لان الكفارة تجب بالجناية الكاملة وهذه ايست بجناية لان الاكراه برفع المأثم والكفارة تجب لرفع المأثم ولا اثم ههنا وهذا حكله اذا الندأ الجماع وقد نوى

خانية (وان استقاءعامدا) ای تعمد خروج الق وكان (مل فيسه فعليسه الفضاء) دون الكفارة قال في التعميم قيد عل الفرلانه اذاكان اقل لانفطر مند ابي بوسنف واعتمده الحبوق وقال في الاختيار وهو العجيم وهو رواية الحسن عن ابي حنيفه و ان كان في ظاهر الرواية لم يفصل لان مادون مل الغم تبع للربق كالوتجشي اه وكذا اوعادالي جوفه لان مادون مل الغم ليس مضارج حكما وأن أعاده عن ابي وسنف فيه روانان في رواية لانفسد لاته لا يومسف بالخروج فبالا يوصف بالدخول وفي رواية شمد لان فعله في في الآخراج والاعادة قد كثر فصار ملحفا عل الغم خانبـة (ومن التلع الحصاة او الحدد) او نحوهما عالايأكله الانسان او بستقذره (افطر) اوجود مسورة المفطر و لاكفارة عليه لعدم المني (و من جامع) ادمياحيا (عامدا في احد السبيلين) الزلاولا (اواكلاوشرب مانتفذی 4 او تداوی 4 نعليه القضاء والكفارة)

الصوم لبلا اما اذا طلع الفجر قبل ان بنوی ثم نوی بعد ذاك و جامع لم يلزمه الكفارة عند ابی حنیفة و هو الراد بما ذكره صاحب المنظومة

> لا يجب التكفير بالافطار • اذا نوى الصوم من النهار لا نهم اختلفوا في صحة • الصوم بنية •ن النهار

والاختلاف نوزث شبهة والكفارة نسقط بالشبهة ولوجام أمرأته مكرهة لاكفيارة عليها فان طاوعته في وسيط الجاع لاكفيارة ابضا لانها طاوعت بعدما صارت مفطرة ولو طاوعت زوجها او غیره فی رمضان ثم حاضت فی ذاك اليوم سقطت الكفارة على الاصح وكذا اذا مرضت و قال زفر لا تسقط عنها وكذا اذا بامع الرجل امرأنه ثم مرض في ذلك اليوم سنقطت عنه الكفارة وال سافر لا تسقط لان السفر باختيساره وان جوح نفسمه فرض منه حتى مسار لا تقدر على العموم لا تسبقط عنه * و قوله • ما تنذي به • اختلفوا في معنى التنذي قال بعضهم هو أن يميسل الطبع إلى أكله و تنفضي به شهوة البطلن وقال بعضهم هو ما يعود نعمه الى مسلاح البدن و فائدته فيما اذا مضغ لقمة ثم اخرجها ثم التلعهما ضلى النول الشائي تجب الكضارة و على الاول لا تجب وعلى هذا الوُرق الحبشي والحشيشة والقطاط اذاكاء فعلىالقول الشباني لا نجب الكيفارة لانه لانفع فيه البدن وربما يضره وينقس عقله وعلىالغول الاول تجب لان الطبع عيل البسه و تنقضي به شهوة البطن ولو اكل قوائم الذرة الذي يسمونه المضار قال الزندوسي ارى ان عليه الكفارة لان فيه حلاوة و يلتذذ 4 كذا قال الصيرفي في ابضاحه وإن أكل الطين ضليه الفضاء دون الكفارة الااذا اكل الطين الارمني ضليه الكفارة كذا فالعبونوان آكل الملح انكان قلبلا وجبت الكفارة وانكان كثيرا فلاكفارة وان اكالحم الميتة انكان قدصار فيه الدود وانتن فلاكفارة وانالم يدود ولم يكن منتنا يكن ففيه الكفارة لانما انما حرمت وكرهت لاجل الشرع لا لاجل الطبع فصارت كاكل الطعمام المغصوب والمثرود عرقة تجسسة وان شرب دما فلا كفيارة و ان اكل لحمانياً الا كفارة وان خرج من بين اسنانه دم فاشلعه ان كان الدم غالمب على الربق اوكانا سواء افطر ولا كفارة عليه وان كانت الفلية لمريق لانفطر وأن كان لجما بين اسنانه فاكله انكان قليلا لانفطر وانكان كثيرا افطرولا كفارة عليه وقال زفرنفطر ف الوجهين لان الفم حكم الظاهر حتى لا يفســد صوءه بالمضمضة ولنا أن الفليل عنزلة رمه و امااذا اخرجه بيده ثم اشلمه افطر اجاعا والفاصل بين القليل و الكثيران كان مقدار الحصة فا دونها قليل ومافوقها كثير ولو التلم سمسمة بين اسنانه لاخطر وان تناولهما من الحارج والتلمها من غير مضغ افطر واختلفوا فيوجوب الكفارة والمختار انها تجب وان مضغها لم نفطر لانبا تلاشا ولا نصل ال حلقه وان النام لحما مربوطا نخيط ثم انزع الحيط منساعته لم نفطر لانه مادام ف.ده فله حكم الحسارج وأن الفصل الحيط افطر وان قتل الحياط الحيط وله برمته ثم امره ثانيا وثالثا في فيــه وابتلع ذلك الربق لكمال الجناية بقضاء شهوة الفرج او البطن (مثلكفارة الظهار) وستاتى فى بابه (ومن جامع فيما دون الفرج) كتفخيذ وتبطين و قبلة ولمس او جامع مبتة او بئجة (فانزل فعليه القضاء) لوجود معنى الجماع (ولاكفارة عليه) لانعدام صورته (وليس فى افساد صوم فى غير رمضان كفارة) لانها ﴿ ١٨٢ ﴾ وردت فى هتك حرمة رمضان فلا

فسد صومه وصاركما اذا اخرج ريقه ثم اتلمه واوسال لعاب الصائم الى ذقنه و هو نائم او غير نائم فابتلمه قبل ان ينقطع لايفطر (فوله والكفارة مثل كفارة الظهار) احال رجمه الله على الظهار ولم بدينه لان كفارة الظهار منصوص علمًا في القرآن فان . افطر في رمضان مرارا الكان في نوم واحدكمته كفارة واحدة بالإجام والكان في رمضانين لزمه لكل نوم كفارة بالاجساع وان لم يكفر للاول في الصميم واذكان في رمضان واحد فافطر في وم واحدِثم في وم آخرفان كفر الاول لزمه كفارة الثاني بالاجماع وان لم يكفر للاول كفته كفارة واحدة هندنا و قال الشافعي لكل نوم كفارة على حدة كفر اولم يكفر بيانه اذا جامع في يوم من رمضان فلم يكفر حتى جامع في يوم آخر من ذلك الشهر فعليه كفارة واحدة لان الكفارة عقوبة تؤثر فيها الشبرة فجاز ان تتداخل كالحدود وان جامع فكفر ثم جامع فعليه الجماع الثماني كفارة اخرى لان الجناية الاولى أنجبرت بالكاف أرة الاولى فسأدف جاعه الثاني حرمة اخرى كاملة فلزمه لاجلها الكفارة و اما اذا جامع في رمضان في سنة فلم يكفر حتى جامع في رمضان آخر فعليه لنكل جماع كفسارة في المشهور لان لكل شهر حرمة على حدة وذكر محد أنه تجزبه كفارة واحدة واو وجب على الصائم الكفارة فسافر بعد وجويها لم تسقط لان هذا العذر من قبله (قو لد و من جامع فعادون الفرج فاكن فعليه الفضاء و لا كفارة عليه) الماالقضاء فلوجود الجماع معنى و هو الانزال و لاكفارة لانعدامه سورة و هو الايلاج (قوله وليس في انسباد صوم غير شهر رحضان كفيارة) لانه في رمضان ابلغ في الجناية لانه جناية على الصوم والشهر وفي غيره جناية على الصوم لا غير (قولد و من اوجر اواحتقن اواستعط اواقطر في اذنبه) انظر • الوجور صبالماء اواللبن اوالدواء في الفيم • وقوله • احتفزه بفتح التاء والفاف وهوصب الدواء في الدير فان أوجر مكرها اوناعًا انظر ولاكفارة عليه وان كان طابعًا نعليه الكفارة وان استبط قال الو يوسف تجب الكفارة وقال الطحاوى لاكفسارة عليه بالاجماع كذا في البنسابيم قال في الهداية لاكفار عليه لانمدام الصورة يعني في الحفنة و السعوط • وقوله • او افعار في اذَّنِه • يعني الدوا، واما المنا، فانه لايفطر لعدم الصورة والمني مخلاف الدهن (قو له او داوى حائمة او آمة بدوا. رطب فوصل) الدوا. (الي جونه او دماغه افطر) و لزمه الفضاء دونالكفارة الجائفة الجرح في الجوف و الآمة الجرح في ام الرأس وهو الدماغ « وقوله « بدواء رطب » مخلافالبابسوقالمصنى الاعتبار بالوصول، طباكان اويابسا فان لم يتمنق وصول الرطب لايغطر واو علم وصول البــابس افطر وهذ هو الصميح (قوله وان افطر في احليله لم نفطر عند الى حنيفة و قال الو توسف نفطر) اذا وصل الماء الى المنانة اما اذا بتي في القصية لا يفطر اجماعاً وأو افطر في قبل المرأة تفطر اجماعاً (قوله

يلحق به غيره (و من احتفن) وهو صب الدواء قالدير (او استمط) و هو صب الدواء في الانف (او اقطر في اذايه) دهنا مخلاف الماء فلا بفطر على ما اختاره في الهداية والنبين وصحه في المحيط و قال في الولوا لجية انه المختمار لكن فعمل في الحائية بانهان دخل لانفسد وان ادخله نفسد في السحيح لانه و صل الى الجوف تقمله اله و مثله في النزازية و استظهر مقالفته و البر هان والحاصل الاتفاق على القطر يصب الدهن وعلى عدمه مدخول الماءو اختلاف التعميم في ادخاله مراج (او داوي جائفة) جراحة ق البطن بانمت الجوف (او آمة) جراحة في الرأس بلغت ام الدماغ (مدوا، فوصل) الدوا، (الى جونه) في الجائفة (او دماغه) في الآمة (افطر) عندان حنيفة وقالا لانقطر لعبدم التيفن بالوصبول مدابة و قال في النحيم لاخلاف في هذه المسئلة على هذه العبارة اما لو

داوی بدوا، رطب ولم نتیقن بالوسول نقال ابوحنیفة بفطر وقالاً لا بفطر اه (وان اقطری احلیله) (ومن) ماء او دهنا (لم بغظر عند این حنیفة وقال ابو بوسف نقطر) قال فی اختیار هذا شاء على أنه بينه وبين الجوف منفذ والاصح أنه ليس بينهما منفذ قال فى الفضة وروى الحسسن عن أبى حنيفة مثل قولهما وهوالصبح لكن اعتمد الاول المحبوبي والنسسني ومسدر الشريعة وابوالفضسل المومسل وهو الاولى لان المسسنف في التغريب ﴿ ١٨٣ ﴾ حتق أنه ظاهر الرواية في مضابلة قول أبي يوسسف وحده

اه تعميم (ومن داق شيا بمه لم نفطر .) لعدم ومسول المقطر الي جوفه (ویکرمله ذات) لمافيه من تعريض الصسوم على الفساد (ويكره المرأة ان عضم لصبها الطمام) لمامر وهذا (أن كان لها منه بد) ای محید بان تجد من عضغ لصبيها كفطرة لحيض اوتفساس اوضنفر اما اذا لم تجد بدا منه فلها المضغ اصيانة الولد (ومضغ العلك) الذي لا يصل منه : شي الى الجوف مع الربق (لانقطر الصائم) لعدم وصول شي منه الىالجوف (ويكره) ذلك لانه يتهم بالافطار (ومن كان مريضا فر مضان فغاف) الخوف المتبر شرعا وهو ماكان ممتندالغلبة الغلن بجربة أو اخبار مسلم عدل او مستور حادق بانه (ان صام ازداد مرضه) اوابطها برؤه (انظر وقضي) لان زيادته والمتبدادة قد مفضى الى الهلاك فضرر عنه (و الكان المسافرا) وهو (الاستضر بالصوم فصدومه افضل)

ومن ذاق شبيئا بممه غيفطر) لعدم المفطر صورة ومعنى (قول ويكرمه ذك) لما فيه من تعربض الصوم على الفساد وقال فالناية هذا الذي ذكره من كراهة الذوق في . صوم المنرض الماق صوم النطوع فلابأس به لان الافطار ق صوم التطوع ساح العذر بالاتفاق وهذا اعاهو تربض ملى الانطار فاذا كان الانطاريه مجوز المذر فالاولى ال لايكون هذا مكروها وبكره للمسائم الترشق بالماء والاستنقاع فيه ومسبه على الرأس والالتحاف بالثوب المبلول لمانيه من اظهار الضجر بالمسسوم ومن ابي يوسف لابأس بدائ وكذا يكرمه المضمضة لغير الوضوء والمبالفة ف الاستنجاء والمضمضة والاستنشاق ولا بأس إلىواك فمسائم بكرة وعشيا لفوله عليه السلام • خير خلال الصائم السواك، وقال الشافعي يكره بالمثى وسواء كان السواك رطبا اويابسا اومبلولا وعن ابي يوسف يكره المبلول (قوله ويكره المرأة ان تمضغ لصديها الطعام اذا كاذلها منه بد) بان يكون عندها منير او حائض او طعام لا يحتاج الى المضغ (قوله ولابأس اذالم بكن لها منه بد) صيانة الواد الاثرى انها تفطر اذا خات عليه (قُولُه ومضغ العلك لايفطر العسائم الاله يكره) لمافيه من التعريض على الفساد وهذا أذا كان أيض ملتئما لانتفسل منه شيُّ أما لذا كان اسود نفسه صومه وإن كان ملئمًا لانه نفتت * والعلك هوالمسلكي وقبل المبان الذي مقالله الكندر (قول ومن كان مربضا فيشهر رمضان فعاف ان صام ازداد مرضه افطر وقضى) المريض الذي يباحله الافطار ان تزداد جاء شدة بالصوم اوعيناه وجعا اورأسنه صداع اوبطنه استطلاقا وعن ابى حنيفة اذا كان بباحله الصلاة قاعدا جازله أن مفطر وكذا أذا كان أذا صام تأخر هنه البرء مجوزله أن مفطر وأن رأ من المرض وبق، ه ضنف من اثر فخاف ان صام يعود عليه المرض لاباحه الفطر لان الخوف لاعبرته لانه موهوم وان كان يه ضعف ان سام صلى قاعدا وان انطر صلى قائما فانه يسوم ويصلي قاعدا جما بينالمبادتين. (قو له وان كان مسافرا لايستضر بالصوم فصدومه افضل) هدذا اذا لم تكن رفقته او عامتهم مقطرين اما اذا كانوا مقطرين اوحكانت الفنقة مشتركة بينهم فالافطار افضل لموافقته الجاعة كذا في الفتاري (فَوْ لَهُ قَالَ الْعَلَرُ وَتَضَى جَازَ) لان السفر لايعرى عن المشقة فجسل نفسه عذرا غلاف المرض فانه قديخف بالسوم فشرط كونه مفضيا الى المشقة ثم السفر أيس بعذر في البوم الذي انشأ السفر فيه حتى اذا انشأ السفر بعد مااصبيم صاعا لايحله الافطار يخلاف مااذا مرش بعد مااسمج مسائما لانالسنفر حصل باختياره والمرض عذر من قبل من الهالحق (قولد قان مات المريض او المسافر وهما على عالهما لمبلز مهما القضاء) لانمما لم يدر كاعدة من ايام اخر وكذا من افطر بالعذر كالحيض والنفساس

اقوله تعالى فو وان تصنوموا خيرلكم ﴾ (وان افطر وقضى جاز) لان الدغر لايعرى عن المشدقة فيحل نفسته عذرا مخلاف المرض لانه قد محف بالصدوم فشرط كونه مفضيا الى الحرج (وان مات المريض او السافر وهما على حالهما) من المرض و السفر (لم يلز مهما القضاء) لهذم ادرا كهما

(فَوْلَهُ فَانَ صَحْ المَريشِ أَوَانَامُ المُسَافَرُ وَمَانًا لزَّمُهُمَا الْقَصَاءُ بِقَدْرَ السَّحَةُ وَالْآمَةُ) وهذا قواهم جميعًا من غير خلاف وانمنا الخلاف فالنذر وهو الدالمريض اذا قال لله على ال أصوم شهرا قات في مرضه قبل أن يصيح منه لايلزمه شي بالاجماع فان صحيوما وأحدا لزمه أن يوصى بجميع الثهر عندهما وقال مجد يلزمه بقدر ماصيح واما أذا قال السحيح لله على صوم شهر قات يلزمه ان نوصي بجميعه لاناالكل قد وجب في ذمت فوجب عليه تعويضها بالحلف وهوالفدية مخلاف المربض فاما فىرمضان فنفسالوجوب وؤجل الى حين القدرة فيقدر مابقدره يظهر الوجوب ، وقوله ، لزمهما القضاء بقدر الصمة والاقامة ، هذا اذا صحالرين ولمبصم منصلا اجمته اما لوصام منصلا بسحته ثم مات لايلزمه الفضاء لعدم التفريط (قوله وتضاء شهر رمضان ان شاء فرقه وان شاء تابعه) لاطلاق النص و هو قوله تعالى ﴿ فعدة من ابام اخر ﴾ لكن المتابعة مستحبة مسارعة الى استفاط الواجب عن ذمته • واعلم ان جنس الصبامات كلها احد عشر نوها * ثمانية منها في القرآن أربعة متنابعة وأربعة أن شاء تابعها وأن شاء فرقها * وثلاثة لاذكرلها في القرآن و انما ثبتت بالسنة * فالاربعة المتنابعة صوم رمضان وصوم كفارة الظهار وصوم كغارة البين وصوم كفارة الفتل * واما الاربعة التي هوفها بالخيار قضاء رمضان وصوم فدية الحلف وهو قوله تعالى ﴿ فقدية من صيام ﴾ وصوم المننة وصوم جزاء الصيد * واما الثلاثة التي غير مذكورة في القرآن صوم كفارة الفطر في رمضان وصوم النطوع وصوم النذر وجب يقوله عليه السلام • من نذر أن يطبع الله فليطعه ، وهو على وجهين معين ومطلق بالمين ان نقول لله على صوم شهر كذا وبعينه اوصدوم ايام بمينها فيلزمه التتابع سواء ذكر التتابع اولا فان افطر نوما منه قضاه ولا يستقبل واما المطلق ان ذكر التنابع فيه لزمه وكذا اذا نواه حتى اواقطر يوما منه استقبل و ان لم يذكر التنابع ولم ينو. فهو بالخيار ان شاء تابع وان شاء فرق (فحو له فان اخر. حتى دخل شهر رمضان آخر صام رمضام الثاني) لانه لابصيم الصوم فيه عن غير. (فو له وقضاء الاول بعده ولإفدية عليــه) لان وجوب القضاء على التراخي حتى كانله ان خطوع (قوله ولا ندية عليه) وقال الشافعي ان آخره من غير عذركان عليه الفدية لسكل يومطعام مسكين فولد والحامل والمرضع الاخافتا علىانفسهما اوولدابمما افطرنا وقضتا ولافدية عليمًا) والمراد من المرضع الظئر لائما لاتَّمكن من الامتناع على الارضاع لوجوبه علما بعقد الاجارة فاما الام فليس علما الارضاع لانها اذا امتنعت فعلىالاب ان يستأجر آخرى وألشيح الغانى الذى لانقدر علىالعسوم يغطر ويطم أيكل يوم مسكينا نصف صاع من بر أوصاعاً من تمر أوصاعاً من شمير كابطم في الكيفارات الغاني الذي قرب الى الفناء اوفنيت قوته وكذا العجوز مناه * نان قات ماالحاجة الى قوله • كما يطم في الكفارات ، وقد ذكر قدر الاطمام ، قلت نفيد أن الاباحة في الفذية والتعشبية والقيمة في ذلك جائز (فولد ومن مات وعليـه قضاء شهر رمضان فان اوصىبه اطم

الادراك بهنذا القندار وفائدته وجوب الوصية بالاطعام (وقضاء رمضان) مخرفيه (ان شاءفرقه و ان شاء تابعه) لاطلاق النص لكن المسمب المتابعة مسارعة الى اسقاط الواجب (و ان اخره حتى دخل رمضان آخر صام الثاني) لانه وقته حتى لونواه عن القضاء لابقم الا عن الاداء كما تقدم (وقضى الاول بعده) لانه وقت القضاء (ولا فدية عليه) لان وجوْب القضاء على التراخي حتى كانله ان نطوع هدایة (و الحامل والرضع اذا خافشا على ولدهما) نسبااور ضاعااو على الفسهما (افطرتا وقضتا) دفسا للعويم ﴿ وَلَا فَدَيَّةَ علمها) لانه اقطار بسبب العجز فيكتني بالفضاء اعتبارا بالمريش والمسافر هدانه (والشيخ الفاني الذي لانقدر على الصيام) لقربه الى الفناء او لفناء قوته (مفطر ويطم لكل نوم مسكيناكما يعام) المكفر (و الكفارات) وكذا العجوز الفانية والاصل فيه قوله تمالي ووعلى الذن بطيفونه فدية طعام مسكين كم ممناه لابطيقونه ولوقدر بعبد

مل الصوم بطل حكم الفداء لان شرطا لخليفة استمر ار البجز هداية (و من مات وعليه قضاء رمضان فاوصى به اطم (عنه)

هنه و ليه)و جو باان خرجت من ثلث ماله و الا فبقدر الثلث (ایکل دوم مسکینانسف ضاع من راوصاعاً من تمر اوصاعاً من شعر) لانه عجز عن الاداء في آخر عره فصار كالشيخ الفانى ثم لا مدمن الا يساء عنداما حتى ان من مات و لم يوس بالاطعام عنه لابلزم على ورثته ذاك ولوترء واعندهن غير وصية جاز وعلى هذا الزكاة هداله (و تنزدخل ق صوم النطوع أو)ق (صلاة النطوع (ثم افسده قضاه) و جوبالان المؤدى قربة وعل فتجب صياته بالضي عن الابطال واذا وجب المضي وجب الفضاء بتركه ثم عندنا لاباح الافطار فيه بغرعذر في احد الرواشين لما بينا و ساح بعذر والضيافة عذر لفوله عليه الصلاة والسلام وافطر واقض ومامكانه وهداية وفيرواية عن الى وسف مجوز بلاعذر وهى رواية المنتق قال الكما' و اعتقادی آن رو اید النتنی او چه (وادًا بلنزالسي او اسلم السكافرف) نمار (رمضان امسكا بقية نومهما)

عنه وليه لكل نوم مسكينا نصف صاع من بر او مساعاً من "بمر او مساعاً من شمير) وهذه الوصية انما تكون من الثلث والتقييد بقضاء شهر رمضان غير شرط بل يشاركه كل صوم بجب قضاؤه كالنذر وغيره ولابد من الابصاء الوجوب على الولى ان يطم فان ترع الولى به من غير ايصاء فانه يصبح والصلاة حكمها حكم السيام على اختيار المتأخرين وكل صلاة بالفرادها معترة بصوم يوم هو الصحيح احترازا عما قال محمد ان مقائل انه يطم لصلوات كل وم نصف صاع على قياس الصوم ثم رجع عن هذا القول وقال كل صلاة فرض على حدة عنزلة صوم يوم هو العميم والوثر مسلاة على اصل ابي حنيفة وعندهما هو مثل السمان لابجب الوصية به قال فالفتاوي اذا مات وعليه صلوات واوصى ال يطعموا عندلها فاعطوا فقرا واحمدا جلة ذلك جاز نخسلاف كمفسارة البمين (قوله ومن دخل في صوم النطوع او (في) صلاة النطوع ثم افسيدهما قضاهما) سيواء حصل الافسياد. بصنعه او بفر صنعه حتى اذا حاضت الصائمة تطوعا بجب عليهـا القضـا، وكـذا افتخع الضلاة بالتيم ثم ابصراله، فعليه الفضاء ثم عندنا لابساح الافطار في صوم التطوع لغير عذِر في احدى الروايتين وباح للمذر والضيافة عذر قبل الزوال وكذا بمده فيحق الوالدين الى العصر واما لغير الوالدين فليسبث المضانة بعد الزوال عذرا واو افطر المتطوع لغر عذر وكان من نيته ان يقضيه فعند اليهوسـف يحلله ذلك وقال ابو بكر الرازى لانحلله ذلك لانه افطر لشهوة نفسمه وهو منهي عنمه قال عليه السلام ، أن أخوف ما أخاف على أمنى الرياء والشهوة الخفية ، وهو أن يسبح الرجل صائما ثم يفطر على طمام بشستهه قال في الابتساح اذا صام تطوعاً ودعاء بعض احــواله انه الى طعامه وســأله ان نفطر لقوله عليهالســـلام • من افطر لحق اخيه كتب له بُواب صيام الف يوم و متى قضى يوما كمانه كتب له ثواب صيام الني يوم ، وقال الحُلواني احسـن ماقيل فيهـذا انه ان كان يثق من نفســه بالفضـاء يفطر والا فلا وهذا كله إذا كان قبل الزوال اما بعده فلا يفطر الا اذا كان في رك الافطار عقوق الوالدين او احدهما وهذاكله فيصوم النطوع اما اذاكان صائمنا عن قضاه رمضان ودعاء بمش اخوانه يكرمه ان بغطر ويكره ان تصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها الا ان يكون مربضا او صائبًا اومحرما بحج اوعرة وليس للعبد والامة ان بصوما نطوعا الا باذن المولى كيف ماكان وكذا المدير والمديرة وامالولد فان صام احد من هؤلاء فللزوج ان يفطر المرأة والعمولي ان يفطر العبــد والامة وتقضى المرأة اذا اذن لها الزوج او مات ويغضى العبــد اذا أذن/ المولى اواعتق وَّاما لذَّا كَانَ الزوج مريضا اوصائما اومحرما لمبكنله منعالزوجة من ذلك ولها ان تسوم والنها ها لانه انما يمنمها لاستيفاء حقه من الوطئ ولاحقله في هذه الاحوال وليس كذلك العبد والامة فان المولى منعهما على كل حال لان منافعهمــا ملكه ﴿ قُولِهِ وَاذَا بِلْغُ السَّى اواسلم الكافر في شهر رمضان امسكا بقية يومهما) وهل الامساك واجب او مستحب قضاء لحقالوقت بالتشبه بالصائمين (وصاما) ما (بعده) لتحقق السببية والاهلية (ولم يقضيا) يوممما الذي تأهلا فيه ولا (مامضي) قبله لعدم الخطاب بعد الاهلية له (ومن اغي عليه فيرمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الانجاء) او فيليته لوجودالصوم وهوالامساك المقرون بالنية اذالظاهر وجودها منه (وقضي مابعده) لانسدام النية وان اغي عليه اول ايلة قضاءكه غير يوم تلك الميلة لما قلناه ومن اغي عليه رمضان كله قضاء لائه نوح مرض بضعف القوى ولا يزبل الجي فيصدر عدرا في التأخير ﴿ ١٨٦ ﴾ لا في الاسقاط هداية (واذا افاق

قال ابن شهداع مستعب وقال الامام الصفار التحييم آنه وأجب وأو أفطرا فيه لاقضاء عليهما لانالصوم غير وأجب فيمه (قو له وصابا بعد.) لنحفق السبب والاهلية (قو له ولم نفضيا مامضي منه ولا تومهمــا) لمدم الخطاب ثم قوله ، امســكا نفية ومهما ، أن كان بعدالزوال أوقبله بعد الاكل فالامساك لاغر وأن كان قبل الزوال والاكل فني الصبي اذا نوى النطوع كان تطوعًا على الصحيح والكافر اذا نوى لم بكن تطوماً لان الصبي من اهل المبادات (قو له و من اغي عليه في شهر رمينان) يعني بالنهــار (لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاغاء) لوجود السوم فيه وهو الامــــاك المقرولًا بالنية اذالظاهر وجودها منه (قول وقضى مابعده) لانعــدام النية فيه وان اغمى عليه من اول ليلة منه الى آخره قضاه كله الا يوم ثلك الليسلة لانه نوع مرض ومن جن في شهر رمصال كله لم يقضه (قولد واذا الماق المجنون في بعض شهر رمضان قضي مامضي منه) لان السبب قد وجد وهو الثمر والاهلية فلزمه القضاء (قُولُه واذا حاضت المرأة افطرت وقضت) وكذا اذا نفست وهل تأكل سرا او جهرا قبل سرا وقبل جهرا ولابجب عليها النشبه (فؤ له واذا تدمالمسافر اوطهرت الحائض في بعض النهار امسكا نقية نومهما) هذا اذا قدم المسافر بعد الزوال او قبله بعد الاكل اما اذاكات قبل الزوال والاكل فعليه الصوم فان افطر بعد ما نوى لا يلزمه الكفارة الشبرة واما الحائض اذا طهرت قبل الزوال والاكل ونوت لم يكن صوما لافرضا ولا تطوعا اوجود المناقي في اول النهار والصوم لا يتجزأ * وقوله • امسكا ، اى على الابحاب هو الصحيح قضاء لحق الوقت لانه وقت معظم وانما لم تشبه الحائض ف مال الحيض لتمقق المانع من التشبه (قو له و من تسمر و هو بظن ال النجر لم يطلع او انظر وهو يرى ان الثمن قد غربت ثم تبين ان الفجر قد طلع او ان الثمس لم تغرب قضا ذلك اليوم و لا كفارة عليه) فقوله ﴿ رَى * بضم الياء من الرأى لامن الرؤية اى يَظْنَ مْلِمَا غَالِبًا قَرْبًا مْنِ الْبِقِينِ حَتَّى لُوكَانَ شَاكِمًا اوْاكْثُرُ رَأْمُهُ أَنَّهُ لم تَقْرِبِ النَّهُسِ تجب الكفارة ثم اذا تحجر وهو بظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو قد طلع او افطر وهو رى أن الثمس قد غربت ثم تبين أنها لم تغرب أمسك مقبة يومه قضاء لحق الوقت فقد تضمنت هذه السئلة خمسة احكام احدها آنه نعسد صومه والثاني آن عليه الفضاء لانه فوت الادا، والثالث انه لا كفارة والرابع انه يمسك بقية يومه والحامس انه لا اثم عليه

المجنون في بعض رمضان قضي مأ مضي منه) لان السبب وهو الثهر قند وجدو اهليةنفسالوجوب بالذمة وهي مصففة بلا مانع تمسين القضاء درر واستوعب لجيع مأعكنه فيه انشاء الصوم على مامر لانقضى للحرج بخبلاف الاغاءكا مرلائه لايستوعب عادة واستداده نادر ولا حرج في ترتيب الحسكم عمل ما هو من النموادر (وادًا حاضت المرأة) أو ننست (افطرت وقضت) وليس عليها ان تشبه عال العذر لأن صومها حرام والتشبه بالحرام حرام (واذا قدم المسافر) او بری المریش او الخاق المجنمون (او طهرت الحائض) اوالنفساء (في بعضالمار اسكا) وجوبا هوالعميم جوهرة (عن) المفطرات من (الطمسام والشراب) وغرهما

(بقية يومهما) قضاء لجن الوقت كامر (ومن تحصر وهو يطن ان) الديل باق و (الفجر لم يطلع او (لقوله) افطر وهو يرى) بضم المياء اى يظن (ان الشمس قد غربت ثم تبين ان الفجر كان) حين ماتسمر (قد طلع اوان الشمس) حين ما افطر (لم تغرب) امسك بقية يومه قضاء لحق الوقت بالفعاد الممكن ودفعا المشممة و (قضى ذلك الميوم) لانه حق صفحون بالمثل (ولا كفارة عليه) لقصور

الجناية بعدم القصد (ومن رأى هلال ﴿ ١٨٧ ﴾ الفطر وحدم لم يفطر و يجب عليه الصوم احتياطــا لاحتمــال

لقوله تمالي ﴿ وليس هليكم جناح فيما اخطأتم له ﴾ و هذا اذا المطر و هو بقان ظناغاليا ان الشمس قد غربت اما اذا كان شاكا في النروب فافطر فعليه الكفارة لان الاصل بقاء النمار بخلاف ما اذا شك في طلوع الفجر فاكل حبث لابلزمه الكفارة لان الاصل بفاء اللبل واليقين لايزول بالشك فلم يكن قاصدا للفطر مخلاف مااذا كان شاكا في الفروب فافطر فان انطاره على سبيل التمدي لان الاصل بقاء النوار فكان متيقنا فانوار شاكا في الليل والبنين لايزول بالشك فافترقا وقال ابو الحسسن الكرخي لا تجب الكفسارة لانه قصد بذلك اقامة السنة لان نجل الافطار سنة * واعلم النالسجور مستحب لقوله عليه السلام • تحروا فان في الحور ركة • المحور اسم لما يؤكل في وقت الحر وهو المدس الاخير من الديل وفي الحديث اضمار تقديره فان في اكل السحور بركة والمراد بالبركة زيادة الفوة في اداء الصوم و بجوز ان يكون المراد به نبل الثواب لاستنانه بأكل الحمور بسنن المرسلين وعله عا هو مخصوص باهل الاسلام قال عليه السلام • فرق مابين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكل السمور ، (قو له ومن رأى هلال الفطر وحده لمنفطر) فان الفطر فعليه القصاء ولاكفارة عليه وقال بمضهم مغطرسرا (قو له وان كان بالحاء علة لم بقبل في هلال الفطر الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين) لانه تعلق به نفع العبد و هو الفطر فاشبه سائر حقوقهم والاضحى كالفطر لانه تعلق به نفع العباد وهو النوسع الحوم الاضاحي ولابد أن يكونوا عد ولاغير محدودين في الفذف لانه خروج من عبادة فعماط فماوهل بشترط لفظ الشهادة قال في الفتاوي بشترط لامًا عنزلة الشهادة على الحقوق و قال بعضم لابشترط لانها عنزلة الحبر الديني (قوله و ان لم يكن بالعام هلة لم يقبل) في حلال الفطر (الاشهادة جم كثير يقع العلم يخبرهم) وقد بينا ذلك في هلال رمضان والله تمالي اعلم

۔میر باب الاعتکاف کھ⊸

احرب عن الصوم لان الصوم شرطه والشرط مقدم طبعاً فكدلك وضعا كما قدمت الطهارة على السلاة ومحاسن الاعتكاف ظاهرة فان فيه تسايم المتكف كليته الى طاعة الله لطلب الزاني وتبعد النفس عن شفل الدئبا التي هي مانعة عا يسنوجبه العبد من القربي ولهذا كره احضار السلمة في المسجد ومن محاسنه ابينا اشتراط الصوم في حقه والصائم ضيفالله فالاليق به ان يكون في بيتالله و والاعتكاف في الهنة مشتق من المكوف وهو الملازمة والحبس والمنع ومنه قوله تعالى فو والهدى ممكوفا ان بلغ من المكوف وهو الملازمة والحبس والمنع ومنه قوله تعالى فو الهدى ممكوفا ان بلغ عله كاي عنوعا عن ان بلغ محله وهو الحرم موضع نحره و في الشرع هو اللبث و القرار في المسجد مع نبسة الاعتكاف (فو له رحدالله الاعتكاف وسخب) بعني في سائر لا زمان اما في المشرالا واخر من روضان فهوسنة وكدة لان النبي عايد السلم و اطب عليه في المشتر الاواخر من روضان والواظمة دابل المنة و قال الزهرى باعجا الناس تركوا الاعتكاف وما تركه النبي على الله عليه وسلم مذدخل المدينة الى ان توفاه الله تركوا الاعتكاف وما تركه النبي على الله عليه وسلم مذدخل المدينة الى ان توفاه الله

القاط فال اقطر قعليه القضاء. ولا كنارة علية الشيهة واذا كان بالسماء علة لم تقبل في هلال الفطر الاشهادة رجلين او رجلوامرأنين) لانه تعلق به تفع العبدو هو القطر فاشبه سائر حقوقه والاضمى كالفطر في مذا في ظاهر الرواية وهوالاصم خلافا اا روى عن ابي حنيفة اله كهلال رمضان لائه تعلقه نفع العبادو هو التوسع بلحوم الاضاخي هداية (و ال لم يكن بالسماء علة لم مقبل في هلال القطر الاشبهادة جم كثريقم العلم بخبرهم) کا تقدم

و باب الاعتكاف ك

وجه المناسبة والتعقيب اشراط الصوم فيه وطلبه في المشر الاخير قال رجه الله تسانى (الاعتكاف مستهب) قال في الهداية والسميح انه سنة مؤكدة وسلم واظب عليه في المشر الاواخر من رمضان والمواظبة دليل المسنية الم قال الزباعي والحق انه أله المناسبة واجب وهوالمنذور وسنة وهو في المشر الاخير من رمضان ومصورة وهو في المشر الاخير من رمضان ومستهب وهو

وهو اشرف الاعمال لانه جمع بين عبـادتين العسـوم والجلوس فىالمـجد وفيه تفريغ الفلب وتسلم النفس الى بارثها والتحصين بحصين حصين (قوله وهو اتبث فالمجد) بعني مسجد الجاهد * واللبث المح اللام المكث (قوله مع الصوم ونبة الاعتكاف) اما الابث فركنسه لان وجودمه واما الصموم فشرطمه والنيسة شرط في سائر العبادات والصنوم شرط للحمة الواجب منه رواية واحدة وللحمة النطوع فيما روى الحسـن عن ابي حنيفة القوله عليه الســــلام « لا اعتكاف الابصـــوم » فعلى هذه الرواية لايكون اقل من نوم و في رواية الاصل وهو قول مجمد اقله ساعة فيكه ﴿ من غير صوم لان مبنى النفل على المساهلة الاثرى انه نفعد في صلاة النفل مع القدره على الفيام وراكبا مم القدرة على النزول ولوشرع فيه ثم قطعه لابلز مه القضاء في رواية الاصل لانه غير مقدر وفي رواية الحسسن يلزمه لانه مقدر باليوم كالصوم ولايصح الاغتكاف الافي مسجد جماعة بسلى فيه الصلوات الحس كلها بامامو وؤذن معلوم وافضل الاعتكاف في المجد الحرام لانه مأمن الخلق ومهبط الوحى ومنزل الرحمة ثم مجمد رسولالله صلىالله عليه وسلم لانه افضل المساجد بعدالمجد الحرام ثم مجمد بيت المقدس ثم المساجد التي كثر جاعتها فكل مجد كثرث جاعته فهو افضل * والاءتكاف ضربان واجب ونقل فالنفل بجوز بغير صوم وهو ان بدخل المسجد لمنية الاعتكاف من غير ان توجبه على نفســه فبكون معتكمةا نقدر مااقام فاذا خرج انتهى اعتكافه والواجب منه لايصح الا ممااصــرم (قو له و محرم على المتكف الوطئ) لقوله نسال فو ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد ﴾ فان قبل كيف بستفيم ذكر الوطي في المساجد وهو حرام في المنبعد لفر المتكف ابضًا * قبل لانه لماقال ولا نخرج من المعجد الالحاجة الانسمان فريما شوهم آنه من حاجة الانسمان فلهذا قال ومحرم على الممتكف الوطئ (قوله والنمس والقبسلة) لانهمسا من دواعي الجماع فحرما عليمه اذا اوط محظور الاعتبكاف كافي حالة الاحرام • فان قبل لم حرمت القباة على المتكف دونُ الصائم • قبل لان الجماع في الاعتكاف منضوص على تحرعه في الفرآن صرمحا فحرمت دواعيه قال الله تعالى ﴿ وَلَاتِبَاشِرُوهُنَّ وَانْتُمْ عَاكَنُونٌ فِي الْمُسَاجِدُ ﴾ مُخلاف الصوم فانه انما شبت تحريم الجماع فيه دلالة بقوله تسالي ﴿ احل الكم ليلة الصبام الرفث الى نسائكم ﴾ لماخس الديل بالحل دل على انه حرام بالنمار قال في النهاية التقبيل واللمس لاعرم بالعسوم وتحرم بالاعتكاف لان الجاع ايس محرام فيأب الصوم لانه مباح لبلا واوضيح من هذا كله ان حرمة الوطُّ اذا ثبتت بالنبي تعدت الحرمة الىالدواعي كرمة الوطُّ فيحق المحرم والمعتكف ومشــترى الجــارية فان الحرمة ثبتت في هــذه المواضع بقوله تعالى ﴿ فَلارَفْتُ وَلاَفْسَمُونَ ﴾ ويقوله تعالى ﴿ وَلاَتِّسَاشُرُوهُنَّ وَانْتُمْ عَا كَفُونَ فِي السَّاجِدِ ﴾ ويقوله عايه الســـلام و ألا لا تُوطأ حامل حتى تضم ولاحامل حتى تستبرى محبضة ، واذا ثنت حرمة الوط بالامر لانعدى الحرمة الى الدواعى كما في حالة الحيض وحالة الصوم فان الحرمة ثبتت فهما بالامر بقوله تعالى ﴿ فَاعْتَرَلُوا النَّسَاءُ

فركنمه لان وجوده 4 وأما الصوم فشرط لجمة الواجب واختلفت الروايات في النفل روى[.] الحسـن عن ابي حنيفة اله شرط لصحته وفيظاهر الرواية ليس بشرط ذخيره والنية شرط في سائر العبادات والراد بالمجد مجدد الجناعة وهـو ماله امام و مؤدن ادیت فیه الحس اولاكما فبالعناية والفيض والنه وخزانة الاكل والخلاصة والبزازية وق الهداية عن الى حنيفة اله لايصم الا في مجد يصلي فيه الصاوات الجس لانه مبادة التطبار العسلاة فنختص عكان تؤدى فيمه وصحمه الكمال وعن الاماءين بصمح فيكل مسجد وتعيسه السروبي وهو اختيار الطعاوى وقال الخسير الرملي وهو ايسر خصوصا فهزماننا فينبغي ان يعول عليه اله والمرأة تعتكف في صبحه بيتها وهو الذي عينته لصلاتها اتحقق انتظارها فيه (و محرم على المتكنف الوط) لقوله تعالى ﴿ ولا تباشروهن وانتم عاكفون في الساجد ﴾ (و) كذا (اللمن والقبلة

ق الحيض ﴾ و مقوله تمالي ﴿ ثم اتموا الصيام الى اليل ﴾ بعمد ذكر المفطرات الثلاث فان قبل المتكف او لمس ولم بنزل لم يفسمد اعتكافه و ان أنزل فسمد و ان نظر الى امرأة فانزل لم منسد اعتكانه لانه انزال من غير مباشرة فاشبه احتلام (قوله و لا يخرج من المجد الا الحاجة الانسان) و هي الغائط والبيول لانه معلوم وقوعهـا فلابد من الحروج لاجلهـا ولا يمحــكث بعــد فراغمه من الطهور فان محكث فسمد اعتكافه عنمد ابي حنيفة وعندهما لا نفسد حتى يكون المكث اكثر من نصف يوم و في نصف يوم روايتمان وكذا اذا خرج من المجهد ساعة لنبر عذر فسد اعتكافه عند ابي حنيفة الوجود النافي و عندهما لا نفسد حتى يكون اكثر من نصف وم لان اليسير من الخروج عفو للضرورة الا أن أبا حنيفة مقول ركن الاعتكاف هو المقدام في الحجد والخروج شده فيكون مفونا ركز العبارة فالكثير فيه والقليل سواء كالاكل في الصوم والحدث فالطهارة (قو له او الجمة) لانها من اهم حوانجه وهي معلوم وقوعها وقال الشانعي الحروج الما منسد لانه عكمته الاعتكاف في المجد الجامع • قلنا الاعتكاف في كل محمد مشروع • فان قبل الجمعة تسقط باعذار كثيرة من السفر والرق وغير ذلك فجاز ان يسقط بهذا العذر • قلنا لايجوز ان تسقط الجمعة لصيانة الاعتكاف لانه دونها وجوبا لانه وجب بالنذر والجمعة وجبت بانجابالله نعالى وما وجب بانجابالله نعيالي ليس للعبد أن يسقطه بابجابه بنذره * وقوله * أوالجمة ، مخرج المها في وقت عكنه أنّ بصلى فيه اربع ركمات اوست ركمات فالاربع سنة والركمات تحية المنجد و عكث بعدها مقدار ما يصلي اربعا فان مكث نوماً و ليلة او اتم اعتكافه فيه لا يفســد و يكره و أنما لا يغسسد لانه موضع الاعتكاف الا أنه يكر. لانه النزم ادائه في معجمد واحد فلا غه في مجدين من غير ضرورة و يخرج لصلاة العبدين ابضا ولا يخرج لعبادة الريض ولا لمصلاة الجنازة اذا كان معهما غيره فان لم يكن جاز الخروج عقدار الدفن و على هذا اذا دعى لادا. شمهادة ان لم يكن مع المدعى من يفع الحكم بشمهادة غيره عازله الحروج عقدار اداء الشهادة و ان كان معمه غيره لا يخرج فان خرج فسمد اعتكافه ولو كان المؤذن هو المتكف فصعد المنارة الاذان لانفسد اعتكافه واوكان بابها خارج المجد ولو انهدم المجد فغرج الى مسجد آخر من سَّاعته او اخرجه السلطان كرها فدخل معجدا آخر لم نفسيد اعتكافه لا له مضطر في الخروج فسيار عفوا و ذلك لان المجد بعد الانهدام خرج من أن يكون معتكفا أذ المنكف يُصلى فيه بالجماعة الصلوات الحنس ولا شأتى ذاك في المهدوم فكان عذرا في التحول الى منجد آخر ولو كان يقرب المنجد بيت صديق له لم يلزمه قضاء الحاجة فيــه و ان كان له بينان قربب و بميد قال بمضهم لا يجوز ان يمضى الى البعيــد فان مضى بطل اعتكافه و قال بعضهم بجوز و يأكل المتكف و شام في معتكفه لانه مكنسه ذلك في المجمد الا ضرورة الى الحروج (قوله ولابأس ان سيم و سناع في المجمد من غير

لانهما من دواهيه (ولا عرج) المشكف (من المعد الالحاجة الانسان) الطبيعية كالبول والغائط وازالة بحاسداو الضروربه كانهدام المجد وتفرق اهله واخراج ظالم كرها وخوفا على نفسه او متاعه فيدخل معجدا غره من ساعته (او) الشرعية مثل صلاة (الجمعة) و العيد ولا عكث بعد فراغه عا خرج البه لان ما ثبت ضرورة تقدر مقدرهما (ولابأسبان سيم) المتكف (ومنتاع في المسجد) مالاند منه كالطمام ونحوه لضرورة الاعتكاف لائه لوخرج اليها فسد اعتكافه الكن (من غير

ان محضره السلعة) يعني مالاند منه كالعلمام والكسوة لانه قدمحتاج الى ذلك بان لابحد من نقوم محاجته الا انه بكره احضار السلمة لان المجد منزه عن حقوق العباد واما البيع والشراء النجارة فكروه الممتكف وغيره الا ان المتكف اشد فالكراهة وكذلك يكره اشغال الدنيا في المساجد كنمبيل العفائد والخباطة والنساجة والتعليم ان كان يعمله باجرة وان كان بغسير اجرة اويعمله لنفسمه لايكره ادا لميضر بالمحد وبجوز المنتكف ان يتزوج وبراجع (قوله ولا يتكلم الانخبر) هذا بثناول المنكف وغيره الا انه فالمنتكف اشــد (قولد وبكرماه ألصمت) بعني صمتــا بعنقده عبــادة كم كانت تفعله الام المتقدمة فانه ليس بقربة في شريعتنب اما الصمت عن مساسى المسان فن اعظم المبادات (فولد فان جامع المتكف لبلا اونهارا عامدا اوناسيا بطل اغتكافه) آثرًا أولم ينزل لانالايسل محل للاعتكاف ولكن لايفسند صومه أذا كان ناسيا • والغرق ان حالة الاعتكاف مذكرة وهوكونه في المجهد فلابعذر بالنسيان فيه قياسًا على الاحرام فان هيئة المحرمين مذكرة واوجامع فيما دون الفرج او قبسل اولمس فانزل بطسل اعتكافه لانه في معنى الجمساع حتى انه يفسسد به العسوم فان لم ينزل لم نفسه وان كان محرما لانه ايس في معنى الجاع والهذا لا نفسه الصوم (قوله ومن اوجب على نفســه اهتكاف ابام لزمه اهتكافها بلياليما) لان ذكرالابام على سبيل الجمع متناول مابازامًا من الليالي وذلك بأن مقول لله على أن اعتكف ثلاثين وما اوشهرا • وقيد نقوله • ايام • المحترز بمـااذا نذر اعتكاف نوم فان الليلة لاتدخل فانه اذا نذر اعتكاف يوم بدخل السجد قبسل طلوع الفجر فيعتكف يومه ويصمومه وتخرج بعبد الفروب وان اوجب اعتكاف بومين يلزمانه بلياتهما ومدخبل قبسل غروب الثمس فان غربت من اليوم الشانى فقد وفي بنذره وقال ابو يوسيف لايدخل الليلة الاولى لان المثنى غيرالجم وفي دخول الايلة المتوسيطة ضرورة الانصال ووجه الظاهر ان في المتنى معنى الجمَّع فيلحق به احتياطا لامر العبادة والدليل على ان الممثنى حكم الجمع قوله عليه السلام ، الاثنان فافوقهما جماعة ، وهذا اذا لميكن له نية اما اذا نوى اهتكاف يومين دون ليلتيمما صحت نيته ويلزمه اعتكاف بومين بغير ليلة وهو بالحيــار ان شــاء تابع وان شــا فرق و يدخل المـجد في كل يوم قبــل طلوع الفجر ونخرج بعبدالغروب ولواوجب اعتكاف لبنلة لابلزمه شيء لان الاعتكاف الواجب لابصح الابالصوم وان أوجب اعتكاف ليلتين ولم يكنله نبة لزمه اعتكافهما ونوماهما وكذا أذا اوجب اعتكاف ثلاث لبال اواكثر فاذا اراد ان يؤدى دخــل المحبد قبل الغروب فان قال نويت الميسل دون النهار صحت نيشه ولايلزمه شي لانه نوى حقيقة لفظه (قو له وكانت متنسابعة و ان لم بشترط التنابع) فما لان مبنى الاعتكاف على التنابع لان الاوقات كلما قابلةله بخلاف الصوم فان مبناه علىالنفريق لان الليسالي غير قاللة العسوم فيجب على النفريق حتى ينص على التنسابع وأن نوى الايام خاصمة في الاعتكاف صحت نيته لانه نوى حقيقة لفظه واذا اوجب اعتكاف شهر بغير عبشه

لفر المتكنف مطلقا (ولا شكام (المنكف (الانخر) وكذا غر. الا أن المتكف مه احرى (و يحكره له الصمت) ال اعتقده قربة لانه ليس قربة في شريعتنا اما حفظ السان عما لايعني الانسان فانه من حسن · الاعال (قال جامع المستكف ليلااونهارا) عامدا او ناسيا انزل او لا (بطل اهتكافه) لان حالة الممتكف مذكرة فلايعذر بالنسيان ولوجامع فيما دون الفرج او قبل اولمسفائرل بطل اعتكافه لاله في منى الجاع حتى نفسد بهالصوم ولولم يتزل لا نفسد و ان كان محرما لانه ليس في معنى الجاع ولهذا لا يفسد به الصوم هدایة (و من او جب علی نفسه اعتكاف ايام) بومين فاكثر (لزمه اعتكافها بليالها) لان ذكر الايام على سبيل الجع متناول ما بازائها من الليالي (وكانت متنابعة وال لم يشترط التنابع) لان مبنى الامتكاف على التتابع لان الاوقات كلها قالة له مخلاف الصوم لان مبناء على التفرق لان البسالي خر قابلة السوم فهب على التفرق حتى نص على

لزمه اهتكاف شهر بصوم متنابع ســوا ، ذكر التنابع في ايجابه اولا وتبعين ذلك الشهر اليه فاذا اراد ان بؤدى نذر. دخل قبل الغروب فيمتكف ثلاثين بوما وثلاثين ليــلة ومخرج بعد استكمالها بعدالغروب مخلاف ما اذا اوجب صوم شهر بغير عبنه ولجمذكر التابع ولا نواه فانه أن شاء تابع وأن شاء فرق ولو نوى عند النذرالايام دون اليالي لم يصدق فيه وبلزمه شهر باليالي والايام لازالشهر مقم على ثلاثين بوما وعلى ثلاثين ليلة الا اذا قال مندالنذر لله على اعتكاف شم بالنهار دون الله فيننذ يازمه الايام خاصة انشاء نابع وانشاء فرق لانه ذكر لفظ النهاز دون البيل و أن قال لله على اعتكاف ثلاثين وما وقال تويت النهار دون الايل صدق وله أن نفرق أنشاء ولم يلزمه التنابع الابالشرط و ان قال نویت اللیل دون النهار لم بسدق ولزمه اللیل و النهار و آن قال لله علی آن اعتکف ثلاثين لبلة وغال نويت الليل خاصة صدق ولم بلزمه شي والله اعلم

-مع كتاب الحج كهم-

الحج في المغة عبارة من القصد • وفي الشرع عبارة من قصد البيت على وجه التملم لاداء ركن من الدين عظيم • والعبادات ثلاث بدني محض كالصلاة والصوم ومالي محض كالزكاة ومركب منهما وهوالحج ، فلما فرغ من البدنى والمال شرع في المركب (فولد رجماللة الحج واجب) اي فرض محكم وانما ذكره بلفظالوجوب لانالواجب اعم لان كل فرض واجب وليسكل واجب فرضاه والمشروعات اربعة فرض وواجب وسنة ونافلة فالغريضة مائبث بدليل قطعي لاشيمة فبه كالكنتاب والحبرالمتواتر والواجب ماثبت بدليل فيه شهرة كغيرالواحد والسنة هي طريقةالنبي صلىالله عليه وسلم امرنا باحياتها والنافلة هي ماشرعت لنحصيلالثواب والابلحق تاركها مأثم ولاعقاب • فالحج فرض محكم قالـالله تمالي ﴿ و لله على الناس حج البيت ﴾ الآية ، و هل و جوبه على الفور ام على التراخي فمندايي بوسف على الفور لانه مختمن بوقت خاص و الموت في سنة و احدة غير نادر و هند محمد على الفرز من مخصوص نفعل مخصوص التراخي لانه وظيفة العمر • والحلاف فيما اذا كان غالب ظه السلامة اما اذا كان غالب ثلنه الموت اما بسبب المرض اوالهرم فانه نتضيق عليه الوجوب اجماعا فعند ابي توسيف زاد اوراحلة تبلغه الى بيت الحرام فلم يحج فلا عليه ان يموت يهوديا او نصرانيا * وجمة مجمد الالله تعالى فرضه سنة ست وحمج رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة عشر ولو كان وجوله على الغور لم يؤخره * والجواب لابي توسف ان النبي صلى ألله عليه وسلم قد علم بطريقة الوحى أنه بعيش الى أن يؤديه فكان آمنا من فواته (قوله على الاحرار) أتما ذكره بلفظ الجمع لانه لايؤدىيه منفردا بل يقام بجمع عظيم واليه الاشسارة بقوله تمالى ﴿ وَلَلَّهُ عَلَى النَّاسُ خَجِالَبِيتَ ﴾ وانما شرط الحربة لازالعبد أيس من أهله قال هليه السلام ، إنما عبد حج ولومشر حجج ثم اعنق فعليه جمة الاسلام ، فان قبل ماالفرق بينالصلاة والصوم وبينالحج فىحق العبد حتى وجبا عليه دون الحج • قبل لان الحمج

التتابم واننولي الايام خاصة صيح لانهنوىالحقيقةعدابه و كناب الحج ﴾

ختمه العسادات الخالصة افتداء محديث منى الأسلام عل خس، (الحج) بفتح الحاء وكسرها لفة القصد مطلقا كما فيالجوهرة وغيرها تبعا لاطلاق كثير من كتب اللغة ونقل في الفتح عن إن السكت تقييده بالمظم ولذا قيدمه السد الشريف فيسرهانه وشرعاز بارة مكان مخصوص وهو (واجب) ای فرض فالعمر مرة (على الأحرار

لاتأتي الا بالمال غالبًا والعبد لا علك شيئًا قال الله نعالي ﴿ عبدا عملوكا لانفدر على ميي ﴾ ولان حق المولى في ألحج يفوت في مدة طويلة فقدم حق العبد على حق الله لافتقار العبد وغناءالله مخلاف الصلاة والصوم فانجما يؤديان بغيرالمال ولالنقطع خدمة المولى بهما (قو لد البالنين) احترازا عن الصبيان لان العبادات موضوعة عنهم لانهم غير مكلفين (قو (دالمقلاء) محرز من المجانين قال عليه السلام و رفع الفلم عن ثلاتة عن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى بستيقظ ، (فو لد الاصحاء) اى اصحاء البَـدُنْ والجوارح حتى لابجب على المريض والمقعـد والمقطوع البد والرجل والزمن لان العمز عن العبادة يؤثر في سفوطها مادام العجز باقيا واختلفوا في الاعمى فعند الى حنيفة لاحج عليه وأن وجد قائدا ونجب فيهاله وعندهما يجب عليه أذا وجد قائدا وزادا وراحلة ومن يكفيه مؤنة سفره في خدمت لابجزيه أن يُعج عنه غيره واما النجز بالمرض الكان مرضا ترجى زواله لزمه ألحج بعد ارتفاعه ولا بجزيه حج غيره عنه ويتوجه عليمه ان يحج ينفسه بعد البر، (قُولُه اذا قدروا على الزاد والراحلة) يعني بطريق الملك لابطريق الاباحــة والعــارية ســوا ، كانت الاباحــة من جهة من لامنفله عليمه كالوالدين والمولودين او من غرهم وانما يشترط الراحلة في حق من بينه وبين مكمة ثلاثة اليام فصاءدا اما فيدونها لايشترط اذاكان قادرا علىالمشي ولكن لابد أن يكون لهم من الطعمام مقدار ما يكفهم وعيمالهم بالعروف الى عودهم • نان قبل ما الافضل ان يحج ماشيا اوراكبا • قبل روى الحسين عن ابى حنيفة الألحم راكب افضل لان المثنى يسيء خلف وروى ان الحج ماشيا افضل لان الله نسالي قدم المشاة فقال تعمالي ﴿ يَأْتُوكَ رَجَالًا وَعَلَى كُلُّ ضَمَامًر ﴾ وفي الحديث • من حج ماشيا كتب اللهله بكل خطوة حدثة من حدثات الحرم ، قبل بازسول الله وماحسنات الحرم قال و الواحدة بسبهمائة و وعن ان عبساس انه قال بعد ماكف بصره مانأسفت على شي كنآســني على ان احج ماشــبا وروى ان الحــن ابن على رضي الله عُنهُمَا كَانَ عَثَى في حِمْهُ وَالْجِنَائِبِ تَقَادُ اللَّ جَنِيهُ قَالَ فِالْهَدَايَةُ وَمَنْ جَمَّلُ عَلَى نفسه ال بحج ماشيا فانه لا ركب حتى يطوف طواف الزيارة وفي الاصل خبره بين الركوب والمثبى فقالاول اشبارة الى الوجوب لانه الزم القربة بصفة الكمال فلزمه علك الصفة كما اذا لذرالصوغ متنابعًا فإن ركب اراق دما لانه ادخل نقصا فيه (قو له فاضلا) النصب على الحـال من الزاد و الراحلة (قو له عن مسكنه و مالاند منه) كالحادم والاثاث وثيابه وفرسه وسلاحه وقضاء دنونه وقبل فاضلا عن اصدقة النساء وقبل لايشترط ذلك (قوله و عن نفقة عياله الى حين عود.) بعني نغفة وسط لانفقة اسراف ولانقتر وكذا من نفقة خدمه وعن ابي توسيف ننبغي أن يكون فاضلا عن نفتة شهر بعد رجوعه لانه لانقدر على الكسب باعتبار الشعف في البدفر ومن مشائخنا من لم يعتبر ذلك كــذا ڧااوجىز (قو لد وكون الطربق آمنــا) بعني وقت خروج اهمل بلده واختلفوا فراءن الطريق هل هو من شرائط الوجموب او من

البالفين المقلاء الاصحاء اذا قدرواعل الزاد) دُهاباو ابابا (و الراحلة) من زاملة اوشق محل (فاضلا) ای زائدا داك (عن مسكنه و مالا مد) له (منه) كالثياب واثاث المنزل والخادم ونحو ذاك لانها مشغولة بالجاجة الاصلية (و) زائدا ايسًا (من نفقة عياله) عن تلزمه نفقته (الي حين عوده) لنقدم حق العبد لحساجته (وكان الطريق آمنا) بغلبة البالامة لان الاستطاعة لاتثبت دونه ثم قبل هو شرط الوجوب حي لابحب عليه الابساء وهومهوى عنابي حنيفة وقيل شرط الاداءدون

الوجوب هداية (ويعتبر فالرأة) واوعجوزا (ان بكون لهامحرم) بالغ عاقل غير فاسق برجم او صهر بذ (بحجم ا أوزوج ولابجوزاها) اي يكره محر عا على المرأة (ال شحیح بغیرهما) ای المحرم و الزوج (اذا كان بينهاو بين مكة) مدة بيني و تجوز جها و هي (مسرة ثلاثة ايام و ليالما)فصاعدا و قداختلفوا فى ان المحرّ م شرط الوجوب اوشرط الاداء على حسب اختلافهم في امن العاربيق و اد بلغ الصي بعدماأحر ماو اعتو العبدقضياعل احرامهماذات لم يحزهما عن جدالاسلام لاناحر امهاا نعقد لاداء النفل فلاتقلب الاداء الفرش ولو جدد الصى الاحرام قبل الوقوف ونوى جدالاسلام جاز و العبد اوضل ذاك لم بجز لان احرام الصي غير لازم لعدم الاهلية امااجرام العبدفلازم فلاعكنه الخروب منه بالشروع في غيره هدايه (والواقيت) اىالمواضم (التي لا يجوز ان يجاوزها الانسال) مردا مكة (الا محرما) باحدالنسكين (لاهل الدسة در الخليفة) بضم ففتح موضع على ستقاميال من المدينة وعشر مراحل من مكة و نعرف الآن بابار على (و لا عل المراق دات عرق)

شرائطالادا، قال بعضهم من شرائط الوجوب حتى أنه أذا مات قبل أن بحج لا يجب عليه الابصامه وقيل من شرائط الاداء حتى أنه اذا مات قبل أن يحج بجب عليه الابصاء قال ف النهابة و هو العميم (قوله و بعتبر ف المرأة ان يكون لها بحرم بحج بها او زوج) سواء كانت عبوزا او شابة وهوكل من لابجوزله مناكخها علىالتأبيد سنواءكان بالرحم اوبالطهورية اوبالرضناع وسواءكان حرا اوعبدا او ذميسا واما المجرسي فليس بمحرم والعسي والمجنون ايسسا بمحرم * والمراهق كالبالغ وعبدالمرأة ليس بمحرملها لان تحريم نكاحها عليه ليس على التأبد بدليل آنها اذا اعتقه جازله نكاحها والسبيةالتي تشتمي كالبالفة والامة والمدبرة وامالولد والمكائبة بجوز لهنالسفر بغير محرم والحرم انما يعتبر اذاكان بينها وبين مكة ثلاثة ايام فصاعدا واما اذاكان اقل فعليها ان تخرج ألحج بغير محرم ولازوج الاان تكون معتدة فلاتخرج حتى تنقضي عدتها واما اذالم يكن المرأة محرم ولا زوج لم بجب علما ان تزوج عن يحبها كما لابجب عليها اكسنب الراحلة ثم اذا كان لهما محرم يحج بحجة الفرض وان لم يأذن لهـا زوجهـا لان جن الزوج لايظهر في حق الفرائض واما فىالنطوع والمنذور فله منعها وبجب عنيها نفقة المحرم هو الصميم لانها لاتنوصل المالحج الانه كما يلزمهما شراء الراحلة التي لاتنوصل الابيا وفيالخجندي لابجب طيهما ذلك والتوفيق بينهما ال المحرم اذا قال لا اخرج الا بالنفقة وجب عليهما وال خرج من غير اشتراط ذلك لم يجب عليها (قوله ولأبجوزاها ان تعج بفيرهما اذا كان بينها وبين مكة مسرة ثلاثة ايام فساعدا) لقوله عليه السلام • لا يحجن آمرأة الا ومعها محرم • ولاتها بدونالمحرم مخاف هايها الفتنة ويزدادبانضمام غيرها اليها ونهذا تحرم الحلوة بالاجنبية وانكان معها غرها هكذا في الهداية لكن وجد في بعض الحواشي ال خلوة الرجل مع الاجنبية حرام و ان کان معه غرها سواه کانت امر أة الرجل او محرم اخرى له فصاعدا فان جت بفر محرم اوزوج جاز حجها معالكراهة وهلالمحرم منشرائطالوجوب ام منشرائطالاداء على الحلاف في امن الطريق (فوله و اذا بلغ السبي بعد مااحر م او اعتق العبد فضيا على جهما ذلك لم بجزهما عن جدة الاسلام) لان احرامها المقد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض فان جددالصي الاحرام قبل الوقوف فنوى حجة الاسلام جاز والعبد لوفعل ذلك لم بجز لان احرام الصبي غرلازم لعدمالاهلية ولهذا لواحصر فتحلل لايلزمه القضاء والأتناول شيئا من محظورات الاحرام لايلزمه الجزاء والعبد بلزمه القضاء والجزاء فاذا جددالصبي ينفسخ الاول بالثانى والعبد اذا جدد لاينفح الاول فلا يتعقد الثانى ولان احرام العبد لازم فلا يمكنه الحروج هنه وإذا حجالفقير اجزأه عن حجةالاسلام حتى لو استغنى بعد ذلك لايلزمه حجة اخرى لان اشتراطالزاد والراحلة فىحقه للنيسير لالاثبات اهلية الوجوب فكان سفوط الحج عنه نظير سفوط اداءالصوم وصلاة الجمعة عنالمسافر ولهذا يجب الحج على الفقير عكمة ولا يجب على العبيد بهما لانهم ليســوا من اهل الوجوب (قو له والواقيت التي لا بجوز أن يُجاوزها الانسان الا محرماً) بعني لا يُجاوزها ال مكم أما الى الحل فانه بجوز بغير احرام (فولد لاهلالمدينة ذو الحليفة ولاهل العراق ذات عرق بكسر فسكون على مرحلتين من مكة (و لاهل الشام الجفة) على ثلاث مراحل من مكة بقرب رابع (و لاهل التجدقرين) المنازل بسكون الواء مغرب على مرحلتين من مكة (و لاهل البين تللم) جبل على مرحلتين ابيضا وكذا لمن مربما عن غير اهلها كاهل الشام الآن فائهم عرون عيفات اهل المدينة فهى ميفاتهم لكنهم عرون بالميفات الآخر ﴿ ١٩٤ ﴾ فيخيرون بالاحرام منه مالان الواجب

ولاهلالشام الجعفة ولاهل نجد قرن) باسكان الراء هوالعميم كذا في شمن العلوم (قوله ولاهل الين بللم) وقد نظع فيه بعضهم بيتين وهما

عرق المراق كُلُمُ البي ، وبذي الحليفة بحرم المدنى قشام جمعفة الأمررتما ، ولاهل تجد قرل فاستين

ومن حج في البحر فوقته اذا حاذي موضعا من البر لا يتجاوزه الا محرما وكذا اذا سافر فالبر من طريق غير مسلوك احرم اذا حاذى ميقانًا من هذه المواقيت ولاهل مصر محاذات الجيحفة و من جاوز مبقساته غير محرم ثم اتى مبقانًا غير محرم ثم اتى مبقسانًا آخر فاحرم منه اجزأه الا ان احرامه من ميفاته افضل (قو له فان قدمالاحرام على هذه الواقيت جاز) وهوالافضل اذا امن مواقعة المحظورات والا فالتأحير الىالميقات افضل (قو له و من كان بعدالوانيت فوقنه الحل) يمني في الحج و العمرة و يجوز امم دخول مكة بغير احرام اذا كان لحساجة لآنَّه يكثر منهم دخول مَكمة وفي انجساب الاحرام في كل دخله حرج ظاهر مخلاف مااذا ارادوا النسك فانه لاباحلهم دخولها الابالاحرام لانه يَمْقَ احسِامًا فلا حرج (فوله ومن كان عَكَمْ فَيَقَـاتُهُ فَيَالِمُ وَفَالْعُمْرَةُ الحل) لان اداءالحج في عرفة وعرفة في العل فيكون الاحرام من العرم يتحقق نوع سفر من الحرم المالحل واداء العمرة في الحرم وهو الطواف والسمعي فيكون الاحرام لها من العل ليَّحقق نوع سفر وهوالاحرام من العل الى الحرم والافضل من التنميم واتما سمي اتنهيم لان من عينه جبلا يسمى نعيم و عن يساره جبل يسمى ناعم والوادى نعمـــان ولو ترك المكن ميفاته واحرم للعج فالحل وللعمرة في الحرم بجب عايه دم (فوله واذا ارادالاحرام اغتسل اوتوضأ والفسل افضل) سواء اراد الحرام بالحج او بالعمرة او للمسا والفسال هنا للنظافة لا للطهارة حتى انه تؤمريه الحائض والنفساء وسمى الاحرام لانه يحرم المباحات قبله من الطيب والمس المخيط وغير ذلك (فولَّه والمِس ثوبين جديدين اوغسيلين) والجديد افضل لانه افرب الىالطهارة من الآثام ولهذا قدمه الشجخ علىالفسل وان لبس ثوبا واحدا اجزأه لان المنصود سـترالفورة من غير المخبِط والمما ذكر ثوبين لان المحرم عنوع من لبس المخبط ولابدله من سـتر العورة ودفع الحر والبرد وذلك انما يحسل بالازار والرداء (قُولُه ومس طيبا أن كان له) هذا بدل على الرالطيب من سنن الزوائد وليس من سنن الهدى ولايضر اثرالطيب بعدالاحرام وعن مجمد يكره ان تطيب عا بق عينه بعدالاحرام قلنا اعداء الطبب حبسل من وجه مباح فالبقساء عليه لايضره كالحاق ولان الممنوع منسه التطبيب بعد الاحرام ومجمد يقول للبقاء حكم الابتداء كما فى لبس القميس اذا لبسمه قبل الاحرام

على مرعيقاتين اللايجاوز آخرهماالا محرماو من الاول افضلوان لم عرعيقات تحرى واحرماذا اذاه احدهاوان لم يكن بحيث محاذى احدها فعلى مرحلتين (فان قدم الاحرام على هذهالمواقيت حاز) وهو افضل أن امن مواقعة المحظورات (ومن كان بعد المواقيت) اى داخلها وخارج الحرم (فوقته) للحج والعمرة (الحل) ويجوزلهم دخول مكة لحاجة من غير احرام (و من كان عكد فيفاته فيالحج الحرم وفي العمرة الحل) ليتحفق وقوع السفر لان اداءالحج في عرفة وهي في الحل فيكون الاحرام من الحرم واداءالعمرة فيالحرم فيكون الاحرام من الحلالا ان التنعيم افضل لورو دالاثر مه هداية (وادااراد)الرجل (الاحرام) شعبر او عرة (اغتسل او توضأ والغسل انعمل) لانه اتم نظافة وهولانظافة لالاطمارة ولذا تؤمره الحايض والنفساء (ولبس ثوبين جــديدين او عسلين) طاهر ن انضين ككفن الميت (ازارا) من

السرة الى تحتَّالركبتين (ورداء) على ظهره لانه بمنوع عن لبسالمخيط ولابد من سترالمورة ودفع الحر (ولم) والبرد وذلك فيما عيناه والحديد افضل لانه اقرب الىالطمارة هداية (ومس طيبا) استحبــابا (الكان) اى وجد (له طيب) وقص الحفاره وشارته وازال عائمه وحاق رأسه ان

اعتاده والاسرحه (و صلى ركمتين) في غير وقت مكروه (و قال الهم اني اربد الحج فيسرملي و تقبله مني) لان اداء في ازمنة متفرقة و اماكن متباخة فلا يعرى عن المشقة فيسمأل الله تعمالي التيسر مخلاف الصملاة لان مدتها بسرة و اداؤها عادة ميسر ﴿ ١٩٥ ﴾ (ثم باي عفيب الصلاة) لما روى ان النبي صلى الله عليه

وسلمل في دير صلاته و ان لبي بعدما استوت له راحلتمه حاز ولكن الاول افضل هداله (فان كان مفردا) الاحرام (بالحج نوى تلبيته الحج) لانه عبادة والاعمال بالنيات (والتلبية ان مقول لبيك المهم لبيك لبيك لا شربك اك لبيك أن الحد) بكسر، الهمزة و تفتيح (و النعمة اك و الملك لاشربكاك) و هي المنفولة عن رسول الله صلى الله عليه و سلم (ولا منبغي ان تخل بشي من هذه الكلمات) لانه هو المنقول باتفاق الرواة فلا نقص عنه (فان زاد فيما) اى علما بعد الانبان ما (عاز) بلا كراهة اما في خلالها فيكره كا في الدر وغره (واذلي) ناويا (دفد احرم) ولا يدسر شارعا في الاحرام بمجرد النيدة مالم يأت بالتلبية (فالينق ما نهي الله تعالى عنه من الرفث) وهو الحماع او الكلام الفاحش او ذكر الجماع محضرة النساء (والفسوق) ای الماصي و هي في حال الاحرام اشد حرمة (والجدال) اى الحدام مع الرفقة او الحدم والمكارين محر (ولا نقتبل صيدا) ربا

ولم يخامه بمده (فوله وصلى كمتين) يغرأ فى الاولى • الفائحة • وقل بالبما الكافرون • و في الثانية ، الفائحة * وقل هو الله احد ، و المعنى بذلك الاشارة الى قوله تمالى ﴿ و استمينوا الصابر والصلاة ﴾ ويسمثالالله الاعانة والتوفيق في جميع اموره (قولد وقال اللهم انی اربد الحج فیسره لی و تقبله منی) و انمسا تم بذکر مثل هذا الدعاء فی الصلاة والصوم لان الحج يؤدى في ازمنة متفرقة واماكن متبانية فلا يعرىءن المشقة فيسأل الله التبسير (فولد ثم يلبي عقيب صلانه) فان لبي بعدما استوت به راحلته جاز و لكن الاول افضل (قوله فان كان مفردا بالحج نوى تلبية الحج) لانها عبادة والاعال بالنيسات (فؤ له والتلبية لبيك الهم لبيك إبيسك لاشربك لك ابيك أن الحد والنعمة لك والملك لاشريك إك) و هذه تابية رئسولالله صلى الله عليه و سلم وهي واجبة عندنا او ماقام مفامهما من سوق الهدى ولوكان مكان التلبية تسبيح أو تهليل اوما اشبه من ذكرالله ونوى به الاحرام صار محرما (فوله ولا ينبغي ان يخل بشيءُ من هذه الكامات) لانها تلبية رسول الله حلى الله عايه و سلم باتفاق الرواة فلا ينقص منها (قُو لَه فان زاد فما جاز) يعني بعدالاتيان بهيا اما في خلالها فلا وكان ابن عر زيد في تابيته ابيك و سعدتك والحيركله في بدلك والرغب. اليك لبيك ابيك و زاد بعضهم اببك حقا حقما تعبدا وريّا (قولد ناذا الى فقد احرم) بعني الى ونوى لان العبادة لا تنأدى ألا بالنبة فلا بصير شارعاً بجرد النبة مالم يأث بالنابية اوما مقوم مقامها من الذكر (فولد فلينق مانهي الله هنه من الرفث و انفسوق و الجدال) الرفث الجماع قال الله تمالي ﴿ احمل الكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ﴾ و قبل هو الكلام الفاحش بحضرة النساء واصل الرفث الفعش والقول النبيج • والفسوق جميع المعاصي وهي في حالة الاحرام اشد حرمة * والجدال ان تجادل رفيقك حتى تفضيه اويقضيك (قُولُهُ وَلا يَقْتُلُ صَيْدًا) لقوله تعمالي ﴿ لا تَقْتُلُوا الصَّيْدُ وَ انتُمْ حَرَّم ﴾ اي و انتم محرمون و حرم جمَّ حرام و والصيد هو كل حيوان ممتنع متوحش اصل خلقته مأكولا كان او غير مأكول (قوله ولا بشير اليه) اى بيده (قوله ولا بدل عليه) اى السالة لا يقول في موضع فلان صيد فالاشارة تختص بالحضرة والدلالة بالغيبة ولو فإل محرم لحلال خلف هذا الحسائط صيد فاذا هي صيود كشرة فاخذهسا وقنلهـا فعلى الدال في ذلك كل الجزاء مخلاف ما اذا رأى من الصبد واحــدا فدله عليه فاذا عنده صبود غير ه فقتله المداول عليه فايس على الدال الاجزاء الصيد الذي دل عليه ثم الدلالة أنما ^{تعم}ل أذا انسلت بها القبض و الكايكون المداول عالما تمكان الصيد و أن يصدقه في دلالته ويتبعه في اثره اما اذا كذبه في الدلالة ولم يتبع اثره حتى دله آخر فسدقه واتبعُ اثره فقتله فلا جزاء على الدال الاول واو رأى المحرم صيدا في موضع لا يقدر

(ولا بشير اليه) حاضرا (ولا بدل عليه) غائبا

(ولا يلبس قبصا ولا سراوبل) يعنى اللبس المتساد اما اذا انزر بالقميص او ارتدى بالسراويل فسلا شيء عليسه جوهرة (ولا) يلبس (عامة ولا قلنسوة) بفتح القاف ماندار عليها العمامة (ولا قباء) بالفتح و المدكساء منفرج من امام يلبس فوق الثيساب ولملواد اللبس المتبادكما تقدم حتى ﴿ ١٩٦ ﴾ لو انزر او ارتد ، بعمامته و الق القباء

عليه الا أن رميه بشي فدله محرم آخر على قوس ونشاب أو دفع اليه ذلك فرماه فقتله فعلى كل واحد منهما الجزاء ولو استعار محرم من محرم سكينا المرمج بهما صيدا معه فاعاده فذبح الصديد فلا جزاء على صاحب السكين وقبل عليه الجزاء فالاول مجمول على ما اذا كان المستمر مقدر على ذمحه والثاني مجمول على ما اذا كان لامقدر (قوله ولا يابس قيما ولا سراويل) بهني اللبس المتعاد إما اذا اتزر بالقيم او ارتدى بالمراويل لاشي عليه واما المرأة فلهما ان نلبس ماشمات من المخبط والحفين الا إنها لاتفطى وجهها لقولة عليه السيلام ، أحرام المرأة في وجهها ، ولان لدنها عورة وسمرة عا ليس بمغيط تعذر فلذاك جوزالهما لبس المحيط (قو له ولا عامة ولا قلنسوة ولا قباء ولا خفين الا أن لا بحد النعلين فليقطعهما السفل الكعبين) لبس الفياء على وجهين انادخل هـ فكيه لم بجز وان لم دخلهما جاز والكعب هنا هوالناتي فيوسيط القدم عند مقعد الشراك (قولد ولا يفعلي رأسه ولا وجهه) يعني التغطية المهودة اما لوحمل على رأسمه عدل بر وشميه فلا شيء عليمه لان دلك لاعصله المفسود من الارتماق (قوله ولا عس مليما) وكذا لا دهن ولا بأس ان يلبس النوب المضر لانه غــر مستعمل لجزء من الطيب وانمــا بحصاله نجرد الرامحة وذلك لايكون طبها ويكرمله شم الرمحمان والطيب وايس عليمه فيذاك شيخ لانه غير مستعمل لجزء منه ولا بأس ان يكتمل اذا لم يكن المكمل مطيب ولا بأس ان يخجم ويفتصد و يجبر الكمر ولبس له ان يختضب بالحناء لانه طبب ويكرمله ان يغبل امرأته او بضاجمها (قولد ولا محساق رأسه ولا شعر بدنه) لقوله تعمالي ﴿ وَلا تَحَلَّقُوا رؤسُكُم حَتَّى بِلغَالَهُدَى مُحْلَّهُ ﴾ اى حتى بلغ الهدى الحرم ويعلم أن هديه قد ذيح في الحرم ويستوى فيذلك الحلق بالوسى والنَّورة والنَّف والقلم بالاسنان (قوله ولا يَفْس مَن لَحَيْتُه) لانه في معنى الحلق ولان فيه ازالة الشعث وقضاء النفث قال الكرخي قضاء النفث هو قص الشمعر وحاق الرأس وتقايم الاظفار ونتف الابط وحلق العانة وقيل التفث الوسيخ من طول الشمر والاظفار وقضاؤه ازالته (قو لد ولايلبس ثوبا مصبوعًا بورس ولا يزعفران ولابعصفر) ولا نغياه ال توسده ولاينام عليه وهل يكره لبسه لغرالمحرم من الرجال قال في الذخرة نع لما روى ان ان عر قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرة وقال • اياكم والحرة فانهازي الشيطان • وبجوز للمحرمة أن تلبس الحرير والحلى كذا ڧالكرخي (قول الا از بكون غسيلا لانفض) اى لانفوح رانحته وهوالاصح وقيل لايتناثر صبغه (قوله ولابأس ان ينتسل ويدخل الحمام) ولان الغسل طمارة

على كنفيه من غير ادخال بده فی کیه ولا زره جاز ولاشي عليه غيرانهم قالوا الاالقاءالقبار العبا ونحوهما على الكتفين مكرو. قال شيخنا ولعل وجهله أن كثير المايليس كذاف تأمل اه (ولا) يليس (خفين الا أن لا محد النعلين فيقطه بهما) اي الحفين (المفل الكعين) الكعب هنا القصيل الدي في وسبط القدم عنبد معقد الشراك همداية (ولا ينطى رأسه ولا وجهه) يعنى النفطية المهسودة اما لو حل على رأسه عدل روشهه فلاشيء عليه لان ذلك لابحصله المقصود من الارتفاق جوهرة (ولا عس طبا) محبث يلزق شیء منبه شبوبه او بدئه كاستعمال ماءالورد والمسك وغيرهما (ولايحلق رأسه ولا شعر مدنه) ويستوى في د ال از النبه بالموسى وغيره (ولايقس) الثميا (من لحبته) لانه في سنى الحلق (ولا من ظفره) لما فيه من ازالة الشمث

(ولايليس ثوبا مصبوغا بورس) بززن فاس نات اصفر يزرع فى الين ويصبخ به مصباح (ولا (فلا يمنع) زعفران ولا مصفور) لانولها رائحة طيبة (الاان يكون) ماصبغ بها (غيسبلا لانفض) اى لانفوح رائحته وهو الاصح جوهرة لانالم الطيب لااون هذا به (ولابأس ان ينتسل) المحرم (ويدخل الحام) لائه طهارة فلا يمنع منها

وهو مانجعل فيه الدراهم وبشد على الوسيط ومثله المنطفة (ولاينسل رأسه ولا لحيته بالخطري) بكسر الحاولانه نوع طيبر لانه بفتل هوام الرأس هداية (ويكثر من التابية) لدبا رافعاماصوته من غير مبالغة (عقيب الصاورات) و لو تفلا (وكما علاشرفا.) ای مکانا مرتفعا (او هبط وادبا أو لق ركبانا) اى جاعة و لومشاة (وبالاسمار) لان اسماب رسول الله صلى الله عليه وسل كانوايليون في هده الاحوال والتلبية في الاحرام على مثال التكبير في الصلاة فَوْتِي مِا عند الانتقال من حال الى حال هداية (فاذا دخل مكة اشدأ بالمجد الحرام) بعدما يأمن على امتعته داخلا مزباب السلام خاشعا متواضعا الاحظاعظمة البيت وشرفه (فاذا عان البيت كر) الله تعالى اكبر من كل كبير ثلاثًا (وهلل) كذلك ثلاكا ومعناه التبرى من عبادة غير متعالى و يلزمه البرى من عبادة البيت المثاهد و دعى عا احب افانه من ارجى مواضم الاحابة ثم اخذ بالطواف لانه تحية البيت مالم يخف فوت مكتوبة أو الجباعة (ثم الندأ بالجر الاسود

الله عنم منها (قوله و بستظل بالبيت والمحمل) لان المحل لا يمين بدنه فإشبه البيت (فوله و بشد في وسطه الهميان) بالكدر و هو شي مجمل فيسه الدراهم و بشـد على الحقو وكذاله ان بشـد النطقة و عن ابي يوسـف كراهتهـا اذا شدها بادم لانه بشبه المخيط كن ابس الطبلسان وزره علبه (قوله و لا يفسل رأسه ولا لحيشه بالخطمي) فان فعل فعايمه دم عند ابي حنيفية لان الحَملمي له رائحة مسئلذة فهو كالجناءُ و لا له يزيل النفث و يغتــال الهُوْآم و قال ابو توسيف و محد عايسه صدقة لانه نزيل الوسم و بغنل الهوام و اجعوا على انه اذا فسله بالسدر او بالصابون لاشئ عايسه والربيال والنساء في اجتنباب الطبب سواء و اتما مختلفان في لبس المخبط و تغطيسة الرأس فان المرأة تفعلهما دون الرجل لانها عورة (قوله و يكثر من التلبية عقب الصاوات) والمستحب ان رفع بها مدورته لفوله عِلِيه السلام • افضل الحج العج والنبح • فالعج رفع الصُّوتُ بالتَّلِيةِ وَالْجُو هُو ثُغُ ٱلَّذُّمَّاءُ بِالذَّبَائِحُ أَى أَسَالُمًا قَالَ الْمُجنِّدَى بِكُثَّرُ التَّلَبِيةِ في ادبار الصلوات تُفلا كانت او فرضا و قال الطحباوي في ادبار المكتوبات دون الفائسات والنوافل جعلهما عنزلة تحكير أنتشريق اما في ظماهر الرواية في ادباز الصاوات من غير تفصيل (قو له وكل علا شرفا) اى صعد مكانا مرتفعا (قو له او هبط واديا او آتي ركبانا) لان التلبية في الاحرام على مشال الكبير في الصاوات للا نتقال فيؤتى مهما عند الانتقمال من حال الى حال وكذا عند الا يتباء من النوم كذا في البناسِع (قوله وبالاسمار) خصه لانه وقت اجابة الدعاء (قوله فاذا دخل مكة الندأ بالمسجد الحرام) سميت مكة لانها نمك الذنوب اي نذهب و. تسمى ايضا بكة لان الناس لمبّاكون فها اى زدحون في الطواف و قيل بكة اسم للمحجد ومكة اسم للبلد والمستحب اذا دخل مكة ان مقول • الايم انت ربي وأنا عبدك و البلد بلدك جئتك هاربا منك البك لاؤدى فرائضك واطلب رحتك والخس رضوانك اسمأنك مسئلة الضطرين اليك الحائمين عقوتك اسأك ان تستقبلني اليوم بعفوك و تدخلني في رحمتك وتجماوز عنى مخفرتك وتعينني على ادا. فرائضك الهم نجني من عذالك و افتحل ابواب رحمتك و ادخلني فيها و اعذني من الشيطان الرجيم ، • وقوله ابتدأ بالمجدا لحرام ، بعني بعدما حط اثقاله ليكون قلبه فارغا ولا يضره لبلا دخول مكة اونهارا فأذادخل المبجد قال • اللهم هذا البيت بينك والحرم حرمك والعبد عبدك وهذا مقام العــائذ المستجير لك من النار فوفغني لما نحب و ترضى ، (فو له فاذا عائن البيت هلل وكبر) اى مقول ، لااله الاالله والله اكبر المهم انت السلام ومنك السلام والبك يعود السهلام فحينا رينا بالسلام اللهم اعالماك وتصديقاً بكتابك و وفاء بعهدك و اتباع لسنة لهبك محمد عليه السلام ، والدها، عند رؤية البيت مستجاب (فو له ثم اندأ بالحجر الاسود فاستقبله و كر وهلل) و يقول عند مشيه من البساب الى الجر • لاله الاالله وحدم لا شربك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ، ونيه ادعية غير هذه (فولد ورنع بديه) الرفع

الصلاة (واسئله) باطن كفيه (وقبله) بينهما (أن استطاع من غير أن بؤذى مسلماً) لانه سنة وترك الايذاء وأجب فأن لم يقدر يضعهما ثم يقبلهما أو أحداهما وألا عكنه عسه شبيئا ﴿ ١٩٨ ﴾ في بده ثم يقبله و ألا أشبار البسه

هنا من السبع المواطن و بسستقبل باطن كفيه الى الجز (قول ر استنامه) صورة الاستلام ان يضع كفيه على الجمر ويضع فه بين كفيه ويقله ان اله طاع فان لم يسبطع جَمَلُ كَفَيْهُ نَحُوهُ وَقَبِلُ كَفِيهُ قَالَ فِي النَّهِـايَةُ اسْلَامُ الجُّرُ لِلطُّوافُ ءُ لَا التَّكبير للصلاة يبتدى فيه الرجل طوافه قال عليهالسلام ه ليبعثن هذا الجر يوم القيمة وله عينان ينظر ألهما ولسان منطقه يشهد لمن استلمه واستقبله بالحق ه (قو له ان استطاع ن غيران بؤذى مسلماً ﴾ لأن التحرز عن ايذاء المسلم و اجب فان لم يستطع تقبيله ولا يمسه بيده امس الجر شيئا في بده من عرجون اوغيره ثم نقبل ذلك الشيُّ فان لم يستطع شيئا من ذلك استقبله وكبر وهلل وهذا الاستقبال مستعب وليس بواجب بدل عليه قوله، أن استطاع، كما في أوله • ومسطيبا انكانله ، (فو لد م بأخذ عن عينه عابل الباب) اى عن عبن الطائف لاعن عبن الجر فان اخذ عن يساره اجزأه وعليه دم و هو الطواف المنكوس وقال الشافعي لإيسد بطوافه (فولد وقد اضطبع قبل ذاك) اى اضطبع بداله وهو ان بحمل رداله تحت البطَّهُ آلَاعِنَ ويلقيه على كتفه الابسر وبيدى منكبه الابن و يفطى الابسر وهوسنة وسمى اصطباعالانداه ضبعه و هو عضده (قو له فبطوف بالبيت سبعة اشواط) بدأ بالشوط مِن الجر الى الجر (قولد و يجمل طوافه من وراء الحطيم) لانه من البيت وهو موضع بنصب فيه الميزاب سمى به لائه حطم من البيت اى كسر وسمى الحجر ابضا لانه حجر من البيت اى منع و يسمى حظيرة اسماهيل و في الحديث • من دعا على من ظلمه فيه حملمه الله ، (قو له و رمل في الاشــواط الثلاث الاول) الرمل بشَّمتين سرعة المثنى مع تقارب الخطىوهز الكتفين مع الاضطباع وهو السنة قال في الهداية كان سببه اظهار الجلد للشركين حين قالوا اضنتم. حي يثرب ثم بق الحكم بعد زوال السبب كالاخفاء في صلاة الظهر والعصر كان لتشويش الكنفرة واذا هم للسلمين عند قرائنهم الفرآن في صلائهم (قوله و عشي فيما بتي على هيئته) اي على السكينة و الوقار على رمله والرمل من الجر الى الجر هو المنقول من رمل رسمول الله صلى الله عليه وسلم فان تزاحت الناس فيالرمل فام فاذا وجد مسلكا رمل ولايطوف بدون الرمل في ثلث الثلاثة لانه لابدله فيقف حتى يقيمه على وجه السنة مخلاف الاستلام لان الاستقبال بدله (قوله و بسالم الحر الاسود كما مربه ان استطاع) لان اشواط الطواف كركمات الدلاة فكما يفتح كل ركمة بالتكبير يفتنح كلشوط باستلام الجر وان لم يستطع الاستلام استقبل وكبر وهلل وبسئلم الركن البمان وهو مستحب فيظاهر الرواية وعن محمد سنة ولابستلم غيرهمامن الاركان لان النبي عليه الدام كان بسئلم هذين الركنين وهما ركن الجانى و ركن الحجر الاسود ولا يســتلم غيرهما لانهما ليســا على قواعد ابراهيم عليه الســـالام والفواعد هن اساس البيت ولأ بسن تقبيل الركن اليماني لان النبي عليه السلام استلمه ولم يقبله (فول و عنم الطواف بالاسـ: لام) يعنى اســ: لام الحجر الاســود

باطن كفيه كأنه وضعهما عليه و قبلهما (ثم اخذ) يطوف (عن عينه) اى جهد عين الطائف وهي (عايل) الملتزم و (الباب و قد اعلم رداله) بان بجعله تحت ابطه الاعن ويلفيه على كنفه الايسر (قبل ذلك) اى قبل الشروعو هوسنة (فيطوف بالبيت سبعة اشواط) كل واحد من الجر الى الجر (و بجعل طوافه من وراه الحملم) وجوباً ونقال له الجر ابتدا لانه حطم من البیت و جر عنه ای منع لان سئة اذرع منه من البيت فلو طاف من الفرجة التي بينه و بين البيت لا بجوز احتياط و یأتی (و تُرمل) بان يبرع مشيه مع تقدارب الخطا و هز الكنفين (في الاشواط الثلاثة الاول) من الحر الى الحر فاذا زحمه الناس قام فادًا وجد مسلكا رمل لانه لابدل له فيفف حي يقيمه على وجه المنة هداله (وعشي فيابق) من الاشراط (على هبنته) بسكينة وو قار (ويستارالجر كامر4)لازاشو اطالطواف

كركمات الصلاة فكمًا بَفْتِم كل ركمة بالتكبر بفتُنم كل شــوط باستلام الجر جوهرة (أنَّ (قوله) استطاع) كامر و يستلم الركن البحاني ابضا (وبختم الطواف بالاستلام)

كالتدأله (تمياني مقام اراهم) عليه السلام وهو عجركان مقوم عليه عند مناء البيت ظاهرفيه اثر قدمه الشريف (فيصلى عندر كمتين او حيث تبسر من المنهد)وهي واجية لكل اسبوم والاتصل الاق وقتمياح (وهذاالطواف) مقالله (طواف القدوم) وطواف النمية (و هو سنة) الافاق(وليس بواجب وليس على اهل مكة طواف القدوم) لانعدام لقدوم فحفهم (ثم) يمودالي الجر فيستله و (بخرج) ندبا مزباب نی مخزوم المنمي باب الصفا اقتداه مخروج سيد باالمسطق (الى السفافيسعدعليه) محيث ىرىالكعبة مزالباب (و يستعبل البيت ويكبر ولملل ويسلى على النبي صلى الله عليه والمرو يدعوالله نعالى محاجنه رافعالديه نحوالسما وأثم ينعط نحوالمروة وعشى على هيئنه) بالمكنية والوقار (فادابلغ الى بطن الوادى) قد عا اما الآن فقدار تدم من السيول حتى استوى مع اعلاه (سعى) اى عدا قى مشيه (بين الميلين الاخضرين (المُخذِين في جدار المجدعلالموضع بطن الوادي أوضمو الليلين علامة لموضع الهرولة فيسعى (سميا) من اول بطن الوادي عند اول ميل الى منتهى بطن الوادي عنداليل الثاني

(قُولُه ثُمْ يَأْتَى المَعَام) يعنى مَنَام أبراهيم وهو ماظهر فيه اثر قدميه حتى كان يقوم عليه حين زوله وركويه حين يأتي الى زيارة هاجر وولده اسماعيل • والمقسام بفنح الم موضع الفيام و بضمها موضع الاقامة (قوله فيصلي عند ركمتين) اى عند المقسام (اوحيث تيسر من المجد) وهما واجبتان عندنا فان تركهما ذكر في بعض المناسك ان عليه دما وأن صلاهما في غير المجد وهما وأجبتان عندنا فان تركما ذكر في بعض الماسك أن عليه دما وأن صلاهما في غير المجمَّه اوفي مكة عاز لانه روى أن عمر رضىالله عنه نسيلمسا وصلاهسا يذى طوى ذكره فىالكرخى • وقد روى ال النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من الطواف صلى في المغام ركمتين و تلا قوله تعالى ﴿ وَاعْذُوا من مقام الراهيم مصلي ﴾ وقال عليه السلام و من صلى خلف المقسام ركمتين غفر الله له ماتقدم من ذنبه وما تأخر وحشر يوم القيمة من الآمنين ه كذا في الشفاء و المستحب ان مقرأ فيهما • قل ياامها الكافرون • وقل هوافة احد • قادًا فرغ بدعوا لنفسه والوالدية وللسلمين ولا يصليهما الا فيوقت مباح ثم بعود اليالجر فيستله لان العلواف لماكان يفتخع بالاستلام فكذنك السمى يغتنحيه بخسلاف مااذا لم يكن بمد الطواف سمعي فانه لايسود الى الجر فيه هذا اذا كان بسده اما اذا لم يكن سمى فلا بمود اليه حدادى (قَوْ لِهُ وَهَذَا الطَّوَافِ طُوافِ الفَدُومِ) ويسمى طُوافِ الْحَيَّةُ وَطُوافِ المُقَامِ وَطُواف اول عهد بالبيت (قولد و هو سنة وليس بواجب) حتى لوتركه لم يكن عليه شي كذا في الخبندي (قو له وليس على أهل مكة طواف القدوم) لانمدام الفدوم منهم وكذا من كان من أهل المواقيت ومن دونها الى مكة لانهم في حكم أهل مكة (قوله ثم يخرج الىالصفا) والانشل ال خرج من باب الصفا وهو باب بى محزوم وليس ذلك سنة عندنا ولو خرج من غيره جاز وسمى الصفا لان آدم عليه السلام لما اناه قال ارحب ياصني الله (قوله فيصعد عليها) اي يصعد بحبث برى البيت لان الاستقبال هو المقصود بالصعود (قو له و بستفيل البيت و يحكير و ملل و يصلي على الذي صلالة عليه وسلم ويدهوالله بحاجته) ويرفع بديه عند الدعاء نحو السحنا. • وقوله • و بدغوالله محاجته » أنما ذكر الدعاء هنا و لم بذكره عند استلام الحجر لان الاســـتلام حالة انتداء العبسادة وهذا خال ختمها فان ختم الطواف بالسمعي والدعاء انما يكون هند الفراغ من العبادة لاعند التدامُ اكما في الصلاة * قال الحسن البصرى الدعاء مستجاب فخسة عشر موضعا فالطواف وعند الملزم وتحت الميزاب وفالبيت وعند زمزم وعلى الصنفاء وعلى المروة وفي السمعي وخلف المضام وفي عرفات وفرا نزدافة وفيمني وعند الجرات الثلاث فععروم من لايجترد فيالدعاء في هذه المواضع والحُمُّب أنَّ مقرأً فابام الموسم خمَّمة في الطواف (قوله و يُعط نحو المروة و عشي عملي هيشة) اي على السكينة والوقار ويقول في سعيه ٥ رب اغفر وارحم وتجاوز عن مانظ الك انت الاعز الاكرم واهدني اتى هي أقوم فالك نطر ولا أعلم ، ﴿ قُولُهِ فَاذَا بِلَّمْ إِلَّى إِطْنَ الوادى سـمى بينالميلين الاخضرين) وهما علامتــان لموضع الهرولة وهما شــيئان مُعونان من جدار المجد الحرام لانهما منفصلان عن الجدار وسماهما الحضر بن على

طريق الاغلب والا فاحدهما اخضر والآخر احر ولم يكن البوم بطن الوادى لانه قد كبسمة السيول فجمل هناك ميلان علامة لموضع الهرولة ليصلم انه بطن الوادى (قولد حتى يأتي المروة) باسكان الباء لانه أو نصب لا فهم أنَّ السمعي الى أنَّ نانهي المروة وليس هو كذاك (قوله ويفعل كا يفعل على العسفا) يعني من التُكبِر والمَّلِيل والصلاة على النبي والدعاء والرفع (فولد وهذا شــر ــ) وهو السميم (فولد فيطوف سبعة اشواط ببندئ بالصفا ويختم بالمروة) احترازا عن قول الطحاوى فانه قال يبتدئ بالصفا ويختم بالصفا فيكون على قوله اربعة عشر مرة وهو غير صبح (قوله ثم بنيم عكمة حراما بعاوف بالبيث كل بدأله) لانه يشبه السلاة قال عليه السلام ، الطواف بالبيت صلاة ، والصلاة خير موضوع فكذا الطواف الاانه لايسعى عقيب هذه الاطوفة لان السعى لا بجب الا مرة والتنفل فيه غير مشروع وانما قال يطوف بالبيت كأبا بدأله لينبه بهذا على ان الطواف فغرباء افضل من السلاة ولاهل مكة الصلاة افضل منه لان الغرباء يغوثهم الطواف أذا رجعوا الى بالادهم ولاتفوتهم العسلاة وأهل مكة لايفوتهم الامر أن وعند اجتماعهما فالسلاة افضل (قو له وبسلي لسكل استبوع ركمتين) وهما ركمنا العلواف ويكره الجمع بين استبوعين او اكثر من غير صلاة بينهما هند ابي حنيفة ومحمد سواء انصرف عن وتر اوشفع لانهالركعتين مرتبنان علىالطواف وقال الولوسف لايكر. اذا انصرف عن وتر نحو ان ينصرف على ثلاثة أساسِم أو خسة اوسيمة وهذا الخلاف اذا لم يكن في وقت مكروه اما في الوقت المكروه فانه لايكره اجماعا ويؤخر ركمتي الطواف الى وقت مباح (فولد فاذا كان قبل يوم التروية بيوم خطب الامام النـاس خطبة) بعني يوم السـابـع بعد صلاة الظهر وفيالنهـاية قبل صلاة الظهر ويوم التروية هو يوم الثامن (قوله يعلم الناس فيها الحروج الى مى والرقوف بعرفات والافاضة) وانما جم عرفات على جُهةالتمظيم وبين مكمة ومعرفات اللائمة فراسخ وقبل اربعة وهي من الحل وسمى مني لما ينمي فيه من الدماء اي تراق وهي قرية فيها ثلاثة سكك بينهما وبين مكة فرسح وهي من الحرم والمستحب ان يصلى بما الصاوات الحمس و المبيت بما سنة و في الحج ثلاث خطب او لها هذه و الثانية بمرفة يوم عرفة خطبتين قبل صلاة الظهر بجلس بينهماكما فىالجمة والشالثة بمنى يوم الحادى عشر خطبة واحدة بعد صلاةاالابهر نفصل بين كل خطبتين بيوم وقال زفر يخطب فىثلاثة ايام متواليات يوم التروية ويوم عرفة ويوماأنحر وكل هذه الخطب بمدالزوال بعد صلاة الظهر الايوم عرفَّة فان الخطبتين فيه قبل الصلاة واوخطب قبل الزوال حاز ويكره مخلاف الجمعة فانه اذا ترك الخطبة فيها أوخطب قبل الزوال لايجوز (قو لد فاذا صلى الفجر عكمة يوم التروية خرج الى منى فاقام مِـا حتى يصلى الفجر من يوم عرفة) والمستحب ان يكون خروجه بعد طلوعالشمس لانالنبي عليه السلام خرج الى منى بعمد طلوع الثمن فصل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء

ثم عثى على هنيته (حقى يأتى المروة فيسعد علمما و نفعل كما فعل على الصفا) من استقبال البيت و النكبير والتهليل والصلاة علىالنبي صلى الله عليه و سلم (و هذا شوط و احد فيطوف) سنة اشواطآخر مثله حيىتصير (سبعة اشواط متدابالصفا) و جوبا (و پختم بالمروة) و بسعى فى بطن الوادى فى كل شوط قال فى التعميم السعى بين الصفا والمروة واجب مانفاقهم اله (ثم يقيم عكمة حراما) إلى عام نسكه (بطوف بالبيت) نطوعا (كلا مدأله) وهوافشل من تطوع الصلاة الافاقي (فاذا كان قبل نوم التروية بوم) و هو سابع ذى الجه (خطب الامام) بعد الزوال و صلاة الظهر (خطية يعلم الناس فعاالخروج اليامني و الملاة بعر فات و الوقوف) م ا (والأفاضة) منها (فاذا صلى الفجريوم التروية)و هو ثان دی الجمه (عکمه خرج الى منى قرية من الحل على فرسمخ من مكمة و فرسمخين او اكثر من عرفات (فاقام ہما) وبات (حی بسلی) برا (الفجر نوم غرفة

من يوم عرفة صلى الأمام بالنياس الظهر و العصر) و ذلك بعدما (مندى) الامام (فعطب خطبة قبل الصلاة يعلم الناس فيما الصلاة والوقوف بسر فذو) الوقوف (بالمردلفة ورمىا لجارو العرو طواف الزبازة) و نحو ذاك (ويصلي م م الطهر و العصر في وقت الظهر باذان) واحد (و اقامتين) لان العصر بؤدى قبل وقنمه المهود فيفرد بالاقاسة اعلاما الناس ولا تطوع بين المسلانين تحصيلا لمقصود الوقوف و لهذا قدم العصر على وقته هداية (و من صلى في رحله و حده) او مع جاعة بغير الامام الاعظار (صلى كل واحدة منهما في وقتهـا) المهود (عند الى حنيفة) لإن المحافظة على الوقت فرض بالنصوص فلا بجوز تراء الافياورد الثرع به وهو الجم بالجاعة مع الامام هدایة (و قال ابو پوسف ومجد بجمع بينهما المنفرد) ابضا لان جوازء الحاجة الى امتيداد الوقوف والمنفرد محتساج البه قال الاسبعان العميم قول ابي حنيفية واعتمده برهيان الشربعة والنسسق تصميح

ثم راح ال عرفات ولو بات بمكة ليسلة عرفة و صلى بيسًا الغبر ثم غدا الى عرفات و مر بني اجزأ. و بحكون مسيئا (قولد ثم نسوجه الى عرفات فيقيم براً) والمستمب أن يكون توجهه بعد طلوع الشمن فأذا بلغ الى عرفات أقام بهما حيث احب الا بطن عرنة و بكره ان بنزل في موضع وحده (قول اذا زالت الثمين من يوم عرفة صلى الامام بالنباس الظهر والعصر باذان واحد و اقامتين ولا عِهر فيهما بالقراءة لانهما صلانًا نهار كسائر الايام (قوله يتعدى فضلب خطبتين بعلم النباس فيها الصلاة والوقوف بعرفة والمزدلفة ورى الجبار والفز) قائمًا وينصل بينهما بجلسة خفيفة كا في الجمة فاذا فرغ من الحطب اقام المؤذن و ان خطب قاعدا اجزأه الا ان القيام أفضل لان المقطود تعليم النباس و تبليغهم والقيسام امكن في ذلك و ان ترك الخطبــة او خطب قبل الزوال اجزأه و قــد اساء ثم اذا فرغ من مسلاة الظهر اقام المؤذن العصر لانها تؤدى قبل وقتها المهود فيفرد لهما أقامة أعلاما للنماس مهما ولا ينطوع بين العسلاتين فان تطوع بغير سنة الظهر او اشتقل بعمل آخر من اكل او شرب ادعاد الاذان المصر و من محمد لا بعيد. و تجزبه الاقائد قال في الوجز اما سنة الظهر الراتبـة اذا ملاها لا تفصل ولا يعُناد الاذان اذا اشتغل بها * ثم اعلم ان شرائط جواز الجمع عند ابي حنيف خبسة الوقت والمكان والاحرام والامام والجماعة و عندهما الامام والجاهة لبسا بشرط ثم لابد من الاحرام قبل الزوال تقديما للاحرام على وقت الجم فان احرم بعد الزوال فيه روايتان عن ابي حنيفة احداهما لا يجوزله الجم حتى الوسلي الغاهر معالامام قبل ال يحرم بالحج ثم احرم بالحج قبلالعصر لم يجزله الجمع و أنما بجوز ادًا صلى الصلاتين جميعًا و هو محرم بالحج وفي الرواية الشائية ادًا كان محرمًا قبل المصر اجزأه وهو قول ابي يوسف و محد لان الظهر لايقف نطها في وقتها على شرائط الاحرام و أنما محتاج الى ذلك لتقديم العصر على وقلها فان صلى الظهر وحدم ثم صلى العصر مع الامام لم يجزه ذلك هند ابي حنيفه لان الامام عنده شرط في الصلاتين جيماً قال ادرك مع الامام ركعة من كل واحدة من العسلاتين او شيئا من الصلاتين جاز الجمع اجماعاً ولوصلي الامام بالنساس في يوم غم ثم استبان آنه صلى الظهر قبل الزوال والعصر بغد الزوال فانه يعيد الحداية والصلاتين جيعاً (قو له ومن صلى في رحله وحده صلى كل واحدة منهما في رقبها عند ابي حنيفة) لان المحافظة على الوقت فرض بالنص قال الله تسال هو أن الصلاة كانت على المؤمنين كنابا موقونًا ﴾ اى فرضا موقنا فلم يجز تركه الا فيما ورد به الشرع وهو الجمع بالجماعة مع الامام بعني الامام الاكبر فان من صلى الفاهر بجماعة لكن لامع الامام الاكبر لا يجوزله الجمع عند ابي حنيفة كالمنفرد (فولد و قال ابو يوسف و محمد بجمع ينهما المنفرد) لان جواز الجم الجمع الحاجة الى استداد الوقوف والمنفرد بمناج اليه فانه او مسل كل واحدة منهما في وقنهما يختل امتــداد الوقوف لان المشروع ان يقع

الوقوف من اوله الى آخره متصلا غير منقطع ليكون افسل قاسا تقديم العصر على وقته هو لصيانة الجماعة لا لاجل رعاية المتداد الوقوف لانه يعسر عليم الاجتماع للمصر بعمد ما تقرقوا في الموقف اذلا منسافاة بين العسلاة والوقوف فان المصل وانف (قو له ثم شوجه الى المونف) يعني الامام والفوم معمه عنيب المصرافه من الصلاة (قوله فيقف شرب الجبسل) و هو يسمى جبل الرحمة و هو عن عين الموقف و عليه وقف آدم عليه السلام والمعنى انهم اذا فرغوا من الصلاتين التشروا و وقف کل واحد منهم حیث شا. و یکبرون و بهلاون و بسیمون نخشـوع و تذلل و يصلون على النبي عليه السيلام و ندعون محوائجهم الى غروب النمس و يستحب ان مغف الامام منوجها الى الحجكمبة (فولد و عرفات كلمها موقف الا بطن عرنة) و هو واد باسفل عرفة وقف فيه الشيطان و عرفة غير منصرف اشأنيث والعليمة (فوله و ينبغي الامام ان بقف بعرفة على راحلته) لانه بدعو وبدعوا النباس بدعائه فاذا كان على راحلته كان ابلغ في مشاهد تهرله واو وقف على قدميه جاز الا أنَّ الاول أفضل والرقوف قامًا أفضل من الوقوف قاعدا ﴿ قُولُهُ وَ يُدُّعُو و بعلم النباس المناسك) و برفع بديه نحو السماء لان النبي عليه السبلام كان يدمو نوم غرفة مادا همه اليالسمياء كالمستطيم المسكين فيقفون الى الغروب يكبرون ومرالون و يدمون و بنضرعون و بصالون على النبي صلىالله عليه و سلم و بسأاون الله حوائجهم فانه وقت مرجو فب الاجابة و يكثر الواقف من التمليل والاستغفار والصلاة على النبي صلى الله عليه و سالم والدعاء بقلب حاضر فهذا البوم افضل ايام السنة وهو معقام الحج ومقصوده ويلبي في موقفه ذلك ساعة بعد ساعة ولا مذيني ان ان مقطع التلبية حتى رمى جمرة المقبة وقال مالك اذا وقف بغرفة قطع التلبية قاللان الاجابة باللسان انماهي قبلالاشتغال بالاركان ولنان ان النلبية في الحج كالتكبير في الصلاة فيأتي مها الي آخر جزء من الاحرام وذلك يكون عنمد الري (قو له و يستمب له ينتسل قبل الوقوف) لانه وم اجمماع كالجمة والعبدين قال في الهداية و هذا الاغتسال سنة ولواكنني بالوضوء جازكما في الجمعة والعيدين والاحرام فان وقف على غير و ضوء أوجنبا جاز وكذا الو وقف الحائض والنفساء اجزأهما (قو له و بجتهد في الدعاء) والسند ان يخني صوته بالدعاء قال الله نمالي ﴿ ادعوا ربكم نضرها و خفيه ﴾ و أو التبس على الناس هلال ذي الجُمَّ فوتفوا على ظن آنه يوم عرفة فتبين آنه يوم التروية لم يجزهم لانه عكمم الوقوف يوم عرفة ولانه ادى العبادة قبل وقتها ظم يجزكن صلى قبل الوقت وان تبين انه يوم النمر اجزأهم وجهم نام لفوله عليه السلام ، حجكم يوم تَصْرُونَ ، (قُو لَهُ فَاذَا غَرَبَتُ النَّمُسُ افَاضَ الأَمَامِ وَالنَّسَاسُ مِعْهُ عَلَى هَيْتُم حَي يأتُوا المزدلفة) ولا مدفع احد قبل الغروب فان دفع احد قبل الغروب ان جاوز حد عرفة بعد الغروب فلاشي عليه وان جاوزها قبلها فعليه دم ويسقط عنه ذلك الدم اذا عاد ال عرفة قبل الغروب ثم دفع هنها بعد الغروب معالام وقال زفر لا بسفط وهذا كما قال

(ثم ينسوجه الى الموقف فيقف معرب الجيسل) المروف بجبسل الرجة (وغرفات كلها موفف الابطن عرنة) كرطبة و بضمتين لفة واد محذا. عرفات (و منبغي للامام ان مقف برفة) عندالهم ات الكبار (على راحلته)مستقبل الفيلة (و مدهو) عا شاء وانتبرك بالمأثوركان حسنا (و يعلم الناس المناسك) و ينبغي للنــاس ان مقفوا بقرب الامام ليأمنو اهل دعائه ويتعلوا تبتعليم ومقفون ورائه لبكونوا مستقبلين الفيلة (ويستحب ال يغتسل قبل الوقوف) لانه وم اجتماع كالجمة والعيدين (وبحيد في الدعاء) لانه من ارجى مواضع الاجابة (فاذا عربت الشمس افاض الامام والناس معه على هيئتم) على طريق المازمين (حيى ياتوا المزدلفة فينزلوا مسا) وحدها من مازی عرفة الى مازمى محسر

مقال لها كانون آدمو (مقال له) اىلذات الجبل (مزح) بضم ففتح وهوالمشعرا لحرام على الاصم نهر (ويصلى الامام بالناس المغرب و العشاء) ق و قت العشاء (باذان) و احد (و اقامة) و احدة لأن العشاء ف و قنها فلم يحبج الاعلام كما لااحتياج هنا للامام (و من صلى المغرب في الطريق لم بجز عندای حنیفدو محد) و عایه اعادتها مالم يطلع الفير هداية فال في النصيح و اعتمد فو لهما المحبوبي والنسني وتثال ابو وسف بجزنه وقد اساء اه (فاذا اطلم الفير) يوم النمر (صلى الامام بالناس النبور بفلس) لاجل الوقوف (ثم وقف) عزدلفة ووقفه من طلوع الفجر اليطلوع الثمس ولو لحظة كما من في عرفة. (ووقف الناس معه فدعا) وكبر وهلل وأي وصلي على الني صلى الله عليه و سلم (و الزدلفة كلها موقف الأ بطن محمر) و هو واد بين. و من دافة (ثم) اذا اسفر جدا (اقاض الناس و الامام ومه قبل طلوع الشمس) مهلاين مكر ن ملبين (حتى بأنواهني فبيتدى مجمرة العقبة فيرمها من بطن الوادي) جاعلا مكة عن يساره و مني عن عینه (بسبع حصبات

ف،مجاوزة الميقات آنه بجب عايه الدم ولا يستقط عنه بالعود الى الميقسات وعندالثلاثة يسقط ولوطد الى عرفة بمدالغروب لايستقط عنه الدم بالاجماع ولو الأالامام ابطأه بالدفع وتبين للنساس الليل دفعوا قبله لان وقت الدفع قد حصل فاذا تأخر الامام فقد ترك السنة فلا يجوزلهم تركهـا • وقوله • حتى يأتوا المزدلفة • وهو المشــهر الحرام فيزاون مِمَا وسميت مزدافة لان آدم عليهالسبلام الجمَّم مم حوافيه وازدلف المهما اى دنا منها (فو له و المستقب أن ينزاوا مغرب الجبل الذي عليه المبقدة) أي توقد عليه الحلفاء النسار (قو له مقالله قزح) سمى بذلك لارتفاعه وهو لانصرف للعلمية والعمدل من قزح اذا ارتفع ومحترز عن النزول فيالطربق كبلا بضر بالمحارّ ويكثر من الاستففار في الزدافة لفوله تسالي ﴿ فَاذَا افْضَاتُم مِن عَرَفَاتُ فَاذَكُرُوا اللَّهُ عَنْدُ المتمر الخرام ﴾ الى أن قال ﴿ واستغفروا الله أن الله غفور رحم ﴾ (قوله وبصل الامام بالناس المغرب والعشباء باذان واقامة واحدة) لان العشباء فيوقته فلا نفردله اقامة مخلاف العصر بعرفة فانه مفدم على وقته فافرد بالاقامة لزيادة الاعلام ومنوى المغرب هنا إداء لاقضاء وصفته أنه أذًا غاب الشيفق أذَّن المؤذِّن وأقام فيصلي الامام بالنباس المغرب ثم يتبعها العشباء بذلك الاذان والاقامة ولا ينطوع بينهما فان تطوع او نشاغل بشي اعاد الاقامة ولا تشترط الجماعة لهذا الجمع عند الى حنيفة لان المغرب مؤخرة عن وقتما بخلاف الجمع بعرفة لان العصر مقدم على وقته (قوله ومن صلى المفرب في الطريق وحده لم جزه عند ابي حنيفة و مجد) وعليه اعادتها مالم يطلع النجر وقال الولوسف بجزمه وقد اساء ولو خشى ان يطلع النجر قبل ان بسلى الى مزدلفة صلى المغرب لانه اذا طلم الفجر فات وقت الجم فكان عليه أن بقدم الصلاة قبل الفوات • وقوله • لم بجزء عند ابي حنيفة ، يعني انها ،وقوفة فان اعادها بالزدلفة قبل طاوع الفجركانت المعادة هي الفرض والقلبت المغرب الاولى ناملة وال لم بعدها حتى طلم الفجر القلبت الى الجواز فان صلى المغرب والعشاء وحده اجزأه والسنة ان بسليهما معالامام (فول فاذا طلع الغير صلى الأمام بالنياس الفير بغلس) اعما قسدم صلاة الفجر هنا لاجل الاشاخال بالوقوف كتقدم العصر بعرفة (قو له ثم وقف ووقفالناس ممه) الى أن يسفروا جدا وتنضرعون فيالدعاء كما قلنها في عرفة وهذا الوقوف عنسدنا واجب وليس ركن حتى لو تركه بغير هذر يلزمه دم (قو لد والزدلفة كلها موقف الابطن محسر) وهو واد باسفل من مزدلفة عن يسارها وقف فيه ابليس مُفسرا (فولد ثم افاضالامام والناس بعه قبل طلوع الثمس حتى يأتوا مني) الافاضة مع الامام سنة وأو أفاض قبله لايلزمه شي مخلاف الافاضية من عرفة كذا في الوجيز ويقول • اللهم البك افضت ومن عذالك اشفقت والبك رغبت ومنك رهبتُ ناقبل نسكي وعظم اجرى وارحم تضرعي واقبل توتي واستجب دعوتي ، ويلبي فياثناء دعائه (قوله فبدا من جمرة العقبة فيرميما من بطن الوادى بسبع حصيات) ويستحب ان بغسل الحصاكذا في المستصنى و يجعل مكمة عن يساره و منى عن يمينه و يرمى من اسفل الى اعلى ويسعب ال يأخذ حصى الجار من المزدلفة او من الطربق ولا رى بحصاة اخذها من عند الجرة لما روى في الحديث ان ماقبل من الحسب يرفع ولانها حصاة من لم منبل جه فينشأه ولو رمي ما جاز وقد اسا، ووقت الرمي في هذا اليوم بعد طلوع الثميس وعندالى الغروب عند ابي حنيفة وقال الولوسف الى الزوال ومابعده قضاء والأاخره المالال في هذا اليوم رمي و لاشيم عليه و إن اخره الى الغد رمي و عليه دم و لور مي جرة المقبة بعد طلوعالغير آبل طلوعالثمس يومالفر جاز عندنا والافضل بعد طلو عالثمس وبجوز ان يرمى بكل ماكان من جنسالارض بشرط وجود الاستهانة حتى لايجوز بالفيروزج والساقوت ولهذا أو اخذكفا من تراب ورىيه مكان حصاة جاز عندنا وكذا بجوز ان يرمى بالعلين و قال الشافعي لايجوز الابالحر • وقوله • من بطن الوادي • يعني من أسفله الى اعلاه و نابغي ان تقمالحصي عندالجرة او قربا منها حتى لو وقع بعيدا لم بجز وحد القرب والبعد أن يكون ثلاثة أذرع فيحد البعيد وما دونه قريب وفيالهداية مقدار الرمى ان يكون بينالرامي وبين موضع السفوط خسمة اذرع لان مادون ذلك يكون طرحاً لو طرحها طرحاً اجزأه لانه رمى الى قدميه وفيه ادنى رمى الا انه مسى لمخالفة. السنة واووضعها وضعا لم بحزه لانه ليس برمى ولورمىبالذهب اوالفضة اوالبعر لابحوز لانه ليس من جنس الارض وأو رمى بسبع حصيات دفعة واحدة اجزأه عن حصاة واحدة لاغير (قوله مثل حصى الحذف) الجندف صفار الحصى قيسلاله مقدار الحصة وقيل مقدار النواة وقيل مفـدار الانملة ولو رمى باكبر من حصى الحـٰـذف اواصغر منه اجزأه الاانه لارى بالكبار خشية ال تأذىء غيره ولورى فوقعت الحساة على رأس رجل او على ظهر بعير ثم وقعت هي ينفسها على الجرة اجزأه وان اخذها الرجل ووضعها لم يحز وكيفية الرمى ان يأخذ الحصاة بطرف انهامه ومسحته و برمى به و فالهداية يضم الحصاة على ظهر ابرامه البني ويستمين بالمسبحة وصمح فى النهاية الوجه الاول (قوله بكبر مع كل حصاة) ولوسبح مكان النكبير اجزأه لحصول الذكر و روى عن سال بن عبدالله انه رمى الحرة بسبع حصبات من بطن الوادى بحكر مع كل حصاة • الله اكبر الله اكبر اللهماجمله حجا مرورا ودُبًّا مَفُورًا وعَمَلًا مَشَكُورًا • وقال حدثني ابي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرمى جمرة العقبة من هذا المكان ويقول كما رمى محصاة مثل ماقات (قو له ولا منف عندها) والاصل ان كل رمى بعده رمى فاله مقف عنده وكل رمي ليس بعده رمي فاله لايقف عنده ولابرى من الجار يوم النصر الا جمرة العقبـــة لاغير (قوله ويقطع النابية مع اول حصـــاة) قال حلق قبل ان رمى جرة العقبة قطع الثلبية لانه قد حل من الاحرام والتلبية لاتثبت عنــد القملل وانمأ بؤني ما في مطلق الاحرام ولهذا قلنا الالمحصر مقطع النابية اذا ذبح هده لانه قد ابيحه التملل كما بعدالرمي فان زارالبيث قبلالري والحلق والذبح قطعالتلبية عند ابي حنيفة ومجمد لان التلبيسة يؤتى مهما ف مطلق الاحرام ولم بق الاحرام الا من النساء فبكون عنزلة المعتمر والمعتمر يقطعهما اذا استلم الجر وعن ابى يوسف انه يلبي مالم

مثل حصى الحذف) بوزن فلس مغار الحصى قيل مفدار الجسة وقبل النواة وقبل الاعلة ولورمي باكبراو اصغر اجزأه الاالهلارى بالكيار خشية أن يؤذي أحدا ولو رمى من فوق العقبة اجزأه لان ماحولها موضع النسك والافضلان يكون من بعلن الوادي هدانة ولو وقعت على ظهر رجل او جمل ان وقعت غسها بقرب الجرة جاز والالاو ثلاثة اذرع بميدوما دو نه قریب جوهر. (یکر مع كل حصاة) ولو سبح اجزأه لحصولالذكروهو من آداب الرمي هداية (ولا بغف عندها) لانه لاري بعدها والاصل ان كلرمي بعده رمي بنف عنده و بدعو وماايس بعده رمي لابقف عنده والاصل فيذبك فعل النبي صلى الله عليه وسلم (ويقطم النلبية مم اول حصاة) أنّ رمي قبل الحُلني وان حلق قبل الرمي قطم التلبية لانهالا بآبت مع الصلل

(ثم مذيم) الملوعا (ان احب) لانه مفرد (ثم يحلق) جيم رأسه وبكني ربعه (او نقصر)بان بأخدمنه مقدار الأعلة ويكني التقصير من ربعه أيضا (والحلق انضل) من التقسير لانالحلق اكل في تنساء النفث وهــو المقصود فاشبه الاغتسال ممااومنوء (وقدحلله) اى بعد الحلق ارالتقصير (كلشيم) من محظورات الاحرام (الاالناء) اي حاعهن و دراعیه (ثمیأتی مكة من يومه ذلك) اي اول ايام المحر (اومن الله اومن بعد الغد) وافضلها اولها (فيطوف بالبيت طواف الزيارة) ويسمى طواف الاناضة وطواف الفرض (سبعة اشواط) وجوباوالفرض مهااربمة

يحلق او تزول الشمس من يومالنحر لان احرامه كحاله بدليل عدماباحةالنسساء واما اذا ذبح قبل ان يرى قطع التلبية لانه تحلل بالذبح فهوكا او تحللبالحلق (فو لدثم يذبح ان احب) هـذا دليل عدم الوجسوب فاذا اراد ان يذبح قدم الذبح على الحلسق (قَوْلُهُ ثُمْ يَحْلَقَ اوْيَقْصِرُ وَالْحَلَقَ افْضُلُ ﴾ لأنالنبي صلىالله عليهوسلم دعا للمحلقين ثلاثاوللقصرين مرة ولانالقدذكرالمحلقين فيالقرآن قبلالمقصرين ولانالحلق اكل كما في قضاءالتفث وفي التقصير بعض تقصير فاشبه الاغتسال معالوضوء وبكني في الحلق ربع الرأس اعتبارا بالمسم وحلق الكل افضـل والتقصير ان يأخذ من رؤس شعره مُقدار الا عملة فانكان برأسه قروح اوعلة لايستطيم ان بمر الموسى ولايصل الى تقصير. فقدحل بمنزلة من حلق ولا شيء عليه ولو لم يكن على رأسهشمراس الموسى على رأسه وهل هو مستمب او واچب قال بمشهم مستمب وقال بمضهم واجب ولو قلم اظفاره قبل الحلق فعليه دم وروى الطعاوى اله لادم عليه عندابي يوسف وعجد لاند قد ابيم لد التحللكذا في الوجيز (قو أبد وقد حل لدكل شي الا النساء) وكذا توابع الوطئ كاللمس والقباة لايحل له وقال مالك الا النساء والطيبولو طاف للزيارة قبل الحلق لم يحل له الطب والنساء ومسار ، فزلة من لم يطف كذا في الكرخي (فو ار ثم يأتي مكة من يومه ذلك او من الفيد او من بعدالند فيطوف بالبيت طواف الزيارة سسبعة اشواط) ويسمى طدواف الاناصنة وطواف يومالنحر والطواف المفروض ووقته ايام النمر واول وقتالطواف بمد طلوع الفجرءن يوم النحر لان ماتبله منالليـل وقت للوقوف بعرفة والطواف مرتب عليه واول هـذه الايام افضلهاكما فىالتضعية ولا بد منالنية فىالطواف ولا ينتقر الى التميين حتى او طاف هاربا من عدو او سبع او طالبا لنريم لولا ينسوى الطوافلا بجزيه عن طوافه مخلاف الوقوف بسرفة حيث يصم من غير نية والفرق انالوقوف ركن عبادة وليس بمبادة مقصودة والطواف عبادة مقصودة ولهذا ينتقل به فلابد مناشتراط النية فيه لانجهةالنيةلتمينه حتى او طاف يومالنحر طوافاكان اوجبعلى نفسه كان عن طواف الزيارة كما في صوم رمضان وان شئت قلت لان الوقوف ركن يقم في نفس الاحرام فنيةالحج يشتمل عليه وطواف الزيارة يؤدى بدائتملل بوجود النية في الاحرام لاينني عنالنية فيالطواف لانها لاتشتمل عليه قال فيالنهاية الامورالاربمة وهيالرمى والذع والحنق والطواف تفعل في اول الام النهر على الترتيب وضابطه «ردم ط » غالر أوالرمي. والذال الذي والحاء الحلق والطاء اللواف تعقل في ايام النحرو يجب على الطائب ان يكون ساترالمورة طاهرا منالحدث والنجس لقوله عليهالسلام الطواف بالبيت صلاتفاتلوا فيد من الكلام ، فإن احل بالطهارة كان طوافه جائزا عندنا وقال الشافي لإيسد بطوافه وتكلم اسماينا المتأخرون في انالطهارة هل هي واجبة اوسنة فقال ابن شجاع سنة وقال أبو بكرالرازي واحبة والدليل على أما ليست بشرط في الطواف ان الطواف

ركن من اركان الحج فلم تكن الطهارة من شرطه كالوقوف و أن طاف و في ثوبه نجاســـة اكثر من قيدرالدرهم كرمله ذلك ولا شي عليه وان طباف وقد انكشيف من عورته قدر مالا نجوز منه الصلاة اجزأه الطواف وعليه دم والفرق ان العِماسة لم عنع منها لمعنى تختص بالطواف واأمنا منم منسه لانه تلويث للمعجميد ولاكذلك الكشف لانه ممنوع منه لمعنى مختص بالطواف مدليل قوله عليه السلام والايطوفن بالبيت مشرك ولا عربان ، وإذا اختص النبي كسه بالطواف أوجب نقصباته فكان عليه جبر أنه ولو طاف زحفا على در. أن كان غير قادر على المشي أجزأ. ولا شيء عليه وان كان قادرا فعليه الاعادة مادام بمكة وان رجع الى بلده فعليه دم وكذا اذا طيف به مجمولا ان كان الملة اجزأ. وان كان الهير علمة نجب الاعادة او اللهم وهل بجزى الحامل عن طوافه قال الخبندي بجوز ذلك عن الحامل والمحمول جيما وسواء نوى الحسامل الطواف من نفسه ومن المحمول او لم ينو ولو اوجب على نفسه الطواف زحفا بسليه ان يطوف ماشيا فان طاف زحف كما اوجبه اجزأه واذا اقميت العسلاة وهو بطوف او بسمي يتركه وبصلي ثم بيني عليه بعد الفراغ من العسلاة (قو لد فان كان سعى بين الصفا والمروة وعنيب طواف القدوم ولم رمل ف هذا الطؤاف ولا سعى عليه وال لم يكن قدم السعى رمل في هذا الطواف وسعى بمدء على ماقدمنا) لانالسعي لم بشرع الا مرة واحدة وكذا الرمل ماشرع الا مرة في طواف بعده سمى ولو طاف تطوعاً في احرام الحج وسعى بعده لم يجب عليه السمعي في طواف الزيارة • واعلم الاالسعي كما هو بعد هذا الطواف لانه واجب والواجب يترتب بعــد الفرض لكن لماكان هذا وم فيه جم من المناسك خص في تقديمه بعد طواف القدوم تيسيرًا ومن شرط تقدعه مع طواف القدوم ان يكون في اشهرا لحج (قوله وقد حلله النساء) وكذا اذا طاف اكثره حلله النساء لان للاكثر حكم الكل (قو له وهذا الطواف هوالمفروض في الحج) اذ هوالمأموريه في قوله تعالى ﴿ وَلَيْطُوفُوا بِالبِّيثِ الْعُنْيَقِ ﴾ والركن فيهذا الطواف اربعة اشواط ومازاد عليها واجب لتخةالركن هوالصحيح لان الشوط الواحد مفروض بالكتاب والسنةالباقية احتمل اذالنبي عليهالسلام فعلها بيانا للكتاب واحملن اله فعلها انداء فجعلناه فيالنصف بإنا للكتاب وجعلنا النصف واجب کلا بالاحتمالین کذا فی الوجز (قول و بکره تأخیره عن هذه الابام) بعنی ایام النحر. لانه موقت بهما وافضلها اولها (قول فان اخره عنها لزمه دم عند الى حنيفة) قال فيالبناسِع الا ان تكون امرأة حائضا او نفساً، فنؤخر الطواف حتى تمضى ايام النحر ثم تطوف بعد ذاك لابجب علما شي (قو له وكذلك ان اخرالحاق) بعني اذا اخره عن ايام النحر يلزمه دم ايضا عند الى حنيفة والاصل هند الى حنيفة ال الحلق مخنص ترمال وهو ايام الفير وعكان وهو الحرم فان فقد منهمنا شئ لزمه دم وعنسد ابي يوسسف لايختس للمسا وعند محمد يختص بمكان وهوالحرم ولا يختص بزمان وعنسد زفر بختص نرمان ولا يختص عكان وهذا الحـٰــلاف فيحق التضمين بالدم اما فيحق التحلــل فلا

(فان كان سعى بين الصفا والمروة) سامنًا (عقيب طواف القدوم لم يرمل في هذا الطواف) لأن الرمل ق طواف بعدمسمي (و لاسمي عليه) لان تكراره غير مشروع (فان لم بكن قدم السمى) بعد طواف القدوم (رمل فه هذا الطواف) استنانا (و سع بعده)و جوبا على ماقدمناه وقد حلله النساء) ايضا ولكن بالحلق المابق اذهو الملل لامالطواف الااله آخرعله في حق النساء هدانه (وهذا الطواف هو المفروض في الحج)و هوركن فيه اذهو المأموريه في قوله تعالى ﴿ و ليطو فو ابالمت المنيق ﴾ (و بكره) نحريما (تأخيره عن هذه الايام (الثلاثة (فال اخر معنها لزمددم عند ابى حنيفه) قال ق التعميم وهوالمولعليه عندالنسق والمحبوبي

(ثم بعود الى منى) من ومه (فيقمها) لاجل الرمي (فادا زالت الثمس فاليوم الثاني من) المم (الفر رمي الجار الثلاث) و السنة آنه (مندي بالتي تل المجد) معدالحيف فيرمها بسبع حصياة) ويسن اله يكبر معكل حصاة ويقف عندها و بدعو) لان بعد مرحى (ثم رمى الى تلما مثل داك) الرمي الذي ذكر ق الاولى من کونه بسبع حصیات یکبر مع كل حصاة (ويقف عندها) و بدعو (ثم برمی جمر ةالعقبة كذلك و) لكنه (لانتف عندها) لانه لیس بسده رمی (فاذا كان من الغد)و هو الثالث من ايام النحر (رمي الجمار الثلاث بعد زوال الثمس) ايضا (كذبك) اى مثل الرمى في اليوم الثاني (فاذا ار اد ان يتجل النفر) في اليوم التالث (نفر الي مكة) قبل طلوع فجر الرابع لابعده لدخول وقت الزي (واذا اراد ال منم) الى الرابع وهو الافتسال (رمى الجار الثلاث موم الرابع بعد زوال الثمن) ايضا

نوفت بالانساق اي انه محصله التملل اغاكان (قولد ثم بعود الى مني فيفهم ما) بعني بعد طواف الزيارة اذا فرغ منه يرجع من سَـاعته الى مني وببيت بمــا قان بات عَكَمَةُ فَقَدَ اسَا، ولا شي عليه (قوله فان زالت الثمن من اليوم الشاني من النحر دمي الحسار الثلاث) وأو رماهن قبسل الزوال لايجوز (قوله يندى بالى تلى المجمد) يهني • جدالخيف الحيف ما أنحدر من الجبل وارتفع عن مسيل الماء كذا كذا في الصحاح (فولد فيرميها بسيم حصيات يكبر مع كل حصاة) وذلك بعد أن يصل الظهر • وقوله ، بكبر مع كل حَصاة ، اى يقول بسمالله واللهُ اكبر ويرفسم يديه عقيب كل حساة ويدعوالله محاجته وبجمل باطن بدبه نحو السماءكما فيسائر الادعية وبلم بلمما حذاء منكبيه وهذا قول ابى يوسف وفي ظاهرالرواية بجعل باطن كفيه نحو الكعبسة ذكره الخميندي فيهاب صفة الصلاة (قو له ومقف عندها) اي عندالجرة (فيدعو) لانه رمی بعد رمی فکان من سدنته الوقوف بعده و یستحب آن برمی هده الجمرة والثانية ماشيا (قوله ثم يرى التي تليها مثل ذلك ويقف عنسدها) لما تقدم (فولد ثم برى جرة العقبـة كذبك ولا يغف عندهـا) لانه رمى ليس بمـده رمي والاصل ان كل رفي بعده رمي فاله يقف بعده وكل رمي أيس بعده رمي فاله لايقف بعده لان العبادة قد النهت (قو له فاذا كان من الغد رمي الجمار الثلاث بعد الزوال كذلك) أي نعمل كما فعل بالامس فيقف عند الاوليين ولا يقف عنــد جمرة المقبــة ، اوقات الرمي ايام يوم النَّمر وثلاثة ايام بعــد، فني الاول وقت مكروه وهمو مابعب طلوع الفجر الى طلوع الثمس ومستنون وهو مابعب طلوع الثمس الى الزوال ومباح وهو مابعد الزوال الى الغروب وما بعد ذلك الى طلوع الفجر مكروه و في اليوم الشاني و الثالث من طلوع الفجر الى الزوال لابجوز وما بعده الى الغروب مستنون ومن بعد الغروب الى طلوع الغجر مكروم قان رمى بالبيدل قبل طاوع الفجر جاز ولا شي عليمه واما اليوم الرابع فعنمد ابي حنيفة من طلوع النجر الى الغروب الا أن ماقبل الزوال مكروه وما بعده مسنون وعندهما وقته مابعــد الزوال ولا مجــوز قبله قياســا على اليوم الشــاني والشــالث والوحنيفة قاســه على اليوم الاول فاذا غربت الثمن يوم الرابع لا يجوز أن يرمى بالليسل لانه قد مضى وقت الرى فسنقط فعله و بجب عليه دم السقوط ذكره الخبيدي (فو له فاذا اراد ان يُتجِــل النفر نفر الى مكمة وان اراد ان مقم رمى الجـــار الثلاث فياليـــوم الرابع بعبد زوال الثمن) النفر بسكول الفياء وهو الرجبوع فالبوم الاول يسمى يوم إلنحر والشاني نوم القر بالقناف لان النباس تقرون فيه والبوم الثالث النفر الاول وانما بجوز النفر فيه قبل طلوع الفجر من يوم الرابع اما اذا طلع أمين عليـــه الرمى ويوم الرابع يسمى يوم النفر الشباني ويوم الرابع هو يوم الشالث عشر في طلع الفير فيه و هو عنى لزمه الوقوف للرمى لدخول وقت الرمى والافضال أن نقيم لأن النبي عليه السلام وقف حتى رمى الجار ق اليوم الراجع وإما قوله تسالي ﴿ فَن تَصِلُ فَي

(فان قدم الرمى في هــذا اليوم قبل الزوال بعــد طلوع الفجر جاز عند ابى حنيفــة قال في الهداية وهذا استحســان واختــار برهان الشريمة والنســفي وصدر الشريمة تصبح ﴿ ٢٠٨ ﴾ (ويكرم ان يقدم الانســان تُعَلَّهَ) بِعُضْتِينَ

نومين فلا اثم عليه ﴾ وهما اليوم الثاني والثالث من المام أأنحر وقوله نعالي ﴿ وَمَن تأخر فلا اثم عليه ﴾ اي تأخر الىاليوم الرابم (قوله فان قدم الري في هذا اليوم) يعني بومالرابيم (قو له قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند ابي حنيفة) وهواستحبيان لانه لما ظهر اثر التخفيف في هذا اليوم في حق النزك فلان يظهر في جوازه في الاوقات كلها اولى (فوله و قال ابو يوسدف و محمد لايجوز) الرمى فيه الا بعد الزوال ويكره ان ميت ليالي مني الا عني وكان عر رضي الله عنه بؤدب على ترك المقام بها كذا في الهداية فان بات في غيرها متعمدا لايلزمه شيء عنــدنا لانه وجب ليسهل عليه الرمى فايامه فلم يكن من افسال الحج فتركه لايوجب الجبر كذا فىالنماية (قوله وبكره ان مقدمالانسان ثقله الى مكة ومقم حتى برمى) ثقله بفتح الشاء والفساف وهو متناهه وخدمه وقد روى ان عر رضي الله هنمه كان عنم من ذلك ويؤدب عليمه ولانه بوجب شــفل قلبه فيتمه من اتمام ســنة الرمى وكذا يكره للانســان ان مجمل شيئا من حواثبعه خلفه ويصلى مثل النمل وشهنه لانه يشغل قلبه فلا ينفرغ للعبادة على وجهها لان قلبه حيث رحله ومناعه (قو له فاذا نفر ال مكة نزل بالمحصب) وهو الابلح بعني اذا فرغ من رمي الجمار ومضى الى مكة اتى وادى الابلح ووقف فيه ساعة على راحلته يدعو ويقالله خيف ني كنسانة والنزول به سانة عندنا لان النبي عليه السلام نزل به قصدا (قو لد نم بدخل مكمة فبطوف بالبيت سبعة اشواط لا يرمل فيها) لائه لاسمى بعد، وزخص للنساء الحيض قى تركه ولا يسـمى بعده لان السعى لاشكرر وبصل ركمتي الطراف بعده لانه ختم كل طواف وكمثين ســوا، كان الطواف فرضا او نفلا كذا قالنهاية (قوله و هــذا الطواف طواف العــدر) ويسمى طواف الوداع بفتم الواو وطواف آخر عهد بالبيت لانه يودع البيت ويسدر عنه ويدخيل وقته اذا حلله النفر الاول (فولد وهو واجب الاعلى اهل مكة) لانه يجب بمفارقة البيت وتوديمه وهم لايغارقونه ولا يصدرون عنه وكذا من كان فيحكم أهل مكة من أهلاالمواقيت ومن دونما إلى مكة لانهم فيحكم أهل مكة بدليل جواز دخولهم مكة بغير احرام وانماكان طواف الصدر واجب لقوله عليه السلام و من حج هذا البيث فليكن آخر ههدمه الطواف ، والامر الوجوب فان تشاغل بمكة بعد طواف الصدر فليس عليه طواف آخر وعن إبي حنيفة انه اذا اقام بعده الى العشاء استحماله ان بطوف طوافا آخر ليكون ،ودما للبيت من غير فاصلة ومن نفر ولم يطف اللصدر فاله يرجع مالم يتجاوز المقات فان ذكر بعد مجاوزة الميقبات لم يرجع ويلزمه دم فان رجع رجع الممرة ويبتدئ بطوافها لانه تمين عليه بالاحرام فاذا فرغ من عمرته طاف الصدر وسقط عنه الدم (قو لد ثم بمود الى اهله) فهذا اشارة آلى كراهة المجاورة وقد صرح به فالمصنى فقال يكره المجاورة يمكة عند إلى حنيفة لخوف الملل وقلة الحرمة وسنقوط الهيبة وخوف الوقوع فالذنب فان الذنب فبهما عظيم ألقبح

متناهه و خندمه (الي مكة ويقيم) بمنى (حتى رمى) لانه نوجب شــفل قلبه (فَاذَا نَفَرِ الى مَكَمَّ زل) دبا (بالحصب) بضم ففتمتين الابطح ويقال له البطعناء وخدف بی كنسانة قال فىالفتع وهو فناه مكة حده مابين الجبلين المنصلين بالفار الى الحبال المفاطة ذلك مصعدا في الثقالايسر وانت ذاهب الى منى مرتفعا عن بطن البوادى (ثم) اذا اراد المفر (طاف بالبيت سبمة اشواط لارمل فيها وهذا) مقالله (طواف الصدر) وطواف الودام وطواف آخر عهد بالبيت لاته بودم البيت ويصدر له (وهو واجب الاعلى اهل مكة) ومن في حكمهم من كان داخل المفات لانهم لا بصدرون ولا ودعون ويسلى بعده ركعتي الطواف ويأتى زمرم فيشرب من مائسا ثم يأتى الملتزم فيضع صدره ووجهمه عليه والتشبث بالاستار وبدعو عااحب و رجع قهفری حتی مخرج من المجد ويصره ملاحظ لبيت منباكبا متحسرا على اقيم منه في غيرها وعندهما لاتكره الماورة بل هي افضل (قولد فان لم يدخل المحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف ما على ماقدمناه فقد سقط عنه طواف القدوم) لانه انما يلزم لدخول مكة ولم بدخله كما لابلزمه نحية ألمسجد اذا لم بدخله (قو له ولا شيء عايه اتركه) لانه سنة وبترك السنن لابجرالجار (قو له ومن ادرك الوقوف بعرفة مابين زوال الثمن من يوم عرفة الى طلوع الغبر من يوم النمر فقد ادرك الحج) ســوا. كان عالم ما او جاهلا واو وقف قبل الزوال لم يعنديه وقال ماك وقت الوقوف من طلوع الشمس من نوم عرفة قال في الهداية أذا وقف بعد الزوال فأفاض من ساعته اجزأه عندنا لفوله عليه السلام ه من وقف بعرفة ساعة من ليل او نهسار فقد ثم ججه ه الا انه اذا وقف من النمار وجب عليه ان عد الوقوف الى بعد الغروب فان لم خعل نسليه دم وان وقف بمدالغروب لم يجب عليه امتداد (قوله ومن اجتاز بعرفة وهو نائم أو مغمى عليمه أو لم يعلم أنها عرفة أجزأه ذلك عن الوقوف) وهــذا أذا أحرم و هو مفيق ثم المي عليه حال الوقوف فانه بحزيه الوقوف اجمياعا لان ماهو الركن قد وجد وهوالوقوف فلا عنمه الائماء والنوم كركن الصوم وانميا اختل منه النية وهي ايست بشرط لسكل ركن وان انمي عليمه قبلالاحرام فاهل عنه احمد من رفقته أو غيرهم ووقفه بالمناسك كابها اجزأه عند ابى حنيفة خلافالهمــاكذا فىالوجيز ولوضاق على المحرم وقت العشباء بحيث لايتسم لاربع ركعات ولم بصل العشباء وكان يخشى اذا اشتغل بالصلاة فاته انبان عرفة الوقوف فانه يترك الصلاة ولذهب الى عرفة لان اداء فرض الصلاة وان كان آكد فني فوات الحج مشفة عظيمة لانه بحتاج فيقضائه الى مال كثير خطير وسنفر بعيد وعام قابل مخلاف فوتالصلاة فان قضاءها يسيروالله نسالي يقول ﴿ يَرِيدَاللَّهُ بَكُمُ الْبِسَرُ وَلَا يُرِيدُبُكُمُ الْمُسْرُ ﴾ ﴿ فُولِهُ وَالْمِرَأَةُ فَجَيْعٌ ذَلِكُ كالرجل) لانها مخاطبة كالرحال (فو له غيرانها لانكشف رأسها) لانها عورة والاحرام لايبيم كشف المورات ولهذا قالوا اللها ال نلبس المخبط والحسار والحف (قوله وتكشف وجهها) لفوله عليه السلام ، احرامالمرأة في وجهها ، ولو سندلت شيئا على وجهها وجافته جازلانه عنزلة الاستظلال بالمحمل (قو لدولاتر فع صوتها بالتلبية) لان صوتها عورة (قوله ولا ترمل في الطواف) لانه لايؤمن ال سكشف ذلك شي من بدنها (قول ولاتسعى بين المبلين الاخضرين) اى لا ترمل في بطن الوادى لان ذلك لاظمار الجلد والمرأة لبست من اهله (قوله ولانحلق رأسها ولكن تنصر) لان الحلق ف النساء مثلة كحلق أللحية في الرجال ولانستلم الجر بحضرة الرجال لانها بمنوعة من مماستم و الله أعلم

الاستطلال بالحدّل (و لا رفع صوتما بالتلبية) بل نسم نفسها دنما الفتنة (ولاترال ق الطواف ولانطبيم) ولانسعي بتناليلين ولاخلق رأسها واكن تفصر) من ربع

-مركاب القرال كان

هو مشتق من اقتران الشيء بالشيء في اللغة وفي الشرع عبارة عن الجمع بين احرام العمرة وألحج وانعالهما فسفر واحد وكان لنبغى الالغدمالقران لانه افضل الاانه قدمالافراد من حَيث النرق من الواحد الى الاثنين والواحد فبل الاثنين (قوله رحه الله الفران

كالم أة فيما ذكر احتياطا ﴿ بابالقرال ﴾ مصدر قرق من ماب ضرب ونصر (القرال) المة

شعرها كإمر وتابس المخبط والحنفين والحشى المشكل

لانه تحية البيت ولم مدخل

(ولا شي عليه لزكه)

لانه سنة ولاشئ بتركها

(ومن ادرك الوقدوف

بعرفة) ولزلحظة ڧوقته

و هو (مابين زو الأاشمس

من وم عرفة الى طاوع

الغبر من يوم النحر فقــد

ادرك الحج) اى امن من

فساده والافقديق عليه

الركن الثاني وهو طواف

الزبارة (ومن اجتاز)

ای مر (بسرفة و هو نائم

او معمى عليه اولم بعلم انها

عرف له اجزأه دلك عن

الوقوف) لان الركن وهو

الوقوف قد وجد والجهل

مخل بالنبة وهي ليست

بشرط فيه (والرأة في جيم

ذلك) المار (كالرجل) لعموم

الخطاب (غيرام الانتكشف رأيها)لانه عورة (وتكشف

و جهها) و لو سدلت شیاعلیه

وجافته هنه حاز لانه عززلا

الجمع بين الشيئين مطلقاً وشرعاً الجمع بين احرام العمرة والحجج في سفر والحدوهو (عندنا الفضل من من التمتع والافراد) لان فيه استدامة الاحرام للمسا من الميقسات الى ان يفرغ منهساً ولاكذبك المتمتع فسكان القران أولى منه هدايه (ومسفة القران ان يهل بالعمرة والحجج معا من الميقسات ﴿ ٢١٠ ﴾ حقيقة أو حكماً بأن احرم بالعمرة

عندنا افضل من التمتع و الافراد) و قال الشافعي الافراد افضل و قال مالك التمتع افضل من المفرال لنا ماروى انس من مالك قال كنت آخــذ نرمام ناقة رســول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمُ وَهَى تَفْضُمُ مُعُورُ مِا وَلِمَاجِهَا بِسِيلٌ عَلَى كَنْنَ وَهُو نَفُولُ وَ لَبِكُ بِمُحِدَّ وَعَرْهَ مما • كذا في النهابة ولان في القرآن زيادة نسبك وهو أراقة الدم قال عليه السلام و افضل الحج العج والبُّع ، ولان ثمة استدامة الاحرام بينهما من المبقــات الى ان مفرغ منهما ولا كذِّك المتمَّم والمراد من قوله افضل من افراد اى من افراد كل واحد منهما باحرام على حدة لا أن يكون المراد أن يأتي باحدهما لاغير لانه أذًا لم يأت الا باحدهما فالقرآن افضل بلا خبلاف اذ لايشبك احد ان الحج وحده او العمرة وحدها لايكون افضل منهما جيما وهذا كما يقال ق صلاة النقل ان آربما افضل من أثنين عند ابي حنيفة يفهم من هذا مان الاتبان باردم بتسليمة واحدة افضل مزالاتبان من بتسليمنين اما اذا اقتصر على النابين لاغير فلا خلاف لاحد ال الاربام افشل فسلم مِذا ال قولة القرال افضل من الأفراد اى من افرد الحج والعمرة بعد الآنياز بهمــا جُمِّيعًا اما أذا لم يأت الا باحدهما فلا خلاف حينئذ في القرآن أن يكون أفضل (قول، وصفة الفرآن أن يهل ﴿ بِالعَمْرِةُ وَالْحَجِ مِمَّا مِنْ الْمِفَاتُ ﴾ قدم العمرة لأن الله تعالى قدمها يقوله ﴿ قَنْ يَمْتُمُ بِالعَمْرَةُ الى الحج ﴾ ولأنَّ انعالها مقدمة على انعال الحج (قوله ويقول عقيب الصلاة اللهم الى اربد التمرة والحج فيسرهمالي) اى اقطع موانعكما عنى ﴿ فَوَ لَهُ وَتَعْبِلُهِما مَنَى ﴾ وفي بنس النسيخ المهم ابى اربدالحج والعبرة يتقديم ذكرالحج تبركا بقوله تسال ﴿ واتموا الحج والعبرة الله ﴾ فن مال الى الاول قال لان افعال العمرة مقدمة على افعال الحج (قو له قاله الحالم مكة اشدأ فطاف بالبيت سبعة اشواط رمل فيالثلاث الأول) لانه طواف بعده سمى وبصل ركمتي الطواف (قو له وبسمى بعدها بين الصفا والروة وهذه افعال الممرة ثم يطوف بعدها طواف القدوم ويسمى) كما قلنا في المغرد ولا يحلق بين العمرة والحج لان ذلك جناية على احرام الحج فان حلق بعد طواف الممرة وصعبها وبين طواف القدوم فعليه دمان ولامحل من عرته وفي هــذا تصريح بانه مقم جناية على الأحرامين جيما نان طاف القارن وسعى اولا للسبح ثم طاف وسعى للعمرة نالاول للعمرة والشسانى الحسيم فان طاف طوافين مصا لجمنه وعرته ثم سعى بعده سسميين اجزأه لانه آي بالمستفق عليه وقد اساء بنأخير سعى العمرة وتقديم طواف القدوم عليه ولادم عليه اجماعا اما اعندهما فظاهر لازالتقدم والتأخير فيالمناسك عندهما لانوجب الدم وابا عند ابي حنيفة فطواف القدوم سنة وتركه قطعا لابوجب الدم فتقدعه اولى كذا فالهمدابة ﴿ قُولُه فَاذَا رَى جَرَةَ الْعَقِيدَ يَوْمُ الْحَرِ ذَبِحُ شَاةً أَوْ بَدِينَةً أَوْسِبِعَ بِدِينَةً أُوسِبِع

اولا ثم بالحج فبل ان يطوف لها اكثر الطواف لان الجسع قد نحقق لان الاكثر مها قائم وكمذا عكسه لكنه مكروه واذا من على ادائها يسن سؤال التيسر فيلمسا ومقدم ذكر النمرة على الحبج فيه ولذا قال (ومغول عقيب الصلاة المهم أني إرد العبرة والحج فيسرهمالى وتقبلهما مني) و في بعض النسخ تقدم ذكر الجيع على العمرة والاولى اولى " وكذلك مدمهما في التلبية الانه ببدأ بانسال العمرة فكذاك بدأ ذكرما هداله (فاذا دخيل مكة إشداً) بافعمال العمرة (نطاف بالبيت سبعة اشواط) وجوبا والفرض و منها اكثرها ويس اله (رمل فالتبلاث الاول منها وسمعي بعدها بين الصفا والمروة) وجوبا (وهذه اضال العبرة) ولا محلق لانه بق عليــه انسال الحج ولوحلق لم تعسل من جرته ولزمه ودمان (ثم) بشرع بافعال

الحج كالمفرد (يطوف بعد) فراغه من (السبم) بمسرة (طواف الفدوم) ويرمل فىالثلاث الاول (يشرة) (مثرة) (ويسمى بين الصفا والمروة كابدئا) ذلك (فىالمفرد) آنفا (واذا رمى الجرة) الاولى (يوم الفر ذبح) وجوبا (شاة أوبقرة أو بدنة اوسهم بدنة

فهذا دم القران) و هودم شكر فيأ كل منه (فان لم يكن له ماذبح سام ثلاثة المم في الحج)ولومتفرقة (اخرها وم عرفة فال فاته الصوم) اى صوم الثلاثة الآيام في ایام الحج (حتی اتی نوم التحر لم عجزه الا الدم) فلولم بقدر تحلل و عليه دمان دم القران و دم التعلل قبل الذبح (ثم يصوم سبعة ايام اذا رجع الى اهله وان صامها عكمة بعد فراغه من) افعال (الحج جاز) لان الرادمن الرجوع الفراغ من اعال الحج (وان ا، بدخل القارن مكة وتوجد الى عرفات) ووقف ما في وقته والافلا عبرة ه (فقدصار رافضا لعمرته بالوقوف) لانه تعذر عله اداؤها لانه يسر بانيا اضال العمرة على اضال المج وذلك خلاف المشروع ولايصير رافضا مجرد

بقرة و هذا دم القران) نان قبل قبل الافضل سبع بدنة او شباة قبل المِما كان اكثر لحماً فهو افضل لان بالكثرة بكثر منفعة المساكين فلو ان القبارل حلق اولا ثم ذع فعليه دم عد ابي حنيفة دن عليه ان بدع ثم محلق و قال ابو بوسف و محمد لا شيء عليسه لان التقديم والتــأخير عندهمــا لا توجب الدم وكذا لو ذيح. قبــل الرمى نبعب عايــه دم عنــد ابي حنينــة كذا في الخمِنــدى • و • قوله وهذا دم القرآن • و هو دم نسك عندنا شكرالله نسال على نوفيق الجم بين العبادتين لادم جبر حتى لا تجوز الاكل منــه عندنا لانه وجب لا لارتكاب محظور كالاضحية و عند الشافعي دم جبر حتى لا بجوز اكل منه عنــده (فولد نان لم يكن له ماذبح صَّام ثلثة آيام في الحج آخرها بوم عرفة) ولانجوز صومها الالمية من الليل كسائر ا الكفارات و هو مخير في الصوم ان شاه ثابعه و ان شــا، فرقه و مجوز ان بصــوم الثلاث الايام قبل يوم السابع من ذي الحجة اذا كان قد احرم بالعمرة ولا يجوز قبل احرام العمرة ولا بعد اوم عرافة والافضل ال يصوم قبل اوم التروية و اوم عرافة لان الصوم بدل عن الهدى فيستحب تأخيره الى آخر وقتمه رجاء ان نصدر على الهدى كما يستحب تأخير النبم الى آخر الوقت رجاء ان مقدر على الماء (قوله فان نائه الصوم) اى صوم النلاث الايام (قو له حتى دخل يوم النحر لم بجزيه الاالدم) ای دم القرآن فان لم مقدر علی الهدی و تحلل فمایه دمان دم للفرآن و دم التحلل قبل الهسدى و أن قدر على الهدى في خلال صوم الثلاث أو بعدهــا قبل نوم النحر لزمه الهدى و سفط حكم العسوم و ان وجد الهدى بعدما حلق قبل ان بصوم السبعة في ايام الذبح او بعدها فلا هدى عليمه لأن التحلل بعد حمسول المقصود بالحلف لا بغير حكم الحلف (قولد ثم يصوم سبعة ايام اذا رجع الى اهله) يعني بعدما مضت ابام التشريق لان الصوم فيها منهى عنه وليس صوم السبع بدلا عن الهدى فانه بجوز صومهما مع وجود الهدى كذا قال الجرجاني و أن حل حتى منت ايام النمر ثم وجد الهدى فصدومه ثام ولا هدى عليه لان الذبح موقت بايام النحر فاذا مضت فقد حصـل المفصود و هو اباحة النحلل فصـار كأنه تحلل ثم وجد الهدى (قُولِه وان صامها بمكة بعد فراغه من الحج جاز عندنا) يعنى بعد مضى ايام التشريق و عند الشنافعي لايجوز الا بعد الرجوع والصوصول الىالوطن لانه معلق بالرجوع ولنا ان مغنى رجعتم اى فرغتم من اعمال الحج لان الفراغ سبب الرجوع الى اهله فجاز الاداء بعد وجود السبب (قو له فان لم بدخل القارن مكمة وتوجه الى عرفات نقد صار رافضًا لعمرته بالوقوف) هذا اذًا توجه قبل أن يطوف لها أربعة أشــواطـ اما اذا طاف لها اربعة اشواط اوطاف لها ولم يسم بين الصفا والمروة فانه لا يكون رافضاً و یکون قارنا ودم الفران علی واجب و علیــه آن مقضی ما بق من طواف العمرة بعبد طواف الزيارة ويستعي ثم انه لا يصير رافضًا بمجرد التوجه هو العميم من مذهب ابي حنيفة والفرق له بين مصلي الظهر نوم الجممة اذا توجه اليهما و بين

النيذهو الصحيح هداه (و) اذا ارتفضت عرته (بطل) اى سقط (عنه دم الفران) لانه لم يو فق لاداء النسكين (و) و جب (عليه دم لرقش عرته) و هودم جبر لا يجوز اكله منه (و) وجب (عليه قضاؤها) ﴿ ٣١٣ ﴾ لا نه بشروعه فيها او جباعل نفسه ولم بوحدمته الاداءفلزمه القضاء

﴿ باب التمنع ﴾

مناسبته القران أن في كل منهما جعا بين النسكين وقدم القران لمزيد فشباله نهر (التمتم) المة الانتفاع و شرعا الجم بين احرام العمرة وافعالها او اكثرها واحرام الحج وافساله ق اشهر الحج من غير المسام معجع باهله جوهرة و هو (انضل من الافراد عنديا) لان فيه جما بين المبادتين فاشبه القرال ثم فيه زيادة نبكو هواراقة الدمهداية (و التمنع على و جهين معنم بسوق الهدى) معه (و متمنع لا بدوق الهدى) وحكمها مختلف کا علیه سیتفف (وصفة المتمنع) الذي لم يسق معه الهدى (ان متدى) بالاحرام (من الميفات فيحرم بعمرة) فقط (و بدحــل ، كمة فيطوف لها) اي الممرة و رمل في النلاث الأول (وبسمي و محلق او مقصر وقد حل من عرته) وهذا تنسير العمرة وكذلك اذا اراد ان نفرد بالعمرة فعل ماذكر هداية وايس عليه طواف قدوم أتمكنه مقدوم من الطواف الذي هوركن في نسكه الا يشتقل عنه بفيره مخلاف الحج فانه عند قدومه لا يمكن من (التلبية)

هذا التوجه أن الام هنــاك بالتوجه و هو متوجه بعــد أداء الظهر والتوجه هنــا منهى عنه قبل اداء العمرة فافترةا (قوله و بطل عنه دم القران) لانه لما ارتفضت العمرة صمار كالمفرد والمفرد لادم عليه (قوله و عليمه دم لرفض العمرة) وهو دم جبر لا بحوز الاكل منه (قوله و عليه نضاؤها) بعني بعد ابام التشريق لا له بشروعه فها اوجها على نفسه فقد وجد منه الوجوب ولم توجد منمه الاداء فلزمه الفضاء والله اعلم

-مر باب التمتع كه⊸

قدم الفران على التمتم لانه افضـل منه والتمتم في اللفة الترفق و في الشرع عبــارة عن الجمع بين احرام العمرة و افعالهما او أكثر افعالهما و احرام الحج افعماله في اشهر الحج من غير المام سميم باهله (فوله رجه الله التمتم مندنا افضل من الافراد) هذا هو العميم و عن ابي حنيفة ان الافراد افضال لان المتمتع سنده واقع لعمرته بدليل أنه أذا فرغ من العمرة صار مكبًا في حق البقيات لانه يقيم عكة حلالا ثم يحرم الحبج من المسجد الحرام والمفرد سنفره واقع لحجشه وألحج فربضة والعمرة سنة والسنفر الواقع للفرض افضل من السنفر الواقع للسنة وجه الفول الاول ان في التمتع جمعًا بين العبيا تبين فاشبه القرآن ثم فينه زيادة نسبك و هو اراقه الدم و سنفره واقع لحجته و أن تحلت العمرة لانها تبع للحج كمُحَال السنة بين الجمة والسمى البها (قوله والختم على وجهين "تمنع بسوق الهدى و"تمنع لا بسوق باهله بينهممنا المساما محميما بحثرز عن الالمسام الفاسند فاله لا تنسع صحة التمتع عنسد ابي حنيقة والالمام هو النزول باهله والالمام السحيح آما يكون في المتأم الذي لا يسبوق الهدى اما اذا سباق الهدى فالمامه فاسبد لا يمنع صحة التمتسع خلافا لمحمد ﴿ ﴿ قُولُهُ وَسَفَةَ الْحَتُمُ الذِّي لَا بِسُوقَ الهدى بَانَ بَنِدَى ۚ مِنَ الْمِفَاتَ فَيْحِرِمُ بِعُمْرَةُ وَ يَدْخُلُ مكة ويطوف ويسمى و محلق او نقصر وقدحل من الرته) وهذا هوتفسير العمرة فال قلت لم لا يكون في العمرة طواف القدوم ولا يكون طواف الصدر قلت اما طواف القدوم ملان المعتر عند قدومه الى البيت عكن من اداء الطواف الذي هو ركن في هذا النسك فلا يشتغل بغيره مخلاف الحج فانه عند قدومه لا عُكن من الطواف الذي هو ركن الحج فائي بالعلواف المساون الى ان مجيء وقت العلواف الذي هو ركن واما طواف الصدر فان معظم الركن في العمرة الطواف وهو معظم ركن في النسك لا يُنكرر عند الصدر كالوقوف في الحج لان في الشيُّ الواحد لا يجوز ان يكون معظم الركن فالنسك و هو بعينه غير ركن في ذهك النسك كذا في النماية (قو له و يقطع

الطواف الذي هو ركن الحج فيأتى بالمسنون تحية ابيت الى ان يجيء وقت الذي هو ركن (و يقطع

وم التروية) وقبله افضل وجاز بعده والوبوم عرفة (احرم الحجمن المستعد) لديا والشرطان بحرم من الحرم لانه في منى المكنى و ميقات المكى في الحج الحرم كا تفدم (و معل مالهمله الحاج المفرد) لانه مؤد الحج الاانه رمل في طواف الزيارة ويسمى بعده لان هذا اول ماواف له في الخيم بخلاف المفرد لانه قد سعي مرة و اوكان هذا المتمتع بعد مااحرم بالحج طاف وسعي قبلان روح الى في لم ومل فطواف الزيارة ولايسعي بعده لانه قد اتى بذاك مرة هداله (و) و جب (عليه دم النمتم) و هودم شكر فيأكل منه (فان لم بحد) الدم (صام ثلاثةايام فءالحج وسبعةاذا رجع) ای فرغ من اداه نسکه ولوقيل وصوله الى اهله (و ان ار ادا^{لم}تنع ان بسوق الهدى) معه و هو افضل (احرم وساق هده فان كانت بدنة) وهي من الابل خاصمة وتقع على الذكر والاش والجماليدن مغرب (قلدها عزادة) بالقنح الراوية والمراد ان بعلق في عنقهـــا قطعة من ادم من مزادة وغرها (او نمل) وهو اولى مناأعجليل (واشعر البدنة عندابي وسف ومجد

التلبية اذا اشدأ بالطواف) يعنى عنـد اسـتلام الحجر لان المقصـود من العمرة هو الطواف فيقطمها عند افتتناحه (قولد ثم يقيم عكة حالالا) الى وقت احرام الحج لانه لم بن عليمه من العالما شي (قوله فاذا كان يوم التروية أحرم بالحج من المجد) همذا الوقت ليس بلازم بل ان شـاء احرم بالحج قبــل يوم التروية وما تقدم احرامه بالحج قبل يوم التروية فهو افضل لان فيه اظهار المسارعة والرغبة في العبادة كذا في النهاية • وقوله من الحجد • التقييد بالحجد للافتساية واما الجواز فجميع الحرم ميضات (قوله وفعل مايفعله الحساج المفرد) الا أنه لايطوف طواف طواف النهيـة لانه لمـا حل صـار هو والمكي سـوا. ولا تحيــة المكي كذك هذا و رمل في طواف الزبارة وبسعى بعده لانه اول طواف له فالحج بخسلاف المفرد لانه قد طاف المدوم وسسى ولوكان هددا المختع بعدهما احرم بالحج طاف تطوط وسمى قبل ال روح الى منى لم يرمل في طواف الزيارة ولا بسمى بعد الله قد الى ذاك مرة (قوله وعليه م) اى دم النمن م (فوله فان لم يجد صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله) ويجوز أن يصوم هذه الثلاثة بعد احرام العمرة قبل آخرام الحج بشرط أن يكون في أشهر الحج ولا يجسوز ان يصومها قبل احرام العمرة فان صامها بعد احرام الممرة قبل أن يعاوف لها جاز (قولد نان اراد المتمنع ان يسموق الهدى احرم وسماق هديه) وهذا هو الوجه انساني من المتمتم وهو أفضل من الاول الذي لم بسبق وانما قدم اأوجه الاول على هذا مع أن هذا افتل لان هذا وصف زالد وتقديم الذات أولى من تقديم العسفات قال في النهاية أذا ساق المتمنع الهدى ففيه قيد لابد من معرفته وهو أنه في هـدى المنعة انمىا يصير محرما بالنفليد والتوجه اذا حصلا فياشهر الحج اما اذا لم يحصلا فيهما لا يصمير محرما ماا يدرك الهدى وبسمير معه لان تقليد هدى المتمة في غمير الاشهر لابمتدنه وبكون تطوعا وهدى النطوع مالم بدركه وبسير معه لابصير محرما (قو له واذا كانت مدند قدها عزادة) اى قطمة من ادم او نعل او شيء من لحاه الثجر والتقليد اولي من التجليل لان التقلد ذكر في القرأن قال الله تعالى ﴿ وَلَا اللَّهُ عَالَى ﴿ وَلَا اللَّهُ عَالَ ولا القلائد ﴾ فتبنت شرعيسة التقليد بالكتاب والسينة والمجليل ماثبت الا بالسينة وهو غير مقصود للاعلام خاصة بل بشاركه فيذاك بعمال اخر وهي دفع الزباب ودفع الحر والبرد والنقليد للاعلام خاصة من غير عشباركة وصورة التقليد ال يربط على عنق بدنته قطعة من ادم او نمل والمنيء ان هذا اعد لاراقة الدم فيصير جليدة عن قريب مثل هذه الفطعة من الجلد حتى لا يمنع من الماء و العاف اذا علم انه هدى وهذا انما يحكون فيما يغيب عن صماحبه كالابز والبقر اما الغنم فانه يضميع اذا لم يكن منه مساحبه فلهذا لا يقلد والاولى ان يلبي ثم يقله لانه يصدر محرما بالنفليد والتوجه معه فكان تقدم التلبية اولى ليكون شروعه فالاحرام بها بالتقليد (قوله وبشعر البدنة عند ابي توسف و محمد) و لا يسن الاشسمار في غير الابل وصفته أن يطعن

وهو) إى الاشعار (ان يشق سنامها من الجانب الاعن) وفي الهداية قالوا والاشبه الايدىر لان النبي صلى الله عليه وسلم طس في جانب اليسار مفصوداً وفي جانب البين الثماقا (ولايشهر عند المي حنيفة) ويكره قال في الهداية وقبل ان اجاحيفة كره اشعار اهل زمانه المبالغتم فيه على وجه مخاف منه السراية وقال في الشرح وعلى هذا حله الطساوى هواولي تصبح (فاذا دخل مكمة طاف وسعى) كما تقدم (ولم يتعمل) من عرته حتى يقور هديه ودّلك يوم النفر فيستمر حراما (حتى محرم بالحج يوم التروية) كما سبق فين لم يسق (و ان قدم الاحرام قبله) اى قبل في ٢١٤ كي يوم التروية (جاز) وتقدم أنه افضل

﴿ فِي السَّمَالُ السُّمَامُ مِن الجَّانِبِ الأعن إِرَّةِ أَوْ سَنَانَ حَتَّى يَخْرِجِ مَنْهِ الدَّم ثم يُلطِّخ السنام ابذلك أعلاما النباس إنه قربة لله إنسالي (فَوْزُلُدُ و هُو أَنْ يُشْتَقُ استامها من الجنانب، الاعن) و في الهداية ، الإشهبية الا يسر إي الاشبيه إلى العسواب في الروابة لان الهدايا كانت مفيلة إلى رسبول الله صبلى الله عليه و سلم و كان بدخل البسيرين أمن قبل الرؤس وكان الرخ عيسه لا محالة فكان بقع طعنه اولا على يسار البعير فان كانت البدينة صعبة جاز إن يشق من أي الجا لبين شباء على حسب أ تَدِرِتُه (قَوْلِهِ وَ لا يُشْمَرُ عِند إِن حَنْفِة) أَمَا ذَكُرُ قُولُهُمَا قَبِلُ قُولُهُ لا ته كَان رِرِيُ الفتوى على قولهمنا ذكر في الهنداية ال الاشتمار بكروه عند ابي حنيضة و عندهما حسبتي و عند الشبانعي سنة لانه مروى عن الني عليه السلام و الهما إن المقصود من التقليم إن لا ماج ولايؤذى اذا ورد ماء او كلاء و برد اذا ضل و انه في الاشمار اتم لاته الزم لان القلادة قد تحل او تسقط و الاشتمار لا يفارقها فكان الزم لها من التقليد ولان التقليد مباين لهما محتمل الزايلة والانسمار متصل مِما لا محتمل الانفسال فن هذا الوجه بنبغي إن يكون سنة الا أنه عارضه كونه مثلة فقالا محسنه ولابي حنيفة إنه مثلة و المثلة منهي عنها و لووقع التعارض بكونه مثلة وكونه سنة قال فالترجيح الجنورة لان النبي عليه المسلام شي عن ايلام الحيوان الا لمسأكلة و هذا ايلام الهير المأكلة ولان الاخرام يحزم ماكان مباعا فاما ان يبيح ماكان محظورا فلا والاشمار مكرون قبل الاحران فكذا بعده (قوله ناذا دخل مَكَة طاف وسعى) اولا وطوافه و بسعبه هذا العمرة (فوله و لم يتحلل حتى بحرم بالحج يوم التروية) هذا اليس بلازم حتى أو أحزم يوم عرفة جاز (قولد نان قدم الاحرام قبله جاز) و كلب عِمَانَ أَمْهُوْ الْجُمُعُلِ: لَمُنَا فَيْهُ أَمْنَ المُسَارِجَةَ ﴿ قُولُهِ وَعَلَيْهِ دَمَّهِ ﴾ و هو دم التجتع وقد يُعله بالهدئ الذي أسُمانته (فَقُولُه فَاذًا حَالَ بُومُ الْضُرِ فَقَدْ حَلَّ مِنَ الْأَحْرِ الْمِينَ جَيْمًا) عن الخرام الصوق والجنة بجيسا (قول، و ليس لاهل مكمة تمتع ولاقرال) و كذا اهل المواقبين وامن دونوا الى مكة و من فعل ذلك منهم كان منيئا وعليه لاجل اسائته دم. والهودم جبزلاتجواز الاكل منه ولاتجزيه الصوم منه والكال مصبرا لاتجدعن الهدى (قولة و إعالهم الافراد عاسة) ولوخرج المكي الى الكوفة وقرن صبح قرانه لان عرته

لماقيه من المسارعة وزيادة الشقة وكذا باز بعدمكا امر (و) وجب (عليه دم) المنم كا ذكر (فاذا جلق بوم الكمر فقد إحل رَ مَنِ الْإِنْجِيرِ الْمَيْنُ) جمعا لأن الحاق يحلل في الحج كالسلام في السلام فيخلل لم عنهما هداله (وليس لاهل مكة) و من في حكمهم عن كان داخل المقاب (عشم الإفران) مشروع (واعا) المشروع (الم الافراد ماسد) غير ان عمير غير متصور للا صراخوا به من الله عدم الأثلام شرط لعملا بالقنع دون الفراق وان الإلمام العميع مبطل للمتع دون المران قال شعنا ف بأشينه خلق الدن و مفتضي هذا ال عنم الكي باطل او جود الالمام الصحيص بين الحرامية منواه سيناق الهدي اولا لان الافترة العالج عن المائية ُ ادًا لم يسق الهدي و حلق لابة الاسق العورد الى مكام

مستها عليه والمكي لا يَضِورُ منه عدم العود الى الكه الكونه فيما كاصرح به في العناية وغيرها وفي النهاية (مية اليان) والمعراج عن المحيط ان الألمام المحييج ان يرجع الى اهله بعد العمرة ولا يكون النود الى العمرة مستها عليه و عن هذا قلنا لا يمنع لا على المل بكة و اهل المواقب أه أي تحلاف القران فانه بتصور منم لان عدم الالمام فيه ليس شرط و اما قوله في الشر بلالية انه بناص أين المهدى وحلق دون من ساقة أولم بسقة و لم محاق لان المامه عبر صحيح لمنا علمت من الديم رخ بان المامه صحيح ساق الهدى اولا وعلى هذا فقول المتون ولا تمتع ولاقران لمكي معناه أني المشروعية و الحل

ولا شاق هدمالتصور في احدهما دون الاخر اه باختصار وتمامه فيها (واذا علا المتمع الى بلده بعسد فراغه من العمرة) وحلق (ولم يكن سباق الهدى بطل تتمه) لانه الم باهسله بين النسكين الماما صحيحاً وبه سِطل التمنع واذا كان سباق الهدى قالامه ﴿ ٣١٥ ﴾ لايكون صحفا ولايطل تمتمه هندهما وقال محمد يبطل تمتمه لانه اداهماً

وللمسا أن العدود مستمق عليمه لأجسل الحلق لأنه موقت بالحرم وجوبا هند ابى حنيفة واستعبابا عند ابى يوسىف والعود عنع محدّالالمام جوهرة ثم قال وقيد بالمتم اذ القيارلُ لا سطل قرانه بالعدود الى باده في قولهم جيما (و من احرم بالعمرة قبسل اشهر الحج فطاف الما) أي لعمرته (اقل من اربعة انسواط ثم) لم تمواحي (دخلت اشهر الحم فتمتُّهُا) في أشهره (واحرم بالحج كان مختصا) لان الاحرام عندنا شرط فيصمع تقدعه على اثمو الحج وانما بعتبر ادامالانعال فيها وقد وجد الاكثر والاكثر حكم السكل هدايه (وان) كان (طاف لعمرته قبــل اشهر الحج ارسة انسواط فصاعدا ثم حج من عامه دلك لم يكن مقتمسا) لانه ادى الاكثر قبل أشهر الحج فصاركا اذا تحلل منها قبل انهر الحج والامسل في المناسبة أن الاكثراء

مقائيان والالمام لايؤثر فيه ولو احرم بعد ماخرج الىالكوفة بحمرة ثم دخيل مكة المستمرين ولانه الم باهيله فع لم يكن متمما لان الالمام باهله يطل تمتعه فعسار كالكوف اذا رجم الى أهله (قوله واذاعاد المتمنع الى بلده بعد فراهه من العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل تمتمه) لانه الم باهلة بين النسكين الماما صحب وبه بطل المتم واذا ساق الهدى فالمسامد لايكون صحيف ولا يبطل تمتمه عندهما وقال محسد ببطل تمتمه لانه اداهما بسفر من ولانه الم بأهله والهب ان المود مستمق عليه لاجل الحلق لان الحلق موقت بالحرم وجوبا عند ابى حنيفة واستجبابا عند ابى يوسيف والعود عنع صمةالالمام وقيد بالمختم اذالقسارن لابطل قرائه بالصود الى بلده والتقييد بسلده قواهم جميما اما اذا رجم الى غير بلده كان مختما عند ابي حنيفة ويكون كأنه لم يخرج من مكة وعندهما لايكون مختمها ويكون كأنه رجع الى بلده ولا فرق عندهما بين ان ينوى الاقامة ف غير بلده خسمة عشر بوما او لم ينو ، وقوله بسد فراغه من العمرة ، اى بعد ماحلق اما قبل ان محلق فان تمنعه لا بطل عندهما وقال محمد ببطل (قوله ومن احرم بالعمرة قبل اشهر الحج فطاف لها اقل من اربعة اشدواط ثم دخلت اشهر الحج فتمها واحرم بالحج كان مقتماً) لأن الاحرام عندنا شرط فيصح تقدمه على أشهر الحج وأنمنا يعتبر أداء الاضال فيهنا وقد وجد الاكثر وللاكثر حصكم الكل (فولد وان طاف المرته قبل اثهر الحج اربعة السواط فصاعدا ثم عج من عامه ذلك لم يكن متنعما) لانه ادى الاكثر قبل الاشهر فصار كما اذا تحلل منهما قبل الاشهر والاصل في المناسك ان الاكثراء حكم الكل والاقلاه حكم العدم فاذا حصل الاكثر قبل الاشهر فكأنما حصلت كلها قبل الاشهر وقد ذكرنا ان المتمنع هو البذى يم العمرة والحج ف الاشهر (فولد واشهر الحج شبوال وذو القعيدة وعشر من ذي الجهة) فإنّ قيسل كيف يكون شهران وبعض الشالث اشهرا قيسل اقامة لاكثر الشائنة مقام كلهما وهو يوم النصر من الاشهر قال فىالوجيز نم وقول الشيخ ايضًا على عليمه وقال أبو توسيف ليس هو منها لان الحج بفوت بطلوع الغبر بوم النمر والمبادة لاتكون فائتة مع مقاء وقتهما وليما الاللة تعمالي قال ﴿ وَمِ الْحُمِ الْأَكْرِ ﴾ قيل هو وم عرفة وقيل وم الفر ويسفيل ال يسمى يوم الحج الاكبر وليس منهما ولانه اول وقت لركن من اركان الحج وهمو طواف الزبارة وركن المبادة لا بحكون فاغسير وقنها وفائدته في من حلف لايكاميه فاشهر الحج فكلمه يوم النمر فنشد ابى يوسيف لايحنث وعندهميا بحنث (قولد نان قدم الاحرام بالحج عليهـا جاز احرامه) والكنه بكره وبكون مسـينا

حكم الكل قاذا حصل الاكثر قبل اشهر الحج فكانما حصلت كلها وقد ذكرنا الأالمتنع هوالذي يتم العمرة والحج في اشهر الحج جوهرة (واشيرالحج شوال وذوالقعدة) بفتح الفاف وتكسر (وعشر من ذكَّ الحجة) بكــُر الحا، وتفتَّح (فان قدمالاحرام بالحج علما) اى الاثمر المذكورة (جاز احرامه) لانه شرط وكره

مند الاحرام اغتسلت) [للاحرام وهنوا للنظنافة (و احرمت وصنعت) اذا باه وقت الافعال (كايسنمه الحاج) من الموقفين و دمى الجمار وغيرها (غير انها لاتطوف بالبيت حتى تطهر) لانهامنية عندخول المجرر (وادًا حاضت بعدالوقوف و طواف الزيارة) وارادت الانصراف (انصرفت من مكة ولاشي عامها الرك طواف الصدر) لائه صلى الله عليمه وسلم رخص النساء الحيض في ترك طواف الصدر فان طهرت قبل ان تخرج من مكة لزمها طواف

﴿ باب الجنايات ﴾

لما فرغ من بسال احكام الحرمين شرع في بيان حكم مايدتريهم من العوارض من الجنايات والاحسار والفوات وقدم الجنايات لما ان الاداء القياسر خير من العدم والجنايات جمع جنباية والمراديهما هنبا ارتكاب محظور في الاحرام (اذا تطب المحرم فعليه الكفارة) لما اطلق في الطيب اجل فالكفارة ثم شرع في يان مااجمله مقوله (فان طب عضوا ١٤٠٤) كالرأس والبيد والرجل (فا زاد) مع انجادالحجلس (فعليه دم) لانالجناية تشكامل شكامل

(فَوْلِهُ وَالْمُقَدَ عِنَّا) وقال الشَّافِي يَنْقُدُ عَرْمَ ثُمَّ اذًا جَازَ عَنْدُمَ الْأَحْرَامُ عَلَى الاشهر لايجوز شيء من افعــال الحج الا في الانتهر واصل الحــلاف ان الاحرام عنده ركان وعندنا شرط كالطهارة والطهآرة يجوز تقديمهما علىالوقت ولو اعتمر فىالاشهز وفرغ منهـا وحل ثم رِجـع الى اهـله والم بهم حــلالا ثم عاد وحج من عامــه ذلك لایکون متمنما ولو آنه لمما حل من عرته لم مخرج من الحرم حتی احرم بالحج او خرج الا أنه لم يجاوزالميفات حتى حج من عامه كان متمنما ولوعاد بعد ماحــل من عرثه الى غــير اهله في موضع لاهله آلتمنع والفران وحج من عامه ذلك كان متمنعــا عنـــد ابى حنيفة وصار كأنه لم يخرج من مُكمة وعندهما لايكون متمنعا ويكون لحوقه بهذا الموضع كلعوقه باهله ولو اعتمر في الإشهر ثم افسيدها واتمها على الفسياد ثم حج من عامة ذلك لم يكن متمنعا فان قضاعا و حج من عامه ذلك فهو على ثلثة اوجه في وجه يكون متمنعا اجماعا وهو أنه لما فرغ من عربّه الفاسدة رجم الى أهله ثم عاد وقضاها او حج من عامه ذلك يكون متمتماً بالاجماع وفي وجه لايكون متمتمــا اجماعاً وهو أنه لما فرغ منها لم بخرج من الحرم اوخوج منها ولم يتجاوز المقسات حتى فضاها وحمج من عامه ذلك لم يكن مختما بالاجماع لانه لما حل من عرته الفاسـدة صار كواحد من اهل مكة ولاتمتع لاهل مكة وفيوجه اختلفوا فيه وهو اله لما حل منها عاد الى غير أهله خارج الميقيات ثم رجع وقنداها وحج من عامه لم يكن متمتعا عند ابى حنيفة كأنه لم يخرج من مكة وعندهما يكون مختما لان لحوقه بهذا الموضع كلحوقه باهله (فوله و اذا حاضت المرأة عند الاحرام اغتسات واحرمت وصنعت مابصنعه الحساج غير انهما لانطوف بالبيت حتى تطهر) لانها منهية عن دخول المنجد والطواف والغسال هنا للاحرام لا للصلاة وفائدته النظافة (قوله فان حاضت بعبد الوقوف وطلواف الزيارة انصرفت من مكة ولا شيء عليها للرك طواف الصدر) فان طهرت قبل ان تخرج من مكة لزمها طواف الصدر فلان جاوزت بيوت مكة ثم طهرت فليس عليها أن تمود والله أعلم

-مركز بابالجنايات في الحج كا

لما فرغ من بيان احكام المحرمين بدأ بما يعربهم من العوارض من الجنايات والاحصار والقرآن والجناية اسم لفعل محرم شرعا سواءكان فيمال اونفس لكن فيالشرع يراد باطلان اسم الجنباية الفصل فىالنفوس والاطراف فانهم خصوا الفعل فىالمبال باسم وهو الغصب والجنباية في هذا الباب عبارة عن ارتكاب محظورات الاحرام (قوله رجماللة أذا تطيب المحرم فعليه الكفارة) ذكر الكفارة مجلا حيث ذكر الطيب مطلقًا مَنْ غَيْرَ تَقْيِيدُ بَعْضُو دُونَ عَضُو ثُمَّ شَرَعَ فَيَبِّأَنَّ هَذَا الْعِمْلُ فَقَالَ (وَانْ طبب عضوا كاملا فا زاد فعليه دم) العضو الكامل مثل الرأس والفحذ والساق

الارتفاق وذلك في العصو الكامل فيرتب عليه كال الموجب (و از. ظیم اقل من هضو) كربعة ونحوه (فمليه صدقه) في ظاهر الروابة لنسور الجنابذ وقال محمد بحب تغديرته من الدم اعتبارا للجزء بالكل قال الاستعبان العميع جواب ظاهرالرواية تصحيح (وان ابس ثوبا مخيطها) اللبس المنادحي لوارتدى بالقميص او انشيجه او ازر بالسر او بل فالابأس لأنه لم بليسه لبس المخيط وكذااوادخل منكبيه في الفيا ولم يدخل بدنه في الكمين خلافا لزفر لانه لم يلبسه لبس الذباو الهذا شكلف ق حفظه هدایة (او غطی رأسه) معتاد مخلاف محو المانة و عدل ر (بوما كاملا) اولیلة کاملة (نملیــه دم

وما اشبه ذلك (قو له وان طيب اقل من عضو فعليه صدقة) لَفسور الحِناية وقاله محمد بجب بقدره من الدم اعتبدارا للجزء بالكل وفي المنتق اذا طيب ربيم عضو فعليه دم اعتبارا بالحلق ثم واجب الدم عادى بالشباء في جيم المواضم الا في موضعين ب كرهما فيما بسد أن شاءالله ثمالي وكل صدقة في الاحرام غرر مندرة فهي نبسف مساع من بر لا مأتجب بفنسل القملة والجرادة فان كان الطيب في اعتشاء متفرقة جم ذلك كله فان لملغ عشوا كاملا وجب عليه دم وان كان الل وجبت عليه سيدةة والرطيب اعضائه كالها كفته شاه واحدة والرطيب كل عضو في جلس على حدة فعندهما عليه لكل عضو كفارة وعند محمد اذا كفر الاول فعليه دم آخر للثاني وان لم يكفر الاول كفاء دم واحد قال في النوائد اذا كان الطيب كثيرا فاحشا فعليه الدم وأنكان قليلا فصيدقة واختلفوا فبالحد الفاصل بينهما فاعتبر الفنية الوجعفر الكثرة فانسى العليب فظل أن كان العليب فانفسه كثيرا بستكثره النافار مثل كفين من ماءالورد وما اشهه فهو كثير وما دونه قليل وقال الامام خواهر زاده اذاكان الطيب قليــلا الا أنه طيب عندوا كاءلا فهو كثير ويكون العبرة للعندو لا للطيب وأو مس لهيب فلزق بيده مقدار عضوكامل وجب عليه الدم وانكان اقل فصدقة والطيب هوكل شير له وائحه مستلذة كالزعفران والورس والكافور والعنبر والمسك واشبياء ذاك والخطئ طب عند الى حنيفة وكذا الزبت والشيرج طيب عند الى حنيفة يلزمه باستعماله الدم لاناله رائحة طببة ولقتل الهوام ولزبل الشاءث وبدين الشامر فتنكامل جناية مرذه الحلة أبجب الدم وقال ايوبوسف ومحد ليس بطيب لانه من الاطممة الا أن فيه ارتفياقا وهو قتل الهوام وازالة الشبعث وهو جنباية قاصرة فيلزمه فيه صدقة وقال الشافعي أن أستعمله في شعر رأسه فعليه دم لازالة الشبعث وأن استعمله فيدنه فلا شيء عليه لانعدامه والفرق بين النفث والشعث أن النفث هو الوصيخ والشعث انتشار الشعر لغلة التعهد وهذا الخلاف فبالزبت الحالص والشبيرج ألبحت اما المطيب فبجب فيه الدم بالاتفاق وبكره للمحرم أن يشم الريحان والطيب فان خضب رأمه بالحناء فعليه دم لانه طيب قان عليه الصلاة والسلام • الحناء طيب • والأصار ملبدأ فعايه دمان دم للطيب و دم لافطية و ذلك بان يكون جامدا غبر مابع و هذا اذا غطاه نوما الىالليل فالأكان اقل فصدقة وكذا اذا غطى ربع رأسه يجب الدم والكان وفي اقل فصدقة و في الخجندي اذا خضبت المرأة كفها بالحناء وهي محرمة وجب علما دم هذا بدل علم إن الكف عضو كامل لانه او جب ف تطيبه الدم (فو له والابس ثوم مخيطا او غطى رأسه وما كاملا فعليه دم) المخيط اسم اثلاثة اشياءالقعيص والسراويل والقبأء وهذا إذا ابسه الليس المتاد اما اذا اتزر بالقميص فلا شي عليه و إن البسالخيط اقل من يوم فعليه صدقة و عن الى وسف اذا لبعه اكثراليوم فعليه دم اقامة للاكثر مقام الكل وعن محد بحسامه من الدم ولو ليس اللب اس كله القميص والقباء والسراويل والحفين وما كاملا فعليمه دم واحد وان ابس اياما ان نم ينزعه ابلا وتمار اكفاء دم بالاجماع نان دعمالدم ثم دام

على لبعه برماكا ملا فعليه دم آخر بالاجماع لان الدوام عليه كلبعه مبتدأ وان تزعه وعزم على تركه ثم لبس بعد ذلك فان كفر للاول فعايه كفارة اخرى بالاجماع والابكفر اللاول فعليه كفارتان عنذهما وقال مجمد كفارة واحدة واوكان يلبسه بالنهار وينزعه بالليل للنوم من غير أن يعزم على تركه لم يلزمه الادم وأحدة • وقوله بالاجماع ولواضطر الى لبس تبس فابس تيمسين لم بحب الاكفارة و احدة (فولد او عملى رأسه يوما كاملا فعليه دم) وكذا غطاءالية كاملة كذا ف النماية وسواء غطاء عامدا او ناسبا او نائمًا ومعناه اذا غطاه النفطية المتادة اما اذا حل عليه اجانة او عدل برا وجوالق اوما اشبه ذلك فلا شيء عليه ولوغطى بمض رأسه فالمروى عن الىحنينة آنه احتبرالهم احتبارا بالحلق وعن الىوسف انه يمتبر اكثر الرأس قال في قاضيخان ولايغطى فاء ولاذفته ولاعارضه قال في الوجيز وان غطى ربع وجهه عامدا او ناسيا او ناءًا فعليه دم وفي الاقل صدقة وليس المرأة ان تنتقب وتغطى وجهها نان فعلت ذلك توماكا.لا فعليها دم ولايأس المحرم ان يليس الحاتم وكذا لنصرمة لايأس ان تلبس الحرير والحسل (قولد وان كان اقل من ذلك فعليه صدفة) وعن ابي يوسيف اذا ابس اكثر من نسبت يوم فعليه دم وعند محمد بقدره أنَّ لبس نصف بوم فعليه نصف شباة وأن كان أكثر فبقدر. من الدم (قوله وان حلق ربع رأسه فصاعدا فعليه دم) وكذا اذا حلق ربع لحيته فصاعدا فعليه دم (و ان كان اتل فصدقة) ولوحلق رأسـه ڧضرورة فعليه كفارة انشاء و؈اليناسِع قال الونوسـف ومجمد قيالرأس ان حلق اكثره نسليه دم والا فصـدة، ولو حلق عانته او ابطيه او ننهما ار احدهما فعليه دم وإن حلق من احد الابطين اكثره فصدقة ولا فرق بين أن يحلق الفسه أو يحلقله غره بامره أو بغير أمره طابعا أو مكرها وأن حلق شاربه اوقصه فبليه صدقة لانه قليل ومن حلق العانة فدم انكان الشمركثيرا وقال قاضخان وهوتبع للعبة وروى عن ابى ح ان فيه الدم وان حلق بمش عائنه فعليه صدقة وان حلق صدره أوسانه نعليه صدقة والأحلق رأس غره أوقس اظافر غره فعليه صدقة والمحلوق انكان محرما فعليه دم سواءكان طابعا او مكرها او نائما و لا يرجع به على الحالق لانه قد نال به الراحة والزنسة وان البسالموم حلالا مخيطا اوطبسه فلاشئ عليه بالاجماع وكذا اذا قتل قلا على غيره كذا في النشاوي قال في الكرخي اذا حلق المحرم رأس حملال فعليه صدقة لانه استمناع خطره الاحرام من جميم الوجوه فاذا فعل المحرم بالحلال لزمه الكفارة فقوله من جميع الوجوء محترز من المحرم أذا ليس محرما فيصا لانه غبر محظور من جميع الوجوء فلا شيء على الملبس الا ترى انه لو ليسه على غير الوجه المتساد لم يلزمه شي (قولد وإن حلق مواضع الحاجم من الرقبة فعليه دم هنـد ابي حنيفة وقال الوبوسف وعمد صدقة) وهو صفحنا المنق وما بينالكاهلين من الرقبة ولو حلق الرقية كلها فعليه دم بالاجماع لانها عضو كامل بقصديه الحلق الحجمة بالكسر قارورة ألجام وكذا الحجم بغيرالحاء والحجم بفتحاليم والحبم موضع الحدسة منالمنق كذا فالنهاية (قوله وان فس اظالم بديه ورجليه فعليمه دم) وان كان

و ال كان اقل من ذلك فعليه صدقة) لماتقدم (و ال حلق) ای از ال (ربم) شعر (رأسه) اوربع لحيته (فساعدا شليه دم و أن حلق أقل من الربع فعليه صدقة) لان حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لإنه ممناد فتتكامل 4 الجناية وتقاصر فيمادونه وكذاحلن بعض المحنية ممتاد بالعراق و أرش العرب وكذا لوحلق ابطيه او احدهما او عائد اورقبته كلها هداية (وان حلق مواضع المحاجم فعليه دم عند ابي حنينة) قال في التعميم واعتد قوله المبوى والنسق (وقال ابربوسف: و محدهله صدقة) لانه غير مقضود في ذائه (وان قس اظافر ده ورجله) ق مجلس واحد (نملية دم) و احد لانه از الة الادى من نوع واحد وقيدنا

بالمجلمة الواحد لانه إذا تغددالمجلس تعددالدم (وأن قص بدأ أورجلا ضليه دم) لإن الربع حكم الكل (وأن قس أقل من يحسد الطافير ضليه) لكل ظاهر (صدقة) الا إن تبلغ دما فينتفس نصف صاع (و ان قس خسة اطافير متفرقة من يديه و رجليه فعليه) لكل ظفر ﴿ ١١٨ ﴾ (صدفة عندهما) اي إن حنينة و ان يوسف قال ف التجمع واعتد

(وقال محد عليه دم) اعتبار ا عا لوقسها من كف واحد وعا ادا خلق ربع الرأس من مواشع منقرقة هذاية (وان تطبب أو حلق او لبس من مذر فهو محسر أن شاء ذيح شاة وأن شاء تسدق على سنة مساكين شلاند اسوع) بوزن افلس جم مساع فالفلة وفي الكثرة على مسيعان ونقل الطرزي عن الفارسي اله يجمع ابضا على اسع مالنلب كا قبل ادور وادر بالغلب وبهذا الذي نقله • جياة إبو يناتم من خطأ البوام مصالح (من طمام) على كل مسكين مست والإشاء ماع (والإشاء مام اللائة اللم) المولة تمالي ﴿ فقدية المن سام او شدفة او نتك رسول الدشل الدهلة وسلم عاد كرنا والآية نزلت في المدور ممالسوم بجربه في اي يوضع شاء لانه عبادة فكل مكان وكذا الصدقة

دلك في مجالس فكذا عند مجد عليه دم واحد الا إذا تغللت الكفارة وعندهما بحب العبوق والنسق اربعة دماء أن قلم في كل مجلس بدأ أو رجــالا وأما أذا حلق رأـــــــ فاربعة مجالس فكل مجلس الربع لم يجب الادم واحد بالاجهاع لان الرأس مُعد (قول وان نس يدا اورجيلا فعليمه دم) أقامة الربع مقيام الكل كا فالحليق (قو له وأن قملُ اقل من خسة اطافير فعليه صدقة) اى لنكل طفر صدقة نسف صباع من حنطة الإ أن يلغ دما فينفس نصف مساع وقال مجد بجب و بحساء من الدم وقال زور فيليُّ الدُّمْ يَقْصُ ثَلَائِةُ اطْلَاقِرَ مُمُوا لَانْ فِي اطْلَاقِرَ اللَّهِ الواحدة دما و الثلاثة اكثرُها واللاكثرُ حكم الكل ولنسأ أنالدم فيالاصل آنما وجب منس البدن والرجلين والبد الواحدة ربع ذاك فيمثل بمنزة الكمال كربع الرأس في الملق فلا مكن أن بقيام الاكثر فيه مَقَامُ الْكُلُّ (قُولُهُ وَانْ قَمَنْ خَسَّةَ اطْافِرِ مَنْدِمَةً مِنْ يَدِيهِ وَرَجَعْلِيمَا تَطْلِعَ سُدُقَةً وهذا عندهماً وقال مجدُّ عليه الدم) كما أوحلق ربتُعالرأس من مواشع متفرقة والعمَّا ان كالالجنَّاية مثلَّالرَّاحة والرِّينة والتقليم على هـُـذا الوجه يشـُّينه ولا راحة فيه وُّانَ مُقَاصِرُتَ الْجُنَّابِينَ وجبت الصَّدَّقَة ثم اذَا وجبت الصَّدَّة عندهما قذت قاكل طُلُم طُمَامَ مَسَكِينَ أَلَا أَنْ يُبْلِغَ دُمَا قَيْفُهُمْ حَيْثَدُ مَاشَاءٌ وِلُو انْكُسِرَ ظُلْمُره فَعَمْلُقَ تُقلعه فلا شي عليه لآنه بالانكسار خرج عن جدالتما. والزبادة فاتسبه الميابس مَنْ شَعِرًا لَمْرَمْ حَتَّى لَوَكَانَ يَحَيثُ لَوْ تَرَكَهُ يَتُو فَمَايَهِ صِدَقَةً وَلَوْقِطُعَ كُفَهُ وَفِيهِ اطْلَفَارُهُ أوحلم جلدة عن رأمه بشمرها فلا شي عليه (قولد وأن تطب أو لبس أو حلق من هذر عبو عبر إن شا. ذبح شاة وإن شا. تصدق على سنة مساكين شلانة اصواح من الطمام وأنَّ شَاء صَامِ اللَّهُ أيام) لقوله تسالي عو فن كان منكم مريضًا أو به أذي من ، أسه فقدية من صِّبام أوصدقة أونسك كه فالصوم بجزيه فيأى موضع شاء ويجزيه أنْ شَـا : تابعه وَانْ شَـا ، فَرْقُهُ وَكَذَا الصَّدَّةُ نَجْزِيهُ عَنْدُنَا حَبُّ آحِبِ الا آنه مِنْـدُنَا بسحب على مساكين الحرم وبجوز فيها التمليك والاباحة اعنى التعسفية والعشبة عندهما وقال محمَّــد لايجزه التمليك واما النســك وهو الذبح فلا يحزبه الا في الحرم الوكلة او التظيير وقد فسيرها بالاتماق لان الاراقة لم تمون قربة الا في زمان مخضوص كالتضمية أو مكان مخصوص وهو الحرم ، قوله أن شاء دُبح شاة ، فيه أشارة إلى الدالواجب عليه الذبح لإغير حيى لو سرقت المديوجة وقد دُعت في الحرم او هلكت بآفة بعيد الذبح لابجب عليه شي: (قولد فان قبيل او لمن يثيرة فعليه دم) قال الخينيدي سواء انزل ولم ينزل وفي قامني خان اشترط الانزال لوجسوب الدم بالمس قال وحدو العليج وان لظر الى فرج امرأة بشموة فأنى لاشي عليه كا او تفكر فأشى وكذا الاحتىالام الله بنا واما النسك فيختص

بالحريم بالاتفاق لان الاراقة لم بعرف قرية الا فرزمان او مكان و هذا لم يختص نريان فتمين اختصاصه بالمكان جداية (و ان قبل او لمس شهوة) الزل او لم ينزل هداية (فعليه دم) وكدا اطلق ف المبسوط والكاف و ف الهدائع وشرح الجميع تعا اللاسل ورجسه نمالهمر بانالدواعى محرمة لاجل الاحرام مطلقا أيجب الدم مطلقا واشترط فيالجامعالصفير الانزال وصحمه ناضحان فی شرحه (ومن جامع فی احدالسبیلین) من آدی (قبل الوقوف بعرفة فسد جمه و) وجب (هلیه شاة) او سبع بدنة (و بمضی) وجوبا (فی) فاســد (اَلحَج كا بمضی من لم بنســدالحج و) وجب (علیه الفضاء) فورا ولو جمه نفلا لوجوبه بالشروع و لم يقع موقعه فبق الوجوب ﴿ ٢٢٠ ﴾ بحــاله (وليس) بواجب (عليــه

والرجل والمرأة فيذك سبواء لان الاستمناع بحصالها كما بحصاله وان استمني بكفه فائزل فعليه دم عند الىحنيفة وان اولج فيميمة فائزل قعليه دم ولايفسد جمه ولاعرته وان لم ينزل لادم عليه وقال الشانعي نفسد جه وعرته (قو له ومن جامع في احدى السبيلين عامدًا أو ناسيًا قبل الوقوف بعرفة فسد جه وعليه شاءً) وقال الشافعي بدنة أعلم اذالشيم سوى بينالسبيلين وعن ابي حنيفة في غيرالقبل رواينان احديما انه كالفرج لانه وها توجب الفسل من غير الزال والثانية لانفسند عبه ولا عرته لتقاصر معنى الوط ولهـذا لم بحب الحـد عنـدم لانه وط في موضع لايتعلق به وجـوب المهر فلا يتعلقبه فسنادأ لحج وعندهما هوكالفرج لاز فيه الحد عندهمنا ولو عامع المحربسة وهي نائمة اومكرهة اوكانالجامع صبيا اومجنونا فهو سواء فيجوبالدم وفساد الحج (قوله و عضى ف الحج كا عضى من لم ينسد جه) لان احرام الحج لا يجوز الفلل منه الاباداء انساله او بالاحصار (فولد وعليه الحج من قابل) لان الاحرام الاول لم يقم موقع الواجب فبق الوجوب بحاله فان جامع جماعاً آخر قبلالوقوف بعرفة فعليه شأة اخرى مندهما وقال مجمد لاشي عليه الا ان يكون كفر علي الوط الاول (قوله وليس عليه أن يغارق أمرأته أذا حج بها ڧالقضاء) وقال زفر أذا أحرما أفترقا وقال مالك اذا خربا من بلدهما افترقا وقال الشافعي اذا انتهيا الى المكان الذي جامعها فيه افترقا والمراد بالفرقة ان يأخذ كل واحد منهما طريفا غير طريقالاً خر (قولد وان جامع بمدالوقوف بعرفة لمنشد جه) لقوله عليه السلام • من وقف ببرفة فقد تم جه • (قوله وعليه بدنة) لانه اعلى انواع الجناية فيتغلظ موجبها فان جامع ناسيا فعليه شاة لانه وقع ف حرمة احرام مهةوك فيكفيه شاة لبقاء احرامه كذا في النهاية (قو له وال جامع بعدالحلق ضله شاة) لبقاء احرامه في حق النسساء دون لبس المخيط و الطبب فعفت الجناية فاكتني بالشاة وكذا بعد الطواف قبل الحلق لانه مالم محلق او منصر باق على الاحرام (قوله ومناجم فالعمرة قبل الابطوفالها اربعة اشواط انسدها ومضي فنها وقضاها وعليه شاة وان جامع بعدما طافألها اربعة اشواط فعليه شاة ولانفسد عرته وقال الشافعي تفسد فالوجهين وعليه بدنة اعتبارا بالحج اذهى فرض عنده كالحج ولنا انها سنة فكانت احط رنبة فجب فيا إلشاة (قول ومن جامع ناسبا كن جامع عامدا) لان حالة الحج مذكرة وله امارات ظاهرة وهوالشعث والبعد عنالوطن فلم يعتبر نسيانه ولهذا قلنا أنما تفسد المملاة يستوى فيه النسيان والعمد لان حالتها مذكرة وسواء كانت المرأة صغيرة اوكبيرة او مجنونة (قوله و من طاف طواف القدوم محدثًا نسليه صدقة و ان كان جنبا عليه شاة)

ان بفارق امرأته اذا حج مهما فيالقضاء) وتدبيله ذلك أن خاف الوقاع (و من جامع بعدالوقوف بعرفة) قبل الحلق (لم نفسند جمه و) وجب (عليه مدنة) لانه اعلى انواع الجنابة فغلظ موجيها وان جامع ثانيا فعليه شباة لانه وقع ق احرام مهتوك نهاله (و ال كان (جامع بعد) الوقوف و (الحلق فعليه شاة) لبقاء احرامه فيحق النساء فقط فخفت الجنابة فاكتني بالشاء (ومن جامع في العمرة قبل أن يطوف) لها (اربعة اشواط افعدها) لازالطواف فيالعمرة عنزة الوقوف فيالحج (ومضى نہا) کا عشی ف حصیا (وقضاها) فورا (و) وجب (عليه شاة) لانها سنة فكانت احط رتبة من الحج فاكنني بالشباة (و ان و طی بعد ماطاف) لها (أربعة اشواط فعليه شاة) لكن بشرط كونه قبل الحلق وتركه العسلم 4 لانه بالحملق عرج من

احرامها بالكلية بخلاف احرام ألمج كما مر (ومن جامع ناسياً) اوجاهلا اونائما اومكرها (كن جامع (قال) عامداً) لاستواء الكل فالارتفاق نهر (ومن طاف طواف القدوم فعليه صدقة) وكذا في كل طواف تعلوع جبراً لما دخله من النقص برك الطهارة وهو ان وجب بالشروع اكتنى بالسدقة اظهاراً لدون رتبته ١٤ وجب بايجابالله تعالى (وان) كان (طاف جنبا فعليه شاة)

الفاظ الجناية (ومن طاف طواف الزيارة او اكثره (عدناضلهشاة) لانداخل النفس فالركن فكاذاغش من الاول فيجب بالدم (و أن) كان طافه او اكثره (جنبا فعليه بدنة) لفلظ الجناية فتجر بالبدنة اظهمارا التفاوت بين الركن وغيره (والافضلان بعيدالطواف) طاهرا لكون آيابه على وجمه الكمال (مادام عكمة) لامكانه من غير عسر قال في الهداية وفي بعض النح وعليه ان امد والاصم أنه يؤمر بالاعادة في الملدث استعبابا و في الجنابة أبجابا لفعش النقصان بسبب الجناية و قصوره بسبب الحدث اه (ولا ذع عليه) اي اعاده للحدث ولو بعد ايام المروكذا الجناية الأكان فيايام الفروان بعده لزمه

قال الخبندى حكم الحائض والنفساء كحكم الجنب و في المبسوط لو طاف للقدوم محدثًا او جنب لا شي عليه لا نه لو تركه اصلا لم يكن عليمه شي فكذا اذا ترك الطهارة فيه و عن مجد يلزمه صدقة كذا في النساية ثم الطهارة ليست بشرط في الطواف عندنا و اختاف المشايخ هل هي سنة او واجب ففال ان شهام سنة لان الطواف يصح من غير وجودها و قال ابو بكر الرازى واجبة وهوالاصح لانه بجب بتركهــا الجار و في الهــدابة اذا شرع في هذا الطواف وهو ســنة يصير واجبا بالشروع ويدخله نغس بترك الطهمارة فجير بالصدقة اظهمارالدنو رتشمه عن الواجب بابحــاب الله تعــالى و هو طواف الزيارة وكذلك الحكم فيكل طواف هو تطوع • قوله فعليه صدقة • بعني لكل شــوط الا أن بِلغ دما فينقص نصف صاع (فَوْ لِهُ وَ مَنْ طَافَ طُوافَ الزَّبَارَةُ مُحَدًّا فَعَلَيْهِ شَامً) لا له ادخل النفس فالركن فكان افحش من ألاول و هو طواف القندوم فجير بالدم وكذا او طباف اكثره عدمًا لأن للاكثر حكم الكل (قوله و أن كان جنبًا نعليه بدنة) لأن الجداية اغلط من الحدث فيمير بالبدنة الخلهار اللنفاوت و لان المنع في الجنابة من وجهين الطواف ودخول الحجد و في الحدث من وجبه واحد فالتفاحش والقصبان اوجبا البدنة و كذا أذا طاف أكثره جنب لان الاكثر حكم الكل فان قبل من أنوقم الفرق بين هذا و بين الصلاة والصوم حيث لا نقام اكثر ركمات الصلاة مقام كلهـــا ولا صوم اكثر النهار مقام كله و هنا مقيام الاكثر مقيام الكل قبل لان الصيلاة والصوم لا يُجِزُّأُ ولا تعدد بل هي عبادة واحدة تؤدي في مكان واحد والمشقة فها بسيرة فلم نقم اكثر منها مقام الكل والحج افعال متعددة و يؤدّى في امكنة مختلفة فاقم الاكثر فيه مفام المكل صيانة له عن الفساد و امنا من الفوات قال عليه السلام • من ومَّن بعرفة فقد تم جه ، وكذا اذا حلق اكثر الرأس صار مُصَالا كما اذا حلق كله و على هذا الطواف كيف وقد اتم ابضا في الصلاة والصوم الاكثر مقام الكل في مواضع ليترجح جانب الوجود على جانب العدم كن ادرك الامام في الركوع بجمل اقتداء، في أكثر الرَّكمة كالاقتداء في جيمها في الاعتداد 4 وكذا المقطوع في الصوم اذا نوى قبل الزوال بجعل وجود النيسة في أكثر الهار كوجودهما في جميعه وكذا إ ف صوم رمضان عندنا كذا في النهاية (قو له و الافضل أن يعيد الطواف مادام عكة ولا ذبح عليه) وفي بعض النَّحَ و عليه أن يعبد الطواف والتوفيق بنهما أنه يؤمر والاعادة في الجنابة ابجابا لغمش النقصان بسبب الجنابة وفي الحدث استحبابا لقصسوره بسبب الحدث ثم اذا اعاده وقد طافه محدثًا لاذبح عليه و ال اعاده بعد ايام النحر لال بعد الاعادة لا سِق شهة النقضال كذا في الهداية وفي الخجندي والوجير اذا أعاده وقد طابه محدثًا بعد أبام النصر ضايه دم عند ابي حنيفة والعميم مافى الهداية واما اذا اعاده وقد طافه جنبا ان اعاده في ابام النحر لا شي عليه وان آعاده بعدها لزمه دم بالتأخير عند ابي حنيفة وتسقط عنه البدنة وأن رجم الى أهله وقد طاف جنبا ضابه أن يمود

دم بالتأخير (ومن مااف طواف الصدر عدثانه لميه صدقة) لائة دون طواف الزيارة وان كان واجب افلابد من اظهار التفاوت وعن ابى حنيفة آنه بجب شاة الا ان الاول اصم هداية (وان) كان (طاف جنب افعليه شاة) لانه نقص كثير ثم هو دون طواف الزيارة فيكتني بالشاة هدايه وفي التصيم قال الاسبيمابي وهذا في رواية ابي سليمان وفي رواية ابي حفص اوجب الدم فيهما والاصم الاول ومن ترك ﴿ ٢٢٢ ﴾ من طواف الزيارة ثلانة اشواط

لأن النقص كثير ويعسود باحرام جديد وان لم يمد وبمث سِدنة او بقرة اجزأه الأ أنَّ الأفضل الدود وأن رجم إلى أهله وقد طاف محدثًا أنَّ أعاده فطاف جاز وأنَّ بث بالثاة فهوافضل لازالنقصان يسير وفيه تفعللفقراء وانالم يطف للزيارة اصلا حتى رجم الى أهله فعليه إن يعود بذلك الاحرام لانعدام التحلل منه اذ هو محرم من النساء الدامتي يطوف، وقوله هو الافضل ان يعيد الطواف، ثماذا إعاده هل المتبر الاول ويكون الثاني حايرا له او المتبر الثاني والاول ينفسخ قال ابوالحسن الكرخي المتبرالأول والثاني حامر له وقال الو بكرالرازي الممتبر الثاني ويكون فحفا للاول وفائدته في اعادة السبي فعلى قول الكرخي لإنجب اعادته وعلى قدُول الرازي بجب لإن الطبواف الاول قد انفسخ فكا نه لم يكن واتفقوا في المحدث انه اذا أعاده ان المتبر هوالاول والناني جابر له (فو له ومن طاف طواف الصدر محدثًا فعليه صدفة) هذا هو الاصم لاندُ دون طواف الزيارة وعن ابي حنيفة عليه شاة وان طاف اقله عِدًا فعليه صَدَقَةَ فِي الرَّوايات كلها (قُولُهُ وَانْ كَانْ جَنَّا فعليهُ شَاةٌ)ركذا اذا طاف اكثره جنبا فانكان عكمة اعاده وسقط عنه الدم ولايجب عليه شيُّ بالتأخير الناقا (فو له ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الزيارة فا دونها فعليه شاة) هذا الم يفده أما أذا أعاده في أيام النحر فالا شيُّ عليه وأن أعاده بعدها فعليه صدقة وأن عاد الى اهله قبل ان يُطوفها قاله سِمت شاة ويجزيه ذلك ولا يلزمذالرجوع (فولموان ترك منه اربعة اشواط فصاعدا بق محرما ابدا حَتَّى يطوفها) يَعَيْ مَنَ النَّسَاءُ لاغْيْر قان رجم الى أهله لزمه أن يبود وبجزيه أن يبود بذلكالاحرام ولا يحتساج الى تجدده ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الصدر فمامه صدقة يمني لكل شهوط صدقة الا أنَّ سِلمْ دما فينقص نصف صاع (فو لد وأن ترك منه أربعة أشواط فليداة) وكذا اذا تركه كله ومادام عكة يؤم بالاعادة (قو له ومنترك السمي بين الصفا والمروة فمليه دم) لان دمالسي من الواجبات عندنا فيلزمه بتركه الدم فان سمى جنبا اوسمت المرأة حائضا او نفساء فالسمى صحيم لأنه عبادة تؤدى في غير السجد كالوقوف وكذا لو سبى بىدىما حل وجامع وكذا بىد الاشهر (فو إله وحجه تام) احترز مذا عن قول الشافعي فان السبي عنده فرض كيلواف الزيارة (فو أيه ومن افاضمن عرفات قبل الامام فعليه دم) يدنى قبل الامام وقبل الغروب اما بعد الغروب فلا شي عليه فان عاد قبل الغروب سقط عنه الدم على الصيم وان غاد بعد الغروب

غادو ایا) ولم یطف بعده غير. (فعليه شياة) لان. النقصان بترك الاقليسر فاشيه القمسان بسبب الحدث فانطاف بهده انتقل الحالف ص مايكمله فان كان مابعده للصدر وكان الساقي بلد "اكال الفرئس هو أكثره فعلمه صدقة والافدم (وانترك اربعة اشواط بق محرما الدا)ق حق النا، (حتى يطوفها) فكلماحامم لزمه دم اداتمدد المعلس الاان يقصد الرفض فتم اى فالا يلزمه بالشاني شي وان تندد المجلس مم أن ثبة الرقض باطاة لأنه لابحرج عند الابالاعمال لكن لما كانت الخظورات مستندة الىتصد واحدو عواتجل الاحالال كانت محدة فكفاه دم واحد محر (ومن ترك ثاد تداشواط) فادونها (من طواف الصدر فيليه) لكل شوط (صدقة) الا انتبلغ الدم كا تقدم (وان ترك طواف الصدر اواربعة اشواط منهفطه

شاة) لانه ترك الواجب اوالاكثر منه ومادام بمكة يؤمر بالاعادة اقامة للواجب فىوقته هداية (لايسقط) (ومن ترك السدى بين الصفا والمروة) اواكثره اوركب فيسه بلا عذر او ابتدأه من المروة (نعليه شاة وجه تام) لانهـا واجبات فيلزم بتركها الدم دون الفساد (ومن افاض منعرفة قبل الامام) والغروب (فعليــه دم) و يقط بالمو دقبل الغروب لا بعده في ظاهر الرواية وروى ابن شجاع عن ابى حنيفة انه يسقط وصححها القدورى بهر عن الدراية و مشاه في البحر در لكن في البدائع مانصه ولو عاد الى عرفة قبل غروب الشمس وقبل ان بدفع الامام ثم دفع منها بعد الدروب مع الامام سقط عنه الدم لانه استدرك المتروك وان عاد قبل الفروب بعد ما خرج الامام من عرفة ذكر الكرخي انه يسقط عنه الدم ايسنا وحكذا روى ابن شجاع عن ابن حنيفة انه يسقط عنه الدم ايسنا لانه استدرك المتروك المتروك هو الدفع بعد النروب وقد استدركه والقدوري اعتمد هذه الرواية وقال هي السمحة والمذكورة والمداهم المناهم المناهم عرب والمناهم عربت المتروك والمدورة الامل مضطرب والوعاد الم عرفة في ٢٢٣ كل بعد النروب لا يسقط عنه الدم بلا خلاف لانه لما غربت

الشمس تبدل الدود فقد تقرر علنه الدم الواجب ولاتحتل المقوطبالود أنهى وتبدنا توله قبل ألامام مقولنا و النروب لانه المراد حتى لواناض بعد الغروب قبل الأمام والأعب عليه شي وعبريد لاله يستارمه (ومن ترك الوقوف بالزدلفة) من عبرعدر (فعلمدم) لابد من الواحيات (ومن ترك رمى الجارفي الايام كلها فعليه دم) واحد لان الحنس مصد والترك أعايتمقق بغروب الشمس من آخر اليام الري وهدو الينوم الرابع وتادات باقية فالاعادة عملنة فيرميا على التربيب ثم بالتأخير بجب الدم عندالامام خالفالهما

لايسقط فيظاهر الرواية ولا فرق بين ان يفيض باختياره او ندمه بعيره ﴿ قُولَهُ وَمَنْ تُرَكُ الْوَقُوفُ عَرْدَلْفَةَ فَعَلَيْهِ دَمْ ﴾ لأنَّهُ مِنْ الواجباتُ المِنَّى إذا كان قادرًا اما اذا كان بد صف او عله او اسرأة تخاف الزحام فلا عن عليه (قو له ومن ترك رى ألجار في الإيام كلها فعليه دم) ويكفيه دم واحد لان الجنس متحد والذك أنما يتمتق بنروبالشمس من آخر المامالري وهو اليوم الرابع وهو اليوم النالث عشر وما دامت الايام باقية فالاعادة بمكنة فيرسها على التربيب ثم بتأخيرها بجب الدم عند أبي حنيفة خيلانا لهما (قو أبد وأن ترك ربي يوم واحد فعليه دم ﴾ لانه نسك نام فان اعادها بالليل عقيبه فلا شي عليه وان اعاده من الند فعليه دَم عند ابى حنيفة وعندهما لاشي عليه ﴿ قُولُه وَانْ تُرْكُ رَمَي أَحَدُ الْجَارُ الثُّلْثُ فىلىد صدقة) يىنى لكل حصاة صدقة الا أن سِلمْ دمَّا فينقص نصف صاغ وأنما لم بحب دم لانالكل في هذا اليوم نسك واحد (قول وان ترك جرة البقية من يرم النحر فعليه دم) لأن كل وظيفة هذا اليوم رمى ركدًا أذا ترك الاكثر منها وان ترك منها حصاة او حصاتين او ثلاثًا تصدق لكل حصاة بنعف صاعالا أن تبلغ دما فينقص ماشياء وان ترك رمى جرةالبقبة في غير ايام النمر لم يكن عليه الا مدقة ولواخر رى جرة النقبة من يوم النمر الحاليوم الناني نسليه دم (فولدوان اخراطلق حتى معنت ايام النمر فعليد دم عند ابي حنيفية وكذا اذا اخر طواف الزيارة) وعنبدهما لاشي عليه في الوجهين والخلاف في تأخير الرى وفي تقديم فسك على نسبك كالحلق قبل الرمى والحلق قبل الذبح وهذا في المتمم والقارن لانالذع وأحب عليما ولاكذاك المفرد فأنه لا دُبُع عليه وهذا أذاكان لذير عبدر في تأخير طواف الزيارة اما اذا كانت الرأة حالف او نفساه فطهرت بعد مشي

(وانترادرى يوم واجد فعليه دم) لانه نسك تام (وانترك رى احدى الجار الثلاث) في غيراليوم الاول (فعليه) لكل حساة (صدقة) لان الكل في مذا اليوم نسك واحد والمتروك الاقل حق أوكال الاكثر وجبالدم (وانترك رى جرة العقبة) الذي هو (في يوم النحر) اواكثره (فعليه دم) لانه نسك تام اذه و وظفة ذلك اليوم (ومن اخرالحلق) عن وقته (حق منت ايام النحر فعليه دم عندا بي حنيفة وكذلك أن اخرطوا ف الزيارة عندم عنه وكذلك الحلاف في تأخير الرى وفي تقدم نسك على تسلك كالحلق قبل الرى ونحر القارن قبل الرى والحلق قبل الذي عداية وفي التحديم قال الاستجمالي الصميم قول الى حنيفة ومدى عليه برهان الشريمة وصدر الشريمة والنسني

الم العر فلا شيء علمها و هذا اذا حاضت من قبل الم العر اما اذا حاضت في اثنائها وجب الدم بالتفريط فيها تقدم كذا في الوجز (قو له و ان قتل المحرم سُيدا اودل عليه من قتله فعليه الجزاء كاملا) انما قال قتل و لم مقل ذبح لانه لو ذبح فهو ميشة والميتة لانسي ذبحسا والعسيد هو الحيوان الممتنع مقوائمه او بجنساحه المتوحش في اصل خلفته البرى مأكولا كان او غير مأكول فقولنا المننم احتراز من الكاب والسنور و قولنا منواعه او مجناحه احترازا من الحبية والعترب و جهب الهوام و قولنها المتوحش احترازا من الدجاج والبط و قولنها في أصل خلقت احرازا عنا توحش من النم الاهليمة و قولنا البرى احرازا من صبود العر و علوك العبد و مباحه سواء والسباع كلها سيود و في شرحه الاسد حيوان ممتنع متوحش فيمنع المحرم من قنله كالضبع و في الفضاوى الاسد بمنزلة الكلب العقور والذئب وفي السنور الوحثى رواشان واختلفوا في القرد والخنزر فقسال أنو توسيف فيهما الجزاء و قال زفر لاجزاء في الحنز ر لا له مندوب قتله و في الضب واليربوع والبوم الجزاره وقوله « اودل « عليه من قتله فعليه الجزار » هذا اذا كان المدلول على العسيد لا يراء ولم يعلم به حتى دله عليمه لانه لم يستفد علم العبيد الا بدلالتمه اما اذا كان يراء قبل دلالته او يعلم به فلا شيء على الدال و من شرطه ايضا ان بيق الدال على احرامه الى ان منتبلة المدلول اما لو تحلل فننله المدلول قبيل ذلك لا شيء على الدال و من شرطه ابضا ان يأخذه المدلول قبل ان يخلت عن مكانه اما اذا انفلت عن مكانه ثم اخذه بعد ذلك فقتله فلا شيء على الدال (قو لد بستوى في ذلك العامد والناسي) اي النــامي لاحرامه وكذا الحــاملي مثل الناسي (قوله والمبتدئ والعمائد) اى المبتدئ منتل الصيد والعمائد الى قتل مسبد آخر و قال ابن عباس لاضمان على العائد و لكن يقال له اذهب فينتتم الله منك والحميم بقوله تمال ﴿ وَمَنْ عَادُ فَيْنَقُرَافَةُ مَهُ ﴾ ذكر الانتقام وسكت عن الجزاء وبجاب عنه فيقال أنما سكت عن الجزاء لانه مستفاد باول الآبة قال ابن عبساس • اذا قنل المحرم صيدا عمدا سئل هل قتلت قبله شيئا من الصيد فان قال نم لم يحكم عليه بشي و بفسال له اذهب فينتفراقة منك و أن قال لم اقتل شيئا عكم عليه بالجزاء قان عاد بعد ذلك الى قتل الصيد ثائيا و هو عرم لم يحكم عليه ثانيسا بالجزاء و علا ً بطنه و ظهره ضربا و جهما و عندنا محكم عليه بالجزاء ثانيا وثالثا (قوله والجزاء عند ابي حنيفة و أبي يوسف انْ يَغُومُ الصيد في المكان الذي قتله فيه او في اقرب المواضع اليه ان كان في برية) لاختلاف القيم باختلاف الاماكن و بعتبر قبيشه لحمسا ولا يعتبر صناعة و هذا يتصور فالبازى والجام الذي يجي من المواضع البعيدة (قوله منوكه ذوا عدل) الواحد يكنى والاثنان احوط و قبل لابد من المنتى بالنس (قوله ثم هو محير في الغية) ان شاء اهدى و ان شاء اطم و ان شاء صام و قال محمد الحبار الى الحكمين فان حكما بالهدى يجب النظير (قوله ان شاه ابتاع بها هديا) بُنيا من المنز او جذما من النسأن

(واذا قتل المحرم صيدا) ای حیوانا بریا متوحشا باصل خلفته مباحا او مملوكا (او دل عليه من قتله) و هو غير عالم به (فعليه الجزاء و بستوى ف ذاك العامد) و المخطى (و الناسي) لاحرامه (والبشدي) منتل الصيد (والعالد) اليه اىتكررمنه لائه شمال ائلاف فاشبه غرامات الاموال (والجزاء) الواجب (مندابي حنيفة واليموسف ان مقوم الصيد في الكان الذي قتله المحرم فيه) ال كان في مكان مغوم فتنة (او في اقرب المواضع منه ان كان في ريد) لاختلاف القيم بالحالاف الاماكن (مقومه دُوا عدل) لهما. بصارة في تقوم الصيدو في الهداية قالوا والواحيد يكنى والاثنان اولى لانه احوط و ابعد من الغلط كما في حقوق العبادة وقبل يمتبر المتى ههنا بالنص اه (ثم هو) ای الحکوم عليه بالقيمة (عنير في) تلك (الفيد ان شاء اشام) ای اشتری (بها هدیا فذبح) عكة (ان بلغت) الغيد (هديا) بجزى في الاضعية من ابل أو بقر او غنم لانه المهود ق

اطلاقه (و ان شاه اشترى بها طماما فنصدق به) ان شاه على كل مسكين نصف صاع من بر (او) دقيقه (صاعاً سن بمر او شعير) ولايجوزان يطم المسكين اقل من نصف صاع لان الطعام المذكور بنصرف الى ماهو المعهود ف الشرع هداية وتكني الاباحة كدفع القيمة در (وانشاه صام عن كل نصف ﴿ ٢٢٥ ﴾ صاع من ربوما) لان تقدر الصيام بالمقتول غير مكن الألقيمة الصيام فقدرناه

بالطمام والنقدر على هذا الوجه المهود في الشرع كما فباب الفدية هداية (فان فضل من الطمام اقل من نصف صاع) من ر اواقل من صاعمن تمر او شعير (فهو مخر ان شاء نصدق، و ان شاه صام عنه يوما كا الان الصدوم اقل من يوم غير مشروع وكذنك ان كان الواجب دون طمام مسكين يطيرالواجب اويصوم بوما كالالما قانا هداية (وقال عد بحب في الصيد النظر) سواء كانت قيمته اقل او اكثر وهذا (فيماله نظر) و اما ماليس له نظار كالعصفور والحمامة ففيه ألفيمة اجماعا جوهرة (فقى الظبي شاة) ايضا (وفي الأرنب عناق) بالغتم و هي الانتي من و لد المعز لم بلغ الحول (و في النصامة بدنة وقىآلىربوع جفرة) وفي التعميم قال الاسبجابي العميم قول ابي حنيفة والى يوست وهو القول العميم المول عليه عند النسني وهو اصح الاقاويل عندالحبوبياه (ومنجرح صيدا او تنف شعره او قطع

ولايجسوز ان يذبح ادنى من ذلك بل يتعسدق بقيمته او بعسوم والهسدى هو الذي لابجوز فالاضعية ولابجوز ذعه الافالحرم ويجوز الاطسام فاغير الحرم والسوم بجسوز فيغسير مكة لانه قربة فيكل مكان ويجسوز الصوم متنابسا ومنفرقا ويجسوز فالاطعام التغذية والتعشية (قوله وال شاء اشترى ما طماما فتصدق به على كل مسكين بنصف صاع من بر أو صاع من تمر اوشعير وان شاء صام عن كل نصف صاع من بر يوما وعن كل صاع من تمر او شعير يوما ﴾ و هل يجوز في هذه الصدقة ان تصدق بها على قرابة الاولاد قال السرخسي فيالوجز لابجوز كالزكاة ولا بجوز ان يتصدق بالكل على مسكين واحد ولابجوز ان بعطى مسكبنا افل من نصف صاع (قو له نان فضل من العلمام اقل من نصف صاع فهو محر أن شاء تصدق به وأن شاء صام هنه يوما كاملا) لان صوم يعض يوم لايجوز وكذا اذا كان الواجب دون طعمام مسكين بان قتل عصفورا او يربوعا ولم يبلغ قيمته نصف مصاع فانه يطم الواجب فيه اوبسوم يوما كاملا قال فالنهاية بحوز للمعرم ان مختار الصوم معالقدرة على الهدى والاطمام عندنا لقوله تعمالي ﴿ اوعدل ذلك صياما ﴾ وحرف اوالتَّخير وعنسد زفر لايجوزة السيام مع القدرة على التكفير بالمال (قوله وقال محمد بحب ف الصيد النظير فيماله نظير) ولا يشمرط فالنظر العيمة بل يجوز سواء كانت فيمة نظره افل أو اكثر وعندهما لابجوز النظر الا ان يكون قيمته مساويا لقيمة المفتول كذا فىاليناسِع واما ماليس، نظير مثل العصيفور والحيامة فعليمه قيمته اجماعاً (قوله في الظبي شباة وقالصبع شباة وقى الارنب عنباق وفى النسامة بدنة وفي البربوع جفرة وفي جمار الوحش نفرة) العنماق الانثى من اولاد المنز وهي مألهما سمئة أشهر وهي اكبر منالجفرة دون الجبذع والجفرة ماتملها اربسة اشهر وهي من اولاد المعز اينسا والربوع دوسية اكبر من الفارة له كواء اذا سدوا عليه احدهما خرج من الاخرى (قوله و من جرح مسيدا او ننف شعره او قطع عضوا منه ضمن مانقص من فيمنه) هذا اذا لم عت اما اذا مات من الجرح نجب فيمنه كاملة و هذا ايضًا اذا بق الجرح اثر ابًا اذا لم يبقله اثر لم يجب شي وهــذا ابضًا اذا لم ينبت المسعر اما اذا تبت او قسلم بسن ظبي فبنت او ابيضت عيشه ثم زال البياض لم يجب شي * وقوله اوقطع عضوا منه ، يعني ولم يخرجه من حير الامتناع اما اذا اخرجه ضمن قبيمه كاملة كما لو نشله ولو لم بسلم أنه مات أو يرى، بضمن جيم القيمة استمسانا كذا فالحيط (قوله وان نف ريش طار او قطع قواتم صيد فمنرج من حيز الامتناع فعليه فيتسه كاملة) لانه فوت عليــه الا من

منه اعتبارا للبعض بالكل كا 10 عضوا منه) ولم يخرج به من حز الامتناع (ضمن مانقس) ج ل (٢٩) ف حقوق العباد (وان ننف ريش طائر او قطع قوائم صيد فغرج) بذك (من حيرًا لامتناع قبليه ڤيمذ كاملة) لانه فوت عليه الا من تفويت آلة الامتناع فيغرم جزاؤه

(ومن كسر بيض صيد) غير مذرا وشواه (فعليه قيمته) لانه اصل الصيد وله عربضة ان بصير صيدا فنزل منزلة الصيد احتياط (فان خرج من البيض) الذى كسره (فرخ ميت) ولم يعلم ﴿ ٢٢٩ ﴾ ان موته كان قبل كسره (فعليه قيمته حياً)

ينفويت الة الامتنباع والحيز بشدد و يخفف و هو الجهمة فان قتل العسيد بعدما اخرجه من حيز الامتناع هل يجب عليه جزاء آخر قال في الوجيز لا يجب عليه اذا كان قبل أن يؤدي الجزاء (قو له و من كسر بيض صيد فعليــه قيمه) وكذا اذا شواه و هذا اذا لم يكن مذرا اما اذا كان مذرا لا شي عليه و كذا اذا كسر يض نعامة فعليه قيمه و لو حلب فلبية او غيرهـا من الصيد فعليــه قيمه الهبن لا نه من اجزاء الصيد وكذا اذا جزصوف الصيد فعليه قيمته ولو ضرب بطن غلبية فالقت جنينا ميتا فعليه قيمته حيا لانه مجوز ال يكون مات من ضربه ولو الفته ميتا ثم مانت فعليه قيمتها ولو قتلها حاملا فعليه قيمتها حاملا ولو ادى جزاه الصيد ثم اكل منه وجب عليه ايضا قيمة ما اكل عند ابي حنيفه وعندهما لأشئ عليه لان ذبحة المحرم ميتة و اكل المبتة لانعلق ما الجزاء ولانه اذا اطعمه كلاه لم يضمن فكذا اذا اكله وله قوله تعالى ﴿ لِذُوقَ وبال امر. ﴾ فلو اسقطنا هنه الضمان لم يكن ذائقا وبال امر. لا نه قد سايله بازا. ما اخرجه وان اكل منه محرم آخر فلا جزاء عليه لان المنع في حق غيره لايمود ألى حرمة الاحرام واعا منع منه لكونه مينة والمحرم اذا اكل المينة لم نجب عليه شيء واما البيضاذا شواه بضمن قيمته ثم أكل منه لم يلزمه لاجل الاكل شي لان البيض أنما لزمه ضمانه لانه ابطل منفعته باتلاف المدى الذي محدث منه في الشاني بدليل ان البيض لوكان مما ليس فيه منفعة بان كان مذراً لم بجب باتلافه شيُّ و اذا كان البيض انمـا بجب ضمـانه باتلاف منفعة ما محدث منه في الثاني و بالنَّني و قد بطل ذلك المهي فصار عنزلة من اتلف بيضا لا منفعة فيه وأمااذا اكل من المذبوح قبل ادا. الجزاء فانه مدخل ضمان ما اكل في ضمان الجزاء اجماعا كذا في المصنى وقيل هو على الحلاف ايضا (قو له فان خرج من البيضة فرخ ميت نعليه قيمته حيا) هذا استحسان لانه بحوز ان يكون حيا فات من ضربه (قولد وليس في فنل الغراب والحدامة والكلب والذئب والحية والعقرب والفسأرة جزا.) المراد من الغراب الذي يأكل الجيف اما المقعق و غراب الزرع ففهمــا الجزا. و كذا لا شي في القنــافذ والحنافس والجعلان لانما هوام لاسيؤد والما القرد والفيل والضب فهم الجزاء (قو له وليس في قنل البعوض والنمل و البراغيث والفرادشي) لانما ليست بصيود و في البوم الجزاء (قو له و من قتل قلة نصدق عاشاء) مثل كف من طمام اوكسرة من خبر هذا اذا اخذها من بدنه أورأسه أوثوبه إما اذا اخذها من الارض فقتلها فلاشيء عليه وسواء قتل القملة او القاها على الارض و ان قتل قلتين او ثلاثا تصدق بكف من طعام و في الزيارة على ذلك نصف صام من خنطة وفي الفناوي اذا قتل عشرا نصدق خصف صاع و كما لا مجوز ان مننل الغمل لابجوز ان مدفعه الي غيرم فيقتله فان فعل ذلك ضمن وكذا لابجوز أن يشبر الى الغمل ولا بجوز الديلق ثيابه فىالشمس ليموت الغمل او يفسل ثيابه لبموت القمل ولو التي ثبابه فيالنمس ليموت الغمل فات الغمل فعليه نصف صاع اذا كان كشرا و لو

لانه معدلخرج منه الفرخ الحني والكسر قبل او انه سبب لموثه فعمال عليه احتياطا وعلى هذا اذا ضرب بطن ظبية فالفت جنينا ميتا ومانت عليه قيم هداية (و ليس) على المحرم (ف قنل الغراب) هو الذي يأكل الجيف غلاف غراب الزرع الذي يأكل لحب والعفعق الذي تجمع بينهما لانهما لاستدآن بالاذي (والحداءة) الطائر المروف وجمها حدا كننية و منب صماح (والذنب والحية والعقرب والفاّرة) والمكلب العقور (جزاء) قال في الهداية وعن الىحنيفة ان الكلب المقبور وغير المقور والمستأنس والمتنوحش منهما سواء لان المتبر في ذاك الجنس وكذا الفأرة الاهلية والوحشية اه (و ليس في قتل البعوض والبراغيث والقراد) والفراش والذباب والوزع والزنبور والمنانس والسلحفات والقنف والصرسر وجيم هوام الارض (شيء) من الجزء لانها ليست بصيودولا

متولدة من البدن (ومن قتل قلة) او اثنتين او تلاث من ثوبه اوبدنه او القاها (تصدق عاشاء) ككف (التي) طمام لا نها متولدة من التفث الذي على البدن وقيدنا بكونها من بدنه او ثوبه لا نه لووجدها على الارض فتنلها لم يكن علم

شى (ومن قتل جرادة تصدق عاشاء) لان الجراد من صيد البر قال فى البحر ولم ارمن فرق بين القليل و الكثير و ينبغى ان يكون كالقملاء (وتمرة خير ﴿ ٢٢٧ ﴾ من جرادة) كذا روى عن سيدنا عمر رضى الله عنه (ومن قتل مالاياً كل

لجه من الصبيد) البرى (كالسباع) من البائم (ونحوها) من سباع الطير (نعليه الجزاء ولا يجاوز بقيمهما شاه) لأن قتله . انمياكان حراما موجيسا للجزاء باعتبار اراقة الدم لا ياعتبار افساد اللم لائه غر مأكول وباراقة الدم لا بجب الادم واحد اما في مأكول ا^{ال}جم ففيــه فساد اللم ابضا قبب قيمته بالغة مابلغت قاضيخان نی شرح الجامع (و ان صال السبع على محرم) ولا عكنه دفعه الاعتله فقتله فلا شي عليه) لا له عنوع من التمرش لا من دنع الاذي و لهذا كان مأذونا فدفع متوهم الاذى كما في الفواسق فلان بكون مأذونا في دفع المُصنق اولي و مع وجود الأذن من الشارع لا بجب الجزاء هدانه (وال اضطر المحرم : الى اكل لحم الصيد فقتله فعليه الجزاء) لأن الأذن مفيد بالكفارة بالنس هداية (ولابأس ال مذبح المحرم الشاة والبقر والبسر والدجاج والبط) بفتَّح الباء (الكسكرى) بفنح

التي ثبابه لا ليجوت القمل بل لتجفيف او لغير. فات الغمل لا شيء عليه واو دفع ثويه الى حلال ليقتل قلة فقتله فعلى الدافع الجزاء واو اشار الى قلة فغتلهما المدلول كان عليه جزاءهما و لو قتل قلة على غير. لا شيء عليمه كذا في الخجندي و ايما لزمه الجراء في القمل و أن لم يكن صيدا لا ته حادث من البدن كالشعر فني أزالته أزالة الشعث فلزمه لاجل ذلك الصدقة لانه مني عن ازالة الشعث (قولد و من قتل جرادة أصدق عاشاء) لان الجراد من صيد البر (فولد و تمرة خير من جرادة) انما قال هذا تبركا يقول عمر رضي الله عنه فانه روى ان قوما من اهل حمَّس اصابوا جرادا وكانوا محرمين فسألوا كعب الاحبــار فاوجب هلمه في كل جرادة درهما فذكروا ذلك لغمر فقال ما اكثر دراهمكم يا اهل جمس تمرة خير من جرادة (قوله و من قتل مالا بؤكل لجمه من الصيد.كالــــباع و نحوها فعليه الجزاء) كالاسد والفهد والنمر والضبع • و قوله • و نحوها • بنى سباع الطير كالبــازى والصفر و شبهها (قوله لا يتجساوز بقيمتها شساة) و يقص من ذلك و لا يبسلغ فوق شساة و قال زفر بجب قيمت بالغة ما بلغت و أن كان قارنا فعليه جزاء أن لا يتجاوز بهما شانان عندنا و ان قتله محرمان فعلى كل واحد منهمـــا الجزاء لا يتجاوز به شـــاة + وقوله • لا يتجاوز به شاة ، بالرفع كما في قولهم سير بزيد فرسخا كذا في النهاية (قولد وان مسال السبيع على محرم فقتله فلا شي عليه) وكذا اذا صال الصيد وقال زفر بجب الجزاء اعتباراً بالحل الصائل قلنا هو مأذوناه في قتل المتوهم منه الاذي كما في الفواسق فلان يكون مأذونا في دفع المحقق اولى و مع وجود الاذن من الشارع لا يجب الجزاء حقاله بخلاف الجمل الصائل فانه بجب عليه قيمه مندهما خلافا لابي بوسف (قوله فان اضطر المحرم الى اكل لحم صيد فقتله فعليه الجزاء) ثم اذا لم بؤد الجزاء حتى اكل فعليه جزاه واحد و تداخلان اجماعاً وان ادى الجزاء ثم أكل وجب ابضا قيمة ما أكل عند ابى حنيفة وقال ابو يوسىف ومحمد لاشي عليه وان اضطر الى اكل ميثة و صيد يأكل الميتة و يترك الصيد عندهما و قال ابو يوسـف يأكِل الصيد ويكفر وان اضطر الى مينة والى صيد ذبحه المحرم يأكل الصيد ولا يأكل المينة وان وجد صيد او مال مسلم ذبح الصيد ولا يأخذ مال المسلم وكذا اذا وجد صيدا ولحم انسان بذبح الصيد ولا يتناول لحم الانسان فان وجد صيداً ولحم كلب يأكل الكلب و يدع الصيد وفي الكرخي اذا اضطر الى مال مسلم ومينة يأكل مال المسلم ويترك المينة لا نه يباح اخذ مال الغير عند الضرورة بشرط ألضمان وبباح الميتة عند الضرورة ايضا ومال الغير مباح في الاصل لولاحق مالكه فاذا اباحته اليضرورة كان تناوله اولىمن تناول المحظور في الاصل (قوله و لا بأس ان يذبح الحرم الثاة والبقرة والبعير وألدجاج والبط الكسكرى) لان هذه الاشياء ليست بصيود والمراد بالبط الكبار التي تكون فيالمنازل لانه غير ممتنع اما الذي

الكافين نسبة الى كسكر قال فالمغرب ناحية من نواحى بغداد واليها بنسب البط الكسكرى وهو بمسا يستأنس به قى المنازل و طيرانه كالدّجاج اه لان هذه الاشياء ليست بصيود

بطیر فانه ممتنع متوحش و قید بالکسکری و هو کبار الاوز احترازا عن بط غیر الكسكرى و هو الذي يطير فانه صيد * وكسكر ناحيـة من نواحي بفـداد (قَوْلُهُ فَانَ قَتْلُ جَامًا مُسْرُولًا أَوْ طَيْرًا مُسْتَأْنُسَا فَعَلَيْهِ الْجَزَّاءُ) لانهما متوحشان في اصل الحلفة والاستيناس عارض والمسرولة في رجلها ربش كأنه سراويل (قوله و اذا ذبح المحرم صيدا فذبيحته ميتة لا يحل اكلهـــا) و كذا ما ذبحه الحلال من صيد الحرم و انميا قال لا محل اكلهما و قد ذكر انه ميتة لا نه ربميا يتوهم انه ميتة بحل اكلها كالسمك فازال الوهم بذك او يحتمل انه ميتة على المحرمين دون الحلال فزاده بيانا مغوله لا عمل اكلهما لاحد (قو له ولا بأس ان بأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال) اي في الحل اما اذا اسطاده من الحرم لا محل اكلها (قو له و ذعمه) اى ذعمه الحلال (قو لد اذا لم مله الحرم ولا امره بصيده) و لو لم يأمره بصيده و اكن الحلال اصطاده المحرم قصدا فهو حلال المحرم و سواه اصطاده الحلال لنفسم أو المحرم فانه بجوز المحرم أن يأكله أذا لم يكن المحرم فيه صنع (قوله و في صيد الحرم اذا ذبحمه الحلال الجزاء) الا ما استثناه الشرع اى بجب عليه قيمنه مصدق مها على الفقراء ولا مجزبه الصوم لانهما غرامة و ليست بكفارة فاشبه ضمان الاموال يني اذا فتل الحلال صيد الحرم اما اذا قتله المحرم في الحرم فائه تأدى كفسارته بالصوم لانه في حق المحرم لا يظهر حرمة الحرم فوجبت عليه الكفارة وتأدى بالصوم وهل بجزيه الهدىفيه رواتنان احدهما لاتأدى الواجب بارافة الدم بل بالتصدق بالحم حتى يشترط ان يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل فيمة الصيد فان كانت دون ذلك لا بجزيه وكذا اذا سرق المذوح لانه لا مدخل للدم في الغرامات و انما المعتبر فيه التمليك من المحتاج وفي الرواية الاخرى تأدى الواجب باراقة الدم حتى اذا سرق المذبوح لا يلزمه شيء غيره كذا في النهاية ولو ذيح الحلال صدا في الحرم وادى جزائه لا محل له اكله (قو له و ان قطع حشيش الحرم او. شجره الذي ليس بمملوك و لا هو مما نتبته النماس فعليه قيمته) أعلم أن شجر الحرم اربعة انواع ثلاثة منها محل قطعها والانتفاع بها وواحد لامحل قطعه وعليه قيمته فالثلاثة كل شجر نبته النباس و هو من جنس ما نبتونه و كل شجر نبت نفسه و هو مما نابتونه وكل شجر النته النباس وهو عما لا نابتونه والواحدكل شجر نابت نفسمه وهو نما لا نتبتونه فيستوى فيه ان يكون نملوكا لانسيان اولم يكن حتى قالوا لو نبتت ام غيلان خسها في ارض رجل فقطعها قاطع فعليه قيمتسان قيمة لمالكهما و قيمة اخرى الحق الشرع وحاصله انه لا يجب الجزاء فالشجر الا اذا اجتمع فيه شرطان ان ينبت ينفسه و أنْ يكون مما لا ينبته النساس وقول الشيخ الذي ليس بمملوك فيه أشكال من حيث انه قد بحكون مملوكا و بجب به الجزاء كما اذا قلع شجرا نبت في ارض غيره وهو مما لا نبته الناس فانه نجب فيه قيمينان قيمة للسائك وقيمة لحقاللة و نهذا قال المالكي رجمالله صوابه الذي ليس عنبت ليحترز عا اذا اندت ماليس غنبت فانه لا شيء

بطئ النهوض الطيران (اوظابيا مستأنسا فعليه الجزاء) لانها صود في الاصل متوحشة باصل الخلفة فلابطل بالاستيناس المارض كالبسر أذاله فاله لا يأخذ حكم العسيد ق الحرمة على المحرم (و ان ذع المحرم صيدا) مطلقا او الحلال صديد الحرم (فذبحت مينة لا محل اكلياً) لاحد من محرم او حلال (ولا بأس ان يأكل المحرم لحم منيذ اصطاده حلال) من حل (وذبحه اذا لم بدله المحرم عليه ولا امره بصيده) سواء اصطاده لنفسه او المعرم حيث لم يكن له فيه صنع (وفي صيد الحرم اذاذ عدا لحلال نسليد الجزام) شدر قیمت مصدق به على الففراء ولا مجزمه هنا الصوم لانماغ امةوليت بكفارة فاشبه ضمان الاموال هدایة (وان نطع حشیش الحرم) محرم أو حالال (اوشجره) الرطب (الذي ليس بملوك إقيد فيهما وكذا قوله (ولا هو عما بنبته الناس) كالثجر ونحوه (نمایه نیمه) کما تقدم قبله و قيدنا بالرطب لانه لا شي مقطع اليابس

اى القارن (دمان) لجناشه على الحج والعمرة فبعب عليه (دم لجنه و دم معرته) وكذا السدقة (الا ان يُجاوز الميقات من غير احرام ثم عوم)داخل المقات (والعمرة والحيم) معا (فيلزَّنه دم و احد) لكونه عندالمجاوزة غير قارن والواجب عليه احرام واحدو بتأخير واجب واحد لأعب الاجزاء واحدهدانه وقيد تاالاحرام ماخل المقات لانه أذا عاد اليه قبل الطواف وجدد الاحرام مقطعته الدم (واذا اشرك المحرمان في قتل صيد) في حرم أو حل (فعلي كل واحد منهما الجزاء كاملا) لان كلو احدمنهما جني على احرام كامل (واذا اشترك العلالان فيقنل صيدالسرم فعلمهما جزاء واحد) لان الطمان هنا لعرمة العزم فيري محرى ضمان الأموال فبعد ماعاد المحل كرجلين قنلا رجلا خطأ بجب عليهما دية واحدة وعلى كلواحد منهما كفارة هدانه وإذا اشترك محرم وحلال فملي الحرم الجزاء الكامل وعلى العلال النصف جوهرة (واذا باع المحرم صيدا او اشاعه) ای اشتراه (فالبیع باطل) لانه لا علات بالاصطناد

فيه * وقوله ه وان قطع حشيش الحرام اوشجره ، يعني الرطب منــه اما اذا قطع اليابس فلا شيُّ نيمه والمحرم والحلال في ذلك سمواء ولا يكون الصوم في هذه القيمة مدخل و تصدق بقيمته على الغفراء واذا ادى الفيمة ملكه كما في حذوق العباد ويكره يعه بعد ذلك لانه ملكه بسبب محظور الا إنه بجوز بعه مع الكراهة بخلاف الصيد ای لایجسوز پیم صید اصطاده محرم ولا پیم صید الحرم اصلا ولو ادی جزائه والفرق أن بيعه حيث تعرض للعسيد الآمن ينفويت الا من وبيعه بعمد ماقشله بيع ميشة وليسرله أن رعى حشيش الحرم دواله مندهمها وقال أو توسيف لابأس به لان منه الدواب منه متعذر ولهما ان القطع بالسيار كالقطغ بالمنساجل ويجهوز اخذ الورق من شجر الحرم ولا شي فيسه اذا كان لابضر بالثجر (قوله وكل شي فعله القيارن عا ذكرنا ان فيه على المفرد دما فعلى القيارن فيه دمان دم لجنسه ودم العمرته) وكذا الصدقة وهذا انما يعني ما الجنايات التي لااختصاص لها بأحد النسكين كلبس المخبط والتعلب والحسلق والنعرض للعسبد اما ما يختص باحدهما فسلا كترك الرى وطواف المدر (فولد الا ان يُصاور المقات غير محرم ثم يحرم بالمسرة والحيم فيلزمه وأحمد) خلافا لزفر وهمذا أذا مضى على أحرامه ولم يعمد أما اذا عاد الى المقمات قبل الطواف وجدد التلبية والاحرام سنقط عنه الدم خملانا إزفر (قو له واذا اشترك محرمان في قتسل صبيد فعلي كل واحد منهما الجزام كاملا) سـوا ، كان صيد الحرم اوالحل ولوكانوا عشرة او اكثر نعـلي كل واحمد منهم جزاء كامل (قوله واذا اشترك حبلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد) لان الضمان بجرى مجرى ضمان الاموال واذا اشترك بمحرم وحسلال في فنل صبيد الحرم فعسلي المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها واذا اشترك حلال ومفرد وقارن فانشل صيد الحرم فسلي الحلال النصف وعلى الفيارن جزاآن واذا اشترك حلال ومفرد وقارن فعسلي الحملال الثلث وعلى المفرد جزاء واحد كامل وعلى الفيارن جزا آن ولو اجتموا على قنسل صيد الحرم وهم غير محرمين فعليهم قيمة واحسدة ولا يجزى عنه العسوم والصيد ميتة لا يحل اكلمه (قولد واذا باع المحرم صيدا او ابتاعه نالبيع باطل) وعلى البابع والمسترى جزاؤه اذا كانا محرمين وهذا اذا اصطاده وهمو محرم وباصه وهو محرم اما اذا اصطاده وهو حملال وباعه وهو محرم فالبيع فاسمه والفرق بين الباطل والفاسد يأتبك في البيوع ان شاءالله تعمالي واو اصطاده وهو محرم وباهمه وهو حملال جاز البيع ولو اشترى حلال من حلال صيدا بلم يقبضه حتى احرم احدهما بطل البيم واو احرم وفي ده صيد فعليه ان رسله نان ارسله ثم وجده بعد ماوجد في د غـيره فهو اولي به لان ملكه لايزول بالارسال وأن أرسله من يده أنسان ضمن قيمته عند أبي حنيفة وعندهما لاضمان عليه وان احرم وفريته اوفاقفص معه صيد فليس عليه إن ترسله وان اصطاد صيدا

جارٌ جوهرة ﴿بابالاحصار﴾ هولفة المنع وشرعا منع المحرم عن ﴿ ٢٣٠ ﴾ اداءال كنين(أذًا أحصر المحرم بعدو اواصابه

وهو محرم لم يملكه بالاخذ وان ارسله بنفسه ثم وجده بعد ماحل فيد رجل بالحل فايسله ان يترده منه والله اعلم

مى بابالاحصار كاب

الاحصار فاللغة المنع قال حصره العدو واحصره المرض • وفالشرع عبارة عن منع المحرم عن الوقوف و الطواف بعذر شرعي بساح له التحلل بالدم بشرط القضاء عند الأمكان (قو لد رحمه الله أذا أحصر المحرم بعدو وأسماله مرش عنعمه من المضى حلله النملل) ذكر العدو ينتظم المسلم والسكافر والسبيم وكذا اذا احضر مجلسا لايقدر على الحروج منه الا بعد فوات الحج فانه جوزله التحال وكدا اذا مات محرم المرأة وبينها وبين مكذ ثلاثة ايام فصاعدا فانها عنزلةالمحصر لانه ليسالها ال تخرج بغير محرم وكذا اذا سرةت نفقته او مانت راحلته وهو عاجز عن المشي فهو محصر وال كال قادرا عـلى المشى فليس بمحصر (قوله وقبلله ابنث بشاة نذبح بالحرم) او بقيمها ولايجوز التملل الابعد الذبح وتقييده بالحرم اشبارة الى اله في الحل فال كان في الحرم وذيح فكأنه حل وذبح عنه في غير الحرام او لم بذبح في اليوم الذي واعدهم فيه فحل وهو لابط فعليه دم لاحلاله وهو على احرامه كما اذا ذبح عنــه فان بعث بهذين فانه يحل بذبح الاول منهما والآخر يكون تطوعا الا ان يكون قارنا فانه لا محل الا بذبح الآخر (فولد وواعدهما من محملهما اليوم بعينه) انما يواعدهم عمل قول الى حنيفة لال دم الاحصار عنده لانتوقت بوم النحر وعندهما هو موقت بيوم النحر فلا محتاج الى الواعدة (قول ثم تعلل) اى على الاستعباب يتعلل بالحلق عندهما وعند ابي وسـن قبل الحلق واجب وقبل مستحب ايضـا والتحلل مقم بالذبح عنــدنا وهذا اذا احصر فيالحل اما اذا احصر فيالحرم فالحلق واجب كـذا في شرحه ثم اذًا كان في الحل ولم يجب عليه الحلق واراد ان يُصلل فعل ادنى ما يحصره الا حرام التفرجه من العبادة (قوله فان كان قارنا بعث بدمين) لانه محتاج الى التحلل عن احرامين فان بعث بهدى واحد ليتحلسل به عن احرام الحج وبيق في احرام العمرة لم يتملل عن واحد منهما لان التملل منه. لا شرع في حالة واحدة فان لم جد المحصر الهدى فهو محرم الى ان بجــده ان بطوف وبســمى و محلِّق وعن ابي يوســف اذا لم لم بجد الهدى يقوم الهدى بالطمام ويتصدق به فال لم يجد ذلك صبام عن كل نصف صاع بوما فان ادرك المحصر هدبه بعد مابعث به صنع ماشــا ، من بيع أو هبة أو غير ذلك وان بعث هديه وإراد ان يرجع الى اهله فله ذلك سواء ذبح عنه او لم يذبح كذا فياليناسِم (فوله ولايجوز ذبح دم الاحصار الا في الحرم وبجوز قبل يوم النحر أعند ابي حنيفة) وكذا بعده (قو له وقال ابو بوسـف و محمد لابحوز الذبح لمحضر بالحج الا في وم النحر) اعتبارا بهدى المتمة و القرآن وله قوله تعالى ﴿ وَلاَ تَعَلَقُواْ رَوْسُكُمْ

مرص منعه من المضي) او هلكتنفقته (حله المحلل) لئلا عنداحرامه فيشقءلهم (وقيلله ابعثشاة) او قيمها (تذبح في الحرم) فان لم يجد بق محرما حي بحد او يتعلل بطواف (و و اعد من محملها نوما بغينه) ليعلم متى يتحلل (مذعها فيه) اي فيذلك اليوم (ثم) اذاجاء ذلك اليوم (تحلل) ای حلله ما کان محظورا وفيه أعاء إلى أنه لاحلق عليه ولكنه حسن لان المحلل حصال بالذبح وهذا اذا كان الاحسار في الحل اما اذا كان فالحرم فالحلق واجب جيوهرة (و ان کان قار نا بعث مدمین) لاحتساجه الى العلل عن احرامين ولامحتاج الى التميين كان بعث مدى و احدايتحلل عن احدهما لم يُعال عن والحدمنهما لاز التملل منهما شرع في حالة و احدة و في ذلك تغيير المشروع (ولا بجوز ذع دم الاحصار) مطلقا (الا فىالحرم ونجوز ذيحه قبل يوم النحر عد ابي حنيفة) لاطلاق النس ولانه لنجيل التعلل(و قالا) لابجوز الذبح المعصر بالحج الافي وم العن) اعتبارا بدمالتمة والفران قال فىاليصميم و رجح دليل الامام في الشروح وهوالمختار عند ابىالفضل الموصلى وبرهان الشريعة وصدر الشريعة والنسنى أه (ويجبوز للمعصر بالعمرة أن يذبح متى شاء) أنفأنا لأنها غير غتصة بوقت فكذا التحلل منها (والمحصر بالحج) ولونفلا (إذا تحلل) ولم يحج من عامه (فعليه حجة) قضاء عماماته (وعرة) لانه في معنى فائت الحج مع (٣١٧) من يتحلل بانعال العمرة فان لم يأت بها قضاها وقيدنا بكونه لم يحج

منعامه لائه لوحيج منسه لاعرة عليه لانه ليس في معنى فائت الحبح جوهرة (وعمل) المحصر بالعمرة القضاء) لما شرع فيه (وعلى) المحصر (القارن حِمْةً وعرثان) أما الحج واحداهما فلماينا والثانية لانه خرج منها بعد صحة الشروع فياهداية (واذا بث المحصر هدياو واعدهم ان نذبحوه في يوم بينه ثمزال الأحصار فانقدر على ادراك الهدى والجع) معا لم يحزله التعلل ولزمه المضى) لزوال العجز قبل حصول المقصود بالحلف واذا ادرك هديه صنعيه ماشاء لأنه ملكه وقدكان ع لقصود استنى عنه هدانه والا (فانقدر على ادراك الهدى دون الحبح تعلل) لعجزه عن الاصل (وانقدر على ادراك الحج دون الهدى حازله التعال استعبانا) لللايضيعليد ماله عانًا الأ انالافضل الوجه (ومناحصر عكة وهوممنوع من) الركنين (الطواف والوقوف كان.

حتى سِلغ الهدى محله في فخصه بمكان ولم يخصه بزمان ولانهدم كفارة حتىلابجوز الاكل منه فيختص بالمكان دونالزمان كدماء الكفارات يخلاف دم المتمة والقران لانه دم نسك (فولد وبجوز المحصر بالميرة الذبح متيشاء) يمنى بالاجاع لان الممرة لايختص العلل مها بيوم الفرفلا يختص هدى الاحصار فيابيوم النحر (فولدو الحصر بالحجِ اذا تحلل فعليه حجة وعمرة) هذا اذا قضى الحجِ من قابل اما اذا قضاه من عامه لم يلزمه العمرة لانه ليس فى منى فالت الحج (فولَه وعلى المحصر بالعمرة القضاء) لانالاحصار منها متحقق وقال مالك لايتحقق لانها لانتوقت ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه احصروا بالحديبية وكانوا عارا فحلق النبي صلىالله عليه وسلم وامر اسمام بذلك ووان قلت قد ذكرتم ان المحصر لايحتاج الى الحلق عند ابي حنيفة وعجد والنبي على السلام حلق بالحديثة . قلت ذكر ابو بكرالرازي ان المحصر المالايحت اج الى الحلق اذا احصر في الحل اما اذا احصر في الحرم فانه يحلق لان الحلق عندهما موقت بالحرم ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان محصرا بالحديبية وبمضهامن الحرم (فنو لذ وعلى القارن حجة وعر تان) اما الحجواحديهما فلما ذكرنا في المفرد والثانية لانه خرج مها بعد صحة الشروع فيها وهذا اذا لم يقرن من عامه ذلك اما اذا قرن من عامه ذلك سقطت عنه العمرة الثانية كما في المفرد اذا حج من عامه ذلك (فو له واذا بعث المحصر هديا وواعدهم ان يذبحوه في يوم بسينه ثم زالالأحصار فان قدر على ادزاك الهدى والحجلم يجز له التجلل ولزمةالمضي)لزوال البجزفاذا ادرك هديه صنع به ماشاء (فوله وأن قدر على ادراك الهدى دون الحبح تحلل) بذبح الهدى لعِزْهُ عن الاصل (قوله وان قدر على ادراك الحج دون الهدى جازله المملل استمبابا) وهذا التقسيم لايستقيم على قولهمالان دم الاحصار عندهما موقت بيوم النمر فَنْ يَدَرُكُ الْحُجِ فَانْهُ يَدَرُكُ الْهَـدَى وَاعًا يَسْتَقَيُّم عَلَى قُولُ أَنِّي حَنْيَفَةً لَعْدُم تُوقَّيْتَ الدَّم بيوم النمو عنده وذكر المكي انهذا التقسيم يتصورايضا علىالاجاع كما اذا احصر فى عرفة وامرهم بالذبح عند طلوع الفجريوم النحرفزال الاحصار قبل الفجر بحيث يدرك الحج دونالهدى لانالذبج بمنى ولو ان المحصر ذهب الىالقضاء في عامه ذلك بعد ما تحلل بالذبح عنه فانه يقضى باحرام جديد وعليه قضاءالحج لاغير لانه كم يفت عليه الحج فيذلك المام (فو ال ومن احصر بمكة وهوممنوع من الوتوف والطواف كان محصراً) لانه تعذر عليه الاعام وكذا اذا احصر في الحرم ايضا فعكمه كذلك (غُولِد فان قدر على احدهما فليس تمحصر) اما اذاقدر علىالطواف دون الوقوف فلالان فائت الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل واما اذا قدر على الوقوف فقد تم

تحصراً) لانه تمذَّرعليدالاتمام. فصار كمااذا احصر في الحل (وان قدر على احدهما فليس بمعصر) لانه ان قدر على الطواف تُحلل به وان قدر على الوقوف فقد تمجه فليس مجمعصر

﴿ باب النوات ﴾ عقبه الاحصار لان كلامنهما من العنوارش والاحضار منــه عمزلة المفرد من المركب واداء نهر (ومن احرم بالحج) وذلك لان الاحصار احرام بلا اداء والفوات احرام ﴿٢٣٢﴾

حمه ولايكون محصرا واذا لم يكن محصرا هل يتملل قيل لا لانه او تحلل في مكانه يتمالنملل في غير الحرم وهوانما شرع في الحرم ولو اخر التملل حتى يحلق في الحرم نقم في غير زمان الحلق والتأخيرَ عنالزمان اهون منالشأخير عنالمكان فبؤخر الحلق حتى محلق في الحرم وقبل يتحال لانه لو لم محلق في الحل ربما عند الاحصار فمتاج الىالحلق في غيرالحرم فيفوت عنبه الزمان والمكان جيما فتحمل احدهمنا اولى والله اعلى

-مع باب الفوات كا⊸-

الفواتعدمالشي بلذ وجوده وانما قال هنا الفوات مفردا وَفيالصلاة الفوائت جيما لانالطوات جم والحجواحد لايجب في العمر الامرة واحدة (فولد رحدالله ومن احرم بالحج ففائد الوقوف بمرفة حتى طلعالفجر من يومالنمونقدفاتدالحج)لانالحج عرفة (عُوله وعليه ان يطوف ويسى ويتعلل ويقدى الحبح منقابل ولادم عليه) لان التحال وقم بافعال العمرة فكانت في حق فائت الحج عنزلة الدم في حق المحصر فلايجمع بينهما كذا فيالهداية.وقوله «وعليه ازيطوفويسمي» هذا الطواف والسيعلعرة مؤداة باحرام الحجءندهما وقال ابو يوسف ينقلب احرامه عرة وفائدته لو احرم بمحجة اخرى تلزمه ويؤديها عند ابى يوسفلاندضم حجة الىعرة وعندهما ضمحجة المحجة فيلزمه رفضها ثم يقضيها وفائدة اخرى ان هذه العمرة تسقط عنه العمرة التي تلزمه في جبع عمره عند أبي يوسف وعند هما لانسقط فان كان قارنا ادى العمرة اولالانها لاتفوت فاذًا أتى بها فقد أتى بها في وقتها وأما الحج فائه يفوت فاذا فات لم يكن بدم الى ان يتملل مندبطواف وسي وبطل عندم القران وعليه قشاء عبد ويقطم التلبية اذا ابتدأ بالطواف وقد قالوا ان من فاتدالحج فهو باقءلي احرامه الى ان يتحلل منه بعمل عرة فانجامع في احرامه قبل ان يتملل فعليه دم لانه باق على احرامه وكذا اذا قتل صيدا فعليه جزاؤه (فو لد والعمرة لاتفوت وهي جائزة في جيم السنة)العمرة اربعة اشياء احرأم وطواف وسغى وحلق اوتقصيراثنان منها ركنان الاحرام والطواف واثنان منهاو اجبان السمى والحلق والركن لابجوز عنه البدل والواجب بجوز عند البدل اذا تركه وما ــوى هذه الاربعة سنن و آداب فاذاتركها كان مسيئا ولاشئ عليه (فولد الاخسة ا يام بكر منه لها فيها توم عرفة ويوم النحر وايام التشريق) يدى يكن انشاؤها بالاحرام اما اذا اداها بإحرام سابق كما أذا كان قارنا ففاته الحبح وادى العمرة في هذه الايام لايكره وأنماكرهت في هذه الخمسة الايام لان هذه الايام للعج فكانت متعينة له وعن ابي يوسف أبها لاتكره في يوم عرفة قبل الزوال لان دخول وقت ركن الحبح بعد الزوال لاقبله والاظهر ماذكرياء ولكن مع هذا لواداها فيهذه الايام صحت لان الكراعة لنيرها

فرمنااو نفلاصح بمااو فاسدا (ففاتدالوقوف بعرفةحتى طلع الفعير منبوم النحر فقد فاله الحبح) لما تقدم انوت الوقوف عتداليه وان الحج عرفة (و). بحب (عليه) اذا اراد التعلل (ان) يتعلل بافعال العمرة بإن (يطوف ويسعى) من غير احرام حديد لها (ويتحلل) بالحلق او التقصير قال الاسبيمايي ثم عنبد الى جنيفة ومجد اصل احرامهبالحبح باق ويتملل بعمل عرة وعندابي وسف يصير احرامه احرامعرة والصحيم قولهما أتصحيم (ويتضى الجمع من قابل ولادم عليه) لانالتمال ` وقع بافعال العمرة فكانت في حق فائت الحبح بمنزلة الدم في حق المحصر فال يجمع بينهما (والعمرة لاتفوت) لانهاغير موقتة وقت (وهي حائزة في جيم المنة الاخمة ايام يكره) كراهدتمرم (فعلها فها) اى انشار هابالا حرام امااذا اداها باحرامسابق كا اذا كان قارنا ففاته الحج وأدى العمرة في هذه الآيام لا يكره جوهره وانماكرهت في هذه الايام لانها اليام الحج فكانت متمينة لدوهي (يوم عرفة (وهو)

و يوام النفروايام النشريق)

الثلاث (والعمرةسنة) مؤكدة قالصيح ﴿ ٣٣٣ ﴾ وقبل واجبة نمر ﴿ وَهَىالاحرام والطواف والسبَّى ﴾ والحلق

والتقصر فالاحرام شرط واكثر الطواف ركن و غيرهما وأجب وأنمالهذكر الحلق لانه مخرج منها

وهو تعظيم امرالحج وتخليص وقته له كذا فيالهداية (قوله والسرة سنَّة) هذا اختيار ألشيخ والعقيم ائما واجبة كالوتر وقال الشافعي فريضةلنا انها غر موقة نوقت وتأدى بنية غيرها كما فى فائت الحج و هذه آية النفلية (قو له و هى الاحرام و الطواف والمنعي) والحلقالاحرام شرطها والطواف ركنها والسعى والحلق واجبان فبها ولبس فيها طواف الصدر والله اعلم

م بابالهدى ك

۔ کی باب الدی کی۔۔

لما دار ذكر الهدى فعائقدم الهدى اسم لمسا يهدئ الى مكان وهو الحرم وهو مختص بالابل والبقر والفنم (فولد رجمه الله الهدى ادناه شاة وهو من ثلاثة انواع الابل والبقر والغنم يجزى فدلك كله الثني فضاهدا الا الصأن فان الجددع منه بحزى) والنبي من المنز والضأن ماله سنة. وطمن فيالثانية والذكر والانمي فيه سمواء ومن البقر ماله سنتان وطعن في المالئة ومن الايل مَالَهُ خَس سَـنِينَ وطَمَن فَالسَّادَسَـةُ وَالْجَدَعُ مِنَ الشَّأَنَ وَالْمَرْ مَا لَهُ سَـنَّةً اشهر وقيسل اكثر السنة وانما بجزى الجزع من الضائن اذا كان بحيث لو اختاط بالتنايا اشتبه على النماظر انه منهم والذكر من الضأن افضل منالاتى اذا استويا والائي من البغر افضل من الذكر اذا استويا والجواميس كالبفر (قو له ولا جزى ا فىالهـدى مقطـوع الاذن ولا اكثرها) ولا من لااذن لهــا خلقــة واما اذا كانت صغيرة بإز ثم الذاهب من الاذن ان كان الثلث او اقل اجزأه عند ابي حنيفة ومجد فعلى هذا الثلث فيحكم القليل وعند ابي يوسف ايضا اذاكان الذاهب انثلث ف زاد لم بجز وان كان اقل ماز فعملي هذه الرواية الثلث ف-دالكثر وقال الو توسيف أن كان الباق من الاذن أكثرها جاز وأن ذهب النصف وبقي النصف لم بجز لان فيالنصف استوى الحظر والاباحة فكان الحكم فيالحظر ولابجوز فيالهدايا الا مانجوز في الضَّمايا (قو له ولا مقطوعة الذنب ولا البد ولا الرجل) ويعتبر فيه من الكثرة والقلة ماينتير في الاذن وكذا الانف والالية مثله (قو له ولا الذاهبة المين) اى الذاهبة احدىالمبنين لان النبي عليه السلام نهى ان يضيحى بالعور آء البين عورها فان كان الذاهب قليلا حاز وان كان كثيرا لابحوز ومعرفة ذلك ان تشدالمين المعينة بعد ان لاتعلف الشباة يوما او يومين ثم يقرب العلف اليهما قليلا قليلا حتى اذا رأته من مكان اعلم ذلك المكان ثم يشد عينها الصحة ويقرب العلف اليها قليلا عنى اذا رأته من مكان اعلم عليه ثم ينظر الى تقارب ما ينهما فانكان ثلثا فالذاهب الثلث وان كان نصفا فالذاهب النصف (قو له ولا ألجفاء) وهي الهزمة (قو له ولا العرباء) التي لاتمثى الىالنسك وهوالمذبح فانكان عرجها لاعتما عن المثبي جاز وهذا أذاكانت العيوب موجودة مها قبل الذبح اما اذا اصابها ذلك في حالة الذبح بالاضطراب وانفلات السكين فاصابت هينا اوكسرت رجلها جاز لان مثل هذا لايمكن الاحترازهنه والحصى بائز فيالهدى لان ذلك يسمنة وبطيب لحمه والقرن اذا كان مكسورا لاعنم الجواز

من المماثل اختيج الى باله ومانعاق، ان كال ويقال فيه هدى بالتشديد على فعيل الواحدة هدية كطية ومطي و مطايا مغرب (الهدى) لغة وشرعا مامدى الى الحرم من النع التقرب (و ادناه شاة وهو) اى الهدى (من ثلاثة انواع الابل و البقر و الغنم) لان المادة عارية باهدى هذه الانواع (بجزئ فيذلك) مانجرى فيالاضعية وهو (الثني فصاعداً) وهو من الابل ماتم له خسسنين و من البقر سنتان ومن الغنم سنة (الا من الضأن فان الجزع منه بحزى)والحزع بفعتين مادون الثني (ولانجوز في الهدى مقطوع الاذن او اكثرها ولامقطوع الذنب ولا اليد ولا الرجل ولا الذاهبة المين والا المجفاء) كثيرة الهزال (ولا العرجاء التي لاعشى الى النسبك) بفتح السين وكسرها الموضع الذى تذبحه النسائك صحاس لانها عبوب بينة وهذا اذا كانت العبوب موجودة ما قبل الذبح امااذًا اصابها ذلك حالة الذبح بالاضطراب وانفلات السكين باز لان مثل هذا لا يمكن الاحتراز عنه (والشاة جائزة) في الحج (في كل شي) جناه في احرامه (الاف موضعين) وهو (من طاف طواف الزبارة جنبا) او حائضا او نفساه (ومن جامع بعد الوقوف بعرفة) وقبل الحلق كما من (فانه لا يجوز) فيهما في هذين الموضعين (الابدنة) كاتفدم (والبدنة والبغرة شجزى كل واحدة منهما عن سبعة) و مادونها بالاولى (اذا كان كل واحد من الشركاء بريد القربة) و لواختلف و جد القربة بان اراد احدهم ﴿ ٢٣٤ ﴾ المتمة والآخر القران والآخر التطوع

لانه ليس عاً كول وبجوز النولاء وهي المجنونة لان العقبل غير مقصود في البيائم وبجوز العتماء اذاكانت نعتلف وهي ذاهبة الاسنان ولا بجوز الرينسة (قوله والشاة جائزة في كل شيء الا في موضعين من طاف للزيارة جب ومن جامع بعمد الوقوف بعرفة) قبل الحلق وقبل طواف الزيارة (فانه لامجموز الا بدنة) او بقرة (قو له والبدنة والبقرة بجزى كل واحد منهما عن سبعة) من الغنم وكذا عن اثنين او ثلاثة او اربعة هو الصميم كذا فالوجيز (فولد اذا كان كل واحد من الشركاء يربد القربة) ولو اختلف وجدوه الفرب وعند زفر لابد من اتغاق القرب واختلافهما بان يريد احمدهم المتعمة والآخر القران والشالث التطوع لان المفسود بالفرب و احدد و هوالله عن وجل + فان قلت قا الافضل سبع لمانة أوالشاء و قلت ما كان اكثرهما لحما فهو افضل (قو له وال كان احدهم ربد نصيه اللح لم يجز البانين) وكذا اذا كان سعم ذى (قوله و يجدوز الاكل من هدى النطوع والمتمة والقؤان) يعني بالنطوع اذا بلغ محمله وكذاله أن يطم النبي (فوله ولابجوز الاكل من بقية الهدايا) كدماء الكمفارات والنذور وهدي الاحصار والنطوع اذا لم بلغ محله (قول ولا بجدوز ذبح صدى النطوع والمتعة والقران الا يومالنحر ويجوز ذبح بقية الهدايا اى وقت شـــا،) الدماء ڧالمناســك على ثلاثة اوجه فيوجه بجوز تقديمه على يومالنحر بالاجماع بعد ان حصلالذيح في الحرم وهو دم الكفارات والنذر وهدى النطوع وفيوجه لايجوز ذبحه قبسل يوم النمر اجماعا وهو دمالتمتم والغران والاضحية والنذور وهدى التطوع وفىوجمه إختلفوا فيه وهو دم الاحصار فعند ابي حنيفة بجوز تقديمه وعندهما لابجوز وقىالمبسوط يجوز ذبح هدى النطوع قبل يومالنص الا ان ذبحمه يوم النحر افضل قال في الهمداية وهوالسميح بعني انه يجوز ذبحه قبل يوم النحر ويجوز ذبح بنية الهدايا في اي وقت شاء وقال الشانعي لايجوز الا فيوم المحر (فوله ولا يحسوز ذيح الهدايا الا في الحرم) قال الله تمسالي ﴿ ثم محلهما الى البيت العتبق ﴾ وقال في جزاء الصديد ﴿ هَدَيَا بَالْغَ الكعبة ﴾ فصار اصلا في كل دم هو كفارة ولان الهدى اسم لما يهدى الى الحرم (قوله و بحوز ان ينصدق برا على مساكين الحرم وغيرهم) الا ان مســاكينالسرم

لان المقصود بهما واحد و هوالله تعالى (فان اراد احدهم نصيبه اللحم) اوكان دُميا (لم بحزى عن الباقين) لاثمالم نخلص لله تعالى (و بجوز الاكل) لساحب الهدى بل ندب (من هدى التطوع والمنعة والقران) اذابلغ الهدى محله لانه دم نسك فبحوز الاكل منمه عنزلة الاصعية وما جاز الاكل منه اصاحبه جاز الغني و قيدنا بلوغ الحل لانه اذا لم بلغ الحرم لامحل الانتفاع منه لفر الفقير كما يأني في آخر الباب (ولا بجوز الاكلّ من نفية الهداياً) كدماء الكفارات والنذوروهدي الاحصار والنطوع اذا نم سلم محله (ولا بحوز دبح هدى التطوع والمتعة والقراب الاف ومالفر) و في الاصل بجوز ذبح دم النطوع قبل يوم النحر ودعه يوم النحز افضل وهذا هو الصميح لان الفرية فيالتطموعات

باعتبار آنها هدایا و ذُهُك یُتَمَفَقَ بِلُوعُها الى الحرم فاذا وجد ذَلِك جاز ذَبحها فی غیر یوم النحر وفی ایام النحر (افضل) افضل لان معنی القربة فی اراقة الدم فیه اظهر هدایة (و پجوز ذیح بقیة الهدایا ای وقت شدا ،) لا بها دما ، کفارات فلا تختص بیوم النحر لانها لما و جبت لجیرالنقصان کان النجیل بها اولی لارتفاع النقصان من غیر تأخیر بخلاف دم المتعة والفران لانه دم نسك هدایة (ولایجوز ذیح الهدایا) مطلقا (الافی الحرم) لان الهدی اسم لما بهدی الی مکان و مکانه الحرم و یجوز ان یصدق بها علی تساکین آلحرم و غیرهم) لان الصدقة فربة معقولة و الصدقة علی کل فغیر فربة

وعلى مساكين الحرم افضل الا ان يكون غيرهم احوج جوهرة (ولا يجب التعريف بالهدايا) وهو احضارها حرفة فال حرف بهسدى المنعة والقرال والنطوع فحسسن لانه يتوقت يوم النحر فعسى لايجد من يمسكه فحشاج الى أن بعرف و لأنه دم نسبك ومبناه على التشمير بخلاف دماء الكفارات نانه بجوز ذبحها قبــل بوم ألنحر وسبيها الجناية فالسرّ بها اليق (والافضل فيالبدن النحر) قياما وان شاء اضجعُها (وفيالبقر والغنم الذيح) مضعمة ولا تذبح قياما لان المذبح ﴿ ٢٣٥ ﴾ فاحال الاضجاع ابين فيكون الدبح ابسر (والاولى ان تولى

الانسان ذمحها علمه ان كان عسن ذلك) لانه قربة والنبولي فيالقربات اولى لما فيه من زيادة الخشوم الا أن الانسان قدلابتدى لذاك ولأعسنه فجوزنا توليته غيره هدانه والاولى أن يقف عند الذبح اذا لم يذبح نفسه (و تصدق بجلالها) جم جل وهو كالكساء بق الخيسوال الحر والبود جـوهرة (وخطامهما) يعني زبامها (ولا يعطى اجرة الجزار منها) لقوله صلىالله عليه وسلم لعلى رضي الله عنه و تصدق بجلالها وخطمها ولاتمط الجزار منها ، (ومنساق بدنة فاضطر الى ركوما) او حمل مناعه علما (ركما) و حملها (وان استغنی عن ذاك لم وكيا) لانه خالصا لله جعلها فلا نبغي ان يصرف لنفسه شيأ من عينها او منافعها الى ال تبلغ محلهما واذا ركبها او حملهما فانقصت فعليه ضمان ما انتقس منهما (وان كان لها لبن لم محلمها) لان اللبن متولد

الفضل الا ان يكون غيرهم أحوج منهم (قُولُه ولا يجب التعريف بالهــدايا) وهو حل الهدايا الى عرفة وقيل هو أن يعرفها بعلامة مثل التقليد وأن عرف هدى التغة والقران والتطوع فحسن لانه يتوقت بيوم الفر فسي ال لايجد من عسكه فعتاج الى ان يعرفه ولائه دم نسك فيكون مبناه على الشهرة مخلاف دماء الكفارات لانه بجوز ذبحها قبل يومالخر ولان سببها الجناية فيليق بها السنز (فوله والانضل في البدن النُّمر) فإن شاء نحرها قياما وإن شاء اضجعها والافضل أن ينحرها قيساما معقولة اليد البسرى ولانذ بحالبقر والغنم قياما لان في حالة الاضجاع الذبح ابين فبكون الذبح ابسر (قوله وقالبقر و الغنم الذبح) لقوله تعالى ﴿ انْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمُ انْ تَدْعُوا بِفْرة ﴾ وقال تصالى ﴿ وفديناه بذبح عظيم ﴾ والذبح مااعد لذبح وارادبه الغنم فلو ذبح الابل ونحرالبفر والغنم اجزأه اذا استوق العروق ويكره (قوله والاولى ان شولى الانسان دعها بده ان كان عسس ذلك) لان توليته بغسه افضل من تولية غيره كسائر العبادات وال كال لاعسسن ولاه غيره ويغف عند الذبح وروى ان النبي صلى الله عليه و ســـلم ســـاق مائنة بدنة في جمة الوداع فنحر منهــا ثيغا و ســـتين نفسه وولي البـاقي علياكرمالله وجهه (قوله و نصدق بجلالها وخطامها) الجلال جم جل وهو كالكساء ثنى الحيوان من الحر والبرد (قو له ولا يعطى اجر الجزار منهما) وكذا لا يبع جلدها فإن عمل الجلد شيئًا ينتفع به في منزله كالفراش والنربال والجراب واشباء ذلك فلا بأس وان باع الجلد اوالحم بدراهم اوفلوس اوحنطة نصدق بذه وليسه ان يشتري ما ملحا ولا ازارا (قو لد ومن ساق بدنة فاضطر الى ركوبها ركبها) فان ركبها او حل عليها مشاعه ونقص منها شيُّ ضمن النفصان ونصدق له (قو له وان استغنى عنها لم ركبها) لانه قد اوجبها بالسنوق وبالركوب بصير كالرنجع لها (قوله وان كاذلها لبن لم علمها) فان حلمها تصدق به او ُ بقيته ان كان قد استهلكه (قوله وينضع ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع الهبن) ينضع بكثير الضاد والنضيح هوالرش وهذا اذا كان قريبًا من وقت الذبح قان كان بعيدًا يحلبها ويتصدق به كل لايضر ذلك بالبعية (قوله ومن ساق هديا فسطبق الطريق فأن كان تطوعاً فليس عليه غيره مفامه)

تعلقتبه وقد فات ولم يكن سوقه متعلقا

منها وقد مر أنه لا يصرف لنفسه شيئًا من عينها قبل محلها (وينضيم ضرعَهـا بالماء الهـارد حتى نقطع اللبن) عنها وهذا أذا قرب محلهما والا حلها وتصدق بلبنها كبلا يضر ذلك ما وأن صرفه لنفسه تصدق عنله او مينه لانه بضمون عليه (ومن ساق هديا ضعلب) اي هلك (فان كان تعلوها فليس عليمه غيره) لان القربة بذمته (و ان كان عنواجب نعليه ان يقيم غيره مقامه) لان الوجوب باق بدمته حيث لم مقع موقعه فصار كهلاك الدراهم المعدة لازكاة قبل ادائها (و أن أصابه هيب كبير) بحيث أخرجه إلى الرداءة (أقام غيره مقامه) لبقناه الواجب في ذمنه (وصنع بالمب ماشا.) لانه النَّمق بسمائر املاكه (و اذا عطبت البدنة في الطربق) اي قاربت المعلب بدليل قوله نحرها لان النحر بعد حقيقة العطب لا نصور ﴿ ٢٣٩ ﴾ (فان كانت) البيدنة (تطوعا

لانه لم يكن سوفه متملقاً بذمته (فولد و أن كان وأجبا فعليه أن يقيم غيره مقامه) لان الوجوب باق في ذمته (قول و ان اصابه عيب كبير) و هو ان يخرجه من الوسـط ال الردائة (قول اقام غيره مقامه لان الوجوب باق في دمشه و مسم بالعبب ماشـا،) و هذا اذا كان موسرًا اما اذا كان مصرا اجزأه ذلك المعب (قوله و اذا عطبت البدنة في الطربق فان كان تطوعاً نحرهنا) معنى عِطبت قربت من العطب لدليسل قوله نحرها ، فان قلت هذا تكرار فائه قد قال و من سباق هديا فعطب ثم قال و اذا عطبت البدنة • قلت الاولى في الهدى مطلقــا و هذا في البدنة خصها بالذكر بعد ما دخلت في ذلك العموم او مقسال ذكر في الاول هل بجب عليمه غيره ولم بين ما نغمل بالعدامات فاعاد ذكره لبيسان ما نغمل له او نقدال الاولى في العاطب. الذي لم يتهيأله ذبح و هنا الذي قارب العطف بدليل قوله نحرها والبحر ابما يكون في الحيي (قولد و صبغ نعله يدمها) المراد بالنعل تلادتها و على هذا رواية تعلهما فان كان نعله فيحتمل ايضا ان رجع الضمر الى الهدى و محتمل ان يحكون نعل الهدى و أنما يفعل ذلك لبعلم الميسا هدى لم يبلغ مجله فيأكل منه الفقراء دون الاغتياء لانها لم تباغ محلها فان اكل منها او الهم غنيا فعليه ان يتصدق بقيمته (قوله فان كانتو اجبة اقام غيرها مقامها وصنع براماشا. لانه لم تباغ محلها (قو له وضرب به صفحتما) اى بانب عنفها و في الهداية صفحتما سنامها (قولد ولم بأكل منها هوو لاغره من الاغنياء) لانما لم تباغ محلها فان اكل منها او اطع غنيا فعليه ان شصدق مقيمته (قو له فإن كانت واجبة اقام غيرها مقامها وَصنع ما ماشاه) لانما لمرتبق صالحة لما عينه وهوملكه كسائر املاكه (قول ويقادهدى النطوع والمتعدّو القرآن) وكذا الهدى الذي اوجبه على نفسه بالنذر والمراد من الهدى الابل والبقراما الغنم فلا مقلد وكلَّا مقلد نخرج به الى عرفات و مالا فلا (قو له ولا نقال دم الاحتمار ولادم الجنايات) لانه دم جبر فيستحب اخفاؤه مخلاف الاول فانه دم نسك فيستحب الحلهار، فلو قلد دمالاحصار ودم الجنسايات حاز و لا بأس به والله اعلم ﴿ مَسَائِلٌ ﴾ خَسَمَ الفَاظُ تُوجِبِ الْبُوصُولُ الى مَكُمَّ والاحرام بحجة اوعرة * احدها اذا قالله على جمة اوعرة * الشاني لله على المشي الى بيتالله • الثالث لله على المني الرمكة * الرابع لله على المني الى الكعبة * الحامس لله على المني الى مقام الراهيم فهذه الالفاظ الخمسة توجب عليه حجة اوعرة بالاجماع • و سنة الفسلط لا توجب عليه شيئا بالاجماع • الاوللة على الحروج الى بيث الله • الناني لله على الذهاب الى بيت الله + النالث لله على السير الى بيت الله + الرابع لله على الاتيان الى مكة + الحامس لله

الاحصنار) لانه لرفع الاحرام (ولا دم الجنايات) لانه دم جبر فالاولى الخفاؤها وعدم اشهارها

نحرها و صبغ نمایها) ای قلادتها هداية (بدمها وضرب ما) ای بقلادتها المصبوغة بدمها (صفحتها) اى احد جنبها (و لميأكل منها هو) ای صاحبا (ولا غيره من الاغنياه) و مائدة ذلك أن يعلم الناس أنه هدى فيأكل منه الفقراء دون الاغنياء و هذا لان الاذن بتناوله معلق بشرط بلوغه بحله فينبني ان لامحل قبل ذلك اصلا الا ال التصدق على الفقراء افضل من أن بترك جزرا للسباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصدود هداية (و أن كانت) البدنة (و اجبة اقام غير جامقامها) لانها لم تبق صالحة الما هينه (و صنع مرا) ای التی عطبت (ماشاه) لانها ملكه كيار اولاكه (والقلد) لدبار هدى التطوع) والنذر (والمتمة والقرآن) لأنه دم نسك فيليق به الاظهار والشهرة تعظيما الشامائر الاسالام والمزاد من الهدى الابل والبقر و اما الغنم فلا يقلد و كل مايقلد يخرج به الى عرفات ومالا فلا جوهرة (ولا يقلد دم ﴿ على ﴾

﴿ كَتَاسِالْبِوعِ ﴾ عقبالبيع العبادات واخرالسكاح لانالاحتياج الىالبيع الم لانه بعلم الصغير والكبير ربه قيام المعيشة الى هى قوام الاجسام وبعض المستفين قدم النكاح لانه عبادة ثم البيع مصدر وقد يراديه المفعول فجمع باعتبار كايجمع المبيع وقد يراديه المعنى وهو الاصل ﴿ ٣٣٧ ﴾ فجمعه باعتبار انواعه قتح (البيع) المة مبادلة شي بشي مالا

على المشى الى الصفا و المروة + السادس لله على المشى الى عرفات فهذه الالفاظ لا توجب عليه شيئا بالاجماع + ولفظال لا يوجبان عليه شيئا عند ابى حنيفة رجمالله + احدهما لله على المشى الى الحرم وفي هذين اللفظين لا يلزمه شيء عند ابى حنيفة وعندهما بلزمه جمة او عرة و الله اعلم بالصواب

مجر كتاب البيوع كالجيد

لمُعا عقب الشيخ بالعبادات و اخر النكاح لأن احتياج الناس الى البياع اعم من احتياجهم الى النكاح لانه بمالصفر والكبر والذكر والاثى والبقاء بالبيع أقوى مزالبقاء بالنكاح لازبه تقوم المعيشة التي هي قوام الاجسام وبعض المصنفين قدم النكاح على البيع كساحب الهداية وغره لازالنكاح عبادة بل هو افضل من الاشتفال نفل العبادة لانه سبب الى التوحيد واسطة الولد الموحد وكل منهم مسبب في مفصده * و البيم في اللغة عبارة عن تمليك مال عال آخر وكذا في الشرع لكن زيد فيه فيدالراضي لما في النفالب من الفساد والله لابحب الفساد ويقال هو فيالشرع عبارة عن ابجاب وقبول فيمالين ابس فيهما معنى التبرع وهذا قول العراقيين كالشيخ واصحابه وقيل هوعبارة عنءبادلة مال عال لاعلى وجه التبرع وهو قول الخراسانيين كساحب المداية واصحابه وفائدته انعقاده بالتعاطي في النفيس فعند الخراسانيين بنعفد وعندالعراقيين لاننفد واما فيالحسيس فينعقد بالتعاطي اجماعا مثل شراءالبقلوالحنز وأثباه ذلك والصميم قول الحراساليين لان العبرة للتراضي (فو لد رجمه الله البهم سفقد بالابجاب والغبول) الانففاد عبارة عن انضمام كلام احدالمتعاقدين اليالآخر والبيم عبارة عن أثر شرعي يظهر في الحل عندالا تعاب والقبول حتى بكون المساقد قادرا على النصرف والبه اشاراك يخ بقوله ينعقد ولمبقل البيع هذان اللفظان والابجاب الاثبات لانه ماكان ثابتا للمشرّى وقد نثبت الآن نقوله بعث والقبول هو اللفظ النساني الذي هو جواب الاول فالانجاب مثل قوله بعث اواعطيت او هذائك وما اشبه ذلك والفبول مثل اشتريت اوقبلت اواخذت اواجزت اورضيت اوقبضت وما اشبه ذلك ولافرق بين ان يكون البادى البابع اوالمشرى كما اذا فالالمشرى اولا اشريت منك هذا العبد عائة فغال البابع بعث اوهواك فانه يتمالبينع وهذا معنى قوله واذا اوجب احد المتعاقدين البيع فالآخر بالحيار ولم يعين آنه البابع اوالمشرى (قول اذا كانا بلفظالماضي) اما اذا كان بلفظ الامر فلابد من ثلاثة الفائد كما ادًا قال البابيع اشتر منى فقال اشستريت فلا يتعقد مالم يقل البابع بعث اويغول المشرى بع منى فيقول بعثت فلابد من ان بقول ثانيسا اشريت واما النكاح فينعقد بلفظين احدهما ماض والآخر مستقبل (قو له واذا اوجب احسد المتفاعدين البيع فالآخر بالخِيار النشاء قبله في المجلس وان شا، رده) وهذا يسمى خيسار

اولادليل ﴿ ان الله اشرى من المؤمنين الفسيم 🏈 و هو من الاشداد ويستعمل متعديا لمفسولين مقال بعثك الشيء و قد تدخسل د من ، على المنسول الاول على وجه التأكيد فيقال م بعت من زيد الدار ، ورعا دخلت و اللام و فيقال و بمت لك الثيء فهي زائدة واناع الدار عمني اشتراهاو باعمليه الفاضي اي من غير رضاه نحز عن ابن القطاع وشرعا مبادلة مال بمال بالتراضي و (شقد بالانجاب) و هو ما بذكر اولا من كــــلام احدالماقدين (والفيول) وهو ماذكر ثانيــا (اذا كانا بافظ الماضي (كبعث واشتريت لانءالبيع انشاء تصرف والانشباء يعرف بالشرع وهو قد استعمل الموضوع الاخبار فىالانشاء فينعقديه ولا نعقد بلفظين احدهما مبتقبل نخلاف النكاح كما سيأتى وقوله رضيت او اعطيتك بكذا اوَ اخدنه في معنى قسوله بعت واشتريت لانه بؤدى معناه والمعنى هو المعتبر في هذه العقبود ولهذا خعقد

بالتماطى فىالنفس والحسيس هوالصحيح المحقق المراضاة هداية (واذا اوجب احدالمتعاقدين) بائما كان اومشتريا (البيع فالا خربالخيار انشاء قبل)كل المبيدم بكل الثمن (فى المجاس) لان خيار الفبول مقيديه (و انشاء رده) لانه أولم شبت له الخيار بازمه حكم المقــد من غير رضاء والموجب الرجوع مالم يقبل الآخر لحلوء من ابطــال حقالفير وانمــا عتمد الى آخر الحجلس لانه جاءم للنفرقات فاعتبرت سناهاته سناعة واحدة دفعنا للممر وتحقيف للبسر والكشباب كالخطاب وكذا الارسال حتى اعتبر تجلس بلوغ الكتباب ﴿ ٣٣٨ ﴾ واداء الرسالة وقيدنا القبول

لكل المبيع بكل الثمن لانه الفبول و هوغير موروث فان او جب احدهما البيع وهما يمثيان او بسير ان مل دابة في محمل ا او على داشين ان اخرج المخاطب جوابه متدلا بخطاب صاحبه تم العقد و ان فصله عنه لا سَفَلَد بمضه ببعض الثمن لعمدم أ وأن قل والسير من احدهما كالسير منهما وأن أوجب احدهما وهما وأقفان فسارا أوسار رضاً الآخر باقل مما احدهما بمد خطاب صاحبه قبل الفبول بطل ولا ينعقد بقوله بعد ذلك ولو تبايعاً في السفينة وهي تسر فوجدت سكتة بين الخطابين لاعنع ذلك الانعقاد وهي عنزلة البيت لانهما لاعلكان القافها بخلاف الدابة فانهما علكان القافها ولوقال بمت منك هذا العبد بكذا فقال لانه صفقات معنى (والهما مهو حر فهو قبول ويعتق العبد و اما اذا قال و هو حربالواو او هو حر بغيرالواو لم يكن قبولا قام من المجلس ﴾ وان لم ال ولم يُجز البيع * واعلم الالبيع عقد على الابهام والتوقيت ببطله بخلاف الابهارة فانها عقد على التوقيت والابرام ببطلها ثم لابد ف البيع من ذكر الثمن وتعيين المبيع والا فلايكون بيعا وان حصل الايجاب والفبول (قو له والهما قام من المجلس فبل الفبول بطل الابجاب) لان القيام دليل الاعراض وكذا أو لم يقم لكن تشاغل في المجلس بشي غرالبيع بطل الايجاب فان كان قائمًا فقمد ثم قبل فانه يصح الفبول لائه بالقمود لم يكن معرضا (قو لد فاذا حصب لا الابجاب والقبول لزمالبيم) ولابد من تقدر الثمن وتعين المثمن قال في العيون عن ابي توسف أذا قال بمتك هذا العبد بالف فلا ارادالمشتري النقول قبلت قال البايع رجعت وخرج الكالامان معا فالقسيخ اولى لانه لم يتم البيع واذا قال بعتك. هذين التوبين بكذا فقبل في احدهما لابجوز كما لابجوز اذا قال بعنك هذا العبد بالف فقال قبلت يخسمانة وكذا لوقال بمنك هذا العبد ففال قبلت فيبمضه لابجوزكما اذا قال بعتك لما فيه من تفريق الصفقة على البادم و او فرق الانجاب فقال البعك هذين العبدين بعنك هذا عائة وهذا عائنين فللمشترى ان مقبل فيالجما شــا، لانه لم يكن فيالقبول تغريقالصفقة نخلاف المسئلة الاولى فان هناك انجاب فيهمما بلفظ واحد (قو له ولاخيمار لواحد منهما الا من عبب اوعدم رؤية) وقال الشـافعي لـكل واحد منهما الخيار ماداما في المجلس يسنى لكل واحد منهما فمحمد رضي الآخر بالفسيخ اولم برض • وقوله • الا •ن عبب اوعدم رؤية ، وكذا خيار الشرط وانما خص العيب وعدم الرؤية مع أن خيار الشرط مانع لزوم البيع ايضا لانهما فيكل بيع يؤجدان اما خيــارااشرط فعارض مبني على الشرط (قولد والاعواض المشار اليها لامحتاج الي معرفة مقدارها فيجواز البيم) لان بالاشارة كفاية في التفريق سواء كان المشار اليه ثمنا او مثمنا بعد أن لم بكن في الاموال الربوية اما في الربوية أذا بيعت بجنسها فلا بجوز البيع مع جهالة مقدارها و أن أشير اليها لاحتمال الرباءكما اذا باع حنطة بمنطة اوشعيرا بشمير فلابد أن يملم تساويهما • وقوله قىجوازالبيع ، احترازا عن السلم فان رأس المال فيه اذا كان مكيلا او موزو نا يشترط

ليس له إن يقبل المبيع او اوجب اوغفرق الصنفة الا اذا بين ثمن كل واحد بذهب عنه نهر وابن كمال (قبل الفبول) من الآخر (بطل الابحاب) لان الفيام دليل الاعراض والرجوع وتقدم آناله ذلك وكذلك كل مادل على الاعراض من الاشتغال بعمل آخر فنع (واذا حصل الابجاب والقبول لزم البيع) وان لم يقبض (ولا خيار لواحد منهما) لان في الفسيخ ابطال حق الآخر فلا يجوز والجديث محمول على خيارالقبول وفالحديث اشارة اليه فانهما متبايعان حنيفة حالة المياشرة لابعده وان احتمله باعتبار ماكان غسله عبل حالة مباشرته اولى عملا بالحقيقة والتفرق مجمول على تفرق

الاقوال (الا من عبب) او شرط (او عـدم زؤية) كا يأتي (والاعواض المسار الما) من (مُعرفة) مبيع او ثمن (لايحتاج الى معرضة مقدارها في جنواز البيع) لننق الجمالة بالاشارة مالم يكن زبويا قوبل

والصفة) لأن التسليم و اجب العقد و هذه الجهالة . مفضية الى المنازعة فيستم النسلم والنسل وكلجهالة هذه صفتها تمنع ألجواز وهذا هوالاصل هدام و هذاحيث اختلف نقد البلد ماليت واستوى رواجا دليل مابعده (وبجوز البيع بثن مال) و هو الاصل (و مؤجا اذا كان الاجل معلوما) للانفضى الى المنازعة وهذا اذا يع بخلاف جنسه و لم أشمهما قدر لمافيه من ربا النساء كاسبحي والنداء الاجلمن وقت التسليم ولوفيه خيار أفذ سقوطه عنده غانبة و سطل الاجل عوت المدون لاا لدان (و من اطلق الثمن في البيم) عن النفيد بالوصف بان ذكر القدردون الصفة (كان) الثمن المقدر مجمولا (على غالب نقد البلد) لانه المتعارف وفيسه الثمرى الجواز فيصرف اليه هداية (فان كانت النقود مختلفة) النقدو المالية (فالبيم فاسد) المجهالة (الا ان سين احدها) ف الجلس لارتفاع الجهالة قبل تقرر الفساد و هذا اذا استوت رواما اما اذا اختلفت فيالرواج ولومع الاختلاف في المالية وذلك

معرفة مقداره عند ابي حنيفة ولا يكتني بالاشارة • وقوله • والاعواض • سماهــا اعواضا قبل المقد وانالم تصر عوضا باعتبار المال لانها تسير عوضا بعدكما قال تعالى ﴿ واستشهدوا شهيدن ﴾ و انما يسير ان شاهدين بعد الاشهاد (قو له وانمان الطلقة لا نصح الا ان تحكون سروفة القدر والصفة) صبورة الطلقة ان يقول اشتريت منك بغضة او بجنطة اوبذرة ولم بعين لاقدرا ولا صفة وفي البنايع صورته ال مقول بعت هذا منك عُن أو عبا يسباوي فيقول اشتريت فهذا لا بجوز حتى بين قدر الثمن و سفته فالقدر مثل عشرة او عشرين والصفة مثل نخسارى او سمرقندی اوجید او وسط اوردی . و قوله . مطلقة ، احتراز عن کونها مشارا البها (قوله و بجوز البيع غن مال او مؤجل اذا كان الاجل معلوما) انما قيد بالثمن لان البيع اذا كان معينا لا يجوز تاجيله فان شرط فيه الاجل فالبيع فاسد لان التأجيل في الاعبان لا يصم لانه لا منفعة البابع في تأجيلها لانه موجودة في الحالين على صفة وأحدة والمقدر توجب تسليمها فلا فائدة في تأخيرهــا ولا كذلك الثمن لان شرط الاجل في الديون فيه فائدة وهو انساع المدة التي يُمكن المشتري من تحصيل الثمن فيها فلذلك جاز * وقوله • اذا كان الاجل معلوما • لا نه اذا كان مجهولا اثر في التسليم فيطالبه البايع بالثمن في قريب المدة والمشترى في بعيدها وان اختلفا فيالاجل فالقول قول من سفيه لان الاصل عدمه وكذا لو اختلفا في قدره فالفول لمدعى الاقل والبيئة بيئة المشترى في الوجهين واناتفقا على قدره واختلفا في مضيه فالقول المشترى لانه لم يمض والبينة بينته ايضاً لان البينة مقدمة على الدعوى (قوله ومن اطلق التمن في البيع كان على غالب نقد البلد) معناه ذكر قدر الثمن ولم ذكر صفته مثل أن مقول بعث مبنك بعشرة دراهم و في البلد دراهم مختلفة فاذا كان كذلك جاز البيع و شعين الدراهم التي تمامل الناسم؛ في البلد غالبًا فيكون معنى قوله و من اطلق الثمن أى اطلقه على ذكر الصفة واما القدر فقد ذكر. لانه لولم يكن كذلك كانت هذه المسئلة عين تلك الاولى فبلزم التكرار فبان لك أن قوله والاممان المطلقة أنها مطلقة عن ذكر الفدر والوصف جميعا و أن قوله و من أطلق الثمنُّ مطلق عن ذكر الصفة لاغير وذلك بأن مقول أشتريت بعشرة دراهم ولم يقل مخارية أو غطريفية أو غير ذلك • وأهلم أن حكم المبيع والثمن يختلفان في احكام منها آنه لا يجوز التصرف في المبيع المنقول قبل قبضه و بجوز في الثمن قبل قبضه و منها أن هلاك المبيع قبل القبض توجب فسيخ المقد و هلاك الثمن لاتوجبه لان المقد لايقع على عينه وأنما يقع علىما في الذمة فاذا هلك ما اشاراليه بني مافي الذمة بحاله (قُولُه فَانَ كَانَتَ النَّقُودِ مُحْلَفَةً بِالبِيمِ قالبِيمِ قاســد الا ان بين احدها) بتي مختلفة المالية جازالبيم لأن التعامل بهاسواء لان الجهالة تغضى الى المنازعة واما اذا كانت سواء جاز البيع ف المالية أذا اطلق امم الدراهم ويصرف الى ماقدر به من اى نوع كان لانه منازعة ولا اختلاف في الماليــة كالذهب التركي والحلينتي فان الحلينتي كان افضــل في المالية من التركى • وقوله • اذا كانت سواء ڧالمالية • ممناه كالثنائي و الثلاثي و الثنائي ماكان اثنان

الغازى والعدلى فى زماننا فيصح وينصرف الى الاروج و كذا يصمح اواستوت مالية ورواجا و مخيرالمشترى بين ان يؤدى ايما شماء قال فى البحر فلو طلب البائع احدها المشترى دفع غيره لان امتناع البائع من قبول مادفعه ولافضل تمنت اه قال شمننا يدلم من قولهم يصمح لو استوت مالية ورواجا حكم ما تمورف فى زمانا من الشراء بالقروش فانها فى حكم المستوية فى المالية فان القرش فى الاصل قطعة مضروبة من الفضة تقوم باربعين قطعة من القطع المصرية الحماء فى مصر نعفا ثم أن انواع السماة المضروبة تقوم بالقرش فنها ما يساوى عشرة ومنها اقل و منها اكثر و اذا اشترى عائمة قرش فالعمادة انه يدفع ما اراد من القروش او مما يساويها من ﴿ ٢٤٠ ﴾ بقيدة انواع العملة و لا يفهم احد

منه دانق والثلاثي ماكان الثلاثة منه دانف فني هذه الصورة بجوز البيم اذا اطلق اسم الدراهم لانه لا منسازعة ولا اختلاف في الماليسة (قوله و يجوز يبسع الطمام والحبوب كلهما مكايلة و مجازفة) يسنى اذا باقهما مخلاف جنسها اما مجنسها مجمازفة فلا مجوز لمما فيه من احتمال الرباء والمجمازفة هي اخذ الثبيُّ بلا كيسل ولا وزن وكذا القسمة اذا وقعت فيما يثبت فيه الرباء لا تجوز مجازفة ابضا لانها كالبيم • و قوله • بيع الطعمام • اسم الطعمام في العرف يقع على الحنطة و دقيقهما فلي هذا لا بكون ذكر الجيوب بعد الطعام تكرارا و يحكون المراد من الحيوب ما ســوى الحنطة كالذرة والعدس والحمن و غر ذلك (قوله و بانا، بعينه لا يعرف مقداره) هنذا اذا كان الاناء من حذف او حديد او خشب وما اشبه ذلك مما لا يحتمل الزيادة والنقصان مثل ان يقول بعت منك ملاً هذا الطشت أو ملاً هذه القصعة فانه بجوز لان الجهالة فيه لانفضى الى المنازعة لما انه يتجل فيه التسليم لانه سِم عبن حاضرة فيندر هلاكه قبله بخلاف التسليم لان التسمليم فيه متأخر والهلاك ليس نادرقبله فيتحقق المنازعة فيه فلا بجوز واما اذاكان الآناء ممامحتمل الزيادة والنقصان كالزندل والجراب والغرائر والجوالق لانجوز لان هذه الاشسياء تنقبض وتنبسمط الا اثابا بوسف استمسن في قرب الماء و اختاره و انكان محتمل الزيادة و النقصان و هوان بشترى من هذا الماء كذا قربة بهذه القربة و عينها فانه جوز عنده (قو له و يوزن جر لايعرف منداره) هذا اذا كان الاناه والجر محالهما اما لو تلفا قبل ان يسلم ذلك فعد البيع لانه لايملم مبلغ ماباعه منه وال قال بوزن هذه البُطيخة او هذا الطين وما اشبهه لم يجز لانه بزيد و نقس (قوله و من باع صبرة طمام كل تغيز بدرهم بار الليم في قفر واحد عند الىحنيفة الا ان يسمى جملة قفزانها ﴾ وعندهما لا مجوز في الوجهين ا سمى جملة قفزانها اولم يسمرلاني حنيفة انه شعذر الصرف الى اأكل لحِهالة المبيع والثمن فيضرف الى الاقل وهو معلوم الا ال تزول الجهالة بتسمية جميع القفران او بالكيل فالمجلس ولانه لايمل قدر القفزان فجهل الثمن عند المتماقدين وتسميته أكل قفيز درهما الانوجب معرفته فيالحال و انما يعرف في الثاني و ذلك عنم صحة العند ولمهمـــا أن هذه

ان رالشراء وقع ينفس القطعة المحماة قرشا وقدمنا ال المشرى عفر فيما تساوى مالية ورواجا فيدفع الهما شاء ثم قال بق سا اذا اشترى بالقروش المذكورة ثم رخس بنش انواعها او كاپا و اختلفت في الرخس كما وقع دُلك في زمانها مرارا و كثر السؤال عنه والذي تحرر اله يؤمر المشترى بدفع المتوسيط رخصا حتى لايلزم الضرر لهما و هذا اذا رخص الجميع امالوبق مترا نوع على حاله فيذبني أن يلزم المشترى بالدفع منه لان اختياره دفع غيره يكون تمنتا وقصدالاضرار البايع مع المكان غيره و عامه دْلك في رسالته (و مجوز بيع الطعام) و هي الحنطة و دقيقها خاصة في العرف الماضي فتع (و) جميع (الحبوب) كالشمير و الذرة و نحوها

(مكابلة) بمكيال معروف (ومجازفة) وهيكما في المغرب البيع والشرى بلاكيل ولاوزن (وبانا. (الجهالة) بعينه لا يعرف مقداره) والظاهر الله من المجازفة وعطفه عليها لا نه صورة كيل ووزن وليس به حقيقة وهذا اذا كان بخلاف جنسه ولم يكن رأس مال سلم لشرطية معرفته كما سجى (و من باع صبرة طعمام كل قفيز بدرهم جاز البيم في قفيز واحد عند ابي حنيفة) لتعذر الصرف الى كلهما لجهالة المبيع والتمن فيصرف الى الاقل وهو معلوم (الا ان) تزول الجهالة بان (يسمى جلة قفزانها) او بالكيل في المجلس ثم اذا

جاز فيقفر المشترى الحيار انفرق الصفقة هليه وقالابجوز في الوجهين وبه يغنى شرنبلالية عن البرهان وفي النهر عن هيون المذاهب وبه يغتى تيسيرا وفىالبحر وظاهرالهداية ترجيح قولهما لتأخير دايلهما كإهوعادته اه قال شيخنا لكن رجح فىالفتح قوله وقوى دليله على دليلهما ونقل ﴿ ٢٤١ ﴾ ترجيمه العلامة قاسم عنالكافي والمحبوبي والنسقي وصدر الشريعة

و لعله من حيث قوة الدليل فبالا ينافى ترجيع قولهمما من حيث النيسير ثم رأيته في شرح الملتق افاد ذلك الم والفتوى عملي قوله (ومن ماع قطيع غنم كل شأة لدرهم فالبيع فاسد فيجيمها) وان علم مددها بمدالمقد و لوفي المجلس على الاصيح سراج عن الحلواني للجهدالة وقت العقد وكذا في الواحد لان يدم شاة من قطيم لايصيح النفاوت بين الشياء مخلاف سِم قفر من سرة فاله يصح لعدم النفاوت (وكذاك من باع ثوبا) يضر والتبعيش (مذارعة كلدراع بدرهم ولم يسم جمثلة الذرعان) وكذاك كل معدود متفاوت كابل وعبيند وتحوهمنا (ومن اتباع) ای اشتری (صرةطعام على انهاما تدقفز عائددهم) مثلا (فوجدها اقل) من ذلك عاسميله (كان المشترى بالخيار الاشاء اخذ الموجود محصته من الثمن وان شاء فحخ البيع) لتفرق الصفقة عليم وكذا کل مکیل و موزون لیس

الجهالة بيدهما ازالتها ومثلها غير مانع ثم اذا جاز فيقفيز واحد عند ابى حنيفة للمشترى الحنيار فالقفيزان شاءاخذه وان شاء تركه لنفرق الصفقة عليه وكذا اذاكيل الطعام في المجلس وهرف مبلغه بالشترى بالخيار ان شاه اخذه محساب ذلك وان شاه تركه لانه انما علم ذلك الآن فله الحيار اما اذا امرةا قبلالكيل وكيل بعد ذلك فان الفساد قد تقرر فلا يصح الا باستيناف العقد عليه قال فالبسوط الاصل عند ابي حنيفة انه مني اضاف كأة كل الى مالايطم منتهاء يتناولالادنى وهوالواحدكا اذا قال لفلان على كل درهم يلزمه درهم واحد وقال ابو يوسف ومحمد هو كذلك فيما لايكون منتماه معلوما بالاشــارة اليه واما مابيلم جملته بالاشارة اليه فالعقد يتناول الكل لان الاشارة ابلغ فىالتعريف من البسمية والو حنيفة لقول ان كانت المبرة للاشبارة فثمن جميع ما اشار اليه عند العقد مجمول وجميسالة مقدارالثمن تمنع صحة المقد (فولد ومن باع قطبع غنم كل شلة بدرهم فالبيع فاسد في جيمها) عند ابي حنيفة وقالا هو جائز في الجيم وكذا كل عدد متفاوت هما قاساه على القفر من الصرة و هو يصرف العقد الى الواحد على اصله الا أن يبيع شاة من تطبيع لايصيح للفتاوت بينالشياء وبيرع قفيز منالصبرة يجوز لعدمالتفاوت فلا تفضى الجمالة الى المنازمة فيه وتفضى اليما فىالاول ولوقال بعنك هذا القطيم كل شانين منه بعشرين درهما وسمى جملته مانة لابجوزالبيم فىالكل بالاجماع وأن وحده كما سمى يعنى وأن علم ان الجلة في المجلس و اختار البيع قانه لا بجوز لان ثمن كلو احدة منها مجهول لان حصة كل واحدة من الثمن آنما تعرف أذا ضمت اليما أخرى ولايدرى أي شأة بضماليها فأذا ضماليها اردى منها يكون حصنها اكثر وان ضم البرلم اجود منها تكون حسنها اقل فلموذا لابجوز وان قال بعثكها على انها مائغ شاة عائة دنسار فان وجدها مائة فالبيع جاز فيجيمها وأن وجدها القصمة لزمه كل شاة بديسار وله الخيسار زائدة فمسد البيام فى الكل (قول وكذلك من باع ثوبا مذارعة كل ذراع بدرهم ولم يسم جلة الذرعان) فهو على هذا الاختلاف لايصنع في فراع عند ابي حنيفة لوجهين احدُهما ال الذراع من الثوب مختلف والثاني انه لا عكن تسليم الا بضرر على البادم (فو له ومن باع صرة طمام على انها مائد قفيز بمائة درهم فوجدها اقل فالمشرى بالخيار ان شاء الحذ الموجود بمصنه والنشاء فسخ البيم) لنفرق الصفقة عليه ولم يتم رضاه بالموجود (قوله وال وجدها اكثر من ذلك فالزيادة البايع) لان المقد وقع على مقدار ممين و القدر ليس بوصف بل هو اصل بنفسه (قوله و من اشرى ثوبا على انه جشرة اذرع بعشرة دراهم او ارضا على انها مائة دُراع عائمة درهم فوجدهما اقل من ذلك فالمشرى بالخيار أن شاء احذها عِملة الثمن وانشاء ترك) لان الذراع وصف في الثوب لانه عبارة عن الطول و العرض

به فى تبعيضه ضرر (وان وجدها اكثر من ذاك فالزيادة البايع) ج ل (٣١) لان البيع و قع على مقدار ممين (ومناشتري ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة دراهم) مثلا (اوارضا على انها مائة ذراع عائة دِرهم فوجدها اقل من ذلك) عا سمىله (فالمشترى بالخيار ان شاء اخذها مجملة النبن) المسمى (وان شاء تركها) لإن الذرع

وصف فىالتوب عُملافالاول فانه مقدار يقابله التمن والوصف لايقابله شى من الثمن الا آنه يمغير لفوات الوصف المذكور (وان وجدها اكثر من الذراع الذى سماه) البائع (فهو) إى الزائد (المشترى ولا خيار البايع) لما ذكرنا أنه صفة فكان بمنزلة ما اذا باحد معيبا فاذا هو سليم وهذا حيث لم يكن الذرع ﴿ ٢٤٣ ﴾ مقصوداً كما أفاده بقوله (و أن قال

والوصف لا منساله شيء من التمن كالاطراف فالحيسوان بخسلاف القدر فالعسيرة لان المقدار يقسابله شيء من الثمن الا أنه ينضير هنا لفوات الوصيف المذكور (فوله وان وجدها اكثر من الذراع الذي سماء فهو المشترى ولا خيسار البايم) لان الذرع صفة فيه مثل اطراف العبدكما لو اشترى عبدا عمل انه اعور او مقطوع أليسد فوجده صحاكان المتشرى من غير زيادة فىالنمن ولاخب ار قبايع وان اشتراء على اله محبع فوجده اهور فالمشترى بالخيار ان شاء اخذه بكل الثمن وان شاء تركه وكذا اذا اشترى جارية على انها بكر فوجدها ثيبا فهو بالخيار ان شاء اخذها بكل الثمن وان شاء تركها وان اشتراها على انها ثيب فوجدها بكرا نهىله ولاخيار البايم (قوله وان قال بشكهـا على انهـا مااه ذراع بمائة درهم كل ذراع بدرهم فوجدها ناقصة فهو بالخيار ان شاه اخذها محستها من آلتن وان شـاه تركها) لان الوصف هنا صــار اصلا باغراده بذكر الثمن منزل كل ذراع عزلة ثوب وهذا لاته لو اخسذه بكل الثمن لم يكن آخذاكل ذراع بدرهم وانما قال بشكها وانث الضمير وقد ذكر لفظالثوب على تأويل الثياب او المزروعات (فخو له و ان وجدها زائدة فهو بالخيار ان شــاء اخذ الجيـم كل ذراع بدرهم وان شاء فسخالبيع) واذا اشترى عشرة اذرع من مائة ذراع من دار فالبيع فاسد عند ابي حنيفة لان ذلك مجمهول وعندهما يجوز وان اشترى عشرة اسهم من مائة سهم جاز اجماعاً لان ذلك معلوم وان اشـــترى ثوياً على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فاذا هو عشرة ونصف او تسعة ونصف قال الوحنيفة فالوجمه الاول بأخــذه بعشرة من غر خيــار وڧالنانية بأخــذه متســمة ان شــاء وهند ابي يوسف بأخذه في الاول باحدى عشر ان شاء وفي الشائية بعشرة ان شاء وعند مجد في الاول بعشرة ونعسف أن شاء وفي الثانية مسمة ونعسف أن شاء كذا فالمدابة وفي الخجندي جل قول ابي توسف لمحمد وقول محمد لابي يوسف (قوله ومن ياع دارا دخل شاؤها في البيع وان لم يسمه) لان اسم الدار يتناول العرصية والبناء فالعرف لانه متصبل بهنا المصال قرار ولان البناء في البدار من صفاتها وصفات المبيع كابعداها ثم أذا باع البدار دخيل في البيع جميع ما كان فيها من بيوت ومنسازل وعلو وسسل ومعلج وبر وكنيف وجيع مايشتمل عليها حدودها الاربعة (قوله ومن باع ارضا دخل مافيها من النمل والنجر فيالبيع وال لم يسمه) لائه متصل بهما للقرار فاشبه البنماء ولانه ببق في الارض على الدوام ولا فاية له فان كانت النفسل مثرة وقت العقد و شرط ألثمر المشترى فله حصمة منالئمن فال كانت قيمة الارض خسمائة وقيمة الففل كذلك وقيمة أ

بعثكها) اى الارض المنقدم ذكرها (على انهما مائة دراع عائد درهم) مثلا (حسكل زراع بدرهم فوجدها ناقصة فهو بالخيار أن شاء اخذها عصب من التمن) لان الومسف وأنكان تابعا لكنه صار اصلا باغراده بذكر التمن فيستزل كل زراع مزلة ثوب وهدا لانه لو اخدد بكل الثمن لم یکن آخدا کل دراع ندرهم هدانه (وانشاء تركها) لتفرق الصففة (وان وجدها زائدة كان المشترى بالحيار النشاء اخذ الجيع كل ذراع بدرهم وانشاء فسخالبيم) لدفع ضرر الزام الزائد (ومن باع دار ادخل شاؤها في البيع و أن لم يسمع) اى البناء ف مقد البيع لان اسم الدار يتناول العَرَصِة والبناء فالعرف وهو متصله الصال قرار فيدخل تبصاله والاصل فيجنس هذا الكلما كان اسم المبيع متناولاله عرفا اوكال متصلاله انصال قرار

وهو ماوضع لاليفسل دخل من غير ذكر (ومن باع ارضا) ذات نخل وشجر (دخل مافيا من الفل (المثمر) وانشجر في البيع) ابضا (وان لم يسمه) لانه متصل به انصال قرار فاشبه البناسة ال قاضيفان هذا في المثمرة و اختلفوا في غير المثمرة والصبح انها تدخل صغيراكان اوكبيرا تصميح

باع نفلا اوشجرا فيه ثمرة) سواكان لوقيداو لافي العيع هداه (فقرته البادم) لأن الاتصال وانكان خلقة فهو فقطم لاقبقاء فاشبه الزرع (الاانبشرطها) اي الخرة (المبتاع) اى المشرى لانه حينذ بكون من المبيع و عبر هنا بالشرط وثمة بالتسمية اشارة لعدم الفرق بينهما وان هذا الشرط غيرمفسد (ويقال البادع اقطعها) أي الثمرة وان لميظهر صلاحها (وسلم المبيع) وكذا اذا كأن فالأرض زرع لال ملك المشرى مشغول علا البابع فكان عليه تفريفه وتسليمه كما اذا كان فيه مناع (ومن باع عُرة) بارزة (الم بد صلاحها او قديدا جاز البيع) لانه مال متقوم اما لكونه منتفعابه فالحال او فالثاني وقدقيل لابجوز فبل الأجدو ملاحهاو الاول اصح هدايه وقيدنا الثمرة بكونها بارزة لان يعهاقبل الظهور لايصم اتفاقا ولوبرز بعضها دون بمن لايصمح ف ظاهر المذهب ومحسه البرغي وانتي الحلواني بالجواز لوالحارج اكثر وبجعل العدوم تبعا الموجود استصاكا لتعامل الماس بمضرورة ذياعي وظاهر الغيم الميل الى هذا وقواء

المثمر كذلك فائه يقسم الثمن اثلاثًا اجماعًا فلو نه ، الثمرة بآفة سماوية او اكلما البايع قبل الغبض فانه يطرح عن المشترى ثلث النمن وله الحيَّار ان شساء اخذالارض والنمل بثاثى الثمن وان شاء ترك في قولهم جميما لان الثمن معقود علبها فبفوائها تفرقت الصفقة على المشترى قبل الخيام فله الحبار وإن لم نكن الثمرة موجودة وقت العضد وأثمرت بعده قبل القبض فان الثمرة المشـــترى لانها نماء ملكه وبكون الثمرة زيادة هـــل الارض والفيل عندهما وقال ابو وسنف على الفيل غاسة ه بسانه اذا كانت قيمة الارش خسمائة وقيمة الفل كذبك والثمرة كذبك فاكل البابع الثمرة قبل الفيض طرح عن المتستري تلث الثمن عندهما وبأخذ الارض والفسل شلثي الثمن ولاخسارله عنسد ابي حنيفة خاصة وعند محدله الحنيار وقال ليوسنف بطرح عنمه ربع الثمن وله الحيار ان شاء اخذالارض والفل علائة ارباع الثمن وان شاء ترك لان الثمن متسم عسلى الارض والفل نصفين فا امساب الفل قم عليه وعلى الثمر نعسفين فكان حصة الربع ولو قات الثمرة بآفة سماوية لابطرح شئ من الثمن ولاخيار لمشترى فيقولهم جيما ولوكان سماء لأغلل خسمائة وللارض كذلك فالاالثمرة فهذا الفصل زيادة على العل خاصة اجماط فاذا اكله البابع طرح من الثن ربعه ولاخيـار المشـــترى عند ابى حنيفة وعندهمــاله الحيار (قوله ولا يدخل الزرع في بيع الارض الا بالتعبة) لانه متصل بها الفصل فاشسبه المتاع الذي فيها ولان له غاية ينتي البيا بخلاف النخسل والكرم • فان قبل يشكل على هــذا بيع جارية لها حل فيطنها أوخرة أوشاة لهما حل فيطوفهما غانه بدخل فالبيع وأن كان انسانه بالام فمفسل لامحالة وله فابة ينثيي الهسا وبينه وبين الزرع فيالارض مناسسة لفوله نسالي ﴿ فَأَنُوا حَرْتُكُمُ انْيَ شُـنَّتُم ﴾ فكيف دخل الولد ولم يدخــل الذرع * قلنا لما لم مقدر احمد غيرافة على فصل الولد من امه ووجدت المجانسة بينه وبين أمد نزل منزلة الجازء منها فلم بعتبر الفصاله في لماني الحسال لوجود معني الجزيسة ولمسدم امكان البسايع من فعسله واما الزرع فليس من جنس الارض فيمتكن من فصله كل احد (فَقُولُه ومن باع تخلا اوشجرا فيه عمرة فَقُرتُه البادِع الا انْ بشــترطها المبتاع) بان يغول اشتريت هذا الثجر مع ثمرة سسواء كانت مؤرِّرة اولا وف كونها المبادع حندنا والتأبير هوالتلقيم (فوله ومقاله اقطعها وسلم المبيع) وكذا اذا كان فيها زرع لان ملك المشترى مشغول بملك البابع فكان عليه تغريفه وتسليم وكذا اذا اوصى بطلة لرجمل وعليهما عمر ثم مات الموصى اجبر الورثة عمل قطع الثمرة هو المختسار ولوباع عبدا دخل فالبيع ثبسابه إلى للمهنة ولايدخسل فالبيع الثيساب النفيسة التي لبسها لمعرض وكذا اذا باع دابة لايدخل سرجها ولجامها (قوله ومن باع ثمرة لم يد صلاحهما او قد بدأ جاز البيع) سنواء بدأت ام لا وبدوا العسلاح صيرورته صالحا لتناول بنى آدم اولعلف الدواب وسواءكان منتفعابه فبالحسال اوفى ثانى الحال فانه يجوز هندنا وصاركا لواشترى ولد جارية مولودا فانه يجوز وان لمبكن

شيمنا (ووجب على المشترى تطعها في الحال) بطلب البايع تغريبًا لملكه وهذأ اشتراها مطلقا او بشرط القطع (فان) كان ﴿ شرط تركما علىالفل ﴾ حتى تتناهى ﴿ فسدالبيع ﴾ لانه شرط لايقتضيه العقد وهو شغل مال الغير ولو اشتراها مطلقا اوثركها باذن البايع طاب له الفضل وان تركهـاً بغير اذنه تصدق ﴿ ٢٤٤ ﴾ عِــا زاد ف ذاته لحصوله بجهة

منظورة هدايه (ولايجوز منتفعايه في الحال (فولد ووجب على المشرّى قطعها في الحال) تغريبها لمك البادع فهذا اشتراها مطلقا او بشرط القطع ادًا اشترط تركها على رؤس النَّفل فسند البيع لانه شرط لايتنضيه العقد و هو شرط شغل ملك النير و هو صفقتان فيصفقة و هو اعارة او اجارة في يم وفيه منفعة لاحد المتساقدين كأن المسترى شرط لنفسه زيادة مال عصله مسوى ماحصل تحت البيع من مال البسابع وكذا بيع الزرع بشرط الرك لما فلنا واذا اشترى الثمرة مطلفا من غير شرط الترك وتركها باذن البايع طاب له الفضل وال تركها بغر اذته نصدق ما زاد فرداته بان تغوم قبل الإدراك ويغوم بعدم فيتصدق عازاد من قيمته الى وقت الادراك لحسوله بجهة محظورة وأن تركها بعد مايتناها عظمها لم يتصدق بشي لان هذا نفير حالة لايفعنق زيادة اي نفير حالة من الشي الى نضيم لا تحفق زيادة فيالجيم وان اشترى الثمرة واستأجر النفل الى وقت الادراك طاب له الفضل لحصول الاذن ولا نجب الاجرة لان هذه الجارة باطلة لانعاءل فيها فكأنها لمتكن وابق الاذن معتبرا فيطيبه الغضل وهذا يخلاف مااذا اشترى الزرع وهويقل واستأجر من البابع الارض الى ان يدرك وتركه حيث لايطيب له الفضل لان الأجارة فاسدة للجهالة لانها الى وقت الحمساد وذلك مجهول ويكون عليه اجرة مثل الارض لايتجاوز بها المسمى ويطيب له من الخسارج قدر ماضمن من الثمن واجرة المثل ويتصدق بالفضل (قُولَهُ وَلا بِحُورُ انْ بِسِمَ الثمرة وبستشي منها ارطالا معلومة) هذا اذا باعها على رؤس الثجر اذاكان مجذوذا فباع الكل الاصاعا منها فانه بجوز كـذا في الخميندي • وقوله • ارطالا معاومة ، فيه اشارة الى الـ المستثنى لوكان رطلا واحدًا بجوز كذا في النهاية اذا قال بعث منك هذا القطيع من الغنم كله الاهذمالشاة بعينها عائة درهم جاز فجاسوىالشاة و لو قال بعث منك هذا الفطيع من الغنم كله على أن لى منه هذه الشاة بعينها جائه درهم لايجوز البيام والغرق بينهما ان الاستثناء هوالتكلم بالباقي بعدالثنيا فكانت الشاة التي عَبْمًا فِالاستَتَنَاء الْحَقِيقِ غير داخلة فِالبِيعِ مِن الابتداء بخلاف قوله على الله هذه الشباة المبينة فانها دخات اولا فى الجملة ثم خرجت بحصتها من ألثن وتلك الحصة مجهولة فيفسدالبهم فبالكل ونظير هذا ما اذا قال بست منك هذا العبد الاعشره انه يصم في نسعة احتساره ولوقال بعثه بكذا على ادّل عشره لم يصم الهذا المني (قو له ويجوز بيم المنطة فيستبلها والباقلاء فيقشرها) وكذبك السميم والارز وهذا اذا باعه يخلاف جنسه اما يجنسه فلا بجوز لاحتمال الرباء لانه لابدرى قدر مافي السنيل ودق البسنبل على البابع لانه ضل يتوصل به البابع الى الاقباض المسقق عليه بنى اذا باعه مكالية ولوباع تبن الحنطة لايجوز لانه في الحال ليس نبن وانما يصير ثبنا بالدق فقد باع ماليس منده (قول و مزباع دارا دخل في البيع مفاتيع الخلاف) بعني مفاتيع الاغلاق

ان بيسم عرة و بستني منها ارطالا معلومة) لأن الباق بعد الاستثنا مجهول مخلاف ما اذا استنى تخلا معينما لان البداقي معلوم بالشاهدة هدانه ومشيعليه فالمختار وبرهان الشريمة وصيدر الشريعة وقال في الاختيسار وهو العميم وقيل بجوز وخالفه النسني أبعا الهداية حيث قال بعد ماذكر فالكشاب قالوا هذا رواية الحبسن وهو قول الطيعاوى اماعلى ظاهر الرواية فينبغي ال بجوز لان الاسل ان ما مجوز أبراد المقد عليه بالفراد مجوز استثناؤه من المقد وبيع قفيز من صبرة جائز فكذا استثناؤه اه تعميم قال في المنه وعدم الجواز اقيس عبدهب الامام اها (وبجــوز بيم الحنطة) بانفرادها حالة كونما (في سنبلها والباقلاء فقشرها) وكذا الارز والعسم ونعوهما وعلى السايع اخراجه وللمشترى الحيار فتح وهذا اذا باع يخلاف جنسه والالالاحتمال الرباء

(الركية) وائمًا بطل بيم مافي تمر وقطن وضرع وما على حنطة من نوي وحب وابن ونين لانه معدوم عرة ا (و من باع دارا دخل في البيم مفاتيع اغلاقها) لانه يدخل فيه الاغلاق لانها مركبة فيها قبقاء

والمفتاح يدخل فى بيع الفلقلائه بمنزلة بعضه اذلا ينتفع به بدونه (واجرة الكيال) والوزان والعداد والذراع للبيع (وناقد التمن على البايع) أما الكيل والوزن ﴿ ٣٤٥ ﴾ والعدد والذرع فلابد منه بتسليم و هو على البايع و اما النقد فالمذكور دو اية

ابن رسم عن عمد لان النقد بكون بعدالنسلم وفرواية ان سماعه على المشترى لا ته معتاج المتسلم الجيد المقدر والجودة تعرف بالنقبدكا بمرف القدر بالوزن فيكون عليه هداله و في التجيع قال في المحيط و اجرة الناقد ووزن النمن على المشرى وهو العميم وقال قاسيمان والبحيعانة بكون على المشترء علكل مازو اعتده الدينياه (واجرة اوران الثن على المشرى) لما بينا أنه هو الحشاح الى تسليم الثن وبالوزن بمنق النسلم (و من باع سلسة) حاضرة غير مشغولة (غن) مال (قبل لأشرى ادنم الثمن اولا) لان حق المشرى تمين في البيم فيتقدم دفع التمن ليمين حق البايم بالنيس لاز التن لاينمين بالتميين قبل الفبض قيدنا الملعة بالحاضرة وغير مشغولة لانهاذا كانت فائبة اومثغولة لابؤمر دفع الثن سي يعضر السلمة او بفرغها كا ف القبض و قيد الثمن بالحال لانداذاكان مؤجلا لإيثاث البايع منع السلمة لغيضه لان اندامالاجل من قيض السلمة

المركبة على الابواب لان الاخلاق تدخل في بيسع الدار لائهـا مركبة فيهـا البقــاء والمنشاح بدخل في سِم الغلق بغير تسميـة لانه بمنزلة بعضـه اذلا ينتفع به دونه (قوله و اجرة الكيال و الله الثمن على البيايم) لإن الكيل لابد منه انسلم و هو على السايع و هذا اذا باعبه مكابلة اما اذا باعه مجازفة فلا يجب عل السايم اجرة الكيال لانه لا بجب عليه الحكيل فلا نجب عليه اجرته و كذا اجرة الوزان والذراع والصداد بعني اذا كان المبيسع موزونا او مذروط او معدودا فباعه موازنة او دراعا او عدا قال في العيون الحكيل على البابع و ليس عليه ال يعسبه في وماً. المشترى و اذا اشترى حنطة في جراب فعل البابع إنَّ يَهُمُ الجَرَابِ فَاذًا فَقُمْهُ ضَلَّى المُسْتَرَى اخْرَاجِمَهُ وَ أَمَا نَاقَدُ النَّهُمُ فَذَكُمُ الشَّيْخُ ان اجرته على البايم و هي رواية ابن رسم عن محمد لان النف يعكون بعدة التسكيم لانه بعد الوزن والبابع هو المحتياج الينه ليعرف المبينع معيب فيرده و روى ان سماعة عن محمد آنه على الشمرى لانه حق البمادم عليه الجيماد و عليه تسليمها اليه فلزمته اجرته و هذا اذا كان قبل القبض و هو الصميم اما بعــد. فعل البابع فلانه ادًا قبضه دخل في ضمانه بالقبض فادًا ادعى انه خلاف حقه فال النافد أنما عز ملكه ليستوفي بذلك حمّا فالاجرة عليه (قو له واجرة اوزان الثمن عل المسترى) لان على المشترى تميين النمناء وتنقيده قبايع وذفك لا يجمل الابالوزن فكان علمله فالاجرة عليه (قول ومن باع سلمة عُن قبل المشترى سلم النمن اولا) لان حق المشترى قدتمين فالمبيع فيدفع المن ايتمين حق البادع بالمنبض تحفيفا المساواة ولا يجب على المشترى تسليم التمن حتى محضر البابع البيع (قوله فاذا دفع الثمن قبل البابع سلم المبيع) لا نه قد ملك النمن بالقبض فازمه تسايم المبيع قال سلم البابع المبيع قبل قبض التمن اليسله الايسترده واذا ثبت على ال المشترى بسلم الثمن اولا فليابع ال محبس البيع حتى بستوفى الثمن الا ان يكون مؤجلا واذاكان بعضه حالا وبعضه مؤجلا فله حبس المبيع حتى يتبن الحال ولو ارأ المشرى من بعض الثن كان لا الحبس حتى يستوفى الباق لان البراءة كالاستيفا، وأو استؤنى البمض كان الحبس عا بني ولودهم بالتمن رهنا او تكفل به كفيلا لم يسقط الحبس ولواحال البدايع رجلا على المسترى بالثن مقط الحبس اجماعا وكذا اذا مال المشترى البابع على رجل بالثمن سقط الحبس ابعنسا عند ابي يوسف لان المشترى اذا احال بالثمن فقد يرثت ذمته بالحوالة فصار كالبراءة بالابضاء اوَ بَارِاء البادِع وقال محد لا يستقط الحبس لأن مطالبة البادِع بالثمن لم أسقط و ليس كذاك اذا امال البادع على المشترى لان مطالبته سقطت كما لو استوفى ولو اجله بالثمن سنة غير معينة فلم يقبض المشرى البيام حتى مضت سنة فالاجل سنة ، من حين يفهض عند ابي حنبفة وأن كانت منة بعينها ومضت صار حالا وعندهما الثمن حال في الوجهين

كا مر (فادا دفع) المشترى (التمن قبل البابع علم المبيع) لا نه ملك النمن بالقبض فلزمه تسليم البابع المبيع قبل أيض النمن ليس له أن بسترده (ومن باع سنامة بسلمة أو نمنا بمن قبل لهما سلا مما) ﴿ ٢٤٦ ﴾ لاستوائمها في التعبين ثم التسليم يكون

بالتفليد على وجد عكن من القبض بلامانع و لأحاثل لان التخلية قبض حكما لومع القدرة عليه بلاكلفة و تمامه في حاشية شيمنا

﴿ باب خيار الشرط ﴾

(فولد و من باع سلمة بسلمة او ثمنيا بمن قبل للمساطبا مما) لاستوائهما في التعيين و بع السلعة بالسلعة يسمى بيسع المقابضة و بيسع الثمن بالثمن بسمى بيسع الصرف والله اعلم

۔ ﷺ باب خیار الشرط ﷺ۔

خيسار الشرط عنع ابتداء حكم المبيع وهو الملك وهو وضع للفسخ لا الاجازة عندنا حتى اذا نات وقت النسخ عضى وقتسه تم العقد وقال مآلك وضع للاجازة لاللفسخ فاذا منست الدة فاتت الاجازة وانفسخ العقد (قوله رحمالله خيسار الشرط جائز في البيع البايع والمشترى و لهما الحيار ثلاثة ايام فادونها) قيد بالبيع احترازا من الطلاق والمتاق * وقوله د والهما ، يحتمل أن يكون معطوفا على ماتقدم أي خيار الشرط جائز لكل واحد مهما بانفراده ولهما معا ومحتمل ان يكون انداء كلام لبيان مدة الحيــار * وقوله • ثلاثة ايام ، بالرفع على الابتداء او بالنصب على الجر بالظرف اى فى ثلاثة ايام (قوله · ولا يجوز اكثر منها عند ابى حنيفة) و به قال زفر (فولد وقال ابو يوسف ومحمد بجوز اذا سميا مدة معلومة) فان شرط اكثر من ثلاثة ايام بطل البيع عند ابي حنيفة وزفر فان الجاز الذي له الخيار فيالثلاث اومات صاحب الخيار فيالثلاث اومات العبد المبيع او اعتقه المشترى فالبيع جائز عند ابى حنيفة و لزم المشترى الثمن وقال زفر اذا فسيد المقد بوجبه من الوجوء لم يصبح أبدا لانه انعقد فاسيدا فلا ينقلب جائزًا ولو اشترى شبيئا على أنه أن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أبام فلا بيم بينهما جاز وألى أربعة ايام لا يجُوز مندهمما و قال محمد يجوز الى اربعة ايام و اكثر فان نقد في الثلاثة جاز اجماعاً وإنَّ لم ينقد الفَّسخ إذا لم يُوجِد ماعنع الفَّحِغ من زيادة أو نقصان قال الخجندي اذًا لم يوقت النخيار وقتا فالبيع فاسـد بالاجماع فان ابطل مسـاحب الخيــار خياره بعد القبض قبل مضى الشلاث و قبل ان يفسخ المقد بينهما لاجل الفساد القلب جائزًا هند اصمابت الثلاثة و قال زفر لا يسقلب جائزًا و أن أبطل صماحب الحبار خيـار. بعمد مضى الثلاث لا يتقلب جائزًا هنــد ابى حنيفة و زفر و عندهمــا يتقلب عارًا ولو شرط خيسار الابد ينسد العقد اجماعاً فلو اسقط خيسار. في الثلاث بجوز عندنا خلانا لزفر واو استقطه بعد الشلاث فكذلك يجوز ايشا عندهما و قال ابو حنيفة لا نقلب عائزا واو شرط خيار ثلاثة ايام ثم اسفط منهما يوما اويومين سقط منها ما اسقطه وصار كأنه لم يشترط الا يوما و او اشترى شيئا على أن له الحيار ثلاثا بعد شهر كان له الخيار شهرا كاملا و ثلاثة ابام عند محمد و قال ابو يوسف لاخيارله بعد الشهر ولو شرط الحيار الى الليل او الى الغداء او الى الغاهر فله الحيار في الليل كله والغداء كله ووقت الظهركله وهذا عند ابى حنيفة و قال ابو يوسف ومحمدله الحبارق الليل اليغروبالثمن وفي الظهر الي الزوال وفي الفداء الي طلوع الفجر وأو اشترى ثوبا او عبدا على الله الخيار في نصفه و نصفه بات فهو يائز لان النصف معلوم و ممنه معاوم

قدمه على بانى الحيسارات لانه عنماشداء الحسكم وعقبه بخيار الرؤية لانه عنع عامه وآخر خيار العيب لانه عنع اللزوم و تمام الكلام عليه مبين في الدرر (خيار الشرط باز) في صلب العقد اوبعده ولوبايام محر اما قبله علا شبت تنار خانية (فالبيع) اىالمبيع كله او بعضه (البائم) وحده (والمشترى)وحده (ولهما) مما و لغيرهما (والحيار) مدته (ثلاثة أيام فادونها) و نسد هند اطلاق او تأبید وفي سيامع الفتاوى ولوقال بعت ان رضى فلان حاز ان بين وقت الرضا اهو به ظهر جواب مادئة الفتوى وهي باع الرضى شفيمها من غير بانو قت (و لا بجوز) الخبار (اكثر من ذلك عند الى حنيفة) لانه ثبت على خلاف النياس بالنس فيبق الباق على الاسل (وقال الوبوسف ومجمد بجوز ادًا سمى مدة معلومة) لانه شرع للحاجة المتروى لبندفع به النبن وقد تمس الحاجة الى الاكثر فصار كالتأجيل فى الثمن قال فى النصفة والسميح قول (قوله)

ابي حنيفة و مشي عليمه المحبوبي وصدر الشريعة والنسن والوالفنسل الموسيلي ورحوا دليله وأحابوا عاتمسك بدلهما تعميم (وخيار البايع) واوس خيار المشترى (عنم خروج الميم من ملكه) اتفاقا (فانقبضه المشترى فهلك في مدة الخيار (ضمنه بالقيمة) لوقيسا وبالمثل لومثليالان البيع ينف م بالهادك لأنه كان موقوفاولانفاذ مدون المحل فيق مقبو صافى بده على سوم الشراءوف القيمة فيالقيي والمثل في المثلى فنم واو هاك فى بد البائم انفسم البيم ولاشي على المشترى اعتبارا بالمطلق هدايد (وخيار المشترئ لاعنم خروج المبيم من ملك السايع)

(فولدوخيارالبايع يمنحروج المبيع من ملكه) حتى الدلو اعتقد عتق ولا علك المشترى النصرف فيدوان قبضه باذن البايع والتمن يخرج من ملك المشترى اجاعا وهل يدخل في ملك البايع عند الى حنيفة لايدخل لان ذلك يؤدى الى اجتماع البدلين في ملك واحد وعندهما يدخلحتي لايؤدي الى أن الثمن لاملك لدولوتصرف البايع في المبيع البيالييم أوبالمتق او بالوطئ اوبالقبلة بشهوة اوبالهبة اوغيرة لك من التصرفات الفعلية نفذ تصرفه وأنفسخ المقد سواءكان المشتري حاضرا اوغائبا وان فسخ بالقول ان علم المشترى بذلك في مدة الخيار صبح الفسخ اجاءاوان لم يعل حتى معنت المدة بعلل الفسخ ولزم البيع عندهما وقال ابويوسف صبح الفخ ولو تصرف المشترى في مدة الخيار في المبيم لم بجز لانه لم يخرج من ملك البايم وان تصرف في الثمن وهوعين في يديد لابجوزايضا لأنه قد خرج من ملكه بالاجاع ولو هلك المبيم في د إليابم انفسخ البيع ولاشي على المُسترى (فُولِد قانا قبضه المُسترى وهلك في مدة الخيار ضمنه بالقيمة) يمنى اذا لم يكن مثليا اما اذا كان مثليافعليه مثله (فولد وخيارالمشترى لاعتم خروج المبيع من ملك إلبايع بالاجاع) وهل يدخل في ملك المشترى و عند ابى حنيفة لايدخل وعندهما يدخلو بحب نفقته على المشترى بالاجاع اذاكان الخيارله لانه قدخرج من مك البايع والثمن لايخرج من ملك المشترى بالاجاعوا عا لم يدخل المبيع في ملك المشترى عند ابي حنيفة لان الثمن باق على ملكه فلو ملك المبيم لاجتم في ملكه الدومنان وهذا لاينسيم وهما يقولان المبيماناتبد خرج من ملك البايع فلو لم يملكهالمشترى فيمدة الخيار والخيار له حاز تصرفه احماعا ويكون اجازة منه ثم اذاكان الخيار المشترى فنفوذ البيم باربعة معان احدها ان يقول اجزت سواء كان البايع حاضرا اوغائبا والثاني أن عوت المشترى في مدة الخيار فيبطل خياره عوله وينفذ عقده ولايقوم الورثة مقامه ولا يكون موروثًا عنَّد والثالث أن تُعني مدة الجيار من غير فسختمن له الخيار والرابع ان يصير المبيع في بد المشترى الى حال لا علك المشترى فسخه مثل أن يهلك الميماوينتفص فيد المشترى نقصانا يسيدا أو فاحشا بفيل المشترى اويغمل البايع اوبآفة سخاوية اويفمل الاجنى اويفمل الممقود عليه فآله سطل خياره وينفذ البيم واذا زاد آلميم في مدة الخيار في قبض المسترى زيادة متصلة متولدة من الاصل كالسمن والبره من المرض منعت الرد والفضخ وبطل خياره ونفذ البيع عندهما كالنقصان وعند محد لا يمنع الرد وهو على خياره وان كانت متصلة غير متولدة منه كالصبغ والخياطة ولت السويق اوكانت ارضا فبني فيها اوغرس منمت الرد اجاعا وينفذ البيع فان كانت متصلة غيرمتولدة منها كالولدواللين والتمروالارش والمقر منمت الرد ايضا وبطل خياره ونفذ البيع وانكانت منفصلة غير متولدة منه كالكسب والعبة والغلة لاعنع الرد وهو على خيساره الا أنه اذا اختسار البيع فالزيادة لممم

الاصل اجماعاً وأنَّ اخطار الفسخ يرد الاصل مع الزيادة عند أبي حنيفة وقال أبو يوسنف ومجد يرد الاصل لاغير والزيادة للمشترى لان مذهبهما أن المبيم يدخل ق، لكه وعند ابي حنيفة لايدخل في ملكه فتكون الزوائد حاصلة ، من الله البادم فلزمه ردها اليه واما فحفه اذا كان الخيار المشترى فهو باحد امرين اما بالفول اوبالفعل فبالفول لايصيم الايحضرة البابع عندهما وقال أبوبوسف يصيح بغير حضوره واما فحف بالفعل بان يكون الثمن عينا فينصرف فيها تصرف الملاك فينفسخ العقد ســواءكان البابع حاضرا او غائبًا واما اذا كان الحبيار البابح فجواز البيع باحد ثلاثة مصان احدها ان بجيز بالفول في المدة فيقول اجزت فيجوز سنواء كان المشترى حاضرا او غائبًا والثاني ان عوت البيابع في المدة فيبطل خياره وبنفذ عقده ولايقوم الورثة مقيامه في الفحخ والاجازة والشالث أن تمضى المدة من غير فسخ ولا اجازة و فسخه باحد امرين اما بالقول او بالفسل نالقول ان مقول في المدة أخفت فان كان أخفه بحضيرة المشترى انتسخ ولا يحشاج الى قضاء ولارضى والكان بغير حضرته ان علم المشترى فىالمدة انفسخ وال لم يعلم حتى مضت جاز المقد عندهما وقال ابويوسيف يصبح الفسخ علم المسترى بذلك أو لم يعلم واجتموا ان اجازته بفسير حضرته يجوز واما الفسخ بالفعل فهو ان يتصرف البايع في المسدة في المبيع بالبيع او العنق او الوطي او النروج او الفسلة بشموة فانه ينفسخ سواء كان المشرى عاضها اوفائبا (فولد الا ان المشترى لاعلكه عند الى حَنيفة) لانه لما لم تخرج الثمن من ملكه فار قلنما بأن المبيع يدخسل في الكه لاجتم البد لان فيءلك رجل واحمد ولا اصلله فيالشرع لان المعاوضة تغنضي المساوات (فو له وقال الولوسيف و محمد علكه) لانه لما خرج عن ملك البابع دخل في ملك المشترى فلو لم يدخل في ملك المشترى يكون زائلا لاالي مالك وهذا لايجوز وفائدة الحلاف في مسائل احدها اذا اشترى ذا رحم محرم منه على انه بالحيار ثلاثًا لابعثني عند ابي حنيفة لانه لم بدخل في ملكه وخيــاره على حاله وعندهمــا عنق حين اشتراه ولزمه ألثمن لانه دخــل في ملكه واجمعوا انه أذًا قال لعبد الغير أذا أشــتر تتك فانت حرفا شتراء على انه بالخيـــار عتق وبطل خيـــاره ولزمه الثمن ابنا عندهمـــا فلا يشكل واما عند ابي حنيفة فلان الماق بالشرط كالمرسل عند وجود الشرط ولو ارسل المتق بعد شرائه بشرطالخيار نفذ والثانية اذا اشترى زوجته على أنه بالخيار لانفسد النكاح عنده لانه لم علكهما وعندهما نفسه لانه قد ملكهما قان وطمُّها في المدة قبل الاختيار ان كانت بكرا سقطالخيار اجماعا لانه اتلف جزأ منها كمقطع بدها وان كانت ثببالم يسقط خيساره وله ردها لانه وطأمها بالنكاح وعندهما بصر مختسارا لان وطئه حصل علك البمين والنكاح قد ارتفع واجمعوا على انها لو لم تمكن زوجته فوطمُا فانه يسر مختارا ســواء كانت ثيبا اوبكرا لان وطئه حصل علك اليمين والثالثة أذا أشترى حارية بشرط الخيار وقبضها فحاضت عنده فيالمدة فاختبارها لايكتني غلك الحيضية

بالاجماع جوهرة (الا ان الشزى لاعلكه مند ابي حنيفة وقالا علكه) لأنه لما خرج من ملك البائع فلو لم يدخل في ملك المشترى بكون زائلا لاالي ماك ولا عهدلنا له في الدرع ولالىحنيفة أله لما لم مخرج الئمن عن ماكه فلو قلنا بانه الدخل المبيع في ملكه اجتمع البد لار قي ملك رجل واحد حكما المماوضة ولااصلاله ف الشرع لان الماوضة تقتضى المساواة هداله قال في التحفة والعميم قول ابيحبينة و اعتده برهان الشريعة وصدر الشريعة والنسق والموصلي

تصيح (نان هلك فيد مهلك بالنمن) المبي لانه عزع من رد فازمه ثمنه (وكذلك ان فازمه ثمنه (وكذلك ان بغمل المشترى او اجني اوآفة سماوية او فعل المبيع واما والا لزمه المقد لتمذر الرد ابن كال ولا يخرج شئ من وابهما فحيخ فالمدة انفسخ وابهما فحيخ فالمدة انفسخ وابهما فحيخ فالمدة انفسخ وابهما فحيخ فالمدة انفسخ البيع وابهما باز بطل خياره الميار الميا

فالاستبراء هنده وهندهما يكتني بما واو اختار ألفحخ وعادت الىالبسايع لابحب هليه الاستيراء عند ابي حنيفة سواء كان الفسخ قبل الغبض او بعده لانه لم علكها على البسايع وعندهما ان كان قبل القبض فلا استبراء على البابيع استحسانا وال كان بعدء بجب قياساً واستحسانا لانه ملكها عندهما واجموا علىانالمقد لوكانبائنا ثمقسخ المقد باقالة اوغيرها ان كان قبل الغبض لايجب على البايع الاستبراء و انكان بعد. وجب و ان كان الخيار البايع فقد لإيجب الاستبراء لانها على ملكه فال اجاز البايع فعلى الشترى ال يستبر ثما بعد جواز بالبيع والقبض محيضة مستأنفة اجماعا والرابعة اذا اشترى جارية قدولدت منه بشرط المنيار نمند. لانصير ام ولدله ينفس الشراء وخياره على حاله الا إذا اختارها صارت ام ولدله وعندهما تصير ام ولدله ينغش الشراء ويبطل خياره ويلزمه ألثمن وهذا على مابيناء (فَوَلَدُ قَالَ هَاكَ فَيدِه هَلِكَ بِالنَّمَنِ) بِعَنَى اذَا هَلَكِ فَيَدَالْمُشْرَى وَالْخَيَارُلُهُ لَانَه عَجْزُ عَنْ ردْه فلزمه تمنه والفرق بين الثمن والقيمة ال الثمن ماتراضيا هليه المتبايمان سواء زاد على القيمة اوتقص والقيمة ماقوم به الشيء عزلة المسار من غير زيادة ولا نفصان واما اذا هلك فيدالبابع قبل ان يقبضه المشترى بطل البيم (فولد وكذلك ان دخله حيب) لانه بوجودالميب عمك لبعضه فلو قلنا الله الرد لتضرراليايم وهذا اذا كان عيبا لارتدم كما اذا قطمت يدم اما اذا كان عيب يرتفع كالمرض فهو على خيساره فاذا زال المرض فالايام الثلاثة فله أن يفحظ بعد ما ارتفع المرض فالايام الثلاثة وأما أذا مضت الثلاثة والمرض قائم لزم العقد لتعذَّر الردكذا في النهاية * واعلم أن من أشرى شيئا بشرط العنيار فقمل بالمبيع فعلا بدل عدل الرضى فهو أجازة للبيح مثل أن يطأ الجارية أو بقبلها بشهوة اوينظر الى فرجما بشهوة وحدالشهوة ال ينتشر آلته او تزداد انتشارا وقيل أن يشتمي يقلبه ولايشترط الانتشار وأن نظر الى فرجها بغير شهوة لم يكن أجازة وان قبلته الامة بشهوة اولمسته بشهوة اونظرت الى فرجه بشهوة واقرانها فعلت ذلك بشهوة فهورضي وقال محمد لايكون فعلها الجازة للبياع لانه لمهوجد منه رطني ولوباضعها اوشاجعهما او باشرها وهي فعلته ذلك بطل خياره سنواءكان طابعنا اومكرها في قُول ابي حنيفة لانه اكبر من النبلة فاذا بطل النبيار بالقبلة فبالوطيُّ اول ولوقبلها وقال قبلتها بغير شهوة أن كان فيالفم لايصدق وأن كان فيسمار البدن صدق وهو على خيار، وان اعنق عبدالمبيع او دبر، اوكاتبه او زوجالامة اوالعبد اوعرضه على البيع فهو رضى وان كان المبيع دابة فركبها لينظر الى سيرها اوقوتها اوكان ثوبا فلبسه لينظر الى مقداره اوامة فاستخدمها لينظر ذلك منها فهو على خياره فان زاد ق الركوب على مايعرفيه فهورضي وأن ركب لحاجة أوسفر أوحملها أواجرها أوكانت أرضا فسقاهااوحرثها اوكان زرعا فحصده اوفصل منه شيئا لدوابه فهورضي وانركها ليسقيها اوليردها على صاحبها فالقياس انه رضى لانه يقدر على قودها والاستمسان ليس يرضى لان الدواب بمد تمنع ولايمكن سيرها الابالركوب وان كان المبيع بنزا فاستق منها الوضوء او وقلت فيرا فأرة فنزحهما لم يطل خياره مخلاف ما اذا استى منهما زرعه

فقط (ومن شرطله الحيار) من بائع اومشترى اواجنبي (فله ان يفسخ في مدة العيار وله ان يجيزه) لان هذا فائدة العنيار (فان اجازه بغير حضرة صاحبه جاز) اجماعا لانه اسفاط لحقه فلا توقف على حضور الآخر كالطلاق والعتاق الا اذا كان العنيار لهما و فسخ احدهما فايس الآخر الاجازة لان المفسوخ لا يلحقه الاجازة (وان فسخ لم يجز الا ان يكون الآخر حاضرا) والشرط العلم وكنى بالحضرة عنه لانما سبه حتى لوكان حاضرا ولم يعلم لم يجوز وهذا عند الى حنيفة و عمد وقال ابويوسف بجوز وان لم يكن الآخر حاضرا قال في التصيح ﴿ ٢٥٠ كه و مشى على قولهما النسني و برهان

فانه رضي وان كان عبدا ففصده فهو رضا وان حلق شعر رأسه فهو. على خيــاره وان كانت دجاجــة فباضت في مدة الخيــاز "بطل خيــار. الا ان بكون مذرا وكذا اذا كانت شـاة فولدت ان كان الولد حيسا يطل خياره وان كان ميشا لم بطل وان كان المبيع دارا فبيعت دارًا الى جنبهـا فاخـذها بالشـفعة فهو رضى (قو لد و من شرط العنبار فله ان يفتح فمدة العنبار وله ان بجيره فان اختبار الاجازة بغمير حضرة صاحبه جاز وان فسخ لم يجز الا ان يكون الآخر ماضرا) وهذا عندهما وقال ابوبوسـف وزفر بجوز والمثلاف فيما اذا كان الفسخ بالقول اما بالفعل فجسوز مم غيبت اجمناها كما اذا باع او اعتق او وطي او قبل او لمن * وقوله * الا ان بكون الآخر حاضرا ، نفس الحضور ليس بشرط وانعبا الشرط علم بالفحخ فبالمدة وان لم يعلم الا بعدها فقد تم البيع (قوله واذا مات من له الغيسار بطل خيساره) وتم البيع من قبله الجمساكان لان بالموت ينقطع العيسار وقطعه توجب تمسام البيسع كما لو انفضت المدة قال كانا جميعا بالخيار فات احدهما تم البيع من قبله والآخر على خياره فان مات جاز عليمه وكذا اذا اشترى المكانب شيئا بشرط العنيار وعجز في الثلاث تم البيم لان عجزه كوته (قوله ولم ينتقبل الى ورثنه) وانما لم يورث لانه ليس الا مشبه وارادة ولا نصور انتقاله والارث انما يكون فيما منبسل الانتقال (فولد ومن باع عبدا على انه خباز او كاتب فكان مخلاف ذلك فالمشرى بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء تركه) فان قبل لم جازالبيع مع هذا الشرط مع ان الشرط تصدا أبيع كن ماع شهاة على انها عامل او على انها تحلب كذا فان البيع فيه فاسد * قبل الفرق ان الحبل في البرائم زيادة و هي مجهولة لايدري انه حبل او انتفاخ وان الولد حي او ميت فالمجهول اذا ضم الىالملوم بصيرالسكل مجهولا وكذا اذا شرط انها تحلب كذا لانه لايدرى مقداره وليس في وسعه تحصيله فسكان مفسدا فان مات في دالمسترى قبل إن يرده رجع الى البسابع بغضل ما بينهما كذا في الزيادات وفي اليناسِع ليسله ذلك وان تعذر الرد بغير الموت رجع بالارش ومسورته ان يقوم خباز اوغير خباز ويضمن مايينهما وان جامه ليرده فقال لم اجد. كاتبا ولاخبازا فقال البايع قد سلته اليك على هذه الصغة ولكنه نسى عندك وذلك في مدة ينسى مثلها

الشريعة وصدر الشريعة اه ولو شرط المسترى اوالباثم الغيار لاجنبي صبح وثبت للامسل مع النائب فان أحاز احدهما او فسخ صع وان اباز احدهما وعكس الآخر اعتبرالامبق لثبوت حكمه قبل المتأخر فلم يعسارضه ولو صدرا معنا او لم يعلم السابق فالفحخ احقزيلعي (واذا مات منلة الحيــار بطل خيـاره) وتمالبيع من جهته (ولم ينتفل الى ورثنه) لانه ليس له ألامشيئة وارادة. فلا تصور انتقاله والارث فيما لقبل الانتقال مخلاف خيار العيب لان المؤرث اسقق المبيع سليما فكذا الوارث فاما تنس الحيار فلا بورث هداله (ومن باع عبدا على انه خباز او کانب فکان مخلاف ذلك) بان لم بوجد معة ادنى ما يطلق عليــه اسم الكانب والحيسار فنع

(فالمشترى بالخيار انشاء اخذه بجميع الثمن) لان الاوصاف لايقابلها شئ من الثمن لكونها تابعة (فالقول) في العقيد (وان شاء ترك) لفوات الوصف المرغوب فيه المستحق في العقد بالشرط وفواته يوجب التخيير لانه مارضي به بدونه وهذا مخلاف شرائه شاة على انها عامل او محلب كذا رطلا او يخبر كذا ساعا او يكتب كذا قدرا فانه بعدد البيع لانه شرط زيادة مجمولة لغدم العلم بها فتح أى والسابق وصف مرغوب فيه كوصف السلامة ولذا لو شرط انها علوب اولبون جاز

﴿ بِابِخِيارِ الرَّوِيةُ ﴾ قدمنا وجه تقديمه على خيار العب وهو من اطافة المسبب الى السبب (ومن اشترى شيا لم يره فالسيم جائز) لكن بشرط. الاشارة اليه أو بالى مكانه فدو لم يشر لذلك لم يجز بالاجاع كما فى المبسوط وما فى حاشية الحى زاده من ان الاسم الجواز مبنى على ما فهم من اطلاق الكتاب قال فى الفتح والظاهر ان المراد بالاطلاق ما ذكره شمس الاعمد وغيره كساحب الاسرار ﴿ ٢٥١ ﴾ والذخيرة من ان الاشارة اليه اوالى مكانم شرط الجواز حتى لولم يشر

فالقول قول الشترى لازالبايع مدعى تسليم على ماذكر والمشترى منكر فالقول قول المنكر مع يمينه واللهاعلم

م ﴿ باب خيار الرؤية ، ﴿ وَ

حيار الرؤية يمنع تمام الحكم وهوالملك فهنو خياز ثبت حكما لابالشرط ولايتوقت ولاعنع وقوع الملك المشترى حتى الدلوصرف فيه جاز تصرفه وبطلخيار ولزمه الثمن (فوله رجه الله ومن اشترى مالم برم فالبيم جائز وله الخيار اذاراً، انشاء اخذ، وانشاء رده) ثماند خيار لايورث حتى الدلومات المشترى قبل الرؤية ليسلورثنه الرد واوقال المشترى قبل الرَّؤية رمنيت ثم رأمله ان يرد. لان الخيار معلق بالرؤية فلا يُمنت قبله ولورد. قبل الرؤية صم رد. وذلك لأنه لما شترى مالم يره فهوعلى خيار. الى أن يراه فيرضى به او يتصرف فيه تصرفا لا عكنه دفعه كالمتق والتدبير وان وكل وكيلا بقبضه فقبضه الوكيل ورأه ورشى بهجاز ولزم الموكل وسقط خياره عندابي حنيفة الا ان يكون به عب وعندهما لايسقط خيار الموكل برؤية وكيل القبض واجموا اندؤية الوكيل بالشراء كرؤية الموكل يسقط خياره واجموا الالشترى لوارسل رسولا قاخد المبيع ورضىء لم يسقط خيار المرسل لانالرسول لايتناق، الحقوق وقد ارسل فيشئ فلابتداه واذا تصرف المشترى فيالمبيع تصرفا لاعكنه دفعه كالمتق والتدبير والاستبلاد بطل خياره وكذا اذا اوجب فيد حقا لغيره مثل أن يبيمه اوبوجره اوبرهنه فانعاد الىملكه بعدماباعه اورهنه اواجره لم بعد خياره سواء كان فسخ المقد بقضاء اورمناه وكذا لوخرج بعض المبع منيده اونقص اوزاد زيادة متسلة أومنفصلة فاند يبطل خياره على ماذكرنا في خيار الشرط (فولد ومن باع مالم يرم فلاخبارله) بانورث شيئا فإبره حتى باعه هذا اذاباع عينا ثمن امااذا باع عينابين ولم يركل وأحد مهما ماعصلله منالموض كان لبكل واحد مهما الحيار لان كل واحد مهما مشتر لاموض الذي يحصل له (فولد ومن نظر الى وجه الصدة اوالى ظاهر النوب مطويا اوالى وجد الجارية اوالى وجد الدابة وكفايها فلاخيار له) هذا اذا كانت الصبرة لاتنفاوت واماالنظر الى الثوب فعلى وجهين ان كان يستدل بظاهرة على باطنه فالدخيارله فان لم بكن كذلك كالذاكان في طيه علمن حرير لايسقظ خيماره حتى يراه ولواشترى ثبابا كثيرة فرأى بمضها دون بعض لم يسقط خيماره

الدولاالي مكانه لابجوز بالاجاع اه (ولداغيار اذاراً م) وكذا قبل الرؤية فيالاسم بحر لمدم لزوم البيع (أنشاء اخذه وأن شاء رده)وانقال رمنيت قبلها لان الرضى بالشي قبلالهم بارسافه لاينحقق وهوغيرموقت بلستي الى ان و جدما سطله و يشترط لقبيعد علم البايم (ومن باع مالم ره قادخارله) لانه مملق بالشراء بالنص فلا يثبت لغيره (ومن نظر) قبلالشراء (الى وجمه الصبرة اوالىظاهرالوب مطویا) وکان نما یستدل بظاهره علىباطنه مخلاف مااذاكان فىطيه مايكون مقصودا كوضم العلم (او الى وحد الحارية) لأنه المقصود في الآدى (اوالي وحد الدابة وكفلها) لابها المقسودق الدواب (فلا خيارله) والاصل فيهذا انرؤية جيم المبم غيرمشروط لتعذره فيكتني برؤية مابدل عـلى العلم

بالمتمسود ولودخل في المبيع اشياء قان كان لاتنفاوت احاده كالمكيل والوزون وعلامته ان يسرض بالنموزج يكتفي برؤية واحد مهاالااذا كان الباقي اردى ممارأى فحينت كون له الحيار اى خسار السيب لاخيار الرؤية وان كان تتفاوت الحاده كالثيناب والدواب لابد من رؤية

كل واحد هدايه قال شيخنا وبق شي لم ار من به عليه وهو مالوكان المبيع اثوابا متعددة وهي من عط واحد لاتختلف طدة بحيث باع كل واحد منها ثمن محمد وبظهرلي انه يكني رؤية ثوب منها الا اذا ظهرالباق اردى وذلك لانها تباع بالنوزج في عادة النجار فاذا كانت الوانا مختلفة بنظرون من كل لون الى ثوب اهوهذا اذا كان في وعاء واحدواما اذا كان في وعائين اواكثر ورأى احدها فشايخ العراق على انها كرؤية الكل ومشايخ المن انه لابد من رؤية الكل و التعميم انه ببطل برؤية المنس كما في الفيض والفتح والبحر وغيرها (وان ﴿ ٢٥٢ ﴾ رأى محن الدار) اى ساحتها و العربة المناس كا في الفيض والفتح والبحر وغيرها (وان ﴿ ٢٥٢ ﴾ رأى محن الدار) اى ساحتها و المناس الم

ولابد من النظر الى ظاهركل ثوب لان الثباب تنفاوت واما اذا نظر الى وجه الحبارية اوالعبد فالمفصود من نِي آدم الوجه فرؤيته كرؤية الجميع وكذا اذا فظر الى اكثر الوجه فهو كرؤية جميعه و لو نظر من في آدم الى جميع الاهضاء من غير الوجه فغياره باق ولو رأى وجهه لاغير بطل خياره كذا في البنايح واما اذا نظر الى وجه الدابة وكفلها فهو المفصود منها وشرط بمضهم رؤية القوائم والمراد من الدابة الفرس والحمار والبغل واما الشباة الا بسقط خياره فها بالنظر الي وجهها وكفلها وكفل الدابة عجزها ومؤخرها ولو اشترى شائا للدر اوللنسل فلابد من النظر الى ضرعها وال كانت شاة لجم فلابد من الجس حتى بعرف الهزال من السمن ولو اشترى بفرة حلوبا فرأى كلهـا ونم ير ضرعها فله الغيـار لان الضرع هو المقصود (فوله فان رأى صمن الدار فلا خيــارله و إن لم يشــاهد يوتما) صمن الدار وسـطها وقال زفر لابد من رؤية داخيل البيوت وهو الصميم وعليسه الفتوى لال الدور مختلفية وكلام الشيخ خرج عسل دورهم بالكوفة لان داخلهما وغارجها سمواء ولو رأى ما اشراء من وراه زجاجة او فرمرأة اوكان المبيع على شفا حوض فرأه في الماء الليس ذلك رؤية وهو على خياره لانه لاراه على حقيقته وهيئته ومخالف هذا النظر الى الفرج بشهوة من وراء زجاجة فانه خلقه حرمة المصاهرة ونوافقه فيما عدا الزجاج ولوكانت فيوسط الماء فرأى فرجها عن شهوة وهي فيه ثبتت حرمة المساهرة كذا فالفتـاوى (قوله وبيع الاعي وشراه جائز وله الخيــار اذا اشتری) ولا خیارله فیما باع کالبصیر اذا باع مالم بره (قوله ویسقط خیاره بان بجس المبيع اذا كان يعرف بالجس او شمه اذا كان يعرف مالشم او بذوقه اذا كان بعرف بالمنذوق) وال كان ثوبا فلابد من صيغة طوله وعرضه ورقته أمالجس وفالحنطة لابد مزألمس والصنفة وفالادهبان لابد مزالتم وفالتبرة على رؤس النمل والنهم يشبر الصفة (فوله ولا يسفط خياره فالمقار حتى برصف له) لان الوصف يقوم مقام الرؤية كما في السلم وكذا الدابة والعبد والاشجمار وجيع مالا يعرف بالجس والشم والذوق فانه يغف على الصنفة والصنفة فيه عنزلة الرؤبة فاذا وصفله واشتراه وكانكم وصفله بطل خياره يعني آذا اشترى ماوصفله

(فلا خيارله و أن لم يشاهد بوتها) ای داخلها مند أبي حنيف لا أن رؤية ساحتها وظاهر بيوتها بوقع العلم بالداخل لعدم تغاوت البيوت بالنفعة وعند زفر لاحمن رؤية داخل البيوت قال الوتصر الاقطع وهو العميم وفالجوهرة وعليه الفتوى وفي الهداية والاصح ال جو اب الكتاب على و قاق عادتم فالابنية فالدورهم لم تكن متفاوتة يومئذ فاما اليوم فلابد من الدخول في داخل الدار انفاوت و النظر الى الظاهر لايوقع السلم بالداخل اه ومثله في الفتح وغيره ونظر وكيله بالقبض والشراء كنظره بخلاف رسوله (ويم الاعي وشراؤه) و اولغیره (جائز) لانه مکلف محتاج (ولاالمنيار ادااشتري) لانه اشترى مالم ده (ويسغط خياره) عما نفيده العملم بالمنصود و ذلك (بان بحس المبيع اذاكان يعرفبالجس

اويشمه اذا كان يعرف بالشم اويذوقه اذا كان يعرف بالذوق) لان هذه الاشياء تغيداله لم بالمقصود فكانت (ثم) في حقه عزلة الرؤية (ولايسقط خياره قى المقار) ونحوه عا لايدرك بالحواس المذكورة (حتى يوصف له) لان الوصف بقام مقام الرؤية كما فى السلم قال فى المحفة هذا هوالاصح من الروايات وقال ابونصر الاقطع هذا هوالصحيح من المذهب تصميح وهن ابويوسف اذا وقف فى كان اوكان بصبراً لرأه فقال قد رضيت يسقط خياره وقال الحسسن يؤكل وكيلا بقبضه وهو يراه وهذا اشبه بقول ابي حنيفة لان رؤية الوكيل كرؤية المؤكل

على مامر آنفا هدايه (ومن باع ملك عيره) بغير امره (فالملك بالحيار ان شداء البازالبينع وان شاء فسيح و) لكن اثما (له الالبازة اذاكان المعقود عليه باقيا) وكذا الملك (والمتعاقدان مجالهما) فاذا حصات الالبازة مع فيسام الاربعة الباز البيع وتكون الالبازة اللاحقمة ﴿ ٢٥٣ ﴾ عمزلة الوكالة السابقة ويكون البابع كالوكيل والثمن العجيز ان كان

قائما وال هلك في دالبابع امانة ولكل من المسترى هلك والفضولي ان يقسم العقدقبل المجز المالك وال مات المالك قبل الاجازة انفحخ البيم ولا بحاوز بابازة ورثنه جوهره (ومن رأى احمد ثوبين فاشتراهما ثم رای الآخر جازله أن تردهما) معا لان رؤية احدفما لاتكون رؤية الآخر التفاوت في الثياب فيبق الحيارله فيما لم يره فله رده محكم الغيار ولا يمكن من رده وحده فردهما ان شاه کیلا یکون تغريفا الصفقة على البايع قبلالتمام وحذا لان الصفقة لاغم مم خبار الرؤية قبل الفيض وبعده كمنيار الشرط مدليل ان له ال يفتحه بقر مُضاء ولارضاء فنح (و من مات وله خيار الرؤية بطل خياره) ولم ينتقل الىورية كغياد الشرط كامر (ومن رأى شيأ ثم اشتراه بعدمدة) وهو يعلم أنه مريه (فأن كان) إنيا (على الصفة الي راه فلا خيارله) لأن العلم بارسافه حامسله بالرؤية السابقة وبفواته نثبت له

ثم ابصره فلا خيارة واو اشترى البصير مالم برء ثم على انتقل المالصفة وأو اشترى البسير مارصف له لم يسقط خيار. لانه قادر على النظر والسفة قائمة ، فام الرؤية عندالمجز ولو قال الاعمى قبل الوصف رضيت لم يسقط خياره ولو اشسترى البصير مالم يره وفسيخ قبل الرؤية صحر فسخه (قولِه و من ماع ملك غيره بغير امره فالمالك بالخيار ان شاء اجاز البيع وان شاء فحم) ولايجوز المشترى التصرف فيه قبلالاجازة سنواء قبضه اولم يغبضه وقبض الماهث الثمن دلبل على اجازته ولورأى رجلا ببيعه شيئا بغير امره نسكت عنه لميكن سكوته اذنا في اجازة ببعه كذا في شرحمه في كتباب المأذون (قوله وله الاجازة اذا كان الممقود عليه باقيا والمتماقدان محالهمها) واعلم ان قبام الاربعة شرط للحقوق ازجاة المسالك مع قيسام هذه الأربعية جاز وتكونُ الاجازة اللاحقية عزلة الوكالة المابغة وبكونالبادم كالوكيل والنمن للعجيز انكان قاتما وان هلك في دالبادم هلك المانة ثم لهذا الفضولي قبل ان يحيز المالك ان يفسخ العقد وكذا لو نسخه المشرى ينفسخ وان لم يجزالمانك البيم و فحف الفحم و يرجع المشترى على البابع بالثمن فان مات البابع قبل الاجازة انفح البيع ولا يجوز باجازة ورثبه ، وقوله ، اذا كان المعود عليه باقياً والمتعافدان بحالهما ، وأن لم يعلم بحال المبيع باق هو ام هالك صحت الاجازة لان الاصل بنساؤه وهذا قول محمد وقال ابو بوسنف لابصيح حتى يعلم قيسامه وقت الاجازة لان الشك ومَع في شرط الاجازة الا يُنبت مع الشك (قولد ومن رأى احد الثوبين فاشتراهما مما ثم رأى الآخر جازله ان بردهما) لان رؤية احدهما لايكون رؤية للآخر النفاوت فالثباب فيبق الخيار فيا لم ره ثم لا رده وحده بل ردهماك لايفرق الصغفة على الباهم قبل التمام لان الصفقة لابتم مع خيسار الرؤية قبل القبض وبعده ولهذا نمكن ِمنالِدِمنَ غيرقضاء فيكونُ فَعَما من الاصل والواشرى هدل بروالم بره فياج منه ثوبا او وهبه وسلم لم ردشيثا منها الا من حبب وكذا في خيار الشرط لانه تعذر الرد فيما خرج عن ملكه و فرد مابق تغربن الصففة قبل التمام لان خيار الرؤية والشرط عنمان تمامهـــا (قو لد ومن مات وله خيار رؤية مقط خياره) ولم ينتفل الى ورثنه كمنيار الشرط (فو له و من رأى شيئا ثم اشراء بعد مدة قان كان علىالصفةالتي رأها فلا خيارله و ان وجده منفيراً فله الحُنيـار) فان اختلف في التغيير فالقولد للبـابـم مع يمينــه لان النغير حادث وسبب الزوم ظاهر وهو رؤية المعقود عليه الااذا بعدت المدة فحينتذ يكون القول قول المسترى لان الطاهر ينهدله لان الشي ينغير بطول الزمان ارأبت جاربة شابة رأها فاشتراها بعد ذلك بعشرين سنة وزعمالبابع انها لم تنفيراً كان يصدق على ذلك قال في الهداية اذا بعدت المدة على ماقالوا ولم رد على هذا فقيل البعيد الثبر قا فوقه والقريب دون الشهر وادًا اختلفا في الرؤية فقال المشرى لم اره عال العقد ولا بعده

السّيار وكذا اذا لم يعلم أنه مريّد لعدمالرضامه (وأن وجده متفيرا فلهالسّيار) لانه بالنفير صاركاًنه لم يره والناختلفا فىالتغبير فالقول بمبابع لانالتغبير حادث وسابالازوم ظاهر بخلاف ما إذا اختلفا فىالرؤية لائما أمر حادث والمشترى ينكره فالقول له هدايه ﴿ باب خيار العب ﴾ من اضافة الذي الى سببه والعب لغة ما يخلو عنه اصل الفطرة السلمية على عبد ما يعدد المنافرة السلم المنافرة على عبد في المبيع كان عبد المبايع ولم يره المشترى على عبد المبيع المنافرة المبيع عند البياع ولم يره المشترى عندالبيم ولاعند القبض لان ذلك ﴿ ٢٥٤ ﴾ رصاء به هدايه (فهو بالخيار ان شياء عند البياع ولم يره المشترى عندالبيم ولاعند القبض لان ذلك ﴿ ٢٥٤ ﴾ رصاء به هدايه (فهو بالخيار ان شياء

وقال البايع بلرأيته فالقول قول المشترى مع يمينه لان البايع يدعى عليه الرؤية وهى حادثة فلايقبل قوله الابمينه والله اعلى

مريز باب خيار العيب كا⊸

السيب هو مايخلو عنه اصل الفطرة السلمية ومناسبته لماقبله انخيار الرؤية يمنم تمام الملك وخيسار العيب يمنع لزوم الملك بعد التمام وخيسار العيب يثبت منغير شرط ولاخوتت ولانورث (فو له رجدالله اذا اطلع المشترى على عيب بالمبيع فهو بالخيار انشاء اخذه بجميع الثمن وانشاء رده) يعنى عيباكان عند البايع ولم يره المشترى عندالبيع ولاعندالقبض لانذلك يكون رضىبه ثمينظر أنكان قبل القبض فللمشترى انبرده عليه وينفسخ البيع بقوله رددت ولابحتاج الى رضى البايم ولاالى قضاء القاضى وان كانبعدالقبض لاينفسخ الابرمناء اوقضاء ثماذارده برصاءالبايع يكون فسخافي حقهمابيم فىحق غيرهماوان رده بقضاء ثماذارده برساءالبايع يكون فسفافى حقهماوفى حق غيرهما (فولد وليس لدان عسكه ويأخذ النقصان) لان الاوساف لا يقابلها شي من الثمن ولان البايم كم رض بخرو بهالمبيع من ملكه الابجملة سماها من الثمن فلا يجوز ان يخرج ببعضها الابرضاء (فولدوكلمااوجب نقصان الثمن في عادة النجار فهوعيب) قال الخجندي السيب مانقص الثمن عند النجار والحرج السلمة عنحال السحة والاعتدال سواءكان يورث نقصانا فاحشا منالئمن ارنقصانا يسيرا بعد ان كان ممايعده اهل ثلك الصناعة عيبا فيه فاذا وجد بالمبيع عيباكانبه قبل العقد اوحدث بمدالمقد قبلالقبض فله ردميسيراكان الميب ام كثيرا (فو له والاباق عيب) يمنى اباق الصغير الذي يعقل امالذي لايعقل فهو صال لا آبق فلا يكون عيبا قال في الذخيرة الاباق مادون السفر عيب بلاخلاف وهل يشترط الخروج منالبلد فيه اختلاف المشايخ (فو له والبول فيالفراش عيب) هـذا على الوجهين انكان صنيرا لاينكرعليهذلك لصغره فليس بعيب وانكان ينكر عليه فهوعيب لانه يضرب عليه مثله من الصنار قال في الذخيرة قدره بخمس سنين فافوقهما ومادون ابن خس لايكون ذلك منه عيبًا (فول، والسرقة عيب في الصغير مالم سِلغ) يعنى اذا كان صغيرا يعقل امااذا كان لايعقل بان لايأكل وحده ولايلبس وحده لايكون عيسا سواء كانت السرقة عشرة دراهم اوانل وقيلمادون المشرة نحوالفلسين ونحوهما لايكون عيبا والبيب فىالسرقة لايخلف بين انبكون منالمولى ارغيره الافيالمأكول فانسرقته لاجل الاكل من بيت المولى لبس بسبب ومن بيت غيزه عيب فان كانت سرقتمه للبيع لاللاكل فهو عيب منالمولى وغيره (عُمِ لَمْ فَاذَا بَلَغَ فَلَيْسَ ذَلَكَ بَسِبِ حَتَى يَعَاوَدُهُ بَعْدُ الْبِلُوغُ) مَنَاهُ أَذَا ظهرت هذه

اخذه بحبيم الثن وان شاءرده) لاز مطلق المقد يتتضى ومنب السلامة فنند فواله يخمير كيلا متذثرر بازوم مالأبرطي بد (وليس له ان عسكه ويأخذالنقصاني) لمامران الا رصاف لا تقابلها شي من الثمن والبايع لم يرض بزواله باقــل من المسنمي فيتضررودنم الشررعن المشترى نمكن بالرد(وكل مااوجب نقصان الثمن في فادة التجار فهوعيب)لان النضرر لنقصان المالية وذلك بالنقياس التمية والمرجع فيمعرفة اهمله سوأمكان فاحشا اوبسيرا بد ان یکون عایمده اهل تلك المسناعة غيا فيه حوهره (والاباق) الى غير سيده الأول (والبول في الفراش والسرقة) من ااولى وغيره (عيب في الصغير) المميزالذي ينكر عليه مثل ذلك (مالم يباغ) عند المشترى فأنوجد شي مها بعد مابام عنده لم يرده لانه عيب حدث عند، لأن هذه الأشياء تغتان صغرا وكرا(فاذا

بلغ فليسوذلك بعيب حتى بعاوده بعد البلوغ) نال فى الهداية ومناه اذاظهرت عنداً! الم في صفره ثم حدثت ﴿ (الاشياء) ع عند المشترى في صفره برد، لاند عين ذلك وان حدثت بعد بلوغه لم برده لاندغير، وهذا لانسبب هذه الاشياء يختلف بالسفر والكبر فاليول فىالغراش فىالصغر لضعف المثانة وبعد الكبر لداء فىالباطن والآباق فى الصغر لحب اللهب والسرقة لفلة البلاة وهما بعد الكبر لحبث فىالباطن ﴿ ٢٥٥ ﴾ اله قال فىالغيم فاذا اختلف سبيها بعد البلوغ وقبله كان الموجود منها

بعده غير الموجود منها قبله واذا كان غير مظاير د 4 لا 4 عيب حادث عنده مخلافهما اذاظهر مندالبائمو المشرى ف الصغر اوظهرت عندهما بعد البلوغ فائله ال يرده بها واذاعرف المكروجب ان يقرر اللفظ المذكور فالمنتصر وهوتوله • ناذا بلغ فليس ذهك الذي كان قبله عند البائم و بعيب ه اذا وجدبعده عند المشترى ه حتى بعاوده بعد البلوغ ٥ عند المشترى بعد ما وجد بعده عنده البابع واكنق بلفظ الماودة لأن المعاودة لا تكون حقيقة الا اذا اتحد الامراه (والفر) نتن الفم (والدفر) الدال الممله نتن الابط وكذا الانف در عن الزازية (ميدفي الجارية) مطلقالات المفسود منها قد بكون الاستفراش وهما عثلان 4 (وليس بعيب في الغلام لان المقصود هوالاستخدام ولا يفلان به (الاان يكون من داه) او بغسش محبث عنم القربس المول (و الزيا وولدالز ناصب في الجارية) لانه مخل بالقصود و هو الاستفراش وطلب الولد

الاشياء عند البابع من العبد في صغره ثم حدثت عند المشترى في صغره يرده لانه عين ذلك المبيب والناحدث حندالمشترى بعدبلوخه لم يردء لانه غيرء لالنالبول فىالفراش من الصغير لنمت الثانة و بعد الكبر لداء في البسابلن والآباق في الصغر لحب المعب و في الكبر لحبَّث في العلب والسرقة لقلة المبالاة و هما بعدالبلوغ لحبَّث فيالباطن فكان الثاني غير الاول وسواء فيذلك الجاربة والغلام ه بيانه اذا وجد ذلك منهما في عال الصغر عندالبابع ثم وجد منهما في حالة الكبر عند المشــترى فله ردهما وان وجد عند المشترى بعد البلوغ ليسه أن يردهما لان الذي كان حند البايع في سالة الصينر زال بالبلوغ وسا وجد حند المشرى بعد البلوغ عبب حادث وانوجد ذلك منهما عندالادراك عندالسايع ثموجه دلك صند المشترى فله ردهما قال لم يوجد ذلك صد المشترى فليسله ال يرد بالعبسب الموجود عندالسايع • وقوله • حتى بعاوده بعدالبلوغ ، معناه اذا بأل وهو بالغ فيد البابع ثم بامه و طوده في يد المشترى فله رده لان العيب واحد والجنون فيالصغر حيب ابدأ فاذا جن فالصغر في بد البابع ثم ماوده في بد المشرى في الصغر او الكر يرده لانه عين الاول اذا لسسبب فالحالين متمد (فَوْلُه والْجَرُ والدَّمْرُ حَيْبُ فَي الْحِارِيةُ وَلِيسَ بَسِب فالثلام) لان المقصود من الجارية الافتراش وهما عظلان بيا و المقصود من البيد الاستخدام فلا عنلان به (فول الا ان يكون منداه) لان الداء مب وهو ان يكون عيث عنه من قربان سيده ثم المحر في الجارية عيب سواء كان فاحشا اوغير فاحش من دا، اوغير داء و في الفلام ال كان من دا، فكذاك و ان لم يكن من داء ال كان فاحشا فهو عيب والا فلا والفاحش مالم يكن فيالناس مئله (قُولِه والزنا وولد الزناعيب في الجارية) لائه عِمَل بالمتصود منها و هو الاستيلاد ﴿ قُولُه وليس بسيب في الناهم ﴾ لانه لا عمل بالقصود منه وهو الاستخدام الا أن يكون الزنا فادة له بأن زنا أكثر من أثنين لان أتباع النساء عنل بالحندمة ولان كون الجارية من الزنا يغيربه ولده منها والحبل عيب في منات آدم وليس بعيب في المائم لان الجارية تراد الوطئ أو الزوج والحبل عنم من ذاك واما البسام فهو زيادة فيما وليس بسبب وازتتاع الحيش في الجارية البالغة حيب وهي التي بلغت سيم عشرة سنة لانها لا تلد معه وكذا اذا كانت مستماسة فهو عيب لان ارتماع الدم وأستراره علامة الداء والسمال القديم عيب لانه مرض يخلاف الزكام كانه ليسبعيب والجنون والجذام واليرص عيب وكنطثالهمى والمود والحوللانما تنغش الثمن والصم والحرس والاصهم الزيادة والناقعسة والمقروح والامراش حيوب والادر وهو انتفاخ الائتيين والمنين والحتصى عبوب واذا اشترى عبدا عل انه خصى فوجده فمثلا فلاخيبارله وترك الصبلاة والنميمة والكذب عبب في العبيد والامأء و عَلَةَ الاكل عب في البايم وليس بعيب في بني آدم والفنيث في المنام حب (قوله واذا حدث هند المشترى حيب ثم اطلع على حيب كان عند اليايع فله الربجع بالنقصال

(دون الغلام) لا نه لايخل بالمقصود و هو الاستخدام الا ان يكون عادة له لا نه عنل بالحدمة (واذا حدث عند المشترى عبب) في مشربه (ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع بقصان العيب ولا برد المبيع) لان ق الرد انسرار بالبايع لانه خرج من ملكه سالما وصار سيبا فاسنع ولكن لابد من دفع الضرر عنه فتسين الرجوع بالنقصان (الا ان برضي البايع ان يأخذه بعيبه) لانه ﴿ ٢٥٦ ﴾ استقط حقه (و ان قطع المشسري

ولا يرد المبيع) لان في الرد اضرار بالبابع لانه خرج من ملكه سالما و بعود معيبًا و صورة الرجوع بالتفصان أن يقوم المبيع وليس به العيب القديم و يقوم به ذَك فلينظر الى ما نغم من فيمت لاجل العيب و ينسب من الفيمة السليمة فان كانت النسبة العشر رجع بعشر الثمن و ان كانت النصف فبنصفه • بيانه اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم و قيمت مائة درهم و اطلع عل حيب ينقصمه عشرة دراهم و قد حدث به صب آخر فانه برجع على البسايع بعشر الثمن و ذلك درهم و ان كان غص من فيشه لاجل إلهيب عشرين رجع بنخس الثمن و هو درهمان و لو اشتراء عمأتين و قيمتمه مائة و نفص من قيمتمه لاجل العيب عشرة فانه يرجع بعشر النمن و ذلك عشرون و لو كان ألعب يقصمه عشرين رجع بخس التمن و ذلك اربعون (فوله الا أن رضى البابع أن يأخذه منه بعيه فله ذك) لانه رضى باستفاط حقه و الزام الضرر فان رضي الهمايع بذاك واراد المسترى حبس البيع والرجوع عصمة العيب ليس له ذك بل أن شاء المشترى أمسكه ولا رجع بحصة العيب وأن شاه رده (قوله وان قبلع المشرى الثوب او خاطه قيصا او صيفه اولت السبويق بسمن ثم اطلع على ميب رجع بتصانه وليس قبايع ان يأخذه) لانه احدث فيه زيادة بذل علما المال فلم يكن له ان يأخذه سها و اذا تعذر الرجوع وجب الارش • و قوله ه اوسيفه ، يعني أجر فان سبغه اسود فكذا عندهما لان السواد عندهما زيادة وعند ابي حنيفة نقصان و أن قطعه ولم نخطه ثم اطلع على عبب فتصرف فيه و هو عالم بالعبب فلا رجوع له خصال العبب لان من جمة البابع ال يقول ولولم تخطه و رددته نافسا كنت اقبله مخلاف الاول لانه لم يكن له اخذ ولو باع المشترى الثوب بعــد ما قطمه و خاطه قبصـا او صبغه ثم اطلع على عبب رجع بالارش و ان قطعـه و لم يخطه ثم الحلم على حبب نباعه في هذه الحالة قبل ان يخيطه لم يرجع بالارش لاذ البايع ازيقول انا المبضد ناقصاً (قوله و من اشتری عبدا فاهنفه او مات ثم اطلع عل عيب رجع مقصانه) وكذا اذا ديره او استولدالامة و الراد بالمتقاذا احتقه مجانا اما أذا اعتقه على مال او كاتبه فادى بدل الكتابة وهنق ثم اطلع على عبب لم يرجع نقصانه اما الموت اللان الملك نائبي به والامتناع حكمي لا يفعله فلا يمنع الرجوع بالارش وأما الاعتاق فالقيان فيه ان لايرجع بالارش لان الامتناع بفعله فصار كالفتل و في الاستحسان يرجع لان المتق انتهاء الملك فصار كالموت واما اذا اعتقه على مال لم يرجع بشئ لانه حبس بدلة وحبس البدل كحبس المبدل و لو اشترى دارا فيناها مسجدا ثم اطلع على عيب لم يرجع بارشها (قو له فان قتل المشترى العبد أو كان طعاما فاكله ثم اطلع على عبب لم يرجع عليه بشيء ف قول ابي حنيفة) قيد مقوله فاكله اذلو ماعه او وهبه ثم اطلع على عيب لم يرجع بشي اجماما وتخصيص المشترى بالقثل احترازا عما اذا فتله غيره فان قتله موجب لقيمة واخذ القيمة

الثوب) فوجد به عيبا رجم بالعيب لامتناع الرد بالقطع الاان مبله البايع كذاك كامر (و) ال (خاطه او صيغه) باى صبغ كان (اولت السوبق جمنتم اطلع على عيب رجع عماله) لامتنام الرد بالزيادة (وليس ببايم ان يأخمذه إلانه لاوجمه ففسخ بدونها لانها لاتفك عنه ولا منها لحمسول الرباء لانها زيادة بلا مقابل ثم الاصل ان كل موضع لمبايع اخذه مسيا لارجع باخراجه عن ملكه و الارجع اختیار (و من اشتری عبدا فاعتقه) مجانا (اومات) عنده (ثم اطلع على عيب رجع خصانه) أما الموت فلان الملك نتهي به والامتناع منه حکمی لا نفسله و اما الامتاق فالقياس فيه ال لارجع لان الامتناع بفعله فسار كالقتل وفى الاستمسان رجم لان العنق انتهاء الملك فكال كالموت و هذا لان الشيء ينقرر بانتهسائه فجمل كان الملك باق و الرد متعذر هداله وقيدنا العتق بكونه مجانا لانه لو اعتقه على مال لم يرجم بشي و فان قتل المشرى العبد] المشرى

(او كان طعاماً فأكله) او ثوباً فلبسه حتى تخرق ثم الطلع على عيب ل لم يرجع عليه بشي في قول أبي (من) حنيفة) لتمذر الرد بغمل مضمول منه في المبيع فاشهه البيع

والغتل (و قال ابو يوسف و محمد يرجم) استحسانا وعليه الفتوى بحر ومثله في النهساية وفي الجوهرة والحلاف انما هو في الاكل لاغير اما الفتل فلا خلاف أنه لا رجم الا في رواية عن إلى توسف أه قال أكل بمدالطمام ثم علم بالعبب فكذا الجواب عنده و عندهما يرجع بنفصان العبب في البكل وعنهما انه يرد ما بتي و يرجع ينفصان ما اكل ونقل الروايتين عنهما المصنف في التغريب و مثله في الهداية وذكر في شرح الطحاوى ان الاولى قول ابي يوسف والثانية قول مجمد كما في الغنيم والغنوى على قول مجمدكما في البحر عن الاختيـــار والحلاصة ومثله في النهاية وغاية البيان والمجنبي والحنانية و جامع الفصولين و ان باع بمض ﴿ ٢٥٧ ﴾ الطعمام فني الذخيرة ان عندهمما لا يرد مابتي ولا يرجع بشي و هن

مجد رد ما بق ولا رجع عصال ما ماع كذا في الاصل اه قال في التعميم وكان الفقيه الوجمفر والو البث غيان ف هذه السائل بقول مجد رفغا بالناس و اختاره الصدر الشهيد اه و في جامع الفصولين عن الخانية وعن محدلا رجع يقصان ما باع ويرد الباق بحصته من الثمن وعليه الفتــوى ا ه و مثله في الولوالجية والمجنى والمواهب والحاصل أن المنتي به أنه لو مام البعض او اكله رد الساق و ترجع نقص ما اكل لا ما ماع + فان قبل ان المصرح به في المتون أنه لو وجد بعض المكيل او الموزون مياله رده كله او اخذه و مفهومه انه لیس لهرد الميب وحده ، اجيب مان ذاك حيث كان كله ماقيا في ملكه بقرينة قولهمله رد كله او هو مبنى على قول غير

من الفاتل عزلة بيعه منه فلم برجع بالنقصان اجماعاً في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف له الرجوع بالنقصان ولابطل بأخذ الفيمة (نتو له وقال او يوسف و محمد يرجع خنسانه) قال في النَّهاية والفتوى على قولهما والخلاف انما هو في الاكل لاغر اما في القتل فلا خلاف لا له لا ترجع بشي الا في رواية عن ابي نوسف لابي حَنْيَفَة اله امتنع الرَّد يَفْعَلُ مضمون منه في المبيع فصاركما او باعه ارفتاء والهما ان الاكل تصرف من المشمري في المبيع فاشبه الاعناق فان اكل بعد الطعمام لم برد البماقي ولم برجع بالارش فيما اكل ولا فيما بتي عند ابي حنيفة لان الطعام كالثبي الواحد واختلف الرواية عنهمــا فروی عنهما آنه برد مابق و برجم بازش ما اکل وروی عنهما آنه لابرد مابق و برجع بارش الجيم ولو اشترى دقيقا فخنز بعضه فوجده مرا قال ابو جعفرله ان رد الباقي بحصة من الثمن وبرجم بنفصان ماخره و هو قول محمد وقال ابو اللبث وبه نأخذ كذا في البنماسِيع فان باع بعض الطعام ثم علم بالعبب لم يرجع بارش ماباع ولا بارش مانتي عندهما لانه تعذر الرد بالعيب وهو فعل مضمون واختلف الرواية عن ابي توسيف قروی هشسام هنه آنه نرد مابق ولابرجم بارش ما باع وروی این سماهه عنه لابرد الباقي ولا يرجم مالارش وهو الاصبح هنه و لو اشترى جارية فوطايًا ثم اطلم على عيب بها فليس له ردها الا ان يرضى البادع سواء كانت بكرا نفصها الوطى و ثيبا لم بنفسها واذا امتنع الرد وجبالنفسان (فوله ومن باع عبدا فباعه المشترى ثم رد عليه بعيب فان قبله بقضاء قاض فله أن ره على البسايع الأول) لأنه فسخ من الاصل فيمل البيم كأن لم يكن (قو له فان قبله بغير قضاء قاض فليس4 أن يرده) لا نه سم جديد فَ حَقَّ الثَّالَثُ أَنْ كَانَ فَعَمَّا فَحَقَّهِمَا وَالأُولَ ثَالَتُهُمَا وَلاَنَّهُ دَخُلُ فَمَلَكُهُ بَرَضَاهُ ﴿ فَوَلَّهُ و من اشترى عبدا وشرط البراءة من كل عبب فليس له ان برده بعبب و ان لم بسم العبوب ولم بعدها) و يدخل في هذه البراعة العبب الموجود والحادث قبل القبض وما بط به البابع ومالم بط به وما وقف المشرى عليه ومالم يفف عند ابي يوسـف و قال محمد لا بدخل الحادث لان البراءة تتناول الثابت فعلى هذا اذا اشــترى عبدا و شرط البراءة من كل عبب فلم يتبضه المشرى حتى اعور عند البابع فان ابا بوسف يقول يلزمه

محد رومن باع عبدا) اوغيره (فباعه المشرى ثم رد ج ل (٣٣) عليه بعيب فان قبله مفضا القاضي) منبينة اواماء او اقرار هدانه (فله) اي البابع الثاني (ان رده على بايعه) الاول لانه فحخ من الاصل فجل البيع كأن لم يكن (و ان قبله بغير قضاء الفاضي فليس! أن يرده) لا نه بيع جديد في حقَّ الثَّ و أن كان فسخا في حقهما والاول كم ألاتهما هدانه (ومن اشترى عبداً) مثلاً (وشرط البراءة من كل عيب فليس له أن برده بعيب) مطلقا موجود وقت العقد او حادث قبل القبض (و ان لم بسم العبوبولم بعدها) لان البراءة عن الحقوق المجهولة صميح لعدم افضائها الى المنازعة

﴿ باب البيع الفاسد ﴾ المراد بالفاسد المنوع مجازا عرفيها فيم الباطل والمكروه وقد يذكر فيه بمض العميم تبعا در ثم همذا البهاب يشتق على ثلاثة انواع باطل وفاسد ومكروه ﴿ ٢٥٨ ﴾ فالبياطل مالا يكون مشروعا باسسله

المشترى والبراءة واقعة عليه وقال مجد لايبرأ منه وله الرده لانه اراء من حق لم بجب وان قال البايع على انى برى من كل عيب له لم يدخل الحادث بعد البيع قبل القبض اجماعاً لانه لم يم البراءة وانما خصها بالموجود دون غيره قال فى اليناسع هذه المسئلة على وجهين اما ان يقول من كل عيب ولم يقل به اوقال من كل عيب فى الاول يبرأ من كل عيب عند المقد وما محدث قبل القسليم صندهما وقال ممن كل عيب المناسقة في الوجه الثانى لا يبرأ من الحادث بعد المقد قبل القبض اجماعا ولوقال على انى بري، من كل داء فسندا بي حنيفة المداء ما كان فى الحوف من اللحمال او فساد حيض وما سواه يسمى مرضا وقال ابويوسف يتناول الكل ولوقال من كل غائلة قالفائلة السرقة و الاباق والفجور و القد اعلم

-: ﴿ باب بيم الفاسد ﴾ --

اعلم الالبيع على اربعة اوجه بيع جائز وبيع فاحد وبيع باطل وبيع موقوف على الاجارة فالجَازُ يوقعالملك بمجرد العقد اذا كان خاليـا عن شرط الحيّار والفاســد لايوقع المك بمجردالمقد مالم تصلءالفبض باذن البابع والباطل لايوقعه وآن قبض بالاذن والموقوف لابوقمه وإن قبض لا باجازة مالكه * وأنما لفب الباب بالفاسد دون|الباطل مع أنه أشدأً بالباطل بقوله كالبيع بالميتة والدم لان الفاسند اع من الباطل لان الفاسند موجود في الباطل والفاسد يخلاف الباطل فانه ليس بموجود فىالفاسد لان الادنى بوجد فىالاعلى لاعلى العكس اذكل باطل فاسد وليس كل فاسد ماطل والفاسد ادني الحرمتين فسكان موجودا في الصورتين (قُولُه رحمالله اذا كان احد العوضين محرما اوكلاهمـا محرما فالبيع فاسد) اى ماطل (كالبيع بالميتة او بالدم او بالخنز بر او بالخر وكذاك اذا كان احدهما غير مملوك كالحر) هذه فصول جمعها و فيها تفصيل فنقول البيام بالميثة والدم باطل وكذا بالحر لانعدام ركن البيام وهو مبادلة المال بالمال فان هذه الانسياء لانعد مالا عند احد والبيع يالخر والخزير فاسـد لوجود حقيقة الهيـع وهو مبادلة المال بالمــال فانه مال عنداليمض كذا في الهداية والباطل لايفيد ملك النصرف وأن هلك في ه المشرى بكون امانة عند بمضالمشايخ يعنى ان الباطل لايفيد الملك ولو وجد القبض بالاذن حتى لوكان عبدا فاعتقه لايعتق وعنداليعض يكون مضمونا فالاول قول ابي حنيفة والثاني قولهما وكذا بيع الميتة والدم والحنزير باطل لانها ليسست اموالا فلا تكون محلا للبيم وكذا ماذبجالمحرم منالصيد وما ذبحالحسلال فءالحرم منااصيد لان ذبحته ميئة واما ببعالخروالحنزير انكان بالدراهم والدنانير فالبيع باطل وانكان بغيرالدراهم والدناشر قالبيع فاسد حتى علك مايفابلهما وأنكان لاعمك غيرالحر والحنزير ، وقوله ، وكذلك اذاكان غير مملوك كالحر ، يعنى أنه ياطل لانه لايدخل تحت العقد ولا يقدر على تسليم (فوله وبيع امالولد والمدر والمكاتب فاسد) معناه باطل والمراد بالمدير المطلق قال

ووصفه والفأسد مايكون مشروطا باصله دون وصفه والمكروه مشروع باسله ووسفه لحكن جاوره شيء آخر منبي عنه وقد يطلق المسنف الفاسد على الساطل لانه اعم اذ كل باطل فاسد والاعكس ومنه قوله (اذا كان احد الموضين) اى المبيم أو النين (اوكلاهما محرّما) الانتفاع 4 (فالبيع فاحد) اى باطل وذلك (كالبيع بالمينة او بالدم اوبالخر اوبالحنزر) قال فالهداية هذه فصول جيمها اي في حكم واحد و هو الفساد و فها تفسيل نعينه ال شاءالله فنفدول البيح بالميتة والدم بأطل لانعدام ركن البيم وهو مبادلة المال بالمال فان هذه الأشياء لاتمد مالا عند احد والبيع بالجروالحنزر فاسد لوجود حفيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال فانه ما ل مند البعض اه (وكذاك اذا كان) احد العوضين او كلاهما (غير مملوك) لاحد (كالحر) فالبيع باطل (وسمام الولدو المدر) الطلق (والمكاتب فاسد) اى ماطل لان استعضاق

الحرية بالعتق ثابت لكل منهم بجهسة لازمة علىالمولى فتح قال فىالهداية ولورضى الكاتب بالبيح فنيه (فى) رواينان والاظهر الجواز اه اى اذا بيع برضاء لتضمن رضاء

لائه بيع ماليس عنده او صيد ثم الق فيه ولايؤخذ منه الا يحيلة المجز. عن التسليم و ان اخذ بدونها صح وله الحيــار لتفاوتهــا في الماء غارجه (و لا بيع الطير في الهوى) قبل صيده اوبسده ولا يرجع بسد ارساله لما تقدم و ان كان يطير ويرجم صحح وقبللا (ولا مجوز بيسع الحمل) اى الجنين في بطن الرأة (ولاالنتاج) اى نتاج الحل و هو حبل الحيلة و جزم في العر بطلانه لعدم تحقق و جوده (ولا يع اللبن في الضرع) وهو الذات الظاف والحاف كالشدى المرأة الغرر فعساء النفاح ولانه ينازع فى كيفية الحلب وربما يزداد فيختلط البيع بغره (و) لا (الصوفعلى ظهر الغنم) لان موضع القطم منه غير متعين فيقع التنازع في موضع القطع ولو سلم البابع البن او الصفوف بالمقد لا بجوز و لا ينقلب صحيحا جوهره (و) لا يم (دراع من ثوب) يضره التهعيض (و جذع) مهين (في سقف) لانه لا عكن تسليمه الابضرر فلوقطع الذراع من الثوب او قلع الجرع من المسقف وسلم قبل نسيخ المشترى عاد صميحاولولم يضره القطع كذراع من ثوب كرباس او دراهم معينة من نقرة فضة جاز لانتفاءالمانع

في الهمدابة وأو رضي الكاتب بالبيع ففيه روايشان والاظهر الجواز يعني أذا بيسع برضاه اما اذا يبدغ بغير رضاه ثم اجاز فان التقد لا بجوز رواية واحدة والفرق أنه أذًا بيع رضاء تضمن رضاء فسخ الكتابة سابقًا على العقبد فوجد شرط صحة العقد اما اذا جاز بعد العقد لم يتضمن رضاء فسخ الكشابة قبل العقد فلم يصح العقد وكذا الذي اعنق بمضــه لا يصحح بيم باقبــه وكذا ولد ام الولد لا يجوز بيمه وكذا ولد المديرة لانه مدير وكذا ولد المكاتبة لانه داخل في كشابة امه فازمانت ام الولد والمديرة في بد المشترى فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة و عندهما عليه قيمتها و قيمة المدبر ثلث قيمته قنها على الاصبح و عليمه الفتوى و قيمة ام الولد ثلث قَيْمُهَا قَنَةَ لَانَ البِيعِ والاستَسعاء قد انتفيا عنها و بقي الك الاعتباق (قوله ولا يجوز بسع المعك في الماء قبل ان يصطاده ولا بسع الطير في الهوى). اعلم انه اذا باع سمكا في حوض ان كان لم يأخذه قط لا بجوز بيعه لانه باع مالا علك و أن اخذه و ان كان لا يمكن اخذه الا بحيلة و اصطباد لا يجوز البيــم الا اذا قدر على التســليم و هذا قول العراقيين اما عنــد اهل بلخ فلا يجوز و ان قدر على التســليم واما يبع الطير في الهوى فلانه غير علوك قبل الاخذ و ان ارسال من بده فقير مقدار التسليم و لو باع طـائراً يذهب و يجيءُ فالفاـاهر آنه لا يجوز و في قاضيخان أن كان راجياً يعود الى بيته و بقدر على الحدِّه من غر تكلف جاز و الا فلا و اما يسع الآبق ال كان المسترى يقدر على اخذه او كان عنده في منزله جاز و ان كان لا يفدر على اخذه الابخصومة عند الحاكم لا يجوز بيعه وفي الكرخي بيعه فاسد لان البابع لا يقدر تسليمه عقيب العقد فهو كالطبر في الهوى وفي الخجندي آنما لابجوز بيعه على حال اباقه لعدم القدرة على تسليمه فان ظهرو سلم جاز واليمما امتنع اما البايع عن النسليم او المشترى عن القبض اجبر على ذلك ولا يحتاج الى سِم جديد وقال اهل بلخ يحتاج الى سِم جديد (قوله ولا يجوز بيم الحل ولا النتاج) النتاج ماستحمله الجبن ثم بع الحل لايجوز دون امه ولا الام دونه لان الحل لا بدرى أموجود هو ام معدوم فلو باعه ووادته قبل الافتراق وسلمه لابجوز (فوله ولابيم اللبن فالضرع) لانه غرر فعساء انتفاخ ورعا يزداد فنختاط المبيع منه بغير. (قوله ولا الصوف علىظهر الغنم) لان موضع القطع عنه غير متمين فيقع التنازع في موضع القطع فاذا ثبت ان بيم اللبن في الضرع والصوف على الظهر لايجوز فلوسلم ذلك البادع بعدالعقد لايجوز فيهما جميعا ولا ينقلب صميما وكذا لابحوز ببع اللؤلؤ فبالصدف ولو اشترى دبياجة فوجد في بطنها اؤاؤة فهي للبايع ولو انشانا مذبوحة لم تسلخ باع كرشها جاز ويكون اخراجه على الهــابـم ويكون المشترى بالخيار اذا رأم كذا في العيون (قوله وذراع من ثوب و جذع من سقف) لانه لايمكن التسليم الابضرر فلوقطع البابع الذراع اوقطع الجذع قبلان بفسيخ المشترى بعود محمصاً لزوال المفسـد بخلاف ما اذا باغ النوى في الثمر والبزر في البطيخ حيث

لانه لاضرر في تبعيضه وقيدنا الجذع بالمعين لان غير المعين لا يقلب صحيحا وان قلعه و سلمه للجمالة (و) لا (ضربة القائش) و هو ما غير من الصيد بضرب الشبك لانه مجمول (و) لا (يع الزاينة و هو بيع الخمر) بالمثلثة لان ما على رؤس النحل لا يسمى تمرا الا الحجزوز بعد الجفاف (على الصل تحرصه) اى مقداره حذرا و تخمينا (تمرا) لنميه صلى الله عليه وسلم عن المزاينة والمحافلة فالمزاينة ماذكرناه و المحافلة بيع الحنطة في سنبلها بحنطة مثل كيلها خرصا ولانه باع مكيلا يمكيل من جنسه فلا مجوز بطريق الحرص كما اذاكانا موضوعين على الارض وكذا العنب بالزبيب على هذا هدا به (ولا يجوز البيع بالقياء ألجر) من المتسترى على السيامة ﴿ ٢٩٠ ﴾ المساومة (والملامسة) لها منه ايضا

لايثلب صحيحا و أن شـقهما و آخرج المبيع لان في وجودهمــا احتمالا اما الجذع غير موجودة بخلاف الصوف فانه لاينقلب صحيحا بالتسليم ايضا لانه لايخلو اما أن يكون تسليم بالنتف او بالجز فبالنتف لا يجوز لان فبسه ضررا على الحبوان و بالجز لا يمكن استينؤه وقد بقمنه شيء فيمناج الماننف وفيه منهرر بالحبوان (قوله ومنه بة الفانس) وهو مايخرج من الصيد بضرب الشبكة مرة لانه مجهول وفيسه غدر لانه لا يدرى أمحصله شيء املا وصورته ان بايعه على ان يضربه ضربة في الماء بالشبكة فاخرج فيها من الصيد فهوله بكذا فهذا لا يجوز لما ذكرنا • والغايس صياد البحر • والغائس صياد البر (فولد ولا يجوز بيع المزاينة وهو بيع الثمر على رؤس النخل بخرصه يمرا) المزابنة المدانمة من الزبن وهو الدفع و سمى هذا بها لانه بؤدى الى النزاع والدفاع • وقوله • و هو بيم الثمر • بثلاث نفط من فوق • وقوله • بخرصه بمرا • بنقطتين لان مأعلى رؤس النمل لايسمى تمرا بل يسمى رطبا وبسرا وانما يسمى تمرا اذا كان يخرصه مجذوذا بعد الجفاف وانمــا لابحوز هذا البيع لنهيه عليه الســــلام عن المزاينة والمحــاقلة فالمزاينة ما ذكرناه والهماقلة بيع الحنطة في سنبلها بحنطة مثل كبالها خرصا ولائه باع مكيلا عكيل من جنسه بطريق الحرس ألا بجوز لشمه الربا والشميمة في باب الربا محمقة بالحقيقة في التحريم وكذاك العنب بالزبيب على هذا ﴿ قُولُهُ وَلا يَحُورُ البِّيمُ بِالْقَـاءُ الْجُنَّرُ وَالملامسة والمنابذة) هذه بيوع كانت في الجاهلية وقد نهى الشنارع عنها اما البينع بالقناء الجر وبسمى بِم الحصاة فكان الرجلان بِتساويان في السلعة فاذا وضع الطالب عليهـ جرا اوحصاة تمالبيع وال لم يرض صاحبها و اما بيع الملاءسة فكانا يتراضيان على السلمة فاذا لمسها المشترى كان ذلك المتباعأ لها رضى مالكهــا اولم برض و اما النــالمــة فكا نا بتراضيان على السلمة فان احب مالكها ان يلزم المشرى البيع نبذ السلمة اليه فيلزمه البيم رضي اولم رض (قوله ولا بجوزيم ثوب من بين) وكذا لا بجوز يم ثوب من ثلاثة اثواب لان المبيع مجهول وكذا بيع عبد من عبدين او من ثلانة اعبد وكذا في الاشياء المفاوتة كالابل و البقر و الخنم و الحناف و النصال وما اشبه ذلك (قولد و من باع عبدا على ان بعقه المشرى او يدره او بكانبه او امة على ان يستولدها المشرى قالبيع قاسد)

و المناذة أما من البايع أي طرحها المشبتري و هذه بوع كانت في الجاهلية وهوان يتراوض الرجلان على سلعة اى بنسا و مان فاذا لمها المثرى أوتبذها اليه البايع اووضع عليه المشترى حصاة لزم البيم فالأول يم الملامة والشاني المنابذة والثالث القاء الجمر وقد نهي النبي سلي الله عليه وسلم عن بيع الملامسة والمنابذة و لان فيه تعليقا بالخطر هدانه ای لانه عنزلة ما اذا قال اى ثوب لمسته او الفيت هليه حجرا او نبذته لك فقد بعته فاشبه الغمار (ولانجوز بيع ثوب من ثوبين) لجهالة البيع و لو قال على آنه بالخيار ان يأخذا يهما شاء جاز البيع استحسانا عداله (ومن باع عبدا علىان يعتقه المشرى او دره او بكاتبه) اولا يخرجه من ملكه (او باعامة

على ال يستولدها فالبينع فاسدً) لأن هذا بيع وشرط وقد نهى النبى سلى الله عليه وسلم عن بينع وشرط ثم (لأن) جملة المذهب فيه أن يقسال كل شرط يقتضيه العقد كشرط المك للمشترى لا يفسد العقد البوئه يدون الشرط وكل شرط لايفتضيه العقد و فيه منفعة لاحد المتعاقدين اوللعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق يفسده كشرط أن لا يبينع المشترى العبد المبينع لأن فيه زيادة عارية عن العوض فيؤدى الى الرباء أولائه يقع بسببه المنازعة فيعرى العقد عن مقصوده وأوكان لا يفتضيه التقد ولا منفعة فيه لاحد لا يفسده هو المظاهر من المذهب كشرط أن لا يبينع المشترى الدابة المبيعة لا نه انعدمت لان هذا بيع وشرط وقد نهى النبي صلىالة تعالى عليه وسلم عن بيع وشرط ثم هذا

على ثلاثة اوجه في وجه البيع والشرط كلاهما جائز أن وفي وجه كالاهما فاستدان وفي وجه البيم عائز وانشرط باطل فالاول ان يكون الشرط نما يرجع اليهان صفة الثمن اوالمبيع فصفة الثمن ال يبيع عبده بالف على أنها نقد بيت المال أو مؤجلة و أما صفة المبيع فهو ان يبيع جارية على انها طباخة اوخيازة اوبكر اوثيب اوعبد على انه كاتب لان هذه شروط يفتضها العقد واما الوجه الذي كلاهما فاسدان فهو ان يكون الشرط عا لانتنضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين اوللمقود عليــه وهو من اهل الخصومة وليس فناس فيه تعامل نحو أن بشترى ثوبا بشرط الحياطة أو حنطة بشرط الجل الى مزله او مرة بشرط الجذاذ على البايع او رطبة بشرط الجذاذ فالبيع فاسد لان هذا شرط لايقتضيه العقد وفيه منفعة للمشدترى وكذا اذاكان الشرط فيه منفعة للبايع مثل ان بشترى دارا بشرط ان يسكنها البادع شهرا او ارضا بشرط ان يزرعها البابع سنة أودابة بشرط أن ركبها أوثوبا بشرط أن ينبسه شهرا أوبشرط أن مقرضه المشرى دراهم وكذا اذاكان في الشرط منفعة للمقود عليه و هو من اهل الحصومة نحو ان سيم عبدا بشرط العنق أو الندبير او جارية بشرط الاستبلاد وقال الكرخى اذا اشترى عبدا بشرط العتق فالبيع فاضد فاذا قبضه و اعتقه وجب عليــه المعمى عند ابى حنيفة استحسانا و عندهما عليه القيمة لانه يسع فاسندكالبيع بشرط التدبير ولابي حنيفة أنه ينعقد علىالفساد ثم ينقاب الى الجواز بالعتق وأما الوجه الذي يجوز فيه البيع والشرط باطل فهوان يبيع طعاماعلى الذلايأ كله المشترى اوالدابة على الابيعها فالبيع جائز والشرط باطل لان هذا شرط لا منفعة فيه ولو شرط المضرة مثل أن ينبع ثوبا على ان يخرقه او جارية على اللا بطأها او دارا على ان يهدمها فعند ابى يوسسف البيم فاسد و قال مجمد البيع حاز والشرط باطل و أو باع جارية بشرط أن يطأهما قالبيع جائز اجماعاً لان هذا شرط يفتضيه العقد قال الخجندى ومن ابى حنيفة آنه اذا اشتراها على ان بطأها اولا يطأها فالبيع فاسد فيهما وعند مجد جائز فيهما وابو يوسف فرق ينهما فقال اذا باعها بشرط الوطئ بجوز لانه شرط مقتضيه المقد وبشرط ان لايطأها فالمد (قوله وكذبك لو باع عبدا على ان يستخدمه اابابيم شهرا اودارا علىان يسكنها شهرا او على ان يفرضه الشترى دراهم او على ان يهدى له هدية) قالبيم فاسد لانه شرط لا منتضيه العقد و فيه منفعة لاجد المتعاقدين ولائه اوكان الحدمة والسكني يقابلهما شيء من الثمن تكون اجارة في بيع واوكان لا يقابلهمما شيء يكون اعادة و قد نهى رسولالله صلىالله عليه وسلم عن صُنفتين في صفقة ونهى عن بيع وشرط وعن شرطين في بيع وعن بيع و ساف وعن ربح مالم يضمن وعن بيع مالم يغبض وعن بيع ماليس عند الانسان اماييم وشرط فهوان يبييم بشرط فيه منفعة لاحد المتعاقدين وامانهيه عن شرطين في بيم فهو أن يدبيع عبدا بالف الى سنة أو بالف و خسمائة الىسنتين و لم يثبت المقدعلي

احدهما اويغول على أن أعطيتني الثن حالا فيألف وأن أخرته إلى شهر فيألفين أو أبعك

المطالبة فلا يؤدى المالرياه و لا الى المسازعة هدايه (وكذلك) الى البيم فاسد (لوباع مبدا على ان يستخدمه البابع شهرا) مثلا (او دار اعلى ان يسكنها) كذلك (او على ان يدى له درهما او على ان يدى له المقد وفيه منفعة لاحد

المتعاقدين (و من باع حيث على أن لا يسلمها إلى رأس الشهر فالبيع فاسد) لما فيه من شرط في التسليم المستحق بالعقد ﴿ وَ مِنْ بَاعَ جَارِيةَ الاجَلَهَا فَسَـدِ البِّيمِ ﴾ والاصل أنَّ ما لا يَضِيحُ أَفْرَادُهُ بِالْعَقْدُ لايضِيحُ أَسْتَثْنَاؤُهُ مِنْ العقدُ والحُمَّلُ من هذا الفبيل وهذا لانه بمنزلة اطراف الحيوان تصاله به خلقة ﴿ ٢٩٢ ﴾ و بيع الاصل يتناولها فاستثناء يكون

على خلاف الموجب فليصح للمفيز عنطة أو يقفيزين شمير فهذا لا يجوز لان الثمن مجهول عنــد العقد ولا يدرى البايم اى الثمين يلزم المشرى و اما صنفتان في صفقة ان مقول ايعك هذا العبعد إ بألف على ان تبيعني هذا الفرس بألف و قيــل هو ان مبيع ثوبا بشرط الحيــاطة او حنطة بشرط الحمل الى منزلة فقد جمل المشترى الثمن بدلا العين والعمل فحا حاذى المين يحكون بما وما ماذي العمل يكون اجارة فقيد جم صففتين في صنفة و اما نهيه عن بيم وسلف فهو ان بيسم بشرط الفرض او الهبــة و اما ربح مالم يضمن فهو أن يشترى عبدا فيوهب له هبة قبل القبض أو احكتسب كسبا قبل القبض من جنس الثمن او من خلافه فقبض العبــد مع هذا الزوائد لا يطيبله الزوائد لانه ربح مالم بضمن و اما نهيسه عن بسم ما لم يَعْبَضُ بعني في المنقولات و اما نهيسه عن بيع ماليس عنده فهو ان يبيع ما ايس في ملحكه ثم ملكه بوجه من الوجوء نائه لا مجوز الا في السلم نانه رخص فيه (قوله ومن باع عينــا على ان لا يسلما الىشهر اوالى رأسالشهر فالبيع فاسد) لا نه لافائدة البايع في تأجيل المبيع وفيه شرطنني النسايم المستمق بالعند (قوله و من باع جارية الا حملها فالبيع فاســـد) الاســثنناء لما في البطول على ثلاثة مراتب في وجه العقد فاسند والاستثناء فاسد و في وجه العقد جائز والاستثناء فاسد وفي وجه كلاهما جائزان اما الذي كلاهمـــا فاسدان فهو البيح والاجارة والكتابة والبدل والرهن لانهذه العقود جطلها الشروط الفاسدة واستثناء مافي البطن عنزلة شرط ناسمد و اما الذي مجوز العقد فيمه و جلل الاستثناء نالهبة والصدقة والنكاح والحلم والصلح عن دم العمد لان هذه العقود لا يطلها الشروط الفاسدة فيصيم المقد و جلل الاستثناء وبدخل في المقد الام والولد جميعا وكذا المعنق اذا اعتق الجارية واستثنى ماني بطامًا صحم العتق ولم يصحم الاستثناء يعني انها تعتق هي و حملها واما الوجه الذي كلاهما جائزان فالوصية اذا اوصى لرجل بجارية و استثنى مانى بطنها فانه يصحم الاســتثناء و تكون الجارية الموصىلة وما في بطها لاورثة (فولد و من اشترى ثوباً على ان نقطته البايم ومخبطه قيصًا اوقباء او له لا على ان محذوها او يشركهـا فالبيم فاسـند) معنى محذوهـا بقطعها من الجلد و يحملها لان هذا شرط لا منتضيه العقد و فيه منفعة لاحدهما (قو له والبيام الى النيروز والمهرجان و صوم النسارى و فطر. اليهود اذا لم يعرف المتبايعان ذلك فاسد) النيروز اول يوم من الصيف وهو أول نوم نحل الشمس فيه الجل والمهرجان أول نوم من الشناء وهو أول نوم محل فيه الشمس المزان * فان قبل لم خص الصوم بالنصاري والفطر بالمود قبل لان صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معاوم والمهود بعكسه (قوله ولابجوز البيع الىالحصاد والدياس والفطاف و قدوم الحساج) لان هذه آجال تنقدم و تسأخر فتصير مجهولة.

فيصير شرطافاسداو البيع بطل به هدانه (ومن اشترى توبا ملى أن مقطعه البادم و يخيطه قبصا اوقباء) بفنح الفاف فالبيع قاسد لانه شرط لانقتضيه العقدوفيه منفعة لاحد المتماقدين و لانه يصير صفقة في صفقة هدابه (او نعلا) اى صرمائىية له باسم مايؤل اليه (على ان محذوها او بشركها فالبيع فاحد) . ای بضع علیا الشراك و هو السير قال فى الهداية وماذكر مجواب الفياس ووجهه مابينا وفي الاستعسان بجوز التعامل وفيه فصار كصبغ الثوب وللتعامل جوزنا الاستصناع اه (والبيع الىالنيرور) و هو اول يوم من الربيع (و المهر جان) او ل يوم من الخريف (وصوم النصاري و فطر المهود اذا لم يعرف المتبايعان ذلك فاسد) لجهالة الاجل وهي مفضية الى النازعة لا يتناله على المماسكة الااذا كانابعرفانه لكونه معلوما عندهما اوكان الناجيل الى فطر النصاري بعدما شرعوا في صومهم

لان مدة صومهم بالايام معلومة دلا جهالة هدايه (ولا يجوز البيم الى الحصاد والدياس والقطاف (ولوكفل) و قدوم الحاج) لانها

تنقدم و تناخر (فان راضيا) بعده ولو بعد الافتراق خلافالما في التنوير (باسقاط الاجل ثبل) حلوله و هو (ان يأخذ الناس في الحساد والنباس و قبل قدوم الحاج) و قبل فحيخ العقد (جازالبيم) وانقلب صما خلافا لزفر والومضت المدة قبل ابطال الاجل تأكد الفـــاد ولا خلب جازا اجماعا كافي الحقابق ولمو ماع مطلقا ثم أجل البرا صح التأجيل كما لو كفل الى هذه الاوقات كما في التنوير وقوله وتراضياه خرجوفاقا لان من له الاجل يستبد ماسقاطه لانه غالس حقه هداله (وادًا قبض المشرى المبيع في البيع الفاسد) خرج الباطل (مامر البادم) صريحا او دلالة مان قبضه في مجلس العقد محضرة (وفي العقد عوضان كل واحبد منهما مال ملك المبيع) بقيمته انكان قيميا (ولزمته قيمته) يوم قبضه عندهما لدخوله في ضمانه بومشد و قال مجد بوم الاستهلاك كما في مختلف الرواية لابي الليث و عثله ان مثليا و هذا حبث كان همالكا اوتعذر رذه والا

ولو كفل الى هـذه الاوقات حاز لان الجهالة اليسيرة محنملة في الكفالة و هذه الجهالة بسيرة عكن استدراكها بازالة جهائما ثم الجهالة البسيرة هي ماكان الاختلاف فهما في النقدم والنأخر اما اذا اختلف في وجودهـاكهبوب الرباح كانت فاحشمة و لان الكفالة تحتمل الجهالة في اصل الدين بان يكفل عاداب على الان اى وجب فني الوصف اولي بخلاف البيع فانه لا يحتمل الجهالة في امسل الثمن فحكذا في وصفه و ان باع مطلق ثم اجل الثمن الى هذه الاوتات جاز لان هذا تأجيل الدين و هذه الجهالة فيه محتملة عنزلة الكفالة ولاكذاك اشتراطه تَّى اصل الغد لانه بينظل بالشروط الفاسدة (قو له نان تراضيا باستقاط الاجل قبسل أن بأُخذ النباس في الحصاد والدياس والقطباف و قدوم الحباج جاز) و قال زفر لا يجوز لانه وقع فاسدا فلا ينقلب جائزا ولنا ال الفساد المنازعة و قد ارتفعت قبل تقرره و هذه الجهالة في شرط زائد لا في صاب العقد فيمكن استقاطه (فولد و اذا قبض المشترى المبيع في البيع الفاسد باذن البابع وفي المقد عوضان كلرواحد منهما مال ملك المبيع و لزمته قيمته) يعني اذا كان العوض عاله قيمة قال ابن سمساعة عن محمد اذا قال ابعث عا ترى ابلى في ارضك او عا تشرب منما، بثرك انه علك المبيع بالقبض لائه سمى في مقابلته بمالا الا ترى انه أو قطع الجشيش أواستق الماء في آناه جازيمه فاشتمل العقد على عوضين قال الو توسف وكذا اذا باعه وسكت عن الثمن لان المبيع مقتضى الموض فاذا سكت عنه ثبتت القيمة وهي مال وليس كذلك اذا قال البعك بفير عمن لا نه نقى الموض والبيع بفير موض لبس بيع * و قول * ملك المبيع * قال بمضيم المشرى لا علك المين لكن يملك التصرف وهو قول اهلالعراق وقال مشايخ بلخ يملك العين والمختار ماذكره مشايخ بلخ لان محدا نس على انه علك الرقبة بدل عليه ان المسترى اذا اعتقه ثمت الولاء منهدون البابع ولوباعه المشرى فالثمزله وعليه القيمة لبابعه واذاكان المشترى دارا فبيمت دارا الى جنها ثبتت الشفعة المشترى ولوكان عبدا فاعتقه البابع لم يعتق وان فحخ البينع بعد ذلك ورد عليه العبد و هذا بدل على أنَّ المشرَّى قدماك العين و وجه قول العرافيين ان المشترى لوكان طعاماً لاعمل اكله ولوكانت جاربة لا محل وطهرًا ولو استرأها محيضة ولو كانت دارا لابجب فيها شفعة الشفيع قال الخجندى ولا جمة لاهل العراق فيها ذكروه لان الحل والحرمة ليسا من الملك في شي الا ترى ان رج مالم يضمن مملوك لمن استفاده ومع ذلك لامحل له الا ترى أن من ملك جارية وهي اخته من الرضاعة او بينهما مصاهرة فانه علكها ومع ذلك لا يحل له الاستمناع برا واعالم تجب الشفعة الشفيع لأن حق البادع لم ينقطع عنما والشفعة انما تجب بانقطاع حق البادع لا بثبوت ملك المشترى الا ترى ان من اقر ببياع دار. يجب الشفعة فيها و أن كان المشترى الله ومن فوائد قوله ملك المبهم انه لوسرقه البابيم من المشترى بعد الفيض قطع * وقول ه ولزمته قيمته ، يمني يوم الفبض و هذا اذا كان من ذوات الفيم اما اذا كان من ذوات الامثال يلزمه مثاه لانه مضمون مفسه بالقبض فتشسامه الغصب والقول بالقيمة والمثل قول

المشترى مع عينه لانه هو الذي يلزمه الضمان و البينة بينة البسايع لانها تثبت الزيادة * وقوله • باذن البابع • هذا اذا كان قبل قبض البابع الثمن اما اذا قبض الثمن فلا عاجة الىالاذن (قُولُه واكل واحد من المتماقدين فَعَه) هـذا اذا لم زدد البيع اما اذا ازداد وكانت الزبادة متصلة غير حادثة منه انقطع حق الفحخ مشل الصبخ والخيساطة ولمت السبوبق بالسمن اوجارية علقت منه اوقطنا ففزله والكانت متصلة متولدة منسه لاينقطع حق الغسخ وكبذا منفصلة متولدة كالولد والعقر والارش ولو هلكت هذه الزوائد في د المشــترى لاضمان عليه وان اســــــهاكما ضمن فان هلك المبيع والزوائد قائمة فللبايع ان يسترد الزوائد ويأخذ من المشترى فيمة المبيع بوم الغبض وأن كانت الزيادة منفصلة غير حادثة منه كالكسب والهية فللبابع ان بسترد البيع مع الزيادة ولا يطيب له و تصدق ما وان هلكت في د المشترى لاضمان هايه وان استهلكها لم يضمنها ابضا عند ابى حنيفة وعندهما يضمنها وان استملك المبيع والزوائد قائمة فيده تفرر عليه ضمان للبيع والزوائدله لتقرر ضمان الاصل واما اذا انتقس المبيع في بد المشترى ان كان بآفة سماوية فللبابع ان يأخذ البيع مع ارش النقصان لان المبيع صار مضمونا عليه بالقبض بحميع اجزاله وكذا اذا كان النقصان بغمل المشترى أونفعل المبيع وان كان بغمل البايع صار مستردا وبطل عن المشرى الضمان اذا هلك فيده ولم يوجد منه حبس عن البابع (فوله وان باعه المشترى نفذ بعه) بعني انه لاخفض لانه قد ملكه فلك التصرف فيه وسقط حقالاسترداد لتعلق حقالعبد بالبيع الثانى ونفض الاول محق الشرع وحق العبد مقدم على حقالشرع لحاجته البه وان اجر الشترى صحت الاجارة غير ان البابع ان يطلها ويسترددالمبيع لانالاجارة تفسخ بالاهذار وفساد البيع مسار هذرا في فسخ الاجارة ولوكان المبيح جارية فزوجها المشترى فان ذلك لايمنع الفسخ والنكاح على ماله لايف حز لان النكاح عقم على المنافع فلا عنم الفسخ كالاجارة الا ان النكاح عما لابضيخ بالاعذار فبتي بحاله لان المشترى عقده وهو على ملكه ولواوصي بالعبد ومات سقط الفسيخ لان المبيع انتقل من ملكه الى ملكُ الموصىلة وهو ملك مبندأ فصــاركما لوباعه وأو ورث المبيع من المشرى لم يسقط الفسخ لان الوارث مقوم مضام المورث ولهذا يثبتله ألفسيخ بالعيب وكذا يفسيخ عليه لاجل الفساد واو وهب المشترى العبد اوالثوب سـقط حق الفحخ لاله خرج عن ملكه وتعلقه حق الغير فتعذر الفحم كما لوباعه فانرجع في الهبة أورد عليه المبيع بعيب بقضاء قاض كان فبايع أن يسترد المبيع لانه اذا رجع فالهمة انفهم العقد من اصله وكذا اذا قضى عليه القامني لاجل العبب انفسخ البيع من اصله وصاركان لمبكن ولو اشترى جارية شراء فاسد اوقبضيا وبإعها وربح فيها تصدق بالربح فان اشرى بثمها شبيئا آخر فربح فيه طاب لهالربح وكذا اذا ادعى عليه رجل مالا وقضاء اياء ثم تصادقا انه لم يكن له عليه شي وقد ربح المدعى فالدراهم بطيبه الريح كذا فالهداية (قولدو منجع بين حر وعبدا وبين شاة زكية

فالواجب ردهینه (ولکل و احد من المتعاقدین فسخه) قبل القبض و بعده مادم محاله جوهرة و لابشترط فیه قاض (فان باعه المشتری نفذیسه) و امتنع الفسخ لتعلق حق الغیزیه (و من جع بین حر و عهد او شاة ذکیة وميثة بطل البيع فيرما) قال في اليناسع هذا على وجهين ان كان قد سمى لهما ثمنا و احدا فالبيع باطل بالاجماع و ان سمى لكل و احدمنهما ثمنا هلى حدة فكذلك عند ابى حنيفة و قالا جاز البيع في العبدو الذكية و بطل في الحرو الميثة قال في التصميح و على قوله اعتمد المحبوبي و المنسف في العبدوبي و ألنسفي و الموسلي (و ان جع بين عبدو مدبر) او مكانب او امولد (او) جع بين (عبده و عبد غيره صبح في العبد عند المعنى في خدل في العقد ثم بخرج فيكون البيم بالحنصة في البقاء على المتاه من المتمن كالنب المنسفة في المناه على المناه على المناه على المناه المناه على المناه على المناه على المناه الم

دون الابتداء و فابدة ذلك تصيخ كلامالعانل مع رعاية حق المدير ان كال (ونهي رسولالله صلى الله عليه وسلم عن النجش) و هو ان يزيد في الثمن و لا يريدالشراء ليرغب غيره (وعن الـوم على سوم غيره) وعن الخطبة على خطبة غيره اا في ذلك من الايحاش والاضرار وهذا اذا تراضي المتعاقدان على مبلغ المساومة فاذا لم بركن احدهما الى الآخر و هو بيم من يزيد فلابأس به على مانذكره وماذكرنا هو مجمل النهي في النكاح هداه (وعن تلق الجلب) ای المجلوب او الجالب وهذا اذاكان يضر باهل البلد قال كان لايضر فلا بأس به الا اذا ليسالسعن هذا قال في المجتبي هــذا على الوالدين لما فيه من الغرور والضرر (و پسع الحاضر) و هو المفم في المصر والقرى (البادي) وهو المفيم في البادية لان فيه اضرار باهل البلد

و ميثة بطل البيع فيمما جميعاً) و هذا عنــد إبى حنيفة ســوا، ســمى لـكل واحد مَهُمَا ثَمَنَا عَلَى حَدَةَ أُولِم بِسَمَ لأَنَّ الصَّقَةَ تَضَّبَتْ صَحِيْحًا وَ فَاسْتُدَا وَالفَّسَادُ فَي نَفْس العقد فوجب أن يبطل في الجميع كما لواشر أهما ثمن وأحد و قال أبو يوسنف و محمد اذا سمى لكل واحد منهنا ثمنا جاز في العبــد والذكبة و بطل في الحر والميثة و أن لم يسم لكل واجد منهما ثمنا فكما قال ابو حنيفة (فولد و. أن جم بين عبــد و مديرًا وبين عبده و عبد غيره صبح في العبد محصته من الثمن) و بطلُّ في الآخر و هذا قول اصحان الثلاثة و قال زَفَر نفسر فيما اذا جم بين عبد ومدير لأن بيم المدير لا بجوز فصبار كالحر ولنبا ان المدير مدخل تحت العقبد و تلحقه الاجارة لوبر حكم ماكم بجوازه والمكانب و ام الولد مثل المدير اذا ضم اليــه العبد الفن و اذباع عبدين فسات احدهما قبل التسليم او استحق او وجد مديرا او مكاتباً صم البيم ف الباق بحصية من النمن (قولد ونهى رسولالله صلىالله عليه وسلم عن النجش و عن السموم على سموم اخبه) النجش بفتحتين و يروى بالسكون ايضًا وهو ان يزيد في ثمن المبيع ولارغبة لهفيه ولكنه محمل الراغب على أن يزيد في الثن وهذا النمي مجهول على مااذ اطلبه المشترى عنل قيمته او اكثراما اذا طلبه بعقل من قيمته فلابأس ال زيد ف عنه المان يبلغ قيمة المبيع وانهم يكنه رغبة فيه • واما السوم على وم اخيه فهو ان يتساوم الرجلان في السلمة و يطمئن قلب كل واحد منهما على ماسمي من الثمن ولم بيق الا المقد فعارضه شخص آخر فاشترى اما اذاكان قلب البابيع غيرمستقر بماسمى من الثمن ولم يحتبح البه ولم يرضه فلابأس بذلك لان هذا بع من يزيد (قوله وعن تاقي الجابو من يع الحاضر البادى) وصورة تلق الجلب ان الرجل من أهل المصر اذا سمع بمبى قافلة معهم طعاما واهل المصر في فحط وغلاء فخرج يتلقاهم ويشسترى منهم جميع طعسامهم ويدُخل به المصر وبيمه على ما ريد من النمن ولو تركهم حتى دخلوا باعوا على اهل المصر متفرقا توسيع اهل المصر بذبك و اما اذاكان اهل المصر لا يتضرعون بذبك فانه لا يكره و قال بعضهم صمورته ان شلقاهم رجل من اهل المصر فيشسرى منهم بارخص من سمر المصر و هم لا يطون بسمر اهل المصر فالشراء جائز في الحكم و لكنه مكروه لانه غرهم سواء تضرر به اهل المصر اولا واما بيع الحاضر اليادي فهو انه اذا وصل الجالب بالطمام لفيه الحاضروقال له سلم الى طعامك لاتوثق لك في بيعه فيتوفر عليك تمنه وقيل معناه بيع الحاضر من البادى و هو ان الرجل من اهل المصر

وفى الهداية بيما لشرح البلحاوى وصورته ان تكون اهل البلد ج ل (٣٤) فى قعط و هو بييع من اهل البدو طمعا فى النمال اه و على هذا اللام بمنى من اى من البادى و قال الحلوانى صورته ان بجئ البادى بالطعام الى المصر فلا يتركه السمسار الحاضر بيعه بنفسه بل يتوكل عنه و بيعه ويغلى على الناس و الوتركة لرخص على الناس و على هذا قال فى الجبنى هذا التفسير اصيم كذا فى الغيض

(و عن البيع عند اذان الجمعة) الاول و قد خص منه من لا جمعة عليه منح (وكل ذلك) المذكور من قوله و نمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى هنا (يكرة) نحر عا اصريح النهى (و لا بفسد به العقد) فبجب الثمن لا القيمة ويثبت الملك قبل القبض لان النمى ورد لمعنى خارج عن صلب العقد مجاورله لا لمنى في صلب العقد ولا في شرائط المحمة فارجب الكراهة لا الفساد والمراد من صلب العقد البدل كذا في غاية البيان (ومن ملك) بلى سبب كان (عموكمين صغيرين احدهما ذو رحم محرم من الآخر) من الرحم ﴿ ٢٦٦ ﴾ و به خرج المحرم من الرضاع اذا كان

اذا كان له بلسام او علف و اهل المصر في قحط و هو لا يبيعهما من اهل المصر و اكن يبعمه من أهل البادية عُن غال فهذا مكروه وأما أذا كان أهل المصر في سيمة ولا يتضررون بذلك فلا بأس به (قوله و من البيع عنسد اذان الجمة) بعني الاذان الاول بعد الزوال (قوله وكل ذلك مكروه) اى المذكور من قوله و نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن النجش الى هنا (فوله و لا ينسد به البيع) حتى انه بجب الثمن دون القيمة و يثبت به الملك قبل القبض (قوله و من ملك عملوكين صغيرين احدهما ذو رحم مخرم من الآخر لم يفرق بينهماً) وكذلك لوكان احدهما كبرا والآخر صفرا لم غرق بإنهما الى أن سِلغ الغلام و تحيض الجارية و انما ذكر لفظ الله ليتناول وجوء اللك من الهبية والشراء والارث والوصية و غر ذلك و لان الصغير يستأنس بالصغير والكبير شعاهده فكان في بِمَ احدهمًا قطع الاستيناس والمنع من التماهد و فيه كرك الرحمة على الصغار ثم المنع معلول بالقرابة المحرمة النكاح حتى لايدخل فيه محرم غير قربب ولاقريب غير محرم ولا يدخل فيه الزوجان حتى جاز التفريق بينهما وكلما يكره من التفريق في البيع فكذا يكره فىالقحة فى الميراث والغنسائم ولو اجتمع فىملكه صغير وكبيران وكل واحدمنهما ذورحم محرم من الصغير ان كانت قرابة احدهما اقرب الى الصغير من الآخر نحوان بكون احدهما أبا والآخرجدا أو أحدهما أما والآخر جدة أو أحدهما اغالاب لمولام فلا بأس أن يبيع الابعدمنهما أويبيع الصغيرمع الاقرب وأما أذا كانت قرأيتهما الىالصغير سواء نحو ان بكون كلاهما اخوىن لاب و ام او كلاهما اخوىن لاب اوكلاهما اخوين لام اوعمين او غالبن فالقياس ان لابيبع احدهما لان حق كل واحد منهما سواء و في الاستحسسان لابأسان يبيع احد الكبيرين ولو كانت قرابة الكبيرين الى الصغير من الجانبين وقرابتهما اليه سوا. نحو أن يكون له أب وأم أو أخ لاب و أخ لام أو خال أوعم فالذي يدل بقرأبة الام قام مقام الام والذي يدل بالاب كالاب واذا كان للفصيراب واجتموا في ملك واحد فليس له ان يفرق بين احد منهم فكذا هنا وكذا اذاكان له عة و خالة و اماب او امام لم يفرق ينه وبين احد منهما (قو له فان فرق بينهما كره له ذلك و جاز البيع) و يأثم فان كان كبرين فلا بأس بالتفريق بينهما و قال ابو يوسـف البيع باطل في الولدين وجائز في الاخوين ثم التفريق ادًا كان المعنى فيهما فلابأس مثل ان يجني احدهما جناية في ني آدم فلابأس ان يدفع

رحما كابن الم هواخ رضاعاً (لم نفرق بينهما) ببيع و تحوه و عبر بالنق مبالغة في المنع عنه (وكذلك انكان احدهما كبيرا) لان الصغير يستأنس بالصغير والكبروالكبر تعاهده فكان في بيم احدمما قطع الاستيناس والمنع من التعاهد وفيه ترك المرجمة على الصغار و قد او عد عليه ثمالمنع معلول بالقرابة المحرمة لمنكاح حيىلا دخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم و لاالزو جان حيى جاز التفريق بدنهما لان النس ورد عملاف القياس فيقتصر على مورده ولابد من اجتماعهما في ملكه حتى لوكان احدهماله والآخر لفيره لا بأس يبيع واحد منهما ولوكان النفريق بحق مستعن فلا بأس به كدفع احدهما بالجناية وبيعه بالدن ورده بالعيب لان المنظور البعد فع الضرر عن غره لا الاضرار

به كذا في الهداية (فان فرق بينهما كره له ذلك) لما قلنا (و جاز البيع) لان ركن البيع (الجاني) صدر من اهله في محله و انما الكرهة لمنى مجاور فشابه كراهة الاستيام هدايه (و ان كانا كبير بن نلا بأس بالتفريق بينها) لا نه ليس في معنى ما ورد به النص و قد صحح انه عليه الصلاة والسلام فرق بين مارية و سيرتين و كانسا امتين اختين هدايه

﴿ باب الاقالة ﴾ (الاقالة) مصدر اقاله وربما قالوا قاله البيىع بغيرالف وهي لفة قليلة مختاروهي لفة الرفع وشرعا رفع المقد جوهرة و هي (جائزة في البيع) ﴿ ٢٦٧ ﴾ بلفظين ماضبين او احدهما مستقيل كما اوقال اقلني فقيال الهلئك لان

الجانى منهما و يمسك الآخر و ان حصل فيه التفريق وكذا لو استملك و احدمنهما مالالانسان فا نه باح فيه و ان كان يؤدى الى التفريق وكذا اذا اشتراهما فوجد باحدهما عيبا فله ان يرد المعيب خاصة و عن ابى يوسف يردهما جميعا او يمسكهما جميعا ولا يرد المعيب خاصة ولا بأس ان يكاتب احدهما و يعتقه على مال او على غير مال لا نه لا تفرق فيه لان المكاتب او المتق يعسر احق نفسه فيدور حيث مادار صاحه

- ﴿ باب الاقالة ﴾ -

الاقالة في اللغة هي الرفع و في الشرع عبسارة عن رفع المقد (فولد رحمالله الاقالة جائزة في البيع عثل الثمن الاول) لان المقد حقهما فيملكان رفصه وخص البيع لان النكاح والطلاق والعتاق لانقبلها ويصح بلفظين يعبر باحدهما عن الماضي والآخر عن المستقبل مثل النكاح لانه لايحضرهما المساومة كالنكاح و هذا قولهما و قال مجمد لا يصمح الا بلفظين ماضيين كالبيء ولا تصمح الابلفظ الاقالة حتى لوقال البايع للشترى يعني ما اشتريت مني بكذا فقال بعث فهو سِم بالاجماع فيراعي فيه شرائط البيم ولايصح قبول الاقالة الا في المجلس كما في البيع (قوله نان شرط اكثر منه أو أقل فالشرط باطل) هذا اذا لم يدخله عيب اما اذا نعيب جازت الإقالة بافل من الثمن و يكون ذلك عضالة العيب ولا مجور باكثر من الثمن فان أقال باكثر من الثمن فهي بالثمن لا غير (قُولُه و مَى فَسَخَ فَى حَقَ المُتَعَاقَدِينَ بِيعَ جَدِيدٌ فَى حَقَ غَيْرُهُمَا فَى قُولُ ابِّي حَنْيَةٌ ﴾ في هذا تفصيل ان كانت قبل القبض فهي فسيخ اجماعاً وان كانت بعد القبض فهي فحيخ عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف هي سِع وقال مجمد ان كانت بالثمن الاول او بافل فهي فحيخ وان كانت باكثر او بجنس آخر فهي بيع ولا خلاف بينم انها بيع في حق الغير سنواء كانت قبل القبض او بعده و قال زفر هي فسيخ في حقهما و حق الغير ولا مثال كيف تكون فحا في حقهـا بيما في حق غيرهمـا و هي عقد واحد فنقول لا متنع مثل ذلك في أصول الشرع الا ترى أن الهية بشرط العوض في حكم البيع في حق الغير و لهذا نثبت فيها الشفعة.و هي معنى الهبة في حق المتعاقدين من اعتبار القبض فها كما يعتر في الهبة فكذا الاقالة و مقال انما جعلت فسخا في حق المتساقدين عملا بلفظ الاقالة لان لفظها يني من النسيخ والرفع و انما جعلت بيما في حق غيرهما علا يمني الاقالة لا بلفظها لانما في المعنى مبادلة المسال بالمال بالتراضي و هذا احد البيم فاعتبرنا الهفظ في حق المتعباقدين و اعتبرنا المعنى في حق غيرهما عملا بالشمهين و أنميا لم يعكس بان يعتبر اللفظ في حق غيرهما والعمل بالمني في حقهما لان اللفظ قائم بالمتعاقد بن والهفظ لفظ الفحخ فاعترنا جانب الهفظ في حق المتعاقدين لقبام اللفظ عهما و أذا أعترنا لفظ الفح بهما تمين العمل بالمني في حق غيرهما لامحــالة العمل بالشـــبين و فائدة قوله

المساومة لأتجرى فيالاقالة فكانت كالنكاح ولا يتعين مادة • قافلام • بل لوقال تركت البيع و قال الآخر رضیت او اجزت نمت و بجوز قبول الاقلة دلالة بالفعل كم إذا قطعه قيصا في فورقول المشترى اقلتك و تنقد مفاسختك و اركتك قم (عثل الثن الاول) جنسا وقدرا (قانشرط) احدهما (اقل منه) ای الثمن الاول الا اذا حدث فىالمبيع عيب عند المشترى فانها تصيم بالاقل (او اكثر) او شيئا آخر او اجلا (فالشرط ماطل) والاقالة ماقية (وبرد مثل الثمن الاول) تحقيقا لمعنى الاقالة (وهي) اي الاقالة (فعن في حق المتعاقد ين) حيث امكن جعله فخسا و الا فيطل (سِم جديد في حق غيرهما) لو بعد القبض بلفظ الاقالة وهذا (في أول ابي حنيفة) و عند ابى يوسف بيع الاان لا عكن جعله بعسا فيعمل فسحا الا اللاعكن فيطل وعند مجدهو فسخ الااذا تعذر جعله فاغنا فجمل بما الا ان لا عكن فيبطل هداله وفي

التحييم قال الاسبيمابي والصميم قول ابي حنيفة قلت واختار- البرهاني والنسنى وابر الفضل الموسلي وصدر الشريعة اه و قلنا لوبعد الفبض بلفظ الاقالة لانها اذاكانت قبل الفبض كانت فسخا في حق الكل في غير العقار

فسيخ في حق المتعاقدين يظهر في خس مسائل • احديها أنه بجب على البادم ردالثمن الأول وما سيما عندالاقالة مخلافه بأطل * والثانية الالاقالة لاسطابهـــا الشروط الفاســـدة ولو كانت بِمَا لفَسَدَت * والنَّالِثَةُ أَذًا تَعَالِدُ وَلَمْ يَسَرَّدُ الْمُبْتِعُ مِنْ الْمُثْرَى حَي بأعه منه ثانيا جاز السِم وأوكانت بيضًا لكان لايجوز ان يبعه منه قبلالقيض وأو باعبه من غيره لايجوز لانما فيحق غيرهما سِم جديد واوكان البيم غير منقول كالعقار بجوز بيعه من غير المشترى ابضًا عندهمُمَّا خلافًا لمحمد • و الرابعة الَّا و هب البابع البينع • ن المُسترَّى بعد الاقالة قبل الفيض والاستنزداد فالهبة جائزة وصارائبيس المشترى بالهبة ولا تبطل الاقالة فلوكانت بيما فوهبه المشترى من البابع فقبله البابع ينفسخ البيع بعني اذا وهب المشترى المبيع قبل القبض للبادع فقبله البادع انفسخ اذبيع بينهما * والحامسة لوكان كيليا اووزنيا وقد باعه مكايلة اوموازنة فتقابلا واسترداابابيعالمبيع من غيركبل ولا وزن صح قبضه و لو كان بيما لما صح قبضه بغير كيل و لا و زن بل كان يلزمه اعادتها و نائدة قوله سم في حق غيرهما لوكان المبيم عقارا فسلم الشفيم الشفعة في اصل العقد ثم تقابلا وعاد المبيع الى الله المالبابيم فطلب الشفيع الشفعة في الاقالة فله ذلك لكونها بعا جديدا في حق غير هما وكذا اوكانالمبيه صرفا فالتقابض من كلا الجانبين شرط لصحة الاقالة فيجل في حق الشرط كبيم جدد وكذا لوو هبالرجل شيئا وقبضه ولم يعوضه حتى باعه الموهوبله من آخر ثم تقابلا ليس للواهب انبيرجع في هيته على البايع و صار كأن البايع اشتراها في عنى الواهب (فوله و هلاك التمن لا عنم صحة الاقالة و هلاك المبيع عنم منها) لأن و فم البيع بسندعى قيامه وهوقائم بالمبيم دون الثمن * وقوله * وهلاك المبيح عنع منها لانه اذا هلك المبيع ، بق الثمن والثمن لاشمين بالعقد واذا بتي مالاشعين بالعقد وهلك ماشعين بالعقد لم بق هناك عقد فلا مسى لرفعه واذا تبايما عينا بعين مما تعين كل واحد منهمـــا بالعقد وتعابضا ثم هلك احدهما في مشرعه ثم تقابلا فالاقالة صححة وعلى مشترى الهالك قيمنه او مثله ال كان مثليا ويسلم الى صاحبه ويسستردالعين منه وكذا أو تقابلا والمعقود عليهما قاعُمــان ثم هلك احدهما (قو لد و ان هلك بعض المبيع جازت الاقالة فيافيه) لقيام البيع فيه واوكان المبيع عبدا قطمت كمة عندالمشترى وأخذ ارشها ثم تقابلا ردالثمن كله وأخسذ العبد ولاشيء للبادم منارشاليد ويطيب للمشترى

-مى باب المرابحة والتولية كى⊸

البيع على ضربين بدع مساومة و بيع ضمان فبيع المساومة هو ماتقدم من البياعات و بيع المضمان ثلاثة اضرب بدع المرابحة و بيع المواضعة و بيع التولية والتولية على ضربين تولية الكل وتولية البعض فتولية الكل تواية وتولية البعض اشتراك (فقو له رجمه الله المرابحة نقل ماملكه بالمفدالاول بالثمن الاول مع زيادة ربح) اعلم ان في كل قيد من هذه الفيود اعتراض * وقوله * نقل ماملكه ، ينبغى ان يقال من العروض لانه اذا اشترى الدنانير بالدنانير الدراهم من ابحة * وقوله • بالمفدالاول ، من حقه اوالدراهم بالدراهم بالمفدالاول ، من حقه

ولوبلفظ المفاسخة او المتاركة أوالنزاد لم تكن بيعا الفاقا واو بلفظ البيع فبيع اتفاقا (و ولاك الثن لاعنم صحة الاقالة) كا لاعنم صدالبيم (و هلاك المبيع عنع منها) لانه محل البيع و الفسيخ (فال هلك بعض المبيع جازت الاقالة فياقيه) لقيام المبيم فيه و لو تمابضا تجوز الاقالة بمدهلاك احدهما ولاتبطل ملاك احدهما لإنكلو احد منهما بيع فكان البيع باقيا هدايه ﴿ بابالمرابحة والتولية ﴾ ئروم في باز ألمن بعديان لمن (الرائحة) مصدر راع يشرها (نقل ماملكه بالعقد لاول با^{لث}ن الاول) و او حكما كالقيم وعبريه لانه

لغالب (مع زیادة ریح

والتولية) مصدر ولى غيره جمله واليا و شرها (نقل ماملكه بالعقد الاول) واو حكماكام (من غير زيادة ريح) ولانقصان (ولاتصح المرابحة و) لا (التولية حتى بكون الموض بماله مثل) لا نه اذا لم يكن له مثل فلوملكه ملكه بالقيمة و هى مجهولة و لوكان المشترى باع مرابحة ﴿ ٢٦٩ ﴾ بمن بماك ذلك البدل وقه باعه بريح دراهم أوشى من المكيل موصوف جاز

لانه مقدر على الوفاء عا الترم هداله (و بجوز ان بضيف الهرأس المال اجرة القصار والصباغو الطراز) بالكهرعلم الثوب (والفتل واجرة حمل الطعام) لان العرف حار بالحساق هذه الاشياء وأس المال في عرف البجار ولان كل مازند في المبيع اوفي قبمته يلحق به هذا هو الإسل وماعددنا بهذه الصفة لان الصبغ و احوائه بزيد في المين والحل نزيد فيالقيمة اذالقيمة تختلف باختلاف المكان هدايه ولكن نقول قام على بكذا و لا مقول اشتر شه بكذا) كيلا يكون كذباوسوق الغنم عنزلة الحل مخلاف اجرة الراعي وكرا بت الحفظ لانه لا تربد في العين و لا القيمة فتح (فاز اطام المشرى على خيانة فالراعة) باقرار البايم او برهان او نکول (فهو) ای الشتری (مالحیار عنا ابي حنيقة أن شاء أخذ بجميع الثمن والأشاء فسيخ لغوات الرضى (و ال اطلا على خيانة ق النولية اسقط

أن ايمال نقل ماملكه من السلع عا ملكه لانه لايشترط العقد فيما ملكه الاترى ان من خصب عبدا و آبق من يد الغاصب و قضى القياضي عليه بالقيمة ثم عاد العبد فللغاصب ان يبيع العبد مرابحة على القيمة التي اداها ولم يكن هناك عقد • وقوله • بالثن الاول • من حقه ان يقال يما قام عاميد لانه لوضم اجرة القصار والصباغ والطراز جاز و هذا اذا جم كان اكثر من التمن الاول (فولد والتولية نقل ماملكه بالعقد الاول بالثمن الاول من غير زيادة ربح) لماروى ان ابابكر رضى الله عنه اشترى بمبرين فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ولني احدهما فقال هو لك بشر ثمن فقال اما بشير ثمن فلا (فولد ولايصح الرابحة ولا التولية حتى يكون الدوض عاله مثل كالمكيل والموزون) لانه اذا كان له مثل قدر المشترى على تسليمه (فُولَة و بجوز أن بضيف ألى رأس المال اجرة القصار والصباغ والطراز والفتال واجرة حمل الطعام) الفتل هو مانصنعونه في أطراف النباب بحريراوكمان وبجوز ازيضيف ايضا اجرة الحياط والغسال والسمسار وهوغير الدلال واجرة سائق الغنم من مكان الى مكان ولا يضيف اجرة راعى الغنم ويضم نففة الرقيق وكسوتهم و علف الحيوان بالمعروف فان اسرف فيه بضم قدر المعروف دون الزيادة ولا تضم لفقته على نفسه في سفر. ولا ما الفق على الرقبق في تعلم عمل أو في تعليم الفرآل ولا أجرة البيطار والخسان والرابض وأجعل الابق والفداء في الجنساية واجرة البيت الذي يحفظ فيه و لو اشترى دجاجة فباضت عنده ثلاثين يضة فباع البيض بدرهم ثم اراد ال يبيع الدجاجة مرابحة ال كال الفق عليها مثل ثمن البيض جازله ال بضيف ما النَّق علماً لا يُه جمل ثمن البيض عوضًا عما النَّق و أنَّ لم سَفَّق علماً لا مجوز بعها مرابحة (قو له و مفول قام على بكذا و لا مقول اشترينه بكذا) لئلا بكون كاذبا و لو اشترى سلعة بدارهم جياد فرضي البايع باخذ الزيوف علمها جازله أن يبعها مرابحة على الجياد (قوله و أذا أطلع المسترى على خبيانة في المرابحة فهو بالخبيار عنب ابي حنيفة أن شباء اخذه بجميع الثمن وأن شاه رده) يعني اذا كان بحال يحتمل الفسيخ والاطلاع على الخيانة اما بافرار البابع او بالبينة او بنكوُّ له عن البين و انما اخذه بجميِّم الثمن لان الحبَّانة في المرابحة لا تخرج العقد عن موضوعه ولم يرض البادع بخروج المبسع من يده الا بجملة سمىها من الثمن فلا بخرج باقل منها (قوله و أن أطلع على خبيانة في النولية اسقطها من الثمن) لان الخيانة في التولية نخرج العقد عن موضوعه لانها دخلا في عقد التولية فلو نفينا الخيانة كان عقد مراعة و ذلك ضد ما نصداء و لانه لولم محط الخيانة في النولية لاتبق تولية وفي المرامحة اذا لم تحط تبق مرامحة وان كان نفاوت

المترى (من النمن) عند ابى حنيفة اينسا لانه لولم بحط فى النولية لا ببق توليدة لانه يزيد على النمن الاول فيتغير المصرف فيتعين الحمط وفى المرابحة لولم يحط متى مرابحة و ان كان يتفاوت الرسح فلا يتغير التصرف فامكن الفول بالتخير فلو هلا قبل ان يرده أو حدث فيه ما يمنع الفهم بلزمه جميع النمن في الروابات

الربح فلاينفير عن موضعه فلوهلك المبيع قبل ال برده او حدث فيــه ما يمنع الفسيح بازمه جميع الثمن (قوله و قال ابو يوسف يحط فيهما) قياسًا على التولية (قوله و قال مجدً لا محط فهما وله الحيــار) لا له لم برض مخروج المبيَّع من ملكه الا مجملة سمىها فلا مخرج باقل منها فان شــا، اخذ وان شــا، ترك وصورة الحبانة في المراجحة والتولية ـ انه اذا اشترى ثوبا بنسمة و قبضه ثم قال لآخر اشترانه بعشرة فوليتك بما اشترائه او باعه مرابحة عشرة باحد عشر قال ابو بوسف فيهما ليس للمشترى خيار ويلزمه البيع ولكن يرجع في الثولية بالخيبانة وهي درهم وفي المرابحة بالخيانة و حستها من الريح وهي درهم وعشر درهم و قال محمد فيهما جميعاً المشترى بالخيار از شاء رضى به بجميع الثمن وان شاء رده و هذا اذا كان المعقود عليه محلا الفسيخ والابطل خياره ولزمه جميع الثمن و ابو حنيفة فرق بينهما فقال في المرابحة مثل قول محمّد و في التولية مثل قول ابي يوسف و يبال الحط في الرابحة اذا باع ثوبا بعشرة على رج خسة ثم ظهرانه اشتراً عَالَية فانه عط قدر الخيانة من الاصل و هو الجس وذلك درهما وما قاله من الربح و هو درهم فيأخذ النوب باثني عشر درهما و لو اشــرّى سلعة بمن لا تجوز شهادته من الوالدين والمولودين والزوجة لم بجزله ان بيعه مرابحة عنــد ابي حنيفــة حتى بين لانه يلحقه تهمة في ذلك لانه قد جعل مال كل واحد منهما كمال صاحبه و لانه محايهم فبسار كالشراء من عنده وقال ابو نوسف و محمد له ذلك من غير ببان و اجمعوا انه لو اشــترى من مكاتبه اومدىره او عبده المأذون سـواه كان عليه دين اولا او مماليكه اشتروا منه فانه لالديمه مرابحة حتى بين وان اشــترى من مصاربه او اشــترى مضاربه منه فانه يديمه مرائحة على اقل الثمنين و حصة المضارب من الربح نحو ان يكون من المضارب عشرة دراهم بالنصف فاشترى مها ثوما بعشرة و باعه من رب الممال بخمسة عشر فالله يبيعه مرابحة باثني عشر ونصف اي بانل الثمن وهو عشرة و حسته من الربح وذلك درهمان ونصف و او اشتری نسب: له این له آن سیمه مرابحهٔ حتی بین (فولد و من اشتری شيئًا مَا يَعْلُ وَ يَحُولُ لَمْ يَجْزُلُهُ بِيمَهُ حَتَّى يَغْبِضُهُ ﴾ مناسبة هذه المسئلة بالرامحة والتوليه إن المرابحة انما تصبح بعد القبض ولا تصبح قبله و قيد يقوله لم يجز بيعه ولم يقل لم يجز ان شصرف فيه ليفع المسئلة على الانفساق فان عند مجمد بجوز الهبة والعسدقة والرهن قبل القبض فيما نقل و محول فكان عدم جواز البيع على الاتفاق كذا فىالنهاية والاجارة والمرامحة والتولية لاتجوز بالاتفاق واما الوصية والعتق والتدبر واقراره باتها ام واده بجوز قبل القبض الاتفاق وفي الكتابة وبحثمل ان يقال لانجوز لانها عقد مبادلة كالبيع و يحتمل أن يقال تجوز لانها أوسع من البيم جوازا وأن زوج جاريته قبل القبض جاز ولو جعل المنقول اجرة فنصرف الموجر فهـا قبل القبض لا بجوز قال الخجندي أذًا اشــترى منقولا لا يجوز بيمه قبل القبضلامن بابعه ولا من غيره فان باعه فالسيع الثانى باطل والبيع الاول على حاله جائز ولو باعه من البسايع فقبله لا يصحح البيع ولا ببطل البيم الاول ولووهيه من البايع فقبله بطلالبيع ويكون بمنزلة الاقالة وأن لم يقبل الهبة

الظاهرة هدانه (وقال ابو وسف محط فيهما) لان الاصل كونه تولية ومراعمة و لهذا تنعقد مقوله وليتك بالثمن الاول او بعتمك , مرامحة على الثمن الاول ادًا كان معلوما فلاند من البناء على الاول و ذلك بالحط غير اله محط في التولية قدرالخيانة من رأس الميال وفي المرابحة منيه ومن الربح (و قال مجمد لاعط فيمنا) لان الاعتبار للنسبة اكمونه معلوما والتولية والمرائحة ترويج و ترغيب فيكون وصفا مرغوبا فيه كوصف الملامة فيغير بفواته قال في التعجيم واعتدة ول الامام النسني والبرهاني و صدر الشريعة (ومن اشترى شيئا عامقل و بحول لم بجزله بعه حي بقبضه) لان فيه غرر انفساخ العقد على

اعتبار الهلاك (وبجوز بيع المقبار قبل القبض عند ابى حنيفة وابى يوسيف) لأن ركن البيع صدر من اهله في محسله ولأغرر فينه لأن الهلاك في العقبار نادر بخيلاف المنقول والغرر المهى عنه غرر انفسياخ العقد والحديث معلل بهذا هدايه (وقال ﴿ ٢٧١ ﴾ محسد لا يجوز) رجوعا لاطلاق الحديث وأعتبارا بالمنقول

هداله قال فيالتصميح و اختار قول الامام من ذكر قبله (و من اشــتری مکیلا مكاللة او موزونا موازنة) يعنى بشرط الكيل والوزن (فاكتاله المشترى (او اتزنه ثم باعسه مكابلة او موازنة لم بجز المشترى منه) ای المشتری الثانی من المشترى الاول (ان سمه ولا) ان (يأكله حى بعدالكيل و الوزن) لاحتمال الزيادة صلى المشروط وذاك البابع والتصرف في مال الغير حرام فبجب التحرز عنسه مخلاف مااذا ياعه مجازفة لازالزبادةله هداله ويكني كيله من البابع بحضرة المشسرى بعد البيع لاقبله فلوكيل بحضرة رجمل فشراه فساعه قبل كيله لم بجز وان اكتاله الثاني لمدم كيل الاول فلم يكن قابضًا فنح (والتصرف في النمن) ولو مكيلا او ورزونا فهستانی (قبل القبض جائز) لقيام الملك وايس فيه غرر الانفساخ بالهلاك لعدم بعيثها بالتعيين

بطلت والبيع صميم على ماله (فولد وبخوز بيعالعقــار قبلالقبض عنــد ابى حنيفة و ابى يوسف) لان المقار فى محل قبضه فلم يحبِّج الى تجديد قبض كما لواشترى شـيئا في يد نفسه وكان مقبوضا في دم على وجه مضمون كالفصب ونحوه اما اذاكان مقبوضا على وجه الامانة كالمارية ونحوها فلابد من نجديد القبض (قول له وقال محمد لابجوز يع العقار قبل القبض ﴾ اعتبارا بالمنقول وصار كالاجارة والاجارة لانجوز قبل القبض اعتبارا بالمنفول وصار كالاجارة والاجارة لاتجوز قبلالقبض اجماعاً على الصحيح (قو لد ومن اشترى مكيلا مكايلة اوموزونا موازنة فاكتاله اواتزنه ثم باعه مكايلة اوموازنة لم بجز المشترى منه ان ميمه ولانتصرف فيه ولاياً كله حتى بعيدالكبل والوزن فيه 'انيا) لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن سِم الطعام ختى يجرى فيه الصاعان صاع البابع وضاع المشترى ولاله بحتمل أن زيد على الشرط وذاك البسابع والتصرف في مال الغير حرام بخلاف ما اذا باعه مجازفة لان الزيادة له ولا بعتبر بكيل البايع قبل البيع وان كان بحضرةالمشترى لانه ليس صاعالبابه والمشترى وهوشرط ولايكيله بعدالبهم بغيبة المشترى لانالكيل من باب التسليم ولاتسليم الا بحضرته وان كاناه البابع بعد البيع بحضرة المشرى فقد قبل لابكتني به لظاهر الحديث لانه اعتبر صاعين وألسميم أنه يكنني، لان البيع صار معلوما بكيل واحد قال في النهاية. في هذه الممثلة قبود نقم مها الاحتراز عن مسائل آخر قيد بالشراء لانه اذا ملك مكيلا او موزونا بالهية اوبالميراث اوبالوصية جازله ان يتصرف فيه قبلالقبض وقبل الكيل والوزن وقيد بكون المكيل والموزون مبيعا لانه اذا كان ثمنـما بجوز النصرف فيه وقيد بكونه مكايلة حتى اوباعه مجازفة جازالتصرف فيه قبلالكيل • وقوله • ظكناله او انزنه ، اى كاله لنفسه اووزن لنفسه ثم ماعه مكايلة أى ثم ماع المشرى بشرط الكيل ابضا ما اشتراء بشرطالكيل * وقوله • لم يجز للشرى منه • اى لم يجز للشرى الثانى من المشرى الاول ان يبيمه حتى بعيدالمكيل لنفسه كماكان ذلك الحكم فىحق المشترى الاول فان كاله لنفسه حين اشتراء لم يكف ذلك للششرى الثاني و أن كان محضرة المششرى الزاني لانه لابد من كيلين (قولد والتصرف في الثن قبل القبض جائز) وكذا بجوز النصرف في المهر وبدل الخلع وبدل العتق على مال وبدل الصلح عن دم العمد قبل قبضه وقد قال الطعاوى اذالفرش لأبجوز النصرف نيه قبل قبضه وهو ليس سحيح (قوله وبجوز الشترى ان يزيدللبايع في الثمن و يجوز البايع ان يزيد المشترى في البيع) وقال زفر لايلحق ذلك المقد ويكون هبة مبتدأة ان قبضها صحت وان لم يقبضها بطلت لنا ان المقد في ما كمهما يدليل جواز الفسخ فيه فجاز الحساق الزيادة به كال العقد ولان البيع قد يقغ على جارية فتلد

مخسلاف المبيع هدايه وهدذا في غير صرف وسلم (ويجوز المشترى ان يزيد للبادع في الثمن) واو من غير جنسة في المجلس وبعده خلاصة بشرط قبول البادع وكون المبيع قائما (ويجوز البادع ان يزيد في المبيع) ويلزمه دفعها ان قبلها المشترى

(ويجوز) له ايضا (ان يحط من الثمن) ولو بعد قبضه وهلاك إلمبيع (و شعلق الاستحقاق بجميع ذلك) لانما تلتحق باصل العقد وهند زفر تكون هبة مبتدأة ان قبضها صحت والابطلت (ومن باع غن حال نم اجله اجلا معاوماً) او مجهولا جهالة منقاربة كالحساد والدياس ونحو ذلك كامر وقبسل المديون ﴿ ٢٧٣ ﴾ (صار) الثمن (مؤجلا) وان

قبل القبض فيدخل ولدها فالبياع واذا بإز الحاق الزيادة بغير تراس من طربق الحكم فيجوز مع التراضي اولى فان زيد في المبيع مالا يجـوز بيعه ولا يجوز الشراء به فقبلالآخر انفضخ المقد عند ابى حنيفة وقالا الزيادة باطلة والمقد بحساله وال زاد فالثمن بعد هلاك المبيع او بعد عنقه او تدبيره او استبلاد الامة جاز عند ابي حنيفة. وعندهما لايجوز الزيادة وعلى هذا الخسلاف اذا زاد فيمهر اسرأته بمد موتهما عنده بجوز وعندهما لا يجروز وق الهداية لا تصيح الزيادة بمبد هلاك البيع فاظاهر الرواية لان البيع لم بيق على ماله يصبح الاعتباض عنه يعنى بذلك الزيادة في الثمن اما الزيادة في المبيع بعد هلاك المبيع فني البقيالي بحوز مخلاف الزيادة في الثمن (فولد وبجـوز أن يحط من النمن) ولو حط بعــد هلاك المقود عليه باز اجمــاعا (قوله ويتعلق الاستحفاق بجميع ذلك) بعني الاالزيادة تلحق بالزيد عليه فيصير مع المزيد عليه عوضًا لما يقابلهما من العقود عليه فجمل كأنَّ العقد من الانسدا، ورد عليهما ف وبِسانه في مسائل * مَهُمَا أَذَا أَشْرَى عَشْرَة أَثُوابٍ بِمَائِلًا دَرَهُمْ فَرَادُ البَسَائِمُ بعد المف ثوبا آخر ثم اطلع المسترى على عيب في احدى الثيباب ان كان قبل الغبض فالمشترى بالخيار ان شماء فسيخ البيع فيجميهما وان شماء رسى ما وان كان بعد القبض فله رد المعيب بحمسته من الثمن وان كانت الزيادة هي المعيسة وكذا المسترى او زاد البادم عشرة دراهم فاستحق كلهـ فللمشرى أن يرجم عليه عالة وعشرة كذا فياليناجِيع • ومنها أن الشيفيع يستحق الشينمة بما بق بعد الحط وكذا المراجحة والنولية علىالكل فيالزيادة وعلىالبَّاق في الحط • ومنها أذا أشــترى عبدا عائة ثم زأده المشرى رطلا من خير فقبله البابع صحت الزيادة ويلتمق باصل العقد فيفسد البيع عند ابي حنيفة وعندهما لايصيح الزيادة ولايفسند البيم (فو لد ومن باع عن حال ثم اجله أجلا معلوما صار ووجلا) لان الثمن حقه فله ان يؤخره تيسيرا على من هو عليه الاثرى أنه علك أثراء مطلفا فكذا موتنا وهذا كثمن البيساعات وهل المستهلكات لان هذه الدون بجوز أن ثبت مؤجلة النداء فجاز أن بطرأ عليهما الاجل مخلاف القرض وان اجلها الى اجل مجهول ان كانت الجهالة متفاحشمة كهبوب الرياح ونزول المطر وقدوم فلان من سفره والى المسرة فالتأجيل باطل والثمن حال وان كانت متقداربة كالحصاد والدياس والنيروز والمهرجان وقدوم الحاج صحالتأجيل عنزلة الكفالة ومن مات وعليه سلم أودن سواه الماجل حل ماعليه والاصل أنَّ موت من عليه الدين سطل الأجل لان الاجل من حقه وقد بطل حقه عوثه وموت منه الدين لاسطل الاجل لان الاجل من حق المطاوب و هو حي و ليس اور ته ان يطالبوه قبل الاجــل (قو له و كل د ن حال اذا اجله صاحبه صمار ،ؤجلا الاالقرض نان تأجيله لايصيح) لانه اصطناع معروف

اجله الى مجمول جمالة فاحشة كهبوب الريح وتزول الطروالي المسرة فالنأجيل باطل والثمن حال (وكل دين عال) كنفن الباعات و بدل المتملكات (ادًا اجله صاحبه) وقبل المديون (مسار مؤجلا) لانه حقمه فله أن يؤخره تسيرا على من عليه الاري انه علك أبراءه مطافيا فكذا موقتا ولان هذه الدون بجوز أن تبت ورجلة النداء فجاز ان يطرأ علمها الاجل بخلاف الغرش ولذلك استثناه فقال (الاالقرض فان تأجيله لا يصح) لانه اعارة وصلة في الاشداء حتى يصح بلفظ الامارة ولا علكه من لاعلان النبرع كالوصى والصي ومبارضة في الانتهاء فعلى اعتبار الاشداء لابلزم التأجيل فيه كا فالاهارة اذ لاجبر في النبرع وعــلي اعتبار الانتهاء لايصيح ابضا لانه يصير سم الدرهم بالدرهم نسبئة وهو ربا وهذا مخلاف ما ادًا اوصى ال مقرض من ماله الف

درهم فلامًا أنَّ سنة حيث بلزم من ثلاثة أن يقرضوه والابطالبوه قبلالمدة لأنه وصية بالتبرع عنزلة (وفى) الوصية بالخدمة والسكني فيلزم حقا اللصي هدامه وفى جواز تأجيله جبر على اصطناع المعروف ولانه اعارة وصلة فى الابتداء حتى تصح بلغظ الاعارة ولا علكه من لا علك التبرع كالصبي والوصى و معاوضة فى الانتهاء فعلى اعتبار الابتداء لايلزم التأجيل فيه اىلن اجله ابطاله كما فى الاعارة اذلا اجبار فى التبرع وعلى اعتبار الانتهاء لإيصح تأجيله لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسيئة و هو ربوا

و باب الربوا ﴾

بكسر الراء مقصبور على الاشهر ويثنى بوان بالواو على الاصل و قد مقال ريان على التحقيف كما في المصاح واللسبة البهربوى بالكسر و الفيم خطأمغرب (الربوا) لفة مطلق الزيادة و شرعا فشل حال من عوض عميار شرعى مشروط لاحد المتماقدين في المعاوضة كما اشار الى ذلك مقوله هو (محرم في كل مكيل او موزون) واوغير مطموم ومقنات و مدخر اذ بيع بجنسه متغاضلا فالعلةفيه الكيل مع الجنس او الوزن مع الجنس) قال في الهداية وبقال القدر مع الجنس و هو اشعل اه يعنى بشمل الكيل والوزن معا (فاذا سِع الكيل او الموزون مجنسه مثلا عثل جازاابيام) لوجود شرط الجواز و هو المسائلة في المعيار (وان تفاضلا) او كان فيه نسآه (لم بجز)

۔ می باب الربوا کھ⊸

الربرا في اللهذ هو الزيادة وفي الشرع عبارة عن عقد فاسد بصفة سواء كان هناك زيادة اولى الاثرى ان يتم الدراهم بالدراهم نسيئة ربوا وليس فيه زيادة والربوا حرام بالكتاب والسنة ، اماالكتاب فقوله تعالى فو وحرم الربوا كه واماالسنة فقوله صلى الله عليه وسلم اكل ورهم واحد من ربوا اشد من ثلاث وثلاثين زينة بزينها الرجل ومن ثبت لحمه من حرام قالنار اولي به ، وقال ابن مسعود ، آكل الربوا و موكانه وكاتبه وشاهده اذا عموا به ملعونون على ان محد صلى الله عليه و سلم الى يوم القيمة ، كذا فى النهاية (قولد رجم الله الربوا محرم ف كل مكيل وموزون اذا يسع بجنسه متفاضلا) سواء كان مأكولا او غيرما كول (قوله غالطة فيه الكيل مع الجنس والوزن مع الجنس) ويقال القدر مع الجنس وهو اتحل لا نه يتناول الكيل والوزن معا بخلاف لفظ الكيلفانه لايتناول الوزن ولفظ الوزن لايتناول الكيل و اما لفظ الغدر فيشملها معا و قال الشافعي العلة الطم منالجنس في المطمومات والثنية فيالا تمان وقال مالك العلة الاقنيات والادخار مع الجنس وفائدته فبمن باع قفيز نورة بتغيرين نورة لا يجوز عندنا اوجود الكيل مع الجنس و عند الشافعي بجوز لعدم الطم وكذا بجوز بيع بطنحة ببطختين وبيضة مبيضتين وحفنة بحفنتين هنسدنا لمدم الكيل ولا بجوز عنده اوجود الطم قال في الهداية ومادون نصف صاع في حكم الحفنة لانه لا تقدير في الشرع بمنا دونه حتى لو باع خس حفنات من الحنطة بست حفنات منهما و هما لا بلغان حد نصف صاع جاز البيح و او باع حفنة بقفيز لا يجوز كذا في النهاية قال لانه اذا كان احد البداين لايلغ حد نصف صاع والآخر يبلغه اويزيد عليه فبيع احدهما بالآخر لا يجوز وكذا مايدخل تحت الوزن كالحديد والرصاص فان الربوا يثبت فيدعندنا لوجود القدر وهوالوزن والجنس وعنده لانتبت فيه لعدماأ طم والثمنية والجنس بانفزاده يحرم النسآء عندنا وقال الشافعي لايحرم النسساء * بيانه اذا باع هرويا جروى او مريا عروى نسيئة لابجوزعندنا وعنده بجوزوكذا اذاباع شاة بشاة نسينة لابجوز عندما وعنده بجوز وكذا اذا باع عبدا بسبد الى اجل لا يجوز لوجود الجنسية و هي بانفرادها تحرم النساء واجموا على إن التفاضل محل (قو له واذابع المكيل او المورون بجنسه مثلا عثل جاز البيع. و أن تقاضلا لم يجز) لأن الفضل ربوا لقوله عليه السلام • الحنطة مثلا عثل والفضل بوا والشعير بالشعير مثلا عثلواللح بالملح مثلاعثلوالتمر بالتمر مثلا عثلاوالفضل ربوا والذهب بالذهب مثلا عثل بدا يدو الفضل ربوا والفضة بالفضة مثل عثل بدا يد والفضل لتُمنق الربوا (ولا بجوز بيع الجيد بالردى عا) ثبت (فيه الربوا الامثلا عنل) لان الجودة اذا لاقت جنسها فيما يثبت فيه الربوا لاقيمة لها جوهرة وقيد عا ثبت فيه الربوا لاخراج مالايدخل تحت القدر كحفة بحفتين وتفاحة بنفاحتين وفلس بفلسين وذرة من ذهب وفضة عا لايدخل تحت الوزن عثايما ﴿ ٢٧٤ ﴾ باعيانهما فانه بجوز التفاضل لفقد القدر

و محرم النسآ ، اوجود الجنس فلو انتق الجنس ايضا حل مطلقا لمدم العلة (فاذا عدم الوصفال) اي (الجنس والمني المضموم اليه) من الكيل او الوزن (خل التفاضل والنسآم) بالمدلاغير التأخير مغرب لعدم العلة المحرمة والاصل فيه الاباحة هدانه (و ادًا وجدا حرم التفاضل و النسآء) لوجود العلة (وانوجد احدهما) اى القدر وحده او الجنس وحده (وعدم الآخرحل الثقاضل و حرم النمآء) ولومع التساوى واستثنى ق الجيم والدرر اسلام النفود في موزون لئلا بنسدًا اكثر ابواب السلم وحرز شخنا تبعما لغيره ان المراد بالقيدر المحرم القدر المثفق مخلاف النفود المقدرة بالسجات مع المقدرة بالامنان والارطال (وكل شي نص رسول الله صلى الله عليه و سلم على تحريم التفاضل فيه كيلا فهومكيل ابدا) اي (وان ترك الناس الكيل فيه مثل) الاشياء الاربعة المنصوس علما (الحنطة والشمير والتمر

ربوا ، و يروى • مثل بمثل ، بالرفع على معنى بيع التمر بالتمر مثل بمثل و بالنصب غلى معنى بيموا التمر بالتمر مثلا بمثل و لو تبابسا صبرة طعمام بصبرة طعمام مجازفة ثم كيلنا بعد ذلك فكانت متساويتين لم مجز العقد و قال زفر بجوز لانه قد وجدت المماثلة ولنا ان المعتبر لجواز العقد العلم بالمساواة هند العقد فاذا لم يعلم ذلك كان النساوى معدوما او موهوما فيما بني امره على الاحتياط فلا يجوز (قوله و لا يجوز بيع الجيد بالردى بمنا فيه الربوا الا مثلا بمثل) لان الجودة أذا لاقت جنسها فيمنا شبت فيـه الربوا لا قيمة لهـا (قوله و اذا عدم الوصفان الجنس والمني المضموم اليه حل التفاضل والنساء) لعدم العلة المجرمة والمراد بالمغي المضموم اليــه هو الكيــل ق الحنطة والوزن في الفضة بعني القـدر اما الكيل او الوزن و هذا كالهروي جالروي والجوز بالبيض لعـدم العلتين • والنسآ. بالمد التأخير (قو له و اذا و جــدا حرم النفاضل والنساء) لوجود العلة مثل الحنطة بالحنطة والفضة بالفضمة لانه وجد الجنس والمني المضموم البيه (قو له واذا و جد احدهما وعدم الآخر حل النفاضل وحرم النسآء) مثل الحنطة بالشعير والفضة بالذهب لقوله عليه السلام • اذا اختلف النومان فبيعوا كيف شئتم يدا بيد و لا خير فيــه نســيثة ، و اعلم ان الحنطة والشمير جنسان بجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا وقال مالكهما جنس وأحد و ثمسار النحيل كالها جنس واحد و ان اختلف الوانهـا و اسماؤها كالمبرني والمعاني والدقل فلا مجوز النفاضل فما لقوله عايم السلام • التمر بالتمرمثلا عنل ، وهوعام وعمار الكروم كالهاجنس واحد و ان اختلف اوصافها لان اسم العنب بقع عليها والزبيب جنس واحد و ان اختلف او مسافه و بلدانه والحنطة كلها جنس واحد و ان اختلفت اومسافها و اذا يع التمر بالزبيب والزبيب بالحنطة اوالتمر بالذرة بجوز متفاضلا بعد ان يكون حينا بسين ولا بجوز نسيئة لان الكبل جمهما ولحوم الغنم كلها جنس واحد ضأثها ومعزها والنجمةبعنز والنيس فلو ماع لجم الشاة بشصمها او البتما او بسوفها مجوز متفاضلا ولا مجوز نسيئة لان الوزن جمهما ولا يجوز بيع غزل القطن بالقطن متساويان لان الغطن ينقس ادًا غزل نهو كالدقيق بالحنطة (قولد وكل شي نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم النفاضل فيه كبلا فهو مكيل الما وان ترك الناس الكبل فيه مثل الحنطة والشمر والتمر وألملح) لان النس اقوى من العرف والاقوى لايترك بالادنى فعلى هذا اذا ياع الحنطة بجنسها متساوية وزنا او الفضة بجنسمها مخاثلا كيلا لا يجوز عنسد ابى حنيفة و مجد وان تعارفوا ذلك لنوهم الفضل على ما هو المناد فيه كما اذا باعه مجازفة الا انه يجوز السلم في الحنطة وتحوها وزنا لوجود السلم في معلوم ولان المسلم فيه لايعتبر فيه المماثلة وانما يعتبر فيه الاعلام على وجه لا يبق بأيهما منازعة في التسليم و ذلك محصل

وأَلْمُحُ ﴾ لان النس اقوى من العرف والاقوى لايترك بالادنى فلو باع شيئا من هذه الاربعة بجنسها متساويا (بذكر) وزنا لا بجوز وان نعورف ذلك لعدم تحقق المساواة فيما هو مقدر فيه (وكل مانس على تحريم النفاضل فيه وزنا فهو موزون ابدا) اى وان ترك النساس الوزن فيه (مثل) الاثنين الآخرين (الذهب والفضة) فلو باع احدهما بجنسه متساويا كبلا لا يجوز وان تعورف كما مر (وما لم ينص عليه) كغير الاشبياء السنة المذكورة (فهو محمول على عادات الناس) لانها دلالة ظاهرة وعن النباني اعتبار العرف مطلقاً لأن النس على ذلك لمكان المُسادة وكانت هي المنظور البّ وقد تبدلت وخرج عليه سعدي أفندي استقرأش الدراهم صددا وكذا قال العلامة ﴿ ٢٧٥ ﴾ البركوي في او اخر الطريقية أنه لاحييلة فيه الا التمسيك بالرواية

يذكر الوزن كما محمسل بذكر الكيل (قولد وكل شي أمن على تحرمه وزاً أماو موزؤن ابدا وان ترك الناس الوزن فيه مثل الذهب والفضة) حتى لوباع الفضة والذهب بامثالهما كيلا لا بجوز وعنـد ابي يوسـف انه بجوز (قولد وما لم ينس عليه فهو مجمول على عادات النباس) لانها دلالة ظاهرة (قوله وعقد الصرف ماوقع على جنس الاممان يعبر قبضه وقبض عوضه في المجلس) لعوله عليه السلام « الفضية بالفضية ها ، وها ، ، و ومنياه بدا بيد اي خيذ » والفصر فيه خطيا. (قُولِه وما ســوا. بما فيه الروا يشر فيه التعيين ولا يشر فيه التقــابش) وهذا كن باع حنطة بحنطة باعيانهما او شميرا بشمير فان التقابض في المجلس لابسر فهما ولا يضرهما الافتراق من المجلس قبـل التقـابض ويقبض كل واحـد منهمـا ما اشتراء في اي وقت شاء مخلاف الصرف وهمذا اذا كانا عينين اما اذا كان احدهما دنا والآخر عينا ان كان المدين هو المبيع جاز ولابد من احضار الدين والقبض في المجلس قبل الافتراق بالدانهما لأن ماكان دسا لانعمين الا بالقبض ولوقبض الدين منهما ثم تفرقا جاز سمواء قبض العين اولا وال كان الدين هو المبيع لم بجز وان احضره في المجلس كما اذا قال اشتريت منك قفز حنطة جيدة بهذا القفيز قانه لا يجوز وان قبض الدين فىالمجلس لانه جعل الدين مبيعا فصار بايعا ماليس عنده ومعرفة الثمن من المبيع بدخول حرف الباء فيه (قوله ولا بجوز بيع الحنطة بالدقيق ولابالسويق) يعني لامتفاضلا ولا متساويا لان الحنطة دقيقها وسمويقها جنس واحد فاذا باع الحنطة بالدقيق صاركاته باع دقيق بدقيق وزيادة لان الدقيق فَ الحَمْطَةُ مَجْمُمُ فَاذًّا فَرَقْتُ اجْزَأُهُ بِالطَّحْنُ زَادُ وَعَـلَى هَذَا لَا بَجُوزَ بِيعِ الحَنطَةُ مُجْمَع المقلوة بغير المقلوة يقال مفلوة ومقلية لفتان فصيمتان ويجوز ببع الدقيق بالدقيق اذا تساويا فىالنعومة ولايحوز بمالدقيق بالسويق عند ابى حنيفة لامتفاضلا ولامتساويا لانه لايجوز ببع الحنطة المقلوة بالحنطة غيرالمقلوة ولا ببع السبوبق بالحنطة فكذا ببع اجزائهما لقيامالمجانسة من وجه بعني آنه لامجانسة بين الحنطة والسوبق صورة فعرفنا المجانسة باعتب ر مانى الضمن والذى فيضمن الحنطة دقيق فثبنت المجانسة بين الدقيق والسوبق والحنطة باعتبار مانىالخين قبلالطين وقال ابويوسيف ومحد بجوز بيع

الضعيفة عن ابي بوسف الكن ذكرشارحها العارف سيدى عبدالغني ماحاصله ان الممل بالنسعيف مع وجبود العيج لابجبوز ولكن نقول اذا كان الذهب و الفضة مضر وبينوذكر العدد كنابة عن الوزن امسطلاما لاذلهما وزنا مخصوصا ولذانقش وضبط والنقصان الحاصل بالقطع امر جزئي لابلغ المنار الشرعي اله وتمنامه هناك (وعقد الصرف) وهو (ماوقع على جنس الاعمال) من ذهب و فضة (يعتبر) ای بشرط (نیه) ای محمد (قبض عوضيه في المجلس) اى قبل الافتراق بالابدان وان اختلف المجلس حتى لو مقيد اعقيد الميرف ومشيا فرسخا ثم تقابضا وافترقا صحفتم (وماسواه) اى سوى جنس الأعمال (عما) شبت (فيه الربوا بيشر فيه التعيين ولابيشر)

اى لايشترط (فيه النقابض) لتعينه لان غيرالا ممان يتعين بالتعبين (ولا يجوز بيع حنطة بالدقبق) من الحنطة (ولا بالسويق) منهـا وهو المجروش ولا بيم الدقيق بالســويق ولا الحنطة المقلية بشرها نوجه من الوجوء لعدم التسوية لان الميار فكل من الحنطة والدقيق والسوبق الكيل وهو لايوجب التسوية بينهما لانها بمارض النكسير صارت اجزاؤها متكثرة فىالكيل والغمح ليسكذنك فلا يتحفق المساواة فنصر كبيع الجزاف ويجوز بيع الدقيق بالدقيق والسويق بالسويق اذا تساويا نعومة

الدقيق بالسويق لانهما جنسيان باختلاف القصد لانه يقصد بالدقيق انخاذالخبز والمصائد ولا يحصل شيء من ذلك بالسمويق وانما هو تثبت بالحمن والعسل فيؤكل كذلك قلنـــا معظم المقصود وهو النفدى بشملهما فلا ببالي بفوات البعض كالمقلوة مع غسير الفلوة والعلكة بالمسوسة بكسرالواو والعلكة الجيدة مقال حنطة علكة اى جيدة تتمدد كالعلك من غير القطاع من جودتهــا وليها والمــوسة التي اكلها السوس لاتسلح للزراعة ولا نوجب ذلك اختلاف الجنس فكذا الدقيق معالسويق ونجوز بيعالحنطة الثقيلة بالحنطة الخفيفة لان المقود عليه حنطة دون الدقيق وهما على اصل خلفتهما وقد استوبا في الكيل فلهذا جاز (قوله وبجوز بيماللحم بالحبوان عند ابي حنيفة وابي يوسـف وقال مجمد لابجوز الاعلى وجه الاعتبار) وهذا اذا كان اللجم والحبوان من جنس واحمد كما اذًا باع لجمالشاة بالشاة اما اذا كانا جنسين مختلفين بأن باح لجم البقر بالشباة وما أشهه يجوز بالاتفاق كيف ماكان من غير اعتبار الكثرة والغلة ومعنىالاعتبار هو ان يكون أللهم اكثر من اللحم الذي في الشباة البكون اللحم بجنسه من لجم الشباة و الباقي عقابلة الرأس والجلد والاكارع وال لم يكن كذلك يُتحقق الربوا من حيث زيادة الاكارع والرأس والجلد ومن حيث زيادة اللحم وجه قولهما آنه باع الموزون عا ليس عوزون لان الحيوان لايوزن عادة واما اذاكانت الشاة مذبوحة غير مسلوخة واشستراها بلحم شاه فانه لايجوز الاعلى وجهالاعتبار في أولهم جميمًا بأن يكون اللحم المقصول اكثر واراد بفير المسلوخة غير مفصولة عن المفط وال اشترى شناة حية بشناة مذبوحة بجوز اجماها اما هندهما فلا يشكل لانها او اشتراها بلحم بجوز كيف ماكان فكذا اذا اشتراها بشاة مذوحية واما عند محمد انما بجوز لانه لح بلحم وزبادة اللحم في احدهما مع سقطها بازاء سنفط الآخرى فلا بؤدى الى الربوا (قوله و يحدوز يبع الرطب بالتمرُّ مثلا عثل عند الى حنيفة) لان الرطب تمر لان النبي صلى الله عليه وسلم قال حين اهدى اليــه رطب من خير ، اوكل تمر خير هكذا ، شحــاه تمرا وسِعالتمر عمله المتساويا جائز وعندهما لايجوز لانالنبي عليه السلام سئل عن سِمَالرطب بالتَّمر فقـال • اينفس اذا جف نقيل نم قال فلا اذا • قال في النهاية تأويل الحديث انه قيل ان السائل كان وصيا ليتم فلم ير النبي صلىالله عليه وسلم فيذلك التصرف منفعة لليتم باعتبار النقصان عندالجفاف فنع الوصى منه على طريق الأشفاق لاعلى طريق فسادالمقد * فان قبل لوكان الرطب تمرا نبغي ان يحنث فيما اذا حلف لاياً كل رطبها فاكل تمرا • قلنا مبنى الايمان على العرف والعادة وفي العرف الرطب غير التمر وبيم الرطب بالرطب بائز بالاجماع ممتاثلا كذا فىالخجندى وفىشرحه انميا بجوز عند ابىحنيفة اما عندهميا فلانجوز وكذا بيعالبسر بالرطب يجوز عنده وعندهما لايجوز عندابى حنيفة اماعندهما متفاضلا لايجوز لان البسر تمر (قوله وكذلك المنب بالزبيب) يعني انه يجوز بيمه مثلا عثل على الحلاف بجوز عند ابى حنيفة وعندهما لابجوز وقبل لابجوز بالانفاق اعتبارا بالحنطة القابة بفرالمفلية كذا فىالهداية والفرق لابى حنيفة بينالتمر بالرطب وبين سم

وكيلا (وبجوز سِع اللحم بالحيوان) ولو من جنسه (عندالى حنيفة والى وسف) لانه سِم الموزون عا ايس غوزون فبموزكف كان بشرطالتعين لأنحادالجنس وشرط محدزيادة اللحمرا يكون الزائد عفاملة المقط كالزيت بالزينون قال ف التصيم قال الاسبعابي الصيح فولها ومشيعليه النسق والمحبوبي وضدر الشريعة (ويجوز بع الرطب بالتر) و بالرطب (مثلا عثل) كبلا عند ابي حنيفة لانالرطب تمروبيع القرعثل جائز قال في التعميم قال الاسبيماني وقالا لابحوز والعميم قول ابى حنيفة واعتدم النسيني والمحبوبي وصدر الشريعة (و) بجوز بيع (العنب بالزميب) وكذا كل ثمرة تجف كنين ونحوه باع رطها وطها وبابها قال في المنابة كل تفاوت خاق كالرطب والنمر والجيد الردى فهو ساقط الاعتبار وكل ثغاوت بصنع العباد كالحنطمة بالدقيق والحنطة المقلية بغيرها يفسد اه (ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت والسمسم) بكسر السدينين (بالشديرج) ويقسال له حل بالمهملة (حتى يكون الزيت والشيرج اكثر عا في الزيتون والسمسم فيكون الدهن عمله والزيادة بالنجير) بفتح المثلثة وبكسر الجيم التفل وكذا كل ماالنقله قبة كجوز ﴿ ٢٧٧ ﴾ بدهنه ولبن بسمنه (ويجوز بيع السمان) بضم اللام جمع لحم مصباح

(المختلفة بعضها بعض متفاضلا) والمراد لم البقر والابل والغثم فانما البغر والجدواءيس فجنس واحد وكذا العز والضأن والراب والبمسائي هداه (وكذلك البان البقر و الغنم وخل الدقل) بشمنين ردى التمر (مخل العنب) الاختيالاف في الاصبول وكذا فبالاجزاء باختلاف الاسماء والمقاصد (و مجوز سِم الحَبْرُ) ولو من البر (بالحنطة والدقيق متفاضلا) لان الحبر سار عددیا او موزونا والحنطمة مكيلة وعن ابي حنيفة لاخبر فيه والفتوىءلى الأول ولاخير فياستقراضه عددا اووزنا عند الىحنيفة لانه تفاوت بالخز والحباز والتنور والنقمدم والتأخر وعند مجد بجوز العما التصامل وعند ابي نوسف بجوز وزنا ولا بجنوز عددا النفساوت فياحاده هدامه قال فيالدر والفتوي على قول مجمد انءلك واختاره في الاختيار والشحسنه ألكمال واختساره المصنف

المنب بالزبيب على هذه الرواية أن النص ورد باطلاق لفظ التمر عسلي الرطب في قوله عليه السلام ، اوكل تمر خبير هكذا ، ولم يرد باطلاق اسم الزبيب على العنب فافترقا كذا فالنهاية (قولد ولا يجسوز بيم الزينون بالزيت والسمم بالشيرج حتى يكون الزيت والشبيرج اكثر مما فالزينسون والسمسم فبكون الدهن بمشله والزيادة بالمجيرة) ولا خمير في ذلك نسيئة التسيرج السليط والبجيرة العصمارة وان لم يعلم مقيدار مافيه لانجوز لاحتسال الربوا وكذا الجبوز بدهنه والبين بسمنه والعنب بعصيره والتمر لدبيسه واختلفوا فيالفطن بغزله فذكر فيالذخسيرة لابجوز سع غزل الفطن بالقطن متساويا لان القطن شقص بالغزل وهو نظر الحنطة ممالدقيق وفي فتاوى قاضخنان لابجوز ببع الغزل بالقطن الامتسناويا لان اصلهما وأحد وكلاهما ووزون كدا فالنماية وبيع الغزل بالثوب جائز عمليكل عال قال في الهداية والكرباس بالفطن بجوز كيف ما كان بالاجماع (قولد وبجوز سِع العمان المختلفة بعضًا جعض متفاضلًا) يمني لحم البقر لجم الابل أو للحم الغنم أما لحم البقر والجواميس جنس واحد وكذا المرز مع الضـأن والنحت مع العرات لايجوز فيه النفاضـل لانه جنس واحمد وان اختلفت الوالهما (فولد وكذلك البمان البقر والغنم) لانهما هروع من اصول هي اجناس فكانت اجناسا والالية واللحم جنسان وشحم البطن والالية جنسان (قُولِه وخِل الدَّال نخل المنب) للاختلاف بين اصلمِما فجاز سِم احدهما بالآخر متفاضلا ولايجوز نسيئة لانه قد جمعهما قدر واحد وهوالكيل والوزن كذا فيالنهاية (قوله وبجوز سِمالحنز بالحنطة والدقيق منفاضلا) لان الحنز بالصنعة خرج من اصله لانه دخل فيالعد والوزن والحنطة مكيلة وهذا اذا كانا نقدن اوكانت الحنطة نسيئة اما اذاكان الحنز نسيئة قال ابوبوسف بجوز ابضا وعليه الفتوى ولاخر فياستقراض الخبز هددا هند ابى حنيفة لانه يتفياوت بالخبز والخبياز والننور والنقيدم والتأخر يتى في اول التنور وآخره وعند محمد بجوز بهميا لتمامل النياسلة وعند ابي بوسيف بجوز وزنا ولا بحوز هددا للنفاوت في آماده وقال محمد ثلاث من الدياءة اقتراض الحير وزنا والجلوس على باب الحيام والنظر ف مرآة الجيام (قولد ولا ربوا بين المولى وعبده) لان العبد وما في ده ولك المولى ومعناه اذا كان وأذونا ولم يكن مدنونا فان كان مديونا لابحدوز لان مافي ده ليس علك للمولى عند ابي حنيفة وعندهما تعلق به حق الغرماء فصار كالاجني فبَصَفَقَ الرُّواكَمَّا بَصَفَقَ بِينِهُ وَبِينَ مَكَابُهُ ﴿ قُولُهُ ولا بين المسلم والحربي في دار الحرب) هذا قولهما وقال الوبوسيف يثبت بينهما الربوا فدارالحرب لانه معنى محظور فدار الاسلام فنكان محظورا فدار الحرب كالزناء

تيسيرا أه باختصار (ولاربوا بينالمولى وعبده) لانالعبد وما فيده ملك لمولاه فلا يتحققاً لوا (ولابينالمسلم والحربى فدارالحرب) لان مالهم مباح فدارهم فبأى طريق اخذهالمسلم آخذ مالا مباحا اذا لميكن فيه عذر يخلافالمستأمن منهم لان ماله صار محظورا بعقدالامان هدامه والسرقة ولهما ان المسلم اذا دخل اليهم بغير امان يجوزله اخذ مال الحربي بغير طيبة نفسه فاذا اخذه على هذا الوجه بطيبة نفسه كان اولى بالجواز واذا دخل اليهم بامان فاموالهم مباحة في الاصل الا ماخطره الامان وقد خطر عليه الامان ان لا يأخذ ماله الا بطيبة نفسه واذا اسلم اليه ماله على هذا الوجه فقد طابت نفسه فوجب ان يجوز وكذا اذا دخل اليهم محتسبلم بامان فباع من مسلم اسلم في دار الحرب ولم يهاجر البنا جاز الربوا معه عند ابي حنيفة وقال ابويوسف ومجد لا يجوز لا نهما مسلمان فلا يجوز بينهما الربوا كم لوكانا في دارنا ولابي حنيفة ان مال المسلم في دار الحرب اذا لم يهاجر البنا باق على حكم مالهم الاثرى انه اذا اتلفه متلف لم يضمن واما اذا هاجر البنا عم عاد الى دارهم لم يجزال بوا معه لانه قد احرز ماله بدارنا فصار كاهل دارالاسلام

-ه إب الاستبراء كه⊸

هذا باب لم يذكره الشيخ وهو لايستغنى عنه فنقول الاستبراء على وجهين مستحب وواجب فالمستحب استرآء البايع والواجب استبراء المشترى اما استبراء البايع فنقول اذا كان للرجل جارية يطاؤها واراد ان يخرجها من ملكه و علكها غيره فالمستصبلة الالغمل ذلك حتى بستبرمًا محيضة بعد وطئه حتى يطم فراغ رحمها من الولد وكذا اذا اراد ان يزوجها وهي امة او مديرة اوام ولد فالمستحب ان لايفعل حتى يستبرتها بحيضة بعد وطئه فان زوجها بعد ذلكالاستبراء اوقبلالاستبراء فللزوج ان يطأها بلااستبراء واما استبراء المشسرى فالاصل في وجوبه قوله عليه السلام فيسبايا أوطاس • لاتوطأ حامل حتى تضع ولاحائل حتى تستبرى محيضة ، فوجب علىكل من ملك جارية الا ان يقربها حتى يستبرئماً بحيضة سواء ملكها بالبيع اوبالهبة اوبالصدقة اوبالوصية اوبالميراث او بالخلع اوبالحلم او بالكتابة او دفستاليه بجنابة جنتها وسواء حصل له الملك من امرأة او من صغير باعها عليه ابوء اوجده اووصيه اواشتراها عن لايحلله وطئها وكذا اذا كانت بكرا لم توطأ قط فهو سوا، في وجوب الاستبراء لان سبيه استحداث الملك وقد حصله فال كانتِ الامة عمى تحيض استبرأها بحيضة والكانت عن لاتحيض استبرأها بشهر وال كانت حاملا فبوضع الحل ولا يجترى بالحيضة الى استرأها في أثنائها ولا بالحيضة التي حاضمًا بعد الشرآء اوغره قبل القيض ولامالولادة الحاصلة قبل القبض لان السبب استحداث الملك واليد والحكم لابسبق السبب وقال ابوبوست تجزيه الحيضة قبلالقبض فيالشراء والمراث والوصية وليسله فيمدةالاستبراء ان بقبلها ولابمسها بشهوة ولاينظر الى فرجها بشهوة ولابعانقهـا حتى يستبرئهـا لان هذه الاشياء من دواعي الجمـاع والشيء اذا حرم حرم مدواعيه الاثرى الالمظاهر تحرم عليه امرأته وطئا واستمناها ولان الاستبراء لما لم يكن من اذي حرمالوطي ودواعيه كالمدة وليس كذلك الحيض لانه عنع الوطي لاجل الاذي وذلك لانوجد في القبلة واللمس ولو ملك من الجارية نصفها وحاضت ثم ملك

النصف البساق لا يجترى بنك الحيضة و عليه ان يستبرئها بحيضة اخرى و اذا كان الاستبراء بوضع الحل فوضعت حله ان يستمتع منها بمسا سوى الجاع مادامت في ألنفاس كأقلنا في الحائض و اذا انسترى جاربة شراء فاسدا و فبضها لم يطأهــا و ان حاضت فان اشتراها بعد ذلك شراء محيما وقد كانت حاضت منه لم يعتد بنلك الحيضة فال ضبخ القامني البيع بينهما في البيع الفاسد وردها علىالبابع وجب على البابع الاستبراء لأنَّ البيع الفاسد علك به اذا اتصل به الفيض و يحرم الوطئ على المشترى لحقالة تعسالي فاذا عادت الى البايع وجب عليه الاستبراء كمن باع جارية على رجل هي اخته من الرضاحة ثم عادت الى البايع فانه بجب عليه استبراءها كذبك هذا ولو انسترى حاربة و هي من دوات الحيض فلم تحض فعند ابي حنيفة و ابي يوسف لا بطأها حتى تمضى عليها مدة لوكانت حاملا لغلهر الحل و ذلك ثلاثة اشهر قازاد لان الحامل اذا مضت هلما مدة ظهرت علامات حلمها بالنفاخ جوفها او بنزول لبنها ناذا مضت هذه المدة ولم تبين ما حل فالظاهر انها غير حامل فصار كما لو استبرأها محيضة وقال محمد لا بطأها حتى عضى علما شهران و خسة ايام و قال زفر حتى تمضى علما سنتان ولو اشترى عارية لها زوج فقبضها وطلقها وزوجها قبل الدخول بهافلا استبراء عليه واذا حاضت الجارية عند المشترى ثم وجد بها عبا فردها على البادع لم يقربها البادع حتى تحيض حبضة سواءكان الرد بغضاء اورضاء لان الرد بالعبب في حكم بيع ثان كالاقالة ولواقاله نم بجزله ان بطأها حتى يستبرأها كذاك هذا ولا بأس بالاختيار لاسفاط الاستبراء عند الى وسف وقال مجد يكره والمأخوذ به قول ابي وسف فيا اذا علم ان البابع لم مقرما في طهرهـا ذلك و قال محمد فيمـا اذا قربها والحيلة فيما اذا لم يكن تحت المشترى حرة والحيلة ان يتزوجها قبل الشراء ثم بشتريها قال الامام ظهير الدين ينزوجها و بدخل مها ثم بشرّما اما اذا اشرّاها قبل الدخول فلا وأن كان تحته حرة فالحيلة أن يزوجها البابع قبل الشراء والمشترى قبل القبض بمن يوثق به ثم بشتريا و يغبضها ثم بطلق الزوج لان عندوجود السبب وهو استمداث الملك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالاله لم بجب الاستراء وان حل بعد ذلك لان المتبر آو ان وجود السبب وهو استحداث الملك كذأ في الهداية وفي الخبندي الحيلة الله يزوجها البابع قبل المبيع من رجل ليس تحته حرة ثم ببيمها ويسلما الى المشترى ثم يطلقهاالزوج قبل الدخول بها فقل للمشترى بغير استبراء وان طلقها الزوج قبل القبض ثم قبضها المشترى لا تحل له حتى يسترثها

﴿ إِبِ السلم ﴾

حرو باب السلم كه~

لما ذكر اواع البيوع التي لابشرط فيا قبض الموضين او احدهما في المجلس بق منهما النسوطان المذان احدهما بشرط فيسه قبض احد الموضين في المجلس و هو السرف فشرع في بانهما ثم قدم المقد الذي بشرط فيه قبض احد البدلين على الذي يشترط فيه قبض البدلين

لان الترقى انمـا يكون من الأقل الى الاكثر فان الواحــد قبل الاثنين (قول رجدالله السلم جائز فالمكيلات والموزونات والمعدودات التي لا تنفياوت كالجوز والبيض) المراد بالموزونات غير النقدين لانعما أعان والمسلم فيه لايكون الا مثمنا والمكيلات مثل الحنطة والشمير والذرة والدخن والارز وغمير ذلك فان اعملم قدره بالوزن جاز والموزونات كالحمديد والصفر والزعفران وغير ذلك والمعدودات اأتى لاتفاوت فب كالجوز والبيض بجوز السلم فهـا عندنا والصغير والكبير فهـا سـوا. باصطلاح النباس على اهدار التفياوت فيما بخلاف البطيخ والفشاء والرمان لتفياوت آحاده الاترى انه لانقبال هذه البيضية بكذا وكذا الجوز وقال زفر لامجسوز السلم فىالبيض والجوز واما بضالنعام فقد روى عن ابى حنيفة اله لايجوز السلم فيه لانه لايفاوت (قوله والمذروعات) لانه عكن ضبطهـا بذكر الذراع وهو النيــاب فلاد من ذكر صفة الثوب وطوله وعرضه وذرعه وال كان بما جرث العادة سمه وزنا كالحرير فلايد من ذكر وزنه مع ذلك (قوله ولايجوزالسلم في الحيسوان ولا فاطراف) بعني الرؤس والاكارع للنفاوت لانه صددي متفاوت لامقدارلة ولاينضبط بالصنفة وينفساوت بالسمن والهزال والسسن والنوع وشبدة العبدو والعلجة وهو سمر سهل للبرادين وقد تجد فرسمين مستويين فيالسمن والصفة ثم بشترى احدهما باضعاف مايشــترى له الآخر فتفاوت بينهما في المعاني البـــاطنة وهذا ابضا فى بنى آدم لابحنى فان العبدين والامتين يتساويان سنا وصفة وبختلفان فىالعقل والاخلاق والمرؤة (قول ولا فيالجلود عددا) لانها لاتنضبط بالصفة ولا توزن عادة ولكنها تباع هددا وهي عددي متفاوت لان فهما الصغير والكبير فان سمي منها شيئا بسلح للمحف معلومة وذكر طوله وعرضه وجودته جاز وكذا لايجوز السلم فالورق الاان يشترط ضربا منه معلوم الطول والعرض والجودة فحبنئذ يجوز السلم فيه (قو له ولا في الحطب حزماً) لانه متفاوت مجهول الا اذا عرف ذلك بان بينُ طول الحبل الذي بشدمه الحزمة انه زراع اوزراعان فينئذ بجوز (قولد ولا ف الرطبة جرزا) هو تقديم الراء المهملة عسلي الزاء المجمنة جمع جرزة بضمالجم واسكان الراء وهي القبضة من الغث ونحوه (فوله ولا يجوز السلم حتى يكون المسلم فيه موجودا من حين العقد الى حين المحل) المحل بكسر الحاء مصدر عمني الحلول وحد الوجود اللا سقطم من السوق وحدالانفطاع اللايوجد في السوق والكان يوجد في البيوت قال في الهداية ولوكان المسلم فيه منقطعا عندالعقد موجودا عندالمحل وعلىالعكس اومنقطعا فيما بين ذلك لا بجوز وقال الشنافعي بجوز اذاكان موجودا وقت المحل لوجود الفدرة على التسليم حال وجوبه ولنا الالقدرة على التسليم بالقصيل فلاند من استمرار الوجود في مدة الاجل ليمكن من العصيل ولان كل حال من احوال المدة يجوز ان يكون تحلا للمدة بان يموت المسلم اليه فاعتبر ان يكون موجودا فيه ولو اسلم فيما هو موجود

والآخرالمسلم اليه والمبيع المسلم فيه وهو (جائز ف) الذي عكن ضبط صفته كجودته وردائته وسرفة مقداره وذلك بالكيل في (المكيلات و) الوزن في (الموزو نات و) المد في (المدودات التي لاتفاوت) آمادها (كالجوزوالبيض) ونحوهما (و) كذا بجوز (في المذروعات) لامكان سبطها ذكرالذراع والسفة والصنعة ولابد منها لترتفع الجهالة فيتحفق شرط محعة السلم هدايه (ولا بجوز الملم في الحيوان) للتفاوت فالمالية باعتبار الماني الباطنة (ولا في اطرافه) كالرؤس والإكارع (ولا في الجاود صددا) لاتها لاتنضبط بالصفة ولاتوزن عادة ولكنها تباع عددا وهی صددی متفاوت (ولا في الحطب حَزَما ولا في الرَّطبة جرزا) للتفاوت الا اذا عرف ذلك بان بين طول مايشده الحزمة اله شبر اوزراع فحينئذ يجوز اذا كان على وجه لانتفاوت هدايه (ولا محوز السلم حتى بكون المسلم فيه موجودا من حمن المفعد الى حين الحل) حتى لوكان منفطما عند العقد موجسودا عند

من حين المقد الى حين ألحل فحل السلم فلم مقبضه حتى انقطع فالسلم صحيح على حالة ورب السلم بالخيار ان شباء فسخ السلم واخد رأس ماله وان شاء انتظر الى حال وجوده ولحو الله فيا يجوز ان ينقطع عن الدى الناس كالرطب ان السلم في حال وجوده وجعل المحل قبل انقطاعه جاز و ان جعل المحل بعد انقطاعه لا يجوز و يجوز السلم في السمك الملط وزنا معلوما و ضربا معلوما لانه معلوم القدر معنوط الوصف مقدور المتسلم اذهو غير منقطع ولا يجوز السلم فيه عددا لانه متفاوت والمالح هوالذي شق مطاه و جعل فه الملح ولا خير في السلم في السمك الطرى الافي حينه وزنا معلوما و ضربا معاوما لانه سنقطع في زمان الشناء حتى أو كان في بادء لا يقطع تجوز مطافا و انما يجوز وزنا لاعددا وعن ابي حنيفة انه لا يجوز في لحم الكبار منها و هي التي تقطع اعتبارا بالسلم في اللحم عند أبي حنيفة لاطرية ولا عنده كذا في الهداية و في الكرخي لا يجوز السلم في السمك عند أبي حنيفة لاطرية ولا عنده كذا في المهداية وفي المراكبة وقال أبو يوسيف يجوز في المبالح اذا سمي وزنا معلوما والافصيح أن يقال سمك مليح أو علوح ولا يقدال مالح الا في لغة ردية احتجوا لها يقول الشاعي

بصرية تزوجت بصريا ه الهممها المالح والطربا

والجحة اللغة الفصيحة قوله تعالى ﴿ وما يستوى البحران هذا عذب فرات سسائغ شرابه و هذا ملح اجاج ﴾ اىشديد الماوحة ولم يقل مالح واما السمك الصفار اذا كان بكال فالصبح اله يجوزالسلم فيه كبلا ووزنا ولايجوزالسلم فياللح عند ابي حنيفة وان بين موضعا من الشاة لانه يختلف بالسمن والهزال وقلة الدخالة وكثرتها وعندهما ويجوز السلم فىاللحم اذا سمى مكانا معلوما منالشاة لاندموزون مضبوط الوصف وابهذا يضمن بالمثل ونجوز استفراضه وزنا ولابجوز السلم في لحم الطبور اجماعاً لانه لايمكن وصف موضع منه وبجوز السلم في الالية وشمم البطن وزنا لانه لا يختلف (قولد ولا يصبح السلم الا مؤجلا) نان اللَّماما لاثم ادخلا الاجل قبل الافتراق وقبل الاستملاك رأس المال جاز (فولد ولا بجوز الا باجل معلوم) واختلفوا في ادناه ففيل شهرو قبل ثلاثة ايام والاول اصبح كذا في الهداية (فو له ولا يصيح السلم بمكيال رجل بمينه) هذا اذا لم بعرف مقداره لانه ربما يضيع فيؤدى الى المنازعة والابد ان يكون المكيال مما لا ينقبض ولا ينبسط كالقصاع فان كان بمــا ينقبض و ينبسط لا يجوز (قوله ولابدراع رجل بسينه) هذا اذا لم يعرف مقداره ايضا لانه قد يموت قبل حلول اجل السلم (فوله ولا في طعام قرية بسيمًا ولا في تمرنخلة بسيمًا) لانه قدينعدم و أو أسلم في خنطة جديدة أو في درة جديدة لم يجز لانه لايدري أيكون ف تلك السنة منها شي أم لا (قوله ولا يصمح السلم الا بسبع شرائطه تذكر في المقد حنس معلوم) مثل حنطة او شعير او درة او تمر (فقو له و نوع معلوم) مثل تمر رني او معقلي او درة بيضاء او حمراء (قول وصفة معلومة) مثل جيد او وسط (فول ومقدار مماوم) كفوله نفيز او مد او رحال او من (قوله و اجل معلوم) مثل شهر

المفاليس ولوكان قادرا على التسلم لم نوجد المرخص و الاجل ادناه شهر و قبل ثلاثة ايام وقيل اكثر من نسف يوم والاول اصفهداه (ولا يصيح الا باجل معلوم) لان الجهالة فيه مفضية الى المنازعة كما فالبيع (ولايصم السلم عكيال رجل بعينه و لابذراع ر جل بعينه) اذالم بعرف مقدار لانه تتأخرفيه التسلم فرعا يسيم فيؤدى الى المنازعة و لا من أن يكون المكيال عما لابقيض ولا بأبسط كالصاع مثلافان كاندعا فكبس بالكبس كالزنبيل والجراب لا بجوز للنازعة الافرق بالماءللتعامل فيه كذاعن الى يوسف هدايه (ولاف طعام قرية بعينها او عرة نخلة بسينها) لانهر عايمتر به آفة فتنتني قدرة النسمايم الا أن تكون النسبة لمبان الصفة لالنعيين الحارج فنذه (ولايصيح الملم عند إبى حنيفة الابسيع شرائط یذکر فی العقد) و هی (جنس معلوم) كخنطة اوشعیر (و نوع معلوم) کخورانی او بلدی (و صفة معلومة) کجید اوردی (و مقدار معلوم) ککذا كالااووز نا (واجل معلوم) و تقدم ان ادناه شهر (ومعرفة مقدار رأس المسال اذا كان) رأس المال (نما يتملق العقد على) معرفة (قدره) وذلك (كالمكيل والموزون والمدود) مخسلاف التوب والحيوان فانه يصير معلوما بالاشسارة اتفاقا (و) المسابع (تسعية المسكان الذي يوفيه فيه اذا كاناه) اي المسلم فيه (حمل ومؤنة) واما فو ٢٨٢ كه مالاحملله ولا مؤنة فلا ويسلم حيث

او ـــنة (فو له ومعرفة مقدار رأس المــال اذا كان ممــا بنعلق المقد على قدره كالمكبل والموزون والمصدود) واحسرز بذلك من التيباب والحيوان وهذا انميا بشترط عند ابي حنيفة وقال ابي توسيف ومحمد اذا كان رأس المال هينا اشبار البه لم يخبج الى معرفة قدره لان المقصود محصل بالاشارة فاشبه الثمن والاجرة ولابي حنيفة أن جمالة ذلك تؤدى إلى جميالة المنبوض في الشاني لانه أذا أسلم كف فوجد في بعضها زيونا وانفسخ العقبد فيه ولم يعلم مقداره من رأس المال ولا بشبه هذا اذا كان رأس المال ثوبا لان قدره ليس بمعقود عليمه (قولد وتسمية المكان الذي توفيه فيه اذا كان له حل ومؤنة) هذا عند ابي حنيفة وقال الولوسيف ومحمد ليس بشرط واما مالاحساله ولامؤنة فان يسلم اليمه حيث لقيه عند ابن حنيفة وعندهما بسلم في كان المقد وهذا كالمسك ونحوه (قو لد وقال ابو بوسف ومجمد لا تحتاج الى تسمية رأس المال اذا كان معينا ولا الى مكان النسلم ويسلم في مكان العقد) لا نه ملك في هــذا المكان فيسلم (قولد ولا يصيح السلم حتى يقبض رأس المال قبل ان يضارقه) قان دخيل احدهما في الماء ان كأن صافيا لايبطل السلم وان كان كدرا بطل وان ناما في مجلسهما او اغى عليما اوقاما يمشيان معالم يبطل والصرف على هذا ولا بصح السلم اذاكان فيه خيـار الشرط لهمـا اولاحدهمـا لانه عنع تمـام القيض فان اسـقط الاختيــار قبل الافتراق ورأس المــال قائم جاز خلافا لزفر واو افترقا فيالســلم بمد القبض ثم وجد المسلم البه رأس المال زيونا او ينهرجــة نان تجوز بهــا صح السلم وأن استبدلها صح السلم عند أبي حنيفة وقال أبو يوسيف و محمد أن استبداها في مجلس الرد لا سطل واما اذا وجدد بمضيا زبوفا فاستبدله ان كان يسيرا لابطل واختلف في قدره فذكر مجمد انه يستبدل اقل من النصف فان كانت الزُّوفُ النَّصَفُ بِطُلُ العَمْدُ فَهِمَا وَرُوى الوَّ يُوسَـفُنَّا عَنِ الى حَنْيَفُـةُ اللَّه بستبدل ما ينه وبين الثلث نان زاد على الثلث انتقض العقد فسا فان وجمله رأس المال سنوقا او رصاصا بعد الافتراق بطل المقد اجماعا لان السنوق والرصاص ابسا من جنس حقه فصار كانهما افترقا من غير قبض (فو له ولا مجوز التصرف فيرأس المال ولا في المسلِّم فيه قبل قبضه) اما رأس المال فان فبضه في المجلس واجب لحقاللة تعالى فبالتصرف فيه بسقط ذلك ولا يجوز للمسلم اليه اى يبرى وب السلم من رأس المسال لان قبضه في الجلس واجب فاذا ابرأ منه سقط القبض وبطل المقد وهذا اذا قبل رب السلم البراءة فان ردها لم يبطل السلم ولا يجوز ان يأخذ

لقیه (و قال ابو نوسف و محمد لانحناج الى تسعية رأس المال اذا كان معينا) بالاشارة اليه لان المقصود محصل بالاشارة فاشبه الثمن والاجرة وصار كالنوب (ولا) محتاج ايضا (الى) نعيين (مكان التسليم) وان كان له حمــل و وؤنة (ويسلم في موضع العقد) لتمينه للانفاء لونجودالعقد فيه الوجب للتسيم فيه مالم يصرفاه باشتراط مكان غيره فنع قال في التصميم واعتمد قول الامام النسق و برهان الشريعة والمحبوبي وصدر الشريعة والوالفضل الموصلي اه قال الاسبيجابي في شرحه وههنا شروط آخر اغش عنما صاحب الكتاب وهو ان لايشقل البدلان على احد وصني علة الربوا لانه ينضمن ربوا النسآء فيكون فاسدا وان يكون المبلم فيه عايندين بالتعبين حتى لأبجوز السلم في الدراهم والدَّائير وانَّ يكون المقدباتا أيس فيه خبار شرط لهما اولاحدهما اه وتقدم فيالربوا انالقدر المحرم انما هو القدر المتفق عليه فتنبه (ولايصيحالمالم

حتى يقيض) المسلم اليه (رأس المال قبل ان يفارقه) رب السلم ببدنه وان باما فى مجاسهما او اغمى عليهما (عوض) او سارا زمانا لم يبطل كما يأتى فى الصرف (و لا يجوز التصرف فى رأس المال و لا فى المسلم فيه قبل قبضه) اما الاول فلما فيه من تفويت القبض المستحق بالعقد و اما الثانى فلان المسلم فيه مبيع و التصرف فيه قبل القبض لايجنوز هدايه (ولا تجدوز الشركة ولا النولية) ولا المرابحة ولا الوضيمة (في المسلم فيه) قبل قبضه لانه تصرف فيه قبل قبضه (ويجوز السلم ﴿ ٢٨٣ ﴾ في الثياب) و البسط ونحوهما (اذا سمى طولا وعرضا ورقمة)

بالفاف كبفعة وزنا ومعنى قال في المغرب مقال رقعة هذا الثوب جيده براد فاظنه وتخانه مجازا اه الاله اسلم في معلوم مقدور التملم هدانه (ولايجوز المنلم في الجواهر ولا في الخرز) لازاسادها تتفاوت فاحشا حتى لوكانت اللا ل معارا تباع بالوزن يضيح الملم فما (ولا بأس فالدلم فالله بن بكسر الباء الطوب الغير المحرق (والآجر) الطوب المحرق (اذا سمى ملبنسا) بكسر الباء (خولموما) لانه عددى عكن ضبطه وانما يصبر معاوما ادًا دُكر طوله وعرضه وسعكه (و) الاصل فاذلك أنه (كل ماامكن ضبط صفته و معرفة مقداره) بکیل اووزن او عدد ف مفد الاحاد (جاز السلم فيسه) لانه لايفضى الىالمنازعة (وما لابشبط سدفته ولايعرف مقداره) لكونه غرامكيل وموزون واحاده متفاوتة (لابحوز السلم فيه) لانه مجهول مفضى الى المنازعة (و بجوز سع الكلب) و او مقورا (والفهد) والقرد

هوض رأس المال شيئا من غير جنسه لانه يسقط القبض واما المسلم فيه فلقوله عليه السلام • من اسلم في شي فلا يصرفه الى غيره ، و لانه ميم و التصرف في المبيع قبل القبض لايجوز ولهذا لأيجوز ان يأخذ عوضالمسلم فيه شيئا من غير جنسه ولو تمايلا السلم لم يجز ان يأخذ برأس المال شيئًا من غير جنسه قال عليه السلام ، ايس لك الا سملك . اورأس ماك ، اراد بالسلم السلم فيه فصار تقديره لايأخذ الىالسلم فيه عال بقاء السلم او رأس المال حين الفساخ العقد مم اذا تقايلا السلم لم يجز لرب المال ان بشــترى من المسلم اليه برأس المال شيئا حتى يغيض كله ويجوز تأجيل رأس المال بعد الاقالة لانه دِينَ لَا يَجِبِ فَبَضُهُ فَى الْحِبْلُسِ كَسَائُرَ الدَّيُونَ ﴿ فَوْلِهُ وَلا يَجُوزُ الدَّرِكَةُ وَلا النَّوابَةُ فَالْمَسْلِمُ فيه قبل قبضه) لانه تصرف فيه قبل القبض (قولد وبجوز السلم فىالثياب اذا سمى طولًا وعرضا ورقة) بالقاف اى غلظا وتخانة لانه اسلم في مقدور التسليم وان كان ف ثوب حرير فلابد من بيان وزنه ايضا لانه مقصود فيه (قوله ولا بجوز السلم ق الجواهر ولا في الخرز) لانها تنفاوت تفاوتًا فاحشا واما السلم في الحبر ففيه خلاف قال في الهداية السلم فيه جائز في الصبح احترز بقوله في الصبح عن ماروى عن ابي حنيفة انه لابحوز ذكره فيالمبسوط فقال واما السلم في الخبر فلا بحوز عند ابى حنيفة لانه يتغاوت بالنضيح وعدمه وفىالذخيرة عنالامام خواهرزاده لايجوزالسلم فىالحبز عندابى حنيفة لاوزنا و لاعددا وعند ابي يوسف بجوز وزنا واختار الشايخ أول ابي يوسف اذا اتى بشرائط السلم لحاجة النباس البه كذا فالنهاية وفي صغار الاؤلؤ الذي باع وزنا يجوزااسلم فيه لأنه عايملم بالوزن ولاجوزالسلم فالرمان والبطيخ والفثاء والتفرجل لاختلاف العسفر و الكبر فيــه (قوله ولا بأس بالســلم ف١١١ن والآجر اذا سمى ملبنا معلوماً) لانه عددي عكن ضبطه وانحيا يسير معلوماً اذا ذكره طوله وعرضه وسمكه (قوله وكل ما امكن ضبط صفته و معرفة مقداره جاز السلم فيه) لانه لايفضى الى المنازعة (قُولِه ومالاعكن ضبطه ولا معرفة مقداره لايجوز السلم فيه) لانه مجهول يغضى الى المنازعة (قول و بحوز بيع الفهد و الكاب و السباع) و المعلم و غير المعلم ف ذلك سوا. وعن ابي بوست لابجوز بيع الاسد ولا الكلب العقور لانه لاينتقع العمـاً وبجوز بيعالهرة بالاجماع ويجوز بيعالفيل لانه ينتفع بالحمل عليه وبعظمه وفىالهداية الفيل كالخنزير عند محد نجس العين حتى لابطهر جلده بالدباغة وعظامه نجسة لابجوز بيعهما والانتفاع بها وعن ابي حنيفة وابي يوسف هو عنزلةالسبباع باع عظمه و منتفعه وبطهر جلده بالدباغة واما القرد فروى الحسن عن ابى حنيفة ان سعه جائز لانه عكن الانتفاع بجلده كالسباع وعن ابي يوسف لابجوز سعه لانه في الفسالب مناع لللاهي واما لحوم السباع فعن أبى حنيفة في بعها روايتان في رواية لا يجوز واوكانت مذكاة وهوالصميح لانه لاينتفع به ولا عبرة باطعام الكلاب وفيرواية يجوز اذاكانت مذكاة لانه طاهر

(و) سسائر (السباع) ســوى الحنز بر للانفاع بها و بجلدها و النسخر بالفرد و ان كان حراماً لا يمنع بيعه بل يكرهه كبيع العصيردر عن شرح الوهبائية (ولا يَجُوز بِيمَ الْحَرْ وَالْحَنْزِيرِ) لَجَاسَمُما وَعَدَمَ حَلَّ الْاَنْفَاعِ اِنْمَا (وَلَا يُجُـوز بِيمَ دُودَالْفَزْ الْا انْ يَكُونَ مَعَ الْفَرْ) قَالَ فَالْيَنَابِيمِ الْمَذْكُورِ انْمَا هُو قُول ابن حَيْفَةَ وَابن يُوسِفُ وَقُولُهُ الّا انْ يَكُونَ مَعَ الْفَز مجد يُجُوز كيف كان اه قال في الحَلاصة وفي بِيع دُودَالْفَرْالْفَتُوى ﴿ ٢٨٤ ﴾ على قُول محمد انه يجُوزُ وأمانِيم بزرالْقَزَ فِجَائِزُ عَنْدُهُمَا وَعَلِيهِ الْفَتَوَى اللَّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهُ

وكذا قال العددر الثميد

في واقعاله وتبعه النسمق

وكذا في الهبط كذا في

النصيم (ولاسِم) (النحل)

الا مع الكوارات) قال

الاسببجابي و من مجــد آنه

بحذوز اذاكان مجملوعا

والصحيح جسواب ظاهر

الرواية لانه من الهدوام

وغال فىالبنابيع ولإيجوز

بيم النحل وعن محمد انه

مجوز بشرط ان بكون

محرزاو الكال مع الكوارات

اومع العسل جاز بالاجماع

ويقولهما اخذ قاضيحان والمحبوبي والنساني تصميم

(و اهل الذمة في البياعات

كالمسلين لانهم مكافون

محتاجون (كالسلين الا

في الخرو الخنزير خاصة)

ومثله المتسة بخنق او ذبح

نحو مجوسی (فان عقدهم

عــلى الحمر كمقــد المســلم

على المصير وعقدهم

عـلى الخـنزر) والميتة

على ماقبل ولا بجوز سع جاود المينات قبل الدباغ ولا بجوز سع جلد الحنزير واو كان مديوغا لانه لا يطهر بالدباغ واجاز اسمانا سع السرجين والبعر وشراه والانتفاع به للوقود لا بجوز سع الجر والحنزير) لانهما حرام (فوله ولا بجوز سع الحر والحنزير) لانهما حرام (فوله ولا بجوز سع الحر والحنزير) لانهما حرام لم يظهر فيه الفز (فوله ولا الله الا ان يكون مع الفز) وهذا عندهما وقال محمد بجوز وان انفرد اذا كان مجنمها محرزا ولا بجوز سع الهوام كالاحناش والحيات والعقارب والفأرة والبوم والضفدع وغير ذلك (فوله واهل الذمة في البياعات كالمسلمين سواه الافي الحر المنازير خاصة فان عقدهم على الحنزير كعقد الملم على الشمر وعقدهم على الحنزير كعقد الملم على الشمر وعقدهم على الحنزير كعقد الملم على الشمر والمناقب واذا باع المناقب جزرا الموال في اعتقادهم و محن امرنا ان نتركهم وما يستقدون واذا باع الفيض جاز البيم سواء قبض الثن او لم يقبضه فان صارت خلا قبل القبض فالمشترى بالحيار ان شاء اخذه وان شاء تركه عندهما وقال مجد العقد باطل لانه قد بطل بالاسلام فلابصح الا بالاستيناف واو اشترى الذمي عبدا مسلما جاز واجبر على بعه اثلا بستبدله بالحدمة وكذا اذا اشرى محداً اذا الشرى محمداً الجبر على بعه اثلا بعد بعل بعه وكذا اذا الشرى محمداً اجبر على بعه المحدمة وكذا اذا المعدى وكذا اذا المعدى وحداً اجبر على بعه المحدمة وكذا اذا المعدى المحدمة وكذا اذا المعدى المحدمة وكذا اذا المعدد على بعه المحدمة وكذا اذا المعدد على المحدمة وكذا اذا المعدد على بعه وكذا اذا المحدد على بعه المحدد على بعه وكذا اذا المحدد على بعه المحدد على بعه وكذا اذا المحدد على بعد المحدد على المحدد المحدد عد

-ه ﴿ باب الصرف ﴾-

الصرف في اللغة هو الزيادة و منه سميت العبادة النافلة صرفا و الفرض عدلا و منه الحديث و من المحمى الله غير الله لايقبل الله منه صرفا و لا عدلا ، العدل هو الفرض و الصرف هو النفل و سمى الفرض عدلا لانه ادا، الحق الى السخى كذا في النهاية وفي الشرع عبارة عن النقل و الرد في بدليه بصفة مخصوصة (فو له رحمه الله المضرف هو البيع) لا نه ايجاب وقبول في ما اين ليس فيه مهنى التبرع و هذا مهنى البيع الا انه لما انفرد عمان عن البيع الختص باسم كالملم (فو له اذا كان كل و احد من عوضيه من جنس الا عان) الصرف اختص باسم للمقود ثلاثة بعم الذهب بالذهب و الفضة بالفضة و احدهما بالآخر و اذا اختص باسم المصرف اختص بشرائط ثلاثة احدهما و جود التقابض من كبلا الجانبين قبل التفرق بالابدان و الثاني ان يكون بانا لاخيار فيه غان ابطل صاحب الحيار خياره قبل التفرق و رأس المال قائم انقلب جائزا خلافا لزفر و الثالث ان لايكون بدل الصرف و وجلا نان ابطل صاحب الاجل اجله قبل التفرق و تقدما عليه ثم تفرقا عن قبض من الجانبين نان ابطل صاحب الاجل اجله قبل التفرق و تقدما عليه ثم تفرقا عن قبض من الجانبين انقلب جائزا خلافا لزفر و المالوق و نقدما عليه ثم تفرقا عن قبض من الجانبين انقلب جائزا خلافا لزفر رجل له جارية في عنه الموق فضة و زنه مائة درهم باعهما انقاب حائزا خدادة بالنس قالجارية و المالوق و يكون الطوق عمائة من الالف جمالة درهم حالة جاز البيس في الجارية و المالوق و يكون الطوق عمائة من الالف

(كعقد المسلم على النال المال صاحب الاجل اجله قبل النفرق و تقدما عليه ثم تفرقا عن قبض من الجانبين الشاة) لانما اصوال الفلب جائزا خلافا لزفر رجل له جارية في عنقها طوق فضة وزنه مائة درهم باعما في اعتما من المرن هدايه بالف درهم حالة جاز البيح في الجارية والطوق ويكون الطوق عمائة من الالف بتركهم وما يدينون هدايه في الخطر الى المبيع اربعة انواع بيع الهين بالهين والهين بالدين والدين والدين ومن الثلاثة الاول شرع في بيان الرابع فقال (الصرف هو البيع اذا كان كل و احد من الموضيه من نس الاثمان)

الذعب والفضة (قان باع فضة نفضة او دهبا لذهب لم بحز الامثلا عثل) اي متساويا وزناز وان اختلفا ف الجودة والصاغة) لما مرفى الربوا من أنَّ الجودة أذا لاقت جنسها فيما بثبت فيه الربوا لاقيمة لها ﴿ وَلاَ د) أيفاله على الصفة (من قبض الموضيين قبل الافراق) بالابدان حتى او ذهبا عن الجلس عشيان مما في جهة واحدة او إلما في المجلس أو أغمى عليهما لا بطل الصرف عداله (وان باع الذهب بالفضة حاز التفاف ل الختلاف الجنس (روجب النقابس) لحرمة النسآ ، (وان افترقا في الصرف فبل فيض العوضين أو احدهما بطل العقد) لفوات شرط العجة و هو القبض قبل الافتراق ولهذا لابصيح شرطالخيار فيدلانه لاسق الفيض مستحقا ولا الاجل لفوات القبض بان اسقط الخيار او الاجل أمن هوا. قبل الافتراق عاد ا زُا لارتفاعه قبل تقرر الفساد مخلافه بعد الافتراق

حمرنا والجبارية بتسمانة بيما فلو افترقا عن غير قبض من الجبابين بطل الصرف و بيم الجبارية صحيح بتسعمائة مخلاف ما اذا باعهما بالف الى اجل فالصرف باطل اجماعاً و يبطل بيم الجارية ايضا عند الى حنيفة و عندهما لا ببطل في الجارية قانو حنيفة فرق بينهما فقيال في الاولى لا بطل في الجيارية لان العقد فهمما العقد على العجة و انما بطل الصرف لفوات شرط من شرائطه فلم توجب ذلك ابطال البيع في الجارية و في الثنائية انما بطل بنع الجنارية لان الصرف العقيد على الفساد ناوجب ذلك فساد بيم الجارية (قوله نان باع فضة بفضة او ذهب بذهب لم بجرُ الا مثلا عثل) لان المساواة شرط في ذلك حتى أو باع أناء فضه بأناء فضة لا مجوز متفاضلا مخلاف ما أذا ياع أنا، مصنوعًا من تحسل بانا، من محسل حبث نجوز متفاضلاً مم أن النحساس بالنحاس متفاضلاً لا بجوز لان الوزن منصدوس عليه في الفضة و الذهب فلا ينفير فيه بالصناعة ولا نخرج من ان يكون مورونا بالعادة لان العادة لا تعارض النص و اما المحاس و الصفر فيتغير بالصناعة و كذا الحديد حَكُمُهُ حَكُمُ الْعَاسُ لانْ الوزنُ ثَابِتُ فَمِمَا بِالعَرْفُ فَخْرَجُ مِنْ أَنْ بِكُونَ مُوزُونًا بِالصَّعَة لتعارف النماس في سِع المُصَوعُ * أما عددا كذا في الهماية (فو له و ان اختلف في لجودة والصناعة ﴾ لان الجودة إذا لاقت جنسها فيما ندَّت فيه الربوا لا قَيمَالها ولهذا قالوا فين نفصب ثلب فضة فكدره فالمنصوب منه بالخيار ان شناء اخذ قيمنه مصدوغا من الذهب وأنَّ شباء الحدُّ القلب مكسورًا ولاشي له وأذا تبايسًا فَضَمْ مَضَمَّ ووزنَّ احدهما أكثر و مع الأقل منهما شي آخر من خلاف جنسمه فالبيع جاز فال كانت قَيْمَةُ الْحَلَافُ تُبَاغُ قَيْمَةُ الزيادةُ أو أَمَّلُ أَنْ عَالَمُ فَيْهِ مُجُوزٌ مِنْ غَيْرِ كَرَاهُمْ وَأَنْ كَانْتُ قَدْيُلَّةً كالفلس والجوزة والبيضة وأعبا ادخلاه أهوز المفد قأن المقد جائز من طربق الحكم ولكنه مكروه هكذا روى عن محمد آنه كرهه فقيل له كيف تجده في قلبك قال اجده مثل الحبل و أن لم يكن العالاف قيمة ككف من تراب وتحوه فان البيام لا مجوز لأن الزيادة لايكمون بازامًا بدل فيكون ربوا (فو له ولابد من قبض الموضين قبل الافتراق) القولة عليه السلام و بدأ يدوها، وها، و وقال لابن عرجين ذكرله اله يع الذهب بالفضة لا تفارقه و بينكما لبس وفي بعض الاخبار وان و ثب من سطح فثب معه ولا تفارقه حي تستوفي وقال عر وان استنظرك الاحال بينه الا تنظره اي ال مدخل بينه لاخراج مدل الصرف أو غيره فلا تمهله و سواء كان شيئان كالمصوع أولا شمينان كالمضروب أو تعين أحدهما دون الآخر والراد الافتراق بالابدان حي او ذهبا عشبان مما في جهة واحدة فرسخًا أو أكثر أو ناما في المجلس أو أغمى علمها لا بطل الصرف لانهما أيسا عَمْرَ أَمِنَ (قُولُهُ و اذا باع الذهب بالفضة حار التفاضل و وجب التقابض) اما التفاضل فلاختلاف الجنين واما التقابض فلقوله عليه السلام (الذهب بالورق ر والاها، وها، ، (قَهِ إِنَّ وَأَنْ الْمُرْقَا فِي الصَّرْفِ قِبَلِ قَبِضِ العَوْضَيْنِ أَوَ أَحَدُهُمُ الطُّلُ العقد) و فائدته انه لو قبض بعد ذلك لا نقاب جائزًا و بدل هذا القول أن النَّفُ ابض في الصرف شرط

لتقرره (ولا يجوز التصرف في تمن الصرف قبل قبضه) لما من الفبض شرط لمفائه على السحة و في جواز التصرف فيه قبل قبض فواته (و يجوز سع الذهب بالفضة مجازفة) لان المساواة فيه غير مشروطة لكن بشرط التقسابض في المجلس (و من باع سيفا محلا) بفضة (بمائة درهم) فضة (و حليته خسون درهما فدفع) المشترى (من تمنه خسين) درهما (جازالبيع وكان المقبوض من حصة الفضة) التي هي الحلية (وان لم سين) المشترى (ذلك) لان قبض حصمًا في المجلس واجب لكونه بدل الصرف والظاهر من حاله الله يأتي بالواحب ﴿ ٢٨٦ ﴾ (وكذلك ان قان خذ هذه الحسين من

الجواز لا شرط الانمقاد قال في النهاية التقابض في الصرف شرط لبقاء العقد لا لانمقاده و صحته لانه قال في الكشاب بطل المقد ولا بطلان الا بعد الانعقاد والسمة (فولد ولا بجوز النصرف في ثمن الصرف قبل قبضه) حتى لو باع دىنارا بعشرة دراهم فقبل قبض العشرة اشــثرى ثوبا أو مكيلا او موزونا فالبيع فاســد وممن الصرف على حاله يقبضه و يتم الصرف مينهما وكذا ذا إبرأه من عمن الصرف قبل قبضه او وهبه له لم يجز لانه تصرف فيه قبل قبضه * فان قبل البراءة او الهبة بطل الصرف و أن لم نقبلها لم ببطل • قال في الكرخي أذا وهب له ممن الصرف فلم يقبل الهبة عابي الواهب ان يأخذ ما وهب اجبر على الفبض لانه يريد فحخ العقد بالامتناع من القبض فجر على ما يتم به العقــد لان في تمــامه حق الآخر (فَرَلْهُ و بجوز بيع الذهب بالفضد مجازفة) لانه ليس في المجازفة اكثر من التفاضل والتفاضل بين الذهب والفضة حائز فكذا المجازفة الاانه بشرط القبض فيالمجلس قوله و من باع سيفا محلا عائة درهم حليته خمسون درهما فدفع من مُعنه خمسين درهما جاز البيام وكان المقبوض حصة الفضاة و أن لم سين ذلك) لان حصاة النضة يستمق قبضها في المجلس و حصة السبيف لا يستمق قبضها في المجلس فاذا نقد مقدار الحلية وقع مانقد عن المستحق (قو له وكذلك اذا قال خذ هذه الخسين من تمنهما) لان امور المسلمين مجمولة على الصمة ما امكن و عكن ذلك بان يصرف المقبوض الى مابستهن فبضه و لان الاثنين قد يعبر الهما عن الواحد وعن الجماعة • قال الله تمالي ﴿ يَخْرِج منهما الاؤاؤو المرجان كو وانما يخرجا من المالح وانعاقال منهمامم ان الخروج من احدهما لان المالح و العذب يلتقيان فيكون العذب كاللقاح للمالح كما يقال يخرج الولدمن الذكرو الاثي (قو لد فان لم تقابضًا حتى افترقا بطل العقد في الحلية) لانها صرف وكذا السيف إن كان لا يُخلس الا بضرر لا نه لإعكن تسليمه بدون الضرر ولهذا لابجوز افراده بالبيع كالجذع فىالسقف (قُولُهُ وَانَ كَانتَ تَعْلَصُ بَغْيُرَ صَرَرَ جَازَ البِّيعِ فِي السِّيفُ وَبِطَلَ فِي الحَلِيةِ) لانه امكن افراده بالبيع و هذا اذا كانت الفضة المفردة از بد من الحلية فان كانت مثلها او اقل او لا بدرى لا يجوز البيم (قوله و من باع انا، فضة ثم افترقا و قد قبض بعض ممنه بطل البيام فيما لم ينبض وصيح فيما قبض) لا نه صرف كله فصيح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد والفساد طار لانه يصح ثم يبطل بالافتراق فلا يشسيع بخلاف مسئلة السيف و معنى

عنيسا) تحريا للجواز لانه بذكر الاثنيان وبرام به الواحد كما في قوله تعمالي ﴿ يَخْرِج ﴿ مِنْهِمَا الْأُوْلُو والمرجان كو وكذالو قال هذا المجل حصة السيف لانه اسم للحلية ايضا لدخولها في بعد تبعا و اوزاد ځا سد فسد البيع لازالته الاحتمال كاف الهدابة (فاللم فقابضا حتى افترقا بطل المقد في الحلية) لانه صرف و شرطه التفايض قبل الافتراق (و) كذا في (السيف ال كان لا يتخلص الا بضرر) لاله لا عكن تسليمه بدون الضرر ولهذا لا مجوز افراده بالمقد كالجذع في السغف (وان كان يتخلص بدون ضرر جاز البيم فالسيف) لانه امكن افراده بالبيع فصار كالطوق والجارية وهذا اذا كانت الفضة المفروزة ازيد من الحلية فان كانت مثلها او اقل او لا مدرى لا بجوز البيع (وبطل في

الحلية) لعدم التقابض الواجب و الاصل فى ذلك انه متى بسع نقد كمفضض و مزركش بنقد من جنسه يشترط (الشيوع) زيادة ^{الث}من و التقابض و ان بغير جنسه شرط التقابض فقط-مع غيره (ومن باع انا، فضة ثم افترقا وقد قبض) البايع (بعض ثمنه بطل المقد فيما م يقبض) فقط (و صبح فيما قبض

وكانالاناء مشتركة بينهما) لان الاناء كله صرف قصيح فيما وجد شرطةً وبطل فيما لم يوجد والفسساد طار لانه بصبح ثم ببطل بالافتراق فلايشميع هدايه ﴿ ٣٨٧ ﴾ (وآناستحق بمضالاناه) بالبرهان (كانالمشترى بالخياران شاء اخذالباقي

بحصته وان شاه رده) لتعيب بغير مستعه لان الشركة عيب والفرق بين هذه و التي قبلها ال الشركة فى الاولى من جهة المشرى وهذا كانت موجودة مقارنة المقد عيني (و أن باع قطعة نقرة) اي فضة غير مضروبة (فاستحق بعضها اختذ مابق محصته ولا خيسارله) لانما لايضرها التبعيتين (ومن باع درهمين ودينارا بدينارين ودرهم (او کریر و کر شعیر بکری بروکری شعیر (جاز البيع وجعمل كل واحد من الجنسين بالجنس الآخر) لانه طريق متمين الميمة فيحمل عليه صمعا لتصرفه والاصل انالعقد اذا كانله وجهان احدهما يعمصه والآخر نفسده جل على ما يسمعه جوهرة (ومن باع احد عشر درهما) فضة (بعشر دراهم) فضة (وديار) ذهبا) جاز البيم وكانت العشرة بمثلهسا والدشار درهم) لأن شرط البيع فالدارمم التماثل فالطاهر انه اراد 4 ذاك فيق الدرهم بالدشار وهمسا جنسان لايعتبر القساوى فيمسا ولوتبايعا فضمة يفضة اوذهبا بذهب واحدهما اقل ومع اقلهمما شيء آخر

الشبوع ان بكون لكل واحد من البداين حط من جملة الآخر (فولد وكان الاناه شركة بينهمما) ولاخيمار لكل واحد منهما ولم ثبت الحيمار مع ان العسفقة تفرقت عليمة لان ذلك جاء من قبله وهو الافتراق من غير قبض فكأنه رضي نذلك (قو له وان استحق بمضالاناء) بعني بمنسا شعدي الى نصبيب المشتري اولانتعدي (كان المشترى بالخيار ان شباء اخذ الباقي بحصته وان شباء ترك) لان الصففة ِ تَمُرِقَتُ عَلَيْهِ وَفَي قَطْعُ الآنَاءُ صَرَرَ وَلَمِيَاتُ التَفْرِيقِ مِن قَبَلُهُ فَانَ اجَازَ الْمُسْتَعَقَّ قَبَلُ ان عكمه بالاستحقاق بأز العقد وكان الثمنله بأخذه البابع من المشتري ويسلمه البه اذا كانا لمنفترقا بعبد الاجازة ويصمير العماقد وكبلا للمجنز فيتعلق حقوق العقمد بالوكيل دون المجيز حتى لوافترَق المتصاقد ان فبـل اجازة المستحق بطـل المقـد وان فارقه المستمق قبل الاجازة والمنساندان باقبان فيالمجلس صحالمفد (فو له و من باع نقرة فضة فاستحق بعضها اخذ مانق محصته ولاخيارله) لانه بقدر على أن بقطم النفرة ويسلم اليه حصته وفىالمسئلة الاولى فىقطع الانا. ضرر فلاعكن التسليم والدينسار والدرهم نظير القرة لان الشركة في ذلك لانسد عبساكذا في الكرخي (قو له ومن ا باع درهمین و دنسار ا بدنار من و درهم جاز البیع و جعل لکل و احد من الجنسین بالجنس الآخر) لان المقد اذا كانله وجهـان احدهمـا بنصعه والآخر نفســده حمل على ما يصحه وقال زفرلايجوز هـذا البيع ولوباع مائة درهم ودينسارا بالف درهم جاز ولابأسبه لان مائة تجعل عائة منالالف وجعلالدينار يتسعمائة درهم ولواشترى عشرة دراهم ودنسارا باثني عشر درهما وتقابضا جاز وتكون العشرة عنلهما والدنار بالفضل وهذه تسمى قسمة الاعتبار واذا اشترى دينارا ودرهمين بدينارين ودرهمين وتغابضا بإز ويكون الدنسار بدرهمين ودنسار أن بدرهمين وهذه تسمى قَّعَةُ الْحَالَفَةُ بِينَ البِدلَينِ لانَ القَّعَةُ فَيَا فِيهِ الرَّبُوا عَلَى قَّعَينِ احدهُمَا قَعَةُ الاعتبار وهو أنَّ بيبع الجنس بجنسه وغمير جنسه لابجوز نبيه العقد حتى يكون الجنس المنفرد أكثر يما يقدايله حتى بجعل عثمله والفضمل بالجنس الآخر وهذا كبيع عشرة دراهم يخمسة دراهم وديسارا والشاني قعمة المخالفة وهو ان يديم جنسين فهما الربوا بجنسهما وهناك تفاضل مشل درهمين ودنار بدنارين ودرهم ومشل صاعين حنطة وصاع شسير بصاعين شسيرا وصاع حنطة فهو جائز عندنا وبجعل كل جنس في مقابلة الجنس الآخر قال في الاصل اذا اشترى مثقالين فضد ومثقالا من نحاس بمثقال فضــة وثلاثة مثاقبل حديد جاز ويكون الفضة بمثلها ومابق من الفضــة والنحساس بذبك الحديد وكذبك مثقال صفر ومثقال حديد عثقسال صفر ومثقسال رصاص فالصفر بمثله والرصاص بمابق (قولد ومن باع احد عشر درهما بمشرة درهم ودنسارا جاز وكانت العثيرة عثلها والدينار بالدرهم) واواشــترى عشرة

تبلغ قبيته قيمة باق الفضمة جاز البيع من غير كراهة وان لم تبلغ فم الكراهة وان لم تكن له قيمة كالتراب لايجوز البيع

لنجيق الربوا اذ الزيادة لايقابلها عوض هدايه (ويجوز ببع درهمين صحيمين ودرهم غدلة) بفتْح اوله وتشديد ثانينه فضة رديسة بردها بيت المال ويقبلها النجار (بدرهم صحيح ودرهمين غدلة) للمساواة وزنا وعدم اعتبار الجودة (واذا كان الفالب على الدراهم) المفشوشة (الفضة فهي) كلها (و) كذا (ان كان الفالب على الدنانير) المفشوشة (الذهب فهي) كلها (ذهب) حكما (ويعتبر فيما من نحريم التفاضل مايعتبر في الجباد) لان القود لاتخاو عن قليل غش خلفة اوعادة فو ۲۸۸ كه لاجل الانطباع فانها بدونه تفتت محت كان كذك ال

دراهم بعشرة دراهم فتوازنا فزادت احمدى العشرتين دانقما فوهيمه له ولم يدخمله فالبيع انكانت الدراهم صحاحا جاز البيع وصحف الهبة لانه باعه العشرة عثلها ووهب لهالدانق وهو هبة مشاع فيما لايحتمل القحمة فصحت وان كانت الدراهم مكسرة لم تجز الهبة لان الدائق غير من الدراهم اذا كانت مكسرة فهي هبة مشاع فيها محتمل القعمة فلم تصبح ولايجوز البيام (فولد ويجوز بيام درهمين صحيمين بدرهمين غلة ودرهم تخبح بدرهم غلة) صــوابه وبجوز برح درهم صحيح ودرهمين غــلة بدرهمين صحيمين ودرهم غلة والغلة هي المكسرة قطعنا وقبل هي مايرده بيتالمسال ويأخذه النجار وانما جاز ذلك أنحقق المساواة فىالوزن ولابأس بالاحتيال فىالقرز عن الدخول فيالحرام (فَوَلَّهُ وَاذَا كَانَ الفَالِبُ عَلَى الدِّرَاهُمُ الْفِضَةُ فَهَى فَضَـةً وَانْ كَانَ الفَالَبِ عَلَى الدَّنَانِير الذهب فهي ذهب ويعتبر فيهما من تحريم التفاضــل مايعتبر فيالجيــاد) حتى لإيجوز بيع الحالص برا ولابدع بعضما ببعض الامتسساويا فىالوزن وكذا لايجوز اسستفراضها الاوزنا لاعددا (قوله و ان كان النالب عليما النش فايسا في حكم الدراهم و الدنانير وكانا في حكم العروض) لان الحكم للغالب وهذا اذا كانت لانخلص من الغش لانها صدارت مستملكة اما اذا كانت تخلص منه فايست عستمالكة فاذا بيعت فضة غالصة فهي كبيع نحاس و فضة بفضة فيموز على وجه الاعتبار (فوله ناذا بيمت بجنسها متفاضلا جاز) يعنى الدراهم المنشوشــة لاتما خرجت من حكم الذهب والفضة وهي معدودة فصارت ف حكم الفاوس و في الهداية و أن يعت بحنسها متفاضلًا عاز صرفا للجنس وهي في حكم شيئين فضمة وصفر واكمنه صرف حتى يشائرط النقابض فيالمجلس اوجود الفضمة منالجانبين واذا شرط القبض فىالفندة شرط فىالسفر لانه لانمز عنها الابضرر وان كانت الفضة والغش سواء لم يجز بيمها بالفضة الاوزنا لانه اذا باع ذلك وزنا صار بابعًا للفنسة بمثل وزنمًا ومابق من الغش عثل وزنه فضة كذا في شرحه (فَو لَهُ وَاذَا اشترى بها سلمة ثم كسدت وترك الناس المعاملة بها قبل ان يسلمها الى البابع بطل البيم عند ابي حنيفة وقال أبو يوسف عليه قيمًا يوم البيم) قال في النساية وعليه الفتوى (فَوْ لَهِ وَقَالَ مَحْدَ عَلَيْهِ قَيْمًا آخر ماتمامل الناس بِما) ومعنى قوله كُسدت اى في جميع البلدان اما اذا كانت تروج فيهذا البلد ولاتروج فيغيره لايفسيد البيع لانها لم تملك

وحيث كان كذاك ائمتير النمالب لا المغلوب في حكم المستملك (وان كان الغالب علمما الغش فليسا في حكم الدراهم و الدنائير) احتبارا للمالب (فأذا) اشرى بها فضة خالصة فهي على الوجوء التي ذكرت في حليمة السبيف واذا (يمت بجندها متفاضلا باز) بصرف الجنس لخلافه لان الفش الذي ما معتبر لكونه غالبا والذهب والفضة معتبر أبضا فكان لكل واحد منهما حكم نفسه بشرط التقابض لوجود القبدر (واذا اشترى ما) اى الدراهم الغالبة الغش وهى نافقة (سلعة ثم كسدت) تلك الدراهم قبل التسلم الى البابع (فترك الناس الماملة) بهُ في جميع البالاد فلو راجت في بسطها لمبطل البيم ولكن يخبر البسابع لنعيما اوانقطعت عزادى الناس (بطل البيع عند

ابی حنیفیة) لان آثنییة باصطلاح و لم بن فبق البیع بلاثمن فیبطیل و اذا بطل و جب ردالمبیع (ولکنما) ال کان قائما وقیمه ان کان هالکاکانی البیع الفاسد فیض (وقال ابو بوسف علیه قیمًا یوم البیع) لان العقد قدصیح الاانه تعذر النسایم بالکساد و هو لایوجب الفساد و ذا بق العقد تجب القیم یوم البیع لان الضمان به (وقال محمد علیه قیمًا آخر ماتمامل الناس بها) لانه او ان الانتقال الی القیمة و به بفتی کافی الحانبة و الحلاصة والفناوی الصفری و الکبری

والحقائق عن المحيط والتقمه وعناه فى الذخيرة الى الصدر الشهيد وكثير من المشايخ قيد بالكساد لانها اذا غلت او رخصت قبل الفيض كان البيع على حاله اجهاعا ولا خيار لواحد منهما ويطالب سنقد ذلك المساد الذى كان وقت البيع كما فى الفيح (ويحوز المبيع بالفلوس) مطلقا لانهما مال معلوم لكن (النافقة) يجوز البيع بها البيع بها (وان لم تعين) لانها اتمان بالاصطلاح فلا فأثمة فى تعينها (وان كانت كاسدة لم يجز البيع بها حتى يعينها) بالاشارة البها لانها سلع فلايد من تعينها (واذا باع بالفلوس النافقة ثم كسدت) او انقطات (بطل البيع عند ابي حنيفة) خلافالهما وهو نظير الحلاف الذي بيناء هدايه و فيها ولو استقرض فلوسا فكسدت عند ابي حنيفة عليه مثلها لانه اطرة وموجها رد العين معنى أو الثمنية فضل فيه اذ القرض فكسدت عند ابي حنيفة عليه مثلها لانه لما بطل و صنف الثمنية تعدر ردها كما قبض فيمب رد القيمة كما اذا استقرض مثلها فانقطع لكن عند هو ٢٨٩ كه ابي يوسف يوم القبض وعند مجمد يوم الكساد على مام

أ من قبل أه قال شيخنا في رسالته اعلم أن الظاهر من كلامهم ان جميع مامر انسا هو فالفلوس والدراهم التي غلب غثما كا يظهر بالتأمل و دل عليه انتسارهم في بسن الواضع على الفلوس وفيعضها ذكر العدالي مها فال العدالي كا في المحر الدراهم المنسوبة الي العدل و كانه اسم الك لنسب اله درهم فه غش ولم يظهر حكم النفود الخااصة او المفلوبة الغش وكأنهم لم شعرضوا لهما لندرة القطاعها اوكسادها لكن يكثر فيزماننا غلاؤها ورخصها فمحتاج الي بيان

ولكنها تعيبت فكل البايع بالخيار ان شاء قال اعطني مثل النقد الذي وقع عليه العقد وان شاء اخذ قيمة ِذلك دنانير وقيد بالكساد لانها اذا غلت او رخصت كان عليه رد المثل بالانتساق كذا فىالنساية (قوله وبجوز البيع بالفلوس) لانها مل معلوم (قول الله كانت نافقة جاز البيع بما وان لم تعين) لانه لافائدة في تسيّما واذا لم يتمين فالساقد بالخيار ان شاء سلم ما اشار اليه منها وان شاء سلم غيره وأن هلكت لم ينفسخ المقـد بهلاكها (قولد وان كانت كاسـدة لم يجزُّ البيع بها حتى بعينها) لانهما خرجت من ان تكون ممنا وما ليس بمن لابد من تعيينه في مالة المقد كالثياب وقيد بالكساد لانها اذا غلت أو رخصت كان عليه رد المثل بالاتفاق كذا في النهـ اية (قوله واذا باع بالفلوس النــ افقة ثم كسبدت بطل البيع عند ابي حنيفة) والكلام فيهما كالكلام في الدراهم المفشوشية اذا كمدت ولو استقرض فلوسا فكسدت قال ابو حنيفة عليه مثلهما لأن القرض أعارة موجبة رد المين معنى وقال ابو يوسىف ومحمد عليه قيتما لكن عند ا في يوسف قيمتها يوم القبض وعند محمد يوم الكساد (قوله ومن اشترى شيشا بنصف درهم فلوسا جاز البيع وعايه ما ساع بنصف درهم من الفلوس) وكذا اذا قال بدائق فلوسا او نقيرا فلوسا وقال زفر لا محسوز لان الفلوس تفلو وترخص. فيصمر الثمن مجمولا ولنا ان هذه عبارة معلومة عن مقدار معلوم من الفلوس فقد باع معلوما عملوم فجاز وقيد بنصف درهم فلوسا لانه لو قال بدرهم فلوسا او بدرهمين فلوسا لايجوز عند مجد وانما بجوز عنده فيما دون الدرهم

الحكم فيها ولم الر من به عليها نم يفهم من النقيد ان الخالصة جل (٢٧) او المفاوية ليس حكمها كذك والذي يفلب على الفلن و عيل اليه القلب ان الدراهم المفلوية الفش او الخالصة اذا غلت او رخصت لا يفسد البيم قطعا ولا يجب الا ماوقع عليه المفد من النوع الذكور فيه ظافها المعان عمر فا و خلقة و الفش المفلوب كالمدم و لا يجرى في ذك خلاف ابي يوسف الما هو في الفلوس فقط و اما الدراهم التي غلب غشها فلا خلاف ابي يوسف المادة فيما و مهذا يحصل النوفيق بين حكاية الخلاف ثارة و الا جماع ثارة اخرى كما تدل عليه عباراتهم فيث كان الواجب ماوقع عليه المفد في الدراهم التي غلب غشما اجماعا فق الخالصة و الحوها اولى و تمامه فيها (ومن اشترى شيئا الواجب ماوقع عليه المفد في الدراهم التي غلب غشما اجماعا فق الخالصة و الحوها اولى و تمامه فيها (ومن اشترى شيئا لا بعض درهم من الفلوس) لا به عبارة عن مقدار معلوم منها

(فوله ومن اعطىالصير في درهما فقال إعطني بنصفه قلوسا وينصفه نصفا الاحبة فمدالبيع في الجميع عند ابي حنيفة وقالا جاز البيع في الفلوس وبعلل فيما بتي ولو قال اعطني درهما صغيرا وزنه نصف درهم الاحبة والباق فلوسا جاز البيع وكانت الغلوس والنصف الاحبة بدرهم) وذاك لانه جملالفلوس ونصفا الاحبة فيمقابلة الدرهم اذا كان لم يضف كل واحد من النصفين الى الدرهم فصار كما لوقال اعطني به فلوسا ونصفا الاحبة وذلك بأثر وكذلك لوقال اعطني سنصفه كذا فلوسا وأعطني درهما صغيرا وزنه نصف درهم فهو جائز ابضا لانه جعل نصف الدرهم فيمقابلة الفلوس والنصف البساقى فيمقابلة الدرهمالذي وزنه نصف درهم واما اذا تال اعطني منصفه كذا فلوسا وبنصفه البباقي درهما صغيرا وزنه نصف درهم الاحبة فق قياس قول ابى حنيفة ينسبد العقد في الجبيع وعندهما يجوز في حصبة الفلوس ويبطل في الدرهم لان من اصلهما ان تفصيل الثمن وتفهدره يجعل العقد الواحد كمقدين فيطلان العقد في احدهما لانوجب بطلانه في الآخر ولابي حنيفة ان من اصله ان تفسير الثمن وتفصيله لايجمل العقد الواحد عقدين وان كان عقدا واحدا فبيع نصف درهم بنصف درهم الاحبة لابجوز فببطل المقد فيه وقد جمله شرطا في الباق من الدرهم فبطل في الجميع كن جم بين حر وعبد والله سيمانه وتعالى اعلم

-ه کتاب الرهن کچه-

الرهن فاللفة هو الحبس اي حبس الشي باي سبب كان مالا أوغير مال قال الله تمالي و كل نفس عاكسبت رهينة ﴾ اي محبوسة بوبال ما اكتسبت من المعاصي • وفي الشرع عبارة عن عقد وثيقة عال احترازا عن الكفالة فانها عقد وثيقة في الذمة واحترازا ايضا عن المبيع في يداليا بنع قائه وثبقة وليس بعقد على وثبقة ويقال هو في الشرع جعل الثيء محبوسا بحق عكن استيفاؤه من الرهن كالديون حتى انه لابجوزالرهن بالحدود والقصاص ولا رهن المدير ومن محاسسن الرهن ان فيه النظر من الجانبين لجبانب الراهن وجانب المرتمن اما جانب الراعن فان المرتمن قد يكون الد الخصام خصوصا اذا وجد رخصة من جانب الشمارع بصريح البيان وهو قوله عليه الملام لصاحب اليد الحق والمسمان فرعا زبد في تشدده بحبث لايدع الراهن بقتات ولا يتركه ببات فالله تعالى رحمه وشرع الرهن ليمل امره وينفخ به صدره الى ان مقدر على تحصيل ما يؤدىبه دسه في أسهنه وبصون به عرضه في مهلته و اما جانب المرتهن فان دسه على عرضة التوى والنلف لما عسى أن مذهب الراهن ماله بالتبذير والسرف أويقو موثله غرماء يستوفون ماله او يحبد وليس للمرتهن بينسة او يموت مفاسا بغير كفالة متعبنة فنظر الشارع للمرتمن فشرع الرهن ابصل الى ديسه بأكد الامور واوثق الانسياء حتى لو لم يتر بدنه كان فائزًا بما بعادله من رهنه (قول رحمه الله الرهن ينعقد بالايجاب والفبول الابجاب ركن الراهن بمجرده وهو أن يقول الراهن رهنتك هذا الثبيء بدنك الذي

(ومن اعطى الصير في درهما فقال اعطني شصفه فلوسأ و نفصه) الآخر (نصــفا الاحبة فسدالبيم في الجيم مندان حنيفة) لأن الصفقة متعدة فيشيع الفساد (وقالا حازاليم فىالغلوس وبطل فيابق) لان سِم نصف در هم بالفلوس حائز ويسمالنصف خصف الاحبة ربوا فلابجوز واوكرر لفظ الاعطاء كان جوابه كجوالهما هو الصحيح لانهما يعان هدايه (و لوقال اعطنی) به (نسف درهم فلوسا ونصف الاحبة جاز وكانت الفلوس والنصف الاحية بدرهم) لانه قابل الدرهم عايباع من الفلوس بنصف درهم وينصف درهم الاحبة عثله وماوراءه بازاء القلوس هدانه

و كتاب الرهن ﴾

مناسبته للبيع ظاهرة لان الغالب اله يكون بعده (الرهن) لغمة الحيس وشرعا حبس شيء محسق عكن استفاؤه منه و (شقد بالابجاب والغبول) اعتبارا

بسار العقود غير أنه لايتم بمبرد ذلك (و) أنما (يتم) ويلزم (بالقبض) وهدذا اشارة الى ان القبض شرط لزومه كما فى الهبسة وهو خلاف ماصحمه فى الجتي من أنه شرط الجواز قال فى الهداية ثم يكتنى فيسه بالتعلية فى ظاهر الرواية وعن إلى يوسف اله لا بثبت فى المقدول الا بالنقسل

هك على واعا جمل الركن مجرد الابحاب من غير قبول لان الرهن عند تبرع لان الراهن لما اثبت المرتبن من البند على الرهن لمبستوجب بازاه ذلك شبينا على الرتبن فكان تبرها من هذا الوجه وماهذا سبيله لابصير لازما الا بالتسلم كالهبة فكالرن ك بجرد الابحاب من غير قبول كالهبة والصدقة والحكم فهما كذبك حتى لوحلف لابهب او تصدق فوهب او تسدق ، لم يقبل الآخر حنث في عينه بخلاف البيم لانه معاوضة وتمليك وتملك من الجبانبين فكان الركن فيالبيع الابجباب والقبول ولهـذا لوحلف لاسيم فباع ولم نقبل المشــزى لامحنث في عبنه وأعاكان الابحــاب ركنا لان الرهن له توجد وركن الثبيُّ ماتوجد به الثبيُّ والاصل في شرعية جواز الرهن قوله تعالى ﴿ فرهان مقبوضة ﴾ وروى الالنبي صلى الله عليه و سلم اشترى من يبودي طعاماو رهنه له درمه قالت اسما بنت زيد توفي رسول الله سلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة عند بهودى بوسق من شمير • الرهان جم رهن كالعباد والجيَّال وألحَّبات جم عبد وجبل وخبت ، ثم أن المشايخ استخرجوا من هذا لحديث احكاما فقالوا فيه دليل جواز الرهن فكل ماهو متقوم سواء كان المال ممدا قطاعة اولا فان درعه عليه السلام كان معدا السهاد فيكون دايلا لنا على جواز رهن المعمف بخلاف ماشوله المتقشفة أن مايكون معدا فطاعة لانجوز رهنه لان في صبورة جنسه عن الطاعة وفيه دليل ايضا على جواز الرهن فيالحضر والسفر فانه رهنه عليهالسلام كان بالمدنيسة فيحال اقامتسه ما مخلاف مامقول اصحاب الغلواهر أن الرهن لانجوز الا في السفر لغاهر قوله نعالي ﴿ وَانْ كُنَّمَ عَلَى مَفْرُ وَلَمْ يُجُدُوا كَاتِّبا فَرَهَانَ مَقْبُوضَةً ﴾ والتعليق بالشرط يقتضي النصل بين الوجود والعدم ولكنا نقول ليس المراد به الشرط حقيقة بل ذكر مابعتاده الناس في معاملاتهم فاخم فالفسالب عيلون الى الرهن عند تعذر امكان التوثق بالكتاب والثمود والغالب أن ذلك يكون فيالسفر والمعاملة الظاهرة من لدن رسول الله سلالة عليه وسلم الى يومنا هذا بالرهن فيالحضر والسنفر دليل جوازه بكل حال (قوله ويتم بالفيض) بني قبضا مسترا الى فكاكه وهذا دل على ان الفيض ليس بشرط فيانعقاده وانما هو شرط فيازومه كنني الخيسار فيالبيم شرط في لزوم البيم وليس بشرط في العضاده لان البيم ينعقد مع شرط الخيار فكذا هن الغيض شرط المزوم لاشرط الجواز فان الرهن جائز قبسل القبض الا آنه فسير لازم وانمس يمسير لازما بالتسليم كالهبة حتى لومات الراهن قبـل إن يقبض المرتمن الرهن لم بجبر عليه فلاخلق به الاستحقاق الا بالقبض كالعبة فما لم يقبضه لايحكون لازما وفي الذخيرة ان محدا رجه الله قال لابجوز الرهن الا مقبوضا فقد اشار الى ان القبض شرط جواز الرهن ثم قال في الذخيرة ابضا قال شيخ الاسلام خواهر زاده الرهن قبسل القبض جائز الا آنه غير لازم وانمسا بصمير لازما فيحق الراهن بالقيض فكان الفيض شرط المزوم لاشرط الجوازكما في الهبة ثم يكنني في القبض بالفليــة وهي عبــارة عن رفع المانع قبل القيش وهذا هو ظاهر الرواية لانه قيض محكم عقد مشروع فاشبه قبض

المبيع وعن ابي يوسف انه لايثبت في المنفول الا بالنقسل والاول اصبح واستدامة الغبض واجبة عنسدنا خسلافا الشاهي حتى أن عنسده الراهن أن ينتفع بالرهن ولافرق بين ان يقبضـه المرتمن اووكيـله ولو ان الراهن والمرتمن تراضياً عِلى ان يكون الرهن في يد صاحبه لابصح ولا بسقط شي من الدين بهلاكه وبصد التراضي او اراد الرتبن ال معبضه لعبسه رهنا ليسله ذاك لان الرهن المبصم (قوله فاذا قبض المرتبن الرهن مجوزًا مفرغًا عمرًا تم العقد فيسه) في هذا السيارة إلى أن المسافه بهذه الصفة عند العقد ليس بلازم بعني لولم يكن موصوفا بها عندالعقد واتصف بها عند القبض يتم فيه وفيه اشارة الى انه لولميكن موصوفا بها عندالقبض يكون فاسدا لاباطلا اذلو قال باطلا لقال صح فلما قال ثم دل على انه يكون بدونها ناقصا والساطل فائت الاصل والوصف والفاســد موجود الاصل كاثت الوصف • وقوله • محوزاً • احترازاً عن رهن الثرة على رؤس الفسل بدون الفسل والزرع في الارض بدون الارض * وقوله « مفرغا ، احترازا عن رهن الفل بدون الثرة ورهن الارض بدون الزرع • وقوله • عنزا ، احتراز. من رهن المساع بان رهن نصف عبد اوثلثه (قوله و مالم يقبضـه قالراهن بالخيار ان شــاء سلم وان شاء رجع عنالرهن) لان الجزوم انما هو بالقبض اذا المفصود وهو الوثيقة لايخصل قبلالقبض لانالرهن استيفاء الدين حكما و الاستبقاء حقيقة لايكون بدون القبض فكذا الاستبقاء حكما (قوله فاذا سلم اليه وقبضه دخل في ضمانه) و قال الشافعي هو امانة و لابسقط شيء من الدين بملاكه (قو له ولا يصم الرهن الابدن مضمون) قوله • مضمون • وقع تأكيدا والا فجميم الديون مضمونة وقد احترز عن ضمان الدرك مثل ان بقول مابابست فلانا فعلى عمنه فاخذ من القائل رهنا بذلك قبل المسايمة لم يجز قال فالهداية الرهن بالدرك باطل والمكفالة بالدرك جائز كما اذا كفسل بما دابله على فلان لان الكفالة بجوز تعليقها بالخطر لان فنساس بذيك تعساءلا ولا كذبك الرهن لان فيالرهن الغساء وفي الارتبان استيفاء فيحصل فيمه معنى المبادلة كالبيع اما الكفالة لالتزام المطالبة والنزام الافصال تصيم مضافا الى المسال كما في الصَّوم والصَّلاة فان اخذ رهنا بالدرك وقبضه فهلك عنــده مملك امانة لانه لاعقــد حيث وقع باطلا يخلاف الرهن بالدين وهو ان مقول رهنشك هَمْرًا الذي ليقرضني كذا فهلك الرهن في بدء قبل أن يقرضه هلك بالاقل من قيمته و نما سمىله من القرض مقابلته لان الموعود جعل كالموجود بأعتبسار الحاجة لانه قبضه بسوم الرهن فكان مضمونا كالمقبوض بسوم البيع قال فالنهاية رجل باع شبيئا وسلم الى المشترى فخاف المشرى الاستمفاق فاخذ من البالع رهنا بالثمن ان ادركه فيه درك كان باطلاحتي لاعلك حبس الرهن سواء استحق المبيع أملا وان هلك علك امانة لان عقد الرهن عقد استيفاء ولهذا لايصح رهن مالا بتصور منه الاستيفاء كالمدير وام الولد والاستيفاء لايسبق الوجوب وليس هناك دين و اجب ولاعلى شرف الوجوب فلساهرا لان الظناهر عدم الاستمفياق مختلاف مالوقيض

والاول اصحاه (فاداقيش المرتمن الرهن) حال كوله (عوزا) اى مجموعا احرز به عن المتفرق كالثمر على دؤس الغيل والزرع في الارض دون الخلو الارض كافي المجتبي (مفرغا) اي غير مشغول محتق الراهن احترازا عن النخل المشغول بالثمرة والارض المشمغولة بالزرع مدون ألثمر والزرع (عمرًا) ای غیر مشاع كافى المجثني وغابة البيان و هده المعانى هي الماسية لهذه الالماظ لاما قيل ان الاول احمراز عن المشاع والثالث عن ألثمر على الشجر دون الشجر كالانخني على اهمل النظر كذا فى الدرر (تم العفد فيه) ولزم لحصول الشرط (ومالم نقبضه) المرتمن (فالراهن بالخيار ان شاء سلم و إن شباء رجع عن الرهن) كاني الهبة (فاذا سله اليه) اى الى المرتهن (فقبضه دخل في ضمائه) لتمسامه بالقبض (ولايصح الرهن الابدن مضمون) لانه شرع استيثاقا للدىن

الرهن ليقرضه عشرة دراهم فقبض الرهن منه و هلك في يده قبل أن يقرضه فأنه يهلك مضمونًا على المرتبن حتى بجب على المرتبن تسليم العشرة الى الراهن

بعد هلاك الرهن لان هلاك حصل بعد القرض حكما لماذكرنا أن الدين الموعود جبل كالموجود في اعتبار الضمــان الاثرى ان المقبوض على ســـوم الشراء مضمون على القابض لاند مضمون على وجه الشراء فيجمل كالمقبوض على حقيقته في ايجاب الضمان كذلك هنا • وقوله « ولايصم الرهن الا بدين مضمون» وهو الذي لايسقط الا بالاداء وبالابراء واحترز بذلك عن بدل الكتابة فانه يسقط بدونهما فان للمكاتب اسقاطه عن نفسه بتجيزه لنفسه شاء المولى او ابي لكونه غير منأ كد وفي النهاية اذا اخذ المولى من مكاتبه رهنا سدل الكتابة جازوان كان لايجوز اخذ الكفيل سدل الكتابة وقد اخذ على الشيخ رجه الله في قوله ولا يهم الرهن الابدين مضمون فأنه يصيم ايضا بالاعبان المضمونة منفسها كالمهر ومثل الخلع والمفصوب ولادين فيها ويجاب عنه ان الاصل في هذه الاشياء ماهو قبل فيه اختلاف المشايخ ومذهب الشيخ ان الواجب القيمة ورد المين مخلص وعلى هذا القول أكثر المشايخ فعلى هذا هي ديون ولان موجب النصب رد المين المفصوبة ان امكن اورد قيمته عند تمذر رد المين وذلك دين عكن استيفاؤه من مالية الرهن وقال بمضهم رد المين اصل والقيمة مخلص فعلى هذا يصيم الرهن بالدين والعين وفى شرحه ماكان من الاعيان مضمونا بنفسه جاز الرهن به وماكان مضمونا بنيره لم بجزا خذالرهن به فالمضمون بنفسه مايجب بهلاكدمثله انكان مثليااو قيتدان لم يكن مثلياو اماماكان مضمونا بغيره كالمبيع في يد البايملانه لايجوز الرهن به لانه غيرمضمون ضمانا صحيحاالاترى انهلا كهلابجب مثله ولا قيمته وانما يبطل البيع بهلاكه فيسقط الثمن فيصيركما ليس بمضمون فاناعطا رهنا بالمبيع فالرهن باطل فان هلك في يدالمشترى هلك بغير شي والبيع على حاله وان اعطى الموجر رهنا بمقد الاجارة فالرهن باطل لانه ليس مضمون عليه الاترى انداذا هلك انفسخت الاجارة (فوله وهو منسمون بالاقل من قيمته ومن الدين) لان المضمون بقدر مايقع به الاستيفاء وذلك يقدر الدين وقال زفر الرهن مضمون بالقيمة حتى لوهلك وقيمة يوم رهن الفوخسمائة والدين الفرجم الراهن على المرتهن بخسمائة وقال الشافى رجدالله الرهن امانة لايسقط بهلاكه شي من الدين وقال القاشى شريح يسقط جيعالدين بهلاكه سواءةلت قميمه اوكثرة وانكان الرهن خانما من حديد والدينالفا سقط جيمالدين وانمايكون مضمونا عندنا بالاقلمن قيمته ومن الدين اذا هلك بغير فعل الراهن والمرتهن فان استهلكه المرتهن نعمن قيمته كلها واناستهلكه الراهن ضمن قيمته وكانت رهنا في يدالمرتهن كما كان الرهن حتى يستوفى الدين وكذا اذا استهلكه اجنبي ضمن قبمته وكانت رهنا مكانه ﴿ مسئلة ﴾ اذاقال الرتهن للراهن

عند تسليم الرهن اليه أنا اخذه رهنا فان صاع عندى صاع بغير شي فقال له الراهن

والاستشاق فيما ليس عضمون لنو (وهو) اى الرهن الذى دخل في ضمانه (مضمون بالاقل) اى عاهواقل (من قيته ومن الدين) فان كان الدين بالدين وان كانت القيمة الله من الدين فهو مضمون بالقيمة فتكون من لبيان الأقل الذي هو القيمة مارة والدين اخرى سدر

نم فالرمن جاز والشرط باطل فانه ضاع ضاع بالسال (قوله فاذا هلك في د الرتين وقيمته والدين مسوا، صار مستوفيا لدينه حكما) حتى اوكان الرهن عبدا فات كان كفنه على الراهن والمشر في الفيمة قبمته يوم الرهن وانما يكون مستوفيا اذا رهن بدين اما اذا رهن بالاعبان المضمونة بنفسها كالمهر في بد الزوج او الحلع في المرأة او المفصوب فانه اذا هلك لابصير مستوفيا للمين بل بجب على المرتهن عنم الاقل من قيمة الرهن ومن العين التي رهن بها ويسترد العين ولو هلكت الهين قبل الرد فله أن يحبس الرهن بضمان المين فاذا هلك الرهن قبل استيفاء الضمان صار مستوفيا الضمان اذا كان في فيمنه وفاء (قو له وان كانت قيمة الرهن اكثر فالفاضل امانة) لان المضمون مقدر مامقم به الاستيفاء وذلك مقدر الدين (قو له و ان كانت قيمة الرهن اقل من الدين سفط من الدين يقدرها ورجم المرتمن بالفضل) لان الاستيفاء بقدر المسالية ولو أبر، المرهن الراهن من الدين او وهبه له ولم يرد عليه الرهن حتى هلك في د المرتبن من غير ان عنمه اياه هلك امانة استحسانا وقال زفر بهلك مضمونا وهو القباس لان هملاك الرهن يوجب استيفاء الدين فكائه ابرأه ثم استوفى وجه الاستمسان انالهبة والبرأة لابجوز ان وجب ضمانًا عسلي الواهب والمبرى لاجلهب الاترى الهم قالوا لو استحقت المنن الموهوبة وقد هلكت في د الموهوب له ضن قبدتها ولم ترجم على الواهب بثي ولو وهب البابع الثن المشزى ثم هلك المبيع لم يضن (فو له ولا يجوز رهن الشاع) سواء كان فيما محتمل القسمة اولا وسبوا، رهنه من اجنبي او من شريكه لان الاشاعة عنم استدامة القبض لانه لابد فها من المهاياة وعندالشافعي بجوز رهن المشاع كما في المبيع ولنا أن موجب الرهن هو الحبس الدائم لانه لم بشرع الا مقيوضًا بالنص فلو جاز في المشاع يفوت الدوام لانه لابد من المهاياة فيصبر كما اذا قال رهنتك يوما ويوما لا ولهذا لابجوز فميها محتمل القسمة وما لاعتملها وكذا ماكان فيخلةالمشسام مثل ما اذا كان الرهن متصلا بنيره كرهن النفل دون الثمرة والارض دون النفل والزرع ثم. اذا فيضالهن على الفسياد فهلك قال الكرخي بهلك المانة ولا يذهب من الدين شيءُ وفي الجامع الكبر ما دل على أنه بهلك بالاقل من قيمته ومن الدين لانه قال كل مال هو محل الرهن الصحيح اذا رهنه رهنا فاسدا فهلك في د المرتبن بهلك بالاقل من قيته ومن الدين فسكل ماليس بمسل للرهن المحييم اذا رهن رهنا فاسدا الايكون مضمونا كالمدر وامالولد ولافرق بينالاشاعة الطارية والاسلبة فيمنع صمة الرهن وهو السميم وذاك مثل ال يرهن جيم العين ثم تفاسخا فيالبعض او يبيع الراهن او وكيله نصف الرهن باذن المرتين اويسمق نصفه فيبطل الرهن في البساق وعن ابي يوسسف ان الطاري لايؤثر في الرهن لان حكم البقاء اسهل من حكم الانداء الا ترى ان ممتدة النمر لا نجوز ان تكون محـلا إنكاح انتداء وبتي النكاح فيحقها بان وطئت امرأة الرجل بشهة تعند لذلك الوطئ ولابطل النكاح وكالشيوع الطسارى فىالهبة

شريعة (فاذا هلك) الرهن (في د الرئين و فيته) يوم الرهن (والدين سبواه صار المرتين مستوفيا لدسه حكما) لتعلق فيمة الرهن لذمته وهي مثل دخه الذي على الراهن فتقاصا (و) الرهن اكثر فالفضل أمانة في ٥٠٠) اي غير مضمون مالم نعد فيه (وال كانت) القيمة (اقل سقط من الدين لقدرهما ورجع ألرتهن بالفضل) على الراهن لان الاستيفاء بقيدر المالية (ولا بحوز رهن الشاع) سواه كان محتمل القسمة او لا من شربكه او غيره مم الصميم انه فاسد يضمن بالقبض

لا يمنع صمتها بغساء و يمنع صحتها ابتداء ولنسا ان الانساعة انحسا اثرت في الابتسداء

لانمها منم استدامة القبض على وجه الرهن و هـذا المني موجود في الطــارية مخلاف الهيمة لان المشاع مقبل حكمهما و هو الملك نان موجب العقد فرسا الملك والقبض شرط تمسام ذلك العقد والملك مقبل الشميوع و لهذا يصمح الرجوع ف بعض الهبسة و لا يجوز فسمخ العقبد في بعض الرهن (فوله و لا رهن ثمرة على رؤس النمل و لا زرع في الارض دون الارض ولا رهن الارض والنمل دونهما) لان الرهون منصل عما ليس عرهون خلفة فكان في معنى الشابع فصار الاصل ان المرهون اذا كان متصلا عا ليس عرهون لم بجز لانه لا محكن قبض المرهون وحده ولو رهن الفيل عواضمهما جاز لان هذه مجماورة و هي لاتمنسم السمة وأو كان فيها تمر يدخل في الرهن لانه تابع لاتصاله به فيدخل تبعما تعصيما المقد لانه لولم دخل التمر في رهن النحل كان في معنى رهن المساع مع أن دخسول الثمر في الرهن لا يحكون على الراهن فيه ضرر لان ملكه لا يزول عنيه مخلاف البيع حبث لا يدخل الثمر هناك في بيع النفل الا بالنسمية لان تعميم عقد البيع في النفل بدون الثمار محكن لان الشبيوع الطارى والمفارن غير مانع لعمة الببع قال الخبندى اذا رهن ارضا وفيها ذرع اونخل اوشجر وعلى الاشجسار عمر و قال رهنتك هــذه الارض واطلق ولم مخص شــبئا وسلمــا الى الرئمن فالرهن صحيح و بدخل في الرهن الزرع والنحل والحكرم والرطبة والتمر وكل ماكان متصلا بالارض لانهما قصدا العمد ولا محمد له الا يدخول المتصل مِما مخلاف البيم لمان الزرع والثمر لا يدخل فيمه الا بالشرط لان البيع يصح بدونه ثم للرتين ان ببيع من التمار مايخاف علما الفساد بامر الحاكم نان باعها بغير امره ضمن و لو رهن الارض دون مافيها من الزرع او النَّفِل او النَّهِر او النَّفِل دون مافيه من الثمر او الثمر دون النَّهِر او الزرع دون الارش فالرهن باطل و لو رهن دارا فيها متاع دون المتاع و سلم الدار الى الموتمن مع المناع أو بدون المناع فانه لابصيح وكذا اذا رهنه الحانوت وفيه المناع دونما ما فيه من الماع أو رهنه الجوالق دون ما فيها لم يصمح الرهن و أن رهنه المناع الذي في الدار دون الدار او المنساع الذي في الجوالق دون الجوالق و خلا بينــه و بين المرتمن صح الرهن والتسمليم لان المناع لا يحسكون مشمغولا بالدار والوعاء و منع تسليم الدابة والرهونة بالجل عليا فلا يتم التسليم حتى يلتي الجل عنها لانه شاغل لها مخلاف ما اذا رهن الحل دونها حيث يكون رهنا اذا دفعها اليه لان الدابة غير مشغولة به ولو رهن سرجا على دابة او لجاما فى رأسها ودفع الدابة مع السرج واللجام لا يكون رهنا حتى ينزعه منها و يسلم اليه لانه من توابع الدابة عنزلة الثمرة ألنفل حتى قالوا بدخل فيه من غير ذكر قال في الهداية و عنم التسليم كون الراهن اومتاعه في الدار المرهونة روى الحسن عن أبي حنيفة أنه أذا رهن دارا وهما في جوفها وقال الراهن

المرتهن اسلَّمًا اليك لم يتم الرهن حتى يقول بعدما يخرج من الدار سلتها اليك لان الراهن

كا في الدر (ولا) جوز (رهن ثمرة على رؤس الفغل دون الفخل ولا) رهن (زرع في ارض دون الارض) المرمن اله غير محوز ولان المرهون متصل عبا ليس عرهون خلقة فكان بمني المثاع (و) كذا (لايجوز) المكس وهو (رهن الفخل والارض دونهما) اى

اذا كان نيا فليس عسلم قاذا خرج يحتاج الى تسليم جديد لانه شاغل لها كذا في النهاية (قولد و لا يصم الرهن بالامانات كالودايع والعبوارى والمضاربات و مال الشركة) فان رهن بها فالرهن باطل لا يتعلَّق به ضَّمَّان كالرهن بالميتة والدم فان اخذ بهـا رهنا فهلك في يده قبل الحبس هلك امانة و ان هلك بعد الحبس ضمنه ضمان الغصب و حاصله ان الرهن عندنا على ثلاثة أضرب رهن صميح و هو الرهن بالدين والاعيسان المضمونة بالفسسها ورهن فاسسد كالرهن بالجر والحنزير ويرهن باطل كالرهن بالامانات والاعيسان المضمونة بغيرهسا وبالدرك فالصميح والفاسد شلق بهما الضمان كا يتعلق بالبيسع العميم والفاسد والبساطل لا يتملق به ضمان كالبيـم بالمينة والدم و لو اسـنأجر مفنية او نايحة و اعطاهــا بالاجر رهنا فهو باطل فان ضاع في بدها لم يكن عليها فيه ضمان لان الاجارة باطلة والاجر غير مضمون والرهن اذا لم يكن في مقابلته شيء مضمون كان باطلا و او تزوج امرأة ولم يسم لهــا مهرا فاعطاهــا رهــُــا مثلهــا جاز فان طلقهـا قبل الدخول ببق رهنـا بالمتعة عندهمـا و قال ابو يوسـف لا يكون رهنـا بالمنعة (قوله و يصم الرهن برأس مال السلم و ثمن الصرف والمسلم فيه) قان رهن برأس ما ل السلم و هلك الرهن في المجلس صيار المرتمن مستوفياً لرأس ماله اذًا كان به و فا، والسلم جائز بحياله و ان كان اكثر فالفاضل امانة وان كان اقل كان مســوفيا بقدر. و برجع على رب الســلم بالبــاق و ان لم تهلك حتى افترقا بطل السلم و عليه رد الرهن فان هاك في بده قبل الرد هلك برأس المال لا له صدار مستوفيا لرأس الممال مرالك الرهن بعمد بطلان عقد السملم و لا يتقلب المسلم جائزًا وان اخذ بالسلم فيه رهنــا ثم هلك في المجلس صــار مستوفيًا للمــلم فيه ويكونُ فىالزيادة امينا وانكانت قيمته اقل صار مستوفيا بقدرها ورجع بالباق وأوتغاسخا السلم وبالسلم فيه رهن يكون ذلك رهنا برأس المال حتى انله ان يحبسه لانه بدله وان هلك الزهن بعد التفاسخ بملك بالطمام السلم فيه ولا يخوز رهن المكاتب والمدبر وام الولد لانه لايتُحقق الاستيفاء من هؤلاء (فولد و اذا اتفقا على وضع الرهن على بدى عدل جاز) لان القبض من حقوق المرتمين قلك ان يستوفيه ينفســـه وبغيره كـــــائر حقوقه وانما اعتبررضي الراهن لانله فيه حق الملك فلا يقبض الا برضاء (قوله وليس المرتمن ولا للراهن اخذه من يده) لتعلق حق الراهن في الحفظ يـــده و أمانته و تعلق حق المرتمن به استنفاء فلا علك احدهما ابطال حقالاً خر ولهذا لوسلم العدل الى احدهما ضمن لانه مودع الراهن في حق السين و مودع المرتبن في حق المالية واحدهما اجنبي عن الآخر والمودع بضمن بالدفع الى الاجنبي (قوله فاذا هلك في يده هلك من ضمان المرتمن) لأن يد العدل يد المرتمن لفيامه مقامه وليس العدل سع الرهن الا أن يكون مسلطا على بيمه و التسليط على وجهين تسليط مشروط في عقد الرهن و تسسليط بعده فان كان مشروطًا في عقده فلا علك الراهن ولا المرتمن عزله ولا ينعزل ايضيا عوت

فللراهن ال يأخذه ولوهلكن في دالمرتهن قبل الطلب هلك بلاشئ كافى صدر الشريعة (ويصم الرهن برأسمال السلم وممن الصرف والسلم فيه) لان المقصود ضمان المال والمجانسة ثائة في المالية فيثبت الاستيفاء (فان هاك) اى الرهن عن الصرف والسلم (في مجلس العقد) اى قبل الافتراق (تم الصرف والساروصار الرتهن مسنوفيا لدنه (حكما لتعقق القبض وانافزتا قبل ملاك الرهن بطلا لفوات الفبض حقيفة وحكمها وأن هلك الرهن بالمسلم فيه بطل السلم بملاكه لانه يصير مستوفيا المبلم فيه فلم ببق السملم والو تفأسخا السلمو بالسلم فيه رهن بكون دلك رهنا رأس المال لانه بدله (و ادااتفقا) اى الراهن والمرتين على وضع الرهن على دعدل) سمى 4 لعدالته فيزعهما (جاز) لان الرتمن رضي باسقاط حقه (و ايس للرئين ولالاراهن اخذه من مده) لتعلق حق الرهن في الحفظ بيده وامانته وتعلق حق الرتين واستيفاه فلا علك احدهما ابطال حقالآ خر (فان حلك) إلرهن (فيده) أى العدل (هلك من شمال الرتهن) لان يده في حق الماليه بد الرئين و هن

آل اهن ولا عوت المرتمن والعدل ان بيعه بغير محضر من ورثة الراهن كا بيعه في حال حيـاته بنير محضر منه وان مات المرتمن فالعــدل على وكالته لان عقده الرهن لابيطل يموتهما ولا يموت احدهما واذا مات العمدل انقضت الوكالة ولا يقوم وأرثه ولا وصيه مقامه لان الموكل رضي برأبه لابرأي غيره وعن ابي يوسف ان وصيه علك بيعه كـذا في الهداية و أو امتنع العـدل من بعه اجبر عليه فاذا مات العـدل بطل التسليط وليس لومسيه ولا أوارثه بيعه وأن كان التسليط بمدعقد الرهن فللراهن عزله وينعزل بموته وللعسدل ان تمتنع عن البيع ولا يجبر عليه كما في سائر الوكالات واذا كان مسلطا على البيع وابقاء الدين منه يجوز بعمه عند ابي حنيفة بنما عن وهان وباى ثمن كان كالوكيل بالبيع المطلق فان باعد بجنس الدين فانه يقضى ثمنه عن الدين وان بامه مخلاف جنسمه فانه يبيعه ايضا بجنس الدين ويوفى الدين لانه مسلط على ذلك وقال ابوبوسيف ومحد يبعه بالنقد عثل قيمته اواقل بقدر ماينغان فيه ولو قبض العبدل الثمن فهلك فيده كان من ضمان المرتبن لانه عدل عن الرهن فكان هلاكه كهلاك الرهن واذا اقر المدل أنه قبض الثمن وسلمه الى المرتمن وانكر المرتمن ذلك فالقول قول العدل وبطل دين المرتمن لان العدل امين فيما فيده فالقول قوله في براءة نفسه و لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على غيره و لا يعسدق ف نسلم الدين الى الرتمن ويصير كأن الرهن فيده فيسقطبه الدين من طريق الحكم (فولد وبحبوز رهن الدراهم والدنائير والمكيل والموزون) لانه يتمثق الاستيفاء منها (قولد فان رهنت مجنسها وهلكت هلكت عثلها) من الدين (و ان اختلف في الحودة والصناعة) لانه لامتبر بالجبودة عند القيامة مجنسها وهذا عند ابي حنيفة لأن عنده بصير مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة لان اعتبار القيمة يؤدى الى الرنوا وعندهما يضمن القيمة من خلاف الجنس نملي هذا قالوا إذا رهن قلب فضمة فغند الهلاك يعتبر الوزن دون الجودة عنمد ابى حنيفة يعني أنه بجبال مستوفيا دنه مقدر وزنه لان عنده حالة الهلاك حالة الاستيفاء لاحالة التضمين بالقيمة والاستيفاء انمايكون بالوزن دون الجودة لان اعتبار الجودة نؤدى الى الربوا وقال ابوبوسف ومجد حالة الهلاك ايضا حالة الاستيفاء كما قال الوحنيفة اذا لم يكن فيه ضرر بالراهن أو المرتمن أذا كان ضررا لايمتير الاستيفاء هذا في حالة الهلاك أما في حالة الانكسار فعند ابى حنيفة وابى يوسن هي مالة التضمين بالقيمة من خملاف الجنس لامالة التضمين بالدين حتى لايكون للراهن ان يتركه بدينه ولاعكن ان بجعل مستوفيا شيئا من دخه بقدر مانات من الجودة لانه ربوا فست الضرورة الى ضمان الفيمة من خلاف الجنس ومجد يعتبر حالة الانكسار محالة الهلاك فانكان مضمونا بالقيمة حالة الهلاك فكذا حالة الانكسار وأن كان مضمونًا بالدين جالة الهلاك فكذا حالة الانكسمار * بيانه رهن قلب فضة وزنه عشرة بعشرة وقيمنه عشرةفهلك في دالمرتهن صار مستوفيا لانه من جنس حقه ومثل وزنه ولان الاستيفاء عند اني حنيفة باعتبار الوزن ووزنه مثل

المضمونة هدايه (ويجوز رهن الدراهم والدنانير والمكيل والموزون) لانيا على للاستيفاء (فانرهنت) المذكورات (بعنسهاو هلكت ملكت عثلها من الدين وان اختلفا) اى الرهن والدين لاعبرة بالجودة عند الفائمة بالجودة عند الفائمة بيضي القية من خلاف جنسها وان رهنت عثلاف جنسها هلكت بفيتها كسائر

دينه وعندهما الاستيفاء باعتبار القيمة وهي مثل الدين وان انكسر فصار تبرأ يساوى ثمانية فمندابي حنيفة وابي يوسف الراهن بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وانشاء ضمنه قيمته ذهبا فيكون رهنا مقسامه فيكون المكسور ملكا المرتهن عاضمن وقال مجد لايضمن المرتين شيئا ويكون الراهن بالخيار ان شاء سلمه الى المرتين مدينه وان شاء افتكه بجميم الدين لانضمان الرهن لايقتضى التمليك بدليل أنه لوكان عدا فاتكان كفنه على الراهن وخما يقولان القلب مسار مضمونا عليــه فاذا انكــمر ضمن قيمته كالقلب المفصوب اذاأنكسر في يدالفاصب وانكانت قيمته ثمانية ووزنه عصرة وهو رهن بعشرة فهلك ذهب بالدين عند إبي حنيفة لأن عنده الاستيفاء بالوزن وفيه وفاء وعندهما ينرم قيته ذهبا ويرجع بدينه لان الاستيفاء بالوزن فيه ضرو بالمرتهن ولايمكن إيضا اعتبار الاستيفاء بالقيمة لما فيه من الربوا فمر ناالي التضمن بخلاف الجنس وان انكسر ضمن قيته ذهبا اجاعا لانجيمه مضمون والانكسار ينقصه ولايستدرك حقالراهن الا بالتضمين بالقيمة ولاعكن على قول مجند هنا انجمله بالدن لآناء انجملناه نوزندتضرر المرتهن ولاعكن انتجمله بقيمته لما فيه الربوا مخلاف الاولى وانكان وزنه عمانية وقيمته ستة وهو رهن بمشرة فان هلك فبثمانية عنداني حنفية اعتبارا للوزن وعندهماينرم قيمته ذهبًا ويرجع بدينه لما فيه من الضرر للمرتمن وان انكسر ضمن قيته عند الى حنيفة وابي يوسف لان الكسر نقصه وكذا عند مجد ايضا لانه لا عكن ان مجبر. في التمليك لانه لا بحوز ان علك المرتمن بدينه ادون منه الابرصاء وان كان قيمته عمانية ووزند كذلك فهلك هلك بوزند اجاعا وان انكسر ضمن قيته عندهما وقال مجدله ان علكه المرتهن ثمانية من الدين لانه مثلها وزنا وحودة وانكان قيمته تسمة اكثر من وزنه فهلك هلك ثمانية عندابي حنيفة اعتبارا لاوزن ولاعبرة للجودة وعندهما يضمن قيته محق الراهن حتى لايستوفي المرتبن احود من حقد وإن انكسر ضمن قيمته اجاعالان جمعه مضمون الإان مرضى الراهن ان علكه ايا، ثمانية فيجوز عند مجد وانكانت قيمته اثني عشر ووزنه عشرة وهو رهن بعشرةفان هلك ذهب بالدين كله عند ابى حنيفة والجودة الزائدة امانة لاقيمة لهاعنده وكذا عند مجد لااعتبار بها هنا لانها فاضلة عن الدين وأما أبو يوسف فروى عنه أن الجودة مضمونة كالوزن وقيل على قوله ملك خسة اسداسه بالدين وسدسه على الامانة كذا في الكرخي وان انكسر في مد المرشن فانتقص فعلى قول ابي حنيفة الراهن بالخيار انشاء افتكه ناقصا ولاشئ لدغيره وانشاه ضنه قيمته بالغة مابلغت من خلاف خنسه ويكون رهنا مكانه وقال ابويوسف انشاء افتكه بجميع الدين وان شاه ضمنه قيمة خسة اسداسه من خلاف حنسه فيكون خسة اسداس المنكسر ملكا للمرتهن بالضمان ويكون ماضمن مع سدس المنكسر ملكا للمرتهن بالضمان لان عند ابي يوسف يشيم الامانة والضمان والمضمون من وزن القلب قدر ما بلغ قيمة جيم الدين وخسة اسداس القلب سلغ قيمة عشرة لان الوزن اذا كان عشرة والقيمة اثني عشر كانت العشرة التي هي الدين خسة اسداس

الاموال (ومنكانلدين على غيره فاخذ منه مثل دينه كانفقه) على زعمانه جياد (شمعل) بعدما انفقه (آنه كان زيوقاً فلاشئ له عندابي حنيفة)لانه وصل الميه مثل حقه قدرا والدراهم لاتخلوا عن زيف و الجودة لاقيمة لها (وقال أبو يوسف و يحد يرد مثل الزيوف و يرجع من المحمل المجاد) اعتبارا للمادلة قال الاسبيمابي و ذكر في الجامع

الصنير قول عمدهم الى حنيفة وهو الصحيم واعتمده النسني لكن قال فغرالاسلام قولهماقياس وقول الى وسف استحسان وقال في العيدون ما قاله الولوسف حسن وادقع للضرر فاخترناه للفتوى آسيم (ومنرمنعبدين) جلة (بالف درمم) مثلا ولميسم لكل واحدقدرا من المال (فقضى حصة احدهمالم يكناد ان يقبضه حتى يؤدى باق الدين) لان الرهن عبوس بكل الدن فيكون محبوسايكل جزء مزاجزائه مبالغة فيجله على قضائد فانسمى لكل واحد مهما شيئا وتضاه كاندان قبضه على الاسم كما في الدر (واذا وكل الراهن الرئهن اوالمدل) الذى ومنعالرهن علىيده (اوغیرهما)کالاجنی (ببيع الرهن عندحلول الدن فالوكالة جائزة) لانه تو كيـل بيـم ماله (فان شرطت) الوكالة (في عقد الرهن فليس. للراهن عزله عبافان عزله

اثى عشر لان قيمة كل سدس اثنان فيكون خسة اسداس القلب عشرة من حيث القيمة وطريق معرفة ذلك انستقص من الوزن وهو عشرة سدسه وذلك درهم وثلثا درهم مبتى عمائية وثلث وذلك خسة اسداس عشرة يكون ملكاً للمرتبن بالضمان ويمزالسدس ويكون رهنا مع الضمان مقام الاول وانما ميزكى لا يمكن الشيوع وهذا على الرواية التي سوى فيها بين الاشاعة الطاريةوالاسليةوفى رواية انالطارية لاتبطل ولايحتاج الى تمييز وقال عد الامانة من الجودة والنقصان مها فان كان النقصان درهمين اواقل اجبرالراهن على الفكاك مجميع الدين لان التقصان عنده يصرف الى الجودة والامانة وان زادالنقصان على الدرهمين فالراهن بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء جمله بالدين اعتبارا عالة الانكسار بحالة الهلاك عنده (قو له ومن كأن له دين على غيره فاغذمنه مثل دينه فانفقه ثم علم اندكان زيوفا فلاشي له عند ابي حنفية) يمنى علم بعد امالوعلم حالة القبض ولم يرد لم يثبت لمالرد بالاجاع ثم اذا علم قبل ان ينفقها فطالبها لجيادوا خذهافان الجياد امانة في يدممالم بر دالزيوف و مجدد القبض كذا في الهداية ، وقوله «فلاش له عينى اذا كان ماقبضه مثل وزند ومناسبة هذه المسئلة بماقبلها ظاهر على قول أبي حنيفة لأنه أذا أنفق الزيوف مكان الجياد فكا مداسيونا لجياد من الزيوف فيكون كالرهن (فو لدوقال ابويوسف وعجد يرد مثل الزيوف ويرجع بالجياد) والمشهور ان عجدا مع ابي حَنْفية ومن كان له على رجل درهم فاعطاه درهمين صغيرين وزنهما درهم جازو يجبرعلى قبض ذلك ولوكان له دينار فاعطا. دينارين صغيرين وزنهما دينار فأباً لم بجبر على ذلك (فول، ومن رهن عبدين بالف فقط حسة احدهما لم يكن لد ان يقبضه حتى يؤدى باقى الدين) لان الرهن عبوس بكل الدين فيكون عبوسا بكل جزء من اجزاله مبالنة في جله على قضاء الدين فانسمى لكل واحدمنهما شيئامن المال مثل ان يقول رهنتهما بالف كل واحد منهما بخمسمائة فكذلك الجواب فىرواية الاسلوهوالمبسوط وفيالزبإدات لهان يقبضه اذاادى خسمائة وجدالاول انالمقد متمد لايتفرق بتفريق التسمية وجدالثاني اند لاحاجة الى الاتحاد لأن احد المقدين لايمير مشروطا في الآخر الاثرى أنه لوقبل الراهن في احدهما جاز (فوله فاذا وكل الراهن المرتهن اوالعدل اوغيرهما ببيم الرهن عند حلول الاجل فالوكالة جائزة) لانه توكيل سيم ماله (فولد فان شرط الوكالة في عقد الرهن فليس الراهن عزله عنها فان عزله لم ينعزل) لانه لما شرطت في ضمن العقدصار وصفامن اوصافه وحقا من حقوقه الانرى الدلزيادة الوثيقة فيازم بازوم اصله ولالدتمان بدحق المرتهن وفي عناله امقاط حقه وصار كالوكيل بالخصومة يطلب المدعى واووكله بالبيع مطلقاحتي ملك البيع بالنقد والنسيئة ثم نهاه عنالبيم نسيئة لم يعمل نهيه لانه لازمباصله فكذابو صفدعاذكرنا

 هدایه (و) كذا (انمات الراهن) اوالمرتهن (لمینه زل) فهی تخالف الوكالة المفردة من وجود منهاماتقدم و منهاان الوكیل هنایجبر علی البیع عند الامتناع و منهاانه یمك بسیم الولد و سمل و رالارش و منها ذا باع بخلاف جنس الدین

وكذا اذا عزله المرتهن لاينمزل لانه لم يوكله وانما وكله غيره (قوله وانمات الراهن لم ينعزل) لان الراهن لم يبطل عوته لاندلو بطل عايبطل بحق الورثة وحق المرتهن مقدم (فو لد والمرتمن انبطالب الزاهن بدينه ويحبسه به) لان حقه باق بعدالرهن والحبس جزاء الظلم فاذا ظهر مطله عندالقاضي يحبسه واذاطلب المرتهن دينه يؤس باحضار الرهن فاذا احضره امرالراهن تسليم الدين اولاليتمين حقه كاتمين حق الراهن تحقيقا للتسوية وان طالبه بالدين في غير البلد الذي وقم المقد فيه ان كانالرهن ممالا جل له ولامؤنة امر باحضاره ايضا وان كان له حل ومؤنة يستني دينه ولايكلف احضارالرهن لان هذا نقل والواجب عايه التسليم يمني التخلية لاالنقل من مكان الى مكان لانه يتضرربه زيادة ضرر (قو الدوانكان الرهن في مده فليس عليه ان يمكنه من سعه حتى بقبضه الدين من تمند) لان حكم الرهن الحبس الدائم الى ان يقضى الدين وان قضاء البعض فلمان يحبس كل الرهن حتى يستو في البقية اعتبارا بحبس المبيع حتى يستوفي الثمن (قوله فاذا قضاء الدين قيل له سلم الرهن اليه) لانه زال آلمال من التسليم لوصول الحق الى مستحقه ثم اذا استوفى المرتهن دينه بإيفاء الراهن اوبايفاء متطوع شمهلك الرهن في يدهقبل أن يرده الحالراهن ملك بالدين وبجب على المرتهن ردمااستوفى من الدين الح من استوفى منهوهو الراهن اوالمتطوع لانه صارمتوفيا عند الهلاك بالقبض السابق فكان الثاني استيغاه بمد الاستيفاء فيجب ردء وهذا بخلاف مااذا ابرأ المرتهن الراهن من الدين ولم يردعليه الرهن حتى هلك في يدالمرتهن من غير ان عنمه الماه فائه يهلك امانة المحسانا وقال زفر يهلك مضمونا وليس للمرتهن أنتنفع بالرهن لاباستخدام ولاسكني ولالبس الاباذن المالك وكذا اذاكان معمقا ليس له أن يقرأ فيه الابادن الراهن لاندله حق الحبس دون الانتفاع وليس له أن يوجر وبمير فان فعل كان متمديا ولاسطل عقد الرهن بالتمدى (فولد واذا باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن فالبيع موقوف) لأن الراهن عاجز عن التسليم فان حق المرتهن فيالحبس لازم واعاكان موقوفالحق المرتهن فيتوقف على اجازته وانكان الراهن يتصرف في ملكه كن اوصى بجميع ماله يقف على اجازة الورثة فيمازاد على الثلث لتعلق حقهم به (فو اله فان اجازه المرتمن جاز) لان التوقف لحقه وقدرضي بسقوطه (فولدوان قضاه الراهن دينه جازايضا) لانه زال المانعمن النفوذ وتصرفه صدر من الاهل في المحل واذا نفذ البيع باجازة المرتهن ينتقل حقه الىبدله وهو الثمنلان حقه تعلق بالمالية والبدل لدحكم المبدل فصار كالمبد المديون اذابيع برضاء الغرماء ينتقل حقهم الى البدل لأنهر منوا بالانتقال دون السقوط رأسا فكذاهذا وان لم يجز المرتهن البيعوفسخه انفسخ فىرواية حتى لو افتكه المرتهن لاسبيل المشترى عليه لان الحق الثابت المرتهن عنزلة الملك فصار كالمالك له ان مجوزله ان لايفسخ وهي الصحيمة فان فسنمه لاينفسخ فانشاء المشترى

كانله ازيصرفداليجنسه (و المرتبن ان يطالب الرامن بدسه) اذا حل الاحل لانالرهن وثقة قاذ غنم المطالبة كالكفالة (وتحديد) اذا مطله نظله لان الحيس جزاه الظلم فاذاظهر ظلمحبسه القاضي ندوان كان مدرهن (وان كان الرهن في مده) اىدالمرتهن (فليسعليه ان عکنه مرسیمه) ای الرهن (حتى) ايلاجل ان (مقضيدالدىن من عند) لان حكم الرهن الحبس الدايم الى قضاء الدين لاحل الوثيقة وهذا يؤدى الى ابطساله (فاذا قضاء الدىنقىلله) اىللمرين (سلم الرهن اليه) اى الى الراهن لزوال المانع من التسليم وهوالدين فان هلك فيده قبل انبرده هلك بالدىن لانه صار مستوفيا عندالهالاك بالقبض السابق . فيكون الثاني استيفاء ثانيا فيجبرده جوهره (واذا باعالراهن الرهن بغيراذن المرتهن فالبيع موقوف) لتعلق حق الفيرمه (فان اجازه المرسن جاز اليم)

وَمَارَ ثَمْتَهِ بِهِ هَاكُمُ لَا الْبِعُلَادِ حَكُمُ الْمُبَدِّلُ (وَانْ قَضَاهُ الرَّاهِنَ دَيْنُهُ جَازُ البَيْعُ) ايضالزوال المانع (صبر) من النفوذ والابق موقوفاوكان المشترى بالخيار انشاء صبرالى فك الرهن اورفع الامن الى القاضى

ليفسخ البيع (واناعتق الراهن عد الرهن نفذ عقه) وخرج منالرهن لاند صارحوا (فان كان الدين حالاً) والراهن مو سرا (طو لب باداء الدين) لانه اوطولب باداء القيمة تقع المقاسة بقدر الدين فلا تحضيل فائدة (وان كان مؤجاد اخد مندقية السدفيملة، رهنا مكانه حتى محل الدين) وذلك لانه لما بطل حق المرتمن من الوثيقية ولا عكن استدراك حقه الا بالتضمين لزمت قيمته فكانت رهنامكانه فاذاحل الدين اقتضاه محقه إذا كان من حنس حقه ورد الفضل (وان كان الراهن مسرا استسعى) بالبناء للمفعول (المبد في) الاقل من (قيمت) و من الدين (فقضى مد دنمه) لانه لماتنذر الوصول الىحقه منجهة المعتق برجمالي مزيئتهم بمتقه وهوالعبد لان الحراج بالضمان ثم برجم عاسمي على مولاه اذا ايسر لانه قضا دنه وهومضطر فيه هدا به

صبرحتي يفتك الراهن الراهن اذالعجز على شرف الزوال فاذا افتكدالراهن كان لدان يأخذه وانشاء رفع الاس الم القاضي وللقاضي ان يفسخ لفوات القدرة على التسليم وولاية الفسخ الى القاضي لاالى المرزين ولوباعه الراهن من رجل ثم باعد بيما ثانيا من غيره قبل ان تجيز المرتهن فالثاني موقوف ايضا على اجازته لان الاول لم ينعقد والموقوف لا عنع توقف الثاني فان اجاز المرتمن البيم الثاني جازالثاني وان باعالراهن ثم آجرا ورهناووهبه منغيره واجاز المرتهن هذءالمة ودجاز البيع الاولوا لفرق ان المرتبن له حظ في البيع لا نديتملق حقه ببدله فيصع اجازنه لاملق فائدته اماهد والمقود فالهبة لأبدلها وكذا الرهن ايضالابدلله والذي فيالاجازة بدل المنفعة لابدل المين وحقه في مالية المين لافي عين المنفعة فكانت اجازته اسقاطا سلقه فزال المائع فنفذ البيع الاول ولوباع الراحن الرحن من المرتهن ثم تفاسخا البيع لايمود الرهن الابعقد جديد بخلاف مالورهن عصيرا فتخمر ثم تخلل عادالرهن لانه لم برض بزوال حقه فلم يزل حكم الرهن وهنا رضي الرتهن بزوال الملك والرهن وقد تحقق زوال ملكالراهن كالواذن له في سعه من غيره فباعه زال حقه من الرهن فاذا فسخ لايعودوان باع منه اومن اجنبي بشرط الحيار ثم فسخ بحكم الحيار فالرهن بحاله (فراه وان اعتق الراهن عبدالرهن نفذ عتقه) وخرج من الرهن بالمتق لانه صار حرا وعند الشافعي لاينتق وهورهن علىحاله اذاكان المنتق مسرا لان فى تنفيذه ابطال حق المرتهن بخلاف مااذاكان موسرا فانه ينفذ عنده ايضاويسلم قيمته رهنا مكاند ولنا انه اعتق ملك نفسه فلايلغو تصرفه كما اذا اعتق العبد المشترى قبل القبض ولان الرهن عقد لايزيل الملكءن الرقبة فلايمنع نفاذ المتقكالنكاح والكتابية والاجارة يعنى اذا زرج عبده اوامته اوكاتبهما اوآجرهما لم يمنع ذلك من عقبهما لان المبد المستأجراذ اعتقدمولا ميتق وتبق الاجارة على حاله الان الحريقبلها اما الرهن فلايقبله الحرفلا يبقى ثم اذا زال ملك الراهن عن الرقبة باعتاقه يزول ملك المرتبن في اليذ بناء عليه كاعتاق العبد المشترك بل اولى لان ملك الرقبة اقوى من ملك اليد فلما لم عنم الاعلى لا عنم الدني بطريق الاولى وامتناع النفاذ في المبيم والهبة لانعدام القدرة على التسيم (فوله فاذا كان الراهن موسرا والدين حالاطولب باداء الدين) لانعليه اقامة غيرالرهن مقام ولامعني لالزامه ذلك معحلول الدين فطولب بالدين ولاسعاية على المبد اذا كان الراهن موسرا (قوله واذا كان الدين مؤجلا اخذمنه قيمةالمبد فبجملت رهنا مكانه - بتي يحل الدين) لانه ابطلحقه من الوشيقة فصار كمالو الله ماذا حل الدين اقتضاه بحقه اذا كان منجنس حقه ورد الفضل (نخوله وانكان معسرا سى العبد فى) الاقلمن (قيته) ومن الدين (فقضى بدالدين) هذا اذااعتقه بغير اذن المرتبن اما اذا اعتقه باذنه فلاسماية على العبدكذا في الينابيع وأعالزمه السماية لان الدين متعلق برقبته وقدسلت له فاذا تعذر استيفاء الضمان من الرهن لزم ااميد ماسلم له وانما يسى في المقل من قيمة، ومن الدين لأن الدين اذا كان اقل لم يازم المولى ان يسلم أكثر منه

فكذا العبد و ال كان الدين اكثر من القيمة فلم يسلم 4 أكثر من رقبة فكان عليه قيمة ما سلم له و حاصله انه يسمى في الاقل من تلانة أشبياء سبواء كان الدين حالا او مؤجلاً فينظر ال قيمنــه نوم الرهن و الى قيمنــه وقت العنق و الى الدين فيسعى في الاقل من هذه الثلاثة الاشـياء ثم يرجع على الرهن أذا ايسر بمــا سـمي و ليس يثبت فعبد رجوع على سبيده بمنا بسمى الا في هذه الصورة و اذا سنعي فحكمه في سيمانه حكم الحر و انميا بلزمه السعابة اذاكان المعنق مصيرا حال العنق اما اذا كان موسرا حال المتق ثم اصر بعد ذلك قبل اداء الدين فلا سعاية على العبد لان العتق وقع غير موجب المسعاية فلا بجب علبه في الثاني و تعتبر قيمته يوم العتق قال الخجندى آذا رهن عبدا قيعته مائة ثم ازدادت في د المرتمن ثم اعتفه الراهن وهو مدسر سعى في مائة قدر قيمته وقت الرهن وان كانت قينه وقت الرهن مائة ثم انتفصت في السعر حتى صار خسين ثم اعتقه سعى في خسين قيمته نوم المتق لانه انمــا حبس في مالينه بالمثاق هذا القدر فلا يضمن اكثرنما حبس ولوكان الدين خسين وقيمة العبد مائة في الحالين سمى ق الدن خاصة و اولم بكن الراهن اعتق العبد و لكن ديره صبح تدبيره و بطل الرهن وخزج من الرهن كما يخرج العنق وليس المرتهن حبسه بعد الندبير مم اذا صبح الندبيركان للرتهن إن يأخذ بدينه ان شاء العبد وان شاء الراهن سواءكان الراهن موسرا اومصرا ويأخذ العبد بجميع دينه بالغا مابلغ بخلاف العنقلان اكسامه لمولاه وله أن يطالب المولى بجميع دسه فكذا المدر و انماكان له ان يأخذ ابهما شماء لان الراهن مطالب بالدن و احكساب المدر من امواله فلا تختص المسالبة بعض امواله دون بعض و له أن فالرتمن هوالحُصم ف تضمينه ﴾ يطالب ايهما شــا. و لهذا يستوى فيه حال اليسار والاعــار ولا يرجع المدبر عا سعى على مولاه لان كسيه له مخلاف المنق لان كسيه لنفسه فوقع الفرق بين الندبير والمنق ف موضعين احدهما ان فالمبتق اذاكان الراهن معسرا بجب السعاية في العقل من ثلاثة اشياء على ماذكرناه و في الندبير بجب في جبع الدين بالغا مابلغ والثاني أن في العني يرجع العبد عاسعي على الراهن وفي الندبير لا رجع لانه بالندبير لم مخرج من أن يكون سعامه الراهن و لو كان الرهن امد فاستولدها الراهن صحم الاستيلاد و بطل الرهن و تسعى في جيم المدن كالدر لان اكساما لمولاها ولا ترجع عا سعت على المولى لان كسيا مال للولي (قو له و كذاك اذا استهك الراهن الرهن) ضمنه اى بجب عليه ان منبح غيره منامه فيكون رهنا (قو له و استهلكه اجنبي فالرتمن هو الخصم في نضمنه و يأخذ القيمة فتحكون رهنا في ده) والواجب على هذا المستملك قيمته يوم هلك فان كانت قيمته يوم استملكه خبسمائة ويوم الرهن الفاغرم خمسمائة وكانت رهنا و يسقط من الدين خسمائة ويكون الحكم في الخسمائة الزيادة كانها هلكت بآفة والمعتبر في ضمان القيمة وم القبض لا وم الفكاك لان القبض السابق مضمون عليه لا نه قبض استيفاء الا انه تقرر عليه هند الهلاك فاذا ضمن الاجنبي القيمة وكان الدين مؤجلا كانت المفيمة رهنها مكانه و ان كان حالا وكان الضمان من جنس حفه اقتضى منه

(وكذك) الحكم (اذ استها الراهن الرهن) اي كالمكرالمار فاحتاق الراهن العيدالم هون الافي السعاية لاستمالة سعاية المستملك (و ان استهلکه اجنی لا نه احق بعين الرهن حال فيامه فكذا فاسترداد ماقام مقامه والواجب على هذا المستهلك. فيته يوم هلك (فيأخذ) المرتهن (القيمة فتكون رهنا فيدم) لانها

بجعل المالك كالاجنى فيحق الضمان (وحناية المرتهن عليه) اى الرهن (تسقط من الدس بقدرها) اى الجناية لانداتلف ملك غير وفلزمه ضمائه واذالزمه وقد حل الدين سقط تقدره وهذا اذاكان الدين من جنس الضمان والا لم يسقط منه شيُّ والجناية على المرتهن وللمرتهن ان يستوفى دينه (وجناية الرهن على الراهن وعلى المرتهن وعلى مالهما هدر) اما كون جنائه على الراهن هدرا فلانيا حناية المملوك على مالكه وهى فيمايوجب المال هدر لانه المستحق واماكون جنانته على المرتبن هدرا فلان هذه الجناية لواعتبرناهاللرتهن كان علمه نظيرها لانها حصلت في ضمانه فلا نصد وجوب الضمان معوجوب التخلص عليه درر والمراد بالجناية على النفس ما يوجب المال واماما وحب القصاص فهو معتبر بالاجاع نهايه (واحرة البيت الذي محفظ فيدالرهن)واجرة حافظه (على المرتين) لانه مؤنة الحفظوه وعلىد (واجرة الراعي) لوالرهن حيوانا (ونفقة الرهن)لوانساناو عشرماو خراجه لومنياعا (على الراهن)والاصل فيه انكل مايحتاج

فان بقي شي كان للراهن وان لم يكن من جنس حقه طالب بدينه او ببيم القيمة (قو له وجناية الراهن على الزهن مضمونة) لانه بجنائته مزيل ليد المرتهن عن ماجني عليه (فوله وجناية الرتهن عليه يسقط من دينه بقدرها) يمنى اذا كان الضمان على صفة الدين امااذا كان من خلافه فلابد من التراضي ولانه بالجناية عليه غاصب فيضمن قيمته بالغة مابلغت فاذا ضمن جيم القيمة كان له المقاصة منذلك بقدر دينه ويردالفضل على الراهن (فوله وجناية الرهن على الراهن والمرتبن وعلى اموالهماهدر) اماعلى الراهن في نفسه وماله اذا كانت توجب المال فهدر اجاعالان المولى لا يُتبت له على عبده مال وانكانت توجب القود اخذ بها العبد لانه مم مولاه فيما يوجب القود كالاجنى واما اذا جَنَّا على المرتمن في نفسه جناية توجب المال فان لم يكن في قيمته فضل عن الدين فهي هدر عند ابي حنيفة لانا لو أبتناها احتجنا الى القاطها لان حاصل الضمان على المرتمن وعندهما تثبت الجناية في رقبة العبد سواء كان فيه فضل ام لا فان شاءالراهن ابطل الرهن ودفع العبد بالجناية الى المرتهن وانشاء المرتهن قال لاابنى الجناية وهو رهن على حاله واما اذا كان في الرهن فضل عن الدين فعن إلى حنفة روايتان في رواية ثبت حكم الجناية في قدر الامانة لان مازاد على قدر الدين ليس في ضمانه فيصير كمبد الوديعة اذا جنى على المودع وفى رواية لايثبت حكمها لان مقدار الامانة فى يده على طريق الرهن واما اذا جنى في مال المرتهن جناية توجب المال ولم يكن فيه فضل عن الدين فهي هدر لان الضمان لولحقه لرجع به على المرتهن فلا معنى لاشبات شيُّ يعود عليه وأن كان فيه فضل فإن الجناية تثبت في مقدار الامانة فعلى هذا أذا فسد الرهن متاعا للمرتهن قيمته الفان وقيمةالرهن الفانوهو رهن بالف فطلب المرتهن ان يأخذه بقيمة المتاع فان شاه الراهن قضى عنه نصف ذلك وكان نصفه على المرتهن وان كره سم المبد في ذلك كله فان بقي شي مد فكاك الرهن اخذ المرتهن نصفه والرهن نصفه وان اختار المولى قضاء قيمة المتاع قيل له اقض نصفه لان حصة الامانة تامة وحصة المضمون ناقصه فان قضى المولى النصف زال حكم الجناية ويق العبد رهنا محاله وان كانت الجناية توجب القود فان القصاص شت للمرتهن ويسقط دسه لان الرهن تلف بسبب في مده (فولد واجرة البيت الذي محفظ فيه الرهن على المرتمن) وكذلك اجرة الحافظ لأن الرهن فيضمانه فان شرط الراهن للمرتهن احرا على حفظ الرهن لايستمق المرتمن شيئا لان الحفظ عليه بخلاف الوديمة اذاشرط المودع المجرافي حفظها فله الاجر لأن الحفظ ليس بواجب عليه قال في الكرخي الحفظ واجب على المرتهن ما كان مضمونًا عليه ومالم يكن لان له حبس ذلك كله (فو له واجرة الراعى على الراهن) لان الرعى بحتاج اليه لزيادة الحيوان وتمائه فصار كنفقته وامااجرةالمأوى والمريض وأجرة الحارس فعلى المرتهن (فولد ونفقة الرهن على الراهن) بخلاف المبيع قبل القبض فان نفقته على البايع قال في الواقعات رجل باع عبدا برغيف بعيد، فلم يتقابضا حتى

اكل العبد الرغيف صار البادم مستوفيا الثمن بخلاف ما اذا رهن دابه مغفيز شمير فاكلت الدابة الشمير لم يصير المرتهن مستوفيا لشي من الدين والفرق ال نفقة المبيع عسل البابع مادام فيده فصار مستوفيا ونفقة المرهون علىالراهن فلا يصير مستوفيا وانميا كانت نفقته على الراهن لقوله عليه السلام • له غنه وعليه غرمه ، يعنى الراهن غنه منافعه وغرمه نفقته وكسموته ولانه ملكه فكانت نفقته عليه كالموجر وكذا اذا مات كان كفنه على الراهن وكذا اذا كان الرهن حيوايا فعلفه على الراهن ولوكان امة فولدت فاجرة الظئر علىالراهن وكذا ستى الثجر وتلقيخ الضل وجزازه والفيسام بمسالحه على الراهن سمواء كان فيه فضل عن الدين ام لا فان الفق الرئين على الرهن بشر اذن الرهن والرهن غائب فنطوع فان امره القاضي ذلك فهو دمن على الراهن لان القاضية ولاية على الغبائب ولا يصدق المرتمن على النفقة الا بينة او تصديق الراهن وان ابق العبد المرهون ان كانت قيمه و الدين سبوا، فالجمل عبلي المرتمن وال كانت قيمة الرهن اكثر كال على المرتبن بقدر المضمون وعملي الراهن بقدر الامانة وان اصاب الرقيق جراحة او دبرت الدابة ناصــلاح ذلك ودواه عــلى المرتمن اذا لم يكن فالرهن فضل عن الدين فان كان فيه فضل فعليهم جيعا بالحساب (قو لد ونماؤه للراهن يكون رهنا مع الاصل) بعني ان شــاء المرتمن اخذه وان شــاء تركه عند الراهن والنماء مثلالان والولد والصوف وثممار الشجر والنحيل فاما غلة الدار واجرة العبد فلا يدخل فيالرهن لانه ليس من نفس الرهن فلا يدخسل تحت عقده كما لو اكتسب العبد كسبا او وهب له هبة فان اجر المرتمن بغير اذن الراهن كانت الاجرة المرتهن و عليه أن متصدق ما لانها حصلتله من وجه محظور (قو له قان هلك هلك بغير شيم) بعني النماء (قو له و أن هلك الاصل و بق النماء افتكه الراهن بحسبته مقسم الدين على قيمة الرهن وم الفيض وعلى قيمة الناء وم الفكاك فا اصاب الاصل سفط من الدين وما اصاب الخاه افتكه الراهن به) وانعا قسم على قيمة الاصل بوم القيض لان الرهن دخل في ضمانه بالقيض فاعتبرت قيمته عنده و أنما اعتبرت قيمة النماء سرم الفكاك لان النماء قبل الفكاك غير مضمون عليه وبالفكاك يضمن فاعتبرت قيمته يوم دخوله في الضمان فان لم نفتكه الراهن بعد هلاك الام حتى مات ذهب بغير شئ وصار الولدكأن لم يكن وسنقط الدىن بهلاك الام لانه لاحصة للولد قبلالفكاك وصورة الممثلة رجل رهن شاة تساوى عشرة بعشرة فولدت ثم هلكتِ قسم الدين على قيمة الشاة يوم رهنت وعلى فيمة الولد في الحال فان كانت قيمته في الحال مشرة هلكت الشاة عصمًا وهو نصف الدين خسة در اهم قال ازدادت قيمة الولد بعد هلاك الام حتى صارت نساوى مشر بن بطلت تلك القسمة وتبين أن حصدًا لام كانت ثلاثة وثلثا ولو صارت قيمة الولد ثلثين تبين أن حصة الام الرابع ولو انقصت قيمة الولد بعد ذك حتى صارت خمية تبين أن حصة الام ثلثا الدين وهي سنَّة وثلثان ولو رهن جارية فولدت عند المرتمن من غر مولاها ثم مانت وبق الولد واراد الراهن افتكاكه فان كان الدين مائة وقيمة الام خسين وقيمة اأولد عشرين

(و عاؤه) اى الرهن كالولد والثمر والبن والعسوف (قراهن) لانه عاء ملكه (فيكون رهنا مم الاصل) لانه تبعله لكونه متولدا منه مخلاف ماهويدل عن المنفعة كالكسب والاجرة وكذا الهبة والصدقة فانهاضر داخلة في الرهن وتكون قراهن والاصل الكلمانولد من مين الرهن بسرى اليه حكم الرهن و مالا فلامجم الفتاوي (فان هلات) أنفاء (هلات بغير شي لأن الاتباع لاقسطالها عامقابل بالاصل لانمام تدخل تحت المقد مقصو دا اذا للفظ لا بتناو لها (و أن هلك الاصل وبق ألتماء افتكه الراهن محصته) من الدين لائه صار مقصودا بالفكاك والتبع مقاله حصة اذاكان مقصودا وحيئذ (منسم الدين على فيدالرهن ومالقبض) لانه يصير مضمونا بالقبض (وقيمة ألنما، ومالفكاك) لانها تصير مقصودة بالفكاك اذا بق إلى وقنه (فا اصاب الاصل سقط من الدين) مقدر ما لانه مقابله الاصل مقصودا (وما اصاب الخادافتكه الراهن 4) اي عا اصاهكا لوكان الدن عشرة وقيمة الاصل ومالقيض عشرة

الزيادة في الرهن) كائن يرهن ثوبا بمشرة ثميزيد الراهن ثوبا آخر ليكون مع الاوليرهنــا بالمشرة وتعتبر قيمها يومالقبض ايضا (ولانجوز) الزيادة (في الدين عند الى حنيفة ومحد) كائن هول اقرضني خمة اخرى على ان يكون الثوب الذي عندك رهنا بخمسة عشر فلايلنحق باصل العقد (ولا يصير الرهن رهنا عما) لان الزيادة في الدين توجب الشيوع فيالرهن وهوغيرمشروع عنــدنا والزيادة فىالرهن توجب الشيوع في الدين وهو غير مانع من صحة الرهن هــدايه وقال ابو بوسف تجـوز الزيادة فى الدين ايضاقال فى التصحيم واعتمد قولهما النسني وبرهمان الائمة المحبوبى كاهو الرسم (واذا رهن عيناواحدة عندر حلين) ولوغير شربكين (مدىن لكل واحد مهما حاز وجعها رهن عندكل واحدمهما) لأن الرهن اضيفِ الى جبع العين سر بصفقة واحدة ولاشيوع فدوموجيدالحيس بالدن وهمو لايتجزى فصار

فانك نقسم الدين عليهما فا اصاب الام سقط من الدين وذلك خسة اسباعه اى خسة اسباع المائة وهو احد وسبعون وثلاثة اسباع ومااصاب النماء وهوسبعان وهوثمانية وعشرون واربمة اسباع افتكه الراهن يه ولوكان الدين عشرةوقيمة الزيادة يومالفكاك خسة وقيمة الاصل عشرة فهلك الاصل يفتك الزيادة بثلث العشرة وهوثلاثة وثلث ولوكانت قيمة الزيادة يومالفكاك عشرين وقيمة الاصل عشرة والدين عشرة فهلك الاصل يفتك الزيادة بثلثي العشرة وهو ستة وثلثان ولونقصها الولادة جبرالنقصان بالولد حتى لونقصت من قيتها عشرة والولد يساوى عشرة لايسقط من الدين شئ (فولم ويجوز الزيادة في الرهن) وهذا عندنا وقال زفر لايجوزفاذا صحت الزيادة في الرهن يقسم الدين على قيمة الاولى يوم القبض وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت حتى لوكانت قيمة الزيادة يوم قبضها خسمائة وقيمة الاولى يوم القبض الفاو الدين الف يقسم الدين اثلاثًا يكون في الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلثاء وانكانت قيمة الزيادة ما تُنين ففيا سدس الدين ولايعتبر نقصان قيمة الاولى في السعر لان الضمان يتعلق بالقبض فالمعتبر بالقيمة يوم القبض وان نقص الاصل في يده ذهب من الدين بقدر النقصان فان زاده الراهن بعد نقصان الاصل رهنا اخر قسمت مابتي منالدين فيالاول على قيمة الباقي منه وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت وكان الدين فيهما على قدر ذلك كرجل رهن جارية تساوى الفا بالف ثم اعووت فزاده عبدا يساوى الفافقد ذهب باعوارها نصف الدين وبق فيها خسمائة مقسومة على قيمتها عورآء وعلى قيمة المبد الزيادة يوم قبض فيكون في العبد ثلثا خسمائة وهوثلث الالف أن هلك هلك ثلث الالف وأن هلكت الموراء ذهب بهلاكهائلث خسمائة وقدذهب بالموراء خسمائة (فوله ولايجوز في الدين) هذا (عند ابي حنيفة ومجد وزفر ولايصيرالرهن رهنا بها وقال ابويوسف هوجائز) فابو يوسف سوى بين المسئلتين فقال تجوز الزيادة فىالرهن والزيادة فىالدين وزفر سوى بينهما ايضاوقال لايجوز كالاهماوهمافرقا بينهمافقالازيادة الرهن على الرهن جائزة والزيادة فيالدين لايجوز لان الزيادة فيالرهن تؤدى الى شيوع الدين وذلك لايمنع صحة الرهن لاندلورهن بنصف الدين رهنا جازوشيوع الرهن عنع صحة الرهن فافترقا وصورة الزيادة فيالدين اذارهن عبدايساوى الفين بالم ثماستقرض الراهن من المرتبن الغا اخرى على ان يكون العبدرهنا بهماجيما فالديكون رهنا بالالف خاصة ولوهلك يهلك بالالف الاول ولايهلك بالفين وكذا اذا رهن عبدا عائة وقيمته مائتان ثماخذ الراهن من المرتبن مائة إخرى على ان يكون المبد رهنا بالدين ثم مات العبد فانه يسقط الدين الاول والفضل من العبد امانة وستى الدين الشانى بلا رهن وهذا معنى قوله ولايصير الرهن رهنايها وقال الويوسف الزيادة في الدين حائزة ويسقط عو تدالدينان جيعًا (فوله واذارهن عينا واحدة عندر حلين بدين لكل وأحدمنهما جازوجيمها رهن عندكل واحد منهما) لان الرهن اضيف الى جيم العين في صفقة واحدة

الواحدة لايتصور كونهاملكالكل مهماكلا فلابد من الانقسام وهو ينافى فى المقصود درر ثمان تهايئا فكل واحد مهما فى فويته كالعدل فى حق الآخر وهذا اذا كان ممالا يجزى و الا فعلى كل حبس النصف فلو دفع له كله ضمنه عنده خلافالهما واصله مسئلة الوديسة درعن الزبلمي (والمضمون على كل ﴿ ٣٠٦ ﴾ واحد مهما) اى المرتهنين (حصة دينه

ولاشوع فه وهـذا مخلاف الهبة من رجلين حيث لانجوز عند الىحنيفــة لان المقصود بالهبة الملك ويستحل انتكون الهبة ملكالهذا وملكالهذا فلامدان يكون كل واحدمنهما مالكا للنصف فعصل قيضه فيمشاع فلاتصح الهبة واماالرهن فالمقصود منه الوثيقة لاالملك ويمكن ان يجمل جيم الرهن وثبقة لهذا وجيعه وثبقة لهذا فلا يؤدي الى الاشاعة (فو له والمضمون على كل واحد منهما حصة دنه منها) اي من المين لان عندالهلاك يصير كل واحد منهما مستوفيا حصته اذالاستيفاء ممايتجزى فكان المضمون عليه مقدار ذلك (فو له فان قضى احدهما دسه كانت كلها رهنا في مد الآخر حتى يستوفى) لانها فى ايديهما رهن واحد فانهلك الرهن عنده بعد قضاء دن صاحبه استرد من الدين قضاء مااعطاه لانه مادام في يد الآخر فحكم الرهن باق عليه فصار كالرهن من واحد اذا استوفى دينه ثم هلك الرهن في بده بعدذلك (عو ايد ومناع عبدا على ان يرهنه المشترى بالثمن شيئا بعينه فامتنع المشترى من تسليم الرهن لم بجبر عليه وكان البايم بالخيار انشاء رضى بترك الرهن وانشاء فسخ البيم الاان يدفع المشترى النمن حالا اويدفع قيمة الرهن رهنا) اماجواز شرط الرهن في البيع فهو استحسان والقيباس ازيفسد البيع لانه شرط فيالعقد منفعة للبايع لايقتضيها العقد وحِه الا شَعسان انالتمن الذي به رهن اوثق منالتمن الذي لارهن به فصار ذكر ذلك صفة في الثمن وشرط صفات الثمن لانفسد المقد وهذا أذا كان معينا أمااذا لم يعين الرهن فالبيع فاسد ولهذا شرط الشيخ بقوله بعينه ولوشرط فىالبيع رهنا عجهولا والفقيا على تدين الرهن فى المجلس جاز العقد .وقوله هنامتنع المشترى من تسليم الرهن لم بجبر عليه، هذا قوانا وقال زفر يجبرلان الرهن اذا شرط في البيه صارحقامن حقوقه وانا انالرهن عقد تبرع من جانب الراهن ولا اجبار على التبرعات ولكن البايم بالخيار على ماذكر الشيخ لانه مارضي الابه فيجبر لفواته الاان يدفع الثمن حالالحصول المقصود ومن اشترى شيئا بدراهم فقال للبايع امسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فالثوب رهن عند الى حنيفة لانه اتى عالمي عن منى الرهن وهو الحبس الى وقت الاعطاء والبرة في المقود للماني وقال أبويوسف وزفر لايكون رهنا بليكون وديمةلانقوله امسك يحتمل الرهن ومحتمل الامداع فيقضى باقلهما ثبوتا وهي الوديعة مخلاف مااذا قال امسكه بدينك او بمالك غانه لماقابله بالدين فقد عين جهة الرهن قلنا لمامده الى الاعطاء علم ان مراده الرهن (نُو إله وللرمن ان يحفظ الرهن لنفسدوز وحتدوولده وخادمه الذي في عياله) يمني ولده الكبر الذي في عياله والمراد بخادمه هوالحر الذي

منها) اي المين لاندعند الهلاك يصير كل منهما مستوفيا خصته لان الاستيفاء ينجزي (فان قضى) الراهن (احدهما) اى الرتهنين (دنه كانت) المين (كلها رهنا في بدالآخر حتى يستوفى دنه) لمامران العين كلها رهمن في بدكل منهما بلا تفرق (ومن باع عبداعلي ان رهنه المشارى بالثمن شيئابمينه) اوبعطي كفيلا كذلك حاضرا فيالجلس جازلانه شرط ملام للعقد لان الكفيالة والرهن للاستيشاق وهو يلابم الوجوب لكنازم الوفاءية لمدملزومة (فان المتنع)المشترى (من تسليم الرهن)المشروط (لم مجير عليد)اىعلى تسليم دلعدم عام الرهن لمام من انتمامه بالقبض (وكان البايع بالخار انشاء رضي بترك الرهن وانشاء في خاليم) لفوات الوصف المرغوب فيه (الاان يدفع المشترى الثمن حالا) لحصول

المقصود (أويدفع قيمة الرهن رهنا) مكانه لان بدالاستيفاء ثبتت على المنى وهوالقيمة قيد بالمعين لانه (اجر) اذالم يكن المشروط رهنه أوكفالته ومينا يفسدالبيع وقيدنا بحضور الكفيل بالمجلس لانه اذا كان فائبا حتى أفترقا فسدالبيع وتمامه فى البحر (وللمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسيه وزوجته وولد،) الكبير الذى في عياله (وخادمه الذى في عياله) لانه انما يحفظ في البحر (وللمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسيه وزوجته وولد،) الكبير الذى في عياله (وخادمه الذى في عياله) لانه انما يحفظ

عادة مؤلاء وهذا لانعشه امانة في مده فصار كالوديعة هدانه (وانحفظه بغير من في عساله) واو اشه اواحيره (اواودعه) اواعاره او آجره (ضمن) لانده غير الديهم فكان بالدفع اليهم متمديا (واذا تعدى المرتهن فيالرهن ضمند ضمان الغصب بجميع قاته) لانه بالتعدي صار غاصبا (واذااعار المرتهن الرهن للراهن فقيضه) الراهن (خرج) الرهن (من ضمان المرتبن) لانه باستمارته وقضه انتقض القيض الموجب للضمان (فان هلك) الرهن (في يد الراهن هلك بغير شي) لتلفد في مدمالكه (وللمرتبن ان يسترجعدالي مده) لان المرتهس عنزلة المالك فيحق الحبس ولومات الراهن والرهن في بده عارية فالمرتهن احق مه من سائر الفرماء (فاذا اخده) المرتهن (عاد النسمان) لمودسبيه وهو

احر نفسه (عو به وانحفظه بغیر منفی عیاله اواودعه ضمن) لان بد المرتهن غیر أيديهم فصار بالدفع متمديا وهل للمرتهن انيضمن المودع قال أبوحنيفة لاوعندهما انشاء ضمنه فانضمنه رجع على المودع (فوله واذا تعدى المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمتُه) لانه بالتعدى خرج منانيكون بمسكاله بالاذن وصار كا ند اخذه بغيراذنه فيصير غاصب ولان الزيادة على مقدار الدين امانة والامانات تضمن بالتمدى فانرهند خاتما فجعله فيحنصره فهو ضامن لأنه متمد بالاستعمال لانه غيرمأذون فيه وانماالاذن بالحفظ وهذا لبس واليمنى واليسرى فىذلك سواءوان جمله فى بقية الاصابع كان رهنا عافيه لانه لايلبس كذلك عادة فكان حفظا لالبسا وكذا الئوب ان لبسه لبســا معتادا ضمن وانجعله على عاتقه لم يضمن وان ابس خاتما فوق خاتم ان كان بمن عادته يحتمل بلبس خاتمين ضمن وان كان لايحتمل به فهو حافظ فلايضمن (فوله واذا اعاد المرتهن الراهن الرهن فقبضه خرج من ضمانه) لانه باستمارته وقبضه منالمرتهن ازال القبض الموجب للضمان (قوله فانحلك فى يد الراهن هلك بغير شي) لفوات القبض المضمون (قو الدوالمر تهن ان يسترجعه الى مده فاذا اخذه عاد الضمان) يعنى بغير استيناف عقدلان قبض العارية لايتعلق به الاستحقاق فبتي الرهن على ماهوعليه ولومات الراهن والرهن فى يده عارية فالمرتهن احقيه منسائر الغرماء ولواعاره احدهمااجنبيا باذن الآخر سقط حكم ضمان الرهن فيحاله والكل واحدمنهما انبرده رهناكاكان وهذابخلاف الاجارة والهبة من اجنبي اذا باشره احدهمـا باذن الآخر بحيث يخرج من الرهن ولايعود اليــه الابرهن مستأنف ولومات الراهن قبل الرهن الىالمرتهن كان المرتهن اسوةالفرماء فيهلانه قدتملق بالرهن حق لازم بهذه التصرفات فببطلبه حقالرهن امابالعارية فإيتملق به حق لازم فافترقا واناستماره المرتمن منالراهن فهلك قبلان يأخذ في العمل هلك على ضمان اارهن لبقاء يدالرهن وكذا اذا هلك بعد الفراغ منالعمل لارتفاع يد المارية وبقاء يد الرهن فعاد ضمانه وانحلك فيحالة العمل هلك بغير ضمان لان يد المارية امانة وهي حادثة بعد زوال قبض ألرهن وكذا اذا اذن الراهن للمرتهن بالاستعمال ومن استمار شيئا ليرهنه فمارهنه به من قليل اوكثير فهو جا تزوهذا اذا لم يسم له ما يرهند به فان سمى له قدرا من الدين فليس له ان يرهند باقل منه ولا اكثر وكذا اذاسميله صنفا منالدين ليسله انيرهنه بصنف غيرهوا نالم بجزان يرهنه باقل مما سمى لان الممير رضي ان بجمله مضمونا بذلك القدر حتى اذا هلك رجع به فاذا جعله مضمونًا باقل منه لم بحصل الفرض من الضمان وأنما لم يجز أن يرهنه باكثر مما سمى له لاند لم يرض ان يستوفى من ماله الاذلك القدر ولان الممير يتوصل الى احَّدْ عاريته بقضاء دين المرتهن فاذا اذن في مقدار يتمكن من ادائه لم يجز ان يرهنه إكثر منه فيعجز عن ادائه فان رهنه بغيرماسمي له من القدر اوالنصف فهو مخالف

فيضمن قيمة الرهن ان هلك في يد المرتهن لانه تصرف في ملكه على وجه لم يأذناله فيه فصار غاصبا وللمعير ان يأخذه من المرتهن ويفسخ الرهن وكذا اذا استعاره ليرهنه عند رجل بعينه فرهنه عند غيره لان المالك رضي بيد مخصوصة ولم يرض بغيرها وكذا اذا قال له ارهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة كان ضامنا لانه متعد ثم انشاء المعير ضمن المستعير ويتم عدالرهن بينه وبين المرتهن لانه ملكه باداء الضمان فتبين انه ملك رهن نفســـه وأن شـــاء ضمن المرتهن ويرجع المرتهن عا ضمن وبالدين على الراهن فان هلك فيد المرتهن وقد رهنه على الوجه الذي استعاره غير مخالف ضمن الراهن للمعير قدر ماسقط عنه بهلاك الرهن من الدين لانه وفي دينه منه بامره فكان له الرجوع عليه عا وفي ولايلزمه اكثر من ذلك والمعير متطوع في الزيادة ولو عجز المستمر عن فكاك الرهن فافتكه مالكه رجع عاكان الرهن بهلك به ولا يرجع باكثر من ذلك سيانه اذا اعاره عبدا قيمته مائة واذن له أن يرهنه عمائين فافتكه الممير بمائتين رجع بمائة لان العبد لوهلك في يد المرتهن صار مستوفيا لهذا القدر ولم يكن للمعير أن يرجع باكثر منه فكذا أذا قضا بنفسه لم يرجع باكثر منه (int)

القاضي لدو صياوا مره ببيعه) الله في الكرخي اذا آجر الراهن الرهن من المرتهن خرج من الرهن ولايعود الله الا بالاستناف وكذا اذا آجِره الراهن من غير المرتهن فاجازه المرتهن ا و آجره المرتهن من غيره فاجازه الراهن جازت الاجارة وخرج المرهــون من الرهن ولم يعد اليه لان الاجارة عقد يتعلق بها الاستحقاق فاذا تراضيا عليها كان ابطالا لارهن لانها لاتصم مربقاء الرهن فكانهما تفاسخا وفي الخجندي ليس للمرتهن ان يؤجر الرهنفان آجره بغير اذن الراهنوسلم الى المستأجروهاك في يدالمستأجر كان الراهن بالخيار ان شاء ضمن المرتهن قيته وقت التسليم الى المستأجر ويكون رهنا مكانه وان شاء ضمن المستأجر فان ضمن المستأجر رجم عا ضمن على المرتهن لاند غره ولا بجن عليه الاحرة وان ضمن المرتهن لا يرجع عاضمن على المستأجر ولكن يرجع عليه بما استوفى من المنافع الى وقت الهلاك ولايطيب له ولو لم يهلك الرهن واسترده المرتهن عاد رهنا كاكان وان آجره الرتهن باذن الراهن او الراهن باذن المرتهن او آجر صاحبهما بغير اذن صاحبه ثم اجازها صحت الاجازة وبطل الرهن وتكون الاجرة للراهن وولاية قبضها الى العاقد ولايعود رهنا أذا أنقضت مدة الاحارة الا بالاستيناف وليس للراهن أن برهن الرهن فأن رهنه فأجأز المرتهن بطل الرهن الأول (فولد واذا مات الراهن باع وصيه الرهن وقضي الدين) لان وصد قائم مقامه (قوله فان لم يكن له وصى نصب القاضى له وصيا وامره ببيعه) هذا اذاكان ورثه صفارا اما اذاكانواكبارا فهم مخلفون الميت فيالمال فكان عليهم تخلىصه والله اعلم

القيض(واذا مات الراهن باع وصيه الرهن)لقيامه مقامه(وقضى)يه(الدين فانلم يكن له ودى نصب لان القاضي نصب ناظرا لحقوق المسلمين اذاعجزوا ءن النظر لانفسهم والنظر في نصب الوصى ليؤدي ماعلمه ويستوفى مالدهدامه

﴿ كَتَابِ الْحَجِرِ ﴾ هولفة المنعوشرعا منع من نفاذ تصرف قولى و(الاسباب الموجبة للحجر ثلاثة الصغر) لانه انكان غير عيز كان عديم العقل وانكان عيز افعقه ناقص (والرق) لانه وانكان فيه اهلية لكنه يحجر عليه رعاية لحق المولى كيلا تبطل منافع عبده بايجارة نفسه (والجنون)لاندان ﴿ ٣٠٩ ﴾ كان عديم الافاقة كان عديم المقلكالصبي النير المميزوان وجدت

- \$ 5' - IT \$ 0-

الحجر في اللغة المنع ومنه سمى الحجر لصلابته لانه يمنع العين عن ان تؤثر فيه ومنه سمى الحطيم حجراً لانه منع من البيت • وفي الشرع عبارة عن المنع عن التصرفات على وجد يقوم النير فيدمقام الحجور عليه (فولدر حدالله الاسباب الموجبة المحبر ثلاثة) اراد بالموجبة المثبتة (فوله الصـغر والرق والجنون ولايجوز تصرف الصــي الا باذن وليه) المراد الصبي الذي يعقل اما غيره فلايجــوز ولو اذن له وليه وتفــــير العاقل ان يعلم ان البيع سالب والشراء حالب ويعلم أنه لايحبتم الثمن والمثمن في ملك واحدقال فيشاهان ومن علامة كونه غير عاقل أذا اعطى الحلواني فلوسا فأخذ الحلوى وجمل سكي ويقسول اعطني فلوسي فهذا علامة كونه غيرعاقل وان اخذ الحلوى وذهب ولم يسترد الفلوس فهو عاقل (قوله ولايجوز تصرف العبد الا باذن سيد.)كى لاتملك رقبته بتملق الدين به وبالاذن رضى بفوات حقه (فولم ولايجوز تصرف المجنون المفلوب على عقله بحال) اى سواء اذناله فيهام لا والمراد بِهِ الذي لايفيق اصلا اما اذا كان يفيق ويعقل في حال افانته فتصرفه في حال افانته جائز (فوله ومن باع من هؤلاء شيئااو اشتراه) المراد الصبي والرقيق اطلق لفظ الجم على الاثنين وهوجائز كافي قوله تمالي ﴿ فان كان له اخوة ﴾ والمراد الاخوان وقيل اراد مه العبد والصي والمجنون الذي لانفيق (فو أنه وهو ينقل العقد ويقصده) اى ليس بهازل ولا خاطئ فانبيع الهازل لايصم وان اجازه الولى (فوله فالولى بالخيار ان شاه اجاز. اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسنعه) محترز من الغبن الفاحش فانه لابجوز وان احازه الولى بخلاف النين اليسير منان قيل التوقف عندكم في البيع اما الشراء فانه لايتوقف فان الاصل فيه النفاذ على المباشر. قلنا نيم اذا وجد نفاذا على الماقد كمافى شراء الفضولى وهنا لم يوجد النفاذ لعدم الاهلية او لضرر الولى فاوقفنا، (قُولِه وهذه المساني الثلاثة توجب الحجر في الاقوال) يريد في الصبي الذى لايعقل والمأذون الذى لايعقل الببع والشراء اما اذاكان ااصبي المأذون يعقل البيع والشراء فانه يؤاخذ باقواله في الاموال كما يؤ اخذ في الافعـال حتى لو افران لمفلان عليه مائة درهم لزمه وكذا العبد المأذون يؤاخذ باقواله كا يؤاخذ بافساله فان كان للمبدكسب سلم منه للمقرله فان لم يف سم العبد فيه والصبي ينتظرحتي يستغنى (غوابي دون الافعال) لان الافعال لامرد لها لوجودها حسا ومشاهدة يخلاف الاقوال لان اعتبارها بالشرع والقصد من شرطه الا اذاكان فعلا يتعلق

الحير في الاقوال دون الافعال) لانها لامر دلها

في بعض الاوقات كان ناقص العقل (ولانجوزتصرف الصبي) الغيرالميز مطلقا ولاالميز (الاباذن وليه) فاناذن لدوليه جازتصرفه لاناذن المولى آية اهليته اذلولا اهليتــه لم يأذن له (ولا) بجوز (تصرف العبد الاباذنسيده)لانمنعه لحق المولى فاذا اذن لدفقدرضي باسقاط حقه فيتصرف باهلته انكان بالغا عاقلا وانكان صغيراكان عنزلة الحر الصنير(ولانجوز تصرف المجنون المنلوب على عقله (بحال)اى فى جيم الاحوال سواء كان باذن الولى اولى وارادبالمغلوب الذي لايفيق واما الذي بجن ونفيق فحكمه كميز نهایه (ومنباع من هؤلاء شيئا) الاشارة الى السى والمد بطريق اطالاق الجمع علىمافوق الواحد او الى السلاث وبرأ د المجنون الذيبجن ونفيق بدال قوله وهو يعقل البيع فاندكالممز كامر(اواشتراه وهويمقل البيع) بان يعلم انالبيع سالب والشرآه حِالبِ (ويقصــده) بانيكون غيرهازل (فالولى بالخيار انشاء اجازء اذاكان فيه مصلحة وان شاءفسخد)لانعقدهم ينمقدموقوفا لإحتمال الضررفاذا اجازمن له الاجازة فقدتمينت جهة المصلحة فنفذ (وهذ، المماني الثلاثة) المذكورة انما (توجب

به حكم عدري والشيمات كالحدود والقصاص فجعل عدم القصد في ذلك شيمة ف حق الصمي والمجنون و انما لم توجب هذه المماني الجر في الافسال لان الافعال تصيح منهم كما تصيح من غيرهم و لهــذا قالوا ان اســتيلاد المجنون صحيح لان الفشــل يصح منمه و او اقر بالاستبلاد لم يصمح منمه لأن افراره ناقص و او ملك العسمي والجنون ذا رحم محرم منهما عثق عليهما لان الملك بصبح منهما و او اعتقه بالقول لم يصمح الحاذكرنا و صورة الستبلاد المجنون ان بدخل في ملكه جارية قلد والدت منه بنكاح (قوله والصبي والمجنون لا بصبح عفودهما و لا اقرارهما) لانه لا قول لعما اما النفع المحض فيصيح منهما مباشرته مثل قبول الهبة والصدقة و كذا اذا آجر السبي نفسـه و مضى على ذلك العمل وجبت الاجرة الحمـانا و يصح فبسول بدل المخلع من العبسد الهجور بغير اذن المولى لانه نفع محض و يصم عبارة السبى في مال غيره و طلاق غيره و عناق غيره اذا كان وكيهلا (قوله ولا يقع طلاقهمـا ولا عتـاقهمـا) لقوله عليه الســلام ه كل طلاق واقع الاطلاق السبي والمنسوم، والعتماق يتمحض مضرة لأن الطلاق والعنماق السقاط حق ألا يصيح من الصبي والمجنون كالهبءة والبرأة و لا وقوف للسبي على المصلحة في الطلاق بحال لعدم الشهوة ولا وقوف للولى على عدم التوافق لاحمقال وجود النوافق على اعتبار بلوغه حد الشهوة فلهذا لا يتوقفان على اجازته ولا ينهذان عباشرته بخلاف سائر المقود و يمنى بالطلاق طلاق امرأته اما اذا وكل الرجل صيبا بطلاق امرأته فطلقها طلقت امرأة الموكل ويعنى بالمشاق ابضا اذا كان بالقول اما اذا ملك ذا رحم محرم منسه عنق عليسه (قوله و ان اتلف شيئا لزممس ضمانه) لان الافعال تصم منهما و لان الاتلاف ،وجب الضمان و لا يشوقف على الفسد كما في مال تلف بانقلاب النائم عليه والحائط المائل بعد الاشهاد (فُولِه فاما العبــد فاقواله لنافذة في حق نفســه غير نافذة في حق مولاه) اما نفوذها فى حق نفسه فلقيام اهلينه و اما عدم نفوذها في حق مولاه فرعاية لجانب الولى لان نفاذه لابغرى عن تعلق الدين برقبته او كسبه وكل ذلك مال المولى (قول فان اقر عال لزمه بعد الحرية) لوجود الاهلية وزوال المانع (قوله ولم يلزمه في الحسال) لقيام المانع * واعلم ان العبد لا يخلو اما ان يكون مأذونا او محبورا فان كان محبورا نائه يؤاخذ بافعــأله دون اقواله الافيما يرجع الى نفسه مثل القصــاص وحد الزناء وشرب الخر وحد القذف نانه يصبح اقراره فيها وحضرة الولى ليس بشرط و هذا اذا اقر و اما اذا اقيم عليه البينة فضرة الولى شرط عندهما وقال ابو يوسف ليس بشرط و لو استملك العبد مالا فانه يؤخذ منه واما الاقرار بالجناية التي توجب الدفع او الفداء فانما لا تصبح منه محجورا كان او مأذونا و اما المأذون فاقراره بالديون والغصوب و أستملاك الودايع والعوارى والجنايات في الاموال جائز وان اقر عهر امرأة و صدقته المرأة فانه لا يصبح في حق المولى ولا يؤاخذ به الا بعد الحرية و ان

أوجودها حسا و مشاهدة مخالف الاقروال لان اعتبارها موجودة بالشرع والتمد من شرطه الااذا كان فعلا شملق به حكم يندرىء بالشمات كالحدود والقصاس فبمعل عدم القصد في ذلك شهمة في حق الصبي والمجنون هدایه (فالسی و المجنون لايصيح عقو دهماو لااقرارهما و لا يقدم طلاقهما ولا عتافهما) لعدم اعتبار اقوالهما (و أن أتلفا شيئا لزمها ضمانه) لوجود الاتلاف حقيقة و عــدم افتقاره الى القيمد كما في النائم اذا القلب على مال فاتلفه لزمه الشمان (و اما العبد فاقواله الفذة في حق نفسه) لقيام اهليته (غير نافذة في حق مولاه) رعابة البه لان تفاذه لا يسرى من تعلق الدين برقبته اوكىبە و فى ذلك انلاف لمال المولى (فأن اقر عال لزمه بعدالحرية) اوجود الاهلية والتفاء المانع (و لم يلزمه في الحال (لوجود

المانع (وان اقر) العبد (عدد او قساس لزمه أ في الحال) لانه مبقى على اصل الحرية في حق الدم حتى لايصم انرار الولى عليه بذلك (و نقد طلاقه) لانه اهمل له وليس فيمه ابطال ملك المولى و لا تقويت منافعه فينفذ (وقال الو حنيفة لايحجر على السفيه) اي الخفيف المقل المتلف لماله فيمالاغرس له فيه ولا مصلحة (اذا كان) غالبا عما توجب الجر مان كان (مالغا عاقلا حرا و اصرفه في ماله حاز) اوجود الاهلية (و أن كان مبذرا مفسدا تلف ماله فيما لاغرس له فيه ولامصاحة) لأن في ساب ولاشه اهدار آدمشه والحاقه بالبائم وهو اشد ضررا من التبدر فلا يتعمل الاعلى لدنم الادنى حتى لوكان في الحر دفع ضرر عام كالحبر على الطبيب الجاهل والمفتي الماجن والمكارى الفلس حاز اد هو دفع الأعلى

اقر باقتصاص امرأة بالاصبع فعندهما هذا افرار بالجنابة فلا يصم الا يتصديق الولى و عند ابي توسيف هذا افرار بالمال فيضم (فؤله وان افر بحد او فنساس لزمه فالحال) لان هذا اقرار على تفسسه وهو غير متم فيه * واعلم ال العبسد أذا قتل رجلا عمدا وجب عليه القصاص وان كان خطأ اوكان فيما دون النفس عمدا اوخطأ نانه عب على المولى اما دفعه واما فداؤه بارش الجناية فان اختار الفداء وجبالارش حالاً وكذا أذًا اختبار دفع العبد دفعه حالاً أيشناً وأو أنه أبناً قتل رجلاً عداً وجب عليه الفصاص اعتقه مولاه فان الولى لايلزمه شيء لان المبد مسار حرا وهو محل فمقصاص واوكان فلقتيل وليسان فعف احدهما بطل حقه وانقلب نصيب الآخر مالاً وله أن يستسمى العبد في نصف قيمت ولانجب على المولى شيء لانه انقلب مالا بعد الحرية وبحب نسبف ألقيمة لان اصل الجنباية كان في حال الرق وأواقر العبيد مقتل الخطأ لم يلزم المولى شيء وكان فيذمة العبد يؤخذيه بعد الحرية كذا في الخجندي و في الكرخي اذا اقر العبــد بجنــاية الخطــأ وهو مأذون او محجور ناقراره باطل فان اعتق بعد ذلك لم يتبع شي من الجناية اما المجور فانه اقرار عمال فلاتعلق باقرار. حكم كاقراره بالدين واما المأذون فافراره جائز بالديون التي تلزمه بسبب النجسارة 🎚 لانها هي المأذون فيها فاما الجناية فلم يأذن فيها الول فالمأذون فيها كالمحجور (فولد و منف ذ طـ الاقه) لفوله عليه السـ الام • كل طلاق واقع الاطـ الاق السـبي والمعتوه ، وقال عليه السلام ، لاعلك العبد و المكاتب شيئًا الا الطلاق ، ولانه غير متم فيذك وليس فيمه ابطال ملك المولى ولاتفويت مسافعه فنفذ قال في النوازل والمعتوه من كان مختلط الكلام فاسد الندبير لكنه لايضرب ولابشتم كايفعله الجنون (فولد ولايم طلاق مولاه على امرأته) لقوله عليه السلام • الطلاق بيد من ملك الساق ، ولان الحل حصال العبد فكان الرفع اليه دون الولى (قو له وقال الوحنيفة لاا حجر على السفيه اذا كان حرا بالفا عاقلا) السفيه خفيف العقل الجساهل بالامور الذي لاتميزله العساءل تخلاف موجب الشرع وانمسا لميمجر عليسه عنسد ابي حنيفة لانه مخساطب عاتل ولان فيسسلب ولاشه أهدار آدميته والحسانه ماليمائم وذلك اشد عليمه من النبدر فلامحتمل الاعلى لدفغ الادني الا أن بكون في الجر عليه دفع ضرر عام كالجر على الطبيب الجساهل والمفي الساجن والكارى المفلس فان هؤلاء يحجر عليم فيما يروى عن ابي حنيفة وهو دفع الاعلى بالادنى * المنتى الماجن هوالذي يعلم الناس حيلا باطلة كار تداد المرأة لتفارق زوجها أوالرجل لتستط الزكاة ولايسالي أن يحلل حراما أو محرم حلالا * والطبيب الجساهل هو أن بسمق الناس دواء مهاكما * والمكارئ المفلس ان يكرى ابلا وليست له ابل ولامال بشتريها به واذا جاء آوان الخروج يخني نفسه (فوله و نصرفه في ماله جائز) لانه مخاطب عاقل (فو لد و ان كان مبذرا مفسدا) فقوله • مفسدا ، تفسير لقوله • مبذرا ، وسواه كان بذر ماله في الخير او الشر (قو له نلف ماله فيما لاغرضه فيه ولامصحمة) بان

بالادنى هدايه (الاانه قال) الامام (اذابلغ الغلام غير رشيد) لاصلاح ماله (لم يسلم اليه ماله) او اثل بلوغه بل (حتى ببلغ خسا و عشر ين سنة) لان المنع باعتبار اثر العسبا و هو في او اثل البلوغ و سقطع شطاول الزمان و هذا بالاجماع كما في الكفاية و انما الحَلاف في تسليمه له بعد خمس و عشر بن كما يأتى قلو بلغ مفسدا و جر عليه او لا فسلم اليه فضاع ضحنه الوصى و لودفعه اليه و هو سي مصلح و اذن له في المجارة فضاع في بدء لم يضي كما في المنح عن الحنائية و في الواو الجية وكما يضي بالدفع اليه و هو مفسد فكذا قبل ظهور رشده بعد الادر اك اه و في فناوى فو ٣١٢ كمه ابن الشامي و خير الدين الرملي لا يثبت

بالهيه في البحر أو في الماء أو بحرقه (فو له ألا أنه قال أذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خسا وعشرين سنة فان تصرف قبل ذلك نفذ تصرفه) ولا يقال كيف يجوز تصيرنه فيه وهو عنوع عن قبضه لان مثل ذلك لاعتنع الاترى الاالمبيع فيدالبابيع عنع المسترى من قبضه قبل تسليم الثمن و لواعتقه جاز (قُولِه فاذا بلغ خمسا وعشرين سنة سلم اليه ماله و أن لم يونس منه الرشمد) لأن منم المال عنه بطريق التأديب ولاتأديب بعد هذه المدة غالبا الاترى انه قد يصير جدا في هذا السـن ، قال في البناسِم انما قدره الوحنيفة مخمسة وعشران سانة لانه قد بعسير جدا في هذا السان ووكده قاضيا وفي جر ولده ولد مع كونه حرا بالف فبؤدى الجر عليه الى امر قبيح وبيانه ان ادنى مدة بلغ فيها الغلام الننا عشرة سنة بتزوج وتحبل له فتلد امرأته لستة اشهر فيكمر ولده وببلغ لاثاتي عشرة سنة ثم يتزوج وتحبلله قتلد امرأته لسستة اشهر فذلك خس وعشرون سنة ومحال ان يكون جدا ولم يبلغ اشده (فولد وقال ابويوسف ومحمد يحجر على السفيه و يمنع من التصرف في ماله) ثم اختلفا فيما بينهما فقال الونوسنف لابصير محجورا عليه الابحجر الحاكم ولابسير مطلق بعدالجر حتى بطلقه الحاكم وقال محمد فساده فيماله يحجره وصلاحه فيه يطلقه بمني آله يحجر شفسالسفه ويذهب عنه الحجر بنفس الاصلاح فىماله وفائدة الحلاف فمِما باعه قبل حجرالقماضى فمند الى وسف تجوز وعند محمد لابجوز ثم اذا صار بحجورا عايه عندهمــا يسير حممه حكم الصبي الذي لم يبلغ الا في اشياء معدودة فان حكمه فيها كحكم البالغ العــاقل وهي انه أذا نُزوج امرأة باز نكاحه وان اءنق باز عتقه ولكنه ليسمى العبد في قيمته ويصيح تدبيره واستبلاده وطلانه وبجب فيماله الزكاة وبجب عليه الحج اذاكان قادرا على الزَّاد والراحلة وتنفذ وصيته في الثلث ويجوز اقراره على نفسه عبا يوجب العقوبة كما اذا اقر نوجوب الفصاص في النفس و فيما دونها قال في اليناسِم اذا صار محجورا فهو عنزلة الصفر الا فياربعة اشياء لانجوز نصرف وصيالاب عليه ونجوز وصينه بالثلث وترويجة بمقدار مهرالمثل واقراره عائز والما يبعد وشراؤه وهبته وصدقته واقراره بالمال واجارته فلا تجوز منه كما لاتجوز من السبي والمجنون (قوله فان كان فيه مصلحة اجازه الحاكم) يعنى اذا كان التمن قائما فيدالسفيه وفيه رجح اومثل القيمة فاما اذا ضاع

الرشد الابحجة شرعية اه (وان تصرف فیه) ای في ماله (قبل ذلك) المقدار المذكور منالمدة (نفذ تصرفه) لوجود الاهلية (وادًا بلغ خسا وعشرين سنة سلم اليه ماله وان لم بونس مندالرشد) لان المنع عنه بطريق الشأديب ولا تأدب بعد هذا غالب الا رى انه قد يصير جدا في هذا السن فلافائدة في المنع فازم الدفع قال فالتعميم واعتد تولهالمحبوبي وصدر الشريعة وغيرهم (وقالا بحجر اعلى السفيه و عنم من التصرف في ماله) نظرا اليه اعتبارا بالصبابل اولى لان الثابت فحق الصي احمال التبذيرو فيحقه حقيقته والهذا منعءته المال ثم هو لانفيد بدون آلحر لانه يثلف بلسانه مامنع من مدامه قال القاضي فى كتاب الحبطان والفنوى على قو للما قلت هذا صريح وهو اقوى من الالتزام اه

تصحیح قال شخنا و مراده ان ماوقع فی المنون من القول بمدم الحجر تصمیح بالا انزام و ما وقع فی قاضیمان من (الثمن) المنصریح بان الفتوی علی قولهما نصریح بالتصحیح فیکون هوالمحقد اه و فی حاشیة الشیخ صالح مانصه وقد صرح فیکشر من المعتبرات بان الفتوی علی قولهما اه و فی الفهستانی عن النوضیح انه المحتنار قال فی المنح و اقتی به البلخی و ابوالفاسم و جعل علیه الفتوی مولانا فی بحره اه (قان باع) بعد الحجر (لم ينفذ بيعه) لوجد و د الحجر (و ان کان فيه) ای بسمه (مصلحة البازه الحاکم) نظر اله

(و ان اعتق) المعبور عليه (عبدا) له (شدعتفه) لان الاسل عندهما ان كل تصرف وثر فيه الهزل يوثر فيــه الجر و مالا فلا والمتقعالا يؤثرفيه الهزل فيصم منه (وكان عليه ان يسعى في قيمته) لأن الحجر لاجل النظر و ذلك في رد العنق الا أنه متعذر فجب رده رد قیمته (وان تزوج امرأة جاز نكاحه) لانه لا يوثر فيمه الهؤل ولانه منحوائجه الاصلية (فأن سمى لها مهرا باز منه مقدار مهر مثلها) لا نه من ضرورات النكاح (و بطل الفضل) لا له لاضرورة فيه ولوطافها قبل الذخول وجب لها النصف لأن النبية معمد الى مقدار مهر المثل وكذا اذا زوج اربعنسوة هدايه

الثمن في يد السفيه لا مجبره القياضي كذا في البسوط و أنميا قيد بالحياصكم لان تصرف وصى ابعه عليه لا بجوز (قولد و ان اعتق عبدا نفذ عنفه) لان العنق لا يلحقه الفسخ بعد وقوعه و قال الشيافي لا يُقذ والاصل عند ابي بوسيف و مجد أنْ كُلُّ تَصْرَفُ لَا يُؤثُّر فيه الهزل بؤثر فيه الجر و مالا فلا لأن السفيه في منى الهازل من حبث الهازل مخرج كلامه لا على نهج كلام المقلاء لا ساع هواه والمتق عما لابؤثر فيسه الهزل فيصنع منسه والاسسال عند الشنافعي ان الجرّ بسبب السفه منزلة الجر بسبب الرق حتى لانقذ عنده من تصرفاته شي الا الطلاق كالمرقوق والاعتماق لا بصم من الرقبق فكذا من السفيه (قوله و كان على العبد ان بسمى في قيمته) لان الحجر لمني النظر و ذلك في ابطمال المتني الا أنه متعذر فيجب رده برد القيمة وكذا أو دبر عبده صبح تدبيره لان التلديير لا يلحقه الفسيخ كالعتني الا انه لا تجب السماية مادام المؤلى حيبًا لانه باق على ملكه فاذا مات وكم يونس منه الرشد سمعي في قيمته مديرا لانه عنق أعوته و هو مدير فصار كما اذا اهتقه بعد التدبير و قيمة الدر ثائب قيمه قب و قبل نسف قيمه قنا و عليه الفتوى لان قبل التنديير كان فينه نوعا منفعة و هما البيع والاجارة و قد بطل احدهما وهو البيع وقيمة ام الولد ثلث قيمًا ننا لان البيع والاستسماء قد انتفيا وبق ملك الاعتاق و قيمة المكانب نصف فيمه قنــا لانه حريدا لا رقبــة والفن مملوك بدا ورقبــة فكان المكاتب نصفه و أن جائت جاريته بولد فادعاء ثبث نسبه منسه و كانت أم ولده لان فى الاستيلاد ايجاب الحرية فصار كالمتق فان مات كانت حرة لاسعاية عليها لان الاستيلاد فعل منسه والجر لا يتماق بالافعال و لهذا سفطت السماية عليها لهذا المعنى مخلاف التدبير فان المنق ثبت فيه من طريق الفول فعلى هذا لولم يكن معها ولد فقال هذه ام ولدى كانت ام ولد و لزمتها السماية عوته لان هذا حق حرية ثبت من طريق القول فصار كالتدبير (فولد فان تزوج امرأة جاز نكاحه) و له ان بتزوج اربعا مجتمات ومتغرقات قال في الهداية لانه لايؤثر فيه الهزل و لانه من حوابحه الاصلية قال محمد الحجور يزوج نتسه ولا يزوج المنه ولا اخته لانه محبور عليه في حق غير. (فول وان سمى لها مهرا جاز منه مقدار مهر مثلها وبطل الفضل) و هذا قولهما لان دخول البضم في ملك الزوج متقوم وقدر مهرالمثل قد حصل له بازائه بدل و هو ملك البضم قان طلقها قبل الدخول وجب لها نصف المسمى من ماله لان التعيية صحمة الى مقدار مهر المثل وكذا يجوز له ان يتزوج باربم نسوة وكل يوم واحدة كذا في الهــداية ولو ان امرأة مفسدة تزوجت كفوأ عهر مثلها او باقل عما نفان فيه جاز لان النكاح يصيح مم الجر و أن كان المهر أقل من مهر مثلها عا لابنغان فيه فان كان لم يدخل بهــا قيل له ان شئت فتم لها مهر مثلها والافرق بينكما وان كان قد دخل بهــا فعليه ان يتم لها مهر مثلها فان كان زوجها محبورا مثلهـا فان كان سمى اكثر من مهر مثلهـا بطل عنه الفضل وان كان اقلخوطب بالانمام او الفرقة واما اذا تزوجت بغير كفؤ فللقاضي

ان نفرق مينهـا لانهـا ادخلت الشـين على اوليائهـا فيفـخ النكاح لاجليم ولو انها ابارثت من زوجهما عال جاز المبار، ولم يلزمهما الممال لان خروج البضع من ملك الزوج لا قيمة له فنسارت بذل المبال متبرعة و تبرعهما لا بجوز واما جواز المبارئة فلائن الزوج علق الطلاق منبولها و قد وجد فصار كا او علقه مدخول الدار ُ فَدَخُلُتُ فَانْ كَانَ طَلَاقِهِـا بِلْفُطَالَطَلَاقَ تَعَلَّبُقَةً وَاحْدَةً عَلَى ذَلِمُكَ الْمَالُ فَهُو رَجِعِي لان المال الما بطل بق مجرد لفظ الطلاق و ذلك بحكون رجعيا اذا كان دون الثلاث وان كان ذكره بلفظ المبارثة كان بانا لان المال اذا لم ثابت بق الفظ المبارثة وذلك أذا أربد به الطلاق كان بإنا ولا يشبه هذا الامة التي يطلقها زوجهـا نطليقة على مال و قد دخل بهـا ان ذلك بكون بانـا و ان كان بلفظ. الطلاق لان الامة انما يحجر عليها لحق المولى والهذا يلزمهها ما مذلته له في مبارءتها اذا اعتقت فتؤخذ به وان كان ما بذلت ثانان الطلاق باننا (قو له وقالا فين بلغ غير رشيد لم دفع اليمه ماله ابدا حتى نونس منمه الرشد و لا بجوز تصرفه فبه) و قد بينا ذك (قوله و بخرج الزكاة من مال السفيه) لانهـا وجبت بايجاب الله تسالي كالصلاة والصنوم وتخرج باذنه وقيل في السنائمة بغير اذنه وفي المداية بدفع الفاضي قدر الزكاة البه ليفرقها الى مضرفها لانها عبادة ولابد فها من نینه و لکن بعث معه امیناکی لایصرف فی غیر وجمه (قولد و بنفق علی او لاد. و زوجته و من نجب عليــه للنفته من ذوي ارحامه) لان هذه حقوق واجبــة علـه والسفه لاسطل حقوق الناس ويدفع القساضي النفقة الى امينه لانها ليست بعبسادة فلا محتماج الى نيته و هذا مخلاف ما اذا حاف او نذر او ماماهر حيث لايازمه المال فَيَكُفَرُ عَيْنُهُ وَ ظُمِّارُهُ بِالصُّومُ لا لَهُ مَا وَجِبُ نَفُعُكُ فَلُو فَتَحْنَا هَذَا البَّابِ لبذر امواله عَمِدًا الطَّرِيقِ وَلَا كَذَلِكُ مَا بَحِبُ اسْدَاء بَغِيرِ فَعَلَهُ وَ يُصَدِّقُ الْمُجُورِ عَلَيْهُ فَي اقراره بالوالد والوالد و تصدق في غيرهما من الفرابة الا سينة و مقبل اقراره بالزوجية لا نه لو ابندأ النزويج يصم فكذا يجوز ان يغربه (قول فان اراد جمد الاسلام لم عنم منها) لائمِـا واجبة عليه بابجاب الله تعـالي من غر صنعه و أن اراد أن يعتمر عرة وأحدة لم يمنع منها استحسسا نا ولا يمنع من القرآن لا نه لا يمنع من أفراد السنفر لكل وأحد منهما فلا يمنع من الجمع بينهمـــا (قوله ولا يســلم القــاضي النفقة اليه)كى لا يتلفهــا ف غير هذه الوجه (قوله وبسلمها الى تنذ من الحساج بنغتما عليه في طربق الحج) لانه لايؤمن منه اتلاف ما دفع اليه فتحتاط الحساكم في ذلك مدفعها الى ثفة مقوم مذلك فان افسد هذا المحبور الحج بان جامع قبل الوقوف بعليه القضاء و بدفع الفياضي نفقة الرجوع لان القضاء توجه عليه فصار كالانتداء ولا يلزمه الكفسارة لانه لانقدر على ادائها في حال الحجر فيتأخر عنه الوجوب الى وقت الامكان و ذلك بعــد زوال الحجر كالعبد والمعسر و اما العمرة اذا افســدها لا يلزمه قنبــاؤها الا بعد زوال الجمر لانه ارتكما وهو لانقدر على ادائها و انما جوزناها لاختلاف العلماء في وجوبها فان احصر

منه الرشد) لأن علة المنم المفه فيبق ما نقيت العلة كالصي (ولابجوز تصرفه فيه) اى ق ماله توفيرا لفائدة الجر عليه الا ال يكون فيه مصلحة له فبمزه الحاكم (و نخرج الزكاة من مال السفيه) لانها واجية بانجاب الله تعالى كالصلاة والصوم الا ال القاضي بدفع قدر الزكاة اليه ليصرفها الى مصرفها لائه لابد من نبتد لكونها. عبارة لكن بعث معه امينا كيلا يصرفه في غير وجهد هدانه (و منفق) منه (على او لاده وزوجته)كل (من نجب علیه نفقته من دوی ارحامه) لان احياء ولده و زوجته من حوابحه والانتماق. على ذوى الرحم واجب عليه حقا لقرابته والمسقه لاجلل حقوق الحلق (فإن ار اد) ان يحج (جنة الاسلام لم عنم منها) لانه واجب عليه بابجاب الله تعالى من غير صنعه (و) لكن (لا يسلم القاضي النفقة اليدولكن) أنما (يسلما ال ثقة من الحاج ينفقها عليه في طريق الحج) كيــلا تلفهما في غير هذا الوجه

(فان مرض واوصى بومسليا فىالفرب وابواب الحسير جاز ذلك فى ثلث ماله) لان الومسية مامور بها فلا يمنع منها ولان الجركان نظراله حال ﴿ ٣١٥ ﴾ حياته والنظر فى اعتبار وصيته وفاته (وبلوغ الفلام بالاحتلام) فى النوم

مع رؤية الماء (والاحيال والانزل) في الغضة (اذا وطي) والاصل هوالانزال والاحبال دليله (فان لم يوجد دلك) المذكور (فحتى يتمله بمان مشرة سنة) ويعلمن فالتاسعة عشر (عند ابي حنيفة وبلوغ الجبارية بالحيس والاحتبلام والحبسل) والانزال ولم يذكره صريحا لانه قل مايعلم منها والاصل هو الاتزال والحيض والحيل دليلهما (فأن لم يوجد داك) الذكور (في يتملها سبع عشرة سنة) وأطنن في الشامنة عشر عند الى حنيفة ايضا (وقال الولوسف ومجد أذاتم انسلام والجمارية خس مشرة سنة فقد بلغا) لان العادة الفاشية أن البلوغ لانتأخر عن هذه المدة قال الامام رهان الأتمسة الرهباني والامام النسق ومدر الشريعة وبه نغي وقال الأمام أبو العياس اجد بن صلى البعلبكي فيشرحه وقولهما رواية عن ابي حنيفة وعليه الفنوي تصميم (واذا راهقالغلام

ف جته فائه منبغي قاذي اعطى تفقته ان بعث بهدي فعليه لان الاحصار ايس من فعمله وقد اختماج الى تخليص نفسمه كما لو مرض فاحتماج الى المدواء وال اصطاد في احرامه او حلق من اذي او صنع شيئا من ذلك لزمه وكان فرضه الصوم لانه عاجز عن اداء المال كالمسر وال ظماهر صح ظهاره لانه لاعكن فعضه ويجزيه العسوم لانه بمنوع من ماله ولانه لواعتق عن فلهساره سعى المعنق في قيمته فلا يجزيه العنق فان صام شهرا ثم صار مصلحاً لم يجزء الا العنق لانه زال المعنى العسارض فصار كالمصر آذا صسام شهرا ثم وجد مايعتق وهمذا التفريع كله انمسا. هو على قولهما قاما عند ابى حنيفة فهو كغيرالهمبور (فولد فان مرض فأوصى وصايا من القرب والواب الحير حاز ذلك في ثلث ماله) لان الوصيه مأمور بهـا من قبلالله تسالي فلا عنم منها ولانها تقرب اليالله فكانله ذلك ^{مصلح}ة • والفرق بين القرب وابواب الخمير ان القربة هي ماتصير عبادة واسطة كبناء السقاية والمساجد والفناطر والرباطات وانواب الحير عام نتساول الفربة وغيرها كالكفالة والضمان فكان ابواب الحير اع من القرب وقبل الغربة هي الوسيلة الى العبادة وابواب الخسير يتناول العبادة والوسيلة والفرق بين الكفاية والضمان ان من الضمان مالا يكون كفالة بان قال اجنبي خالع امرأنك عـلى الف على انى ضامن او بم عبدك من فلان على الى ضامن لك خسمائة من الثن فان الضمان هنا على الضامن لاعلى المسترى والمرأة (قوله وبلوغ النسلام بالاحتلام والانزال والاحبـال اذا وطئ) نقوله • بالاحتلام ، اى مم روية المــا، والاحتـــلام يكون في النوم فاذا احتلم والزل عن شهوة حكم بلوغه والانزال يكون في اليقظة والنوم وهذا الباوغ الاعلى واما الادنى فاقل مابصدق فيه الغلام اثنتا عشرة سنة والاشى تسم. (قوله فان لم يوجد ذاك في يتمله عاني عشرة سنة عند ابي حنيفة) لغوله تعمالي ﴿ حتى بِلغ اشده ﴾ واشد السبي مماني عشرة سنة كذا قال ابن حباس وهو ادّل ماقبل ق الاشد نبني الحكم عليه النبقن له (قولد وباوغ الجارية بالحيس والاحتمالام والحبل فان لم يوجمد ذلك فحتى يتملهما سبعة عشر مسنة) لان الانات نشوهن وادراكهن اسرع من ادراك الذكور فنقصنا منه سنة (فو لد وقال ابو وسف ومحمد أذا تم للفلام والجارية خس عشرة سنة فقد بلف) ولامعتبر منبات العانة وعن ابي يوسف انه اعتبر نباتهـا الحشن بلوغا وهو الذي محتــاج في ازالته الى حلق والما نمود الثدى فلا محكمه بلوغا فى فلساهر الرواية وقال بمضهم محكمه كذا فالخبندى واما شعر الابط والشارب فقيل على الحلاف في شعر العانة وقيل لاعبرة به واما الزغب وهو الشعر الضعيف وثقل الصوت فلا اعتباريه (قو لد واذا راهق الغلام والجارية واشكل امرهما فيالباوغ ففالا قد بلغنا فالفول تولعما

و الجارية) اى قاربا البلوغ (و اشكل امرهما فى البلوغ) و عدمه (فقالا قد بلفنا فالقول قوَّلهما) لانه معنى لابعرف الا من جهتهما فاذا ليخبرابه و لم يكذ بهما الظاهر قبل قولهما فيه كا يقبل قول المرأة ق الحيض هدايه (واحكامهما) بعد اترارهما بالبلوغ (احكام البالغين) قال ابوالفضل الموصل وادتى مدة يصدق فيها الغلام علىالبلوغ اثنا عشر سنة والجارية تسع سنين وقيل غير ذلك وهذا هوالمختسار تصحيح (وقال ابوحنيفة لااحجر) علىالمفلس (فيالدين) اى بسبب الدين (واذا وجبت الديون ﴿ ٣١٣ ﴾ على رجل وطلب غرماؤه حبسه)

واحكامها احكام البالغين) المراحقة مقاربة الاحتلام وانماكان القول قولهما لانه منى لايدرف الامن جهتهما فقبل قولهما كما مقبل قول المرأة في الحيض ﴿ مسئلة ﴾ صبى باع واشترى وقال انا بالغ ثم قال بعد ذلك انا غير بالغ فال كان قوله الاول فيوقت يمكن البلوغ فيهِ لم يلتفت الى جمعوده بعد ذلك ووقت امكانه اثنتا عشرة سنة ولو أقرانه اللف مالا في صباح لزمه الآن كا او قاست به بينة (فو له وقال ابوحنيفة لا اجر في الدين) اى لا اجر بسبب الدين فاذا لم يحبر عليه جاز تصرفه واقراره لانه بالغ عافل (فولد واذا وجبت الدنون على رجل وطلب غرماؤه حبسه والحجر عليه م احجر عليه) وهــذا انداء كلام (قو له وال كالله مال لم شصرف فيه الحاكم) يعنى عند ابى حنيفة وهذا في حال قيام الديون اما اذا مات وعليه ديون قد ثبتت عند القساضي بالبينة أو باقراره فالاالقساضي بيبع جميع أمواله منفولا. كان اوعفارا ويقضي به ديونه ويكون عهدة ماباع على الغرماء دون الفياضي وامينه وكذا اذا باع الفاضي التركة لاجل الوصيله نكون العهدة عليه دون الفساضي اوباع لاجل الصغير تجمل المهدة على الصغير وكذا امين القاضي (فولد ولكن يحبسه ابدا حتى ببيعه) ايضاء لحق الغرماء ودفعها اظله ، اعلم الدالجيس ثابت بالكتباب والسينة والاجمياع * اما الكتياب فقوله تعيالي ﴿ أَوْ يَنْفُوا مِنَ الارْسُ ﴾ اي يحبسون لان نقيم من جميع الارض لايتصور واما السنة فان النبي عليه السلام حبس رجلا اعتق شفصاله من عبـد حتى باع غنيمة له فى ذلك واما الاجمـاع فان عليها رضىالله عنمه نبى حبسها بالكوفة وسحماء نافعا فهرب النماس منمه فبني حبسا اوثن منه وسماه محبسا وقال اما ترانى كيسا مكيسا ينبث بعد نافع محبسا وذلك بحضرة السمابة من غير خلاف يقال محبس بكسر الباء و فتحها اى مذال مقال حبسبه اى ادَّله * وقوله • ابدا حتى ببيعه ، ويبيع العروض تم العدار (فو لد فان كان دينه دراهم وله دراهم قضاها القاضي بغير امره) وهذا بالاجمام لأن من الدالدين اذا وجد جنس حنه عازله اخذه بغر رضاه فدفع الفاضي اولي (قولد وان كان دشه دراهم وله دنانير او على ضد ذلك باعها الفاضي في دنسه) وهذا عند الى حنيفة استحسانا لان الدراهم والدنانير قد اجرنا في بعض الاحكام مجرى الجنس ااواحد والقياس ان لابيعه كما في المروض ولهذا لم يكن لصاحب الدن ان يأخذه جبرا (قولد وقال ابويوسف ومحمد اذا طلب غرماء الفلس الجر عليـه حجر القـاضي عليه ومنمه من التصرف والبيم والاقرار ختى لايضره بالغرماء) بعني اذاكان باقل من عن المثل اما عن المثل فلا عنيه (فو لد وباع ماله أن أمننع من بيمه) وباع

ای حبس المديون (و الجر عليه) عن البيع والشراء (لما يجر عليه) لأن في الجر عليه اهداراهليته فلانجوز لدنم ضرر خاص اعنى منر دالدائن و اعترض بالجر على العبيد لاجيل المولى واجيب بان العبد اهدرت آدميته بسبب الكفر (وان كازله مال لم يتصرف فيه الحاكم) لانه نوع عرولانه تجارة لاعن تراض فيكون واطلا بالنص (ولكن محبسه) الحاكم (ابدا حي ببيعه) شفسه في دشه اي لاجل قضاء دنه لان قضاء الدين واجب عليه والمماطلة ظلم فيميسه الحاكم دنسا كظله وابسالا للحق الى مستمقه (فان كانله دراهم ودئه دراهم نضاها القاضي بغير امر م) لان منه دين اذا وجد جنس حقهله اخذه من غير رضاء فدفع القاضي اولی (وانکاندینه دراهم وله دنائير) او بالمكس (باعها الفاضي في) اي لاجل تضاء (دنه) وقضاها بغرامره لان البدراهم والبدنانير مصدان جنسا فالثنية

والمالية حتى يضم احدهما الآخر فىالزكاة (وقالاً) اى الويوسفو مجمد (اذا طلب غرماً المفلس الجر عليه جرالقاضى ومنعه من البيع) اى باقل من نمن المثل (والتصرف) بما له (والاقرار حتى لايضر بالغرماً وباع) القاضى (ماله ان امتنع المفلس من يعه) ينفسه (وقعه بين غرمائه بالحصص) على قدر ديونهم وبياع فىالدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ بالايسر فالايسر لما فيه من المسارعة الى قضاءالدين وبترك ﴿ ٣١٧ ﴾ عايه دست من ثباب بدنه و باعالباق لان به كفاية وقيل دستان

فالدين المروض اولا ثمالمفار ويترك عليه دست من ثياب بدئه وبباع المهافي وفي من مبلس هدایه (قان اقر الذخيرة اذاكان له ثباب بابسها و يمكنه ان يجتزى بدونها فانه ببيع ثبابه ويقضى الدين بِمِض ثُمَنِهَا ويشمرُي عا بق ثوبا يابسه لان لبس ذلك النجمل وقضاء الدين فرض عليه وكذا اذا كانله مسكن وعكن ان يجزى بدون ذلك فانه بييع ذلك المسكن قضاء الديون) لانه تماق مدا وبصرف بعض ثمنه الى قضاء الدين وبشترى بالباق مسكنا يبيت فيه وقبل يبيع مالا المال حق الاولين فلاغكن بمناج البه العمال حتى انه ببيع الجبة والبد فالصبف والنَّطع فالشناء (قوله من ابطاله بالاقرار لغيرهم وقعه بين غرمانه بالحسم) اى على فعدر ديونهم (فولد فان اقر في حال الجر واناستفاد مالابسدالجرنفذ باقرار لزمه ذلك بعد قشاء الدين) هذا قراهما لأنه قد تماق بهذا المال حق اقراره فيمه لان حقهم لم الاولين فلا يَحَكن من ابطال حقهم بالاقرار النيرهم بخلاف الاستمالك لانه مشاهد شماق به جو هر ه (و نفق علی الامردلة وإنَّ استفاد مالا بعد الحجر نفذ اقراره فيه لأنَّ حقهم لم شماقيه (قوله و نفق على المفاس من ماله) المراد بالفلس هذا المدنون المحبور (فوله وعلى زوجته واولاده الصفار وذوى واولاده الصنفار وذوى ارحامه) اى ذوى الرحم الحرم لان حاجتهم الاصلية مقدمة عـلى حق الغرماء كنفقة نفسـه (قوله فان لم بعرف المفلس مال وطلب غرماؤه مقدمة على حتى النبر ماء (و اذا حبسه وهو مغول لامال لى حبسه الحاكم فكل دين الترمه بدلا عن مال حصل لم يعرف المفلس مال و طلب في د. كثين المبيع و بدل القرض) قال في النساية بحبس في الدرهم وفي أقل منه غرماؤه حبسه وهو) ای و في الحجن عبس في قليل الدين وكثيره اذا ظهر منه المطل (فوله وفي كل المفاسر (مقسول لامال لي دين الزمه بعقد كالمهر والكفالة) المراد بالمهر المجل دون الؤجل فان في الؤجل حسه الحاكم) ولم يصدقه القول قوله بالاجماع اما اذا كان الدين بدلا عن مال حصل في ده لم بصدق على في قوله ذلك (فكل دين الاعسار لانا قد عرفنا غناميه فدعواه الاعسار دعوى زوال مأفى ده وهو معنى الزمه مدلا عن مال حصل الحادث فلا يصدق وكذا اذاكان التزمه بعفدكالمهر المعجل لابصدق في دغوى الاعسار فيده) وذلك (كثن مبيع فيه لانه ريد بدعواء ان يسقط ما التزمه فلا يقبل وذكر الحصاف انه لايكون و مدل القرض) لأن حصول بالترو بج موسرا لانه لم محصل له شي و ما سموى ذلك فالمقول قدوله في الاعسمار لان الاصل النقر (فوله و لم عبسه فيما سـوى ذلك كموض المفصـوب وارش فكان ظالب بالمطل (و) المنايات) اذا قال الما فقير لان الاصل الفقر فن ادعى الفناء بدعى معنى حادثًا كذلك (في كل دن النزمه فلا يقبل الا بدينة (قوله الا أن يقيم غريمه بينة أن له مالا) فينتذ يحبسه بعقد كالمهر و الكفالة) لأن لان البينة اولى من دعواه الففر ثم المحبوس في الدن لأيخرج لمجي شهر رمضان النزام ذلك دايل على روته ولا للعيدين ولا الجمعة ولا لصلاة مكتوبة ولالجحة فربضة ولالحضوره جنازة بمض اهله وإو اعطى كفيلا ينفسه وعن محمد اذا مات له والد او ولد لاغرج الا ان لاتوجم من يغسمه ويكفنه فخرج حينشذ واما اذا كان هنماك من يقوم بذاك فلا بخرج وقبل بخرج بكفيل لجنازة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وذك (كموض المصوب و في غيرهم لا يخرج وعليمه الفتوى وينبغي ان يحبس في موضع خشن لايبسط

لانه اذا غبل ثبابه لالمله في ما ل الحجر باقرار) لاحد (لزمه ذلك) الاقرار (بعد المفلس مزماله وعلىزوجته ارحامه) لانحاجه الاصلة ذاك فيده بدل على غناه وقدرته على ادامه (ولم محبسه) و بصدقه في دعوى النفر (فيما سروى ذاك) وارش الجنايات) لان الاصل

هوالاعسار قالم يثبت خلافه لم يثبت ظلمه وما لم يثبت ظلمه لايجوز حبسه ولذا قال (الا ان تقوم البينة ان له مالا) فحينئذ عبسه لاثبات إلبينة خلاف مأادعاه

له فيمه فراش و لا وطاء ولا يدخل عليه احد يستأنس له لان الحبس انما شرع ليضجر فيسارع بالقضاء و اذا مرض و اضناه المرض ان كان له خادم لا يخرج لزداد ضجرا فيسارع بالقضاء ولا مخرج بالمداواة و مداوى في الحجن و ان لم يكن له خادم و خشى عليمه الموت نا له مخرج لا له اذا خشى على نفسمه الموت من الجوع كان له ان يدفعه بمال الغير فكيف يجوز اهلاكه لاجل مال الغير وان احتاج الى الجماع فلا بأس ان تدخل عليه امرأته او جارشه فيطأهما حيث لا بطلع عليه احد و في النهابة اذا طلب المحبوس امرأته او امته الى فراشه في الحبس لم يمنع أن كان في الحبس موضع حال فان امتنعت الزوجة لم تجبر وأن امتنعت الامة اجبرت وانماكان للزوجة الحرة ان تمتنع لانه لا يصلح الســـكني والزوجة الامة بجبر اذا رضى ـــيدها ولا يمنع من دخول اهله و جبرانه عليــه. لانه محتاج الى ذلك ايشاورهم في قضاء الدين و لا عكثون بان عكثوا مده طويلا والمحترف لا بمكن في الحبس من الاشتفال بحرفت. ليضجر فيسارع بالفضاء و يحبس الرجل في نفقة زوجتمه و لا يحبس والد في الدين ولده و يحبس اذا امتنع من الانفساق عليه و لا محبس المكاتب اولاء بدين الكتابة لا نه لا يصير ظالبًا بذلك والحبس جزاء الفلم و او كان المدنون صفرا وله ولى مجوز له نضاء دنونه و الصغير مال حبس الفاضي وليه اذا امتنع عن قضاء ديونه (قول فاذا حبسه القساضي شهرين او ثلاثة سمأل عن ماله فان لم يكشمف له مال خلي سمبيله) و في بسض الرواية ما بين أربعة أشهر الى سنة أشهر و هذا ليس تقدر و أنحا هو على حال المحبوس فن النماس من يضجره الحبس القليمل و منم من لا يضجره الكثير فوقف ذلك على رأى الحاكم فيمه فاذا لم تتبين الحاكم أن له مالا بأن قامت البينة او سـأل جبرانه المارفين به فلم يوجدله شي اخرجه و لا يقبل قول البينة إنه لا مال له قبل حبسه لان البينة لا تطلم على اعساره ولا يساره لجواز ان يكون لهمال مخبو. لابطلم عليه فلابد من مجمنه ليضجر بذلك (قوله وكذلك اذا قام البينة اله لامال له) يعني خلا سـبيله لوجوب النظرة الى الميسرة * فان قبل هذه شهادة على النبي والشـهادة على النفي لا تقبل وهذه قبات • قلنــا هذه شهادة بنــا، على الدليل وهو انه اذا حبس فالحبس بدل على أنه لا مال له أما أذا قام البينة قبل الحبس على أفلاسه ففيه رواشات احدهما تقبل وفيالرواية الاخرى لاتقبل وهلي الثانية عامة المشاع كذا فيالهداية و اما بعد الحبس فهي تقبل رواية واحدة قال ابو الفياسم الصقار كيفية الشيهادة ان يقول الشاهد انه مفلس معدم لاندلم له مالاسوى كسوته التي عليه * و قوله « قال لم يظهر له مال خلى سديله ، يعني بعد مضيّ المدة لانه استحق النظرة الى الميسرة فيكون حبسه بعد ذلك ظلما (قوله و لا يحول مينه و بين غرمائه بعد مخروجه من الحجن و يلازمونه ولا يمنعونه من التصرف والسفر) و يدورون معه حيث دار ولا يحبسونه في موضع واحمد و ان دخل بينه لحساجة لا يتبعونه بل ينتظرونه حتى يخرج و ان كان الدين

(و اذاحبسه القاضي شمر من او ثلاثة) أو أقل أو أكثر عسب ماراه الحاكم قالبني التصيم وفي الهدابه والحيط والجواهروالاختياروغيرها الصحيح ان النقدير مفوض إلى رأى القاضي لاختلاف احوال الناس فيه (سأل القاضي عن حالة) من جيرانه العارفين مه (فان لم تکشف) ای يظهر (له) أي المعوس (مال) و غلب على ظن القاضي الهلوكان مال الظهر (خلى سبيله) لوجوب النظرة الى ميسرة (وكذلك اذا اقام) المفلس (البينة) بعد حيسه (انه لامال له) قبلت بينته رواية واحدة وخلى سبيله و ان اقامها قبل الحبس ففها رواشان وطامة المشايخ على عدم الفيول جوهره (ولا عول) القاضي اذا خلي سبيل المديون (بينه و بين غرمائه بعمد خروجمه من الحبس و بلازمونه) کیلا مخنق (و) ایکن (الاعتبولة من التصرف) فالبيع والشراء (والسفر) ولاندخلون معه اذا دخل داره لحاجته بل مجلسون على بابه حتى يخرج و او اختار الطلوب الحبس والطالب الملازمة فالخيار

لرجل على امرأة لايلزمهــا لما فيه من الخاوة بالاجنبيــة ولكن بعث امرأة امينة فضل كسبه ويقسم بيئهم تلازمهما * وقوله « ويلازمونه ، لقوله عايه السلام « لصاحب الحق مد ولسان » المراد بالبعد الملازمة وباللسان النفاضي ولم رديه الضرب والشمتم (فولد ويأخذون فضل كسبه فيقسم بينهم بالحصص اى يأخذون ما زاد على نفقت و محد (اذافلسه الحاكم حال ونفقة عيباله ولو اختبار المطلوب الحبس والطالب الملازمة فالخيبار الىالطبالب لانه ابلغ في حصول المفسود لاختباره الاضيق عليه أذا علم الفياضي آنه مدخمال عليه بالملازمة ضرر بين بان لاعكمته من دخول داره فينئذ عبسه دفعا المضرر عنه (قولد وقال الولوسيف ومجد اذا فلسنه الحاكم حال بينه وبين غرماله) لان القضاء بالافلاس عندهما يصح فتثبت المسرة فيستحق الانظمار الي اليسرة وعند ابي حنيفة لا يُحقق الافلاس لان رزقالله غاد ورابح ولان وقوف الشهود على مدم المال لا يتحقق الا ظاهرا فيصلح للدفع لا لابطال الحق في اللازمة (فو لد الا أن يقيموا البينة أنه قد حصال له مال) فيه أشارة إلى أن بينة البسار ترجح على بينة الاحسار لانها أكثر اثبانا اذ الاصل هو المسرة قال في المتعلق انما تقبل بينة الانحسار اذا قالوا انه كثير العيال ضيق الحال اما اذا قالوا لامالله لاتقبل بقيم البناسِع قال الوحنيفة أذا كان الرجل معروفا بالاعسار لم محبسه الفاضي حتى وفي خصمه بينة ازله مالا وان لم يكن معروفا بذلك لم تغبل بينته على اعساره و يحبسه شهر بن او ثلاثين ثم بسأل عن حاله (قوله و لا يحجر على الفاسق اذا كان مصلحا لماله) و قال الشافعي يحجر عليه زجراله و عفوية (قو له و الفسق الاصلي و الطاري سواء) یعنی اذا بلغ ناسقا او طری علیه ذلك (قو له و من افلس و عنده متساع لرجل بعینه ابناعه منه فصاحب المناع اسوة الغرماء فيه) وقال الشافعي صاحب المناع اولى عناعه وصورته اشترى سلعة وقبضها باذن البايع ثم مات المشترى او افلس قبل ان بدفع الثن اوبعد مادفع طائفة منه وعليه دين لاناس شي فالغرماء جميما فيالثمن اسموة وليس بابعها احق برا منهم عندنا لاذ البابع لما سلمها الى الشترى فقد رضى باسفاط حقه من عينه ورضى به في ذمته فصار كغيره من سائر الغرماء ولوكان البابيم لم يسلمها الي المشترى فانه مغلر ان كان الثمن مؤجلا فكذلك الجواب وقد حلالاجل عوت المشترى وان كان حالا فالبايع احق بالثمن من سسائر الغرماء اجماعاً * وقوله • اسوة الفرماء ، هذا اذا قبضه المسترى باذن البايع امااذا لميقبض المناع باذن البايع ثم أفلس فصاحب المناع اولى غنه من الغرماء لانله حق الحبس لاستيفاء الثن فيكون كالمرتمن في عن المرهون واذا مات الرجــل وعليه ديون مؤجلة حلت عوته لانالدين كان متعلفــا بذمته وقد حربت فلم ببقله محل معلوم فتعلق بالتركة ومقتضاها الحلول ﴿ مسئلة ﴾ في قسمة الدين بين الغرماء بالحصم رجـل مات ولرجـل عليه مائة درهم وعليــه لآخر ثلاثون ولآخر عشرون ولآخر عشرة فحلف اربعين درهما فنقول بجو عالدين مائة وستون فيضرب لصاحب المائة فياربعين ونقسمه على مائة وسنتين يصح خسسة وعشرون

للطالب هدایه (ویأخذون بالحصم) لاستواء حقوقهم . فى الغوة (وقالا) اى ابوبوسف بدنه) ای بین الدون (و بین غرمائه) لان الفضاء الافلاس عندهما يصيح فتثبث العسرة ويستمق النظرة وعنده لا يحقق القضاء الافلاس لان المال غاد و رايح و لان و قوف الثمود على المال لا يُعقق الا ظاهرا فيصلح لدفع لالابطال الحق ق الملازمة (الا ان يقيموا) اى الغرماء (البينة انه قد حصلله مال) لان بينة البسار نترحج على بينة الاحسار لانها اكثراثبانا اذ الاصل العسرة (ولايحبر على الفاسق اذا كان مصلحا اله) لازالجر شرع لدفع الاسراف والنبذيرو المفروض انه مصلح لماله (والفسنق الامل) بان بلغ فاسقا (و الطارى) بعد البلوغ (سواه) في عدم جو از الجر (ومن افلس) او مات (و عنده متاع لرجل بمينه) كان (اناعه) وتسلم (منه فصاحب المناع اسوة) لبقية (الفرماء فيه) لأن عقد في ذمته كسائر الغرماء وانكان قبل قبضه كان

فهوالذى يخصه من التركة لان الأصل فيه ان نقول كل من له شئ من الدين هضروب في التركة مقسوم على مجوع الديون فاخرج فهو نصيبه وتضرب لمساحب الثلاثين في اربعين ونقسمه على مائة وستين يخرج القسم سبعة ونصف ولصاحب المشرين خسة ولصاحب المشرة اثنان ونصف فذلك كله اربعون وان شئت فانسب المائة من مجوع الديون تجدها خسة اثمانها فيعطى صاحب المائة خسة اثمان الاربعين وذلك خسة وعشرون وتنسب الثلاثين ايضا من مجوع الديون تجده ثمنا ونصف عمن فيعطى صاحب الثلاثين عن الاربعين ونصف ثمنا وهوسبعة ونصف ونسبة المشرين فيعطى صاحبه ثمن الاربعين وهوخسة ونسبة المشرين من مجوع الديون ثمنه فيعطى صاحبه ثمن الاربعين وهو اثنان ونصف وعلى هذا فقس

一〇〇八リールラー

الاقرار في اللفة مشتق من قر الثنيُّ اذا ثبت وفي الشرع عبارة عن احبار عن كائن سابق واظهار لماوجب بالمعاملة السابقة لاابجاب وتمليك مبتدأ ومناقر لغيره عال كاذبا والمقر له يعلم انه كاذب لاعمل له ديانة الااذاسلمه بطيب نفسمه فانه محل قال فى الهان اذااقر عافى يد زيد انه لعمرو صمح الاقرار فى حق المقر حتى لوملكه يوما من الدهر يؤمر بتسليم الى المقر له وهذا يدل على ان من حكم الإقرار انه اخسار عنشي سابق لاأنه تمليك مبتدأ وكذا من اقر بحرية عبد في يد غيره يصم الاقرار في حق نفسمه حتى اواشتراه يحكم بحريته ومن شرائط الافرار الرضاء والطوع حتى لايصم اقرار المكرة ومن شرائطه ايضا العقل والبلوغ واماالحرية فشرط في بمض الاشمياء دون بمض ولوقال الرجل جيع مالي اوجيع ما الملكه لفلان فهذا اقرار بالهبة لابجوز الامقبوضة وانامتنع منالتسليم لم بجبر عليه (فو لد رجدالله اذااقر الحر البالغ العاقل على نفسه بحق لزمه اقراره) وشرط الحرية اليصم اقراره مطلقا لان العبد اذا اقر بمال لم يلزمه في الحال لاجل الضرر على مولا.وانما ينزمه بعد المرية ويصم اقرار المبد المأذون بالمال لانه مسلط عليه من جهة المولى وشرط البلوغ والمقسل لان الصي والمجنون لايصم اقوالهما قلل في الهداية الا ان يكون الصبي مأذونا فانه ملحق بالبالغ محكم الاذن •وقوله «محق» اىاذاقال لفلان على حق لزمه ان سِبن ماله قيمة فان قال عنيت حق الاسلام لم يصدق على ذلك (فوايه مجهـولاكان ما اقربه اومعلوماً) جهـالة المقربه لا يمنع صحة الاترار لان الحق قد يلز. م مجهـ ولا بان اتلف مالا لايدرى قيمته او يجرح جراحة لا يعلم ارشها او يهقى عليه باقية حساب لايحيط به علمه والاقرار اخبار عن شبوت الحتى فيصم بد مخلاف جهالة المقر له فانها تمنع صحة الاقرار كما اذا قال لرجلين لاحدكما عــلى مائة درهم لان المجهول لايصلح مستمتما وكذلك جهالة المقر تمنع سحة الافراركما اذا قال رجلان

ماحبه احقبه وحبسه

﴿ كتاب الاقرار ﴾ بعولنة الاعتراف وشرعا الاخبار بحق عليهوهو حجة قاصرة على المقر (اذا اقرالحر)قديد ليصم اقراره مطلقنا فان العد المحدورعليه بتأخراقراره بالمال الى مابعد المتق وكذا المأذون فيما ليس منباب التجارة (البالغ الماقل) لاناقرار الصىوالمحنون غير لازم لانعدام اهلية الالتزام الااذا كانالصي مأذونا لاند ملحق بالسالغ يحكم الاذن (محق لزمه اقراره) لئبوت ولالته (محهـولا كان مااقرمه اومعلوما) لان جهالة المقرمه لاتمنع محمة الاقرار لانالحق قديازمه محهولا بان اتلف مالا لامدرى قيته اوبجرح جراحة لايع ارشها اوستي عليه بقية حساب لامحيط به علمه والاقرار اخبار عن شروت الحق فيصيم بد

مخلاف الجهالة في المقرلة لان ألمجهول لايسلح مستحقسا (ومقالله) ای للفر (بین) ذاك (الجهول) ليتكن من استيفائه فان لم سبن اجبره القاضي على البيان لانه لزمه الحزوج تمالزمه بصحيح اقرأره وذاك بالبيان (فان قال لفلان على شير) او حق (لزمه ان سِين ماله قيمة) لانه اخبر عن الوجوب في دمته و مالا قيمة له لاعب فالذمة فان بين غير ذلك يكون رجوعا وليسله ذاك (والقول فيه) اى فى البيان (قو لدم عينه أن ادعى المقرلة اكثر من دُلكُ) الذي بينه لانكاره الزائد (واذا قالله على مال فالمرجع في باله اليه } لانه هوالحمل (وغبل قواه). فالبيان (فالفليلو الكشر) لان اسمالمال خطلق عليهما فانه اسم لما عُول الا انه لايصدق في اقل من درهم لانه لايعد مالا عرفا (فان قال) في اقراره (له على مال عظم لم يصدق في اقل من مأتى درهم) لانه اقر عال موصوف فلا مجوز الغاء الوصف والنصباب

لرجل على احدثا مائة درهم لان المقضى عليه مجمول (قو له ويقال له بين الجهول) لان النجهيل من جهته فصاركا اذا اعتق احد عبديه فان لم يبين اجبره الفاضي على البيان (قول الله الله الله على شي الرمه ال بين ماله قيمة) لانه اخبر عن الوجوب فيذمته ومالا قيمة له لابجب فلهما ويقبل قوله فيالفلس فسا زاد (قو لد والقول قوله فيه مع بمينه أن أدعى المقرله أكثر من ذلك) لأنه هوالمنكر وكذا أذا قال لنلان على حق وبشـــرَط لعجة الاقرار تصديق المفرلة حتى لوكـــذبه في الاقرار فان عاد بعد الى التصديق لم يصبح الا باقرار جمديد وان رجع المقر ف عال انكاره صم رجسوعه ولوقال شرقت من هذا عشرة دراهم لابل سرقت من هدا عشرة درآهم قال الوحنيفة اضمنه للاول عشرة واقطعه الشاني لان قوله • لابل • رجوع ورجوعه مقبول فيالحد غير مقبول فيالمال فيضمن للاول ولايقطع ثم استدرك على نسسه الاقرار بالسرقة اشاني وذاك مقبول فيقطع (قوله وال قالله على مال غالرجم فيه الى بِعاله إليه) لان اقراره وقع على مال مجهول (فَو لَهُ ويقبل قوله فالقليل والكثير) لان القليل بدخيل تحت المالية كما بدخيل الكثير لان كل ذلك مال الا انه لا بصدق في اقل من درهم لان ذلك لا يعدمالا عرفا وان قالله على مال حقير أو قلبل أو خسيس أو نافة أو نذر يقبل تفسيره في القلبل و الكثير (قُولِد نان قال مال عظم لم يصدق فاقل من مائني درهم) لانه اقرارا عال موصوف فلا بجوز النباء الوصف والنصاب عظم حتى اعتبر صاحبه عنسانه والغي عظم عندالناس وهذا اذا قال مال عظم من الدراهم اما اذا قال من الدنانير فالتقدير بشرين مثقالا وقالابل بخمس وعشرين لانه ادنى نصاب بجب فيسه الزكاة من جنسه وفي غير مال الزكاة يقدر بتمية النصاب وكذا اذا قال مال كثير اوجليل فهو كفوله عظم وعن ابي حنيفة يصدق في مشرة دراهم اذا قال من الدراهم لاله نصباب السرقة فهو عظيم حيث يقطعيه البد المحترمة قال السرخبي والاصبح انه يني على عال المفر في الفقر والفف، فإن الفليسل عند الفقير عظم وكما الدائمين عظيم فيحكم الزكاة فالعشرة عظيم في قطع بد السيارق وتقيدير المهر فيتميارس وبكون المرجمع فيه الى مال الرجمل وان قال مال نفيس او خطير او كثير لزمه عشرة دراهم هند ابى حنيف ولوقال غصبته ابلا عظيمة اويقرا عظيمة اوشاء عظيمة لزمه من الابل خس وعشرون ومن البقر ثلاثون ومن الخستم اربعون فاما الجس من الابل و ان كانت نصابا فانها لم تجمل في حمد الكثرة لانهما لا تجب فيهما الزكاة من جنسها وانما تجب من الغنم وذلك بشمر ينقصانها وقلتها وان قال حنطة كشرة نعند ابي يوسمف يلزمه خسمة اوسق على اصله في النصاب واما على قول ابي حنيفة فلا نصابلها فيرجع الى بان المقر الا أنه لابد أن بين زيادة على مايغبال سِمانه فيه اوقال على حنطة حتى لاتلف الصنفة ولوقال عظمام فهي ثلاثة اموال فلا يصدق في اقل من ستمائة درهم فضة او سنتين مثقالا ان قال من الدنانير لان قوله

اموال جيع مال واقل الجمع ثلاثة (فوايه فانقال له على درهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة دراهم) وهذا عند ابي حنيفة وعندهما لايصدق في اقل من ما تمي درهم لان الكثير في العادة هو مايخرج به الانسسان من حد الفقر الى حد الفناء وذلك مائنا درهم وله ان العشرة اقصى ما ينهى اليــه اسم الجمع يقال عشرة دراهم ثم يقال احد عشر درهما فيكون هـذا الاكثر من حيث اللفظ وان فسر ذلك باكثر من المشرة اوباكثر من حيث اللفظ وان فسر ذلك باكثر من العشرة او باكثر من المائتين لزمه ذلك في قولهم جيما لانه النزم ذلك فلزمه (قوله فان قال دراهم فهي اللائة) لانها اقل الجمع الصحيح (قوله الا ان بين اكثر منها) فانبين اكثر لزمه مابين لان اللفظ يحتمله وينصرف الى الوزن المعتاد في البلد فان ادعى المقر اقل من ذلك الوزن لم يصدق فان كانوا في بلد اوزائها مختلفة نهي على اقلهالان الاقل متيقن دخوله تحتالاقرار ومازاد عليه مشكوك فيه فلا يستمق وان قال له على درهموزنه نصف درهم فهو مصدق اذا وصل واذا لم يصل وسماً درهما فهو درهم وزنسبمة وان قال درهم او دينار فعليسه درهم تام ودينار تام وان قالله على شئ من دراهم اوشى من الدراهم فعليه ثلاثة دراهم وان قال دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم وان قال دراهم اضعافا مضاعفة لزمه ثمانية عشر درهما لان قوله دراهم اسم جمع واقله ثلاثة موقوله هاضمافاه جم اخر اقله ثلاثة فاذا ضرب ثلاثة في ثلاثة كانت تسمة • وقوله «مضاعفة» يقتضي ضعف ذلك وضعف التسعة كمانية عشر وان قال دراهم اضعاف فهي تسمة لان اضمافا جم فاذا ضوعفت الثلاثة ثلاث مرات كانت تسمة وان قال عشرة دراهم واضعافها مضاعفة فعليه تمانون لان اضعاف العشرة ثلاثون فاذا ضمت الى المشرة كانت اربين وقد اوجها مضاعفة فتكون ثمانين كذا في الكرخي ولوقال دراهم مضاعفة اضعانا فهي تمانية عشرلان الدراهم المضاعفة ستة فاذا اوجهااضعافا اقتضى بذلك ثلاث مرات فيكون ثمانية عشر وان قال له على غير درهم فله درهمان وان قال غيرالف فعايم الفان وان قال غيرالفين فله اربعة آلاف لان الغيرماقابل الشيء على طريق المماثلة (فو أبه وأن قال كذا كذا درهما لم يصدق في أقل من أحد عشر درهما) لانه ذكر عددين مهمين ليس بينهما حرف العطف واقل ذلك من المددين المفسرين احد عشر درهما واكثره تسمة عشر فلزمه الاقل وان قال كذا درهمالزمه عشرون وأن قال كذا درهم بالخفض لزمه مائة درهم وأن قال كذا درهم بالرفسع اوبالكون لزمه درهمواحد لانه تفسير المبهم وان قال كذا درهم لزمه ثلاثةدراهم واوثلث كذا بغير واو لزمه احد عشر لانه لانظيرله سواه كذا في الهداية ولوقال له على الف درهم برفعهما وتنوينهما فسر الالف بما لاينقص قيمته عن درهم كا ندقال الف عا قيمة الالف منه درهم (فوله وان قال كذا وكذا درهما لم يصدق في اقل من احد وعشر بن درهما) لانه ذكر جلتين وعطف احدهما على الاخرى بالواو

ظیم حتی اعتبر صاحبه غنيا حدايه (وانقال) له على (دراهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة دراهم) لانها اقصى مايتهى اليه اسم الجمع بقال عشرة دراهم ثم يقال احد عشر درهمــا فیکون هو الاكثر من حيث اللفظ فيصرف اليه وهذا عند ابي حنفة وعندهما لم يصدق في اقل من مأتين ذال في التصيم واعتمدتول الامام النسبني والمحبوبي وصدر الشريعة (وانقال) له على (دراهم فهي ثلاثة) اعتبارا لادني الجمع (الا ازسين اكثرمها) لان اللفد محتمله (وانقال) له على كذا كذا درهما المصدق في اقل من احد عشر درهما) لذكره عددين مجهولين ليس بيهما حرف عطف واقل ذلك من المفسر احدعشر (وانقال كذا وكذادرهما لم يصدق في اقل من احد وعشر بن درهما) لذكره عددين مجهواين بنهما حرف العطف واقل ذلك منالمفسر احدوعشرون فهمل كلوحه على نظيره ولوقال كذا درهميا فهو درهم لاندنفسير للممولو ثلث كذا بغيرالواو فأحد

ابرأتني منها اوقد قبضتها مني فهمو اقرار وعليه بينة القضاء او الابراء وان قال عب

وفسره نقوله درهما منصوبا واقل ذلك أحد وعشرين وأكثره تسعة وتسمون فلزمه الاقل لانه المتيقن وان قال كذا وكذا وكذا درهما لزمه مائة واحد عشر درهما وان قال كذا وكذا دىنارا ودرهما لزمه احد عشر منهما من كل واحد النصف وان قالله على درهم فوق درهم لزمه درهمان لان فوق تستعمل للزيادة بدليــل قولك مال فلان فوق مائة وان قال درهم تحت درهم لزمه درهم واحد لان تحت تذكر على طريق النقصان فلزمه ماتلفظ به وهو درهم لاينقص منــه كذا في القاعي وان قال درهم مع درهم اودرهم ودرهم اودرهم قدرهم اودرهم ثم درهم لزمه في جيع ذلك درهمان لان المعطوف غير المعطوف عليه (فخوله فان قال له على اوقبــلى فقد اقر بدين) لأن على صيغة انجاب وكذا قبلي بني عن الضمان لأن القبالة اسم الضمان كالكفالة فان قال المقرهي وديمة ان وصل صدق لان اللفظ بحتمله مجازا وأنفصل لم يصدق\ان ظـاهر قوله «على» نفيد الدين ولانه اذا وصل فالكلام لم يستقر فكا" نه وصل مه استثناء فيقبل ويصير قوله «على» ايعلى حفظهاو تسليمها (فو لد وان قالله عنسدى اومعي فهو اقرار بامانة في يدم) وكذا اذا قال له في يتى اوفي صندوقي اوفي كبسى لأن ذلك أقرار يكون الثيُّ في يده وذلك ينسوع الى مضمون وأمانة فيثبت اقلهما وهي الوديمة فان قال الطالب هي قرض لم يصدق الا ببينة وأن قال له على من مالى الف درهم فهده هبة مبتدأة ان سلمها السه جازت وان لم يقبضها لم يجز لان هذا ابتـداء تمليك لان همن» للابتداء والتمليك من غير عوض هبــة ومن شرط الهية القيض وان قال له من مالي الف درهم لاحق لي فيها فهذا اقرار لان بالهبة لاينقطع عليها الا بالتسليم وان قالله في دراهمي هذه الف فهو اقرار بالشركة وان قال له عندى الف درهم عادية فهي قرض وكذاكل ما يكال ويوزن واذا قال لرجل اخذت منـك الفائم قال هي وديمة فقـال بل اخذتها غصبا كانت غصبا والآخذ ضامن لانه اقر بالاخذ وهو موجب للضمان وادعى الاذن فيه فلا يصدق كمن أكل طمام غيره او هدم دار غيره او ذع شاة غيره وادعى الاذن في ذلك فاند لايصدق وكذا لوقال اخذت لك الفين احدهما وديهة والآخر غصبا فضاعت الوديمة وهذه الغصب فقال صاحب المال بل الغصب الذي ضاع وهذه الوديعة فالقول قول صاحب المال (فوله وان قال له رجل لي عليك الف درهم فقال الزنهااو انتقدها او اجلى بها او قد قضيتكها فهو اقرار) وكذا اذا قال خذها او تناولها او استوفها واما أذا قال خَذَ أَوَ اتَّزَنَ أَوَ انْتَقَدَ أَوَ اسْتَوْفَ أَوْ تَنَاوِلُ أَوْ أَنَّامُ كَيْسُكُ أُوهَاتُ مَيْزَانُكُ فَلْيُس باقرار لأن هذا بذكر الاستهزاء وان قال هلهي جياد اوزيوف قال بعضهم هواقرار وقال بعضهم ليس باقرار وان قال في حوابه نعم اوصدقت او آنا مقر اولست بمنكر مبتدأ فهذا اقرار وان قال لااقر ولا انكر فانه يجعل منكرا ويعرض علىه اليمين وان قال

هدانه (وأن قال) المقر (لدعلي اوقبلي فقداقر ىدىن) لان «على» صفة انجابو «تبلي» بني عن الضمان وبصدقانوصل نه هو وديمة لانه محتمله محازا وان فصل لايصدق لتقرر مبالسكوت (وانقال) له (عندي او معي) او في يتي اوفى كسى اوفى سندوقى (فهواقرار بامانة في مدم) لان كل ذلك اقرار بكون الشيُّ في للموذلك تنوع الى مضمون وامانة نشت اقلهما وهوالامانة (واذا قال اور حل لي على السال درهم مثلا (فقال) الخاطب (اتزنها اوانتقدها اواجلنيها اوقدقضيتكها فهواقرار) لديها لرحوع الضمير البافكائد قال أتؤن الالف التي لك على وكذا انتقدهما واجلني سها وقضيتكها لان التأجيل أنمايكون فيحق وأجب والقضاء لتاو الوجوب ولولم مذكر الضمير لايكون اقرارا لمدم انصرافه الى المذكور فكان كلاما

لها صرة قال في شرحه هو أقرار لان الهاء راجعة الى الالف وكذا أذا قال وهبها لى اوقد احلتك ما على فلان اولست ا قدر على قضّاها اليوم فهذا كله اقرار وان قال له رجل اقضى الالف التي لى عليك فقال غدا او ابعث لها من يقبضها اوامهاني ایاما او انت کثیرا لمطالبة فهذا کله اقرار وگذا اذا قال لی علیك الف فقال والله لانقيت استقرض منك غيرها اوكم تمن على مها فهو اقرار وان قال تحساسب فليس باقرار وان قال اليس لى عليك الف فقال بلي فهو اقرار وان قال نعم فليس باقرار وقال بمنهم هو اقرار لان الاقرار يحمل على المرف لا على دقايق العرسة (فو له ومن اقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في الاجل لزمه الدين حلا ويستحلف المقر له في الاجل) قال في الواقعات هذا اذا لم يصل الاجل بكلامه اما اذا وصله صدق (فو له ومن اقر بدين واستثنى متصلا باقراره صم الاستثناء ولزمه الباقى) الاستثناء على ضربين استشاء تعطيل واستثناء تحصيل وكلاهما لايصم مفصولا ويصبح موصولا فالتعطيل تعطيل جيع الكلام ويصير كأنه لم يتلفظ به وهو أن تقول أن شماء الله اوماشاء الله أو أن لم يشماءالله و وأما استشاء التحسيل فالفاظه ثلاثة هالا. وغير. وسوى، واعايصم هذا الاستثناء بشرطان يتحصل من اقراره شي بعد الاستثناء مثل ان يقول له على عشرة الا تسعة يلزمه درهم وإن قال عشرة الاعشرة فالاستثناء باطل ويلزمه عشرة لان هذا رجوع وليس باستثاء والرجوع عن الاقرار باطل وهذا اذاكان الاستثناء من جنس المستثنى منيه اما اذاكان من خِلافه صم الاستثناء وان أتى على جيم المسمى نحو أن يقول تسـأوى طوالق الا هؤلاء وليس له نسباء غيرهن صح الاستثناء ولا تطلق واحدة مهن واو قال نسائى طوالق الا نسائ لم يصم الاستثناء وطلقن كلهن وكذا اذا قال عبيدى احرار الا هؤلاء لم يعتق احد منهم وان قال عبيـدى احرار الا عبيدى لم يصم الاستثناء وغنقوا حيما وعلى هذا الاعتبار (فو له وسواء استثنى الاقل اوالا كثر) وهذا قولهما وقال الويوسف ان استثنى الاكثر بطل استشاؤه ولزمه حيم مااقربه كذا في اليناسِع (قولِه واناستثني الجميع لزمدالاقرار وبطل الاستشاء) لاناستشاء الجميع رجوع فلانقبل منه وقد بينا ذلك وان استثنى بعدالاستثناء فالاستثناء الاول نغي والثاني انجاب مثل قوله لفلان على عشرة الاتسعة الأعانية فانه يازمه تسمة لأن الاستثناء الاول نني فكأنه نني به الاقرار بنسعة ستى واحد والاستثناه الشانى انجاب فكأنه اوجب الثمانية مع الدوهم الثاني من العشرة ولو قال عشرة الاثلاثة الادرهما لزمه ثمانية وفيه وجه آخر وهو انتأخذ مااقربه عينك والاستثناء الاول بيسارك والاستثناء الثاني عينك وعلى هذا الى آخر الاستثناء فما اجتمع في يسارك اسقطه مما في عنك فا بق فهو القربه (فوله وان استثنى الجيع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء) هذا اذا كان المستثنى من جنس المستثنى منه اما اذا كان من خلاف جنسه كا اذا استثنى

سع خاءصا

كافي الهـدانه (ومن اقر بدين مؤجل فصدقه المقرله في الدن وكذبه في) دعوى (التأجيل لزمه الدين) الذي اقريه (حالا) ولم يسدق في دعوى التأجيل (و) لڪن (يستخلف المقرله في الاحل) لاندمنكر حقا عليه واليمن على المنكر (و من اقر) بشي ً (واستثنى) منه بعضمه (متصلا باقراره صم الاستثناءولزمهالياقي)لان الاستثناء تكلم بالباقى بعد الثنيا واكن لاند من الاتصال لكونه منابرا (وسدواء استثنى الاقل اوالاكثر)قال في اليناسيع والمذكور هوقول الامام وعندهماان استثنى الاكثر بطل استشاؤه ولزمه جيم ما اقر به و قال في المحيط هو رواية عن ابي بوسيف ولذلك كان المعتمد مافى الكتباب عند الكل تصويم (فاناستثني الجميع نزمدالاقراروبطل الاستشاء)لاناستشاءا لجيع رجوع فلانقبل مندبعد

الاقرار (وان قاللهعلى مائة درهم الاديشارا اوالاقفىز حنطة لزمهمائة درهم الاقيمة) مااستثناه من (الدينار اوالقفر) قل الاسبجابي وهـذا استمسان اخذمه الوحنيفة والوبوسف والقياس انلايصم الاستثناء وهو قول عجد وزفر والصحيم جوابالا تحسان واعتمده المحبوبي والنسبق كذا في التصيم (وانقال لدعلي مائة و درهم فالمائة كلها دراهم) لانالدرهمسان للمائة عادة لان النماس استثقلوا تكرار الدرهم واكتفوالذكر ممهةوهدا فما يكثر استعماله بكثرة اسمانه وذا فيالمقدرات كالمكلات والوزونات لانها ثنت دينا فيالذمة سلاوقرضا وثمنيا مخلاف الثياب وما لا يكال ولابوزن ولذاقال (وان قال له على مائة وثوب الزمدتوبواحدوالمرجم في تفسير المائد اليه) لعطفه مفسرا على مهم والعطف لم يوضع البيال فيقيت المائة مهمة فيرجع في البيان اليه

من مائة درهم قفيز اودنانير وقيمة ذلك يأتى على المائة صم ولم يلزمه شيُّ (فو له فان قال له على مائة درهم الادنسارا او الا قفنر حنطة لزمه المائة الدرهم الاقيمة الدينار اوالقفنر) وهذا عندهماولو قال مائة درهمالاتوبالم يصنح الاستثناء وقال مجد لايصم الاستثناء فيهما جيما وقال الشانعي يصم فيهما جيما والاسل فيه أن الاستثناء اذا كان من غير جنس المستثنى منه فان كان استثنى مالا تتبت في الذمة منفسه كالثوب والشباة لم يُسم عندنا وقال الشافعي يجوز وعليه قيمة المستثنى وان كان مما ثبت في الذمة ننفسه كالكيلي والوزني والعددي المتقارب حاز عند هما ولو كان من غير حنسمه وقال محد وزفر لامجوز فاذا صممذا فقوله الادينارا اوالاقفيز حنطة استثناء مايثبت في الذَّمة بنفسه فصم فيطرح عنه مما اقربه قيمة ذلك المستثنى وانكان قيمة المستنى يأتى على جيع مااقربه فلايلزمــه شيُّ واختلفوا في من قال لفلان على كرحنطة وكرشمير الاكرحنطة وقفيز شمير قال انوحنيفة الاستثناء باطل ويلزمه الاقرار ان جيما لانه لماقل الاكر حنطة لم يصمح الاستثناء لانه استثنى الجملة فصارلنوا فاذا قال بعد ذلك الاقفىز شعير فقد ادخل بين الكر المستثنى منه وبين القفيز الشعير مالايتعلق به حكم فانقطع الاستثناء فصاركالو سكت ثم استثنى وقال ابويوسف ومحمد لايصم الاستثناء من التسمير ولايصم من الحنطــة فيلزمه كرحنطة وثلاثون قفيزا من الشمير لأن الكلام متصل وقداستثني منه فصار كما لوقال لفلان على عشرة يافلان الاتسمة دراهم وعمَّنا عند ابي حنيفة على وجهين ان كان المنادي به هوالمقرله صم لان الخطاب متوجه اليه وان كان غير المقرله لم يصم الاستثناء ولوقالله على الف الاشيئا قليلا لزمه الالف الاالثيُّ القليل وتفسير ذلك الثيُّ القليل اليه (فولم ولو قال له علىمائة درهم فالمائة دراهم) يمنى يلزمه (كلها دراهم) وكذا الدنانير والمكيل والموزون وان قالله على ثلاثة وعشرة دراهم لزمدثلاثة عشر درهما قال الخبندى اذا قال له على عشرة ودرهم كان عليه احد عشردرهماوان قال عشرة ودرهمان كان عليه التي عشر درهما وهذا استحسان وفي القياس يلزمه في الاول درهم وفي الثاني درهمان وتفسير العشرة في الموضعين اليه وان قال عشرة وثلاثة دراهم لزمه ثلاثة عشر درهما قياسا واستحساناوان قالعشرة وديناراوعشرة وديناران فهي على هذا التفصيل(فوله وان قالله على مائة وثوب لزمه ثوب واحد) والمرجم في تِفسير المائة اليه وكذا اذا قال مائة وثوبان ويرجع في تفسير المائةاليه وان قال مائة وثلاثة أثواب فالجيم اثواب وكذا اذا قال مائة وشانان يلزمه شامان وتفسير المآنة وان قال وثلاث شياه فالكل شياه وان قال عشرة وعبدازمه العبدو تفسير المشرة اليه وان قال له على عشرة فالبيان اليه فإنقال دراهم اودنانير اوفلوس اوجوزكان القول قوله كما أذا قال على شيء فالبيان اليه وان قال اله على عشرة آلاف در همو سفا وعشرة دراهم ونيف فالقول فى النيف ماقال اما در هم او اكثر ولدان يجعله اتل من در هم لان نيف

لانه المبم (ومن اقر محق وقال ان شاءالله متصلا باقراره لم يلزمه الاقرار) لان التعليق بمشيئةالله تعسالي ابطال عند محمد وتعليق بشرط لايوقف عليه عند ابي يوسـف فكان اعداما من الاصل (ومن اقر بشرط الخيـار لزمه الاقرار) لسمة اقراره (وبطل الخيار) لانه الفسط والاقرار ﴿ ٣٢٣ ﴾ لايقبله (ومن أقر بدار واستثنى بناها

مازاد وآناف قل او كثر وان قال بضع وخمسون درهما فالبضع ثلاثة دراهم فصاعدا وليسله أن ينقص من الثلاثة وأن قالله عملي قرب من الف أوجل الف اوزها الف اوعظم الف فعليه خسمانة وشي والقول قوله فيالزيادة ولا بصدق في النصف وما دونه (قولد ومن اقر بشي وقال ان شاءالله منصلا باقراره لم بلزمه الافرار) لان هذا الاستثناء برفع الكلام من اسله فكا نه لم يكن ولان الاستثناء عشية الله اما ابطال او تعليق فان كان ابطالا فقد بطل وان كان تعليف فكذبك لان الاقرار لايحتمل التعليق بالشرط او لانه شرط لايوقف عليه مخلاف ما اذا قال لفلان على الف درهم أذا من أو أذا جاء رأس الشهر أو أذا أفطرالنساس لآنه في يسان معنى المدة فيكون تأجيلا لاتعليف حتى لوكذه المفرله فيالاجل يكون المبال عالا كذا في الهداية واو قال لفلان على الف درهم ان شا. فلان كان باطـ لا وان قال فلان شئت لانه اقرار معلق بخطر فلا يصح كا لو علقه دخول الدار او جبوب الريح وان قال لفلان على الف ان مت فالآلف لازمة ان عاش او مات لانه اقر و ذكر ا جلا مجهولا فيصح اقراره و بطل الاجل (قو له ومن اقر و شرط الخيار لنفسه لزم الاقرار وبطل الخيسار) وصورته اذا اقر بقرض اوغمسب اووديسة او مارية على انه بالخيار ثلث ا وسواء صدقه المقرله في الحيار او كذبه لان الحيار الفسخ والاقرار لانقبل الفسخ (قوله ومن اقر بدار و استثنى شاها لنفسه فالمقرله الدار والبناء) لانه لما اعترف بالدار دخيل البناء تبميا (قو لد وان قال شاء هذه الدارلي والعرصة لفلان فهو كما قال) لان العرصة عبدارة عن البقعة دون البنساء ولانالبناء عا يصبح افرازه من الدار وان قال شاء هذمالدارلي والارض لفلان يكون السكل المقرله لان الارض اسم للمجموع ويكون الاقرار بالارض اقرارا بالبناء كالاقرار بالدار (قوله ومن اقر يتمر في قوصرة لزمه الممر والفوصرة) هـذا على وجهين ان اضاف ما افرمه الى فعل بان قال غصبت منه تمرا في قوصرة لزمه الممر والقوصرة وال لم يضفه الى فعل بل ذكره ابتداء فقالله على تمر فيقوصرة فعليه التمر ُدونَ القوصرة لانَ الاقرار قول والقول شربه البعض دونَ البعض كما لوقال بعث له زعفراً، في سلة وكذا اذا قال غصبت طعاماً في جوالق لزماه جميعًا مخلاف مااذا قال غسبته تمرا من فوصرة لان كله ٥ من ٥ للانتزاع فبكون افرارًا بغصب المنزوع * والقوصرة تروى متشديدالراء وتخفيفها وهيوعاء التمر متحد من قصب نيري وانما تسمي قوصرة مادام فما التمر والا فهي زنبيل قال الشاعر

افلح من كانت له قوضرة * يأكل منهاكل يوم مرة

ثمرا في قوصرة ووجهه ان القوصرة وعاء له وظرف له وغصب الثبي وهو مظروف لا يتحقق بدون الظرف (قوله) فيلزمانه وكذا الطعام في السفينة والحنطة في الجوالق مخلاف ما اذا قال غصبت تمرا من قوصرة لان كلة « من ، للانتزاع فيكون اقرارا بغصب المنزوع هدايه

لنفسه فالمغرله البدار والبناء) جميما لازالبناء داخيل فيه منى لالفظ والاستثناء أنما يكون عا بتناوله الكلام نصا لانه تصرف لغظى والفس فيالحاتم والنخلة فيالبستان نظير البناء في الدار لانه بدخل تبعيا لالفظا مخلاف ما أذا قال الاثاثبا أو الامتا منها لائه داخل فيه لفظا هداله (وان قال ناه هذه الدارلي والعرصة لفلان فهو كما قال) لان العرصة عبارة من البقعة دو ١ البناء فكانه قال ساض هذه الارض دون البناء لفلان تخلاف ما اذا قال مكان العرصة ارضا حيث يكون البناء للغرله لان الاقرار بالارض اقرار بالبناء كالاقرار بالدار لان البناء تبع للارض (ومن اقر غر في فوصر ١٥) بتشديد الراء وتخفيفهما وعاء التمر بنخذ من الفسب و انما بسمي قوصرة مادام فها ألتمرو الا فهي زنبيل (لزمه التمر والقبوصرة) وفيره فالاصل مقوله غسبت

(ومن اقربدابة في اصطبل لزمه الدابة خاصة) لان الاصطبل غير مضمون بالنصب عند ابى حنيفة و ابى يوسف وعلى قياس قول محديث منه الطمام في البيت هدايه (وان قال غصبت ثوبا في منديل لزماه جيما) لانه ظرف له لان الثوب يلف به وكذا لوقال ثوب في توب في ثوب في توب في ثوب في توب في ثوب في توب في تو

عجد يلزمداحدعشر ثوبا) لانالنفيس منالثاب قد يلف فىءشرة فامكن جعله ظرفاا ويحمل على التقديم والتأخيرفكا نه قالعشرة ائواب فىثوب والنوب الواحديكون وعاءللمشرة والصيخ تولهماو حوالمدول عليه عندالنسني والمحبوبى و غـيرهمــاكافي التصييح (ومن اقر بنصب ثوب وجادشوب مبيب) تقول الدالذي غسبته (فالقول قوله فيه مم يمنسه)لان النصب لايختص بالسليم (و كذلك) القول قوله (او اقر بدراهم) اله اغتصمااواودعها (وقال) متعساد اومنفساد (هي زيوف) لان الانسان ينصب مامجلد وبودع ماعلك فالامقتضى لدالجياد ولاتمامل فيكون سأناللنوع وعن الى يوسىف اله لايصدق مفصولا اعتبارا بالثمن كايأتي قريبا (وان

(فولد ومن اقر بدابة في اصطبل لزمه الدابة خاصة) لان المقار لايتأتي فيه الفضب لاسيما عند ابي حنيفة والى نوسف وكذا أذا فالغصبته مائة كر حنطة في بيت لزمه الحنطة دون البيت في قولهما وقال محمد يلزمه البيت والحنطة لأن العقمار ينسمن بالنصب عنده (فوله وان قال غصبته ثوبا في منديل لزماه جيما) لانه جمل المنديل ظرفاله وهولا يتوصل الى اخذ الثوب الابالا يقاع في المنديل (فوله وان قال الدعلي ثوب في عشرة اثواب لم يلزمد عند الى حنىفة والى بوسف الاثوب واحد) لان عشرة اثواب لاتكون ظرفا لثوب واحد في المادة كما لو قال غسبته ثوبا في درهم (فخو له وقال مجد يلزمه احدعشر ثوبا) لانه قد بجوز ان يلف الثوب النفيس في عشرة أثواب الا ان ابا يوسـف يقول ان حرف « في » قديستعمل في البين والوسـط قال الله تعالى مُوْ فَادَخْلِي فِي عَبَادَى ﴾ اىبين عبادى فوقع الشكوالاصل برا.ةالذيم (فَوَلِه ومن اقر بنصب ثوب وجاء بثوب معيب فالقول قوله مع عينه) لان النسب لايختص بالسليم (فُوالِد وكذا لو اقر بدراهم وقالهي زيوف) فانه يصدق وصل اوفصل وكذا اذا اقرانها غصب ولم ينسب ذلك الى ثمن مبيم ولاقرض وقيل ان وصل صدق وان فصل لم يُصدق أما أذا نسب ذلك الى بيع أوقرض لم يُصدقوصل أوفصل عند أبي حنيفة لان اطلاق عقداليم يقتضى صحة الثمن وكونها زيوفاعيب فيها فقد ادعى رخى البايم بالميب فلا يصدق وعندهما ان وصل صدق وان فصل لم يصدق(فول وان قال له. على خسة في خسة يريد الضرب والحساب لزمه خسة واحدة) لان الضرب لايكثر الاعيان ولان الضرب لايصم الافياله مساحة وقال زفر والحسن يازمه خسة وعشرون (فو الدفان قال اردت خسة مرخسة لزمه عشرة) لان اللفظ يحتمله (فو لدوان قال الدعل من درهم الى عشرة لزمه تسمة عند ابى حنيفة يازمه الالتداء وما بعده وتسقط الفاية وقال أبو يوسف ومجد يلزمه المشرة كالها) فيدخل الابتداء والناية وقال زفريلزمه تمانية ولايدخل الغايثان وكذا اذا قال مابين درهم الى عشرة ولو قال مابين هذين الحائطين فالحائطان لايدخلان فىالاقرار اجاعا وكذا اذا وضمبين يديه عشرةدراهم مرتبة وقال لفلان على مابين هذا الدرهم الى هذا الدرهم واشار الى الدرهمين من الجانبين فللمقر له عمانية اجانا وعلى هذا الخلاف اذا قال لامرأ بد انت طالق مابين واحدة الى ثلاث ومنواحدة الى ثلاث يقع طلقتان عندابي حنيفة وقال ابويوسف

قالله على خسة فى خسة يريد الضرب والحسابلزمد خسة واحدة) لان الضرب لايكثر المال وانما يكثر الاجزاء (وان قاداردت خسة مع خسدازمه عشرة) لان اللفظ يحتملدلانكلة « فى » تستعمل بمنى «مم» (وانقالله على من درهم الى عشرة)او مابين درهم الى عشرة (لزما تسمة عندابي حنيفة فيلزمدالابندا، ومابعد، وتسقط الفاية) و هذا اصم الافاويل عند المحبوبي والمنسن تصميم (وقالا يلزمه العشرة كلها) لدخول الفايتان

و محمد ثلاث و أن قال من وأحدة إلى وأحدة يقع وأحدة عنسدهم على الاصم وأو قال له على من درهم الى مشرة دالنير او من دنار الى عشرة دراهم فاو حنيفة بجمل الحد الذي لا مدخل من افضلهما و مقول عليه اربعة دنانير و خمسة دراهم و عندهما يازمه خسمة دنانير و خسمة دراهم و قال زفر يازمه من كل جنس اربعة و لو قال من عشرة دراهم الى عشرة دانير بلزمه عشرة دراهم و تسمة دنانير و كذا اذا قال من عشرة دنانير الى مشرة دراهم و عندهما يلزمه كله و لو قال له على كر حنطة و شــــــر فعليسه من كل واحد منهمـــاكر و لو قال لفلان و فلان على مائة درهم كانت بينهما على السدوا، كذا في الحكرخي و لو قال له على ما بين مائة الى مائين فعسيد الى حنيفة عليمه مائة و تسمعون لان من اصله أن الفاية لا تدخل فاذا جمل الفاية جلة أسقط منها العدد الذي يحكمل به الجلة و معلوم أن المائة تركب من العشرات فسيقطت العشرة التي يحكمل بها المائة و عندهما يلزمه المائسان (قو له و أن قال له على الف من ثمن عبد اشـــترنه منه ولم اقبضه فان ذكر عبدا بعينه قبل للغرله ان شئت فــــــلم العبد وخذ الالف والا فلا شي الك) لا نه احترف بالالف في مقالمة مبيع يلزمه محنه فكان القول قوله أنَّ لم تقبضه و أذا لم تقبضه لم يلزمه الالف و أنَّ قال المقر له العبد عبدك إ ما بعتكه و انميا بعتك غيره فالمال لازم للمفر لاقراره به هند سلامة العبد و قد سلم له و أن قال العبد عبدى مابعتكه لايلزم المفر شيء لا نه ما اقر بالمال الا عوضما عن العبد فلا بازمه بدونه (قوله وان قال من عن عبد لم بعينه الا اني لم انبضه لزمه الالف في قول ابي حنيفة) ولا يصدق في قوله ماقبضت و صل او فبسل لا نه رجوع فا نه افر توجوب المال لانه قال على وإن كاره الفيض في غير المعين منا في الوجوب اصلا و قال ابو يوسف و محمد أن وصل صدق ولايلزمه شي وأن فسل لم يسدق أذا أنكر المفرلة ان يكون ذك من عمن مبيع (قوله وان قال له على الف درهم من عمن خر او خزر لزمه الالف و لم يغبل تفسيره) لان قوله على الف يقنضي ثبوته في ذمته و قوله • من ثمن خمر • رجوع ١٤ اقر به لان ثمن الجر والحنز بر لا يلزمه وفي الهداية لم نقبل تفسيره عند ابي حنيفة وصل او فسل لائه رجوع و عندهما اذا وصل لم يلزمه شيُّ و لو قال لفلان على الف او على هذا الحائط لزنه الالف عند اني حنيفة لان حرف الشك لا يستعمل في هذا الموضيع لان احدا لابدخله الشك في ذلك فيلغو ذلك الحائط وقال ابو بوسف و مجد لا يلزمه شي ولو قال هذا العبد عندى و دبعة لفلان ثم قال هو هندى وديمة لفلان آخر فهو للاول دون الثاني عند ابي بوسف و لا بضمن للناني شيئًا لأنَّ أمَّر أرَّ للناني حصل في ملك الفير و قال مجمد هو للاول وبضمن للشاني قيمته ولوقال مائك على اكثر من مائة و لا اقل لايكون افرارا وصاركاً نه قال مائك على قلبل ولاكثير ولوقال اقررت بك وانا صي عائة درهم فقال بل اقررتلي وانك بالغ فالقول قول المفرمع عينه ولاشي له عليه وكذا اذا قال اقررت لك وانا نائم فهو كذلك وان قال

(واذا قالله على الف در هم من نمن عبد اشترته منه ولم اقبضه) موصولا باقر ارم کمافی الحاوی (فان ذكر عبدا بعينه) و هو بيد المقرله (قبل للقرله ان شئت فسلم العبد) الى المقر (وخذ الالف)التي اقربها لتصادفهما ملى البيع و الثابت بالتصادق كالثابت بالمعاينة (و الافلاشي * 44) لانه ما أقر بالمال الاعوضا عن البعد فلا باز مه دو نه (و أن قال في ثمن عبد ولم يعبنه الزندالالف في قول الى حنيفة) ولايصدق فيقوله ماقبضت وصل ام فصل لانه رجوع ولا علكه وقالا أن وصل صدق وان فسل لم يصدق واغتدقوله البرهاني والنسق و صدر الشريعية و ابو الغضل الموسلي تصيح (ولوقال له على الف من مُمن خر او خنز ر) او حر او میثهٔ او مال قار (لزمه الالف) المقرما (ولم نقبل تفسيره) عند الى حنيفة وصل ام فصل لا له رجوع لان ثمن الجر وما عطف عليه لايكون واجبا واول كلامه الوجوب وقالا اذا وصل لايلزمه شي لانه بين مالاً خر كلامه أنه ما اراد الاعداب قال في التصيح و اعتد قوله المذكورون

قبله (و او قالله على الف من نمن مناع) او قرض (وهيزيوف وقال المقرله جباد لزمه الجياد في قول ابي حنيفة) لأن هذا رجوع لان مطلق المقديقتضي ﴿ ٣٢٩ ﴾ السلامة عن العيب والزيافة عيب و دعوى العيب رجوع عن بعض

وجبه وصاركا اذا قال بعنكه معيبا وقال المشمرى بسليما فالفول للشترى وقالا ان قال موصدولا صدق وان مفصولا لايصدق قال . في التعميم و اعتمد فوله المذكورون قبله (ومن اقر اغره بخياتم فله الحلقة والفس) بالفتح و یکسر لان اسم الحاتم بتناولهمها (و أن أقراله بسيف فله النصل) ای حدده (و الحِفن) أأفراب (والحمائل) جمع حمالة بالكسر العلاقة لان اسم الميف نطوى على المكل (و آن افر) له (بخبلة) بحساء فجيم مفتوحتين بيت مبنى للعروس رُ نُ بالثباب والاسرة والستور (فله) اى المفرلة (العبدان) التي تنبي ما الجلة ﴿ و الكسوة } التي تونم على الميدان لان اسم الجلة شاولهما (وال قال لحل فلانة على الف) در هم (فان) بين سببا صالحًا بان (قال او صي له له فسلان او مات انوه فورثه) منه (فالاقرار صحيح) الفاقا ثم ان حاءت به في مدة بعلم انه كان قاعًا و فت الاقرار لزمه فان جانت به

المررث اك و آنا ذاهب المقل من جنون او برسام فان كان بعرف ان ذاك قد اصابه كان القول قولة و أن لم يعرف ذلك لزمه لان الاصل سلامته و أن قال اخذت منك الف و آنا صنى او مجنون كان ضامنًا لان فعلهمـــا بصبح (فَوَلَّهُ و انَّ قال له على الف من عن مشاع و هي زيوف و قال المقر له جباد لزمه الجباد في قول ابي حنيفة و قال ابو توسيف و محد ان قال ذلك موسيولا صدق وان قاله منصولاً لا يصدق) و على هذا الحلاف اذا قال سنوقة أورساس وكذا اذا قال اقرضـني الفـائم قال هي زيوف او مهرجة و لولم لذكر المنـاع ففـاله على الف درهم زنوف و لولم يذكر البيسم والنرض قبل بمسدق اجساعا لان اسم الدراهم متاولها وقيل لا بصدق لان مطلق الاقرار مصرف الى العقود لا الى الاستهلاك المحرم و أن قال غصبته الفيا أو أودعني الفيائم قال هي زبوف أو أنهرجة صدق وصل او فسل لأن الانسان قد يفعب ما بجد و تودع ما غلك فلا منتضىله فيالجياد ولا تعامل فيصيح وال فيمل ومن ابي يوسسف لايبصدق فيه مفصولا اعتبارا بالقرض ولوظل هي ستوقه او رصاص بعدما اقر بالغصب والوديمة و وصل صدق و أن فصل لم يصدق وأن قال في هذا كله الف أنها تنفس لم يسدق الا أذا وصل و اما اذا فعل لا يصدق لان هذا استثناء المقدار والاستثناء لا يصيح مفسولا بخلاف الزيافة لانها وصف فان كان الفصل ضرورة انقطاع الكملام فهو وأصل لعدم المكان الاحتراز عنه و من قال لآخر اخذت منك الفيا وديعة فهاكمت فقال الآخر اخذتها غصبا فهو ضامن و أن قال اعطيتنها وديعة فقال غصبتها لم بضمن والفرق ان في الاول اقربسبب الضمان و هو الاخذ ثم ادعى ما مايير 4 و هو الاذن و الآخر خكره فيكون القول قول المنكر مع عينه و في الثاني اضاف الفعل الى غيره وذاك مدعى عليه سبب الضمان و هو النصب قكان الفول لمنكره مع اليمين والفيض في هذا كالاخذ والدنع كالاصطاء كذا في المداية (قوله و من اقر لغيره بخائم فله الحلقة والفس) لان اسم الحنائم بشمل السكل وكذا لو استثنى الفس ففسال الحاتمه والفس ليكان الجميم المفرلة (قوله و أن اقرله بسميف فله النصل والجفن والجابل) الجفن النمد و ذهك أن الاسم ينطوى على السكل (قوله و من أفر بحجلة. فله العبدان والكسوة) الحبلة خيمة مسفرة (قو له و ان قال لجل فلانة على الف درهم فان قال اوصى به له فلان أو مات أبوء فورثه فالاقرار صميم) لا نه أقر بسبب يصلح لنبسوت الملك له و صورته أن نقول لما في بطن فلانة على الف من جمة سرات ورثه من أسمه استملكتها وفي الوصية يقول اوصى بهما فلان غر ابه فاستملكتها و مسار ذاك دسا المجنين اوكان ذلك دنسا لابه مات وانتقل البسه فان جاءت يولدين جنينين فهو يينهمسا نسفان في الوصية ذكورهم و الماثم فيه ســوا، و في المراث يكون بينم اذكر مثل

مينا فالمسال للموصى و المورث لانه اقرار في الحقيقة أمما و انما ج ل (٤٣) ينتقل الى الجنين بعد الولادة و لم ينتقل و لو جالت بولدين حيين فالمال بينهما و ان بين سببا مستحبلا بان قال باعني او افرضي فالاقرار باطل انفاقا ابضا

(و ان ابهم الاقرار) ولم يبن سببه (لم يصمح عند ابي يوسف) و في نسخة ابي حنيفة بدل ابي يوسف و قال محمد يصمح لان الاقرار من الجريم فيجب اعاله و قد امكن بالجل على السبب الصالح ولابي يوسف أن الاقرار مطلقه ينصرف الى الافرار بسبب النجارة فيصير كأنه صرح به هدايه قال في التحج وفي الهداية والاسرار وشرح الاسبجابي والاختيار والتقريب ونظم الحلافيات ذكر الحلاف بين ابي توسيف ومحدوذكر في النيافع الحلاف بين ابي حنينة و ابي توسف وذكر في البناسِم قول ابي حنيفة مم ابي نوسف فغال قال انو حنيفة وإنو نوسف في هذه المسئلة ان بين المقرجهة صالحة كالارث والوصية رجح اقراره ولزمه والافلاوقال محمد صمح اقراره ﴿ ٣٣٠ ﴾ سواه نين جهة صالحة اوابهم ويحمل

اقراره على آنه اوصى به العنظ الانتبين و ان قال المقر باعنى او اقرضــنى لم بلزمه شي لانه مستميل ثم اذا ا جات به لاقل من سنة السهر من وقت الاقرار لزمه ذلك و في الوصية من وقت موت الموصى و الا فلا و قال الطحساوى من وقت الوسية و يعتب في جل الدابة سنة اشهركما في حمل الجبارية و أن جاءت له ميتها فالمبال للموسى نفسم بين و رشه (فولد وان اہم الاقرار لم يصح) و هذا (عنــد ابى توسـف) و قال مجمد يصنع و محمل على آنه أوضى له رجل أومات مورثه والامهام أن مقول لحمل فلانة على الف درهم و لم زد عليه (فوله و أن أقر بحمل جارية أو بحمل شاة لرجل صح الاقرار و لزمه) لانه ليس فيسه اكثر من الجمالة والاقرار بالمجهول يصبح و هذا اذا علم وجوده في البطن فكذا الوصية للحمل و بالحل جائزة اذا علم موت المرصى و ذحكر الطحباوي أن المدة تعتبر من وقت الوصية و أن ولد استة أشهر فعساهدا بعد الموت فالوصية باطلة لجواز أن يكون حدث بعدهما الا اذا كانت الجارية في العدة حينئذ لاجل ثبوت النسب يعتبر الى سنتين و كذا في جواز الوصية يعتبر الى سنتين قال الخجنسدي الوصية بالحل جائزة اذا لم بكن من المولى وكذا مافى بطن دابشه اذا علم وجوده فى البطن و اقل مدة عمل الدواب سوى الشباة ستة اشهر و اقل مدة حمل الشباة اربعة اشهر (قو له واذا اقرالرجل في مرض موته بدنون و عليمه دنون لزمتمه في مرضه باسبباب معلومة فدي العجة والدين المروف بالاستباب متدمة) لانه لا تهمة في ثبوت المروف بالاستباب اذالمساین لا مرد له مثل بدل ما یمایکه او استهلکه و علم وجوبه بغیر افراره او تزوج امرأة عهر مثلمها و هذا الدين مثل دين الصحة لا نقدمُ احدهما على الآخر و ليس المريض ان مقضى بعض غرمائه دون بعض لان حقهم تعلق بالمال على وجه واحد ولا يفرد بمضم بالفضاء دون بمض كما بعد موته ولان في اشار البعض ابطال حق الباقين و غرماء العجة والمرض في ذلك سواء الا اذا قضا ما استقرضه في مرضه

رجل او مات مورثه و ترکه سرانا و اعتمد قول ابي بوسف الامام البرهاني والنسني وأبو الفضل الموصلي وغرهم وعلل الكل لحمد بالجل على سبب صمیح و ان لم پذکره فالمنظ هذا فاله يقع أفرارات مطلقة عن السبب لاخصور ان يكون لها سبب صميم شرعا اله (ولو افر بحمل جارية اوجل شاة لرجل صم الاقرار ولزمه) المقربه سواء بين سببا صالحا او ابهم لانه وجها صحيحا وهو الوسية من جهد غره فمل عليه وهذا اذاعلم وجوده وقت الوصية جوهره (و ادًا افر الرجل في مرض موته بدنون) و حده سیأتی في الوصايا (وعليه ديون) ازمته (في صحته) سبواه

علم سببه او باقراره (و) عليه ايضا (ديون لزمته في مرضه) لكن (باساب معلومة)كبدل ماملكه (او نقد) او اهلكه اومهر مثل امرأة نكحها (فدين السحة والدين المعروف بالاسباب مقدم) على ما اقربه في مرضه لان الاقرار لا يعتبر دليلا أذا كان فيه ابطال حق الغير و في اقرار المريض ذلك لان حق غرماء الصحة تعلق بهذا المال استبفاء و لهذا منم من التبرع والمحساباة الا بقدر الثلث و انمسا تقدم المعروفة الاسسباب لانه لا تهمة في ثبوتهسا لان-المعان لامردله ولا مجوز للمربض أن مقضى دين بعض الغرماء دون البعض لان في أثبــار البعض ابطــال حق البــاةين الا اذا قضي ما استقرضه في مرضه

شي) منها (كان) ذلك الفاضل مصروفا (فيماأقر4 حال المرش) لأن الاقرار ني ذاته صحيح وانما رد فيحق غرماه العجمة فاذا المبقالهم حق ظهرت صحنه (و ان لم پکن علیه دنون في صنه جاز افراره) لانه لم ينضمن ابطال حق الغر (وحكان المقرله اولي من الورثة) لأن قضاء الدين من الحوائج الاصلية وحيق الورثة نعليق بالتركة بشرط الفراغ (واقرار الريش لوارثه) بدئ او عين (باطل) لتعلق حق الورثة عاله في مرضه وفي تخصيص البعض به ابطال حق الباقين (الا ان بصدقه فيه ميذالورثة) لان المانع تملق خقهم في التركة فاذا صدقوه زال المانع (و من اقر لاجني في مرضه ثم قال هو اني) وصدقه المقرله وحكان محیث بولد لمثله کایاتی قربا (ثمت نسيه) منه (وبطل اقراره له) لأن دصوة النبب نستند الى وقت العلوق فتبين آنه أقر لامه فلايصم (و او اقر لاجنبية تم تزوجها لم يطل اقراره لها) لان الزوجية تقتصر على زمان النزوج

اونف د عن مااشترى في مرضه وقد علم بالبينة ، وقوله ، ودون لزمته باسباب معلُّومة ، مثل ثمن الادوية والنفقة وغير ذلك وقد لزمته بالبينة دون الافرار فهذه الدنون ودنون العمة سواه (قوله ناذا تنسبت) يسى الديون المقدمة (ونصل شي يصرف الى ماافريه في حال الرض وال لم يكن عليه ديول لزمشه في محسه جاز الزاره وكان المفر له اولى من الورثة) قال الخيسدى ومن افر بدين في مرض موته لاجنى جاز اقراره وان اتى ذلك على جميع ماله وهو مقدم على الميرات والوصنية الا أنه لاشهدم على دين العمة ثم اختلفوا في حد المرض قال بعضهم هو أن لالقدر صاحبه أن يقوم الا أن يقيمه انسان وقيسل أن يكون صاحب فراش وأن كان مقوم مفسمه وقبل هو أن لانقدر على المثنى الا أن مهادى بين أثنين وقال أبوالبث هو ان لامدر ان يصلي قائمًا وهذا احب وبه نأخذ وفي الخبيدي هو ان لايطيق الفيئام الى حاجته وبجوز له الصلاة قاهدا او نختف هليه الموت فهذا هو إلمرض المغوف الذي يكون برعات مساحبه من الثلث وقال بعضهم المرض المخوف كالطاعون والمقولنج وذات الجنب والرعاف الدائم والحمى المطبقة والاسسهال المتواتر وقيسلاللم والسلم في انتهائه وغير المخوف محكالجرب ووجع الضرس والرمد والعرق المدنى واشباه ذاك (قوله و اقرار المربض لوارثه باطل الا أن بصدق منيسة الورثة) وكذا هبته له ووصيته له لاجوز الا أن تجزء بقية الورثة وهذا أذا أنعسل المرض بالوت فانه جلل بالوت لفوله عليه السنلام • لاومسية لوارث ولا افرار له بالدين • كذا فيالهداية ويعتبر كونه وارثا عند الاقرار لاعنبد الموت وفي الومسية عكسبه ولو اقر لامرأته في مرضه عهر بثلها اواقل صدق ولايصدق في الزيادة على مهر المثل وان اقر لوارثه بوديعة مستهلكة جاز ومسورته ان بغول كانت عندى وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها ولو وهب لوارثه غيدا فاعتقسه الوارث ثم مات الواهب ضمن ااوارث قيمه يكون ميراثا ولابجوز بيم الريض على الوارث اصلا عند ابي حنيفة ولوكان باكثر من قيمته حتى بجنره سائر الورثة وليس عليه دين وعندهما بجوز اذا كان غن المثل فان حايا فيه لابجوز وان قلت الحساباة ويخير المشترى وان افر المريض لاجنبي عَاز وان اخاط عاله كذا في الهداية واوقال المريض قد كنت ابرأت فلانا من الدين الذي عليه ف صحى لم يجز لانه لاعلات البراثة في الحال فاذا استدها الى زمان متفدم ولابعلم ذلك الابقوله حكمنــا بوجودها في الحــال فكانت من الثلث واعلم ان مرعات المربض نستر من الثلث كالهبة والعنق والتدبير والمحابات عا لانغمان فيه والاراء من الديون وأشباه ذلك (قو له ومن افر لاجني في مرض مونه ثم قال هو ابني ثبت نسبه منه وبطلل افراره له) لانه اذا ثبت نسبه بطل اقراره لان اقرار المربض او ار"، باطمل (قوله و من اقر لاجنبيسة ثم تزوجها لم بطمل اقرار ملها) والغرق بن هذا وبين المسئلة قبلها الله دعوة النسب تستند الى وقت الماوق نبين إنه اقر لانه فلابصم ولاكذاك الزوجية لانها تنتصر على زمان النزويج

فبق اقراره لاجنبية بعني أن النزو بح آغا النزمه بالعقد وهو مستأخر عن الاقرار فلا عنم صحنه (قوله ومن طاق زوجته ثلاثًا في مرضه ثم اقرلها بدين فات ظها الاقل من الدين و من مراثمًا منه) لانهما متهمان في ذلك لجواز أن يكون توصلا بالطلاق الى تعييم الاقرار لها زيادة على ميراثها ولائهنة فياقل الامرين فنعطى الاقل من الامرين لشرط التهمة وهذا اذا طلقها برضاها مثل ان تساله الطلاق في مرضه واما اذا طلقا بغير رضاها نائها تسقمق الميراث بالفا مابلغ والاقرار والوصية باطلان وال كانت ممن لارث بان كانت ذمية صح اقراره لها من جميم المال ووصيته من الثاث كذا في البناسِم (قوله و من افر بغلام بولد ، شبله لمشله وليس له نبسب معروف انه اينه و مسدقه الفلام ثانت نصبه و أن كان مربضا ويشمارك الورثة في المراث) لان اقراره بالبنوة معنى لزمه نفسم ولم محمله على غرم الزمه • وقوله • صيدته الغلام • هذا إذا كان يعر عن نفسه وكان عاقلا اما الصغر طلاعتماج الى تعسديقه وسمواه صدقه في حياة المقر اوبعد موته ثم المقر ان كان امرأة لابد ان يكون سـنها اكبر منه بتسـم سنان ونصف وان كان رجلا فلاند ان يكون سنه اكر منه يامي عشرة سنة ونصف و قوله و وليس له نسب معروف و لان من له نسب معروف قد تعلقه حق من ثبت نسبه منه فلاعلك نفله عنـه وشرطه أن بولد مثمله لمثله لكي لايكون مكذبا فالظاهر واو ال الثلام اعا صدته بعد موله صح تصديقه وثبت نسبه منه لان النسب لاسطل بالموت وكذا او افر زوجه ثم مات فصدقته بعد موثه جاز لاف حقوق الكاح باقيمة بعد الوت وهي العدة ولو كانت هي المفرة بالزوج ثم ماتت فصدقها بعد موتها لم بصح تصديقه عند ابي حنيفة لان النكاح زال بالوث وزالت احكامه علم بجز التصديق وقال ابو بوسف ومحمد يصح تصديقه لأن المراث ثابت وهو من أحكام النكاح ولوكان في بده عبيد صفير له لايسر عن نفسيه فادعى أنه انه وايسله نسب معروف. فإنه بصدق واذا كان العبيد بمسر عن نفسه ومشأله ولد لمشله ثبت النسب ايضا من المولى ويعنق وان كالله نسب معروف لايثبت النسب وبعتق وال اقر المولى اله الله العالم فقبال هذا الى و مثبيله يولد لمثله وليس المولى نسب معروف فان هنا تحتاج الى تصديق العبد ان صدقه ثات النسب ويعنق العبد وأن لم يصدفه لائبت النسب ويعنق العبد علاف ماأذا أدعاه المولى آنه انه فان هنـاك لامحتــاج الى تصــدبق العبد والفرق آنه لمـــا ادعى أن العبد انته فقد ادعى مافى هـ لنفسه ولا منسازعه فيصدق واما في دعواه الانوة فاله تحسيل النسب على العبد قالم بصدقه لانتبل (قول و بجوز اقرار الرجل بالواادين والولد والزوجة والمولى) لانه ليس فيه تحمل النسب على الفر ويعتبر تصديق كل واحد منهر مذلك وان كان الولد لابولد مثله لمشله لا يصح دعواه سيواه صيدته الابن أم لم يصدقه أقام البيت، أولم يتم لاسمَّنالة ذلك (قول وتقبيل أقرار الرأة بالوالدين والزوج والمولى) لأن ذلك معنى تلزمه نفسها ولا تحمله على ضرما (قو له ولايقبل

الاقل من الدين) الذي اقربه (ومن ميراثها منه) لانهما مترمان فيذلك لجواز ان يكون توصلا بالطلاق الى تعميم الاقرار غيابت اقل الامرين قيدنا بسوالها ودوام عدتها لانه بغير سنوالها يكون فارا فلها الميراث بالغا مابلغ وبطل الاقرارواذا انقضت عدتها قبل موته ثلت اقراره ولا ميراث الها (و من اقريفلام) مير عن نفسه (بولد مثله لمله وليس له) اى الغلام (نسب معروف الدالته وصدقه الغلام) في دعواه (ثبت نسبه منه و ان کان) المقر (مريضا ريشارك) الملام المقرلة (الورثة في الميرات) لائه ثبوت نسبه سار كالمروف النب فيشار كهم وشرط كوته بولد مثل لمثله كيلابكون مكذبا ظاهرا وان لا يحكون معروف النسب لأن مروف النسب عنه مبوته من غيره وشرط تصديقه لاله فيد نفسه اذا المسئلة في غلام يبر من نفسه حي لوكان مشرا لايس عن نفسه لم يعتبر تصديقه (ونجوز اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى) لانه اقرار عا بلزمه وليس

فيه تحسيل النسب على الغير (ويقبل اقرار المراة بالوالدين والزوج والمولى) لما بينا (و لايقبل) افرارها (اقرار)

اذًا كانت ذات زوج او معتدة منه (بالولد) لان فيه تحميل النسب على الغيرو هو الزوج لان النسب منه (الا انّ بصدقها الزوج لان الحقه (او تشهد بولاد تها) ﴿ ١٣٣٩ ﴾ امرأة (قابلة) او غيرها لان قول المرأة الواحدة في الولادة مقيول

قال الاقطع فتثبت الولادة بشهادتها ويلتحق النسب بالفراش اه قيدنا بذات الزوج اوالمتدة منه لانها اذالم تكن كذاك مع مطلقا و كذا اذا كانت كذاك و ادعت أنه من غيره قال فالمدابة ولابدمن تسديق هــؤلاء يعني الوالدين والولد والزوج والزوجة والمولى لما مرائيم في أيدي الفسمم فيتوقف نفاذ الاقرار على تصديقهم و قدمنـا ان هذا في غير الولد الذي لايسر عن نفسه لائه عنزلة أنتاع فلا يعتبر تصديقه (و من اقر ننسب من غير) هؤلاء المذكورين (الوالدين والولد) والزوج والزوجة والمولي (مثل الاخ والِم) والجِد و ابن الابن (لم مقبل اقراره في النسب) و ان صدقه المقرله لان فيه حمل النسب على الغير (قان كان له) اى المفر (و ارث معروف) نسبه (قریب او بعيد فهو اولي بالمراث من القرلة) لانه لمالم يثبت أشبه منه لم تراجم الوارث العروف السب (والله یکن 4 وارث) سروف

اقرارها بالواد الا أن يسدقها الزوج أو يشهد بولادتها قالة) برد به أذا كانت مزوجة او في عدة من زوج اما اذا لم يعرف لها زوج ثبت نسبه منها و انما لم متبل افرارها بالولد لانها تحمل على خيرها الا تصدق كان صدقها الزوج قبل افرارهما وكذا اذا شمهدت ولادتهما قالحة لان الولادة تثبت بشمهادة امرأة واحدة صندنا واذا ثبتت الولادة منها يثبت نسبه فالحاصل انه بجوز اقرار المرأة علائة لزوج والمولى والاب لا غير فيظهر بهــذا أن قوله • بالوالدين و قم ســهوا لانه هُم التناقش لانه لوصم الاقرار بالام و ذلك يتوقف على تصديقها فبحسكون تصدينهما عنزلة أقرارهما بالولد و قد ذكر بعد هذا أن أقرار المرأة بالولد لاشبل و يصم على الرواية التي تقول انها تسدق في حق نفسها كما اذا لم يكن لها زوج و یکون کولد الزناء فیثبت نسبه من امه فلا اشکال حینئذ و لوادعی الولد اثنان و اقام كل واحد البيئة انه ابنه كان ابنهما قان مات الولد لا يرث الابوان منه الا ميراث واحد وهو السدس اذا كان الولد خلف اولادا و اذا مات احد الابون ورث الاب الباق المدس كاملا وان ادعى ثلاثة ولدا قال ابو بوسف لا نثبت النسب من اللائة وقال مجديثبت من ثلاثة ولا يثبت من اكثر من ذلك وروى الحسن من الى حنيفة اله نثبت من خسة ولايثبت من اكثر من ذلك وان ادعاه امرأنان واقامت كل واحدة منهما البينة فهو النهما جيعا عند ابي حنيفة وكذا نثبت من خس عند ابي حنيفة كما نثبت من خسة رجال وقال ابو بوسف و مجمد لا مقتضي به من امرأتين و لا يكون ابن و احده منهما لانه يستحيل ان تلدامراً نان ابنا و احدا و ان تنازع فيه رجل و امرأ نان يقضى به بينهم عندابي حنيفة و عندهما مفضى 4 لرجل و لا مفضى 4 لمرأنين وان تنازع فيه رجلان وامرأكان كلو احد بدعي انه امه من هذه المرأة والمرأة تصدقه على ذلك قال أنو حنيفه نقضي به بين الرجاين والمرأتين و قال انو نوسف ومحمد مقضى به بين الرجاين و اذا زنا الرجل بامرأ غِائث بولدفادعاه الزاني لم ثبت نسبه منه و اما امام فالنسب منها بالولادة (قوله و من اقر ينسب مِن غير الوالدين والولد مثل الاخ والم لم يقبل افراره في النسب) لان فيه حل النسب على الغير (قو له قان كان له و ارث معروف قريب اوبعيد فهو اولى باليراث من المقرلة) لا نه لما لم يثبتُ نسبه لا زاحم الوارث المروف و على هذا لوكانله عدَّ أو خالة نهو اولى منه (قو له قالُ لم يكن له وارثاب هم المفرلة ميراثه) لان له ولاية التصرف ف ماله عند عدم الوارث الا ترى الله ان يوصى مجميعه فيستمق جيم المال وان لم ثبت نسبه وليست هذه وصية حقيقة حتى من اقر في مرضه باخ ثم اوصى لآخر بحميع مله كان لأوصىله ثلث المال ولوكان الاول وصية لاشتركا نصنين قال فىالينابيع ومن اقرباخ اوخال اوع وليش او وارثتم رجم عن افراره وقال ليس يني و بينك قرابة صح رجومه ويكون مله لبيث المال (قوله و من مات ابوه فافر الخ لم يثبت نسب اخبه وبشاركه

(اسحق المفرله ميرائه) لافله ولاية التصرف في مال نفسه عند عدم الوارث فيستحق جيم المال واف لم يثبت نسبه (و مَن مات ابوه ظافر باخ لم يثبت نسب اخيه) وان صدقه (و)

لكنه (يشاركه في الميراث) لان افراره تضمن شيئين حمل النسب على الغير ولا ولاية له عليه فلا يثبت والاشتراك في المال وله فيه ولاية فيثبت

﴿ كتاب الاجارة ﴾

الاجارة لغة اسم للاجرة وهي كراء الاجير وقد آجرهاذا اعطاه اجرته مزبابي طلب و ضرب فهو آجر و ذاك مأجور و تمامه في المغرب و اصطلاحا (عقد على المنافع بعوض) وتنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعمة واقيمت المين مقام المنفعة في حق اضافة العقد الها ليرتبط الابحــاب بالقبول ثم عله يظهر في حق المنفعة (ولا تصم) الاجارة (حتى تكون المنافع معلومة و الاجرة) ايضا (معاومة) لأن الجهالة في المعقود عليه و دله نغضى الى المنازعة كجهالة التمن والمثن ف المبيع

في الميرات) لان اقراره تضمن شيئين حلى النسب على الغير ولا ولايقة عليه والاشراك في المسال وله فيه ولاية فيثبت كالمشرى اذا اقر على البايع بالعنق لم يقبل اقراره عليه حتى لا يرجع عليه بالثين ولكنه يقبل في حق العنق و قال الضمى يثبت نسبه و يشاركه و من فوائد قوله و يشاركه اذا اقر الابن المروف باخ له اخذ نصف ما في يده و ان اقرباخت اخذت المن مافى يده وان اقرباخت اخذت المن مافى يده وان اقرباخت اخذت المن مافى يده فهذا معنى قوله و يشاركه في الميرات قال الحيندى اقربا مات و ترك المين ظلمال بينها نعمان فان قال احدهما لامرأة هذه امرأة ابى ان صدقه الآخر جاز و يكون لها الثمن والباقى بينها و هو منكر عليها فاضهب اثنين في عمانية يكون سنة عشر للمرأة سهمان ولهما اربعة عشروان كذبه الابن الآخراحيجت اثنان والمان سبعة لان في زعم المقران المال بينهما في بين المرأة على سنة عشرالا ان المنكر المنا حيث اخذ النصف على المنه فيكون في نسبه ما النكل محالية عشر الرأة على مقادير سمهامها بعنى المراة المسهمان وله سبعة فلما صار هذ االنصف على نسعة صار المكل محالية عشر سمهام المناكر و سمهان المرأة و سبعة للمن لان اقراره على نفسه فيكون في نصيبه والله تسمعة المنكر و سمهان المرأة و سبعة المقر لان اقراره على نفسه فيكون في نصيبه والله تسمعة المناكر و المهان المرأة و سبعة المقر لان اقراره على نفسه فيكون في نصيبه والله تسمعة المناك و المهال الم

-مر كتاب الاجارة كاه

الاجارة عقد على المنافع بموض مالي يتجدد المعقاده بحسب حدوث المنافع ساعة فساعة وكان الفياس فيها ان لا بجوز لا نها عقد على مالم مخلق وعلى ماليس في ملك الانسان وانما جوزت لفوله عليه السلام • اعط الاجير اجره قبل ان مجف عرقه • وقال عليه السلام ه ثلاثة الاخصمهم يوم القيمة ومن كانت خدمه خدمته رجل اعطابي ثم غدراي اعطاني الذمام ورجل باع حرا و اكل ثمنه و رجل استأجر اجيرا و استوفى منه عله ولم نوفه اجره ه (قول رحمه الله الاجارة عقد على المناهم بموض) حتى لوحال بينه وبين تسليم المنافع حائل او منعه ماثع او انهدمت الدار لم يلزمه العوض لان المنافع لم تحصل له فدل على أنها معقودة على المنفعة مخلاف النكاح فانه عقد على الاستباحة حتى أو تزوج امرأة فالمهر لازم له و أن حال بين ه و بين نسليمها حائل او مانت عقيب العقد ثم التمليكات نوعان تمليك عين وتمليك منفعة فتمليك العين نوطان بمؤض كالبيع وبغير عوض كالمبية و تمليك المنفعة نوطان ايضا بموض كالاجارة و بغر عوض كالعبارية والوصية بالمنافع (قو له ولا يصبح حتى تكون المنافع معلومة والاجرة معارمة) لان الجهالة في المعنود عليه وبدله يفضي الى المسازعة كجهالة الثمن والمبيع ثم الاجرة اذا كانت دراهم شرط بسان المقدار ويقع على نقد البلد فان كاثت النفود مختلفة المسالية فسدت الاجارة و في الينابيع بقع على الغالب منها و ان اختلفت الغلبة نسدت الاجارة | الا أن بين احدها وانكانت كيلية اووزنيا او عدديا منقاربا بشترط فبه سِان الفدر |

والصفة و أن كان لجله مؤنة بشرط فيه بهان موضع الانضاء عند أبي حنيفة و عندهما لا بشنترط و يسلمه عنىد الارض المستأجرة و لا بحشاج الى سِان الاجل فان بين الاجل صار وحلا كالثمن في البيع و ان كان عروضًا أوثبابا يشرط فها يان القدر والصفة والاجل لانها لا تثبت في الذمة الا علمًا فيراعاً فها شرائط السلم و ال كانت من العبيد والجواري وسائر الحيوان فلابد فيها من ال تكون معينة مشارا المها و ان كانت منفعة فعلى وجهمين ان كانت من خلاف الجنس كالسكني بالركوب او الزراهــة بالبس و نحو ذلك حاز وكذا من استأجر دارا بخدمة عبد جاز و اما اذا قوبلت بجنسها كما اذا استأجر دارا اسكني دار اخرى او رکوب دابة برکوب دابة اخری او زراعة ارض بزراعة ازض اخری فالاجارة فاسدة لان الجنس بانفراده يجرم النساء كذا في البنابيم وقال الشافعي مجوز اجارة المنسافع بالمنافع سواء كانت مجسسها او مخلاف جنسها ولو استأجر عبدا مخدمه شهرا مخدمة امته فهو فاســد عندنا لمــا بينا الدالنسأ لا مجوز في الجنس فال خدم احدهما ولم عندم الآخر قال محمد بحب اجرة الثل وهو الظاهر و من ابي يوسىف لااجرة عليه و لو كان عبد بين اثنين فأجر احدهما نصيبه من صاحبه نحيط معه شهرا على ان بصوغ نصيبه معه في البشـهر الداخل لم بجز من جهة ان النصيبين في العبد الواحد منفقان فيالصفة وانما بجوز فيالعملين الخنلفين اذا كان ذلك في عبدين كذا في الكرخي (قوله وما جاز ان يكون ثمنا في البيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة) لان الاجرة ثمن المنفعة فيعتبر بثمن المبيع ومالا يصلح ممنا في البيع بجوز ان يكون اجرة كالحيوان فدين ان هذا غير منكس وكذا استجار الظئر بطعامها وكسوتها مجوز عندابي حنيفة استحسانا و ان لم بجد ذلك ممنها في البيع (قوله والمنسافع تصير الرة معلومة بالمدة كاستجار الدور السكني والارض للزراعة فيصح المقد على مدة معلومة) لان منافع الدور والارض لاتكون مغلومة الاشقدر المدة لان المدة أذا لم تكن معلومة اختلف انتماقدان فيها فيقول احدهما شهر والآخر اكثر فيقع التسازع (فو لد اي مدة كانت) بيني ملىالت او قصرت لكونها معلومة و هذا اذا كانت مملوكة اما اذا كانت الارض موقوفة استأجرها من المتولى الى طويل المدة فانه خطران كال السعر محاله لم زد ولم نتقس فانه بجوز و ان غلى اجر مثلها فانه بفحخ ذلك و بجدد العقد ثانيــا و فيما مضى من المدة بجب بقدره من المحمى و ان كانت الارض محال لا عكن فعضها بان كانت مرروهة فانها الى وقت الزيادة بجب فهما من المسمى مقدره و بعد الزيادة الى تمام السنة بجب اجر مثلها و اما اذا انتقصت اجرتهــا اى رخصت فان الاجارة لاتنفسخ لان المستأجر قد رضي ذلك وفي الهداية الاجارة في الاوقاف لا تحوز اكثر من ثلاث سنين وهو المختاركي لا يعي المستأجر ملكهما فان اجر الوقف باجر المثل ولم تزدد الرغبات ولاغل السمر لم تنفخخ الاجارة اما اذا ازدادت الرغبساب و غلي السعر فعفت و بجدد العقد بالزائد و يؤخذ فيما مضى يقدر المسمى وعلى هذا ارض

(و)كل (ماجاز ان يكون أعنا) اي بدلا (في البيع جاز ان یکون اجره فی الاجارة) لأن الاجرة ثمن النفعة فيعتبر بثن البيع ولاينعكس لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا كا يأتى(والمنافع لمارة نصير معلومة بالمدة) اى بيان مدة الاستجار (كاستجار الدور) مدة معلومة (السكني و) استجار (الارضين لازراعة فيصح المقدعلى مدة معلومة اى مدة كآنت) اى طالت او قصرت لأن المدة اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة فها معلوما الافي الاوقاف فلانجوز الاجارة الطولة في المختاركيلا معي المستأجر ملكها و هيمازاد , على ثلاث سنين في الضيام وعلى سنة في غيرها وعلى هذا ارض

اليم جو هره (و ارة تصير) النفعة (معلومة بالعمل) اي ميان العمل المعود عليمه (والتسمية كن استأجر رجلا على صبغ ثوب اوخياطة) وبين الثوب ولون الصبغ وجنس الخياطة (او استأجر داية لحمل علما مقدارا معلوما) قدر ووجنسه (او ركما مسافة سماها) بدان الوقت او الموضع فاو خلا عنهمافهي فاسدة يزاز به (و تارة تصبر) المنفعة (معاومة بالتعيين) المعفود عليه (والاشمارة) اليه (كن استأجر رجلا لينقل له هذا الطعام الى موضع معاوم) لانهادًا اراه ما ينفله والموضع الذي يحمل اليه كانت المنفعة معاومة (وبجوز استجار الدور) جعم دار و هي معلومة (والحواليت) جمع حانوت و هي الدكان المدة (اسکنی و ان لم بین ما يعمل فما) لأن العمل المتعارف فها السكني فينصرف اليه (وله ان يعمل كل شور) 1 لا يضر بالبناء كم اشار اليه مقوله (الا الحدادو القصارو الطحان) لان في ذلك مشررا ظاهرا لانه يوهن البناء و دندر به فلا علكه الا مالنجمة

البتيم ثم المعتبر بالزيادة عنمه السكل اما اذا زاد واحد في اجرتهما مضارة فلا يعتبر ذك وكذا الحجكم في الحوانيث الوقوفة (قوله و نارة نصير معلومة بالسيمة كن استأجر رجلا على صبغ ثوب او خياطته او استأجر داية ليحمل عليها مقدارا معلوما الى موضع معلوم أو يركب مسافة سماها) لانه اذا بين الشوب انه من الفطن او الكتبان او الصوف او الحرر و بين لون الصبخ و قدره و جنس الخياطة انها فارسية او رومية و بين الغصارة انها مع النشا او دونه و بين القدر المحمول على الدابة و جنسه والمسانة صارت المنفعة معلومة فيصح العقمد و لو استأجر دابة ليشبيع عليها رجلا او شلقاه فهو قاسد الا از يسمى موضعا ماوما لان النشيع يختلف بالنرب والبعمد و او استأجر دابة الى الكوفة فله ان بِلغ عليها منزله استحسانا والقباس ال تقضى الاجارة باوغه الى ادنى الحكوفة و عطف الدابة المستأجرة و سنة يا على الموجر لانها ملكه فان علفها المستأجر بغير اذنه فهو متطوع لا يرجع به على الموجر قان شرط علقها على المستأجر لم بحز المقد لان قدر ذلك مجهول والبعدل المجهول لا يحوز العقد به و كذا أذا آجر دائه بملفها لم يجز لجهالة الاجرة ومن شرطها ان تكون معاومة وكذا اذا استأجر عبدا او امة الهٰدمة او الطبخ فنففته على المالك لما ذكرنا (قوله و نارة تصير معلومة بالنمبين و الاشارة كن استأجر رجلا لينقل له هذا الطعمام الى موضع معلوم) قال في الكرخي ومالم محط الطعام من رأسه لا تجب له الاجرة لان الحط من تمام العملي قال الخجندي اذا استأجر دارا شهرا فان كان المقد حصال في غرة الشهر بقع على البلال فاذا انسلخ انقضت المدة وان كان حصل في بعض الشهر بقع على ثلاثين بوما و ان استأجرها سنة أنَّ وقع في غرة الشهر يقع على أثنى عشر شهرًا بالإهلة انفاقًا و أنَّ وقع في بعض الشهر وقم على تلك السنة كلها بالايام ثلاثعاثة وستين بوما عندابي حنيفة وعندهما احد عشرشهرا بالاهلة وأشهر الواحد بالايام محسب ما بق من اول الشهر فيكمل في آخر الشهر و لو استأجر اثوارا المحرث فلابد من تقديرها بالهمل بان يستأجره ليمرث له ارضا معلومة بعينها او يقدرهما بالمدة بان استأجره اعرث عليه يوما او يومين او شهرا وشرط بعضهم مع هذا معرفة الارض لانهما مختلف بالعسلابة والرخاوة ﴿ مَانَةً ﴾ ثم اختلف المشايخ العيون الذي سِنْه القاضي مع المدعى الى خصمه قال بمضهم يحب في بيت المال وقال بمضهم على المترد وكذا السارق اذا قطعت بده فأجرة القاطع وثمن الدهن الذي يحسم به العروق على السمارق لا نه تقدم منه سبب و جوبها وهو السرفة (قوله و بجوز استيمار الدور والحوانيت المسكني وال لم بين ما يعمل ا فيها الحوانيت هي الدكاكين و ذلك لان العمل المتعارف فيهما السكني فبصرف اليه وهو لا نفاوت اذا لم يكن فيه ما يوهن البناء فصارت المنافع معلومة الا محتساج الى نسمية ومها (فتو له و له ان يعمل فيساكل شي الا الحداد والفصار والعلمان) لان ذلك يوهن البناء فلا يدخل تحت العقد الا أن يشـــرَّطه فاذا رضي به صـــاحب

(و بعوز استجارالاراض الزرامة) لانها منفسة مقصودة معقودة فها (و) لكن (لايصم المقد حتى يسمى مازرع فيا) لان مارزرع فيها بتفاوت ويعضه يغبر بالارض ملاد من النمين كبلا تنع المنازمة (اوشول على ان يزرع فهاماشاء) لائه بالتفويض البه ارتفعت الجهالة المنضية الى المنازعة(وبجوزان يستأجر الساحنك ولياء المملة وهي الاض الحالية من البناء والغرس (ليبني فها) بناه (او يعرس فها تخلا اوشجرا) لانهامنغمة تغصد بالاراشي كالزراعة (فاذا انقضت مدة الاجارة ازمه) ای المتأجر (ان مقلم البناء) الذي مناه (والغرس) الذي غرسه ان لم برض المؤجر بنز كما (ويسلهما) لصاحبا (فارغة) لا ته لانباية للما و في القبائيسا اضرار بمساحب الارش عنلاف مااذاانقضت المدة والزرع مقل حيث يترك باجرالمثل الى ادراكه لانه نماية معلومة فامكن رعاية

الدار جاز ويني باللمان الرحى رحى المهاء ورحاء الثور لارجى اليد وقال بعضهم يمنع من الكل وقيلان كانرحىاليد بضر بالبنساء منع منهوالافلا وبهذا كان يغتى الحلواني واماكمر الحطب فلاعنع كمر المشاد منه وقبل عنع منه كذا في الغوائد وله ان بسكن بنسه الدار وبسكن غيره قال الخمندي اذا استأجر دارا ايس له ان وجرما حي بقبضها فاذ اقبضها ثم اجرها فاله يجوز اذا اجرها عثل ما استأجرها او الله وان اجرها باكثر ما استأجرها جاز الا انه اذا كانت الاجرة السانية من جنس الاولى لابطيب له الزيادة و مصدق ما وان كانت من خلاف جنسها طابت له الزيادة فان كان زاد في الدار شيئاكما لوحفر فما بثرا اوطينهما اواصلح الواما اوشيئا من حيطانها طابت له الزيادة و اما الكنس فانه لايكون زيادة وله بوجرها من شاء الا الحدادوالقصار والطمان وما اشبهذك عابضر بالنباء • واعلمانه لايخلو اماأن يستأجر منقولا او غیرمنقول قان استأجر منقولا لمجز قلستأجر ان بوحره قبل قبضه کا في البيم وأن كان غيرمنقول وارادان يوجره قبل القيض فأنه يجوز عندهما خلافا لمحمد كاختلاف فيالبيع وثبل لأنجوز الاجارة بالانصاق بخلاف البيع وقد تقدم ذاك في باب المرابحــة واذا أجر المستأجر الدار اوالارض عن آجره أن كان قبــل اللبض لم يجز اجماها وكذا بمدالمبض عندنا خلاة الشاني ثم اذا كان لايصح عندنا هل يكون ذك نفضا بمقد الاول فيه اختلاف المثابخ والاصم ان المقد ينفسم (قو لدو بحوز استجار الاراضي هزراحة وهمستأجر الثهرب والطربق) لان الاجارة تعقد للانتضاع ولاانتفاع الا بالشرب والسلوك الهـ إ نصـار ذاك من مقتضـاها ولا يدخلان في البيع الا بذكر الحقوق او المرافق لان المقصود منه ملك الرقبة لاالانتفاع في الحال ولا بأس باستجاد الارض الزراهة قبل ربها اذا كانت معادة الرى في مثل هذه المدة التي هذد الاجارة عليه وان جاء من الماء ما زرع به بعضها فالمستأجر بالخيار ان شاء نغص الاجارة كلها وان شباء لم ينفسها وكان هلبه منالاجر محساب ماروى منها كذا في الحجندي (قو له ولابجوز العقد حتى تبين ما يزرع فيها أويقول على أن أزرع فيها ماشا.) بعني أن لكل وأحد من المتسافدين أن يفسخ العقد مالم يزرعهـا ومضت الابارة صحت ولزمه المبمي يخلاف سبائر الابارات الفاسيدة وكذا لواستأجر دابة الى موضع معلوم ولم يسم مايحمل عليها وحل عليها حملا متصارفا فبلغ ذاك الموضع فانه الميمي وان عطبت في الطريق فلا ضمان عليه وان اختصما قبل ان يحمل علبها شيئ انفضت الاجارة لفسلد العفد في الابنداء كذا في البناج ولو لمبين ما زرع فيهما ولاقال على أن أزرع فيهما ماأشماء فان الاجارة فاسدة فان اختصما قبل الزراعة فلحكل واحد منهما ان يضمع فان زرع المستأجر شيئا قبل الفسم نمبن ذلك بالمقمد الموجر المعمى من الاجرة ولو قال على ان ازرع فيها مااشاء فهو جازوله ان يزرع فيها مابشاء (قوله وبجوز ان بسنأجر الساحة ليبني نبيا اويغرض فيها تمثلا أوشجرا فاذا انقضت المدانزمه قلع ذلك ويسلمها فارغة)

الجانبين (الا ان يختار صاحب الارض ان بغرمه) اى البانى والفارس (قية ذلك)البناء والغراس (مقلوط فيلكه) وهذا رضا صاحب البناء والغرس الااذا كانت تقس الارض بالفلع فمينئذ يخلكها بغير رضاء هدايه (او يرضى بتركه على حاله فيكون البناء لهذا والارض لهذا) لان الحقاله فله ان لايستوفيه والرطبة كالشجر لانها لانهاية لها (ويجوز استيجار الدواب الركوب بان قال يركب من شاء) وهو المراد الدواب الركوب بان قال يركب من شاء) وهو المراد الدواب الناسة والمراد الما المالية المالية

لانه لانهاية لذلك وليس هذا استأجرها للزرع فانقضت المدة وفيها زرع فانهاتبق باجرة المثل الى وقت الادراك لان الزرع نهاية معلومة فيمكن توفية الجفين ونظره من الغرس والشجر اذا انقضت المدة فيهاممرنانه بؤخر الى ادراكه بالاجرة لهذا المني كذا فالقاضي وأن انغضت الاجارة وقيالارس رمطيـة فأنها نقلم لان الرطاب لانهاية لهـما فاشبهت الشجرة (قو له الاان مختار مساحب الارض ان يغرمه قيمة ذلك مفلوعاً ويكونه) انمايكون الخيار لصماحب الارض اذا كانتالارض تنقس بالغلع فعينئذ يتملكه بالقيمة مقلوعا واذلم برض المستأجر بذلك واما اذا كانت الارض لاتنقس بالفلع فليسرله تملكه بِالْغَيْمَ الا انْ رَضَى المُسْتَأْجِرُ بِذَلِكَ ﴿ قُولُكُمْ او رَضَى بِزَكُهُ عَلَى حَالَهُ فَيَكُونُ البِناءُ لَهُذَا والارض لهذا) لان الحقلة فله اللايستوفيه ويكون لكل واحد ماهوله (قو له وبجوز العجار الدواب قر كوب والجل) لانها منفعة معلومة (قو له فال الهلق الركوب جازله أن ركبهامن شاه) عملا مالاطلاق لكن أذا ركب نفسه أوركب وأحد ليسله أن يركب غيره لانه يعين مرادا من الاصل والناس شفاوتون في الركوب فصاركاته نس على ركوبه فان ركبها المستأجر اوغره بعدماهين راكبها فعطبت ضمن فينهاوعل هذا اذااستمار دابة لمركوب كذاق البنابيم (فَوْ لِهُ وَكَذَا اذَا اسْتَأْجُرُ ثُو اللَّبِسِ وَاطْلَقَ) لماذكرنا من تفاوت الناس في الهبس (قوله فادقال على اذير كبها فلان اويلبس الثوب فلان فاركبها غره اوالبس الثوب غره كان ضامنا ان عطبت) لان الناس منساوتون فذك فصح النعين فليسله ان سمداه (قو له و محكذك كل ما يختلف باختلاف المستعمل فاماالمفار ومالايختلف باختلاف المستعمل فاذا شرط فبه سماكنافله الايسكن غيره) لعدم التفارت (فقو له فانسمي قدرا اونو عايحمله على الدابة مثل ان يقول خسسة افغزة حنطة فله ان محمل ماهو مثل الحطنة في الضرر اواقل كالشمير والسمسم) لعدم النقاوت اولكونه خيرا من الاول وذكر بعض المشاخ ان ان يحمل مثل كبل الحنطة شمعرا لاوزنا وبمضهم سموى بين الكبل والوزن ولواستأجر دابة لهمل هلها عشرة انفزة شعيرا فحمل عليهما غشرة اقفزة حنطة فعطبت ضمن لان الحنطة الفيل من الشعير قال في النبايع اذا استاجرها لهمل عليهما شميرا فحمل عليهما في احد الجوالةين حنطمة وفي الآخر شمعرا فعطبت فعليمه نصمف الضمان ونصف الاجرة (قوله وليسه ان يحسل ماهو اضر من الحنطمة

بالاطلاق لانه يستأجر الدابة الركوب ويطلقه فاله لابجوز كاف مسكين نقلامن الذخرة والمغنى وشرح الطعاوى (جازله ان بركيها من شاء) علا بالاطلاق ولكن اذا ركب نفسه او اركب و احدا ليسه ان ركب غره لانه تبين مرادا من الامسل والناس مفاوتون في الركوب فصار کأنه نص علی رکونه (وكذاك) الحكم (ان استأجر ثوبالبس واطلق) لتفات الناس في البس ايضا (فان) قيدبان (قال على ان يركبها فلان اويلبس التوب فلان) فمنسالف (قاركما غره أو النسه غره) اى غير المشروط (كان ضامنا ال عطبت) لان الناس تنفاوتون في الركوب والبس فصم التعيين وليسله ال معداه ولا اجر بازمه لائه لاعتمم مع الضمال (وكذاك كل ما يختلف المنتعمل) لماتقدم واما العقبار وما

لايختلف باختلاف المستمل فلابعتبر تقييده (فاذا شرط) فى العقار (سكنى واحد) بعينه (فله ان يسكن (كالملح) عبره) لان التقييد غير مفيد لعدم التفساوت والذى يضر بالبناء خارج على (ماتقدموان سمى) المستأجر (نوعاو قدرا بحمله على الدابة مثل ان يقول) لاحل عليها (خسسة اقفزة حنطة فلهان يحمل ماهو مثل الحنطة فى الضرر) كالمسدس والمساش لعدم التفساوت (او اقل) ضررا (كالمسدس والمساش لعدم التفساوت (او اقل) ضررا (كالمسدس والمساش لعدم التفساوت (او اقل) ضررا (كالمسدس والمساش لعدم التفساوت (او اقل) ضررا (كالمساس والمساس كونه خيرا من المشروط (وليس له

ال يحمل ماهواصر من الحنطة كاللم و الحديد) لانعدام الرضا به و الاصل ال من استحق منفعة مقدرة بالعقدة استوقاها أو مثلها اودونها جاز الدّخوله تحت الاذن وآواكثر لم يجزلمدم دخوله تحته (وان استأجرها) اى الدّابة (ايصل عليها قطنا سماه) اى سمى قدره (فليس له ال محمل مثل وزئه حديدا) ونحوه لانه رعا يكون اضرعلى الدابة فان الحديد بحشم في موضع في ظهره والقطن مُبسط عليه (و أن أستأجرها) اي الدابة (ليركبها فاردف معه رجلا) بحيث يستملك عنمه والدابة تطبق ذلك (فعطبت) الدابة (ضمن نصف قيتها) لانها تلف بركوبهما واحدهما مأذون له دون الآخر (ولا يعتبر بالثقل) لان الرجال لا توزن والدابة ربمــا يغترها جهل الراكب الحنيف و يخف عليهــا ركوب الثقيل فاعتبر عدد الراكب ولم يمين الضامن لان الملك ﴿ ٣٣٩ ﴾ بالحيسار في تضمين الهما شاء ثم ان ضمن الراكب فلا رجوع 4 على

كالملح والحديد والرصياس) لان ضرر ذبك اكثر من ضرر الحنطة و هو لم ترض بذك (قوله و أن استأجرها ليحمل علمها قطنا سماء فليس له أن بحمل مشل وزنه حديدا) لانه اضر بالدابة فان الجديد يقع من الدابة على موضع واحد من ظهرها والفطن نبسط على ظهرها فكان اخف على الدابة و ايسر فان هلكت ضمن فينها ولا اجرة عليه لانه بحمله مخالف فصاركالفاصب كذا في الشاضي و اما اذا سلت ضليمه الاجرة قال في شرح الارشياد وكذا اذا استأجرها ليممل الحديد لم يحكن له ان يحمل عليها مثل وزنه نطف (قو له و اذا استأجرها ليركب أناردف معه رجلا آخر فعطبت ضمن نصف قيمًا) بعني مع الاجرة وهذا اذا كانت الدابة تطيق حلهما اما اذا كانت لا تطيق ضمن كل القيمة كذا في المستصفى و قيمد مقوله فاردف رجلا لائه أن أردف صبياً لا تخسك ضمن مازاد الثقل و أن كان بتمسك نهوكالرجل و انميا ضمن نصف قيمهما. ولم يعتسر الثقل لان الدابة قد بضرها حل الراكب الحنيف و نخف علمها ركوب الثقيل لعلمه بالفروسة (قوله و ان استأجرها ليحمل عليها مقدارا من الحنطة فحمل عليها اكثرمنه فعطبت ضمن مازاد) الثقل لانها عطبت عاهو مأذون وخير مأذون والسببالثقل فانقسم عليهما الا اذا كان حلا لا يطيفه مثل ثلث الدابة فحيننذ يضمن كل قيتها لمدم الاذن فيه اصلا لخروجه من عادة طاقة الدابة قال في شرحه لا اجرة عليه في قدر الزيادة لا نه استوفى منفعتها فيه من غيرمقد ه وقوله • الثفل • بكسر الثاء وتحريك الفاف ولو استأجر دابة ال مكان فجاوز ذلك المكان فانه بصر مخالفا و بالحلاف صار ضامنا ثم اذا عاد وسلم الدابة الى صاحبًا قائه تجب الأجرة للذهاب ولا بحب عليه شيء السجيء اذا كان قد استأجرها ذاهبا وحائبا لانه لمما جاوز المكان صار مخالفا فجب عليه الضمان والاجرة والضمان لا مجتمان هندنا قال في الهداية اذا استأجر دابة الى الحيرة فجاوز بها الى الفادسية تمردها

فوق الحل ضن جيم القيمة كما ذكره خواهر زاده و قيدنا بكونه يستملك بفسه لان مالا يستملك بفسه عنزلة المشاع يضمن بقدر ثقله كما في لزيابي وبكونها تطليق ذلك لانها اذا لم نطق يضمن جميع القيمة كما في كافي النسني (وان استأجرها العمل علمها مقدارًا من الحنطة) مثلاً (فحمل اكثرمنه) من جنسه (فعملبت) الدابة (ضمن مازاد الثقل) لانها عطبت عما هو مأذون فيمه و غير مأذَّون فيه والسبب الثقل فانقسم عليهما الا اذا كان حلالا تطيف مثل تلك الدابة غينئذ يضمن كل قيمًا لعدم الاذن فيا اصلا لحروجه عن المناد هدايه قيدنا بانها من جنس المسمى لانه لو حل جنسا

غير المسمى ضمن جيم القيد كا في الصر

الرديف وان ضمن الرديف رجع عاضمن علىالراكب ان كان مستأجرا منه والا لاولم شعرض لوجوب الاجر والمنقول في النهاية والمحيط انه بجب جيم الاجر اذا هلكت بعد بلوغ المقصد مع تضمين النصف لان الضمان لركوب ضره والاجر لرحكوب وقيد بكونها عطبت لانها لوسلت لايلزمه ضرالميكا فيفاية البيان و فيد بالأرادف ليكون كالنابع لانه لواقعده في السرج مساد غاميا و لم يجب عليه شيء من الاجر لانه ولا عمامع الضمان محكما في فاية ر البيان وكذا لوحله على عائقه لكونه بجنم في محل واحد فيشق على الدابة وان كانت تطيق حلماكا في النهاية وقيد بالرجل لانه لو ركبها وحل علمها شيئا ضمن قدر الزيادة وهذا اذا لم يركب فوق الحل اما ركب

الى الحيرة فنفقت فهو ضامن وكذا العارية فقيل تأويل هذه المسئلة اذااستأجرها ذاهبًا لاجائبًا لينتمي المقبد بالوصول الى الحيرة فلا يصير بالمود مردودا الى يد المالك منى اما اذا استأجرها ذاهبا وجائبًا يكون عِنْزَلَة المودع اذا خالف ثم عاد إلى الوفاق فانه يرتفع عنـــــــ الضمـــان وقيل الجواب عجرى عـــلى الاطلاق وهـــو الاصم واو استأجر دابة الى مكان معلوم فلم يذهب بهـا و جاس فى داره حتى مضت المدة فعطبت مجب عليه الضمان محبسدلها ولااجرة عليمه لأنه حبسهمه في موضوع غيرمأذون فيه وكذا اذا استأجرهاالى موضع معلوم فركبها الى موضع آخر فانه يضمن اذا هلكت وان كان اقرب منــه لانه صار مخالفا ولا اجرة عليــه وان استأجرها الى مكان معاوم فذهب من غير الطريق العام ان كان الناس يسلكونه لايصير مخالفا وان سلك طريقا لايسلكهالناس فانه يضمن اذا هلكت واذا لم تهلك وبلغ المومنع المعلوم ثم رجع وسلم الدابة الى صاحبها فانه يجب عليه الاجرة المسماة ولو استأجرها ألى مكان معلوم ليركبها فذهب بها ولم يركبها ولم يحمل عليها شيئا فانه يجب عليه الاجرة وكذا اذا استأجر دارا ليسكنها فسلم المفاتيح اليه ومضت المدة فانه يجب عليه الاجرة سواء سكنها اولم يسكن الا اذا منعه مانم من سلطان اوغيره واذا عطتالدابة المستأجرة اوالعبد المستأجر منغير تعد ولا خلاف ولاجناية فلاضمان عليه لان المين المستأجرة امانة في مدالمستأجر سواه كانت المين المستأجرة في الاجارة الصححة اوالفاسدة فأنها امانة ولو استأجر وابة ليركبها عريا فليسرله اذبركبها الاعريا ولو استأجرها ليركبها بسرج لم يركبها عربا وان استأجرها للحمل لم بجز ان يركبها واناستأجرها للركوب لم مجز ان محمل علمها مناعا ولايجوز ان يستلتي علمها ولاسكي على ظهرها بل يكون راكبا على العرف والعادة فان انقضت الاجارة هل مجب على المستأجر ردالدابة من غير طلب من صاحبها قال بعضهم لايلومه من غير مطالبة لانها امانة كالوديمة وقال بعضهم يلزمه ذلك لانه بمد الفراغ غير مأذون له في امســـاكها فلزمه الرد فان حبسها في يته بعد استيفاه منفقها حتى تلفت ان كان حبسها لعذر لم يضمن والاضمن (فو له فان كبم الدابة بلجامهما) اى جدَّمًا الى نفســـه بعنف بشرط السيلامة (وقال أبو بوسف ومجد لايضمن) أذا فعل منه فعلا متعارفا وأما اذا ضربها ضربا غير معتاد اوكهها كها غير معتاد فعطبت ضمن اجاعا وهذا عندهما بخلاف المملم اذا ضرب الصبي بدون الاذن فانه يضمن لامكان التمليم بلاضرب لانه من اهل الفهم والتمييز بخلاف الدابة قال في الكرخي قال اسحابنا جيماً في المبلو الاستاذ الذي مِسلم اليه الصبي في صناعة اذا ضرباء بغير اذن ابيه اووسيه فمات ضمناً واما اذا ضرباه باذن الاب اوالوصى لم يضمنا وهذا اذا ضرباه ضربا معتادا يضربه مشله اما اذا لم يكن كذلك ضمنا على كل حال واما اذا ضرب الاب الله فات ضمن وكذا الوصى

(واذاكيم الدابة) اي حذبها اليه (بلجامها اوضرها) كما وضربا متمارفا (فعطبت ضمن عند الىحنيفة) لأن الأذن مقيد بشرط السلامة اذ يتمقق السوق بدونهما وانماهما للمبالغة فيتقيد يوصف السلامة هدابه وفيالجو هرة وعليه الفتوى وقالالا يضمن إذا فعل فعلا متعمارفا لان المتمارف عامدخل تحت مطلق العقد فكان حاملا بادنه فلا يضمنه قال في التصحيم واعتمد قول الامام الحبوبي والنسني لكن صرح الاسبيمايي والزوزني انقوله قساس وقولهما استحسان اء قيد بالكبي والضرب لائه لايضمن بالسوق اتفاقاو قبدنابكوند متعارفا لاله بغير المتعارف

ودلك (كالمباغو القصار) ونحوهما (والمتساع امانة فده المهاعليمين شيئا عندابي حنيفة) والأشرط عليه الضمان لان شرط الضمان فيالامانة عشالف الفضية الشرع فيكون باطلا كاف الذخرة نفيلا عن الطماوي (وقالا بضمنه) الامنشى فالب كالحريق النسالب والعبد والكابر وننسل فالتصيح الاونن ومقول الامام عن عامسة المتبرات قال واعتمده المحبوبي والنسق ويعجزم احماب التورن فكان هو المذهباء لكن قال في الدر وانتي المناخرون بالصلح على نصف الفيدة وقبل ان كان الاجر مصلعها لايضي وان مخلافه يضمن وال مستور الحال يؤمر بالصلح عاده قلت وهل عبر عليه حرر في تنور البصائر نعم كئ تات مدته فى وسطالهم اوالبرية تبقى الاعارة بالجراء (وماثلف بعمله كغريق النوب من دقه وزلق الحال والقطاع الحبل الذي بشكه الكارى الحسل وغرق السفينة من مدهما) اي

اذا ضرب الصي التأديب أسات ضمن ولا رثان وعلمها الكفسارة وهذا عند أبي حنيفه وقال ابو بوسنف وعجد لايضمنان ورئان وعليمسا الكفارة واما اذا ضرب الزوج أمرأة لنشوز أو نحوه فاتت فهوضاءن أجماعا ولارث ولووطايًا فانت من وطئه لاشي عليمه عنمد ابي حنيضة و محمد وكذا اذا افضاها لانه مأذون له في الوطئ فلايضمن مامحدث منمه وقال ابو بوسيف ان مانت من وطئه فبل عافلته الدية و ان انضاهـا والبول لابستمسك فالدية في ماله وان كان بستمسك فثلث الدية في ماله وأما اذا كسر فعندها في حالة الوطئ فانه يضمن اجهاعا لان كسر الفعند غير مأذون فيه وهو غير حادث من الوطئ المأذون فيه (فق له والاجراء على ضربين اجير مشرك واجير خاس فالمشرك كل من لابستفق الاجرة حتى يعمل كالفصار والصباغ) لان المشترك من يعمل للمستأجر ولغيره غلا يكون مختصا يعمله وكذبك الخيباط والصائم (قوله والمتاع امانة في ده ان هلك لم يضمن شيئنا عند ابي حنيفة وزفر وقال أبو وسنف وعجمد هو مضمون) عليمه بالفيض فيضمنمه اذا تلف فيده الا ان يكون تلف منشئ فالب لايستطاع الامتناع منه كالحربق النسالب وهو ان بأخذ بحميم حوانيت والصد والمكابر وهو ان يكون مع المنعمة موت الشباة ثم عند همما أنميا يضين أذا كان المتباع المستأجر عليه محدثًا فيه عل أما لو أعطاء مصف ليعمل له فلاقا اوسيف ليعمل له جهازا اوسكيف ليعمل له نصابا فضام المحمف اوالسيف اوالسكين قانه لايضمن اجمالها لانه لم يستأجره على غيره وانماكان المنساع امانة عند الىحنيفة لان القبض حصل باذن صاحبه وهما خولان هو مضمون احتياطا لاموال النباس لان الاجراء اذ علموا انهم يضمنون اجتهدوا في الحفظ واختبار المنآخرون عند الفتوى في الاجير المشرك السلح على النصف وذكر أبو اقبث أن الفتوى على قول ابى حنيفة ثم اذ اوجب الضمان عليه مندهما اذا هلك بعدالعمل ا فصاحبه الخيار ان شا. ضمنه قيشه معمولا وبعطيه الاجرة وان شا.ضمنه قينمه غير معمول ولم يكن عليمه اجرة ولو ادعى الاجير الرد على صاحبه وهو نكر فالفول قول الاجر عند ابي حنيفة لانه ابين ولكن لايصدق في دعوى الاجرة وعندهما الفول قول صاحب الثوب لان الثوب مضمون عنمد الاجبر ملا يصدق على الرد الالبيامة (قو له ومانلف من عله كنفريق الثوب مندقه وزاق الحمال وانقطاع الحبل الذي يشد بمالكاري الحل وغرق السنفينة من مدها مضمون) لأن هذه الاشياء حصلت بفعله وإن جفف القصار ثوبا على جبسل قرت حولة في الطريق فخرنسه فلا ضمان عليمه لانه لا عحكنه تجفيف الاعلى جبل اوحائط مزا جرت المادة فصار ذاك مأذونا فيه فلم

اجرائها (مضمون) عليه لان المأذون فيه ماهوداخل تحت العقد وهوالعمل الصالح فلم يكن اللغهد مأذونا فيه فيكون مضمونا عليه (الا انه لايضمن به بنى آدم ممن غرق فى السفينة اوسقط من الدابة) وانكان بسوقه اوقوده فلان ضمان الآدمى لا يجب بالمقد بل بالجنساية وهذاليس بجناية لكونه مأذونا فيه (واذافسد الفساد) باذن المفسود (او بزغ البزاغ) اى البيطار باذن رب الدابة (ولم يتجساوز الموضع المعتاد فلاضمان عليه فيماعطب من ذلك) لانه لا يعكن الاحتراز عن السراية لانه بتنى على قوة الطباع و ضعفه اولا يعرف ذلك بنفسه فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط اعتباره الااذاجاوز المعتاد فيضمن الزائد كله اذالم بهلك واذاهلك ضمن نصيف الدية لانه هلك بمأذون فيه وغير مأذون فيه فيضمن محسابه وهوالنصف حتى ان الخسان اوقطع الحشفة وجرى المقطوع تجب عليه دية كاملة لان الرائد هوالحشفة وهو عضو كامل فتحب دية كاملة وانمات بجب عليه نعسف الدية وهى من من من المواثب حيث بحب الاكثر

الشرط فصار جانيا بسوقه فلهذا لزمه الصِّمان (فوله الا الله لايضمن بني آدم من غرق منهم في السفينة اوسقط من الدابة لم يضمنه) وان كان بسوقه وقوده وهذا لم يتمد ذلك اما اذا تعمده ضمنم وانما لم يضمن بني آدم لانه لوضمنم لكان موجب ضماند على العاقلة والعاقلة لاتضمن بالاقوال وعقد باالاجارة أول ولان مي آدم في الديهمانفسهم (فنو أله واذا فصد الفصاد أويزغ البزاغ ولم ينجاوز الموضع المتاد فلا ضمان عليــه فيما عطب من ذلك وان تجاوزه ضمن) لانه لم يؤذن له في ذلك وهــذا اذا كان النزغ باذن صــاحب الدابة اما اذا كان بنير اذنه فهو منامن سواه تجاوز الموضم المتاد ام لا ولو قطم الختان حشفة العسي فات منسه بجب عليه نصف الدية وان برء منها يجبكل الدية لانداذامات حصل موتد بفعلين احدهما مأذون فيدوهوقطم الجلدة والثاني غيرمأذون فيدوهوقطم الحشفة وامااذابري جمل قطم الجلدة كا ندلم يكن وقطع الحشفة غيرمأذون فيه فوجب ضمأن الحشفة كاملا وهو الدية كذا في شاهان (فو له والاجير الخاص هو الذي يستمق الاجرة بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كن استأجر رجلاشهرا للخدمة اولرعي الغنم) والماسمي خاصاً لانه يختص بعلمه دون غيره لانه لا يصمح أن يسمل لفيره في المدة (هو الدولا ضمان على الاجيرالخاص فيمانلف في يدم) بإن سرق منه اوغسب (فوايد ولاماتلف من عله) بان انكسر القدر من عله اوتحرق الثوب من دقه وهذا اذا كان من عمل متادمتمارف امااذا ضرب شاة نفقاً عينها اوكسر رجلها كان متعديا صنامنا واذا مات شيء من الننم او اكله الذئب لم يضمن والنول قوله في ذلك مع بمينه لانه امين وكذا اذا سقاها من نهر فغرقت منها شاة لم يضمن لانه غير متمد في ذلك وان هلك في المدة نصف الغنم اواكثر فلمالاجرة كاملة مادام برعى منها شيئا لان المعقود عليه هوتسليم نفسه

بالبرء واقل بالهلاك درر عن الزيلى قدمًا القصد والنزغ بالاذن لأنه لوبغير الاذن ضمين مطلقا (والاحيرالخاص)ويسمي اجير وحده ايضا هو (الذي) يعمل لواحــد علا موقتابالغصيصومن احكامه أنه (يستمق الاجرة بتسليم نفسه في المدة) المعقود علمها (وانلم يممل) وذلك (کن استوجر شهرا للغدمة اولرعي الغنم) لان المتتود عليمه تسليم نفسيه لاعمله كالدار المتأحرة لاحكني والاحر مقابل ما في محقد مالم عنم من العمل مانع كرض ومطر ونحو همسا مماعتع التمكن من العمل ثم الاحير

للخدمة اولرعى الفتما عليكون خاصا اذا شرط عليه ان لايخدم غيره ولا يرعى لفيره اوذكر المدة اولاكان (في) يستأجره شهر اليرعى له غنما مسماة باجره ملوم فانه اجير خاص بالاول الكلام وتمامه في الدرر وليس ان يعمل لفسيره واو عمل نقص من اجرته بقدر ماعل فناوى النوازل (ولا ضمان على الاجير الخاص فيمانف في بده) بان سرق منه او غصب لانه امانة في بده لانه قبضه باذنه (ولاماتلف من عله) العمل المساد كتفريق الثوب من دقه لان منافعه صارت عملوكة المستأه جر فاذا امره بالصرف الى ملكه صع وصار نائبا منابه فصار فعله منقولا اليه كا ندفعله بنفسه قيدنا العمل بالمساد لانه اوكان غير معاد بان تعمد الفساد ضمن كالمو دع

(والأمارة تفسدها الشروط) المالقة لمتضي العد (كا تعد البيم) خلك لان الاجارة عزلة البيع لانها بع المسافع (و من استأجر عبدا الفدمة) و هو مقم ولم يصكن معروفا بالسفر (فليس له أن يسافر 4 الا ان يشرط ذاك) في عقد الأجارة لأن خدمة السفر اشق فلا تلزم الا بالترامه قيدنابكونه مقيما لانهادا كان ما فراله السفر 4 كافي الجوهرة وابكوته غسير معروف بالسفر لاته اذا كان مروفا بالسفرله البسفر 4 لأن العروف كالمشروط (ومن استأجر جلا لعمل عليه عملا) ولوغيرسين (وراكبين) معينين او يغول على ان اركب من اشاء (الى مكة بإز) النف استمسانا (وله الحمل المتاد) لأن المتصود هو الراكب وهو معلوم والمحل تابع و مافيه من الجهالة ترشع بالصرف الى المناد و بجمل المفود مليه جلا في دُمة المكارى والابل آلة و جيالة الآلة

ق المدة و قد وجد و ايس الراعي أن ينزي على شيء سنها بقير أذن مساحبها لان الانزاء حل علمياً فلا مجوز بغير اذن صاحبها فان فضل فعطبت ضمن و ان كان الفحل نزى علمها ضعابت فلا ضمان عليه لانه بغير فعله و أن ندت واحدة فمثاف ان تبعوا ضاع الباق فاله لا متبعها ولا ضمان عليه فها عند الى حنيفية لان التدليس من فسله و عندهما هوضا من للسذى ندت (قو له والاجارة مسهدها الشروط كما منسد البيع) يمنى الشروط التي لا يغتضها العقبد كما اذا شرط على الاجير الخياس ضمان ما تلف نعله او بضير فعله او على الاجير المشترك ضمان ما تُلف بفسير فعله على قول ابي حنيفة أما أذا شرط شرط منتضيه العقمد كما أذا شرط على الاجير المتسترك ضمان ما تلف مغمله لا منسمد العقد و مجوز شرط الحيار ق عقد الابارة عندنا لائه عقد معاوضة يصم فهفه بالاقالة كالبيع و عند الشافعي لا بحوز (قوله ومن استأجر عبدا للخدمة غليس له ان بسافر به آلا ان يشترط ذلك في العد) لأن خدمة السفر اشق و هذا اذا استأجره في المصر ولم يكن عليه هيئة السفر اما اذا كان على هيئة السفر نغيه اختلافالمشايخ واما اذا كان مسافرا واستأجره فله أن يسافر له فاذا استأجره في المصر المخدمة و سافر به من غير شرط فتلف في بده ضمنه ولا اجرة عليه لا له خالف فخرج عن العقد فعسـار مستخدما لعبد غيره بغير عفدو انما لمهلزمه الاجرة لانالاجرةوالضمان لامجتمعان فان استأجره لتحدمه نوما فله ان يستخدمه من طلوع الفجر الى ان شام الناس بعد العشماء الآخرة وله ان يكلفه كل شيء من خدمة البيت مثل غسل ثوبه و طَمِعُ لجه وعِن دقيف و علف داشه وحلبها ال كان محسنه و استقاء ألمـاء من البير و الزال متاعه من السطح و رضه الى السلح و خدمة اضبافه لان هذه الاشبياء من الخدمة كذا في شرحبه و يكره ان بستأجر امرأة او امة المخدمة ويخلو بها لانه لا يؤمن على نفسه الفتنة واذا آجرعبده سنة فلا مضت سنة اشهر اعتقه جازعته ويكون العبد بالخيار أن شاء مضى على الاحارة وان شاء فنحما لانه ملك نفسه بالحرية فان مضى عليها و اجازها فليس له بعد ذاك ان خفضها و يكون اجرة بق من السنة للعبد واجرة مامضي الحولي وان كان المولي قد قبض أجرة السنة كلمها سملفا ثم اعتق العبد فاختار المضي على الاجارة فالاجرة كلمها للولى لانه قد ملحكما بالتجيل و يثبت حق الفسخ العبد فاذا لم يفسخ استحقت الاجرة على الوجه الذي اقتضاء القبض كذا في الكرخي ولو آجر ام ولده فــات في المدة عنفت ولمها الحياركما في العبد اذا اهنق لا نها عنفت عوته (قوله و من استأجز جملا الصبل عليه مجلا وراكبين الممكة جاز) وهو على الذهاب خاصة وفي الفاية على الذهاب والجين (قو له وله المحمل المنساد) و لانه من نمين الراكبين او مغول على ان ارك من اشاء اما أذا قال استأجرت على الركوب فالاجارة فاسدة و على المكرى تسسليم الحزام والمتنب والدرج والبرة التي في انف البعير واللجسام للفرس والبردعة الحسار فان تلف منه شيء في بد المكترى لم يضمنه كالدابة و اما المحمل والغطساء

فهو على المكترىوعلى المكرى اشالة المحمل و حطهوسوق الدابة وقودها وعليه النيخل الراكبين للطهارة وصلاة الفرض ولابجب للاكل وصلاة النفل لاندعكنهم فعلهما على الظهر وعليه أن يبرك الجل للمرأة والمريض والشيخ الضيف (توله وأن شاهد الجال المحمل فهو اجود) لان الجهالة تتني عشاهدة المحمل وهو الهودج يقال فيه عجل بكسر الميم الاولى وفتح الثائية ويقال فيه بالعكس ايضا (فو له وان استأحر بسرا لحمل عليه مقدارا من الزاد فاكل منه في الطريق جازان يرد عوض مااكل) وكذا اذا سرق الزاد أوشي منه جاز أن برد عومنه قال في ألهداية وكذا غير الزاد من المكيل والموزون (قوله والاجرة لابجب بالمقد) اىلابجب اداؤهالان المقد نمقد شيئا فشيئا على حسب حدوث المنافع والمقدمعاوضة ومن قضية المعاوضة المساواة و اذا استوفى المنفعة ثبت الملك فيالاجرة. لنحقق النسوية وكذا اذا شرط التمعيل اوعجل من غيرشرط ولو استأجر داراسنة بمبدمعين ولم يقبضه الموجر فاعتقد المستأجر قبل مضى المدة صععتقه وعليه قيمته ولواعتقد الموجر لايصع لانه لاعلكه بمجرد المقدولو قبضه الموجر فاعتقه نفذعته (فو يرويسمحق باحد مان ثلاثة اما أن يشترط التعجيل أوبالتعجيل من غيرشرط أوباستيفاء المقودعليه) وقال الشافى يملك ينفس المقدوفائدة الخلاف فيما اذا كانت الاجرة عبدابسينة قاعتقه الموحر بعد المقد قبل استيفاء المنفعة فمندنا لايعتق وعنده يعتق ثم الموجر اذاشرط تعميل الاجرة في المقدكان له حبس الدار حتى يستوفي الاجرة لان المنافع كالمبيم والاجرة كالثمن فكماوجب حبس المبيع الى ان يستوفى الثمن فكذا بجب حبس المنافع حتى يستوفى الاجرة المعجلة . وقوله « أوبالتجيل من غيرشرط » فاذا عجلثم انفخت الاحارة له ان محبس المين المستأجرة بالاجرة الاانه لايضمنها اذاهلك قال في شرحه اذا عِلى المستأجر الاجرة ملكها الموجر كالدين المؤجل اذا عجله فعلى هذا اذا استأجر دارا بمبدبسيندودفعه الى صاحب الدارفاعتقه صاحب الدار نفذ عتقه لانه ملكه بالتجيل فان انهدمت الدار قبل قبضها اواستحقت اومات احدهما فعلى المعتق قيمة العبد لانه فات تسليم الدار فيلزمه رد الموض الا ارذلك تعذر بالعتق فرجم الىقيمته ولو اعتقه المستأجر بمد تسليمهم يصمع عتقه لانالموجر قد ملكه وزالملك المستأجرعنه موقوله «اوباستىفاءالمقودعليه» لأنه اذااستوفى المقودعليه فقدمك المنفعة فاستحق ملك العوض فى مقابلته فان شرط ان لايسلم الاجرة الا فى آخر المدة اوبعد استيفاء العمل فذلك حائز لاند شرط مقتضي العقد واختلف اصحابنا في الاحِرة اذا لم يشترط تعجيلهما في المقد متى تجب فروى عن ابي حنيفة اله كان نقول اولا لا يطالبه مالم يستوف المنفعة كلها اوبعد مضى المدة في الاجارة التي تقع على المدة وهو قول زفر ثم رجع وقال بطالبه عند مضي كل نوم يعني انها تجب حالا فحالا وهو قول اني يوســفــ و عجد قال في الكرخي اذا وقع عقد الاجارة ولم يشترط تبحيل الاجرة ولم يتسلم ماوقع

لانفسد (وانشاهدا لحال المحمل فهواجود) لأنه انفى للعهالة (واناسأجر بسرا لعمل عله مقدارا من الزاد فاكل منه في الطريق جازله ان يرد عوض مااكل) من زاد ونحوه لاند يستمق عليه حداد مسمى في جيم الطريق فله انيستوفي (والاجرة لاتجب بالمقد) فلا بحب تسليهامه (و) انما (تستحق باحدممان ثلاثة امابشرطالتعمل) وقت المتد لانه شرط لازم (اوبالتعيل من غيرشرط) بان يعطيه حالا فاله يكون هوالواحب حتى لايكون له الاسترداد (اوباستفاء المقودعليه) لانها عقد معاوضة فاذااستوفي المنفعة

استحق عليه البدل (ومن استأجر بدارا) سنة مثلا بقدر معلوم من غير ببان وقت الاستحقاق (فللمؤجر ان يطالبه باجرة كل يوم) لانهامنه مقسودة (الا ان ﴿ ٣٤٥ ﴾ ببين وقت الاستحقاق بالمقد) لانه عنزلة التأجيل (و) كذا

(من استأجر بعيراالي مكة) تقدر معلوم (فالتعمال ان ان يطالبه باجرة كل مرحلة) لان سيركل مرحلة منفئة مقصودة وكان الامام اولانقول لابحب الاجر الابعد انقضاء المدةوانهاء السفر لان المقود عليه جاة المنافع فىالمدة فالاسوزع الاجر على احزائها كااذاكان المعقود عليه العملووجه المرجوع البه ان القياس مقتضى الشمقاق الاحرة ساعة فساعة ليحقس المساواة الا انالطالسة في كل ساعة تفضى الى انلامتفرع لنيره فيتضرر به فقدر عا ذكر ناهدا به (وليس للقصار والخياط) ومحوهما (انطال بالاجرة) اوبعضها (حتى يفرغ من العمل) المقود عليه لان العمل في اليعض غير منتفعهه فلايستوجب مه الاجر (الا ان يشترط التعمل) لمامران الشرط فيه لازم (ومن استأجر خبازا المحنزله في يته) اي يت المستأجر (قفيز دقيق) مشلا (بدرهم المستعق الاجرة حتى يخرج الخادمن

عليمالمتد حتى ابرأ لماوجر المستأجر من الاجرة او وهبهاله فان ذلك لابجوز عندابي بوسف عنا كانت الاجرة اودنا ولايكون ذلك نقضا للاجارة لانالاجرة لاعاك بالمقد فاذاار أمنها او وهبهافقد ارأمن حق لم بجب وذلك لايصم وليس كذلك الدين المؤجل لاندقد ملكه والتأجيل انماهولتأخير المطالبةوانما لم تبطل الاجارة بقبول البراءة لانها لم تصم فوجودهاوعدمهاسواء وقال مجد اذا كانت الاجرة ديناجاز ذلك واما اذا كانت عنامن الاعيان فوهبها الموجر للمستأجر قبل استيفاء المنافع ان قبل الهبة بطلت الاجارة وانردهالم تبطل لان الهبة لايتم الابالقبول فاذار دهافكا نهالم تكن (قو لهومن استأجر دارا فللموجران يطالبه بالاجرة كل يوم الا ان سين وقت الاستحقاق في المقد)وقال زفر لابجب الا بعد مضى المدة (فو له ومن استأجر بعيرا الى مكة فللجمـــال ان يطالبه كل مرحلة) لان السيركل مرحلة مقصود وكان أبو حنيفة بقول اولالاتجب الاجرة الابعد انقضاء المدة والتهاءالسفر وهو قول زفر وعن أبي يوسف لايجب عليه أن يسلم الاجرة حتى ببلغ ثلث الطريق أو نصفه (فوله وليس للقصار والخياط ان يطالبا بالاجرة حتى يفرغا من العمل) قال في المستصنى هــذا أذا لم يكن الخيـاط فييت المستأجر اما اذاكان في بيته فاله يستحق يقدر ماخاط وفي الهداية وكذا اذا عل في بيت المستأجر لايستوجب الاجرة ايضا قبل الفراغ لان العمل في البعض غيرمنتفع به فلايستوجباالاجر (غوايدالا ان يشترط التبجيل)لان الشرط لازم وفي ألكرخي اذا خاطه في منزل صاحب الثوب لم يكن له اجرة حتى يفرغ فاذا فرغ ثم هلك الثوب فله الاجرة عندابي حنيفة لانه صارمسلما للعمليمني اذا خاطه في منزل صاحب الثوب وعندهما الثوب مضمون عليه لايبرأ من ضمائه الابتسليم الى صاحبه فان شاه صاحب الثوب ضمد قيمته غير مخيط ولا اجرة له وان شـاء مخيطا وله الاجرة (قوله وان استأجر خبازا ليمبزله في بيته تفيز دقيق بدرهم لم يستمق الاجرة حتى يخرج الخبز من التنور) لان تمام العمل باخراجه ولائه لاينتفم به الا بعد اخراجه فان احترق الخبز قبل اخراجه فهو منامن فان ضمنه قيته مخبوزا اعطاء الاجرة وان ضمنه دقيقا لم يكن له اجرة ولايضمن الخطب والملح لأن ذلك صار مستهلكا قبلوجوب الضمان وان سرق الخبز بعد مااخرجه فانكان يخنز في بيت صاحب الطعام فله الاجرة لان عِله وقع مسلمًا وبيتُه ببده فاستمن البدل بتسليم المنفعة وان كان يخبز في بيت الخباز ُ لاتجبالاجرة اذا هلك قبل التسليم . وقوله« لم يستمق الاجرة حتى بخرج الخبز من التنور»يني لايستمق جيم الاجرة المااذا خرج بعض الحبر استمق من الآجر بحسابد (فو إلى ومناستاً جر طباخا ليطبخ له طماماً للوليمة فالفرف عليه) لانه من تمام العمل وان فسد الطمام اواخرتمه اولم ينضجه فهو منامن. وقيد بقوله للوليمة أذاوكان لاحل

التنور) لان تمامه بالا خراج (٤٤)(ل)(جوهرة) فلو احترق اوسقط من يده قبل الاخراج فلا اجراه لاهالاك قبل التسليم وان اخرجه ثم احترق من غيرفعله فله الاجر ولا ضمان عليه هدايه (ومن استأجر طباخا ليطبخ له طعام إلماو ليمة فالغرف عليـــه) اى على الاجير لجريان العرف بذلك (ومن استأجر رجلاليضربله لبنا) بكمر الباء (استمق الاجرة اذااقامه) اى صار لبنا (عند ابى حنيفة) لان العمل قدتم والتشريج على زائد كالنقل الايرى الله ينفع به قبل التشريج بالنقل الى ومنع العمل مخلاف ماقبل الاقامة لائه طين منتشر هدايه (وقالا لايستحقها) اى الاجرة (حتى يشرجه) اى يركب بعضه على بعض لائه من تمام عله اذلا يؤمن الفسادة بله فصار كاخراج الخبز من التنور ولان الاجير هوالذي يتولاه

بيته فلا غرف عليـه فاذا دخل الخباز او الطباخ بنسار ايخبز اوليطبخ بما فوقعت منه شررة فاحترق بها البيت فلاضمان عايه لائه لم يصل الى العمل الا بادخال الناروهو مأذون له في ذلك ولاضمان على صاحب المكان اذا احترق شيُّ من السكان في الدار لاند لم يكن متعديا في هذا السبب كن حفر بثرا في ملكه وان كان صاحب الدار اشترى راوية ودخل بها رجل على دابة فنفرت الدابة فخرت على القدور فكسرتها او وتم الماء على الطمام فافسد. فلا ضمان على صاحب الدابة لانه ادخلها باذن صاحب الدار ولا على الطباخ والخباز لانه حصل بغير فعلهما ﴿ فُولِهِ وَاذَا اسْتُأْجِرُ رَجِلًا ليضرب له لبنا استحق الاجرة اذا اقامه عند ابي حنيفة) لأن العمل قدتم بالاقامة والتشريج عـل زائد كالنقل الى بيته والاقامة هي النصب بعد الجفاف (قُولِه وقال ابويوسف وعدلايستمق الاجرة حتى يشرجه) لانالتشريج من تمامالعمل والتشريج هوان يركب بمضه على بمض بمدالجفاف وفائدة الخلاف اذاتلف اللبن قبل التشريج فعند ابي حنيفة تلف من مال المستأجر وعندهما من مال الاجير واما اذا تلف قبل الاقامة فلا احرة له اجاعا لانه طنن منبسط وفي المصنى اذا استأجره ليعمل له لبنا في ملكه فعمله فافسده المطر قبل ان يرفعه فلا اجرة له لمدم التسليم فان اقامه ولم يشرجه قال أبو حنيفة هو تسليم وقال أبو يو سـف ومجد التشريج من تمام التسليم وأما أذا عله في غير ملكه فالم يشرجه ويسلمالي المستأجر لايخرج عنضمانه حتى أنهاذا فسد قبل تسليم لااجرة له الا عند زفر (فولم واذا قال ان خطت هذا الثوب فارسيا فبدرهم وان خطته روميا فبدرهمين جاز واى العملين عمله استمق الاجرة) وقال زفرالمقدفاسد لانالممقودعليه مجهول لانه شرط علين مختلفين فلا يصيم ولنا اندخيره بين منفمتين مملومتين والاجرة لاتجب بالمقد وآنما تجب بالعمل وبأخذه فىالعمل يتعين ماوقع عليه المقدفكان المقدوقع على منفعة واحدة وكذا اذا قاله انصبغته بعصفر فبدرهم وان صبغته زعفران فبدرهمين على هذا ثم اذا خاطه فارسيا وقد شرط عليه روميا لم يستمق شسيئا من الاجرة (قو اله وأن قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فبنصف درهم فان خاطه اليوم فله درهم وان خاطه غدا فله اجرة مثله عندابى حنيفة لايتجاوز به المسمى وهو نصف درهم) وفي الجامع الصغير لاينقص من نصف درهم ولا يزاد على درهم و قال أبو يوسف و محد الشرطان جما جائز أن وقال زفر كلاهما فاسدان وان خاطه في البوم الثالث لابجاوز به نصف درهم عند ابي

عرفاوهوالمتبرفيالمهنص عليه قال فىالتصيم وقد اعتمد قول الامام المحبوبي والنسني وقال فىالعيسون والفتوى على قولهما قلت كالمندلاتحادالمرف فيراعى ان اتحد اه (واذاقال النحياط ان خطت هدذا الثوب فارسيافيدرهم وانخطته رومیا فبدرهمین جاز) الشرطان (واى العملين عدل اسمق الاجرة) المشروطة وكذا اذاخيره ين ثلاثة اشاء وانخيره بين اربعة لمبجز اعتبارا بالسعفانداذااشترى ثوبين على ان يأخذ ايهماشاء جاز وكذا اذاخيره بين ثلاثة اثواب ولابجوز في الاربعة فكذا في الاحارة نهساله (وانقال انخطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فبنصف درهم فانخاطه اليومفله درهم وانخاطه غدا) اوبعده (فله اجر مثله عندایی حنیفة) لان ذكراليوم للتجيل تخلاف الفد فاندلاتملىق حقيقية

واذا كان كذلك يجتمع فى الله تسميتان الوقت والعمل دون اليوم فيصيح الاول ويجب المسمى فى اليوم (حنيفة) ويفسد الثانى و يجب اجر المشلكا فى الهدايه (ولا يتجب اوز به نصف درهم) لانه هو المسمى فى اليوم الثانى وقدرضى به وهذا عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف و مجد الشرطان جائز أن وقال زفر الشرطان فاسدان قال فى التصميم واعتمد قول الامام فى الحلا فيات المذكورة المحبوبي والنسنى وصدر الشريمة وابوالفضل والموصلى (وان قل ان سكنت في هذه الدكان عملارا فبدرهم في الشهر وان سكنت حداد لفيدرهمين جاز) الشرطان (واى الامرين فعل استحق المسمى فيدعندا بي حنيفة) لانه خيره بين عقدين صحيحين مختلفين فيصع كما في مسئلة الرومية والفارسية (وقالا الإجارة فاسدة) لجمالة الاجرة لانه لايمالى العملين يعمل وتقدم في التصحيح ان المتمدفي الحالافيات المذكورة قول الامام (ومن استأجر داراكل شهر يدرهم فالمقد سحيح في شهر واحد) لكونه معلوما (فاسد في بقية الشهور) لجمال ان كلة هكل اذا دخلت في الانهابية له ينصرف الى الواحد لتعذر العمل العموم فكان الشهر الواحد معلوما فصح المقد في هذا أم كان لكل واحد منهما ان ينقض الاجارة لانهاء مدة المقد الصحيح (الاان في ١٤٤٣) في يسمى جلة الشهور) جلة (معلومة) فيجوز لزوال المانع لان المدة

صارت معلومة (فانسكن ساعة من الشهر الثاني صح المقد فيد) اي الشهر الثـانى (ولم يكن للؤجر ان تخرجه) منها (الى ان ينقضى)الشهر (وكذلك) حکم (کل شہر یسکن في اوله)ساعة لأندتم العقد بتراضهما بالسكنى في الشهر الثاني الأانالذي ذكره فى الكتاب موالقياس وقد مال اليه بعض المشايخ وظاهر الرواية أن ستى الحيار لكل واحدمهما فياللياة الاولى منالشهر ويومهالان في اعتبار الأول بيش الحرج هدايدوفي التصميم قال في الجـوهرة والتبين هذاقول البعض اما ظماهر الروايةلكل

حنيفة وهو التحييم وقال ابويوسف وعجدله اجر مثله لايجاوز بهما درهمان وانقال ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلا شيُّ لك وقال محمد ان خاطه اليوم فله درهم وان خاطه في اليوم الثاني فله اجر مثله لايزاد على درهم (قوله وانقال ان سكنت هذا الدكان عطارا فبدرهم وان سكنته حدادا فبدر همين جاز واى الامرين عمل استمق المسمى) وهذا عند أبي حنيفة وعندهما الاجارة فاسدة (قوله ومن استأجردارا كل شهر بدرهم فالعقد صحيح فىشهر واحد فاسد فىبقية الشهور الا أن يسمى جلة شهور معلومة) وأنما صمح في الشهر الواحد وهو الاول لاندمعاوم لانه عقيب المقد واجرته معلومة والثهر لايختلف وانما فسدت فيبقية الشهورلان الاجارة فيها مجهولة والاصل ان كلة دكل «اذا دخلت فيالانهاية له ينصر ف الى الواحد لتمذر العمل بالعموم واما اذاسمي جلة شهور معلومة جازلان المدة صارت معلومة (فوله فان سكن ساعة من الشهر الثاني صم المقد فيه ولم يكن للموجر أن يخرجه الى ان عضى الشهر وكذلك كل شهر سكن في اوله بوما اوساعة)لانه تم العقد بتراضيهما بالسكنى فى الشهرالثاني (فولدوان استأجر دارا سنة بعشرة دراهم جازوان لم يسم قسط كل شهر من الاجرة) لان الحصة معلومة بدون النقسيم ثم أن كان المقد حين بهل الهلال فشهورالسنة كلهابالاهلة لانهاهي الاصل وانكان فياثناء الشهر فالكل بالايام عندابي حنيفة وقال مجد الشهر الاول بالايام والباقى بالاهلة وعنابي يوسف روايتان احدهما مثل قول عجد والثانية مثل قول ابي حنيفة (فولد ويجوز اخذ اجرة الحام والحجام) لأن النبي علىهالسلاة احتجم واعطى الحجام اجرته فان شرط الحجامشيئا على الحجامة فانه يكره لان قدر الحجامة مجهول (فوله ولايجوز اخذ اجرة عـب النيس)وهو

واحدمهما الخيار فى الدينة الاولى من الشهرويومها وبدينتى قال القاضى والداشار فى ظاهر الرواية وعليد الفتوى اه (واذا استأجر داراسنة بعشرة دراهم) مثلا (جاز) وتقسط على الاشهر بالسوية (وان لم يسم قسط كل شهر من الاجرة) لان المدة معلومة بدون التقسيم ثم بستر ابتداء المدة عاسمى وان لم يسم فن وقت المقد ثم ان كان المقد حين يهل الهلال فشهور السنة كلها بالاهلة لانها الاصل وان كان فى اثناء الشهر فالكل بالايام عند الامام وقال محمد الشهر الاول بالايام واللق بالاهملة وعن ابى يوسف روايتان (ويجوز اخذ اجرة الحجام) لتمارف الناس و لم يعتبر الجهمالة لاجاء المسلمين وقال النبى صلى الله عليم والمحتم ملى الله عليما الحملان ولاند استثمار على على معلوم هدايد (والحجام) لماروى اندعليد السلاة والسلام احتم واعطى الحجام الاجر ولاند استثمار على على معلوم هدايد (ولا يجوز اخذ اجرة عسب النبس) اى

ضرابه (ولابجوزالاستجارعلى)الطاعات مثل (الاذان والاقامة الحج) والامامة وتدليم القرآن والفقه قال في التصيم وهذا جواب المتقدمين واجازه المتأخرون فقال في المهداية وبعض مشايخنا استحسنوا الاستبجار على تعليم القرآن وعليه الفتوى واعتمده النسنى وقال في الحيط ولا يجوز الاستبجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والامامة والحج عنه وبعض اسحابنا المتأخرين جوزوا ذلك لكسل الناس ولحاجهم وفي الذخيرة ومشايخ الح جوزوا الاستبجار لتعليم القرآن اذا ضرب لذلك مدة وافتوا بوجوب الجرائل وكذا يفتى بجواز

ان يوجر فحلا لينزو على الاناث والعسب هوالاجرة التي تؤخذ على ضرب الفحل (فُوابِر ولابجوز الاستجار على الاذان والاقامة والحج) وكذا الامامة وتعليم القرآن والفقد لان هذا الاشياء قربة لفاعلها فلا يجوز آخذ الاجرة عليها كالصلاة والصوم فاذا استوجر على الحج عن الميت جاز عن الميت وله من الاجرة مقدار نفقته فيالطريق ذاهبا وجائبا وبرد الفضل على الورثة لانه لايجوز الاستيجار عليه قال في الهداية وبعض مشامخنا التحسنوا الاستعبار على تعليم القرآن اليوم لانه ظهر التوانى فىالامور الدينية فبتى الامتساع تغسيع حفظ القرآن قال وعليه الفتوى واما تمايم الفقد فلا مجوز الاستيجار عليه بالاجاع لانه يقــدر على الوفاء به ويجوز على تمليم الانة والادب بالاجاع ولابجوز اخذ الاجرة على الجهاد لان الاجير اذا حضر الوقعة تمين عليه الفعل فلزمه ذلك ولايجوز الاستيجار على غسل الميت ويجوز على حفر القبر واما حل الميت قال في السون بجوز الاستيمار عليه وفي الفتاوي أن لم يوجد غيرهم لايجوز لان ذلك واجب عليهم وان وجد غيرهم جاز واختلفوا في الالتهجار على قراءة القرآن على القبر مدة معاومة قال بعضهم لايجوز وهو المخشار (فَوْلِمَ وَلا بَحُورُ الاستَجَارُ عَلَى النَّناءُ وَالنَّوْمِ) وَكَذَا سَائَرُ الْمَلاهِي لانهَا معصية واماالا تتجار على القصاص فيما دون النفس فيجوز اجاعا لان المقصود منه أبانة العضو وذلك يقدرعليه بخلاف القصاص في النفسلان المقصود منه افاتة الرؤح وهولايقدر عليه لانه ليس من فعله وبجوزالاستيجار على الذكاة لان المقصود منها قطم الاوداج دون افاتة الروح وذلك يقدر عليه فاشبه القصاص فيا دون النفس قال أبو يوسف لابأسان يستأجر القاضي رجلا مشاهرة على أن يضرب الحدود بين يديه فان كان غير مشاهرة فالاحارة فاسدة لاند اذا استأجره مشاهرة فالمقد نقع على المدة عل اولم يعمل والمدة معاومة وان استأجره على الضرب فذلك مجهول فلا مجدوز (قوله ولايجوز اجارة المشاع عندابن-حنيفة الا منالشريك) سواء كان ممايقهم او ممالايقهم لانه اجرمالايقدر على تسليمه لان تسليم المشاع وحده لايتصور (فو له وقال ابويوسف و مجداجارة المشاع حائزة) لانالتسليم ممكن بالتخلية اوبالهابي فصاركا اذا آجره من

استجار على تمليم الفقه وقال صهدر الشريسة ولم يضم للمبارات كالاذان والافامة وتعمايم القرآن ونفتى اليوم بصحبااه (و) لاعلى الماسى مثل (الفناء والنوح) وكذا سائر الملاهي لانه استعار على المصية والمضية لايستحق بالمقد (ولانجوز احارة المشاع) الاملى وادكان قبل القمة اولا (عند الىحنينة) لعدم القدرة على التسليم لأن تسليم الشايع وحده لابتصور (الامن الشريك) لحدوث المنفعة كلها على ولكه فلا شيوع والاختلاف في النسبة لايضر هدايد وفي جامع الكرخي نس الوحنيفة أنه أذا آجر بعش ملكه او آجر احد الشريكين نصيبه من اجني فهو فالمد سواء فيما يقسم ومالا يقسم اله وكذا من

احد الشريكين كما فى العماديه (وقالا اجارة المشاع جائزة) لان له منفعة و لهدف بجب اجر المثل (شريكه). و التسليم ممكن بالتخلية او بالتهائمي فصار كما اذا آجر من شريكه اومن رجلين قال فى التصحيح وفى الفتاوى السفرى وتخمة الفتاوى والحجوبي وصدر الشريعة قال فى شرح الكنز وفى الفتاوى والحجوبي وصدر الشريعة قال فى شرح الكنز وفى المفتى الفتوى فى اجارة المشاع على قولهما قلت هوشاذ مجهول القائل فلا يعارض ماذكرنا اله قيدنا الشيوع بالإصلى لان الشيوع العائل والمجوبي والمعنى اواجر الواحد فات احدهما المناسيوع الكنز الشيوع العند الفاقا و ذلك كان آجر الكل ثم فسخ فى البعض اواجر الواحد فات احدهما

اوبالعكس(وبجوزاستجار الظئر) بالكسر والهمز المرضعة (باجرة معلومة) لتعامل الناس بخلاف بقية الحيوانات لمدم التمارف (وبجوز)ايضا (بطمامها وكدونها) استحسانا عند الىحنفة وقالا لامجوز لان الاجرة مجهولة وله ان الجهالة لاتفضى الى المنازعة لان العادة التوسعة على الاظئارشفقة على الاولاد(وليسللستأجر ان يمنع زوجهامن وطنها) لان ذلك حقه (فان حبلت كان لهم)اي لاولياء الصغير (ان يف نحوا الاجارة اذا خافواعلى الصيمن ابنها) لان لبن الحامل نفسد الصى ولهــذا كان لهم النسخ اذامهمنت اينسا

شريكه وصار كالبيع واما رهنالمشاع فلا تجوز من الشريك وغيره فيما يحتملالقسمة وفيمالا يحتمله عندناو قال الشافعي يجوزه وهبة المشاع فيما لايحتمل القسمة جائز وفيما يحتملها لايجوزعندناوقال الشافيي بجوز ووقف المشاع جائزعند ابى يوسف ولايجوزعندمجد ثم الاجارة متى حصلت في غير المشاع وطرى الشيوع بعد ذلك فانه لاسطلهاكما اذا استأجر دارا من رجلين ومات احد الموجرين لاتنقض الاجارة في حصة الحيي وان كان مشاعاوكذا اذا آجر داره من رجلين صفقة واحدة جاز ثم اذا مات احد المستأجرين انتقضت الاجارة في حقه وبق في حـق الحي جائزا (فوله وبجــوز استجار الظئر باجرة معلومة) لقوله تعالى ﴿ فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن ﴾ واختلف المتأخرون فيحكم هذا العقد فمنهم من قال أن العقد يقع على المنافع وهو خـدمة الصبي والقيام به واللبن على طريق التبع لان اللبن عين من الاعيان لايستمق بالاجارة الاعلى طريق النبع كالصبغ فىالثوب ومنهم من قالمان العقد يقع على اللبن والخدمة تبع بدليل انهالو ارمنمته في المدة بلبن شاة لم تستمق الاجرة والاول اصم ولايجوز استيجار الزوجة على ارضاع ولدهما وكذا المطلقه الرجمية واما المبتونة فيجوز على الاصح ويجوز استيجار الزوجة لترضع ولد. من غيرها وان استأجرها لترضم اسها من مال الولد وللولد مال جاز لان المانع من استيجارها انها مستحقة للنفقة على الزوج واجرة الرمناع تجرى مجرى النفقة فلاتستمقها من وجهين واذاكان المقد يقم للصغير فلا نفقة لها عليه فجازاستيجارها كالاجنبية (فو له ويجوز بطمامها وكسوتها عند ابي حنيفة) وان لم يوصف من ذلك شي ويكون لها الوسط وهي تجري مجري النفقة منوجه وهذا استحسان والقياس أله لايجوز وهوقول ابى يوسف ومحدلان ذلك مجهول والاجرة اذاكانت مجهولة لمرتصع الاجارة كالواستأجرهما للطبخ والخلز ولابىحنيفة قولهتمالي ﴿ وعلى المولودله رزقهن وكسوتهن بالمروف﴾ وهذامذكور فىالمطلقات وذلك لايكون الاعلى وجه الاجرة ولان الجهالة في هذا لاتفضى الى المنازعة لان فىالعادة التوسعة على الاظهار شفقة على الاولاد بخلاف الخبز والطبخ فانالجهالة فيها يفضى الى المنسازعة فانسمى الاجرة دراهم ووصف جنس الكموة واجلها وذرعها فهو جائز بالاجاع وليس للظئر انتوجر نفسسها منغيرهم لانها فيحكم الاجير الخياص (فوله وليس للستأجر ان يمنع زوجهما منوطئها) محافة الحبل لان الوطئ حقله الاترى انله ان يفح غ الاجارة اذا لم يعلم به صيانة لحقه الا انالمستأجران يمنعه منغشسيانها فيءنزله لان المنزل حقه وليسلهم ان يحبسوا الظئر فىمنزلهم اذا لم يشرطوا ذلك عابرا ولها انتأخذ الصبي الىمنزلها لانهم استحتوا عليها العمل ولم يستحقوه في مكان مخصوص وهي مؤتمنة عليه وعلى كسوته وحلمه فانسرق من ذلك شي لم يازمها ضمانه لانها اجير خاص (فو ل. فان حبلت كان لهم ان يف عنوا الاجارة) اذا خافوا على العسي من لبنها لان لبن الحامل يضر بالصبي فكان ذلك عذرا (وعليها) اى الظئر (ان تُصلح طمام الصبي) لأن العمل عليها والحامسال الدينتير قيمًا لاينص عليمه العرف في مثل هذا الباب فساجري عليه العرف من غسل شباب الصبي ﴿ ٣٥٠﴾ واصلاح الطعسام وغير ذلك على الظئر

فىالفسخ وكذا اذا مرست لهم ان يفسخوا الاجارة لان لبن المريضة يضر بالصبي ولها ايضا اريفسخ لانالمرض عذر وللزوج ان يخرجها منالرمناع ان لم يكن تسلم الاجرة وقدقالوا فىالظئر أذاكانت عن يشيئها الارمناع فلاهلها ان يفسفوا ذلك لانهم يعيرون بدالاترى انديقال تموت الحرة ولاتأكل شدما وكذلك اذا امتنعت من الارضاع فلها ذلك اذا كان يشيئها فان كانت النلئر سارقة وخافواعلى متاع الصبي منها فلهمان يفسنهوا وان كانوا يؤذونها بالسنتم امروا بالكف عنها فانفعلوا والاكانالها الفسخ (قولِه وعليها ان تصلح طمام المسي) بان عضمه الطمام ولاتأكل شيئايفسدلها ويضرالصبي وعليها طبخ طعمامه وغسل ثبايه ومايعما لجيه الاطفال منالدهن والريحان وغير ذلك واماطعامه فعلى اهله قال فىالهداية ماذكره مجد منالدهن والريحان آنه على الظئر فذلك منءادة اهل الكوفة وفىشرحه انجرت العادة باندعليها فهو عليها وانالمتجر بذلك فهو على اهله (فوله فانارضته في المدة بلبن شاة فلااجرالها) لان هذاابجار وليس بارضاع فإن استأجرت الظئرله ظئرا اخرى فارضمته فلها الاجرا ستحسانا لان ارضاع الثانية نقماللاولى فكأنها ارضته ينفسها وفيالقياس لااجرلها لازالمقدوقع على علمــا قال فيالكرخي اذاكان الصبي لايرضع لبنها اوتقيا منه اوتكون ســارقة اوزائمة تتشاغل بالزناء عن حفظ الصبي فلاهله ان يفسنحوا الاجارة وان ضاع الصبي من بيتها اوسقط فمات اوسرق شئ منشابه لاضمان عليها لانها مؤتمنة عليه وقد الخذته باذن اهله (فو له وكل صائم لعمله اثر فله ان يحبس المين بعد الفراغ من عمله حتى يستوفى الاحِرة كالصباغ والقصار) وكذا الخياط فلوحبس فضاع فلاضمان عليه عند الىحنفة لاندغير متعد فيالحبس ولااجرةله لهلاك المعقود عليه قبل التسليم وعندهما يضمن لان الشي في مده مضمون قبل الحبس فاذا حبسه اولى ان يضمن لكنه عندهما بالحبار انشاء ضمنه قيمتدغيرمعمول ولااجرةله وانشاء معمولاولهالاجرة وفىالذخيرة ان كان القصار نقصر بالنشاء والبيض فله حق الحبس وان كان يبيض الثوب لاغير فليسلد حق الحبس (فو لد ومن ليس لعمسله اثر في المين فليس له ان يحبس المين كالحال والملاح) لانالممقود عليه نفس العمل وهوغير قائم فيالمين فلايتصور حبسه و غــل الثوب تطير الحل وهذا بخلاف الآبق حيث يكون المراد حبسه لاستيفاء الجمل ولااثر لعمله لاندكان على شرف الهلاك وقد احياه فكائنه باعه منه فله حق الحبس فانحبس الحمال المتاع فهو غاصب لانه لا اثر لعمله والعين امانة في يده فاذا حبسها بدينه صار غاصبا كالوديمة فانها لأتحبس لاجل الدين ثم اذاحبس الدين ضمها ضمان النصب وصاحبها بالخيار انشاء ضمنه قبمها محولة ولدالاجر وانشاء غير محولة بلااجر قال الويوسُفُ في الحال اذابلغ المنزل يطلب الاجرة قبل ان يضم الشي من رقبته لم يكن له ذلك حتى يضعه لان الانزال من تمام العمل (فو ل. واذا شرط على العمانع

هــدانه (وان ارضعتــه في المدة بلين شاة فلا احرابا) لانها لم تأت بالعمل المستحق علماوهو الارمناع لازارصاعه بلين الشاة امجاروليس بارضاع فاختلف العمل فلم يجب الاحركافي الهدايه (وكل صانع(مملهاش) محیث بری ويماين (فيالمين) وذلك (كالقصار والصباغ فله ان محبس المين بعد الفراغ من عله حتى بستوفي الاجرة) المشروطة لان المقودعليه وصف قائم فيالثوب فله حق الحبس لاستيفاء البدل كافى البيع ولوحسه فضاع لاشمان عليه عند الامام الاندغير متعدفي الحبس فيتي امانه كاكان عند. ولا اجرله لهلاك المقودعليه قبل التسليم (و من ايس احمله اثر) في العدين (فليس له ان يحبس المدين) لاجل الاجرة وذلك (كالحال) علىظهراودابة (والمالاح) صاحب السفينة لان المتمود عليه نفس العمل وهو غمير قائم فيالممين فالايتصور حبسدفليساله ولاية الحبس وغسل الثوب نظير الحال هداله

إن يعمل بنفسه فليس له) اى الصانع (ان يستعمل غيره) لانه لم يرض بعمل غيره (وان اطلق له العمل فله ان يستأجر من يعمله) لان المستحق عل في ذمته و يمكن الفاؤه بحقفه وبالاستمانه بغيره عنزلة الفاء الدين والمادة جارية ان الصناع يعملون بانفسهم وباجرائم (و اذا اختلف الحياط وصاحب الثوب) في صفة الصنعة المستأجر عليهااو في قدر الاجرة (فقال صاحب الثوب) مرتنى ان اعمله (قيصا) مثلا (اوقال المقاصاحب الثوب امرتنى ان اعمله (قيصا) مثلا (اوقال المعلم المناص

مساحب الثوب للصباع امرتك ان تصبغه احر فصبنته اصفر) وهــو خلاف ماام تك وقال الصباع بل امرتى بهذا الاصفر اوقال مساحب الثوب الاجرة عشرة وقال الاجير عشرون (فالقول قول صاحب الثوب مع عينه) لان الاذن مستفاد من جهتم الابرى اله اوانكر اصل الاذن كان القول قوله فكذأ اذاانكر مفتدلكن يحلف لاندانكر شيئا لواقربه لزمه هدايه (واذا حلف فالخياط صامن) لنصرفه في ملك النير بغيراذنه لكن صاحب الثوب بالخمار انشاه ضمنه وانشاءاخذه واعطاه اجر مثله (واذاقال صاحب الثوب عاتملي بفيراجرة وقال الصائع) علته (باحرة فالة ول قول صاحب الثوب) ايضا (عند ابي حنيفة مع عند) لانه شكر الضمان والصائع مدعيه والقول قول المنڪر (وقال

ان يعمل بنفسه فليسله ان يستعمل غيره) بانقال على ان تعمل بنفسك او بيدك امااذا قال على ان تحيطه فهو مطلق كذا فى المستصنى (فو إله فان اطلق له العمل فلدان يستأجر من يعمله) لان المستمق عليه عل في ذمته و مكنه ايفاؤه بنفسه وبالاستمانة بفيره عنزلة ألفاء الدِّن (فو له واذا اختلف الخياط وصاحب الثوب نقيال صاحب الثوب امرتك انتمله قياء وقال الخياط قيصا اوقال صاصب الثوب للصباغ امرتك انتصبغه احر فصبنته اصفر فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه ﴾ لانالاذن مستفاد منجهة مساحب الثوب فكان القول قوله ولانه لوقال لماذن لك فيالعمل كان القول قوله فكذلك هذا لكنه يحلف لانه انكر شيئا اواقربه لزمه (قو له فانحلف فالخياط صَّامَن ﴾ يمنى انشاء صاحب الثوب ضمنه قيمة ثويه وانشاء اخذه واعطاء اجر مثله وكذا فىمسئلة الصبغ انشاء ضمنه قيمة ثوبه اسمض وانشاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثله لاتجاوزيه المسمى كذا فىالمستصنى ولوجاء الىخياط بثوب فقالله انظر الىهذا الثوب ان كفاني قيصا فاقطعه وخطه بدرهم فقال نع يكفيك ثمقال بعد انقطمه لايكفيك ضمن قيمة الثوب لانه لمادخل عليد حرف شركاً وهي هان»فقد امر. نقطم موصوف بشرط الكفاية فاذا لميكف لم يوجد الصفة المشروطة فضمن وانقال انظر أيكفيني قيصا قال نعم قال اقطعه فاذا هولايكفيه لايضمن لانه امره يقطع مطلق عار عن الوصف والشرط حيما وقد فعل ماامره فلهذا لميضمن واودفع الى قصار ثوبا لقصره باجرة معاومة فلاكان فياليوم الثاني حاءه صاحب الثوب يطلبه منه نجعده اياه شمجاءه في اليوم الثالث فسلم اليه مقصورا وطلب الاجرة ان كان قصره قبل ان يحجده فله الاجرة لأنه قصره له على موجب المقد وجحده مقسورا فله الاجرةوان قصره بعد ماجعده فلا أجرةله لاندقصره لنفسه (فو له وازقال صاحب ألثوب علته لى بغير أجرة وقال الصانع بأجرة فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه عندابي حنيفة) لان المنافع لاقيمة لها الامنجهة العقد والاصل اندلم بجز بينهما عقد فالقول قول صاحب الثوب لانمينكر تقوم عمله والصانع يدعيه فكان القول للمنكر مع يمينه (فَوْ لَهُ وَقَالُ الْوَنُوسُفُ انْ كَانَ حَرِيفُ اللَّهِ) أي معاملاله (فله الاجرة وازلم يكن حريفاله فلا اجرةله) لانداذا كان حريفا فقد حرت عادته أنه نخيط له باجرة فصار المتساد كالمنطوق به وان لم يكن حريفا فلاعادة فالقول اصاحب الثوب لان الظاهر معه (فو أبه وقال محمد أن كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالأحرة فالقول قوله أنه عله باجرة) لانه لمافتم الحانوت لاجل ذلك ونصب نفسه للغياطله جرى ذلك مجرى

ابو يوسف ان كان) صاحب الثوب (حريفا) اى معاملا (له) اى للصانع بان كان بينهما معامله من اخذ واعطاء (فله الاجرة) لانسبق ما بينهما من المعاملة يمين جهة الطلب اجر جريا على معتادهما هدايد (وان لم يكن حريفا له فلا اجرة له وقال مجد ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالاجرة) وقيام حاله بما (فالقول قوله بانه عله باجرة) علا بشهادة

الظاهر قال فى التصبح ورجح دليل الامام فى الهداية واجاب عن دليلهما واعتمده الامامالمجبوبى والنسنى وصدر النهريعة وجمل خواهرزاده الفتوى على قول مجد اه ونقله فى الدر عن الزيلمى (والواجب فى الاجارة الفساسدة اجر الشلالا يتجاوز به المسمى) لرضاهمابه وينقص عندلفساد التسمية وهدا لوالفساد لشرط فاسد اوشيوع مع العلم بالمسمى وان لجهالة المسمى اوعدم التسمية اصلااو تسمية خر او خنزير وجب اجرالمثل بالغما مابلغ لعدم ما يرجع اليه (وان قبض المستأجر الدار فعليه الاجرة من عن المنفعة المسمار جمع اليه (وان قبض المستأجر الدار فعليه الاجرة من عن المنفعة المسمار جمع اليه (وان قبض المستأجر الدار فعليه الاجرة من عن المنفعة المسمار جمع اليه (وان قبض المستأجر الدار فعليه الاجرة من المنفعة المسلمة ا

التنصيص على الاجر اعتسارا للظاهر والقياس ماقاله ابو حنيفة وقولهما التحسسان والفتوى على قول مجمد (غُول م والواجب في الاجارة الفاسدة اجرة المثل لا يتجاوزها المسمى) وقال زفر اجرة المثل بالغة مابلغت وهذا اذا كان المسمى معلوما امااذا كان محهولا كماذا استأجر على دابة اوثوب اواستأجر دارا على ان يعمرها فانه بجب اجر المثل بالغا مابلغ اجاعا وكذا اذا استأجر اجيرا ولم يسممله اجرا يجبله اجرالمثل بالغا مابلغ ثمالاجرة لاتجب فيالاجارة الفاسدة بالتخلية بل اعاتجب بحقيقة الانتفاع بخلاف الآجارة الصحيحة حيث يجب الاجرة بالتملية انتفعبها ام لم ينتفع اذا خلا بينه وبينهما (فو له واذا قبض المستأجر الدار فعليـه الاجرة وان لم يسكنهــا) لانه تمكن من الاستيفاء فاوجب ذلك استقرار البدل (فو له ان غصبها غاصب من يده سقط الاحرة) هذااذا غصبها قبل ان يسكنها امااذا غصبها بعد ماسكن فيها مدة سقط عنه من الاجر محساب ذلك ولزمه اجرة ماسكن (فو لد وان وجديها عيبا يضر بالسكني فلدالفسخ) لانه لا يمكنه الانتفاع بها الابضر روله ان ينفرد بالفسخ ولايحتاج الىالقضباء واو استأجر دارين فسقطت احديهما اومنعه مانع مناحدهما اوحدث في احدهما عيب ينقص السكني فله ان يتركهما جيما اذا كان عقدعا بهماصفقة واحدة . ثم حدوث السيب بالمين الستأجرة على وجهين احدهما لايؤثر في المنافع فلا نثبت الخيار كالعبد المستأجر اذا ذهبت احدى عينيه وذلك لايضره بالخدمة وكالدار اذاسقط منهاحائط لا ينتفعرنه في سكناها فهذا لايثبت الخياروان كان النقص يؤثر في المنافع كالعبداداس ص والدابة اذادبرت اوالدار اذاانهدم بعض بنائها فللمستأجر الخيار فانبى الموجر ماسقط فلاخبار للمستأجر لان الميبزال وتطيين الدار واصلاحمياز سها وماوهن من بنامًا على مالكها دونالمستأجر ولابجبر علىذلك لانالمالك لايجبر على اصلاح ملكه والمستأجر ان يخرج اذا لم يصلح الموجر ذلك وكذا اصلاح بئر الماء والبالوعة وبئر المخرج على المالك أيضا ولايجبر عليداذاكان امتلاء منفىلالمستأجر واذاانقضت المدة وفىالدار تراب منكنس المستأجر اورماد فعليه ان يرفعه لانه حدث بفعله فصاركتاع وضعه فها واناصلح المستأجر شيئا من خلل الدار فهو متطوع لايحتسبله (فوله واذا خربت الدار اوانقطع شرب النسيمــة اوانقطع المــاء عنالرحي انفــخت الاجارة)

لايتصور فاقيم تسليمالمحل مقامه اذالقكن من الأنتفاع ثبتنه وهذا اوالاجارة صحيحة اما في الفاسدة فلا تجب الاجرة الابحقيقة الانتفياع كافي السمياديه (فان غصبها غاصب من يده سقطت الاجرة)لان تسليم المحل أعااقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن منالانتفاع فاذا فات التحكن فات التسليم وانفسخ العقد فيسقط الاجر وانوجد الفصب في بعض المدة يسقط بقدره اذالانفساخ في بيضها هدايه (وان وحد) المستأجر (ما)اي الدار المستأحرة (عسا يضر بالدكئي) بحث لاتفوت به المنفعة كترك تطبيهها واصلاح منافعها (فلدالفسيخ) لأنالمقود عليه المنافع وأنها توجد شا فشأ فكان هذا عيبا حادثا قبل القبض فيوجب الحياركا في البيم ثم

المستأجر اذااستوفى المنفعة فقدر ضى بالعيب فاز مدجيم البدل كافى البيم وان ازال المؤجر العيب بطل خيار (يعنى) المستأجر لزوال سببه (فان) فانت المنفعة بالكلية بان (خربت الدار) كلها (اوانقطع شرب الضيعة) اى الارض كله (اوانقطع المله) جيمه (عن الرحى انف خت الاجارة) لان المعقق دعليه قدفات قبل القبض فشابه فوت المبيع قبل القبض وموت العبد المستأجر ومن اسحابنا من قال ان العقد لاينف في لان المنافع فانت على وجه يتصور عود ها فاسبه الاباق

فى البيسع هدايه ومثله فى شرح ألاقطع شم قال والصبح هوالاول وتبعد فى الجوهرة لكن عامة المشايخ على الشائى وهوالصبح كما في الذخيرة والتنار غانية والاختيار و غيرهم وفى الفاية الانقانى نفلا عن اجار التشمس الاتمة اذا المدمت الدار كلها فالصبح انه لاتنفسخ لكن سقط الاجر فسمخ اولا (واذامات أحد المتعاقد أن عقد الاجارة (وقد) كان (عقد الجارة لنفست الاجارة) ﴿ ٣٥٣ ﴾ لانها لوبقيت تعسير المنفسة المملوكة او الاجرة الملوصكة المير

العاقد مستمفء بالمقد لائتقالها الى الوارث وهو لابجوز درر (وان) کان (عفدها لنبره) بان كان وكيلا او وصبيا اومتوليا (لم تنفسخ) الاجارة لبقاء المستمسق حتى لو مات المعقودله بطلت وتنفسخ عوت احد الستأجرين اوالموجرين فيحصته ففط و تبقى في حصد اللي (ويصهم شرطالخيسار فالامارة) لانه عقد معاوضة لأيلزم فيه القبض في الجلس فجاز اشتراط الحيباد كالبيع (وتنفيخ الأجارة بالاعذار) الموجبة ضررا لم يسمق بالعقد وذاك (كن استأجر دكانا في سوق ليُجر فيسه فذهب ماله) اوطباخا لبطبخ الوليمة فاختلعت منه الزوجة لان في المضى عليه الزام ضرر زائدلم يسمق بالعقد (وكن آجر دارا او دکانا نمافلس ولزمته دون) بعيان او بر هان و کان (لامدر على قضيائها الامن عن

بعنيله فعضها وفيه اشارة الى اله لايحساج الى الفسيخ وهو الصميح ومن اصحابنا من قال ان العقد لاينفسخ و عن نحد ان الموجر اذا بناها ايس المستأجر ان عنع ولاللوجرو هــذا تُجمِيم على انها لم تنفسخ فيكون معنى قول الشبخ الفسخت اى للستأجر ان يفسخ و اذا آجرداره ثم باعهماقبل انقضاء المندة فالبيام عَاثرُ حَتَى ان المهدة اذا انقضت كان البيع لازما المشترى وايساه ان مننع عن الاخــذ واو ان المستأجر اجاز البيع جاز البيع وبطلت الاجارة فيما بق ثن المدة ولو فسخ فانه ينفسخ البيع فان كان المشترى طلاوقت الشراء بعسقد الاجارة فليسله ان بطالب البابع بالنسيم الى ان تمضى الاجارة وأن لم يكن عالما وقت الشراء فله الحيار انشاء نقضه للعيب وأن شاء امضاء (قو له واذا مات احد المتماقدين وقد عقد الاجارة لنفسه أنفسخ العقد) اما موت المستأجر فلان العقد اقتضى استمفاق الاجرة من ماله فلونقينا الاجرة بعد موته استحقت الاجرة من ملك الغير وان كان الموجر هوالذي مات فلوبقينا الاجارة بعد موته استوفیت المنا فع من ملك غره وهـذا لایجوز (قو له و ان كان عندهـَا لغيره لم تنفسخ) مثل إلو كيل والوصى والاب اذا آجر لابنه الصـغير والمتولى في الوقف اذاً عقد ثم مات وليس هذا كن زوج امنه ثم مات فان النكاح لابطل بخدلاف الاجارة لان عقد النكاح لايقع على المنافع وانحا يقع على ملك الاستباحة وذلك علك بالعقمد واومات احد المتعاقدين وفيالارض زرع كم يستحصد فالمستأجر اوورثته ان يدعو ذلك في الارض ويكون علم ماسمي من الاجرة ولايشبه هـذا اذا انفضت المـدة وفي الارض زرع لم يستمسـد فان الزرع يترك وبجب اجرة المثل لان البدل لماوجب ولاتسميـة في هذه المـدة لم بكن الا اجرة المثل (قوله وبصح شرط الحبار في الاجارة) وبعبر انداء مدة الحبار من وقت الاجارة (قُوْلُه وَنَنْفُ حُمْ الاجارة بالاعذار كن استأجر دكانا في السوق ليجر فيه فذهب ماله وكن آجر دارا اود كانا فافلس ولزمنه دون لانف در على قضائها الامن ثمن ماآجر فسمخ القباطي العقد وباعها فيالدين) وهذا اشبارة الى أنه يفتقر الى قضباء الفاضي في النفض و هكذا ذكر في الزيادات و في الجسامع الصنفير وكما ذكرنا انه عذر فالاجارة فيه تنتفش وهــذا بدل على انه لامحتاج الى الفضــا، وطريق الفضــا، ان بيع الوجر الدار اولا فاذا باع وهو لايفدر على التسليم أنعلق حق المستأجر فالمسترى وفع الامر الى القامني ويلتمس منه فسيخ البيع او تسليم الدار اليه فالقاضي

ماآجز فعبخ القياضي المقيد) بينهما (وباعهما في الدين) اى لاجل ج ل (10) قضائه وفي قوله فسخ الفاضي اشارة الى انه يغتفر الى قضاء الفاضي في النفس وهكذا ذكر في الزيادات في عذر الدين وقال في الجمام الصغير وكل ما ذكرنا أنه عذر فإن الاجارة فيه تنقض وهذا بدل على انه لا يحتاج فيه الى قضاء القياضي ومنهم من وفق فقال اذا كان ظاهرا لا يحتاج الى الفضاء لظهور العيذر وان كان غير ظاهر كالدين يحتاج الى الفضا لظهور

موجب أأمقد بلزمه طرر وَالَّهُ لانه وَعَلَّ وَلِهُ الْحُجِ فيفوت و أنه او طلب غريم فبمضر او التجارة فيفتقر (وأن شا للكارى أن السفر اليس ذلك بعذر) لان خروجه غیر متحق عليه و عڪنه ال شد ويبث الدواب على يد أجيره ونو مرض الموجر فغيد فكذا الجواب على رواية الاسمل زروى الكرخي أنه عدد لأنه لابعرى عن مشرر فيدفع عند الضرورة دول الاختبار هدامه قال في الدر و بالاولى شي

﴿ كتاب الشفعة ﴾

(السفعة) لفة الضم و شرها تملك المقار جبرا على الشيرى عاقام عليه وهي (واجبة) أي المنه الشريك (في نفس المبيع تم) اذا المخليط في حق المبيع من المنه (والعلويق) الما المخاصين (تم) اذا لم يكونا وسلم تثبت المخاصين (تم) اذا لم يكونا وسلم تثبت (المجار) المخاصين (تم) اذا لم يكونا وسلم تثبت (المجار) المخاصين (واليس على المخرى (واليس الشريك المحار) واليس الشريك المحارة و الشرب والمحارة معالح المحارة والمحارة والمحار

عضي البيع فينفذ الببع وتنقش الاجارة والفاضي لاخفش الاجارة مقسودا لابه لو تقضهـا مقصوداً ربحًا لاينفق البيع فبكون النقض ابطـالا لحق المستأجر مقصوداً ودُّنْ لابجوز كذا في الفوائد واواراد المستأجر ان منتفل عن البلد فله ان تنقض الاجارة في العنسار وغيره وكذا إذا أفلس بعدما استأجر دكامًا ليبيع فيمه لانه اذا افلس لاينتفع بالدكان ولواستأجر عبدالعندمة فوجده سسارقا فهو عذر في ألف يخ لائه لاعكنه استيف المنافع الابضرر (قوله ومن استأجر دابة اليسافر علمها ثم بداله من السفر فهو عذر) ولا بجبر على السفر لائه في ذلك ضروا عاب وكذا اذا مرض المكترى لانه لاعكنه السفر الابضرر وكذا اذا ترك المكترى المنفر لعذر يلحقه مثل أن يعزم على ترك السفر في هذا السنة أو اكترى دارا في بلد ثم نوى السفر وترك القبام فله النسخ والمكثرى ال يستفانه عنبد الحباكم لانه بجوز ال بريدانسيخ لمني آخر غيرما اظهره وال كان وجدجمالا ارخس من جمله اودارا ارخض من دارمام يكنله الايفسخولانه قدرضي بالمقدار المذكور وكذليس للموجران يفسخ اذا وجدزيادة على الاجرالذي آجرهامه لانه قدرضي بالقدار المذكور (قو له وأن بدا المكاري من السفر فليس بعذر) لانه عكنه ان بقعد وبعث بالدواب مع اجبره اوغلامه ولو مرض الموجر فكذا الجواب على رواية الاصل وفي الكرخي هو هذر و هو الاظهر لانه لايعري عن ضرو لانه قدلاً رضي مخروج غره في دوابه وال مرش ألجمال فظاهر رواية الاصل تنتضي الاليكون عذراوقال ابو الحسن هو عذر و هن ابي يوسف في امرأة ولدت يوم النحر قبل ان تطوف الزيارة غابي الجال أن يقيم معهاقال هذا عذر ونقش الاجارة لانها لايقدر علىالحروج قبل الطواف ولا يمكن أن تلزم الجمال أن يتميم مدة لنفاس فضحت الاجارة لدفع الضرر عهماو أنكانت ولدت قبل ذلك ولم بنى من مدة النفاس الاحكمدة الحيض او اقل اجبر الجمال على الشام معهالان هذه المدة قدجرت العادة عقام الحاج فيها بعد الفراغ من الحج

-مر كتاب الشفعة كان

هى مأخوذة من الشفع وهو الضم الذي هو بخلاف الوتر لانه ضم شي الى شي وسمى الشفاهة بذك لابها تضم المشفوع الى اهل الثواب فلاكان الشفيع يضم الشي المشفوع الى ملكه سمى ذلك شفعة (قو له رجم الله الشفعة واجبة المخليط فى نفس المبيع) اى ابتة اذلا يأتم بتر كهالانها واجبة له لاعليه ولانه يلحقه بدخول غيره عليه التأدى على وجه الدوام (قو له ثم الحليط فى حق المبيع كالشرب والطريق) وقال الشافعى لاشفعة لا فو له ثم الجار) وقال الشافعى لاشفعة بالجوار ثم الجار الذى يستحق الشفعة عندنا هو الملاسق الذى الى ظهر الدار المشفوعة وبابه من سكة اخرى دون المحاذى امااذا كان محاذيا وبينها طريق نافذ فلاشفعة له وان قرنت الابواب لان الطريق الفارقة بينها تزيل الضرر (قو له وليس للشريك فى الطريق و الشرب و الجار شفعة مع الحليط)

(Kis)

جزّ (فانسلم الخليط) في تفس المبيع (فالشغمة الشريك في) حق المبيع من (الطريق) و الشرب وليس الجارشغمة معه لا ت شريك في المرافق (فان سلم) الشريك في حق المبيع (اخذها الحبار) تقد عاللاخس فلا خص فيدنا الشرب و الطريق بالخاصين لما في المداية ثم لابد ان يكون الطريق ﴿ ٣٥٥ ﴾ او الشرب غاصاحي يسمق الشغمة بالشركة فالطريق الحباس اللايكون

كافذا والثرب الحاص ان لا يكون تجرى فيه السفن وما بجرى فيه السغن فهو عام و هذا هند ابی حثیفة و محد و عن ابي يوسف الخاص ان یکون مریسق منيه قراحان او ثلاثة ومازاد على ذلك فهو عام فان كانت كة غير نافذة بتشعب منها سكة غير نافذة و هي مستطيلة فيعت دار في المقل فلاهلها التعليد. خامسة دون اهل العليسا وان يعت فالعليا فلاهل السكتين ولوكان نهرصفير بأخذ منه تهر اصغر منيه فهو على قياس الطريق اه لكن قال شخنسا و عامة المشايخ على ال الشركاء في النهر ان كانوا مخصون فصغر والا فكبركا في الكفاية (والشفعة نجب بعقد البيع) اى بعده لانه هو السبب (و تستقر بالاشهاد) والابد من طلب المواثبة لائها حق ضعيف بطل بالاعراض والابد من الاشهاد والطلب ليعلم ندك رغبشه فينه دون اعراضه عنه ولانه محتائج

لانه اخس بالضرر منهم (قوله نان سلم نالشفعة الشريك في الطريق) لانه اخص بالضرر من الجار (قوله نان سلم اخدما الجار) لان الرجيع يتمنن بغوة السبب (قَوْلُه والشفعة تجب بعد البيع) بعني و لوسلم الشفيع شفعته قبل عند البيع فتسليمه باطل و هو في شفعته بعد العقد و أن سلمها بعد العقد بطلت و ان لم يعلم بالبيع عند التسليم لمصادقة الاستقاط حقا واجب و في البسوط ان الشغمة تبت بالبيع قبل ملك المشرى الا ترى اله لو قال بمت هذه الدار من فلان و قال فلان ما اشــــريت كان الشـــغيـــع ان يأحذهـــا بالشفعة لثبوت البيـــع باقرار البسايع و ان لم يثبت ملك المشسرى لانكاره و على هذا اذا اشسرى داراً بشرط الحيار تجب الشفعة مخلاف ما اذا كان الحبـار البابع (قوله و تســتفر بالاشهاد) اى بالطلب الثانى وهو طلب النقرير والمعنى آنه اذا أشهد عليها لا تبطل بعد ذلك بالسكون الا أنَّ يسقطها بلسانه او يجز عن الغاء الثمن فيبطل القاضي شفعته و لالد من طلب المواثبة لانه حق ضعيف بطل بالاعراض فلاند من الطلب والاشهاد (قو له و تملك بالاخذ) هذا مشكل فقد ذكر الامام خواهر زاده أنه أذا حكم بها حاكم يثبت الملك وأن لم يأخذ الدار فعتمل أن يكون المراد و علك بالاخذ و عا هوفي معناه كحكم الحاكم وفائدة قوله و يملك بالاخذ تظهر فيها اذا مات الشفيع بعد الطلبين قبل حكم الحاكم َّاو قبلالنسسايم البه بالرّاضي لا تورث عنه وفيما اذ باع داره المستحق بها ذلك الشفعة قبل ذلك ابضائبطلُ شفعته وفيما اذا بِعت دار بجنب الدار المشفوعة قبل ذلك لا يستحق شنفعتها لعدم الملك و فبما اذا كان كرما فاثمر في بد المشترى سنين فاكله ثم حضر الشفيم لابسقط شي من النمن لعدم الاخذوهو مخير ان شاء اخذه بجميعالثمن وان شاء ترك وكذا لوباعه المشترى من آخر فببعه حائز والشفيع بالخيار ان شاء اخذه بالعقد الاول بالثمن الاول وان شاء بالعقــد الثانى بالثمن الثانى قال فى الكرخى اذا اشترى دار اوقبضها ولهاشنيع فهى فى ملك المشترى بجوز تصرفه فها كما بجوز في سائر املاكه ولاعتمه وجوب الشفعة من التصرف فها الا ان يحكم فشفيع نها وله ان يهدم ويوجر و يطيب له الاجرة (قو له اذا سلمها المشترى او حكم بها حاكم) لان الملك للمشترى قد تم فلا ينتفل الى الشفيع الا بالترامني او قضاء الفاضي وتشفيع الاعتنع مزاخذالمبيع بالشفعة وال بدله المشترى حتى نفضيله القاضيلال فيقضاء القاضي زيادة منفعة و هي معرفة الفاضي بسبب ملكه وعلم الفاضي بمنزلة شهادة شاهدين فهذا احوط 4 من الاخذ غيرقضا، كذا في الحجندي (قو لَهُ و اذا اعلم الشغيع بالبيع اشهد في محلسه ذلك على المطالبة)مو هذا يسمى طلب المواثبة والاشهاد فيه غير لازم وانما هولنق التجاحدثم طلب الشفعة طلبان طلب مواثبة و طلب إستحقاق فطلب المواثبة عند سماعه

الى اثبات طلبه عند القامنى ولا يمكنه الا بالاشهاد هداه (وتملك) بالاخذ اذا سلمها المشــترى) بالترامنى (او حكم بها ساكم) لان الملك للمشترى قد تم فلا تنتقل الىالشفيع الا بالتوامنى او قضاء القامنى (واذا علم الشفيع بالبيع) من المشترى اورسوله او عدل اوعدد (اشهد فى مجلسه ذلك على المطالبة) وهو طلب المواثبة والاشهاد فيه ليس بلازم واتما هو لنق

بالبيع بشمهد على طلبها لا يمكث حتى يذهب الى المشترى اوالى السابع الكانت الدار في يده او الى الدار المبيمة و يطلب عنـ د واحد من هؤلاء طلبــا آخر و هو طلب الاستمقاق و بشهد عليه شهودا فاذا اثبت شفعته بطلبين فهو على شفعة ابدا و لا تبطل بعد ذلك بنزك الطلب في ظهاهر الرواية و عن مجمد أذا مضي شهر و لم يطلب مرة اخرى بطلب و منسال طلب الشيفسة طلبسان طلب المؤائبة و طلب التفرير فطلب المواثبة أن يطلب هلي فور العلم بالشراء حتىلو سكت هنيهة ولمبطلب بطلت لقوله عليه السلام ، الشفعة لمن والبها ، و عن محمد أنه يتوقف بمجلس علم الشفيم و هو اختيبار الحكرخي و طلب التقرير هو قول الشيخ ثم ينهض منيه اى من المجلس فبشمهد على البـابـم ان كان المبيـم في يــه و تغييد الشيخ بقوله بشهد في مجلسه اشارة اليـه اي الي اختيـار العكرخي و لا بطل بالسكوت الا ان توجد منه ما دل على الاعراض و حكيفية الطلب أن مقول طلبت أو أنا أطلب او أنا طالبًا و أن قال لي فيما اشتريت شفعة بطلت و في الهنداية يصم الطلب بكل لفظ خهر منه طلب الشفعة كما أو قال طلبت التسفعة أو أطلبها أو أنا طالب لان الاعتبار للمني واما طلب التقرر والاشهاد فهو البريقول ان فلانا اشترى هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الآن كاشبهدوا على ذلك و في الكرخي طلب الشفعة على الغور عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد انها على المجلس كمنيار القبول و خيار المخبرة وألهما قوله عليه السلام • الشفعة كنشطة عقال • قادًا ثبت انها على المجلس مند مجمد كان على شفعة مالم يتم او يتشاغل بغير الطلب وكان ابو بكر الرازى يقول اذا بلغه البيع وليس بحضرته من يشهده قال الى مطالب بالشفعة حتى لابسقط فيما بينه و بين الله تعالى ثم ضمض الى من يشهد لا نه لا بصدق الاببينة ولوسال بينه وبين الاشهاد عائل فلم يستطع ان بصل اليه فهو على شفعته وان كان الشفيع حين علم بالبيم عَائبًا مِن البلد فان اشهد حين علم او وكل من يأخذله الشفعة فهو على الشفعة وان لم يشهد ولم يوكل حين بلغه ذلك مع قدرته عليه وسكت ساهة بطلت شفسته لان الفائب مقدر على الطلبكا مندر عليه الجاضر وان اخبرني كتاب والشفعة في اوله او وسطه وقرأ الكتاب الى آخره قبل الطلب بطلت شفعته على هذا طامة المشايخ و هذا على اعتبار الفور وعن مجدله مجلس العلم ولو قال بعد مابلغه البيع من اشتراها او بكم بعث ثم طلبها فهو عل شغمته ثم اذا بلغه العلم لم يجب عليه الاشهاد حتى نخر. رجلان او رجل وامرأان او واحد عدل و هذا عند ابي حنيفة لا نه يعتبر في الحبراحد شرطي الشهادة إما العدد او العدالة وقال زفر حتى يخبره رجلان عدلان اورجل وامرأتان عدول كالشهادة وقال ابو وسف و مجمد بجب عليه الاشهاد اذا اخبره واحد ســواه كان حرا او عبدا صبياكان او امرأة عدلاكان او غير عدل اذاكان الخبرحقا قان لم يشهد عندذلك بطلت شنعته واما في المخيرة اذا بلغها النحير لم بعتبر في المحير احد شرطي الشهادة اجماها وكذا المشترى اذا قال الشفيع قد اشتربت فسكت بطلت شفعته اجماعاً وان لم يكن في المشترى)

التجاحد والتقييد بالمجلس اشارة الى ما اختار مالكرخى قال فى الهداية اعلى ان الطلب على ثلاثة أوجه طلب المواتبة وهو ان يطلبها كاعلم حتى اوبلغه البيع ولم يطلب بطلت شفعته حتى لواخبر بكتاب والشفعة فى ادله اوفى وعلمه فقرأ الكتاب الى آخره بطلت شفعته وعلى هذا عامة المشاغ وهو رواية عن محد وعنه ان له مجلس العلم والروايان فى النواد روبالنائية اخذ الكرخى لانه لما ثبت له خيار التملك لابد من زمان النامل كافى المخيرة اه قال فى الحقائق والطلب على الفور حكذاروى عن الى حنيفة وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح تعميم لكن ظاهر المتون وكافى الحاكم له مجلس العلم ولذا قال فى الايضاح عن ابى حنيفة وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح تعميم لكن ظاهر المتون وكافى الحاكم له مجلس العلم ولذا قال فى الايضاح انه الاصح فتنبه (ثم ينهض منه) اى مجلسه بند طلب المواثبة (فيشهد على الباينم ان كان المبيع في يده) اى لم يسلم الى المشترى (او) يشهد (على المبتاع) اى المهرزي وان لم يكن ذايد لانه مالك (اوعند المقار) لان الحق متبلق به قيد الشهادة على المباروج عن ان يكون على البايع فيما الفاكان المقار في يده مناه المواثبة (المبيكن ذايد لم يالد المبيا على المنار وجد عن ان يكون على المباروج عن النابة والمباروج عن المباروب المواثبة المباروب المباروج عن المباروب المواثبة المباروب المباروب المباروب عنه المباروب المبارو

خصما اذلاندله ولاملك فصاركالاجني وصورة حذا الطلب ان تقبول انفلانا اشترى منمالدار والاشفيها وقدكنت طلبت الشفية واطلباالآن فاشهدوا على ذلك (فاذا فعل دلك) المدكور (استقرت شفعته ولم تسقط) بعده (بالتأخير عند ابي حنيفة) وهو رواية عن ابي وسف لانالحق مي ثبت واستقر لايسقط الا بالاستقاط وهو التصريح بلسانه كافي سائر الحقوق وحوظاهر المذهب وعليه الفتسوى هدايه قال فىالعزمية وقمد رأيت فتوى المولى الىالسمود

احد شرطى الشهادة (عوله شميهض منه) اىمن المجلس (فيشهد على السايع انكان المبيمُ في ده) اى لم يسلمه الى المشترى (اوعلى المبتاع اوعند المقار) وهذا طلب التقرير والأشهاد وحامسه اذاكان المبيع لم يقبض فالشنيع بالخيار ان شاء اشهد على البايع لانالبايع فيه حقا مادام في يده وانشاء اشهد عند المشترى لانالملك له وانشاء عند المقار لانه عين المبيم وحقه متملق به فان كان البايم قدســــــم المبيـم فلامـــنى للاشهادُ عليه لانه بالتسليم خرج منالخصومة وصاركالاجنبي لمدم الملك واليد ويصحم الاشهاد على المشترى وان لم يكن في يده وفي الكتاب اشارة اليه حيث قال اوعلى المبتاع مطلقا ولم يقيد بقولهان كان المبيع في يده ، وقوله «اوعندالعقار» هذا اذاجهم موضم واحد بان كانوا في مصر واحد اما اذا كان الثفيع مع المسترى في المصر فذهب آلى البايع اوالى المقار بطلت شفعته وكذا لوكان البايع والمشترى منا فذهب الى العقار بطلت الشفعة ايضا وانكان الشفيع عندالبايع والدار في يد المشترى فذهب الى المسترى واشهد عليه لاتبطل قال الخجندي اذاكانت الدار في مِد البايع لم يقض للشفيع بهـا حتى يكون البايم والمشترى حاضرين اماحضور البايم فلاناليد له واما حضور المسترى فلان الملك له فاذا تضى له محضرتهما نقد الشفيع الثمن الى البايع ويكون عهدته عليه ويبطل البيع اللذى جرى بينه وبين المشترى وانكانت الدار مسلة الحالمشترى فعضرة البايم هنا ليس بشرط لائه لايدله ولاملك وانما يشترط شعضور المشترى خاصة فاذاتضي لد بالشفعة نقد الثمن الى المشترى ويكون عهدته عليه ولا يبطلَ البيع بين البايع والمشترى (فواء وذال سجد ان تركها شهراً بعد الأشهاد

على هذا التول (وقال عد ان تركها شهرا بعدالاشهاد) من غير عذر (بطلت شفته) لا بدلولم تسقط بتأخير الخصومة ابدا يتضرر به المشترى لانه لا يمكنه التصرف حذر نقضه من جهة الشفيع فقدر ناه بشهر لانه آجل ومادونه عاجل هدايه قال في التصبح بعدما نقل عبارة الهداية من ان قول ابى حنيفة هو ظاهر المذهب وعليه الفتوى قلت واعتمده النسني كذلك لكن صاحب الهذاية خااف هذا في مختارات النوازل فقال وعن مجداذا تركها شهر ابعد الاشهاد بطلت شفسته وهو قول زفر والفتوى على قولها قلت وقدوقع نظير ذلك الحسام الشهيد فقال في الواقعات لا تبطل ابداو به نأخذ وقال في السفرى والفتوى اليوم على قولهما فيحمل على الرجوع الى هذا والله اعلم ثم نقل الافتى به عن قاصيمان والذخيرة وشيخ الاسلام والخلاصة وألمحيط والاختيار والتمة والتحقية والمحبوبي وصدر الشريعة اهوفي الجوهره قال في المستصفى والفتوى على قول عبداه وفي الشير نباذا ية عن البرهان انه اصم ما غتى به ثم قال يمني انه اصم من تصميم الهداية والكافى و تمامه فها وعزاه

فى القهستانى الى المشاهير كالمحيط والخلاصة والمضمرات وغيرها ثم قال نقداشكل ما فى الهداية والكافى اه وقال فى شرح المجمع وفى الجمع وفى الجمع الخانى والفتوى اليوم على قول مجد لنغيرا حرال الماس فى قصد الاضرار اه وقد سممت ماس عن الحسام الشهيد من قوله والفتوى اليوم على قولهما وقال العلامة قاسم فيحمل على الرجوع الى هذا وبع ظهر ان افتى هم مضلانى ظاهر الرواية وانكان المجمعة اليضاكاهو مقرر (والشفعة واجبة فى العقار) وما فى حكمه كالعلو وان لم بكن طريقه فى الدني المناسخة والمبتاكاة من حق القرار درر (وانكان)

بطلت) يعني اذاتركها من غير عذر اما اذاكان لعذر لم تسقط لان ذلك ليس يتفريط قال في المستصفى والنتوى على قول مجد وفي الهداية على تولهمـــا وهو ظاهر المذهب لانالحق متى ثبت واستقر لم بسقط الاباسقاطه بالتصريح كما في سائر الحقوق (عُولِه والشفعة واجبة في العقبار وانكان مما لايقسم)كالحمام والبئر والبيت الصغير سواء كان سفاد اوعلوا ولاشفعة في البناء والنخل اذابيع دون المرصة لانه منقول لافرارله وهذا بخلاف الملو حيث بستمق بالشفعة ويستمق مالشفعة في السفل اذالم بكن طريق العلو فيه فامااذا كانطريق الملوفية كان استحقاق الشفعة بالشركة في الطريق لابالمجاورة فإيكن تطيرالبناء والخل لانالملو عالممن القرار النجق بالمقار (فحو لدولاشفعة في العروض ولافي السفن) وقال مالك تجتُّ الشفعة في السفن لانها تسكن كالعقار ولنا قوله عليه الــــلام هِلاشفعة الا في ربم او حائط» ولان السفن منقولة كالعروض ولاشفعة في المنقول لانالملك فيه لايدوم كدوامه في المقار (غُولِه والمسلم والذمي في الشفعة سواء) وكذا المكانبوالمأذون والباغى والعادل والذكر والاثى والصغير والكبير والذى يأخذها للصغير أبوء أووصيه أوجده أووصيه أوالقاضي أومن نصبه القاغي لأنها تتبتازوال الضرر ورفعالضرر عنالصغيرواجب فانلم يطلبوها للصغير اوسلوها بالقول سقطت ولاتجبالهاذا بلغ عندهما وقال مجدوزفر لاتسقط ولهالمطالبتها بمدباوغه لان في اسقاطها ضررا بالصفير فلابجوز كالبراءة منالدين والمفو عنالتصاص ولغما انملك الاخذيها ملك تسليمها ولان الولى اواخذها بالشفعة ثمهاعها بمثل الثمن جاز فاذا سلمها فقدبتي الثمن على ملك الصغير واسقط عند ضمان الدرك فكان اولى بالجواز والجواب عن قولهم كالبراءة منألد بنوالعفوعن القصاص ان هناك استماط للحق من غير عوض وهناحسل لدعوض وهوتبقية التمنءلي ملكه فافترقا وان لم يكن للم نيراب ولاوصى ولاجد ولانصب القاضي له وليا فهو على شفعته الى أن يبلغ (فؤله واذا ملك العقمار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة) أنما قال ملك ولم يقل اشترى لانه تجب الشفعة في الهبة بشرط الموض ولم يكن هناك شراء (فو له ولا شفعة فى الدار يتزوج الرجل عليها اوتخالم امرأته مها) لان الشفعة انما تجب في مبادلة المال بالمال وهذه الاعواض ليسـت بمال وان

المقار (ممالا بقـم) لوجود سدياوه والاتصال في الماك والحكمة دفع ضهرر سوء الجوار وهوينظم القسمين (ولاشـفعدقي) المنةول مثل (المروضوالسفن) لانهااعاوجبت لدفع ضرر سوءالجوار وهوعلىالدوام والملك المنقسول لأبدوم حسب دوامه فيالمقار فلايطوق بد هدايد ثمقال وفي بعض نسخ المختصر ولاشنمة فىالبناء والنحل اذابيمت دون المرصة وهو صحيم مذكور فيالاصل لائه لافرارله فكان نقليا وهذا نخلاف العلوحيث يستحق بالشفعة ويستحق م الشفعة في السفل اذا لم بكن طريق العلوفيه لأنه عاله من حـق القرار التحق بالمقار ام قيد عا اذالم يكن طريق العلوفيه لأنه اذاكان طريق العلوفيمه يكون شربكا في الطريق (والمسل

والذمى فى) استحقاق (الشفعة سواء) لانهما مستويان فى السبب والحكمة فيستويا فى الاستحقاق (تزوجها) (واذاملك العقار بموض هو مال وجبت فيه الشفعة)لانه امكن مراعات شرط الشرع فيه وهو القلك عثل ما تملك المشترى صورة اوقية هدايه وعبر بالماك دون البيع ليم الهبة بشرط الموض لانهام ادلة مال عال ولما كان التمير بالملك يم الاعواض المالية وغديرها احترز عن الاعواض التى ليست عال فقال (ولا شفعة في الدار التى يتزوج الرجل عليه الو) الدار التى (كالم المرأة عا

اويَستأجر بها دارا) اوغيرها (اوبصالح بها من دم عد اوبعثق علها عبدا) لأن الشيفية انما جب في بهادلة المال بالمال وهذه الاهواض ليسبت عال فابحاب الشيفية فيها خلاف المشيرع وقلب الرضوع قيد السلح من الدم باسمد لان الحطاء هوضيه مال فجب فيه ﴿ ٣٥٩ ﴾ الشيفية (الهيجائع عليها بانكار اوسكوت) قال و الهيداية

ملدا ذكر في اكثر أسور المنعم والعمج عنها كال علم لا ادا سالم علما بانكار يزم الما المركالم ول عن ملكه و أنما افتدم، عينه (فال صالح الله المعرا العراد وجبت الشعمة) لأله مسرف بالنك أسعى وأعا استفاده بالترئح وهو مبادلة مالية أما أذا صرالم عليا باقرار اوسكوت اوانكار رجبت الشفعه في جميم دُلك لائه احدَها عوضا عن حمه فرعه اذا لمبكن من جنب فيعامل ترجه هنايه (واذا تقدمالشفيم الى القاضى) ليأخذ بالشفعة (فادعى التمراء) المدار المنفوعة (رطلب الشفعة) اى اخذها بالثقية (سلل القاسي المدى عليه) من مالكية الشفيع لمايشفع به (فَأَنَّ عَمْرُفُ عِلْكُهُ ٱلَّذِي يشنع به) نيها (والا) ای و آن لم بعرف او تلکه الذي بسفع به (كافه) القاشي (الأمة البينة) على ملكه لأنَّ ظاهر أليد لايكن لاتبات الاستمقاق (قان عجز عن البينة

رُوجِها على دار على ان رُد عليه الغا فلاشتقعة فيجيح الدار هند ان حنيفة لان معنى البيع فيه تابع ولاشفعة في الاصل فكذا في الثبع وعندهما نجب في حصة الالت لانه مسادلة مالية فيحقه (قو له أو يستأجر بهما دارا أو بصمالح بهما عن دم عد) لان مدلها ليس بعين مال (قو له او بعنق علمها عبدا) صورته أن عنول لعبده احتفك بدار فلان فوهمها صاحها قعبد فيدفيها المسد الى السبيد فلاشتفعة فهما لانها عوض عن المتق وهو ليس بمال (قوله اوبصالح مها بانكار اوسكوت) لان المدعى عليه يزع انها لم تزل عن ملكه واله لم علكما بالسلح وانسأ دفع العوش لافتــداه البمين وقطع الحمـــومة واما اذا مسالح غلب وجبت الشــفمة لاز. في زعم المدعى ان مايأخذه عوض عن حقه ومن ملك دارا على رجه الماوضـــة وجبت فيها الشيفعة (فَوْلِهُ فَانْ مُسَالِحُ مَهُمَا بَاقْرَارُ وَجِبْتُ فَهِمَا الشَّيْفَيْةُ) لانه أميرُف بالملك المدعى وانما استفادها بالصلم فكان مبادلة (قوله واذا تنسدم أنشفيع الى القياضي فادعى الشراء وطلب الشيفعة سيئل الفاضي المدعى عليه فان اعترف علكه الذي يشمع به والاكلف اقامة البيشة) الهم المدى عليمه لأنه متردد بين البابع والمشترى اذ البسايع هوالحُمم أذا كان المبيع في بدء أوالمشسترى أذا قبض وأنطاهر ان المراد منه المشترى بدليل قوله بعد هذا استحلف المسترى ، و و قوله سنتل القاضي المدعى هليه ه أي سئله عن الدار التي تشفع بها لجواز ان يكون قدخرجت من ملك الشمنيع وهو يقدر على أقامة البيئية بذلك فان أعرف الدعى عليه أنها في ملكه ثبتته الشفعة لأنه اعترف عايستمق عليه به الشيفعة وأن أنكر كلف المدى اقامة البيئة الاالدار التي يشفع ما في ملكه يوم البيع قال قال المدعى عليه هذه الدار التي ذكرها فيده ولكنها ليسبت ملكه فان اباحنيفة ومجدا قالا لانقض له بالشيفية حَى يَمْمُ البينة انها مُلكه وعن ابي يوسف انه اذا افرله بالبد كان الفول قول الشفيح آنها ملكه فان باع الشفيع داره الى يشسفع بها بعد شراء المشترى وهو بط بالشراء اولابط بطلت شفعته فال رجعت اليه بال ردت عليه بعيب نفضاء اوبفتر فضاء اوعمار رؤية لم نعد الشغمة لانها قديطلت واذا باع الدار على أنه بالخيار ثلثا ثم اختار الفحخ فهو على شفعته لان ملكه لم يزل عنها فان طلب الشفعة في مدة الخيار فذلك منه نغض ابيع وله الشفعة • وقوله • والاكلفه اقامة البيئة • لبس معناء انه يلزمه ذلك لان أقامة البينية من حِفوقه وذلك موقوف على اختياره وانما ممناه الله يسئله هالله بينة أملا ومساء كلفه اقامة البينة ان الدار الى يشفع مِما ملكه (قُولُه فان نكل اوقامت الشفيع بينة) ثبت ملك الدار الى يشفع بها (قوله سئله الفاضي) اى سئل المدعى

استهلف المسترى بالله ماتملم انه مالك الذي ذكره عما لسفع به) لانه ادعى عليمه معنى نو اقربه لزمه ثم هو استهلاف على مانى بد ضيره فيحلف على العملم هدايه (قال نكل) المسترى عن أنجين (اوقامت الشفيع بينة) ثبت ملكه الدار التى بشفع بها وثبت حق الشفعة فبعد ذلك (سناه القماضي) اى سئل المدمى

عليه ايضا (هل ابتاع) اى هل اشترى الدار المشفوعة (ام لا فان)اقر فبها وان (انكر الابتياع قيل الشفيع الم البينة) على شرائه لان الشفيم لاتثبت الا بعد شبوت البيع و ثبوته بالحجة (فان محجز عنها استحلف المسترى بالله ما ابتاع) هذه الدار (او بانه ما يستحق على في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره) فيحلف على البتات لانه استحلاف على فدل نفسه وما في يده اصالة وفي شله يحلف على البتات المتحدد على فدل نفسه وما في يده اصالة وفي شله يحلف على البتات المتحدد على فدل نفسه وما في يده اصالة وفي شله يحلف على البتات المتحدد على فدل نفسه وما في يده اصالة وفي شله يحلف على البتات المتحدد المتحدد المتحدد على البتات المتحدد ال

عليه (هلاتباع املا فانانكر الابتياع قيل الشفيع الم البينة) لانالشفعة لإتجب الابعد ثبوت البيم (فو إ، فان عجز عنها استحلف المشترى بالله ماابتاع أوبالله مايستحق عليك في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره) فاذاقر استحتت عليه الشفعة والاجود اذاكانت الشفمة بالحلطة انلايستعلف بالله ماابتاع لجوار انيكون قدابتاع وسلم الشفيع الشفمة وانكانت بالجوار ان يستحلف على نفس الايتلج لثلابتأول عليه اله بمن لايستحق عليه الشفعة بالجوار (فواله من الوجه الذي ذكره) اي من الوجه الذي قاله الشفيع الى اعتريت او حصلت لى بالهبة والموض ويحتمل ان تكون «الها.» فيذكره راجعة الىالسبب اىلايستمق علىالشفعة بالسبب الذي ذكره وهوالخلطة فيهض المبيع اوفى حق المبيع اوبالجوار وانقل المشترى فاقاضي حلف الشفيه أنه يطلب طلبا صحيحا وانه طلبها ساعة علمه بالشراء منغيرتأخير فانها عاطلبها بعد سكوته اوتيامه منالجلس فانه يحلفه (فول وتجوز المنازعة فيالشفعة وانالم يحضر الشفيع النمن الى محلس القاضي) لان الثمن أننا نجب بعد انتقال الثمن وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محد اله لايقضى حتى تحضر الشفيع الثمن لانالشفيع قديكون مفلسا فيتجل ملك المشترى ويتأخر عنه الثمن واذاقضي القاضي بالدار للشفيع فللمشترى ان يحبسها حتى يستوفى النمن من الشفيع وان طلب الشفيع اجلا في تسليم الثمن أجل يومين أو ثلاثة فانسلم والاحبسه التآضى فىالسبجن حتى بدفع الثمن ولأبنقض الاخذ بالشفعة لانذلك عنزلة البيم والشراء فلايف هنه بمد نفوذ حكمه بذلك (فو أبه وللشفيم ازيرد الدار بخيار العيب والرؤية) لانه بمنزلة المشترى فانكان المشترى قدرآما وابرأ البايم من العيب لاببطل خيار الشفيم في الرد بالعبب (فولد واذا احضر الشقيم البايم والمبيم فيده فله أن يخاصمه في الشفعة) لأن البعد له ولا يسمع القاضي البينة حتى يحضر المشترى فيفاخ البيع عشهد منه ويقضى بالشفعة على البايع وتجول المهدة عليــه لان المبيع اذا كمان في يد البــايع فحقه متعلق به لان له حبسد حتى يستوفي الثمن وأنما لم يسمم البينة حتى يحضرالمشترى لأن الملك له وأن كانت الدار قدقبضت لم يعتبر حضور البايع لانه قدصار اجنبيا لايد له ولا علاقا (فُولِد فَيفَسِمُ البِيم بمشهد منه) سورة الفسخ أن يقول فسنحت شراء المُسترى [خاصة ولا يقول فسنحت البيم لئلا يبطل حق الشفعة لأنها بناء على البيم فتحول

وبرهن الشقيم قضى بالثفعة انلم ينكر المشترى طلب الشفيم الشفعة فان انكر فالقول له جيسه در عن ابن الكمال (وتجوز المنازعة في الشفعة وأن لم محضر الشفيع الثمن الى مجلس القاعي) لانه لاعن الم عليه قبل القضاء ولهذا لايشترط تسايه فكذا لايشترط احضاره (واذا قضى القاغبي له بالشفعة لزمه احضار الثمن) وهذاظاهررواية الاصل وعن عجد أنه لانقضى حتى يحضر الشنيع الثمن وهو رواية الحسن عن الى حنفة هدابه قال فىالتصحيم واعتمد ظـاهر الروايةالمصنفون واختاروه للة وى(وللشفيع انبرد الدار) المأخوذة بالشفعة (بخيار العبو) خيار (الرؤية) لأن الاخمذ بالشفعة عنزلة الشراء فيثيت فيها الخياران كافي الشراء (وان احضر الشفيع

البايع والمبيع فى يده) لم يسلمه للمشترى (فله) اى الشقيع (ان يخاصمه) اى البايع (فى الشفعة) (الصفقة) لان اليد له (و) لكن (لايسمع القاضى البينة حتى يحضر المشترى فيفسخ البيع بمشهد منه) اى المشترى لانه المالك (و يقضى بالشفعة على البايع) حتى يجب عليه تسليم الدار (و يجمل المهدة عليه) اى على البايع عند الاستحقاق وهذا بخلاف ما اذا قبض المشترى المبيع فاخذه الشفيع من يده حيث تكون المهدة عليه لانه تم ملكه بالقبض

هدايه (واذا ترك الشفيع الاشهاد حين علم) بالبيع (وهو يقدر على ذلك)الاشهاد بخلاف مااذا اخذعلى فمه اوكان فى صلاة (بطلت شفعته) لاعراضه عن الطلب وهو أنما يتحقق حالة الاختيار وهو عندالقدرة (وكذلك اناشهد فى المجلس ولم يشهد على احد المتبايمين ولا عند من (٣٦١) من الحده)

ا اوباعدایاه (بطلت شفعته) اوجود الاعراض (ويرد الوض) ليطلان العلج والبيع لانها مجرد حق التماك فلايصم الاعتياض عنه لاله رشــوة (وادًا مات الشفيم) بعد بيم المشفوع قبل القضاء بالشفعة (بطلت شفته) لانه بالموت يزول ملكـه عن داره و شت الملك للوارث بعد البيع وقيام الملكمن وقتالبيعالى وقتالقضاه شرط فتبطل مدومه قيدنا موتد عا بعد البيعوقبــل الفضاء لأن البيع أذاكان بعد الموت ثبتت الشفعة لاوارث ابتداء و ان کان الموت بعبد القضاء ولو قبل نقد الثمن فالبيعلازم لورثند (وانمات المشترى لم تـــقط) الشفعة لان الحق لابيطل عوت من عليد كالاجبل (فان باع الشفيع ما) اى ملكدالذى (يشفع به) منغير خيار له (قبل أن تقضى له بالشفعة بطلت شفعته)لان سبب الاخذ بها وهو الجوار قد زال قيدنابعدم الحيارله لانه لوباع بشرط الخيار له لا تبطل لبقاء السبب

الصفقة اليه ويصيركأنه المشترى منــه وهذا يرجع بالمهــدة عليه اى على البايع مخلاف ما اذا كان قدقيضه المشترى واخذه من يده حيث تكون العهدة على المشترى والمهدة هي ضمان الثمن عند استحقاق المبيع (قولد واذا ترك الشغيع الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت شـفعته) يمنى بهذا طلب المواتبـة وانما قال وهو يقدر على ذلك لانه لوحال بينه وبين الاشهاد حائل فهو على شفعته (فو لد فان صالح منشفعته على عوض) من دراهم اوعوض (اخذه بطلت شفعته ورد الموض) لانه يصير بقبول الموض معرضها عنها ولا يكون له منالموض شي وكذا اذا قال المشترى للشفيع اشتر مني ولا تخاصمني فيها فقال آشتريت بطلت شفيته وكذا اذاقال أوجرك مائة سنة بدرهم اواعيرك حيم عرك فطلب الشفيع ذلك بطلت شفعته وهذه كلها حيل في ابطال الشفعة (فو له وأذا مات الشفيع بطلت شفعته)ولم تورث عنه لان الوارث لم يكن له ملك عند عقد البيع ومعناه اذا مات الشفيع بعد البيع قبل القضاء بالشيفية اما اذا مات بعد القضاء قبل نقد الثمن وقبضه فالبيع لازم أورثته (فولم واذا مات المشترى لم تسقط) لان المستمق لها باق ولا تباع في دين المشترى. ووصيته فان باعها القاضي او الوصى او اوصى بها المشترى فللشفيع إن يبطـل ذلك كله ويأخذ الدار لتقدم حقه (فولد واذا باع الشفيع مايشفع به قبل ان يقضى له بالشفمة بطلت) هذا اذاكان البيع بانما لزوال سبب الاستحقىاق قبل التملك وهو الاتصال بملكه وسدواء باع وهو عالم بشراء المشفوعة اولم يعلم فانكان سممه بشرط الحيار له قبل ان يقضى له بالشفعة لم سطل شفعته لان خياره عنع زوال ملكه فييقى الاتصال وهذا اذا اختار فسخ البيع وكذا اذا طلب الشفعة في مدة الخيار فذلك منه نقض للبيم وله الشفعة (فوله ووكيل البايع اذا باع وهو شفيع فلا شفعة له) لان عقد البيع يوجب عليه تسليم المبيع الى المشترى فاذاكان التسليم لازما له كان ذلك مبطلا لشفيته (فو له وكذلك اذا ضمن الدرك عن البايع للمشترى) لان ضمان الدرك تعميم للبيع وفى المطالبة بالشفعة فسمخ لذلك فلا يصم ﴿ قُو لَمْ وَوَكُيْلُ الْمُسْتَرَى أَذَا ابتاع وهو شفيع فله الشفعة) لأن البيع يحصل للموكل بعقد البيع والشفعة تجب بعده فلا تبطل الا بتسليم اوسكوت ولم يوجد واحد منهما ولان أخذه بالشفعة تميم المقد فلذلك صحت له . فان قلت كف مقضى له بها . قلت أن كان الآ مرحاضرا قضى له بالشفعة على الآمر ويؤمر المشترى وهو الشفيع يقبضها لنفسه وعهدته على البايع وانكان الآمر غائبًا قبضها اولا للآمر والعهدة عليه وكذا اذا اشترى وشرط الحيار لنيره وذلك النيرشفيع واختار البيع فله الشفعة ، وقوله هالوكيل بطلب الشفعة»

(ووكيل البايع اذاباع و) كان (٤٦)(ل)(جوهرة) (هوالشفيع فلاشفعة لدوكدلك ان عن الدرك عن البايع الشفيع) لانه يسمى في نقض ماتم منجهته (ووكيل المشترى اذا ابتاع)اى اشترى اوكله (فله الشفعة) لانه لا ينتقض شراؤه بالاخذ بها لانها

مثل الشراء (ومن باع بشرط الخيار) له (فلاشفعة للشفيع) لانه يمنع زوال الملك (فان اسقط) البايع (الخيار وجبت الشفعة) ازوال المانع عنالزوال ويشترط الطلب عند سقوط الخيار في الصحيح لان البيع يصير سعبا لزوال الملك عند ذلك هدايه (واذا اشترى بشرط الخيار) له (وجبت الشفعة) لانه لا يمنع زوال الملك عن البايع بالاتفاق والشنعة تبتى عليه كامر (ومن ابتاع) اى اشترى (دارا شراء فاسدا فلا شفعة فيها) اما قبل القبض فلمدم زوال ملك البايع وبعد القبض لاحتمال الفسخ وحق الفسخ ثابت بالشرع لدفع الفساد ﴿ ٣٦٣ ﴾ وفي اثبات حق الشفعة تقرير الفساد

اذا سلم الشفعة جاز التسليم عندهما وهو الصحيم وقال مجد هو على شفعته (فو له ومن بأع بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع) لانه عنم زوال المبيغ عن ملك البايع فصار كالمبيم (فو له فان اسقط الخيار وجبت الشفعة) لانه زال المانم عن الزوال ويشترط الطلب عند سقوط الخيار في العجيم لانه اذا اسقط الخيار لزمه البيع (فوله ومن اشترى بشرط الحيار وجبت الشفعة) لأنه لا يمنع زوال الملك عن المبيع اجماعا واذا اخذها الشفيع فيالثلاث وجب البيع لعجز المشترى عن الرد ولا خيارالشفيع لانه ثبت بالشرط وهو للشترى دونه (فو له ومن ابناع دارا شراه فاسدا فلأشفعة فيها) اما قبل القبض فلعدم زوال الله البايع واما بعد القبض فلاحتمال الفسخ وفى اثبات الشفعة تقدير للفساد فلا مجوز (فو له فان اسقط الفسخ وجبت الشفعة لزوال المانع) لأن البيع الفاسد قديملك به عندنا اذا اتصل به القبض وانما منم من. الشفعة لثبوت حق البايع فىالفسخ فاذا سقط حقه من الفسخ زال المانع فلهذا وجبت (فو له واذا اشتری ذی من دی دارا بخسر او خذیر وشفیمها دی اخذها عثل الحر) لانها منذوات الامثال وقيمة الخنزير لانه ليس عثلي كالواشتراها بشاة اوعبد فاناسلم الذمي قبل ان يأخذها بالشفعة فله ان يأخذها بقيمة الخمر لجحزه عن سليم الخمر (فَوْ لَهِ وَانَكَانَ شَفِيمِهَا مُسلَّا اخْدُهَا بَقِيمَةَ الْخُرُ وَالْخُنْرُ لَ وَانْكَانَ شَفِيمِهَا مُسلَّ وذميا اخذ المسلم نصفها منصف قيمة الحمر والذمي نصفها عنل نصف الحمر (فو لد ولاشفعة في الهبة الاان تكون بموضَ مشروط) بان يقول وهبت لك هذه الدار على كذا مزالدراهم اوعلىشئ آخر هومال وتقابضا بالاذن صرىحا اودلالة فانلم ينقابضا اوقبض احدهما دون الآخر فلاشفعة فيها ثمني الهبة بشرط العوض يشترط الطلب وقت القبض حتى لوسلم الشفعة قبل قبض البدلين فتسليمه باطل كذا في المستصنى وان وهب له عقار على شرطُ الموض ثم عوضه بعد ذلك فلاشفعة فيه ولافياعوضه (قو إلم واذااختلف الشفيع والمشترى في الثمن فالقول قول المشترى) مع يمينه والشفيع بالخيار انشاه اخذ بالثمن الذي قاله المشترى وانشاء ترك هذا اذا لمريقم الشفيع بينة فاناقام الشفيع بينة قضى بها (فو لدفان اقاما بينة فالبينة بينة الشفيع عندهما) وقال أبويوسف

فلا بجوز (فان سقط القسيم بوجه منالوجوه (وجبت الشفعة) لزوال المانع (واذااشترىدى) من ذمی (دارا بخمر اوختربر وشفيمهما ذمي اخذها) الشفيع (عثل الخروقيمة الخنزير) لعمة هذا البيع فيما بيهم وحق الشنفعة يتم المسلم والذمى والخر لهم كالخيل لنا والخنزر كالشباة قيبدنا الشراء بكونه منذى لانه لوكان من مسلم كان البيع فاسدا فلاتثبت به الشفعة (وان كان شفيهها مسلما اخذها بقيمة الجر والخازير) اماالخنزير فظاهرواماالخر فلنع المسلم عن التصرف فده فالنحق بندير المشلي (ولاشفعة في الهية) لانها ليست عماومنة مال نال (الا ان تكون بعدوض مشروط) لانه بيم انهاء ولايد من القبيض من الجانبين وان لايكون

الموهوب ولاعوضه شايعا لانه هبة ابتداء كماسيمي (واذا اختلف الشفيع والمشترى في)متدار (الثمن (بينة) فالقول قول المشترى) لان الشفيع يدعى استحقاق الدارعليه عند نقدالاقل وهوينكر والقول قول المنكر مع يمينه ثم الشفيع بالخيار انشاء اخذ بما قال المشترى وانشاء ترك وهذا اذا لم تقم للشفيع بينة فان اقام بينة قضى لهبها (فان اقاما) اىكل من الشفيع والمشترى (البينة) على دعواء (فالبينة) المقبولة (بينة الشفيع) ايضا (عند ابى حنيفة و محد) لان بينته

ملزمة وبينة المشترى غير ملزمة والبينات للألزام وقال آبو يوسف البينة للمشترى لانها آكثر اثبانا قال في التصميم ورجيح دليلهما في الشروح واعتمده المحبوبي والنسنى وابو فضل الموصلى وصدر الشريمة (واذا ادعى المشترى ثمنا كتروادعى البايم) لان ثمنا (اقل منه) اى من الثمن الذى ادعاه المشترى (و) كان البايم (لم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قال البايم) لان القول قوله في مقدار الثمن ما يقيت مطالبته (وكان ذلك حطا عن المشترى) وهو يظهر في حق الشفيع كما يأتى قريبا (وان كان) البايم (قبض الثمن اخذها) الشفيع (بما قال المشترى) او ترك (ولم يلتفت الى قول البايم) لانه لما الستوفى الثمن انهى حكم المقد من المستوفى الثمن انهى حكم المقد من المستوفى الثمن وصار كالاجنبي ويقى الاختمالاف بين

الشغيع والمشترى وقد مر (واذا حط البــايــم عن المسترى بيض الثمن سقط ذلك) المحطوط (عن الشفيع) لان حط البعض يلتحق باسل المقد فيظهرفيحق الشفيعلان الثمن مابقي وكذا اذا حط بعدمااخذها الشفيع بالثمن يحط عن الشيفيع حتى يرجم عليه بذلك القدر هدايه (وانحط)البايع عن المشترى (جيم الثمن لم يسقط عن الشفيع) منه شي لان حط الكل لايلتمق باسل المقد لعدم بقاء مایکون ممنا کامر في البيع (واذاز ادالمشترى البايع في الثمن لم تلزم) تلك (الزيادة الشفيم) لأن فياعتسار الزيادة ضررا بالشفيع لاستعقاقه الاخذ عادونها يخلاف الحط لان فيه منفعةله ونظير الزيادة اذا جدد العقد باكثر من الثمن

بينة المشترى لانها اكثر اثباتا (عوله واذاادعى المشترى ثمنا وادعى البسايع اقل منه ولم نقبض الثمن اخذها الشفيع عاقال البايع) سواء كانت الدار في يد البايع اوفي يد المشترى وكان ذلك حطا عن المشــترى (فو له وانكان قبض الثمن اخذهـ عاقال المشترى انشاء ولم يلتفت الى قول البايع) لانه لمااستوفى الثمن انهى حكم العقد وصار هو كالاجنبي (فولد واذاحط البايع عن المشترى بعض الثمن سقط ذلك عن الشفيع) وكذا اذاحط بمدمااخذها الشفيع بالثمن يحط عن الشفيع حتى أنه يرجع عليه بدلك القدر وكذا اذا ابرأه من بعض الثمن اووهبه له فحكمه حكم الحط (عواله وانحط عنه جيع الثمن لم يسقط عن الشفيع) وهذا اذاحط الكل بكلمة واحدة اما اذاكان بكلمات يأخذه بالاخيرة (فو الدوانزاد المشترى البايع في الثمن لم يلزم الزيادة الشفيع) حتى انه يأخذها بالتمن الاول لان الشفيع قد ثبتله حق الاخذ بالقدر المذكور في حال المقد والزيادة أعاهي بتراضيهما وتراضيهما لايجوز في اسقاط حق الغير (عواله وأذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على قدر رؤسهم بالسوية ولايعتبر اختلاف الاملاك) وقال الشافعي على مقادير الانصباء و صورته دار بين ثلاثة لاحدهم نصفها وللآخر ثلثها وللآخر سندسها فباع صاحب النصف جيم نصيبه وطلب الشريكان الشفاة قضى بها بينهما نصفين عندنا وقال الشافعي أثلاثا ثلثاها لصاحب الثلث وثلثها لصاحب السدس ولوحضر واحد من الشفعاء اولا واثبت شفعته فان القاضي يقضيله بجميعها ثماذاحضر شفيع آخر واثبت الشفعة قضىله بنصف الدار واوانرجلا اشترىدارا وهو شفيعها ثمجاء شفيع مثله قضىله بنصفها وانجاء شفيع اولى مند قضىله بحبيعها وانجاء شفيم دونه فلاشفعة له كذا في الخجندي قال في شرحه اذاكان للدار شفعاء فعضر بعضهم وغاب بعضهم فطالب الحاضر ثبت له حق الشفمة في الجميع لان الغائب يجوز ان يطالب وبجوز ان لايطالب فلايسقطحق الحاضر بالشك فانحاء الغائب وطلب حقه شاركه وانكان الحاضر قال فيغيبة الغائب المآخذ النصف اوالئلث وهومقدار حقه لم يكن له ذلك بل يأخذ الجيم ان شــاء او يدع وفى اليناسِيع اذاطاب الحــاضـر

الاول لم يلزم الشفيع حتى كان له أن يأخذها بالثمن الاول هدايه (واذا اجتمع الشفعاء) وتساووا في سبب الاستحقاق (فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم) لاستوائهم في سبب الاستحقاق فيستون في الاستحقاق ولذا لوانفرد واحد منهم استحق كل الشفعة (ولايعتبر اختلاف الاملاك) بالزيادة والنقصان ولوا - تمط البعض حقد ولوللبعض فهي للباقين ولوكان البعض غائبا يقضى به بين الحضور لان الفائب لعله لايطلب وان قضى للعاضر ثم حضر الغائب يقضى له باستحقاقه فلوسل الحاضر بعد ماقضى له بالجميع لا يأخذ القادم الا النصف لان قضاء القاضى بالكل للحاضر قطع حق الغائب عن النصف

بحُلاَف ماقبل القضاء هدايه (ومن اشترى دارا بعرض)اى بشى من ذوات القيم (اخذها الشفيع بقيته) لانه من ذوات القيم (وان اشتراها عكيل اوموزون) اوعددى متقارب (اخذها عثله) لانها من ذوات الامثال (وان باع عقارا بعقار) وكان شفيمهما واحدا (اخذالشفيم كل واحد منهما) اى العقارين را محمد المنافقة الآخر) لانه بدله وهو من

نصف الدار بطلت شفعته سواء ظن آنه لايستحق سوى ذلك اولم يظن فان قال الحاضر لماجاء الغائب يطلب الشفعة اماان تأخذ الكل وتدع فقال الغائب لاآخذ الاالنصف فله انيأخذ النصف ولايلزمه أكثر منه فانجمل بعض الشفعاء حقه لبهض لميكن له ذلك ويسقط حق الجاعل وتقسم على عدد من يقى فاذاكان للدار شفيمان فسلماحدهما لم يكن للآخر الاان يأخذالكل اوبدع (غوار ومن اشترى دارا بعرض اخذ هاالشفيع بقيمته) لانه منذوات القيم (فوله واناشتراها بمكيل اوموزون اخذها بمثله) لانه منذوات الامشال (فوله واذاباع عقارا بعقار اخذ الشفيع كل واحد منهما بقيمة الآخر) هذا اذا كان شفيما لهما جيما امااذا كان شفيما لواحد منهما اخذه بقميمة الآخر (غُولِه و اذا بلغ الشفيع انها بيت بالف فسلم شفته ثم علم انها بيت باقل او بحنطة اوبشمير قيمته الف او أكثر فتسليمه باطل وله الشفعة) لان في التبليغ غرورا ولانه يقدر على دفع مادون الاانب ولايقدر علىالالف وقديقدر على دفع الحنطة والشمير ولايقدر على دفع الالف (نحو ابر وازبان انها بيعت بدنانير قيمها النساوا كثر فلاشفعة له) يمنى اذاسلم وانكان قيمتها اقل من الله فله الشفعة وقال زفر له المشفعة ثم فيالوجهين لأنهما جنسان مختلفان (فنوليه واذاقيل له انالمشترى فلان فسلم الشفعة ثمع انه غيره فله الشفعة) لانالانسان قديم لحله مجاورة زيد ولايصلحله مجاورة عمرو فاذاسلم لمن يرضى بجواره لم يكن ذلك تسليما في حق غيره واذاقيل له آن المشــترى زيد فسلم ثم علم أنه زيد وعرو صح تسليمه لزيد وكان له ان يأخذ نصيب عرو لان التسليم لمروجد فىحقه وانبلغهائه آشترى نصفالدار فسلم ثمعلمانها اشتريت كلها فلهالشفعة وانبلغه انهابيمت كلها فسلم ثمبان انالذى بيعنصفها فلأشفعة له لانه اذاسلمفي جيمها كان مسلما فيجزء منها فيضيم تسليمه فيالقليل والكثير قال فيالذخيرة هذا مجول على مااذا كان عن النصف مثل عن الكل بان اخبرانه اشترى الكل بالف فسلم عمظهرانه اشترى النصف بالالف امااذاا خبراندا شترى الكل بالف ثم بانانه اشترى النصف بخمسمائة فانه على شفعته (فول ومن اشترى دارا لغيره فهوالخصم فى الشفعة)لانه هوالعاقد والشفيع انيأخذها منيد الوكيل ويسلم اليه الثمن ويكون المهدة عليه (فوله الاان يسلمها الى الموكل) لاند أذا سلمها لم يبق له يد فيكون لخصم هو الموكل ولوقال للشفيع اجنبي سلم الشفعة للمشترى فقال سلمتهالك اووهبتها اواعرضت عنهاكان تسليما في الاستحسان لأنالاجني اذاخاطبه لزيد فقال سلتهما لك فكائد قال سلمتها له من اجلك وانقال الشفيع لما خاطبه الاجنى قد المت لك شفعة هذه الدار او وهبت لك شفعها لم يكن

يأخذ شفيع كل منهم اماله فيه ذوات القيم فيأخذه بقيمته واناختلف شفيعهما الشنه بقيمة الآخر (واذا بلغ الشفيع انها)اي الدار سعت بالف) مثلا (فسيم علانها بعت باقل) عابلغه (او محنطة اوشمير) اونحوهما من المثليات واو (قيمًا)اى الحنطة او الشمير (الف اواكثر فتسليمه باطل وله الشفعة) لانه انحاسم لاستكثار الثمن اولتعذر الجنس الذيبلغه بخلاف مااذاعلم انهابيدت بعرض قيمته الف اواكثر لأن الواجب فيمه القيمة وهي دراهم او دنانير هدایه (وانبان انهابیعت مدنانير قيماالف) اواكثر (فلاشفعةله)لان الجنس متحد في حق الثمنية (واذا قيل لدان المشترى فالان فسل ثم علم الدغيره فله الشفعة) لتفاوت الجوار ولوعلمان المشترى هوممغيره فلدان يأخذنصيبغيره لانالتسليم لم يوجد في حقه ولوبلغه شراء النصف فسلم ثمظهر

شراء الجميع فله الشفعة لأن التسليم لضرر الشركة ولاشركة وفى عكمه لاشفعة فى ظاهر الرواية لان (ذلك) التسليم في الكل تسليم في ابعاضه هدايه (ومن اشترى دارا لذيره فهوالخصم) للشفيع (في الشفعة) لانه هوالماقد والاخذ بالشفعة عن حقوق المقد فيتوجه عليه (الا ان يسلمها الى الوكل) لاندلم ببق له يد ولاملك فيكون الخصم هو الموكل

(واذاباع دارا الا مقدار ذراع) مثلا (في طول الحد الذي يل الشفيع فلا شفية له) في المبيع لانقطاع الجوار وهذه حيلة وكذا قوله (وان ابتاع) اى اشترى (منها سهما ثمن ثم ابتاع بقيتها فالشفعة للجار في السهم الاول) فقط (دون الثاني) لان المشترى صار شريكا في السهم الثاني فكان اولى من الجار وكذا قوله (واذا ابتاعها ثمن) صفف قيتها مثلا (ثم دفع اليه ثوبا) عومنا (عنه) بقدر قيتها (فالشفعة) موسى المتحدد المتحدد على المدفوع المدفوع المدفوع الده المدفوع الم

عومنا عنه لانه عقدآخر قال في الهداية وهذه الحيلة تعرالجوار والشركة فيباع باضعاف قيمته ويعطبي بهسا ثوب بقدر قيته الاانه اذا استمقت المشفوعة يبتي كل الثن على مشترى الثوب لقيام البيع الثانى فيتضرر مه والاوجه ان بباع بالدراهمالثمن دىنار حتى اذا استعق المشغوع ببطل الصرف فيجب الدشيار لاغراء (ولاتكره الحلة في اسقاط المشفعة) قبل شوتها (عند ابي يوسف) لاند منع عن أثبات الحق فلايسد ضررا وقيده في السراجية عا اذا كان الجار غيرمحتاج اليد (وتكر ،عند عد) لانها أعا وجيت لدفع الضرر واو ابحنا الحيلة مادفيناه وقيدنا عا قبل شوتها لانه بعد شوتها مكروه اتفاقا كافىالواقعات وفىالتصيم قبلالاختلاف قبل البيع المابعده فهو مكروه بالاجاع وظاهر

ذلك تسليما لانه كلام مبتدأ (فوله واذاباع داره الامقدار ذراع في طول الحد الذي يلى الشفيع فلاشفعة له) لانقطاع الجوار لانالجوار أعاحصل له بالذراع الذي يليه فاذا استثناه حصلالبيع فبمالاجوارلهوهذه حيلة لاسقاط الشفعة وكذا اذاوهب منه هذا القدر وسلداليه(اوله وازباع سلمامنها ثمن ثمباع بقيبانالشفية للجارفي السهم الاول دونالثاني) وهذه ايضاحيلةاخرىوانماكان كذلك لانالشفيع جارفيه والجار يستمق ببيع بمضالدار كايستمق بيع جيمها وصورتها رجل له دارتساوىالفا فاراد بيعهاعلى وجهلا يأخذها الشفيع فانه يبيع العشر منهامبتاعا بتسعمائة ثم يبيع تسعداعشارها عائة فالشفعة اعاتثبت فيعشرها خاصة ثمنه ولاتبتله الشفعة فيالنسعة الاعشار لان المشترى حين اشترى تسعة اعشارها صار شريكا فيها بالمشر (فوله وانابتاع بمن ثم دفع اليه ثوبا فالشفعة بالثمن دونالثوب) لانالشفعة انماتجببالموضالذي وقع عليه العقد وهوالثمن والثوب لم يقع عليه المقد وأعاملكه بمقد ثان فلا يؤخذ به (فوله ولاتكره الحيلة في اسقاط الشفعة عند أبي يوسف) لأنه امتناع عن ايجاب حق عليه فلانكر. (فولم ويكره عند ثجد) لان الشنعة نجب لدفع الضرر عن الشفيع وفي اباحة الحيلة تبقية الضرر عليه فلم يجز والفتوى على قول أبي وسف قبل الوجوب وعلى قول مجد بعد الوجوب يمنى أذاكانت الحيلة بعد البيع يكون الفتوى على قول مجمد وأنكانت قبله فعلى قول ابي يوسف وعلى هذا اختلفوا في الحيلة لاسقاط الزكاة فاجازهما ابويوسف وكرهها مجد والفتوى على قول مجد وكذا هذا الاختلاف في الحيلة لاسقاط الحج واجعوا انه اذاترك آيةااسجمدة وتعدىالىغيرها لكيلانجب عليدالسجدة انه يكرمكذا في الحجندي (فخو إو واذا منا المشترى اوغرس ثم قضى للشفيع بالشفعة فهو بالحيسار انشاء اخذها بالثمن وقيمة البناء والفرس مقلوعا وانشاء كلف المشترى قلمه) وهذا قول ابى حنيفة ومجد وزفر وعنابي يوسف يقال الشفيع اما ان تأخذ الارض والبناء بقيمته قائما اوتدع لانالمشترى محق في البناء لانه بناء على انالارض ملكه فلايكلف قلمه ولنا أنه بني في محل يتعلق به حق متأكد للنيرعنغيرتسليط منجهة من له الحق ولانحق الشفيع اقوى منحق المشترى لانه يتقدم عليه والهذا ينقض بيمه وهبته ولواشترى ارضآ فبناها مسجدا فللشفيع ازيأ خذها ويأمر بهدمالمسجد وعنابي يوسف ليس له ان يأخذها لانه قداحدث فيها معنى لا يلحقد الفسيخ فاشبه المشترى شراء فاسدا

الهدايد اختيار قول ابى يوسف و قدصر به قاضيمان فقال و المشايخ فى حيلة الاستبراء والزكاة اخذوا بقول عجد وفى الشفعة بقول ابى يوسف اه (واذا بنى المشترى) فيما اشتراء (اوغرس ثم قضى الشفيع بالشفعة فهو) اى الشفيع (بالخيار انشاء اخذها بالثمن وقيمة البناء والفرس مقاوعا) اى مستحق القلع (وان شاء كلف المشترى قلمه) لاند وضعه فى محل تدلق بدحق مشأكد للغير من غير تسليط من جهته

(وادًا اخدَها الشفيع) بالشفعة (فبنى) بها (اوغرس تُماستحقت رجع) الشقيع على المشترى ان اخدَ منه اوالبايع على مامر (بالثمن) لانه تبين انه اخدَه بغير حق (ولا يرجع بقيمة البناء والفرس) على احد بخلاف المشترى فانه مغرور منجهة البايع ومسلط عليه ولا غرور ولا تسليط فى حق الشفيع من المشترى لانه مجبور عليه هدايه (واذا الهدمت الدار) فى يد المشترى (او احترق بناؤها او جف شجر البستان) وكان ذلك ﴿ ٣٦٦ ﴾ (بغير فعل احد فالشفيع بالخيار

اذا اعتق العبد المشترى ولنا انحق الشفيع سابق لحق المشترى لان حقه ثبت برغبة البايع عن المبيع قبل دخوله في ملك المشترى بدايل انه لوقال بعت هذه الدار من فلان وانكر فلان الشراء يثبت للشفيع الشفعة وان لم يملكها المشترى (فخوايه واذا اخذها الشفيع فبنا فيها وغرس ثماستحقت رجع بالثمن ولايرجع بقيمة البناء والغرس) اما الرجوع بالثمن فانالمبيع لما لم يسلم له رجع ثمنه وأعالم يرجع بقيمة البناء والنرس لانالرجوع أنما يجب لاجلاالغرور ولم يوجد منالمشترى غرور وكذا لواخذها من البايع لانكل واحد منهما لم يوجب له الملك في هذه الدار واعاهوالذي اخذها بغيراختيارهماواجموا علىان من اشترى دارا فبنا فيها اوغرس ثماستحقت ان المشترى برجع بقيمة البنماء والغرس على البايع لائه غره بالبيع وتسلمها البه وله ان يرجع بقيمة البناء مبنيا ويسلم اليه النقض وان لم يسلم اليه النقض رجع بالثمن لاغيركذا في اليناسِم (فوله واذاانهدمت الدار اواحترق بناؤها اوجف شجر البستان بغير فعل احد فالشفيع بالخيار انشاء اخذه بجميع الثمن وانشاء ترك) لانالبناء والرسمابع حتى دخلا في البيم من غير ذكر فلايقابلهما شيُّ من الثمن مالم بصر مقصودا ولهذا بيمها مرابحة بكل الثمن في هذه الصورة (فو له وان نقض المشترى البناء قيل للشفيم ان شئت فغذ المرصة بحصتها وان شئت فدع وليسله ان يأخذ النقض) لانه صار مقصودا بالاتلاف فلم يبق تبعا وكذا اذا هدم البناء اجنى لانالموض يسلم للشترى فكانه باعه وكذا اذا أنهدم ينفسه لانالشفمة سقطت عنه وهو عين قائمة ولابجوز ان يسلم للمشترى بغير شيُّ وكذا لو نزع المشترى بابالدار وباعه بسقط عن الشفيع حصته (فولد ومن اتناع ارصا وفي نخلها ثمر اخذها الشفيع ثمرها) ومعناه اذا ذكرالثمر فيالمبيع لانه لايدخل من غير ذكر وكذا اذا ابتاءها وليس فيالنخل ثمر فأعر في يدالمسترى فان الشفيع يأخذه لانه مبيع تبعا لان البيع سرى اليه (فولد فان اخذهالمشترى يسقط عن الشفيع حصته) هذا جواب الفصل الاول لانه دخل في البيع مقصودا فيقابله شئ من الثمن اما في الفصل الثاني فالله يأخذ ماسوى الثمن بجميم التمن لم يكن موجودا عندالعقد فلا يكون مبيعا لاتبعا فلا تقابله شي من الثمن كذا في الهدايه (غو له واذا قضى الناخي للشفيع بالدار ولم يكن رآها فله خيار الرؤبة) لانالشفيع عَذَلة المشــترى فَكُمَا يجوزُ للمشــترى أن يردها بخيار الرؤية

ان شاء اخذها بجميع الثمن) لانالبناه والفرس تابعحتي دخلا فيالبيع من غير ذكر فلا تقابلهما شيٌّ من الثمن ما لم يصر مقصودا ولهدأ ببعها معايحة بكل النمن في هذه الصورة مخللاف ماأذا غرق نصف الارض حبث يأخذالباقي محسته لان الفائت بعض الامل حدایه (وان شاء ترك) لانله ان عن التملك (وان نقض المشترى البناء قيل للشفيع) انت بالخيار ان شئت فغد الرصة) المحارض الدار (خصتها) من الثمن (وان شيئت فدع) لاندصار مفصولا بالاتلاف فيقابلهاشي ونالثمن بخلاف الاول لان الهلاك بآفة سماوية (وليس له) اي الشفيم (ان يأخذالنقض) بالكسر اى المنقوض لانه صار مفصولاً فلم يبق تبعا (ومن ابتاع) ای اشتری (ارضا و على نخلها ثمر اخذها الشفيع عمرها)

قال فى الهداية ومعناه اذا ذكر الثمر فى البيع لانه لايدخل من غير ذكروهذا الذى ذكره استحسان (والميب) وفى القياس لايأ خذه لانه ليس بتبع الا يرى انه لايدخل فى البيع من غير ذكر فاشبه المتاع فى الدار وجه الاستحسان انه باعتبار الاتصال صار تبماللمقار كالبنافى الداروماكان مركبا فيه فيأ خذه الشفيع (فان اخذه المشترى سقط عن الشقيع حصته) لد خوله فى البيع مقصودا (واذا قضى للشفيع بالدارولم يكن رآها) قبل (فله خيار الرؤية) وان كان المشترى قد رآها (و)كذا (انوجد بها عيبا) لم يطلع عليه (فله ان يردها به وان كان المشترى شرط البرأة منه) لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراه فيثبت به الخياران كما في الشراء ولا يسقط بشرط البرأة من المشترى ولا برؤيته لانه ليس بنائب عنه فلا يملك اسقاطه هدايه (واذاا بناع) المشترى (ثمن مؤجل فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها ثمن حالوان شاء صبر) عن الاخذ بعداستقرارها بالاشهاد (حتى ينقضى الاجل ثم يأخذها) وليس له ان يأخذها في الحال ثمن مؤجل لانه انما ثبت بالشرط ولاشرط منه وليس الرضابه في حق الشفيع لتفاوت الناس (واذا قسم الشركاء

والسب فكذا الشفيع (فوله وان وجد بها عيبا فله ان يردها وان كان المشترى شرط البرأة منه) لان المشنري ليس بنائب عنه فلا علك القاطحق الشفيم (فو له واذا ابتاع بمن مؤجل فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بمن حال وان شاء صبر حتى ينقضى الاجل ثم يأخذها) وليس لد ان يأخذها في الحال ثن ، وجل ثم اذا اخذها عن حال من البايع سقط الثمن عن المشترى وان اخذها من المشترى كان الثمن للبايع على المسترى الى اجله كاكان قوله وان شاء صبر حتى ينقضي الاجل مراده الصبر عن الاخذ اما الطلب عليد في الحال حتى أو سكت عنه بطلت شيفته عنيدهما خالفا لأبي توسف (فو إِهِ وَاذَا قَسَمُ الشَمْرَكَاءُ العَقَارُ فَلَا شَفْعَةً لِجَارَهُمُ بِالقَسْمَةُ) لانَ القَسْمَةُ ليست تَمْليك وانما هي تميز الحقوق وذلك لايستحق به الشفية (فو له واذا اشترى دارا فسلم الشفيع الشفية ثم ردها المشترى بخيار رؤية او بشرط او بعيب بقضاء قاض) فارادُ الشفيم أن يأخذها بالشفية (فلا شفية له) وأن ردها بيب بعدالقبض بفير قشاء قاض آخذها بالشفمة (فو أبه وأن ردها بغير قضاء قاض أو تقايلا فلاشفيع الشفمة) لانالاقالة فسخ في حقهما بيع في حقالشفيع اوجودالبيع وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي. وقوله «اوتقايلا» قال في الكرخي سوا، تقايلا قبل القبض اوبعد، فإن للشفيم الشفعة لانها عادت الىالبايع على حكم ملك مبتدأ الا ترى انها دخلت فى ملكه بقبوله ورمناه فصار ذلك كالشرآء منه قال فىالهداية اذا اشترى دارا فسلم الشفيع الشـفمة ثم ردها المشترى بخيار رؤية او شرط او عيب بقضاء قاض فلا شفعة لاشفيم لانه فسخ من كل وجه ولا فرق فى هذا بين القبض وعدمه وان ردها بغير قضاء او تقايلا فللشَّفيم الشفعة ومراده الرَّد بالعيب بعدالقبض لأن قبله فسخ منالاصل وانكان

一一次に

الشركة فىاللغة هوالخلطة وفى الشرع عبارة عن عقد بين المتشاركين فى الاصل والربح (فنوا له رجمالله الشركة على ضربين شركة الملاك وشركة عقود فشركة الإملاك الدين يرثها إنرجان او يشتريا نها) لان هذه اسباب الملك وكذا ما وهب للمما او اوسى للمما به فقبلاء وكذا اذا اختلط مالكل واحد منهما بمال صاحبه خلط الا يتمبز

العقار) المسترك بيهم (فالشفعة لجارهم بالقسمة) لانهاليست عناوسة مطلقا ولان الشريك أولى من الجار (وماذا اشترى دارا فسرالشفيمالشفعة ثمردها المشترى عسار رؤية او با عيار (شرط) مطلقا خالافالمافى الدرر (اوبعيب بقضاء قاض فالاشفعة للشفيع) لاندفسيم من كل وجمم ملكه والشنفمة فيانشاء العقد ولافرق في هذا بين القبض وعدمدهدايد (وانردها) بألميب هدامه (بغيرقضا ارتقاياد) البيع (فللشفيع الشفعة)لاندفسخ فيحقهما لولايتهما على انفسهماوقد قصيدا الفائغ وهواسع جدد في حتق أاك اوجود حق البيم وهو مبادلة المال بالمراضى والشفيع ثالث ومهادمالرد بالعب بعدالقبض لأندقبله فسيخ من الاصل وان كان بغير قضاء على ماعرف هدايد

سع كتاب الشركة

(الشركة)المة الحلطة وشرعاكما فى القهستانى عن المضمرات اختصاص اثنين اواكبتر بمحل واحد وهى (على ضربين شركة املاك وشركة عقود فشركة الاملاك) هى (الدين)التى (يرثها رجلان) فاكثر (اويشتريانها)اواتسل اليهما باىسبب كان جبرياكان او اختيارياكما اذا اتهب الرجلان عينا او ملكاها بالاستئلاء او اختلط عالهما من غير صنع او بخلطهما خلطا عنع التمييز رأسا اولاً بحرج و حكمها ان كلا منهما اجنبى فى حصة الآخر (فلا يجوز لاحدهما ان ينصر ف فى نصيب الآخر الا باذنه) كا فى الاجانب كاصر ح بذلك بقوله (وكل واحد منهما فى نصيب الآخر كالاجنبى) فى الامتناع عن التصرف الابوكالة او ولاية لمدم تضمها الوكالة (والضرب الثانى شركة المقود) وهى الحاصلة بسبب المقد و ركنها الابجاب والقبول و شرطها ان يكون التصرف المعقود عليه قابلا للوكالة ليكون ما يستفاد بالتصرف مشتركا بيهما (وهى) أى شركة المقود (على اربعة اوجه مفاوضة وعنان) بالكسر و تفتح (وشركة و وشركة المفاوضة فهى ان في شركة المفاوضة فهى ان مناه الاربيان عناما) الاولى وهى (شركة المفاوضة فهى ان مناه المنابع فاما) الاولى وهى (شركة المفاوضة فهى ان مناه المنابع فاما) الاولى وهى (شركة المفاوضة فهى ان مناه المناه ا

(غو اپر ولايجوز لاحدهما ان ينصرف في نصيبالآخر الا باذنه وكل واحدمنهما في نصيب صاحبه كالاجنبي) لان تصرف الانسان في مال غيره ما يجوز الا باذن او ولاية (فولد والضرب الثاني شركةالعقود) وركنها الايجاب والقبول وهو ان يقول احدهما شاركتك فى كذا و يقــولالآخر قبلت (فو له وهي على اربعة اوجه مفاوضة وعنان وشركةالصنايع وشركةالوجوه) وفي الخجندي الشركة على ثلاثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعال وشركة بالوجوه وكلواحدة مهاعل وجهين مفاوضة وعنــان (نخوله فاما شركة المفــاوصة فهو ان يشترط الرجلان وتساويا فيمالهما وتصرفهما ودينهما فتجوز بين الحربن المسلمين البالغمين العاقلين ولابجوز بينالحر والمملوك ولا بينالصي والبالغ ولا بينالمسلم والكافر) لان مقتضاها التساوى في المال الذي يصم عقد الشركة عليه كالاثمان فاما مالايصم عقد الشركة عليه كالمروض و العقار فلا يتغير التفاصل فيه لان مالا ينعقد الشركة عليــه فالنفاصل فيــه لايمنع صحتها كالتفامنــل في الزوجات و الاولاد وكذا اذا كان مال احدهما يفضل على مال الا خر بدين له على انسان آخر لم يؤثر ذلك لان الدين لايصم عقد الشركة عليــدكذا في الباقي ولا يصمح المفاومنة الا بلفظ المفاومنة لان العامة لايقفون عل شروطها فاذا لم يتلقطوا بها لم تصح لمدم ممناها فاما اذاكان العاقد لها يعرف ممانيها صحت وان لم يذكر لفظ المفاوصة لان المقـود لاستبر بالفاظها وأبما يعتبر معانيها و يشترط تساويهما فيالتصرف حتى لايجوز بين الحر و العبد لان الحر اعم تصرفا منه لانه علك التبرع والعبد لاعلكه ولانالحر يتصرف بنير اذنوالعبد لايتصرف الاباذن فلمتوجد المساواة وكذا لايجوز بين الحر والمكاتب ولابين حر بالغ وصبي لانها تنتضى الكفالة وكفالة هؤلاء لاتصع واذا لم تصبح كانت عنانا واما تساويهما فىالدين فلاتصم عند ابىحنيفة ومجد المفاوضة بين المسلم والذمى وقال ابويوسف تصم لانهما حران بجوز كفالهما ووكالهما الااله يكره عنده لانالذى لايهتدى الى الجبائز منالعقود وبخاف منه ان يطعمه الرباء ولهما ان المسلم والذمى

في مالهما وتصرفهما ودينهما) لانهاشركة عامة فىجيم التجمارات نفوض كل منهما امر الشركة الى صاحبه على الاطلاق اؤهى من المساواة قال قائلهم لايسلح الناس فوضى لاسراة لهم اي متساوبين ولابدمن تحقيق المساواة ابتداء وانهاء وذلك فيالمال والمرادمه ما يصيم الشركة فيسه ولايعتبر التفياضل فيميا لايصم فيه الشركة وكذا فيالتصرف لانه لوملك احدهما تصرفا لاعلكه الآخر فات التساوي وكذا فيالدىن لفوات التساوى في التصر ف شواته (فتجوز بين الحرين المسلين) اوالذميين (البالذين الماقلين) أيحق التساوي (ولا بجـوز بين الحر والمملوك) ولو مكاتب

اومأذونا (ولابين الصبى والبالغ) لمدم التساوى لان الحر البالغ علك التصرف والكفالة (لايتساويان) والمملوك لا علك واحدا منهما الا باذن المولى والصبى لا علك الكفالة مطلقا ولا التصرف الا باذن الولى (ولابين المسلم والكافر) وهذا عند ابى حنيفة ومحد لان الذي علك من التصرف مالا علكه المسلم وقال ابو يوسف بجوز التساوى بينهما فى الوكالة والكفالة ولامتبر بزيادة علىكها احدهما كالمفاوضة بين شافى المذهب والحنى فانها جائزة ويتفاونان فى التصرف فى متروك التسمية الا انه يكره لان الذي لايهتدى الى الجائز من المقودقال فى التصيم والمعتمدة ولهما عندالكل كما نطفت به

المسنفات للفتوى وغيرها اه ولاتجوز بين العبدين ولا العسبين ولا المكاتبين لانمدام الكفالة وفى كل موضع لم تضم المفاوضة لفتد شرطه ولايشترط ذلك فى العنان كان عنانا لاستجماع شرائط العنان هدايه (وتنعقد على الوكالة والكفالة) فالوكالة التحقق المساواة فيما هو من موجبات التجارة وهو توجه المطالبة نحوهما ولاتصم الابلفظ المفاوضة وان لم يعرفا معناها سراج او سان جيم متنضيا بهالان المدير هوالمدى (وما يشترى كل واحد منها الى المتفاوضين (يكون على الشركة) في المساولة وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه

فىالتصرف فكان شراء احدهما كشرائهما الاما المتثناء بقوله (الاطمام اهله وكـوتهم) وطمامه وكسوته ونحو ذلك من حوانجه الاصلية استعسانا لاند مستثنى بدلالة الحال للضرورة فان الحماجمة الرائبة مطومة الوقوع ولاعكن انجامه على صاحبه ولاالصرف من ماله ولإبد من الشراع فيختص به ضرورة وللبايع مطسالبة الهماشاء بمن ذلك فالمشترى بالاصالة والآخربالكفالة وبرجم الكفيل على المشترى (ومايلزم كل واحد منهما منالديون بدلاعايسميد الاشتراك) كالبيع والشراء والاستيجار والاستقراض (فالآخر منامن له) تحقيقا للساواة قيد عايسم فيه الاشتراك لاخراج نحودين الجناية والنكاح والخلم والنفقة

لايتساويان فىالنصرف بدليل انالذى يتصرف فىالخير والخنزير دون المسلم وتكون عنانا لانالمنان تجوز ينهما اجانا وانتفاوض الذميان جازت مفاوضهما وان اختلف ذيهما لانهما متساويان في التصرف قال فيالهداية وانكان احدهماكتابيا والآخر مجوسيا يجوز اينسا ولاتجوز المفاوضة بين العبدين ولابينالمسبيين ولابينالمكاتبين لانمدام صحة الكفالة منهم (غوابر وينمقد على الوكالة والكفالة ومايشترى بدكل واحد منهما يكون على الشركة الاطمام اهله وكسوتهم) وكذا طمام نفسه وكسوته لانهذا لابد منه فعمار مستشى من المفاوضة (والبايع ان يطالب ابهما شاء) بمن ذلك لان كل واحد مهما كفيل عنصاحبه فيطلب ايهما شاء المشترى بالاصالة وساحبه بالكفالة وللكفيل ان يرجع على المشترى محصته تما ادى لانه قضاء دينا عليه من مال مشترك بنهما (قو له ومايلزم كل واحد منهما منالديون بدلا عمايسيم فيدالاشتراك فالآخر صَـامن له) لانها منمقدة على الكفالة فكا نه كذل عنه ببدل ذلك فطالب به والمراد بعل الدى الذي يسم الاشتراك فيد حتى اذا اشترى المقار بطلت شركته والذي يسم فيه الاشتراك البيم والشراء والاجارة والذى لايصيم فيه النكاح والخلع والجناية والعلج عندم العمد فعلى هذا اذاتزوج احدالشريكين فذلك لازملد خاصة لأفه لايسم عقد الشركة عليه وليس المرأة إن تأخذ شربكه بالمهر لانه بدل عن ما لايسم فيه الاشتراك وكذا لوحني احدهما على آدى فهو لازم له خاصة لان الجناية ليست من التجارة وانجى على دابة اوثوب لزم شريكه عندهما لأنه علك المجنى عليه بالضمان وذلك ممايسيم فيد الاشتراك وقال ابويوسف لايلزمه كالجنساية على الآدى وليس، لاحد الشربكين أن يشتري جارية للوطئ أوالمخدمة الاباذن شريكه لان الجارية مما يصيح فيها الاشتراك فاناذناله فاشتراها ليطأها فهى له خاسة وللبايم ان يطالب ايهما شاء بالثمن وهل له ان يرجع على شريكه بشي من الثمن فعند ابى حنيفة لا ويصير كأن شريكه وهبله ذلك وعندهما يرجععليه بنصف الثمن (فو له واذاورث احدهما) مالاتصيم به الشركة اووهب له هبة فوصل الىيده بطلتالمفاوضة وصارت الشركة عنامًا) لقوات المُصَّلواة فيمايصلح رأس المال اذهى شرط فيه ابتداء اوبقاء وامااذاورث مالايصم فيه الاشتراك كالمقار اوالمروض اووهب له ذلك فوصل الى يده لم تبطل

فان الآخر فيد ليس بنامن (٤٧) (ل) (جوهرة) (فان ورث احدهما مالا) بما (تصبح فيد الشركة) بما يأتى (اووهب له ووصل الى يده) اى الوارث والموهوب له وانما لم يثن الفصل لاند معطوف باو فيشترط قبض كل كما في شرح الطبحاوى والنظم وقات بمان و المستصنى والنتف وغيرها قهستانى (بطلت المفاضة) لفوات المساواة بقاء محمم وهي شرط كالاعداء (وصارت الشركة عناما) للامكان فان المساواة ليست بشرط فيها

(ولا تنقد الشركة) اع من أن تكون مفاوضة أو هنانا (الابالدراهم) أى الفضة المضروبة (والدنانير) أى الذهب المضروب لانها أثنان الاشباء ولا تنمين بالمفود فيصير المشترى مشستريا بامثالهما في الذمة والمشترى ضدامن لما في ذمته فيصير الربح المقسود له لانه ربح ماضمته كما في الجوهر، والشريك بشترى الدركة فالضمان عليها والربح لها فابستحقه كل واحد منهما من الربح ربح ماضمن بخلاف العروض فانها مثنات فاذا بيعت وتفاضل أنمنان فا يستحقه احدهما من الزبادة في مال مساحبه ربح مالم بملك ولم يضمن (والفلوس النافقة) لانها تروج رواج الانمان فالمحقق بها قال في التحميم لم مذكر المستف في هذا خلافا وكذك الحساكم الشهيد ﴿ ٢٧٠ ﴾ في الكافي وذكر الكرخي الجواز

المفاوضة لانه لابصيم به الشركة فلاتأثيرله (قوله ولاينعقد الشركة الا بالدارهم والدَّانير والفلوس النافقة) اما الدارهم والدَّانير فلا نَهَا اتَّمَانَ الاشــياء ويقوم بمِــا المستملكات ولانهما لانتمين بالعقود فبصر المشترى مشتريا مثلهما في الزمة والمشرى ضامن لمافى ذمته فيصح الربح المقصسود لاله ربح ماضمنسه واما الفلوس النسافقة فانها ثروج رواج الاتمان فالتحقت مها قالوا وهدذا قول محسد لإنها المحقسة بالنقود عنده حتى لاخمين بالتعبين ولانجوز سِم اثنين منها بواحدة باعبا نهما على ماعرف اما هندهما فلا بجوز الشركة والمضاربة مها لأن مُمنها للبدل سناهة فساهة وبصر مساعة سلعة ولانه لاهوم مهما المستهلكات ولانقدر بها اروش الجنايات فصارت كالعروض ولا اعتبار بكيجونها نافضة لانها تنق في موضع دون موضع وانماتجوز الشركة بالعروض لان التوكيل فيها على الوجمه الذي تضمنمه الشركة لاتصبح الاترى ان من قال لغر بع عرضك على ان تمنه ميننا لابصيح واذا لم تجز الوكالة لم تنعد الشركة بخلاف الدارهم والدنانير نان التوكيل فيسا على الوجه الذي تضمنه الشركة بصم الاثرى أنه لوقال له الرجل اشتر بالف من مالك على أن مانشيتر به بيننا وان اشتريا بالف من مالي على ان مااشرته بيننا فانه بجوز ذلك ولان النصرف الاول في العروض البيح وفي النقود الشراء وبيع احدهما ماله على ان بكون الآخر شريكاً في ثمنه لايجوز وشراء احدهما شيئا عاله على أن يكون المبيم ببنه وبين غيره جَائَزُ ﴿ قُولِكُ وَلَا يُجُوزُ عِاسُوى ذَكَ الآانَ يَعَامَلُ النَّاسُ بِالنَّبْرِ وَالنَّفَرَةُ فَنصح الشركة جِماً ﴾ لان التبر والنفرة تشبيه البروض من وجمه لانها ليست نمنــا اللشياء وتشبه الدراهم والدنانير من وجه لان العقد عليه صرف فاعطيت الشبه من كل واحد مهما فاعتبرت فنها عادة النساس في التصامل فاذا تعاملوا بها الحقت بالدارهم وال لم ويتساملوا بها الحفت بثير الدراهم (قو له فان اراد الشركة بالعروض باعكل واحد منها نصف مله ينصف مال الآخر ثم عضدا الشركة) صوابه باع احدهما وصورته رجلان لهما مال لايصلح للشركة كالعروض والحيوان ونحوء اراد الشركة

على قولهما وقال في الينابيع واما الفلوس ال كانت نافقة فكذلك عند محمد وقال أبو حنيفة لاتصم الشرحكة بالفلوس وهو المشهور وروي الحسن عن الى حنيفة و الى بوسف ان الشركة بالفلوس بائزة والولوسف مع الى حنيفة في بعض النسيخ و في بعضها مع محد و قال الاسبيمايي في مبسوطه العجيم ال عقد الشركة بجوز علىقول الكل لانها صارت ممنا بالاصطلاح واعتمد المحبوبي و النسق والو الفضل الموصل وصدر الشريعة (ولانجوز) الشركة (عا سىوى دلك) المذكور (الا ان تعامل الناس بها كالتبر) اى الذهب الغير المضروب (والنفرة) اى الفضة الغيرالمضروبة (فنصيح الشركة فيهما)

لتمامل فني كل بلدة جرى التمامل بالمبايعة بالتبر والنقرة فهى كالنقود لاتنمين بالعقو دوتصح (فالطريق) الشركة فيه ونزول التمامل باستعماله عمنا منزلة الضرب المخصوص وفي كل بلدة لم يجر التعامل بها فهى كالعروض تنمين في العقود ولاتصبح به الشركة درر عن الكافي (واذا اراداً) اى الشريكان (الشركة بالمروض باع كل واحد منهما) قال في الجوهرة صوابه احدهما (نصف ماله بنصف مال الآخر) فيصبر أن شريكي ملك حتى لا يجوز لاحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر (ثم) أذا (عقد الشركة) صار شريكي عقد حتى جاز لكل منهما أن يتصرف في نصيب مناحبه وهذا أن تساويا قمية وأن تفاوتا باع صاحب الاقل بقدر ما تثبت به الشركة

(واما شركة العنان فتنعقد على الوكالة لانها من ضروريات التصرف (دون الكفالة) لانها ليست من ضرورياته وانعقادها فالمفاوضة لاقتضا الغفظ التساوى بخلاف العنان (ويصيح التفاضل في المال) مع التساوى في الربح لانها تقتضى المساو أة (و) كذا (يصيح) العكس وهو (ان يتساويا ﴿ ٣٧١ ﴾ في المال ويتفاضلافي الربح) لان الربح كايستمني بالمال يستمني بالعمل

كا في المضاربة وقد يكون احدهما احدق والهدى او اکثر علا و اقوی فلا برمني بالمساواة فست الحاجة الى النفاضل (و بجوز ان يعقدها كل واحد منهما) ای شریکی المنان (بعض ماله دون بعض) لأن المساواة في المال ليست بشرط فها (ولاتصم) شركة العنان (الا عا بينا) قربا (ان الفاوضد نصح به) وهي الاعان (و بحوزان يشركا) مع اختلاف جنس ماليما (و) ذلك بان يكون (من جهة احدهما دنانير و من: جهدة الآخر دراهم) وكذا مماختلاف الوصف بان بكون من احدهمادر اهم بيض ومن الآخر سود لانهما وأن كأنا جنسين فقد اجرى عامما التعامل حكم الجنس الواحد كا في كثير من الاحكام فكان المقذ عامما كالمقد على الجنس الواحمد (و ما اشراه كل واحد منهما الشركة طولب عمه دون الآخر) لما مر انها تنضمن الوكالةدون الكفالة والوكيل

فالطريق فيه أن بيع احدهما نصف ماله مشاعا نصف مال الآخر مشاعا أيضا فاذا فعلا ذلك صارالمال شركة املاك بينهما شركة ثم يعقدان بعده عقد الشركة لبكون كل واحد منهما وكيلا عن صاحبه * فان قيل لامحتاج الى قوله ثم عقدا لان مقوله باع كل واحد تثبت الشركة بالخلط * قلنامحتاج الى ذنك لأن بالبيم. انماهو شركة ملك ويقول ثم هندا تثبت شركة المقد وفي الهداية تأويل المسئلة اذا كان قيمة متاعهما على السواء فان كان بينهما تفاوت بيبع صاحب الاقل بقدر ماثبت به الشركة بان كان قيمة عرض احدهما أربتماثة وقيمة عرض الآخر مائة يببع صاحب الاقل اربعة اخاس عرضه نخس عرض الآخر والحاجة المالمقد بعد شركة الملك ليثبت توكيله كل وإجد منهما يكونوكيلا لساحبه فيا هومن شركتهما ولذلك جازت عنهو اهلاتوكيل وليس هومن اهل الكفالة حتى أن أحدهما لوكان صبيا مأذوناً له أو كلاهما كذلك أو عبدا مأذونا له او كلاهما كذلك فانه نجوز شركة العنــان بينهما (قو له و يصح النفاضل في المال) لانما لاتفتضي التساوى (فولد ويصم ان يتساويا في المال و ينفاضلافي الريح) وقال زفر والشافعي لا يجوز أن يشرط لاحدهما اكثر من ربح ماله لنا أنالربح تارة يستمق بالمال وتارة بالعمل بدلالة المضاربة فاذا جاز أن يستحق كل واحد مهما جاز أن يستحق الما جميعا ولانه قد يكون احدهما احدق و اهدى او اكثر عملا فلا برضي بالمساواة وان علا احدهما في المالين ولم يعمل الآخر لِعذر او لغير عذر صار كأنهما علا جميعا والربح بينهما على شرط (قوله و بجوز أن بمقدها كل واحد منهما بعض ماله دون بمض) لأن المساواة في الحال ليس بشرط فهما (قو لد ولا يصبح الا عا بين ان المفاوضة تصمح به) يعني انها لاتصم الا بالنقدين ولا تصمح بالعروض (قوله ويجوز ان بشركا ومن جهة احدهما دنانير والآخر دراهم) و قال زفر لا نجوز لنا ان الدراهم والدنانير قد اجريا مجرى الجنس الواحد في كثير من الاحكام بدليل أنه يضم بعضها الى بعض في الزكات فصار المقد عليهما كالمقد على الجنس الواحد فان كانت قيمة الدنانير تزيد على الدراهم كما اذاكان لاحدهمــا الف درهم وللآخر مائة ديـــار قيتها الف درهم و مائة لم تصيح المفاوضة وكانت عنانا لان المفاوضة تقتضي المساواة والعنسان لا تغتضيها (فولد وما اشــتراه كل واحد منهما للشركة طواب ثنه دون الآخر) لما بينا انها تنضمن الوكالة دون الكفالة والوكيل هو الاصل في الحفوق ثم وجع على شريكه محصته منه بعني أن أدى من مال نفسه أما أذًا نفد من مأل ألثركة لا ترجم كذا في المستصفى فان كان لا يعرف انه ادى من مال نفسه الا بقوله فعليه البينة لانه بدعى وجوب المال في ذمة الآخر وهو منكر فيكون الفول قول المنكر مع بمينة (قو له و اذا هلك مال الشركة او احد المالين قبل ان يشريا شبئا بطلت الشركة)

هوالاصل فى الحفوق (ثم يرجع) الشريك (على شريكه بحصته منه) أن ادى من ماله لا نه وكيل من جهنه فى حصته فاذا نقد من ماله رجع عليه (واذا هلك مال الشركة) جميعه (او احد المالين أن يشتريا شيئا بطلت الشركة لا نهبًا ثمينت بهذين المالين فاذا هلكا فات المحل و بهلاك احدهما بطل في الهالك لمدمه وفي الآخر لان صاحبه لم يرض ان يعطيه شيئا من ربح ماله (وان اشترى احدهما عاله وهاك) بعده (مال الآخر قبل الشراء فالمشـترى) بالفتح (بينهما على ماشرطا) لان الملك حين وقع وقع مشتركا بينهما لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك المال الآخر بعد ذلك قال في التصييم و الشركة شركة عقد حتى ان ﴿ ٣٧٢﴾ ايهما باع جاز بيعه و قال الحسن

لآنها قد تمينت بهذين المالين فاذا هلك احدهما بطلت في الهالك لمدمه وبطلت في الآخر لان صاحبه لم يرض ان يعطيه شيئا من ربح ماله (فو له وان اشترى احدهما عاله وهلك مالالآخر بعدالشراء فالمشترى بينهما على ما شرطا) لانالملك حين وقع وتعمشتركا كقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك المال بعد ذلك ثم الشركة شركة عقد عند محد حتى أن اللمما باع جاز بيعه لأن الشركة قد تمت في المشترى فلا ينتقض بمدتمامها وعند الحسن بنزياد شركة ملك حتى لايجوز لاحدهما ان يتصرف فى نصيب الآخر الا باذنه (قُولُه ويرجع على شريكه بحصته من ثمنه) لانه اشترى نصفه بو كالتد ونقد الثمن من مال نفسه (قو له وتجوزالشركة وان لم يخلطا المال) وايهما هلك قبل الحلط بعد الشركة هلك من مال صاحبه (فو إله ولاتجوز الشركة اذا شرط لاحدهما دراهم مسماة من الربح) لان هذا يخرجهما من عقد الشركة وبجملها اجارة ولاندشرط يوجب انقطاع الشركة لانه قد لايحصل الاقدرالسمي للاجر (عوله ولكل واحد منالمتفاوضين وشريكي العنان أن يبضع المال ويدفعه مضاربة و يوكل من يتصرف في المال يد امانة) وله ان يودع لان ذلك من عادة النجار وليس له ان يدفع المال شركة عنسان الا ان يأذن له شريكه لانه لايملك بالعقد مثله وليس لشريك المنان ان يكاتب لان الكتابة ليست من التجارة ولكل واحد منهما ان يبيع بالنقد والنسيئة وكذا يجوز ءاعن وهان عند ابىحنيفة وعندهما لايجوز الا عثل قيمته او بنقصان يتغابن فيه وان باع احدهما حالا واجله الآخر لم يصمم تأجيله فى النصيبين عند ابى حنيفة وعندهما يصم فى نصيبه وان اجله الذى ولى المقد جاز فى النصيبين اجاعا وايس لاحدهما ان يقرض لان القرض تبرع واذا أقال احدهما فيما باعد الآخر جازت الاقالة لانه على الشراء على الشركة والاقالة فيها معنى الشراء وليسكذلك الوكيل بالبيع فانه لاعلك الاقالة (قوله واما شركةالصنايم) وتسمى شركة الابدان وشركة الآعال وشركةالتقبل (قُولِه فالخياطان والصباغان يشتركان على ان يتقبلا الاعال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك) وسواء اتفقت اعالهم او اختلف فالشركة جائزة كالخياطين والإسكافين واحدهما خياط والآخر اسكاف اوصباغ وقال زفر لايصم اذا اختلفت الاعمال وقديكون هذه الشركة مفاومنة وقد تكون عنانا اما المفاوصة فينبغي ان يكونا حيما من اهل الكفالة وان يشترطا ان

ان زياد شركة امالك والمتمدتول مجدعلي مامثي عليه في الميسوط! ه (وبرجم) الشريك (على شريكه محصته من عند) لانداشتري حصته بالوكالة ونقدالمال منمال نفسم (وتجوز الشركة وان لم يخلطا المالين) لان الشركة مستندة الى العقد دون المال فإيكن الخلط شرطا هدامه لكن الهالك قبل الخلط بعد المقدعلي صاحبه سواء هلك في مده اومد الآخر وبعدالخلط عليما (ولاتصم الشركة اذاشرطا لاحدهمادراهم مسماة من الرع) لانه شرط توجب القطاع الشركة فمسى لانخرجالا قدر المسمى واذالم تصمكان الربج بقدر الملك حتى لوكان المال نصفين وشرط الرع اثلاثا فالشرطباطل و يكو ن الرع نصفين (ولكل واحد من المتفاومين وشريكي العنان ان بيضم المال) اي يدفعه بضاعة وهوان بدفع المتاع

الى النير ليبيعة ويرد تمندور بحد لاند معتاد فى عقدالشركة (ويدفعه مضاربة) لانهادون الشركة فتضمها (مارزق) وعن ابى حنيفة اندليس لدذلك لاند نوع شركة والاول اصم وهو رواية الاصل هدايه (ويوكل من يتصرف فيه) لان التوكيل بالبيع والشراء من توابع النجارة والشركة انقدت للمجارة وكذاله ان يودع ويدير لانه معتادو لابدله منه و يبيع بالنقد والنسيئة الا ان ينها عنها (واما شركة الصنايع) وتسمى والنسيئة الا ان ينها عنها (ويده) اى الشريك (فى المال يد امانة) فلوهاك بلاتعد لم يضمنه (واما شركة الصنايع) وتسمى

التقبل والاعال ولايدان (فالحياطان والصباً فان) مثلا او خياط وصباع (بشركان على ان يتقبلا الاعال ويكون الكسب) الحاصل (بينهما فيجوز ذلك) لان المقصود منه المحصيل وهو يمكن بالتوكيل لانه لما كان وكيلا في النصف اصيلافي النصف تحققت الشركة في ألمال المستفاد ولا بشرط فيه اتحاد أعمل والمكان ولوشرطا السمل نسفين والمال اثلاثا جازلان ما يأخذه ليس بربح بل بدل على فصبح تقويمه وتجامه في الهدايه (وما يتقبله كل واحد منهما من السمل يلزمه ويلزم شريكه من ان كل واحد منهما من السمل يلزمه ويلزم شريكه من ان كل واحد منهما بطالب بالعمل ﴿ ٣٧٣ كِي وَبِطَالْبَ بِالأَجْرُ وَيَامِ الدافع الذافع الله وهذا طاهر في المفاوضة

وفيغيرها أستمسان هدابه (فان عل احدهما دون ت الآخر فالكسب بينهما نسفال) ال كال الشرط كذبك والافكما شرطسا (واماثر كة الوجوه) حيث بذك لاله لابشترى الامن له وجاهمة عنسد الناس (فالرجلان بشركان و لامال أقما على أن بشريا) نوعا اواكثر بوجوهما) نسيئه (و بدما) فاحصل بالبيع بدفعان منه عن مااشتريا ومانق بإنهما (فتصم الشركة على هذا) المنوال (وكل واحدمنهما وكيل الآخر فيمايشره) لان التصرف على النسير لابحوز الالوكالة اوولاية ولا ولاية فتتعين الاولى (فان شرطاان يكون المشترى بينهما نصفال فالر يح كذلك) محسب الملك (ولانجوز ان شفاضلافیه) ای الربح مع النباوى في الملكلات الريح في شركة الوجوء بالضمان والضمان بتدرالك

ما رزقالة بكن يتنهما نصفان وان ينافظا بلفظ المفاوضة واما العنان فجوز سـوا كانا من اهل الكفالة أو لم بكونا فاذا تقبل أحدهما فلا بؤاخذ به شريحك وبجوز اشتراط الربح بينهما سبواه وعلى التفاضل فان اطلقها الشركة فهي عنان فان عل احدهما دون الآخر والشركة عنان اومفاوضة فالاجر بينهما على ماشرطا فان خبت بد احدهما فالضمان عليهما جيما يأخذ صاحب الممل أبهما شاء بجميع ذلك سواه كانت عنانا او مفاوضة (قوله وما يتقبله كل واحد منهما من العمل بلزمه ويلزم شريكه) لانه سلطه على ان نقبل له ولنفسه وقائدته انه يطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب احدهما بالاجرة وبيرأ الدافع بالدفع اليه وهـذا إذاكانت مَاوضة اما اذا كانت عنامًا قائمًا بطالب من باشر السبب دون صاحبه (قو لُهـقال عل احدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصفان) سواه كانت عنامًا أو مفاوضة قان شرطا النفاضل والربح حال ماتقبلا جاز وان كان احدهما اكثر AF من الآخر لانهما يستمقان الربح بالضمان قا حصل من احدهما من زيادة عل فهواعانة لصاحبه (قو له واما شركة الوجوه فالرجلان بشركان ولامال لهما على أن بشــرًبا وجوههما وبيما فتصم الشركة بينهما على ذلك) وقد نكون هذه مفاوضة وهنامًا فالفاوضة أن يكونا من أهل الكفالة وخلفظًا بلفظها ويكون المشيري بينهما وكذا ثمنه واما العنان فيتفاضلان فيثمن المشيري ويكون الربح ينهما على قدر الضمان فاذا اطلقت تكون صنانا (قو له وكل واحدمنهما وكيل للآخر فيما بشتره فان شرطا المشترى بينهما نصفان فالزريح كذلك ولابجوز ان نفاضلا فيه وانشرطا ان يكون بينها اثلاً فالربح كذك لان هذه شركة منعقدة على الضمان والضمان يستمق المال مح عقدار ماضمن كل واحد منهما بالعقد فان شرط له اكثر من نصببه لمجز لانه ربح شرط له من تُغير مال ولا عل فلابجوز ولان استمغاق الربح في شركة الوجوء بالضَّمَانُ والضِّمَانُ على قدر الملك في المشترى فكان الربح الزائد عليه ربح مالم يضمن ظم بصم اشتراطه (قوله ولانجوز النركة في الاحتطاب والاصطباد والاختشاش) لان الشركة متضمنة معنى الوكالة و التوكيل في اخذ الباح باطل لان أمر الموكل به غير صحيح والوكيل بملكه بدون امره فلابصلح نائبا عنه لان كل واحد منهما يملك مااخــذه بالآخذ فلا يكون لصاحبه عليه سبيل (قوله وماأصطاده كل واحد منهما اواحتطبه

فى المشترى فحكان الربح الزائد عليه ربح مالم يضمن فلايصع اشراطه (وان شرطا ان يكون المشترى بينها ائلاً ا فالربح كذبك) لما قلناه (ولانجوز الشركة فى) تحصيل الاشياء المباحة مثل (الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد) وكل مياح لان الشركة متضعنة معنى الوكالة والتوكيل فى اخذ المباح باطل لان امرالموكل به غير صميح والوكيل علكه بغير امره فلا يصلح نائبا عنه (وما اصطاده كل واحد منهنا اواحتطبه) او احتشسه

(فهوله دون صاحبه) لتُوت الملك فى المباح بالاخذ فان اخذاه معا فهو بينهما تصفان لاستوائهما فى سبب الا تحقاق وان الحذه احدهما ولم يعمل الآخر شيئا فهو للعامل وان عمل احدهما واعانة الآخر بان جهله معه او حرسه له فللمين اجرمثله لا يجاوز به نصف عن ذلك عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محد بالناما بلغ (واذا اشتركا ولاحدهما بغل) مثلا (وللا خر راوية) وهى المزادة من ثلاثة جلود و اصلها بعير ﴿ وَلا عَمْلُهُ مِنْ اللهُ عَمْلُهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَمْلُهُ اللهُ عَمْلُهُ اللهُ ال

أفهو له دونالآخر) هذا اذا لم مخلطاه اما اذاخلطاه فهو ينهما على ماآنفقا عليه وان لم يتفقا على شي فالقول قول كل واحد منهما مع بمينه على دعوى الآخر الى تمام النصف وانخلطاه وباعاه فانكان ممايكال ويؤذن قسم الثمن علىقدر الكيل الذي اكملواحد منهما وانكان منغيرهما قسم على قيمة كل واحد منهما وان لم يعرف واحد منهما صدق كل واحد مهما في النصف فان ادعى اكثر من النصف لم يقبل الأبية لان البد تقضى التساوي فازعل احدهما واعانه الآخر بانحطب احدهما وشده الآخر حزما اوحمه فله احر مثله لابجاوزيه نصف ثمن ذلك عند ابي وسف وقال مجد له اجر مثله بالغا مابلغ واناعانه بنصيب الشباك ونحوه فلإيصيبا شيئا له قيمة كان له اجر مثله بالغا مابلغ الجاعا وانكان معهماكلب فأرسلاه جيعا على صيدكان مااصاب الكلب لصاحبه خاصة لانارسال غيرالمالك لايعتد به معارسال المالك وانكان لكل واحد مهاكل فأرسل كل واحد مهما كليه فأصابا صيداكان بيهما نصفين وان اصاب كلبكل واحد منهما صيدا على حدة كان له خاصة (فؤله وان اشتركا ولاحدهما. بغل والآخر راوية ليستقيا عليهما الماء علىانالكسب ينهما لم يصحمالشركةوالكسب كله للذى استقى وعليه اجر مثل الراوية انكان مساحب البغل وانكان مساحب الرواية فعليه اجرة مثل البغل) امافساد الشركة فلا تعقادها على احراز المباح وهو الماء واماوجوب الاعجرة فلانالمباح اذاصار ملكا للمستقى فقداستوفى ملكالنير وهو منفعة البغل والراوية بمقد فاسمد فيلزمه اجرته (قو له وكل شركة فاسدة فالربح ينهما على قدر المال وسطل شرط التفاضل) لان الربح فيه تابع المال فيقدر بقدره (فوء واذامات احد الشريكين اوارند ولحق بدار الحرب بطلت الشركة) لانها تضمن الوكالة والوكالة سطل بالموت وكذا باللحساق مدار الحرب مرتدا اذاقضي القاضي بلحاقه لاله عنزلة الموت ولازكل واحد من الشريكين نتصرف بالاذن والموت يقطع الاذن ولافرق بينمااذاعم الشريك بموت صاحبه اولم يعلم لانه عنل حكمي فانرجع المرتد مسلما بعد لحاقه قبل ان يقضىالقاضي بلحاقه لم سبطل الشركة وانكان رجوعه بعد ماقضي بلحاقه فلاشركة ينهما لاندلماقضي بلحاقه زالتاملاكه فانف ينحت الشركة فلاتمود الا بمقد جديد (فو ابه وليس لكل واحد من الشريكين ان يؤدى زكاة مال الآخر الاباذنه) لان ذلك ايس من جنس العجارة فلا علك التصرف فيها (قوله فاناذن كلواحد مهما لصاحبه ان يؤدي زكاته فاداها كلواحد مهما

مغرب (يستق علما الماء والكب بينهما لمتصع الشركة) لانعقادها على احراز المام وهو الماء (والكب) الحاصل (كله للذي استق) لانه مدل ما ملكه بالاحراز (وعليه مثل اجرالراويه ان كان) المستق (صاحب البغل وان كان) المستقى (صاحب الراوية فعليه اجر مثل الغل) لاستيفائه منافع ملكالغير وهواليفل اوالراوية بعقمد فاسد فيلزمه اجره (وكل شركة فاسدة فالرع فيهاعلى قدر المال و سطدل شرط التفامنل) لانالرع تابع للمال كالربع ولم يعدل عنه الاعند صحة التسمية ولم تصم الشركة فلم تصم التسمية (واذامات احد الشريكين اوارتد ولحق مدار الحرب) وحكم بلحقاقه لانه غنزلة الموت (بطات الشركة) لانها تتضمن الوكالة ولابدمنها لنحقق الشركة والوكالة

تبطل بالموت وكذا بالالتحاق مرتدا واذا بطلت الوكاة بطلت الشركة ولا فرق بين مااذا علم الشريك (فالثاني) عوته وردته او لم بعلم لانه عزل حكمي بخالف مااذا فسخ احد الشريكين الشركة حيث يتوقف على علم الآخر لانه عزل قصدى قيدنا بالحكم بلحقاقه لأ بلحقاقه لم تبطل الشركة (وليس او احدمن الشريكين أن يؤدى زكاة مال الآخر الاباذنه) لانه ليس من جنس التجارة (فان اذن كل واحدم مالصاحبه أن يؤدى) عنه (زكاته فادى كل

و، مد منهما) هلى التعاقب (فالثاني ضامن) لادائه غير المأمور به لانه مأمور باداء الزكاة والمؤدى لم يشع زكاة فصار عنالفا فيضمن سواه (علم بالاداء الاول او لم يعلم) لانه معزول حكمًا لفوات المحلودًا لايختلف بالعلم والحيل كالوكيل ببيع العبد اذا اعتقه الموكل هذا عند ابي حنيفه وقالا لايضمن اذا لم يعلم قالتصميح ورجم فى الاسرار دليل الامام واعتمده المحبوى والنسنى و غيرهما اه قيدنا ﴿ ٣٤٥﴾ بان الاداء على التعاقب لانه لواديا معا او حهل ضمن كل قصيب

صاحبه و تفاصا او رجع بازیادة

﴿ كتاب المشاربة ﴾

او ردها بعد الشركة لانها كالمقدمة للمضاربة لاشتمالها علما (المضاربة) لغة مشتقة من الضرب في الارش سمي به لان المضارب يسفق الريم بسعه وعله وشرطا (عقد) بابحياب و قبول (صلي الشركة) فالرع (عال من احد الشربكين و عل من الآخر) كما في بعض النح ولا مضاربة بدون ذاك لانها بشرط الريح لربالمال بضاعة وللمضارب قرضا وإذا كان المال منهما نكون شركة عقدوهي مشروعة للمباجة البها فان الناس بين غني بالمال غي عن النصرف فيه وبين مهند في التصرف صغر اليد عنه نست الحاجة الى شرع هذا النبوع من التصرف لينظم مصلحة النبي والزكي والفقير والغني و بعث النبي صلى الله عليه

فالثانى شامن علم باداء الاول اولم بسلم) وهذا هند ابى حنيفة وقالا لايضمن اذا لم يسلم وهذا اذا اديا على التعاقب اما اذا اديا معاضين كل واحدمنهما قصيب الآخر وعلى هذا الحلاف المأمور باداء الزكاة اذا قصدق على الفقير بعدما ادى الآمر بنفسه للها أنه مأمور بالتمليك من الفقير و قد اتى به فلا يضمن للموكل و هذا لان في وسسه التمليك لا وقوهه زكاة لتعلقه بنية الموكل وانحا بطلب منه ما في وسعه وصار كالمأمور بذبح دم الاحصار اذا ذبح بعد ما زال الاحصار وحج الآمر لم يضمن المأمور علم اولم يعلم ولابى حنيفة انه مأمور باداء الزكاة والمؤدى لم يقع زكاة فصار مخالف وهذا لان مقصود الآمر اخراج نفسه كن ههدة الواجب لان الظاهر انه لا يلتزم الضرر و هذا المقصود حصل بادائه و عرى اداء المأمور هنه فعار معزولا علم اولم يعلم لانه حرل حكمى

مروكتاب المفاربة كهه-

المضاربة في اللغة مشتقة من الضرب في الارض وهو السفر قال الله تعالى ﴿ و آخرون بضربون في الارض يبتغون من فضلالة ﴾ اى يسافرون لطلب رزقالة + وفي الشرع عبارة عن عقد بين اثنين يكون من احدهما المال و من الآخر التجارة فيه ويكون الرخ مينهما وركنها الابحاب والغبول وهوان يقول دفعت البك هذا المال مضاربة أو معاملة اوخذ هذا المال واعل فيه مضاربة على أن ما رزقالله من شي فهو بينسا نصفان فيقول المضارب قبلت او اخذت او رضيت (قول ورحه الله المضاربة عقد على الشركة عال من احد الشريكين وعل من الآخر) مراده الشركة في الربح ثم المضاربة تشمّل على أحكام مختلفة فاذا دفع الممال فهو امانة كالوديسة الى أن يعمل فيه لأن قبضه بامر مالكه فاذا اشترى 4 فهو وكالة لانه تصرف في مال الغير بامره فاذا ربح صار شريكا فاذا فسدت صارت اجارة لان الواجب فها اجر المثل فاذا غالف المضارب شرط رب المال فهو عزلة الغاصب فيكون المال مضمونا عليه و يكون الريح المشارب ولكنه لابطيب له عندهما وقال او يوسف بطيب له فاذا اراد رب المال أن بجمل المال مضمونًا على المنسارب فالحيلة في ذلك أن يقرضه المنسارب ويسلمه البه ويشسهد عليه ثم يأخذه منه مضاربة بالنصف او الشلاث ثم يدفعه الى المستقرض و يستمين به في العمل حتى!نه لوهلك في بده في القرض عليه واذا ربح ولم يهلك يكون الربح بينهما على الشرط كذًا في الخيندي فصارت للضارب خس مراتب هو في الانداء امين فاذا

وسلم والناس بباشرونه فقررهم هايه وتعاملت به السحابة رضىالله تعالى عنم هدايه وركنما العقد وحكمها ابداع اولا وتوكيل عند عمله وعصب ان خالف واجارة فاسدة ان فسدت فله اجر عمله بلا زيادة على المشروط وشرط محمًا غير واحد منها ما عبر عنه يتوله ـــ

تصرف فهو وكبل فاذا ربح فهو شريك فاذا فسدت فهو اجير فاذا غالف فهو فاصب (قول ولا بصم المنساربة الا بالمال الذي بينا ان الشركة تصم به) يسى انها لا تصبح الا بالدرام والدنانير فاما المنلوس فعسل الحنلاف الذي بيناه في الشركة و هو ان عند محمد نجوز المضاربة بها و عندهما لا نجوز و ان قال اقبض مالي على فلان من الدين واعل به مضاربة جاز اذا قبضه وعليه لانه اضاف المساربة الى المنبوش و ذك أمانة في بده وهو مفتضى المنساربين و أن قال أعل عمال عليك من الدين مضاربة لم يجز عند ابي حنيفة و ما اشتراه المضارب بذبك يكون له ربحمه و هليه خسارته ولا ببرأ من دين الطالب لان المديون لا يرأ من الدين الا يقبض الطالب او وكيله او باراته عن ذلك ولم يوجد واحد من هذه الوجوء فبتي الدين بحاله و لان عقد المضاربة يغتضي أن يكون رأس المال امانة في مده والدين يكون مضمونا عليه و ذلك منافهـا قال ابو بوسـف ومحمد تجوز المضاربة و بيرأ المضارب من الدين (فوله و من شرطها ان يكون الربح بينها مشاط لا يستمن احدهما منه دراهم مسماة) لان شرط ذلك يقطع الشركة لجواز ان لا يحصيل من الربح الا تلك الدراهم المسماة قال في شرحه أذا دفع الى رجل مالا مضاربة على ان مارزق الله فللضارب مائة درهم فالمضاربة فاسدة فال عل في هذا فريح اولم بربح فله اجرمثله وليسله منالربح شي لأنه استوفى عمله عند عقد فاســد بدل فاذا لم يسلم البه المدل رجع الى اجرة المثل كما في الاجارة قال أبو يوسف له أجر مثله لا بجاوز به المسمى و قال محدله الاجر بالفا ما بلغ ومن ابى يوسف آنه اذا لم يربح لااجرله لان المشاربة الفاسدة لانكون اقوى من الصحية ومعلوم أن المضارب في التحجية اذا لم ربح لم يستمق شيئا فني الفاسدة اولي و قال محمد له الاجر ربح اولم يرج لانها اذا فسدت صارت الجارة والاجارة بجب فيم ا الاجو رشح اولم يربح والمال في المضاربة الفاسدة غير مضمون بالمهلاك اعتبارا بالمضاربة العصمة كذا في الهداية و في الكرخي لا يضمن عند ابي حنيفة على اصله أن الاجير المشترك لا يضمن وعلى قولهما هوّ مضمون على اصلهما في تضمين الاجير المشترك والمضاربة الفاسدة فدصارت اجارة بدلالة وجوب الاجر فها والمضارب في حكم الاجير المشترك لانه لايستمني الاجر الا بالعمل (قوله ولابد أن يكون المال مسلما الى المضارب لابدارب المال فيه) أي لا بجوز أن يشترط العمل على رب المسال فان شرط عل رب المسال فسدت المضاربة لا نه عنم خلوص هـ المضارب ولا يمكن من التصرف وهذا يخلاف الاب او الوصى اذا دفسا مال البذم مضاربة وشرط علها حيث بجوز لانهما ليسبا عالكين للمال فصاراكالاجنبين لان لكل واحد منهما أن يأخذ مال الصغير مضاربة فان شرطا عل الصغير فسدت لانه هو الماك الحال والمكانب اذا شرط عل مولاه لم تنسبد المنسارية لأن المولى لا علك اكساب مكاتبه فهو فيا كالاجنبي (قوله فاذا صحت الضاربة مطلقة) اىغير مقيدة بالزمان والمكان والسلعة (فَوْلَه جاز للمنسارب ان يشزى و ببيع و يسسافر و ببضع

وقال بعه واعل مضاربة غنه او اقبض مالي على فلان و اعل مه مضاربة جاز لائه عقد سيل الاضافة من حيث انه توكيسل ولامانع من العمد بخلاف مااذا قال اعل بالدس الذي عندك حيث لايصح وتمامه في الهداله و منها قوله (ومن شرطها أن يكون الرجح) المشروط (يينهما مذاعا) عبث (لا يستمق احدهما منه) ای ال ع (دراهم معاة) لان ذلك بغطع الثركة بينمسا لاحمال أن لا محسل من الربح الاقدرما شرطه له كا مرومنها قوله (ولاله ان يكون الملك مسلما الى المضارب) لينكن من التصرف (و)مؤاان يكون (الابدارب المال فيه) بان لايشرط عل رب المال لانه يمنع خلوص يد المشارب و منها كون رأس المال معلوما بالتسمية او الاشاوة اله (فاذا محت المضاربة) باستيفاء شرائطها وكانت (مطلقة) غيرمقيدة نزمان او مکان او نوع (جاز المنارب البشرى وبيع) ننقد و نسيئة متعسارفة (ویسافر) را و محرا (و بينم

منه الاسترباح ولايتحصل الابالنجارة فينتظم العقد صنوف التجمارة وماهو من صنيع التجار والمذكور كلمه من صنيع التجار (وليسله) اى المضارب (انبدفع المالمضاربة) لانالشي لايتضمن مثله (الا) بالتنصيص عليه مثل (ان يأذن له رب المال في ذلك) مه او النفويض المطلق اليه بان نقول له اعل ترألك ولا علك الاقراض رلا الاستدانة وانقيل لداعل وأنك مالم منص عليهما (وان خصاله رب المال التصرف فيبلدبعينه اوفي سلعة بعينها لم بحزله) اي المضارب (ان يجماور ذلك) المين لان المضاربة تقبل التقييد لانها توكل وفي التخصيص فأندة فيتخصص فاناشتري غير الممين اوفى غيرالبلد المعين كان ضامنا للمال وكان المشترىله وله رمحه وان خرج بالمال لبلد غير الممين ثمرده الحالبلد المدين قبل ان يشترى برى من الضمان ورجع المال مضاربةعلى حاله لقائه في مده بالعقد السابق وكذا لوعاد فيالعض اعتبارا للعزء

ويودع ويوكل) لاطلاق العقد ولان المقصود منها الاسترباح وهولا يحصل الابالتجارة فينتظم ماهو منصنع التجار والتوكيل والابضاع وألا يداع من صنعهم وعادتهم ولان له ان يستأجر في المال بموض فاذا ابضع حصل المال بغير عوض فهو اولى وله ان يستأجر من يعمل معه من الاجر لانه قد لايقدر على العمل بنفسه وله ان يستأجر بيتا يحفظ فيه المتاع لانه لايتوصل الى حفظه الابذلك وله ان يستأجر الدواب لحمله لانالريح محصل بنقل المتاع منموضعالى موضع واماالمسافرة بالمال في المضاربة المطلقة فان المشهور ان له ذلك في بر اوبحر وله ان يَجْر في جيع التجاراتوعن ابي يوسف ليس لد أن يسافر بالمال في المضاربة المطلقة في ر أوبحر الاباذن صاحب المالوأكن له ان يخرج به الى موضع يقــدر على الرجوع منه الى اهله فى ليلته فيبيت ممهم لان السفر بالمال فيدخطر فلآيجوز الاباذن المالك • و«قوله ويسافر بالمال» وقدييناء وينفق على نفسه في السفر دون الحضر من رأس المال فان اتفق من المال في الحضر ضمن ونفقة طمامه وشرابه وكسوته وركوبه وعلف الدواب التي يركبها فىسفره ويتصرف عليها في حوايجهوغسل الثياب ودهن السراج وفراش بنام عليه وشراء دابة للركوب واستيجارها لان هذه الاشسياء لابد منها وأما الدواء والحجامة والفصد والادهان والاحتضاب ومايرجم الى اصلاح إلبدن فهو فيماله دون مال المضاربة وفي الكرخي الدهن في مال نفسد عندهما وقال مجد في مال المضاربة كالطعام والشراب واماالفاكهة فالمعاد منها يجرى مجرى الطعمام والادام واما اللحم فقال ابويوسنف له ان يأكل منــه كماكان يأكل في العــادة و اذا رجع المسافر الى مصر. ومعه من الثياب الذي اكتساها ومن الطعام الذي اشتراه النفقة شيُّ رده في مال المضاربة (فوله وليس أن مدفع المال مضار بة الا أن يأذن له رب المال في ذلك) أو يقول له أعمل برأيك لان الشيُّ لا يتضمن مثله لتساويهما في القوة فلابد من التنصيف عليه او التفويض المطلق اليه كما في التوكيل فان الوكيل ليس له ان يوكل غيره الا اذا قيسل له اعمل برأيك بخلاف الايداع والابضاع لاندونه فيتضمنه وبخلاف الاقراض حيث لاعلكه وان قيل له اعمل بوأيك لانه ليس من صنيع النجار بلهو تبرع كالعبة والصدقة اما الدفع مضاربة في قوله اعمل برأيك فهو من صنيع النجار (فوالد وان خص له رب المال التصرف في بلد بمينه اوفى سلمة بمينها لم يجز له ان يتجاوز ذلك) لانه توكيــل فيتخصص وكذا ليس له أن يدفعه بضاعة الى من يخرجها من تلك البلد لانه لا علك الاخراج بنفسه فلايملك تفويضه الى غيره فان خرج الى غير البلد ودفع المال الى من اخرحه لايكون مضمونا عليه عجرد الاخراج حتى يشتري به خارج البلد فان هلك المال قبل التصرف فلاضمان عليه وكذا لواعاده الى البلد عادة المضاربة كماكانت على شرطها واناشتري به قبل الموض صارمخالفاضامنا وبكون ذلك له لانه تصرف بغير اذن صاحب المال فيكون له ربحه وعليه وضيعته ولايطيب لهالرج عندهماخلافا

لابي بوسف وان اشترى ببعضة واعاد بقيته الىالبلد ضمن تدر مااشترى بدولايضمن قدر مالماد والفاظ التحصيص والتقييد أن يقول خذ هذا مضاربة بالنصف على أن تعمل بد في الكوفة او فاعل بد في الكوفة اما اذا قال واعل بد في الكوفة بالواو لايكون تقيدا ولد أن يعمل فيها وفي غيرها لان الواو حرف عطف ومشورة وليس من حروف الشرط (فو له وكذلك اذا وقت المضاربة مدة معاومة بعينها جاز وبطل العقد عضيها) لانهـا توكيل فتــوقت عا وقته واذا اختلفـا فيالعموم والخصوص فالقسول قول من يدعى العموم ولو قال اعمل مه في سسوق الكوفة فعمل في الكوفة فيغير سوقها جاز وان قال لاتعمل الا في سوق الكوفة فعمل في غير ســوقها فهو مخالف ویکون ما اشتراء لنفسه وان قال علی ان تشتری من فلان او تبیع منه صم التقييد وليس له ان يتعداء لان في هــذا التقييد فائدة وهو الثقة بفلان في معاملة (فوله وليس للمنسارب ان يشترى اب رب المال ولا ابنه ولا منينتي عليه) بقرابة او غيرهما مثل ان محلف ربالمال على عبد لانالمضاربة اذن في التصرف الذي يحصل به الربح وذلك بالتصرف فيسه مرة بعد اخرى و بدخولهم في ملك ربالمال يستقون فلا يصم تصرفه فيهم وكذا ليس له أن يشترى من قد ولدت من رب المال لانها تصير أم ولد لرب المال فلا يقدر على سعها وكذا ليس له أن يشتري خرا ولا جلودالميتة فان فعل ضمن (فوالد فان اشتراهم كان مشتريا لنفسه دون المضاربة) لانالشراء منى وجد نفاذا علىالمشترى نفذ عليه ولو اشترى شيئا شراء فاسدا بما يملك اذا قبض فليس بمخالف لانالاذن فيالشراء عام في الصميم والفاسد وذلك ماعكن سعه بعدقيضه (فو له فان كان المال رع فليس له أن يشترى من يعتق علىنفسه) لاندينتق عليه نصيبه ويفسدنصيب ربالمال وينتق على الخلاف المعروف فيمنع التصرف (قو الد قان اشتراهم ضمن مال المضاربة) لأنه يصير مشتريا لنفسه فيضمن بالنقد من مال المضاربة (فو له فان لم يكن في المال ربح جاز أن يشتريم) لاند لا مانع من التصرف اذلا شركة فيه ولانه يقدر على بيمهم بحكم المغسارية (فو إله فأن زادت قيمتهم عتق نصيبه منهم ولم يضمن ربالمال شيئا) لانه لاصنع من جهته في زيادة القيمة ولا في تملكه الزيادة لان هذا شيُّ ثبت من طريق الحكم فمساركا اذا ورثه مع غيره ويكون ولاؤه بينهما على قدر الملك عند ابى حنيفة وعندهماعتق كله وولاؤه للمضارب ويسى فىرأسالمال وحصة رب المال منالرع (فه له ويسمى المتق في قدر نصيبه منه) لان ذلك القدر قد سلم له بالعتق فوجب علمه ضمان قيته وان كان الذي دفع المال امرأة فاشترىبه المضارب زوجها صمالشراء وبطل الشكاح لانه قد دخل في ملكها بالشراء ولو اشترى المضارب عبدا وفيه فضل على رأس المال نحو ان يكون رأس المال الفا فاشترى به عبدا يسساوى الفين ظهر للمضارب فيه نصيب وهو ربع العبد وذلك نصف الربح حتى ان المضارب لو اعتقه

مذهبي عضى الوقت (وليس للمضارب ان بشترى اب رب المال ولاابنه ولامن يستق علمه) ايعلي رب المال لأن عقد المضاربة ومنع لتمصيل الرع وهو اعايكون بشراء ماعكن سعه وهذا ليسكفلك (فأن اشتراهم كان مشتريا لانهسه دون المضاربة) لأن الشراء متى وجد نفساذا على المشترى نفذ عله كالوكل بالشراء اذاخالف (وان كان في المال رع قليسله) اي المسارب لأنه يمتق عليه نصيبه وشد نميب رب المال (فان اشتراهم ضمن مال المضاربة) لأنه يصير مشتريا لنفسه فيضمن بالنقد منمال المضاربة (وان لميكن في المال رع جاز ان يشتريهم) لائه لامانم من التصرف اذلا شركة فه لمتق علمه (فان زادت قيمم) بعدالشراء (عنق نميده منهم) للكه بعض قرب (ولم يضمن لرب المال شيئا) لانه لاصنع من حهته فيزيادة القيمة ولا فيملكه الزيادة لان هذاشي شبت منطريق الحكم فصار كااذا ورثه مع غيره (ويسى المعتق لرب المال في قيمة نصيبه) اى رب المال (منه) اى المعتق لاحتباس ماليته (نفذ)

عنده (واذادفع المضارب المال) لآخر (مضاربة ولم يأذن لهرب المال فى ذلك لم يضمن) المضارب الاول (بالدفع) الى المضارب النانى (ولا يتصرف المضارب على ١٣٧٩ ﴾ الثانى) من غيران يرع بل (حقى يرع) لا نه مالم يرع بمنزلة الوكيل

وللمضارب التوكيل (فاذا رع) المضارب الشاني (ضمن المضارب الأول المال لرب المال) قال في الهداية وهنذا رواية الحسن عن ابي حنيفة وقالا اذاعل به ضمن رع اولم برع وهو ظاهر الرواية قال الاسبعابي قال صاحب الكتاب ضمن المضارب الاول والمشهور من المذهب ان رب المال بالخيار انشاء ضمن الاول و أن شباء ضمن الشاني في تولهم جيما الم تعجيم (واذا دفع) رب المال (اليه) المال (مضاربة بالنسف و اذن له ان مدفعها) الى غيره (مضاربة فدفعها) المضارب الىغيره (بالثلث) جاز لوجـود الاذن من المالك (فانكان رب المال قال له) في اشتراط الرع (على انمارزق الله تعالى) أوماكان من فضل فهو (بيننا نصفان فارب المال نصف الرع) علابشرطه (وللمضارب الشاني ثلث الرع) لانه المشروط له وللمسارب (وللاول) الباقي وهو

نفذ عتقه في ربمه وان اعتقه ربالمال نفذ عتقه في ثلاثة ارباعه ولو لم يكن في قيمة العبد فضل على رأسالمال فليس للمضارب فيهنصيب حتى او اعتقهلايمتق واناعتقه ربالمال عتق وصار مستوفيا لرأسماله وان اشترى المضارب عال المضاربة عبدين قيمة كل واحد منهما مثل رأس المال فانكل واحد منهما يكون مشغولا برأس المال ولا يظهر المضارب فيـــه نصيب حتى ان المضارب لو اعتقهما معا او متفرقا لاسفذ عتقه في واحد منهما وان اعتقهما ربالمال نظرت ان اعتقهما مما عتقا حيما ويضمن للمنارب خسمائة موسراكان او مسرا وولاؤهما جيما لربالمال لانه اتلف على المضارب نصيبه منالرع وهو خسمائة فكان ذلك ضمان الاتلاف فيضمن موسرا كان او مسرا وان اعتقهما متفرقا فانالعبد الاول يعتق كله وبصير مستوفيا لرأس المال ويتمين الىبد الآخر للرع فاذا اعتقمه نفذ عتقه فينصفه وبكون حكمه كحكم عبد بين شريكين اعتقه احدهما (فو اله واذا دفع المضار بالملل مضاربة ولم يأذناله ربالمال) فيذنك اى لم يقل له اعل برأيك (لم يضمن بالدفع ولا يتصرف المضارب الثانى حتى يربح فاذا ربح ضمن المضارب الاول لرب المال) وهذه رواية الحسن عن الى حنيفة وقال ابو بوسف ومجد اذا عل به ضمن رع اولم يرع وهو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وقال زفر يضمن بالدفع عمل او لم يعمل ثم ذكر في الكتباب يضمن الاول ولم يذكر الثانى فقيل ينبني ان لايضمن الثاني عند أبي حنيفة وعندهما يضمن بناء على اختلافهم في مودع المودع وقيل ربالمبال بالخيار انشاء ضمنالاول او الثاني أجاعاً وهو المشهور وهذا ظاهر عنسدهما وكذا عنده والفرق له بين هذه وبين مودعالمودع انالمودع الثانى يقبض لمنفعة الاول فلا يكون صامنا وهنسا يعمل المضارب الثاني لنفع نفسه فجاز أن يكون صامنا ثم أن ضمن الاول صحت المضاربة بينالاول والثاني لأنه ملكه بالضمان من حين خالف بالدفع الى غير. فعسار كما اذا دفع مال نفسه وان ضمن الناني رجم علىالاول عا ضمن لانه عامل له ويصم المضاربة والرع بينهما علىماشر طا لانقرار الضمان على الاول فكا نه ضمنه ابتداء وبطيب الربح للثاني ولايطيب للاول لانالثاني يستمقد بممله ولإ خبث فيالعمل والاول بستعقد بملكه المستند باداء الضمان وهو لايعرى عن نوع خبث (نخو له فاذا دفعاليه المال مضاربة بالنصف وقد اذن له ان مدفعه مضاربة فدفعه بالثلث فان كان رب المال قال له على أن مارزقالله بيننا نصفان فلرب المال نصف الربح وللمضارب الثاني ثلث الربح وللمضارب الاول السدس) لان الدفع الى الثانى مضاربة قد صمح اوجود الاس به من جهة المالك وربالمال شرط لنفسه نصف جيع ما رزقالله فلم يبق للاول الا النصف وقد جمل من ذلك بقدر ثلث الجيم للثاني فلم يبق له الا السدس (قوله وانكان

(السدس)لانربالمال شرط لنفسه نصف جيع مارزق الله تعالى فلم ببق للاول الاالنصف فينصرف تصرفه الى نصيبه وتدجيل منذلك بقدر ثلث الجميع للثانى فيأخذ، فلم يبق للاول الا السدس (وان كان قال) رب المال للمضارب الاول

قال على ان مارزقكالله بيننا نصفان فللمضارب الثانى الثاث وما بق بين رب المال والمضارب الاول نصفان) لانه فوض اليه التصرف وجعل لنفسه نصف مارزق الله الاول وقدرزقه الله الثلثين فيكون بينهما مخلاف الاول الدجمل لنفسه هناك نصف جيم الربح فافترقا والوكان قالله فما ربحت منشي فييني وبينك نصفان وقددفع الىغيره بالنصف وللثاني النصف والساقي بينالاول وربالمال لان الاول شرط للشائي نصف الربح وذلك مفوض اليد من جهة رب المال فيستمقد وقد جمل رب المال لنفسه نصف مارع الاول ولم يرع الاالنصف فيكون بينهما (فو له وان قال له على ان مارزق الله من شيُّ فلي نصفه و دفع المال مضاربة بالنصف فللثاني نصف الربح ولرب المال نصف الربح ولاشي ملمضارب الاول) وكذا اذا قال له فاكان من فضل فبيني وبينك نصفان وذلك لانه جعل لنفســه مطلق الفضل فيكون للثاني النصــف بالشرط ويخرج الاول بنير شي (فوله فان شرط المضارب الاول للشاني ثلثي الرع فلرب المال النصف وللمضارب الثاني النصف ويضمن المضارب الاول للثانى سدس الربح في ماله) لانه شرط للشاني شيشًا هومستمق لرب المال فلم ينفذ في حقه لكن التسمية في نفسها محيمة لكون السمى صحيحا في عقد علك فيلزمه الوفاء مد واو قال رب المال للمضارب اعل بهــذا المال على أن مارزق الله من شيُّ فلك ثلثه ولميدى ثلثه فهمو حائز والثلثمان لرب المال سواء كان على العبد دين اولا اذا لم يشترط على العبد وأن شرط عمله كان ماشرط للعبدان كان عليه دين عند ابي حنفة لان من اصله أنه أذاكان على العبد دين لم يستحق المولى كسبه وقال ابويوسف ومجد ماشرط له فهو لمولاه سواء كان عايه دين اولم يكن وان قال له اعل بهذا المال على ان مارزق الله من شيٌّ فلك ثلثه ولمبدك ثلثه ولى ثلثه فهو جائز والثلثان للمضارب والثلث لرب المال وهذا على وجهين ان لم يكن على العبد دين فالمشروط له مشروط للمضارب وان كان مديونا ان شرط عمله جاز عند ابي حنفة ويكون ذلك للعد لان المضارب لا علك كسبه اذاكان مدسونا عندا بي حنيفة وان لم يشترط عله فهو لرب المال لان الربح لايستمق الا بالعمل وذلك غيرمشروط عليه فلا يكون له منه شي ويكون لرب المال لانه كالمسكوت عنه فيستحقه برأس مالهوقال الولوسف ومجد يكون للمضارب لأنه علك كسب عبده وأن كان مدلومًا يمني فيما اذا شرط عله وان شرط الثلث لان المضارب اولزوجته فالمضاربة جائزة وماشرط الهما فهو لرب المال لان ابن المضارب وزوجته لايستمقــان الربح من غير عمل ولا مال فصار المشروط لهما كالمسكوت عند وما سكت عند من الربح استحقد رب المال برأس ماله وان اعطاه المال على ان الرع كله للمضارب فهوقرض فيكون للمضارب ربحه وانقال على أن ربحه لى فهو بضاعة وأن قال خدهدا المال على أن لك نصف الربح اوثلثه ولم يزد على هذا فالمضاربة جائزة وللمضارب ماشرط له والباقى لرب

(ومابتي) وهو الثلثان (بين رب المال والمضارب الأول نصفان) لأنه فوض المه التصرف وجمل لنفسه نصف مارزق الاول وقد رزق الاول النائين فيكون بينهما (فان) كان (قال على انمارزق الله تسالى فلى نصفه) اوماكان من فضل فيني و بينك نعسفان (فدفع المال الى آخر مضاربة بالنصف فلاثاني نسف الرع) لاند المشروطلة (ولرب المال النصف ولاشي للضارب الاول) لانه شرط للثاني النصف فيستمقه وقد جمل رب المال لنفسه نصف مطاق الرع فإسق للاول شئ (فان)كان (شرط)المضارب الاول (للمشاربالثاني ثلثى الربع فارب المال نصف الرع) لمام (وللضارب الثاني) الباقىوهو (نصفالر ع ويضمن المضارب الاول للضارب الشائي سدس الربح) اى مثله (في ماله) لانه شرط للثاني شيئا هو مستمق لرب المال فإينفذ فيحقه لمافيه من الابطال والشمية فيلفسها صحعة فيلزم الوفاء باداء المثــل

المضاربة) لانها توكيل على مامر وموت الموكل اوالوكل سطل الوكالة (وان ارتد رب المال عن الاسلام) والعياذ بالله تمالى (ولحق مدار الحرب) وحكم بلحـوقه (بطلت المضاربة) ايضا لزوال ملكه وانتقاله اورثته فكان كالموت ومالم يحكم بلحوقه فهى موقوفة فان رجع مسليا لم تبطل قيد برب المال لانه لوكان المضارب هو المرتد فالمضاربة على حالها لانعسارته صحيحه ولا توقف في ملك رب المال (وانعزل رب المال المضارب) عن المضاربة (ولم يعلم) المضارب (بعزله) ای عن ل نفسه (حتى اشترى وباع فتصرفه) الصادرقبل الم (جائز) لاندو كلمن جهتدوعن ل الوكل قصدا بتوتفعلي علمه (وانعلم بعزله والمال عروض) هوهنا ماكان خلاف جنس رأسالمال فالدراهم والدنانير هنسا حنسان (فله ان بيمها ولاعنمه العزل من ذلك) اليم لازله حقا في الربح ولايظهر ذلك الابالنق فيثبتله حقالبهم ليظهر

المال وان قال خذه على ان لى نصف الرع ولم يزد على هذا فالاستحسان انها جائزة ويكون للمضارب النصف وان قال على أن نصف الريح لى ولك ثلثه ولم يزد على هذا فالثلث للمضارب والباقى لرب المال وان قال على أن مارزق الله بيننا فهوجائز لان البين كلة للقسمة وهو يقتضي المساواة فيكون الرع بينهما نصفين وان قال على اننا شريكان فيالربح جاز ويكون بينهما نصفين لأن الشركة تقتضي المساواة قالىالله تمالى ﴿ فَهُم شَرَكَاء فِي الثَّلْثُ ﴾ وان قال المضارب على ان لك شركاء في الربح جاز عند ابي يوسف والريح بينهما نصفان لان الشرك مشتق من الشركة والشركة تقتضى المساواة وقال مجد المضاربة فاسدة لان الشرك عبارة عن النصيب وهومجهول مسئلة ﴾ اذا اشترى المضارب جارية من مال المضاربة فليس لرب المال ان يطأها سواءكان فىالمال ربح املا لانه اذاكان فيه ربح فهىمشتركة ووط المشتركة لابجوز وان لم يكن فيه ربح فللمضارب حق يشبه الملك الاترى ان رب المال اومات كان للمضاربان ببيعهافاشبهت الجارية المشتركة (فواله واذا مات رب المال اوالمضارب بطلت المضاربة) اما عوت المضارب فلان عقد المضاربة عقد له دون غيره فاشه الوكالة وموت الوكيل يبطل الوكالة واما موت رب المال فلان المضاربة تصرف بالاذن و الموت يزيل الاذن ولان المضاربة توكيــل و موت الموكل يبطل الوكالة (فوله فان ارتد رب المال عن الاسلام اولحق مدار الحرب بطلت المضاربة) هذا على وجهين ان حكم الحاكم بلحاقه بطلت من يوم ارتد لانه بذلك تزول املاكه وتنتقل الى ورثته فصار كوته وان لم محكم بلحاقه فهي موقوفة ان رجع الى دار الاسلام مسلما جازت المضاربة ولم تبطل وانكان المضارب قد اشترى بالمال عرضا فارتد رب المال بعد ذلك ولحق بدار الحرب فبيع المضارب لذلك العرض جائز لانه لومات في هذه الحالة لم ينعزل فلا ينعزل بردنه قبل الحكم بلحاقه و الاصل ان ملك المرتد موقوف عند ابي حنيفة فتصرفه كذلك وعندهما الردة لاتؤثر في حكم الاملاك فتصرف المضارب في حال ردة رب المال جائز فان مات رب المال اوقتل اولحق وحكم بلحاقه بطلت ايضا عندهما لان هذه الاسباب تزيل الاملاك عندهما ايضاوان كان المضارب هو المرتد فالمضاربة على حالها فى قولهم جيما فان مات المضارب اوقتل اولحق بدارالحرب وحكم بلحاقه بطلت المضاربة لانهذه الاشياء كالموت واماالمرأة فارتدادها وغيرار تداها سواء اجاءاسواء كانتهى صاحبةالمال اوالمضاربة الاان تموت اوتلحق بدارالحرب فيمكم بلحاقهالانردتها لاتؤثر فياملاكها فكذا لاتؤثر فيتصرفها (فو له واذا عزل رب المال المضارب فلم يعلم بعزله حتى اشترى وباع فتصرفه جائز) لانه وكيل من جهته وعزل الوكيل قصدا يتوقف على علمه (فوله وان علم بدرله والمال عروض فلمان يبيعها ولايمنعه المزل عنذلك) لان المضاربة قد تمت بألشراء وصحت فلا مجوز له العزل بعد ذلك لانحقه قدثبت فيالريح وأعايظهربالقسمة وهي

بدلك (ثم لا يجوز) له (ان يشترى تمنهاشيئا آخر)لان المزل العالم يعمل والمال عروض ضرورة معرفة رأس المال وقد الدفعت بصيرورته نقدا فعمل المزل (وان عزله ورأس المال دراهم او دنانير قدنضت) اى تحولت عينا بعد ان كانت متاعا صحاح (فليس الدان يتصرف فيها) لما قال في الهداية وهذا الذي ذكره اذا كان من جنس رأس المال فان لم يكن بان كان دراهم ورأس المال دنانير او على المكس له ان يبيها بجنس رأس المال استحسانا لان الربح لا يظهر الابه وصار كالمروض اه وقد اشرنا اليه (واذا افترقا وفي المال ديون و) كان (قدر ع المضارب فيه) ﴿ ١٣٨٢ ﴾ إلى المال (اجبره الحاكم على اقتضاه

تبتني على رأس/لمال واتما ينض بالبيع (قول مُملايجوز ان يشتري بمُنها شيئا آخر) يهني العروض اذا باعها لانها قد صارت نقدا ﴿ قُولِهِ وَانْعَنَّلَهُ وَرَأْسِ المال دراهم او دنانير قدنضت فليس له ان متصرف فيهما) هذا اذاكان من جنس رأس المال اما اذا كان رأس المال دنانير والذي نض له دراهم أو على العكس فله أن يبيعها بجنس رأس المال استحسانًا لأن الربح لايظهر الابه كذا في الهداية (قوله واذا افترقا وفى المال ديون وقد ربح المضارب فيه اجبره الحاكم على قضاء الديون) لانه عنزلة الاحير لان الربح له كالاجرة ولان عمله حصل بعوض فيجبرعلي أتمامه كالاجير (فو ابر وان لم يكن في المال ربح لم يلزمه الاقتضاء) لانه وكيل محض وهو متبرع والمتبرع لانجـبر على ايفـاء ماتبرع به ولان الديون ملك لرب المـال ولاحظ له فيهما فلا يجبر (فو له ويقال له وكل رب المال في الاقتضاء) لان حقوق المقد الى العاقد فلابد من توكيله كى لايضيع حقه وفي الجامع الصغير يقسال له احل مكان قوله وكل والمراد منـــه الوكالة للناسبة بين الوكالة والحوالة فان معنى الحوالة نقل الدىن من ذمة الى ذمة وممنى الوكالة نقل ولاية التصرف فاستعار لفظ الحوالة للوكالة والذى يبيع بالاجركالسمسار والبياع بالاجر يجبران على الاقتضاء لانهمسا يمملان بالاجر فكان الاجر لهما مدلعلهما (فوله وماهلك منمال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال) لان الربع تبع لرأس المال وصرف الهلاك الى ماهو التبع اولى كما يصرف الهلاك الىالمفو في الزكاة (فو له وان زاد الهالك على الربح فلا ضمان على المضارب) لان مال المضاربة مقبوض على وجه الامانة فعسار كالوديمة ويقبل قوله في هلاكه و ان لم يعلم ذلك كايقبل في الوديمة وسواء كانت المضاربة صحيحة اوفاسدة فهي امانة عند الىحنيفة وعندهما كانت فاسدة فالمال مضمون (فو له فان كانا اقتسما الربح والمضاربة بحالها ثم هلك المال اوبعضه تراد الربح حتى يستوفى رب المال رأس ماله) لان قسمة الربح لاتصيم قبل استيفاء رأس المال لانه هو الاصل وهذا بناء عليه وتبع له (قوله فان فضل شي م) اى عن رأس المال (كان بينهما) لانه ربح (فو له وان نقص عنرأس المال فلا ضمان على المضارب) لانه امين (قو له وانكانا اقتاء الربح) الاول و (فسخا المضاربة ثم عقداهـــا وهلك المال) اوبعضه (لم يترادا الربح الاول) لانالمضاربة الاولى قد تمت وانفصلت والثانية عقد جديد فهـ لاك المال في الثاني لايوجب انتفاض الاول كما اذا دنع البـ هـ

الدون)لاله عنزادالاحير فان الرع كالاجرله (وان لم يكن له) في المال (رع لم يلزمه الاقتضاء) لأنه وكيل محض وهونتبرع والمتبرع لابجبر على ابفاء ماتبرع به) (و) لكن (يقال له) اى للمنارب (وكلرب المال في الاقتضاء) لإن حقوق الىقد تتعلق بالعاقد والمالك ليسبعاقد فلا يتمكن من الطاب الا بتوكيله فيؤمر بالتوكيل كيلاينسيعحقه (وماهلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال) لان الرع اسم للزيادة على رأس المال فلايد من تسين رأس المال حتى تظهر الزيادة (واذازاد الهالك على الربح فلا شمان على المضارب فيه) لانه امين (وان كامًا) اى المضاربان (قداقتعما الرع و) بقيت (المضاربة محالها) اي لم تفسخ (ثم هلك المال) كله (اوبعضه ترادا الرع حتى يستوفى رب المال

رأس المال) لان قسمة الربح قبل استيفاه رأس المال لا يصمح لا نه هو الاصل فاذا هلك ما في يد المتضارب امانة (مال) شين ان ما اخذاه من رأس المال فوجب رده (فان نفضل شئ) بعد استيفاه رأس المال (كان بينهما) لانه ربح (وان عجز) الربح المردود اى نقص (عن) اكمال (رأس المال لم يضمن المضارب) لمام من انه امين (وانكانا قد اقد عا الربح وضما المضاربة) الاولى والمال في يد المضارب (ثم عقداها) ثانيا (فهلك المال لم يترادا الربح الاولى) لان الاولى

مال آخر (عو ايم و بجوز للمضارب ان يبيع بالنقد والنسيئة) لانه من صنع النجسار وهذا اذا باع الم الم معاد اما اذا كان الى اجل لا يبيم التجار اليـ ولا هو معاد لم يجز لان الامر العام ينصرف الى المعروف بين النـاس والهذا كان له ان يشــترى دابة للركوب وليسله ان يشترى سفينة للركوب وله ان يستكريها اعتبارا لعادةالنجار وله ان يأذن لعبد المضاربة في التجارة في الرواية المشهورة لأنه من صنع التجار ولوباع آخر الثمن جاز بالاجاع اما عنــدهما فلان الوكيل يملك ذلك فالمنسارب اولى لانه أقوى منه تصرفا وأما عند أبي وسف فانه يملك الأقالة ثم البيع بالنسأ بخلاف الوكيل فانه لاعلك الاقالة بمعنى ان الوكيل عندهما علك الاقالة وتأخير الثمن الا أنهمما قالا في الوكيل اذا آخر الثمن ضمن والمضارب لايضمن لان المضارب علك أن يستقيل ثم ببيع بنسيئة فكذلك علك ان يؤخذ ابتداء ولا يضمن و الوكيل لاعلك ان يقايل ثم يبيع بالنسأ فاذا آخرضمن واما ابو يوسف فقال لايجوز تأخيرالوكيل ويجوز أخير المضارب لماذكرنا وان احتال المضارب بالثمن على رجل والمحال عليه ايسر اواعسر فهو جائز لان الحوالة منعادة النجار لانهم زعا تمكنوا من الاقتضاء من المحال عليمه اكثر مما تمكنون مناقتضاء المحيل وليس هذا كالوصى اذا احتال بمال اليتيم فأنه يعتبر فيه الاصلح لان تصرفه مقيد بشرط النظر فان كان ذلك اصلح جاز والا لم يجز لان الومى يتصرف لليتيم على وجه الاحتياط فالا احتياط فيسه لايجوز وتصرف المضارب على عادة التجار فا اعتادوه جاز وان قال رب المال للمضارب لأتبع الا بالنقد لم يكن له ان يبيع الا بالنقد لان المضاربة يدخلها النممسيص وله فىذلك منفعة وهو تجيل الملل فان امره ان يبيع بالنسيئة فله ان يبيع بالنقد والنسيئة لان بالنقسد خيرا له وان نهاه عنه كالو وكل رجلا ان بييم له عبداً بالف ولا تبيمـ باكثر من ذلك كان له أن بيعه بالف و يما زاد عليه (قو له ولا بزوج عبدا ولا أمة منمال المضاربة) اما العبد فأنه يلزمه دين تعلق بالمضاربة من غير عوض واما الامة فقال ابوحنيفة ومحمد لايزوجهما لان النكاح ليس من النجارة بدليل ان المأذونة لاتملك تزويج نفسها وقال ابويوسف له ان يزوج الامة لان في تزوجها تحصيل عوض وهو المهر فصار كالبيع ولان فى تزوجهـا سقوط نفقتها عن المولى وليس للمضارب ان يكاتب لان الكتابة ليست من التجارة

一一後によりに

الوكالة فى اللغة هى الحفظ ومنه قولهم «حسبتا الله ونع الوكيل» اى ونع الحافظ ، وفى الشرع عبارة عن اقامة الغير مقامه فى تصرف معلوم (فو له رجدالله كل عقد جاز ان يمقده الانسان لنفسه جاز ان يوكل به) لان الانسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه فيمتاج الى توكيل غيره ومدى قوله جاز ان يعقده لنفسد اى باهلية نفسه مستبدا به

يمقده الانسان بنفسه جازان يوكل به غيره) لانه ربما قد يجيز عن المباشرة بنفسه على اعتبار به ش الاحوال فيحتاح ان يوكل

لانهامن صنيع التجار قيدنا بالمتمارفة لانه اذا باع الى اجل غير متعارف لايصيم لان له الامراامام المروف بين الناس (ولايزوج عدا) اتفاقا (ولاامة) عندابي حنيفة ومجد (من مال المضاربة) لانه ليس بتجارة والمقمد لايتضمن الاالتوكل بالتعارة اوماهو من ضرورياتها والنزويج لبس كذلك وقاس ابو يوسف تزويج الامة على أحارتها بأنه من باب الاكتساب لأنه ليستفيد به المهر وسقوط النفقية قال فى التصميم والمعتمد قولهما عند الكل كااعتمده المحبوبي والنسني والموصلي وغيرهماه فوتقد كاذاعل المضارب في المصر فنفقته في ماله وان سافر فطمامه وشرابه وكسوته وركوبه في مال المضاربة هدايه

﴿ كتاب الوكالة ﴾

وجه المناسبة بينها وبين المضاربة ظاهرلان الوكالة من احكامهاوهي لغة اسم وشرعا اقامة الغير مقسام نفسه في تصرف معلوم جوهره وقد صد المصنف بضابط ما اصمف عاد كيل فقال (كل عقد حاذ ان غيره فيكون بسبيل منه دفعا لحاجته (ويجوز التو ديل بالخصومة) من غيراستيفاه (في سائر الحقوق و)كذا (باثباتها) اى اثبات سائر الحقوق تمكينا لهمن استيفاه حقوقه قال الاسبيجابي وهذا قول ابي حنيفة وقال ابويوسف لايجوز في اثبات الحد والقصاص والخصومة فيه وقول محد مضطرب والاظهرانه مع ابي حنيفة والصحيح قولهما تصحيح (ويجوز التوكيل) ايضا (بالاستيفاء) والايفاء لسائر الحقوق (الافي الحدود والقصاص فان الوكالة من المحكم المتيفاة المع فيهة الوكل

وحذا لدفع نقص الوكيل لانه لاعلك التوكيل وأعالم يقل كل فعل جاز ان يفعله احترازا عن مالا يدخل تحت العقود وهو مايفعله مثل استيفاء القصاص فانه بجوز ان يفعله بنفســـه ولايجوز ان يوكل به مع غيبته ثم الوكالة لاتصم الا باللفظ الذي يثبت به الوكالة من قوله وكلتك ببيع عبـدى هذا أوبشراء كذا وعن إلى يوسف اذا قال احببت ان تبيع عبـدى هذا اورضيت اوشــئت او اردت فهو توكيل ولو قال لا أنهاك عن طلاق أمرأني لايكون هذا توكيلا حتى لوطلقها لايقع كذا في النهاية (فولد ويجوز التوكيل بالخصومة) اي بالدعوى الصيحة اوبالجواب الصريح (فولد في سائر الحقوق واثباتها) اى فى جيمها وهذا باطلاقه انماهو قولهما وقال ابويوسف هوكذلك الافى الحدود والقصاص والامان فانعنده لابجون التوكيل بالخصومة فيها ولافى اثباتها باقامة البينة (فنوايه و يجوز بالاستيفاء الافي الحدود والقصاص فان الوكالة لاتصيم باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس) يسى المقذوف والمسروق منه وولى القصاص (فوايد وقال ابوحنيفة لابجوزالتوكيل بالخصومة الابرضاء الخصم الاانيكون الموكل مريضا اوغائبامسيرة ثلاثة ايام فصاعدا) سواء كان وكيل المدعى او المدعى عليه ووقوله «الاان يكون مريضا» يعنى مرضا يمنعه من الخصومة اما اذا كان لا يمنعه فهو كالصحيح لايجوز توكيله عندا بي حنيفة الابرضاء الخصم • وقوله «اوغائبامسيرة ثلاثة ايام» امادونها فهو كالحاضر واما المرأة ان كانت محضرة حازلها ان توكل بغير رضى الخصم لأما لم تألب خطاب الرحال فاذا حضرت مجلس الحاكم انقبضت فلم تنطق محجتها لحيائها وربما يكون ذلك سببا لفوات حقها وهذا شئ استحسنه المتأخرون وجعلوها كالمريض واما اذاكان عادتها تحضر مجالس الرجال فهي كالرجل لايجوز لها التوكيل الا يرضى الخصم ومن الاعذار التي توجب لزوم التوكيل بغير رضى الخصم عند ابي حنيفة الحيض اذاكانالقانبي يقضى في المسجد وهي على وجهين انكانت هي طالبة قبل منها النوكيل بغير رضاء الخصم وان كانت مطلوبة ان اخرها الطالب حتى يخرج القاضي من المسجد لايقبل منها التوكيل بذير رضى الحصم الطالب لانه لاعذر بها الى التوكيل (غوله وقال ابو يوسف ومجد بجوز التوكيل بغير رضي الخصم) قال في الهداية لا خلاف في الجواز أنما الخلاف في اللزوم يعني هل ترتد الوكالة برد الخصم عند ابي حنيفة نم وعندهما لا ويجبر واختار ابو الليث الفتوى على قولهما وقال السرخسي الصحيم أن

عن المحلس) لانها تندري بالشبهات وشبهة العفوثانة حال غيبه بخلاف حالة الحضرة لانتفاء الشهة (وقال ابوحنيفة لابجوز) اى لايلزم (التوكيل بالخصومة) سواء كان من قبل الطالب او المطلوب (الا برضى الخصم) وبستوى فيه الشريف والوضيع والرجل والمرأة والبكر والثيب (الاان يكون الموكل مهيضا) لاعكشه حضور مجلس الحكم بقدمية ان كال (اوغائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا) أومريدا سفرا او مخدرة لم تجر عادتها بالبروز وحضور مجلس الحكم هدايه قال في التصيم واختبار قوله المحببوبي والنسني وصدر الشريعة وابو النضل والموصلي ورجم دليله في ڪل مصنف اھ (وقالا بجوز التوكيل بغير رضي الخصم)وبداخذ ابوالقاسم

الصفار وابوالليث وفي فناوى المتابى انه المختار وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية والمختار في هذه (القاضى) المسئلة ان القاضى اذا علم النعنت من الابي يقبل توكيله من غير رضاه واذا علم ان الموكل قصد اضرار خصمه لايقبل اهو مثله في قاضيمان عن شمس الائمة السرخسي وشمس الائمة الحلواني وفي الحقائق واليه مال الاوز جندي كذا في التصحيم مختصا وفي الدرر وعليه فتوى المتأخرين

(ومن شرط) صحة (الوكالة ان يكون الموكل بمن علك التصرف) لانالوكيل أما علك التصرف من جهتد فلابد من كونه ما لكالما علكه لغيره (وتلزمه الاحكام) قال في العناية يحتمل احكام ذلك التصرف وجنس الاحكام فالاول احتراز عن الوكيل أذا وكل فأنه علك ذلك التصرف دون التوكيل به لانه لم تلزمه الاحكام وهي الملك وعلى هذا يكون في الكلام شرطان والثاني إحتراز عن الصبي والمجنون من هم هم ويكون ملك التصرف ولزوم الاحكام شرطاو احدا وهذا اصبح لان

الوكل اذا اذن له بالتوكل صيم ولم تلزمـه احكام ذلك التصرف (و) ان يكون (الوكيل ممن يعقل العقد) اى يعقل معناه من اله سالب بالنسبة الى كل من المتعاقدين وجالب له فيسلب عن البايع ملك المبيع وبجلب لهملك البدل و في المشترى العكس (و) ان يكون محيث (تقصده) لفائدته من السلب والجلب حتى لوكان صبيا لايعقل او مجنونًا كان التوكيــل باطلا وماقبل من ان قوله ويقصده احتراز عن الهازل رده ابن الهمام ثم فرع على مااصله بقوله (واذا وكل الحر البالغ) او المأ ذون) عبدا كان اوصفيرا (مثلهما حاز) لان الموكل مالك للتصرف والوكيل مناهل المبارة (وان وكلا) اى الحر البالغ اوالمأذون (صبيــا محجورا) وهويعقل البيع والشراء اوعدا محورا حاز) ایضا لما قلنا (و) لكن (لا تتعلق بهمها

القاضى اذا علم منالموكل القصد بالاضرار الىالمدعى بالوكيل محيله واباطيله لايقبل منه التوكيل الى برضى خصمه والا فيقبله وقيد بالخصومة لان النــوكيل بقبض الدين والتقاضى والقضاء بغير رضىالخصم جائز اجاعا ولو وكله يقبضالعين\لايكون وكيلا بالخصومة اجاءا ثم الوكيل بقبض الدين اذا أقام الذي هـو في يده البينــة أن الموكل باعه اياها سمعت البينة في منع الوكيل منالقبض ولايثبت بها البيع (فمو له ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن علك التصرف) لان الوكيل آنا علك التصرف منجهة الموكل فلا بد ان يكون الموكل مالكا لتملكه من غيره فعلى هذا يجوز توكيل العب المأذون والمكاتب لانهما يصع منهما التصرف ولايجوز توكيل العبد المحجور عليه ولا الصبى المحجور عليه وليس المعتبر ان يكونالموكل مالكا للتصرف فيما وكل به وانما المعتبر ان يكون بمن يصمح منالتصرف فى الجلة لائهم قالوا لايجوز بيع الآبق و يجوز ان يوكل ببيمه (فو له ويلزمه الاحكام) قيد بذلك احترازا عنالوكيل فان الوكيل بمن لا ثبت له حكم تصرفه وهو الملك فان الوكيل بالشرى لا علك المشترى والوكيل بالبيعلايملك الثمن فلذلك لايصم توكيل الوكيل لغيره وقيل احتراز عن العبد والصبي المحجورين فانهما لو اشتريا شيئا لاعلكانه فلا يصبح توكيلهما بذلك لان الوكيل علك التصرف منجهة الموكل فلا هـ ان يكون الموكل مالكا لتملكه من غيره وانعا شرط ان يكون الموكل ممن يلزمه الاحكام لان مايلزم الوكيل يرجع به على الموكل فاذا كان الموكل بمن لا يلزمهالاحكام ثم وجد ذلك فلا يسم (قو له والوكيل عن يمقل المقد و يقصده) لأنه يقوم مقام الموكل في العبارة فلا بد ان يكون من اهل العبارة حتى لوكان مبيا لايمقل البيع او مجنو ناكان التوكيل باطلا. وقوله «ويقصده» احتراز عن سِم الهازل والمكر. حتى لو تصرف هازلا لابقع عنالامر(فوله واذا وكل الحر البالغ أوالمأذونله مثلهما جاز) لانالموكل من اهل التصرف والوكيل من اهل العبارة وأنما شرط مثلغمما لانهما اذا وكلا مثلهما تعلقت حقوق العقد بالوكيل وأن وكلا دونهما حاز ايضا ولا تتعلق حقوق العقد بالوكيل وفي النهاية قوله مثلهما غير منحصر على المثلية والحرية والرقية بل مجوز ان يوكل من فوقه كتــوكيل المأذون حرا او دونه كتوكيل الحر مأذونا (فوله وان وكل صبيا محجورا عليه يعقل البيع والشراء) اى يعرف انالشراء جالب والبيع سالب ويعرف الغبن اليسير والفاحش (او عبدا محجورا عليه جاز ولايتعلق بهما الحقوق ويتعلق بموكليهما) لانالصىمناهلالعبارة

الحقوق) لأند لايصم منهماالتزام (٤٩)(ل)(جوهرة) الدهدة لقصور اهاية الصبى وحق سيد العبد (و) أنما (تتعلق عوكلهما) لإنه لما تعذر رجوعها الى العاقد رجعت الى اقرب الناس الى هذا النصرف وهو الموكل الاان الحقوق تلزم البعد عوكلهما) لانه لما تعذر رجوعها الى العاقد رجعت الى اقرب الناس الى هذا النصرف وحق المحتى لا يعلل بالبلوغ كذا فى الفيض بعد المعتى المعلى المالي وقدز الى ولا يلزم الصبى بعد الملوغ لان المانع حتى الموغ كذا فى الفيض

(والعقودالتي بعقدها الوكلاء على ضربين) وفي بعض النسخ والعقدالذي يعقد الوكلاء اي جنس العقد كذافي فايةالبيان لان الوكيل بضيف بعض العقود الى نفسه و بعضها الى موكله ﴿ ٣٨٦ ﴾ (فكل عقديضيفه الوكيل الى نفسه)

﴿ الاترى انه عنفذ تصرفه باذن وليه والعبد من اهل التصرف على نفسه مالك له وانما لاعلك في حق المولى والتوكيل ايس خصرف في حقه الاثرى انه لايصبح منهما التزام المهدة الصي لفصور اهليته والعبد لحق سيده فلزم الموكل وعن ابي يوسف ال المشترى اذا لم يعلم بحال البايع ثم علم انه صبى له خيار الفسيخ لانه دخل في المقد علم ان حقوقه عَلَقَ بِالْعَافِدُ فَاذَا ظَهُرَ خَلَافَهُ يَضِيرُ كَمَا أَذَا عَثْرُ عَلَى عَبِ كَذَا فِي الهِدَانِهِ وَذَكَّرُ فِي قَاضَحَانَ فرقا بين الصبي و المبد الهجورين في حق لزوم العهدة فالعبد أذا عنق يلزمه تلك العهدة لان المائم من لزومها حق المولى وقمد زال حقه بالعنق والصبي لاجل حقه و حقه لا زول بالبلوغ (قُولُه والعقود التي بعقدها الوكلا، على ضربين كل عقد بضيفه الوكيل الى نفسه مثل البيم والاجارة فعقوق ذلك العقد شعلق بالوكيل دون الموكل) حتى او حلف المسترى ماللوكل عليمه شيُّ كان بارا في عنه ولو خلف ما الوكيل عليـه شي كان خانناكذا في النهاية وقال الشـافعي تنعاق بالموكل دون الوكيل (قول فيسلم المبيم ويقبض الثمن ويطالب بالثمن اذا اشترى ويقبض المبيع ويخاصم في العبب) لان كل ذلك من الحفوق والملك ينبت للموكل خلافة عنه اعتبارا للتوكيل السابق كالعبد نهب و بسطاد و معنى قولهم خلافة عنسه اى ثبت الملك اولا الوكيل ولا يستقر بل ننقل الى الوكل ساعته ولهذا لايغلهر في عنق قريب الوكيل ولا فساد نكاحه على ما يَّأَتَى بِيانَهُ انْ شَسَاءَاللَّهُ وَلُو وَكُلُّ رَجِلًا بِالْبِيعِ وَالشَّرَاءَ عَلَى انْ لَا يَتَعلقَ بِه الحقوق فلا يصيح هذا الشرط وحقوق العقمد هو قبض الثمن وتسليم المبيع فالكان العماقد صبيا محبورا او عبدا محبورا لانخاطبان بالنسلم وآنا ذلك الى الموكل فاذا كانا مأذونين تعلفت بهما الحقوق فيخا طبان بتسليم المبيع واو ان الموكل طالب المشترى بالثمن ليس له ذلك ولو أمر الوصكيل الموكل بقبض الثمن فاجما طالبه أجبر المشترى على تسلم الثمن اليه ولو نهى الوكبل الموكل عن قبض الثمن صح نميه وان نهى الموكل إلوكبل عن فَبْضُ الثَّيْنِ لَايْصِهِمْ مُهِمْ غَيْرِ أَلَّ المُشْرَى لُونَقِدَ الثَّنِ إِلَى المُوكِلِ يَبِرأُ عنه أستحسانا وأو ان الوكيل الرأ المشـــترى عن الثمن او وهبه او بعضــه او حط عنه فهو جائز ويضمن الوكيل الموكل ذلك وهذه عندهما وقال ابو يوسف لايصيم ايراؤه ولا هبته ولا حطه وكذا او آخر هنه ألثمن فهو على هــذا الخلاف ولو نسل ذلك الموحكل صم بالاجاع الى الحسن الكرحي والعميم أن الملك مثبت للوكل خلافة عن الوكيل أندا. واليه ذهب ابو طاهر الدباس لان الملك لو انتقل الى الوكيل لمنق عليمه محسارمه اذا اشتراهم بالوكالة وبجساب المكرخي انميا لابعتقون لان ملك الوكيل لايستفر (قو له وكل عقيد بضيفه الى موكله كالنكاح والخلم والصلح من دم العمسد فان حقوقه تنعلق بالموكل دون الوكبل فلا بطالب وكيل الزوج بالصداق ولا يئزم وكيل المرأة تسليمها) لان

اي بصيم اضافته الي نفسه ويستغنى عن اضافته الى المو ڪل (مثل البيع والابارة) ونحو هما (فحفوق ذلك العقد تنعلق بالوكيل دون الموكل) لان الوكيل في هذا الضرب هوالماقد حقيقة لانالمقد يقوم بكلامه وحمكما لانه يستغنى عن اضافة العقدالي موكله وحبث كان ذلك كان اصبلا في الحقوق فتعلق به (فيسلم المبيع و مقبض الثمن) أذا باع (و بطالب بالثمن ادااشترى ويقبض المبيع) لأن ذلك من الحقوق والملك بثبت للوكل خلافة عنه اعتبارا لاتوكيل السابق (و) كذا (مخاصم بالعيب) ال كان المبيع في دواما بعد التسلم الى الموكل فلاعلك رده الاباذله (وكل مقديشيفه) الوكيل (الى موكله) اى لايستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لواضافه الى نفسه لايصيم كذاني المجتى وذلك (كالنكام والحلم والصلح من دم العمد) ونحو ذلك (فان حقوقه تنعلق بالموكل إ لاضافة المقداليه (دون الوكيل)

لاته في هذا المضرب سفير عمض ولذا لايستفنى من اضافة العقد إلى الموكل فكان كالرسول و فرع على (الوكيل) كونه سسفيراً عضسًا بقوله (فلايطالب وكيل الزوج بالمهر ولايلزم وكيل المرأة تسليمها) الزوج لماقلنسا من انه سسفير (و اذا طالب الموكل) بالبيع (المسترى بالثن فله) ای المشری (ان عنمه ایاه) لا نه اجنی عن المقد و حقوقه لان الحقوق الى العاقد (قان دنمه) ای د نم المتری الثمن (البه) اى الموكل (حاز) لان تفس الثمن المقبوش حقه (ولم يكن الوكيل البطالبه) 4 (ثانيا) لعدم الفائدة لانه لو اخذ منه لوجب الاعادة (و من وكل رجلا بشراء شيء فلابه) لصمة وكالنه (من تسمة جنسه) ای جنس ماوكاه 4كالجارية والعبد (وصفته) ای نوعه کالترکی والحيثي (اوجنسه ومبلغ عنه) ليصر القعل الموكل به معلوما فيمكنه الاتقار

الوكيل فيها سفير محض الاترى انه لايستغنى عن اضافة العقد الى الموكل واو اضافه الى نفسه صار النكاح له فصمار كالرسول مخلاف الاب اذا زوج اشه الصغير و قال ابو الصغيرة زوَّجت ابنتي من ابنك قال الاب قبلت ولم يقل لابني جاز النكاح للابن كذا فيالفتاوي لان المزوج اضاف الايجاب الى الابن وقول الاب جواب له والجواب مفيد بالاول فصاركا أو قال قبلت لإنى وأو قال أبو الصنيرة لاب الصغير زوجت ابنتي ولم يزد عليه شيئا فقال ابو الصنير قبلت النكاح يقع النكاح الاب هو العميم ويجب أن يحتاط فيه فيقول قبلت لاني و منبغي الوكيل بالنكاح أن مقول قبلت النكاح لاجلى فلان والوكيل بالخلع ان كان وكيل الزوج فليس له قبض بدل الحلع وان كان وكيل المرأة فلا يؤاخذ بدل الخلع الااذا ضمن فيؤاخذ بالضمان لا بالمقد وكذا الوكيل بالكنابة ليس له قبض مدل الكنابة (قو له و اذا طالب الموكل المشرى بالثن فله ان يمنعه اياه) لا نه اجنبي عن المقد وحقوقه لما أن الحقوق الى العاقد (قو لد فان دفعه اليمه جاز ولم يكن الوكيل أن يطالب به ثانيا) لان نفس الثمن المنبوض حقه وقد وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه ثم الدفع اليه ولهذا لوكان للشترى على الموكل دين يقع المقاصة بدين الموكل ولوكان له عليمسا دين يقع المقاصة بدين الموكل ابضا دون دينالوكيل ويدينالوكيل اذا كان وحده يقع المقاصة عند ابي حنيفة و محمد ال اله علك الابراء عندهما ولكنه يضمنه الموكل في الفصلين اي في الابراء والمقاصة * وقوله فلهان عنمه اياه ، فان وكله الوكيل جاز وليس له منعه فان نهاه الوكيل بعد ذلك فله منعمه (قوله ومن وكل رجلا ليشترى له شبيئا فلابد من تعيمة جنسمه وصفته او جنسه ومبلغ ممنه) ليصرير الفعل معلوما فيمكنه الاعمار اما تسمية جنسم فقوله عبدا و جارية و أما صفته فقوله حبشي او تركي او مولد المراد بالصفة ههنـــا النوع ولو لم يذكر النوع وذكر الثمن ففال اشترلي عبدأ عائة درهم جاز وهو معني قوله اوجنسه و مبلغ ثمنه و أن كان لفظا تجمع اجناســا كدأبة أو ثوب أورقيق فانه لانصح الوكالة و أن مين الثمن حتى ببين النــوع مع الثمن وكذا ماكان في معنى الاجنــاس كالدار لايصح فيمه السوكيل وأن بين الثمن لأن نذلك الثمان يؤخذ من كل جنس فملا يدرى مراد الآمر لتفاحش الجهالة بل لايد أن بين الجنس والعسفة أو الجنس ومقدار الثمن و ان كان الاسم يجمع انواها لا اجناسا كالعبد وإلجارية نانه يصبح ببيان الثمن او النسوع لان بتقدير الثمن يُعسير النوع معلوما وبذكر النوع تفل الجهالة مثل أن يوكله بشراء عبــد او جارية واو لم يذكر نوعاً ولا تمنــا لم يصحح لا نه يشمل انواعا فان بين النوع كالمركى او الحبشي او الهنسدي حاز وكذا اذا بين الثمن وهذا اذا لم يوجــد بهذا الثمن من كل نوع اما اذا وجد لا يجوز عند بيضِ المشــايخ و او قال اشترلي ثوبا او دابة او دارا فالوكالة باطلة للجهالة الفاحشــة فان الدابة في حقيقة اللغة اشملا يدب على وجه الارض ﴿ قال الله نعالى ومامن دابة في الارض الاعلى الله رزقها ﴾

(الا ان يوكله وكالة عامة فيقول ابتع لى مارأيت) لانه فوض الامر الى رأيّه فاى شيّ يشستريه بكون بمثلا والاصل ان الجهالة اليسيرة تنحمل فىالوكالة كجهالة الوصف استحسانا لان مبنى النوكيل على النوسمة لانه استعانة فتتحمل الجهالة اليسيرة هدايه ثم الجهالة فى النوكيل ثلاثة انواع فاحشسة وهى جهالة الجنس ﴿ ٣٨٨ ﴾ كالنوب والدابة والرقبق وهى تمنع

و في العرف يطلق على الخيل والبغال والحنير فقد جمع انواعا وكذا الثوب يتناول الفطن والكشان والحربر والصنوف ولهذا لايصع لسميته مهرا وكذأ الدار في معنى الا جناس لانها يختلف اختلافا فاحشاً باختلاف الاغراض والحال والجيران والبلدان ولهــذا لو تزوج عــل دار لم تكن تسميــة صحيحة فان سمى جنس الـدار وثمنهـا و نوع الدابة و ثمنهـا بان قال حمارا ونوع الثوب بان قال هروی او مروی ماز استحسانا لان النبی علیه السلام اعطی عروة دینارا وامره ان بشترى له شاة فذكر الجنس و الثمن و الحجت عن ذكر الصفة وان قال اشترلي شاة او عبدا ولم يذكر ممنا ولا صغة فالوكالة باطلة واما اشتراه اأو حكيل فهو لنفسه ولو قال اشترلي ثوبا بعشرة دراهم لم بحز حتى يسمى نوعه فيفول هرويا او مرويا لان الثوب يقع على اجنباس مختلفة كالقطن والصبوف والكنان فلا يصير ذلك معاوما بقدر الثمن لانه فعد يوجد في كل اجنباس الثيباب ماينقسدر بذلك النمن (قوله الا ان يوكله وكالة عامسة فيغول له ابنع لي ما رأيت) لانه فوض الامر الى رأيه فأى شيء بشتريه يكون عشلاكا اذا قال له اشترلي اى ثوب شنت او ای دابة اردت او ما تیسر علبك منها فانه بصح وبصیر حكمه حكم البضاعة والمنساربة ولو وكله بشراء جاربة سمى جنسها وثمنها فاشترى له عميا او مقطوعة اليدين او مقمدة فذلك جائز على الموكل عند ابي حنيفة وعندهما لانجوز على الموكل لان من العادة ان الناس لابشترون ذلك ولا بي حنيفة ان اسم الجارية موجودف السمعة والمعبية فان اشتر له عورا، او مقطوعة احدى اليدين او أحسدى الرجلين حاز على الموكل اجماعا لانها مسببة وقد بشترون المعيب وان قال اشترلي حارية تخدمني اوالعندمة اوللخنز فاشترى عيا اومقطوعة البدين لم يلزم الموكل اجماعاً لانها لاتصلح للعمل وازقال اشترلى رقبة لم يجز شراء العمياء ولامفطوعة البدين اجماعا فان اشترى عوراء او مفطوعة احدى البدن لزمت الموكل اجماعاً لان تنصيصه على الرقبة يقتضي مامجوز عتفهما في الكفارة وأن قال اشترلي حارية اطأها او استولدها فاشترى له رتقا او اخته من الرضاعة او ذات رحم محرم منه أو محبوسية لم يلزم الموكل ونفذ الشراء على الوكيل لائه خالف الفيد (قوله فإذا اشترى الوكيل وقبض الثمن اطلع على عيب فله أن رده بالسب مادام المبيع في مده) لانه من حقوق العقد وهي كلها اليه (قو له فان سله الي الموكل لم رده الاباذنه) لانه قد أنهى حكم الوكالة ولان فيه ابطال بده الحقيقية فلا تمكن منه الا باذنه ولان احد الآمر الجيع من يده حجر عليه في الوكالة (قو له و بحوز النوكيل بعقد الصرف والسلم) لانه عقد علكه يفسه فيماك التوكيل به ومراده النوكيل بالاسلام و ذلك من قبل رب السلم اما التوكيل من قبل المسلم اليه بان وكله يقبل له السلم فانه لا يجوز

صمة الوكالة و أن بين الثمن لان الوكيل لابقدر على الامتثال لان بذبك الثن بوجد من كل جنس وجُهالة يسيرة وهي جهالة النوع كالجمار والفرس والثوب الهروى وهي لاتمنع صحة الوكالة وان لم بين الثمن وجهالة متوسطة بين الجنس والنوع كالعبد والامسة والحدار فان بين الثمن او النوع تصم و تلحق بحمالة النوع وان لم بين واحدا منهما لانصع وتلعق بجهالة الجنس فيض عن الكافي ويؤخذ من كلام المصنف (وادًا اشترى الوكيل) ما وكل بشرائه (وقيض المبيع) ای المشتری (ثم اطلع علی عبب) فيه (فله) اي الوكيل (ان رده بالعيب مادام المبيع فيده) لتعلق الحقوق به (فان سله الي الموكل لم يرده الابادنه) لانتهاء حكم الوكالة بالتسلم (وبجوز النوكيل بعقد الصرف والسلم) لانه عقد علكه مفسمه فيملك النوكيل به على مام

و مراده التوكيل بالاسلام دون قبول السلم فان ذلك لايجوز فان الوكيل ببيع طماما (فانه) ف ذمته على ان يكون الثمن لغير وهذا لايجوز هدايه ثم العبرة لمفارقة الوكيل (فان غارق الوكيل صاحبه قبل القبض) لبدلة (بطل العقد) اوجود الا فتراق من غيرقبض (ولابعتبر مفارقة الموكل) و او حاضراكما في البحر خلافاللميني ﴿ ٣٨٩ ﴾ لانه ايس بعاقد (واذا دفع الوكبل بالشراء الثمن من ماله) من غير

صريح اذن الوكل (وقبض المبيم فله أن رجع مه على الموكل) لوجوالاذن دلالة لان الحقوق لما كانت الى العباقد وقد علمه الموكل یکون راضیا بدفعه (قان هلك البيع فيده) اي الوكيل (قبل حبسه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثن لان دمكد الوكل (و) اى الوكيل بالتراء (ان عبسه) ای البيم (حتى يستوفي الثمن) وإن لم يكن دفعه لائه مع الموكل عنزلة البابع (فان حبسه) لاستيناه التن (فهلك) في مده (كان مضمونا) عليه (ضمان الرهن عند ابى وسف) فيضمن الاقل من قيمته ومن الثمن وضمان الغمس عندزفر فبجب مثله او قيمت بالفة مابلغت (وضمان المبيم عند محمد) و هو قول ابي حنيفة ايضا . فيسقط الثن قليلا كان او كثيرا قال في التصيح ورجح دلياهما في الهداية وأعتمده المحبوبي والنسني والموسلي وصدر الشريعة. (واذا وكل) موكل (رجلين) مما بان قال وكالمنكما سواءكان الثمن

ا فانه توكيل ببيع طعام في ذمته على ان يكون الثمن لغير. وهذا لابصح (قوله قان قارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العفـد) لوجود الا فتراق من غير قبض (قوله ولا يستبر مضارفة الموكل) لانه ليس بساقد و المستصق بالسفد قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان كان لايتعلق به الحقوق كالصي والمبد المعبور عليه بخلاف الرسبول لان الرسبالة في العقبد لافي القبض وينتقل كلامه الى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فلم يصبح قال في شرحه لابصح الصرف بالرسالة لان حقوق العقد لانتعلق بالرسول وآنما تتعلق بالرسل وهما مفرقان في حال العقد فلهذا لم يخز قال في المستصفى قوله ولايعتبر مدارقة الموكل انما لايستير اذا باء بعسد البيع قبسل الفيض اما اذا باء في مجلس عقد الوكيل فانه منتقل العقد الى الموكل ويعشر مفارقة الموكل لانه اذا كان حاضرا في المجلس يصير كأنه مسارف نفسه فلا يعتبر مفارقة الوكيل بعد ذلك (قولد واذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل) وانما كانه أن يدفع الثمن من له لان الثمن متعلق بذَّمته فكان له أن يخلص نفسه منه وأنا رجع به على الموكل لانه هوالذي ادخله في ذلك (فولد نان هلك المبيع في بده قبل حبسه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن) لان مده كبد الموكل فاذا لم محبس يسير الموكل قابضايده (قول وله ان يحبسه حتى يستوفى الثمن) سواء كان نقد الثمن اولم يتقده وقال زفر ليس له ان محبسه لنا الوكيل عنزلة البادم من الموكل فكان حبسه لاستَبقاء الثمن فكما ان البابع ان يحبس المبيع حتى يستوفى الثمن من المشترى فكذا الوكيل ان يحبس المبيع حتى يستوف النمن من الموكل (قو لد نان حبسه فهاك في يدم كان مضمونًا ضَمَانُ الرهن عند ابي يوسف وضمانُ المبيم عند مجمد) وهو قول ابي حنيفة وضمان القصب عند زفر لانه منع بغير حق على اصله انه ليس له ان محبسه فهو محبسه متعد فكان عليه ضمان التعدى والهما انه عنزلة البابع منه فكان حبسه منه لاستيفاءالثمن فيسقط بهلاكه ولابي يوسف أنه مضمون عليه بالحبس مع ثبوت حق الحبس له فاشبه الرهن ومعنى قوله ضمان الرهن عند ابى يوسف اى يعتبر الاقل من فيمته ومن الثمن كما اذاكان ألثمن خسة عشر وقيمة المبيع عشرة يرجع الوكيل بخسة علىالموكلوصورة ضمان البيع أن يسقط الثمن اقل اواكثر وذلك أن الوكيل بجمل كالبايع والموحكل كالمشترى منه ويجعل المبيع كأنه هلك فيدالبابع قبل التسليم الى المشترى فيفسخ البيع بين الوكيل والموكل ولايكون لاحدهما على الآخر شي كاني البابع والمشترى وصورة ضمان الغصب هو ان يحسب قيمته بالغة مابلغت فيرجع الوكيل على الموكل ان كان ممنه اكثر و برجم الموكل على الوكيل ال كانث أيته اكثر (فيو له و اذا وكال جل بمامن ِ فليس لاحدهما أن يتصرف فيما وكلا فيه دون الآخر) هذا أذا وكلهما بكلام واحد

مسمى اولا (فليس لاحدهما ان شصرف فيا وكلا فيه دون الآخر) قال في الهداية وهذا في تصرف عمله فيه الهارأي كالبيع والجلع وغيرهما لانالموكل رضى برأيها لابرأى احدهما والبدل وان كان مقدرا ولكن التقدير

لا يمنع استعمال الرأى ق الزيادة و اختبار المشترى اه و اشارت الصنف الى ذلك مقوله (الا ان يوكلهما بالحسومة) لان الاجتماع فها معتذر الافضاء الى الشغب في مجاس القضاء و الرأى بحتاج ﴿ ٣٩٠ ﴾ اليه سابقاً لتقويم الحسومة (او بطلا)

بان قال وكاتهما يبيع عبدى هذا اما اذا وكلهما بكلامين ان وكل احدهما ببيعه ثم وكل الآخر أيضًا أن يبعه فابهما باع جاز بخلاف الوصبين اذا أوصى الهماكل واحد على الانفراد حبث لابجوز أن نفرد ككل واحد مها بالتصرف على الاصح لان وجوب الوصية بالمنوت وعنند الموت صنارا وصبيين جملة واحدة فان وكلهما فبساع احدهما واشترى والآخر حاضر لابجوز الا الابجيز وقال في المنشقي بجوز وان حكان غائبًا فاجاز لم بجز عند ابي حنيفية كذا في الوجنز ولو وكلهما احدهما عبدا محبور اوسى محبور لم بجز للآخر ان ينفرد بيعه لمدم رضاه رأى واحد فان مات احدا لوكيلين او ذهب عقله لم يكن للآخر ان ميمه لاملة التي ذكرنا ها للصي والعبـدكذا في النهاية (قو له الا ان وكلمهما بالخصومة اوبطلاق زوجته بغير عوض اوبعنق عبده بغير عرض اوبرد ودبعه عنده او طرية او غصب او بقضاء دين) فانه بجوزان بغرديه احدهما لمدم الفائدة في اجتماعهما على ذلك لاز الاجتماع في الخصومة متعذر للافضاء إلى الشغب في مجلس الفضاء ولانهما اذا اشتركا في الخصومة لم نفهما فيقوم احدهما فها مقام الآخر الا اذا انتهيا الى قبض المال فلانجوز الفبض حتى مجتمعا عليه واما طلاق زوجتمه بغير عوض وعتق عبده بغير عوض ورد الوديعة وقضاء الدئ فاشياء لاتحتاج الى الرأى بل هي تعتبر محض فعبارة الاثنين والواحد فيه سواء مخلاف مااذا قال لهما طلقاها ان شئتما اوامرها بالديكمـــا فان احدهما اذا طلق وابي الآخر لم يقع حتى بجشما على الطلاق لانه تفويض الى رأمهما ولانه علق الطلاق نفعلهما فاعتبر بدخو لهما الدار ولو قال طلقها جميعا ثلاثا فطلفها احدهما واحدة ثم طلقها الآخر طلقين لم يقع شيء حتى يجتمعا على ثلاث كذا ق النهابة * و قوله • او رد و ديمة • قيدبالرد لانه اذا وكلهما مقبضها ليس لاحدهما ال مفرد بالفيض كذا فالذخيرة قال مجد في الاصل اذا قبضها احدهما بفير اذن صاحبه ضمن لانه شرط اجتماعهما وهو ممكن وله فيه فائدة لان حفظ اثنينانفع فاذا قبض احدهما صارقابضًا بغير اذن المالك فيضمن واما اذا قبض باذن صاحبه لايضمن * وقوله • أو بطلاق زوجته اوبعثق عبسده ، يعني زوجة بعينها اوهبد بعينه لان ذلك لامحتساج الى الرأى اما اذا وكلهما بطلاق زوجته بغير عينها او بعتق عبد بغير عينه لم يجز حتى بجتمعا على ذلك لان هذا يرجع فيه الى الرأى لانله غرضا في اخراج زوجة دون زوجة وعبد دون عبد فلم يكن لاحدهما ان نفرد يذلك دون صاحبه وكذا اذا وكلهمابعثق عبد بعينه على مال أو خلع زوجته لان ماطريقه العوض محتاج فيه الى الرأى والكالله على رجل دين فوكل رجلين بقبضه فليس لاحدهما ان بقبضه دون الآخر لانه رضي رأمما ولم رض رأى احدهما والذي مختلف باختلاف الا مدى (قوله وايس الوكيل أن وكل عا وكل ١٤ الاان بأذن له الوكل) لانه فوض البه التصرف دون التوكيل م ولانه لايستغاد عفتضي العفد مثله ولانه رضي برأيه والناس متفاوتون فيالآراء وامااذا

زوجته بغير عوضاو بمتق عبده بغیر عوض او رد ودبعة عنده او بقضاءدين عليه) لأن هذه الأشياء لايحتاج فيها الى الرأى بل هو تمير محض وعبارة المثنى والواحدسواء هدابه قيدنا بالمبية لانه لوو كلهما على التعاقب جاز لكل منما الانفراد لانه رضي رأى كل واحد منهما على الانفراد وقت توكيله فلانتغير بعد ذلك منح وقيد الطلاق والعتق بغير عوض لانه لوحكان بعوض لانفرد احدهما به لانه محتاج الى الرأى درروقيد رد الوديعة لانه لونقبضها لاخرد كافي الذخرة لان حفظ الاثنين انفع فلوقيض احدهما مدوناذن الآخر ضمن وقيد مقضاه الدين لانه باقتضاله لانفرد كافي الجوهرهلا حتياج الاستيفاء الى الرأى (وليس للوكيل ان وكل) غير. (أيا وكل 4) لانه فوض البه التصرف دون التوكيلء لانه انمارضي ترأبهوالناس تنفاوتون في الآراء فلا يكون راضيا بفير. (الان بأذن له الموكل (بالتوكيل

هذا الوجه يعنى الذي ماز النوكيل نبه يكون الثاني وكيلا هن الموكل حتى لا علك الاول عزله ولا بنعزل عوته والنعز لان عولت الاول هدایه (فان وکل بغير اذن وكلمه فعقم ركبله) اى وكبل الوكيل (محضرته) ای الوکیل الاول (حاز) لا نعقباده رأيه (و) كذا (إن عقد بغرحت تدفاجاز والوكيل الاول جاز) ايضا لنفوذه رأيه (والموكل أن يعزل الوكيسل عن الوكالة) متى شاء لان الوكالة حقه فله أن سطله الاأذا تعلق به حق الغير بان كان وكبلا بالخصومة بطلب من جهة الطالب لما فيه من ابطال حق الفر هدايه ثم العبا سعزل الوكيل اذا بلغه ذلك (فان لم بلغه العزل فهو) ای ااوکبل (علی وکالته و تصرفه حار حي بعلم) لان في العزل اضرارا به من حيث ابطال ولاشه او منحیث رجوع الحق اليه فيتضرر به ويستوى الوكيل بالنكاح وغره الوجه الاول وقد ذكرنا اشتراط العدد او العدالة في المخبر فلا نعيده هدايد

ا ذنه جاز لانه رضي بذلك (فولد او مقوله اعمل برألك) لاطلاق النفويض الى رأمه مماذا اذنه ألموكل اوقاله اعل رأمك فوكل وكبلا كان الركبل الثاني وكبلا عن الموكل حتى لا علك الوكيــل الاول عزله وكذا لا نعزل عوث الوكيل و نعزلان جيما عوت الموكل الاول كذا في الهداية وفي الفتاوي اذا وكل رجلا وفوض اليد الام فوكل الوكيل وجلا صح توكيله ولاعزله المالوقالله الموكل كل وكل فلانا فوكله الوكيل لاعلك عزله الا رضاء الموكل الاول (قو له فان وكل بفراذن موكل فعقد وكباه بحضر ته عاز) لان المقصود حضور رأى الاول وقد حصل رأبه وتكلموا في المهدة وحقوق العقد على من هي قال البقالي على الاول وفي العيون وقاضعان على الثاني قال في الحيط وعل يشترط أجازة الوكيل الاول ماعقد الثاني محضرته املاقال فالاصل لابشترط وعامة المشابخ مقولون يشترط والمطاق محمول على مااذا احازه * وقوله • فعقد وكبله ، قبــد بالعقد حتى أو وكله بالطلاق او بالمتاق ولم يأذنه فوكل الوكيل غره بذلك فطلن الوكيل الثماني اواعتق محضرة الوكيسل الاول لامقع الطلاق والعتساق لان توكيله للاول كالشرط فكأنه علق الطلاق بطليق الاول فلا يقع بدون الشرط لان الطلاق والعتــاق معلقــان بالشروط بخلاف البيع و نحوه فانه من الاثبانات فلا يحتمل النعليق بالشرط (فولد وان عقد بغير حضرته فاجازه الوكيل جاز) انما ذلك في البيع اما لو اشترى فالشراء نفذ على الوكيل و في الهداية اذا عقد في حال غيبته لم يجز لانه فاته رأبه الا ان بلف. فبحيره وكذا لو باع غير الوكيل فاجازه جاز لانه حضره رأيه (قو له و للوكل ان يعزل الوكيل عن الوكالة مني شاء) لان الوكالة حف فله ان يبطله الا اذا تعلق به حق الغير قائه لا علك عزله بغير رضى من له الحق كما لو وضع الرهن عنـد عدل و سلطه على بعه عند محل الاجل ثم عزله الراهن لم يصم عزله اذا كانت الوكالة مشروطة في الرهن ولوكان الوكيل غائبا فكتب اليه كتابا بالعزل فبلغه الكتاب و علم مافيه العزل وكذاذا ارسل اليه رسولا كاشا من كان الرسول عدلا كان اوغر عدل حراكان او عبدا صغراكان اوكبرا بعد ان بلغ الرسالة و مقول ان فلانا ارساني البك سُولُ أَنَّى عَرَلْتُكُ عَنِ الوَّكَالَةُ فَانَّهُ شَعْرُلُ وَلُولُمْ بِكُرْتُبِ الَّهِ وَلا ارسَالُ اللَّهِ وَلَكُنَّمُهُ عزله واشهد على عزله والوكيل غائب نانه لا شعزل نان اخبر. بالمزل رجلان عدلان اوغر عدلين اورجل واحد عدل انعزل أجماعاً سنواء صدقه الوكيل اولم يصدقه اذا ظهر صدق الحُمْر و ان كان الذي اخبره و احد غر عدل فان صدقه انمزل اجماعاً و ان كذبه لم خزل عنمد ابي حنيفة و عندهمما خزل اذا ظهر صدق الحبر و ان كذبه والما العزل الحكمي فانه لايحتاج فيه الى علم الوكيل وينعزل ســوا علم اولم بعلم نحو ان يموت الموكل او يوكل ببيع عبده ثم انه أخرج العبد عن ملكه قبل ان ببيعه الوكيل اودبره او كاتبه او وهبــه أنعزل علم او لم بعلم فان عاد العبد الى ملك المولى ان عاد فحفا عادت الوكالة و أن عاد بحكم ملك جديد لم تسد (فو له و أن لم بلغه العزل (فهو على وكالتــه و تصرفه جائز حتى يعلم) لان العزل نهى والا وامر والنواهي

لا ثبت حكمها الابعد العلم بها فعلى هذا اذا وكله ببيع عبد ثم عزله وهو لايعلم فباع الوكيل السبد وقبض الثمن فهلك في يد الوكيل اومات العبد في يد الوكيل قبل ان يسلم الى المشترى فانه يرجع بالثمن على الوكيل ويرجع الوكيل على مولى العبد لانه لم ينعزل فما تصرف فهو على موكله ومالزمه من الضمان رجم به عليه وكذا لو لم عت السبد ولكن المولى باعه ولم يعلم الوكيل لان البيع وان زال به ملك الموكل فقد عن الوكيل وغره حين لم يعلمه بالمزل فرجع عليه بحكم الغرور حتى لو رجع العبد الى ملك الموكل على حكم الملك الاول مثل ان يرد عليه بعيب بقضاء جاز للوكيل بيعه عند محمد لأن الوكالة لم يبطل وان رجع اليه على حكم ملك مستأنف مثل ان يرد عليه بغير قضاء اوباقالة بطلت الوكالة لانه دخل دخولا مستأنف كما لو اشتراه شراء مستقبلا ﴿ فرع ﴾ رجل وكل رجلا ببيع عبده غداكان وكيلا في الغدو فيما بعده ويكون وكيلا قبل الند والاصل في هذا ان تمليق الاطلاقات بالخطر حائز كالتوكيل وهو ان يقول اذا جاء غد فقد وكلتك واذا دخلت الدار فقد وكلتك وكالاذن للمبد فىالتجارة والطلاق والمتاق واما تعليق التمليكات والتقبيدات بالخطر فلا مجوز كالبيع والهبة والصدقة والابراء من الديون وعزل الوكيل والحجر على العبد المأذون والرجعة وما اشبه ذلك فاذا قال للوكيل اذا جاء غد فقد عزلتك لاسعزل (فوله وتبطل الوكالة عوت الموكل وبجنونه جنونا مطبقــا وبلحــاقه بدار الحرب سرندا) هذا انما يكون في موضع يملك الموكل عزله اما في الموضع الذي لا علك عزله لانعزل بالجنون كما اذا جعل امر امرأته اليهما في الطلاق ثم جن وكذا العدل اذا سلط على سِم الرهن كذا في الهداية وانما بطلت بموت الموكل وجنونه لان الوكيل يتصرف من طريق الآمر وعوته وجنونه يبطل امره فيمصل تصرفه بغير امر فلا يجوز فان افاق من جنونه تمود الوكالة كذا ذكر الخجندي في باب المأذون وانما شرط كونه مطبقا لان قليله عنزلة الاغاء والاغاء مرض والمرض لاببطل الوكالة وحدالمطبق شهر عند ابي يوسف اعتبارا بما يسقط به الصوم عنه وعند اكثر من يوم وليلة لانه يسقط مهالصلوات الخس وقال عجد حول كامل لانه يسقط مه جيع العبادات فقدر مه احتياطاكذا فيالهداية وفي الكرخي حد المطبق عند ابي حنيفة شهركما قال ابو وسف وعندمجد حول وحكى عن مجد ايضا اكثر الحول لاناللاكثر حكم الكل. وقوله هو بلحاقه بدارالحرب مرتدا» هذا قول ابي حنيفة لان تصرف المرتد موقوف عنده وكذا وكالته فإن الم فهو على وكالته وأن قتل والحق بدار الحرب بطلت واما عندهما فتصرفاته لانذة فلاتبطل وكالتد الاان يموت اويقتل على ردته اويحكم بلحاقه وان كان الموكل امرأة فارتدت فالوكل على وكالته حتى تموت اوتلحق ويحكم بلحاقها لان ردتها لاتؤثر في عقودها ولا تزيل املاكها وان جاء المرتد من دار الحرب سلماقيل الحكم بلحاقد فكأندلم يزل كذلك ويكون الوكدل على وكالندوان حاءمسلما بعدالحكم

(و تبطل الوكالة عوت الموكل و جنسونه جنونا مطقبا) بضم المم وكسر الباء وقعمها (ولحقا بدار الحرب مرتدا)اذاحكم أبد (و) كذا (اذا وكل المكانب ثم عجز) وعاد الى رقه (اوالمأذون) عبدا كاناوصفيرا (لحجر عليهاوالشريكان فافترقا) الى تفاسخا الشركة (فهذه الوجوه) المذكورة (تبطل الوكالة) سواه (علم الوكيل) بذلك (اولم يعلم) لانه عزل حكمى لان بقاء الوكالة يعتمد قيام الاسر وقد بطل بهذه العوارض قيد الجنون بالمطبق لان قليله عنزلة الاغاء وحد المطبق شهر عند ابى يوسف اعتبارا عايسة على جميم من العمرات وبد يفق ومثله

في القيستاني والباقاني وحمله قامنخان فىفصل مانقضي به في المحتهدات قول ابي حنيفة وان عليه الفتوى فليحفظ كذا في الدرر وقال عجد حوللانه يسقط به جيم المبادات قال في التعيم قال في الاختيار وهو ألحيم اه و قد بالعاق لاء قبله لاسطال توكله انفياقا وقيدنا اللحوق بالحكم مد لانه لاشت الامه كافي الفيض وغيره ثم هذا كله فيا اذا كانت الوكالة غير لازمة محيث علك عزله مخلاف اللازمة فانهما لأنبطل بهذه الموارض كالوكالة ببيع الرهن والام باليد (واذا مات الوكيل اوجن جنونا مظبقابطلت وكالته) ليطلان اهلته (وان لحق بدار الحرب مرتدالم بجزله التصرف) لسقوط اهليته (الا ان يعود مسلما) قبل الحكم بلحقاقه لمود الاجلية قال في النهاية نقلا عن مبسوط شيخ

بلحاقه لم يعد الوكيل فيالوكالة الاولى واناربد الوكيل ولحق بدارالحرب انقطمت وكالته وانعادلم تعد عندابي وسف وعندمجد تعود كذافي الكرخي واذالحق المرتد بدار الحرب فأخذالورثة مالهبنير امرالقاض فاكلوه ثم رجع مسلماكان له ان يضمنم ولوان القاضى حكم بلحاقه وقضى بمالدللورثة ثم رجم مسلما فوجه جارية في يدالوارث فابى الوارثان يردها عليه واعتقها الوارث اوباعها اووههاكان ماصنعه حائزا ولاشئ المرتد (فو له واذا وكل المكانب ثم عجز اوالمأذوناله لحجر عليه اوالشريكان فافترقا فهذه الوجوء تبطل الوكالة علم الوكيل اولم يعلم) لان عجز المكانب ببطل اذنه كوته وكذا الحجر على المأذون وافتراق الشريكين سطل اذنكل واحدمنهما فيماشتركا فيه ولان يقاءالوكالة يعتمد بقاء الامروقدبطل بالبجز والحجر والانتراق ولافرق بينالم وعدمه لازهذا عزل حكمي فلاسوقف علىالعلم كالموت . وتوله « اوالشريكان فافترة » سواء اشتركا عنانا اومفاوضة ثموكل احد الشريكين ثالثا (فو له واذامات الوكيل اوجن جنوا مطبقاً بطلت وكالنه) لانه لايصيم فعله بعد جنونه وموته (فواله فان لحق بدار الحرب مرتدا لم بجزله التصرف الاان يمود مسلما) قبل الحكم بلحساقه هذا اذا لم يقض القاضي بلحقاقه حتى عادمسلما فانديمود وكيلا اجاعا وان قضا القاضي بلحافه ثم عاد مسلما فمند ابي توسف لايمود وعند مجد يمود (فَوْ إِبِّ وَمِنْ وَكُلُّ بِشِّيٌّ ثم تصرف فيماوكل مبطلت الوكالة) لانداذا تصرف فيماوكل به تمذر تصرف الوكيل فيه بمد ذلك قال فالهداية وهذا اللفظ منتظم وجوها مثل أن يوكله باعتــاق عبده اوبكتابته فأعتقه اوكاتبه الموكل سفسمه اويوكله بتزويج امرأة اوبشراه شئ فيفعله ينفسه اوبوكله بطلاق امرأته فيطلقها الزوج ثلاثا او واحدة وانقضت عدتها لانها اذالم تنقض بجوز للوكيل ان يطلقها ايضا امااذا انقضت فلابجوزله ذلك وكذااذاوكا بالخلم فخالع بنفسه فانااركيل ينعزل في هده الصوركلها لتعذر التصرف بمدتصرف الموكل وكذا أذاوكله بييم عيده فباعه بنفسه فلورد عليه بسبب بقضاء فمن إي يوسف ليس للوكيل أن بيعه لان بعه بنفسه منعله من التصرف فصار كالعزل وقال محدله ان بيعه مرة اخرى بخالاف مااذا وكله بالهبة فوهب بنفسه ثم رجم في الهبة لمبكن للوكيل ان يب لأنه مختار في الرجوع فكان دليل عدم الحاجة الماالرد بقضاء قاض فهوبنير اختياره فلميكن دليل وال الحاجة فاذا عاداليه ثمملكه كانله ان يبيعه وانرد

الاسلام وان لحق الوكيل بدار الحرب (٥٠) ل) (جوهرة) مرتدا فاندلا يخرج عن الوكالة عندهم جيما مالم يقض القاضى بلحاقد اه قال فى التصحيح قالوا هذا قول ابى حنيفة واعتمده النسنى والحبوبي اه و عندا بى يوسف لاتمود بموده لانه باللحاق التحق بالاموات فبطلت ولايتمولاتمود بموده (ومن وكل) غيره (بشئ)من شراء اوسيع اوطلاق اوعتق (ثم تصرف) الموكل (فيما وكل به) بنفسه اووكيل آخر (بطلت الوكالة) لانه لما تصرف فيه تعذر على الوكيل التصرف فبطلت الموكل (فيما وكل به)

وكالته (والوكيل بالبيع والشراء لايجوز)لهاى لايصم (ان يعقد عندابي حنيفة مع) من ترد شهادته له مثل (ابيه) وامه (وجده) وجدته وان عليا (وولده وولد ولده)وان سفل (وزوجته وعبده و مكاتبه) للتهمة ولذا ترد شهادتهم له ولان المنافع بينهم متصلة فصار بيمامن نفسه من وجه (وقالا يجوز بيعه ﴿ ٣٩٤ ﴾ منهم عثل القيمة) لان التوكيل مطلق

عليه بغير قضاء قاض فليس لاوكيل ان بييعه فان بيع الموكل اخراج لاوكيل من الوكالة (فولد والوكيل بالبيع والشراء لابجوز ان يمقد عندا بي حنيفة معابيه وجد. وولد. وولد ولد. وزوجته وعبد. ومكاتبه) وكذا منلابجوز شهادته له لانالوكيل مؤتمن فاذا باع من هؤلاء لحقته تهمة لانالمنافع بينه وبين هؤلاء متصلة والاجارة والصرف على هذا الخلاف (فولد وقال ابويوسف وعجد بجوز سعد منهم عثل القيمةالافي عبد. ومكاتبه) لان التوكيل مطلق ولاتهمة لان الاملاك متباينة بخلاف العبد لانه سبع من نفسه لان مافي مد العبد للمولي وكذا للمولى حق فيكسب الكاتب وينقلب حقيقة بالبجز وفي قوله عثل القيمة اشارة الى انه لايجوز عندهما ايضا في النبن اليســير والا لم يكن للتفصيص فائدة كذا فى النهاية لكن ذكر فى الذخيرة ان البيم منهم بالفبن اليسير بجوز عندهما قال فىالذخيرة الوكيل بالبيع اذاباع ممزلانقبل شهادتدله ان كان باكثر من القيمة مجوز بلاخلاف وان كان باقل بنبن فاحش لايجوز بلاخلاف وازكان بنبن يسير لايجوز عندابى حنيفة وعندهما بجوز وانكان بمثلالقية فعن ابى حنيفة روايتان ولواسره الموكل بالبيع من هؤلاء اوقال له بع من شئت فاند يجور سيمه من هؤلاء بالأجاع الاانبيعه من نفسه اومن ولده الصغير اومن عبده ولادين عليه فانه لايجوز ذلك قطعا وانصرح الموكلله بذلك وقيد في المبسوط بالمبدالذي لادين عليه كائن فيداشارة الى انه اذاكان مديومًا يجوز بيعه منه عند تعميم المشية وكذلك حكم الوكيل بالشراء اذا اشترى من هؤلاء ولووكله ان يزوجه امرأة فزوجه الوكيل المنته لنكانت صغيرة لايجوز بالاجاع وانكانت بالنة فكذا ايضا لايجوز عند ابىحنيفا وعنسدهما يجوز وكذا اذازوجه الوكيل امة اومن لابجوز شهادته لها فهوعلى هذا الخلاف وان زوجه اخته اومن بجوز شهادته لهـا جاز اجاعا (قو له والوكيل بالبيع بجوز سعه بالقليل والكثير) وكذا بالعروض لانامره بالبيع عام ومنحكم اللفظ ان يحمل على غومه وهذا عندابى حنيفة والخلاف فرالوكالة المطلقة امااذا قال بعه بمائة اوبالف لاينقض بالاجاع (قوله وقالا لايجوز بيعه بنقصان لايتغابن الناس في مثله) ولايجوز الا بالدراهم والدنانير لانمطلق الاس يتعلق بالتصارف وهى لبيع بثمن المثل اوبالنقود ولان البيع بغبن فاحش هبة مزوجه لانهاذا حصل مزالريض كان معتبرا منثلثه الااناباحنيفة يقول هومأمور بمطلق البيموقد اتى ببيع طلق لان البيع اسم لمبادلة مال بمال وذلك يوجد بالبيع بالعروض كآيوجد فىالبيع بالنقود وكذا أبيع بالمحساباة سيع لان منحلف لايبيع فباع محاباة حنث ثم مطلق الآس ينتظم نقدا ونسئة الى اى اجلكان عند ابي حنيفة وقالا ينقيد باحل متعارف فاز ختلف الامر والوكيل فقال

والاملاك متباينة (الا في عبده ومكاتبه) لانه بسع من نفسه لان مافي بدالميد الممولي وكذا له حق في كسب المكاتب و منقلب حقيقة بالعجز قال في التصحيم وقدر جعوا دليله واعتمده المحبوبي والنسني (والوكيل باليع بجوز بيمه بالقليل والكثير)والعرضوالنقد (عند الى حنيفة) لاطلاق الامر (وقالا لا بجوزسمه) ای ااوکیل (بنقصان) فاحش بحيث (لانتفاين الناس) ای لایتحماون الذبن (في مثله) اي مثل هذا النقصان ولابالعرض لان مطلق الاس يتقيد بالمتمارف والمتمارف البيع ثمن المثل والنقد قال في النزازية وعليه الفتوى لكن قال في التصحيح ورجيح قول الامام وهو المعول عليه عند النسني و هو أصم الاقاويل والاختيار عند المحبوبي ووانقبه الوصلي وصدر الشريعة اه وعليه اصحاب المتون المومنوعة لنقل المذهب عاهو ظاهر الرواية وفى التصحيم ايضا

قال القاضى واختلف الروايات في الاجل والصحيم بجوز على كل حال وعن ابي يوسف انكان التوكيل (الآمر) بالبيع للحاجة الى النفقة وقضاء الدين ليس له ان يبيع بالنسيئة وعليه الفتوى اه

(والوكل بالشراء بجوز عقد عثل القية وزيادة) يسيرة محيث (متفان الناس في مثلها) اذا لم يكن له. قمةمعرفة كالدار والفرس ونحوهمااما مالدقية معرفة وسعر مخصوص كالخبزواللعنم ونحوهما فزادفيه الوكيل لاننفذ على الموكل وان كانت الزيادة شيئا قليلا كالفلس ونحوم نهامه (ولانجوز عالانتفا بنالناس فيمثله) اتفاقا (والذي لانتفان فيه) هو (مالا مدخل تحت تقويم) جلة (المقومين) ومقابله وهو مامدخل تحت تقويم البعض ستفاس فمه قال في الذخيرة وتكلموا في الحد الفاصل بين الغبن اليسيرو الفاحش والصحيح ماروي عن الأمام مجمد فىالنوادران كلغين مدخل تحت تقويم المقومين فهويسير ومالا يدخل تحت تقويم المقومين فهوفاحش ثمقال واليداشار في الجامع اه

الآمر امرتك ازتبيع بنقد فبعت بنسئة وقال الوكيل امرتني ببيعه ولم تقل شيئا فالقول قول الآمر وجائز لمن وكل ببيع شئ ولم يسمله نقدا ولانسئة جاز أن يبيعه نسئة اجاعاً (فخو اله والوكيل بالشراء يجوز ان يشترى عثل القيمة وزيادة تنعـا بن الناس في مثلها) قال الامام خواهر زاده هذا فياليست له قيمة معلومة عنداهل ذلك البلد واماله قية معلومة عندهم كالخنزواللحلم اذازادلايلزم الآمرقلت الزيادة اوكثرت كذا فيشاهان (فنو إله ولايجوز فيمالايتغابن الناس فيمثله) ثمالوكيل بالشراءلايجوز ان يشترى بمن لايجوز شهادته له عند ابي حنيفة وعندهما يجوز ثمن المثل وعاينها س فيه ولايجوز انيشِتري منعبده ومكاتبه اجاعا فانامره الموكل انيشتري من هؤلاء حاز بالاجاع الا انيشتري منولده الصفير اومنعبده اومكاتبه قال الحجندي حلة من تصرف بالنسليط حكمهم على خسة اوجه منهم من بجوز بيعه وشراؤه على المعروف وهوالاب والجدوالوصي وقدر مانتنان فيدبجعل عفواومنهم منبجوز سيعدوشراؤه على الممروف وعلى خلافه وهوالمكانب والمأذون بجوز لهم عند ابى حنيفة ان بيعوا مايساوى الفا بدرهم ويشتروا مايساوى درهما بالف وعندهما لايجوزالاعلى المعروف واماألحرالبالغ العاقل بجورٌ سيعة كيف ماكان وكذلك شراؤه اجماعا ومنهم من مجوز سعمكيف ماكان وشراؤه على المعروف وهوالمضارب والشريك شركة عنمان اومفاوضة والوكيل بالبيع المطلق بجوز بيم هؤلاء عند ابى حنيفة بما عزوهان وباى ثمن كان وعندهمــا لابجوز الا بالمعروف واما شراؤهم فلا بجــوز الا على المعروف اجاعا فان اشتروا بخلاف العرف والعادة اوبغيرالنقود نفذ شراؤهم على انفسهم وضمنوا مانفذوا فيه منمال غيرهم اجاعا ومنهم من لايجمل قدر ما يتغابن فيه عفوا وهو المريض اذاباع ماله في مرض موتهو حابا فيه قليلا وعليه دين مستغرق فانه لابجوز محاباته وان قلت والمشترى بالخيار انشاء زاد فيالثمن الم تمام القيمة وان شاء فسيخ واما وصيته بعدمونه اذا باع تركته لقضاء ديونه وحابا فيه قدر مايتفساين فيه صم سِمه وبجمل عفوا وكذا لوباع ماله من بعض ورثته وان حابا فيه وان قل لابجمل عفوا ومخير المشترى في قولهما واما على قول اليحنيفة فلا مجوز البيع وان كان باكثر من قيمته حتى يجنرسائر ورثته وليس عليه دين ولوباع الوصى منهم عثل قيمته جاز كذافى اليناسع ولو باع المضارب مال المضاربة بمن لابجوز شهادته له وحابا فيه قليلاً لايجوز وكذا الوصى اذا باع من هؤلاء وحاباً فيه قليلا ومنهم من لا يجوز بيعه ولا شراؤه مالم يكن خيرا وهوالوصي اذا باع ماله مناليتيم اواشتري فمندمجد لايجوز بحال وعندهما ان كان خيرا لليتيم جاز والا فلا (فولد والذي لايتغابن الناس في مثله مالا مدخل تحت تقوم المقومين) لأن مايدخل تحت تقو عهم زيادةً غير متحققة لاند قد نقــومه انســان منلك الزيادة وان لم تكن متحققة عني عنهــا قال الخجندى الذي يتفابن النــاس في مثله نصف العشر او اقل منه وان كان آكثر من

نصف المشر فهو عا لايتنابن الناس فيه وقال نصير بن يحيي قدر مايتنابن الناس فيه في الدروض «ده نيم» وهو نصف العشر و في الحيوان «ده ياز ده» وهو العشر وفي العقار «:وازده» وهوالخس ومعناه ان في العروض في عشرة دراهم نصف درهم و في الحيوان فيالمشرة درهم وفيالمقار في لغشر درهمان وما خرج منهذا فهو مما لا يتفاين فيه ووجدذلك انالتصرف يكثر وجوده فيالعروض ويقلفيالمقار ويتوسط فيالحيوان وكثرة النبن لقلة التصرف (قوله واذا ضمن الوكيل بالبيم الثمن عن المبتاع نضمانه باطل) لان حكم الوكيل اذا باع ان يكون امينا فيما يقبضه من الثمن فلم يجز نني موجب القبض من كوند امينا فيه فصار كمالو شرط على المودع ضمان الوديمة لم يصم كذا هذا وكذا لوكان الآمر احتال بالثمن على الوكيل على ان يبرى المشترى منه كانت الحوالة باطلة والمال على حاله على المشترى (فو له واذا وكله ببيع عبد فباع نصفه جاز عندابي حنيفة) وكذا اذا باع جزأ منه معلوما غير النصف مثل الثلث اوالربع فانه يجوز عند ابي حنيفة سواء باع الباقي منه اولم سِمه لان اللفظ مطلق عن قيد الافتراق والاجتماع الاترى انه اوباع الكل خصف الثمن حاز عقده فاذا باع النصف بداولي وقال الولوسف وعجد لايجوز لما فيه من ضرر الشركة الآان بيم النصف الآخر قبل ان مختصما او بجيزه الآمر وكذلك هذا الاختلاف في كلُّ شيُّ في سبيضه ضرر كالامة والدابة والثوب وما اشبهه وانما قيد بالعبد لانه اذا باع نصف ما وكل مه وليس في تفريقه ضرر كالكيلي والوزني والمددي المتقبارب جاز اجاعا (فو له وان وكله بشراء عبد فاشترى نصفه فالشراء موقوف) يعنى بالاجاع وكذا أذا اشترى جزأ من اجزائه غير النصف فهو مثل النصف والفرق لابي حنيفــة ان الشراء يتمتق فعه التهمة فلمله اشترى النصف لنفسه ولأنه وكله بشراء عبد ونصف العبد ليس بعبد . وقوله و فالشراء موقوف اىعلى احازة الموكل وهذا قول الى وسف حتى لو اعتقه الوكيل لاننفذ عتقه وان اعتقه الموكل نفذ عتقه ويكون المتق اجازة وقال مجديكون الوكيل مشتريا لنفسه لان الشراء بغير الاذن لانتوقف اذاوجد نفساذا على العاقد حتى لو اعتقه الوكيل سفد ستقه الا ان يشترى الباقي قبل المتق فعينئذ يتحول الى الآمر (فنو أيه فان اشترى باقيه لزمهالموكل) لأن شراء البعض قد يقم وسيلة الى الامتثال بان يكون موروثا بين جاعة فيمتاج الى شرائه شقصا شقصا فاذا اشترى الباقي قبل ردالآم البيع تبينانه وسيلة فينفذ على الام بالانفاق وفي الخجندي اذا اشترى باقيه قبل الخصومة لزم الموكل عند علمائنا الثلاثة وقال زفريلزم الوكيل واذا اختصم الوكيل والموكل الى القاضي قبل ان يشتري الوكيل الباقي والزمه القاضي الوكيل ثم أن الوكيل أشتري الباقي بعد ذلك لزم الوكيل أجاعا وكذلك هذا الحكم في جيع مافي تبعيضه ضرر فانوكله بشراء مالم يكن في تبعيضه ضرر فاشترى بعضه لزم الآمر سواء اشترى الباقي اولم يشترنحو ان يوكله بشراءكر حنطة عائة

(و اذا ضمن الوكيـل بالبيع الثمن عن المبتاع) المشترى (فضمانه باطل) لان حكم الوكيلان يكون النمن في يده امانة فلابجوز نني موجيه مجمله ضامنا له فضار كالوشرط على المودع ضمان الوديعة فلا مجوز (واذاوكله ببيع عبده فباع نصفه حازعند الىحنيفة) لاطلاق التوكيل وقالا لابجوز لانه غير متعارف لمافيه من ضرر الشركة الاان بيم النصف الآخر قبل ان مختصما قال في التصيم واختار قول الامام الامام البرهاني والنسني و صدر الشريعة (وان وكله بشراء عد فاشترى نصفه فالشراء موقوف) اتفاقا (فان اشترى باقيه) قبل الخمسومة (لزم الموكل) لانشراء البعض قديقع وسيلة الىالامتثال بان كان موروثا بين جاعة فهتاج الىشرائد شقصا شقصا فاذا اشترى الباقئ قبل ردالآ مراليم تمينانه وسلة فنفذ على الآمر وهذا بالاتفاق هدايه

(واذا وكله بشراء عشرة ارطال لحم) مثلا (بدرهم واحدفاشتري عشرين رطلا بدرهمن لحمياع مثله عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة ارطال بنصف درهم ﴿ ﴿ اللَّهُ ﴿ عَلَمُ اللَّهِ عَلَمُ الدَّهِ عَلَمُ اللَّهُ اللَّاللَّاللَّا اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّالَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّا

شراؤهاعايدوشر أءالشرة على الموكل (وقالاً يلزمه المشرون) لانه امره بصرف الدرهم وظن ان سعره عشرة ارطال فاذا اشترى عشرين فقد زاد خيرا قال في التصيم قال في الهـداية و ذكر في بعض النسخ قدول مجد مع ابي حنيفة ومجد لم يذكرا الخلاف في الأصل وقدمشي على قول الامام النسني والبرهانىوغيرهما (واذا وكله بشراءشي بعينه فليس له) اى الوكيل (ان يشتريه لنفسه) لابه يؤدى الى تغرير الامر حث اعتر عليه ولانفنه عزل نفسه ولاعلكه على ما قيسل الاعمضر من الموكل فلوكان الثمن مسمى فاشترى مخلاف جنسه او لم یکن مسمی فاشتری بغير النقود اووكل وكملا بشرائه فاشترى الثاني بنسة الاول ثبت الملك الوكيل الأول في هذه الوجوه لائه خالف امر الآمرفنفذعليه واواشترى الثاني محضرة الاول نفذ على الموكل الاول لانه حضره رأيه فإيكن مخالفا هدايه (وان وكله بشراء عبد بنير عينه فاشترى) الوكيل (عبدا)

فاشترى نصف كر مخمسين لزم الآمر وكذا أو وكله بشراء عبدين فاشترى واحدا منهما لزم الآمر اجماعا وكذا أذا وكله بشراء جاعة من العددي المتفاوت فاشـترى واحداً منها لزم الآمر (فو له واذا وكله بشراء عشرة ارطسال لحم بدرهم فاشترى عشرين رطلا بدرهم من لح يباع مثله عشرة ارطسال بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند ابي حنيفة) لان الوكيل يتصرف من جهة الآمر وهو انما امره بمشرة ومازاد علما غيرمأمور مهفلا يلزم الموكل ويلزم الوكيل ومعناه اذاكانت عشرة ارطال من ذلك اللحم تساوى قيمته درهماوا نما قيديه لانه اذا كانت عشرة منه لاتساوى ذلك نفذ الكل على الوكيل أجاعا ، فان قبل بنبغي أن لإيازم الموكل ذلك على قول أبي حنيفة لان هذه الشرة "ثبت ضمنا فيالشرين لاقصدا وهذا قد وكلــه بشراء عشرة قصدا ومثل هذا لامجـوز عنـدابي حنيفـة كما اذا قال طلق امرأتي واحدة فطلقها ثلاثا لاتقع الواحدة لثبوتها فيضمن الثلاث والمتضمن لائتبت لمدم التوكيل به • قلنا ذاك مسلم في الطلاق لان المتضمن لا ثبت اصلاً لامن الموكل لعدم التوكيل، ولا من الوكيل لمدم شرطه لان المرأة امرأة الموكل وهنا اذا لم يثبت الشراء من الوكل ثبت من الوكيل (فو له وقال ابو بوسف و يحد يلزمه المشرون) وفي بعض النسخ قول مجد مم ابي حنيفـــة كذا في الهداية وفي شرحـــه ابو بوســف مم ابي حنيفـــة وعجد وحده واما اذا اشترى مما يساوى عشرين رطلا بدرهم فان الوكيل يكون مشتريا لنفسه بالاجاع لان المأمور به السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الآس (فو له واذا وكله بشراء شيُّ بمينه فليس له ان يشتربه لنفسه) لانه لما قبل الوكالة تمينت ففعل مايتهين يقع لمستحقه سواء نوى عند العقدالشراء للموكل اوصر - بعلنفسه بان قال اشتريت لنفسي فهو الموكل الا اذا خالف في الثمن الى شراه والى جنس آخر غير الذي سمساه الموكل وهذا اذاكان الموكل غائبا اما اذاكان حاضرا وصرح الوكيل لنفسه يصير لنفسه لأنه عن نفسه بالاقدام على الشراء لنفسه وله ان يعزل نفسه بحضرة الموكل دون غيبته فاما اذا كان الثمن مسمى فاشترى مخلاف جنسه اولم یکن مسمی فاشتری بغیر النقود او وکل وکیلا بشرائه فاشــتری الثانی وهو غائب ثبت الملك للوكيل الاول في هذه الوجوه وان اشترى الثاني بحضرة الوكيل الاول نفذ على الموكل الاول لانه حضره رأيه فلم يكن مخـالف وهذا ايضا اذا لم يسين الثمن اما اذا عينه فاشترى باكثر مماسميله لزم الوكيل لانه خالف الى شراء (قوابه وان وكله بشراء عبد بغير عينه فاشترى عبدا فهو للوكيل الا أن نقول نويت الشراء للموكل او يشتريه بمال الموكل) هذه المسئلة على وجوه ان اصاف المقد الى للحاؤاهم الآمركان للآمر وهو المراد بقوله اويشتريه بمالالموكل وهذا بالاجاع وان اضافه

من غير نية الشراء للموكل ولااصافت. ألى دراهمه (فهو للوكيل) لانه الاصل (الا أن يقول نويت الشراء للموكل

اويشترنه عال الموكل)قال في الهداية وهذه المسئلة على وجوه ان اضاف العقدالي دراهم الامركان للآمر وهو المراد عندي نقوله اويشتريه عال الموكل وهذا بالاجاع وان اضافهالى دراهم نفسه كان لنفسه وان اضافه الى دراهم مطلقة فان نواها للآم فهو للآم وان نواهالنسفه فلنسفه وانتكاذبا فيالنية بحكم النقدبالاجاع لانه دلالة ظاهرة وانتوافقا على اله لم تحضره النية قال مجمد هو للعاقد لان الاصل ان كل احديثمل ﴿ ٣٩٨ ﴾ النفسه الااذا ثبت جمله لغيره ولم يثبت

وعندابي يوسف يحكم النقد اللي دراهم نفسه كان لنفسه واناصافه الي دراهم مطلقة ان نواه للآمر فللآمر وان نواه لنفسه فلنفسه وان تكاذبا في النية محكم النقد بالاجاع لأنه دلالة ظاهرة وان توافقا على الله لم محضره لبية قال مجد هو للماقد لأن الأصل ان كل واحد يعمل لنفسه وعند ابي بوسف محكم النقد لان ما او قعه مطلقـًا محتمل الوجهين موقوفا فاى المالين نقد فقد فعل المحتمل لصاحبه (فو له او يشتر مه عال الموكل) اراد به اضاف العقد الى دراهم الموكل ولم يرد به النقد من ماله اى ليس المراد إن يشتريه بدراهم مطلقة ثم نقدالمدفوعة ألى الوكيل فان في هذه العسورة تفصيلا وفيًا اذا أضاف العقد الى دراهم الموكل إجاع على أنه للأ من سواء نقد من مال الموكل بعدما اضاف اليه المقد او نقد من مال نفسه كذا فيشماهان ومن قال لرجل يعني هذا العبـد لفلان فبـاعه ثم انكر ان يكون فلان امره فان فلامًا يأخذه لان قوله السابق اقرار منه بالوكالة عنه فلا ينفعه الانكار اللاحق فانقال فلان لم آمره لم يكن له لانالاقرارا رتد الا إن يسلمه المشترى اليه فيكون سِما بالتعاطى وعليه العهدة ودلت هذ. المسئلة على ان التسمليم على وجه البيع يكفي المتعاطى وان لم يوجد نقد الثمن وهو يتحقق فيالنفيس والحسيس كذا فيالهداية وفيالواقعات لابد في سع التعاطي من نقد الثمن والتسليم على وجه البيع (فوله والوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند ابي حنيفة وابي يوسف ومجمد) خلافا لزفر هو يقول آنه رضي يخصو متدوالقبض غير الخصومة ولم يرضبه ولنا أن من علكشيئا علك أتمامه وتمام الخصومةوانهاؤها بالقبض ولانالوكيل بالخصومة مأمور بقطعها وهى لاننقطع الإبالقبض والفتوى اليوم على قول زفر لظهور الخيانة في الوكلاء وقد يؤتمن على الخصومة من لايؤتمن على المال قال في اليناسِع وصورته رجل وكل رجلا بان يدعى على فلان الف درهمله عليه بينة ولم يزد على هذا فاثبت الوكيل بالبينة او بالاقرار فان له ان نقيضه منه وان لم يأمره الموكل بالقبض واختار المتأخرون انه لاعلك القبض الا بالنص عليه وهو قول زفر قال الفقيه ابوالليث وبه نأخذ لانالموكل لوكان واثقا يقبضه لنص عليه وانكانا وكيلين بالخصومة لانقبضان الامعا لانه رضي باماتهما لا بامانة احدهما (فو له والوكيل بقبضالدين وكيل بالخصومة عند ابي حنيفة) حتى لو اقيمت عليه , البينة على استيفاء الموكل او ابرائه يقبل عنده خلافا لهما وعنــدهما لايكون وكيلا

لانما اوقعه مطلقا محتمل وجهين فيبتى موقوفا فمن اى المالين نقد فقد فعل ذلك المحتمل لصاحبه اه باختصار (و الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند) ائتنا الثلاثة (ابي حنيفية وابى توسيف ومجد)خلافا لزفر تقول هورضي مخصومته والقبض غير الخصومة ولم برض مه ولنا أن من ملك شيئا ملك أتمامه وتمام الخصومة بالقبض والفتوى البوم على قول زفر لظهور الحيانة في الوكلاء وقديؤ تمن على الخصومة من لايؤتن على المال ونظيره الوكيل بالتقاضي علك القبض على اصل الرواية لأندفي معناه وضعا الاازالمرف مخلافه وهو قاض على الوضع و الفتوى على أن لا علك هدايه ونقل في التصحيم نحوه عن الاسبيما بي والينابيع والذحيرة

والواقعات وغيرهاثم قال وفي الصغرتي التوكيل بالتقاضي يتمد المرف انكان في بلدة العرف بين التجار (بالخصومة) انالمتقاضي هوالذي يقبض الدين كان التوكيل بالقاضي توكيلا بالقبض والافلا وهذا اللفظ في التمة ونقل مثله عن مجد بن الفضل اه (والوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة عند الى حنيفة) حتى او اقيت عليه البينة على استىفا، الموكل او الرائه نقيل لانه وكله بالتملك لان الديون تقضي بإمثالها وهويقتضيحقوقاوهواصيل فها فيكون خصما وقالا لايكون خصماوهو رواية الحسن عن ابى حنيفة لان ليس كل من يؤتمن على المال متدى للخصومة فلم يكن الرضى بالقبض رصا بالخصومة قال في التصحيح وعلى قول الامام مثى المحبوبي في اسم الاقاويل والاختيارات والنسنى والموصلي وصدر الشريمة ثم قال وقيد بقبض الدين لان الوكيل بقبض الدين لايكون وكيلا بالخصومة فها بالاجاع قاله في الاختيار وغيره اه (واذا اقرالوكيل بالخصومة) سواء كان وكيل المدعى ﴿ ٣٩٩﴾ اوالمدعى عليه (على موكله عند القاضى حاز اقراره) لاندمأمور

بالجواب والاقرار احد نوعي الجواب (ولابجوز اقراره عليه عندغير القاضي عندابي حنيفة ومجد) لأن الاقرارا نمايكون جواباعند القياضي لانه في متسابلة الخصومة فنختص به فلو اقيمت البينة على اقراره في غير محلس القضاء لابنفذ اقراره على الموكل (الاأنه بخرج) المقر بذلك (من الخصومة)اى الوكالة حتى لايدفع اليدالمال ولوادغي بعدذلك الوكالة واقام بينة لم تسمع لاندزعم انده بطل في دعواه (وقال ابويوسف بجوزاقراره عليه)و لو (عند غيرالقاضي) لاند قائم مقام الموكل واقراره لامختص بمجلس القضاء فكذا اقرار ناشه قال في التجييم قال الاسبيجاب والصيم قولهما (ومن ادعی انه وکیل) فلان (الفائب في قبض دينه فصدقد الغريم) بدعوا. (ام بتسليم الدين اليه) لاقراره باستحقاق القبض

بالخصومة لانه قد يصلح للقبض من لا يسلح للخصومة فلم يكن رضاه بقبضه رضى نخصومته وليسكل مؤتمن على القبض يهتدى للخصومة ولابى حنيفة انقبض الدين لانتصور الاعطالبة ومخاصمة كالوكيل باخذ الشفمة والرجوع فيالهبة والردبالعيب واما ااوكيل بقبض المين لايكون وكبلا بالخصومة فيها اجاعا لأنه وكيل بالنقل فصار كالوكيل بنقل الزوجة والنقل ليس عبادلة فاشبه الرسول (فو له واذا اقر الوكيل لخصومة عند القاضي حاز اقراره) صورته ان يوكله بان مدعى على رجل شيئا فاقر عندالقاضي سطلان دعواه اوكان وكيل المدعى عليه فاقر على موكله بلزوم ذلك الشيء ولانجوز أقرار الوصي على الصنير (فم له ولانجوز أقرار. عليه عندالقاضي عند الى حنيفة ومحد) استحسانا الا انه يخرج من الوكالة لان في زعمه ان الموكل ظالم له عطالبته واله لايسمحق عليه شيئا فلا تصم الحصومة في ذلك (فوله وقال ابو يوسف يجوز اقراره عليه عند غير القاضي) لانه اقامة مقام نفسه وقال زفر لايصم اقراره لا في مجلس القاضي ولا في غير مجلسه وهو القياس لانه مأمور بالخصومة وهي منازعة والاقرار تضاده لانه مسالمة والامربالثيُّ لا تناول ضده ولهذا لا علك الصلح والابراء ثم الوكيل يقبل شهادته على موكله وهل يقبل له انكان في غير ما وكل به قبلت وانكان فيا وكل مه انشهد قبل العزل اوبمده وقدخاصم فيه لانقبل للتهمة وانكان بعده ولم بخاصم قبلت على الاصم قال في المصنى اذا عزل الوكيل بالخصومة قبل ان يخاصم لايقبل شهادته عند ابى يوسف خلافا لهما وان خاصم لايقبل اجاءاوفي اليناسع اذا وكلدبالخصومة فمغاصم ثم عزله فشهد الوكيل على ذلك الحق فان كانت الخصومة عند القاضي لا يقبل شهادته وان كان عند غير القاضي قبلت عندهما وقال ابو بوسف لايقبل شهاديد بعد الوكالة خاصم او لم يخاصم (فو لد ومن ادعى أنه وكيل الغائب فى قبض دينه فصدقه الفريم امر بتسايم الدين اليه) اى اجبر على ذلك لان الوكالة قد ظهرت بالتصديق ولان تصديقه اقرار على نفسه ثم اذا دفع اليه ليس له ان يسترده بعد ذلك وقيد بالتصديق لانه اذا سكت اوكذبه لابجبر على دفعه اليه ولكن لو دفع لم يكن له أن يسترده (فوله نان حضر الفائب فصدقه والا دفع الغريم اليه الدين ثانيا) لأنه لم يُبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة والقدول في ذلك قوله مع عينه (قُولُه و يرجم به على الوكيل ان كان باقيا في يده) قيد سِقالُه لانه اذا مناع في يده

له من غير اسقاط حق الغائب (فان حضر الغائب فصدقه) فيها (والا) اى وان لم يصدقه (دفع اليدالغريم الدين ثانيا) لانه لم يثبت الاستيناء حيث انكرالوكالة والقول فى ذلك مع يمينه فيف الاداء (ورجع به) اى بما دفعه ثانيا (على الوكيل) اى الذى ادعى الوكالة وهذا (ان كان) المال (باقيافي يده) واو حكما بان استهلكه فانه يضمن مثله خلاصه وان صاع فى يده لم يرجع عليه الاان يكون ضمنه عند الدفع ولولم يصدقه ودفع اليه على ادعائه فان رجع صاحب المال على الغربم

او هلك من غير تعــد لايرجع عليــه لانه بتصديقه اعترف اله محق في القبض وهو مظلوم في هذا الاخذ والمظلوم ليس له ان يظلم غيره وان كان الغريم لم يصدقه على الوكالة وآغا دفعــه اليه على ادعائه فان رجع صاحبالمال علىالغريم رجع الغريم على الوكيل لانه لم يصدقه على الوكالة وانما دفعه اليه على رجاء الاجازة فاذا انقطع رجاؤه رجع عليه وفي الوجوء كلها ليس له ان يسترد المدفوع حتى يحضر الفائب لان المؤدى صار حقا للغائب اما ظاهرا او محتملا قال الخجندى اذا جاء الموكل ان اقر بالوكالة مضىالامر على وجهه وان انكرها اخذ دينه منالفريم ثانيا والفريم يرجع على الوكيل ان كان باقى فى يد. وان استهلكه ضمنه مثله وان هلك فى يد. من غير تمد انكان صدقه لايرجم عليه وانصدقه وشرط عليهالضمان اوكذبه او سكت رجع عليه ثم أذا رجع الموكل على الغريم واراد الغريم أن يحلفه ما وكلت كان له ذلك أن كان دفع الى الوكيل عن تصديق وان كان عن سكوت ليس له ان يحلفه الا اذا عاد الى التصديق وان كان دفع عن جعود فليس له ان يحلفه وان عاد الى التصديق ولكنه يرجم على الوكيل (فو له وان قال أنى وكيل الفائب بقبض الوديمة وصدقه المودع ثم لم يؤمر بالتسليم اليه) لانه اقر له عال الغير بخلاف الدين لان الدين محله الذمة واقراره بما فىذمته ينزل منزلة ما فىملكه واما الوديمة فهى عين،مال الغير والاقرار في ملك الغير لاينفذ ومن دفع الى رجل عشرة دراهم ينفقها على اهله كانفق عشرة عنده فالعشرة بالعثمرة لانالوكيل بالانفاق وكيل بالشراء وهذا استحسان والقياس أنه متبرع وفي الكرخي اذا دفع الى رجل الفا ليتمضى بها دينه فدفع الوكيل الى الغريم الفا من ماله واقتضى الالف التي دفعت اليه جازكا لو وكله بالشراء بهذه الالمفاشتري بالف من مال نفسه ثم اخذها عوضا فانه بجوز والله سبحانه وتعالى اعلم

حر كتاب الكفالة كاب

الكفالة فى اللغة هى الضم قال الله تعالى ﴿ وكفلها زكريا ﴾ اى ضمها الى نفسه للقيام بأمرها واعاسميت الكفالة بذلك لانها ضم احدى الذمتين الى الاخرى و وفي الشرع عبدارة عن ضم ذمة الى ذمة في المطالبة دون الدين بل اصل الدين في ذمة الاصيل على حاله (فو اله رجم الله الكفالة على ضربين كفالة بالنفس وكفالة بالمال فالكفالة بالنفس جائزة) سواه كان بامرا الكفول عنه اوبغير امره كما يجوز في المال و فان قيل اذا تكفل بغير امره لم يقدر على احضاره لان المطلوب ان تمتنع عليه و قلتا يقدر على احضاره ولكن لا يلزم ذلك المطلوب وجواز الكفالة موقوف على امكان الاداء دون استحقاقه (فو اله وعلى المضمون بها احضار المكفول به) لان الحضور هو الذي لازم المكفول به وقد النزمة الكفيل وان لم يحضره وهو يقدر على احضاره الزومة الحاكم ذلك فان احضره والاحبسه لان الحضور توجه عليه (فو له و ضعقد اذا

رجع عليه هدايه (وانقال) المدعى (انى وكيل) فلان الغائب (بقبض الوديعة) التى عندك (فصدقه المودع) في دعواه (لم يؤمر بالتسليم اليه) لانه اقرله عال الغير مخلاف الدين ولوادعي الهمات الوه وترك الوديعة ميراثا لدولا وارثلهغيره وصدقدالمودع امهبالدفع اليه لانه لايبتي ماله بعد موته فقــد اتنقا على انه مال الوارث ولوادعي اله اشترى الوديعة من صاحها وصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه لانهمادام حيا كان اقرار اعلا الغير حدايه

﴿ كتاب الكفالة ﴾

وجه المناسبة بينها وبين الوكالة ان كلا منهما استمانة بالفير (الكفالة) لغة الخم وشرعا ضم ذمة الى ذمة كفالة بالنفس وكفالة بالمال في المطالة وهي (ضربان وتكون بهما مماكا يأتي (فالكفالة بالنفس جائزة) لاطلاق قوله عليه الصلاة و السلام «الزغيم غارم » لاطلاق بها احضار و المضمون بها احضار الكفول به) لان الحضور لازم على الاصل فجاز ان يلتزم الكفيل احضاره

قال تكفلت بنفس فلان او برقبته او بروحه او بجسده او برأسه) او بيده او بوجهه او خو ذلك مما يه بر به عن الكل حقيقة او عرفا على مامر فى الطلاق هدا به (او)قال كفلت (بنصفه او بثلثه)او بجزء شايع منه لان النفس الواحدة فى حق الكفالة لا تنجزى فكان ذكر بعضها شايعا كذكر كلها (وكذلك ان قال ضمته او هو على اوالي)ا وعندى لا نها صيغ النزام (اوانابه زعيم) اى كفيل (اوقبيل) هو بمنى الزعيم بخلاف ما اذا قال انا صامن بمرفته لا نه النزم المعرفة دون المطالبة هدا به فى وقت بعينه لزمه) اى لزم الكفيل (احتساره) اى احتسار فالكفول به فى وقت بعينه لزمه) اى لزم الكفيل (احتساره) اى احتساره) المكفول به (اذا طالبه به) الاصيل فى الكفول به فى وقت بعينه لزمه) وفاء عا النزمه كالدين الموجل اذا حل (فان

احضره) فيها لأنه وفي ماعلیه (والا) ای وان لايحضره (حبسه الحاكم) لامتناء عن ايفاء حق مستمق ولكن لامحبسه اول مرة لعله لم يدر لماذا دعى ولو غاب المكفول سفسه امهله الحاكم مدة ذهابه وايابه فان مضت ولم بحضره حبسه لتمقق الامتناع عن الفاء الحق هداد (وان احضر موسله في مكان نقدر المكفولله على محاكشه)كالمصر سواء قبله اولم نقبله (برئ الكفيل من الكفالة) لابد أتى عاالتزمه أذلم يلتزم التسليم الامرة واحدة (و اذا تکفل به علی ان يساء في محلس القياضي فسله في السوق بري) ايضا لحصول المقصود لان القصود من شرط

قال تکفلت بنفس فلان او برقبته او بروحه او بجسده او برأسه) او بوجهه اوببدنه لان هذه الالفاظ يعبر بها عنجيع البدن (فولد اوبنصفه او بثلثه) وكذا بای جزء منه لانالنفس الواحدة لاتنجزی فکان ذکر بعضها شــالماکذکر کلها بخلاف ما اذا قال تكفلت سد فلان او برجله لانه لايعبر بحما عن جيع البدن واما أذا أضاف الجزء الى الكفيل بأن قال الكفيل كفل لك نصني أو ثاثى فأنه لايجوز كذا في الكرخي ذكر. في إب الرهن (فو له وكذلك اذا قال ضمنته لك اوهو على او الى او ال زعيم به او كفيل به اوقبيل به) او آنا ضامن بوجهه اما اذا قال آنا ضامن بمرفته فهو باطل وان قال تكفلت به ثلاثة ايام روى عن محمد الدكفيل ابدا الا ان يقول فان مضت فانا برئ فيكون الاس على ما شرط كذا في الينسابيع (فو إيه فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه احضاره اذا طالبه به في ذلك الوقت فإن احضره والا حبسه الحاكم واذا احضره وسلم في مكان يقدرالمكفول له على عاكته برى الكفيل من الكفالة) فإن كان المكفول به غائبًا عن البلد امهله الحاكم مدة المسافة ذاهبا وجائبًا فان مضت ولم يحضره حبسه وهذا اذا علمالكفيل مكانه اما اذا لم يعرف مكانه سقطت المطالبة الى أن يعرف مكانه وأن سلم المكفول به بالنفس نفسه الىالمكفول لدبجهة الكفالة بجبر على قبوله حتى انه يبرأ الكفيل وهذا اذا كانت الكفالة بالامرامااذا كانت بغيرالامر لايبرأ كذافي الفوائد واوان ثلاثة كفلوا ينفس رجل كفالة واحدة فاحضره احدهم برؤا جيعا وانكانت الكفالة متفرقة لم يبرأ الباقون لانكل عقد اوجب اخسارا علىحدة وانتكفل ثلاثة بمالكفالة واحدة اومتفرقة نادى احدهم جيع المال برى (فنو ا، وان تكفل به على ان يسلم في مجلس القاضي فسلم في السوق برئ) لحصول المقصود و قيسل في زماننا لايبرأ لان الظاهر الماونة على الامتناع لاعلىالاحضار وكذا اذا سلمه في نواحي البلد الذي ضمن له فيه وهوعلى هذا (غو لَه وان سلمه في برية لم يبرأ) لانه لا يقدر على المحاكة فيها ولا على احضاره الى القاضى

التسليم فى مجلس القاضى امكان الخصومة (٥١)(ل) (جوهرة) واثبات الحق وهذا حاصل متى سلمه فى المصر لان الناس يعاونونه على احضاره الى القاضى فلا فائدة فى التقييد وقبل لا يبرأ فى زماننا لان الظاهر المعاونة على الامتناع لا على الاحضار فكان تقييده منيدا هدايه وفى در عن ابن ملك وبد يفتى فى زماننا لهاون الناس اه (وان سلم فى برية لم يبرأ) لا له لا يقدر على المحاصمة فيها فم محصر آخر غير المصر على المحاصمة فيها في مصر آخر غير المصر الذي كفل فيه برى عند ابى حنيفة للقدرة على المخاصمة فيه وعندهما لا يبرأ لا نه قد يكون شهوده فيها غيبة ولوسلم فى السمين وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ لانه لا يقدر على المحاكة فيه هدايه

(و اذا مات المكفول به برى الكفيل بالنفس من الكفالة) لانه سقط الحضور عن الاصيل فيسقط الاحضار عن الكفيل وكذا اذا مات الكفيل لانه لم سبق قادرا على تسليم المكفؤل به شفسه وماله لايسلم لايفاء هذا الواجب بخلاف الكفيل بالمال ولومات المكفول له فالوصى ان يطالب الكفيل وان لم يكن فلوارثه لقيامه مقام الميت هدايه (وان تكفل بنفسه على اندان لم يواف به في وقت كذا فهوضا من لماعليه وهوالمس) و الم يحت مثلاً (فلم يحضره في) ذلك (الوقت)

وكذا اذا الله في السواد لعدم قاض يفصل إلحكم به وأن سلم في مصر آخر غير المصر الذي كفل فيه فاله يبرأ عند ان حنيفة للقدرة على المُحاصمة فيه وعندهما لاببرأ لانه قد يكون شهوده فيما عينه قلنا والمل شهوده في هذا المصرى ايضا فتمار سنت الموهمات ولوسلم في اسمين وقد حبسه غير الطالب لايبرأ لانه لانقدر على المحاكمة فيه (غو له واذامات المكفول مه مرئ الكفيل بالنفس من الكفالة واذامات المُكفول له لم يبرأ) لبجزه عن احضاره وكذا اذا مات الكفيل لانه لم يبق فادرا على تسايم المكفول به بنفسه وماله لايصلح لايفاء هذا الواجب بخلاف الكفيل بالمال واما اذامات المكفولله فعلى الكفيلان يسلمه الى ورثته فان لممالى بعضهم برئ من الكفالة لهخاصة و للباقين ان يطالبوه باحضاره فان كانواصفارا فلوصيم ان يطالبه باحضاره فانسله الى احد الوصيين برئ في حقه واللاّ خر ان يطالبه كذا في اليناب م (فو له واذا تكفل بنف على اندان لم يواف به فيوقت كذا فهوصامن لماعليه وهوالف فان لم يحضره في الوقت لزمه ضمان المال ولمرببرأ من الكفالة بالنفس) وعلى هذا اذاكفل لامرأة بنفس زوجها ان لم يواف به غدا فعليه صداقهافهوجاً ثر فان لم يواف بد لزمه الصداق ولم يبرأ من الكفالة بالنفس لانهضم الى الكفالة بالمال الكفالة بالنفس فاذا وفي احدهما يق عليه الآخره وقوله هولم يبرأ من الكفالة بالنفس، فان الفائدة في ذلك وقد حصل المقصود وهوضمان الالف قلنا لجواز ان يكون عليه دين آخر (فو له ولاتجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عندا ي حنيفة) لان الكفالة للتوثق وهومأمور مدرئ الحدود وترك التوثق وقال ابوبوسف ومحد مجوز وفي الهداية ممناه لامجير على الكفالة عند الىحنيفة وعندهما مجبر في حدالقذف لان فيه حق المبد وفي القصاص لانه خالص حق العبد فيليق جما الاستيثاق بخلاف الحدود الخالصةللة تعالى كحد الزنا والشرب ولوسمعت نفسه باعطاء الكفيل يصيم بالاجاع وصورته ادعى علىرجل حقا فىتمذف فانكره فسأل المدعى القانني|نيأخذ مندله كفيلا بنفسه فمند ابىحنيفة لابجبه الىذلك ولكن يقولله لازمه مابيني وبين قيامى فاناحضر شهوده قبل قيسام القاضى والاخلا سبيله وعندهما يأسره بان يقيمله كفيلا بنفسه لان الحضور مستحق عليه لسماع البينة والكفيل أعايضمن الاحضار وامانفس الحدود والقصاص فلابجوز الكفالةها فيقولهم جيما لاندلا يمكن استيفاؤها من الكفيل (فو إنه واما الكفالة بالمال فجائزة معلوما كان المال المكفول بد او مجهولا اذا كان دينا صحيحا مثل ان تقول تكفلت عند بالف او عالك عليه او عامدركك من شي

المعين (لزمه ضمان المال) لانه علق الكفالة بالملا بشرط متارف فصيم (و لم يبرأ من الكفالة بالنفس) لمدم التسافي (ولانجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقمساص عند ابي حنيفة) قال في الهداية معناه لابحبرعليها عنده وقالا بجبر في حد القذف لأن فيدحق المبد يخلاف الحدود الخالصة لله تعالى أه قال في التصحيم بعد ماذكر عبارة الهداية فسروشك لان الاسبعابي قال المشهور من قول علائنا ان الكفالة بالنفس في الحدود والقصياص حائزة فياختيار المطلوب اماالقاضى لابجيره على اعطاء الكفيل وقال ابويوسف ومجد يوخذ منه الكفل التداء واختار قول الامام النسن والمحبوبي وغيرهما اه (واما الكفالة بالمال فجائزة معلوما كان المال الكفول ماو محهولا)لان

مبنى الكفالة على التوسع فتتحمل فيها الجهالة (اذاكان) المكفول به (دينا صححاً) وهو الذي (في هذا) لا يسقط الا بالاداء او الابراء و احترز به عن بدل الكتا بة وسيأتى وذلك (مثل ان يقول تكفلت عنه بالف) مثال المعلوم ومثبال المجهول قوله (او بما لك عليه او عا يدركك في هذا البيع) ويسمى هذا ضمان الدرك (والمكفول له بالخيار)في المطالبة (ان شاء طالب الذي عليه الاصل) ويسمى الاصيل (وان شاء طالب كفيله) لان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة كمام، وذلك يقتضى قيام الاول لا البراءة عنه الااذا شرط فيه البراءة فحين نشقد حوالة اعتبار اللمنى كما ان الحوالة بشرط ان لا يبرأ بها المحيل تكون كفالة ولوطالب احدهما له ان يطالب الآخروله ان يطالبهما هدايه (ويجوز تعليق الكفالة بالشرط) الملايم لها وذلك بان يكون سببا لشبوت الحق (همثل ان يقول ما) عمنى ان او موسولة في سم عني والعائد محذوف اى ان (بايست) او الذي بايست به (فلا إ فعلى او ما

ذأب) اى بت (لك عليه) اوغصبك (فعلى) وكذا قوله لا مرأة الغير كفلت لك بالنفقة الدا مادمت الزوجية خانيه اويكون شرطا لامكان الاستيفاء مثل ان قدم فلان فعلى ماعليه مزالدين اوشرطا لتعذره نحو ان غاب عن المصر فهذه جلة الشروط التي مجوز تعليق الكفالة بها ولايصيم تعليقها يغير الملايم نحو ان مبتالريح اوجاء المطر فتبطيل الكفالة به لانه تعدق بالخطر ومافى الجوهير تبعا للهداية من أنه تصر الكفالة وبجب المال حالا قال الزيلمي هذا سهو فان الحكم فيه أن التعليق لايصيم ولايلزمه لان الشرط غير ملايم فصار كا او علقه مدخول الدار ونعوه عاليس علام ذكره قاضفان وغيره اموكذا

في هذا البيع) لان معنى الكفالة على التوسع فيحتمل الجمالة ، و « أولداذا كان دينا صحيحاته مثل اثمان البياعات واروش الجايات وقيم المستهلكات والقرض والمسداق واحترز مدلك عن مدل الكفالة فالدلامجوز الكفالة بد لأبديؤدي الحان يُبت المال في دمد الكفيل يخلاف مافى دمة المكفول عنه لان العبد ازالته عن نفسه بالعجز من غير ادا، والكفيل لايبرأ الابالادا. (قو لد والمكفولله بالخيارانشاء طالب الذي عليه الاصل وانشاء طالب كفيله) لانالكذالة ضم الذمة الىالذمة فىالمطالبة وكذلك يقتضى قيام الاول لاالبراءة عنه وله ان يطالبهما حيما لازمقتضاها الضم (فوله ويجوز تعليق الكفالة بالشرط) يعنى أذا كان الشرط سبباله وملايماله مثل أنيكون شرطا لوجوب ألحق كقوله مابايعت فلانااو داينته اوما بتلك عليه فاناضامن به امااذا كان شرطا ليس له تعلق بذلك لم يجزكةوله ان دخلت الدار فاناصامن لك مالك على فلان لم بجز الشرط واما المال فيلزم الكفيل حالا وانتكفل الى اجل انكان اجلا معينا يتعارفه النجار حاز والافلا وانتكفل الى الحصاد اوالدياس اوالقطاف جاز وان قال الى ان تمطر السماء فالكفالة جائزة والتأجيل باطل وبجب الملاحالا (قوله مثل ان يقول مابايت فلانا فعلى اوماذاً بالك عليه) اى تقرر (فعلى) انحاقال فلانا ليعلم المكفول عنه لانجهالته حتيم صحة الكفالة حتى لوقال مابايت من الناس فالمامن لد لم بجز لجهالة المكفول عنه فتفاحث الجهالة مخلاف الاول كذا فيشاجان وان قالماداب لكعلى احد من الناس فهو على لم تصم لجهالة المكفول عنه وكذا اذا قال ماداب عليك لاحد من الناس فهوعلى لم تصم لجهالة المكفولله (فوله واذاقال تكفلت عالك عليه فقامت البينة عليه بالف ضها الكفيل) انماضت الكفالة بالمحهول لتوله تعالى ﴿ وَانْ جَاهُ بِهِ حَلَّى الْهِ مِنْ وَانَّابِهِ رَعيم كه وسمل البعير مجهول قديزيد وقد ينقص (فولد وان لم تقم البيئة فالقول قول الكفيل مع عينه في مقدار مايسترف به) لأنه الملنزملة وهومنكر للزيادة والقول قول المنكر مع عينه (فول واذااعترف المكفول عنه باكثر من ذلك لم يصدق على كفيله) لانه اقرار على النير ولا ولايةله عليه ويصدق في حق نفسه لولايته عليها (فولم وتجوز الكفالة باس المكفول عنه وبنير اس،) لأنه النم المطالبة وهو تصرف

حقق المحقق ابن الهمام (واذا قال) الكفيل (تكفلت بمالك عليه فقامت البينة بالف عليه ضمنه الكفيل) لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة فيتمقق ماعليه فصيح الضمان به (وان لم تقم البينة كالقول قول الكفيل مع عينه في مقدار مايسترف به) لانه منكر لازيادة والقول قول المنكر بمينه (فان اعترف المكفول عنه باكثر منذلك) الذي اعترف به الكفيل (لم يصدق على كفيله) لانه اقرار على المنير ولا ولاية له عليه ويصدق في حق نفسه لولايته عليها (وتجوز الكفالة بامر المكفول عنه وفيه نفع الطالب ولا ضرر فيه على المطلوب بمبوت عنه وبغير امره) لانه التزام المطالبة وهو تصرف في حق نفسه وفيه نفع الطالب ولا ضرر فيه على المطلوب بمبوت

الرجوع اذهو عنمد امره (فان) كان (كفل بادره رجع) الكفيل (بمما يؤدى علميه) اى الاصميل لانه قضى دينه بامره و همذا اذا ادى مثل الذى ضمنمه قدرا وصفة ﴿ ١٠٤ ﴾ اما اذا ادى خلافه رجع بمما ضمن

ن حق نفســه و نيــه يقع الطــالب ولاضرر فيه على المطلوب يثبوت الرجوع اذهو عندامره (قول له فان كفل بامره رجع عابؤدى عليه) هذا اذا كان الامر عن يجوز اقراره على نفسمه بالديون وعلك التبرع حتى اوكان صبيسا محجورا امر رجلا بان يكفل عنمه فالكفالة صححة ولكن اذا ادى لا رجع عليه ومسورة المثلة ان يتول الرجل الرجل ضمن لفلان عنى بالف له على اما ادًا قال ضمن الالف الذي لفلان على ولم يقل عنى لا يرجع عايه عندهما وقال ابو يوسف ان كان حريفاله فله ان يرجع عليمه وروى هنه انه لابرجع عليه سبواء كان حريفاله اولم يكن والكان المأمور خليطاله رجع عليه اجماعا أستحسانا والحليط هوالذي في عيله كالوالد الذي هو في عباله وولده وزوجة ومن في عبساله من الاجراء والشريك شركة عنان وقبل الحليط الذي يأخذ منه وبعطيه وبدانيه وبيشع عنسده المال ولوتكفل العبسد عن مولاه بامره نستق ثم ادى لم يرجع به عندنا خلاة لزفر * و قوله * رجع بما يؤدى عليه ، هذا اذا ادى مثل الدين الذي ضمنه قدرا و صبغة اما اذا ادى خلافه رجم عما ضمن لا عا ادى كما اذا تكفل بعماح اوجياد فادى مكسرة اوزنوفا وتجوز بهما الطالب او اعطاء دنانير او ميكلا اوموزونا رجع عاضمن اي بالعماح والجباد ولا ترجع عا ادى لانه ملك الدين الادا، مخلاف المأمور بقضاء الدين من حبث برجع عا ادى لانه لم بجب عليه شي حتى علك بالاداء (قوله و أن كفل هنسه بغير أمره لم يرجع بمنا يؤديه عليه) لانه متبرع ادائه وعلى هذا قالوا فين كفل للرجل مالف بغير أدره ومات الطالب والكفيل وارثه رى الكفيل لان مافي ذمته انتقل البيه بالارث وماكمه وان كفل عنسه يامره فالمال لازم الكفول عنمه على ماله لانه لما كفل مامره لم يكن متبرها ولهمذا لو دفع المال عنه رجع عليه ولو وهب له الطالب المال يرجع بذلك عليسه اذا كانت الكفالة بامره والْ كَفَلَ عَنْمُ بَغِيرُ امْرُهُ فَلَاشَى عَلَيْمُ اللَّهِ تَرْعَ عَلَيْهُ بَالْكَفَالَةُ وَلَهِـذَا لُوادى عنه لم يرجع عليه كذا في شرحه (قوله وليس الكفيل ان بطالب المكفول عنه بالمال قبل أن بؤدى عنه) لائه لاعلكه قبل الاداء ولان الكفيل في حكم المفرض ومن سأل رجلا ان يترسه فلم يفعل لم يرجع عليه (قوله فان اوزم بالمال كان له ان بلازم المكفل عنه حتى مخلصه) يعني من المطالبة والحبس و كذا اذ حبس كان له ان محبسمه لانه هوالذي ادخله في ذلك وما لحقه ذلك الامن جهنه فيصامله عثله وهـذا اذا كاتب الكفالة مامره ثم اذا كان له عليـه دين مثله ليس له أن يلازمه (قو له واذا رأ الطالب الكفول عنمه اواستمونا منه برى الكفيل) سموا. شمن بامره او بغير امره لان براءة الاصب توجب براءة الكفيل لان الكفيل انما ضمن ماق دُّمة الاصيال فاذا ادى ماقى دُّمته او ابرأه منه لم بق في دَّمته شيء تعود الكفالة اليه ويشترط قبول المكفول عنه الراءة فان ردها ارتدت وهل بعود الدين على الكفيل قال بعضهم بعود وقال بعضهم لابعود ولومات المكفول عنه

لا عدا ادى كا اذا تكنل بعماح اوجيادفادىمكسرة اوزيرفا وتجوزيها الطالب او اعطاء دنائير او مكيلا اوموزؤنا رجم عاشين ای بالعصاح او الجیاد لانه ملك الدين بالاداء عفلاف الأمور بقضاء الدئن حيث رجم عا ادى لانه لم بحب عليه شي حتى علك الدئ بالاداء جوهره (و آن) کان (کفل بغیر امره لم رجم عا يؤده) لانه متبرع بادائه (وليس الحكفيل أن يمالك المكفول عنه بالمال) الذي كفله عنه (قبل أن يؤده عنمه) لانه لاعلكه قبل الاداء مخالاف الوكيل بالشراء حيث رجع قبل الاداء كامر (فان لزوم) الكفيل (بالمال) الكفول له (كان له ان بلازم الكفول عنه) و أن حبس مه کان له ان محبسه (حتی يخلصه) لانه لم يلحقه مالحقه الا من جهسته فبمسازى عثله (وادًا ا رأ الطالب الكفول عنه او استوق مشه وی الكفيل) لان وانقالاصيل توجب راءة الكفيل

(و ان ارأ) الطالب (الكفيل لم يرأ المكفول عنه) لبقاء الدين عليه و كذا اذا اخر الطالب عن الاصبل تأخر عن الكفيل ولو اخر عن الكفيل لم يتأخر عن الاصبل هدايه (ولايجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط) كاذا جاء غد فانت برى منها لان في الابراء منى التمليك ﴿ ٤٠٥ ﴾ كالابراء عن الدين قال في الهداية ويروى انه يصبح لان عليه المطالبة

دون الدن فالعميم فكان استفاطا محضا كالطلاق ولهذا لارتد الابراء من الكفيل بالرد مخلاف راءة الاصل اه (وكل حق لا عكن استيفاؤه من الكفيل لانصيح الكفالة به كالحدود والفصاص) قال في الهداية معناء بنفس الحد لا نفس من عليمه الحد لانه شذر ابحابه عليه لان العذوبة لا تجرى فها النيابة اله (و اذا تكفل عن الشرى بالثن ماز) لانه دین کسائر الدون (و اذا تكفل عن البايم بالمبيع لم يصمع) لانه مضاون بشره و هو الثمن والكفيالة بالاعيان المضمونة انما تصمع اذا كان مضمونة خسسها كالمبيع فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمنسوب (ومن استأجر دابة لحمل علما) او عبدا للخدمة (فانكانت) الاحارة لدابة (بعينها) او عبد بعينه (لم تصيح الكفالة بالحل) علما والحدمة نقسمه لان الكفيل بعز عن ذلك عند

قبل الغبول بقوم ذلك مقام الغبول (قوله و اذا ابرأ الحكفيل لم يبرأ الاصيل) و كذا اذا اخر الطالب عن الاصيل فهو تأخير عن كفيله وأن اخر عن الكفيل لم يكن تأخيرا عن الاصيل لان التأخير ابراء موقت فيعبر بالابراء المؤيد قال الحجندى يراءة الاصيل توجب براءة الكفيل و براءة الحكفيل لا توجب براءة الاصيل الا أنه أذا ارأ الاصيل بشعرط قبوله البراءة أو عوت قبل القبول والرد فيقوم ذلك مقمام القبسول وأو رده ارتد و دين الطمالب على ماله و أن ابرأ الكفيل صمح الاراء سنواء قبل البراءة اولم يقبل ولا يرجع على الاصيل بشيء وأن وهبه الدين او تصدق به عليمه فلابد من القبول فاذا قبل حكان له ان برجم على الاسميل كما اذا ادى ولو قال الطالب احكفيل برئت الى مساركانه اقر باستيفاء الدين و أن قال ارأتك ري الحكفيل ولا يبرأ الاصيل و أن قال رنت ولم مثل اليقال ابو نوسف هو حكفوله ترثت الى يرأ الكفيل والاصيل جيما و ترجم على الاصيل وقال مجمد هو كفوله ابرأتك بيرأ الحكفيل خاصة دون الاصيل (قو له ولا بجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط) لما فيه من معنى القليك كسارً البراءة و روى انه اصح لانه عليــه الملــالبة دون البذل فكان استقاماً محضبًا كالطلاق والعناق ولهذا لا رند الا را، عن الحكفيل بالرد مخلاف ارا، الاصيل و أما راءة الاميل فلا بحوز تعليقها بالشرط اصالا لان فيها معنى التمليك لانه علكه ما في دُمشه والتمليك لا نعلق بالشروط (قو له وكل حق لا محكن استيفاؤ. من الكفيــل لا تصبح الكفالة به كالحدود والقصاص) مناه بنفس الحد لابنفس من عليه الحد لانه يَعَذُرُ أَيْجَابِهِ عَلَيْهِ أَذْ العَقُوبَةُ لاتَّجَرَى فَهَا النَّيَابَةُ ﴿ قُولُهُ وَأَذَا تَكُفُّلُ عَنِ المُشْرَى بِالثَّنّ جاذ) لانه دين كسائر الديون (قوله وان تكفل عن البايع بالبيم لم بصح) لان المبيع عين مضمون بقيره وهو الثمن وهذا لانه لو هلك المبيع قبلالقبض في يد البايع لا يجب على البابع شئ وبسفط حقه من الثمن واذا سفط حقه من الثمن لا عكن تحقيق منى الكفالة اذهى ضم الذمة الى الذمة ولا يتمنق الضم بين المختلفين (قولد و من استأجر دابة للحمل فان كانت بعينهما لم نصيح الكفسالة بالحل) لانه عاجز عسه لان بهلاك الدابة ينفسح العقد فلا بتى ممه اجارة عكن الاستبقاء بها و لهذا لم يصبح الضمان (قُولُهُ وَانْ كَانَتُ بَغِيرُ عَبِنُهَا جَازَتُ الْكَفَالَةِ) لأنَّ الْمُسْمَقُ عَلَيْهِ الْجُلُّ و مُكَّمَّهُ الوفاء بذاك بان يحمله على دابة نفسه (قول والا تصم الكفسالة الابغبول المكفول له في مجلس العقد) و كذا الحوالة ابضا وهذا أولهما و قال ابو يوسف لابعتبر ذلك في المجلس بل اذا بلغه فاجازه ورضى به جاز وفي بعض النسخ لم بشــترط الاجازة عنــده وتجوز

تمذره بالوت ونحوه (وان كانت) لدابة (بغير عينها) وعبد بغير عينه (حازت الكفالة) لان المستمق حينئذ مقدور الكفيل (ولا تصبح الكفالة) بنوعيها (الابقبول المكفول له فى مجلس العقد) قال فى التصبيح و هذا عند ابى حنيفة ومجد وقال ابو يوسف بجوز اذا بانمه فاجاز والمختار قولهما عند المحبوبي والنستى و غيرهما (الا في مسئلة واحدة وهي ان يقول المريض) المليّ (لوارثه تكفّل عني عا على من الدين فتكفّل به) الوارث (مع غيبة الغرماء جاز) نانديسيم اتفاقا استمسانا لان ذلك في الحقيقة وصية ولذا يسيم ﴿ ٢٠٦ ﴾ وان لم يسم المكفول لهم وشرط

من غير احازة والخلاف في الكفالة في النفس والمال جيما وجه قولهما أن في الكفالة معنى التمليك وهو تمليك المطالبة مند فيقوم بهما جيعا أى بالايجابوالقبول والايجاب شطرالمقد فلا تتوقف على ماوراه المجلس ولان الكفالة عقد يتعلق به حق المكفول له فوقف على رضاه وقبوله كالبيع واما أبو يوسف فقد روى عنه لايحتاج الى الاجازة لان الكفالة امجاب مال في الذمة بالقول فصار كالاقرار وروى عنه أيضا أنه يحتاج الى الاجازة لان قوله تكفلت لفلان كل العقد على اصله فيقف على غائب عن المجلس كما قال في المرأة اذا قالت زوجت نفسي من فسلان وهــو غائب ان ذلك يقف على احازته عنده وصورة مسئلة الكتاب اذا قال الذي عليه الدين لرجل أن لفلان على كذا من الدين فاكفل له به عنى اواحتل له به فقــال كفلت اوضمنت او احتلت ثم بلغ الطالب ذلك فاجازه فانه لامجوز عند هما وقال ابو يوسف بجوز وكذا لوان فضوليا قال ضمنت مالفلان على فلان وهمـا غائبان فبلفهما فاجازا فعند هما لايجوز وعند ابي يوسف بجوز واذا قبل من الغائب احدفانه يتوقف في قولهم جيما (غو له الا في مسئلة واحدة وهو ان يقول المريض لوارثه تكفل عني عا على من الدين فتكفل به مع غيبة الغرماء فانه بجوز) يعنى اذا اجازت الطالب بعــد ذلك و ذلك لأن هذه وصية في الحقيقة ولهذا يصبح وان لم يسم المكفول لهم ولهذا قالوا انما يصبح اذا كان له مال او يقال الله قام مقام الطالب لحاجته الى ذلك تفريقا لذمته وفيه نفع الطالب كما اذا حضر ننفسه ولانه لما مرض مرض الموت صبار كالاجنبي في الدين لان ذمته اشرفت على الهملاك وصار كائن الدين انتقل من ذهتمه الى تركة فصمار خطابه كخطاب الاجنى وقد ذكرنا ان المخاطب اذاكان اجنبيا فان الضمان يتوقف (فوله واذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل صامن عن الآخر)كما اذا اشتريا عبدا بالف وكفل كل واحد منهما عن صاحبه (فما ادى احدهما لم يرجع مه على شربكه حتى يزيد مايؤديه على النصف فيرجع بالزيادة) لأن المال على كل واحد منهما نصفان نصف من جهة المداينــة ونصف من جهة الكفالة فاذا ادى النصف اواقل وقع عن نفسه بسبب المداينة ومازاد على ذلك يلزمه بسبب الكفالة فان كفل بامره واداه رجع عليه لأنه ادخله في الضمان وان كفل بغير امره لم يرجع عليه (فوله واذا تكفل اثنان عن رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فما اداه احدهما رجع بنصفه على شريكه قليلاكان اوكثيرا) يعني اذا تكفل كل واحد منهما مجميع المال وهو الف على الانفراد ثم تكفل كل واحد منهماءن صــاحبه بجميع المال أيضا واما اذا تكفلاله بالف معا وتكفلكل واحد منهما عن الآخر مثل مسئلة المداينة فما اداه احدهما لا يرجع على صاحبه بنصفه حتى يزيد مااداه على النصف فاذا اراد رجع عليه بجميع الزيادة (فوله ولا تجـوز الكفالة

ان يكون مليا قال في الهداية و لوقال المريض ذلك لاجنبي اختلف المشايخ فيداء قال فيالفتم والصحة اوجه (واذاكان الدين على اثنين وكل واحسد منهما كفيل منامن عن الآخر) بامره (فاادي احدهما) من الدين الذي عليهما (لم يرجع به على شريكه حتى بزيدمايؤديه على النصف التحقق النيابة (فيرجع بالزيادة) لان الاداء إلى النصف قد تعارض فيه جهة الاصالة وجهة الكفالة والانقاع عن الاصالة اولى لما فيه من اسقاط الدين والمطالبة جيما تخلاف الكفالة فانه لادىن على الكفيل (واذا تكفل اثنان عن رجل بالف على أن كل وأحد منهما كفيل عن صاحبه) الآخر (فااداه احدهما مرجم منصفه على شريكه قليلاكان)مااداه (اوكثيرا) قال في الهيداية ومعنى المسئلة فيالصيم انتكون كفالة بالكل عن الاصل وبالكل عن الشريك لأن مااداه احدهما وقع شايعا عنهما إذ الكل كفالة فلا

عال الكتابة حر تكفل بها اوعبد) لانه ليس بدين صحيم بدليل ان للعبد ازالته عن نفسه بالعِيز من غير ادا، والكفل لايبرأ الا بالادا، ومن شرط الكفالة الاتحاد بين ثبوت المال فى ذمة الاصيل و ذمة الكفيل • فان قلت اذا لم تصيم كفالة الحر لاتصم كفالة العبـد فلاى معنى ذكر العبد ، قلت لان الحر اشرف من العبد والكفيل تبغ للاصل فريما يقال عدم الجواز باعتبار ان الحر يصير تبعا لوصحت الكفالة فقال حر اوعبدلدفع ذلك الظنفدم صحتها باعتبار ان بدل الكتابة ليس مدين مضمون لاباعتبار عــدم تبعية الحر للعبد كذا في المشكل وقيد عال الكتابة لانه اذاكان على المكاتب دين لرجل فكفل مه انسان عنه حاز واذا كوتب المبدان كتابة واحدة وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فكل شي اداه احدهما رجع على صاحبه منصفه لاستوائهما ولولم يؤديا شيئا حتى اعتق احدهما جاز العتق وبرئ عن النصف وبقي النصف على الآخر وللمولى ان يأخذ بحصتهالذي لم يعتق اليماشاء المعتق بالكفالة اوصاحبه بالاصالة فان اخذ الذي اعتق رجع على صاحبه بما ادى لائه مؤد عنه بامر. وان اخذ الآخر لم يرجع على المتق بشئ لانه ادى عن نفسه (قوله واذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل عنه رجل للفرماء لم تصم الكفالة عندابي حنيفة) سواء كان امنه اواجنبيا لانه قد سقط حق الفرماء من المطالبة والملازمة فصاركا لودفع المال ثم كفل عنه انسان وقال ابو بوسف ومجد بجوز الكفالة بعد الموت لما روى أن رجلا مات فقام الني صلى الله عليه وسلم ليصلي عليه فقال « على صاحبكم من دين، قالوا نع عليه ديناران فقال عليه السلام • صلوا على صاحبكم ، فقال أبوقتاده هما الى يارسولالله فصلى عليه حينئذ وقال «الآن بردت عليه مضجعه» قلنا يحتمل ان يكون قد تكفل بهما قبل الموت فاخبر بذلك والله سبحانه وتعالى اعلم

مروالة الحوالة الحوالة

الحوالة في اللغة مشتقة من التمويل والنقل وهو نقل الثبيُّ من محل الى محل . وفي الشرع عبارة عن تحويل الدين من ذمة الاسيل الى ذمة المحال عليه على سبيل التوثق به ويحتاج الى معرفة اسماء اربعة المحيل وهو الذي عليه دن الاصلى والمحال له هو الطالب والمحال عليه وهو الذي قبل الحوالة والمحال مه وهو المال (فو له رجهالله الحوالة جائزة بالديون) قيد بالديون احترازا عن الاعيان والحقوق فان الحوالة جا لاتصبح وآنما اختصت بالدنون لان الديون تنتقل من ذمة الى ذمة فكل دين تجوز به الكفالة فالحوالة به جائزة وقد تجوز الحوالة بدين لاتجوزيه الكفالة كال الكتابة فان الجوالة تجوز به ولاتجوزيه الكفالة والحوالة على ضربين مطلقة ومقيدة فالمطلقة ان يقول لرجل احتل لهذا عني بالف درهم فيقول احتلت والمقيدة ان بقول إحتل بالالف التي لى عليك فيقول احتلت وكلاهما جائزان وفي كليهما يبرأ المحيل من

يسقط الابالاداءاوالابراء و المكاتب لو عجز سقط دينه (واذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل رجل)واركا كان اوغيره (عنه للفرماء) عاعليد من الديون (لم تصم الكفالة عند إلى حنفة) لأن الدن سقط عوته مفلسافصار كالودفع المال ثم كفل به انسان (و قالا تصم) الكفالة لانه كفل مدين ثابت ولم وجدالمقطوالهذاستيفي الآخرة ولوتبرع مدانسان يصم قال فى التمعيم واعتمد قول الامام المحسوبي والنسني وصدر الشريعة وأبو الفضل المومسلي وغيرهماه قدبكونه لم يترك شيئا لانه اوترك مايتي سمض الدين مع بقدره كافيان ملك

﴿ كتاب الحوالة ﴾

مناسبها للكفالة منحث ان كلامتهما التزام عاعلي الامسل ويستعمل كل منهماموضع الآخركاس (الحوالة) لفة النقل وشرعا نقل الدين من ذمة المحسل الى ذمة المحال عليه و هي (جائزة بالديون) دون الاعيان\انها تنيُّ عن النقل والتحويل والتحول فيالدين لافي المين هدايه

دين المحال له وليس له بعد الحوالة على المحيل سبيل الا أن يتوى ماعلى المحال عليه لكن بين المطلقة والمقيدة فرق وهو انها اذا كانت مقيدة انقطمت مطالبة المحيل من المحال عليه فان بطل الدين في المقيدة اوتبين براءة المحال عليه من الدين الذي قيدت بهالحوالة بطلت الحوالة مثل ان يشترى من رجل شيئا بالف ولم يؤد الالف حتى احال بها لرجل عليه فقبل ثماستحق المبيع اوكان المبيع عبدا فظهر حرا فان الحوالة في هذين الوجهـين تبطل وكان للمحال عليه ان يرجع على المحيل بدينه وكذا لوقيد الحوالة بالف درهم عند رجل وديمة فهلكت الالف عند المودع قبل تسليمها الى المحال له فان الحوالة تبطيل و اما اذا سقط الدين الذي قيدت به الحوالة باس عارض ولم تبين براءته من الاصيل لاتبطل الحوالة مثل ان يحتال بالف من ممن مبيع فهالت المبيع قبل تسليمه الى المشترى سقط الثمن عنه ولاتبطل الحوالة ولكنه أذا أدى رجع على المحيل بما ادى لانه قضى دينه بامره واما اذاكانت مطلقة فانهــا لاتبطل بحال من الاحوال ولا ينقطع فيها مطالبة المحيل على المحال عليه الى ان يؤدى فاذا ادى سقط ماعليه قصاصا ولم تبين براءة المحال عليه من دين المحيل لاتبطل ايضا واو ان المحال له ابرأ المحال عليه من الدين صمح الابراء سـوا، قبل المحال عليه اولم يقبل ولم يرجع المحال عليه على المحيل بشيُّ لان لبراءة اسقاط وليست تمليك فلهذا لم يرجع وان وهبه له يحتاج الى القبول وله ان يرجع على المحيل كما لو ادى لانه ملك مافى ذمته بالهبة فصار كالوملكه بالاداء وكذا لومات المحالله وورثه المحال عليه ان يرجع على المحيل لانه ملكه بالارث فصاركا لوملكه بالاداء ولورضي المحال له من المحال عليه بدون حقه وابرأ. عن الباقي نحو ان يصالحه على بعض حقه وابرأ. عن الباقي فائه يرجع عن المحيل بذلك القدر لاغير و ان صالح على خلاف جنس حقدكا اذا صالح على الدارهم عن الدنانير اوعلى العكس اوعلى العروض فانه يرجع بجميع الدين لانماادي يصلح أن يكون عوضا عن جيع الدين (قو ، ويصم برضى المحيل و المحتال و المحال عليه) اما المحال له فلان الدين حقه والذيم متفاوتة فلابد من رضاء واما المحسال عليه فانه يلزمه الدين ولالزوم بدون التزامـــه واما المحيل فالحوالة تصم بدون رضاء لان النزام الدين من المحال عليه تصرف في حق نفســـه وهو لايتضرر به بل فيه نفعه لانه لا يرجع عليه اذا لم يكن بامره كذا في الهداية وكذا قال فىالنهاية رضى من عليه الدين وامره ليس بشرط حتى أن من قال لفيره ان لك على فلان كذا من الدين فاحتل به على ورضى بذلك مساحب الدين صحت الحوالة فان ادى المسال لايرجع على الذي عليه الدين وقد برئ الذي عليه الاصل (فَوَاهِ فَاذَا تَمْتَ الْحُوالَةُ بِرَى ۖ الْمُحِيلُ مِنَ الدِّينَ) بالقبولُ وقالُ زَفَرُ لَا يَبرأُ اعتبارا بالكفالة ولهذا يجبر على القبول اذا نقل المحيل ولايكون متبرعا ولنا ان الحوالة للنقل والدين متى انتقل منذمة لاببتي فيها اما الكفالة فللضم والاحكام الشرعية علىوفاق

(وتصيم) الحوالة (برضي المحسل) وهو المدنون لان ذوى المروات قــد يستنكفون عن محمل ما عليهم من الدين (والمحتالله) وهوالدائن لأن فيها انتقال حقه الى ذمة اخرى والذيم متفاوتة (والمحال عليه) وهومن نقبل الحوالة لأن فيها الزام الدين ولا الزام بلا التزام ولا خلاف الا في الاول قال في الزيادات الحوالة تصم بلا رضى المحيل لان التزام الدين من المحتال عليه تصرف في حق نفسه والمحل لانتضرر بلفه منفعة لان المحتال عليه لاترجع اذا لم يكن مامره درر (واذا تمت الحوالة) باستيفاء ماذكر (برى المحسل من الدين) على المختــار وقال زفر لاببرأ اعتبارا بالكفالة لانكل واحد منهما عقد توثق ولا تمنا ان الحوالة للنقال لغة والدىن متى انتقىل من الذمة لاستي فيها مخلاف الكفالة فانها للضم

والاحكام الشرعية وفاق المعانى اللغوية والتوثق باختيار الاملى والاحسن قضاء (ولم يرجع المحتال على الهجيل الا ان يتوى) بالقصر يهلك (حقه)لان برأته مقيدة بسلامة حقه اذهو المقصود (والتوى عند ابى حنيفة احد امرين) فقط (اما ان مجسد) المحتال عليه (الحوالة ومحلف) على ذلك (ولابينة) للمحتال ولاللمحيل لاثباتها (عليه او) بان (عوت مفلسا) لان العجز عن الوصول الى حقه يتحقق ﴿ ٤٠٩﴾ بكل منهما وهو التوى حقيقة (وقالا هذين) الامرين (ووجها

كالثا وهو ان يحكم الحاكم بافلاسه حال حياته) لعِزه عن الأحد هنه وقطعه عنملازمته ولأبي حنيفــة ان الدين ثابت فى ذمته وتعذر الاستيفاء لايوجب الرجوع كالو تمذر بفيته مخلاف وته الدمة قال في التعميم ومشى على قوله النسني ورجح دليله اه قالشيمنا وظاهر كلامهم متونا وشروحا تصيم قول الامام ولم ارمن صحيح قولهما اه (واذا طالب المحال عليه المحيل عثل مال الحوالة) الذي أحال به عليه و دفعه الى المحتال (نقال المحيل) أعا (احلت بدين)كان (لى عدك لم يقبل قوله) اي قول الحيل في دعوي الدىن السابق (وكان عليه مثل الدين) الذي کان احال به لان سبب الرحوع قبدتحقق وهو قضاء دنه بامره والحوالة ليست باقرار بالدين

الممانى اللغوية وآعا بجبر علىالقبول اذا نقدالحيل لانه يحتمل عود المطالبة اليعبالتوى فإيكن متبرعا فالالخجندى الحوالة مبرئة والكفالة غيرمبرئة ويكونالطالب فيالكفالة بالخيار انشاء طالب الاصيل اوالكفيل الاان يكون الكفالة بشرط براءة الاصيل فحينتذ تكون حوالة وقال زفر الحوالة والكفالة سواء وكلاهما غير مبرئة وقال مالك كلاهما مبرئة لان الحق واحــد فلو لم يبرأ الاصيل لصــار حقين قلنــا الحوالة مشتقة من التمويل والحق اذا تحول من ذمة الى ذمة تبق ذمة الاول فارغة لانك اذا حولت الشيُّ الى موضع آخر بتي مكان الاول فارغا والكفالة مشتقة منالكفيل وهو الضم وضم الثم الى الثي لايوجب فراغ الاول (فوله ولم يرجع المحتال على المحيل الا ان يتوى حقه) وعندالشانعي لايرجع وان توى (فولد والتوى عندابي حنيفة باحد امرين اما ان مجحد الحوالة ومحلف ولابينة عليهاويموت مفلساً) اي ولابينة للمعال له على المحال عليه بقبوله الحوالة وقال التمر تاشى ولابينة للمعيل ولاللمعال له • وقوله « او عوت مفلسله اى لم يترك عينا ولا كنال على المحال عليه للمحال له فان مات المحال عليه فقال المحتال مات مفلسا وقال المحيل خلاف ذلك قال في المبسوط القول قول المحتال مع عينه على العلم لائه تمسك بالاصل وهوالعشرة وفىغير المبسوط قول المحيل مع عينه على العلم كذا في النهاية (فولِه وقال أبو يوسف ومحد وجها الشا و هو ان محكم الحاكم نفلســه فى حال حياته) هذا على اصلهما لان القضــاء بالافلاس صحيم واما على اصل ابى حنيفة فلا يتعقق الافلاس بحكم القاضي لان رزق الله تعالى غاد و زاع (فولد واذا طالب المحال عليـه المحيل عثل مال الحوالة فقال احلت بدين لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه مثل الدين) لان سبب الرجوع قد تحقق وهو قضاء دينه باس، الا ان المحيل يدعى عليه دينـا وهو ينكر والقول قول المنكر ولاتكون الحوالة اقرارا منه بالدين عليه لانهما قد تكون بدونه (قوله وان طالب المحيل المحتال عا أحاله مه وقال آنما أحلتك لتقبضه لى وقال المحتال أحلتني بدين لى عليك فالقول قول المحيل مع عينه) لان المحتال يدعى عليه الدين وهومنكر ولفظة الحوالة مستعملة في الوكالة فيكون القول قوله مع عينه فاذا حلف اخذ الالف المقبوضة ولا يصدق المحتال على ماادى من الدين الإبينة لانه قد يحيله ليستوفى له المال (فوله ويكره السفانج وهو قرض استفاد به المقرض امن خطر الطريق)

لصحتها بدونه غيران المحيل بدعى عليد دينا (٥٢)(ل)(جوهرة) وهو منكر والقول قول المنكر (وان طالب المحيل المحتال عا)كان (احاله به) مدعيا وكالته بقبضه (فقال الما احلتك) اى وكلتك بالدين الذى عليه (لتقبضه لى وقال المحتال بل احلتنى بدين)كان (لى عليك فالقول قول المحيل) لان المحتال يدعى عليه الدين وهو ينكر ولفظ الحوالة مستعمل في الوكالة فيكون القول قوله يمينه هدامه (ويكره السفانج وهو قرض استفاد به المقرض امن خطر الطريق) وصورته

كما في الدار ان يدفع الى تاجر مهلفا قرضا ليدفعه الى صديقه في بلد آخر ليستفيد به سقوط خطر الطريق اه قال في الهداية وهذا نوع نفع استفيد به وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جرنفا اهـ ﴿ كتاب الصلح ﴾ وجه المناسبة لما قبله هوان في كل من الوكالة والكفالة والحوالة ﴿ ٤١٠ ﴾ مساعدة لفضاء الحاجة وكذا الصلح فنناسا (الصلح) لفة اسر المسلم المسلم

مناسبة هذه المسئلة بالحوالة ان الحوالة هى النقل وفى هذه المسئلة نقل حالة التوى من ماله الى المستقرض لانه لو لم يقرض لكان النوى فى ماله فبالقرض بحبل النوى الى مال المستقرض كذا فى المشكل ، والسفانج بجمع سفجة بضم المسين وفتح الناء وهو الورقة وصورته ان يقول الناجر اقر ضنك هذه الدراهم بشرط آن تكتب الى كتابا الى وكيك بلد كذا فجيبه الى ذلك واما اذا اعطاء من غير شرط وسأله ذلك فعل فلا بأس وانحا يكر اذا كان امن خطر العربق مشروطا لانه نوع نفع استفيد بالقرض وقد نمى النبى صلى الله عليه وسلم عن قرض جر منفعة والله اعلم

مريز كتاب الصلح كا

هو مشتق،ن المصالحة وهي المسالمة بعد المخالفة • وفي الشرع عبارة عن عقد وضع بين المتصالحين لدفع المنازغة بالتراضي يحمل على عفود التصرفات وركنده الابجاب والغبول الموضوعان قصلح وشرطه ان يكون المصالح عنه مالا اوحضا بجوز الاعتياض عنه كالقصاص مخلاف ما اذاكان حقى لابجوز الاعتياض عنه كحق الشفعة والكفالة بالنفس والدليل على جواز الصلح الكتاب والسنة والاجماع. اما الكتاب فقوله نعالي ﴿ فلا جناح علمما ان يصالحًا منهما صلحا والصلح خير ﴾ واما السنة ففول عيه السلام • الصلح جائز بين المسلمين الاصلحـــا احل حراما اوحرم حلالاً ، واجمعت الامة عملي جواز، وقال عمر رضى الله صنه رددوا الخصوم لكي يصطلعوا فان فصل القضاء بورث الضفائ ومعنى قوله عليه السلام و الاصلحا احل حراماً ، هو الصلح على الجر وقوله ، اوحرم حلالا ، هوالصلح على عبــد على ان لايبيته ولا يستخدمه وفي الهداية الحرام المذكور هو الحرام لعينه كالحمر والحلال المذكور هو الحلال لعينه كالصلح على أن لابطأ الضرة (قوله رحمه الله الصلح على الانة اضرب صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان لايقر المدعى عليه ولانكر وصلح مع انكار وكل ذلك ماز) امامع الاقرار فلا خلافيه فيــه لا طلاق قوله تعمالي ﴿ والصَّلِح خَير ﴾ واما مع السكوت فهو جائز عنديًا لأن الساكت بجوز أن يكون مقرا وبجوز أن يكون منكرا فاذا صالح جلنا ذاك على السحة دون النساد وامامع الانكار فهو جائز ايضا عندنا لانه موضوع لغطع الدعوى والمخاصمة وذلك جائز (فولم فان وقع الصلح على الاقرار اعتبر فيــه مايعتبر في البيــاعات ان وقع عن مال عال) لوجود معنى البيع وهو مبادلة المال ق-عني المتعاقدين بتراضيهما فبجرى فيه الشفعة اذاكان عقارا ويرد بالعبب ويثبت فيه خيار الرؤية والشرط ويتسده

فتناميا (الصلح) لغة اسم المسالحة على السالمة بعد المخالفة وشرط عقد وفع النزاع يغطع الحصومة وركنه الابجاب والقبول شرطمه العفل وكذا البلوغ والحرية الامع الاذن والفع وكون المصالح عليه معلوما انكان محناج الى قبضــه وكون المسالح عنمه حقا بجوز الاعتباض عنه مالا كان او غيره معلوما كان او مجهولا و هو (على الانة اضرب) ای انواع لانه اما (صلحمم اقرار) المدعى عليه (و) اما (صلح مع سكوت) منيه (وهبو ان لانقسر الدعى عليه) بالدعى 4 (ولا نكرو) اما (صلح مع انكار) له (**و ك**ان دلك) المذكور (جاز) بحيث نثبت الملك المسدعي في بدل الصلح و نقطع حق الاستزداد المدعى عليه لائه سبب لرفع التنازع المعظور قال تمالي فوولا تنازعو 🌢 فكان مشروعا (فان وقع الصلح عن اقرار) من الدعى عليه (اغترفيه)

اى الصلح (مايستر فى البياعات الله وقع) الصلح (عن مال عمال) لوجود معنى البيع وهو (جهمالة) مبادلة الممازيا لمال فى حقه المتعاقدين بتراضيها فتجرى فيد الشفعة اذا كان عقارا أورد بالعيب ويثبت فيه خيار الشرط ونفسده جهالة البدل لانها هى المفضية الى المنازعة دون جهالة المصالح عنه لانه يسقط ويشرط القدرة على

نسليم البدل هدايه (وان وقع) الصلح ﴿ 111 ﴾ (عن مال عنافع) كندمة عبدو سكني دار وكدا لو وقع عن منفعة عال

جهالة البدل وبشرط القدرة على تسليم البدل قال الخجندى الصلح على عين مأيدميه قبض واستبغاء وعل غير مايدعيه بيع وشراء وعل افل مما يدهيه حط وابراء وعلى اكثر بما يدعيه فضل ودبا ثم الصلح على شي مجهول عن معلوم أو مجهول لايصيح وعلى شيء معلوم عن معلوم او مجهول يصبح • وقوله • اعتبر فيــه مانعتبر في البياعات • حتى لوكان المدعى ذهبا او فضة بدل الصلح من جنســه لايجوز الا مثلا بمثل ويشــــــرطـــ النقابض في المجلس (فَو لَه وان وقع عن مال بمنافع اعتبر بالاجارات) لوجود،مناها فيتسترط التوقيت فيسا ويبطل الصلح يموت احسدهما في المسدة لانه اجارة فان كان موته قبل الانتفاع عا وقع عليه الصلح رجع المدعى عل دعواء وان كان قد انتفع نصف المدة او ثائمًا بطل من دعواه مقدر ذلك ورجع على دعواه فيها بتي وهـذا قول محمد جعله كالا جارة وقال ابو يوسف الصلح مخسَّالف للاجَّارة فادًا امات المدعى عليه لابطل الصلح وللدعى الربستوفي في الذمة بعد موته وحكذا اذا مات المدعى لابطل الصلح ابضا في خدمة العبـد وسكني الدار وزراعة الارض ومقوم ورثته مقامسه في الاستنبقا وبطل في ركوب الدابة ولبس الثوب ولايقوم ورثنه مقامه في الاستيفاء لان الناس يتفاوتون فيه قال صاحب المنظومة في مقالات ابي يوسف على خلاف قول مجد

> و قال في الصلح على المنافع * هلاك رب المين غير قاطع كذاك موت المدعى في الدار * و العبــد لافي الثوب والحمار

وإن هلك الشيء الذي وقع الصلح على منفعه او استحق بطل السلح بالاجماع (قو له والصلح عن السكوت والانكار في حق المدعى عليه لافتداء الجين وقطم الخصومة و في حق المدعى عنى المعاوضة) لان المدعى عليه نرع ان الثبي المدعى عليه ملكه فلا يكون المدنوع عوضاعته وقد لزمة الحصومة فجازله الافتداء منها واما المدعى مني زعه الالذي ادعاه حق وان الذي يأخذه عوض حقمه (قوله واذا مسالح من دار لم يجب فيما الشفيعة) بعني اذا كان انكار اوسكوت وصورته ادعى عبليه دار اوعقبارا فانكر او سكت ثم مسالحه على دار لم يجب فيها شفعة لان المدعى عليه يزعم ان الدار لم تزل على ملكه وائه بملكها بالصلح و آنما دفع العوض لافتداء اليمين وقطع الحصومة وله ذلك وزع المدعى لايلزمه لائه لايصدق عليه فلهذا لم تجب الشفعة ولهذا لوظهر بالدار عيب لابرجع بارشه ولا بردها لان في زعه انه علكها من جهته (قوله واذا سالح على دار وجبت فيها الشفعة) لأن الدعى بأخذها عوضا عن حقه ومن ملك داراهلي وجه المعاوضة وجبت فيها الشـفعة ويأخذها الشفيع بقيمة الحق المدعا لان المصالح اخذها ءوضا عن ذلك الحق ولواقر المدعى هليه والمسئلة محالها وجبت الشفعة فهما جميعًا ويأخذ الشفيع كل واحدة منهمًا بقيمة الاخرى (قوله واذا كان السلح عن اقرار فاستحق بعض المصالح عنبه رجع المدعى عليه محصة ذلك من العوض) لان الصلح اذا كان عن اقرار كان معاوضة كالبيم (قوله وان وقع عن سكوت او انكار

او عنفمة عن جنس آخر (فيعتر) فيسه مايعتبر ﴿ بِالاحِارِ اتُّ ﴾ لوجود معنى الاجارة وهو عليك المنافع عبال والامتبيار فالمقود لعانها فيشترط التوقيت فما وتبطل عوت احدهما في المدة لانه اجارة هداه (و) اما (الصلح) الواقع (من السكوت و الانكار) نهـو (في حق المـدعي عليه لافت داء اليمين وقطع الخصومة) لانه في زعدانه مانك لما في هـ. (وفي حق المدعى عمنى المعاوضة) لانه في زعمه يأخذ عوضيا من حنه فيعامل كل على ممتقده وبجوز ان مختلف المقد بالنسبة كا ف الاقالة وفدم (اذا صالح) المدعى عليه (عن دار) بانكار اوسكوت (لم نجب فيا شِفعةِ) لانه يزعم انه لم علكها بالصلح وقول المدعى لا تقد عليه (وإذا صالح) ١٤ ادعى عليه به (على دار) له (وجبت فيها الشفعة) لأن الآخذ بزعم انه ملكها بعوض فتلزمه الشفعة باقراره وان كان المدعى عليه يكذبه (و أن كان السلم عن اقرار فاستمق بعض) المدعى به (المالح عنه رجع المدعى عليه عصة ذلك) المستمق (من الموش) المصابح به لما مر من ان الصلح مع الافو از كالبيع وسكم الاستعقاق في البيع كذه (وان و فع المصلح عن سكوت او از كاد فاسصَّق للتنازع فيه)كله (رجع المدعىبالخصومة على المسصَّق (ورد العوض)المصالح به لان المدعى عليه مابذل العوض المدعى الاليدفع خصومته عن نفسه فاذا ظهر الاستَّمقاق"بينانه لاخصومة ﴿ ٤١٢ ﴾ له فيبق العوض في يده غير مشمّل

فاستمق المتنازع فيه رجع المسدعي بالخمسومة) اي مع المستمق (ورد العوض) لان الدعى عليه مالذل العوض الالدفع خصومته عنه فاذا ظهر الاستعقاق ثبين انه لاخصومة له فقيد اخذ موضا عن غير شي (قو له وان استمق بنس ذلك ردحسته ورجع بالخصومة) اى فى ذبك القدر (قو له وان ادمى حفا فى دار لم بينه فصولح عنه على شي ثم استمق بعض الدار لم يرد شبينا من العوض لان دعواه بجواز ان بكون فيما بق محلاف ما اذا استحق كله لانه بسرى السوض عند ذلك عن شيء يقابله فيرجع بكله • و • قوله حقا في دار • بني حقا في عين الدار لاحقاله بسبب الشفعة لان الصلح على الشفعة لانجوز • و • قوله لم يبينه • اى لم نسبه الى جزء معلوم كالنصف او الثلث ولا الى جانب معلوم كالثير في و الغربي او القبل فالنسبه الى جز، شابع ثم استحق بمض الدار نظر ان بني من الدار مقدار المشاع او اكثر فلا رجوع للدمي هليمه بشيء من العوض وان بتي اقل منه قسم العوض على جميع المنازع فيه قا اصاب المستمق رده على المدعى عليه وما بق قهوله • وقوله • لم بينه • فيه اشارة ودليل على ان الصلح عن المجهول على معلوم جائز عنسدنا خلاة الشافعي (قو لد والسلح جائز في دعوى الاموال والمنافع) صورة دعوى المنافعان يدعى على الورثة ان المبت اوصى له مخدمة هذا العبد وانكر الورثة لان الرواية محفوظة على انه ارادعي استجار مين والمسالك ينكر ثم تصالحًا لم يجز كذا في المستصني (قوله وجناية الىمدوالخطأ) الا انه لاتصم الزيادة على قدر الدية فىالخطأ لانها مقدرة شرطا فلابجوز ابطال ذلك بخلاف الصلح من القصاص حيث بجوز الزيادة على قدر الدية لان القصاص ليس عالو اتمانقوم بالمقد وهذا اذاصالح على احد مقادر الدية مااذاصالح على غير ذلك بازت الزياده على قدر الدية لانه مبادلة بها الا انه بشترط الفبض في المجلس كى لابحكون افتراقا عن دين بدين ولوقضا الفاضي باحد مفادير الدية فصالح على جنس آخر منها بالزيادة جاز لانه تمبين الحق بالفضاء فكان مبادلة مخلاف الصلح التداء قال في الكرخي أذا فضي الفاضي بالمدية مائة بعير فصالح الف تل الولى عن المائة البعير على ا حكثر من ماثني بقرة وهي عنمده ودفع ذلك جاز لان قنساء القماضي عين الوجوب في الابل فاذا صالح على البقر فالبقر الآن ليست بمستحقة وبهم الابل بالبفر جائز وان صالح عن الابل بشي من المكيل اوالموزون ، وجل فقيد عاوض دنــا بدن فلابحوز وان صــالح من الابل على مثل قيمـة الابل او احــكثر عا نتان فيـه جاز لان الزبادة غير متيفنــة وان كانت باكثر ممــا تنمــان فيــه لم مجز لانه صالح على أكثر من المستمن فلابجوز (قوله ولابجوز في دعوى حمد) لانه حق الله لاحقه ولابحوز الاعتباض عن حق غيره ولهذا لابحوز الاعتباض اذا ادعت المرأة نسب ولدهما لانه حق الولد لاحقهما وسموا، كان الحمد

على غرضه فيسترده (وان اسمق بسن ذاك) التنازع نيه (رد حصـنه ورجم بالخصومة فيه) على المسقى اعتبارا البسس بالكل (وان ادعى) الدمى (حفاق دار لم سينه (لنسبة الى جزء شايع اوالي جهة مخصوصة او محكان ممين منها (فصولح من ذاك) اى من ذاك الحق (على شي ثم استعق بمن الدار) المدمى فما الحق (لم ود شيئاً من العوض) المصالحة (لان دعواه مجوز ان بكون فيما بني) مخلاف ما اذا احمق كلمه لانه يمرى الموض عا مقابلة (والصلح جائز من دعوى الاموال) لائه في معن البيع كما مر (والمنافع) لانيا علك بالاجارة فكذا بالصلح (و جناية العمــد والحَطأ) في النفس وما دونها اما الاول فلانه حق ثابت في المحل فجاز اخذ العوش عنه واما الثاتى فلان موجبه المال فيصير عزلة البيع الااله لايصم الزيادة على قدر الدية لانه مقبدر شرمانلابجوز

ابطاله فترد الزيادة مخلاف الاول حيث بجوز الزيادة على قدّر الدية لان الفصاص ليس (في سرقة) عال وانما ينفوم بالمطد (ولايجوز) الصلح (من دهوى حد) لانه حق الله نعالى ولايجوز الاعتباض عن حق غيره

(واذًا ادعى رجل على امراة نكاماً وهى محبد) دعواه (فصالحته على ما ل بذلته) له (حتى يترك الدعوى جاز) الصلح (وكان) ذلك (في معنى الحُلم) في جانبه لزعمه ال النكاح قائم ولدفع الحُنسومة في جانبها (وال ادعت امرأة نكاماً على رجل) هو يحبد (فسالحها على مال ﴿ ٤١٣ ﴾ بذله ليسا لم يجز) الصلح لانه بذل ليسا المسال لتترك الدعوى قان

جمل فرقة قالزوج لابعلى الموض في الفرقة وال لم بحمل فرقة فالحال على ما كان قبل الدعوى وعلى كل لا شيُّ يضالِه العوض نلم يصم و في بسن النسم جازوو جهه ان بحمل زيادة في مهرها كذا في الهداية قال في التحبيح نقلا عن الاختيار الاول اصم (وأن ادمي عل رجيل انه عبده فسالمه) الدعي عليه (على مال اعطاء) اياه (حاز و کان) ذاک السلم (في حق المدعى في مسى العنق على مال) لزعمه انه ملکه و گذا فی حق المدعى عليه ان كان الصلح عن اقرار و بثبت الولاء والاكان لدفع الخصومة أزعمه الحربة ولايثبت الولاء الا أن يقيم المدعى البينة فتقبل ويثبت الولاء (وكل شي وقع عليه) ای عنه (السلح و هومسفق بعد الدائة) الى دعما المدعى وكان بدل الصلح من جنس ما بدعيمه (لم عمل) فيه الصلح (على الماوضة) لافضائه اليالربا

ف مرفة او قذف اوزنا اما الزله والسرقة فلا ن الحد فيه حقيقة تسالي بلا خلاف و أما حد الفذف ثانه أيضًا حق فقه تعمالي عندنا والمغلب فيمه حق الشرع فالروقع الصلح في حد الفندف قبل ان يرفع الى النسامني لا يجب بدل الصلح ويستقط الحد لانه امرض عن الدموى و ان مسالح فيه بعد المرّافع لا يحب البـدل ولا بـــقط الحد كذا في المشكل (قوله و اذا ادمى رجل على امرأة نكاما و هي بحجد فصالحته على مال بذلتمه له حتى يترك الدموى عاز وكان في معنى الخلع) لان امور المؤمنين مجمولة على العصة اذا امكن حلها وقد امكن حلهـًا على هذا الوجه • و قوله النصاء اما فيما بينه وبينالله تمال فلا محل له ان يأخذه اذا كان كاذبا (قوله نان ادعت امرأة نكاما على رجل فصالحها على مال ذله لهما لم بجز) لانه مذل لها المال الرك الدعوى قان جمل ترك الدعوى منها فرقة قالزوج لابعطى الموض في الفرقة و. أن لم بحسل فرقة فلا شيء في مقابلة العوض الذي عدله لها فلا يصم وفي بمش النسخ يجوز ويجمل المال الذي بدله لها زيادة في مهرها (قو لد و اذا ادعى على رجل انه عبده فصالحه على مال اعطاء اياء جاز) يعني اذا كان المدعى مليمه مجهول النسب كذا فالبناسيع (قوله وكان في حق المدى في منى المتق على مال) لا نه امكن تعميمه على هذا الوجه في حفه لان فيزعمه أنه يأخذ المال لاسقاط حقه من الرق وذلك جائز و في زع المدعى عابه انه يسقط به عن نفسه الخصومة وذلك جازُ لانه يزع انه حرالاصل قال في الهداية يكون في حق المدعى عزلة الاهتمان على مال و لهذا يصبح على حيوان في الذمة الى اجل وفي حق المدعى ُعليه لدفع الخصومة الا انه لاولاء عليه لانكار العبـد الا ان يقيم البينة انه عبـده فبقبل ويثبت الولاء (قو له وكل شي وقع عليه عند الصلح وهو مستمق بعد الداينة لم يحمل على المعاوضة) لما فيه من الرباء (و انما يحمل على انه استوفى بعض حفه واسقط باقیه) وان صالحه على مين من الاعبان اوادمى عينا فصالحه منها على دراهم باز و محمل على العماوضة لا به لا يؤدى الى الرباء ، وقوله ، بعقد الدائة ، يعنى ال بدل السلم أن كان من جنس ما يستمقه المدعى على المدعى عليمه بالمقد الذي جرى بينهما فان الصلح لا يحمل على المصاوضة والمداينة البيع بالدين وانما وضع المسئلة في المداينة و أن كان في النصب كذاك لان النصب غير مشروع (قو له كن له على رجل الف درهم جياد فصالحه على خسمائة زيوف جاز وكانه ايرأه من بعض حقه) و قبض الخسمائة التي وقع عليها الصلح قبل التفرق ليس بشرط وكذا لو قال حططت عنك خسمائة على أن تعطين خسمائة فالجلط با زُ ولو مسالحه على اقل من

الموجب لفساد الصلح (و انما محمل على انه استوفى بعضحقه واسقط باقيه) تحريا لتحجمه بغدر الامكان وذلك (كمن له على رجل النه درهم جياد فصالحه على خسسمائة زيوف باز) الصلح (و) صار (كأنه ابرأ من بعضحته) واستوفى بعضه و تجوز في قبض

حقه من جهة القدر ولحكنه ازيد من جهة الوصفكا اذا كان له الف ينبهرجة فسالحه على خسمائة جيدة لم يجز و عليمه رد ما قبض وله الرجوع بجميم حفه لان فيه معاوضة لمجلودة عما حط فيكون اصطناع المعروف من الجمانين و ان كان المروف من جانب واحد جاز الصلح (فوله و لو صالحه على الف مؤجلة عاز وكأنه الجل نفس الحق) لانه ليس فيمه الا تأخير الملمالية و قد اخذ مثل حقه فصاركمن اجل دنه الحال و لذا حل على أنه أجل نفس الحق لانه لا يمكن جعله معاوضة لان برع الدراهم بمثلها نسئة لا بجوز فحمانساه على التأخير (قوله ولو مسالحه على دنانير الى شهر لم بجز) لان الدنانير غير مستمنة بعقد المدائسة فلا مكن حملها على التأخير ولا وجه له سنوى المعاوهة و بيم الدراهم بالدنانير نسئة لا يجوز فكذا لا بصح الصلح (قوله و لو كان له الف مؤجلة جيساد فصالحه على خسمائة مالة لم بجز) لان المجل خير من المؤجل وهو غر مستمق فيكون بازاء ماحط عنه و ذلك اعتياض عن الاجل و هو حرام و اذا لم يجزكان عليمه ردما قبض و له الرجوع برأس المال بعد حلول الاجل ولوكان له هليه الف فقيال متى اديت الى خسيمائة فانت برى من الباق فادى خسمائه فابي الطالب أن بنيله مذاك فان أبا حنيفة قال له ذاك و لاببرأ بمنا بق لأن هذه راءة معلقة بشرط و راءة صاحب الاصل لا بجوز تعليقها بالشرط لان فها معنى التمليك كذا في الكرخي وكذا المرأة تقول هذه المقالة لزوجها في مهرها والرجل يقول هذه المقالة لمكاتبه اذا ادبت الى خسمائة فانت رى من مكاتبتك ثم ابا ان بني أ بعدما ادى فذلك له و لا تجوز البراءة و في الهــداية من له على رجل الف فقــال له ادالي غدا منها خسمائة على الك رى من النسل فهو رى فال لم يدفع اليه الخسمائة غدا عاد عليه الااف و هذا قوالهما و قال ابو بوسيف لا يعود عليه لا له ابرا، معلق الا ترى انه جعل اداء الجسمانة عوضا حيث ذكره بكلمة • على • و هي للماوشة والاداء لا يصلح عوضا لكونه مستمقا عليه فجرى وجوده مجرى عدمه فق الاراء مطلقا فلا يمودكا لو بدأ بالاداء ولهما ان هذا اراء مفيد بالشرط فيفوت مفواته لانه بدأ باداء الجسما ثة في الفد وانه يصلح عوضا له حذار افلاسه اوتوسلا الى نجارة اربح منه وكلة ، على ، و أن كانت المعاوضة محمَّلة اشرط و أما أذا بدأ بالراءة ففسال الرأمك من خسمائة من الالف على ان تعطيني الجسمالة غدا فالإراء فيه واقع اعط الجسمائة او لم يعبط لانه اطلق الابراء اولا واداء الجسمائة لا يصلح موضا مطلقا و الكنه يصلح شرطا فوقع الشك في تقبيده بااشرط يتبد به (قوله و او حكان له الف سود فسالحه على خسمانة بيض لم بجز) لان البيض غير مستحقة بعقد الدائمة و هي زيادة وصف فتكون معاوضة الالف مخسيمائة و زيادة وصف و هو ربا، مخلاف ما اذا صالح من الالف البيض على خسمانة سود لانه اسفاط كله قدرا ووصفا و مخلاف ما اذا صالح على قدر الدن و هو اجود

الزوف عن الجياد (و) كذك (لو مسالحه على الف مؤجلة ماز) ايضا (و صار کا نه اجل نفس الحنى) لإنه لا عكن جله معاوضة لأن بيع الدراهم عثلها نسيئة لابجوز فحملناه على الثأخير (ولو صالحه على ديانير) مؤخرة (الى شهر لم بجز) لان الديانير غير مسمقة بعقد الدائة فلا عكن حله على التأخير ولاوجدله سوى المعاوضة وبيع الدراهم بالدنانير نسيئة لا مجوز و العاخص المدانة مع ال الحكم في النمسب كذاك حلا لام المسلم على الصلاح (و لو كان له الف مؤجلة فصالحه) عنها (على خسمائة مالة لم بجز) لان المجل خير من المؤجل و هو غير مستفق بالعقد فيكون النجيل بازاه ماحط عنه وذلك اعتباض عن الاجل فلم يجز (و)كذا (لو كان له الف سود فصالحه) عنها (على خسمانة يض لم بحز) أيضًا لما من أنه معاوضة علاف المكرلانه اسقاط

قدرا ووصفا (ومن وكل رجلا بالسلح عنه) عن دم العمد اوعن دين على بعضه ليكون اسقاطا (فصالحه) اى صالح الوكيل المدعم كذلك (لم يلزم الوكيل ماصالح عليه) لان السلح اذاكان اسقاطاكان الوكيل فيه سفيرا ومعبرا والسفير لاضمان عليه كامر (الاان يضمنه) لانه حيننذمؤا خذ بمقد الضمان لابعقد السلح (والمال) المصالح عليه (لازم الموكل لان المقد يضاف اليه تمدنا السلح بدم العمد اودين ببعضه منزلة البيع فترجم الحقوق

الى الوكيل فيكون الطالب بالمال هو الوكسل دون الموكل هدامه (فان صالح عنه)اى عن المدعى عليه فضولي (علىشي بغيرام، فهر) قم (على اربمداوجه) يتم فىثلاثة منهاويتوقف على اجازة الاميل في واحد وقد بين ذلك بقوله (انسالح عال وضمنه تم الصلح) لأن الحاصل المدعى عليه ليس الاالبراءة ويكون الفضولى متبرعا على المدعى عليـه كما لو تبرع بقشاء الدين (وكذلك ان قال مالحته) عنه (على الني هذه تم الصلح و لزمد تسليمها) لابد لما امنيافه إلى مال نفسيه فقد التزم تسليد فصيم السلم (وكذلك لوقال مالحتك) عند (على الف من غير نسبة (وسلمها) اله لان القصود وهو سلامة الدل قد حصل فصم السلم (و ان قال مالحتك)عند (على الالف) من غير نسبة ولا تسليم

لانه معاومتة المشيل بالمثل ولا مشبر بالصفة الا انه يشترط القبض فيالمجلس قبل الافنزاق كما اذاكان له الف درهم بنهرجة فصالحه منها على الف درهم جيدة جاز و يكون القبض قبل الافتراق شرطا لائه استبدال فيكون صرفا (فو له ومن وكل رجلا ليصالح عندلم يلزم الوكيل ماصالح عليهالاان يضمنه والمال لازم الموكل) ر مد مه اذا كان الصلح عن دم العمد اوكان العملم عن بعض ما مدعيه من الدين لانه اسقاط عمض فكان الوكيل فيه سفيرا ومعبرا فلا ضمان عليه كالوكيل بالنكاح لايلزمه المهر اما اذا وكله بالصلح عنمال عال بان ادعى رجل عليه عرومنا اوعقارا اونحوهما فوكله بالصلح عنه على مال فان المال لازم للوكيل لان حقوق العقد هنا على الوكيل دون الموكل ويرجع عاضمن على الموكل قال الحجندي ااوكيل بالصلح اذا ضمن المال رجع على الموكل سواء امره بالضمان اولم يأمره وجعل الامر بالعسلم امرا بالضمان وكذا اذا امرته المرأة بان يخالمها من زوجها ففمل يدود عليها ويكون الامر بالخلع امرا بالضمان بخلاف الوكيل بالنكاح اذا ضمن المهر المرأة فانه لايرجع به على الزوج الا انبكون امره بالضمان والفرق انالخلم بجوز عليها بنير امرها الاترى انفضوليا لوقال للزوج اخام امرأنك على مائة من مالى فخلمها جاز فلما كان بجوز ففائدة امرها الرجوع عليها بالضمان وكذا الاس بالصلح اس بالضمان لهذا المنى والنكاح لايجوز على الرجل بغيرام، ففائدة امره جواز النكاح لاثبوت الرجوع فلذلك افترقاه وقوله «الاان يضمنه» لانه حينئذ مؤاخذ بعدالضمان لابعقدالصرف (قوله والرسالح عنه على شيَّ بنير امره فهو على اربعة اوجه ان صالح بمال وضمنه تم الصلح ولزمه المال ﴾ يريد به ان يقول صالحني من دعواك مع فلان على الف على اني منامن بها أو قال بالف من مالى اوبالف على اوعلى الني هذه فاذا فعل فالمال لازم للوكيــل لائه متبرع ولايكون له شيُّ من المدعا وأنما هو للذي هو في بده (فولد وكذلك أذا قال صالحتك على الني هذه اوعلى عبدى هذا تم الصلح ولزمه تسليمها) لأنه لما اصافه الى مال نفسه فقد النزم تسليمه وهذا وجه أن (فولم وكذلك لوقال صالحتك على المسوسلها) و هذا وجه ثالث لان التسليم يوجب سلامت الموض له فيتم المقد (فوله وان قال صالحتك على الف ولم يسلمها فالمقد موقوف فان اجازه المدعى عليه جاز ولزمه الف وان لم يجزه بطل) وهذا وجه رابع واعا وقف لان العائد تبرع بالعقد وا يتبرع بالمال لانه لم يضف المال الى نفسه فلم يلزمه فان اجازه المطلوب لزمه المالوان

(ولم يسلمها فالمقد موقوف) على الأجارة لأنه عقد فضولى (فان اجازه) الاصيل وهو (المدعى عليه جاز ولزمه الالف) المصالح بها (وان لم بجزه بطل) لان السلح حاصل له الا ان الفضولى يصير اصلا تواسطة اضافة الضمان الم نفسه فاذا لم يضفه بتى عاقدا عن الاصيل فيتوقف على اجازته (واذا كان الدين بين شريكين) بسبب متحد كثمن مبيع صفقة واحدة وثمن المال المشترك الموروث بينهما وقيمة المستهلك المشترك هدايه (فصالح احدهما من نصيبه على ثوب فشريكه) الساكت ﴿ ١١٩ ﴾ (بالحياران شاء اتبع الذي جليه الدين

لم بجزه بطل وذكر الخجندي وجها خاسا و هو ان يقول صالحني من دعواك على فلان بإضافة الصلح الى نفسه كما إذا إضافه إلى المسال فجوز وبدل الصلح على المسالح سواء كان بامر المدمى عليه اويغير امره و ايس للدعى على المدعى عليه سبيل و يرجع المسالح عا ضمن على المدمى عليه ان كان الصلح بامره سوا. امره بالضمان اولم بأمره وان كان بغير امره نانه متبرع ولايرجع عليه قال في الهداية ووجه آخر وهو ان يقول صالحتك على هذا الالف اوعلى هذا العبد ولم ينسبه الى نفسمه لانه لما عينه التسليم صار شــارطا سلامته فيتم بقوله فلو استحق العهد اووجد به عيبا فرده فلا سببل له على المصالح لانه النزم الايفاء من محل بعينه ولم يلتزم شبيئا سواه فان سلم المحل نم الصلح و أن لم يسلم لم رجع بثى (قوله و أذا كان الدين بين فصالح احدهما عن نصيبه على ثوب فشريكه بالخيار ان شاء البم الذي عليه الدين سَعفه) الاصل ان الدين المشترك بين اثنين اذا كان بسـبب واحد فني قبض احدهما شـيئا منه فان المقبوض من النصيبين جميعا فلصاحبه أن بشاركه في المقبوض ولكنه قبل المشاركة باق على ملك الفبض حتى ينفذ نصرفه فيه ويضمن لشريكه حصته وانما كان المقبوض من النصبين جميعاً لانا لوجعلناه من احدهما قسمنا الدين حال كونه في الذمة وذلك لا يجوز لان القبيمة تميز الحقوق وذك لايناً في في ماق الذمة و ان لم تجز القبيمة صار المنبوض من الحقين والدين المشرك ان يكون واجبا بسبب مفع كثمن المبيع اذاكان صفقة واحدة وثمن المال المشترك والموروث بينهما و قيمة المستهلك المشترك فاذا عراضا هذا نقول في مسئلة الكتاب له أن يتبع الذي عليه الاصل لانه نصيبه بأن في دُمنه لان النابض قبض نصيبه لكن له حق المشاركة لانه قبل ان بشاركه فيه باق على ملك القابض (قوله و أن شاء أخذ نصف النوب) لان له حق المساركة فيه (قوله الا ان يضمن له شريكه ربع الدين) لان حقه في ذلك فان لم يأخذ نصف الثوب واراد الرجوع على غرعه فتوى المال عليه فله ال ترجع على شريكه خصف الثوب لان المفهوض انما وقع في الاصل مشــتركا فان اخر احدهمــا نصيمه ولم بؤخر الآخر لم بجز عند ابي حنيفة وعندهما بجوز كذا في شرحه وفي الهداية يصمح عند ابي يوسف احتبارا بالابراء المطلق وعندهما لايصرح لانه يؤدى الى قعمة الدين قبلالقبض لان نصيب احدهما يصير مؤجلا و.نصبيب الآخر مجلا فيتمز نصيب احدهمها من نصيب الآخر وقعمة الدين حال كونه في الذمة لا بجوز وابو يوسف يقول في تأخير احدهمـــا لنصيبه اسفاط حقه في المطالبة فصار كالبرأة والهبة (قوله و لو استوفي نصف نصيبه من الدين كان لشريكه ان بشاركه فيما قبض م يرجعان على الغريم بالباق) لان المقبوض صار مشتركا فهو من الحقين جيما (قو إله وان اشترى احدهما لنفسه بنصيبه من الدين سلمة كان لشريكه أن يضمنه ربع الدين) لانه صار قابضًا حقه بالمقاسة كملا لان

ينسفه) الباق عنده لأن نصيبه باق في ذمنه لان القابض قبض نصيبه لكن له حق المشاركة (و أن شاء اخذ نصف الثوب) المصالح به لان الصلح وقع على نصف الدن و هو مشاع لان قيمة الدن حالة كونه في الذمة لايصيم وحبق الشربك متعلبق بحكل جزء من الدين فيتوقف على إجازته واخذه النصف دليل على المازته المقد (الا ان يضمن 4) اى اشراك الساكت (شريكه) المصالح (ربع الدين لان حقه في ذلك (ولو استوفی) احمد الشريكين (نصف نصيه من الدين كان لشريكه الساكت (ان بشركه فيما قبض) لانه لما قبضه ملكه مثاعاً كاصله فلصاحبه ان يشاركه فيه و لكنه قبل المشاركة بأق على ملك القابض لان المين غير الدن حقيقة وقد قبضيه بدلا عن حقه فيملكه حتى غذ تصرفه فيهويضي اشريكه حصته (ثم ترجمان) جيما (على الغرم بالباق) لانهما لما اشتركا في

 صار قابضا حقه بالمقاصة كملالان مبنى البيع على المماسكة بخلاف الصلح لان مبناه على الانجاض والحطيطة فلوالزمناه دفع ربعالدين يتضرربه فيميرالقابض كامر (واذا كان السلم بين شريكين فصالح احدهما من نصيبه على)مادفع من (رأس المال) فان اجازه الآخر جاز اتفاقا وكان المقبوض من رأس المال مشتركا بينهما ومايق من السلم كذلك وان لم يجزه (لم يجز) السلح (عندابي حنيفة ومجد) لانه لوجاز في نصيب احدهما خاصة يكون قسمة الدين قبل القبض ولوجاز في نصيبهما لابد من اجازة الآخر لان فيه قسط المقد على شريكه بغير اذنه وهو لا يمك ذلك (وقال ابويوسف بجوز الصلح) اعتبارا بسائر الهيون قال في التصيم وحكذا ذكر الحاكم قول من المناه على عنده وحكذا في الهداية وفي الاسبيمابي وقالا يجوز قال في التصيم وحكذا في الهداية وفي الاسبيمابي وقالا يجوز

الصلح وقول ابي حنيفة هو اصم الاقاويل عندالمحبوبي وهو المختار للفتوى على ماهمو رسم المفتى عنمد القاضى وصاحب المحيط وهو المسول عليه عند النسني (واذاكانتالتركة بين ورثة فاخرجوا احدهم منها عال اعطو ماياه والتركة عقبار اوعروض حاز) ذلك (قليلاكانمااعطوه اوكثيرا) لانه امكن تصحمه سعا وفده اثرعمان رضي الله عنه فانه صالح عاضر الاشجعة امرأةعد الرحن بنعوف رضى الله عنه عن ربع عنها على عانين الف دشار هدامه (وان كانت الزكة فضة فاعطوه ذهبااو)بالعكسبان (كانت ذهبها فاعطوم فضة فهو كذلك) حائز سواء كان ما اعطوه قداد او كثيرا

مبنى البيع على المماكسة بخلاف الصلح فإن مبناه على الاغاض والحطيطة فلو الزمناه دفع ربع الدين في الصلح يتضرر به فيتخير القابض في الصلح • و توله • كان اشريكه ان يضمنه ربع الدين ٥ هذا اذا كان عمن السلمة مثل نصف الدين ولاسبيل الشريك على الثوب فى البيم لانه ملكه بعقده والاستيفاء بالمقاصة بين ثمنه وبين الدين وللشربك أن يتبع الغريم في جيم ما ذكرنا لان حقه في ذمته باق لان القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن له حق المشاركة وله ان لا يشاركه (فو له واذا كان السلم بين شريكين) اى السلم فيه (فصالح احدهما من نصيبه على رأس المال لم يجزعندهما وقال ابويوسف يجوز الصلح) اعتبارا بسائر الديون وبما اذا اشتريا عبدا فاؤل احدهمافي نصيبه خاصة والهما أنه او جاز في نصيبه خاصة يكون قسم الدين في الذَّه و لو جاز في نصيبهما لابد من اجازةالآخر لانفيه فسخ المقدعلى شريكه بغير اذنه وهو لاعلك ذلك وقول محدفي نسخة مع ابي يوسف وفي نسخة مع ابي حنيفة (قو له واذا كانت التركة بين ورثة فاخرجوا احدهم عنها عال اعطوه اياه فانكانت التركة عقارا او عروضا جاز قليلاكان ما اعطوه اوكثيراً ﴾ لانه امكن تصحيحه بيما وفيه اثر عثمان رضي الله عنه فانه صالح تماضر امرأة عَبْـدالرحن بِن عوف من ربع ثمنها على ثمانين العب دينار (غُو اِيهِ فان كانت النركة فضة فاعطوه ذهبا او ذهبا فاعطوه فضة فهو جائز) ويعتب التقابض في المجلس لانه معتبر بالصرف وان افترقا قبل القبض بطل (فو له وان كانت الشركة ذهبا وفضة وغير ذلك فصالحوه على فضة او ذهب فلا بد أن يكون ما أعطوه أكثر من نسيبه من ذلك الجنس حتى يكون نصيبه عشله والزيادة محقه من بقية الميراث) احترازا عن الرباء ولابد من التقابض فيما نقابل نصيبه من الذهب والفضة لانه صرف في هذا القدر وان كان مدل الصرف عرضا جاز مطلقا لمدمالرباء . وقوله «فلا بد أن يكون اكثر من نصيبه » أنما يبطل العسلم عن مثل نصيبه أو أتل حال النصادف أما أذا كانوا حاهدين انها امرأة الميت فا^{لسلح} جائز لان المعطاة انما هو لقطع المنازعة لا للمعاوضة

لانه سبع الجنس مخلاف الجنس فلا (٥٣) (ل) (جوهرة) يعتبر النساوى ولكن يعتبر القابض في المجلس لانه صرف (وان كانت التركة ذهبا وفضة وغير ذلك) من عروض وعقار (فصالحوه على فضة اوذهب فلاند) من (ان يكون ما اعطوه) من الذهب والفضة (اكثر من نصيبه) من التركة (من ذلك الجنس) المدفوع اليه (حتى يكون نصيبه عثله) من المدفوع اليه (والزيادة بحقه) اى عقابلة حقه (من بقية الميراث) احترازا عن الرباء ولا بد من التقابض في هذا القدر

(واذا كان فى التركة دين على الناس فادخاوه) اى الدين (فى الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين) كله كفية التركة (لهم فالصلح باطل) فى الدين والدين معا لان فيه تمليك ألدين من غير من عليه الدين وهو باطل واذا بطل فى حصته الدين بطل فى الكل لان الصفقة واحدة وقد ذكر لصحة حيلة فقال (فان شرطوا) يمنى المصالحين (ان يبرأ) المخرج (الفرماه منه) اى من حصته من الدين (ولا يرجع) بالبناء للمجهول (عليهم) اى على الفرماه (بنصيب المصالح فالصلح جائز) لانه اسقاط او هو تمليك الدين عن عليه الدين وهو في الما على حائز هدايه ثم قال وهذه حيلة المجواز و الا خرى ان المناف الدين عن عليه الدين وهو المداف و المداف الدين عن المداف المداف و المداف المداف

حتى لوكان ذهبا فصالحوا عنه بذهب أقل منه جاز (فو له وان كان فى التركة دين على الناس فادخلوه فى الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل) المصالح بكسراللام والضمير فى دعنه راجع الى الدين لان فيه تعليك الدين لغير منهو عليه وهو حصة المصالح و وقوله و فالصلح باطل» اى فى المين والدين (فو ابر و ان شرطوا ان يبرأ الغرماء منه ولا يرجع عليم بنصيب السلح فالصلح جائز) لانه اسقاط اوهو تعليك الدين من هوعليه وذلك جائز وهذه حيلة الجواز وحيلة اخرى ان يجلوا قضاء نصيبه متبرعين وفى الوجهين ضرر بهم والاوجه ان يقرضوا المصالح مقدار نصيبه ويصالحوه عا وراء الدين ويحيلهم على استيفاه نصيبه من الغرماه

﴿ كتاب الهبة ﴾

لمجلوا قضاء نصيبه متبر

عين وفي الوجهين ضرر

سقية الورثة فالاوجه ان

نقر منوا المصالح مقدار

تسيبه ويصالحوا عاوراء

الدين وبحيلهم على استيفاء

تصيبه من الفرماء اه

وجه المناسبة لماقبله مامر من أن في السلح مساعدة لقضاء الحاجة وكذا في الهبة فتناسبا (الهبة)الهة التبرع والتفضل بما ينفع الموهوب مطلقا وشرعا تمليك عین بلا عوض و (تصم بالانجاب والقبول) لانها عقد كمائر العقود الاان الابجاب من الواهب ركن والقبول ليس بركن استحسانا خادفا لزفركا في الفيض وفي الدررقال الامام حيدالدين ركن الهبة الايجاب في هق الواهب لانه تبرع فيتم من جهة

- المد كا المد كا

الهبة فى اللغة هى التبرع ، وفى الشرع عبارة عن عليك الاعيان بغير عوض وهى حائزة بالكتاب وهو قوله تعالى و فان طبن لكم عن شى منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا كه اى هنيئا لا اثم فيسه مريا لاملامة فيسه و قبل الهنى الطيب المساغ الذى لا ينفصه شى والمرى المحمود العاقبة الذى لا يضر ولا يؤذى وبالسنة وهو قوله عليه السلام « تهادوا تحابوا » (فو لهر حدالله الهبة تصع بالا يجاب والقبول) انما قال تصع وفى البيع ينعقد لانالهبة تنم بالا يجاب وحده ولهذا لوحلف لا يهب فوهب ولم يقبل الموهوب له حنث الما البيع فلا يتم الا بهما جيعا حتى لوحلف لا يبيع فباع و لم يقبل الآخر لا يحنث فلهذا استعمل لفظ ينعقد فى البيع (فوله و تنم بالقبض) قال فى الهداية القبض لا بدمنه لثبوت الملك لان الهبة عقد تبرع وفى اثبات الملك قبل القبض الزام المتبرع شيئا اذا قال له وهبت الك عدى هذا والسد حاضر فقبضه جاز وان لم يقل قبلت وكذا لوكان المبد غائبا فقال وهبته منك فاذهب فاقبضه جاز وان لم يقل قبلت وكذا ولو وهب الدين من الغرم او ابرأه منه لم يفتقر الى القبول عند الى حنيفة و يرتد ولو وهب الدين من الغرم او ابرأه منه لم يفتقر الى القبول عند الى حنيفة و يرتد بالرد وقال زفر يقف على القبول فان وهب لرجل دينا على آخر واذن له فى قبضه منه فقبضه جاز استحسانا وفى شرحه اذا كان له على رجل دين فوهبدله لم يكن له منه فقبضه جاز استحسانا وفى شرحه اذا كان له على رجل دين فوهبدله لم يكن له منه فقبضه جاز استحسانا وفى شرحه اذا كان له على رجل دين فوهبدله لم يكن له

المتبرع اما فى حق الموهب له فلائتم الا بالقبول اه وفى الجوهره و انما عبر هنا بتصم وفى البيع بينعقد (ان) لان الهبة تتم بالايجاب وحده ولهذا لوحلف لايهب فوهب و لم يقبل الموهوب له حنث اما البيع فلا يتم الا بهما جيما اه ثم لاينفذ ملك الموهوب له (وتتم) الهبة له (بالقبض) الكامل لممكن فى الموهوب فالقبض الكامل فى المنقول مايناسبه وكذا العقار كقبض المفتاح او التخلية وفيا مجتمل القسمة بالقسمة وفيا لايحتملها بتبعة الكل وتمامه فى الدر (فان قبض الموهوب له) الهبة (في المجلس بغيرام الواهب) ولم ينهه (جاز) استحسانا لان الايجاب اذن له بالقبض دلالة (وان قبض بعدالافتراق لم تصمع) من منطق المجلس بالمجلس في الهبة منزل منزلة التبول والقبول مختص بالمجلس

فكذا ماهو عنزلته بالاولى (الاان يأذن له الواهب في القبض) لانه عنزلة عقد مستأنف قيدنا بعدم نهيد لأندلو نهاءعن القبض لم يصم قبضه سواء كان في المجلس اوبعد. لأن الصريح اقوى من الدلالة (وتنعقد الهبـة بقوله وهبت ونحلت واعطبت) لان الاول صريح في ذلك والثاني وإلثالث مستعملان فيه (و)كذا (اطعمنك هذا الطمام) لأن الأطمام اذا امنيف الى مايطعم عنه براد عليك المين يخلاف مااذا قال اطعمتك هذه الارض حيث تكون عارية لان عينها لاتطعم (وجملت هذا النوب لك) لأن اللام للتملك (واعرتك هذا الشي) وكذا حملت هذا الشي لك عرى وسيأني سانه (وحلتك على هذه الدابة اذا نوی بالحلان) علیها (الهبة) لأنه ليس بصريح فيها اذهوالاركاب حققة فيكون عارية لكنه محتمل الهية فعمل عليه عنديته (ولاتجوز الهبة فيمايقسم)

ان يرجع فيه لان هبة الدين بمن هو عليه اسقاط له وبراءة منــه فلم يبق هناك عين يمكن الرجوع فيها وان قال له الموهوب له مجيبا له لااقبلها فالدين محاله لانه رد للهبة وانكان الموهوب له غائبًا فلم يعلم بالهبة حتى مات جازت الهبة و برئ عن ماكان عليه لان الهبسة تنفرد بالواحد فتتم بالايجاب وأنما تبطل بالرد وقد فات الرد فبقيت (فَوْ لَهُ فَانَ قَبِضُهُ المُوهُوبُ لَهُ فِي الْمُحَلِّسُ بِغَيْرُ أَمْ الوَاهِبُ جَازٌ) وهذا استحسان لان عام الهبة بالقبض كما ان عام البيع بالقبــول والقبــول لايحتاج الى اذن الموجب الايجاب فكذا الهبة (فو له وان قبض بعدالافتراق لم يصم الا ان يأذنله الواهب في القيض) اما اذا لم يأذن له فلان القبض في الهبة كالقبول وذلك مختص بالمجلس لا بعده فاذا قبض بعد ذلك لم بجزكا لوقبل بعدالمجلس واما اذا اذن/ فالاذن تسليط منه على القيض والتسليط سبقي بعدالمجلس كالتوكيل فان كان الموهوب موجودا في المجلس فقال له قد خلت بينك وبيندفاقيض وانصرف الواهب وقبضه بعده حاز لان التسليط لاسطل بعبدالافتراق وان اذن له بعد الافتراق فلم يقبضه حتى عزله لم يصيم قبضه بعد ذلك فان ماث الواهب قبل القبض بطلت الهبة وكذا اذا مات الموهوب له اما اذا ماتالواهب فلان عوته زال ملكه وفات تسليطه كالموكل واما اذا مات الموهوب له فلائه لما مات قبل قبضه لم يكن مالكاله فلم يكن موروثًا عنه ولهذا قالوا ان الهبة مالم نقبض فهي على ملك الواهب حتى أنه لو رجع فيها قبل قبضها صم رجوعه ولو وهب للمبد هبة فالقبول الىالعبـد ولايجوز قبول المولى له ولا قبضه له ثم بعد ذلك علكه المولى وللواهب أن يرجع ولا يكون هذا كالخروج لانالملك للمبد لا يستقر فصار كالوكيل ولوقبل العبد الهبة ولم يقبلها المولى محت ولوردها العبدوتباها المولى لم تصم ولانجوز قبض المولى ولافيوله لما وهب للعبد سواء كان على العبد دين اولم يكن (فو له وتنعقد الهبة بقوله وهبتك ونحلتك واعطيتك واطعمتك هذا الطعام وجعلت هذا الشيُّ لك) قال في الهداية الاطعام اذا اصيف الى مايطع عينه فانه يراد به تعليك المين مخلاف ما اذا قال اطممتك هذه الارض حيث تكون عارية لان عيبًا لانطع (فو لد واعرتك هذا الثيُّ و حلت ك على هذه الدابة أذا نوى بالحلان الهبة) وأن نوى المارية كانت عارية لانها تحتملهما وانقال كسوتك هذا الثوب كان هبة لانه براد به التمايك قال الله تعالى ﴿ أُو كَسُوتِهِ ﴾ وأوقال منحتك هذه الجارية كانت عارية قال فىالكرخى اذامنحه بعيرا اوشاة اوثوبا اودارا فهىعارية وانمنحه طعاما اولبنا اودراهم ففيه روابتان احدهما هية والاخرى قرض والاصل فيه انكل ما نتفع به للسكني او للبس اوللركوب فهوعارية وكل مالايتهم بعمالابا كله واستهلا كدففيه روايتان(فو له ولاتجوزالهبة فيما يقسم الامحوزة مقسومة) وكذا الصدقة ويجوز فيمالايقسم ولافرق

اى يمكن قسمه ويهق منتفعابه بعدالقسمة منجنس الانتفاع الذىكان قبلالقسمة ولومنالشريك (الامحوزة) اى مجموعة مفرعة عنملك الواهب وحقوقه واحترز بدعا اذاوهب الثمر علىالنحل دونه والزرع فىالارض دونها (مقسومة) لان

فىذلك بين الشريك وغيره يعنى اذا وهب من شريكه لا يجوز ، ومعنى قوله « لا يجوز» اى لايثبت الملك فهالانها فينفسها وقعت جائزة لكن غير مثبتة للملك قبل تسليمها محوزة فانه لوقسمها وسلمها مقسومة صحت (فنو له وهبة المشاع في مالايقسم جائزة)كالعبد والثوب واشاه ذلك لان الاشاءة فيمالا يحتمل القسمة غير مؤثرة في الهبة بخلاف الرهن فانه لورهن مشاعا لايجوز فيما محتمل القسمة وفيما لا محتملها (قو له ومنوهب شقصا مشاعا فالهبة فاسدة) اعلم أنه بحتاج في هذه المسئلة الى أصول ثلاثة أحدها الفرق فيما يحتمل القسمة وبين مالا يحتملها والثاني الشيوع المفسد هل موالمقارن اوالطاري والثالث سان العبرة فيالشيوع هل هواوقت القبض لمولوقت الهبة اماالاول اذاوهب له نصف درهم معيم اونصف متقال معيم بجوز وهو العجيم وجمل هذا بمزلة مشاع لايحتمل التسمة لانتبعيضه بوجب نقصانا فيماليته واماالتاني فالمفسد هوالشيوع المقارن دون الطارى حتى ازمنوهب هبة ثمرجع في بعضها لا عنع صحباً كذا في شاهان وفي اليناسيع اذاوهب له دارا فقبضها ثم استمق بعضها بطلت الهبة والثالث انالعبرة فيالشبيوع لوقت ألقبض حتى لووهبله نصف دار ولم يسلم حتى وهبله النصف الاسخروسلم جاز واعالم تجز هبة المشاع فيمايقهم لانالقبض منصوص عليه فىالهبة قال عليه السلام « لاتجوز الهبة الامقبومنة » فيشترط كال القبض والمشاع لاتقبله الابضم غيره اليه وذلك غير موهوب ولان في تجويزه الزامه شيئًا لم يلتزمه وهوالقسمة . وقوله « فالهبة " فاسدة» اىلايثبت الملك فلو آنه وهب مشاعاً فيمايقسم وسلمه علىالفساد هل يثبت الملك ويقع مضمونا كافيالبيع الفاسد املا فيه اختلاف المشابخ والمحتار الدلايتبت الملك وبجب الضمان (قُولِه فانقسمه وسلمه حاز) لان تمامه بالقيض وعنسده لاشيوع ولووهب شبيئا متصلا بغيره لايصم الااذا وقع عليه الفصل والتمييز والقبض باذن الواهب حينئذ بجوز استحسانا مثل ان يهب تمرأ على رؤس النمل والشعبر وخلابينه وبينها منغير فصل فالهبة باطلة فان ميزه وفصله واقبضه جاز استحسنا والقياس لانجوز وهو قول زفر فانفصله الموهوبله وقبضه بنير اذن الواهب لميصم قباسا واستمسانا سواءكان الفصل والقبض بحضرته اوبنير حضرته وكذا اذاوهب الاشميار دون الارض اوالزرع دون الارض ولووهب دارا فيها متاع للواهب وسلم الدار اليه وسلمها مع المتاع لم يصمح لان الدار مشغولة بالمتاع والفراغ شرط لصحة التسليم والحيلة فيه اذبودع المتاع اولا عند الموهوب له ويخلى بينه وبينه ثم يسلم الدار اليه فيصيم لانها مشغولة عتساع هوفىيده وبعكسه لووهب المتاع دون الدار وخلا بينه وبينه صمح لان المتاع لايكون مشغولا وان وهبله الدار والمتاع حيصا وخلابينه وبينهما صح فيهما جيما وانوهب احدهما وسلم ثم وهب الآخر وسلم انقدم هبة الدار فالهبة فيهما لاتصم وفي المتاع يصم وان قدم هبة المتاع صم فيهما لان الدار

القيض الكامل عكن فيه بالقسمة فلايكنن بالقاصر (وهيةالمشاع فيما لانقسم) ای لاستی منتفعا به بعد القسمة اصلاكميد وداية اولايبتي منتفعا بدمن جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالحمام الصغير والرحى (حائزة) لان القيض القاصر هوالمكن فیکتنی به (ومن وهب شقصا) ای جزأ (مشاعا) فيما محتمل القسمة (فالهبة فاسدة) لمامر (فانقسمه) اىقىم الشقص الموهوب (وسلم) إلى الموهوبله (حاز) ذلك لأن عامه بالقبض وعنده لاشيوع

(ولووهب دقيقا في حنطة او دهنا في سميم) اوسمنا في لبن (قالهبة فاسسدة) اي باطلة ولذا قال (فان طمين) الحنطة (وسلم) الدقيق او اخرج الدهن من السميم او السمن من الهبن وسلم الموهوب له (لم يَهز) ذلك لان الموهوب معدوم والمعدوم ليس محلا الملك، فوقع المقد باطلا فلا يسقد الا بالمجدد بمفلاف ما تقدم لان المشباع محل المفليك و همة الهبن في المضرع والصوف على ظهر الغنم والزرع ﴿ ٤٢١ ﴾ والفنل في الارض والتمر في الفيل عزلة المشاع لان امتناع

الجواز للانصال وذلك عنم القيض كالصايم هداه (واذا كانت المين) الوهوبة (فدالوهوبه ماكما بالهبد) اى معبولها (وان لم بجدد فيها قبضا) جديدا لأن المين في فبضته والقبض همو الشهرط مخلاف مااذا باعد منه لأن القبض في البيم "ضمون فلا ينوب عنه قبض الامانة اما قبض الهبة غير "ضمون فينوب عنه هدايه قال في الينــا بع يريد به اذا كانت المين في ده وديمة او عارية او مقصدوبة اومقبوضة بالعقد الفاسيد اما لو كانت في مده رهنا محتاج الى تجدد القبض قال الاسبيمايي بان يرجع الى الموضع الذىفيه العين و عضى وقت عَكن فيه من قبضها كذا في التعميم (و اذا وهب الآب لايه الصنير هبة) معلومة (ملكها الان) الموهوباله (بالمقد) لائه في قبض الاب فيندوب عن قبض الهبة ولا فرق بينمااذا كان

وقت تسليمها كانت مشغولة عتماع للوهوب له فلا عثنع الفيض (قوله ولوهب دقيف في حنطة او دهنا في سميم فالهبية فاسيدة فان طمن و سيلم لم يجز ﴾ لان الموهوب معدوم والمعدوم ليس بمحل فاملك فوقع العقدد باطلا فلأ تشمقد الا بالتجديد بخلاف الشاع لان الشاع محل التعليك و لهدذا يجوز بيع المشاع و بيع الدقيق في الحنطة والدهن في السمسم لا يجوز بيعه فكذا هبشه قال في الهداية و هبسة المين في الضرع والعسوف على ظهر النتم والزرع والنمل في الارض والثمر ف النخل بمنزلة المشاع لإن امتشاع الجواز للانسسال و ذلك بمنع القبض كالشسايع فان اذن الموهوب له في ألقطع برالقبض جاز و جمل في الحكرخي الهبن في الضرع عنزلة هبدة الدهن في السميم قال و او وهب ما في بطن جارت اوما في بطون غفيه او ما في ضروعها من المبن او دهنا في سيميم و سلطه على قبضه عنيد الولادة او منسد استفراجه لم يجز لان الموهوب لم يصنع العقد عليمه قلا تجوز هبته كما لا يجوز بِسعه قال و ليس حكفك هية المشاع اذا قسم لانه يجوز العقد عليسه حتى بجوز بيمه (قوله و ان كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له ملكهـا بالهبة و ان لم يجدد فيما قبضاً) لانها في قبضه والقبض هو الشرط والاصل أنه مثى تجانس القبضان ثاب احدهما عن الآخر و اذا اختلفا ثاب المضمون عن غير المضمون ولا نوب غير المضمون عن المضمون بانه اذا كان الثيُّ مفصوباً في هـ، أو مقبوسًا بالبيم الفاسد ثم باعد منه بعا صميما جاز ولا محناج الى قبض آخر لا تفاق الفبضين وكذا اذا كان طرية او وديعة فوهبهله لامحتاج الى قبض آخر لا تفاقهمــا لان كلاهما امانة و لو كان مفصوبا في ده او مقبوضا بالمقد الفاســد فو هيه من صاحب البد لامحتاج الى قبض آخر وان كان وديعة او عارية فباعه منه فانه لا محتاج الى قبض جدد لأن قَبْضَ الْأَمَانَةُ لَا يُنُوبُ مِنَ الْمُضْتُونَ ﴿ وَقُولُه ﴿ أَنْ لَمْ يُجَدُّدُ فَمَا قَبْضًا ﴿ يُعنى أَذَا كَانَتُ فَي يُدُهُ وديعة او عارية او مغصوبة او مقبوضة بالعقد الفاسد اما اذا كانت رهنا قانه محتساج الى تجديد الفيض وروى أنه لا عتماج (قو له وأذا وهب الأب لانه المستغير هبة مَاكُمُهَا الابنَ بِالْمُقَدِ ﴾ لانمِنا في قبض آلاب فينوب عن قبض الهبة ولا فرق بينها أذا كانت في هذه او لد مودعه لان مده كينده نخلاف ما اذا كان مرهونا او مفصنوبا او مبيعاً بِعا فاسـدا لا له في بد غيره او في ملك غيره و كذا اذا وهبت له امه و هو ف عيالها و الاب ميت و لا وصى له وكذا كل من بعوله و ينبغي اللب ان بطم انه و هب له او يشرد عليمه كي لا يحمد هو او غره انه لا يعلم زوال ملكه الا بذلك (قول فان

فی یده او ید مودعه لان یده کیده بخلاف ما اذا کان مرهونا اومفصوبا اومبیعا بیعا فاسدا لانه فی ید غیره اوفی «لك غیره والصدقة فی هذا مثل الهبة و كذا اذا و هبت له امه و هو فی عیالها والا ب میت ولا و صبی له و گذلك كل من یعوله هداه (فان (وهب له) اى قصغير (اجنى هيد تمت بقيض الا ب) لا نه علك عليه الدائر مين النفع والضرر فلكه النافع اولى (واذاوهب) بالبناء للمجهول (لايتم هبة فقبضها وليه) وهو احد اربعة الاب ثم وصيه ثم الجدثم وصيه (له) اى الصنة (جاز) الفبض و تمت العبة وان لم يكن اليتيم في خرهم و مند عدم هؤلاء تتم يقبض من هو في حجره كما ذكره يقوله (فان كان) البقيم (في جِبْرُ امه) او اخبه او عمه (فقبضها) ﴿ ٤٣٢ ﴾ اى الام و نحوهـــا (له جا ز) لان

الهؤلاء الولاية فيما رجع وهب له اجنبي هبــة ثمت بقبض الاب) لان له عليــه ولاية فان لم يكن الاب حيــا فقبضه له لجنبي ان كان يعوله جاز والا فلا وكذا اذا كان القابضله الحا او عما او خالا فالقبض لمن يعوله دون غره و ان دفعها الواهب الى الصبى ان كان يعفل جاز و الا فلا وان وهب للصفرة هبة ولها زوج ان كانت قد زفت اليه جازقبضهالها وان كانت لم تزف لم بجز لان الاب اذا نقلها منه الى منزله فقد اقامه مقام نفسه في حفظها وحفظ مالهـا وقبض الهبة من باب الحفظ واكن مذا لا تعدم ولايت الاب حتى اذا قبس لها الاب صح وان قبضت هي لنفسها صح اذا كانت تعقل و علك الزوج القبض لها مع حضرت الاب بخلاف الام وكل من بعولها غير الزوج فافهم لا علكونه الا بعد موت الاب او هبيته هيبة منقطعة في الصميم لان تصرف هؤلاء الضرورة لا نفويش الاب ومع حصول الاب لا ضرورة و ان ادر كت لم بحز قبض الاب ولا الزوج عليما الاباذنها لانها صارت ولية نفسها ﴿ فَوْلَهُ وَاذَا وَهُبُ لِيتُمْ هُبَةُ فَقَبْضُهَا لَهُ وَلَيْهُ جاز) و هو وصى ايه اوجده او وصى جده او الفاضى او من نصبه الفساضي قال في النهاية لا يجوز قبض الهية الصغير الا لاربعة وهم هؤلاء المذكور اما من ســواهم من الاقارب لا يجوز الا اذا كان يعوله كالاجنبي (قو لد و ان كان في حجر امه ففيضهاله جائز ﴾ لانالها الولاية فيما ترجع الى حفظه و حفظ ماله وهذا من بانه و هذا اذاكان الاب مبنا او فائبًا غبية منقطمة (فو له وكذلك اذا كان في حجر اجنبي ربه) لان له عليه بدا معتبرة الاترى انه لا تمكن اجنبي آخر ان نتزعه من بده و هذا مع عدم الاربعة الذين دُكرناهم و هذا اذا كان الاجنى هو الواهب فاعلمها وابانها جاز (قُولُه وَانْ قَبْضُ الصَّبِي الهَبَّةُ لَنفُسُمُ جَازٌ) يَمْنِي اذَا كَانَ يَعْفُلُ لَا نُهُ نَفْم في حقه (قوله و اذا وهب اثبان لواحد دارا جاز) لانهمـا طاها جملة واحدة وهو فبضها جملة وأحدة فلا شــيوع (قول وان وهبها واحد من اثنين لم بجز عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يصبح) لان هذه هبد الجلة منهما اذ التمليك واحد فلا يُحقق الشيوع كما اذا رهن من رَجلين وله ان هذه هبة النصف من كل واحد ولهذا لوكانت فيما لانفسم كالعبد والجارية فقبل احدهما بصيح ولان الملك نثبت لكل واحد منهما في النصف فبكون التمليك كذلك لان حكمه تخلاف الرهن لان حكمه الحبس و هو يثبت لحكل واحد منهما كاملا والهذا لوقضي دين احدهمت الابسرد شبيئا من الرهن ثم اذا كانت لا تجوز ولو قسم و سلم الى كل و احد منهما حصته جاز و قال زفر لا يجوز

الى حفظه و خفظ ماله و هذا من باب الحفظ لانه لا بن الا بالمال (و كذلك ان كان) اليتم في حجر اجنبي ربه) و او مانقطا (فقینسه له جائز) لان له عليه بدا مشرة الا ري اله لا تمكن اجنبي آخر ان ينزهه من ده فيلك ما يتحض نفعما في حقه (و أن قيض الصبي الهبد نفسه جاز) اذا کان عزا لانه في النافع المحض كالبالغ قال في الهداية و علكه مع حشرة الاب مخلاف الامونحوهاحيثلا علكونه الا بعد مدوت الاب أو غيبته غيبة منقطمة في السميم لان تصرف هؤلاء للضرورة و مع حضرة الاب لا ضرورة اه (و ان و هب اثنان من واحد دارا) او تحویهایما يقسم (جاز) لانهما سلاه جملة و هو قبضها جملة فلا شــبوع (و ان وهب واحد من اثناث

لم يصنح عنــد ابى حنيفة) لانهــا هية النصــف من كل واحد منهمــا فيلزم الشــيوع (و قالا (لانه) يصح) لانهما هبة الجلة منهما اذالتمليك واحد فلا يتحفق الشميوع قال في التصميح وقد المفؤوا على ترجيح دليل الامام واخشار قوله ابو الفضل الموصلي و برهبان الأنمة والمجبوبي و ابو البركات والنسيق اله قيسد بالعبة لان الاجادة والرعن والمدكة

للاثنين تصم اتفاقا (واذا و هب هيــة لاجني) وقيضهاالموهوبله (فله) اى للواهب (الرجوع فيها) لأن المقصود بهما التعويض للمادة فيثبت ولاية الفح عند فواته اذا المقد يقبله هدايه ثم قال وقوله فله الرجوع لبيان الحكم اما الكراهة فلازمة لقوله عليه الصلاة والسلام « العائد في هبته كالمائد في قيئه اه ثم ذكر المصنف للرجوع موانع فقال (الاانيموضه) الموهوب له (عنهها) وتقبضه الواهب لحصول المقصود لكن بشرط ان مذكر لفظايط الواهب أنعوض عن كل هبة كما يأتى قرسا

لانه وقع في الابتداء فاســدا فلا ينقلب جائزا الا بالاســتيناف وان قال وحبتها لكما لاحدكما ثلثاها والآخر ثلثها لم يصم عندهما وقال مجد يصم وان قال وهيتهامكما لكل واحد نصفها لم يصم عند الى حنيفة وقال مجد يصم وعن إلى يوسف روابتان احدهما مثل قول الى جنيفة والثانية مثل قول مجد واما اذا وهب واحد من اثنين شيئا لاينقسم كالعبد ونحوه فانه يجوز اجاعا هذاكله حكم العبة واما الصدقة قال فى الجــاممالصفير اذا تصدق على فقيرين بشرة دراهم أو وهبها لهما جاز وأن تصدق بهما على غنين او وهبها لهما لم يجز وعند إلى يوسف ومجد يجوز للننيين ايضا لأن الصدنة والهبة كلاهما تمليك بفير بدل وابو حنيفة فرق بينهما فيالحكم فقال الصدقة يرادبها وجه الله تعالى وهو واحد لاشريائيله والهبة يرادبها وجهالغني وهما اثنان وهذا هوالعميم لانالمسدقة على الننى هبة والهبة للفقير صدقة قال الخجندى اذا وهب من اثنين انكانا فقيرين حاز بالاجاع كالصدقة والصدقة تقع لواحد وهوالله سجانه وان كانا غنيين لاتجوز عند الىحنيفة وعندهما تجوز وامآ الصدقة علىالفنيين فالهالاتجوز لانالصدقة على الذي هبة (فوله واذا وهب هبة لاجنبي فله الرجوع فيهما الا انه يكرم) لقولةعليه السلام « العائد في هيته كالكلب يمود في قيئه » وأهذا لاستقباحه (قو له الا انبعوضه عنها) فاذا عوضه سقط الرجوع القوله عليه السلام « الواهب احق بهبته مالم يثب عنها » اى مالم يعوض عنها ولانه اذا قبضالعوض فقد سلم له بدلها فلا يرجع كالبيم ويعتبر في العوض ما يعتبر في الهبة من اشتراط التبض وعدم الاشاعة وسواء كان العوض قليلا اوكثيرا من جنس الهبة او من غير جنسها وسواء دفع الموض في المقد او بعده وصورته ان يذكر لفظما يعلم الواهب أنه عومنه هبته بان يقول خُذُ هَذَا عُومُنا عَنْ هَبَتُكُ أُومُكَانَاةً عَنْهَا أُو بِدَلُهَا أَوْ فَيَ مَقَابِلتُهَا او مجازاة عليها او ثوايها او ما شبه ذلك فأنه عوض في هــذا كله اذا سلم وقبضه الواهب اما لو وهب له هبة ولم يقل له شيئا من هذه الالفاظ ولم يعلم أنها عوض عن هبته كان لكل واحد منهما ان يرجع في هبته اذا لم يحدث في الموهوب ما يمنع الرجوع وليس للموض ان يرجم في العوض لانه سلم له ما في مقابلته وهو سقوط الرجوع وانءوضه عن نصف الهبة كان له ان يرجم في النصف الآخر ولايرجم فىالذىءوصه عنه وانءوصه بعض ماوهبهله عنهاقيها لم يكنله عوصاكما اذا وهبله مائة درهم فعوضه درهما منها لم يكن عوضا وكان للواهب الرجوع فىالمائة وكذا الم وهبه دارا وعوضه شيئا منها وقال زفر يكون عوضا لان ملك الموهوب له قد تم فىالهبة والنحق بسائر امواله وسمائر امواله تصبم عوضما فكذا هذا الا انا نقول مقصود الواهب بهمذا لم يحصل لاما نعلم أنه لم يهب مائة في تحصيل درهم منها الا ثرى أنها كانت كلها في يده قال في شرحه أذا وهبله جارتين فولدت أحدهما في يد الموهوبله فعوضه الولد عنها لم يكنله ان يرجع فيهما لانه عوضه ماليسله

حق الرجوع فيه فصار ذلك عوضا فنع الرجوع (قوله او يزيد زيادة منصلة) بان كانت جارية هزيلة فسمنت او دارا فبني فهما او حفر فهما بثرا او ثوبا فصيفه بعسفر او قطعه و خاطه قیصا فان فی جمیــم ذلك لا رجــو ع له لانه لا وجه الا الرجوع في الهبة دون الزيادة لعدم الامكان ولا مع الزيادة لعدم دخولهـــا تحت العقد ولو وهب له جارية فحبلت في يد الموهوب له لم يكن له ان يرجع فيهــا قبل انفصــال الولد لانها منصلة بزيادة لم يكن موهوبة و ان وهب له جاربة حاملا او الهيمة حاملا فرجع فيها قبل الوضع ال كان رجوعه قبل ال تمضى مدة يعلم فيمـــا زيادة الحمل جاز و الا فلا وان وهب له بيضا فصار فروخا ليس له ان يرجع في ذلك و ان وهب له جارية فوطئهما الموهوب له قال بعضهم له أن يرجع فيهما مالم تحبل و قال بعضهم لا رجوع له لانه قد تعلق بوطئه حكم الا ترى ان الواهب له لوكان ابا الموهوب له من الرضاعة حرم عليه وطؤها والاصبح الله الرجوع و قبــد بالزيادة لانما اذ النفصت يفعل الموهوب له أو بغير فعله لا يمنع الرجوع و أيس على الموهوب له أرش النقصان وقيد بالمتصلة لان في المنفصلة بملك الرجوع في الاصل دون الزيادة كما اذا وهب جارية فولدت في يد المرهوب له فان للواهب ان يرجع في الجارية دون الولد لان العقــد في الام لا يستتهم الولد بدليل انه لو وهب له جارية فولدت قبل الفبض فان الولد لا يلحق بالعقد فلهذا كان له الرجوع فيها دون الولد ولانه حدث على الله الموهوب له وكذا في جميع الحيوانات والثمار و قال ابو نوسف وآنا ترجع في الام اذا استنهى الولد عنما وكذا اذا وهب عبدا فاكتسب كسباكان له الرجوع فىالعبد دون الكسب وكذا اذا وهب له جارية فقطعت بدها و اخذ ارشها فله ان ترجع في الجــارية دون الارش لان الارش منفصل عنهما لم يقع عليمه عقد الهبسة ولو وهب له جارية عجمية فعلهما الكلام والكشابة والفرآن فله الرجوع فيها خلافا لمحد كذا في النهاية و في قاضحان لا رجم لحدوث الزيادة في المين واو وهب له عبدا كافرا فاسلم فلا رجوع له لان الاسلام زيادة فيه و لووهبله وصيفا وكبر ثم صار شخا فلا رجوع له لانه حين زاد سنقط الرجوع فلا يعود بعند ذلك ولو زاد الموهوب زيادة في نفسته تورث نقصانا فيه فانه لا منع الرجوع كما ادًا طال طولا فاحشا نقصه في ثمنه لا نه ليس بزيادة في الحقيقة وأو وهب له سويقاً فبله بالماء فله الرجوع لان هذا نقصــان كما أذًّا وهب له حنطة فبلها بالماء مخلاف ما اذا وهبله ترابا فبله بالماء حيث لا ترجم لان اسم التراب لا يبقي بعد اليل لانه يسمى طينا بخلاف السويق والطبطة كذا فيالوانعــات وان كانت الزيادة في سعر لم يمنع الرجوع قال في الهداية فان وهب لآخر ارضا بيضا فانبت في ناحية منهـا نخلا او بني فيهـا بنـاء فليس له ان برجع في شيء منهـا لان هذه زيادة متصلة و أن باع نصفها غير مفســوم رحم في البــاقي و أن لم جم شــينا منها له أن يرجم في نصفها لان له أن يرجع في كلهما فكذا في نصفها بطريق الاولى (قو لد أو عوت احد المتعاقدين) لأن عوت الموهوب له ينتقل الملك الى الورثة فصار كما أذ انتقل

(او بزيد) العين الموهبة مفسمها (زيادة متصلة) موجبة لزيادة القيمة كالبناء والغرس والسمن ونحو ذلك لانه لا وجه للرجوع فها دون الزيادة لعدم الامكان ولا معهما أمدم دخولها تحت العقد قيد بالزيادة لان النفصان لاعنم بالنسلة لان المنفسلة كالولد والارش لاتمنع فيرجم بالاصل دون الزيادة و قيدنا الزيادة نفسها لانها لوكانت بالقيمة لاتمنع لانها للرغبة اذ العين محالها وبالموجبة لزيادة القيمة لانه لوكانت غير موجبة لزيادة المغيمة لاعمنع لائما قدتوجب نقضًا (او عوث احــد المتماقدين) لأن عوت الموهوب له منتقل الماك الى الورثة فيساركم اذا انتقل في حال حياته و ادًا مال الواهب فوارثه اجنبي عن العقد أذ هو ما أو جبه هداله (او عُمْرِج الهبة من ملك الموهوبة) لائه سحمل بتسليط الواهب فلا يكون له نقضه لال تقض الانسال مائم من جهته مردود ولان تبدل الملك كتبدل المين وقد تبدل الملك بجدد السبب وفى المحيط لوردم المشترى بعيب الى الموهوب لهليس المواهب الرجوع ولو وهبه لآخر ثم ﴿ ١٤٥ ﴾ رجع فالاول الرجوع ولووهب دارا فقيضها الموهوب له ثم باع تصفها

فللواهب الرجوع فالباق لخلوه من ماذم الرجوع كذا في الفيض (وأن وهب هبة لذي رحم محرم منه) نسبا (فلا رجوع فيها) لان المقصود فها صلة الرحم وقد حصل قيدنا بالمحرم نسب الانه لوكان محرما من الرضاع كاخيه رشاعا او المساهرة كربيته وام امرأته كان له الرجوع (وكذلك) حكم (ماوهب احمد الزوجين للآخر) لان القصود فها الصلة كما في الفرابة وانما ينظر الى هذا وقت العقد حتى لو تزوجها بعمد ماوهب الهسافله الرجوع واواباتها بعد ماوهب لها فلا رجوع هدایه (واذا قال الموهوب له الواهب خذ هذا) التي سواء كان قلبلا او كثيرامن جنس الوهوب اولالانها ليست ععاوضة محضة (موسًا عن هيتك او بدلا عما اوق مقابلتها) اونحو ذلك بما هو صرع في انه عوض عن جيم هبشه (نقبضه الواهب سقط الرجوع) لحصول

في حبائه وان مات الواهب فوارثه اجنبي عن العقد لانه ما اوجبه (قوله او تخرج الهبة من ملك الموهوب 4) لان الحروج حصل بتسليط وسمواء اخرجت بيبع او هبة اوغير ذلك واو خرج بمضها عن ملكه فله الرجوع فيما بق دون الزائل واو وهيما الموهوب له لا خر ثم رجع فيها كان الاول ان يرجع فيها (فو له وان وهب هبة لذى رحم محرم منه فلا رجوع فيا) هــذا اذاكان قد سلما اليه اما قبل ذلك فله الرجوع وهـذا ايضـا أذا كان حرا اما أذا وهب لأخيـه وهو عبـد فقبضهـا فله الرجوع لان الهبة لم تحصل صلة الرحم لانه لاينتفع بها ولايجوز تصرفه فها وان وهب لعبد اخيه وقبضها فله الرجوع عضد ابي حنيقة لانها حصلت للعبد وعندهما لا رجوع له لان العبــدُ وما في يده لمولاه فصــار بالرجوع يقسخ ملك اخيه وهــذا لايصـّع ولايي حنيفة أن الهبة حصلت للعبد والمولى لا على شيئا منها بالعبد و أنما علكها من جهة العبد بدليل أن الشيء ينتفل الى العبد أولا ثم علكه المولى من جهشه بدل عليه أن العبد لو قبلها ولم مقبلهاالمولى محت ولوردها العبد وقبلها المولى لمتصبح ولوكان على العبددن بعت في دنه (قو له وكذاك ماوهبه احد الزوجين للآخر) لان المفسود مهما مسلة الرحم لان الزوجيــة اجريت مجرى الفرابة بدليل انه محصــل بـِــا الارث في جيــم الاحوالوامما ينظرالي هذا وقت الهبة حتى لو تزوجها بعدما وهب لها فله الرجوع لان العقبد اوجب له الرجوع قبل النزويج فكذا بعده وان ابانها بعد ما وهب لها والمين باقية في دها فلارجو عله لان المقد وقع غير موجب الرجوع وان وهب لذى رحم غير رحم بازله الرجوع فيما وعب (قول واذا قال الموهوب له الواهب خذ هذا عوضا عن هبنك او مدلا منها او في مقابلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع) وله أن يرجع في العوض قبل أن يقبضه الواهب لانه لايتم الا بالقبض (قوله وان عوضه اجنى عن الموهوب له متبرعا فقبض الموض سقط الرجواع) لان العوض لاستفاط الحق فيصبح من الاجنبي كبدل المخلع والسلح وايس لممتبرع ان رجم على الواهب فيا تبرع به من العوض اذا قبضه الواهب لانه قد حصل له في مقابلته السقاط حق الواهب من الرجوع فصار كالهبة بعوض * فان قبل ما الفائدة في قواء متبرعاً والحكم في غير المنبرع يبطسل الرجوع بان امره الموهوب له بالتعويض فعوضه يشمرط ان يضمنه الموهوب له • قلنا الحكم في ذلك بطريق الاولى فانه لما بطل شويض المبرع فاولى أن سطل شويض غير المبرع قال في النسابة هنا مسئلة لاند من معرفتها وهي ان الاجنبي اذا عوض الواهب عن هبته لا يرجع على الموهوب له ســوا. كان بامر. او بغير امر. مالم يضمن له صريحا

المفسود ولو لم يذكر انه عوض كان هبته مبتدأة جم ل (٥٤) ولكل منهما الرجوع بيبته ولهدا يشترط فيما شرائط الهبة من القبض والافراز وعدم الشيوع (وان عوضه اجنبي عن المؤهوبله متبرعاً) وكذا بامر الموهوب له بالاول (فغيض الواهب الموض سقط الرجوع) لان الموض لاسقاط الحق فيصيح من الاجنبي كبدل

بان يقول عوضه عنى على الى ضامن مخلاف قضاء الدين فاله اذا امر انسانا بقضاء دية فضاء فاله رجع عليه من غير شرط ضمان الامر والفرق ان هنا التعويض لم يكن مستمنا على الموهوب له واعا امره ان يبرع عال نفسه على غيره وذك لا يثبت الرجوع من غير ضمان واما الدين فهو مطالب به فقد امره ان بسقط عنه المطالبة عال مستمن عليه (قوله و اذا استمن نصف الهبت الما الله له يسلم له ما ينبل نصف الموض وهذا فها لا عشمل القمعة اما في ما يحتملها اذا استمن بسن الهبة بطل في الباق و برجع بالموض (قوله و ان استمن نصف الموض لم برجع في الهبة الا ان يردما بني من الموض لم يرجع في زفر يرجع بالنصف اعتبارا بالموض الآخر ولنا ان ما بني من الموض بسلم ان يكون زفر يرجع بالنصف اعتبارا بالموض الآخر ولنا ان ما بني من الموض بسلم ان يكون عوضا المكل من الابتداء الا انه يتخير لانه ما اسقط حقه في الرجوع الا ليسلم له كل الموض فاذا لم يسلم له فله ان يرده و يرجع فيها وهب وان وهب له دارا فموضه من نصفها رجع في النصف الذي لم يعوض عنه وقد جع بعض المشايخ الموانع في قوله

ومانع عن الرجوع في الهبه • بإصاحتي حروف دمع خزقه

قالمدال الزيادة • والم موتهما • والعين العوض • والحناء الحروج من ملك الموهوب له • و الزاء الزوجيسة • والفياف القرابة • و الهياء هلاك الموهوب له ﴿ •سُنَّاةً ﴾ رجل وهب لرجل تمرأ بغداد فحمله الموهوب له الى بلخ فلا رجو ع الواهب فيسه فيما كذا في الواقعات ولو ان مربضا وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق يرد العبة ويجب على الموهوب له العفر هــذا هوالمختار ذكره في الواتعات ايضا (قوله ولا يصم الرجوع الا بنزا ضيما او محكم الحاكم) لانه مختلف فيه بين العلماء فلا بد من الرضاء او الفضاء حتى لوكانت الهية عبدا فاعتقه الموهب له قبل قبض الراجم في الهبة نفــذ عنفه ولو منعــه فهلك لم يضمن لقيــام ملكه فيه وهذا أذا هلك في يده بعد القضاء الا أن عنمه بعدما طلبه لانه تعدى و أذا لم يقبل الواهب الهبة بعد الفسخ حتى هلكت في بدء الموهوب له هلكت امانة لان القبض الهبة لا يَمْلُقُ بِهِ ضَمَانُ فَاذًا انْفُسِيمُ عَدْهَا بَقِي العَنْمُ عَلَى مَا انْتَضَاءُ العَنْمُدُ غَير مُوجِب الضَّمَانُ ولاتضمن الا بما يضمن به الا مانات من التمدى و لو ان العبد الموهوب نفس او جني عليه فيما دون النفس فاخذ الموهوب له ارشه فليس المواهب أن برجم عليه بالارش ولا أن يضمنه شيئًا من النقصان وانما له ان يرجم في العبد خاصة ناقصاً لان الارش زيادة لم يقع عليها المقد فلا مجوز ان يقع عليها الفحَّم • وقوله • الا بتراضهما • حتى او وهب له ثوبا فقبضه الموهوب له ثم اختلسه منه الواهب واستهلكه ضمن قينه للوهوب له لان الرجوع لايصلح الابتراضهما أو يحكم الحاكم ولم توجدو احدمتهما كذا في الينابيع • والفاظ الرجو ع رجعت في هبتي اورددتها الى ملكي او ابطلتها او نقضتها فان لم تنافظ بذلك لكنه باعهما

الحُلم والمصلح (و اذا استحق نصف الهبة) العوض عنها (رجع) الموض (خصف الموض) لانه لم يسلم 4 ما يقابل نمسفه (وأن اسمة نصف العوض لم رجم) الواهب (في الهبة) بشي منهالان الباق بصلح عوضا اسكل في الاشداء وبالاستمقاق ظهراته لاعوض الاهو (الا) انه يخير لانه ما اسقط حقه ف الرجوع الا ليسلم له كل الموش ولم يسلم له فكاناله (ان يردما بني من العوض ثم يرجع) في هبته لبقائها ينبر عوش (ولا يصع الرجوع) في الهيسة (الآ برانسهما او عكم الحاكم) للاختلاف فيسه فيضمن عمنه بعد القضاء لاقيله

(واذا تلقت الدين) الموهوبة في يدالموهوب له (فاستحقها مستحق فضمن) المستحق (الموهوبله لم يرجع) الموهوب له (على الواهب بشئ) لانه عقد تبرع ﴿ ٤٢٧ ﴾ فلايستحق فيدالسلامة (واذا وهب بشرط الموض) المدين (اعتبر)

فيه شروط الهية و هي (النقابض في العومنين) والتميزوعدمالشيوعلانها هية ابتداء باعتبار التسمية (فاذا تقابضا) العومنين (صم العقد وكان في حكم البيم) انتهماء لوجود الماومنةفهو (بردبالميب وخيار الرؤية وتجبفيه الشفعة) وهذا أذا قال وهبتك على أن تعومنني كذا اما لوقال وهيك وكذا بالباءكان سعااسداء وانتهاء كمافي الدروالدرر قدنا العوض بالمين لانه لوكان مجهولا سطل اشتراطه فيكون هيةابنداء والتهاء (والعمري)وهي. ان بحمل داره لهعر مواذا مات ردعليه وهي (سائرة للمعمر) له (حال حياته ولورثنه من بعده) لصحة التمليك وبطلان الشرطلان الهبة لاتبطل بالشرط الفاسد (والرقى) وهي ان بقولله ارقبتك هذمالدار اوهــذه الدار لك رقى ومعناه أن مت قبلك فهي لك وأن مت قبل عادت الى وهي (باطلة عندابي حنيفة وعجد) لانه تطلق

اورهنها اواعتق المبدالموهوب أوديرم لمبكن ذلك رجوعاوكذا اوصبغ الثوب اوخلط الطعام بطعام نفسه لميكن رجوعا ولوقال اذاجاء رأس الشهرفقد ارتجعتها لميصح لأن الفسوخ لانقبل النعليق اذاكان فيهامه ني التمليك واذا اتفقا على الرجوع في موضع لايصح الرجوع فيدكالهية للارحام وشبه جازثم اذا انف خت الهبة بحكم الحاكم اوبالتراضى عادت الى ملك الواهب والقبض لايمتبر في انتقال الملك كمالايمتبر في البيع (فَو لَهُ وَاذَاتَلْهُتُ العين الموهوبة اواستمتهما مستمِق فضمن الموهوبله لم برجع على الواهب بشيُّ ﴾ لانالواهب لموجب للموهوبله سلامة المين الموهوبة ولانه حصلله ملكهما بغير عوض فاذا استحتت لم يرجع على من ملكه كما لوورثها فاستحتت لم يرجم في مال الوارث بقيمتهاكذا هذا وكذا المستعير لايرجع على المغير بشيء لاندعقد تبرع فلا يستمق فيه السلامة (فو له واذا وهب بشرط الموض اعتبرالتقابض فيالموضين) لانالموض هية مبتدأة ومالم نقابضا لكل واحد منهما ان يمنع صاحبه وببطل بالشيوع ولايصم منالاب في مال ابنه الصغير يعني اذا وهب للصغير هبة فعوض الاب عنها منمال الصفير لمبجز تعوضه وانكانت الهبة بشرط العوض لانه يصير مذلك متبرعا ودفع مال الصغير على وجه النبرع لايجوز قال الخجندى الهبة بشرط العوض هبة في الانسداء بيع في الانتهاء فاللفظ لفظ الهبة والممنى مسنى البيع فقوله هبة في الابتداء يعنى اذاكان مشاعا لابجوز ولايقع الملك فيهما الابالقبض بخلاف البيع وقوله سيع فيالانتهاء وهوانهما اذا تقابضا كان لكل واحد منهما الرد بالعيب وخيــار الرؤية وبجب فيها الشفعة وقال زفر الهبة بشرط الموض كالبيع اشداء وانتهاء (فو له فاذا تقابضا صم العقد وصبار فىحكم ألبيع يرد بالعيب وخيار الرؤية ويجب فيها الشفعة) وكذا يرجع عند الاستمقاق لانه بيع انتهاء وقال زفر هوبيعا بنداءوانتهاء قال في الهداية والخلاف فيماذا ذكر العوض فيه بكلمة «على» المابحرف «الباء» بان قال وهبت منك هذا المبد بثوبك هذا اوبالف وقبل الآخر فانهيكون بيعاابتداء وانتهاء أجاعا (فخوله والعمري جا ّنزة للممر في حال حيــاته ولورثته من بعد موته) ومعناه ان يجمل دارمله عره واذامات يرد بهما عليه فيصم التمليك ويبطل الشرط والهبة لاتبطل بالشرط الفاسدة وفي الينابيع صورة العمرى ان يقول جملت دارى هذه لك عرى اوجعلتهالك عرك اوهى لك حياتك اذاءت فهي رد على فهذه الالفاظ كلهاهمة وهىله ونورثنه منبعده والشرط باطل واذاكانت هبة اعتبر فيها مايعتبر فىالهبة وببطلها مايبطل الهبة (فخواله والرقبي باطلة عندابي حنيفة وعجد) وصورتهاارقبتك هذه الدار وهي منالمراقبة وهي الانتظار ومعناها انءت قبلك فهي لك وأن مت قبل عادت الى فاذا المهما البه على هذا تكون عارية عندهما مجوزله اخذها متى شاء وقال

التمليك بالخطر فاذا سلمها اليه على هذا تكون عارية له اخذها متى شاء (و قال ابو يوسف) هى (حبائزة) لان قوله دارى لك تمليك و قوله رقبي شرط فاسد فيبطل كالعمرى قال فى^{التص}يح قال الاسبيمبابى والصحيم قولهما (ومنوهب جارية الاجلما) اوعلى ان يردها عليه اويستقلها اويستولدها (صحت المهبة) لانهالا تبطل بالشروط الفاسدة (وبطل الاستثناء) في الحل لا تداعا يعمل في العلم الذي يعمل فية المقد على الحروبية الحل لا تجوز فلا بجوز استشاؤه

ابو بوسف هي هية صحيحة لان قوله داري لك تمليك وقوله رقبي شرط فاسد ولوقال داري رقيملك اوحبيس لك كانت عارية اجاعا واذا وهب هبة وشرط فيها شرطا فاسدا فالهبة جائزة والشرط باطل كنوهب لرجل جارية واشترط عليه انلابيعها اوان يتخذها امولد او بردها عليه بصدشهر فالهبة جائزة وهذه الشروط باطلة لانه لايقتضيها العقد والاصل في هذا أن كل عقد من شرطه القبض فان الشرط لايفسده كالهبة والرهن وفي الهداية الرهن سطل بالشرط والذي يفسده الشرط البيع والاجارة والرجمة والابراء عنالدين والحجر على المأذون وعزل الوكيل فيرواية الخجندي والذي لابطل بالشرط الطلاق وألمتاق والخلم والرهن فيرواية والهبة والوصاية والوصية والكفالة والحوالة والاقالة واذن العبد فىالتجارة (فونه ومن وهب جارية الاجلها صحت الهبة وبطل الاستثناء) اى صحت في الجارية والولد وان اعتق ما في بطنها ثم وهبها جازت الهبة في الام واو ديره ثم وهبها لم نجز لان الحل باق على ملكه ولا يمكن تنفيذ الهبة فيها لمكان الندبير فيقم هبة المشاع اوهبة شي مشغول علك الواهب وامافى البيع والاجارة والرهن اذا عقد فيـه على الام دون الحمل فانه يبطل المقد والاستشاء جيما وصورته فىالاجارة اذا استأجر الام الاولدها لمتصم ومنله على آخر الف درهم فقال اذاجاء غدافهي لك اوانت برى منهااواذا اديت الى النصف فانت برئ من النصف الباقي فهذا كله باطل لان الابراء تمليك والتعليق بالشرط يختص بالاسقاطات المحضة كالطلاق والعطاق فلا يتعداها (فو له والصدقة كالهبة لاتصم الا بالقبض) لانها تبرع كالهبة (فو إله ولا تجوز في مشاع بحتمل القسمة) لأنها كالهبية وصورته اذا تصدق على غنيين بشيُّ محتمل القسمة لم يجز اما اذا تصدق على فقيرين جاز بخلاف الهبة وقد بينـا ذلك (فو له ولا يصم الرجوع في الصدقة بمدالقبض) لانه قد كل فيها الثواب من الله تمالي وكذا اذا وهبالفقير لانالثواب قد حصل واما اذا تصدق على غنى في القياس ازله الرجوع لانالمقصود بها الدوض كالهبة الا انهم استحسنوا فقالوا ولا رجوع فيها لانه عبر عنها بالصدقة واو اراد الهيئة الهير لفظها ولان الثواب قد يطلب بالصدقة على الاغنياء الاترى ان من له نصاب وله عيال لايكفيه ذلك فني الصدقة عليه ثواب فلهذا لم يرجع فيهـا (فو له ومن نذر ان يتصدق عاله لزمه ان يتصدق بجنس ما تجب فيه الزكاة) والقياس ان يلزمه التصدق بجميع ماله لانالمال عبارة عا يمول كما انالملك عبارة عما يملك ولو نذر ان يتصدق بملكه لزمه ان يتصدق مجميع ماعلك فكذا هذا وجه الاستحسان ان النذور محولة على اصولها فى الفروض والمال الذي نعلق به فرض الصدقة هو بعض ماعلكه بدلالة الزكاة فعلى هـذا مجب ان يتصدق بالذهب والفضة وعروض التجارة والسوائم ولا فرق بين مقدار النصاب

وكذا ببطل الثرط لمخالفته مقتضى العقمد وهوشوت الملك مطلقا (والصدقة) على الفقير (كالهبة) لجامع التبرع ولذ ا(لاتصم الابالقبض) لانها تبرع كالهية (ولا تجوز في مشاع بحتبل القسمة) لماس (و) لكن (اذا تصدق على فقيرين بشي) محتمل القسمة (حاز) لأن المقسود في الصدقة هوالله تعالى وهو واحد والفقير نائب عنه في القيض كالساعى في الزكاة (ولايصم الرجوع في الصدقة) واوعل غني استحسانا هدانه (بعد القبض) لان المقصود هو الثواب وقد حصل (ومن نذر ان يتصدق عاله تصدق) ای لزمه ان يتصدق بجنس ماتجب فيه الزكاة) استمسانا والقياس ان يلزمه التصدق بحميم ماله لان المال اسم لما يتمول وهو شامل لماتجب فيه الزكاة وغيره وجه الاستحسان أن انجاب العبد يعتبر بابجاب الله تعالى فينصرف انجابه الى ما اوجب

(و من نذر ان يتصدق علكه لزمه ان تصدق بالجيم) لانه اع من لفظ المال لان المال مقيد بابحاب الشارع ولا تخصيص في لفظ الماك فبق على العموم والعميم انهسا سواء لان المزم بالنظين الفاضل عن الحاجة على مامر هدايه (و) اذا لم يكن له مال سوی ما دخیل نحت انجاب (مقال له امساك منه) ای من المال الذی وجب التصدق 4 (ما) اىشيئا (تنفقه على نفسك و مياك الى ان تكتب مالا) غيره (فاذا اكتسبت مالانصدق عثلما امسكت) لان حاجته مقدمة لئلا مقع فالضرولم تقدر لاختلاف احبوال النباس وقيل المحزف عسمك قوته ليوم و مساحب الغلة لشهر وصاحب الضياع لسنة على حسب النفاوت في مدة وصولهم الى المال وعلى هذا صاحب التجارة عسك بقدرمار جع اليه ماله هدايه

وما دونه لان ذك بمنا يتعلق به الزكاة اذا النضم اليسه غير. فكأتهم اعتبروا الجنس دون المندر ولهذا قالوا اذا نذر ان خصدق عاله وعليه دين محيط به لزمه ان خصدق به فان قضى به دينه لزمه ان يتصدق عثله لان المتبر جنس ما تجب فيمه الزكاة وان تكن واجبة ولايلزمه ان يتصدق بدور السكنى وثيساب البدن وحبيد الحدمة والاثاث والعوامل والعروض الى ليسست الجارة لان هذه الانسسياء لازكاة فيسا والدثوى بهذا النذر جميع ما علك دخل جميع ذلك في نذره لا نه شدد على نفســه ولوكان له تمرة عشرية اوغلة عشرية تصدقها اجاما (فو له و مرافر ان تصدق علكه لزمه ان تصدق بالجبع) لان الملك عبسارة 16 يخلك وذلك يتنساول بعيسع ما علكه و يروى انه والاول ســوا. كذا في الهداية ومن قال مالي في المســاكين صدقة فهو على مافيه الزكاة و ان اوسى شلث ماله فهو على كل شي والقياس في مسئلة الصدقة أن يلزم التصدق بالمكل و هو قول زفر لعموم اسم المالكما فيالوصية وجدالاستحسان ان ايجاب العبد معتر بامجاب الله فينصرف امحماله الى مااوجب الشارع فيه الصدقة من الممال اما الوصية فهي اخت المبراث ملا يختص بمال دون مال ولوقال ما املكه صدقة في المساكين خدقيل يتناول السكل لانه اع من لف المال والصيح الهما سواء ذكره ف الهداية ف مسائل المنشاء (قوله و يقال له امسك ما تنفقه على نفستك وعيالك الى أن تكتسب مالا فاذا اكتسب مالا قبل له تصدق عنل ما امسكت) لا نا لو الزمناه ان يتصدق بجميع ماله في الحال اضرر ناله لانه محتاج الى ان يتصدق عليها و يمكننا ان يتوصل الى ايفاء الحفين من غير اضرار عا ذكر في الكشاب وانما لم يقدر الذي عسكه قدرا معلوما لاختلاف احوال النماس في ذلك و في الجامع الكبير اذا كان ذا حرفة امسمك قوت نومه و ان کان دا غلة امسك فوت شهر و ان کان صاحب ضیعة امسـك قوت سـنــــ و ان كان تاجرا امسك الى حين يرجع البيه ماله ﴿ مسئلة ﴾ رجل قال لآخر على وجه المراح هب لي هذا الثبي فقال وهبته في فقال قبلت وسلم الهبة جاز لما روى ان عبدالله بن المبارك من على قوم بضريون في طنبور فقال أيم هبوا لي هذا حتى ترواكيف اضرب فدفعوه اليه فضرب 4 الارض وكسره و قال ارأيتم كيف ضربت قال خدمتنا ابها الشيخ وانما قال ذلك تحرزا من قول ابى حنيفة في وجوب الضَّمَانُ ﴿ مَسَائِلٌ ﴾ من الواقعات وغيرها * رجل بعث اليه جدية في آناء او في ظرف هل بساح له أن يأكلها في ذاك الآناء أن كان ثريدًا أو نحوه بساح له لانه مأذون له في ذلك دلالة لا نه اذا حوله الى انا، آخر ذهبت لذته و ان كان لا كهة او نحوها ان كان مينهما المساط ماح له ايضا والا فلا وقبل اذا بعث ما في ظرف او آناه من العادة ردهما لم علكهما كالقصاع والجراب وشبه ذلك فلا بسمه ازيأكلها فيهوانكان من العادة ان لا رد الظرف كقواصر التمر ملك الظرف ولا يلزمه رده * رجل كتب الى آخر كتاباً و ذكر فيه اكتب الجواب على ظهره لزمه رده وليس له النصرف فيــه و الا ملكه المكتوب اليه حرقا ، رجل دمى قوما على طمام وفرقهم على خوانه ليس لاهل

﴿ كتاب الوقف ﴾ مناسبته للهبة من حيث ان كلامنهما تبرع بالملك وقدمت الهبة لانها تبرع بالهين والمنفعة جيما وهو لنق الحبس وشرعا حبس الدين على ملك الواقف واللصدق بالمنفعة عندالامام وعندهما هو حبسها على حكم ملك الله تعالى هدايه (لا يزول ملك الواقف عن الوقف عند ابى حنيفة) اى لا يلزم في صع الرجوع عنه و بجوز سعه كافى التصبيع عن الجواهر (الا) باحدام بن (ان محكم به الحاكم) المولى لانه مجتهد فيد وصورة ﴿ ٣٠٤ ﴾ يا لحكم ان يسم الواقف وقفه الى المتولى ثم يرد ان يرجع الناس الواقف وقفه الى المتولى ثم يرد ان يرجع المناس المناسكة المتولى ثم يرد ان يرجع المناسكة المناسكة المتولى ثم يرد ان يرجع المناسكة المتولى ثم يرد ان يرجع المناسكة المتولى ثم يرد ان يرجع المناسكة المناسكة المناسكة المناسكة المتولى ثم يرد ان يرجع المناسكة المتولى ال

خوان ان يتناولوا من خوان آخر لانه انحا اياح الهم خوانم دون غيره وكذا ليس لاهل خوان ان يتناولوا اهل خوان آخر من طمامهم لا انه انما ابيح لهم خاصة فان ناولوهم لم يجزلهم ان يأكلوه و رجل كان صفا عند انسان لا يجوز له ان يعطى سائلا لانه لم يؤذن له فى ذلك ولا ان يعطى بعض الحدم الذى هو قائم على رأس المائدة ولا هزة لغير صاحب البيت فان كانت هرة صاحب البيت جاز استحسانا وان كان عنده كلب لصاحب البيت لا يجوز ان يعطيه لانه لا اذن له فيه عادة فان ناوله الحبز المحترق وسعه ذلك لان فيه الاذن عادة و رجل مات فبعث رجل الى ابنه شوب ليكفنه فيه هل يملكه الابن حتى يكون له ان يكفنه في غيره و عسكه لنفسه ان كانت الميت بمن شبرك سكفينه لفقه او ورع فان الابن لا يملكه وان كفنه فى غيره وجب عليه رده على صاحبه وان لم يكن كذلك جاز اللابن الا يملكه وان كفنه فى غيره وجب عليه رده على صاحبه وان لم يكن كذلك جاز اللابن ان يصرفه الى حيث احب الابراء من الدين اذا سكت جاز وان قال لا اقبل بطل والله سيمانه وتعالى اعل

~ ﴿ كتاب الوقت ﴾~

الوقف في اللغة هوا لحبس بقال وقفت الدابة واوقفتها اى حبستها ، و في الشرع عبارة عن حبس الدين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة بمنزلة الدارية وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف و محد هو عبارة عن حبس الدين على حكم ملك الله تعالى على وجدتصل المنفعة الى العباد فيزول ملك الواقف عنه الى الله تعالى فيلزم ولا يباع ولا يرهن ولا يورث (فوله رجدالله لا يزول ملك الواقف عن الوقف عندا بي حنيفة الاان يحكم به حاكم) يعنى المولى الما لحكم ففيه خلاف المشايخ والاصع الله لا يصع وطريق الحكم في ذلك ان يسلم الواقف ما وقفه الى المتولى ثم يرجع محتجا بعدم اللزوم في عاصمان الى القاضى فيقضى بلزومه وكذا اذا اجاره الورثة جاز لان الملك لهم فاذا رضوا بزوال ملكهم جاز كالواوصى مجميع ماله (فوله اويسلقه عوته فيقول اذامت فقدوقفت دارى على كذا) لانه اذا علقه بموته فقد اخرجه غرج الوصية في المريض (فوله وقال ابويوسف يزول مججرد القول) لانه بمنزلة الاعتباق عنده وعليه الفتوى وقال ابويوسف يزول بحجرد القول) لانه بمنزلة الاعتباق عنده وعليه الفتوى (فوله وقال وقال عدد القبض لائه تبرع في حال الحياة كالهبة والواعيد فيه القبض اقام انسانا الوقف عنده القبض اقام انسانا الوقف عنده القبض اقام انسانا

بعاةعدم اللزوم فيختصمان الى القاضىفيقضىباللزوم كا في الفيض قيدنا بالمولى لان المحكم بتعكيم الخصمين لايرفع الخلاف على الصحيم (أويعلقه عوته فيقول اذامت فقدوقفت داری) مثلا (على كذا) فالصحيم اله كوصية يلزم من الثلث بالموت لاقبله كما في الدر (وقال ابوبوسف يزول الملك عجر د القول) في المشاع و غيره سيا التولى اولاذكر جهة لاتنقطع اولاكا في التصحيم عن الجواهر (وقال مجد لا يزول الملك حتى) يستوفى اربعة شرائط وهي ان (بجال للوقف وليا) اي متوليا (ويسلم اليه) وان يكون مفرزا وان لايشترط لنفسه شيئا من منافع الوقف وان يكون مؤمدا بان بجعمل آخره للفقراء كما فىالتصميم عن المحفة والاختيار ثم قال قلت الثالث ليس فيهرواية

ظاهرة عنه وسسياً في اه ثم نقل ان الفتوى على تولغما فى جواز الوقف عن الفتاوى الصفرى (يتولى) والحقائق والتتمة والعيون و مختارات النوازل و الخلاصة ومنية المفتى وغيرها ثم قال ثم ان مشايخ بلخ اختاروا قول ابى يوسف ومشايخ بخارى اختاروا قول مجد وقدصح كلا القولين وافتى به طائفة بمن يعول على تصحيحهم وافتائهم

(و اذا اسحق) بالبناء المسهول اى ثبت وفى بعض النسخ طم (الوقف على اختلافهم) الملاق صمته (خرج) الموقف (من ملك الواقف) وصار حبيسا على حكم ملك الله تعالى (ولم يدخل فى ملك الموقوف عليه) لا نه لوملكه لما التقل عنه بشرط الواقف كسائر املاكه مع انه ينتقل بالاجاع قال فى الهداية وقوله خرج من ملك الواقف بجب ان يكون قولهما على الوجه الذى سبق تقريره اه (ووقف المشاع) القابل القسمة (بائز عند ابى يوسف) لان القسمة من تمام القبض والفبض عنده شرط فكذا و الله عنه (وقال مجد لا يجوز) لان الاصل القبض عنده شرط فكذا

ما يتم به قيدنا بالفابل ففسمة لان مالا محتمل القيمة بجوز مع الشيوع عند مجد ايضا لانه يشره بالهبة قال فالتصبح و الكثر المثابخ اخذوا بقول مجمد وفىالقنع عنالمنية الفتوى عل قول ایی پوسف و فیه من المبسوط وكان القاضي ابر مامم يقول قول أبي يوسف من حيث المني اقوى الا أن قول محمد اقرب الى موافقة الآثار اه ولما كثر المصح من الطرفين وكان قول ابي وسف فيه ترغيب النساس ني الوقف و هو جهة بر الحبق المتأخرون من اهل المذهب على ال الغاضي الحنق المفلد غير بين ان يحكم بعمته وبطلانه و آن کان الاكثر على ترجيح قول محدو بايما معكم مع حكمه ونفذ فلا بسوغ له ولالقاض غيره ال محكم مخلافه کا صرح به غیر

يتولى ذلك ليصم ثم اذا جعل له وليسا وسلم اليسه عل له ان يعزل له بعسد ذلك ان كان شرط في الوقف عزل القوام والاستبدال بهم فله ذلك و ان لم يشرط لا يصم عنمد مجد و عليمه الفتوى و عند ابي يوسنف اذا عنه في حياته يصمح وكذا اذا مات الواقف بطلت ولاية القوام لأن القوم عنزلة الوكيل الا اذا جعله فيما في حياته و بعد وفاته فحبننذ بعسير و صبا حكذا في الفتاوي ثم اذا صم الوقف عندهما وكان ذلك في صحت كان من جميع المال و ان وقفه في مرض موته كان من الثلث كالهبسة (قُولُه واذا استَّمَق الوقف على اختلافهم خرج من ملك الواقف) حتى لو كانوا صبيدا فاعتقهم لا بعنقون (قوله ولم يدخل في ملك الموقوف عليه) لانه لو دخل في ملحكه نفذ بِعه فيـه كسـا ثر املاكه و معنى قوله اذا استحق الوقف اى ثبت على قول الى حنيفة بالحكم او بالتعليق بالموت وعلى قولهما بالوقف والتسليم ﴿ مسئلة ﴾ رجل باع ارضا و ادعى بعد ذلك انه اوقفها قبل البيع فهذا على وجهين ان اقام البينــة على ذلك قبلت و بطل البيع و از لم يتم البينــة لم يقبل قوله النساقش ثم اذا عجز عناقامة البينة واراد تحليف المدعى عليمه ليس له ذاك لان التحليف بناء على صحة الدعوى والدعوى لم تصبح التنافس وان ادعى مشترى الارض انها وقف فاسال البايع الك بعتني هذه الارض و هي موقوفة فليسبث هذه المخاصمة الىالبايع وانماهي الىالمتولى للوقف فان لم يكن متول فان الغاضي بنصب متوليا فيخاصمه فان اثبت الوقف بالبينة بطل البيع و بسترد التن من البايع (فوله ووقف المساع سَا نُرْ عَنْدَ ابِي يُوسَفُ) بِنِي فَيَا يُحْتَمَلُ الفَّسِمَةُ ﴿ وَقَالَ مُحْدَ لَا يَجُورُ ﴾ أما في مالم يحتملها فَجُوزَ مَمَ الشَّيْوِعُ ابْضًا عَنْدَ مُجَدُّ الَّا فِي الْمُجْدُ وَالْمُبْرَةُ فَا لَهُ لَا يُتَّمَّ مَمَ الشَّيْوِعُ فَيَّا لا محتمل القسمة ابضا هند ابي نوسف لان بقاء الشركة عنم الحلوس فله تعسالي ولان المهاياة في ذلك في غاية القبم بان يستبر فيها الموتى سسنة و تزرع سنة ويعسلي في المسجد في وقت وبنحذ اصطبلا في وقت مخلاف ماهدا المقبرة والحسجد لامكان الاشتغال و قسمة الملة • وقوله • وقال محد لايجوز • يعنى فيما لايحتمل القسمة لاناصل القبض عندمشرط ولانه نوع تبرع فلا يصح فيمشاع يحتمل القسمة كالهبة ولو وقف السكل ثم استحق جزء منه بطل في الباق عند مجمد لان الشبوع مقارن وان استحق جزء منه بميز بعينه لم يبطل

واحد قال فىالعروصيم وقف المشاع اذا فضى بعمته لانه قضاء فى مجهّد فيه ثم قال اطلق القاضى فشمل الحننى و غيره فان للحننى المقلد الريحكم بعمد وقف المشاع وبطلانه لاختلاف الترجيم و اذا كان فى المسئلة قولان مصحسان فانه بجوز القضاء والافناء باحدهما كما صرحوا به اه ونحوه فى النهر والمنح والدرر وغيرها لكن صرح بعضم بانه ينبنى المتساسى حيث كان عنيرا ان يميل الى قول ابى يوسف ويحكم بالعمد اخذا من قواهم يختار فى الوقف ماهو الانفع والاصلح الوقف ومن احب مزيد الإطلاع فعليه برسالتنا لذة الاسماع فى حكم وقف المشاع

فيالباقي لمدم الشيوع ولووقف ارضاوفيها زرع لم يدخل الزرع فيالوقف لانه لايدخل فيالبيم الابالشرط فكذا لايدخل فيالوقف الابالشرط كذا فيالواقعات (فَوْ لِهِ وَلَا يَمْ الوَّقِفِ عَنْدُ الْيُحْنَيْفَةُ وَمُحَدَّ حَتَى بِجُمَّلُ آخَرُهُ لَجُهَةً لَا يَنْقَطُمُ إِبِدًا ﴾ لانالمقصود من الوقف التأسد كالمتق وهذا كقوله جملت ارضى هذه صدقة موقوفة على اولاد فلان ماتنامسلوا فاذا انقرضوا كانت غلبًا للساكين لان اثر الساكين لاتنقطع أبدا واذا لم يقل ذلك لم يصم ولا يجوز الوقف على من لا علك كالسيدوا لحل وانوقف على ذمى حاز لانه موضع للقربة ولهذا يجوز التصدق عليه قال الله تعالى ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبدوهم ﴾ ولا بجوز الوقف على البيع والكنائس ولاعلى قطاع الطريق لأندلاقربة فيدويجوز الوقف على المساجد والقناطر ولووقف على معدوم كالوقف على ولد. ولاولدله لم يجز. وانوقف وتفا مطلقا ولم يذكر سببا جازعلى الاصم والفاظ الوتف تة وتغت وحبست وسبلت وتصدقت وأبدت وحرمت فالثلاثة الاولى صريم فيه وبأقيمه كناية لاتصم الابالنية (فو له وقال ابويوسف اذاسمي جهة تنقطع جازوصار بعدها للفقراء وان لم يسمهم) وذلك هنل ان تقول جملتها صدقة موقوفة للدتمالي ابدا على ولد فلان وولد ولد. ولم بذكر الفقراء ولاالمساكين وذلك لأنه اذا جملهالله فقد ابدها لان مایکون لله فهو ینصرف الیالمساکین فصار کااوذ کرهم وقیل انالتأمید شرط بالاجاع الاعند ابي يوسف لايشترط ذكر التأبيد لان لفظ الوقف ببني عليه لاندازالة الملك مدون التمليك كالمتق والهذا ذكر فيالكتاب في بيان قول الى توسف وصار بمدها للفقراء وانالم يسمهم وهذا هوالصحيم وعند عجد ذكرالتأبيد شرطلان هذا صدقة بالمنفعة اوالغلة وذلك قديكون موتنا وقديكون مؤمدا فمطلقه لالنصرف الى التأسد فلابد من التنصيص عليه قال في شرحه أذا قال جعلت أرضى هذه صدقة للة تمالى ابدا على ولدى فاذا انقرضوا فهي على المساكين فان غلتهـا تكون لولده من صلبه الذكور والآناث والخنثي قال في خزانة الاكل الذكر والانثى فيه سواه وانمايكون ذلك على الاولاد الموجودين يوم الوقف ولكل ولد محدث بعد ذلك قبل حدوث الفلة لانالمتبر بمنيكونله منالاولاد يومتأتى الفلةفاذاوجدذلك دخلوا فىالوقف فانولدله ولدبعد الفلة انكان هذا الولدولد لاقل منستة اشهر من يوم طلمت الفلة دخل في الوقف لان الملم محيط بانه محلوق قبلها فلهذا دخل معهم فاذامات احد من اولاده قبل ان تأتى الغلة لم بكن له حق فيهاو من مات بمد عيئه الجعمته لهنقضي منها دبونه وتنفذمها وصاياه ومابق لورثته واذا قال وتفت هذه الارض على اولادي لاندخل فيه ولد الولد وان وقف على اولاد اولاد، دخل فيه اولاد البنين واولاد البنات لان الجيم اولاد اولاده وان وقف على نسله او عقبه او ذريته دخل فيماولاد البنين واولاد البنات قربوا او بمدوا لان الجيع من نسله وذرينه

(ولايتم الوقف عند ابي حنيفة ومحدحتي بجعل آخره لجهة لاتنقطم ابدا) بان بجمل آخره للفقراء لان شرط جوازه عندهما ان يكون مؤيدا فاذا عين حهة تنقطم صار موقت ا معنى فلابحوز (وقال الوبوسف اذا سمى فيه جهة تنقطم جاز ومار) وقفا مؤبدا وان لم مذكر التأسد لان لفظ ااوقف والصدقة مني عند فيصرف الي الجهة التي سماها مدة دوامهاوبصرف (بعدها للفقراء وان لم يسمهم) ولذا قال في الهداية وقيل ان التأسد شرط بالاجاع الا ان عند ابي بوسف لايشترط ذكر التأسدلان لفظة الصدقة والوقف منبئة عنه ثم قال ولهذا قال في الكتاب في سان قوله وصار بمدها للفقراء وان لم يسمهم وهذا هو العجيم وعند عمد ذكر التأسد شرط اه

(ويصح وقف المقار) اتمانا لانه متأند (ولابحوز وقف ماينقل و يحول) لانه لا يبتى فكان توقيتا معنى وقد ذكرنا ان شرط صحنه التأبيد قال في الهداية وهذا على الارسال اى الاطلاق قول ايي حنيفة (وقال انو بوسف اذا وقف ضيعة بِغرها واكرتما) جم اكار باتشديد النلاح اى عالمها (وهم) اى الاكرة (عبيده نباز) وكذا سائر آلات الحراسة لا نه تبع للارض في تحصيل ماهو المقصود وقد يثبت من ﴿ ٤٣٣ ﴾ الحكم تبعا ما يثبت مقصودا كالشرب في البيام والينابيع في الوقف

و محمد معدفيه لا نه لما جاز افراد بعض المنقول عنده بالوقف فلان بجوز الوقف فيه بما أولى هدايه (وقال محد محوز حبس الكراع) اى الخبل كا في الغاية عن ديوان الادب (و السلاح) قال في الهداية وابو بوسف معه فيه على ماقالوا و هذا استحسان ووجهه الآثار الشهورة فيه اه قال في الجواهر تخسيس ابي توسف في الضيعة بيفرهما و محمد في الكراع باعتبار ان الرواية جاءت عن ابي بوسنف في الضيعة و عن مجد في الكراع نصالا ان ذكر ابي يوسف لاجل خلاف محمد و ذکر محمد لاجل خلاف ابی توسیف اه (و اذا صم الوقف لم بجز بعه ولا تمليكه) لخروجه عن ملكه (الا ان بكون) الوقف (مشاعاً) لجوازه (عند الى وسف) كامر (فيطلب الشريك) فيه (القيمة فنصيم مقاسمته) لانها تميز

أ قال الله تعالى ﴿ وَمَن ذُريتُه داود وسليمان ﴾ فجملهم كلهم على البعد من ذريته وجمل عيسي منذريته وهو ينسب اليه بالام وأن وقف علىمن ينسب اليه لم يدخل فيه أولاد البنات لائم لاينســبون اليه وان وقف على البنين لم يدخل فيه الحنبي وكذا اذا وقف على البنات لم يدَّخل فيه الحنثي ايضا لا نا لا نمل ماهو وان وقف علىالبنين والبنــات دخل الحنثي لانه لا يخلو اما ان يكون ابنا او بنتا وقيل لا يدخل لانه ايس من البنين و لا من البنات و لو و قف على ني زيد لا يدخل فيه بناته ﴿ مسئلة ﴾ قال في الواقعات رجل قال أن مت من مرضى هذا فقد وقفت ارضى لا يُصح برء اومات لا له علقه بشرط و تعليق الوقف بالشرط لا يصمح و أن قال أن مت من مرضى هذا فاجعلوا ارضى وقفا جاز والفرق ان هذا تعليق التوكيل بالشرط وذلك يجوز (قو لدويصم وقف المقار) لانه عما نأمه والوقف مفتضاء التأبيد (فَوْ لِهِ وَلا بَحُورُ وقف ما مَقْلَ ويحول) لانه لا يبق على التأبيد فلا يصبح وقفه قال الخجندى لايجوز وقف المنقول الا ان یکون تبعا لغیره و هو ان مقف ارضا فرا اثوار و عبید لصالحها فیکونون و قفامهها "بعا او جرت المادة توقفه كالمر لحفر القبور او الجنازة وثباب الجنازة واو وقف الاشهار القائمة لا بحوز قباسا و بحوز استحسانا و ينتفع غارها دون اغصانها الا فيما يعتاد قطعه ليبتي به كشهر الخلاف وهوالضرح قال في الواقعات اذا وقف ثورا على أهل قرية للا نزاء على بقرهم لا يصبح لان وقف المنقول لا يصبح الافيا فيه تمارفولا تعارف في هذا وهند الشافعي بجوز ثم اذا جازهنده الوقف على الانزاء لابجوز استعماله فى الحرث لانه لم يوقفه لذاك (قوله و قال ابو يوسىف إذا وقف ضيعة بقرها واكرتما و هم عبيده جاز) وكذا سائر آلات الحراثة لانه تبع للارض في تحصيل ما هو المقصدود ولا مجوز الواقف عثقهم لائم قد خرجوا عن ملكه فان اعتقهم لم يعتقوا و نفقة العبيد والبمائم منحيث شرط الواقف قان لم يشرط شيئا فني اكتسابهم فان لم يكن العبد كاسبا او تعطل كسبه لمرض أولم يف كسبه بنفقته في بيت المالكا اذا اعنق مالاكسب له وقبل نفقته على الواقف مادام حبا فان مات فني بيت المال لان التركة انتقلت الى الورثة ولم ينتقل العبد اليهم فلا يلزمهم نفقته فالمات العبد فكفنه و نجهيزه على من علب نفقته (قوله و قال مجد بجوز حبس الكراع والسلاح) في سبيل الله الكراع هوالخيل وابو يوسف معه على ما قالوا وهو استحسان عنده ويدخل في ذلك الابل لان العرب يجاهدون عليها و يحملون عليها السلاح قال

وافراز غاية الامران الغالب في غير المكيل والموزون ج ل (٥٥) معنى المبادلة الآ ان في الوقف جعلنا الغالب معنى الافراز نظرا الوقف فلم يكن بيعًا ولا تمليكا ثم ان وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذي مقاسم شريكه لان الولاية الى الواقف و بعد الموت الى وصيه و أن وقف نصف عقار خالص له فالذي يقساسمه القساسي او يعيم ۲۸ نصيبه الباق من رجل ثم بقاسم المشترى ثم يشترى ذلك منه لان الواحد لا يجوز ان يكون مقاسما ومقاسما ولوكان فى القسمة فضل دراهم ان اعطى الواقف لا يجوز لامتناع بسع الوقف وان اعطى جاز وركون بقدر الدراهم شراً، هدايه (والواجب ان يبدأ من ارتماع الوقف) اى غلته (بسمارته) بقدر ما يتى على الصفة التى وقف عليها و ان خرب يبنى على ذلك سواه (شرط الواقف ذلك اولم بشرط) لان قصد الوقف صرف الغلة مؤبدا ولا تبقى دائمة الا بالعمارة فيثبت شرط العمارة اقتضاء (واذا وقف دارا عا سكنى ولده فالعمارة على من له السكنى) ﴿ ١٣٤ ﴾ من ماله لان الغرم باانتم (كان امتنع)

مجد و بجوز وقف ما فيه تسامل من المنقولات كالفساس والمرو والفدوم والمنشسار والجنبازة وئيابها والقدور والمصاحف والكنب وعند ابي توسيف لا مجوز فاكثر فقها. الامسيار عل قوله مجد و اذا صح الوقف لم بجز بيمه ولا تمليكه الا إن يكون مشناها عند ابى يوسف فبطلب الشريك الفحمة فتصع مقاسمته اما امتناع البيع والتمليك فلانه قد زال ملكه عنه واما الفسمة فلانب ليست تمليك من جهنه و انميا هي تمييز الحفوق و تعديل الأنصباء و انما خص ابو يوسـف لان عنــده بجوز وقف المشـاع ثم أن وقف نصيبه من عضار مشترك فهو الذي يقاسم شريكه وأن وقف نصف مقار غالس له فالذي مقاسمه القياضي او يبع البياق من نصيبه على رجل ثم مقاسم الشترى ثم بشترى ذلك منه لان الواحد لا مجوز أن يكون مقاسما و مقاسما واذا كان في القسمة فنسل دراهم أن أعطى الواقف لا يجوز لانه بيم الوقف و أن أعطى جاز و يكون مندر الدراهم شراء كذا في الهداية (قوله و الواجب ان منتدى من ارتفاع الوقف بمارته شرط ذلك اولم يشرط) لانه عارته من مصالحه و في البدأة نذلك تبقية له (قُولِه وان وقف دارا على سكني ولده فالعمارة على من له السكني) بعني المطالبة بالعمارة لا أن بجبر على فعلها و أنما كانت العمارة على من له السكني لأن الحراج بالضمان فصــار كنففة البعد الموسى بخدمته (قوله فان امتنع من ذلك او كان فقيرا آجرها الحاكم وعرها باجرتها فاذا عرت ردها الى من له السكني) لان في ذلك رعاية الحفين حق الوقف وحق صاحب السكني و لانه اذا آجرها وعرها باجرتهما خوت حق صاحب السكني في وقت دون وقت وان لم يعمرها بفوت السكني اصلا فكان فلاول اولى ولا يجبر الممتنع عن العمارة لما فيه من اتلاف ماله فاشبه امتناع مساحب البذر في المزارعة ولايكون امتناعه رضيمنه بطلان حقه ولا تصيم اجارة من له السكني لانه غير مالك (قو له و ما انهدم من شاء الوقف و آلتــه صرفه الحاكم في عمارة الوقف ان احتساج اليه و ان استغنى عنه امسكه حتى محتاج الى عمارته فيصرفه فيها) وان تعذر اطادة عينه إلى موضعه بيع و صرف عمنه الى الاصلاح (قُولِهِ وَلا يَجُوزُ أَنْ يَقْسِمُهُ بَيْنُ مُسْمَقُ الوقفُ) يَعْنَى النَّفْسُ لا له جزء من العين ولاحق للموقوف عليم فيه وانما حقيم في المنافع (فخو لد واذا جمل الوافق غلة الوقف

من له السكني (من ذك او) عجز بان (کان فقیرا اجرها الحاكم) من الموقوف عليه أو غيره (وعرها باجرتها) كعمارة الواقف ولم يزد في الاصبح الا رمني من له السكني زيلمي ولا بحبر الآن على العمارة ولاتصح اجارة من له السكني بل المتولى او القامني كم في الدر (فاذا عرت) و انقضت مدة اجارتها (ردها الي من4 السكني) لان في ذلك رعاية الحقين حق الواقف بدوام صدقته وصاحب الممكني بدوام سكناء لانه لولم يعمرها تقوت السحكن امسلا و بالاحارة تتأخر و تأخير الحق اولى من فسواله (وما انهدم من شاء الوقف وآلته) وهي الاداة التي بعمل بها كاكة المراثة في ضيعة الواقف (صرفه الحاكم) اى الحده (في

عمارة الوقف ان احتاج) الوقف اليه (و ان استغنى عنه استكه حتى يحتاج الى (لنفسه) عمارته فيصرفه فيها) حتى لا يتعذر عليه ذلك اوان الحماجة فيبطل المقصود و ان نعذراعادة عينه بهم وصرف ثمنه الى المرمة صرفا قبدل الى مصرف المبدل (ولا يجوز ان يقسمه) اى المنهدم وكذا بدله (بين مستمتى الوقف) لا نه جزء من العمين ولا حق لهم فيها انحاحتهم في المنفسة فلا يصرف لهم فيرحقهم (و اذا جعمل الواقف غلة الوقف) او بعضها

(لنفسه او جعل الولاية) على الوقف (اليه) اى الى تفسه (جاز هند ابى بوسسف) اما الاول فهو جا ثر هند ابى بوسسف ولا بجوز على قياس قول محد وهو قول هلال الرازى قال الامام قاضفان نقلا عن الفقيه ابى جعفر وليس قى هذا عن محد رواية ظلاهرة ثم قال و مشايخ بلخ اخذوا بقول ابى بوسف وقالوا بجوز الوقف والشرط جيما و ذكر الصدر الشهيد ان الفتوى عليه ترغيبا الناس فى الوقف ومثله فى الفتاوى الصغرى نقلا عن شيخ الاسلام واعتده النسق وابو الفضل الموصل و اما الشائى فقال فى الهداية هو قول هلال ابضا و هو ظاهر المذهب و استدل له دون مقابله و كذالولم يسترط الولاية لاحد قالو ﴿ ١٣٥٤ كم لاية له عند ابى بوسف ثم لوصيه ان كان والا فللحاكم كما فى

فناوى قارى الهداية تعميم ملخصا (و اذا بی مسجدا لم زل ملكه عنه حتى يغرزه) الواقف ای عزه (عن ملحکه بطريقية) لانه لا يخلص **لله نمالي الا به (ويأذن** الناس الصلاة فيه) لا نه لابد من التسليم عند ابي حنيفة ومجمد وتسلم كل شيء محسبه وذلك في المهد بالصلاة فيه لتعذر الغبض فيه فقسام تحقق القصود مقامه (فاداصليفيه واحد زال ملكه عند الى حنيفة) و محمد فی روایة و فی الاخرى و هي الاشهر يشترط الصلاة بالجماعة لان المسجد متى لذلك وقال الامام قاضيخان وعن ابی حنیفة فیسه رواشان فيرواية الحسن عنه يشترط اداء الصلاة بالجاعة ائسان فصاعدا كما قال مجدو في رواية عنه اذا صلىواحد

لنفسه او جل الولاية اليه جاز عند ابي يوسىف) ولا يجوز عند محمد لإن عنسده ان من شرط الوقف القبض فاذا شرط ذهك لنفسه لم توجد القبض فعسار كن شرط معد من الارض لنفسه ولابي يوسيف أن النبي عليه السيلام كان يأكل من صدقة الموقوفة ولا عل الاكل منه الا بشرط ولو شرط الخيسار في الوقف لنفسمه ثلاثة الم باز الوقف والشرط عند الى يوسف وقال محد الوقف بأطل كذا في الهداية ولو ان الواقف شرط الولاية لنفسه وكان غير مأمون فلقاضي ان ينزعه من بده نظرا المفتراء كما له ان يخرج الوصى اذا كان غير مأمون نظرا الصغار (قوله واذا في مجدا لم يزل ملكه عنه حتى مفرزه عن ملكه بطر فقه و يأذن لهناس الصلاة فيه) المالافراد فلانه لا يخلص لله تحالي الابه و اما الصلاة فيه فلانه لابد من التسلم عند ابي حنيفة ومجد و تسليمه أن يأذن النساس بالصلاة فيه فيكون ذلك عنزلة الفيض فاذا مسلوا فيه فكانهم قبضوء (قوله فاذا صل فيـه واحد زال ملككه عند ابي حنيفة و عمد) لان فل كل النباس متعذر فيشترط ادناهم و عن محمد بشترط الصلاة فيه بالجماعة لان الحجد بني لهـا في الغالب (قُولُه و قال ابو بوسـف زول ملكه بغوله جعلته معهدا) لأن التسليم عنده ليس بشرط لانه اسفاط الملك كالاعتمال و ان أنخذ في وسط داره مسجدا و اذر الناس بالدخول فيه ولم يفرزه عن داره كان على ملكه وله أن يبيعه ويورث عنه بعد موته لأن ملكه محيط به وله حق المنم منه و لا به لم يخلص لله لا نه ابق الطربق لنفسه ولم بجمل المسجد طريقا على حدة و أما أذا أظهره النساس وافرزله طريقا وميزه صار مسجدًا خالصا وان بني على سطح منزله مسجدًا وسكن اسفله فهو میراث مندهما و قال او نوسف یکون مسجدا و آن جمل اسفله مسجدا و فوقه مسكنا وافرزله طريقا جاز اجماط لان المسجد ما شأند وذلك يتفقق في السنفل دون العلو وعن محمد آنه لا مجوز لان المسجد معظر فاذاكان فوقه مسكن لم يكن تعظيما وعن ابي يوسىف أنه جوزه في الوجهين حين دخل بغداد ورأى ضيق المنسازل فكأ نه اعتبر الضرورة و عن محمد انه اجاز ذلك ابضا حين دخل الرى قال في البناجم اذا غصب ارضا فبني هما مسجدا او حماما فلا بأس مدخول المسجد الصلاة ودخول الحمام للاغتسمال

باذنه بصير مسجدا الا أن بعضهم قال اذا صلى فيه واحد باذان و اقامة وفى ظاهر الرواية لم يذكر هذه الزيادة والصحيح رواية الحسن هنه لان قبض كل شى وتسليمه يكون بحسب مايليق به وذلك فى المسجد باداء الصلاة بالجساعة اما الواحد يعمل فى كل مكان اه قال فى التصحيح واستفدنا منه أن ما عن محد هو رواية عن ابى حنيفة و هو الصحيح اه (وقال ابو يوسف يزول ملكه عنه) أى المسجد (بقوله جعلته مسجدا) لان النسائي عنده ليس بشرط لانه اسقاط لملكه فيصير غالصا قة تعالى بسقوط سقه (ومن غي سفاية للسلمين او خانا يتمكنه ينوا الشبيل) اى المسافرون (اورباطا) يسكنه الفقراء (اوجعل ارضه مقبرة) لدفن الموتى (لم يزل الكه عن ذلك عند الى حنيفة حتى يحكم به ما كم) ﴿ ١٣٦﴾ لانه لم ينقطع عن حق العبد الا يرى

وان غصب دارا فبني ها مسجداً لا محل لاحد أن يصلي فيه ولا أن يدخله وأن جمل عامماً لا مجمع فيه و أن جعلها طريف لا يحل لاحد أن بمرهبا ذكره في باب الحطر والاباحة وأو خرب ماحول الحجد ولمهق هنده احديبق معجدا ابدا عندابي حنيفة الى يوم القيمة لانه قد يصل فيه المارة والمسافرون وقال محمد يعود ملك الباني أوالي ورثنه بعد موته لا نه عينه لنوع قربة و قد انقطعت وان استغنى عن حصر المجمد وخشبه وخشيشه نغل الى منجد آخر عند ابى يوسف وقال بمضهم بهاع و يضرف في مصالح المساجد ولانجوز صرف نقضه الى عسارة البئر لانما ليست من جنس المسجد وكذا البرُ لا بصرف نقضها الى مجد بل يصرف الى برُ اخرى ولو وقف علىدهن السراج السجد لا يجوز وضعه بلجيع الميل بل بقدر حاجة الصلين و يجوز الى اللث الميل او نصفه اذا احتيج اليه الصلاة فيه وهل مجوز ان يدرس الكتاب على سراج المجد ينظر ان كان وضّع لاجل الصلاة الا بأس بذلك الى ان يغرغوا من الصلاة (قو له و من ني سقاية اللسلمين او خانا بسكته بنوا السبيل او رباطا اوجمل ارضه إ مقبرة لم نزل ملكه عن ذلك عند الى حنيفة الا ان محكم به حاكم وقال ابو يوسف بزول ملكه بالقول و قال محمد اذا استقا الناس من السقاية وسكنوا الرباط والحان و دفنوا في المقبرة زال الملك) لابي حنيفة أنه لم يقطع حقالمبد عنه الا ترى أنَّه أن ينتفع به فيسكن في الحان وينزل في الرباط ويشرب من السقاية ويدفن في المفيرة فيتسترط حكم الحاكم اوالاضافة الى مابعد الموتكما ق الوقف على الفقراء بخلاف الحجيد لانه لم يبق له نيه حق الانتفاع فخلص لله نسالي من غير حكم الحاكم ولابي يوسف أن من أصله ان التسليم ليس بشرط لازم فكان كالعنق ولمحمد ان التسليم عنده شرط وفلك عاذكر فالكتاب ويكتني فيه بالواحد لتعذر فعل الجنس كله و على هذا الخلاف البئر ولانهم اذا دفتوا فيالمقبرة كان ذلك قبضا فصار كالمسجد اذا صلى فيسه واما اذا لم يدفن فيسأ احد لم محمل فها قبض فبفيت في يد صاحبها فله الرجوع فيها و يشترك الاختياء والغفرا. في الدفن في المغبرة والصلاة في المسجد والشهرب من السبقاية لان ذلك اباحة و ما كان اباحــة لا مختص به الفقير دون النبي يخلاف غلة العـــدئة لان مقتضاهــا التمليك فلا مجوز للمني ولوتلفت الكزان المسبلة علىالسفاية لاضمان على من تلفت في هـ. بلا تمد نان تمدى ضمن و مسفة التمدى ان بستعملها في غير ماوففت له والله سيمانه و تمالي اعلم

حر كتاب النصب كا

هو افى إنفة اخذ الشيء من الغير على سببل النفلب سوأ. كان مالا او غير مال * و في الشرع

السقاية والحسان فيصم التسليم الى المتولى لا نه لو نصب المنولي صح و ان كان مخلاف العادة (عيارة)

هدایه و کتاب النصب که

ان له ان ينتفع به فيسكن

وينزل في الرباط وبشرب من

السقاية و بدفن في المقبرة

فيشترط حكم الحاكم

أوالاضافة الىمابعد الموت

كم في الوقف على الفقراء

مخلاف المسجد لانهلم بقله

حق ألا نتفاع به فعلص لله

تعالى من غير حكم الحاكم

هداه (و قال ابوبوسف رول

ملكه بالقول)كما هو اصله أذ

التسليم عنده ليس بشرط

(و قال محمد أذا أستقي

الناس من السفاية وسكنوا

الحان والرباط و دفنوا في

المغيرة (الاللك) لان التسليم

عنده شرطو الشرط تسليم

نوعه و ذاك عبا ذكرناه

ويكنني بالواحد لتعذر فعل

الجنس كله وعلى هذا البر

والحوض ولوسلمالمالمتولى

صع التسليم ف هذه الوجوه

لاته نائب عن الموقوف عليه

وغيل النائب كفعل المنوب

منه و اما ق المجد فقد قبل

لایکون تسلیما لانه لا تدبیر

للتولى فيه وقبل يكون تسليما

لانه بحتاج الى من يكنسه وبعلق باله فادا الرصيح تسليمه

اليه والمقبرة في هذا عنزلة المجدعلى ماقيل لانه لامتولي

له عرفا وقد قبل هي عنزلة

شرعىفاخر وهولفةاخذ الشي من الذير على سبيل التغلب وشرعا اخذ مال متقوم محترم بغيراذن المالك على وجه يزبل يده حتى كان استعدام المبد وحل الدابة عصادون الجلوس على البسائل هدانه (ومن غصب شيئا عاله مثل فهاك في مده فعليه ضمان مثله) لما في د من مراعاة الصورة بالجنس والمني بالمالية فكان ادفع للضرر وان انقطع المشل بان لايوجد في السوق الذي بباع فيسه فعليه قيمته يوم الخصومة عند الامام ونوم النصب عنبدايي بوسف وبوم الانقطاع عند مجد والاصم قول الامام لأن النقل لا ثبت بمجرد الانقطاع ولذا لوصير الى أن يوجد جنسه له ذلك وانما يتقل بقضاء القاضي فتمتبر قيته حینشذ (وانکان) المفضوب (مما لامثل له فعليه قيمته) يوم الغصب اتفاقا لانه لما تعدر مراعاة الصورة تتفاوت الاحاد وجب مراناة المني فقط وهو المالية دفعا للضرر بقدر الامكان والمشلي المخلوط بخلاف جنسه كبر مخلوط بشمير قبمي لانه لا مثل له (و) الواجب (على الفاصب رد المين

عبارة عن اخذ مال متقوم محترم يغير اذن المالك على وجه بزيل يدء هـ حتى كان استخدام العبد والحل على الدابة غصبا دون الجلوس على السرير والبساط وأعايكون الاستخدام غصبا اذا استخدمه الغاصب لنفسه كااذا غصبه ليركب له نخلا وبجنىله ثمرته امااذا قال لأكل انت ابها العبد ففيل لايضمن ثم الغصب عندنا ازالة البدالحقة قصداواثمات الدالمطلة ضمنا وقال الشافعي رجدالله اثبات البطلة قصداوازالة البد المحقة ضمنا وفائدته فيالزيادة الحادثة في يد الفاصب فعنده كلاهما مضمون لانه قدوجد عنده آثبات البدعلي الولد وعندنا لمهوجد ازالة البدالمحقة والغصب على وجهين ان كان مع العلم فحكمه الماء ثموالمغرم وان كان بدونه كن انلف مال غيره يظنه ماله فحكمه الضمان لاند حق العبد فلا سوقف على قصد. ولا أثم علمة لان الخطأ مومنوع والنصب محرم لقوله تعالى ﴿ وَلا تَا كُلُوا امْوَالُكُمْ بِيْنِكُمْ بِالْبِاطْلِ ﴾ الآية وقال تعالى ﴿ انالذ من يأكلون اموال اليتامي ظلما ﴾ الآية وقال عليه السلام « حرمة مال المسلم كرمة دمه ومن غصب شبرا من ارض طوقه الله به من سبع ارضين » (فو له رجدالله ومنغصب شيئا مماله مثل فهإك في يده فعليه ضمان مثله أن كانله مثل) وهذا فيالكلات والموزونات والمعدودات التي لانتفاوت فانكان موجوداوجب عليهرده بمينه وانكان هالكا وجب رديدله لانالبدل يقوم مقام المبدل فانغصب مثليها فيحينه واوانه وانقطع عنامدى الناس ولم يقدر على مشله فعليه قيمته يوم مختصمون عندابى حنيفة وقال الولوسف لومالغصب وقال مجدوزفر آخرماانقطم عنايدى الناس لانالمثل كان فى ذمته الى ان ينقطم فلما انقطم سقطت المطالبة بالمثل وصاركا له غصب في ذلك الوقت مالامثلله ولا بي يوسف الله لما القطع اليحق عالا ، مثلله فيمتبر قيمته يوم انعقباد السبب اذهو الموجب أصله أذا غصب مالا مثلله ولا يحنفة ان المثل ثابت في ذمته بعدا نقطاعه مدلالة الدلولم يطالبه حتى وجدالمثل كانله انبطالبه واعاينتقل مزالمثل الى القية يوم الخصومة فوجب انيتبر قيمته يومنذ قال فىالكرخى اذااحضر الغاصب المثل فيحال الانقطاع وتكلف ذلك اجبر المالك على اخذه واما اذا غصب مالامثلله فعليه قيمته يوم الغصب اجاعا (قو له وان كان نما لا مثل له فعليــه قيمته) يعني يوم الغصب وذلك مثل العددي المتفاوت والثباب والعبيد والدواب واشساه ذلك بمالايكال ولابوزن وفيالبر المخلوط بالشعير القيمة لانه لامثلاله وأعليضمن المثل اوالقيمة أذا لم نقدر على رد المفصوب بمينه لانه حق المالك في عين ماله فاذا قدر على ذلك لم يحز الرجوع الى بدله الا برمناه ولان المقصود ازالة الظلامة وذلك يكون بردالهين مادامت باقية فامادفع بدلها معالقدرة علمها فهي ظلامة اخرى الاترى الدلايجوز في ملك غيره الأباختياره ثم اذاوجب رد القيمة فعليه القيمة نومقبض ولاينظر الىزيادة قيمة المغصوب بعدالقبض فيالسعر ولا الى نقصانها لانالقيض هوالسبب الموجب للضمان (فو لد وعلى الناصب ردالمين

المنصومة) في مكان غصبها مادامت قائمة سواء كانت مثلية او قبية (فان ادعى) الفاصب (هلاكها) اى العين المنصوبة لم يصدق بمجرد قوله بل (حبسه الحاكم حتى يعلم) صدقه و يغلب على ظنه (انها ﴿ ٤٣٨ ﴾ لوكانت باقيه) عنده (١) كان (اظهر ها)

مبالغة في الاحتيال اليابصال المغصوبة يعنى مادامت قائمة وهو الموجب الاصلى على ماقالوا ورد القيمة مخلص ∥ خلف وقبل الموجب الاصلى القيمة ورد السين مخلص وقائدته في البراءة والرهن و الكفالة بالمغصوب حال قيام العين يعني اذا ابرأ المفصوب منه الفاسب من ضمان العين وهي قائمة في مده فعند من قال الواجب القيمة تصيم الراءة ويسقط ضمان المين وكذا الرهن والكفالة يعمان على اعتبار وجوب الفية وعلى اعتبار وجوب رد العين لايصح و فائدته ايضا فين غصب جارية قيمًا الف وله الف حال قدحال علمها الحول فانه لانجب الزكاة في هــذا الالفلانه مديون والواجب الرد في المكان الذي غصبه فيه لتفاوت القيمة بنفاوت الاما حسكن (فولد وان ادعى هلاكها حبســه الحــاكم حتى بعلم انها لوكانت باقة لاظهرها ثم مقضى عليه بدلها) وانما حبسه لان حق مساحها متعلق بالمين والاصل مقاؤها وهو رند أن يسقط حقه من المين الى القيمة فلا يصدق فأن نصادقا على هلا كها اوقامت بينة ذلك تضى عليه بالثل ان كان مشلبا اوبالقيمة ان لم يكن مثليا فان كانت زائدة في بدنها يوم غصبها فردها ناقسية ضمن النقصيان وان كانت وم غصمها زائدة في السعر مثل ان يكون فيهما وم غصها ما ثنين فردهما وهي نساوي مائة لم يضمن الزيادة لان الزيادة في السمر غير متحققة و انميا شيء يلقبه الله في انفس الناس من الرغبة في العين و النقصان في السعر كذبك لانه فنور يلقيه الله في انفس الناس فنزهدون في شرا. السين والسين في الحالين جميعًا على ماهو عليه فلهذا لم يضمن الزيادة فان غصها وهي تساوي مائة فزادت في بدنها حتى صارت نساوى مائين ثم نفصت في البدن حتى صارت تساوى مائذ يضمن الزيادة عندنا لانها زيادة لم يقع علما القبض فلا تكون مضمونة كزيادة السعر ولانها زيادة حصلت في يده بغير فعله وهلكت بغير فعله فان طلبها صــاحبها والزياده باقية فامتنع من ردها حتى نقصت ضمن الزيادة لانه لما امتنع من الرد صار ضامنا كالمودع اذا جحد الوديمة (قو له والغصب فيما خل و محول) لان ضمان الغصب بتعلق بالنقل والنحويل والدليل على ذهك ان من حال بين رجل وبين مناعه او غصب مالكه ومنــه من حفظ ماله حتى تلف لم يضمنه كذا في البنساس ولو حول المناع ونقله فهاك ضمنسه والنقل والتمويل واحد وقبل التحويل النقل من مكان واثباته في مكان آخر والنقل يستمل مدون الاثبات في مكان آخر (قو له واذا غصب عضارا فهاك في يده لم يضمنه عند ابي حنيفة وابي يوسمف وقال محمد يضمنه) وهلاكه انما يكون بانهـدامه با فذ سماوية او بذهاب ترامه او بغلبة السيل على الارض فبذهب باشجاره وترابه فاذا كان مثل هــذا فلا ضمان عليسه عندهما وقال محمـد يضمن فا ن حــدثت هذه الاشياء نفعل احد من الناس فضمانه على المثلف عندهما وقال محمد هو مخير ال شــا، ضمن الغاصـب و ان شــا، ضمن المناف فان ضمن الغاصـب رجم على المتلف و اجمعوا على ائما لوثلف من سكناه ضمن لانه تلف نفعله وقول الشبافعي في غصبالعفار

الحق الى السفيق (ثم) بعد ذلك (قضى عليه بدلها) من مثل او تعمد لتعذر ردالعين (والغصب) انميا ينحسق (فيما ننفل ويحول) لان الغصب أنمايتحقق فيمه دون غيره. لان ازالة البد بالنقل (وادًا غصب مقارا فهلك في مدم) با فق سماوية كفلية سيل (لم يضمنه عندابي حنيفة وابي وسف) لعدم محقق الفصيب بازالة البد لان المقار في محله بلا نغل والتبعيد للمالك منه فعل فيه لا في العقار فكان كما أذا بعد المالك عن المواشق (وقال محمد يضمنه) المعقق اثبات البد ومن ضرورته زوال د المالك لاستمالة اجتماع اليدين على محل واحد في حالة واحدة قال في التعميم والعميم قولهما واعتده النسق و المحبوبي وصدر الشريعه والموصلي اء لحكن في القيستاني و العميم الاول في غير الوقف والثاني في الوقف كا في العمادي وغيره ر في الدرو 4 ينتي في الوقف ذ كر العيني اله قيديًا كون "

(وما نقش منه) اى العقار (بفطه) اى الناصب كهدمه لبنائه (وسكناه) الموهنة لبنائه (شمنه فى قولهم جيما) لانه اتلاف والمقار يضمن به كما اذا نقل ترابه لانه فعل فى العبن ويدخل فيما قاله اذا الهدم الدار بسكناه وعله هدا به (واذا هك المنصوب) النقلي (فيد ﴿ ٤٣٩ ﴾ القاصب نقبله او يقير فعله فعال: صحاته) لدخوله فى ضحاته بالنصب السسابق

وعندالعبر عن رده نجب قيته ثمان كاز شعل غيره رجع عليه عاضمن لاتهقرر عليمه معاناكان عكنه ان يخلص منه برد السين جوهره (وان نقس في المد فعليه ضمان النقصان) لدخوله في ضمانه بحسيم أجزائه أا تعذر رد عينه منها نجب رد قبته فيسد بالنقصان لانه لو تراجع السير لايضمن لانه صارة عن فتور الرفيات دون فوت الجزء و اذا وجب ضمان النقصان قومت المين معنصة يوم غيسها مم تقوم فاقصة فيغرم مابيتهما قال في الهنداية ومراده غر الربوى اماق الربويات لاعكنه تضمين النقصان مع استرداد الأسل لانه يؤدي إلى الربا اهـ (أو من ذ ع شاة غيره) أو مرته وتحوها من حڪل دابة ما كولة السم (قالكها بالحرار أن شاه ضمنه قيمنا وسلها اليه) لأن ذلك اتلاف من وجه باعتبارا فوت بعيض الاغراض من الحل والدار والنسل (وانشياء ضمنه نقصانها)"

مثل قول عجمه لتحتق اثبات اليد القاصية و من صرورة ذلك رَوال بد الملك لاستمالة اجهاع البدئ على محل واحدد وحالة واحدة ولهما أن النصب بازالة بدالماك معل في المين وهذا لانصور في النقار لان بد المائك لاتزول بأخراجه عنها وهو فيل فيه لافي العِقار فصاركما أذا بعد المائك ماشيته ولان العقار في المكان الذي كانت يد صاحبه 'ابتذ عليه فلايضمن والغصب انما ينمغق بالنفل والتحويل (قو له وما نقس منعله وسكناه ضمنه في قولهم جيعاً) لانه أتلاف (قو إله واذا هلك المنصرب في بد الفاسب منعله او بشير ضله ضمنه هـ ذا اذا كان منقولًا كان كان الهلاك بذمل غيره رجم عليه عاضمن لانه قدر عليه ضمانا كان مكنه ان ينجلس منه برد المين (فَوَ لِه فَانَ نَمْسِ فِي هُمْ فَعَلِيهِ ضَمَانَ النَّقِصَانَ) بِعَنِي النَّقَصَانَ مِن حَبِّثُ فُواتُ الجزء لامن حبث السعر ومراده غير الربوى اما في الربوى لاعكن ضمان النفعان مع أسترداد الاصل لانه يؤدى الى الرباء و اذا وجب ضمان النفصان قومت العين محمة وم غصبها وتقوم كاقصة فبقرم ما ينهما وال فعسب عبيدا نابق من مده ولم يكن ابق قبل ذلك اوكانت امة فزنت في هه ولم تكن زنت قبل ذلك او سرقت فعلى الغماسب ضمان ما نقص من العبد والجمارية من السرقة والاباق والزناء وان أصبابها حمى في مد الفاصب فردها محمومة فانت عنمد صاحبها ضمن الفاصب مانقصتها الجمي دون قيمها لان الموت ليس من الجمي التي حدثت في مد الفاصب والماهو من الحي التي حدثت في مد صاحبًا لأن الحي محصل منها الألم جزًّا فجزًّا ثم تتكامل بمنا يتجدد من الحمي من بعده فتموت من ذلك وان غصها مجمومة فانت في بد الغاصب ضمن فينها مجمومة يوم غصب فان حكانت زنت في بد المولي او سرفت ثم غصب فاخذت بحد الزناء والسرقة فاتت من ذلك فلا ضمان عليه لانها تلف بسبب كان في يد المولى وكذا لو حبلت في بد العباصب من زوج كان لها في بد المولى فانت من ذلك فلا ضمان على الفاصب وكذا لوكان المولى احبلها ثم غسمها فاتت في بد الغاصب من الحبل لاضمان على الفاصب لأن التاف حصل بسبب كان في مد المولى فهوكا لو قتلها المولى في مد المولى فان كان الفاصب غصما و هي حبلي من غير احبال من المولى ولا من زوج حكان لها في بد المولى فسانت في بد الناصب من ذلك ضمن قيمتها لانها تلف في له الفاصب بغير فعل المولى ولا بسبب كان في هده فان قَالَ زَنْتُ أُوسَرَقْتُ فِي بِدُ أَخُاصِبُ فَرِدُهَا عَلَى الْمُؤْلِي فَأَخَذُتُ مُذَلِكُ فِي بِدِهُ فَعَلَى الْفَاصِب قَيْمُهَا لانهَا تَلْفُتُ بَسِبِ حَكَانُ فَي يَدُهُ ﴿ فُو لَهُ وَمَنْ ذَبِحُ شَاءٌ غَيْرِهُ قَالَكُهَا بِالْحَيار ان شــا، ضمنه قيمًا وسلمها اليه وان شــا، ضمنه نقصائها ﴾ وهذا ظاهر الرواية وهو قول محمد و كذا لوسلخها وقطع لحمها ولم يقسوه وفي زواية بضمنه نقصنانها

لبقاء بعضها وهو اللسم و لو كانت الدابة غير مأكولة اللسم فذبحها الناسب اوقطع طرفها ضمن جيع قيتها لوجود الاستملاك من كل وجه يخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذه مع الاش لان الآدمي بيق منتفعابه بمدالقطع

(ومن خرق ثوب غيره خرقايسيرا ضمن نقصائه) والثوب لمالكه لقيام المين من كل وجه وانما دخله عيب فيضمنه (وان خرق)الثوب (خرقاكثيرا) بحيث (يبطل عامة منفعته فلمالكه ان يضمنه جيع قيمته) لانه استمالاً في من هذا الوجه وله اخذه و تضمينه النقصان لانه تعيب من وجه لبقاء المين و بعض المنافع قال ﴿ وَعَلَيْهِ مَا لَهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الْهُ ال

وانكانت الدابة غير مأكولة اللحرفقطع طرفها فللمالك ان يضمنه جيع قيمتها لوجود الاستهلاك من كل وجه مخلاف المأكولة (فو لد ومن خرق ثوب غيره خرقا يسيرا ضمن نقصانه) والنوب لمالكه لان العين قائمة منكل وجه وانمادخله غيب فيضمن العيب (فولد وان خرقه خرقا كبيرا سطل عامة منافعه فلمالكه ان يضمنه جيع قيمة) لانه استهلاك له واذا ضمن قيمته ملكه لان صاحبه لما ملك القيمة ملك الغاصب بدلها حتى لايحبمم في ملك المفصوب منه البدلان وان شاء صاحب الثوب ضمنه النقصان لانه لم يُستهلكه استهلاكا تاما ولااتصل بزيادة والمماثلة فيه غيرستبرة فلهذا حاز ان يضمنه النقصان ويأ خذ كذا في شرحه فقوله لم يستهلكه استهالاكا ناما يحترز ممالو احرقه وقوله ولااتصل بزيادة يحترز مما لوصيغه وقوله المماثلة غير منتبرة يحترز من المكيل والموزون وقوله خرق هو بالتحفيف مدليل قوله خرقا ولم يقل تخريقا وقوله كثيرا هو بالثاء المثلثة لانه ذكر في مقابلة قوله يسيرا واوكان بالياء الموحدة لقال في الاول خرقا صغيرا كذا في المستصنى واختلف المتأخرون في ألخرق الفاحش قال بعضهم هو مااوجب نقصان ربع القيمة وما دونه يسير وقال بعضهم ما اوجب نقصان نصف القيمة وقيل مالايصلح آلباقى بعده لثوب وفىالهداية اشارة الكتاب الى ان الفاحش مايبطل به عامة بالمنافع والصحيح اله مايفوت به بعض المين وبعضالمنفعة وآنما يدخل فيه النقصان وفىالمحيط الفاحش مايستنكف اوساط الناس من لبسه مع ذلك ولوقال لرجل خرق ثوبي هذا ففمل يأثم ولايضمن وان خرق صك غير. يضمن قيمة مكتوبا عند اكثر المشايخ ولايضمن المال لان الاتلاف صادف الصك ولم يصادف المال (فو له واذا تغيرت العين المنصوبة بفعل العاصب حتى زال اسمها وعظم منافعها زال ملك المفصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمنها الى آخره) وعند الشافعي/لاينقطع حقاً اللك عنها . وقوله «ملكها الفاصب» قال نجم الدين النسني السحيم عندالمحققين من اصحابنا ان الغاصب لاعملك المفصوب الاعند اداءالصمان او القضاء بالضمان اوبتراضي الخصمين على الضمان فاذا وجدشي منهذه الثلاثة ثبت الملك والا فلا وبعدوجود شئ منهذه الثلاثة اذائبت الملك لايحل للناصب تناوله الاان يجعله صاحبه في حل وقوله هولم بحلله الانتفاع بهاحتى يؤدى بدلها هفيه اشارة الى أنه اذاقضي القاضي بالضمان لايحلله الانتفاع مالم يؤدالضمان وليس كذلك فقد نص في المبسوط الد محل له الانتفاع الما قضى القانبي بالضمان ثم اذا ادى البدل محل له الانتفاع لانحق المالك صارمستوفابالبدل فجمل مبادلة بالتراضى وكذا اذا ابرأه لسقوط حقدوكذا اذاضمنه

الفاحش ماسطل بد عامة المنافع والصحان الفاحش ما نفوت بعض العين وجنس المنفعت ويبتى بعضالمين وبمضالمنفعة والبسيرمالا يفوت به شي منالمنفعة وأعا يدخل فيه النقصان لان محدا جعل في الاصل قطم الثوب نقصانا فاحشا والفاثت بعضالمنافع اه (واذاتفيرتالمين المفصوبة فعل الغاصب) احترزيه عا اذا تغيرت خفسها كان العنب زبيبا ننفسه او الرطب تمرا فان المالك فيه بالخار انشاء اخذه وان شاء ترکہ وضمنہ (حتی زال اسمها واعظم منافعها) ای اکثر مقاصدهااحترز عن الدراهم اذا سبكها بلا ضربفائه وانزال اسمها لكن يتى اعظم منافعها ولذا لانقطع حقالمالك عباكا في المحيط (زال ملك المفصوب منه عنها) اىالمين لمفصوبة (وملكها الفامس وضميًا) المي ضمن مدلها لمالكها (و) لكن (لم محل له الانتفاع بها

حتى يؤدى بدلها) استحسانا لان في اباحة الانتفاع قبل اداء البدل فنغ باب الفصب فيمرم الانتفاع قبل (الحاكم). ارصاء المالك باداء البدل او ابرائه حسما لمادة الفساد (وهذا) اى زوال اسمها واعظم منافها مثاله (كن غصب شاة فذبحها وشواها اوطبخها او.) غصب (حنطة فطحنها او)غصب (حديدافانخذه سيفا او)غصب (صفرا) بالضم ما مملم لمنه الاواني

(ضملة آنية) لمدوث صنعة متقومة صيرت حقالمالك هالكا من وجه بحيث تبدل الاسم وقات معظم المفاصد وحق الفاصب في الصنعة قائم من كل وجه فيترجم على الاصل الذي هو قائت من وجه ولا نجعله سببا للملك من حيث انه محظور بل من حيث انه احداث صنعة بخلاف الشاء لان اسمها بلق بعد الذبح والسلخ هدابه (وان غصب فضة) نفرة (او ذهبا) تبرا (فضربها دراهم او دنانير او) علها (آنية لم بزل ملك مالكها عند ابي حنيفة) قال في الهداية فيأخذها ولا شي الهاسب وقال علكها الفاصب وحليه مثلها و آخر دليل الامام وضنه جواب دليلهما و اختاره المحبوبي والفسيفي وابو الفضل الموصلي وصدر الشربعة كذا ﴿ 151 ﴾ في التصميح (و من غصب ساجة) بالجيم شجر عظم جدا ولا

نبت الا بلاد الهند (فبي علمها) منا. فيمنه اكثر من قَيْمًا ﴿ زَالَ مَلْكُ مَالَكُهُمَا عنها و لزم الفاصب فينها) لصيرورتهما شبيئا آخر وفي الفلم ضرر ظاهر اصاحب البناء من غير فائدة تعود المالك و مشرز المسالك يجبر بالمضمان قال في الهداية ثم قال الكرخي والفقيمه الوجعفر اتما لا يقش اذا في حيوالي الساجة اما اذا في على نفس الساجة نقش و جواب الكتاب رد ذلك و هو الاصبح اھ (و من غصب ارشا نغرس فيها او ني قيل ١) اى القامب (اقلم الغرس والبناء وردها) الى مساحها (فارغة) كما كانت لان الارش لاتنصب حقيفسة فيبق فمهاحق المالك كما كان والغاصب جعلها مشغولة فؤمر تفريفها درر وقيد ذاك

الحاكم او ضمنــه المالك لوجود الرضى منــه لانه لا يقضى الحــاكم الا بطلبــه (قو له و ان غصب فنه او ذهب فضر بها دراهم او دنانیر او آنبــة لم بزل ملك مالحكها عنهما عند ابي حنيفة) فأخذهما ولا شيء الماصب ولا يعطيه لحمله شبيئا لان العين باقية من كل وجه لان الاسم باق وكونه موزونا باق ابضا وكذا جريان الرباء فيه موجود (قوله و قال ابو يوسف و محد لا سبيل المغصوب منسه على الدراهم والدنانير المنصوبة و عليـ. مثل الفضة التي غصبها وملكهــا الفاصب) لانه احدث فيها صنمة معتبرة و اما اذا سبك الفضة او الذهب ولم يصغمها ولم بضربهما دراهم ولا دنانير بل جعلهما صفائح مطلوة لم تنقطع بد صاحبها عنهما ابعاما ولو غصبه دراهم فخلطها بدراهمه حتى مسارت لا يتميز نقليه مثلها ولا شركة بنهما فها عند ابي حنيفة وقالا هو بالخيار ان شاء ضمنه مثلها وان شاء شاركه بقدرها ينى اذا صافها حليا او آنية قال في الكرخي اذا غصبه طعاما فزرعه كان عليه مثله عند ابي حنيفة ويتصدق بالفضل و عندهما لايتصدق بالفضل و هذا أذا ضمن بعد انعقساد الحب لتمكن الحبث اما لو ضمن قبل انعقاد الحب له الفضل بالاجماع وكذا كل نوع غرسه فنبت ضن قيمه يعني اذا غصب فغرسه لانه اذا نبت صار مستملكا فهو كالحب اذًا نبت وكذا اذا غصب دقيقًا فغيره أو بيضًا فصيار فروعًا ملكه لزوال أسمه أو رابًا فِمله لبنا او آنية او قطناً فنزله او خشبا فعمله صفينة فنيهذا كله يزول ملك مالكه عنه (قُولِه و من غصب ساجة فبني عليها زال الله مالكها عنها و لزم الغاصب قيتها) وقال زفر والشنافعي ينقش البنساء ويردها على صاحبها قال الهند وانى أنما لاينقش البناء عندنا اذا بني حواليها اما اذا بني على نفسها ينفس واطلاق الكشاب يرد ذاك وهو الاصح بعني أنه لا يقض سواء في علمها أو حواليا لقوله عليه السلام • لاضرر ولا اضرار في الاسلام • وفي قلع البناء ضرر و عكننا توفية الحقين من غير ضرر بان يلزم الغاصب فيتما اذهى نقوم مقامها (قوله ومن غصب ارضا فغرس فيها او بى قبل له اقلع البناء والغرس وردها الى مالكها) لقوله عليه السلام • ليس لعرق ظالم حق ، و لان ملك صاحب الارض باق فان الارض لم تصر مستملكة والنصب لا يتحقق

فى المنح بما اذا كان قيمة الارض اكثرتم قال وان كانت قيمة ج ل (٥٦) البناء اكثر فله اصب ان يضمن له قيمة الارض و يأخذها ذكر م في النهاية و في الفهستاني هند قول الماتن امم بالقلع والرد مانصه اي رد الارض فارغة المالماك و لوكانت القيمة اكثر من قيمة الارض و قال الكرخي انه لا بؤمر حبنتذ و يضمن الفيمة و هذا او فتي لمسائل البابكا في النهايه و به افتى بعض المنسأخرين كصدر الاسلام و انه حسن ولكن نحن نفتى بجواب الكتاب اتباعا لاشيا خساكا في العمادي اه

فهما فيؤمر الفاصب عفريفهما كما اذا اشمغل ظفر غيره بطممام و معنى قوله عليمه السلام • ايس لعرق ظلم حق • اى ليس لذي مرق ظلم و هو الذي يغرس في الارض غصبًا و وصف العرق بالظلم والمراد صاحبه و في بعض الروايات • ايس لرق ظلم و على الانسافة الم العرق (قوله فان كان الارض تنفس مغلم ذلك فللماك ان يضمن له قيمة البناء والغرس مفلوط و يحكون المقلوع له) لاز فيه نظرا لهما ودفع الضرر عنهما ويضمن قيمته مقلوعا لانهما الحمالة التي بحب فهما ردها فيقوم الارض هون الشجر والبناء و مقوم و همسا بها والكن لصاحبها ال يأمر بقلمه فيضمن فضل ماينهما واو غصب فسيلا وادخله بيثه فكبر حنى صار لامخرج الا عِدم الدار وقلع الباب فان كانت قيمة الفصيل اكثر من قيمة الداروجب عليه هدم البناء وردالفصيل وآن كانت قيمة البناء والهدم أكثر غرم قيمة الفصيل لانه يأخذحه من القيمة من غير ضرروكذا اذا اينلعت الدجاجة لؤلؤة لغيرصاحيا لم بجبرصاحيا على ذبحها لانه لم يكن ضمل حصل منه فيقال لصاحب المؤارة إن شئت فخذ الفية وإن شــثت فاصبر حتى تدرقها الدجاجة او ذبحها مالكها باختياره و روى عن محمد آنه نقسال لساحب الثؤاؤة اعط صاحب الدجاجة قيمة الدجاجة وخذ الدجاجة وفي روابة خطرا عهسا اكثرقيمة فصاحبه بالخياركذا فيالعيون ولووقع درهماولؤلؤة فيمجرة وكان لا عمرج الا بكسرها اذكان ذلك نفعل صاحب المجبرة وكان اكثرقيمة من المحبرة كسرت ولاغرم على صاحب الشيء الواقع فيهـا وان وقع بفعل صاحب الشيء اوبغير فعلى احد كسرت ايضا وعلى صاحب الشيء قيمة المحرة ان شـاء والاصر حتى تنكسر ولو ادخلت بهمة رأسها فىقدر اوبرمة ولم تخرج الا بكسرها فهو على مسئلة الفصيل ولو غصب خيطا فخاط به ثوبا فعليه قيمته ولا ينزع ومن ركب دار غيره لاطفاء حربقوقع في البلد فانهدم جدارا منها بركونه لم يضمن قيمة الجدار لان ضرر الحربق عام على المسلمين فكان لعامة المسلمين دفع ذلك عنبركما اذا حل العدو على المسلمين فدفع عنبررجل ذلك العدو بآلة غيره حتى تلفت الآلة لم يضمن من قيتها شيئا كذلك هذا ﴿ قُو لِهِ وَ مِن غَصِبِ ثُوبًا فَسَبْغُهُ احر اوسومةا فلته بسمن فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض و مثل السموبق وسلم ذلك للفاصب وان شاه اخذهما وغرم مازاد الصبغ والسمن فهما) لان فيه رعاية الحقين من الجانين والحرة لصاحب الثوب لكونه صاحب الاصل لان ماله منبوع ومال الفاصب تبع واما اذا غصب ثوبا فقصره فان لصاحبه ان يأخذه بغير شي لان النسارة ليست زيادة عين في الثوب وما استعمله فيه من الصابون وغيره ينلف ولم بني له حين وكذا اذا غسله بالصانون والماء وقيد بقوله فصبغه اذلو الفته الربح فيصبغ انسان فانصبغ به قان صاحب الثوب بؤم بتسلم قيمة الصبغ لانه لاجناية من صاحب الصبغ او يكون النوب مشتركا بينهما على قدر حقيهما وانما ذكر في النوب الفيمة وفي السويق المثل لان السوبق مثلي وقال في الاصل يضمن فيمة السوبق لانه تفاوت بالغلي فلم يبق مثليا وهذا اذا كان الصبغ يزيد في النوب في العادة كالعصفر والزعفران اما إذا كان

(فانكانت الارض تفسيملع دِّك) منها (فللمالك ال يضم له) اى الفاصب (قيمة البناء و الفرس مقلو ما فيكون ذلك مم الارض(4)اى للماكلات فيذاك نظرا ألهماو دفع الضرر مناقال في الهداية وقوله فينه مقلوط ممثاه فيمذيناه اوشجر يؤمر مقلمه لأن حقه فيه أذ لاقرارة فتقوم الارضدون الثيمر والبناء وتقوم وبها شجروناه لصاحب الارض ان يأمره مقلعه فيضمن فضل ماينهمااه (ومن غصب ثوبا فصيفه اخر) او غيره عائز د مه قيمة الثوب فلاعبر ة للالوان بل لمقيفة الزيادة والنقصال (او) غصب (سويقا) اي دفيقها (فائه) اي خلطه (بسين فصاحبه بالخيار انشاء ضمنه) ای ضمن الغاصب (فيمد ثوب ايض) لان الثوب فيي (ومثل السويق) لا نه مثل (وسلهما) اى الثوب والسويق (الفاصب و ال شاء اخذهما) المالك (وضمن) للغاصب (مازاد الصبغ والسمن فيهما) لان في ذلك رعاية للجانبين والحيرة لصاحب النوب لكونه صاحب الاصل بخلاف الساجة ينبي فسها لان النقش له بعد النقش الم الصبغ اللاشي هداه

(ومن غصب عينا ففيها) بالمجمة الى اخفاها (فضمند المالك قيمتها ملكها الناسب) لان المالك ملك البدل بحماله والمبدل قابل للنقل فيلكد الناسب للا يحتم البدلان في ملك شخص واحد (والقول في القيمة) اذا اختلفا فيها (قول المناسب) لانكاره الزيادة والقول قول المنكر (مع عينه) كاس (إلا ان يقيم المالك البينة باكثر من ذلك) لاثباته بالحجمة (فان ظهرت المين) بعد ذلك (وقيمتها اكثر ما) كان (ضمن وقد) في كان (ضمنها بقول المالك او بينة اقامها) المالك (او بنكول القاصب

عن الين فلاخيار المالك) وهي للفاصب لاندتم له الملك بسبب اتصل بهرمناء المالك حيث ادعى هذا المقدار (وانكان ضمنها بقول الغاصب مع عيشه فالمالك بالخيسار ان شساء امضى الضمان) ولا خيار للغاصب ولوقيمتـــه اقل لازومدباقراره (وان شاءً اخذ المين وردالموض) لانه لم يتم رمناه بهــذا المقدار حيث يدعى الزيادة واخذه دونهما لدمالحجة ولوظهر الممين وقيمتها مثل ماضمنه او دوندفي هذا الفصل الاخبير فكذا الجواب في ظاهر الرواية وهوالاسم خلافا لما قال الكرخي لانه لم يتم رمناه حيث لم يعط ماندعيه والخيار لفوت الرمناء هدايه (وولد) العين (المفصوبة و عاؤها) المتصل كالسمن والحسن والمتفصل كالدر (و عرة البستان المفصوب) قبل بدو الثمرة (امانة في بدالغاصب)لان الغصب

ينقصه فصاحبه بالخيار انشاء ضمنه قمية ثوبه ابيض وسلمه للغاصب وانشاء اخذه ولا شيُّ للغاسب والصفرة في الصبغ كالحرة وقيل بقوله فصبغه احر احترازا عن السواد فانفيه خلافافمند ابىحنيفة هونقصان وعندهما زيادة كالحمرة فاذاصبغه اسود كان صاحبه بالخيار عندابي حنيفة انشاء ضمنه قية ثوب اسيض وتركداء وانشاء اخذه اسودولاشئ للناصب لائد ادخل فيه نقصا وقال ابوبوسف ومجدهو كالمصفر فيعطيه مازادالصبغفيه وانشاء ضمنه قية ثوبه ابيض ومناصحابنامن قال لاخلاف بنهم في الحقيقة الاان اباحنيفة اجاب على ماشاهد في زمانه فانهم كانوا لايلبسون السوادوكان نقصا فاعندهم وهما اجابا على ما في زمانهما فانهم كانوا يلبسون السواد وكان زيادة عندهم فعلى هذا هو اختلاف عصر وزمان وان كان صاحب النوب هوالذي غصب المصفر فصبغ به ثوبه كأن الثوبله وعليه ضمان مثل المصفر أن كان يكال فثل كيله وأن كان يوزن فمثل وزنه وانكان مما لايكال ولابوزن فقيته بوماخذه وليس لصاحب العصفر انجبس الثوب لانالثوب متبوع وليس بتابع (فخو الد ومن غصب عينا فغيبها فضمنه المالك قيمها ملكها الغاسب بالقيمة والقول في القيمة قول الغاسب مع يمينه)لان المالك يدعى زيادة وهوينكر فالقول قول المنكر مع بمينه(فحو إله الاان يقيم المالك البينة باكثر من ذلك) لان البينة اولى من اليمين (فو أوقان ظهر ت الدين وقيمًا أكثر مماضمن وقد ضمنها بقول المالك اوبينة اقامها او شكول الفاصب عن اليمين فلاخيار للمالك) وهي للفاصب لانه ملكها برضي المالك حيث ادعىهذا القدار (فو ابه وانكان ضمنهابقول الغاسب معيمينه فالمالك بالخياران شاءامضي الضمان وانشاء احداله ين وردالموض) لانه لم يتم رضاه بهذا المقدار ولوظهرت المين وقيمهامثل ماضمن اودونه في هذا الفصل الآخر فكذا الجواب في ظاهر الرواية يمنى أنالمالك بالخيار لانه لم يتم رصاه حيث لم يمط مايدعيه وهذا هو الاصم خلافا لمايقوله الكرخى آنه لاخيــارله (فو له وولد المفسوبة وتمارها وثمر البستان المنصوب امانة فى د الفاصب ان هلك فلاشمان عليه الاان يتعدى فيها او يطلبها مالكها فيمنعه اياها) وقال الشانعي رجه الله زوائد الفصب مضمونة متصلة كانت او منفصلة والخلاف راجع الى اصل وهوانالفصب عندنا ازالة البد المحقة قصدا واثبات اليد المبطلة ضمنسا وعنده الفصب اثبات البد المبطلة قصدا وازالة اليد المحقة ضمنا وفائدة ذلك فيالزيادة الحادثة فيمد الفياسب وهي نوعان منفصلة كالولد والتمر ومتصلة كالسمن وكلاهما امانة فى د الفاصب عنمدنا وعنده كلاهما مضمون لانه وجد عنده

اثبات اليد على مال الذير على وجه يزبل يد المالك كمامر ويدالمالك ماكانت ثابتة على هذه الزيادة حتى يزيلها الغاصب (فان هلك) اى الولد وماعطف عليه (فاد ضمان عليه) اى الغاصب(الا ان يتعدى فيها) اى الزيادة بان اتلفها إواكلها اوباعها (او) ان (يطلبها) اى الزيادة (مالكها فيمنعها اياه) لانه بالمنع والتعدى صار غاسبا اثبات اليد على الولد وعندنا لم يوجد ازالة اليد المحقة ويد المالك ان لم تكن تامة على هذه الزيادة حتى يزيلها الفاصب ثم حدوث الولد على وجهين انحدث في يده بعد النصب فهوامانة الاان يتعدى فيه او عنمه منه ولافرق بين ان يغصبها حاملا اوحاثلا فيانالولد امانة لان الحل لاقيمتله والوجه الثانى انيغصبها والولد ممها فانه يضمن الولد لانه قد وقع عليه القبض الموجب للضمان (فولد ومانقصت الجارية بالولادة في ضمان الفاصب) صورته اذا حبلت عند الفاصب اوزنت بعبد الفاصب امااذا كان الحبل من الزوج اوالمولى فلاضمان عليه (فولد فان كان قيمة الولدوفاءبه جبر النقصان بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب) وقال زفر لا يجبر بالولدلان الولدملكه فلا يصلح جابرا لملكه ولنا انالولادة فوتت جزأوافادت مالافوجب ازبجبرالفائت بالفائدة كمن قطعيد المنصوبة فاخذالفاصب ارشهاوفيه وفاءوكمن قلعسنها فنبتت وانالم يكنفى الولدوفاءفانه نقوم مقاممابازائه ويغرمالغاصب فضل النقصان وكذااذامات الولدفعليه ضمان النقصان لانه لما مات صاركتلف الارش في يده ولوتلف الارش في يده كان عليه الاتبان بغيره فكذلك اذاتلف الولد ومن غصب جارية فزنابها ثمردها فعبلت وماتت في نفاسها ضمن قيتها يوم علقت وهذ اعندابي حنيفة وعندهما لاضمان عليه لان الردقد صم والهلاك بعده بسبب حدث في مد المالك وهي الولادة فلم يضمن الفاصب كما اذا حت في مد الفاصب ثم ردها فهلكت او زنت فى بدء ثم ردها فجلدت فهلكت منه ولابى حنيفة اله غصها وما انعقد فيا سبب التلف وردها وفيما ذلك فلم يوجد الرد على الوجه الذي اخذ. فلم يصم الرد (فولد ولا يضمن الغاصب منافعه ماغصبه الآن ينقص باستعماله فيغرم النقصان) صورته اذا غصب عبداخبازا فامسكه شهرا ولم يستعمل ثم رده الى المالك لايجب حليــه ضمان منافع الشهر عنــدنا و صورة اتلاف المنافع ان يستعمل العبــد اياما ثم يرده على مولاه فعندنا لايضمن قال الخجندى ولا اجرة على الفساصب في استخدامه عند الفصب ولا في سكني دارغصها وفي الكرخي اذا آجر العبدالمفصوب فالاجرة للغاصب ويتصدق بها لوغصب طعاما فاكله المالك وهو يعرفه اولا يعرفه او اطمه اياه الغاصب وهو لايعرفه أو كان ثوبا فالبسمه اياه وهو لايعرفه فقد نبرئ منه الناصب لانه قدسير له بالاكل واللبس فلوضمن الغاصب لسلم له العوض والمعوض وهذا لايصلح وينبنى على قول ابي يوسف و عجد أنداذا غصب حنطة فطعنها و اطعمها المفصوب منه ان لا يبرأ لانه قدملكها بالطحن فبان انه اطع ملك نفســه متسبرعا نذلك وفي النزدوي الكبسير من غصب طعاما فاطعمه المالك من غير ان يعلمه ىرى منه عندنا لانه اداء حقيقة فان عين ،اله وصل اليه فجهله مد لاسطل قيضه له اى جهله بان ملكه لاسطل حكما شرعيا الا ترى ان من اشترى عبدا فقال البايم للمشترى اعتق عبدى هذا واشار الى المبيع فاعتق المشترى ولم يعلم انه عبد، صم اعتماقه وبجعل قبضا ويلزم الثمن لانه اعتقق ملكه وجهله بانه ملكه لاعنسع صحة

وهو هنا لازم كا في ابن ملك(بالولادة) فهو (في ضمان الفاصب) لانه حصل في ضمانه (فان كان في قيمة الولدوفاء مد)اى بالنقصان (جبر النقصان بالولد وسقط ضمائد عن الغاصب) لان سبب الزيادة والنقصان واحد وهو الولادة وان لم يكن فيه وفاءسقط بحسابه واوماتت و با لو إد و فاء كني هو العجيم اختيار (ولايضمن الغاصب منافع ماغصبه) من ركوب الدابة وسكني الدار وخدمة العيد لانها حصلت على ملك الفاصب لحدوثها في مده والانسان لايضمن ماحدث في ملكه سواء استوفاها اوعطلها وهذا فيما عداثلاثة مواضع فيجب فيها اجر المشل على اختيار المتأخرين و عليه الفتوى و هي ان ان يكون وقفااو ليتيم او معدا للاستغلال بإن مناه او اشتراه لذلك الا اذا سكن المعد للاستغلال متأويل الك كسكني أحد الشريكين او عقد كسكني المرتهن (الاانينقض) المغصوب (باستعماله) ای الفاسب

ماوجد منه كذا هذا وقلرالشافعي لايبرأ لانه ليسباداء مأمور بهلانه غروروالشرع لم يأمر بالغرور فبطل الاداء نفيا للغرور (قوله و اذا استهاك المسلم خر الذى اوخنزير. ضمن قبتهما) لان الخر معهم كالخل لنا والخنزير في حقهم كالشــاة لنا ونحن امرنا ان نتركهم وما يندينون والسيف موضوع فتعذر الالزام الا أنه يجب قيمة الخر وانكان مثليا لان المسلم بمنوع من تمليكه وتملكه بخلاف ما اذا اتلفه ذمى لذى فانه يجب مثله لان الذي غير بمنوع من تمليكه وتملكه (فو إ و وان استهلكهما مسلم لمسلم لم يضمن) وكذا اذا استهلكهما ذي لمسلم لاضمان عليــه ايضا ولوغصب مسلم خرا لمسلم تتحللت عنده اوخللها الغاصب كان للمغصوب منه ان يستردها فان هلكت عند الغاسب بعد مامارت خلا فلاضمان عليه لان الغصب لم يوجب عليه الضمان فلا يجب عليه بعد ذلك وان استهلكها الناصب ضمن مثلها خلالان الاستهلاك سبب آخر وهو يوجب الضمان وان غصب جلد ميتة فدبغه بماله قيمة واستهلكه لايضمنه عند ابى حنيفة لأن التقويم أنما حصل بفعله وعندهما يضمن الجلد مدبوغا ويعطيه مازاد الدباغ فيسه و ان هلك لاضمان عليسه اجاعا لان الدباغ ليس باتلاف والنعسب المتقدم لايتملق به ضمان لان الجلد لاقية له واما اذا دبغه عالاقية له فهلك بعدالدباغ لاضمان عليه لان الدباع ليس باستهلاك وان استهلكه ضمن اجاعا لان الجلدصار مالا وهو على ملك صاحبه فاذا اتلفه الغاصب ضمنه بالاتلاف هذاكله في حالة هلاك الجلد اما حال وجوده فنقول اذا غصب جلد ميتة فديغه عا لاقيته له فلصاحبه ان يأخذه منه بنير شي لانه استمال مالا على حكم ملكه من غير زيادة لانه انما استمال بالشمس والتراب وان دبغه عاله قيمة فلصاحبه ان يأخذه ويغرم مازاد الدباغ فيه لان الجلد صار مالا عال الفياصب وصورة ذلك أن ينظر الى قيمته ذكيا غير مدبوغ والى قيمته مدبوغا فيضمن فضل مابينهما وللغاصب ان يحبسمه حتى يستوفى حقه وهذاكله اذا اخذ جلد الميتة من منزل صاحبها اما اذا القاها المالك في الطريق فاخذه انسان فدبغه فقد قيل لاسبيلله عليه لان القاء الميتة في الطريق اباحة لاخذها فلم يُبتله الرجوع وقيل له ان يرجع ﴿ مسائل ﴾ قال في الهذاية ومن عصب الفا فاشترى بهاجارية فباعها بالفين ثم استرى بالالفين جارية فباعها بثلاثة آلاف فانه ينصدق بحبيع الربح وهذا عندهما خلافا لابى يوسف وكذا المودع على هذا ومن كسر لمسلم بربطا او طبلا او منهارا او دفا فهو صامن و بيع هذه الاشياء جائز وهذا عند ابي حنيفة وعندهما لايضمن ولايجوز بيعها لان هذه الاشياء اعدت للمعصية فبطل تقوعها كالحر ولابي حنيفة انها اموال لانها تصلح لما يحل من وجوه الانتفاع وأن صلحت لما لايحل فصار كالامة المغنية و بجب قيمة هذه الاشياء غير صالحة للهو ومن غصب ام ولد او مدبرة فاتت في يده ضمن قيمة المدبرة ولم يضمن قيمة ام الولد عنــد ابي حنيفة وعنسدهما يضمن قيمتهما جيما لان مالية المدبرة متقومة بالاتفاق بدليل أنها

(واذا استهلك المسْلِمُجُر الذي او حنزىر. ضمين قيمتهما) لابمامال في حقه اذا الخرعند اهل الذمة كالحل عندنا والخنزير عندهم كالشاة عندناونحن امرنا بتركهم ومايدينون ولهذا اقروا على سمهاالا انه بجب قيمة الخروان كان من ذوات الامثال لان المسلم ممنوع من تعلكه (وان استهلکهما) ای الخر والخنزيروهما (مسلم لمسلم) بإن اسلم وهما في يد. (لم يضمن) المستهلك سواء كان مسلما اوذميا لانهما ليسا عال في حقه وهو مأمور باثلافهما وتمنسوع عن عليكهماو تحب في كسر الممارف قيميا لفير لهوكا في المختسار

نسج فغرماه و فورثة و ام الولد في معناهـا لان الشابت لها حق الحرية كالمدرة ولابي حنيفة أن المولى لا علك منها الا المنسافع لا غير بدلالة أنهسا لا تسسمي بعد موته بحال و الها حرة من جميع المال والنسافع اذا تلفت لا قيمسة لهما ولو غصب صببا قرض قمات في يده فنسد ابي حنيفة لاضمان عليه و ان لم عرض ولم عت و لحكن عفره سبع فقتله او نهشته حبة قمات فعلى عافلة الغاصب الدبة و أن قتله رجل في الغاصب خطأً قان للاولياء أن يتبعوا أيهما شاؤا بالدية قان اتبعوا الغاصب رجع على الفـاتل و أن أتبعوا الفـاتل لم يرجع على الفـاصب وكل هذا الضمان على العباقلة و أن قتبله عدا كان أوليباؤه بالخيبار أن شباؤا فتلوا الفاتل و رئ الغاصب و أن شاؤا أبعوا الغاصب بالديد على عافسة الغاصب في مال القياتل ولو أن الصبي هو الذي قتيل رجلا في بد الفاصب فردة على ابيه فضمن عاقلة الصبي الدية لم بكن لهم ال برجموا على الفاصب بشي لان الصي لايضمن بالبـد فلا يضمن جنــابته و انمــا يضمن الغاصــب الجنــابـة عليه ولو قنـــل الصبي نفسه او طرح نفسه من دابة لاضما على الفاصب لانه هو الجاني على نفسه قال ابو بوسف قان اصابته صاعفة ضمن الغاصب و ان فقم رجل باب قفص فطار منه طبائر لم يضمن الا اذا نفره وكذا اذا فتح بابدار فهرب منه العبد اوحل قيد العبد فهرب لايضمن الا ان يكون العيد مجنونا و عن محمد في دابة مربوطة في مربض فنحها رجل اوكانت في بيت فغنم الباب فذهبت الدابة قال هو ضامن فان حل رباطها رجل وفتح الباب آخر فالضمان على فاتح الباب و قال في العبد اذا حل فيسده او فنح الباب عليه فهرب لا يضمن لان له اختيارا في نفسه الا ان بكون مجنونا وقال ابو حنيفة لاضمان في جميع ذاك و قال الشـافعي ان طار الطائر من فوره ضمن وان طار بعد مهلة لا يضمن وان حل رباط الرزق فان كان السمن الذي فيمه ذائبًا ضمن وان كان عامدًا فذاب بالشمس لم يضمن لا نه سال نعمل الشمس لا نعمله قال في الواقعات اذا استملك الرجل ثوبا فجاء اليه بقيمته ففسال لا آخذها ولا اجعلك في حل برفع الامر الى الحاكم حتى بجبره على القبول لان في ذلك حق المستملك وهو براءة ذه: و ان لم رفعه الى الحاكم ولكن وضعه في حجر صاحبه رى و ان وضعه بين بده لايبرآ مخلاف الوديعة فانه ببرأ اذا و ضعها بين بدى صاحمًا وكذلك عين المفصَّوب ببرأ بوضمه بين يديه والفرق ان الواجب في قبض الدين حقيقة القبض ليتحقق المساوضة و في الوديمة و الغصب يُتَّمَقَقُ الرَّدُ بِالْتَخْلِيةُ لَمَدُمُ الْمُعَاوِضَةُ • طَابَةُ الْعَلِمُ اذَا كَانُوا في مجلس ومعهم محماير فكتب واحد منهم من محرة غيره بفير اذنه لابأس له لانه مأذون فيسه دلالة الا اذا علم انه لا رضى ﴿ مسئلة ﴾ روى على بن الجمد قال سمعت على بن عاصم قال سأات اباحنیفة عن درهم لرجل و درهمین لآخر اختلطوا فضاع درهمان و بق درهم من الثلاثة لابعرف من أمها هو فقال الدرهم الباقي مينهما اثلاثًا فلقيت أن شرمة فسأ لنه عنها أسألت عنها احدا قلت نع سأات اباحنيفة ففسال انه قال لك الدرهم

الباقى بينهما اثلاثا قلت نع قال اخطأ أبو حنيفة لانا نقول درهم من الدرهمين الضائمين لصاحب الدرهمين بلا شك والدرهم الثانى من الضائمين بحتمل أنه الثانى من الدرهمين ويحتمل أنه الدرهم الواحد فالدرهم الباقى بينهما نصفان فاستحسنت جوابه جدا وعدت الى ابى حنيفة وقلت له خولفت فى المسئلة فقال القيك ابن شبرمة وقال لك كذا وكذا وذكر جوابه بعينه قلت نع قال أن الثلاثة لما اختلطت صارت شركة بينهما محيث لا تميز فلصاحب الدرهمين ثلثا كل درهم ولمساحب الدرهم ثلث كل درهم ولمساحب الدرهم ثلث كل درهم فاى درهم ذهب خصته فالدرهم الباقى بينهما اثلاثا والله سجانه وتعالى أعلم

الروية المورية

هي مشتقة من الودع وهو الترك قال الشاعر هسئل اميري ما الذي غيره عن وصالى اليوم حتى ودعه اى تركه ، وفي الشرع عبارة عن ترك الاعيان معمن هواهل التصرف فيالحفظ مع نقائها على حكم ملك المالك والفرق بين الوديعة والامانة أن الوديعةهمي الاستمفاظ قصدًا والامانة هي الشيُّ الذي وقع في يده من غير قصد بأن القت الريح ثوبا في جره والحكم في الوديدة اله يبرأ من الضمان اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لايبرأ الا بالاداء الى صاحبا (فو له رجه الله الوديمة امانة في يد المودع فاذا هلك لم يضمنها) لان بالناس حاجة اليها فلو كانت مضمونة امتنع الناس من قبولها فتتعطل مصالحهم (قوله وللودع ان محفظها بنفسه وبمن في عاله) لانه لا تمكن من الحفظ الالم ولانه لابجد بدأ من دفعها الهرلانه لاعكنه ملازمة بيته ولا استعماب الوديمة في خروجه والذي في عياله هو الذي يسكن معه وتجري عليه نفقته من امرأته وولده واجیره وعبده وفیالفتاوی هو من یساکنه سواءکان فینفقته لولا ویشترط فىالاجير ان يكون اجيرا مشاهدة وطعامه وكسوته علىالمستأجر فاما اذاكان اجيرا مياومة ويعطيه نفقته دراهم فليس هو في عياله فيضمن بالدفع اليه اذا هلكت في يده وان دفعها الىشريكه شركة عنان او مفاومنة او الى عبدله مأذون فضاعت لم يضمن لان هؤ لاء يحفظون امواله فيــدهم كيده (فخو له فان حفظها بغيرهم او او دعهــا ضمن) لانه رضي سده لابيد غيره والايدي يختلف في الامانة ولان الشيء لايضمن مثله كالوكيل لايوكل غيره والوضع فيحرزغيره ايداع الا اذا استأجرالحرز فيكون افظا بحرز نفسه ، وقوله «حفظها بغيرهم» يعنى باجرة ، وقوله «اواودعها» يعنى بغير اجرة فان أو دعها فضاعت في بد الثاني في الضمان على الاول وليس لصاحبها أن يضمن الثاني عندابى حنيفة وعندهما هو بالحاران شاء ضمن الاول وانشاء ضمن الثاني فانضمن الاول لايرجع على الثانى لانه ملكه بالضمان وظهر آنه اودع ملك نفسه وان ضمن الثانى رجع علىالاول لانه عامل له فيرجع عليه بما لحقه من المهدة الهما أن المالك لم يرض بامانة

مناسبتهاللغصب أنها تنقلب اليهعند المخالفة والتمدى وهي لنسة النزك وشرعا تسليط الغير على حفظ ماله وهى اسمايضا لما يحفظه المودع كاعبر بذلك المصنف ىقولە (الودىسة) فعيلة عمني مفعولة ساء النقل الى الاسمة كا في ساية ابن الاسير (امانة في مدالمودع) بالقم (اذا هلكت) من غيرتمد (لم يضمنها)لان بالناس حاحة الى الاستنداع فلو ضمناه يمتنع الناس من قبول الودايع فتتعطل مصالحهم هدايه (والمودع ان محفظها) اي الوديسة (سفسه ومن في عياله) لانالظاهرانه يلتزمحفظ مال غيره على الوجه الذي محفظ به مال نفسه ولانه لايجد بدا من الدفع الى عياله لاندلاعكنه ملازمة ببته ولااستعمابالوديمة في خروجه والذي في عياله هوالذي بسكن معه وتجرى عليمه نفقته من امرأته وولدهواجيره وعبدهوفي الفتاوي هو من يساكنه سسواءكان في نفقته اولا جوهره (فان حفظهـا بنیرهم) ای غیر من فی عياله (اواودعها) غيرهم (ضمن) لانالمالكرضي

بيد. لابيد غير. والايدى تختلف في الامانة ولان الشيُّ لا يتضمن مثله كا اوكيل لايوكل غير.

فيسلها الى جار ماويكون) المودع (في سفينة) و هاچت الرع و صار محيث (نخساف الغرق فيلقيها الىسفينة اخرى) لانه تمين طريقها للحفظ في هذه الخالة فيرتضيه اللالك ولا يعسدق على ذلك الأبينة لأنه بدعى ضرورة مسقطة للضمان بمدتحقق السبب فصار كااو ادعى الادن في الايداع هدايد قال في المنتق هـ ذا اذا لم يكن الحريق عامامشهورا عند الناس حتى لوكان مشهورا لابحتام الىالبينة اه (وان خلطها المودع عالدحتی) مارت عیث (لا بخيز ضينها) ولاسبيل المودع عليهاعندا بيحنيفة لاستلاكها منكل وحه لتمذر الوصول الى عن حقه وقالا اذا خلطها عجنسها شركه ان شاءلانه وان لم عكنه الومسول الى عين حقه صورة عكنه معنى بالقسمة فكان اسبلاكا من وجه دون وجه فيللل الهما شاء هدامه قال فى التجميم واختار قول الامام المحبوبى والنســنى وابوالفضل الموصلي وصدر

الشريعة

غيره فيكون متمديا بالتسايم والثاني متمديا بالقبض فتخير بينهما ولابى حنيفة ان قبض الثاني قيض للاول واذا تعلق الضمان على الاول سهذا القيض لم بحب به ضمان على الثاني لان قبض الواحد لايوجب الضمان على أثنين وان استهلكها الثاني ضمن أجاءا ويكون صاحبها بالخيار انشاء ضمن الاول اوالثاني فان ضمن الاول رجع علىالثاني وانضمن الثانى لا يرجع علىالاول واجموا ان مودع الغاصب يضمن اذا هَلَكَتُ الوديسة في بدء لان هناك قبضان مضمونان والمنصوب منه بالخيان ان شاء ضمن الغاصب ولايرجع على المودع وانشاء ضمن المودع ويرجع على الغاصب وكذا اذا غصب من الغاصب غاصب آخرفهلكت عند الثانى فالمالك بالخيار أن شاء ضمن الاول وهو يرجع على الثانى وانشاه ضمن الثاني وهو لايرجع علىالاول وانما يستقر حاصل الضمان علىالثاني وكذا اذا وهب المودع الوديمة أو أعارها فهلكت عند الثاني لان هناك قبضان لان الموهوبله والمستمير يقبضان لانفسهما فهو مخالف للقبض الاول فيكون المالك بالخيار في تضمين المهما شاء ومن اودع صبيا وديعة فهلكت في يده لاضمان عليه بالاجاع فان استهلكها ان كان مأذونا له في التجارة ضمنها اجاعا وان كان محجورا عليه ان قبضها باذن وليه ضمن ايضا أجاعا وان قبضها بغير اذن وليه لاضمان عليه عنـــدهما لا في الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف يضمن في الحسال وان او دعمه عبدا فقتله ضمن اجماعا والفرق ان الصبي من عادته تضييع الاموال فاذا سلم اليه مع علمه بهمذه العمادة مكانه رضى باتلافه فلم يكن له تضمينه وليس كذلك القتــل لانه ليس من عادة الصيان فيضمن ويكون قيمت على عاقلته وان جني عليه فيما دون النفس كان ارشــه في مال العسبي و ان او دع عنــد عبد وديمــة فهلكت عنــد. لاضمان عليه وان استهلكها انكان مأذونا اومحجورا قبضها باذن مولا. ضمنها اجاعا وتكون دينا عليه الى بعد العتمق و ان كان محجورا او قبضها بنير اذن مولاء لم يضمنها في الحال ويضمنها بعد العتق اذاكان بالغا عاقلا عندهما وقال أبو يوسف يضمنها فىالحال وساع فيها (قوله الا ان يقع في داره حريق فيسلما الى جاره او يكون في سفينة فخاف الغرق فينقلها الىسفينة آخرى لم يضمن) لان ذلك يسين طريقا للسفظ في هذه الحالة ويرتضيه المالك ولايصدق على ذلك الإبينة لانهيدعي ضرورة مسقطة للضمان فصار كااذا ادعى الاذن فىالايداع قال الحلواني اذاوقع فىدار. حريق فانامكنه ان يدفعها الىبيض عياله فدفعها الىاجنبي ضمن وشرط الامام خواهر زاده فىالحريق الغالب ان يحيط بالوديمة فان لم يكن بهذه الصفة ضمن كذا في المستصنى (فوله فان خلطهما المودع عاله حتى صار لا تتميز ضمنها) لانه استهلاك ثم لاسبيل للمودع عليها عند ابى حنيفة وعندهما اذاخلطها بجنسها شركة انشاء مثل ان يخلط الدراهم البيض باليض اوالسود بالسود اوالحنطة بالحنطة اوالشمير بالشمير لعما أندلا عكنه الوصول الىغيرحقه صورة و امكند معنى بالقسمة فكان استملاك من وجه دون وجه فيل الى أيهما شاء

(فان طلباصاحبا) بنفسه اووكيله (فحبسها عدهوهو يقدرعلى تسليمها) ثم هلكت (ضمنها) لتعديه بالمنع فيصيرغاصباقيد بكونه قادرا على تسليمها لانه او حبسها عجزا او خوفا على نفسه اوماله لم يضمن وفى القهستانى عن المحيط لوطلبها فقال لم اقدر ان احضرها تلك الساعة : ﴿ 259 ﴾ فتركهافهلكت لم يضمن لانه بالترك صار مودعا ابتداء ولوطلبها فقال

اطلبا غدا فلماكان القد قال هلکت لم یضمن ولو قال له في السرمن اخبرك بعلامة كذا فادفعها البه ثمجاءرجل بتلك العلامة ولم بدفعها اليهحتي هلكت لم يضمن اه (وان اختلطت) الوديعة (عاله من غير فعله) كان انشق الظرفان وانسب اجدهماعل الآخر (فهو) اى المودع (شريك لصاحها) اتفاقا لاختلا طهما منغير جناية (وان انفق المودع بعضها) اي الوديمة (ثمردمثله)اى مثل ماانفقه (فغلطه)اي المر دود (بالبا قي) ثم هلکت (ضمن الجيم)اي جيع الوديعة من الذي كان يق مها والذي رده الها عومناعا انفقه لخلطه الوديمة عاله فسكون استهلاكا على الوجه الذي تقدم (واذا تعدى المودع في الوديعــة بان كانت دابة فركها أوثوبافليسه اوعيدا فاستخدمه اواودعها عند غيره) عن ليس في عياله (ثم ازال التعدى وردها الى مده زال الضمان)

وله أنه استهلاك من كل وجه لانه يتعذر الوصول الي غير حقه ولوابرأ الخالط لاسبيل له على المخلوط عند الى حنيفة لأنه لاحق له الافيالدين وقد سقط وعندهما بالابراء سقط خيرة الضمان فتمين الشركة في المخلوط وخلط الحل بالزيت وكل ماثم بغير جنسه توجب انقطاع حق المالك الى الضمان بالاجاع وكذا خلط الحنطة بالشعير في الصميم لان احدهما لايخلوا من حبات الآخر فيتعذر التميز والقسمة ولواخلط المائم بجنسه سنقطم حتى المالك الى الضمان عندا لى حنيفة وعند ألى يوسف بجعل الاقل سعاللاكثر وعند مجمد شركة بكل حالوقد قالوا لايسع الخالط اكله حتى يؤدى مثله الىصاحبه اماعند الىحنىفة فلانه ملكه منوجه مخطور واماعندهما فلان المين باقية على ملك صاحبًا (قوله فانطلبها صاحبًا فعبسها عنه وهويقدر على تسليمها ضمن) لانه اذا طلبها فقد عزله عن الحفظ فاذا استهلكها بعد ذلك كان غاصبا مانعاله فيضمها لكونه متمديا بالمنع وامااذا لمريقدر على تسليمها بازيكون فىمومنع ناءاى بعيد لايقدر فى الحبال على ردها لايضمنها لانه غير قادر على الرد (فو إله وان اختلطت بماله من غيرفعله فهو شريك لصــاحيماً) كااذا انشق الكيسان فاختلط لعدم الصنع فيشتر كان فيه وهذا . بالاتفاق (فو له فانانفق المودع بعضها ثمرد مثله فخلطه بالباقي ضمن الجميع) لانه حِمل متلفالها بإنفاق بعضها وخلط باقهها عمله لان المثل الذي دفعه هوماله والخلط يمعني الاستملاك وأناخذ بعضها لنفقته ثميداله فرده ووضعه فيموضعه فضاع لميضمن لان النية من غير ضل لا يوجب الضمان . وقوله « فخلطه بالباقي » اعاذ كر الخلط احترازا عا اذا هلك الباقي قبل الخلط فانه يهلك امانة إمااذا خلطه بالباقي مسار متمدياكذا في اليناسيع (قوله واذاتمدي المودع في الوديمة بان كانت دابة فركبا اوثوبا فلبسه اوعبدا فاستخدمه اواودعها عند غيره ثمازال التعدى وردها الى يده زال الشمان) وقال الشافي لايبرأ لان عقدالوديمة ارتفع حين سار منامنا فلايبرأ الابالرد على المالك ولنا انامره بالحفظ عام في سائر الاوقات والامر لاسطل بالتعدى بدلالة ان من وكل رجلا ببيع عيده فشجه الوكيل شجة اوضربه ضربة ثمهاعه صح بيعه بالاس التقدم وهذا اذاكان الركوب والاستمدام واللبس لم ينقصها امااذا نقصها ضمنها واماالمستمير اذا تمدى لا يبرأ من الضمان الا بالرد على المالك (فو له وان طلبها صاحبًا فجعده اياها ضمنها) لأنه لماطاليه بالرد فقد عزله عن الحفظ فمند ذلك هو بالامساك غاصب مانم فيضمن وفيه اشبارة الى أنه لوجعدها عند غير المالك لم يضمن وانجعدها بحضرة المودع اوبحضرة وكيله ضمنها وانجعدها عند غيرهما لم يضمن عندابي يوسف وقال زفر يضمن قال فىاليساسيع وبقول ابىيوسف نأخذ لان الانسمان قد بخنى وديسته

و وال سببه وهوالتمدى وبقاء الاس (٥٧) (ل) (جوهرة) بالحفظ فكانت بده كيد المالك حكمالانه عامل له بالحفظ فبازالة الم المناسب المن

الحفظ فيرق بعده بالامساك فاصبا فيضمن (فان عاد) بعد جمعوده (الى الاعتراف) بها (لم يبرأ من الضمان) لارتماع المقدلان المطالبة بالرد رفع من جهة المالية بالرد رفع من جهة المودع فتم رفع المقد منهما واذا ارتمع لا يعود الابالتجديد فلم يوجد الرد الى نائبه عملاف المطالفة ثم المود الى الوقاق لبقاء الامر فكان الرد الى نائبه كما فى الهدايه (و للمودع ان يسافر بالوديسة و ان كان لها حل الم قتل (ومؤنة) اى اجرة عند ابى حنيفة ﴿ ١٥٥ ﴾ لاطلاق الأمر و قالا ليس له ذلك اذا كان المحادم مؤنة لان الماك المسلمة المحادم مؤنة لان الماك المحادم مؤنة لان الماك المسلمة المحادم مؤنة لان الماك المسلمة المحادم مؤنة لان الماك المسلمة المحادم مؤنة لان الماك الماك المحادم مؤنة لان الماك المحادم مؤنة لان الماك المحادم مؤنة لالمحادم المحادم مؤنة لان الماك المحادم مؤنة لان الموادم المحادم مؤنة لان الماك المحادم مؤنة لان المراك المحادم مؤنة لان الماك المحادم مؤنة لان المحادم مؤنة لان الماك المحادم مؤنة لان الماك المحادم مؤنة لان الماك المحادم مؤنة لان الماك المحادم مؤنة لالمحادم المحادم المحادم مؤنة لان الماك المحادم الم

بسوده في هذا الموضع من إب الحفظ لان فيه قطع طمع الطامعين (فقو له كان عاد الى الاعتراف لم يهرأ من الضحان) لا نه لما جمدها حكم فيا بالملك لثبوت بده عليها لان كل من في بده شيء فالظاهر اله له فاذا اعترف به لغيره بعد هلاكه لزمه ضحانه وان طلب الوديعة صاحبا فقال المودع قت فنسيتها فضاعت ضمن وان قال سقطت منى لا يضمن وان قال اسقطت منى لا يضمن وان قال اسقطتها ضمن (فقو له و للمودع ان بسافر بالوديعة وان كان الها حل ومؤنة عند ابى حنيقة) هذا اذا كان العلم بق الما أذا كان عنوفا بضمن اجاما وكذا اذا كان العلم بق أمنا و نهاه صاحبها من السفر بها فسافر بها بضمن لان النفييد مفيد لان الحفظ في المصر المناخ الا ان بضطر الى ذلك بان قصد السلطان اخذها وقال او يوسف و محد اذا كان لها المناخ الا بيسافر بها فان سافر بها ضمن لا نه يلزم المالك اجرة النفل من بلد الى بلا والطريق آمنا و لهذا علك الاب والوصى في مال الصبي ولان الانسان لا يلتزم الوديعة البرك اشغاله والسفر من اشفاله فلا تمنعه الوديعة من ذلك قال صاحب النظومة

لا يضمن المودع بالمسافره • عند انعدام النهى في المخاطره و بمعلان هذه مضمونه • في كل ما لحمله مؤنه

قيد بانسدام النهى والمضاطرة لانه اذا نهاه نمنرج بهما يضمن اجماعاً وكذا اذا كان الطريق مخوفاً واما اذا لم يكن لهما حمل ولا مؤنة لا يضمن بالمسافرة اجماعاً والذي له حل و مؤنة هو ما كان محتاج في حمله الى ظهر او اجرة جمال (قوله واذا اودع رجلان عند رجل ودبعة ثم حضر احدهما يطب نصيبه منها لم يدفع البه شيء منها حتى محضر الآخر جند ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومجد يدفع البه نسيبه) والحلاف في المكيل والموزون لهما انه طالبه يدفع نصيبه فيؤهم بالدفع البسه كافي الدين المشرك ولا نه يطالبه بشلم ماملم اليه وهوالنصف ولابي حنيفة انه بطالبه بدفع نصيب الفائب لا نه يطالبه بالمفرز وحقه في المشاع والمغرز المعين بشغل على الحقين ولا يمز حقه الا بالقسمة و ليس المودع ولاية القسمة محلاف الدين المشرك لا نه يطالبه بتسلم حقه الله بلان الديون تقضى بامثالها (قوله و ان اودع رجل عند رجلين شيئا عما يقسم لم يجز ان يدفعه احدهما الى الآخر و لكنهما يقتسمانه و محفظ كل واحد منهما نصفه وان كان عا لا يقسم جاز ان يحفظه احدهما باذن صاحبه) وهذا قول ابى حنيفة

شيئاً نما بتسم) مثلياً كان أو قبياً (لم يجز أن يدفعه اخدهما الى الآخر) لأن المالك لم يرض (وعندهما) بمغلط أحدهما لتكله (ولكنهما يقتسمانه فيحفظ كل وأحد منهما قصفه) لانه لما أودههما مع عمله أنعما لا يقدران على ترك أعالهما و أجماعهما أبدا في مكان وأحد للحفظ كان راضيا بقسمتهما وحفظ كل وأحد للنصف دلالة والنساب والنمس (وأن حكان عما لا يقسم جاز أن يحفظ أحدهما باذن الآخر) لان الممالك

له حل و مؤنة لأن الماك تازمه مؤنة الرد في ذاك فالظماهر أله لا يرضي به فتقيد و للماهر الهداية ترجيم قوللما شأخير دليلها (والااودعرجلان عند رجل) وديمة من دُوات الامثال (ثم حضر احدهما) دون ساحیه (فطلب نصيبه منها لم ندفع اليه) اي الى الحامشر (شيم) منها (سني تحضر) مساحبه (الآخر عنسد الى حنيفة) لائه بطالبه عفرز وحقه ق مشام ولانفرز الابالقيمة وليس المودع ولانها (و قالا دنم البه نسبيه) لانه بطالبه دفع نصيبه الذي سلد اليد قال في التعييم واعتده تول الأمام الميوي والنسق والوالغضل الموصل و سدر الشريعة اه قيدنا بذوات الاشال لانهما لوكانت من الغيبات لا دفع الد انساة على العيم كا في الهداية والفيض (وان اودع رجل هند رجلين

زوجتك فسلمها) المودع (اليها) اى الى زوجته وهلكت (لم يضمن) لا نه لابحد بدا من ذبك فانه اذا خرج كان البيت و مافيه مسلما اليهافلاعكنه اقامة العمل مع مراعاة هذا الشرطوان كان مفيدالكن فشرح الاسبيمابي وهذا اذا كان لا بحد بدا مزدك لان الشرط وان كان مفيدا لكن العمل به غير بمكن امااذا كان بجديدا منه بلزمه مراعاة شرطه مقدر الامكان لتمكنه منحفظها على الوجه المأموريه فاذا خالف ضمز اه و لخصا (و ان قالله احفظهافي هذا البيت) لبيت معين من الدار (فحفظها في بيت آخر من) تلك (الدار) و هلكت (لم يضمن) لان الشرط غير مفيد فان البيتين في دار واحدة لا غناوتان في الحرز (وان حفظها في) بیت من (دار اخری ضمن) لان الدارين منفاو مان في الحرز فكان مغيدا فيصيح التقييدو لوكان التفاوت بين البيتين ظاهرا بال كانت الدار الى فها البيتان عظيمة و قبیت الذی نها. من المفظ فيه مورة ظاهرة صبح الفرط مدايد

ومندهما لاحدهما ان محفظ بائن الآخر في الوجهين جيعا لانه رضي بامانهما فكان لكل واحد منهما ان يسلم الى الآخركا في مالا يقسم ولابي حنيفة أنه رضي مجفظهما ولم يرض محفظ احدهما فوقع التسليم الى الآخر بغير رضى المالك فيضمن الدافع ولايضين القابض لان موضع المودع هنده لا يضمن (قوله واذا قال صاحب الوديمة لا تسلمها الى زوجتك فسلمها الميالم يصمن) لانه لابد من التسليم الميا فنهيه لابؤثر كما اذا قال لاتعفظها بنفسك ولافي صندوقك وهذا اذا لم يكنه امرأة سوى التي نهاه عن الدفع اليا والوديعة عا نحفظ على الدى النساء كذا في الستصني (قولد و أن قاله احفظها فهذا البيت غفظها في بيت آخر من تلك الدَّار لم يضمن) لان البيتين في دار واحدة لاخفاوتان في الجواز و هذا اذا لم يكن البيت الذي حفظها فيه انفس حرزا من البيت الذي امر بالحفظ فيه اما اذا كان البيت الثاني احرز ضمن كذا في البنساسيم (قوله وان حفظها فيدار اخرى ضن) لان حكم الدارين مختلف في الحرز والحفظواما اذا تساويا في الحرز اوكانت الثانية احرز لا يضمن ﴿ مسائل ﴾ المودع اذا وضع الوديمة فيالدار فغرج والباب مفتوح فجاء سارق فاخذها ان لم يكن فيالدار احد ضمن لان هذا تضييع الدابة الوديعة اذا اصابها مرض او جرح قام الودع انسانا يعالجها فعطبت فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن المودع او المسالج فان ضمن المودع لايرجع على احد وان ضمن المعالج ان علم انها ليست لا لا رجم عليه وان لمبيلم انها لغيره او ظهالارجع عليه المودع اذا خاف على الوديمة الفساد ان كان في بلد قاض دفع أمرها اليه واستأذنه في بِمها وان لم يكن في البلد قاض باعها وضمن ثمنها لصاحبها وعلى هذا الفطة • رجل غاب عن منزله و رك امرأته فيه وفيه وديعة فلا رجع لمبحد الوديعة الكانت امرأته امينة لم يضمن وان كانت غير امينة ضمن قال في الواقعـات سوقى قام من حاوته الى الصلاة وفيه ودايع للناس فضياعت لاضمان عليه لانه غير مضيع لمنا في عانوته لان جيرانه يحفظونه • رجل دفع الى آخر شيئا لينزه في حرس ان كان دراهم ليسله ان عبس منها شيئا لنفسه ولاله ان هضه الم غيره لينثره ولونثر خسه ليس له ان بلنقط منه وال كان سكراله ال دفع اليغيره لينثره وله ال يلتقط منه وليس له ال محبس منه شيئا لنفسه كذا في الواقعات * رجل اودع رجلا زنبيلا فيه آلات النجارين ثم جاء يسترده وادعى أن فيه قدوما فذهبت منه و قال المودع قبضت منك الزنبيل ولا ادرى مافيه لاضال عليه و هل بحب عليه اليمين قالوا لابحب عليه لا نه لم يدع عليه صنيما وكذا اذا اودع دراهم في كيس ولم يزنها على المودع ثم ادمى انها كانت اكثر من ذاك فلا يمين عليه الا ان يدعى عليه الفيل وهو النضييع او الحيانة المودع أذا قال ذهبت الوديمة من منزلي ولم يذهب من مالي شيئا يقبل قوله مع يمينه خلافا لماك لانه امين * غربب مات في دار رجل وليسله وارث معروف وخلف شيئا يسيرا يساوى خسة دراهم ونحوها وصاحب الدار فقير فله ان يأخذها لنفسمه لانه في معني اللفطة والله سمانه و تعالى اعلم

-مع كتاب المارية كا

هي مثقة من العربة وهي العطية و قبل منسوبة الىالعار لان طلبها عار وشنار فعل هذا يقال العارية بالتشديد لان ياء النسب مشددة • والعارة لغة فالعارية قال الحروى حتى ان بزتى هذه عاره ه و بيتى لا بطوف به غاره

اى لا تدور • و في الشرح عبارة من عليك المنافع بشيرعوض وسميت مأرية لتعربها من العوض و من شرطها ان تنكون العين قالمة للانتفاع بهما مع بقاء عينها حتى لا تكون عادية الدراهم والدنانير والفلوس الاقرضا والعاربة غيرلازمة حيىان فلعير الأبرجع فها متى شاء و تبطل عوت احدهما (قوله رحماقة العارية منا ثرة) اى مقيدة لملك المنف لانها نوع احسان وضل خير (قول، وهي تعليك الماضع بني جوش) و هذا قول ابى بكر الرازى وحامة اصحامنا وقال الكرخى هي اباحة المنافع علك الغير والاول اصم ووجهه ان المستمير علك ان بعير ولو كانت اباحة لم يجزله ان بعيرها كن ابيح له طمام لم يجزله ان يبحد لندوجه قول الكرخي انها لوكانت تعليكا لجازله الديوجرها كما قلنا في الاجارة لما كانت تمليكا للمنافع جاز للمتأجر ان يوجرها قلنسا امتناع اجارة المارية ليس لانه لا على المنفعة لكن المني ان المعر ملكه المنافع على وجه لا يقطع حقه عنها متى شاء فلو جازله ان يوجـد لتملق بالاجارة الاسمفساق فقطع حق المستعبر منها فلهذا المني لم بجز اجارتها (قوله وتصم يقوله احرك والحسنك هذه الارض ومُصْتَكَ هذا الشُّوبِ وحلتك على هذه الدابة أذا لم يرد به الهبة وأخدمتك هذا العبد و داری نات سکنی و داری نات عری سکنی) لما قوله • اهرتك • فهو صريح المارية و اطمئتك هذا الارض طارية ابضا لانها لا تطم ضلم انه اراد المنفعة ولهذا لو قال اطمئك هذا الطعام كان اباحة السين • وقوله • مُحْمَكُ هذا الثوب • عبارة من العارية قال عليه السلام • المُعن مردودة • ولو كانت تعتضى ملك العين لم بُحبردها • المُصدّ بكسرالم العطية يقال مُحد يمُحد و يمُحد بكسرالنون و فضما اذاعطاه شيئا كذافي العمام و وقوله و عرى ، بيان للنفعة توقيتها بعمر. لا نه جعل له سكناها مدة عره • و قوله • اذا لم يرد به الهبة • راجع الى مُعتِك وحلتك ناذا كان كذلك نَبِغِي أَنْ مُمُولَ بِهِمَا اللَّهُ أَرَادَكُلُ وَأَحَدُ مُنْهِمًا كَمَّا فِي قُولُهُ تَصَالَى ﴿ عَنُوالَ بِين نه كه و لم مثل بين ذالكمــا • و قوله • و اخدمتك هذا العبد • صريح في تمليك المناسسة لانه ذن له في استخدامه ، و قوله ، و دارى لك سكني ، اي سكناها لك (فخوله و للمير از يرجع في العبارية متى شباء) لانهبا تمليك للنبافع و هي تحدث حالا فحالا فمالم يوجد منها لم يتصل به قبض فالمتبرع ان يرحم فبه (قوله والمارية امانة أن هلكت من غر تبد لميضمن) قال عليه السملام « ليس على المستعير غر المثل ضمان ، فإن شرط فيها الضمان كانت مضمونة بالشرط لقوله عليه المسلام لصفوان بن امية احين استار منه ادرها قال له صفوان أغصبا تأخذها يا محمد فقال و بل طرية

(حائزة) لانها نوع احسان وقد استعار النبي صلى الله عليه و الم در عا من صفوان هدانه (وهي) لغة اعارة الشي كافي القاموس وشرط (عليك المنافع بغير عوض) اقاد بالتمليك لزرم الابجاب والنبول واونعلا (وتصم مقوله اعرف) لانه صريح فها(و اطعمتك هذه الارش) اي غائبا لازالار شلاتطم فينصرف الى مايؤخذ مها علىسبيل المجاز من اطلاق اسم المحل على الحال (و مفنك) اى اعطينك (هذاالتوب) اوهذا العبد (وحلاك على هذا الدابةاذا لم رده) ای مقوله اعطينك و حلنمك (الهبة) لأن المفظ صالح لقليك المين والمنفعة والمنفعة ادئي فيحمل عليا عند عدم النية (و اخدمتك هذا العبد) لانه اذن له في الاستخدام (ودارى اكسكنى)لان معناء سكناها ك (ودارى ك عرى سكني) لان اللام و ان كان المقايك لكن لما اردف بالتميز بلفظ السكني المحكم في ارادة النفعة انصرف عنه افادة الملك (والمعيران رجع في المارية ميشاه) لانهامقد تبرع (والعارية) اي حكمها انها (امانة) في بدالمستعبر (ان هلكت من غير نمد لم يضين

ولويشرط الضمان قهستاني (وليس المستعير ان يؤجر مااستعاره) ولاان برهنه لان الشي لايتضمن ما فوقه (وله ان بعيره ان كان مالا يختلف المستعلى الاندماك المنافع ومن ملك شيئا جازلهان علكه على حسب ما ملك ولذا شرط ان لا يختلف باختلاف المستعمل فلوكان يختلف في المستعمل فلوكان يختلف المستعمل فلوكان المستعمل فلوكان يختلف المستعمل فلوكان المستعمل فلوكان يختلف المستعمل فلوكان المستعمل فلوكان يختلف المستعمل فلوكان يختلف المستعمل فلوكان المستعمل فلوك

فى الهداية وهذا اذاكانت الاعارة مطلقة وهي على اربعة اوجد احدما ان تكون مطلقة فيالوقت والانتفاع وللمستعيرفيه ان ينتفع به فیای نوع شیاه وفی ای وقت شاء علا بالاطلاق والثاني ان تكون مقيدة فيهما وليس له أن مجاوز ماسماء علا بالتقب الااذا كان خلافا الى مثل ذلك اوخير منه والثالث ان تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في حق الانتفاع والرابع عكسه وليسله ان شعدی ماسماه اه (وعارية الدراهم والدنائير والمكيل و الموزون) والمدود المتقارب عنبد اطلاق (قرض) لان الاعارة عليك المنافع ولا عكن الانتفاع بها الاباستهلاك عينهافاقتضى تملك العبين ضرورة وذلك بالهبة اوالقرض والقرض ادنا هما فيثبت ولان من قضية الاعارة الانتفاع ورد المين فاقيم ردالمثل مقامه هدابه وأنما قلت عند الإطلاق لانه

مضمونة ، فاخذها بشرط الضمانُ وفي الينابيع لوقال اعربي دابتك او ثوبك فان مناع فانا منامن له فالشرط لغو ولايضمن وأما الوديمة والاجارة لايضمنان أبدا ولوشرط فيهما الضمان والما يضمنان بالتمدي كذا في الكرخي ، وقوله ممن غير تمد ، أما قال ذلك لاند اذا تمدى ضمن لان للتمدى تأثيرا بدلسل أنه لوحصل في الوديمة ضمها مَمْلِ هَذَا اذَا اسْتَمَارَ عَلَمْةَ الى موضع سماء فيجاوز بها ذلك الموضع فعطبت ضمن قيمها لان الاذن لم يتناول ذلك الموضع قصار بركو به فيه غاصبا فلوذًا ضمن قان رجم بها ألى الموضع الذي استفارها اليه فعطبت لم يبرأ من الضمان وقال زفر يبرأ اعتبارا بالوديعة أذا تعدى فيها المودع ثم أزال التعدى ولنا أنه قد لزمه الضمان بالتعدى فلا يبرأ من ذلك الا بالرد على صاحبها كالفيامب (فق له وليس المستعبر أن توجر ما استماره) فان آجر فعطب ضمن لان الاعارة دون الاحارة والثيُّ لا يتضمن مافوقه ولانمقتضي الغارية الرجوع وتعلق حق المستأجر بهايمنم ذلك فلهذا لمربحز فان آجرها ضمن حين الحمها وان شاء المعير ضمن المستأجر لانه قبضها بغيراذن المالك ثم ان ضمن المستمير لايرجع على المستأجر لانه ظهر اله آجر ملكه وان ضمن المستأجر رجع على المؤجر آذا لم يعلم انه عارية في بده دفعها لضرر الغرور بخلاف مااذا علم (قُولِه وله ان يعيره اذاكان لايختلف باختلاف المستعمل) لان العارية تمليك المنافع وإذا كانت عليكا فمن ملك شيئا جازله أن علكه على حسب ماماك وأعا شرط انلاعتلف باختلاف المستعمل دفعا لمزمد الضرر عنالمير لآنه رضىباستعماله لا باستعمال غير. وأنما مجوزله أن يعير أذا صدرت مطلقة بأن استعار دابة ولم يسمله شيئا فان له ان يحمل ويمير غيره للحمل وله ان تركب و يركب غيره لانه لما اطلق فله ان پییر حتی لو رکب بنفسه لیس له ان برکب غیر. لانه تمین رکوبه ولوارکب غيره ليسله ان مركب شفسه حتى لوفعله ضمن لانه قد تمين الاركاب فاما اذا استعار لركها هو اواستعار ثوبا للبسه هو فاركبها غيره اوالبسه غيره فتاف ضمن لانها مقيدة هنا بركوبه ولبسه وأن استمار دارا ليسكنا هو فأعارها غيره فسكنها لم يضمن لان الدور لاتختلف باختلاف المستعمل (في لم وعارية الدراهم والدنانير والمكبل والموزون قرض) لان ألاعارة تعليك المنافع وهذه الأشياء لا متفع بها الا باســـتهلاك اعيامًا وكذ المدود الذي لانتفاوت كالجوز والبيض لانه لا نتفع به الا باستهلاك عينه وأنما يكون عاريةالدراهم والدنانير قرضا اذا اطلق المارية اما اذااستمارها ليعاس بها ميزانا او يزبن بها دكانا كانت عارية لاقرمنا فان هلكت من غير تمد لاضمان عليه (فُولُه واذا استمار ارضا لببني فيها او يغرس نخلا جاز والممير ان يرجم فيها

لوعين الجهة بان استمار دراهم ليماير بها ميزانااو بزين بها دكانا لم يكن قرىناولايكون له الاالمنفمة المسماة كافى الهدايه (واذا استعار ارصا ليبنى فيها اويفرس نخلاجاز)لانهانوع منفمة كالسكنى علك بالاجارة فكذا بالاعارة (وللممير ان يرجع فيها) متى شاءلمامر انها عقد غير لازم (ويكلفه قلع البناء والغرس) لشغله ارضه فيكلفه تغريفها وهذا حيث لم يكن أقى القلع مضرة بالارض والا فيتركان بالفيمة مفلوعين لئلا تنلف ارضه ثم (فان لم يكن وقت العاربة فلاضمان عليه) اى على المعير فيما نقص البناء والقرس بالفلع لان المستعير مفتر غير مغرور ﴿ ١٥٤ ﴾ حيث أعمد اطلاق العقد من غير

ويكلف قلع البناء والغرس) لان العبارية توجب الاسترجاع فيكلف تغريفهما (قُولِهِ فَانَ لَمْ وَقَتُ الصَّارِيةِ فَلا ضَمَانَ عَايِهِ) بِنِّي في نَفْسَانَ البِّنَاءُ والغرس لان المستمير مغتر غير مغرور حيث اغتر باطلاق العقد من غير أن يستوسسق منه بالوعد لانه رضي بالعارية من غير توقيت فلم يحكن مفرورا والرجوع انما مجب بالغرور (قُولِه و أنَّ وقت العارية فرجع قبل الوقت ضمن المعبر مانغض البناءوالغرس بالفلع) لاَنه غره توفيت المسدة قال في الهسداية اذا وقت العسارية ورجم قبل الوقت صح رجوعه ولكنه بكره لما فيه من خلف الوحد ويضمن المير مانقض البنــاء والغرس بالقلع لانه غره حيث وقت له والظاهر هوالوفاء بالوهد فيرجع عليــه وقال الحــاكم الشهيد أنه يضمن صاحب الارض المستمر فيمة غرسه وبنائه يكونان له الا أن بشاء المستمير ال رفيهما ولا يضمنم قيمهما فيكون ذلك له لانه ملكه وقالوا اذا كان في القلع ضرر بالارض فالخبار الى صاحب الارض لانه صاحب اصل والمستمير صاحب تبع والنزجيم بالاصل وان استعارها لنزرعها لم تؤخذ منه حتى محصد الزرع وقت اولم يوقت لأن الزرع نهاية معلومة فيترك الى أن يستحصد وأعا يترك باجرة المثل حمي لانتضرر المعير مراعاة الحفين وليس كذاك الغرس لانه لانماية له (قو له واجرة رد العارية على المستمير) لان الرد واجب عليه لانه قبضه لمنفعة نفسمه وفي الوديمة مؤنة الرد على صاحبها وفي الرهن مؤنة رد الرهن على المرتمن ونفقية المتعمار على المستعير وعلف الدابة المستعبارة على المستعير والكسوة على المعير وأو استعبار عبدًا للحدمة فعليه نفقته وإن إعاره مولاه فنفقته على الولى فالاستمبارة إن يفول اعربى عبدك والاعارة ان يقول المولى خــ ذ عبــ دى وأستخــ دمه من غير طلب من المستمير (قو له واجرة رد العين المستأجر على الموجر) لان الواجب على المستأجر التمكين والتخليمة دون الرد فان منفعة فبضمه شاملة الموجر معنى (قو له ً واجرة رد العين المفصوبة على الفاصب) لان الواجب عليه الرد والاعادة الى بد المالك لانه نقلها من مالكها غصبا (قو له واذا استعار دابة فردها الى اصطبل صاحبًا فهلمسكت لم يضمن) وهذا استحسسان لان اصطبله بده ولو ردها الى المالك فالمالك بردهـا الى الاصـطبل ولانه اتى بالتـــايم المنعــارف وفى الفيــاس يضمن لانه لم ردها الى مالكهـا ولا الى و كيــاه فكان مضــيما لها ومن اســتمار دابة فردهــا مَ عبده اواجميره لم يضمن والمراد بالاجمير ان يكون مشاهرة بخلاف الاجير مياومة لانه ليس في عياله وكذا اذا ردها مع عبد صاحب الرابة او اجبره لان المالك رضي به الا ترى انه اذا ردهما البه فهو يردهما الى

ان يسبق منه الوعدهدانه (وان كان وقت العارية) وقت (فرجم قبل الوقت ضمن المعر) المستعبر (مانقس البناء والغرس بالقلع) لانه مغرور من جهتمه حبث وقت له والظاهر هوالوفاء بالمهمد فيرجع دفعا الضرز هداله ثم قال وذحكر الحاكم الشهيد أنه يضمن رب. الارض للستعير قيمة غرسه و نانه و يكو نانه الاان يشاء المستمير ان وضهما ولايضمنه فستهما فكوناله ذلك لانه ملكه قالوا اذا كان بالنلع ضرر بالارض فالحيار الى رب الارض لانه صاحب اصلو المبتمير صاحب تبع والترجيم بالاصل اه قيد بالبنياء والغرس لانه او استعارها لز رعها لم نؤخذ منه حتى محمد الزرع سيواه وقدام لالانهابانهاية معلومة فيترك باجر المئل مراعاة للحفين كافي الهداية وغرها (و اجرة رد العاربة على المستصر) لأن الردواجب عليه لأنه قبضها لمنفعه

نفسه والاجرة مؤنة الرد فتكون عليمه (واجرة رد المين المستأجر على الموجر) لان الواجب (عبده) على المستأجر التمكين والتحلية دون الرد (واجرة رد المين المفصوبة على الفاصب لان الرد واجب عليه دفعا عضرر عن المائلة فتكون ، و نه عليه (و اذا استمار دابة فردها الى اصطبل مالكها فهلكت الميضمن) وهذا استمسال لانه

هيده وقبل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب وقبل فيسه وفي غيره وهو الاصح فان ردها مع اجنبي ضمن وهذا دليل على أن المستمير لا علك الا بداع وقال بعضهم علك الانداع لانه دون الاعارة (قوله وان استمار هينا فردها الى دار المالك ولم يسلمها البينه ضمن) وفي نسخة لم يضمن وحكدًا هو في شرحه لم يضمن غير انه بعد ذلك اشار الى انه في آلات المزل وفي الهداية ان استمار عبدا ورده الى دار الماك ولم يسلمه لم يضمن فإن كانت العارية عفدا او ثوبا لايبرأ حتى برده الى الممير وهو معنى مافى متن الكتاب (فوله وان رد الوديسة الى دار المسالك ولم يسلمها اليه ضمن) وكذا المفصوب لأن الواجب على الفاصب فسمخ فعله وذلك بالرد الى المالك دِونَ غَيرِهُ وَالْوَدِيْمَةُ لَا يُرْضَى الْمَائِكُ بِرَدُهَا الْيُ الدَّارُ وَلَا الْيُ لَدُّ مَنْ فَي الْمِالَ لَانُهُ لُو ارتضى ذلك لما او دعهما بخلاف العوارى لأن فيها عرفا حتى لو كانت العمارية هند جوهر لم يردها الا الى المير لعدم العرف فيه و من اعار ارضا الزراعة يكتب المار الك قد اطمئني عند ابي حنيفة وعندهما بكتب الك قد اعرتني لان الفظـــة الاعارة موضوعة له والكنابة بالموضوع اولى كما في اعارة الدار وله أن لفظ الاطمام ادل على المراد لانها يُعْس الزراعة تنظم الزراعة وغيرها كالبناء وتحوه فكانت الكتابة ما أولى مخلاف الدار فانها لا تمار الا لمسكني ﴿ مَمَاثُلُ ﴾ قال في الواقعات .رجل استعار دابة فنام المستندر في المفازة ومقودها في بدء فجاء انسبان فقطع المفود .وذهب برَّمَا لا ضَمَانَ عليه ولو مد المقود فانتزعه من بده ولم بشعر بذلك ضمن لانه ف الوجمه الاول غير مضيع وههنا مضيع وهذا اذا نام مضطبعًا اما اذا نام قاعدًا. لايضمن ولوكان المفود ليس في يدء لانه غير مضيع لان المودع اذا نام قاعدا فسرقت الوديعة لا ضَانَ عليمه والمودع والمستعبر في هذا سنواء نس على اللسنوية بينهما المسرخسي • رجل استعار كـ الم ليقرأ فيه فوجد فيه خطأ ان علم ان صاحب الكتاب بكره اصلاحه ينبغي ان لايصلحه لانه تصرف في مال الفير بغر اذنه وان لم يعلم انه لايكره اصلاحه جاز لانه مأذون له دلالة ولو لم نفعل لا اثم عليه لان الاصلاح غير واجب عليه • زُجل استعار تورا فاستعمله ثم تركه في المرعى فضاع ان علم ان المسر رضي بكونه هنــاك برعي وحده كا هوالســادة لايضمن والا ضمن لانه تركه بغير اذنه • رجل طلب من آخر ثورا عارية فقال له غدا اعطيك فلا كان من الغد اخذه المستمر بغير أذن صماحبه واستعمله ومات في يده ضمن لانه اخسذه بغير أذنه وأن رده فات عند صاحبه لا ضمان عليه • امرأة عارت شبيئا يغير اذن الزوج ان اعارت من مناع أالبيت كما يكون على ابدى النساء عادة فضاع لايضمن وأوزلق مستمير السراويل فتحرق لايضمن • رجل دخل الحمام فاستعمل آنية الحمام فانكمرت لا ضمان عليه و كذا إذا اعطماء صاحب الفقاع كوز الفقاع ليشر به فسقط من بده وانكمر لاضمان عليمه لانه اخسذه باذنه ولو اتى الى ســوق ببيـع الآنية واخذ انا، بغير اذنه لينظر أليه فسنقط من يده فانحكمر ضمن لانه غير مأذون فيه والله سمانه ونمالي أعلم

أتى بالتسلم المتعاد المتعارف لانه لو ردها الى المالك لردها الى المربط كافي الهدايه (و أن استمار عينا) نفيسة (فردهما الى دار المالك ولم يسلما اليه ضمن) قال فالجوهرة وفي نسخة لم بضمن وكذاهوق شرحه غرانه بعد ذلك اشار الى انه في آلات المزل اه اي مخلاف الاعيان النفيسة فلا تردالا إلى المسر وتمامه في الهدايه (والرد الوديمة) او العين المغصوبة (الى دار المالك ولم يسلمها اليه ضمن) لان الواجب على الغاصب نحخ فعله وذلك بالرد الى المالك دون غره والوديعة لابرضي المالك بالردالي الدارولا الي حمن في العيال لانه لوارتضاء لما اودعها هدايه

- اللقيط كاب اللقيط

المقيط اسم لمنبوذ من في آدم نيه خوفا من العيلة او فرارا من التهمة مضبعه آثم ومحرزه فانم واخذه افضل من تركه وسمى لقيطا باعتبار ما كه لما انه يلفط والالتقاط مندوب اليه فيما اذا كان في المصر وواجب اذا كان في ربة لما فيه من احياته (قو له رجهالله المقيط حر) اى في جميع احكامه حتى ان قاذفه محد لان الاصل في ني آدم الحرية والدار دار الاسلام وهي دار الاحرار وان ادعى الملتقط أو غيره آنه عبده لايصيح الا بالبينة وبجوز شهادته بعد البلوغ اذاكان مدلا ويصيح منه العنق والندبر والكنابة والجنايه عليه ومنه كالجناية على الاحرار ومحكم له بالاسلام لانه وجد بين المسلمين فكان من اولادهم وروى ان زجلا النقط لفيطـا فجـا، به الى على كرم الله وجهه فقال هو حر (قوله ونفقته من بيتالمال) اذا لم بكن له ما ل ولا قرابة لان ميراثه للمسلمين وعقله عليه فكانت نفقته في بيتمالهموروى ان رجلا جاء الى عر رضي الله عنمه عنبوذ فقال وجدته على بابى فقال عر صبى الغوير أبوسا نفقته علينا وهو حر فقوله عمى الفوير ابوسيا يدل على عر اتهمه أن يكون أبنه وأن البأس جاه من قبله وألغور بلد والبوس القمط والمنبوذ الطفل المرمى فان انفق عليه الملتفط من ماله أ فهو متطوع ولا بر جم به على الانبط لعدم ولانته عليه الا أن يأمره الفاضي ليكون اوامرأة (لم يكن لغير مان الله دينا عليـه ولا يكني مجرد الامر من الفاضي في الاصع لان مطلفـه قد يكون الحث والترغيب وانما يزول هذا الاحتمال اذا شرط ان يكون دينا عليه ولو لم يأمره الفاضي ولكن صدقه القيط بعد البلوغ فله الرجوع فان ابا الملتقط ان ينفق عليــه وســأل القاضي أن نقله عنه فالقاضي أن نقله عنه إلى بد على أذا أقام البينة أنه لقيط واتما شرطت البينة لجواز ان يكون عن تلزمه نفقته كانه وعبده فان رجع بعد دف الى القاضي بطل برده الى هده فالقياضي بالخيار ان شياء رده اليه وان شاه ابتساء على يد العسدل (قو لد فان النقطه رجل لم يكن لفره ان يأخذه من مده) لان يره قد سبقت اليـه فلم بكن لاحد ان بنزعه الابيد هي اولي من يده (قو له فان ادعى مدع انه اسه فالقول قوله) معناه اذا لم يدع المنقط نسبه اما اذا ادعاه فهو اولي به وان ادعاه غر الملتفط انه ائمه فهو الحدى صدقه الملتفط او كذبه لانه أقر الصبي عما عمه لانه بشرف بالنسب وبمر بعدمه (قو له فال ادعاء اثنال ووصف احدهما غلامة في جسده فهو اولي به) لأن العلامــة كدل على سبق البعد لان الظاهر ان الانسبان يعرف علامة ولسده وان لم يصنف احدهما علامة فهو أنهما لابستو أمُّما في النسب وأن سبقت دعوة أحدهما فهو أين لانه ثبت حقه في زمان لا منازع له فيه الا اذا اقام الآخر البينة لان البينة اقوى قال الخسندى اذا ارعاه رجلان احدهما مسلم والآخر ذى قضى به للسلم وان كانا مسلمين قضىبه لمن أقام البينة وأن اقاماها جميعًا قضي به للما ولوكان المدعى أكثر من أثنين فعن أبي

اى برقع من الارش قميل عمني مقعول ثم غاب على الصبى المنبود باعتبار مأله لانه يلقط وشرعا مولود طرحه اهله خوفا من العيلة او فرارا من التهمة وهو (حر مسلم) تبعا للدار (ونفقته من بيت المال) لانه مسلم عاجز عن النكسب ولا مال له و لا قرابة و لان ميراثه ابيتالمال والحزاج بالشمان والملتقط متبرع فىالانفاق عليه لعدم الولاية الاان بأمر والقاضي وليكون دينا عليه لعموم ولايته (فان التقطم) ملتقط (رجل يأخذ من مده) لثبوت حق الحفظ له بسبق ده (فان ادی مدع) مسلم او دمی انه اسه فالقول قوله) استحسانا لانه اقرار له عا غمه لانه لمتشرف بالنسب ويعتبر بعدمه وهذأ أذالم مدع الملتقط نسبه والافهو اولى من الخارج ولوذميا مع مسلم (وان ادعاء اثنان ووصف احدهما علامة في جسده فهو اولي 4) لان الظاهر شاهد لهلوافقة الدلامة كلامه وأن لم يصف أحدهما علامة فهو انهما لاستوائمتها في السبب وال سبقت

دعوى أحدهما فهو أبنه لانه ثبت حقه في زمان لاينازع فيه الااذا اقام الآخر البينةلان البينة اقوى هدايه (حنفة)

(واذا وجد) اللقيط (في مصر من امصار المسلمين أوفي قرية من قراهم) قرى المسلمين (فادعى ذى اله ابنه ثبت نسبه منه و كان مسلما) تبعا للدار و هذا من (٤٥٧ ﴾ في استحسان لان دعواه تضمن النسب وابطال الاسلام الثابت بالدار

> حنيفة انه جوزه الى خسة وقال ابويوسف يثبت مناشين ولايثبت مناكثر منذلك و عند عجد يثبت من ثلاثة ولا يثبت من اكثر منذلك وأن ادعته اسرأة لايصم الا بتصديق الزوج اوباقامة البينة لان فيه حل النسب على النير وان ادعاء امرأ نان واقامت كل واحدة منهما البينة قال ابوحنيفة يجعل ابنهما وعندهما لايكون ابنواحدة منهما لاستمالة ان تلد امرأ نان ولدا واحدا ولابي حنيفة ان اثبات النسب لايقتضى اثبات الولادة وأعاشلقه احكاماخر منتحريم المصاهرة وحق الحضانة ووجوبالارث (فَوْ لِهُ وَاذَاوِجِدُ فِي مُصَّرِ مِنَامِصَارِ الْمُسْلِينِ اوْفَقَرِيةَ مِنْقِرَاهُمْ فَادْعِي ذَمِي الْهَابِنَهُ ثبت نسبه منه وكان مسلما) لان في اثبات نسبه نفعله واعاجملناه مسلمالان الكفر الحاق ضرربه فايكسبه الضرر لانجوز عليه ومامحصلله فيه النفع فهوجائز فصحت دعوته فيما ينفعه دون مايضره (فوله وان وجد في قرية من قرى اهل الذمة اوفي سِعــة اوكنيسة كان ذمياً) البيعة لليود والكنيسة للنصارى وهذا الجواب فيما اذا كان الواجد ذميا رواية واحدة وان كان الواجد ملما في هذا المكان اوذميا في مكان المسلين اختلفت فيه الرواية فني رواية كتساب اللقيط اعتبر المكان وفيرواية كتاب الدعوى اعتبر الاسلام ايهماكان الواجد وفيرواية ابن سماعة عنعجد لقوة اليد (قو لد ومن ادعى ان اللقيط عبده لم يقبل منه) لانا قد بيناانه حر بالظاهر فلا ينقل عنه ينفس الدعوى الا ان يقيم البينة أنه عبد، وفي اليناسِيع أذا أدعى رجل أنه عبد، وصدقه بمدالادراك ينظران حرى عليه احكام الاحرار من قبول شهادته اوحد قاذفه وما اشبه ذلك من الاحكام لايصير عبدا بتصديقه اياه وان لم بجر عليه شي من احكام الاحرار فهوعبد للذي ادعاه (فو له وانادعي عبدا آنه ابنه ثبت نسبه منه و كان حراً ﴾ لانا نراعي حصور المنفعةله وثبوت النسب أنفع له وكونه رقيقا ضررا عليــه فصيم مافيه نفعه وبطل مافيه ضرره ولان المملوك قدتلدله الحرة فلاتبطل الحرية الظاهرة بالشك وأن أدعاه مملوكان فهو أينهما ويكون عبدا عند أبيحنيفة وقال مجد هو ابنهما و یکون حرا و لو قال المسلم هو عبدی و قال النصرانی هو ابنی فهو ابن النصراني ويكون حرا (فولد وانوجد مع اللقيط مالمشدود عليه فهوله) اعتبارا للظاهر وكذا اذاكان مشدودا على دابة وهوعلها واما اذاكان مومنوعا يقربه لمريحكم له به ويكون لقطة وانوجد اللقيط على دابة فهي له وحكى ان لقيطة وجدت ببغداد وعند صدرها رق منشور فيه

> > هذه بنت شق و شقیة ، بنت الطبا هجة والقلیة ومها الف دینار جنفریة ، یشتری بها جاریة هندیة و هـذا جزاء من لم ی ، زوج بنته و هی کمبنیرة

والاول الفعلمسفيروالثاني منار فعجت دعواه فيما شفعه دون مایشره (وان وجد) اللقيط (في قرية من قرى اهل الدُّمَة أوفى سعة) بالكسر معيد الهود (اوكنيسة) مبدالنشارى (كاندميا)وهذا الجواب فيا اذا كان الواجد ذميا رواية واحدة قالىڧالدر والمشلة رباعية لأنداماان بجد مسلم في مكاننا فسلم اوكافر فی مکانهم فکافر اوکافر في مكاننا اوعكسه فظاهر الرواية اعتبار المكان لبسقه اختيارا اه (ومنادعيان اللقيط عبده لم يقبل منه الامالينة لأنه حرظاهرا) (فان ادعىعبد اله الله ئبت نسبه منه) لاندينفعه (وكان حرا)لاز المملوك قدتلدله الحرة فلا تبطل الحرية الظماهرة بالشك والحرفى دعوته اللقط اولى من العبد والمسلم من الذي ترجيما لما هو الانظر فيحقه هدامه (وان وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهوله) اعتبارا للظاهر وكذا اذا كان مشدودا على دابة هوعليهالماذكر نائم يصرفه

(٨٥)(ل) (جوهرة) الواجد له باس القاضي لانه مال صائع وللقاضي ولاية صرف مثله اليه وقيل

بصرفه بغير امر القامنى لانه للقبط ظاهرا وله ولاية الانفاق وشراء مالابد منه كالطعام والكسوة لانه من الانفاق هدابه (ولايجوز تزويج الملتفط) لانعدام سبب الولاية (ولاتصرفه فيمال الفيط) لاجل تخبته لان ولابته ضعيفة عنزلة ولاية الام (ويجوز ان يقبض له الهبة) لانه نفع محض ولهذا علكه الصقير بنفسه اذا كان طائلا و تملكه الام ووصيها هدايه (ويسلم في صناعة) لانه من باب تأديه وحفظ ﴿ ٤٥٨ ﴾ حاله (و يواحره) قال في الهداية

وفي الجامع الصغير لا يجوزان يواجره ذكره في الكراهية وهوالاصح اهوفي التحييج قال الحيوبي لا علك انجاره في الاصح و مثبي عليسه النسستي و صدر الشريعة

﴿ كتاب القطة ﴾

مناسبتها للفيط ظاهرة لوجود معنى المقطة فياما الا ان الفيط اختص بالآدمي واللفطة بالمال (اللفطة) بفتح الفياف و تسكن اسم للمال الملنقط و هي (امانة) في بد الملتفط (اذا اشهد المنقط اله بأخذها لحنظها وبردها على صاحبها) ويكفيه ال بقول من جمعتموه بنشد ضالة فداوه على قال في الهداية لان الاخذ على هذا الوجه مأذون فيــه شرط بل هو الافضل مند عامة العلماء وهو الواجب اذاخاف الضباع علىماقالوا واذا كان كذك لانكون مضمونة عليه وكذلك اذا تصادقا أنه اخذها للمالك لان نصادقهما جد ف حقهما

وفي رواية وهي صفرة (فوله ولا بجوز تزويج الملتقط الغيط) لا نه لاولاية له عليه من الملك والقرابة والسلطنة والنصرف على الصفراعا هوبالولاية ولا زوجه الا الجاكم (فوله و لا نصرفه في مال المقيط) اعتبارا بالام (فوله و بجوز ان يقبضه الهبة) لا نه نفع محض (فوله و يسلم في صناعة) لا نه من باب تنقيفه و استجلاب المنافع له (فوله و يواجره) هذه رواية الفدوري وفي الجامع الصغير لا بجوز ان يوجره وهو الاصح لا نه لا يمك الملاف منافعه فاشبه الم مخلاف الام فانها تملكها وجناية المقبط في بيت المال و ميراثه لبيت المال لالفني النقطه فاذا قال المقبط خطأ فالدية على فاقلة القاتل لبيت المال وانما وجبت الدية لا نه حر و انما كان لبيت المال لا نه لاوارث له القاتل و ان قتل عدا فالامام بالحبار ان شاه قتل المقاتل وان شاه صالحه الى الدية عندهما و قال ابو يوسسف لبس له ان يقتله و لحسكني يأخذ منسه الدية لان ولاية الامام تبت بالمقد فهو كالوصي والوصي لبس له ان يقتل و ليس للامام ان بينو في قولهم جيما لان في ذلك استقاط حق المسلمين من غير بدل والله سمانه و تمالي اعلم

- اللقطة الله

هى بآسكان القاف ونحريكها وهى اسم لما يلتقط من المال واخذها افضل من تركها وهذا في غير الابل والبقرلان ماسواهما مخاف عليه الضباع والتلف فني اخذه صيانة له (في له رحمه الله المفطة المائة اذا اشهد الملتقط انه يأخذهما ليحفظهما ويردها على صاحبا لان الاخذ على هذا الوجه مأذون فيه شرعا بل هو الافضل عندعامة العلماء وهو واجب اذا خاف الضياع واذا كان كذلك لاتكون مضونة عليه وكذا اذا تصادقا انه اخذها للملك لان تصادقهما كالبيئة و ان اقرانه اخذه لنفسه وجب عليه ضمانهما وان اخذها وكذا المئلث فتلفت في يده ضمنها عندهما وقال الويوسف لا يضمنها والمقول قوله لان صاحب المقطة يدعى عليه اخذا مضمونا وهو ينكر فكان القول قوله ولهما انه اقر بسبب الضمان و هو الاخذ وادعى مايبريه وهو الاخذ ماليه فلا يبرأ من ضمانها وهو الاخذ المنه على ماجيا وقال زفر اذا ردها الى الموضع الذى اخذها منه برى لانه قد ردها الى الموضع الذى اخذها منه برى لانه قد ردها الى الموضع ولنا ان الاخذ وقع لنفسه فاشبه ما اذا اخذها ليردها على صاحبا ثم ردها الى ذئك الموضع ولنا ان الاخذ وقع لنفسه فنمار غاصبا والناصب لايبرأ الا بالرد الى دي المنا الله ولنا ان الاخذ وقع لنفسه فنمار غاصبا والناصب لايبرأ الا بالرد الى الم ذلك المؤسع ولنا ان الاخذ وقع لنفسه فنمار غاصبا والناصب لايبرأ الا بالرد الى الم ذلك المؤسط ولنا ان الاخذ وقع لنفسه فنمار غاصبا والناصب لايبرأ الا بالرد الى المؤسط ولنا ان الاخذ وقع لنفسه فنمار غاصبا والناصب لايبرأ الا بالرد الى

وصار كالبينة ولو اقرائه اخذها لنفسه يضمن بالايتناع وال لم يشمد و قال اخذتها كلائك و كذبه (المائك) المائك يضمن حند ابى حنيفة وعجد و قال ابو يوسسف لا يضمن والقول قوله اه باختصسار وفى التصميح قال الاسبيمابى والعميم قول ابى حنيفة واعتمده البرهانى والنسنى و صدر الشريعة اه (فان كانت) اللقطة (افل منعشرة دراهم عرفها) اى نادى علياحيث وجدها وفى الجامع (الماها) على حسب أرى الملتقط بحبث يغلب على ظنه انصاحباً ﴿ وَهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّ

في الهداية وهذه رواية عن الى حنفة وقدره مجد في الاصل بالحول من غير تفصيل بين القليل والكثير ثم قال وقيل في العميم أن شيئا منهذه المقادير ليس بلازم ويغوض إلى رأى الملتقط يعرفها الىان يغلب على ظنه أن مساحيا لإيطلبابعد ذلك أهومثله فيشر مالاقطع قائلا وهذا اختيار شمس الأعة وفي اليناسعوعليهالفتوى ومثله في الجواهر وعتمارات النوازل والمضمرات كافي التصحيم وانكانت اللقطة شيئا لاسق عرفه الى أن يخاف عليه الفساد وان كانت شيئا يعلم انساجيها لايطلبا كالنواة وقشور الرمان جاز الانتفياع به من غير تعريف ولكنه مبتى على ملك مالكهلان التمليك من المجهول لا يصيح كذافي الهدايدوفي الجوهرة قال بعض المشايخ التقاط السنابل فيليام الحصادان كان قليلا يغلب على الظن اله لايشق على صاحبه لابأس باخــــدُه من غير تعريف والافسلا اله (فان جاء صاحما) ردهااليه (والا

المانك اوالي وكيله وكذا الناسب اذا ركب الدابة ليردها الى ساحبها فتلفت فيذلك الركوب فهومنامن لان الاخذ مضمون عليه فلابيرأ الابالرد الى يد صاحبها إوالى يد وكله فاناخذ اللقطة ليردها على صاحبها واشهدعلىذاك ثمردها الى موضعها انكان لم تبرح من مكانه حتى ردها فيه لم يضمن وأن ذهب بها ثم رجع إليه فردها ضمن وبكني فيالاشبهاد النيقول منسمتموه ينشد لقطة فدلوه على سنواء كانت اللقطة واحدة اراكثر يعني سواءكانت جنسا واحدا اواجناسـا مختلفة ثماذا اشهد فجاء صاحبها يطلبها فقال قد هلكت فهومصدق لأندامين حين اشهد والامين لايضمن من غيرتمد و وقوله و اذا اشهد الاشهاد حتم عندهما وقال أبو يوسف لايشترط الاشهاد والخلاف فيما اذا امكنه انيشهد امااذالم بجد من يشهد اوخاف اذا اشهدان يأخذه الظلمة فترك الاشهاد لم يضمن إجاعا (فو له فان كانت اقل من عشرة دراهم عرفها اياما وان كانت عشرة فصاعدا عرفها حولا كاملا) وهذه رواية عن ابى حنيفة • وقوله « اياما » مناه على حسب ما برى وقدره محدفي الاصل بالحول من غير تفصيل بين القليل والكثير وهو قول مالك وروى الحسن عن الى حنيفة ان التعريف على قدر خطر المال ان كان مائة درهم فصاعدا عرفها حولا وأنكانت عشرة دراهم فشهر وأنكانت ثلاثة دراهم فثلاثة ايام وانكانت دانقا فيومايسي اذاكان الدانق فضةامااذاكان ذهبا فثلاثة ايام وان کانت کسرۃ او تمرۃ ونحوہا تصدق ہا مکانہا وان کان محتاجا اکلھا وقیل ان هذه المقادير كلها ليست بلازمة وانما يعرفها مدة نقع بها التعريف وعليه الفتوى ثم التعريف آنايكون جهرا فيالاسواق وابواب المساجد وفي الموضع الذي وجدفيه وفي الجامع وان وجد اللقطة رجلان عرفها جيعا واشتركا في حكمها ولو مناعت اللقطَّة من يد ملتقطها فوجدها في يد آخر فلا خصومة بينه وبينه لانالاول قد ارتفعت يده ولوكانا يمشيان فرأى احدهما لقطة فقال لصاحبه هلتهافاخذها لنفسه فهي للآخذ دون الآمر واذاكانت اللقطة شيئا يعلم ان صاحبها لا يطلبها كالنوى المبدد فاله يكون اباحة بجوز اخذه من غير تعريف ولكنه ستى على ملك مالكه قال بعض المشاع التقاط السنابل فيايام الحصاد اذاكان قليلا يغلب على الظن اله لايشق على صاحبه لا بأس ان يأخذه من غير تعريف والافلا يأخذه (فو له فانجاه صاحبا والا تصدق بها) اما اذا جاء صاحها واقام البينة سلمها أليه ايصالا للحق الى مستمقه وذلك وأجب وأما أذا لم بجي متصدق بها ليصل خلفها اليه وهو الثواب على اعتبار اجازته التعدق بها وان شاء امسكها رجاء الظفر بصاحبها (فَوْ الد فان جاء صاحبها) يعنى بعد التصدق بها (فهو بالخيار ان شاء اجاز الصدقة) وله ثوابها (وان شاء ضمن الملتقط) فانضمنه لم يرجع بها على المسكين لانه باتضمين ملكها فظهر انه تصدق

تصدق بها) على الفقراء (فان جاء صاحبها) بعد النصدق بها (فهو بالخيار ان شاه امضى الصدقة) وله ثوابها وتصير اجازته اللاحقة بمنزلة الاذن السابق (وانشاء ضمن الملتقط) لانه سلم ماله الى غيره بنيراذنه وانشاء ضمن المسكين أن هلك في يد لانه قيض ماله بغير اذنه وال كان قاعًا اخذه لانه وجد عين ماله كما في الهندايه و أينما ضمن لا يرجع به على الآخر (ويجوز الالتفاط في الشاة) اتفاقا (والبقر والبقر) خلاقا للائمة الثلاثة ثم قبل الحلاف في الاولؤية فعندهم التراك اولى لا نما تدفع السباع عن نفسها فلايخشي عليها وفيه احتمال عدم رضى الملك فكر هالاخذو لنا انه ادالم يخش هليها من السباع لم يؤمن عليها من يدخانة فندب اخذها صيانة لها ومالهامن القوة ربحا يكون سببا للضباع كما هو سبب الصيانة عن السباع فتمارضا فالصفت بالشاة كذا في الفيض فان قبل قدجاء في الصحيح ان رسول الله صلى قدله وسلم لماسئل عن ضالة الابل قال ماك ولها معهاسفاؤها وخذاؤها دعها حتى يجدها ربها ، قبل في ٤٦٠ كم في الحديث اشارة الماله بجوز التفاطها

علك نفسمه فله ثوابهما وان ضمن المنصدق عليمه لم يرجع به ايضا على الملتفط لان المسدقة عقد نرع فاذا ضغفها الذي نرع عليه لم رجع به على المتبرع (قو له وبجوز النفاط الشــاة والبغرة والبعير) هــذا اذا خاف عليم التلفوالضباع مثل أن يحكون البلد فها الاسد والصوص أما أذا كانت مأمونت التلف لايأخذها اما الشاة فلقوله عليه السلام و خذها فاتماهي لك اولا خيك اولاذهب و واماالابل فلقول عليه السسلام • مالك ولهـا معها خـذاؤها وسـقاؤها ترد المـاء وترعىالثجر حتى يأتها صاحبًا فبأخذها ، (قوله نان النق المتقلط عليها بغير اذن الحاكم فهو متبرع) لقصــور ولاشــه (قُو لِه وان انفق بأمرٍ. كان ذلك على صاحبِها) لان الفاضي ولاية في مال الفائب نظرا له وقد يكون النظر في الانفاق (قو لدو اذا رفع ذلك الى الحاكم نظر فيــه نان كان العبمة منفعـة آجرهـا والنق علمـا من اجرتها) لان فيه القياء المين على ملكه من غير الزام الدين عليه (قوله وان لم يكن لها منفسة وخاف ان تستغرق النفقه فيمها باعها وامر بحفظ ممنها) لان الفياضي ناظر محتباط فله ان يختبار اصلح الإمرين (فو له وان كان الا صلح الانفاق عليها اذن الحاكم في ذلك وجعل النفقية دنيا على مالكهما) لانه نصب ناظراً وفي هــذا نظر من الجبانبين وانمـا بأمره بالانفــاق يومين او ثلاثة على قدر ماري رجاء أن يظهر مالكها فاذا لم يظهر يأم بليمها لان استدامة النفقسة مسأصلة فلانظر في الانفساق مددة مددة قال في الهداية شرط في الاصل اقامة البينة وهو العميم لانه محتمل أن يحكون غصبًا في ده فلا يؤمر فيمه بالانفاق واتما يؤمر في الوديعية فلا بد من البينية لكشيف الحال وان قال بينية لي مقول له القياضي انفق علما أن كنت مسادقا فيما قلت حتى ترجع على المالك أن كان مادة ولا يرجع ان كان فاصب (قوله فاذا حضر المالك فلملتقط ان عنمه منها حتى يأخبذ النفقية منه) لانه احساء ملك بنفقته فصبار كأنه استفاد الملك من جهشه فاشبه المبيع ثم لابسقط دين النفقة برالاكه في يد الملتقط قبل الحبس ويستقط إذا هلك بعد الحبس لانه يصبر بالحبس يشبه الزهن

اذا خيف علما (فان انفق الملتقط علما بقير اذن الحاكم فهومتبرع) لقصور ولانه (وان انفق بامر. كان ذاك دينا على صاحبا) لان للقاضي ولاية في مال الغاثب نظراله (وادًا رفع الملتقط (ذلك) اى الذى النفطه (الى الحاكم)ليأمره بالاتماق عليه (نظر فيه) اى في المرفوع اليه (فان كان البيمة منقعة آجرهـــا وانفق علما من اجرتها) لأن فيه أشاء العين على ملكه من غير الزام الدس عليه وكذلك نغمل بالعبدالآبق وال لم يكن لهــا منفعـــة وخاف ال تستغرق النفقة قيتها باعها وامره محفظ ثمنها) القامله معنى عند تعذر العالم صورة (وال كان الاصلح الانفاق علما اذن في ذلك وجمل النفقة دينا على مالكها) لائه نصب ناظرا من الجانبين وفي

قوله جمل النفقة دينا على صاحبا اشارة الى انه أنما يرجع على المالك اذا شرط الفاضى الرجوع (قوله) الى المالك وهو الأصح كافى الهدايه (واذا حضر المالك) وطلب الفقطة وكان الملتقطة انفق علما (فللملتقط ان عنصه منها حتى يأخف لنفقة) التى انفقها علما لانها حبيت نفقته فصار كأنه استفاد الملك من جهته فاشبه المبيع ثم لايسقط دين النفقة بهلاك الهقطة فى بدم المنقط قبل الحبس وتسقط اذا هلكت بعده لانها تصبير بالحبس عنولة الرهن كافى الهدابه

(ولقطة الحل والحرم سواء) لأنها لقطة وفى التصدق بعد مدة التعريف ابقاء ملك المالك من وجه فيملكه كما في سائرها وتأويل ماروى اله لايحل الالتقاط الا للتعريف والتخصيص بالحرم لبياناله لا يسقط التعريف فيه لمكان اله لغرباء ظاهرا هدايه (واذا حضر رجل فادعى أن اللقطة له لم تدفع اليه) بمجرد دعواء بل (حتى يقيم البيئة) اعتبارا بسائر الدعاوى (فان اعطى علامتها حل للملتقط ان يدفعها اليه) لان الظاهر انهاله (ولا يجبر على ذلك في القضاء) لان غير المالك قديسرف وصفها (ولا يتصدق) الملتقط (باللقطة على من المحرف على غنى) لان الما مور به هو التصدق والصدقة لاتكون على غنى

(وان كان الملتقط غنيا لم يجزله ان يتنفع بها) لانه ليس بحسل الصدقة ان يتنفعها). في حاجة نفسه لانه عمل لها ولان نفسه لانه عمل لها ولان المتواب وهو مثله وفيه للمتقط (ان يتصدق بها اذا كان غنيا على ابيه وابنه وزوجته اذا كانوافقراه) لانهم عمل المصدقة وفيه نظر الميانين

(فو له ولقطة الحل والحرم سواه) هذا احتراز عن قول الشافى رجه الله فان عنده ما يلتقط فى الحرم بسرفه ابدا الى ان بجى صاحبه (فو له واذا حضر رجل وادى ان اللقطة له لم تدفع اليه حتى يقيم البينة) لانه مدع فلا يصدق بنير بينة الا انه اذا دفعها اليه جاز لقوله على السه حق يقيم البينة) لانه مدع فلا يصدق بنير بينة الا انه اذا حلى للمنتقط ان يدفعها اليه ولا يجبر على ذلك فى القضاه) وقال مالك والشافى يجبر والملامة ان يسمى وزن الدراهم وعددها ووكاها ووعاها ولو صدقه قبل لا يجبر على الدفع كالوكيل بقيض الوديمة وقبل يجبر لان الملك ههنا غير ظاهر والمودع مالك ظاهرا و قوله ولا يتصدق باللقطة على غنى) لان الاغنياء ليسوا بحمل المصدقة (قوله وان كان المنتقير الله عنه الا برضاء والا باحمة المنتقير الله على السه على المنافى يسرف ابدا ولا بجوز له ان يتنفع بها لقوله عليه السلام دولا تحل اللقطة» (قوله و يجوز ان يتصدق بها اذا كان فقيرا جاز ان يتصدق بها على هؤلاء والقه سجانه وتعالى اعلى الله وتعالى اعلى هؤلاء والقه سجانه وتعالى اعلى الله وتعالى اعلى الله وتعالى اعلى الله وتعالى اعلى الله وتعالى اعلى المؤلاء والقه سجانه وتعالى اعلى المؤلاء والقه سجانه وتعالى اعلى الله وتعالى اعلى المؤلاء والقه سجانه وتعالى المؤلاء والقه سجانه وتعالى المؤلاء والمؤلاء والمؤلاء والمؤلد المؤلاء والمؤلد والمؤلد المؤلاء والمؤلد المؤلاء والمؤلد المؤلد والمؤلد والمؤلد

مر كتاب الحتى

هولمسم لمولود له فرج وذكر يورث من حيث مباله فاذا اشتبه حاله ورث بالاحوط حقى ينكشف حاله وكذا اذا لم يكن له فرج ولا ذكر ويخرج الحدث من دبره او من سرته كذا فى اليناسيم (فوله رجه الله اذا كان المولود فرج وذكر فهو ختى فان كان ببول من الفرج فهو التى وان كان ببول منهما والبول يسبق من احدهما ينسب الحالاسبق) لان السبق من احد الموضين يدل على انه هو الاصلوانه عدل الح المجرى الآخر لداة او عارض (فوله وان كاما فى السبق سواء فلا متبر بالكثرة عند ابي حنيفة) لان البول يقل ويكثر لا جل ضيق المخرج وسعته فلاد لالة لقلته ولا لكثرته (فوله وقال ابوبوسف و مجد ينسب الح اكثرهما) بولا لان كثرته

﴿ كتاب الخنثى ﴾

مناسبته للقطة أنه تتوقف بعض احكامه حتى يتضع حاله و اللقطـة يتوقف عن التصرف بها حتى يغلب على الظن ترك طلبها (اذا كان للمولود فرج وذكر) اوكان عاريا عنهما بان كان له ثقبة لاتشبهها (فهو ختى فان كان سول

من الذكر وهو غلام وان كان ببول من المفرج فهوانثى) لان البول من اى عضو كان فهو دلالة على آنه هوائد فسو الأصل السبق والآخر عنزلة العيب هدايه (وان كان ببول منهما والبول يسبق من احدهما نسب) الحكم (الى الاسبق) لان السبق يدل على آنه المجرى الاصلى وغيره عارض (وان كانا فى السبق سواه فلا عبرة بالكثرة عند ابى حنيفة) لانه قد يكون لا تساع احدهما ومنيق الآخر (وقال ابو يوسف و مجدينسب) الحكم (الى اكثرهما) بولالانها علامة قوة ذلك العضو ولان للاكثر حكم التكل فى كثير من الاحكام قال فى التحقيق ورجح دليل الامام فى الهداية والشروح واعتد المحبوبى والنسنى و صدر الشريسة اه

تدل على انه هوالمجرى في الاسل لان للاكثرحكم الكل فينز حج بالكثرة نان اسنوبا ف الكثرة قالوا جيمالاعلم لنما بذك وهومشكل ينتظر به ال أنَّ بِلغ (قو له فاذا بلغ الحنفي وخرج له لحية اووصل الى النساء فهو رجل) و كذا اذا احتام كما يحتام الرجال او کان له ندی مستوی (قوله و ان ظهر له ندی کندی المرأة و زل له این في ثده او حاض اوحبل او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة) لان هـذا من علامات النساء و اما خروج المني فلا اعتبار به لانه مخرج من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في شرحــه وصورة الحبل بان يتمسح بخرقة فيها مني • فان قبل ظهور الثديين علامة مستقلة فلا حاجة الى ذكر الهن • قبل لان الهن قد بزل ولائدى او يظهر له ثدى محبث لاغيز من ثدى الرجل فاذا نزل الهين وقع التمز (قوله فان لم يظهر له احدى هذه العلاما فهو خنثي مشكل) انما قال فهو ولم غل فهي لانه لوائثه بكون تعيينا لاحد الامرين وقبل اعما ذكره لان التذكير هوالاصل لاعلى التعبين (قَوْ لَهُ فَاذًا وَقَفَ خَلْفَ الامام قام بين صف الرجال والنساء) والاصل في ذلك أن الحنثى المشكل بؤخذله في جميع اموره بالاحوط في امور الدن فاذا ثبت هـــذا قلنا بغف بين صف الرجال والنساء لانه محقل ان يكون امرأة فاذا وقف في صف الرجال افسد علم و محمّل أن يكون رجلا فاذا وقف في صنف النساء افسد عليهم قامر بالوقوف بين ذفك ليأمن الامرين فان وقف في صف النساء أعادصلاته لاحتمل الهرجل وان قام في مسف الرجال فصدلاته ثامة ويعيد الذي عن عينه والذي عن يسمار والذى خلفه محذائه صلاتم احتياطا لاحتمال آنه امرأة واجب الينا ان بصلى بقناع ونجلس في مسلانه كما تجلس المرأة فان مسلى مفسير قنساع امر بالاعادة لاحتمال انه امرأة قال في الهنداية وهو على الاستحباب وال لم بعند أجزأ ويكره له لبس الحرر والحلى وأن شكشف قيدام الرحال والنبصاء ويكره أن مخلوبه غير محرم من رجل اواءرأة وان بسافر بنير محرم من الرجال وان احرم محج وقد راهق قال ابويوسف لا علم لي بلباســـه لا نه ان كان ذكرا بكرماه لبس المخبط وان كان اني بكرله تركه وقال عمد يليس لباس المرأة لان ترك لبي المخيط وهو امرأة فحش من لبسمه وهو رجل ولا شي طيه لانه لم يلغ وفي شرحه اذا احرم بعد مابلع تحب او عرة قال ابو يوسف لاعلم لى بلباسه وقال عجد بلبس لباس امرأة ولا ني عليه لانه لا يؤمن ان يكون امرأة فستره اولى من كشفه و نبغي عند محمد انه بجب عليه الدم احتياطها لاحتمال ان بحكون ذكرا وان مات قبل ان بستبين امره لم يفسله رجل ولا امرأة بل عم ذا ل عمله اجنى عمه مخرقة وال كال دراح محرم منـه عمـه مخرفة * ولا مقال هلا يشــترى له جارية نفسله كما قلتم في الحتان * قانا الميت لاعلك فالجبارية بعد مونه تكون اجنبيــة وقال شمس الا ممــة بجعل في دوائرة ويغسل وهذا كله اذا كان يشتمي اما اذا كان طنلا فلا بأس ان يغسله رجل او امرأة ويسمى قرم وتكفن كا تكفن المرأة في حسمة اثواب قال في البايع

واذا بلغ الحنثى وخرجت له لحيدة او وصبل الى النساء) او احتلم كما يحتلم الرجال او حکان له ندی مستوی عبداله (فهو رجل) لانها علامات الرحال (وأن ظهرله تدي كندى المرأة او تزلله لبن في شده او حاض او حبل او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة) لانها علامات النباء (فان لم يظهر له احدى هذه العلامات) اوتعارضت فيله (فهو خنثی مشکل) له احکام مخصوصة قال في الهداية والاصل فيه أن يؤخذ فينه بالاحوط والاوثق في امور الدين وان لاعكم نبوت حكم وقع الشك في ثبوته اله وهــذا اجال ماقال المس يقوله (وادًا وقف) الحنثي (خلف الامام) لصلاة الجامة (قامة بين مسف الرجال و) صف (النساء

و) اذا يلغ حد الشهوة (تبتاع له امة تختنه) لاباحة نظر مملوكته الى حورته رجلاكان أومرأة (انكان له مال نان لم يكن له مال انتاع) اى اشترى (له الامام) امة (من) مال (بيت المال) لانه اعد لنواب المسلمين (قاذا ختته إعها) الامام (ورد "منها الى بيت المال واذا مات ابوه و خلف ابنا و خنتى قالمال بينهما عند ابى حنيفة على تلاثة اسهم للابن سممان و المه في سهم و هو) في هذا المثال المذكور (الني عنده في الميراث) لان ذلك ثابت بيتين و الزيادة مشكوك فيها فلا يحكم بالشك (الا ان يثبت غيرذلك فيتبع) والاسل عنده ان له اسوأ الحالين من الذكورة والانوثة و يتصور في ذلك اربع صور ه الاولى ان يكون ارثه في حال في ١٤٣ في الانوثة الحل فينزل اش كافي مسئلة المثن ، الثانية ان يكون في حال الذكورة

اقل کزوج وام و خنیی شفيق اولاب فيزل ذكرا الثالثة أن يكون محروما في حال الانوثة كشيقيتين وخنق لاب فصرم • الرابعة ان يكون محروما في حال الذكورة كزوج وشقيقة وخنثى لاب فيمرم ابعنسا (و قالا للخنى نسف میراث الذکر و نصف مرات الاتی) ای بهم بين نصيبه على تندر انوئته وذكورته ويعطى تصف الميسوع) وهو قول الأمام) عامر (الشعى واختلفا) اىالاملمان (ق قياس) اي ف عرب (قول قال أو يوسف المال جنها عل سبعة اسيم) لان الحنق يتقدير ذكورشه له سهم و بتقدير انوشه نصف ومجوعيسا مهر وتصبف و نصف مجوعمها ثلاثة ارباع وللائن سير كامل فنصم من سبعة (للابن

لا يتنسل الحشي بالردة و بحد في القذف و يقطع في السرقة أذا كان قد بلغ ولا محد ظذفه لانه عنزلة المجسوب و قاذف المجسوب لاحد عليمه ولا قصماص في اطرافه و بحب فيه دية الا ثن اذا قتل خطأ (قو له و تناع له امة تختنه ان كان له مأل) لانه ساح لمملوكت. النظر البعه لانه اذا كان رجلا نامة الرجل تنظر البعه و أن كان امرأة ظارأة تنظر الى المرأة و هذا اذا كان يشتى اما اذا كان لا يشتى باز الرجال والنسباء ان مختنوه (قوله نان لم بكن له مال اشاع له الامام من بيث المال امة نختنه ناذا خننته باهها الامام ورد ثمنها في ميت المهال) لان شرائها انمها هو الحاجة و بعد فرافهـا زالت الحـاجة (قوله نان مات ابو. وخلف انا وخنق فالمسال بينهما عند ابي حنيفة على ثلاثة اسسهم للان سلمان و للخنثي سهر وهو ابنة عنده في الميرات الا ان يتبين غير ذك) بني الا ان يتبين ان نسيب الاتي اكثر من نصيب الذكر فبطي حينتذ نصيب ذكر و فلك في مسائل منهما اذا مانت المرأة عن زوج وابرين وولد خنى فالمسال بينم على أنى عشرالزوج ثلاثة وللابوين اربعة و الخنثي خسمة اذ لوكان اشى لكان له مستة وكانت تعول المسئلة الى ثلاثة عشر و منها اذا ماتت عن زوج و اخ لام و خنثی لاب و ام من سنة الزوج ثلاثة وللاخ للام سم والبــاق للخثى و هو سمــان ولوكان اشى لـكان لهــا ثلاثة ومنها اذا ماتت عن زوج واخت لاب وام وخنثي لاب من اثنين الزوج النصف سيم وللاخت النصف سيم ولاشيء الخنثي بالاجماع لان الحنثي متى ورث في حال دون حال لارث بالشك (قو له وقال ابو وسيف وعجد للمنهي نعسف ميراث رجل و نعسف ميراث ا تى وهو قول الشمى) و اسم عامر بن شراحيل (قول واختلفا في قياس قوله) بنى قول الشعبي فقال ابر يوسف المال بينهما على سبعة للابن اربعة و المنهى ثلاثة و وجهه ان الابن يستحق الكل اذا انفرد والحنثي ثلاثة ارباع فعند الاجتمام يقسم بينها على قدر حقيهما هذا يضرب بثلاثة و ذاك باربعة لان نصيب الابن اربعة ارباع و نصيب الخنفي ثلاثة ارباع (فوله و قال محد المراث بينها عل انى عشر الابن سبعة والمخنثي خسة) ووجهه ان يقول لو كان ذكرا لكان له النصف ولوكان

اربعة وللمنتى ثلاثة وقال عجد المال بينها على ائنى حشر سمسا) لأن الحنتى يسقق النصف ان كان ذكرا والثلث أن كان ا ثنى والنصف والثلث خسة من سنة فله نصف ذلك وهو انسان ونسف من سنة ووقع الكسر بالنصف فضربت السنة فى اثنين صارت اثنى عشر فكان (لملان سبعة) قائمة من ضرب ثلاثة و نصف فى الاثنين (والحنثى خسة) قائمة من ضرب اثنين ونصف فى الاثنين قال فى التصبح قال الاسبعابى وقول عجد مطرب والاظهر انه مع ابى حنيفة والصبح قول ابى حنيفة ومثى عليه برهان الشريعة والمنسنى وسدر الشريعة اه

اثى كان له الثلث فعطى نصف النصف ونصف الثلث فعتام الى حساب لنصفه نصف ولثلثه نصف واقله اثني عشرفيطيه نصف النصف وهوثلاثة ونصف الثلث وهو سممان فذلك خسة وللابن سبعة وطريق اخرى ان تقول لوكان ذكراكانت من اثنين و لو كان إشى كانت من ثلاثة فاضرب احدهما في الاخرى يكون تستة فالنصف بينهما للذكر مثل حظ الانتيين فيكون للخنثى سهمان وللابن اربعة ثم اقسم النصف الثاني بينهما نصفين فعصل للخنثي ثلاثة الى هذن السهمين يكون خِسةً وان شئت قلت لوكان الخنثي ذكراكان المال بينهما نصفين وانكان انتي فهوائلاث فاحتجت الى شي لد نصف وثلث وذلك ستة فني حال المال بينهما نصفان للخنثي ثلاثة وللابن ثلاثة وفي حال اثلاث للخنثي سلمان وللابن اربعة فسلمان المخنثي ثاننان سقين ووقم الشك فيالسهم الزائد فيتنصف فيكون له سحمان ونصف فانكسر فاضعفه على ماتقدم فثلاثة من سبعة أكثر من خسة من اثنى عشر لانك لوزدت نصف السبع على ثلاثة اسسباع يسير نصف المال والخسة لاتصير نصف المال الا بزيادة سهم من آئي عشر و ذلك نصف السدس وهو اكثر من نصف السبع فثبت ان ماقاله ابو يوسف انفع للخنثي والطريق الواضم ان يضرب السبعة في الأثني عشر حيث لاموافقة بينهما يكون اربعة وثمانين ثم اضرب من له شيٌّ في اتَّى عشر فيكون للخنثي ستة وثلاثون واضرب منله شيُّ مناثني عشر فيسبعة وللخنثي خسة مناثني عشر مضروبة فيسبعة يكون خسة وثلاثين فظهر أن التفاوت سهم من اربعة وتمانين وهو نصف سدس سبع والله سيمانه وتعالى اعلم

-مروكا _ الفقرو

هواندى يخرج في جهة فيفقد ولايعرف جهته ولاموضه ولايستبين امره ولاحياته ولا موته اوياسره العدو ولا يستبين موته ولا تتله ولا حياته (قو له رجه الله اذا غاب الرجل ولم يعرف له موضع ولم يعلم أحى هوأوميت نصب القاضى من يحفظ ماله ويقوم عليه ويستوفى حقوقه) لانه نصار كالصبى والمجنون و وقوله «ويستوفى حقوقه» بهذه الصفة لانه عاجز عن حفظ ماله فصار كالصبى والمجنون و وقوله «ويستوفى حقوقه» يسفده ولا يخاصم فى الذي تولاه المفقود ولافى نصيب له فى عقار او عروض فى مد رجل بنه ليس عالك ولا نائب عنه والماهو و كيل بالقبض من جهة القاضى واله لا علك الخصومة بلا خلاف و المالئلاف فى الوكيلي بالقبض من جهة المالك فى الدين وماكان يخافى عليه الفساد من مال المفقود امر القاضى بيعه كالتمار و نحوها و مالا يحافى عليه الفساد لا بباع لا فى نفقة ولا فى غيرها لا نالقاضى لا ولا يقله على الفائد الا فى حفظ ماله ومالا يخافى عليه الفساد لا بباع لا فى نفقة ولا فى غيرها لا نالقاضى لا ولا يقله على الفائد الا فى حفظ ماله ومالا يخافى عليه الفساد عفوظ بنفسه قال الحجندى المفقود مت فى حق نفسه جى

﴿ كتاب المفقود ﴾

مناسبته للخنثى ظاهرة من حث توقف الاحكام الىالبياق وهولفة المعدوم وشرعا غائب القطغ خبرء ولا يعلم حيسانه ولا مونه كما اشار الى ذلك بقوله (اذا غاب الرجل ولم يعرف لدموضع) ليستطلع عليمه (و لا يعلم أحى هـوأم ميت نصب القياضي من محفظ ماله ويقوم عليه) ايعلى ماله بالحفظمن عقاره ومناعه وجع عارهو يبيع مايخاف فساده (ويستوفى حقوقه) كقبض غلاته والدين الذي اقربه غريم من غرمالدلان القاضى نصب ناظرا لكل عاجز عن النظر لنفسه والمفقود بهذه الصفةوفي نسب الحافظ لمالدوالقائم عليه نظر له هدايد

(و ينتي على زوجته واولاده) وأن سفلوا ووالده وأن علوا قال في الهداية والاصل أن كل من بستمق النفقة في ماله حال حضرته بغير قضاء القاضي ينفق عليه من ماله عند غببته لان القضاء حيئذ يكون اعانة وكل من لاي صفها في حضرته الابالقضاء لاينفق عليه من ماله في غيبته لان النفقة حينتان تجب بالفضاء والفضاءعل الفائب عتنع فن الاول الاولاد الصغار والآنات من الكبار والزمنا من الذكور ﴿ ٤٦٥ ﴾ الكبار ومن الشانى الاخ والاخت والحال والحالة اله (من ماله)

ان کان ماله در آهم او دنانیر او تبرا و كان في بدالقاضي او يدمودف او مندبون مقرین جما و بالنصحاح او القرابة اذا لم يكونا ظاهرين عند القاضي فان كانا ظـاهر بن عندالقاضي لاعاجمة ألى الاقرار وأن دفع المودع بنفسه أو المدبون بغير امر القيامني يضمن المودع ولايبرأ المدون كذافي الهدانه (ولانفرق مينه) اي بين المفقود (وبين امرأته) لان الغيبة لاتوجب الفرقة (فاذا تم له مائة وعشرون سنة من يوم ولدحكمنا عوته) لان الفاهر أنه لابعبش اكثر منها قال في التصميح قال الامام الاستيماني و هذه روابة الحسنءن الىحنيفة وذكر محدفي الاصلموت الاقران وهوظاهر المذهب وهكذا في الهداية قال في الذخرة وبشنزط جميع الاقران قسا بق واحدمن اقرانه لاعمكم عوته ثم ان يعض مشائخنا قالوا

ف حق غيره ومعنى قوله ميث في نفسه لانه لا رث من غيره لجواز انه قدمات قبل موت مورثه فلا يرث بالشبك وحيّ في حق غيره حتى أنه لايورث منه ولايقهم ماله بين ورثشه لاناعرفنا المسأل له بيقين فلا يزول عنه بالشسك وكذا لانبين منه امرأته لانا عرفنــا النكاح قائمًا بينهما فلا نزول بالشـك وقد قبل أنّ المفقود عي حق نفســه ميت في حق غره على عكس الاول اما كونه حيثًا في حق نفسه فانا لانزيل املاكه عنمه لاستعماب الحياة فيمه وميت في حق غره حتى لانورثه من غره لانا لانتيفن حباته فلا نورثه بالشبك (قو له و ينفق على زوجشه واولاده من ماله) يعني اولاده الصفار وكذا خفق على الونه من ماله وعلى جميع قرابة الولاء والاصل أن كل من يسمق النفقة في مأله حال حضرته بغير قضاء الفاضي خفق عليمه من مأله عند غيبته لان القضاء حينتذ يكون اعانة وكل من لايستهها حال حضرته الا بالقضاء لا منق عليمه من ماله في غيبته لان النفقة حينئذ تجب بالقضاء والقضاء على الغائب لابحوز فن الاول الادلاد الصغار والاناث من اولاده الكبار والزمنا من الذكور الكبار ومن الثاني الاخ و الاخت والحال والحالة • وقوله • من ماله ، يعني الدراهم والدنانير والكسوة والمـأكول فاما ماسـوى ذاك من الدور والعقـار والحيوان والعبيــد فلاياع الاالاب فائه بيبع المنقول في النفقية عنبد ابي حنيفية ولايدع غير المنقول و صندهما لابيع شيئا (قول ولايغرق بينه وبين امرأنه) وقال مالك اذا مضت اربع سنين بفرق القــاضي بينهمنا وتشــد هــدة الوفاة ثم تزوج من شــاءت لان عر رضي الله عنــه هكذا قضي في الذي استهونه الجن في المدينة و كني به اماماوقدوة ولانه منع حقها بالغيبة فيفرق بينهما بعد مضى مدة اعتبارا بالايلاء والعنة وبعد هذا اعتبار اخر المقدار منهما الاربع من الايلاء والسنين من العنمة علا بالشهين كذا في النهايه ولنسا قوله عليمه السملام في امرأة المفقود • انها امرأته حتى يأنيها البيان) وقوله على رضى الله عنمه هي امرأته النابث فلنصبر حتى بستبين موت اوطلاق خرج بيانا للبيان المذكور في المرفوع وعمر رضى الله عنمه رجع الى قول على ولو قضى في امرأة المفقود على قول عر لانفذ لانه قدصهم رجوم عر الى قول على رضي الله عنهما وكان الامام السمرقندي بذي بانه ينف ذكذا في الفتــاوي الظهيرية (قول اذاتم له مائة وعشرون سنة من يوم ولد حكمنا بموته واعتدت امرأته) هـذه رواية الحسـن ابي حنيفــة وفي ظــاهر الرواية بقــدر عوت الاقران و في المروى عن ابي يوسف عائة سنة وقدره بعضهم بتسمين سنة فاذا حكم عوته وجب

يعتبر موت اقرائه من جميع البلدان وقال بعضهم اقرائه من اهل ج ل (٥٩) بلده قال شيخ الاسلام خواهر زاده وهذا الغول اصبح قال الثيخ محدين سامد قدره يتسعين سنة وعليسه الفتوى قلت وعلى هسذا مثى الاكمام برهان • ٣ المحبوبي والنسمين وصدر الشريعة اه (و) اذا حكم عوت المفقود (اعتدت امرأته) عدة الوفاة (وقسم ماله بين ورشه الموجود في ذلك الوقت) اي وقت الحكم عوته ﴿ ٤٦٦ ﴾ (ومن مات منهم) اي من ورشه. (قال ذون) الدقت (لم أ أ الله في الموقت)

(قبل ذلك) الوقت (لم برث منه) اى من المفقود لمدم تحقق موته (ولابرت المفقود من احدمات في حال فقده) لعدم تحقق حياته ومن شرط الارث تحفق موت المورث وحياة الوارث

على امرأته صدة الوقاة من وقت الحكم بموته (قوله وقسم ماله بين ورشه الموجود بن في ذلك الوقت) كأنه مات في ذلك الوقت معاينة (قوله ومن مات قبل ذلك لم برث منه لانه قبل الحكم بموته مبقا على الحياة (قوله ولا برث المنقود من احدمات في حال فقده) لما بيناه انه ميت في حق غيره فلا برث في كونه مبتا في حق غيره بل يوقف نصيبه ولايصرف لما عليمه من الحقوق و كذا اذا اوصى له يوصية كانت موقوفة لانه يحتمل ان يحكون مبتا فلا يصمح و يحتمل ان يحكون حيا فلا يصمح و يحتمل ان يكون حيا فيصح فلهذا وقفت و الله سمحانه وتعالى اعلم

مروكتاب الاباق كهم

الاباق هو الترد والانطلاق وهو من سبوء الاحلاق ورداءة الاعراق ورده الى مولاً. احسان وهل جزاء الاحسان الا الاحسان واخذ الا بق افضـل من تركه في حق من يغوى عليمه لمافيه من احياله قال التعالى الآبق الهمارب من غير ظلم السيدله فان هرب من الفلم لايسمى آمضابل يسمى هاربا فعل هذا الاباق حبب والهرب ليس بيب (قوله رحمه الله اذا آبق المملوك فرده رجل على اولاه من مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فله عليه جمل اربعون درهما) هذا استحسان والقيساس آنه لابجب شئ الا بالشرط واما رد العبيد الضبان والشباة والسيرة فلا شي فيم (قو له وان كان رده من اقل من ذبك فيحسانه) و في الهداية بقدر الرضيم في الرد من مادون الثلاث باصطلاحهما اومغوض الى رأى القياضي وقيل نقسم الاربعين على الشبلانة الايام و أن بياء بالآبق رجل الى مولاه فانكر مولاه أن يعكون آمنا فالقول قول المولى لائه مدمى رده وجوب حق على المولى وهو خَكَره فان أقام بينــة أنه آبق من مولاه أو أن مولاه أقر بذلك قبلت بينتــه وبجب الجمل في رد المدر وام الولد اذا كان في حياة المولى فان مات المولى قبل ان بصل مها فلا شي له لا نهما عنف عونه او بجب الجعل في رد المأذون لانه عبد واباقمه جر عليمه وان ابق المكانب فرده رجل على مولاه فلا شي له المكانب في بد نفسمه فلم بستفد المولى ملكا زال عنمه بالاباق فان كان الراد اثنين والعبعد واحمد فجمل الواحمد بينهما وكذاكان السبيد اثنين والعبمد واحمدا فالجعل ينهما على قدر الملك وال كان لعبد اثنين والسيد واحمدا فعليه جعلان ولمن جاء ُ بِالاَ بِاقِ انْ عَسَكُهُ بِالْجِمَلِ فَانْ هَلِكُ فِي هُدُهُ فَلَا ضَعَانَ عَلَيْهُ كَانَ عَسَكُهُ بِالْجِمل وكذا لاجمل له لان الجمل سقط بالمهلاك وان ياء بالآباق فوجد السيد قدمات فالجمل في تركت فانكان على المولى دين محبط عمله فله الجمل وهو احق بالعبد حتى يسلى الجمل وان لم يحكن له مال غير. بيع العبـد وبدى بالجمل ثم قسم البـاق بين الفرماء وان كان الراد ذارح محرم من المولى كالاخ والع والحـال وســاثر ذوى الارحام ان كان في حياله فلا جعل له وان لم يكن في عيــاله فله الجعل

﴿ كتاب الاماق ﴾

مناسبته المفقود ان كلا منها ترك الاصل والوطن وصارق عرضية التلف والمحن قال في الجوهرة هوا^لترد والانطلاق وهو من سوء الاخلاق ورداءة الاعراق ورده الى مولاه احسان وهل جزاء الاحسان الا الاحسان اه (اذا ابق علوك فرده رجل على مولاه من) مدة سفر (مسيرة ثلاثة الم فصاعدا) ای فاکثر (فله عليه الجمل) تماما وهو (اربعون درهما وان رده لاقل من ذلك) المقدار (فصاله) اعتبارا للاقل بالا كثر فجب في رده من نومين ثلثاها ومن وم ثلثها ومن اقل منه أووجده في المسر يرضم له وعن ابي حنيــفة لاشي له في المصر كذا في اليغض عن الامسل

الا درهما) ليسلم للمائ شي تحقيقا الفائدة قال في التعميم قال الاسبيمابي و هذا قول این حتیفیة و محمد و اعتده المبوبي والنسني وصدر الشريعة اه (وان ابق من) مد (الذي رده فلاشي عليه) قال في الهداية لكن هذا أذا أشهد وقد ذكرناه في اللقطة ثم قال وفي بعض الله عن لاشي له و هومعيم ابضا لا نه في معنىالبايع منالمائكولهذا كان له ان يحبس الآبق حتى يستوقى الجعل عنزلة البايم محبس المبيع لاستيفاء الثمن اه (و ينبغي) للراد للا بق (ان بشهد اذا اخذه انه يأخذه ليرده) على مالكه قال في الهداية والاشهاد ختم على قول ابى حنيفة و مجد حتى لورده من لم يشهد وقت الاخذ لاجملله عندهما لان ترك الاشهاد امارة على انه اخذم لنفسه اه (فان كان العبدالا بق رهناة لجمل على الرتين) لان البداء مذااذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل فان كانت اكثر فحصة الدين عليه والباق على الراهن لان حقه بالقدر المضمون كما في الفيض

و ان وجد الرجل عبد اسه فرده فلا جعل له سواء كان في عباله اولم يحكن و كذا المرأة والزوج و ان وجد الاب عبد انــه ان لم يكن في عبــاله فله الجمل و ان كان في عيماله فلا جعل له قال في الهمداية اذا كان الراد ابا للمولى او اسه و هو في عباله اورده احد الزوجين على الآخر فلا جعل له لان هؤلا. يبرعون بالرد عادة و ان آبق عبد العسبي فرده انسان فالجعل في مال الصبي واما اذا رده وصيه فلا جعل له لانه رده الى بد نفسه و أن رد الامام آشا على مولاه فلا جمل له لا نه فعل ما هو واجب عليه كالوصي كذا في الينايم (قو له و ان كان قیمت اقل من اربعین درهما قضی له بقیمت الا درهما) هذا قولهما و قال الو وسنف بجب له اربعون درهما و ان كانت فيمنمه درهما واحدا لان التقدر بالاربعين ثبت بالنص فلا عنص عنها لان العجابة حين اوجيوا لم مفصلوا بين قليل القيمة وكثيرهـا ولهمـا ان المفصـود حمل الغير على الرد ليحي مال المــاك فينقس درهما ليسلم للمانك شيء تحفيقها ففائدة (قوله و أن أبق من الذي رده فلا شيء عليمه) لانه أمانة في بده لكن هذا اذا اشمهد حين اخذه وفي بمض النسخ فلا شي له وهو صحيح لانه في معنى البابع من الماك و لهذا كان له ان يحبس الآبق حتى يستوفي الجبل بمنزلة الببايع بحبس المبيع لاستيفاء الثمن و لهذا اذا مات في يده لاشي له وان اعتقه المولى في حال اباقه و جاء به رجل لم يستُحق شبيثًا من الجمل لان اللك زال بالعتق فصماركاً له رد حرا و ان اعتقمه حين اداء فله الجممل لا له بالعتق قابض له فصاركا لو قبضه ثم اعتقه وكذا اذا باعد من الرادكان له الجل لانه لا عُكن من بعد الا بعبد قبضه و مقبضه يستمق الجمل و لائه قد سبار له البيدل ولو مات العبد قبل ان رده فلا شي له ثم ان كان اشهد عليه حين اخذه فلا ضمان عليه لانه لما اشهد صبار اخذه على وجه الامانة فلا بضمن الا بالتعـدى و ان لم بشهد ضمن عندهما وقال الو توسف لا ضمان عليمه (قوله و بنبي ان بشمه اذا اخذه انه يأخذه ليرده على مولاه) لانه بجوز ان يكون اخذه لنفسه فاشرطت الشهادة لتزول التهمة قال في الهداية الاشهاد حتم في قول ابي حنيفة و محمد حتى لورده أمن لم يشهد وقت الأخذ لاجعل له عندهما لان ترك الاشهاد امارة انه اخذه انفسه واذا حاء بالآبق الى مولاه فوهبه له قبل أن مقبضه فلا جعل له و أن قبضه ثم وهبه فله الجِمل وان ادخله مصر مولاه فابق قبل أن يصل، الى مولاه فلاجعل له فانجاء به رجل بسد ذلك فلاذي جاء به الجمل اذارده من مسيرة ثلاثة ايام ولا شيء الاول قال في شرحه وبجوز متني الآبق عن ظهاره إذا كان حيا لانه باق على ملكه ولا يجوز بيمه الا عن هو في يده لانه غير مقدور على تسليم وانجا جاز بيمه على من هو في ده لانه قادر على قبضه (قوله و ان كان الآبق رهنا فالجمل على الرتمن) واباته لا يخرجه مزالهمن والرد في حياة الراهن و بعده سنواء لان الرهن لا يبطل بالموت و هذا اذا كانت قيمت مثل الدين او اقل منه فان كانت اكثر فبقدر الدين

﴿ كتاب احياء الموات ﴾ مناسبته للآبق من حيث الإحياء في كل منهما لمامر من أن رد الآبق احياء له و الاحياء لفة جمل الشيُّ حيا ايذا قوة حساسه اونامية وشرعااسلام الارض الموات بالبناه او الغرس او الكراب اوغير ذلك كافي القهستاني و (الموات) كحاب وغراب مالاروح فيه او ارض لامالك لها قاموس و في المغرب هو الارض الخراب و خلافه العاس اه وشرعا(مالاينتفع به منالارض لانقطاع الماءعنه) بارتفاعه عنه اوارتدام مجراه اوغير ذلك (اولفلبة الماء عليه اوما اشبدذلك مما عنم الزراعة)كفلبة الرمال اوالاحجار اوصيرورتها سبحة سميت به تشبيها بالحيوان اذامات ولم يبق منتفعا به (فاكان مها) اى الارض (عاديا) اى قديم الحراب يحيث لم علك في الاسلام كما اشاراليه بقوله (لامالك له) اى في الاسلام فكانها خربت من عهدعاد بدليل المقابلة يقوله (اوكان مملوكا في الاسلام) ولكن الطول تركه وعدم الانتفاع به (لايعرف له مالك بمينه وهو بعيد من القرية بحيث اذا وقف انسان) جهورى ﴿ ٤٦٨ ﴾ الصوت (في اقصى الدام) من

عن التجنيس (فصاح)

باعلی صوته (لم سمع

الصوت فيمه) اي في

المكان الذير المنتفع به (فهو موات) عند ابي بو ـف

وعند عجد ان ملکت فی

الاسلام لاتكون مواتا

واذا لم يعرف مالكهــا

تكون لجاعة المسلين واعتبر

في غير المملوكة عيدم

الار تفاق سواء قربت

أوبعدت وهي ظاهر

الرواية وبها يفتى كافى

القهستاني عن الكبرى

والبرجندي عن المنصورية

عن قاصنحان كذا في الدرر

دورالقرية كافي القهستاني على عليه والباقى على الراهن لانحقه تعلق بالقدر المضمون ثمان كانت قيمته والدين سواء وادى الراهن الجعل حسب قضاء من دين المرتهن ولوكان الآبق امة ومعهما ولد رضيم فالجمل واحد ولاعبرة بالولدكذا فىاليناسع والله مجانه وتعالى اعلم

- المارالمرات كاب إحاء المرات

ارض الموات هي التي لم تكن ملكا لاحد ولم تكن من مرافق البلد و كانت خارج البلد قربت من البلد اوبعمدت (فولد رحمه الله الموات مالا يتنفع به من الارض لانقطاع الما، عنه اولغلبة الما، عايه اومااشبه ذلك ممايمتم الزراعة) بان صارت سيخة اوبرية لان الانتفاع يدل على الحياة (فحو له فاكان منها عاديا لامالكله اوكان مملوكا في الاسلام ولايمرف له مالك بهينه وهو بعيد من القرية أذا وقف أنسان في اقصى المام فصام لم يسمم الصوت منه فهو موات) العادى هو مانقدم خرابه لا مكان لماد لان جيع الموات لم يكن لماد . وقوله « اذا وقف انسان في اقصى الماس » يعني انسانا جهوري الصوت وهذا الذي اختاره الشيخ آول الي يوسف وذكر الطحاوي ان ماليست ملكا لاحد ولا هي من مرافق البلد وكانت خارجة البلد سواه قربت اوبمدت فهوموات وهوقول عجد فايويوسف اشترط البعد لانالظاهر أنمايكون قربا من القرية لاينقطع ارتفاق اهلها عنه وعجد اعتبر انقطاع ارتفاق اهل القرية عنها حقيقة (فَو لَمْ مناحياه باذن الامام ملكه واناحياه بغير اذن الامام لم علكه عند

وقال الزيلبي وجسل ا بى حنيفة وقال ابويوسف و محمد علكه) لقوله عليه السلام، من احيا ارضاميّة فهي له» القدورى المملوك فيالاسلام اذا لم يعرف مالكه من الموات لان حكمه كالموات حيث يتصرف فيه الامام كا يتصرف في الموات لاانه موات حقيقة اه وظاهره عدم الخلاف في الحقيقة تأمل ثم (من احياه) اى الموات (باذن الامام ملكه) اتفاقا (وان احياه بغير اذن لم علكه عندابيحنيفة) لانهمفنوم للمسلمين لوصوله الى يدهم بايجاف الخيل والركاب فليس لاحد ان يختص به دونادنه الامام كافى سائر الننائم (وقالا علكه) ولو بدؤن اذن الامام لانه مباح سبقت اليه يده فيملكه كافى الحطب والصيد قال فى التصحيم واختار قولالامام البرهاني والنسنى وغيرهمااه وفى الجوهرة ثم اذا لم يملكهاعندا بي حنيفة بالاحياء وملكه اياها الامام تصيرملكاله والاولى للامامان مجملها لهولا يستردهامنه وهذا اذاترك الاستيذان حهلااما اذاتركه تهاونا بالامام كان له ان يستردهاز جرا له اه وفي الهداية وبجب فيدا له شر لان ابتدا، توظيف الخراج على المسلم لا يجوز الااذا ـقا. عاء الخراج لانه حينئذ يكون ابقاء الخراج على المسلم على اعتبار الماء فاو احياها ثم تركها فزرعها غيره فقد قيل الثاني احق بهالان الاول ملك

استفلالها رقبتها فاذا تركهاكان الثانى احق بهاو الاصح ان الاول ينزعها من الثانى لانه ملكها بالاحباء كانطق به الحديث اه (و يملك الذمى) الموات (بالاحباء كما يملك المسلم) لان الاحباء سبب الملك فيستويان فيه كسائر الاسباب الاانه لا يملكه بدون اذن الامام انفاقاكما في الفهستاني قيد بالذي لان المستأمن لا يملكه مطلفا اتفاقاكما في المنظم (و من حبر ارضا) اى علمها بوضع الاحبار حولها او منع غيره منها بوضع علامة من حبر او غيره (و لم يسمرها) اى لم يحيها (ثلاث سنين اخذها الامام) من الهجر (ودفعها الى غيره) لان الصبير ليس ﴿ ١٠٩٤ ﴾ باحباء ولان الامام انما دفعها له تحصل المنفعة المسلمين من حبث

العشر او الحراج فاذا لم محصل دفعها الى غيره تحصيلا للمفصود (ولانجوز احياء ماقرب من العامر) النه تبع لانه من مرافقه كما صرح 4 مقوله (ويتزك مرعى لاهلالقرية ومطرحا لحصائدهم المحفق) حاجتهم الما فلا يكون موانا لتعلق حقهم بها عنزلة الطريق والثهر وعلى هــذ قالوا لايجوز ان يقطع الامام مالاغني المسلمين عنه كالملح وقالابار التي يسنق الناس منها لما ذكرنا هدابه واذا احاط الاحيثاء بجوانب مااحياء الاربعة على المعاقب فطريقه في الرابعة كافي الدرر وغرها (ومن حفر برًا في ريد) باذن الامام عنده ومطلقا عندهما على مامر لان حفر البئر احباء (فله حر عها) من جوانيها الاربع لان تمام الانتفاع لايكون الاله (فانكانت) البئر (المطن) اى مناخ " الابل وهي التي ساخ

ولابي حنيفة قوله عليه السلام ، ليس الثمر، الاما طابت به نفس أمامه ، ولانه حق السلمين فليس لاحد ان يختص به بدون اذن الامام كال بيت المال ثم عند ابي حنيفة اذا لم علكها بالاحيــا، وملكه اياها الامام بعد الاحياء تصير ملكاله والاولى للامام ان بجعلهاله اذا احياها ولا يستردها منه وهذا اذا تركةالاستيذان جهلا امااذا تركه تهاونا بالامام كان له ان يسمتردها زجرا له فاذا تركهماله الامام تركها بعشر اوخراج وفي الهداية بجب فها العشر لان انداء توظيف الحراج على المسلم لابجوز الا اذا اسقاها عماء الحرج حينة يكون ابغاء الحراج على اعتبار المماء (قولُه و عاك الذي بالاحباء كما علك المدلم) لان الاحباء سبب الملك عند ابي حنبفة اذن الامام من شرطه (قوله ومن حجر أرضاً ولم يتمرها ثلاث سنمين اخذهــا الامام منــه ودفعهــا الى غيره) حمير بالتشديد ويروى بالتخفيف ابضا لانه اذا ترك عمارتها تلاث سين فقد اهملها والمقصدود من دار الاسلام اظهار عارة اراضها تحصيلا لمنفعة المعلمين من حيث العشر او الحزاج ولان التعجير ليس باحب، على به وانما الاحياء هو العمارة والتحمير انميا هو للاعلام سمى به لانهم كانوا يعلونه بوضم الحجارة حوله او يعلونه محبر غيرهم عن احيـائه وانمـا قدر غلاث سنين. لان الغالب ان الاراضي تزرع في السنمة مرة و اكثر ماجعل الارتبا في حبس مايستدل به على الرغبة والاختبار الثلاث وهي الثلاث من ذلك النوع فاذا تركها هذا القدر فالطاهر انه قصد اتلافها وموتها فوجب على الامام ازالة يده عنهـا وهذاكله ديانة اما اذا احيــاها غيره قبل مضى هذه المدة ملكها وانما هذا الاستيام فيكره ولوضله جاز المقد (قو له ولامجوز احيا. مافرب من العسامر ويترك مرعى لاهل الفرية ومطرحا لحصادهم) ولحنطتهم المحق حاجتم الها الا تكون مومًا لتعنق حقهم مها (قولد ومن حفر بثرًا في ربة فله حرعها) معناه اذا حفر في ارْض موات باذن الامام عند ابي حنيفة وباذنه وغير اذنه عندهما لان حفر البئر احياء ولان حرىم البئر كفناء الدار وصاحب الدار احق بغناء دائر، فحكذا حريم البئر (قوله كان كان المعلن ضريمها اربعون ذراعا) يبني من كل جانب اربعون هو العميم عطنا لما شديته فان كان الحبل الذي ينزع به بجاوز الا ربيين فله منهي الحبل لأن الحاجة داعيمة الى ذلك كذا في شرحمه

حولها الابل ويستق لها باليد (فريمها اربعون ذيراعا) ثم قبل الاربعون من كل الجوانب والصحيح انه من كل جانب لان في الارامني رخوة يتحول الماء الى ماحفر دونها هدايه (وان كانت) البئر (الماضع) وهى التي يسفرج ماؤها بسير الابل وتحوها (فستون ذراعا) وهذا عندهما وعند ابى حنيفة اربعون ايضاور جح دابله اعتمده واختاره الحبوبي والنسق وغيرهما كذا في التصبح وفيه من مختارات التوازل من حفر بئرا في ربة موات فله حريمها على تدرالحاجة

من كل الجوانب وهو المحيم اه (وانكانت) المتفرَّجة بالحفر (حينًا) جارية (غريمًا ثلاثمائة ذراع) من كل جانب قال في الينابع و ذكر اللحاوي خسمائة ذراع وهذا التقديرايس بلازم بل هو موكول الى رأى النوس واجتمادهم أه و في الهداية و الاصح أنه خسمائة ذراع من كل جانب أه ثم قال وقبل أن التقدير في العين و البرُّ عا ذكر ما في اراضيم لمسلابتها و في اراضينا رخاوة فنزداد كيلا يتحول الماء الى الثاني فيتعمل الاول اله ثم المراد بالذراع ذراع العامة وهي ست قبضات وبسر عنها بالمكسرة لان ذراع الملك كان سبع قبضات فكسر منه قبضة (فن اراد ان يحفر في حريمها) اي حريم المذكورات (منع منه)كبلا بؤدى الى تفويت حقه او الاخلال به لانه بالحفر ملك ﴿ ١٧٠ ﴾ الحريم ضرورة تمكنه من الانتفاع

عانب ذكر الخجندى والذراع المعتبر نزبد على ذراع العامة يقبضنه والنساضيح البعير الذي يستقي عليه المساء (قو له وان كانت عبنا فحر ممها بثلاثمائة زراع) وفي الهداية خسمائة ذراع لان المين بستخرج الزراعة فلا بد من موضع بجرى فيه الماء ومن حوض يجتمع فبه المساء ومن نهر يجرى فيسه الى المزرعة فلهذا قدر بالزيادة والتقدير نخسمانة من كل جانب (قوله ومن اراد ان يحفر في حريمهـا برّا منع منــه)ك لايؤدى الى تفويت حقمه والاخلال به فان حفر فللاول ان يكبيمها تبرعا فان اراد ان بأخذه الشاني بكبسها قبل له ذلك لان حفره جناية منه كما في الكناسة يلقيها في دار غيره فاله يؤخمذ تر فعها وقيل مضمنه النقسان ثم يكبسهما لنفسه وهو العميم وان حفر الثناتي بئزا وراء حرم الاولى فذهب ما، البئز الاولى الاشيء عليه لانه غير متعبد في الحفر فلثاني الحريم من الجوانب الثلاثة دون الاولِّ لسميق ملك الحيافر الاول فينه والشجرة تغرس في ارض موات لها حريم ايضا حتى لم يكن المبره أن يغرس شجرا في حرعه لاله محشاج الى حريم له يجهد فيهه عمره ويضعه نيمه وهو مفدر بخسسة اذرع كذا في الهدايه (قوله وما ترك الفرات اوالدجلة وعدل عنمه المناء فاز كان بجوز عوده البيه لم بجز احيدؤه) لحساجة العسامة الى كونه نهرا (قو له وان كان لابجوز ان بعود اليـه فهو كالموات اذا لم بكن حرعاً لعام علكه من أحياه باذن الامام) أشتراط أذن الامام أنما هو فول ابي حنيفية (قو له ومن كان له نهرا في ارض غيره فليس له حريم عنسد ابي حنيف ذ الا ان يقيم بين ذ على ذلك وقال ابو بوسف ومحمدله مسناة يمثى عليها طينة) لان البر لاينتهم به الايحريم باق عليـه طينه ويجتساز عليـه الى البر لينظر مصالحه فكان الظماهر أن الحرم له ولائه محتماج الى المثنى اتسميل المماء عشه ولاعكنمه المشي عادة في بعلن النير ولاعكنه القماء الطين الى مكان بعيمه الابحرج فيكون له الحريم اعتبارا بالبئر ولابي حنيفة أن الحريم في البئر عرفناه بالاثر ولان الانتفاع بالماء في النهر ممكن بدون الحرم ولا يمكن في البئر الا بالاستيفاء ولا استيفاء

في ملكه فان احتفر آخر بثرافي حريم الاولى فالاول كبسه او نضمنه وتمامه في الهدالة (وماترك الفراة او الدحلة وعدل) مَنْؤُهُ(عنه) او عن المؤوك (و)لكن (مجوز عوده) اى الماء (اليه) اى الى ذاك المكان الذي تركه (لم بجز احباؤه) واو بأذن الامام غاجمة العامة الى کونه نیرا (وان کان لا موز) ای غیر محمل (ان يسود البــه فهو كالموات) لائه ليس في المائا حدو هذا (اذا لم يحكن حر عا) لحل (لمامر) فاذكان حريما لمام كان تبعاله لانه من مرافقيه واذا لم يكن حربما لمامر فاله (علكه من احياه) ال كال (بأذن الامام) عند الامام والافلا خلا فالهماكما تقدم (و من كان له نهر) بجرى

(في ارض غيره فايس له) اى لساحب النهر (حريمه) بمجرد دعواه انه له (عنمد ابي حنيفة) لأن (الا) الظاهر لايشهدله بل لصاحب الارض لانه من جنس ارضه والفول لمن بشهدله الظاهر (الا أن يقيم البينسة على ذلك) لائها لاثبات خلاف الظاهر (وقالا له مستساة عشى عليها وباقي عليها طبنة) لان الثهر لا بدله من ذلك فكان الظاهر انه له قال في التصميح واختار قول الامام المحبوبي والنســني قال وهذا اذا لم تكن مشمقولة بغرس لاحدهما اوطين فان كان فهي لصاحب الشغل بالاتفاق اه وفي الهداية ولو كان عليه غرس لايدرى من عرسه فهو من مواضع

ازولایة النرس لصاحب الارض عنده وعندهما لصاحب النهر اه

﴿ كتاب المأذون ﴾

مناسبته لاحباء الموات ان في الاذن للمبدو الصمير احياءله ممنى وهولفة الأعلام وشرعافك الحيير واسقاط الحق كافي الهدامه (اذا اذناالولي لمده فيالتجارة اذنا عاما)كائن مقولله اذنتلك في النجارة من غير تقييد بنوع مخصوص (جاز تصرفه فیسائر التجارات) اتفاقالان اسم التجارة عام متناول الجنس واذاحاز تصرفه (يشترى) مااراد (وببيع) لانهما اصل التجارة (ويرهن ويسترهن) ورؤ جر ويستأجر لانها منصنيع التميار (و)كذا (اذا اذناه) المولى (في نوع منها)اىمنانواع النجارة (دونغيره) اىغيرذلك النـوع كائن يقول له اذنتك في التجارة في البر فقط (فهـو مأذون في جمعها) لماتقدم انداسقاط الحقوفك الحجر فتظهر مالكية المبد فالانتحصص بنوع دون نوع

الابالحريم و وولد «مسناة» وهوالطريق وقيل هوالزبير بلغتنا فعند ابى يوسف له قدر نصف نظير الهر من كل جانب وعند محد قدر جيعه من كل جانب وعمرة الحلاف انولاية الغرس لصاحب الارض عند ابى حنيفة وعندهما اصاحب الهر واما القاطين الهر عند ابى حنيفة فاختلف فيه المشايخ قال بعضهم بنقله الى موضع غير مملوك لاحد وقال بعضهم له ان يلقيه على المسناة مالم يفحش واما المرور فقد قيل يمنع مندعنده وقبل لا يمنع المضمرورة وقال ابو جعفر نأخذ بقوله في الغرس وبقولهما في القاء الطيز والله اعلم

- ﴿ كتاب اللهُ زون ﴾

الاذن عبــارة عنفك الحجر واسقاط الحق عندنا والعبد بعد ذلك يتصرف لنفسه بإهليته لانه بمد الاذن بقي اهلا للتصرف بلسانه الناطق وعقله الممنز وانحجازه عن التصرف لحق المولى كى لايتملق الدين برقبته اوكسبه وذلك مال المولى فلابدمن اذنه كى لا يبطل حقه من غير رضاه (فو له رجه الله اذا اذن المولى لعبد. في التجارة اذاً عاما جازتصرفه في سائر التجارات) بان يقول له اذنت لك في التجارة ولا يقيده (فولد يبيم ويشترى) يمنى بمثل القيمة وينقصان لايتغاين فيه عندابي حنيفة وينقصان يسير اجاعا ولايجوز عندهما بالنبن الفاحش لانه غنزلة التبرع فلاستظمه الاذن يخلاف اليسير لانه لايمكنه الاحتراز عنه ولايرحنيفة اندمتصرف باهلية نفسه فصار كالحر وعلى هذا الصبي المأذونله فانحابا العبد المأذون في مرض موته يتبرمن جيع المال اذا لم يكن عليه دينفان كانفن جيم مايق لان الاقتصار في الحرعلي الثلث لحق الورثة ولاوارث للعبد وانكانالدين محيطا بمافى يده يقال للمشترى ادجيع المحاباة والافاردد المبيع كمافى الحروله أنيسلم ويقبل السلم لانه تجارة وله ان يوكل بالبيم والشراء لانه قد لايتفرغ نفسه (قولد ويرهن ويسترهن) لانهما من تو ابع التجارة فانها ابقاء واستيفاء و علك أن يستأجر الاجزاء والبيوت لانه من منبع التجار ويأخذ الارض منارعة لانفيه تحصيل الربح وله أن يشارك شركة عنان ويدفع المال مضاربة ويأخذها لانه من عادة التجار وله ان يوجر نفسه عندنا خلافا للشافعي وليس له ان ببيع نفسه لانه ينمجرولا ان يرهن نفسنه لانه يحبس فلايحصل مقصود المولى اما الاجارة فلا ينحيمر بها و يحصــل بها المقصود وهو الرع (فولد وانكان اذناه في نوع بينه دون غير، فهو مأذون له في جيمها) مثل ان يأذن له في البرقاند مجوز فيه وفي غير. وقال زفر لايكون مأذونا له الا فيذلك النوع لان الاذن توكيل وآنابة من المولى ولنا انداسقاط الحق وفك الحجر وعند ذلك يظهرمالكية العبد فلايختص بنوع دون نوع بخلافالوكيل فاندبتصرف في مال غير. وان وقت له الاذن مثل ان هول اذ نتلك شهرًا في التجارة فهو مأذون له أبداحتي يحجرعليه لان اذنهاطلاق منجر فلايتوقف النصرف فيهكالبلوغ والمتق وكذا اذا رأه المولى يبيع ويشترى فإينهه وسكت عنذلك كان اذنا لانه يتصرف لنفسه

وللولى حق في تصرفه فسار حكوته رضي به كما ان المشترى لمساكان متصرفا لنفسه و للشغيع حق في تصرفه كان سكوته عن الطلب استقاطا لحقه كذا هذا ولا يشبه هذا اذا رأى رجلا ببيع له شيئا فسكت عنه لم يكن سكوته اذنا في جواز بيمه لان بابع عبد غيره انما يصمح تصرفه بالتوكيل فاذا لم يوجد منه الرضى بالنوكيل لم يصمح يِمه و انْ قال له اجر نَفُسَـكُ او اقعد قصارا او صباعًا فهو ادْنُ له في البِّصَـارة ولَّه ان يتصرف في ذلك وفي غيره لان الاجارة من الجارة و ذكر بسن الجارة اذن له فى جيمها (قوله و ان اذن له فى شئ بسينـ الميس عاذون له) لانه استخدام مثل ان يأمره بشراء ثوب الكسوة و طعام لإهله و هذا لانه لو صار مأذونا بهذا ينسم عند باب الاستخدام ولو قال له اذا جاء غد فقد اذنت لك في النجــارة صار مأذونًا له اذًا جا. غد وكذا اذا قال لرجل اذا جاء هذ فانت وكيلي فجماء هٰد فانه يكون وكيلا ولو قال لوكيله اذا جاء غد فقد عزلتك او قال لعبده المأذون اذا جاء غد فقد حجرت عليك او قال للمللقة الرجعية اذا جاء عدفقد راجعتك فانه لا يصبح هذا كله ولابصير الوكيل معزولا ولا العبيد محجورا ولا المطلفة مزوجة ثم العبيد لا يصير مأذونا الا بالم حتى لو قال المولى ادّنت لعبدى في النِّصارة و هو لا يعلم لايصير مأدُّومًا لَجَّارة كالوكالة و لو قال بابعوا عبدى فقد اذنت له في التمارة فبابعوه والعبد لا يعلم بان المولى يصدر مأذونا في رواية كناب المأذون و من اصحانا من قال بكون مأذونا من غير خلاف والجر عليه لا يصمح الا اذا علم فاما اذا لم يعلم لايصبر محبورا وان جر عليه في سوقه و هو لا يعلم ان اخبره رجلان اورجل وامرأانان عدلين كا نا او غير عدلين او وجد عدل وامرأة عدلة صار محبور! بالاجماع و ان كان الخبر واحدا غير عدل لا يسر محجورا الا اذا صدقه و عندهما ينمجر سبوا، صدقه او كذبه اذا ظهر صدق الخبر و ان كان الهنر رسولا صبار محجورا بالاجساع صدفه او كذبه (قوله واقرار المأذون بالديون والغصوب بائز) وكذا بالودايم اذا اقر باستملاكها لان الاقرار من توابع الجمارة اذ لولم يصيح لاجننب النماس مبايعته و مصاملته و هذا أذًا كانت الديون ديون النِّجارة أما المهر والجناية فائه متملق برقبته يستوفي منه بعد الحرية ولا يستوفي من رقبته والمراد من الرهن ما كان من النزويج بفر اذن المولى ولو اقر عمر امرأة وصدقته نانه لا يصبح في حق المولى ولا يؤاخذه الا بعد الحرية وان اقرائه افتض حرة او امة بكرا باصبعه فعندهمسا لا يلزمه في الحسال الا بتصديق المولى و هذا اقرار بجناًية و قال ابو توسيف هو اقرار بالمال و بؤخذ 4 الحال قال في المنظومة في مقالات ابي يوسف رجمه الله

لوقال مأذون ازالت اصبعى • عذرتها بؤخذ الحال اسمع ولم يصرح بما ذابحب عليه قال فى المستسنى يحتمل ان يكون بالمهركما اذا دفع اجتبية فسقطت فذهبت عذرتها بجب عليه مهرمتاها (قوله وليسله ان يتزوج ولاان يزوج عاليك) لان الزوج ليس من المجارة والاذن اعا ينصرف الى المجارة و اذا لم يصح

(و اذا اذن له في شه. بعیده) کشراء ثوب فكسوة وطعمام للاكل (فايس عادون) لانه استخدام فلو صاربه مأذونا بنسد عليه باب الاستخدام (و اقرار المأذون بالدون والغصوب جائز) و كذا بالودايع لان الاقرار من توابع التبسارة اذلولم يصم لاجتنب الناس مبايمته ومعاملته ولا فرق بين ما اذا كان عليه دين اولم بكن اذا كان الاقرار في صحنه فان كان في مرخه مندم دين الصحة كما في الحر هداله (وليسرله) اي الماذون (ان يتزوج) لانه ليس بتجسارة (ولا ان يزوج عداليكه) قال فالتعميم هذا على اطلاقه قول ابىحنيفة ومجمدوقال ابو بوسف له ان روج امته واخبار قوله المحبوبي والنبني والموصلي وصدر الشريعة ورحج دليلهما اه

ولم بجز الولى فسد فاذا دخل بها فالمهر عليه بعد الحرية لانا لزمه بسبب غير ثابت في حق المولى واما تزوجه لمماليكه فان زوج عبده لم بجزاجاها لان فيه ضررا بدلالة اله يستحق رقبته بالمهر والنفقة والزوج امته فكذبك لابجوز ابضا عندهما وقال ابو يوسف بجوز لانه محصل المال منافعها فاشبه اجارتها ولهما ان الزوج ليس من الاجارة وعلى هذا الحلاف المضارب والشربك شركة عنان قال في المنظومة في مفالات ابي يوسف رحماللة

و علك المأذون تزويج الامة ، وصاحب العنــان والمضاربة

قيد بالمأذون لان المكانب علك ذلك اجماعا وقيد بالامة لانه بجوز لهم تزوج العبد اجماعا وقيد بالسنان لان المفاوض علك ذلك اجماعاً (قوله ولايكاتب) لا نه ليس من الجمارة لان النِّجارة مبادلة المال بالمال والبدل في الكتابة متابل ملك الحجر فلم تكن تجارة الا ان يجيز المولى ولادين عليه لان المولى قدملكه وبصيرالعبد نائبًا عنه ولاترجم الحقوق الى المولى لان الوكيل في الكتابة سنفير هنه فاذا كاتب ولا دين عايد فابازه المولى جاز فاذا أجاز قال الكتابة للمولى لاسبيل للعبد على قبضه لان حقوق عقد الكشابة لا تتعلق بالعاقد وقبض مال الكتابة من حقوق العقد فالددفع المكانب الىالعبد لايبرأ الا ان يوكله المولى يغبضها فحيننذ يجوز ويعنق المكانب قان لحق المأذون دين بعد با اجاز المولى فالكنابة المولى ايس للفرماء فيها شيء لان الكشابة لمها صحت بالاجازة خرج العبد من كسب المأذون وصار في بد المولى وما اخذه المولى منكسب العبد قبلالدين لا تعلق 4 حق الغرماء و ان كان المأذون كاتب و عليه دئ قليل او كثير فالكتابة فاسدة و أن أحازها المولى لان المولى لا علك التصرف في كسب العبد مع وجود الدين فلا علك الجازة الكتابة (قوله و لا بعنق على مال) لانه لا يملك الكنابة فالمتق أولى لان المتق تبرع ولا يفرض لانه تبرع كالهبة قال عليه السلام « قرض مرتين صدفة مرة ، (قوله ولا به بعوض ولا بغير عوض) ولا يتصدق لان ذهك تبرع وايس له إن يكفل بالنفس ولا بالمال الاباذن المولى قان اذن له المولى جاز اذا لم يكن عليـه دن اما اذكان ودونا فلا بجوز و اما المكاتب فلا بجوز كـفــالته ولو ادَّنْ له المولى ذان كفل لابؤخذ ما في الحال وبؤخذ بهما بعد الحرية والمأذون ان يمير الدابة والنوب لانه من عادة النجارة وله أن بدفع المــال مضاربة وأن يأخذ المال مضاربة و مجوز أن يشارك شركة هنان لانها تنقد على الوكالة دون الكفالة و هو علك ان يوكل وينوكل ولا يجوز ان يشارك شركة مفاوضة لانهــا تنفد على الكنالة وهو لا علكها وبجوز النبأذن لعبده في التجارة (قوله الا أن مهدى اليسمر من الطعام اوبضيف من يصله) لانه من عادة الجمار عثلاف الحجور عليــه لانه لا اذن له و من ابي بوسيف أن الحجور عليمه أذا أعطماه المولى قوت بومه فدعا بمض رفقائه على ذلك الطعمام لابأس به مخلاف ما اذا اعطماء قوت شهر لانهم لو اكاوره

(ولایکانب)عبدا (ولایستی
علی مال) وعلی غیر مال
بالاولی (ولایب بسوض
ولا بغیر عوض) لان کل
ذلک تبرع ابتداء وانتهاء
الاذن بالبجارة هدایه (الا
ان بهدی الیسیر من الطمام
ان بهدی الیسیر من الطمام
ای بضیفه و کذا من لم
یطمه کما فی الفهستانی
یعن الذخیرة لان ذلک
من ضروریات البحارة

واهل حرفته (وديونه) اىالمأذون (متملقة برقبته بباع) فيما (فغرما.) اى لاجلهم اى بببع الفاضي المأذون في ذلك الدين بطلب الغرماء و هذا اذا كان السيد حاضرا نان ﴿ ٤٧٤ ﴾ غاب لا يبيعه لان الحَصم في رقبتـــه هو

السيد و بعد ليس يمتم قبل الشهر بتضرر به المولى قالوا ولا بأس ان تنصدق المرأة من بيت زوجها بالشيء اليسير كالرغيف ونحوءلان ذلك غير ممنوع منه فىالعادة ولا يجوز بالدراهم والتيساب والآثاث (قُولُه وديوته متعلقَة برقبته بساع فيها للفرما، الا أن يفديه المولى) والمراد دين التجارة اوما في معناهما كابيع والشراء والاجارة والاستيجار و ضمان النصوب والوديم اذا جمعدها وما يجب من العفر بوطئ المشراة بمد الاستحقاق او عفر دابة اوخرق ثوبا اما الدمن التسابث بغير ذلك كالمهر والجنساية فهو متعلق مذمته يسستوفي منه بعد الحرية ولا تعلق برقبته • وفوله • بناع فيما • يعني منبعه الحاكم وابيس للولي أن بيمه لان الملك المولى والغرماء فيه حق وفى بيمه اسقاط حقهم لانهم قد يختارون ترك البيم ايسنوفوا من كسبه فلم يكن له بيمه بفير اذنهم فاذا باع بغير اذنهم وقف على الجازئهم كما في الرهن وان الجاز بمضهم وابي بمضم لم بجز الا ال منفقوا على ذلك • وقوله • الا الْبِغْدِيهِ المولى ، يعني بغديه يجميع الدين لانه اذا فداه لم بق في رقبته المرماء شيء بباع لاجله (قوله ويقسم محنه بينهم بالحصص) سدواء ثبت الدبن باقرار العبد او بالبينة فان بق لهم دين لايطلب به المولى ولكن يتبعون به العبد بعد العتق وهذا اذا باعه القاضي اما اذا باعه المولى بغيراذنهم فلهم حق الفسمخ الا إذا كان في الثمن وفاء بديونهم او قضى المولى دينهم او ابرؤا العبيد من الدين فأنه يبطل حتى الفسيخ وليس هذا كالوصى اذا باع التركة في الدين ايس للفرماء حق الفحخ والفرق ان هنا الغرماء استسعاء العبد فلهم ان يضخوا البيع و بستسعوه في دينهم و هناك ليس لهم استسماء التركة لان فيه تأخير قضاء دين الميت ﴿ مسئلة ﴾ اذا كان لرجل على عبد دين فوهبه المولى من صاحب الدين فقبله ستقط الدين الذي عليمه لأن الانسان لا يثبت له على عبد. دبن فان رجع المولى في هبته لم بعد الدين عند ابي حنيفة ومجمد لانه لما ملكه سقطت المطالبة عنه قصاركا لو ابرأه فهو كالدكاح ومعلوم ان رجلا او وهب امة لزوجها انفسخ النكاح ولورجع في الهبة لم يعد النكاح لهذا المعني وقال ابو يوسف بمودالدين على العبد وعن محمد رواية اخرى الاالمولى ليس له ال يرجم في العبد لأن كون الدين على العبد نقص فيه فزواله عنه زيادة حسلت والسين الموهوبة مى حصلت فيهما زيادة في ملك الموهوب له منمت الرجوع (قو له و ان فضل شيء من ديونه طولب به بعد الحرية) لتقرر الدين في ذمته وعدم وناء الرقبة به (قو لد قان حجر عليه لم يصر محجورا عليه حتى بظهر الجر بين اهل سوقه) لانهم صاروا. متقدين جواز التصرف معه والمداينة له فلارتذع ذلك الا بالعلم ويشترط علم اكثر اهل سوقه لانهم حتى لو حجر عليه في السوق وايس فيه الارجل أو رجلان لا يُضمِر لان المفسود خروجه من الاذن بالثمرة وبالواحد والاثنين لا بشــتهر (قو له نان مات المولى أوجن أو لحق بدار الحرب مرتدا صار المأذون محبورا) لأن بالموت

فان الهم استسعاء كما في الذخيرة (الا ان خده المولى) بذائع ما عليمه من الدين لانه لا سبق في رئيسه شيء (و يقسم ثمنه) أذا سع (يونهم) اى الغرماء (بالحصص) لتعلق حقهم بالرقب قصار كتعلفها بالتركة (فاز فضل من دنونه شي^ه طواب به بعد الحرية) لتقور الدش في دُمنه وعدم وفاء الرقبة به ولا سام ثانیا دفعا الضرر عن المشرى (وان جرعليه) المولى (لميصر محبوراعليه) تمبرد حره بل (حتى) يعلم المأذون به و (يظهر الجر بين) اكثر (اهل سوقه) حتى لو جر عليه في السبوق و ايس فيه الارجل او رجلان لا يُصعِر اذا المشبر اشتهار الجر وشيوعه ففام ذلك مفام الظهور عنمد الكل هذا اذا كان الاذن شائما اما اذا كان لم يعلم الا العبد ثم حر عله عرفته بعبر لانفاء الضرر كذاف الدرر و هـذا في الجر القصدى اما اذا ثبت

الحر ضمنا فلا يشسرط العلم كما صرح بذلك بقوله ﴿ فَانْ مَاتَ المُولُ اوْجِنْ أَوْ لَحْقَ بِدَارَ (bin) الحرب مرتدا) وحكم بلحافة (صار المأذون محبورا عليه)

ولولم بعلم الماذون ولا اهلسوقه لان الأذن غير لازم و مالا يكون لازما من التصرف يعطى لدوامه حكم الابتداء فلابده ن قيام اهلية الاذن في حالة البقاء وهي تعدم بالموت و الجنون وكذا باللحوق لا نه موت حكما حتى قسم ما له بين ورثته هدا به (و ان ابق العبد) المأذون (صار محبور ا) عليه دلالة لان الولى لا يرضى باسفاط حقه حال تمرده (واذا جر) بالبناء المجهول (عليه) الى المأذون (نافر اره) بعده (جائز فيما في بده من المال) لا نه امانة لغيره او غصب منه اوله عليه دين و عند ابي حنيفة) لان بده باقية حقيقة و قالا لا يجوز افراره بعده لان المعالم المنافقة المعالم المنافقة المعالم النافية المحبور المحبور المعالم المنافقة المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم الله المحبور المعالم المعالم الله المحبور المعالم الله المحبور المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم الله المحبور المعالم الله المحبور المعالم الله المحبور المعالم المعالم الله المعالم المعا

غير معتبرة وصندم الهداية صريح في ترجيم الاول ' (واذا لزمته) اىالمأذون (دنون تحيط عاله ورقبته لم علك المولى ما في بده) من اكسابه لنعاق حق الغرماء فيها و حق الغرماء مقدم على حق المولى و لذا كان لهم بيعه فصار كالنزكة المستغرقة بالدين (فان اعتق) المولى (عبيده) اى عبيد المأذون (لم يعتقوا عند ابي حنيقة) لصدوره من غير ماهك (و قالا علك) المولى (ما في بدم) من اكساله فينفذ اعتاقه لعبيده ويغرم ألقيمة لوجود سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته و لهذا علك اعتاقه قال في البنسابيع يريد به لم يعتقوا في حق الغرماء فلهم أن يبيعوهم ويستوفوا ديونهم اما في حق المولى فهماحرار بالاجاع اهتالق العجيم واختار قول الامام

إيسقط الاذن وكذا بالجنون اذا كان مطبقا اما اذا كان غير مطبق فالاذن على عاله و اما اللحساق ان حكم به فهو كالدوت و ان لم يحكم به حتى رجع مسل فتصرفه عِائزُ و ان جن العبــد جنونا مطبقا صــار محجورا قان افاق بــــد ذَك لا يعود اذنه و ان جن جنونا غير مطبق لا يُعجِر و ان ارتد المأذون ولحق مدار الحرب صار محجورا عنمد الارتداد في أول ابي حنيفة و عندهما باللحاق (قُولِه قان ابقالعبد صار محجورا) فان عاد من الآباق لم يعد الاذن على السحيم كذا في الذخيرة (فولد فاذا حجر عليه فاقراره جائز فيما في بده من المال عند ابي حنيفة) معنماه أن يقر عما في هذه أنه وديمة عندى لنلان أو غصبته منه أو نقر بدئ عليه فيقول على الف درهم نسنند ابي حديدة يصمح اقراره بالدين والوديعية فيقضى بميا في بده و قال أبو يوسنف و محمد لا يصمح اقراره و في شرحه اذا كان عليه دين محبط عما في يده لم بجز اقراره اجماعاً لان حق الغرماء قد تعلق بالمسال الذي في يده عنسد الحجر (فولد و اذا لزمه ديون تحيط عماله و رقبتـه لم علك المولى ما في يده و ان اعتق عبيــده لم يعتقوا عنــد ابي حنيفة و قال ابو بوســف و مجمد علك ما في بده) و يعتق من امتنه و عليـه قينه و ان لم يكن الدن محيطا عـاله جاز عنه اجمـاعا (قوله واذا باع من المولى شيئًا بمثل فيمنه او اكثر جاز) هذا اذا كان على العبد دين لانه كالاجنبي عن كسبه اذا كان عايه دين و ان لم يكن عليه دين فلا بيع بينهمــا لان العبد ومافي يده للمولى (قوله وان باعه بنقصان لم يجز) لانه منه في حقمه و هذا عند أبي حنيفة و عندهما أذا باعد سقصان بحوز وغير أأولى أن شاء أزال الخاباة وان شــا، فحخ و هذا مخلاف مااذا حابا الاجنبي اذا كان عليه دين هنــد ابى حنيفة لانه لا تهمة و بخلاف ما باع الربض من الوارث عثل قيمت. حيث لا مجوز عنده لان حق نقية الورثة تعلق بعينه اما حق الغرماء تعلق بالماليسة لا غير (قو له و أن باعه المولى شيئًا بمثل القيمة أو اقل جاز) لا نه لا يلحقه بذلك أنممة (فوله فان سلم البــه قبل قبض الثمن بطل الثمن) لانه اذا سلم المبيع قبل قبض الثمن حصل الثمن ديا للمولى على عبده والمولى لا يثبت له على عبده دين و اذا بطل الثمن صار كأنه باع عليه

المحبوبي والنسني والموصلي وصدر الشريمه (واذا باع) المسأذون المديون (من المولى شسيئا بمثل قيمته) او إكثر (باز) البيع لعدم التمهة (وان باعه بقصان) واو يسرا (لم يجز) البيع لتحكن التمهة (وان باعه المولى شسيئا بمثل القيمة اوانل باز البيع) العدم التمهة وظهور النفم (فان سلم) اى سسلم المولى المبيع (اليه) اى المسأذون (قبل قبض الثمن) منه والثمن دين (يطل الثمن) لانه بالنسسايم بعالمت بد المولى في العين ولا يجب المولى على عبده دين قيدنا بهكون الثمن دين لا نه الوكان مرضا لا بطل وكان المولى احق يه من الغرماء لتعلق حقمه بالمين

بغير ثمن فلابجوز البيع ومراده بعللان الثمن بطلان تسليمه والمطالبدة به وللمولى السنرجاع المبيغ وان باع باكثر من قيمته بؤمر بازالة المحاباة او نقض البيم (فو لد وان المسكه في ده حتى بستوفي الثمن جاز) لان البابع له حق في البيع (قو لد واذا اعتق المولى العبد وعليه دنون فعتقه جائز) لان ملكه فيه باق والولى ضامن لقيمته الفرماء لانه اناف ما تعلق به حقهم وهي رقبشه فكان عليمه ضمانها ولانه لم تلف اكثر من القيمة فلا بلزمه غبر ذلك وان كانت قيمت اكثر من الدين ضمن قدر الدن لاغير ومهـذا تبين أن قوله والمولى ضاءن لفينه محمول على ما أذا كانت الفيمة مثل الدين او اقل وقوله ضمامن لقيمنه سموا. في ذلك علم بالدين او لم يعلم لانه ضمان استهلاك فاستوى فيسه العلم والجهل (قوله وما بق من ألدين يطالب به ألمعتق بعسد العنق) لان الدين متعلق ندمتــه ورقبته وقــد ضمن المولى ما انلف عليم من رقبته وبق فاضمل دخهم في ذمته وهمذا مخلاف ما اذا اعتق الممدير وام الولد الممأذون الهمـا وقــد لزمتمــا دنون فانه لايضمن المولى شيئا لان حق انفرماء لم تعلق بر قبتمها استيفا. بالبيع فلم يكن المولى متلف حفهم فلم يضمن شيئا (قو لد واذا والمدت المبأذونة من مولاها فذنك حجر علمها) خلافاً لزفر هو بعتبر البضاء بالاشداء ونحن نقول الظهاهر اله محضهها بعد الولادة فيكون دلالة على الحبر مخلاف الاشداء لان الصريح قاض على دلالة ويضمن قيمًا ان ركبتمًا ديون لانلافه محلا تعلق به حق الغرماء اذبه يمننع البيع وان ولدت من غير مولاهــا لا يُعجِر ثم ينظر ان انغصــل الولد منها واپس علمها دئ فالولد للمولى حتى او لحفها دئ بعد ذلك فلاحق للفرماء فيــه وان ولدت بعد ثبوت الدين فانه بــاع في دين الغرماء الــذين ثبت حقهم قبل قل الولادة دون الذين ثبت حقهم بعدالولادة وهــذا بخلاف واد الجــائية فالهلالمتبــم امه وان انفصل بعد الجناية ويكون المولى ومختاطب المولى في الامة بين الدفع او الفداء والفرق ان في الاولى الدين ثابت رقبتها فيسرى الى ولدهــا واما الجانية لم نتبت في رقبتها وانمها يطالب المولى بالدفع او الفهداء والولد المولود قبل الدين لالمخل في الدين مخلاف الكسب والهبة والصدقة اذا كان قبل لحوق الدين اذا لم يأخذه المولى حتى لحق الدين فان ذلك يكون الفرماء والفرق ان الكسب في مدها بدلالة أنه بجوز تصرفها فيه قبل أن يأخذه الولى وأما الولد فايس هو في بدها لانه لابجوز تصرفها فيه فصار كالكسب المأخوذ منها (قو لد واذا اذن ولم الصي ف التجارة فهو في الشراء والبيع كالعبد المأذون اذاكان يعفل البيع والشراء) حتى ينف ذ تصرفه ذكر الولى ينتظم الاب والحبد عند عدمه والوصى والقاضى ومن شرطمه أن يكون يعقل أن البيع سالبا للملك جالبا للربح والقشبيه بالعبد المَّذُونَ مَنْهِ انْ مَا شَبِتُ فِي العَبِدِ مِنْ الاحْكَامِ ثَبْتُ فِي الصِّي فَيْصِيرِ مَأْذُونًا مالسكوت كما في العبد ويصلح اقراره بما في يده من كسبه ولا علك نزوج عبده ولا كتابشه كما في العبد ﴿ مسائل ﴾ قال الخجندي إذا قال لعبده إذا ادبت إلى الفدرهم فانت حر

في المبيع وجاز ان يكون المولى حق في الدين اذا كانت شلق بالمين هداله (وأن اعتقالولي) العبد (المأذورو)كان (عليه) ای المأذون (دیون) ولو محملارقبته (نعنقه جاز) لان ملكه فيه باق (والمولى ضامن لقيمنه للغرماء) لانه أتلف ماتعلق به حقم بيعا واستيفاه من ممنه (ومانق من الدون يطالب 4) المأذون (المتق) لان الدن في ذمته ومالزم المولى الانقبدر ما اتلف ضمانا فبق الباق عليه كاكان فان كان الدين اقل من نيمته ضمن الدين لاغير لان حقيم بقدره (واذا ولدت) الامة (المأذونة من مولاهما فمذلك حر ملها) دلالة الطاهرلان الظاهراته محصنها بعبند الولادةولا رضي يروزها ومخالطتها الرجال بخلاف اعداء الاذن لان الدلالة لامعتبر نها عنبند وجود التصريح مخلافها (و اذا اذن ولي الصبي) وهو الاب ثم وصية ثم الجد ثم وصيمه ثم القاضيكاسيأتي (الصى في المجارة فهوف) الدائر بين النفع والضر مثل (الشراءة البيكالمبد

الذى لامقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب وفى مقله قصور والغير عليه ولاية ظلحق بالبالغ فى النافع المحض وبالطفل في الطفل عند عدم الاذن وبالبالغ عندالاذن لرجمان جهة النفع على الضرد بدلالة الاذن و لكن قبل الاذن يكون متعقدا موقوظ على الجازة المولى لان فيسه منفعة اصيرورته مهتديا الى وجوم المجارات كذا في الدرد (127)

كان بهذا القول ،أذو نا له في الجمارة لا نه لا علك ادا، الالف الا باكتساب فصار مأذو نا دلالة وبيئق بالادا، ولا يعتق بالقبسول و كذا اذا قال مي اذبت الى او مي ما ادبت الى او حين ادبت الى او اذا ما ادبت الى فهذا لا يغتصر على المجلس و كذا اذا قال ادالى الفا وانت حرفانه لا يعتق حتى بؤدى لا نه عتق معاق بشرط وان قال ادالى الفا فانت حر قال في الكرخي يعتق في الحال وقيل لا يعتق الا بالادا، وان قال ادالى الفا انت حر عتق في الحال ادى اولم بؤد وان قال انت حر و عليك الف يعتق ولا يلزمه شيء عند ابي حنيفة وعندهما مالم يقبل لا يعتق فاذا قيل عتق ولزمه المال واما اذا قال ان ادبت الى الفا فانت حر فهذا يغتصر على المجلس فان ادى في المجلس بعتق وان لم يعتق وان لم يعتق وان لم يعتق وان لم يعتق وان لم يعتل المولى الالف مجبر على القبول و متى خلا يعته و بين المال عتق سواء اخذ المال ادا يأخذه و الله اعلم

- المزارعة المرادعة

المزارعة في الاخة مضاطة من الزرع ، و في الشرع عبارة من المقد على الزرع بعض الحنارج ويسمى مخارة لان المزارع خبير وقيل مستقة من عقد النبي صلى الله عليه وسلم مع اهل خبير (فو له رجه الله قال ابو حنيفة المزارعة بالثلث والربع باطانة) انحا ذكر الثلث والربع بريكا بلفظ النبي صلى الله عليه وسلم حين نبى عن الحنارة فقال له زيد بن ثابت وما المخارة بارسول الله قال ، ان تأخذ ارضا بلث اوربع ، و الا فلزيادة والمقصال في ذلك سواء و قبل انها قبد بالثلث والربع باعتبار عادة الناس في ذلك فائم يتزارعون هكذا ، و قوله ، باطانة ، اى فاسدة باعتبار عادة الناس في ذلك فائم يتزارعون الارض و كربها ولم يخرج شي فله اجر مثله لا نه في معني الجارة فاسدة وكذا اذا كان البذر من قبل صاحب الارض فائن كان من قبله فعليه اجر مثل الارض والحارج لصاحب الارض لا نه انما ملكه والدليل على انها فاسدة انه استيمار بعض الحارج فيكون في معنى قفز المحان ولان والديل على انها فاسدة انه استيمار بعض الحارج فيكون في معنى قفز المحان ولان وقال ابو بوسف و مجد هي جائزة) وعليه الفترى خاجة الناس اليا لان صاحب الارض قد لا بحد اجرة يستعمل بها وما دعت الضرورة اليه فهو جائز و من جهة الارض قد لا بحد اجرة يستعمل بها وما دعت الضرورة اليه فهو جائز و من جهة ابى حنيفة ان النبي عليه السدلام نهى عن المحافلة والمزانة فالحافلة مفاعلة من الحافلة من الحافلة من الحافلة من الحافلة مناعلة من الحافلة من الحافلة من الحافلة عليه المنات المنه عن الحافلة والمزانة فالحافلة مناعلة من الحافلة عليه المنات المنات الحافلة من الحافلة عن الحافلة من الحافلة من الحافلة عن الحافلة من الحافلة عن الحافلة عن الحافلة من الحافلة عن ال

﴿ كتاب الزارعة ﴾

مناسبته للأذون ال كلامن العبد المأذون والزارع عامل في ملك الفرو المزارعة تسمى المخارة والمحاقلة لغة مفاعلة من الزرع و فالشربعة مقدمهلي الزرع بمن الخارج كا في الهداله (قال) الامام (ابو حنيفة الزارعة بالثلث والربع) والاقل والاكثر (باطلة) لماروى اله عليه الصلاة و السالام نهى عنه المخارة ولانها استجار بسن الخنارج فيكون في معنى قفيز الطعان ولان الاجر مجهول أو معدوم وكل ذاك ماسد ومعاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهلخبير كانخراج منياسة كا في الهدايه و تقبيد المصنف بالثلث والربع باعتبار العادة في ذلك (وقال أبو بوسف ر محد) هي (جائزة) ال زوى أنه صلى الله عليه و سلم عامل اهل خبر على نصف ما مخرج من عمر

أو زرع ولا نه مقدشركة بين المال والعمل أجوز اعتبارا بالمضاربة والفتوى على قولهما كما في قاضيمان والحلاصة و يخارات النوازل والحقائق والدخرى والنداية والمحبوبي وشى عليه النسق كما في التحجيج وفي الهداية والفتوى على قولهما لحاجة الناس اليها ولفاءور تعامل الامة بها والقياس يترك بالنعامل كما في الاستصناع أه ولما كان العمل والفتوى على قولهما. فرع عليه المصنف فقال

(وهى عندهما على اربعة اوجه) تصع فى ثلاثة منها وتبطل فى واحد لائه (اذا كانت الارض والبدر لواحدوالعمل والبقر لواحد) جازت المزارعة وصار صاحب الارض والبدر مستأجرا للعامل والبقر تبعاله لان البقر آلة العمل (و) كذا (ان كانت الارض لواحد والعمل والبقر والبدر اواحد جاز) ايضاوصار العامل مستأجرا للارض ببعض الخارج (و) كذا (اذا كانت الارض والبقر والبدر لواحد والعمل لواحد جاز) ايضاوصاررب الارض مستأجرا للمامل ببعض الخارج وقد نظم شيخنا هذه الثلاث الجائزة فى بيت فقال وارض وبدر كذا ارض كذا على من واحد ذى ثلاث كلها قبلت و اذا كانت الارض والبقر لواحد والبدر والعمل لا خرفهى باطلة) لانه لوقدر اجارة للارض فاشتراط البقر على صاحبها مفسد للاجارة اذلا يمكن جعل البقر تبعا للارض في ١٧٨ في الاختلاف المنفعة لان الارض للانبات

وهو الزرع فيمتمل انه بيع الزرع بالزرع ويحتمل انهالمزارعة واما المزابنة فهو بيع الرطب على رؤس النفل بخرصه تمرأ (قو الد وهي عندهما على اربعــة اوجه اذا كانت الارض والبذر لواحد والعمل والبقر لواحد جازت) لانه استبجار للعامل سمض الخارج وهو اصل المزارعة ولا بقال هلا بطلت لدخول البقر معه في العمل فنقول البقر غير مستأجرة وانما هي تابعة لعمل العامل لانها آلة العمل كما اذا استأجر خياطا ليخيط له بايرة الخياط فان ذلك جائز ولان من استأجر خياطا كانت الابرة تابعة المماه وليس في مقابلتها أحرة كذلك هذا (فو له وانكانت الارض لواحدوالعمل والبقر والبذر لواحدجازت ايضا)وهذا الوجه الثاني ووجهه ان العامل مستأجر للارض ببعض معلوم من الخارج فيجوز كا اذا استأجر بدراهم معلومة (فخو له وانكانت الارض والبذر والبقر لواحد والعمل من آخرجازت ايضا) وهذا الوجهالثالث ووجههانه اذا استأجره للمل بآلة المستأجر فصاركا اذا استأجر خياطا ليخيط ثوبه بابرته (فولد وان كانتالارض والبقر لواحد والبذر والعمل لواحد فهي إطلة) وهذا الوجه الرابع وهو باطل فيظاهرالرواية لانالبقر ههناستأجرة سمضالخار جلانها لاتصير تابعة الممل لانها لم تشرط على العامل واستيجار البقر سمض ألخارج لايجوز (قوله ولا تصم المزراعة الاعلى مدة معلومة) لان جهالتهاتؤدى الىالاختلاف فربمايدعى احدهماً مدة تزيد على مدة الآخر قال في اليناسيم هذا عند علماننا بالكوفة فان مدة الزرع عندهم متفاوتة فابتداؤها وانتهاؤها مجهول آما فى بلادنا فوقت الزراعة مملوم فيجوز قال ابوالليث وبه نأخذ (فو م وان يكون الخارج بينهما مشاعاً) تحقيقاللمشاركة (فُو لَه فَان شرط لاحدهما قفزانا مسماة فهي باطلة) لان به تنقطم الشركة لجواز ان لاتخرج الارض الا ذلك القــدر فيستمقه احدهما دون الآخر وكذا اذا شرط

والبقر للشبق ولوقدر اجارة للمامل فاشتراط البذر عليه مفسد لأنه ليس تبما وبتي ثلاثة اوجه لم يذكر هاالمصنف وهى باطلة ايضااحدهاان يكون النر والذرلاحدهما والآخران للآخرلانها استيجآر الارض وشرط العمل الثاني أن يكون لاحدهماالقر والباقى للآخر لانه استجار لليقر سعض الخارج الثالث أن يكون لاحد همآ البذر والباقي للآخر لانه شراء البذر ببعض الخارج وقد نظم شيخناهذ والثلاث مع مسئلة المتنفقال، والذر مع نقر ولاكذا بقر . لا غيرا ومع ارض اربع بطلت . (ولاتصيم المزارعة)عند

من مجيزها (الا) بشر وط صرح المسنف سبصها وهي ان تكون (على مدة معلومة) متعارفة لانها عقد على (صاحب) منافع الارض او منافع العامل والمنفعة لا يعرف مقدارها الا ببيان المدة قيدنا المدة بالمتعارفة لانها اولم تكن متعارفة بان كانت لا يمكن فيها من المزاعة او مدة لا يعيش الى مثلها فسدت كما في الذخيرة قال في الدر وقيل في بلادنا تصمع بلا بيان مدة وبقع على اول زرع واحد وعليه الفتوى مجتبي و بزازية ه قال في البزازية واخذ به الفقيه لكن في الخانية و الفتوى على جواب الكتاب قال في الشركة ثم فرع على هذا الشرط فقال (فان شرط لاحدهما قفزانا) بالفتم جع قفيز (مسماة) اى معينة او شرط صاحب البذر ان يرفع بقدر بذره (فهي) اى المزارعة (باطلة) لانه يؤدى الى انقطاع الشركة لجواز ان لا يخرج الا ذلك القدر

(وكذات النشرطا ما على الماذيانات) بفتح الميموسكون الذال جع ماذيان وهو اصغر من النمر واعظم من الجدول فارسى معرب وقيل ما مجتمع فيه ماءالسيل ثم يستى منه الارض مغرب (والسواق) جم سساقية وهيالنبر الصغير لافضائه الى قطع الشركة لاحمَّال ان لا بخرج ﴿ ٤٧٩ ﴾ الا من ذلك الموضيع وكذا اذًا شرط لاحدهم. التبن وللآخر

ولا يخرج الاالتين وكذا اذا شرط الثبن نعسفين والحب لاحبدهما لاله بؤدى الى قطم الشركة فيما همو المقضمود ولو شرط الحب تصنين ولم شعرضدا لاتدبن صحت لاغتراطهما الشركة فيما هو القسوديم النبن ينكون لمساحب البذر الانه عاء بذره وقال مشاخ الخ التين يينهما ايضا اعتبارا للعرف فيمالم أ ينص عليه المتعاقدان ولانه تبع للعب والتبع يقسوم بشرط الاصل وأن شرط التين لغير رب البيدر فسدت لا نشاله الى قطع الشركة بان لا مخرج الاالتان ومن شروط محتما ان تكون الارض مسالحة لازراعة والنخابة بين الارش والماءل وتمامه في البدام (واذا معت المزارعة) على ما نقدم (فالحارج) م مشترك (مينهما على الشرط) السابق منهما المحدة الزامهما (فازلم تخرج الارض شيئا الا شئ العسامل لائه مستأجر ببعض الخارج ولم يوجد (واذا فسسدت المزارعة فالحسارج

ماحب البذر أن رفع مدر بذره و يكون الباق بينهما فهو فاسد لانه يؤدى الى المد لانه على تصديبه قطع الشركة في بعض معين او في جبعه بال لا يخرج الا قدر البذر (قوله وكذلك اذا شرطًا ما على الماذيانات والسواقى) بعني شرطًاه لاحدهما فهو فاســـد والمــاذيانات اسم عجمي وهي التي تحكون اصفر من البر واعظم من الجدول وهمو الشرب الصغير الذي يستى بعض الارض * والســواقى جمع ســافية وكا نها التي يســق بها كل الارض وهو فوق الجدول وقبل الماذيانات العتوم وهي لغة فارسمية وكذا اذا شرط لاحدهما ذرع موضع معين اوما يخرج من ناحية معينة لا بجوز لانه بغضي الى قطم الشركة لجواز الهلا نخرج الامن ذاك الموضع وكذا اذا شرط لاحدهما النبن وللآخر الحب نهو فاسد لانه قد تصيبه آفة فلا شقدًا لحب ولا يخرج الاالنبن وكذا اذا شرط التبن نصفين والحب لاحدهما لانه بؤدى الى قطعالشركة فيما هو المقصود وهو الحب وان شرطاالحب نصفين ولم يتعرضا لاتبن صحت المزارعة لاشتراطهما الشركة فيما هو المفصدود ثمالتين يكون لصاحب البذر لانه عاء بذره وقال مشاخ بلخ النين بينهما ابضا اعتبسارا العرف فيما لم ينص علبسه المتعاقدان ولائه تبع للحب والنبسم يقوم بشرط الاصل ولو شرط الحب نسفين والنبن لصاحب البذر صحت لانه حكم العقد وقـد قالوا ازالشرط انمـا بعتبر في حق من ليس من قبـله البذر اما صـاحب البذر فيستمق الخارج بذره فعلى هذا اذا دفع ارضا وبذرا صلى أن يعمل فيما العامل وله ثلث ما يخرج او نصفه ولم يسم غير ذاك جاز لان الذي محتساج الى الشرط هـوالذي لا زر منمه وقـد وجد الشرط واما اذا سمى لصاحب البذر ولم يسم للمامل شيئا فالقيساس أن لا يجوز لانه لما شرط لنفسمه نصف الحارج صار مستحقلا كالشرط والباق اذالم بشرطه للزارع فيسفعه بذره فلهذالم بصبح وفي الاستحسان عبوز لانه اذا قال على أن لى النصف أو الثلث فقل مذل الباق العامل لان من شان الخيارج ان يكون بينمما (قو له وان لم تخرج الارض شيسًا فلا شي العباءل) هذا في المزارعة السحيحة اذا كان البذر من قبل صاحب الارض او العباءل لان العقد الصحيح بجب نيمه المسمى ولم يوجد المسمى فلم يستمن شيئا وأما أذا كانت فاسدة ولم تخرج الارض شيئا وجب اجر المثل على الذي من قبله البذر فان كان البدر من قبل العامل فهو مستأجر للارض وان كان من قبل صاحب الارض فهو مستأجر المعامل فاذا فسدت بجب اجر المثل لانه استوفى المنفعة عن عف فاسد (فو له واذا فيدت المزارعية فالحارج كله لصاحب البذر) لانه نما ملحكه فان كان البيذر من قبل ساحب الارض فللماءل اجر مثله لا يزاد على ما شرط له من الخماري لانه رضى بسنقوط الزيادة وهذا عندهما وقال محمد له اجر مشله بالف

لصاحب البذر) لانه عاء ملكه

(فان كان البدر من قبل رب الارض فللمامل اجر مثله) لان رب الارض استوفى منفته بعقد فاسد ولكن (لا يزاد على مقدار ماشرط له من الخارج) لرمنائه بسقوط الزيادة وهذا عندابي حنيفة وابي يوسف (وقال مجدله اجر مثله بالغا مابلغ) لائه استوفى منافعه بعقد فاسد فيجب عليه قيمًا اذلا مثل لها هدايه قال في التصحيح ومشى على قولهما المحبوبي والنسنى اه (وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثلها) لاستيفاه العامل منفعة ارضه بعقد فاسد (واذاعقد ت المزارعة) وشروطها المتقدمة (فامتنع مباحب البدر من العمل) قبل القاء بذره ﴿ ٤٨٠ ﴾ (لم يجبر عليه) لانه لا يمكنه المفنى

مابلغ (فَوُلْه و ان كان البذر من قبل العامل فلصاحب الارض اجرمثل ارصه) لانه استوفى منافعها بعقد فاسد وهل يزاد علىماشرطله منالخارج علىالخلافالذى ذكرناه ولوجع بين الارض والبقرحتي فسدت المزارعة فعلى العامل اجر مثل الارض والبقر هوالعميم (فو لد واذا عقد المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم مجبر عليدً) لانه لا عَكُنه المضيُّ في العقد الا بالاتلاف ماله وهو البذر وفيه ضرر عليه فصار كما اذا استأجر اجيرا لهدم داره ثم بدا لصاحب الدار لم يجبر على ذلك (فو له وان امتنع الذي ليس من قبله البذر اجبره الحاكم على العمل) لأنه لاضرر عليه في الوفاء بالمقد الا اذا كان عذرا يفخ به الاجارة فيفخ به المزارعة (غو له وإذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة اعتبار بالإجارة) يعني مات قبــل الزراعة اما اذكان بعدها فانمات صاحب الارض تركت في يدالعامل حتى يستمصد ويقسم على الشرط و اذا كان الميت هوالعامل فقال ورثته نحن نعمل في الزرع الى ان يستمصد وابى صاحب الارض لم يكنله ذلك لانه لاضرر عليه وأنما الضرر عليهم في قلم الزرع فوجب تبقيته ولا اجرلهم فيما علوا وان ارادوا قلم الزرع لم يجبروا على العمل وقيل لصاحب الارض اقلعه فيكون بينكم اواعطهم قيمة حصتهم والزرع كله لك او انفق على حصتهم وتمود بنفقتك فى حصتهم (فوله واذا انقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع اجر مثل نصيبه من الارض الى أن يستحصد والنفقة على الزرع عليهما على مقدار حقوقهما) لان في تبقية المقد إيفاء الحقين وفي فسنخه الحاق ضرر باحدهما فكان تبقيته إلى الحصاد اولى ويكون العمل عليهما جيما لان العقد قد النهي بالنهاء المدة وهذا عمل في المال المشترك وهذا بخالاف ما اذامات رب الارض والزرع بقل حيث يكون العمل فيه على العامل لان حباك مقينا لعمل فى مدته والمقد يستدعى العمل على المامل اماهنا المقد قدانتهى فإيكن هذا ابقاء ذلك العقد فإيختص العامل بوجوب العمل فيه • وقوله « والنفقة على الزرع عليهما على قدر حقوقهماه وذلك مثل اجرستي الماه وغيره وهذا اعايكون بعدانقضاه المدة امااذا لم تنقض فهو على العامل خاصة (فو له واجرة الحصاد والدياس والتذرية عليما بالحصص)

الأبضرر يلزمه وهو اسبلاك الدر فصاركا اذا استأجر اجيرا ليدم داره ثم بداله لم بجبر على ذلك قدنا بكوندقيل القآء البذر لانه لوابى بعدالقائد بجبر لانتفاء العلة كما في الكفانه (وانامتنع الذي ليس من قبله البذر اجبره الحاكم على العميل) لانه لايلحقه لوفاء بالمقد ضرر والمقدلازم عنزلة الاحارة الا اذا كانعذرا تفسخ به الاجارة فنفسخ بدالمزارعة هدایه و فیها وان استع رب الارض والبذر من قبله وقدكرب المزارع الارض أفلاشي له في عل الكراب قسل هذا في الحكم اما فيما بينه وبين الله تعالى يلزمه استرمناء المامل اه (واذا مات احد المتاقدين بطلت المزارعة)اعتبار ابالاجارة (واذا انقضت مدة

المزارعة والزرع لم يدرك) بعد (كان على المزارع اجر مثل نصيبه من الارض الم ان يستحصد) الزرع (وكذا) رعاية المجانبين بقدر الامكان كافى الاجارة (والنفقة على الزرع) بعدانقضاء مدة المزارعة (عليما) اى المتعاقدين (على مقدار حقوقهما) لانتهاء المقد بانقضاء المدة وهذا على فى المال المشترك قيدنا بانقضاء المدة لانه قبل انقضائها على العامل خاسه (واجرة الحصاد) اى قطع الزرع وجعه (والرفاع) اى نقله الى البيدر (والدياس) اى نتعيه (والتذرية) اى تميز حبه من تبنه وكذا اجرة الحفظ ونحوه (عليهما بالحصص) سواء انقضت المدة اولا لان المقد تناهى الزرع لحصول

المقصود وصارمالامثيركا بيهما فيمب المؤنة عليهما (فان شرطاه) اى العمل المذكور الذي يكون بعد انتهاء الزرع من الحصاد ونحوه (على العامل) وحده (فسدت) المزارعة لانه شرط لايقتضيه الميقد وفيه منفعة لاحدهما قال في المحتم وهذا ظاهر الرواية وافتى به الحسام الشهيد في الكبرى وقال وعن الحسن عن ابي حنيفة انه جائز وهكذا عن ابي يوسف قال في الهداية وعن ابد يوسف أنه يحوز اذا شرط ذلك على العامل التعامل اعتبار بالاستصناع وهوا ختيار مشائح بلخ قال شمس الاعمة السرخسي هذا هو الاسم في ديار ما قال الحاصى ومثله عن الفضلي وفي اليناسيع وهوا ختيار مشائح خراسان قال الفقيه وبه نأخذو قال الاسبيماني وهوا ختيار في هو اختيار وهو اختيار

مشایخ بلخ وبخاری للعرف بینیم اه

﴿ كتاب المساؤة ﴾

الناسمة بيهما ظاهرة وتسمى الماءلة وهي لغة مفاعلة منالستي وشرعا دفع الشيمر الى من يصلحه بجيزه من عمره و هي كالمزارعة حكما وخلافا وشروطا كااشار الىذلك المصنف بقوله (قال ابو حنيفة المساقاة بجزءمن الثمرة باطلة وقالا جائزة) والفتوى . على قولهما كالقدم في المزارعة (اذا ذكر) في المقد (مدة معلومة) متمارفة قال في الهداية وشرط المدة قياس فيه لانه احارة معنى كافى المزارعة وفي الا تحسان اذالم نبين المدة بجوزوبقع على أول عرة يخرج لأن الثرة لادرا كها وقت معلوم وقل مايتفاوت اه

وكذا اذااراذا ان يأخذاه فضيلا و بيماه فالحصادعليهما على قدر حقيهما (فو له فان شرطاه في المزارعة على العامل فسدت) يعنى الحصاد والديان لانهما لم يلزما المزارع وانما عليه ان يقوم على الزرع الى ان يدرك وعن ابى يوسف أنه بجوز شرط ذلك على العامل التعامل وهو اختيار مشايخ بلخ قال السرخسى وهو الاصمى في ديارنا و الحاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك مثل السبق و الحفظ فهو على المامل وما كان بعدالادراك قبل القسمة فهو عليهما في فاهر الرواية كالحساد والدياس واشباهه وماكان بعدالقسمة فهو عليهما نحو الحفظ فعلى العامل وماكان بعدالقسمة فهو عليهما نحو الحفظ فعلى العامل وماكان بعدا القياس فاكان قبل ادراك الثمر من السنى والتلقيع والحفظ فعلى العامل وماكان بعده كالجداد والحفظ فهو عليهما فان شرطا الجداد على العامل لايجوز بالاتفاق لانه بعده كالجداد والمفظ فهو عليهما فان شرطا الجداد على العامل لايجوز بالاتفاق لانه العرف فيه وان شرطا الحساد في الزرع على صاحب الزرع لا يجوز بالاحاع لعدم العرف والله سيمانه وتعالى اعلى

-08 :6L11 _ 17 80-

المساقاة دفع النحل والكرم والاشجار المثمرة معاملة بالنصف اوبالثاث او بالربع قل او اكثر و اهل المدينة يسمونها المعاملة (فولد رجدالله قال ابو حنيفة المساقاة بجزه منالثمرة مشاعا بإطلة) لانه استجار بجزه من المعمول فيه كقفيز الطحان (فولد وقال ابو يوسف ومجمد هي جائزة اذا ذكرا مدة معلومة وسميا جزء من الثمرة مشاعا) لان الحاجة داعية الى ذلك فسوم في جوازها للضرورة فاذا لم يذكر المدة حاز ويقع على اول ثمرة تخرج في اول، سنة (فولد وتجوز المساقاة في النحل والشجر والكرم والرطاب واصول الباذنجان) الرطاب جم كالقصعة والقصامج والجفة والجفان والبقول الرطاب فالبقول مثل الكرات والبقل والساق ونحو ذلك والرطاب كالقثاء و البطيخ والرمان والعنب والسفرجل والباذنجان واشباه ذلك (فواد فاذا دفع في الرمان والعنب والسفرجل والباذنجان واشباه ذلك (فواد فاذا دفع في الأمان والمنب والسفرجل والباذنجان واشباه ذلك (فواد فاذا دفع في الأمان والمنب والعرة تزيد بالعمل جاز وان كانت قد اشهت لم بجز) لان

قيدنا بالمسارفة لما مرفي المزارعة (وسمى جزء) (٦١) (ل) (جوهرة) معلوم (من النمرة مشاعا) تحقيقاً للشركة اذ شرط جزء مدين يقطع الشركة (وتجوز المساقاة في النحل والشجر والكرم والرطاب) بكسر الراء كقصاع جع رطبة بالفتح كقصمة القضيب ما دام رطبا كافي السحاح وهي المسماة في بلاه با بالقصة والمرادهنا جيم البقول كافي الدر (واصول الباذنجان) لان الجواز للحاجة وهي تعم الجيم (فان دفع) المالك (نحاذ فيه ثمرة مساقاة و) كانت (الثرة) بحيث (تزيد بالعمل) اوزرعا المحافر هو بقل (جاز) لاحتياجه للعمل (وان كانت) الثمرة (قدانتهت) والزرع قد استحصد (لم يجز) لان العامل انما

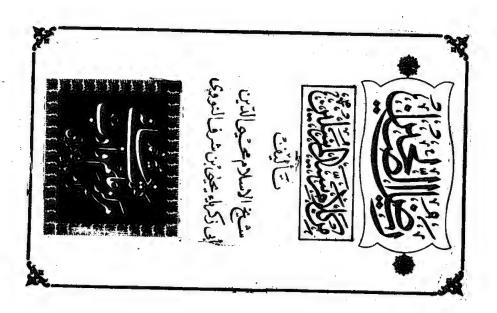
المامل انما يستحق بالعمل ولا اثر للعمل بعدالتناهي والأدراك (فو له واذا فسدت المساقاة فللعامل اجرمثله) لانه في معنى الاجارة الفاسَّدة وصاركالمزارعة اذا فسدت ثم عند ابي حنيفة له اجر مثله لايزاد على ماشرطه له وعند مجد له اجر مثله بالفــا ما بلغ (فَوْا ير و تبطل المساقاة بالموت) اما موت صاحب النخل فلان النخل انتقل الى غيره واما موت العمامل فلتمذر العمل من جهته فان مات صاحب النحل والثمرة بسر اخضر فللعامل ان يقوم عليه كما كان يقوم قبل ذلك الى ان يدرك ولوكره ذلك ورثته لان في ذلك دفع الضرر على العامل من غير اضرار بالورثة قان رضى العامل بالضرر بان قال انا آخذ نصيبي بسرا فالورثة بالخيار بين ثلاثة اشياء ان شاؤا صرموه وقسموه وان شاؤا اعطوه قيمة نصيبه وان شاؤاً انفقوا على البسر حتى ببلغ ويرجعون عا انفقواً في حصة العامل وازمات العامل فلورثته ان يقوموا عليه وان كره صاحب النخل لان فيه النظر من الجانبين وان ارادوا ان يصرموه بسرا كان صاحب النحل بين الخيارات الشلائة التي ذكر ناها وان مانا جيما فالخيار لورثة العامل لتيامهم مقامه فان ابي ورئة العامل ان يقوموا عليه كان الخياير لورثة صاحب النمل على مابينا واذا انقضت مدة المعاملة وهو بسر اخضر فللمسامل ان يقوم عليه حتى بدرك لكن بغير اجر لانالشجر لابجـوز استيمِـار. بخلاف المزارعة في هـذا لانالارض يجـوز استيجارها وكذلك العمـل على العامل ههنا وفي المزارعة عليهما

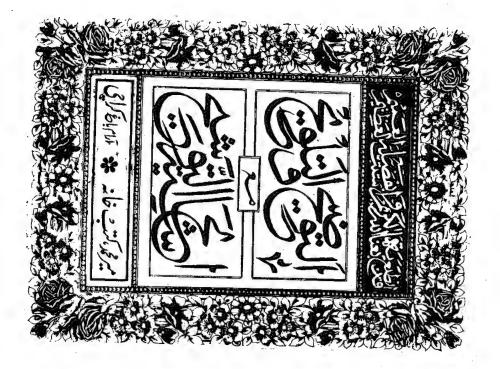
(فو إله وتفسخ بالاعدار كما تفسخ الاجارة) ومن الاعزاد فيها ان يكون العامل سارقا بخاف منه سرقة السعف والثمر لأن فيه ضررا على صاحب النحل ومن ذلك أيضًا مرض العامل اذا كان يضعفه عن العمل فان اراد المامل ترك العمل عل يكون عذرا فيه روايتان اجداهما لاوالنانية نع والله سماند

وتعالى اعلم

﴿ تُمَا لِجُلَّ الاولويلية انشاءالله الجزء الناني واوله كناب النكاح

فيممني الاجارة الفاسدة (وتبطل المساقاة بالموت) احد المتماقدين لانها منى الاحارة ثم ان مات صاحب الأرض فللعامل القام عليه وأن أبي ورثة صاحب الارض وان مات المامل فلورثته القيام علية وان الى ماحب الارض و أن مامًا فالخيار لورثته المامل لقنامهم مقامه و عامه في الدرر (و تفحم) المساقاة والمزارعة (بالاعدار) المارة في الاجارة (كاتفهم الالحارة) قال في الهداية مراجلتها الايكون العامل سرة بخاف عليه سرقة المسعف والثمر قبل الادراك لانديلزم صاحب الارض ضرر لم يلتزمه فيفسخ فيدومنهامرض المامل اذاكان يضعف عن العمل لان في الرّام المتجار الاجراء زيادة ضرر عليه ولميلترمه فيجسل عبذرا وفيهما ومن دفع ارمنا بيضاء إلى رجل سنين معاومة يغرس فهما شجرا عملي ان يكون الارض والشمير بين رب الارض والغارس نصفين لم مجز ذلك لاشتراطه الشركة فياكان حاصلا قبل الشركة لابعمله وحيع الئر والغرس لرب الارض وللفارس قيمة غرسه واجرة مثله فيما عل اه





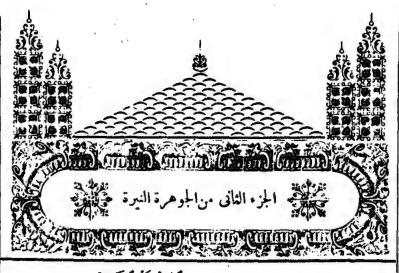




من الجوهرةالنيرة على مختصر القدورى للامامالعلامة والنحرير الفهامة فقيه عصره ووحيد دهره محرر المذهب النعماني وابي حنيفة الثاني الشيخ ابي الحسن أحمد بن مجمد القدوري البغدادي المنوفي سنة (٤٢٨) وهوالذي يطلق عليه لفظ الكتاب في المذهب كيف لاوهو مثن منين معتبر بينالائمة الاعبان وشهرته نغني عن البيان حتى قال صاحب المصباح الالحنفية تبركون به في الم الوباء وهو كتاب مبارك من حفظه بكون امينا من الففر حتى قبل ان من قرأه على استاذ صالح ودعاله عند ختم الكتاب بالبركة فائه يكون مالكا لدارهم على عدد مسائله وقال شراح المجمع انهُ مشتمل على اثنى الف مسألة وشروحه كثيرة جدا وانقع شروحه شرحان احدهما الجوهرة النبرة ، للامام ابي بكر بن على المعروف بالحدادى العبادى المتوفى سنة (٨٠٠) وثانهما • الباب ، لحاتمة المحقفين ونخبة العلم العاملين الملامة الفاضل والاستاذ الكامل السيد عبدالغني الشهير بد النبيي البداني ، الذي هو تليذ ان العابدين صاحب ردالمخنار وهو شرح مختصر مفيد موجز كاسله ولعمرى لمبشرحه احد مثله و لورأ. شراح الكتاب لم يُصرك قلهم و لوعلم صــاحب المثن لتأليف هذا الشرح لانتخر والغه رحمالله في سنة (١٢٦٨) وقدالهم الله تعالى • مجذَّهارف أفندى الشهير عزلف احمد افندى زاده ، زادهما الله تعالى بالحسني والزبادة لطبع هذين الشرحين معافى [مطبعته] في عصر سلطاننا الاعظم والحاقان المعظم السلطان ابن السلطان السلطان الفازى « عبدا لحميد » خان

ادامالله ايام دولته الى آخرالايام

مير فحر كتب خانه آناه كرايي



-- النكاح بي مناب النكاح

النكاح فى للغة حقيقة فى الوطى هو التحج وهو مجاز فى العند لان العقد يتوصل به الىالوطى فسمى نكاما كماسما الكأس خرآ والدلبل على الالحقيقة فيدالوطي قوله ثمالي ﴿ وَلا تَنْكُمُوا مَا نَكُمُ الْمُؤْكُمُ مِنَ النِّسَاءُ ﴾ و الراد به الوطي الاز الامة اذا وطها الاب حروت على الابن وكذلك قوله زمالي ﴿ الزاني لا يُنكِّم الارَّانِية ﴾ والمرادية الوطي وكذا قوله عليه السلام ، امن الله ناكم البيمة ، (فو له رجه الله النكاح ينعفد بالانجاب والقبول) لانه عقد فافتفر ألى الامحــاب والفيول كمقد البيم لان البضــع على ماك المرأة والمال يثبت في مقابلته فلم يكنُّ بد من الجاب من المرأة أو ممن بلي عليما وقبول من الزوج (قو له بلفظين) وقد سفد بلفظ و احد مثل ان الم يزوج أسمة عه من نفسه فانه یکنفیه آن مقول محضرة شاهدىن آنى تزوجت مُذه وَكُذَا آذَا كَانَ وَلَى صغیرین او وکیلامن الجانبین گفاه آن یقول زوجت هذه من هذا و لا بحثاج الی قبول عندنا خلافا لزفر وكذا أذا زوج امته من عبده يعني الصغير (فوله بعبر جمسا عن الماضي) اي سين جماو التعبير هو البيان قال الله تمالي ﴿ انْ كُنْتُمْ الرَّوْيَا تَعْبِرُونَ ﴾ اي تبينون (قو لداو بسرباحدهما عن الماضي والآخر عن المستقبل مثل أن نقول زوجني و مقول زوجتك) وهذا استحسان و القياس ان لا نجوز لان المستقبل استفهام و عدة فلا ينعقد وجه الاستحسان ان النكاح لايقع فيه المساومة فكان القصد بلفظة الابجاب فصار عَزْلَةَالْمَاضَى * وقوله * والآخر عن المستقبل * تربد بالمستقبل لفظة الامر مثل زوجني (قوله ولا نعقد نكاح المسلمين الا محضرة شاهدين حرين الملين بالنمين عاللين) و يشرط خصورهما عندالعقد لا عند الاجازة وقيد بالحر لان العبد لا شمادة له لانه لانجوز أن نقبل النكاح لنفسه نفسمه وقيد بالبلوغ والعقل لانه لاولاية بدوعهما

﴿ شرح القدورى ﴾ ﴿ السمى إدا لباب ﴾ ﴿ المبدائى ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ كتاب النكاح ﴾

مناسبة النكاح المساقاة ال الطلوب في كل منها الثمرة (النكاح) لغة الضم والجمكا اختاره مساحب المحبط وتبعمه صاحب الكافى وسائر المحفض كافي الدرر وشرعا عقد نفيد ملك المتعة قصدا وهو (نعقد بالانجــاب) من احد المتعاقد من (والفبول) من الآخر (بلفظین یسبر مما عن الماضي) مثل أن تقول زوجنتك فيقول الآخر نزوجت لان الصفة وان مسكانت للاخبار وضاها فقد جملت للانشاء شرط دفعا العاجة (او) بلفظين (يمر باحدهما من الماضي و) يعبر ﴿ الآخر عن المستقبل) وذلك (مثل ان يقول) الزوج لمخاماب (زوجنی) انته مثلا (فيغول زوجتك) لان هذاتوكيل بالنكاح والواحد نتولى طرفي النكاح على مانينه هدانه ولاشقدنكاح السلمين) بصيغة المني (الا

عضور شاهدين حرين بالغين عافلين مسلمين) سامعين معاقولهما فاهمين كلامهما على المذهب كافي الص (ويدلا)

(او رجل و امرأتين عدولا كانوا) اى الثمود (اوغر عدول او محدودين في قذف) او اعين او اي الزوجين او اني احدهما لان كلا منهم أهل الولاية فيكون اهل الشهادة تحملا واعسا الفائت عرة الاداء فلا بالى نفوائه (فان تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميين باز مند ای حنیفة و ای وسف) ولكن لاثبت عند جوده (وقال محد لا بحوز) اصلا قال الاسبهان التحيح فولهما و مثى عليه المسوى والنسق والموصل وصدر الثتربعة كذا في النعميم (ولا محل الرجل أن بنزوج بامه ولا بجدانه) مطلقا (من قبل الرجال و النساء) و ان عاون (ولا بنشه ولا بنت ولده) مطلقــا (وان سفلت ولا باخته) مطلقاً (ولا بنات اخته) مطلقا (وان سنفلن ولا ببنات اخیه) مطلقا) و لا بعمته ولا محالته) مطلقــا

و بدلا من اعتبار الاسلام في الكسمة المسلمين لانه لا شهادة الكافر على المسلم لان الكافر لايل النكاح على اننه المسلمة فلا يكون شاهدا في مثله (قوله او رجل وامرأتين) وقال الشانعي لاتغبل شهادة النساء في النكاح و الطلاق و العتاق و الوكالة (قو له عدو لا كانوا او غير عدول او محدو دين في قدف) و لا يثبت عندالحاكم الا بالمدول حتى او تجاحدا اوتراضا الى الحاكم او اختلفا في المهر فائه لامقبل الا المدل ولان السكاح له حكمان حكم الانمقاد وحكم الاظهمار فحكم الانمقاد أن كل من ملك القبول لنفسه انعقد النكاح بحنسوره و من لا فلا فعلى هذا خنقد بشهادة الاعي والاخرس والمحدود في الغذف وبشادة ابنيه وابنها ولا ينعقد بشهادة العبد والمكاتب وان كان أمكاتب الذروج امنه لان ولانته اليست بولاية نفسه وانما هيمستفادة من جهة المولى وأما حكم الاظهار و هو عند التجاحد فلا يقبل فيه الا العدول كما في سائر الاحكام ومن شرط الشهادة في انعقاد النكاح ال يسم الشهود كلامهما جيما في حالة وأحدة حتى لوكان احد الشياهدين اصم فعنم الآخر ثم خرج واسمع صاحبه لم بحز وكذا إذا سمم الشاهدان كالرماحد العاقدين ولم يستما كلام الآخر لم يصبح النكاح وهل بشترط فهم الشاهد في العقد قال في الفتاوي المعتبر السماع دون الفهم حتى لو زوج بشمادة اعجمين جاز وقال في الظهيرية بشــترط الفهم ايضاً وهو الصحيح (قولد فان تزوج مسلم ذمية بشمادة ذميين جاز عند ابي حنيفة و ابي يوسف) يمني في حق الانعقاد لافي حقُّ الاظهار (وقال محمد وزفر لا يجوز) فان وقع التجاحد في النكاح لان شهادة الذي على المسلم لانقبل و ان كان الزوج هي المدعى و هي تنكره قبلت شهادتهما على كل حال في قوالهما وقال مجدادًا قالا كان عندالعقد معنا مسلمان غيرنا بقبل في صحة الكاح دون المهر و أن لم يقولا ذلك لم تقبل هذا أذا كانا وقت الآداء كَافر من أما أذا كانَّا وقت التحمل كافرين و وقت الاداء مسلمين فعندهمــا شهادتهما مقبولة على كل حال وعندمجمد ان قالاكان عندنا •سلمان غيرنا يقبل والا فلا ثم اذا تزوج ذمية فله منعها من الحروج الى البيع والكنائس ولا مجرها على الفسل من الحيض والنفساس قال في الهداية ومن امررجلا النزوج اينته الصغيرة فزوجها والادب عاضر بشهادة رجل واحد سواهما جاز النكاح لآنالاب جعل مباشرا لاتحاد المجلس ويكون الوكيل سفيرا ومعبرا فببق الزوج شاهدا وأن كان الاب غائبا لم بجزلان المجلس مختلف فلا مكن ان بجملالاب مباشراو على هذا اذا زوج الاب المنه البالغة محضرة شاهدو احدان كانت حاضرة جاز و انكانت غائبة لايجوز لانها اذاكانت حاضرة تجمل كأنها التي باشرت المقد وكان الاب،م ذلك الرجل شاهدين (قو لد ولا عل الرجل أن يتزوج بامه ولا بجدائه) صوابه ان يقول امه بفرباء لان الفعل شدى ينفسه قال الله تعالى ﴿ زُوجِنا كُهَا ﴾ ولم يقل زوجناك بما فإن قبل قدقال الله تعالى ﴿ ورُوجِنَاهُم يحورُ هَيْنَ ﴾ قلنا مراده قرناهم عورعينُ لأن الجنة ليس فها عند نكاح ﴿ فَوَ لَهُ وَلَا بَايْتُهُ وَلَا بَايْتُ وَلَاهُ وَانَّ سفلت ولا باخته ولا بينات اخيه ولا بننات اخته وان سفلن ولا بسمته ولا بحالته)

وكذبك عة الاب والجد وخالة الاب والجد حرام وان علون والحكمة في نحر ممها ولا. نمظيم الغرائب وصوتهن عن الاستخفاف وفي الفر اش استخفاف من (قو له ولا بامام أنه دخل بالمتمااو لمدخل) لقوله تعالى ﴿ وامهات نسائكم ﴾ من غير قيد الدخول وانما عرم بمبرد العقد اذا تزوجها تزويجا صميما اما اذا تزوجها تزويجا فاسدا فلا نحرم امها الا اذا اتصل الدخول والنظر الىالفرج بشهوة اواللس لشهوة (قو لد ولا منت امرأته الى دخل بامها سواء كانت في جره او في جر غيره (وكذك منت الربية واولادها وان سفلن لان جدتين قددخل ما غرمن عليه كاولادها منه وسارت كام زوجته فانها نحرم عليه هي وامهاتها وجدائها وان علون وامهات ابائها وان علون ثم اذا لم يدخل بالام حل له تزويج البنت في الفرقة والموت لان الدخول الحكمي لاتوجب القريم (قوله ولابام أن ابيه واجداده) لفوله تعالى ﴿ ولاتنكموا مانكم اباؤكم كه وهو متناول العقد والوطئ فكل من عقدها با الابعقد النكاح جائزا فهي حرام على الابن بمجرد العقد اما اذا كان النكاح فاسدا فانها لاتحرم بمجرد العقد الا اذا اتصل به الوطئ او النظر الى الفرج لشهوة او اللس لشهوة قال في شرحه سوا. وطلهـا الاب حراما اوحلالا لان اسم النكاح يقم على العقد والوطئ جميعا وسواه كان الاب من النسب او الرشاع في تحرم منكوحته وموطوبته ومن مسما او قبلها اونظر الى فرجمها لشهوة وكذات نساء اجداده حرام عليه (تقوله ولا بامرأة انه و في اولاده) ولابشرط الدخول في امرأة الانوالاب اذا كان النكاح صحما اما اذا كان ناسدا مجوز قبل الدخول وسواء في ذلك الله من الرشاع او النسب وكذا امرأة ان الان وان سفل حرام على الاب واما اذا كان الان امة لاتحرم على الاب مالم بطأها الائن لانما لا تسمى خليلة والتمريم مقيد بقوله تسالي ﴿ وحلائل النائكم ﴾ ولاباس ان بتزوج الرجل ربيبة ابه وام زوجة ابه وكذا بجوز اللاب انبزوج ام حليلة انه وينتها (قو له ولا بامه من الرضاعة ولاباخته من الرضاعة) وكذك امهات التيارضعنه ونائها واخوائها وننات اخبه وينات اخته مزالرضاعة لفوله عليه السلام و محرم من الرضاع مامحرم من النسب ، (فولد ولا يجمع بين اختين شكاح ولا علك عين) ممناه لا يجمع بين اختين بنكاح بسي عقدا ولا علك عين يسى وطئا اما في المك من غير وطم * فله ان يجمع ماشـا. وسواء كا ننا اختيه من النسـب اوالرضاع وان تزوج اخت امة له قدوطتها صمح النكاح ولا يطأ الامة وان كان لم بطي المنكوحة لان المنكوحة موطوئة حكمًا ولابطي المنكوحة الا اذا حرما الموطوءة علىنفسه بسبب من اسباب الملك ببيع او تزويج اوهبة اوعنق اومكاتبة وعن ابى يوسف ان الكتابة لاتبيعه ذاك ولو تزوج جارية الم بطأها حتى اشترى اختما فليسه ازيستمنع بالمشتراة لان الغرآش ثبت لاختها بنفس النكاح فلو وطي الذي اشتراهاصار جامعا بينهما بالفراش ولوكانت لهامة ظم بطأها حتى تزوج اختراحله ال يعلى المنكوحة

وان سفلن (ولابام امرأته) وجدتها مطلقا وان علت (دخل منتهااولم دخل) لما تفرران وطئ الامهات محرم البنات ونكاح البنات محرم الامهات (ولا منت امرأته التي دخل سا) و ان سفات سواء کانت نی جره) ای ماثلت (اوق عرضره) لانذكر الجر خرج مخرج المادة لا مخرج الشرط (ولا بامرأة ابه) سواه دخل ما اولا (و اجداده) مطلقا و ان علون (ولا بامرأة الله وفي اولاده) مطلف وان تزان (ولا بامه من الرضاعة ولاباخته من الرضاعة) وكذا جيم من ذكر نصبا و مضاهرة الاما استشى كما يأتي في باله وانما خص الام والاخت اقتدام يقوله تعالى فوو امهانكم اللانىارضتكم واخواتكم من الرضاعة ﴾ (ولا يجمع بین اختین) مطلفا سو امکانتا حرتين او امتين او مختلفتين (شكاح ولا علك عين وطئا) قيد له لانه لاعرم الجمملكا فان تزوج اخت امته الموطوءة صيح النكاح ولم يطأ واحدة منهما حتى محرم الموطوءة على نفسه

الرأة على عنها ولاعلى خانتها ولاعلى ابنة اخميا ولاعلى إبنة اختها ه وهذا مشهور بجوز الزيادة على الكتاب عثله هدامه (ولا بجمع بين امر شين لوكانت) ای او فرضت (کلو احدة منهما رجلا لم مجزله ان يتزوج بالاخرى) لان الجم بينهما مفضى الى الفطيعة ثم فرغ على مفهوم الاسدل المذكور مقوله (ولا بأس ان مجمم) الرجل (بين امرأة و النة زوج كا ذلها من قبل) لانامرأة الاب لوصورت ذكرا جازله التزوج بهذه البنت (ومن زني إمرانة) اوممها اومسته اونظر الي فرجا اونظرت الىفرجه بشهوة (حرمت عليمه أميا وابنتها) وأنه بعديًا وحرمت على أبه وأنه وان بعدا وحد الثموة في الشياب التشار الآلة اوزيادته وفالشيخ والعنين ميل القلب اوزيادته على ماحكي عن اصاناكا في الحيط ثم الثهوة من احدهما كافية اذاكان الآخر محل الشهوة كا في المضمرات

لعدم الجم وطنا اذالمرقوقة ليست موطوءة حكما وان تزوج اختين في عقد واحديفرق بينه و بينهما فان كان قبل الدخول فلاشيء الهماوان كان بعده فلكل واحدة الاقل من مهر مثلهاومن المهمي ثم لاجوز تزوج واحدة منهماحتي تنقضي عدةالاخرى وأن تزوجهما ف عقدين فنكاح الاولى جائز ونكاح الاخرى باطل و نفرق مينه و بين الاخرى فان كانت غير مدخولة فلاشيء ألهما و أن دخل بها فالها الاقل من مهر مثلها و من الحسمي ولايفسد نكاح الاولى الا انه لايطأ الاولى مالم تنفضي عدة الاخرى وان تزوجهما في عقدين ولايدرى ايتهما اولافانه لايقرى فى ذلك ولكن يفرق بينهما وبينه لان نكاح احدهما باطل بيقين ولاوجه الى التعيين لعدمالاولوية ولاالىالتنقيد معالتجميل فيتعين التفريق وبلزمه نصف الصداق فيكون بينهما يعنى نصف المحاء لانه وجب للاولي وانعدمت الاولوية فبصرف المما جميما (قوله ولا محمم بين الرأة وعنها ولا غالبها ولاينت اختماولا بنت اخيها * فان قلت لم قال ولاينت اخيها وقد علم بقوله ولا يجمع بين المرأة وعتباء فلت لاز الة الاشكال لانه رعا بغلن ان نكاح الله الاخ على العمة لابجوزو نكاح العمة عليابجوز لتفضل العمة عليها كما لابجوز نكاح الامة على الحرة وبجوز نكاح الحرة على الامة نتبين أن ذك لابجوز من الجانبين (قوله ولابحم بين أمرأنين لوكانت كل وحدة منهما رجلالم مجز ان يزوج بالاخرى) سواه كان القرم بالرضاع اوبالنسب (قوله ولا بأس ان يجمع بين امرأة وابنة زوج كا ذلها من قبله) لا له لاقرابة بينهما ولارضاع قال زفر لابجوز لان النة الزوج لوقدرتها ذكرا لابجوزله ان يتزوج امرأة ابه قلنا امرأة الاب أو صورتها رجلا جازله تزويج هذه فالشرط ان يتصور التمريم من الجانبين وحاصله ان المانع من النكاح خسة اوجه النسب والسبب والجع وحق الغير الدين فالنسب الآمهات والبنات والاخوات والعمات والحالات والسبب الرضاع والصهوريةوالجم هو الجم بين الاختين ومن فيممناهما والجم بين اكثر من اربع والمحريم لحق الغير زوجة غيره ومندته والعريم لاجل الدين المجوسيات والوثنات سواء كان شكاح او علك عين (قو له و من زني بامرأة حرمت عليه امها والمنها) و كذا ادامس امرأة بشهوة حرمت عليه امها والمنها وكذا اذا مسته هي اشهوة والمشهاة ان تكون بيت تسم سنين فصاعدا وبنت خس فا دو نبا لاتكون مشتهاة ومافوقها الى الثمان ال كانت سمينة فهي مشتهاة والافلاو في العبون ان لم تكن سمينة قالى عشرة وان كان بجامع مثلهافهي مشتماة ويكنني بالمس بشهوة أحدهما ولايشرطانشار الآلة وفي الهداية يشترطاو زداد انتشاراوهوالعميم فان كا ن عنينا او مجبوبا فهو ان يُصرك قلبه بالاشتهاء وان مسها من وراء ثوب ان كان صفيفًا عنم وصول حرارة بدنها إلى هـ، لا نثبت الحرمة وال كان رقيقًا لاعتمالتت وامامس شعرها لثموة أن مس ما أنصل به رأسها ثبتت الحرمة وأن مس المسترسل لا تثبت وانعايمرم المس اذا لم ينزل اما اذا انزل بالمس فالعميم انه لايوجب الحرمسة

لانه بالانزال تبين انه غير مغض الى الوطائ وان مس امرأة وقال لم اشته اوقبلها وقال ذلك فانه بصدق اذاكان اللمس على غير الفرج والفبلة في غيرالهم اما اذاكان كذلك لابصدق لان الظاهر بكذه وكذا اذا نظر الى فرج امرأة لثموة حرمت عايه امها والمنتها وتحكموا في النظر الى الفرج قال الولوسف النظر الى منبت الشمر يكني وقال مجمد لا تأبت الحرمة حتى نظر الى الشق وقال المرخسي لاتثبت حتى خَلَرُ الى الفرج الداخل والاصمح أنَّ المعتبر هوالنظر الى داخل الفرج لاالى جوائبه وذلك لا يتحقق الاهند انكباما أما اذا كانت قاهدة مستوبة أوقائمة فنظر اليه لا تثبت الحرمة ولا بشترط في النظر الى الفرج تحريك الآلة هو الصحيح وعليه الفتوى وفي الفتاوي بشنرط ذلك وأن نظر إلى درها لشهوة لم تحرم عليه امها والمتهاكذا في الواقعات وان نظرت المرأة الى ذكر رجل لشهوة اولمسته اوقبلته لشهوة تعلقت. حرمة المصاهرة كما لووجـد منه قال في البنابع النظر الى الفرج لشهوة يوجب الحرمة سواءكان بينهما حائل كالنظر من وراء الزجاج ومن وراء السدر اولم يكن حائل ولاهرة بالنظر في المرأة لانه خياله الاترى انه تراها من وراء ظهر وكذا اذا كانت على شــفاه الحوض فنظر فرجها في الماء لا تثبت الحرمة وان كانت في الماء فرأى فرجها وهي فيه تثبت الحرمة هذاكله اذاكانت حية اما الميتة فلا شعاق للمما ولانوطامًا ولانفبيلها حرمة المصاهرة (فو له واذا طلق امرأته طلاقاباً تا اورجميا لم بجز ان بتزوج باختما حتى نفضى عـدتما) وكذاكل من كانت في علة الاخت كالعمد والحالة وكذا ايس له أن يتروج أربعا سواها وأن أعنق أم ولده ووجبت عاما العبدة ثلاث حيض فتزوج اختما في عدتما او اربعا من الاجانب قال زفر لابجوز كالاهما وقال انونوسف ومجمد بجوز كلاهما وانوحنيفة فرق بايهما فقال نكاح الاخت لايجوز ونكاح الاربع يجوز اما زوج الاربع سنواها في عدتما فهو جائز عنسد امحاساالنلاثة وقال زفر لابجوزلانها معندة كالحرة ولان العدةاذاحرمت نكاح الاخت حرمت نكاح الاربع كعدة الحرة ولناان المنع من جهة العدد يجب تحريمه بعدالنكاح وهدة ام الولد لم يجب بعقد النكاح فلم يحرم الجمع و ايس كذاك تحريم الاخت لان تحريم الجمر بين الاختين لاعتص بالنكاح بدليل آنه لابجوز الجمع بينهما في الوطيء علك اليمين وبجوز أن يتزو ج المرأة واختما تحته بطأها علك اليمين لان الامة لافراش لها وكذا اخت ام ولده بجوزلهان يُزوجها واذا جاز النكاح لمبجزلهان يطأها الزوجة حتى محرم المته بأن ميمها اوبعثقها او نزوجها وكذا ام ولده يعتقها او نزوجها وكذا لايطأ الامة حتى يطلق الزوجــة وان تزوج امة في عــدة حرة من طلاق رجعي لابجوز اجماط والكان الطلاق باثنا فكذا عند ابى جنيفة لابجوز وعندهما بجوز وان نزوج حاملا من الزنا جاز عندهما ولا يطأها حتى نضع حملها وقال الويوسف وزفر لابجوز النكاح وان جاءت امرأة مطلمة البنا من دارالحرب مهاجرة

قهستانی (واذا طاق الرجل امرأته طلاقا باتنا لم بحزله ان بتزوج باختها) ونحوها عما لا بحوز الجمع بنهما (حتی تنقضی عدتها) لماه اثر النکاح المانع من المقد قید بالبائن لا نه محل الحلاف بخیلاف الرجمی نانه لا رفع النکاح اتمانا

ولابجوز أن يتزوج المولى امته ولا المرأة عبدما) الاجماع على بطلائهما ثم لو ضله المولى احتياطاكان حسنا (ويجوز تزويج المجوسيات) عبساد النار تزويج المجوسيات) عبساد النار

(ولا الوثنيات) عباد الاصنام لانه لاكتاب لهم وقال صلى الله عليه وسلم ه في مجوس هجر سنوا مم سنة اهل الكتباب غر ناكحي نسائم ولا آكلي ذبائحهم ٥ (ويجوز تزويج المسايئيات اذا كانوا يؤمنــون بنبي ويقرون بكشاب) لانم من اهل الكتاب (وأن كانوا يعبدون الكواكب ولا كناب لهم لم تجزمنا كحتم) لانهمشر كون قال في الفاية وهذاالذي ذكره هـ و الجميع من المدهب اما رواية الخيلاف بين الامام ومساحبيه فنذاك بناء على اشتباء حال الصابثة فوقع عندالامام انهم من اهل الكتاب مقرؤن الزبور ولا يعبدون الكواك ولكنهم يعظمونها تعظينا لفيلة فبالاستقبال الما ووقع عندهماائهم يعبدون الكواكب ولاكتاب لهم فساروا كعيدة الاوثان ولا خلاف فالحقيقة بينهم لانهران كانوا كافال الامام بجوز مناكمتم انفاقا وان كانواكما قالا فالابجوز اثفاقا

جاز ان يتزوج ولا عدة علما عند ابى حنيفة وقالا علميا العدة وهذا اداكانت عائلًا اما اذا كانت عاملًا لم يجز حتى تضع حملهما لانها عامل بولد ثابت النسب (قوله ولا مجوز ان يتزوج المولى امنه ولاامرأة عبدها) تربد بذلك في حتى احكام الازواج من ثبوت!لهر في ذمة المولى ومقاءالنكاح بمدالاعتاق ووقوع العلاق علما و غير ذلك اما اذا تزوحها متنزها عن وطأما حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحمًا ل ان تكون حرمًاو معتقة لِفر أو محلوفا بعثقها وقد حنث الحالف وكثير مايقع ولا سيمًا أذا تداولتها الايادي وكذا لا بجوز للرجل أن يتزوج من علك منها شمقصا ُ ولاالمرأة ان تتزوج من علك شــُقصا منه وكذا اذا ملك احدهما صاحبه او بعضه بعدالنكاح فسد النكاح وكذا اذا تزوج امة ثم اشراها فسد النكاح واما المأذون والمدير اذا اشتريا زوجتهما لم يفسسد السكاح لانجما لا علىمانها بالعقد وكذا المكاتب اذا اشرى زوجته لا مفسدالكاح لانه لا علكما وانما يثبت له فها حقالملك وكذا قال ابو حنيفة فين اشترى زوجته وهُو فيها بالحبار لم يفسد نكاحها على اصله ان خبار المشترى لا بدخل المبيع في ملكه (قُولُه و بجوز تزوج الكتابات) سوا. كانت الكتابية حرة او امة عندنا وقال الشانعي بجوز تزوج الحرائر منهن دون الاماء واما وطائها علك عين فجوزعندنا وعنده (قوله ولا بجوز تزوج المجوسيات ولا الوثنيـات) الجموس قزم بعبدون النــار وبستملون نكاح الحــارم ولو تزوج المسلم كنابية فتمجست حرءت عابه والفسخ نكاحها وال تزوج بمودية فتنصرت او نُصرائية فهودت لانفسد نكاحها واو تصابأت وعند ابي حنيفة لانفسدوعندهما منسد (قوله و بجوز تزوج الصابئات عنبد الى حنيفة اذا كانوا يؤمنون بدن و مقرؤن بكتاب وقال لا مجوز) والصابئون قوم عداوا عن دن المود والنصاري وعبدوا الملائكة من صبا يصبو اذا خرج من دين الى دين وقبل هم قوم يؤمنون بادريس عليه السلام وينظمونه وقيل انهم يزعون انهم على دين نوح عليه السسلام و ذلتم مهدالجنوب (فوله فان كانوا بعبدون الكواكب ولا كتساب لهم لم تجز منسا كخنم) لانهم ، شركون (قو له و بجسوز المعرم والمحرمة ان ينزو بيا في حال الاحرام) خلافا للشبانعي رحمه الله وتزويج المحرم ولبته عسلي هذا الحلاف ومن وطئ جارته ثم زوجها جاز لائما ايست فراشا لمولاها فائما لو جاءت نواد لائبت نسبه من غر دموة الا أن عليه أن يستبرئها صيانة لمائه وأذا جازالكاح فلازوج أن بطأها قبل الاستبراء عندهما وقال محمد لا احب له ان يطأها حتى يستبرئها لاحتمال الشفل عاءالمولى والهما ان الحكم جواز الكاح امارة الفراغ فلا يؤمر بالاستراء وكذا اذاً رأى امرأة تزنى متزوجهما حل له أن يطأها قبل ان يسترمُما عندهما

و حكم ذبا ثم على ذلك اه (و يجوز للمحرم و الحرمة) بالحج او العمرة اوج ما (ان يتزو جافى ما ل الاحرام) لماروى المصلى الله عليه و سلم و لاينكح الحرم و لاينكح عجول على الوطى كمانى المدايه

(وينعقدنكاح) المرأة (الحرة البالغة العاقلة برضاها) فقطسوا، باشرته بنفسها اووكات غيرها (وان لم بعقدها بما ولى) ولم يأذن به (عند ابى حنيفة بكراكانت اوثيباً) لتصرفها في خالص حقها وهي مناهله ولهذا كان لها التصرف في المال (وقالا لا ينعقد نكاح المرأة الابولى) قال الاسليميابي وهن ابي يوسف انه رجع الى قول ابى حنيفة وهو العصيم وصرح به في الهداية بأنه ظاهر الرواية ثم قال ويروى رجوع مجدالي قولهما في ٨ كه واختاره المحبوبي والنسق اله تصميم قال

وقال مجمد لا احب له ان يطأهــا حتى يند. تبرئها والمعتى ما ذكرناكذا في الهـــدايه (قَوْلِهُ وَيَسْقَدُ نَكَاحَ الْحُرَةُ البَّالْفَةُ العَاقَلَةُ بَرْضَاهَا وَانْ لَمْ يَشْدُ عَلَمَا وَلَى عَنْدَ ابِّي حنيفة وزفر بكرا كانت اوثيبا) وفي الهداية ابو يوسىف مع ابي حنيفة في ظاهر الرواية وعن ابي يوسيف اله لاينعقد الايولي وعند مجد ينعقد موقوفا على اجازة الولى ثم اذا أنفقد موقوفا على قول محمد لابجوز الابالاجازةالولى فان امتنع من الاجازة لم بحز بأجازة الحاكم بل يسقط الحاكم ولاية الولى ويعقد عليها عقد! مستأنفا وبطل العقد المتقدم لان كل عقد وقف على الجازة انسان لم مجر ان مقف على الحازة غيره وقال ابو بوسيف إذا امتنع الولى من الاجارة الحاكم يعني أنَّ الحاكم يأم الولى اولا بالاجازة فان ابا يقضى عليه بالعضل وبجبرءالحاكم فان مات الزوج اوالزوجة قبل الاجازة فان كان كفأ ورثه الباقي عند ابي يوسف وقال مجمد لارثه كفوأ كان اوغير كفوه وهو عنده عنزلة الامة أذا تزوجت بغير أذن مولاها حتى لوطافها اوظاهر منها لانقع طلاقه ولاظهاره وان وطائ كان وطئه حراما قال فيالكرخي قال ابوبوسف ومجمد اذا اذنااولى للمرأة قياانكاح فمقدت جازوقالاالشافعي لاختقد النكاح مقول امرأة محال (فو له ولابجوز الولي اجبار البالفة على النكاح بكر اكانت اوثيها) وقال الشانعي بجوز للاب والجد اجبار البكر البالغة (قو له واذا استأذنها فسكنت اوضعكت فذلك اذن منها) وقبل اذا ضعكت كالمستهزئة لايكون رضيوق الهداية اذا استأمرها غير ولي اواستأمرها ولي وهنــاك اولي منه لم يكن سكوتها رضى حتى تنكام لان هذا السكوت لعلةالالتفات الى كلامه فلريكن دلالة علىالرضى يخلاف مااذا كان المستأمر رسول الولى لانه قائم منامه وبمتبر في الاستيار تسمية الزوج على وجه مقملها المعرفة لهليظهر رغبتما فيه من رغبتما عنه يعني ان سكوتها لابكون رضى الا اذا بين لها من مخطبها فسكنت فانه بكون رضى اما اذا لم بينه فالسكوت لايكون رضى لاز الاستيار لم يكن صمحما ولايشترط تسمية المهر هوالصميم لان للنكان صمة بدونه وقال بعشهم لايكون رضى بدونه والصميم ان المزوج اذا كان ابا اوجدا فذكرالزوج يكني واما أذاكان غيرهما فيشترط تسمية المهر ابضا وان زوجها من غير كنفوء لايكون حكوتها رضي لازالولي لاعلك تزويجها من غيركفوه ا فان بكت عند الاستيذان لم يكن رضى لإنه دايل السخط والكراهة ونني الرضى

في الهداية ثم فيظاهر الرواية لافرق بين الكفوء وغيره لكن لاولي الاعتراض في غير الكذو. وعن ابي حنيفية وابي بوسف اله لابجوز في غير كنو، لان كم من واقع لاندفع اعوقال في البسوط روى الحسن عن ابي حنيفة ان كان الزوج كيفوأ لها باز النكاح وان لم يكن كغوأ لها لاجوز النكاح اه و هدذا القول مختبار صماحب خلاصة الفتارى وفال مكذا كان مذي شمس الأنمه المرخبي كذا في غاية البيان وهو الحنار لافتوى كافى الدر (و لا بحوز لاولى) مطلف (اجبار البكر البالغة على النكاح) لانقطباع الولاية بالباوغ (واذا استأذنها) الولى الاقرب وهي تط الزوج (فسكنت اوضعكت) غير مستمرز لة (فذلك اذن منها) دلالة لانها نستمي من اظهار الرغبة لامن اظهار

الردو الضحك ادل على الرضاء من السكوت لانه يدل على الفرح و السرور قيدنا الضحك بغير المستمرزنة (وقيل) لانها اذ ضحكت ،ستهرزنة بما محمت لايكون رضاقال فى الغاية وذلك معروف بين الناس فلايفدح فى ضحك الفرح اله وقيدنا الاستيذان بالولى وبالاقرب لانه لواستأذنها اجنبى اوولى غيره اوولى منه كميكن رضا حتى تشكام كافى الهدايه وقيدنا بكونها فيلم الزوج لانها اولم تعلم الزوج لايكون سكونها رضاكافى الدرر ولوزوجها فبلغها الحنبر فهو على ماذكرنا لان وجه الدلالة فالسكوت لايختلف ثم المجبر انكان فضوليا يشرط فيه المدد او المدالة عند ابى حنيفة خلافا للمما ولوكان رسولا لايشرط بالاجماع هدايه (وان ﴿ ٩ ﴾ ابت لم رَوجها) اى لم يجز له ان يِزوجها لمدم رضاها (واذا

استأذن) او اولى الافرب (الثيب فلالد من رضاها بالقول) لانها جربت الامور و مارست الرجال فلامانع من النطق ف حقها (و اذا زالت بكارتها وثبة) اى نطفة (او حيضة) قـوية (او) حصـول (جراحمة) او تمنيش (فهي في حكم الابكار) في أن سكوتها رضاء لا نها بكر حفيقة (وانزالت) بكارتها (زنا فهي كذاك) اى في حكم الابكار (عند الى حنيفة) فيكن بسكوتها لان الناس يعرفونها بكرا فيعيبونها بالنطق فتمنع منه كيلا تتعلل غليا مصالحما وقالا لايكنني بسكوتهالانها لمب حقيقة قالالاسبجال والعميم قولالامام واعتده و النسمين والمحبوبي قال في الحقائق والحلاف فيما أذالم يضر الفيور عادة لها ولم يقم علما الحدحتي اذا اعتادت ذاك اواتم علمها المد يشرط نطاعها بالأثفاق وهو العجيج اه نعيم (واذا قال الزوج) للرأة البكر (بلغك البكاح فسكت و قالت) المرأة

وقيل اذبكت بلاسوت لم يكن كراهة وانكان معالصوت فهودليل الكراهة ولانه اذًا كان من غيرُ صوت فهو حزن على مفارقة الويرا و اهلها وذلك دليل الاجازة واما اذاكان ممالصوت كالويل والسخط فهودليل الكراهة فلا يكون رضي وقيل ان كانت الدموع عذبة فهورضاء وان كانت ملحة فهوكراهة وقبل ان كانت باردة فهو من المرور والرضى والكانت عارة فليس وضي واذا قال الولى البكر انى اربد الذازوجك فلانا فقالت غيره اولىمنه لم يكن هذا اذنا وال زوجها رجلا ثم اخبرها فغالت كان غيره او لىمنه كان هذا اجازة وان قال اربد ان ازوجك فلانا او فلانا أو فلانا حى مد جماعة فسكنت فبأبهم زوجها جاز لانالسكوت دليل علىالرضى بأبهم زوجها (قو له و أن استأذن الثيبة فلاند من رضاها بالقول) لقوله عليه السلام و البكر نستأمي والثيب تعرب من نفسها « ولان النطق لا يعد هيه امنها ولامانم من النطق في حقها مخلاف البكر فانه منهادليل على فلة حيائمالا نما لم تمارس الازواج (قُولُه واذاز التبكارتها بوثبة او حیضة فهی فی حکم الابکار) ای تزوج کا یزوج البکر فیکون سکوتها رضی و کذا ازا زالت بظفرة وهو الوئيسة من تحت الى فوق والوئية من فوق الى تحت واذا نزوجها على انهـا بكر فوجدها ثببا حين وطئها فلها المهركاملا و للاب أن يقبض مهر البكر بغير اذنها مالم تنه عن ذك وليس له ان يعبض مهر الثيب الا باذنها (قولہ وان زالت بزنا فھی کذہک عند ابی حنیفہ) بسی انہا تزوج کا بزوج البكر وقال ابو يوسف ومحمد تزوج كما يزوج الثيب ولا يكنني بسكوتها وال زاات بشبهة او بنكاح فاسد فهي في حكم الثيب اجماعا لان الشرع اظهر ذلك الفعل عليها حين الزمها العدة والمهر واثبت النسب بذلك ثم الحلاف في زوالهـــا بالزماء اذا لم مقرعاما الحد ولم يصرالزناه عادة لها ولم تشتر به إما اذا وجد شيء منذك لابكنني بسكوتها اجماما (قو له واذا قال الزوج بلغك النكاح فسكت فغالث) مجيبة له (رددت فالقول قولها و لاعين علما عندا بي حنيفة) وقال زفر القول قوله فان اقام الزوج البينة على مكوتما تبت النكاح وان اقاما جيما فبيتما اولى لانما تثبت الرد والبينة أما هي علىالاتبات وأن أقام الزوج بينة على أنها أجازت حين أخبرت وأقامت هي بينة على تماردت كانت ينة الزوج اولىلائهما استوى فيالصورة وبينته البنث الزوج فترجعت على ينتما عفلاف الاولىلان ممه قامت بينته علىالعدم وهي السكوت لاعلى أثبات شي حادث لانها انما قامت على السكوت وهوعدم الكلام وبينتها قامت على اثبات الرد * وقوله * ولا مين علماعند الى حنيفة ، وقال ابوبوسف و مجمد ال خلفت برثت وان نكات لزمها النكاح (فولد ولايستخلف فىالنكاح هندابى حنيفة وقال ابويوسف و مجد يستُمَلفُ فيه) قال ڧالكمنز والفتوى على قولهما والاصل في هذا عند ابي

(بل رددت فالقول قولها) لانكارها لزوم العقد خلافا ج نی (۲) لزفر (ولا عین علیا ولا یستخلف فالنكاح عندایی حنیفة و قالایستخلف) قال فی المفائن والفتوی هل قولها الموم البلوی كما في النقه و فتاوی قاضيخان اه

حَنيفة لايستخلف في ممانية اشباء النكاح والرجمة والنيء فيالايلاء والرق والاستبلاد والولاء والنصب والحدود وعندهما يستخلف فيجيعها الافى الحدود وصورة هذه المسائل اذا ادمى عام انكاما اوهى عابه وانكر الآخر وفيالر جعة اذا أدعى عاما اوهى عليه بعد العدة انه رجعها وانكر الآخر وفي الايلاء ادعى علما اوهى عليه بعد المدة انهاء المها وانكر الآخر وفي الرق ادعى على مجمول انه عبده او ادعى المجهول عليه انهمولاء وانكرالآخروفي الولاء ادعى على معروف انه اعتقه او هو عليه وانكر الآخر وفي النسب ادى على مجهول انه ولذه أوعلى المكس وفي الاستبلاد أدعت امة على مولاها انها ولدت منه هذا الولد اووادا قدمات وانكر المولى واما اذا ادعى المولى ذاك عليها فلاعبرة بانكارها فالدعوى تصور من الجانبين في الكل (فو له وينعفد النكاح بلفظ النكاح والنزويج والهبة والصدقة والتمليك) الاصل في هذا الدالنكاح عندنا ينعذبكل لفظة يقم ما الخليك في مال الحياة على النأبيد وهذا احتراز عن الوصية والاجارة قال في المداية وينعقد بلفظ البيع هو الصحيح وصورته أن يقول المرأة بعث نفسي منك او قال الوها بعثك المتى بكذا وهل نعقد بلفظ الشراء مثل ان يقول اشتريتك بكذا فاجابت بنم قال ابو القاسم البلخي ينعة. (قوله ولا ينعند بلفظالاجارة والاباحة) لان الاجارة موقتة وذلك منا في النكاح لان مفتضاء النابيد واما الاباحة والاعارة والاحلال فلا منقد بهــا لانها ايست بســبــ لللك (قو له ولا ينعقد بلفظ الوصية) لان التمليك فيها مضاف الى مابعد الموت فلا شعقد مه و لوقال لامهأة تزوجنك علىكذا من الدراهم بحضرة الشهود فقالت قبلت النكاح ولااقبل المهركم بصح الذكاح وعن ابي حفص الكبر يصح لان النكاح اصل والمال تبم وقدقبلت في الاصل ولوقالت امرأة لرجل محضر شاهدين تزوجتك على كذا من المــال ان أجازابي أورضي فقال قبلت لايصيم فان كان الاب حاضرا في المجلس فغال رضيت اواجزت جاز ولواضاف النكاح الى نصف المرأة فقيال زوجنك نصيف التي فيه رواينان اصمهما انه لايصيح لانالتعدى عتنم اذالحرمة في سائر الاجزاء تغلب الحل ف هذا الجزء بخلاف ما اذا قال نسفك طاآن حيث اصم الاضافة و مقم الطلاقلان الحلهناك ثابتًا في كل الاجزاء فلما اوقع الحرمة في بعضها وقع في الكل احتياطا لعدم الْجَزَى ﴿ قُولُهُ وَبِحُوزُ نَكَاحَ صَغَيرُ وَالْصَغَيرَةُ اذَا زُوجُهُمَا الَّوَلِّي بَكُرُ اكَانَتِ الصَّغْرَةُ اوثيباً) وقال مانك لا زوج الصغرة الاالاب وقال الشانعي الاالاب و الجدادًا كانت بكرا واما اذا كانت ثيبا ولايزوجها احدعنده قال فالنوادراذازوج الصغيراوالصغيرة غير الاب اوالجدفالاحتياط ال يعقدم تين مرة عهر مسمى ومرة بغير تسمية لجواز ال يكول في السمية نفصان فلايصح المقدالاول ويصمح الثاني عهر المثل ولوان صغيرة لايستنم بها زوجها ابرهافله ال بطالب الزوج عهرها دون نفقتها لان النفقة بازاء الاحتباس لحق الزوج وهيءنر محبوسة لحقه والمهربازاء الملك وهوثابت واوان امرأة زوجه ابنترا

(و خف النكاح بلفظ النكاح والزيج) من غير نية ولادلالة حال لانهما صربحان فيسه ومأعداهما كناية وهوكل لفظ وضع لمُليك العين في الحال (و) ذلك لفظ (التمايك و الهبة و الصدقة) والبيسم والشراء فيشترط النية اوقر سنة قال في التنار خانية ان كل لفظ موضوع لتمليك المين خفد هالنكاح ان ذكر المهر والافبالنية اه (ولا نعقد) النكاح (بلفظ الاجارةو) لابلفظ (الاباحة) والاعارة لانها ليدت لتمليك العين و لابلفظ الوصية لانها توجب الملك مضافا الى ما بعد الموت هدانه (و بجدوز نکاح الصغير والصغيرة (جبرا (اذا زوجهما الولي) الآتى ذكره (بكراكانت الصغيرة او يُدبُسا) لوجود شرط الولاية وهو البجز

بالصغر (والولى) فالنكاح (هوالعصبة) بنفسه على ترتب الارث والحبب فيقدم ال المجنونة على ابها لاله يحجبه حجب لقصال (انزوجهما) اى السغير والصغيرة (الاب اوالجد فلاخيار لهما بعد بلوغهما) و لو ڪان بغين فاحش او من غير كفؤ ان لم بعرف منهما سوء الاختيار لانهما كاملا الرأى وافرا الشفتة فيلزم بمباشر تهمساكا اذا باشراها برضاها بعدالبلوغ (وان زوجهما غر الاب والجد) من كفؤ وعهر المثل (فلكل و احد منهما الحيار اذًا بلغ) ولوبعــد الدخول (أن شاءاقام على النكاح واذشاء فسيخ)لان ولاية غرهما قاصرة لقصور شففته فرما خطرق خلل فتدارك عيار الادراكال في الهداية واطلاق الجواب في غيرالابوالجد بتنباول الام والفاضي وهو الصبح من الرواية لقصور الرأى في احدهما وتقصان الشنقة فيالآخر اء قيدنا بالكذؤ ومهر المثل لائه لو كان من غير كفؤ اوبغين فاحش لايصم اصلاكما في الناوير وغيره

الصغيرة وقبضت مهرها ثم ادركت الصغيرة فان كانت الام وصية فلها ان تطالب امها عهرها دون زوجها وان لم تكن وصية فلها ان تطالب الزوج ويرجع الزوج على امها أن كان المهر قاءًا وكذا هذا في غير الآب والجد (فو له والولي هوالمصبة) ويعتبر في الولاية الاقرب فالاقرب فاذا اجتمع لبان في دَرجة واحدة فزوج احدهما باز سواء اجاز الآخر او نسخخ بخلاف الجارية بين اثنينزوجها احدهما فانه لايجوز الا باجازة الآخر واذا كانت جارية بين اثنين جاءت بولد فادعياء حتى ثبت النسب منهما جاز ان ينفرد احدهما بتزويجه البهما كان وقال مالك لالنفرديه احدهما دون الآخر (قو له فان زوجهما الاب او الجد فلاخيار لهما بعدالباوغ) لكمال ولايتهما ووفور شنفتهما فكأنهما باشراه برضاهما بعدالبلوغ (قو له وان زوجهما غيرالاب والحِد فلكل واحد منهما الحيار ان شـاء اقام على النكاح وان شاء فـخخ) وهذا عندهما وقال الولوسف لاخيارلهما اعتبارا بالاب والحيد ولهما آن قرابة الاخ ناقصة مدلالة انه لاولاية له في المسال واطلاق الجواب في غيرالاب والجدد يتناول الام والقاضي وهو الصميح لغصور الرأى في الاموالشففة في الفاضي فيصبر كذافي الهداية وفي شرجه اذا زوجهماالفاضي ثم بلغا فلا خيارلهماهندهما وقال محمد لهماالخيارهما متولان القاضي بلي عاميما في المالوالنكاح بسببواحد فاشبه الاب ومعنى قوله بسبب واحد يحترز من العلم اذا كان وصبا ومجد يقول عقدا لحاكم متأخر عن عقدالعلم فاذا نبت فما المباربولاية الم فالحاكم اولى ثم خبار البلوغ على الفور فتى علت بالنكاح فسكت عن رد بطل خيارها ولا يمند الى آخر المجلس قال في الهداية اذا بلغت الصغيرة وقد علمت بالنكاح فسكنت فهو رضىوان لم تعلم بالنكاح فلها الحيارحى تعلم فنسكت شرطالعلم باصل النكاح لائما لاتمكن من التصرف محكم الحيار الابه والولى ينرديه فعذرتُ ولم يشترط العلم بالخيار لانها تنفرغ لمعرفة الاحكام الشرعية والدار دارالاسلام فلم تعذر بالجهل تحلاف المعتقة لان الامة لاتنفرغ لمعرفتها فتعسذر بالحيل ثنبوت الحيار وبشنرط في خبار البلوغ الفضاء مخلاف خيار العنق بعني اذا ادر كتالصغيرة وبلغها النكاح فاختارت نفسمها لم يقم الفرقة الابحكم الحاكم وخيار البلوغ في حق البكر بعال بالسكوت ولايطل خيار الغلام مالم يقل رضيت او يجيء منه مابطم أنه رضي وكذا الجارية اذا دخل بها الزوج قبل البلوغ اعتبرلهذه الحالة ابتداء النَّكاحوخيار الباوغ في حق البكر لاعتد الى آخر المجلس بعني أنه ببطل مجرد السكوت ولايبطل بالنبام في حق الثيب والغلاموا عا يبطل بالرضى غير ان السكوت من البكررضي يخلاف خبار العنق لانه ثبت باثبات المولى وهو الاعناق فيعتبر فيه المجلس كافى خيارالخبرثم خيار المتق يغارق خيار البلوغ مناربعة اوجه يقع باختيارها من غيرقفاء ولابطل بالسكوت ويقتصر على المجلس ولابطل بالجهل كذا في الوجيز ثم الفرقة بخيار البلوغ لبست بطلاق لانه يصح من الا ثى ولاطلاق لها و كذا خبار المثق لاذكر المخلاف

خيار المخيرة لان الزوج هوالــذي ماكمها وهو مائك لاطلاق فأن مات احدهما قبل البلوغ ورثه الآخر وكذا ادامات بعد البلوغ قبل التفريق لان اصل العقد صحيح قال في الكرخي اذا زوج الم الصغيراو الصغيرة ثم بلغا فان كانت بكرا فسكنت عقبب بلوهها سقط خيارها وال كانت وطئت قبل الباوغ بطل خبارها الابالقول اوبالفعل الذي يستدل به على الرضاء وكذا الغلام اما البكر فلان سكوتما اجرى مجرى قولها قد رضيت واما الثيب فسكوتها لابدل على الرضاء فوق الرضى عل قولها اوماجرى مجراه وكذا الغلام لايستدل بسكوته على الرضاء فالم يقل رضيت اويغمل فعلابستدل له على الرضى لايسقط خيار موفى العيون قال هشام عن مجدً في الصغيرة زوجهاعها فدخل مها زوجها فحاضت عند الزوج قال هي على خبارها مالم مجامعهاالزوج قال قلت فان مكنت سنة لم بجامعها وهي ف خدمته قال هي علىخبارها مالم تطلب النفقة قال الخمبنـدى الخيارات ثلاثة خبار الادراك وخبار المنقة وخبـار المخرة فعبار المدركة ببطل بالسكوت اذا كانت بكرا فان كانت ثيبا لابطل بالسكوت وان كان الخيسار لازوج لاسطل الابصريح الابطال وبجئ منه دلبل على ابطال الحباركماذا اشتفل بعمل آخر اواعرض عن الاختيار بوجه من الوجوء ولا تفع الفرقة الابقضاء الفاضي وعلم عقد النكاح شرط وعلم الحيار ايس بشرط واما خيار المنقة لايطأل بالسكوت ويمتد الى آخر المجلس ونقع الفرقة بنفس الاختبار ولايحتاج ال قنساء القاضي وكذا هذا في خبار المخرةانه لامحناج الى القضاء وعندالي آخر المجلسو شعاق بعلم الحيار ثم اذا ادركت الصفرةواختارت الفرقة قبلالدخول فلامهرلها والكانت بعد الدخول فلها المهروكذا الصفر اذا اختاراافرقة قبل الدخول فلامهر عليه وايس ف الفصول فرقة تفع من قبل الزوج من غير مهرالا هذه المئلة (قوله ولاولاية لصغير ولاعبدولامجنون) لانه لا ولاية لهم على انفسهم ناولي أن لايلوا على غيرهم (قولد ولا ولاية لكافر على مسلمة) قال الله تمالى ﴿ وَلَنْ بِحِمَّ اللهُ لِكَافَرِ مِنْ عَلَى المؤمنين سبيلا ﴾ ولهذا لا توارثان و بجوز فكافر ان رُوج المنته الكافرة لقوله تمالى ﴿ وَالَّذِينَ كَفُرُوا بِعَضُمُ أُولِياء بِمِسْ ﴾ ولهذا توارثان ﴿ قُولُهُ وَقَالَ الوحنيفة بجوز الغير العصبات من الاقارب النزويج) هذا هوالمشهوروهو استحسان وقال مجمدلانجوز وقول ابي نوسف مضطرب والاشهرائه مع محمد وهذا عند عدم العصبات وسدواء ِ فِي ذَلِكَ اللَّهُ كُرُّ وَالْا نَتْيَ عَنْدُ اللَّهِ حَنَّفَةً قَالَ فِي المُنْظُومَةُ

والام والحال وكل ذى رحم * لكام ترويج من لم يحتلم و اولاهم الام ثم الجدة ثم الاخت للابوين ثم الاخت لـلاب ثم الاخت للام ثم اولادهم و فى المصنى اولاهم الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابنالابن ثم الاخت للابوين و الجد الفاسد اولى من الاخت عند ابى حنيفة قال شيخ الاسلام النساء اللاتى من قوم الاب ولايتم عند عدم العصابات باجاع من اصحابنا وهى

(ولا ولاية لعبد ولاصغير ولامجنون) لعدم ولايتهم على انفسهم فالاولى ان لا نثبت على غيرهم (ولا كافر على مطلة) ولامسلم على كافرة الا أن يكون سيدا اوسلطانا والكافر ولاية على مشبله الناماقا (و قال الوحنيف ذبحو زلغير العصبات من الاقارب) كالام والحِـدة والاخت والعممة والحنال والحسالة وغرهم من دوى الارحام (الزوج) قال فالهداية ومناه عند عدم المصبات وهنذا استمسان وقال مجد لانثبت وهوالقباس وهو روايةعن الىحنيفة وقول ابي بوسف في ذلك مضطرب والاشهر اله مع مجد قلت قال في الكافي الجهور على أنَّ أيا توسف مع الى حنيفة وقال في التبيين والولوسف مع الى حنيفة في اكثر الروامات وعلى الاستعسان مشي الحبوبى والنسق وصدر الشربعسة الهتصيح

(ومن لاولى لها) عصبة من جمة النسب (اذا زوجها، ولاها الذي اعتقما جاز) لانه عصبة من جمة السبب وهو آخر المصبات واذا عدم الاولياء فالولاية للامام لانه ولى من لاولي له (واذا غاب الولى الاقرب غيبة منقطعة جاز ان هو أبعد منه ان يزوج) لان هذه و لاية نظرية وايس من النظر التفويض الى من لا ينتفع برائيه ففوضناه الى الابعد وهومة وم مقام السلطان اذامات الاقرب واوزوجها حيث هو نفذ فا يحما عقد اولا نفذ لا أنهما يمزلة ولين متساوبين (وا نبية المنقطعة ان يكون) الولى (في بلد لا تصليب في النبية المنقطعة المرة واحدة) قال في الدي المنابع عن الديرة واحدة الله المنابع عن المنابع عن الديرة واحدة الله المنابع عن المنابع عن الديرة واحدة الله المنابع عن المناب

شجاع ومعمدو تال الاسبجابي و منهم من قدر م عدة سفر و هو الذي عايه الفتري و في الصغرى ذكر الفضل الهني بالشهور وأعميم بثلاثةايام وفي الهداية و هو اختيار بعض المناخرين و في التبيين اكثر المنأجرين منم القاضي ابوعل النسق وسعد بن معاد المروزى و محدين مقائل الرازي ابو على السعدى وابو اليسر الزدوي والصدر الثميد و تبعيم النسـني و نيــل انكان بحال بغوت الكفؤ الحاطب باستطلاع رأبه و هذا اقرب الى النقسه و نسب هذا في البساسم لمحمدن الفضل قال وقبل هو اقرب الصواب وقال المرخبي في البسوط هو الأصم قال الامام الحبوبي و عليـه الاكثر وصدر 4 صدر الشريعة قات وهذا اصبح من تصبيح اليناسِع اه (والكِفاءَةُ

الاخت للابوين والاخت اللاب والعمةو بنت الاخ وبنت الهواماالام والحالة والملاتى هن من قوم الام نعمند ابي حنيفة لهم الولاية وعند محمد لأولاية لهم وابو يوسيف قبل مع محد والاصم انه مع ابي حنينة واواوا الارحام اولى من ألحاكم (قوله ومن لاولي لمها اذا زوجهه مولاها الذي اعتقها جاز) اي من لاولي لما من العصبة زوجها مولىالمتاقة ذكراكان اوائق ثمذووا الارحام بعددُلك ومولى العناقة آخر العسبات وهواولي من ذوى الارحام (قول واذا غاب ااولى الاقرب غيبة منقطمة جاز لمن هو ابسد منه الريزوج خلافا لزفر) والاصل ان عندنا ان الولى الابسد أولى من السلطان حتى اوزوجها السلطان معحضوره لم مجزوعند الشافعي السلطان اولى منه * وقوله • جاز للابعد منه ال زوج • الا الامة اذا غاب مولاها ليس للاقارب تزويجها واما الوصى فانه لايمك تزويج الصغار ولو اوسى اليه الاب بذلك لانه لانرابذله (قوله والغيبة النقطمة ان يكون في بلد لايصل اليه القوافل في السنة الامرة) هذا اختبار القدورى وفيالمصنى والفتساوى الكبرى قدورها شلائة ايام وعايها الفنوى وقبل اذاكان محال يفوت الكفؤ باستطلاع رأيه وهذا أقرب الى الففه وهو اختيار محمد من الفضل ومحمد من مقاتل وعليه فنوى جاعة من المتأخرين وقال زفر اذا كان لابدلم ابن هو فهي غيبة منقطعة و قال الامام السعدى اذا كأن الاقرب سياحا لايونف على اثره اومففودا لايطرامكانه او مستخفيا فى بلد لايوقف عليه فهو بمنزلة الغائب غيبة منقطمة واذا اجتم الجيد والاخوة فالجد اولى عند ابى حنيفة سواه كانوا من ابوام اومن اب و عندهما بجوز لكل واحدمتهما ال زوج والرادبالجد ابرالاب (قولد و الكفأة في النكاح معتبرة) قال في الفناوي بعتبر عند أبنداء النكاح ولابيتير استدادها بعد ذلك حتى لوتزوجها وهوكفؤ ثمصار فاجرا لابضهم النكاح ثم الكفأة التاينتير لحق النساء لالحق الرجال فإن الشريف اذا تزوج وضيعة دنية ايس لاوليائه حقالاعتراض لانه مستفرش لامستفرش والحسيب كفؤ النسيب حتى ان الفقيه يكون كفوأ العلوى لأن شرف العلم فوق شرف النسب حتى ان العالم العجمي كنؤ هربى الجاهل والعالم الغقير كفؤ هنئى الجاهل واما الكفأة فىالعفل فاختلف فيا و في الفناوي الما مشرة في العقل حتى ال المجنون لايكون كفوأ المائلة (قو له و اذا تزوجت المرأة من غير كنؤ فالاولياء ان يفرقوا بينهمـــا) يمنى اذا زوجت

فى النكاح معتبرة) من جانب الرجل لان الشريفة تأبى ان يكون مثنفرشة الفسيس فلابد من اعتبارها بخلاف جانب المرأة لان الزوج مستفرش فلا فيظاهد ناءة الفراش (فاذا تزوجت المرأة غيرك في) لها (فللاولياء) وهم هنا العصبة كافي التصبح عن الحلاصة الله في توقوا بينهما) دفعا لضرر العار عن المنسم قال في التصبح وهذا مالم تلدوهذا على فلاهر الرواية وعلى ما اختاره السرخسي لايضح العقد اصلا قال الاسبيمايي واذا زوجها احد الاولياء من غيرك في كمن الباقين حق

اكفاء لبمضويقية العرب بعضهم اكفاء ابعض وايسوا باكفاء افريش والمجم ليسوأ باكفاء للعرب وهم اكفاء البعضهم والمعتبر فيما ألحرية والاسلام فسلر ينفسه أو معتق ليس بكافؤ أن ابوها مسلم اوحر ومنابوه مسلماوحر غير كفؤ لذات ابوين وابوان فهما كالآباء لقام النسب بالجد (و) تعتبرايضا في (الدن) فليس الفاسق بكفؤ الصالحة او منت الصالح قال في الهداية وهذا عند اي حنيفة وابي بوسف وهوالعميم لائه من أعلى المفاخر والمرأة تعير بغسق الزوج نوق ماتعير بضعة نسبه اه تصميم (و) نعتبر ايضا في (المال و هو أن يكون مالكا للهر و النفقة) قال في الهداية وهذا هو المشر في ظاهر الرواية والمرادمن المهرقدر ماتعار فوا تجيله وعن ابي بوسفانه اعتبرالقدرة على النفقة دو فالمهر والماالكفاءة في الغني فعتبرة فيقول ابي حنيفة و محمد قلت و هذا خلاف ظاهر الرواية قال الامام الحبوبي والقيادر عليما كفؤ لذات اموال

عظيمة و هو العميم اه

التفاخر به فقريش بعضم النفسما فلهم أن يغرقوا بينهما دفعا الضرر العار عن انفسم وسواء كان الولى ذارحم محرم اولاكابن الم هوالحنار كذا فىالفناوى ولانكون هذه الفرقة الاعتد الحاكم وسكوت الولى عن المطالبة بالنفريق لا بطل حقه في الفحيخ وان طال الزمان حتى تلد ومالم يقض الفاضي بينهما فحكم الطلاق والفايار والآيلاء والمراث قائم بينهمما والفرقة تكون فمحنا لاطلاقا فان لم بكن الزوج دخل بها فلا شيء لها وان دخل بها اوخلاما خلوة صححة لزمه كل الحبي ونفقة المدة وعارسا المدة وان طانعها الزوج قبل تفريق القاضي و قبل الدخول فلها نسف المهي ولو انها لمما زوجت نفدما بغير كغؤ جهزهما الولى وقبض مهرهما كان راضيا لان ذلك تغربر لحكم العقد وال زوجها الولى من غركفؤ ثم فارقها الزوج ثم زوجت نفسها من ذلك الرجل بفراذن الولى كان الولى الاعتراض لان لرضاء بالاول لايكون رضاء بالناني وان زوجها احد الاولياء رضاها من غركفؤ لم يكن لهذا الولي ولا لمن هو مثله اودونه حقالفح عندنا خلافا لزفرولوا قط بعض الاولياء حنه من الكفاءة سقط حق الباقين اذا رضيت بذلك المرأة عندهما وقال الولوسف لايسفط حق من لم رض (فُولَهُ وَالْكُفَاءَ مَعْشَرَةُ فَالنَّسِ وَالدِّينُوالِمَالَ) اما النَّسِبُ فَقَرِّشُ أَكْفَاءُ لَبْعَض وليستالعرب اكفاءلهم لانهم فخروا بفريم مزرسولالله صلىالله عليه وسلم ولاعرة لفضل البعض منهم على بعض حتى ان هاشمية اوزوجت نفسها من قرشي غير هاشمي لايكون لاوليائما الاعتراض وكذا سائر العرب بمضمها كفاء ابعضوبنوا باهلة ليسوا باكفاء لعامة العرب لانهم بعرفون بالخساسة قبل انهر يستخرجون النق من عظام المتة ويأكلونه قال الشاعر

اذا قبل الكاب يا باهلى * عوى الكاب من اوم هذا النسب

واما المولى فبعضهم اكنفاء لبعض سواء كانوا موالي لقربش اولغرهم من العرب لان المعنى الذي فخرت به قريش ايس هو في موالمم و مناه أن مولي العرب اكفاء لموالي قريش كذا في الكرخي و في الخبيدي مولى اشرف القوم لابساويه مولى الوضيع حتى ال مولاة غي هاشم لوزوجت نفسها من مولى العرب كان لموالمها النعرض ثم الموالي من كان منهرله ابوان في الاسلام فصاعدا فهوكفؤ لمنه آباء في الاسلام ومن اللم ينفسه أوله اب اوجد فالاسلام لايكون كفوأ لمنه ابوان فالاسلام لانتمام النسب بألأب والجدوابوبوسف الحق الواحد بالمثنى والمامن المر ينفسه لايكون كفوأ لمن له اب واحد في الاسلام اجمالها لان النفاخر فيما بدتم بالاسلام وأماالعرب فن تقدمه اب في الاسلام يكون كفوأ لمن تقدم له آباء في الاسلام لان فخرهم بالنسب لا بالاسلام يخلاف المجم واما الكفاءة في الدين يعنى الديانة فيعتبر ايضا عندهما هوالصحيح وقال مجد لابعتبرلائها من امور الآخرة الا اذا كان بصفع و يحفر منه او يخرج الى الاسواق سكران و تلعب 4 السبيان (قو لد وتعتبر في المال وهو ال يكون ما اكما للمهر و النفقة) وهذا هوالمعتبر في ظاهر الرواية

(و نعتبر) الكفاءة ابضا (في الصنابع) قال في الهداية و هذا عندابي يوسف و مجمد و هن ابي حنيفة روايتان و عن ابي يوسف لابُعتبر الا أن يفعش كالحجام ﴿ ١٥ ﴾ والحائك وقال الزاهدي وعن أبي يوسف واظهر الروايتين عن

ابي حنيفة لايمتر الا ان بغمش و ذکر فی شرح الطعماوي ان ارباب الصناعات المتقاربة اكفاء مخلاف المنباعدة وهدذا مختار المحبوبي قال وحرفة حاك اوجمام اوكساس او دباغ ايست بكرة و العطار او بزاز او صراف و ۴ منی اه تصمیح (واذا نزوجت المرأة) من كفؤ (ونقصت من مهرها) ای مهر مثلها (فللاولياء الاعتراض علما عند ابي حنيفذ حتى يتم) الزوج (الهامهر مثلها أونقارقها) وقالاً ايس لهم ذات ورجع دليله واعتده الائمية المحبوبي والنسني والموصلي وصدر الشريعة تصحيح (واذاروج ألاب) اوالجد عند فقد الأب (المنة الصغيرة و نقص من مهرها) ای من مهر امثالها اورزوجها من غیر كفؤ (او)زوج (الهوزاد في مهر امرأته) عن مهر امثالها (جاز ذلك عليما) لان الاب كابل الرأي و الشفقة فالطاهرانه لم محط من المهر ولم يزد الالمنفعة رُوا على ذلك وكه لك الجد قال الاسليمان وهذا تول ابي حنيفة وقالا لابجوزوالصميم قولالاماءواختارمالمحبوبي والنسق وصدرااشريعةو غرهم اله تصميم (ولايجوزذلك) العقد (لغيرالاب

ان من لم علكهما او مملك احدهما لايكون كفوأ لانالمهر بدل البضغ فلابدمن إخاء وبالنفقة قوام الازدواج ودوامهاو عن ابي يوسف انه اعتبر القدر ةعلى النفقة دون المهر لانه قديحرى المساهلة فالمهور واماالكفاءة في الفناه فنبرة عندابي حنيفة ومجدحي ال الفاشة في اليسار لا يكانها القادر على المهر والنفقة لان الناس تفاخرون بالغناء وتعبرون بالنقر وقال أو يوسف لايعتبر لانه لاثباتاه اذ المال غاد ورايح قال بعضهموهذا وهواصح لان كثرة المال مذموم في الاصل (قوله ويعتبر في الصنابيع ابننا)وهذا عندهما وعن أبى حنيفة رواينان في رواية لايستير وهوالظاهر حتى إن البيطاريكون كفوأ للعطار وفي رواية هم اكفاء بعضهم لبعض الاالحائك والحجامو الدباغ والكناس والحلاق فانهم لايكونون اكفاء لسائر الحرف ويكون بمضم اكفا لبمض (قولد واذا تزوجت المرأة ونقصت من مهرها فللا ولياء الاعتراض عليها عند ابي حنيفة حتى يتم لها مهر مثلها أو يفارقها) وقال أبو يوسف أيس لهم ذلك و هذا الوضع المابصح على قول محمد على اعتبار قوله المرجوع البه في النكاح بفيرولي و قد صحر جوعه قال في شرح المختار رجم محمد الى قول ابى حنيفة قبل موته بسبعة ايام وحكى ابو جعفر الهندواني ان امرأة جانت الي محمد قبل موته شلائة الم فقالت له لي ولي لا زوجتي الابدران يأخذ مني مالاكثيرا ففارالها مجمد اذهبي فزوجى لفسك وصورته علىالرواية ائى لم يرجع عنها في صورتين احدهما ال يأذن لها الولى فالتزوج ولم يسم مهر انسقدت على هذا الوَّجه والثانية أنَّ الساطان أذا أكره المرأة ووليها على تزويجها بدون، مهر المثل فالعقد جائز ثم أنه زال الاكراه ورضيت المرأة نذاك المهر دون الولى فعلى قول الى حنيفة الفحخ لاجل التبليغ الى مهر المثل و عندهما ليس له ذلك (قو لد او نفارقها) ولإنكون هدده الغرفة الاعدند الفاضي ومالم يقش الفاضي بالفرقة فحكم الطلاق والظهار والايلاء والميراث قائم ثم اذا فرق الفاضي مينهما أن كان بعد الدخول فلها السمى و ان كان قبله لاشي لها (قوله واذا زوج الاب ابنته الصنبرة ونقس من مهرها اوابته الصغير وزاد في مهر امرأته حاز ذلك علمما) ولابجوز ذلك الهر الاب والجدوهذا عند ابى حنيفة وزفر وقال مجدوا ووسف لانجوز الحط والزيادة الاعانفان فيه ومعنى هذا الكلام انه لانجوز المقدعندهما اصلاوظن بعضه إن الزيادة والنقصان لابجوزواما اصلالنكاح فجوزوالاصم ائ النكاح لابجوزعندهمأ والحلاف فيما أذًا لم يعرف سوء الاختيار الآب مجانة او فسفا أما أذًا عرف ذلك منه فالنكاح اطل اجماعاً والذي نتفان فيه في النكاح مادرن نصف الهركذا الناد شخبًا ،وفق الدن رحمالة وقبل مادون العشرة وأووكل الابءن نزوج السفير أوالصفيرة فزوجهما الوكيل بغين قاخش فهو على هذا الاختلاف ومن زوج ابنته الصنفيرة عبدا اوابنه الصفر امة جاز هند ابي حنيفة وعندهما لايجوز (قوله ولايجوز ذبك لغير الاب

والجد ٢ يعني اذا زوج الصغير اوالصغيرة غيرالابوالجد فانه لايجوز الا انتكون الزيادة والنقصان عاينها في اجماعا قال في النوادر اذا زوجهما غير الاب والجد فالاحتياط ان يعقد مرتين مرة يمهر مسمى ومرة بغير تسمية لحبواز انبكون في التسمية نقصان فلابصح الاول وبصم الثاني عمر المثل (فوله وبصم النكاح اذا سي فيه مهرا ويصح واللم يسم فيه مهرا) وكذا اذا تزوجهابشرط أنَّ لامهراما وقد قالوا ان نكاح الشغار منعقد والشرط باطل ولكل واحدة من المرأتين مهر مثلما وهو ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجه الزوج اخته او امه على ان يكون بشمكل و احدة منهماصداق الاخرى فعندنا بجوز النكاح ولمكل وأحدة منهما مهريشلها وقال الشافعي لانجوز هذا النكاح وامانميه عليه السلام عن نكاحالشفارفمو الحالي عنالمهروهو ان يأذلا لعبد. ان يتزوج برقبته فانه لايجوز لائه اذا تزوجما برقبته ملكنه والفح النكاح وان تزوجته بلا مهر لايحوز وهونكاح الشفار (قو له واقل المهرعشرة دراهم) اوما قيمته عشرة دراهم يوم العقد لايوم القبض والمعتبر وزن سبعة وهو ان يكون زنه كل دراهم اربعة عشرة راطا (فول لدفان سي اقل من عشرة فام اعشرة) وقال زفرمهر مثاما فان طلقا قبل الدخول فالماخسة وعند زفر يجب الماالمتعة كما اذالم يسم شیئا واذا تزوجها علی ثوب یساوی عشرة دراهم فلم بقبضه حتی صار بساوی خمسة فالعقد صميح ولها الثوب لاغر لمابينا أن المعتر الفيمة يؤم العقد ولو تزوجها علىثوب يصاوى ثمانية فلم يقبضه حتى صار يساوى عشرة فلما الثوب ودرهما (قو له ُ وَانْ سَمَى عَشَرَةً فَأَرْادَ فَلَمَّا الْمَنْيُ الْدَخْلُ بِمَا أُومَاتُ عَنَّا) وَكَذَا اذًا مَاتَتَ هَى فَلْمَا المسمى ايضا وكذا اذا فنت نفسها قبل الدخول فائه بجبالهاكمال الممر لان فتلمانفسها كوتها وعند الشافعي بسقط مهرها وأن كانت امة نقتلت نفسمها روى الحسن عن ابي حنيفة آنه بسقط مهر هالان جنايتها مجمولة على السيد فكأنه قناما وروى عن ابي حنيفة آله لايسقط وهوقولهما لان جنايتها على نفسما هدركوتها وآن قنامامولاهاقبل الدخول سقط مهرهاعتد ابي حنيفة وعندهما لايسقط وهذا اذاكان المولي بالغاعاةلا الما اذاكان صبيا اومجنونا لايسقط اجماعا وان قنل المولى زوجما لايسقطاجماعاقا ل في المنظومة * ويسقط المهر مقتل السبد * فقوله يسقط دليل على انه غير مقبوض قان كان مقبوضا رده على الزوج عنده خلافالهما (قوله وان طلقهاقبل الدخول والحلوة فاما نصف المسمى) فان تزوجها على اقل من عشرة ثم طلقها قبل الدخول فامها نصب ماسمى وتمام خسة واختلفوا في نصف المهر فنهم من قال ال بالطلاق يسقط نسف المهر وبيق نصفه ومنهم من قال بسقط جميعه وانما بحب نسفه على طربق المتعة وصحح هذا في المرداية في باب الرجوع عن الشهادات وقائدته اذا تزوجها على مائة درهم ورهنما بهائم طلقها فعلى القول الاول لهاامساك الرهن وعلى الثاني لاوفي المصني ارهنها بالممي وطلقما قبل الدخول فمو رهن بالنصف بالاجماع وال تزوجها على

والجد) اب الاب لنقصال الشنقة في غرهما فولايتهم مقدة بشرط النظر فعند فواته ببطل العقد (ويصمح النكاح اذاسى فيهمهرا) و يلزم المسمى اذا كان عشرة فاكثر (ويصم) النكاح ايضًا (وأنَّ لم يم فيه مهرا) لانه والجب شرها اظهارا لشرف المحل فلاعتاج الي ذكر في صدة النكاح وكذا يشرط أن لامهر لها لما بدنا هداله (واقل المهر عشرة دراهم) وزن سبعة مثاقيل مسواء كانت مضروبة اوغر مضروبة اومافيته عشرة دراهم يوم العقد (فان سمى اقل من عشرة فلها العشرة) بالوطئ اوالموت وخممة بالطلاق قبل الدخول (ومن سمي مير اعشرة فاذاد) اي فاكثر (فعليه المسمى ان دخل) اوخلا (ما) خلوة صحيحة (أومات عنها) أومانت عنه لانه بالدخول بعقق تسليم المبدل ومه تأكد البدن وبالوت منهي النكاح والثبيء بانهيائه تأكمد وتفرر بجميع مواجبه (وال طلقما قبل المندخوله والحلوة فالم نصف المعين) ان كان المسي عشرة فاكثر والاكان لما خسة كامر

(فان تزوجهاو لم بسم لهامهرا اى) سكت عن ذكر المهر (او تزوجها على ان لامهرالها) اى بشرط ان لامهرالها و هي مسئلة المنوضة (فلها مهر مثلها أن دخل) ﴿ ١٧ ﴾ أوخلا (بها أومات عنها) أوماتت عنه كمام، لأن المقر أبنداً

حق الشرع فلأعلك نفيه وأنما يصرحقها حالة البقاء فتملك الا راء عنه (وان طلقها قبل الدخول) والحُلوة (ما فلما المنصة و هی ثلاثة اثواب) در ع و خار و ملحفة (من كسوة مثاها) لكن لا تزاد على نصف مهر مثايا ولا تغض عن خسة دراهم قال في اليناسع وهي على اعتبار حال المرأة في اليسار والاعسار هذا هوالاصبح وقال في الهداية قوله من كسوة مثلها اشارة الى آنه يعتبر حالهما وهو قول الكرخي في المتعــة الواجبة لقيامهما مقسام مهرالثل والصحيح آنه يعتبر حاله علا بالنص و هو قوله تعالى وهو على الموسم قدره وعلى المفتر قدره ﴿ وَمِثْلُهُ في التمنسة والمجنبي فلت تصييح اليناجم أولى لاشارة الكتاب ولا تفساقهم على ان المتمة لا تزاد على نسف مهر المثل لانها حلقه ولاتنفس عن خسة دراهم ولواعتبر حاله لناقش هذا والنس الذي ذكر في الممة قبل أنه في المستعبد الماو أهر

عبد او جارية او حيوان او نخل فحدث من ذلك زيادة ان كانت منصلة حادثة من الاصل كالحن وزوال البياض من العين اوكان اخرس فتكلم اونخلا فاممر اومنفسلة حادثة من الاصل كالولد و الثمر و الارش و العقر وكان ذلك الحدوث في يدالزوج قبل ان تقبض المرأة الاصل ثم طلقها قبل الدخول فان الاصل والزيادة يتنصفان اجماعا وانكانت الزيادة منفصلة غير حادثة من الاصل كالكشب والمهة فان الاصل لمنصف والزيادة كلها المرأة هند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد كلاهما يتنصفان واما اذا كانت متصلة غير حادثة من الاصل كالصبغ صارت المرأة قابضة بذلك وبجب علما نصف الغية يوم حكم بالقبض واما اذا قبضت المرأة الاصل وحصلت الزيادة فى دها الكانت متصلة حادثة مندكالسمن وزوال البياض من العين امتنع التنصيف وفازوج علمها نصف القيمة وم سلم الما وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو نوسف محمد لا متنع التنصيف وان كانت منفصلة حادثة منه كالولد والثمر والارش والعقر امتنع التنصيف اجماعا وكان الاصل والزبادة لها والزوج علما نسف قيمة الاصل يوم سمه اليها وان كانت منفصلة غير حادثة من الاصلكالكسب والهبة فان الزيادة يكون للرأة اجماعا والاصل بينهمانصفان أبماماً أيضًا (فَقِ لَهُ فَانَ تَرُوجِها ولم يسم لها مهرا أوتزوجها على اللامهرلها فلها مهر مثلها أنَّ دخل بِما أومات عنها ﴾ وكذا أذا ماتتهي ﴿ فَو لِهِ فَانَ طَلَقْهَا قَبَلَ الدخول والحلوةفلها المتعةو هي ثلاثة اثواب من كسوة مثلها) وهي درع وخمار وملحفة ثم اذا كانت المنعة اكثر من نصف مهر المثل فلها نصف مهر المثل لان المنعة بدل عن نصف مهرا التال * وقوله * من كسوة مثلها * اشارة الى نه بعتبر حالها و هوقول الكرخي والسميم انه بعنبر حاله لقوله تعالى ﴿ وعلى الموسم قدره وعلا المفتر قدره ﴾ (قو لدان تزوج المسلم على خر اوخرير فالنكاح جائز ولها مهر مثلها) وان خالمها على خر اوخنزير لأشئ لازوج والفرق ان دخول البضم متقوم فلاعلك الابعوض وخروجه غر متقوم واذا تزوجها على هذا الدن من الحل فاذا هو خر فلها مهر مثلها عند ابي حنيفة وعندهما لها مثل وزنه خلا وأذا تزوجهما على همذا العبد فاذا هو حريجب مهرالمتل عندهما وقال ابويوسف بجب قيمه لوكان عبدفعمدمم ابي حنيفة فالسدومم اي بوسف في الحال واذا تزوجها على هذين العبدين فاذا أحدهما حرفليس لها الاالباقي منهما اذا ساوي عشرة دراهم فصاعدا عندهما وقال ابويوسف لها الباق وقيمة الآخر اوكان عبدا وان تزوجها على هذين الدنين من الحل فاذا احدهما خرفلها الباقى عند ابى حنيفة اذاكان بساوى عشرة دراهم وقال أبو يوسف ومحد لهاالباقى ومثل ذلك الدن من الحل واذا تزوجها على هذه الشاة الساوخة لماذا هي ذاعه مجوسي او متروكة السمية عدا اوميتة فلها مهر المثل عندهما وقال ابو يوسف قيمًا

النصوس وتمامه في التحييم ج ني (٣) (وان تزوج المسلم على خر اوخزير فالنكاح جائز) لما مراته يهوم يسع من غر تسمية فع فسادها اولي (ولها مهر مثلها) لانه لماسمي ماليس عال صار كأنه سكت عن التممة

لوكانت ذكية وان تزوجها على هانين المساوختين فاذا احدهما ميتة فمندهماالباق وعند ابي نوسف لها الباني وقيمة الاخرى ولو تزوجها على هذا الحر واشار اليه فاذا هو عبد او على هــذه الميئة فاذا هي ذكية فلها ذلك في اجماعا اما على قول الى حنيفة ومحد فلان الحكم شعلق بالمشار البه دون المعمى لان الاشارة ابلغ من التسمية والمشار اليه مال و كذا على قول ابي يوسف لان الحكم عنده ينملق بالحلال منهما والمشاراليه حلال واذا تزوجها على هذا الدن من الخرِّ قادًا هوخل فلها ذلك عند ابي حنيفة لان الحكم يتعلق بالمشار اليه و كذا هند ابي بوسف لانه ينعلق بالحلال منهما وقال محمد لها مهر المثل (قو له فان تزوجها ولم يسم لها مهرا ثم تراضيا على تسمية مهر فهو لها ان دخل بها اومات عنها ﴿ وَكَذَا اذَّا فَرَضُهُ الْحَاكُمُ بِعَدِ الْمُقَدُّ قَامُ مقام فرضهما فان طلقها قبل الدخول بها فلها المتمة وقال أنو توسف لها نصف الفريشة (قُو لِه وان زادها في المهر بعد العقد لزمته الزيادة) يعني اذا قبلت المرأة الزيادة وقال زفر هي هبة مبتدأة ان قبضها صحت وان لم نقبضها لم يصبح لنا قوله نسال ﴿ وَلَاجِنَاحَ عَلَيْكُمْ فَيَا تُرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بِعَدَ الفَرَيْضَةَ ﴾ وقد تراضيا بالزيادة واذا صحت الزيادة بسفط بالطلاق قبل الدخول وقال ابو يوسف تتنسف معالاصل (قوله وان حطت هنه من مهرها صحم الحط) لان المهر حقها والحط يلاقى حقها وكذا اذا وهبت مهرها لزوجها صحت المهمة وليس لاوليائها اب ولاغره الاعتراض علمالاتها وهبت ملكها بخلاف ما اذا زوجت ندسها وقصرت عن مهرها نان لهم الاعتراض عند ابي حنيفة لان الامهار من حقهم وقد تصرفت في خالص حقهم لانما بلحق برم الشين بذاك ويجوز المول ال يهب صداق امنه ومديرته وام ولد، لا نه ملكه وليس له أن مهم مكانيته ولابيراً الزوج منه دفعه اليه (قو لد واذاخلا الزوج إمرأته وليس هناك مانع من الوطئ ثم طلقا فلها كما ل المهر وعليها العدة) وهذا اذا كانت الحلوة محجمة امااذاكانت فاسدة فانها توجب المدة ولاتوجبكال المهر وانما وجبت العدة لانهما متهمان في الوطئ والعدة تجب للاحتباط والحلوة السميحة ان تسلم نفسها وليس هناك مانع لامن جهة الطبع ولامن جهة الشرع والفاحدة ان يكونُ هناك مانع اماطبعا واما شرعا فالطبع ال يكونا مربضين او احدهما مرضا لا مكن معدالجاع اومًا رنق او معهما ثالث والذي من جهة الشرع ان يكونًا محرمين او احدهما احرام فرض اوتطوع اوصائمين او احدهما سوم فرض واما مسوم التطوع فهو غر مانع اوكانت عائضا اونفساه واختلف الرواية في صوم غر رمضان فقال في الرواية العميمة ان صوم النطوع وخضاء رمضان والكفارات والنذور لإيمنع الحناوة لان الضرر فيها بالفطر بسير لانه لايلزمه الا القضاء لافير وليس كذه رمضان فانه بجب به الكفارة والمذا سووابين حج الفرض والنفل لان الكفارة تجب فيما جيمها وفي رواية اخرى انه نفل السوم كفرضه (قو لد نانكان احدهمام بضا

اومات عنما) لعمد السميد بالفاقهما على تعيين ماوجب بالنقب فتستقر مِذْهُ الاشياءُ وَأَنَّ طَلَّقُهَا قبل الدخول ما فلها المنمة لان ماتراضيا عليه تمين للواجب بالعقد وهو مهر الشل و مهر المثل لانتصف فكذا ماتزل منزلته (وان زادهاق المهر بعد العقد) وقبلت المرأة (لزمته الزيادة) لتراضيها (و تسقط) الزيادة بالطلاق قبل المدخول لانها لم تكن مسماء في اصل المقد والتنصيف مختص بالمفروض في المقد وقال أبو بوسف تنصف مع الاصل لانها تلتمتي باصل المقد (وان حطت) المرأة (عنمه) ای الزوج (من مهرها) المسمى في العقمد ولوكله (صم الحط) لا نه حقها مقاء كامرسواء قبل الزوج اولاورتد بالردكا فيالصر (واذاخلا الزوج بامرأته وليس هناك مانع من الوطئ) حسى اوشرعي (ثم طلقها فلهاكال المهر) لانها سلت المبدل حيث رنست الموانع وذهكوسعها فيتأكد حفها في المسدل اعتبارا بالبيع هدايه (وان

كان) مانم حسى بأنكان (احدهمام بضاعتم الوطن اوصغيرا لا عكن معدالجاع اوكان بينهما الثولونا تما (اوصاعًا)

او اعى الاان يكون صغيرا لايمقل الجماع اوكانت رتقاء او قر ناء او ذات مضلة (او) کان مانع شرعی بان کان احدهما (سائاقى رمضان) اخرج مسوم غيره وهذا هوالاصعنص عليه في زاد الفقماء والينابيع والمدايه تسميم (او محرما لفرض اونفسل محج اوعرة) لمايلزمه من الدم و فساد النسك والفضاء (اوكانت مانسا فليست مخلوة معيمة) الوجدود اجد الموائم المهذكورة) واذا خهلا الجبوب) وهدو الدي المتوصل ذكره وخصبناه (بامرأة) من غير مانع (فامها کمال المهر عند الى حنيفة) لانها انت ا باقصي ما في وسعما وايس في هذا العقد تسلم يرجى ا كل من هــذا فكان هو المشمق وقالالما نعسف المر لأن صدره فوق عذر المريش قال في التصيير والصميم قوله و مثى علبه الحبون والنسق وغيرهما اه قيد بالجبري لان خارة الخصى والعندين توجب

اوصائمًا في شهر رمضان أو محرما بحج اوعرة اوكانت المرأ حائضًا فليست بخاوة صحيحة ﴾ حتى لواختلفا في عدمالدخول كانالفول قوله والمراد من المرضماءيم الجماعاو لحقه به ضرر سواه كان المرض بالرجل اوبالمرأة والصلاة كالصوم فرضها كنفرضه ونفلها كنفله وقيل سنة الفجر والاربع قبل الغلهر تمنع صمة الحناوة كذا فى الوجيز • وقوله ه او محرما محمر ه سوا. كان الحج فرضا اونفلا وكذا اذاكان مجرما بعمرة لما يلزمه من القضاء والكفارة اي من الدم و فساد النسك والقضاء وان خلاما وليس هناك مانع من الوطئ الا آنه لايعرفها ولبثت معه ساعة ثم خرجت او هو دخل عاماولم بعرفها لاتكون هذه خاوة مالم بعرفها كذا في الواقعات ولو خلاما وهناك انسان يعفل حالهما تصبح الحلوة واما النائم فيؤثر لجواز ان يظهر النوم وهو منتهى فلاتصبح الخلوة معه وقيل ان كان بالنمار لانصيح الحلوة وان كان بالديل محت وان كان معهما اعى اوعياء ان كاما مقفان على حالهما لم تصح الحلوة وان لم مقفا محت وال كان اسم ان كان بالنهار لاتصم وان كان لبلا محت وان كان معهما جارية الرجل قال ابريوسف لانصح وقال مجدتصم وان كان معهما جارية المرأة اختلفوا فيه والفتوى على أنها نصر وأن خلامًا ومعهما كلب احدهما قال الحلواني أن كان لما لم نصرح الحناوة لانه آذا رأها ساقطة تحت رجل يصيح والاكان للرجل صحت وال خلابها في مسجد اوطريق او محر آ. فليس يُخلوة وان خلايها في الحام ان كان نمارا لانصح وان كان لبلا محت وان خلامًا على سلح لاجاب عليه فليست مخلوة وان كان ليلا صحت وان خلامها في مجل عليه ستر مضروب ليلا اونهارا ان امكن الوطئ صمت والا فلا وان خلابها ولم تمكنه من نفسها قال بعضهم لا تصيم وقال بعضهم ان امكنه وماؤها صحت قال فى الفتاوى كل موضع فسدت فيه الحلوة مع الفدرة عن الجاع حقيقة فطلقها كان عليها العدة وانكان عاجزًا عن الجماع لا نجب العدة دلت هذه المسئلة على ان خلوة المربض لا توجب العدة اذاكان عاجزًا من الجماع وكذا خاوة الصغيرلا نهما لايتهمان وكذا ادًا كانت هي مريضة مدنفة اوصغيرة لا تجامع * ثم ان اصحابنا اقاموا الخلوة مقام الوطئ في بعض المواضع دون بعض من ذلك تأكد لمير المسمى وتأكد يهمهر المثل ووجوب العدة وحرمة نبكاح اختها واربنع سواها وثبوت النسب والنفقة والسكني في هذه المدة وحرمة نكاح الامة على الحرة على قياس قول ابي حنيفة ولم شيموُها مقام الوطئ في حق الاحصال وحرمة البنات وحلما للاول يعني المطافة ثلاثًا إذًا تزوجت يزوج آخر وخلامًا ولم بطأها لم تحل للاول وكذا المقبموا الحلوة مقام الوملي. في حق الرجمة و الميراث وأما وقوع طلاق آخر فقيد قبل لا يتم وقبل يتم وهو الاقرب الى الصواب و فى اليزدوى اذا طلقها بعد الحاوة فانه كالطلاق أبل الدخول في حكم البينونة وفي الكرخي يجب بالخاوة العجمة العدة في النكاح العجم دون الفاسد لان النكاح الفاسد لايوجب النسليم ولايبيح الوطى (قو له واذًا خلا المجبوب بامرأته ثم طلقها فالماكال المهر عند ابي حنيفة) وعندهما الما الكال المهر اتفاقا

أ نصفه وعليَّاالعدة اجماعًا احتياطًا • الجبوب هوالذي استوصل ذكره وخديثاه اي تطموا واما الدنين اذا خلا بامرته من غير الموانع التي ذكرنا ثم طلقهــا وجب لها كمالىالهر اجماها وكمذا الخصى ابضا ولو خلا بالرنق فلها نصفالمهر ولا هدة علما لاناارئق عنم صمدالحناوة والما تجب حلماالمدة لان وطأما متمذر والمددة الما تجب للاحتباط (,قو له ونسفب المتعة لكل مطافة الا مطلفة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهرا) فالمتعة اما واجبة الا أذا جاءت الفرقة من قبلهما وهذا الكلام هـخلُّ عليه المللقة قبل الدخول وقد سمى الم_ا مهرا فانه يستُعب الما المتعة على قول همذا الكلام وايس كذلك فانه لا يستحب الما ذلك قال الامام بدر الدين المطلقات اربع مطلقة قبلالدخول ولم يسم لما مهرا فهذه تجب لمهدا المتعة ومطلقة بعد الدخول وقد سمى الهما مهرا فهزه ألمتمة لهما مستعبة ومطلقة بعمد الدخول ولم يسم لها مهرا فهزه ابضا المتعة لها مستحبة ومطلفة قبلالدخول وقد سمى المامير المهذه لا تجب المامتعة ولا تستحب قال ف الكرخي المتعة الواجبة على قدر حال المرأة والمستمية على قدر حال الرجل وقال ابو بكر الرازى المنعة على قدر حال الرجل ومهر المرأة على قدرهاو النفقة على قدر حالهما وهوالعميم (قولدواذازوج الرجل ابنته على ان يزوج الرجل ابنته او اخته فبكون احمد العقدين عوضا عن الآخر فالعقدان جائزانولكل واحدة منها مهر مثامها) وقال الشافعي لا يصحرهذا النكاح لانه هنده نكاح الشفار و هندنا ايس هذا ينكاح الشفار وقد ذكرناه من قبل (قو له وان تزوج حر امرأة على خدمته سنة او على تمام الفرآن فالما مهر مثالما لان خدمةالمرتمامنه كولده ولان مالايصح ان يكون مهرا لم تكن منافعه مهراواذا لم تكن منافعه مهر اكان لهامهر مثلها عندهماو قال مجد لها قيمة خدمته سنة وأمانعليم الفرآنفلانه ذكرواجب فتعليدلا يصحان بكونءمرا ولا يجوز ان يكون المهرالامالا لانالشروع انما هوالابتفامالمال قالآللة تعالى ﴿ وَاحَلَ لَّكُمُ مَاوِرًا، ذَلَكُمُ انْ يُبْتَعُوا ا باموالكم ﴾ والتعليم الس عال واما خدمة العبد فهي مال لتضعنه تسليم رقبته (قوله وان تزوج عبد حرة باذن مولاء على خدمته سنة جاز) ولما خدمة سنة لان منافع

شيخ الاسلام ركن الأنمة الدامناني ونجم الأغمة الحفصي فكتب العما الوالرجاء أن هذا خملاف الذكور في النفاسير والاصول والشروح فاله ذكر في الكثاف وتفسير الحاكم وغرهما ازالنمة مستعبدة التي طلقهما قبل الدخدول وقد سمى لها مهرا وذكر في الاصل والاسبيمان في موضعين وزاد النقهاء وغيرها انها يستمب لها المنمة فلا يصم استناؤها من الاستعباب بخلاف المنوضة فانها مدينناة من الاسمياب بالوجوب فاستصوبا ذاك والفقوا على أن المستشاة هي التي طلقها قبيل الدخول ولم يسم لها مهرا اه (وادًا زوج الرجل ابنه) او اخته (عمل ان زوج الرجل) الآخر (اخته اوالنسه فیکون)

أى على أنْ يكونُ (احدُ المقدِّق عوضًا عن) العقد (الآخرة فالمقدان جائزان) لان النكاح لا يبطل (العبد) بالشرط الفاسد (وليكل و احد • نهما مهر مثاما) لفساد الشهية عالا يصلح صدقا كااذًا سمى الحمَّر والحَمْز يُر والسمى هذا نكاح الشفار لحنار من المهر (واذا تزوج حرام أة) حرقاو امة (على خده ته) لميا (سنة) مثلا (اوعلى تعليم الفرآ فلوامور مثلما) لعدم صحة الشمية عاليس بمال ولان خدمة الزوج الحرلا يجوز استعقاقها بعقد النكاح لما فيدمن قلب الموشوع (وان تزوج عبد حرقاذن مولاه على خدمة استة) مثلا (جاز) لان خدمة العبد مال تنضيف تسليم رقبته مخلاف الحر و اذا اجتمع فى المجنونة ابوهاو ابنها قالولى فى نكاحها ابنها عند ابى حنيفة و ابى المصوبة و هذه الولاية ، بنية المصوبة و هذه الولاية ، بنية المورة و هذه الولاية ، بنية فى التصيع اعتمد قولهما فى التصيع اعتمد قولهما الحبوبى و النسفى و الموصلى و صدر الشريعه اه (و لا يجوز نكاح المبدو الامة الا يجوز نكاح المبدو الامة الا بذن مولاهما) لان فى تنفيذ نكاحهما تعييمها اذ النكاح عيب فيهما فلا يملكانه بدون المؤلى (واذا تروج

العبد وان لم تكن مالا فبجب بتسليها تسمايم ماهو مال ولان منافعه نماء منه كولده (قوله واذا اجمَع في المجنونة ابوها وابنها فالولى في نكاحها ابنها-عندهما وقال مجمد ابوها) وعلى هذا الحلاف الجد والابن وكذلك ابن الابن وأن سفل حكمه حكم الابن قال مجد اذا زوجها انها ثم مقلت فلها الحيار وان زوجها انوها اوجدها فلا خيارلها وبنبغي عند الىحنيفة انهاذا زوجها انها وعفات الالاخيار لها لان الابن مقدم على الاب عند. وإن زوجها غير الابن والاب والجد فلها الخيار (قو لد ولا بجوزنكاح العبد والامة الاباذن مولاهما) وقال مالك بجوزللعبد لانه يملك الطلاق قلك النكاح ولنا قوله عليه السلام و أعا صدروج بغيراذن مولاء فهوعاهره اىزان وكذا المكانب والمدير والمأذون لا يجوز لهم النزويج الابادن المولى اما المدير فلانه باني علىملكه واما المكانب فلان فك الحجر عنه أعا هوفي حق الكسب وذلك لانتناول النكاح حتى الالمكانب لا ملك تزويج عبده و مملك تزويج امنه لانه من باب الاكتساب وكذا المكاتبة لا يملك تزويج نضمها وعملك تزويج امتها وكذا المأذون لابزوج نفسه لانه إنما اذْنُالُهُ فِي الْبَجَارَةُ وَالنَّكَاحُ لَيْسُ مَمًّا وَأَمَّا الْمُنْقُ بِمُضَّهُ فَهُو كَالْمُكَانِبُ عَنْدَانِي حنيفة فهو علك النكاح وقال الولوسف ومجمد هو عنزلة حرمدلون فبجوز نكاحه وكذا المدرة وامالولد لاعلكان تزويج انفسهما فان تزوج احدمن هؤلاء بنسر اذن المولى وقف على الجازئة فان الجازء حازو انرده بطل وبجوز للمولى اجبار العبد والامة على النكاح وعند الشافعي لا اجبار فيالعبد وهيرواية عنيابي حنيفة واذا زوج امنه من عبده جاز و ان كان بكره منهما ولا بحب المهر فان اعتقهما جميعا فالعبد لاخيبارله وللامة الحيار واما المكانب والمكاتبة فليس للولى ان يكرههما علىالنكاح ولابجوز العقد الا رضاهما ولوان المكاتبة زوجت نفسها بغير اذن المولى توقف على اجازته فاذا اعتفها نفذ العتق بالعتاق ولاخيار فيه وكذا اذن فعتفت وان عجزت انكان بضعها محلله بطل العند وان كان لاتحله كما اذا كانت اخته من الرضاعة توقف على اجازته وان تزوجت امة بغيراذن مولاها ثم اعتقها صح النكاح لانها مناهل العبارة والامتناع كان لحق المولى وقدزال ولاخيارالها وكذا العبد اذا تزوج بغيراذن مولاه ثم اعتق صمح نكاحه لماذكرنا واذا اذن لعبد. ان يتزوج لم بجزله ان يتزوج بذلك الاذن الامرة واحدة لان الامرلاغنضي التكران باطلاقه فاذا اذنه إن يتزوج فهوعلى النكاح الصيح والفاسد عندابي حنيفة وعندهمها علىالصيح لاغير حتى لوتزوج نكاحا فاستدا فله ان يتزوج تزويجا صححا بعده عندهما وعنده لابجوز لا ننها الام وفائدته ايضا اذا دخل بالمنكوحة على الفساد بان تزوجها بدر شهود او متعدة فالمر عليه بؤخذ به في الحال و باع فيه عنده وقال ابو بوسف و يجمد يؤخذبه بمدالمناق وعلى هذا اذا حلف لايتزوج لامحنث بالفاسد عندهما وعنده محنث بالفاسد وقيل سصرف اليمين الى الْجَائز اجماعاً لان الاعان مبنية على العرف ولاعين في الفاسد (قو له واذا تزوج

الديد باذن مولاه ظالهردين في رقبته يباع فيه) اى المهرمية واحدة فان لم يضبه لم يبع ثانيا وانما يطالب به بعد العنق (راذا زوج الولمامته فايس عليه السيوأهابيت الزوج) اى يخلى ﴿ ٢٢ ﴾ بينه وبينها في بيته وال شرطه فى المقد

العبد باذن مولاه ظاهر دين في رقبته ياع فيه) اما المدير والمكانب فيسمون في المهر لتمذر استيفائه من الرقبة وما نزمهم من ذلك بغير اذن المولى اتبعوا به بعدالمنق (قو لد واذا زوج الرجل امته فليس عليه ان سوأها ثبت الزوج ولكنها تحام الولى وعال ازوج متى ظفرت ما ومائما) لان حق الولى في الاستخدام باق وصورة التبوأة ان عَلَى بِينَهُ وَ بِينِهَا فَي مَزَلَ الزوجِ ولا يَسْتُقدمهما فانْ ضَلَ ذَلْكُ ضَلَ الزوجِ النفقة وان لم شمل فلا نفقة لها و اذا وأها ثم بداله ان بُسَّضَدمها فله ذَلَ و تُسقط النفقة فان عاد فبوأها عادت النفقة وقد قالوا انه اذا بوأها فكانت تخدم المولى احسانًا من غيران يستخدمها لم تسقط نفقتها وكذا المدبرة وامالولدحكمها حكمالامة واما المكاتبة اذًا تزوجها باذن المولى فلها النفقة سواء بوأها المولى معه او لا لا نها في بد نفسهالاحق للولى فاستخدامها ولوطلق زوجته الامة طلاقا بإنسا وقدكان المولى يوأها ممه ثم اخرجها المرلى تخدمه سقطت نفقتها ولواراد المول آن يعيدها الىالزوج ويأخذ النفقة فله ذلك واولم تكن في بوأه الزوج يوم طلق فأراد المولي ال بوأها في العدة ليجب لها النفقة لم بجب وفاقول زفر تجب وكذا المرأة اذا ارتدت ووقست الغرقة بالردة فلانفقة لما ثماذا اسلت لاتعود النفقة ثم الامة اذا زوجها مولاها وساءت باولاد منالزوج فلا نفقة لهم علىالزوج لانهم ملك المولى فنفقهم على الكهم لاعلى أبهم ولوتزوج العبد حرة فجاءت باولاد فنفقتهم علمها ان كان لها مالوان لم يكن لها مال فعل من برث الولد من الفرابة ولوتزوج العبد مكاتبة فاولادهما كاتبون كالام ونفقهم عليها وام الولد والمديرة لنفة أولادهما على مولاهما (قوله و اذا رُوج امرأة على الف على انلايخرجها من البلد اوعلى ان لايتزوج عليمانان وفي الشرط فلها المسمى وان تزوج علمااو اخرجها فلما مهر مثاما) ممناه سمى اما مهرا اقل من مهر المثل فان لم يف اما ان كان ماسمىلها مهرمثامها او اكثر فلا شي لمها غير. وان كان الذي سمى اما اقل كل أيها مهر مثلما وأن طلقها قبل الدخول فاما نسف الألف وأن تزوجها على الف أوالفين فيند الى حنيفة عب مرالتل لابجاوز والغين ولا نفس ومن الف وال طافرا قبل الدخول فامها نصف الاقل وكذا اذا تزوجما على هذا العبد الحبشي اوعلى هذا العبد الترك يجب لما مهر المثل لا مجاوز به عن فيه التركي ولا ينفس عن أيد الحبشي وقال ابوبوسف ومحمد يلزمه الاقل في الاحوال كليها واوطلقها قبل الدخول بجب الما نصف الاقل اجماعاً وان تزوجها على الف ان لم يكن له امرأة اوعلى الفين ان كانشله امرأة فالشرط الاول جائز والثاني فاحد عند ابي حنيفة فان لم بكنله امرأة فالها الف والكانشلة امرأة فاما مهرمثاما لانزاد على الفين ولا ينقس عن الف وأكن مع هذا اوطلقها قبل الدخول فلمانصف الاقل وعندهما الشرطان جيما جائزان فابهما وجدفاما ذلك (قولد وان تزوجها على حيوان غير موصوف محت السُّعية ولها اوسط منه)

(را لكنما تخدم المولى و شال لازوج متى ظفرت بها ومانها) ولكن لانفقة لما الابرا فان بوأها ثم رجع صع وسقطت النفنة (واذا تزوج امرأة على الف هل) ای بشرط (ان لا يخرجها من البلد أوعل ال لايتزوج علما) او على الف أن افام بها و على الفين ان اخرجمها (قان وفي بالشرط فام- المعي) وهوالالفارضاها ١ (وال) لم يف بالشرط بان (تزوج علما) اخرى (اواخرجما من البلد قام ممر مثلها) لانه سي مالها فيه نقع فنند قواله شدم رضاها بالااف لكن لا شقص عن الااف ولا تراد على الغين في المنالة التي زدياها على المَن لا تَمَاقُهِمِما على ذلك واو طلقها قبل الدخول تنعف الميمي في المناسين السيقوط الدرط كافي الدر (واذا تزوجها على حيروان غير موصوف) عَالَ فِي الهِداية معنى هذه المسئلة أن يسمى جنس الحيوان دون الوصف بان يتزوجها. على فرس او حماراما اذالم يسم الجنس

بان تزوجها على دابة لايجوزانتهية و بجب مهرالمثل اه (صمت انتهية ولهاالوسط منه) اى من الجنس المهم (يعني)

والزوج مخبر أن شاء اعطاعا ذلك) الوسط (وأن شاء اعطاها قيمته) لان الوسط لا يعرف الا بالفيمة فســـارت الفيمة اسلا في حق الابضاء والوسط اصل ﴿ ٢٣ ﴾ تسمية فيتميز بينهماهدايه (وان تزوجها على ثوب غير موصوف

فلها مهر مثاها) قال في الهداية ممناه ذكر الثوب ولم زد عليه روجهه ان هذه جهالة الجنس اذالثياب اجناس واوسمي جنسا بان قال هروی تصبح الشهية ويخبر الزوج الما بينا وكذا اذا سمى مكيلا او موزونا وسمى جنسه دور صفته وان سمي جنسه وصفته لاغير لاز الموصوف منهما ثلت في الذمة ثيونا صحها اله (ونكاح المتعة) وهمو أن منول لإمرأة اعتم بك كذا مدة بكذا من المال (ر) الكاح (المونت) و هو ان يتزوج امرأة عشرة أيام مشلا (باطل) اما الاول فهما لاجماع والما الثاني فقال زفر هو حميع لازم لان النكاح لا بطل بالثروط الفاسدة ولنا أنه أتى ممنى المنعة والعبرة في العقو د للماني ولا فرق بين مااذا طالت مدة التوقيت أو قصرت لازالترفيت موالمين لجهة المتمة وقدوجند هدانه (وتزويج العبد والامة) ای نزو یج النشولی لیما (بغيرادُن مولاهماموقوف)

بعنی سمی جنس الحیوان دون وصفه بان تزوجها علی حمار او فرس او نقرة اما اذا لم يسرالجنس بأن تزوجها على دابة لا تصم السميسة ولهما مهرالمثل (قو له والزوج مخير انشاء اعطاها الحيوان وانشاء قيمته) لان الحيوان لا يثبت في الذمة شوتا صحها بدلالة أن مستهلكه لايلزمه مثله وأنما يلزمه فميته تماأوسط من العبدقيته اربسون ديناراذا لم بسما ينس فان سمي اين فقيته خسون دينارا ثم الجيد هند الى حنيفة الروى والوسط السندى والردى الهندى وحندهما الجيد التركى والوسط العيقلانى والردى الهندى ثم عنداني حنيفة الجيد قيمه خسون والوسط اربعون والردى ثلاثون واما عندهما فالمتبرعلي قدرالعلاء والرخص في البلدان قال في المستى وقولهمسا هو العميم (قو له وان تزوجها على ثوب غير موصوف فلها مهر مثلما) لان النوب مجمول الصفة فلم تصمح التسمية فرجع الى مهرالمثل وهذا اذًا ذكر الثوب وكم يزد عليه لان الثياب اجناس كثيرة اما اذا سمى جنسا بان قال هرويا او مرويا او اشريا صمت انسمية ويخبر الزوج بين اعطائه او اعطاء قيمه وتجب القيمة بوم العقد في الطاهر و في رواية ومالتسلم (قو له ونكاح المنعة والنكاح الموقت باطل) وصورة نكاح المنمة الاشول لامرأة خذى هذهالعشرة لاتمتع بك او متعيني نفسك اياما و هو باطل بالاجماع وصورةالموقت ان يتزوجها بشهادة شاهدش عشرة ايام او شهرا وقالرزفر هو معيم لان النكاح لا يطل بالشروط الفاسدة والفرق بينهما أنه ذكر لنظاآتزو يج في الموقت ولم مذكره في المتمة ثم عند زفر اذا جاز النكاح الموقت فالشرط باطل ويكون مؤدا لان مفتضى النكاح التأبد وان قال تزوجنك على ان اطلقك الى عشرة ابام فالنكاح حائز لانه المالعقد وشرط قطمالت أبد لذكر العلاق والنكاح المؤيد لا بطله الشروط فجازالنكاح وبطل الشرط (قوله وتزوع العبد والامذ بغر اذن وولاهما موقوف فان إحازه المولى حازوان رده بطل) ايس هذا شكرار لقوله ولا بجوزنكاح العبد والامة الا ياذن مولاهما لان المراد من الاول بان باشرا العدد بانفسهما وهنا زوجهما النصول فلا يكون تكرارا وقد قالوا فين نزوج امةالنس بنسر اذن المولى ظم بجزالمولى حتىمات فانكان وارثه بمن محلله وطأيا بطلالنكاح الموقوف لانكل استباحة صمحةطرأت على استباحة موقوفة فانهاتبطلمها وان ورث الامة مزيلامحلله وطئها مثلان رثها جماعة اوبرثها النهوقد كان الميت وطأنها فللوارث الاجازة خلافالزفر فانه لم يطرأ استباحة محيحة على موقوفة فبق الموقوف محاله وكذا اذا لم عث المولى ولكن باصها قبلالاجازة فالحكم في الجازة الشترى كذلك بعني اذا اشتراها رجل بينه وبينها محرميةمن رضاعاو ظهوريةفاجاز نكاحما جاز عندنا وقال زفر لابجوزو جحذا لواشرابها امرأة فاجازت النكاح فانه بجوز عندنا وقال زفرلا يجوز واما السدادا زوج

على اجازته (فان اجازه المولى جاز) العقد (وان رده بعلل) وليس هــذا بتكرار لقوله ولا مجوز نكاح العبــد والامة الا باذن مولاهما المار لان ذاك فيـا اذا باشرا العقد بالفسمــا وهنا بماشرة الفضــولي كما يدل الذاك قوله

(وكذلك) اى يكون التزويج موقوفا على رضاء الاصيل (لوزوج رجل) فضولى (امرأة بغير رضاها) اى اذخها (او) زوج (رجلا بغير رضاه) لانه تصرف فى حق الغير فلا ينفذ الابرضاه وقد من فى البيوع ثوقف عقوده كلها ان لها بجير وقت العقد و الا تبطل (و يجوز لا بن اليم ان يزوج بنت عه) الصغيرة (من نفسه) اذا كانت الولاية له فيكون اصيلا من جانب وليا من آخر و اذا او كانت كبيرة و اذنت له ان يزوجها من نفسه (و اذا اذنت المرجل ان يزوجها من نفسه) او ممن يتولى تزويجه او ممن وكله ان يزوجه منها (و محمد) الرجل عقدها حسما اذنت

بغير اذن المولى ثم مات المولى او باعه فان للوارث و المشترى الاجازة لان العبد لايستباع بالملك ولم يطرأ علىالاســـنباحة الوقوفة مايناتضها (فوله وكذلك لو زوج رجل امرأة بغير رضاها اورجلا بغير رضاه) والاصل ان العقد عندنا شوقف على الاجازة اذا كانله عجبر سالةالعقد وان لم يكنله مجبر حالةالعقد لاينوقف وشطرالعقد ينوقف على القبول في المجلس و لا يتوقف على ماوراء المجلس فاذا ثبت هذا فنقول اذا قال اشهدو ا اني قد زوجت نفسي من فلانة وهي غائبة فبلغها فاحازت اوقالت هي اشهدوا اني قد زوجت نفسي من فلان فبالمه فاجاز فانه لايجوزعندهما وقال الولوسف بجوزبالاجازة واجموا انه لوقبل من الغائب قابل فانه خوقف على الاجازة قال في المصفى رجل وكل رجلا ان زوجه امرأة فزوجهالوكيلالنته ان كانت صفرة لمبجز اجماعا وانكانت بالغة جاز عندهما وقال الوحنيفة لانجوز وعلى هذا اذا زوجه عن لانقبل شهادته لها ولاد كالبنت والام وينت الاين واما الاخت وينت الاخت فجوز اتفياقا ولو وكل رجلا ان نزوجه امرأة فزوجه امرأتين فيعقد واحد لم يلزمه واحدة منهما لانه لاوجه الى تنفيذهما للمخالفة ولا الى التنفيذ في احدهما لعدم الاولوية وعن الى نوسف يلزمه واحدة وتيفن سيان الزوج والصحيح الاول (فوله و بجوز لان الم ان نروج النة عمه من نفسه) وقال زفر لا بجوز وهذا اذا كانت صغرة اما اذا كانت كبرة فلا به من الاستيذان حتى لو تزوجها من غر استيذان فسكنت اوضحكت اوافصحت الرضى لايجوز عندهما وقال ابويوسف يجوز وكذا المولى المعتق والحاكم والسلطان (قوله واذا ضمن ااولى المهر صح ضمانه والمرأة الخيار في مطالبة زوجها اووليها) اعتبارا بسائر الكفالات و رجم الولى اذا ادى على الزوج ان كان بامر ، (قو له واذا فرق القاضي بينالزوجين في النكاح الفاســد قبل الدخول نلا مهرالها) لان المهر لامجب فيه بمجردالعقد وانما بجب باستيفاء منافعه (فولد وكذلك بعدالحلوة) يعني الوالمهر لابحب فيه بالخلوة وكذا لولمسها او قبلها او جامعها فىالدىر لان الحلوة غر صححة كالخلوة بالحائض وهو معنى قول المشايخ الحلوة الصحيحة في النكاح الفاسد كالخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح (قو له فان دخلهما فلها مهر مثلها لا زاد على المهمي) هذا اذا كان °مه مسمى اما اذا لم بكن و جب مهر النال بالغا مابلغ و بستبر فى الجماع فى الفبل حتى بصر

له (محضرة شاهدين حاز) المقد ويكون وكيلا من جانب واصلا اوليــا اووكيلامن آخروقدبكون وليا من الجانبين كأن زوج منته من ان اخیه قال فی الهداية واذاتولي طرفيه فقوله زوجت يتضمن الشطرين ولا محتماج الىالقبول اھ (واذا ضمن الولى) اي ولىالزوجة وكذا وكيلها (المنز) لها (صوضانه) لائه من اهدل الترام والولى والوكيل فيالنكاح سنفير ومعبر ولذا ترجع حقبوقه الى الاصديل (والمرأة الحيار في مطالبة زوجها او وليها) اعتبارا بسائر الكفالات وبرجع الولى اذا ادى علىالزوج ان كان بامره كما هوالرسم فالكفالة هداله (واذا فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد) وهو الذى فقدشرطا من شروط السحة كعدم الشهود وكان

التفريق (قبل الدخول) بما (فلامهر الها) لان النكاح الفاسد لاحكم له قبل الدخول (وكذلك بعد الحلوة) (مستوفيا) لفسادها بفساد النكاح لان الحلوة فيه لايثبت بما التمكن فلاتقام مقام الوطئ (وان دخل بما فلايخاو عن عقر بالفتح اى حد زاجر او عقر بالضم اى مهر جابر وقد سقط الحد بشبرة العقد فيجب مهر الثل ولكن (لانزاد على المسمى) لرضاها له

وقت التفريق لامن آخر الوطئات هو الصميح لانها نجب باعتبار شرة النكاح ورفعها بالتفريق هداله (و يثبت نسب ولدهما) لان النسب محتاط في اثباته صيانة لاولد عن النسياع قال في المداية وتعتر مدة النسب من وقت الدخول عنـــد محمد وعليه الفتوى اه و مثله فی قاضحان (و میر مثلما يعتبر باخواتها وعاتما و ننات عمها) لانهم قوم أبرا والانساب من جنس قوم اليه (ولا يعتبر بامها وخالتها اذا لم يكونا من قبيلتها) لأن المير مختلف بشرف النسب والنبب يعتبر عن جانب الاب فان كانت الام من قوم الاب بان كانت بنت عسه اعشر عمرها لانها من قوم ابها (ويعتبر في مهر المسل ان تتساوى المرأتان في السن والجمال والمال والعقل والبلد والدن والمصر) وبكارة وثبوبة وعلما وادبا وحسن خلق لان مير المثبل مختباف باختلاف هذه الاوصاف وهذا في الحرة واما الامة فبقدر الرعبة فماكافي الفيح

مستوفيا للمقود عليه كذا فيالنهاله (فوله وعلماالمدة) لانه وطي اوجبكال المهر ويعتبر ابتداؤهامن وقت التفريق او عند عدم الوطئ على ترك وطنَّها لامن آخر الوطئات هوالصحيحوة لرزفر هو من آخر وطئة وطئها فان كانت حاضت ثلاثحيض بعد آخر وطئة قبل التفريق فقد انقضت عدتها عنده واصحابنا يقولون ان النفريق فى المقد الفاسد مثل الطلاق فى النكاح الصحيح فاذا حل التفريق محل الطلاق اعتبرت العدة منه (قو له ومثبت نسب ولدها) لان النسب بحساط في اثباته أحيساء للولد ويعتبر ابتداء مدةالجل من وقت العقد عندهما وقال مجمسد من وقت الدخول وهو السحيح وهليهالفتوى (قولدومهر مثلها يعتبر باخواتها وعاتما وبنات عمها ولايعتبر بامها ولا غالتها اذا لم يكن من قبيلتها) لان المرأة تنسب الى قبيل ابها وتشرف بهم فان كانت الام من قبيلة ابيرا بان كانت بنت عم ابيرا فينئذ يعتبر عهرها وسئل ابو القاسم الصف رعن امرأة زوجت نفسها بغير مهر وليس لها مثال في قبيلة ابيما فى المال والجمال نقل الى قبيلة اخرى مثل قبيلة ابها فيقضى لها عثل مهر مثلها من نساء ثلث الفبيلة (فولد وبعتبر في مهر المثل ان يتساوى الرأتان في السن و الجال والمال والعقل والدين والنسب والبلد والعصر والعفة) والبكارة والثيوبةوالمرأة ان تمنع نفسها حتى تأخذالمهر وتمنعه ان يسافر بها حتى نعين حقها فىالبدل كما نعين حقه في المبدل و ايس الزوج ان عنعها من السفر و الحروج من منزله و زيارة اهلها حتى يوفيها المهركله يعنى الجمل لانه ليس له حقالحبس للاستيفاء قبلالايفاء وأن كان المهركله مؤجلا ايس لها ان تمنع نفسما لانها اسقطت حقمها بالتأجيل كما في البيبع فان البايع اذا اجل الثمن ليس له حبس المبيع وحاصله المهر اذا كان حالا فلها ان تمنع نفسها حتى تستوفيه كله ولو بتى منه درهم واحد بالاجماع نان مكعته من نفسهاقبل ذلك برضاهاو ارادت بعد ذلك ان تمنع لاجل المهر فلها ذلك عند ابي حنيفة وعندهما ليس لهادُلكو الحُلاف فيما ادًا دخل بما برضاها اما ادًا كانت مكرهم أوصبية أو مجنونة فلها ان تمنع بالاتفاق واما اذا كان المهر مؤجلا فليس لها ان تمنع عندهما وكذا اذا حلالاجل ليس لماان تمنع لان العقد لم يوجب لما الحبس فلا ثبت آلما بعد ذلك وقال ابو يوسف اذا كان المهر مؤجلا فلما ان تمتنع اذا لم يكن دخل بما وان كان بعضه حالا وبعضه مؤجلاً فلهان يدخل بما إذا أعطاها الحال ﴿ فروع ﴾ رجل بعث الى امرأته بشيء فقسالت هو هدية وقال هو من المهر فالقول قوله الآيكون مأ كولا فان القول فيه قولما يسى مايكون منه مسيئاللاكل مثلالحز والرطب والبطيخ والابن والحلو اوالشواو مالا ببق ويفسد واما الحنطة والشعير والدقيق والشاة آلحية فالقول قوله وقيل ماكان يجب عليه من الخار والكسوة ابسله ان يحبسه من المهر قبل لابي القاسم الصفار فا تقول في الحف قال ليس على الزوج ان يبيءُ ابرا امر الحروج * وهنامسئلةُ عجيبة وهيانهلا يجبعلي الزوج حقيراو بجب عليه خف امتها لانها منهية عن الخروج

(ويجوز) للحر (تزويج الامة) الرقيقة (مسلمة كانت اوكتابية) وأو مع طول الحرة (ولاَ ليجوز ان يتزوج امة على حرة) ولو برصاها لقوله صلى الله عليه وسلم « لاتنكح الامة على ﴿ ٢٦ ﴾ الحرة » هدايه وكذا في عدتها

دون امّها . رحِل تزوج امرأة على عبد بعينه نكاحا فاسدا ودفعه العا فاعتقته قبل الدخول فالمتق باطل وان اعتقد بعدالد خول فالعتق حائز واوتزوجها على جارية حبلي على انمايكون في بطنهاله فان الجارية ومافى بطفالها لان مافى بطنها كمضو من اعضامًا ولوكانله على امرأة الف دوهم حالة فتذوجها على ان يؤجلها عليها كان لها مهر مثلها والتأجيل باطل واوتزوجها علىالف على انترد عليه الفاحاز النكاح ولمهامهرمثلها كالوتزوجها على ازلا مهر لها ولوتزوجها على الف على ازلاينفق عليها كازلها الالف والنفقة واو تزوجها على ازيهب لابيها الف درهم كانالها مهر مثلها سواء وهب لاسِها الفا اولا فانوهبله كانله ان يرجع فيالهبة وان قال لها تزوجتك على دراهم كان لها مهرالمثل ولايتسبه هذا الخلم كل هذه المسائل من الفتساوي الكبري (فوله وبجوز تزويج الامة مسلمة كانت اوكتابية) وقال الشافعي لايجوز تزويج الامة الكتاسة وبجوز ازيطأها علك اليين ويجوز ازيتزوج امة وانقدر علىنكاح حرة عندنا وةلاالشافعي لابجوز اذا قدر على نكاح حرة (فو له ولابجوزان يتزوج امـة على حرة) وكذا لايجوز نكام الامة والحرة تشـد منه فيقول اليحنيفــة لان الحرة فيحبسه مادامت في المدة وقال انونوسف ومجد بجوز اذا كانت معتدة من طلاق باين وبجوز نكام الامة على المكاتبة ويجوز تزويج الذمية على المسلمة (قوله ويجوز تزويج الحرة على الامة) لقوله عليه السلام « لاتنكم الامة على الحرة وتنكم الحرة على الامة » (فو له والعر ان بتزوج اربعا من الحرائر والاماء وليس له ان يتزوج أكثر من ذلك) ولابجوز للعبد ان يتزوج أكثر من اثنتين وقال مالك يجوز لانه عنده في النكاح بمنزلة الحر قال الخمجندي للعبد ازيتزوج امرأتين ويجمع بينهما حرتين كاننا اوامتين (فمو له فان طلق الحر احدى الاربع طلاةا باينا لم بجزله ان يتزوج رابعة غيرها حتى تنقضي عدتها) بخلاف مااذا ماتت فانه يجوز ان يتزوج رابعة قال في المنتقى رجلله اربع نسوة فقدت احديهن لم يكن لدان يتزوج مكانماا خرى حتى يأتيه خبر موتها اوتبلغ من السن مالا يعيش مثلها الى ذلك الزمان وان طلق المفقودة لم يكن له ان يتزوج حتى يعلم ان عدتها قد انقضت ولا يعلم ذلك الا بقولها اوتبلغ حداً لايأس فيتربص ثلاثة اشهر ثم ينزوج (فو له وان زوج الامة مولاها ثم اعتقت فلها الخيار حراكان زوجها اوعبـداً ﴾ وخيارها في المجلس الذي تملم فيه بالعتق وتعلم بأن لها الخيار فان علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار في مجلس آخر فلها الخيار فىذلك المجلس وهو فرقة بغيرطلاق وسطل خيارها بالقيام عن المجلس كخيار المخيرة (فُو لِه وَكَذَلِكَ المُكَاتَبَة) يَمَنَى اذَا تَزُوجِهَا باذَنَ مُولَاهَا ثُمُ اعْتَقَتَ فَلَهَاالخيار وقال زفر لاخياراها لان العقد نفذ عليها برضاها ولهذا كان المهرلها (فو له فان تزوجت

و لو من بائن (و بجوز تزويج الحرة علما) اي الامة لقوله صلى الله عليه وسلم « وتنكم الحرة على الامة» ولانبا من المحالات فيجيع الحالات هدايه (أوللحران يتزوج اربعا من الحرائر والاماء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك) وله التسرى عاشاء من الاماه (ولا يتزوج العبد اكثر من اثنتين) مطلقا لان الرق منصف وعتنع عليه التسرى لانه لاعلك (فان طلق الحر احدى الاربع) ولو (طلاقا باثنا لم مجزله ان ينزوج رابعة حتى تنقضي عدتها) لان نكاحها باق منوجه سقاء بعض الاحكام بخلاف مااذا مانت فانه بجوز له لانقطاع النكاح بالكلية (واذا زوج الامةمولاها) اوتزوجت باذنه (ثم اعتقت فلها الخيار) بين القرار والفرار (حرا كان زوجها اوعبدا) دفعا لزيادة الملك علها بطلقة ثالثة (وكذلك) حكم (المكاتبة) لوجود العلة فيها وهىزيادة الملك علها

ويقتصر خيارها على مجلس علمها بالمتق اذاكانت تعلم ان لع الخيار فان علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار (الامة) ثم علت به في مجلس آخر فلم الخيار في ذلك المجلس (وان تزوجت امة بغير اذن مولاها ثم اعتقت صبح النكاح) لانها من اهل العبارة وامتناع النفوذ لحق المولى وقد زال (ولاخيارلها) لان النفوذ بسدالمتق فلا يتحفق زيادة الملك عليها (ومن تزوج امرأتين فى مقدة واحدة) وكانت (احداهما لايحل له نكاحها) بان كانت محرماله اوذات ﴿ ٢٧ ﴾ زوج او وثنية (ضبح نكاح التى يحل له نكاحها وبطل نكاح

اخرى) لان البطل في احداهما فيقتصر علما مخلاف ما اذا جمع بين حر وعبد فالبيع لانه يطل بالشروط الفاسدة يخلاف النكاح ثم جيم المسى الى عمله عند ابى حنيفة وعندهما يقسم على مهر مثلها هدانه (وان كان بالزوجة عيب) كجنون اوجزام اوبرص او رثق او قرن (فسلا خيـار لزوجها) لما فيه من الضرريب بابطال حقها ودفع ضرر الزوج مكن بالطلاق او كاح اخری (و) کذا (اڈا کان بالزوج) عيب (جنون اوجزام اوبرس فلاخيار المرأة عنمد ابي حنيف و ابی پوسف) لانالمستمق على الزوج تصحيح مهرهما وطئه اياها وهذا موجود (وقال مخدلها الحيار) دفعا هضرر منها كا فيالجب والعنبة قال في التصيح والصميم قول ابى حنيفسة وابي يوسف ومثبي عليه الامام المحبوبي والنسق والموصلي وصدر الشريعه

الامة بفير اذن مولاها ثم اعتفت صحالنكاح ولاخيارالها) وكذا العبد وانما خص الامة ناه على بوت الحيار قال الخجندي والمهر بكون أسيد اذا جازالتكاح اعتقها اولم يتنفها وسواء حصل الدخول قبل العتنق اوبعده وان لم بجزحتي اعتفها باز العقد فان دخل قبل العتق فالمهر لمسيد وان كان الدخول بعدالعتق فالمهرلها (قو له ومن تزوج امرأتين فيعفد واحد احدالهما لانحلله نكاحهما صح نكاحالتي تحلله وبطل نكاح!لاخرى) وبكون المهركله لتى صح نكاحها عند آبى حنيفة وقال ابويوسف ومجد نقسم الحمي على قدر مهر مثليهما فما اصاب التي صح نكاحها لزم وما اصاب الاخرى بطل وسواء سمى لـكل واحدة مهرا اوجمهما وبطل نكاح الاخرى ولو دخلها فلها تمام مهر مثلها بالغا مابلغ على قياس قول ابى حنيفة وعلى قولهمالها مهر مثلها لايجاوزيه حسمًا منا^{لم}عى (**قُولُه** واذا كان بالمرأة عيب فلا خيار لزوجها) وعندالشافعي نثبت الحيار بالميوب الجمعة الجنون والجذام والبرص والرتق والقرن واذا تزوج امرأة بشرط انها بكر شابة جميلة فوجدها ثبيا عجوزا عيا بخرا شوها ذات قروح لها شق بائل وعقل زائل والهاب سائل فانه لاخيـارله كذا فيالمبسوط وفي الفتاوي اذا وكله ان نزوجه امرأة فزوجه عيا او شوهالها لعاب سائل وشق ماثل وعفل زائل حاز عند الىحنيفة وغال ابوبوسف ومحمد لابجوز وكذا اذا وكلت المرأة رجلا ان تزوجها من رجل فزوجها من حصى اوعنين اومجبوب جاز عنده خلافالهما غير آنها نوجل فيالخصي والعنين سنة ويحير فيالمجبوب أمحال ولووكله ان زوج امرأة فزوجه امرأة لاتكافيه جاز عند الىحنيفة وكذا اذا زوجه صغيرة لاتجامم حاز وان وكله ان زوجه امة فزوجه حرة لم بجز فان زوجه مديرة او مكاتبة اوام ولد حاز فان زوجه الوكيل لمنته لم بجز عندأبي حنيفة صغيرة كانت اوكبيرة وعندهما اذا كانت كبيرة بجوز (قوله واذا كان بالزوج جنون او جزام او برس الاخيار الرأة عند الى حنيفة وابي يوسف) وقال مجدلها الحيار دفعا المضرر عنها كما فيالجب والعنة بخلاف بانبه لانه ممتكن ودفع الضرر بالطلاق ولأنما يلحقها الضرر بالمقام مع المجنون اكثر مما يلحقها بالمقام مع العنين فأذا ثبت لها الحيار مع العنين فهذا أولى ولهما أنَّ في الحبَّار ابطال حق الزوج وأنما ثبت في الجبُّ والعنة لانَّهما يخلان بالوطيُّ وهذه العيوب غير مخلقه ولان المستمق على الزوج تعميع مهرهما بوطئه اياها وهذا موجود (قوله فان كان عنينا اجله الحاكم حولا كاملا فأن وصل اليا والافرق الحاكم بينهما ان ماليت المرأة ذلك) هذا اذا لم نكن رثقا اما اذا كانت رثقا فلاخيار الها وحكم

اه (وان كان) الزوج (عنينا) و هو من لابصل الى النساء او يصل الى الثيب دون الابكار او يصلى الى بعض النساء دون بعض فهو هنين فى حق من لايصل اليها فاذا ر نسته الى الحماكم (اجله الحماكم) المولى (حولا) تاما لاشتماله على الفصول الاربعة (فان وصل اليها) مرة فى ذلك الحول فيها (والافرق) الفاضى (بينهما ان طلبت المرأة ذلك) وابى الزوج الطلاق قال فى التصيح الحنثي المشكل حكم العينين يمني اذا وجدت زوجها خنثي. • والعنين منه صورة آلة وليس لهمعناها وهوالجاع • وقوله •حولاه اي سنة شمية و في الهداية قرية و هو الصحيح فالثمسية ثلاثمائة وخسة وستوثىوما والقمرية ثلاثمائة واربعةو خسون يوما واول السنة قيل من حين يترافعان ولامحسب عايه ماقبل الترافع ومحسب عليه اليام الحيض وشهر رمضان ولايحسب عليه عرضه ولامرضها لانالسنة قد مخلو عنه مخلافالاول ثم أذا أجل سنة وترافعاً بعد ذلك الى الفاضي وأدعت أنه لم يصل المها وقال هو قد وطائها نظر اليها النساء فان قلن هي بكر فالفول قولهـــا وخيرت وبجزى فيه شهادة الواحدة العدلة والانتتان احوط واوثق ولاعين عليها لان شهادتهن تغوت بالاصل و هي البكارة و ان قلن هي ثيب فالفول قوله مع عينه فان نكل عن اليمين خيرت لتأ بدها بالنكول والخلف لاتخير فالكانت ثيبا في الاصل فالقول قوله مع عينه وال شكالنساء في امرها فانها تؤمر حتى نبول على اجدار فان رمته عليه فهي بكر والا فهي ثبت وقيل تمخن بديضة الدبك فان وسعتها فهي ثبب والافهي بكر ثم اذا ثبت اله لم يطأها اما بإعترافه اوبظهور البكارة فاث الفاضي نخيرها فان اختار تألمفام معه بطلحقها ولميكن لها خيار بعد ذلك المدا ولاخصومة فيهذا النكاح لانها رضيت بطلان حقها وان طلبت الفرقة فرقالقاضي مينهما وهذهالفرقة نختص سببها بالحاكم فلاتفع الاخربقالحاكم وهذا ةول الىحنيفة وعندهما تقعالفرقة ينفس اختيارها ولامحتاج الىالفضاء كحنيار المعنقة وخيسارالمخيرة وابوحنيفة يقول لاتقع الفرقة مالم يقل القاضي فرقت بينكما كغار الدركة ثم هذا التخير لانفتصر على المجلس في ظاهر الرواية وعن ابي وسنف نقنصر عليه كغيسار المخبرة لان نخبر الفاضي اباهما كتخبير الزوج (قوله وكانت الفرقة تطليقة باينة) ثم اذا فرق بينهما وتزوجها بعد ذلك لم بكن لها خيار وان تزوجت المرأة رجلا وهي تعلم انه عنين فلا خيار لهــا واذاكانت المرأة رتمًا وكان زوجها عنينا لم يوجلها لحماكم لانه لاحقالها في الوطئ ولو اقامت امرأة العنين معه بعد مضى الاجل مطاوعة في الضاجعة لم يكن هذا رضاء لانهسا تُعمل ذلك اختيار الحاله فلا مدل ذلك على الرضى قان قالت قد رضيت بطل خيارها لان هذا نصر يح بالاسفاط وان وطمِّها فيديرها فيالمدة فلا عبرة بذلك لانه ليس بمحل الوملي؛ وأن وطلمًا وهي حائض سقط خيارها وأن وصل الى غيرها فيالمدة لم يعتبر ذلك ولاجلل الاجل لان وعلى غيرها لابستنفر 4 مهرها فلا عبرةبه ولو اجلالمنين فمضت المدة وقد جن فرق الناضي بينهمما وكان ذلك طلاقا لان الطلاق على امرأة الجنون من طربق الحكم والوان الجنون زوجه ابوه فلم يصل الهالم يؤجل لان فرقته طلاق والجنون لاطلاقله بخلاف الاول واذا كان زوج الامة عنينا فالحيار فيذلك الىالمولى عند ابو بوسف وقال مجمد الىالامة (قو له ولها كال المهر اذا كان قد خلامها) لان خلوة المنين صحيحة تجب بها المدة (قوله وان كان

فلو مرش أحدهما مرضا لابستطاع معه الجماع عن مجد لانحسب الثهز وما دونه عسب وهو اصع الاناويل ولوتزوج امرأة تدلم ساله مع الى قبلها العميم ان لهاحق الخصومة اه (و) هذه (الفرقة تطليقة) لانيا بسبب من جهة الزوير (بائنة) لازمشروعيتها لتملك نغسها بالرجعية (ولهاكمال المهر ان كان قد حلامها) خلوة صححة لان خلوة العنبن صححة تحسما العدة وان تزوجها بعدذلك اوتزوجته وهى تعاراته عنين فلا خيار لها وان کان عنیسا و هی رتفاء لم يكن لها خيار كا في الجوهر (وانكان)الزوج

(بجبوباً) او مفطو عالذكر فقط وطلبت المرأة الفرقة (فرق الفاضي بينهما في الحال و لم يؤجله) لعدم الفائد فيه (و الخصي) وهوالذي سات خصيتاه ومقيت آلته اذاكانت لا تنتشر آلته (بؤجل كابؤجل العنين) لاحمَّال الا نتشار والوصول (و اذا اسلت المرأة و زوجها كافر) و هويعقل الاسلام (عرض عليه الفاضي الاسلام فان اسلم فهي امرأته) لعدم المنافي (و ان ابي من الاسلام فرق) الفاضي (بينهما) ﴿ ٢٩ ﴾ لعدم جواز بفاءالمسلمة تحت الكافر (وكان ذلك) النفريق (طلاقاباتنا

اعندابي حنيفة ومحمد وقال ابو بوسف هي فرقية من غير طلاق) والعميم فوالهماومشي عليه المحبوبي والنسق والموصلي وصدر الشريعه اله تعميع قيدنا بالذي يحل الاسلام لانه لولم يعقل لصغره اوجنوته عرض الاسلام على الوله فان اسلم احدهما والافرق بينهما (وان اسلم الزوج وتعنه مجوسية عرض) القاضي (علما الاسلام فان اسلت فهي امرأته وان ابت) عن الاسلام (فرق القاضي بينهما) لان نكاح المجوسية حرام ابنداء وبقاء (ولم تكن) هذه (الفرقة طلاقا)لان الالفرقة: بسبب من قبلها والمرأة ليست باهل اطلاق (فان كان) الزوج (قددخل بها فلها المر) الممي لتأكده بالدخول فلايسقط بعد بالفرقة (وان لم يكن دخل ہوا فلا میرلیا) لان الغرقبة جامت من قبلها قبل الدخول بها

مجبوبا فرق بينهما في الحال ولم يؤجله) لانه لاقائدة في انتظاره ثم اذا خلابها فلمها كال المهر وعليها العدة في قول ابي حنيفة وعندهما يجب نصف المهر ويجب العدة وسوا. كان الجبوب بالفا او صبيا فانها تمير في الحال لعدم الفائدة في الانتظار ولايقع طلاق من المدى الا في هذه الحالة واذا اسلت امرأته بدرما عقل وابي ان بسلم فرق الفاضي بينهما وعند ابي بوسف لايغرق بينهما حتى يدرك (قوله والخصي بؤجل كابؤجل العنين) لازالوطئ مرجومنه وهوالذي اخرجت انتباءوبتي ذكره فهو والعنين سمواء ولوكان بعض الذكر مجبوبا وبتي ماعكن به الجاع فقالت المرأة انه لاغكن من الجاع وقال هو انا اعكن منه قال بعضهم الفول قوله لاناتما عكن به الابلاج وقال بمضم القول قولها لان الذكر اذا قطع بعضه ضعف (قوله واذا أسلت المرأة وزوجها كافر عرض عليه القاضي الاسلام فان اسلم فهي امرأته وأن ابي فرق بينهما وكان ذلك طلاقا بائنا عند ابي حنيفة ومجمد) وهذا اذا كانا في دار الاسلام وقال ابو يوسف ليس بطلاق وهذا اذا كان بالغا ماقلا اما اذا كان مجنونا فان الفاضي يحضر اباء فيعرض على الاب الاسلام فان اسلم والافرق بينهما والكان ابوء قدمات وله ام عرض عليها كالاب فان اسلت والافرق بينهما وان كان الزوج صغيرا يعفل الاسلام عرض عليه الفاضي الاسلام فان أسلم والا فرق بينهما وأما الحرية اذا الحلت في دارا لحرب فانها لا تبين حتى تحيض ثلاث حيض لان الاسلام هناك مرجو من الزوج الا ان العرض عليه غير ممكن فاشبه المطلق امرأته طلاقا رجميا (قوله وأن اسلم الزوج وتحنه مجوسية عرض عليها الاسلام فان اسلت فهي امرأته وان ابت فرق الفاضي بينهما ولم تكن الفرقة طلاقاً ﴾ لان الفرقة جائث من قبلها والمرأة ليست باهل المعلاق مخلاف المسئلة قبلها قان الفرقة هناك من جهة الرجل وهو من اهل الطلاق (قو لهان كان قددخل فلها المرز) يسى اذا فرق بينهما بأبائها (قوله وان لم يكن دخل بها فلا مسهرلها) لان الفرقة جائت من قبلها قبل الدخول فصارت مانعةلنفسها كالمطاوعة لابن زوجها قبل الدخول قال الخجندى اباء الاسلام وردة احد الزوجين اذا حصل من المرأة فهو فسخ اجماط وان كان من جمَّنه فهو فسخ ايضا عند ابي يوسـف في كليما وفي قول مجد كلاهمـا طلاق و في قول ابي حنيفة الردة فسخ واباء الزوج الاسلام طلاق (قوله واذا اسلمتالم أة في دار الحرب لم تمّع الفرقة علياحتي تحيض ثلاث حيض فاذا حاضت إنت من زوجها) ﴿ (و اذا اسلت المرأة في دار

الحرب إ تفع الفرقة عليها) بمجرد الاسلام بل (حتى) تنقضى عد تهابان (تحيض ثلاث حيض) ان كانت من ذاوت الحيض او تمضى ثلاثة اشهرآن كانت من ذوات الاشهراو تضع حملهاان كانت عاملاو ذلك لان اسلامه مرجوو العرض هليه متعذر فتزل مئزلة الطلاق الرجعي (فاذا) انقضت مد تهابان (حاضت) ثلاث حيض او مضت شهرها او وضعت جلها (بانت من زوجها) و لا فرق

ف ذلك بين المدخولة و غيرها ثم أن كانت الفرقة قبل الدخول فلاعدة عليااتفاقاً وأن كانت بعده فكذلك عندابي حنيفة وعندهما لابدلها من عدة أخرى و تمامه في معراج الدراية (واذا أسلم زوج الكتابية فهما على نكاحهما) لانه يصمح النكاح بينهما ابتداء فبقاء أولى (واذا خرج أحد الزوجين البنا) أي الى دار الاسلام (من دار الحرب مسلما وقعت البينونة بينهما) لتباين الدار (و)كذلك (أن سبى أحدهما وقعت البينونة ﴿ ٣٠ ﴾ بينهما) لما قلما (وأن سبيا مما لم تقع

و أن لم تكن من ذوات الحيض فثلاثة أشهر و لافرق بين المدخول بها وغير المدخول بما في ذلك اي في توقف وقوع الفرقة على ثلاث حيض لان هذه الحيض لاتكون عدة فيستوى فبالمدخولة وغيرها مم تنظران كانت الفرقة قبل الدخول فلاعدة عاماوان كانت بعد مفكذا لاعدة علما عند الى حنيفة وعند هما بجب علم أثلاث حيض * وقوله ، لم تقم علمها الفرقة حتى تحيض ثلاث حيض ، فائدته انه لواسلم الزوج فلما على نكاحمها ثم اذا وقعت الغرقة عضى ثلاث حيض فهي فرقة بطلاق عندهما وقال ابو بوسف فرقة بغير طلاق وان كان الزوج هو المسلم نهي فرقة بغير طلاق (قو له واذا اسلم زوج الكتابية فلما على نكاحيها) لانه يضم النكاح بينهما ابتداء فلان ببق أولى (فو له واذا خرج احد الزوجين الينا من دارالحرب مسلما وفعت البينونة بينهما) وعنــد الشافعي لانقع (قولة واذا سي احدهما وقمت البينونة) لتبان الدارين (فو له وان سبيا معالم تقع البينونة) لا نه لم يختلف مهادين ولا دار (فو له واذا خرجت المرأة الينا مهاجرة جاز ال تتزوج ولا عدة علما عند ابي حنيفة) وقال علما العدة لان الغرقة وقبت بمدالدخول في دار الاسلام ولايي حنيفة قوله تمالي ﴿ وَلا تُمسكُوا ا بعصم الكوافر ﴾ وفي المنع من تزويجها تمسك بعصمته (قو له فان كانت حاملا لم تزوج حتى تضم حلمها) وعن ابي حنيفة انه بجوز النكاح ولانفر ما الزوج حتى قضع حملها كما في الحامل من الزناء لان ماء الحربي لاحرمة له فحل محل الزاني وجه الاول أنها عامل بولد ثابت النسب فتمع من النكاح احتياطا (قو له واذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام رقت البينونة ينهما فرقة بغير طلاق) هندهما وقال مجد ان كانت الردة من الزوج فهي طلاق وال كانت مها فهي فرقة بنير طلاق هُويعتبره بالاباء وأبو بوسف مر على أصله في الاباء لان من أصله أن أباء الزوج أيس بطلاق فالردة كذلك وأبو حنيفة فرق بينهما ووجهه أن الردة فية للنكاح والطلاق رافع فتعذرت الردة ان تجمل طلاة بخلاف الاباء لانه نغوت الامساك بالمروف فيجب التسريح بالاحسان والهذا تتوقف الفرقة بالاباء على الفضاء ولا خوقف بالردة وسواء كان ارتداد احد الزوجهين قبل الدخول او بعده فانه يوجب فحخ النكاح صندناقال في الملتقط امرأة ارتدت لتفارق زوجها تقع الفرقة وتجبّر على الاسلام وتعزز خسة وسبمين سوطًا وليس لمها أن تنزوج الا بزوجها الاول قال في المصني مجدد المقدعم يسير رضيت او ابت يعني انها تجبر على تجديد النكاح (قُل له فان كان الزوج هو المرئد

البينونة) بينها لعدم تبان الدار وانما حمدث الرق وهو غير مناف النكاح (واذا خرجت المراة الينا منهاجرة) لبدار الكفر (جازلها ان نتزوج) حالا (ولا عدة عليا عند ابي حنيف) لفوله تسالي و ولا تمسكوا بعضم الكوافر ﴾ وفرازومالمدة علبها تمسك بمصمه وقالا طلبا العدة لأن الفرقة وقعت بعد الدخول هار الاسلام قال في التعيم و العميم قوله واعتده المحبوبى والنسق والموصلي وصدر الشريعة اه (وان كانت) المهاجرة (حاملا لم تزوج حتى تضم جلها) لان الحل ثابت النسب فينم محمة النكاح قال في البدايه وعن ابي حنيف آنه يصيح النكاح ولايقربها زوجها حتى تضم كا في الحبل من الزق قال الا سبجسابي والصبح الاول (واذا ارتداحد الزوجين

عن الاسلام) والعياذ بالله تعالى (وقعت الغرقة بينهما بغير طلاق) قال فى الهداية وهذا عند ابى (وقد) حنيفة و ابى يوسف و قال محمد ان كانت الردة من الزوج فهى فرقة طلاق والمحمده قولهما المحبوبي والنسنى والموسل وصدر الشريعه اه (فان كان الزوج هوالمرتد و) وكان (قد دخل بها فلها كال المهر) لانه قد استقربالدخول (وان كان لم يدخل بها) بعد (فلها نصف المهر) لانها فرقة حصلت من الزوج قبل الدخول وهي منصفة (وان كأنت المرأة هي المرتدة) وكانت الردة (قبل الدخول فلا مهرلها) لانها منعت المعقود عليه بالارتداد فصارت كالبابع أذا اتلف المبيع قبل القبض (وان كانت الردة بعد الدخول) بها (فلها المهر)كاملا لما مران الدخول في دار الاسلام لا يخلو هن عقر او عقر (وان ارتدا معا) اولم ﴿ ٣١﴾ بعلم السبق (واسلامها) كذه (فهما على نكاحهما) استحسانا

لعدم اختلاف دنهما (ولا يجوز ان ينزوج) الرجل (الرئد) امرأة (مسلمة ولا حكافرة ولا مرئدة) لأنه مستحق للفتل والامهال أنما هو ضرورة التأمل (وكذلك المرتدة لايتزوجهما) اي لابجوزان يتزوجها (مسلم ولا كافر ولا مرك) لا نهامحبوسة التأمل (و ان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه) لان في داك نظرا الولد والاسلام يملو و لا يعلا عليه (وكذلك ان اسلم احدهما وله ولد صفير) أو مجنون (صار ولده مسلما باسلامه) لما قلنا (و ان كان احد الابون كتاب و) كان (الأخرمجوسيا) اووثنيا او نحوه (فالولدكتابي) لان فيه نوع فظر لا نه اقرب الي الاسلام في الإحكام كحل منساكته و ذبعته (واذا تزوج الكافر بغير شهود او في صدة كافر و ذلك في دينهم جائز ثم اسل

وقد دخل بما فلها المهر) لا نه قد استقر بالدخول (قوله وان لم يدخل بها فلها النصف) لانها فرقة حصات منه قبل الدخول فصارت كالطلاق (قو له وال كانت هي المرتدة قبل الدخول فلا مهرلها) لانها منعت بضمها بالارتداد فصارت كالبايع اذا اتلف المبيع قبل القبض (قوله و ان كانت ارتدت بعد الدخول فلها جميع المهر) لانه قد استقر بالدخول ولانفقة لها لان الفرقة من قبلها (قو له وان ارتدا معا ثم اسلما معا فهما على نكاحهما) وقال زفر بطل النكاح لانردة احدهما منافية وفيردتهما ردة احدهما وزيادة واما اذا اسلم احدهما بعد الارتداد دون الآخر فان النكاح بطل لاصرار الآخر على الردة وهي منافية مثل الندائها ولو ال حربيا تزوج حربية ثم اسلم احدهما في دار الحرب فالفرقة لا تقع عنيس الاستلام مالم نحض المرأة ثلاث حيضَ أَنْ كَانْتُ بَمْنِ تَحْبِضُ أُو ثَلاَئَةً الشهرَانُ لم تَكُن تَّحْبِضُ قَانَ اللَّمِ الْبَسَاقَ مُنْهُما في هذه المدة فهما علىالنكاح والافقد وقعت الفرقة عند مضى المدة ثم الىالمرأة ال كانت هي المسلة فهي كالمهاجرة لاعدة عليها هند ابي حنيفة بعد ذلك وهندهمــا عليها العدة و أن كان المسلم هوالزوج فلاعدة علمها اجماعا (قوله ولا مجوزان يتزوج المرتدمسلة ولاكافرة ولأمريدة) لانه مستمن للفتل والامهال آغا هو ضرورة التأمل والنكاح بشغله عن النأمل (قو له وكذلك المرتدة لاينزوجها مسلم ولا كافر ولامرتد لانها محبوسة للنَّامل وخدمة الزوج بشغلها عن التأمل (قو له واذا كان احد الزوجين مسلمًا فالولد على دنه وكذا اذا اسلم احدهما وله ولد صغير صارمسلما باسلامه) لان فىذلك نظرا لاواد والاسلام بعلوولابعلا وانما يتصور الزئكون المرأة مسلمة والزوج كافرا في حال البقاء بان اسلت هي ولم يسلم فهما زوجان حتى يغرق بينهما (قوله فالولد على دينه) يعنى اذا كان الولد الصغير مع من اسلم اوكان الولد في دار الاسلام والذي اسلم في دار الحرب امااذا كان الذي اسلم في دار الاسلام والواد في دار الحرب لايكون مسلًا باسلامه حتى أنه يصح سبه وبكون علوكا للذى سسباه (فو له وادًّا كان احد الابون كتابا والآخر مجوــا فالواد كتابي) لأن فيه نوع نظرله (قوله واذا تزوج الكافر بغير شهود اوفى هدة من كافر وذلك جائز عندهم فىدينهم ثم اسلما اقرا عليه) وهذا قول ابي حنيفة وقال زفرالنكاح قاسد في الوجهين يني بغيرشهود وفي عدة من كافر الا أنه لايتسرش لهم قبل الأسلام والمرافعة المالحاكم وقال أبو يوسف ومجد فىالوجه الاولكما قال ابوحنيفة وفىالوجه الثانىكما قال زفرلان حرمة نكاح

اقرا عليه) قال فرزاد الفقهاء اما قوله في عدة كافرفهو قول ابي خنيفة وقال ابو يوسف و مجد و ذفر لايترال حليه والعجيم قولالاماموا عمّده الحيوبي والنسفى والموصل وصدرالشربعه احتصيم فيدبَعدة الكافرلانه لوكانت من مسلم فرق بينهما لان المسلم بعتقد العدة بمخلاف الكافر

على الكفر (فرق بينها) لعدم المحلية البحرمية ومارجع الى المحل يستوى فيه الابتداء والبقاء نخلاف مامر درر (واذا کان نرجل امرأنان حرثان) او امثان (فعليه ان يعدل يانهما في القسم) في البيتوت والمليسوس والمأكول والعبة (بكرين كانسا او ئيبتين او) كانت (احداهما بكرا والاخرى ثيبا) لقول الذي صلى الله عليه وسلم • منكانته امرأتان ومال الى احدهما فيالقسم ما. يوم الفيمة وشقه ماثل » ولا فصل فيما روشاه والقدعة والجديدة سبواء لاطلاق مارویناه و لان القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهن في ذلك والاختيار فمقدار الدور الى الزوج لان المستمق هو النسوية دون طريقها والتسوية المشمقة في البيتوتة لا فيالمجامعة لانما تبتني على النشاط هداله (و ان کانت احدهما حرةو)كانت (الاخرى امة

فللورة) اىكان عليه للحرة

(الثلثان من القسم و) كان

للامة الثلث) مذلك ورد الاغر

ولان حق الامة انقص من

المعتدة مجمع عليه وحرمة النكاح بغير شهود مختلف فيه وآنما قال في عدة من كافر احترازا من الذمية اذا كانت معندة من مـلم فانه لايجوز النكاح وتفريع المسائل اذا تزوج ذمی دمیة بغیر شهود ثم الم فائه بقر عایه خلافا لزفر وان تزوج دمی دمیة في عدة دَّى فائه مجوز عند ابي حنيفة فان اسلما اقرا عليه وقال ابو بوسف و محمد وزفر النكاح فاسد ولا يقرآن عليه بالاسلام وأما نكاح المحارم فهو فاسد الا أن عند أبي حنيفة لانعزش عليمالا ان يتراضوا الينا اويسلم احدهما وقال ابويوسف أفرق بيهما سواء ترافعوا البنا املا وقال مجمد انارتذم احدهما فرقتوالا فلاولوتزوج الكافر اختين في عقدوا حد اوجع بين اكثر من اربعة نسوة فالنكاح باطل و لا يقرعليه بالاسلام عند ابي حنيفة و ابي وسف وزفر و قال محمد اذا المراختار احدى الاختين و من الحمس اربعا فان كان جمع بين امرأة و ينها فهو كذلك في قولهم وقال محمد ان دخل منها فرقت ينخما وان لم مدخل تواحدة منهما حرمت عليهالام و بمسك البنت لان تزويج البنت محرم الام وان لم دخل ونكاح الام لاهجرم البنتمالم دخل بها و اذا تزوج الحربي اربع نسبوة ثم استرق فعند ابي حنيفة وأبي يوسيف يغرق بينه وبينهن و عند مجد مخير بين ننتين وان تزوج ذي بذمية على ان لاصداق لها قال ابو حنيفة لاصداق لها كالحربي والحربية وقال او نوست ومجد كالمسلم والمسلمة قال صاحب المنظومة في مقالات ابي حنيفة رجم الله

والمهر في نكاح اهل الذمه * لو نفياه لم يجب في الذمه

(قوله واذا تزوج الجوسى الله اوابنته تماسلا فرق بينها) وكذا اذا اللم احدهما اولم يسلا و ترافعا الينا الما اذا رفع احدهما لايفرق بينهما عند ابى حنيفة وعندهما يغرق بينهما على عندو بينهما على السحيح وعندهما له حكم البطلان فيا بينهم وفائدته فى وجوب النفقة والكسوة و بوت النسب والمعدة عند النفريق فعند ابى حنيفة يحب ذلك خلافا المما (قوله واذا كان للرجل امرأنان حرثان فعليه ان يعدل بينهما فى الفهم بكرين كانسا او ثيبين اواحد يحما بكرا والاخرى ثيبا) او كانت احد يحما حديثة والاخرى قد عة وسواء كن مسلمات اوكتابيات او احد يحما مسلمة والاخرى كتابية فانه ينهى ان يعدل بينهما فى اللاكول والمشروب والملبوس (قوله فان كانت احد يحما حرة والاخرى المة فلحرة الثلاثان من الفتم وللامة الثلث) والمكاتبة والمديرة وام الولد عزلة الامة لان الرق فيم قائم والمربض والتحيح في اعتبار القسم سواء ثم التسوية المستحقة انما هى فى البيتونة الفسم الميل ولا يحامع المرأة فى غير يومها ولا يدخل باليل على التى لاقسم لها ولابأس ان يدخل عليها بالنهار لحاجة و بدودها فى مرضها في لية غيرها وان شغل مرشها فالمة بأس ان يدخل عليها بالنهار لحاجة و بدودها فى مرضها في لينتين ليلتين اوثلاثا ثلاثا الن بأس ان يقيم عندها حتى تشفى او تحوت وان اراد ان يقسم ليلتين ليلتين اوثلاثا ثلاثا الن بأس ان يقيم عندها حتى تشفى او تحوت وان اراد ان يقسم ليلتين ليلتين اوثلاثا ثلاثا

فله ذلك ويسوى في القسم بين المراهةة والبالغة والجنونة والعاقلة والمريضة والصحيحة والمسلة والكنابية وكذا المجبوب والخصى والعنين في القهم بين النساء سواء لان وجوب المدل في الموانسة دون الجامعة ويسوى في القسم بين الحديثة والقدعة وعند الشافعي ال كانت الحديثة بكرا فضالها بسبع لبال وال كانت يبا فبثلاث قلنا اووجب النفذيل لكانت القدعة احق لان الوحشة في جانبها اكثر حبث ادخل علمامابغيظها (قو لد ولاحق لهن في القسم في حال السفرو بسافر عن شاء منهن و الاولى ان تقرع بينهن فبداف من خرجت قرعتما) فان سافر باحد من ثم عاد من سفره فطاب البافيات ان يقيم عندهن مثل سفره لم بكن لهن ذلك ولم يحسب عليه بايام سفره في التي كانت معه لكن بستقبل العدل بينهن وقدقالوا ان الرجل اذا امتنع من القسم يضرب لانه يستدرك الحق فيه بالحبس لانه يفوت نمضي الزمان واوكان له امرأة واحدةفطالبته ان مبيت معها وهو يشتغل منها بالمملاة والصوم فرفعته الى الفاضي فاله يؤمر أن يبيث معها ويغطر لها وليس في ذلك حد ولا توقيت وفي الخجندي كان ابو حنيفة اولايقول بحمل لها يوما ولبلة و ثلاثة و ايام و لباليما خفرخ للعبادة لا نهيقدر أن يتزوج عليما ثلاثا اخرفيكون لها من القسم يوما واليلة من الاربع و بهذا حكم كعب بن سور واستحنسه عمر رضي إلله عنه فائه روى أن أمرأة اتت إلى عررضي الله عنه نقالت أن زوَّجي يصوم النمار ويقوم الآيل فقال عمر ثم الزوج زوجك فاعادت عليه كلامها مرارا فقال الهامااحسن ثناءك على زوجك فغال كعب بن سور اثما تشكوه قال وكيف ذلك قال اثما تشكوه اذ صــام بالنمار وقام بالليل هجر صحبتها ولم ينفرغ لها فجعب عمر من ذلك وقال انض يؤرما باكعب فحكم كعب لها بليلة ولزوجها يثلاث فاستحسنه عر وولاء قضاء البصرة كذا في النالم الا أن الم حنيفة رجم عن هذا وقال ليس هــذا بثي الأنه لو تزوج أربعا فطلبته بالواجب يكون لكل واحدة لبلة من الاربع فلوجعانا هــذا حقا لكل واحدة لتُكانُ لاينفرغ لافعاله فلم يوقت لهذا وقنا وانما يجعل لها ليلة من الايام يقدر ماتحسن من ذلك وإن كانت ألمرأة امة فعلى قول الى حنيفة الاول وهـو قول الطحاوي بجعل لها ليلة من كل سبع ليال لان له ان يزوج ثلاث حرار فبكون لها لبلة من سبع ليال (قو له واذا رضيت احدى الزوجات بترك فعمها لساحبتما جاز ولها ان ترجع في ذلك) لانها اسقطت حقالم بجب فلا يسقطولانه تبرع والانسان لايجبر على التبرع ولوان واحدة منهن بذلت مالا لازوج أجمل لها من النسم اكثر او بذل الها الزوج مالا لتجمل يومها الساحبتها أو بذلت هي المال لساحبتها أتجمل يومها الها فــذلك كله لابجوز و برد المال الى حساحيه لا نه رشوة والرشوة حرام وليس الرجل ان يعزل ماءه عن زوجته الحرة الا باذنها فان كانت امدَ فالاذن الى مولاها عندهما و قال ابو يوسف الى الامة وان اراد ان بعزل عن امته كان له دَّاك بغير رضاها والله سمانه وتعالى اعلم بالعسواب

(ولاحق اهن)ای الزوسات (في القمم عالة السفر) د ضا الحرج (فيسافر الزوج عن شاه منهن) لان له ان لايستعب واحدة مهن فكان له ان يسافر تواحدة منهن (ر) الكن (الاولى ان سرع منهن) تطبيا لخاطرهن (فيسمافر عن خرجتة مترا)ولا محسب علما ايالي سفرها ولكن يستقبل العدل بنهن (و إذا رضيت احدى الزوحات بترك قيمها) بالحكير نويتها (لساحبتها جاز) لا نه حقها (ولها ان ترجم في ذلك) لانما اسقطت حقالم بحب بعد فلا يسقط هدان

﴿ كتاب الرضاع ﴾ مناسبته للنكاح ظاهرة وهو بالفتع والكسر لفة المن وشرهامس لبن آدمية في وقت مخسوس و (قليل الرضاع و كثيره) فوله تعالى ﴿ و امهاتكم اللاتى الرضاع و (قليل الرضاع و كثيره) فوله تعلى ﴿ و امهاتكم اللاتى الرضاع من النسب ، من غير فصل هدايه (و مدة الرضاع عند ابى حنيفة ثلاثون شهرا) لان الله تعالى ذكر شيئين وضرب المحامدة ﴿ ٣٤ ﴾ فكانت لكل و احد منهما بكما لها

- کتاب الرضاع کی-

هوق اللغة المس وفي الشر عبارة عن ارضاع مخصوص يتعلق التحريم فقولنا بمخصوص أنْ تَكُونُ المُرضَمَةُ آدميةُ والراضعُ في مدة الرضاع وسوا، وصل المبن الي جوف الطفل من ثدى او مسعط اوغيره فان حفن به لم شعلق به تحريم في المشهور والـــالقطر في اذنه او في احليله او في جائمة او امه لم يحرم (قو له رحماللة قليل الرضاع و كـثيره سواء اذا حصل في مدة الرضاع تعاقبه التحريم) يهني بعد ال بعلم انه وصل الي الجوف قال في اليناسِع الفليل مفسر عا بعلم انه وصل الى الجوف (قوله ومدة الرضاع عنمه ابي حنيفة ثلاثون شهرا وقال آبو نوسف و محمد سنتان) وقال زفر ثلاث سنين وفي الذخيرةمدته ثلاثة اوقات دنى ووسط واقصى فالادنى حول ونصف والوسط حولان والاقصى حولان ونسف حتى لونقض عن الحولين لايكون شططا وان زاد على الحولين لايكون تعديا واذاكانت له امة فولدت فله اجبارها على ارضاع الولد لان لبنها ومنافعها عملوكة له وله أن يأمرها بفطامه قبل الحولين أذا لم بضره الفطام مخلاف الزوجة الحرة فانه لابجبرها على الارضاع فان رضيت به فايس له ان يأم هاقبل الحولين لان لها حق التربية الى تمام مدة الرضاع الا ان تختار هي ذلك (قو له فاذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم) قال عليه السلام • لارضاع بعدالفصال • واختلف اصحابنا فيمن فعمل في مدة الرضاع واستغنى عن الرضاع في المدة على قول كل واحد منهم فروى محمدعن ابى حنيفة ان ماكا ن من رضاع في الثلاثين شهرا قبل الفطام او بعده فهو رضاع تحريم وعليه الفتوىوروى الحسن عن ابىحنيفة انه اذا فطم في السنتين حتى استغنى بالطعام فارتضع بعد ذلك في السنتين او الثلاثين شهرا لم يكن رضاعالا له لارضاع بعد الفطام والهي فطمته فاكل اكلا ضعيفا لايستغنى به عن الرضاع ثم عاد فارتضع فهورضاع تحريم و اما محمد فكان لابعثد بالفطامة قبل الحولين (قو له و بحرم من الرضاع مايحرم من النسب الاام اخيه من الرضاع فانه يجوزله أن يتزوجه او لايجوز ان يزوج أم اخته من النسب) لا مُراتكون امه أو موطورة المه غلاف الرضاع و لا بحوز ان يتزوج امرأة ابيه من الرضاع ولوتزوج امرأة فطلقها قبل الله خل ما لم يحل له أن يتزوج أمها من الرضاعة لان المقدعل المرأة يحرم أمها من النسب فكذامن الرضاع ولايحل له تزويج بنت امرأته من الرضاع ان دخل بها لان تحريم الربيبة منالنسب

كالاجل المضروب للدن الاائه قام المنقض في احدهما فبق الثاني على ظاهره هـداله ومثبي على قوله المحبسون والنسني كما في التصميم وفي الجوهرة وعايه الفنوى (و قالا سنتان) لان ادنى مدة الحل سية أشر فبتي للفصال حولان قال في القنَّع و هو الاصم و في التصيح عن العبول وبقولهما تأخلا للفتوى وهدذا اولى لائه اجيب في شرح الهداية عايستدل به على الزيادة على سنتين وبعد الجواب قال فكان الاصبح قولهما وهومخشار الطيعاوى الهثم الحلاف في النَّصر بم اما لزوم اجرة الرضاع المطلقية ففدر بالحوامن بالاجماع كافي الدر (فاذا مضت مدة الرضاع) على الحلاف ولم تعلق بالرضاع تحرم) ولولم مفطم كما أنه مثبت فى المدة ولوبعــد الفطــام والاستمناء بالطعمام على المذهب كافي الحروفي

الهداية و لايعتبر الفطام قبل المدة الافيرواية عن الاماماذا استغنى عنه اه (ويحرم من الرضاع مايحرم من (يتعلق) النسب) للحديث المار (الااماخته) او اخيه (من الرضاع قانه يجوز أن يتزوجهاو لايجوز) له (ان يتزوج اماخته) او اخيه (من النسب) لانها تكون امه او موطوعة ابيه يخلاف الرضاع (و أ خت ابنه من الرضاع) قانه

الرضاع (وامرأة ابنه من الرضاع لانجوز) له (ان يتزوجها كالانجوز) له (ان يزوج امرأنانه من النسب) و ذكر الاصلاب فيالنس لاستاط اعتبار النبي (و ابن الفعل) اى الرجل من زوجته المرضعة ادًا كان لبنيا منه (شماق 4 التحريم و هو ان ترضم المرأة صيبة أنحرم هذه السبية على زوجها) اي زوج المرضمة (وعلى آبائه واشائه ويصبر الزوج الذي زل منه المين) و دناك بالولادة منه (ابالرضمة) بالنَّح أي السبية كما أنَّ المرضعة بالكسرام لها قيد بالذي زل منه المان لا له اذا لم بكن اللبن منه بان تزوجت ذات لبن رجلا فارضمت صبيا فأنه لايكون ولداله من الرضاع بل بكون ربيا له من الرضاع و اشا لساحب الابن (ويجوزان يزوج الرجل باخت الحيد من الرضاع كا بجوز ان بنزوج باخت اخيه من النسب و دلك مثل الاغ من الاب أذا كان 4 اخت من امه جاز لاخیه من الله ال يتزوجها.) لانه لا قرابة بنهما (وكل صبيين اجتما على ثدى واحد) بان رضعا منه و ان اختلف الزمن و الاب (لم نجز لاحدهما ان يتزوج بالآخر) لانهما

تعلق بوطائ الام فكذا الربية من الرضاع (قوله بجوز ان يزوح اخت ابه من الرضاع ولابجوز من النسب) لانه لما وعلى امها حرمت عليه ولايوجد هذا المعنى في الرضاع (قو له وامرأة انه من الرضاع لا بجوز ان يزوجها كما لابجوز ذلك من النسب) وذكر الاصلاب في النص لاستقاط اعتبار النبني (فولد و ابن الفحل شاق بهالنمرم وهوان ترضع المرأة صبية فنحرم هذه الصبية علىزوجها وعلى آبانه واسائه وبصير الزوج الذي نزل منه اللين الج الحرضمة) وأنما شعلقالنحوم بابن النحل اذا ولدت المرأة منه اما اذا لمتلد و نزل لها ابن فان النهريم يختص بها دونه حي لانحرم هذه السبية على ولدهذا الرجل من امرأة اخرى * وقوله ، فقرم هذه السبية على زوجها ، وقع النماقا وخرج مخرج النااب والافلا فرق بينزوجها وغيره حتى لوزنى رجل بامرأة فولدت منه وارضعت صبية بلبنه تحرم عليه هذه السبية وعلى اصوله و فروعه و ذكر الحجندى خلاف هذا فقال المرأة اذاو لدت من الزنى فتزل لها لبن او نزل لها ابن من غير ولادة فارضمت مصيبا فال الرضاع يكون منها خاصة لامن الزاني وكل مزلم يثبت منه النسب لايثبت منه الرضاع والنوطئ امرأة بشمة فحبلت منه فارضعت حبيا فهو ابن الواطئ من الرضاع وعلى هذا كل من ثبت نسبه من الواطئ ثبت منه الرضاع ومن لائبت نسبه منه لائبت منه الرضاع وعلى المرأة أن لا ترضم كل صي من غير ضرورة نان ارضعت فلتحفظ ولتكتب احتياطا حتى لا ننسي بطول الزمان ومن طاق زوجته ولها لبن منه وانقضت عدتها وتزوجت بآخر ثم ارضعت صببا عندالناني ان كان قبل أن تحبل من الثاني فالرضاع بكون من الاول اجماعا و ان كان بمد ماحبلت من الناني قبل الاتلا فالرضاع من الاول الى الاتلد عند الى حنيفة فاذا والدت فالصريم للثانى دون الاول وقال ابوبوسف يشيرالفلية فانكانا سواء فهومنهما وأناعلم الهذا اللبن من الثاني كان منه والانهو من الاول وقال مجد هو الهما جيما الي ال تلد فاذا ولدت فالقرم لثاني (فولد وبجوز البنزوج اخت اخيه منالرضاع كما بجوز من النسب وذلك مثل ألاخ من الاب أذا كان له أخت من أمه حاز لاخيه من أبيه ان بزرجها) لانه اپس بینهما مانوجب نحر ما (قو له وکل صبین اجنما علی ندی واحد في مدة الرضاع لم يجز لاجدهما ان يزوج بالآخر) الراد اجتماعهما على الارضاع طالت المدة اوقصرت تقدم رضاع احدهما علىالآخر املا لان الحما واحدة فلما اخ و آخت و ليس المراد اجمة علما معا في حالة و احدة و أنما تربد أذا كان رضاعهما من ثدى واحد فعلى هذا لو زوج صغيرة فارضمتها المدحرمت عابه لانها تصير اخته واوتزوج صفيرتين فجائت امرأة فارضعتهما معا اوواحدة بعد اخرى صارنا اختين وحرمتا عليه ولمكل واحدة منهما نصف المهر لان الفرنة حصلت قبلاالدخول بغير فعلهما فان كانت المرضعة تعمدت الفساد رجع علما نما غرم من المهر وان لم تنعمد لم يرجم عامًا بشيء وعند الشافعي تضمن في الوجهين فان كن ثلاث سبابًا فارضعتهن

اخوان (ولا يجوز ان تتزوج المرضمة) بفتح الضاد والرفع على الفاعلية اى الصبية (احدا) بالنصب على المفعولية وفي بعض النسخ تتزوج المرضمة احدبالرفع (من ولد التي ارضعتها) لا نهم اخواتها (ولاولدها) لا نهم اولاد اخواتهاوقد اختاف في اعراب قوله ولد وادها فبعضهم رفعه و بعضهم نصبه وكان شيخ الاسلام الحارثي يقول بجوز فيه الحركات الثلاث اما الرفع فعطفا على احد و اما النصب فعطفا على الرضعة و اما الحجر فعطفا على ولد والرفع أفلهركذا في التحصيح (ولا يتزوج المرضعة ﴿ ٣٦ ﴾ (لا نها) اى اخت الزوج (عته من

واحدة بعد واحدة بانت اوليان وكانت الثالثة امرأته لانها لما ارضعت الثانية صار جامعا بين اختين فوقعت الفرقة بينه وبينهما ثملا ارضعت الثالثة صارت اختالهما وهما اجنبيتان والنحريم يتعلق بالجمع وان ارضعت الاولى ثم البنتين معاين جميعا لان ارضاع الاولى لم شلق به تحرتم فلما ارضعت الاخيرتين معاصر ن اخوات في حالة واحدة فيفسد نكاحهن وانكن اربع صبايا فارضمتهن واحدة بعد الاخرى بنجيعا لانها لما ارضعت الثانية صارت اخنا للاولى فباننا فلمما ارضمت الرابعة صارت اختا للثالثة فباننا جميعا (فولد ولا يجوز ان تنزوج المرضعة احدمن ولد التي ارضعتها) لانه اخوها ولاولد ولدها لانه ولد اختها (قُولُه ولايتزوج الصبي المرضع باخت الزوج لانها عته من الرضاعة) قال عليه السلام • يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، (قوله واذا اختلط اللبن بالماء واللبن هوالغالب تعلق مه التحريم) وإن غلب الماء لم نعلق به النحريم وغلبة اللبن ازبوجد طمعه ولونه وريحه واما اذاكان الغالب هوالماء لم يتعلق به انحريم لانه لايقع له النفديكما في اليمين اذا حلف لايشرب المبن فشرب لبنا مخلوطًا بالماء والماء غالب لم محنث وقبل الغلبة عند ابي يوسف تغيراللون والطم وعند محمد اخراجه من الاسم (قُولِ له واذا اختلط بالطعام لم شعلق له الحرم وان كان اللبن غالباً عند ابي حنيفة) وعندهما اذا كان البن غالبا نعاق به التحريم قال في الهداية قولهمافيًا اذا لم تمسه النارحتي لوطبخ بها لانعاق به التحريم فيقولهم جميعاً و في المستصفى أنما لم يثبت التحريم عنده أذا لم يشربه اما اذا احساء حسوا ينبغي ان يثبت وقيل ان كان الطعام قليلا محيث الربصير المبن مشروبا فيه فشربه ثبت التموم (قو له واذا اختلط بالدواء والمبن هوالغالب تعلق النمريم) لان البن سبق مقسودا فيه اذالدواء لنغوينه على الوصول (فوله و اذاحلب المبن من المرأة بعد موتما فاو جربه الصبي نعلق بدالتحريم) لان المبن بعد الموت على ماكان عليه قبله الا انه فيوماء نجس وذلك لا عنم النحر بمولان البن لا يلحفه الموت فحاله بعده كحاله قبله ولان الميتة فقد فعلها وفعل المرضعة لايشر بدلالة ارتضاع الصبي منها وهينائمة وفائدة المحرم بلبن الميتة انه لوارتضع بلبنها صغيرة ولها زوج فال الميتة نصيرام زوجته و تصير محرما للمينة فله ال تنمها ويدفنها وهذا مخلاف وطئ الميتة فانه لا يتماق به حرمة المصاهرة بالاجماع والفرق إن المقصود من البين التعدى والموت

الرضاع) لأن الزوج أبوه من الرضاع كمامي (و اذا اختاط اللبن بالمساء واللبن هو الغالب) على الماء (نعلق مه النحريم و ان غلب الماء) على اللبن (لم يتعلق النحرم) لأن المغلوب غير موجود حكما (وادًا اختلط) الابن (بالطعمام لم شلق به النحريم و أن كان اللبن غالبا) على الطمام (عند الى حنيفة) قال في الهداية و قالا اذا كان الذن غالبا تعلق 4 الحرم و قولهما فيما اذا لم تصبه النبار حتى لو طبخ بها لاعلق به الصريم فيقولهم جيعا ولابعتبر خفاطر اللبن من الطمام عنده و هو العميم و قال قاضيمان انه الاصم وهذا احتراز عن قول من قال من المشايخ ال عدم اثبات الحرمة عنده اذا لم يكن منفاطرا عند رفع اللقمة اما معه فحرم اتفاقا وقد رجحوا

دايلًالامام ومثى على قوله المحبوبي والنسق وصدر الشريعة كذا في التصميم (واذا اختلط) المبن (لايمنع) (بالدواء و) كان المبن (هوالغالب تعلق به التحريم) لان المبن يبق مقصودا فيهاذ الدواء لتقويته على الوصول عداية (و اذا حلب المبن من المرأة بعد موثما فاوجر به الصبي) اى صب في حلقه ووصل الى جوفه (تعلق به المحريم) لحصول معنى الرضاع لان المبن بعد الموت على ماكان قبله

(واذا اختلطالبن) من المرأة (بلبن الشاة والبن) من المرأة (هو الغالب تعلق به التحريم وان غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم) اعتبارا الفالب كما في الماء (واذا اختلط ابن امرأتين تعلق التحريم باكثرهما عند ابى يوسف لان الكل صدار شيئا واحدا فيصل الاقل تبعا للاكثر في بناء الحكم عليه (وقال محد يتعلق عهما) لان الجنس لا يغلب الجنس فان الشيء لابصير مستملكا في جنسه لاتحاد المقصودة الى الهداية وعن ابي حنيفة في هذار وابنان ومثى على قول ابى وسف فان الشيء لابعاد المحدودة لي المرام الحبوبي والذين والمنافق الى ما قال محمد حيث اخر دليله فا الفاه من تأخر كلامه في المنافق في الانقطاع ورجم فالمرفق الانقطاع ورجم

بعض المشاريخ قول محمد ايضا وهو ظاهر اه قلت وقبوله احبوط في باب المزمات كـذا في النصيح (واذ نزل ابحكر لبن فارضيعت صبيبا تعلق به النحرم) لاطلاق النص ولانه سبب النشو فيثبت به شبهة البعضية هدايه (واذا نزل الرجــل لبن فارضع به صبياً لم تعلق به المحريم) لانه ليس بلبن على الحقيقة لان المبن انما بتصبور عن تصبور منسه الولادة واذا تزل المنفى لبن أن علم أنه أمرأة تعلق بدالقريم والأقلمانه رجل لم يتعلق به النحريم وأن أشكل أن قال النساء انه لا يكون على غزارته الالامرأة أملق به القريم احتياطها وانها يقلن ذك لاشلقبه التمريم واذاجن

لا يمنع منه والمقصود من الوطى اللذة المتادة وذلك لا يوجد في وطي الميتة (قوله وان اختلط بلبن شاة والبن هوالغالب تعلق بهالتحريم وان غلب لبن الشاة لم يتعلق به الفرم) كما في الماء وعلى هذا اذا اختلط بالدهن (قوله واذا اختلط لبن امرأنين ثلق الفرم باكثرهما عند الى توسف وقال محد يتملق جما) وعن ابي حنيفة مثل قول ابي وسف واما اذا تساويا تعلق بهما جيما اجماع لعدم الاواوية (قو له واذا نزل المبكر لبن فارضعت 4 صببا تعلق 4 المحرم) لاطلاق الناس وهو قوله نمسال ﴿ وَامْهَانَكُمْ اللَّانَ ارْضَعَنَكُمْ ﴾ ولو انْصيبة لمُهَانغ نسع سنين لؤل لها لبن فارضعت به صبيا لم نعلق به تحريم وانما يتعلق القريم به اذا حصل من بنت تسع سنين فصاعدا (قُولُهُ وَاذَا نُولُ الرَّجِلُ لِمِنْ قَارَضُعُ بِهِ صَبِّياً لم يَعَاقُ بِهُ تَحْرِيمٌ ﴾ لآنه ليس بلبن على الحقيقة لان البن انما يتسور عن يتسور منه الولادة واذائزل العنى لبن ان علم انه أمرأة نعلق بهالتحريم وان علم انه رجل لم يتعلق به تحريم وان اشكل ان قال النساءانه لايكون على غزارته الا لامرأة تعلق به القرم احتياطــا واللَّم بقلن ذلك لم يتعلق به تحريم واذا جبن لبن امرأة واطم الصبي تعلق به النحريم (قوله واذا شرب صبيان من لبن شاة فلارضاع ينهمما) لان لبن الشاة لا حرمة له بدليل ان الامومة لا تثبت به ولااخوة بينه وبين ولدهـا ولإن لبن البيائم له حكم الطمام (قوله واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمنا على الزوج) لان الكبيرة صارت اما لها فيكون جامعاً بين الامو البنت و ذلك حرام (قول قان كان لم يدخل بالكبرة فلا مهر لها لانها صارت مانعة لنفيها قبل الدخول (قول، والصغيرة نصف المهر) لانه لم بحصل منها فعل (فولدو رجع به على الكبرة أن كانت تعمدت الفساد) بأن علمت بالنكاح وقصدت بالارضاعالنساد وقال عجديرجع علياتعمدت اولا والعميم الاول وهو قول ابى سنيفة والى وسف والقول قولها أنها لم تتعمدهم عينها وتفسير التعمدهو أن ترضعها من غير حاجة بان كانت شبعانة وال تعلم بقيام النكاح و أن تعلم بال الارضاع مفسد امااذا فات شي من هذا

لبن امرأة واطم الصي تعاق به النحريم كذا في الجوهره (واذا شرب صبيان من لبن شاة فلا رضاع بينهما) لانه لاجزئة بين الآدمى والبهائم والحرمة باعتبارها (واذا زوج الرجل صغيرة وكبرة فارضعت) الزوجة (الكبيرة الصغيرة حرمتا) كتاهما (على الزوج) ابدا ان كان دخل بالكبيرة واجاز له تزوج الدخيرة ثانيا ثم (فان كان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها) لان الفرقة جامت من قبلها (و) كان على الزوج (الصغيرة نصف المهر) لان الفرقة وقعت لامن جهتها والارتضاع وان كان فلها غير معتبر في اسفاط حقها كما ذا قتلت ورثها هدا به (ويرجم به الزوج على الكبيرة ان كانت ما قلة طائمة متيقظة عالمة بالنكاح وباف ادالارضاع ولم تفصد دفع جوع او هلاك كما في الدر

لمنكن متعمدة وانارضتها على لطن انها جابعة ثم بان انها شبعانة لانكون متعمدة ولوكان له امرأنان صفيرة ومجنونة فارضعت المجنونةالصفيرة حرمتا عليه فان لم يدخل بالمجنونة فلها نصف المهر وللصغيرة النصف ولاترجع به على المجنونة لان فعلها لايوصف بالجناية وكذا اذا جاءت الصفيرة الىالكبيرةالعاقلة وهي نائمة فاخذت تديما وجعلته فيقهب وارتضعت منها من غرعلمها بانتا منه ولكل واحدة الخما نصف المهر ولاترجع به على احد ولوان رجلا اخذ لبن الكبرة فاوجر ١٠الصفرة باننا منه و لكل و احدة منهما نصف الصداق فال تعمد الرجل الفساد غرم نصف الصداق لكل واحدة منهما كذا في الواقدات (قُولُه وان لم تعمد فلا ثبي علما) وان علت انالصفيرة امرأته ممناه اذا تصدت دفع الجوع عنها خوف الهلاك علمها لاز الارضاع فرض عليها اذا غانت هلاكها وان علت بالنكاح ولمنطم بالفساد لم تكن متعدية فلايلزمها ضمان (قول و لاتقبل ف الرضاع شهادةالنساء منفردات) من غير ان يكون معهن رجل لانه عا يطلع عليه الرجال لان ذا الرحمالمحرم منظر الىالتدى و هو مقبول الشهادة فيذلك (قو له وانما نثبت بشهادة رجلين اورجل وامرأتين) اذا كانوا عدولا فاذا شهدوا بذلك فرق بينهما فان كان قبل الدخول فلا مهرلها و ان كان بعد. فلها الاقل من المحمى و من مهرالمثل و ليس الها في المدة نفقة ولاسكني قال في الكرخي وروى ان عقبة بن الحيارث قال تزوجت ام يحيى بنت ابي اهاب فيهاءت سوداء فغالث اني ارضعتكما قال فذكرت ذلك لرسول الله سل الله عليه و سلم فاعرض ثم ذكرته له فاعرض حتى قال في الثالثة او الرابعة وفد عهااذا، وروى • فارقها • فغلت بارسول الله المها سودا • فغال • كيف وقد قبل • انها اختك، وانما امر، النبي صلى الله عليه و سلم على طريق النزء الاثرى انه اعرض عنه او لا وثانيا واو وجب النفريق لما اهرض عنه ولامره بالنفريق في اول سؤاله فلما لم يفعل

لان شهادة النساء ضرورية فيما لا اطلاع الرجال عليه والرضاع ابس كنذاك (وانا نبت) ا نبته المال وذلك (بشهادة ر جلین) عدلین او مستورین (او رجل وامرأنين) كذلك لما فيه من ابطال الملك وهولانتبت الابحجة فاذا قامت الجِمة فرق بينهما ولائقم الفرقمة الا تنفريق الفاضي لتضمنها ابطال حق العبــد ثم ان كانت الفرقة قبل الدخول فلا مهرالها وأن بعده كان لها الاقل مزالمبي ومهر المثل وايس لهما في العدة نفقة ولاسكني كاف الجوهره

المعراج (ولاتقبل في الرضاع

شهادة النساء منفردات)

كتاب الطلاق ﴾

مناسبته الرضاع هو ان كلا منهما محرم وهو لفة رفع الفيد الكن جعلوه في المرأة طلاقا و في غير ها اطلاقا و لذا تسميلية والمنافقة بالتشفيف كنساية وشرعا رفع قيد النكاح في الحسال او المآل بلفظ مخصوص واقسامه بلائة كما صرح به المسنف بقوله (الطلاق على علائة

حر كتاب الطلاق كه⊸

هوفى اللغة عبارة عن از الة الفيد مأخوذ من الاطلاق تقول العرب اطلقت ابلى و اسبري وطلقت امرأتى وهما سواء و انما فرقوا بين الفظين لاختلاف المدنيين فبعلوه فى المرأة طلاقا و فى غيرها اطلاقا كا فرقوا بين حصان وحصان فقالوا المرأة حصان والفرس حصان وهو سواء فى اللفظ مختلف فى المنى ه وهو فى الشرع عبارة عن المنى الموضوع لحل عقدة الذكاح ويقال عبارة عن اسقاط الحق عن البضع ولهذا يجوز تعليقه بالشرط و الطلاق عندهم لا يزيل الملك و الما محصل زوال المائك عقبيه اذا كان طلاقا قبل الدخول او با او ان كان رجعيا وقف على انقضاء المدة اى لم يزل الملك الا بعد انقضامًا (قول له رحمة الله المطلق على ثلاثة اوجه) يعنى انه حسن و احسن و بدعى و هذا اختيار صاحب الهداية و فى الكرخى هو على ضربين طلاق سنة و طلاق بدعة اما تقسيم الشيخ على الهداية و فى الكرخى هو على ضربين طلاق سنة و طلاق بدعة اما تقسيم الشيخ على

اوجه احسن الطلاق وطلاق السنة وطلاق البدعة) وجعله الكرخي على ضربين طلاق السنة (ثلاثة)

وطلاق البدعة (فاحسن الطلاق) بالنسبة الى بغية اقسامه (ان بطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة) رجعية كما في ظاهر الرواية و في زيادات الزيادات البائن ﴿ ٣٩ ﴾ و الرجمي سواء كذا في التصبح (في طمر لم بجاسها فيه و يتركها حتى

تنقضي عدتما) لانه ابعد من الندامة لمحكنه من الندارك واقبل ضررا بالمرأة (و مللاق المنة أن يطاق المدخول بهسا ثلاثا فيثلاثه اطهار) في كل طهر تطالبقة ئم قبل الاولى ان يؤخر الانساع الى آخر الطور احترازا عن تطويل المدة والاظهر ال يطلقهما كما طبرت لانه او آخر رعا عامعها ومن قصده التطليق فيبتل بالاشاع عقب الدوقاع هدابه (وطلاق الدعة أن يطلقها ثلاثا) او ثنین (بکلمه واحمدة او) يطلقهما (ثلاثًا) او ثنتين (في طرر واحد) لأن الأصل في طلاق الحظر لما فيه من فطم النكاح الذي تعلفته المصالح الدبدة والدبوية والاباحة أنما هي أساجة الى الحلاس ولا عاجة الى الجم بين الثلاث او في طهر واحد لأن الحاجة تندفع بالواحدة وتمام الخلاص في المفرق على الاطمار قاز بادة اسراف فكل دعف (فاد اضلدت وقم الطلاق وبانت) المرأة (منه وكان

ثلاثة اوجه أعتملائه اراد طلاق سنة وطلاق بدعة وطلاقا خارجا عنهما وهوطلاق غيرالمدخولها وطلاقالصغيرة والآيسة ويمتملايضا آنه اراد طلاق صرخ وطلاق كنابة وطلاقا فيمنى الصريح وليس بصريح ولاكنابة وهوالانة الفاظ يقعها الرجعي ولايتم به الاراحدة وهوقوله اعتدى واستبرئي رجك وانت واحدة (فولد فاحسن الطلاقان بطلق امرأته تطليفة واحدة فيطهر لمرمجامعها فيه وبتركها حتى ينقضي عدثها فان قيل قوله احسن نابغي ان يكون ڧالطلاق ماهو حسن وهذا احسن منه قبل هو كذلك لان الطلاق ثلاثا في ثلاثة اطهار لايجامعها فيه حسن وهو طلاق السنة وهذا احسن منه (قُولُه وطلاق السنة أن بطاق المدخول بها ثلاثًا فى ثلاثة أطهار) وهو البطلفها تطليقة فيطهر لاجماع فيه ثم اذا حاضت وطهرت طلقها اخرى ثماذا حاضت وطهرت طلقها اخرى ففدوقع عليا ثلاث تطليفات ومضى منعدتها حبضنان فاذا حاضت اخرى انقضت عدتها وآن كانت من ذوات الاثنهر طلقها واحدة على ماذكرنا تماذا مضى ثهر طلقها اخرىثم اذأ مضى شهرطلغها اخرى ففد وقع عليما ثلاث ومضى من عدتما شهران فاذا مضى شهر اخر انقضت عدنها وان كانت حاملا فكذا عندهما يطلقها ثلاثا للسنة ويفسل بين كل تطلبقين بشهر وقال محمد وزفر الحامل لانطلق السنة الامرة (قوله وطلاق البدعة ال بطلقها ثلاثًا بكلمة واحدة او ثلاثًا في طهر واحد فاذًا ضل ذلك وقع الطلاق وبانت منه وكان عاصيا) لان الاصل في الطلاق الحظر لما فيه مزقطع النكاح الذي تملقت به المصالح الدينية والدنيوية فالدينية حفظ النفس من الزناء وحنظالرأة ابيضاعنه وفيه تكثيرالموحدين وتحقيق مباهاة سيدالرسلين واما الدنيوية فقوام امرالمبيئة لازالمرأة نعمل داخل البيت والرجل غارجه فينتظم امرهما فاذا كان كذلك كان فيه معنى الحنطر وانما ابيح للحاجة الىالحلاص من حيالة النكاح وذلك محصل تفريق العلاق على الاملهار وانمساكان عاصيا لازالني عليه السدلام لما انكر على ان عر الطلاق في الحيض قال ان عر أرأيت بارسول الله لوطلقها ثلاثًا قال وادَّاعصيت ربك وبانت منك ، وقال عبادة فالصاءت طلق بعض ابائنا امرأته الفا فذكر ذلك انبي صلى الله عليه و سلم فقال، بانت ثلاث في معصية و تسعمائة و سبعة تسعون فيما لا علك • وكان عررضي الله هنه لايؤتى برجل طلق ثلاثا الااوجعه ضربا وكذا ابقاع التنتين فالطهر الواحد بدعة وكذا الطلاق في حالة الحيض مكروه لما فيه من تطويل العدة على الرأة وكذا فالنفاس أيضا واختلفت الرواية فيالواحدة الباسة قال في الاصل انه اخطأ السنة لانه لاحاجة الىائبات صفة زائدة فى الحلاص وهى البينونة وفى الزيادات لايكره الساجة الى الحلاص الناجز (قو له و السنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت و سنة في المدد فالسنة فيالعدد يستوى فيها المدخول برا وغيرالمدخول بها) لان الطلاق الثلاث

عاسيا) لانالنهي لمنى في غيره فلابعدم المشروعية (والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت) بان تكون طاهرة (و سنة في المدد) بان تكون و احدة (فالسنة في العدد بستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها) لان الطلاق الثالث في كماة واحدة انمامنع منه خوفا من الندم و هوموجود في غير المدخول بها (والسنة في الوقت تثبت في المدخول بها خاصة و هوائ يطلقها في طهر لم يجامعها فيه) لان المراعى دايل الحاجة و هوالافدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة و هوالطهر الحالى عن الجاع اماز مان الحيض فز مان النفرة و بالجماع مرة في العامر تفتر الرغبة (وغير المدخول بها يطلقها في حال الطهر و الحيض كان الرغبة بها صادقة في كل حال و لاعدة عابها فتضرر بطولها ﴿ ٤٠ ﴾ (واذا كانت المرأة لا يحيض من صغر

في كلة انما منع منه خوة من الندم ان يبدوله فيستدرك العقد عليها ثانيا وهذا المحنى موجود فيغير المدخول مــا وبقال الاالسينة في العدد هو احسن الطلاق وهو ال بطلفها واحدة لاغير وسميت الواحسدة عددا مجازا لانه اصل العدد فال كانت غير مدخولة فقد وجدت السنة في طلاقها من غير النفات امر آخر وال كانت مدخولة فلايد من النظر الى الوقت قان كان يصلح للايقاع كان سببا وان لم يصلح كان بدعياء وقوله ويستوى المدخولة وغيرها ، حتى لوقال الها قبل الدخول انت طالق ثلاثا السنة يقع واحدة ساعة نكلم فان تزوجها وقنت اخرى ساعة تزوجها وكذا الثالثة ساعة تزوجهما مرة اخرى وقال ابونوسف لانقم اخرى حتى بمضي شهر منالاولى كذا فالذخيرة (قوله والسنة فيالوقت تثبت فيالمدخول مِــا خاصة وهو ان يطلقها ف طهر لم مجامعها فيه) او حاملا قد استبال جلها لانه اذا طلقهــا في حال الحيض طول عليها العدة وأن طلقها في طهر قد جاسها فيه لم يؤمن أن يكون علقت من ذلك الجماع فيندم على طلاقهما وهذا لانصور الا في المدخولة واما غير المدخولة فلانثبت فيها السنة في الوقت حتى أنه لايكره طلاقها وهي حائض لاثها لاعدة علمها (قوله وغر المدخول مها بطلقها في اله العامر والحيض) وقال زفر لابطلغهما في حالة الحيض (قو له واذا كانتُ المرأة لاتخيض من صغر اوكبر واراد ان بطلقهـــا لمسنة طلقها وأحدة متى شاه) لان المانع من طلاق الحائض تطويل العدة وخوف الحبل وهذا معدوم فيالآبسة والصغيرة وقال زفر لايطلقها حتى عضي شهر بعد ماجاسها فان اراد ان يخلص لها طلاق السنة بالمدد طلقها واحدة متى شاء ثم يتركها حتى عضى شمر ثم يطلقها اخرى ثم يتركها شهرا ثم يطلقها اخرى (قو له و بجوز ان يطلقهـا ولا نفصل بين وظائهـا وطلاقهـا نزمان) بني التي لانحيض من صغر اوكبر وقال زفر مفصل بين وطأبها وطلاقها بشهر والخلاف فيها اذا كانت صفرة لاربى منها الحيض والحبل اما اذاكان رجى منهــا ذلك فالافضــل ان يغصل بين وطلب وطلافها بشهر اجماعا (قو لد وعالان الحامل بجوز عنيبالجماع) لانه لابؤدى الى اشتباء العبرة (قوله و بطلفها للسنة ثلاثًا يفصل بين كل تطليقين بشهر عندهما وقال مجمد وزفر لايطلقها لمسنة الا واحدة) لان الاصل فى العلاق الحمار وقد وردالثهرع بالتفريق على فصول العدة وهيالائهر اوالحيض والثهر فيحق او كبر فاراد ان يطلقها السنة طلقها واحدة) و ترکیسا حتی عضی شہر (فاذا مضى شهر طلقها) طلقة (اخرى) وتركها ابضا حتى عضى شهر آخر (فاذا مضي شهر آخر طافها) طلفة (اخرى) فنصر ثلاث طلفات في الاثة أشهر لان الثهر فيحقهما قائم مفام الحيض ثم أن كان الطلاق فياول الشهر تعتبر الشهور بالاهلة وال كان في وسطه فبالآيام في حق النفريق وحبق العبدة كذاك فند ابي حنيفة وعدهما يكمل الاول بالخبر والمتوسطان بالاهلة وهي مسئلة الاحارات هدابه (و بجوزان يطلقها) اى من لا تعيض (و لا نفصل بين وطمُّها وطلاقها بزمان) لان الكراهة فين تحيض لتوهم الجيل وهو مفقود هنا (وطلاقة الحامل بجوز مقيب الجاع) لانه لايؤدى الى اشتباء وجه العقدة

وزمان الحبل زَمَان الرغبة فى الوطئ (وبطلقها) اى الحامل (السنة ثلاثا) فى ثلاثة انهركا (الحامل) فى ذوات الاشهر (يفصل بين كل الطلقتين بشهر عند ابى حنيفة وابى يوسف) لان الاباحة لعلة الحاجة والشهر دليلها كما فى حق الآيسية والصغيرة (وقال محمد) وزفر (الايطلقها المسنة الاواحدة) الان الاصل فى الطلاق الحفل وقد ورد الشرع بالتفريق على فصول العدة والشهر فى حق الحامل أيس من فصولها فصار كالممتد طهرها واعتد قول

الاو اين الهبوبي و النسقي و الموصلي و غيرهم كما هوالرسم اله تصبيح (واذا طلق الرجل المرأته في حال الحيض و قع الطلاق) لان النهى هنه لمننى في غيره فلا تندم مشروعيته (و) لكن (يستحب له ان براجعها) قال نجم الاثمة في الشرح استحباب المراجعة قول بعض المشايخ و الاصح انه و اجب علا يحقيقة امرود فعا المسينة بالقدر الممكن و مثله في الهداية و قال برهان الاثمة الحبوبي و تجب رجعتها في الاصح كذا في التصبيح (فاذاطهرت) من حيضها الذي طلقها و راجعها فيه (وحاضت) حيضا آخر (وطهرت) منه (فهو) ﴿ 13 كم النوج (بجير ان شاء طلقها) ثانيا (وان شاء المسكها) قال

في الهداية وهكذا ذكر في الاصل وذكر الطعاوي. انه بطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة قال الو الحسن الكرخى ماذكر والطعاوى قول ابی حنیفة وما ذکر في الاصل قولهما اله وفي التعميم قال الكرخى هذا قولهما وقول ابي حنيفة له ال يطلقها في الطهر الذي بلي الحيضة التي طلقهـــا وراجعها فيمه وقال في الكافي المذكور في الكتاب ظاهر الروية عن ابي حنيفة والذي ذكره الكرخي رواية عن ابي حنيفة اه (ويقع طلاق كل زوج اذاكان بالف مافلا) ولو مکرها اوسكران بمخلور (ولايتم طلاق الصي) ولومراحقا اواجازه بعبد البلوغ اما لوتال اوتعت وقع لائه انداء القاع (و) لاطلاق (المجنون) الا اذا علق عاقلا ثمجن فوجد الشرط

الحامل ايس من فصمولها وهما يقيسانها على الآيسة والصغيرة (قولد واذا طلق امرأته في مال الحيض وقع الطلاق ويستحب له ان يراجعها) الاستمباب قول بعض المشايخ والاصبح انه وأجب علا محقيقة الامر وهو قوله عليه السلام لهمر رضى الله عنه : من أنك فليراجعها ، وقد كان طلقها وهي حائض * فان قبل الامر أنما اثبت الوجوب على عمر ان يأمر ابنه بالمراجعة فكيف يثبت وجوب المراجعة يفول عر * قلنا فعل النائب كفعل المنوب عنه فصار كأن النبي صلى الله عليه و سلم هو الذي امره بالمراجعة فيثبت الوجوب قال الخجندى والحنع في سالة الحيض مكروه فيرواية الزيادات وفي المنتق لابأس به في حالة الحيض واذًا رأى منها مايكرة (قو له فان طهرت وحاضيت ثم طهرت فان شاء طلقها و ان شساء المسكمها) و هذا قو لهما و قال او جنيفة وزفر اذا راجمها بالقول بمدما طلقها في الحبض جاز ان بطلقها في الطهر الذي يلي ثلث الحيضة وعلى هذا الحُلاف اذا طلفها في طهر لاجماع فيه ثم راجعها في ذلك الطهر بالقول واراد ان بطلقها اخرى للسنة في ذلك الطهر فله ذلك عند ابي حنيفة وزفر وقال ابو يوسف ايس له ذلك وقول محمد مضطرب ذكر الطحاوى انه مع ابى حنيفة وذكر ابواقيث انه مع ابى يوسف وكذلك الاختلاف اذار اجمها بالنمس أو بالقبلة أو بالنظر إلى الفرج وأن راجعها بالجاع أيس له ذلك أجماعاً (قُولُهُ ويقع طلاق كل زوج اذا كان بالغا طقلا) سواء كان حرا اوعبدا طائما او مكرها هاز لا او جادا لغوله عليه السلام • كل الطلاق جائز الاطلاق الصي و الجنون • (قو له ولانقع طلاق الصي و الجنون) لا نه ليس لعمًّا قول صحيح وكذا المعتوه لايقع طلاقه ايضا وهو من كان مختلط الكلام بسف كلامه مثل كلام المقلاء وبمضمه مثل كلام الجانين وهذا اذاكان في حالة المته اما في حالة الافاقة فالتعجيم انه واقع وكذا النائم لايقع طلاقه لانه عديم الاختيار وكذا المغمى عليه ومن شرب البنج ولو جرى على لسانَ النائم طلاق لاعبرة به ولو استيقظ وقال اجزت ذلك الطلاق او اوقعته لايقع لانه اماد الضمير الى غير مستبر (قوله واذا تزوج العبد ثم طلق امرأته وقع طلاقه) لان قوله صميح اذا لم بؤثر في استفاط حتى مولاه ولاحق المولى في هـــــذا النكاح (قوله ولايقع طلاق مولاه على امرأته) لفوله عليه السلام • الطلاق بيد من ملك

اوكان عنينا ارمجبوبا او اسلت امرأته وهو كافروابي ابواه ج ني (٦) الاسلام كما في الاشباه (و) لا طلاق (النائم) لعدم الاختيار و كذا المغمى عليه ولو استيفظ وقال اجزت ذلك الطلاق او اوقعته لايقع لائه اعاد الضمير الى غير مستبر جوهره (واذا تزوج العبد) وطلق (وقع طلاقه) لان ملك النكاح حقه فيكون الاسقاط اليه (ولايقع طلاق مولاه على امرأة) العبد لائه لاحق له في نكاحه

الساق ، ولان الحل حصل للعبد فكان رفعه اليه (فَو لَه و الطلاق عل ضربين صرع وكناية) الصريح ما ظهر المراد به ظهورا بينا مثل انتطالق انت حرام ويعتق منه سمى الفصر صرحا لارتفاعه على سائر الانبية والكناية ما استتر الراد به (فوله فالصريح قوله انت طالق ومطلقة وقد طلقتـك فهذا بقع به الطلاق الرجعي) لأن هذه الالفاظ تستممل في الطلاق ولا تستمل في غيره (فو له ولا يقع به الا واحدة) وقال الشافعي يقم ما نوى (فولد ولا يفتقر الى نية) يعنى الصريح لغلبة الاستعمال وكذا اذا نوى الابانة لاتصم لانه نوى تنجيز ما علقه الشرع با نقضاء العدة فيرد عليه قصده وان نوى الطلاق عن وتاق لم يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر ويصدق فيما بينه وبيناللة تعالى لانه يحتمله وان صرح به فقال انت طالق مزوَّتاق لم يقع شيءً في القضاء وان نوى به الطلاق عن العمل لم يصدق قضاء ولاديانة وعن ابي حنيفة بدين فيما بينه وبينالله تعالى واو قال انت مطلقة بتسكين الطاء والتحفيف لايكون طلاقا الا بالنية واو طلقها طلقة رجعية ثم قال جملتها باينا او ثلاثًا صار ذلك عند ابي حنيفة وقال ابو بوسف تصير باشا ولا تصير ثلاثًا وقال مجمد وزفر لاتصير باينا ولا ثلاثًا و لو قال لها كونى طالقا او اطلقى قال مجد اراه واقعا وكذا اذا قال لامته كونى حرة او اعتقى (فو له وقوله انتالطلاق وانت طالق الطلاق وانت طالق طلاقا فان لم يكن له نبة فهي واحدة رجمية وان نوى اثنتين فهي واحدة رجمية ايضا وان نوى ثلاثًا فهي ثلاث) وكذا أذا قال انت طلاق بقم ما الطلاق ايضا ولا يحتاج فيمالي نية ويكون رجعيا ويصم نية الثلاث فيه لازالمصدر يحتملالعموم والكثرة لانه اسم جنس ولايسم نية الثنتين فيه خلافا لزفر هوىقول انالئنتين بعض الثلاث فلماصحت نية الثلاث صحت نية بمضها ونحن نقول نية الثلاث انحاصحت لكونها جنسا حتى الوكانت المرأة امة تصيم نية الثنتين باعتبار الجنسية اماالثنتان في حق الحرة عدد واللفظ لامحتمل المدد ولوقال انت طالق الطلاق وقال اردت بقولي طالق وأحدة وبقولي الطلاق اخرى صدق لانكل واحدة منهما صالحة للايقياع فكأثه قال انت طالق وطالق فيقم رجميا اذا كانت مدخولاها (فو له وان نوى اثنين لم يقم الاواحدة) هذا اذا كانت حرة امااذا كانت امة يقع ثنتان وتحرم اويكون قد تقــدم على الحرة واحدة فيقعا ثنتان اذا نواهما يعنيمم الاولى ولوقال انت طالق طلاقا ولانبيةله وقست واحدة لازالمصدر انما فيد التأكيد لاغير كقولك قمت قياما واكلت اكلاوالتأكيد لانفيد الاماافاده المؤكد واننوى ثلاثا فيرواية الاصل لانالمصدر نفيد منى الكثرة وعزابى حنيفة لايقع الاواحدة ولوقال يامطلقة بالتشديد وقع عليها الطلاق لاندوصفها بذلك فان نوى الاثاكان ثلاثا واوقال انت طال لايقع الابالنية الافى حال مذاكرة الطلاق واوقال ياطال بكسراللام وقع الطلاق وانلمينو ولوةل انت طالق طالق اوانت طالق انت طالق وقال عنيب الاول صدق دبإنة وكذا اذا وَل قدطلةَتك أند طلقتك اوانت

تشديد اللام (وطلقتك 🍸 فهذا) المذكور (يقعيه الطلاق الرجعي) لان هذه الالفاظ تستعمل في الطلاق ولايستعمل فيغيره فكان صرمحا والديمقب الرجمة بالنص ولانفتقر الىالنية لانه صريح فيمه لفلية الاستعمال هدايه (ولا يقميه الاواحدة)رجعية (وان نون اکثر من ذلك) ای أكثرمن الواحدة الرجعة فيشمل الواحدة البائسة والاكثر من الواحد لانه نعث فرد حتى قبل للمثنى طالقان وللثلاث طوالق فلاعتمل المدد لاندضده والمددالذي نقرن يدنعت لمصدر محذوف مشاه طلاقا ثلاثا هدامه محرد النسة من غير لفظ دال لاعبرة بها ﴿ ولانفتقر الى النيسة) لأن النيسة لتمسين المحتمل وهمذا مستعمل في خاص (وقوله انت الطلاق) او طلاق (أو انت طالق الطلاق اوانت طالق طلاقافان لمتكن له نیة) اونوی واحدة اوْئْنَتْين (فهي واحدة رجمة) لانه مصدر صريح لامحتمل العدد (وان نوی به ثلاثا کان

(والضرب الثانى الكنايات) وهي مالم يوضع له واحتمله وغيره و (لايقع ما الطلاق الابنية اودلالة حال) من مذاكرة الطلاق او وجود الفضب لانها غير موضوعة للطلاق بل تحتمله وغيره فلا بد من النعين او دلالنه لان الطلاق لانقع بالاحتمال (وهي) اى الفاظ الكنايات (على ضربين منها ثلاثة الفاظ يقع ما الطلاق الرجبي) اذا نوى الطلاق (ولايقع ما الاطلقة واحدة وهي قوله اعتدى) لاحتمال انه اراد اعتدى نع الله تعالى او نعمى عليك او اعتدى من النكاح فاذا نوى الاعتداد من النكاح زال الامهام وو جب بها الطلاق اقتضاه كائنه قال طلقتك او انت طالق فاعتدى (و) كذا (استبرئ رجك) فانه يستعمل بمنى الاعتداد لانه تصريح بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلته و يحتمل الاستبراء ليطلقها حال فراغ رجهااى تعرى رجك لاطلقك ﴿ 2٣ ﴾ (وانت واحدة) لاحتمال انه اراد انت واحدة عندقومك او متفردة عندى

ليس لى معك غيرك اونعتا لمصدر بحذوف اى انت طالق تطلقة واحدة فاذا نواه جعلكاً له قاله قال في الهداية ولما احتملت هذه الالفاظ الطادق وغيره مجتاج فيد الى النية ولايقم الاواحدة لان قوله انتطالق فعامقتضي اومضمر ولوكان مظهرا لاهم بها الا واحدة فاذا كان مضمرا اولى ثم قال ولامتبرباعراب الواحدة عنبد عامّة المشابخ وهو الصعيم لانالوام لاعترون بين وجوه الاعراب اه وقو له فها مقتضى اومضمر یعنی ان ثبوت الطالق بهذه الالفاظ اما بطريق الاقتضاء كافي اعتدى واستدى رحك

طالق قدطلقتك اوقال انت طالق فقال له رجل ماقلت قال قد طلقها اوقال قلت هي طالق فهي واحدة فيالقضاء ولوقال للمدخول بهاانت طالق انت اوانت طالقوانت قال ابويوسف يقع واحدة وقال محد ثنتان (فو أبد والضرب الثاني الكنايات لابقع مها الطلاقالانية اودلالة حال) لانها تحتمل الطلاق وغيره فلاند من النية اوالدلالة (فَوَ لِهِ وَهِي عَلَى ضَرَبِينَ ثَلَائَةَ الفَاظَ مَهَا يَقَعَ بِهَا الرَّجِيِّي وَلاَيْقِعِيهِ الا واحدة وهو قوله اعتدى واستبرئ رجك وانت واحدة) اماقوله اعتدى فلانه يحتمل الاعتداد منالنكاح والاعتداد بنم الله فيمتاج الى النية وقوله استبرى رحك يحتمل لانى قد طلقتك ويحتمل انى اريد طلاقك وقوله انتواحدة يحتمل انيكون نعتالمصدر محذوف اى تطليقة واحدة ويحتمل انت واحدة في قومك ولامعتبر بإعراب الواحدة عندعامة المشايخ وهو الصحيم لان العوام لايميزون بين وجوه الاعراب وقال بمضهم اننصب الواحدة يقع نوى اولم ينو وان رفع لايقع شئ وان نوى وان سكنها ففيه الكلام والصحيم انالكل سواء في اله لايقع الا بالنية (فو له وبقية الكنايات اذا نوى بهــا الطلاق كانت واحدة باسة) الكنايات كلها بوان الا الثلاثة الى ذكرناها وقال الشافعي كلمها رجعي (قو له وان نوى ثلاثًا كان ثلاثًا لان البينونة تنوع الى غليظة) وخفيفة فتارة تكونالبينونة بواحدة وبارة تكون بالثلاث فيقع مانوي منها (فو لد وان نوى اثنتين كانت واحدة) ولا تصم نية الثنتين عندنا وقال زفر يقع اثنتان لنا ان البينونة لاتتضمن العدد الاترى انك لاتقول انت باينتين فلايسم أن يقع بالنية مالم بتضمنه الكلام وليس كذلك اذا اراد الثلاث لأنها لاتقع من حيث المدد ولكفانوع بينونة ولهذا اذا قال لزوجته الامة انت باين ينوى اثنتين وقعتا لانتهاء البينونة الطيا

لان الطلاق ثبت شرعالالفة واما بطريق الاضماركما في قوله انت واحدة لانه لما زال الابهام بنية الطلاق ثبت الطلاق لفة على انه مضمر فيه بحذف الموسوف واقامة الصفة مقامه و هذا شايع في كلامهم وقوله ولامتبر باعراب الواحدة الخ احتراز عاقبل ان رفع واحدة لايقع شي لانه صفة للمرأة وان نصها وقعت واحدة لانها صفة للمصدر وان سكن اعتبرت بيته كافي غاية البيان وتمامه فيها (وبقية الكنايات) اى ماسوى الالفاظ الثلاثة المذكورة (اذا نوى بها الطلاق كانت) طلقة (واحدة باينة) لانها ليست كناية عن بحرد الطلاق بل عن الطلاق على وجدالبينونة لانها عوامل في حقائقها واشتراط النية لتعين احد نوعى البينونة نوعا مفلظة وهي الثلاث و مخففة وهي الواحدة فا يقما نوى وقعت لاحتمال اللفظ (وان نوى ائتين كانت) طلقة (واحدة) لان النتين عد يحض ولا دلالة الواحدة فا يقما نوى وقعت لاحتمال اللفظ (وان نوى ائتين كانت) طلقة (واحدة) لان النتين عد يحض ولا دلالة

في حقها كالنلاث في الحرة (قو لدوهذا مثل قوله انت بان وينة و نلة و حرام او حباك على غاربك والحق باهلك وخلية و ترية الى آخره) لان هذه الالفاظ تحتمل الطلاق وغر مفلا بد من النية • وقوله • انت بان • محتمل البينو نة من النكاح و يحتمل من ألدين * قوله ﴿ وبنة ، البت هوالقطع فبحتمل الفطع من النكاح و عن المرؤة والخبر وبنلة بمنزلة شة * وقوله د حرام ، محتمل الطلاق و اليمين و حباك على غار لك محتمل لانك قد نت مني وعتملانك لانطعني والحق ماهلك محتمل لاني طلقتك ومحتمل الزيارة لاهلها وخلية مختمل من النكاح و من الخير و من الشفل و برية محتمل من النكاح و من الدين * و قوله و و هبالمت لاهلان سواء قبلوها اولم يقبلوها يحتمل وهبتك لهم لانك قدينت مى ويحتمل هبة المين وعن ابي حنيفة اذا قال وهبنك لاهلك او لايك او لانك اواللازواج فهو طلاق اذا نوى لانها ثرد بالطلاق على هؤلاء و علكها الازواج بعدالطلاق واذا قال وهيئك لاخيك او لعمك او لحالك او لفلان لاجنبي لم يكن طلانا لانها لاترد بالطلاق على هؤلاء * وقوله «وسرحتك و فارقتك ، هما كنا بنان عندنا لا فهمايستهملان في الطلاق و غير ، مقال سرحنك ابلي وفارقت صديق فقوله سرحنك محتمل بالطلاق ومحتمل فيحسوابجي وفارقتك محتمل الطلاق و محتمل بدني * وقوله • وانتحرة • مفيد التحريم و محتمل كونما حرة * وقوله • وتقنعي ، محتمل لانك مطلقة و محتمل ستر العورة و • ثله و استترى * وقوله • واغربي • محتمل لانك قد منت مني ومحتمل الك لانطيعين ومثله اعزى بالعين المجملة والزاى ومعناه غبى وابعدى ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَا بِهُرَبِ عَنْرِبِكُ مَنْ مُثْقَالَ ذُرَّهُ ﴾ والدزوبالبعد والزهاب * وقوله دانتي الازواج ، محتمل لائي طلقتك و محتمل ابعادها منه * و من الكنايات ايضا اخرجي و اذهبي و قومي و تزوجي و انطاقي و انتقلي و لانكاح بني وبينك ولا سبيللي هايك ولانكاح لي عليك فان اراديه الطلاق كان طلاقا والا فلا و أو قال أنا برى من نكاحك و قع الطلاق أذا نواء و أن قال أنا برى من طلاقك لا يقع شيء لان البراءة من الشيء ثرك له و اهراض عنه و المعرض عن الطلاق لايكون مطلقًا والمعرض عن النكاح يكون مطلقا كذا فيالواقعات ولوقال خذى طلائك فقالت قد اخذته طلقت ولوقالالها طلقكالله اوقال لامنه اعتفكالله وقعالطلاق والمناق نوى اولم ينو واوقال جميم نساءالدنيا طوالق تطلق امرأته ولايصدق فيالقضاء انه لم ينوها وأن قال عبيد أهل آلدنها أحرار قال الولوسف لايمتق عبده وقال محمديمتني وأوقال أولاد آدم كلهم احر ار لابعنق عبده اجماعا كذا في الواقعات و اوقال است لي بامر أمّا و قاله ما انت لي بامرأة كان طلاقا عند ابي حنيفة وكذا ما انا نزوجك اوسئل هللك امرأة فقال لاان نوى الطلاق كان طلاقاعندا بي حنيفية وقال ابو بوسف و محمد لا يكون شي من ذلك طلاقا نوی اولم ینو لان نفیالزوجه کذب فلا مقم به شیء کفوله لم انزوجك وقدا مفوجیما على انه او قال والله ماانت لى بامرأة اولست والله لى بامرأة انه لا يقع مه شي ُوان نوى لان اليمين على النبي متناول الماضي و هو كاذب فيه فلا نقع شي و لانه لما اكدالنفي باليمين صار ذلك اخبار الا القاعالان اليمين لا بؤكد بها الاالخبر و الحبر لا لقع به الطلاق الاترى

لفظ عليه فيثبت ادبى البينونسين وهىالواحد (و هنذا مثل قوله) لامرأته (انت بائن) ا (و شدة) ا (و شلة) ا (وحرام) ا (و حیلك على غاربك) ا (والحق) بالوصل والقطم (باهلات) ا (وخلية) ا (وترية) ا (ووهبتـك لاهلك) ا (وسرحك) ا و فارقتك) ا (و انتجرة) ا (و تفنعي او تغمري ا (واشستري) ا (واغربي) مجسد فعهملة من الغربة وهيُّ البعد او اعزى علملة فبجمة من العزوبة وهي هـدم الزوج او اخرجي اوادهی او تومی ا (و انغی الازواج) او نحسو ذلك

(كان لم تكن له نية لمبقع بهذه الالفاظ طلاق) لانها تحتمله و غيره و الطلاق لايقع بالاحتمال (الا ان يكونا) اى الزوجان (فى مذاكرة الطلاق فيقع بها الطلاق) اى جعضها و هوكل لفظ لايصلح ردا لقولها و هذا (فى القضاء) لان الظاهر ان مهاده الطلاق و القاضى انما يقضى بالظاهر (و لايقع) فيما يصلح ردا لقولها لاحتمال ارادة الرد و هو الادنى فيحمل عليه و لا (فيما بينه و بين الله تعالى) فى الجيم ﴿ وَ وَ كَانِهُ وَ الاانْ يَوْمِهُ) لائه يحتمل غيره (و ان لم يكونا فى مذاكرة الطلاق

و) لكن (كانا فيغضب ارخصومة وقع الطلاق) نشاء ابضا (بكل لفظ لانفصد به السب (والشتية) لان النسب على على ارادة الطلاق (ولم يقم عا يقصد به السب و الشنيمة الا أن شوه) لأن الحال بدل على ارادة السب والشتيمة وبيان ذاك ان الاحوال ثلاثة حالة مطلقة وهي حالة الرضاء وحالة مذاكرة الطلاق وحالة الغضب والكنايات ثلاثة انسام قسم منها يصلح جوابا ولايصلح ردا ولاشتا وهى ثلاثة الفاظ امرك يدك اختاري اعتدي ومرادفها وتسم يصلح جوابا وشتمنا ولايصلح ردا وهي خسة الفاظ خابة بربة بنة بائن حرام ومرادفهما وقسم يصلح بجواباوردا ولايصلح سبا وشما وهي خسة ابضا اخرجي اذهبي اغربي قومى تقنعي ومرادفها أني حالة الرضاء لايقع الطلاق بشيء منها الا بالنية

انه لوقال كنت طلفنك امس لمبقع بذلك شيء اذا لم بكن طلفها امس كذا في شرحه ولوقال لاحاجدلي فيه ينوى الطلاق فايس بطلاق ولوقال افلحي او فسخت النبكاح بني و بينك منوى الطلاق كان طلاقا (فولد فان لم يكن له نية لمينع بهذه الالفاظ طلاق الا أن يكونًا في مذاكرة الطلاق) وهو أن تطالبه بالطلاق اوتطالبه بطلاق غيرها (قولد فينع بما الطلاق فالقضاء ولايفع فيما بينه وبينالله ثعالى الا أن ينويه) اما اذا كانا في مذاكرة الطلاق فانه يقم بكل لفظة تدل على الفرقة كقوله انت حرام وامرك بدك واختارى واعندى وانت خلية وبربة وباين لان هذه ينه وبين الله تمالي لانه يحتمل ان بكون جوابالها ويحتمل ان يكون ابتداء فلايقع الابالنية (قوله وان لمبكونا في مذاكرة الطلاق وكانا في غضب او خصومة وقع الطلاق بكل لفظة لايقصد بها السب والشتيمة) مثل اعتدى اختارى أمرك يدك لان هذه الالفاظ لاتصلح الشتيمة بل يحتمل الفرقة وحال الفضب سال فرقة فالظاهر من كلامه الفرقة فحاصله أن الكنايات ثلاثة أقسام كنايات ومداولات وتغويضات فالكنايات انت حرام وبابن و شة و نلة و خلية و برية واعتدى واستبرى و رحمك فان تكلم مِذا في مذاكرة الطلاق وقال لم ارد به الطلاق لم يصدق وان تكلم بما في عالة الرمني ان نوى بها الطلاق وقع والانلا ويصدق انه لم يُو الطلاق وأن تكلم بها قحالة الغضب صدق فخسسة الفاظ انه لم يرد بها الطلاق وهي انت حرام وبأثن وبشمة وحلية ويرية لان هذه تصلح الشتيمة محتمل بائن بهن الدين وبشاة من المرؤة وخلية من الحير وبرية من الاسلام وحرام الاجتماع ممك والحسال حال الشتيمة فالظاهر انه ارادها ولم برد الطلاق والمداولات اذهبى وقومى واسستترى وتغنبى واخرجي والحقي باهلك وحبلك على غاربك ولانكاح بيني وبينك وأشباه ذلك أن نوى مها الطلاق وقع بائنا وان نوى ثلاثا فثلاث والله سولا يكون طلاقا سواء كانا في حالة الرضى او الغضب او مذاكرة الطلاق والنفو بضات امرك بيدك اختارى فني حالة الغضب لايصدق في النفويضات ولافي الكنايات الرجيعة بعني لايصدق في التفويضات اذا قالت مجيبةله اخترت نفسي اوطاقت نفسي ثم في قولها اخترت نفسي بقع طلقة بائنة وفي قولها طلقت نفسي واحدة رجبية (فوله واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والشدة كان بائنا) لان الطلاق يقع بمجرداللفظ فاذا وصفه بزيادة

و القول قوله في عدم النية و في حالة مذاكرة الطلاق يقع بكل افظ لايصلح قرد و هو القسم الاول و الثاتى و في حالة الغضب لا يقع بكل لفظ يصلح فلسب و الرد و هو الفسم الثانى و الثالث و يقع بكل لفظ لا يصلح للما بل للجواب نقط و هو القسم الاول كافى الايضاح (واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة و الشدة كان) الطلاق (بأننا) لان العالاق يقع بمجرد اللفظ

افاد معنى ايس في لفظه (قو لد مثل ان مقول انت طالق بأئن اوطالق اشدالعالاق اوافحش الطلاق اوطلاق الشيطان اوطلاق البدعة اوكالحبل او ملاء البيت) وكذا اخبث الطلاق او اسوء الطلاق او انت طالق اقبح الطلاق ونوى ثلاثًا فهي ثلاث وان نوى واحدة فهي واحدة رجعية عند ابي توسف وقال مجمد باللة وفي الهداية اذا قال انت طالق اشد الطلاق اوكالف او ملاً البيت فهي واحدة ماللة الا ان نوى ثلاثًا فيكمون ثلاثًا لذكر الصدر وفي شرحه اذا قال كالف ان نوى ثلاثًا فثلاثًا و ان نوى واحدة فهي واحدة بالنة وان لم يكن له لية فواحدة بالنة عندهما وقال مجمد هي ثلاث لا نه عدد فيراد به التشبيه في العدد كما اذا قال كعدد الالف قال مجد فان نوى واحدة بالنة دندية فيما بينه وبينالله نعالىولا ادلنه فيالفضاء وأن قال واحدة كالف فهي واحدة بأنة اجماعا ولايكون ثلاثًا وإن نوى لان الواحدة لا تحتمل الثلاث وإن قال انت طالق كعدد الالف او مثل عدد الالف او كعدد ثلاث او مثل عدد ثلاث فهی ثلاث و آن نوی غیر ذلك قال الخبندی اذا قال انتطالق مثل الحبل او مثل عظم الحبل اوملا الكوزاو ملا البيت اوكالف اومثل الف كان بائنا في ظاهر الرواية بالاجماع والاصل أن عند أبي حنيفة متى شبه الطلاق بشيء مقع بأنا بأي شيء شهه صغيراكان او كبيرا سواء ذكر العظم اولا وعند ابي يوسف انذكر العظمكان بأننا والافلا سواء كان المشبه به صغيرا اوكبيرا وان لم بذكرالمظم يكون رجعيا وعند زفر ان كان المشبه به يوصف بالشدة والعظم كان باشا والا فهو رجعي ومجمد قبل مع ابي حنيفة وقيل مع ابي توسف بيانه اذا قال انت طالق مثل عظم رأس الابرة كان باثنا عند الى حنيفة وابي يوسف وقال زفر هورجعي وان قال مثل رأس الابرة اومثل جبة الخردل فهوبائن عند ابي حنيفة ورجعي عند ابي نوسف وزفر وان قال مثل الجبل كان بائنا عند الى حنيفة وزفر وقال الولوسف رجعي والنقال مثل عظم الجبل كان بائنا اجماعا فان نوى مهذه الألفاظ كابها ثلاثا كان ثلاثا بالاجماع وان قال انتطالق مثل عدد كذا واضاف الىشى ليس له عدد كما اذا قال انت طالق عدد الشمس او عدد القمر فهي واحدة بائنة عند ابي حنيفة و رجعية عند ابي توسيف ولو قال كالنجوم فواحدة عند محمد لان معناه كالنجوم ضياء الا ان نوى العدد فيكون ثلاثًا وإن قال انت طالق عدد التراب فهي واحدة عندابي بوسيف وثلاث عند مجد وان قال عدد الرمل فهي ثلاث اجماعاً وإن قال انت طالق لا قليل ولاكثير نقع ثلاثًا هو المختمار لان القليل واحدة والكثير ثلاث فاذا قال اولا لاقليل فقصــد الثلاث ثم لا يعمل قوله ولاكثير بعد ذلك وان قال لاقليل ولاكثير مقم واحدة على هذا القياس كذا في الواقعات وان قال انت طالق مرارا تطلق ثلاثًا اذا كانت مدخولاً بهاكذا في النهامة و أن قال أنت طباق عدد ما في هذا الحوض من السمك و ليس فيه سمك لقم واحدة وان قال انت طالق تطليقة شديدة اوقوية او عربضة اوطويلة فهي واحدة

فاذا وصفه نزيادة وشدة افاد معنى ليس في لفظه و ذلك (مثل أن تقول انت طالق بائن او طالق اشد الطلاق ا وافحش الطلاق اواشره اواخبثه اوطلاق الشيطان اوالبدعة ا وكالجبال ا وملا ُ البيث) اوعريضة او طويلة لان الطلاق انما بوصف مذه الصفة باعتبار اثره وهي البينونة في الحال فتقعرو احدة بائنة اذا لم يكن له نية او نوى ثنين في غير الامة اما اذا نوى الثلاث فثلاث لمامر من قبل و لوهني مقوله انت طالق واحدة وبقوله مائن او البند اخرى يقع تطليقتان بائتان لان هذا الومسف يصلح لاشداء الانقاع هدابه

(واذا إضاف الطلاق الي جلتها او الى مايسر به عن الجلةوقم الطلاق) وذلك (مثل أن مقول) لها (انت طالق اورقبنك طالق اوعنفك طالق اوروحك طالق او جددك) او مدلك (اوفرجك اووجمهك) اورأسك لان هذه الاشياء يسر بها عن الجلة فكان عنزلة قوله انت طاق (و كذبك ان طلق جزأ شايعاً) منها وذلك (مثل ان مقول) لها (نصفك او ثلثك) طالق لان الجزء الشايع محل لسار التصرفات كالبيع وغيره فكذا يكون محلا للطلاق الا انه لايجزي في حق الطلاق فيثبت في المكل ضرورة (وأن قال مدك اورجلك طالق لم يقع الطلاق) لاضافته الى غير محله فيلغو كااذا اضافه الي ريقها او الى ظفرها واختلفوافي البطن والظهر والاظهر أنه لايصيح لانه لايعبر برما عن جميع البدن

بأثنة وعن ابي يوسـف رجعية لان هذا الوسـف لايلبق بها فيلغو وان قال انت طالق من ههنا الى الشام او الى بلد كذا كا ن رجعيا عندناو عند زفر طلقة بائنة و ان قا ل طلقة بنبلة اوجيلة اوحدلة اوحسنة فني ظاهر الرواية بقم الحال سواء كان حالة حيض اوطهر ولايكون السنةوعن ابي يوسف السنةويقع في وقت السنةوان قال انتطالق للسنة اوللمدة او طلاق الدين اوطلاق الاسلام او طلاق السنة اواحسين الطلاق اواعدله او أخيره اوطلاق الحق اوعلى السنة فهذاكله للسنة ان صادف وقت السنة مقم والا فينتظر الى وقت السنة يعني انه مقم اذا كانت المرأة طاهرة من غير جمام او حاملا قد استبان حلها وأن قال انتطالق على الى بالخيار طلقت ولاخيار لهو ان قال انت طالق الى سنة طلقت مندمضي السنة مند ابي حنيفة ومجدوة الرز وطلقت في لحال كذا في الينابيع ولوقال انت طالق مالابجوز عليك من الطلاق طلقت واحدةوقوله مالابجوز عليك إطل وأن قال انتطالق على أنه لارجمة لي عليك يلغوو علك الرجمة وقيل مقع واحدة بائنة وان نوى الثلاث فثلاث وان قال انت طالق فقيل له بعدما سکت کم فقال ثلاث فعندابی حنیفة و ابی یوسف منع ثلاث و آن قال انت طالق کذاو اشار بالابرام والسبابة والوسطى فهيءثلاث لان الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالعددفان نوى المُضُومَتِينُ لايصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وان قال انتطالق كذا واشار بواحدة فهي واحدةوان اشار نتنتن فهما اثنتان والاشارةتقع بالمنشورة وقيل اذا اشاربطهورها فبالمضمومة بعني اذا جعل ظاهر الكف الي المرأة وبطون الاصابع ألى نفسه فالمعتبر في الاشارة بعدد ماقبضه من اصابعه دون ماارسله ولوقا ات له طلقني وطلقني وطلقني فقال قدطلفتك فهيثلاثنوى اولم ينولانها امرته بالثلاث وهذا يصلح جواباً وان قالت طلقني طلقني طلقني بغير واو فقال طلقتك ان نوى واحدة فواحدة و أن نُوى ثلاثًا فثلاث و أن قالت طلقني ثلاثًا فقال انت طالق او فانت طالق فهي و احدة وأن قال قد طلفتك فهي ثلاث كمذا في الواقعات (قو له واذا اضاف الطلاق الي جعائها اوالي مايعبريه عن الجملة وقع الطلاق مثل ان يقول انت طالق اورقبتك طالق اوعنك اوروحك اوجسدك اوفرجك اووجهك) لان كل واحد من هذه الاشباء يعبريه عن الجلة ولهذا ينعقد البيع بالاضافة اليما مثل أن يقول بعتك رقبة هذه الجارية اوجسدها او فرجها فكذا في الطلاق وكذا اذا قال نفسك طالق او بدئك وكذا الدم فى رواية اذا قال دمك طالق فيه روايتان الصحيحة منهما يقع لان الدم يعبر به عن الجملة عال ذهب دمه هدرا واذا قال الرأس منك طالق اوالوجه منك طالق اووضع بده على رأسها اووجهها وقال هذه العضو طالق لانقع الطلاق لانه لم يضفه المها وكذا العتاق مثل الطلاق (قو له وكذلك ان طلق جزأ شابعًا مثل ان مفول نصفك طالق اوثلنك) اوربعك أوسدسك اوعشرك وان قال انت نصف طالق طلقتكما اذاقال نصفك طالق (قو له و إن قال مدك طالق اورجاك طالق لاسم الطلاق) وكذا

اذا قال ثديك طالق وقال زفر والشافعي يتم و كذا المسان والانف والاذن والساق والفيند عل هذا الخلاف • فان قيل الدعزلة الرأس يعبر بها عن الجيع قال عليه السلام ه على اليد مااخذت حتى ترد ، قبل أراد باليد صاحبًا و هندنا أذا قال الزوج اردت صاحبًا طلقت ولا نه مجوز ان تكون البد هناك عبارة عن الكل مقرونا بالاخذ لان الاخذ باليد يكون ولايكون كذلك مقرونا بالطلاق وجه قول زفر آنه جزء مستمنع به بعد النكاح فيكون معلا الطلاق ثم يسرى الى الكل كما في جزء الشابع بخلاف مااذا اضيف اليه النكاح فانه لابجوز اجماعاً لان التعدى ممنع اذا لحرمة في سائر الاجزاء تغلب الحل في هذا الجزء وفي الطلاق الام على العكس ولنا آنه اضاف الطلان الى غير محله فيلفوكما أذا أضافه الى رنقها أوظفرهاو هذا لأن محل الطلاق مايكو ثق الفيد لان الطلاق ينبي عن دنع القيد ولاقيد في البيد بعني بطريق الاصالة حتى لانصيح اضافة النكاح المها اجماعا وانما ملكت علائالنكاح تبعا لااصالة وممناه اله لابصيح اضافة النكاح الى اليد والرجل بخلاف الجزء الشابع لائه محل للنكاح عندنا حتى تصح أضافته اليه فكذا تكون محلا لاطلاق وفي الفتاوى اذا اضاف لنكاح الى نسف المرأة فيه رواشان الصحة منهما آنه لايصيح وان قال ديرك طالق لانطلق وكذا في لمملوكة لاتمثق لانه لايسر به عن جميع البدن واختلفوا في الظهر والبطن والاظهر انه لامقع لانه لابعير مما عن جميع البدن وال قال شعرك طالق او ظفرك او ريفك او دمك او اعرفك لم تطلق بالاجاع لانه لايصح اضافة النكاح اليه (قو له و ان طلقها نصف أطليفة اوثلث تطليقة كانت طلقة واحدة) لأن الطلاق لا يُجزى وعلى هذا ادًا قال أنت طالق طلقة وربما اوطلقة ونصفا طلقت اثنين وان قال طلقة ونصفها لميقعالاو احدة لائه اضاف النصف الى ألموقوعة وقد وقعت جملتها فلم تقع ثانيا وهذا قولَ بعضهم والمختار انه يقع ثنتان وان قال انت طالق نصف طلقة ثلث طلقة سدس طلقة طلقت واحدة وأن أثبت الواو طلقت ثلاث لان العطف غير المعاوف عليه ولوكا فالاربم نسوة فقال بينكن تطليقة طلقت كل واحدة تطليقة كاملة وكذا اذا اوقع ليُمْين اثنتين اوثلاثًا او أربعا وقع على كل و احدة طلقة فان نوى أن يكون كل طائقة بينهن جميعاو قم علمين ثلاث لانه شدد على نفسه وان قال بينكن خس تطليفة طلفة كل واحدة اثنانين وكذا الى الثمان وان قال بينكن نسع تطايفات وقع علىكل واحدة ثلاث وان قال لامرأته انت طالق ثلاثة انصاف تطليفتين طلفت ثلاثا لان نصف تطليفة طلفة فاذا قال ثلاثة انساف كن ثلاثاو ان قال ثلاثة انصاف طلفة قيل بقع ثنتان لا مها طلقة و نصف فتكامل وقيل متم ثلاث لان نصف كل تطليقة متكامل في نفسها وان قال نسف طلغة وثلث طلفةور بمطلقة يقع ثلاث لانه اضاف كل جزءالى طلقة نكرة والنكرة اذا اعبدت كان الثانى غيرالاول وآن قال نصف طلقة وثلثها وسدسها فهى و احدة لانه اضافكل جزمالى تطليقة معرفة بالكناية والمرفة اذا اعيدت كان الناني هو الاول قوله وطلاق

هدایه (وازاطلفها نسف تطلیفهٔ اوئلث تطلیفهٔ کانت طلفهٔ واحدهٔ) لان الطلاق لاینجزی وذکر بعض مالا یتجزی کسذکر السکل (وطلاق

المكره والسكران واقع) اما المكره خطلائه واقع عندنا وقال الشاخى لايقع والحنلاف فيا اذا اكره على لنظ الطلاق اما اذا اكره على الافرارية كافرية لايقع اجماعاً لائه لم يقصده اشاع الطلاق بلقصد الاقرار والاقرار محتمل الصدق والكذب وقيام السيف عل رأسه بدل على انه كاذب والهزل بالطلاق يتم طلاقه لقوله عليه السلام • ثلاث جدهن جد وهزلهن جدالنكاح والمتاق والطلاق » • وقوله • والسكران • هذا أذا سكر منالحر والنبيذ اما من البيم والدواء لامتع كالمتمى عليه وفى شاعان هذا اذا لمبطرانه بنبج اما اذا علم يقع و في الحيط السكر من البنج حرام وطلاقه واقع وان ارتد السكران لأتبينام أنه منه لان الكفر من باب الاعتقاد فلا يُصفق مع السكر وان اكره على شرب الحر اوشره عند الضرورةفسكر فطلق اواعنق قال فالكرخى يتم وفاليزدوى لابقع وهو التمييح وفىالبنابيع الطلاق منالسكران واقع سواء شربالجر طوط اوكرها او مضطَّرا قوله عشرة السياء نصيح معالاً كراء النكاح والطلاق والعناق والرجمة والايلاء والقُ فيه والظهسار وآليين والنذر والعفو عن القصساس واما السكران فيسيم تصرفاته نافذة لائه زال مغله عا هومصية فلابشرزوا له زجرا له ولائه مكلف بدلالة انه يلزمه الحد بالفذف والقود بالفتل ولائه مخساطب بالشرايع قال الله تمالي ﴿ وَلا تَمْرِيوا الصلوة وانتم سكارى ﴾ واختار الكرخي و الحساوى ال طلاق السكران لانتم لانه زائلالمقل فلما زال بسبب هو منصية فجمل باقبا زجراله وقد قالوا الالطلاق يقع من الانسال وال لم يقصده مثل الديد ال يقول لامرأته اسفى فسبق لسائه فقالت أنت طالق طلقت وكذا المتاق فىالعجع وروى هشام عن عمد انه اذا اراد ان يقول لعبده اسقى فقال انت حر لايستق مخلافالطلاق والصميح انه يقع فياما (فَوْ لِلَّهُ و مُتَمَالُطُلاق أَذَا قَالَ نُويِتُهُ الْطَلاقِ) يَسْنَى الْمُكْرِهُ وَالْسَكْرَانُ لان الا كراه والسكر لايؤثران في الطلاق فاذا اخر انه كان قاصدا لذلك فقدا كده فوقع وهذا اختيار الكرخي واللحاوي ويحتمل ان الشيخ ترجح تولهما عنده فاذا افاق السكران واقر على نفسه انه نوىالطلاق مدق عندالكرخي والطماوى ويتم الطلاق حينتذ بالاجام وقال عامة المحابشا ان صريح الطلاق والسكران من الحر والنبيذ يوقع الطلاق من ضر نيسة ضلى هذا الفول محتمل ال يكون قوله ويقع الطلاق اذا قال ثويت الطلاق وقم سهوا من الكاتب وفي بنس السمخ وبقم الطلاق بالكسايات اذا قال نويت بهالطلاق وهو صواب لان الكنايات هي التي تُعتقر الىالنية وفي بعض النسع ويتعالملاق بالكناب فانكان كذا فالمراديه اذاكتب طلاق امرأته كتابا مستبينا على لوح او حالط او رمل او ورق الانتجار او غير ذاك وهو مستبين اذنوى الطلاق وقع وال لم ينو لاينع وقبل المستبين كالصريح واما اذا كان لابستبين بان كتب فيالهوى او على الما ، او على الحديد او على صفرة صما لايدم نوى اولم ينو بالاجاع واما اذا كتب على وجه الكتابة والرسالة والخطاب مثل ان يكتب بإفلانة

المكره والسكران واقع)
قال فالبناسع بردبالسكران
الذى سكر بالجر اوالنبيذ
اما اذا سكر بالبنج او من
قال في الجوهرة وفي هذا
قال في الجوهرة وفي هذا
الزمان اذا سكر بالبنج يتع
طلاقه زجرا عليه وحليه
الفتوى ثم الطلاق بالسكر
طوط اوكرها او مضطرا
قال الزاهدي

كذا فى التصبح (ويقع طلاق الاخرس بالاشارة) المهودة له لانهاقائمة مقام عبارته دفعاللحاجة (واذااصاف الطلاق الى النكاح وقع) الطلاق (عقيب النكاح)وذلك (مثل ان يقول) لاجنبية ﴿ ٥٠ ﴾ (ان تزوجتك فانت طالق او)

اذا الماك كتابي هذا فأنت طالق فانها تطلق يوصول الكتاب اليها ولايصدق انه لم ينو الطلاق (فو له ويقع طلاق الاخرس بالاشارة) هذا على وجهين ان كانت الاشارة يسرف بهاكلامه وقع وانكان لايسرف بهاكلامه لايقع لانا تبقنا بقاء نكاحه وشككنا في زواله ولا يزول بالشك ثم طلاقه المفهول بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجى (فو له و اذا امناف الطلاق الى النكام وقع عقيب النكام مثل ان يقول لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق اوكل امرأة اتزوجها فهي طالق) فأنه اذا تزوجها طلقت عندنائم اذاطلقت وجب عندنا نصف الصداق وان دخل بها وجبالها مهر مثلها ولا مجب الحدثم اذا تزوجهام، أخرى لانطلق لان «ان» لاتوجب التكرار والماهكل، فانها تكرر الاسماء ولا تكرر الانعال حتى لوتزوج امرأة اخرى طلقت قال الأمام ظهيرالدين انما يقع الطلاق فى قوله ان تزوجتك فانت طالق اذا كان وقت التمليق وهي غير مطلقة بالثلاث أما أذا طلقها ثلاثًا ثم قال لها أن تزوجتك فأنت طالق ثم تزوجها بعد زوج آخر لم تطلق قال فىالمنتقى رجل قال انتزوجت امرأة فهى طالق وكماحلت حرمت فتزوجها فبانت بثلاث ثم تزوجها بمد زوج فانه يجوز فان عني نقوله كما حلت حرمت الطلاق فليس بشيٌّ وأن لم يرديه طالاقا فهو يمين (فوله واذا امناف الى شرط وقع عقيب الشرط مثل ان يقول ان دخلت الدار فانت طالق) هذا بالاتفاق لان الملك قائم في الحال والظاهر طاؤه الىوقت الشرط ولانه اذا علقه بالشرط صار عند وجود الشرط كالمتكلم بالطلاق فىذلك الوقت فاذا وجد الشرط والمرأة في ملكه وقع الطلاق كا نه قال لها في ذلك الوقت انت طالق وانكانت خرجت من ملكه بعد هذا القول ثم وجد الشرط وهي غيرملكه لم تطلق وانحلت البمين لما بيتا أنه يصير عند وجود الشرط كالمتكلم بالطلاق ولوقال لها وقد خرجت من ملكه انت طالق لم تطلق حاصله اذا قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابأنهاوانقضت عدتها ودخت الدار انحلت اليمين لوجودالشرط ولم يقع عليها طلاق لان الملق عنمه وجود الشرط كالمتكلم بالجواب في ذلك الوقت من طريق الحكم ، فإن قيل اليس أذا قال العميم لامرأ ته أن دخلت الدار فانت طالق ثم جن فدخلت فائما تطلق وان كان لوابتدأه لم يقع • قلنا انما اعتبرنا الوقوع حكماوالمجنون انما نقم طلاقه منطريق الحكم الاترى انالمنين اذا اجل فمضت المدة وقدجن فان القاضي يفرق بينهما ويكون ذلك طلاقا في الصحيم ولوقال المجنون لامرأ ته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت وهو صحيح لم يطلق لما قلنا ولو قال ذلك الصحيح فدخلت وهو عِنسُون طلقت (فَوْ لِهِ وَلا يَصْمَ اَسَافَةَ الطَّلَاقُ الا ان يَكُونَ الخَــالَفُ مَالِكُا اويضيفه آلى ملك) فإن قال لاجنبيـة إن دخلت الدار فإنت طالق ثم تزوجهـا فدخلت الدار لم تطلق) لانه لم يوقع الطلاق في نكاح ولا اضافة الى نكاح

يقول(كلامرأةانزوجها فهی طالق) فاذا تزوجها طلقت ووجبالها نصف المهر فاندخل بها وجب لهامهر مثلها ولأعجب الحد لوجودالشهة ثما ذا تزوحها لاتطلق أسالان انلاتوجب التكرارواما كل فانها توجب تكرار الافراد دون الافعال حق الوتزوج امرأة اخرى تطلق (واذاامنافه) ای الطلاق (الي) وجود (شرطوقع عقيب)وجود (الشرط) وذلك (مثل ان يقول لا مرأته ان دخلت الدار فانتطالق) وهذا بالاتفاق لان الملك قائم في الحال والظـاهر بقياؤه إلى وقت الشرط ويمير عندوحودالشرط كالمتكلم بالطلاق فىذلك الوقت (ولايصم اصافة الطلاق) اى تعلقه (الا ان يكون الحالف مالكا) للطلاق حان الحلف كقبوله لمنكوحت ان دخلت الدار فانت طالق (اويَّضيفه اليملك) كقوله لاجنبية ان نكعتك فائت طالق (وان) لم يكن مالكا للطلاق حن الحلف

ولم يضغه الى ملك بان (قال لا جنبية ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخات الدار لم تطلق) لدم (قوله)

ما وكل) و هذا ليس بشرط حقيقة لان مايلها اسم والشرط ماستعلق بد الجزاء و الاجزية تنملق بالافعال لكنه الحق بالشروط لتعلق الفسل بالاسم الذى يليما كقولك كل امرأة الزوجها فكذا درر (وکلاومتی ومتی ما) ونحوذلك كلونحوانت كذا لودخلت الدار (فني كل هذه الشروط اذا وجد الشرط انحلت اليين) لانها غبر مقتضية للعملوم والتكرار فبوجود الفعل مرة يتم الشرط ولانقساء لليمين مدونه (الا في كلما فان الطلاق ستكرر شكرار الشرط) لانها تقتضى تعميم الافعال ومن ضرورة التعميم التكرار (حتى نقع ثلاث تطلبقات) و متهى الحل مزوال المحلية (فان تزوحها بعدذلك وتكرر الشرط لم يقع شئ) لأن باستنفاء الطلقات الثلاث المملوكات في هذه النكاح لم سق الجزاء ويقاء اليمين به وبالشرط وفيه خلاف زفرهدایه (وزوال الملك) بطلقة او ثنتين (بعــد اليمين لابطلها) اي لاسطل اليمين لاندلم وجد

(قو له والفاظ الشرط ان واذا واذاما وكل وكما ومتى ومتىما) أنما قال و الفاظ الشرط ولم يقلوحروف الشرط لان بعشها اسماء وبعضها حروف فالاسماء مثلكل واذا ولهذا يدخلهما التنوين فيقال كل واذا والتنوين علامة الاسمية وكذا متى اسم الوقت المهم والالفاظ تتناول الحروف والاسماء لانكل واحدمهما لفظ فلهذا قال والفاظ ليشمل الحروف والاسماء وانمايدأ بانلانها صرف للشرط ليسفيها منىالوقت وما ورأها ملحق ما واذا تصلح للوقت والشرط فيجازى بها نارة ولا يجازى بها نارة ومتى اسم الوقت المبهم ولزم في باب المجازاة مثل ان لكن مع قيام الوقت وكل للاحاطة على سبيل الافرادوهي تم الاسماء لانما تلازمها فاذا وسلت بما اوجبت عومالافعال وأنما جملت هذه شروطا لان الافسال تايا والشرط آنما حِمل شرطا للفمل ولهذا قالوا ان كلة كل ليست بشرط على الحقيقة لان الذي يليها الاسم دون الفمل الا انها حملت في معنى الشرط لأن الافعال المذكورة بعدها تعود على الاسماء التي وقعت عليها كل فيكون ذلك الفعل عمني الشرط مثل كل عبد اشترينه فهو حر (فو له وكل هذه الشروط اذا وجدت انحلت اليمين) اي انهت لانها غير مقتضية للموم والتكرار فيوجود الشرط من تم الشرط ولايقاء اليمين بدونه (قوله الافي كما فان الطلاق يتكرر بتكرر الشرط حتى يقع ثلاث تطليقات) لان كلا تقتضى تعميم الافسال قال الله تعالى ﴿ كُمَّا نَضَعِت جَلُودُهُم بِدُلنَاهُم جَلُودًا غَيْرُهَا وَكُمَّا ارادُوا أَنْ يُخْرَجُوا مُهَا اعيدوا فيها) فكررت النضيم وارادة الخروج وذلك افعال فولدفان تزوجها بعد ذلك وتكور الشرط لم يقع شي) اى فان تزوجها بعد زوج آخر وتكرر الشرط لم نقع شيُّ عنــدنا وقال زَفر تطلق لنا أن الملك قد انقضى والتطليقات التي استأنفها فى الثانى لم تكن ملكه حالة اليمين ولا شئ منها ولاكانت مضافة الى ملكه فلم يقع شئ و واعلم ان كما اذا دخلت على نفس النزوج بان قال كما تزوجت امرأة فهي طالق محنث بكل مرة وانكان بعد زوج لانانعقادهاباعتبار ماعلك عليها منالطلاق بالنزويج وذلك غيرمحبوره بيانه اذاقال كماتزوجتك فانت طالق ثلاثا طلقت كاا تزوجها ابدا لانيا تكرر الفمل وقد أمناف الطلاق الى تزوجها فتي وجد الشرط وقع الطلاق ولا يشبه ذلك قوله كلا دخلت الدار وكلاكلت فلانا فانالطلاق يتكرر علمها مادامت في ملكه في ذلك النكام فاذا زال طلاق ذلك الملك لم ينصرف التكرار الى غيره كذا فيشرحه (فو لد وزوال الملك بعداليمين لاسطلها) صورته أن يقول لها أن دخلت الدار فانتطالق فطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها ودخلتالدار طلقت لاناليمين انتقدت وهي في ملكه وانحلت وهي في ملكه وهذا مني قوله فان وجد الشرط فى ملكه انحلت اليمين ووقع الطلاق وانكانت دخلت الدار بعد انقضاء عدتها ثم تزوجها ودخلت الدار لم تطلق لاناليمين انحلت وهي في غيرملكه وهذا منى قوله وان وجد فيغير ملكه انحلت البمين ولم يقع شيُّ وكان شيخنا موفق الدين رجه الله

الشرط فبق والجزاء باق لبقاء عله فبق ليمين قيدنازوال الملك بالطلقة اوالثنتين لانه اذا ازال شلاث طلقات فانه سطل

يتول في منى قوله وزوال الملك بعداليمين لا يطلما زوال حل الحلية لازوال الحل حتى لو طلقها ثلاثًا بعد التعليق وتزوجها بعد زوج ودخلت لايقع شئ لانه اذا وجسد الشرط في ملكه انحلت الجين ووقع الطلاق لانه وجد الشرط والحل قابل والزجود في غير الملك انحلت الجين لوجود الشرط ولم يقع شيء لانعدام الحلية وان قال لامرأته ان دخلت الدار قانت طالق ثلاًا فطلقها لمنتين و تزوجت غيره ثم عادت اليه و دخلت الدار طلقت ثلاثًا عندهما قال محد تطلق مابق وهو قول زفر واصله أنَّ الثاني مِدم مادون الثلاث حندهما فتعوداليه بالثلاث وحند مجد وزفرلا تهدم فتعود بما بقوأن قال لها أن دخلت الدار فانت طالق ثلاثًا ثم طلقها ثلاثًا قرُّوجت غيره ثم رجعت البه ودخلت الدار لم يتع شي كذا في الهدايه وقال انت طالق ان دخلت الداز ينتم ان طلفت في الحال لان ان المفتوحة لبست بشرط لانها تداول الماضي فكأنه قال أنت طالق لانك دخلت الدار وكذا اذا قال اذا دخلت الدار يقع في الحال ابضا لا نه يغير الماضي وحروف الشرط ماوقع على المستقبل ولوقال النخلت الدر انتطال طافت في الحال في القضاءةان قال اردت المهاطالق الدخول دئ فيما بينه و بين الله تعالى و ان قال انت طالق و أن دخلت الدارطلفت في الحال في القضاء و فيما بينه و بين الله لان مسناه انت طالق دخلت الدار اولم تدخلي وان قال انت طالق الساعة وان دخلت الدار كانت طالغا لساعة واحدة وأن دخلت الدار اخرى قال انت طالق لودخلت الدار لم تطلق وهو عَزْلة قوله الله دخلت الدار لا له جعل طلاقهاسلفا بدخول الدار لووج و لم بوجد وكذبك اذا قال انت طالق لولا دخوف الدار لم تطلق ايضا وكذا اذا قال انت طالق لادخلت الدار لايقع شي حتى تدخل وان قال انت طالق دخلت الدار طلقت الساعة (فَقِ لَهُ قَالُ وَجَدُ الشرط وهي في ملكه انحلت الجين ووقع الطلان) لا نه وجو الشرط والحل قابل الجزاء فيزل الجزاء ولا ثبق اليمين (فَوَلَّهُ وَانْ وَجِدُ فَاعْرِمُكُ انحلت اليمين) لوجود الشرط (ولم ينع شي) لانعدام المحلية مثل ان يقول الدخلت الدار نانت طالق ثم طلقها قبل دخول الدار فدخلت ضد الطلاق وانقضاء العدة ثم بستأنف المقد علمها و تدخل لابقع شي لا نحلال البمين (فحق له واذا اختلفا في وجود الشرط القول قول الزوج الا انْ يَثِمَ المرأة بينة) لأنَّ الاصل بِعَاء النكاح وهي تدعى عليه زواله بالحنث في شرط جوز البطاع عليه غيرها فلامتيل قولها الأبينة ﴿ قُولُهُ الَّا كان الشرطلايط الامن جهاتها فالقول قولها في حق تفاماً مثل السقول الاحضت فانت طالق فقالت قد حضت طلت) لا نها امينة في حق تعمها اذا لم يطر ذاك الامن جه تما قال فيالذخيرة انما يتبل تولها في الحبض اذا اخبرت وشرط وقوع الطلاق باقامااذا اخبرت بعد فواته لايقبل حتى لوقالت حضت وطهرت لايقبل واذا قال اذا حضت حيضة قانت طالق فغالت حضت مقبل قولها مالم ترحيضة اخرى لان شرط الطلاق وجود الطهر فيقبل قولهما مابق الطهر حتى لوقالت حضت وطهرت ثم الأك

اليمين لزوال المحلية (فا ن وجد الشرط في ملك أعلت اليبين) لوجود الشرط (ووقع الطلاق) لوجودالهلية (والوجد) الشرط (في ضير ملك انعلت الجين) ايضا لوجود الشرط (ولم يقع شي) لمدم المحلية (واذااختلفا) ای الزوجان (فی وجود الشرط)و عدمه (فالقول فول الزوج فيه) لتمكه بالاصل وهو عدم الشرط (الاان تغيم المرأة البينة) لاتها مدعة (فان كان الشرط) لايطلع عليه غيرهاو (الإيطرالامن جهتها فالقول) فيه (قولها) لكن (في حق نفيها)فقط وذك (مثل الانقول) لها (ان حضت فانت طالق ففالت قد حضت طلفت) استعسانا لانها امينة في حق نفسها حيث لاوقف عليه الامن جهمًا كما في

امًا حائش اوطهرت منها لاهبل (قو له واذا قال ان حست فانت طالق وخلانة معك فقالت حضت طلفت هي ولم تطلق فلانة لانما شــاهدة في حق ضرتما وهي مَهُمة فلا هَبِل قُولُها في حق ضرتها وهذا اذا كذبها الله بقع هابها خاصة اما اذا صدقها وقع عليها جميعا وهذا ايضا اذا لم يعلم وجود الحيض منها اما اذا علم طلقت فلانة ابضاً وعلى هذا كلا لم يعلم الا من جهاثها مثل قوله أن كنت تحبيني اوْتَبْتَضيني فانت طالق فالقول قولها لان ألحبة والبنش لابط الامن جهتها و كذا اذا قال ان كنت تحبين أن بصدنك الله بالنار وأن كنت تبغضين الجنة نانت طالق فغالت أنا احب أنَّ يَمَدُّ ثِيرًاكُم بِالنَّارِ أُوابِغُضَ الْجِنَّةُ فَالْقُولُ قُولُهَا وَهُمْ عَامِا الطَّلاق والجواب في هذا على الجلس لا نه على الطلاق بلفظهما فرقف على الجلس كأنه قال لها ان قلت انا احب أنَّ يُعدُّ فِي اللَّهُ بِالنَّارِ أُوانِعْشِ الْجَنَّةِ وَأَنْ قَالَ لِهَا أَنْ كُنْتُ تَجْيِنُ أَنْ يُعدُّنكُ اللَّهِ بالبار فانت طالق وعبدي حر نقالت آنا أحب دَّهِكِ او تال ان كـنت تحييني فانت طالق وهذه ممك فغالت أنا أحبك طلقت ولم يعتق العبد ولم نطلق صاحبتها وأن قال أذا ولدت فانت طالق فقالت قد ولدت لا تطلق مالم بصدقها اوبشم د بولادتها رجلان اورجل وامرأتان عندابي حنيفة وعندهما يتع الطلاق اذا شهدت القالمة وأن كاللها ان دخلت الدار قانت طالق و ان كلت قلانا قانت طالق فقالت دخلت اوكلت ا. تطلق مالم يصدقها اويشمد رجلان اورجل وامرأتان بالانتماق وان قال لامرأته اذا خضتما ا أمّا طالفان فقالتا جيما حضنا أن صدقهما طلقتا جيما وأن كذبهما لم يطلقاو ان صدق وأحدة وكذب الاخرى طانت الكذبة ولم نطلق المصدقة لوجودكمال الشرط ف المكذبة لان الجين اذا علقت بشرطين لم محنث توجود احدهما وهنا قد علق الطلاق محيضهما جميما فاذا قالتا حضنا فكل واحدة مخبرة عن نفسها شاهدة على غيرها وهي مصدقة على نفسها مكذبة في حق ضرها قادًا صدق احداهما وجد الشرطان في حق المكذبة وهواخبارها عن نفها انها حاضت وتصديقه لصاحبتها محيضها فلهذا طلقت واما المصدقة فوجد فها احد الشرطين وهو اخبارها عن نفسها ولم بوجد الشرط الآخر من جهة صاحبتها لانه كذمها وهي غير مصدقة في حق غيرها فلهذا لم تطلق (قو له واذا قال لها اذا حضت فانت طالق فرأت الدم لم تطلق حتى يسفر الانتايام) لان ما غطام دونه لایکون حیضا (قو له واذا تمت ثلاثة ایام حکمنا بالطلاق من حین حاضت) وظدُّته أن الطلاق ه في ولو علق عنق عبده ذلك كان في الثلاث حكمه حكم الاحرار ولو غالمها في الثلاث بطل الحلم لكونها مطاقة ولو كانت غير مدخول بها فتروجت حين رأت الدم صمح النزويج ﴿ فَوَ لِهِ وَاذَا قَالَ لَهَا انْ حَضْتَ حَيْضَةَ قَانَتَ طالق لم نطلق حتى تطهر من حيضتها) لان الحيضة بالهاء هي الكامل منها وكالهابانتهامًا وذلك بالطهر ثم اذا كانت ايامها دول العشرة لم يحكم بطيار ثما بالا نقطاع مالم فنتسل او عضى علما وقت صلاة كامل لجواز أن يعاودها الدم في المدة فتكون حائضاو الكانت

انقضاء العدة (و أذا قال) لها (أن حضت قانت طالق وفلانة ففالت قسد حضت طلفت مي) فنط (ولم تطلق فلانة) لانبا ف حق النير كالمدمية فصبارت كاحد الوراة اذا اقردن على المت قبل قوله في حصيته وال عَبِل في حق عنبة الوراة (و أذا قال لها) اى زوجته (ان حضت فانت طالق فرأت الدم لم متم الطلاق) علما حالابل (حتى يستر ثلاثدالم) لاحفال انقطاصه دونها فلا یکون حیضا (فاذا تمت) أما (تلاثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حاضت) لانه بالامتداد عرف اله من الرحم فكان حينسا من الاشداء (وادًا قال لها اذا حضت حيضة فانت طالق لم تطلق حتى تطهر من حيضها) لأن الحيشة بالهاء هي الكاملة منها ولهـذا جل عليه حديث الاستبراء وكالها بانتهائها وذبك بالعلهر هداه

ايامها عشرة وقم علما الطلاق بمضيا و أنَّ لم تغلَّما ﴿ وقولُه ﴿ حَتَّى تَعْلَمُو مِنْ حَيْضُمًّا ﴾ فائدته ازالطلاق سنى ولوهلق عتق عبده ذاك كان فى الثلاث حكمه حكم المبيد و ان غالمها صرم الحلم لكونها زوجة وان كانت غيرمدخول ما فتزوجت حينرأت الدملم إصرم النكاح وان قال ان حضت نصف حيضة فانت طالق لم نطلق حتى تحيض و تطهروكذًا اذًا قال ثلث حيضة أوبندس حيضة وأذا قال أذا حضت نصف حيضة فانت طاأتي وادًا حضت نصفها الآخر فانت طالق لايقع شي مالم تحض وتطهر فادًا حاضت وطهرت وقم طلقتان والزقال لها انت طالق فى حيضك اومع حيضك فحين مارأت الدم تطلق بشرط أن يستمر ثلثان وأن قال في حيضتك أومم حيضنك قالم تحض وتطهر لانطلق ولا يعتد مثلك الحيضة من العدة ولو قال لها وهي حائض اذا حضت فانت طالق اوقال وهو مربض اذا مرضت فانت طالق فهذا على حيض ستقبل ومرض مستقبل فان قال عنيت ما محدث من هذا الحيض اوما زيد من هذا المرض فهو كانوى لان الحيض ذواجزاء فحدث حالا فعالا و كذ الرض فاذا نوى جزأ عادمًا من ذلك صدق و كذا صاحب الرطف اذا قال الرعفت فانت طالق فهو على هذا و كذااذا قال الحبل اذا حبلت فهو على حبل مستقبل الا أنه أذا نوى الحبل الذي هي فيه لايحنث لانه ليس له اجزاء متعددة وانماهو معنى واحدوان قال انت طالق اذا صمت وماطلفت حين ننيب الثمس في اليوم الذي تصوم فيه مخلاف ما اذا قال اذا صمت فانها نطاق اذا اصبح صائما لانه لم يقدره عبيار وقدوجد الصوم يركنه وشرطه ومن قال لامرأته وادًا ولدت غلامًا غانت طالق وأحدة وادًا ولدت جارية فانت طالق اثنين فولدت غلاماً وجارية ولايدرى أيهما أولالزمه في القضاء طلقة وفي النزء ثنان وانقضت العدة لانها ان ولدت الغلام اولا وقعت الواحدة وتنفضي عدتها نوضع الجاربة ثم لاشم شيء آخر لانه حال انقضباه العبدة وان ولدت الجارية اولا وقعت طلقنان والقضت عدنتها بوضع الغلام ثم لايقع شي آخر لا نه حال الفضاء العدة فاذا في حال يقم واحسدة وفي حال الننان فلايقم الثانية بالشك والاولى أن يأخذ بالننين تنزها واحتياطا والعدة منقضية ييغين وان قال اذا ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدأ مينا طلقت وكذا اذا قال لامته اذا ولدت ولدا فانت حرة فهوكذبك لان الموجود مولود فيكون ولدا حقيقة وبعتبر ولدا في الشرع حتى شقضيء العدة والدم بعده نفاس وامنه أمولد فبمُعق الشرط وهو ولادة الولد (فو له وطلاق الامة تطليقنان حراكان زوجها اوعبدا وطلاق الحرة ثلاث حراكان زوجها اوعبدا) والاصل في هذا إن الطلاق والمدة عندنا ممتران بالنساء وقال الشافعي الطلاق بالرجال والمدة بالنساء وتقسره حرة نحت عبد طلاقها ثلاث عندناو عنده ثنتان واجعوا أن عد تباثلاث حيض امة تحت حرطلاقها ثنتان عندمًا و عنده ثلاث واجعوا أن عدتما حيضتان وبأمااذا كانت الامة نحت عبد فطلاقها ثنتان وعدتها حيضتان بالاجماع واجموا ان عدد

(وطلاق الامة تطليقت ال حراكان زوجها اوعبدا وطلاق الحرة ثلاث حراكان زوجها اوعبدا) والاصل في هذا ان الطلاق والسدة عندنا معتبران بالنساء لان حل المحلية نمسة في حقها والرق اثر في تنصيف النم الاأن العقد لاتجزى فتكاملت مقدتين (واذا طلق الرجل امرأته قبل الدخول بها) والحّاوة (ثلاثًا) جلة (وقس عليها) لان الواقع مصدر عدوف لان معناه طلاقا ثلاثًا على ما بينا فلم يكن قوله انت طالق ابقاعاً على سعدة فيقمن جلة هدايه (فان فرق الطلاق كا ثن يقول الها انت طالق طالق طالق (بانت بالاولى ولم تقع الثانية) لان كل واحد ابقاع على حدة وليس عليها عدة كاذا بانت بالاول صادفها الثاني ﴿ ٥٥ ﴾ وهي اجنبية (وان قال لها انت طالق واحدة وواحدة وقعت

علمها) طلقة (واحدة)لما ذكركا انها بانت بالاولى ظرُتُمُ الثَّالِيةُ ﴿ وَانَّ قَالَالُهَا انت طالق واحدة قبل واحدة وقعت) علمها (واحدة) و الاصل في دَلِثُ أَنْ الْلَقُوطُ لَهُ أُولاً ان كان موقعا اولا وقعت واختدة والكالاالمفوظ 4 اولا موقعا آخراوتات تنتان لان الامتاع في الماضي الماع فالحال لازالاسناد ايس في وسعه فيقتر نان فاذا ثبت هذا فقوله انت طالق واحدة قبلواحدة الملفوظ به اولا موقع اولا فتقع الاولى لا غير لاله اوقع واحدة واخبر آنها قبل اخرى مستقع وتسذ بأنت يهذه فلفت الشائية (و) كذا (أن قال لها وأحدة بعدها واحدة وقت واحدة) ايضا لان اللفوط 4 أولاموقع أولا فنقم الاولى لا غير لانه اوقع واحدة واخبران بعدها اخرى سنقم (وان

المنكوحة معتبر بالرجال فانكان الرجل حرا علك اربعا من الحرائر والاماء وانكان صِدا بِهِكُ النَّهِينِ حَرَّتِينَ كَانَنَا أَوَ أَمْنِينِ (فَي لِدُو أَذَا طَلَقَ أَمَرُأَتُهُ فَبَلَ الدَّخُولُ مِا ثَلاثًا وقعن عامًا) لان قوله انت طالق ثلاثًا كلة واحدة لانه لا مقدر شكام ما الا على هذا الوجه لال قوله ثلاثًا تمسيروصفة وليس باينداء ايناع وكذا انت طالق بائن لان الصفة والموصوف كلام واحدوكذا انت طالق اثنتين (فوله نان فرق الطلاق بانت بالاولى ولم تقع الثانية) لا نها لما بانت بالاولى ولا عدة علما صادفتها الثانية وهي اجنبية فلهذا لم متم وسنوا، كرر لفظ الطلاق محرف عطف او بغير حرف عطف فانه متم الاول ذون الثانية اذا لم مخل هلى الكلام شرطا و هذا مثل قوله انت طالق طالق او انت طاس وطالفاو طالق فطالقاو طالق ممطالفاو انت طالق انت طالق لان كلواحد من هذا امناع على حدة فيتع الاولى في الحال (قو لدو اذا قال لها انت طالق و احدة ووأحدة وقمت علمها واحدة) لانها بانت بالاولى وان مانت قبل قوله واحدة لم يقم عايها شي لانه قرن الوصف بالمددفكان الواقع هو المدد فاذا مانت قبل ذكر المدد فات المحل قبل الابقياع فبطل وكذا اذا قال انت طيالق ثنين أو ثلاثا كذا في الهدايه (قُو لِهِ وَانْ قَالَ وَاحْدَمْهِلُ وَاحْدَمْوَضَتْ وَاحْدَةً) وَكَذَا اذًا قَالَ وَاحْدَهُ بِعَدْهَا واحدة والاصلان الملفوظه اولاان كان وقعا اولاوقمت واحدة وان كان الملفوظه اولا موقعها اخر وقعت تنشال فاذا ثبت هذا فقوله انت طهالق واحدة قبل واحدة الملفوظ به اولا موقع اولا فيقع الاولى وتصادفها الثانية وهي اجنبية وكذا واحدة ببدها واحدة الملفوظ به اولا موتم اولا فيقم الاولى لا غير لانه اوقم واحدة واخبر ان بعدها اخرى وقد بانت بهذه (قوله و ان قال و احدة قبلها و احدة وقعت ثنتان) لان الملفوظ به اولا موقع اخرى فوقتًا معا لانه اوقع الواحدة واخر ان قبلها واحدة (قُولُه و أَنْ قَالَ وَاحدة بعد واحدة بِغَم ثَنَّانَ) وكذا أَذَا قَالَ وَاحدة مم وأحدة أو معها وأحدة لان مع المفارنة فكما "نه فرق بينهما فوتعنا وڨالمدخول بها مقع ثنتان في الوجوء كلها لقيام المحلية بعد وقوم الاولى وأن قال لفر المدخول بها أنت طالق واحدة وعثمر فناووا حدةو ثلاثين طلفة ثلاثا لال هذه الجلة لا يعتر بها الا هكذا فهي جلة واحدة كقوله احد عشر طلقة وقال زفر تطلق واحدة لان العشرين معطوفة على الواحدة فيصركا منه قال انت طالق واحدة وثنتين فانها نطلق واحدة كذا هذا

قال لهما) انت طالق (واحدة قبلها واحدة وقعت ثنتمان) لان الملفوظ به اولا موقع آخر لانه وقع وأحدة والجبر ان قبلها واحدة سابقة فوقعنا مما لما تقدم ان الايفاع في المامني ايقاع في الحال (و) كذا (ان قال وأحدة بعد واحدة او مع واحدة او معهما واحدة وقعت ثنتان) ابضا لانه في الاولى اوقع وأحدة او اخبر ائما بعد واحدة سابقة فافترتنا وفي الثائبة والثائنة مع المفارنة فكا نه فرق ينهما فوقعنا

وعلىهذا الحلاف اذا قال آمين وعشرين اواثنتين وثلاثين واذقال انتطالق احدى عشرة اواثنتي عشرة طلقت ثلاثا أجماط لانه كلام واحدغيرممطوف واذقال واحدة وعشراً وقنت واحدة اجماط لانه كان يمكنه ال يتكلم بها على غيرهذا للفظ والزقال واحدة ونصفا وقت تتنان في قولهم لانها جملة واحدة لايمكن ان شكام بها على غير هذا الوجه واذقال نصفا وواحدة وقع تناذمند اليهوسف ومند محدواحدة وهو الصمِم كذا فىالكرخى (قوله و ان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت الداروقيت واحدة عندابي حنيفة) يربديه ان قدم الشرط وعندهما يقع ثنتان واما اذا اخرالشرط يقع ثبنتان اجاعا ثماذا قدم الشرط وكررثلانا طلغت واحدة هنده وعندهما يقع ثلاث وان اخر الشرط وكرر الثلاث طلقت ثلانًا أجمأها وانكانت مدخولة طلقت ثلاًا فيالوجهين وكذبك اختلفوا في من ةال لغير المدخولة انت طائق ثم طالق ان دخات الدار فانها تطلق واحدة في الحال وبحال مابعدها صند ابي حنيفة لان ثم هتراحي فصاركاً له قال انت طالق وسكت ثم قال انت طالق ال دخلت الدار بخلاف الواو لانها لِلجمع وقال ابر يوسسف وعمد لانطلق حتى تدخل المدار فيقع "نتان وان قال لها انت طالق ثم طالق ثمطالق ان دخلت الدار وقت الاولى المال وسقط مابعدها عند الى حنيفة وعندهما لا يقع عايها شيء حتى تدخل الدار فيفع ثلاث و ان قال انت طسالق طالق ان دخات الداروهي غيرمدخول بها وقعت واحدة ولم يصيم التعليق لانهما اجنبية والكانت مدخولة وقست وأحدة وتعلقت الثانية لكونها في المدة (قوله واذ قال لها انتطالق في مكة طلقت في جميع البلاد) وكذا اذا قال عكة وتطلق في الحال لان الطلاق لإيخنس بمكان دون مكان لانه وصف لها بالطلاق في مكة و منى طلقت فيها طلقت في كل البلاد (قوله وكذا قال انت طالق في الدار) بني الماتطلق فها و في غير هافي الحال • فان قيل اذا عرف عدم الاختصاص عكة عرف ايضا عدمه بالدار فأ فائدة ذكر الدار • فلنا انما ذكر الدار لا له لا يمكن المتقال انما لم عنص مكة لانها اشرف الاماكن فاذا كانت مطلقة فها فالاولى الرتكون مطلقة في ما رُالاما كن فوضع المسئلة في الدار ليعلم إن عدم الاختصاص بالمكان لاباعتبار شرف مكة واما اذا قال انت طالق في ذهابك الى مكة فهو على الذهاب لا له ادخل في على ضل فصار شرطا وان قال انت طالق فالثمن وهي فيالظل كانت طالفًا مكانها لان الثمس ليست يغمل ويكون ممناه في مكان الثمس والمطلقة في مكان مطلقة ف كل مكان و ان قال انت طالق فى ثلاثة ايام طلقت حين تكام لا نه جمل الايام ظرة ولاعكن ان يكون كلها ظرة للايقاع فصار الظرف جزأ منها وقد وجد عقيب كلامه (فَوَ لَهِ وَانْ قَالَ لَهَا انتَ طَالَقَ اذَا دَخَلَتَ مَكُهُ لَمْ نَطْلَقَ حَيْمَدَخُلُ مَكُهُ ﴾ لانه علقه بشرط الدخول وهوضل غير موجود فلم تطلق دون وجوده (قوله وان قال لها انت طالق غدا وقع عليهــا الطلاق بطلوع النَّجر) لائه ترسفها بالطلاق في جميع

واحدة عند ابي حنيفة) وعندهما ثنتان و ان اخر الشرط بقم ثننان اتماقالان الشرط اذا تأخرينير صدر الكلام فيتوقف عليه فيفعن جلة ولا منبر فيما أذا تقدم الشرط فلم يتسوقف ولو مطف بحرف الفاء فهو ملى هذا الخلاف فيا ذكر الكرخي وذكر الفقيم أبو الميث يقسع واحدة بالاتفاق لان الفاء للمقيت وهوالامهم هدابه (واذا قال لها انت طالق عكة) او في مكة (فهي طالق) في الحال (في كل البلادو) كذبك (اذا تال انت طالق في الدار) لان الطلاق لا يقصص عکان دون مکان و ان عنى ١١٤١ البت مكة بصدق ديانة لاقضاء لانه نوى الاضمار وهو خلاف القلام مداه (و ان قالها انتطالق اذا دخلت مكة لم نطلق حتى تدخل مكة) لانه علقه بالدخول ولوقال في دخواك الدار بتعلق بالفعل لمفساربة بين الشرط والظرف فحمل عليه مند تعذر الظرف هدانه (و أن قال لها انت طالق غداوتم الطلاق علبا

بطلوع النبر) لائه وصنها بالطلاق في بيه المنه و ذلك بوقوحه في اول جزء منه ولونوى آخر النهاد ﴿ المند ﴾

الند ودُّك يوقوعه في اول جزَّ منه فان نوى به آخرالنهار صدق ديانة لا قضاء لانه نوىالقنصسيص فالنموم وهو عشمل ونية القنصيص فالنموم صححة فيسا تينه وبين الله نعالي كما اذا قال لا آكل طعاما وهو خوى طعاما دون طعام وأن قال انت طالق اليوم غدا اوغدا اليوميؤخذ باول الوقتين الذي غوه به فيقم في الاول في اليوم وفيالناني فيالند لانه لما قال اليوم كان تنجيزا والمنجز لا يحتمل الاضافة واذا قال غدا كان اضافة والمضاف لا يتجز لما فيه من ابطال الاضافة فلفي الشرط في الفظين قال في النِّساية ادًا قال انت طالق اليوم غدا طلقت اليوم طلقة في الحال ولا تطلق اخرى في ضد لان وقوع هـذه الطلقة اليوم يتصف بهـا اليوم وخدا وبعـد غد وال قالت انت طالق اولاالنهارو آخره يقع واحدة لا غير لما ذكرنا وال قال أنت طالق غدا اليوم لا يتم الاف غد لانه انما وصفها بالطلاق غدا و بالطلاق الذي يتم في المند لا تكون موصوفة بداليوم فلفي قوله اليوم وان قال انت طالق آخرالتمار وأولهم تثنان وان قال انت طالق اليوم و ذدا بالواو قال في المبسوط تطلق في الحسال وأحدة ولا تطلق غرها لازالعطف للإشراك وقدوصفها بالطلاق فىالوقتين وهى بالطلقة الاولى تنصبف بالطلاق فيالوقنين وان قال غدا والبوم تطلقالبوم واحدة وغدا اخرى وقال زفر لا تطلق الاو احدة قوله وان قال انتطالق ف د وقع علما الطلاق بطاوعالفير نال قال نويت 4 آخرالهار صدق عند ابي حنيفة ديانة وقضاء وعندهما لا بصدق في الفضاء و بدئ فيما بينه و بين الله لابي حنيفة أنه جمل المدرّ ظرة لوقوع الطلاق فيهوكونه ظرفا لانقتضي كونها مطلفة فيجيع اجزائه لان الفارفية لا نقنضي الاستيماب الاترى الك ادّا قلت صمت في شعبان لا يقتضي ان يكون صياما في جميمه مخلاف قوله غدا لانه منتضى الاستيعاب حيث وصفها مذه الصفة مضانا الى جميع الغد الاترى الكاذا قلت صمت شعبان اقتضى صوم جميعه ولهما أنه وصفها بالطلاق في جيم الله فصار عزلة قوله غداو أذا قال انت طالق امين و أنما تزوجها اليوم لم تطلق لانما لم تكن في ملكه امس مخلاف ما اذا قال لعبده انت حر امس وانما اشتراءالبوم فانه بمثق لان كونه حرا امس يحرم استرقاقه اليوم فكا أنه قال انت حر الاصل و في مسئلة المرأة كونما طالقا امس لا محزم نكاحها اليوم و أن تزوجها أول أمس وقع الطلاق الساعة لانه اضافه الى حال ملكه وان قال انت طالق قبل ان اتزوجك لمهم شئ لانه لا يصم تقدم الطلاق على النكاح وان قال لامرأة يوم ارزوجك فانت طالق فتزوجها ليلاطلنت وان قال لامرأته انا منكطالق فليس بشيُّ وان نوى طلاقا لان الطلاق لازالة القيد وهي فهادونه الاثرى اتماهي الممنوعة من التزوج والحروج والزوج خطلق الى ماشاء من النزوج شلات سواهاو يستمتم بامائه ؤان قال انا منك بان اوعليك حرام نوى الطلاق طلقت لان الابانة لازالة الومسلة وهي مشتركة وكذا التحريم لازالاا لحل وهو مشترك فعمت اضافتهما الهما وان قال انت طالق اولا فليس بشئ

صدق ديانة لاقضاء لانه نوى القصيص في العموم وهو محتمله مخالفا قطاهر هدانه (و أن قال لامرأته اختارى نقسك سوى ذاك الطلاق) قيد غية الطلاق لانه من الكنايات فلا يعمل الابالنية (او قال لها طاق نفسك فلها ال تطلق ندسها مادامت في مجلسها ذاك) ولا اعتبار بمبلس الرجل حي لو قام عن علسه و عي في علما كانت على خيارها (قان قامت منه) ای المجلس (و اخذت فی عمــل آخر خرج الامر من بدها) لان المغيرة لها المجلس باجاء العمابة ولانه تمليك الغمل منها والتليكات تقتضي جواباً في المجلس كما في البيم لان سامات الجلس اعتبرت ساعة واحدة الا أن الجلس تارة بتبدل بالذهباب عنه و مرة الاشتغال بعمل آخر اد مجلس الاكل غير محلس المناظرة ومحلس الفتال غرهما هداه

اجاط وان قال انت طالق واحدة اولا فكذلك ايضا عندهما وقال مجمدتطاق واحدة رجمية والفرق لمحمد انه ادخل الشك في الواحدة لدخول كلة او بينها وبين النفي فسقط اعتبار الواحدة وبق قوله انت طالق مخلاف قوله انت طالق اولا لانه ادخل الشك فياصل الايتماع غلايتم ومن دخل عليه الشك في طلاق زوجته غلاً يدرى اطلقها املا لم منع الطلاق ولابجب طبه اجتنابها وكان على منهند حتى بعلم ال الطلاق وقع يغينا و اذا ينم الى امرأته مالا يُعْمَ عليه الطلاق مثل الجر والبهيد فقيال احدكما طالق طلنت امرأته عندهما وقال مجمد لانطلق والاضماليا من يوصف بالطلاق الا أل الزوج لا مملك طلاقها كالاجنبية لايقم العلمان على زوجته و أن منم اليها رجلا فغال احدكما طالق لم تطلق امرأته عند ابي حنيفة وقال ابو بوسف تطلق امرأته لان الرجل لابصح وقوع الطلاق عليه محال كالجهة ولابي حنيفة اله توصف بالطلاق لان البينونة نسمى طلاقا وقد يوصف بالبينونة والجع بين امرأته وميتذ لم تطلق زوجته اجماعا لان المينة توسف بالطلاق قبل موتها وآن قال لامرأته هذه الكابة طاانطلفت وكذا اذا قال لعبد، هذا الحار حرحتق (قولًا واذا قاللامرأته اختارى نفسك ينوى بذلك الطلاق او قا ل لها طاق تفسك فلها ان تطلق نفسها مادامت في مجاسها ذلك) وان تطاول وما أواكثر مالم نقر منه أو تأخذ في عل آخر وكذا أذا قام هو من المجلس فالاس في يدها ماداءت في مجلسها وايس الزوج ان يرجع في ذلك ولاينهاها عن ماجعل البها ولايفسخ (قول فان قامت منه واخذت في عَلَّ آخر خرج الام من يدها) بعني اذا قامت من مجلمها قبل ان تختار نفسها لانهما اذا قامت صارت معرضة وكذا اذا اشتغلت بعمل آخر بعلم انه قاطع لماكان قبله كما اذا دعت بطعام لتأكله أو ناست اوامتشطت اواغتسلت أواختضبت او باسها زوجها او ناطبت رجلا بالبيم اوالشراء فهذا كله يبطل خبارها وال اكلت لفمة او لغلنين او شربة جرعة اوجرعتين او نامت قاعدة اوابست ثيابا من غير النتنوم او ضلت ضلا قليلا فهي على خيارها وكذا لوقالت ادمو الى مهودا اشهدهم على اختياري او ادعوالي ابي استشيره او كانت قائمة فقعدت فهي على خيارهما و ان كانت قاعدة فاضطبعت فعن ابي بوسف رواشان احدهما يبطل خيارها وبه قال زفر والثانية لايبطل و ان كانت قاعدة فغامت ببطل خيارها وكذا اذا كانت قاعمة فركبت لان هذا أعراض واناخبرها وهيراكبة فان مارت الدابة ما قبل ان تختار بطل خيارها لان سير الدابة من ضلها لانها تقدر على المافها وكذا اذا اخبرها والذابة تسيرضارت قبل ان تختار بطل خيارها والااوقفتها فهى على خيارها وان خيرها وهي فيالسفينة فسارت لم يسفط خيارها لان سيرها ليس من ضلها لانها لا تقدر على ايقافها و حكمها حكم البيت فكل ما ابطل خيارها في البيت ابطه نها ومالا الا وان كان الزوج معها علىالدابة اوكانا فيمحل فبيرعل خبارها وان اندأت في الصلاة بطل خيارها سواء كانت فرضا وتطوعا وان اخبرها وهي

(وان اختمارت نسب في قوله اختاري كانت) . طلقة (واحدة بأنسة) لان اختيارها نفسها شبوت احتصاصها مها وذلك بالبان اذبالرجعي تفحكن الزوج من رجعتها دون رضاها (ولايحكون ثلاثا وان نوى الزوج ذلك) لان الاختيار لايتنوع لانه بني عن الحلوص وهو غير متنوع الاالفلظة والحنة بخلاف البينونة (ولابه من ذكر النفس ف كلامه أو في كلامها) فلو قال لها اختاري ففالت اخترت كان لفوا لان قولها اخترت من غير ذكر النفس في احد كلامهما محتمل لاختيار لفمها اوزوجها فلانطلق

ف الصلافنا تمتها ان كانت فريضه او وترا فهي على خيارها وان كانت تطوعا ان سلت على ركمتين فهي على خيارها و أن زادت عليما بطل خيارها لان مازاد على ركمتين في النطوع كالدخول في صلاة اخرى وان كانت في سنة الظهر الأولى لم بطل خيارها بانتقالها الى الشفع الثاني وكذا سنة الجمة وعلى هذا الشفعة وان سخت اوقرأت شيئا يسيرا لم يطل وأن طال بطل وليس لها أن تختار الامرة وأحدة فأن قال لها أمرك يدك كلا شئت فامرها يدها في ذلك المجلس وغيره ولها أن تطلق نفسها في كل مجلس واحدة حتى تبين شلاث لان كما تفتضي النكرار الاانها لانطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة فاذا استوفت ثلاثا وتزوجها بعد زوج فلا خيارلها ثم لاهمن النية في قوله اختاري لانه كناية وكذا ايضا في قوله امرك بدك قال كاللها امرك بدك اذا شئت او متى شئت او اذاما شئت ظها في المجلس و غير مان تختار مرة و احدة لاغير لان اذا ومتى منيد ان الوقت فكأنه قال لها اختارى اى وقت شئت قان اختارت في المجلس زوجها خرج الامر من دها في كما وغيره (قو لد نان اختارت نفسها في قوله اختاري نفسك كانت واحدة بالله) ولاتحل له الاشكاح مستقبل (قو له ولانكون ثلاثا وان نوى الزوج ذلك) وقال الشانعي تكون ثلاثًا اذا نوى ذلك (قو له ولاله من ذكر النفس في كلامه أوكلامها) حتى لوقال اختاري فقالت اخترت فهو باطل واذا قالت اخترت ننسي اواني اواي اواهلي اوالازواج فهذا كله دلالة على الطلاق وان قالت اخترت نفسي لابل زوجي اواخترت نفسي وزوجي وقع الطلاق واذقالت اخترت زوجي لابل نفسسي او اخترت زوجي ونفسي لايتع شيء وخرج الامر من يدهاوان قالت انا اختار نفسي فالقياس اللايشمشي لان هذا مجرد وهد و في الاستحسان مَمْ وَإِنْ قَالَ طُلْقَ نُفْسُكِ فَقَالَتَ إِنَا أَطَاقَ نَفْسَى لَايْقُمْ فَيَاسًا وَأَسْتُصَمَّانَا وَأَنْ قَالَ لَهَا اختياري فقالت اخترت نفسي اوابنت نفسي اوحرمت نفسي اوطلقت نفسي كان جوابا ويقم به الطلاق بإينا وان قال لها طلق نفسك فقالت طلقت نفسي اوحرمت نفسي كان جواباً ويقع به الطلاق رجعيا وان قالت اخترت نفسي لايكون جواباو اوقال اخناري نفسك ونوى الثلاث فطلقت نفسها ثلاثا اوواحدة فهي واحددة بانسة ولايكون ثلاثا وأن قال لها طلق نفسك ثلاثا أونوى الثلاث فطلفت نفسها ثلاثاوقمن وان طلقت نفسها واحدة فهي واحدة بالانفاق وان قال لها طلتي نفسمك واحدة فطلفت نفسها ثلاثا لايقع شيء عند ابي حنيفة وعندهما يقع واحدة وان قال لها طلق نفسك ولائية له اوتوى واحدة فغالت طلفت نفسي فهي واحدة رجعية لان المفوض الها صريح الطلاق وأن طلفت نفسها ثلاثا ولمدارد الزوج ذئك وقمن علها وأننوى اثنين لاتصم الا اذا كانت امة لانه جنس حقها و أن قال لها طابق نفسك فقالت المت نفسي طُلفت وأن قالت اخترت نفسي لم تطلق لأن الابانة من الفاظ الطلاق الا ترى أنه أذا قال لها أنتك خوى الطلاق أوقالت أنت نفسي فقال الزوج قد أجزت ذلك

بانت بخلافالاختيار لانه ليس من الفائذ الطلاق الاترى انه لو قال لامرأته اخترتك او اختاری بنویالطلاق لم يتم ولو قالت المرأة ابتداء اخترت ننسي فضال الزوج اجزت لا نقم شيء لانه انما عرف طلاقا اذا حصل جوابا لتخبير وقوله مانق ننسك اليس تغير فيلفوو عن ابي حنيفة انه لا مقع مقولها الفت نفسى لانها انت بغير مافوض المها لان الابانة تفا رالطلاق وان قال لها طابق نفسك فليس له أن يرجع عنه فان قامت من مجاسمًا بطل لانه عليك مخلاف ما اذا قال لها طابق ضرتك لانه توكيل فلا ينتصر على المجلس فيقبل الرجوع قوله ما دامت في مجاسها هذا اذا لم يكن الخبار موقتا اما اذا كانموننا كالذاقال لهااختارى نفسك البوماو هذا الشهر او شهرا او سنة فلهاان تختار مادام الوقت باقيا سمواء اهرضت عن المجلس او اشتفلت بعمل آخر اولم تعرض فهو سوا. ويكون لها الخيار في ذهك الوقت الموقت وأن قال لها اختاري البوم او امرك يدك اليوم او هذا الثهرفلها الحيار فيا بق من اليوم او الثهر لا غر و ان قال ومافهو من ساعة تكلم الى مثلها من القد و أن قال شهرا فهو من الساعة التي تكلم فها ال ان يستكمل ثلاثين بوماو الحيار اذا كان موقنا سطل عضي الوقت سواء علت او الملط عندف ما اذا كان غير موقت مثاله اذا قال امرك بدك وهي تسم فامرها بدها ف مجلسهانان كانت فائدةان لم يوقت المهاالحيار في مجلس علمها وال وقته يوتت فبلغهم العلم مع مناه شيء من الوقت فلما الحيار في منية الوقت وأن مضى الوقت قبل الأأملم ثم علمت فلاخبارلها لانه خصالتفويض بزمان فبل بمضيه علمت اولم فملم واذ قال اما اختارى اختارى اختارى بالواو او بالفاء او بالالف فقالت اخترت نفسي او اخترت نفيه مرةاو عرةاو دفعةاو بدفعةاو فيواحدةار بواحدة او اختيارة مقم ثلاث في قولهم جيما واز قالت اخترت تطليقة او خطليقة نفع واحدة بأنة ولا محناج الى نية الزوج وان قالت اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة طلقت ثلاثًا عند ابي حنيقة و عندهما واحدة وانما لاعتاج إلى النية لدلالة النكرار عليه اذ الاختيار في حقالطلاق هو الذي شكرر وأن قالت اخترت اختيارة فهي ثلاث أجاعاً لانها المدة (قو له فان طلقت نفيها في قوله طلق نفسك فهي واحدة رجعية) لانه أمرها بصر مح الطلاق وصريح الطلاق اذا لم بكن بائنا كان رجعيا (قو له نان طلفت نفسها ثلاثا وقد اراد الزوج ذلك وقمن علمها) لان قوله طلق معناه اضلى ضل الطلاق و هو اسم جنس فيقم على الاقل مع احتمال الكل فلهذا يعمل فيه نية الثلاث ويصرف الى الثلاث عند عدمها ثم اذا اطلقت نفسها ثلاثا وقال الزوج انما اردت واحدة لميقع عليما شئ عند اني حنيفة وقال ابو يوسف و محمد تفع واحدة (قو لد وان قال لها طاق نفــك متى شئت فلما ان تطلق نفسها في الجبلس وبعده) لان كلة متى عامة في الاوقات فصار كااذًا قال في اي وقت شئت و لمها المشية مرة و احدة لان اذا و متى لاتفتضى النكرار فاذا شاءت وجد شرط الطلاق فطلفت ولم بق لها مشية حتى لواسمترجمها فشاءت بعد

بالثك (وان طلقت نميما ف قوله طلق نفسك فهي) طلقة (واحدة رجيبة) لانه صريح (وان طلقت نفسها ثلاثًا) جلة او منفرة (وقد أراد الزوج ذلك وقنن علما) لان الامر محتسل المدد وال لم يغتضمه كاذا نواه صحت نبته (وان قال لها طلق نفسك متى شئت فلها ان تطلق تقمها في الجلس وبعده) لأن كلة متى لعموم الاوقات ولهسا المشبيئة مرة وأحده لانها لاتقنضى النحكرار فاذا شاءت مرة وقع الطلاق ولم بن لهما مشيئة فلو راجمها فشمامت بعد ذاك كان لغوا ولوقال كاشثت كان لها ذلك الما حتى نكمل السلات لان كل تغنضي النكرار فكأما شاءت وقم علما الطلاق حتى تكمل الشلاث فان عادت البه بعد زوج آخر سفطت مشيلتها لزوال المحلية وليستالها الانطلق نفسها ثلاثا بكلمة واحدة لانها توجب عوم الانقراد لاعوم الاجتماع وان قال لها أن شئت فذلك مقصور على الجلسو عامه في الجوهره

ذلك لم يوثر مشيتها ولوقال كاششت كان ذلك لها ابدا حتى يقم ثلاث لان كما تغنضي التكرار فكاما شامت وقع عليها الطلاق فان عادت اليه بعد زوج سفطت مشيتها وليس لها أن تطلق نفييها ثلاثًا بكلمة وأحيدة لانما توجب عوم الانفراد لاعوم الاجتماع فلاعلك الايفاع جلة وجما وان قال لها طلق نفسك ان شنت فذلك مقسود على الجلس لان ٥ ان ٥ لا تنتضى الوقت وكذا ان اجبت او رضيت او اردتكاه منتصر على الحبلس لانه علقه بنمل من انعال الغاب فهو مثل الحيار ﴿ فَوَلَّهُ وَانْ قَالَ لَرْجُلُ طلق امرأتي فله ان يطلقها في المجلس وله ان رجم) لان هذا توكيل واستعانة وليس يَمْلِكَ فَلا يَقْتَصِرُ عَلَى الْجِلْسِ يَخْلاف قُولِهِ البَرْأَةِ طَاقَ نَفْسَكَ سُواءً قَالَ لَهَا أَنْ شُنْت اولم مثل نائه متنصر على الجلس لانها ماملة لنفسها فكان عليكا لا توكيلا (فو لموازة الله طلقها ان شئت فله ان بطلقها في المجلس خاصة) وليس ازوج ان رجع وعند زفرهذا والاول سواء والاسل في هذا ال كل ما كا ل تقويضًا قائه متنصر على الجياس ولا علك الزوج النبي عنه وكل ما كان توكيلا لا متنصر على الحبلس وعلك الزوج الرجوع عنه او النبي عنه فاذا ثبت هذا فنقول اذا قال لها طلق نفسك سواء قال لها ان شنت او لا ظها ال تطلق نفسها في ذلك المجلس خاصة وليس له ال بعزلها لا نه تفويض وكذا اذا قال لرجل طلق لامرأتي وقرئه بالشية فهو كذاك وال لم يقرئه بالشية كأن توكيلا ولم يقتصر على المجلس وعلك العزل منه واذا قال لها طاني نغسك وصاحبتك فلها أن تطلق ننسها في المجلس لا نه تفويض في حقها وابها ان تطاق صاحبتها في المجلس وغيره لا نه تُوكيل في حق صاحبتها وان قال لرجلين طلقا امرأتي ان شدَّتما فليس لاحدهماالتفريق بالطلاق مالم يجتمعا مليموان قال طلفا امرأتي ولمبقرته بالمشية كان وكيلاوكا فالاحدهما ان يطلفها وان قال طلق نفسك ثلاثًا فطلقت نفسها واحدة فهي وأحدة لانها ملكت المام النالث فقك ايمام الواحدة ضرورة وان قال لها طاق ننسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثًا لم يقع شيء عنسد ابي حنيفة لانها انت. بغير ما فوض اليها فكانت مبتدأة وهندهما منع واحدة لانها انت عا ملكته وزيادة فصاركا اذا طلقها الزوج الفا وان قال لها طلق نفسمك واحدة املك الرجمة فها فقالت طلقت نمسي طلقة بأعة وقعت واحدة رجعية لانها انت بالاصل وزيادة وصف فيلفو الوصف ويق الاصل وان قال طلق نتسك واحدة بالنة فقالت طاغت نفسي واحدة رجعية وقمت بالنة اعتبارالاس الزوج وان قال طلق نفسك ثلاثًا ان شمئت فطلقت واحدة لم منم شيء لان معناه ان شئت الثلاث وهي ماشامت الثلاث فلم يوجد الشرط وان قال طاني نفسك وأحدة ان شأت فطلقت ثلايًا فكذا عند الى حنيفة لايقع شي لان مشية الثلاث ليس مشية المواحدة وعندهما يقع واحدة لان مشية الثلاث مشية الواحدة (قو له و أن قال لها ان كنت تحييني او تبغضيني فانت طالق ففالت آنا احبك او ابغضك وقم الطلاق و ان كان في قلبها مخلاف ما اظهرت) و أن قال أن كنت تحبيني مقلبك و أنت طالق فقالت

(و أن قال لرجل طلق امر أتي فله) ای الرجل المخاطب (أن بطلقها في المجلس وبعده) لانها وكالة وهي لا تغيد بالمبلس (وان قال) له (طلقها ال شئت خاصة) لأن التعليق بالشبئة عليك لاتوكيل (و أن قال لها) ای لزوجته (ان كنت تحييني او) قال لها ان كنت (تبغضيني فانت طالق فضالت) له (أنا احبك او ابغضك وقع الطلاق) عاماً (وان كان في قامها خلاف ما اظهرت) لائه لما تعذر الوقوف على الحفيقة جمل السبب الظاهر وهو الاخبار دليلا عليه

(واذاطلق الرجل امرأنه في مرض موته) وهوالذي يعجز بدعن افامة مصالحه خارج البيت هوالامم درر (طلاقا بائنا) من غير سؤال منها ولارمناها (فات) فیه (وهی فی المدة ورثت منه وانمات بمد انقضاء المدة فلا ميراث لها) لانه لم يبق بيبها علقية وصارت كالا جانب قيد بالبان لان الرجعي لا يقطع الميراث في السدة لأنه لابزيل النكاح وقيدنا بعدمالسؤال والرمناء لانه اذا سألته ذلك اوخا لعها اوقال لها اختـا ری فاختارت نمسها لم ترث لانها رضبت بابطال حقها وقيدنا بالموت فيه لانه لوصم منه ثم مرض ومات في المدة لم ترث ومثل المريض من قدم ليقتل ومن انكسرت به السفينة ويق على لوح ومن افترسه السبع وصار فی فه ونحو ذلك (واذا قال لامرأ ته انت طالق ان شاء الله متصال لم نقع الطلاق علما)لان النمليق بشرط لايسلم وجوده مغير لصدر الكلام ولهذا اشترط اتصاله

آنا احبك وهي كاذبة طلقت عندهما وقال عجد لاتطلق لان المحبة اذا علقت بالقلب برادم حقيقة الحب ولم يوجد وهما يقيسانه علىالاول (فو له واذا طلق الرجل امرأ ته في مرض موته طلاقا بائنا فات وهي في العدة ورثت منه) وكذا اذا طلقها ثلاثًا وأن مات بعد انقضاء عديها فلا ميراث لها ومعناء أذا طلقها بغير سؤال منها ولا رضي اما اذ سألته ذلك فطلقها بائنا او ثلاثًا اوخالمها اوقال لهـــا اختاري فاختارت نفسها فات وهي في العدة لاترث لانها رضيت بابطال حقها وانما ذكر البــائن لان الرجبي لايحرمالميراث فيالمدة سواء طلقها بسؤالها اوبغيرسؤالها لازالرجبي لايزيل النكام حتى لوطلقها في صحته طلاقا رجميا ومات وهيي فيالمدة ورثت منه والقلبت عدتها الى عدة الوفاة قال الخجندي اذا ابائها في مرض موتد بغير رضاها ورثت من الزوج وهو لايرث منها و منبغي ان تكون المرأة وقت الطلاق من اهل الميراث اما اذا كانت وقت الطلاق مملوكة اوكتابية ثم اعتقت فى المدة او اسلمت لاترث لان الفرار لم يوحد وانقالته في مرضه طلقني للرجمة فطلقها ثلاثًا ورثت لانالرجعي لا يزيل النكاح فلم تكن بسؤالها رامنية بابطال حقها وان طلقها ثلاثا وهو مريض ثم صم ثم مات بعد ذلك وهي في العدة لم ترثه وقال زفر ترثه ثم الريض الذي ترثه المطلقة ان يكون مريضا مرمنا لايميش منه غالبا ويخاف منه الهلاك غالبا بان يكون صاحب فراش لايجيُّ ولا يذهب الى ان يموت و قبل هو ان يكون مضنا لا يقوم الا بشدة وهوفي حال بجوزله الصلاة قاعدا فاما اذاكان يذهب ويجيئ وهويحم فهوكالصميموان قدم لقتل قصاصا او رجما فطلق حينئذ ورثت وكذا اذا انكسرت بهالسفينة وبقى على لوح او وقع في في سبع فطلق ثلاثًا ومات من ذلك ورثت (فو له واذا قال لاحرأ ته انت طالق ان شاءالله متصلا لم يقع الطلاق)سواء سمم الاستثناء او لم يسممه اذا كان قد حرك به لسانه وهذا اختيارالكرخي وقال الهندواني لا يصحمالم يسممه نفسه فانماتت المرأة قبل ان يقول انشاءالله لم يقم الطلاق وان قدم الاستثناء فقال انشاء الله أنت طالق فهو استثناء عندهما وقال محدليس باستثناه وهومنقطم والطلاق واقع فيالقضاه وهو مدين فما بينه وبين الله انكان ارادالاستثناء واما اذاقال انشاءالله فانت طالق فهواستثناء اجاعا وكذا اذا فالرانشاءالله وانت طالق بالواو فهواستثناه اجاعا كذا في شرحه وفي الخجندي لايصم الاستثناء بذكر الواو بالاجاع وهوالاظهر وان قدم ذكر الطلاق فقال انت طااق وانشاء الله اوانت طالق فانشاء الله لم يكن مستثنياوان قال الاان يشاء الله اوماشاء الله اواذاشاه ألله او بقضاه الله او بقدرة الله او بما احب الله او عا ارادالله فهومثل انشاه الله وان قال انت طالق بمشية الله فهواستثناه وكذا اذا علق بمشية من لايظهرلنا مشيته كان حكمه حكم الاستثناء كما اذا قال ان شاء جبريل اوالملائكة اوالجن اوابليس وكذا اذا ضم مع مشية الله مشية غيره كما اذا قال ان شاء الله وشاء زيد فشاء زيد لم تطلق وان قال انت طالق ان شاء زيد وقف على مشية زيد فان شاء في ذلك المجلس طلقت

وكذا اذاكان غائبًا وقف على مجلس عله ويقتصرعليه فإن شاء في المجلس وقم وانقام بطلوصورة مشيته ان قول شيئت ماجعله الىفلان ولايشترط سة الطلاق ولاذكره وان قال لامرأته انت طالق ثلاثًا وثلاثًا ان شاء الله وقع عليها ثلاث عند ابي حنيفة وقال الاستثناء حِائز وهذا الخلاف اذا قال ثلاثًا وواحدة ان شاء الله لابي حنيفة انالمدد الثاني لغو لاحكم له لان الزوج لاعلك اكثر من ثلاث واللغو حشو فيفصل بين الانقاع والاستثناء كالسكوت ولهما اندكلام واحد لان الواو للجمع وكائنه قال شئت ان شاه الله وان قال انت طالق واحدة وثلاثًا ان شاه الله فالاستثناء جائز اجاعا لان الكلام الثاني ليس بلغو (فو له وان قال لها انت طالق ثلاثًا الاواحدة طلقت ثنتين وان قال ثلاثًا الاثنتين طلقت وأحدة) وان قال ثلاثًا الانصف واحدة طلقت ثلاثًا عندهما وقال ومجد اثنتين وان قال ثلاثًا الاثلاثًا يقع ثلاث لانه لايصم استثناء الكلواختلفوا فياستتناه الكل فقال بمضهم هورجوع لأنه ببطل كل الكلام وقال بمضهم هواستثناه فاسدوليس برجوع وهواللحيم لانهم قالوافي الموصى اذا استثنى جيع الموصى به بطل الاستثناء والوصية صحيحة ولوكان رجوعا لبطلت الوصية لانالرجوع فهاجائز وانقال انت طالق ثلاثا الاواحدة وواحدة وقمت الشلاث عند الىحنيفة وبطل الاستشاء لانحكم اول الكلام موقوف على آخره فكالنه قال الاثلاث وقال ابو بوسف استثناء الاولى والثانية جائز وبطل استثناء الثالثة ويلزمه واحدة لان استثناءالاولى والثانية قد صمح الاترى اندلوسكت عليه جاز فاذا ذكر الثالثة فقد استثنى مالايصم فيطلوصهم استثناه ماسواه وانقال انتطالق واحدة وواحدة وواحدة الائلا ابطل الاستثناه اجاعا لانه استثناه الجلة فإيصم وكذا اذا قال انت طالق واحدة وواحدة وواحدة الاواحدة وواحدة وواحدة لانكل واحدة جلة على حيالها وقداستثناها فلايصم وقدقال أبو بوسف ومجد اذاقال انت طالق ائتين واثنتين الااثنتين وقم اثنتان وجمل الاستثناء من كل اثنين واحدة وقال زفر يقم ثلاث لان الاستثناء يرجم الى مايليه ولابرجع الىغيره ومتى رجع الى مايليه كان استثناء الكل فلايصم وعن مجد فيمنقال انت طالق اثنتين واثنتين الاثلاثا قالهي ثلاث لاندلاعكن ازبجملالاستثناء منالجلتين لانه يكون منكل واحدة طلقة ونصف وهذا يكون استثناء جميع الجلة ولايمكن ان يكون من احمدي الجلنسين لانه يرفعها وعن ابي يوسف اذا قال واحدة واثنتين قال هيثلاث وهوقول مجدلانا اذارددنا الاستثناء اليكل واحدة مزالجلتين ابطلناهما وانرددنا بعضه الىهذه وبعضه المهذه ابطلهما ايضا لانديقهم على قذر الثلاث والثلاثين فإيبق الابطلان الاستشاء وانقال انت طالق ثلاثا الاثلاثاالاواحدة وقعت واحدة لانه بجعل كل استثناء ممايليه فاذا استثنى الواحدة من الثلاث يق "ننان يستثنيهما منالثلاث فيبقى واحدة وان قال ثلاثا الاثلاثا الاائنتين الاواحدة فاستثنى الواحدة من أنتين ببتي واحدة يستثنيهما من الثلاث ببتي ثنان يستثنيما من الثلاث

(وان قال لها انت طالق ثلاثا الا واحدة طلقت ثنين وان قال ثلاثا الاثنين طلقت واحدة) والاصل الستثناء تكلم بالباقى بعد الثنيا فشرط محته ان يبقى ور اء المستثنى شي ليصير متكلما به ثلاثا الا ثلاثا تطلق ثلاثا لا ثلاثا تطلق ثلاثا في بعد الاستثناء شي المدالاستثناء شي

بينهما) بفيرطلاق للنافاة بين ملك النكاح و ملك الرقبة الاان يشترى المأذون او المدر او المكاتب زوجته لان لها حقا لاملكا ماما جوهره

﴿ كتاب الرجعة ﴾

بالفتح وتكر وهي عبارة عن استدامة الملك القائم في العدة بنحو راجعتك وبما يوجب حرمة المساهرة كما اشار الى ذلك بقسوله (اذا طلق الرجل امرأته تطليف رجعيمة) و هي الطلاق بصريح الطلاق بسد الدخول من غير مقابلة عوض قبل المتيفاء عدد طلاقها (او طلقتین) رجمين (فله أن راجعها في عدتها) اي عدة امرأته المدخول ساحفيقة اذلا رجمة في صدة الحلوة ان كال وفي الزازيه ادعى الوطيء بعد الدخول وانكرت فله الرجمة لافي عكد. ١ (رشيت بذاك أولم رُّضُ) لانها باقية على الزوجية لدليل جواز الظهار عاما والايلاء و الممال و التوارث و العللاق مادامت في العدة بالاجماع و قد دل على ذلك قوله

بيق واحدة وان قال انت طالق مابين واحدة الى ثلاث اومن واحدة الى ثلاث طلقت اثنتين عند ابي حنيفة بدخل الابتداء دون الفاية وقال زفر لابدخلان جميما وقال ابوبوسف ومحمد مدخلان جيما وان قال انت طالق مابين واحدة الى اخرى او من واحدة الى واحدة فهي واحدة اماعلي اصل ابي حنيفة فالابتداء يدخل والفاية تسقط فيقع واحدة واما على قولهما فيدخلان جيما الا انه محتمل الايكون قوله من واحدة الى واحدة يعني منها المها فهي واحدة ولايقع اكثر منهما وقال زفر لا يقع ثبي لانه بسقط الابنداء اوالغابة واذا سقط لم يقمشي ومنهم من قال يقع واحدة عند زفر ايضا وهوالصيح لانه جمل الثبيء الواحد حدا ومحدودا وذاك لاينصور فيلغو آخر كلامه وسبق قوله انت طالق قال بشر عن ابي يوسف اذا قال من ثنين الى ثانين للم ثنتان وان قال من واحدة الى ننين اومابين واحدة الى ثنتين فهي واحدة عند ابي حنيفة وان قال واحدة في ثننين ونوى الضرب والحساب اولم يكنله نية فهي واحدة وقال زفريقع لنتان فان نوى واحدة وثنانين فهىثلاث اجماعا والكانت غير مدخول مها مقم واحدة كما في قوله واحدة وثنتين و ال نوى واحدة مع ثنتين يقع ثلاث لان كُلَد م في ، قد تأتي عني مع قال الله تعالى ﴿ قادخل في عبادى ﴾ اي مع عبادى وان نوى الغارف يقع واحدة اجماعا وان قال ثانين في أنين ونوى الضرب والحسساب فهي تُنتان وعند زفر ثلاث لأن قضيته ان يكون اربسا الا آنه لامزيد المطلاق على ثلاث (قو له واذا ملك الزوج امرأنه او شفصا منها اوملكت امرأة زوجها اوشقصا منه وقعت الفرقة بينهما ﴾ الا ال يشترىالمأذون اوالمذراوالمكانب كل منهرزوجته لايفسد النكاح لاناليم حقا لاملكا تاما ثماذا ملكت المرأة زوجمها هل علك هايها وقوع الطلاق هندهما لاو هند مجد نم يني أذا كان مدخولا بها أم ا ان الطلاق يستدعى قيسام النكاح ولا بقاءله مع المنساق وهو ملك اليمين وكذا اذا اشتراها ثم طلقها لا يقع شيُّ لما قاناً ولمحمد الالعدة الله باقية اذا كانت مدخولاً بها والله سمانه وتمالى اعلم

- الرجعة كاب الرجعة

هى المراجعة وهى عبارة عن ارتجاع المطلق ،طاغته على حكم النكاح الاول وهى نتبت فى كل مطلقة بصريح العلاق بعد الدخول مالم بستوف عدد العالاق عليها ولم يحصل فى مقابلة طلاقها عوض ويعتبر بقاؤها فى المدة (قولله رحماللة واذا طلق الرجل امرأته تطليفة رجعية او تعليفتين فله ان براجعها فى عدتها رضيت بذلك اولم ترض) انما شرط بقاؤها فى المدة لانها اذا انقضت زال الملك وحقوقه فلاتصح الرجعة بعد ذلك * وقوله و رضيت اولم ترض ، لانها باقية على الزوجية بدليل جواز الفاهار عليها والايلاء والمسان والتوارث ووقوع العالان عليها مادامت معددة بالاجهاع

وازوج امساك زوجته رختیت اولم ترض وقد دل على ذاك قوله تعالى ﴿ وبعولتمن احق بردهن ﴾ سماء بعلاوهذا يتنضى بقاء الزوجية بينهما ﴿ قُولُه والرجعة النبقول راجعتك اوراجعت امرأتى ﴾ هذا صريح فى الرجعة ولا خلاف فيه فقوله راجعتك هذا فى الحضرة والغيبة ثم الرجعة على ضربين سنى

و بدعي فالسنى ان واجمها بالقول ويشهد على رجمتها شــاهدىن ويعلمها نذلك فان راجمتها بالقول نحو ان مقول لهما راجعتك او راجعت امرأتي ولم يشهد على ذلك اواشهد ولم يعلمها بذلك فهو مخالف السمنة والرجعة صححة وان راجعها بالفعل مثل ان يطأها اويقلبها لشهوة اوينظرالي فرجها لشهوة فانه بصيرمراجعا عندنا الا انهيكرمله ذَهِ ويستحب أن يراجعها بعد ذلك بالاشهادو أن نظر الى سائر اعضائها لشهوة لايكون مراجعا (قول او يطأها او يقبلها او السما اشهوة او ينظر الى فرجها اشهوة) بعنى الفرج الداخل ولايضفق ذهك الأعندانكباها وقال الشافعيلاتصيح الرجعة الابالقول مع القدرة عليه والأمهر في الرجعة والاعوش الان الطلاق الرجعي لا زيل الملك والعوش لاعب على الانسان في مقالمة ملكه و ان راجعها بلفظ الزوج جاز عند محمد وعليه الفتوى وكذا اذا تزوجها صارم اجعالها هوالمختار وان قال انت امرأتي ونوى الرجعة فالرابن مقاتل هورجمة ومن الفاظ الرجعة ايضا اردتك وامسكنك اوانت عندى كاكنت اذا نوى بذلك الرجمة كذا فيالناية وهذه كنايات الرجمة ولو حاسته وهو نائم اومغمي عليه او مجنون صارم اجعا ، وقوله ، او متبالها لشهوة ، يعنى على الفم بالاجماع و الكان على الحد او الزقن او الجبمة او الرأس اختلفوا فيه وظاهر مااطلق في العيون ان القبلة فاى موضع كانت توجب حرمة المصاهرة عند بعض المشايخ وهوالصيح كذا ف الذخيرة * وقوله و او بليم التموة ، وكذا اذا لسته هي ايضا لشهوة كان رجعة عنداني حنيفة و مجد وقال ابو يوسف اذا لمسته فتركها وهو بقدرعلى منعها فهورجمة وان منعها ولم يتركها لم تكن رجعة وفي اليناسِم اذا لمسته مختلسة وهوكاره او نائم أوزائل المعلوا قر الزوج أنها فعلته لشهوة كان رجعة عندهما وقال ابو بوسف لايكون رجعة الا أذا تركها وهوعكنه منعها واما اذاكان اللس والنظرمن غير شهوة لم يكن رجعة بالاجماع قال محمد ولو صدقها الورثة بعد موته انها لمسته لثموة كان ذلك رجعة والنشرد الشهود انها قبلته اشهوة لم يقبل الشهادة لان الشهوة معى فى الفاب لايشاهدونها وقال بعضهم بقبل لانه يظهر الشهود نشساط في الوجه وان شهدوا على النكاح جاز اجماعاً

لائه يشاهد فلا يحتساج فيه الى شرط الشهوة وان نظرت هى الى فرجه لشهوة فعند ابى حثيفة يكون رجعة وان نظرالى دبرها بشهوة لا يكون رجعة وان نظرالى دبرها بشهوة لا يكون رجعة اجماط لا نه لا يجرى بجرى الفرج ولا يجوز تعليق الرجعة بالشهرط مثل الله بقول اداجاء فد فقد واجعتك اوادا دخلت الدار اوادا فعلت كذا فهذا لا يكون رجعة اجماط (قو له و يستحب ان يشهد على الرجعة شاهدين) بقولهما اشهدا انى

(والرجعة) اما انتكون بالقول مشل (ان يقول راجعت) اذا كانت اضرة اورددتك او اسكتك (اورجعت امرأتی) اذا كانت ينة لانه صريح (او) بالفعل مثل ان (يطأها اويقبلها او يظمها بشهوة او ينظر (بشهوة) وكذا بكل اله يكره ذلك ويستحب الده بالقول ان يراجعها بعده بالقول (ويستحب) له (ان يشهد الويستحب) له (ان يشهد الويستحب) له (ان يشهد المساهرة الويستحب المده بالقول ويستحب) له (ان يشهد المساهرة ويستحب) له (ان يشهد المساهرة الويستحب) له (ان يشهد المساهرة الويستحب) له (ان يشهد المساهرة الويستحب المده بالقول ويستحب المده بالقول ويستحب المده بالمده المده المده

على الرجعة شاهدين فان لم يشهد محت الرجعة) لما مرافها استدامة للنكاح القايم والشهادة ليست شرطا فيه في حالة البقاكما في المن في النهائية النهائية النهائية النهائية في النهائية في النهائية في النهائية في النهائية في النهائية النهائية النهائية النهائية في النه

تد راجعت امرأتي فلانة اومايؤدي عن هذا المني قال الله تسالي ﴿ واشردو دوى عدل منكم كه ولانه لا يؤمن ان تنفضي المدة فلا تصدقه على الرجعة (قوله واذا لم يشهد صمة الرجمة) وقا ل مالك لاتصح للاَّ بة والام للوجوبولنا اطلاق النصوص عن قيد الاشهاد و هو قوله تعالى ﴿ فَامْسَكُوهُنْ عِمْرُوفْ ﴾ و قوله تعالى ﴿ وَ بِعُولَتِنْ احق بردهن که و قوله عليه السالام أسر رضي الله عنه ه مراينك فليراجعها ، ولم لذكرالاشهاد فيشئ منهذا ولانه استدامة النكاح والشهادة ليستشرطا فيه فيحالة البقاءكما فيالني والايلاء الااله يستحب الاشهادكى لابجرى التناكرفها والآية مجولة على الاستعباب الاثرى انه قرنما بالمفارقة اى قرن المراجعة بالمفارقة في قوله ﴿ فاسكوهن عمروف او فارقوهن عمروف ﴾ والاشهاد في المسارةة مستعب فكذا في المراجعة (فَوْ لَهِ وَاذَا انقضت العدة فقال قد كنت راجعتها في العدة فصدقته فهي رجمية وأن كذبته فالقول قولها) لانه اخبر عا لا علت انشاء في الحال فكان منهما إلا أن بالتصديق ترتفع النهمة وهذا اذا ادمى بعد انقضاء العدة (فو له ولا يمين عليها عند ابي حنيفة) وهذه من المسائل الثمان التي لايستملف فيما وقد بيناها فيالنكاح وتستملف المرأة على انفضاء العدة بالاجماع (فولد واذا قال الزوج قدر اجعتك فقالت مجيبة له قدانقضت عدتي لم تصم الرجعة عند ابي حنيفة) وقال ابو بوسف الفول فول الزوج وتصمح الرجعة والحلاف فيما اذا قالت على الفور متصلا بكلامه اما اذا سكنت ساعة ثم قالت له ذلك محمة الرجمة بالاجماع وتستملف في هذه المسئلة عند ابي حنيفة لانما بنكولها تبدل الامتناع منالازواج والكون فيمنزل الزوج وهذا عايصهم بذله فلهذا صمح منهاولا مقال اذا نكلت محمت الرجمة والرجعة لابصيح بذاها فنقول آنا ثبت ينكولها العدة والزوج علك الرجعة من طريق الحكم لبقاء العدة لانقولها ولو بدأت المرأت بالكلام ففالت انقضت عدتى فقال الزوج مجيبا لهاموصولا بكلامها راجعنك لم تصيح الرجعة كذا في الخبندي (فو لد واذا قال زوج الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتما فصدقه المولى وكذبته الامة فالقول قولها) وهذا عند ابي حنيفة وزفروقا ل ابويوسف ومحمد الغول قول المولى لان بعضما علوك له فقد اقر بما هو خالصحقه للزوج فشابه الاقرار عليها بالنكاح وللما ان حكم الرجمة تبتني على العدة والقول فيالعدة قولها فكذا فيما يبتني عليها ولان المولى لامدخل له في ذلك لان الرجمة الى الزوج والعدة

اليمن وهي احدى مسائل الاسملاف السنة قال في التعميم قدتقدم أن الفنوى على قولهما قال الامام قاضعان في شرح الجامع الصفر في كتاب القشاء في باب القضاء في الاعان المنكر بسفلف في الاشياء الستة عندهما فاذا نكل حبس حتى بقر او محلف والغنوى على هذا قال الامام السديدي الزوزني وهو الخشار عندي و به كنت اعل بالرى و اصهان اه (و اذا قال الزوج قد راجعشك فقالت) الزوجة (مجيسة له قد القضت عدتي لم تصع الرجعة عند ابي حنيفة) وقالا تصم قال الاسبيمايي والعميم قول ابي حنيفة و اعتده الحبوبي والنسق و غيرهما كذا في التصميح (واذا قال زوج الامة بعد انقضاء عدتما قد كنت راجعتها في العدة فصدقه المولى) اى مولى الامة

(وكذبته الامة) ولابينة (فالفول قولها) عند ابي حنيفة وقالا الفول قول المولى لان بضمها مملوك له (من) فقد اقر بما هو خالص حقه لهزوج فشابه الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول بان حكم الرجعة يبنى على المدة والفول فى المدة قولها فكذا فيما يبننى عليها هدايه قال فى التصييح والسحيح قول الامام ومشى عليه الحبوبى والنسفى وغيرهما ولوكان على الفلب فعندهما القول قول المولى وكذا عنده فى السحيح فص عليه فى الهداية احترازا عاحكى فى البناب عمن انه على الحلاف (والذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة) في الحرة والحيضة الثانية في الامة (امشرة ايام انقطات الرجمة وان لم تفتسل) لان الحيض لا مزيدله على العشرة فبمجرد الانقطاع خرجت من الحيض بيقين فانقضات العدة و انقطعت الرجمة (وان انقطع لاقل من عشرة ايام) وكانت الزوجة مسلمة (لم تقطع الرجمة حتى تفتسل) لان عود الدم محتمل فيكون حيضا لبقاء المدة فلابد ان يعتضد الانقطاع بحقيقة الاغتسال (او) بلزوم حكم من احكام الطاهرات بان (عضى عليا وقت صلاة) فتصير دينا في هو ٦٧ كه ذمتما وهي لاتجب الاعلى الطاهرات (اوتنيم) للمذر (وتصلى) فيه

و او نفلا (عند ابی حنیفة وابی توسف) و همذا استمسان هدابه (وقال محد اذا عمت) العدد (انقطعت الرجعة و أن لم تصل) وهذا قياس لأن التيم مال عدم الماء طهارة مطلقة حتى شبت له من الاحكام ما نثبت بالاغتسال فكان عنزلته ولهما أنه ملوث غمير مطهروانما اعتبر طهارته ضرورة ان لا تنضاعف الواجبات وهذه الضرورة تعقق عال اداء الصنلاة لا فيما قبلها من الأوقات هداله قال الامام بهاء الدئ في شرحه لهذا الكتباب والصميم قولهما واختسار الحبوبي والنسني والموصلي و صدر الشريف اله تصحيح قيدنا بالمسلمة احترازا عن الكتباية فاله تنقطع بمبرد الانقطاع لعدم توقع المارة زائدة في حقها

من الامة الا ترى ال المولى لوقال الزوج انت قد راجمتها فانكر الزوج لم يقبل قول المولى هايه ولوكذبه المولى وصدقته الامة فعندهما الغول قول المولى وكذا عنده في الصحيح لانها منفضية العدة في الحال وقد ظهر ملك المنعة للولى فلا نقبل قولهـــا في ابطالها يخلاف الاول لان المولى بالتصديق في الرجمة مقر مقيام المدة ولا يظهر ملكه مع العدة وان قالت قد انقضت عدتي وقال الزوج والمولى لم تنفض فالقول قولها لانها امينة في ذلك (قوله و اذا انقطع الدم من الحيضة الشاائة لعشرة الم انقضت العدة وان لمنفتسل) لان الحيض لا وزيد له على العشرة فمجرد الانقطاع خرجت من الحيض فانقضت العدة و انقطع الرجعـــة (قو له و ان انقطع لاقل من قشرة المام لم تقطع الرجعة حتى تفتيل او غضى علما وقت علمة كاملة) لان فيما دون العشرة يحتمل عود الدم الابد من الغسل او مضى وقت المعلاة وهذا اذا كانت مسلمة اما اذا كانت كتسانية فان عدتها تنفضي نفس الانقطاع و انقطعت رجعتهــا صدواً كان الانقطاع لاكثر الحيض اولافله لائه لاسوقع في حقها امارة زائدة لان فرض الغسل لايلزمها * وقوله « او عضى علماوقت صلاة ، وهذا اذا انقطم اول الوقت فان انقطع آخر. يعتبر ادنى وقت تقدر فيه علىالاغتسال والتحريمة (قُولُه او تتجم وتصلى عند ابى حنيفة وابي يوسف وقال محمد اذا تيمت القطع الرجعة وانهم تصل) بعنى اذا كانت مسافرة فتيمت لهما ان التيم لا يرفع الحدث الاترى انها لو رأت الما. بطل تيمها ومسار كأن لم يكن فلم ينقطع الرجعة و ليس كذلك اذا صلت لانه تعلق بالتيم حكم لا يلحقه الفحخ الا ترى انها لورأت الماء لم تبطل تلك العسلاة فصار كالفسل و لحمد الهسا آذا يمت استباحت به ما تستبهم بالفسل فصار كا لوافتسات مم قبل يتقطع الرجمة ينفس الشروع في الصلاة عندهما وقبل بعد الفراع وصحح في الفتاوي انها تنقطع بالشروع (قولد فان اغتسات ونسبت شيئا من بدنها لم يصبه الماء فان كان عضوا كاملا فا فوقه المنقطع الرجمة وان كان اقل من عضو القطعت) وذلك قدر اصبع اواصبعين والفياس في العضو الكامل ان لاتبق الرجعة لانها قد غسلت أكثر مدنها وللاكثر حكم الكل الا إن في الاستحسان تبتي الرجعة

كما في الهدايه وغيرها (وان اغتسات ونسيت شيئا من بدنها لم يصبدالماء فان كان) المنسى (عضوا) كالهلا (فا فوقه لم تنقطع الرجعة وان كان اقل من ذلك انقطعت) قال في الهداية وهذه استحسان والقياس فيمادون المضو بتسارع البدالجفاف لقلته فلا يتيقن بعدم حكم الجنابة والحيض لا يتجزى ووجه الاستحسان وهوالفرق ان مادون المضو بتسارع البدالجفاف لقلته فلا يتيقن بعدم وصول الماء الجه فقلنا انه تنقطع الرجعة ولا يحل الها التروج اخذا بالاحتياط فيهما عنلاف العضوالكامل لانه لا بتسارع البد الجفاف ولا يفغل عنه عادة فافترقا اه

لان الحدث باق بقائه فكأنها لم تغتسل وان بني اقل من عضو انقطمت الرجعة لان مادون هضو يتسسارع اليه الجفاف لفلته فلاتيقن بعدم وصول الماء اليه فقلنا تنقطع الرجعة الاانها لايحللها النزوج احتياطا واما اذا يقيتالمضمضة والاستنشاق قال محمد ابينها من زوجها ولاعل للازواج مالم تأت بذاك وعن ابي يوسف رواينان احداهما انالرجمية لايقطع لانالحدث فءضو كامل والثانية مثل قول مجمد لان المضحضة والاستنشاق مختلف فيوجوبها والرجعة يعتر فيها الاحتياط فلا يجوز أثبائها بالشك ولاتستبيم الازواج بالشك واما اذا اغتسلت بسؤر حار وتبمت فلارجمه علما ولاتمل للازواج لانسؤرالجار مشكوك فيه فان كانطاهرا انقطمت الرجعة وحلت للازواج وان كان نجسا مقيت الرجعة ولم تحل للازواج فاعتبر الاحتياط في الحيثيتين فقالوا تنقطع الرجمة ولاتحل للازواج (قوله والمطلفة الرجمية تتشوق وتتزين) لانها حلال الزوج اذالنكاح قائم بينهما ثمالرجعة مستمبة والنزين حامل عليها • وقوله • تتشوق • ای تنظر و تطاول کی براها الزوج (فول ویسمب لزوجها ان لایدخل علما حی بؤذنها) بمني بالنفخ وما اشمِه (فَو لِه اويسمها خفق نعليه) هذا اذا لمبكن قصده الراجعة لانه رعا تكون مجردة فيقم بصره على موضع بصيره مراجعا ثم يطلقها فيطول علما المدة وقد نهي الله تعالى عن ذلك مقوله ﴿ ولا تمسكو هن ضرار التعدو اله انزات هذه الاية في ابت بن يسار الانصاري طاق امرأته حتى اذا انقضت عدتها الا ومين او ثلاثة وكادت تبين منه راجعها ثم طلقها فعل ما مثل ذلك حتى منت علها سبعة اشهر مضارة الما يذلك وكان الرجل اذا اراد ان بضار امرأته طلقها ثم يتركما حتى تحيض الحيضة الثالثة ثم راجعها ثم طلقها فنطول هاما العدة قائز ل الله تعالى ﴿ وَاذَا طلقتم النساء ﴾ الآية ومعناها اذا طلغتم النساء تطليقة او تطليقتين ﴿ فبلغن أجلمن ﴾ اى قارىن وقت انقضاء المدة ﴿ قامسكُوهِن عمروف ﴾ اى اسكوهن بالرجعة على احسن العجبة لالنطويل المدة ﴿ اوسرحوهن معروف ﴾ اى اتركوهن حتى نقضى عدتين ﴿ولا تمسكو هن ضرارا ﴾ اي ولا تحبسوهن مضارة ابن لنطويل العدة ﴿ لتعدوا علمن ﴾ اى نظاوهن خلك وليسله أن يسافر ما حتى بشهد على رجمتما لفوله تعالى ﴿ لاَ تَخْرُجُوهُنَّ مِن سُونَهِن ﴾ نزل في المعتدات من الرجعي * فان قبل الرجعة تصم بدلالة فعل يختص بالنكاح فلم لا يكون المسافرة بها رجعة ، قلنا المسافرة لا تكون اعظم من السكني ممها في منزل واحدة وذلك لايكون رجمة فكذا المسافرة بها (قو له والطلاق الرجمي لامحرم الوطئ) وقال الشافعي محزمه وفائدته فيوجوبالمهر بالوطئ فعندنا لابجب وعنده بجب اذا وطئها قبلان راجعهالنا انالطلاق الرجعي لازبل الملك ولارفع المقد مدليل الله مراجعتها من غير رضاها و الحقم الظهار والايلاء والممان ولمذا لوقال نسائي طوالق دخات في جلتها وان لم خوها (قو له واذا كان الطلاق باشا دون الثلاث فله انْ يَرْوجها في هدتها وبعد انقضاء هدتها) لان حل الحلية باق لان زواله معلق بالطلقة

(والملقة) الطلقة (الرجعية) يسقب لها انها (تتشوق) ای تانظر لزوجها (ونتزين) له لان الزوجية قائمة والرجسة مسمية والزبن داملها (ويسمب لزوجها ان لايدخل علماحي يستأذنها) بالتفخع ونحوه (اويسمها خنق نعمله) إن لم يكن قصده الراجعة لأنها رعا تكون مجردة فيقع بصره على موضع يصير به مراجعا ثم يطلقها فتطول عليها العدة (والطلاق الرجعي لاعرم الوطئ) لالهلا زيل الملك ولاوفعالمقد بدليل الههمراجعتهامن غيررضاها ويلحقها الظهمار والايلاء واللمان ولذا لوقال نسائي طوالق دخلت فيجلنهن وانالمنوها جوهره (واذا كان الطلاق النادون الثلاث فله ان يتزوجهـا في عدتها و بمدانقضاه عدتها) لان حل المحلية باق لان زواله معلق بالطلقة الثالثة فينعدم قبله ومنعالغير فبالعدة لاشتباء النسب ولااشتباه فاباحنه

الثالثة فينمدم قبله ومنعالتير فيالمدة فياشتباه النسب ولا اشتباء في طلاقه (فو لد واذا كانالطلاق ثلاثًا في الحرة اواثنتين في الامة لمتحله حتى تنكح زوجًا غيره نكامًا محما ويدخل مِا ثم بطلقها او عوت منها) المراد بالدخول الوطئ حقيقة وثبت شرط الوطئ باشارة النص وهو أن محمل النكاح على الوطئ حلا فكلام على الافادة دون الاطدة اذ العقد قد استفيد باطلاق اسم الزوج او يزاء على النص بالحديث المشهور وهو قوله عليه السلام • لأعل الاول حتى تذوق عسية الأخر • ولا «لاف لاحد من العلماء في هذا سوى سعيد بن السيب وقوله غير مشر حتى اوقضي به الفاضي لاينفذ قضاؤه وروى اذالنبي صليانة عليه وسلم سئل وهو على المنبر عن رجل طاق امرأته ثلاثًا فتزوجها غيره فاغاق الباب وارخا السُّر وكشف الحار ثم فارقها نَفال عليه السلام و لاتحل للاول حتى نذوق مسيَّلة الآخر، واحتبم ان المسيب بظاهر قوله ﴿ حَيَّ نَسْكُمُ زويا غيره ﴾ قانا لاجدًا لا لأناقة أمالي لماذكر النكاح والزوج دل على اعتبار امر بن ولوكان بكني احدهما لاقتصر عليه ثم الشرط فيالوطئ هوالايلاج دون الانزال لازالانزال كال ومبائمة والكمال قيد والنص مطاق وسدواء وطنها الزوج الثانى فحيض اونفاس او صوم او احرام فانها تحل بدك الوطي بعد ان يكون النكاح صححا واوكان الزوج الثاني عبدا او مدرا او مكاتبا تزوج باذن مولاه ودخلها حلت للاول واوطلفها ثلاثا فتزوجت زوجا آخر فطلفها ثلاثا قبل ان بدخلها فتزوجت زوج كالث فدخل ما حات الاولين كذا في الكرخي (قو له المطاقة ثلاثا اذا كانت مفضاة فتزوجت يزوج آخر ودخلهما الثاني لاتحل الاول مالم تحبل) لاحمثال الأبكون الوطئ حصل فيالدبر فاذا حبلت علمنا ال الوطئ حصل في القبل وقد نظم الفقيه الاجل سراج الدين الوبكر بن على بن موسى الهاملي رحمه الله في ذلك أشما جيدا فنال

وفى المفضاة مسئلة عبيه و لدى من ليس بعر فهاغر به أذا حردت على زوج وحات و لثان ال من وطئ نصيه فطلقها ظم تحبل فايست و حلالا للقديم ولاخطيه لشك ان ذاك الوطئ منها و بفرج او شكيلة الفريه فان حبلت فقد وطئت بفرج و ولم تبن الشكوك لذا مربه

(قوله والصي الراهق في التعليل كالبالغ) معناه اذا كانت آنه تحرك وتشتى ويجب على الرأة الفيل بوطئه لالتفاه الحتانين وهو سبب لنزول مانها واما الصي فلا غسل عايه وان كان يؤمر به تخلفا وان كان الزوج الثاني مساولا ينثمر ويجامع حلت منه لانه يوجد منه المحالطة وانحا بعدم منه الانزال وهو ايس بشرط فصسار كالفحل اذا جامع ولم ينزل والمسلول هوالذي خلست انداه واما المجبوب فان وطئه لايحلها للاول لانه لم يوجد منه الاالملاصقة والاباحة انحا تحصل بالنقاء الحتانين فال حملت من الحبوب وولدت حات الاول وكانت محضة عندا ويوسف و قال زفرو الحسن لاتحل

(واذا كان الطلاق علامًا في الحرة او تنين في الامة) واوقبل الدخول (لمفعله حتى تنكم زوما غيره نكاما صما ودخل با) ای بطأها (ثم يطلقها او عوت فنها) وأنفض فدمها منه قيد بالنكاح العيم احمر ازا من الفاسد والوقدوف فلونكمها عبد بلا ادْنَ السيدُ ووطئِّوا قبل الاعارة لاعاما حتى بطاما سدماكا فالدر (والمي الراهق) وهو الذي تعرك آلته وتشمى وقدره شمس ألاسلام بعشر سنين (في التعليل كالبالغ) لوجود الوطئ فانكاح صيح وخوااثرط وأنمسا عدم منه الانزال وهوايس بشرط فكال الزاة المعلول والغملالذي بزل

(ووطى المولى لا محلها) لاشتراطالزوج بالنص (واذا تزوجها بشرط التحليل) ولو صريحة بان قال تزوجتك على ان احلك (فالنكاح) صحيح ولكنه (مكروه) تحزيما لحديث دلعن الله المحلل والمحلل له ، (فان وطها حلت للاول) لوجودالدخول في نكاح صحيح اذالنكاح لا بطل بالشرط هدايه وقال الاسبيجابي إذا تزوجها بشرط التحليل بالقلب ولم يقل بالسان محل الاول في قولهم جيما اما اذا شرط الاحلال بالقول فالنكاح صحيح عند ابي حنيفة و زفر والقلب و بالناني وتحل للاول وقال ابو يوسف النكاح الناني فاسد والوطئ فيه لا محلها الاول وقال مجد النكاح الناني محيح ولا تحل الاول وقال المحد النكاح الناني محيح ولا تحل الاول والصحيح قول ابي حنيفة و زفر واعتمده المحبوبي والنسني و الموصلي وصدرااشريمه كذا في التحميم (واذا طلق) الرجل امرأته (الحرة تطلبقين في ٧٠ كه وانقضت عدتما) منه (و تزوجت في التحميم و واذا طلق) واذا طلق) الرجل امرأته (الحرة تطلبقين في ٧٠ كه وانقضت عدتما) منه (و تزوجت من حسلة عدم المناه الم

الاول ولا تكون محصنة (قوله و ملى المولى لا محلها له) لان الله تمالى شرط ان يكون الوطئ منزوج والمولي ايس نزوج والوطئ في النكاح الفاسد لا محلها اللاول وقد قالوا في الامة اذا اشتراها الزوج وقد طلقها اثنتين لم محل له وطؤهما علاءاليمين حتى تنزوج غيره ويدخل مهاوكذا لو اهتفت فاراد ان ينزوجها لم يكن له ذلك لان الطلاق اوجب تحريما لا يرتفع الا يوطى الزوج ولو تزوج امرأة نكاما فاسدا وطلقها ثلاثًا جاز له أن يتزوجها ولولم تنكح زوجًا غير (قو له واذا تزوجها بشرط التحليل فالنكاح مكروم)لقولة عليه السلام و لعن الله المحلل والمحلل له و قال و الاانكم بالنيس المستمد، قيل من هو قال « المحلل » و هذا نفيد الكر أهة وصورته ان مقول تزوجتك على أن أحلك أو قالت المرأة ذلك إما اذا أضمر الشاني في قلبه الا حــــلال الاول ولم يشرطه ق العقد لفظاو دخل بها حلت للاول اجماعاً كذا في المصنى * وقوله • فالنكاح مكرو. • يسى اثنانى والاول (قو لدنان وطنها حلت الاول) هذا عند ابى حنيفة و زفر وقال أبو بوسف النكاح فاسد لانه في معنى الموقت ولا محل للاول لفساده وقال مجمد النكاح صميم ولا تحل للاول لانه استجل ما آخره الشهرع فبجازى بمنع مقصموده كما في قتل المورث (قو له و اذا طلق الحرة تطليفة او تطليفين و انقضت عدتها و تزوجت زوجا آخر ثم مادت الى الاول عادت يثلاث نطليفــات وحدم الزوج الثانى الطلاق كما بهدم الثلاث) وهذا عندهما وقال مجد لا يردم ما دون الثلاث وبه قال الشافعي (قوله واذا طلقهـا ثلاًما فغالت قد انقضت عدتی و تزوجت بزوج آخر ودخل ى الزوج وطلفني وانقضت عدتي والمدة نحتمل ذلك حاز للزوج أن بصدقها أذا كان في غالب ظنه اثما صادقة) انما ذكره هكذا مطولاً لانما لو قالت حلات لك فتزوجها ثم فالت ان الثاني لم يدخل بي ان كانت طلة بشرطالحل للاول لم تصدق وانلم تكن عالمة به صدقت واما اذا ذكرته مطولاكما ذكر الشيخ فانما لا تصدق على

بزوج آخر) ودخل ما (ثم) طلفتها الآخر و (عادت الى) زوجهــا (الاول مادت) اليه عل جديد اي (علات) تطلقسات و بهندم الزوج الثبائي ما دون الثلاث) عند ابي حنيفة وابي وسف (كا بردم الثلاث) بالاجماع لائه اذا كان مدم الشلاث فا دونها اولي (وقال محدلا مدم مادون الشيلات) قال الامام ابو العسالي والصخيح قسول الامام وصباحيه ومثى عليه العبوى وألنسني والموصل وصدر الشريعه اه تعميم قيد الدخول الثاني لانه لولم يدخل لم مهدم اتفاقا قنيه (واذا طلقهــا ثلاثًا) ومضت علما مدة (فقالت قد انقضت عدني)

منك (وتزوجت) آخر (ودخل بى الزوج) آخر (وطلفنى و) قد (انقضت عدتى) منه (و)كانت (المدة تحتمل ذلك جاز للزوج) الاول (ان يصدقها) ويتكمها (اذاكان ظالب ظنه انها صدادقة) قال فى الجوهره انحا ذكره مطولا لانه لو قالت حللت لك فتزوجهها ثم قالت ان الشانى لم يدخل بى ان كانت عالمة بشرط الحل لملاول لم تصدق وان لم تكن عالمة به صدقت واما اذا ذكرته مطولاكما ذكر الشيخ فانها لا تصدق على كل حال وفى المبسوط لو قالت حللت لا تحل له حتى يستفسرها وان تزوجها ولم بسئلها ولم تخبره بشئ ثم قالت لم اتزوج آخر او تزوجت ولم يدخل فالقول قولها ويفسدالنكاح اه

كل حال وفى البسوط لوقالت حالت الدخل له مالم بستنسرها وان يزوجها ولم يسألها ولم تخبره بشئ ثم قالت لم الزوج زوجا آخر او تزوجت ولم يدخل بى فالقول قولها وينسد النكاح وفى الفتاوى اذا كانت عن تعرف شرائط الحل فدخولها فى المقد اعتراف بانقضاء العدة ولو ان الزوج الثانى انكر الدخول وادعت هى الدخول فالقول قولها وان كان هوالذى اقر بالدخول وهى لم تنكر تحل للاول ولا يصدق الثانى علما ولا يلتفت فى قوله انه دخل بها كذا فى البناس والله اعلم

مع كتاب الايلاء كا

هو قالفة البين وفي الدرم عبارة عن البين على ترادو ملى الزوجة في مدة مخسوصة والايلاء عدود لانه مصدر الاميلاء والمولى من لاعكنه قربان امرأته في المدة الا بشي يلزمه بسبب الجاع في المدة (قَوْ لَهِ رَجِهُ اللَّهِ إِذَا قَالَ الزَّوْجِ لَامْ أَنَّهُ وَاللَّه لماقربك او والله لااقربك اربعة اشهر فهو مول) وان قال والله لااقربك وانت حائض لايكون موليا لا نه ممنوع من وطها من غير عين فلم يكن المنع مضافا الى البمين واعما قال لاافريك ولم يقل لااطاؤك لان الفربان عبارة عن الوطئ قال الله تعالى ﴿ وَلا تَقْرُو هِنْ حَيْ يَطْهُرِنْ ﴾ وأراد به الجاع فان قال لم أرده الجاع لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تمالي وكذا لوقال والله لاأجامعك أولا أباضعك اولا اطاؤك او لااغتسل منك من جنابة وقال لم ارديه الجاع لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وان قال والله لاامسك اولايجتمع رأسي ورأسك اولا ادنو منك اولا ادخل عليك اولا أقرب فرائسك اولاءس جلدى جلدك فان في هذه الالفاظ اذا قال لم ارديه الجاع صدق قضاء وديانة لانها تحتمل الجاعو غير عفان قال نويت ما الجاع كان موليا وكذا اذا حلف لايأتها اولا بنشساها أن نوى الجاع كان موليا والافلا و سُقد الايلاء بكل لفظـة سُقـديها البين كفوله بالله ومَّا الله وعظمة الله وجلاله وكبريائه ولاختفد عا لاختفد به البين كقوله وعلم الله لااقربك وعلى غضب الله وسخطه ان قرنك وان جمل للايلاء غاية ان كان لأبرجا وجودها في مدة الايلاء كان موليا كما أذا قال والله لاافريك حتى أصوم المحرم وهو في رجب اولا أقربك الا في مكان كذا وبينه وبينه مسيرة اربعة أشهر فصاعدا فانه يكون موليا وان كان اقل لم يكن موليا وكذا اذا قا ل حتى تفطمي طفلك وبينها وبين الفطام اربعة اشهر فصاعدا وأن كان أقل لم يكن موليها وأن قال لاأقربك حتى تطلع الثمس من مغربها اوحتى تخرج الدابة اوالدجاءكان الفياس ان لايكون موليالانه رجى وجود ذلك ساعة فساعة وفي الاستعسان يكون موليا لان هذا المفظ في العرف والعادة انما يكون لتأبيد وكذا اذا قال حتى ثغوم الساعة أوحى يلج الجمل في سم الحياط فانه يكون موليا وان كان رجي وجوده في المدة لامم نقاء النكاح

﴿ كتاب الابلاء ﴾

مناسبته البينونة مآلاوهو لنسة الحلف مطلقا وشرعا الحلف على ترك قربان زوجت مدة مخصوصة وشرط محليبة المرأة بان تكون منكوحة وقت تجن الايلاء واهلمة الزوج للطلاق وحكسه وقوع طلقة بائنة ان بررفي حلفه والكفارة والجزاء العلق ان حنث كما صرح مذاك متوله (ادًا قال الرجل لامرأته والله لااقربك) اولا احامعك اولا اطاؤك او لااغتسل منك من جنابة و گذاکل ما شقید به اليمين (او)قال (الاافريك اربعة اشير) اوقال ال قربتك فعلى حج او عبدى حر اوانت طالق (فهو مول) لقوله تمالي ﴿ للذَنْ بؤلون من نسائم تربس اربعة اشر كه الآية

(فانوطائها في الاربعةالاشهرحنث في عينه) لفعله المحلوف عليه (ولزمته الكفارة) في عقد اليمين و الجزاء المعلق او الكفارة في التعليق على العميم الذي رجع اليه الامام كما في الشر تبلاليه (وسقط الايلاء) لا نتماء اليمين بالحنث (وان لم يتربها حتى مضـت اربعة اشهر بانت منه يتطليقة) لا ته ظلمها عنع حقها ﴿ ٧٢ ﴾ فجاز اه الشرع يزوال فعمة النكاح

فانه يكون موليا ابنسا مثل ان مفول والله لا افريك حتى تموتى اوتغتل او اموت او اقتل او حتى اطلقك ثلاثًا فاله لايكون موليا اجماعاً وكذا اذاكانت امة فقال لا افريك حتى الملكك او الملك شهفصا منك يكون موليا وان قال حتى اشتريك لايكون موليا لانه قديشتر بها لغيره ولايغهد النكاح ولوقال اشتريك لنفعي لايكون موليا ابضا لانه ربما بشتر ما لنفسه شراء فاسدا واو قال حتى اشتربك لنفسي لايكون مولياايضا لانه رعا بشتر ما لنفسه شراء فاسداوان قال حتى اشتربك لنفسي واقبضك كان موليا وان كان يرجى وجوده مع بقاء النكاح كان موليا مثل ان يقول أن قريتك فبدى حر او فامرأتي الاخرى طالق اوفانت طالق فائه يكون موليا وكذا اذا قال فعلى عنق رقبة او أحج اوالعمرة وان قال فعلى ان اصلى ركمتين او اغزو لايكون،وليا عندهما وقال مجمد بحكون موليا وان جعله غاية ففال حتى اعتق عبدى اوحتى اطلق امرأني كان موليا عندهما وقال الو توسيف لابكون موليا وان قال والله لا اقربك سينة الا وما لايكون موليها و قال زفر يكون موليا لان اليوم المستنى بحمل في آخر المدة كما لو. قال الانقصال نوم ولنا أنه لما استشى يوما غير معين صَّارَكُلُ بَوْمُ السُّنَةُ كَأَنَّهُ المُسْتَنَّى الا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ صَّمَتَ فِي هَذْهُ السُّنَّةُ بِومَا احمَل أنْ يكون ذُكِ اليوم في ابتدائها واثنائها وآخرها واما أذا قال ألا نقصان يوم كان موليا لان النفصان يكون في آخر المدة لانه عبارة عن مابق (قو له قانوطها في الاربعة الاشهر حنث في يمينه ولزمته الكفارة وسقط الايلاء) لانَّ الجمين يرتفع بالحنث (قُولُ و ان لم يَقربِها حتى مِضنارِبُمة اشهر بانت منه بتطليقة واحدة) لانه لخلمها يمنع حقها فببازاه الشرع بزوال نىمة النكاح عند مضى هذه المدة وهوالمأثور عن عَمَانَ وعلى و المبادلة الثلاثة و زيد بن ثابت (فَوَلِم قان كا ن حلف عل اربعة اشهر فغط سقطت البين) لانها كانت موقنة بها فزالت بانقضائها (قو لله وال حلف على الابد فاليمن بافية) لانها مطلقة ولم يوجد الحنث الا أنه لا يتكرر الطلاق قبل الزوج لانه لم توجد منع الحق بعد البينونة لان البان لاحق لها في الوطي (قوله فان عاد فَرُوجِماً عاد الآبِلاء) لانالجين باقية فان وطلُّها والاء وقعت بمضى اربعة اشم اخرى فيمتبر ابتداء هذا الابلاء من حين النزويج فان تزوجها ثالثا طد الايلاء ووقعت بمضى اربعة اشهر اخرى ان لم يقر بها لان اليهن باقية مالم محنث فيها (قو له فان تزوجها بعد زوج لم يقع بذلك الآيلاء طلاق) لتقبيده بطلاق هذا المك والآن استفاد طلاقا لم بكن في ملكه يوم البمين ولا اضاف عينه البه (قوله والبمين باقية) لعدم الحنث (قَوْ لِهِ فَانَ وَمَامًا كَفَرَ عَنْ يُمِينُه) لُوجُودُ الْحَنْثُ (قُوْ لِهُ فَانَ حَلْفُ عَلَى اقل

عند مضي هذه المدة وهو المأثور من عثمان وعلى والعبادلة الثلاثة وزدن نابترمني الله عنهم وكني بهم قدوة (فان كا ن حلف على) مدة الايلاء فقط (اربعه اشهر فقد سقطت اليمِن) لانه كانت موفئة بوآت فترتقع بمضيه (وان كان حلف على الابد فاليمن باقية) بعد البينونة لعدم المنث (فان عاد) الميا (فتروجما) كانسا (عاد الايلام) لمامر أن زوال الملك بعد اليمن لاسطلها الااله لاشكرر الطبلاق قبل التزوج لعدم منع الحق بعد البينونة (فان وطائبًا) حنث في عيشه ولزمته الكفارة وسقط الايلاء لانه رتمع بالحنث (والا) يطها (وقعت عضى اربعة اشمر) اخرى (تطليقة اخرى) ايضا لائه بالنزوج ثبت حقها فيتحفق الظلم فيعثبر ابتداء هبذا الايلاء من وقت الزوج هداله (فان) عاد اليها و (تزوجمها) ثالثا (عاد الايلاء و وقع

عضى اربعة اشهر) اخرى (أطليقة اخرى) لبقاء طلاق ذلك الملك ببقاء المحلية (قال) عاد البها (من) و (تزوجها) رابعا (بسد) حلها بتزوج (زوج آخر لم يقع بذلك الايلاء طلاق) لزوال طلاق ذلك الملك بزوال المحلية (و) لكن (البمين باقية) لعدم الحنث (وان وطئها كفر عن يمينه) اوجود الحنث (وان حاف على اقل

من اربعة اشهر لم يكن موليا) لانه يصل الي جاميا في ناك المدة من غر خنگ پازمه (وال حلف بجج اوصوم اوصدقة او منق او طلاق فهو مول) لفعنق المنم باليمين وهوذكر الشرط والجزاء فها من المشقة وصورة بقربانها عتق عبده وفيه خلاف ایی پوسف فاله يقول مكنه البيع ثم القربان فلايلزمه وهما متولان البيم موهوم فلا عنسع المانعية فيه هدايه قال في التعميم ومثى على قولهما الأعد حي ان غالم لا عكى

من اربعةاشهر لم يكن موليا) لا نه يصل الى جماعها في تلك المدة من غير حنث يلز مهيكة ذا لم يكن مولياى أن قال والله لااقربك شهرين وشهرين كان موليا وان قال والله لااقربك شهرين ومكث يوما ثم قال والله لااقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن موليا لان الثاني اعجاب مبتدأ وقد صار عنوما جد الحين الاولى بشمرين وبعد الثانية أربعة اثهر الا يوما مكث فيه فلم شكامل مسدة المنع وكذا اذا قال والله لا أقربك شهرين ومكث ساعة ثم قال والله لأأفر بك شهرين لم يكن موليا لما ذكرنا وان قال والله لا افريك شهرین ولاشهرین لم یکن مولیا لائه عند الحدة حرف النق صار الثانی|بحابا آخرو اذا كان كذات صار اجلين فنداخلا الاثرى ان من قال والله لا اكلم فلانابوما ولابومين الى اليين ينضى يومين كذا في النهايه (فوله وان خلف بحج او صوم او صدقة او عنق او طلاق فهومول) لَصْنَقَ المنعباليين وهوذكر الشرط والجزاءو هذهالاجزية مانمة لما فيها من المشقة اما الحج قانه يلزمه لاجعاء مال في الفالب وكذا لوحلف بسمرة اوهدى لان المرة محتاج في أدامًا إلى مال والهدى من جلة الكفارات وكذاالصوم مزموجب الكفارات وكذا الصدقة والغنق والاعتكاف لائه لابصم الإبالصومو أن قال ان قرنك ولله على صوم ثهر كذا ان كان ذلك الشهر عضى قبل مضى اربعة أشهر 🎚 وهذه الاجزية مانعة لما فليس عول لانه اذا مضى امكنه الوطئ في الدة من غير شي يلزمه و أن كا ثلا عضى الا بعد اربعة اشهر فهو مول لائه لانتوصل الى وطأيا في المدة الا بصبام يلزمه واما 🛘 الحلف بالعنق ان يعلق اذا حلف بطلاق فانه لانتوصل الى وطلها الا عمني بلزمه من أحكام اليمين وكذا اذا حلف بظهاركا ن موليا فان حلف بصلاة لم يكن موليا عند ابي حنفة وابي بوسف وقال محد والحسن وزفر بكون موايا لان الصلاة يصيم اجاجا بالنذر فصارت كالحج والصوم ولهما أن الصلاة ليست من أحكام الاعان ولأبارمه مال لاجلها في الغالب فصاركن حلفٌ بصلاة الجنازة او مجدة النلاوة وهذاكله في حق المسلم أما الذمي فلا يصيح ابلاؤه بالجلف بالحج والصوم والصدقة والاعتكاف لانه ايس من اهلها واما اذا آلي باسم من اسماء الله فانه بكون موليا هند ابي حنيفة خلافالهما وان حلف بملاق او متاق يكون موليا بالالجاع وصورة الحلف بالصوم ان يقول ان قربنك فله على صوم شهر اما اذا قال هذا الشهر لايكون موليا ولا يلزمه شي صورة الحلف بالحج ان يقول ان قرتك فلله على جمة وصورة الحاف بالصدقة ان نقول ان قرتك فله على صدقة كذا وصورته في العثق والطلاق هوان يقول ان قريتك فعل عنقرقبة او عتق عبدى هذا و في الطلاق ان قريتك فانت طالق او فلانة طالق زوجة له اخرى وفي مسئلة تمبين الطلاق والمتاق بشترط بفاء المحلوف عليه في ملكه الى ان تمضى المدة حتى لوباع العبد اومات قبل مضى المدة سقط الايلاء ثم اذا عاد الى ملكه بوجد من الوجوء قبل القربان انمقد الايلاء وان دخل في ملكه بعد القربان لاختفدالايلاء مثاله اذا قال أن قربتك ضيدى هذا حر ثم باعه سقط الايلاء لا نه لايازمه بالقربان

شيء ثم أذا عاد ملكه قبل القربان انمند الا يلاء وأن دخل في ملكه بعد الفربان لا يتقد وأن قال أن قربك فعبدا هذان حران فات احدهما أو إع احدهما لابطل الايلاء لانه يلزمه بالقربان عنق و أن مانا جيما أو باههما جيما مما أو على التعاقب بطل الايلاء فان دخل أحدهما في ملكه بوجه من الوجوء قبل القربان انتقد الايلاء ثم اذا دخل الآخر في ملكه انعقد الا يلاء من وفت دخول الاول وان قال ان قرينك ضلى نحو ولدى فهو مول وقال زفر لايكون موليا وهذا فرع على ان هذا النذر وجب ذبح شاة وذك من جلة الكفارات (قو له قان آلي من الطلقة الرجمية كا ن مولياً ﴾ لان الزوجية بينهما قائمة فان انقضت عدتها قبل انقضاء مدة الا يلاء سنقط الا يلاء لفوات المحلية (قو له وان آلي من الباين لايكون موليا) لان الباين لاحق لها في الوطئ فلم يكن مانما حقها مخلاف الرجعية فان لها حقا في الوطيع لانهازوجة واذا آلى من امرأته ثم ابانها فضت اربعة اشهر وهي في العدة وقعت اخرى بالا بلاء لان اشداء الايلاء كان وهي زوجة فيصم الايلاء فاذا ابانها فالبشوثة يلحفها البينونة بعقد سابق وال كال لايلحقها النداء كذا في الكرخي ولو آلي من أمرأته في مجلس وأحسد ثلاث مرات نقال والله لا اقربك والله لا اقربك والله لا أقربك ان اراد التكرار ثالا يلاء واحد واليمين واحدة وان لم يكن له نية ثالا يلاء واحد واليمين ثلاث وان اراد التغليظ وانتشده فالا يلاء واحد والبين ثلاث في قول ابي حنيفة وابي نوسف حتى اذا مضت أربعة أشهر ولم نقريها بانت شطليفة وأن قريها وجب ثلاث كفارات وقال محمد وزفروالا يلاء ثلاث والجين ثلاث واليمين والا يلاء الاول سُقَد حين مايلفظ بالاول والثاني حين مانلفظ بالثاني والثالث حين مايلفظ بالثالث فاذا مضت أربعة أشهر ولم نقرما بانت خطليقة فاذا مضت ساعة بانت باخرى فاذا مضت ساعة بانت باخرى واذا فرما وجب عليه ثلاث كفارات واجموا انهاذا آلي من أمرأته في ثلاث مجالس فالأيلاء ثلاث والجين ثلاث ثم الايلاء على اربعة أوجه أيلاً، وأحد وعين وأحدة كفوله والله لاأذربك والابلاآن وعينان وهو أذا ألى من امرأته في مجلسين اوقال اذاجاء غدفوالله لااقربك وان جاء بعد غدفوالله لاافريك وايلاء واحد وعينان وهي مسئلة الحلاف اذا قال في مجلس واحد والله لا اقربك والله لا اقربك وارادم التغليظ فالايلاء واحد واليمن ثنتان عندهما حتى اذا مضت اربعة أشهر ولم مقربها بانت وأحدةوان قربها وجب كفار تان وقال مجد وزفر الايلاء اثنان واليمن ثنتان وايلاآن وعمن واحدة وهو اذا قال لامرأته كلا دخلت هذين الدارئ فوالله لاافربك فدخلت أحديهما دخلتين أودخلتهما جيما دخلة وأحسدة فهوايلاآن و عين واحدة فالاول خفد عند الدخلة الأولى والناني هند الدخلة الثانية (قو له ومدة الايلاء الامة شهران) وذلك نصف ايلاء مدة الحرة فان اعتفت في مدة الا يلاء نصير مدتها اشهر وأو آلي منها ثم طلقها ثم اعتقت تكون عدتها عدة الاماء

الخدالاف اله (وان آل من للطالمة الرجعية كان موليا) لبضاء الزوجية فان انفضت عدتها قبل النشاء مدة الايلاء يسقط الايلاء لفوات المحلية جوهره (وان آلى من) موليا) لمدم بقاء الزوجية اذ لاحق لها في الوطئ فل بكن مانها حقها بخلاف الرجعية (ومدة ايلاء الامة شهران) لانها مدة ضربت اجملا البينونة فننصف في الرق كمدة

ومدة أبلائها مدة الحرائر قال الحجندي اذا طلقها طلاقا بانا ثم اعتفت في العدة لايصول عدتها الى هدة الحرائر وان طلقها رجعيا ثم اعتفت في المدة تحولت الى هدة الحرائر والعبد فىالايلاءكالحر وانما نظر الى الزوجة ال كانت امة فدتما شهران وال كانت حرة فاربعة اشمر (قوله وان كان المولى مربضًا لانقدر على الجماع اوكانت المرأة مريضة أورتفاء أوصغيرة لايجامع مثلها أوكانت بينهما مسافة لايقدر أن يصل اليها في مدة الايلاء ففيئه أن يقول بلسانه فئت الما قادًا قال ذلك مقط الايلاء) والاسل ان النيُّ هوالرجوع ومنه فالظل اذا رجم فلا كان الزوج بترك الوطئ في المدة مانما لها من حقها جمل رجوعه عن ذلك فياً والني مختص بالمدة بدليل قراءة ابن مسعود ﴿ فَانَ قَاوُا فَيِنَ ﴾ والنَّ عندنا هو الوطئ معالقدرَة عليه قادًا عِز عنه قام النَّ بالغول مقامه وعندالشانعي لافئ الإبالجاع ثمالبجز على ضربين عجز من طربق المشاهدة مثل أن يكون مربضا لايقدر على الجاع أوهى كذلك أويكون بينهما مسافة لايقدر على البانها الابعد مضى المدة اوتكون صغيرة لابجامع مثلها اورتقا اويكون هو مجبوبا اوتكون هي محبوسة في موضع لايقدر عليها اوناشرة في موضع لايقدر عليها فغيثه فيجم هذا الغول وال كان هومحبوسا في موضع لا يمكن ال يدخلها عليه قال في الكرخي فيئه القول وفىالخجندى فيئه الجماع والعجز الثانى منطربق الحكم مثل انبكون محرما أوصائما اوهي كذبك فهذا فيئه الوطئ عندنا لانه قادر عليه وعندزفر بالقول لان المنع منه لحقاللة ثعالى فهو كالمنع من طريق المشاهدة • وقوله • ففيئه • ان مقول بلسانه فئت اليما اوراجعتما وحند الىحنيفة متول اشهدوا انىفثت الى امرأتي وابطلت الايلاء هذا. الاثهاد ايس بشرط وانما هواحتياط حتى اذا مضت المدة وادعىالزوج الغول فكذبته اقام البيئة واذا اختلفا في الني مع بِقاء المدة فالقول قوله لانه علك فيها الني وان اختلفا بعد مضيها فالقول قولها لانه مدى الني في حال لاعالكه فيه ولا عين عليها لانه عا لايستملف فيه قوله ففيئه أن مقول بلسائه فئت الها هذا أذا آل وهو مربض امااذا آلى وهو صحيح ثم مرض فغيثه لايصم الابالجاع ثم اذا كان فيته بالقول لايقع العلاق عليها بمضى المدة المالجين اذا كانت مطلقة فهي على حالها اذا وطي ومته الكفارة لانها لاتفحل الابالحنث وذلك انما مقع غسل المحلوف هليه فاما القول فليس بمحلوف عليه فلانفل البين به والكانت البين موقتة باربعة أشهر وفاء فها ثم وطنًّا بعد الاربعة الاشهر لا كفاره عليه • وقوله • فاذا قال ذلك سقط الايلاءِ • يعني أذا قال فيت الهاسقط الايلاء أي لايتم الطلاق عضي المدة وأمااذا أقربها كفر عن عينه (قوله والأصح في المدة بطل ذلك الني وصار فيته الجاع) اى اذا قدر على الجاع في المدة بطل ذلك القول وصار فينه الجاع لانه قدر علىالاصل قبل حصول المفصود كالتيم ممالماء وعلى هذا أذا طلقها بعد الايلاء طلاقا باينا لم يصح الني منه بالقول لان الني بالقول اقبم مقامالوطئ لاجلالضرورة حتى لاتبين بمضى المدة وهذا المغى لايوجد بعدالبينونة ثم

المددة (فان كان المولى مريضا) بحيث (لا مقدر عل الجاع اوكانت المرأة مربضة) ارتقاء اوصغيرة لانجامع (اوكان بنهما اسافة) بعيدة محيث (المدران يصلالها فيمدة الأيلام) او محبوسة او ناشزة لايصل اليها (فنيئه ان مقول بلساله فلت اليها) او ابطات الايلاء او رجعت عافات او نحو ذاك (فاذا قال ذهك سنقط الايلاء) لانه اذاها ذكر المنع فيكون ارضاؤها بالوعد واذا ارتتم الظلم لايجازى بالطلاق (وأن صم) من مرضيه اوزال المانع (ف المدة بطل ذلك الني) الذي ذكره بلسائه (وصار فيئه الجام) لانه قدر على الامسل قبسل حصول المقصود فيبطل الحلف كالثيم

(واذا قال) الرَجل (لامرائه انت على حرام) اوانت معى في الحرام او نحو ذاك (سأل عن ثبته قال قال اردت الكذب فهو كاقال) لانه نوى حقيقة كلامه قال في التصبيح هذا ظاهر الرواية و مثى عليه الحلواني وقال السرخسى لا بصدق في الفضاء حتى قال في اليناجع في قول القدورى فهو كاقال بريد فيابينه و بين الله تمالى اما في الفضاء فلابصدق بذاك و يكون عينا و مثله في شرح الاسبيمايي و في شرح الهداية و هذا هو الصواب و عليه العمل و الفتوى اه (و آن قال اردت الملكة فهى المليقة بائنة) لانه كناية (الا ان نوى الثلاث) فيكون ثلاثا اعتبارا بسائر الكنابات (و ان قال اردت الفلهار فهو ظهار) و هذا عند ابى حنيفة و ابى يوسف و قال محد ﴿ ٢٧ ﴾ ليس بظهار لانمدام التشبيه بالمحرمة

الن الله بالقول يرفع المدة و لا يرفع البين و الق بالفعل يرفع المدة و البين (قوله واذا قال لامرأته انت على حرام سئل عن نيته فان قال اردت الكذب فهو كاقال) اي موكذب في ظاهر الرواية ولايكون ابلاء لائه نوى حقيقة كلامه قال في اليناسِع وهذا فيما بينه وبين الله الما في القضاء فلا يصدق و يكون عينا لان الطاهر أن الحرام في الشرع عين (قُولِهِ وَانْ قَالَ نُوبِتُ الطَّلَاقُ فَهِي تَطَلِّيفَةً بَاسْمَةً الآانُ مَوى الثَّلَاثُ) لأنْ قوله حرام كناية والكناية يرجع فيها الى نيته كما ذكرنا فى الطّلاق (قوله وان قال اردت الظهار فهو ظهار) هذا عندهما وقال محد لايكون ظهارا لانعدام التشبيه بالمحارم ولهما آنه وصفها بالفرتم وفي الظمار نوع عرتم والمطلق بحمل على المقيند اذا نواء (قو (د وان قال اردت العرم اولم ارده شيئا فهو عين بسير بها موليا) لان الاصل في عربم الحلال العاهو اليمين حندنا فان قال اردت القرم فقد اراد اليمين وأن قال لمارد شيئا لم يصدق في القضاء لان ظاهر ذلك الجين وإذا ثبت اله عين كان بها موليا قال في الكرخي اذا قال الما انت على حرام اوقد حروتك على اوانا عليك حرام اوقد حرمت نفسى هليك اوانت محرمة على فهوكله سواء يرجع فيه الى نينه قال قال اردت الطلاق فهو طلاق وأن نوى ثلاثًا فثلاث وأن نوى وأحدة فواحدة وأزنوى لنتين فواحدة بأنَّة وان لميكنلة نبة فهو عين وهو مول ان تركها اربعة اشهر بانت مطلبقة وان قال اردت الكذب فليس بشئ فيما بينه وبين الله ولايصدق في نفي البين في الفضاء وان قال كل حل على حرام ان نوى جيمالمباحات صدق لانه شدد على نفسه وان نوى الطعام دون غيره اوشرابا اولباسا دون غيره اوامرأته دون غيرها صدق وان لم يكن له نيد فهو على الطمام والشراب خاصة وان قال لامرأته انت على كالمينة اوكالدم اوكلعمالخنز ر اوكالحر ان نوى كذبا فهو كذب وان نوى النموم فهو ابلاء وان نوى الطلاق فهوطلاق وان قال لها ان فعات كذا فانت اى رديه التحريم فهو باطل لان القرم انما يكون اذا جعلها مثل امه فاما اذا قال انت اي فهو كذب و ال قال انت مني حرام فهو مثل قوله انت على حرام و ان قال لامرأتبه انتما على حرام ونوى

وهو الركن فيه وللما انه اطلق الحرمة وفي الظهار نوع حرمة والملاق عتدل المقيد هداه فال الاسبجال والعميم تولما واعتده المحبوبي والنسني وغيرهما تصيم (وان كال اردت القريم إولج اردبه شبياً فهو عين يصبير بها موليا) لان الاصل في نحرم الحلال آعا هواليين مندنا فاذا قال اردت التموم فقسد اراد المين وان قال لم ارد شيأ لم يصدق في القضاء لان ظاهر ذلك اليمين واذا ثبت انه عين کان مها موايسا جوهره قال في الهداية و من المثاغ من يصرف لفظ التمريم الى الطبلاق من غير ثبة لحكم العرف قال الامام الهبوبي وبه بغي وقال تجم الأنمة في شرحه لهذا الكتاب قال اسمانا

المتأخرون الحلال على حرام اوانت على حرام اوحلال الله على حرام اوكل حلال على (في احديهما) حرام طلاق بائن ولانفتقر الممالنية لمعرف عنى قالوا في قول مجمد ان نوى عينا فهو عين ولاندخل امرأته الابالنية وهو ، على المأكول والمشروب انما الجاب على عرف ديارهم امانى عرف بلادنا فيريدون تحريم المنكوحة فصل عليه اهو وفي مختارات النوازل وقدقال المتأخرون يقع به الطلاق من غير نية لفلية الاستعمال بالعرف وعليه الفتوى ولهذا لا يحلف به الأرابيل قلت ومن الالفاظ المستعملة في مصرنا وربغنا الطلاق بازمنى والحرام يلزمنى وعلى الطلاق

﴿ كتاب الْحَلْمُ ﴾

بضمالحاء ونضها واستعمل في أزالة الزوجيــة بالضم وفى غير. بالفتح وهو لغة الازالة وشرماكا في العر ازالة ملك النكاح المتوقفة عملى قبولهما بلفظ الخلم اوما في معناه اله ولا بأس به عندالحاجد كم اشبار الى ذاك متوله (اذا تشاق الزو حان) اى اختلفاو وقع يبتما العداوة والمازمة (وخانا ان لا يقيما حدود الله) أي ما يلزمهما من موجبات النكاح عا بحب له علما وعليه لها (فلا بأس ان تفتدى) المرأة (نفسها منه عال مخلمها به) لقوله تمالي ﴿ فلاجناح علممافيا افتدتبه في الآية (فاذا) قبل الزوج و (فعل ذاك) المطلوب منه (وقع بالحام نطليفة بأندة) لانه من الكنايات الاال ذكرالمال اغنى عن النية ههنا ولانها لا تبذل له المال الا لتسل اما تقسمها وذاك بالبينونة (ولزمها المال) ألذى افتدت به نفسها لفبولها فى احديهما الطلاق وفى الثانية الا يلاء فهما طلاقان جيما لان المنظ الواحل لايحمل على امرين كاذا ارادهما جل على اغلظهما فوقع الطلاق عليهما وان قال هذه على حرام بنوى الطلاق وهذه على حرام بنوى اليمين كان على ما نوى لا نهما لفظان وان قال اثناً على حرام بنوى في احديهما ثلاثا وفي الاخرى واحدة فهما طالقان ثلاثا ثلاثا لما بينا انه يحمل على اغلظهما واقة سيمانه وتمالى اعلم

۔ ﴿ كتاب الْمُلْعِ ﴾ -

هو في اللهة مشتق من الانخلاع ومنه خلع النمل والقميس وفي الشرع عبارة عن عقد بين الزوجين المال فيه من الرأة تبذله فضلعها او يطلقها وحكمه من جهتها حكم المعارضة حتى بجوز لها الرجوع عنه و يطل باعراضها ويجوز اما فيه شرطالحيار على الصحيح ولا يصح تمايقه بالاخطار وحكمه من جهة الزوج حكم النعليق اى طلاق معلق بشرط حتى لا يصبح رجوعه عنه ولايجوز لهفيه شرطا لحيار ولا يبطل باعراضه عنـه ويصم تعليقه بالخطر (فو له رحمالله ان تشـاق الزوجان وخاة ان لا يفيــا حدودالله فلابأس ان يفتدي نسما عال مخلمها 4) المشافة المخالفة والتباعد عن الحق وهو ان یکون کلواحدمهما فی شق علی حدة و لم بدر من اسما جا النشوز وحدود الله ما يلز مهمامن مواجبالنكاحوهو مافرضه الله للزوج طيما ولها عليه وانما شرط التشائق لانه اذا لم يكن منها نشوز وكان ذهك منه كرمة ان يأخذ منها شيئا (قوله فاذًا فعلا ذلك وقع بالْحَلْم تطليقة بانة) سواء نوى اولم ينو اذا كان في مقابلته ما ل لان بذكرالمال في مقابلة الحُلْع متمين الانخلاع من النكاح مرادا فلا يحتاج الى النيسة وازلم يغاله مال ان نوى والطلاق وقع و النفلا لانه كناية من كنايات الطلاق و امااذا كان في مقابلته المال فوجود المال منن من النبية لانبها لانسلم الما للسلم لها نفسهاو ذاك بالبينونة ثمالحلع مندنا طلاق وعندالشسانعي فسيخ وفائدته اذا غالعهسأ ثم تزوجها بعد ذلك عادت اليه بطليقتين لا غير صدنا وعنده بثلاث (قوله ولزمها المال) لانه ايجاب وقبول يتع بهالفرقة من قبلالزوج ويسقق الموض منها وقد وجد الفرقة منجهته فلزمهاالما لولايص عالحُلُم والطلاق على مال الا بالقبول في المجلس فالرقامت من المجلس قبل الفبول او اخذت في عل آخر بدل على الاهراض لا يصح الحُلم ويستبر فيه مجلها لامجلمه حتى لو ذهب من المجلس ثمقبلت في مجلها ذلك صبح قبولها ووقع العلاق ولزمهاالمسال والحُلْم من جانبه عنزلةاليمين لا علكالرجوع عنه وبصح تعليقه بالاخطار و من جانها عزلة مبادلة المال بالمال حتى انها تملك الرجوع عن ذلك قبل قبول الزوج ولا يصنع تمليقه بالاخطار بيانه اذا قال خالمت امرأتى على الف او طنفتهاعلى الف وهي غائبة بتوقف على فبولها في مجلس علمهما ولوكانت هي التي قالت ذلك وهوغائب فانهلا بصبح حتى اذا بلغه الحبر فاجازه فى مجلس علمه لا يجوز قال الكرخى

ذَه (وانكانالنشوز) اىالنقرةوالجفاء (من قُبله) اىالزوج (كرهنالهان يأخذ منهاهوضا) لانه او حثما بالاستبدال فلا يزيد فى و حشتها بأخذالما ل (وان كان النشوز من قُبلها) اى الزوجة (كر هنسا لهان يأخذ) منها عوضا (اكثر عا اعطساها من المهر دون النفقة وغيرها و فى الجامع الصغير يعليب له الفضل ﴿ ٧٨ ﴾ ابضا (فان فعل ذك) بان اخذ .

اذا الندأالزوج فف ل خالعتك على الف لم يصح رجوعه عن ذلك ولم ببطل بغيامه عن المجلس قبل قبولها ويجوزان يعلقه بشرطاو يوتت فيقول اذا جاء غد فقدخالعتك على الف واذا قدم زيد فان قبلت قبل ذلك لم يجز واما اذا ابتدأت هي فقالت خلمت نفسى هنك بالف فذلك مثل ايجساب البيع يجوز لها ان ترجع فيه قبل قبوله ويبطل بقيامها عنالجلس وبقيامه ولايجوز ان ينعلق بشرط ولا وأت وذكر فىالبدادم انالزوج اذا قال خالعتك على الف على انى بالخيار ثلاثًا لم بصبح خيار الشرط وبصبح الحُلُم اذا قبلتوان شرط الحيار لها فغال خالعتك بالف على انك بالحيار ثلاثا فقبلت او شرطت هي لنقسها الحيار جاز عند ابي حنيفة قان ردته في النلاث بطل الحالم و الرلم ترده تم لان الذي من جهتها تمليك المال وشرط الحيار بجوز فيه كالبيع وعندهما لا بحوز والفساظ الحُلْم خسسة خالعتك بارأتك باينتك فارقتك طاق نفسسك على الف فان قال خالعتك على الف فقبات فقال لم انو بذاك الطلاق لم يصدق لان ذكر الموض دلالة عليه (قوله فان كان النشوز من قبل الزوج كرهنا له أن بأخذ منهما عوضًا) لقوله تعالى ﴿ وَانَّارُدُتُمُ اسْتَبِدَالُ زُوجِ مَكَانُ زُوجِ الى أَنْ قَالَ فَلَا تَأْخَذُوا مَنْهُ شَيْئًا ﴾ (قُولِهُ و انكان النشوز من قبلها كر هناله ان يأخذ منها اكثر عما اعطاها) يعني من الهر دون النففة وغيرها لقوله عليه السلام لامرأة ثابت بن قيس حين جاءت البه فقالت يا رسولالله لاانا ولا تابت فقيال و الردين عليه حديثته ، فقالت نيم وزيادة ففال ه اماالزيادة فلا ، وقد كان النشــوز منها و في الحامم الصــفير بطيب له الفضل ابنســا لاطلاق قوله تبالي ﴿ فلا جناح علمهما فيما افتدت له ﴾ (قو له فان فعل ذلك جاز في الغضاء) يعني اذا اخذاز يادة وكذا اذا اخذ والنشوز منه (قو له وان طافهـــا عل مال فقبلت وقعالطلاق ولزمها المال وكانالطلاق بانًا) صورته انت طــالق بالف أوعلى الف اما اذا قال انت طالق وعليك الف فقبلت طلقت ولا يلزمها شيء عند ابي حنيفة ومعنى المسئلة قبولها يقف على المجلس فان قامت منسه قبل القبول بطل كمنيار المخيرة (قو له وان بطل الدوض في الحَام مثل ان مخالم المملمة على خَرَاوِخَرْيرِ اومِينَةَ فَلَا شَيْ لِمَزْوجِ وَالْفَرَقَةُ بَائِنَةً ﴾ وانما لم بجب شي ٌ لانها ما ممت مالا ولاوجه الى ابجاب المسمى للاسلام ولا الى ابجــاب غيره لعدم الالتزام يخلاف ما اذًا خالع على خل بعينه و ظهر خرا لائها سمت مالافصـــار مغرورا فبحب المهر وبخلاف مااذا كانب اواعتق على خرحيث بجب فيمة العبدلان ملك المولى فيه متفوم ولم يرض يزواله مجانا اما ملك البضع في حالة الحروج غيرمنفوم وآنما كان بائنا لان الحلم من كنايات الطلاق والكنايات نوان (قو له وبطل الموض في الطلاق كان

اكثر عا اعطاها (ماز في الفضاء) لا طلاق قوله تعالى ﴿ فلا جنام علهمافيا افتدت 4 که و کذبك ادا اخذ والنشوز منه هدابه (وان طلقها على مال) بان قال لهاانت طالق بالف او على الف (فقبات) في المجلس (وقدم الطلاق ولزمها المال) لانالزوج يستبدل بالطلاق تجرا و تعايقا وقد علقه مقبولهما والمرأة تملك التزام المسال لولايتها على نفسها وملك النكاح عا بحوز الاعتباض عنــه وان لم يكن مالا كالقصاص هداله (وكان الطلاق بانا) لان بدل المال اعا كان السل لهانفسراو دلك بالبينونة (وأذابطل الموض في الحُلْم) وذلك (مشـل ان مخالع المرأة السلمة على خراو خنزر) او ميتة اودم (فلا شي الزوج) عليها لانها لم تسم له مالا منفسوما حتى تصمير غارة له بخلاف ما اذا خالع على خل بعينه فظهر خرا لانها سمت مالافصيار مغرورا (و الفرقة) فيه (بائنة) لانه

لما بطل الموض كان العامل فيه لفظ الْحُنْم وهو كناية (وان بطل الموض في الطلاق كان) الطلاق (رجميا)

(رجبیا) لان المامل فید لفظ الطلاق و هو صدیح و الصدیح بعقب الرجمة (و ما جازان یکون مهرا) فی النکاح (جازان یکون بدلا فی الحکم) لان مابسلح ان یکون بدلا لاتقوم اولی ان یسلح لغیره (فان قالت خالهی صلمافیدی) الحسیة (فعالمها و لم یکن فی بدها شی فلا ﴿ ٧٩ ﴾ شی له علیها) لانها لم قفره بتسمیة المسال (و ان قالت) له (خالهی

عل ما في بدى من مال ولم بكن في دها .شيء ردت عليه مهرها) لانها لما ممت مالا لم یکن الزوج راضيا بالزوال الابالموض ولا وجه الى انجاب المبمى وقيمت للممالة ولا الى فيمذ البضم اعنى مير المثل لائه غير متقوم حالة الحروج فنمين ابجاب ماقام له على الزوج دفعا الضرر هداه (و ان قالت) له خالمني عل ماق بدی من دراهمولم یکن فی مدها شي) او كأن في اقل من ثلاثة در اهم (ضليا ثلاثة دراهم) لانهاسمت الجعواقله ثلاثة (و ان قالت) له (طالقني ثلاما بالف فطلفها واحدة (ضايا ثلث الالف) لانها لا طلبت الثلاث بالف فقد طلبت كلواحد تثلث الالف وهذاالآن حرف الباءيعيب الاعواض والعوض ينقسم على الموض والطلاق بائن لوجوب المال (و ان قالت طلقني ثلاثًا على الف فطلقهما واحدة فلاشي علماعند ابي حنيفة) وتقم رجمية و قالا علها ثلث

رجمياً) هذا اذا لم يستوف هددالطلاق وانما كانرجميا لانصريح الطلاق اذا خلا عن الموض ولم يوسف بالبينونة كان رجميا وهذا ايضا فيالحرة أما الامة اذا بذلت مالا فمزوج وطلقها كان بائنا لانه بجب عليها بعد العنق (قولد وما جاز ان يكون مهرا جاز ان يكون بدلا في الخُنْع) فائدته انه يجوز الخُنْع على حيوان مطلق فيكون له الوسيط منه وتكون المرأة مخيرة بين دفع حينه اوقيته وانميا جاز ذلك الحُمَاع عقد مل البضع فا جاز ان يثبت في النكاح جاز ان يثبت في الحُلْمُ الا انه يفارق النكاح ف انها اذا سمت في الحُنْعُ خورا اوخزيرا اوما لاقيمة فخلمها عليه لم يكنه علماشي وصع الحُنَّمَ وفي النكاح يلزم الزوج مهر المثل والفرق ان خروج البضم من مك الزوج خيرمتقوم ودخوله فيملكه قيمة بدليل انه اذا تزوجها ولم بسبملها مهرا ثبت لها مهر المثل بالدخول و في الحُنْلُع لوخلعها ولم يسم لها شـيئا و نوى الطلاق طلفت ولم يكن إه علما شي (قو إدو اذا قالت العني على مأنى بدى فغالها ولم يكن في دهاشي فلا شيء له عليها ﴾ لانها لم تفره حيث لم تسمله مالا ولاسمت له شيئاله قيمة وكذا أذا قالت على ما في بني ولم بكن في بيتها شي صح الحُلُع ولاشي له (قوله وان قالت على ما في يدى من مال فعنالعها ولم يكن في يدها شي ودت عليه مهرها) لانها لما سمت مالا لم يكن راضيا بالزوال الا بموض ولاوجه الى ايجاب المسمى اوقيته للجهالة ولا الىقيمة البضم اعني مهر المثللانه غير متقوم حالة الحروج فنعيين ماقام به على الزوج ثماذا وجب الرجوع بالمهر وكانت قد ابرأ ته منه لم يرجع عليها بشيء لان غير مابستهقه قد سلم له بالبراءة فلو رجع عليها لرجع الهية و هي لا توجب على الواهب ضمانًا ﴿ قُولُهُ وال قالت على ما في يدى من دراهم او من الدراهم نفسل ولم يكن في يدها شي فله عليها ثلاثة دراهم) لانها سمتالجم واقله ثلاثة وان وجد في دها دراهم من ثلاثة الى اكثر فهي الزوج وان كان في بدها اقل من ثلاثة فله ثلاثة وان وقع الحلم على المهر صح فان لم يقبضه المرأة سقط عندوان قبضته استرده منها وان غالمها علىنفقة عديها صح الْحَلَمْ وسقطت عنه النفقة (قُولِه وان قالت طلقني ثلاثًا بالف فطلقها واحدة ضايمًا ثلث الالف) لانما لما طلبت الثلاث بالف فقد طلبت على واحدة بثلث الالف وليس كذبك اذا قال لما طلق نفسك ثلاثا بالف فطلقت نفسها واحدة لانه لم برض بالبينونة الا بكل الالف فلم تجزو قوع البينونة بعضما (قوله واذا قال طلقي ثلاثا على الف فطلقها واحدة فلاشي له علمًا عند ابىحنيفة) وعلك الرجمة وعندهما هىواحدة بائنة بنلث الالف لان كلة على عنزلة الباء في المعرضات حيَّان قولهم أحما هذا المناع

الالفوتتع بائنة لان كلة على عزلة الباء فىالماوضات وله ان كلة على الشرط والمشروط لانتوزع على اجزاء الشرط عفلاف الباء لانه المنوش علىمام، قال الاسبيمابي والعميم قوله واعتدء البرحاني والنسنى وغيرهما تصميم يدرهم وعلى درهم سواء ولابي حنيفة ان كلة على الشرط قال الله تمالي ﴿ بِاللَّهِ عَالَى اللَّهِ بِاللَّهِ على اللايشركن إلله شيئا ﴾ ومن قال لامرأته انت طالق على ال تدخلي الداركان شرطا واذا كان فيسا معنى الشرط فالشرط لاينقهم على عدد المشروط وانما يلزم المشروط عند وجود جيم الشرط الاثرى انه الوقال الها أن دخلت الدار ثلاثًا فات طالق ثلاثًا فدخات الدار حرة لم نقع علما شي لعدم كما ل الشرط كذبك في مسئلتنا مالم وجدكا ل الشرط المستقيه جميم البدل لم يرجع عليها بشي وان قالت طلقني ثلاثا ولك الف وطلقها وتعالطلاق ولا ثيُّه عليها عند ابي حنيفة لانها ذكرت الالف وطلفها وقع الطلاق ولا شيء له علما عند ابي حنيفة لانها ذكرتالالف غبر متعلقة بالعلاق والطلاق لانقف على عوض وقال ابروسف ومحمد يلزمها الالف لانه لافرق فالاعواض بين الباء والواو الاترى ان من قال لرجل احل ل هذا المتاع والله درهم غمله استمقالدرهم فكذا هذا والجواب لابي حنبفة انالاجارة لانصيح بغير عوض والطلاقة عُملافه ﴿ قُولُهِ وَانْ قَالَ الرَّوْجِ طَالَقَ نَفْسُكُ ثَلاًّا بِالنَّهُ اوْ عَلَى الْأَلْفُ فَطَلَقْت نفسها واحدة لم يقع عليها شيم) لانه مارضي بالبينونة الا ليسلمله الالف كله بخلاف قولها طلغني ثلاثا بالف لانها لما رضيت بالبينونة بالف كانت بعضها ارضى ولوقالت طلقني واحدة بالف فطلقها ثلاثًا طاقت ثلاثًا عند الىحنيفة بفير شيُّ وقال الويوسف ومجمد تطلق ثلاثًا وبلزمها الالف (قولد والمبارأة كالحُلْم) وصورتها ان يقول رثت من النكاح الذي بيني وبينك على الف فقبات (فو له و الحُمْنُع و المبارات بسقطان كل حق لكل و احد من الزوجين على الآخر ١٤ ينماق بالنكاح عند ابى حنيفة) بعني النكاح الفائم حالة المبارأة اما الذي قبله لابسفط حقوقه وقال ابوبوسف في البسارأة مثل قول ابي حنيفة و اما الحُلَّم فهو كالطلاق على مال لايسقط الاماسمياء وقال مجمد فبهما جيما لايسقط الا ماسمياه وصورة المثلة اختامت منه على شيء مسمى عين اودن وكان المهر غيردُنك وهو فيدَّمة الزوج وقد دخل بها اولم يدخل لزمها ماسمشه ولاشي لها عليه من المهر عند ابى حنيفة وعندهمالها ان ترجع عليه بالمهر ان دخلبها وبنصفه ان لم يدخل بها ولوانها كانت قد قبضت المهر ثم بارأها او غالمها قبل ان يدخلها على شيء فهوجائز والمهركله لها ولايتبعكل واحد منهما صاحبه بمدالحلم والبسارأة بثي من المهر وكذا لوكانت قيضت منه نصف المن اواقل اكثر ثم اختلمت منه لدراهم مسماة قبل أن بدخل مل فلازوج ماسمت له ولاشئ لواحد منهما علىضاحبه مما فيده من الهرو في التمة اذا غالمها على مال معلوم ولم بذكر المهر وقبات هل يسقط المهرر هذا موضمالحلاف فسندابى حنيفة يسقط وعندهما لابسقط وابما الاترجميه الدخلهما او بنصفه اللم يدخلها وفي شرحه اذاخالهها اوبارأها على عبد او ثوب او دراهم وكال المهر غير ذلك فلاشي له غير ذلك و أن كان قداعطاها المهر لا رجم علما بشي منه فان كان قبل الدخول ولم يعطما شيئا منه لم يكن لمها عليه شيُّ وهذا قول ابي حنيفة ووافقه

(و لوقال الزوج) لزوجته (طاني نفسيك ثلاثًا بالف اوعلى الف فطافت نفسما واحدة لم يقم عليا شي) لان الزوج مارضي بالبينونة الالترالالف لاكلم اعلاف قولما طلقني ثلاثا بالف لانها لمارضيت بالبينونة بالفكانت سعضها ارضى (والمبارأة) مثل ال مقول لها يرثت من نكاحك على الف فقبلت (كالحُلُم) قال في المختار ات اى معم ما الطلاق البائن بلانية كامرق الحلم (والحلم و المبارأة يسفطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الاخر عانعلق بالنكاح) كالمهر مقبوضاا وغير مقبوض قبل الدخول وبعده و النفقة الماضية واما نفقة العدة فلا تسغط الأبالذكر وهذا (عند ابي حنيفة) وقال الولوسف في المبارأة مثل ذاك وفيالحكم لابسقط ابر يوسف فى المبارأة و اما فى الحنم فلم يوافقه و قال ان الحنم لا يوجب ذلك و قال مجد فى كيمما هو كالطلاق هل مال فابريوسف مع مجد فى الحنم و مع ابى حنيفه فى المسارأة قال فى الينابيع ان كان الحنم بافظ الحنم برى الزوج من كل حق وجب لها بالنكاح كالمهر و النفقة الماضية فالكسوة الماضية و لا يسقط عام لها و ان كانت بافظ المبارأة فكذلك ايضا عند ابى حنيفة فان كانت قد قبضت مهرها سلم لها و ان كانت لم تعبضه فلا شى لها على الزوج سواء كان قبل الدخول اوبعده و قال ابويوسف ان كان بافظ المبارأة فكما قال ابوحنيقة و ان كان بافظ الحنم الم يسقط الاماسيا عند الحنم و قال مجدلا بسقط الا ما سميا سواء كان بلفظ الحنم او بلفظ المبارأة فعل قوله ان كان قبل الدخول و قد قبضت مهرها و جب عليها رد النصف منه و ان كان بعد الدخول فهولها وله عليها قبضت مهرها و جب عليها رد النصف منه و ان كان بعد الدخول فهولها وله عليها لا يسسقط و هو الذى احترز به الشيخ بقوله من حقوق النكاح في مسئلة كه قال فى الواقعات رجل تزوج بامرأة على مهر مسي ثم طلقها طلاقا بانا ثم تزوجها أاب المرمر آخر ثم اختلعت منه على مهر مسي ثم طلقها طلاقا بانا ثم تزوجها أاب على مهر مهى م المهر النابى والله اعلم على مهر مهى م طلقها طلاقا بانا ثم تزوجها أاب المامر آخر ثم اختلعت منه على مهر ها يبرأ لزوج من المهر النابى والله اعلم على مهر مهى م المهر النابى والله اعلم على مهر مهى م النهر النابى والله اعلم على مهر آخر ثم اختلعت منه على مهر ها يبرأ لزوج من المهر النابى والله اعلم على مهر مهى م المهر النابى والله اعلم على مهر المهر النابى والله اعلم على مهر المهر المهر النابى والله اعلم المهر المهر المؤلف المهر النابي والله اعلم المهر المهر المهر المهر النابي والله اعلم المهر المه

-مع كتاب الظهار كهم.

الظهار هو ان بشبه امرأته اوعضوا مناعضائها بعبر به عن جميها او جزأ شسايعا منها عن تحرم عليه على النابيد واحل ثبوته اول سورة المحادلة نزات في خولة بنت ثملبة امرأة من الحزرج وفي زوجها اوس ف السامت وهو اخوعبادة بن الصامت وكانت خولة حسنة الجسم فرأها زوجها وهى سساجدة فىصلائها فنظر الى عجزها فَنَا فَرَغْتُ مِنْ صَلاتُهَا رَاوُدُهَا عَنْ نَعْهُمَا قَابِتَ عَلَيْهِ فَغَضْبٌ وَقَالَ انتَ عَلَى كَظْهُرا مي وندم بعد ذلك ثم عاد فراو دهما عن نفهما فامتنعت وقالت والذي نفس خولة بيده لا تسل الى وقد قلت ماةات حتى بقضى الله ورسوله ببننا و محكم الله في وفيكم محكمه قالت خولة فوقع على فدفعته عا هدفع به المرأة الشيخ الكبير الضعيف ممخرجت الى جبرتى فاخذت منهم ثبابا فلبستها و مضت الى رسول الله صلىالله عليه وسلم فوجدت عائشة تغسل شق رأسه فغلت با رسول الله زوجي اوس من الصاءت تزوجني و انا شابة مرغوب فيوكنت غنية ذات مالرواهل حتى اذا اكل مالى وافتى شبابي وتغرق اهلى وكبرسني و بثرته دا. بطني ظاهر مني وجعلني كامه ثم ندم علىذلك ولي منه اولاد صفار ان ضمتم اليه ضارعوا وان ضمتم الى جاعوا فيل شي با رسوله الله بجمعني والماه فقال صلى الله عليه وسلم فماادراك الا فدحرمت عليه ، فقلت يار سول الله ماذكر طلاقا والهزوجي وان عيواو اولادي واحب الناس اليوهو شيخ كبير لا يستطيع ان يخدم نفسه فقال صلى الله عليه و سلم • حرمت عليه • قالت فِعات آراجع رسول الله صلى الله عليه و سلم و هو مقول ، خر مت عليه ، فقلت لاتفل ذلك فو الله ماذكر

الأماسيا وقال محدلا يسقط فينما الاماسيا والصيح قول اي حنيفة ومثى عليه الحبوبي والنسق والموسل وصدر الشريعة تصيح قيد عا يسقط بالنكاح لانه لا يسقط مالا يتمان به كالقرض وتحوه قال في الزازية اختامت على الرازية اختامت على الرازية اختامت على مادى ان لا كذا من القطن صبح لاختيب من الراءة عقوق الذكاح اه

﴿ كتاب الظهار ﴾

هولغة مصدر ظاهرام أنه اذا قال لها انت على كظير الحكام والمغرب وفي الدرر هولغة مقابلة الظير فان الشخصين اذا كان يتمما عداوة بجعل كل منهما ظهره الماظهره الآخر اه

طلاقا فغال صلى الله عليه وسلم • ماعندى في امرك شيء وان نزل في امرك شيء يبندلك • فهنفت وبكت وجعلت تراجع رسولالله صلىالله عليه وسلم ثم قالت المهم انى اشكوا البك شدة وجدى وفانتي ووحدتي وما بشنق على من فراقه ورفعت هذها المالسماء تدءو وتنضرع فبينا هي كذاك اذ نغشي رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي كما كان تنشاه فلا سرى عنه قال باخولة • قد الزلاللة فيك وفي زوجك الفرآن • ثم تلا قوله عز وجل ﴿ قد سممالله قول التي تجادلك فيزوجها ونشتكي الماللة والله يسمم تحاور كما ﴾ الى آخرالا بات فقالت عائشة تبارك الذى وسسع سمعه كل شيء وقوله نمالي ﴿ الله سميم بصير ﴾ سميم عن ناجيه و يتضرع اليه بصير عن بشكوا ليه فقال سل الله عليه وسلم ه صربه فليمنق رقبة ، فقالت و الله ماعند. ذلك فقال ، مربه فليصم شهر بن متنابه بن و قالت آنه شيخ كبير مايه من صوم قال و مربه فليطم ستين مسكينا وسفا من تمره قالت والله ما مجد ذلك فقال • انا سنمينه بعرق ثمن تمره و هومكثل بسم ثلاثين صاعا قالت وانا اهبنه عثل ذلك فقال افعلى واستوصى به خيرا وفي رواية النبي صلى الله عليه وسلم قال لاوس بن الصاءت • هل تستطيع ان تدنق رقبة • قال لاقاني قليل المال قال و فهل تستطيع الانصوم شهر من متنابعين ، قال و الله يارسول الله اني اذا لم اكل البدوم ثلاث مرات كل بصرى وخفت ان ننشو عبني قال ٥ نها، تستطيم أن تطيم ستين مسكينا ، قال لأوالله الا أن تعينني بارسول الله قال واني معينك تخمسة عشر صاعا وداع لك فيه بالركة فاعانه رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك (قَوْ لَهُ رَحِمَاللَّهُ أَذَا قَالَ الرَّجِلُ لَامْرَأَتُهُ أَنْتُ عَلَى كُلَّمْرِ أَيْ فَقَدْ جَرَمَتْ عَلَيسه لاعل له وطمًّا ولا لمسها ولا تقبيلهما حتى يكفر عن ظماره) يعنى لاتحله ابدا لا شكاح ولا علك عين ولا بعد زوج تزوجها بعد طلاق الثلاث ثم رجعت اليه حتى بكفر • وكذا اذا كانت زوجته امة فظاهر منها ثم اشتراها لاتحلله حتى بكفره وكذا لوكانت حرة فارتدت ولحقت ثم سبيت فاشتراها لان الظمار نوجب تحريما لايرتغم الا بالكفارة • وكذا لاعمله السنظر الى فرجمًا لشهوة لانه من دواعي الجماع • وكذا لانبغي المرأة ان تدعه مقريها حتى يكفر لانها حرام عليه فلزمها الامتناع من الحرام كما لزمالرجل وانما حرم عليه اللمس والقبلة والنظر المالفرج لانه من دواعي الجماع فحرمت عليه دواهيه حتى لايقع فيه كما فىالاحرام مخلاف الحائض والصائم لانه يكثر وجودهما فلو حرمتالدواهى لكان نغضى المالخرج ولاكذاك الاحرام والغلهار وهذا كله في الظهرار المطلق او المؤلد اما في الموقت كما أذا ظهاهر مدة معلومة كاليوم والشهر والسنة فانه أن قرما فيتلك المدة يلزمه الكفارة وأن لم نقرما حتى مضت المدة سقطت عنه الكفارة وبطل الغلمار * وقوله ، كظهر اي ، صريح فىالظمار فيقع بهالظمار توى اولم ينو والناراديهاالطلاق لم يكن الاظمارا ولايصح انبكون طلاقا ولايصح ظهارالصبي والمجنون لائه قول واقوالهما لاحكم لها كالطلاق

وشرط نشبيه المسلم زوجته اومايسر ه عنها او جزأ شائما منها بمعرمة عليه تأبداكما اشار الى دَهِ معوله (اداقال الزوج لامرأته انت على كظهرامي) وكذا اوحذف هل كما تى النهر (فقد حروت عليه لاعلله وطأما ولالمما ولاتقبيلها) وكذا محرم علما تمكينه من ذلك (حتى بكنفر من ظهاره) وهذا لانه جناية لانه منكرمن القول وزور فيناسب المجازاة علمها بالمرمذو ارتفاعهابالكغارة ثم الوطء اذا حرم حرم درامه كيلا متم فيه كما فيالاحرام مخلاف الحائض والصائم لانه يكثرو جودهما فلو حرم الدواعي غضي الى الحرج ولا كـذلك الظمار والاحرام هداه

الاولى) وقيسل عليمه اخرى الوط كا في الدر (ولاساودها حي يكفر) لفوله صلى الله عليه وسلم للذى واقع في ظهاره قبل الفكارة واستغفرالله ولائمه حتى تكفره و اوکان شیثی واجبا لنبه عليه هداه (والعود لازى تجل 4 الكفارة) فيقوله تعالى ﴿ ثم يعودون لا قالوا ﴾ (ان يعزم على وطنها) قال في الجوهرة بعني أن الكفارة العائجب عليه اذا قصد وطئها بعسد الظهار فانرضى انتكون عرمة عليه ولم يعزم على وطأما لأنجب عليه وبجبر على التكفير دفعا الضرر عنها اه (واذا قال أنت على كبطن اي أوكفيندها اوكفرجها فهو مظاهر) لأن الظار أيس الأنشبية المحللة بالمحرمة وهذا ألمني يَمِنِينَ فِي مِصْـو لا يُجوز النظر اليه هدامه (وكذات). الحكم (أن شبهها عن لاعل 4 النظر اليا) نظر الزوج ازوجة (على التأبيد من محارمه) نسبا او رسناها ودُّبك (مثل اخته اوعمته او امد من الرضاعة) لا من فيالهم المؤند كالام

و اذا ظاهر الرجل من امرأته ثم مانت سقطت عنه الكفارة وان امتنع المظـاهر من الكفارة فرفعته امرأته الىالفاضي حبسه حتى يكفر اوبطلق (قو له فا ن وطايًا قبل أنْ يَكْفُر اسْتَغْرَ الله تَعَالَى وَلَاشَى عَلَيْهِ غَيْرِ الْكَفَارَةُ الْأُولِي وَلَايِعَاوِد حَتّى يَكْفُر ﴾ ولو ظاهر ثم ارتدتم اسلم فتزوجها فالظهار بحاله هند ابى حنيفة وهندهما لايكون مظاهرا بعدالردة كذا في الينابيع قولد والعود الذي يجب به الكفارة ال بعزم على وطائها) بعنى الدَّالكفارة الما مجب عليه اذا قصدوطنها بعدالظهار فاذا رضي ال تكون محرمة عليه ولم بعزم على وطايا لا يجب عليه الكفارة وتجبر على التكفير دفعاللضرر عنها فان عنم على وطنهاو جبت عليه الكفارة فان عن مبددتك الابطأها سفطت وكذا اذا مات احدهما بعدالعزم واذاكفر عن ظهاره وهي مبانة اونحت زوج آخراجزأه وأنْ ظاهِر من امرأتُه مراراً في مجلس واحد اوفي مجالس متفرقة فعليه لكل ظهار كفارة الاان يمني في كل مرة الفلهار الاول فاذا اراد الكرار صدق في الفضاء اذاقا ل في مجلس واحد ولايصدق فيما ادًا قال ذلك في مجالس عندف الطلاق فانه لابصدق في الوجهين جميمًا ﴿ قُو لِهِ وَاذَا قَالَ النَّامِلِي كَبَطَنَ أَمِي اوْكَفَعْدُهَا اوْكُفْرِجُهَا فَهُو مظاهر) وكذا اذا شهها بعضو من امد لا بجوز النظر اليه فهو كتشبه بظهر (قو لد وكذك أذا شيها عن لامحل له منا كرتما على التأسيد من ذوات محارمه مثل اختيه أوعمته أو أمه أومه من الرضاعة أو اخته من الرضاعة) لا نهن حرام على التأبيد و قال الشمى لايصح الظهار الابالنشيه بالام وقال مانك يصبح بالنشبيه بالاجنبيةواذاقا للها انت على كظهر امك كان مظاهرا سواه كان مدخولاً بما املاً وأن قال كظهر المنك ان كانت مدخولا بها كان مظاهرا والافلا وكذا اذا شهها بامرأة ابه اومرأة اسه كان مظاهرا لانهما حرام عليه على التأبيد وان شها بامرأة وقدري بامهااوبامرأة قد زني ابوه كان مظاهرا عند ابي بوسف لا نه لاعل له نكاحها على التأبيد وقال مجمد لايكون مظاهرا لان هــذا مختلف فيه حتى لوحكم حاكم بحواز نكاحه لم ابطله فلم نصر محرمة على التأبيد وهند ابي يوسف اوحكم حاكم بجوازه لم ينفذ حكمه وال قبل اجنبية لشهوة اونظر الى فرجها لشهوة ثم شبه زوجته بانتها لم بكن مظاهرا عنــد ابي حنيفة ولايشبه هذا الوطئ لان الوطئ ابين واظهر وقال ابو بوسف يكون مظاهرا وان شمها إمرأة محرمة عليه في الحال وهي تحل له في آخر مثل اخت امرأته اوامرأة لها زوج اومجونسية لم يكن مظاهرا وان شيها بامرأة بينه وبينها بلعان لايكون مظاهرا اجماما اساعندهما فظاهر وكذا عند ابي نوسف وان كانت عنده حرام عل التأبيدلا نه لوحكم ماكم بجواز نكاحها جاز ثم الظهَّار انما يكون من جانب النساء حتى لوقال انت على كفلهر ابي اواني لايكون مظاهرا وان قال كفرج ابي او كغرج انى كان مظاهر ااوقد ظاهرت منك فهو مظاهر وان قال انت منى كظهرابي اوعندى اومهم دبو مظاهر ولاتكون المرأة مظاهرة من زوجها عند مجد وقال

ا بویوسیف تکون مظاهرة والفتوی علی قول محمد و هو الحمیم وعند الحسین بن زياد عليسا كفارة عين لان الظهمار تفتضي التحريم فكانها قالت أنت على حرام فصِ عليها كفارة عمن اذا وطأيها ولهمد انها لا تملك المرنم كالطلاق كذا في الكرخي (قو له وكذك قال رأسك على كظهر اي او فرجك او وجمك او دنك او رقبتك او نصفك او تلتك او عشرك كان مظاهرا) لانه يعر بهده الاشــياء عن جميع البدن وان قال ظهرك على كظهر امى اوكبطنها اوكفرجها اوبطنك او فعدك او دك او رجلك لايكون مظاهرا كذا في البنايع لأن هذا العضو من امرأته البعرب عن جميع الشخص وهو اعا يكون مطاهرا اذا شبه امرأته او عضوا منها يعربه عن جميع الشخص بمن لايحل له على التأبيد (قو له وان قال انت على مثل ابي او كابي رجم الى نينه) عند ابي حنيفة قان اراد الاكرام فليس بشيء وأن أراد الطلاق أوالفلمسار فهوكما نوى وأن أراد التحريم فهو ايلاء وقال الو يوسيف هو تمريم لان الطباهر من التشبيه المحريم وادناه الايلاء وقال محمد هو ظهار وليس كذاك اذا قال انت على كفرج الى لان النشبيه بالكرامة لايكون بالفرج فلم تبق الا العريم (قو له وان قال اردت النظمار فهو ظهار) لانه نشيه بحسيمها وفيه نشبيه بالظمرلكنه ليس بصريح فيفتقرالىالنية (قُولُه وان قال اردت الطلاق فهو طلاق بان) لانه نشبيه بالام في التحرم فكأنه قال انت على حرام ونوى الطلاق (قو له وان لم بكن له نيسة غليس بشي) هذا صدهما وقال محد يكون ظهارا لان التشبيه بعضومنها لماكان ظهارا فانتشبيه بجميعها اولى والما انه عمل الحل على الكرامة فلم يكن ظهارا وال قال انت عل حرام كاى ونوى ظمارا اوطلاة فهو على مانوى لانه يحتمل الظمار الكان التشبيه ويحتمل الطلاق لمكانالقوم وان نوىالقريم لاغيركان ظهارا ابضا وان لمبكنه نية ضل قول ای وسف یکون ایلاء و علی قول محد ظهار ا و ان قال انت على حرام كظهراى فهو ظهار هند ابي حنيفة سواء نوى فلهارا او ايلاء او طلاقا او تحر عا مطلقا اولم سو شيئا لانه صريح فىالظمار فلاعتبل غيره وحندهما النوى طلاقا فبوطلاق وال قال انت امي فهو كذب (قو له ولايكون الظمار الا من زوجة لفوله تعالى ﴿والذِّنْ يظهرون من نسائم ﴾ والمراديه الزوجات لغوله تعالى ﴿ الذِّينَ بَوْلُونَ مَنْ نَسَائُهُم ﴾ مسواه كانت الزوجة حرة او امة اومديرة اومكائهة اوام ولد اوكتابية وكفارته كفارةالحرة السلمة (قو له و ان ظاهر من امنه لم يكن مظاهراً) وكذا من مديرته اوام ولده لایکون مظاهرا وان ظاهرالعبد اوالمدير اوالمکاتب صحم ظهاره و کفارته كفارة الحر الا ال التكفير بالعنق والاطعام لابجوز منه مالم يعتق ولوكفر بلهما باذن مولاه اوالمولي كغرائما هنه لايجوز وبجوزله التكفير بالصيام وليسالممولي ان يمنمه من ذك لانه تعلق به حق المرأة بخلاف النظر وكفسارة الجين فاذله ان يمنعه من ذلك

جيم البدن (او نصفك او ثلثـك) لانه ثبت الحكم في الشائغ ثم يتعدى الى الكل كامرق الطلاق (و ا ن قال انت على مثل ای) اوکای و کذا لوحذف على غانيه (رجع الى بينه) لينكشف حکمه (کان قال ار د ت الكر اسنة فهوكا قال) لاز التكرم ف النثيه كاش في الكلام (وان قال اردت الظهار فهــو ظهار) لأنه تشيه بجسمها وفيه تشيه بالعضو لكنه ليس بصرع فينتقر الى النية (وان قال اردت الطلاق فهو طلاق بأن) لانه تشبيه بالام فيالحرمة فكاله قال أنت على حرام ونوى الملاق (وأن ا تكن له بسة) او حذف الكاف كافي الدر (فليس يشي) لاحمال الحسل على الكرامة وهذا هند ابي حنيفة وابي يوسف وقال مجد يكون ظهارا قال جال الا سلام في شرحه المصبح تول ابي حنيضة وابى بوسف واعتقده البرهاني والنسق وغر هما تصبح (ولايكون الطهار الامن زُوجته)

لا نه لم يتعلق به حق آدى (فو لد و من قال النسالة انتن على كفاهر الى كا ف مقاهر ا يهن جيمهن وعليمه لكل و احدة كفارة) سـواء كان في مجلس او مجالس و ايس كذلك اذ آلي من نسائه فجاء معهن ناته لابجب الاكفارة وأحدة لانه أقسم بالله وهو واحد لاشرمك له واما هنا فالكمفارة آنما تجب لرفع النجريم والتجريم في كل واحدة مَنِينَ غَيرِ الْصَرَمُ فِالْآخِرِي وَلُومَانَتُ وَأَحَدُهُ لَمْ بِسَقَطُ الْصَرِيمُ مِنَ الْبَاقِياتُ شَعَلَاف الابلاء وكمذا ظاهر من امرأة واحسدة مرارا في مجلس اومجالس فاله بجب لمكل ظهار كفارة الا ان ينوى الظهار الاول فيكون عليه كفارة واحدة فيما بينهو بينافة لأن الظهار الأول الماع والثاني اخبار فاذا توى الاخبار حل عليه وقال في الياسم اذا قال اردت التكرار صدق في القضاء اذا قال ذلك في مجلس واحدو لا يصدق فيمااذا قال ذَهُمْ في مجالس مختلفة مخلاف الطلاق فانه لايصدق في الوجهين ولوطلق امرأته طلاقا رجميا ثم ظاهرمنها في حدثها صح ظهار ملانهازو جدوان كان العلاق بأنالم بصح ظهاره لان الظهار لايكون الامن زوجة وهذه ليست زوجة مدليل آنها لاتعود البه الابعقد جديد ولانها محرمة بالطلاق وتحريم الطلان آكد من تحريم الظهار لانه يزيل الملك ولارتنم بالكفارة والظهار لازبل الملك ويرتفع بالكفارة (قوله و كفارة الظهار عنق رقبة) بعني كالملة الرق في ملكه مقرو ما ينية الكفارة وجنسمان في من المنافع فائم بلا بدل فقولنا كاملة الرق حتى أدًا اعتق نصف الرقبة ثم اعتق نصفها الآخرقبل الإعامها بجوز عن كفارته وبعدما باسهالابجوز عن كفارته عندابي حنيفة وعندهما يجوز لان عتق النصف عزلة الكل عندهما اذهو لايتجزى عندهما ولوكان عبدبين اثنيناهتق احدهما نصيبه عن كفارة لابجوز هندابي حنيفة سواءكا ن موسرااو مسرا لان العبد لايفك عن السعاية في الاحوال كلها عند ابي حنيفة فكان متقابالبدل وعندهما اذاكان المعتق موسرا جاز وانكان مصراغ بجز لان يسار المعتق عنع سعاية العبد عندهما وان اعنق نصف رقبة وصام شهرا او امام ثلاثين مسكينا لايجوز عن كفارته فهذا معنى قولنارقية كاملة الرقافي ملكه قولنامقرو نابالنية فانهاذا اعتق عبده ولم ينوه من كفارته لانجوز عن كفارته وكذا اذا نوى من كفارته بعدالاعتاق لابجوز ابضاو لو دخل ذورجم محرم منه في ملكه بصنعه أن نوى عن كفارته وقتوجودالصنع ماز عن كفارته عندًا وقال الشافعي لامجوز وقولنا وجنس ماستفي من المنافع قائم فانه ادًا اعتق عبدا مقطوع اليدين اوالرجلين اويابس الشق او مفعدا اوشل اليدين اوزمنا او مقطو عبدو احدة ورجل و احدة من جانب او مقطوع ا برامي البدين او مقطوع اللاث اصابع من كل بدسوى الا بمامين او اعمى او مستوها او اخرس لا بحوز عن كفار ته فال كا ن مقطوع دواحدة او مقطوع دورجل من خلاف اواشل دواحدة او مقطوع اصبعين من كل حسوى الاجامين او احور اواحشاءاو مقطوع الاذنين او مقطوع الانف او حنينا اوخصیا او مجبوبا او خنثی او امة رتغااوقرنابجوز من كفارته و آن كان اصم بجوز

ولا طلاق في الملوكة (و من قال انساله) المتعدد دات (انتن على كفاير اي كان مظاهرا من جماعتين) لانه اضاف الظهار البن فصاركا اذا انساف الطلاق (وعليه لكل واحدة كفارة) لان الحرمة تثبت في كل واحدة والكفارة لأنها الخرمسة فيتعدد شعبددها غلاف الايلاء منهن لان الكفارة فيه لصيانة حرمة الاسم يعني اسم الله تسالي ولم شعدد ذكر الاسم هدایه (و کفارة الفلهار متق رقية) اي اعتاقها بنة الكفارة

فى ظاهر الرواية وقبل اذا كان محال لوصيح فى اذنه لم يسمم قانه لا يجوز وقوانا بغير بدل فاله أذا اعتق عبد معلى بدل ونواه عن كفار ته لا بحوز وان ابرأه بعد ذلك عن البدل فانه لايجوز ايضاً وكذا المربض أذا هتق عبده عن كفارته و هو لاعفرج من ثلث ماله فات من ذلك المرض لا بجوز من كفارته و ال اجازت الورثة غال وي من مرضه جاز (قو له فان لم بجد صام شهر بن متنابعين) من قبل ان يُخاصاً وحد عدم الوجود ان لايكون ف ملكه ذلك حتى لوكان له عبد العدمة لايجوز له الصوم الا أن يكون زمنا فجوز ثم اذا كفر بالصيام وافطر نوما لعذر مرض اوسفر فانه يستأنف الصدوم وكذا لوجاء وم الفطر او يوم النحر او ايام التشريق فائه يستأنف فان صام هذه الايام ولم نفطر فائه يستأنف ايضا لان الصوم فما عن ماوجب في ذمته لابجوز وال كانت امرأة فصامت عن كفارة الافطار او عن كفارة القتل فحاضت اونفست في خلاب دلك قا تما لاتستأنف ولكن تصلى القضاء بعد الحيض والناس لائها لانجد صوم شهر ن لاحيض فهما فان افطرت بوما بعد الحيض والنفاس فانها تستأنفوان كان تصوم عن كفارة عين فحاضت اونفست في خلال ذلك فانها تستأنف لانها نجد صوم ثلاثة ايام لاحيض فما وان صام شهر من متنابعين ثم قدر على الاعتاق قبل غروب الشمس في آخردنك اليوم بجب المنق ويكون صومه تطوعا لانه قدر على المبدل قبل فراغه من البدل كالمتيم اذا وجدالماء قبل الفراغ من الصلاة و الافضل له ان يتم صوم هذا اليوم قال لم عمه و افطر لا بجب عليه قضاؤه عندنا و قال زفر بجب قضاؤه (فو له فان المبستطم فاطعام سنين مسكينا) و لا يكون الاعلى هذا الترتيب (قو له كل ذلك قبل المسيس) هذا في الاعناق والصوم ظاهر لنص لان الله تعالى قال فهما ﴿ من قبل ان غاسا ﴾ وكذا في الاطعام ابضاء: دار قال مالك من كانت كفارته الاطامام جاز ان بطأ قبله (قو له و بجزى في المنق الرقبة المسلمة والكافرة والذكر والا نئي والصغير والكبير) لان اسم الرقبة خطلق على هؤلاء والشافعي مخالفنا في الكافرة وبقول الكفارة حنيالله تعالى فلابجوز صرفهاالي عدوه كالزكاة قلنا المنصوص عليه عنق رقبة مطلقا من غير شرط الاعان والفياس على الزكاة قياس المنصوص على المنصوص وهو لابجوز لان من شرط صحة الغياس عدم النس ف المنيس ولابجوز عنق الجنين لانه لايعرف حياته وســــــلامته (قو له ولابجوز العمياء ولا مقطوعة اليدن او الرجلين) وقد بينا ذلك (قو له و بجوز الاصم) هـذا استحســان والقياس ان لايجوز وهـذا اذا كان بحيث اذا صح يسمم اما اذا كان يسمم اصلا وهو الاخرص بالصاد لابجزيه وبجوز مقطوع الاذنين لانهما آنما ً تراد للزئة والمنفعة قائمة بعد ذهامها و كذا مجوز مقطوع الانف لانه تراد للجمسال ومنفعة الشم باقية ويجوز مقطوع الذكر لانفقده اصلا من غير قطع لاعنع الجواز بان كان ائى (قو لد ولا بحوز مقطوع أبهاى البدين) احزز بذلك عن أبهاى الرجاين لان ذلك لا يمنع الجواز وانما لابجوزمقطوع البراي البدئلان قوة البطش والتناول

الكافارة على هذا الترتيب و (كل ذاك) بجب بالعزم (قبل المديس) لا نما منهة السرمة فلابد من تقديمها على الوطي ليكون الوطي حلالا (و بجزى في ذلك) التكفير (عنق الرقبــة الكافرة والمسلة والذكر والاثي والصغير والكبير) لان اسم الرقبة خطلق على هؤلاء اذهى مسارة من الدات الرقوقة المملوكة من كل وجمه وليست مغاشة المنفعة (ولاتجوز الممياء ولا المقطوعة البدن اوالرجلين) لانه فالت جنس المنفعة فكان هالكا حكما (وبجبوز الاصم والفطوع احدى اليدن واحدى الرجلين من خلاف) و القطوع الاذنين والانف والاعور و الا عش و الخصي و المجبوب لائه ليس بغائت جنس المنفعة بل مختلها وهو لاعنع (ولا بحوز مقطوع ابهام اليدن) لان قوة البطش مما فبفواتها خبوت جنس المنفعة

ولامجنون الذي لايستل) لان الانتفاع بالجوارح لايكون الا بالسلل فكان فانت المنافع والذي يجن ويفيق يجزيه لان الاختلال غيرمانع (ولايجوز عنق للدبر وام الولد) لاستمعافهما الحرية بتلك سليرة فحكان الرق فيهما نافسا (و) كذا (المكاتب الذي ادى بمن المال) ولم يعبر نفسه لانه اعتاق بدل (فان اعنق مكاتبا لم يؤد شيئا) وهجز نفسه (جاز) لقيامالرق من كل وجه (و ان اشتري) المظاهر (اباه و ابنه ينوي بالشراء الكفارة جاز عنها!) لثبوت العتق اقتصاء بالنية عنلاف،الوو رئهلانه لاصنعله فيه (وان اعتق) المظاهر (نصف عبدمشترك هن الكفارة) و هو موسر (و ضمن فيمة باقية فاحتقد لم يجز عند ابي حنيفة) ويجوز ﴿ ٨٧ ﴾ عندهما لانه تملك نصيب صاحبه بالشمال فسارمتها الكل وهو

ملكه ولابي حنيف أن السيب ساحيه بأنقس على ملكه ثم يحول اليه بالضمان ومثله عنعالكفارة حدايه قال في التعميم وهدده من فروع تجزى . المتق قال الاسبهابي فيه العميم قبول ابي حنيف وعل هذا مثى الحبوبي والنسبق وغرهما قيبدنا بالموسر لأنه اذا كان معسرا لم بجز أنفاقا لأنه وجب طيه المعاية في نصيب الشرنك فيكون اعشاقا بموض (وان اعنق نصف عبده عن كفارته ثما عنق باقيه عما باز) لانه اعتقه بكلامين والنفصان حصل على ملكه مجهة الكفارة ومثله غبر مانع كن اضجع شاة للاطعية فاصابت السكين ميرا نخلاف ما تفدم لأن النصان

تغوت يفقدهما فصار فواتهما كفوات جيبع الاصابع وكذا لايجوز مقطوع ثلث اصابع من كل يد انوات الاكثر من الاصابع ولا يجزى الذاهب الاستان ولا مقطوع الشنتين اذا كان لانقدر على الاكل فان كان بقدر عليمه جاز ولا يجزى الاخرس والخرسي لان منعمةالكلام انعدمت وبجوز ذاهب التسعر والمحية والحاجبين لان ذلك الما هو ازمة (فو له ولا الجنون الذي لابعقل) لان الانتفاع بالجوارح لايكون الا بالعفل فسكان فانت المنافع فاما أذاكان بجن ويغيق فانه بجزى وأن اعتق طفلا رضيعا اجزأه وان اعتق مربضا يرجى له الحيساة ويخاف عليه الموت اجزأه فان كان في حدالموت لم يجز. (قولد ولا يجوز عنق المدير وام الولد) لان رقعما نائس حتى لايجوز بعهما (قو له ولا الكانب الذي ادى بعض المال) لان عنفه بدل (فولد فان اعنق مكاتبا لم يؤد شيئا جاز) لانالرق قائم فيه من كل جانب لائه يقبلالانفساح ولم يحصل عنه عوض ويسلم المكاتب الاولاد والاكساب ويجوز عنق الابق عق الكفارة كذا في شاهان (قول الله النوى اباء اوات ينوى بالشراء الكفارة جاز عندنا) بخلاف مالو ورثه لانه لاصنعله فيه (قوله وان اعتق نسف عبد مشترك وضمن قيمة باتيه واعتفه لم يجز عند ابى حنيفة وقال ابوبوسسف ومحد يجوز اذا كان موسرا ولايجوز اذاكان مسرا (قوله واناعتق نسف عبده عن كفارة ثم اعنق باقيه عنها جاز) لانه اعنقه بكلامين والنفصان متمكن على ملكه بسبب الاهتاق مجهة الكفارة وذبك لاعتمالجواز مخلاف مالقدم لان النقصان هناك تمكن على ملك الشريك (قو له وان أمنق نسف عبده عن كفارته ثم جامع التي ظاهر منها ثم اعتق باقيه لم بجز هذا هند ابي حنيفة) لان اعتقاق ينجزي هنده وشرط الاعتاق أن يكون قبل المسبس بالنص قال الله تعالى ﴿ فَصُرِ رَفِّهُ مَنْ قِبْلِ أَنْ عَاسًا ﴾ وامتاق انصف حصل بمدالميس وعندهما بجوز لان اعتاق النصف عندهما اعتاق الكل فعصل اعتاق الكل قبل المديس واذا لم يجز عند ابى حنيفة استأنف عنق رقبة أخرى (قوله وأن الم بحد الظاهر مايعتق فكفارته صوم شورين متنايمين المحكن على ملك الشربك

و هذا على اصل الى حنيفذا ما هندهما الاعتاق لا بفرى فا متاق النصف احتاق المكل فيكون اعتاقا بكلامين هدا له (و ان اعتق نسف عبده عن كفارته ثم عامم الي ظاهر منها ثم اعتق باقيه لم بحز هندا في حنيفة) لان الاعناق بقرى عنده وشرط الاعناق ان يكون قبل المسيس بالنص واعتاق النصف حصل بعده وعندهما اعتاق النصف اعناق الكل فمصل الكل قبل المسيس هدايه وقد قدمنا تصميمالاسبعابي لقول الامام في تجزي الاحتاق و عليه متى الحبوبي و النسني و غرهما تصميم ﴿ واذا لم بجدالمظاهر ماستق) ولوعمنا جاليه لحندمته اوقضاء دينه لانه واجدحفيقة بدايع (فكفارته صوم شهرين) بالاهلة و ان كان كلواحد مهما تسعة وعشر ين يوماو الافستين يومافان صام بالايام وافطر لتسعة و خسين ضليه الاستقبال كما فى المحيط و لوصام تسعة و عشر بن يومابالهلال و ثلاثين بالايام جاز كما في الفطر و لو في آخر اليوم الاخير لزمه العتق و اتم يومه ندبا (متنابه بن) لمنس عليه (ايس فهما شهر رمضان) لامه لا يقم عن الظهار لما نيه من ابطال ما او جبه الله تعالى (و لا يوم الفطر و لا يوم المحر و لا ايام انتشريق) لان الصدوم في هدده الايام منى عنه قلا ينوب عن الواجب الكامل هدا به يوم القم منها الله عنه الله ينوب عن الواجب الكامل هدا به رفان جامع التي ظاهر منها في خلال الثهر بن ليلا عامدا او نمارا في ٨٨ كمه ناسيا استأنف الصوم هند ابي حنيفة

ايس فهما شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق) لان النتابع منصدوس عليه وصنوم هذه الايام منهي عنه فلا شوى عن الواجب (قوله فان جامع التي ظاهر منها في خلال الشهر لبلا عامدا او نهارا ناسيا استأنف الصوم عندهما) وقال ابو يوسف عضى على صيامه ولا يستأنف لنا ان الله تعالى امر بشهرين متتاجين لا مسيس فعما فاذا جامع فعما لم يأت بالمأمور به ولان الوطئ هنا لم يختص بالصوم فاشبه الوطئ فالاعتكاف و لا يشبه هذا اذا وطئ في كفارة العنق نهارا ناسيا اوليلا عامدا حبث لا بسستأنف لان المنع من الوطئ فيها لمني يختص بالصدوم ولابي يوسنف اذكل وعلى لا بؤثر في فسادالصوم لاسمل التتابيم دليله الوطي ناسيا بالنمار وعامدا بالليل في كمارة الفتل * وقوله • نهارا ناسيا ، او بالليل عامدا او ناسيا لم يستأنف اجماعا (فَوْ لَهِ وَ أَنَّ الْمُطْرِقُ تُومَمُمُ اللَّذِرِ أُولَئِيرِ عَذَرِ اسْتَأْنُفَ) لَقُواتُ النَّابِمُ و هو قادر عليه فان كانت امرأه فعاضت او نفست في خلال ذلك لم يستأنف وقد بينا ذلك (قوله واذا ظاهرالعبد لم يجزه في الكفارة الاالصوم) لانه لا ملك له وهو من اهل الصوم فلزمه وايس المولى أن يمنمه عنه (فو له وان اعتقالمولى عنــه او امام عنه لم يجزه وظهار الذمي عندنا لا يصح لانه لايصح منه السوم (فوله واذا لم يستعلم المظاهر الصبام الهم ستين مسكينا) المشر المجز الحالي في الكفارات في جواز الانتفال بخلاف الشيخ الفاني حيث يعتبرالمجز فيه الىالموت والمعتر في اليسار والاعسار في ذلك وقت التُكَفير لا وقت الظهارحتي لو ظاهر وهو غني وكان وقت التكفير مصرا اجزأه الصوم وان كانوقت الظهاروهوفتير ثمايدر لم بجزه الصوم • وقوله • ستين مسكينا سواء كانوا المين او دُمِين عندهماو قال ابو بوسف لا مجوز فقراء اهل الذمة (قوله نصف صاع من ر) ودتيق البر وسوشه مثله في اعتبار نصف الصماع (قوله او صاعاً من تمز أو شعير) ودقيق الشعر وسويقه مثله والساع أربعة أمناء فان أعطاه منا من ير ومنون من تمر او شعير اجزأه الحصول المفصود (قو لد او أبية ذلك) لان الغيمة عنمدنا تجزى فيالزكوة فكذا فيالكفارات ولانالمنسبود سدالحلة ودفع الحاجة وذلك يوجد في العيمة (قول نان غداهم وعشاهم جاز قليلا اكاوا اوكثيرا

ومجد) وقال او نوسف لايستأنف لانهلا عنعالنتابع اذ لا شدد به الصوم و هو الثرط ولمسا أن الثرط في العسوم ان يكون قبل الميس وأن يكون غالبا عنه. منرورة بالنص وهذا الشرط شدم بالجاع في خلان المسوم فيستأنف كا في الهدام قال في زاد الفقهاو العميم قول ابى حنيفة ومجد ومثى عليه البرهاني والنسن وسدر الشريبه تعجيم (وان انظر يوما مسما ای الشهرین (بعدر) كمغر ومرش ونفاس بخبلاف الحيض لتسذر الحُلُو عنه (او يغير عدر استأنف) ايمنا لفوات التشابع وهو قادر عليه عادة (وان ظاهر العبد) وُلُـو مَكَاتِبًا ﴿ لَمْ يُجْزُهُ ق الكفارة الاالصوم) لانه لا ملك له فلم يكن من اهل التكفير بالمال (فان

اعتقالمولى عنه او اعلم لم يجزه) لانه ليس من اهلالك فلا يصير مالكا عَلَمُه (وانّ لم يستطع (يعنى) المظاهر الصيام) لمرضلاً برخى برؤةاو كبرسن (اطم) هواو نائبه (ستين سكينا) النقييد به اتفاقى لجواز صرفه الى غيره من مسارف الزكاة ولا يجزى غيرالمراهق بدايم (كل مسكين نصف صاع من بر اوصاعاً من تمر او شعبر)كالفطرة قدرا ومصرة (او قيمة ذلك) لان المقصود سدا لحلة ودفع الحاجة ويوجد ذلك في القيمة (فان غداهم وعشاهم جاز قابلا) كان ما (اكلوا او كثيرا) لان المنصوص عليه هو الاطعام وهو حقيقة في القيمة (فالتم وفي الاباحة ذلك كا

فى التمايك بخلاف الواجب فى الزكوة وصد قة الفطر فانه الاثبتاء والاداء وهما للمقليك حقيقة ولا بد من الادام فى خبر الشمير ليكنه الاستيفاء الى الشبيع وفي خبر الحنطة لا يشترط الادام كما فى الهدايه (فان اعطى مسكينا و احداستين بوما اجزأه لان المقسود سد خلة المحتاج والحاجة تجدد فى كل يوم فالدفع اليه فى اليوم الثانى كالدفع الى غيره (وان اعطاه فى يوم واحد (ولو بدفعات على الاصبح زباعى ﴿ ٨٩ ﴾ (لم بجزء الا عن يومه) ذلك المقد التعدد حقيقة و حكما (وان قرب

الى فلاهر منها) اى باسها (فخلال الاطمام لم يستأنف) لان النص فيه مطلق الا أنه عنم من المسيس قبله لانه ربما بقدر على الاعتاق أو الصوم فيقعان بعد المسيس والمنع لعنى في غيره الإيسدم الشروعية فانفسه (ومن وجب عليه كفاريًا ظهار) من امرأة ار امرأتين (فاعتق رقبتين لا سوى عن احداهما بعينها جاز عنهما وكذلك) الحكم (اذا مسام ارجة اشهر او اطم مائة وعشرين مسكينا) لان الجنس معد فلا حاجة الى بية معينة (وان اعتق رقبة و احدة او صام شهر من) عن كفارتي ظهار (كانله ان مجعل ذلك عن انهما شاه) لان النية معتبرة مند اختلاف الجنس

﴿ كتاب الممان ﴾

ا هو لغنة مصندر لاعن

يمني بعد أن وضع لهممايشبعهم والمعتبر هوالشبيع لا مقدار المطعام ولا يد من اكانين مشعبتين غداء وعشاءاو سعور وعشاءاو غدائين اوعشاء او سعور بن ولا يجزى في غير الر الا بالادام قال في المداية لا بد من الادام في خير الشمير ليكنه الاستيفاء الي الشبع وفي خزالمنطة لايشترطالادام فان كان فيم صبى فعام لايجزى لانه لا يستوفىالاكل كاملا والمعتبر أن يكونكل واحمد منهم بسمتوفىالاكل (قوله وأن أطم مسكينا واحدا سبتين وما اكانين مشبعتين أجزأه) وكذا اذا اعطاء سنين وماكل وم نسف ساعمن براوساعامن تمراوشمير (فولد وان اعطاء في يوم واحد طمام ستين ممكينا لم تجزء الا عن نومه ذلك) ولو اطم مائة وعشر ن مسكينا دفعة واحدةفعليه ان يعلم احدى الفرقتين اكلة مشبعة اخرى وكذا اذا غدا ستين وعشا ستين غيرهم فعليه أنَّ يَعْلَمُ أَحَدَى الفرقتينُ أكَاهُ مشبعة أخرى ﴿ قُولِهُ قَالَ قُرِبِ الَّي ظَاهُرُ مَنَّهُ في خلال الاطمام إبستأنف) كما إذا اطم ثلاثين مسكينا ثم جامع امرأته قائه يعلم ثلاثين مسكينا والجماع لا سفس الاطامام لازالله تعالى لم ذكر فيه من قبل أن تماسها الا انه عنم من المديس بمدوقبله لانه رعا مقدر على الاعتاق او الصوم فيعان بعد المسيس ولو اعطى ستين مسكيناكل مسكين صاعا من الحنطة عن ظهار بن لا مجز 4 الا عن احدهما في قولهما وقال مجمد بجزيه عجما فان كانت الكفارثان من جنسين مختلفين فانه يجزيه اجماعاكما اذا اطم عن افطار وظهار (قول ومن وجب عليه كفارتا ظهما فاعتق رقبتين لا ينوى احداهمما بعينها جاز عنهما وان صمام اربعة اشهر او اطم مانة وعشرين مسكينا جاز وان اعنق رقبة واحدة وصام شهرين جاز ان بحمل دُلك من اجما شاه) و قال زفو لا يحزبه من احدهما في جبيم دُلك والله اعلم

-م ن كتاب اللمان كي م

لقبه باللمان دون الفصب وان كان فيه الفضب ابضا لان اللمن من بانب الرجل و هو مقدم و سابق والسبق من اسباب الترجيع ثم المعان ثنهادات عند ابى يوسسف و عند محد ابمان فيها معنى الحد و فائدته اذا عزل الحماكم بعدالهمان قبل الحكم وانتقلوا الى غيره فعند ابى يوسف يسأنف اللمان لانه شهادة فيها معنى الجين و عند محد يبنى (قول له رحمالله اذا قذف الرجل امرأ ته بالزناه و هما من اهل الشهادة و المرأة من محد قاذفها

كفاتل من العن و هو الطرد و الابعاد سمى به لا بالفضب للمنه ج تى (١٢) نفسه او لاو السبق من اسباب الترجيح و شرط شهادات مؤكدات بالاعان مفرونة باللمن مِنْ جِهَةٍ وبالغضب من اخرى قائمة مقام حدالقذف في حقه و مقام حدالزنا في حقهاكما اشسار الى ذلك بقوله (اذا قذف الرجل أمرأته بالزنا) صريحا (وهما) اى الزوجان (من احصائها الشهرادة) على المسلم (و) كانت (المرأة بمن يحد قاذفها) لانه قائم في حقه مقام حد الفذف فلابد من احصائها

او نني نسب ولدها فعاالبته عوجب القذف فعليه الهمان) وذلك بأن بقول لها بإزائية اوانت زئیت او رأمك تزنین او هذا الولد من الزناء او ایس هو منی نانه مجب اللمان وأذقال جومعت جماعا حرامااو وطيت وطيا حراما فلاحد ولالعان وانما شرط انبكونا من أهل الشيادة لأن المان هندنا شهادات مؤكدات بالاعان مقرونة بالمعن فأتمة مقام حد القذف في حقه و مقام حد الزاء في حقها لقوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَكُنَّ لَهُمْ شَهْدًا. الآ انغمهم ﴾ فسماهم شهداه و استثناهم من جلة الشهداه و الاستثناء اعليكون من الجنس و قال تمالي ﴿ فَسُمَادَةُ احدهم اربع شهادات بالله ﴾ نص على الشهادة والجين فقلنا الركن هو الشهادة المؤكدة باليمين ثم قرن الركن في جانبه بالمعن لوكان كاذبا و هو قائم مقام حد الفذف وفي جانبها بالغضب وهوقائم مفام حد الزناء فاذا "مت هذا قلنا لا د ان يكونا من اهل الشهادة لان الركن فيه الشهادة ولابد أن تذكون هي عن محد قاذفها لانه قائم فيحقه مقام حد الفذف فلاه من احصائها وبحب ايضا سي الولد لائه لما نفاه صار قادْقالها ومَّى سقط اللمان لمنى في الشهادة ان كان من جانب الزوج فعليه الحد وانكان من جانبها فلاحد ولالعال * وقوله • فطالبته انما شرط • طابها لانه حقها فلوغ تطالبه وسكنت لابطل حفها واوطالت المدة لان طول المدة لابطل حدالفذف ولاالقصاص ولاحقوق العباد ولالعان بينالحر والامة ولابين العبد والحرة لان العبد والامة ليسا من اهل الشهادة و لابين السلم و الكافرة لان الامة و الكافرة لامحد قاذفهما ومن شر الط اللمان ال يكونا حرين بالغين عاقلين مسلين غير محدودين في قذف و ال يكون النكاح بديهما صميماسوا. دخل ما اولم يدخل مافان تزوجما نكاما فاسدائم قذفها لم تلاعنا لانه قذف لم يصادف الزوجية كفذف الاجنبي لان الموطوءة نكاح فاسد لامحد قاذفها فلا بجب عليه الممان كفاذف الصغيرة قال الخجندي اذا كانت الرأة صغيرة او مجنونة اوكنابية اوامة اومديرة اومكاتبة اوامولد اومحدودة فيقذف اوكانت قدوطلت وطئا حراما في جميم عرها مرة أوخرسا فلاحد ولالمان لان اللمان سقط عمني من جهتها وكذا اذاكانا صبيين او مجنونين او اخرَسين او مملوكين اوكافر بن فان كامًا اعبن او فاسفين بجب الممان لائهما من اهل الشمادة في بعض الاحكام ولهذا شغد النكاح بشماد تمملق ولان الاعمى من اهل الثمادة فيما طريقه الاستفاضة كالموت والنكاح والنسب ولوكانا محدودين فَ فَذَفَ بُعِبِ عَلَى الزُّوجِ الْحَدُ لَانَ اللَّمَانَ سَقَطَ مِنْ جَمِيْهِ أَذًا البِّدَائِةِ لَهُ وَانْ كَانت المرأة حرة عفيفة وكان الزوج عبدا او محدودا فيقذف فعليه الحد لان قذفها صحيح وقد سقط اللعان بمنى منجمته وهوانه لايصيح منه اللمان ومنىكان الزوج نمن لايصيح قذفه كالصبي والمجنون والزوجة عن محد قاذنما فلالمان لان قذفه لم يصيح وان كان الزوج حرا مسلما عاقلا غير محدود في قذف وهي امد اوكافرة او صغيرة اومجنونة او زائية فلاحد ولالعان لان قذفها ليس بِقذف صحيح و ان كانت حرة مسلمة عفيفة ألا أنها محدودة فيقذف فلاحد ولالعان لان القذف صحيح وأنما سقط اللمان يمني من

(اونق نسب ولدها) منه اومن غيره لانه اذا نق نسب ولدها صار قادفا لها ظاهرا (وطالبته عوجب الغذف) لانه حقها فلايد من طلبا كسائر الحقوق فلولم تطالبه ولو طالت المدة لان طول المدة لا يطل حقوق العباد (فعليه الاسان) ان عجز عن البرهان

(فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلامن) فيهرأ (اويكذب نفسه فعد) لان المعان خلف من الحد فاذا لم يأت بالحلف و جب عليه العمل و جب عليه العمل المعانية الحدد فيطاب منه الجمة او لا فلو بدأ بلما نهاطات بعده فلو فرق قبل الاطادة صح لحسول المقسود كما في الدر (فان امتنمت) المرأة (حبسها الحماكم حتى تلامن او تصدقه) قال الزيامي و في بعض شمخ القدوري او تصدقه فقدوهم فلط لان الحدلا بجب بالاقرار مرة فكيف بجب بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتمديق اربع مرات ﴿ ٩١ ﴾ لان التصديق ايس اقرار قصد فلا بعتبر في حق وجوب الحدوبة به

ف درنه فيندفع بدالمان ولا بجب بدالحد ولاينتني النسب لانداعا ينقطم حكما بالمان ولم يوجد و هو حق الولد فلا يصدقال في ابطائه وبه بظهر عدم محة قول صدر الشريعة فينانى نسب ولدها درر قال شيمنا وقد بجاب بأن مراد القدورى بالتصديق الاقرار بالزنا لا مجرد قولها صدقت واكنق من ذكر النكرار اعتمادا على ما ذكره في بابه اه (واذا كان الزوج) غر اهل اشهاده بأن كان (عبدا او کافرا او محدودا فی فیدف) و کان ا املا القذف بال كال بالفا عاقلا ناطفها (فقه ف أمرأ ته فعليه الحمد) والاصل ان المان اذا سقط لمني من جهته فلو الغذف صححا حدوالا فلا حدولا لمان كا فالدر (وانكان)

جهمًا وهو انها ليست من اهل الشمادة فلا بعب المان و لا الحدو ال كان كالاهما محدود ف في قذف فقذفها فعايه الحد لان المعان مسقط لمعنى في الزوج لان البداية به وقوله و والمرأة عن عد قادفها ، عترز عاادًا كانت من اهل الشهادة الاانه لا عدقاد فها بال كان الها ولد لابعرف/ اب فهذه لابجب عَذْفها لعان (قُولُه فان امتنع حبسه الحاكم حتى يلاعن او يكذب نفسه فعد) لاذ المان حق مستمق عليه و هو قادر على الفالة فعيس حتى بأنى 4 او بكذب نفسه ليرتفع الشين فان كذب نفسه حد حد الفذف (قو له فان لاعروج ، عاماالامان فان امتنعت حبيما الحاكم حتى تلاهن او تصدفه فقعل) بعني حد الزياء قالوا هذا غلط من النساخ لان تصديقها الياء لايكون ابلغ من اقرارها بالزياء وثم لاتحد بمرة واحدة فهنا اولى وأن صدقته عند الحاكم اربع مرات لاتحد ايضا لانها ﴿ لِمُتَصِرَحُ بِالْمُنَاءُ وَالْحَدُ لَا يُجِبُ الْآبَالُتُصِرِ عُ وَأَعَا بِدَأَ فَىالْمَانَ بِالزوجِ لَانَهُ هُو المَدَّى (قولد و اذا كان الزوج عبدا اوكافرا او محدودا فىقذف نفذف امرأته فعليه الحد) لانه نمذر الهمان عمني من جهنه فيصار الى الواجب الاصلى وهو النابت بقوله تمالى ﴿ وَالَّذِينَ رَمُونَ الْحُصَانَاتُ ثُمْ لَمْ يَأْتُوا بِارْبِمَةَ شَهِدَاءً ﴾ الآية والمان خلف هنه وصورة كون الزوج كافرا بان كان الزوجان كافرين فاسلت المرأة ففذفها بالزناء قبل عرض الاسلام عليه اونني نسب ولدها فانه يجب عليه الحد فان اقبم عليه بعض الحمد ثم اسلم نفذفها ثانياوقال ابويوسف اقبم عليه بغية الحدثم بلاعنا وقالزفر لالعان بيهما وهذا مناء على أن شهادة الفاذف الما تبطل بعد كال الحد وعند زفر تبطل باول سوط وقيد بقوله او محدودا في قذف اذلو كان محدودا في زناء او خر نانه بلاهن (قو له وان كانالزوج من اهل النهادة وهي امد اوكافرة او محدودة في قذف اوكانت عن لابحد قادْمُهَا بَانْ كَانْتُ صَبِّيةُ أُو مِجْنُونَةُ أُو زَائِيةً فَلَاحِدُ عَلَيْهِ فَى تَدْمُهَا وَلَالْعَالُ ﴾ لأن القذف قدصيح منجهته وانما سقط موجبه بمغي منجهتها لانها لبست مناهل الشهادة ولامحصنة فصمار كمالو صدقته وكذا اذاكانت مدرة اومكاتبة اوام ولد اوخرسا (قُو لِهِ وصفة اللمان ال يبتدئ الفاضي بالزوج فيشهد اربع شهادات بالله فيقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن المسادقين فيا رميمابه من الزناء) الى أن قال ويشير

الزوج (من اهل الشهادة وهى) غير اهل لهالانها (امة او آفرة او محدودة في قذف) او صبية او مجنونة (او كانت ممن لا عدد قاذفها) بان كانت ذنية او مو طؤة بشبهة او نكاح فاسد (فلاحد عليه في قذفه) كما او قذفها اجنبي (و لالعان) لانه خلّه لكنه بدر حسما لهذا الباب (و صدفة الهمان) ما نعلق به القرآن و حاصله (ان ببندى الفاضي بالزوج فيشهد) على ندمه (اربع مهات يقول في كل مهمة اشهد بالله انى لمن الصادقين فيما رمينها به من الزياه) و روى الحسن هنا بى حديثة انه يأ تي بلفظ المواجهة فيقول في الحسن هنا بي

ان لفظ النسائب اذا انضمت اليه الانسارة انقطع الاحتمال كما في الهداية ثم يقول في الحامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماهايه من الزنا) ان قذفهايه او ﴿ ٩٢ ﴾ في الواسد اذنهاه وفي انظر

المها انما شرط الاشازة لزوال الاحتمال لانه قد مقصد غيرها بذاك (قو له ثم تشهد المرأة اربع شهادات بالله) يعنى وهي قائمة وكذا الرجل بلاعن وهو قائم وفي الكرخي الفيام ايس بشرط وانما هو اشهر واباغ (قو له تغول فيكل مرة اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزناء وتقول في الحامسة ان غضب الله علما ان كان من الصادقين) انما ذكر الغضب في جانبها لان النساء يستعملن المعن كثيرا فبكون ذكر الغضب ادعى لهن الى الصدق مم المن مقف على لفظ الشهادة عندمًا حتى لو قال احلف بالله اني لمن السادقين او قالت هي ذلك لم يصح اللمان (قو له فاذا النمنا فرق الحاكم بينهما) ولا تقع الفرقة حتى بقضى بالفرقة على الزوج فيفارقها بالطلاق فال امتنع من ذلك فرقالقاضي بينهما وقبل أن يفرق الحاكم لاتفع الفرقة والزوجية قائمة مقمّ طلاقالزوج عليها وظهاره وأيلاؤه وتجرىالنوارث ببنهما آذا مات احدهما وقال زفر اذا فرفا من المعان وتست الفرقة من غير تغربق الفاضي و لو الهما المتنما من الهمان بعد ثبوته اوامتنع احدهما اجبرهما الحاكم ولوانها جنت بعدما التعز الزوج قبل ان تلتمن هي سقطالهمان ولاحد ولوافهما لما فرغا من الهمان سأل الفاضي ان لانفرق بينهما لم يجيما الى ذلك ومغرق بينهما وأو الالقاضي بدأ بلعال المرأة ثم بعد ذلك بالزوج فانه يذبنيه ان يأمرالمرأة تنتعن ثانيا فان لم يأمرها وفرق بينهما تقعالفرقة ولوانهما التمنا فلم يغرق بينهما حتى مات اوعزل ونصب غيره فال الحاكم الثاني يستقبل اللمان بينهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لايستقبل ولو قذفها الزوج فلم يلتمنا حتى طلقها ثلاثًا او تطليقة بأنَّة فلاحد ولالمان لانالهان تمذر من طريق الحكمْ لازاهمان موضوع لفطمالفراش وقد انقطع بالطلاق فلامعتي قمان وازكان العلاق رجميا نلاعنا لان الزوجية باقية وان تزوجهـا بمدالطلاق فاخذته بذلك القذف فلا حد ولالعان لان كل واحد من النكاحين منفرد بحقوقه عن الآخر والهمام من أحكام الذكاح الاول فلم يجز أن يتلاعنا في نكاح بقذف في نكاح آخر قال الخميندي اذا قذفها ثم ابانها فلا حد ولا لمان اما سقوطالحد فلان القذف او جب المعان و اما المعان فلان الزوجية قد زاات وان قذفها ثم طلقها طلاقا رجميا تلاعنا لقيامالزوجية وان طلقها طلاقا بائنا ثم قذفها بالزناء فعليه الحد لانها اجنبية وان قال لامرأته بازائية انت طالق ثلاثا فلاحد هليه ولالعان لازاهمان سقط بزوال الملك لان من شرطالهمان الزوجية وقد زالت بالطلاق واذا سقطالهمان من طريق الحكم لم ينتفل الى الحد ولو قال انت طالق ثلاثًا ما زانية وجب عليه الحد لانه قذفها بعد الابانة (قو له وكانت الفرقة تطليفة بأنَّة عند ابي حنيفة ومحمد) لانها شفربق الفاضي كما فيالعنين ولها النفقة والسكني في هدئها ويثبت نسب ولدها الى سننين ان كان متدة وان لم تكن متدة قالى

منول له القياضي اثق الله فانها موجبة و (بشير) الزوج (الما في جيم ذاك ثم تشهد المرأة) بعده على تفسها (اربع مرات) ابضًا (تقبول فيكل مرة اشهد بالله انه لمن الكادبين فيما رماني. من الزنا وتفول فيالخامسة از غضالله علما ان كان من السادتين فيا رمانيه من الزلم) واتما خس النسب في جانبها لان النساء يجاسرن بالمان فانهن يستعملن اللعن في كلامهن كثيرا كما وردبه الحديث فاختير الغضب لنتق ولاتفعم عليمه (فاذا النمنا فرقالفاضي بينهما) ولاتقع الفرقة حتى بقضي بها على الزوج فيفارقهما بالطلاق وان امتدع من ذلك فرق الفاضي بإتهما وما لميقض بالفرقة فالزوجيسة قائمة فيلحقها العالاق وألظمار والايلاء وبجرى يبتهمها النوارث كما في الجوهره (وكانت الفرقة تطليفة بائنة عندابي حنيفة و محد) لانها شفريق الفاضي كا

فى العنين و الها النفقة و السكنى فى عدتها و يثبت نسب و لدها الى سنتين ان كانت معتدة و ان الم (ستة) تكن معندة قالى سنة اشهر جوهره

(وقال ابو بوسف) يقع (تحريم ، وبد) لقوله عليه الصلاة و السلام • المنالاعنان لا يجتمعان ابدا ، و لهما النالاكنداب رجوع والشهادة بعدالرجوع لا حكم ﴿ ٩٣ ﴾ لها ولا يجتمعان ماكانا منلاعتين و لم يتى التلاعن ولا حكمه بعد

الاكذاب فعتمان عداه قال حملاسبعساني والصبح نولما تعجع (وان كان الفذف) من الزوج (بولد)ای تی نسب و لدها (نفي الفاضي نسبه) عن ايه والحقيه بامه) ويشترط في نفي الولد ان تكون المرأة من اهل الثمادة من حين العلوق الى حين الوضع حتى لو كانتي حين الوضع كتبابد او امد ثم اسلت او عثقت لا ينتني ولدهسا لانهالما علقت وليسست من اهمل العمال ثبت نبب ولدها ثبونا لا يلمقه النسيخ فلا تغير بعده ذلك بتفر حالها كما في الجوهره (فان طدالزوج فاكذب نفسه) ولو دلالة بأن مات الولد المنفي من مال قادعي نسبه (حده القاضي) حد القذف لاقراره وجوه عليه (وحل له ان يتروجها) لانه لما حد لم بق اعلا إحسان فارتفع حكمه النوط به وهمو العرم (وكندك) اى بجوز له ان يزوجها (ان قدن غیرها قعد) لما بنا (اوزنت) مي او قذفت (غدت) لانتناءاهليةالمسان من جانها و الحاصل الله تزوجهااذا خرجا اواحدهما عن اهليةالمسان كافىالدر

سنة أثهر (قوله وقال أبو بوسف تحريما مؤيداً) لقوله عليه السلام ، المتلاهنان لايجتمعان ابدا ، وهما يتولان معنى الحديث ماداما متلاعنين فامااذا اكذب نفسه لم بق التلامن بعدالا كذاب (قوله قان كان القذف بولد نق الفاضي نسبه والحقه بامه) ويشرط في نفي الولد ال تكون المرأة من اهل الشهادة من حين العلوق الى حين الوضع حتى لوكانت كتابة او امة حين العلوق ثم اسلت او عنفت لا يصمح نفي الولد لانها لما علقت وليست من اهل المال ثبت نسب ولدها ثبونًا لا يلحقه القسم فلا يغير بعد ذَك بَنْهِير حالها لان ولد الزوجة لاينتني الابالهمان وأونني ولد ألحرة فصدقته فلا حد على الزوج ولالمان وهو النهما لابصدقان على تميه لان النسب حق الولد والام لا تملك اسقاط حفوق ولدها ولامجوزان يلا عنها مع تصديقها له فيالفذف الاثرى انه يستميل ان تشهد باقة انه لن الكاذبين وقدقالت انه صادق وصورة المان سنى الولد ان يأمرالحاكم الزوج فيقول اربع مرات اشهد بالله انى لمن العسادقين فيما رميتك به من نفي الولد فكذا في جانب المرأة ولو قذفها بالزناء ونفي الولد ذكر في العان الامرين ثم ينتي القياضي نسب الولد و يلحقه بأمه فيقول قد الزمت الولد امه واخرجته من نسبالاب ثم انه بعدما قطع نسبه من الاب جميع احكام نسبه بلغية من الاب سسوى المراث والنفقة حتى ان شهادة احتدهما للآخر لا تقبل ودفع زكاة احدهما الى الآخرلا نجوز وانكانتاسة مزوبجه لها لا مجوز ولايجوز ثزو بجالولد لبنتالزوج ولا يجوز لاحمد غيرالملاءن ان يدمى الولد المنى و أن صدقه الولد (قوله فان عاد الزوج فاكذب نفسه) بان قال كنت كاذبا فيما رميتها به من الزناء (حد حدالقذف وحلهان يتزوجها) وهذا عندهماوقالابو يوسف لا تحل له لانها قد حرءت حرمة وقيدة (فوله وكذك ان فذف غيرها فعد) لانه خرج بذاك من ان يكون من اهل النهادة (قوله وكذك ان زنت فعدت) لانها تخرج بذك من اهلالشهادة وتصير عن لا يحد قاذفها وصورته ان تكون بكرا وقت المعان او تكون محصنة ثم ترد بدار الحرب ثم تسبى و تدلم و تزنى فعدها في الوجهين الجلد فيكون فول الشيخ او زنت فعدت اى زنت قبل الدخول المابعد مفلا يتصور الجلدالا ال ترتد وتلحق و تسبى ثم تسلم و تزنى وروایةالفقیه ابن دیاس زنت بالتشدید ای قذفت (قوله واذا قذف امرأ نه و هی صفرة او مجنونة فلالعان بينهما) لا نهما لا عد قادفهالوكان اجنبيا ولان الصغرة يستعيل منها الزناء وكذبك الجنونة لان اضالها ليسست بصحة وان قال لامرأ ته زنيت وانت صفرة او مجنونة فلاحد والالمان لانه اضاف الى حالة لا يصح منها فيها فعل ذلك وال قال زنيت وانت امد او كافرة كان عليه المعان لانه صار قاذفا لها في الحال بزناء يتصور منها وان قال لها زنیت قبل ان انزوجك كان علیه المحان لانه بصر قاذفا لها في الحال زناء

(واذا قذف) الرجل (امرأته وهي صغيرة او عِنونة فلا لمان ينهما) لانه لا عدقاذها كوكان ا جنيا فكذالا يلامن الزوج

لقيامه مقامه (وقذف الاخرس لايتعلقبه اللمان) لانه يتعلق بالتصريح كحد الفذف وقذفه لايعرى عن شهة والحدود تندرى بالشبمة (واذا قال الزوج) لامرأته الحامل (ليس حلك من فلا لعان) وان جاءت به لاقل من ستة اشهر وهذا قول ابى حنيفة وزفر لانه لا يتيفن بقيام الحل فلم يصسر قاذفا وقال ابويوسف ومجد بجب اللمان اذا جاءت به لاقل من سنة اشهر لنيفن الحمل عنده فيتمفق الفذف واجبب بانه اذا ﴿ ٤٤ ﴾ لم يكن قادفا في الحال يصبر كالملق والفيذف لابصور تعلقه الم

يتصور منها يدل عليه من قال لرجلزنيت سنذخسين سنة كان قاذفا ووجب عليه الحد وال كان سن الغائل مشرين سنة لا نه بصير قاذفاله في الحال كذبك هذا (فو له و مذف الاخرس لايتعلق بملمان) لانه لايأتي بصريح لفظ الزناء وانما يستدل هليه بالاشسارة فهى كالكناية (قوله واذا قال الزوج ليس حملك منى فلا لمان هذا قول ابى حنيفة وزفر) لانه لم يتيفن بقيام الحل فلم يصر قادَّفا (وعندهما ان جاءتبه لاقل من ستة اشهر فهو تاذف ويلامن) لا نا تُبقنا وجوده عنــد القذف قلنا اذا لم يكن قذنا في الحال صار كالتعليق بالشرط فكانه قال ان كان بك حمل فليس مني والغذف لابصح تعليفه بالشرط وان عاءتبه لستة اشهر فلالعان لانه لاينيفن وجوده عنمد القذف فلايلاعن بالشبك (فو لد وان قال زئيت وهذا الحل من الزناء تلاعنا ولم ينف الغاضي الحمل) لانه قذفها بصريح الزناء فوجب عليه بالمعان واما الولد فلا ينتني نسبه لان الاحكام لانترتب عليــه الابعد الولادة لتمكن الاحمال قبله الاترى انه لايحكم باستمقاقه للميراث والوصية لانه مجهول بجوز ان يكون وبجوز ازلايكون فلا يصح نفيه والماماروي انه عليه السلام لاعن بين هلال وبين امرأته وهي عامل والحق الحمل بامه فهو محمول على انه عرف قبام الحمل وحباونحن لانعلم ذلك (قو له واذا نَقُ الرَجُلُ وَلَدُ امْرَأَتُهُ عَفَيْبِ الْوَلَادَةُ فِي الْحَالُ الَّتِي مَثْبُلُ فَمَا الْمُنْثَةُ وَيُبْتَاعُ لَهُ آلَةً الولادة صمح نفيه ولاعن به وان نفاه بعد ذلك لاعن وثبت النسب) اعلم ان المولود ف فرأش الزوجة لانتني الا باللمان والفراش ثلاثة قوى ووسط وضعيف فالفوى فراش المنكوحة يثبت النسب فيه من غير دعوة ولاناتني الا باللمان والضعيف فراش الامة لا يُبت النسب فيه الا بالدعوة والوسط فراش ام الولد ثبت فيه النسب من غير دعوة وينتني من غيرلعان واذا نني ولد الزوجة بان قال ليسهو، في أومن الزناء وسقط المان توجه من الوجوء فانه لانتني نسبه الما وكذا اذاكانا من أهل اللمان ولم يتلاعنا فانه لانتنى فاذا "متحذا قلنا اذانفاه مقيب الولادة صفخ نفيه ولامن به عند ابي حنيفة مالم يظهر منه اعتراف اودلالة على الاعتراف ولم يوقت ابو حنيفة في مدة النبي وقتا وانماهو مفوض الى رأى الامام وذكر الوائليث الله يغبة الى ثلاثة ابام وروى الحسن الى سبعة ايام وهو مابين الولادة الى العقيقة وهذا غير صحيح لانه تندر لادليل عليه (قُو لَه وقال ابو نوسفله ان نفيه في مدةالنفاس) وهذا اذا

والفسذف لابصم تعليقسه بالشرط ومثى على قول الامام أأبرهاني والنسني والموسلي وصدر الشريمة تعميم (واذاةال) الزوج لامرأته الحامل (زنبت وهدذا الجمل من الزنا تلاعنا) اوجود القدف بصر م الزام (ولم ينف القاضي الحل) عن الفاذف لأن تلاعمما بسبب قوله زنيت لا منى الحمل على ان الحل لا تترنب عايــه الاحكام الا بعد الولادة (واذا نني الرجل ولمد امرأته عقيب الولادة او في الحال) اي المدة (الى تقبل) فيها (التهنئة) ومدترا سيبعة ايام عادة كما في النمايه (وتعتاع له) اى تشرى فها (آلة الولادة صرم نديه) لاحتياجه الى نني ولدغيره عننفسه ولم توجيد منه الاعتراف صرمحا ولا دلالة (و لاعن به) لانه بالني صار قادْفا (و أنْ نَمَاه بَمَد دُلك

لاءن وثبت النسب) لانه ثبت نسبه بوجودالاعتراف منه دلالة وهو السكوت وقبول انتهنئة فلا يننى (كان) بعد ذلك وهذا عند الله حنفية (وقال ابويوسف و محد يصح نفيه في مدة النفاس) لان الني يصح في مدة قصيرة ولايصح في مدة طويلة فقسلنا بينهما عدة النفاس لا نه اثر الولادة وله انه لامعى للتقدير لان الزمان للتأمل و احوال الناس فيه مختلفة فا عدر نا ما يدل عليه و هوقبول التهنئة و سكوته عندها او ايتياعه متاع الولادة او مضى الوقت هدايه قال الامام ابوالمعالى

علم كالة و لادنها (و اذاو لدت) المرأة (و لدن في بطن و احد) وهوان يكون بينهما اقل من سنة اشهر (فنق) الزوج الولد ثبت نسبهما) لانهما توأمان الزوج) لانه اكذب نفسه بدهوى الثانى (وان اعترف الشبهما) لمائة الرائة والشانى ثبت بسبهما) لمائة تم (و لاعن) لانه المسبهما) لمائة تم (و لاعن) لانه المسبهما) لمائة تم الشانى و الأقرار مسارقاذ قار بنفتها عمل القذف فسار عالمة المربية عمل القذف فسار كانه المربية عمل القذف فسار

﴿ كتاب المدة ﴾

هي لفة الاحضاء وشرعا ربس يلزم المرأة عندزو ال النكاح اوشهته وسمىالتربص عدة لان المرأة تحصى الابام المضرو بةعاماو تنتظر الفرج الموهودلها (اذاطلق الرجل امرأته) المدخول بها سواء كان (طلاقاباننا او رجعيا او واقت الفرقة بينهما بغير طلاق) كان حرمت عليه نوجه من الوجوه السنامة كمكين ان از وجو تحوذات عابوجب الفرقة (وهيحرة)و (من تحيض فعدتهما ثلاثة اقراء كوامل من وقت الطلاق والفرقة فاو طلقت في الحيض لم يعد من العبدة

كان الزوج حاضرا اما اذا ولدت وهو فائب ولم بملم حتىقدم فلهالنفي عند ابي حنيفة في مقدار ماهبل فيه التهنئة بعد قدومه و هندهما في مقدار مدة النفاس بعد قدومه ايضا وقد قالوا فيولد الزوجة اذا هني 4 فسكت كان اعترانا وان هني بولد الامة فسكت لم بكن احترافا لان نسب ولد الزوجة يثبت بالغراش وانما يترقب النق من الزوج فاذا كت عند النهنئة صار مذهك معرةا واما ولد الامة فلا نتبت الفراش لا نه لافراش لها وانما نثبت بالدعوى فالمكوت لانقوم مقام الدعوى وولد امالولد كولد الزوجة لان لها فرائسًا (قُولُه واذا ولدت ولدين في بطن واحد فنني الاول واعزف بالناني ثبت نسيما وحد الزوج ولا لمان) لانهما نؤمان خلقا من ما، واحد وحد الزوج لاه اكذب نفسه بدعوى الثاني والاصل ان الحل الواحد لابجوز ان نثبت بعض نسبه دون بمن لانهما حمل واحد فهو كالولد الواحد (قول وان اعترف بالاول و أني الثاني ثبت نسمِما ولا من) لانهما حل واحدقادًا اعترف الاول ثبت نسبه فلابصح نغبه الثاني فثبتا جميما وعليه العان لانه صار قاذقا الزوجة بني الثاني ولانه لما أقربالاول ونني الثاني كان نفيه للثاني رجوماً فلم يُصحح رجوعه عن الاقرار الاول وان ولدت احدهما ميتا فنفاهما لاعن ولزمه الولدان والنفاهما مممات احدهما قبل اللمال فانه بلامن وبلزمه نسهما جميما اما ثبوت النسب فلان المبت منهما لا يصبح نغيه لان ذقك حكم عايه والميت لا يحكم عليه لذا لم يحضرله خصم والثاني ليس يخصم عنه واما اللمان فعند ابي بوسف يستقط لان المقصود به نني النسب وقد تعذر ذلك يموته فلم يكن فاللمان فائدة وعند مجد لا يسقط لان اللمان قد مفرد عن نقى النسب كذا في الخبندى وان جاءت بثلاثة اولاد في بطن واحد فاقر بالاول ونني الثاني واقر بالسالث لاعن وان نني الاول والثالث واقر بالثاني محدوهم ينوه كذا في الوجيز والله أعلم

حر كتاب المدة كيه⊸

المدة جع عدة والمدة هى التربس الذى يلزم المرأة بزوال النكاح اوشبته وهى مدة وضمت شرعاً لاتمرف عن رأة الرحم وهى على ثلاثة اضرب الحيض والثبور ووضع الحل فالحيض بجب بالعالاق والفرقة فى النكاح الفاسد والوطى بشبمة النكاح وبعنق ام الولد و ووت مولاها واما الثبور فعل ضربين ضرب منها بجب بدلا عن الحيض فى الصغيرة والآبسة والمصرب الثانى هوالذى يلزم المتوفى عنها زوجها اذا لم تكن حاملا ويستوى فيه المدخول بها وغير المدخول بها اذا كان النكاح صحيحا اما الفاسد فعدتها فيه الحيض فى الفرقة و الموت واما وضع الحل فيقضى به كل حدة عندهما وقال الويسف مثله الافى الامرأة الصغيرة (قو لم رجماللة اذا طاق الرجل امرأته طلاقا باينا او رجعيا او ثلاثا الووقت المقرة بينهما بغير الطلاق وهى حرة بمن تحيض فعدتها باينا او رجعيا او ثلاثا الوقت الحرة مسلمة او كنابية وهذا اذا طلاقا بعد الدخول اماقبله تلائة اقراء) سواء كانت الحرة مسلمة او كنابية وهذا اذا طلاقا بعد الدخول اماقبله

فلاعدة علما * وقوله ٥ أووقيت الفرقة ينهما بغير طلاق ٥ مثل ال تحرم عليه بعدالدخول بان تمكن ابن زوجها من نفسها اوما اشبه ذلك بمنا بوجب الفرقة بالنفريم (قو لد والاقراء الحيض) و قال ماك والشانعي هي الاطهار آني تخلل الحيض و فائدته اذا طلقها في طهرتم بجامعها فيه لاتنقضي عدتها مالم تطهريهن الحبضة الثالثة عندنا وعند الشافعيمتي شرعت في الحيضة الثالثة انقضت عدتها والدليل على ان الافراء هي الحيض قوله عليه السلام و المستحاضة تدع الصلاة الماقر الما ، اى الم حيضها وقوله عليه السلام لفاطمة • اذا اناك قرئك فدفع الصلاة » (قوله وان كانت لاتحيض من صغر اوكبر نسدتها ثلاثة اشم ﴾ ثم العدة بالشهورق الطلاق والوفاة اذا اتفقاقى غرة الشهراعتبرت الثمور بالاهلة اجماعا والانقصت فالمددوان حصل ذاك فيعض الثمر فعند الىحنيفة يسبر بالايام فتمتد بالطلاق لنسمين نوما وفي الوفاة عائمة وثلاثين نوما وكذا قال فيصوم الشهرين المنابعين اذا المداهما في بعض الشهور وعن ابي وسف رواينان احداهما مثل قول الى حنيفة والثانية تعند بقية، الشهر بالايام و شهر بن بالاهلة وتكمل الشهر الاول مزالثالث مالايام وهوقول تحمد والذمية اذا كانت تحت مسلمفعايها العدة كالمسلمة الحرة والامة كالامة لارالمدة تجب لحقاللة تعالى وعقالزوج والذمية غيرمخاطبة محقالله ثمالي ومخاطبة محق الزوج وان كانت تحث ذمي فلا عدة علما في موت ولافرقة عند ابي حنيفة اذا كان ذلك في دنهم وعندهما عليها العدة واما اذا كانت حاملا فلا بجوز نكاحها حتى نضع اجماعاً (قو له و ان كانت حاملا فعدتها ان نضع خملها) سسواء كان ذلك منطلاق أووفاة وسواء كانت حرة او امة وسواء كان الحمل ثابت النسب امملا وليس للمندة بالحل مدة سواه ولدت بعد الطلاق والموت بيوم او اقل ولو ولدت و الميت على سرىره فان عدتها تنفضي فان ولدت ولدين اوثلاثة القضت العدة بالاخير والمطلقة الرجمية اذاظهرمنها اكثرالولدبانت فعلىهذا ننبغي الانتغضىالمددة بظهور اكثر اأولد وأن اسقطت سقطا أن كان مستبين الخلق أوبعضه انقضت به العدة والا فلا و ان كانت المتعددة ممن تحيض فارتفع حيضها فان عدثها بالحيض لا بالشهور مالم تدخل في حد الاياس وكذا اذا كانت صغيرة تمند بالثمور فحاضت بطل حكم الشهور واستأنفت العدة بالحبض (قو له و ان كانت امة فعدتها حيضتان) لفوله عليه السلام و طلاق الامة تطليفتان وعدتما حيضتان ، لان الرق منصف والحيض لا يُجزأ وكذا المدرة و ام الولد والمكاتبة لوجود الرق فهن والمستسعات كالمكاتبة عند ابي حنيفة وعندهما كالحرة (قوله وال كانت لانحيض فعدتما شهر ونصف) فانه يُجزى فامكن تنصيفه وسواءكان زوجما حرا او عبدا لان العدة معتبرة بالنساء وان طلقت المرأة فقالت بعد مدة انقضت عدتي فني كم تصدق قال ابو حنيفة لاتصدق في اقل من سنين وما اذا كانت حرة عن تحيض وفي تخريجه روانان فني رواية محمد عنه بجعل كا نه طلقها عقيب حيضها فيقدر اقل الطهر خسة عشر بوما و نصف مدة الحيض خمسة

(والافراء) هي (الحيض) عندنا لان الحيش معرف لبراءة الرحم وهو المقصود (والكانت) بمن (لاتحيض من صغر) او بلوغ بالسن (او كبر) بان بلغت سن الاياس (فعد تها ثلاثة اشمر) قيدنا الكر باوغ سن الاياس لانه اذا كانت عن تحيض فامتد طهرها فان عدتها بالحيض مالم تدخل في حد الاياس جوهره (وانكانت ما، الافعدتها إن تضم حلها) وهذا اذا كانت حرة (وان كانت امة فعدتها) اذا كانت عن تعيض (حيضنان) لان الرق منصف والحيضة لا تَمِزَى فَكُملَتْ فَصَارِتُ حیضتین (و ان کانت) عن لا تحيض فعدتها شهير ونصف) لأن الثير مجز فامكن تنسيفه علا بالرقوان كانت ماملا فعدتها ان تضع 3 1 K 410

(و اذا مات الرجل عن امرأته الحرة) دخل با اولا صغيرة كانت الوكية معلمة اوكتابية خاضت في المدة اولم أعض كا في خزانة المنسين (فسدتها اربعة اشهر وعشرة) ايام افوله تعالى في ويدرون ازواجا يتربصن اربعة اشهروعشرا)

المائم خمسة عشر طهرا وخمسة حيضا ثم خمسة عشر طهرا وخسة حيضافذاك ستون وفي رواية الحسن مجمل كانه طلقها في آخرالطهر فيقدر اكثر مدة الحيض عشرة ابام ثم اقل الطهر ثم عثرة حيضا وخمة عشر طهرا وعشرة حيضا وعندهما لاتصدق في الله من تسمة وثلاثين ويوما وتخريجه كانها طلقت في آخر الطهر فيدأ باللالخيش واقل الطهرئم ثلاثة ابام حيض وخمسة عشر طهرا وثلاثة حيض وان كانت عاملا وطلقها عقيب الولادة او قال لها وهي حامل اذا ولدت قانت طالق فانما لانصدق عند ابي حنيفة في اقل من خسةو ممانين وماو تخريجه أن يجمل خسة وعشرين نهاسا وخملة عشر طهرا ثم علىرواية محدنجلل خملة الإمحيضاو خملة عشرطهرا وخملة حيضًا فذلك خَسة وْعَانِينْ وَفَى رَوَّايَةُ الْحَسْنُ لايصدق فِي أَقُلُ مِنْ مَانُهُ يُومُ وَ ذَلِكُ ان تجمل الحبش عشرة ايام وقال بمشهم لانصدق في اللَّ من مائة وخسة عشريوما لانمر يعتبرون النفاس اربعين نومائم بعده خممة عشر طهرا وعشرة حيضا وخسة عثبر طهرا اوعشرة حيضا وخسة عشر طهرا وعشرة حيضافذاك مائة وخسة عشر وقال ابو توسف لاتصدق في ائل من خسة وستين توما بجعل النفاس احد عشر يوما وبعده خسة عشر ماهرا وثلاثة حيضا وخسة عشر ملهرا وثلاثة حيضا وخسة عشر طهرا وثلاثة حيضا وقال محمد تصدق في اربعة وحسمين يوم وساعة بجمل النفاس ساعة وخملة عشرطهرا وثلاثة خيضا وخملةعشر طهرا وثلاثة حيضا وخملةعشر طهرا وثلاثة حيضا وهذا كله اذا كانت حرة اما اذا كانت امة وهي من ذوات الحيض فعند ابي حنيفة لاتصدق في اقل من اربعين وما في رواية محمد هنه تحمل كانه طلقها عقيب الحيض فيعتبر خمنة عشر طهرا وخمنة حيضا وخسةعشر طهرا وخسة حيضا وفي رواية الحسن تصدق في خسةو ثلاثين بحمل كانه طلقها في آخرا لطهر ثم استقبلها عشرة ايام حيضا وخمية عشر طهرا وخسةطهرا وقال اوبوسف ومجدتصدق فيأحد و مشرين بوما كا نه طلقها في آخر الطهر ثم استقبائها ثلاثة ايام حيضا و خسة عشرطهرا وثلاثة حيضا وانطلقت عقيب الولادة لم تصدق في اقل من خمسة وستين يوماعلي رواية مجد بجمل نفسها خسة وعثبرين بوما خسة عشر طهرا ثم خسة حيضا ولحسة عشر طارا وخمنة حيضا وعلى رواية الحسن لاندمن خمنةوسيمين بوما لانه يعتبرالنفاس والطهراربس ثم عشرحيضاو خسة عشرطهراو عشرة حيضاوعلى قول ابي وسفلايه من سبعة واربعين بومالا نه يعتبر النفاس احدعتسر بوما ثم خسة عشر طهر او ثلاثة حيضا وخممة عشر طهرا وثلاثة حيضا وعندمجد ستة وثلاثون وما وساعة لانه يعتبرالنفاس ساهة ثم خدد عشر طهرا وثلاثة حيضار خمة عشر ماهر اوثلاثة حيضا (قو له واذا مات الرجل عن امرأته الحرة ضدتها اربعة الهروعشرة) وهذه العدة لاتجب الاف نكاح معيم سوامدخل بمااولم يدخل والمعتبر عشرة الماموعة مرليال من الثهر الخامس وسوامكانت سطة اوكنابية اوصفيرة اذاكان زوجها مسلما اوصفيرا واما اذا كانتالكمتابية نحت

(وان كانت امة فعد تها شهران و خدة ايام) لان الرق منصف كامر (وان كانت) امرأة الميت (حاملافه دنها ان نضع حلها) ابضالاطلاق قوله تمالى ﴿ واولات الاجال اجلهن الذبنس حلهن ﴾ (واذا ورثت المطلقة) بائنا (في المرش) بان كان الطلاق قوادا من رثها و ماتوهي في العدة (فعدتها ابعد الاجلين) من عدة الوقات و عدة الطلاق احتياطا بان تتربس اربعة اشهر و عشرا من وقت الموت قان لم ترفيها حيضا تمتد بعدها علات حيض حتى لوا متد طهرها بق عدتها حتى بلغ الاياس كما في الفتح قال كال الاسلام في شرحه وهذا قول ﴿ ٩٨ ﴾ ابي حنيفة و محد وقال ابو بوسف

ذى فلاعدة عليها في فرقة ولاموت عندابي حنيفة اذا كان دِنك في دبنهم الاان تكون حاملا فلا تتزوج حتى نضع حملها وعنــدهما عليها العدة في الفرقة والموت (قو له وان كانت امد فعدتها شهران و خمسة ايام) لان الرق منصف وام الولد والمدرة والمكاتبة مثلها (قو له وان كانت عاملة فعدتهاان تضم حملها) لفؤله تعالى ﴿ وِ اولات الاحال اجلهن ان بضمن حلهن ﴾ (قو له واذا ورثت الطلقة في المرض فعدتها ابعد الاجلين) يعني عددة الوفاة فيها ثلاث حيض عندهما وقال أبو وسدف ثلاث حبض لاغير وصورته طلقها في مرضه وهي مدخول بها طلاقا باثنا اوثلامًا ومات وهي في العدة فانها ترث عندنا واما اذا كان رجعيا فعليها عدة الوفاة اجماط سواء كان في صدّ اومرض ضايها اربسة اثهر وعشر وتبطل صدة الحيض اجماعا لان النكاح باق (قو له وال احتفت الامة في عدنها من طلاق رجعي انتقات عدنها الى حسدة الحرائر) افيام المنكاح من كل وجمه ويكون ذلك من وقت الطلاق (قُولُه وان اعتفت و هي مبتوئة او مثوق عنها زوجها لم ثنقل عدتهما الى عدة الحرائر) لزوال النكاح بالبينونة والموت (قو له واذا كانت آبسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتفض مامضي من عدتها وكان عليها ان نسـ:أنف العدة بالحبض ﴾ وهذا على الرواية التي لم يقدروا للاياس فيها قدرافانها ادًا رأت الدم على العادة بعل الاباس وظهر أن ماضي من صدنها لم بكن خلف وهو العميم لان شرط الحليفة عفق الاباس وذهك باستدامة المجز الى الممات اما على الروابة الذي قسدرواء الاياس فيها عدة اذا بلغتها ثم رأت الدم بعدها لم يكن حيضا وبكون كما تراء السغيرة التي لا تحيض مثلها وفي الرأثية عن بعضهم أن ماثراه الآبسة حيض على الروايات اجم لان الحكم بالاياس بند خمن و خسين سسنة بالاجتهاد ورؤية الدم نص فيبطل به الاجتهاد فعلى هذا لابدان يكون الدم احر على مأهو العادة اما أذاكا ن اصغر او اخضر لايطل الاياس ثم على هذا اختيار اذا كان احر تبطل هدة الاثمر ونفسد المكاح وهذا بعيد وقال بعضهم ان كان الفاضيقضي بجواز النكاح ثم رأت الدم لانفضى بغساده وقال بمشهم بقضي بغساده قضي اولم بغنن وهوالعجيم وذكر الصدرالشهيد ان المرثى بعد الحكم بالاياس اذاكان دما غائصًا فهو حبض وينتفض الحكم بالاباس

عدتها ثلاث حيسض والصيح تولهما واعتسده الحبوبي والنسني وغيرهما بتعييم فيبدنا الطبلاق بالبائن لانه اذا كان رجعيا فعليها عدة الوقات اجاعا كا في الهداه (فارّ اعتقت الامد في عداما من طلاق رجمي النفات عدنها) من عدة الاماء (الى عدة الحرائر) لان الزوجيــة بافیهٔ (وان اعتقت و هی مبتوتة اومتوفى عنها زوجها لم تنتقل مدتها) لزوال النكاح بالبينونة والموت (وان كانت) الرأة (آيسة فاعتدت والشهور ثم رأت الدم) على جارى عادتها او حبات من زوج آخر (انتفض مامضي من عدالها) وفسد نكاحها (وكان عليها أن تستأنف المدة بالحيش) قال في الهداية و معناه أذا رأت على العادة لان عودها بطل الاياس

هو الصميح اله قال في التصميح محترز بهذا الصميح عا فصيله في زاد الفقها فقال الهزار عندنا افها اذا (فيما) رأت الدم قبل الامتداد بالاثهر سطل الاعتداد بالاثهر واذا رأت بعد الاعتداد بالاثهر لاسطل قال نجم الائمه هذا هو الاصمح والخنار فنتري قال في الذخيرة وكان صدرالشهيد حسام الدين ينتي بافها لورأت الدم بعد ذلك على الى صفحة رأت يكون حيضا وينتي سطلان الاعتداد بالاثهر ان كانت رأت الدم قبل الاعتداد بالاثهر ولا يغتي سطلان

وهذاالتصحيم اولى من الميه فغر الدن فيالهدا موقد حقق وجهه في أثم القدير اه (والمنكوحة نكاحا فاسدا) المدخول بها (والموطوثة بشيهةعدتها الميض)ان كانت من تحيض والاشهر ان كانت بمن لانحيض (في الفرقية والموت) لانهاللتعرف عن برأة الرحم لالقضاء حق النكاح والحيض هوالمرف والاشهر قاعة مقام الحيض (واذامات مولى امالولد عها اواعتقها) ولم تكن تحت زوج ولامشدة (نىدتها ئلاث حيض) ان كانت من ذوات الحيض وثلاثة اشهر أن كانت من ذوات الأشهر لانها وجبت بالوطء لابالنكاح و و جبت و هي حرة فتكون ثلاث حمض اوما نقوم مقاسهاكما فيالوطء بشية قيد بام الولد لان القنة والمدرة اذااعتقهما المولى اومات عهمالاعدة عليما لعدم القراش وقدنا بان لاتكون متزوحة ولاستدة لانها اذاكانت متزوحة اومعدة ومات مولاها اواعتقها

فيا يستقبل لافيا مض من الاحكام وأنكان المرئى كدرة اوخضرة لايكون حيضا ويحمل علىفساد المنبت وهذا القول هوالختار وعليه الفتوى وهويشترط حكم الحاكم بالاياس لمدم بطلان مامضي اولايشترط اذابلنت مدة الاياس ولمترالدمفيه اختلاف المشابخ والاولى انلايشترط واختلفوا فيمسدة الاياس قال بمشهم ستون سنة وقيل سبعون وفيالنهاية الاعتماد علىخس وخسين سنة واليه ذهب أكثر مشايخ المتأخرين وعند الشافى آثنان وستون سنة ولوحامنت المرأة حيضة اوحيضتين ثم انقطع حيضها فانها تصبر الى خس وخسين سنة ثم تستأنف العدة بالشهور وانحاضت الصفيرة قبل عام هدتها استأنفت المدة بالحيض سواء كان الطلاق بإيسا أورجعيا (قو له والمنكوحة تكاحاقاسدا والموطوثة بشبهة فمدتها الحيض في الفرقة والموت) هذا اذا دخلها اما اذا لم مخل بها حق مات لم يجب علمها شي وانما كان عدتها ألحيض في الفرقة والموت لأن هذه المدة تجب لأجل الوطي لالقضاء حق النكام والمدة اذا وجبت لاجل الوطئ كانت ثلاث حيض وانالم تكن منذوات الحيض كان عليها ثلاثة اشهر لان كل شهر نقوم مقام حيضة وآنا استوى الموت والطلاق لان عدة الوفاة الماتجب على الزوجة لقوله تمالى ﴿ وَيَدْرُونَ ازْوَاجًا ﴾ وهذه ليست يزوجة وان كانت امة فندتها بالحيض حيضتان وبالاشهر شهر ونسف (قوله موانمات مولى ام الولد عنها اواعتقها فمدتها ثلاث حيض) هذا اذا لم تكن معدة ولا تحت زوج ولانفقة لها في المدة لانهاعدة وطي كالمتدة من نكاح فاسد وان كانت عن لاتحيض فمدتها ثلاثة اشهركا فيالنكاح وآنا استوى فيها الموت والنتق لانها عدة وطميُّ وإن مات عنامة كان يطاؤها اومدىرة كان يطاؤها اواعتقها لم يكن عليهماشيُّ لانهما ليسا بغراش له واذازوج امواده ثممات عنا وهي تحت زوج اوفى عدة منزوج فلاعدة عليها عوت المولى لانها ليست فراشاله فاناعتقها ثم طلقها الزوج فمدتها عدة الحرائر واناعتها وهي فيالمدة انكانت رجمية تغيرت عدتها وانكانت بأثنالم تنغير وان كانت عدتها قد انقضت ثم مات المولى فعلما عوته ثلاث حيض لانها عادت فراشاله فانمات المولى والزوج وبين موتيهما اكثر منشيرين وخسة ايام ولايعلم المهما مات اولافعليها اربعة اشهر وعشر فيهاثلاث حيض بالاجاع لانهاذامات الزوج اولا فقد وجب عليها شهران وخسة آيام لانها امة ثممات المولى بعد انقضاء عدتها فوجب عليها ثلاث حيض عدة المولى فيمسم بينهما احتياطا وان مات المولى اولا عتقت عوته ولم مجب عليها عدة بموته لانها أنكوحة النير فلامات الزوج وهي حرة وجب عليها اربعة اشهر وعشر والشهور بدخل اقلها في أكثرها فوجب عليها على طريق الاحتياط أربعة أشهر و عشر فيها أثلاث حيض و أن كان بين موتيهما أقل منشهرين وخسة ايام فعليها اربعة اشهر وعشر اجاعا وليس عليها حيض لانهلاحالة لوجوب الحيض ههنا لأن المولى أن مات أولا لم بجب عليها شي لانها تحت زوج

وبعتق بموته ثم بموت الزوج بجب عليها اربعة اشهر وعشر لانها حرةوان مأت الزوج اولا وجب عليها شهران وخسة ايامو بموت المولى لا يلزمها عدة لانها تستد من نكاح فيزمهانى سال ادبعة اشهرو حشرونى سال نصفه كالزمناها الاكثر استياطا والألجبيم كم بين موتيهما ولا أيهمسا مات اولا فعند أبي حنيفة عليها اربعة أثهر 'وعشر بلا حيض نيا لازكل امرين حادثين لا بدلم تاريخ ما بينهما يحكم بوقوعهما معا كالفرق والأ حكمنا عوت الزوج مع موت الولى وجبت علما العددة وهي حرة فكان علما عدة الحرائرولم يكن لايماب الحيض معنى فسقط وحندهما عليا أدبعة أشير وعثبر فيائلات حيض لانه بمشملان يكون موشالزوج متقدما وانقضت العدة ثم ماتالولي ويمشمل ان يكون المولى مات او لا ثم مات الزوج والعدة يعتبر فيما الاحتياط فيصع بين الشهور والحيض واذا اشترى الزوج امرأته ولها منه ولد فاعتقها ضليما ثلات حيض حيضتان من النكاح تجنب فيهما ما تجننب الزوجة وحيضة من العنق لا يجننب فيها ذاك لانه لما اشراها فسدنكاحهافصارت معندة في حق غيره وان لم تكن معندة في حقه بدلالة انه لا يجوز له أن يتزوجها فاذا اعتفها صارت معتدة في حقه وحق غيره لان المعنى المانع من كونها معندة في حقه اباحة وطئها وقد زال بالعتق فوجب طيها حيضنان من فسادالنكاح ومن المتق وهدة النكاح بجب فيهاالاحداد واساالحيضة الثالثة فانمسا تجب لاجل المنق خاصة و عدة المنق لا احداد فيها فان كان طلقهما قبل ان يشتريها تطلبقة بأنة ثم اشراها حل له وطؤها لان الملك سبب في الاباحة فاذا حصل بعد البينونة مسار كعقدالنكاح فان حاضت في المسئلة الاولى حيضتين قبل المنق ثم اعتقها فلا عدة عليها من النكاح حتى ان له ان يزوجها وتعتد من العنق ثلاث حيض اخرى كذا فيالكرخي (قوله واذا مات الصغير عن امرأته وبيسا حمل فعدتها ان تضع جلها) هذا عندهما وقال ابو بوسف عدتها اربعة اثبير وعشر لان الحل ايس بنابت النسب منه فصار كالمادث بعدالموت والما اطلاق قوله تعالى ﴿ وُاولات الاحال اجلهن ان يضمن علمن ﴾ (قوله وان حدث الحل بعدالموت نعدتها اربعة أشهر وعشر ولا يثبت نسبه في الوجهين جيماً) لان الصغير لاماله • وقوله • حدث الجل بعدالموت ، معرفة حدوثه ان تضمه لسنتة اشهر فصاعدا عند عامة المشارخ وتنسيرا لجل يوم الموت ان تلده لافل من ستة اشهر بعد موته واما امرأة الكبير اذا حدث بهاحبل بعدالموت في العدة انتقلت عدقها من الشهور الى وضم الحل لاذ النسب يثبت منه فكان كالفائم عندالموت حكما كذا فبالهدايه واذا مات الحتمى عن أمرأ ته وهي حامل اوحدث الحل بعدالموت ضدتها ان تضع حلما والولد ابت النسب منه لانه بجامع واماالجبوب ادامات عنها وهي حامل او حدث بعد موته في احداروايتين هو كالفحل في ثبوت النسب وانفضساء المدة يوضعالجل لانه يحذف بالماء وفيالوواية الثانية هو كالسي أن حدث الحل قبل موته القضت به العدة وأن حدث بعد موته

(واذا مات الصغير) الذي لا تأتى منه الاحبال (عن امرأته وبها حبل) معقق وذاك بان تضملدون سنة اشهر من موته (تعدثها ان نضع حلها) لاطلاق قوله تسالي ﴿ وَارْلَاتُ الاحال اجلهن. أن يضمن حلين كه قال في الهداية وعيذا مند ابي حنيلية وعمد وقال أو يوسف مدنيا اربعة اثبر وعشر لان الحسل ليس شابت النسب منه فصار كالحادث بمدالوت اهقال جمال الاسلام العميم قولهما واعتده الرهاني والنبق وغرهما نعيج قيدنا الحبل بالحفق لانه اذاكان محملا مان ولسعت لا كثر من سنة اشر فعلما عدة الوقات النساقا كال في التعيم (فان حدث الميل بعد المرت فعدتها اربسة أشهر و عشر) لانها وجبت عنىدالوت كذه فلا تنفر بعده ولا مثبت نسب الولد في الوجهين لأن الصبى لاماء له فلا تصبور منه الماوق والنكاح مقام مقامه في موضع النصور هدايه

(واذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض لم تعند) المرأة (بالحيضة التيوقع فيها العلاق) لانه انقضى بعضها ولايقع اعتداد الا بالكاملة (واذا وطئت ﴿ ١٠١ ﴾ المعندة بشبهة) ولو من الطلق (فعليها عدة اخرى) لتجدد السبب

(وتداخات المدتان فكون ما تراه من الحيض) في تلك المدة (معتسبا به منهما جيما) لان المقصود هو التعرف عن فراغ الرجم وقد حصل (وإذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل) المدة (الثانية فان عليها عام المدة الثانية) فاذا كان الوطئ اثاني بعد مارأت حيضة كانت الاولى من العددة الاولى والانتبال بمدها من المدتين وتجب رابعة لتتم الثائية وأن كان الوطي قبل رؤية الحيض فلا في علما الا ثلاث حیض و هی تشوب عن ست حين كما في الدرر (وانداء المدة في الطلاق مقيب الطلاق وفي الوفاة مقيب الوقاة) لا تهما السبب في جوبها فيحتبر التداؤهما من وقت وجود النسبب (فادَّ لم تملِّم بالطلاق و الوقاة حتى مضت مدة العدة فقد القضت هدلها) لأن السدة هي منبي الزمان فاذا مضت المدة انقضت المددة قال في الهداية و مشايخنا مغثون في الطلاق ان التداءها من وقت

لمتنفض بالعدة وانما تنقضى بالثهور ولايثبت النسب منه لانه لايولج فاستمال كوث الولد منه (قوله واذا طاق الرجل امرأته ف مال الحيضلم يعتد بالحيضة التيوقع فيها الطَّلاق) لان المدة مقدرة بثلاث حيض كواءل وهذه قدقات بعضها قبله ﴿ قُولُهُ واذا وطِئت المعدة بشبهة فعايها عدة اخرى) ووعلى الشبهة انواع منه المعدة اذا زفت الى غير زوجها فقيل 4 انهــا زوجتك فوطانها ثم بان الامر مخلافه و منهــا ادًا طلقها ثلاثًا ثم عاد فتروجها في العدة ودخل بها ومنها أذًا وطابهــا في العدة وقد طلقها ثلاثًا وقال ظننت انها تحل ل و منها اذا طلقها دون الثلاث بعوض أو بلفظ الكناية وومائها فيالعدة ومنها أذاوطات بشبهة ولهازوج فطلفها بعد ذاكالوطئ فان هذه المواضع بجب عليهـا عدَّان ويتداخلان ويمضان في مدة وأحدة عنــدنا (قو لد و تداخل المدنان فيكون ماتراه من الحيض محتسبا به منهما جميما) وعند الشاهير لا تداخلان وحاصل الحلاف راجع الى اصل وهو انالركن في العدة هل هو الفعل ام ترك الفعل فعنسده هو الفعل لكونهما مأمورة بالتربص الذي هو الكف عن النزوج و عن الحروج و هو فعل ولا تنصبور فعلان في وقت وأحد كالصبومين فيهم واحد وعندنا الركن ترك الفعل وهو ترك النزوج وترك الحزوج ويتصور ثرك انسال كثيرة في وقت واحد كترك مطالبات كثيرة ولهذا بجب على من لا فعل هليهـ ا اصلا كالصبية و المجنونة ثم اذا تداخلت عدنا وكانت العدة من طلاق رجعي فلانفقة علىواحد منهما وان كانت من بان فنفقتها علىالاول ولو ان الزوجة اذا تزوجت وفرق بينهما وبين الثاني وقدوطنها فعليها العدة ولانفقة لهاعلى زوجها مادامت في العدة لانها منعت نفسها في العدة كذا في العيون • وقوله • وتنداخل العدَّانَ ، سُواء كاننا من جنس و احد كالطلقة اذا تزوجت او من جنسين كالمتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة فانهما شداخلان وتعتد عا تراه من الحيض في الاشهر * وقوله * و بكون ما تراه من الحيض محتسبات منهما جيما ، يعني بعد النفر بن من الثاني اما اذا كانت قد اضت حيضة قبل و على الثاني فانها من عدة الاول خاصة ويكون عليها من تمام عدتها حيضتان و من الثاني ثلاث حيض فاذا حاضت حيضتين كانت مُنهما جيما وانفضت عدة الاول ونقيت من عدة الناني حيضة (قو له فاذا انفضت المدة من الاول ولمنكمل الثانية فإن عليها تمام عدة الثاني) و المذا لوكان الطلاق رجعياكان الاول از راجعها فيالحيضتين ولاراجعها فيالثالثة لازعدتها قدانقضت فيحفه والثاني الايتزوجها في الحيضة الثالثة التي هي الرابعة فيحقها (قو له والنداء الحدة في الطلاق عنب الطلاق وفي الوفاة عنب الوفاة فان لم تدلم بالطلاق او الوفاة حتى مضت المدة .فقد انقضت عدثها) لإن المدة هي مضى الزمان فاذا مضـت المدة

الاقرارنفيا لنهمة المواضعة اله قال في التحجيج بـ في ان مشارخ بخارى و سمر قند يفتون ان من اقر بطلاق سابق و صدقته الزوجة وهما من مظان النهمة لايصدق في الاسناد و يكون أبنداء المدة من وقت الإقرار ولانفقة و لاسكني للزوجة لتصديقها قال الامام ابو على السفدى ما ذكر مجمد من ان ابتداء العدة من وقت الطلاق ﴿ ١٠٢ ﴾ مجمول على ما اذا كانا منفرة بين من

انقضت المدة قال في الهداية ومشامخنا فتون في العلاق ان ابتداؤها من وقت الاقرار نفيها لنمَّة المواضعة حتى أنه لو اقرآنه طلقها من منذ سينة قال كذبته في الاستناد او قالت لا ادرى فانه تجب العدة من وقت الاقرار وان صدقته قال مجد تجب العدة من وقت الطلاق و المختار من وقت الاقرار و لا يجب لها نفقة المدة و لا: لسكنى لا نها صدقة ولو النامرأة اخبرهائفة اوزوجها الغائب مات او طلقها ثلاثا اوكال غيرثقة والماهابكناب من زوجها بالطلاق ولاتدرى انه كنابه املا الا ان اكبر رأيها اله حق فلا بأس ان نصدد ونتزوج وكذا او قالت امرأة لرجل طلقني زوجي وانغضت عدتي لا بأس ان يتزوجها (قوله والعدة فىالنكاح الناسد عقيب النفريق سينهما أو عند عزم الواطئ على ترك وطايًا) وقال زفر من آخر الوطئات فان كانت حاضت ثلاثًا | بمد آخرالوطائ قبلالتفريق ففد الفضت عدتهما عنده واو فرق بينهما ثم وطأيما وجب الحدوصورة العزم على ترك الوطئ ان مفول تركت وطأيا أوتركتها أو خليت سبيلها اوما مقوم مقام هذاالقول اما مجردالعزم فلا عبرة له قال فىالنهـاية ولو انكر نكاحها فايس ذلك عتاركة اماالمتاركة بان مقول تركتك او تركتها او خليت سبيلها وهذا فيالمدخول بها اما في غير المدخول بها يكني تفرق الابدان وهو أن يتركها على فسد ان لا يعود اليها والطلاق في النكاح الفاسد لا شقم عدد الطلاق لاته أيس بطلاق حفيفة أنما هوفسخ كذا فىالذخيرة ثم الحلوة فىالنكاح الفاسدلا توجب عدة وأن تزوج منكوحةالفير ووطئهاان كان لا بعلم انها منكوحةغيره تجبالعدةوتحرم علىالاولالى ان تنقضي العدة وان علم انها منكوحة لا تجب العدة ولا تحرم على الاول لانه حينتذيكون زناء محضا (قو لهو ملى المبتوتة و التوفي عنها زوجها اذا كانت بالفة طفلة مسلمة الاحداد و مندالشاقعي لا احداد على المبنوتة لان الاحداد وجب اظهار ا فتأسف على موت زوج وفاء بمدها الى مماته وهذا قد اوحتهما بالابانة فلا تأسف بغوثه ولنا أنه بجب اظهارا فتأسف على فوات نعمة النكاح الذى هوسبب لصونها وكفاية وؤشما والابانة اقطع من الموت حتى كان لما ان تغدله مينا قبل الابانة لا بعدها ولا بشبه هذا المجللة الرجمية لانها لم تفارق زوجها فلم يجب عليهاالاحداد (فوله والاحداد ان تترك الطيب والزنة والكمل والدهن) وسواء فيذاك الدهن المطيب اوغيرء لأن فيهزينة الشعر ومقال الحداد والاحداد لفتان (قول الا من عذر) بان كان بها وجع العين فنكفل اوحكة فنلبس الحربر او تشكلي رأمها فندهن وتمتشبط بالأسنان الفليفاة المتباعدة من غير ارادة الزينة لان هذا تداولا زينة (قوله ولا تختضب بالحنا) لقوله عليه السلام • الحناطيب ، ولانه زمنة ﴿ قُولُهُ وَلا تَابِسُ ثُومًا مَصْبُوفًا بِمُصْفَرُ وَلا يَرْحَفُرانَ ولا ورث) قال غسل الثوب المصبوغ حتى صارلا شغض جازات تلبسه لزوال الطبب منه وكذا لا تابس الثرب المطيب و امالبس الحرير ان قصدت به الزينة لم يجز و ال ابسته لعذر كا اذا كان بهاحكة او لعدم غره جاز من غر ارادة الزينة وكذا لا يحل لمالبس الحل

الوقت الذي اسند الطلاق السه اما اذاكانا مجتمين فالكذب في كلامهما ظاهر الا يصدقان في الاستاد اه (و العدة في النكاح الفاسد) النداؤ أل مقيب النفرين) من القساطي (اللهما أو) افلمار (عزم الواطئ) عل رك و مائم ا) بان مقول باسانه تركت وطئما او تركتما او خليت سبياما ونحوه ومنيه الطلاق اما مجرد العزم فسلا هبرة به وهـذا في المدخولة اما غيرها فيكني تفرق الاندان والحلوة في الكاح الفاسد لا توجب المدة والطبلاق فيه لا شقص العدد لائه فاع جاوهره (و) بجب (على المتدونة والمندوفي هنها زوجها اذا كانتبالغة المعلق)و لوامة (الاحداد) وان امرهاالمطلق اوالميت تتركة لانه حق الشرع اظهارا للتأسف على فوات نعمة النكاح (و) ذلك برك (الطيب والزينة) محل او حرير (والندهن) ولو بلاطيب كزيت خالس (والكمل الامن عذر) راجع الجميع اذالضرورات نبيع الحظورات (ولا تخنضب بالعنساء ولاتلبس

ثوبا مصبوغا بصفر ولا زمفران) ولا ورس لان هذمالاشیاء دواهی الرغیة فیما و هی عنوعة فتجتنبها (لانها)

كيلا تصير زريعة الى الوقوع فى الحرم (ولااحدادعل كافرة) لا نباغير مخاطبة بمحقوق الشرع (ولا) على (صغيرة) لان الحساب موضوع عنها (و على الامة الاحداد) لا نبا مخاطبة محقوق الله تعالى فيا ليس فيه ابطال حق المولى بخلاف المنع عن الحروج لان فيه ابطال حقه ﴿ ١٠٣ ﴾ وحق العبد مقدم لحاجته (وليس في عدة النكاح الفاسد ولا في عدة

ام الولد ااحداد) لانه لاظمار التأسف على فوات نعمة النكاح و لمفتهماذاك (ولا منبقى) بل يحرم (أن تخطب المندة) أي معتدة كانت (ولا بأس بالتعريض) لقوله تمالي ﴿ وَلا جِناحِ عليكم فيما عرضم به من خطية النساء في الى ن قال و لكن لاتواعدوهن سرا الا أن تقولوا قولا معروفا كه قال عليه السلاة والملام ، المر النكاح ، وقال ابن عباس رضي الله عنم، التعريض أن مقول ائی ارد ان انزوج و عن سميد بن جبير في الفول المروف انى فيك لراغب واني ارد ان نجسم هدانه (ولايجوز المطلقة الرجعية والمبتوتة) الحرة (الحروج من بينهـا ليلا ولا نمارا) لان تفتنها واجده طيالزوج فلاحاجة الى الحروج كالزوجمة حتی لو اختامت علی ان لانفقه لها قبل مخرج نهارا الماشها وقبل لاوهوالاصبح لانهاهي التي اختيارت اسفاط شفتها كالمختعة على

لانبا تلبس ازنة (قو له ولا احداد على كافرة ولاصغيرة) وقال الشافعي مجب على الصغيرة قياساهل العدة قلنا الاحداد عبادة بدنية كالصلاة والصوم واما المدة فليست بعبادة لأنباه ضي الزمان قال الحسالكافرة في العدة لزمها الاحداد فيما بق من العدة (قو له وعلى الامة الاحداد) وكذا المكاتبة والمديرة لانهن مخاطبات محقوق الله فيما لم يكن فيه ابطال حق المولى مخلاف المنم من الحروج لان فيه ابطال حقه (قوله وابس في عدة النكاح الفاحدولا في عدةام الولداحداد) لان الاحداد لحرمة الزوجية والفاحد لاحرمة له وام ااولد عدتما عدة وطئ فهي كالنكوحة نكاما فامدا ومعنى قوله ولا في هدة ام الولد يعني من المولى اذا اعتقها او مات همًا لا نه لازوجية جِمْما امااذامات زوجها فعليها الاحداد (قوله ولاينبني ان تخطب المعتدة ولابأس بالتعربض في الخطبة) وصورة التربض أن مقول لها الهاريد النكاحواحب أمرأة صفتها كذا فيصفها بالصفة التي هي فها اويقول ليث لي مثلك اوارجو ان يحمِم الله بيني وَبِينك وان قضاء الله امراكان وهــذا في النوفي عنها زوجها اما المطلقة فلابجوز التعربض مخطبتها لانها لاتخرج من منزلها فلاغكن من ذك (قو له ولابجوز المطلقة الرجمية والمبنونة الحروجين يتهاليلاولانهارا) بخلاف امالولد والمدرة والامة والمكاتبة حيث بجوز لهن الحروج في الوفاة والطلاق بالنَّاكان اورجميا والصغيرة نخرج في البائن دون الرجمي وكذا المتدة من نكاح فاسدلهاان تخرج وقبل للزوجان عنع الكنابية من الخروج في مد نهاكا لوكان النكاح بانيا واصل هذا قوله ثمالي ﴿ فِي المُطْلِقَاتُ لا تَحْرَجُو هِن من بوتهن ولا بخرجن الا ان يأنين بفاحشة ﴾ واختلف السلف في الفاحشــة قال ابن مسمود هوان تزني فقرج لاقامة الحد عليماوقال الغني هو نفس الخروج وكلا القولين جيد الا أن اصابنا قالوا الصيح قول الن مسعودلان الغابة لاتكون غاية لندما فلا قال تمالي ﴿ الاان يأتِينُ مُاحِشَةً ﴾ دل على إنَّ الفاحشة غير الحروج و المطلفة الرجعية والبائن والثالث فيما يلزم المعندة سواء اما الرجعية فلانها زوجة فله منعما من الحروج وكذا المبتوتة والمطلقة ثلاثًا له منعما لقمسين مائه قال كانت المعتمدة امة اومدرة اومكائبة اوام ولدفلما الحروج في الطلاق والوفاة لا لهلايلزمها المفامق منزله حال قيام النكاح فكذا في العدةلان حق المولى في حدمثماو المكاتبة في سعايتما فلو منه ذاها الخروج تبذرت المعاية واماالمتق بعضوافهي مكاتبة عندابي حنيفة وعندهما حرة مدنونة (فَوْ لِهِ وَالمَانُونُ عَنْمَازُ وَجُمَا تَخْرُجُ نَمَارُ أَوْ بِمِسْ الْمَيْلُ وَلَا تَبْيِتُ عَنْ مَرْ أَمَا)لا له لانفقة لمَا فقمتاج الى الحزوج نهارا لطلب الماش وقدعتد ذهثالي هجوماليلولا كذهثالمطلقة

ان لاسكنى لهالا بجوز لها الحروج اختيار افياز مها ان تكنترى بيت الزوج معراج قيد نابا لحرة لأن الامة تخرج في حاجة المولى كامر (والمنوفي عنها زوجها تخرج نهار او بعض الليل) لانه لا تفقد الها فتضر الى الحروج لاصلاح معاشهاور بما محتددك الما الميل حتى اوكان عندها كما يتها صارت كالمطلقة فلا يحل الها الحروج فتح (ولا تبيت غير منز الها) لعدم الاضطرار البه (و) يجب (على المتدة ان تمتد في المزل الذي يضاف اليها بالسكني حال وقوع الفرقة) حتى لوطلقت وهي في غير منزلها عادت اليه فورا فتمتد فيه (فان كان أصبيبها من دار) روجها (الميت لا يكفيها) لضيفه (فاخرجها الورثة من نصيبها النهادات تؤثر فيها الاعذار وصار

لان نففتها و اجبة على الزوج • وقوله • وبمضائيل • يعنى مقدار ماتستكمل حوايجها وعن محمد أنها تدبت في منز أما اكثر البيل (فول و على المندة أن تمند في المزل الذي بضاف اليها بالسكني حال وقو م الفرقة والموت) هذا أذا كان الطلاق رجعيا اما أذا كان بائنا او ثلاثًا فلا من سترة بينها وبين الزوج الا أن يكون فاسقا يُحاف عليها منه فانها تخرج لان هذا عذرو لاتخرج عاائتفلت اليه والاولى أن يخرج ويتركما وأنجملا ينهما امرأته نفة تفدر علىالحيلولة ينهما فحسن واناضاق بها المنزل خرجت ولاينتفل عاغرج اليه (فولد وال كان نصيما من دار المت بكفها فليس اما ان غرج الامن عدر) بان يمدم البيت اوكانت في الرسناق فينا فت المصوص او الظلمة فلابأس بالانتقال (قوله وان كان نصيبًا من دارالميت لايكفيها فاخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت) لان هذا هذر (قو له ولايجوز ان يسافرالزوج بالمطلقة الرجعية) وقال زفرله ذلك وأوخرج الرجل بامرأته فسافر الحج فطلقها في بعض الطريق اومات عنها فان كان بينها وبين مصرها اقل من ثلاثة ايام عادت اليه سواء كان بينها وبين مقصدها ثلاثة ايام او اقل لانها تغدر أن تعود إلى منزلها من غير أنشاء سفر وأما أذا كان بينهاو بين مصرها ثلاثة ايام فصاعدا وينخما وبين مقصدها اقل من ذلك فانها تمضى لمقصدها لانها تحتاج في عودها الى انشاء سفر وهي عنوهد من السفر ولا يحتاج اليه في المضى وأنَّ كان بينها وبين مصرها اقل من ثلاثة وبينها وبين مقصدها كذبك فهي بالخيار ان شاءت مضت وأن شاءت رجعت بمحرم أوغيره الاأن الرجوع أولى ليكون الاعتداد في مزل الزوج وان كان الى كل واحد منهما سفر وهي في المفازة فان شاءت مضت و ان شاءت رجست كان معهم عرماولا لان المكث هناك اخوف علما من الخروج لاله لايسلم الانامة الاان الرجوع اولى عاذكرنا ثماذا مضت وبلغت الى اقرب بقعة فيها الامنوهي تصلح للاقامة اقامت فيه عند ابي حنيفة واما اذا كان موضع الطلاق اوالموت يصلح للاقامة فانها لا تفرح منه حتى تنقضي عدتها سواء كان مهما محرماولا ثم تخرج بعددتك وهذا عندابي حنيفة وقال ابوبوسف ومجد أذا كان معها محرم فلابأس ال تخرج معه الياجهما شامتلان نفس الحزوج مباح دفعا لضرر الغربة ووحشة الوحدة وانما الحرمة السفر وقد ارتفعت بالحرم ولايي حنيفة ال المرأة في السفر البعة الزوج فاذا مات او طافها الفطع حكم سفرها النابع له وصارالحكم يتعاق بديتها فخروجها انشساء سفر فىالعدة فلايجوز من غير ضرورة ولان العدة امنع الخروج من عدمالحرم فان البرأة ان تخرج الى مادون السفر بفيرعوم وليس المعتدة ذلك فلما جرم عايما الحروج الىالسفر بفير محرم فق المدة اولى (فوله واذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا ثم تزوجها ف عدتها ثم طلقها

كم اذا خانت على متاعها أوخانت سيقوط المئزل اوكانت فيه باجر ولا نجد مانؤديه ثم ان وقعت الفرقة بطلاق بائن اوثلاث لابد من سترة بدنهما ثم لا بأس . به مع السيرة لانه معرف بالحرمة الاان يكون فاسفا بخان ملها منه فحيناذ تغرج لانه عذر ولاتغرج عيا النقات اليه والاولى ان مخرج هو ويتركها و ان جعلا يتمما امرأة ثفة تقدر على الحياولة فحسن هداله (ولانجوز أن يسافر الزوج بالمطلقة الرجمية) لعموم قوله تعمالي فؤ ولا تخرجوهن من يومن 🌣 فيتناول الزوج وغيره وقال زفرله ذلك شاء على ان السفر عنده رجعة اذلا يسافرنها الأوهو بربد امساكها فلايكون اخراجا المتدة فيد بالرجمية لان المانة لا مجوز السفر ما اتفاقا وال أبائها أوطلقها فيسفر وينها وبين مصرها اقل من ثلاثة ايام رجمت ال مصرها و أن كان ثلاثة ايام خيرت والعود انضل

الا أن تكون في مصر فا نها لاتخرج حتى تعتد كما في المهداية (واذا طلق الرجل امرأته طلاما (قبل) بانا ثم تزوجما في عدتها) منه (وطلقها) ثانيا

الاولى وبق اثرمو هوالعدة فاذا جدد النكاح وهي مقبوضة ناب ذلك القبض من القبض الواجب في هذا النكاح فيكون طلاقا بعد الدخول درر وهذا عند ای حنیقة وای وسیف (وقال مجداما نصف المهر وعلما عام العدة الاولى) لانه طلاق قبل المسيس فلا يوجب كال المهر ولا استيناف المدة وكالالعدة الاولى انما وجب بالطلاق الاولمداله قالالالبيمالي البحيم قولهما و اختاره الحبوبي والنسنى وغيرهما تعیم (ویثبت نسب ولد المطلقة الرجعية اذا جاءت 4) ای الولد (لمنتبن اواكثر) ولوطالت الدة لاحتمال امتداد طهرها وعلوقها في العدة (مالم تقر بانقضاء عدتها) والمدة تعتمله (وأن جادته لاقل من سنتين بانت منه) من زوجهما بانفضاء العدة وثبت نسبه لوجودالطوق فىالنكاح او فىالعدة ولا يصير مراجعا لانه محتمل العلوق قبل الطلاق ومحتمل بعده الايصير مراجعا بالشك جدایه (وال جاءت به لاكثر من سلتان ثعت نسبه اكثر من سنتين والظاهر

قبلالدخول فعليه ميركامل وعلما عدة مستقبلة عندهما وقال محدلها نصفالمهر وعلما تمام المدة الاولى) واصله ان الدخول في النكاح الاول هل هو دخول في الثاني بمجردالمقد فسندهما نبم وعند محمد لافعلي هذا اذا تزوجت من غير كمفؤ ودخل مها فرفع الولى الامرالقاضي ففرى بينهما والزمه المهر والزمها المدة ثم تزوجها فيالمدة بغيرولىثم فرق بينهما قبلالدخول اوتزوج مغيرة ودخليما ثم بلغت واختارت نغسما ثم تزوجها فيالمدة وطلقها قبلالدخول اوتزوج صغيرة ودخابها ثم طلقها بالنائم تزوجبها فىالمدة ثم بلغت واختارت نفسها قبلالدخول اوتزوج امرأة نكاحا فأسدأ ودخلبها ثم فرق بينهما ثم تزوجها فىالعدة نكاما صححا ثم طلقما قبل الدخول ففي هذه المسائل كلما بجب المهر عندهما كاهلا خلافا لمحمد وقال زفر لاعدة علمها اصلا لابالمدة الاول قد سقطت بالزوج فلا نمود والثانية لم نجب لانه عقد ورد عليه الملاق قبل الدخول فلا توجب كال المور ولا استيناف العدة (قو له و ثبت نسب ولد الطلقة الرجمية اذا بانت به السنتين واكثر مالم تقر بانقضاء هدتها) لاحتمال الماوق في مالة المدة لجواز أن تكون عندة الطهر والاصل ف هذا أن اقل مدة الحل سنة اشهر بلاخلاف واكثرها سنتان عندنا فاذا ثبت هذا قلنا اذا جاءت الرجعية نولد لسنتين ولمتكن اقرت بانقضاء عدتها ثبت نسبه لان العدة باقية ومدة الحل باقية وال جاءت لا كثر من سندين ثمت ابضا وكان عاوفها له رجعة اذا لمتكن اقرت بالانقضاء لان الرجمي لايزيل المك فاذا جاءت به لاكثر من سنتين علم أنه بوطي عادث وهي مباحة الوملى فحمل امره على أنه وطلبًا في العدة فصار مراجعًا بوطنيًا فابرذا لزمه وكان ذلك رجعة واما اذا اقرت بالانقضاء في مدة تنقضي مها العدة ثم جاءت به السنة أشهر فساعدا لم يلزمه لان اقل مدة الجل ستة اشهر فاذا جاءت بعد الاقرار لسنة أشهر علم آنه حدث بمدالاقرار فلم يلزمه وان جاءت به لاقل من سنة أشهر لزمه لانا "يقنا كذيها بالاقرار وعلنا إنها اقرت وهي حبل فلابصهم المرارها ولوقال لامرأته كلا ولدتولدا إفانت طاان فولدت ولدش فيبطن واحد طلفت بالاول وانقضت العدة بالثاني ولايقم به طلاق لان الحنث النساني صادنها وهي اجنبية فلا مقم شيء وأن ولدت ثلاثة وقع طلقنان وانقضتالمدة بالثالث لانكا تكررالانعال فقد تكررالجزاء شكرارالشرط "لائما لما و ندت الأور طلقت و احدة و يقيت معندة لبقاء الولد في بطنها فاذا ولدت الثاني طلفت آخري لان عدتما باتية مالم تضع الثالث فاذا وضعت الثالث انقضت عدتما فيصادفها الطلاق التبالث وهي اجنبية فلا نقم شي (قو له فاذا عامته لاقل من سنتين بانت منه) لانما تصير نوضعه منفضية العدة ونثبت نسبه لوجوب العلوق فىالنكاح اوفىالعدة ولايسير مراجعا لانه محتمل العلوق قبلاالطلاق ومحتمل بعده فلا بسير مراجما بالشبك (قو له و ان جانت لا كثر من سنتين ثبت نسبه وكانت رجمة) لان العلوق بمدالعالاق فالظاهر أنه منه لانتفاء الزناء منهما فيصير بالوطئ انه منه لانتفاء الزياء من المسلم فحمل امره على انه وطائها في المدة فيصير مراجعا (والمبتوتة بتبت نسب ولدها) بلادهوى مالم تقربا نقضاء المدة كامر (اذا بيات به لاقل من سنتين) لانه يحتمل ان يكون الولدقاعا وقت الطلاق فلا يتقين زوال الفراش قبل العلوق فينبت نسبه) من الزوج لانه حادث بمد الطلاق فلا يكون منه لان وطائها جديا الان يدهيه) الزوج لانه التزمه وله وجه بان وطائها بشبهة في المدة قال في الهدا به فان كانت المبتوتة صفيرة يجامع مثلها فجاءت بولداتسمة اشهر المبلزمه حتى تأتى بى لاقل من تسعة اشهر عند ابى حنيفة ومحد وقال ابو يوسف بثبت النسب منه الاستين لانها معتدة يحتمل ان تكون حاملا ولم تقربا نقضاء المدة فاشبهت الكبيرة والهما ان الانقضاء عدتها جهة متمينة وهي الاشهر وعضبها يحكم الشرع بالانقضاء هو الدلالة فوق اقرارها لانه

مراجعًا (قُولِهِ والمبتونة ثبت نسب ولدها أذا جاءت به لاقل من سنتين) لانه محتمل أن يكون الحمل قائمًا وقت العلاق (قول و وأن جاءت به لممّام سسنتين من يوم الفرقة لم نثبت نسبه) لان الحمل حادث بعدالطلاق فلا يكون منه لان وطئها حرام نال فيشرحه هذاالكلام سهو لان في غرمه ن الكتب ان نسبه نبت اذا جاءت السنتين لانرحها مشغول بالحل ومدته سنتان وفى البنابيع اذا خرج رأس الولد لاقل من سنتين ثم انفصل عنها لا كثر من سنتين لا بلزمه الولد حتى يخرج الرأس ونصف البدل لااقل منهسنتين او نخرج من قبل الرجلين الاكثر من البدن لاقل من سننين والباق لاكثر من سنتين (قو له الا أن بدهيه) لانه أذا ادعاً منقد النزمه وله وجه بأن وطنها بشبهة فالمدة ثم اذا ادعاء هل يحتاج الى تصديقها فيه رواينان (قُولُه و نُبت نسب المتوفى عنها زوجهما مابينالوفاة وبين سنتين) سواء كان قبلاالدخول او بعمده وقال زفر اذا جاءت 4 بعد انقضاء عدةالوفاة لسنة اشهر لا لمبت النسب وذلك لعشرة اشتهر وعشرةابامين ومالوفاة واوزني بامرأة فحبلت ثم تزوجها فوادت ال جاءت ماستة اشهر فصاعدا تعتنسيه و الرجاءت له لا قل لم نتبت الا أن مدعيه ولم يقل اله من الزناء اما اذا قال هو الني من الزناء لا ثبت نسبه ولا برث منه (قو لد واذا اعترفت المعتدة بانقضاء عدتها ثم جاءت تولد لا اقل من سنة اشهر ثبت نسبه) لانه فلهر كذبها يفين (قُو لِه وَانْ جَابَتُ لَهُ لَمُنَّا لَا عَمَالُ الْحَدُوثُ بَعَدُ اللَّهُ أَنَّ وَكَذَا الْمَوْفَ عنها زوجها اذا إقرت بانقضاءهدتها اربعةاشهر وعشرائم والدت لاقل منستةاشهر من ومالافرار ثبت نسبه وان ولدته لسنة اشهر فصناعدا من وقت الاقرار لم يثبت (قو له واذا ولدالمندة ولدا لم يثبت نسسبه عند ابي حنيفة الا أن يشهد بولادتهما رجلان او رجلووامرأ ثان الا ان یکون هناك حمل ظاهر او اعتراف من قبلالزوج فيُبت النسب من غير شهادة) سواء كانت معندة من طلاق بأن او رجعي او وغاة،

لا محتمل الخيلاف اه (و ثبت نسب ولدالمتوفى عنها زوجهما) ولو غر مدخدول بها اذا لم تقر بانقضاء عدثها (مابين الوفاة وبين سنتين) ومقال زفر اذا عاءت مه بعد انقضاء عدة الوفاة ليستة اشبهر لا شبت النسب لان الشرع حكم بانقشاء عدتهابالشهور لتمين الجهة فصاركا اذا اةرت بالانقضاء كالينا في العسغيرة الا أنا نقول لانقشاء عدتها جهة اخرى وهو وضم الجل مخلاف الصغرة لأن الأصل فيهسأ عدم الحل لانها ليست بمحل قبل البلوغ همداله (واذا اعترفت المتدة) مطلقا (بانقضاء عدتها) والمدة نحتمله (ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر)

من وقت الاقرار (ثبت نسبه) لظهور كذبها بيقين فبطل الاقرار (وان جاءت به لستة اشهر) فاكثر (وقوله) (لم يثبت نسبه) لانه علم بالاقرار انه حدث بعده لانها أميئة في الاخبار وقول الامين مقبول الا اذا تحقق كذبه (واذا ولدت المعتدة ولدا) وجعدت ولادتها (لم يثبت نسبه عند ابي حنيفة الا بحجة تامة وهي (ان يشهد بولادتها رجلان اورجل وامرأ ثان) لانه حق مقسود فلا يتبت الا يحجه كاملة و تسور اطلاع الرجال عليه مع جواز مالضرورة كاف في اعتبار (الا ان يكون هناك حبل ظاهر) و هل تكني الشهادة بكوئه ظاهرا في المحر يحثانم (او اعتراف من قبل الزوج) بالحبل (فيتبت النسب من غير شهادة) به في تامة لانه اذاكان هناك حل ظاهر وانكر الزوج الولادة فلا بد ان تشهد بولادتها القابلة لجواز

ان تكون ولدت ولدا ميتا وارادت الزامه ولدغيره جوهرة (ولايثبت في الجيع بشهادة امرأة واحدة) لان الغراش قام متيام العدة و هو ملزم هنسب والحاجة الى تعيين الولد فيتعين بشهادتها كما في حال قيام النكاح هدايه قال في التعميم واحتمد قول الامام الحبوبي و النسف وصدر الشريعه ﴿ ١٠٧ ﴾ (واذا تزوج) الرجل (امرأة فيها من ولد لاقل من ستة

شهرمنذ ومتزوجها لمبثبت نسبه) المفيق سبق العلوق النكاح (وان جاءت به لسنة اثير فصاعدا نثبت نبه ال اعرفبه الزوج اوسكت) لان الفراش قائم والمدة نامة (وان جمد) الزوج (الولادة نبت) نسبه (بشوادة امرأة واحدة تشهد بالولادة) لأن النسب ثابت بالفراش والحباجة الى تعيين الولد وهو شعين بشهادة المرأة كامر (واكثر منة الحل سنتان) لغول عايشة رضي الله عنياه الولد لابيق فالبطن اكثر من سنتين ولوبظل مراحقه مغزل ء والظاهرانها قالته سماحا اذا العقللا يتدى اليه مدايه (واقله سنة اشم.) لقوله تعالى ﴿ وجله و فصاله ثلاثون شيراً كه ثم قال ﴿ وفساله في عامين ﴾ فيق العمل سنة اشهر (واذا طلق الذمي الذمية) او مات منها (فلاعدة علما) عند ابي حنيفة أذا كأن ذلك فدنهم لانها انسا نجب لحقالله تعالى وحقالزوج

وقوله ٥ حل ظاهر ، بان جاءت لاقل من سنة اشهر ، وقوله ٥ من غير شهادة ، بعني نامة لان شهادةالقابلة شرط معناه اذا كان هناك حل ظاهر و انكر الزوج الولادة فلاح من أن يشهد بولادتها قابلة لجواز أن تكون ولدت ولدا مينا واردت الزامه ولد غيره (قولد وقال الولوسيف وعمد ثبت في الجيم بشهادة امرأة واحدة) لاز الفراش قائم لفيام المدة والفراش ملزم النسب كما فيحال قيام النكاح قال فخر الاسلام ولايد أن تكون المرأة حرة مسلة عدلة على قولهما وأما شهادة الرجل الواحد فذكر الامام خواهر زاده انها لاتغبل فيهذا الموضع وفي الخلاصة يغبل على اصح الاقاويل كذا في السنصني (قو له و اذا تزوج امرأة فجانت بولد لاقل من سنة اشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبه) لان العلوق سابق على النَّكاح فلا يكون منه وينفسخ النكاح لان من تزوج امرأة وهي حامل لم مجز نكاحها الا ان يكون الحل من الزناء عند ابي حنيفة ومحمد ثم اذا وطئها في هذا النكاح يلزمه المهر لأنه حصل في عقد • وقوله و لم يثبت نسبه ، بعني إذا لم مدعه اما إذا ادعاء ولم على هو من الزياء ثبت نسبه (قو لد وان جامته لمنة اثهر فساعدا "بت نسبه اذا اعرف به) بعني أنه لم ينفه فيوقت النبي وكذا اذا حكت ايضًا نابت نسبه لان الفراش قائم والمدة نامة (قو أنه وان جمع الولادة ثبت نسبه بشمادة امرأة واحدة تشهد بالولادة) وكذا يرجل واحد حتى لونفاه يلاعن لازاانسب ئبت بالفراش وصورته منكوحة ولدت فقال ازوج لمتلده فشهدت 4 أمرأة فنفاء لامن فان ولدت ثم اختلفا فقال تزوجتك منذ اربعة أشهر وقالت منذ سنة اشهر فالغول قولها لان الظاهر شاهدلها فانها تلد ظاهرا من نكاح لامن سفاح ولم ذكر الاستملاف وهو على الحلاف المروف وادًا قال لامرأته اذا ولدتْ فانت طالق فثمدت امرأة علىالولادة لم تطلق عند ابي حنيفة لانها ادعت الحنث فلاثبت الابحيمة تامة وعندهما تطلق لان شهادتها جمة فيذك وال كانالزوج قداعترف بالحبل طلقت من غير شهادة عند الى حنيفة لان الاقرار بالحبل اقرار عامضي اليه وهوالولادة و عندهما يشرّط شهادةالفابلة لانه لا دمن جفة لدعواها الحنث (قوله واكثر مدةالحل سنتان) وقال الشانعي اربع سنين (قوله واقله سنة اشهر) لغوله تمالي ﴿ وَحَلَّهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهِرًا ﴾ وقال تسالي ﴿ وفَسَالُهُ فَيَعْلَمُنَّ ﴾ فبق أحمل سنة اشهر (قو له و إذا طلق الذي الذمية فلأعدة علما) هذا عند ابي حنيفة اذا كان ذاك في دينهم وكذا اذا مات عنها وقال الوبوسف و مجد علها العدة لانهما في دار الاسلام لايي حنيفة الاالعدم نجب لحقالله ولحقالزوج وهي غير مخساطبة بحفوق الله كالملاة والصوم والزوج قد اسفط حقه لانه لايعقده حقا (قو لد واذا تزوجت

وهى غير مخاطبة محقوق الله تسالى كالصلاة والصوم والزوج قد اسقط حقه لمدم اعتقاده حقيقتها كما في الجوهره قال بعال الاسلام في شرحه وقال الويوسف و محدملها المدة والصميم قوله واحتده المعبوب والنسق وغيرهما تصميم (وال تزوجت

الحامل من الزناء جاز النكاح) لان ماء الزانى لاحرمة له (و) ﴿ ١٠٨ ﴾ لكن (لا يطأهــا حتى تضع حملهــا)

ائلا يستى ماؤه زرع غيره الا ان يكون هو الزانى قال الاسبيجابى وهذا قول ابى حنيفة ومجد وقال ابو يوسني لا يجوز والصميح قوله ومثى عليسه الاتمة والحبوبى والنسنى والموسلى وصدر الشريعة تصميح

﴿ كتاب النقات ﴾

جم نفقة وهيانية مالنققة الانسان على عياله وشرعا كما قال هشام سألت الامام مجد من النفقة فقال هي الطمام والكسوة والسكني وتجد إسباب ثلاثة زوجية وقرابة و الك تولما كانت الزوجية اصل النسب والنسب اقوى من الملك هـ أ بالزوجية فقال (النفقة واجبة فازوجة على زوجها) ولوصنيرا اوفنيرا (مسلة كانت) الزوجة (اوكافرة) فغيرة اوغنية موطؤة اولا ولورثقاءاوقرناءاو معتوهة او كبرة لاتوطأ او صغيرة تطيق الوطء او تسلم للخدمة أو الاستيناس (اذا سلت نفسها) لازوج (في منزله) قال في التصيم هذه رواية عن ابي بوسف وظاهر الرواية مافي المبسوط والمحيط من أنها تجب لها قبل الدخول والتمول اذا

الحامل من الزناء جاز النكاح) ولا نفقة لهاحتى تضع و هذا قول ابى حنيفة و مجد لان ماه الزانى لاحرمة له و المنع من تزوج الحامل لحرمة ماه الوطى (فو له ولا يطاؤها حتى تضع علمها) لقوله عليه السلام و لا توطأ عامل حتى تضع الا ان يكون هو الزانى فيحوزله ان بطأها و قال ابو بوسف و زغر نكاح الحبل من الزناء فاسد و الحلاف فيما أذا انكر الحل و اذا اقر انه منه فالنكاح صحيح بالاتفاق و لا يمنع من وطئها و لها النفقة عند الكل ثم اذا جاءت بالولد لسنة اشهر فصاعدا بعد النكاح ثبت نسبه و يرث منه و ان جاءت به لاقل من ذلك لا يثبت نسبه و لا يرث منه كذا في الواقعات و الله اعلم

-مع كتاب النفقات كي-

النفة في الغة مشتقة من النفاق وهو البلاك مثال نفق فرسه اذا هاك سميت بذلك لما فيما من صرف المال واهلاكه و في الشرع عبارة عن استحقاق النفقة بنسب أوسبب (فَوْلِدُ رَحِهُ اللَّهُ النَّفَةُ وَاجِبَةُ لِمُرْوِجِهُ عَلَى زُوجِهَا) سُواءً كَانْتُ حَرَّةً أو مُكَاتَّبَةً أما اذاكانت امة اومدرة اوام ولد فلا نفقة لها الا بالنبوئة وانما تجبقالنكاح الصميم وعدته اما الفاسد وعدته نلا نفقة لها فيه (قوله مسلة كانت اوكافرة) بعني بالكَّافرة الكتابة والنفقة هي الماكول والمشروب وهو الطعام من غالب قوت البلد والادام من فالب ادم البلد فاذا امتنعت من الطحن والخبز ان كانت من ذوات الهيئات وجب عليه أن بأنها بطعام مهياء والا فلا ولا لمبغى إن تكون النفقة دراهم لان السعر بغلو و رخم و بجب عليه آلة الطبخ وآنية الاكل والشرب مثل الحكوز والجرة والقدر والمعرفة و اشـباه ذلك وتجب النفقة على الانســان علائة انواع بالزوجية والنسب والملك فنفقة الزوجة ومن فيحكمها بجب مع اليسار والاعسار ولا يسقط بيسار المرأة ولا بكفرها لانها تشبه المعاوضة لانهسا تجب بتسليم نفسها ونفقة أأنسب ثلاثة اضرب منهسا نغقة الاولاد وهي نجب علىالاب موسرا كأن اومصرا الا أنه يعتبر أن يكون الولد حرا والاب كذك وأن يكون الولد فقيرا أما أذا كان له مال فننفته فيماله ومنها نفقة الوالدين فجب علىالولد اذا كان موسرا وهما معسران ولا تسقط بكفرهما ومنها نفقة ذوى الارسام يجب عليه اذا كان موسرا وهم معسرون ولابجب مع كفرهم واما نفقة الملك فبجب عليه نفقة عبده وامائه على مايأتى بيانه انشاءالله تعالى (قوله اذا سلت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها وسكناها) شرط تسليها نفسها وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد بجبلها النفقة وأن لم تنقل الى ببت الزوج وعن ابي يوسف انه اعتبر لوجوب النفقة انتقالها الى ببت الزوج فاذا لم وجد ذلك لاتجب النفقة النداء فاما بعدما انتقات الى مزله تجب النفقة واختار الفدوري رجمه الله قول ابي يوسف وعن ابي يوسف ابضا انها اذا طلبت النفقة قبل تحولها الى بيت الزوج فلها النفقة مالم بطالبها بالنفلة لان النقـلة حق له

لم تمنع من المفام معداه (فعليه نفقتها) اى المرفية وهي المأكول والمشروب (وكسوتها وسكناها) واتمافسرنا (والنفقة)

كان الزوج او مصرا) قال في المداله وهدا اختيارا الخصاف وعليه الفتوى اه وهذا خيلاف ظناهر الرواية وظناهر الرواية وهسو اختيسار الكرخي يعتبر حال الزوج وفيترح الاسبعابي العميم ما ذكره الحصاف وفي الجواهر والفتدوي عمل قول الخصاف وفي شرح الزاهدى وطبه الفتوى وعليه مثى الحبوبي والنسق كافيالتعجع وعاصله اله ال كانا موسرين تجب نفقة اليمار والكانا معمرين فنفقة الاعسار والكانا مختلفين فعلى ظاهر الروابة يمتبر حال الزوج وعلى ما اختاره صاحب المداية فبسن الحسالين الا أنه أذا كان هدو المدر يطالب عدر وسعه والباق دين عليه الى الميسرة كما فى الدر (فان امتنعت) الزوجمة (من تسام نفسها) واو بعد الدخول بما (حي يعطيمها مورهما) المجل (فلم النفقة) لانه منهم محق فكان فوت الاحتباس عمني من قبله فيممل كلا فأثت هداله قيدنا بالمجل لانه اذا كان مؤجلا ولو

والنفقة حق لها فاذا ترك حقه لم يسقط حقهما وان طالبها بالنفلة فامتندت ان كان ذهك لتستوفي مهرها فلها لازالمهر حقها والنفقة حقها والمطالبة باحدالحقين لا بسقطالاً خر واما اذا كان قد اعطاها مهرها اوكان مؤجلا فامتندت فلا نفقة لها لانها ناشرة (قو له يشردك بحالهما جميعاموسراكان الزوج او مدرا) هذا اختيار الحصاف وعليه الفتوى وتفسيره اذاكانا موسرين نجب نفقة اليسار والأكانا معسرين فنققة الاعسبار والكانت مصرة وهو موسر فدول تفقة الموسرات وفيوق نفقة المسرات والكالمعسرا وهي موسرة فنفقة الاعسار لقوله تعالى فولينفق ذرسعة من سَعْنه ﴾ • وقوله • وكسوتها ، وهيدرهان وخاران و الحفة و في اليناجع اذا كان معسرا يغربن عليه فىالشتساء درع هروي وملحقة وخار وكسساء وفي الصيف درع وخار وملحقه وانكان موسرا يفرش عليه فيالشناء درع هروى وملحفة دينورية وخار أبريهم وكسساء ولحادمها قيص وازار وكسساء ويغرض لها في الصيف درع ساوری و خار ابریسم و ملحفة ولو فرض لها الکسوة فی مدة سنة اشهر ایس لها شي حتى تمضي المدة فان تخرقت قبل مضيا ان كان بحيث لولبستها معنادا لم تنخرق ع نجب والا وجبت وان بق الثوب بعدالمدة ان كان يقاؤه لعدم البس اواللبس ثوب خيره او قابسه يوما دول يوم قائه يفرض لها كسوة الجزى والا فلا وكذا اذا امسكت نففتها ولم تنفقها فانه يفرض لها نفقة احرى فال لبست كسوتها لبسا معتادا فتخرقت قبل الوقت جدد لها اخرىواذا لم نَفْرَق فىالمدة لا تُجب غيرها قال الخجنزى ولو سرق الثوبلا تجب غيره وان قترت على ضما ف النفقة و فضل منها شيء ف المدة وجب غيرها و فالبناسع إذا ضاعت النفقة و الكسوة عندها فلا شيء لم او جب عليه أن يعطيها ماتفرشه على قدر حال الزوج فان كان موسرا وجب عليه طنفسة في الشتاء ونطع في الصيف وعلى الغفير حصير في الصيف ولبدني الشناء ولا يكون الطنفسة والنطع الا بعدال تغرش حصير وتجب لمها ما تنظف به ويزيل الوسخ كالمشبط والدهن والسندر والخطمي والاشنان والصاون على عادة اهل البلد والمائلضاب والكحل فلا يلزمه بل هوعلى اختياره واماالطيب فيجب عليه منهما يقع بهالتهوكة لا غير ويجب عليه ما يقع به الصنان ولا يجب عليه الدواء للمرض ولا اجرة الطيب ولاالغصساد ولاالجام وعليه من الماء ما تفسل به ثبابها و بدنها من الوسخ وليس عليه شراءالماء الفسسل من الجنابة فان كانت مصرة فهوبالخياران شاءئقله البيما وان شاء اذن لها ان تذهب لتنقله لنفسها وال كانت موسرة استأجرت من شفله اليها وتجب عليه ما الوضوء وبجب عليه مداس الرجل (قول فان امتنعت من تسمام نفسها حتى يونما مهرها فالماالنفقة) بعني المهر المجلاما اذا كان مؤجلا فايس لما ان تمنع نفسها عندهما حلافا لابي يوسف وكذا بعد حلول الاجل في ظاهر الرواية وكذا اذاكان بعضه وؤجلا وبعضه حالا واستوفت الحال ليس لمها ان تمتنع عندهما وكذا لو اجلته بعدالعقد اجلا معلوما ليس

كله او بعضه واستونت الحال ايس لها ان تمنع نفسها عندهما خلافا انسانى وكذا لو اجلته بعد العقدكما في الحبوهره

(وان نشرت) اى خرجت من بيته بلا اذنه بغير حق ولو بعد سفره (فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله) لان فوت الاحتباس منها واذا طادت جاز الاحتباس فتجب النفقة بخلاف ما اذا امتنعت من الفكين في بيت الزوج لان الاحتباس قائم والزوج بقدر على الوطئ كرها هدايه واذا كان الزوج معهما في بيتها فنعة من الدخول عليها كانت ناشزة الا ان تسأ له السمول عنه كاف الجوهره (واذا كانت) الزوجة (صفيرة) ﴿ ١١٠ ﴾ لابستيم ما) واو المندمة او الاستيناس

طت اليه) لان النفقة مقايلة باحتباسهاله والاحتباس له بكونها منتفعا بها قيد بالنفضة لان المر بجب مجرد العقبد وال كانت لا يستتم بهاكما في الجوهره (واذا كان الزوج صغيرا) عيث (لامدر على الوطى والرأة كبيرة) محيث يستمنع بها (فلهاالنفقة ماله) لان التسمليم محفق منهما وانماالهجز من قبعله قصاز كالمجبوب والعنبن قيد بالكبرة لانه لوكانت مسترة ايضالم تجب لها النفقية لان المنم معنى جاء من قبلها فغاية مافي الباب ان بجسل النع من قبله كالمدوم فالمنع من قبلها قائم ومع قيامه من قبلهما لاتسمق النفقة كافي الدرر من النهاية (وأذا طلق الرجل أمرأ ته ظلها) عليه

(النفقة والسكني في)

مدة (عدتها رجعبا كان)

الطلاق (او بائسا) اما

الرجعي فلان النكاح بعده

كما مر (فلا نفقة لها وان

لها ان تمنع نفسها وقال أبو يوسف لها ان تمنع نفسها الى استيفاء المؤجل فى جبع هذه الفصول أذا لم يكن دخل بها قان دخل بها فليس لها أن تمنع نفسها عندهما وقال أبو حنيفة لها أن تمنع نفسها والحلاف فيما أذا كان الدخول برضاها حتى لوكانت مكرهة أو صبية أو مجنونة لا يسقط حقها من الحبس بالاتفاق و يننى على هذا استحقاق النفقة فمند أبى حنيفة لها النفقة لها قال فى المنقلومة لابى حنيفة والامتنام لانفاء الصدقه م بعد الدخول لا تربل النفقه

و في مقالات ابي بوسف رحه الله

وان يكن صداقها ووجلا + نقبل نقد مهرهما الدخول لا وصورته تزوجها على الف درهم مؤجلة الى سنة غلبس له ان بدخل ما عندابي وسف قبل ان عدهاو لهاان تمنيع حي يسطيها جيمه وعندهماله ذلك وليس لهاان تمنيم (قوله والنشرت فلا نفقة لماحتي تعود اليمنزله) النشوز خروجها من بيته بغير اذنه بفرحق فان كان الزوج ساكنا في بيتها فنعته من الدخول عليها كانت ناشرَة الا آدَا سَمَالُتُهُ انْ يحولها الى منزله او يكترى لها فنعبه من الدخول كان لهاالنفقة (قو له وان كانت صغيرة لا يستمنع مِها فلا تفقة لها وان سلت البه) لأن الامتناع لمني فيها واما المهر فَهِبِ قَالَ كَانْتُ مِنْ مُنْفُعُ بِهَا للاستيناس أو للْهُدُمَّةُ فَاسْكُهَا فَيْ بِنَّهُ فَلْهَا النَّفَقَةُ (قُولُهُ وان كان الزوج صغيراً لا يقدر على الوطى والمرأة كبيرة فلهـ النفقة من ماله) لان العِز جاء من قبلة نان كلاهما صغيرا لا يطيفان الجاع فلا نفقة لما حتى تباغ حدا يستمتع بها وال كانت الزوجة مربضة مرضا لا يمكنه الوصول اليها فطلبت النفقة ولم يكن نقاماظها النفقة اذا لم تعنع من الانتقال هند طلبه وان امتنعت من الانتقال فلا نفقة لها ﴿ قُو لِهِ وَاذَا طَلَقَ الرَّجِلُ امْرَأَتُهُ فَلَمِ النَّفَقَةُ وَالسَّكَنِّي فِي عَدْتُهَا رَّجِيمًا كان الطلاق او بانًا) وكذا الكسوة ايضا وقال الشافعي لا نفقة للبنونة الا الدِتكون حاملا فان كانت حائلا فلمها السكني بلا نفقة والمبانة بَالْحَلْم والابلاء والعسائلُ وردة الزوج ومجامعة امهافي النفقة سواء ولوادعت المطلقة انها حامل انفق عليها الىسنتين منذ طلقها قال الخبندي ولو أن امرأة تطاولت عدنها فلها النفقة والسكني وأن امتد ذهك الى عشر سبنين ملل تدخل في حدالاباس وتنفضي العدة بالثهور بعمد ذَك نَانَ اتَّهُمُهَا حَلِمُهَامَا انْقَضْتُ صَدَّتُهَا ﴿ قُولُهُ وَلَا نَفَعَةٌ أَمْنُوفَى عَنْهَا زُوجِهَا ﴾ سواء كانت حاملا او حايلا الا اذا كانت ام ولد وهي غلهاالنفقة من جميع المال كذا فيالفت اوى واتما لم تجب نفقة المتوفي عنها زوجهما لان ملك الميت زال الى الورثة

قائم لا سميا عندنا فانه يمل له الوطئ و اسالبائن قلان النفقة جزاء الاحتباسكما مر والاحتباس قائم (فلو) في حق حكم مقصود بالنكاح و هو الولد اذ المدة و اجبة لصيانة الولد فبمب النفقة و لهذا كان لها السكنى بالاجماع كافى الهدا به (و لا نفقة للنوفي منها زوجها) لانها تجب في ما في شأو لا مال له بعد الموت و لا يمكن ايجابها على الورثة كافي الدرر

(وكل فرقة جاءت من قبل المرأة عصية) كالردة وتقبيل ابن الزوج (فلا نفقة لها) لانها صارت حابسة نفسها بغير حق فصارت لانما ناشرة قيد بالمصية لانما ﴿ ١١١ ﴾ اذا كانت بسبب مباح كما اذا اختارت نفسها للادراك او المتق

اولعدم الكفاء فلها النفقة كا ف الجوهر. (وان طلقها) الزوج ولو ثلاثًا (ثم ارتدت سقطت تفقتها وان مكنت ان زوجها من نفسها ان کان) ذلك (بمدالطلاق فلها النفقة) لان الفرقة نشت بالطلاق ولاعل فبها اردةوالتمكين الا أن الريدة تعبس حتى تنوب ولانفقة للحبوسة والمتكنة لأنصبس ظهما النفقة كما في الدر (وان كأن قبل الطلاق فلانفقة لها) لثبوت الفرقة بالتمكين (واذا حبست الرأة في دن اوغسبها رجل كرها فذهب بها او حجت) ولو (مم عرم فلا تفقية لها) لفوات الاحتباس الا إن تكون مع الزوج فتجبلها تنقبة الحضر وعن أبي بوسف أن المصوبة والحاجة مع المحرم لهما النفقة قال فآلتصبح والمعتمد الاول ومشىعليه المحبوبي والنسق وغرهما (فان مرضت) الزوجـــة (في مزل الزوج فلها النفقة) استعسانا لأن الاحتياس قائم فاله يستأنس بها وعسها وتحفظ البيت والمانع انما هولمارض فاشبه الحيضوعن ابي يوسف إذا سلت نفسها ثم مرضت فلهاالنفقة لتحقق التسليم

فلو او جيناها اوجيناها في ملك الغير وهذا لابصح (قوله و كل فرقة جاءت من قبل المرأة بمصية فلانفقة لها) مثل الردة ويقبيل أن الزوج أو محكينه من نفسها لانها صارت مانعة نفسها بغير حق كالناشزة واما اذا مكنت ابن زوجها من نفسها في العدة لم تسقط نفقتًا وإن ارتدت في العدة سقطت نفقتًا قان اسلت عادت النفقة والسكني واما اذا حاءت الفرقة بسبب مباح كما اذا اختارت نفهما للادراك اوالمتاق أولمدم الكفاءة وهي مدخول ما نان لها النفقة والسكني ولو خلمها بمد الدخول فلها النفقة والسكني الا اذا خلمها بشرط ان ببرئه من النفقة والسكني فانه يبرأ من النفقة دون السكني لان السكني خالص حق الله تمالي فلا تصرم الابراء عنه (قوله وان طلقها ثم ارتدت سقطت نفقتها) سواء كانت العلاق باننا اورجميا وق الهداية اذا طلقها ثلاثًا ثم ارتدت سنقطت نفقتها وان مكنت ان زوجها من نفسها بعدالطلاق فلها النفقة والفرق ان المرئدة تحبس حتى تنوب ولا نفقة للحبوسة والمكنة لا تعبس (قو له واذا حبست الرأة في دين اوغضيا رجل كرها فذهب بها اوجت مع غير محرم فلانفقة لها) و في الكرخي اذا حبست في الدن لا تقدر على انه وفائه فلها النففة وان كانت تقدر فلا نفقة لها لان للنع باختيارها والفتوى على انه لا نفقة لها في الوجهين و ان حبسها الزوج بدين له علما فلهاالنفقة على الاصمواما ادًا غصبها رجل كرها فذهب ما اشهرا فلا نققة لها لأن هذا عذر من جهة آدمي وَمِنَ أَبِي يُوسِفُ لَهَا أَلْنَفَقَدُ لَانَ هَذَا لِيسِ بِسِبِ مِنْهَا وَالْفَتُوى عَلَى الأَوْلُ * وقوله ه أوجنت بمير محرم ، بمني حجة الاسلام واحترز مما أذا حجت بمحرم نان لها النفقة عند أبي يوسف أذاكان الزوج قد نقلها الى منزله لان التسليم قد وجد والمنم انماهولاداء فرض عليها فصارت كالصائمة في رمضان وقال مجد لا نفقة لها سواء حبث بمحرم املا وهوالاظهر لائها مانعةلنفسها واما اذا حبت قبلالنفقة فلانفقة لها بالاجهاع ولوحبت بمحرم ثم أذًا وجبت لها النفقة عند ابي نوسف أنما تجب نفقة الحضر دون السفر لانها هي المستحقة عليه فان جاورت عكة اواقامت بعد اداء الحج اقامة لاعتاج الها سقطت نفقتها واما اذا حج الزوج معها فلها النفقة اجماعاً لا نه مُقَكَّن من الاستمناع مِا ف طريقه و يجب عليه نفقة الحضر دون السغرولايجب الكرى و امااذا حبث النطوع فلا نفقة لها اجماط اذا لم يكن الزوج معها لان فرُوج منعها من ذلك ﴿ قُو لُمْ وَاذًّا مرضت في بيت زوجها فلها النفقة) لانها مسلة لنفيها والمنع من قبل الله فلا يؤثر ذلك في سقوط نفقتها و لان الاحتباس قائم فائه بستأنس بها ويمسها وتحفظ البيت والمانع أنما هو بعارض كالحيض وعن إبي يوسف اذا سلت نفسها ثم مرضت فلها النفقة لتمفيق التسليم وان مرضت ثم سلت لايجب لان النسليم لم يصيح وهذا حسسن وفي لفظ

إون مرضت ثم سلَّت لا يجب لان التسليم لم يصبح وهو حسن في كلام المسنف مابشيراليه حبث قال وان مرضت ف مزل

الزوج احترازا عا اذا مرمنت في بيت ابها كما في الجوهر، (وتفرض على الزوج نفقة خادمها اذا كان) الزوج (موسرا) وهي حرة كما في الجوهر، قال في الهداية وقوله في الكتاب «اذا كان موسرا» اشارة الى اله لا تجب (نفقة الحادم) عند اعسار، وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو الاصم خلافا لما قاله مجد لان الواجب على المعسر ادنى الكفاية وهي قد تكتنى بخدمة نفسها اه وفي قاضيفان فان لم يكن لها خادم لا تستحق نفقة الخادم في ظاهر الرواية موسرا كان الزوج اومسرا ثم قال والعميم ان الزوج لا علك الحراج خادم المرأة اه (ولا تفرض) النفقة (لا كثر من المالية عند مواحد) قال في الهدايد وهذا

الكتاب اشارة اليه حيث قال وان مرمنت في مثرل الزوج احترز عا اذا مرمنت في بيت ابيها قال ابن سماعة سمعت ابا يوسف قال في الرتقا لايلزمه نفقها مالم منقلها فاذا نقلها فلها النفقة وليسله ردها بعد ذلك لانه مكنه الاحتماع بهما بغير الوطئ كالحائض (فو لد ويفرض على الزوج اذاكان موسرا نفقة خادمها) لان عليه ان يقيم من يصلح طمامها وشرابها واما شرطه فى ذلك كونه موسرا فهذه رواية الحسن عن ابي حنيفة وهي الاصم وعنه ايضا يفرض لها ذلك وانكان ممسرا وهو قول محمد (فَوْ لِهِ وَلَا يَفْرَضُ لَا كَثَرُ مِنْ خَادِمٍ) واحد هَذَا عندهما وقال ابويوسف ان كان لها خادمان فرض لهما لانها قد تحتاج الى خادمين احدهما مخدمها في منزلها والثاني ترسله الى زوجها يطلب منه النفقة ويبتاع لها مايصلح لها وترسله الى ابويها ويقضى حوابجها ولغما انالزوج لوقام بخدمتها بنفسه لميلزمه نفقة خادم فكذا اذا أقام غيره مقام نفسه لم يلزمه ان يقيم اكثر من واحد و الخادم هوالمملوك وقيل اى خادم كان حرة كانت اومملوكة الغير والمنكوحة اذاكانت امة لاتستحق نفقة الخادم (قو لدوعليه ان يسكنها في دار منفردة ليس فها احد من اهله) لانها قد تستقر بمن يدخل عليها ويخاف منه على متاعبها وقد يمنمها من المماشرة مع زوجها (فو له الا ان تختارذلك) لانها رضيت باسقاط حقها (فو له وان كانله ولد من غيرها فليس عليها ان تسكنه ممها) لانه عنمها من الماشرة مع زوجها وقد تخاف منه على متاعبا (فو لد وللزوج ان يمنع والديها وولدها من غيره واهلها الدخول عليها) لان عليها الخلوة معه في اى وقت شاءوبدخول هؤلاء يتمذر ذلك وقبل لاعنع والديها من الدخول عليها في الاسبوع مرة وفى غيرهما من المحارم التقدير بسنة وهو السحيم (فو لد ولاعتمهم من النظر اليا و كلامها في اى وقت شاؤا) لما في ذلك من قطيعة الرحم ولان اهلمها لابدلهم من أفتقادها والعار محالما ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين (قو له ومن اعسر سفقةزوجته لم يفرق بينهما ويقال لمها استدبى عليه) فائدة الاذن في الاستدانة انها تحيل الغريم على الزوج فيطالبه بالدين وان لم يرض الزوج وان استدانت بغيراذنه كانت المطالبة عليها خاصة وان استدانت قبل أن يأمرها الحاكم فهي متنوعة ولاشي من ذلك على

عندابى حنيفة ومجدوقال ابو بوسف تفرض لخادمين قال الاسبيباني والصميم قولهماومش عليدالحبوبي والنسني تصميم (وعليه) ایعلمالزوج (ازیسکنها في دار مفردة) بحسب حالهما كالالطمام والكسوة (ليسفها احدمن اهله) سوى طفله الذي لايفهم الجاع وامته وام ولده كا في الدر (الا ان تختار) المرأة (ذلك) لرمناها بانتقاص حقها (وان كان له ولد منغيرها) عيث يفهم الجاع (فليس لدان يسكندسها) لأن السكني واجبة لها فليس له ان يشرك غيرهالا باتضرر مه فانها لا تأمن على مشاعها و يمنعها من المعاشرة مع زوجها (وللزوج ان عنم والدنيا وولدها من غيره و اهلهــا) ای محارمها (من الدخول علما) لأن المنزل ملكه فله حق المنع

من دخوله (ولا يمنعهم من النظر اليها وكلامها في اى وقت اختاروا) لمافيه من قطيفة الرجم وليس له في ذلك (الزوج) ضرر وقيل لا يمنعهم من الدخول والكلام وانعا يمنعهم من القرار وقيل لا يمنعها من الحروج اليما ولا يمنعهما من الدخول عليها في كل جعة وغيرهما من المحارم التقدير بسنة وهو الصحيح كما في الهداية (ومن اعسر شفقة اسرأ تعلم فيرق بينهما) بل يفرض القاضى لها النفقة (ويقال لها استدنى عليه) لان في التفريق ابطال حقه من كل وجه و في الاستدانة تأخير حقها مع القاء حقد فكان اولى لكونه اقل ضررا قال في الهداية و فائدة الاس بالاستدانة مع الفرض أن يمكنها احالة الغريم على الزوج

فاما اذا كانت الاستدانة بغير امرالقاضى كانت المطالبة عايما دون الزوج اه (واذا فاب الرجل وله مال في يد رجل) او عنده و هو (يعترف به) اى عا في يده او عنده من المال (و بالزوجية) وكذا اذا علم القاضى ذلك هدايه (فرض القاضى في دائل عنه عنه منكون جعم و لد (الصفار و والدیه) اذا كان المال به منه منه عنه منه الله كان من خلاف ما اذا كان من خلاف جنسه لانه عتاج الى البيع و لا يباع مال المنائب بالاتذاق در ر (و يأخذ منها) القاضى (كفيلابها) اى النققة و مخلفها بالقما الطاها النقة ذاخل المفائب لانهار عا استوفت النققة او طلقها الزوج و انقضت عدلها و كذا كل آخذ تنفقه (و لا يقضى شفقة في مال الفائب الالهؤلاء) لان نفقة هؤلاه و احبة قبل قشاء القاضى و لهذا ﴿ ١٤٣ ﴾ كان لهم اخذها بانفسم و كان قضاء القاضى اطانة لهم اما غير هم

من المحارم انما تجب تدفقهم بالفضاء والقضاء على الغائب لا بجوزة الفالنهاية واولم يعلم الفاضي ذاك و لولم بكن مقرابه فاقامت البينية على الزوجية اولم يخلف مالا فاقامت البينة ليفرض القاضي تففتها على الغائب وبأمرها بالاستدانةلا يقضي القاضي بذلك لان ف ذلك تضاء على الغيائب وقال زفر يقضى لان فيه نظر اليما ولا ضرر فيه على الفائب الى أن قال وعل الفضاة اليوم على هذا أه قال في الدر مازيا الى العرومذه من السبت التي شي بيا بقول زفر وعليه فلوغاب وله زوجة وصنغار تقبل يبتنماعل النكاح انلم يكن عالما به ثم يقرض المهم

الزوج بعني اذا كانت النفقة لم تفرض لهما عليمه قبل ذلك اما اذا كانت قد فرضت لم تكن متطوعة بل يكون دينا على الزوج (قو له و اذا غاب الرجل وله مال في بد رجل معترف 4 وبالزوجية فرضالفاضي في ذلك الما لنفقة زوجة الغائب واولاده السغار ووالديه) وحكذا ادًا علم الفاضي بذلك ولم يعترف فانه يغضي فيه بذلك سواء كان المالذي مداو دينا او مضاربة واما اذا جعد احدالامرين فاله لا مضي عليه (قوله وبأخذ منهم كفيلا بذك) لان الفاضي ناظر محتساط وفي اخذالكفيل نظر للغائب لانه اذا وصل ربما مقنم البينة على طلاقها او على استيفائها نفقتها فيضمن الكفيل وكذا ابضا محلفها القاضي بالله ما اعطاها النفقة اولم بكن بينكما سبب يسقط النففة من نشــوز او غره (قول ولا مفضى سفقة في مال الفائب الا لهؤلاء) بعني الزوجة والاولاد الصغار والوالدين لان نفقة هؤلاء واجبة قبل قضاءالفاضي ولهذا كان لهم أن يأخذوا بانفسهم فكان قضاء القاضي أعانة أمم أما غيرهم من الجمارم العاتجب نفقتهم بالقضاء القضاء على الفائب لايجوزوقال ابو حنيفة يجوز للابوين ال يبعاعلى الولد اذًا كَانَ فَائِبَاالْمُرُوضُ فِي تَفْقَتُهُمَا مَدُرُ حَاجَتُهُمُا وَلَا مَيْمَانُ الْعَقَارُ وَابْسِ للشَّاضِي انْ يعرَّض عليمساً في ذلك والذي شوئي البيم الاب دورًالام وقال او يوسسف و مجد ايس لهما ذلك (قو له واذا قضى القاضي لها شفقة الاحسسار ثم ايسر فخاصمته الى القاضي عمامًا نفقة الموسر) لانه تجددامًا حق بيساره (قو لدواذًا مضت مدة أسفق عليماالزوج فها وطالبته بذلك فلاشئ الهاالاان يكون القاضي فرض لهاالنفقة اوصالحت الزوج على مفدارها فيقضي لما ينفقة ما مضي) لان النفقة صلة و ايست بموض عندنا فلا يستمكم الوجوب فيما الا بالقضاء اما اذا فرض القاضي لماالنفقة ولم عنق عليمهما حَى مَشْتُ مَدَةً كَانَ لَمَا المطالبة بذلك لانها تصير دينار في ذمنة وكذا اذا فرضها الزوج

وبأمرها بالاتفاق او الاستدانة تترجع اه (واذا قضى ج نى (١٥) الفاضى لها بنفة الاعسارتم أبسر) الزوج (فضاصمته تم) القاضى (لها نفقة الموسر) لان النفقة تمختلف باختلاف اليسارو الاعسار فاذا تبدل حاله لها المطالبة بها حقها (واذا مضت مدة لم بنفق الزوج) فيها (عليها فطالبته) الزوجة (بذك فلا شي لها) لان النفقة فيها معنى الصلة فلا يسخكم الوجوب وتصير دينا (الا) بالقضاء وهو (ان يكون القاضى فرض لها النفقة) عليه (او) الرضا بأن تمكون الزوجة قد (صالحت الزوج على مقدارها) ففرض لها على نفسه قدرا معلوما ولم ينفق عليها حتى مضت مدة (فيقضى لها بنفقة ما مضى) لان فرضه على نفسه اكد من فرض القاضى لان ولايته على نفسه القوى من ولاية القرعليه واذا صارت النفقة دينا عليه لم تسقط بطول الزمان الا اذا مات احدهما او وقعت الفرقة كما صرح به المصنف يقوله

. على نفسه باصطلاحهما لان فرضه اكد من فرضالحًا كم لان ولانه على نفسه اقوى من ولاية القاضي عليه واذا صارت دينا بالفضاء اوبالاصطلاح لم تسفط بطول الزمان الا اذا مات احدهما اووقعت الفرقة حينئذ تسقط (قو له و اذا مات الزوج بعد ماقضي عليه بالنفقة اومضت شهور سقطت) وكذا اذا مانت الزوجة لان النفقة صلة والصلة تبطل بالموت كالعبة تبطل بالموت قبل القبض ولو الرأت زوجها من تفقيما فالاوقات المستقبلة لمتصح البراءة لانها براءة عما يستعب فلايصم ولوفرض المقاضى لها النفقة على الزوج والنفقت من مالها فلها الرجوع في مال الزوج ماداما حبين ونسقط بموت احدهما الا ان بكون ماانفقه دينا بامر القاضي فاله لابسقط (قو له وان اسلفها نففة سنة) اي عجلها (ثم مانت قبل مضما لم بسترجم منها شيئا) عند ابي حنيفة وابي توسيف وكذا اذا اصطاها نفقة شهر وتكون النفقة ملكا لها وتورث عنيا (قو له وقال محد بجب لها شفة مامضي ومابق ازوج) اي مامضي من المدة و يرد مانتي الى الزوج او الى ورثته ال كأنت قائمة او مستملكة اما اذا كانت هااكمة فلاثئ مليها بالاتفاق وعلى هذا الحلاف الكسموة عند محمد يرد الباق منها وكذا اذا مات الزوج قبل مضى الوقت لمبكن لورثنه الرجوع عليها بشئ عندهما لان النفقة صلة اتصل بها الغبض ولارجوع في الصلة بعدالموت كمافي المهبة ولمهذا لوهلكت من غير استهلاك لم يرجع عليها بشي بالاجماع ولمحمد انها قبضت قبضا مضمونا لانستمقه فالمستقبل فبجب رده كالدبن قال فالمنظومة لمحمد رجمه الله وموته اوموتهـا في المده * توجب فيما استجملته رده

وروى ابن سماعة عن محمد انها اذا قبضت نفقة شهر قادونه لم يرجع هلها بشي لانه في حكم اليسبر وان قبضت اكثر من ذلك رفع عنها نفقة شهر وردت مابق لان مازاد على الشهر في حكم الكثير (قوله واذا تزوج العبد حرة فنفقها دين عليه باع فيها) قيد بالحرة لانه اذا تزوج امة فليس على مولاها ان يبوئها معه وبحون التبوئة لانفقة لمها وانما بباع فيها اذا تزوج باذن مولاه وللولى ان نفده لان حقها في عين النفقة لافي عين الرقبة فلومات العبد سقطت لانها صلة وكذا اذا قتل في الصحيح واما اذا لم يأذن له المولى في التزويج فلانفقة الها لان النكاح فاسدو لانفقة في النكاح المقاسد ولوسع في مهرما و لم يف بالنمن بطالب بالباق بعد العتى قال في الوجز نفقة امرأة العبد والمكانب والمدبر حرة كانت اوامة عليه لاعلى المولى كالمهر فان كان عبدا بباع في ذلك الان يقضيه السيد واما المدبر والمكانب فلا بباع نان كان من مولاها وان في ذلك النات امة فعلى مولاها وان كانت حرة فنفقه على امه ان كان لها مال فان لم يكن الها مال فعلى من برت الولد من الوابة والمدرابة وولدا لمكانبة والمستماة داخل في كتابة امه فيكون نفقة عليها وهو مكانب مثلها وام الولد والمدبرة نفقة اولادهما على مولاهما والمكانب اذا استولد جارية فعليه مثلها والمولد والمدبرة نفقة اولادهما على مولاهما والمكانب اذا استولد جارية فعليه مثلها وام الولد والمدبرة نفقة اولادهما على مولاهما والمكانب اذا استولد جارية فعليه

النفقة) المجمدة عليه لمامر ان فيا من الصلة و الصلاة تسقط بالموت قبل القبض (و ال اسلفها) الزوج (نفقة) جيم (السنة ثم مات) هو اوهي (لميسترجم) بالبناء للجهول (منها) اي النفة المالغة (شي) لانيا صلة وقدا تصل عا القبض ولارجوع في الصلاة بعد الموت لانتياء حكمها كما في الهبة هداله وهذا عند الى حنيفة و ابي بوسف (و قال محد محتسب لها نفغة مامضی و مابق) بسترد (الزوج) قال في زاد الغفهاء والقفية العميم قولهما وفي فتع القيدر الفتوي على قولهما و اعتده المحبوبى والنسنى وغيرهما تصميح (واذا تزوج العبد حرة) باذن مولاه (فنفقتها) المفروضة (د ش عليه) ازومها بعقدباشره باذن المولى فيظهر في حقه كسائر الديون (يباع فيها) اذا لم شده المولى دُخيره وهكذا مرة بعد اخرى اذا تجدد عليه نفقة اخرى بعد ما اشتراه من علم به اولم بيلم ثم علم فرمني و انما قهدت بالمفروضية لانهيا دون فرض تبقط بالضي

كنفقة زوجة الحركاني النهر قال فيالفتم وينبغي ال لايصيم فرضها بتراضيها لجرالعبد عن التصرف (نقفتها)

ولاتهامه بقصدان يادة لاضرار المولى اه (واذا تزوج الرجل امة) قنة اومدرة اوامولد (فبوأها) اى خلاه (مولاها ممه) اى معان وج (منزلا) اى في منزل الزوج بال بعثها الي منزل وترك استخدامها (فليه) اى الزوج (النفقة) لحمق الاحتباس (وان لم بوأها) مولاها منزل الزوج او لم بيزك استخدامها (ملافقة لها) عليه لمدم الاحتباس قال فى المهداية ولو استخدامها بعد التبوئة سقمات النفقة لانه قات الاحتباس ولوخد منه احيانا من غير أن يستخدمها لانسقط النفقة لانه المستخدمها ليكون استردادا اه (ونفقة الاولاد الصغار) الفقر امالاحر ار (على الاب لا بستاركه فيها احد) مديرا كان الاب او مدرا غير انه اذا كان مدرا والام ﴿ ١١٥ ﴾ موسرة تؤمر الام بالاتفاق ويكون دينا على الاب كافي الجوهرة يدنا

بالفقراء الاحرار لان نفقة الاغنياء في مالهم و الارقام على مالكهم (كم) انه (لابشاركه) اىالاب (ڧنفقة الزوجة احد) مالم یکن معسرا أيلحق بالميت فتجب عسل غبر بلاز جوع عليه على الصميم من المذهب الالام موسرة محرقال وعليه فلا بدمن اصلاحالمتوناه قال شيمنا لان قسول المتون ان الاب لا يشــاركه في نفقة ولده احبد يقتضي آنه لوكان مصرا وامرغيره بالانفاق رجع سواه كاناما اوجدا اوغرهما اذا لولم يرجع عليه لحصات المشاركة واجاب المقدسي بحمل ما في المتبون عبلي مالة اليساراه (فان كان الصغير رضيعا فليس على اله ال ترضمه) قضاءلان ارضاعه بجرى مجزى النفغته وتفقته عل الابكام ولكن

النفتها واذا كان الايوان مكاتبين نولد هما يدخل في كتابة الامونفقته على أبيه (قو لهواذا تزوج الرجل امة فيوأها مولاها معمنز لافنفقها عليه وانَّ لم يومُّا معه فلا نفقته لها) والتبوئة التحلية بينه وبينها فيمنزل الزوج ولايستضدمها المولى فان استخدمها بمدالتبوئة سقطت النفقة لفوات الاحتباس وال خدمته احبانا من غير ال يستخدمها لا تسقط نفقتها والمديرة وامالولد في هذا كالامة (قول و نفقة الاولاد الصفار على الاب لا بشاركه لهما احدكما لا يشاركه فينفقذ زوجته احد) وبجب عليه ذلك موسرا كان او مصرا الا انه يمترفيه أن يكون الولدحرا والاب كذاك وأن يكون الولد فقيرا لأنه ان كان لهما ل فنفقته في ماله وكذا يجب على الاب نفقة اولاده الآناث اذا كن فقراء والذكور اذا كانوا زمنا اوعيانا اومجانين لائم لايقدرون على الكسب فان كان ما ل الصغير فالباامر الاب بالانفاق هليه ويرجعه فيماله فان انفق عليه بغير امر لميرجع الا ان يكون اشهد انه رجع وبسعه فيما بينه وبينالله تعالى أن يرجع وأن لم يشهد أذا كانت نيته أن يرجع ناما فىالنضاء فلايرجع الا أن يشهد و أن كان الصنفير مصرا وله أبوان فنفقته على الاب دون الام فان كأن الاب مسرا والام موسرة فان الفساضي يأمر الام بالانفاق عليه وبكون دينا على الاب برجع به عليه (قول وان كان الولد رضيما فليس على امد ان رُضمه) لان ارضاعه تجرى بحرى نفقته ونفقته على الاب وقدقيل في قوله تعالى ﴿ لاتضار والدة يولدها ﴾ اى بالزامها ارضاعه مع كراهتها وهذا اذا كان يوجد في الموضع من رضمه غيرها امااذا كان لاتوجد سواها فانها تجبر على ارضاعه صيانة له عن الهلاك نمل هذا لااجرة لها (قو له و بستأجر الاب من برضعه عندها) بعني اذا ارادت ذلك ثم اذا ارضعته الغائر صندها وارادت ان نعود الظائر الى منزلها فلها ذهك ولايجب حاما ان "عكث ف بيتالام اذالم بشرط ذلك عليما عندالعقد وان اشترط علمًا أن يكون الارضاع في بيت الام لزمها الوفاء بالشرط قال في الحسام أذا لمبشرط على الفائر الارضاع عند الام كان لها أن تحمل الصبي الى منزلها اوتفول اخرجوه فترضمه عند فنا. دارالام ثم تدخلالولد الى امه (قول له نان استأجرها وهي زوجة اومعتدة لرضم ولدا منه لم بجز) لان الارضاع مسقق عليها ديانة وال لم يجب

تؤمريه ديانة لانه من باب الاستخدام ككنس البيت والطبخ والحنز فانه تؤمر بذلك ديانة و لا يجبرها القاضى عليها لان المستحق غليها بدن أن النائل المستحق غليها بدن أن النائل المستحق غليها الله المستحق غليها بدن أن النائل المستحق غليها الله عبد على ارضاعه صيانة له عن المهلاك جوهره (ويستأجر له الاب من ترضعه عندها) لان الحصانة لها (فان استأجرها) الى استأجر الاب ام المستمر (وهي زوجته او معدته) من طلاق رجمي (لترضيع و لدها لم بحز) ذلك الستميار لان الارضاع مستحق عليه الم المائل المنافق الاستميار لان الارضاع مستحق عليه ديانة الاانها عذرت لاستمال بحزها فاذا اقدمت عليه بالاجر ظهرت قدرتها فيكان المقمل

واجباً عليها فلا يجوز اخذ الاجرة عليه هدايه قيد بولدها لانه لواستأجرها لارضاع ولده من غيرها جاز لانه غير مستمق عليها وقيدنا المعتدة بالرجمي لان المعتدة من البائن فيها روايتان والصحيدة منهما انه يجوز لان النكاح قد زال فهي كالاجنبية كما في الجودر، (و ان انقضت عد تهافاستأجرها على ارضاعه) اى الولد (جاز) لان النكاح قد زال بالكلية و صارت كالاجنبية (و ان قال الاب لااستأجرها) اى الام (وجا، بغيرها) لمرضعه عندها (فرضيت الام عثل اجرة) تلك (الاجنبية كانت الاماحق به) لانها اشفق فكان نظرا المسى في الدفه الها هدا به (فان ﴿ ١١٦ ﴾ التحسين يادة) عن الاجنبية ولو بدون

> اجرالمثل او متبرهة زيلمي (لم بحبر الزوج عليها) دفعا المضرر عنه واليه الاشارة في قوله تعالى ﴿ لا تضار و الدة ولدها ولامولودة ولده ای بالزامه اکثر من اجره الاجنبية هداله قيد باجرة الارضاع لان الحضانة تبق الام فترضعه الاجنبية عندها كاصرح به في البدائع ولانكون الاجنية المترعة الحضانة اولىمنها اذاطلبته باجر المثل نم لو تبرعت العمة محضائه من غير ان تمنع الام هنسه والاب معسر فالعصيح الايقال لملام اما أن عمكيه بلا إجر اوتدفيه البها قال شخنا وبه ظهرالفرق بين الحضانة والارضام وهو الالتقال الارضاع الى غير الام لانوقف صلى طلب إلام اكثر من اجر المثل ولا بامسار الاب ولا يكون المترعة عة او نحوها من الاقارب أه (وتفقة الصغير

في الحكم قال الله تعالى ﴿ والوالدات يرضعن اولادهن ﴾ الا انها عذرت لاحمَّال عجزجا فاذا اقدمتحايه بالاجرة ظهرت قدرتها فكال الفعل واجبا عليها فلايجوز أخذ الاجرة عابه * وقوله * او معندة ، يعني من الطلاق الرجعي رواية و أحدة لان النكاح قائم واما المئدة منالباين ففيه روايتان والصححة منهما انه يجوز لانالنكاح قدزال فهي كالاجنبية فإن استأجرها وهي منكوحة اوسندة من الرجعي لارضاع اسه من غرها حاز سوا، اوجد غيرها ام لالانه غير مسفيق علمها (قوله وان أتفضت هدتها فاستأجرها على ارضاعه جاز) لانالنكاح زال بالكلية وصارت اجنبية وقد قالوا انالاب اذا الخس من يرضعه فارادتالام ان ترضعه فهي أولى لانها اقوم به و اشفق عليه فال ارادت ال تأخذ اجرة مع ها النكاح الم يجز (قوله و ال قال الاب لااستأجرها وجاء بغيرها فرضيت الام عثل اجرة الاجنبية كانت احق وان الخست زيادة لم يجبر الزوج عليها) دنما المضرر عنه واليهالاشارة بقوله تعسالي ﴿ لاتضار والدة بولدها ولامولودله بولده كه اي بلزامه بها اكثر منالاجرة الاجنبية (قولد وتجب نفقة الصغير على آيه) بني أذا لم يكن له مال (قوله وأن عالفه فدسه) صوته ذي تزوج ذمية ثم اسلت ولها منه ولد محكم باسسلامالولد تبعالهما وتفقته على الاب الكافر وكذا الصبي اذا ارتد فارتداده صميم عند ابي حنيفة ومحمد ونغفته على الاب وكذا يجب عليه تفقة الابوين وان خالفاء في الدين لقوله تعالى ﴿ وصاحبِها في الدنيا ممروناً ﴾ يعني الكافرين وحسن المصاحبة ان يطسهما أذا جاها ويكسوهما اذا عربا وبعاشرهما معاشرة جبلة وليس من المعروف أن بعبش بنعمة الله ويتركهما عونان جوماً (قوله واذا ونست الفرقة بين الزوجين وينهمـــا ولد صنير قالام احن 4 مالم ننزوج) لفوله عليه السلام • انت احق 4 مالم تنكمي • ولانها اشمقق واقدر على الحضانة من الاب والبه الاشارة بقول ابي بكر لعمر رضي الله عنهما حين ونست الفرقة بينه وبين امرأته ام ابنه عاصم ونازعها فيه ريفها خيرله من شسهد وعبسل عندك ياعر قله والصحابة حاضرون ومتوافرون ولم ينكر عليه احد منهم وروی ان امرأة قالت بارسول الله ان انی هذا کان بطنی له و هاه و جری له حواه و ثدى له سفاه و زعم الوه انه ينزعه منى فقال سلى الله عليه وسلم * انت احق به مالم

مل آبه و آن غانفه في دينه) لاطلاق قوله تعالى ﴿ وعلى المولودله رزفهن ﴾ ولانه جزؤه فيكون (تتزوجى) ف منى نفسه هدايه (كما نجب نفقة الزوجة على الزوج و آن غالفته في دينه) لان نفقتها بمقابلة الاحتباس الثابت بالسقد وقد صح المقد بين المسلم و الكافرة فوجبت النفقة (و أذا وقست الفرقة بين الزوجين قالام) و لوكتابية (أحق الولد) لمام انها اشفق عليه و أهرف بتربيته (فان لم تكن ام فامالام) وانبعدت (اولى من امالاب) لان هذه الولاية نستفادس تبل الامهات (فان لم تكن) ام الام (فام الاب) وان بعدت ابضا (اولى من الاخوات) مطلقا لانها اكثر شفقة منهن لان قرابتها ولاد (فان لم تكن جدة) مطلقا (فالاخوات) مطلقا ﴿ ١١٧ ﴾ (اولى من العمات و الحالات) مطلقاً لا نين اقرب لا نين او لاد الابوين

ولهدا تدمن في البراث (وتفدل الاخت من الاب والام) لانها ذات قرامتين (ثم الاخت من الام) لأن الحق من قبلها (ثم الاخت من الاب) ثم بنات الاخت لابوين ثم لام (ثم الحالات اول من العمات) ومن شات الاخت لاب ترجما لفرابة الام و (ينزلن كا بنزلن الاخوات) فترجم ذات الفرائين ثم فرابة الام ثم بأت الأخت لاب قال في الحانسة اخنانت الرواية في بنت الاخت لاب مع الحالة والعجيم ان الحالة اولى أه (ثم العمات) و (بنز ان كذلك) ثم خالة الام كدناك ثم خالة الاب كسذلك ثم عد الام كـ ذلك ثم عد الاب كذلك مرذا الترتيب (وكل من تزوجت من هؤلاء) المذكورات باجنى من الصغير (سقط حقها) من الحضانة لأن الاجنى يعطيه نذرا وانظر اليسه شزرا فلا نظر في ذلك

تتزوجي ، ولا تجبرالام على الحضانة لانها قد تجزعتها (قولد نان لم تكن اماركانت الا انها روجت قاما الام اولى من ام الاب) بعني ان ام الام وان بعدت اولى منام الاب لانها من قبل الام وهذه الولاية مستفادة ماما قن ادلى برا اولى (قو لمعافلم يكن فام الاب) وال بعدت (اولى من الاخواتِ) لان أبها ولادا فهي ادخل في الولاية و اكثر شفقة (قوله فان لم يكن له جدة فالاخوات اولي من العمات والحالات) لا نين اقرب لا نين اولاد الايوين ولهـذا قد من في الميراث و اولاهن من كانت لاب وام ثم الاخت من الام أولى من الاخت الاب و﴿ خُلَفَتُ الرَّاوِيةُ فالاخت من الاب والحالة فروى محمد عن ابي حنيفة وابي يوسف أن الحالة أولى وهو قول محد وزفرلتوله عليه السلام • الحنائة والدة • وروى ابوبوست عن الدحنينة ان الاخت اولى لاتما بنت الاب والحالة بنت الجدد والغربي اولى واولاد الاخوات للاب والام اوللام اولى من الحالات والسمات في الروايات كلها واما اولادالاخوات للاب فالتحييم البالحنالات اولممنهن والاخت من الام اولى من ولدالاخت اللاب والام و نات الاخ أولى من الحمات و الخالات و منات الاخت أولى من نات الاخ فأما بنات ألم وينات الحال وينات العمة وينات الحالة فلاحق لهن في الحضانة لانهن رحم بالامحرم (قول و تفدم الاخت من الاب والام ثم الاخت من الام ثم الاخت من الاب ثم الحالات اولى من السمات) ترجيما لفرابة الام (قوله وينزلن كما ننزل الاخوات) اى ترجح ذوات قرابين ﴿ مسئلة ﴾ اذا قبل الله ما الحكمة في ان الام اشفق على الولد من الاب وهو خلق من ما شما جيعا فالجواب أن ماء الام من قدامها من بين رائرًا قريبا من القلب الذي هوموضع الشفقة ومحل المحبة والاب يخرج ماؤممن وراء ظهره من الصاب و هوبميدمن القلب الذي هوموضم الشفقة و الرحمة • قال قبل وما الحكمة فال الولد ينسب المالاب دون الام • قيل لان ماء الام يخلق منه الحسن في الوادو العمن والهزال والنسسر والحم وهذه الاشياء لا تدوم في الولد بل تزول وتنغير وتذهب وماه الرجل يخلق منه العظم والعصب والعروق والمفاصل وهذه الاشياء لاتزول منه ولا تمارته الى ان عوت (قوله و كل من زوجت من هؤلا، سقط حقها) اى تزوجت باجنبي من الصبي فانه تسقط حضائنها وتصير كالمينة لان الصبي للحقه الجفاء من زوج امه أذا كان اجببا لانه ينظر اليه شزراويهطيه زرا الشزر نظر الفضبان بمؤخر المين والنزر الذي الفليل جدا وكل من سقط حقها من هؤلا بالنزو بج قات عنها زوجها اوابانها عاد حقها لزوال المانع (قول الا الجدة اذا كان زوجها آلجد)

المسفير بخلاف ما اذاكان الزوج ذارح محرم من السغير كاصرح بذلك بقوله (الاالجدة اذاكان زوجها الجد) اى فلا يسقط لها لا له قام ابيه فينظر اليه و كذاكل زوج هو ذورحم محرم منه لقيام الشفةة نظرا الى الفرابة الفربية هدايه وتعود الحضانة بالفرقة لزوال المانع والقول لها فى ننى الزوج وكذا فى تطليقه ان الهمته لاان حينته كما فى الدر (فان لم تكن العبي امرأة من اهله) تستحلق الحضانة (فاختصم فيه الرجال فاولاهم به الربيم تعصيبا) لان الولاية للاقرب وقد عرف التربيب في موضعه غير ان الصغيرة لا تدفع الى عصبة غير ﴿ ١١٨ ﴾ محرم كولى العناقة و ابن الم تحرز ا

وصورته أنَّ يتزوج من له أب عن أما أم فتأتى بولد فقوت الزوجة فحضانتها لامياً فاذا تزوجت سقط حقها الا ان تنزوج جد الطفل الذي هو ابو زوج بنها و كــذا اذا تزوجت الام عم الطفل او ذارحم محرم منه عن له حضائنه لم يسقط حقما لقبام الشففة (قوله نان لم نكن للصبي امرأة من اهله واختصم فيه الرجال فاولاهم به أقربه نصيبًا ﴾ وكذا أذًا استغنى الصبي بنفسه أوبلغت الجارية فالعصبات أولى للما على الترتيب في الفرابة والاقرب الاب ثم الجد ابو الاب ثم الاخ للابون ثم الاخ اللب كما في المراث وادًا اجتم مسقفوا الحضانة في درجة واحدة فاورهم اولي ثم اكبرهم سنا ولاحق لابن الم وابن الحال في كفالة الجارية ولهما حق في كفالة الفلام لانهما ليسا بمحرم لما فلابؤمنان عليما (قوله والام والجدة احق بالفلام حتى يأكل وحده وبشرب وحده ويلبس وحده ويستنجى وحده) قدره الخصاف بسبع سنين اعتبارا للغالب والمرادبالاستنجاء ان يطهر نفسه من انجاسات لا نه يؤمربالصلاة لسبع سنين وفى الخجندى قال والام والجدات بلفظ الجم احق بالفلام وهنا بلفظ الواحد لائمن جنس وأحدوق الكرخىالام والجدتان ولآن الولد اذا بلغ هذا البلغ استغنى عن قبام النساء واحتاج الىالتأديب والنخلق باخلاق الرجال والاب اقدر علىالتأديب والتشقيف (قوله وبالجارية حتى نحيض) وعن محمد حتى نبلغ حد الشهوة قال ابو الميث لا تشتي مالم تبلغ سبع سنين وعليه الفتوى ومن بلغ معتوها كان عند الام سواء كمان ابنا اوبننا قال الخميندى اذاكان الرجل بنت بالفة وطلبت الانفرادمنه ان كانت ثيباً وهي مأمونة على نفسها ولها رأى فليس له منعما وان كانت غيرمأمونة ضمها الى نفسه وان كرهت واما اذا كانت بكرا فله منعها من الانفراد وان كانت مأمونة واذا اختلف الام والاب في الولد لم مخرقبل البلوغ عندنا وقال الشافعي مخبر الغلام والجارية اذا عفلا التخيرلنا ان مصالح الصغير لايرجع فبهما الى اختياره كمسالح ماله ولائه بختار من يخلي بينه وبين العب ويترك تأديبه فلايتمقق النظر واما ماروی آن امرأة اثت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت آن هذا يريد آن ينزع ابنه منى واله قد نفعني وسقاني من برُّ ابي عنبة نقال استهماء عليه فقال الرجل من بشانني في الحي فقال عليه السلام للغلام و اخترا للهما شئت ، فاختار هافاعطاها الموفقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ه اللهم أهده ، فوفق لاختبار الانظر بدعاءالنبي صلى الله عليه وسلم او محمل على أنه بالغ لا نها قالت نفعني اي اكتسب على • وقبل ان بثرابي حنبة لايمكن الصغير الاستفاء منها قال اصحابنا وليس الاب أن يأخذ الصغير من امه. ويسافر به قبل بلوغ الحد الذي يجوز له اخذه فيه وعند الشافعي له ذلك (قو لمه ومن ســوى الام و الجنــدة احق بالجارية حتى تباغ حدا تشــتــي لان حق هؤلاء

من الفتنة هدايه ثم اذالم يكن مصبة فلذوى الارسام فان استووا فاصلحهم مم اورمهم ثم احكيرهم ولاحق لول د ع وعمة وخال وخالة لعدم المحرمية كافي الدر (والام والجدة احق بالفلام حتى) يستغنى بان (يأكلوحده وبشرب وحده ويلبس وحده ويستنجي وحده) لان عام الاستغناء بالقدرة على الاستنجاء قال في الهداية ووجمه آله اذا استغنى محتاج الى النأديبو النحق بآداب الرجال واخلاقهم والاب اقدر على الناديب والتثفيف والحصاف قدر الاستغناء بسبع سنين اعتبارا للغالب اه (و) هما احق (بالجارية حتى تحيض) اى تبلغ لال بعد الاستفناء تحشاج الى معرفة آداب النساء والرأة على ذلك اقدر وبعد البلوغ تحتاج الى المصين والمنظ والآب نيد اتوى واهدى هدابه (ومن سوى الام والجدة) عن لها الحضانة (احق بالجارية حتى ثبلغ حدا تشتی) وقدر بتسم

وبه ينتى كما في الدر وفي التنوير وعن مجدان الحبكم في الام والجدة كذلك وبه ينتى كما في المنح قال ﴿ لايستحق ﴾ " مولاً ا صاحب البحر والحاصل أن الفتوى على خلاف ظاهر الرواية فقد صرح في المجنيس بان ظاهر الرواية المهاحق بها حتى تحيض واختلف في حدالتهوة فقدره ابواليث بتسع صنين وعليه الفتوى كذا في ثبين الكنزاه (والامة اذا اعتفها مولاها وإم الولد اذا اعتفت في) ببوت حق حضانة (الولد كالحرة) لا نهما حر آن او ان ببوت الحق (وليس للامة وام الولدة بل المتق حق في الولدة بلا المتقل المنتفل ال

عقد علما (فیه) ای وطنها ولو قرية ڧالاصم كما ڧ الدر لانه النزم ذلك مادة لان من تزوج في بلد متصد المقام معالبا قال في المداية و اذا ارادت الحروج الى مصر غير وطنها وقد كان النزوج فيهاشارق الكتاب الى أنه أيس لها ذلك وذكر في الجيامع الصغير ان لهما ذلك وجه الاول ان النزوج في دار الغربة ايس الزاما المكث فيه عرفا وهذا احبع فالحاصل انه لابد من الامرين جميعا الوطن ووجود النكاح وهذاكله اذاكان بين المصر بن تفساوت أما اذا تقداريا محبث عكن الوالد ال بطالع ولده و سيت في بينه فلا بأس و كذا الجواب في القرشين ولو اشقلت من قرية المصر الى المصر لا بأس 4 لان

لايستمق الولادة و امما يثبت لهم مادام الصغير بحنساج الى الحضانة فاذا استغنى عنها إِّ زَالٍ ذَلِكَ المِنْيُ ﴿ قُو لِهِ وَالْامِدُ اذَا اعْتَمْهَا مُولَاهَا وَامَالُولَدُ اذَا اعْتَقَتْ فَهَى فَالُولَدُ كالحرة) يبني في الحضانة (قو له وليس الامة وام الولد قبل العنق حق في الولد) لان الحضانة ضرب من الولاية ولاحق للاماء في الولاية ولان منافعهما على ملك المولى وبالاشتفال بالحضانة تنقطع خدمة المولى ثم المولى اذا اعتق ام ولده ولها منه ولد فهي أولى محنسانته قو له والذمية احق بولدهما من زوجها المسلم مالم بعقل الادبان ومخاف هليه ان يألف الكفر) سواء كان الولد ذكرا اوا ثي وسورته ان يسلم الزوج أفتقع الغرقة بينهما وكل وأحدمنهما بربدان بكون الولد عنده فهياحق به مالم يعقل الاديان لانه مي عفل عودته اخلاق الكفروني ذلك ضررعليه (قو له واذا ارادت المطلقة ال تخرج ولدها من المصر فليس لها ذلك الا أن تخرجه الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه) لاث الرجل اذا تزوج في بلد فالظاهرانه بقيم فيه فقد التزم لها المقام في بلدها وأذا ارادت ال تنقله الى بلدها وقد وقع النكاح في غيره فليس لها ذلك لانه لم يلزم المقسام في بلدها فلا مجوزلها التفريق بينسه وبين ولده من غير النزامه ولايجوز لما ايضًا أن تنقله إلى البلد الذي تزوجها فيه لانهدار غربة هذاكله أذا كَانَ بِينِ البلدين تفاوت اما اذا تقاربا بحيث عكن الاب ان بطلع على ولده و بيت في بيته فلا بأس به (قو له و على الرجل ان مفق على الوبه و اجداده و جداته اذا كانوا فقراء وان غالفوه في دمنه) ويعتبر فهم الففر ولا يعتبر الزمانة و سواه كانت الاجداد والجدات من قبل الاب اومن قبل الام فان كان الان نفيرا والاب نفيرا الا انه صحيح البدن لم يجبر الابن على تفقته الا ان يكون الاب زمنا لا مقدر على الكسب فانه يشارك الامن في نفقته واما الام اذا كانت فقيرة فانه يلزم الامن نفقتها وان كان مصرا وهيغير زمنة لانما لايقدر علىالكسب واذا كانالابن بقدر علىنفقة احد ابونه ولا يقدر عليهما جيما فالام احق لانما لانقدر على الكسب وقال بعضهم الاب الحق لانه هوالذي يجب عليمه نفقة الابن في صغره دون الام وقبل يقسمها بينهما

فيه نظرا المصغير حيث يتملق باخلاق اهل المصر و ايس فيه ضرر بالاب و في عكسه ضرر بالصغير المحلقة باخلاق اهل السواد فليس لها ذلك (و) يجب (على الرجل) الموسر يسار الغطرة (ان سفق على ابويه و اجداده و جدائه) سسواء كانوا من قبل الاب او الام (اذا كانوا فقراء) و لوقادر بعلى الكسب و الفول أنكر اليسار و البينة لمدعيه كافي الدر و في الحلاصة المحتار ان الكسوب يدخل ابويه في نفقته اه و هليه الفتوى (وان خالفوه في دينه) اما الابوان فلقوله تعالى ﴿ وصاحبهما في الدنيا معروفا ﴾ زات في الأبوين الكافرين و ابس من المعروف ان بعيش في نم الله تعالى و يتركهما عو تان جوعا و اما الاجداد والجدات فلانهم من الآباء والامهات و لهذا يقوم الجد مقسام الاب عند عديمه هدايه (ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الافزوجة والابوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد) لما مران نفقة الزوجة بمقابلة الاحتباس واساغيرها فلتبوت الجزية وجزء المرأ في معنى نفسه فكما لا تمنع نفقة نفسه بكفر لا تمنع نفقة جزئه الاانهم اذا كانواحربيين لا تجب نفقتم على المسلم ولومستأمنين لنهينا عن برمن يقاتلنا في الدين كما في المهدايه (ولايشارك الولد في نفقة ابويه احد) لان لهما عمر ﴿ ١٣٠ ﴾ وهي على الكبير الذكور والانات الحديدة في ظاهم المهامة الم

وان كان هرجل اب وابن صغيرو هو لايقدر الاعلى نفقة احدهما ثالابن احق و قبل يجمل بينهما وانكان له ابوان وهو لايقدر علىنفقة احدمنهما فافهمما يأ كلان معه ما اكل واناحتاج الاب الي زوجة والابن موسر وجبعليه ان زوجه اوبشرى له جارية ويلزمه نفقتهما وكسونهما كما بجب نفقة الاب وكسونه فان كان للاب ام ولد لزمالان نفقتهما ايضا وانكان للاب زوجتان اواكثر لم يلزم الان الانفقة واحدة و مدفعها الى الابو هو يوزهها علمن ، وقوله ، والخالفوه في دينه ، يعني اذا كاناذ مين اما اذا كانا حربين لا تجب و ان كانا مستأمنين لانه منهي عن برمن بقاتلنا في الدين (قوله ولا تجب ننفذ مع اختلاف الدين الا الزوجة والاوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد) ولا تجب على البصرائي نفقة اخيه المسلم ولاعلى المسلم نفقة اخيه النصرائي لان النفقة متعلقة بالارث قال الله تعالى ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ غلاف العتق عند الملك لانه متعلق بالقرابة و المحرمية قال عليه السلام « من اللك ذار حم محرم منه عتق عليه ، (قو له و لا بشارك الولد في نفقة ابو 4 احد) مثل أن يكون له اب غنى وابن غنى فنفقته على الابن دون الاب لان مال الابن مضاف الى الاب قال عليه السلام • انتومائك لابيك ، وهي على الذكورو الآناث بالسوية في ظاهر الرواية وهو العميم لان المني يشملهما ولوكان له ان واين اين فنفقته على الاين لانه اقرب وان كان الان صغيرا او معنونا فنفقة هؤلاء تقدر في ماله (فو له و النفقة لكل ذي رحم محرم اذاكان صغيرا فقبرا اوكانت امرأة بالفة فقيرة اوكان ذكرا زمنا اواعي ففيرا او مجنونا فقرا فجب ذاك على قدر المراث) وقال الشافعي لأبحب النفقة الالوالدين والاولاد ثملابد منالحاجة والصغر والانوثة والزمانة والعمى تتحفقالجز عنالكسب يخلاف الانون لانه يلحقهما ثعب الكسب والان مأمور بدفع الضرر عنهما فتجب ننقتهما مع قدرتهما على الكسب ولاتجب نغقة ذوى الارحام الاعلى الغني لائها صلة فاذا كان فقرا فهو غر قادر على صلة الرحم واختلفوا في حد الغني في ذلك فقــال أو توسف هو مقدر بالنصاب و قال مجمد عا مفضل عن نفقة نفسه وهياله شهرا ولا معنى لاعتبار النصاب لان ذلك ممتبر في حقوقالله المالية وهذا حق آدمي فلا يعتبر فيه

بالسوية في ظاهر الرواية و هو العميم لان المعنى بشماهما هداله قال في الصميم وحواظهر الروانين عن ابي حنيفة و 4 اخذ النقيه الوالليث و به نعني و احترز به عن رواید الحسن عن ابي حنيفة انها بين الذكور والاناث اثلاثا اه (والنفقة) تجب (لكل دی رحم محرم) منبه (اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امرأة) ولو (بالغة) ادًا كانت (فغيرة او كان) ذوالرحم (ذكرا زمنا او اعی) و کان (نقيرا) لان المسلة في القرابة القربة واجبة دون البعيدة والفاصل أن يكون دارحم مجرم وقد قال الله تعالى ووعلى الوارث مثل ذلك و في قراءة ان مسمود وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذاك ثم لابد من الحاجة والصفر

والانونة والزمانة والعمى امارة الحاجة لتحقق المجز فان الفادر على الكسب غنى بكسبه بخلاف الابوين (النصاب) لا نهما الحجم المسب الله المسب هداية قبر بالمحرم لا نهما المحتمد المحتمد الكسب هداية قبر بالمحرم لا نهما الحرمية بجهة الفراية ولذاقيدنا المحرمية بقولنامنه الرحم غير المحرم لا نقطت المحرمة من المحرمة الرحم كان الم اذا كان الخامن الرضاع فأنه لانفقة له كافى البحر عن شرح العلماوى (ويجب ذهك) عليم (على قدر الميراث) لان التنصيص على الوارث تنبيه على اعتبار المقدار ولان الغرم بالغنم هدا به

(وتجب نفقة الابنة البالغة و الابن الزمن) و الاعمادًا كانوا فقراه (على ابو باللانا) على قدر مير أسما (على الاب الثلثان وعلى الام الثاث) لان الميرات لهما على هذا قال في الهداية و هذا الذي ذكر مر و ايدًا لحصاف و الحسن و في خلام الرواية كل النفقة على الاب قال الحبوبي و منتى ومثى مليه صدر الشربعة و النسنى تعميم • واعلم ان مسائل هذا الباب عاتمير فيه او لو الباب وقد اقضم شيخنا له ضابطالم بسبق البه و لم يحم احدقبله عليه مأخوذ من كلامهم تصريحا او تلويحا جامع لغرو عهم جما صحيحا عيث لا يخرج عنه شاذتو لايغادر منها فاذتو حاصله اله لايخلو اما ال يكون الموجودين قرابة الولادو احدا او اكثرو الاول ظاهروهوائه تجب النفقة مايه والثانى اماان يكونوا فروعافقط اوفروها وحواشي اوفروهأو اصولاو حواشي اواصولافقط او اصولا وحواشي فهذه سنة اقسام و بق قدم سابع تمة الاقسام العقلية و هو الحواشي فقط لذكره تميّما للاقسام و الناميكن من قرابة الولاد • النسم الاول والثانى الفروع فغطو الفروع معالحواشى والمعتبر فيم الغرب والمبزئية دول الميراث فق ولدين لمالم والواحد همانصر اليا أو التي ﴿ ١٢١ ﴾ علهماسوية وفي بنتوابن ابن على البنت فقط وفي بنتو اختشقيقة

على البنت غطوق ابن نصرانی واخ مسلم علی الان فقط وفي ولد بنت واخ شغيق على ولدالبنت الترجعها الجزية ممالتساوي فالغرب لاولادكل منهما بواسطة ، القمم الشالث والرابع الغروع مع الاصول والغروع مع الامسول والحبواش والمتبر فيم الاقرب جزيبة قان لم بوجد فالترجيم فان لم يوجد فالارث فني أب وان عبل الابن لترجمه بانت وملك لابيك وكذا الام مم الان وفي جيد وابن ابن عل قدرالبراث

النصاب وانما يعتبر فيمالامكان فيجب ذاك على قدر الميراث كما اذاكان 4 جسد وابن ابن فيل الجد سدس النفقة والباق على ابن الابن وال كان له ام واخ او ام وجم فعل الام النلث والبساق على الاخ اذا كان لاب وام او لاب ولوكان الرجل ثلاثة أخوة متفرقون وله ابن صغير مصر اوكبير زمن فنفقته على اخيه من ابيه وامه وعلى اخيه من امه استداسا ونفقة الولد على الاخ من الاب والام خاصة وأو كان الاب مصرا زمنا وله ابن صغيروله اخ موسر فرضت نفقته على عمه واذا كانالرجل معسراوله زوجة والزوجة اخ،وسراجبراخوها على نفقتها وبكون ذلك دينا على الزوج بتبعه به اذا ابسر لان الزوج لا بشــاركه في نفقة زوجته احد ولوكان الرجل عم وخال فالنفقة على الم لانه وارث وان كان له خال وابن عم فالنفقة على الحال لانه ذو رحم عرم ولو كان له عدّ وخالة وابن عم ضلى الحالة الثاث وعلى العمد الثلثان لان رحم النالم غركامل واذا كالله ثلاث اخوات متفرقات وابن عم فالنفقة علىالاخوات اسداسا لإذالاخ من الاب لا يرث معلما (قوله وبجب نفقة الابن الزمن والابنة البالغة على الابوين اثلاثًا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث) اعتبسارا للمراث وهذه رواية المساف وفي طهاهر الرواية كل النفقة على الاب (قولد ولا تجب نفقتم مع اختلافالدين) لبطلان اهليةالارث والضمر في نفضتهم راجم الى غير الابنةالبالغة والان الزمن كذا في المستصنى عدل عليه ما ذكر في شرح القدوري و بجر الكافر على تنقة أبنته المسلمة ويجبرالمسلم على نفقة ابنته النصرائية ووجهه ال هذاالرجم متأكد السداسا النساوى وعدم

المرجح والحواشي تسقط بالفروع لترجمهم بالقرب والجرئية فكا نه ج تى (١٦) لم يوجد سوىالفروع والاصول • القسم الحنامس الاصول نقط فانكان فيم اب ضليه فقطو الافاماات يكون البعض وارثا و البعض غير و ارت اوكلهم وارثين فنىالاول بمتبرالاقرب جزئية فان نساووا فىالنرب ترجح الوارث فنى جد لاموجد لاب على الجدلاب فقطائر جمعه بالارثو في الثاني اعتى لو كان الكل و ارثين فلارث فني ام وجدلاب عليهما اثلاثًا في ظاهر الرو اية غانية • القسم السادس الاصول معالحواشي نان كان احدالصنفين غيرو ارث اعتبر الاصول وحدهم فيقدم الاصلوان كان غير الوارث نئي جدلام وعم على الجد وأن كان كل منهماوار ااعتبرا لارث نفي أم واخ عصبي على الام الثلث وعلى الاخ الثلثار وأذا تعدد الاصول فهذا القسم بنوعيه يعتبر فيم مااعتبر في الفسم الحماس • القسم السابع الحواشى فقط والمعتبر فيم الارث بعد كو به ذار حم عرم و تما مه في رسالته في النفقات (ولا تجب نفةتم) اي ذوى الارحام (مع اختلاف الدين) لبطلال اهلية الارث

(ولا نجب كالنفقة (على الفقير) لانها تجب صاة وهو يستحقها على غير مفكيف تستحق عليه عالاف نفقة الزوجة وولده السعير لانه النزامها بالاقدام على الفقداد المقاصدلا تنتظم دو نها و لا بحمل في شاه الاعسار هدا به قال في المحتوات النوازل ال حداليسار هنا مقدر بالنصاب الذي تجب به صدفة الفطر وحن محمد ما يفضل عن نفسه و نفقة عياله شهرا و الفتوى على الاول و هكذا في الهدا به و في الصغرى انه العميم و به يغتى و عليه مثى المحبوبي اله تصبح (واذا كان الاش الفائب مال) عند مودع او مضارب او مديون كامر (فضى عليه) بالبناء المحبهول (سفقة ابو به) و ولده الصفار وزوجته كامر قربا و بيناوجهه (وان باع ابو متاحه في نفقته جاز حندا بي حنيفة بالمستحسانا (وان باع المفار لم يجز) و الفياس ال لا يجوز له سيم شي وهوقو للما لانه لا يعلى المفار في منافعة ولا يحد اللاب ولا يد المفاط في مال الفائب و يسع المنقول من باب الحفظ ولا كذات هو ١٣٦ كه المفار لا نها عصنة سفسها قيد بالاب

فَجِبِ صَلَّمُ مِع اخْتَلَافَ الدِّن (قُولُهِ وَلا بَعِبِ عَلَى الْفَقِرِ) لانها بجب صاة والفقر يسمقها على غرء فكيف تستمق عليه مخلاف لنفذالزوجة والولدالسغير وقد قالوا البالعيد لأتجب عليه تفقذ ولدمالحر لائه لاولاية له عليه ولاند ولاأكسسانه لمولاه وكسذا لاتجب على الحر تغفة ولده المملوك لانه ملك الغير ﴿ فَوَ لِهِ وَإِذَا كَانَ لِلا نِ الفائب مال نَضَى فيه بِنَعْقَدُ ابْوِيهِ ﴾ ولاينفق مِنْ ما ل الغائب الاعلى الابوين و الزوجة ﴿ والولدالصقر وللاب أن ينفق على نفسه من مأله الابنالفائب أذا كان محتاجًا لاندله شهرة ملك فيماله (قوله قال باع ابواه متاعه في نفقتهما جاز عند إلى حنيفة) وانحا شولي البيم الآب دونالام اما الام اذا الفردت لاتنولاه وقال أويوسيف وعجمه لابجوز سمالاب لانه لاولاية له عليه لانقطاعهما بالبلوغ وقد قال محمد ال القاضي لامدِم للابالمروض ولكن لابمترض عليه فيهما ﴿ قُو لِهِ وَانْ بَامَا الْمُقَارِلُمْ بَحْزُ ﴾ ﴿ يني بالاجاع (قو له وان كان اللان النسائب مال في د ابوله فانفقا منه لم اصمنا.)} لانهما استوفيا حقهما (قوله فان كانة مال في د اجنبي والفق عليهما منه بغير اصر القاضي ضمن) لانه تصرف في مال الغير بغير ولابة فلزمه الضمان (فَوْ لِهِ وَاذَا عَسَارًا القاضي للولد والوالدين وذوى الارحام بالنفقة فضت مدة سقطت) لأن نفقتهم تجب كفاية للحاجة حتى لاتجب معاليسار وقد حصلت الكفاية بمضى المدة تخلآف نغفة الزَوْجَةُ اذَا قَضَى بِمَا لَانُهَا تَجِبُ مِع يُسَارُهَا فَلَا تُسْتَطُّ ﴿ قُولِهُ الَّا انِّ يَأْذُنُ النَّاضِيِّ فالاستدانة عليه) لان القاضي ولاية عليه نسار اذنه كامرانفائب فيسر سا فَدْمَتُهُ فَلَانْسَقَطُ عَضَى المَدَّةُ وَكَانَاتُهُمُ الرَّجُوعُ بِهُ وَلَوْ أَنْ عَبِدًا صَغَيْرًا اعتبه مولاه، ولا شي له نانه ينفق عليه من بيتالمال لانه ايس! قرابة اغنيــا. (قو له وعلى إ

لان الام وسائر الاقارب ليس لهم سع شي الفساقا لانهم لا ولايةلهم اصلا في النصرف حالة الصغر ولا قالحفظ بسد الكبر كا في الهداله (وان كان للان النائب مال في يد الوله فانقفا منه) على انفسهما (لم يضمنا) ما انفقاء لانهما استوفيا حقهما لان تفقتما واجبة قبل القضاء على ما مر وقد اختذا جنس الحق هدانه (وال کانله) ای للان (مال فيد اجني فانفق) الاجنبي (عليهما) اى الانوش (بغسر اذن الفاضي ضمن) لائه تصرف في مال القبر بقير ولاية لانه ثائب فيالحفظ لاغر

بخلاف ما اذا امرالقاضى لان امره ملزم لعموم ولا يته و اذا ضمن لا يرجع على الفابض لانه ملكه (المولى) باضمان نظهر انه كان متبرط فيه هدا ه (واذا قضى الفاضى الولد والوالدين و ذوى الارحام بالنفقة قضت مدة) وطالت شهرا قاكثر (سقطت) نفقة بملك المدة لان نفقة هؤلاء تجب كفاية الحاجة حتى لا تجب مع البسار وقد حصات الكفاية بمضى المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى به الفاضى لانها نجب مع بسارها فلانسقط محصول الاستفناء فيا مضى هدا به قيد الله تبدأ المدة بشرقا كثر الفاضى هذا حيث طالت المدة قاما اذا قصرت فلانسقط ومادون الشهر قصيرة فلانسقط فيا وكيف لانسير القصرة دينا و الفاضى مأمور بالقضاء ولو لم تصر دينا لم يكن للامر بالقضاء بالنفقة قائدة لان كل مامضى يسقط فلا يمكن الدمر بالقضاء بالنفقة قائدة لان كل مامضى يسقط فلا يمكن استيفاء شيء اله (الاان يأذن القاضى) بعد فرض النفقة (في الاستدانة عليه) اى على المفروض طيه لان الفاضى له ولاية عامة فسار اذنه كامر القائب فيصر دينا في دمته فلا يستقط عضى المدة هدا به (و) بجد (على

الولى أن عقق على عبده وامنه) سواء في ذك القن والمدر وام الوليد والصغير والكبير (فان امتنم) المولى من الانفاق (وكان لهماكسب اكتسبا والفضا) على القسما لان فيه نظرا الجانين بقاء حياة المملوك ونقساه ملك المالك (وان لم يكن للماكسب) إن كان عبدا ذمنا اوجارية لانواجر مثلها (اجبر المولى على يعهما) ال كأنا محلاليهم لانهمامن اهل الاستمناق وفي البيم الفاء حقهما والفاء حق الولى بالخلف مخسلاف نفقسة الزوجة لانها تصمير دنا فكان تأخيرا علىما ذكرنا ونفقة الملوك لاتصير دينا فكون ابطالا ومخلاف سائر الحيوانات لانهاليست من اهل الاستمقاق فلاعبر على تفقيا الا أنه يؤمريه فيما بينه وبين الله تعالى هداله قيدنا بكونهما محلا ابيم لانه أذا لم يحكونا علاله كدر وام ولدائرم بالانفاق لاغيركا فالدرر

المول أن ينفق عل عبده و امنه) لفوله عليه السلام في المماليك و انهم اخوانكم جعلهم الله نجت المديكم اطمموهم عا تأكلون والبسوهم عا تابسون ولاتعذبوا عبدالله ، وسوأه في ذلك النن والمدير وام الولد صغيراكان اوكبيرام، هونااوموجرا ويجب على المولى شراء الماء فعلهارة لرقيفه ولا تجب نفقة المكاتب على سيده وأذاكا ن الرجل عبيد استحب له أن يسوى بينم في العلمام والادام والكسوة وتكون من فالب قوت البلد وادامه واذا ولدت امته فله ان يجبرها على ارضاع الولد يخلاف الزوجة لان لِبُهَا ومناضهاك نان اراد ان يسلم الولد إلى خيرهاو ارادت هي ارضاحه فله ذلك لا تما ملكه وقد يريد الاستناع بها او خدمتها وقبل ليس له ذلك لأن فيه تقريفًا بينهما وبين وُلدها ﴿ فَوَلِهِ فَانَ امْنَعَ وَكَانَ لَهُمَا كَسِبِ اكْتُسِبًا وَانْفَقًا عَلَى انْفُسِهِما ﴾ لأن فيه نظر العالمين بقاء المملوك حيا وبقاء ملك المالك له وان لم بف كسسهما ينفقهما فالباق على المولي واذا امتنع المولى من الاتفاق على العبد فللعبد ال يأخذه بيده من مال المولى ويأكل اذا لم يكن مكتسبا فان كان مكتسبا ليس له ذلك كذا في الحيط و ان كا ن العبد مشتركا فامتنع احدهما الفق الثاني ورجع عايه (قو له فان لم يكن لهما كسب اجبر المولى على نففتهما او يعهما) وذلك بان يكون العبد زمنا والجارية لايوجر مثلها لان في يدوما المساء حفهما وحق المولى بالعوض ولايجوز للمولى تكليف العبد مالا بطيق من العمل ويستمب اذا استخدمه نمارا أن يتركه ليلا وكذا بالعكس ويستمب أن يأذن له بالقيلولة في أيام الصيف أذا أعيا على ماجرت به العادةو في العبد بذل المجهود في الحندمة والنسعة وترك الكسل ومن ملك ميمة لزمه علفهاوسقها فان امتنع من ذاكا إيجبر عليه لانها ابست من اهل الاستمقاق ولاعبر على سِمها الا أنه يؤمريه ديانة فيما بينه وبين الله تعالى طربق الامر بالمروف والنبي عن المنكر اما بالانفساق واما البيع لان في رك الانفاق وتعذيبا لها وقد في الني عليه السلام عن تعذيب الحيوال وعن ابي توسف له بجر على الانفاق علما والاول اصم ويكر والاستقصاء في حلب لبيمة اذًا كان ذِنك يضر ما لغلة العلف ويكره ترك الحلب ايضًا لانه بضر بالميمة ويستُحب أن يقص الحالب إظفار واثلا بؤدْما ويستحب أن لايأخذ من لبنها الا مافضل عن ولدها أمادام لايأكل غيره ويكره تكليف السدابة مالا تطبقه من نقيل الحل وادامة السر وغيره وكذا اذاكان له تحليستحب ان بنق لها في كوارتما شيئاهن العسل ويستجب ان يكون ذلك في الشناء اكثر لانه تعذر علما الحروج في ايام الشنا. وان قامشي لندائها مفام العدل لم تعين عليه العاه العسل ولو كانت الدابة بين شربكين فامننع احدهما من الانفاق عليها اجيز على ذلك ﴿ مسئلة ﴾ قال في الواقعات رجل طلق امرأته طلاقا بائنا فجاء رجل البها وهي في العبدة وقال لها انا الفق عليك مادمت في المدة بشرط أن الزوجك أذا انقضت عدلك فرضيت فانفق هلما حتى مضت عديها ثم ابت ان تزوج به فله ان يرجع عليها بما الفق عليها بشرط فاسد وهذا اذا انفق

علمها مذا الشرط اما اذا إنفق علما ولم يشرط علما النزويج الكن به علت عرة انه انفق لذلك فالعميم انه لابرجع عليها لانه متبرع والله سبمسانه ونسالى اعلم

-م ﴿ كتاب المتاق كي ٠-

المثق في اللغة هو الغوة لانه ازالة الضعف وهو الرق والبات الغوة الحكمية وهي الحربة وانماكانت الحربة قوة حكمية لان ما بظهر سلطان المالكية ونفاذ الولاية والتمادة اذ الملوك لانقدر على شيء من هذا قال الله تمالي ﴿ عبدا عملوكا لايقدر على شيء ﴾ وفي الشرع مبارة من اسقاط المولى حقه عن علم كه توجه بصير به من الاحرار والاعناق مندوب اليه قال عليه السلام • أعا مؤمن اعنق مؤمنا في الدنيا اعنق الله بكل عضو منه عضوا منه من النار ، ولهذا استجسنوا أن ينتق الرجل العبد والمرأة الامة ليُصْفق مقالمة الاعضاء الأعضاء وعن ابي ذر قلت إرسول الله اي الرقاب خير قال • اغلاها ممنا و انفسها عنداهاما ، (قو له رجمالة العنق اصحومن الحر البالغ العاقل) في ملكه شرط الحرية لان العنق يصيح الا في الملك ولا ملك للملوك وشرط البلوغ لانالصي ليس مناهله لكونه ضرار اظاهراو لهذا لاعلكه المولى عليه وشرط العل لان الجنون ليس من اهل التصرف وكذا اذا قال الصي كل علوك املكه حرا اذا احتلت لابصح لانه ليس باهل لقول ملزم وانما شرط ان يكون في ملكه لقوله هليه السلام • لاعتق فيما لا علك ان ادم » (قو لد و اذا قال لعبده او لامته انت مر اوعتبق ارمعتق اومحرر اوقد حررتك اواعتقتك فقدعتق نوى المولى العنق اولم نو) لان هذه الالفاظ صريح فيه فاغنى عن نبته قال في الكرخي الصريح على ثلاثة اضرب اخبار كفوله قد اعتقتك او حررتك و صفة كفوله انت حراوعتيق * و ندا كقوله ياحر ياعتيق يامعتق فان قال نوبت انه حرمن العمل او نوبت الكذب لم يصدق في الفضاء ويصدق ديانة وان قال ياحر واسمه حرلم يعتق لان مراده الاستمضار باسم علمولو زاحته امرأة في الطريق فقال تأخري بإحرة فبانت امته لاثمثق ولوقا ل لعبد مقل لن استقبلك أنا حر فقال العبد ذلك عنق الا أذا قال له سميتك حرا حينئذ لايعتق قال الوائليث هذا في الفضاء أما في ما ينه و بين الله لا يعتق في الوجهين اذا أراد له الكذب ولوقال لمن لامحسن العربيه قل لعبدك انت حر فقال ذلك وهو لابعلم انه عتق عتق ق الفضاء ولايمتق فيما بينه و بينالله تعالى وكذا في الطائق ولو اراد الرجل!ن تقول شيئا فجرى على لسانه العنق وعنق واوقال العبـد اولاه وهو مربض الماحر فحرك رأسه ای نم لایمنق وان قال لعبده نسبك حر اواصلك حر ان كان بعلم انه مسى لايمتق وأن لم يكن مسببا عنق و في الواقعات لايمنق من غير فصل وأن قال أنت دحره اوقال لزوجته انت •ط ال ق• فنهجى ذلك ان نوى 4 الطلاق والمنق وقعوالافلا ولم بجملوه صربحا (قولد وكذاك اذا قال رأسك حر اووجهك اورقبنك اوبدنك)

الطلاق لمناسبته النكاح مع كون الاعناق اقل وقوط (المتق)لغة القوة مطلقاهال عتق الفرخ اذا قوىوطار وشرط عبارة عن اسقاط المولى حقبه عن عملوكه بوجمه يصبر المموك به من الاحرار و (يقع) العنق (من الحر) لان العنق لايصيح الاق الملك ولاملك الملوك (البالغ) لان الصبي ليس من اهله لحكونه ضررا ظاهرا ولهذا لاعاكمه الولي عليه (العاقل) لان الجنون ايس باهل الصرف ويشرط أن يكون الملوك (في ملكه) اويضيفه اليه كان ملكنك فانت حرفلو اعنق عبىد غيره لاننسذ وان ملكه بسده لفوله صلىالله عليه وسلم ولاعنق فيما لا علك ان آدم ، (فاذا قال) المولى (لعبده او امته انت حر او) عتق او (معنق او هتبق او محرراو قد حررتك اواعتفتك فقد عنق) العبد سواء (نوى المولى العتق اولم شو) لان هذه الالفاظ صريح فيه لانها مستعملة فيسه شرعا وعرفا فاغنى ذاك عن ألنية لانها انما تشرط اذا اشتبه مراد المنكلم وذالا اشتباه فيه فلانشترط فيه النية (وكذاك) الحكم (اذا قال رأسك حر او وجهك او رقبتك او مذلك) حر (لان)

(اوقال لامنه فرجك حر) لان هذه الالفاظ يعبر بهما عن جميع البدن وقد من فالطلاق وان اضافه الى جزء ممين لايسريه عن الجلة كاليد والرجل ﴿ ١٣٥ ﴾ لابقع عندنا والكلام فيه كالكلام في الطلاق وقد بيناه هدايه (ولوقال

لامك لى عليك و نوى به الحرية عنق وان لم ينو لم يمثق) لانه كضاية لانه محتمل اله اراد لاملك لي علیك لانی بعتك و محتمل لاني اعتقتهك فلا شعين احدهما مرادا الا بالنية (و كذاك كنايات العنق) و هي ما احمّله و غيره كفوله خرجت من ملكي ولاسبيل لم عليك ولارق لي عليك وقد خليت سبياك لاحمال نني هذه الاشهاء بالبيم او الكتابة كاحماله بالمنق فلا شعين الا بالنية (و أن قال لا سلطان لي عليـك و نوى 4 العتق لم يعتق) لان السلطان عبارة عن اليد وسي 4 السلطان لقيام بده وقدستي الملك دون البيد كا في المكاتب مخملاف فسوله لاسبيل لي عليك لان نفيه مطلف بانتفاء الملك لان المولى على المكانب سبيلا فلهذا محتمل المنق هداله (وان قال لعيده (هذا انی) او لامشه ... ا هــذه نتي وكان محيث ولد مثله لمثله لماليل مابعده (وثبت على ذاك)

لان هذهالاشياء يسربها عن جميعالمدن وان قال رأسك حر اوجههك وجه حر او هالك بدن حر بالاضافة الانسنق وكذا اذا قال مثل رأس حر اومثل وجه حر اومثل بدن حر لابعثق وان قال رأسك رأس حر اووجهك وجه حر اوبدئك بدن حر بالننون عنق لان هذا وصف وليس مشبيه وكذا اذا قال فرجك فرج حر بالتنوين عنقت لمما ذكرنا (قو له وكذا اذا قال لامته فرجك حر) عنقت لان الفرج يعبريه عن الجلة وفىالدبر والاست روايتان والعميم لاتعتق وان قال لعبده ذكرك حراوفرجك حرفالصميم لايعنق وفيالدم روانتان أصمهما المنق والناضاف المنق الى هضو لابمربه عن جبع البدن لابمنق مثل هدك حر اورجاك اوساقك او فعدْك اوشعرك لم بعنق وان نوى ﴿ فَوَلَّمْ وَانْ قَالَ لَا مُكِّ لَى عَلَيْكَ وَنُوى مِهِ الحرية عتق وان لم نو لم يعتق وكذاك كنابات العنق) مثل خرجت من ملكي ولا سبيل لى عليك ولا رق لى عليك و خليت سمبيلك لان كل انظم بحسل وجهبن فغوله خرجت مزمكي يحتمل بالهييم وبالعتق ولاسبيل لي عليك لاتك وفيت بالحدمة ملاسبيل لى عليك بالموم و العقوبة و محتمل لائك معتق وكذا أذا قال لامته قد اطلقتك ونوى المنسق لان الاطهلاق تتنضى زوال البد وقد تزول لده عنها بالمنق وغيره وهو مثل خليت سببتك ولو قال لها طلفتك ونوى العنق لم نعنق لان الطلاق لايزبل البد وانما تغنضي العربم والرق بجشع مع العربم لانه قد يشسرى اخته من الرضاعة اوجارية قد وطئ امها او منتها فلم يكن القريم دلالة على العنق و ال قال فرجك على حرام برند المتق لم نستق لما ذحكرنا (قو له وان قال لاسلطان لي عليك ونوى العنق لم نعنق) لان الساطان عبارة عن البد وسمى الساطان. لفيام ده و قد سِق اللك دون البدكا في المكانب فكا نه قال لا بدلي عليك بخلاف مااذا قال لاسبيل لى عليك ونوىء المتق فانه يعتق لان نقيه مطلقا أنما يكون بانتفاء الملك الا ترى أن المكاتب على المولى سمبيلا فلهذا محتمل العنق وأن قال لاسبيل لم عليك الا سبيل الولاء عنق في القضاء ولم يصدق على صرفه عن العنق لانه لما نفي السبيل عنه والدِّ الولاء والولاء منتضى الحرية علم أنه اراد ذلك فلابصدق على غير، وقبل بدين في انقضاء قال في الوائمات اذا قال عنفك على واجب لابعثق (قُو له وال قال هذا اني وثبت على ذلك عنق) وكذا اذا قال لامنه هذه بذي او ابي ارقال لعبده هذا ابي اوعى او عالى فهذمالالفاظ يقع برا العنق ولايحتاج الىالنية فان قال قد نوبت ١ الكذب صدق ديانة لاقضاء • وقوله • ثبت على ذلك • معناه اذا كان يولد مثله لمثله ثم اذا لم يكن لَعَبِدُ نَسِبُ مُعْرُوفَ بِثَرِتُ نَسِبُهُ مِنْهُ وَبِمِنْقُ وَأَنْ كَانْ لِهُ نَسِبُ مَعْرُوفَ لَا نُتُبِثُ نَسِبُهُ منه و بعنق وقبل معنى قوله و نثبت على ذلك اى لم هل از شاءالله متصلا وقبل احترز

قال فى الفيح قيل هذا قيدائفاق لامعتريه ولذا لم يذكره فى البسوط و فى اصول فيرَ الاسلام الثبات على ذك شرط لتبوت النسب لاالعتق و يوافقه ما فى الحيط و جامع شحس الائمة و المجتبي هذا ايس قيد حتى لوقال بعد ذك اوهمت او اخطأت بعتق ولايصدق اه (اوقال هذا مولاى او) ناداه (يامولاى عتق) لان لفظ المولى مشترك احدمعانيه المنتق و في العبد لايليق الا هذا المعنى فيعتق بلانية لانه الحمق بالصريح كقوله ياحروياعتيق كافي الدرثم في دعوى البنوة اذا لم يكن للعبد نسب معروف يثبت نسبه منه واذا ثبت النسب عتق لانه يستند الى وقت العلوق ﴿ ١٣٦﴾ وان كان له نسب معروف لايثبت

بذلك عن من لا يولد مثله لمثله ولوقال لعبده هذا ابي ومثله لا يلد مثله عتق عنم د ابي حنيفه وعسدهما لاينتق ولو قل لعبد غيره هذا أبي من الزاء ثم اشتراء عتق عليه ولا يُنبت نسبه ولواشترى اخاه من الزناء لايستق عليه فان كان الاخ للام عتق ولواشترى المملوك ولد. لايمتق عليه فان اشترى ذا رح محرم من سيد. عتق فان كان على العبد دين مستغرق فاشترى ابن مولاه لم يمتق عند ابي حنيفة ويمتق عندهما فاما المكاتب اذا اشترى ابن مولاه لم يمتق أجاءا فان اشترت المكاتبة اسها من سيدها عتق وانقال السده هذا ابنتي قيل يعتق عنــد ابي حنيفة وعنــدهما لايعتق وقيل لايعتــق اجاعا (فَوْ لِهِ اوهذا مولاي اويا مولاي عتق) وكذا اذا قال لامته هذه مولاتي وان قال عنيت به الكذب صدق دبانة لاقشاه ثم في قوله هذا تؤلاى لا بحتاج إلى نية لاندالتمق بالصريح وكذا يامولاي لان النداء بالصريح لامحتاج الى النية كقوله ياحر وبإعتيق ثم الحرية لايقم بالسداء الا في ثلاثة الفاظ ياحر ياعتيق يا مولاي فان قال باسيدي يامالكي لايتستي (فو له وان قال بإ ابني يا اخي لم يعتق) لان هذا اللفظ في العادة يستعمل اللاكرام والشفقة ولا يراد به التمقيق وان قال يا ابن بالضم لم يتسق لانه كما اخبر فانه ابن ابيه (فو لد وان قال لغلام له لايولد مثله لمثله هذا ابني عتق عليه عند ابي حنيفة) و عندهما لايمتق والكلام في قوله هذا ابي او جدى او هذه امي كالكلام في قوله هذا ابني على الخلاف و اما اذا كان يولد مشله لمثله الا انه معروف النسب فانه يستق أجاعا ولم يثبت النسب اما وقوع المتق فانه اقر عا لايستميل منه لائه يحتمل ان يكون مخلوقا من مائه بان وطئ بزناه اوبشبة وآنما لم ثبت نسبه لانه مسقق لمن هومنسوب اليه وان كان مثله يولد لمثله ولابعرف له نسب عتق عليه ويثبت نسبه منه لانه اقر بمكن على فسه وهوالحصم فيه فقبل اقراره وقولنا وهوالحصم فيه احتراز عما أذا قال هذا أخي وأذا قال لعبده وهو صبى هذا جدى فهو على الخلاف وقبل لاينتق اجاءا لان هذا الكلام لاموجيبله فيالملك الا يواسطة وهوالابوهي غير أابنة في كلامه فتمذر أن يجبل عجازا عن الواجب بخلاف الابوة والبنوة لازلهما موجبا فىالملك منفيرواسطة ولوقال هذا اخى لايعتق فىظاهرالرواية وعنابى حنيفة ينتق ولوقال لسبه هذه يتى قيل هوعل الخلاف وقيل لاينتق بالاجساع لان المشار اليه ليس من جنس المسمى فتعلق الحكم بالمسمى وهو معدوم فلا يعتبركذ في الهداية ولوقال لعبده انت حرة اوقال لامته انت حرعتق كذا في الواقعات ولوقال لامرأته وهي معروفة النسب وهي تولد لمثله او اكبر سنا منه هذه بنتي لم تقع الفرقة بذلك كذا فيشرح المنار (فو له وان قال لامته انتطالق بنوى الحرية لم تعتق) لان الطلاق

نسبه للتعذر ويعتق اعالا للفظ في عازه عند تمذر الحققة (وإن قال) لمبده (ياني اويا اخي لم يمتق) لأن مدا اللفظ في المادة يستعمل للاكرام والشفقة ولأيراديداليمقيق قال فىالتعيم وحداظاهر الروايةوفيرواية شاذةعن الأمام اند يعتق والاعتماد على ظاهر الرواية قاله فيشرح نجم الأنمة ومثله في الهدايد اه (وان قال لغلام له كبير محيث (لايولد مثله) اي الغلام (لمثله) اي المولى (هذا : الى عتق عليه عنيد ال حنيفة) علا بالمجاز عند تعذرالحققة كامروقال ابوبوسف وعجد لايعتق لانه كلام محال فيلغو ويرد قال الاسبيمان في شرحه الصيم قول اي. حنيفة واختاره المحبوبي وغيره تعميم (واذا قال المولى لامته انت طالق) اوبائن (سنوی) مذلك (الحرية لم تعتق) وكذا سائرالفاظ صريح الطلاق وكناياته وذلك لأن ملك

اليمين اقوى من ملك النكاح ومايكون مزيلا للاصف لايلزم ان يكون طريلا للاقوى بخلاف المكس كا (صرع) سبق فى كنايات الطلاق ولان صريح الطلاق وكناياته مستعملة لحرمة الوطئ وحرمة الوطى لاتنافى المملوكة فلايقع كناية سريح في إبد فا يقم بدالتق وان نواه كا لوقال انت على كظهر اى ونوى بد السق المهتبق وگذا لوقال انتباین اوتخبری ونوی بدالنتی لم تعتق ولاند نوی مالایحتمه لفظه لانالاعتاق لفة أثبات القوة والطلاق رفع القيد وهذا لانالمبد الحق بالجادات والاعتلق محيي فيقدر ولاكذلك المنكوحة فانهاقادرة الاان قدالنكاح مانع وبالطلاق برتفع المانع فنظهر القوة ولا خفاء أن الاول لقوى لأن ملك اليمين فوق ملك التكام افكان اسقاطه اقوى واللفظ يصلم عجازا عنماهودون حقيقته لاعن باهوفوقه فلهذا المتنع فىالاعتاق (فوله وإن قال لعبده التمثل الحر لم يعتق) ولونوى كذا في خزانة الفقه ولان المثل استعمل المشاركة في بعض الماني عرفا فوقع الشك في الحرية (قو لد وان قال ماانت الاحرعتق) لان الاستثناء من الني أثبات على وجه البّأكيد للاثبات كافي كلة الشهادة واثبات الحرية عتق وان قال ماانت الامثل الحر لم يعتق وان قالمالي حروله عبيد لم يعتقوا وان قال عبيد الدنياكلهم احرار ولم ينو عبده لم يعتق عند إيربوسف وانقال اولاد آدم كلهم احرار لاينتق عبده اجاعاكذا في الواقعات ولو ،قال لثوب خاطه علوكه هذه خياطة حر لم يعتق لانه اراد التشبيه ولوقال لعبده أذا شختك فانت حر ثم قالمله لا بارك الله فيك لم يعتق لان هذا ليس بشتم بل هودعاه طبه ولوجم بين عده وبين من لايقم عليه المتق كالبيمة اوالحائط اوالسارية فقال عبدي حراوهذا اوقال احدكاحر عتق العبد عند الى حنيفة وعندهما لايعتق وأنقال ألعبده انتحر اولا لايعتق اجاعا وانقال لعبده وعبد غيره احدكا حرلم يعتق عبده أجاعا الا بالنية لأن عبد الفير يوصف بالحرية من جهة مولاه وقد يجوز أن يكون أوقع حرية موقوفة على اجازة المولى وكذا اذا جم بينامة حية وامة ميتة فقال انت حرة اوهذه اواحد كاحرة لم تعتق احته لان الميتة توصف بالحرية فيقال ماتت حرة وماتت امة فلا تختص الحرية بامته وانقال لجدار انت حر اوعدى عتق العبد عند أبي حنيفة لانه خير نفسه فيها قلا فرق بين تقديم العبد اوالحائط ولوجع بين عبده وبين حرفقال احدكماحر لايمتق عبده الابالنية وان قال لمبدء انت حر اليوم اوغدا لايعتق مالم بحيُّ غدوان قلماليوم وغداعتق اليوم ولم يفرق أنه أذا قال اوغد فقد اوقم المتق في أحد الوكتين لافيهما جيما فلو اوقيناه في اليوم كان وأتما في الوكتين جيمالانه أذا عتق البوم عتق غدا ولوةالماليوم وغدا فقداوقمه فيالوكنين جيما فادلوقم فياليوم كان واقتا في الند واذا وقع في الند لأيكون واقبا في اليوم واذا قال انت حر اذا قدم فلان اوفلان فقدم احسدهما عتق لانه علقه باحدهما وقد وجد واذا قال انت حر أذا قدم فلان اواذا جاء غد فان قدم فلان قبل عبي الفد عتق واذا جاء عُـد اولا لايبتق حتى يقدم فلان وعن ابي يوسف أنه يمتق والاصل فيه أنه أذا جم بين فمل ووقت وادخل بينهما حرف او نان وجد الفيل اولا يقم وان وجد الوقت اولا لايقع حتى يوجد الفعل وعن ابي يوسف يتعلق باسقهما وجودا واذا قال لامرأته

عنه كافى الاختيار (وان قال لمبده انت مثل الحر لم يستق) لان مثل يستعمل المشاركة فى بسض المعانى عرفافوقع الشك فى الحرية فلم تثبت (وان قال) له (ماانت الاحرعتق) لان الاستثناء من النبى اثبات على وجد الشأكيد كافى كلة التوحيد

(واذا ملك الرجل ذارح) ولادا اوغيره (عرم منه) اى الرحم كامر (عتق عليه)قال في الهداية وهذا اللفظ مروى عن رسول الله عليه وسلم واللفظ بعمومه ينتظم كل قرابة مؤيدة بالمحرمية ولادا ﴿ ١٢٨ ﴾ اوغيره اهم لافرق بين كون

انت طالق اليوم وغدا تطلق في اليوم واحدة ولا تطلق فيالف الا اذا قال عنيث فىالغد اخرى ولوقل غدا واليوم طلقت فىاليوم واحدة وفىالغد اخرى لانءطف اليوم على الند لايصم فكان ذلك للاستيناف (فولد واذا ملك الرجل ذارح محرم منه عتق عليه) سواء ملكه بالارث اوبالشراء اوبالهبة اوبنير ذلك وسواء كان المالك صغيرا اوكبيرا أوعبسونا لان عتقهم بالملك وملك هؤلاء صميم وكذا الذمى اذا ملك ذارح محرم منه عتق عليه لانه من اهل دار الاسلام واما اذا ملك الحربي ذارحم عرم منه في دارالحرب لم يمنق عندهما وقال ابويوسف يمتق وأن اعتق الحربي عبدا حربيا فيدار الحرب لم يمتق عندهما وقال أبويوسف يمتق ولو اعتق الحربى عبدا مسلما اوذميا فيدارالحرب عتق اجاعا ولودخل المسلم دار الحرب فاشترى عبدا حربيافاعتقه هناك لايعتق عند ابىحنيفة مالم بخلسبيله وعندابويوسف يعتق القول وقول مجد مضطرب ولواشترى المملوك ولده لايعتق لأنه لاملكله فان اشترى ذارحم غرم من مولاء عتق ألان المولى ملكه فان كان على العبد دين مستفرق فاشترى ابن مولاه لميمتق عندابى حنيفة علىاصله لانهلا يملك ويعتق عندهما لانه ملكه فاماالمكاتب اذا اشترى ابن مولاه لايعتق اجماعا لان المولى لايملك اكساب المكاتب (فولد واذا اعتق الرجل بمض عبده عتق ذلك البمض وسعى فينقية قيمته لمولاه عند ابى حنيفة وعنــدهما يعتق كله) وصورته ان يقول نصفك حر اوثلثك او ربعك يعتق ذلك القدر عند ابي حنيفة ويسمى في الباقي وعندهما يعتق كله ولاسعاية عليه وان ذكر جزأعهولاكا آذا قالبعضك حر اوجزؤمنك حرفىندهما يعتقكله وعندابي حنيفة يؤمر بالبيان وان قال سهم منك حر فانة يعتق كله عنـــدهما وقال ابو حنيفة يعتق سدسمه ثم الاصل أن الاعتاق يتجزى عنده فيقتصر على ما أعتق وعندهما لايتجزى فاصافته الى البعض كاصافت الى الكل لان الاعتاق اثبـات العتق وهو قوة حكمية واثباتها بازالة مندها وهوالرق الذي هومنعف حكمي وهما لايتجزيان فصار كالطلاق والعفو عن القصاص والاستيلاد ولابي حنيفة ان الاعتاق اثبات المتق بازالة الملك اوهو ازالة الملك لان الملك حقه والرق حق الشرع وحق التصرف مايدخل تحت ولاية التصرف وهو ازالة حقمه لاحق غيره قال في المصنى الاعتاق عنمد الي حنيفة ازالة الملك وهو عبارة على القدرة على التصرفات وهومتجز ثبوتا وزوالا لماعرف فيبيع النصف وشراء النصف لكن يتعلق به حكم لايتجزى وهوالعتق وهوغير متجز لاند عبــارة عن قوة حكمية يظهربها سلطان المالكية وتعاد الولاية والثهادة وألقوة لايتجزى الا أنه لايتصور أن يكون بعض الشخص قويا وبعضه منعيفا وهذا كأعضاء الومنوء فانها متجزية ويتبلق بها اباحة الصلاة وهي غيرمتجزية وكذلك عدد الطلاق التحريم فاذا كان كذلك فبا عتاق البعض لا يثبتشي من المتق فلا يزول شي من الرق

الملك بشراء او ارث او غيرهماولابين كون المالك صغيرا اوكبيرا محنونا او عاقلاذميا اومسلما لاندعتق بسبب الملك وملكهم معيخ كافي الجوهره (واذااعتق المولى بعض عبده عتق ذلك البمض) الذينس عليه نقط (وسعى في نقية قيمته لمولاء) لاحتباس مالة البعض الباقي عند العبد فله ان يضمنه كما اذا حبت الرع في ثوب انسان والقته فيصبغ غيره حتى انصبغ به نعلى صاحب الثوب قيمة صبغ الآخر موسراكان أومسرا لما قلنا فكذا هنا الاان السد فقير فيستسميه ويصبر عنزلة المكاتب غير اله اذا عجز لايرد الى الرق لأنداسقاط لاالي احدفلا مقبل الفسخ مخللاف الكتابة المقصودة لاسا عقد مقال ويفسخ كافي الهداية وهذا (عند ابي حنفة) لنجزى الاعتاق فقنصر على مااعتق (وقال أبوبوسف وعجد يعتق كله) لعدم تجزيه عندهما فاضافة العتق ألى البعض كامنافته الى الكل فيمتق كله قال في زاد الفقهاء الصيم قول الامام واعتمده المحبوبي والنسني وغيرهما تصيم

(واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيه)منه (عتق) عليه نصيبه ثم لا علمو المنق من ال يكبون منوسرا او معمرا (فال كان المعثق موسرا) وهو ال يكون مالكا ليوم الاعتماق قدر فيمة نصيب الآخر سبوي ملبوسه و قوت نومه فی الاصم كما في المعنى وفي التعميم وعليه عامة المشاع وهوظاهر الرواية اه (فشريكه بالخيار) بين ثلاثة أشباء وهي أنه (أن شاء اعتق كما اعتق شريكه لقيام ملكه في الباقي ويكون الولاء لهما لصدور العتق منهما (و أن شاء ضمن شريكه فية نصيبه لانه جان عليه بافساد الصيبه حيث امتنع عليه البيسع والهبة وغر ذلك عاسوى الاعتاق وتوابعه والاستسعاء وبرجع المثق عاضمن على العبد و الولاء المعتق في هذا الوجه لان العنق كله من جهته حيث ملكه بالضمان (و أن شاء استسمى العبد) لما بينا ويكون الولاء ينهما الصدور العثق متهميا

لان سنغوط الرق وثبوت العنق حكم بسنقوط كل الملك فاذا سنفط بعضه فقد وجد شطر علةالمتق فلايكون حرا اصلا فيشهاداته وسائر احكامه وانما هو مكانب لاباع ولا يوجبالا انه اذاعجز لا يرد في الرق محلاف الكتابة المفصودة وأنما قلنا أن الاهناق ازالة الملك قصدا لان الملك حق العبد والرق حق شرع لان ضرب الرق عليمه الحجازاة علىالاستنكاف عن الاسلام وعن الانقياد والنعبد لله تعمالي فجوز على ذلك بضرب الرق عليه والجزاءحق لله تعالى والانسان لا غكن من ابطال حق الغير قصدا و غيكن منه ضمنا الاترى الاالمبعد المشرك اذا اعنق احدهما نصيب صاحبه لا مجوز ولو اعتق نصيبه تعدى الى نصيب صاحبه وقال الو يوسف و محدالاعتاق اثبات العنق وازالةال قالاعسلام اثبات الملم وازالة الجهل وكلاهما غير مجز لان الرق عقوبة والعقوبة لا تصور وجوبها على النصف لان الذنب لا تصور من النصف دون النصف ومالا يَجْزِي أَذَا ثَبِتَ بَعْضُهُ ثَبِتَ كَاهُ كَالطَّلَاقَ فَظُهُرُ أَنَّ اللَّكُ مُجْزُ أَجَاعًا والاعتساق مختلف فيه والاختلاف فيه بنا على انه ازالةالملك ام اسبات العنق فعنده ازالة الملك قصدا والرقاضمنا وتبعاو عندهمااثبات العتق و زيل الرق قصدا والملك تبعا فاحكم هذا الاصل و احفظه ففيه فقه كثير * وقوله • عنق ذلك البعض • بغير سعاية * وقوله • وسعى في نقمة قيمة لمولاه ، استسم عنزلة المكانب عند أبي حنيفة حتى بؤدى السعاية أما الي المتق اذا ضمن و اماالي الآخراذا اختار السعاية لان الرق باق و آنما يسعى انخليص رقبته من الرق كالمكاتب فلا يرث و لا يورث و لا تجوز شهادته و لا يتزوج و له خيار اللهمتقه لان المكانب فابل للاعتاق الا أنه نفسارق المكانب من وجه و أحمد و هو أنه أذا عجز لا يرد فيالرقلان المهني الموجب للسعاية وقوع الحرية في جزء منه وهذاالمغي موجود بمدالهز وقال ابر يوسف ومجدالمستسعى عنزلة حر مديون لان العنق وقوع في جميعه واتما يؤدى دينه مع الحرية فهو كسائر الاحرار ثم المستسعى عند ابي حنيفة على ضربين كل من بسمى في تخليص رقبته فهو كالمكاتب وكل من بسمى في بدل رقبته الذي لزم بالمنق فهو كالحرق احكامه كالمرهون والمأذون اذا اعتقا وعلىالمأذوندين والامة اذااعتقها مولاهاهلي أن يتزوجهافابت فانها نسعي في فيتما وهي حرة (قُولُه واذا كان العبد بين شريكين فاهتق احدهما نصيبه عنق) يعني اذا قال نصيبي منك حرا وقال نصفك حر او انت حر اما اداقال نصيب صاحبي حر لابعتن اجماعا (قوله فان كان موسرا فشريكه بالخبار عند ابي حنيفةان شاءاعتق وان شاء ضمن شربكه فيمة نصيبه وان شاه امتسعى العبد) المعنق اذاكان موسرا فلشريكه ثلث خيارات عند ابي حنيفة أن شاء اعتق كما اعتق شريكه لفيام ملكه في الباق اذالاعتاق عنده بتجزى ويكون الوَّلاء النَّهُما وانْ شاء ضعنه قيمة نصيبه لانه اتلفه عليه لانه لا مقدر ان خصرف فيه بالبيم والهبة وخر ذاك بما سوى الاعناق وثوابعه ومتى ضمنه فالولاءكله الضامن لانه عنق على ماكمه حين تملكه بالضمان و ان شاء استسعى العبد لان بسار المعنق لا عنم

(وان كان المتق مصرا فالشريك بالحيار) بين شيئين ان شاءاعتق لبقاء ملكه و (ان شاء استسعى العبد) لما بينا والولاء بدنهما فى الوجه بين و ليس له تضمين المعتق لا نه صغر اليدين و هذا عندا بى حنيقة (و قال ابويوسف و محدايس له الاالضمان) الممتق (مع اليسار والسماية) له بد (مع الاعسار) قال فى الهدابه و هذه المسئلة ﴿ ١٣٠ ﴾ تبنى على حرفين احدهما تجزى

السماية عند ابي حنيفة واي الوجهين اختار الشربك من المنق اوالسماية فالولاء بينهما (فو له وان كان المنق معمرا فالشربك الخيار عند او حنيفة ان شاءاعتق وان شاء استسعى العبد) وليس له التضمين والولاء بدنهما في الوجهين (قوله وكال ابو يوسف و محمد ليس 4 الضمان مع البسمار اوالسماية مع الاعسار) لان المعنق اذًا كان موسرا فقد و جب له الضمان عليه وليس الذي لم يُمتَّق أن يستسعى العبد مع يسار المنق عندهما ثم اذا ضمن المنق ليس له ان رجع على المبد عندهما والولاء المعتق لان العنق كله من جهنه لعدم النجزى عندهما والكان مصرا فايس له الا السعاية والولاء فيالوجهين جيماعلى تولهما المعتق لان العبد عنق باعتاقه وانتقل نصيب شريكه اليه يمني بالوجهين مواسرا كان اوممسرا ثم لاترجع المستسعي على المعنق عا ادى بالاجماع لا نه سمى افكالارقبته لااقضاء من على المتق اذلاشي، عليه لعسرته يخلاف المرهون اذا اهتفه الراهن المسر فانه بسسمي في الأقل من قيمته ومن الدن و برجم على الراهن بذبك لانه يسمى في رقبة قد فكت او يقضى دينا على الراهن فالهذا برجم عليه و لوكا ن العبد بين ثلاثة فاعتق احدهم نصيبه ثم اعتق الثاني بمده فلانالث ال يضمن الاول اذاكان موسرا هند ابي حنيفة وان شاه اعتق ليساونه وان شاء استسعى العبد وليس له أن يضمن الشاني لا نه ثبت له حق النقل الى الاول وذلك النقسل خلق له حكم الولاء والولاء لايلحقه الفسخ ثم اذا اختار تضمين الاول فللاول ان يعنىلان السهر انتقل اليه وان شماء استسمى العبد لانه قام مقام المضمن وليس له ان يضمن المنقُ الثاني لان الملك لم يكن له أن يضمينه وقد قام هدذا مقامه وهدا كله قول ابي حنيفة اما على اصلحما لما اعتق الاول عنق جميم العبد فعنق الثاني بأطل ثم معرفة اليسار هو أن يكون المنق مالكا لمندار قيمة مابق من العبد قلت أوكثرت بعني أذا كان له من المال او المروض مقدار قيمة نصيب شريكه نانه يضمنه وال كان علك اقل من ذلك لابضمنه وهوالمدسر الراد بالخبر لانه لانفدر على تخليص المبد لتعتبر القيمة في الضمان والسعابة يوم المعتق لان ألعتق سبب المضمان وكذا سال المعتق في بساره والمتباره ايضا يوم المتق (قو له واذا اشترى رجلان ابن احدهما عتق نصيب الاب ولاضمان عليه) سواء علم الآخر وقت الشراءانه ابن شريكه او لمبسلم في ظاهر الرواية (فو له وكذك اذا ورثاه) يني بعنق نصيب الاب و لاضمان عليه (فو له و الشرك بالخيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استسمى العبد) وهذا كله عندابي حنيفة وعندهما في الشراء يضمن الاب نسف فينه ال كان موسرا فال كان معمرا سعى العبدق نسف قينه اشريك ابيه سواء علم او لم بعلم واما فى الارث فلايضمن قولا واحداوا نماالواجب

الاعتباق وقدمه على ما ميناه و الثاني في أن يسار المنق لاعنع السعاية عنده و مندهما عنم أه قال جمال الاسلام في شرحه العميم قول ای حنیف و مشی عليه البرهائي والنسني وغيرهما تعميم (واذا اشتری رجلان آن احد هما عنق) من الان (نصيب الاب) لا له ولك شبقص قربه (ولاضمان علمه) ای الاب لان الشراء حصل بقولهما جيعا فصار الشربك راضيا بالعتق لان شراء الغربب اعناق فصار کم لوادن له باعتاق نصيبه صرمحاحيث شاركه فيماهو علة العنق و هو الشراء ولاعتنف الجواب بينالم وعدمه وهوظاهر الرواية عنه لان الحكم مدار على السبب كا في الهداه (وكذاك) الحكم (اذاورنا) لانه لم بوجد منه فعل إصلا (فالشريك بالخيار) بين شيئين (ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استسعى) العبد والولاء يدنهما في الوجهين كامر

وهذا عند ابي حنيفة ايضا وقالانى الشراء يضمن الاب نصف قيمنه ان كان دوسرا وان كان مصرا سبى (نيه) الان فى نسف قيمته لشريك الاب وعلى هذا الحلاف اذا ملكاه بهية اوصدتة اووصية وقد علت ان السميم قول الام

من الشريكين على) شريكه (الآخر بالجرية) في نصيبه وانكر الآخر (سمع العبد لكل واحد منهما في نصيبه موسرين كانااو مصرين) او مختلفين (عندابي حنفة) لان كل واحد منهمـا بزيم ان صاحبه اعتق نصيبه وان لهالتضمن اوالسماية وقد تسذر التضمين لانكار الشربك فتعين الاستسعاء والبولاء لهما لأن كل منهمها بقول عنق نصيب ماحى عليه باعتاته وولاؤه له وعنق نصيبي بالسماية وولاؤملي (وقال الو وسنف ومجد ال كانا موسرين فلا سعاية عليه) لان من اصلهما أن السعاية لا تثبت مع اليسار فوجود اليسار من كل منهما ابراء المبد من السماية (وان كانا مسرين سعى للمسا) لأن في زعهما أن الواجب هو السماية دون الضمان للعسرة فلم يكن ابراء للعبد من السعاية فيسعى لهما (وان حكان احدهما مبوسرا والآخر مسرا سعى الموسر ولم يسم المسر) لما علت قال الامام ابو المعالى في شرحـه التحييم قول الامام واختــاره الحبوبي والنســني والموصلي وصــدر الشربعة تتحييم

فيه السعاية لا غير وعلى هذا الحلاف اذا ملكاه مهبة او صدقة او وصية فعنده لا يضمن من منق عليه لشربكه شيئا وبسمي العبد في نصيبه وعندهما يضمن الذي منق عليه نصيبه اذا كان موسرا * وقوله • وكذلك اذا ورثاه ، صورته امرأة اشترت ان زوجها ثم ماتت عن زوجها وعن اخما وكذا اذا كان للرجلين ان عم ولابن الم جارية نزوجها احدهما فولدت ولدائم ماث ابن الم عنق نصيب الاب ولا ضمان عليه (قو له واذا شهدكل واحد من الشربكين على الآخر بالحربة سمى العبد لَّكُلُ وَاحْدَ مُعْمَا فَيُنْصِيهِ مُوسِرُ مِنْ كَانَا أُومُصَرِينَ عَنْدُ أَبِي حَنِيْفَةً ﴾ لأن كل وأحد منهما نرع ان شريكه اعتقبه وان له الضمان اوالسعاية وقد تعذرالضمان حيث لم يصدقه صاحبه ف ذلك فبفيت السماية ولا فرق عنده بين اليمار والاصمار فىالسعابة والولاء للما جيما لان كلا منهما مقول عنق نصيب صاحبي عليه باعتاقه وولاؤ. لهوعنق نصيبي بالسماية وولاؤ، لي ﴿ قُو لَمْ وَقَالَ ابُو نُوسُفُ وَمُحْمَدُ اذَا كَانَا موسر من فلا سعابة وأن كانا معسر من سعى لهما) لأن من أصلهما الدالسعابة لاثبت مع البسار فوجود البسار من كل و احد منهما ارأ المبد من السماية (قو له و ان كان احدهما موسرا والآخر مصرا سعي الموسر ولم يسم المسر) لأنَّ الموسر بقول الضمان لي على شربكي لكوله معسرا ولي السعاية على العبد فكان له أن يستسعه وأما الممسر فيقول اذالعتق اوجب الضمان على شريكي واستقط السماية عن العبد فكان مريا له ويعتقد وجوب الضمان على شريكه فلا يصدق علىالشربك ولا ترجع على العبد بالسعاية لا برائه منها والولاء موقوف في جميع ذلك عندهما لان كلا منهما محيله على صاحبه وهو شرأ عنه فيبتى موقوة الى ان شفقا على اعتاق احدهما وهو عند الى حنيفة عبد يؤدى ما عليه لان من اصله ان المستسعى عنزلة المكانب وعندهما هو حر حين شهدالموليان وتعذر المسعاية عندهما لا عنع الحربة فان شهد احدهما على صاحبه أنه اعتقه وأن يشهدالآخر عاز أقرار الشاهد على نفسه ولم بجز على صاحبه ولا ضمان على الشباهد لانه لم يوقع العنق في نصيبه وانما اقربه على غيره و اما السعاية فن اصل ابي حنيفة آنها تثبت معاليسار والاعسار وفي زع الشاهد الناشريك قد اعتقه وان لهالضمان اوالسماية وقد تعذر الضمان حيث لم يصدقه فبفيت السماية واما المنكر فني زعم ال نصيبه على ملكه وقد تعذر تصرفه فيه باقرار شريكه فكان له ان يستسعى العبد وهذا كله قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحدالسماية لا تثبت مع اليسار فال كان المشهود عليه موسرا فلا سعاية الشاهد على العبد لانه نرعم اله عتق إعتاق شربكه ولا حق له الاالضمان فقد الرأالمبد من السعاية وانكان المشهود عليه مسرا فالشاهدان يستسعى العبد لان السعاية تثبت مع الاعسار وان الممود عليه يستسعى كِل حَالَ لَانَ نُصَافِيهِ عَلَى مَلَكُهُ وَلَمْ يُعْرَفُ بَسَقُوطُ حَقَّهُ مِنَ السَّمَايَةُ فَكَانَ لَهُ ذَلك والولاء بينهما عند ابي حنيفة وقال ابو يوسىف ومحمد الولاء موقوف لان الشاهد (ومن امتق عبدهلوجه الله) تعالى (او الشيطان او العسم حتق) عليه لصدور الاحتاق من اجله مضافا الى محله فيقع ويلفه قوله بعده الصنم او الشيطان ويكون آثما به بل ان قصد التعظيم كفر (و عتق المكر مو السكران) بسبب محظور (و اقع لصدوره من اهله فى محله كما مر، فى الطلاق قيدنا السكر بسبب محظور ﴿ ١٣٢ ﴾ لان غير المحظور كسكر المضطر

يزع انالولاء كله لشريكه وشريكه يحجد فلهذا ونف (قوله ومن اعتق عبــده ا اوجه الله تعالى أو الشيطان أو الصنم عنق) الاانه أذا قال الشيطان أو الصنم كمفرو العياد بالله سمسانه (قوله و عنسن المكره و السكران و انم) كما في الطلاق و بحب الغيسة على المكره أوان قال لعبده انت حران شاءالة أوان لم يشاءالله أو عشية الله أو الا ان يشاءالله كانه لايعتق وكذا اذا قال اذا شاء هذا الحائط او ان لم يشاء لم يعتق و لوقدم المشية فقال انشاءالله فانت حر لا يعنق وان قال الشاءالله انت حر لا يعبق عنعهما وقال محمديمتق والنقال ان شاءالله وانتحر يمتق الاجماع (قول، واذا اضاف المتق الى ملك او شرط صم كابصم في العلاق) فالاضافة الى الشرط مثل ان دخلت الدار فانت حر او ان كلتزيدا فانتحرفانه يعتقءند وجودالشرط وبجوز له يعهو اخراجه عن ملكه في ذلك قبل وجود الشرط لان تعليق العنق بالشرط لا نزيل ملكه الاف الندبير خاصة واذا قال المكانب او المبدكل مماوك الماكمه فيما استقبل فهو حر فعنق ثم ملك مملوكا لا يمتق عند ابي حنيفةو عندهما يمتق و أن قال اذا اعتقت قلكت عبدا فهو حر فاعتق قلك عبدا عنق اجماعالانه اضاف الحرية الى ملك صحيح واذا قال الرجل كل علوك الملكه فهو حر ولا نية له فهو على كل من علكه يوم قال هذه المقالة ولايمتق من استقبل ملكه بعد ذلك ولو قال اذااشتريت مملوكين فهما حران فاشترى امة حاملا لم يعتقا ولو قال. لامنه كل علوك لى غيرك حر لم يعتق حملها لان اسم المملوك لا متناوله لانه لابجب عليه صدقة فطره فدل على الهليس من عاليكه واو ان عبدا قال لله على عنى نعمة او اطعام عشرة مساكين لزمه ذلك بعدالحرين والزقال الناشتريت هذا العبد فهوحر والناشتريت هذه الشاة فهي هدي لم يلزمه ذلك حتى يقول أن اشتريتها بمدالمتن عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف بلزمه (قول واذا خرج عبد الحربي من دار الحرب البنا مسلما عنق) لانه احرزنفسه و هو مسلم والاسترقاق على المسلم ابتداء ولاولاء عليه بل يكون لعامة المسلمين وان خرج العبد الينا مستأمنا في تجارة باذن مولاه فاسلم باعدالامام وحفظ ثمنه لمولاه لانا امناه هليه الا أنه لا مجوز تبقيته على ملك الكافر لمسا يلحقه من مذلة استرقاق الكافر له واو كان مولاه حاضرا اجر على بعه فاذا دخل الحربي دارنا بامان واشترى مبدا مسلما وادخله دارالحرب عنق عليه عند ابي حنيفة وعندهما لا يُسْنَقُ (قُولُهُ وَاذَا اعْنُقُ جَارِيةً حَامَلًا عَنْفُ وَعَنْقُ حَلَّهَا ﴾ لأنه ثابع لها كعضومن اعضائها لانصاله بها ولو ان جارية موصى بها لرجل وبحملها لآخر فاعنق صحاحب الجارية الام عنق الحمل وضمن فيمته يومالولادة (قو له وان اعنق الحمل خاصــة عنق ولم بعنق الام) بعني اذا جاءت 4 لانل من ستة اشهر لانا تيفنا وجوده وال جاءت به

عزلة الاغاء لا يصم معه النصرف سواء كان طلاقا او مناة او غیرهماکا نی المر من المرر (واذا اضاف العتق الى ملك) كان ملكتك فانت حر (او) الى وجود (شرط) كان دخلت المدار فانت حر (صم) لانه اسفاط فهرى فيد التعليق (كابصم) ذاك (في الطيلاق) وقد سبق بانه (واذا خرج عبد من دارالحرب الينا مسلما عنق) لانه لما دخل دار الاسلام ظهرت يده وهسو مسالم فلا بسترق (وادًا اعتق) المولى (حارية حاملا عنق جلها) معها لانه عزلة عضو من اعضامًا ولواستثناءلا يصح كاستثناء جزء منها كما في البحر اطلق في منسق الجسل فشمل ما اذا ولسدته بعسد عتقها لستة اشير او اقل أكن أن ولدته لاقل فانه يعتق مقصودا لا بطربق النبية فحنشذ لاينجر ولاؤه إلى منوالي الاب كما في النحر (وان اعتق

الحمل خاصة عتق ولم تمتقالام) معه لانه لاوجه الى اعتاقها مفصودا لعدم الاضافة ولا تبعا لما فيه (لاكثر) من فلبالموضوع هدايه وهذا اذا جاءت به لاقل من ستذاشهر اتحقق وجوده والا لم يعتق لجواز ان يكون حلت به

بعمد القول فلا يعتق بالشك الاانتكون معتدة من الزوج وجاءت به لدون سنتين وان جاءت بولدين احدهما لاقل من ستة اشهر والآخر لاكثر عتقسا جمعا لانهما جل واحد كافي الجوهره (واذا اعتق عبده على مال) كانت حر على الف درهم اوبالف درهم (فقبل المبد) في المجلس مع و (عتق) العبــد في الحال (ولزمه المال) المشروط فيصمير دننا في ذنته واطلا ق لفظ المال منتظم أنواعمه من النقد والمرض والحيوان وان كان بنير عينه لانه معاوضة المال بقسير المال فشابد النكام وكذاالطمام والمكيل والوزون اذا كان معلوم الجنس ولايضر جهالة الوصف لأنهايسيرة. وامااذا كثرت الجهالة بأن قال انت حر على ثوب نقبل عتق وعليه قيمة نفسه جوهره (ولو) علق عتقد باداء المال بان (قال ان ادبت الى الفا فانت حرصيم)التعليق (وصار) المبد (مأذونا) لأن الاداء لاعسلالابالكسب والكسب بالنجارة فكان

لاكثر لم يعتق لجواز ان تكون حلت به بعد هذا القول فلا يعتق بالشك الا ان يكون الامة في عدة زوج وجاءت به ما ينها وبينسنتين فأنه يستق وأنجاءت بولدين احدهما لاقل من سنة اشهر والآخر لاكثر منهـا عنقا جيما لانهما حل واحد واذاقال لامته اذا ولدت ولدا فهوحر فان جاءت، في ملكه عتى وان جاءت، بعد زوال ملكه مثل ان تلد بعد موته او بيعها فتلد في ملك المشترى لايمتق وان قال لامته اذا ولدت ولدا فهو حر فولدت ولداميًّا ثم ولدا حيا فإن الثاني يديّ عند إلى حنيفة وعندهما لايعتق لان شرطالبين وجومالاول فانحلتاليمين بوسمه ولايقعش علىالثاني ولابي حنيفة ان العتق لما لم يقع الاعلى حي واستمال وقوعه علىالميت صارت الحياة مشروطة فيه وان لم يتلفظ بها قال محد في الاصل اذا قال اول عبد يدخل على فهو حر فادخل عليه عبد ميت ثم عبدحي عتق الحيولم يذكر فيه خلافا فمن اصحابنا من قال المسئلة على الخلاف فمند ابىحنيفة يمتق الحي وعندهما لايمتق ومهم منقال ليس فيها خلاف ويعتق الحي وحوالعميم لان البد عبارة عا تُعلق به الرق والرق ببطل بالموت فليس هذا بسِدبسد موته على الحقيقة فيمتق الثانى وان قال اذا ولدت ولدا فانت حرة اوفاصأتى طالق فولدت ولدا متا عتقت وطلقت المرأة وكان الوسعيد البردعي بقول الولد الميت ولد فيحق غيره وليس بولد فيحق نفسه بدليل أن الامة تصيربه أم ولد وتنقضي بدالمدة فلايرث ولا يستمق الوصية ووتم النتق عليه حقاله فلم يكن ولدا فيحق نفسه وان كان ولدا في حق السد الذي علق عنقه بولادته ولايقال فهلاكان ولدا في حق الثاني حتى لايمتق قلنا لائه ليس منحقالثاني ان لايمتق وانماحقه ان يمتق ولوقال اوسيت مثلث مالي لما في بطن هذه فولدت حيا وميتاكان جيم الوصية للحي قال محدفي الجامع الكبير اذا قال لامته انكان مافي بطنك ذكرفانت حرة فولدت غلاما وجارية لاتمتق لان كُلَّة ماعامة فتقتضي ان يكون جيم مافي بطنهـا ذكرا (فُولِد واذا اعتق عبـده على مال فقبل العبد ذلك عتق ولزمه المال وأن قال أن أديت الى الفا فانت حرصم ولزمه المال وصارماًذوناً) هذا على وجهين ان قال انت حر على الف اوبالف اوعلى ان تعطيني ﴿ الفا اوعلى ان لي عليك الفسا اوعلى الف تجيني بها فقبل العبد في المجلس صمح وعتق في الحال وعليه الف دين في ذمته حتى تصم الكفالة بها بخلاف بدل الكتابة لاشبت ممالمنافى وهوقيامالرق واوكان العبد غائبا فيلغه الخبر فقبل في المجلس فكذلك وانقام من المجلس لايصم قبوله واطلاق لفظ المال يتناول انواعه من النقد والمروض والحيوان وانكان بغير عينه لانه معاوضة المال بغير المال فاشبه النكاح وكذا المكيل والموزون اذاكان معلوم الجنس ولايضر جهالة الوصف لانها يسيرة واما اذاكثرت الجهالة بان قال انت حر على ثوب فقبل عتق وعليه قيمة نفسه والوجه الثاني ان يعلق عنقه باداء المال فانه يصم و يصير مأذونا مشل ان يقول اذا اديت الى الفا فانت حر واذا ما اديت أومتي أديت أوحيث أديت فأله لايمتق إلا بالاداء ولا يمتق سفس القبـول

لانه علق متفه بشرط الاداء فلابعثق قبله كما اوعلقه مدخول الدار وانما صار مأذونا لانه رغبه في الاكتساب بطلبه الاداء منه قال اصحابنا ومالم يقبل في المسئلة الاولى وبؤد في الثانية فهو عاوك والمهول أن يبيمه ولومات الولي قبل أن نقبل في الاولى ويؤدى في الثانية بطل ذلك الغول وكان العبدرقيقاكما اذا قال ان دخلت الدار فانتحرقات قبل أن يدخل (قوله فان أحضر المال أجبر أأولى على قبضه وعنق العبد) هذا راجع الى أوله أذا أديت إلى الفا فانت حراما في قوله أنت حر على الت فيعتق بالفبول قبل اداء المال و معنى الاجبار في هذه المسئلة و في غيرها أنه بنزل قابضًا بالتحلية بحبث عَكَن المولى من قبضه واوادىالبعض بحبر المولى على قبضه الا أنه لابعثق مالم بؤد الكل لعدم الشرط فان ابرأه المولى من البعض او من الكل لابرأ ولابعثق مخلاف المكانب ولوادى العبدالمال من مال اكتسبه قبل هذاالقول عتق وكا نالمولى ان يرجع هليه عثله لان شرط العنق وجود الاداء وقدوجد فمتقهه وانما رجع هليه عثلهلان المال الذي اكتسبه قبل المتق مال المولى فاذا ادا، صار كانه ادى مالا مفسوبا قال في الهدانه في قوله الذاديت مقتصر على المجلس لانه تخبير العبد فكانه قال انت حر ان شئت فيفف على المجلس و في قوله اذا اديت لانة: صر على المجلس لان اذا تستعمل الوقت عنزلة منى قال في البناسيم أذا قال أد إلى الفا أنت حر عنن في الحال أدى و لم بؤد وان قال أنت حر وعليك الف عنى ألحال ولم يلزمه شيء قبل أو لم يقبل عندابي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد أن قبل عنق ولزمه الالفوان لم يقبل لابعنق واذقا لله أنت حر على أنْ تَخْدُونِي أربع سنينْ فقبل عنق ولزمه أن مخدمه أربع سنين فان مات المولى قبل الخدمة بطات الحدمة وعلى العبد قيمة نفسه عندهما وقال مجمد عليه قيمة خدمته اربع سنين وان كان قدخدمه سنة ثم مات فعندهماعليه ثلاثة ارباع قيمة نفسه و عندمجمد قَيمة خدمة ثلاث سنين وكذا أومات ترك العبد وترك مالانقضي في ماله بقيمة نفسه اولاه عندهما وعندمجد بقيمة الخدمة واصل المسئلة ال من باع العبد من نفسه بجارية ثم استحقت فعندهما ترجع عايه الولى بقيمة نفسه وعندمجمد بفيمة الجارية ولوقال لعبده انتحروحر النشاء الله بطل و عتق العبد عندا بي حنيفة لان الحرية و قعت بالففظ الاول و الثاني الغوففسل بين الحرية والاستثناء كالسكوت وعندهما الاستثناء حائز ولابعتق لانه كلام واحدكما اوقال انت حرلة واوكان له ثلاثة اعبدفقال احدمبيدي حر احدعبيدي حر احدمبيدي حر عتق كلهم لان احدهم عتق باللفظ الاول ثم او قم المنق الثاني على عبد ين بمنق احدهما ولم بق الاواحد فيمنق باللفظ الثالث ولوقال احدكم حراحدكم حر لم يعنق الاواحد لان احدهم عنق باللفظ الاول ثم جم بين حر وعبدين نفال احدكم حر فلم يتملق بالففظ الثاني و النالث حكم لانه صادق فيه ﴿ مسئلة ﴾ رجل له ثلاثة اعبد دخل عليه منهم اثنان فقال احد كما حرثم خرج احدهما وثبت الآخر ثم دخل الثالث فقال احد كما حر وذلك في صحته فا دام حيا يؤمر بالبيان فان مات قبل البيان فعندهما

(فان احضر) العبد (المال) المشروط عليه (اجبر الحاكم المولى على قبضه وعنق العبد (قال في العداية ومعنى الاجبار فيه وفي سائر الحقوق انه ينزل قابضا بالتعليسة اه (وولد الامة من مولاها حر) لانه مخلوق منمائه فيمتق عليه وهذا اذا ادعاء المولى (وولدها من زوجها) سواء كان حرا ارعلوكا (علوك ليسدها) لان الولد تابع للام في المك والرق الا ولعد المنرور

بِمِتَقُ ثَلَاثُهُ أَرَبُامُ الثَّابِتُ ونُسَفَ كُلُّ وَأَحَدُ مِنْ الْآخَرِينُ وَقَالَ مُحَسَّدَ كَذَلْكُ الْ في الداخل فانه يمنق ربعه و اما الحارج فلان الايجاب الاول دائر بينه وبين الثابت فاوجب عتق رقبة بينهما لاستوائهما فيصيب كالامنهما النصف غير أن الثابت استفاد بالابجاب الثانى ربعا آخر لان الابجاب الثاني دائر ببنمه وبين الداخل فيتنسمف بينها الا ان الثابت قدكان اسمّق نسمف الحرية بالابجاب الاول نشاع النسمف المستمق بالايحاب الثاني في نسنيه فا اصاب المستمن بالايجاب الاول لغا واما احساب الفارخ فبق فيكون له الربيَّم فتم له ثلاثة ارباع ولا نه لو اربد بالابجاب النابي الثابت عنق نصف الباق ولو ارد به الداخل لايعتق هــذا النصف فيتنصـف فيعتق منه الربع بالابجاب الثاني والنسف بالاول وقداخل نصف حربة على اعتبار الاحوال ايضًا لانه يعنق في حال ولا يعنق في حال واما محمد فيقول لما دار الابحاب بين الثابت والداخل وقد اصاب الثابت منه الربع فكذا يسيب الداخل وهما يتولان آنه دائر بينهما وقضيته التنصيف وانما نزل الى الربع في حق الثابت لاستمقاقه النصف بالايجاب الاول ولا استمقاق اداخل من قبل فيثبت فيه النصف وان شــثت قلت في احتِماج لمحمد أن الابجاب الثاني دارٌ بين السحة و الفساد لانه أن كان المراد بالابجاب الاول الحارج صمح البجابالثاني لا نددار بين عبدين وان كان الراديه الثابت لايصم انجاب الثاني لا نه دار بين عبد وحر واوكان صححا لا محالة افاد حربة رقبة كالملة واذا تردد بين المحمة والفساد يفيد حربة نصف رقبة بدنهما فاصاب الداخل نصف النصف وهو الربم الاترى انه اصاب الثابت في الايجاب الثاني الربم بالاجماع فكذا نسيب الداخل الربع وان كان القول منه في المرض ولامال له غيرهم ضربوا في الثلث بقدر ما استحقوا ونقسم الثلث على همذا ومعناه ال بجمع بين سمام العنق وهي سبيعة على قولهما لانا نجعل كل رقبة على اربعة لحاجتنا الى الثلاثة الارباع فيضرب الثابت في رقبته غلثه وكل واحد من الداخل والحارج بسمهمين فعنق من الثابث ثلاثة ومنهما اربعة والعتق في مرض الموت وصية وتنفذ من النلث فبكون سهام الورثة خسعف ذك فصِمل كل رقبة على سنبعة وجميع ذلك احد وعشرون فيعتق من الثابت ثلاثة و هي ثلاثة اسباعه ويسعى في اربعة اسباعه وبعنق من كل وأحد من الآخر بن سبعاء و بسعى في خسة اسباعه و عند مجد مجمل كل رقبة عل سنة لانه يمتق عنده من الداخل سهم ومن الثابت ثنته ومن الخارج سلمان فذلك ستةو للورثة مثل ذلك فيكون جميع المال عائبة عشر فجمل كل رقبة سنة فيضرب الثابت فبما ثانه فيستمق نصف رقبة وبسمى في نصف قيمه وبستمق الحارج ثلث رقبة وبسمى في الله قيمنه ويستمق الداخل سدس رقبة ويسمى في خدة اسداس أيمنه (قو له وولد الامة من مولاها خر) لانه ثابت النسب من المولى وهذا اذا ادعاء المولى (قو له وولدها من زوجها نماوك لسيدها) لان الولد تابع الام وسواء تزوج بها حراوعبد

(فقوله وولد الحرة من العبد حر) لانه تبع فو مسائل كه أذا شهد شاهدان على رجل انه اعتق عبده والعبد خكر لم تقبل الشهادة عند ابى حنيقة وعندهما تقبل ولوكان مكانالعبد امة قبلت الشهادة من غير دعوى اجماعاً وكذا الشهادة على طلاق المنكوحة مقبولة من غير دعوى بالا تفاق والحلاف بناء على ان العتق يشمل على حق الله تعالى وهو حرمة الاسترقاق وعلى حقوق العبد وهو مالكيته ودفع القهر عنه لكنهما قالا الفالب حق الله تعالى لما فيه من وجوب الزكاة والاضعية واقامة الجمة وغيرها والشهادة فجا هو من حق الله يقبل بدون الدعوى وابو حنيفة يقول معظم المقصود من العنق نفع العبد فلا يقبل بدون الدعوى كا في دعوى الاموال مخلف طلاق المرأة وعتق الامة لانه يقضن تحريم الفروج وهو حق الشرع اذا قال لعبده اذا دخات هذه الدار فانت حر فباعه ثم دخلها لا يعتق وانحات المين فبعد ذلك لو اشتراه ثم دخل لا يعتق ولوكان بعد البيع فبعد ذلك لو اشتراه ثم دخل لا يعتق ولوكان بعد البيع فالملقة المللقة ثم تروجها فدخلت طلقت والله اعلم

۔ الدبیر کی۔

الندبير هو أن بعلق عنق عبده عوته على الاطلاق أو يذكر صريح الندبير من غير تغبيد مثاله أن مت فانت حر أو أنت حر بعد موتى و مقال النبدير عبارة عن تعليق المولى عتق عبده بشرط متحفق كائن لامحالة وهو الموت وحممه حكم الوصية ونقع بلفظ الوصية مثل أن يوصي له ترقبته (قو له رجم الله أذا قال المولى لعبده أذامت فانت حر او انت حر عن دبر مني او انت مدر اوقد دبرتك فقد صار مديرا ولابجوزله يعه ولاهبته ولا تمليكه) لان هذه الالفاظ صريح في الندبير لانها مقتضى اثبات العتق عن دېر وگذا اذا قال انت حر بعد موتي او اعتقتك بعد موتي او انت حرمعموتي اوعند موتى او في موتى وكذا اذا ذكر مكان الموت الوفاة والهلاك وكذا اذا قال أنَّ • ت أو متى منت ثم الندبير على ضربين مطاق و مقيـد فالطاق ما علقه عوته من غير انضمام شيء اليه مثل دبرتك او انت مدير او انت حر عن دبر مني او ان مت نانت حر او او صيت لك برخبتك او شلث مالي فتدخل رقبته فيه والمقيد أن يعلق عتقه بصفة على خطر الوجود مثل ان مت من مرضى هذا او في سفرى هذا او غرقت او قتلت قال الو حنيفة اذا قال ان مت و دفنت او غسلت او كفنت فانت حر فايس عدر لا له علقه عوثه و عمني آخر و الندبر هو تعليق العتق بالوت على الاطلاق و ان علقه عوثه وموت غیره مثل آن متول آنت حر بعد موتی وموت ذلال او بعد موت فلان وموتى فان مات فلان اولافهومدير لا نه وجداحدالشرطين في مايكه والشرط الثاني موت المولى على الاطلاق وان مات المولى اولا لم يكن مدرا ولم بعنق لان

(وولد الحرة من العبد حر) تبعا لامه كما تبعها فىالك والرقواميةالولد والكتابة كما فى الهـدايه

﴿ باب الندبير ﴾

هو لغة النظر الى عاقبة الامروشرها تعليق العتق عوته كما اشار الىذلك بقوله (ادا قال المولى الملوكة ادًا من فانت حر او انت حر عن درمني او انت مدر اوقد درتك) اوانت حر بعد موتی او اعتفتك بعد موتى او مع موتی او عند موتی او فی موتی (فقد صار) العبد (مديرا) لأن هذه الالفاظ صريح في التدبير وادًا صار مديراً و (الا بجوز) لمولاه (بعه ولا هبته) ولااخراجه عن ملكه الا إلى الحرية كما في الكتابة هداله

(و) بجوز (المولى ان يستخدمه ويؤاجره وان كانت) المديرة (امة وطأما وله ان يزوجها) جبرالان الملك ثابت له و به يستفاد ولاية هذه التصرفات (فاذا مات الولى عنق المدر من ثلث ماله ان خرم من الثلث) والافعساء لأن التدبير وصية لائه تبرع مضاف ال وقت الموب والحكم غير ابت في الحال فينف من الثلث هدابه (وان لم يكن له مال غيره سعى) المدر فورثة (في ثافي قيسه) لان عنف من انثلث فيعتق ثلثه ويستسعى في ثلثيمه (فان كان على الولي دين) يستغرق رقبة المدير (سعى في جرم قيمت للفرماء) لتقدم الدن على الوصية والأعكن نفض العنق فبجب رد قيمته وهو حينناذ كمكانب عند الامام وقالاحر مدبون

الشرط انثاني وجد بعد انتقاله الى الورثة فلابعتق وأن قال أنت حرقبل موتى بشهر فليس عدير فاذا مضي شهر قبل موته وهو في ملكه فهومدير عندابي حنيفة وعندهما ايس عدر لائه لم بعلق الحرية بالموت على الاطلاق وال مات قبل مضى الشهر لايعتق اجاءاً • وقوله • لايجوز بيمه ولاهبته • وكذا لايجوز رهنه لان فائدةالرهن الاستيفاء من عمله (قو له والمولى ان يستخدمه و بؤاجره) لان الحرية لا تمنم الإستخدام والاجارة فكذا الندبير والاصل الكل تصرف بجوز ال يتم في الحر بجوز ال يتم في المدير كالاسارة والاستخدام والوطئ في الامة وكل تصرف لايجوز في الحر لايجوز في المدر الاالكتابة فانه يجوز أن يكانب المدير (قوله و أن كانت أمد وطنمًا) لأن ملكه قائم نيما (قوله وله ان يزوجها) لان منافع بضمها على ملكه فجاز التصرف فيه باحذ الموض قالوا له ان يزوجها بغير رضاها لآن وطئها على ملكه (قولِه و ادامات المولى عتق المدير من ثلث ماله ال خرج من الثلث) لان التدبير وصية لانه تبرع مضاف الى وقت الموت ويستوى فيه الندبير الطلق والفيد في أنه يعتق من الثلث وكذا اذا زال ملك المولى عن المدر بغير الموت فانه يعنق مثل أن ترتد ويلحق فحكم بلحاقه لا نه كاارت (قوله وان لم يكن له مال غيره سعى في ثاني أينه) لأن عنفه من الناث فاذا عنق ثلثه سمى في ثلثيه (قو له فان كان على المول دين يستغرق أبته سمى في جميم قَيْمُتُهُ لَهُ رَمَّاتُهُ ﴾ بعني في جميع قَيْمُتُهُ قَنَا لَتَقَدَّمُ الدِّينُ عَلَى الوصيةُ وَلا يمكن نَفض العتنَّى فبجب رد قيمته ولان التدبير عنزلة الوصية والدين عنمه الوصية الا ان تدبيره بعد وقوعه لالحقه الفحخ فوجب عليه ضمان قيته ومن دبرعبدا بينهوبين آخرفان الندبير نَدِمَن عند ابي حنيفة كالعنق وعندهما لا يتبعض كما في العنق عندهما فاذا "بت هذا قال ابو حنيفة اذا ديره احدهما وهوموسر فاشريكه خس خيارات ان شاء اعتق و ان شاء در ويكون مدرا بدنهما فاذا مات احدهما هنق نصيبه من الثلث وسعى في نصيف فيته الباق الا اذا مات قبل اخذ السعاية حينشد ببطل السعاية لانه هنق عوته وان شاء ضن المدر نصف قيته اذا كان موسرا وبكون الولاء كله المدر والمدر ان يرجع على العبد عا ضمن لان الشريك كان له ان يستسعيه فلاضمن شريكه قام مقامه فيماكان له فان لم يرجع عليه حتى مات المولى عنق نصيبه من ثلث ماله وسمى العبد في النصف الآخركا.لا للورثة لان ذلك النصيف كان غير مدير وان شاء استسعر المبدلان نصيبه على ملكه وقد تدذر يعه فاذا ادى السعاية عتق ذلك النصف والمدر ان يرجع على العبد فيستسعيه فاذا ادى عنق كله واذا مات المدير قبل ان يأخــــذ المعاية بطلت المعاية وعنق ذاك النصيف من ثلث ماله وأن شاء تركه على عاله فاذا مات كون نصبه مورثا لورثنه ويكون لهذا الخيار في العنق والسعاية وتحوذاك وان مات المدير عتق ذي النصف من الثلث ولغير المدير ان بستسمى العبد في نصف قيمته والولاء بينهما هذا اذاكان المدوييوسرافان كان مصرافلأشربك اربع خيارات

من مرمنی اوسفری)هذا (او من مرمنی کذا) او مات فلان (فانت مدر فايس عمدير) حالا لان الموت على تلك الحالة ليس كائنا لا محالة فلم ينعقد سببا في الحبال وأذا اننسق معنى المبيية لتردده بين النبوت والعدم بق تعليفا كسمائر التعايفات لا عنم التصرف فيه (و) لذا (مجوز) بعبه) ورهشه وهيشه (قال مات المولى على السفة التي ذكرها) وعان تدبيره عــل وجودهــا بان مات من سفره او مرضه (عنق كا يمنق المدر) المطلق لاز الصيغة لما سيارت معينسة في آخر جزء من اجزاء الحياة اخلذ حكم المدبر المطلق لوجاود الاضافة الىالموت وزوال الردد درر

﴿ باب الاستبلاد ﴾

هو لغة طلب الولد وشرها طلب المولى الواحد من امة بالوطئ در و (اذا ولدت الامة) ولو مدرة (من مولى ها فقد صارت ام ولند له) وحكمها حكم المدرة (لا مجوز يعهاو لا عليكها) ولا رهنها

ويسقط الضمان ان شاه دبر وان شاه اعنق وان شاه استسم وان شاه ترکه على ماله هذاكله قول ابى حنيفة وعندهما قد صارالعبد جميعه مديرا واشقل نيسيب شريكه اليه فضمن فيمة نصيب صاحبه موسرا كاذاو معسرا لاذ ضمان النفل لا مختلف بالبسار والاعسار فاذا مات عنق من الثلث والولاء كلمه له (قول وولد المدرة مدر) لان الولد تابع لامه يعنق بعنفهاو برق برقها (قو له قان هاق الندير عوله على صفة مثل النامول ال مت من مرضى هذا اوسفرى هذا او من مرض كذا) فليس عدير و بحوز بعد مخلاف المدر المطلق (قو له فان مات المولى على الصفة التي ذكرها عنق كما بمنق المدير) يعني من الثلث و ان جنا المدير على ولاه ان كان عدا بجب الفصـاس لانه مع مولاً، فيما توجب القصاص كالاجنى فعل هذا اذا قتل مولاً، عدا وجب عليه آن يسمى في جيم فيمنه لان العنق وصية وهي لا تسلم الفائل الا ال فحم العنق بعد وقوعه لا يصح فوجب عليه قيمة نفسه ثم الورثة بالخيار الشاؤا عجاواالفساس وال شاؤا استوفواالسماية ثمقاوه ولايكون اختيار السماية مسقطا ففصاص لانهاعوض عنالرق لاعوض عنالمقتولوان قتلءولاء خطأ لجناية هدر وكذا فيما دونالنفس الا انه يسعى في قبمه لان المتقوصية ولا وصية لفاتل واما جنائه على عبيد ولاه ان كانت عدا فللمولي القصاص وكذا احدالعبدين اذا قنلالاً خر عدا وهما أواحد ثبت المولى الفصاص و ان كانت جناية المدر على عبيد مولاه خطأ فهي هدر لان المولى لا نثبت له على مدر مدين وكذا المولى إذا جنى على مديره فجانه هدر لانه على ملكه ام الولد اذا قتات مولاها فا أم قد لان القتل موت فان كان عدا اقتض منها وان كان خطأً لا شيء علما من سماية ولا غيرها لان عنقها ليس بوصية بخلاف الدبرة فانهما تمتق من الثلث وتسمى في جميع فجهما يسني اذا فتات مولاها خطأ ردا للوصية لانه لا وصية للفائل والله اعلم

- م اسالاستلاد كه م

الاستيلاد طاب الولد وهو فرع النسب فاذا "بالاصل "بت فرعه فكل علوكه "بت نسب ولدها من مالك لها او ابعضمافهي ام ولد له وكذا ادا ثبت نسب ولد ماوكه من غير سيدها شكاح او توطي شهرة تمملكها فهي المولد له حين ما كها وعند الشافعي اذا استولدهافي ملك غيره ثم ملكها لم تصر ام ولد (قو له رجه الله اذا ولدت الامة من مولاها فقد صارت ام و لد له) سواء كان الولد حيا او مينا او سقطا قد استبال خالفه او بعض خلقه اذا اقر به فهو عنزلةالولد الحي الكامل الحلق لان الدقط علق به احكام الولادة بدلالة! نقضاء المدة به وإذا لم يستين شيُّ من خلفه فالم الا تكون بهام ولد (قو لهلابجوز بهها ولاتمليكهاولاهبتها) يعنيلا بجوزيمها من غيرها المالوباعها من نفسها جاز وثمتق وكذا لا مجوز رهنها لان فائدة الرهن الاستيفاء من رقبتها بيمها وذلك لا يصمح فيها (قوله وله وطؤها واستخدامها والجارثها وتزويجهـــا) (ولا يُثبت نسب ولدها) من مولاها (الا ان يسترف المولى) لان وطئ الامة يقصد به قضاء الشهوة دون الولد فلا بد من الدعوى مخلاف المقد لان الولد مقصدودا منه فلا حاجة الى الدعوى كما فى الهدا به (فان جاءت بعد ذهك) اى بعد اعترافه بولدها الاول (بولد) آخر (ثبت نسبه منه بغير اقرار) لانه بدعوى الاول نسين الولد مقصودا منها فصارت فراشه كالمقودة (و) لكنه (ان نفاه ﴿ ١٣٩ ﴾ انتنى بمجرد (قوله) اى من غير لمان لان فراشها ضعيف حتى يمك

نقبله بالزوج بخيلاف المنكوحة حتى لانتنى الولد بنفيه الابالمان لتأكيد الفراش حتى لأعلك ابطاله بالزوج هنداه وفها وهذا الذي ذكرناه حكم واما الدبانة فان حكان وطأبا وحصنها ولم يعزل منها بلزمه أن بعرفه و دعى لان الطاهر ان الولد منه وان عزل منها اولم عصنها جازله ان شفيه، لأن هذا الظاهر يقابله ظـاهر آخر كذا روى عن الىحنيفة وفيه روانان آخرا وان عن ابي يوسف ومجد ذكرناهما فى كفاية المشهى اه (وان زوجها) ای زوج المولی ام ولده (فجا . تا بولد) من زوجها (نمو في حكم اميه) لأن حق الحرية يسرى المالوليد (واذا ماتالولي عنفت) ام ولده (من جيع المال) لان الحاجة الى الولد اسلية فيقدم على حق الورثة والدن كالتكفين

الان الملك فيها قائم (قو له ولا نثبت نسب ولدها الا أن يعزف 4) قال اصحاسًا اذًا وطَنُّ امنه ولم بِدَل عَمْمًا وحَدَمُها وَجَاءَتْ تُولِدُ لم محلَّهُ فَيَّمًا بَيْنُهُ وَبَيْنَاللَّهُ ثمالي أن سفيه وجمب أن يعرّف لا لانالظاهر أنه منه وأن عزل عنها ولم محصنها جازله نفيه عنمد ابي حنيفة لانه يجوز ان يكون منه و يجموز ان يكون من غيره فلايلزمه الاعتراف بالشك وعند ابي وسف يستحبله ان يدعيه وهند محد يستعبله ان بعقه فاذا مات اعتقها لانه لما احتمل الوجهين استقب له ان بعقه اثلا بسترق بالشك ومن تزوج علوكة غيره فاولدهنا ثم ملكها صارت ام ولدله لايجهوزله يما واما وادها الذي محدث بعد استيلادها في ملك الغير قبل ان يشترنها اذا ملكه فهو علوكه بجوز بعه وقال زفر ادًا ملكه صار انهام ولد واما الولدالذي تجيءً يه من الغير بعد الله المولى اياها فهو النام ولد اجماعاً لا بجوز سعه (قو لد فال حالت بعد ذلك بولد ثبت نسبه بغير اقرار منه) معناه بعد الاعتراف بالولد الاول الا انه (اذا نناه النق مقوله) لان فراشها ضعيف حتى علك نفله بالنزويج بمخلاف المنكوحة حيث لا نَانَى و لدها سُفيه الا باللمان لنأ كد فراشها (قول الله نان زوجها فجا ، ت بولد فهي في حكم امه) لأن حق الحرية بسرى الى الولد كالتدبير و النسب مثبت من الزوج لان الفراشلة وأن كان النكام فاسدا وأن ادعاه المولى لا نثبت نسبه منه لانه "ابت النسب من غيره ويمتق له الولد و تسير امه ام ولدله لافر اره (قو لد و اذا مات المولى عنَّفْتُ مَن جميع المال ولايلزمها السماية للفرماء اذا كان على المولى دين) لانها ليست بما لو منقوم حتى لايضمن بالفيسب عند ابي حنيفة فلا شلق ميا حق الفرماء مخلاف المدير لانه مال متقوم بدايل انه يسعى للورثة وللقرماء بمدموث مولاه والما امالولد لاقيمة لرقبتها لانسسعي فورثة والهذا اذاكانت بين أثنين فاعتقها احدهما لم يضمن اشريكه شيئا ولم تسع في نصيبه عند ابي حنيفة وعندهما يضمن قال في المدنى قيمة ام الواد عندهما ثاث فيم الغن وقيمة المدبر ثلث قيمة الغن وقبل نصف فيمذالفن وهو اختيار الصدر الشهيد وعليه الفتوى وعند الىحنيفة لاقيمة لامالولد قال فيالمراله اذا اسلت ام ولدالنصراني ضايها ان نسعي في قيمًا وهي عنزلة المكانب لانسنق حتى تؤدى السعاية وقال زفر نعتق في الحال والسعاية دين علما وهذا الخلاف فيما اذا اعرض على المولى الاسلام فابي فان اسلم تبق على حالها و اما اذا مات مولاها فانها تمتق بلاسعاية ﴿ (قُولُه و أَذًا و عَلَى الرَّجِلُ أَمَّةً غيرِهُ شَكَاحٍ فولدت منه ثم ملكها صارت أم ولدله)

يخلافالتدبير لانه وصية بما هو من زو الدالحوائج (ولانلزمها) اى ام الولد (السعاية هفرما، ان كان على المولى دين) لما قلنا ولانها ايست عال متقوم حتى لاتضمن بالقصب هند ابى حنيفة فلايتملق بها حق الغرما، (و اذا و طلى و رجل امة ينكاح فولدت منه ثم) بعد ذهن (ملكها) بوجه من وجوه الملك (صارت ام ولدله) لان السبب هو الجزئية و الجزئية انما تُذِت بِينِما بنسبة الولد الواحد الى كل منهما كملا وقد ثبت النسب فنبنت الجزئية بهذه الواسطة وقد كان المانع حين الولادة ملك النبي وقد زال قيد بالنكاح لانه اوكان الوطائ بازنا ﴿ ١٤٠ ﴾ لانسير ام ولدله لانه لانسبة لولدالزنا

هذا عندنا وقال الشانعي لانصير ام ولدله ولوزني بامة غيره فولدت منه من الزناء ثم ملكها الزاني لاتكون ام ولدله لانه لانسبة فيه الولد المالزاني وانما ينتقالولد على الزاقة أذا ملكه لانه جزء م مخلاف ما اذا اشرى أخاه من الزناه حيث لابه ق عليه لانه جزء غيره (قوله واذا وطي الاب جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه منه وصارت ام ولده) سواء صدقه الاین او کذبه ادبی الاب شسیمة او لم بدع و هذا اذا كان الاب حزا مسلم وسكت الان عن دعوى الوالد اما اذا كان عبدا اوكافرا وابنه اسلما لايصيم دعواه وهذا عندهما وقال ابويوسف لايثبتالاستبلاد منالاب قان ادماء ابن مم ايه قالولد للابن والجارية ام ولدله كذا فالبناسم وذكر الحارية ليبين انه محل الخليك حتى لوكانت ام ولد للابن او در رته بحبث لانتفال الىالاب فدموته باطلة ولا يثبت النسب وبازم الابالعقر ثم دعوة الاب أنما تصيح بشرط أن تكون الجارية في ملك الان من وقت العلوق الى وقت الدعرة وأن تكون الولاية ثائمة من وقت الداوق الى وقت الدعوة حتى اوكان كافرا فاسلم اوعبدا فاعتق لابصح ولهذا لابصح دعوة الجد مع بقاء الاب لاته لاولاية له وأو خرجت الجارية من ملك الابن ثم جاءت بولد بعد ذلك بيوم فادعاء الاب فدعواه باطل لزوال الولاية عن مالالابن وكذا اوكان العلوق فى لك اجنبي ثم اشــتراها الابن فولدت في ملكه فادعاء الاب فان ذلك لا يجوز (فو له و عليه قيمًا) يعني الاب اذًا وعلى جارية ابنه فعليه قيمًا موسرا كان اومصرا لانا نقلناها اليه من الك الان فلا ناتفل الا بعوض ويستوى اليسار والاعسسار لانه ضمان نفل كالبيع ويجب قَيْمًا يَوْمَالْمُلُوقَ لَانْهَا انْتَفَاتَ اللَّهِ حَيْنَذُ ﴿ قُولُهُ وَايْسَ عَلَيْهُ عَفْرُهَا وَلاَقْيَمْ وَلَدُهَا ﴾ اما عفرها فلالما ضمناه فيتمها وهو ضمان ا يحل وضمان السفر ضمان الحبزء فبدخل الاقل في الاكثر كن قطع بد رجل فات و اما قيمة ولدها فلانا طلناها اليه بالعلوق فلكهـــا حينئذ فصار العلوق في ملكه ولان الولد في ذلك الوقت لا قيمة له فلم يلز.. ضمائه والولد حرالاصل لاولا، عليه لانه لما ، لك الام بالضمان حصل الولد عادنًا على ملكه فكانه استولد جارية نفسه العقر اذا ذكر فيالحرائر يرادبه مهر المثل واذا ذكر في الاما. فهو عشر فيتها ان كانت بكرا وان كانت ثيبا فنصف عشر قيتها كذا ذكره السرخسي واما على قول ابي يوسف اذا لم يثبت الاستيلاد من الاب قائه يجب المقر لان الوطئ في ملك الغير لا مخلوا من حد او مهر وقد سفط الحمد الشميمة فبق المهر وعايه قيمة الولد عند ابي يوسـف لانا نقلناه اليه من الك ولد. فلابد من ابحــاب الفيمة ويستبر قيمته يوم ولد لان التمليك فيه لايصح الابعد الولادة (فولد فاذا وطلى أب الاب مع بقاء الاب لم يثبت النسب) لانه لاولاية للجد عال قيسام الاب

من الزاني وانما يعنق عليه اذا ملكه لانه جزؤه حقيقة و عامه في العر (واذا وطي الاب جارية اشه فجاءت بولد فادلهام) الاب (ثبت نسبه) منه ومسارت ام ولدله) سواء صدقه الان اوكذه ادعىالاب شهة أولم دع لأن للاب ان علك مال الله العاجد الىالبغاء للاكل والشرب ذله ان عَلك ان جارت العاجمة الى صيانة مائه ومقاء نسله لان كفاية الاب على اشه كامر الا أن الحاجة الى صيانة مائه دون حاجته الى نقساء ننسمه ولذا قالوا تثلك الطمام بلاقيمة والجارية بة ينها كاصرح 4 بقوله (وعليه فيمها) اى الحارية وم العاوق لانها النقات اليه حينلذ ويستوى فيه المصر والموسر لانه ضمال علك (وايس عليه عقرها) لبُوت الملك مستندا لما قبل العلوق ضرورة صمة الاستيلادو اذاصح الاستيلاد في ملكه لا يازمه عقرها (ولا قيمة ولدها) لعاوقه حر الاصل عبر بالجارية ليفيد

انها محل التمليك حتى اوكانت ام ولد الا بن او مدبرة لا تصبح دعوة الاب و لا يثبت النسب و بلزم الاب العقر كاف الجوهر م (أوله) (و ان وطئ) الجد (اب الاب) جارية ابن ابنه (مع بقاء) ابنه (الاب لم يثبت النسب) لانه لاولاية تعجد حال قيام الاب

اشه لاناللك منابى شبت شرطا للاستيلاد فيتقدمه فيصير واطئا ءلك نفسه (و) حكذا (نصف قيمًا) لانه علك نصيب ماحيه حتن استكمل الاستبلاد ونسر قيمها وم العلوق لان امومية الولمد تثبت من ذلك الوقت ويستوى فيه المسر والموسر لانه ضمان تمليك كما مر (وايس عليه شي من قيمة ولدها) لان النسب شبت مستندا الى وقت العملوق فلم شعلق شي منه على ملك الشريك هداله (فأن ادعياه) اي الشريكان (معا) وكان الحيل في ملكهما (ثات نسيه منهما) لاستوائهما في سبب الاستعقاق فيستويان فيه والنسب وال كان لاينجزى ولكن تعلق به احكام مجزية فيا مقبل

(قوله وان كازالاب مبنا ثبت من الجدكما ثبت من الاب) لظهور و لاينه عند ففد الاب وكفرالابورته عزلةموته لانه قاطع للولاية حتى لوكان الاب نصرانيا والجد والان مسلين حمت دعوة الجدلان النصراني لاولاية له على انه المسلم فكانت الولاية المبدف منت دعوته و الراد بالجداب الاب اما اب الام فلا يقبل دعوته (فوله و اذا كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه احدهما ثبت نسبه منه) لانه لما ثبت النسب ف نصغه لمصادفته ملكه ثبت فمالباق ضرورة لانه لا يتجزى وهو العلوق اذا الولا الواحدلايتتُاق من مائين (فولدو صارت ام ولد له) لان الاستيلاد لا يجزى عندهما وقال ابو حنيفة يصير نصيبه ام ولد ثم غلك نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك حكما ويضمن نصف قيتها ونصف مقرها لانه وطيء جاربة مشتركة (فوله وعليه نصف قيمًا) لائه اتلف على شريكه نصيبه بالاستيلاد ويستوى فيهاليسسار والاعسار لانه ضمان نقل كضمان البيم (قو لد وعليه نصف عفرها) لان الحد لماسقط الشبرة وجب المغر (فولد وليس عليه شي من فية ولدها) لأن النسب يثبت مستدا الى وقت العلوق فلر تعلق منه شيء على ملك الشريك (قوله و أن ادعياه جيما ثبت نسبه منهما معناه اذا حلت على الكمما ولافرق عند ابي حنيفية بين ان يدعيه اثنيان او ثلاثة او اربعة او خسة او اكثر اذا ادعوه معا وقال ابو يوسف لا يثبت من اكثر من اثنين وقال مجدلا يثبت من اكثر من ثلاثة (قولدو كانت الامة ام ولدهما وعلى كل واحد منهما نصف العقر ويصير قصاصا. بما له على الآخر) لان كل واحد منهما واط لنصيب شريكه فاذا سفط الحد لزمه العقر ويكون قصاصا لان كل و احد منهما وجب له على صاحبه مثل ما وجب لصاحبه عليه ولوكانا اشترياها وهى حامل فولدت فادعياه فهو الجمما ولا عقر لاحدمنهما على صاحبه لان وطئ كل واحد منهما في غيرملك الآخر ولوكانت الجارية بين مسلم وذى فجاءت بولد فادعياء فالمسلم اولى والكانت بین کتابی و مجوسی فالکنسایی او لی و آن کانت بین عبد و مکانب فالمکانب اولی و لو سبق احدهما بالدموة فالسابق اولى كاثنا من كان كذا في البناسِع (قول دورث الابن

النجزية نتبت في حقيما على النجزية و مالانقبلها بتبت في حق كل كملاكانه ليس معه غيره آلا اذاكان احدالشريكين اب الآخر أوكان مسئلو الآخر ذميا الوجود الرجيح في حق المسلم و هو الاسلام و في حق الآب و هو ماله عليه من الحق هدايه (وكانت الام ام ولدلهما) لتبوت نسب ولدها منهما (و) وجب (على كل واحد منهما نصف العقر) لصاحبه لان كل واحد منهما واطئ لنصيب شريكه فاذا سقط الحد لزمه العقر ويكون ذلك (قصاصا عا) وجب (له على الآخر) لان كل واحد منهما وجب له على صاحبه مثل ما وجب عليه له فلا فائدة في قبضه ورده (ويرث الابن من كل واحد منهمًا ميراث ابن كامل) لانه اقراه بميرائه كله وهوجمة في حقه (وهما) اى المدعبان بنوته (يرثان منه ميراث اب واحد) لاستوائهما في السبب قيدنا بكون الحبل في ملكهما لانه لو اشترياها وهي حبل بان جات به لدون ستة اشهر اواشترياها بمدااولادة فادعياه لاتكون امولدانهما لان هذه دعوى عنق لادعوى استبلاد فانشرطها كون العاوق في الملك فيمتق الولد مفتصرا على وقت الدهوى كما في الفنَّع وفي الجوهرة ولواشرٌ بإها وهي عامل فوادت فادعياه فهو انهما ولا عقر لاحد منهما على صاحبه لان وطي كل ﴿ ١٤٣ ﴾ منهما في غير ملك الآخر اله (وأذا

فجاءت بولد فادعاه) المولى

(فان صدقه المكانب

ثبت نسب ااولد منه)

لوجود سبب الملك و هو

رق المكاتب و هذا كاف

في ثبوت النسب لانه

محاط فی اثباته (و کان

(عليه) لكانيه (عقرها)

لانه لا تقدمه الملك لان

. ماله من الحق كاف المحدّ

الاستبلاد (و) كذا

(قيمة ولدها) لانه

في معنى المغرور حيث

اعتد دليلا وهوانه كسب

كسيه الم يرض رقبه

فيكون حرا بالفيمة ثابت

النب منه هدانه (و)

لكن (لا تصر) الجارية (ام ولدله) لانه لاملك له

فها حقيقة كمافى ولدالمغرور

هداه (والكذه) الكانب

(ق) دعوى (النسب

لم يُبت) لان فيه ابطال

ملك المكاتب فلا يثبت

وطئ المولى جارية مكاتبه من كل واحد منهما ميرأث ابن كامل) لانه افرله بميرائه كله (قوله و يرثان منه مراث أب وا عد) لاحتوائهما في النسب ﴿ مسئلة ﴾ اذا اقرالمولي في محنه انها ام ولدله صمح اقراره وصارت ام ولدنم سواء كان معها ولد اولم بكن وان افر ندتك في مرض موته أن كان معها ولد فكذلك وأن لمبكن فهي أم ولده أيضا ألا أنما تعتق من الثلث كما بعنق المديركذا في البناسم (قوله و اذا وطي المولى جارية مكاتبه فجائت والد فادعاء فان صدقه المكانب ثبت نسب الوالد منه وكان عليه عقرها وقيمة ولدها) وعن ابي بوسف انه لابحناج في صحة دعوته الى تصديق المكاتب لان حق المولى في جارية مكاتبه اقوى من حقه في جارية ابنه فاذا ثبت النسب في جارية الان من غير تصديق فهذا اولى ولنا أن المولى لاعلك التصرف في مال مكانبه والاب علك ذلك وقيد مجاربة مكاتبه احترازا عن المكاتبة نفيها فانها اذا جاءت تواد فادعاء ثات منه صدقته اوكذته ولاعفر عليه اذاكان لسنة اشهرمن يوم الكتابة وانكان لاكثر فهليه العفراذا اختارت المضيعلىالكتابة وال شاءت عجزت نفسها وصارت امولدله ولاعقرعايه وهذا اذا لم يكن للولد نسب معروف • وقوله • وقينولدها • يعني قيمه ومالحُصومة (قو له ولانصير عن ولدله) بانه لاملكه فيها حقيقة وبجوز المكانب يمها كذا في اليناسِم (قو له وان كذه المكانب في النسب لم ثبت) لان مافي مد المكاتب في حق المولى كما في مدالاجنبي فلو ملكه عوما ثبت نسبه منه لزوال حق المكائب لانه هو المائم

مع كتاب المكات كا

الكتابة في اللغة الضم اي ضم كان ومنه الكتبة و الكتابة * و في الشرع عبارة عن ضم مخصوص وهو ضم حرية البد المكانب الى حربة الرقبة في المال باداء عدل الكتابة والمكاتب في بمضالاحكام عنزلة الاحرار وفي بعضها عزلة الارقاء والهذا قال مشايخنا المكاتب طار عن قيدالعبودية ولم ينزل بساحة الحرية فصار كالخامة اذا استطير تباعر وان استحمل تطاير والكنابة مستحبة اذا طابها العبد وليسمت بواجبة وقوله تعالى ﴿ فَكَاتُبُوهُم ﴾ امرندب واستعباب لاامر حتم و ايجاب وقوله تعالى ﴿ والْ عَلْمُ فَيْمُ

الابتصديقه وهذا ظباهر الرواية وهن ابي يوسف لايمتبر تصديقه احتبارا بالاب يدعى جارية انه ووجه ظاهرالروايذ وهو (خيرا) الفرق ان المولى لاعلك التصرف في اكساب مكاتبه حق لاغلكه والاب علك تملكه فلا معتبر تصديق الابن هدام ﴿ كتاب المكانب ﴾ اورده هنا لاز الكتابة من تو ابع المتق كالتدبير و الاستيلاد و هي انه الضمو الجمع ومنه الكتيبة للجيش العظيم والكتب بجع الحروف فىالحنط وشرط تحزير المملوك بدا سالا ورقبة سالا اى حند اداء البدل وركنها

الا بيجاب والقبول و شرطها كون البدل معلوما كما اشار الى ذاك بقوله (اذا كانب الولى عبده او امته على مال) معلوم (شرطه عليه وقبل العبد ذاك صار) العبد (مكاتبا) ﴿ ١٤٣ ﴾ لوجود الركن و الشرط و الامر في قوله تعالى ﴿ فكاتبوهم ان عليم فيم

خيرا كله اندب على التعييم والمراد بالخير ان لايضر بالسلين بعد العنق فاو بضريم فالافتسال تركه وان حكان يصح لونعله كما في الهـداله (وبجوز ان يشرط)المولى (المال) كلمه (مالا وبجوز) ان يشترطه كلمه (موجلا) الى اجل معلوم (و) بجوز (منجما) اي مقسطا على ازمنة مسنة لا نه عقد معارضه فاشبه الثمن في البيع (وتجوز كتابةالعبد السغير اذاكان يعقل البيع والشراء) إذا العاقل من اهل القبول والتصرف نافع في حقه فبجوز (فاذاصحت الكتابة) نوجود ركنها وشرطها (خرج المكاتب من يدالمولي) أتفيق مقدود الكتابة و هو اداء السدل (ولم غرج من ملكه) اي الولى لا ئە فقد مماو شە فيفتضى المساراة بين المتعاقدين وينعسدم ذلك بنجزاله تقو بنعقق تأخره فيثبت المكانب نوع مالكية والمولى البدل في دمته فان اعتقه عتق بمثقه لانه مانك ارتبته ومسقط عنه برل الكنابة كالى الهدايه (أجوز

خيرًا كه قبل اراد به اقامة الصلاة واداء الفرائضوقيل اراد به ان كا ن بعدالمتن لايضر بالسلين لا نه مادام عبدا يكون تحت بد مولاه فينعه من ذلك فان علم الهيضر بالمسلمن بعد المتق فالافضل أن لايكاتبه فأن كاتبه جاز وقبل مغناه أن علم فيم رشدا وامانة ووفاه وقدرة على الكسب وقوله نعالي ﴿ وَآنُوهُم مِنْ مَالَ الله ﴾ قبل اراد 4 ان عمل عنه بعض مال الكتابة على سبيل الندب لاعلى سبيل الحتم وقبل اراد به صرف الصدقة اليه وهذا اقرب الى ظاهر الآية لان الابتاء هوالأعطاء دون الحنط ويدل عليه قوله تمالي وفو وفي الرقاب ﴾ (قو لد رحه الله اذا كانب المولى عبد ماو امته على ماشرطه عليه وقبل العبد ذائ صار مكاتبًا) شرط المال احترازًا عن الميتة والدم فان الكتابة لاتصح عليما ولا يعنق بادائها الا ان يكون قال له اذا اديت الى ذلك فانت حر فيعنق بالشرط ولاشيء علبسه مخلاق ما اذا كائبه على خر اوخزر فادى الجر وقيته فانه بعنق عند ابي يوسف وعندهما لا بعنق إدامًا الا أن بكون قال له اذا اديث الى ذلك فانت حر فيعتق بالاداء ويسعى في قيمه وشرط قبول العبد لائه مال مابلزمه فلابد من النزامهوالمولى ان برجع قبل قبوله مخلاف النا اعتقه على مال لانه لايحتمل الفسخ ولابعثق المكانب الاباداء الكل لغوله عليه السلام • المكانب ُ حبد مابق حایه در هم • قال ا^{شل}جندی ااسکاتب رق مابق علیه در هم ولایعتق بالفیول وهو قول زيد بن ثابت وبه قال اصحابنا وقال على كرم الله وجهه أنه يعتق بقدرما ادى وقال عبدالله من عباس بمنق بالقبول ويكون غريما كالفرماء وقال أمن مسعود اذا ادى قدر القيمة عتق والباق دين عليه ويجوز شرط الحيار كمولى والعبدق الكشابة لائها معاوضية يلحقها الفسخ اذا شرط ثلاثة ايام ولايجوز اكثر منها عند ابى حنيفة وعندهما بحوز اذا سمى مدة معلومة (قو له و بحوز ان بشرط المال حالاو بحوز ووجالا مُضِما) وقال الشانعي لا يجوز حالا ولابد من نجمين (قوله و بجوز كنابة العبد السغير ادًا كان يعقل البيم والشراء) لان العاقل من اهل القبول والتصرف افع في حقه والشافعي يخالفنا فيهواما اذاكان لابعقل البيع والشراء لابجوزاجاعاحتي لوقبل عنه غيره لابعتق ويستردماد فع كذا في الهداية وفي الجهندي اذا قبل عنه انسان جازو يتوقف الي ادراكه فان ادى هذا الفابل عنق وايس له ان بسرداستمساناو قالز فرلهان يسرد (قولد فاذا صت الكتابة خرج الكانب من بد المولى ولم يخرج من ماكمه هذا قول عامة المشاخ وقال بعضهم يخرج عن المث الولى و اكمن لا عليكها العبد كالمشترى بشرط الحيار • وقوله ه خرج من دااولى ، حتى اوجنى عليه وجب الارش و لوكانت امة فوطرا وجب العفر ثم الكتابة في الحال فك الحجر وبعد الاداء عتقه وعنق اولاده وكذا اذا ابرأ. مولاء من بدل الكنابة اووهب له قبل اولم يقبل نانه يعنق (فولد ويجوزله البيع والشراء والسقر) لأن مقد الكتابة وجب الأذن فالاكتساب ولا يحصل الاكتساب الابذاك

له البيع و الشراء والسفر) لان موجب الكتابة البسير حرادا عالكية التصرف مستبدا به تصرفا و صله ال النسود وهو

ئيل الحرية باداء البدل والبيع والشراء من هذا القبيلوكفك السفر لان المجارة ربما لا تنفق في الحضر فيمتاج الى المسافرة وعلك البيع بالمحابات لا نه من صديع المجار فان الناجر قديمابي ﴿ ١٤١ ﴾ في سففة ليربح ف الاخرى هدايه

و على هذا قالوا بجوز ان يشتري من المولى و يبيع على المولى لان المولى معه كالاجنبي وايس لاحدهما أن مديم ما اشتراه من الآخر مرابحة على اجنبي ولايجوز أمولى ال المُتَوَمِّقُ مِنْ مَكَاتِهِ درهمين بدرهم لا نه معه كالاجني فال شرط عليه مولامال لايخرج من الكوفة فله أن مخرج لان هذا شرط يخالف مفتضى المقد وهو مالكة البد على جهة الاستبداد وثبوت الاختصاص فبطل الشرط وصح العقد (قوله ولايجوز النزرج الابادن المولى) بعني لايزوج نفسه ولاعبده وله أن يزوج امته لاز المولى لاعلك رقبتها وهو يتوصل الى تحصيل مهرها بخلاف تزوج عبده لانه يلحقه الدين من غير تحصيل منفعة وكذا تزوج نفسه لانه يلزم نفسه الدين الايجوز وكذا المكاتبة لابجوزلها انتزوج بغير اذن المولى لان بعضها باق على ملك المول والمامنع من التصرف فيه لعقد الكتابة ولايجوز المكانب مثق عبدة لابدل ولابغير بدلولا بجوز ان تقول له اذا أدبت إلى الفا فاتت حر لانه لاعلك الصفيق فلا علله التعليق الا الكتابة فانها تجوز منمه لانها عقد مبادلة والعثق ينزل بالاداء حكما الاثرى أن الاب والوصى والمناوض لاعلكون العتق على مال وعلكون الكتابة كذلك المكاتب وبجوز المكاتب والهؤلاء الثلاثة تزويج الامة وليس لهم تزويج العبد (قوله ولايمب ولا تعسدق الا بالثيرُ اليسر) يعني كالرغيف ونحوه والبصل والملح ونحو ذلك وأنما لم نجز هبته لانه عنوع من التبرع فان وهب على عوض لم يصح أبضًا لانه تبرع أبندا. (قو له ولاشكفل) لأن الكفالة تبرع فلاعالكه خوهيه نفسا ومالا ولا يغرض لانه تبرع فان اذنه له مولاً، في الكفالة فكفل الحذبه بدر المتق ولا علك العقو عن القصاص ولايجوز له البيم والشراء الاعلى العروف في قولهما وبجوز في قول ابي حنيفة كيف ماكان وبجوز اقراره بالدين والاستيفاء (قو له فان ولداه ولدمن امد له دخل ف كتابته وكان حكمه كحكمه وكسبه له) فان قبل استبلاد الكاتب جارية نفسه لانجوز فكيف منسور هذا قانا عكن انه وطئ مع انه حرام اوتفول صدورته أن يزوج امة قبل الكتابة فاذا كوتب اشراها فتلدله ولدا وكذا اذا ولدت المكاتبة ولدا من زوجها دخل في كتانها ابعثاكذا في الهدابه واذا اشترى المكاتب زوجته لم ينفسخ النكاح لان له حق الملك وليس له حقيقة الملك وحق الملك عنم ابتداء النكاح ولاعنم البقاء عليه بانه اذا اشرى زوجته لايفسد النكاح واذا طلقهاطلاقار جميالهان تراجعهاواذا طافها مالاقا بأننا ايسله ان يتروجها بعد ذفاءتم اذا اشترىزوجته انكان معهاولدمنه دخلق الكتابة وتسير الجاربة امولدله لايجوزله يعهاواذا اشراها بغير الولد فعل قولهما صارت ام ولدله فلايجوز له يعها وعند ابي حنيفة بجوز وان اشر اهاولم تكن ولدت منه فله بِعها كالحر اذا اشترى زوجته ولم تكن ولدتمنه ولو اشترت المكاتبة زوجها لاشكائب بالاجماع (قوله نان زوج المولى عبده من المنه ثم كانبهما فوادت منه

(ولانجسوز له النزوج الا باذن المولى) لان الكنابة فك الحبرمع قيام الملك ضرورة التوسل الى المطلوب والنزوج ليس وسيلة اآيه ومجوز باذن الولى لان اللك له هداله (ولا يرب) المكاتب (ولا تصدر) لائه تبرع وهو لاعاكمه (الا) ان يكون (بالشي اليدير) لا نه من منرورات التمسارة ومن ولك شديدًا ملك ماهو من طرورته وتوانعه (ولا شكفل) لانه تبرع محض وليس من ضرورات النجارة والاكتساب (فان ولدله ولد من امدله) قادعاء ثدت نسبه منه والكان لايجوزة الاستيلاد و (دخل) الوليد (في الكتابة) لان الكاتب من اهل إن يكاتب وان لم يعكن من اهل الاعتماق فجمل مكابا تعقيقا العسلة بقدر الانكان (وكان حكمه) ای الولد (کمکمه) اي الاب (وكسبه 4) لان كسب الواد كسايه وكذا اذا ولدت الكاتب من زوجها (وان زوج المولى عبده من امنه ثم كاتبها فولدت منه) اى من زوجها المكانب

(ولدا دخل) الولد (فكتاتها) اي الامة (وكان كسبه لها) لان تبعيةالام ارجح ولهذا يتبعها في الرق و الحربه (وان وطئ المولى مكانمته لزمه العقر) لانها صارت احق باجزائها ومنافعالبضع ملحقة بالاجزاء والاعيان (وان جني عليها او على ولدها) جناية خطأ (لزمته الجناية) لما بينا قيدنا الجناية بالخطأ لان جنايةالعمد تسفط الشبة -كما في الجوهر. (و أن أتلف مالالها غرمه) لان المولى كالأجنبي في حق اكسابها (وأذا أشترى المكاتب أباه) وأن علا (اوابنه) وان سفل (دخل في كتابته) ﴿ ١٤٥ ﴾ لمامر من انه من اهل ان يكانب وان لم يكن من اهل الاعتاق فيحمل

مكانبا تحقيقا الصلة مفدر الامكان الا رى ان المر منى كان علك الاعتاق بعنق عليه كما في الهداله (وان اشری ام ولاه) مع ولدها منه (دخل ولدها في الكتابة) لانه ولده ولم تدخيل هي (و) لكن (الم مجزله جمهـا) لانها ام ولده والامبكن ممها ولد فكذلك الجواب عندهما خلافا لابي حنينة قال الاسبياني العيم قوله ومثى عليه الحبوبي تعیم (وان اشدی) المكانب (ذا رجم محرم منه لاولادله لم دخل في كتابته عند ابي حنيفة) لان المكاتب له كسب لاملك والكسب بكني المسلة في الولاد دون غيره حتى الاالفادر على الكسب غاطب خفقة قرابة الولادة دون غيرها لاغها على الوسر كا مر

ولدا دخل في كتابتهما وكان كسبه لها) لان تبعية الام ارجح ولهذا يتبعها في الرق والحربة وتفقة الولد عليها وتفقيها علىالزوج (قوله واذا وطئ المولى مكاتبته لزمه المقر لان المول عقد معها عقدا منع به نفسه من التصرف فيها وفي منافعها والوطئ من منافعهما والهذا قالوا أن المكاتبة حرام على مولاها مادامت مكاتبـة لانها خارجة من يده (قوله وان جني عايها اوعلى ولدها لزمته الجناية) لما بينا فالوطئ بني جناية خطأ فان جنا عليها عدا مقط القصاص فشهة (قو له وان انلف مالها غرمه) لان المول فكسب المكاتب كالاجنى (قو له واذا اشرى المكانب اباه اواسه دخل فيكتابه) بعنياله بعثق بعنفه ويرق برقه ولاعكمنه بيعه وعلى هذا كل من ملكه منقرابة الولادة كالاجداد والجدات واولادالاولاد ثم ادًا اشترى المكاتب اباء اوانه ايسله ان برده بالعبب ولا برجع بالنفصان الا اذا عجز حبنائله الرد (قوله واذا اشترى ام ولده دخل ولدها ڧالكتابة ولم مجز بيمها) يريد بهذا انه اشتراها مع ولدها او اشتراها ثم اشترى الولد بمدها وال أبكن ممها ولد فكذبك عندهما لايجوزله يمها لائها ام ولد وعندابي حنيفةله يمها واما اذا ولدت فى ملكه لم يجزله بيعها سواء كان ولدها باقيا او مينا (فول و اذا اشترى ذا رحم محرم منه لاولادله لم يدخل فكناينه عند أبي حنيفة) حتى أنه مجوزله بيمه وعندهما ه خل وابس له جه و عند ان حنينة اذا ادى المكاتب مال الكتابة وهم في ملكه عنفوا ولاسعاية عايم ولواشترى زوجته لم ينف مخ النكاح لانه ليسله ملك وأنماله حق الملك وحقالماك لاءنع مقاه النكاح واستدامته وعنع ابتداء النكاح كالعدة وصورته مسلم تزوج معتدة من مسلم لايجوز ولوتزوج امرأة ثم وطئت بشيهة حتى وجبت المدة بق النكاج بديما وصورته في العبد اذا زوجه مولاه ثم كاتبه فليسله ان يزوج في مال الكتابة ولا بطل النكاح المتقدم (قوله واذا عجز المكانب عن نجم نظر الماكم في حاله فان كازله دين منصيه اومال تغدم عليه لم يجمل بتجيزه وأنتظر عليه اليومين او الثلاثة ولا زيد على ذاك) لان ألثلاثة الايام هي المدة التي ضربت لايلاء الاعذار كا الخاصم للدفع و المديون القضاء فلا يزاد عليها (فو له فان ابكن له وجه

والهذا لاشترنان فيالحر في وقالا بدخل اعتبارا تقرابة الولاد لان وجوب الصلة بأنفامها ج ني حقالحربة قال في التصميم وجمل الاسبهابي قوله استمسانا واختاره الحبوبي والنسني وغيرهما اه (واذا جزالمكانب عن) اداء (نجم انظر الحاكم في ماله) بالسؤال منه (فانكانله دين يقبضه او مال) في د غائب (يقدم) عليه (إلجمل بتجزه وانتظرهليه اليومين والثلاثة) نظرا البابين والثلاث هىالمدة الى ضربت لايلاءالعذر كامهال الخصم للدفع إم والمديون القضاء فلا يزاد عليه عدايه (وان لم يكن له يُعَاجُّهُ وطاب المولى أهيزه عجزه) الحماكم (وضح الكتابة) التبين عجزه وهذا عندابي حنيفة و محد (وقال ابويوسف لا بعجزه حتى تولى عليه بحسان) قال جعالا الاسلام في شرحه الصبح قول ابي حنيفة و محدو اعتده البرهابي والذيني و فيرهما تصبح (واذا عجز المكاتب) بالفضاء او الرضا (عاد الى احكام الرق) لا نفساخ الكتابة (وكان مافيده من الاكساب المولى) لا نه ظهر انه كسب عبده لا نه كان موقوظ عليه او على مولاه وقد زال التوقف (وان مات المكانب ولهمال) في بدله (لم تنفسخ الكتابة وقضيت كتابته من اكسابه) عالا (وحكم جنفه ﴿ ١٤٦ ﴾ في آخر جزء من جزاء حياته) وما بق

وطلب المولى نعيزه عِزه وضمخ الكتابة) هذا قولهما لا نه قدَّبين عِزه (فَقُولُه و قال او وسف لا يعز محى خوالي عليه نجمان) نيسيرا عليه (قو له واذا عجز المكانب طد الى احكام الرق) وانما لم يقل طد الىالرق لانالرق فيه كابت الاان الكتابة منعت المول من بمن الاحكام ناذا مجزواد الى احكامه (قو له وكان مافي بدمهن الاكتماب لمولاه) لا نه ظهر انه كسب صده واذا ادى المكانب من المددّات الى مولاه ثم عجز فهوطيب للمولىاتبدل الملائفان العبد غلكه صدقة والمول موضا عزالمنق واليه وتمت الاشارة النبوية في حديث بر يرة • هي لها صدقة ولنا هدية • وهذا مخلاف ما اذا المِح للنبي اوللهاشمي لان المباح له يتناوله على ملك المبيم وان عجز المكانب قبل الاداء الى المولى فكذلك الجواب لا نه بالبجز يتبدل الملك (فولد قان مات المكاتب وله مال لم تنفسخ الكتابة وقضى ماعليه من اكتسابه وحكم بعتفه في آخر جزء من اجزاء حياته (وما بق فهو مراث لورثنه ويعنق اولاده وقال الشافعي تنفح الكتابة و عوت عبدا وما تركه لمولاه (قوله واللم يترك وفاه و ترك ولدا مواودا في الكتابة سمي ف كتابة ابد على نجومه) صورته مكاتب اشرى جارية فوطئها فجاءت ولدنا عرفه ثم مات عنه لانه داخل في كتابته وكسبه مثل كسبه فضلفه فىالادا، نان تركه معدابويه وولدا آخر مشرى في الكتابة فهوا وقوف عل اداء مال الكتابة من ولده المولود في الكتابة وليس أمولي بعهم ولاله أن يستسهيم فأذا أدى الولود بدل الكتابة عنق ومتفوا جيما وأن عجز ورد في الرقردةؤلاءمه الاان مقولوا عن نؤدي المال الساعة فيقبل ذاك منهم قبل تضاء الفاضي بفخ الولدا اولود في الكنابة (قو له فاذا ادى حكمنا بعنق اليدفيل موته و عنق الولد) لان الواد داخل في كتابته فخلفه في الاداءو صاركما اذا رك و فاء (قوله و ان تركو لدامشرى قبل له المان تؤدى الكتابة حالة و الارددت الى الرق) هذا عندا بي حنيفة اما عندهما فلا فرق بين المولود في كتاب والمشترى في اله يسمى بعد موت ايه على بحومه (قو له واذا كانب المبلم عده على خد او خزيراو عل قية نقسه فالكتابة فاسدة) لان الخرو الخزر ايسا عال في حقه فيصر كانه كائبه على غير لدل واما على قيمة نفسه فهي مجهولة قدرا ووصفا وجنسا انتفاحش الجهالة فصسار كما إذا كاتبه على ثوب أو دابة ﴿ قُولُهِ فَانَ أَدَى الْحَرَ عَنَقَ وَلَزَّهُ أَنَّ يَسَمَّى فَيْعَتُهُ

فهومير اث لوراثته وتعتق اولاد متماله (وان لم يترك وفاء وترك ولدا مولودا ف الكتابة معي) الولد (ل كتابدايد على بحومه) الممة عليه (فاذا ادى) ما على أبيه (حكمنا بعثق ابدة لموته و دنق الولد) الآن لان الوليد داخل فى كتانه وكمبه ككمبه فتعلفه في الاداء وصاركا اذا ترك وقاء (وأن ترك وادا مشرى قبل 4) اى اولد (اماان تؤدى الكتابة مالا والا رددت فالرق) لانه لم دخيل تحت المقد لمدم الاضافة اليه ولايسرى اليه حكمه لانفساله مخلاف المولود في الكتابة لانه متصل 4 وقت الكشابة فيمرى الحكم اليه وهذا منبد ابي حنف و قالا هو كالولود في الكتابة لانه يكانب نيعا فاستوباكا في الاختيار (و إذا كاتب المعلم

عبده على خر اوخز راوعلى قيمة نفسه قالكتابة كاسرة) لان الحروالحنز ركيسا عال في حق المسلم (لاينقس) فت يهاتف دالمقدوكذلك القيمة لانما مجهولة (كان ادى) ماكوتب عليه احتى (الحر) او الحنز ر (عتق) المكانب إلاداء لا نهما مال في الجلة (ولزمه النبسي في قيمته) اي قيمة تفسه لا نه وجب عليه رد رقبته لفساد العقد و قدته فرد فك المستق فجب رد قيمته كما في البيع الفاسد اذا تلف البيع واما فيما اذا كاتبه على قيمتنفسه كانه يعتق إداء القيمة لانه هو البدل بخلاف مااذًا كاتبه على ثوب حيث لابنق باداء ثوب لائه لابوقف فيه على مرادالعاقد لاختلاف اجناسه فلانبت العتق بدون ارادته كافي الهدايه واهلم انه مني سمى مالا و فسدت الكتابة بوجه من الوجوه و جبت قيمته و لكن (لا سفس من المسمى و زاد عليه) و ذلك كن كانب عبده ﴿ ١٤٧ ﴾ على الف و رطل من خر قادى ذلك عنق و و جب عليه قيمنافسه ان

كانت كثر من الالف وان كانت اقل لايسترد الفشل وتمامه في النصيم قال فالبسوط اذا كانب عبده بالف على أن تخدمه الدا فالكنابة فاسدة فتجب القيمة فان كانت القصة عن الالف لانتقص وأن كانت زائدة زندت عليه اه (و أن كائبه على حيوان غسر موصوف فالكتابة جازة) قال في الهيداية ومطيأه ان من الجنس ولاسين النوع والصفة ومصرف الى ااوسط و محمر على قبول القيمة وقد من في النصكاح اما اذا لم سين الجنس مثل أن تقول داية لابحوز لانه يشمل اجناسا فتتفاحش الجهبالة واذا بين الجنس كالعبد فالجهالة يسمرة ومثلها يعمل في الكتابة اه (وأن كانب عبديه كتابة وأحدة بالف درهم) مسلا باز مم (أن أديا) أأف (عنقا) لحصدول الشرط (وان عزاردا إلى الق) ولا يدتفان الا باداء الجيم لان

لاشتم من المسمى و تراد عليه) لائه و جب عليه رد رقبة لفسادالعقد وقدتمذر ذلك بالمتق فصِب رد قيمته كافي البيع الفاسد اذا تلف المبيع ويعتبر قيمته يوم الكنابة ثم أذا كاتبه على قيمة نفسه بعنق باداء القيمة لانها هي البدل مخلاف مااذا كاتبه على ثوب حيث لايمتق إداءالثوب لانه لانوقف فيه على مراد العاقد لاختلاف اجناسه فلانبت العنق لدون ارادته وكذا اذا كاتبه على الف ورطل من خرفاذا ادى عنق و بجب الا كثران كانت الغيمة اكثر يلزمهالقيمةوان كان بدل الكتابة اكثر لابستردالفضل وان كانبه على مينة اودم فالكتابة فاسدة فان أدى ذلك لايمنق الا أن تقول أذا أديت إلى ذلك فانت حر فانه يمتق لاجل اليمين لا لاجل الكتابة ولايلزمه شي والفرق بين الكتابة الفاسدة والجائزة ان فيالفاسـدة للمولى ان رده فيالرق وتفسخ الكنسابة بغير رضي السبد والجائزة ليسله ال يفسخ الا برضىالعبد والعبد ال يفسخ في الجائزة والفاسدة بغير رضى المولى قال فى الينابيع اذا كانب على قيمة نفسه فالكتابة فاسدة فان اداها عنق ولاشي عليه غيرها ثم القيمة تثبت بنصدادفهما نان اختلفا يرجع الى تغويم المقومين فان ائتق اثنان على ثبيء بجمل ذك قيمة وإن اختلفا فقوم احدهما بالف والآخر بالف وعشرة لابعنق مالم بؤد الانضاء (قو له وان كانبه على ثوب لم بسم جنسه لم مجرُّ وأن أداء لم يعنق) لتفاحش الجهالة مخلاف مأاذًا قال له أنت أديت ألى ثوبًا فانت حرّ قادى اليه ثوبا عنق لاجل الشرط (قو له و ان كاتبه على حيوان غر موصوف فالكتابة حارة) يعني أنه بين جنس الحيوان ولم بين نوعه وصفته مثل أن يقول فرس اويفل اويفرة اويسر وتنصرف المااوسيط منه وبجبرالمولي على قبول القيمة لما اذا قال دابة او حيوان لانجوز وان قال كانينك على عبد جاز وله عبد وسط فان احضر عبدا دون الوسط الجبر على قبضه وفي الخبندي اذا قال كانبك على عبد لابجوز ولواداه لابنتق كافي الثوب والدابة وان قال كانتك على دراهم فالكتابة فاسدة فاذا أدى ثلاثة دراهم لابعنق لانالجهالة فيذلك متفاحشة وأبس للدراهم وسط حتى يقع عليه وايس هذا كااذا اعنى عبده على دراهم فقبل العبد فاله يعتق ويلزمه قيمة نفسه لازالمتق هناك مقع بالقبول والجهالة فاحشة فوجبت قيمة نفسسه (قو له وان كانب مبده كتابة واحدة على الف درهم أن أديا عنفا وأن عجرا ردا فيالرق وال كاتبهما على الكل واحد منهما ضاءن علىالآخر عازت الكتابة والمهما ادى عنقا و رجم على شريكه بندف ماادى) ويشهرط في ذلك قبولهما جيعا فان قبل احدهما ولم يقبل الآخر بطل لاتهما صنفة واحدة الاتصبح الابقبولهما كالبيع

الكتابة واحدة فكا اكشخص واحد (وان كانهما على ان كل واحد منهما ضاءن عن الآخر) حصته (جازت الكتابة وانهما ادى) البدل (عنقا) جيما (ويرجع) الذى ادى (على شريكه بنصف ماادى) وبشرط فى ذك قبو أنها جيما قال قبل الحدهما ولم يقبل الآخر بطل لانها صفقة واحدة والهولى ان يطالب كل واحد شهما بالجميع نسفه بحق الاصالة

ونسفه بحق الكفالة وابرما ادى شبئار جع على صاحبه بنصفه قليلا كان اوكثيرا لانهما مستويان في ضمان المال فان اعتق المولى احدهما عنق وسفعات حصنه عن الآخر ويكون مكاتبا عانق وبطالب المكاتب باداء حصنه بطريق الاصالة والمعتق بطريق الكفالة فازاداها المتق رجم برا على صاحبه وأن اداها الكاتب لم رجع بشي لانها مستحقة عليه جوهره (وأذا اعنق المولى مكاتبه عنق بعنقه) لقيام ملكه (وسقط عنه مال الكتابة) ﴿ ١٤٨ ﴾ مع سلامة الاكساب والاولاد له

(واذا مات مولى المكانب أثم اذا ادبا معا عنفا واز عجزا ردا في الرق وان عجز احدهما لمبلتغت الي عجز. حتى اذا ادىالآخرالمال عنفاجيما ويرجع على شريكه بالنصف وللمولى ازبطالب كلواحد منهما بالجيم نصنه بحق الاصالة و نصنه بحق الكفالة و ابهما ادى شيئا رَجع على صاحبه خصفه قليلا كان اوكثيرا لانهما متساويان في ضمال المال فان اعتق المولى احدهما عنق وسفطت حصته عن الآخر ويكون مكاتباً بما بقي ويطالب المولى المكاتب بإداء حصته لاجلالاصالة والمعتق لاجلاالكمفالة فاذا اداها المعتق رجع بها على صاحبه وال اداها المكانب لا رجم على صاحبه بشيء لانها مستفقة عليه (قولد و اذا اعتقالول مكاتبه عنق بمتنه وسفط عنه مالى الكتابة) يعني مع سلامة الاكساب والاولادله لانه بعثقه صار مبريا له منه لانه ماالتزمه الا مقابلا بالمتن وقدحصل له دونه فلابازمه (قوله واذا مات مولى المكانب لم تنفح الكتابة وقبل له اد المال الى ورثة المولى على نجومه) لانهم قاموا مقامالميت ولوكان الكانب مزوجا على بنتالول ثم مات الولى لم ينفسخ النكاح لانما لم تملك رقبته وأما تملك دنسا فما وذلك لاعنم بقاء النكاح (قُولُهُ فَانَ اعتقه احد الورثة لم يعتق) هذا بدل على أنه لم ينتقل اليم بالارث وانما ننتقل المهم مافي ذمته من المال (قو لد وان اعتقره جميما عنق وسنط عنه مال الكتابة) معناه يعتق من جهة الميت حتى الاالولاء يكون الذكور من عصبته دون الآناث وآنما عتق استحسسانا وأما فيالفياس لاينتق لائهم لم يرثوا رقبته وآنما ورثوا دينا فيها وجه الاستحسان ان عنفهم تتميرالكمنابة فسار كالادا. والابرا. ولاتهم بمتفهم اياه مرئوز له من المال و برائة من مال الكانابة توجب عنقه كالو استوفوا منه ولايشبه هذا اذا اعتقه احدهم فانه لاينتق لان ابراءه له انما يصادف حسته لاغير واويرى من حصته بالاداء ابيتق كذا هذا ولو دنماا كاتب الى وصي المبت عتق سواء كان على البت دين املا لان الوصى قائم مقام البت فصار كما لودفعه البه وان دفعه الى الوارث ان كان على الميت دين أبيتق لانه دفعه الى من لا يستمق القبض منه فصار كالدفع الى اجنبي و ان لم يكن عليه دين لم بعنق ايضا حتى يؤدى الى كل واحد من الورثة حصته ويدفع الى الوصى حصة الصفار لانه اذا لم يدفع على هذا الوجه لم يدفع الىالمستمق كذا في شرحه (قول واذا كانب المولى ام ولده جاز) لانها على حكم ملكه لان له وطهـا واجارتها فلك مكاناتهـا كالديرة فان مات المولى أ عنفت بالاستبلاد وسقط عنها مال الكتابة وبسالها الاولاد والاكساب (قوله نان أ مات المولى سفط عنها ما ل الكتابة ﴿ لان موته وجب عنفها ﴿ قُولُه و ان و لدت مكانبته

لم تنفيخ الحكتابة) كيلا يؤدى الى ابطال حق الكانب اذالكنابة سبب الجرية وسبب حق المرء حد، هدانه (وقيسل له) ای الکاتب (اد المال) المين عليك (الى الورثة المولى على نجومه) لانه استمق الحربة على هــذا الوجه والسبب المقدكذاك فببق مذه السفة ولاختبر الا أن أأورثة محلفوته في الاستيفاء (فان اعنقه احدالورثة لم نفذ عتقه) لانه لم علكه لان المكاتب لاعلك بسائر اسباب الملك فكذا الورثة هداله واغا منتفل الى الورثة مافى ذمته من المال (و أن اعتقوم) ای الور ته (جیما مثق) مجانا استعسانا (وسقط منه مال الكتابة) لانه بصيرا براء عن بدل الكتابة وبراثه منه توجب عنفه وبعتق من جهة الميت حتى ان الولاء يكون الذكور من مصبته دو ن الا ناث و لا

بشبه هذا مااذا اعتنه بعضم لان ابراءه انما بصادف حصته ولوبرى من حصته بالاداء لمبعتق فكذًا هذا (منه) كما في الجوهره (واذا كاتب المولى ام ولده جاز) لبقاء ملكه فيها (فان ماث المولى) قبل الادا. (سقط عها ما ل الكتابة) لعنفها بالاستبلاد فعلل حكم الك: ! يَ وتسلم لهما الاكساب والاولاد (وأن ولدت مكايب) أي المولى

وصارت ام ولدله) لانه تلقتها جهتا حرية عاجل بدل واجل بغير دل ففير يدنهما ونسب ولدها نابت من المسول (واذا كاتب) الولى (مدرته باز) لماجمًا الى تعيل الحرية (قال مات المولى) قبل اداماليدل (ولاماله) غرها (كانت بالخيار بين ان تسمى) أورثة (فى الى قيم الوجيع مال الكتابة) قال في الهداية وهدا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف تسعى في الاقل منهما وقال مجد تسعى في الاقل من ثافي قيمها وثافي بدل الكتابة فالحلاف في الخبار و المقدار فابو بوسف مع ابي حنيفة في القدار ومم مجد في نني الحيار قال الاسبجسابي واليميم قول ابي حنيفة واعتمده الحبوبى والنسق وغرهما تعیم (واز در مکاتبشه صم التدبر) لمامر من أنه تُلفتها جهنا حرية (ولما الخيار ال شامت مضمت على الكتابة) نجيلا الحرية (وان شاءت عزت نفسها وصارت مدرة) لان الكتابة ايست بلازمة في حانب الملوك

منه فهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفهما ومسارت ام ولدله) لا نه ثبت لها جهتا خربة عاجل بدل واجل بغير بدل فتغير بديهما ونسب ولدها ثابت من الولى وهو حرقان اختارت المضى على الكتابة اخذت العثر من مولاها واستعانت به في كتابتها فاذا ادت عنفت وان لم نؤد حتى مات المولى عنفت عوته بالاستبلاد وسفط عنها مال الكنابة وان مانت هي وتركت مالابؤدي منه كنابتها ومائتي ميراث لابنها والل لم ترك مالاً فلا سعاية على الولد لا نه حرقان ولدت ولدا آخر لم يلزم المولى الا ان يدعيه لحرمة وطائبا حليه فان لم يدعيه ومانت من غير وفاء سعى هذا الولد لانه مكانب تبالها فلومات المولى بعد ذلك عتق و بطات عنه السعاية لانه عزلة ام الولد ادْهوولدها.فيتبعها كذا في الهدايه (قو لد وان كانب مدرته باز نان مات المولى ولامال له كانت بالخيار بين ان نسبى في ثافي أيَّها أوفي جميع مال الكتابة) هذا عل وجهين ان مات المولى وله مال تخرج المديرة من ثائه هتات وبطلت الكتابة عنها وان لم يكن له مال فهي بالخيار ان شاءت من مال الكتابة وان شاءت في ثاني قيمًا وهذا قول الى حنيفة لان عقد الكتابة انعقد على مابق من الرق ولم يعقد على ماقات منه بالندبير وقال أبو يوسف يسمى في الاقل مهما ولايخير لانها نمنق باداء الاقل ولايفف عنفها على الاكثر وقال محد أن شاءت سعت في ثافي فينها وان شاءت في ثني الكتابة لانه قابل البدل في الكلوقد سلم لها الثلث الندبير فحاصل الخلاف أن عند ابي حنيفة يسمى في جوم الكتابة او ثافي الغية أذا كان لامال له غيرها ولها الحيار في ذهك فان اختارت الكتابة سنت على النجوم وان اختارت السماية في ثاني القيمة سعت حالاً و عند ابي يوسف تسعى في الاقل من جميع الكتابة ومن ثافي الغيمة بلاخيار وعند مجمد تسعى في الاقل من ثابي الفيمة ومن ثابي الكنابة بلاخيار فائنق ابو حنيفة وابو بوسف فبالمقدار وغالفهما محمد واثفق ابو يوسف ومحمد في نني الحبّار وخالفهما الو حنيفة (قو له تسعى في ناغي قيمنها) بعني مديرة لافنة. لان الكتابة عقدت حال كونها مديرة قال في الحسام رجلدير عبده ثم كاتبه علىمائة وقيمته أنثمانة وذك في محمته ثم مات المولى و لا مال له غيره قا ل الوحنيفة أن شاءسمي في ثاغي الفيمة مأتين وانشاء سعى في جسم مال الكتابة مائد وقال أبويوسف لاخيارله بل بسمى في الاقلوهومائة وقال مجديسمي في الاقل من ثافي الفيمة ومن ثافي الكنابة وذاك سنة وسنون وثلثان (قو له وان در مكانيته صمح الندبير ولها الخيارانشات مضت على الكتابة و انشاءت عزت نفسها وصارت مدرة) و انما صبح تدبير المكاتب لان فيه زيادة ابجاب عنق بدليل ان الكتابة بلحقها الفسخ والتدبير لايلحقه الفسخ ولا نه بالندير بعنق عوته و العتق الراه من الكتابة فالمات مولاها وهيلا نخرج من الثاث فان شاءت معت في ثلثي الكرتابة و إن شاءت في ثابئي الناية وهذا عند الى حنيفة وعندهما في الاقل من ثافي الفيمة و من ثافي الكتابة بلاخياروالاختلاف في هذا الفصا في الحيار

(فان مضت مل كتابئها فات المولى ولامال له) غيرها (فهى الخيار ان شاه تسعت) الورثة (فى نافى مال الكتابة او تافى فيها عندا بي حنيفة) و قالا تسمى فى الاقل متها الحلاف فى هذه الفصل شاه في ماذكر ما الما لمقدار فنفق هليه هدا به و الذى ذكر م هو تجزى الاهناق و درتة دم مرار ان الفتوى فيه هلى قول الأمام ﴿ ١٥٠ ﴾ كما تقلته عن الاهلام و على

ولا خلاف في المقدار و أما قال الوحنيفة في هذه المسئلة أنما تسعى في ثاني الكتابة غلاف المسئلة الاولى لان التدبيرارا. من الكتابةوالايراء في المرض لايتجاوزالثلث فصح ذلك في ثلث الكتابة والتي ثائاها السمى في ذلك وعلى قولهما الما تبرأ بالاقل فلا بلزمها الاكثر (قو له فان مضت على كتابتها ومات المولى ولامال له فهي الخبار ان شاءت سعت في ثاني مال الكرابة وإن شاءت سعت في تاني فيمًا عند أبي حنيفة) وقال او وسف ومجد تسبي في الافل والحلاف في هذا الفصل في الحيار اما المغدار فنفق عليه قال في السنى الخلاف في هذه المسئلة بناء على تجزي الاعتاق وعدمه فعند ابي حنيفة بق الثاثان عبدا وقدتلقاه جهنا حرية ببدلين مؤجل بالندبير ومهجل بالكتابة فنخير لان لكل واحد مهما نوع فائدة لتفاوت الناس فيه نصبي يخسار الكثير المؤجل على الغابل المجل وعندهما أا عنق بعنب بعنق كاه فهو حر وجب عليه احد المالين فهو مختار الاقل لامحالة الا معنى الهبير (قو له واذا اعتق المكاتب عبده على مال لم يمز) لانه تبرع (قو لم وان وهب عل عوض لمبصع) لانه تبرع ابتداء ظم يكن له ذك (قو له وان كاتب عبد، جاز) هذا استحسان والغياس أن لايجوز لائه أبجاب عنق بدل وجه الاستعمان أن هذا عقد معاوضة يلهنه الفسخ كالبيع فلا جازله سم عبده جازله مكانية (قوله فان ادى الثاني قبل أن يمتق الاول فولاؤه للمولى الاول) لأن له فيه نوع ملك وكذا أذا أدياها لانه ايس هناك من يصحم الولاء منه فانتقل الولاء الى اقرب الناس البه و افر مراليه مولا. فان ادى الكاتب الاول بعد ذاك فتعق لم يرجع الولاء اليه لان الولاء كالنسب والنسب اذا ثبت من واحدلا سنقل الى غيره (فو له و أن ادى الثاني بسده ق الاول عنق وولاؤمه) لان العاقد من أهل ثبوت الولاء لان المكاتب الاول لماادى شار حرا فاذا ادى الثانى بعد كونه حر اعتق من جهته فكان و لاؤماه ﴿ مسئلة ﴾ اذا كانب الرجل نصف هبده علىمال جاز وكان نصفه مكاتبا والنصف الآخر مأذونا له في الجمارة ناذا ادى عتق نسفه ومافضل في بده من الكسب نسفه له و نسفه المولى وصار النصاف الآخر مستسعى فان شاءاعتقه وانشاءاستسماء وهذا عندابي حنيفة لان الكتابة تخرجه الى العنق والعنق عنده نجزى فكذا الكتابة واماعندهما فالعنق لا يُجزى فكذا الكتابة فيصركه مكانا عندهما فاذا ادى عنق كله وما اكتسب فهوكاه المكانب

-م كتاب الولاء كال

الولاء نوعان ولاء متاة، ويسمى ولاء نعمة وسببه العنق على ملكه في العميع حتى

المكاتب الاول فولاه 4) لان العاقد من اهل ثبوت الولا، وهو الاصل فيثبت له هدا به (لتوحتق) ﴿ كَتَابِ الولاء ﴾ هو لغة النصرة والحبة وشرعاً عيسارة عن التناصر بولا، المتاقة ابولا، الموالاة كما في الزيلعي

هذا مثى الامام الحبوبي والنبق والوسل وصدر الشريسة تصبح (وادًا اعتق الكانب عبده على مال لم بحز) لانه ليس من الكسب ولامن نوابعه لانه اسقاط الملك عن رقبته واثبات الدين في ذمة الفلس وكذا تزويجه لانه تعيب له بشغل رقبته بالمهر والنفقسة تخسلاف تزوج الامة لانه اكتساب استفادة المهر كما في الهداه (و) كذا (اذا وهب على عوض إبصح) لانها تبرع اشداء ﴿ وَانَّ كانب) المكانب (عبده باز) استسالا لانه عقد اكتساب وقديكون انفم من البيم لانه لا زيل الملك الابعد ومسول البدل البه (فان ادى انتاني) البدل (قبل ان يعشق الاول فولاؤه المولى) لان نيــه نوع ملك فيصم أضافة الاعتاق اليمه في الجالة فاذا تعذر اضافته الى مباشر العقسد لعدم اهلية اضيف اليه (وان ادی بعید عثق

و في الهداية الولاء تومان ولاء متاقة و إسمى ولاء قمة وسببه الدنق على ملكه في الصبح حتى ارع تى قريبه عايه بالورائة كان الولاء له وولاء موالاة وسببه المقد ولهذا مثال ولاء المثاقة وولاء الوالاة والحكم بشاف ال سببه أه (أذا اعتق الرجل علوكه فولاؤمله) لانه احياء بازالة ﴿ ١٥١ ﴾ الرق عنه فيرته اذا مات ويعقل عنه اذا جنى ويصركا اولاد لان النم

بالفرم (و كذات المرأة أماق) علوكها فكون وللمؤه لها لمامنا (فان شرط) المولى (اله) اي العبد (سائد) اي لاونه إذا مات ولا يعقل هنمه اذا جني (فالشرط باطل) لمخالفته انص (والولاء ان امنق) كا هو نس الحديث (واذا ادى الكانب) عدل الكتابة ومولاه ي (متق) و كان (ولاؤه الول) لعنفه على ملكه (و كذا ال متق بعد موت المولى) لان المنق من جهنمه وان تأخر عزلة المدر وقد مرانه لاورث و انما بننفل المم مافي ذمته تقرر وكذا العبد الموصى بعثله أوبشرائه وعنقه بعدءونه لأن قمل الوصى بعد موتد كفعله والتركة على حكم ماكه هدایه (فان مات الولی هنق مدرو موامهات او لادم وولاؤهمه) المتقهم باستبلاده و تدبيره (ومن الله دارج محرمنه عنق مايه وولاؤه له) اوجود المبب و هو العنق عليه (وأذا تزوج عبد رجل امة لآخر فاعتق

لومتق عليه قريه بالورائة كان ولاؤماء واحترز يقوله فيالعميج عن ما قاله بعضم ان حببه الاحتاق فمندهم اذا ملك قريبه وحتق هليه لايثبت الولاء مته لمدم الاحتاق والثاني ولاء الوالاة وسيه العقد وهو أن يسلم رجل على بد رجل فيقول له والياك عل اني ان مت قارش بك و ان جنيت فعقل عذبك و عل عافلتك وقبل الآخر فهو كما قال فاتى جني الاسفل يعقله الاهلى وان مات يرثه الاعلى ولايرث الاسفل من الاعلى ولانثيث هذه الاحكام بمجرد الاسلام على هـ، هـون عند الوالاة و في البسوط بجرى التوارث من الجسائيين كذا في المسفى (قولد رجه الله أذا اعتني الرجل عاركه فولاؤه له) لقوله عليه السلام ، الولاء لن اعتق ، (قوله وكذلك المرأة تعنق) ويستوى فيه الاحتاق عال وبغير مال اواعنق بالقرابة او بادا، بدل الكتابة اوعنق بعد الوقاة بالتدبير اوبالاستبلاد وسواء كان المنق واجبا اوغير واجبكا في كفارة المثل والظهار او الانطار اواليمين اوالنذر وسواء شرط الولاء اولم يشرط و تبرأ من الولاء ولو قال اعتق عبدك عنى على الف فاعتقه بكون العنق الآمر استحسانًا والولامة وقال زفر يكون عن المأمور وأن قال اعتق عبدك عنى والم يذكر البدل فاعتقه يكون عن المأمور والولاء له حندهما وقال ابو يوسسف عن الآمر والولاء له (قول فان شرط انه سائبة فالشرط باطل والولاء أن اعتق) لأن الشرط عناف النش و موقول عليه السلام و الولاء لن اعتق ، والسائبة البسته على أن لاولاء عليه او على ان ولاؤه لجماعة المسلمين (قوله واذا ادى المكاتب عنق وولاؤه المرلى وكذبك أن اعتق بعدالول فولائه أورثة أأولى) أي ولو أعتى بعد موث مولاه وكذا المبد الموصى بعثله اوبشرائه وعثله بعد موته وعثق السلم والذى والمجوسى في استَّمَقاق الولاء بالمثق سواء واوكان العبد دُميا والمعنق له مسلما ثبت الولاء منه وأذاكان المئق دُمياً لا عِنع ثبوت اأولاء لان الولاء كالنسب والكفر لا عِنع ثبوت النسب فكذا لاعنع ثبوت الولاء الا انه لايرث منه لان المسلم لا يرثه التكافر الا اذا اسلم المنق قبل الوت (فولد و اذا مات المولى عنق مدروه وأمهات اولاده وولاؤهمه) لانم عنفوا منجهته (قولد ومن الله ذارحم محرم منه عنق عليه وولاؤه له) صورته اختان اشترت احدهما اباهما فات عنهما و ثرك مالا فلهما الثنثان بالفرض والثلث المشترية بااولاء وهذا اذا لم يكنله عصبة من النسب لان مولى المتاقة ابعد من العصبة (قولد واذا تزوج عبد رجل امة لآخر ناعني مول الامة الامة وهيما من العبد عنقت و عنق حملها وولاء الحمل الولى الام لا منقل عنه ابداً) لأنَّ المولى باشر الحل بالمنق لا نه جزء من الامة فلهذا لم يُنقل الولاء عنسه

مولى الامة الامة وهي عامل من العبد عتقت) الامة (وعنق حلها) تبعالها (وولاء الحل الولى الاملايانقل عنه) اى عن مولى الام (ابدا) لانه عنق بعثق الام مقسودا اذ هوجزء منها يقبل الاعتاق مقسودا فالايانقل ولاؤ، عنه وهذا اذا ولدته لاتل من سنة شهر اثنيةن بقيام الجل وقت الاعتاق وكذا لو ولدت ولدين احدهما لاقل من سنة اشهر والآخر لاكثر لا نهما توأما حلوا حد كافى الهما و ان وادت بعد عنقها لاكثر من سنة اشهر ولدا فولاه لمولى الام) ايتسالانه عنق لاتبا الام لانساله بها فيتبهما فى الولاء ولكن لمالم يكن محتق الوجود وقت الاعتاق لم يكن عنقه مقسودا (فان اعتق العبد جرولاء إنه) المهد المولية (وانتقل) الولاء (عن موالى الام الى موالى الاب) لان الولاء عنزلة النسب والنسب الى الاب الهلا عند الله العلاء فكذلك الولاء وانا صار الالا الهلا عدم الهدم الهلية الاب ﴿ ١٥٢ ﴾ قاذًا صار الاب الهلا عاد الولاء

وهذا اذا ولدته لاقل من سنة اشهر النبقن بالحل وقت الاعتماق وكذا اذا ولدت ولدين احدهما لا اقل من سنة اشهر والآخر لاكثر لانهما نؤما حمل واحد قو له وان ولدت بعد عنقها لا كثر من سنة أشهر ولدا فولاؤه لمولى الام) لانه عنق تبعا لها لانصاله بها فيتبعها في الولاء (قو له فان اعتق العبيد جر ولاء اسه وانتفل عن موالي الام الي موالي الاب الان المنق هنا ثبت في الولد تبعا بخلاف الاول (قُولُه و من تزوج من العجم عمنفة العرب فولدت له اولادا فولا. اولادها لموالمها هند ابي حنيفة ومجد) وقال أبو يوسف حكمهم في هذا حكم أبهم لأن النسب الي الابكما أذا كان الاب عربيا مخلاف ما أذا كان الاب عبدا فان العبد أذا تزوج معتفه ضولات له اولادا فولاؤهم لموالي الام وللمسا أن الاب مجهول النسب لانه ليس له نسب امروف ولاولا، ولاء عناقة وليس له عاقلة فكان ولاء ولده اوالي امه وصورة المسئلة رجل حرالاصال عجمي من غيرالعرب ليس يمنق لاحد تزوج معنفسة العرب فولدت له اولادا فعندهما ولاءالاولاد لموالى اللام لان غير العرب لا متناصرون بالقبائل فصاركمتفة تزوجت عبدا وقال ابو يوسف ولاؤهم لموالى أبيهم قالى في شاهان الوضع في معتقة العرب وقع اتفاقا حيى لو كان النزوج بمعتقة غير العرب يكون الحكم فيـه كذبك فان كانت الام حرة لاولاء علمها لاحد والاب مولى فالولـد حر لاولاء عليمه لازالولد يتبعالام في حكمها (قو له وولاء العناقة نعصيب) اي موجب المصوبة + اعاران مولى العناقة ابعد من العصبة و مقدم على ذوى الارجام و برئه الذكور دون الاناث حتى لو ترك ان مسولي و بنت مولى فالمراث للان دونها وان ترك ان مولى وأب مولى فالمراث للائن خاصة عندهما لانه اقرب عصوبة وقال ابو بوسف يكون ينهما اسداسا للاب السدس والباق للابن وان ترك جد مولي واغا مولى فالمراث للجد عند ابي حنينة وعندهما هو النهما نصفان سواء كان الاخ لاب وام او لاب والمراد بالجد الوالاب (فو له فان كان المنق عصية من النسب فهم اولى منه) لأن موالى النساقة آخر العصبات والما رث اذا لم يكن عصبة من المسب (قوله واذلم يكن عصبة مناانسب أيراثه المنتق) بعني اذا لم يكن هناك صاحب

البه (ومن تزوج من اليم) جسم المجمى وهو خـ الف العربي وان كان فصما كما في الغرب (عمثقة العرب فوادت له اولادا فولاء ولدها لموالما عند الى حنيفة) قال في الهداية وهو قسول مجد وقال الولوسيف حكمه حكم ابعه لان النسب المالاب كا اذاكان الاب عرب عنلاف ما اذا كان الاب عبدا لانه مالك منى وللما ال ولاء العناقة قوى معتبر في حق الاحكام حنى اعتبرت الاحكام فيه والنسب في حق الجم ضعيف فانهم ضيعوا انساجم ولهذالم تعتبر الكفاءة فيما يونهم بالنسب بالقوى لا يعارضه النسعيف مخسلاف ما اذا كان الاب عرب الان انساب العرب قاوية معتبرة في حكم الكفاءة

والمغل لما ان تناصرهم بها فاغنت عن الولاء إه قال جمال الاسلام فى شرح الصحيح قولهما و مثى عليه (فرض) الحبوبي والندفى و غيرهما كما فى التصحيح (وولاه المتاقة تسميب) اى موجب المصوبة (فان كان المثق) بالبناء المغمول (عدية من النسب فهو اولى منه) لان عصوبة المعتق سببية (وان لم يكن له) اى المعتق (عصبة من النسب فيرائه المعتق بعنى اذا لم يكن هناك صاحب فرض في حال الما اذا كان فله الباق بعد فرضه لانه عصبة و معنى قولنا في حال اى حالة و احدة كالبئت خلاف الاب فان له ما ل و ذى الارحام قا ا

فى زاد النقهاء ثم عندنا المولى الاسفل لا يرث من الأمل لان المثق انم عليه بالمثق و هذا لا يوجد فى المئق أه (فان مأت المولى) او لا (ثم مات) بعده (المتق فيرائه لنى المولى دون بنائه) لان الولاء تعصيب ولا تعصيب النساء الاماذكره المصنف مدوله (و ايس انساء من الولاء الا ﴿ ١٤٣ ﴾ ما اعتقل أو اعتق من اعتقل او كانين او كانب من كاتين) قال فى الهدامة

بهذا الفظ ورد الحديث من الني مسل الله عليه وسلم و فی آخرہ اوجر ولاء معتقهن و لان ثبوت المالكية والقوة في المثق من جهتها فينتسب بالولاء اليها وينسب اليها من نسب الى مولاها مخلاف النسب لأن سبيه الفراش و صاحب الفراش انما هو الزوج و ليس حكم ميراث المنق مقصورا على نى المولى بل هو لسيته الافرب اه باختصار (و اذا ترك المولى انا و اولاد این آخر فیراث المتن للابن) لانه اقرب (دون في الان) لانهم ابعد (والولاء) حيث اجممت العصبة (الكبر) تال فالعماخ يقال هوكبر قومه ای هوافندهمنیا اه والمراد هنا افريم (و أذا اسلم رجل) حر مکاف معهول النسب (على ند رجسل ووالاه) ای مقد معه مقد الوالاة و هو ان خماقدا (على ان رئه) اذامات (ويعقل

فرض في حال اما اذا كان فله الباق بعد فرضه لائه عصبة ومعنى قولنا في حال اى صاحب فرض له حالة واحدة كالبنت مخلاف الاب فالله حال فرض وحال تعصيب فلا رث المنتق في هذه الحسالة (قو له نان مات المولى ثم مات المنق فيراثه لبني المولى دون مناته) لان الولاء تعصيب والانسميب الرأة (قو لد وليس النساء من الولاء الاما اعتقن اواعنق من 'حتفن اوكاتين اوكاتب من كاتين) جِذَا الفَظُّ ورد الحديث وفي آخره اوجر ولاء معنقهن وصورة الجران المرأة اذا زوجت هبدها امرأة حرة فولدت ولدا فان الولد حرتبا لامه وولاؤه لموالي امه دون موالي اليه حتى لو مات الولد يكون ميرائه لموالى الام ولا يكهن المرأة ولو ان المرأة اعتقت عبدها جرولاء ولدء الى نفسه والى مولائه والرأة جرت ولاء معنقها الى نفسمها فبعد ذلك لومات الابن ولا ميراث له قيرائه لابسه فان لم يكن له اب فيرائه المرأة التي اعتقت اباء كذا في الحُمِندي في باب الفرائض • وقوله • او اعتق من اعتقن • يمني المعتفها اذا اشترى عبدا فاعتقه ثممات الاول وبق الثاني ولاوارشاه فالأسرائه لها لانهـا اعتقت مزاعتقه ولوترك المتق ان مولاته والخاها فالولاء لابنها دون اخيها لانه اقرب عصوبة الا ان مقل جنايتها على اخيها لانه من قوم ايها (قول اودرن) صورته امرأة دبرت عبدها ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب و قضى بلحاقها حتى جتق مدرهما ثم بياءت مسلمة البنسا ثم مات المدير وثرك مديرته هذه فولاؤه لهسأ (قو له او در من درن) صورته ان هذا المدير بعد ماهنق دير عبده ومات ثم مات الناني نولاؤه لمدرة مدره (فو لد فان ترك المولى اما واولاد ابن آخر فيراث المنق للان دون ني الان) لانه افرب منه (قو له والولاء الكبير) اى لاقرب عصبة المتن ومعناه ان من كان اقرب الى الميت كان الولاء له (قول وواذا اسلم رجل على بد رجل وولاه على ان يرثه و يعقل عنه أواسلم على يدغيره ووالاه فالولاء صميم وعفله على مولاه) صورته مجهول النسب قال اذى اسلم على بديه أو غيره والبنك على أني أن من فيراثي لك و أن جنيت نعقل عليك فقبل الآخر صحم ذلك عندنا ويكون الفائل مولا له اذا مات ترثه ويعقل عنه اذا جني ولكن بشرط اللايكون له وارث حتى لوكان له وارث لانصم الموالاة لان فيه ابطال حق الوارث وان شرط من الجيانين فعلى ما شرط قان جني الاسفل يعقله الاعلى و ان مات برئه الاحلى ولارث الامنل من الاعلى و في المبسوط ان التوارث بجرى من الجانبين اذا شرطاء وكذا في الخجندي ثم ولاء الموالاة له شرائط منهـا ان يكون المولى الاسغل

عنه) اذا جنى (اواسلم على دغيره ووالاه) كذبك (فالولاه جنى (٢٠) صحيح وعقله على مولاه) قال ابو نصر الاقطع في شرحه قالوا والملبص الولاه بشرائط احدها اللايكون الموالى من العرب لان تقاخر العرب القبائل اقوى والثالث اللايكون عقل عنه غيره لتأكد ذك الرابم البهت ط المطلو الارث اه

(فانمات) المولى الاسفل (ولا وارث له فيراثه المولى) الاعلى لانماله حقد فيصر فه الى حيث شاه والعسرف الى بيت الملل ضرورة عدم المستحق لانه مستحق هدايه (وان كان له وارث فهو اولى منه) لانه وارث شرعا فلا يملكان ابطاله (وللمولى) الاسفل (ان ينتقل عنه) اى عن المولى الاعلى (بولائه ﴿ ١٥٤﴾ الى غيره) لانه عقد غير لازم عنزلة

الوصة وكذا للاعلى ان سرأ عن ولائد لمدم اللزوم الا أنه يشترط في هذا ان یکون محضر من الآخر كا في عنال الوكيل قعسدا بخلاف مااذا عقد الاسفل معفيره بغير محضر من الأول لأنه فسخ حكمي عنزلة العزل الحكمي فيالوكالة هدايه وهذا (مالم يعقل عنــه فاذا عقل عنه لم يكن له ان يتمسول بولائه الى غیره) لانه تملق به حق النير وكذا لا:حول ولده وكذا أذا عقل عن ولده كا في الهدامه (وليس لمولى المتاقة أن يوالي احدا) لأنه لازم ومع تقاله لايظهر الادى مدامه

من غير العرب لأن العرب يتناصرون بالقبائل فاغني عن الموالاة ومنها أن لايكون منقا لان ولاء المتاقة لابحتمل النقص ومنها ان يتسترط الميراث والمقل والمرأة اذا عقمدت مع رجل عقدت الولاء فاند يصمح و ثبت ولاؤها و ولاء اولادها الصغار ايضًا عند أبي حنيفة وقال أبويوسف وعجد لا يُنبت ذلك وأما الرجل أذا والا أحدا ثبت ولاؤه وولاء اولاده الصغار ولايثبت ولاء اولاده الكبار لانه لاولاية له عليهم (قُولُهُ قَانَ مَاتُ وَلَاوَارِثُ لِهُ فَيِرَاتُهُ لَلْمُولَى) يَمَنَى الذِّي عَاقِدُهُ (قُولِهُ وَانَ كَانَ لِهُ وارث فهواولي منه) قال في الهداية ولوكانت عدَّاوحالة اوغيرهما من ذوي الارحام (قُولِه والممولى أن يتقل عنه يولاية إلى غيره مالم يبقل عنه) يعني الاسفل له أن ينقلمالم يعقل عنه الاعلى لائه فسخ حكمي عنزلة العزل الحكمي في الوكالة وليس للاعلى ولاللاسفل أن يضم عقد الولاء قصدًا بنير عضر من صاحبه كافي الوكيل ثم الفسم على ضربين فسيخ من طريق القول وهو ان يقول فسيخت الولاء ممك واعا يصم بحضرته ونسخ منطريقاليقل وهو ان يبقد الاسفل مع آخر محضرت الاول وبنير حضرته (قو له فان عقل عنه لم يكن له ان يتمول بولائه الى غيره) لانه تملق به حق المتير (قوله وليسلولي العاقة أن بوالي أحداً) لأن ولاه العتق فرع النسب والنسب أذا "بت من واحد لا يُنقل الى غيره قال في المستصنى ولا. الموالاة محالف ولاء المتاقة في فصول احدها أن في ولاء الموالاة سور أن من الجانبين اذا اتفقا على ذلك مخلاف ولاء المتاقة والثاني انولاء الموالاة يحتمل النقض وولاء المتاقة لا يحتملها والثالث ان ولاء الموالاة مؤخر عن ذوى الارحام وولاء المتاقة مقدم عليم

النايات المنايات

الجناية فى اللغة التعدى وفى الشرع عبارة عن فعل واقع فى النفوس والاطراف ويقال الجناية ما يفعله الانسان بغيره او عالى غيره على وجه التعدى فى الانفس جناية والتعدى فى الانفس جناية والتعدى فى الاموال غصبا او اتلافا (فولى رجه الله القتل على خسة اوجه عد وشبه عد وخطأ وما اجرى عجرى الخطأ والقتل بسبب) وذكر محد انه على ثلاثة اوجه عد وشبه عد وخطأ وانما زاد الشيخ هذين القسمين الآخرين لبيان حكمهما واندخلا فى حكم الخطأ و وقوله «على خسة اوجه» يعنى القتل بغير حق والافانواعد اكثر كالقتل الذى هورج وقتل الحربي والقتل قصاصا والقتل صلبالقطاع الطريق و واعم ان قتل النفس بغير حق من اكبر الكبائر بعد الكفر بالله تعالى و تقبل التوبة منه فان قتل مسلم مات قبل التوبة منه لا يتمتم دخوله النار بل هوفى مشية الله كسائر الكبائر فان دخلها

﴿ كتاب الجنايات ﴾

وجه المناسبة بينه وبين العتق ان في مشروعية كل منهما احياء معنويا والجنسايات جع جناية وهي لغة التعدي وشرعا عبارة بهن التعدي الواقع في النفس والاطراف (القتل) الذي تتعلق به

(فالممد ما) ای آدی (تعمد) بالبناء المجهول (صربه بسلاح اومااجری مجرى السلام في تقريق الاجزاء) وذك (كالمعدد) ای الذی 4 حد شرق الاجزاء (من الخشب وألحير والنار) لأن العمد هو القصد ولا يوقف عليه الأبدلية وهو استعمال الآلة الفائلة فاقم الاستعمال مقام القصد كااقيم السفر مقام المثقة وفرحدد غير معدد روانان اظهرهما أنه عد كا في الدرر من البرمان (وموجددات) اى القتل العمد (الما ثم) لاته من اكبر الكسائر بعدالشرك بالله (والفود) اى الفصاص (الاان يعفوا الارلياء) أو يصالموا لاثالحق لهرثم هو واجب عينا وليس اول إخذالدية الارضاء الفائل هداه (ولا كفارة فيه) لانه كبيرة عضة وفي الكفارة منى المبادة فلا مناطعها ومن حكمه حرمان الارث لقوله صلى الله عليه وسلم و لاميرات لفاتل ، كافي الهداه " 4

المخلدنيا (قو لدناامد ماتم دسريه بسلاح او مااجري بحرى السلاح في شريق الاجزاء كالحدد من الحشب والحبر والدار) العمد ماتعمد قبله بالحدد كالسيف والسكين والرح والحنجر والنشابة والابرة والاشفاء وجبيع ماكان منالحديد سواءكان يقطع اوبيضع او برش كالسيف ومطرقة الحداد والزبرة وغير وذلك سواء كان الغالب منه الهلاك املا ولايشترط الحد في الحديد في ظاهر الرواية لانه وضع الغنل قال الله تعالى ﴿ وَالْرَابُنَا الحدد فيه بأس شديد كه وكذا كل مابشبه الحديد كالصغر والرصاص والذهب والغضة سواء كان بضم او رض حتى لوقته بالنقل مها بجب عليه القصاص كما إذا ضربه العمود من صفر او رصاص ، وقوله ، او ما اجرى مجرى السلاح في تعربق الأجزاء ، كالزجاج والايطة والحجر المعددوكل ماكان يتع بءالذكاة اذا قبله غنيه القصاص وان متره عرفقته أن أصابه المود ففيه الدية وأن أصابه الحديد ففيه القصاص وأن أحرقه بالنار فعليه القصاص وإن القاء في الماء نفرق قات فلاقصاص فيه عند إلى حنيفة وبجب الديد على الماثلة و عندهما عليه القصاص أذا كان الماء لا يُضلص منه في الغالب لأنه كانتنل بالسار قال فياليناه ع أذا قط رجلا والفاء فيالعم فغرق بجبالدبة عند أبي حنيقة والرَّبِح ساءة ثم غرق بعد ذلك لمُجبِالدية ولوغلق على حربينا اوطينه فات جوعا اوعطشا لم يضمن شيئا عند ابي حنيفة لانه سبب لابؤدي الىالتلف وانما سات بسبب آخر وهو فقدالطعسام والماء فلم يبق الااليد والحر لايضمن باليد وقال أبو يوسف وعمد عليه اندية لانه سبب اداه ألى التلف كدقي السم وأن سق رجلا سما او اطعمه ایا. قات فان کان المیت اکله سفسه فلاضمان علی الذی اطعمه و لکن پعزر ويضرب وان اوجره اياه اوكافه اكله ضليه الدية لأنه اذا اكله ينفسه فهوالفاتل لها والذي قدمه البه أنما غره والغرور لا يتعلق به ضمان المنفس وال القاء من سطح اومن جبل على رأسه فلانصاص عليه عند ابي حنيفة وقال الووسف ومحمد عليه القصاص اذا كان لا يضام منه في الغالب ما تعمد ضربه سواء تعمد المغلل او غيره حتى الوقعمد موضعا من جسده فاخطأه فوقع في غيره فات منه فهو عد بجب به انتصاص (قول وموجب ذلك الما ثم والقود ولا كفارة في قتل العمد عندنا) لان الله تعالى ذكر العمد وحكمه فقال ﴿ وَمِنْ يَقِتُلُ مُؤْمِنًا مُتَّعَمِّدًا فِرْ أَوْهُ جَانِمٌ ﴾ والمذكر الكفارة وذكر الحنطأ وحكمه فبينالكفارة فىالخطأ فلوكانت واجبة فىالىمدكوجوبيا فىالحطآ لبيها ومن حكمالفنل ان يحرم الميراث (قوله الا أن يعفوا الاولياء) لان الحق لهم وكذا لهم أن يصالحوا هنه على مال فاذا صالحوا سقط حقهم عن القصاص كالوعفوا (قوله ولا كفارة فيه) وقال الثانمي رحمالة تجب الكفارة وقد ذكرنا ذلك ثم اذًا صَاحُ الأواياء عن مال حاز قليلا كان اوكثيرًا من جنس الدية أو من غير جنسها حالا كان او ، وجلا فان لم بصالحوا ولكن منى بمضم تطل الفصياس ولا ينفلب فصيب الماني مالا وينفاب نصيب الباقين مالا لان الفظَّاص متى تعذر استيفاؤه من قبل من له

(وشبه الممدعند ابى حنيفة ان يتعمد الضرب عاليس بسلاح ولا ما اجرى عجرى السلاح) مما مر لتقاصر معنى العمدية باستعمال آلة غالبا لايقتل بها ويقصد بها غيره كالتأديب ونحوه فكان شبه العمد (وقال ابويوسف و محد اذا ضربه بحسير عظيم اوحشبة عظيمة) مما يقتل غالبا (فهو عمد) لانه لما كان يقتل ﴿ ١٥٦﴾ غالبا صار بمنزلة الآلة الموضوعة له

القصاص لانتقلب نصيبه مالا ومتى تعذر من جهة من عليه القصاص ينقلب نصيبه مالاثم نصيب العافى لاينقلب مالا لانالاستيفاء تعذر منجهته ونصيب الذىلم يعف منقلب مالا لانه تمذر الاستيفاء منجهة غيره (قوله وشبه العمد عند ابي حنيفة ان معمد ضربه عا ليس بسلاح ولامااجري عمري السلاح) بليضربه بشي الغالب منيه الهلاك كدقة القصارين والحجر الكبير والعصاء الكبيرة ونحو ذلك فاذا قسله مذلك فهوشيه العمدعنده وقالا هوعد واما اذا ضربه بعصا صغيرة اولطمه عدا فات أوضرمه بسوط فات فهوشيه عد احاعا وان ضرمه بسوط صغير ووالي الضرب حتى قتله فعليه القصاص عندهما خلافا لابي حنيفة (فو له وشبه العمد عندهما ان يتممد ضربه عا لانقتل غالبا) لأن عثل ذلك نقصد التأديب (فو له وموجب ذلك على القولين المأثم والكفارة) فان قلت لم جع في هذا بين الاثم والكفارة وهي ستارة قلت حاز أن يكون عليه الكفارة والاثم ابنداه ثم يسقط الاثم بازاه الكفارة • وقوله على القولين » اى اختلاف القولين (فو له ولا قود فيه) لانه ليس بمد محض واذا التقرصفان منالمسلمين والمشركين فقتل مسلم مسلماظنه كافرا لاقصاص عليه وعليه الكفارة وتجب الدية أيضا اذاكانوا مختلطين أما اذاكان في صف الكفار لا تجب الدية لانه اسقط عصمته بنكثير سوادهم قال عليه السلام « من كثرسواد قوم فهو منهم» كذا في الهدام (فو له وفيه الدية المفلظة على العاقلة) وبحرم الميراث ايضا وتجب الدية فى ثلاث سنين ويدخل القاتل ممهم فىالدية فيكون كاحدهم (فو له والخطأ على وجهین خطأ فی القصد وهو ان برمی شخصا یظنه صیدا فاذا هو آدی) اوظنه حربيا فاذا هو مسلم اورى الى حربي اسلم وهو لايعلم اورى الى رجل فاصاب غيره فهذا كله خطأ في القصد و اما اذا قصد عضوا من شخص فاصباب عضوا آخر من ذلك الشخص فهو عد يجب به القعساص (قو له وخطأ في الفيل وهو ان برى غرضا فيصيب آدمياً) لأن كل واحد من القسمين خطأ الا أن احدهما في الفعل والآخر في القصد (فولد وموحب ذلك الكفارة والدية على العاقلة) وعرم المراث ونجب الدية في ثلاث سنين وسواه تتسل مسلما او ذميا في وجوب الدية والكفارة لقوله تعالى ﴿ وَانْ كَانَ مِنْ تُومُ بِينَكُمْ وَبِينَهُمْ مِيثَاقَ فَدَيَّةٌ مُسْلِمَةً الحَاهَلُهُ وتحرير رقبة مؤمنة ﴾ وان اسلما لحربي في دار الحرب فقتله مسلم هناك قبل ان يهاجر الينا فلاشي * عليه الا الكفارة لقوله تعالى ﴿ وَانْ كَانْ مِنْ قُومٌ عَدُوا لَكُمْ وَهُومُؤُمِنْ فَتَحْرِبُرُ رَقِّبَةً مؤمنة ﴾ فاوجب الكفارة لاغير ولم نقل فيــه فدية مسلمة لاند لم محرز دمه في دار الاسلام فلم يكن له قيمة ولا يشبه ذلك اذا اسلم هناك وهاجر الينا ثم عاد اليهم ان لزمه

(وشبه العمد ان يتعمد ضربه عا لايقتل غالبا) قال الامام الاسبيمايي في شرحه العيج قول الامام وفي الكبرى الفتوى في شبه العمد على ماقال الوحنيفة واختاره المحبوبى والنسنى وغيرهما تعييم (وموجب ذلك) اى شبه العمد (على) اختلاف (القولين المأثم) لاندقاتل وهوقاصد في لضرب (والكفارة) لشمه بالخطأ (ولا قود فيد) لاند ليس المسد (و فيــه دية مفلظة على الماقلة) والاصل في ذلك ان كل دية وحبت بالقتل اشداء لا لمعنى محدث من بعد فهي على الماقلة اعتبارا بالخطأ وىتعلق مه حرمان الارث لاندحزأ القتل والشبهة توثر في اسقاط القصاص دون حرمان الارث كا في الهندانه (والخطأ على وحيين خطأ في القصد) اى قصد الفاعل (وهو ان برمی شخصا یظنه صدا فاذا هو آدمی) اويظنــه حربا فاذا هو

مسلم (وخطأً فى) نفس (الفعل وهو ان يرى غرضا) اوصيدا (فيصيب آدميا وموجب ذلك) (قيمة) فىالوجهين (الكفارة والدية علىالعاقلة) لقوله تعالى ﴿ فَتَحْرِير رَقّبة مومنة ودية مسلمة الىاهله ﴾ الآيه قيمة لاند قد احرزه بدارنا (فو له ولا مأثم فيه) يسنى لا اثم فيه فى الوجهين سواء كان خطأ فى القصد او خطأ فى الفعل لانه لم يقصد الفعل و المراد اثم القتل امانفس

الاثم لايعرى عنمه لانه ترك التثبت في حالة الرمى ويحرم الميراث لانه يجسوز ان يُعتَد القتبل و يظهر الحَملاً فاتهم فسقط ميراله والاصل انكل تسل يتعلق به القصاص اوالكفارة فانه عنع الميراث ومالا فلا اما الذي يتملق به القصاص نقد پیناه واما الذی پتملق به الکفارة فهو القتل بالمباشرة اوتطاه دابة وهو راکبا اوانقلب عليه فياليوم فقتله اوسقط عليه منسطح اوسقط منيده حجر اولبنةاو خشبة اوحديدة فهذا كلد قبل المباشرة يوجب الكفارة ويحرم الميراث انكان وارثا والوسية انكان اجنبيا واما الذي لا ينملق به قصاص ولاكفارة فهو أن يقتــل المسن اوالمجنون مورثهما فانه لاعتم الميراث عندناوكذا قتل مورثه بالسبب كااذا اشرع جناحا في الطريق فسقط على مورثه اوحفر بئرًا على الطريق فوقع فيها مورثه فات لاعتمالميراث وكذا اذا قتله قصاصا اورجا اوشهد عليه بالزماء فرج فأنه لاعتمالميراث وكذًا اذا ومنع جرا علىالطريق فتعقل به مورثه او ساق دابة اوقادها فاوطأت مورثه فات لاعنع الميراث وكذا اذا وجد مورثه قتيلاً في دار. تجبالقسامة والدية ولا عنم الميراث وكذا العادل اذا قتل الباغي لاعنم الميراث لاله لايجبالقصياص ولا الكفارة في هذهالمواضع كلها واما اذا قتل الباغي العادل فهو على وجهين أن قال قتلته وأنا على الباطل وأنا الآن على الباطل لايرثه أجاعا وأن قال قتلته وأنا على الحق والآن أنا على الحق ورثه عندهما لأن هذا قتل لابوجب قصاصا ولاكفارة وعند ابي يوسف لايرثه لانه قتله بنير حق والاب اذا قتل ابنه عدا لابجب القصاص ولا الكفارة ومع ذلك لابرث ويشكل هذا على اصلنا الآ أمَّا نقول قد وحب القصاص هنا ثم سقط للشبهة وقال الشافي لايرث من وقع عليه اسم القتل من صغير وكبير وعاقل وعجنون ومتأول ويورث دمالمقتول كسسائر امواله ويستحقه من يرث ماله ويدخل فيــه الزوجان خلافا لمالك ولا يدخل فيه الموصى له وليس للبمض أن يقتص حتى مجتمعوا كلهم فانكان للمقتول اولاد صغار وكبار فللكبار ان يقتصوا عند ابى حنيفة قبل بلوغالصغار لما روى انالحسن بن على رضيالله عنه اقتص من ابن ملجم وفي ورثة على رضىالله عنه صفار وقد اوصى البه على بذلك وقال اضربه ضربة واحدة وقال ابو بوسف وعجد ليس للكبار ان تقتصوا حتى سلنم الصغار وكان ابو بكرالرازى يقول مجد مع ابى حنيفة فىهذمالمسئلة وديةالمقئول خطأ يكون ميراثا عنه كسائر امواله لجيع ورثتهوقال مالك لايرث منها الزوجان لان وجوبها بعدالموت والزوجية ترتفع بالموت مخلاف القرابة ولنا حديث الضماك بن سيفيان قال امرنى رسول الله صلالله عليه وسلم ان اورث امرأة اشم الضباني منعقل زوجها اشيم واذا اومى

جل بثلث ماله دخلت ديشه في تلك الوصية لان الوصية اخت الميراث ولان الدية

(ولاماً ثم فيه) في الوجهين قال في الهداية قالوا المراد اثم القتل واما في نفسه فلا يعرى عن الاثم من حيث ترك المزعة والمبالفة في التثبت في حال الرمى اذشرع الكفارة يؤذن باعتبار هذا المعني ويحرم عن الميراث لان فيه انما فيصم تعليق الحرمان به اه (وما اجرى بحرى الحَطأ مثلالنائم يتقلب طرحل فيفته) لائه معذور كالمخطئ (فحكمه حكم الحُطأ) من وجوب الكفارة والدية وحرمان الإرث (واماالفتل بسبب كحافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه) بغيراذن من السلطان در عن ابن كال (وموجبه) اى الفتل بسبب (اذا تلف فيه آدى ﴿ ١٥٨ ﴾ الدية على العساقلة ولا كفسارة فيه)

مال الميت حتى تفضى منها دبونه و تنفذ منهاو صاباء كسائر المواله (قو له وما اجرى بحرى الحطأ مثل النائم ينفاب على رجل فيفتله غكمه حكم الحطأ) بني من سفوط الفصاص ووجوب الدية وحرمان المراث اما مقوط القصماص فلانه لم خميد واما وجوب الدية فلائه مات غمله واما وجوب الكفارة فلائه مات ثقله واما حرمان المراث فلجواز ال يكون احمّد تناه واظهر النوم وانما اجرى ذاك مجرى الحطأ وال تملقه حكم الخطأ لان النائم لا قصد له فلا بوسف فعله جمد ولاخطأ فاهذا لم يطاق عليه اسم الحَمَاأُ (فَوَ لِهُ وَامَا الْفَتَلُ بَسِبِ كَافَرُ البُّرُ وَوَاضِعُ الْحَبِرُ فَي ضِرَ مَاكُهُ ﴾ لانه ليس بمتد الفتل ولاخاطي فيه وأنما هو سبب فيه لتمديه (قو له وموجب ذلك اذا الله فيه آدى الدية على العاقلة) لا نه سبب التلف (قول ولا كفار ذنية) لانه لم باشر الفتل مفسهولا وقع مثقلهولايشبه الراكب على الدابة اذا وطنت آدميا ان فيه الكفارة لان الفتل حصل بوطئها وثقل الراكب ولهذا قالوا لا كفارة على السابق والقائد لانمما لم باشرا الفتل ولامات شفلهما ولاعرم المرأث بسسبب الحفر ووضم الحبر لانه غيرمنم في ذلك وهذا كله اذا حفرها في عمر الناس اما في غير ممرهم لاضمان عليه (قوله وواضع الحبر) انما بضمن بذلك اذا لم تعمد المني على الحبر اما اذا تسدالمار ذلك لايضمن لانه هوالذي جنا على نفسه خمده المرور عليه وأو وضم حبرا ففاه غيره من موشعه فالضمان على الذي نماه واذا اختلف الولى والحافر فقال الحافر هوالذي اسقط نغسه فالقول قول الحافر استحسانا وفيالخبيندي هذاقول عهد (قو إله والقصاص واجب منتلكل عقون اللهم على النابد) احترز بقول على التأبيد من المستأمن لان دمه انما هو محقون في دارنا اما اذا رجع الى دارمصار مبّاح الدم والحقن هو المنع يقال حقن دمه اى منمه ان يسفك والحقن ابضاالحفظ (قو له و مثنل الحر بالحر و الحر بالعبد و يكون الفصاس لسبده) قال الشاخعي لامثنل الحر بالعبد لان مبنى الغصساس علىالمساواة وهي منتفية جنهما وابهذ لانقطع طرف الحر بطرفه ولنا قوله تعالى ﴿ وكتبنا علىم فيها ال النفس بالنفس ﴾ وذاك متناول الجيم (قو له والعبد بالحر) وهمذا لاخلاف فيه لا له نافس من المقتول ناذا جاز ان يستوى في الحر بالحر وهو أكل فهذا أولى (قو له والعبد بالعبد) ولوقتل احد العبدن الآخر وهما لرجل وأحدثهت لممولي القصاص وكذا المدر أذا قتل عبدا لمولاء (قُولُه ويُعْنَلُ المُعلَمُ بِالذِّي) وقال الشَّافِي لايفنل به ولاخلافانالمسلم اذا سرق من الذي انه يقطع (قوله و لايفتار بالسنامن) لا نه غير محفون الدم ملى النابيد ولاخل البذى بالسنأهن وبقتل المستأهن بالمستأمن فياسا المساواة ولامتل

ولا ائم ولا تعاق 4 حرمان الميراث لان الفتل معدوم منه حقيقة والحقيه في حق الضمان فبق في حق غيره معلى الاصل كا في المداله (و القصاص واجب مقتل كل معقون االمدم على النأسِد) وهو الملم والبذى مخلاف الحربي والمتسأمن لان الاول غير محقون السدم والثاني وأن حكان محتون الدم في داريًا لكن لامل التأبيد لاته اذا رجع مسار مباح الدم (اذا قتل) بالبناء المجهول (عددا) بشرط كون الغاتل مكلفا وانتفاء الشهة بينهما (ومقتل الحر بالحر والحر بالعبيد والعبديا لحر والعبديالمبد) لاطلاق قوله تعالى ﴿ ان النفس بالنفس كه فاله اسم لقوله تمالي ﴿ الحربالحر فَهُ ولان الفصاص يعتمد المساواة في العصمة وهي بالدن اوبالدار وهما مستوبان فيهما (والمسلم بالذي) لماروى اله صلى الله مليه وسلم قتل مسلما بذمي ولان المباواة في المصمة ثانة بالدار والمبيح كفر

المحارب دون المسالم (ولايفتل المبلم بالمستأمن) لانه خير عملون الدم على التأبيد لانه على قصد (استحسانا المحارب الرجوع ولايفتل المنستأمن لما بينا ويقتل المستأمن بالمسد تأمن قياسا للمسساواة ولايفتل استحسانا لمنيام المبيح

للعمومات ولان فياعتبار التفاوت فما وراء العصمة امتناء القصاص كافي الهدامد (ولانقتل الرحل بالنه) لقوله صلى الله عليه وسلم ولا بقاد الوالد ولده ولاند سبب احياله فن المحال ان يستمق له افناؤه والحد من قبل الرجال والنساء وان علا في هذا عنزلة الاب وكذاالوالدة والجدة من قبل الاب اوالام قربت اوبعدت لما بيسا ويقتل الرحل بالوالد لعدم المسقط كافي الهدايد (ولا بعيده ولا مديره ولامكاتبه ولابعد ولده) لأنه لايستوجب لنفسمه على نفسه القصداس ولا ولد. عليه وكذا لاقتل بعيد ملك بعضه لان القصاص لايعزى مدایه (ومن ورث. قصاصا على اسله (سقط) عنه لان الفرع لايستوجب المقوبة على اسله وسورة المسئلة فيما اذا قتل الإب اب امرأته مثلا ولا وارث له غيرها ثم مانت المرأة فان اسها منه برث القود الواجب على اسه فسقط لماذكرنا واماتصو رصدر الشريعة

استحسانا لقبام المبيم وهو الكفر (فولد ويقتسل الرجل بالمرأة) والكبر بالصفير والعيم بالاعي والزمن وكذا بالجنون وناقص الاطراف لقوله تعالى ﴿ وَكُتْبُنَا عَلَيْهُ فها انالنفس بالنفس ﴾ ولان المائلة في النفس غيرمتبرة حتى لو قتل رجل مقطوع اليدين والرجلين والاذنين والمذاكير ومفقودالسنين فائه يجب القصاص اذاكان عدا كذا في الحسندي (قو له ولا يقتل الرجل بابنه ولابعده) لقوله عليمالسلام « لايقاد والد يولد. ولا السيد بعبد. • وتجب الدية في ماله في قتل الابن لان هذا عد والعاقلة لاتعقل العمد وتجب في ثلاث سنين وكذا لاقتساص على الاب فيما جني على الابن فيما دونالنفس ايضا وكذا حكم الجد وانعلا لايقتل بابن الابن وكذا الجد من قبل الام وإن علاا لجد وسفل الولد وكذا الام وأن علت وكذا الجدات من قبل الاب والام وانطون فاما الابن اذا كتل الاب اوالام اوالجدة اوالجد وانعلا فائه يجب القصاص فيالنفس وفيا دونها اذاكان عدا وانكان خطأ تبب الدية على الماقلة والفرق ان الابن في حكم الجزء من الاب والانسان لابجب عليه قصاص في بعض اجزاله واما الاب فليس في معني الجزء من الولد فكان معه كالاجنبي ولو اشترك رجلان في قتل انسان احدهما يجب عليه القصاص لوانفرد والآخر لايجب عليه القصاص كالاجنى والاب والخاطئ والعامد او أحدهما بالسيف والآخر بالعصا فانه لايجب عليهما القصاص وتجب الدية والذي لايجب عليه القصاص لو انفرد تجب الدية على عاقلته كالخاطئ والذي تجب عليه القصاص لو انفرد تجب الدية في ماله وهذا في غير شريك الاب فاما الاب والاجنى اذا اشــتركا تجب الدية في مالهمــا لانالاب لو انفرد تجب الدية فيماله (قوايه ولا بعبده) لانه ماله والانسان لايجب عليه باتلاف ماله شيُّ ولانه هوالمستمق المطالبة بدمه ومحال ان يستمق ذلك على نفسه (فوله ولا عديره ولا عكاتبه) لان المدير علوك والمكاتب رق مايتي عليه درهم وكذا لا يقتل بعبد ملك بعضه لأن القصاص لايتجزى (قوله ولا بعبد ولد.) لأنه في حكم ملكه قال علمه السلام « انت ومالك لاسك » لانه لابجب عليه الحد بوطي جارية ابنه فكذا لابجب القصاص نقتلها كامته وتجب الكفارة على المولى نقتل عبده ومدبره ومكاتبه وعبد ولده فان قتل المكاتب مولاه عدا اقتص منه (قوله ومن ورث تصاصا على اسه سقط) لحرمة الابوة واذاسقط وجبت الدية وصورته بأن قتل ام انه عدا او قتل اخاوله. من امه وهو وارثه وعلى هذاكل من قتله الاب وولد، وارثه فان قبل كف يصم قوله ورث والقصاص للوارث ثبت ابتداء بدليل أنه يصم عفو الوارث قبل موت المورث والمورث علك القصاص بعد الموت وهو ليس باهل للتمليك في ذلك الوقت فيثبت الوارث التداء قلنا ثبت عند البعض بطريق الارث اونقول بمين صورة يتحقق فها الارث بان قتل رجل ابا امرأته يكون ولاية الاستيفاء للمرأة ثم ماتت المرأة ولها ولدمن القاتل فاله برث القصاص الواجب على اسه كذا في المشكل

فبوته فيه للابن ابتداء لاارثا عند ابي حنيفة وان اعدا لحكم كما لايمنى در

(ولايستوفالقصاص الابالسيف) وان قتل بغيره لقوله عليه الصلاة والسلام ه لاقود الابالسف ، والمرادبه السلاح هدانه (واذا قتل) المجهول (المكاتب عدا) و ترك و فا، ﴿ ١٦٠ ﴾ (وايسله وارث الا المولى وله القصاص

قال في الكرخي اذا عني الجروح ثم مات فالنياس ان لايصهم عنوم لان القصاص يُبت ابتدا. الوراة لولاذك لم يثبت لهم بعد الموت فكا نه ابرأ من حق غيره والاستصال بجوز مفوه لان الحقله و انما يقوم الوارث مقامه في استيفائه فاذا اسقطه جاز ويكون من جيم المال لانه حق ليس عال كالطلاق وقالوا في الوارث اذا عني عن الجارح قبل موت المجروح فالقباس ال لايصم عفوه لانه عني عن حق غيره لان المجروح لوعني في هَذه الحالة جاز وانما ثبت هوارث الحق بعد موته ناذا عني قبل ثبوت حقه لم يجز والاستمسان ان بجوز مغوه لان الحق مثبت الورثة عندالجرح لولا ذا لم يثبت لهم عند الموت قاذا ارأ عنه عند ثبوت سببالموت وهوالجراحة جاز (قوله ولايستوق التصاص الابالسيف) سوا، قنابه اوبغيره من المحدد او النار وقال الشافعي يقتل عمل الآكة التي قتلها وبفعلبه ماضلان كان فعلاء تبروعا فانامات والاتحوز رقبته لانامبني القصاص على المساواة و اناقوله عليه السلام ولا قود الإبالسيف، و قال عليه السلام و لا تعذيوا عباداقة و (قو أنه واذا قتل الكانب عدا وايس له وارث الا المولى فله القصاص) هذا على ثلاثة أوجه أن لم يترك وفاء فالمولى القصاص أجاماً لانه مأت وهو ملك المولى لانه مات عبدا والحريقتل بالعبد واذا ترك وفاء ووارثه غيرالمولى فلاقصاص فيه اجماعاً لانالجراحة وقت والمستمقالمولى لبقاء الرق فيه وحصلالموت والمستمق غيرالمولى فلا تغير المستمق صار ذلك شهة فيسقوط الفصاص كن جرح عبده وباعه ومات في د المشــترى لايثبت المشترى قصاص لانه لم يكنه حق عندالجراحة وال ترك وفاء وليسة وارث الاالمولى فللمولى القصاص عندهما وقال محمد لاقصاص ف لازالمولى يستمق عندالجراحة بسبب الملك وعندالموت بسبب الولاء فلسا اختلف جهتها الاستهقاق صار كاختلاف المستحق فنعالقصاص ولهمسا ان المولى هوالمستحق لحفوق المكاتب في الحالين فوجبه القصاص كما لومات عن غير وفا. (فولد وان ترك وفاء ووارثه غيرالمولى فلا قصاص لهم وان اجتموا ممالمولي) لان المولى سقط حقه بالمتق فاجتماعه معالوارث لايعتدبه فبقالوارث وحده وقد بينا انه لاقصاصله (فولد و اذا قتل عبد الرهن في ما المرتهن لم بجب الفصاص حتى بجتمع الراهن و المرتهن) لان المرتمن لاملك له فلا مله والراهن لو تولاه لبطل حق المرتمن فيالدين فشرط اجتماعهما ليسقط حق المرتهن برضاه وهذا قولهما وقال مجد لاقساس والا اجتما وعن الى وسف مثله وقيد باجمماعهما حتى لواختلفا فلها القيمة تكون رهنا مكانه واوقتل عبد الاجارة بجب القصاص للموجر واما المبيع اذا قتل فيد البايع قبل الغبض فان اختار المشترى اجازة البيع فله القصاص لانه ماكمه وان اختسار ردالمبيع فلابابع القصاس عند ابى حنيفة لأن المشعرى اذا رد انف يخالمقد من اصله فكانه لم يكن وقال او وسف لاقساس والبابع الفية لان البابع لم ثبت القصاص عندالجراحة

مند الى حنيفة والى وسف لان حق الاستيفاء له بنين على التقدرين وقال محد لااري فيدتصاصا لانداشتيه فيهسبب الاستيفاء فانه الولاء انمات حرا والملك ازمات حدا قال الاسبجابي وهو قول زفر ورواية عن ابي بوسف والعميم قول ابي حنيفة اه قيدنا بكونه ترك وقاء لانه أذا لم يترك وقاء فللمولى القصاص اجاط لانه مات على ملكه كافي الجوهره (وازرك) المكانب (وقاء ووارثه غيرالمولى فلاقصاص لهم) ای اورنه (وان اجتموا معالمولي)لانه اشتبه من له الحق لانه المولى الأمات عبدا والوارث ال مات حرا ادْ ظهرالاختلاف بين العابة رمني الله عنم في موته على نعت الحرية او الرق غلاف الاولى لأن المولى متمين فها هداله (و اذاقتل عبدالرهن لابوجب القصاص حي بجتم الراهن والرمن (لان الرغن لاملائه فلابليه والراهن لوتولاه ابطلحق الرتهن فالدين فيشترط اجتماعهماليسفطحق المرتهن برشاء هدابه

(ومنجر حرجلاعدا فلم يزل) المجروح (صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص) اوجود السبب وعدم ما يبطل حكمه فى الظاهر فامنيت اليه هدايه (ومن ﴿ ١٦١ ﴾ قطعت بد غيره عدا من المفصل قطعت بده) اقوله تعالى ﴿ والجروح

قساص که و هو بنی عن. المماثلة وكلماامكن رعامها فيه بجب القصاص ومالأ فالا وقدامكن في القطع من المفسل فاعتبر ولاممتبر بكبر الد وصفرها لأن منفعة الدلانختاف بذلك هدايه فلو القطع من الساعد لم بقد لامتناع حفظ المماثلة وهي الاصل في جريان التصاص (وكذلك الرجل ومارن الانف والاذن) لامكان رعاية الماثلة (ومن ضرب عين رجل فقلمها فلا قصاص علم) لامتناع المماثلة (و) لكن (ان كانت قاعدً)غير منفسفة (فذهب منوءها) فقط (فعليسه القصاص) لامكان الماثلة حنفذقال (تحمى له الرآة وبحمل على وجهد)وعينه الاخرى (قطن رطب) ای مبلول (و تقابل عینه بالمر آة حتى بدهب منوءها) وهو مأثور عن الصحابة رضىالله عنهم (وفي السن القصاص) لقوله تعالى ﴿ والسن بالسن ﴾ ف ان قلمت وقسل تبرد ا اللعم وبسقط ماسواه لتعا المماثلة اذرعا تفسد إ

لان الملك كان المشترى فلايثبت له بعد ذلك (فنولد ومن جرح رجلا عدا فإ يزل صاحب فراش حىمات فعليه القصاص) لأن سبب القتل وجدمنه واتصل بالموت ولم يوجب بينهما مايسقط القصاص واوشق بطن رجل واخرج امداه ثم ضرب آخر عنقه بالسيف عدا فالقاتل الذي ضرب المنق لانه قد يميش بعد شق البطن ولايعيش بمدضرب المنقفان كان ضربرقبته خطأ فعليهالدية وعلىالذى شقالبطن ثلث الدية ارش الجايفة فان كان الشـق نفذ من الجانب الآخر وجب ثلثـا الدية هذا الهاكان الشق يتوهم معه الحياة بانكان يعيش معه يوما أوبعض يوم أما أذاكان يتوهم معه الحياة واعايضطرب اضطراب المقتول فالقاتل الذي شق البطن فيقتص منه فيالىمىد ويجب الدية فيالخطأ والذىضرب المنق يعزر لانهارتكب المنكر ولاضمان عليه لانه ذيم المفروغ منه وكذا اذا جرحه جراحة لايميش منهـا وجرحه آخر فالقاتل هو الاول وهذا اذاكانت الجراحتان علىالتماقب اما اذاكاننا مما فهما قاتلان ولو قطع يد انسان ورجليه ان مات من ذلك اقتص منه وتحز رقبته ولا يقطع يداه ورجلاه وعند الشافي يفعل مثل مافعل به فانمات والاقتل بالسيف (فو م ومن قطع بدغيره من المفصل عدا قطعت يده ولوكانت اكبر من يد المقطوع) وهذا اذا كان بعد البر و لا تصاص قبل البر و (فقوله و كذلك الرجل ومارن الانف والاذن) يعنى أنه يجب يقطع ذلك القصاص أما الرجل فعناه أذا قطعها من مفصل القدم أومن مفصل الركبة وأما الانف فان قطع منه المارن وجب القصاص لانه يمكن فيهالمماثلة وهو مالان منه وانما اذا قطع بعض القصبة اوكلها فلاقصاص لأنه عظم ولاقساص في عظم لمتذر المماثلة الاالسن واما الاذن اذا قطمها مناصلها وجب القصاص لامكان الممثلة وان قطع بعضها انكان ذلك البعض عكن فيه المماثلة وجب القصاص بقدره والا فلا (فوله ومنضرب عين رجل فقلمها فلاقصاص فيها) لانه لا مكن استيفاء القصاص لمدم المماثلة (فو أبد فان كانت قائمة وذهب منوءها فعليه القصاص) وأما اذا انخسفت اوقورت فلا قصاص فيها اذا كانت قائمة وكيفية القصاص فيها ماذكره الشيخ وهوقوله «تحسىله المرأة ويجمل على وجهه قطن رطبه اىمبلول وتربطعينه الإخرى بقطن رطب إيضا (فو نه ويقابل عينه بالمرآة حتى يذهب منوءها) قضى بذلك على كرم الله وجهه بحضرة العجابة رضي الله عنهم من غير خلاف واجع المسلمون على أنه لايؤخذ الميناليمني باليسرى ولااليسرى باليمن وكذا اليدان والرجلان وكذا اصابعهما ويؤخذ ابهام اليمني باليمني والسبابة بالسبابة والوسطى بالوسطى ولايؤخذ شئ مناعضاء اليمين الاباليمي ولااليسرى الأباليسرى (فولد وفي السن القصاص) اقوله تعالى ﴿ والسن بالسن ﴾ وسواء كان سن المقتص منه أكبراواصغر لان منفتهما لاتنفاوت وكذا اليد ومن نزع سن رجل فانتزع المنزوعة سنه سن النــازع فنبت ومه اخذ صاحب الكانى وفى الجتي (٢١) (ني) (جوهرة) و به يفق وفيه وتؤ خذ الثنية بالثنية والناب بالس ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا الاسفل بالاعلى اله والحاصل انه لايؤخذ عضو الأعثله (وفى كل شجة يمكن فها المماثلة القصاص) لما تلونا (ولاقصاص في عظم الافي السن) وهذا اللفظ ﴿ ١٦٢ ﴾ مروى عن عمر وابن مسود رضي الله

سن الاول فعلى الاول خسمائة درهم لأنه تبين أنه استوفى بنير حق لانه لما نبتت اخرى انمدمت الجناية ولهذا يستأنى حولاً وقيل ان فيسنالبالغ لايستأني لانالغالب فيها انها لا تنبت والنادر لاعبرة به كذا في المبسوط لكن هذه الرواية في القلم اما في التحريك يستأنى حولاصغيراكان اوكبيرا ولوقلعها من اصلها عمدا لم يقلع سنالقالع بل تؤخذ بالمبرداليان تنهي الم اللحم ويسقط ماسوى ذلك (فو له وفي كل شجة يمكن فها الماثلة القساس) لقوله تعالى ﴿ والجروم قساص ﴾ (فو ولاقساص في عظم الا في السن ولا تؤخذ اليمني باليسرى ولا اليسرى باليني وتؤخذ الثنية بالثنية والناب بالناب والضرس بالضرس ولايؤ خذالاعلى بالاسفل ولاالاسفل بالاعلى ولوكسر بمض السن يؤخذ من سن الكاسر بقدر ذلك بالمرد ولا قصاص في السن الزائدة والماتجب حكومة عدل ولاقصاص فىاللطمة واللكمة والكزة والوجاءة والدقة (فو له وليس فيما دون النفس شبه عد انما هو عد اوخطأ) سواء كانت الجناية فيما دون النفس بسلام اوغيره ففيه القصاص واذا آلت الضربة الىالنفس فانكانت بحديدة اوحشبة عددة ففيه القصاص اجاعا وان كانت بشي لا يعمل عل السلام ففيه الدية على العاقلة لان السراية للجنساية (غو له ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس) حتى لوقطع مدها عدا لانجب القصاص لان الارش مختلف المقدار والتكافى معتبر فيما دون النفس بدليل أنه لايقطع اليمين باليسار ولا السد الصحيحة بالشلاء وناقصة الاصابع بخلاف القصاص في الانفس فان التكافي لايمتبر فيه ولهذا يقتل الصحيح بالزمن والجماعة بالواحد فانكان التكافى معتبرا فيما دون النفس فلاتكافى بينالرجل والمرأة لان بدها تصلح لما لايصلحله بده كالطخن والخبز والغزل واذا سقط القصاص وجب الارش في ماله حالا وقال الشافعي بجرى القصاص بينهما اعتبارا بالأنفس (فولد ولا بين الحرو المبعد) لان مدالعبد لا تكافى مد الحر لان ارشهما مختلف فارش يد العبد قيمًا (فوله ولا بين العبدين) لأن اتفاقهما لايعرف الا بالحرز والظن (فُولِه وبجب القصاص في الاطراف بين المسلم والكافر) يمنى الذي وكذا بين المرأثين الحرتين والمسلمة والكتابية وكذا بين الكتابيتين ولورى بسهم الى مسلم فقبل ان يقع فيه السهم ارتد المرى اليه فوقع به فقتله فاله بجب الدية على عاقلة الراني في الخطأ وفي ماله في الممد وسقط القصاص للشبهة وهذا عندابي حنيفة فاعتبر حالة خرو بالسهر وعندهما لاضمان عليه لأنه قتل نفسا مباحة الدم وأورى الى مرتد فاسلم قبل وقوع السهم ثم وقع به وهومسلم فلاشئ عليه وقال زفرتجب الدية لانه يعتبر حالة الاصابة (فو له ومن قطع يدرجل من نصف الساعد اوجرحه جائفة فبرى منها فلاقصاص عليه) لأنه لا عكن اعتبار المماثلة في ذلك لأن الساعد عظم ولا قصاص في عظم ولان هذا كسر ولا يمكن ان يكسر ساعده مثل ماكسر. وكذا اذا قطع نصف الساق وكذا اذا

عنهما ولان اعتبار المماثلة في غير السن متعذر لاحتمال الزيادة والنقصان يخلاف السن لانه يبر دبالمبرد كا في الهدامه (وليس فيما دون النفس شبه عد) و(انعاهوعد اوخطأ)لان شبه العمد يعود الى الآلة والقتل هو الذي يختلف باختلافها نخلاف مادون النفس لأنه محتلف اتلافه ماختسلاف الآلة فإيبق الاالىمد والخطأكا في الهدامه (ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس ولابين الحر والعبد ولابين العبدين أ) لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال فينعدم التماثل بالتفاوت في القيمة (وبجب القصاص في الاطراف) فيما (بين المسلم والكافر) للتساوى بينهما في الارش (ومن قطم بدرجل من نصف الساعد اوجرحه ما نفة) وهي التي وصلت الي جوفه (فيرأمنافلاقصاص عليه) لتمذر المماثلة لان الساعد عظم ولا قصاص في عظم كما من والبرء في الجائفة نادر فلا عكن ان

بجرح الجاني على وجه يبرأ منه فيكون اهلاكا فلابجوز واما اذا لم تبرأ فان سرت وجب القود (جرحه)

والافلا يقاد الى ان يظهر الحال من البرء اوالسراية كما في الدرر (واذا كانت يد المقطوع صحيحة و) كانت (يدالقاطع شلا او أقسة الاصابع فالمقطوع بالخيار ان شاء قطع اليد المعيبة ولاشى له غيرها وان شاء اخذ الارش كاملا) لاناستيفاء حقه كاملا متعذر فله ان يتجوز بدون حقدوله ان يعدل الموض كن اتلف مثلها فانقطع عن ايدى الناس ولم سبق الاالردى يخير المالك بين اخذ الموجود وبين القيمة (ومن شم رجلا) اى جرحه في رأسه (فاستوعبت الشمجة ما بين

قرنید) ای طرفی رأسه (وهي)اذا اريداستيفاؤها (لاتستوعب مابين قرني الشاج) لكون رأسه أكبر من رأس المشجوج (فالمشجوج بالخيارانشاه اقتص عقدار شعبته فيبتدى من ای الجانبین شاء وان شاء اخذ الارش) لان في استيفائه مابين قرني الشاج زيادة على مافعل وفي استفائه قدر حقه لا يلحق الشاج من الشين مالحقه فينتقصحقه فغير كافى دالشلا (ولاقصاص فى اللسان ولافى الذكر) ولو القطع من اصلهما قال في الهداية وعن ابي يوسف الد اذا قطع من اصله بجب لانه عكن اعتبارا لمساواة و لنا اله ينقبض و منسط فلا عكن اعتبار المساواة اهومثله فيشرح حال الاسلام ثم قال والسحيع ظاهرالرواية كافي التعيم (الاان تقطم الحشفة)لان موضم القطع معاوم كالمفصل

حرحه حائفة لاقصاص لانه لاعكن المماثلة و بجب الارش (فو لد وان كانت يد المقطوع صحيحة ويد القاطع شلاء اوناقصة الاصابع فالمقطوع بالخيار ان شاء قطماليد المهية ولا شيءُ له وان شـاء اخذ الارش كاملا) ولا يشبه هذا اذا قطع له اصبعين وليس للقاطع الا اصبع واحدة فانه يقطمها ويأخذ ارش الاخرى ومن قطع اصبعا زائدة وفي يده مثلها فلا قصاص عليه عند ابى حنيفة وابى يوسف لانها تجرى مجرى التولول وذلك لاقصاص فيه ومن قطع يدرجل عدا فاقتصمنه ثم مات المقتصمنه من ذلك فديته على المقتضله عند ابي حنيفة لانه استوفى غيرحقه لان حقه اليد وقد استوفى فيالنفس وقال ابو بوسف ومجد لاشئ عليه لانه كان مأذونا له في القطع فلا يجب عليه ضمان ما يحدث منه ﴿ مسئلة ﴾ اذا قال لرجل اقطع بدى وذلك لعلاج كما اذا وقمت فيها اكلة فلا بأس مه وانكان منغير علاج لايحلله قطمها في الحالين ثم لوسرى الى النفس لايضمن لان الجناية كانت بالاس وان قالله اقتلني لايحل له قتله فانقتله لاقصاص عليه للشبة وبجب الدية في ماله وان قال اقتل عبدى فقتله لا يجب عليه شئ والحجام والحتان والبزاع والفصاد لاضملن عليهم فيما يحدث منذلك فيالنفسإذا كان الاذن(قو له ومن شم رجلا شمبة فاستوعبت الشمبة مابين قرنيه وهي لاتستوعب مابن قرني الشاج فالمشجوج بالخيار) انشاء اقتص عقدار شجته بتدئ من اى الجانبين شاه وانشاه اخذالار في كاملاً بعني يأخذ مقدارها طولاو عرضا وكذا اذا كانت الشجة لاتأخذما بين قرنى المشجوج وهي تأخذ مابين قرني الشاج فانه يخير المشجوج ايضا انشاء اخذالارش وانشاه اقتص قدر مابين قرنى الشاج لايزيدعليه شيئا لانه يتعذر الاستيفاء كاملا فلتمدى الىغيرحقه وانشجه في مقدم الرأس ليسله ان يشجه في مؤخره (فو له ولاقصاص في اللسان) هذا اذاقطم بعضه اما اذاقطع من اصلافذ كرفي الاصل اله لاقصاص ايضاوعنابي يوسف فيمالقصاص (قوله ولافى الذكر) اذا قطم لانه ينقبض وينبسط فلا يمكن المساواة وعن ابي يوسف اذا قطع من اصله بجب القصاص (فوله الا ان يقطع الحشفة) لأن موضع القطع معلوم كالمفصل وان قطع بعضها فلا قصاص لأنه لايعلم مقدارذلك والشفة اذا استقصاها بالقطع بجبالقصاص لا مكان المماثلة بخلاف ما اذا قطع بعضها لانه يتعذرالمساواة (فوله واذا اصطلح القاتل واولياء المقتول على مل سقط القصاص ووجب المال قليلا كان اوكثيرًا) ثم اذا لم مذكروا حالا ولا

ولوقطع بعض الحشفة اوبعض الذكرفلا قصاص فيه لانالبعض لايعلم مقداره بخلاف الاذن اذا قطع كله اوبعضه لأنه لا يقبض ولا ينبسط وله حديمرف فيكن اعتبار المساواة والشفة ان استقصاها بالقطع يجب القصاص لامكان اعتبار المساواة بخلاف ما اذا قطع بعضهالانه يعتذر اعتبارها هدايه (واذا اصطلح القاتل واولياء المقتول على مال) معلوم (سقط القصاص ووجب المال) المصالح عليه (قليلا كان) المال (اوكثيرا) لانه حق ثابت للورثة يجرى فيه الاسقاط عليه (قليلا كان) المال (اوكثيرا) لانه حق ثابت للورثة يجرى فيه الاسقاط عفوا فكذا تعويضا لاشتماله

على احسان الاوليا، واحياء الفاتل فبجوز بالنراضى والقليل والكثير فيه سوا، لانه ليس لهم فيه نس مقدر فينوض الى ا اسطلاحهما كالحام وغيره واللم يذكروا حالا ولامؤجلا فهو حال كافى الهدايه (فان عفا احدال شركاء من الدم اوصالح من نسيبه على عوض سفط حق الباقين من القصاص وكان ﴿ ١٦٤ ﴾ أهم نسسيهم من الدية) في ما ل القاتل

مؤجلا فهو حال الا ان بشترط فيه الاجل (فوله وان عفا احد الشركاء في الدم اوصالح من نصيبه على عوض سقط حق البانين من القصاص وكان لهم نسيبم من الديد) لان القساس لا يتبعض قادًا سفط بعضه سفط كله يخلاف ماادًا قال رجل رجاين وعنا احد الوليين قائه بجب الفسساس للآخر لان الواجب هنــاك قساصان وهنا الواجب تمساس واحد وانما انقلب حقالباقين مالا لان الفسساس لما تعذر بغير فعلهم انتقل الى المال واما العاني فلاشي له من المال لانه استقط حقه بغمله ورضاء ثم مأبجب البانين من المال في مال الفائل لانه عد والعمد لاتعقله الماقلة وبجب فيمال القانل فيثلاث سنين واوعني احدالثىريكين عن الفصامن ففتله الآخر ولم يملم بالمغو اوعلم ولكن لايملم انه يستقط القصاص فلاتود عليه ويجب عليه في ماله نسف الدية وقال زفر هليه القود لان القساس قد سقط بالعفو فسار كن فلن ان رجلا قتل اباء فقتله ثم تبين انه لم يغتسل اباء واما أذا كان عالما بعفو صاحبه ويعلم أن دمه مسار حراما عليه فأنه يجب القصماس أجماعا وله على المفتول نصف الديَّة ﴿ مسئلة ﴾ رجل قتل رجلين ووليها واحد نعفا الولى عن الفصاص في احدهما ليس له أن منته بالآخر لانه لابستمق الانسمة وأحدة في الاثنين فاذا مني في احدهما فكانه استقط القساس في نصفه وهو لا يتبعض وليس لبعض الورثة ان يقتص دون بسن حتى بحجموا قان كان بعضهم غائبا لم يقتل الفياتل حتى محضروا جيما لجواز ان يكون الغائب قد مني وليس الغائب ان يوكل في القصاص لان الوكيل لواسبتوني مع غبيته استوقاء مع قيام الشبهر الجواز أن يكون الموكل قد عفا يخلاف مَااذًا وكله وهو حاضر قاله بجوز لانه لائسهة فيسه لانه لوعفا لاظهر العفو ومن عفا من ورثة المفتول عن القصناص رجل اوام أمّ اوام اوجدة اوكان المقتول امرأة نمفا زوجها فلاسببل الى الفصاص لان الدم مورث على فرائض الله تعالى (قو له واذا ننل جامة واحدا انتم من جيمهم) لما روى ان سبعة من اهل صنما فتلوا رجلا ففتلهم همر رضيافة عنه وقال اوتمالي هليه اهل مسنما لقتائهم به (قو له واذا قنل واحد جمـاعة فحضر اولياء المفتولين قنل لجماعتم ولاشي لهم غير ذاك وان حضر واحد منهم قتلله وسقط حقالبانين) لان النساس لايتبخش كاذا قتل لجماعة صاركان كل واحد منهم فنله على الانفراد (قو له و من وجب عليه القصاص فات سقط القدماس) لفوات المحل (فو لد واذا قطع رجلان بد رجل عدا فلاقصاص على واحد منهما) لان اليد تنبيض فيصم كل واحد منهما آخذا

في ثلاث سنين لا على العاقلة ووقع في الخنار ومجم العربن وتجب بغيثها على الساقلة وهــذا ليس من مذهب حمائنا ولااعله قولا لاحد مطلقا كذا في التعييم (واذا قتل جماعة واحدا عبدا اقتص من جيمهم) لغول عر رضي الله عنه لوتمالي عليه أهل صنعاء لفتلتم ولان القصاص من جرة السفهاء فجب تحفيفا لحكمة الاحباء وف التصيخ كال في الفوائد وتشيرط المباشرة من الكل بان جرح کل واحد جرما ساريااه و هذااذا كان الفتل (عدا) واما اذا حكان خطأ فالواجب عليم دية واحدة (واذا قتل واحد عمامة) عمدا (فضر اوليماء المفتولين) جيمهم (قتل بجماعتم) اكتفاء به (ولاشي الهم غير ذلك) لانهم اجتمو اعلى قنله و ز عوق الروح لايتمش فصاركل واحدمنهم مستوفيا جيم حقه (وانحضر واحد) من الأولياء (قتل له) اي

قولى الحاضر وفى بعض السح به اى بسببه (وسقط حق الباقين) لان حقهم فى القصاص وقدفات فسار (لبعضها) كااذا مات القاتل (ومن وجب عليه القصاص فات سقط القصاص) لفوات محل الاستيفاء (واذا قطع و حلاف بد رجل واحد) اورجله اوقلما سنه او محودات ما دون النفس (فلاقصاص على واحد منهما) لان كل واحد منهما قاطع بمض البد لان الانقطاع حصل باعتادهما و الصل مجز فيضاف الى كلو احد منهما السن فلاعائلة مخلاف النفس لان الازهاق لا يتجزى (و) بجب (طيما نصف الدية) بالسوية ﴿ ١٦٥ ﴾ لانهادية الدالواحدة (وان قطع واحد يمني رجلين فحضرا قلهما

لبعضها وذلك لايوجب التصاس عنلاف النفس لان الازهاق لانجرى ﴿ قُولُهُ وَعَلَيْمًا إِ نصف الدية) يني نصف دية جيم الانسان لان دية اليد نصف دية النفس ويكون ذلك عليها نصفين وكذا اذا جني رجاين على رجل فيا دون النفس ما بجب على الواحد فيه القصاص لوانترد فلا قصاص عليما كالو قاما سنه اوقطعا بده او رجله وطلهما الارش نصفا وكذبك مازاد على ذبك في العدد نهو عزلة هذا لاقصاص عليم وحليم الارش على عددهم بالسوية وقال الشائبي القصاص على القاطبين وان كثروا (قوله واذا قطع واحد عنى رجاين فحضرا فلهما ان مقطما عينه ويأخذا منه نصف الدية يقلُّمانها نصفين) يني بأخذان منه دية بد واحدة يقتمائها لان كل واحد منهما اخذ بدض حقه وبني له النصف فيرجم في ذلك القدر الى الارش (قُولِهِ وان حضر واحد منها تطع بده وللآخر عليه نسف دية) بن فصف جميع الانسان وانما يثبت له تطع يده مع غيبة الآخر لان حفه "ابت في جميع اليد وأنما تسقط حقه عن بعضها بالزاحمة فاذا غاب الآخر فلا مزاحمة غازله آن يقتس ولايلزمه انتظار الغائب لان الشائب يجوز ان يطاب وبجوز ان يَعْمُو قَادًا حَصْرَالِمُائِبِ كَانَ لَهُ دَيْمٌ بِدَهُ وَاذًا عَمَا احْدَهُمَا بَطُلُ حَنْهُ وَكَانَ لَانَانِي انْ يقطع بده و أن ذهبت بده بآنة سماوية لاشي عليه لان ماتمين فيه القصاص فات بنير ضله ومن قطع يد رجل عدا ثم قتله عدا قبل ان يبرأ فان شاءالامام قال اقطعوه ثم اقتلوه وال شاء كال انتلوه وهذا قول ابي حنيفة وعندهما يقتل ولايقطع ممناه ان هند ابي حنيفة الولى ان يقطع بده ثم يقاله وعندهما يقتله وسنقط حكم البد (فَقُولِهِ وَاذًا اقْرَالُهُ لِمُ مَثَلُ الْعُمُدُ لَزَّمُهُ الْعُودُ) وقال زَفْرُ لا يُصْحُ اقْرَارُهُ لانهُ بالآق حق المولى بالابطال فصار كااذا اقر بمال ولنا أنه غير متم فيه لانه مضر نفسمه غنيل اقراره على نفسه واما اذا اقر بقتل الحطأ لم يلزمالمولى وكان في رقية العب. الى ان يعتق (قوله ومن رى رجلا عدا فننذ منه السيم الى آخر فسانا ضليه القصاص للاول والدية قتاني على طاقلته) لانهما حائدان احداهما عد وموجها القساس والثانية خطأ وموجما الدية وما اوجب الدية كان على العائلة

-م كتاب الديات كال

الدية بدل النفس و الارش اسم الواجب بالجناية على مادون النفس و الدية عبارة عن مايؤدى في بدل الانسان دون غيره و القيمة اسم المايؤدى في بدل الانسان دون غيره و القيمة اسم المايؤدى في بدل الماية تجب في المنابؤة بهنما ثم الديثة تجب في قتل الحمال و ماجرى مجزاه و في شبه العمد و في الفتل بسبب و في قتل السبى و المجنون لان عدهما خطأ و هذه الديات كلما على العساقلة الاقتل الاب ابنه عدا غانها في ماله في ثلاث

ان مقطعا بده ويأخذا منه نصف الدية يعمانها) بنهما (نصفين) سواء قطمهما معا اوعلى التعاقب لانهما استويا فاسبب الاسفيقاق فيستويان في حَكُمه كالغر مين في التركة (وأن حضر واحد منهما فقطم هـ، فالآخر عليــه نصف الدية) لان السامير أن يستوفي لنبوت حقد قادًا استوفى لم ببق محن الاستيفاء الآخر فيتمين حقه في الدية لأن حقمه لايسفط الا بالدوش او المفو (وادًا أقر العبد مقتل العمد لزمه القود) لانه لاتهمة في اقراره بالعقوبة على نفسه مخلاف المال (ومن رمی رجلا عدا فنفذ السهر منه الى آخر مَانَا صَلِهِ النَّصَاصِ للأول) لانه عد (و) عليه (الدية الساني على عاقاته) لانه احد نوع الخطأ فكانه رمى صيدا فامساب آدميا والفعل شعدد شعدد الاثر كا في الهداه

﴿ كتابالديات ﴾

مناسبتها لبمنایات و تأخیرها عنما ظاهروالدیات جع دید وهی فالشرع اسم آمال

الذي هو يدلالنفس لاتسمية المغمول بالمصدرلانه منالمنةولاتالشرعية والارشاسم لواجب فيما دوثالنفس كمافىالدر

(اذاقت لرجل رجلا شبه عد) كاتقدم (فعلى عاقلته دية مغلظة وعليه) ايضا (كفارة) وسيأتى الماعتق رقبة مؤمنة وان لم يجد فسيام شهرين متنابعين (ودية شبه العمد) المبرع بالمغلظة (عندا بي حنيفة وابي يوسف مائة من الابل ارباعا) وهني (خس وعشرون بنت مخاض) وتقدم في الزكاة المالتي طعنت في السنة الثانية (وخس وعشرون بنت لبون) وهي التي طعنت في الثالثة (وخس وعشرون منت لبون) وهي التي طعنت في الثالثة (وخس وعشرون من مناه منه وهي التي طعنت في الرابعة (وخس وعشرون منه مناه منه ومن التي طعنت في الخامسة

سنين ولاتجب علىالماقلة (فوله رحماللهِ اذا قتل رجل رجلا شبه عد فعلى عاقلته دية مغلظة وعليه الكفارة) سمى هذا القتل شبه عمد لانه شابه العمد حين قصد به القتل وشابه الخطأ حين لم يضربه بسلاح ولا عاجري مجراه فصار عدا خطأ (قو له ودية شبدالىمد عند الى حنيفة والى توسف مائة من الابل ارباعا الى آخره) وقال مجد اثلاثاثلاثون حقة وثلاثون جدعة واربعون ثنية كلهاحاملات في بطونها اولادهـا يمني الاربمين (فو له ولا يثبت التغليظ الا في الابل خاصة) لان السحابة رضي الله عنه لم يثبتوه الافها (غو له فان قضي بالدية من غير الابل لم تنفاظ ﴾ حتى أنه لا نزاد في الفضة على عشرة آلاف ولا في الذهب على الف دينار (فَوْ لِهُ وَتَتُلَ الْحُمَّا بُحِبُ فَيَهُ الدِّيةُ عَلَى الْمَاقَلَةُ وَالْكَفَارَةُ عَلَى الْقَاتُلُ ﴾ لقوله تعالى ﴿ وَمِنْ قِتْلُ مُؤْمِنا خُطَّأُ فَتَمْرِسُ رَقَّبَةً مُؤْمِنَةً وَدِيَّةً مُسَلَّةً الْيَاهِلُهُ ﴿ فُو لَهُ وَالدُّيَّةُ في الخطأ مائة من الابل الجاسا الى آخره) وكذا عند مالك والشافعي الا انهما جعلا بدل النالخاض ابن لبون (قو لد ومنالمين الف دينار) وهــذالاخلاف فيــه (فُو لِه ومنالورق عشرة آلاف) يمني وزنسبعة وقال مالك والشافعي اثنا عشر الف درهم (قُو لِه ولا تثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند الى حنيفة وقال أبو يوسف ومجد ومنالبقر مائنا يقرة ومنالغنم الفاشاة ومنالحلل مائنا حلة كل حلة ثو بان) ازار ورداء قيمة كل حلة خسون درهما وقيمة كل نقرة خسون درهما وقيمة كل شاة خسة دراهم (فولد ودية المسلم والذمي سواء) قال في النهاية ولادية فىالمستأمن على الصحيح وقال الشافعي دية اليهودي والنصراني اربعة آلاف درهم وديةالمجوسي ثمان مائة درهم واما المرأة فديتها نصف ديةالرجل بلا خلاف لان المرأة جملت علىالنصف منالرجل في ميراثها وشهادتها فكذا في دينها وما دون النفس منالمرأة معتبر بديتها وقال سعيد بن المسيب تعاقل المرأة الرجل الى ثلث ديتها معناه ان ماكان اقل من ثلث الدية فالرجل والمرأة فيه سواء وقد روى ان ربيعة بن عبدالرحن سأل ابن المسيب عن رجل قطع اصبع امرأة فقال فيها عشر من الابل قال فان قطم اصبعين قال فيها عشرون من الابل قال فان قطع ثلاث اصابع قال فيها ثلاثون قال مان قطع اربعـا قال فيهـا عشرون منالابل قال رسِمة لما عظم المها وزادت مصيبها قل ارشها فقالله اعراقي انت قال لابل حاهل متعلم قال هكذا

وقال مجد ثلاثون جزعة وثلاثون حقة واربعون ثنة كلهاخلفات في بطونها اولادها قال الاسبيالي والصحيح قول الامام واعتمده المحبوبي والنسني وغيرهما كافي التعيم (ولاثبت التغليظ الافي الابل خاصة) لأن التوقف فيه (فان قضى بالدية من غير الابل لم تتغلظ) لاند من باب المقدرات فيقف على التوقيف (وقتل الخطأ نجب بدالديةعلى الماقلة والكفارة على القاتل) لما بينا اول الجنايات(والدية فىالخطأ) غير مفلظة وهي (مائة من الابل اخاسا عشرون يئت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون منت لبون وعشرون حقمة وعشرون حزعة) لانيا اليق محالة الخطأ لان الخاطئ ممذور (و) الدية (من العمين) اي الذهب (الف دشار

ومن الورق) اى الفضة (عشرة آلاف درهم) وزن سبعة (ولا تثبت الدية الا من هذه الانواع (السنة) الثلاثة) المذكوة (عندابي حنيفة وقال ابو يوسف و عجد) ثبت ايضا (من البقر مائنا بقرة ومن الفنم الفاشاة ومن الحلل مائنا حلة كل حلة ثوبان) لان عمر رضى الله عنه هكذا جعل على اهل كل مال منها قال جال الاسلام في شرحه المصبح قول ابى حنيفة واختاره البرها في والنسنى وغيرهما تصبح (ودية المسلم والذي سواء) لقوله صلى الله عليه وسلم دية كل ذي عهد

ف عهده الف دينار ه و به قضى ابوبكر و عركا فىالدرر ولادية للستأمن هواللحيج واما المرأة قديما تصنف الدية كا فى الجوهرة (وفى النفس الدية) والمراد نفس الحر و يستوى فيه الصغير والكبير والوشيع والشريف والمسلم والذمى لاستوائم فى الحرمة والعصمة وكال ﴿ ١٦٧ ﴾ الاحوال فى الاحكام الدنبرية اختيار (وفى المارث) وهو مالان

من الانف وبسمى الارتبة (الديد) لفسوات منفعة الحدال والاسدل ال كل ما يغوت به جنس المنفعة عب به دية كادلة لان البدن يسر هالكا بالنسبة الى تلك المنفعة ولو قطع من القصبة لا زاد على دية واحدة لانه مضو واحد (وفي المسان) العصيم ادًا منه النطق او آداء اكتر الحروف (الدية) قيدنا بالنصيح لان في لسان الاخرس حكومة عدل وعنم النطق اواداء اكثر الحروف لاندادًا متم أقلها أست الدية على مدد حروف العجباء الثمانية والعشرين أوحروف المسان تصعمان فا اصاب الفائت يلزمه كما في الدرر وتمامه في شرح الوهبائية (وف الذكر) العيم (الدية) اما ذكر العنين والخصى والحنثي ففيمه حكومة (و في العقل اذا طربرأسه فذهب) منه (مفاه الدية) لانه شهاب العفل تنلف منفعة الاعضاء فصار كتلف النفس

السنة أراد سنة زيد بن بابت (قوله و فالنفس الدية و فالمارن الدية) و هومالان من الانف ويسمى الارتبة ولو قطع المسارق مع القصية لاتزاد على دية واحدة لائه عضو واحد (قو له و في المسان الدية) يعني المسان العصيم اما لمسان الاخرس ففيه حكومة وكذا في قطع بمض المسان اذا منع الكلام تجب الدية كاملة لتفويت المنفعة المقصودة منه فان تكام بِعض الحروف دون بعض قعمت الدية على عدد الحروف وهي ثمانية وعشرون حرفا فا قدر عليه من الحروف لا بحب عليه فيه شي ومالا يقدر عليه فيه الدية يقسطه والصيح انه يقهم على حروف المسان وهيءائية عشر حرة الالف والتا. والشا. والدال والجم والذال والرا. والزا. والسبن والشين والصاد والضادوالطاء والظاء والكاف واللاموالنون والياء قال الامام خواهر زادم والاول اصم (فق له و فى الذكر الدية) يعنى الذكر النجيم اما ذكر العنين والحمى والحنثي نفيه حكومة وانما وجبت الدية بقطع الذكر لانه نفوت بذلك منفعة الوطئ والايلاج والرعي بالبول ودفع الماء الذي هو طريق الاعلاق وكذا في الحشفة الدية كاملة لانها اصل في منفعة الأبلاج والدفق والقصبة كالنابع لها وهذا كله اذا قطع الذكر والانتيان باقيتان اما اذا قطع وقدكا نتا قطمتا ففيه حكومة لانه بغطعها يصير خصيا و فى ذكر الحنصى حكومة ولآنه لامنفعة فمذكر معفقدهما وان قطع الانتبين والذكر بدنسة واحدة ان قطعها عرضا بجب دينان وان قطعهما طولا انقطم الذكر اولا ثم الانديين بجب دينان وان بدأ بالاندبين اولا ثم بالذكر فني الاندبين الدية كاملة و في الذكر حكومة لانه لامنفعة لهذكرمع فقدهما قال الوالحسن الاعضاء التي بجب ف كل هضو منها دية كاملة ثلاثة اللسان والانف والذكر (قو له وف العفل اذا ضرب رأسه فذهب مقله الدية) لان بذهاب المقل تلف منفعة الاحضاء فصار كنلف النفش ولان انسال الجنون تجرى بجرى انسال الهام وكذا اذا ذهب سمه اوبصره اوشمه او ذوقه او کلامه وقد روی آن عررضی الله عنه قضی فی رجل واحد باردم دبات منترب على رأسه فذهب عقله وكلامه و سمنه وبصر. (قو لد و في اللحية أذا حلفت فلم تنبت الدية) بعني لحية الرجل اما لحية المرأة فلا شيء فيما لانها نفص و حكى عن أبي جُنفر الهند واني أن اللحية على ثلاثة أوجه أن كانت وافرة تجب الدية كاءلة وان كانت شعرات قابلة مجتمة لا بقع برا جمال كامل ففهما حكومة و أن كانت شعرات متفرقات تشيئه فال شيء فيها لانه أزال عنه الشين فان نبنت بيضاء فهن إبي حنيفة لابجب فيها شي في الحر وفي العبد تجب حكومة لانها تنقص قيمته و عندهما تجب حكومة في الحر ابضا ويستنوى العمد والخطأ في ذلك على

وكذا اذاذهب ممهداو بصره اوشمه او دُوقه او كلامه كما في الجوهره (وفي اللحية) من الرجل (اذا حلفت فلم تنبت الدية) المالحية المرأة فلاشي، فيها لا نما نقص وفي شرح الاسبيماني قال الفقيه ابوجسفر الهند و اني هذا اذا كانت اللحية كاملة يتحدل بها فان كانت طاقات متفرقة لا يُعجمل بهافلاشي فيها فان كانت غير متفرقة الا أنه لايتم بهاجال كامل ففيها حكومة عدل اه وفي الهداية وفي الشارب حكومة عدل هو التحييم اه (وفي شعر ﴿ ١٦٨ ﴾ الرأس) من الرحل والمرأة اذاحلقه

المشهور وفي الشارب حكومة وهوالاصم لانه تابع للحية فصار كبعض اطرافها وفي لحية العبد روايتان في رواية الاصل حكومة وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة قيمته لانالقيمة فيهاكالدية في الحركذا في الكرخي وفي الحاجبين الدية وفي احدهما نصف الدية (قُو له وفي شعر الرأس الدية) يعني اذا لم ينبت سواء حلقه او ننفه ويستوى فى ذلك الرجل والمرأة لانهما يستويان فىالتجمل به واما شعر الصدر والساق ففيه حكومة لانه لايحتمل به الجال الكامل ولا قصاص في الشمر لانه لا يمكن المماثلة فيه وان خلق رأس رجل فنبت ابيض فعند ابي حنيفة لاشي فيه وعند ابي يوسمف فيه حكومة وان كان عبدا ففيه ارش النقصان (فو أبد وفي السينين الذية وفي البدين الدية وفىالرجلين الدية وفىالاذنين الدية وفىالشفتين الدية وفىالاثيين الدية و في ثديي المرأة الدية و في كل واحد من هذه الاشبياء نصف الدية) وفي عين الاعور المبصرة نصف الدية وكذا في عين الاحول و الاعمش • وقوله • وفي ثديي المرأة الدية » يعني دية المرأة وهي نصف دية الرجل وفي احدهما نصف دية المرأة و في حملة ثديها الدية كاملة لفوات الارضاع وامساك اللبن وفي احدهما نصف الدية وفي ثديي الخنثي عند إبي حنيفة ما في ثديي المرأة وعنمذهما نصف مافي ثديي الرجل ونصف مافىثديي المرأة علىاصلها في الميراث وفي يدالخنثي مافي يدالمرأة عندابي حنيفة وعندهما نصف مافي يدالرجل ونصف مافي يدالمرأة فان قتل الخبثي عدا ففيدالقساس وفي ثديي الرجل حكومة (فو له وفي اشفار المينين الدية وفي احدهما ربع الدية) هذا اذالم تنبت اما اذا نبت فلاش عليه ولاقصاص فيه اذا لم ينبت لانه شعرولاً قساص في الشمر ولوقطع الجفون بإهدابها ففيها دية واحدة لان الكلكشيُّ واحد ومسار كالمارن مع القصبة (فولد وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية) لقوله عليه السلام د في كل اصبع عشر من الابل، (فو لد والاصابع كلها سواء) يعنى مغيرها وكبيرها سواء قطع الآصابع دونالكف اوقطعالكف وفيه الاصابع وكذا القدم معالاصابع ولوقطع الكف معالزند وفيهالاصابع فعليه دية الاصابع ويدخل الكف فيها تبما لأن الكف لامنفعة فيه الابها وان قطع اليد من نصف الساعد فني الاصابع ديتها وفي الساعد حكومة عنــدهما وقال أبو يوسف يدخل أرش الساعد فيدية الاسابع وان قطم الذراع من المفصل خطأ فني الكف والاسابع نسنت الدية وفى الذراع حكومة عندهما وقال ابويوسف فيه نصف الدية والذراع تبع ومافوق الكف تبع وكذا لوقطع اليد مع العضد اوالرجل مع الفخذ ففيه نصف الدية ومافوق القدم عنده تبع وقال ابواحنيفة لايتبع الاصابع غيرالكف وكذا اسابع الرجل لايتبعها غير القدم (فو الد وكل أصبح فيها ثلاث مفاصل فني أحدها ثاث دية الاسبع ومافيا مقسلان فني احدهما نصف دية الاصبع / لان مافي الاصبع ينقم على اصله اكانتسم

او نتفه ولم منبت (الدية و في الحاجبين) كذلك (الدية وفي المينين الدية وفياليدىنالديةوفىالرجلين الدية وفي الأذنين الدية وفي الشفتين الدية وفي الانتين) اى الخصيتين (الدية وفي ثدى المرأة) ومجلما (الدية اى ديد المرأة قيد بالرأة ، لان في أدى الرجل حكومة كا في الجوهره (وفي كل واحد منهذه الاشاء) المزدوجة (نصف الدية) لان في تفويت الاثنين منها تفويت جنس المنفسة اوكال الجال فيعب كال الدية وفي احدهما تفويت النصف أيجب أصف الدبه (و في اشفار المينين) الاربعة اذا لم تنبت (الدية) وفي الاثنين مها نصف الدية (وفي احدهما ربع الدية) لما بينا (و في كل اصبع من اصابع اليدين و الرجلين عشر الدية)لقوله صلى الله عليدوسلم في كل اصبع عشر من الابل (والامسابع کلما) ای صفیرها و کیرها (سواء) لاستوامًا في المنفعة (وكل اصبع فيما ثلاث مفاصل ففي احدها) احد المفاصل (ثلث دية

الاصبع) لانه ثلثها (ومافيهامفصلان فني احدهما نصف دية اصبع) لانه نصفها توزيعا للبدل على المبدل (مافي)

(وفى كل سن) من الرجل نصف عشر الدية وهى (خس من الابل) او خسون دينارا او خسمائة درهم وحينئذ تزيد دية الاسنان كلها على دية النفس بثلاثة الخاسما لانها فى النااب اثنان و ثلاثون عشرون ضرسا و اربعه انياب و اربعة ثنايا و اربعة شواحك و لابأس فى ذلك لثبوته بالنص على خلاف القياس كما فى الفاية و فى العناية و ايس فى البدن ما يجب بتقويته اكثر من قدر الدية سوى الاسنان اله ﴿ ١٩٩ ﴾ قبدنا بسن الرجل كما

فالجوهره (والاسنان والاضراس كلها شواء) لاستوائرا في المني لان الطواحن وان كان فيا منتمذالطمن فقالضواحك زند نستوی ذاک کا في الجوهره (ومن ضرب مضوا فاذهب منفمة ففيه دية كاملة) اى دية ذاك المضو واذبق تأنما ويصير (كَالوقعامة) وَدَابُ (كاليد اذا شات و المين اذا ذهب ضوءها) لان القصود من العضمو منفعته فذهاب منفعته كذهاب عينه (والثجاج) وهو مایکون في الوجمه والرأس فن الجراحة (عشرة) وهي (الحارصة) بممالات وهي التي تحرس الجلسد اي تخدشه (والدامعة) عملات ايضا وهي التي تظهرالدم كالدمع ولأنسيله (والدامية) وهي الي تسيل الدم (والباضعة) وهي الى تبضم اللعم اى نقطمه (والنلاجة)

مافىاليد على مدد الاصابع والقطع والشلل مسواء اذا ذهبت منفعة بالجنساية عليه (قُولُه و في كل سن خس من الآبل) بعني اذا كان خطأ اما في العمد تحب القصاص ودية سن المرأة نصف دية سن الرجل ، وقوله وخسمن الابل، وهونصف عشر الدية والزكان مزالدراهم فغمسمائة درهم وهذا اذا سقطت اواسـودت اواخضرت او احرت ولمتسقط فان فيها الارش ئاما ولاقصاص فيها اجماعاً لانه لايمكن ال يضهرب سنه فتسود اوتمخضر وبجبالارش فيماله واما اذا اصغرت فسن ابي حنيفة روايتان فرواية تجب حكومة وفيرواية أن كان علوكا فحكومة وأن كان حرا فلاشي فيا و في الخبندي اذا اجرت او الصفرت ضند ابي حنيفة ان كان حرا فلاشي وازكان عبدا فحكومة وعندهما حكومة في الحر والعبد وعند زفر بجب ارشها ناما (قوله والاسنان والاضراس كلها سواه) لانها متساوية في المني لان العلواحين وبان كان نها منفعة اللحن نني الضواحك زينة تساوى ذلك ولو ضرب رجلا على فه حتى اسقط اسنانه كلها وهيماثنان وثلاثون منها عشرون ضرسا واربعة أنياب واربعمتنايا واربع ضواحك كان عليه دية وثلاثة الحاس دية وهي منالدراهم ستة عشر الف درهم في السنة الاولى ثلثا الدية ثلث من الدية الكاملة وثلث من ثلاثة الحاسما وفي السنة الثانية نلثالدية وماءتي من الثلاثة الاخاس وفيالسنة الثالثة نلث الدية وهو ماءني من الديد الكاملة (قوله و من ضرب عضوا فاذهب منفعة ففيه دية كاهة كالوقطعه كاليد اذا شبلت والمين اذا ذهب ضوءها) لان المقصود من العضو المنفعة فذهاب منفعته كذهاب عينه ومن ضبرب صلب رجل فانقطع ماؤه بجبالدية وكذا لواحده لانه فوت جالا على الكمال وهو استواءالقامة قال زاات الحدوبة لاشي عليه (قوله والنجاج عشر) بعني التي تختص بالوجه والرأس لان ماسوى ذلك بما يتم في البدن لإغاله شجة وانما يقالله جراحة (قوله الحارصة والدامعة والدامية والباضعة والمتلاحة) فالحارصة التي تحرس الجلد ولايخرج منه الدم والدامعة التي تخرج منها مايشبه الدم وقبل التي تظهر الدم ولانسيله والداءية التي يخرج منها الدم ويسيل والباضعة التي تبضع ألمعم اي تقطعه والمتلاحة هي التي تذهب في اللحم اكثر من الباضعة (فو له والسماق والموضَّمة والحاشمة والنفلة والآمة) فالسماق التي تصل الى جلسدة رقيفة فوق العظم تسمى نلك الجلدة السمعاق تحفها ورقتها ومنه قبل لمغبم

وهى التى تأخذ فى اللهم ولا تبلغ السمعاق (والسمعاق) جنى (٢٢) وهى التى تصل السمعاق وهى جلدة رقيقة بين اللهم وعظم الرأس (والموضعة) وهى التى توضيح العظم الى تظهره (والمهاشعة) وهى التى تهشم العظم الى تكسره (والمنظة) وهى تصل الى ام الدماغ وهى الحيادة التى تعلى الدماغ وبعدها الدامنة بنين مجمعة وهى التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد المدوت بعد عادة فتكون قتلا لا شجاجا فعلم

بالاستقراء بحسب الا "أدر الها لا تزيد على العشرة در (فني الموضحة القصاص ان كانت) الشجة (عدا) لا مكان المماثلة فيها القطع المائلة في السبب الا المنظم في ما فوقها لا قصاص فيه بالا جاع تعذر المماثلة في ١٧٠ و الماما قبلها ففيه خلاف روى الحسن

الرقيق سماحيق والموضعة هي التي توضع العظم اي تبينه والهاشمة هي التي تهشم المظم فوق الدماغ وقيل هيالتي يصل الى أم الرأس وهي التي فيها الدماغ وبسدها الدامعة وهي التي يصل الى الدماغ وانما لم يذكرها الشيخ لان الانسان لا يعيش معها في النالب فلا معني لذكرها (فولد فني الموضعة القصاص اذا كانت عدا) لان الماثلة فها ممكنة بأن تنبى السكين الى العظم فيتساويان ولا تكون الموضعة في الرأس وأعا خص الموضفة لأن مافوقها من الشجاج لاقصاص فيمه بالأجاع وأن كان عدا كالهاشمة والمنقلة والآمة لانه لا يمكن المماثلة فيا لان الهاشمة تكسر العظم ولاقصاص في عظم وكذا المنقلة و الا ممة يتعذر فيها المماثلة و اما ماقيسل الموضحة ففيها خلاف روى الحسن عن الى حنيفة أنه لاقصاص فيها لأنه لاحد فيه تنهي السكين اليه وذكر عد في الاصل وهوظاهر الرواية أن فيه القصاص الأفي السمحاق فأنه لاقصاص فيها اجاعا ووحه ذلك أنه عكن المساواة فيا أذليس فهاكسر عظم ولأخوف هلاك غالبا فيسير غور الجراحة عسمار ثم تعمل حديدة بقدر ذلك وينفذها في اللحم الى آخرها فستوفى منه مثلمافعل واما السمحاق فلا عكن الماثلة فيها لانه لايقدر أن يشق جلده حتى ينهى السكين الىجلدة رقيقة فوق العظم فيتعذر الاستيفاء فسقط القصاص ورجع الىالارش (فو اله ولاقصاص في بقيةالشجاج) هذا بسمومه أنما هوعلى رواية الحسن عن ابي حنيفة واما على ماذكره عجد فحمول على مافوق الموضحة (فو له ومادون الموضَّعة ففها حكومة عدل) تفسير الحكومة على ماقاله الطحاوي أن نقوم لوكان علوكا ولبسء هذه الشبجة وتقوم وهيء ثم تنظركم نقص ذلك من قيمة المبدفيجب ذلك القدر من دية الحر فان كان نصف عشر القيمة بجب نصف عشر الدية وان كان ربم عشر فربع عشر وكان ابوالحسن ينكر هذا ويقول اعتباره يؤدى الى ان يجب فيما دون الموضعة اكثر ما في الموضعة لانه يجوز ان يكون نقصان الشعبة التي هي السمعاق في العبد أكثر من نصف عشر قيمته فاذا أوجبنا مثل ذلك من دية الحر أوجبنا فيالسحاق اكثر عابجب في الموضحة وهذا لايصم وقال الوالحسن تفسير حكومة المدل ان سنظر الى ادني شجة لها ارش مقدر وهي الموضحة فان كان هذا نصف ذلك وجب نصف إرش الموضحة وعلى هذا الاعتبار قال شيخالاســـلام وهذا هو الاصم لكن هذا آغا يستقيم اذا كانت الجناية على الوجه او الرأس لانهماموضم الموضمة وانكانت الجناية على غيرهما كانت الفتوى على قول الطعاوى وقال بمضهم تفسيرا لحكومة هو مامحتاجاليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية الى ان يبرأ وعن على كرمالله وجهه انه اوجب في السمحاق اربعا من الابل وهو مجول عندنا على وجه الحكومة لاعلى وجدالتقدير وعن جاعة منالعلاء آنهم قدروا فيالسمحاق اربمين مثقالا قبمة اربع منالابل وفىالمتلاحة ثلاثين مثقالا قيمة ثلث منالابل وفىالباضمة عشرىن مثقالا

عن اي حنيفة لاقصاص فها وذكر مجد في الأصل وهي ظاهر الرواية ان فيه القصاص الافي السمعاق فالد لاقصاص فيه اجلها لتعذر المماثلة اذ لا عكن ان منشق حتى بنهي الى جلدة رقيقة فوق العظم بخلاف ماقبلها لامكانه بعمل حدمدة بقدر ذلك وتنفذ فياللعم الى آخرها ئىيستوفى منه كا في الجوهره ومشله في الهدايةوشر حالاسبيجابي (ولا قصاص في قية الشيجام) هذا بعمومه أنما مورواية الحسن عن ابي حنيفة واما على ماذكره عدفي الاصل فعمول على مافوق الموضحة جوهره ثم مالا تصاصفيه يستوى العمد والخطأ (ومادون الموضعة) من الستة السابقة (ففه حكومة عدل) وهي كا قال الطحاوى ان يقوم مملوكا بغير هذا الاثر ثم ممه فقدرالتفاوت بين الثمنين بجب محسابه من دية الحرفان كان نصف عشر الثمنين وجب نصف عشر الدية وهكذا وبد نفتي كما فىالدر تبعا للوقاية والنقاية والملتق والخانية وغيرها

(و) بجب (في الموضّعة الكانتخطأ نصف عشر الدية) وذلك من الدراهم خسمائة درهم في الرجل ومائنان و خسون في المرأة وهي على العاقلة ولانعقل العاقلة مادونها كما يأتي (وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنفلة عشرونصف عشر المدية وفي الامة ثلث الدية وفي الجائمة) ﴿ ١٧١ ﴾ وهي من الجراحة لامن الشجاج وهي التي تصل الى الجوف (ثلث

الدية) ابضا لانها عنزلة الامية و كل ذلك ثبت بالحديث (وان تقذت) الجائمة (فهي جائفتان فضيما ثلثا الدية) في كل حائفة ثلثها كا قضى ذاك ابو بکر رضی اللہ عنــه (ر) بجب (في) تطع (اصابع اليد) كلها (نصف الدية) لأن في كل اصبع مشر الدية كامر (و) كذا الحكم (ان قطعها مع الكف فديها) اى الاسابع مع الكف (نصف الدية) لأن الف تبع للاسابع (وان قطعها) اى الاصابع (مع نصف السامد فني الكف نصف الدية وفي الزيادة حكومة عدل) قال جال الاسلام وهدا قول ابي حنيفة ومجد وعند ابي نوست لاعب فها الارش البد وأنعميم تولهسا واعتسده المحبوبي والنسنى تعميم (و) يجب (في الاصبع الزائدة حكومة عدل) تشريفا للآدمي لانهاجزه من بدء لكن لامنفعة فيا ولازشة وكذا السن

قيمة بسيرين وفي الدامية الكبرى التي يسبل منها الدم اثنى عشر مثقالا ونصفاقيمة بسير وربع وفى الداميةالصغرىوهى التى يلتمم فيها الدملايسيل ستة مثاقيل وفىالحارصة خسة القبل و فيما دو نها اربعة مثاقبل (فلى لله و في الموضعة اذا كانت خطأ نصف عشرالدية) وذلك خسائة درهم في الرجل ومائنان وخسون في المرأة وتجب ذلك على العائلة وأن ادىمن الابل ادى في موضعة الرجل خسامن الابل وفي الرأة نصف ذلك (فولد و فالهاشمة حشرالدية) و هو من الدراهم المضحرهم و من الابل مشر وفي المرأة نصيف ذك (قو له وفي المنفلة عشر ونصف عشر) وهو من الدراهم الناو خسمائة و من الابل خس عشر (قولد و قالامة ثلث الدية) و في ثلاث اما دية كالمة و في اربع دية و ثلث (قوله و في الجائفة ثلث الدية) و هي من الجراحة و ايست من الثجاج و الجائمة مانصل الى الجوف من الفلن او الصدر اوما توصل من الرقية الى الموضع الذي اذاو صل اليه الشراب كا زمنطرا فان كانت الجراحة بين الاثنين والذكر حتى تَصل الى الجوف فهي جائمة ثم ما كان ارشه خمسائة درهم فما فوقها في الحُطأ فهو على العاقلة اجماعاً وماكان دون ذلك فني مال الحِاني وهذا في الرجلامافي الرأة فتممل الماقلة من الجنابة عليهاماتين و خسين فصاعدا لان الذي يعتبر في ذاك نصف عشر الدية (فَوَلَد قان تمدت فهما جائمتان ففيهما ثابتا الدية) قضى بذلك ابو بكر الصديق رضى الله عنه (فوله و ف اصابع اليدنسف الدية) لأن ف كل اصبع عشر الدية فكان في الجس أسف الدية (فو له فان قطعها مع الكفي فديها نصف الدية لان الكف تُهِم لها أذا لبطش انما هو بما واوقطعت اليد وفيها أصبع واحدة فعليه دية الاصبع وليس عليه في الكف شي وكذا اداكا ن فيها اصبعان او ثلاثة ففيه دية الاصابع لاغير ولوقطع كفا لااصابع فيه قال الوبوسف فيه حكومة لاباغ بما ارش اصبع لان الاصبع يتبعها الكنف والتبع لايساوي المتبوع (قوله وان قطمها مع نصف الساعد نني الاصابع والكف ندف الدية وفي الساهد حكومة) هذا عندهما وقال ابو يوسف مانوق الكف والقدمتهم الاصابعوعلى هذا اذا قطع اليد من العضد اوالرجل من الفضد فعندهمافيه الديةوما فرف الكنف والقدم فيه حكومةوعند ابى وسف مافوق الكف والقدم تبع نلاصابع وكذا اذا قطع البد من المنكب فهُوعلى هذا (قوله و في الاصبع الزائدة حكومة عدل) تشريفا الآدمي لانها جزء من بده الكن لامنفعة فيها ولازينة وكذا السن الزائدة على هذا (فولد وق عين السبي ولسانه وذكره اذالم بالم صفذات حكومة عدل) و المرفة العمة في السان بالكلام وفي الذكر بالحركة وفي المين عابستدل به على النظر وقبل في معرفة عين الصبي اذا قوبل بها الشمس، فتوحة ال دمعت فهي

الزائد، جوهر، (وَ) كذا (فَي عين الصبي وذكر، ولسانه أذا لم تعلم صمنه) اى صمة ذلك العضو بنظرفي العين وحركة في الذكر وكلام في اللسان (حكومة عدل) لان منفعته غير معلومة

في الدية) لدخول الحبز. [صحصة والا فلا واستملال الصبي ليس بكلام وانما هو مجرد صوت وفي ذكر المنين والخصى حكومة لانه كالبد الشلاء وفي سن الصغير أذًا لم ينفر أذًا نبت لاشي فياعند ابي حنيفة وقال الولوسف فيما حكومة واما أذا لم تنبت فغيها دية السن كاءلة وفي اذن الصغير وانفه الديد كاملة وفي بدنه ورجليه حكومة يعني اذا لم عش ولم يفعد وَلَمْ مُحْرَكُهُمَا أَمَا أَذَا وَجِدَ ذَلَكُ مَنْهُ وَجِبْتُ الدِّيةُ كَامَّلَةً وَقَ تُنْدُونَى الرجل حكومة وفي احدهما نصف ذلك وفي حملة تندويه حكومة دُوَّن ذلك وفي لسان الاخرس والمعن القائمة الذاهب نورها والسن السوداء القائمة واليد الشلاء والرجل الشلاء والذكر القطوع الحشفة والانف المغطوع الارتبة حكومة وكذا ثدىالمرأة المقطوع الحلمة والكف المقطوع الاصابع والجفن الذى لاشمر عليه فيه حكومة ولو قلع سن غيره فردهاصاحبها فى مكانها ونبت الحم فعلى القالع الارش كاملا لان العروقلافعود الى ما كانت عليه و كذا اذا قطع اذنه والصفها فاتحست وفي الظفر اذا منكما كان لاشئ عليه (قوله ومن شبح رجلا موضعة فذهب عقله او شعر رأسه) فلم بذت (دخل ارش الموضعة في الدَّية) ولايدخل الارش الموضَّعة في غير هــذين وقال الحسن ابن زياد لايدخل ارش الموضعة الا في الشعر غاصة وقال زفر لايدخل ارشها في شيء من ذلك ، وقوله ، اوشعر رأسه ، يعني جميعه اما اذا تناثر بضعه اوشي. ينسر منه ضليه ارش الموضَّعة ودخل فيه الشعر وذلك أنَّ ينظر ألى أرش الموضَّعة و الى الحكومة في الشعر فال كامًا سواء يجب ارش الموضعة وال كان احدهما اكثر من الآخر دخل الاقل في الاكثر وهذا اذا لم يذبت شعر رأسمه اما اذا ثبت ورجم كاكان لم يلزمه شي (قوله وان ذهب محمد او بصر او كلامه فعليه ارش الموضعة مع الدية) هذا اذا لم محصل مع الجناية موت اما اذا حصل سقط الارش وبكون عَلَى الْجَانِي الدية ان كانت الجِنابَة خطأ صَل عانلته وان كانت عمدا في ما له و كل نه في ثلاث سنين سواه وجبت على العاظة او في ماله (قو له و من قطع اصبع رجل نشلت اخرى الى جانبها نشيما الارش ولاقصاص عليه عند ابى حنيفتو عندهما هليه الغصاص في الاولى والارش في الاخرى) وعلى هذا اذا ثبجه موضعة عدا فذهب منها عقله اوشمر رأسه لاقصاص فيهما وعليه دية العقل والشمر اذا لم نت وبدخل ارش الموضعة فها لان الجناية حصلت في عضو واحد بغملي واحد والاصل ان الجناية اذا حصات في عضو واحد واتلف شيئين دخل ارش الافل في الاكثر ومنى وقعت في عضوين وكانت خطأ لايدخل وان كانت عدا بجب المال في الجيم ولانصاص في شيء من ذلك عند ابي حنيفة وعندهما بحب القصاص في الاول والارش في الثاني كما اذا قطع اصبعا فشلت آخرى (فقو له ومن قلعسن رجل فنبتت في موضعها اخرى سقط الارش) هذا عند ابي حنيفة وقال الوبوسف ومجدعليه الارش كاملا لاز الجناية قد تحققت والحادث نعمة مبتدأة من الله تعالى ولابى حنيفة

في الكل كن قطع اصبعا فشلت الدقيدنا بالكل لانه اذا تناثر بعضه ستفار الي ارش الموضعة والمالحكومة في الشعر قال كامًا سواء بحب ارش الموضعة وان كان احدهما اكثر من الآخر دخيل الاقل في الاحكثركا في الجوهره (وال ذهب) بسيمها (سمه اوبصره او کلامه فعليسه ارش الموضعة مع الدية) ولادخل فها لانه كاعضاء عنلفة مخلاف العفل لدود نغصه للكل (ومن قطع اصبع رجل فشلت اخرى الى جنبها ففيها الارش ولاقصاص فيده عندان حنيفة) وعندهما عليه الغمساس في الاولى والارش في الاخرى قال الاسبصابي والعميم قول ابي حنيضة وعايسه مشي البرهاني والنسنى وغيرهما تعميم (ومن قلع سـن رجل فنبت مكانها اخرى مقط سقط الارش) لان لان حقه قبد أنجبر بعود المقعة والزنة

(ومن شيخ رجلا فالحست) النجمة (ولم بق المائوو ببت الشعر) كمادته (سقط الارش حند ابي حنينة) لزوال الشين الموجب له ولم ببق سوى عبر دالالم وهو لا يوجب الارش (وقال ابو يوسف عليه ارش الالم وهي حكومة عدل حدايه (وقال مجد عليه اجرة الطبيب) وثمن الدو ادلانه المائزمه ذبك من نعله وفي الدر عن شرح الطبياوي فسرقول ابي يوسف ارش الالم بأجرة الطبيب و ثمين الدواء نعليه لاخسلاف بينهما اه وفي النصيح وعلى قول الامام احتسدالائمة المجبوبي والنسق وغيرهما لكن قال فالمباوث (١٧٣ كه لا يجب عليه شيئ قياساو قالابستمسن ان تجب عليه حكومة عدل مثل

اجرة الطبيب وثمن الدواء وهكذاكل جراحة رثت زجراللمنابة وجبرا المذرر اه (ومن جرح رجـالا جراحة لم طاعن منه) حالا بل (حتى بيرأ) منه لانالجرح معتبر بمنا يؤل اليه لاحقال الدراية الى النفس فيظهر اله قتمل وانميا يستقرالاص بالره (ومن قطع بدرجلخطأ ثم قتاه) خطأ ايضا (قبل الرء) منها (فعليه السدية . وسقط ارشالید) لانحاد جنس الجناية وهذه عانية مسائل لان القطم اما عد او خطأ والقيال كذاك فصارت اربعة ثم اما ان يكون بينهما تره او لاصارت عانية فان كان كل منها عدا و ری بینهما منص بالفطع ثم بالفتسل وال لم برأ فكسذاك عنسد الامام خلافا للمها وال كال كل منهما خطأ فان رى بينوما اخذ جما نجب دية اليد

ان الجنابة المدمت معي فصار كما اذا قام سن صغير فنبتت لا يحب الارش اجماعا (قوله ومن شجر جلائمة فالقبت ولم بن الها اثرو بنبت الشر مقط الارش عند الى حنينة) لزوالالشينوالارشاعا يجببالشين فاذا زاللم يبق الاجرد الالم وبجرد الالملايجب هالارش كما لو لعلمه قاله (قو له وقال ابو بوسف عليه ارش الا لم) وهو حكومة عدل (قوله و قال محد عليه اجرة الطبيب) لانه انما لزمه اجرة الطبيب و عن الدواء منعله فصمار كانه اخذ ذلك من ماله (فوله ومن جرح رجلا جراحة لم يفتص هنه حتى يبرأ) لان الجرح معتبر عا بؤل اليه فر يما يسرى الى النفس فيوجب حكمها فوجب ان ينتظر به ذه (فوله و من قطع بد رجل خطأ ثم قتله قبل البر فعليه الدية و سقط ارش اليد) معناه قاله خطأ لان الجناية من جنس واحمد فدخل الطرف فيالنفس ولو فطع يده عمدا ممتنه عدا بالسيف فللولى ان يقطع بده ثم يفتله عند ابي حنيفة وقال ابو يوسىف وعهد أن فعل ذبك قبل البرء فعليه القصاص فىالنفس وسفط حكم اليد وان قطع بده فائتص له بها ثم مات فانه يذنل المقتص منه لانه يذبين ان الجناية كانت قتل عمد وحق المغتمن الغود واستيفاء الفطع لا يوجب سقوط القود وعن ابي يوسف اله يسقط حقه في القصاص الانه لما قدم على القطع فقد ابرأه عما وراءه قلنا أنما اقدم على القطمظناءنهان حقه فيه وبعدالسراية تبينانه فيالقود فلم يكن مبريا عنه بدون العلم به ومن لهالفصاص فالطرف اذا استوفاه ثم سرى الى النفس ومات ضمن ديةالنفس عند الىحنيفة لانه ثنل بغيرحق لان حقه في القطمو هذا وقع قتلا الا ان القصاص سقط لمشبهة فوجب المال وصدهما لا يضمن لانه استوفى حفه وهوالقطم ولا يمكن التقبيد وصف السلامة لما فيه من سدباب القصاص اذا لاحتراز عن السراية ايس في وسعه و من قطم بد رجل عدافات من ذلك فللولي النيفنله وايس له ال يقطم بده وقال الشافعي تذملم يد. قان مات و الا فنله (فولد وكل عد صفط فيه الفصاص بشيمة قالدية في مال الفائل) يعني في ثلاث سنين كما أذا فتل ولده أو ولده أو عشرة فتلوا رجلا وأحدهم ابوء فان الفصام بسقط عنهم جميعا عندنا وبجب على جميمهم دية واحدة على كل واحد عشرهاوذلك العشر في ثلاث سنين ويجب في مالهم اذاكان عدا وعلى كل واحدكمارة ان كان الفتل خطأ كذا في البناييم (قول وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال الفاتل

والنفس وان لم يبرأ بينهما كفت دية الفتلوهي مسئلة الكتاب وان قطع عدا ثم قتل خطأ او بالعكس سواء برئ بينهما او لم يبرأ اخذ مجمالاختلاف الجنابتين و تمامه في صدر الشريعة (وكلءد سقط فيه الفصاص بشبة) ككون الفاتل ابااو من له الفصاص ولدا المجانى او كان في الفاتلين صفيرا و عنى احدالاولياء (قالدية في مال اله تل) في ثلاث سنين (وكل ارش وجب بالعسلم فهو في مال الفاتل) ايضا و تجب حالالانه استمى بالمسلم فهو في مال الفاتل) ايضا و تجب حالالانه استمى بالمقد و ما يستمى بالمقد فهو حال الا اذا اشترط فيه الاجل

وبجب طالالانه بالراسمي بالمقدوكل مال وجب بالعقدفهو حالحي بشترط فيدالاجل كاتمان البياطة واصلفوه عليه السلام و لا يعقل العاقلة عدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا ، قوله ولا عبدا أي أذا جني على العبد فيا دون النفس لا بحب على العاقلة لانه بسلك فيه مسلك الاموال وكذا المبد أذا جني يجب على مولاه الدفع او الفداء ولا يجب على العاقلة قاما اذا قتل الرجل عبد خطأ بحب فيته على العاقلة وذلك غير مراد بالخبر قوله ولا صلحا اى اذا ادمى على رجل قصاصا في النفس او فيادو نبااو خطأ فصالحه من ذلك على مال قان صلمه ملىنفسه ولايجوز على ضرء قوله ولااعرافااى ولا اقرارااذا اقر اقريجناية توجب المال فانها تجب في مله دو ف الماقة (فو له و اذا قتل الاب اسه عدا قالدية في مله في ثلاث سنين) ولو اشترك الآب و الاجنى ف قتل الآن فلا قصاص على الاجنى و قال الشاهي عليه الفصاص واذا اشــــرّك مأمدا في قنل رجل ضني عن احدهما فالمشهور ان الآخر بجب هليه القصاص وعن ابي بوسف لاقصاص عليه لانه لما اسقط عن احدهما صار كان جبع النفس مستوفاة بِعمله كذا في الكرخي (قو له وكل جناية اعترف باالجاني فهي في ماله ولا يصدق على طاقلته) و نكون في ماله حالا لانه مال التربه باقراره فلا يُثبت التأجيل فيه الا بالشرط (قو له وعِد الصبى والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة) ولا يخرم الميراث لان حرمان الميرات عقوبة وهما ايسا من اهل العتوبة والمتوه كالمجنون (قو له ومن حفز بؤا في طربق السلين او وضع جرا فتلف بذلك انسان فدنه على طفلته وان تلف فها عجة فضمائها في ماله) لان ذلك ضمان مال وضمان المال لا يصمله المسافلة واليس عليه كفارة لانها تنعلق بالفتل وحافر البئر ليس عَامَلُ لانه قد مَم في البؤ بعد موت الحافر فيستميل ان يكون تاثلا بعد موته ولا يحرم المراث لما بينما انه ليس بقاتل وحرمان المراث يتملق بالفتل وأو دفع رجل فيهما انسانا فالضمان على الدافع لانه مباشر والترجيع للباشرة ولو حفر بثرا فعمقها رجل آخر فانضمان عليهمااستمساناو القياس على الاولولولم بعمقها ولكن وسع رأسهافا لضمان عليهما قياما واستحسانا ولو وضع رجل حجرا في قبرالبر نسقط فها انسان فسأت كالضمان على الحافرولو حفر برا ثم سد رأسها أو كبسها فجاء رجل وفتح رأسها اركان الاول كبيهابالتراب او الجارة فالضمان على الثاني وان كبيها بالحنطة والدقبق فالضمان على الاول ولو وقع فها انسان قات غا او جوماً فلا ضمان على الحافر عند ابى حنيفة وقال او وسف أن مات جوما فلا ضمال هليه و ال مات عما يضمن و قال مجمد يضمن في الوجهين لأن ذلك أنما حدث بسبب الوقوع ولو وضم حميرا على الطربق ففساه آخرالي موضع آخر فعطب 4 انسان فالضمان على الماني لاز التمدى الاول قد زال نعمل الثاني والقاء الحشية والتراب والطين في الطريق عَزلة الفاء الجر ولو استأجر من محفر له بثرًا فحفروها في غير ملكه فالضعان على المستأجر دون الحافر اذا لم بعلم الحافر انها في غير ملكه لانه معذور وان علم ضمن لان المستأجر لا يصمح امر، في ملك غيره

كأعمان البياطة كاني الجوهره (واذا كتلالاب اشه عدا فالديد في ماله في ثلاث سنين) وكذا لو شارکه فی تشبله اجنی كالده علهما وسقط عنه القصاص واذا اشترك طامدان في قنسل رجل فني عن احدهما فالمتيوران الآخر بحب عليه القصاص وعن أبي بوسف لاتصاص مليدلانه لماسقط عن احدهما مساركان جيسم النفس مستوفاة منعمله كذا في الكرخي جسوهره (وكل جناية اعزف ماالجاني فهي في ماله ولا يصدق على مافلته) وبجب حالا لانه النزمه باقراره (وعد الصيو المجنون خطأ) لانه ليس لهما قصد صميم ولذا لمياً عا (و) عب (فيه الديد مل الساقة) ولا يحرم الميراث لانه فعفوبة وهما ليسا من اهل المقسوية (و من حفر بثرا في طريق المسلمين او وضع جرا) او خشبة او تراباً (فتلف بذبك انسان فدته على ماقلته) لوجوما تسبيه (واز تلف فيه جية فضمائيا في ماله) لانه ضمان مال وضمان الماللا تعملهالماقلة

(واناشرع) اى اخرج (فالطريق روشنا) كظة وجزع و مر طو (او ميزاباً) او تحوذات (نسقط على انسان فسلب) اى ملك (فالدية على طاقلته) لوجوبها بتسبه وهذا ان اسابه الطرف الحارب المالواسابه الطرف الداخل الذي هو في حائطه فلا ضمان عليه لمدم تمده لائه موضوع في ملكه وان اسابه الطرفان جيما ضمن النصف وان بايط اى الطرفين اسابه فالقياس ان لا يضمن المشكد وفي الاستمسان ﴿ ١٧٥ ﴾ يضمن النصف كما في الجوهره ثم هو جائز ان لم يضر بالعامة ولسكل

واحد من اهل الخصومة منمه و مطالبته بغضه اذا في بنفسه من غر اذن الامام و أن. في المسلمين كمجدو تعوماو باذن الامام لا خنش و اما اذا كان يضربالعامة فلابجوز مطلقا والجلوس فالطريق ابيع والثراء على حددًا وهذا كله في الطريق المام اما غير النافذ فلا بجوز احداث شي فيه مطلقا الا باذنهم لانه عزلة الملك الحساس یم (ولا کفارة علی حافر البرُّ وواضع الجر) لانيا تنملق محقيقة الفتال والتسبب ليس مساتل حقيقة لانه قد يقع بعد موته و بسمیل ان یکون الميت قاتلا ولابحرم المراث لما بينا كما مر (ومنحفر برًا في ملكه فعطب مها انسان لم يضمن) لانه غير متعد في فعله فلاباز مه ضمان ما تولد منه (والراكب) في طريق العامة (ضامن لماوطئت الدابة ومااصابت يدها) او رجلها او صدمته

ولاغرور فيه فبق الغمل مضافا المالحافر ولو استأجر اربعة محفرون فوقعت علمهم منحفرهم فحات واحد منهم فعلى كل واحد من الثلاثة ربع الدية ويسقط الربع لانه مات من جنانه وجناية اصحانه فيسقط ما اصانه مفعله وهذا اذكانت البئر في الطريق. اما اذا كأنت في ملك المستأجر فينبغي ان لابجب شي لان الفعل مباح فامحدث منه غير مضمون (فخو له فان اشرع في الطربق روشنا او مزابا فسقط على انســان قات فالدية على فاقلته) هذا على وجهين أن أصابه الطرف الداخل الذي هو في الحائط لم يضمن لانه غيرمتمد لانهوضمه في ملكه وان اصابه الطرف الحارج ضمن ولاكفارة عليه ولاعرم الميراث والااصاله الطرفال جميعا ضمن النصف وال لم يطر اى الطرفين اصله فالقياس اللايضين هشك و في الاستحسان يضمن النصف وأن وضع في الطريق جمرا فاحرق شيئا ضمنه فاذا حركشه الربح الى موضع آخر فاخرق شميئا لا يضمن لفسخ الربح فنله وقيل اذاكان نومالربح يضمن لانه فعله معطه بعاقبته فجعل كمباشرته واذا استأجرصاحب الدار الاجراء لاخراج الجناح ووقعففتل انسانا قبلان يفرغوا من العمل فالضمان علمه مالم يكن العمل مسلما الم صاحب الدار وعليهم البكمفارة وان سقط بعد فراغهم فالضمان على صاحب الدار استحسانا وان سقط من الديهم آجرا او جارة او خشبا فاصاب انسامًا فقتله وجب الدية على عافلة من سقط ذلك من لده وعليه الكفارة لانه مباشر (قو له ولا كفارة على حافر البئر وتواضم الجر في غير ملكه) لان الكفارة تتعلق بالنتل و هذا ليس بقائل لاب نحيل ان بكون قائلا بدليل انه قد مقم في البير و تغير بالجر بعد موت الفاعل ذلك و هو عن لا يصبح منه الفعل و لهذا قالوا انه لا بحرم الميراث لهذه العلة (قو له و من حفر بثرا في ملكه فعطب فها انسان لم يضمن) لانه غير متعد في ملكه (فوله والراكب ضامن لماوطلت الدابة) وما اصابت (بيدها او كدمت) بفيها وكذا ماصدمته برأسها او صيدرها دون ذنبا فجب الدبة عايه وعلى عافلته وبجب عايه الكفارة ومحرم البراث والوصية وهو قانل في المباشرة لان الدابة صارت لا كالا له قان كان العاطب ذلك عبدا وجبت قَيْمُنه على العائلة ايضًا لان دعه قيمُنه وأن أصابِّت مالا فاتلفه وجب قيمُنه في ما له واذا اصابت مادون النفس ال كان ارشه اقل من نصف عشر الدية فني ما له والكان نصف العشر فصاعدا فهو على العافلة (فو له ولا يضَّن ما نفعت برجلها أو بذنبها) هذا اذا كانت تسير لانه لاعكنه الاحراز عنه مع السير اما اذا اوقفها في الطريق

برأسها (اوكدمت) اى صنت بفهها لامكان النمرزعنه (ولايضمن مانفخت) اى ضربت (برجلها او ذبها) والاسلان الرور في طربق المسلمين مباح لكنه مفيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحترازعنه دون مالا يمكن لا فيه من المناح من النصر ف وسديا به والاحتراز عن الوطئ ومايضاهيه بمكن فانه ايس من ضرورات التيسير فقيد بشرط السلامة عنه و النفخة بالرجل

والذنب ليس يمكنه الاحتراز عنه فلم يتقيده كما فى المهدايه (فائر اثت) الدابة (اوبالت فى الطريق) و هى تسير (فسطب مانسان لم يضمن) لا نه من ضرورات السير فلا يمكنه الاحتراز عنه وكذا اذا اوقفها لذهك لان من الدواب مالا يتعلن ذلك الابالا يتماف والله الربية والله والله الله والله والل

لانه ليس من ضرورات فهو ضامن في ذهك كله في النفيذة بالرجل والذنب لانه منعد بالابقاف وشغل الطريق السر هدانه (والسائق واذا نارت بدهـ او رجلها حصاة او خبارا ظفأت مين انسان لم يضمن وان كان للدابة (ضامن لما اصبابت الحبر كبيرا ضمن لان في الوجه الاول لاعكنه القرز ءنه لان سير الدابة لابعرى يدها اورجاها والقائد) عنه وفي الناني انماهو تعسف الراكب وشدة ضربه لهاوالرئدف فها ذكر ناكالراكب لها (ضامن لما اصابت يدها وكل شيُّ ضمنه الراكب ضمنه السائق والفائد الا أن على الراكب الكفارة فيما اوطأنه دون رجلما) قال الدابة يدها اورجلهاولا كفارة على السائق والقائد لانهما مسيبان ولامحرمان الميراث الزاهدى في شرحيه والوصية لانهما غير مباشرين للفتل ولا نصل منهما الى المحل شي وكذا لا كفارة وصاحب البرداله فنهنأ على الراكب فياوراه الا يطاموما في الابطاء قالرا كب مباشر فيه لان التلف شفاونقل وفي جمهو عالنوازل مكذا الدابة تبع لان سير الدابة مضاف اليه وهي آلة له وعرم الراكب الميراث والوصية ذكره القدوري في لانه مباشر علاف السائق والقائد (في له نان رائت اوبالت في الطربق وهي نسير مخصره ونذاك اخذيس فعطب 4 انسان لم يضمن) لانه من ضرورات السير لا عكنه الاحزاز عنه وكذا المناخ واكثر الشاخ اذا او قفها لذهك لان من الدواب من لايفعل ذهك الا بالايقاف نان أو قفها لغير على أن السائق لايضين ذلك نسطب انسان برو ثما او بولها ضمن لائه متمد في هذا الابتاف لائه ايس من النفيفة لائه لاعكنه دفعها ضرورات السير ولو ان رجلا نخس دابة وعلما راكب بغر امره فوثبت فالفت عانها وان كانت ترى منه الراكب فالناخس ضامن وال لم يلنه ولكن جمعت به فما اصابت في فورها ضمنه وهو الاصم تعميم وقال الناخس فان نُفخت الناخس ففتلنسه فدمه هدر لانه الجائي على نفسمه والناخس في الهدام وفي الجامع اذا كان عبدا فالضمان في رقبته وان كان صبيا فني ماله (قو له والسائق ضامن لما وكل شي ضمنه الراكب أصابت بدها او رجلها والقائد ضامن لما اصابت بدها دون رجلها) والمراد يضمنه السائق والقائدلانهما النفخة قال في الهداية حكذا ذكر القسدوري في مختصره واليه مال بعض المشابخ متسببال عباشرتهما شرط . ووجهه أن النفخة عراي من هين السائق فيكنه الاحتراز هنه وغائبة عن بصر النلفوهو تقريب الدابة القائد فلاعكنه الاحتراز عنه وقال اكثر الشايخ ان السائق لايضمن النفخة ابضا الى مكان الجنابة فيتقيد والكان راها لانه لاعكنه التحرز عنه وهو الاصم (فو لد ومن قاد قطارا فهو بشرط السلامة فيما عكن ضامن لما ارحاً) لانه مقرب له الى الجناية ويسنوى فيه اول الفطار وآخره فان الاحتراز منسه كالراكب وطئ بدر انسانا ضمن دعه و يكون على المائلة (قو له و أن كا ن معه سائن فالضمان الا أن على الراسكب علمها) لاشتراكهما في ذهك وان ربط رجل بسرا الى النطار والفائد لابعلم فوطميُّ الفيارة فيما اوطئت المربوط انسانا ففتله فعلى طاقلة القائد الدية لا له عكنه صيانة القطار من ربط غره ولاكفارة علمما وتمامه ثم رجمون على عافلة الرابط لائه هوالذي اوقعهم في هذه العهدة وهذا اذا ربط فها (ومن قاد قطارا فهو والفطار يسير اما اذا ربط والابل قيام ثم قادها ضن المقائد لا نه قاد بعير غيره بغير ضامن لما وطي) لان

عليه حفظ كالسائق فيصير متعديا بالتقصير فيه وانتسبب بوصف التعدى سبب المضمان الا أن ضمان (امره) النفس على العاقة وضمان المال في ماله كما في العداية (فان كان معه) أي مع الغائد (سسائق فالضمان عليهما) لاشتراكهما في ذاك لان قائد الكل وكذا السائق لاتصال الازمة

(واذا جنى البد جناية خطأ) على حر او عبد في النفس او مادونها قل ارشها او كثر (قيل لولاه) انت بالحيار (اماان تدخه بها) الى ولى الجناية تبد بالحطأ لانه في العد يجب عليه القصاص واتما فيادونها فلاتميد لاستواء خطأه وعده فيا دونها خطأه وعده فيا دونها

امره لاصرعنا ولادلالة ملاترجع بمالحقه عليه كذا فيالهداية ومن ساق دابة فوقع السرج اواللجام اوسائر الادوات والجل على رجل فقتله ضمن لان الوقوع لنقصيره بترك الربط والاحكام فيهومن ارسل سيمة وكان لها ساشاناصابت في فورها انسانا اوشيئا ضمنه وانارسل طائرا واصابشيئا فيفور ملهضمن والفرق البدن البهية بحتمل السوق فامترسوقه والطيرلا عتمل السوق فصار وجودالسوق وهدمه سواءو لوان رجلاجرح رجلا جراحة واحدة وجرحه آخر عشر جراحات فات مزذنك فالدبة عليهما نصفا لان الانسان قدعوت من جراحة واحدة ولاعوت من هشر جراحات فاحتمل البكون الموت من الجراحة الواحدة واحتمل ان يكون من الجراحات الباقية وانجرحه رجل وعفره سبم ونهشته حبة واصابه حبر رمت بهالرع فات من ذلك كله فعلى الرجل نصف الدية وبجملالباق كله جراحة واحدة فكانه مات من جناسين احداهما هدر والاخرى مضمونة وكذا لوجرحه رجل جراحة وجرخه آخر ثم انضم الى ذلك ماذكرنا. نان على كل واحد ثلث الدية وعدر الثلث قال في الهداية شاة لفصاب فغلت عينها ففها مانفصها لان المقصود هواللم فلا يعتبر الا النقصان وفي عين مقرة الجزار وجزوره ربع القيمة وكذا في عين البغل والحار والفرس لان فها مضاصد سوىالخم كالحل والركوب والحراثة ولائه أنما عكن اقامة العمل باربعة اعين حيناهاو حينا المتعمل فكانها ذات اربعة اهين فجب الربع بفوات احدها ﴿ مسائل ﴿ اذا قال ارجل اقتلني ففتله عدا لاقصاص عليه لمشهد وقال زفر عليه القصاص واما الدية فروى الحسن من ابي حنيفة انه لادية عليه قال فيالكرخي وهوالصحيح وفيالرواية الثانية عليه الدية وهو قول ابي يوسف ومجد وان قال اقطع يدى اوآفقاً عيني ففعل لاشيءُ عليه وان قال اقتل عبدي او اقطع بده ففعل لم يضمن وان قال اقتل اخي و هو وارثه ففتله وجبت الدية في مال الفاتل (قوله واذا جني العبد جناية خطأ قبل لمولاه اما ان تدفعه بها اوتفديه) قبد بالخطأ لانه اذا قتل رجلا عدا وجب عليه القصاص ثم الواجب الاصلى في قتل الحطأ هو الدفع دون الفداء ولهذا يسقط الوجب عوت المبد لفوات محل الواجب كذا في الهداله وذكر فخر الاسلام الصيم أن الواجب الاصل هوالقداء ثم المولى ادًا اختار الفداء فات العبد بعد اختياره الفداء لم يستقط الفداء لانه باختياره نقل الحق من رقبة العبد الى دْمته وان مات قبل ان مختار شيئا سقط حق المجنى عليه لان حقه كان متعلقا برقية العبد فان لم عت ولكن المولى قتله صمار مختاراً للارش فان قتله اجنبي ان كانت عدا بطلت الجناية وللولى ان يقتص وان كان خطأ اخذالولى القيمة ودفعها الى ولى الجناية ولايخير حتى اوتصرف في تلك الفيمة لايصير مختاراً للارش ثم اذا اختار المولى الفداء واعدر بعد ذلك لاحبيل المولى على العبد ويكون ف دُمة المولى الى ان يجد ذلك عند الى حنيفة وعندهما اذًا لم يكن في يدالمولي وقت الاختيار مقدار الارش كان اختياره باطلا وكان حق

(فان دفعه) مولاه بها (ملكه ولى الجناية) ولاشي له غيره (وان فداه فداه بارشها) وكل ذلك يلزمه حالا اماالاول فلان التأجيل في الاعيان باطل واما الثاني فلانه جعل بدلا عن العبد فقام مقامه واخذ حكمه وايهما اختاره وفعله لاشي ولى الجناية سواه فان لم يختر شيئا حتى مات العبد بطل حتى المجنى عليه لفوات محل حقه وان مات بعدما اختار الفداء لم يبرأ لتحول الحق الى ذمة المولى كان حكم الجناية الثانية التانية المنانية الماخر به من الجناية الاولى صاركانه لم يجن غير الجناية الثانية (فان جنى جنايتين) متواليتين اى من غير منا للمولى) انت بالخيار (اما ان تدفعه الى ولى الجنايتين (ما الا على قدر حقيهما)

ولى الجناية فيرقبة العبد (قو له قان دفعه ملكه ولى الجناية وانفداء بارشها) وكل ذلك يلزمه حالاً فان لم يختر المولى شيئًا من الدفع والفداء حتى مات العبد بطل حق المجنى عليه (فوله فان عاد فجني كان حكم الجناية الثانية حكم الاولى) معناه بعدالفداه لان المولى لمسا فداه فقد اسقط الجناية عن رقبته فكانها لم تكن (قو له فان حجي جنايتين قبل للمولى اما ان تدفعه الى ولى الجنايتين يقتسمانه على قدر حقيهما واما ان يفديه بارش كل واحدة منهما) لان تعلق الأولى برقبته لا عنم تعلق الثانية برقبها فاذا قتل واحد اوفقاً عين الآخر اقتسماه اثلاثًا لأن ارشالمين نصف ارشالنفس وكذا اذاكانوا جاعة اقتسموه علىقدر اروشهم فان اختارالمولى الفداء فداء بحبميع اروشهم (فَوْ لِهِ أَمَانَ اعتقه المولى وهو لايعلم بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن ارشها) لانه لما لم يعلم لم يكن مختارا للفداء الا أنه استهاك رقبته تعلق بها حق ولى الجناية فيلزمه الضمان وأعا لزمه الاقل لان الارش ان كان اقل فليس عليه سواه وان كانت قيمة العبد أقل فلم يتلف بالمتق سواها وكذا اذاكانت جارية فاستولدها أو دبرها فهو على هذا (فوله وان باعه او اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش) وكذا اذا وهبه اوديره او اقربه لذيره فان باعه من المجنى عليـه فهو مختار للفداء وكذا اذا امر المجنى عليه بمتقه فاعتقه صارمختارا للفداء اذا كان عالما بالجناية لان المجنى عليه قام مقامه في المتق وان استخدمه المولى بعدالعلم بالجناية فعطب بالخدمة فلاضمان عليه ولايكون هذا اختيارا فان اجره نقص الحاكم الاجارة وقال للمولى ادفعه اوافده والاجارة والرهن ليست باختيار ولوكانب العبد ثم عجز فانكان بعد العلم بالجناية فعليه الارش عند ابى حنيفة وابي يوسف وانكان لم يعلم بها قيلله ادفعه او افده والنزوع لايكون اختيارا (فو له واذا جني المدير أوام الولد جناية ضمن المولي الاقل من قيمهما ومن أرش جناينهما) اعلم أن جناية المدبر تكون على سيده في ماله دون عاقلته حالة وكذا ام الولد فان قتل المدير فتيلا خطأ اوجني عليه فيما دون النفس فذلك كله على المولى ويكون عليه الاقل من قيمة المدىر ومن ارش الجناية لانه لاحق لولى الجناية في أكثر

من ارش جناشهما (واما ان تفديد بارش كل واحدة مهما) ای الجناسین لان تملق الاولى ترقبته لاعنع تعلق الثانية بها كالديون المتلاحقة الابرى ان ملك المولى لم عنع تعلق الجناية ترقبته فحق ولي الجناية الاولى اولى ان لا عنم كما في الهدامه (وان اعتقه المولى) اوباعه اروهبه اوديره اواستولدها(وهو لايعل بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن ارشها) لانه لمالم يعلم يكن مختارا للفداء أذلا اختيار بدونالماالااله استهلك رقبة تعلق ساحق ولى الجناية فلزمه الضمان وأنما لزمه الاقل لان الارشان كان اقل فليس عليه سوادوان كانت القيمة اتل لم يكن متلفا سمواها (وانباعدالمولى اواعتقد) اوتصرف به تصرفا عنمه

عن الدفع بما ذكرنا قبله (بعد الملم بالجناية وجب عليه الارش) فقط لاند لما تصرف به تصرف (من) منه من الدفع بالجناية بعد علمه بها صار مختارا للفداء لان المخيربين شيئين اذا فعل ما يمنع من اختيار احد مما تعين الآخر عليه (واذا جنى المدبر اوام الولد جنساية خطأ ضمن المولى الاقل من قيته) اى المدبر او ام الولد و ذلك فى ام الولد ثلث قيمًا وفى المدبر الثلثان و تعتسبر القيمة يوم الجناية لايوم التدبير والاستيلاد (ومن ارشها) اى الجناية لانه صار مانعا بذلك للدفع من غير اختيار فصار كما لواعتق المبعد قبل العلم بالجناية

(فان جنى) المدير اوام الولد جناية (اخرى وقد) كان (دفع المولى القيمة الى) الولى (الاول بقضاء) من القاضى (فلاشى عليه)سواها لانه لم يتلف الاقيمة واحدة وقد اجبرعلى دفعها (و) لكن (يتبع ولى الجناية الثانية ولى الجناية الاولى فيشاركه فيما اخذ) لانه قبض ماتملق بهحقه ﴿ ١٧٩٤﴾ فيما اخذ) لانه قبض ماتملق بهحقه ﴿ ١٧٩٤﴾ فصار بمنزلة الوصى اذادفع التركة الى الفرماء ثم ظهر غريم آخر

(وانكان المولى دفع القيمة) الى ولى الجناية الاولى (بغير قضاء فالولى) اى ولى الجناية الثانية (بالخيار ان شاء اتبع المولى) لدفعه مأتعلق به حقه الى الغير باختياره ثم يرجع المولى على الاول (وان شا أتبع ولى الجناية الاولى) لانه قبض حقه ظلما وهذا عندابي جنيفة وقالا لاش على المولى سواء دفع بقضاء اوبدونه لأند دفع الى الاول ولاحق للثاني فإ يكن متعديا بالدفع ولابي حنيفة ان الجنايات استند شمانها الى التدبير الذي صار به المولى مانعا فكانه دبر بعد الجنايات فسملق حق جاعهم بالقمة فأذا دنعها بقضاء فقد زالت يده عماينير اختاره فلايلزمه ضمانها واندفعها بذير قضاء فقد سلم الحاول ماتملق مه حق الثماني باختياره فللثاني ان يضمن الهما شاه (واذامال الحائط الى طريق للسلين فطول ماحبه بنقضه واشهد

من الارش ولا منع من المولى في اكثر من القيمة ويعتبر قيمة المدبر يوم جنى لايوم التدبيرة وقوله « ضمن المولى الاقل من قيمتهما و وذلك في امالولد ثلث قيمتها و في المدبر الثلثان (قُولِه فان جني جناية اخرى وقد دفع المولى القيمة للاول بقضاء قاض فلا شي عليه) لانه تجبور على الدفع (قو لد يتبع ولى الجناية الثانية ولى الجناية الاولى فيشباركه فيما اخذ وانكان المولى دفع القيمة للاول بنسير قضاء قاض فالولى بالخيار انشاء اتبع المولى وان شاء اتبع ولى الجناية الاولى) وهذا قول ابى حنيفة وعندهما الدنع بقضاء وبغير قضاء واحد ويتبع الثانى الاول ولأسبيلله على المولى لان المولى دفع الى الاول ولاحق لولى الجناية الثانية فلم يكن متعديا فلا يضمن ولابي حنيفة ان جنايات المدبر يستند ضمانها الى التدبير السابق الذي صار المولى به مانما فان دفعها نقضاء فقد زالت مده عنها بغيراختياره فلا يضمن وأن دفعها بغير قضاء فقد سلم للاول ماتملق به حقالتاني وكان الثاني بالخيار في تضمين اسهما شاء ويمتبرقيمة المدبر يوم جني لابومالمطالبة ولابوم التدبير واماجناية المكاتب فهي على نفسه دون سيده ودون العاقلة لإن اكسامه لنفسه فيحكم عليه بالاقل من قيته ومن ارش جناسه (فولد واذامال الحالط الىطريق المسلين فطولب صاحبه بنقضه واشهد عليه فإنتقضه فيمدة يقدرعلى نقضه فيهاحتي سقط ضمن ماتلف من نفس اومال وان لم يطالب بنقضه حتى تلف به انسان اومال لم يضمن) وهذا اذا كان بناؤه من اوله مستويا لان اصل البناء في ملكه فإيكن متعديا والميل حصل بنير فعله فلا يضمن واما اذا بناه في ابتدائه مائلا ضمن ما تلف بسقوطه سواء طولب بمدمه املا لانه متمديا ابناء في هواه غيره ثم ما تلف من نفس فهو على العاقلة وما تلف من مال فهو في ماله . وقوله « فطولب صاحبه » فيه اشارة الى انالتقدم المالمرتهن والمستأجر والمستعير والساكن لايصح لانه لايتمكن من نقضه لانه غير مالك فان تقدم اليم واشهد عليم فذلك باطل ولا يُلزمهم شيُّ لانهم لا علكون نقض الحائط ويصم التقدم الى الراهن والموجر لانالراهن يمكنه أن يقضى الدين ويهدمه وكذا الموجر لانالاجارة تفسخ للاعذار وهذا عذر ويصمالنقدم المالاب والومى واماليتم في هدم حائط الصغير و يكون الضمان في مال اليتيم يعني اذا لم ينقضه حتى أنهدم وحصلت منه جناية فهي لازمة للصغير فماكان منهما يلزم في مال البالغ فهو لازم في مال الصغير وماكان منه على عاقلةالبالغ فهو على عاقلة الصغير ويصحمالتقدم الىالمكاتب لان الولاية له والى العبد التاجر سواء كان مديونا اولا لانالنقض اليه ثم التالف السقوط انكان مالا فهو فىرقبة العبد وانكان نفسا فهو على عاقلة المولى

عليه) بذلك (فلم ينقض) الحائط (في مدة يقدر) فيها (على نقضدحتى سقط) الحائط (ضمن مانلف به من نفس او مال) الا ان مانلف به من النفوس فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه قيد بالطلب لانه لولم يطالب حتى تلف انسان او مال لم يضمن وهذا اذا كان بناؤه اينداء مستويا لانه بناء في ملكه فلم يكن متعديا والميل حصل بغير فعله يخلاف ما اذابناء مائلا من الابتداء

وصورة العالب أن مقول النقدم أن حائماك هذا مائل أو مخوف أو متصدم فا نقضه قبل ان يسقط و تلف شيئا وصورة الاثماد ان يقول المتقدم اشهدوا اني قد تندمت الى هذا في هدم حائط هذا وانما يصمح الاشماد اذا كان الحائط مائلا او واهيا او مخوفا وقيل الاشهاد ليس إثمرط وانما الشرط المطالبة بالنقض والتقدم اليه حتى لو تقدم اليه ولم نفعل حتى الهدم لزمه ماتلف به فيما بينه وبين الله ثمالي وانما ذكر الاشهاد تحرزًا عن الجحودكما في طاب الشنفعة ويقبل شهادة رجل وإمرأتين على التقدم لائما لبست بشهادة على القتل ولوباع الدار بعد مااشهد عليه وقبضها المشترى رى من ضمانه بخلاف اشراع الجناح لانه كان جانبا بالوضع و لم ينفسخ ذلك بالبيع فلا يبرأ ولاضمان على المشترى لا نه لم يشهد عليه فان اشهد عليه بعدما اشــترا. فهو ضامن * وقوله و ضمن ماتلف ، اى ماتلف من النفوس على الماقلة و لا كفارة عليمه لانه غير مباشر ولامحرم الميراثوان كان مادون النفس ان يلغ ارشه من الرجل نصف عشردته ومن المرأة عشر دتها فهو على العاقلة ابضا والكان اقل فني ماله والما ما تلف من الدواب والعروض فني ماله حاصة لأن العائلة لانعقل الاموال والرانكرت العاقلة أن الدارله لاعقل عليم حتى بشهد الشهود على الانة أشياء على النقدم اليه و على أنه مات من سقوطه وعلى أن الدارلة وأن أقر صاحب الدار بهذه الاشياء الثلاثة لزمه الشمان في ماله دون العاقلة * وقوله و فلم ينقضه في مدة يقدر فيها ، على نقضه ضمن لانه فرط واما اذا لم نفرط ولكن ذهب يطلب من يهدمه فكان في طاب ذاك فسفط واتلف نفسا اومالا فانه لاضمان عليه لا نه لم يمكن من ازالنه واولم يشهده لى الحائط فسقط فاثمرد على النفض فتعقل به انسال سنن اجماعاو الداشمد على الحائط الماثل فسنط بعدالاشراد فتعفل نقضه أو بترابه أنسان فهاك ضمن عندهما لأن الاشراد على الحائيد اشهد على النقش وعند ابي وسف لايضمن الا اذا اشهد على النقش و أو سقط الحائط المائل على انسان بمدالاشهاد فتعثر بالقثيل غيره فعطب لايضين لان رفع الميت ليس على صاحب الحائط وانما هو الى اولياء الميت وان هطب بجرة اوحشبة كانت على الحائط فسقطت بسفوطه وهي في ملكه ضمنه لان النفريغاليه فان كانت في الناغيره لم يضمن لان النفر بنم الى مالكها قال في المداية اذا كان الحائط بين خسة اشهد على احدهم فقتل انسانًا ضمن خس الدية ويكون على ماقلته وهذاعند ابي حنيفة و هندهما عليه نصف الدية على عاقلته لا نه مات جنائين بعضما معتبر وهو نصيب من أشهد عليه وبعضما هدر وهو نصيب من لم بشهد عليه فكانا قعين فيضمن النصف كما اذا جرحه انسان ولدغته عقرب واسعته حية وعقره اسد قات من السكل فانه يضمن النصف كذبك هذا ولابي حنيفة أنه مات من فعل الحائط فيجب على قدر الملك (قوله وبدنوى ان يطالبه بنقضه مسلم او ذي) لان الناس كايم شركًا. في المرور فيصيم التقدماليه من كل واحد منهم رجلاكان او امرأة حركان او عبدامكاتباكان او مديرا مسلا

نائه يضمن ماتلف بسقوطه سواء طولب ام لالتعديه بالبناء وقبعد بعساحبه فيره كالمرتمن والمستأجر والمستمير كان باطلا ولا يقضه كا في الحجوه (ويستوى) في الطلب من اهل الحضومة (مسلم الوشي) او مكاتب وكذا لهمالاستوائم في حقال ور

(و ان مال) الحائط (الى دار رجل فالمطالبة الى مالك الدار خاصة) لان الحق له خاصة وأن كان فيم سكان فلهم ان يطالوه سواء كانواباحارة او اعارة (واذا اصطدم فارسان) حران خطأ (فاتما) منه (فعلي عاقلة كلواحد منهمادية الآخر) لان قتل كل واحد منهما مضاف الى فعل الأخر قىدنا بالحرين لانه لوكانا عدى فهماهدر سواءكان خطأ اوع دا اما الاول فلان الجناية تعلقت مرقمة كل منهما دفعا وفداءوقد فات بدر فعل المولى واما الثماني فلانكل واحد منهما هاك بعد ما حتى فسقطوقد بالطأ لابد او كانا عامدين منتمن كل واحد منهما نصف الدية لان فعل كل واحد منهما يحظور وامنيف التلف الي فعلهماكا فيالاختيار

كان او ذميا (قوله وان مال الى دار رجل فالمطالبة الى مالك الدار خاصة) لان الحق له وان كان فيها سكان فلهم ان يطالبوه سواء سكنوها باجارة أو عادية (فوله واذا اصطدم فارسمان فانا فعلى عاقلة كل واحمد منهما دية الآخر) همذا اذاكان الاغطدام خطــأ اما اذا كان عدا فعلى عاقلة كل واحــد منهما نصف دية الآخر والفرق ان في الخطأ كل واحد منهما مات من صدمة صاحبه لان الوت مضاف الى فعل صاحبه لانفعله في نفسه مباح وهو المشى في الطريق فلا يصلح سببا للضمان ويكون مالزم كل واحد منهما على عاقلته فى ثلاث سنين واما اذا اصطدما عدا فانا فانهما مانا نضلين محظورين وقد مات كل واحد منهما بفعله وفعل غيره واو ان رحلين مدا حيلا وجِدْبِه كل واحد منهما الى نفسه فانقطم بينهما فسقطا فانا فهذا على ثلاثة اوجه ان سقطا جيما على ظهورهما فلا ضمان قيهما ويكونان هدرا لانكل واحد منهما مات مجنايته على نفسه اذ لو اثر فعل صاحبه فيه لجذبه الى نفسه فكان يسقط على وجهه وان سقطا جيما على وجوهما فدية كل واحد منهما على عاقلة الآخر لانكل واحد منهما مات بجذب الآخر وقوته وان سقط احدهما على قفاه والآخر على وجهه فدية الساقط على وجهه على عاقلة الآخر وأما الذي سقط على قفاه فدمه هدر لآنه مات من فعل نفسه وان قطع الحبل بينهما قاطع غيرهما فسقط فاآما فالضمان علىالقياطم لانالاتلاف منه ويكون على عاقلته واو كان صبي في مد اسه جذبه رجل من يده والاب عسكه حتى مات فدينه على الجاذب ويرثه ابوء لانالاب ممسك له بحق والجاذب متعد فكان الضمان عليه ولو تجاذب رجلان صيبا واحدهما بدعي أنه أنه والآخر بدعي أنه عبده فات من جذبهما فعلى الذي مدعى الله عبده ديته لان المتسازعين فيالولد اذا زعم احدهمما اله ابوء فهو اولى من الذي يدعى أنه عبده فصار امساكه محق وجذب الثاني بغير حق فضمن واو ان رجلا في بده ثوب وتشبث به آخر فجذبه صاحب الثوب من بده فتخرق خمن المسك نصف الخرق واو أن رجاد عض ذراع رجدًل جُذب ذراعه من فه فسقطت اسنانه وذهب لحم ذراع الآخر فالاسنان هدر ويضمن العاضارش الذراع لان العض ضرر فله أن مدفعه عن نفسه بالجذب فا محدث منه من سقوط الاسنان لايضمنمه ولو جلس رجل بجنب رجل فجلس على ثوبه وهو لايمل فقمام صاحب الثوب فانشق ثوبه من جلوس هذا ضمن نصف الشدق لأنه ليس له أن يجلس عليه فصارذلك تعديا وقد حصل التلف من الجلوس والجذب فانقسم الضمان ولو انرجلا اخذ بيد رجل فعذب الآخريده فسقط الجاذب فات ان كان اخذها ليصافعه فلا شيُّ عليه وإن اخذها لينصرها فاذاه فجذبها عن المسأك لها ديته لانهاذا صافحه كان جذبه لها من غير ضرر فصار حانيا على نفســه واما اذا اراد ان يعصرها فهو دافع للضرر عن نفسه فلزم الجمسك الضمان وان انكسرت يد المسسك لم يضمن

(واذا قتل رجل عبدا خطأفطيمة بيته) لكن (لايزاد) بها (على عشرة آلاف ذرهم)لانها جناية على آدمي فلاتزاد على دية الحر لانالمعاني التي فيالمبدموجودة فيالحر وفيالحرزيادة الحرية فاذا لمبجب فيه اكثر فلانلابجب فيالعبد مع نقصانه اولى (فانكانت قيتدعشرة آلاف)درهم (فاكثرقضي عليدبه شرة ﴿ ١٨٢﴾ آلاف الاعشرة) اظهارا لانحطاط

الجاذب هذا كله في الكرخي ﴿ مسئلة ﴾ روى عن على رضي الله عنه أنه قضي على القارصة والواقصة والقامصة بالدية اثلاثا وذلك أن ثلاث جواركن يلعبن فركبت احداهن الاخرى فجاءت الثالثة فقرصت المركوبة فقيمست المركوبة فسقطت الراكبة فالدق عنقها فجمل على رضي الله عنه على القيارصة ثلث الدية وعلى القامصة الثلث واسقط الثلث لانالواقصة اعانت على نفسها وروى ان عشرة مدوا نخلة فسقطت على احدهم فمات فقضى على رضىالله عنه على كل واحد منهم بعشر الدية واسقط العشر لانالمقتول اعان على نفســـه (فو له واذا قتل رجل عبدًا خطأ فعليه قيمته لايزاد على عشرة آلاف درهم فانكانت قيمته عشرة آلاف او اكثر قضى عليه بمشرة آلاف الأعشرة دراهم ويكون ذلك علىالعاقلة فى ثلاث سنين وهذا قولهما وقال ابو يوسف تجب قيمته بالغة مابلغت) لانها جناية على مال فوجبت القيمة بالغة مابلغت ولعما انها جناية على نفس آدمى فلا يزاد علىالدية كالجناية علىالحر وتجب الكفارة بقتِل العبد في قولهم جيمًا . وقوله « الا عشرة دراهم » انما قدر النقصان بها لان لها اصلا فيالشرع من تقدير نصاب السرقة والمهر (فوله وفي الامة اذا زادت قيتها على الدية خسة آلاف درهم الا خسسة دراهم) وفي الهداية الا عشرة دراهم وهو ظاهر الرواية لأن هذه دية الحرة فينقص منها عشرة كا ينقص مندية الرجل والمذكور في القدوري رواية الحسن عن ابي حنيفة ووجهها أن دية الحرة نصف دية الرجل فاعتبر في الامة أن لا تزيد على دية الحرة فاذا كانت قيتها خسة آلاف كان اعتبر النقصان خسة (فو له وفي يد العبد نصف قيته لايزاد على خســة آلاف الا خسة دراهم) لاناليدمن الآدى نصفه فيتبر بكله وهذا اذا كانت قيمته عشرة آلاف او اكثر اما اذاكانت خسة آلاف فانه يجب الغان وخسمائة من غير نقصان ولو غصب عبدا قيته عشرون الفا فهلك في يده وجبت الدية بالفة ما بلغت اجماعا وكذا اذا غصب امة قيتها عشرون فانت في يده فعليه قيتها اجماعا لان ضمان النصب ضمان المالية لاضمان الآدمية لان الفصب لايرد الاعلى المال الاترى ان الحر لايضمن بالفصب لان ضمان النصب يقتضى التمليـك والحر لايصع فيه التمليـك ومن غصب صبيا حرا فات في يده نجما او فجأة فالا شيء عليه وان مات من صاعقه او نهشته حية او اكله سبع فعلى عاقلة الغاصب الدية استحسانًا وان قتل الصبي نفسه او وقع في بئر او سـقط عليه حائط فانالفاصب صامن دينه على عاقلته وان قتله رجل عدا فاولياؤه بالخيار أن شاؤا اتبعوا القاتل فقتلوه وان شاؤا اتبعوا الناصب بالدية على عاقلته آلاف) درهم(الاخسة) الموسيم عاقلة الفاصب في مال الفاتل وان قتله رجل في يد الفاصب خطأ فللاوليــاء

رتبته (وفي الامة اذازادت قيمًا على الدية) اي دية المرأة الحرة (خسة آلاف الاعشرة) اعتبارا بالحرة فان ديتماعلي النصف من الرجل و سقص المشرة اظهارا لانحطاط الرق كما في العبد وهـذا عند ابي حنيفة وعجمد وقال ابو وسف تجب القيمة بالنة ما بانت قال في التصميم وعلى قول ابى حنيفة وعد اعتمد الاعة البرهاني والنسني والموصلي وغيرهم و قال الزاهدى وما وقع في بعض أسيخ المختصروفي الامة خسة آلاف الا خسة غير ظاهر الرواية وفىءامةالاصول والشروح التي ظفرت بها الاعشرة وروى الحسن عن ابي حنيفة الدبجب خسة آلاف الاخمة والصيح ماذكرناه وفي الناسع والرواية المشهورةهي الاولىوهي السيمة في النسم أه (وفي بد العبد) اذا قطمت (نصف قته) لكن (لایزاد) فیها (علی خسة

(ان) لاناليد من الآدى نصفه فيعتبر بكله فينقص هذا المقدار اظهارا لانحطاط رببته هدايه لكن قال فى التصحيم ان المذكور في الكتاب رواية عن يجمد والصحيم تجب القيمة بالفة ،ابلغت اه (وكل مايقدر من دية الحر فهو مقدر من قيمة العبد) فاوجب فيه في الحر نسف الدية مثلاً ففيه ون العبد نصف القيمة و هكذا لان القيمة في الحبيد كالدية في الحر لاند بدل الدم ثم الجناية على العبد فيما دون النفس على الجانى في ماله لانه الجرى مجرى ضمان الأموال ﴿ ١٨٣﴾ وفي النفس على العاتلة عند ابى حديقة و محد خلافا لابى يوسف كا

في الجوهره (واذاضرب بطن امرأة فالقتحنينا) حرا (ميتافعليه)اي الضارب و تحمله عاقلته (غرة) في سنة راحدة (رهى نصف عشر الدية)اى دية الرحل لو الجنين ذكرا وعشر دية المرأة لو اتى وكل منهما خسمائة درهم (فان القند حيا ثم مات فعليه ا دية كاملة) لانه اتلف حيا بالضرب السابق (وان القنه مينا ثم مانت الامفىليددية)الام (وغرة) للعنين لما تقرر أن الفعل شعدد شعدد اثره وحسرح في الذخيرة شدد الفرة اومتن فاكثر كافي الدر (وان مانت الام) اولا (ثم القنه ميتا فعليه دية في الام) نقط (ولاشي ً في الجنين) لانموت الأم سبب لموته ظاهرا فاحيل اليه وان القته حيائممانا اومانت ثم القته حياو مات فعلمه دشان (ومایجب في الجنين) من الفرة او الدية (موروث عنه) لورثته لانه بدل نفسته والبدل عن المقتول لورثته الأ

ان يتبعوا ايمما شاؤا بالدية اما الناصب واما القاتل فان اتبعوا الناصب رجع على القائل وان اتبعوا القائل لم برجع على الناصب لان حاصل الشمان عليه (فولد وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدر منقيمة العبد) يمنى ان ما وجب فيه منالحر الدية فهو من العبد فيه القيمة وما وجب في الحر منه نصف الدية ففيه من العبد نصف القيمة وعلى هذا التياس الجناية على العبد فيا دون النفس لانقمله العاقلة لائه أجرى عبرى ضمان الاموال واما اذا قتل العبسد خطأ فتميته علىالداقلة عندهما وقال ابو يوسسف في مال القاتل لقول عمر لايمقل الماقلة عدا ولا عدا قلنا هو محول على ما جناه العبد لاماجني عليه فان ماجني العبد لابحمله العباقلة لانالمولى اقرب اليه منهم (فو له ضرب رجل بطن امرأة فالقت جنينا ميتا فعليه غرة عبد او امة قيتها نصف عشر الدية) اي نصف عشر دية الرجل سواه كان الجنين ذكرا او انثى بعدما استبان خلقه او بعض خلقه لما روى ان امرأة ضربت بطن امرأة فالقت جنينا ميتا فقضى النبي صلى الله عليه وسلم على عاقلة الضاربة بفرة عبد اوامة قيتها خسمائة درهم ولم يستفسرهم اله ذكر أوانثي فدل على ان حكمهما سواه وخسمالة هو نصف عشر دية المرآة وهي على عاقلة الضارب عندنا في سنة وقال مالك في ماله وهذا في الجنين الحر وهــو ان تكون المرأة حرة او امة غلقت من ســيدها او من منذور فيكون الولد حرا فيجب ما ذكرنا ويكون موروثا عنه ولا يكون للام خاصة وعنــد مالك للام ولوكان الضارب وارثا لابرث هذا اذا خرج ميتا فان خرج حيا ثم مات من ذلك الضرب تجب الدية كاملة والكفـارة (فو له فانالقتــه حيا) ثم مات ففيه الدية كاملة وتجب على العماقلة (فو له وان القته مينا ثم مانت فعليه دية وغرة) الدية بقتل الام والفرة باتلاف الجنين وان خرج حيا ثم مات ثم ماتت الام تجب ديتان وترث الام من دينه (فوله وان مانت ثم القته ميتـا فلا شي في الجنين) وتجب دية الام وان ماتت الام ثم خرج حيـا ومات وجب دينــان (فو له وما يجب فىالجنين موروث عنه) لانه بدل نفسـه والبدل عنالمقتول لورثته ثم الجنين اذا خرج حيا يرث ويورث وانخرج ميتا لايرث ويورث وفىخزانةابى الليثـاربمة لايرثون ويورثون المكاتب والمرتد والجنين والقاتل وان التتجنين بحبغر آن فان خرج احدهما حياثم مات والآخر خرج ميتا تجبغرة ودية وعلى الضارب الكفارة وان مانتالام ثم خرجًا ميتين تجب دية الام وحدها وان خرجًا حيين ثم مانًا نجب ثلاث ديات وسميت غرة لانها اول مقدر وحب بالجناية على الولد واول كل شي عربه كما يقال لاول الشهر غرة الشهر (فو لد وتى جنين الامة اذاكان ذكرا نصف عشر

أن الضارب اذا كان من الورثة لابرث لان القاتل لابرث قيد بالمرأة لان في جنين البيمة مانقصت الام ان نقصت و الا فلا يجب شئ وقيدنا بالحر لما ذكره بقوله (و في جنين الامة) حيث كان رقيقا (اذا كان ذكرا نصف عشر قيمة لوكان حياوعشر قيمته ان كان التي) لماسر ان دية الرقيق قيمته وا^نما قلنا حيث كان رقيةا لانه لايلزم من رقيته الام رقية الجنين فالدالق من السيد او المفرور حر وفيه الفرة وان كانت امه ﴿ ١٨٤﴾ رقية كما في الدر عن الزيلمي (ولا

> كفارة في الجنين) وجوبا بل مديادر عن الزيلمي لاما أعانجب فيالقتل والجنين لانعل حياته (والكفارة) الواجبة (في شبه العمد والخطأعتق رقبة مؤمنة) لتولدتمالي ﴿ فَتُعْرِيرُ رَقِّيةً مؤمنة كه الآمه (فان لم بجد) مایتقه (فصیام شهر بن متنابين) بدا النص (ولابحزي فيها الاطعام) لانها يرديه نص والمقادير تدرف بالنوقيف واثبات الا بدال بالرأى لا بجوز وبجزيد عتق رضيع احد ابويه مسلم لانه مسلم به والظاهر لسلامة اطرافه ولابجزيه مافي البطن لانه لم يعرف-حياته ولاسلامته كافي الهدامه

﴿ باب القسامه ﴾

هى لغة بمدى القسم وهو البين مطقا وشرعا البين بعدد مخصوص وسبب مخصوص وسبب مخصوص على وجد مخصوص كابينه بقوله (واذا وجد القدل في محلة لايم من قلدا محلف خسون رجاد مهم) اى من اهل المحلة (يخيرهم الولى) لان

قيمته اوكان حيا وعشر قيمته انكان انى) وصورته اذا كانت قيمة الجنين الذكر لوكان حيا عشرة دنانير فانه بجب نصف دينار وانكان انى قيمها عشرة بجب دينار كامل فان قبل في هذا تفضيل الآثي على الذكر في الارش وذلك لابجوز قلنــاكما لابجوز النفضيل فكذا لايجوزالتسوية ايضا وقد جازت النسوية هنا بالانفاق فكذا التفضيل و هذا لان الوجوب باعتبار قطع النشو لا باعتبار صفة المالكية اذلا مالكية في الجميع والاثى فيمني النشو تساوى الذكر ورعا تكون اسرع نشواكما بعد الانفصال فلهذا جوزنا تفصيل الانى على الذكر وفي جنين الامة يعنى المملوكة والمسديرة اما جنين ام الولد بجب فيه مايجب في جنين الحرة وكذا اذا قال لامته المملوكة مافى بطنك حر فضربها رجل فالقت جنينا فان فيه مافى جنين الحرة قال في الهداية اذا ضرب بطن الامة فاعتق المولى ما في طنها ثم القته حَيا ثم مات ففيه قيته حيا ولا تجب الديةوان مات بعد المتق لانه قتله بالضرب السسابق وقد كان ذلك في حال الرق فلهذا نجب القيمة دون الدية وتجب قيمته حيا ذال في الكرخي وماوجب في جنين الامة فهوفي مال الضارب يؤخذ به حالا منساعته لان مادونالنفس منالدقيق ضمانه ضمان الاموال بدلالة الله لايتملق به قصاص بحال ولاكفارة (فو له ولاكفارة في الجنين) لانها عرفت فيالنفوس الكاءلة وألجنين ناقص مدليل نقصان ديته ولان الكفارة آعا نجب بالقتل والجنين لايملم حياته فان تطوع بها خاز وقال الشافى فيه الكفارة (قوله والكفارة فيشبه النمد والخطأ عنق رقبة مؤمنة) ولابجزته المدير وام الولد لأن رقهما القص واناعتق مكاتبا لم يؤد شيئا جاز وانكان قدادى شيئا لم يجز ولابجريه ما في البطن لانه لاسمر فهو كالاعي (قو له فان لم بجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجزى فيهـا الاطمام) لان الله تمالي لم يذكر في كفارة القتل و أنما ذكر المتق والصوم لاغير والله سيمانه وتمالى اعلم

حى باب القسامه كا⊸

(فوله واذا وجد القتيل في علة لايملم من قتله استحاف خدون رجلا يخيرهم الولى فيحلفون بالله ماقتلناه ولا علمنا له قاتلا) و قال الشانبي اذا كان هناك اوث استحلف الولى خسين عينا ويقضى بالدية على المدعى عليه عداكانت الدعوى اوخطأ واللوث ان كان هناك علامة للقتل على واحد بعينه اوظاهر يشهد للمدعى من عداوة ظاهرة اوشهادة عدل اوجاعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه . وقوله « ماقتلناه » هذا بالنسبة الى جلتم وانما محلف كل واحدمنهم بالله ماقتلت ولا يحلف ماقتلنا لجواز انه باشر القتل بنفسه فان قبل بجوز أنه قتله مع غيره فيجتريا على اليمين بالله ماقتلت قلنا من حلف

المين حقه و الظاهر الله يختار من يتهمه بالقتل او الصالحين منهم لتباعدهم عن البيين الكاذبة (بالله) فيظهر القاتل (بالله ماقتلناه ولا علمنا له قاتلا) اي يحلف كل واحد منهم بالله ماقتلنه ولا علمت له قاتلا

(فاذا حلفوا قضى على اهل المحلة بالدية) في مالهم ان كانت الدعوى بالعمد وعلى عواقلهم ان بالخطأكا في شرح المجمع معزيا للذخيرة والخانية ونقل ابن الكمال عن المبسوط ان في ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم اى في ثلاث سنين وكذا قيمة القن تؤخذ في ثلاث سنين شر ببلاليه كذا في الدر (ولا يستحلف الولى) وان كان من اهل المحلة لانه غير مصروع (ولا يقضى له) اى للولى (بالجنابة) بمينه لان الهمين شرعت للدفع لا للاستحقاق وانما وجبت الدية بالقتل الموجود منهم ظاهر الوجود القتيل بين اظهرهم أو بتقسيرهم في المحافظة كافي قتل الخطأ والقسامة لم تشرع لنجب الدية اذا نكلوا وانما شرعت ليظهر القصاص بتحرزهم ﴿ ١٨٥﴾ عن اليمين الكاذبة فيقر ون بالقتل فاذا حلفوا حصلت البراءة عن القصاص

وثبتت الدية لئلا يهدر دمه ئم من نكل ميم حيس حتى يحلف لان اليمين فيه مستحقة لذاتها تعظيما لامر الدم ولهذا يجمع بينه وبين الدية مخلاف النكول في الاموال لان الحلف فيها بدل عن اصل حقه ولهذا يسقط سذل المدعى بدوهنا لايسقط ببذل الدية كما في الدر (وأن لم يكمل اهل المحلة) خسین رحلا (کررت الا عان عليم حتى يتم خسون) عينالا باالواجية بالسنة فجب أتمامها ماامكن ولايطلب فسه الوقوف على الفائدة لشوتها بالسنة فان كان المدد كاملا فاراد الولى ان يكرر على احدهم فليس له ذلك لان المسير الى التكرار ضرورة عدم الاكال هدانه (ولا بدخل في

بالله ماقتلت وكان قد قتل مع غيره محنث في عينه فان الجاعة اذا قتلوا واحدا يكون كل واجدمنه قاتلا ولهذا تجب الكفارة علىكل واحد منهم وتجب القصاص عليم ومن إبي إن يُحلف من اهل المحلة حبســه الحاكم حتى يحلف كذا في الهـــداية قال في شاهان هذا في العمد اما في الخطأ اذا نكلوا قضي عليم بالدية و لو اختار الولى عمانًا اومحدود من في قذف حاز لانه عين وليس بشهادة (فو له فاذا حلفوا قضي على اهل المحلة بالدية وقال الشافعي لاتجب الدية معالا عان) لأن البين عهدت في الشرع مبرئة للمدعى عليه لا ملزمة ولنا أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أن إخى قتل بين قريتين فقال صلى الله عليه وسلم ﴿ محلف منهم خسون رجلا » فقال اليس لى من اخي غير هذا قال « بلي ولك مائة من الابل » وروى ان عرا استحلف في القسامة خسين يمينا و عزمهم الدية فقال الحارث بن الازمع انفرم إيماننا و اموالنــا قال نعم فيم بطل دم هذا فان امتنعوا ان يدفعوا الدية حبسمهم الامام حتى يدفعوها (فو لـــ ولايستملف الولى ثم يقضى له بالجناية) لقوله عليه السلام « لو اعطى الناس مدعاويهم لادعا قوم دماء قوم واموالهم لكن البينة على المدعى والبمين على منانكر» (قو له فان لم يكمل اهل المحلة خسين كررت الإعان عليهم حتى تم خسون عينا) لان الخسين واحِب بالسنة فيمِب أعامها (فو أبه ولا يدخل في القسامة صي ولامجنون ولا امرأة ولاعبد ولا مدبر ولا بكانب) اما الصبى والجمنون فليسا من اهل القول العجيم واليمين قول واما المرأة والعبد فليســا من اهل النصرة ويدخل فى القـــــامة الاعمى والمحدود فيالقذف لانهما يستملفان في الحقوق (فو له وان وجدميًّا لااثربه لاقسامة ولادية) لانه ليس بقتيل والاثر ان يكون به جراحة او اثر ضرب اوخنق اوكان الدم يخرج من عينيه اواذب وان وجد أكثر بدن القنيل اوالنصف وممه الرآس في محلة فعليم القسامة والدية وان وجد اقل من النصف ومعه الرأس فلاشئ عليهم (فوله وكذلك اذاكان الدم يسيل من انفه اودبر. اوفه) لانخروجه من انف رعاف ومن دبره علة ومن فه قئ وسوداء فلا يدل على القتل (قو إبر وان كان يخرج من عينيه او اذنيه فهو قتيل) لان الظاهر ان هذا يكون من ضرب شديد

القسامة صبى ولا مجنون)لانهما (٢٤) (نى) (جوهرة) ليسا من اهل القول الصحيح (ولا امرأة ولاعبد) لانهما ليسا من اهل النصرة واليمين على اهلها (وان وجد) فى المحلة (ميت لااثربه) من جراحة اواثر ضرب اوخنق (فلا قسامة) فيه (ولادية) لانه ليس بقتيل اذالقتيل فى العرف من فاتت حياته بسبب مباشرة الحى وهذا ميت حتف انفه حيث لااثر يستدل معلى كونه قتيلا (وكذلك) الحكم (اذاكان الدم يسيل من انفه اومن دبره) اوقبله (اومن فه) لان الدم يحرج مناعادة بلافعل احد (وان كان) الدم (يحرج من عينه اومن اذنه فهوقتيل) لانه لا تحرج منالا بفعل من جهة الحى عادة

(واذا وجد القتيل على دابة يسوقها رجل فا) لقسامة عليه و (الدية على عاقلته دون اهل المحلة) لأنه في يده فصار كما اذاكان في داره وكذا اذاكان قائدها اوراكها فان اجتموا فعليم لان القتيل في ايديم فصاركما اذا وجد في دارهم هدايه وفي القهستاني ثم من المشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للدابة مالك معروف اولم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومهم من قال ان كان لها مالك فعليه القسامة والدية ثم قال واعاقال يسوقها رجل اشارة الى انه لولم يكن معها احدكانا على اهل المحلة كما في الذخيره اه (وان وجد القتيل في دار انسان فالقسامة عليه) لان الدافيده (والدية على عاقلته) لان نصرته منهم وقوته بهم (ولايد خل السكان في القسامة مع الملاك عند (١٨١٤ عن الدحفية) وهوقول محد وذلك لان

(فوله واذاوجدالقتيل على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته دون اهل المحلة) لان دامنه في مدم كدار، وكذا اذا كان قائدها اور أكبا قال الامام خواهرزاده هذا إذا كان يسوقها سرامستعشماامااذا ساقها بهارا جهارا فلاشي عليه (فو له وان وجد في دار انسان فالقسامة والدية عليه وعلى عاقلته) قال في الهداية والقسامة عليه لأن الدار في ملم والدية على عاقلته لان نصرته منهم وقوته بهم فتكرر الاعان عليه ومن اشترى دارا فلم يقبضها فوجد فيهاقيل فالدية على عاقلة البايع (قوله ولا يدخل السكان في القسامة مم الملاك عندهما) وقال ابو يوسف هي عليهما جيما لان ولاية التدبير يكون بالكني كا يكون بالمالك ولهما ان المالك هوالمختص منصرة البقعة دون السكان لانسكني الملاك الزم وقرارهم ادوم فكانت ولاية التدبير اليم فيتمقق التقصير منهم (فو له وهى على اهل الخطة دون المشترين ولو بقى منهم واحد) وهذا قولهما وقال ابو يوسف الكل مشتركونلانالضمان يجب بترك الحفظ وقداستووا فيه ولهما انصاحب الخطة اصيلوالمشترى دخل وولاية الندبير الى الاصيل (فول وان لم ببق واحد منهم) بان تلفواكلهم فهيعلى المشترين الملاك دون السكان عندهمالان الولاية انتقلت اليهم وزاات عن من تقدمهم (فو له واذا وجدقتيل في الدار فالقسامة على رب الدار) وقومه ويدخل الماقلة فىالقسامة انكانوا حضورا فانكانوا غببا فعلىصاحبالدار تكرر عليه وهذا عندهما وقال ابو يوسف لاقسامة علىالعاقلة ومن وجد قتيلا فى دار نفسه فمند ابى حنيفة تجب دنته علىعاقلته لورثته وعندهما هو هدر لاشئ فيه (فو له وان وجد القتل في سفنة فالقسامة على منفيها منالركاب والملاحين) لانها في الديهم والمالك وغيره في ذلك سواء (فو اله وان وجد في مسمجد محلة فالقسامة على اهلها) لانهم اخص بمسجدهم من غيرهم (قول وان وجد في الجامع اوالشارع الاعظم فلاقسامة فيه والدية على بيتالمال) لانه للمامة لايختص به واحد منهم وان وجد في السمين ولم يعرف قائله فالدية في بيتالمال عندهما وقال ابو يوسف الدية والقسامة على اهل

المالك هو المختص بنصرة البقعة دون السكان لان سكني الملاك الزموقرارهمادوم فكانت ولاية الندبير اليم فيتحقق التقصير منهم وقال ابو بوسف هي عليهم جيما لان ولاية التدبير تكون بالسكني كاتكون بالملك (وهي) اي القسامة (على اهل الخطة) وهي مااختط للبنيا والمراد ماخطه الامام حين فتع الملدة وقسمها بين الناعين (دون المشترين) منهم لان صاحب الخطة هو الاصل والمشترى دخيل وولاية الندبير خلصت للاصيل فلا يزاجهم الدخيل (ولويق منهم)اي من اهل الخطة (واحد) لما قلنا وهذا عنمد ابي حنفة ومجد ايضا وقال ابوبوسف الكل مشتركون

لان الضمان اعا يجب بترك الحفظ عن له ولاية الحفظ والولاية باعتبار الملك وقد استووا فيدقال في التصحيح (السجن) وعلى قول ابى حنيفة و محدمشى الاعمة منهم البرهاني والنسني وغيرهما اه وان باعواكلهم كانت على المشتريين اتفاقا لان الولاية انتقلت اليهم لزوال من يتقدم كافي الهدايه (وان وجد القتيل في سفينة فالقسامة على من كان (فيها من الركاب والملاحين) لانها في الديم وكذا المجلة وذلك لان كلامنهما ينقل ويحول فيعتبر فيها اليد دون الملك كالدابة بخلاف المحلة والدار (وان وجد القتيل في مسجد محلة فالقسامة على أهلها) لان تدبيره عليهم لانهما خص به (وان وجد في) المسجد (الجامع اوالشارع) الى العظم فلا قسامة فيه) لاندلا يختص بداحد دون غيره (والدية على بيت المال) لانه معد انوائب المسلمين

(وان وجد فى برية ليس بقربها عارة) بحيث يسمع منها الصوت (فهو هدر) لانه اذا كان بردالحالة لا يلحقه النوث من غيره فلا يوصف بالتقصير وهذا اذا لم تكن علوكة لاحد فان كانت علوكة لاحد فالقسامة عليه (وان وجد بين قر بين كان) كل من الفسامة والدية (على اقر هما) اليه قال فى الهداية قيل هذا محمول على ما اذا كانت يحيث ببلغ اهله الصوت لانه اذا كان بذه العسفة بلحقه النوث في كنم النصرة وقد قصروا اه (وان وجد فى وسط) نهر الفراة) وتحوه من الانهار المفام التي ليست مجملوكة لاحد (يمر به الماء فهو هدر) لانه ليس في بداحد و لا في ملكه (فان كان) الفتيل (محتبسا بالشاطي) على جانب النهر (فهو على اقرب الفرى من ذلك المكان) اذا كانوا يسمون الصوت لا نهم اخص بنصرة هذا الموضع فهو كالموضوع على اشط والشط في بدا بالنهر السفلم

الذي لاملك فيه لان النهر المملوك الذي تستمسق به الثفمة تكون فيه الفسامة والدية على اهله لاله في الديهم لقيام ملكم كا في الهيدايه (وان ادمي الولى على واحد من أهل المحلة بعينه ارتسقطا لقسامة عنهم) لانه لم يتجاوزهم فىالدموى وتمينه واحدا منم لاشانی (وان ادعی على واحد من غير هم سفطت منهم) لدعواء اللهاتل ليس منهم وهم انما يغرمون اذا كان الفائل منهم لكونهم قنله تقدرا حيث لمبأخذوا عملي بد الظمالم ولانهم لايغرمون بمجرد ظمور الفئيل بين اظهرهم بل مدهوى الولى فادًا ادعى على غيرهم امتنع دعواه عليهم قال جال لاسلام

النجن لانهم سكان (قُولُه وان وجد في ربة ليس بقربها عارة فهو هدر) وهذا اذا كانت البرية بحيث اوصاح فيها صاريح لم يسمعه احد من اهل المصر ولا من اهل القرى اما اذا كان يسمم منه الصوت فالقسامة والدية على افرب القرى المها (فو لد وان وجد بين قرتين كان على اقراهما) القسامة والدية هذا اذا كان يسمم الصوت منهما اما اذاكان لايسم فهو هدر وان كاما فيالقرب سبواء فهو عليهما جيما (قول وان وجد في وسط الفرات عربه الماء فهو هدر) لاز الفرات ليس في ه احد فهو كالمفازة المنظمة (قولِك وان كان محتبسا فيااشاط فهو على اقربالغرمين من ذك المكان) لانهم بستفون منه ويوردون دوا بهم آليه (قو له وان ادعى الولى الفتل على واحد من أهل المحلة بعينه لم تسقط الفسامة عنهم و الفسامة والدية محالها) و عن مجد از النسامة نسقط فان دعواه على و أحد أبراه الباقين (قو له و أن ادعى على واحد من غيرهم سقط عنهم الفسامة) والدية لانه صار مبرألهم (قول وال قال المستعلف ذا، فلان المحلف الله مافتلته ولاعرفت له قاتلا غير ملان) لا له ربد اسفاط الحصومة عن نفسه مقوله فلا مقبل ويحلف على ماذكرنا (قوله واذا شهدا نسان من اهل الحملة على رجل من غيرهم أنه قاله لم يقبل شهاد أنما) هذا عندابي حنيفة وقال الونوسف و محد لقبلو از ادعى الولى الفتل على و احد من اهل المحلة بعينه فتهد شاهدان من إهل الملة عليه لم مقبل اجماعا لان الخصومة قائمة مم السكل فالشاهد بريد ان يقطم الخصومة عن نفسه بشمادته فكان متهمًا ومن شهر على رجل سلاحا ليلا او نهارا اوشهر عليه عصا ليلا في المصر اونهارا في الطربق في غير المصر فقنه الشهور عليه عدا فلاشئ عليه لاز السلاح لايلبث فعناج الى دفعه بالقتل والعصا وان كانت نلبث لكن فيالابل لايلحقه الغوث فيضطر الى دفعه وكذا فيالنهار فيالطربق لانه لايلحقه الغوث فاذا قتله كان دمه هدرا وافته اعلم

وعن ابى حنيفة و محدان الفسامة تسقط فى الوجه الاول ايضا و الصيح الاول تصيح (و اذا قال المستحلف) بالبناء المسهول (قتله فلان) لم يقبل قوله لائه يريد اسفاط الحضومة عن نفسه (و استحلف بالله ما قتلت و لاحر فت له قائلا غير فلان) لائه لما اقر بالفتل على واحد صاره ستنى عن اليمين فبق حكم من سواه فيحلف عليه (و اذا شهد اثنان من اهل الحلة) التى وجد فيما الفتيل (على رجل) منهم أو (من غيرهم أنه قتله لم تقبل شهاد شما) لوجود التهمة فى دفع القسامة و الديد عنهما و هذا عنداب حنيفة وقالا تقبل لا نهم كانوا بعرضية أن يصيروا خصاء وقد بطلت بدعوى الولى القتبل على غيرهم منقبل شهاد تهم كالوكيل بالحضومة أذا عن ل قبل الحسومة قال جال الاسلام فى شرحه و الصيح قول الامام و عليه احتدا لمحبوبي و النسنى وغيرهما

﴿ كتاب الماقل ﴾ جع معظة بفتح المم وضم الفاف بمنى الحقل اى الدية سميت به لانها تعقل الدماء من ان تسفك و منه العقل لانه عنم القبائح درر (الدية في شبه العمد والحفظ وكل دية وجبت بنفس الفتل) واجبة (على العاقلة) لان الحاملي، معذور وكذا الذي تولى شبه العمد نفار الى الآلة وفي ايجاب مال عظيم اجمعافه واستئصاله فيضم اليه العاقلة تحفيفا عليه وانما خصوا بالضم لانم انصاره وقوته واحترز بالواجبة بنفس الفتل عا وجبت بالشبهة كالواجب القصاص اكنه سقط لحرمة الابوة فوجبت الدية صيانة الدم عن الهدر لا بنفس الفتل وفي الاقرار والصلح وجبت بلهما لا بالفتل كما في المستصفى (والعاقلة ﴿ ١٨٨ ﴾ اهل الديوان) وهم الجيش الذين

-مي كتاب الماقل كهم

هو جم معقلة وهي الدية وسميت الدية عقلا لانها تعقل الدماء من أن تسفك والعاقلة هم الذين يقومون ينصرة الفائل (فقو له رحمه الله الدية في شبه الممد والحطأ وكل دية وجبت بنفس الفتل على العماقة) احترز بقوله بنفس الفتل عن ماتجب بالصلح (قو له و العاملة اهل الديوان ال كان الفائل من اهل الديوان) و هو الجيش الذين كنب اسماؤهم ف الديوان وقال الشانعي رجه الله هم العشيرة (قوله نؤخذ من عطاياهم ف ثلاث سنين) العطاء بخرج في كل سنة مرة و بعتبر مدة ثلاث سنين من وقت الفضاء بالدية لا من يوم الفتل والعطاء اسم لما يخرج ألبندى من بيتالمال في السنة مرة او مرتين والرزق ما يخرج له فى كل شهر وقيل يوما بيوم واذا كان الواجب ثلث دية النفس اواقل كان في منة واحدة وما زاد على ثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية في السنة الثالثة يعنى اذا كان الواجب كل الدية كان ذك على كل واحد فى ثلاث سنين وان كان الواجب النصف اوالثلثين كان في سنتين وان كان النلث اواقل فني سنة وعلى هذا كل ما كان الواجب في كله نصفا ثم وجب في بعضه امّل من ذلك فهو بمنزلة النسف مثاله دية البد في منتين وما يجب في الا نملة فهو على العباقلة في سنتين كذا في شرحه في باب الرجوع عن الشمادات (فو لد فان خرجت المطايل في اكثر من ثلاث سنين او اقل اخذ منها) معناه اذا كانت المطايا بالسنين المستقبلة بمدالقضا بالدية حتى لواجتمت فالسنين الماضية قبلالقضاء ثم خرجت بعد القضاء لايؤخذ منها لان الوجوب بالفضاء ولوخرج للماقلة ثلث عطايا فيسنة واحدة فالمستقبل بؤخذ منهاكل الدية ثم اذا كان جميع الدية فى ثلاث سنين فكل ثلث منها في سنة واذا كان الواجب ثلث دية النفس او اقل كان في سنة واحدة ولو قتل عشرة رجلا خطأ نعلى كل واحد عشر الدية فيثلاث سنين اعتبارا للجزء بالكل

كنبت اساميم فىالديوان وهو جريدةالحساب وهو معرب والاصل دوال فالدل من احدالمضعفين ياء المفيف ولهذا رد فحالجم الى اصله فيقال دواوين ويقسال ان عر رضي الله عنداول من دون الدواوين فىالعرب اى رتب الجرائد المال كما في المصباح (ان كان الفاتل من اهل الدوال) لغضية عررضيالله عنه فانه لما دون الدواوين جمل المقل على اهل الدوان بمعضرمن العجابة رضي الله عنهم من غير نكير منهم فكان اجماعاً وليس ذلك بنسخ بل هو تقر ر معنى لان المقبل كان على اهل النصرة وقد كانت بانواع بالقرابة والحلف والولاء والمدو فيعهدعررضيالله مه قد مسارت بالدوان

فيملها على اهله اتباعاً الممنى ولهذا قالوا لوكان اليوم قوم تناصرهم بالحرف ضافلتهم اهل الحرفة كما (قوله) في الهدام (بؤخذ) ذلك (من مطاياهم) جعم عطا وهواسم لما يخرج المجندى من بيت المال في السنة مرة او مرتبن و الرزق ما يخرج لهم في كل شهر وقيل يوما بيوم جوهره لان ايجابها فيا هوصلة وهو العطاء اولى من ايجابها في اصول اموالهم لا نها اخف و ما يحمات العاقلة الالتخفيف و تؤخذ (في ثلاث سنين) من وقت الفضاء بها و التقدير بذلك مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم و محكى عن عر رضى الله عنه هدا به (فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث سنين او افل اخذت منها) لحصول المقاود وهو النفريق على العطايا

(ومن لم يكن من اهل الديوان فعاقاته قبيلته) لان نصرته بهم (تُضَخَطَ عليم) ايضا (ف ثلاث سنين) في كل سنة ثاثما (لا زاد الواحد) منهم (على اربعة دراهم في كل سنة درهم و دائمان) اذا قلت العاقلة (و ينقس منها) اذا كثرت قال في الهداية وهذا الشارة الى له يزاد على اربعة من جميع الدية وقد نس محد على أنه لا زاد على كل و احد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة أو اربعة فلا يوجد من كل و احد في كل سنة الادر هم وثلاث و هو الاصبح اه و مثله في شرح الزاهدي (فان لم تتسع القبلة اذلك) ﴿ 184 ﴾ النوزيم (فنم البيم اقبائل) المبيم نسبا (من غيرهم) و بضم

الاقرب فالاقرب على ترتيب العصبات (و مدخل القاتل مع العاقاة فيكون فيما بؤدى مثل احدهم) لانه هوالفاعل فلامتي لأخراجه و،ۋاخذة غير، (وعاقلة المعتــق قبيلة مولام) لا ن النصرة بيم ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان ه مولي القوم منهم ه (ومولي الوالاة يعقل عنه مولاه) الذي والاه (وقبيلته) اي قبيلة مولاه لائه ولاء بتناصريه فاشبه ولا م العنافة (ولا تحمل العاقلة اقل من نصف عشر الدية لان تحمل العاقلة المرزعن الاجعاف بالجاني بعمل المال العظم فاذا كأن جفيفا فالااجعاف عليه المعمله (وتعمل نصف العشر فصاعدا) قال في الهداية والاصل فيه حديث ان عباس رضي الله

(قُولُه و من لم يكن من اهل الديوان ضافاته قبيلته وتفسط عليم في ثلاث ســنين لاراد الواحد منهم على اربعة دراهم في كل سنة درهم ودانقان و ينفس مها) في هذا اشارة الى أنه لا زاد على اربعة من جيم الدية وقدنس محد على أنه لا زاد كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاث دراهم او اربعة فلابؤ خـــذ من كل واحد في سنة الادرهم او درهمو ثاث وهو الاصح (فوله فان لم تتسع القبيلة لذاك منم اليا اقرب القبائل اليا) يعنى نسبا ويضم الاقرب ظلاقرب على تركيب السميات الاخوة ثم ينوهم ثم الاعام ثم ينوهم و اما الآباء و البنون فقدقيل يدخلون المر بهم وقيل لايدخلون (فول ويدخل في العائلة القائل فيكون فيما يؤدى كاحسدهم) لانه هو الفاعل فلا معنى لاخراجه و مؤاخذة غيره وقال الشافعي لا يجب على القاتل شي من الدية وليس على النسباء والذرية شي لا نها انما تجب على أعل النصرة وتركهم مراقبته والناس لايتناصرون بالنساء والصبيانوعلى هذا لوكان الفاتل صبيا اوامرأة لاشي عليهما من السدية (قوله وعاقلة المعتق قبيلة مولاه) من أهل نصرته فكانوا من اهل علله قال عليه السلام ، مولى الفوم منم ، (فولد و ، ولى الموالاة يمقل عنه مولاه و قبيلته) لانهم يرثو به يعد موته (قو له و لا تحمل العاقلة اقل من نصف عشر الدية ونُحَمَل نصف العشر فصاعدا) لان الجل على العاقلة في النحرز عن الاجحاف والاجمان في الغليل ثم العافلة اذا حملت نصيف العشركان ذبك في سسنة واذا لم يكن الفاتل قبيلة ولا هو من اهل السديوان فعاقلته انصاره فان كانت نصرته بالحرفة فعلى المعرفين الذين هم انصاره كالقصارين والصفارين يسمرقند والاساكفة باسبيجاب وفي الهداية اذا لم يكن له عاقلة فالدية في بيت المال ولهذا اذا مات كان ميرائه لبيت المال فكذا منازمه من الفرامة يلزم بيت المال و ابن الملاحنة تعقله قبيلة امه فان عقلوا هنه ثم ادعاء الاب رجعت عاقلة الام عا ادت على عاقلة الاب في ثلاث سنين من يوم يقضى الفاضي لماقلة الام على عاقلة الاب (قوله وما نقص من ذلك فني مال الجاني) بسيمانتس ارشدعن نصف عشر الدية كان على الجاني دو زالعاقلة (قوله ولانعقل العاقلة جناية العبد) بسي اذا جني العبدعلي الحر او على غير الحرة

عنهما موقوفا عليه ومرفوعا الى رسبول الله صلى الله عليه وسلم ه لانعقل العواقل عدا ولا عبدا ولاصلحاً ولا اعترافا ولامادون ارش الموضحة ، وارش الموضحة نصف عشر بدل النفس ولان النحمل النحرز عن الاجاف ولا اجساف في الفليل وائما هو في الكثير والتقدير الفاصل عرف بالسمم اه (وما نقس من ذلك) اى من نصف العشر (فهو في مال الحاتي دون العاقلة لما بينا (ولا تعقل العاقلة جناية العبد) على الحر اوغيره واتما هي رقبة والولي مخير بين دفعه بالجناية اوفدائه بارشهاكما مر

(ولاتعقل الجناية التي اعترف بها الجانى) على نفسه لان اقراره قاصر على نفسه فلا يتعدى الى العاقلة (الاان يصدقوه) انبوته بتصادقهم والامتناع كان لحقهم ولهم ولاية على انفسيم (ولاتعقل) أيضاً (سلزم بالعسلم) عن دم العمد لان الواجب فيه القضاص فاذا صالح عنه كان بدله في ماله (و اذاحتي الحر على العدماية ﴿ ١٩٠ ﴾ خطأ كان) الدية (على عاقاته) اى

طاقلة الجاني لانه فداء النفس وامأ مادون النفس من العبد فلا تحمله العاقلة لانه بساك به مساك الاموال هندايه و ادًا لم يكن القساتل طفلة فالدية في بت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى دررو بزازيه و عن ابی حنیفهٔ روایهٔ شادة ال الدية في ما 4 ووجهه ازالاصل ازنجب الدية على القاتل لانه عدل مثلف والاتلاف منمه الا ال العاقلة تعملها تحقيفا المُفيف على ما من فاذا لم تكن له عاقلة طد الحكم الىالاصل هدايه

(فوله ولا يعفل الجناية التي اعترف بها الجانى الا ان يصدقوه) فان قات قدد كر هذا فى الديات فلم اعاده هنا قات ذكر هناك كل ارش وجب بالاقرار والصلح فهوفى مال القاتل وهنا قال و الابعقل مالزم بالصلح اوباعتراف الجانى فلا تكرار مع ان فى هذا فائدة زائدة لانه ذكر انتصديق هنا بقوله الا ان يصدقوه فلم يذكره هناك (فوله ومن اقر بقتل خطأ و لم يرتفعو الى القاضى الا بعد سنين قضى عليه بالدية فى ماله فى ثلاث سنين من يوم بقضى عليه) لان التأجيل من وقت القضاء فى الثابت بالبينة فى الثابت بالبينة فى الثابت بالبينة الحر على العقرار أولى (قوله و لا يعقل مالزم بالصلح) وقد بيناه (قوله و اذاجنى الحر على العبد فقتله خطأ كانت جنايته على عافلته) يعنى عافلة الجانى و مادون النفس من العبد لا تتحمله الما فلة بولانه يسلك به مسلك الاموال و الله اعلم

۔ ﴿ كتاب الحدود ﴿ ص

الحد قاللغة هوالمنع وسمى البواب حداد! لانه عنم الناس عن الدخول وكدا سمى حد الدار الذي تنفي اليه حدا لانه عنم من دخول ماحد اليه في البيع فلما اريد بهذه العقوبة المنع من الفعل سمى ذلك حدا وفى الشرع هوكل عقوبة مقدرة نستوفى حفا لله تسالى ولهذا لايحمى الفصاصحدا وانكان عفوبة لانه حق آدمى مملك اسفاطه والاعتياض عنه وكذا التعزير لايسمى حدا لعدم التقدير فيه (فو لد رحمالله الزناء ثبت بالبينة والاقرار) المراد ثبوته عندالامام وصفة الزنامه والوطئ في فرج المرأة الماري عن نكاح أوملك أوشهتهما ويتجاوز الحنان الحنان هذا هو الزناء الموجب للحد وماسواء ليس بزناه وانما شرط مجاوزة الحنيان الحنيان لانمادونه ملامسة لاينعاق بماحكام الوطئ من النسل و فساد الحج وكفارة رمضان و فى البنابع الزناء الموجب للحدالوطى الحرام الخالى عن حقيقة ألمك وحقيقة النكاح و الك اليمين وعن شبهة الملك وشبرة النكاح وشبهة الاشتباء واما الوطي' قالمك كوطي' جارته المجوسية وجارية أنتي هي اخته من الرضاعة ووطئ المملوك بعضها وأن كانحراما فليس بزناء وكذا وطئ امرأته الحائض والنفساء والمزوجة بغيرشهود اوتزوج امذبغراذل مولاها اوتزوج العبدبغير اذن سيده اووطي وارية ابنه او مكاتبه والجارية من المغنم في دار الحرب بعدما احرزت قبل الفعمة او تزوج امة على حرة او تزوج مجوسي أو خسا في عقد واحد او جم بيناختين اوتزوج بمحارمه فوطأبا وقال علمنانها علىحرام فانه لامحد عندابي حنيفة وقال الويوسف ومحد يحد في كل وطي حرام على النابد كوطي محارمه والزوج مايوجب شدية وماليس بحرام على التأبيد فعقد المكاح يوحب شديمة فيه كالنكاح

﴿ كتاب الحدود ﴾

وجه المناسبة بين الحدود والجنايات و توابعها من القصاص و غيره ظاهر من حيث الاشتال كل منه على على المحقود جمع حد وهولفة المنع ومنه الحداد المقوبة المقدرة حقا لله تعالى حد الما انه حق العبد ولا

النعزير لعدم النقدير والمفصد الاصلى من شرعه الانزجار عما يتضرريه العباد والطهرة ليست فيه (بغير) اصلية بدليل شرعه في حق الكافركا في الهدايه (الزناء بثبت بالبينة والاقرار) لان البينة دايل ظاهروكذا الاقرار لاسيما فيما

بقر شهود وفي هدةالغير وشبه ذلك وشهة الاشدنباء أن مقول فلننت أنها تحللي (قُولِه قالبينة أن تشهد أربعة من الشهود على رجل أو أمرأة بالزناء) فأن قبل الفتل أعظم من الزناء ولم بشمرط فيه أربعة قلنــا لان الزناء لابتم الابائنين وفعل كل وأحد لانثيت الابشاهدين والقتل يكون من واحد وبشترط فيالاربعة ان يكونوا ذكورا احرارا مدولا مسلين ولانتبل فيه شوادة النساء معالرجال ولاالثمادة على الشهادة ولا كتاب القاضي الى الفضاضي وان شود اقل من اربعة لائقبل شهادتهم وهم قذفة يحدون جيميا حدالفذف اذا طلب للشهود عليه ذك لماروى ان ابا بكرة وشبل ابن معبد و نافع بن الحارث شهدوا على المفيرة بن شعبة بالزناء عند عمر رضي الله عنه فقام زياد وكان الرابع فغال رأيت اقداما بادية ونفسنا عاليا وامرا منكرا ورأيت رجلها على عائقه كاذنى حار ولاادرى ماوراً ذلك فقال عمر رضي الله عنه الحد لله الذي لم يفضيح احدا من اصحاب رسمول الله صلى الله عليه وسلم فحدالنلاثة وكذا اذا جاؤا متفرقين فشهدوا واحدا بعدواحد لم تقبل شهادتهم وهم قذفة بمحدون حدالفذف واما اذا حضروا فبحلس واحد وجلسوا مجلس الثهود وقاءوا الىالفاضي واحدا بعد واحد فشهدوا قبلت شهادتهم لانه لايمكن الشهادة دفعة واحدة وقد روى ال عر رضي الله عنه قبل الشهادة على هذا الوجه لانه اجلس المثيرة فلما شهد عليه الاول قال ذهب ربعك يامغيرة فلا شهدااتاني قال ذهب نصفك فلا شهدالثالثقال ذهب ثلاثة ارياحك وكان عررضي الله عنه في كل مرة نفتل شاربه من شدة الغضب فلما قام زياد وكان الرابع قال له عرقم ياسلم المعاب وانما قال ذلك لان لونه كان يضرب الى السواد فشهد به وقيل وصفه بالشجاعة لازالمقاب اذا سلم على طائر احرق جناحه واعجزه عن الطران فكذاك كان زياد في مقابلة اقرانه وهذا مدح والاول ذم وهو على وجه الانكار عليه في هنك ســـر صــاحبه وتحريض له على الاخف، فقــال زياد لاادرى ماقالوا لكني رأيتهما بضطربان فالحاف واحدكاضطراب الامواج ورأبت نفسها عاليا وامرا منكرا ولاادرى ماوراه ذلك فدراً عنه عرالحد لانه لم يصرح بالقذف وضرب النلائة حدالفذف ولوشهدوا انه زنى بامرأة وقالوا لانعرفها لم تجز شهادتهم قال في الكرخي اذا شهد على المرأة اربعة بالزناء احدهم الزوج ولم يكن من الزوج قدف قبل ذلك اقم علما الحمد وقال الشافعي لانقبل شهادةالزوج علما وان قذفها الزوج وجاء نالانة سواه يشهدون فهم قديحدون ويلا عنالزوج وأن جاء هو وثلاثة فتهدوا آئها قدزنت ولم يعدلوا درىء عنما وعنم الحدود ودرىء عن الزوج المعان لانه شاهد وايس بقادف وذكر في الجزء الخامس منالكرخي فيالفذف في باب رجوع الثمود ان الزوج بلاعن ومحدالثلاثة ولوجاء باربعة فلم يعدلوا فهو قاذف بعليه المان لان الشهادة اذا مقطت تعلق بقذفه المعان (قول فيسألهم الامام عن الزناء ماهو وكبفهو) لانه يختلف فيه الحقيقة والجاز قال عليه السلام والعينان تزنيان

النطق ثبوته مضرة ومعرة ولوصول المالط الحقبق متعذر فيكتني بالظاهر (قالبينــة ، أن تشهد أربعة من الشهدود) الرجال الاحرارالعدول في مجلس واحد(على رجل او امرأة بالزناء) متعلق متشمد لانه الدال عسلى المعل الحرام دون الوطئ والجاع او غره والالم محدالشاهد ولا الممسود عليمه كا في النرايه (فيسألهم الامام) بعد الشادة (عن الزياء ماهنو) فانه قد يطلب عدلي كل وطء حرام واطلقه الشارع على غير هذا الفعل نحو • العينان تزنيان ، (وكيف هو) فانه قد يطلب على مجرد عاس الفرجين وعلى ما يكسون 15 71

والرجلان يزنيان والفرج محلق ذلك اويكذبه ، وانما يسألهم كيف زنى لانه قديكون مكرها فلا يجب عليه الحد (فولد و اين زنى) لاحتال ان يكون زنا، في دار الحرب او في عداكر البغاة وذك لا توجب الحد لانه لم يكن للامام عليه مد فصار ذلك شبه فیه (قولد ومتی زن) لجواز ان یکونوا شهدوا علیه بزناه متفادم فلا مقبل شهادتهم ولجواز ان یکون زنی و هو صبی او مجنون و اختلفوا فی حدالتقادم الذی يسقط الحد فكان ابو حنيفة لا مقدر فيه وقتا وفوضه الى رأى القاضي وعندهما اذا شهدوا بعد مضى شهر من وقت عاينوا لا يقبل شهادتم لانالبشهر في حكم البعيد وما دونه قريب فقبل شهادتهم فيما دون الشهرو في الجامع الصغير قدره بستة اشهر (فوله و عن زنى) لجواز ال تكون امرأ ته او امنه ور عا اذا اسئلوا قالوا لا نعرفها فيصر ذلك شبهة وقد تكون جارية ابنه (قوله فاذا بينوا ذلك وقالوا رأيناه وطأبا في فرجهـــا كالميل في المكحلة) او كالفلم في الحبرة او كالرشاء في البئر صح ذلك فان قالوا تعمدنا النظر لا تبطل الشهادة الا اذا قالوا تعمدناه تلذذا حيننذ تبطل (قو له سأل القاضي عنم فان عداوا في السر والعلانية حكم بشوادتهم) ولم يكتف بفااهر العدالة احتياطا هدره قال هليه السلام و ادرؤا الحدود مااستطعم و قال في الاصيل يحبسه الامام حتى يسأل من الشهود فان قيل كيف محبسه وقد قيل ادرؤا والحدود وايس ف حبسمه ذُلك قيل انما حبس تعزيرًا لا نه صار متهمالارتكاب الفاحشة فان شهد اربعة فوجدوًا فسافاوهم احرار مسلمون فلا حد على الرجل لان شهادتهم لم يقبل ولاحــد عليهم لجواز ان بكونوا صادقين فان بانوا هبيدا او محدودين في قذف او عبانا فعليهم حد القذف لان العميان لابرون ماشهدوا عليه فقفقنا كذبهم فكانوا فذفة واما العبيد والمحدودين فليسوا من أهل الشهادة فكانوا قذفة فوجب عليهم حدالفذف * وقوله في المر و العلانية ، التركية نومان فالعلانية الإنجمع القاضى بين المعدل و الشاهد فيقول المعدل هوالذي عدلته والمر أن يبعثالقاضي رسولا الى المزكي ويكتب اليه كنابا فيه اسماء الشهود وانسا بهم حتى بعرفهم المذكى فن عرفه بالعدالة كتب تحتاسمه هدل جائز الشهادة ومن عرفه بالفسق لم يكتب تحت اسمه شيئا احترازا عن هنك الستر او يعول الله اعلم الا اذا عداه غيره و خاف ان لم يصرح بذلك قضى القاضى بشمادته حينتذ يصرح بذلك ومن لم يعرفه بعدالة ولافسق يكتب تحت اسمه مستور قال ابو حنيفة اقبل في تزكية الدر المرأة والعبد والمحدود في القذف اذا كانوا عدو لا ولا اقبل في تزكية العلائية إلا من اقبل شهادته لان تزكية السر من باب الاخبار والحجر به امر ديني وقول هؤلاء في الامور الدينية مقبول اذا كانوا عدولاالا ترى انه يقبل روايتهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجب الصوم بقولهم رأينا الهلال وتزكية العلانية نظير الشهادة وعلى هذا تزكية الوالد ولده في السر جائزة لا نهامن باب الاخبار ذكره في النهاية وعزاه الذخيرة (فَوْ لَهُ وَالا قرار أنْ يَتْرَالْبَالْغُ الْعَاقَلُ

(واین زنی) لاحتال انه فی دار الحرب (وعن زني) لاحمال انهامن تعل له او له نها شية يعرفها الشهود (وميزني) لاحمال ان بكون متقادما وكل ذاك يسقط الحد فيستقصى احتيالا للدرة (فاذا بينوا دُهَاتُ) كله ﴿ وَقَالُوا رَأْنَاهُ وطائبًا) نذكره (في فرجها) بحيث لمسار فيه (كالميل في المكملة) بضمنين اوالفلم فىالمحبرة (وســأ ل الفاضي عنم) أي عن مالهم (فعداو اف المرو العلالية) فلا يكنني بظاهر العدالة هنا الفاقا تخلاف سأر الحقوق كما في الهيدايه (حكم بشهادتهم) وجوبا لتوجه الحكم عليه وترك الشمادة أولى مالم تنهتك فالشمادة اولى كما فيالنهر (والاقرار أن يقر البالغ الماقل) لأن قول الصبي والمجنون غير معتبر

(علىنغسه بالزناءاربع مرات في اربعة مجالس من مجالس المقر) لأن الاقرار قائم 4 فعتبر انحاد محلسه دون الفاضي قال في البنابيع و قال بعضهم بعثبر مجلس الفاضي والاول اصح (كلا اقر) مرة (رده القاضي) وزجره عن اقراره واظهر كراهته لذلك وامربحيته عنه و زده عیث لاراه فان عاديانيا فعل مه كذلك فان عاد الله فعل به كذبك (فاذاتم افرار ماربع مرات) على مابينا (سأله الامام عن الرياه ماهو وكيف هو وان زنی وین زنی) کا في الشهود للاحفالات المارة قال في المداية ولم ذكر السؤال عن الزمان وذكره ف الشهادة لأن تقادم السهد عنم الشهادة دون الاقرالا وقبل لوساً له جاز لجواز انه زنی فی صباء اه (فادًا بين ذلك) كله (ازمه الحد) لمّام الحيد (فان كان الزاني محصنا رجه) ای امر الامام ترجعه (بالحسارة حتى عبوت) كا فسله مل الله عليه وسلم

على نفسه بالزناه اربع مرات في اربعة مجالس في مجالس المفركا اقر رده الفاضي) بعنى انه لايوأخذه باقراره حتى يقر اربع مرات في مجالس مختلفة كما اقر رد. حتى يتوارا منه وينبغي للقاضي ان يزجره علىالاقرار ويظهرله كراهة ذلك ويأمربتنحيه عنه فان عاد ثانيا فعل به كذفك فان عاد ثالثا فعل به كذلك فان اقرار اربع مرات في مجلس واحد فهو عنزلة اقرار واحد وان افر بالزناء ثم رجع صمح رجوعه وكذا في السرقة وشرب الخر الا أن في السرقة يضيح رجوعه في حق الفطم ولايصيح في حق المال ولايصح رجوهه عن الاقرار بالقذف والقصاص لانهما من حفوق المباد ولو شهد عليه اربَّمة بالزُّناء وهو ينكر ثم اقر بطلت شهادتم ينفس الاقرارويؤخذفيه محكم الاقراروقال مجد مالم يقراربع مراتلا تبطل الشمادة فاذا اقراربعا بطلت إجماعا وبؤخذ بمكم الاقرار حتى لورجع صهرجوعه ولواقر انه زنى بامرأة لجعدت لاحد عليه عند ابي حنيفة وعندهما يحد لما يروى ان رجلاً اقرآنه زني بامرأة فبعث النبي صلىالله عليه وسلم اليها فجعدت فحد الرجل وهو مجمول عند ابي حنيفة انه حده حد الفذف للمرأة ولانى حنبفة ان الفعل لاينصور بدون محله والزناءلاينصور بدون المرأة وانكارها جدانني المحلبة في حقهافاقتضى النني من الرجل ضرورة فعارس النفي الاقرار فسقط الحدولانا صدقناهاحين جعدت وحكمنا ببطلان قوله في سقوط الحد عنهاوان الفعل الذي و حدمته لم يوجدهم او هو فعل و احد فاذا بطل أن يكون زناه في حقها كان ذلك شبة في سقوط الحد عنه وان كانت المرأة التي افر بالزياء مهاغائبة فالفياس الابحد لجواز ان تحضر فينبعد فندعى حد القذف اوتدعى نكاحافتطاب المهر وفى حدمابطال حقها والاستحسان ان يحدلحديث ماعرائه حد مع فيبة المرأة فان جاءت المرأة بعدما اقيم عليه الحد فادعت التزويج وطلبت المهرلم يكن لهامهر لا نا قد حكمنابان هذا الفعل زنا. وفي ايجاب المهر جمَّع بين الحدوالمهر وذلك لايجوز عندنا (قُولُه فاذاتم افراره اربع مرات سأله القاضي عن الزناء ماهو وكيف هوو اين زنى و بمنزنى) و أم يذكر الشيخ متى زنى لان تفادم الزمان لا عنم من قبول الاقرار (قو له فان كان الزانى محصناً رجمه بالحجارة حتى بموت) الحسن من اجتمع فيه شرائط الاحصان و هي سبعة الباوغ والعثلوالاسلام والحرية والنكاح الشميم والدخول بها وهماعل صفة الاحصان والمتبر في الدخول الا يلاج في النبل على وجه يوجب النسل ولا يشترط فيه الا زال ولااعتبار بالوطئ في الدر وعن ابي يوسف أن الاسلام والدخول بما وهماعلىصفة الاحصان اليس بشرط لنا قوله عليه السلام ، من اشرك بالله فليس تحصن ، واما الدخون ما وهما على صفة الاحصال فهو شرط عندهما وقال ابوبوسف ليس بشرط حتى ان هندَ. اذا حسل الوطئ قبل الحرية ثم اعتقا صارا محصنين بالوطئ المنقدم وكذا المسلم اذا وطي الكافرة صاربها محصناعنده والماالوطئ في النكاح الفاسد فلايكون. محسناكالزناء ولو تزوج امة فدخل بها ثم اعتقها مولاها قالم يدخل بها بعد العتق

لایکون محصنا وکذا اذا دخل برا و هی صغیرة ثم ادرکت نلم پدخل برا بعد الادراك لایکون محصنا « وقوله « حتی عوت » یعنی اذا بق المرجوم گذاک اما اذا هرب بعدما اخذوا في رجه ان كا ن ثبت الزناء باقر ار. لا يتبع وكان ذاك رجوها منه فيحلى سبيله وان كا ن بالبينة اتبع ولا غلى سبيله لا نه بعد الشهادة لايصيم انكار. (قو له غرجه الى ارض فضاء) لآنه امكن برجمه وكبلا يصيب بعضهم بمنناً ولهذا قالوا انهم يصفون كصغوف السلاة اذا ارادوا رجه وكما رجم قوم تعوا وبقدم آخرون ورجموا ولا يحفرله ولا تربط ولكنه يقوم قائما وننتصب فناس واما الرأة فان شاء الامام حفرلها لان النبي صلى الله عليه وسلم حفر الفامدية لان الحفر استرابها مخافة ان تنكشف وان شاء لم محفرلهما لانه يتوقع منهما الرجوع بالهرب (قولد ببندى الثمود برجمه مُم الامام ثم الناس) يعنى أذا ثبت الزناء بالبينة بدئ بهم امتحانالهم فريما اسعنظموا الفتل فرجموا عن الشهادة + وقوله • ثم الامام ، استفاهارا في حقه فرعا برى في الشهادة مايوجب درى الحد (قولد فان امتنع الثمود من الابتداء سقط الحد) ولم يجب عليم حد الغذف لعدم التصريح بالغذف وكذا اذا امتنع بمشهم سقط ايشا وكذا اذا غابوا اومانوا اومات بعضهم اوغاب بعضهم اوعىاوخرس اوجن اوارتد اوقذف فضرب الحد بطل الحد عن المشهود عليه عندهما لان بدايتم شرط وقال ابو يوسف اذا امتنعوا اوغابوا رجم الامام ثم الناس و كذا اذا عوا اوجنوا اورندوا فهذاكله اذأ امتنعوا من غير عذر اما اذا كانوا مرضى اومقطوع الايدى فعلى الامام ال برى ثم يأمرالناس بالرمى و ان شهد اربعة على ابهم بالزنا. وجب عليم ان بدؤا بالرجم وكذا الاخوة وذوالرحم ويستحب ان لاشمدو له مقتلا وكذا ذوالرحم المحرم والماابن الم فلا بأس ان يتعمد قتله لان رجمه لم يكمل فاشبه الاجنبي وقد قالوا ان الابن اذا شهد على أبيه بالزناء لم يحرم الميراث مِذه الثمادة لان الميراث مجب بالموت والثمادة انما وقت على الزناء وذاك غيرالموت وكذا اذا شهد عليه بالقساس نفتل لم يحرم البراث بده العلة (فولد وان كان الزاني مقرا اندأ الامام ثم الناس) لان الذي عليه السلام رمى الغامدية بحصاة مثل الحصة وقال و ارمواو انفوا الوجه وكانت اعترفت بالزاه فان كانت المرأة حاملا لم ترجم حتى تضم ويفطم الولد لان رجمها يتلف الولد دلك غير مستحق فان ادعت انها حبل واشكل امرها نظر الها النساءفان قان انها حبل تربس بها المدة التي ذكرنا فيما تقدم واذا شهدوا على امرأة بالزنا، وقالت انا بكر اورتناء نظر اليما النساء فان قلن هي كذاك لم تحد لانه بان كذيم ولاعدالشهودايشًا لانالو اوجبناه علمم اوجبتاه يقول النساء والحدودلا تجب يقول النساءوان كان الزاني مريضًا وقد وجب عليه الرج رجم ولانتظر برء، لانه لافائدة في انتظار ملان الرجم ملكه صحاكات اومربضاوانكان حده الجلدانظرحي برأ لانه اذاكان مربضالحقه الضرر بالضرب اكثر من المستعق عليه وكذا اذا كان المدشددا اوالبرد شدد!

الصلاة وكأارجم صفتفوا وتقدم آخرولا محفرارجل ولاربط واما الرأة فان شاء الامام حفر لها لانه استر مخافة النكشف وان شاء اقامها من غير حفر كالرجل لانه تنوقع منها الرجوع بالهرب كا في الجوهره (مندى النمود رجه) انكان برته بالبينة امتمانا لهم لأن الشاهد قد بقاسر على الاداء ثم يستمثلم المساشرة فيرجع فكان في بدائمه احتيال المدره (ثم الامام) أن حضر تعظيماله وحضبوره ليس بلازم كا في الايضاح (ثم الناس) الذين عاينوا اداء الشهادة أو أذن لهم القاضي بالرجع وعن محدلا بسعام ان رجوه اذا لم بعاشوا اداء الثمادة قيستاني (فان امتنع الشهود من الابتداء) رجه (سقطالحد) لائه دلالة الرجوع وكنذا اذا غابوا اوماتوا في ظاهر الرواية لفوات الشرط مدابه (وان کان) الذی ارند رجسه (مقرا) على نفسه (الندأ الامام ثم الناس)قال في الدرو مفتضاء اله لو امتنع لم محل الأوم رجه وان امرهم لغوت

شرطه فتم لكن سجى أنه أوقال قاض عدل قضيت على هذا بالرجم وسمك رجه وال لم تما من الحيداء (التغار)

(وينسل) المرجوم (ويكفن ويسل عليه.) لانه قتل بحق فلا يسقط الفسل كالمفتول تساصا وضيح انه صلى الله تعالى عليه وسلم صلى على الفامدية ﴿ ١٩٥ كُه كَا فِي الدر (و ان لم يكن) الزاني (محصنا وكان حرا فحده

مائة جلدة) لقوله تعالى الزائية والزائ فالجلدوا كل واحمد منهما مائة جلدة كه الا أنه الله في حق المحصن فبق في حق غير معمولا 4 هدا 4 (يأمر الامام بضربه بسوطلا ممرة له) اى لاعقد في طرفه كافي العمام (ضربامتوسط) بين البرح وغير المؤلم لانضاء الاول الى الهلاك وخلو الثاني عن المفصود وهو الانزمار و (تنزع منه نياه) دوق الازار استر عورته (ويفرق الضرب على اعضاله)لان الجم في مضو واحد قد ينضى الى الناف (الا رأسه) لانه بجع الحواس (ووجهه) لانه مجم المحاسق فلايشوه (وفرجه) لائه مقتل قال في الهداية ويضرب في الحدود كلها قائمًا غير عدود لأنَّ مبنى اقامة الحد على التشهير والقيام ابلغ فيسه ثم قوله غير عدود نقد قبل المد ان ياقي على الارش وعد كا غمل في زمانها وقبل ان عد السوط فرفعه النسارب فوق رأسه وقيل ال عدويعد الضرب

أنتظر زوال ذلك ولايقام الحد على النفساء حتى تتعالى من نفاسها لان النفاس مرض وروى اىالفامدية لما اقرت بالزناءوهى مامل قال لها النبي صلى الله عليه و سلم * اذهبي حتى تضمي ، فلما وضحت اثنه بالولد في خرقة نفالت هو هذا قد ولدته نفال ﴿ ادْهَى فارضيه حتى تقطميه، فلا تقطمته انتبه وفي بده كسرة من خبر فقالت هو هذا قد نطمته وقد أكل الطعام فدفع الصبي ال رجل من المسلمين ثم امريها فحفر لها الى مندرها و امرالناس رجها فاقبل خالد بن الوليد بحبر فرى به رأسها فانتضيم الدم على وجه خالد فشتمها فقال عليه السلام و مهلايا خااد فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لومًا بها صاحب مكس لففرله ، ثم امر بما فصل علماو دفنت وفي رواية صلى علما النبي عليه السلام فقاله عمر انسلي علما وقد زنت فقال ، لقد نابت توبة لوقعمت بين سبعين من اهل الدينة لوسمتم وهل وجدت توبة انضل من ان جادت بنفسهالله تعالى ، ولو شهد الشهود على رجل بالزناء الموجب الرجم نقتله انسان خطأ اوعدا قبل ان تقضى الامام عليه ذلك وجب في العمد القصاص ووجب في الخطأ الدية وان كان الامام قدقضي برجمه فقتله انسان اوقطع بده او نفأ هينه فلاضمان عليه لا نه قد ابيح دمه (قُول له و بنسل و بكنهن و إسل عليه) لا نه قتل محق فلابسفط النسل كالمقتول قصاصا وقد صلى النبي عليه السلام على الفامدية وقال في ماعز ولقديّاب توبة لوتسمت على امة اوسميم ولقد رأيته ينغس في المار الجند ، ولابأس لاناس في حالة الرجم ان يتعدو المقاله لان المقصود قتله فاكان اسرع كان اول (قولد والله بكن محسناوكان حرا فحده مائة جلدة يأمرالامام بضربه بسدوط لا مرقه) اى لاشوك ولاعقد ولا شمار يخ (قول مشربا متوسطا) اي بين المرح وغير الؤلم لان المبرح ملك وغير الؤلم لا محمل به الزجر (فوله وينزع عنه ثبابه) يمنى ماخلا الازار لان الثباب تمنع وصول الالم البه قال القائمالي ﴿ ولا تأخذ كم يهما رأنة في دين الله ﴾ (فو لد ويغرق الضرب على اعضائه) لأن الجم في عضو واحد ملكه والجلدزاجر لامهاك ولا نه بجب أن يوصل الالم الى كل الاعتباء كما وصل الها الذة (قو لد الارأسية ووجهه و فرجه) لقوله عليه السلام الجلاد ، اتق الوجه والرأس والمذاكير ، ولان الفرج مغتل والرأس بخم الحواسفر عا عنل بالضرب سمه اوبصره اوشمه اوذوقه وبجتنب الصدر والبطن ابضا لانه مفتل وقال ابو بوسف بضرب الرأس سوطا واحدا لان فيه شيطانا ولان سوطا واحدا لامخاف منه التلف ويضرب الرجل في الحدود كلها قائما غيرعدود ولايلق على وجهه علىالارض ولايشدنداه واماالرأة فقد قاعدة لانه استراها فناف ثيا ماهليو تربط الثياب و نولى لف ثبام ا عليها امرأة ويوالى بين الضرب ولايجوز أن يغرقه في كل يوم سوطا او سوطين لا نه لايحصل به الايلام واوجلد. في يوم خسين متوالية ومثلها في البوم الثاني اجزأه على الاصمو لايقام الحدق المجد

(وان كان عبدا جلده خسين) جلدة (كذلك) اى كمام في جلد الحر لان الرق منصف لهنمة ومنقس للموية (فان رجع المقر عن اقراره قبل اقامة الحد عليه او في وسطه قبل رجوعه وخلي سبيله) لان الرجوع خبر محمّل الصدق كالافرار وليس احد يكذبه فحقق الشهرة في الاقرار بخلاف مافيه حق العبد كالقصاص وحدالقبذف لوجود من يكذبه ولا كذلك خالص حق الشهرع هدايه (ويستعب للإمام ان ﴿ ١٩٦ ﴾ يلقن المقر الرجوع) عن اقراره (ومقول له لعلك لمست

اوقبلت) لفوله صلى الله

تمالى هليه و سلم لماعن • لعلك

لمسهااو قبلتهاه قال في الاصل

وينبغي أن يقول له الامام

لملك تزوجتها اووطائها

بشبهة وهذا قريب من

الاول هداله (والرجل

والمرأة في ذلك مسواه)

لأن النصوس تشملهما

(غيران المرأة لا تزع عنما

ثبابها) تحوزا من كشف

المورة لانها عورة (الا

الغرو والحشو) لانهما

عنصال وصول الالم الي

المضروب والسيز عاصل

بدونهما وتضرب الحد

جالسة لانه استراما

(وان حفرلها في الرجيم

جاز) وهو احسن لانه

استرلها وأن تركه لابضر

لانها مستورة شيابها كافي

عندنا لا ته لابؤ من ال منصل من المجلود عاسة (قول فان كان عبدا جلده خسين كذلك) اى على الصفة التي جلد عليها الحر من نزع ثبابه وانقاءوجهه ورأسه و فرجه (قُولُهُ فَانْدَرَجُمُ المَرْ مَن المُرَارِهُ قَبَلَ اقَامَةُ الحُدَمَلِيةُ اوْفَى وَسَطَّهُ قَبْلُ رَجُوعُهُ وَخَلَى سبيله) تخلاف مافيه حق العبد وهو القصاص والقذف فانه لايقبل رجوعه فيهما (قوله و بستمب للامامان بلقن المقرارجوع ويقول له لمك لست اوقبلت) اولمك وطننها لشبهة اويقول له أبك خبلي أيك جنون ولوشود عليه اربعة فاقر ذلك ثم رجع عن افرار. قبل منه وسفط الحد لانه لاحظ الشهادة مع الاقرار (قو له والرَّجل والمرأة فيذك سواء) يسى ف صفة الحدوقبول الرجوع (قُول له غيران المرأة لاينزع عنهامن ثبابهاا لاالفرو والحشو) لان في تجريدها كشف مورتهاو تضرب جالسه لانه استراها (قوله وان حفراها في الرجم جاز) لان النبي عليه السلام حفر الفامدية الى ثديها والحفرلمااحسن لآنه استرلما ومحفرلما الىالصدر ولامحفر فارجللان النبي عليه السلام لم يحفر لماعز (قُو له و لايمتم المولى الحد على عبده الاباذن الامام) لقوله عليه السلام • اربعة الى الولاة الجمة و الني و الحدود و الصدقات ، و لان المولى لا يلى ذلك على نفسه فلايليه على عبده و اما التمزير فله أن يقيم على عبده لا نه حق العبد (قو لد و اذا رجع احدالشهود بمدالحكم قبلالرجم ضربوا الحدوسفط الرجم عنااشهود عليه هذا قولهما) وقال محمد بحد الراجع وحده لان الشهادة قد صحت بحكم الحاكم وتأكدت بالقضاء فلاينه هخ الا في حق الراجع والهما ان الامضاء من الفضاء فصاركما اذا رجم وأحد قبل الفضاء ولمهذا يسقط الحق عن المثمريد عليه ولورجماحدهم قبل الحكم حدوا جيما فكذا هذا وانما يسقط الحد من المثمود عليه في قولهم جيما لان الشهادة لم تكمل في حقه فسقطت ولو رجع احد الشهود قبل الحكم بها حدوا جميعا عندنا وقال زفر محد الراجع وحده لانه لايصدق على غيره قلنا كلامهم قدف في الاصل وانما بصير شهادة للاتصل القضاء فاذا لم خصل به الفضاء بتي قذفا فحمدون واما

الهدايه (ولايتم المولى الذاكان جلدا فرجع احده فعليه الحد غاصة اجماطولا ضمان على الراجع في الراسياط الحد على عبده الاباذن عند ابن حنيفة وكذا اذا مات من الجلد وعنده يضمن قال في المنظومة لابي حنيفة الامام) لان الحد حق والجلد ان يجرح فقال واحده كذبت لابضمن هذا الشاهد الحلاء العالم عن الفساد الحداء البعد فيستوفيه من هو نائب عن الشرع وهو الامام او نائبه كما في الهدايه (لابضمن) ولهذا لابسقط باسقاط العبد فيستوفيه من هو نائب عن الشرع وهو الامام او نائبه كما في الهدايه (لابضمن) واذا رجع احد الشهود بعد الحكم قبل الرجم ضربوا) اى الشهود كلهم الراجع والباقي (الحد) اى حد المقذف السيروريم قذفه بنقصان العدد قبل اقامة الحد كما قبل الحكم (وسقط الرجم) عن المحكوم عليه لنقصان العدد قبل اقامة الحد وهذا قول اي حنيفة وابي يوسف وقال مجمد بحد الراجع فقط وعلى قولهما احتمد الاعمة تصميح

(فانرجم) احدهم (بمدالرجم حدالراجعوحده) لان الثمادة تأكدت باقامة الحدو الراجع صارقادفا في الحمال بالثمادة الساحة (وان تقس عددالثمود عن اربعة حدوا)

لانهم قذف (و) شرط الاحصان أن يكون حرا بالفسا فاقلا مسلما قد تزوج امرأة نكاما محما ودخل مها وهما) ای الزوجان (على صفة الاحسال) قال في الهداية فالعقبل والبلوغ شرط لاهابسة العقوبة اذلاخطاب دونهما وماورائها يشترط لتكامل الجناية واسطة تكامل النير اذكفران النعمة تنلفظ عند تكثرها وهذه الاشياء من جلائلالابم وقد شرع الرجع بالزياء عند المعماعها فينباط به ثم قال والمعتبر ق الدخول أيلاج في القبل على وجه بوجب الفسل وشرط صيفة الاحصال فهما عند الدخول حتى لودخل بالنكوحة الكافرة او المملوكة او المجنونة او الصبية لايكون محسناوكذا اذا كان الزوج موصوفا باحدى هذه الصفات وهي حرة مسلمة عاءلة باغمة وتمامه فيها (ولانجم في المحسن بين الجلد والرجم) لان الجلد يعرى عن القسدود مع الرجم ادُ هو في المقربة اقصاها

لايضمن الراجع أرش الجراحة وكذا ان مات من الجلد لاضمان عليه عند ابي حنيفة وقال ابو بوسف و محد يضين الراجع (قوله فان رجع بعدالرجم جلدالراجع وحده وضَّن ربع الدية) وقال زفر لا محدال اجع لانه صار قادْقاله في عال الحياة ومن قذف حبا ثم مات المقذوف سقط الحد عن الفاذف لانه لابورث وانا أذالراجع صار قاذفا عند رجوعه بالثهادة المابقة ولمبصر قاذفا في الحال ومن فذف مينا وجب عليه الحد وانما ضمن ربعالدية لاثالفذوف تلف بشهادته وشوادة غيره وقدبق من ثبت بشهادته ثلاثة ارباعالحق ولوكان الشهود خسة اواكثر فرجع واحد منهم البضن شيئا لانه بق من يقطع جميع الحق بشهادتم وان رجع اثنان وهم خسة ضمن الراجعان ربع الدية لما بينا أنه بتي من ثبت بهم ثلاثة أرباع الحن وأذا شرد أربعة فزكوا فرجم فأذاهم عبيد غالدية على المزكين عند ابي حنيفة معناه ادًا رجموا عن النزكية بأن قالوا علمنا انهم . هبید و مع ذُلك زكيناهم وقال ابو پوسف و محدالدیة فی بیت المال و لاشی على المزكین لانهم اثنوا علىالشهود خيرا ولكنهم يعزرون عندهما ولابي حنيفة ان الشهادة انما تصير جمة وعاملة بالنزكية فيضاف الحكم اليها والحلاف فما اذا قالوا علنا انهم عسد وزكيناهم اما اذا ثبتوا علىالتزكية وزعوا انهم احرار فلاضماف عايهم ولاعلىالشهود بل على بيتالمال اجماعا واوقال المزكر اخطأت في النزكية لابضمن اجماعا كذا في المدنى وانما الخلاف اذا قال علت انهم عبيد وتعمدت ذبك (قوله وان نقس عدد الشهود عن الاربعة حدوا) لانهم قذفه (قول واحسان الرجم ان يكون حرا بالفا طقلا مسل قد تزوج امرأة نكاما صحصا ودخل ما وهما على صفة الاحصال) فان كانت المنكوحة امة اوصفيرة او مجنونة اوكتابة وقد دخل ما لايكون محصنا وكذا لودخل بالامذثم اعنقت اواسلت الكتابية ولم وجدبعد ذلك وطء حتى زنى قائه لايكون محصنا وقيد باحصان الرجم احترازا عن احصان المفذوف فانه هناك عبارة من اجتماع خس شرائط لاغير وهو البلوغ والعفل والاسلام والحرية والعنة من ضاازناه وينقص من احصال الرجم بشيئين انسكاح والدخول ﴿ مُسُلَّةً ﴾ الشهادة على الاحصال ثمنت بشهادة رجل وامرأتين وبالشهادة علىالشهادة كالشهادة على الاموال وقال زفر لاتبت بشهادة النماء لانها شهادة ثبت ما الفتل قلنا الفتل يْبَتْ بالزُّاهُ وَامَا الاحصال فائما هو سبب فيه فلووجب اعتبار الذُّكورية فيه كاوجب في الزياء لوجب اعتبار العدد الذي ثابت ١٤ زياء وهذا لم قل ١ احد ولان الاحصان هوالنكاح والباوغ والعفل والاسلام والدخول وكل وأحد من هذه الاشياء يثبت بشمادة النساء مع الرجال عند الانفراد فكذا عندالا جناع (قو لد ولا يحم ف الحصن بين الجلد والرجم ولا بجمع في البحكر بين الجلد والنني الا أن يرى الامام في ذلك

وزجره لايْعَصل بعد هلاكه (ولايجمع فىالبكر بينالجلد والنق) لانه زيادة علىالنس والحديث منسوخ كشطره وهو قوله عليهالصلاة والسلام ، النيب بالنيب جلد مائة ورجم بالجارة ، كافى الهدايه (الا ان يرى الامام ذلك

مصلحة فيثريه على قدر مايراه) من المصلحة و ذلك تعزير وسياسة لانه قديفيد في بعض الاحوال فيكون الراى فيه للامام وعليه بحملانني المروى من بعض العماية رضي الله عنم هدايه (واذا زني المريض وحده) الواجب عليه (الرجم رجم) لان الاتلاف مستَّمق فلا عتنع بسب المرض (و أن كان حده الجلد لم مجلد حتى يبر أ تحرز ا عن التلف (و أذا زنت الحامل) ووجب عليماالحد (لمتحد حتى تضع حلها (تحرزا عن اهلاك الولد لانه نفس محتر ، لا فان كان حدها الجلد فتى تتعالى) أي ترتفع وتخرج (من نفاسما) لانه نوع مرض فيؤخر الى ﴿ ١٩٨ ﴾ البرة (وان كان حدها الرجم رجمت)

بمجردوضع الحللان الناخير المحلمة فيوزر به على مقدار مابراه) من ذاك وان رأى الامام ذاك فعله على علريق النهزير لاعلى ماريق الحد وقال الشافعي بجمع بينهما على طريق الحد لدا قوله تعالى ﴿ الزائية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جادة ﴾ وهذا بيان لجميع الحد فلا زاد عليه فلوكان التغريب معه حدا لكانت الفاية بعض الحد ولان الحدود معاومة المقادير وايس انني مقدار في مسافة البادان (فو له فان زني الربض و حدم الرجم رجم) لان الاتلاف مسقق عليه فلامنى للامتناع بيسبب المرض (فولد و أن كان حده الجلد لم بجلد حتى ببرأ)كل لايفتضى الهلاك وهو غبر مستحق عليه ولهذا اذا كان الحر شديدا اوالدد شديدا انتظره زوال ذلك (قو له واذا زنت الحامل لم تحد حتى تضم حلها)كي لايؤدي الى هلاك الولد وهو نفس محرَّجة (فولد وان كان حدهــا الجلد فحي تنعلا من نفاسها) وفي بمض اللَّمَ خَ تَنعــالي وهو سهو والصواب تنعلا اى يرتفع بريديه يخرج منه لان النفائس نوع مرش ونجاد الحائض ف مال الحين لان الحيض ايس عرض (فولد و ان كان حدها الرجم رجمت فىالنفاس) لان التأخير انماكان لاجلاالولد وقد الغصــل وعن ابى حنيفة نؤخر الى أن يستغني ولدها هنها أذا لم يكن أحد يقوم بتربية ثم الحبلي تحبس الى أن تلد اذاكان الزناء كاشا بالبينةكي لانهرب يخلاف الاقرار لان الرجوع عنه مقبول فلا بغيدالمبس (قولد واذا شردوا الشهود بحد منفادم لم عنمهم عن اقامته بعدهم عن الامام المنقبل شهادتهم الان حدالفذف خاصة) بعني اذا شهدوا بسرقة ارتبرب خر اوزناء بعد حين لم يؤخذ به ويضمن في المرقة المال و اما حد الفذف و النصاص فانه لايبلل بالنقادم لانهما من حقوق العباد وحقوق العبساد لاتبطل بالنقادم والوثمت هذا كله بالاقرار فائه يصيح ولايطل بالتقادم الا في شرب الحمر فان وجود الرايحة من شرطه عندهما وقال مجمد ليس من شرطه فيالبينة والانرار جيما وأن حاؤا له من مكان بعيد تذهب الرابحة في مثل ذاك الوقت يقبل بالانفاق • و قوله ما يقبل شهاد تهم، وهل محدون حدالفذف قال ابوالحسن الكرخي الغااهر أنه لاحد عليهم لان الثمادة كاملةالعدد وأنما سقطالحد عن المثمود عليه بالشبهة فلابكون ذلك سببا في انجاب الحد على الشهود ثم النفادم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء فكذلك عنم الاقامة بعد

لاجل الولد وقد انفصال و عن ابي حنيفة الما أؤخر الى أن يستغنى الولد عنما أذا لمبكن أحديقوم بتربيته لان ق الناخير صيانة الولد من الشياع كما في الهدال (و أذا شهد الشهود العد متقادم لم يقطعهم عن اقامته بعدهم عن الامام) اومرضهم اوخوف طريقهم (لم تقبل شراد ترم) المعمد لان التأخير ان كان لاختيار البير فالاقدام على الاداء بعد ذلك لضعيفة هجشه اولعنداوة حركشه فيتم فها وال كان لغير السير يصير فاسمقا أثما فتيقنا بالمانم (الا في حد الفذف خاصة) اى فتقيل لان فيه حقالعب لمافيه من دفع العار عنه و الثقادم خير مانع فيحقوق العباد ولان الدعوى فيه شرط فعمل كأخيرهم على انعدام الدعوى فلا بوجب تفسيقهم قال

فالهداية واختلفوا في حد التقيادم واشيار في الجامع الصيغير الى سيتة اشهر فائه قال (القشاء) بعد حين وهكذا اشار اللحاوي وابي حنيفة لم يقدر فيذاك ونوشه الى رأى الفاضي في كل مصر وعن مجد أنه قدره بشير لان مادونه عاجل وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف وهو الاصم اه وفي ناضيخان والشهر وما فوقه متقادم فيمنع قبول الشهادة وعليه الاعتماد اه

(ر من وطي اجنبية فيادون الفرج) كنفشد و تبطين (عزر) لانهمنكر ليسفيه شيء مقدر وشمل قوله فيما دوناانرج الدبر وهو قول الامام لانه ليس بزناء كا يأتي قرسا (ولاحمد على من وطئ جارية ولده) (اوولدولده) وان سنل ولوولده حيا فتم (وان قال علت انها على حرام) لان الشهة حكمية لانها نشأت من دليل و هو قوله صلىالله عليه وسلم ه انت ومالك لابيك ، والابوة قاعمة في حق الجيد هدامه (واذا وطي عارية اليه او امه)و ان عليا (او زوجته أووطئ العبد حاربة مولاه وقال علت انها على حرام حد) لعدم الشية (وأن قال مُلنت الما تحللي لم عد) لان بين مؤلاء البساطا فالانتفاع فظنه في الاستنساع منكان شبهة اشتياه وكذا أذا قالت الجارية علنت اله محللي والغمل لم مدعالمسل لان النمل واحدكافي الجوهره

القضاء وقال زفر لاعنع وفائمته اذا هرب بعد ماضرب بعض الحدثم اخذ بعد مامقادم الزمان فانه لايقادم عليه الحد لاق الامضاء من القضاء في باب الحدود وعند زفر سنام عليه الحد (قوله ومن وطي اجنبية فيا دون الفرج منر) لانه الى منكرا (قوله ولاحد على من وطي مارية ولده اوولد ولده وان قال علت انها حرام)لان الشمة فيه محكمية وهي نشأت على دليل قال عليه السلام • انتوماك لا يك و اعلم ال الشمة نومان فالهل وتسمى شبية حكمية وشبية فالغعل وتسمى شبة أشتباه فالشبهة فيالحل فيسنة موانسم جارية ابنه والمطلقة بإبنا بالكنايات والمبيعة في حق البايع قبلالنسليم والجمهورة في حقالزوج قبلالقبض والجارية المشمركة بينه وبين خيره والرهونة في حقالرتين في رواية كتاب الرهن فني هذهالواشع لابجب الحد وان قال عملت ائما على حرام وبجبالمهر ويثبت النسب اذا ادماء وبشترط تصديق المالك اذاكان الدى جدا مع وجود الاب ولايجب الحد على قاذف هؤلاء واما الشبهة فىالنعل فني عمانية موآضع جارية ابه وامه وزوجته والمطلقة ثلاثا وهي ف العدة لوكان بالطلاق على مال في العدة و إمالواد اذا اجتفها المولى و هي في العدة و جارية المولى في حق العبد و الجارية المرهونة في حق الرئين في رواية كشاب الحدود وهو الاصبح كذا فيالهداية والمستمير للرهن فيهذا يمزلة المرئين فني هذه المواضع لاحد عليه اذا قال ظننت انها تعللي وانقال علمت انهاعلى حرام حدثم فيكل موضع كانت الشبهة فالفعل لا يثبت نسب الولد منه وان ادعاه وفكل موضع كانت الشبهة في الحل يتبت النسب منه اذا ادعاء ومن طلق زوجته ثلاثا ثم وطئها في العدة وقال علمت انها على حرام حدازوال الملك في المحل من كل وجه فتكون الشبهة منتفية وأن قال ظنت انها تحلل لم محد لائ الغلن في موضعه اذا اثر الملك قائم في حق النسب والحبس والنفقة وامالولد اذا اعتفها بولاها والمختلمة والمطلقة على مال عنزلة المطلقة ثلاثا لثبوت الحرمة بالاجماع وقبام بعض الآثار في المدة وان قال انت خلية او ربة و أمرك بدك فاختارت نفسها ثم وطثها فيالمدة وقال علمت انها حرام على لمبحد واما الجارية العاربة والمستعارة العندمة والوديعة فبجب الحد فيهن مطلفا ومن وطئ جارية ابنه اوجارية مكاتبه اووطئ امرأته فيالنكاح الفاسد مرارا فعليه مهر واحد لانه شبهة ملك وال وطئ الابن جارية ابيه اوجارية انه مرازا وقد ادعى الشبهة فعليه لسكل وطئ مهر لان وطئه في المثالفير وان كانت الجارية بين شريكين فوطئها احدهما مرارا فعليه لسكل وطلى فعسف مهركذا فيالواقعات (قوله واذا وطلى جارية ابيه او امه او زوجته او وطي العبد جارية مولاه فان قال علمت انهاعلى حرام حد) لانه لاشبهة لهما في الموطوءة (قو له وان قال ظانت انها تحل لى فلاحد عليه ولا على قاذفه الضا) لان ظنه استند الى ظاهر لان له تسطا في مال الوله و زوجته اوكذا المبد في مال مولاه بأكل منه عند حاجته فجاز أن يشنيه عليه الاستناع فكان شهة

(ومن وطئ جارية اخيه اوعمه وقال ظننت انها حلال حد) لانه لا انبساط في المال فيما يينهما وكذا سائر المحارم سوى الولاد لما بيناهدايه (ومن زفت اليه غير امر أنه وقالت النساء انها زوجتك فوطهافالاحد عليه) لانه اعتمد دليلا وهو الاخبار في موضع الاشتباء اذ الانسان لا يميز بين امرأته و بين غيرها في اول الوهلة فصار كالمفرور (و عليه الهر) لما تقرران الوطئ في دار الاسلام لا يخلو عن عقر او عقر وقد سقط الحد ﴿ ٢٠٠ ﴾ بالشبة فيجب المهر (ومن وجد

اشتباه الا أنه زنى حقيقة فلا بحد قاذفه وكذا اذا قالت الجارية ظننت أنه محل لى والفحل لم يدع الحل لان الفمل واحد فايهما قال ظننتِ آنها تحل لى درى عنهماالحد حتى نقر حيما انهما قد علما ان ذلك حرام عليهما قال في الواقعات رجل زبي بجارية اسد اوامداوجده اوجدته وقال ظننت الها تحللي وقالت الجارية اله خرام درى الحد عنهما اجاعا ولوكان على العكس بأن قالت الامة ظننت أنه حلال وقال هـ وعلمت الدحرام درئ الحد ايضا عنهما عندان موسف ومجد وعند الى حنيفة بجب عليه الحد ودرئ عنها . وقوله « وأن قال ظننت أنها تحل لى لم يحد » ولا يثبت النسب اذا ادعى أنه أنه من هذا الوطئ فإن ملك الصبي عتق عليه وأن ملك أمه لم تصر ام ولد له وكان له بيمها وان وطئ جارية منالمنم قبلالقسمة وهو منالفاً عين فلا حد عليه وانقال علمت أنها حرام لان الغنيمة مشتركة بينالفاتمين فله حكم الملك ولا يثبت نسبالولد (فولد ومن وطئ جارية الجيـه او عمه وقال ظنفت الهــا تحل لى حد) لانه لا أنبساط بينهما فيالمال وكذا سائر المحارم ســوى الاولاد (فَوَ إِنَّ وَمِنْ زَفْتُ اللَّهِ غَيْرِ أَمْمَأُ تُهُ وَقَالَتُ النَّسَاءُ أَنَّا زُوجِتُكُ فُوطُمًّا فَالْ حد عليه وعليه المهر) يمني مهر المثل وعليهـا المدة ولايحد قاذفه لان وطـُنه في غير ملكه ويثبت نسبولدها (فولد ومن وجد امرأة على فراشه فوطمًا فعليه الحد) لانه لا اشتباء بعد طول الصحية ولا تشبه مسئلة الزفاف لانه هناك جاهل بها لان الانسان لايغرق بين امرأ ته وغيرها في اول الوهلة و لهذا يثبت النسب في مسئلة الزناف ولايثبت فىولد هذه وكذا اذا كان اعمى لانه عكنه التمييز بالسؤال الا اذا ادعاها فاحانته اجنبية وقالت آنا زوجتك فوطهًا لم يحد ويثبت نسب ولدها منه وهي كالمزفوفة الىغير زوجها (فو له ومن تزوج امرأة لايحل له نكاحها فوطئها لم بجب عليــه الحد) و يعزر وان كان يعلم ذلك وهذا عند افي حنيفة وعنـــدهما محد اذا كان عالما نذلك لانه عقـد لم يصادف محله فيلغوا و لابي حنيفة أنه ليس نزناء لانالله تمالى لم يبم الزناء في شريعة احد منالانبياء وقد اباح نكاح ذوات المحارم في شريعة بمضالا ببياء وانما عزر لانه اتى منكرا (فوله ومن اتى امرأة في الموضع المكروه أو عمل عمل قوم لوط فلاحد عليه عند أبي حنبفة وبعزر) ويودع السجن (فحو إر وقال ابويوسف ومحد هوكالزناء) وعليما لحد هذا على وجهين

امرأة) ناعة (على فراشه قوطئها فعليه الحد) لانه لااشتياء بمد طول الصحية فإيكن الغان مستندا الى دليل وهذا لانه قد منام على فراشها غيرها من المحارم التي في يتها وكذا اذا كان اعمى لانه عكنه التميز بالسؤال اوغيره الا اذا دعاها فاحاشه وقالت أنازوجتك لان الاخبار دليل هدايه (ومنتزوج امرأة لابحل له نكاحها فوطهالم بحب علدالحد) لشهة العقد قال الاسبيجابي وهــذا قول ابي حنيفة وزفر وقال أبوبوسن وعجد اذا تزوج محرمه وعاالها حرام فليس ذلك بشبة وعليه الحدادا وطي و أن كان لايملم فلا حــد عليــه والعجيم قول ابي حنيفة وزفر وعليه مثى النسق والمحبوبي وغيرهما تصحیح (ومن آتی امراً : في الموضع المكروم) اي الدير (اوعل عل قوم

لوط) اى اى ذكرا فى دبره (فلاحد عليه عند ابى حنيفة ويعزر) زاد فى الجامع الصغير ويودع (ان) فى السجن اله لانه ليس بزناء لاختلاف الصحابة رضى الله عهم فى موجبه من الاحراق بالنار وهدم الجدار والتنكيس من مكان من تفع واتباع الاجاروغير ذلك ولا هو فى معنى الزناء لانه ليس فيه اصاعة الولد واشتباء الانساب الاانه يعزر لانه امر منكر ليس فيه شيء مقدر (وقال ابويؤوسف ومجده وكالزناء) لانه فى معنى الزناء قال جال الاسلام فى شرحه الصحيح قول ابى حنيفة

ان كان فمله في زوجته او امنه فلاحد عليه وبعزر وان فعله في اجنبية او في رجل فلاحد عليه عنسد ابي حنيفة لانه لابسمي زناء وبعزر لانه ابي منكرا وقيل الحلاف في الفلام أما أذا أتى أجنبية في درهما محد أجماعاً ولوضله في هبده أوامتمه أو زوجته لاعد بلاخلاف ويعزر كذا في الفتساوي والاستنساء حرام وفيسه التعزير ولومكن أمرأته أوامته من العبث مذكره فالزل فاله مكروه ولاشي عليمه ثم على قولهما اذا اتى اجنبية فيدرها ارعل عل قوم لوط فانهمما محدان جيماً أن كانا مخصمتين رجما وان لمبكونا محصمتين جلدا لانه في معنى الزناء ثم الشهادة على الدواط لابد فيها من اربعة عندهما كالزياء وعندالشافعي من عل عل قوم لوط قتل الفاعل والمنمول 4 على كل حال محصـ نين كاما أوغير محســنين (فولد ومن وطي جيمة فلاحد عليه) لانه ليس بزناه ه وقوله و ويعزر ، لانه منكر ويقبل فيذلك شاهدان لانه ليس برناء ولومكنت امرأة قردا من نفسها فوطائها كان حمكمها كاتسان الرجل البهيمة (قوله ومن زني في دار الحرب اوفي دارالبغي ثم رجع الينا لم يتم عليه الحد) وهذا عندهما وقال الو يوسف محدلنا أنه زئي في وضع لابد الامام فيه فلم يجد ولا يقسام بعد ماانانا لانه لم ينعقد موجبسا الاصسل عند أبي حنيفة ان الحربي المستأمن والحرية المستأمنة عزالفائب والفائبة وعند محمد يمنزلة المجنون والمجنونة والصي والسبية وعند ابي يوسف عنزلة الذي والذمية بنائه ان المسلم والذي اذا زى محرية مستأمنة فانه محدالسلم ولاتحد المستأمنة عند ابى حنيفة ومحمد اما على قول ابي حنيفة فلانها كالغائبة ومن زنى بامرأة ثم غابت محدالرجل وعند مجد هي كالمجنونة فصار كماتل زنى بمجنونة فانه محد وعلى قول ابى يوسنف بحدان جيما كذمى زنى بذميسة ولو زنى حرى مستأمن بمسلة اوذميسة لايحسد الحربي وهو كفائب عند ابى حنيفة وتحد الذمية اوالمسلمة وعند مجد لابحدان جيعسا كمجنون زنی بشافلة و عند این پوسسف محدان جیما کذمی زنی بذمیة فانهما محدان جمیما بالاجام ثم الاصل ان الحد من سفط عن احد الزانين بالشيمة سفط عن الآخر اشركة كما اذا ادعى احدهما النكاح والآخر ينكر ومتى سقط لقصبور الفعل فان كان القصور من جهتما سـ فط الحد عنها ولم بسـ فط عن الرجل كما اذا كانت صفيرة اومجنونة او مكرهة اونائمة والركان الفصور من جهته سنقط عنهما جميعا كما اذا كان مجنونا اوصبيا اومكرها ثم حد السرقة والزناء لايفسام على المستأمن عندهما وقال ابو يوسف يقام عليه وحد الشرب لايقام عليه بالاجماع وحد الغذف والقصاص يقام عليه بالاجماع واما الذي في ماســوى حدالشرب كالمسلم اجماعا ولا يجب عليه حد الشرب واذاً زنى السبي اوالجنون بامرأة مطاوعة فلاحد علبه ولاهلها وقال زفر علما الحد وإذا زني صميم بمبنونة اوصنيرة حدالرجل خاصمة اجميا ما لنا ان فمل الزناء بمحفق منه و أنما هي محل لافعل ولهذا بسمي هو واطئبًا

وعليه مثى المحبوبي والنسق و غیرهما تصبح (ومن وطي جيمة) له اولنسيره (فلاحد عليه) لانه ليس فمعنى الزناء الاانه يعزر لانه منكركام قال فيالهداه والذي روى انها تذع وعرق نذاك لفطع التمدث وليس بواجب اه (ومن زئى في دار الحرب او دار البغي ثم خرج الينا لم يقم عليه الحد) لانالمقصود هوالانزمار وولاية الامام منقطعة فيها فيعرى عن الفائدة ولائقام بعدماخرج لانهالم تنعد موجية ولو غزا من له ولاية الاقامة شغسه كالخليفة واميرمصر منم الحد على من زني في معسكره لاله تحت امره بخالاف اسر المسحكر والسرية لانه لم نفوض الهما الاقامة كما في الهدايه

4 سكران (فثمد الثمود ندا عليه او اقر) به (فعليه العد) سواء سكرام لالان جناية الشرب قد ظهرت ولم تقادم العهد (وان اقر) بذلك (بعد دهاب رعها لم عد) عند ابي حنيفة وابي بوسف وقال محد محدو كذاك اذا شهدوا مليه بعدما ذهب ريحا الا أن تقادم الزمان كما في الزناء فالتقادم عنم قبول الثمادة بالاثفاق غير اله مقدربالزمان عنده اعتبارا محد الزياء وعندهما يزوال الرافحة واماالاة رارفالتقادم لابطله عنده كما في حد الزناء وعندهما لانتسام الاصدقام الراعة قال الاسبيجابى والعميم قولهما واعتده المحبوبي والنسيق تعصيح وان اخذه الشهود ورمحها بوجند منبه اوسكران فذهبوا به من مصر إلى مصر فيه الأمام فانقطع ذلك قبل ال متمواله حد في قولهم جميعًا لأن هددا عذر كبعد المسافة في حدالزناء هداله (و من سكره من النبيذ) اى نىيذ كان (حد) قيد بالسكر من النبيذلاله لاعد بشره اذا لم يسكر اتفاقا وان

وزائبا وهي موطوءة ومرقى بها الا انها سميت زائيا مجازا لكونها مسببة بالتمكن فتعلق الحد في حقها بالتحكين من قبع الزناء وهو فعل من هو محاطب بالكف عند ثم مباشرته وضل الصبي ليس بهذه الصفة واذا زنى بجارية فقتلها بفعل الزناء حد وعليه القية وعن الي يوسف لا يحد لان تقرر ضمان القيمة سبب لملكها فكانه اشتراها بعدما زنى بها ومن زقي بامة ثم اشتراها او وهبت له وقبضها او ورثها او اوصى له بها او والمك شيئامها درى عنه الحد ولوغصب امة فزنى بهافاتت من ذلك او غصب حرة ثيبا فزنى بهافاتت من ذلك او غصب حرة ثيبا فزنى بهافاتت الموقب المائد والمناوغصب المقافرة ألم المائد المائ

- مع باب حد الشرب كان-

(فقوله رحمه الله ومن شرب الحقر فاخذ ورسحها موجود) معه اوجاء ابه سكران وشهد عليه الشهود بذاك فعليه الحد) وكذا اذا اقر ورسحها موجود أمعه وسسواء شرب من الحر قليلا او كثيرا وانما شرط وجود رسحها معه وقت الشهادة الله شهد على رجل زناء متقادم اوشرب خر متقادم اوسرقة قديمة لم ثقبل الشهادة شهدوا على رجل زناء متقادم اوشرب خر متقادم اوسرقة قديمة لم ثقبل الشهادة شهدوا عليه بعد ذهاب رسحها والسكر لم يحد عندهما وقال محد بحد فالتقادم بمنع من قبول الشهادة بالا ثفاق غير انه قدره بالزمان اعتبارا بحد الزناء وعندهما مقدر بزوال الرابحة واما الاقرار فالتقادم لا بطله عند مجد كما في حد الزناء وعندهما لا يحد الا عند قبام الرابحة فان اخذه الشهود ورسحها معه اوسكران فذهبوا به الى مصرفيه الاعد النام فانقطمت الرابحة قبل ان يسلوا به حد اجماعاً وروى ان رجلا با، بان اخيه الى الن مسمود رضى الله عنه نقال له ان هذا ابناني وانه كان يتيا في جرى وقد شرب المن مسمود رضى الله عنه نقال له ان هذا ابناني وانه كان يتيا في جرى وقد شرب عليه جريمته ثم قال ترتوه وزوه فان وجدتم ريحها فاجلاوه * الترترة ان يحرك ويستنكه وهدذا بدل على ان بقاه الرابحة شرط في اقامة الحد * وقوله وزووه بالزاى حركوه واقبلوا به وادبروا (فوله ومن سكر من النبيذ حسد) انما شرط بالزاى حركوه واقبلوا به وادبروا (فوله ومن سكر من النبيذ حسد) انما شرط بالزاى حركوه واقبلوا به وادبروا (فوله ومن سكر من النبيذ حسد) انما شرط بالزاى حركوه واقبلوا به وادبروا (فوله ومن سكر من النبيذ حسد)

اختلف في الحل و الحرمة في شرب دون المكر إذا كان كثير يسكرة للشمة والسكر أن عندابي حنيفة (السكر)

من لايعرفالرجل من المرأة والارض من السماء وقالا هوالذي يختلط كلامه ويهذى لانه هوالمتعارف بين الناس وهو اختيار اكثرالشاخ كافىالاختيار وقال قاضيخان والفتوى على قولهما اه (ولاحدهل من وجدمنه رايحة الجراو نقيأها) لان الرابحة محتلة وكذا الشرب قديقع ﴿ ٢٠٣ ﴾ عن اكراء واضطرار (ولا يحد السكران) بمجرد وجد

> السكر لان شربه من غير سكر لايوجب الحد بخلاف الخر فان الحد يجب بشرب قليلها من غير اشتراطالسكر (فؤ له ولاحد على من وجد منه ربح الجر اوتقيأها) لان ذلك لايدل على شربها باختياره لجواز ان يكون اكره اوشربها في الاالعطش مضطرا لمدم الماء فلا يحد معالشك (قو له ولا يحد السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ وشربه طوعا) لانه يحتمل انه سكر من غير النبيذ كالبيج و ابن الرماك اوشرب النبيذ مكرها فلايحد بالشك (قوله ولايحد حتى نزول عنه السكر) لعصل الانزجار لانه زائل العقل كالمجنون والسكران الذي محد هو الذي لابعقل نطف ولاجوابا ولايعرف الرجل منالرأة ولا الارش منالسماء وهذا عند ابى حنيفة وعندهما هوالذي يهدى ويختلط كلامه والى هذا مال اكثر الشايخ وعن أبي يوسف يستقرأ ﴿ قُلْ بِالْمِمَا الْكَافِرُونَ ﴾ قان امكنه قراءتها والاحدولا محد السكران باقراره على نفسه في حال سكره لاحمّال الكذب فعنال الدرء به لانه خالص حق الله مخلاف حدالقذف لان فيه حق العبد فالسكر أن فيه كالصاحى عقوبة له و لو ارئد السكر أن لاتبين منه امرأته لان الكفر من باب الاعتقاد فلايتحقق معالشك (قوله وحد الحر والسكر من النبيذ في الحرُّ ممانون سوطًا) بجوز في السَّكر ضم السِّين و فتحما مع سكون الكاف وبغنج السين وتحريك الكاف فاذا قال الفختين بكون المصير وان قال بالسكون وضم السين يكون حدالجر بمجرد الشرب وحد سائر الاشربة بعد حصول السكر والشيخ رحمالله مال الى السكون والضم (قو له يغرق الضرب على بدنه كاذكرنا في حدالزناء) و بحتنب الوجه والرأس و بجرد في المثمور وعن محمد لا بحرد (قو لد و ان كان عبدا فحده اربعون سوطا) لان الرق منصف (قو لدو من اقرُ بشرب الحرر والسكر ثم رجع لم يحد) لانه خالص حقالله فقب ل فيه الرجوع كحد الزناء والسرقة والسكر ههنا الفختين متوالبتين (ويثبت) حدالشرب (بشهادة شاهدين اوباقراره مرة واحدة) وعن ابي يوسف بشرط الاقرار مرتين (قولد ولايقبل فيه شهادة النساء معالر جال) لانه حد ولامدخل لشهادة النساء في العدود

-مي باب حدالقذف

الاصل فيه قوله تعالى ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهدا، ﴾ الآية والمراد بالرمى ألرمى بالزناء بالاجماع دون الرمى بغيره من الفسوق والكفر وسائر

انه سکران بل (حی بالم انه سكر من النبية) او الجر (وشربه ماوعا) الاحتمال سكره عا لانوجب العدد كالبنج ولين الرماك والشرب مكرها اومضطرا (ولاعد) المكران عال سكره بل (حتى زول عنه السكر) تحصيلا المقصود وهو الاتزجار بوجد انالالم والسكران زائل العنسل كالجنسون لايعُمال الالم (وحدالجر والسكر فيالس تمسانون سروطا) لاجاع الصحابة رضى الله تعالى عنهم (بغرق) ذلك (علىدنه كاذكرناف) حـد (الزياء فان كان) الشارب (عبدا فحده اربسون) سوطا لان الرق منصف على ماعرف (ومن اقر) على نفسه (بشرب الجر اوالسكر ثم رجع لم محد) لانه خالص حق الله نسالي فيقبل فيه الرجوع كامرق حد لزناه (و تبت الشرب بشهادة شاهدين) كسائر العدود سوى الزكاء لثبوته

بالنص (وباقراره مرة واحدة) قال الاسبيجابي هوقول ابي حنيفة وقال ابو يوسف و زفر بشترط الاقرار مرتين والعميم قول الامام واعتده المحبوبي و انسنى و غيرهما تصبيح (ولاتقبل فيه شهادة النساء مع الرجال) لانه حد ولامدخل اشهادة النساء في المحدود جوهره ﴿ باب حدالغذف ﴾ هو لغة الرمى وشرعا الرمى بالزناء وهو من الكب أو بالاجماع فنح

المعاصى وفي النص اشارة اليه وهو اشتراط اربعة من الشهودو ذلك يختص بالزناء (فوله رجمه الله اذا قذف الرجل رجلا محصنا او امرأة محصنة بصر بح الزناء) بأن قال بازاني او انت زئیت او انت زانی اما اذا قال انت از بی الناس فاله لا محد فان معناه انت اقدر المناس على الزناء وانما قال بصر عجالزناء لانه لابجب بالكناية حتى لوقذف رجلابالزناء وقال له آخر صدقت لاحد على الذي قال صدقت لانه ليس بصر ع في القذف (قوله فطالبه المقذوف بالحد) بشرط مطالبته لانه حقه ولاً د أن يكون المقذوف بمن خصور منه فساازناء حتى لو كان مجنونا او خنثى لابحد قاذنه وبسقط الحد عن القادف خصيديق المقذوف اوبان يقيم اربعة على زناء المقذوف سيواء اقامها بعدالحد اوفي خلاله على احدى الروايات فان اقامها بعدالحد قال في الكرخي اطلقت شهادته و اجنزت لان مِدْمَالْبِينَةُ ثُلَتْ زَنَّاءُ فَتَبِينَ آنَهُ قَدْفَ غَيْرٍ مُحْصَنَ وَالْضَرِبِ الذِّي لِيسَ يُحد لا عنم قبول الشهادة وفي شرحه أذا أقام البينة بعد استيفاء ألحد على الكمال لم تقبل بينته فيهتمل ان يكون فيه اختلاف المشايخ فان قيلالنس ورد في قذف المحسنات فكيف اشركتم المحصنين معهن قلنا النص وان ورد فيمن فالحكم يثبت في المحصــنين بدلالة النس لان الوجوب لدنع العبار وهو يهالجيع وانميا خصين لان القذف فيالاعم لهن (قو له حده الحاكم عمانين سوطاً أن كان حراً) قال في الهداية لاخلاف ان فيه حقالتمر ع وحقالعبد لانه شرع لدفع العبار عن المقذوف فن هذا الوجه هو حقالعبد ثم انه شرع زاجرا ومنسه سمى حدا وهذا آية حقالشرع حتى انه اذا ادعاء ثم عنى فعفوه باطل عند ابي حنيفة و مجمد لان الذي يستوفيه الامام دون المقذوف فبان لنا انه حق لله مختلط بحقالعباد وانما تعارضت الجهتان فاصحابنا مالوا الى تغليب حق الشرع لان مال العبد يتولاه مولاه ولانه حد ينضمن عددا لاتجور الزيادة عليه ولان النقصان منه فكان حقا لله تعالى كحدالزناء والمهرقة ولائه لتنصف بالرق ناذًا ثبت أنه حق لله تعالى لم يورث ولايجوز العفو عنه والشافعي رحمه الله مال فيه الى تغليب حق العبد باعتبار حاجته وغناه الشرع حتى أن من قذف رجلا قات المقذوف بطل الحق عندنا وقال الشافعي لابطل وأن مات بعد ما اقيم بعض الحد بطل الباقي عندنا وعنده لا بطل بناء على انه تورث عنده لانه حق العبد وهندنا لابورث لانالمغلب فيه حق الله تعسالي واو قذف رجلا فطسالب المقذوف بالحد نفال الفاذف أنا عبد فحدني حدالعبد وقال المقذوف أنت حر فالغول فول القاذف حتى يقيم المقذوف بينة وكذا ادًا قال الفاذف للمفذوف انت عبد فلابجب على في قذفك حد وقال المنذوف انت حر فالقول قول الفاذف أيضا و لوكرر الفذف بعدالحد لاحد على الفاذف ذكره في الهداله في السرقة و اشار اليه في الكرخي ايضًا فيهاب اللمان حيث قال والملاعن ادًا كرر لفظ الفذف أبيلزمه حد ولو قذف جمياعة بكلمة واحدة اوقذف كل واحــد منهم بكلام على حدة او فى ايام منفرقة

(اذا قذف رجل) او امرأة (رجلا محصبــنا او امرأة عصنة بصرر عالزناه كزنبت اويازانية (وطالب المفذوف بالحد حده الحاكم ممانين سيوطا ان كان) القاذف (حرا) لقوله تسالي ﴿ والذبن يرمون المحصنات كه الى ان قال و فاجلدو هم عانين جلدة ﴾ والمرادالري بالزناء بالاجماع هداله قيد عطالبة القذوف لان فيسه حقه من حيث دفع العار عنه وباحصانه لمساتلونا وبالحر لان العبد ملى النصف كما يأتي

به لاحقال صدقه (غيرانه ينزع منه الحشو والغرو) لانه عنم ايصال الالم اليه (وال كان) الفاذف (عبدا جلده) الحاكم (اربعین) سموطا لکان الرق كا سبق ولما كان معنى الاحصال هنا مفاترا لمني الاحصان في الإناء فدره مقوله (والاحصان ان يكون المقذوف حرا) لاطلاق امم الاحصال عليه في قوله تعالى ﴿ فعلمن نصف ماعلى الحسنات كه اى المرار (ماةلا بالنا) لان المجنون الصبي لايلحقهما عاره لددم تحقق فعل الزياء منهما (مسلما) لقوله صلى الله عليه و الم ه من اشرك بالله فايس معسن ، (عنيفا عن فعل الزياء) لأن غر المفيف لابلحف المارو الفادف صادق فیمه (ومن نفی نسب غيره فقال است) بان (لايك) فانه عدد وهذا اذاكانتامه محصنة لانه في الحقيقية قبذف لامه لان النسب انما نني عن الزاني لاعن غيره (او) قاله (ياان ازاية وامه مينة محصنة وطالب الان بالحد حد القادف)

فناصموا ضرب الهم حدا واحدا وكذا اذا حاصم بعضمهم دون يعض فعد فالحمد يكون لهر جيما وكذا اذا حضر واحد منهم فانما على الفاذف حد واحد لاغير فان حضر بعد ذلك من لم يخاصم في قذفه بعلل الحد في حقه ولم يحد لهم مرة اخرى وقال الثنافعي ان قذفهم بكلمة واحدة وجب حد واحد وان كرر القذف فلكل واحد منهم الحد ثم عندنا اذا حد الفاذف وفرغ من حده ثم قذف رجلا آخرفانه عد لثاني حدا آخر ولو قذف رجلا فضرب نسعة وسبمين سوطا ثم فذف آخر ضرب السوط الباق ولم يكن عليه حد اثناني والاصل أن متى بتى من الحد الاول شي فقذف آخر قبل تمامه ضرب بقية الحد للاول ولم محد الثانيولو قذف رجلا ولم يكن مع القددوف بنة على انه قذفه واراد استملافه بالله مافدنه فان الحاكم لاب ملفه عندنا لانه دموى حد كحد الزناء وقال الشافعي بسفلف وبجوز في الثادة على الفذف شهادة رجلين ولايجوز شهادة رجل امرأتين ولاشهادة على شهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي فان اقام الغاذف على المغذوف أنه صدقه على قذفه رجلا و امرأنين او شاهد بن على شاهد بن او اتى بكناب قاض الى قاض جاز (قولد يغرق الضرب على اعضاله) لان جمع في موضع واحد يؤدى الى النلف وليس الناف مستمن علب وبيق الوجمه والرأس (قوله ولابحرد من ثباه) مخلاف حد الزناء كذا في البداء قال في الخميندي بضرب في الحدود كلها في ازار واحد الا في حد الفذف فانه لاينزع هنه النياب وانما ينزع هنه انفرو والحشسو (قو لد غير انه ينزع عنه الغرو والحُشو) لان مقاء ذلك عنع حصول الالم اما اذا كان عليه قيم او جبة فانه يضرب على ذلك حد الفذف وياتي عنه الرد آ. (قو لد فان كان القاذف عبدا جلد اربين) لان حد العبد على النسف من حدالاحرار ، فان قلت الآية ، طلقة فاجلدوهم عمانين جلدة فن ابن جمل حد العبيد ، قلنا مرادالآية الاحرار بدايل قوله تمالي ﴿ ولاتقلبوا لهم شهادة أبدا ﴾ والعبد لايقبل شهادته وأن لم يغذف (قوله والاحصان ان يكون المنذرف حرا بالغا عاقلا مسلما عفيفا عن ضل الزناء) هذه خس شرائط لام منها في احصان الفذف والعفيف هوالذي لم يكن وطي امرأة بالزناء ولا بالشبمة ولاسكاح فاحد في عره فان وجددًاك منه في عرممية واحدة لايكون محصنا ولامحد قاذفه (قو له ومن نني نسب غره فقال است لابيك او يا ان الزانية وامه ميتة محصنة فطالبه الان محدها حد الفاذف) هذا اذا كانت امه حرة مسلة فان كانت حية محصنة كان لها المطالبة بالحد لان الحق لها وانكانت غائبة لم يكن لاحد أن شولاً، فيرها لأن الحد لايجوزالينابة فيه وأن قال ليسهدًا اباك فان قاله في رضي فليس بفاذف لانه محتمل المدح وان قاله في غضب حد لانه قصد نني نسبه عنه وان قال لست لايك او اسـت لامك كم محد لانه كلام موصول وان قال لست لامك فليس بقادف لانه كذب فكانه قال لم تلدك امك و كذا اذا

قال لست لانونك لم يكن قاذفا و ان قال لست ابن فلان يعني جده لامحد لا له صادق ولو نسبه الى جده لم محد ايضا وان قال لست لايك وامه حرة وانوه عبد لزمه الحد لامه وان كانت امه امد وابوء حرالم محد لان امه ايست محصنة وبعزر وقيد بقوله ميتة لانه اذا قذفها وهي حية ثم مانت قبل اقامة الحد بطل الحدلانه لايورث عندنا خلافا للشافعي ولو قال يا ان الزانيتين وكانت امه مسلمة فعليه الحد ولا بالي ان كانت الجدة مسلة والام كافرة لاحد عليه ولوقال يا ولد الزناء اويا ان الزناء حدلانه قذف أباه وامه وأن قال يا أن الفرائية حد لانه قذف الام ومن فوقها من الامهات وقذف الام يكني في ابجاب الحد ولوقال يا ان الفعية لم محمد وبعزر لان الفعية قد تكون المتعرضة لازناء وان لم تفعل فلم يكن هذا صريح قذف وكذا اذا قال يا ابن الفاجرة او يا ابن الفاسعة وأو قال يا قواد فليس بقادف لا له يحتمل قود الدواب وغيرها (قو له ولايطالب محد القذف الميت الا من بقع القدح في نسبه بَعْدُفه) وهو الولد والوالد لان العار يلحق به لمكان الحرية وعند الشافعي يثبت لكل وارث لائه عنده نورث وعندنا ولابة المطالبة ليسـت بطريق الارث بل عا ذكرنا ولهـذا ثبت عنـدنا المحروم عن الميراث بالفتل ونثبت لولـد البنت خلافا لمحمسد ويثبت لولد الولسد حال قيام الولد كذا في المسدايه واما الاخوة والاعمام والاخوال والاولادهم فليس لهم حق الخصومة ولو قال لرجل لم يلدك ابوك فلا حد عليه لانه صادق لان حال ماطرحه الاب في رحم امه انماكان نطفة ولمبكن ولدا وانما ولدته امه (قوله وان كان المقذوف محصناجاز لانه الكافر والعبدان يطالب بالحد) وقال زفر ليس لهما ذلك لان القذف بذاولهما لرجوع العاراليماولنا أنه غيره بقذف محصن فبجب عليه الحد ولوكان المقذوف ميثة نصرائية اوامة ولها ولد مسلم لم يكن على قاذفها حد لانه لم نقذف محصنة (فو له وايس للعبد أن بطالب مولا مقذف المد الحرة السلمة) لا ثه لا علك مطالبة مولا و محد القذف لنفسه فلا علكه لا مه فان اعتق بعد ذلك لم يكن له ان يطالب مولاه ايضا لانه لما لم ثبت له الطالبة في الحال لم نبت له بعد ذلك وكذا الولد ايس له ان يطالب اباه بعذف امه الميتة لانه لا علك ذلك على اليه لنفسه فلاعلكه لامه فلوكان لها ابن من غيره كان لام الملوك ولدحرغير المملوك كان لهما المطالبة لانهما كالاجنبيين (قو له قان اقر بالفذف ممرجم لم يقبل رجو عه) لانه نسلقه حقالاً دمي (قو له ومن قال لعربي بالبطي لم بحد) لانه اراديه النشبيه فالاحلاق وعدم الفصاحة فلايكون قذفا والنبط حيل من الناس بسواد العراق وكذا اذا قال لست بعربي اويا ابن الحياط اويا ان الاعور وليس ابوء كذلك لم يكن قاذقا واوقال لست بائ آدم ولست لانسان اولست لرجل اوما انت بانسان لم يكن قادْفا وان قال لست لاب اولست ولد فلان فهو قذف ولوقال لرجل بإزانية لم محد عندهماوةا لمجمد بحدلان الهاءقد تدخل في الكلام للبالغة في الصفة يقال رجل علامة

والغروع لان العار يلمق بهم لكان الجزئية فيكون القبذف متناولا لهم معني قيد عوت الام لانها اذا كانت حية فالمطالبة لها وكذا لوكانت فائبة لجواز ان تصدقه والثقبيد بالام اتفاق لائه لو قذف رجلا مئا فلاصله وفرعه المطالبة ولذا اطلقه فيما بعده حيث قال ولايطالب محد القذف الميت الخ (واذا كان المقذوف محصنا جازلابنه) ولومير محصن كابنه (الكافر او العبد ان يطالب بالحد) لانه عيره منذف محصن وهو من اهل الاستعقاق لأن عدم الاحصال لامًا في اهلية الاستعفاق (وليس العبد ان يطالب مولاه) ولا للائ ال يطالب اياء (مقذف المدالحرة) المحصنه لأن المولى لايعاقب بسبب عبده وكذا الآب بسبب انه ولهذا لايقاد الوالسد ولدهو لاالسيديعبده (وان افربالقذف ثم رجملم يقبل رجومه) لان للقبذوف فيهحفا فيكذبه فىالرجوع مخلاف ماهو خالص حق الله تمالي لانه لامكـذب له فيه (ومن قال لعربي

ما يُبطى) نسبة الى النبط بغضتين جيل من العرب ينزلون البطائح في سواد العراق (لم يحد) لأنه يراد (ولهما)

ولهما أنه أمال كلامه فوسف الرجلبصفة ألمرأة ولو قال لامرأة بإزانى بغيرالهاء فاله بحد بالاجماع لان الاصل في الكلام التذكير وأن قال لرجل زنأت حد وأن قال زنأت في الجبل حد أيضا عندهما وقال مجمد لايحد لان المهموز منه المصعود حقيقة قالت أمرأة من العرب وهي ترقس أبنها

اشبه ابا امك اواشبه على * ولانكون كهلوف و كل وارق الى الحرات زنا، في الجيل

• على اسم خاله اى لا يجاوزنا في الشبه • والهلوف النفيل الجافي العظيم الحية • والوكل العاجز الذي يكل امره الى غيره و لان ذكر الجبل مقرره مراداو لهما أنه يستعمل في الفاحشة مهموزايضا وحالةالغضب والمشائمة نمين الفاحشة مراد عنزلة مااذا قال بإزائ بالهمزة اوقا ل زنات ولم مذكر الجبل وذكر الجبل اعابعين الصعودم ادا اذاكا ن مغرو فابكلمة علىلانه هوالمستعمل فيهولوقا لزنأت على الحبل لم محدلماذكر اوقبل بحدكذا في الهدايه ولوقلف رجلابقير لسان العرب اى لسان كان فهو قادف ولوقا ل لامرأة يازانية فغالت زئيت مك حدث المرأة و لا محد الرجل لانها صدقته حين قال زئيت وقذفته بقولها مك فسقط حكرقذفه وبق حكرقذنها ولوقال بإزانية فغالت لابل انت الزاني حدا جميعالان كل واحد منهما قذف الآخر ولم توجد من المقذوف تصديق ولوقال بإزانية فقلت زندت ممك فلاحدعل واحد مهمالان فولها زنيت تصديق وقولهاممك محتمل الأبكون وانت حاضر اوشاهد فلم يكن قذفاولوقال بإزانية ففالتانت ازني متى حدالرجللانه قذفهاو ليست هي مقاذفة لانه محتمل انت اعلم مني بالزناء ولوقا ل لرجل مار أيت زائيا خيرا منكاوقا لذنمث لامرأة فلاحد هليه لانهجمل المخاطبين خيرا من الزناة وهذا لانقتضي المشاركة في الزناء ولوقال لامرأة زني لك زوجك قبل الزيزوجك فهوقذف لان الزناء يصحممهاقبل النكاح ولوقال زني فخذك اوظهرك فايس بقاذف وان قال زني فرجك فهو قاذف وال قال زي بك فلان باصبعه فليس يقاذف والأقال زنبت وانت صغيرة اومكرهة اونائمة اومجنونة لم محد وكذا آذا قال وطنت وطناحرامالان وطي الحرام قديكون بالزناء وغيره ولوقال لامة قداعتقت اواكافرة قد اسلت زنيت وانت امة اوكافرة فعليه الحد لاته قاذف يوم تكلم بزناءها و المتبر عندنا في الفذف حال ظهوره دوق حال الاضافة واو قال لرجل اذهب ففل لفلان بإزاني اويا الزانية فلاحد على المرسل لاندام. بالفذف ولم يقذف والامر ليس يقذفكا أن الامر بالزناء ليس بزناء وأما الرسول فان قذف قذفا مطلقاحد و إن قال له إن فلاناار سلني اليك مقول لك كذا فلاحد عليه لانه حاك القذف عن غرموان قال زئيت و فلان ممك فهو قذف لهماوان قال عنيت فلانا معك شاهدا لم يلتفت الى ذلك وعليه الحدلانه عطف فلانا على الضمير فيزنبت فاقتضى اشترا كهمافي العفل واذقال لام أقزئيت بعيراو شور اوبحمار اوبغرس فلاحد عليه لانه اضاف الزناء الى من يكون منه الوطى مفكانه قال وطنك حاراو توروان قال

به التشبيه في الاخلاق اوصدم النصاحة وكذا اذا قال است بعربي لماقلنا هدايه

زنبت يغيرة أوبشاة أوينوب أويدارهم فهو قاذف لان الاشى لايكون منها خل الزناء لا نمى فحمل ذلك على العوض وان قال لرجل زنيت بقرة أو بناقة فلاحد عليه لا نه لايكون بذهك زانيا وان قال زنيت بامة حدوان قال زنيت شوراو يبعير لمبكن قاذفا (قولد ومن قال لرجل با بن ماء الحماء فليس بفاذف) لا نه محتمل المدح محسن الحلق والكرم والصفاء ولان ابن ماء السماء لفبيه لصفائه وسخانه وهواسم لجدالتعمال بن المنذر (قوله وان نسبه الى عه اوالى خاله اوزوج امه فليس يفأذف) لان كل واحدمن هؤلاء يسى اباقا ل الله تعالى ﴿ واله آبائك ابراهم واسميل واسمق ﴾ واسماعيل كان عاوني الحديث و الحالاب و وزوج الام يسمى ابا التربية (قوله ومن وطي وطانا حراما في ضر ملك لم محد قاذفه) قيد بغير الملك احتراز عن وطي امرأنه الحائض وامته الحبوسية فانه حرام في الملك وأنما لايحد قاذفالواطئ في غيرالملك لان الوطئ في غير الملك بشبه الزناء وهو كن وطئ المندة منه من طلاق بأين اوثلاث فهذاوطئ حرام في غير الملك وكذا اذا وطي الهنه وهي اخته من الرضاعة او امه من الرضاعة لم يحد قاذفه لانما حرام حرمة مؤيدة بخلاف وطئ امرأته الحائض وامته المجوسية لانها حرمة موقنة وكذا اذا تزوج اختين في عقد واحمد اوامرأة عمّها اوخالبًا اووطنها فلاحده لي قاذفه و كذا اذا وطي امة بينه وبين غيره او جارية ابه او امه او امة قد وطايًا الوه اووطيُّ هو امها فلاحد على قادْفه وانْ وطيُّ مَكَانُهُ فَعَنْدُهُمَا تَحْدُ فاذفه لائما ملكه وتحريمها طارض فهى كالحائض والحبوسية وقال ابويوسف وزفر لاعد قادفه لان ملكه زال عن وطأما هالالة وجوب المهر عليه والأتزوج امرأة بغير شهود اوامرأة وهوبعلم ان لها زوجا اونى عدة من زوج اذات رجم محرم منه وهو بَعْلِمْ فُوطَانُهَا فَلَاحِدَ عَلَى قَادْفُهُ وَانَ آتَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بَغْيَرَ عَلَمْ قَالَ أَبُو يُوسَفُ يُحَدّ قاذفه وال لمن امرأة لثموة اوقبلها اونظر الى فرجها لشهوة ثم تزوج بينتها ودخل بها او تزوج امها و دخل بها لم يسقط احصانه عند ابي حنيفة حتى انه محدقاذنه عنده وقال ابوبوسف ومحمد بسقط احسانه حتى انه لاعمد قادفه (قو له والملاعنة بولد لاعد قادفها) لأن و لدها غير ثابت النسب من احد فان ادعى الاب الولد بمدالفذف لم محد قاذنها وان قذفها قذف بعدما ادعى الاب الولدجد وان كانت الاعنة بغير ولد فقذفها قاذف حد وان دخل حربي البنا بامان فقذف مسلما حد لان فيه حق المبدو مدالثرب لايتام عليه كالذى وحد السرقة والزناء لايتام عليه عندهما وقال ابو يوسف يقام عليه واما الذمي قانه يفام عليه حد الزناء والسرقة بالاجماع (فو له ومن قذف امة اوعبدا اوام ولد اوكافرا بالزناء) عرْد و لِم بالنورْ رِ عَائبَةُ لانه قَدْف بينس مايجب فيه الحد (قوله او قذف مسلما بغير الزياء فقال يافاسق أو ياخبيث عزر) الا انه لا يلغ بالتعزير غايته في هذا بل يكون الرأى فيه الى الامام فيعزره على قدر ماری و کذا اذا قال یافاجر او یا یهودی او یا نصرانی او یا مجوسی او یا کافر او یا مخنث

لان ان ماء البمساء لقب لجد النعال بن المسذر لقب به لصفائه ومخاله كا في الجوهر (واذانسبه الى عه او خاله او زوجامه فليس مقادف) لان كل واحد مل هؤلاء يسمى ايا اماالاول فلقوله تعالى ﴿ و اله آباك إراهم والعيسل واسمق که واسامیل کان عاله والثاني بغوله صل الله عايه و سلم ه الحال اب ه والتبالث لمزية هداله (ومن وطلي وطئا حراما في غير ملكه) ولو بشهة كالوطئ شكاح فاسد (لم معدقاذفه) لعدم الاحصان (والملاءنية بولد لامحيد قاذفها) لان ولسدها غير ثابت النسب وهو أمارة الزياه فسقط احصائها (و من قذف امة او عبدا او كافرا) اوصفيرا (بالزناء) عزر لانه آذاه والحقه الشين ولاعدبه لعدم احصائه ولا مدخل لقياس في الحدود فوجب التصذير الا أنه بلغه غاشه لانه من جنس ماعب به الحد و كذا او قذف من ذكر (اوقذف مسلما) محصنا (بغير الراء فقال) 4 (ياناسـق اويا كافر اويا خبیث) او باساری او با

فيه الحد فالرأى فيه الامام كافي الهداله (و ان قال) له (يا حار او يا خنر بر) او يا كلب او ياتيس (لم يعزر) لائه ما الحق به الشين التبقن لفيهوقيل فوعرفنا بدررلانه بمدسبا وقيلاانكان المسبوق منالاشراف كالفقهاء والعلوية بعزرلانه تلحقهما لوحشة خلك وان كان من العامة لايعزر وهو ﴿ ٢٠٩ ﴾ الاحسن هداله (والتعذير) لفة التأديبوشرها تأديب دون الحد

كا اشاراليه بقوله (اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلاث جلدات) لأن حد الرقيق في الفذف اربعون فينقص منمه سموط لئلا بلغ الحد وهذا منسد ابي حنيفة ومجد (وقال ابو يوسف يبلغ بالتعزير خسة و سبعين سوطا) قال في الهداية والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم • من ابي حدا في غير حد فهو من المتدين ، فابو حنيفة و مجمد نظرا الى ادنى الحبد و هو حد عبد في القذف اربعون فنقصا منه سوطا و ابو بوسف اعتبر اقل الحدق الاحرار اذالاصل هو الحرية ثم نقس سوطا ف رواية عنه و هو قول زفر وهوالقياس وفي هذه الرواية نفس خسة وهو مأثور عن على رضي الله عنه فقلده ثم قدر الادني فالكتاب بثلاث جادات لان مادونها لابقع به الزجر و ذكر مشامخنا أن أدناه على ما راه الامام مقدوه بقدر مايط أنه ينزجر لانه

اويا ابن الفاسق اويا ابن الفاجر اويا ابن الفحبة اويا ابن الفاسقة أويا ابن الحبيثة أويا لس اوياسارق فانه يعزر في جيم ذلك اما اذا قال يافاسق اويالس اوياسارق وهو كذاك لم بعزر وكذا اذا قال ياكلب اويا قرد اويا ثور اويا ان الكلب اويا أن الحمار لم يعذر لانه كاذب و لان العرب قد تنسمي يهذه الاسماء مقال ســفيان الثورى ودحية الكلبيوقيل فيعرفنا يعزر فجيعذتك لانهبعد سباوقيل انكان المسيوب به من الفقهاء والعلوية يعزر والا فلا وهذا حسن ولوقال بالاهي او باستخرة او باضحكة اويا مقامر فالطاهر آنه يعزر وازقال يا بليد عزروكذا فيالواقعات وازقال بإسفلة عزر واختلفوا فيالسفلة فال الوحنيفة هو المكافر وقال الولوسف هوالذي لالبالي عا قالوما قبله وقال مجد هوالمقام واللاعب بالطنبور وقال محمد ن المة هوالذي بأنى الافعال الدنية وقال نصيرين محبي هوالذي اذا دعى الي طعام اكلو حمل (قو له والتعزير أكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلاث جلدات) لأن اقل من ذلك لالقع 4 النمزير وهذا قولهما ولا يبلغ به الىالاربعين لقوله عليه السلام ه من اتى حدا في غير حد فهو من المتدِّن ، و الاربعون حدق العبد ق القذف فينقص منه سوط ويستوى فىالتمز ر الحروالعبدوالمرأة والرجل لان المقصودة الانزجار (فو له وقال ابوبوسف بِلغ بالتَّرْير خَسة وسبعون سوطًا) اعتبر الويوسف اقل الحد في الاحرار اذالاصل هوالحرية واقل حد في الحرية ممانون فينقص منه سوط في رواية وهوقول زفروفي رواية الكتاب ينفس منه خسة اسواط وهومأثور عن على رضي الله عنه وتأوله ان عليا كرم الله وجه كان يعقد اكل خسة عقدة فلمابلغ خسا وسيعين عقدو ذلك خس عشرة عقدة ثم لم يعقد في الباقي وهواربه جلدات لآتها لم تبلغ خسا فظن الراوي أنه اقتصر على خس وسبعين فاما العبد فيعزر على قول ابي يوسف خسا وثلاثين لان أدنى حده اربعون فينقس خمسة قباسا علىالحر وكذا ايضًا عند ابي حنيفة وزرالميد مابين ثلاثة اسواط الى تسعة وثلاثين على مايراه الفاضي ثم التمزير على اربع مراتب تنزير الاشراف كالدهاقنة والقواد وتمزير اشراف الاشراف كالفقهاء والعلوية وندزر الاوساط وندزر الحساس فتعزر الاشراف الاعلام والجر الى باب الفاضي وتنزر أشراف الاشراف الاعلام لاغيروهوان مقولله القاضي بلغنيانك تفعل كذا وتعزر الاوساط كالسوقة الاعلام والجر الى باب القاضي والحبس وتعزرالخساس الجر والضرب والحبس ولايقبل فىالتغزير شمادة النساء مع الرجال عند ابى حنيفة لانه عقوبة كالحد والقصاص و قال ابو يوسف ومجد نقبل فيه شهادة النساء مع الرجال لانه حق آدمی كالديون لانه بصبح العنو عنه (قوله وان رأى الامام ان

🖊 يختلف باختلاف الناس هداله وفي المجتبي ويكون بالحبس 🔫 ل (٢٧) و بالصفع على المنق و فرك الاذن وبالكلام المنيف وينفلر القاضيله بوجه عبوس وبشتم غير القذف ثم قال وعن سرخمي لايباح بالصفعلانه من أعلى مايكون من الاستحفاف فيصان عنه أهل الفبلة أه (وأن رأى الأمام أن

يضم الى الضرب في التعزير الحبس فعل) لان التعزير موقوف على رأى الامام و المنسود منه الردع والزجر فاذا رأى ال الشائم لا ترتدع بالضرب حبسه ايضا والككال وتدم لا محبيه (قوله واشيد الضرب التعزير) لانه مخنف من حيث العدد فلا خنف من حيث الوصفكي لايؤدي الى تفويت المقصود ولهذا لم مخفف من حيث التفريق على الاعضاء (قو له ثم حد الزناء) لانه ثابت بالكتاب و مؤكد مغوله نعالي ﴿ وَلاَ تأخذ كم مها رأفة في دن الله ﴾ (قو له ثم حد الشرب) لان سببه منيفن (قو له ثم حدالفذف) لازسببه محمّل لاحمّال كونه صادة ولانه قد جرى فيه التغليظ من حيث رد الشهادة فلا تغليظ منحيث الوصفةال فيالفوائدواختلفوا فيكيفية شدة الثعزير قالبعضهم بجمع فيموضع واحدوقا لبعضهم ااشدة من حيث الضرب وفي حدو دالاصل بغرق على الاعضاء وفي اشربة الاصل بضرب في وضع و احدوقيل انما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فوضوع الاول اذا باغ بالتعز براقصاء وفىالناني اذا لم يبام به اقصاء نان اجتمت الحدود الاربعة حد الفندف وحد السرقة و حد الزناء وحد التعرب قال ابو حنيفة بدأ بحد الفذف ثم يحبس فاذا برى الامام بالخيار أن شاء قدم حد الزُّناه على حد المرقة و انشاه قدم حد المرقة عليه ثم يحبس فاذا بري حدق الآخر مُم يحبس حتى يبرأ فاذا برى و اقام عليه حد الشرب فال كال معها ، نم يبدأ جد القذف ويضمن المال في السرقة ثم ترجم وسطل ماعداها وان كان فها قصاص في النفس او فيما دونها بِدأ بحد القذف ثم يقتص فيما دون النفس ثم يقتص في النفس ويلغوماعدا ذلك من الجدود كذا في الينابيم (قوله و من حده الامام اوعزره فات فدمه هدر) لانه فعله بأمرالشرع و فعل المأمور به لايتقبد بشرط السلامة (قول و واذا حد السلم في القذف سقطت شهادته وان ثاب) لقوله تعسالي ﴿ وَلا تَقْبِلُوا لَهُمْ شَهَادَةُ اللَّهُ ﴾ ولانه اذى المفذوف بلسانه فسلبه الله عمرة لسانه مجازاته وعمرة اللسان نفاذ الاقوال فلوقبل بمدالتوبة لتوهم ان قذفه كان صدقافينه نكع خ ض المسلم و عندالشافعي تغيل شمادته اذًا آب لقول تعالى ﴿ الاالذي تابوا ﴾ قلنا هذا الاستثناء واجعالى مايليه من الفسق دون المنع من قبول الشهادة ولانه اقرب الى الاستبناف ولان الله نعالى ذكر شينين الفسق و سفوط التمادة فبالتوبة يزول عنه اسم النسق ويبق المنع من قبول الشمادة لانالله اكد مسفوط الشهادة بالنسائيد فلو كانت شهادته تغبل بالنوبة الريكن لذكر التأبيد معنى فان ارتم بعداقامة الحد عليه ثم اسلم لم تقبل شمادته لانه حد في الاسلام حداكاملا وال كان الفاذف كافرا غمد في حال كفره ثم اسلم بعد ذلك جازت شهادته لفوله عليه السلام • الاسلام بجب ماقبله • و ان كان المحدود عبدا فاعتق لم نجز شهادة ابدا وان تاب لان له نوع شهادة بدلیسل آنه او شهد برؤیة هالال رمضان قبلت شهادته ولو قذف العبد رجلا في حال الرق ثم اعنق منام هايه. حد العبيد (قوله وان حد الكافر فيالفذف ثم اسلم قبات شهادته ﴾ اعلم ان الكافر اذا حد في قذف

اكنني به والاضم البـه ماراه من الحبس والنق كما مر (واشدالضرب التعذير) لائه خفف من حيث العدد فيفلظ من حيث الوصف لتلابؤدى الىفوت المفصود ولهذا لم مخفف من حيث التفريق على الاعضاء كا في الهداه (ثم حد الزناء) لانه اعظم جناية حتى شرع فيه الرجم (ثم حد الشرب) لان سببه متيقن (ثم حد القلف) لان سببه محتل لاحتال صدقه (ومنحده الامام اوعزره قات) منه (فدمه هدر) لائه ضلمانعل بامرالشرع وفعل المأمورلا تقيدبشرط السلامة كالفصاد والبزاغ بخلاف الزوج اذا عذر زوجته لانه مطلق فيسه والاطلاقات تنقيسد بشرط السلامة كالمرور فيالطريق هدابه (وادًا حد المسلم في القذف سقطت شمادته و أنَّ نَابٍ) لقوله تعمالي ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهِادَةً الدا ﴾ والاستثناء في الآية عائد الى مابليه و عامه في الهداية في الشهادات (وأنحد الكافر فالقذف ثم اسلم قبات شهادته) لأن هذه شهادة استفادها

بعدالاسلام فلم ندخل تحت الرد بخلاف العبد اذا حد حدالقذف شماعنق لاتقبل شهادته لانه لاشهادة (لم تقبل)

لمُتبل شهادته على اهل الذمة لان له شهادة على جنسه فترد تنبيها لحده فان اسلم قبلت علم وعلى السلين لانه بالاسلام حدثت له عدالة لمنخرج وهي عدالة الاسلام يخلافالمبد اذا حد ثم اعتق حيث لائتبل شهادته وان كان الفذف في حال الكفر غد في حال الاسلام بطلت شهادته على التأبيد لأن الحد حصل وله شهادة فبطات تتميما لحده يخلاف مااذا حد وهو كافر لآنه حد ولا شـهادة له فلم يصـادف الحد شهادة تبطلها ولو حصل بعض الحد في حالة كفره وبعضه في حالة السلامه فني ظاهر الرواية لاتبطل بشهادته على التسأيد حتى لوطاب قبلت لان المبطل كاله وكاله لم توجد في حالةالاسملام وفي رواية اذا وجد السموط الاخر في حالة الاسملام بطلت شهادته على التما يد لان المبطل فشهادة هو السموط الاخير لانه لواقم عليه بعضالحد ثم قذف آخر فانه يضرب البساق وتبطل الشهادة وفي رواية إعتبر اكثر الحد نان وجد اكثر. في مالة الاسلام بطلت شهادته علىالتأبيد وان وجد اكثر. في حالة الكفر لاتبطل شهادته وفي الهداية اذا ضرب الكافر سوطا واحدا في قذف ثم اسلم ثم ضرب مابق جازت شهادته وعن ابي يوسف ترد شهادته والافل نابع للاكثر والاول اصح ولو قذف ثم اسلم ثم حدكلاألحد بعد الاسلام لائتبل شهادته بالاجماع ولو ضرب المسلم بعض الحدثم هرب قبل تمامه فني ظاهر الرواية انه تقبل شهادته مالم بضرب جميعه وفي رواية اذا ضرب سوطا واحدا لاتغبل شهادته وفي رواية اذا ضرب اكثره سقطت ثمادته وال ضرب الإقل لم تسقط قال في المنظومة لا ي حنيفة

شهادة الرامى بسوط بهدر • وجاء عنه اذبقال الاكثر وجاء عنه الرد حين تما • وذاك قول صاحبيه فاعما

والله اعلم

- المرقة وقطاع الطريق الله

السرقة في الفقة عبارة عن اخذ مال الغير على وجه الحنيبة ومنه استراق السمع وقد زيدت عليه اوصاف في الشريعة والمنى المفوى مراط فيسه ابندا، وانهها، او ابتدا، لاغير كما اذا فقب البيت على الحفية واخذ المال من المالك مكابرة على الجهار بمنى ليلا واما اذا كان نهارا اشترط الابتدا، والانتها، واما شرط الاخذ على الحقية لان الاخذ على غير الحقية يكون نبها وخلسة وغصبا واما قطع الطريق فهو الحروج لاخذ المال على وجه الجاهرة في مريسم لا يلحق المأخوذ منه الغوث فهو الحروج لاخذ المال على وجه الجاهرة في مريسم لا يلحق المأخوذ منه الغوث في في رحه الله اذا سرق البالغ المائل عشرة دراهم) بعنى دفعة واحدة وسواء كانت العشرة لما لك واحد او الحاحة اذا كانت في حرز واحد فانه يقطع ويتسترط في ثبوت القطع ال يكون المارق من اهل العقوبة بان يكون بالغا وان يكون المسروق نصابا كاملا وهو مقدر بعشرة دراهم عندنا وقال الشافعي ربع دينار وقال مائك ثلاثة نصابا كاملا وهو مقدر بعشرة دراهم عندنا وقال الشافعي ربع دينار وقال مائك ثلاثة

اصلا فی حال الرق فکان رد شهادته بعد العثق من تمام حده هدایه

﴿ كتاب السرقة ﴿

وهى فى الغشة اخذائشي من الغير على الخنية والاستمرار ومنه استراق السم وقد زيدت عليه اوساف فى التربعة على ما يأتيك بانه هدايه (اذا سرق البالغ الساقل) الناطق البسير (عشرة دراهم) جياد

(اوما) اى شيئاما لا يتسارع اليه الفساد (قيمته عشرة دراهم) سواء كانت الدراهم (مضروبة او غير مضروبة من حرز) وهوما عنم وصول يدالفيرسواء كان بناء او سافظا (لاشبة فيه) ولا تأويل عرة واحدة اتحدالمالك ام تعدد (وجب طيه القطع) والاسل فيه قوله تمالى في والسارق والسارقة فاقطموا الديهما كه الآية ولا بد من اعتبار المقل والبلوغ لان القطع جزاء الجناية وهى لا تتحقق بدونهما قيد تا بالناماق لان الاخرس لا يقطع لا حمقال نطفه بشبمة وبالبعبر لان الاعى لا يقطع بحراء الجناية و فلا يد في السنة بيائه في الجملة وبالاشتباء عليه وقدورد في السنة بيائه في الجملة عن المعنوفة المحروقة المعنوفة المحروقة على حدود المرقة والمحروقة المعنوفة الذي على عدود المادي عشرة دراهم عن المعنوفة المحروقة الم

دراهم (قُولُه اوما قيمته عشرة دراهم) فيه اشارة الى ان غير الدراهم يعتبر قيمته لها و ان كان ذهبا ويعتبر ان يكون قيمة المسروق عشرة من حين السرقة الى حين القطع فان نفس الشعرفيما بينهما لم يقطع وهذا عندهما وقال محمد لاعبرة بالنقصان بعدالاخذ واذا سرق المال في بلد وترافعا اليحاكم فيبلد آخر فلابد ان يكون قيمة المسروق نصابا في البلدين جميعا (قو له مضروبة اوغير مضروبة) اختلفت الرواية فيذلك وظاهر الرواية انه يشترط المضروبة وبه قال انو نوسف ومحمد وهوالاصيح لان اسم الدراهم تطلق على المضروبة عرفا حتى لوسرق عشرة دراهم تبرأ قيمها افل من عشرة ،ضروبة لميقطعوروى الحسن عن ابى حنيفة الهسوى بين المضروبة وغيرها كنصاب الزكاة ثم المتبرق الدراهم ان تكون العشرة منهاوزن سبعة يدليل مقادير الديات وانسرق دراهمزيونا ونهرجة اوستوقة لميقطع حتى تساوى عشرة دراهم جياد اذلا عبرة للوزن فماوكذا اذا سرق نفرة وزنها عشرة وقيتها اقللم يقطع ولوسرق نسف دينار أتينه عشرة دراهم جياد قطعوان كانتافل لم يقطع ولاقطع على مجنون ولاصبي لانهما غيرمخاطبين ولكن يضمنان المال وان كان يجن ويفيق فسرق في حال افاقته قطع كذا في الخجندي (قوله من حرز ولاشبهة فيه وجب القطع) الحرز شرط لوجوب الفطع حتى لوانتهب اواختلس اوسرق مالا ظاهرا كالثمار على الاشجار او الحيوان فيالمرعى لايجب الفطع والحرز علىوجهين احدهما المبنى لحفظ المال والامتعة وسواء فىذلك ان يكمون دارا اودكاما اوخيمة او فسطاطا او صندوقا والحرز الثانى ان يكون محرزا بصاحبه لانالنبي عليهالسلام قطع سارق رداء صفوان وكانت تحت رأسه فِعَلَّهُ مُحْرِرًا بِهُ وَ سُمُواهُ كَانَ صَاحِبُهُ نَائُمًا أَوْ مُسْتَبَقِّنُنَا لَانَ صَفُوانَ كَانَ نَائُما حَيْن سرق رداؤه غان دخل السارق الدار و علم به المالك والسارق بعلم ذلك لا يقطم لانه جهر و ليس بخفية و ان لم يعلم المسالك قطع و ان دخل اللص ليلا وصاحب الدار فيها ان علم كل واحد منهما بصاحبه لم يقطع وانء بعلم احدهما دون الآخر قطع ولاقطع على من سرق فى دار الاسلام من حربى مستأمن وان سرق المسلم من الذمى

وعم في الدراهم بقبوله مضروبة أو غير مضربة وهورواية الحسن عنابي حنيفة لكن ظاهر الرواية يشترط المضروب و4 قال ایورداست و مجد و هو الامم لان اسم الدرهم يطلق على المضروب مرفا وظاهر كلام الهداية مدل على أن عبارة المنف مقيدة بالمضروبة حيث قال و قد تأبد ذلك بقوله صلى الله عليه و سلم د لاقطع الافيدينار اوعشر قدر اهمه و الم الدرهم. يطلق على المضروبة فهلذا بين لك اشتراط المضروب كاقال في الكتباب وهو ظاهر الرواية وهوالاصح رعاية لكمال الجناية حي لوسرق عشرة تبرا قيمها انقص من عشرة مضروبة لأنجب القطع اه و تبعمه في ذلك الكمال في الفنع قائلا كما

ذكره الغدورى لكن في غاية البيان بعد نقله كلام الهداية وهذا صحيح لكن في نقله عن الغدورى نظ (قطع) لان الشيخ ابا نصرالاقطع ذكر في الشرح وهو تليذ الغدورى رواية المختصرولم يقيد بالمضروبة بل اثبت الرواية بقوله مضروبة اوغير مضروبة فهوقول ابى حنيفة مضروبة اوغير مضروبة فهوقول ابى حنيفة مم قال وروى بشر عن ابى وسف و ابن سماعة عن عجد فين سرق عشرة دراهم تبرا لايقع اه وقوله او ما يباغ قيمة عشرة دراهم الشارة الى ان غيرالدراهم يستبرقيته بها و ان كان ذهباكما في الهدايه وقيد بالحرزلان الاستسرار لا يضفق دونه

ويشرط أن يكون الحرز وأحدا فاوسرق نسابا من حرزين مختلفين لايقطع رشرط عدم الشبهة لان الشبهة دارثة الحد وكذا التأويل كاياتى وقيدنا عرة وأحدة لانه لموسرق نسابا وأحدا من حرزرا عد عرتين فاكثر لايقطع (والعبدو الحر فى القطع سواه) لان التنصيف متعذر فيتكامل الجزاء صيانة لاموال الناس (ويجب العطع باقراره مرة واحدة) قال فى الهداية وهذا عند الى حنيفة و محدوقال ابو يوسف لايقطع الاباقرار مرتين و بروى عنه المهما فى محلسين مختلفين اه قال فى التصبيح وتقدم تصبيح الاسبيمابي في ٢١٣ كه الموالهما وعليه اعتده الانتفاكا هوالرسم (او بشهادة شاهدين)

العفق الفاور كان سائر الحفوق ويسألهما الامام کف هی و ناهی و می هی وان هی و کم هی وعن سرق لزيادة الاحتياط واحتسالا لدره كامر في الحدود وكذا يسئل الأبر عن الكل الاالزمان وماني الفتح الا المكان تحريف كافي النهر (واذا اشـترك جاعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم) بالقعمة على السوية (عشرة دراهم) او ما تباغ قیمنسه دلک (تطمع) الجميع و أن كان الاختذ يعشنهم لوجود الاخذ من الكل معنى لأن المتاد ان تولى الاخذ بعضهم وبستعد الباقون الدنم (وأن أصله) ای کل و احد منهم (اقل من ذلك لمقطم) واحد منم لان الوجب له سرقة النساب وبجب القطع على كل واحد مجنانه فيعتبر كال النصاب

قطع * وقوله و لاشبه وفيه و اى في الجرز لان الشبه و فيه تبيقط القطع على ماتين ان شاءات (فَوْ لَهُ وَالْحُرُوالْمَبِدُ قُالْقَعْلَمْ مُواهُ) لاطلاق الآبة من غير فسل ولان الفطع لا يُنتسف وكذا الرجل والمرأة فيه سواء للاَّ ية (فولد و يجب الفطع باترار. مرة و احدة) هذا حندهما وقال ايو يوسف لايتمام الاباقرار. مرتين فيجلسين يختلفين وروى منه الرجوع الى قولهما (قوله وبشهادة شاهدين) ولا يجوز بشهادة رجل وامرأنين لانه حد قان شهد رجل و امرأتان لم يقطع و يجب المال لان شهادة النساء مع الرجال جمة فالاموال و نبغي القاضي ان بسأل الشاهدين من كيفية السرقة وماهيها وزمانها ومكانها وقدرها للاحتياط كافي الحدود ويعتبر في اقامة الفطع فيالسرقة بالافرار حضورالمسروق منه فيطالبه باقامته عندهما وقال ابو يوسف لايستهر ذلك وامانى ثبوته بالشهادة فلاند من حضوره اجماعاً (قو لد واذا اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع واناصابه اقل لميقطع) وان لم بجب الفطع ضمن مااصابه من ذلك وان سرق واحد من جماعة عشرة دراهم قطع ويكون ذلك الفطع لهم جميعا ولودخل دارا فسرق من بيت منها درهما فاخرجه الى ساحتها ثم عاد ضرق درهما آخر ولم يزل يفعل هكذا حتى سرق عشرة فهسذه سرقة واحدة ناذا اخرج العشرة من الدار قطع و ال خرج في كل مرة من الدار ثم عاد حتى أمل ذاك عشر مرات المعطع لائها سرقات وأوسرق ثوبا لايساوى عشرة دراهم وفي طرفه دراهم مصرورة تزيد على العشرة فمن ابى حنيفة اذا لم يعلم بالدراهم لم يقطع وان علم بما قطع وعن إبي يوسف عليه القطع علم اولم يعلم (قو له و لا قطع فيما يوجد نافها مباعاً في دار الاسلام كالخشب والحشيش والقصب وألىمكوالصيد والعلير) وكذلك ازرنيخ والمغرةوالماء • والتافية هي الثي الحقير ويدخل في الطبر الدجاج والاوز والحام وعن إي يوسف يقطع في كل شيء الاالطين والتراب والمسرقين قال ابوحنيفة ولاقطع فيشيء من الحجارة والكمل والملح والقدور والغمار وكذا المبنوالآجر والزجاج ومنابى جنينة فيالزجاج القطع وقال ابو يوسف اقطع فيذاك كله وعن ابي حنيفة يقطع في الجواهر والاؤاؤ والياقوت والزمرد والغيروزج لانه لاتوجد كافها فصار كالذهب والفشة • و أوله • كالحشب يبنى ماسـوى السـاج والقناء والابنوس والصندل (قول ولافيا يسرع اليه الفسـاد

فى حقه (ولايقطع فيما بؤخذ ثافها) اى حقيرا ويوجد جنسه (مباحا فدارالاسلام) وذلك (كالحشب والقسب والقسب والمشيش والسمك والعلير والصيد) والمغرة والنورة والزرنيخ ونحو ذلك لان مايوجد مباحا فىالاصل بصورته تمثل الرخبات فيه والطباع لاتضن به فقل مايوجدا خذه على كرمهن المائك فلاحاجة الى شرع الزاجر ولهذالم بجب الفطع عادون النصاب ولائ الحرز فيه ناقص (وكذلك) اى لاقطع (فيمايت ترع اليه الفساد) بان لا يق منة كافي القهد تانى عن المضمرات

كالفواكه الرطبة والمين واللحم والبطبخ) لفولة عليه السلام • لاقطع في ثمر ولا كمثر • والكثر هوالحار وقبلااودي وهواأتخل الصفار وقال ابو يوسف يُقطع فيذنك كله ولوسرق شاة،ذبوحة اوذبحها بنفسه ثماخرجها لايقطع لانما صارت لحما ولاقطع فيه والفواكه الرطبة مثل العنب والسفر جل والنفاح والرمان واشباء ذلك لاقطع فيما ولوكانت مجدودة في حضيرة وعلمها باب مغفل واما الفواكه البابسة كالجوز واللوز فانه يقطع فيها اذا كانت محرزة وكذا لاقطع في بقل ولا ربحــان ويقطع فيالحنـــاء والوشعة لانه لابسرع المما الفساد (قوله والفاكهة على النجر والرع الذي الم يحصد) بعني لاقطع فهما لعدمالاحراز والها اذا قطعت الفاكهة بعد استحكامها وحصد الزرع وجعل فيحضيرة وعليما باب مغلق قطع ولاقطع فيسرقة الثياب التي بسطت للجفيف وان سرق شاة من المرعى اوبقرة اوبميرا وان كان هناك راع فان او اها باللبل الى حائط قد عي لها عليه باب مفلق ومعها حافظ او ايس معها حافظ فكسرالباب ودخل وسرق نقرة اوشناة نسناوى عشرة دراهم واخرجها وهو يقود بها او يسموقها اوراكب عليسا قطع وقيسد بقوله باب مغلق لانه يعتبر أغلاق الباب في هذه المواضع لان من طبعها النفور اما الحنطة في الحضيرة وسسار الامتعة لابعتبر فيها الاغلاق ويقطع فى الحبوب كلهما والادهمان والطبب والعود والمسك لانه بما لايسرعاليه الفساد ويقطع فيالحل ابضا لانه لايسرع اليه الفسساد ويقطع فيسرقة القطن والكمنان والصوف والدفيق والعين والتي والزبيب والمسل والملبوس والمفروش والآواني من الحديد والصفر والرصاص والادم والفراطيش والسكاكين والمفاريض والموازئ والارسان ولانقطع في الاشنان لانه نوجد نافها مباحا (قول ولا تعلم في الاشربة المطربة) اى المسكرة و الطرب النشاط و مقطم في سرقة الفقاع والدبس والحل ولايقطع في الخيز والثريد (فو له ولاقي الطنبور وكذا الدف والمزمار) لانه الملاهي (قُو له ولاني سرقة المعمف وان كانت عليه حلية) تساوى الف درهم و عن ابي نوسف بقطع فيه مطلقا و عه بقطع اذا بلغت قيمة الحلية عشرة دراهم لنا ال المفصود من تناوله الفراءة فيه وذنك مأذون فيه عادة والحلية آنما هي تابعة ولاعبرة بالنبع الاترى ان من سرق آنية فيمـــا وقيمة الآنبة يزيد على النصباب لايقطع وكذا لافطع في كتب الفقه والنحو والثفة والشـعر لان المقصود مافيا وهو ايس عال ولو سرق الله فضية فيته مائة فيه لديد اوماء او طَمَام لا بِق او ابن لا يقطع و انمها خَلُو الى مافي الانا، وعند ابي توسيف اذا كانت قية الانا، عشرة دراهم قطع (قوله ولاق صليب الذهب والنضة) لانه مأذون فكدره وكذا الصئم مزالذهب والفضة فاما الدراهم التي عايها الخائبل فانه يقطع فيها لانها ليست معدة للعبادة والوسرق ذمي من ذمي خرا لم يقطع لان معني المالية فيها نانس (قوله ولا في الشيطر بج ولاالزد) وان كانا من ذهب اونضة لانها

(كالفوا حكه الرطية واللحم والمبن والبطيخ) لقوله صلى الله عليه وسملم « لاقطع في الطعام ، قالوا معناه مالتسارع اليه الفساد لائه مقطم في الحبوب والسكراجاها كإف الاختيار (ولا في الزرع الذي لم محصد) والثمر على الشبخر لمدم الاحراز (ولا قطع في الاشربة المطيربة) لاحمال أنه تناولهاللاراقة ولان بعضا ليس عالوفي مالية بعضها اختلاف فتتحقق شمهة عدم المالية (ولاق الطنبور) وجميع الآت المهو لاحتمال تناوله للسكر نهياءن المنكر (ولا في سرقة المحف لأنه بتناول في اخذما المراءة والنظر فيه (وان كان عليه حلية) تبلغ نصابا لانها تبع ولانعتبر بالنبع كن سرق الآنية تزدعلي النصاب (ولافي) سرقة (الصلب) او الصنم (الذهب) أوالفضة لانه مأذون في كمره (ولافي) سرقة (الشطر بجولاالزد) لانها من الملاهي كما من

(ولا تسلم على سارق الصبى الحروان كان عليه حلى) بِلغ النصاب لان الحرليس عال والحلية أبرعه (ولا تسلم في سرقة المبدالكبير) لانه غصب او خداع لانه في د نفسه (ويقطع في سرقة المبدالصغير) الذي لا يعبر عن نفسه لانه مال ولا يدله على نفسه كالبهيمة واذا كان يعبر عن نفسه فهو والبالغ سواء (ولا نعلم في سرقة (الدائر كلها) لا نها اوشرهية ككتب تفسير وحديث وفقه ﴿ ٢١٥ ﴾ فكم عف والا فكطنبور كا في الدر (الا في دفاتر الحساب)

لان القصود ورقها فيقطع بها أن بلغت نصاباً ﴿ وَلا ـ قطع في سرقـة كلب ولا فهد) وتحوه ولو عليه طرق من ذهب لان من جنسها مساح الاصل وما عامِما تبعلها (ولا في سرقة (دف ولاطبل ولاهزمار) لانها من آلات, الهو (ويقطع في) سرقة خشب (الساج) قال الزمخشري هو خشب اسود رزين بجلب من الهنــد ولا تكاد الارض تبليه (والفنا) جمع قناة وهي الرمح (والابنوس) خشب معروف اشدسوادا من الساج (والصندل) شجر طبب الرايحة وكذا العود لانها اموال محرزة عزيزه عند الناس ولا توجد بصورتها مباحة في دار الاسلام (واذا أتخذ من الخشب) الذي لا نقطم له (آوان) كصندوق وقسعة (او الواب قطع فمها) اذا كانت

الملاهي (قو له و لاقطع على سار في الصي الحر و الكان عليه حلية) لان الحرابس عال والحلية تبعة وقال ابويوست يقطع اذا كانت الحلية نصابا والحلاف فيالصي الذي لاعشى ولاشكلم اما أذا كان عشى و شكام فلاقطع فيه اجماعاً والكان عليه حلية كشيرة لائله ما علىنفسه وعلى ماعليه وان سرق جرابا فيه مال كثير اوجوالق فيها مال قطع لانما اوصة للمال والمقصود بالسرقة المال دون الوطاء (فو له ولا فسرفة العبدالكبير) لانه في نفسه فكان غصبا لاسرقة (قول ويقطع في سرقة العبد الصغير) يعنى اذا كان لايسر عن ندسه ولاشكام لانه مال ولاندله على نفسه كالنائجة واما ادَّاكَانَ يُعْبِرُ مِنْ تُفْسِيهِ فَهُو كَالْبَالْمُ وَقَالَ ابْوَ نُوسَـفَ لَابْقُمْ وَانْ كَانَ صَغْيرا لاشكلم ولايعفل لانه آدمي من وجه مال من وجه كذا في الهدايه (قوله ولاقطم في الدفائر كلها الا دفائر الحساب) لان مافيها لايقصد بالاخذ وان كانت كتب النحو والفقه والشعر لان المقصود بسرقها مافها وهو ليس عال واما دفار الحساب وهم اهلالديوان فالمقسود منها الورق دون مافيها والورق مال فبجب فيه الفطع والمراد بذلك دفائر قد مضى حسابها اما اذا لم يمض لم نقطع لان غرضه مافيه وذلك غير مال واما دفاترالتجار ضيها الفطع لان الفصود منها الورق (فو لد ولاقعام في سرقة كلب ولافهد) لانهما ليسا عال على الاطلاق أذ في ماليَّتهمـا قصور لانه بجوز سِعها عند الشافعي ولهذا لو سرق كابا في عنقه عاوق ذهب لا نقطم لان المقصود سرقة الكلب وهذا تابيه اذلواراد سرفةالعاوق لقطمه من عنقالكلب واخذه (قوله ولادف ولاطبل ولا مزمار) لأن هذه معارف قد ندب الى كسرها والمراد بالطبل طبل المهو اما طبلاالغزاة ففيه اختلاف والمخنار انه لانطع فيه ايضا (فولِد ويقطع في الساج والفناء والابنوس والصندل) لانها اموال عززة محرزة (فو له واذا اتخذ من الحشب او اني او ابواب قطم فيها) لانها بالصنعة التحقت بالاموال النفيسة ولايقطع فيابوابالمساجد لانما غير محرزة ولوسرق فسطاطا انكان مركبا منصوبا لم يقطع وان كان ملفوفا قطع ولا قطع في سرقة الحصير ويوارى القسب لان الصنعة فيها لم تغلب على الجنس الاترى انها تبسط في غير الحرز (فو لد ولا قطع على خائن ولاغائنة) وهما الذان يأخذان مافي الديهمـا من الثبي المأمون (فو لد ولا نباش) هذا عندهما وقال ابويوسف عليه القطع لانه مال متقوم محرز محرز مثله ولنا ان

محرزة لانها بالصنعة التحقت بالاموال النفيسة (ولاقطع على خائن) لما اثنن عليه كودع (ولا خائنة) لفصور الحرز (ولا) على (نباش) للقبر سواء كان فى الصراء او البيت و اومقفلا للشبمة فى الملك لانه لاملك للميت حقيقة ولا للوارث لتقدم حاجة الميت قال الاسبيجابي وهذا قول ابي حنيفة و مجد وقال ابوبوسف عليه الفطع والصحيح قوام، اواعتد مالائمة الحبوبي و النسق وغيرهما تصحيح

الشمهة تمكنت في الملك لانه لاملك للميت حقيقة ولا للوارث لتؤدم حاجة الميت و ان كان القبر في بيت مقفل فهو على الخلاف في الصحيح لانه يتأول الدخول فيه لزيادة القبر وكذا لوسرقه من تابوت في الفافلة وفيه ميت ولوسرق من القبر دراهم او دنائير لم يقطع اجماعاً (فو له و لامنتهب و لا يختاس) الانتهاب هو الاخذ علانية قهرا و الاختلاس ان محطف الثبيء بسرعة على غفلة وال الطوار اذا طر من خارج الكم لايقطع وبيانه اذا كانت الدراهم مشدودة من داخل الكم فادخل بده في الكم وحل العقدة واخذ من الحارج لانقطع وان كانت العقدة مشدودة من خارج فحمله وادخل مده فيها واخرجه قطع وقال الولوسف بقطع سواء طر من الحارج اوالداخل ومن اصمانا من قال ينظر أن كان بحيث أذا قطعت سقطت في الكم قطع لانه اخذها من الحرز وان كان بحيث اذا قطعت تسقط علىالارض لم نقطع (قولد ولا نقطع السارق من بيت المال) لانه ما ل لكافة المسلمين و هومنهم (فنو له ولامن ما ل السارق فيه شركة) لان ثبوت ملكه في بعض المال شهرة ولو اوصىله بشيء فسرقه قبل موت الموصى قطع وان سرقه بعد موته وقبلالقبول لم نقطع ومنها على آخر دراهم فسرق منه مثلها لم نقطع والحال والمؤجل فيه سواء والاسرق منه عروضا تساوى عشرة دراهم قطع لانه ليسله ولايةالاستبفاء منه وعن ابي بوسف لايقطع لائله ان يأخذ عند بمضالعلماء قضاء عن حقه واما اذا قال اخذته رهنا محتى اوقضاء لحتى درى عنه القطع بالاجماع وآن كان حقه دراهم فسرق دنانيراو علىالعكس قيل بقطم لاندايسله حتى الاخــذ وقيل لايقطم لان النقود جنس واحد والتوفيق بإنهمــا أن على القول الاول بحمل على ان السارق لا يعرف الخلاف الذي شوله اصحاب الشافعي ان الغريم بجوزله أن يأخذ من غير جنس حقه وعلىالقول الثاني محمل على انه يدرف الحلاف ويعتدبه وذلك يورث شيمة تسقط القطع وان سرق حليا من فنمة وعليه دراهم اوحليا من ذهب وعليه دنانير قطم لانه لايكون قضاء عن حقه الاعلى وجهاابيم والمعاوضة فصار كالعروض كذا في الكرخي وأن سرق العبد من غريم مولاه أو الرجل من غريم أبيه قطع وأن سرق من غريم ولده المدنون قطع لانه ليسله حق الفيض في ديونهما فان لم يكن على عبده دين وسرق من غريمه من جنس دين عبده لم يقطع لان دين عبده ماله (قوله ومن سرق من ابويه او واده او ذي رحم محرم منه لم يقطم) وان سرق من بيت ذي الرحم المحرم متاع غيره لم يقطع وان سرق ما له من بيت غيره قطع اعتبارا للحرز وعدمه كذا فىالهدايه وانسرق منامه منالرضاعة قطع ومن الى وسف لابقطع لانله أن يدخل عليها من غير استبذان ولا وحشة مخلاف ما اذا سرق من اخته من الرضاعة فانه يقطع اجماعا (فو لد وكذا اذا سرق احدالزوجين من الآخر) لان بينهما سببا بوجب الثوارث ولو سرق من اجنبية ثم تزوجهـــا قبل ان يقضى عليه بالقطع لم يقطع وان تزوجها بعد القضاء بالفطع فكذلك ايضا

بجاهر بفعله فلريحقق معنى السرقة (ولايقطم السارق من بيت المال) لانه ما ل العامة و هو منهم (ولا من مال للسارق فيه شركة) لازله فيه حقا و مزله على آخز دراهم فسرق مثلها لم يقطع لانه استيفاء لحقه والحال والمؤجل فيه سواء لان التأجيل لتأخير المطالبة وكذا اذا سرق زيادة على حقد لائه عقدارحقه يصير شريكا فيه وان سرق منه مروضها قطع الانه ايسه ولاية الاستيفاء منه الابعا بالتراضي وعن ابي يوسف أنه لانقطع لانله أن يأخذ عند بعض العلماء قضاء من حقداورهنا به هدانه (و من سرق من ابویه او و لده او ذى رحم محرم منه لم يقطم) فالاولوهوا اولادلابسوطة في المال و في الدخول في الحرز والثاني الممنى الثاني فلوسرق من بيت ذي الرحم المحرم مناع غيره ينبغي الالقطع و او سرق ماله من بیت غیره قطع اعتبارا العرز وعدمه كا في الهداله (وكذلك) اي لم يقطع (اذا سرق احد الزوجين من الآخر

اوالعبد منسيده اومن امرأة سيده او) من (زوج سيدته) لوجود الاذن بالدخول عادة (و) كذا إذا سرق (المولى من كاتبه) لان له في اكسابه حقا (و) كذا (السارق من المنم) اذا كان له نسيب فيها في الاربعة اخاس اوفى الخس كالناعين لان لهم فيه نسيبا ﴿٢١٧﴾ الما غيرهم فينبني ان يقطع الا ان يقال انه مباح الاسل وهو بعد

على صورته التي كان علمها ولم يتغير فعسار بقاوه شبهة فسقط القطم كافي غاية اليان (والحرز على ضربین حرز لمنی فید) وهو المكان المدللاحراز وذلك (كاليوت والدور) والحانوت والسندوق والفسطاط وهو الحرز حقيقة (وحرزيا لحافظ) كن جلس في الطريق اوالمحدوعنده متاعدفهو عرزيه فكون حرزاسي (فنسرق شيئامن حرز) وانلميكن صاحبه عنده اولم يكن لدباب اولدو هومفتوح (او)من(غير حرز و)لكن (ماحبه عنده عفظه) سواءكان مستيقظا اوناعا والمتاع تحته اوعنده هو الصحيم لالد يعدالنائم عند متاعه حافظا له في المادة هدایه (وجب علیـه القطم) لاند سرق مالا عرزا باحدا لحرزين (ولاقطع على من سرق من جام) في وقت جرت المادة بدخو له وكذا حوانيت النجار والخانات لوجود الأذن عادة فلو

لم يقطع عندهما وقال ابويوسف يقطع ولوسرقت المرأة من زوجها اوسرق هومها ثم طلقها ولم يدخل بها فبانت بغير عدة لم يقطع واحد منهما لان اصله غير موجب للقطع وان سرق من امرأته المبثوثة اوالمختلمة ان كانت في المدة لم يقطع سواه كانت مطلقة اثنين اوثلاثًا وكذا اذا سرقت هيمن زوجها وهي في المدة لم يقطم (فوله اوالمبد منسيده اومنامرأة سيده أوزوج سيدته اوالمولى من مكاتبه) فاله لأيقطم ولا فرق بين ان يكون المبدمديرا اومكاتبا اومأذونا اوامولد سرقت من مولاها وكذا اذا سرق المولى من مكاتبه لايقطع لانله في كسبه حقا (فؤلدوكذلك السارق من المنم) لاقطع عليه لاناهفيه نصيبا (فولد والحرزعل ضربين حرز لمنى فيه كالبوت والدور) ويسمى هذا حرز بالمكان وكذلك الفساطيط والحوابت فهذه كاما حرزوان لميكن فيها حافظ سواء سرق من ذلك وهومفَّتوح الباب أولابابله لانالبناء لقصد الاحرازالاانه لابجي القطم الا بالاخراج لقيام مدمالكه عليه بخلاف المحرز بالحافظ حيث بجب القطم فيه بمجرد الاخذ لزوال بدالمالك بذلك (فول وحرزبالحافظ) كنجلس في الطريق اوفي العجراء اوفي المسجد وعند. متاعه فهو محرزته وقدةطم النبي صلى الله عليه وسلم سارق رداه صفوان من تحترأسه وهونائم في المسجد ولافرق بين ان يكون الحافظ مشتيقظا اوناعًا والمتاع تحتد اوعند. هوالعجيم لانه يعد النائم عند متاعه حافظا له في العادة ولهذا لايضمن المودع والمستمير بمثله لانه ليس بتضييم . وقوله « بالحافظ » هذا اذا كان الحافظ قريبا منه بحيث يراه اما اذا بعد بحيث لايراه فليس بحافظ قال مشامخنا كلشيء معتبر محرز مثله كااذاسرق الدابة من الاصطبل اوالشاة من الحضيرة فانه نقطم وإذا سرق الدراهم اوالحلم من هذه المواضع لايقطم وفي الكرخي ماكان حرز النوع فهو حرز لكل نوع حتى جعلوا شريحة البقــال وقواصر التمر حرز للدراهم والدنانير واللؤلؤ قال وهوالصميم ءالشريحة الجرار الوسخة واوسرق الابل من الطريق مع جلها لايقطم سواه كان صاحبها غليها اولا لان هذا مال ظاهر غير عرز وكذا اذا سرق الجوالق بعينها اما اذا شق الجوالق فاخرج مافيهما ان كان مساحبها هناك قطع والا فلا ولو سرق من القطار بسيرا او جلا لم يقطم (فو لد وان سرق شيئا من حرز او غيره حرز وصاحبه عنده محفظه وجب عليه القطم) يعني من حرز وأحد حتى لوسرق من حرز لرجل تسمة دراهم ثم الى منزلا آخر فسرق منه درهما آخر لم نقطم (قو له ولاقطم على من سرق من حمام او من يت اذن للناس في دخوله) ومدخل في ذلك حوانيت النجار والخـانات الا اذا سرق منها ليلا فاله يقطع لانها ينيت لاحراز الاموال وآنما الاذن يختص بالنهمار

سرق فى غير وقت الاذن (٢٨) (نى) (جوهرة) المعتاد قطع لانها بنيت للاحراز وانما الاذن يختص فىوقت المادة (اومن بيت اذن للناس فى دخوله) لوجود الاذن حقيقة

(ومن سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده قطع) لانه عرز بالحافظ لان المسجد ماني لاحراز الاموال فلم يكن المال عرزا بالكان بخلاف الحام والبيت الذي اذن للناس في دخوله حيث ﴿ ٣١٨ ﴾ لايقطع وان كان صاحبه عنده لانه

(فوله ومنسرق من السعبد مناعا وصاحبه عنده قطع) لانه محرز بالحافظ (قوله ولاقطع على الضيف أذا سرق عمن أمنافه) لأن البيت لم يبق حرزًا في حقه لكونه مأذوناً له في دخوله فيكون فعله خيانة لاسرقة وكذا لاقطع على خادم القوم اذا سرق متناعهم ولا اجير سرق من موضع اذن له في دخوله واذا آجر داره على رجل فسرق الموجر من المستأجر اوالمستأجر من الموجر وكل واحد منهما في منزل من الدار على حدة قطع السارق منهما عند ابي حنيفة لان المستأجر قد صار اخص بالحرز من المالك الا ترى اناله ان عنمه من دخوله وعندهما اذا سرق الموجر من المستأجر لايقطع لانالدار ملكه فسار ذلك شبهة في سقوط القطع وان سرق المستأجر منالموجر قطع بالاجماع اذاكان في بيت مفرد لانه لاشبهة له في الحرز ولا فيالمال وانسرق من بيت الاصهار اوالاختان لم يقطم عند أبي حنيفة وعندهما نقطم والخلاف فيما اذاكان البيت للحتن اما اذاكان للبنت لايقطم اجماعا وكذا فى مسئلة الصهراذا كانالبيت للزوجة لايقطم اجاعا ولوسرق الراهن رهنه من بيت المرتهن اومن بيت العدل لم يقطم لانه ملكه وكذا اذاسرقهالمرتهن من بيت العدل لم يقطع لان يده قائمة مقام يده (قو له واذا نقب اللصالبيت ودخل فاخذ المال وناوله آخرخارج البيت فلاقطع على واحد منهما عندابي حنيفة) لان الاول لم يوجد منه الاخراج وكذا الخارج لم يوجدمنه هتك الحرز وعندهما يقطم الداخل لانه لما ناوله قامت بدالثاني مقام بده فكانه خرج والشيُّ في بده وعن ابي يوسف ان دخل الخارج مده فتناوله من مدالداخل قطما جيما ولوان الداخل ري به الى صاحب له خارج الحرز منغير مناولة فاخذه الخارج فلاقطع على واحدمنهما والاصل انءن سرق سرقة ولم يخرجها من الدار لم يقطم (فو لد وان القاء في الطريق ثم خرج فاخذ قطع) وهـذا اذا رمى به في الطريق بحيث يراء اما اذا رمى به بحيث لايراء فلا قطع عليـه وان خرج واحدة لانه صار مستهلكا قبل خروجه بدليـل وجوب الضمان عليه فاذا وجب عليه الضمان باستملاكه قبل خروجه لم بجب عليه قطع كما لو ذيح الشاة في الحرز وليس كذلك اذا رمى مد محيث يراء لانه باق في مده فاذا خرج واخذه صار كانه خرج وهـو معه وقيد بقوله فاخذه لانه اذا خرج ولم يأخذه لم يقطع لانه لما لم يأخذه علم انه قصد التضييم لا السرقة فكان مضيما لاسارةا (فو له وكذلك ان حله على جار وساقه فاخرجه) يمني أنه نقطع لان ما على البعيمة مده ثابتة علمه ولان سيرالدابة مضاف اليه لسوقه وقيد نقوله وساقه اذلو لم يسقه حتى خرج الحار بنفسه لايقطع وكذا او جمل اؤاؤا على جناح طائر وطيره قطع وأن طار ننفسه لاقطع عليه ولو أتلف المال في الحرز باكل أو أحراق قبل اخراجه لم يقطع ولو سرق دراهم اودنانير او لؤاؤا فابنامه في الحرز ثم خرج

في للاحراز فكان إلكان حرزا فلايت رمعه الآحراز بالحافظ لانه اقوى كا في الهدايه (ولاقطع على النيف اذا سرق عن امنافه) لانالبیت لم بیق حرزافي حقه لكونه مأذونا في دخوله و لانه عنزلة اهل الدار فيكون فعله خيانة لاسرقية (واذا نقب اللص البيت ودخل فاخذ المال و ناوله آخر خارج اليت فلا قطم عليما)لان الاول لم يوجد منه الاخراج لاعتراض بد متبرة على المال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه هتك الحرزفواتم السرقةمن كل واحد قال جال الاسلام وهذاقول الىحنيفة وعليه مشىالاتمة المحبوبي والنسني والموصلي وغيرهم تعفيم (وان القاء) اى التي اللص المتاع (في العلريق) قبل ان بخرج (ثم خرج فاخذه قطع) لان الرمي حيلة يعتاده السراق لتعذر الخروج معالمتاع اوليتفرغ لقتال صاحب الدار اوللفرار ولم يعترض عليه بدمعتبرة فاعتبر الكل فملا واحد او اذا خرج ولم يأخذه فهومضيع لاسازق هدايد

(وكذلك) اى قطع (أن جله) اى المتاع (على جار فساقه فاخرجه) لان سيره مضاف المه لسوقه (لم يقطم)

ومنى المعاونة وهذا لان المناد فيما بينم أن محمل البعض المناع ويتشمر البآتون المدنع فلو امتنع القطع ادى آلى سند باب الحند (ومن نقب البيت وادخل ده فيه) من غير ال دخل (فاخذ شيئا) بلغ النصاب (المقطع) لازهنك الحرز بالدخول فيه ولم بوجد قال عاء الدن في شرحه وعن ابي يوسف الهيقطم وأنصيم قولنا واعتسده البر هاني و غيره تصبح (وان ادخل ده في صندوق الصير في اوكم غيره فاخذ المال تطع) كَفْنَق هنك الحرز لانه لا عكن منسك مثل هذا المرز الاعلى هذه الصفة (و مقطع عين المارق من الزند) وهو المفسل بين الزراع والكف (وتحسم) وجوبا لانه لولم تحسم تفضى الى الثلف والحد زأجرلا مثلف وصورة الحمم الابحل هاه بمدالقطم فيدهن قد اعلى بالنار لينقطم الدم قال في الذخميرة والاجرة وممن الدهنعلىالسارق لازمنه سبب ذاك وهو السرقة جوهره (قان سرق ثانیا قطعت رجله اليسرى) من الكعب وهوالمقصل بين الساق والقدموتحمم ايضا

لم يقطم ويضمن مثله اوقيمه ان لم يكن مثليا ولاينتظر حتى يضعها مع الغائط ولونفب البيت ثم خرج ولم يأخذ شـيئا ثم جا. في ليلة إخرى فدخل واخذ شـيئا ان كان صاحبالبيت قد علم بالنقب والهبسده اوكان النقب ظاهرا يراه المارون وبق كذلك فلاقطع هليه والاقطع وان خرج شباة منالحرز فتبعتمها اخرى ولم تكن الاولى نصاباً لم يقطع وال كان في الحرز نمر جار فوضع المناع فيه حتى خرج ١١١٠٠ بقوة نفسه لم يقطع وال لم يكن له قوة ولكن اخرجه غربك قطع ولو سرق مالا من حرز فدخل آخر و حمل السارق و المال مع السارق قطع المحمول خاصة لانه لاعبرة العساءل الاترى أن من يحمل طبقسا فحمل رجلا حاءلا لطبق لم يحنث ولو آخرج نسابا من الحرز دفعين نصاعدا ان تخلل بينهما اطلاع الملك فاغلق الباب اوسىد النقب فالاخراج الشانى سرقة اخرى فلابجب الفطع اذا كان المخرج ف كل دفعة دون النصاب وان لم يُصلل ذلك قطع ولوشقالثوب في الحرز ثم اخرجه ان شفه نصغين حرضا قطع اذاكال بعدالشق بساوى نعسابا والنشقه طولا فكذا يقطع عندهما ابضا وقال ابو يوسف لايقطم لازالشق بالطول استهلاك فيكون لصاحبه الحيار ازشاء ضمنه قيمه و أن شاه اخذه و ضمنه النقصان فلا كاذله خيارك البترك عايه كان له فيه شهة الملك بالضمان ملا يقطم ثم على قولهما انما بجب القطم اذا ارادالمانك اخذالثوب فانه اذا اخذه قطع وايسه ازيضمنه النقصان واما اذا ترك الثوب 4 وضمنه قيمته صححاسفط القطم هذا كله اذا كان الحرق فاحشا اما اذا كان يسيرا قطم اجماعا لانمدام سبب الملك اذايس له اختيار تضمين كل النبية (قوله واذا دخل الحرز جماعة فتولى بمضهم الاخذ تطموا جميعاً) يني اذا اصاحب كل واحدمنهم فشرة دراهم أومانيمته عشرة وقال زفر مقطم الآخذ وحده (قول ومن تقب البيت وادخل بده فيه فاخذ شيئا لمفطم) هذا عندهما وقال ابو يوسف يقطع لانه اخذ المال من الحرز فلا يشترط الدخول فيه كماذا ادخل يده فيصندوقالصير في ولهما ان هنك الحرز بشترط فيهالكمال والكمال في الدخول والدخول هو المعناد بخلاف الصندوق فان المكن فيه ادخال اليد (قوله وان ادخل بده في صندوق الصيرفي اوفي كم غيره فاخذالمال قطع) لانه لا مكن هكالصندوق والكم الاعلى هذهالصفة واو الااسارق اخذ فيالحرز لم يقطع لال السرقة لم تم الابالاخراج (فو له و يقطم عين السارق من الزند) وهو المصم وكان القياس متناول البد كلهاالي المنكب لقولة تعالى وفاقط موا الديما كالاا الذي صلى الله عليه وسلم امر يقطع يدالسارق منالزند وضله بيان (قوله وتحسم) لانها اذا لم تحسم ادى الىااناف وصورة الحسم ال يجمل يده بمدالقطم في دهن قداغلي بالناز اينقطم الدم قال في الذخيرة و اجرة القاطع و عن الدهن على السارق لأن منه سبب ذلك و هو السرقة قالوا ولانقطع في الحر الشديد ولافي البرد الشديد بل محبس حي توسط الامر فىذىك (فولد فانسرق مانيا قطمت رجله اليسرى) لانه لوقطمت مده ايسرى ذهبت

(فان سرق الله لمقطع) ولكن عزر (وخلد في النجن حتى ينوب) لما روی من علی رضی الله منه أنه قال أني لاسمى من الله أن لاادم له مدا یاکل مها ویستنجی مها ورجلا عثبي علما ومذا حاج مفية الصحابة فعجهم فانمقد اجماما هدانه (وادا كان السارق اشل اليد اليسرى او اقطع) اى مقطوعها (او مقطوع الرجل اليني) او اشلهـــا (لم يقطع) لان في ذلك تفويت جنس المنفعة بطشا فيما اذا كان اشل اليد اليسرى او اقطع و مسيا فيما أذا كان مقطو عالرجل البني او اشل و تفویت داك أهلاك منى فلا بقام الحد الدلا شضى الى الاملاك (ولانقطع السارق الاان محضر المسروق منه فيطالب بالدرقة) لأن الخصومة شرط لظهورها ولا فرق بين الشهادة والاقرار لان الجناية على مال الغير لا تظهر الا بالخصومة وكذا اذا غاب عند القطم لان الاستيفاء من الفضاء في باب المدود هداله

منفعة الجذس (فو له فانسرق الثالم يقطع و خلد في السجن حتى بنوب) او بموت و بدر ر ابضا وان كان السارق كفان في معصم واحد قال بمضم يقطعان جيما وقال بعضم ان تميزت الاصلية وامكن الاقتصار على قطعها لم تقطع الزائدة وان لم يكن قطعها جميعا وهذا هو المختبار فان كان ببطش باحدهما قطعت الباطشية فان سرق ثانيها قطت رجل اليسرى ولاتغطع هذه الزائدة والاكان السسارق اشسل البد اليسرى اواقطع اومقطو عالرجل اليمني لم يقطع وكذا اذا كانت رجله اليمني شلا ويضمن المال كله وآن كانت البد البني شلا او مقطوعة الاصابع اومقطوعة الابهام او اصبعين سوى الابرام فانما تقطع من الزند لانها اذا كانت صحيحة قطعت فكذا اذا كانت شلا وان كانت اليني مقطوعة قبل ذاك قطعت رجله البسرى من المفصدل فان كانت رجله البسرى منطوعة قبل ذك لم يقطع ويضمن السرقة ويحبس حتى يتوب واذا قال الحساكم للمداد اقطع عين هذا في سرقة فقطع يساره عدالاشي عليه عند الى حنيفة لانه اتلفها بدل وهياليني فاتلف واخلف من جنسه باهو خيرمنه فلايعد اتلافا وعندهما يضمن القاطع فيالىمد ولاشيء هليه في الخطأ وقال زفر يضن في الخطأ ايصالانه قطع بدامعصومة والخطأ فيحق العباد غير موضوع اى غير معفوا عنه قلنا انه اخطأ في اجتباده اذليس في النس تعيين الجين والحطمأ في الاجتهاد معفو عنه ولهما أنه قطع طرفا معصموما بغير حق ولاتأويل لانه تعمدالظلم فلا بعنى وكان ينبغى ان يجب القصاص الا انه سقط الشهة ثم عند الى حنيفة هل يكون هذا الفطع المسرقة املا قال بعضهم يكون عنماحتي لابجب الفصياص على الفاطع وقال الطحاوى لايكون عنها حتى اله اذا كان عدا عب الفصياس وان كان خطئًا مجب الدية وان كان الحداد قطع بدء خطأ لم يضمن عندنا خلافا لزفر والمراد بالخطأ الخطأ في الاجتماد بأن اجتمد وقال الفطع مطلق فيالنص اماالخطأ في معرفة اليمين واليسار لايجعل عفوا وفي المصني اذا قطعها لايضمن سنوا. اخطأ في الاجتهاد او في معرفة اليمين والثمان قال وهوالعميم ولو اخرج السارق بسساره ففال هده يمبني فقطعها لمبضمن بالاتفاق لانه قطعها بامره وال قطع احديد السارق البسرى بغير اذن الحاكم فني الخطأ بجب الدية وفي العمد بجب القصاص وبسقط عنه القطع في البني ويضمن السارق المال (قوله ولانقطم السارق الا ان يحضرالمسروق منه فيطالب بالسرقة) لان الخصومة شرط فيذلك وانما قال الا أن يحضرالمسروق منه ولم يقل الا أن يحضر المالك لان عندنا يقطع بخصومة المستودع والمستعير والمستأجر والمرتهن والمضارب والمستبضع وكلءن كانتباه مدحاطة سوى المالك سواء كان المالك حاضرا اوغائباوكذا الخصومة عن كانت مده مدضمان كماذا سرق من الفاصب وقال زفرو الشافعي لايقطع الايخصومة المالك وال حضر المالك وغاب الؤتمن فانه يقطع بخصومته في ظاهر الرواية والاسرق من السارق سارق آخر به دما قطعت عينه أوقبل فأنه لابقطع لأن يده أيست بيد صححة لانها أيست بيد مالك ولا أمين

ولاضمين وآعا هي لد ضابعة لاحاظة فصار الاخذ منه كالاخذ من الطربق ولايقطع بخسومة المائك ايضا لان السارق لم يكن له يد صحيحة على المال ولو درى الفطع عن السارق ثم سرق منه سارق قطع لان القطع اذا درى عنه تعاق باخذه الضمان وبد الضامن بد صححة فازالتها توجب الفطع ويصير السارق الاول كالغاصب وقد قالوا هل السارق أن يطالب بردالعين المسروقة إلى يده فني رواية ليس! ذلك لان يده ليست بيد صحيحة و في رواية له ذلك لانه يجوز ان يختار المالك الضمان ويترك القطع فيتخلص السارق بردالمين من الضمان اما بمدالقطع فلايلزمه ضمان فلاحق لة في الطالبة و بحوز أن يقال يثبت له ابضا المطالبة بعدالقطع لانه بتخلص رد الدين من الضمان الواجب عليه فيما بينه و بين الله نعالي كذا في الكرخي واذا هلك الرهن فيدالسارق من المرتهن فللمرتهن ان يقطع السارق ولاسسبيل للراهن عليه لانه لم يبق له يد و لاحق في المين لانه يسقط عنه الدين بهاد كها فلم يثبت له المطالبة (فو لد فان وهبها من السارق اوباعها منه اونفست قيمها عن النصاب لم يقطع) وكدا اذا ملكها عيرات سنقط القطع لمعنى في الهبة بعدما سلت وسدواء كان ذلك كله قبل الترافع اوبعده وقال ابويوسف اذاوهماله اوباعها منه ونقصت قيمها بعدالتر افعلم بسقط القطع وأوردالسارق المرقة قبل الترافع المالحاكم فلاقطع عليه وأن ردها بعد ذلك قطع ولوامرالحاكم يقطع المسارق فعق عندالمسروق منه كان عفوه بالحلا لازالقطع حتىالله فلايصبح العقو عنه وان قال شهدت شهودى يزور اولم يسرق منى أوالغين المسروقةله لميقطع والسرق من رجل مالاثمرده اليه قبل الرافعة ثم اقام عليه البينة لم مقطع لانه اذا ردالمال سقطت الخصومة والمطالبة فان لم يرده الىالمائك ولكن دفعه الى ايه اواخيه اوعه اوخاله ان كانوا في عباله لم يقطع لان يدهم يده وان لم يكونوا في عباله و في البناسِم وكذا الى امرأته وعبده سواء كانوا في عباله املا وان دفعها الى مَكَاتِهِ لم مَعْطِم ابضا وان دفعها الى من في ميال ابيه لم بسقط عنه القطع (قوله ومن سرق عينا فقطع فيها وردها ثم عاد فسرقها و هي محالها لمبقعلم) وقال زفر نقطع واذا لمقطع عندنا وجب الضمان مخلاف مااذا زني بامرأة فحد ثم عاد فزني بها حد ابضا ثابا والغرق انفىالسرقة اذا مقطالقطع وجب ضمانالمال عوضا عنهوني لزناه اذا سفط الحد لم يضمن عين المرأة (قوله وان نفيرت عن حالها مثل ان كانت غزلا فسرقه نفطم فيه فرده ثم نسبج فعاد فسرقه قطع وهذا لاخلاف فيه) لان العين قدُّ دلت والهذا اذا غصب غزلا فنحجه ثوبا انقطع حق صاحبه عنه وملكه الغاصب ولزمه قيمة النزل واوسرق نقرة فضريما دراهم أودنانير فانه يقطع والدراهم والدنانير تردالى صاحبها عند ابى حنيفة والوسرق ثوبا فقطمه وغاطه يكون للسارق بعد ان قطعت بده ولاضمان عليه لان العين زالت عن ملك المسروق منه والنضمين متعذر لاجل قطع يدء اذالقطع والضمان لايجتمان واوسرقائوبا فصبغه اجر اواصفر فقطعت ده فعندهما

(فان وهبها) اى المسرقة (من السارق او باعها اياه او نقصت فيتها من النصاب) و او بعد القضاء عا (المقطم) لأن الأمضاء في هذا الباب من الفضاء فيشترط قيام الخصومة عند الاستيفاء فصار كما اذا حصلت قبل الفضاء وعامه في الهداله (ومن سرق عينا فقطم فيها وردها) اللكها (ثم عادف رقها) ثانيا (وهي) بعد (محالها) الم تنفر (لم مقطع) برا كاتيا لانه وجب لهتك حرمة العين فتكراره فهنا لانوجب تكرار الحد (فاز تغرت عن مالها) الاول (مثل ان) لو (كان) المروق (غزلا فسرقه فقطم فيه فرده) لمالكه (ثم نسيج) ذلك الغزل وصار كرباسا (نعاد) السارق (فسرقه) ثانیا (فطم) ثانیا لصرورته شيئا آخر (واذاقطعالسارق والعين)المسروقة (قائمة في يده ردها)على مالكها لبقائها على ملكة (وان كانت)العين (هالكة) او مستهلكة غلى المشهور (لم يضمن) لانه لا يحتم القطع والضمان عند ناسواه كان الاستهلاك قبل القطع او بعده مجتبى وفيه لو استهلكه المشترى منه او الموهوب له فللمالك تضمينه (واذا ادعى السارق ان العين المسروقة ملكه سقط القطع عنه وان لم يقم بينة) وجود الشبة باحتمال الصدق ولما أنهى الكلام على السرقة الكبرى ﴿ ٢٣٧ ﴾ *اخذ فى الكلام على السرقة الكبرى

يكون للسارق وينقطم حق صاحبه عنه وقال مجمد يؤخذ الثوب منه ويعطى مازاد الصبغ فيه اعتبارا بالنصب ولوصبغه اسود اخذمنه ناقصا عند ابي حنيقة لان السواد عنده نقصان وعند ابي بوسف لايؤخذمنه مثل المصفر وعند مجد يؤخذمنه ويعطى مازاد الصبغ فيه وانسرق فضة اوذهبا فقطع فيها ثم ردها على صاحبها فجملها آنية اوكانت آئية فضربها دراهم ثم عاد فسرقها لم يقطع عند ابي حنيفة لان المين لم تنغير عنده وقالا يقطع لانها تغيرت عندهما (فوايه واذا قطع السارق والمين قائمة في مده ردت على صاحبها) وكذا اذاكان السارق قد باعها اووهها اوتزوج علمها وهي قائمة في يد منهي فيهم فانها ترد المرصاحبها لانها على ملكه وتصرف السارق فيها باطل وكذا اذا فمل هذا بمدالقطع لانالقطع لا يزيل ملك النير (قوله وان كانت هالكة لم يضمنها) وكذا اذاكانت مسولكة في المشهور لانه لا يحتم الضمان والقطع عندنا وعن ابيحنيفة يضمن بالاستهلاك وقال الشافعي يضمن في الوجهين وعن محمد أنه قال يلزمه الضمان فيما بينه وبين الله ولايلزمه في القضاء ولوقطمت يد السارق ثم استهلك المال غيره كان لصاحبه ان يضمن المستهلك وان او دعه السارق عند. غيره فهلك في يده لايضمنه المودع ومنسرق سرقات فقطع لاحدها فهو لجيمها ولايضمن شيئا عندابى حنيفة لانالواجب بالكل قطع واحد لان مبنى الحدود على التداخل وعندهما يضمن كلها الاالق قطع لها ومعنى المسئلة اذا حضر احدهم فانحضروا جيمها وقطمت بده بحضرتهم لايضمن شيئا أجاعا في السرقات كلها (فُولِد وأن أدعى السارق أن الدين المسروقة ملكه سقط القطع عنه وان لم يقم بينة) معناه بعدما شهدا عليه بالسرقة وقال الشافعي لايسقط بمجرد الدعوى لانه لايعجز عنه سارق فيؤدى الىسد باب الحدولنا انالشبة دارئة وهي تتمقق بمجرد الدعوى للاحتمال ولانه يصيمالرجوع بمدالاقرار وان ادعی علی رجل سرقة فانكر يستخلف فان ابی ان محلف لم يقطع ويضمن المال لان المال يستحلف فيه والقطع لايستحلف فيه ولواقر بذلك اقرارا ثم رجع عناقراره وانكر لم يقطع ويضمن المال لان الرجوع يقبل في الحدود ولايقبل في المال الذي هوحق الآدى ولوقال سرقت هذالدراهم ولا ادرى لمنهى لم يقطع لانالاقرار لغير ممين لاينعلقبه حكم فبقيت الدراهم علىحكم ملكه ولوشهدوا علىرجل بسرقة بمد حين لم يقطع وضمن المال (فولِه واذاخر ج جاعة متنمون او واحد يقدرعلي الامتاع فقصدوا قطع الطريق فاخذوا قبل انيأخذوا مالا ولاقتلوا نفساحبسهمالامام

فقال (و اذا خرج جاعة ممتنمین) ای قادرین على أن عنموا عن أنفسهم تمرض النبر (او واحد مقدر على الامتناع) بنفسه قال في غاية البيان واطلاق اسم الجاعة يتناول المسلم والذى والكافر والحر والمبدوالمرادمن الامتناع ان يكون قاطع الطريق محيث عكن له ان بدافع عن نفسه بقوته وشعاعته تعرض الندير قال الامام الاسبيمايي في شرع الطِحاوى اعــلم أن قاطع الطريق اعايكون بعد ان تستجمع فيدشرائط وهو انیکون لهم قوة وشوکة ينقطع الطريق بم وان لايكون بين قر سين ولا بين مصرين ولابين مدينتين وانيكون ينهروبين المصر مسيرة سفر فاذا وجدت هذه الاشياء يكون قاطما للطريق والا فسلا مكذا ذكر فى ظـاهر الرواية وروی عن ایی پوسف انه قال أن كان أقل من

مسيرةسفر اوكان فىالمصرليلا فانه بجرى عليم حكم قطاع الطريق وهو ان يقطع بده اليمنى ورجله (حق) السيرى والفتوى هنا على قول ابي وسف اه ونقل مثله فى التصيح عن اليناسيم وشرح الطبحاوى (فقصدوا قطع الطريق فاخذوا قبل ان يأخذوا مالاولاقتلوا نفسا حبسهم الامام) وهوالمراد بالنفى فى الآية اذالمراد توزيع الاجزية على الاحوال كا هو

مقرر فى الاصول (متى يحدثوا توبة) لا يجبرد القول بل بللهور سبماء الصالحين اوالموت (وان اخذوا مال مسلم او دى والمأخوذ اذا قسم على جاعتهم) بالسوية (اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم) فضة فصاعدا (اوماقيته ذلك) من غيرها (قطع الامام ايديم وارجلهم من خلاف) اى قطع من كل واحد منهم يده الينى ورجله البسرى وهذا اذا كان صحيح الاطراف كا مر وهذه حالة ثانية بر ﴿ ٢٩٣﴾ ﴿ (وان قتلوا ولم يأخذوا مالا قتام الامام حدا) لاقصاصا ولذا

لايشترط فيه ان يكون موجبا للقاص بإن يكون عمدد ولابجوز المقوعنه کا صرح به بقوله (فان عنى الأولياء عنهم لم يلتفت الىعقوهم) لأن الحدود ' وجبت حقالله تمالي لاحق للماد فها وهذه حالة الثة (وانقتلواواخدواالمال) وحى الحالة الرابسة (فالامام بالخيار أن شاء قطع ابديهم وارجلهم من خلاف) جزاء على اخذ المال (و) بعددلك (قتلهم وصليم) جزاء على القتل (وان شاء قبلهم) فقط (وان شاه صلبم) فقط لمافى كل منها من الاهلاك وفيه كفاية في الزجرقال الامام الاسبيمايي وهذا الذى ذكره قول ابي حنيفة وزفر وقال الولوسف لااعفيه من العسلب وقال مجد لايقطم ولكن يتتل ويصلب والسحيم قول ابي حنيفة وفي الهداية والتجنيس الم ظاهر الرواية واختاره المحوى والموصل وغيرهما

حق بحدثوا توبة) و يعزرون ايضا لمباشرتهم منكرا ولو اشترك الرجل والنساء فىقطع الطريق ذكرالطحاوى انالحكم فىالنساءكالحكم فىالرجال قياسا على السرقة الا أن ظاهر الرواية لاقطم على النساء لان هذا القطم أنما شرع فيم لكونهم حرباً والنساء ليسوا مناهل الحرب الاترى انهن فيالحرب لايقتلن فكذا هنا اذا لم يقطع ايديهن ولاارجلهن هل يسقط القطع عن الرجال فيه روايتان فيرواية يسقط وفي رواية لايسقط (فولد فان اخذوا مال مسلم اوذى والمأخوذ اذا قسم عنى جساعتهم اصاب كل واحد منم عشرة دراهم فصاعدا اوماقيته ذلك قطعالامام ايديم وارجلهم من خلاف) وانما وجب قطع اليد والرجل لانه ضم ألى اخذ المال اخافة الطريق فتفلظ حكمه بزيادة قطع رجله واعا قطع منخلاف لانالقطع منجانب واحديؤدى الى تفويت جنس المنفعة والمراد قطع اليد البني والرجل اليسرى ومن شرط قطع الطريق ان يكون في موضع لايلحقه آلنوث اما اذاكان يلحقه فيه النوث لم يكن قطما الا انهريؤخذون بردالمال الى صاحبه ويؤذبون ويحبسون لارتكابهم الخيانة وانقتلوا فالاس فيه الى الاولياء (فواير وان قتلوا ولم يأخذوا مالا تتلهم الامام حدا) اى سياسة لاقصاصاوا اعاكان القتل حدا لانهم اصاقوا الى القتل اخافة الطريق فانحتم القتل عليم (فُولِ حَيْلُومُ عَنِم الأُولِياءُ لم يُلتفت الى عنوهم) لأن ذلك حق الله تعالى وحدودالله لايجوزالمفوعناه وتوله دوان قتلوا عسواءكان القتل بعصا اويحمرا وبخشب اوبسيف (فوله وانتتلوا واخذوا المال فالامام بالخيار انشاء قطع ايديم وارجلهم منخلاف وقتلهم صلبا وانشاء قتلهم) وهذا قول ابى حنيفة وعندهما يقتصر عن الصلب وحدم ولا يقطم الأيدي والارجل لان مادون النفس يدخل في النفس وعن إبي يوسف أندقال لااعفيه من الصلب لاندمنصوص عليه في القرآن فلايجوز اسقاطه وفي الكرخي ابويوسف مع ابى حنيفة وفى المنظومة ابو حنيفة وحده (فولد وان شساء صلبهم) يمنى بعد القتل اوقبله على اختلاف الرواية فى ذلك (فُولِد ويصلبون احياء ثم تبج بطوئهم بالرع الى ان يموتوا) وكيفية الصلب ان ينرز خشبة فىالارض ثم يربط عليها خشبة اخرى عرمنافيضم قدميه عليها ويربط من اعلاها خشبة اخرى ويربط عليه ابديه ثم يطمن بالريح في تديدالايسر ويخضفض بطنه بالريح الى ان عوت وفي هذه المسئلة اختلاف رواية فروى انه يصلب حيا وروى الطعاوى انه يقتل اولائم يصلب بعد القتل لانالصلب حيا مثلة ولانه يؤدى الى تمذيبه والاول اصمح لان صابه حيا ابلغ

تصمیح و (یصلب) من یراد صلبه (حیا) وکیفیته ان یفرز خشبة ویوقف عایها وفوقها خشبة اخری ویربط علیها بدیه (ویسیج بطنه بالریح) من تحت ثدیه الایسر و یخضیمض بطنه (الی ان یموت) وروی الطحاوی آنه بقتل اولا ثم بصلب بصلب بعد القتل لان العملب حیا مثله ولانه یؤدی الی التعذیب والاول اصبح لان صلبه حیا ابلغ فی الزجر والردع کا فى الجوهره (ولايصلب) اى لا بتى مصلوبا (أكثر من ثلاثة ايام) وهو ظاهر الرواية كذاً قال الصدر الشهيد فى شرح الجامع الصنير وعنابي يوسف أنه يترك على خشبته حتى يتقطم ﴿ ٢٢٤ ﴾ فيسقط ليحصل الاعتبار لنيره وجدالظاهر

فى الردع والزجر من صلبه بعدالموت (فو له ولا يصلبون اكثر من ثلاثة ايام) لانه بعدالثلاثة الايام ينأذى الناس برايحته فاذاصلب ثلاثة ايام خلى بينه وبين احله ليمد فنو. وعن ابي يوسف يترك على خشبة حتى يتمزق حتى يعتبر به غير. قلنــا قد حصل الاعتبار بما ذكرنا (فؤلد فانكان فيم صبى او بجنون او ذو رحم محرم من المقطوع علمه سقط الحد عن الباتين) وهذا عند الى حنيفة وزفر وقال أبو يوسف انهاشر الاخذالصبي اوالمجنون فلاحدعليم جيما وازباشروه المقلاء البالنون حدوا او لم يحدالصبي والمجنون اذا باشروا فهم المتبوعون والساتون ثبع فاذا سـقطالحد عنالمتبرع فمقوطه عنالتبع اولى ولهما انالجناية واحدة قامت بالكل فاذأ لم يقع فعل بعضهم موجباكان فعل الباقى بعضالعلة وبه لا يُتبت الحكم كالمُخطئ والسامد اذا اشتركا في القتل واما اذا كان فيهم ذو رحم محرم من المقطوع عليه فانه يسقط الحد عن الباتين لان لذى الرحم شبهة في مال ذى الرحم بدلالة سقوط القطع عنه في السرقة واذا سقطالحد صارالقتل الىالاولياء ان شباؤا تتلوا وانشاؤا عفوا وأنكان فيهم امرأة ان وليت القتل فقتلت واخذُت المال ولم يفعل ذلك الرجال قال ابو يوسف اقتلالرجال وافعل بهم ما افعل بالمحاربين ولا اقتل المرأة وقال مجمد اقتلها ان قتلت واضمنها المال ان اخذته ولا اقتل الرجال ولكن اوجمهم ضربا واحبسمهم و عن ابي حنيفة مثل قول مجمد وعن ابي حنيفة ايضا انه قال ادرأ الحد عنهم لانه اشترك في القال من يجب عليه الحد ومن لايجب عليه فصار كالمخطئ والعامد قال في اليناسيم من باشر ومن لم يباشر سواه قال ابن مقاتل لو أن عشرة قطموا الطريق والتسمة منهم قيام والواحد منهم نقتل ويأخذ المال فانهم يقتلون فان تابوا ثم اخذوا يقتل الواحد لاغير (فو له وصارالةتل الىالاولياء ان شاؤا قتلوا وان شاؤا عنوا) يسى انشاؤا قتلوا من قتل وهو رجل ليس بمجنون وقد قتل محديد اما اذا قتل بعصا او بحجر كان على عاقلته الدية لورثة المقتول وانكان الذي ولى القثُّل السبي أو المجنَّــون كان على عاقلتهما الدية وان كانا أخذالمــال ضمنا (فوله وان باشر الفعل واحد منهم اجر الحد على جيمهم) يمنى من باشرالقتل منهم واخذالمال ومن لم بباشر وكان ردالهم فالحكم فيهم كلهم سواه وما لزمالمباشر فهو لازم لنيره عمن كان مينالهم ومن قطع الطريق واخذ المال فطلبه الامام فلم يقدر عليه حتى جاء أأبًّا سقط عنه الحد لقسوله تمالى ﴿ إلا الذين تابوا من قبل أن يقدروا عليهم ﴾ الا ية وان تاب بمدالقدرة عليه لم يَسقط عنه الحد ثم اذا سقط الحد بالنوبة فبلالقدرة رفع الى اولياء المقتول ان شاؤا قتلوه أن كان قتل واقتص منه ان كان جرح ورد المال ان كان قاعًا وضمنه ان كان هـالكا لان التوبة لاتسـةط حق الآدميين ثم اذا سقط الحد في قطع الطريق وقدكان قتل اعتبرت الآلة عند ابي حنيفة في وجوب القصاص على اصله والحر والعبد في قطعالطريق سواه كالسرقة والله اعلم

ان الاعتبار عصل بالثلاثة فبعدها يتغيرف أذى الناس فتغلى بينه وبين اهله ليدفن فایة (فان کان فیم) ای القطاع (صبي اومجنون اوذورج محرم من المقطوع عليم) الطريق (سقط الحد عن الباتين) لان الجناية واحدة قامت بالجيع فاذا لم يكن فعل بعضهم موجبا صار فعل الباقين بعض العلة فسلا يترتب عليه الحكم قال في الفاية وهذاالذيذكره القدوري ظاهر الرواية عن اسحابنا وهو قولزفر اه (و) اذا سقط الحد (سار القتل الىالاولياء) لظهورحق المد وحنئذ (انشاؤا قتلوا) قصاصا فعتبر فيه موجيه من القصاص او الدية (وانشاؤا عفوا)لاندسار خالصحقهم (وان باشر الفعل واحد مهم) دون الباتين (اجرى الحد على جاعم) لانه اعا يأخذه بقوة الساقين و من قطع الطريق فإيقدر عليه حتى حاء نائبا سقط عنه الحد بالتوبة قبل القدرة ودفع الى اولياء المقتول ان كان قتل اقتص منه وان كان

﴿ كتاب الاشربه ﴾ وجهمناسبته المعدود ظاهروالاشربة جع شراب وهو لغة كلمايشرب وخص شرعا بالمسكر (الاشربة المحرمة اربعة) احدها (الحد ﴿ ٢٢٥ ﴾ وهيء صير العنب) الني (اذا) ترك حتى (على) اى ساريفور

(واشتد)ای قوی وصار مسكرا (وقذف) اى دى بالزبد ای الرغوة بحیث لابتي شي منها فيصفو وبرق وهذا أول ابي حنيفة وعندهما اذا اشتد محيث صارمسكرا وان لم تقذف (و) الثاني (المصير) المذكور (اذا لَمْبِنِح حتى ذهب اقل من ثلثيه)ويسمى الباذق والطلاء ايضاوقيل الطالاء ماذهب ثلثاء وبتي ثلثه كافي المحيط وقيل اذا دهب ثلثه فهو الطلاء وان ذهب نسفه فهوالمنصف وانطبخادني طبخه فالباذق والكلحراماذاغلى واشتد وقذف بالزيدعلى الاختلاف كا في الاختيار وقال قاضحان ماء العنب اذا طبخ ادنى طبخ وحدو البياذق بحل شريه مادام حاوا عنسذ الكل واذا غلى واشــتـد وتذف بالزبد بحرم قليله وكثيره ولايفسق شاريد ولايكفر مستمله ولابحد شار به مالم يسكر منه اه والثالث(ونقيم التمرو) الرابع نقيم (الزبيب) الني (اذا) على (اشتد) وتذف بالزيدعل الاختلاف

- الأثرية كا _ الأثرية

الاشربة جعشراب (فوله رجعالله الاشربة المحرمة اربعةا لجر وهو عصيرالسنب) يمنى الني منه (ادّاغلي واشـــّـد وقدْف بالزبد) من دون ان يطبخ (فخو له والعصير اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثيمه) ويسمى الطلاء (فو اله ونقيع التمر اذا اشتد وعلى)ويسمىالسكر(و) نقيم(الزبيباذا غلىواشتد) والكلام فيالخر فيعشرة مواسم احدها في بان ماهيتها وهي الني من ماءالمنب اذا صار مكرا والثاني في حد ثبوت هذا الاسم وهذا الذي ذكره مناشتراط القذف بالزبد هوقول ابى حنيفة وعندهما اذا اشتد وغل ولايشــترط القذف بالزبد والثالث ان عينها حرام غير معلول بالسكر ولا موقوف عليه لانها رجس والرجس عرم المين والرابع أنها نجسة مفلظة كالبول والخامس أنه يكفر مستملها و السادس سقوط تقومها في حق المسلم حتى لايضمن متلفها وغاصبها ولانجوز سيها لانالله تعالى لما نجسها فقد اهانها والتقوم يشمر بعزتها ومن كان له على مسلم دبن فاوفاه من ثمن خر لايحل له ان يأخذه ولا يحل للمديون ان يؤديه لانه ثمن سبع باطل وان كان الدين على ذى نانه يؤديه من ثمن الخمر والمسلم ان يستوفيه منه لان بيمهافيما بينهم جائز والسابع حرمة الانتفاع بها لان الانتفاع بالنجس حرام ولان الخر واجب الاجتناب وفى الانتفاع به اقتراب قال الله تمسالى ﴿ فَاحِتْنُوه ﴾ والثامن أنه محد شاربها وانالم يسكر منها لقوله عليه السلام «منشرب الخر فاجلدو. فإن عاد فاجلدو. فإنعاد فاجلدو. > والتاسع انالطيخ لايؤثر فيها بعد القذف بازيد الا أنه لامحد فيه ما لم يسكر منه على ماقالوا لان الحد بالقليل في الى خاصة وهذا قدطبخ والعاشر جوازتحليلها وفيه خلافالشافىهذا هوالكلامفي الحر واما العصير اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثيــه فهو المطبوخ ادنى طبخ وذلك حرام اذ اغل واشتد وقذف بالزيد على الاختلاف ويسمى الباذق والمنسف وهو ما ذهب نصفه بالطبخ وهو حرام عندنا اينسا اذا غلى واشتد واما نقيعالتمر وهو يسمى السكر وهو التي من ماه الرطب فهو حرام ايضا اذا غلى واشتد وامَّا نقبح الزبيب فهو التي من ماء الزبيب فهوحرام اذا غلى واشتهد قال في اليناسم الاشربة عماسة الخمر والسكر ونقيع الزبيب ونبيذ التمر والفشيج والباذق والطلاء وألجهـورى فالخر حوالتي من عصيرالمنب اذا غلى واشتد على الاختلاف والسكر وهو التي من ماه الرطب اذا غلى من غير طبخ واشــتد وقذف بالزبد ونقيم الزبيب وهو الني من مائد وهو حرام اذا غلى واشتد على الخلاف و ببيذالتمر اذا غلى واشتد والفضيم وهو البسريدق ويكسر وينقع فحالماء ويترك حتى يغلى ويشتد ويقذف بالزبد والباذق وحوالعصير اذا طبخ حتى يذهب اقل من ثلثيــه وهو حرام اذا غلى واشــتد و قذف بالزبد و الطلاء ما طبخ

رالنقيع اسم مفعول قال في المفرب (٢٩) (ني) (جوهرة) يقال انقع الزبيب في الخاسة ونقمه اذا القاه في البتل وتخرج منه الحلاوة وزبيب منقع بالفتم خففا واسم الشراب نقيع اله قال في الهداية وهو حرام اذا اشتد وغلى لانه رقيق ملذ مضطرب

الاانحرمة هذمالاشربة دونحرمةالجر حتىلايكفرمستملها ولايجبالحد بشربها حتىبسكرونجاستها خفيفة فىرواية غليظة في اخرى يخلاف الخز اه يختصرا (و تبيذائم) هواسم جنس فتناول الياس والرماب والبسرو يُحد حكم السكل كما فيالزاهدي والنبيذ شراب يتخذمن التمر أوالزبيب أوالعسل أوالبراوغيره بالاياقي فيالماء يترك حتى يستخرج منه مشتق من النبذو هو الالفاء كما اشير البه في الطلبة وغير مقهستاني (و) نبيذ (الزبيب اذاطبخ كل و احدمهما ادبي طبخ) قال في الهدايه ادًا ذهب اقل من تشيه فهو المطبوخ ادني طعه اه (حلالوان) غلى ﴿ ٣٢٦ ﴾ و (اشند) وقذف بالزيد قهستاني قال

من عصم المنب أوشمس حتى ذهب ثاناه او الجهوري هوالطلاء المذكور ولكن صب فيه من الماء مقدار ماذهب منه بالطبخ ثم طبخ بعد ذلك ادنى طبخ وصار مسكراً وحكمه حكمالباذق ثم الخر حرام قلبلها وكشرها ومن شرب منها فليلا وجب عليه انه لابسكره) وكان شربه 🖟 المد ولايجوزالنداوي مها ويكفر مستحلها ومن شرب منها مقدار مابصل الى الجوف وجب عليه الحد ولوخلط الخر بالماء وشربها ان كان الخر فالبا اومثله حد في الفليل منه اذا وصل جوفه وان كان الماء غالبا لم يحد حتى يسكر وشرب ذاك حرام قل اوكثر لانها نجسة والنجاسة اذا غالطت الماء لم يجز شربه واوطبخ لحمر اوغيره منالاشربة بعدالاشتداد حتى ذهب ثلثاء لم محل شربه لان الحرمة قد تقررت فيه فلا بزيلها الطبخ فأن شربه انسان حد لان العلبخ حصل في عين محرمة فلايؤثر في اباحتما كطبخ الحزير وليس كذلك العصير اذا طبخ حتى ذهب ثلثاء لان العلبخ حصل في عين مباحة تتفير من هيئة العصير فحدث الشدة فيه وهو ايس بعصير فلذاك حل ولوطيخ العنب كما هو ثم حصر فقد روىالحسن عن ابى حنيفة انه يحل بالطبخ وروى ابو بوسف عن ابى حنيفة الهلايحل حتى بذهب ثلثاء بالطبخ و هوالاصح لان العنب اذا طبخ فالعصير قائم فيده لم تنفر وطبخه قبل المصدر كطبحه بعد المصدر الامحل حتى ذهب المثاه ولوجع فيالطيخ بين العنب والتمر اوبين العنب والزيب لامحل حتى بذهب ثاثاه لان التمر وان كان يكنني بادني طخه فعصر السب لابد فيه من ذهاب ثلثيه فيعتبر بانب المنب احتياطاوكذا اذاجع بين عصير العنب ونغيبع التمر لماقلنا (قولد ونديذ التمر و الزبيب اذا طبخ كلواحد منهما ادنى لهمغ) اى حتى ينضبح (فهو حلال و ان اشتد اذا شرب منه مانِفاب على ظله أنه لايسكره من غير لهو ولاطرب) هذا عندهما وقال محد هو حرام والحلاف فيااذا شره انقوى في الطاعة أولاستم اءالطمام أوالنداوي والا فهو حرام بالاجداع (قولد ولابأس بالخليطين) وهو ان مجمع ما التمر وما الزيب ويطخان ادنى طبخ وقيلهما الجمع بينالتمر والعنب اوالتمر والزبيب ويعتبر فى لحبخهما ذهاب الثلثين وأوسفا الشاة خرا ثم ذبحها من سياعتما نحل معالكراهة ويعد يوم فصاعدا تحل من غير كراهة ولوبل الحنطة بألحر فانها تفسمل فاذا جفت وطحنت ان لم يوجد فيها علم الحر ولا رايحتها حل اكلها وان وجد ذاك لايحل (قوله ونديدُ العسلُ والجُنطة والشمير والدرة حلال وان لم يطبخ) هذا هند ابي حنيفة

العيني ولم بذكر القبذف اكتفاء عا سنبق (ادا شرب منه مايفلت على فلمه النفوى و نحوه (من فرلهو وَلَاطُرْبِ) قال الفهستاني فالفرق أبائمه وبين النفيع بالطبخ وعدمه كا في النظم فالفالهداية وهذامندابي حنيفة وابي نوسف وقال محدحرام ومثله فياليناسع ثم قال و الصحيح قو للماو اعتده الائمــة المحبوبي والنــــني والموصلي وصدر الشريعه تعميم لكن بأنى قريبا ان الفتوى على قول مجد فتنبه قيد بعدم اللهو والطرب لانه مع ذلك لا عل بالاتفاق كما في الهداله (ولا بأس بالخليط بين) ای ما، الزبیب و ا^اتمر او الرطاب او البمر المجتمعين الملبوحين ادنىطعه كاف المراج والمنابه وغيرهما والمفهوم من عبارة الملتق عدم اشراط الطبخ ثم هذا

اذًا لم يكن احدا لحليطين ماءالمنب والا فلابد من ذهاب الثلثين كما في الكافي (ونبيذالعصل) ويسمى (و ابي) والبتع قال في المغرب البتع بكسر الباء وسكون الناء شراب مسكر يتحذ من العسل بالبين (و) نعيذ (النين و) نعيذ (الحنطة وبسمى بالمزر بكسراايم كما في المغرب (و) نبيذ (الشعير) ويسمى بالحفه بكسرالحاء كما في الفهستاني (و) نبيذ (الذرة) بالذال المجمة ويسمى بالسكر بضم السين و الكاف وسكون الراء كافي المغرب (حلال) شربه انفوى و استمر ا العلمام (واذانم المبخ)

وان اشتد وقد في الزيد وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند مجد حرام قال في التصحيح واعتمد قولهما البرهائى والنسنى وصدرالشريعة اه وفي القهستانى وحاصله ان شرب بيذا لحبوب والحلاوات بشرطه حلال عندالشيمين فلا بحدالسكران منه ولا يقع طلاقه و حرام عند مجد فيحد ويقع كافي الكافي وعليه الفتوى كافي الكفايه وغيره اه ومثله في التنوير والملتق والمواهب والنهايه والممراج وشرح المجمع وشرح دررالبحار والميني حيث قالوا الفتوى في زماننا بقول مجداخلية الفساد وفي النوازل لابى الميث ولواتخذ شيئا من الشعيرا والزرة او التفاح او العسل فاشتد وهو مطبوخ اوغير مطبوخ فانه بجوز شربه مادون السكر عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند مجد لا يجوز شربه وبدنا خذ اه (وعسيرالمنب اذا طبخ) بالنار او الشمس مدون السكر عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند مجد لا يجوز شربه وبدنا خذ اه (وعسيرالمنب اذا طبخ) بالنار او الشمس وحدة وابى يوسف وهذا عند ابى حيث وجد شرطه (وان) غلى و (اشتد) وقذف بالزيد كاسبق وهذا عند

على قول مجد لفساد الزمان وفي التعميم ولوطيخ حتى دهب ثلث م زيد عليه واعيد الحالنار ان اعيد قبـل ان يغلي لابأس مه لاندتم الطبخ قبل شوت الحرمة وان اعد بعدما على الصحيم لايحل شريد اه (ولابأس بالانتباد) اى اعداد النبيد (في الدبآء) بضم الفاء وتشديد العين والمدالقرع الواحدة دبأه مصباح (والحنم) الحدف الاحضر اوكل خذف وعنابي عبيدة هي جرار حر تحمل فها الحر الي المبدئة الواحد حنتمه مغرب (والمزفت) الموعاء المطلي بالزفت وهو القار وهذا ممامحــد ث

وابى يوسف اذا شربه من غير لهو ولاطرب وكذا المتخذ من الدخن والاحاص والمشمس ونحوه لقوله عليه السلام « الخر من هاتين الشجرتين » واشار الى الكرمة والنفلة ثم قيل يشترط الطبخ لاباحته وقيل لايشترط وهو المذكور في الكتاب وهل يحد في شرب المُفذ من الحبوب اذا سكر منه قال الخميندي لاعد وصحم في الهدايد أنه يحد لأن الفساق بحجمون اليه كاحجماعهم على سائر الاشربة بل فوق ذلك ثم أذا سكر منالاشربة المتخذة منالحبوب لابقع طلاقه عندابي حنيفة بمنزلة النائم وذاهب المِقل بالبُنج وقال محد يقع طلاقه كما في سائر الاشربة المحرمة وهذا الخلاف فيما اذا شربه للتداوى اما اذا شربه للهو والطرب فانه يقع طلاقه بالاجاع (فو له وعمير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه و بق ثلثه حلال وان إشدت) هذا عندهما وقال مجد حرام والخلاف فيما اذا قصد به التقوى اما اذا قصد به التلمي لابحل اجاءاه وقوله **«حلال واناشتد، هذا اذا طبخ كا هو عصير اما اذا على واشتد وقذف بالزبد من غير** طبخ ثم طبغ لم يحل فان شربه آنسان حد (فولد ولابأس بالانتباد في الدباء والحنتم والمزفت والنقير والمقير) الدباء القرع والحنتم بفتح الحاء والتاء وكسرهما لغتان هو جرار خضر والمزفت الآياء المطلى بالزفت وهو القير وقيل بالشمم وقيل بالصفاع والنقير عود منقور والمقير المطلى بالقير وآنما لم يكره ذلك لان الظروف لانحل شيئا ولاتحرمه (فوله واذا تحللت الخر حلت سواء صارت خلا بنفسها اوبشي طرح فيها) مثل ان يطرح فيها الملح اويصيب فيها الماء الحار اومااشبه ذلك خلافا للشافى ثم اذا صارت خلا يطهر مايوازيها من الآناء فاما اعلاء وهو الذي نقص منه الحر قيل يطهر تبما وقيل لايطهر لاند خريابس الا اذا غسل بالخل فتخلل منساعته فيطهر

التغير في الشراب سريما مغرب (و النقير) خشبة تنقر وينبذ فيه مصباح و ما ورد من الهي عن ذلك منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث فيه طول بعد ذكر هذه الاشياء « فاشر بوا في كل ظرف فان النارف لا يحل شيئا ولا يحرمه ولا تشر بوا المسكر » وقال بعدما اخبر عن النهى عنه فكان ناسخا له هدايد (واذا تحالت الحر حلت) لزوال الوسف المفسد (سواء صارت خلا بنفسها اوبشى طرح فيها) كالحلح والحل والماء الحار لان التحليل يزبل الوسف المفسد وإذا زال الوسف المفسد الموجب للحرمة حلت كما اذا تخلت بنفسها واذا تخلت طهر الاناء ايضا لان جميع مافيه من اجزاء الحر الاماكان منه خاليا عن الحل فقيل يطهر تبعا وقيل يفسل بالحل لبطهر لانه يتخلل من ساعته وكذالوسب منه الحر فلاء خلا طهر من ساعته كالاختيار

(ولا يكر، تخليلها) لانه اصلاح والاصلاح مباح ولايجوز اكل البنج والحشيشة والافيون وذلك كله حرام لانه يفسد العقل ويصد عنذكرالله وعن الصلاة لكن تحريم ذلك دون تحريم ﴿ ٢٢٨ ﴾ الخر فان اكل شيئا من ذلك لاحد

كذا فى المصنى ذكره فى باب مقالات الشافعى (فوار ولايكره تخليلها) وقال الشافعى يكره ولا يجوزاكل البنج والخشيشة والافيون وذلك كله حرام لانه يفسد المقل حتى يسير الرجل فيه خلاعة وفسادا ويصده عن ذكر الله وعن الصلاة لكن تحريم ذلك دون تحريم الحر فان اكل شيئا منذلك لاحد عليه وان سكر منه كما اذا شرب البول واكل الفائط فانه حرام ولاحد عليه فىذلك بل يعزر عا دون الحد والله اعلم

- العدد والذاع

الصيد فى اللغة اسم لمايساد مأكولا كان اوغير مأكول قال الشاعر صيد الملوك ارانب وثعالب • واذا ركبت فصيدك الابطال

الاالد في الشرعله احكام وشرائط كاذكر في المتن والذباع جم ذبيحة (فو لد رجدالله ويجوزالاصطياد بالكلب المهروالفهدالمه والبازى وسائر الجوارح المعلمة) من الاسدو الغر والدبوالفهد ولايجوز بالخذير لاله نجسالمين وعنبمضاصحابنا اله لابجوز بالذئب والاسدلانالاسدلايهمل لنيرم لمافيه منالكبر والذئب لايتصورمنه التعليم لخيانته ولهذا يقال من التعذيب تهذيب الذئب واعاشرط التعليم لقوله تعالى ﴿ وماعلمُم من الجوارع مكلين ﴾ اى مسلطين والنكليب اغراء السبع على الصيد ثم للاصطياد سبع شرائط اربع في المرسل وهو ان يكون معلما وان يكون ذا جارحة غير نجس المين وان بجرحه الكلب والبازي وانعسك على صاحبه وثلاث في المرسل احدها ان يكون مسلان اوكتابيا يعقل الارسال والثاني التسمية في حال الارسال عند الذكر والثالث ان. يلحقه المرسل اومن قام مقامه قبل انقطاع الطلب والتوارى (فولد وتعليم للكلب ان يترك الاكل ثلاث مهات) هذا عندهما وهي رواية عن ابي حنيفة وقال ابر حنيفة لا ثبت التعليم مالم يفلب على ظن الصائد أنه تعلم ولا يقدر على ذلك بالثلاث بلُ يفوض الرأى السائد ثم على الرواية الاولى عنده يحل مااسطاده ثالثا وعندهما لايحل لانه أنا يصير معلما بعد تمام الثلاث حتى أن عندهما لايؤكل الا الرابع وعنده يؤكل النااث وانما قدراه بالثلاث لانها مدة ضربت للاختيار كافي مدة الخيار وقدقال موسى عليه السلام المفضر في المرة الثالثة ان سألتك عن شي بعدها فلاتصاحبني قال عررنى الله عنه من أنجر فيشئ ثلاث مهات فلم يرع فلينتقل الى غيره ثم اذاصاد الكلب مطا في الظاهر فساديه صاحبه صيودا ثم أكل بعد ذلك مماصاده بطل تعليمه ولا يؤكل ماصاده بعد هذا حتى يعلم ثانيا فيصير معلما وما كان قد صاده قبل ذلك من الصيود لايحل اكلها هند الى حنيفة وقال الويوسف ومحمد يحل اكلها (ثواء وتعليم البازى ان يرجع اذا دعوته) وترك الاكلفيه ليس بشرط وفي البازي لغتان تشديد

عادون الحدكافي الجوهره ﴿ كتاب الميدوالذباع ﴾ مناسة العسد للاشرية ان كلامنهما يورث النفلة واللهو ومناسبة السيد الذبائع جلية اولان العيد والذبائح للاطعمة ومناسبها للاشربةغيرخفية والعسد لغة مصدر صاده اذا اخذه فهو صبائد وذاك مصيد ويسمى المعيد ميدا فيجمع مديودا وهدو كل ممتنع متوحش طبعالا عكن الخذه الابحيلة مفربوزيدعليه احكام شرعا كايأتي سأنها (بحوز الاصطبادبالكلب المملم والفهدد والبسازى وسائر الجوارح المعلة) وهي کل ذي ناب من السباع او ذي مخلب من الطير وعن ان حنيفة آله استشى من ذلك الاسمد والدب لأبها لاعملان لغيرهما الأسد لملوهمته والدب لخساسته والحق بعضهم بما الحداة لخساسها والخنزير مستثنى لانه نجس المين ولابجوز الانتفاع به هدایه (و تعلیم الکلب) ونحوه من السباع (ان

عليه وانسكرمنه بل يعرْر

يترك الاكل) ممايسيده (ثلاث مرات) قيد بالاكل لانه اوشرب الدم لايضر لانه من ناية علم (الياه) (وتعليم البازى) ونحوه من الطير (بان برجع اذا دعوته) لان آية التمايم ترك حاهو مألوفه عادة والبازى متوحش متنفر

فكانت الاجابة تعليم اما الكلب فهو الوف يعتاد الانتهاب فكان ابنة تعليمه "رك مألوف وهوالاكل (فاذا ارسل) مريد الصيد (كلبه المعلم أو بازيه ﴿ ٢٢٩ ﴾ أوصفره) المعلم (وذكر أسم الله عليه عند أرساله) ولو حكما بأن

أسما فالشرط عدم تركها عدا (فأخمذ) المرسمل (الصيد وجرحه) في ای موضع کان (قات) السيد من جرحه (حل اكله) قيد بالجرح لانه اذا لم مجرحمه ومات لم يؤكل في ظاهر الرواية كا يأتي قربا (وأن اكل منه الكاب) ونحوه من المباع بعد ثبوت شلمه (لم يؤكل) هذا الصيد لانه علامة الجهل وكذا مابصيده بعده حتى بصر معلما واما ماصادا قبله فا اكل منها لانظهر فيسه الحرمة نعدم المحليد ومألم بؤكل محرم منسده خلافا الهما وعامه في البيدايه (وأن أكل منه البازى اكل) لان الزك ليس شرطا في علمه (وان ادرك المرسل) اوالرامي كما بأتي (الصيد حيا وجب عليه ان نذكيه) لانه قدرعلي الذكاة الاختيارية فلأنجزى الا ضطرارية لعدم الضرورة (فان ترك التذكية حتى مات) وكان فيمه حياة فوف حياة المذبوح بان بعيش مدة كاليوم او نصفه كاف البدايم (لميؤكل) لانه مقدور على ذبحه و لم يذبح نصار كالميتة اطاق الادراك فشمل مااذا لم يمكن من ذبحه لفقدآلة اوضيق الوقت كماهوظاهر

الياء وتخفيفها وجمع براة والباز ابضا لغة فيموجمه ابواز (قو له عال أرسل كابه المعلم اوبازه اوسةره وذكر اسم الله تعالى عند ارساله فأخذ السيدوجرحه قات حل اكله) ولايد من السيمة وقت الرمي والارسال فان رمي ولم يسم عامدا او ارسل كلبه ولم يسم طمدا فالصيد ميتة لاعل اكله عندنا خلافا الشسانبي وأن ترك التسمية عند ذلك ناسيًا حل اكله وان رمى ثم سمى بعد ذلك او ارسل كابه ثم سمى بعددلك يحلُّ الله لان المتبروقت الرمي ووقت الاسال هذا بالانفاق * وقوله • وجرحه • الجرح شرط لالدمنه في ظاهر الروايةويكنني به في أي موضع كما لا من بدن الصيد (قو له فان اكل منه ا لكاب او الفهد لم بؤكل) لانه انما امسك على نفسه و ذلك بدل على فقد التمليم قان شرب الكلب من دم الصيد ولم يأكل منه اكل لا نه اسك الصيد على صاحبه وهذا يدل على غاية عله حيث شرب مالايصلح لصاحبه وامسك عليه مابسلم إن اخذالصائد الصيد من الكلب ثم تعلم له منه قطعة قطعة والفاها اليه و اكلها جاز اكل الباق وكذا اذا وثب الكلب على الصيد وقدصار في بد صاحبه فأخذ منه لقمة كانه يؤكل الباق مخلاف مااذا ضل ذه قبلان محرزه صاحبه وكذا اذاسرق الكلب من الصيد بعد دفعه الى صاحبه فانه بؤكل الباق وان ارسل كابه على صيدفأحطأه الكلب واخذ صيدا غير. فقتله فانه يؤكل وكذا اذا ارسله على صيد بعينه فأخطاء واخذ غيره اكل وكذا اذا ارسله على ظبي فأخذ طيرا او على طير فأخذظبيا اكل والطير في هذا كله عنزلة الكلب وان انقلب كلب على صيدولا مرسل له فاعزا مسلم وسمى قان انزجر بزجر. اكل والا فلا وان ارسل كلبا على صيد وسمى فا اخذ في ذلك الفور من الصيود ففتله اكل كله و ان اخذ صيدا ففتله ثم اخذ صيدا آخر ففنله ثم اخذ صيدا آخر فقتله اكل ذلك ايضا وكذا البازى على هذا اذًا اخذ في فوره وان اخذ الكلب صيدا ففتله وجثم عليه طويلا ثم مربه صيدا آخر فقتله لم يؤكل لانه قد خرج عن ارسال الاول ولو كن الكلب حتى مر عليه الصيد فوثب عليه فأحده وقتله اكل لان كونه ليتكن من الصيد من اسباب الاصطياد فلانقطع حكم الإرسال وكذا البازي ادًا ارسل فسقط على ثم طار فأخذ السيد اكل لانه أنما سقط على الثي التفكن من الصيدو هذا اذا لم يمكث طويلا وكذا الرامي اذا رمي بسهم فااصاب في سننه ذلك اكل حتى لواصاب صيدائم نفذمنه الى آخر ثم نفذه منه الى آخراكلوا جميعاقان امالت الريح السهم الى ناحية اخرى يمنة او بسرة فاصاب صيدالم بؤكل (فو لد وان اكل منه البازى اكل) لانه ابس من شرط تعليمه ترك الاكل (فو لدو ان ادرك بالمرسل الصيدحيا وجب عليه ان يذكيه فان ترك تذكيته حتى مات لم بؤكل) لانه مقدور على دُمحه ولم بذبح نصار كالميثة وهذا اذا تمكن من دُمحه امااذالم عُمكن فيه من الحياة فوق مايكون من المذبوح لم بؤكل ايضا في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة محل

لرواية قال فالمدايه اذا وقع الصيد في ده ولم يمكن من دّبحه وفيه من الحياة نوق مايكون في المذبوح لم بؤكل في ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة وابى يوسف انه يحل اه ومثله في اليناسع وزاد وروى حن اصحابنا الثلاثة انه يؤكل استحسانا وقيل هذا اصبح اه وقيدنا عافوق حياة المذبوح لانه اذا ادرك به حياة ﴿ ٢٣٠ ﴾ مثل حياة المذبوح لاتلزم تذكيه

وذكر بعضهم فيه تفصيلا وهوانه اذا لم يمكن المقدسكين لم يؤكلوان لم يمكن لضبق الوقت فكذا ابضا لايؤكل عندنا لانه اذا يوقع في يده لم يق صيدا فيطل حكم ذكاة الاضطرار وما عقره السبع اوجرحه السبم من الانعام فانكان الجرح ممالابعيش منه الاقدر ما بعيش المسذوح فذكاه لم يؤكل وان كان بعيش مثله يوما او يومين أو بق فهو كالموقودة والمردية فعن ابي حنيفة بحل بالذبح وعندا بي يوسف انكانت الجراحة بعيش من مثلها اكثر اليوم محل بالذبح وقال محمد انكان بق اكثر من مقاه المذبح على قال في المنظومه

أو ذُبح الحجروح حل ان عـلم • حيانه بوما لو اذبح عـدم واكثر البوم كلاا الثانى و في • قول الاخير فوق مايحي الذك

وفسر حامظ الدين الجرح بان مثر الذئب بطنه ولوقطع شاة بنصفين ثم ذبحها آخر والرأس يتحرك اوشق جوفها واخرج مافيه ثم ذبحها آخر لم تؤكل لان الاول قنلها (قُو لَهُ وَانْ حَنْهُ الْكُلِّبُ وَلَمْ يُجْرِحُهُ لِمِيْؤُكُلُّ ﴾ وكذا لوصدمه بصدره أو بجيئه فقاله ولم مجرحه ناب ولاعظب لان الجرحه شرط في طاهر الرواية وفي هذا دايل على انه لايحل بالكسر لانه لاينهرالدم فصار كالحنق وعن ابى حنيفة اذا كسر عضوامنه اكل لانهجراحة باطنة ولواصابالسهم ظلف الصيد اوقرنه فان وصل الىاقحم فادماء أكل والافلا (قوله و ان شاركه كلب غيرمعلم اوكلب مجومي لم يذكر اسم الله نعالى عليه) بعنو عدا (ا بؤكل) لفوله عليه السلام لمدى بن ماتم ه ثم اذا ارسلت كابك الملم وذكرت اسم الله نمالي عليه بعني عد مكل و از شاركه كلب آخر فلانأ كل فانك انماسميت على كلبك ، واوارسلكلبه الى ظبي موثق فاصاب صيدالم بؤكل لان الموثق لايجوز صيد. بالكلب فهو كالشاة ولوارسل كلبه على قبل فاصاب صيداً لم يؤكل كذا في الكرخي وان سمرحسافظنه صيدا فارسل كلبه اوبازيه اورمي الها سلما فاصاب صيدائم علم انه كا زحس شاة او آدمي اباؤكل و ان علم انه حس صيده أكول او غير مأ كول حل مااصطاد وقال زفر ال كان احس صيدالابؤكل كالسباع ونحوهالم بؤكل لان رمبها لإشاق به اباحدالا كلفان اصاب غيرها لم يؤكل كالوكان حس آدمي و عن ابي توسف ال كان. حسخز ر لابؤكل لانه متفاظ الفرم وأن كأن حس سبم أكل الصيد لان السابم وال كانت محرمة الاكل فانه بجوز الانفاع برا يحلاف الحنزير فانه لايحل الانتفاع به محال وامااذا لم يعلم النالس حسن صيد او غير ملم بؤكل ما اصاب لان الحطر و الاباحة تساويا مكان ألحكم للخطر قال في الينابِ اذا ارسل كلبه الى بعير فاصاب صيدا لم يؤكل وان ارسله الى ذنب او خنزير فاساب ظبيا اكل (قولد واذا رمى الرجل

لانه مت حكما ولهدا لو وقع في الماء في هذه الحسالة لايحرم كما اذا وقع وهمو ميت وقبل همذا قولهما أما عنسد ابي حنيفة لابؤكل ابضا لانه وقع في بده حيسا فلا محل الا بذكاة الاختيار كافي الهدايه والاختيار (وان خنف الكاب) او صدمه بصدره او جبهت فنشله (ولم بحر حدا بؤكل) في ظاهر الرواية لان الجرح شرط قال الاسبيماني وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يؤكل وهو رواية عن ابي توسف و العميم ظاهر المبذهب أهاوق العناية والمراجو غيرهما والفتوى على ظاهر الرواية اهاكال في المدايه و.هــذا بداك على انه الانحسل بالكسر وعن ابي حنيفة اذاكر ومضوا فقتله لابأس بأكلسه لانه جراحة باطنة فهي كالجراحة الظاهرة وجه الاول أن المشبر جرح شتهض سببا لاتهاض الدم ولأعصل ذاك بالكمر فاشبه المحنيق اه (وان شاركه) اى شارك الكلب

المم المرسل بمن تؤكل ذاهته المعموب بالسَّمية (كأبُّ غير مملم أو كاب بجوسي أو كاب لم يذكر (سلما) أمم الله عليه عندا (لم يؤكل) لانه اجتم المبيح والمحرمة غلب جهة المحرم احتياطا كما في الاختيار (وادًا رمي الرجل

آلة له فتشرط السمية عنده وجميع البندن محل الهددا النوع من الذكاة ولاند من الجرح ليُعقق معنى الذكاة على ما بينا هدایه (وان ادر که حیا د کاه و آن ترك تذكيته لم يؤكل) كما تفسدم آنفا (وادَّا وقع النَّهُمُ بِالصَّيْدُ فعامل) ای ذهب الجرح قال في المغرب النصامل بالشي ان شكافه على مشفة واعياء مذال تحاملت في المثى ومنه ضربه ضربا بقدر على المحامل معداي على المثى مع التكاف ومنه رعا يتعامل الصيد ويطبر اى شكاف العاران اه (حتى غاب) السيد. (عنه و) لكن (لم زل). الرامي (في طلب حتى اصابه ميتا) وايس به الارسلمه (اكل) لانه غير مفرط وقيد ذكاه الذكآة الضرورية فحال الموت الما (وان) كان (قعد عن طليه ثم اصابه. ميتالم يؤكل) لاحقال موته . بسبب آخرو الوهوم في هذا الباب كالمحفق الأانه سفط اعتبار ممادام في طلبه ضرورة انه لايعرى الإصطباد عنه ولاضرورة فيما اذا تعدمن طلبه قيدنابانه ليسء الااثر سممه لانه او وجدبه جراحة اخرى حرم لاحتمال موته منها والحبواب في ارسال الكاب في هذا

سلما الى صيد فعي الله تعالى عند الرمي أكل ماساله اذا جرحه السهم فات وان ادركه حيا ذكا. وان ترك تذكيته حتى مات لم يؤكل) لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل فبطل حكم البدل وهذا اذا تمكن من ذبحه امااذاوقع في ده ولم يمكنوفيه من الحياة فوق مايكون من المذبوح لم بؤكل في ظاهر الروابة (قو لد واذا وقع السم بالصيد فنحامل حتى غاب عنه ولم نزل في طلبه حتى اصاله! كل) هدا استحسان والغباس لابؤ كل فانه بجوز إن بكونمات من رميته وبجوز ان يكون من غير هاو جه الاستمسال ال النبي عليه السلام مربالرو خارجمار وحش عفير فبادر اليه اصحابه فقال و دعوه حتى بأتى صاحبه ۽ فجاءر جلمن نهر فقال هذه رسيني وانا في طابها وقد جعلتها فك بارسول الله فامر النبي هايه السلام ابابكران يقيمها بين الرفاق + وقوله ولم يزل في طلبه حتى اصابه اكل هذا اذا لم يجدبه جراحة اخرى سـوى جراحة سلمه اما اذا وجد به ذلك لابؤكل لانه موهوم فلمله مات منها (قوله و إن قمد عن طلبه فاصابه ميتا لم يؤكل) لما روى ان رجلا اهدى لانبي عليه السلام صيدا فقال له « من اثلك هذا ؛ قال رميته بالامس فكنت في طلبه حتى هجر على الليل فقط عني عنه ثم وجدته اليوم و مرماتي فيه فقال عليه السلام و اله غاب عنك و لاادري لمل هو ام الارض اعائنك عليه ففتله لاحاجة لي فيه ، وقد روى عن ابن عباس انه قال كل مااصمت ودع ماانميت الاصماء ماعاً منه والانما مانوارى عنك وفي المصني الاصماء ان رميه فيموت بين مده سريما والانما ان يغيب عنه بعد وقوع السهم فيه ثم عوت (قوله وأذرى صيدا فوقع فالماملم بؤكل) لانه بحتل انهمات من الغرق (فو له وكذبك أذا وقع على سطح أوجبل ثم تردى منه الى الإرض فات لم بؤكل) لانه يحتمل الموت من السقوط (قو لد وان وقع على الارض ابنداءاكل) لانه لا مكن الاحتراز هنه وفي اعتباره سد بابالاصطاد بخلاف ماتفدم فانه عكن الاحتراز هنه ولو وقع على صفرة فالغلق رأسه لم يؤكل لاحمَّال الموت بذلك كذا في المنتفيَّ قال الحاكم الشهيد وهذا خلاف جواب الاصل فعنمل ان يكون فيه روانان (قو له وما اصاب المراض بعرضه لم يؤكل وان جرحه اكل) لانه لابد من الحرح ليُحفق معنى الذكاة والمراض عصى محددة الرأس وقبل هوالسهم المحوت من الطرفين (قوله ولايؤكل ما اصابت البندفة أذا مات منها) لانها تدق وتكمر ولانجرح وكذا لورماه بحجر ولو جرحه اذاكان ثغيلا لاحتمال آنه قتله يثقله وانكان الحجر خفيفا وبه حدة محل اكله ثم البندقة اذاكان لها حدة تجرح به اكل قال فاليناسِيم ولورى طائرا بحجر اوعود فكسر جناحه ولم بخرقه لم يؤكل وال خرقه اكل وان اصاب رأسه فقطعه وابانه لم يؤكل لانه ابانه بالثقل والقوة وان ابانه تحدد أكل وان رماه بسيف اوسكين فإصابه نحده فجرحه اكل وان اصابه نقفاء السكين او عقيض السيف لايؤكل لانه قتله دقا والحديد وغيره فيه سواه كذا في الهسدايه

كالجواب في الرمى في جيم ماذكرناه كما في المدايه (واذا رمى صيدا فوقع في الماه قات لم يؤكل) لاحمال مو بمبالغرق (وكذهك ان وقع على سلح اوجبل ثم تردى منه الى الارض) لاحمال موته من التردى (وان ورفع) السيد (على الارض ابنداد اكل) لانه لا يمكن الاحراز وفي اعتباره محر ماسد باب الاصطياد مخالف ما تقدم لانه عكن الاحراز وفي اعتباره محر ماسد باب الاصطياد مخالف ما تعدم لانه عكن الاحران عنه فسار الاصل ان سبب الحرمة والحل اذا اجمالوا امكن التحرز عاهو بب الحرمة ترجح جهة الحرمة احتباطاوا انكان عالا يمكن التحرز عنه جرى وجوده مجرى عدمه لان التكايف محسب الوسع هدايه (وما اصاب المراض بعرضه لم يؤكل) لانه لا يمرح والجرح لا يدمنه لبتحقق منى الذكاة على ما قدمناه (وان) اصاب محده (جرحه اكل) اتحقق منى الذكاة فيدنا بالجرح بالحدلانه لوجرح بعرضه قات لم يؤكل لفتله بثقله والمعراض هوسم لاريش له كافى المغرب وفي الجوهرة المراض وصامحددة الرأس وقيل هو السيم المتحودة المعراض المنات البندقة) بضم الباء والدال طينة مدورة يرمى ما مغرب (اذا مات منها) لا نهاتدى وتكسر ولا تجرح فسار كالمراض اذا لم بحرح وكذلك اذا رماه محجر قال في المدام وكذلك ان منها) لا نهاتدى وتكسر ولا تجرح فسار كالمراض اذا لم بحرح وكذلك اذا رماه محجر قال في المدام وكذلك ان حده اذاكان ثنيلا ولوه حده لاحمال الهو ٢٣٧ كي قتله يغله وان كان خفيفاو به حده في المدام وكذلك ان حده اذاكان شواع و حده لاحمال الهود و ٢٣٠٠ كي قتله يغله وان كان خفيفاو به حده

ولورماه فجرحه قات بالجرح ان كان الجرح مدميا اكل بالا تفاق وان لم بكن مدميا فكذلك ابضا عند بعض المناخرين سواه كانت الجراحه صغيرة او كبيرة لان الدم تحبس لشيق المنفذ او غلظ الدم وعند بعضهم يشترط الادماه وعند بعضهم ان كانت كبيرة حل بدون الادماه وان كانت صغيرة لابد من الادماه (فو له واذا رمى صيدا نقطع عضواه نه اكل الصيد ولابؤكل العضو) لقوله عليه السلام ه ما ابين من الحي فهوه بت والعضو مزده الصفة لان المبان منه حى حقيقة الهام الحياة فيه وكذا حكما لانه يتوهم سلامته بعد هذه الجراحة (فو له وان قطعه الثلاثاوالاكثر عما يلى البحيز اكل الجميع) لان الاوداج متسلة بالقلب الى الدماغ فاذا قطع الثلث عما يلى الرأس ما وان علم المراح لم يصادف العروق كما لوذيحه وان كان الاكثر عما يلى الرأس لابؤكل ماصادف المجز وان قطعه بتصفين اكل الجميع ولو ضرب عتق شاة غابان رأسها نحل لفطع الاوداج ويكره (فو له ولا بؤكل سميد المجوسي والمرتد والوثني والحرم) واما العسبي ويكره (فو له ولا بؤكل المبان منه اذا كان بعقل الذبح والتحمية فلا بأس بسيده وذبحه وان كان لابعقل لايحل سيده ولا خده والجنون كذلك (فو له ومن رمى صيدا فاصابه ولم يخذه ولم بخرجه ولا ذبحه والجنون كذلك (فو له ومن رمى صيدا فاصابه ولم يخذه ولم بخرجه من حيز الامتناع فرماه اخر فهو للمان ويؤكل) لانم الذاني هو الذي صاده و اخذه

محل لنبغن الموت بالجرح ثم قال والامسل في هذه المسائل أن الموت أن كان مضافا الى الجرح بقين كان الصيد حلالا واذا كأن منسافا الى الثقل بيقمين كان حراما وان وقع الشك كان حراما احتياطا والحمدد وغيره سواء اه مع بعض تغيير (واذا رمى الى صيدنقطع عضوا منه اكل) داك الصيد اوجبود الجرح (ولم يؤكل المنسو) المفطوع لفوله صل الله عليه وسلم ٥ مأ ابين من الحي

فهو ميت ، والعضو بهذه الصفة لان المبان منه حي حقيقة لقيام الحياة وكذا حكما لانه توهم سلامته (قوله) بعدهذه الجراحة جوهره (وان قطعه اثلاثاو) كان (الاكثر عابل البجز) اوقده نسفين اوقطع نسف رأسه اواكثره (اكل) الكل لان في هذه الصور لا يمكن فيه حياة المذبوح فلم يتناوله الحديث المذكور مخلاف مااذا كان الاكثر عابل الرأس لامكان الحياة فوق حياة المدبوح فيمل مامع الرأس ومحرم البجز لانه مبان من الحي كام (ولا يؤكل صيد الحجوسي والمرتدوالوثني) لانم ليسوا من اهل الذكاة كايأتي وذكاة الاضطرار كذكاة الاختيار (ومن رمي صيدا فاصابه ولم يتخنه) اي لم يوهنه (ولم يخرجه من حز الامتناع) عن الاخذ (فرماه آخر فقتله) اواثمنه واخرجه عن خز الامتناع (فهو للماتي) لانه الآخذ وقدقال عليه الصلاة والسلام والصيد لمن اخذه هدايه (ويؤكل) اي ذلك الصيد لانه مالم مخرج عن خزالامتناع فذكاته ضرورية وقد حسسلت قال في المهداية وهذا اذا كانشال مية الاولى محال يجومته الصيد لانه حينذ يكون الوت مضافا الى الرمي الماتي الهالي الماتي المهداية وهذا اذا كانشال مية الاولى محال يجومته الصيد لانه حينذ يكون الوت مضافا الى الرمي الماتي الدرجة وهذا اذا كانشال مية الاولى محال يجومته الصيد لانه حينذ يكون الوت مضافا الى الرمي الماتي الدرجة المهداية وهذا اذا كانشال مية الاولى محال يجومته الصيد لانه حيندن يكون الوت مضافا الى الرمي الماتي المهداية وهذا اذا كانشال مية الاولى محال يجومته الصيد لانه حيند يكون الوت مضافا الى الرمي الماتي المهاتية وهذا اذا كانشار مية الاولى محال بالمهات المهات المحرور المحرور المحرور المحرور المراد المحرور المحرو

الموت بالثاني وهذا أيس لذكاة القيدرة على ذكاة الاختيار نخلاف الوجه الاول هدانه (و) الزامي (الثاني ضامن لقيمته للاول) لانه بالرمي اتلف صيدا علوكا للفر لان الاول ملكه بالرمي المنحن (غرمانقصته جراحته) لانه اتلفه و هو جريح وقيمة المثلف تعتبر وم الاتلاف (و بجوز اصطباد مابؤكل لجه من الحيوان) لانه سبب للانفاع الحمه ونقية اجزأه (و) كذا (مالا يؤكل) لانه سبب الانتفاع بجلده او شره اوقرنه اولاستدفاع شره (وذاعمة المسلم والكتابي) اذا كان يعفل السمية والذع ويضبطه و ان كان صبيا او محنونا او امرأة كما في الهدايه (حلال) اوجود شرطه وهو كون الذاريح صاحب ملة التوحيد اما اعتفادا كالمملم اودعوي كالكئابي هدایه (ولایؤکل دیمیة المجوسي) لفوله صلى الله عليه وسلم دسنوابهم سنة اهل الكتاب غراكي نسائم ولا آکلی ذبا محم ، ولانه لا بدعى النوحيــد فانعدمت الملة اعتقاد

(قولد و ان كان الاول أنخنه فرماه المثاني ففتله فهو للاول و لم يؤكل) لا حمَّال الموت بالثاني وهو ايس مذكاة القدرة على ذكاة الاختيسار بخلاف الاول وهذا اذا كانت الرمية الاولى محيث ينجو منها الصيد لانه حيناذ يكون الموت مضافا الى رمى الثاني اما اذكان الري الاول عيث لابسار منه الصيد بأن لابيق فيه من الحيات الابقدر مابيق في المذوح كما اذا ابان رأسه محل لان الموت لايضاف الى الرمي الثاني لان وجوده وعدمه سواه (قو له والثاني ضامن لفينه للاول غير مالقصته جراحته) لانه بالرمي اتلف صيدا علوكا له لانه ملكه بالرمى المثخن وهو منفوص بجراحته وقيمة المتلف يعتبر يومالاتلاف وهذه المسئلة على وجوه ان مات من رميةالاول بعد رمية الثانى اكل وعلى الثاني ضمان مانقصته جراحته لان جنانه صادفته مجروحا وان مات من الجراحة الثمانية لم يؤكل لان الشاني رمي اليه وهو غير ممتنع فصار كمن رمي الى شماة ويضمن الثماني ايضما مانفصمته جراحته لانه قتل حبوانا مملوكا للاول منقوصا بالجراحة كما اذا قتل عبدا مربضا وان مات من الجراحتين جبعا لم بؤكل لانه تعلق به الحطر والاباحة فكان الحكم المخطر والصيد الاول لانه هوالذى اخرجه عن حيزالامتناع وعلى الثاني للاول نصف قيمنه مجروحا بجراحتين ومانقصته الجراحة الثانية لانه مات منعلهما فسقط عنه نصف الضمان وثبت نصفه وانما ضمن مانقصته الجراحة الثانية لانه حصل في ملك غيره قال في الزيادات يضمن مانقصته الجراحة ثم يضين نصف قيمة لجه اما الضمان الاول فلانه جرح حيوانا عملوكا الغير وقد نقصه فبضمن مانفصه اولا واما الثاني فلان الموت ابضا حصل بالجراحتين فيكون هو متلف نصفه و هو علوك غره فيضمن نصف قيمه مجروحا بالجراحتين لان الاولى لم تكن بصنيعه والثانية ضمنها مرة فلايضمنها ثانيا واما النالث فلان بالرمية الاولى صار عبال محل مذكاة الاختيار لولارمي الثاني فهذا الرمي الثاني افسد عليه نصف اللحم فيضمنه (قوله وبجوز اصطياد مابؤكل لجمه من الحبوان ومالابؤكل) لان له عوضا في غيرالمأكول بان ينتفع بجلده اويشعره اوربشه اوقرنه اولاستدفاع شره (قوله ودُبُعة المسلم و الكتابي حلال) قال في المستصنى هذا اذا كان الكتابي لابستفد السيح الها اما اذا اعتقده الها فهو كالمجوسي لاتحللنا ذبيحته ومن شرطه ان يكون الذابح صاحب ملة النوحيد اما اعتفادا كالمسلم اودعوى كالكتابي وان يكون حلالا خارج الحرم وهذا الشرط في حق الصديد لأفي حق الانسام وإطلاق ذبيحة المسلم والكتابي يريد به اذاكان الذابح بعقل النسمية وبضبطها ذكراكان اوآئى صغرأ كان اوكبيرا وانكان لايقدر علىالذبح ولا بضبط التسمية فذبيحيه مينة لاتؤكل ولا بؤكل ذبيحة الصبي الذى لابعفل والمجنون والسكران الذى لابعتل وبجوز ذبيحة الاخرس (قوله ولانؤكل ذبيحــة المجرسي والمرتد والوثني) لان المرتد لاملة له والوثني مثله واما المجوسي فلقوله عليه السلام في المجوسي • سنوا مرم سنة اهل الكتاب

(والحرم) باحداانسكين قال في المهدايه بعنى من الصيدوكذالايؤكل ماذبح في الحرم من الصيدوالاطلاق في الحرب ينتظم الحل والحرم وهذا لان الذكاة فعل مشهرو عوهذا الصنيع عرم ظم تكن ذكاة اه (وان ترك الذابح النسمية عدا) مسلماكان او كتابيا ﴿ ٢٣٤ ﴾ (فذبهته ميئة لانؤكل) لقوله تعالى

غير ناكمي نسائم ولا اكلي ذبامحهم ، واما ذبحة الصابئين وهم فرقة من النصاري نسند ابی حنیفة ثؤكل اذا كانوا بؤمنون بنبی ویقرون بكتاب وان كانوا بعبدون الكواكب ولا يقرون بنبوة عيسى عليه السلام لم نؤكل (قوله والحرم) بنى في الصيد غامسة واطلاق المحرم ينتظم حرمة ذاهته في الحل والحرم ولكن لايجوز ماذيح في الحرم من الصيد سواء ذمحه حلال او محرم وبجوز ذبيمة من بعقل الذبح والنمية وبضبط ذهك والكانت امرأة اوصبيا ومعنى ضبطالذ يح ال يقدر عل فرى الاوداج والانلف والجبوب والخصى والحنثي والمحنث بحوز ذاعتهم عل ما ذكرنا (فَوَ لَهُ وَانَ رُكَ الذَّاعِ النَّهِيةُ عَداً فَالذَّاعِةُ مَيْنَةً لَا عِلَ أَكُلُمًا وَانْ رُكُمًّا نَاسِيا ا كل) وقال الشافعي بؤكل في الوجهين وقال مايك لا بؤكل في الوجهين و المسلم و الذمي في ترك السمية سوانوعلي هذا الخلاف اذا ترك السمية عند ارسال الكاب البازي والرى ثم النسمية فيذكاة الاختبارى بشترط عنده الذبح وهي علىالمذبوح وفي الصيد بشترط عندالارسال والرمي وهي على الآكة حتى أو أضجم شاة وسمي فذبح غيرها نلك الشمية لابجوز ولو رمي الى صيدوسمي واصابه غيره حل وكذ في الارسال ولو اضجم شاة وسمى وكله انسانواسنق ما، فشرب او شعد السكين قليلا ممذبح على ثلث النَّهِ الأولى اجزأه واما اذا طال الحديث او اخذ في عمل آخر واشـنغل به ثم ذبح بنك النحية الاولى لم بؤكل واما استفبال الفبلة بالذبحة فليس بواجب بالانفاق وآنما هو سنة وصورة التسمية بسم الله والله اكبر وقال الحلوانى بسمالله الله ا كبر بدون الواو وان قال بسم الله الرحن الرحيم فهو حسن والشرط هوالذكر الحالم المجرد على ما قال ان مسعود جردوا النَّمية حتى لو قال مكان السَّمية اللهم اغفرني لم يؤكل لائه دما وسؤال ولوقال سمان الله أو الجدالله أو لاالهالاالله رد السَّمية اجزأه لان المأمورة ذكرالله تمال على وجه النمظم واو عطس عند الذبح فقال الجدية لابحزه عن التمية وكذا اذا قال الجدية ريدالشكردون التسمية لابؤكل ولا ينبغي أن يذكر مع اسم الله تعالى شبيئا غيره مثل أن يقول بسم الله مجمد رسول الله والكلام فيه على ثلاثة أوجه أحدها أن يذكره موسولا به لاسطوفا مثل ان يقول ما ذكرنا فهذا يكره ولاتحرمالذيهة والناني ان يذكره مطوفات ل انْ يَقُولُ بِهِمُ اللَّهُ وَمُحِدُ رَسُولُ اللَّهُ بَكُمْرُ الدَّالِ فَصْرُمُ الذِّبْعَةُ لانهُ أَهْلُ مِا لفرالله والثالث أن يغول مفصولا هنه صورة ومعنى بأن غول قبل الشعبة أوبعدها وقبل ان يضجم الذبيحة قانه لابأس به وقد قال عليهالسلام د موضعان٪لا اذكر فيهماهند

﴿ وَلَا تَأْكُمُو اعْمَا لَمْ فَدْ كُرّ اسم الله عليه ﴾ الآية (وأن تركها السيا أكل) لان في تحريمه حربا عظيما لان الانسان قل ما مخلوعن النسيان فكان في اعتباره حرج والحرج مدنوع ولان الناسي غير مخاطب عا نسيه بالحديث فلم يترك فرضا عليه عند الذع يخلاف العامد كافي الاختبار قال في الردالة ثم التسمية في ذكاة الاختيار تشترط عندالذ عوهي على المذبوح وفي الصيد عند الارســال والرومي وهي على الآلة لأن المقدورله في الاول الذبح و في الثاني الرمي و الارسال دون الاصابة متشرط مند فعل مقدر عليه حتى اذا اضجع شاة وسمى فذع غيرها شك النسمية لايجوز واو رمى الصيد وسمي وامساب غيره حل وكذا في الارسال ولواضجع شناة وسمي ثم رمي بالشفرةوذع باخرى اکل ولوسمی علی سیم ثم رمى بغيره مسيدا لابؤكل

اه و فيما ابضا والشروط في التسمية هوالذكر الحالص المجرد فلوقال عندالذبح الهم أغفرني لايحل (الذبيحة) لا نه دماً. وسوأل ولوقال الحدللة اوسيمان الله يريد التسمية حل ولوعطس عندالذبح فقال الحجدللة لايحل في اسم الروايتين لا نه يريدا لجدللة على نعمة العطاس دون التسمية وماتداولته الاسن عندالذبح و هوبسم الله والله اكبر منقول عن ابن عباس اه (والذع) الاختيارى (في الحلق) وهو في الاصل الحلقوم كافي القاموس (والابة) بالفتح والتشديد بوزن حبة المقراى من العقدة الى مبدأ الصدر وكلام الصفة والكافي وغيرهما يدل على ان الحلق بسته لم في المنتق بدلاقة الجزية قالمني مبدأ الحلق الى الساسان كافي الفهستاني فكلام المصنف محتل الروايين الآنيين عن الجامع والمبسوط قال في الهدام وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحاق كله وسطه و اعلاء واسفله أه و عبارة المبسوط الذبحة ما بين اللبة والحميين كالحديث الحاف في النهاية والحميين كالحديث الحاف في النهاية و بينهما اختلاف من حيث الفاه ولان رواية المبسوط تفضى الحل في اذا وقع الحلاق المحمدين و رواية الجامع مقيدة لا المالم وابد المبسوط وقد صرح في الذخيرة بان الذبح اذا وقع اعلى من الحلقوم لا يحل لان الذبح هو الحلقوم الكن رواية الامام رواية المبسوط وقد صرح في الذخيرة بان الذبح اذا وقع اعلى من الحلقوم لا يحل لان الذبح هو الحلقوم الكن رواية الامام المستنبي تفالف هذه المول المسدر لان المستر صندنا المستر عندنا عند المباه والمباه والمالم والمنافي المام المنافي المام المنافي المنافي المنافي والعمل الابهالان وشنع على من خالفها عاية المنافية والمالاترى قول مجد في المجاه والعماه والمالا المنافي المنافية المنافية تعالى ولا كلام رسوله صلى الله عليه وسلم باللذكاة المنافية تعالى ولا كلام رسوله صلى الله عليه وسلم باللذكاة المنافية تعالى ولا كلام رسوله صلى القد عليه وسلم باللذكاة النافية المنافية على المنافية المنافي

بين البدة والحبين بالمديث وقد حصلت لاسيا على قول الامام من الاكتفاء ثلاثة من الاربع الما كانت و مجوز أذا قطع من اعلاء وبنيت أناخ عن الزازية و به المتنى والمننى والمينى وغيرهم والمواهب والاصلاح بأنه لابد ان تكون المقدة المال المقدة والمواهب والاصلاح بأنه لابد ان تكون المقدة عا تلى الرأس والبه مال

الذبحة وعند العطاس ، وان قال بسم الله وصلى الله على محد نؤكل والاولى ان لا يقول ذاك وفي الشكل الذبح عند مرأى الضيف تسطيا له لا يحل اكلها وكذا عند مدوم الامير اوغيره تسطيا له لا يحل الله الخالف الله الله الله الله الله والما به والم يه الله والما اذا ذبح عند غيبة الضيف يحسنها اجزأه (قوله والذبح بين الحلق والله) الله اعلاء الصدر وهي نقرة النحس وفي الكرخي الذكاة في اللهة قافرق ذلك الى الحيينين وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحلق كله وسطه واعلاه ومعني كلام الشيخ بين يمني في اى و الذبح في الحلق والهة عنى المنافق والذبح في الحلق والهة بحرى النفس والمرى بحرى الطعام والودجان بحرى الدم وهما المرقان الهذان بينهما الحلقوم والمرى (قوله واذ قطع اكثرها فكذلك عند ابى حنيفة) لان الاكثر يقوم ، فام في علها (فوله وان قطع اكثرها فكذلك عند ابى حنيفة) لان الاكثر يقوم ، فام الكل في كثير من الاحكام (قوله وقال ابو يوسف و محد لابد من قطع الحلقوم والمرئي واحد الودجين) قال في الهداية والمهور ان هذا قول ابي يوسف وحده .

الزباجي قال شيمنا والتحرير المقام الزيفال ال كال بالذيح فوق المقدة قطع ثلاثة من العروق فالحق ماقا له شراح الهداية تبعا الرستة في والافالحق خلافه اذلم يوجد شرط الحل باتفاق اهل المذهب ويظهر ذلك بالمشاهدة اوسؤال اهل الحبرة فاغتم هذا المفال ودع عنك الجدال اه (والعروق التي تغطع في الذكاة اربعة الحلقوم) بفتح الحماء اصله الحلق زيد الواوو المبم كا في المفاييس مجرى النفس لاغير قهستاني (والمرق) وزال كريم رأس المعدة والكرش اللازق بالحلقوم تجرى فيه العلمام والشراب ومنه يدخل في المعدة وهو مهموز وجمه مرق بضمين مثل بريد و برد و حكى الازهرى الهمزة والابدال والادغام مصباح (والودجان) تنبية و دج بفتحتين عرقال عظيال من جاني قدام العنق بينهما الحلقوم والمرقى قهستاني (فان قطع اكثرها) يمنى ثلاثة منها الى ثلثة كانت (فكذلك) الداق والمنقول الي يوسف المروق الا لابد من قطع الحاق والحدال و دحده اه وكذا قال الزاهدي و صاحب الهداية ثم قال و ون مجد انه بعتبر اكثر كل فرد و هورواية عن الامام لان كل فرد منها اصل بنفسه لانفصاله من غيره و لورد الامربئرية فيعتبر اكثر كل فرد وهورواية عن الامام لان كل فرد منها اصل بنفسه لانفصاله من غيره و لورد الامربئرية فيعتبر اكثر كل فرد وهورواية عن الامام لان كل فرد منها اصل بنفسه لانفصاله من غيره و لورد الامربئرية فيعتبر اكثر كل فرد وهورواية عن الامام لان كل فرد منها اصل بنفسه لانفصاله من غيره و لورد الامربئرية فيعتبر اكثر كل و احد منها اه قال في زاد الفقية او المحميم قوله

ابى حنيفة واصمحده الامام المحبوبى والنسنى وغيرهما تصميم (ويجوز الذبح بالابطة) بكسر اللام وسكون الياء هى فشر القصب اللازق كما في ماشية الجوى (والمروة) بفتح الميم كما فى المنم عن الحى زاده قال فى الجوهر ، والمروة واحدة المرو وهى جيارة بيض براق قدح منما النار اه (وبكل شئ) له ﴿ ١٣٦ ﴾ حسدة تذبح به بحيث اذا ذبح افرى

ومعناه اذا قطع ثلاثة وترك واحدا جاز اى الثلاثة كانت عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف ان قطع الحلقوم والمرى واحد ااودجين جاز والا فلاحتى لوقطع الحلقوم والمرى اواقتصر على احدهما مع الودجين لم يجز عند ابي يوسف وقال محمد لايجوز حتى يقطع من كلواحد من العروقالاربعة اكثره (قوله ويجوز الذبح بالبطة والمروة وبكل شيء انهر الدم الا السن الفائم والغائم) الليطة تشرة القصب والمروة واحدة المرو وهي جارة بض براقة يقدح منها النار وقيـد بالظفر القائم والسن الفائمة لانها اذا كانت منزوعة جاز الذبح بها ولا بأس باكله وقال الشافعي المذبوح بهما ميتة لايجوز اكلها واما الذبح بالسن الفائمة والظفر القائم فانه لايجوز بالاجاع فان ذبح بهماكان ميتة لانه يقتل بالنقل لانه بعقد عليه ولو ذبح الشارةو لم يسل منها دم قال ابو القاسم الصفار لا نؤكل وقال ابو بكر الاسكاف والهند واتى تؤكل لان فرى الاوداج أند حصل وهذا انما يكون في الشاة اذا علفت العناب (فولد ويستعب أن يحد الذابح شفرته) لقوله عليه السلام « وأذ ذبحتم فاحسنو الذبحة وأعد احدكم شفرته ، ولان تحديدها اسرع للذبح واسمهل على الحيوان ويكر. الذبح بالسكين الكليلة لما فيه من تعذيب الحيوان وهو منهى عنه ويكر. ان يضجع الشاة ثم محد الشفرة بعض ما اضجعها وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد اضمع شاة وهو يحد شفرته فقال ء لقد اردت ان نميتها مينين الأ حددتُها قبل ان تضمِمها ٥ ورأى عر رضىالله عنه رجلا قد أضمِمشاةوجملرجله على صفحة وجها وهو يحد الشفرة فضربه بالدرة فهرب وشردت الشاة فقال عر هل لاحددتها قبل أن تضع رجلك موضع وضعتها ولان البهائم تحس بمايجز عمنه فاذا فللذلك زادفي المها وذلك لايجوزو يكره ايضان ان بجرير جلها اذااراد ذبحها ويستحب أن يسوقها برفقو يضجعها برفق قوله ومن بلغ بالسكين النفاع او قطع الرأس كرمله ذلك ويؤكل ذبيحته) النخاع عرقايض في عظم الرقبة ويكرمه أبضا ان يكسر المنق قبل ان تموت وان يخلع جلدها قبل ال تبرد (فولد فان ذبح الشاة من قفاها فان بقبت حية حتى قطع العروق جاز ويكره) لا نه خلاف المسنون (فولد وان مانت قبل قطع العروق لم تؤكل) لانما مانت قبل وجود الذكاة في محلها كما لومانت حتف انفها رجل ذبح شاةم بضة فلم يتحرك منها الافوها أن فنحت فاهالانؤكل وأن ضمنه أكات وأن فنحت مينها لا تؤكل وان غضمها اكلت وان مدت رجليها لا تؤكل وان فبضمها اكلت وان لم يقم شعرها لا تؤكلوان قام اكلت، ذاكله أذا لم يعلم أنها حية وقت الذبح اما اذا علت منهنا اكلت بكل عال كذا في الواقعات وفي الينابيع الشاء اذا مرضت

الاوداجو(انمر)ای اسال (الدم) لان ذاك حقيقة الذع (الا السن الغائم) اى غير المنزوع (و الظفر القيائم) فانه لامحل وان افرى الاوداج وانير الدم بالاجاع فنس ولاته مقتسل بالثقل لانه يعتمد عليه قبدبالقائم لان المنزوع ادًا عل عل السكين حل عندنا وان کره فیستانی (ويستجب ال معد الذاع شفرته) بالفنع السكين العظيم وان يكون قبل الاضجاع وكر مبعده (و من بلغ بالسكين النَّمَاع) تليث النون هو خيطابس في جوف الفقار مقال دُعه فنخمه ای جاوز منتى الذبح الى الماع كما ق العماح (او قطع الرأس) فبل از نسکن (کرهاه ذلك) لما فيمه من زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة وهو منهی عنمه ویؤکل دبعته) لان كراهة الفعل لاتوجب التمريم (وان ذع الشاة من قفاها فان نفيت حيمة حتى قطم العروق) اللازم قطعهــا (حاز) وحلت لتمفق

الموت بما هو ذكاة (و) لكن (يكره) ذلك لمافيه من زيادة التعــذيب من غير حاجة كما من (اوشق) (وان ماتت) الشاة) قبل قطع العروق لم تؤكل) لوجود الموت بما ليس بذكاة اذ شق الذئب بطنها ولم يق فيها من الحياة الا مقدار مابعيش المسذبوح فعند ابي وسف مجمله لانحل الله كان والحنار ال كان كل شي ذبح وهو حي حل اكلمه ولا توفيت فيه وعليه الفتوى لقوله تمالي ﴿ الا ما ذَكَيْم ﴾ من غير فصل وان ذبح شباة او بقرة وتحركت وخرج منها الدم اكلت وان لم تنحرك ولم يخرج منها الدم لم نؤكل وان تحركت ولم يخرج منها السدم اكات وان خرج منها الدم ولم يُصرك وخروجه مشل مايخرج من الحي اكلت عند ابي حنيفة وبه نأخذ كذا في البناسِع (فَوْ لِهِ وما استأنس من العسيد فذكاته الذبح) لانه مقدور على ذبحه كالشاة (قُو لِه وما توحش من النم فذكائه العفر والجرح) والاصل في هذا ان الذكاة على ضربين اختيارية واضطرارية ومنى قدر على الاختيارية لامحل له الذكاة الاضطرارية ومتى عجز عنما حلت له الاضطرارية فالاختيارية مابين البسة والسيين والاضطرارية الطمن والجرح وانهار الدم في الصيد وكل ما كا ن في علة الصيد من الاهل كالابل اذا ندت او وقع منها شي في بثر فلم يقدر على نحره فانه يطمنه في اى موضع قدر عليه فممل اكله وكذا اذا تردث بقرة في بئر فلم نقسدر على ذبحها فان ذكاتها العفر والجرح مالم يصادف العروق على هذا اجم ألطاءلان الذبح فيه متعذر واماالشاة فائما اذا ندت في الصحراء فذكائما العقر لائمِما بدفعان عن انفسهما مقومهما فلانقسدر عليهما (قوله والمستحب في البقرة والغنم الذبح) قال الله ثمالي ﴿ أَنَّ اللَّهُ يَأْمُرُكُمُ أَنْ تُذِّحُوالْمُرَّةَ ﴾ وقال في النَّمُ ﴿ وَفَدْيَنَاهُ لَمْ يُح عظيم ﴾ (قولد قان نحرها جاز ويكره) اما الجواز فلفوله عليه السلام • انهر الدِم عا شئت ۽ واما الكراهد فلمخالفة السـنة المتوارثة فان قبل روى جار قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ولم مقل ذيحنا البقرة قيل العرب قد تضمر الفعل اذا كان في اللفظ دليل عليه قال الشاعر علقتها ثمنا وماء باردا + حتى شبت همالة عيناها

اى و منتيها ماه باردا فاضم الفعل كذا هذا معناه و ذبحنا البقرة (فو له و المستحب في الابل النحر) لقوله تعالى فو فصل لربك و أنحر كه يعنى البدن و لان البنة من البدنة ليس فيها لحم فلذلك استحب فيها النحر لا نه اسهل على الحيوان بخلاف الغنم والبقر فان حاقهما على وجه و احد (فو له فان ذبحهما جاز و يكره) و قال مالك لا يجوز فان ذبحها لم تؤكل و كذا عنده اذا نحر الشاة و البقرة لا يؤكلان لنا قوله عليسه السلام و انهر الدم بما شئت ، و السنة في البعر ان يخر قائما معقول البداليسرى فان اصجمه جاز و الاول افضل و السنة في الشاة و البقرة ان نذ يح مضجمة لانه امكن الفطع العروق و يستقبل القبلة في الجميع قال في الواقعات رجل ذ يح شاة و قطع الحلقوم و الاورداج الا ان الحياة فيها باقية فقطع انسان منها قطعة يحل اكل المفطوع لان الحسوس بعدم الحل ما ابين من الحي و هذا لا بسي حيا مطلقا قال في النفسير

(وما استأنس من الصيد) وصارمقدوراعليه (فذكاته الذبح)لان ذكاة الاضطرار اعا يصار الما عندالمجزعن دْ كَاهُ الاختيار ولا عِز اذا استأنس وصار مقدورا عليه (وماتوحش،نالنم) وصار عننما لانتبدر عليه (فذكاته) ذكاة الضرورة (العقر والجرح) لنحقق البجز (والمستعب فيالابل الفر) في اللبدو هو موضع القلادة من الصدر لموافقة السنة المتوارثة ولاجتاع العروق فيها في المحر (فان ذمحها) من الاعلى (جارو) لكن (يكره) لخالفة السنة (والمستحب فيالبقر والغنم الذبح) من اعلى العنق لانه المنوارث ولاجتماع العروق فهما في المبذع (فان نجر هما) من اسفل المنق (حاز) ايضا (و) لكن (يكره) لمخالفة السنة

(ومن تُحر ناقة او ذبح بقرة اوشاة فوجد في بطنها جنينا ميثا لمبؤكل) سواء كان (اشعر او لم يشمر) يعنى تم خلقه او لم يتم لانه لايشعر الا بعد تمام الحلم قال في الهدايه و هذا عند ابى حنيفة ﴿ ٣٣٨ ﴾ و هو قول زفر و الحســن بن زياد

قوله تمالي ﴿ فَاذَا وَجَبُّ جَنَّو بِهَا فَكُلُوا مَيًّا ﴾ يعني الابل اذا سنقطت بعدالنحر فوقعت جنوبها على الارض وخرجت روحها فكلوا منها ولايجوز الاكل من البدن الابعد خروج الروح (قوله ومن نحر نافة اوذبح بقرة اوشــاة فوجد في بطنها جنينا ميتالج يؤكل اشعر أولج يشمر) هذا قول ابي حنيفة وزفر وهندهما أن تم خلقه اكل والافلا لقوله عليهالسلام • ذكاة الجنين ذكاة امه ، ولانه في حكم جزء من اجزائًا بدليل أنه يدخل في يعها وبعنق بعنقها فصار كسائر اعضائها ولايي حنيفة قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ وهي اسم لما مات حنف انفه وهذا موجود في الجنين لانه لايموت يموت امه لانها قد تموت و بيق الجنين في بطنها حيا وعوت وهي حية فعياته غير متعلقة محيائها فلا تكون ذكائها ذكاة له فصـــارا كالشاطين لايكون ذكاة احدهما ذكاة للآخر ولانه اصل فيالحياة والدم لانه نصور حياته بعدموتها ولهدم على حدة غير دمها والذبح شرع انتهير الدمالنجس من الحم الطاهر وذيحها لايكون سببا لحروج الدممنه ومارواهمن الحديث قدروى ذكاةامه بالنصب بنزع الحُسافِسُ اى كذكاة امه واما اذا خرج الجنين حيا ومات لم يؤكل بالاجماع وانمــا الحلاف فيما اذا خرج ميتا وانما شرطا انيكون كاملالحلق لانه اذا لميكملفهوكالمضغة والدم فلايحل اكله ومعنى قوله اشعر اولجيشعر اى تم خلفه اولم يتم (قوله ولايجوز ا كل كل ذي ناب من السباع و لاذي مخلب من العاير) المراد من ذي الناب أن يكون ♦ ناب بصطاد 4 وكذا من ذى المخلب والافالحامة لها مخلب والبعرله ناب وذاك لاتأثرله فذوا الناب من الهسباع الاسد والنمر والفهد والذئب والضبع والثعلب والكلب والسنور البرى والاهلى والفيل والمقرد وكذا اليريوع وابن عرس من سباعالهوام وذوالمخلب مزالطير السسقر والبازى وآنسر والعقاب والرحم والغراب الاسسود والحدأة والشاهين وكل مابسطاد بمخابه وقد روىالنبي عليهالسلام لعن نوم خير عشرةو حرم خممة لعن اكل الرباء وموكله وكانبه وشاهده وعلبه والواشمة والموشومة والواملة والموصولة ومانع الصدةة وحرم الحناطفة والمنتهبة والمجشمة والحار الاهلى وكل ذى ناب من السباعوة ال ١ اكل كل ذى ناب من السباع حرام ، فالخاطفة هي ما تخطف من الهوى مثل البازق والحداة والمنتهبة هي ماتنتهب من الارض مثل الذئب ونحوه والمجشمة يروى بغنج الناء وكسرها فهي بالغنج كل صيد جثم عليه التكلب حتى مات عما و بالكسر هو كل شي عادته اذ ينجم على العسيد مثل الكلب و الذئب (قوله و لا بأس بغراب الذرع) لانه يأكل الحب وكيس هو من سباع الطير ولاياً كل الجيف وكذا لابأس باكل العفعق والهدهد والحام والعصافير لان عامة اكلها الحب والتمار (قولد ولابؤكل الابغع الذي يأكل الجبف) وكذاكل خراب يخلط الجيف والحب لابؤكل

وقال ابي توسيف ومجد ادًا ثم خلفه اكل اه قال في التصميم واختــار قول ابي حنيفة الامام البرهاني والنسق وغرهما اه (ولا بجوز اكل كل دى ناب) يصده (من السباع) بان لذى ناب والسباع جم سبم و هو کل حبوان مختطف منتهب جارح قاتل مادی مادة هداه (و لاكل ذي مخلب) بكسر المم يصيد به والمخاب ظفر كل سبع من الماشي و الطائر كافى الغاموس (من العلير) سان لذی مخاب (ولا بأس بغراب الزرم) وهو المروف بالزاغ لانه يأكل الحب وليش من سباح الطير وكذا الذي مخلط بين اكل الحب والجيف كالعقمق وهو المروف بالغاف على الاصح كافي العناه وغيرها وفي الهداله لابأس باكل المقمق لانه مخاط فاشبه الدجاجة ومن ابي نوسف انه يكر. لان فال اكاه الجيف (ولايؤكل) الغراب (الا بنع الذي يأكل الجيف) جمع جيفة جشـة المت ادا راح كافى العماح

قال القهستانى أى لاياً كل الآالجيفة وجئة الميت وفيه اشعار بانه لواكل من الثلاثة الجيفة والجئة ﴿ وَامَا ﴾ والحب جيعا حل ولمبكره وقالا يكره والاول أصح أه وفي العناية والغراب ثلاثة أنواع نوع يلتقط الحب ولاياً كل

الجيف وايس بمكروه وتوع لاياً كل الا الجيف وهوالذى سماه المصنف الا يتع وانه مكروه وتوع عملط يأكل الحب مرة والجيف الخرى ولم يتعلم أكل الحب مرة والجيف الخرى ولم يذكره في الكتاب وهو غير مكروه حنده مكروه حندابي يوسف اله (ويكره) الي لا يحل (اكل الضبع) - لائه نابا (والخشرات) والمتعلم المردو الله عن الحبالات والمناب المائل والمنان والمناد والجرى كالمضدع ﴿ ٢٣٩ ﴾ والسلحفات والسرطان والفاد والوزع والحيات لائها من الحبائث

ولهذا لا يحب على المحرم بقتلها شي (ولا بجوز اكل لح الحر) بضمتين (الاعليـة) أورود التي عنها (و البغال) لانما متولدة من الجر فكانت مثلها قيد بالاهلية لان الوحشية و ان سارت اهلیه حلال وأزنزا اخدهما علىالاخر فالمكم للام كما في النظم قهستانی (و یکره اکل لجم الفرس عند الى حنيفة) قال الامام الاسبيمابي العميع الهكراهة تنزيهو في الهداية و شرح الزاهدي ثمقيسل الكرامة عنده كراهة تحريم و قبل كراهة ننزله والأول اصم وقالا لابأس بأكامه و رجعوا دليل الامام و اختساره الهبوي والنسق والموصلي وصدر الشريعة تعميم (أولا بأس باكل الارنب) لانه ليس من السياع ولا من آكلة الجيف فاشبه الظلي (واذا ذبح مالا بؤكل لجه طهر) افتح الهاء و ضمها (لحمه

واما الدباج فلا بأس باكله باجاع الملاءوكذا البطالكسكرى في حكم الدباج (قوله وبكره أكل الضبع والضب والحُشرات كلها) وقال الشيافي لا بأس باكل الضبع والضب • وقوله • والحشرات كلها • بعني المائي والرى كالضفدع وغيرهاوكذا التصلفاة لانمامن الحشرات وكذا الغيرال والاوزاخ والعضاية والمقنافد والحيات وجميع الذبيب والزنابير والعقارب والذباب والجملان لازهذه الاشياء مستخبئة قال الله تعالى ﴿ وَيَحْرَمُ عليم الخبائث ﴾ واما الوير فقال ابويوسف هو مثل الارنب لانه يعتلف البقول والنبت ولا يأكل الجبف و يجوز اكل الضبأ و يقر الوحش وحر الوحش والابل و هو الوعل (فوله ولا يجوز اكل لحوم الحر الاهلية والبغال) لازالني عليه السلام سرم لحوم الحر الاهلية يوم خبير وامراباطلحة الاشادى ال رسولالله صلىالة عليه وسلم ينهاكم عن لحوم الحرالاهلية فانها رجس فاراقوا القدوروهي تغلا واما البغلفهو متولد من الحار فكان مثله (قوله و يكره اكل لحم الفرس عندابي حنيفة) بعني كراهة تحرم لاكراهة تنزيه وقال ايوبوسف ومحدلابأس باكله لماروى ساير قالئهى دسول الله صلىالله عليه وسسلم عن لحوم الحمر واذن فىالحنيل يوم خبير ولابى حنيفة قوله تمالي ﴿ وَالْحَلْمِلُو البَّمَالُ وَالْجَيْرِ لِنُرْكِبُوهَا ﴾ خرج مخرج الامتنان فلوجازا كلها لذكره وان النعمة بالاكل اكثر من النعمة بالركوب الاثرى ان الابل لما كانت تؤكل وتركب جعم بِنهما فقال تمالى ﴿ و منهار كوبهم و منها يأكلون ﴾ و لان الحيل آلة ارهاب العدو فيكره اكلها احتراما لها و لهذا يضرب لغرس سلما في الننية ولان في اباحرًا تغليل الجهاد واما لبنها فلابأس بهلا نه ليس في شربه تقليل الجهاد (فولد ولابأس باكل الارانب) لانما ليست من السباع ولا من اكلت الجيف فاشبرت الفلسا ﴿ مسئلة ﴾ الكلب اذا نزى على معزة فولدت ولدا رأسه مثل رأس الكلب وماسوى ذلك من الإحضاء بشبه المهز فائه مقدم اليه اللحموالملف فان تناول اللحمدون السطف لم يأكللانه كاب وان تناول الملف دون اللم برى بالرأس ويؤكل ما سهواه فان تناولهما جيما بضرب فان نبح لابؤكل وان نعريرى بالرأس بعدالذيح وبؤكل ماسواه وان نبح ونعر بقرب البه الماء فان ولغ فهو كلب لابؤكل وان شرب يرمى بالرأس ويؤكل ماسواه وقبل ان خرج منه الكُرش بُؤكل ماسوى الرأس وان خرج منه الاماء لابؤكل (فو له واذا ذبح مالا يؤكل لجمد ماهر لجمه و جلده الاالآدمي والحنزير فان الزكاة لانعمل فيهما شـيئاً ﴾

وجلده) لآن الذكاة ثوثر في ازالة الرطوبات والدماء السيالة وهي النجسة دون الجلد واللّحم فاذا زالت طهرتكما في الدباغ هدايه قال في التصييح وهذا مختار صاحب الهدايه ايضاً وقال كثير من المشايخ يطهر جلده لالحمه وهو الاصبح كهامن الكافي والغايه والنهايه وغيرهما أه (الا الآدمي والحنزير فان الذكاة لاتعمل فيهما) الآدي لكرامته وحرمته والحنزير لنجاسة عينه وأهانته كما في الدباغ

اما الآدي لحرمته وألخنز بر انجاسته كا في الدباغ لقوله عليه السلام • دباغ الاديم ذكاته ، فكما يطهر بالدباغ كذلك يطهر بالذكاة بخلاف ماذبحــه المحوسي لأن ذبحه اماتة في الشرع فلا بد من الدباغ وكما يطهر لحمه يطهر شحمه حتى لووقع في الماء القليل لانفسد. وهل بجوز الانتفاع به في غير الاكل قبل لامجوز كالاكل وقبل يجوزكالزيت اذا خالطه ودك الميتة والزيت غالب لايؤكل وينتغم به فيغير الاكل كذا في الهدايه واختلفوا في الموجب الطهارة مالا يؤكل لحمه هل بحرد الذبح اوالذبح ممالتسمية والظاهر الد لايطهر الابالذع ممالتسمية والافيازم تطهيرماذ بحمالجوسي و يكره أكل لحوم الابل الجلالة و شرب لينها وكذا البقرة و الشاة والجلالة هي التي تأكل العسذرة والنجاسيات لاغير اما اذا خلطت فليس بجلالة وقيل هي التي الا غلب من اكلها النجاسة وكذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يحج عليها أويغزى عليها او متفع مها في العمل الاان تحبس المماوتملف وهذا مجول على آنها تنتن في نفسها فنم من استعمالها حتى لانتأذى الناس بريحها وكان ابوحنيفة لايوقت في حبسها وقتا وآنما قال يحبسها حتى يطيب لحمها وروى انها يحبس ثلاثة ايام وقيل سبع ايام وذلك موقوف علىزوال النتن ولاعبرة بالايام . وتوقف أبوحنيفة في ثمان مسائل ولم يوقت فها وقتا . احدها هذه متى يطيب لحها . والثانية الكلب متى يصير معلما . والثالثة متى وقت الختان . والرابعة الخنثي المشكل . والخامسة سؤر الحار . والسادسة الدهر منكرا . والسابعة على الملائكة افضل أم الأبياء . والثامنة اطفال المشركين توقف في هذه المسائل لغاية ورعه واماالدجاج فانها لم تكره وان تناول النجاسة لانه لانتنكا ينتين الابل فاذا اريدذع الجلالة حبست ثلاثة ايام اونحوهاو تعلف وهل تحبس الدحاجة اذا اربد ذبحها قال ابو بوسف لاوروى إنها تحبس ثلاثة ايام لان الني عليه السلام كان عيس الدجاج ثلاثا يأكله قلنا هذا على طريق التنزه لاعلى الوجوب ولوار تضم جدى بلين كلية اوخنزيرة حتى كبر لايكر. اكله لان لحمه لايتغير بذلك (فوله ولايؤكل من حوان الماء الا العمك ويكره اكل الطافي منمه) اي من السمك واما ماتلف من شدة الحر والبرد ففيه روايتان احداهما يؤكل لانه مات بسبب حادث وهولوالقاه الماء علىالشط والثانسة لايؤكل لانه مات حتف انفه ولو ان سمكة التلمت سمكة اكلتا جيما لانالبلوعة مانت بسبب حادث واما أذا خرجت من دبر السمك لاتؤكل لانها قداستمالت عذرة (قو له ولابأس باكل الجريث والمار ماهي) لانهما وزانواع السمك فاطريت البكاس والمار ماهي العربي وقيل القدز (فو أبه وبجوز أكل الجراد ولاذكاة له) لقوله عليه السلام ه احلت لنا ميتنان ودمان ، فالميتنان السمك والجراد والدمان الكيد والطحال وقدروي عن ابي داود قال غزونا مم رسول الله سليالله عليه وسلم سبع غزوات نأكل الجراد و سئل علي رضى الله عنه عن الجراد يأخذه الرجل وفيد آلميت فقال كله كله وهذا عد من فساحته ودل على اباحته ﴿ مسئلة ﴾

(ولا يؤكل من حوان الماء الاالسمك) لقوله تعالى ﴿ ويحرم عليم الخبائث ﴾ وما سوى السمك خبيث (ويكره اكل الطافي منه) على وجدالماء الذي مات حتف الفه وهو مابطنه من فوق فلوظهره من فوق فليس بطافي فسؤكل كا يؤكل ما في بطن الطافي ومامات محرالماء وبرده وبربطه فيه اوالقاء شئ فوته بآفة درعن الوهبائية (ولايأس باكل) السمك (الجربث) بكسر الجم وتشديد الراء ويقال له الجرى ضرب من السمك مدور (والمار ماهي) ضرب من السمك في صورة الحية قال في الدرر وخسهما بالذكر اشارة الى منعف مانقل في المفرب عن يحد ان جيم السمك حلال غير الجريث والمار ماهي اه (وبحوز اكل الجرادولا ذكاة له) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم واحلت انا. ميتتان، وسئل الامام على رضي الله تعالى عنه عن الجراديأ خذه الرجل وفيه اايت فقال كله كله وهذا عد من فصاحته هدامه

كره رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذبيحة سبعة اشياء الذكر والانتيين والقبل والمندد والمرارة والمثانة والدم وزاد فى اليناسع الدبر قال ابوحنيفة اماالدم فحرام بالنص واما السنة الباقية فكروهة لان النفس تستخبرا وتكرهها والله اعلم

- الاضحه الم

الاضعية اراقةالدم منالنع دون سائرالحيوان والدليل على آنها الاراقة آنه لوتصدق بعين الحبوان لمبجز والصدقة بلحمها بعدالذع مستعب وليس بواجب حتى لولم يتصدق به جاز قال في الواقعات شراء الاضعية بعشرة دراهم خير من التصدق بالف درهم لان القربة التي تحصل باراقة الدم لا تحصل بالصدقة (قول درجه الله الاضعية و اجبة) أى التضهية لان الوجوب من صفات الفعل الاان الشيخ قال ذلك توسعة و مجازا و نعني يقوله واجبة عملا لا اعتقادا حتى لا يكفر جاحدها وعن ابي يوسف انها سنة مؤكدة وبه قال الشافعي وذكر الطحاوى قول محمد مع أبي يوسف (قوله على كل حر مسلم مقم موسر فيومالاضمى) شرط الحرية لازالعبد لاعلك شسيئا وشرط الاسسلام لانها عبادة والكافر ليس من اهلها وشرط الاقامة لانها لو وجبت على المسافر لتشاغل بها عن سفره ولانه قد سقط عنه ماهو اكد من ذلك كالجمة وبعش الفرض حتى لالمتشاغل عن سفره وتجب على اهلالامصار والفرى والبرارئ ويشرط في وجومها اليسار لانها حق في مال بحب على وجه القربة كالزكاة واحترز يقوله على وجه القربة عن النفقة واشسترط يوم الاضحى لإن اليوم مضاف الها وايام الاضحى ثلاثة يوم المحر ونومان بعده وأولها أفضلها والمستحب ذمحها بالنهار دون الليل لانه أمكن لاستيفاء العروق وان ذبحها بالليل اجزأه معالكراهة ولاتجب علىالحاج والمسافر فاما اهل مكة فانها تجب عليهم وان جوا وف آلحبندى لاتجب على الحاج اذا كان محرماوانكان من اهل مكة واما المتيرة فهي منسوخة وهي شاة كانت تقام فيرجب (قو له عن نفسه وعن اولاده الصغار) اعتبارا بالفطرة هذه رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي ظاهرالرواية لأنجب الاعلى نفسه خاصة مخلاف صدقة الفطر لان السبب هناك رأس عونه ويل عليه وهذه قربة محضة والاسال في القرب ان لاتحب على الغير بسبب الغير ولهذا قالوا لايجب أن يضعى عن عبده بالاجاع وأن كان يجب عليه نطرته فان كان للصغير مال ضعى عنه اوه اووصيه من ما لالصغير عندهما وقال مجدوزفر يضمى منداوه منءال نفسه لامنءالالصغير وهذاكله على روايةالحسن والحلاف في هذا كالحَلاف في صدقة الفطر وقيل لا مجوز التضعية من مال الصنفير اجماعاً لان القربة تتأدى بالقرابة والصدقة بعدها تطوع فلا تجوز ذلك في مال الصغير ولاعكن الصغر ان يأكله كله والاصح انه يضمى عنه من ماله ويأكل منه الصغير ماامكنه و مدخر له قدر حاجته و يبتاع له بما بتي ماينتفع بعينه كما يجوز ان ينتفع البالغ عبلد الاضمية وقال في شساهان بشترى له نه مايؤكل كالعنطة والحنز وغير. وقال

افعولة وكمرهما إتساعا لكمرة الحاء والجم اضاحي والشالت ضميمة والجمع ضفايا مثل عطية وعطايا والرابسة اضماة بننع الهمزة والجمع اضحى مثل ارطاه وارطى ومنه عيد الاضعى كذا فالمسباح (الاضمينة) لغنة اسم للذعوقت الضعيم كثر حتى صار اسما لماند ع في اى وقت كان مزايام الاضعى من تسمية الشي باسم وقته وشرط ذبح حبوان مخصوس فيونت مخصوص للبة القربة وهي (واجبة) تال فىالتعميم وهذا تول ابي حنيفة ومجد والحسن وزفر واحدى الرواتين عن ابي بوسف وعنه انها سنة وذكرالطعماوي آنه على قول الى حنفة و اجبة و على قول ابي نوسف و مجد سنة مؤكدة وهكذا ذكر بعنوالمثاغ الاختلاف وعلى قول ابي حنيفة اعتمد المعمون كالمحبوبي والنسني وغرهما اه (على كل حر مسئلم مقم) عصراو قرية او بادية كما في الجوهره (موسر) بسار الفطرة (في نوم الاضمى) اى يوم من ايامها الثلاثة الآية لانها مختصة

بها (عن نفسه و) عن كل واحد من (ولده) بضمالواو ج نى (٣١) جم ولد (السفار) اعتبارا بالفطرة

فاليناسيع ولوكان المجنون موسرا ضعى عنه وفيعمن ماله فيالرواية المشهورة وروى آله لانجب الاضمية في مال المجنون ولانجب عليه أن يضحى عن أولاده الكبارلانه لاولايةله عليم والها ابن ابنــه الصغير فروى الحسن عن ابي حنيفة أنه يضمى عنه اذاكان ابو. ميتا وان كان حيا لاتجب عليه لانه لاولاية للعبد عليه كالاخ وانولد للرجل ولد وهو موسر في ايام الذبح قال الحسن عن ابي حنيفة بجب عليه ان يذبح عنه مالم تمض ايامالذع لانه حدث فيوقت الوجوب وان مات ابن له صغير في ايام النحر قبل أن يذبح عنه فليس عليه أن تضمى عنه لان المبادات الموقتة تجب عندنا بآخر وقنها فن مات قبل الوجوب لم ينبين فيحقه وقد قال ابوحنيفة ليسءلم المسافر ان يذع عن نفسه وعليه ان يذع عن اولاده اذا كانوا مقيمين فان كانوا مسافرين ممه لم يصم عنه كذا فيالكرخي وان كان مقيما واولاده مسافرين ضمى عن نفسه خاصة ومنمات في وسط ايام النحر فلا اضمية عليه سواه كان بالف اوصبيا (فوله يذبح عن كل واحد منهم شاة) شرط الذبح حتى لوتصدق بها حية في ايام النحر لايجوز لإن الاضمية الأراقة (قولِد أوبذبح بدنة أوبقرة عنسبمة) والبدنة والبقرة تجزيُّ " كل واحدة منهما عن سبعة اذاكانواكلهم يريدون بها وجه الله تعالى وان اختلفت وجوه القرب بان يريد احدهم الهمدى و الآخر جزاء الصيد والآخر هدى المتعـة والآخر الاضحية والآخر التطوع وقال زفر لايجوز الا اذا انفقت القرب كلها وانكان احدهم يريد بنصيبه اللحم فانه لابجزئ عنالكل اجاعا وكذا اذاكان نصيب احدهم اقل من السبع فاله لايجوز عن الكل ايضا لانعدام وصف القربة في البعض وكذا بجوز عن خسة اوثلاثة ولامجوز عن عانية وقال مالك يجوز عن اهل بيت واحد وانكانوا اكثر منسبعة ولابجوز عن اهل بيتين وانكانوا اقل منسبعة ثم اذا جازت الشركة فالقسمـة للحم بالوزن فان اقتسموا اجزاء لم يجز الا اذا كان معه من الاكارع والجلد اعتبارا بالبيم وان اشترك سبعة في بدنة فات احدهم قبل الذبح فرضى ورثشه أن يذبح عن الميت جاز استحسانا وقال زفر لايجوز لان الميت قدسقط عنبه الذبح وضل الوارث لايقوم مقام فعله فصار نصيبه اللحم فإنجز ولنا انالوارث يملك ان يتقرب عن الميت بدليل انه يجوز ان بحج عنه ويتصدق عنه فصار نصيب الميت للقربة فيجوز عن الباقين فانكان احدهم ذميا اراد القربة لم يجز عنه ولا عن غيره لانه لاقر بة له فصار كن بريد سميبه اللحم (قو له وليس على الفقير والمسافر اضحية) اما الفقير فظاهر واما المسافر فلما روى عن على رضيالله عنه اله قال ليس على المسافر جعة ولا اضمية (فوله ووقت الاضمية مدخل بطلوع الفجير من يومالنحر) فاو جاء من يومالنحر وله مائنا درهم اواكثر فسرقت منه اوهلكت اونقص عددها فلا اضمية عليه ولوجاء بومالاضمي ولا مال له ثم استفاد مائين في ايام النحر فعليه الانتحية اذا لم يكن عليه دين (قولة الا أنه لابجوز لاهل الامصار الذع

(مذبح عن كل واحد منهم شاة اويدع بدنة) من الابل (او نقرة عن سبعة) وكذا مادوما بالاولى فلوعن أكثرلم تجز عن احد مهم قال في التحيم وهذ. رواية الحسن عن ابي حنيفة قال فيشرم الزاهدي ويروى عنه انه لابجب عن ولده وهو ظاهر الرواية ومثله في الهدايد وقال الاسبيمايي و هو الاظهر وأن كان للصفير مال اختلف المشايخ على قول ابى حنيفية والاصم أنه لابجب ومكذا ذكر شمس الائمة السرخسي وجعله الصدر الثهد ظاهر الرواية وقال القدوري وتبصه صاحب الهدايه والاصم انديضمي منماله ويأكل منه ماامكنه وببتاع عابتي مانتفع بعنه اه (وليس على الفقير والمسافر اضحمة) واحبة دفعا للغرج اما الفقير فظاهر واما المسافر فلان ادامًا يختص باسباب تشق على المسافر وتفوت عضى الوقت (ووقت الاضعة) لاهل الامصار والقرى (مدخل بطلوع الفيحر من يومالنحرالا اند لايجوز لاهل الأمسار الذبح) في السوم الأول

(حق يصل الامام صلاة الميد) اويخرج وقها بالزوال لائد يشترط فى حقهم تقديم صلاة العيد على الاضعية اوخروج وقها قاذا لم يوجد احدهما لاتجوز الاضعية لفتداك رط فاما العلى السوك) اى القرى (فيذبحون بعد الفجر) لوجود الوقت وعدم اشتراط العسلاة لائد لاصلاة عليم وما عبر بد بعضهم من إن اول وقها بعد صلاة الديدان ذع فى مصر وبعد طلوع الفجر ان ذع فى غيره قال القهستانى فيد تساع إذا التضعية عبادة لايختاف وقها بالمصر وغيره بل شرطها قاول وقها فى حق المصرى والقروى طلوع الفجر الاسلام المعرقة عليها فعدم الجواز لفقد الشرط

لالمدم الوقت كا في المبسوط واليه اشير في الهدايد وغيره اهتمالمتبر في ذلك مكان الاضمية حتى لوكانت في السواد والمضمى في المصر تجوز كااندق النعروفي المكس. لابجوز الابسد السلاة هدايه قيديا باليوم الأول لاند في غير اليوم الاول لايشترط تقديم السلاة وان صليت فيمه قال في البدايع وأن أخر الأمام ملاة الميد فلا ذع حتى يأتمف الهار فان اشتفل الامام فإيسل اوترك عدا حتى زالت الشمس فقدحل الذع بغير صلاة في الايام كا بها لانه لمازالت التمس فقدفات وقت السلاة وأعا بحرج الامام في الرم الثاني والثالث على وحدالتضاء والتربيب شرط في الاداء لافي التضاء كذا ذكره القدوري اه وذكر نحو. في الزيلمي

حتى يصل الامام صلاة الميد) لقوله عليه السلام دان اول نسكنا في يومناهذا الصلاة ثم الذع ، وقال عليه السلام و من ذع قبل السلاة فليعد ذبحته ومن ذع بعد السلاة فقدتم نسكه واصابسنة المسلينه فاناخرالامامالسلاة فليس لهان يذبع حتى ينتسف النهار وكذا اذا ترك العملاة متمدا حتى انتصف النهار نقد حل الذبح من غير صلاة فيالايام كلهاظانذع بعدماقدالامام مقدار التشهدجاز ولوذع بعدما صلىاهل المسجد ولم يصل اهل الجبانة اجزأه اشمانا لانها صلاة متبرة حتى لو أكتفوا بها اجزأهم وكذا على مكسه وقيل في عكسه بجزيد قياسا واستحسانا وان ذبح بعدما صل الامام ثم علم أنه صلى بهم وهو محدث اجزأ. ويتبر فيالذبح مكان الانحية لامكان الرجل فىالمصر والشاة فىالسواد فذبحوا عنه بمد طاوع الفجر باس. جاز وان كان فى السواد والشاة فيالمصر لايجوز الذع الابعد صلاة الميد وحيلة المصرى اذا اراد ان يتعجل فأنه يبث بهـا الى خارج المصر فيضمى بهـا بمدطاوع الفجر قال في الهدايه وهذا لانها اشبعال كاة من حيث انها تسقط بهلاك المال قبل مضى الممالهم كالزكاة تسقط بهلاك النصاب فيمتبر فيالقرب مكان المحل لامكان الفاعل اعتبارا بها مخلاف صدقة الفطر لانها لاتسقط بهلاك المال بعد ماطلع الفجر من يوم الفطر وانكان الرجل من اهل السواد مسكنه فيه دخل المصر لعبلاة الاخمى وامرهم ان يضموا عنه جاز ان يذبحوا عنه بطلوع الفجر لانالمتبر مكانالفيل دون مكانالمفيول عنه وانسلى الامام ولم يخطب اجزأه من ذبح لان خطبة الميد ليست بواجبة (فو له فاما الهرالسواد فيـذبحون بعد طلوع الفجر) لان صلاة العيد ليست واجبـة عليم ولايجوز الهم ان يذبحوا قبل طلوع الفيسر لان وقت الذبح لايدخل الا بطلوع الفير (فوا، وهي جائزة فىثلاثة ايام يوم النمر ويومان بعد.) ولواعقل اضمية حتى مضت ايام النمر ارمناعت فاصابها بعد ايام النمر فليس عليه ان مذبحها ولكن يتصدق بها ولا يترك منها شيئا وان اشترى شاة للاضعية نسلت فاشترى غيرها ثم وجد الاولى فالانسل ان يذبح الكل وانذبح الاولى لاغير اجزأه سبواه كانت قيمة الاولى أكثر من قيمة الثانية اواقل وانذع التانية لاغير ان كانت مثل الاولى اوافضل جاز وان كانت دونها يضمن الزيادة ويتصدق بها ولايلزمدان بحجمهما جيما سواء كان مسرا او موسرا وقال

عن الحيط (وهي جائزة فى ثلاثة ايام) وهى (يوم النحر ويومان بسده) لما روى عن عمر وعلى وابن عباس رشىالله عنهم قالوا ايام النحر ثلاثة افضالها اولها وقدتالوه سماعا لان الرأى لايهتدى المسالمادير وفى الاخبار تسارض فاخذنا بالمنية نوهو الاقل وافضالها اولها كما قالوا ولان فيدمسارعة الى اداء القربة وهو الاسل الا لمسارض ويجوز الذبح فى لياليا الا أنه يكره لاحتمل الغلط فى ظلمة الليل وايام النحر ثلاثة وايام التشريق ثلاثة والكل عضى باربسة اولها نحر لاغير و آخرها تشتريق لاغير و المتوسطان نحر و تشريق هدايه (ولايضيمي بالعمياء) الذاهبة العينين (والدوراء) الذاهبة احدا^{هم}ا (والعرجاء) العاطلة احدى القوائم اذا كانت بيئة العرج وهي لا التي لاتمشى ﴿ ٢٤٤﴾ الى المنسك) بفتح السين وكسرها

بمضاصحاناان كان موسرا فكذلك وانكان مسرا يلزمه ذبح الكل لان الوجوب على الغنى بالشرع اشداء لابالشراء فلم يتعين به وعلى الفقير بشراء. بنيسة الاضمية فتصنت علمه وكذا اذا اشترى شاة سلية ثم تبيبت بعيب مانع ان كان غنيا عليه غيرها وان كان فقيرا تجزيه هذه لما ذكرنا أن الوجوب على الغني بالشرع أبندا، لابالشراء و على هذا قالوا اذا ماتت المشستراة للتضعية فعلى الموسر مكانهها أخرى ولاشيءُ على الفقير وأن ولدت الأضمة ولدا ذبحه معها لان الوجوب تعين فيها فيسرى الى ولدها ومن اسحابنا منقل هذا في الاضعية الواجبة لان الوجوب تمين فيها بالشراء واما الشاة التي اشتراها الموسر ليضمى بها اذا ولدت لم يتبعها ولدها وكان احماينا يقولون لابجب ذعالواد ولو تصدق به جاز لاناطق لم يسر اليه ولكندماق بها فهو كجلدها وخطامها فان باعه اواكله تصدق بقيمته فيالاكل وثمنه فيالبيع وأن امسك الولد حق مضت أيامًالذبح تصدق به قال في الخجندي اذا ولدت الأضمية فذبح الولد يومالاضمى بعدالام أجزأه ويكون حكمه كحكم امه وان ذبحه قبل ذبحها لايحل اكله ويتصدق به (فوله ولايضمى بالعمياء ولاالموراء ولاإلسرجاء الىلاعشى الىالمنسك) وهو المذبح (ولا بالجفاء) لقوله عليه السلام « لايجزى فىالغمايا اربع المورالين عور هاوالمرجاه البين عرجها والمريضة البين مرضها والعفاء الق لاتنق اى لانتى لها وهوالمخ ليثيدة الهزال (فو له ولايجوز مقطوعة الاذن اوالذنب) قال على السلام هاستشر فوا المين والأذن » اى اطلبوا سلامهما واما الذنب فهوعضو مقصود كالاذن (فو لدولا التي ذهب اكثر اذنها او ذنها فان يق اكثر الاذن او الذنب جاز)وكذا حكم الالية واختلفت الرواية عن الى حنيفة في ذلك فروى عنه اله ان كان الذاهب من الاذن اوالذنب الثلث فا دونه اجزأه وانكان أكثر منالثلث لم يجز فجمل الثلث في حد القليل لائد تنفذ فيه الوصية من غير رضى الورثة وروى عنه انكان الذاهب الثلث لم يجز وانكان اقل جاز فجمل الثاث في حد الكثير لقوله عليه السلام « والثلث كثير» وروى عنه ان كانالذاهب الربع لم يجز لانالربع في حكم الكل في كثير منالاحكام الاترى انهم قدروا به مسحالرأس ووجوب الدم فحالحلق وعند ابى يوسف اذا يق اكثرمن النصف اجزأه وانذهب أكثرمنه لم بجزه وان كان الذاهب النصف فيدر واينان احداهما لابجوز لاجتماع الخطر والاباحة نغلب الخطر وفي الثانية بجوز وقول مجمد قيل مع ابى حنيفة وفي الهمدايه مع ابي يوسف والاظهر ان عند ابي حنيفة ان الثلث في حد القليل ومازاد عليه في حد الكثير (فنو له ويجوز ان يضمي بالجاء) وهي التى لاقرن لهاخلقة وتسمى الجلحا اينسا وكذلك القصما وهىالتى انكسر غلاف قرنها (فؤ له والخصى) لائه اطيب لحا من غيرالخصى قل ابوحنيفة مازاد في لحمه الفع عاذهب منخصيتيه (فوله والثولاء) وهي المجنونة لانالمقل غيرمقسود في البائم

المومنم الذي تذبح فيمه النسائك (ولا الجفاء) اى المهزولة التي لامخ في عظامها (ولا تجزى مقطوعة الاذن في)لا مقطوعة (الذنب ولاالتي ذهب اكثر اذنها) او ذنبها (فان يق الاكثر من الاذن والذنب جاز) لان للاكثر حكم الكل نقاء وذهابا ولان الميب اليسير لاعكن التمرز عنه فجمل عفوا (ومجوز ان يضمي بالجاء) وهي التي لاقرن لها لأن القرن لايتملقبه مقصود وكذا مكسورة القرن لما قلنا هدايه (والحسى) لان لحداطيب (والجرباء) السمينة لان الجربيكون في جلدها و لا نقيسان في لحمها خلاف المهزولة لاناللهزولة يكون في لحها (والثولاء) وهي محنونة وقبل هذااذا كانت تمتلف لانه لانخل بالمقصود اما اذا كانت لاتعتلف لاتجزيه حدايه ثم قالوحذا الذي ذكرنا اذاكانت هذه الموب قائمة وقت الشراء ولواشتراها سليمة ثم تعبت بعيب مانم ان كان غنيا غيرها وانكان فقيرا تجزيد وعامه فيها

(والاضعية) انما تكون (من الابلو البقرو الغنم) لانها عرفت شرعاً ولم سفل النضمية بغير عامن النبي سلى الله عايه وسلم ولامن العماية رضيالله عنم هدايه ﴿ ٢٤٥ ﴾ ﴿ يجزى من ذلك كله الذي) وهو ابن خس من الابل وحولين من

البقر والجاموس وحول من الضأن والمعز (فصاعدا الا النسأن فان الجزع) وهو أن ستة أشير (منه مجزى) قالوا وهندا اذا كانت عظيمة محيث لوخلط بالثنايا يشتبه على النافلر من بعيد هداله (ويأكل) المضمى (من لحم الانتصاد ويطم الاغنياء والففراء و دخر) الموله صلى الله عايد وسلم ، كنت نهيتكم عن اكل لحومالاضاحي فكاوا وادخرواه ولايعطى اجر الجزار منها انهى عنه كما في الهداه (وبسعب) له (أن لانقص الصدقة من الثلث) لان الجهات ثلاثة الاكلوالادحار لما روينا والاطعام لقوله تعالى وواطعموا القائعوالمرك فانقسم عليا اثلاثا هدايه (و نصدق بجلدها) لانه جزء منها (او يعمل منه آلة) كنطع وجراب وغربان و نعوها (تستعمل في البيت) قال في الهداله ولابأس بان يشترى به ماينتهم بعيبه فالبيت مع بقاله استحسانا لان للبدل حكم المبدل اه (والافتسل ال لذع المنعيته بدء الكال محسن الذبح) لائه عبادة و فعلها بنفسه افضل و ان كان لا يحسن الدبح استعان بغير . و شهدها بنفسه اة و له صلى الله عليه و سلم لفاطمة

وهذا اذاكانت تعتلف اما اذا كانت لاتعثلف لايجزيه واما السكا وهي التي لا اذَّنَّاهَا خُلَقَةً لا يجوز ان يضمي بها لانه فات بالاذن حقَّ النقراء واما أذا كانت لها أذن صغيرة خلقة جاز لان العضو ووجود وصنفره غير مانع واما الجربا الكانت سمينة جاز لان الجرب آنا هو في الجلد ولانقصان في الدم و اما الهمَّاء و هي التي لااسـنان لها فغيرًا روايتان عن ابي يوسف احداهما اعتبرها بالإذن نقال ان بق اكثرها اجزأت والا فلا وفي الرواية الاخرى اذا بتي لها مانساف به اجزأه لان المفصود منها الاكل ما (قُولَ والاضعية من الابل والبقر والغنم) ولا يحوز فيها شي من الوحش فان كان متولدا من الاهلي و الوحثي فالمتبر في ذلك الام لانها هي الاصل في التبعية حتى اذا تزى الذئب على الشاة يضمى بالولد وكذا اذا كانت البفرة اهلية نزا عاما ثور وحشى فان كان على المكس لم تجز ان يضمى بالولد (قو لد يجزى من ذلك كله الني نصاعدا الا الضأن فان الجذع منه بجزى) يمنى اذا كان صنايا بعيث اذا خاط بالدايا بشتبه على الناظر من بعيد فالجذع من الضأن ماتم له سستة اشهر وقبل سبعة والتي مثما ومن المهر ماله سمنة وطمن فالثائية ومن إليقر ماله سنتان وطمن فىالثائثة ومن الابل مله خسبتين وطعن في السادسة ويدخل في البقر الجواميس لانها من جنسها و الذكر من الضأن افضل من الاثي اذا استوبا والاثي من البقر افضل من الذكر أذا استوبا (قولد ويأكل من لم الاضعية) قال الله تعالى ﴿ فَكَاوا مَهِا واطَّمُوا البَّالَس الفقير ﴾ البائس الذي اصابه ضررالجوع و بين عليه اثر البوس بان عديده البك وقيل هوالزمن المحتاج (قو له و بدخر) لفوله عليه السلام • فكلوا منها وادخروا • قال الخيندى الافضل ال مصدق منها بالثاث ضيافة الاقارب والثاث لنفسه فال لم مسدق بشيء منها حاز (قوله و يستحب ان لا ينفس العسدقة من الثلث) أقوله ثمالي ﴿ فَكُلُوا مَنْهَا وَاطْعُمُوا القائمُ وَالْمُدُّ ﴾ فالقائم هوالذي يسألُ والمعتر هوالذي شعرض و ترمك نفسه ولايسألك قال عليه السلام ه كلوا وادخروا ، فصارت الجهات اثلاثا الاكل والاطعام والادخار فان تصدق مجميعها فهو افضل وأن لم يتصدق بشيء منها اجزأه لان الراد منها اراقة (قو له و تصدن بجلدها لانها جزء منها (قُولِهُ او يَعْمَلُ منه آلة نستعمل في البيت) كالنظم و الجراب و الغربال ولا بأس ان يتخذه فروالنفسه وقد روى ان عابشة رضي الله عنما أتخذت جلد اضميتها شفا ولانه بجوز ان ينتفع المحمها فكذا بجلدها ولابأس ان بشترى به مانتفع بسينه في البيت مع حملة مثلالمخل والجراب وغير ذاك ولايشترى مابستملك منه كالحل والملح والايزار والحنطة والدين وليس له أن يعطيه أجرة جزارهما واللحم فيهذا عنزلة ألجلد على العميم فان باع الجلد اواللحم بالفاوس اوالدراهم اوالحطنة تصدق غنه لان القربة الشقلت الى مدلة (قو له والافضل ان ذبح اضحيته بدء ان كان محسن الذبح) لانه رضى القاعثها و قوى فاشهدى اضميتك فانه يتفرقك باول قطرة من دمهاكل ذنب و كافى الهدايه (ويكروان بذبحها الكتابي) لائه عل هوقر بة وهوليس من اهلها و لوامر وفذ بج جازلانه من اهل الذكاة و الفربة اقيت بأنابته و نيته بخلاف مااذا اص المجوسى لانه ليس من اهل الذكاة كان افسادا هدايه (واذا خلط رجلان فذ بح كل واحد منهما استحية الآخر اجزأ منهما استحسانا لانها تعبنت قذ بح فصار الملك مستعينا بحل من كان اهلاقذ بح ﴿ ٢٤٦ ﴾ اذنا له دلالة فيأخذ كل واحد منهما

عبادة كاذا وليه ينفسه فهو افصل وقد صح عن النبي سلى الله عليه وسلم أنه مسأق مائة بدنة ففر منها بيده ثيفا وستين واعطى الحربة عليا ففر الباق واما اذا كان لايحسن الذبح استعان بغيره وينبغي له ان يشهدها لقوله عليه السلام لفاطمة • يافاطمة بنت مجد قوى فاشهدى اضعيتك فاله بنفراك باول قطرة بقطر من دمها كل ذنب علتبه وقولي ان صلاتي ونسكي وعياى وعاتي فة ربالعالمين لاشربك اما أنه يجاء بلحمها ودمها فتوشع فيميزانك وسبعون ضعفا ۽ فقال ابوسعيد الحدرى بإبى الله هذه لآل مجد غاصة ام لهم و السلمين عامة فقال • لاَّ ل مجد خاصة و المسلمين عامة ، ﴿ قُولُهُ ويكره ان يدعهاالكتابي) لانها قربة وهوليس من اهلها فان دعها المسلم بامره اجزأه وبكر. (قوله واذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما اضحية الآخر اجزأ عنهما ولاضمان عليهما) لانها قد نسينت لذبح فصار المالك مستمينا بكل من كان اهلا للذبح اذله دلالة وقال زفر يضمن ولا يجوز من الاضمية لانه ذبح شاء غيره بنير امره ثم عندنا اذا ذبح كل واحد منهما شاة خيره بغير امره اخذكل واحد منهما مسلوخته من صاحبه ولافضينه لانه وكيله دلالة فانكانا قد اكلا منها فليحالل كل واحد سمهما صاحبه وبجزيهما وان فصب شساة فضعى بها ضمن قيتها وحازت عن الاضمية لانه ملكها بسابق الغصب مخلاف مااذا اودع شئاة فضعى ما المودع فاله لايجزيه لانه يضمنها بالذبح فلم نثبت الملك الا بعدالذبح وعند زفر لامجوز في الوحمين والله أعلم

-مي كتاب الأعان كان

الاعسان جمع عين واليمين في الهذة هي الفوة قال الله تمالي ﴿ لاخذنا منه باليمين ﴾ اى بالقوة ومنه قول الشاعر

ادًا عارأيت رضت لجده تلقساها عرابة وأين

اى بالفوة و حرابة اسم رجل معدود من السحابة و فى الشرع عبارة عن عقد قوى عنم الحالف على الفعل او الترك و سمى هذا العقد بها لان المزيمة تنقوى بها (فحو له رجه الله الايمان على ثلاثة اضرب يمين فوس و يمين منعقدة و يمين انهو فالنموس هى الحلف على المرماض يتعمد الكذب فيه) مثل ان يحلف على شىء قدنسله ما علمه بذلك او على شىء لم يقمله لقد نسله مع علمه انه لم يقمله وقد يقع على الحال ايضا و لا يختص بالماضى مثل از يقول

(ولا ضما ن عليما) لان كل واحد الهما وكبلعن صاحبه فيا فعل دلالة فان كانا قد اكل ثم علاقليمال كل واحد منهما صباحبه وبجزيهما لانه لو اطعمه فالانداء بجوز وأن كان غنيا فكذا له أن علله في الانتهاء وأن تشاما فلكل واحد منهما أن يضمن صاحبه قيمة لجه مم يتعسدق بنك القيمة لانهسأ لدل عن الحم فصار كما لو باع اضعبته وهذا لان التضميمة لما وفعت من صاحبه كان اللحم له و من اتلف اضمية غيره كان الحكم ماذكرناه هدابه ﴿ كناب الاءان ﴾

معلوخه من صاحبه (ولا

(الاعان) جمع عين و هولفة القوة و شرحا حبارة عن حقد قوى به حزم الحسالف على الفعل او النزك و حى (على تلاثة اضرب) الاول (عين غوس) بالتنكير صفة ليمين

من النمس وهوالادخال في الماء سميت به لانها تدخل صاحبًا في الاثم ثم في النار و في بمض النسخ النموس (والله) بالتعريف على الاضافة اليه فيكون من اضافة الجينس الى توعه لكن قال في المترب ان الاضافة خطأ لفة و سماعاً (و) الثاني (عين منهقدة) سميت به لا نهاساقطة لامؤ اخذة فيا الافي ثلاث منهقدة) سميت به لا نهاساقطة لامؤ اخذة فيا الافي ثلاث طلاق و عتاق و نذر كافي الاشباء (قالم مين النموس) و تسمى الفاجرة (هي الحلف على امر ماض يتعمد الكذب فيه) مثل الامجلف الم

على شي تدفيله مافيله او بالعكس مع على بدلك وقد يقم على الحال مشل ان علن ماليذا على دن وهو كاذب فالتقيد بالماض اتفاقي او اكثرى (فهذه اليمين يأثم بها مساحبا) لقوله صلى الله عليه وسلم همن حلف كاذبا ادخله الله النار ، (ولا كفارة فيها الأ الاستففار) مم التوبة لانها ليست عنا حقيقة لان اليمين عقد مشروع وهـ ذه كبيرة فلا تكون مشروعة وتسميها عينامجاز لوجود مسورة اليمين كما نهى ملى الله عليه وسلمان سم الحر سماء سما عازا كافيالاختيار وغيره وفي المحيط الغموس يأثم صاحبه يه ولايرنسه الا التوبة النصبوح والاستغفار لاند اعظم من أن ترفعه الكفارة انتهى (واليين المنعقدة هي الحلف على الام المستقبل ان نعطه اولا نفعله فاذا حنث في ذلك لزمت الكفارة) لقبوله تعالى ﴿ وَ لَكُنَّ يؤاخذكم بما عقدتم الإعان 🍑

والله مالهذا على دين وهوكاذب اويدعى عليه حق فيملف بالله مايستمقه على معلم باستحقاقه فهذمكلها بمينالنموس لانه يقطع بهسا حقالمسلم والتجرى علىالله تمسالى وميت غوسا لانها تمس ساحيا في النار (فولد فهذه اليين يأثم بها ساحيا) لقوله عليمالسلام همن حلف بالله كاذبا ادخله الله النار» (فو له ولا كفارة لهاالا الاستففار) يمنى ممالتوبة لقوله تعالى ﴿ أَنَالَذِينَ يَشْتُرُونَ بِمِهِدَاللَّهُ وَأَعَانِهِمْ عَنَا قَلِيلاا وللكالا خلاق لم في الاخرة ﴾ الآية ولم يذكر الكفارة وقال عليه السلام « ثلاث من الكبائر اليمين الغموس و عقوق الوالدين والفرار من الزحف ه ولانها كيدة من الكاثر فلا يؤثر فيا الكفارة لإنالله تعالى اوجب الكفارة فياليمين المنقدة والمقد ماتصور فيدالحل والمقد وذلك لايتصور فيالغموس لانه لايصم البقاء على عقدها لانالمني الموجب لحلها وهوالحنث يقارنها فلا تنعقد كالبيع الذي يقارنه المتق والصلاة التي يقارنها الحدث وصورة البيع الذي يقارئه المتق أن يوكل رجلا ببيع عبده ويوكل آخر بعقه فَبَاعَ الوكيل واعتق الآخر وخرج كلاهما ما فان البيع لا ينعقد ، وقوله هالا الاستنفار» وذلك على ثلاث حالات الندم والا قلاع والمزم على أن لا يمود (قو لد والبين المنعقدة هي الحلف على الامر المستقبل ان يفعله اولا يفعله فاذا حنث في ذلك لزمته الكفارة) ثم المنقدثلاثة اقسام مرسل وموقت وفور فالمرسل هواغالى عن الوقت في الفعل ونفيه وذلك قد يكون الباتا وقد يكون نفيا فالأثبات والقدلاضرين زيدا والنفي والقدلااضرب زمدا فني الاول مادام الحالف والمحلوف عليه قائمين لابحنث وان هلك احدهماحنث وفيالتاني لابحنث امدا فان فعل المحلوف عليمه مرة واحدة حنث ولزمته الكفارة ولا شقد اليمين كانيا والموقت مثل والله لاشر من الماء الذي في هذا الكوز اليوم وفيه ماه فهنا لا يحنث مالم يمض اليوم فاذا مضى ولم يفعل حنث ولزمته الكفارة فانمات قبل مض اليوم لا محنث الاجاع وان سب الماء الذي في الكوز قبل مضى اليوم لم عنث عندهما وقال أبويوسف يحنث عند مضى اليوم وحاصله أن مادام الحالف والمحلوف عليه قائمين فيالوقت لامحنث فاذا فاتالوقت وحده والحالف والمحاوف علمه قائمان حنث بالاجاع فان مات الحالف والوقت قائم لايحنث بالاجاع وان فات المحلوف عليمه ويق الوقت والحالف بطلت اليين عندهما فلا يحنث وقال ابويوسف يحنث اذا مضى اليوم لانالاصل عندهما ان قيام المحلوف عليه شرط لانمقاد اليمين ففواته ترفع اليمين وعند أبي يوسف ليس بشرط وذلك بأن يقول والله لاشر بنالماء الذي في هذا الكوز واذا هو ليس فيه ماء فانه لامحنث عندهما وعند، محنث من اعته فان كان يعلم أنه لاماء فيه حنث بالاتفاق وعن ابي حنيفة لايحنث علم اولم يعلم وهو قول زفر واما يمين الفهر فهو ان يكون ليمينه سبب فدلالة الحال توجب تصر عينه على ذلك السبب وذلك كل عين خرجت جوابا لكلام أوساء على اس فيتقيد بد بدلالة الحلل نحو ان تهيأ المرأة للخروج فقال ان خرجت فانت طالق فقىدت ساعة ثم خرجت

(والبيين اللغوان مخلف على امرماض) مثل أن مجلف على شئ أنه فعله أولم يفعسله (وهويغلن أنه كمأقال و) كان (الامر بخلافه) وقديقم على الجال مثل ﴿ ٢٤٨ ﴾ ان يحلف انه زيد وانما هوعرو فالفارق بينه

وبين الغموس تعمد الكذب الاتطلق وكذالواراد ان يضرب عبده فقال رجل ان ضربته فعبدى حرفكت ساعة ثم ضربه بعددُلك لم بحنث لانه يقع على فوره ذلك ولم يوجد شرط حنثه في فوره وكذا أذا قالله تقدمعي فقال والله لااتفدى أوأن تغديت فعيدى حرفل تغدمه و ذهب الى يته وتندى فانه لامحنث في هذه الوجوء كلها استمساناوالقياس أن محنث ولوقال لرجل اذا فعلت كذافل افعل كذأ فعبدى حرقال الوحنيفة هوعلى الغور فان لم نفعل المحلوف عليه على اثر فعله حنثوان كان قال ثم لمافعل كذا فهو على الابد وقال ابو بوسف كلاهما على الفور وقال مجد اذاقال لعبدك ان مت فلم اضربك فانت حرانه على الفور و اووهب السكران لام أته درهما فقالت الك نسترده مني اذا صوت فقال اذا استرددته منك فانت طالق فاسترده مهافى ساعته و هو سكر آن لم محنث و يكون عينه جوابالكلامها ولوحلف غرعه لايخرج منالبلدالاباذنه لم يحنث كذاني الينابيع (قول وعين الغوان محلف على امرماس وهويفان انه كاقال والامر مخلافه) مثل والله لفد نسلت كذا وهوبظن انه صادق اووالله مانسلت وهولابها انه قدفعل وقد یکون علی الحال مثل ان بری شخصا من بعید فصلف انه زید فادا هو عرو او رى طائرًا فَعلفُ انه غراب فاذا هوغيره اووالله ماا كات البوموقد اكل فهذا كله لغو لاحنث فيه وقبل ان عين اللغو مايجرى على الالسنة من قولهم لاو الله بلى والله من غير اعتقاد في ذلك واللمنو هو الكلام الساقط الذي لابعند. ﴿ قُولُم فَهَذَّهُ الْهِينَ ترجوان لابؤاخذالله بها) صاحرا فان قبل قد اخبرالله تعالى انه لايؤاخذ برا على القطع فلر علقه بالرجاء والشك قلنا الجواب عنه من وجهين احدهما أن اللغو الذي فسرناه لمُبيلٍ قطعا انه هوالذي ارادهالله ام لاللاختلاف في تفسسيره وعدم العلم بالتوصل الى حقيقته فلهذا قال ترجو والثاني انالرجاء على ضربين رجاءطمع ورجأه تواضع فبجوز أن يكون هذا الرجاء تواضعاب تعالى قال أبنرستم عن مجمد ولايكون اللغو الافياليمين بالله اما اذا حلف بطلاق اوعناق على امر ماضوه ويظن اله صادق فاذا هوكاذب وقع الطلاق و العتاق وكذا اذاحلف بنذر لزمه ذلك (فوله و العامد في اليمين والناسي والمكر مسواء) لقوله عليه السلام و ثلاث جدهن جدوه زلهن جدالطلاق و المثاق و اليمين ، وكذلك الحاطئ كااذا اراد ان يسبح فجرى على لسانه اليمين فهو كالعامد (فو له ومن فعل المحلوف عليه عامدا او ناسيا او مكر هافهوسواه) لان الفعل الحقيق لاشدم بالاكراء وهوالشرط وكذا اذا فعلهوهو مغمى عليه اومجنون ليضفق الشرط فانقبل الكفارة شرعت لاجل ستزالذنب ولاذنب المجنون فينبغي ان لانجب الكفارة اذافعل المحلوف عليه حالة الجنونقلنا الحكم وهووجوبالكفارةدائرمعدليلالذنب وهوالحنث لامع حقيقة الذنب كوجوب الاستبراءفانه دائر مع دليل شغلالرحم وهو استحداث الملك لامع حقيقة الشغل حتى انه يجب و ان لم يوجد الشغل اصلابان اشترى جاربة

قال في الاختيار وحكى عن مجد عن الى حنيفة ان الغومابجرى بين الناس من قولهم لاوالله بليوالله اه (فهذه اليمين ترجوا ان لا يؤاخدذالله ما صاحبها) و تعلیق عدم المؤاخذة بالرجاء وقدقال الله تعالى ولابؤاخذكم الله باللغو في اعانكم كه للاختلاف في تفسيره وتواضعا (والقاصد ق اليمين والمكره) عايد (والناسي.) اي المخطيكا اذار ادان يقول استنى فقال والله لااشرب (سواء) في الحكم لقوله صلىالله عايه وسلم ، ثلاث جدهن جد وهزلهن جد الطلاق والنكاح واليمين، هدا 4 (ومن فعل المحلوف عليه قاصدا اومكرها) على فعله (اوناسيا) لحلفه (سواء) في الحكم ايضالان الفعل حقيق لابعدمه الاكراه والنسيان وكذا الاغساء والمجنون فنجت الكفارة بالمنث كيف ما كان لوجود الشرط حنيقة واذلم يتحقق الذنب لان لحكم بدار على دايله وموالحنث لاعلى حقيقة الذنب كان الهدام (والبَيْنُ) انما يكون (بالله تعالى) اى مِذَا الاسمالمروف باسم الذات (اوباسم) آخر (من اسمائه) تعالى سواء تعورف الحلف به والحلم العلم (اوبلسفة من صفات ذاته) تعالى وهى الى لايوسف بضدها اذا تعورف الحلف ﴿ ٢٤٩ ﴾ مِسا وذك (كنزة الله وجلاله وكبريائه) وملكوته وجبروته

وعظمته وقندرته لال الحلف ما متعارف ومعنى 'اليمين وهو الفوة حامسل لانه يستقد تعظم الله تعمالي وصفاته فصلح ذكره حاملا ومانما هداه (الا قوله و على الله عنه الكور عينا) وان کان من صفات ذاته تسالي لانه غير متمارف ولائه ذكر و راد به المعلوم مقسان اغفر عملك فينا اي معلومك عداله اي ومعلوم الله تعالى شره فلا يكون عينا قالوا الا ان ر ده الصفة فاله يكون عينا لزوال الاحتمال جـوهره (وان حاف بصفة من صفات الفعل) و هي التي يوسف بها ويشدها اذا لم يتسارف الحلف ما (كفضبالله وسخطه ورضائه ورجمته (لم بكن عالف) لان الحلف برساغير متعدارف ولان هذه السهات قد يراديها اثرها والحاصل أن الحلف بالسفة سواء كانت صفة ذات اوصفة الله ال تعورف الحلف بها

بكراً او اشتراها من امرأة (فولد و البين بالله تمالي او باسم من اسماله كالرجن الرحيم) لان تنظيم اسماللة تعالى واجب ومن اصحابنا من قال استراقة على ضربين منها مالا اشتراك فيه مثلاللة والرجن فالحلف ينعذبه بكل حال ومنها ماهو مشترك مثل الكبر والمهزز والقادر فان از اده المين كان عينا و أن لم رده اليمين لم يكن عينا وذكر ابوالحسسن انتسمين فجملهما عبنا ولم يغصل لأزالظاهر أن الحسالف فصد عينسا صححة (فَوَ لِهِ أُو بِسَفِهُ مِن صَفَاتَ ذَاتُهُ كَفُولُهُ وَعَنْءَ اللهِ وَجَلَالُهُ وَكَبَرِياتُهُ) أعلم أن صفات الله على صربين صفات الذات وصفات الفعل فاكان من صفات ذاته كان به حالفا وما كان من صفات فعله لا يكون 4 حالفا و الفرق بينهما أن كان ماوصف الله به ولم يجز أن يوصف بضده فهو من صفات ذاته كالعلم والفدرة والفوة وما جاز ان يوضف و وبضده فهو من صفات فعلم كرحته وعضبه فاذا ثبت هذا فلنا من حلف مقدرة الله او المظمنه أو بعزته اويقوته اوما اشبه ذلك من صفات ذاته كان به حالفا كالحالف باسمه تسالى واذا قال وةُ.رةَالله صاركانه قال والقدالفادر (قُولُه الأقولة وعلمالله فاله لا بكون عينا) وكان القياس فيه ان يكون عينا لانه من صفات ذاته الاانهم استحسنوا ان لايكون عينا لان الدلم قد يراديه الملوم بقال الهم اغفر لنا علمك فينا اى معلومك ومعلوم الله غيره فلا يكون عينا قالوا الا ان ريذبه الدلم الذي هوالصفة فانه يكون عينا لزوال الاحتال و النقال و وجدالله فهو عين لأن الوجد براديه الذات قال الله تمالي هو بق وجه ريك قال الحجندي اذا قال وحقالله ووجهالله لايكون عينــا فهما عند ابي حنيفة وقال الولوسف يكون عينا فهما وقال مجمد فيقوله وحقاللة لايكون عينا لانحفه علىعباده طاعته ولم يرو عنه في وجه الله شي وروى الكرخي من ابي حنينة في وجه الله يكون عيثا واوقال لاالهالا لله لافعان لايكون عينا الا ان سوما وكذا -بحازالله والله اكبر لانسل وكذا بسم الله اذا عني 4 الجين كان عينا وعن محمد أن بسم الله عين على كل حار اوجود حروف القسم واوقال وملكوثالله وجروت لله فهو عين لانه من صنات الذات وان قال عله على اللا اكام فلانا فليس بين الا ال ينويها فال نوى بها البين ثم كله حنث وعليه الكذارة (قو له و أن حلف بصفة من صفات النمل كغضبالله وسخمله لم يكن حاخا) لازانغنب والمخط هوالعناب والنارموذاك ليس عين وكذا فوله ورحمة الله لاز الرحمة يعبر بها عن الجنة فالالله تعالى ﴿ فَقُ رَحِمَالِلَّهُ هُمْ فَيُهَا خا دون ﴾ وقد يراد بالرحمة ابضا المطر وذاك كله لايكون يمينا (قو له وبمن حلف بغيرالله أم يكن حالفا كالنبي صلىالله عليه وسلم والفرآن والكوبة) أما أذا تا ل هو

فَيِنَ وَالاَ فَلاَ لاَنَالاَ عَانَ مَبْنِيةَ عَلَى الْمَرْفَ (وَمَنْ حَلَفَ جَ فَى (٢٢) بَغِيرَالله) ثمالى (لم يكن ما مَا) (اقوله صلى الله عايه وسلم • من كان منكم حالفا قليملف بالله او ليذر • وذك (كالنبي و الفرآن و الكعبة) قال في الهدامة لانه غير متمارف ثم قال مناه ازيقول و النبي و القرآن اما لوقال إنا برى • منه يكون عينا لان النبرى منها كنفراه قال الكمالُ ولايتُنى ان الحلف بالقرآن الآن متعارف فيكون بمينا و اما الحلف بكلام الله تعالى فيدور مع العرف اله (و الحلف) انما يكون (بحروف القسهو حروف القسم) ثلاثه و هى(الواوكفوله و الله و الباء كفوله بالله و الناء كفوله بالله) لان كل ذلك مه،ود فى الايتان و مذكور فى القرآن (وقد تضمر) هذه (الحروف ﴿ ٢٥٠ ﴾ فيكون حافا) و ذلك (كفوله الله

برى من النبي او من الفرآن كان حالفا لان النبرى منهمــا كفر (قول والحاف بحروف القسم و حروفه الواو كقوله والله والباء كفوله بالله والناء كفوله ثالله) فالباء اعم من الواو والناء لائما تدخل علىالمظهر والمضمر فيقول حلفت باتله وحلفت به والواو اع مزالتا. لانها تدخل هل جميع اسماءاته وصفاته والتا. مختصة باسمالله نعالى دون سسائر اسمائه تفول ناقة ولا يقول تالرجن (فحوله وقد تضمر الحروف فيكون حالفا كقوله الله لانعان كذا) ويقال اذا حذف حرف القدم فهوعلى ثلانذ اوجهان سكن حرف الاعراب لايكون عينا وال كدره يكون عينا والنصبه اختلفوا فيه والسميم بكون عينا وان قال والله او الله او الله فهو عين سواء نصب اوكر اوسكن لانه قدائى بحرف الخسم وان قال فة كان يمينا لان الملام قديمام مقام للباء وتبدل منها قال الله تعالى ﴿ قد آمنتمه ﴾ وفي رواية اخرى أمنتم به والمني واحد (قوله وقال ابو حنيفة اذا قال وحقافة فليس محالف) وهو قول مجد لان حقالة على عباده ال يعبدوه ولايشركوا هشيئا واذاكان الحق عبارة عن الطاعات والعبادات صاركأنه قال والسادات لانسان وذهك لايكون عينا وعن ابي ويحف ال قوله وحق الله عين لان الله تعالى توصف بانه الحق فكأنه قال والله الحق ولوقار والحق لاضلن قال ابن ابي مطبع يكون عينا لان الحق هوالله تعالى قالالله تعالى ﴿ وَلُو اتَّبِعُ الْحُقِّ اهْوَاتُمْ لفسدت السموات والارض ﴾ وقال تعالى ﴿ ويعلمون ان الله هوالحق المبين ﴾ وقال ابو نصر لايكون عبنا لان الحق من اسماءالله والمنكر يراد به تحقيق الوهد (قوله وادًا قال اقدم اواقدم بالله اواحلف اواحلف بالله اواشهد اراشهدبالله فهو حالف) لان هذه الالفاظ مستعملة فيالحلف وهذه الصيغة الجال حقيقة وتستعمل للاسستقبال يقرينة فيكون حالفا في الحال و الشهادة عين قال الله تعالى ﴿ قَالُوا نَصْهُوا لِكُ لُو سُولُ الله ﴾ ثم قال ﴿ اتَّخَذُوا اعْسَانُمْ جَنَّةً ﴾ والحلف بالله هو المهود المشروع وبغيره محفلور فينصرف اليه ولهذا قيل لامحتاج المالنية وقيللاند منها لاحتمال العدة واليمين بفيرالله وان قال آليت لافعلن كذا فهو عين لان الآلية هي الجين قال الشاعر * قليل الآلايا حافظا لجينه • اذاندرت منه الآلية رت • (قول د كذلك ان قار على عهدالله أو ميثاقه فهو يمين) لفوله تمالي ﴿ وَاوَفُوا بِمَهْدَافَةُ اذَا عَاهْدَتُمْ وَلَا تَنْفُسُوا الآيَانَ ﴾ فجنل العهد يمينـــا والميثاق عبارة عن العهد وكذا اذا قال على دُمدالله فهو يُمين لا نها كالعهد امااذا قال وعهدالله ولم يقل على عهدالله قال ابو يوسيف هو عين كا في قوله وحق الله وعندهما لايكون عينا لان عهدالله هوامره قال الله نمالي ﴿ الم اعهد البكم بابني آدم ﴾ وقال ﴿ وَلَقَدْمَهِ مُا الْمَآدَمُ ﴾ فصاركانه قال وامراقة كذا في شرحه (قوله وعلى نذر

لا اصل كذا) لان حذف حرف. الجر من عادة العرب ابجازا ثم قبل ينصب لانزاع حرف الخفش و قيل مخفض فكون الكسرة دالة على المحدوق درر (وقال الوحنيفة اذا قال) مرد الحلف (وحقالله فليس محالف) وهو قول محد واحدى الروانين عن ابي توسيف وعنه رواية اخرى انه يكون عينا لان الحلق من صفات الله و هو حقيقة فصار كأنه قال والله الحق والحلف له متمارف وللما انه براد به طاعة الله اذا لطاعات حقوقه فيكون حلف بغيرالله مدله قال الاسبعالي والعيم قول ابي حنيفة وهليه مثى الأنمة كما هو الرسم تعميم (و اذا قال انسم اواقسم بالله اواحلف او أحاف بألله) او اعزم او اعزم بالله (او اشهد او اشهد بالله فهو حالف) لان هذه الالفاظ مستعملة في الحلف و هذه الصيغة اللحال حقيقة وتستعمل

للاستقبال بقريئة فجمل حالفاً في الحال هدايه (وكذبك قوله وعهدالله وميثاقه) لان المهد عين. (او نذر) قال تمالي ﴿ وَاوْفُواْ بِمهدالله ﴾ والميثاق عبارة عن المهد (و) كذا قوله (على نذر

كذا فانا بهودى او نصرائي او كافرفهو عين) لانه لماجمل الشرط علما على الكفر فقد اعتقده واجبالامتناعوقد امكن الفول توجو به لغيره مجمله عينا كالمول في محرم الحلال و او قال ذلك لشي قد نعله فهو الغموس ولا يكنفر اعتبارا بالسنقبل وقيل بكفر لانه ننجز معنى فصار كم اذا قال هو مودى والصيح الهلايكفر فيهما ان كان بدانه عينوان كان عنده انه يكفر بالخلف يكفر فبهما لانه رضي بالكفر حيث اقدم على الفعل همدايه وفي شرح السر خمني والفتوى على اندان اعتقد الكفريه يكفر والا فلا ومعمه قاضفان (و ان قال) ان فعات كذا (نعلى غضبالله او مغطه ٠ او آنازان او شارب خر او آکل ر بافلیس محالف) لانه غيرمتمارف فلوتمورف مل یکون عینا ظاهر كلامهم نع و ظهاهر كلام الكمال لا وتمامه في النهر (وكفارة اليمين عتق رقبة مجزى فها ما مجزى فى كف رة (الظهار) ای رقبسة مطلقة سبواء كأنتكافرة أومطة صفيرة او كبرة كامر

او نذر الله على) لقوله عليه السلام ، من نذر نذر اسماء فعليه الوظاء به و من نذر نذر المايسمه فعليه كنفارة عين ، وكذا اذا قال على عين او عين الله على فهو حالف لانه صرح بالجلع اليين على نفسه واليمين لا يكون الا بالله تمالى (فو له و ان قال ان فعات كذا فانا يرودى او نصرانی او مجوسی او کافر او مشرك كان عينا) حتى اذا حنث في ذلك لزمته كفارة عين وكذا ادًا قال هو برى من القرآن او من الاسلام النفيل ذلك فهو عين وكذا ادَّاقال هو برى من هذه القبلة او من الصلاة او من شهر رمضان فهو عين و هذا كله اذا حلف على المستقبل اما اذاحاف على الماضي مجوز مثل ان مقول هو مودى او نصر اني او كافر ان كان خلكذا وهوبه لم اله فعله قال محدين مقاتل يكفرلان كلامه خرج مخرج التحقيق وكتب نصير بن يحيي المرابن شجاع يسأله عن ذلك فقال لا يكفر لان الكفر بالاعتفاد وهو لم بعتقد الكفر وائما قصد أن بصدق في مفالته وهذا هو الصحيم (فو له و ان قال ان فعات كذا فعليه غضب الله او سخطه فايس محالف) وكذا اذا قال فعليه لعنة الله او عقاله (قو له وكذك ان قال ان ضات كذا قالا زان اوشارب خراو آكل ربا اوميتة فليس بحالف) لانها منصبة ومرتكما لايكون كافرا ولان الميتذ قدا بحث عند الضرورة واما ادًا قال ان فعات كذا كانامستمل للخمراو لليتة او يرباء فانه يكون حالفا لان معتقد الله كافر فهوكما اذا قال قانا يهودي و من ادخل بين اسمين حرف عطف كان يمينين مثل والله والله اووالله والرجنوان كان بفير عطف مثل والله الله او الله الرحن فهو عين واحدة قال أتوتوسف إذا قال والله لااكلك والله لااكلك فهما عينان و عن مجد اذا قال هوبهودي از فعل كذا و هو نصراني ان فعل كذا و هو مجوسي ان فعل كذا لشي واحد نمليه لكل شي من ذلك عين وان قال هو عودي هو نصراني هو بجوسي فهو عين واحدة وان قال هو برى من الله ورسوله فهو عين واحدة وان قال برى من الله ورسوله فهي عين و احدة و ان قال برى من الله و برى من رسوله فهما يمينان وفيهما كفارنان قال في الكرخي اليمين على نبة الحالف اذا كان مظلوما وان كان ظللا فعل ثبة المستملف قال عليه السلام ، من قطع حق مسلم بجينه حرم الله عليه الجنة واو جبه النار ، قبل و ان كان شيئا يسير اقال ، و ان كان قضيباً من ار النه ، قال في الواقعات اما اذا كانت اليمين بالطلاق او العنساق فعلى نية الحالف سسوا. كان ظالما او مظلوما (قُولُه و كفارة اليمين عنق رقبة بجزى فيسا ما يجزى في الظهار) بعني بجزئه عنق الرقبة المؤمنة والكافرة والصغيرة والكبيرة نان قيل السغير لامنافع في اعضائه فهو كالزمن قلنا منافع اعضائه كاملة و انما فيسا ضعف فهو كالكبير الضعيف وان اعتق حملاً لا يجوز و أن ولد بعد يوم حيالاته نائص الحلق مالم تنفصل لا نه لا ببصر فهو كالاعي و أن اعتق مدرا أو أم ولد لم يجزئه لأن رقهم ناقس بدليل المتناع بعهم واما المكاتب انكان قدادى شيئا المجز وانكان لم بؤد شيئا جاز وبجوز عنق الآبق والاعور ومقطوم احدى السدين او احد الرجلين او السد والرجل من خلاف

ولايجزيه مقطوعاليدين اوالرجلين ولامقطوع اليد والرجل منجانب وأحد وكذا لايجزيه عتى المجنون الذى لايسغل فانكان يجن ويغيق اجزأه ويجوز الاصم اذاكان بحيث اذا صبح في اذته يجمع والا فلا ولا يجوز المقعد ولا يابس الشــق ولا الزمن ولا اشمل البدين ولا مقطوع الابرامين ولا الاعي ولا الاخرس و ان أعنق مباح الدم اجزأه الا المرئد وان اشرى اباه او انه نوى بالشراء العنق عن عمينه اجزأه ويجوز مقطوع الاذنين والانف لان منفعة السمع والثيم باقية و انحبا فاتت الزيسة ونجوز مقطوع الذكر لان عدمه اصلا لا عنم الجواز بان كان ائن ويجوزوالحنثي والحنصى والعنين والرئقاء ولايجزئ الذاهب الاسنان ولا مقطوع الشفتين أثأا كان لانقدر على الاكل فان قدر اجزأه (قو له و ان شاء كسا عشرة مساكين لكل واحد ثوبا فازاد وادناه مابجوز فيه الصلاة) ولا بجزيه السمامة والفانسوة والحفان لانها لاتسمى كسسوة واما المهروال فالعجع انه لايجزى لانه لابد من ثوب بسستر عورته وسائر بدنه وعن مجد بجزيه لان الصلاة نجوزمعه وهذاكله اذا كسارجلا اما اذا كما امرأة فلايد من ان يزيدها خارا لان رأسها عورة ولا يجوزلها الصلاة مع كشفه ولواهطي عشرة مساكين ثوبا واحدا وهوبساوى عشرة اثواب لايجزيه الا عند ابي طاهر الدباس فان كانت قيمة مثل اطعام عشرة مساكين اجزأه عن الاطمام عندهما وقال الو توسف لانجزيه مالم منوه عن الاطمام كذا في اليناسع واما اذا اعطاهم دراهم وهيلا تبلغ قيمة الكسوة وتبلغ قيمة الطعام فانه يجزيه عن الطعام اجماعاً وان كانت لاتبلغ فمية الطعام وتبلغ فية الكسوة بهاز عن الكسوة ولوكسا خسة واطوخسة اجزاً. (قو له وانشاء اطم عشرة مساكين) وتجزئ في الاطعام النمايك والتمكين فالتليك ان بعطى كل مسكين نسف صاع من ير او دقيقه او سويقه اوصاها منشمير اودقيقه اوسويقه اوصاعا من ممرواما الزبيب فالصميح انه كالحنطة بجزى منه ندف صاع وفي رواية كالشعيرواما ماعدا هذه الحبوب كالآرز والدخن فلا بجزيه الاعلى طريق الفيمة اي مخرج منها فيمة نصف صاع من بر او قيمة صاع من تمر اوشعير ولا يعتبر في سائر الحبوب عام كيله لان النص لم يتناوله و اعسا المعتبر فيها القيمة واما التمكين فهو ان يفديهم ويعشيم فيحصل لهم اكلنان مسبعتان اوبعشهم عشائين اوينديم غدائين او يعشيم ويعصرهم فان اطعمهم بغير ادام لابحزيه الافي خبر الحنطة لاغيرفان اطعمهم خبراً وتمرا اوسمويقاً لاغير اجزأه اذا كان ذلك من طمام اهله وان اطم مسكينا واحدا عشرة ايام غداء وعشاء اجزأه وان لم يأكل في كل أكان الارغيفا واحدا لان المفصود اشباعه وأنما بشر النفدم في التمليك وأن غدا عشرة وعشا عشرة غيرهم لم يجزيه وكذا اذاغدا مسكينا وعشاغيره عشرةايام لم مجزيه لانه فرق طمام العشرة على عشر من فلم محصل لكل واحد منهم المقدار المفدر كما اذا فرق حصة المسكين على مسكينين ولو غدا مسكينا واعطاء قيمة العشاء فلوسا

(و ان شاء كسا عشرة مساكين كل واحد ثوبا) يصلح للاوساط و ينتفع به فوق ثلاثة أشهر (فاذاد) عليه (وادناه) اى ادنى مايكنى فالكفارة (ما تجزى فيه الصلاة) قال في الهداله و شرح الزاهدى المذكور فى الكتاب مروى عن عهد وعن ابي حنيفة وابي وسف ان ادناه مايستر عامة بدنه حتى لابجوز السراويل و هو العميع لان لا بسبه يسمى عريانا في الدرف لكن مالا بجزيه عن الكسوة مجزه عن الاطمام باعتبار القيمة اه (و ان شــاء اطم عشرة مساكين) كل مسكين نصف صاع من بر او دقيقه اوصاعا من شعير اوتمرا او اكانين مشبعتين (كالاطعام) المار (في كفارة الظهار) والاصل فيه أوله تمالي ﴿ فكفارته اطعام عشرة مساكين كالآ وكلة اوالغير فكال الواجب احد الاشاء الثلاثة هدايه

فصيام ثلاثة المام 🅏 وقرأ ان مسمود رمني الله عنه متنابعات وهي كالخبر المشهور كما في الهدايه ويشترط استرار البجز الى الفراغ من الصوم فارصام المعسر نومين ثم ايسر لانجوز ويستأنف بالمال كما في الحائيه (وان قدم الكفارة على الحنث لم يجزه) ذلك لمعدم وجوما بعد لانما أعانجب بالحنث ثم لابسترد من المسكين لوقوعه صدقه (و من حلف على معصية) وذاك (مثل) حلفه على (ان لابسل اولا بكام اياء او ليفتلن فلانا) اليوم مالا (فينبغي) بل بجب عليه (إن هنث) نفسه (ویکمفر عن بمینه) لفرله صلى الله عليه و سلم ه من من حلف على عين ورأى غيرها خيرا منها فلبأت بالذي هر خير ثم لكفر عينه ۽ ولاڻ ف ذلك تغويت البرالي ماروهوالكفارة ولاجار المعصية في ضده واعما قيدنا باليوم لأن وجوب ألحنث لانتأتى الا في الجين الموقنة أما المطلقة فحشه في آخر حيانه فيوصى بالكفارة عوت

او دراهم اجزأه وكذا اذا نعله في عشرة مساكين فنداهم واعطاهم قيمة عشائم فلوسا او دراهم قال هشام عن مجد لو غدا مسكينا عشرين يوما اوعشا في رمضان عشرين ليلة اجزأه لان سدالجوعة في ايام لواحد كسدالجوعة في يوم واحد لجاعة كذا في الكرخي وان اعطا مسكينا واحدا طمام عشرة مساكين في يوم وأحد لم يجزه لان تكرار الدفع مستفق كما اذا رمى الجرة بسبع حصياة دفعة و احدة لم بجز الاعن واحدة كذا هذا ولو صام من كفارة عينه وفي ماكمه عبده قد نسيه اوطعام قدنسيه لم تذكر بعد ذلك لم يجزيه الصوم بالاجاع لان الله تعالى قيد ذلك بعدم الوجودو هذا واحد ولا يجوز صرف الكفارة إلى من لا يجوز دفع زكاته اليه كالوالدين والمولودين وغيرهم الاانه يجوز الى فقراء اهل الذمة عندهما يخلاف الزكاة وقال الوبوسف لايجوز صرفها اليهم كالزكاة ولايجوز صرفها في كنفن الموتى و شاء المساجد (قو له فان المقدر على احد هذه الاشياء الثلاثة صام ثلاثة الم متنابعات) هذه كفارة المسر والاولى كفارة الموسروحداليسار في كفارة اليمين الريكون له فضل عن كفاية مقدار مايكفر عن عينه وهذا اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه اما اذاكان في ملكه ذاك لا بحز الصوم وهوان يكون في ملكه عبد اوكسوة اوطعام عشرةمساكين سواء كان عليه دن املا واما اذا لم يكن ذك في ملكه حيننذ يعتبر اليسار والاعسار قال في شرحه اذاهلك عبدا وهو محتاج اليه لم بجزيه الصوم ووجب عليه عتقه لانه واجد الرقبة فلايجزيه الصوم والمثير عندنا في اليسار والاعسار وفتالادا، لاوقت الوجوب حتى لوكان موسرا وقت الوجوب ثم اعسر جازله الصوم واوكان مصرا وقت الوجوب ثمايسر لاعور له الصوم عند فاخلافا الشافعي * وقوله ومتنابعات، النابع شرط عند فا حتى أوفرق الصوم لايجوز وعند الشافعي أن شاء فرق وأن شاء تابع ومن شرطهذا الصوم النية من الميل فان شرع فيه ثم ايسر فالانضل ان يتم صوم ذلك اليوم فان افطر لا يجب عليه القضاء عندنا وقال زفر يلزمه القضاء والمرأة اذاكانت مسهرة فلزوجها منعهامن الصوم لان كل صوم وجب علما بابجاما فله منعامته وكذف في العبد الا اداخاهر من امرأته ليس المولى منعه لانه تعلق به حق المرأة اذ لايصل الم الابالكفارة (قو له فان قدم الكفارة على الحنث لم يجز) هذا عندنا وقال الشافعي يجوز الا اذا كفر بالصوم نانه لابجوز عنده أيضًا (قو له ومن حلف على معصية مثل الالإيصلي أو لا يكلم أباء أو ليقتلن فلانا فيذبني أن محنث نفسه ويكفر عن عينه) لغوله عليه السلام ه من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها قلبأت الذي هو خيرتم ليكفر عن عينه ، ولان فيه تفويت البر الى الجابر وهو الكفارة ولاجابر المنسية في ضده وحكى اثابا حنيفة سأل الشعبي عن هذه المسئلة فقال لا كفارة عليه لان هذه عين في معصية فقال اليس جملالة الظهار منكرا منالقول وزورا واوجب فيه الكفارة فقال لهالشسى انت من الارائين اي بمن يقول بالرأى • وقوله • فينبغي ال يحنث نفسه • اي يكام اباه و يصلي

ركمتين وبدرم على ترك الفئل ويكفر عن عينه فان ترك الصلاة ولم يكلم أباءو قتل فلانا فهُو عاص وعليه النوبة والاستغفار وامره إلى الله ولا كفارة عليه لانه لم باشر المحاوف عليه وهذاكله اذاكانت البمين موقنة اما عنــد الاطلاق فلامحنث الا في آخر جزء ا من اجزاء حياته واما النذر اذا كان في المباح اوفي المعصية لايلزمه كما اذا قال لله على ان ادهب الى سوق او اعود مربضا او اطلق امرأتي او اضرب او اشتم او غير ذلك وان نذر ذبح ولده نزمه ذبح شاة استحسامًا عندهما وقال ابي يوسف لايلزمه شيء لقوله عليه السلام • لاندر في معصية ، والعماان ذبح الولد في الشرع عبارة عن ذبح الشاة بدليل أن الله تعالى أمر أبرأهم عليه السلام حين نذر ذبح ولده أن بني عندر دثم امره بذبح شاة وقال قد صدأت الرؤيا فدل على ال الامر بالذبح متناول ما مقوم مقامه وقد امرالله بالاقتداء باراهم ففال ثغالي ﴿ وَاتَّهِمْ مَاهُ الرَّاهُمْ ﴾ وان نذر ذ يم عبده فعندهما لايلزمه شي وعند مجمد يلزمه شاة لانه املك لعبده من الله وال نذر ذريح نفسه فكذا عندهما لايلزمه شئ وعند مجد يلزمه شاة لان ماحاز ان يلزمه عن انه جاز أن بلزمه عن نفسه كصدقة الفطر فحاصله أن هذا على الائة انواع النذر نذبح ولده وعبده ونفسه فعند محمد تجب شاةفي الثلاثة الانواع وعند ابي وسف لاشيء فها وعند ابي حنيفة يلزمه شاة في الولد خاصة وولد الائن في هذا عنزلة الولد واما فيالاب والام والجدلايلزمه شيء اجماعا قال الخجندي هذا كله اذالم برده تنفيذاليمن اما اذا اراد تنفيذ الفعل في اليمين لابلزمه شي لانه نذر في معصية (قو لد و ال حلف الكافر ثم حنث في حال الكافر او بعد اسلامه فلا حنث عايه) لانه ليس باهل ألين لانها تنعقد لتمثليم الله تعالى و هو مع الكفر لايكون معظما ولاهو من اهل الكفارة لانها عبادة من شرطها النية فلا تُصْح منه كالصلاة والصوم واما اذا حلف بطلاق وعناق لزمه وان آلا من امرأته صبح ايلاؤه حتى لوام يقربها اربعة اشهر بانت منه صند ابي حنيفة وقال ابو بوسف و محد لا يصح ايلاؤه (قو له و من حرم على نفسه شيئه مما عاكمه لم يصر محرما هايه وعليه ان استباحه كفارة مين) بان نقول هذا العامام على حرام او حرام على اكله قال أكله حنث ولزمنه الكفارة وصاركماأذا حرمامنه اوزوجته قان قبل قوله أن استباحه يناقض قوله لم بصر محرما لان الاستباحة نفتضي الحرمة فلنا لم يصر محرما حراما لعينه والمراد من الاستباحة ان يعامل معاملة المباح لان المباح يؤكل وقد اكله بعدما حلف فيكون معاملا معاملة المباح لا ان المراد صمار حلالا بعدا أن كان حرّاماتم أذا فعل محاحره على نفسه قليلا أو كثير احنث و وجبت هليه الكفارة وهو المراد من الاستباحة المذكورة لان التمريم اذا ثبت تناول كل جزءهنه بخلاف ما أذا حاف لابأكل هذا الطعام قان فيه تفصيلًا أن كأن طماما مقدر على اكله مرة واحدة كالرغيف ونحوه لم يحنث باكل بعضه وان كان لابستطيم اكله مرة حنث باكل بعضه وذكر فىالاصل اذا حلف لايأكل هذه الرمانة فاكلها الاحبة أوحبتين حنث استصمانا لان ذاك القدر لايعنده وأن ترك نسفها وثائها

(واذا حلف الكافر ثم حنث في مال الحكفر او بعد إسالامه فلا حنث عليم) لانه ليس باهمل اليمين لانها تعقد لتعظيم الله تمالي ومع الكفر لايكون مطما ولاهواهل فكفارة لانها عبادة هداه (ومن حرم على نفسه شيشا عاعلكه) وذلك كان شول هدا الطبام على حرام اوحرام على اكله (لم يصر محرما لعيشه وعليمه ال استباحه كفارة عين) لان الفظ بني من اتبات الحرمة وقد امكن اعماله يثبوت حرمة لفيره باثبات موجب اليمن فصار اليه هدانه وكذا لوكان حراما او ملك غيره كفوله الجر او مال قلان على حرام مالم. و الاخبار غانسه

(فان قال كل حلال) او حلال الله او حلال المسلمين (على حرام فهو على الطعام و الشراب الأان ينوى غير ذلك) قال في الهدا به و شرح انز اهدى و هذا كله جواب خاهر (٢٥٥) الرواية ومشابخنا قالوا يقع به الطلاق من غير نبة كتلبة الاستعمال

وعله الفنوى اه و ف البنايم ولوله اربع ندوة يقعطل كل واحدة منهن طلفة فائلم یکن له امرأة کانت عينا وجليه كفيارة عين اه (ومن ندر ندرامطلفا) ای غیر معلق بشرط و هو عبادة منصودة ركان من جنسه واجب (نمليمه الرقاء به) ای عما نذره لقوله مسلى الله عايد وسلم ه من نذروسي نسليه الوقاء عامى وهداه (والرعاق تذره بشرط) فوجد الثرط الماق عليه (فعليه الوقاء عفس النذر) الذي سماء لاطالق الحديث ولان الماق بالشرط كالمجز حنده (وروىان|با حنيفةرجع من ذاك وقال) أذا قال الناذر (ان بعلت كذا فعلى جة او صومانة اومدنة ما املکه) او نحو ذات (اجزأه من ذاك كفارة مين و هر قول مجد)و مخرج من المهدة بالرقاء عاسمي ايضا قال في الهداله وهدذا اذاكان شرطا لا رد كونه لان فيسه معنى الجين و هو المنم و هو

لم يحنث لانه ليس بآكل لجيمها واو حلف لا يبيع هذه الجزور او لا يبيع هذه الحنابة الزبت فباع نسفها لم يحنث لان البيع عكن ان شأتى على السكل فعملت الجين على الحقيقة (فولديران قال كلحلال على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوى غير ذلك) فائدته أن امرأته لا تدخل في عينسه ألا أن ينوتيما فاذا تواها كان أيلاء ولا يصرف من المأ كولوالمشروب وكذلك البساس لا يدخل في يمينه الا ال ينوبه وان قال كل حلال على حرام ينوى امرأته كان عليا وعلى الطعام والشراب لان الطعام والثراب بلزمه بظاهر المغظو تحريم المرأة يلزمه بنيته واذا تال لا مرأ تبدا غاعل حرام ينوى في احدهما الطلاق وفالآخرى الايلاءكاننا طبالفتين جيميا لانالفظ الواحد لا عدل على امرين فاذًا اراد احدهما حل على الاخلط منهما وهو الطلاق وكذا ادَّامًا ل لهما أغَّامل حرام ينوى في احداهما ثلاثًا وفي الاخرى واحدة يطلقان علانًا علامًا لما ذكرنًا الناهنظ الواحد لا يحمل على معنيين فصمل على اشدهما كذا فى الكرخى (قوله و من نذر ندرا مطلقا فعليه الوقاء به) بأن قال قد أن اتصدق عائددرهماو لله على عشر حمج رواية واحدة وان قاللله على صوم سنة فكاذا ايضا يلزمه الوفاء به ولايجزيه كفارة عين في ظاهرالروايةو في رواية جزبه ويروىانابا حنيفة رجم الى هذا القول ، وقوله و فعليه الوقامة ، لقوله عليه السلام ، و من تذر ندر اسماء فعليه الوقاء به ومن نذر نذرا لم يسمه فعليه كفارة عين ، قال في المستصفى هنا أربع مسائل احدهاا أيطلق النذر فيقول على فلاندر أو نذر لله على فمليه كفارة عين الثانية ان مقول فة على صوم وم الجمعة فعليه الوقاء له وهي مسئلة الكتاب فهو مطلق من حبث أنه لم بعلقه بشرط الثبالثة أن يعلق نذره بشرط وهي مذكورة في الكتاب بعد هذه والرابعة ال مقول على نذر ان فعلت كذا فهذه تنقد عينا وموجيها موجب البمين (قو له وان علق نذره بشرط نعليه الوقاء بنفس النذر وروى ال المحنيفة أنه رجع عن ذلك وقال أن فعلت كذا فعلى جمة أو صوم سنة أو صدقة ما أملك أجزأه من ذاك كفارة عين وهوقول محمد) ويخرج عن المهدة بما سما ايضا وهذا اذاكان رشرطاً لا ردكونه بان قال ان كلت زيدا قالي صدقة او على جمة لان فيه معنى البين وهوالمنع وهو بظاهره نذر فيضر ويمبل الى اى الجهنين شساء بخلاف ما اذا كان شرطا ردكونه كنوله انشفاالله مريضي اورد فائي فشفاالله مريشه اورد غائبه فان عليه الوقاء بالنذر بلا خلاف لانعدام مغنى اليمن فيه وهذا التفصيل هو العميم كذا في الهدام قال في البناسم اذا قال لله على صدقة ولم ينو شبينا تعدق بنسف صاع وال قال الطعام عشرة مساكين ولم ينو شيئا لزهمه الطعام عشرة مساكين لكل مكين نصف صاع (قو له ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة والحجد

بظاهر هنذر فيغيرو بميل الماى الجهنين شاء بخلاف ااذا كان شرطاير بدكونه كفوله ان شفى الله مربضى لانعدام معنى البمين فيه و هذا النفسيل هو الصحيح اه و في شرح الزاهدي و هذا النفسيل أصح (و من حاف لا يدخل بينا فدخل الكعبة او المجهد

اوالبيعة اوالكنيسـة لم يحنث) لان هذه لاتسمى بيونًا في العادة والعتبر في الاعان الاسم والعادة ولاثالبيت هومااعد ابيتونة وهذه البقاع مابنيت اما ولايقال ازالله تمالي سمى الساجد بيوم فقال تسالي ﴿ في بيوت اذْنَالله أنْ ترفع ﴾ لأن المتبر هوالمتصاددون تسمية الفرآن (قوله ومن حلف لابتكام ففرأ الفرآن في العسالة المعنث) لان القراءة في الصلاة ايست بكلام لقوله عليه السلام ، أن هذه سلامًا لايصلح فيها شيء من كلامالناس ، وانما هي النسبيح و التمليل وقراءة الفرآن فدل على ان مَابِوْتِي 4 في الصلاة من الاذكار ليس بكلام فلايحنث وكذا اذا سبم في الصلاة-اوهلل اوكبر لم يحنث وان قرأ الفرآن في غير الصلاة اوكبر أوهلل اوسبح في غيرالعسلاة حنث لانه متكلم وقبل في حرفنا لايحنث بذاك لانه لايسى متكلما بل يسمى قاريًا او مسما وان حلف لاشكام فصل لم محنث استحسسانا لانه غير مراد باليمين وأن حلف لايكلم فلانا فصل حلفه فسهى الامام فسبح بهالحالف أوقتم عايه بالقراءة لم محنث لان هذا لابسي اللها على الاطلاق لان الكلام جعل الصلاة وهذا لابطلها وان فنم عليه في غيرالصلاة حنث لانه كلام ولوكان الامام هو الحسالف والمحلوف عليه حلفه فسلم لم يحنث لان سلام الصلاة ليس بكلام كتكبيرها والقراءة فيها وان حلف لايغرأ كشاب فلان فنظر فيه وفهمه ولم ينطق به لامحنث عند ابي يوسىف لانالفراءة فعل المسيان وقال محمد محيث لانه مجاز متمارف والإيمان تقع على العرف قال في الواقعات رجل حلف لايقرأ سورة من القرآن فنظر فيها حتى أنى على آخرها لايحنث بالانفاق فابو بوسف سنوى بين هذه وبين ما أذا حلف لايقرأ كتاب فلان ومجد فرق بينهما فقال المقصود من قراءة كتاب فلان فهم مافيه وقد حصـل بالنظر وامًا قراءة الفرآن فالمفصـود منها عين الفراءة اذا لنرض من قراءةالفرآن الثواب وذهك انما يكون بمحريك اللسان ولوحاف لايفرأ سـورة فنزك منهـا كلة حنث وإن كان آية كاملة لامحنث وإن حلف لانقرأ كـــاب فلان فقرأه الاستطرا حنث وكائه قرأه كله لان الغرض منه الوقوف على مافيه فان قرأ نصفه لم يحنث وكانه لم مقرأه قال في الهدامه ولوقال يوم اكلم فلانا فامرأته طالق أبو على البيل والنمار لان اسم اليوم اذا قرن بفعل لاعتد يراديه مطلق الوقت والكلام لايمند وأن عني به النهار غاسة دين في الفنساء وعن أبي يوسف لايدين في النشاء لائه خلافالمنعارف وان قال لبلة اكم فلانا فهو دلى البل غاسة لانه حقيقة فسعاد اليل (فولد ومن حلف لايلبس ثوبا وهو لابسه فنزعه في الحال لم محنث) وقال زفر يحنث لانه حصل لابسا من وقت اليمين الى ان نزعه ولنا ال الا عان مجمولة على العرف والعادة وقصد الانسان في العادة ان محلف على ماعكن الاحتراز عنه وبعاء الثوب عايه بعد اليمين الا ان ينزعه لا مخل تحت عينه فلهذا لم محنث و لان الوين لانعقد على مالا عكن الاحتراز عنه لأن الانسان أنما علف لير لالعنث ومعاوم

اوالبعة او الحكنيسة لم محنث) لان البيت مااصدا الباونة وهذه البفاع مانيت لهما وكذا الدمليز والظلة الي على الباب اذا لم يسلما للبيتوتة محر (ومن حلف لاشكام فقرأ في الصلاة لم محنث) الفياقا وال قرأ في غير المسلاة حنث وعلى هذا انتسبيم والتهليل والتكهير لانه في الصلاة ليس بكلام عرفا ولاشرها وقسل في فعرنسا لامحنث مطافسا لانه لايسي منكلما بل قارنا مسعماكا فيالهداه ورجح هـذا القول في الفنح المرف وحايه الدرد والملتق وقواه في الشر تبلاليه قائلا والاعليك من اكثرية التعميمة مع مخالفة المرف (ومن حاف لايابس ثوبا ممينا رهو لابسه نزعه في الحال) من غير تراخ (لم محنث) لوجود البر محسب الوسع لأن ماليس في وسمه مستثني عرفا اذ الجين دند بير لالعنث

فاجد في النقلة من ساعة (وان لبث) على ماله (ساعة حنث) لان هدده الانسال الها دوام محدوث امثالها ولمذا يضرب لها المدة فيقال ركبت الدابة بوما وابست الشوب وما وسكنت الدارشمرا ولونوى الإبتداء الخيالس يصدق به لانه محتل كلامه كما في الهدام واو خرج منالدار وبق متاعه واهله فبإحنث لانه بعد ساكنا بقاء اهله ومناعه واعتبر محمد نقل ما نقوم خالسكني وهو ارفق وعليه الفتدوى كا في الدر عن العيني (ومن حلف لا بدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث بالقمود) بل (حتى بخرج ثم يدخل) لان الـدخول لا دوام له لانه انفصال من الخيارج الى الداخل (ومن حلف لا يدخــل دارا) بالننكير (فدخل دارا خرابالم يحنث) في عينه لانه لما لم يسينها كان المعتبر في عيشه دارا معتادا دخولها لان الإعان مبنية على السادة والعرف ولهذا لوحاف لا يلبس قيمسا فار دى 4 لم محنث لان المقصود الابس المتاد (و من حات حنث) لا نوا لما عينها نماني

ا انما بين اليمين والنزع لا عكن الاحتراز عنه فكانت اليمين علىما سواه (قوله وكذاك اذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكم ا فنزل من ساعته) لم محنث (وان لبث ساعة حنث) لان البقاء على البس و الركوب ابس وركوب فاذا ترك النزع و النزول بعد يمينه حصل راكبا ولابســا فحنث وان حلف لا يكســو فلإنا شــيئا ولانية له فكساه قلنسوة او خفين او نعلين حنث لان هذه الانسياء بما تكسى ولانه حلف على نني الفعل فحنث يوجود اليســير منــه كما لو حاف لا يأكل ولا يشرب وعنُّ محمد لا محنث لازالكسوة عبارة بما يجزئ فيكفارةاليمين وان حلف لا يكسوفلانا تُوبًا فاعطاء دراهم بِشرَى بِما تُوبًا لم يحنث لانه لم يكسه وانما وهب له دراهموشاوره فيها ينمل كذا في الكرخي (قول وان حلف لا دخل هــذه الدار وهو فيهــا لم بيمنث بالفعود حتى يخرج ثم يدخل) لان الدخول لا دوام له وانما هو انفصال من الحسارج الى الداخل و ايس المكث دخولا الاترى ان من دخل دارا بوم الجيس ومكث الى يوم الجمعة لا يقول دخائرا يوم الجمعة وسواء دخالها راكبا او ماشيها او مجولا بامره فانه محنث لان اسمالدخول يتناول الجيم فان ادخلها مكرها لا يحنث لائه ليس بداخل واعا هو مدخل نان ادخل احدى رجليه ولم يدخل الاخرى لا محنث لامًا لو جعلناه داخلا باحدى رجليه جعلناه غارجا بالاخرى فلا يكون في وقت واحد داخلا وخارجاوان ادخل رأسه ولم بدخل قدميه لم محنث ولوحلف لالمخلملي فلان فدخل عايدني المسجد لا محنث لان هذا ايس بدخول عليه عادة وانما الدخول المتاد فيالبيوت خاصة ولوحلف لا مخرج من المجهد فامر انسمانا أممله واخرجه حنث وان اخرجه مكرها لا يحنث وان حلف لا يخرج الى مكة فخرج من بلده وريدهام رجم حنث اوجودالخروج على قصد مكة واو حلف لا يأتي مكة لم يحنث حتى يدخلها لان الاتبان عبارة عن الوصول قال الله تمال ﴿ فَأَ تَبَا فَرَعُونَ ﴾ وان حلفلا يذهب الىمكة فهو كالاثبان قال بعضهم هو كالخروج وهو الاصح كذا في الهداء (قول ومن حلف لا يدخل دارا فدخل دارا خرابا لم يحنث) لانه لما لم يسين الدار كان الممتبر في بمينه دارا ممتادا دخولها و سكناها اذالا عان محمولة على المسادة والهذا لو حلف لا يلبس قيصا فارتدى كلم محنث لان المقصود البس المعناد (قو لد وان "حَالَفُ لا يَدخل هذه الدار فدخلهـا بعد ما انْمِرمِت وصـارت صحراء حنث) لانه لما عينها تعاق ذلك بنما. اسمها والاسم فيها باق كما لو انمردنت سقوفها وبغبت حيطانها وعلى هذا اذا حلف لا يلبس هذا القميص بسينه فارتدى به حنث لان الهين وتست علىالاسم لا على المتناد من الابس و الاسل في هذا ان الصفة في الحاضر الهو و في الغائب شرط وقيامالاسم شرط فهما جيما بيائه اذا حاف لا يدخل هذه الدار واشار البسا او دارا بعيمًا فدخاها بعدما المردمت وصارت صحراء حنث لان الاسم بأق ادالداراسم المساحة والبناءوصف فيهاوالصفة في الحاضر لغو وان جعلت مسجدا أو حماما اوبستانا

فدخله لم يحنث لانها فيرالدار الاولى وان بناها دارا اخرى بعد ما جعلها منجدا فدخلها لم يحنث لانها غيرالدار الاولى وان بناها دارا بعد ما صبارت حراه فدخلها حنث ولوحاف لا يدخل دارا بغير عينها فدخلدارا قد هدمت وصارت حراه الميصنث لان الصفة فى القائب شرط الا اذا كانت حيطا نهاقاً عمينيند يحنث واما اذا حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعدما انهدم سقفه حنث لانه لم يزل غيرالوسف وان زالت حيطانه لم يحنث لانه زال الاسم و لا يسمى بينا بعد زوال الحيطان بخلاف الدار قال الشاعر الدار دار وان زالت حوائلها ، والبيت ايس منت بعد نهد نهدم

(قَوْلُهُ وَانْ حَلْفَ لَا يُدْخُلُهُ هَذَا البَيْتُ فَدْخُلُهُ بَعْدُما الْمُهَدُّمُ لَمْ مُحْنَثُ ﴾ لأن الديث اسم المبنى فاذاز ال البناء لم بسم بينا وان كان الهدم يعقفه ويقيت حيطاته فدخل حنث لائه ببات فيه والسنف وصف فيه ولانه بهدمالسنف لم يزل هنه اسمالبيت مادامت الحيطان باقية وانماهال بيت خراب وان حلف لا بدخل بينا فدخل بينا لاسفف لم محنث لان البناء وصف فيه و الوصف في الغائب شرط و ان حلف لا حاخل هذا البيت فانهدم و بي بيتا آخر فدخسه لم يحنث لان الاسم لم بيق بعد الانهدام (فو له ولو حلف لا بكام زوجة فلان فطلقها فلان) اى طلاة بائنا (ثم كُلُّهما حنث) هذا اذا كان اليمين على زوجة معينة مشار المها بان قال زوجة فلان هذه وَكذااذا حلف لا يكلم صديق فلان وعينه فعاداه فلان ثم كله حنث و اما اذا لم يكونا معينين لم يحنث عندهما وقال محمد يحنث واماالعبد اذا لم بكن معينا لم يحنث بالاجماع فال كان معينا فكذا ابضا لا يحنث عندهما وقال محمد بحنث (فحوله وان حلف لا يكام عبدفلان اولا بدخلدار فلان فباع فلان عبده او داره فكام العبد او دخل الدار لم محنث) هذا قولهماوةا ل محمد محنث قاسه على صديق فلان وزوجة فلان ولهما ان امتناعه من الام العبد لاجل مولاء اذ لو اراد العبد بعينه لم يعنفه الى المولى فلما اضاف الملك فيه المالمولى زالت عينه عنه بزوال ملكه وكذا الدار لا تعادى ولاتوالى فادًا حلف على دخولها مع الاضافة صار الامتناع بالبين لاجل صاحبها فادًا زالت الملك زالت البمين وكذا اذا حلف لا يابس ثوب نلان اولا ركب دابة فلان فباعها ا فلبس الثوب وركب السدابة لم يحنث لانه يمتنع منها الا لمنى فىالماك فعساركانه قال ماداما ملكا لفلان وكذا العبد لا يعادى ولا بوالي الحساسة ومسقوط منزاته وأنما يمتنع منه لاجل مولاه وأيس كذك الصديق والزوجة لان هؤلاه بعادون ويوالون لانفسم ضلم آنه تسدهم باليمين وأو حلف لا يدخل دار فلان فدخلدارا بسكنها فلان مملك او ايارة ار اهارة حنث وان حلف لا نزوج منت فلان فولدت له ننت بعــد البمين فنزوجهــا لم محنث لان قوله ننت فــلان مقتضي بنتــا موجودة في الحالوان قال نتا لفلان او بنتا من سات فلان ولا بنات له وقت اليمين ثم ولد له بعدالیمین بنت فنزوجهاحنث عند ابی حنیفة ولو حلف لا یأکل•ن طعام ا

ذلك مضاء امها والاسم فهاباق ولذامقال دارفامرة (ولو حلف لا يدخلهذا البيت فدخله بعد ما انمدم) وصار صحراه (لم محنث) لزوال اسم البيت عنه فانه لابات فيهقيدنا بصيرورته صراء لاته لو سقطالسقف وبق الحيطال محنث لانه بات فيه كما في الهداله (ومن حاف لا يكام زوجة فلان) المينة (فطاقها فلان) بأنا (ثم كلها) الحالف (حنث) لان الحر متصدد بالعيران فكانت الاضافة التعريف المحنن مخملاف غير المينة حيث لا محنث لعقب داليين على فيل واقع في محل مضاف الىفلان ولم بوجد قيدنا بالسائن لان الرجعي لار ممالزوجية (وأن حلف لايكلم عبدفلان اولا دخل دار فلان فيام) فلان عيده وداره ثم كما لحالف (العبد ودخل العارلم محنث) لان الميدو الدار لا متصدان بالصيران لذواتهما بل النسبة الى الاكها واليمن خفد على مقصود الحالف اذا احتمله الفظ فصار

كانه قالمادامالفلان (وان حلف لايكام صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كله حنث) لان هذه الاضافة لاتحتمل الاالنعر بف

بعدما صار شعا او) حلف (لایا کل لم مذا الحل) عهملات ولد الضأن في السنة الاولى (فصار) الحل (كيشافا كله حنث)لان المنع كان لعينهما الا لاتصافهما مذا الوصف لانهليس داع البمين (و ان حلف لاياً كل من هـذه الخلة فهو على عرها) لانه اضاف اليين الى مالابؤ كل فيصرف الى مانخرج منه لائه سبب له فيصلح مجاز عنمه لكن الشرط ال لانفير بصنعة جديدة حتى لا محنث بالنيهذ والحل والدبس الطبوح هداله (وال حلف لاياً كل من هدا البدر) بضم الموحدة وسكون المهملة عمر المخل قبل ال يصير رطبا) فصار رُطبًا(او من هذا الرطب فصار تمرا (فا كلمه إ عث) لان هذه الاوصاف داهية الى اليمن فينفيدالين ما (و) كذا (ان حاف لاياً كل بسرا) بالتنكير (فاكل رطبا لم محنث) لا نه ليس بنسر (ومن حاف لاياً كلرطبا) اوبدرا اولایا کل رطبا ولابسرا (قاكل بسرا مذنبا) او رطبامذنبا (حنث

فلان فأكل من طعام مشعرك بينه وبين آخر وبين الحسالف حنث لان كل جزء منه بسمي طعاما فقد اكل من طعام المحلوف عليه (قو له و ان حاف لابكام صاحب هذا الطيلسان فباهد ثم كل حنث) لأن هذه الاضافة لامحتمل الا التعريف لان الانسان لايعادي لمني في الطيلسان فصار كما اذا اشار اليه (فو له وكذاك اذا حلف لايكلم هذا الشماب فكامه وقد صار شخا اوصيبا بلفظ النكرة حنث) لان الحكم تعلق بالمشار البه اذ الصفة في الحاضر لفو وانَّ قال لا احسيم شابا اوشيمًا اوصبها بلفظ النكرة يفيده (قو له وكذك اذا حلف لاياً كل لم هذا الحل فصار كبشا فأكله حنث) لأن عينه تعلفتْ بالشار اليه (قوله وان حلف لايأكل من هذه النخلة فهو على عمرها) لانه لا الله الكاني الله المين على ما عدث منها فان اكل من عينها لم نحنت وقال محمد اذا اكل من ثمرها اوجارها اوطالمها اودبسها محنث لان هذه الاشياء منها والمراد بالدبس الذي لم يطبخ اما اذا طبخ لم يحنث بأكله قان شرب من خلها او نبيذها لم يحنث لان هــذا قد تفير بصــنمة جددة وان حلف لاباً كل من هذا الكرم شيئا فهو عن عنبه وزييه وعصيره والكرم بمنزلة المخلوان حلف لاباً كل من هذه الثاة فهو على لجها خاصة دون مايخبذ من الهن والزيدو الجين والاقط وفيره لان الشاة مأكولة في نفسها فحملت اليمين على لحمها دون غيره مخلاف النخلة فانها غير ما كولة في نفسها فحملت الجين على مامحدث منها ولونظر الى عنب غَلْفُ لَا يَا كُلُّ مَنْهُ فَهُو عَلَى الْعَنْبِ فَي نَفْسَهُ دُونَ زَيِّبِهُ لَانَ الدَّبِ مَأْ كُولَ فَيُغْسَهُ فانصرف عينه البه كالشاة (قو له و ان حلف لايأكل من هذا البسر فسار رمابا فأكله لم محنث) لأن البين اذا تعلقت بعين بقت بقاء اسمه وزالت نزواله ومعلوم ان انتقاله الى الرطب يربل عنه اسم البدر والآدا اذا حلف لا يأكل من هذا ابن مأكل إن جين صنع منه او مصل اؤقط اوشيراز المسل المواه والشيراز الجدابة وكذا اذا حلف لاياً كل من هذه البضة فأكل من فرخ حرج منها اولايدوق هذه الخرفصارت خلافشرب منه لم يحنث نان نوى مايكون من ذك حنث لا نه شدد على نفسه (فو له وان حلف لأبأ كل بسرا فأكل رطبا لم يحنث) لا نه ليس بدر (قولد وان حلف لایاً کل رطبا فأکل بسرا مذّبًا حنث مند این حنیفهٔ) ورافقه محد فی ذلک وقال ابو يوسىف لايحنث لانه اختص باسم يخرج به من اسم الرطب و فما ان المني بمينه اكل الرحب والبسر المذنب فيه الرحك اوكذا اذا حلف لايأكل بديرا فأكل رطبا غيه بسر يسير حنث عندهما لما ذكرنا وعند ابي نوسف لاعنث لان الذي في الرطب لابسمى بسرا في الغالب و ابو يوسيف احتبر الفلية فان كانت الفليسة المحاوف عليه حنث وان كانت لغيره لم محنث فصارهنا اربع مسائل اذا حلف لايأكل بسرا فأكل رطبا مذنبا أوحلف لايأكل رطبا فأكل رطبا فيه بسر بسير فعندهما محنث وعند

عند ابى حنيفة) لان البسر المذنب ما يكوز في ذنب قليل وطب والرطب المذنب على عكسه فيكون آكله آكل البسرو الرطب

ابي يوسف لامحنث ولو حلف لاياً كل هذا الرطب فأكله بعد ماسمار تمرا لايحنث لانه زال الاسم وكذا ادًا حلف لايأكل هذا البسر فأكله بعدما صار رحلبا لأعنث لهذا المني هذا كله في اليمِنْ على الاكل اما في الشراء اذا حاف لايشــترى بــرا اورطبا فاشترى بدرا مذنبافانه يعتبر الغلبة اجماعا فان كأن الفلبة المحلوف عليه حنث اجماطً فابويوسف سوى بديمها وهما فرقا بين الاكل والشراء ففالا ال الشراء يصادف الجُملة والمغلوب نابع فيتبع الفايل فيه الكثير وفيالاكل يصادفه شيئا فشيئا فكانكل واحد منهما مقصودا قال في الهداله اذا حلف لايشتري رطبا فاشتري كباسة بسرفها رطب لايمنث لازالشراء يصادف الجللوالمغلوب تابع وكذا اذا حلف لايشترىشميرا اولا يأكله فاشترى حنطة فيها حبات شعير او اكلها فأنه محنت في الاكل دون الشراء لما قلنا و لو حلف لاياً كل تمرا و لا نية له فأكل قسبا اورطبا لا عنث الا ان سوى ذلك كذافي الكرخي (قوله ومن حلف لايأكل لجا فأكل الحلك لم محنث) لان اطلاق اسم الحمر لا يتناوله في العرف و العادة ولا اعتبار بنميته لحما في الفرآن لان الاعان لاعتمل على الفاظ الفرآن الاثرى ان من حلف لاعترب بينافينرب بيت العنكبوت اولا يركب دابة فركب كاثرا لم يحنث وال كان قد سمى الكافر دابة في قول تعالى ﴿ انْ شرالدواب عندالله الذن كفروا ﴾ وكذا جيماني الحر حكمه حكم الحلك وان حلف لايأكل لجما فاي لجم اكلمه من سمائر الحيوان غير العمك فأنه محنث محرمة ومياحة ومطبوحة ومشوية وعلى اى حال اكله فإن اكل ميتة ارلحم خزير او لحم انسان حنث في جميع ذلك لانه يسمى لحا وهذا في الجين على الاكل اما اذا كانت عينه على الثراء فانه يقع على اللحم الذي يجوز شراؤه كذا في الخبندي وان حلف لايأكل لحا فاكل كبدا اوكرشا اورأسا اوالكلا اوالرية اوالنشاشة او الامعا اوالطعال حنث في هذا كله واما شهم البطن فليس الحم لامحنث باكامه الا أن نوم وكـذا الالية حكمهـا حكم النهم وان اكل شهم الفاهر اوما على المحم حنث لانه مثال له لج سمين فان اكل لجم الطيور اولجم صديود البر حنث وكذا لجم الرؤس لان الرأس عضو من الحيوان بخلاف ما اذا حاف لايشترى لحما فاشترى رأسا فانه لابحنث لانه لامقال اشترى لحما وانما يقال اشترى رأســا ولو حلف لايشترى لحما ولا شحما فاشزى الية لم محنث لانها أيست بلحم ولاشهم وآنما هي نوع ثالث (قو له و من حاف لابشرب من دجلة فشرب منها باناه لم محنث حتى يكرع فيها كرما عند الى حنيفة وهو أن يباشر الماء بغيه فان اخذه بيده أوباناء لم يحنث وقال أبو بوسنف ومحد عنث بالكرم والاغزاف بالبد والاماء والاصل أن اليمين عنــد. اذا كانت لها حقيقة مستعمله ومجاز متعارف مستعمل حملت على الحقيقة دون المجاز وعندهما محمل علمها جيما ومعلوم ال الكرع في الدجلة هو الحنيفة وهي مستعملة متعارف يفعلها كثير من الناس والمجاز ابضا متمارفوهوان بأخذ منها باماء فحملت عنده على الحقيقة

وكل واحد مقصود في الاكل قال جال الاسلام وهو قول محد وقال ابو يوسف لايحنث والصيح قو لهماو احتمد الائمة والحبوبي والنسني وغبرهما تعميم (ومن حلف لابأ كل لجافاكل العمك لم محنث) لان اطلاق اسم اللعم لابتياوله في العرف والعادة ولارد تبميته لجانى القرآن لان الاعان مبنية على العرف والعادة لاعلى الفاظ الفرآن ولهذا لوحلف لاعفرب بيتاب فغرب بيت العنكبوت لايحنث وان تسمى في الفرآن بيناكم في الجوهره قال الاسبجسابي والقياس ان محنث وهو رواية عن ابي بوسف والقفيح ظاهر الروأيةوهو المعتد حندالاتمة والمحبوبي والنسني وغيرهما تعميع

(ولوحلف لايشرب من) شئ يمكن فيه الكرع نحو (دجلة فشرب منها بانا، لم بحنث) لعدم وجود حقيقة المحاوف عليه فلا يحنث (حتى يكرع منها كرط) ﴿ ٢٦١ ﴾ وذلك (فيقول ابي حنيفة) لان الحقيقة مستعملة وابدا بحنث بالكرع

اجماعاً فنعت المصدير الي الحجاز وانكان متعارفا قال العلامة بها الدين في شرحه و قال او نوستف و محد عنث والعيع أول ابي حنيفة و مشى عليه الائمة تعصيح ميدنا عما عكن فيه الكرع لان مالا عكن فه ذلك كالبر مخنث مطلقا بل او تكلف الكرع الانحنث في الاصم الهجر المفيقدة وتمين الجاز (ومن حلف لا يشرب من ماء دجلة فشرب منها باناه حنث) لأن عينه انعقد على الماء المنسوب اليه و بعد الاغتراف بق منسوبا اليه (و من حلف لا يأكل من هذه الحنطة فأكل من خزها لم محنث) عند ابي حنيفة لان لاحقيقة مستعملة فانهما تفلي وتغلى وتؤكل قضما والحفيقة راجحة على الجاز النعارف على ما هو الاصل عنده قال العلامة بهاءالدن في شرحه وقال ابو بوسف و مجمد بحنث والصيح أول ابى حنيفة ومثى عليه الائمة والمحبوبي والنسنى وغرهما ولوقضها حنث عندهما في الصيم

وعندهما على الامرين فان شرب من نهر يأخذ من دجلة لم يحنث اجماعاً سواء كرع فيه اوشرب منه بالله لانه لم يشرب من دجلة وانما شرب من غيره كن حلف لايشرب من هذا الكور اومن هذا الاناء فحول فاؤه الى كور آخر اواناء آخر فانه لايحنث بشرب ذاك اما اداحلف لايشرب من ماء دجلة فكرع في نهر يأخذ منها حنث اجماعا لان ماه دجلة موجود في النهر الذي يأخذ منهـا وأنَّ حلف لايشرب ماء من دجلة فامتق له من نهر بأخذ منها فشربه حنث لان يمينه على المساء وهو موجود في هذا النهر (قوله ولو حلف لا يشرب من ماه دجلة فشرب منها باناه حنث) لانه شرب ماء مضاة الى دجلة فحنث ولوحلف لابشرب ماء من دجلة ولانية له فشرب منها باناه لم يحنث حتى بضع فاه في الدجلة لانه لما ذكر من وهي لانبعيض صارت اليمين على النهر ظم محنث آلا بالكرع وان حلف لا بشرب من هذا الجب نان كان علوا فهو على الكرع لاغير عند ابى حنيفة وقال أو يوسف على الكرع والاغتراف وان كان غير علو فعل الاغتراف بالاجاع وإن حاف لايشرب منهذا البئر او من ماه هذا البئر فهو على الاغتراف لان الحقيقة غير متعارفة فيما فحمات اليمين على الجماز فان تكلف وكرع من اسفلها اختلفوا فيه والصميح انه لايحنث (فولد ومن حلف لاياً كل من هذه الحطنة فاكل من خبرها لم يحنث) عند ابي حنيفة و انحسا بحنث اذا قضمها لان لهما حقيقة استعملة فانهما نغلى وتغلى ونؤكل قضما والحفيقة مقدمة علىالحجاز و هندهما محنث اذا اكلها خزا وقضما وهو السحيح لعموم الجاز والحلاف فيما اذا لم يكن له نية أما اذا نوى أن يأكلها حبا فاكل من خزها لم عث أجاما وأن حلف لاياً كل من هذه الحنطة فاكل من سويقها لم محنث عند الى حنيفة على اصله ان اليمين يحمل على الحقيقة و حقيقتها ان تؤكل حبسا وقال محمد يحنث كما في الحنيز على اصله وأما أبو يوسف فنهم من قال هو مع محدكما في الحبر وذكر في الاصل أنه مع ابىحنيفة وفرق بين الحنز والسوبق لان الحبزيسي حنطة مجازا بقال خبز حنطة والسويق لايسمى بذلك ولو حلف لاياً كل من هذه الحنطة فزرعها واكل من غلتما لم يحنث (قوله وان حلف لا يأكل من هذا الدقبق فاكل من خبره حنث) لان العادة أكله هكذا وليسرله حقيقة نعرف غيرذهك وهذا اذا لم يكن له نبة فان نوى ان يأكله بعينه ام محنث اذا اكل من خزه لانه نوى حقيقة كلامه (قو له واو استنه كهمولم بحنث) لانه لم تجر العادة باستعماله كذلك لان من له بجاز مستعمل وليست له حقيقة مستعملة تناولت اليمين المجاز بالاجاع والدقيق مذه المنزلة وكذا لوحلف لايلبس هذا النزل فتعمم به قبل ان ينسج لم يحنث لما ذكرنا وان حلف لاياً كل هذا المين اوهذا العمل اوهذا الحل فاكله يحز اوتمر حنث وان شربه لم يحنث لان الثرب

قاله قاضيمان تصميم (و لوحلف لاياً كل من هذا الدفيق فاكل من خبره) و نحوه بما يتحذ منه كمصيدة و حلوى حنث لان عيه غيرماً كول لمدم جريان المادة باستعماله كذهك فينصرف الى ما يتحذ منه (و لواستفه كماهولم يحنث) قال قاضحان و صاحب

لايسمى اكلاو اوحلف لايأكل هذا الخيز فجففه ودقه وشربه لميحنث لان هذا شرب وليس بآكل وأن حلف لايأكل هنبا فجال عصمه و ترميّ شفله و سلع ماؤه لم يحنث فالاكل ولافي الشرب لان هذا ايس باكل ولا بشرب وأنما هو مس ولو حلف لاياكل سكرا فجمل في فيه سكرة وجمل تباغ ماؤها حتى ذابت لم يحنت لانه حين اومسلها الى جونه وصات وهي عالايتأتي فيها المضغ واوحلف لايدوق الماء فتضمض الوضوء لم محنث لان المقصود به التطهير دون معرفة الطيم وحلف لابأكل طاماما ا فاكل خزا او لحا او تارا او فاكهة حنث لان الطعام كل مايطم ويؤكل ينفسه أومع غيره والادام يسمى طعاما فعنث به وأن أكل اهليلجا اومجودة لم يحنث لانه لابسمى طماما وان حلف لايأكل طماما من طمام فلان فاكل من حله اوزيته اوملحه اواخذ منه شبيئًا فاكله بطعام نفسه حنث وان اخذ من ندبذه اومائه فاكل به خبزًا لم محنث وان حلف لاياً كل سمنا فاكل سومةا ملتونا بسمن ولانية له فان كان السموبق بحيث اذا عصر سال منه السمن حنث و الافلا (قولد و أن حلف لا يكلم فلانا فكلمه و هو عيث يسمم الا أنه نائم حنث) لانه قد كله ووصل الى سمع الأ أنه لم مديم أنومه كَمَا لُوكُلُهُ وَهُو غَافِلُ وَكَذَا اذًا نَادَاهُ وَهُو بِحِيثُ لِهُمُ الْا أَنَّهُ لَمْ يَعْهُمُ لَفُنَاسُهُ وَكَذَا اودق عليه الباب فغال الحالف من هذا او انت فانه يحنث لانه مكايزله و او ناداه المحاوف عليه فغال له لبيك حنث كذا في النهاية وان حلف لابؤم احدا فافتح الصلاة لنفسه فجاء قوم فانتدوا به حنث قضاء لادبانة لانه فى الطاهر امهم فحنث قضاء لكنه لم يقسد المامتم فلم محنث ديانة وان المهم في صلانا لجنازة اوفي سجّدة التلاوة لم محنث لافضاء ولاديانة في كل الوجوء لان البمين عند الامامة يصرف الى الصلاة المهودة الفريشة و الناطة (قولد و ان حلف لا يكلمه الاباذنه فاذنه له و لم يعلم باذنه حتى كله حنث) هذا عندهما وقال ابو يوسف لايحنث وأوحلف لايكلم فلانا حتى يأذنله زبد فات زبد قبل ان يأذن له فعندهما يسقط عينه فان كله بعد ذلك لاعنث وعند ابي يوسف مي كله حنث ولوقال أن ضربتك فعبدى حر فضربه بعد موته لاهنث وكذا أذا حلف لايكسوه فهو على الحياة ابضا حتى أوكفنه لايحنث الا أن ينوى بالكسوة الستر وأن قال أن غسلنك نعبدى حر ففسله بعد موته حنث ولو حاف لايكلمه اولا بدخل عليه فقعل ذلك بعد موته لامحنث (قو له واذا استحاف الوالي رجلا التله بكل داعر خبيث دخلالبلد فهو على عال ولايته خاصة) لانالمفصود منه دفع شره بزجره فلايغيد فائدته بعد ولانته والزوال بالموت وكذا بالعزل فيظاهرالرواية فان عزل ثم عاد واليا المتعداليمين وشق اليمين مالم عت الوالى أو يعزل وصورته استحلف ليرفنن اليه كل من علم به من فاسق اوسارق في محلته فلم يعلم شيئا من ذلك حتى عن ل العامل من عمله ثم علم فليس عليه أن يرفعه وقدخرج من عينه وبطلت عنه اليمين فان عاداامامل عاملا بعد عزله لميكن عليه ايضا ان يرضه اليه وقد بطلت عينه الداعر بالعين المملة الفاجر

كلامه (الاله نائم حنث) لانه قد كله ووصــل الى سمه الكذب لميفهم لنومه فصار كما أذا ناداه من بعيد وهو محبث يسمم لكنه ع بغهم لتفسافله وفي بعض روايات المبسوط شرط ان يوقظه وعايه مشايخنا لانه اذا لم ينتسه كان كما ادًا ناداء من بعيب و هو يحيث لا يعم صوته هدابه و و مثله في المجنور (و أن حاف الا باذله فاذن له) الملوف عليه بكلامه (و) اكن (لم بعلم) الحالف (بالاذن حتى كله حنث) لانالاذن مشتق من الاذان الذي هو الاعلام اومن الوقوع في الاذن وكل ذاك لا يُصفق الا بالسماع وقال ابو بوسف لا محنث لان الاذن هو الاطلاق . وانه بتم بالاذن كالرض قلنا الرضا من اعال القلب ورولا محدث الاذن على مام هداه (و اذا استماف الوالي رجلا ليعله بكل داعر) اى مفسد (دخل البلد فهدا) الحلف منصود (على حال ولاته خاصة) لان مقصود الوالي دفع شرالداهم يزجره وهدذا انما يكون حال ولايته فاذا مات اوعزل زاات البين ولم تمد بعوده كما في الجوهر.

(ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة حيده) المأذون له سواه كان مديونا اولا (لم يحنث) عند ابي حنيفة الاانه اذا كان عليه دين مستقرق لا يحنث وان نوى لا له لا يمكن له في عنده وان كان الدين غير مستفرق او لم يكن دين عليه لا يحنث مالم ينوه لان الملك فيه للولى لكنه يضاف الى العبد عرفا وشرحا وقال ابوبوسف في الوجوه كلها نحنث اذا نواه لاختلال الاضافة وقال محدد محنث وان لم ينولا عنبار حقيقة الملك اذالدين لا يمنع وقوعه السيد عندهما كافي الهدام قال في التصيح وعلى قول ابي حنيفة مشي الا يمة المصون اه (ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها او دخل دهار وما حنث) لا يا المسلح من الدار الاترى ان الممتكف ﴿ ٢٦٣ ﴾ لا يفسد اعتكافه بالخروج الى سطح المسجد وقبل في حرفنا لا يحدث

هدانه و و فق الكمــال عدل الحنث على سطح له ساتر و عدمه على مقاله وفي العر والظاهر عدم الحنث فيالكل لانه لايسمى داخلا عرة (وان وقف في طاق الباب) وكان (محنث اذا اغلق الساب كان خارجا) عنه (لم عنث) لان الباب لاحراز الدار وما فها فلم يكن الحارج من الدار (و من حلف لا يأكل الشواء فهر) ای حلف (علی اللحم) المشوى فقط (دون) عیره عا بشوی مثل (الباز مُعان و الجزر) و تخوه لانه المراد عنمد الاطلاق الا أن سوى مطلق ما یشموی اکان الحقيقة (و من حلف لا يأكل الطبيح فهو على مالطبخ من الحم) استحساما

الحبيث (قوله و من حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده لم يحنث) المراد صدالمأذو نسواه كان مدومًا أم لا وهو قولهما وقال مجد غنث لان الدابة ملك المولى وان اضيف الى العبد لان العبد وما في يده لمولاه (قو له و من حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطمها او دخل دهايزها حنث) لأن سلمها منها الاترى ان المتكف لا يضد اعتكافه بعموده الى سطح المسجد وكذا الدهلبز من الدار لان الدار ما اشمَّلت عليه الدائرة وقيل في حرفنا لا يحنث بالصود الى السلم كذا في الهدام (قول ان وقف على طافى الباب محنث اذا غلق الباب كان غاربًا لم يحنث) وان كان داخل الباب اذا خاق حنث وان ادخل احدى رجليــه ولم يدخل الاخرى انكانت الدار منهبطة حنثوان كانت مستوية لا يحنث وِ في الكرخي لا يحنث سواء كانت متبطة او مستوية وهوالصيح وان ادخل رأسه ولم يدخل قدميه او تشاول منها شيئا بده لم محنث لان هذا ليس بدخول الاثرى ازالسارق او ضله لم يقطع (قو له ومن حلف لا يأكل الشنواء فهو على اللحم دون البازنجسان و الجزر) لان الشواء براد به اللحم حتى لو اكل سمكا مشويا لا يحنث فان نوى كل ما يشهوى من يض او غير مفهو على ما نوى لانه شدد على نفسه (قو له و ان حلف لا يأ كل الطبيخ فهو على مايطج من اللخم) اعتبارًا قامرف فان اكل سمكًا مطبوعًا لم محنث وان اكل لحا معلياً لامرق فيه لم محنث فإن طبخ لم له مرق حنث لان المرق فيه اجزاءاالم وفي البنسابيع ادًا حلف لا يأكل من هذا اللهم شبيئًا فاكل من حرقه لم يحنث الا ان ينوى ألمرقة وان حاف لا يأكل الطبيخ فاكل شحسا مطبوخا حنث افان طبخ عدسابودك او اشهم اوالية نهوطبيع وان طعه اسمن او زيت لم يكن طبيحا ولايكون الارزطيمًا (قولد ومن حاف لا يأكل الرؤس فينه على ما يكبس في التنانيروباع في المصر) الكبس هـوالعام وكان قول ابي حينفة الاول على رؤس الابل والبقر والغنم ثم رجع عن رؤسالابل وجعلها على رؤسالبقروالنَّم خاصةو قارابويوسف

امتبارا المرف وهذا لان التعميم متدر فيصرف الى خاص هو متعارف و هوالخم المطبوخ بالماء الاأذ آنوى غير ذلك لان فيه تشديدا على نفسه كما في الهدايه (ومن حافب لا يأكل الرؤس فيهنه) مفصورة (على مايكبس) اى يدخل (في التنافير وبياع في) ذلك (المصر) أى مصرالحالف لانه لا يمكن حله على العموم اذا لانسان لا يقصد بمينه رؤس الجرادو المصافير وتحوذاك فكان المراد منه المتعارف قال في الهداية وفي الجامع الصغير او حلف لا يأكل رأسا فهو على رؤس البقر والمنافع عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف و مجدعلى الفنم خاصة وهذا اختلاف عصرو زمان كان العرف في زمنه فيما وفي زمنها في الفند خاصة وفي زماننا بق على حسب العادة كما هو المذكور في الجندم اه

ومجمد هي على رؤس الغنم خاصة وفي الخجندي اذا حلف لابشتري رأسا فهو عند ابىحنيفة على رؤسالبقر والغنم وعندهما على رؤسالغنم لاغير ولايقع على رؤس الابل بالاجام وهذا فالشراء اما في الاكل يقع على الكل ولايدخل في اليمن رؤس الجراد والحمك والمصافير اجاما لا فالاكل ولا فالشراء وكذا رؤس الابل لاتدخل بالاجماع وان حلف لاياً كل بيضا ولانبغاه غهو على بيض الطير كله الاوز والدباج وغيره ولا يحنث فيبن السمك الا ان سويه (قوله وان حلف لابأ كل خبرًا فيمينه على مايعتاد اهلاالمصر اكله خبرًا) مثل الحنطة والشعير والدرة والدخن وكلماغنز عادة في البلاد (قو له نان اكل خبز القطابف او خبز الارز بالمراق لم يحنث) لانه غيرمعناد عندهم وان اكله في طبرستان او في بلد طد نهم يأكلون الارز خبزا حنث (فوله ومن حلف لابيع ولابشــترى ولابوجر فوكل من نمل ذاك لم بحنث الا أن ينوى ذهك لان حقوق هذه الاشياء ترجع الى العباقد دون الآمر فاما اذا نوى ذهك حنث لانه شدد على نفسه وان كان الوكيل هوا لحالف حنث لانه النزم حقوقهذا العقد والكان الحالف ممنجرت عادته الالإتولى ذاك بنفسه مثل السلطان ونحوه فامرغيره النفعل ذلك حنث لان عينه على الآمرية فال نوى أن يتولاه ينفسه دىن ڧالفضاء لانه نوى حقيقة كلامه (فوله وان حلف لاينزوج اولايطلق اولا بِمِنْقُ فُوكِلُ مِنْ فِسَ ذَكَ حَنْثُ ﴾ وكذا الحُلم والكتابة والصُّلح من دمالعمد والهبة | والمدقة والكسوة والنفقة لاثالوكيل فيهذه الانسياء سفير ومعير ولهذا لابضيفه الى نفسه لاغول تزوجت وانما مقول زوجت فلانا وطلفت امرأة فلان وحقوق العقد راجعة الى الأمر لا اليه فان قال الآمر نويت أن الى ذاك سنفسى لابدين فيالفضاء وبدن فيما بينه وبينانة نسال واوحلف لايضرب عيده اولا يذيح شاته قام انسانًا فعد ذلك حنث وأن قال نويت أن الله ينفعي دين في الفضاء وفي الهداية ادًا حلف لايضرب ولده فامرانسانا فضربه لم يحنث لان منفعة ضربالولد عائدة المالولد وهو التأديب والتسنيف ظم ينسب ضله الم الآمر بخلاف الامر بصرب العبد لان منفعته الانتار بامره فيضاف الفعل اليه وان حاف لاروج المنه الصفيرة فامر رجلا يزوجها اوزوجها رجل بغير امره فاجاز فانه محنث لان حقوق المقد لاعلق بالساقد فتعلفت بالمجيز والوحلف لايؤخر عن فلان حقه شهرا فلم بؤخره شهرا بل سكت عن تفاضيه حتى مضى الشهر لم محنث لان التأخير هو التأجيسل و ترك التفاضي ليس تأجيل ولوان امرأة بكرا حلفت لاتأذن في تزويجها وهي بكر فزوجها ابوها فسكنت فانها تحنث والنكاح لازم لها لانالسكوت ليس باذن وانما اقيم مقام الاذن بالمنة ولوحلف لايب له شيئا اولاتصدق عليه فوهب له اوتصدق عليه فلم يقبل حنث وكذا اذا حلف لايميره ثم قال اهرئك حنث سواء قبل ام لا لان الملك هنا من جانب واحد لامن جانبين مخلاف ما اذا حلف لابيـم اولايوجر اولايكاتب

(اكله خزا) لمامرمنان المرف هو المتبر (فالداكل خبزالفطائف او خبزالارز بالعسراق لم محنث) لان الفطائف لايسي خزا مطاقسا الااذا نواه لانه محتمله وخنز الارز غير مشاد عند اهل العراق حنى او كان في بلدة طعامهم ذلك محنث (و من حلف لابيع ولايشترى او لابوجر فوكل) الحالف غيره (ندك) الفعل (الم محنث) لأن حقوق هذه العقود "رجـم الي العائد فلم يوجـد ماهو الشرط وهو العقب من الامر وانما الثابتله حكم المفيد الا أن نوى ذلك لان فيه تشديدا على نفسه اویکون الحالف ذا سلطان لانتولى المقد شفسه لائه عتنع نفسه عما يعتاده حتى اوكأن الوكيل هوالحالف محنث كما في الهداله (ومن حاف لايتزوج او لايطلق او لايمن فوكل) غيره (بذلك) الفعل (حنث) لازالوكيل فيهذه العقود مغير ومعر ولهذا لايضيفه الى تفسده بل الى الامر وحقوق العند ترجع الى الأمر لااليه هداله

ما اذا حال بينه و بينها لباسه لانه تبع له فلم يعتبر سائلا (و من حلف لا مجلس على سرى) معين (فجلس علىسرو) اى على السرو المحلوف عليه وكان (فوقه بساط) او حصير (حنث) لائه بعد عرة جالسا عليه (و أن جمل فوقه سروا آخر فجلس عليه لم محنث) لانه لم يحلس على السرو المحلوف عليه وانما جلس على فيره إذا لجلوس حيثان بأسب إلى الثماني ولذا قيدنا بالمعين ولوكان عينه على غير معين محنث لوجود الجلوس عملي سرير (و آن خلف لا ينام على فراش) معين كا تقدم (فنام عليه و فوقه قرام) ای ستر (حنث) لانه تبع للفراش فعد ناعا عليمه (و ان جعل فوقه فراشا آخر لم محنث) لان مثل الشي لا يكون تبعاله فقطعت النسبية عن الاول (ومن حلف عين وقال أن شاءالله) أو الا ان يشاء الله (متصلا عينه) سواء كان مقدما او مؤخرا (فلا حنث عليه) ولامد من الاتصال لانه بمدالفراخ رجوع ولارجوع فياليين

ففمل فانه لامحنث حتى مقبل الآخر لان المفصود مذلك حصول الموضين وذلك لابكون الابالايجاب والفبول وان باع بيعا فيه خيار للبابع اوللمشترى حنث عند محمدلوجوب الشرط وهو البيع ولم يحنث عند ابى يوسف وأما الغرض نفيه روايتان عن ابى حنيفة فرواية كالبيع و في. واية كلهبة والطحاوي جمله كالبيع ولوحلف لايتزوج ولابصلي فهو على العميم من ذهك دون الفاسد بخلاف البيع لان النرض منه الملك وهويقع مناسده وكذا الصلاة الفرض منها القرب الىالله تعالى وذلك لا يوجد بالفاســـد ولو حلف لابصلي فكبر ودخل في الصلاة لم يحنث حتى يركع او بسجد وأن قال والله لااصلى صلاة لم محنث حتى بصلى ركمتين وان حلف لا يصلى فصلى صلاة الجنازة لا محنث ولوحلف لابصلي الظهر لم محنث حتى متشهد في الرابعة وان حلف لابصـوم فاصبح ناويا قصوم وصامساعة ثم افطر حنث وإن قال لا أصوم صوما لم يحنث حتى يصوم بوما كاملا (قوله ومن. حلف لايجلس على الارض فجلس على سالم او حصير لم يحنث) لانه لا يسمى جالسا علىالارض يخلاف ما اذا حال بينه و بينها لباسه لانه تبع له فلا يعتبر حائلا ولان الجالس علىالارض هومن باشرها ولم يحل بينه وبينها حائل منفصل عنه (قو لدومن حلف لا بحلس على سرر) اى على هذا السرر (فجلس على سرر فوقه بساط) او حصير (حنث) لانه بعد جالسا عليه ومعنى قوله على سر بر أي على هذا السرير ولهذا قال بعددُنك فجمل فوقه سريرا آخر اذلا تصور آخر من غير ال بسبقه مثله (قو له وان جعل فوقه سر را آحر فجلس عليه لم محنث) هذا اذا كانت عينه علىسرير معرف بانقال على هذا السرير فاله لايحنث لاله لم يتعدعلى السرير المحلوف عليه وانما تعد على غيره فلا يحنث اما اذا كانت بمينه على سرير منكر فانه يحنث وعلى هذا اذا حلف لاينام على هذا السطح فنا عليه سطعا آخر فجلس على الثاني لا يحنث لما بينا ولوحلف لابجلس الى هذا الحائط فهدم ثم في ينقضه لم يحنث بالجلوس اليه لانه لما المدم زال الاسمونه وهذا حائط آخرلم محلف عليه وكذا أذا حلف لايكتب بهذا الفلم فكسره من الموضع الذي براه ثم براه "مابسا لم يحنث اذا كتب (فولد وان حلْف لانام على فراش فنام عليه و فوقه قرام حنث) لانه تبسع للفراش فيمد نائمًا عليه والفرام المجلس (فو له فان جمل فوقه فراشًا آخر لم محنث) هذا اذا حلف لا يجلس على هذا الفراش وانما لا يحنث لان مثل الشيء لا يكون تبسأله وهذا قول محد وهوالصيح وعن ابي يوسنف يحنث لان ذلك يفعل لزيادة التوطئة فصار نائما على الفراش المحلوف عليه كما اوحلف لايلبس هذا القميص فلبسه فوق قيص آخر انه محنث لذلك هذا (فو له و من حلف يين وقال ان شــا، الله متصلا عينه فلاحنث عليه) سواء كان الاستثناء مقدما او وؤخرا بعدان يكون موصولا وكذا اذا قال اذا شاء الله اوالا ان يشاء الله او مقضاء الله او مقدرة الله او ما احب الله اوارادالله اوان اعانى الله او عمونة الله بريد الاستثناء فهو مستثن فيما بينه وبين الله

(وان حلف ليأتينه) خدامثلا (اناستطاع فهذا) الحلف (حل استطاعة المحة) و حى سلامة الآلات والاسباب مع حدم المانع لانه المتسارف والاعالُ مبنية حل العرف (دول المتدرة) الحقيقية المقارنة يغيل لائه غير متعارف كارفى الهدايه و هذا لال حقيقة الاستطاعة فجايفارل الفعل و بطاق الاسم على سلامة ﴿ ٣٦٦ ﴾ الآلات و محمة الاسباب فى المتعارف ضند

(قُولِه وان حالف لبأتينه ان استطاع فهو على استطاعة العمة دون الفدرة) بعني استطاعة الحال ومعناه ادًا لم يمرض او يجيء امر عنمه من اليانه فلم يأنه حنث فان نوى استطاعة المنشا، والقدر من قبل الله تمالى دين فيما بينه وبين الله تمالى ولا يدين في الغضاء وقبل يدين في القضاء ايضا لانه نوى حقيقة كلامه وبكفيه في الاتبان ان بصل الى منزله لقيه املا و كذا عبادة المربض اذا حلف بأن بموده فعساده والم بؤذنه برفي بينه (قول و ان حلف لايكام فلانا حينا او زمانا او الحين او الزمان فهو على سنة اشهر) هذا أذًا لم يكن له نية اما اذًا نوى شبيئًا فهو على مانوى وأن قال دهر او الدهر قال او حنيفة أن كان له نيد فهو على مانوى و أن لم يكن له نية قا ادرى ما الدهر و مندهما أذا قال دهرا فهو على سنة أشهر وأن قال الدهر فهو على ألابه ومن اصحابًا من قال لاخلاف في الدهر أنه الابد وهو الصبح أما الحين والزمان فنارة بكون لاقلالاوقات كفوله تعالى ﴿ فَسَجَانَ اللَّهُ حَيْنُ عُسُونَ وَحَيْنُ لَصَجُونَ ﴾ واراد به صلاة العصر وصلاة السبح ولا يجوز ان يكون ذلك مراد الحالف اذاو اراده لامتنع من كلامه بغير عين و تارة يقع على اربعين سنة قال الله تعالى ﴿ هَا آنَى على الانسان حين من الدهر؛ ﴾ يعني اربعين سنة ولا مجوز ان يكون ذلك مراد الحالف أيضًا أذَّاو أراده لقال أبدا وثارة ويقع على سنة أشر قال الله تعالى فى الضَّلة ﴿ نَوْتَى اكْلُمَا كُلُّ حَيْنَ ﴾ اى كل سنة اشر لان من وقت الفطاع وقت الرطب الى وقت خروج الطلع سنة اشم. وهذا اوسط ما قبل في الحين فكان اولي قال عليه السلام ه خير الامور اوسطها ، وكذا الزمان يستعمل استعمال الحين بقال مارأيته منذ زمان ومنذحين بمنى واحد (قوله وكذا الدهر عنــد ابي بوســف و محمد) بعني اذا حلف لا يكلمه دمرا فعندهما يقع على سنة اشهر واما ابو حنيفة فلم يقدر فيه تقديرا وهذا الاختلاف فيالمنكر هوالعميم اما المهرف بالالف واللام فالمراد به الابد في قولهم المشهور على جميع عمره وعن ابي حنيفة أن الدهر و دهرا سمواء لايعرف تفسيره ولوحلف لايكامة حقبا فهو عل ممانين سنة وان قال الى بعيد فهو شهر فصاعدا وأن قال الى قريب قادون الشهر ولوقال لااكله عاجلا نهو على اقل من شرر (قوله وان حلف لايكلمه اياما فهو على ثلاثة ايام) اعتبارا لافل الجم وال قال الماكثيرة قال الوحنيفة فهو على عشرة المم وعندهما هوالايام الاسبوع وان قال بضمة عشريوما فهو على ثلاثة عشرلان البضم من ثلاثة الى تسمعة فيحمل مل اقلهـا (قوله واو حلف لا يكامه الابام فهو على عشرة ابام عند ابي حنيفة

الاطلاق شمرف اليه ويصم نيشه الأول ديانة لانه حقيقة كلامه ثم قبل يعنع قضاء لمسا بينا وقيل لابصم لانه خلاف الظاهر امقار في الفح رهو الأوجه (والحلف لايكام فلاناحينا اوزمانا) منكرا (اوالحين او الزمال) معرفا (فهو على سنة أشهر) من حين حلفه لانه الوسيط فينصرف مند الاطلاق البعه و أن نوى غيره من احد معاليه فهو على ما راء لانه "حقيقة كلامه (وكذبك الدمر عند ای توسیف و محد) قال الاسبياني في شرحه وقال او حنيفة لا ادرى ما الدهر فان كانت له نية نهو صلی ما نوی و من " الصامنا من قال الدهر بالالف واللام وهو الآيد عندهم و انميا الحلاف في المنكر و مثله في الهدابه وشرح الزاهدى زيادةو هوالعيم ثم قال الاسبيماني والصبيح قول ابي حنيفة لانه ا، مقل عن اهل الفة فيه تقدير معلوم فلم بجز اثباته بل

يرجع المائية الحالف اه و اختاره الائمة المحبوبي والنسق وصدر الشريعة نتحيج (ولو حلف (وعندهما) لايكلمه اياما فهوعلى ثلاثة ايام) لانه اسم جع ذكر منكرا فتناول اقل الجمع وهو الثلاث (ولوحلف لايكلمه الايام فهو على عشرة ايام عند ابى حنيفة) لانه جعم ذكر معرفا فينصرف الى اقصى ماذكر بافظ الجم وذك عشرة هدا به (وقال ابو يوسف و عجدالا إمالاسبوع) لان اللام للمهود و هوالاسبوع لانه يدور عليا (و لوحلف لا يكلمه الشهور فهو على عشرة اشهو عنده يوسف الما المسلم المسلم على عشرة المسلم ال

الممسود امجادالفمل وقد اوجده ولاعنثالاوقوع الياس منه وذلك عوثه اومنوت محلالفيل (ومن حلف لانخرج امرأته الابادَّنه) اوبامره اوبطه (فاذن لها) او امرها (مرة نغرجت) ورجعت (ثم خرجت مرة اخرى بنیر اذنه) او امر ماوعله (حنث) في حلفه (ولايد) لمدم الحنث (من اذن) او امراو علم (ف كل خروج) لان المستثنى خروج مخصوص بالاذن وماوراء داخل في الحظرالمام ولو نوى الاذن مرة يصدق دبانة لاقضاء لانه عمل كلامه اكنه خلاف الظاهر هدایه و لوقال کلاخرجت فقد اذنت في سيقط اذنه كافي الجوهره (وان قال الاال) اوختي (آذنك) او آمزك (فاذن لها) او امرها (مرة واحدة مم

وعندهما الايام الاسبوع) وان حلف لايكلمه الشهور فهو على عشرة أشهر عند ابي حنيفة وهندهما على آئى عشر شهرا وان حلف لايكلمه الجمع اوالسنين فهو على عشر جم وعشر سنين فصاعدا عند ابي حنيفة وعندهما على جيم الهمر وان قال لاا كله سنين فهو على ثلاث بالاجماع وان قال جما فهو ثلاث بالاجماع ثم أذا حلف لابكامه الجم او بهما فله ال يكلمه في غير يوم الجمة في قولهم جما وكذا اذا نذر صوم الجم لم بازمه صوم مابينها (قوله و ان حاف لا يحكمه الشهور فهو على عشرة اشهر عند ابي حنيفة وعندهما على اثني عشر شهرا) وقد بيناه قال في الواقعات اذا قال لامرأته والله لا اكمك مادام ابواك حبين فات احدهما ثم كلمها لايحنث ولوحاف لابكام فلانا فكتب اليه كتابا وارسل البه رسولا فكلمه الرسول اوامى اليه اوشاد البه لايحنث والكلام يقع على النطق دون هذه الإنسياء وكذا اذا حلف لايحدث فلانا فهو على هذا (قو له واذا حلف لانعمل كذا تركه ابدا) لان عبشه وقت على الني و الني لا يخصص زمان دون زمان غمل على النابد (قو له وان حلف ليفعلن كذا ففعله مرة واحدة بر في عينه) لانالفصمود امجاد الفعل وقد أوجده وانما محنث بوتوع البأس منه وذلك عوله اوبفوت محل النمل (قو له ومن حلف لانخرج امرأته الاباذنه فاذَّن لها مرة واحدة فغرجت) ورجعت (ثم خرجت مرة اخرى بنسير اذنه حنث ولانه من الاذن في كل خروج) قال نوى الاذن مرة واحدة بصدق دبانة لاقضاء وفي الكرخي يصدق ديانة وقضاء والحيلة في عدم الحنث ان يقول اذنتاك بالحروج فى كل مرة اواذنت اك كا خرجت وان حلف لأنفرج امرأته الا باذنه فاذن لها من حيث لانسم فخرجت بعدالاذن حنث عندهما وقال ابو بوسف لا يخنث * وقوله • ولابد من الاذنّ في كل خروخ • او مقول اذنت اك كَمَا خَرَجِتُ ﴿ قُولُهُ وَانْ قَالَ الَّا انْ آذَنُكُ فَاذْنُلُهَا مِنْ وَاحْدَةُ ثُمَّ خُرِجِتُ بِعد ذَك بغير اذَّنه لم محنث) وكذا اذا قال حتى ارضى اوالا ان ارضى فان نوىالاذن نى كل مرة فهو على مانوى فىقولهم جيما لانه شدد على نفسه (قول وان حلف لايتغدى فالنسداء هوالاكل من طلوع الغبر الىالظهر والعشباء من مسلاة الظهر

خرجت بعدها بقسير اذنه) او امره (لم يحنث) فى حلفه لان ذلك التوقيت فاذا آذن مرة فقعد انتهى الوقت وانتهى الحاف باتها له (واذا حلف لا نفدى فالغداء الاكل) الذى يقصد به الشبيع عادة ويعتبر عادة كل بلدة فى حقهم حتى اواشبيع بشرب المان محنث البيدوى لا الحضرى زياعى (من طاوع الفجر الى الفاهر) و فى البحر من الحلاصة طاوع الشمن قال ويذنى اعتماده العرف زاد فى النهر و اعل مصر يسمونه فطورا الى ارتفاع الضمى الاكبر فيدخل وقت الغداء فيعمل بعرفهم قلت و حكذا اعل دمشق الشام در (والفشاء من صلاة الظهر

الى نصف الميل) لانه مأخوذ من اكل العشى قال الخجندي وهذا في عرفهم اماني عرفنا فوقت العشاء من بعد صلاة العصر مم الغداء والعشاء عبارة عن اكل الذي يقصد بهالشبع فالعادة في كل بلد في غالب عادتهم حتى ان اهل الحضر اذا احلفوا على ترك الغداء فشربوا المبن لم محنثوا لانهم لايقصدون الشبع من ذلك في السادة ولوكان هذا في البادية حنثوا لانه غداء منــدهم واوحاف لايتدا فاكل فاكهة اوتمراحتي شبع لم محنث وكذا لجا بنير خيز لان الغداء في غير البوادي لايكون الاعلى الحبر وعن ابي يوسنف في اكل الارز والهريسة الحنث وعنه ابضا في الهربسة والحلوا لاعنث وغداءكل بلد مانعارفونه ويشسترط فىالغدى ال يكون اكثر من نصف الشبع ولوحلف لايتصبع قال مجدالتسبع مابين طلوع الثمس وبين ارتفاع الضمى الاكبر (فوله والمحور من نسف البل الى طلوع النجر) و في الكرخي من بعسد نصف البيل و لو حلف لا يأثدم فالادام كل شيء بعسبه به الحنز وبؤكل معه مختلطانه كافهن والحنل والزيت والعسسل واما مالابصبع فايس بادام عند ابى حنيفة و ابى يوسف الا ان ينويه مثل الشنواء والجبن والبيض واللسم غمير المطبوخ وقال مجمد هو ادام وان لم شوه واللح ادام بالاجماع لانه لايؤكل بانفراده بخلاف اللحم ومايضاهيه فانه يؤكل وحده الا ان نوبه وان ثرد خزا عاء وملح لم يكن اداما لانه خلافالعرف واما السمن فذكر الخجندى انه ليس بادام عندهما وقال محد ادام والفاكهة ايست باداماجاما والبقل والبطيح والعنب ايسبادام والتمر والجوز ليس بادام لازالتم مفرد بالاكل فيالفالب وعن ابي يوسـف ومجد اذ التمر ادام لانالني عليه السلام اخذ لقمة بيده و تمرة بيده الاخرى وقال • هذه ادام هذه • كذا في الكرخي وان حلف لاياً كل فاكهــة فهو على ثلاثة اوجه في وجه يحنث اجماماً وهو مااذًا اكل المثمس اوالفرسك اوالسفر جل اوالاجاس اوالنين او البطيخ اونحوها وكذا قصب السكر وفىوجه لاعنث بالاجمساع وهو مااذا اكل الفشاء او الحيار و الجزر ونحو ذلك و في وجه اختلفوا فيه وهوالرمان و الرطب و العنب فعند ابي حنيفة لامحنث يه لان الفاكهة عنده مالقصد باكله التفكه دون الشجيع والرطب يؤكل للشبع والرمال لايقصد اكله وانما عس وكذا المنب وعندهما كل ذَلِكُ فَا كُلِمَةً لَانَهُ مِن أَعَنِ الفُواكَةُ وَالنَّامِ بِهِ يَفُوقُ النَّامِ بَغِيرِهُ وَلَابِي حَنيفَةً قُولُهُ ثمالي ﴿ فَيِّمَا قَاكَهَةً وَنَحْلُ وَرَمَانٌ ﴾ فعطفهما على الفاكهة وقال فيآية اخرى ﴿ حَبَّا وَعَنْبًا وَزَيْنُومًا وَنَخُلًا ﴾ ثم قال وفاكهة فطعف الفاكهة على العنب والرطب والعطف غير المعلوف عليه فان نوى بقوله لااكل فاكهة العنب والرطب والرمان حنث اجماعاً لانه شدد على نفسه وإن حلف لاياً كل الحلوا فهو على كل شيءُ حلو انيس في جنسه حامض كالخبيص والعسل والسكر فان اكل عنبا حلوا اورمانا حلوا او بطخما المبحنث لان في جنس العنب والرمان ماهو حامض وكذا الزبيب ليس

الى نصف البل) و فى العر عن الاسبعابى و فى عرفنا وقت العشاء بعد حالاة المعنر قلت وهو عرف مصرو الشامدر (والمعور من نصف البل الى طلوع الغبر) لانه مأخوذ من المعرو ينطلق على مايغرب منه و هو نصف البل فهوا كثر من الثمر) وكذا الثهر لان الثهر وما زاد عليه بعد بعيدا و لهدذا مقال عند بعدالعود مالقيتك منذشهر کمانی الهدانه (و من حاف لايسكن هذه الدار) او البيت اوالمحلة (فخرج منا نفسه و ترك فيا اهله و مناعه حنث) لا له بعد ساكنا بقاء اهله و متاءه فها عرفا فال السوق عامد نهاره في السبوق و مغول اسكن سكة كذا ثم قال ابوحنيفة لابد من نقل كل المناع حتى لوبق وتدحنث لان السكني ثانت بالكل فنبق ما بني شيء منه و قال الولوسيف يعابر نقل الاكثر لان نقل الكل قد خدر وقال مجد يعتسر نقل ما شاقوم 4 البكني لان ما وراء ذلك ليس من الحكني قالوا هذا احسن و ارفق بالناس كذا في الهدال وفي الدر من العبني و عايه الذوي (و من حلف ليصندن السماء او لفاين هذا الجو دهيدا انعدت عيد) لامكان السر حقيقة بافدار الله نسالي فينعفد عينه (وحنث عقيما) المجز مادة مخلاف ما اذا

من الحلوا لان فيجنسه حامض فان اكل تينا وربطا فمن مجمد يحنثلانه ليسفى جنسه حامن وأن حاف لاياً كل حلاوة فهومثل الحلو أوأن حاف لايلبس حايا فابس غاتما من الفضة لم يحنث لانه في المرف ليس بحلي حتى ابيح الرجال و ان كان من الذهب حنث لانه حليحي لاياح الريال وانابس عقد لؤلؤ غير مرسم لا يحنث عند أبي حنينة و مندهما محنث والفتوى على قوالهما لانه حلى قال الله تعالى ﴿ محاون فيها من أساور من ذهب والؤاؤا ﴾ (قول وان حاف لفيضين دينه الى قريب فهو مادون الشهر) هذا اذا لم یکن له نیة اما اذا کانت نمو علی مانوی مالم یکذیه الظاهرو کذا لاقضینك طجلا ولوحلف ليعطينه حفه اذا صلى الظهر فله وقت الظهر الى آخره ولوحلف ليعطينه في أول الثمر الداخل فله أن يعطيه قبل أن يمضى نصفه فأن مضى نسفه قبل ان بعطيه حنث (قوله و ان قال الى بعيد فهو اكثر من الثمر) لان مادونه بعد قربا (قوله ومن حف لابسكن هذه الدار فخرج منها نفسه و ترك اهله ومناعه فيها حنث) لانه بعد ساكنا بِغاء اهله ومتاهه فيها عرفا ومن حاف لابسكن في بلد فغرج منهوترك اهلهفيه لمبحنث لانه لايقال لمن بالبصرة الهساكن فيالكوفة بخلاف الدار قال فىالكر غىاداحلف لابسكن هذه الدارقائه لايبرحتى ينتفل عنما ينفسه واهله واولاده الذين ممه ومناعه فاثام ينمل ذك ولم يأخذ في النقلة ونساعته وهو يمكنه حنث قال في المدايه ولايد من نقل المناع عند ابي حنيفة حتى أوبق فيها وتدحنث وقال ابوبوسف بمتبر نفل الاكثر لازنفل الكل قدينعذروقال مجمد يعتبرنقل مأهومه كدخرانيه اى اثاث بيته لان ماوراء ذاك ليس من السكنى وهذا ارفق بالناس وينبغي ان ينتفل الى موضع آخر بلا تأخر حتى يبر قان انتقل الى السكة اوالى المجهد قالوا لابير فان كرهت المرأة الانتقال معه فخرج هو ولم يعد يحنث وكذا اذاوجد البيت مفاوقا ولم يغدر على فقعه فخرج وترك متاعه لم يحنث وكذا لوكانت اليمين فىجوف الميل فلم عكمنه الخروج حىيصبح اوكانت امتعته كثيرة فمغرج وهويخلها ينفسه و يمكنه استجار الدواب والحالين فلم يغمل لم يحنث وكذا اذا خرج لدابة ركبا لبنفل عليا النساع لم محنث (قوله و من حلف لبصدن السماء أو ليقابن هذا الحجر دُهبا انعدت عينه و حنث عنيها) اي بعد فراغه من اليمين وقال زفر لانتقد بمينه لانه مستميل عادة فاشبه المستحيل حفيقة ولنسا ان البر منصور حقيقة لان الصعود الى السماء غير مستميل وقد صعدت الانبياء والملائكة عليم السلام وأنما ينفس قدرة غيرهم و هذا اذا طلق البين اما اذا و قراً لا محنث حتى عضى الوقت كما اذا قال لاصعدن الحاء اليوم فانه يحنث عندغروب الثمس مندهما وقال ابويوسف يحنث في الحال لانه اذا لم يترقب في البين برحنث في الحسال واو حلف ايشربن الماء الذي في هذا الكوز ولاماء فيسه لم يحنث صند ابي حنيفة ومحمد و زفر لائه ليس هنــاك ماه معقود عليــه لاموجود ولا منوهم فلم ينفد عينه و أيس هذا كن حلف ليشرين ماء هذا الكوز ولاماء فيه حيث لايمنث لال ثرب ملة ولاماء فيه لا تصور والاصل ف: 10 أمكان

البرق المستقبل شرط المفاد البمين اذلابد من تصور الاصل لتنمقد في حق الحاف و هو الكفارة (ومن حلف ليقشين فلانا دينه البوم) ممثلا (فقضاء) اباء (مموجد فلاك بمضه) اوكله ﴿ ٢٧٠ ﴾ (زبوفا) و هي مايفيله النجار و رده

حلف ليصمدن السماء اوليفاين هذا الحجر ذهبا لان هذه الافعال متوهم وجودها الانها قد تدخل تحت قدرة قادر لان الملائكة بصعدون السماء في كل وقت و انحا ينفس قدرة غيرهم فاذا كانت البهين منوهما وجودها انمفدت بخلاف مسئلننا و قال ابو يوسف محنث في الحال لان عدم المناه يؤكد شرط الحنث هذا اذا لم يوقت اما اذا قال لاشرى الماء الذي في هذا الكوز اليوم ولاماء فيه فهوكذاك ابضا عندهم لامحنث وعند ابي يوسف يحنث في الحسال لان من اصله ان الجين الموقته اذا لم يترقبُ لها برمنعقدة في الحال فكانه قال لاشرين الماء الساعة ولاماء فيه فصنت في الحال هذا كله اذا حلف ولم يكن في الكوز ما، اما اذا قال لاشر من الما، الذي في هذا الكوز وفيه ماه فانصب حنث اجاءا لان اليهن تناولت معقودا عليه موجودا فانعقدت عينه ثم مدم شرط البر فحنث قال وقت فقال لاشرين المناء الذي في هذا الكوز اليوم وفيه ماء قانصب قبل الفروب لم محنث عندهما لأن الجين لم نفقد لأن الموقنة خلق انتقادها بآخر الوقت عندهما فكانه قال عند الغروب لاشرين الماء الذي في هذا ألكوز ولاماء فيهغان عينه لاستقد عندهما وقال ابو بوسف محنث عند الغروب واما الوانسب بعدالغروب محنث اجماعا لان اليمين انمقدت بالانفاق ثم عدم شرط البر فحنث (قو له و من حاف ليقضين فلانا دنه اليوم ففضاه ثم وجد ذلان بعضه زبوفا او نبهرجة او مستحة لم محنث) لان الزيافة عيب والعيب لابعدم الجنس والهذا الونجوز بها صار مستوفيا وقبض المستحقة صحيم ولا يرتذم يردها البر المتحفق الزيوف مارده بيث المال وهي در اهم فها غش والنهرجة ماضرب في غير دار الضرب (قوله وان وجدها متوقة اور صاصا حنث) لا نم ايسا من جنس الدراهم الستوقة صفر عوه بالفضة وهي المشهة قال في الهداله والناعه بدنه عبدا وقبضه برفي عينه لان قضاء الدين طريقةالمقاصة وقدتمفقت بمجرد البيعواذ وهبه الدين لميبرأ لعدمالمقاصة لان القضاء فعله والهبة اسقاط من صاحب الدين فلم يوجد شرطالر (فولد و من حلف لانقبض دينه درهما دون درهم فقبض بعضه أم محنث حتى يقبض جميعه متفرقاً) لأن الشرط قبض الكللكمنه نوصف التفريق الاترىائه اضاف الفبضاليدن معروف مضاف البه فينصرف الى كله ملا يحنث الابه ولان عينه وقعت على جميم دنه الالقبضه متفرقا فان الحذ بعضه لم يكن إلحد الجميعة متفرقا فلا محنث وإن الحذ نقيته وقد كان الحد بعضه متفرقا حنثلانه قدم شرط البرواوكان قال الاقبضت منه درهما دول درهم فبدى حر فقبض بعضبه ومضى حنث لان من لتبعيض فكانه قال لا اخذت بعضه درهما دون درهموقد ضل فحنث وان قال ان قبضت اليوم درهما دون درهم فاخذ في أول النَّهار بعضه واخذ الباق قي آخر النَّهار حنث لان عينه وقعت على اللَّا يأخذه متفرقا في اليوم وقد اخذه فحنث واو جمل نزله اولا فاولا لم محنث لان هذا لايمد

بيت المال (او نبهرجة) و هي ما وده کل نتمسا (أو مشفة) البر (لم محنث الحسالف) اوجود ألثرط لان الزوف والنبرجة من الدارهم غير انهما معية والعيب لايمدم الجنس ولذا لونجوز ما مسار استوفیا و قبض المستعفة معيع نلا وتقع برده السبر المتحفق كما في الهدائ و ال وجدما رصامتانا سوقة) بالفتم ارُدُي مِن النبرجة وعن الكرخي المستوقة عندهم ماكان الصفر اوالعماس هو الغالب الاكثر فيه مغرب وقيل ماكان داخله تحياس وخارجيه فشة (حنث) في عينه لانهما. ليسما من جنس الدراهم حي لا محوز الجوز سا في المسرف والسلم عداله (و من حاف لا نقبض دنه درهما دون درهم) ای منفرة (فقبض بعضه لم يحنث) بمبرد قبض البعض بل (حتى معبض جيمه وتفرقا) لأن الشرط قبض الكل لكنه بوصف التفرق لانه اضاف القبض الى دن مروف مضاف

(و الدقيض ديد في وزنين) او اكثرو (لم يشاخل بونهما الا العمل الوزل لم يحنث وليس ذاك بنفريق) لائه قد تعذر قبض الكمل دفعة و احدة طدة فيصير هذا القدر مستنى عنه هدا به (و من يطف ليأتين البصرة) مثلا (طم يأتها حتى مات حنث في آخر جزء من اجزاء حياته) لان عنه انتقدت مطلقة غير موقنة تغيق مادا مالير موجودا قاذا مات وقع اليأس فيضاف الحنث الى آخر جزء من اجزاء حياته قال في البناسيع حتى اذا حلف بطلاق امرأته فلامير التلهد اذا لم يكن دخل جاولا عدة علم وان كان دخل جا العدة ابعد الاجلين عنواة الغار و لومانت هي الحقاليق لان شرط

البر لم يتعذر بموتها جوهره و كتاب الدعوى ك

كنتوى والفها لتأنيث فلا ترن وجمها دهاري كفتاوي كافي الدرز وجزم فالمسباح بكرها على الاسل وبغفهافيهماءانظة على الغيالتأنيث وهيلفة قول يقصد 4 الانسان امحاب حق على غيره وشرعا اخبار محق4 على غيره عند الحاكم ولماكانت مسسائل الدعوى متوقفة علىمترفة الدعى والمدعى عليه ومعرفة الفرق بدنهما من اهم ما وتي عليه بدأ المصنف شريفهما فغال (المدعى من لايجبر على الحصومة اذا تركها) لانه طالب (والمدمى عليه من نجير على الخصومة) لانه مطلوب قال في الهدايه وقدا ختلفت مبارات المشاع في الفرق بين الدعى والمدعى عليه الما ما قال في الكتباب

متفرقا لان هذا يستوفى الديون ولوحلف الميفارق غريمه حتى يستوفى منه ما له هليه فهرب او فالبه على نفسه او منعه انسان منه او حال بينه و بينه لم يحنث لان عينه و قست على فعل فعل فال قال الإنفارقتى حتى استوفى منه حق فوجد ذلك منه حنث لانه حلف على فعل غيره وقد وجد شرط الحنث فحنث كذا في شرحه (في له وان قبض دينه في وزنين لم يتشاخل بينهما الا ممل الوزن لم يحنث منه والميس ذلك ينعريق) لانه قديمة رقب له ومن حلف ليأتين البصرة فلم يأتها حتى مات حنث في آخر جزه من اجزاء حياته) الاناابر قبل ذلك مرجو قال في اليناب حتى مات انه اذا حلف بطلاق امرأته فلاميراث لها اذا لم يدخل بما والاعدة عليما وان كان قد دخل بها فلها الميراث وعليها المدة ابعد الاجلين عمزلة الفار ولو مات هي لم نطلق قد دخل بها فلها الميراث وعليها المدة ابعد الاجلين عمزلة الفار ولو مات هي لم نطلق ومات الوجرة قبل ان تأتها لم تمللق وان مات عني قبل الزوج عللقت في آخر جزء من احزاء حياتها و ان مات عني قبل الزوج عللقت في آخر جزء من احزاء حياتها ولم برث الزوج منها لانه اسقط حقه بالطلاق واقة اعلم من احزاء حياتها ولم برث الزوج منها لانه اسقط حقه بالطلاق واقة اعلم من احزاء حياتها ولم برث الزوج منها لانه اسقط حقه بالطلاق واقة اعلم من احزاء حياتها ولم برث الزوج منها لانه اسقط حقه بالطلاق واقة اعلم من احزاء حياتها ولم برث الزوج منها لانه اسقط حقه بالطلاق واقة اعلى

۔ہ کی کتاب الدعوی کی۔۔

جمعه دعاوى والدعوى فى الغة قول بقصد به الانسان ابجاب حق على غيره وفى الشرع عبارة عن قول لاجمة لمدعه على دعواه حتى ان من كان له جمة بسمى محقا لامدها ويصح ان بقال مسيلة مدع قذوة لانه لادلالة معه ولا بقال النبي صلى الله عليه وسلم مدع النبوة لان الفر آن دل على صدقه وكذا الحاكم اذا قامت عنه البينة لا يقال المطالب انه مدع و انما يقال ف دلك قبل اقامتها و يقال كل من شهد على مافيد غيره لغيره فهو شاهد وكل من شهد ان مافي بد نفسه لغيره فهو مقر (فقوله رجه الله المدى من لا بجبر على المناسب على الدى من لا بجبر على الما المناسب على الما و يقال المدى هو كل من ادعى باطا لزيل به ظاهرا و المدى عليه هو من ادعى ظاهرا و قرر الشيء على ماهو عليه و يسمى المكر (فقوله و لا يقبل الدعوى حتى يذ كرشيه المعلوما فى جنسه و قدره)

و حد تام صحيح وقبل المدعى من لايستحق الاجمعة كالحارج والمدعى عليه من يكون مستحقا بقوله من غيرجة كذى اليد وقبل المدعى من يلتس غير الفاهر و المدعى عليه من يتسك بالفاعر و قال محد فى الاصلار عليه هوالمنكر و هذا صبح لكن الشان فى معرفته والمؤجيع بالفقه عندا لحذاق من اصحابنا لان الامتبار للمانى دون الصور فان المودع اذا قال رددت الوديسة فالقول له مع الجين و ان كان مدعيا الردسورة لانه شكر الضمان اله (ولائقبل الدعى به من المدعى و يلزم بالحضور المدعى عليه و المجونة و المدعى عليه و المجونة و المجان المدعى عليه و المجونة و المجان المدعى المدعى عليه و المجونة و المجان المدعى عليه و المجان المدعى المجان المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى عليه و المجان المدعى المدعى

قفيزا اومثقالاً اودرهما لان فائدة الدعوى الالزام بواسطة اقامة الحجة والالزام في المجهول لا يتحقق (فان كان) المدعى مه (عينا في يد المدعى عليه كان) المدعى عليه (احبشارها ليشيراليها) المدعى (بالدعوى) والشهود بالشهادة والمدعى عليه بالاستحلاف لان الاعلام باقصى ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن والاشارة ابلغ في التعريف (وان لم يكن) العين (حاضرة) بان كانت هالكة اوفى نقلها مؤنة (ذكر قيمها) ليصير المدعى بدمعلوما لان القيمة تدرفها مه ويذكر هدايه (وان ادعى عقارا حدده) لانه تعذر التعريف بالاشارة لتعذر النقل فصار الى التحديد فان العقار يعرف به ويذكر الحدود الاربعة و اسماء اصحابها وانسابهم ولا بد من ذكر الجد (٢٧٧) في الصحيح الا ان يكون صاحب الحد

فجنسه ان نقول ذهب اوفضة وقدره ان يقول عشرة دراهم او خسة دنانير لانه اذا لم يتبين ذلك كان مجهولا والمجهول لاتصيم اقامة البينة عليه ولو نكل الخصم فيدعن اليمين لايقضى عليه بشى (فوله فان كان عينا في يد المدعى عليه كلف احضارها ليشير الما بالدعوى) وكذا في الشهادة والاستحلاف حتى يقول الشاهد أن هذا الدين حقه وكذا فيالاستخلاف لأن الاعلام باقصى ما يمكن شرط وذلك بالاشسارة في المنقول لان النقل عكن والاشارة ابلغ في التمريف (فوله وان لم تكن حاضرة ذكر قيمًا) لان المين لاتمرف الوصف وقد تتعذر مثاهدة العين ويشترط مع بيان القيمة ذكرالذكورة والانوثة (فنو له واذا ادعى عقارا حدد، وذكر انه في يدالمدعى عليمه وانه يطالبه به) لجواز ان يكون مرهومًا في بده او عبوسا بالتمن في بده وبالطالبة يزول هذا الاحتمال ويذكر الحدود الاربعة ويذكر اسماء اسحاب الحدود وانسابم ولابد منذكر الجدعندابي حنيفة هوالصحيم وقبل يكتني بذكرالاب في هذا الموضع وانكان الرجل مشهورا يكتني بذكره فان ذكر ثلاثة حدود يكتني به عندنا لوجود الاكثر خلافا لزفر وكما يشترط التمديد في الدعوى يشترط في الشهَّادة (فو إبدوان كانحقافي الذمة ذكر الله يطالبه به)لان صاحب الذمة قد حضر فإيبق الا المطالبة لكن لابد من تعريفه بالوصف ايعرف به (فوله فاذا صحت الدعوى سئل القاضي المدعى عليه عنها فان اعترف بها قضي عليه ﴾ بها فان قال المدعى عليه لااقر ولا انكر فهو منكر عندهما فيستملف وعند إبي حنيفة ليس عنكر فلايستعلف بل محبس حتى بقر فيقضى عليه اوينكر فيستعلف لان اليين أعا تتوجه على الذكر صريحا (فوله وان انكر سئل المدعى البينة) لان من اصل ابي حنيفة ان لايحلف المنكر اذا قال المدعى لي بينة حاضرة (فوله فان احضرها قضى بها وان عجز عن ذلك وطلب عين خصمه الحملف عليها) ولايستحلفه الإعطالبته لان الاستعلاف حقه لانه مجوز ان مختار تأخير اليمين الى ان يقدر على البينة فان استحلفه لم يأمن ان يرفعه الى قاض آخر لايرى سماع البينة بعد اليمين فلذلك وقفت البين على مطالبته ثم اذا قطع القاني الخصرمة بيمين المدعى عليه فالمدعى على دعواه

مشهورا فكتني بذكره لحصول المقسود وان ذكر ثلاثة من الحدود يكتني بها عندنا خلافا لزفر مخلاف مااذا غلط في الرابع لائه يختلف مه المدعى ولاكذلك يتركها وكإيشترط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة هدامه (وذكرانه في يد المدعى عليه) لانه أعا بنتصب خصمااذاكان في بده ولايكني تصديق المدعى علمه الله في مده بللا تبت الدفيد الإبالينة اوعاالقاضى هوالعميم نفيا الهمة المواضعة اذا المقار عادفىد غيرهما مخلاف المنقول لأن اليدفيه مشاهدة هداند (واله يطالبهه) لأن المطالة حقه فلامد من طلب ولانه يحتمل ان يكون مرهونا في مده اومحبوســا بالثمن في مده

وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا قالوا في المنقول بجب أن يقول في يده بغير حق هدايد (وان كان) (بعد) المدعى به (حقا) اى دينا (في الذمة ذكر آنه يطالبه به) لان صاحب الذمة قد حضر فلم سق الاالمطالبة (فاذا صحت الدعوى) من المدعى (سأل القاضى المدعى عليه عنها) لينكشف له وجدا لحكم (فان اعترف) بدءواه (قضى عليه بها) لازم غيرمتم في حق نفسه (وان انكر سأل المدعى البينة) لاثبات ما ادعاه (فان احضر ها تضى بها) لفله ورصد قها (وان عجز عن ذلك وطاب عين خصمه استعلف) القاني (عليها) ولابد من طلبه لان اليمين حقد واجموا على التحليف بالاطلب في دعوى الله بن على الميت

كما في الدروغير. (فان قال المدعى لي بيئة حاضرة) بعنى في المصر (وطلب الجين الم يستحلف عندا بي حنيفة) و قال ابويوسف يستمافلان اليمين حقه فاذا طالبه به يجينه ولابى حنيفة ان ثبوت الحق فى اليمين مرتب على العجز عن اقامة البينة فلايكون حقه دونه كما اذا كانت البينة حاضرة ﴿ ٢٧٣ ﴾ في المجلس ومحمد مع ابي يوسف فيما ذكر الحنصاف ومع ابي حنيفة

فيما ذكره الطعاوي كما في الهدايدو في التعميم قال جال الاسلام الصجع قول ابي حنيفة وعليه مثي الحبوبي والنسني وغرهما اهقيد محضورها لانها لوكانت غائبة حلف اتفاقا وقدر الغيبة فيالمجنبي عسيرة المغر (ولا ترد اليين على المدعى) لحديث البينة على المدعى و البين على .من انكر ، وحديث ه الشاهد والبين ضعيف » بلرده این معین بل انکره الراوي كما في الدر عن العيني (ولا تغيسل بينسة صاحب البد في الملك المطلق) لانها لاتفياد اكثر مما تغيده البدفلواقام الحارج البينة كانت مينته أولى لانها أكثر أثباثالانها تظهر الملك له مخالاف ذى البد فان ظاهر اللك البت له باليد فلم تثبت له شيئاز الدا قد باللك المطلق احترازاهن المقيد بدعوى النتاج وعن المفيد عا اذا ادعياتلق الملك من واحد واحدهما قابض اوادعيا الشراء من أثنين وارخا و تاريخ ذي اليد اسبق قانه

بعد ذلك حتى لواقامالبينة بعد ذلك قبلت فاذا قبلت هل بظهر كذبه ام لافعند مجمد لايظهر كذه وعند ابي توسف بظهر والفتوى أنه أذا أدعى المال من غير سبب فحلفتم اقامه البينةلابظهر كذبه بالبينة لجواز آنه وجد الفرض ثم الابراء وفي الجامع رجل قال لامرأته انت طالق ان كان لفلان على شيء فشهدشاهدان ان فلامااقرضه الفاقبل المين فقضاء الفاضي بالمال لامحنث لجواز آنه وجد القرض ثم الاراء وأو شهد أن لفلان عليه الفا وقضى القاضى نذك محنث كذا في النهاه (فولد وأن قال لي بينة حاضرة وطلب اليمين لم يستحلف عند ابي حنيفة) بمناه حاضرة في المصر وقال ابي يوسف يستملف وعن محمد روايتان ذكره الحضاف آنه مع ابي يوسسف وذكر الطحاوى انه مع ابي حنيفة واما اذاكانت البينة في مجلس الحكم لم يستخلف اجماعا وان كانت خارج المصر بستصلف اجماعا وان قال لي بينة غائبة فحلفه فان حلف حنث بالبينة اجماعاً فإن احضر بينته بعد ما حلف فبلت بينته وإن قال لابينة لى على دعواى فحلفه الحاكم ثم جا، بالبيتة ذكر الحبندى انها تنبل عند أبي حنيفة وقال محمد لانقبل وفي شرحه تقبلولوقال لايبنة وكل بينة لي فهي زور ومنان ثم اقام بينة قبلت حندهما وقال محدد لاتقبل لائه مكذب لنفسسه باقراره وهما يقولان يجوز ان يكون له بينة قد نسيااوتكون له وهو لابعرفها بان يكون المدعى عليه قد اقر عند رجلين بغير علم المدعى ثم علم المدعى بذاك بعد ماسبق منه هـذا الفول (فو لد ولارد البين على المدعى) وقال الشافعي ردلنا قوله عليه السلام · البينة على المدعى والبين على من انكر ، (قو له ولا تقبل بينة صاحب البرق الملك المطلق) بأن يدعى ان هذا ملكه ولا زيد عليه وان قال اشترته اوورث لابكون دعوى ملك مطلق قال في العدايه وبينة الخارج اولي وقال الشنافعي بقضي بينة ذى البد لاعتضادها بالبد فيقوى الظهور ولنا أن بينة ذى البد لاتفيدناا كثر عاتفيدنا يده فلامعني المحاصهاولان يده قددلت على الملك فكانت بينة الحارج اكثراثبانا و اظهارا (قو لد و اذا نكل المدعى عليه عن الجين قضى عليه بالنكول و لزمه ما ادعى عليه) وعند الشافعي لايقضي عليه بل يرد اليمين على المدعى فاذا حلف قضي به نمالنكول فديكون حقيقة كقوله لااحلف وحكمابان يسكت وحكمه حكم الاول اذا لمبكن اخرس ولااصم ثمالنكول عندابي حنيفة قائم مقام البذل وعندهما قائم مقام الاقرار لان النكول بثبت حكمه من المكانب والمأذون والوكيل وهؤلاء لابصح بذلهم فلوكان بذلالم يصيح منم فدل على انه قائم مقام الاقراروله ان المدعى عليه لماكان رباني الغلاهر من الدعوى جمل له الحيار بين اسقاطها عن نفسه باليمين اوبالزام الحق وبذله فلما اختار احدهما

﴾ ﴿ فَهَذِهِ الصَّورِ تَعْبِلُ بِينَةُ ذَى البَّدِ بِالاجماعِو عَامِهُ فَ العنابِهِ جَ فَي (٣٥) (واذا نكل المرعي عليه عن البَّينُ قضي عليه بالنكول و از مه ماادعي عليه) لان النكول دل على كونه باذلا عند ماو مقر اعندهما اذاو لاذك لاقدم على اليمين اقامة الواجب

كان باذلا لما اختار مولان الواهب لما كان عنير ابين ان يهب وبين ان لا يب ظذاوهب كان يادُلالما وهب ولا كذلك الاقرار لانه ان كان حقاوجب عليه ان يقربه ولا محل له تركه وان لم يكن حفا لم بجز ان يقربه لانه يكون كاذبا ولايجوز ان يتعمد الكذب قولًه و ينبغي الفاضي ان يقول له اني اعرض عليك اليمين ثلاثًا فان حلفت والاقضيت عليك عا ادعاه فاذا كرر عليه المرض ثلاث مرات قضى عليه بالنكول) هذا احتياط فلو قضي عليه بالنكول بعد العرض مرة واحدة جاز وصورة العرض أن يقول 4 القاضي احلف بالله مالهذا عليك هذا المال فأن ابي أن يحلف بقول له ذاك في المرة الثانية فان ابي مقول له مقيت الثااثة فان لم تحلف قضيت عليك النكول حلف والا قضى عليه قالوا فاذا حلف فاقام المدى البينة قضى ما لماروى عن عمر وشريح وطاوس انم قالوا البين الفاجرة احق ال ثرد من البينة المادلة (قو له و اذا كانت الدعوى نكاما لم يستملف المنكر عند ابى حنيفة) لأن النكول عنده عنزلة البذل والنكاح لايصم مذله وفائدة اليمين النكول فلهذا لم يستملف فيه ولانفقة لها في مدة المسئلة عن الشهوديَّال في الذخيرة إذا قالت المرأة الغاضي لاعكنني إن الزوج لان هذا زوجي وقد انكرالنكاح فليطلغني لاتزوج والزوج لاعكنه ان يطلقها لان بالطلاق يصير مقرا بالنكاح فاذا بصنع قال فخر الاسلاميقول الفاضي ازوج قل لها انكنت امرأتي فانت طالق ثلاثه فإنه على هذا التقدير لايسمير مقرا بالنكاح ولايلزمه شيء (فولد ولايستملف ف النكاح والرجعةُ والقُ في الايلاء والرقوالاستيلاد والولاء والنسب والحدود) وهذا عند ابي حنيفة لما بينا أن فائدة اليمين النكول وهو قائم مقام البذل عنده وهذه الاشياء لايصح بذلها وصورة هذه المسائل اذا قال لها بلغك النكاح فسكت فغالث رددت فالغول قولها ولايمين هليا وكذا اذا ادعتهىالنكاح هليه فانكر لم يستملف وصورة الرجمة ادعت عليه قبل انفضاء عددتها انه راجِمها ف العدة او ادعى هودلك عليا وصورة الق ادمى المولى عليها بعد انقضاء المدةانه فاء المانى المدةاوهي ادعت ذلك عليه وصورة الرق ادمى على مجهول انه عبده او ادعى الجهول انه مولاه وانكرالاً خر وصورة الاستيلاد أن تفول الجارية أنا أم ولد لمولاى وهذا ائي منه وانكر المولى اوادعت انها ولدت منه ولدا قدمات وانكر المولى واماالمولى اذا ادعى الاستيلاد شبت اقراره ولا يلتفت الى انكارها ففي هذه المسائل مصور الدعوى من الحانبين الا في الاستيلاد خاصة وصورة الولاء ادمي مجهول على معروف أنه أعتفه او ادعى المه وف عليه ذاك في ولاء الموالاة وصورته في النسب ادعى على مجهول انه ولده بان قال هددًا اني وهو شكر اويدعي هو عليمه واما الحدود فاجعوا انه لابستهلف فها الا في السرقة فانه يستملف فها لاجل المال وصورته ادعىعلى آخر سرقة فانكر فانه يستملف فان نكل لم يقطع ويضمن المال وكذا العسان لايستملف فيه بالاجاع لانه في معنى الحدود وصورته ادعت على زوجها انه قذفها وارادت

(منول له اني امر سعليك اليمن ثلاثًا فان حلفت) فها (والاقضايت عليك عا ادماه) خصمك وهـذا الانذار لاصلامه بالحكم ادهو موضع الحنفاء (فادًا كرر) القاضي (العرض) عليه (ثلاث مرات) وهو على نكوله (قضى عليه بالنكول) قال في المدايه وهذاالتكرارذ كرمالخصاف لزمادة الاحتياط والمبالغمة في ابلاء المذر فاما المذهب فإنه لوقضي بالنكول بعد العرض مرة جاز لماقد منا هو العجيم و الاول اولي م ثم الذكول قديكون حقيقيا كفوله لااحلف وقديكون حكميا بأن يسكت وحكمه حكم الاول اذا عمل اله لاآفة بممن طرش او خرس هواالعميم اه (وال كانت الدهوى نكاما) منه او منها وانكر والآخر (لم يستعلف المنكر) منهما (عند ابي حنيقة) لأن النكول عنده مذل والبسذل لابحرى في هذه الاشياء المذكورة نتوله (ولايستملف في) انكار (النكاح والرجعة) بعد العدة (والق ف الايلام) بمدالدة (والرق والاستلاد) اذا انكره السيد ولانتأتي عكسه لثبوته باقراره (والولاه) عتاقة اومولاة (والحدود

وقالا يستحلف) المنكر (فيذهك كله الافي الحدود) لان النكول حندهما اقراروالاقراد بحرى في هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شبة والحدود تندرى بالشبهات والفتوى حلى قولهما كانفل في التصميح من قاضيمان والفتاوى الكبرى والتخه والحلاصه و مختارات النوازل والزوزي في شرح المنظومة و فمنرالاسلام عن البزدوى والنسنى في الكنز والزبلي في شرحه ثم قال و اختار المتأخرون من مشايخنا ان ﴿ ٢٧٥ ﴾ القامنى ينظر في حال المدعى حليه فان رآء متعنتا محلفه الحذا بقولهما وان

رآء مظلوما لاعلقه اخذا بقول الامام وهو نظير ما اختباره شمس الأثميه في النوكيل مالخصومة من غير رضاه الخصماه (واذا ادعى النان مينا فيدآخر) و (كل واحد منهما بزعم انها له و اقاما البينة قضى بها) اي المين الدعي بها (منهما) نصفين لاستوائهما فيسبب الاستعقاق وقبول المحل الاشزاك (وانادعي كل واحد مهما نكاح امرأة) حة (واقاما البينة) على ذاك (لم يقش بواحساة من البينتين) لعدم او لوية احدهما وتعذر الحكم سما لعدم قبول المحل اشتراكهما (ورجم الى تصديق الرأة لاحدمنا) لان النكاح عا محكم به خصادقهما قال في الهيدايه وهيذا أذا لم توقت البينتان فاما اذا وقتنا فصاحب الوثت الاول اولى وان اقرت لاحدهما قبل اقامة البينة فهي امرأته

اسمالانه نانه لايستملف ثم مدى قوله لايستملف فى النكاح بعنى اذا لم يقصد به المال اما اذا قصدبه ذلك وجب الاستملاف بان ادعت انه تزوجها على كذا وانه طلقها قبل الدخول فازمه نصف مهرها فانه يستملف لها بالاجماع وكذا اذا قصد الارث والنفقة كذا فى المصنى (فحوله وقال ابو بوسف و مجد يسجملف فى ذلك كله الا فى الحدود و الممان) و الفتوى على قولهما ذكره فى الكنز و ذلك لان النكول عندهما أقرار والاقرار بجرى فى هذه الاشسياء لكنمه اقرار فيه شمية و الحدود تندرى بالشبات و الممان فى هذه الاشسياء لكنمه اقرار فيه شمية و الحدود تندرى عليه السبات و الممان فى القسامة فان كانت عوض القصاص فى النفس قاءتنع المدمى عليه من اليمين حبس حتى مجلف او يقر لان حرمة النفس مستعظمة فلم يحكم فيما بالنكول بعنى اذا حلف فانه يبرأ و ان نكل لا يقضى عليه بلدية اذا نكل و قال زفر يقضى عليه بالدية اذا نكل و قال زفر يقضى عليه بالدين اذا حلف فيما برئ حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظومة وان نكل اقتص منه عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظومة وان نكل اقتص منه عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظومة وان نكل اقتص منه عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظومة وان نكل اقتص منه عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظومة وان نكل اقتص منه عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظومة وان كل اقتص منه عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظومة وان كل النسود عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظومة وان كل النسود عند المناس عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظوم المناس عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظوم وان كانت القول المناس عاله المناس قال فى النظوم وان كانت الفرد المناس عاله النسود المناس عاله النسود المناس عاله النسود المناس عاله النسود المناس عاله المناس

عبس كى يقر اوكى بشما ، وبالنكول المال قالا فيها . والنكول المال قالا فيها . (قوله واذا ادهى انا هينافي درجل واحدركل واحدمنها برعم انما له واقاما البيئة قضى برابينها) بسى اذا ادهيا ذات ملكا مطلقا ولاثار نخ معهما اوكان تاريخهما واحدا فان كانت بيئة احدهما اسبق تاريخا فهى بينهما نصفين وال ارخ احدهما ولم يورخ الآخر فهى بينهما نصفان عند ابى حنيفة ولاهرة الوقت وقال ابر يوسف يقضى بها للذى لم يورخ الآخر فهى بينهما نصفان عند ابى حنيفة ولاهرة الوقت اذا كانت المين في بد ثالث اما اذا كانت في د احدهما قضى بها للخارج الا ان بذكرا الريخاو تاريخ ساحب اليد المبارخ و هذا المريخا واحد منها نكاح امرأة واقاما البيئة لم يقض بواحدة من البيئتين) لتعذر العمل بها لان المحل لا فيل الاستراك (قوله ورجع الى تصديق المرأة لاحدهما) الممل بها لان المحل لا يقبل الاستراك (قوله ورجع الى تصديق المرأة لاحدهما) المهل بها فيل كل واحد منهما فيق بينهما و بينها قان دخلا بها فيل كل واحد منهما فاف مانت هى قبل المهر قان مانا فلها نصف المهر ونصف ميرات كل واحد منهما قان مانت هى قبل

منتص بالنكول فيالاطرف * وفيالنفوس الحكم الحلاف

المينة قضى بها لان البيئة اقوى من الاقرار ولوتغردا حدهما بالدعوى والمرأة "محبد ناقام البيئة وقضى باالقاضى ثمادى البيئة قضى بها لان البيئة قضى بها لان النافرة تسميد المراقة المحبد بالان وقت شهودالثانى الآخر واقام البيئة على مثل ذلك لا يمكم بها لان القضاء بالاول مع فلا شقض عاهو مثله بلدونه الاان وقت شهودالثانى سابقالانه ظهر الخطاء في الاول بيتين وكذا اذا كانت المرأة في بدال وجو نكاحه ظاهم لا تقبل بيئة الحارج الاعلى واحد فصف المهر قيدنا محياة المرأة لانها اذا كانت ميئة قضى به بيئهما لان المقصود الميراث وهو يقبل الاشتراك وعلى كل واحد فصف المهر

و بر أن سرات زوج واحدو تمامه فى الحلاصه (وان ادعى اثنان) على الثذى يد (كل و احد منهما انه اشترى منه) اى من ذى اليد (هذا العبد) مثلا (و اقاما البينة) على ذلك قبلتا و ثبت لهما الحيار لانه لم بسلم اكل منهما سوى النصف (فكل و احدمنهما بالحيار ان شاه الحذفصف العبد خصف التمن و انشاه ترك) لنفر بن الصفقة عليه (قان قضى به القاضى بينهما و قال احدهما) يسد القضاء له (لا اختار) ذلك و تركه (لم يكن ﴿ ٢٧٦ ﴾ يأخذ للا خر جميمه) لا نه بالقضاء انفسيخ

الدخول نعلى كل واحد منهما نصف الحبي وان مات احدهما فقالت المرأة هوالاول فلها المهراو الميراث قال في شرحه وانما يرجم الى تصديقها أذا لم تكن في بيت أحدهما اولم يدخل ما ولم يكن وقت احدهما اسبق فان وجد احد هذه الاشياء فصاحبها اولي (قُولُه وان ادعي اثنان على رجله كل واحد منهما نرعم أنه اشترى منه هذا العبد) معناه من صاحب اليد (واقاما البينة فكل واحد منهما بالخيار أن شاه اخذ نصف العبد منصف الثمن و ان شاء ترك) لان كل و احد منهما عاقد على الجلة وقد الميلة نصفهاو لم يسلم له الباق فكا ن له الحيار بين الاخذ والنزك هذا اذا لم يورغا فان ارغا فا-بقهما ناريخا اولى وان ارخ احدهما ولم يورخ الآخر قضي به لصاحب الناريخ بخلاف ما اذا ادعيا تلق الملك من رجلين فانه هناك اذا ارخ احدهماو لم يورخ الآخر نهو بينهما نصفان (قو له فان تضي ١ الفاضي بينهما فقال احدهما لااختار) اي لااختار النصف سعف الثمن (لم يكن الآخر أن يأخذ جميعه) هذا أذاكا ن بعد الفضاء اما اذا اختار احدهما النزك قبل ان يفضي الفاضي فللا خر ان يأخذ الجيم بجميع النمن (قوله ولو ذكر كل واحد منهما ناريخا فهو للاول منهما) لانه اثبت الشراء في زمال لاينازعه فيه احدو يرد البايع على الثاني الثن الذي دخه اليه لانه دفع ذهاليه ليسلم له المبيع فاذالم بسلم له كان له الرجوع (قوله وال لم يذكرا الريحاو م احدهما قبض فهو اوليه) معناه أنه في بده لان تمكنه من قبضه دليل على سبق شراله فَانْذَكُرُ صَاحِبُهُ مِنْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ ع هو في بده لان الصرع بفوق الدلاة (قو له نان ادعى احدهما شرا، والآخر هبة وقبضًا) معناه من و احد اما اذا كان من اثنين نقبل البينتان و متنصف (و اقاماالبينة ولاتار يخ معهما فالشراء اولى) لانا اذا لم فعلم تاريخهما حكمنا يوقو عالمقدين معاو اذا حكمنا برا معاقليه عقد الشراء يوجب الملك ينفسه وعقد الهبة لايوجب الملك الا بالضغام الغبض فسبق الملك في البيع الملك في العبة فكان اولي (قو له وان أدمى احدهما الشراء وأدعت امرأته آيه تزوجها عليه فهماسواه) هذا قول ابي يوسف وقال محمد الشراء اولى من النكاح ولها على الزوج الغيمة لان من اصله تصبح البينتان ما امكن و عكن تعميمهما هذا بان يقال الشكاح لايحناج الى تسمية عوض في محته والبيع لايدمن تسمية الموض ف محمته فصار عقد البيع منعقدا على المسمى والنكاح منعقدا على غير المسمى

عقد كل واحد في نسبقه فلايمود الابمقد جديد فيدنا عا بعد القضاء لانه لوكان قبل الفضاء كان للآخر ان يأخل جيمه لانه يدمى الكل والحجة قامت به ولم ينفخ سبيه وزال المائم وهو مزاحة الآخركا في البداله (وان ذكركل واحمد منهما تار مخا (و كان تاريخ احدهما اسبق (فهو الاول منهما لانه ثبت الثنراء في زمان لانازعه فيه احد فاندفع الآخر به ولو و قت احداهما ولم توقنت الاخرى فهو لصاحب الوقت لثبوت ملكه في ذلك الوقت فاحتمل الآخر ان يكون قبله او بعده فلا مصى لا باشك هدا به (وان لم فركرا قار مخا) اوذكرا تاريخا واحدا اؤ ارخ احدهما دون الآخر (و) كان) مع احدهما قبض فهو اولي) لان تمكنه من قبضه عدل على سبق

شرائه ولانه قد لهيتويا في الاثبات فلازول البد الثابنة بالشبك (وان ادعى) اثنان على ثالث (وترجع) ذي بد (احدهماشراء) منه (والآخر هبة وقبضاواقاما البينة) على ذلك (ولا الريخ معهما قالشراء اولى) لا نه اقرى لكونه معاوضة من الجائبين ولانه يثبت بنفسه مخلاف البية قانه يتوقف على القبض (وان ادعى احبه عنما الشراء وادعت امرأة انه تزوجها عليه سواه) لاستوائبنا في القوة لان كل منها معاوضة من الجائبين و ثبت المك مقسه

(وان ادعى احدهما رهنا وقيضا والآخر هبة وقبضا فالرهن اولى) قال في الهدايه وهذا استحسان وفي القباس الهبة اولى لانها تثبت المك والرهن لا يثبته وجه الاستحسان ان المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقدا لضمان اولى اه (وان اقام) المدهيان (الحار بان البينة على المك و الناريخ) المختلف (فصاحب الناريخ الابعد) الى الاسبق تاريخا (اولى) لانه اثبت انه اول المالكين فلا يتاقى المك الا من جهنه ولم يتاقى الآخر منه (وان ادهيا الشراء من واحد) الى غير ذى يد الثلا شكرر معماسبق (واقاما البينة على الناريخين) المختلفين (فالاول اولى) لما ينا المنازع له فيه (وان هو ٢٧٧) العالم المدهما المدهما المدهما المنازع له فيه (وان هو ٢٧٧) العالم المدهما المدهما المنازع له فيه (وان هو ٢٧٧)

اشتربت من زيد والآخر من عرو (ود حڪرا تاريخا) متفقا او مختلفا (فلما سواه) لانهما شبتان الملك أبابعهما فيعسيران كانهما اقاما البينة على الماك من غير الريخ فتغير كل مهما بين اخذ النسب ينصف الثمن وبين الترك (وان اقام الحارج البينة على ملك مورخ و) اقام (صاحب اليد البينة على ماك اقدم تاريخا كان) دواليد (اولى) لان البينة مع الشاريخ المضينة معنى الدفع قال في الهدابه وشرح الزاهدي وهذا عنداني حنیفة و این نوست و هو رواية عن محدو عنه لاتقبل ينددى البدو على قو الهما اعتد المحبَوبي والنسنى وغيرهما كما هوالرسم تصميح (وان اقام

وترجع المرأة بقيمة العبد علىالزوج لان سبب الاستحقاق قائم وهو النكاح وقد تسذر تسليم فرجم الى قيمته ولابي بوسف ال النكاح والبيم يتساويان في وأو عالمك بنفس المقدفهو كالبيمين فعلى هذا تأخذالم أن من الزوج نصف الفية (قوله و ان ادعى احدهما رهناو قيضا والآخر هبة وقبضا قالرهن اولى) من الهبة بعني بغير هوض امااذا كانت بشرط الموضفهواولى لانها بيع انتها، والبيع اولى من الرهن • وقوله و قالر هن اولى • هذا ادًّا كان دعواهما منواحد امااذا كان من اثنين فهما سوا. ﴿ فَوَ لِهُ وَانْ اتَّامَا لَخَارَ جَانَ الْبَيْنَةُ عَلَى الملك والتاريخ فصاحب التاريخ الابعداولي) لانه اثبت انه اول المالكين فان كان المدعى دابة اوامة فوافق سنها احَدَالتاريخين كان اولى لان سنالدابة مكذب لاحدهما فكان من صدقه اولى (قو له فان ادعيا الشراء من واحد) معناه من غير صاحب البد (و اقاما كل واحد منهما بينة على اشراء من آخر وذكرا ناريخا فلما سواء) لانهما بثبتان الملك لبايسهما فيصير كانجما حضرا واقاما البينة على الملك من غير نار نح • وقوله • ذكرا نار مخا فهما سواء ، بعني تاريخا واحدا اوكان احدهما اسبق اوارخ احدهما ولم يورخ الآخر * وقوله؛ فعماسوا. ، وبخيركل واحد منهما الـْشاءاخذالنصف؛ نصف النمن وان شا. ترك والأوقت احدى البيئتين ولم توقت الآخرى قضي ما مينهما نصفين لال توقيت أحداهما لايدل على تقديم الملك لجواز ان يكون الآخر اقدم مخلاف ما اذا كان البابع واحدا لاجما المقا ال الملك لا يلتق الامن جهته فاذا اثنت احدهما تاريخا حكم به حتى نبين انه تقدمه شراء غيره (قوله و أن إقام الحارج البينة على الك اورخ وصاحب البد على ملك اقدم ثار مِمَّا كان أولى) هذا حندهما وقال محد لايقبل بينة ذي اليد وكانجما اقاما البينة على الماك فبكون بنهما (قو له و ان اقام الحارج وصاحب البدكل و احد منهما بينة بالنتاج فصاحب البداولي) وهذا هوالعميم خلافا لما يقوله عيسى بن ابان انه تهاتر البينتان ويترك في بده لاعلى طريق الفضاء وكالدُّنه انه اذا أقام الحَّارج بينة بعد

الخارج وصاحب اليدكل واحد مهما بينة بالنتاج) من غير تاريخ او ارخا تاريخا و احدا بدليل ماياتي (فصاحب اليداولي) لان البينة قامت على مالاتدل عليه البد فاستويا و ترجعت بينة ذى اليد فيفضى له ولو تاق كل واحد مهما الملك من رجل واقام البينة على النتاج عنده فهو عزلة اقامتها على النتاج في د نفسه لماذكر تا ولو اقام احدهما البينة على المك المطلق و الآخر على النتاج فصاحب النتاج اولى ابيما كان لان البينة قامت على اولية الملك فلا يثبت الآخر الا بالتاقي من جهته و كذا اذا كان الدعوى بين خارجين فبينة النتاج اولى لماذكر تاه ولوقضى بالنتاج لصاحب البدئم اقام ثمالت البينة على النتاج بقضى له الالن بعيدها ذو البد لان النااث لم يصر مقضيا عليه باللك اذا الماه بينة على النتاج تقبل

بينته وينقض القضاء لانه بمنزلة النص هدايه (وكذلك) اى مثل النتاج (النسج في الثياب التي لاتفسج الامرة واحدة)
كالكرباس (و) كذا (كل سبب في الملك شكرر) كغزل قطن وحلب ابن وجز صوف ونحو ذلك لانه في معنى النتاج
فان كان شكرر كالبنا. والنرس قدنى به الشارج بمنزلة المك الممالى وان اشكل برجم به الى اهل الحبرة فان اشكل عليم
قضى به العنارج وتمامه في الهدايه (وان اقام الحارج البينة على الملك) المطلق (وصاحب البد بينة على الشراء منه كان)
صاحب البد (اولى) لانه اثبت تاقي الملك منه فصار كااذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه (وان اقام كل واحد منهما البينة
على الشراء من الآخر ولا تاريخ معهما تها ترت البينتان) ويترك المدعى به في يد ذى البد قال في الهدايه وهذا عند ا في حديفة وابي بوسنف وقال محديقضي بالبينتين ويكون العنارج اه ﴿ ٢٧٨ ﴾ قال في التعميم وعلى قولهما اعتمد

ذلك يقبل عند ابن ابان لانه لم بصر مفتضيا عليه عنده وعندنا لا يقبل (فو له وكذلك النج في النباب التي لاتنج الامرة واحدة) كغزل الفطن (وكل سبب في الملك لانكرر) كالآواني اذا كسرت لانعود واما التي تنكسر مرةبعد اخرى فائه مقضي 4 للخارج عنزلة الملك المطلق وذلك مثلالثوب المنسوج من الشعر والبناء والغرس فان اشكل انه شكرر اولا فانه يرجع فيه الى اهل الخبرة فان اشكل عليم فضى به العنارج وكل مايصنع من الذهب و الفضدو الحديد و الصفر و الزجاج فانه يتكرر ولايكون عنزلة النتاج وان كان حلياً قضي به المخارج لان الحلي يصاغ مرة بعد اخرى (قوله فان اقام الخارج مينة على الماك المطلق وصاحب البد مينة على الشراء منه كان صاحب البداولي) لان البينة الاولى ان كانت اثنت او لية الملك فهذا تاتي منه (قو له و ان اقام كل و احد منهما البينة علىالشراء من الآخر ولاثار يخمعهما تماثرت البينتان) اى نساقطنا وبطلنا وتركت الدارق مددى اليدوهذا عندهما وقال محد اقضى بالبينتين واجعل الخارج هوالذي اشتراه اخرا فيكون له (قو له وان اقام احدالمدميين شاهدين والآخر اربعة فهما سواء) لان شهادة الاربعة كشهادة الاثنين (فو له و من ادعى قصاصا على غيره فِعد استُعلف فإن نكل من اليمين فيا دون النفس لزمه الفساس وان نكل ف النفس حبي حتى مر او محلف) و هذا عندابي حنيفة (و عندهما باز مه الارش فهما) لان النكول اقرارفيه شرة عندهما فلاثبت مالقصاص و ثبت 4 الارش ولاى حنيفة ان الاطراف يسلك مامسلك الاموال (قو لدوادًا قال المدعى لي بينة حاضرة قبل المحمد اعطه كفيلا شفسك ثلاثة ايام فان فعل والااص علازمته) ولاندهب حقه + وقوله وحاضرة، اى في المصر حتى لوقال لا بينة لي أو شهودى غيب لا يكفل و التقدر الا الله الم مروى من ابي حنيفة وهوالصميم ولافرق بين الحامل والوجيه والحقير من المال والحطير

المصعون وقبد رجعوا دليلهما قولا وأحبدا أه (وأن أقام احد المدعين شاهد بن و) اقام (الآخر اربعة) أو اكثر (فهما سبواء) لان كل شهادة علة تمامة وحكذا لوكانت احدهما اعبدل من الاخرى لان العبرة لاصل المدالة اذلاحد للاعدلية كما في الدر (ومن ادعي قساصا على غيره فعده) المدعى عليه (احماف) اجماعاً لانه منكر (فان نكل عن اليين فيا دون النفس لزمه القساص وان نكل في النفس حيس حتى هر أو محلف) و هذا عند الى حنيفة لأن النكول عنده بذل معنى والأطراف ملحقة بالاموال فبحرى

فيها البذل ولهذا تستباح بالاباحة كفلع السن عند وجعه وقطع الطرف عند وقوع الآكلة بخلاف (ولابد). النفس فان امرها اعظم ولاتستباح بحال ولهذا لوقال له اقتلنى ففتله بحب الدية (وقالا بلز مه الارش فيهما) لان النكول عندهما افرار فيه شبهة فلا يثبت به القصاص ويثبت به الارش قال فى التصيح وعلى قول الامام مشى المصحون (واذا قال المدعى لم بينة حاضرة) فى المصر (قيل لخصمه اعطه كفي الابنفس بالاثة أيام) لئلا يغيب نفسه فينسبع حفه والكنفالة بالنفس بالزة عندنا واخذ الكفيل لمجرد الدعوى استحسان عندنا لان فيه نظرا المدعى وابس فيه كثير ضرر بالدمى عليه والنقدير شلائة أيام مروى عن أبى حنيفة وهو الصحيح ولافرق فى الفاهر بين الحامل والوجيه والحقير من المال والخطير كافي الهدايه (فال فعدل) اى اعطى كفي الابتفسه فها (والا امر بملازمته)

لثلا يذهب حقه (الا ان يكون) المدمى عليه (غربا) مسافرا (على الطربق فيلازمه مجلس الفاضى) فقط وكذا لا يكفل الاالى آخرالجس فالاستثناء منصرف اليمالان في اخذالكفيل والملازمة زيادة على ذهك اضرار به عنه عن السفر به ولاضرر في هذا المقدار ظاهرا هدايه (واذا قال المدمى عليه) في جواب مدمى المائى (هذا الثين) المدعى به منقولا كا ن العارب المدين المعارب المدين المناب المدين المناب المدين المائية المائية المناب المدين المائية المائية المائية المائية المائية المائية المائية المائية المناب المدين المناب المدين المناب المدين المناب المدين المائية المائية المائية المائية المائية المناب المدين المناب المدين المائية المدين المناب المدين المائية المدين المائية المدين المائية المدين المائية المدينة المدين المدين المائية المدينة ال

(واقام بينـة على ذلك) وقال الثهود نعرفه باسمه وتسبه اوبوجهه وشرطأ محد سرفته بوجهه ايضا قال في الزازيه و تعويل الأعد على قول محمد أه (فلا خصومة عنه ويين المدمى) لانه اثبت بيشه ان بده ليست بدخصومة وقال او وسف ال كان الرجل مسالحا فالجواب كم قلنــا وانكان سروة بالحيللاتندفع حنه الحصومة قال البدر وبه يؤخبذ واختاره في المختار وهذه مخسة كتاب الدعوى لان فيها اقوال خمسة علاءكا بسط في الدر اولان صورها خي اه قيدنا يدعوى الملك لانه لوكان دمواه عليه الغصب أو المرقة لالندفع الجصومة لانه يصير حصما دعوى الفعل عليه لايده يخلاف دعوى. (و از قال اشعنه من الغائب فهو خصم) لانه لما زعم ان دوراك اعرف كونه

ولايد منقوله لى بينة ماضرة التكفيل قال في شرحه يؤمر باعطاء الكفيل لانه اخف عليه من الملازمة ولانجبر على ذلك قان فعل سقط الملازمة عن نفسه و أن لم يفعل غيث الملازمة عليه (قو له الا أن يكون غربا على الطريق فبلازمه مقدار مجلس القاضي) وكذا لايكفل الا الى آخر المجلس والاستثناء منصرف اليما اى الى اخذ الكفيل والملازمة واخذ الكفيل أكثر من ذلك زيادة ضرر 4 عنمه من السفر ولاضرر في هذا المقدار و وقوله و علازمته و ايس تفسيرا لملازمة المنع من الذهاب لكن يذهب الطالب منه وندور منه اعا دار ناذا انهي الى باب داره واراد الدخول بستأذنه الطالب في الدخول فان ادْنِ 4 دخل معه وان لم يأدْنُ 4 يحبسه على بابدار، وعنمه. من الدخول كذا في الفوائد ثماذا لازم المدهى غرعه باذن الفاضي ليس له ال بلازمه بغلامه ولابغيره وآنما يلازمه شغسه اذا لم برض المدعى حليه لائه هو الحمصم وحده كذا في الفتاري (قو له فان قال المدمى عليه هذا الثي او دمنيه فلان الفائب او رهنه عندى اوغصبته منه واقام بينة على ذلك فلاخصومة بينه وبين المدعى وكذااذاقا ل اطرنيه اوآجرنيه واقام بينة لانه اثبتان دهليست دخصومة ولا غدفم عنه الخصومة بمجرد دعواء الا اذا اتام البينة وقال ابن ابيليل شدنع بقوله مع عينه وقال ابن شيرمة لاخفع عنه ولو أقام البينة وقال أو يوسف أن كان الرجل سالحا وأقام بينة الدفعت الحصومة وانكان معروفا بالحيل لاتندفع عنه لان المحتال قد بدفع سأله الى مسافر بودعه آياه ويشهد عليه فعنال لابطال حق غيره فاذا أتهمه الفاضي لانقبله ولانه قديفصب مال انسان ويدفعه في السر الى من ويدالمغروبأمره أن يودعه أياه علانيةو بشهد عليه الشهود حتى أذا أدعاء الماك المنصوب منه يقيم دواليد البينة أنه مودع فلان الفائب ليدفع الخصومة عن نفسه فاذا الهمه القاضي لانقبل منه اما اذاكان عدلا فانه بقبل منه ولو أن المدمى أذا كان يدعى الفعل على صاحب البدكم أذا قال غصب مني هذا الثبي أوسرقته قانه لاخبل بينة المدعى عليه ولايدنم الخصومة عن نفسه بالاجاع وان اقام دواليد بينة على الوديمة وان قال عصب مني على مالم يسم فاعله الدفعت بالاجماع (قو له و ان قال اشته من فلان الفائب فهو خصم) لانه لما زعم ان مده مدمك اعترف بكونه خصما علاف المسئلة الاولى (قو لد وان قال المدمى سرقمني واقام البينة وقال صاحب البد اودعنيه فلان واقام البينة لم تدفع الحصومة)

خصما (وان قال المدعى سرى) بالبناء للمجهول (منى) هذا التى (واقام البينة) على دعواه (وقال صاحب البدار دعنيه فلان واقام البينة) على دعواه (لم تندفع المخدمة في البينة) على دعواه (لم تندفع المنه المنه في المنه المنه في على ما أبيم قاطه والمماان ذكر الفيل بستدعى الفاعل لا محالة والمفاهراته هو الذي في مده الاانه لم يعينه درأ المحدمنه شفقة عليه واقامة لحسبة السترفصار كما إذا قال سرقت مخلاف الفصب لانه لاحدقيه

فلا يحترز عن كشفه اله قال الاسبيجابي والعميم الاستمسان وعليه أعمّد الائمة المصمون بمعيم (واداقال المدعى ابنعه من فلان) الفائب (وقال صاحب البداو دعنيه فلان ذلك اسقط الخصومة) عن المدعى عليه (بغيربينة) كتصادقها على ان الملك لغير ذى البد فلم تكن بده بدخصومة الا ان يقيم المدعى البينة ان فلا اوكاه بقيضه لاثباته كونه احق بامساكه (والجين) اتماهى (بالله تمالى دون غيره) لقوله صلى الله عليه وسلم ه من كان منكم حالفا فالمحلف بالله الديره (ويؤكد) اى يفلظ الجين (بذكر اوصافه تمالى المراهبة كقوله قل موالله الذي لا اله مو ١٨٠) الأهو عالم الفيب والشهادة الذي يملم

هذا قولهما وقال مجرد تندفع لانه لم يدع الفسل عليه فصار كما ادًا قال غصب مني على مالم يسم فاعله و لهما أن ذكر الفعل يستدعى الفاعل لامحالة فالطاهر أنه هوالذي في يده ألا أنه لم بعينه درأ الحد مشفقة عليه وأقامة لحسبةالستر فصاركاأذا قا لسرقت يخلاف الغصب لانه لاحد نبه فلايحرز عن كشفه (قو له واذا قال المدعى ابنته من فلان) اى من زيد (وقال صاحب البد او دهنيه فلان ذلك بمينه دفع الخصو مذبغير بينة) لانهما توافقا على اصل الملك فيه لغير. فيكون وصولها الى ذى البد من جهته الله تكن يده يدخصومة الا أن فلانا وكاه بقبضه لانه اثبت بينته أنه احق بامساكها (قُولِهِ والبينِ بالله نمالي دون غيره) لفوله عليه السلام • من كان حالفا فليحلف بالله اوليذر ، (قُولُه وبؤكد بذكر اوصافه) يمني بدون حرف العطف مثل * والله الذي لااله الاهو عالم الغيب والشهادة الرحيم الرحن • مالفلان عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاء وهو كذا و كذا ولاشي منه واما محرف العطف فان البمين تكرر عليه والسَّمْقَ عليه بمين واحدة فانه أوقال * والله والرَّحن والرحم * كان أيمانا ثلاثاران شاء القاضي لم يغلظ فيقول والله أو بالله وقبل لايغلظ على المدروف بالصلاح وبناظ على غيره وقبل بغاظ في الخطير من المال دون الحفير من المال (قو له ولايستحلف بالطلاق ولابالمتاق) وقبل في زماننا اذا الح الحصرساغ الفاضي ان محانه ذلك لفلة مبالات الدعى عليه بالجين بالله تمالي وكثرة الامتناع بسبب الحلف بالطلاق كذافي الهدابه وفي الهايه ذكر بعضهم ال الفاضي اذا حلف المدعى عليه بالطلاق فنكل لابغضى عليهابالنكول لانهنكل عاهو مهى عنه شرطاوان قال المدعى عليه الشاهد كاذب واراد تحليف المدعى مابعلم انه كاذب لايحلفه وكذا لايحلف الشاهد لائااس نا باكرام الثمود وليس من اكرامهم استحلائهم (فولد وبستحلف البودي بالله الذي انزل النوارة على موسى والنصراني بالله الذي انزل الأنجيل على عيمني والمجوسي بالله الذي حلق النار) وعن ابي حنيفة لاب محلف احدا الا بابله غالسا وذكر الحساف انه لايستملف غير المودى والنصراني الآبالله لان ذكر النار مع اسم الله تستأيمالها فلاينبغي ان تذكر مخلاف الكنابين لان كتبالله معظمة ويستعلف الوثني بالله تعالى خالصاً ولايسْتُملفبالله الذي حلق الوثن (فوله ولايحلفون في بيوت عبادا تمم)لان

من الدر مابعلم من العلائية ٠ وله أن زد عبل هذا وينقس الا انه محتنب العطف كيلا شكرر اليمين لان المنفق عليه عين واحدة والاختيار فيه الى الغاضي وقبل لايفلظ على المروف بالصلاح ويغلظ على غيره قبل بغلظ في الخطير من المال دون الحقير كل في الهداله (ولايسماف بالطلاق ولا بللعثاق) في ظاهر الروابة قال قاضيحان وبعضهم جوز ذاك في زمانناو الصيح ظاهرالرواية تنحيح فاوحاف به فنكل لانقضى عليه بالنكول لنكوله جاهو منهى عنسه شرط (ويستعلف المودى بالله الذى انزل التواراة عمل موسى والنصراني بالله المذى انزل الانجيل عل ميدي والجرسي بالله الذي خاق النار) فيغاظ على كل عمنقده فلو اكنني

بالله كنى كالمسلم اختيار قال فى الهدايه هكذا ذكر محد فى الاصل و يروى عن ابى حنيفة انه (القاضى) لاب تحلف غيرال مودى والنصرانى الابالله وهوا ختيار بعض مشايحنا لان في ذكر النار مع اسم الله تعالى تستأيها وما ينبغى ان تسفلم يخلاف الكتابين لان كتب تعالى معظمة والوثنى لا يحلف الابالله تعالى لان الكفرة باسرهم بعتقدون الله قال الله تعالى ﴿ وَلَنْ سَالتُم مَن خَلَقُهم لِيقُولُ الله ﴾ اه (ولا يحلقون فى بيزت عباداتهم) لكراهة دخوا هاو لما فيه من ايمام تعنايها (ولا يجب تغليظ اليمين على المسلم بزمان) كيوم الجمة بعد العصر (ولا يمكان) كبين الركن و المقام يمكة و صندمنر النبي صلى الله عليه و المجاب ذلك وفي المجاب ذلك تكليف القاضي حضورها وهو مدنو عهدا به (و من ادعى اله التاع) أى اشترى (من هذا) الحاضر (عبده بالله فيحد) المدعى عليه (استحلف بالله) تعالى (مابينكما بعم قائم فيه) أى في هذا العبد (ولا يستحلف بالله مابست) هذا العبد لا حمّال اله باع مم فعن الواقال (ويستحلف) كذلك (في النصب) بان يقول له (بالله ما يستحلف عليك رده ولا يحلف بالله ما فصلت) لا حمّال هبته او ادا، صمانه (و) كذلك في النكاح (بان هو ٢٨١) يقول له (بالله ما يبنكما نكاح قائم في الحمّال العلاق البائن (و في

دعوى الطلاق بالله ماهي بائن منك الساعة عاد كرت) ای بالوجه الذی ذکرته المدعية (ولا يستعلف الله ماطلقتها) لاحقال تجدد النكاح بمدالابانة فعلف على الحاصل وهو. صورة انكار المنكر لائه لوحلف على السبب تضرر المدعى عليه وهذا قول ايي جنيفة ومجسد قال ابو بوسنف محلف في الجميع على السبب الاادًا عرض عما ذكر فصاف على الحاصيل قال في البدانه والحامسل هو. الاسك عندهما اذاكان سببا وتمم فالتعليف على السبب بالاجماع كالعبد الملم اذا ادعى العنق على مولاً، وتمامه فيها ﴿ وَأَذَا کانت دار فی بد رجسل ادعاها) عليه (اثنان) فادعى (احدهما جيمهاو) ادعى (الآخر نصفها

القاضي عنوع من ال يحضرها (قوله و لا يجب تغليظ اليمين على المالم يزمان و لا بمكان) لان المنصود نعظم المنسم به وهو حاصل بدون ذلك (قوله ومن ادعى انه اتاع من هذا عبد ، بالف فبعد استُعلف بالله ما بينكما يع قامُ في الحال و لا يستَعلف بالله ما بعث) لاته قد يباع الني ثم يقال فيه او يرد بالعبب (قول ويستملف في النصب بالله مابسمق عليك رد هذه العين ولا رد قيمًا ولايسملف بالله ماغصبت) لانه بحوز الْ يَكُونُ عَصِبه ثم رده اليه اووهبه منه اواشتراه منه وكذا دعوىالوديسةوالمَّأْرية لابستملف بالله ماغصب او دعك ولا اعارك ولكن بستملف بالله مابستحق عليك رد هذه المين ولارد فينها وانما ذكرنا القيمة لجواز ان يكون تلفت عنــد المودع والمستمير شعد منهما (قو له و في النكاح بالله ماينكما نكاح قائم في حال) هــذا على قول من يستَحلف في النكاح و الما استُعلف على هذه الصفة لجواز ان يكون تزوجها ثم طلقها وبانت منسه اوخالعها فاذا حلفه الحاكم يغول فرقت بينكما كذا روى عن ابي يوسف و قال بعضهم يقول القاضي ان كانت امرأنك فهي طالق فيقول. الزوج نم والحبلة في دفع اليمين في دعوى النكاح على قولهما ان تزوج زوج آخر فان بعد مَاتُزُوجِت لايستَحلف المدعى كذا في الذخيرة ولانفقة لها في مدة المسئلة عن الشهود ولوكان الزوج هو المدمى واقام البينة لانفقة لها ايضبا لان انكارها النكاح اكثر من التشاوز (قوله ولابستملف بالله ماطلقتهما) لجواز ان يكون طلفها واحدة ثم استرجمها اوطلقها ثلاثا ثم رجمت البه بعدزوج (قول وواذاكات دار في هـ رجلادعاها اثنائ احدهما جهمها والآخر نصفها واقاما البينة فلصــاحب الجبع ثلاثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها عند ابى حنيفة) لان صاحب النصف لازاج صاحب الجيم في النصف الباقي فانفرد له صاحب الجميم والنصف الباقي استوت منازَّ قُتْهُما فيه فكان بينهما نصفين وهذه الفحمة على طربق المنازعة (قو له وقال الولوسف و محدهي بينهما أثلاثًا) لان صاحب الجسم بدعي سهمين و صاحب النصف ندعى سلما فضربكل واحد منهما عابدعيه وذلك ثلاثة امهم وهذه الفسمة على طريق العول (فوله ولو كانت الدار في أيديهما سلت لصاحب الجيم نصفها على وجه

واقاماالينة) على ذلك (فلصاحب) دعوى (الجميع ثلاثة جنى (٣٦) ارباعها ولصاحب) دعوى (النصف ربهها عندا بي حنيفة) اعتبارا لطريق المنازعة فان صاصب النصف لا ينازع الآخر في النصف فسلم الواستوت منازعهما في النصف الآخر في النصف فلم لا ينهما (وقالاهي يعنمها ثلاثا) اعتبارا لعلم بين العوللان في المسئلة كلاو نصفا فالمسئلة من اثنتين وتعول الى ثلاثة فنقسم بينمها ثلاثا قال في التصيح واختار قوله البرها في والنسق و غيرهما (ولوكانت) الدار (في الديما) الدعين والمسئلة محالها (الصفاعل وجه الكوين والمسئلة محالها (السفاعة) الداركلها (الصاحب) دعوى (الجميع) ولكن بسلم له (الصفها على وجه

القضاء) وهو الذيُّ في بدشريكه (ونصفها لاعلى وجه الفضاء) وهوالذي في هـ. ومعناه قضاه ثرك لاقضاء الزام وذلك لان في يدكل واحد منهما نصفها فبينة صاحب الجميع غير مقبولة على النصف الذي في بدء وقبل على النصف في بد صاحبه وبينة صاحب النصف غير مقبولة اذ النصف في هدم فحكمنا المساحب الجيم بالنصف الذي في ه صاحبه وبتي النصف الآخر في هـ، على ماكان عليه فلهذا ثلنا ان صاحب الجيم يأخذ نصفها على وجه القضاء والنصف الثاني يترك في بدء لاعلى وجه الفضاء وهذا كله اذا اقاما البيئة فاما أذا لم تكن لهما بينة فلا عين على مدع الجيع لان مدع النصف اقرله الدار و بدعى الدالنصف الذي في بد نفسه له فلا عين على مدعى الجيم لان صاحب الجيم لايدى ذلك النصف الذي في بدء و علف مدى النصف فاذا حلف ترك الدار في الديما نصفين و أن نكل قضي ﴿ مسئله ﴾ دار في دالانة احدهم بدعي جيمها والنانى تلثيهاو الثالث نصفهاو اقامكل واحد منهم البينة على ماادعاه فعندابي حنيفة عنهم بينم على طريق المنازعة فنكون من اربعة وعشر فالساحب الجيم خسةعشر ولصاحب الثلثين ستة ولصاحب النصف ثلاثة وطربق ذلك انانسي مدعي الكل الكامل ومدعى الثلثين الليث ومدعى النصف النصر فجعل الدار على ستة لحاجتنا الى الثلثين والنصف فيكون في يدكل واحــد سهمان ثم يجـم بين دعوى الكامل والبيث على ما في بد نصر فالكامل بدعي كله والبيث دعى نصفه لا نه مقول حتى الثلثان و يدى الثلث بقى لى الثلث نصفه فى مدالكامل و نصفه فى مد نصر و مخرج النصف اثنان فالنصف للكامل بلا منازعة والنصف الآخر استوت منازعتهما فيه فيقسم بيتهما نصفین و هو منکسر فاضرب اثنین فی سنة بکون آئی عشر و جمع بین دعوی الكامل ونصر على الله اللبث وهواربعة من اثني عشرفالكامل هعي كله و نصر بدعي ربعه لا نه بقول حتى النصف سنة معي منه الثلث اربعة بتي السدس سهمان سهم في بد البيث وسهم في بد الكامل فسلم ثلاثة للكامل وتنازعا في سبهم فانكسر فاضرب أثنين في أنى عشر يكون اربعة وعشرين فعمل في مكل واحد مُعانية ثم جمع بين دعوى الكامل والميث على الثمانية التي في يد نصر فاربعة علمت الكامل بلا منازعة لان اليث لا دعى الاستة عشر من الكل فمَّائية منها في ده و اربعة في د نصرواربعة في بدالكامل فبقيت الاربعة الآخرى بينهما نصفين لاستوا مُمافي المنازعة فعصل الكامل سنة واليث سهمال ثم يحمع بين دعوى الكامل ونصر على ما في بد اللبث فنصر مدعى ربعمافي أمده سهمين فالستة المستاكا ملو استوت منازعهما في سهمين فلكل واحمد سهم فحصل الكامل سميعة ولنصر سهم ثم يجمع بين دعوى الميث ونصر على ما في ه الكامل فالبث يدعى نصف مافي هده اربعة ونصر يدعى ردع مافى هـ مسممين وفى المال سعة فاخذ اللبث اربعة ونصر سممين وبني للكامل سلمان فاذا حصل فلكامل مما في دنصر سنة ونما في د الليث سبعة ومعه مجمان صار ذلك

الفضاء ونسفها) الآخر (لاعلى وجه الفضاء) لانه خارج فى النصف فيقضى بينته والنصف الذى في ده النسف وهو فى بده سالم له ولولم تنصرف البه ولا قضاء بدون الدموى فيرك فى بده هدا به

خسة عشر وهي خسة اتمان الدار وحصل لميث من نصر سممان ومن الكامل اربعة فذلك ستة وهو ربع الدار وحصل لنصر من اقيث سهم ومن الكامل سممان فذلك ثلاثة وهو ثمن الدار وبالاختصار تكون من ثمانية فخمسة اثمانها الكامل وربعها اليث وثمنها لنَصر وهذا قول اني حنيفة وعلى قولهما تنسم الدار بينهم على طريق العول فتصح من مائة وثمانين سلما ووجهه ان بجمع بين دعوىالكامل واقبث على نصر فالكامل يدعى كله والبث نصغهواقل مال له نصفائنان فالكامل يضرب بكله سهمين والميث ينصفه سمهم وعالت الى ثلاثة ثم يجمع بين دعوىالكامل ونصر علىاليث فالكامل دعى كله ونصر دعى ربعه ومخرج الربع اربعة بضرب هذا ربعه وهذا بكله فعالت الى خسة ويجمع بين دعوى البيث ونصر على الكامل فالبث بدعى نصف مانىده ونصردعي ربعه وذلك من اربعة فعصل مانىده على اربعة وفيه سبعة فنصفه سلمان فيث وربعه سهم لنصربتي الربع فكامل فحصل ثلاثة واربعة وخسة وكلها متباسة فاضرب الثلاثة في الاربعة ثم في الحسد يكون ستين والدار بينهم على ثلاثة فاضرب السنين في ثلاثة تكون مائة وعانين يكون بيد كل واحد منه سنون أا في بد نصر ثلاثة لليث عشرون وثلاثاه للكامل اربعون والذي في بدالميث خسة لنصر وهوائني عشر واربعة الحَاسه فكامل وذلك ثمانية واربعون والذي في بدالكامل نصفه فلبث وذاك ثلاثون وربعه لنصر وذلك خسة وبني فيده الربم خسة عشر فجميع ماحسل أيث خسون مرة عشرون ومرة ثلاثون وجميع ماحصل لنصرسبعة وعشرون مرة اثنا عشر ومرة خممة عشر وجميع ماحصل الكامل مائة وثلاثة مرة اربعون ومرة عمانية واربعون وبتي فيده خسة عشر هذاكله اذا كانت الدار في الديم امااذا كانت في يد غيرهم فانها تقسم بينهم عند ابي حنيفة على الني عشر سهما لصاحب الجبع سبعة ولصاحب الثلاثين ثلاثة ولصاحب ألنصف اثنان ووجهه الك تحتاج ال حساب له ثلثان ونصف واقلهستة فالبيث دعى اربعة ونصر دعى ثلاثة ولامنازعة لهما فيالباق وذلك سممال فلما لمكامل ونصر لايدعي الائلانة فخلا عن منازعته سهم استوت فيه منازعة الكامل والبيث فيكون سهم بينهما فانكسر فضربنا اثنين فيستة بكون اثنى عشر فالبث لابدعي اكثر من عائبة ونصر لابدعي اكثر من سنة واربعة سلت المكامل وسخمان بينالميث والكامل لكل واحد منهما سهر وبني ستة استوت منازعتهر فيها لكل واحد سممان قاصاب الكامل سبعة من اثني عشر مرة اربعة ومرة سهر ومرة سلمان وأصاب الليث ثلاثة مرة سلمان ومرة سهم واصاب النصر سلمان وعلى قوللما بقسم بينهم على ثلاثة عشرة بطربقالعول فكامل سنة وقيث اربعة ولنصر ثلاثة ووجهه اذالكامل يضرب إلكل وهوستة لاذالدار قسمت علىسنة لحاجتنا المالثلثين والنصف فالبيث يضرب باربعة وهوالثلثان والنصر يضرب بالنصف ثلاثة والكامل يضرب بستة فصارالجيع ثلاثة عشر وامامعرفة مانخص كل واحد منهم من عمن الدار

(واذا تنازعاً فىدابة) فى دهما او فى د احدهمااوغيرهما (واقام كل واحد منهما بينة انمانتجت) بالبناءالمجهول (عنده وذكرا تاريخا) مختلفا (وسسن الدابة يوانق احد التساريخين ﴿ ٢٨٤ ﴾ فهو) اى صساحب التاريخ الموافق

مثل أن يكون ثمنها الفا فان على كل و احد منهم من الثمن بقدر مااصاب ضلى قول ابى حنيفة على الكامل سبعة أجزاء من اثنى عشر من الف وذلك خسمانة وثلاثة وثمانون وثلث درهم وطريقه أن تغييم الالف على أنى عشر عفرج من القسم ثلاثة وعمانون وثلث درهم فاضرب ذلك في سبعة تصمح خسمائة وثلاثة وممانون وثلث وان شئث قلت سبعة من أثى عشر نصفها ونصف سدسها فخذ تلك النسبة من الف تجده كذلك وعلى البيث مائنان وخسون ووجهه انك تضرب ثلاثة وثمانين وثلثا وهى التي خرجت من القسم فيما في يده و هو ثلاثة يصح مائنان و خسون وان شئت قلت يده ثلاثة من ائن عشر وهي ربعها فعنذ تاك النسبة من الالف وعلى نصر مائة وسنة وستون وثلثان ووجهه ان بضرب الاثنين المذين بدء في ثلاثة وتمانين وثلث و ان شئت قلت بده سدس انى عشر فهنذ من الالف سدسها تجده كذلك وعلى قولهما اقسم الالف على ثلاثة عشر تصح سنة وسبعون واثناء شرجزأ من ثلاثة عشر فيضرب سهام الكامل والنصر فيذلك فبكون علىالكامل ارجمائة واحد وستون وسبعة اجزاء من ثلاثة عشر على نصد مسعه مائنان و ثلاثون و عشرة اجزاء من ثلاثة عشر وكذلك سهام البيثوهي اربعة فيذلك ابضابكون ثلاثمائة ونسعة اجزاء من ثلاثة عشر (قو له واذا تنازطاف دابة واقامكل واحد منهما بينة انها نتجت عنده وذكرا تار مخاوسن الدابة بوافق احدالتاريخين فهو اولى) لان الحال بشهدله فيترجم ولافرق في هذا بين ان تمكون الدابة في دها اوق د غيرهما و اما اذا كان سنها تخالف الونتين بطلت البينتان لانه ظهر كذب الغربتين وبترك فيد من كانت فيده كذا ذكره الحاكم وهوالصيح وفي رواية الاصل مقضى مها بينهما نصفين (وان اشكل ذلك كانت بينهما) لانه سفط التوقت وصار كأنهما لمذكرا ارتخاقال فيشرحه وهذا اذا ادهياها فيد غيرهما لأن كل واحدة من النيئتين مجكوم مها وايس احدهما اولى من الاخرى فتسهاويا فيها فكانت ينهما نصفين واما اذا كانت في د احدهما فصاحب البد اولى لانه محكوم بدينته ومعه اليد فهو اولى (قو له واذا انسازها في دابة احدهما را كبما: والآخر متملق بلجامها قالراكب اولى) لأن تصرفه اظهر وكذا اذا كان احدهما راكب في السرج والآخر ردمنه فالراكب في السرج اولى لان الغالب أن مالك الدابة يركب على السرج ويردف غيره معه فكان اولى قال الخبسندى هذا قول ابي وسنف وعندهما سنواه واما اذا كانا جيعا راكبين على السرج فهما سنواه (قو له وكذلك اذا. تنازها بسيرا وعليه جل لاحدهما فصماحب الجل اولي) وكذا اذا كان لاحدهما حل وللآخر كور معلق فصاحب الحل اولى لانه هو المتصرف (قو له واذا تنازط قيصا احدهما لابسه والآخر متملق بكمه قاللابس اولي) لانه

لسنها (اولی) لان الطاهر بشهد بصدق بينته فترجم (وان اشكل ذك) اي سنيا (كانت منهما) ان كانت في الديمما وفي لد غيرهما وان في د احدهما قضي له بها لانه سفط التوقيت وصبار كانجمالم يذكرا تاريخا وان خالف سن الدابة و الوقعين بطلت البينتان كذا ذكر . الحاكم الشميد لاله ظهر كذب الفرىقين فيترك في بد من كانت في ده هداله قيسد بذكر التباريخ لانه لولم ورخا تضي بها لذي البد ولهما أن في الديهما أوفي مدثالث (و اذا تنازعا دابة أحدهما راكها والآخر متعلق بلجامها فالراكب اولى) لان تصرفه اظهر فانه مختص بالماك وكذا اذا كان احدهما راكب فالسرح والآخر ردينه فالراكب في المرج اولي لما ذكرنا مخلاف ما اذا كانا راكبين حيث يكون بينهما لاستوائهما في التصرف هداه (وكذلك) الحكم (اذا تنازها بعيرا وعليمه جل لاحدهما) والآخر

قائده (فصاحب الحل اولى) من الفائد لانه هو النصرف (واذا تنازعا قبطًا احدهما لابسه (اظهر) والآخر متملق بكمه فاللابس اولى) لانه اظهرهما قصرة

(واذا اختلف المتبايعان في البيع) اى في ممن المبيع (قاد حي احدهما) اى المشترى (ممناو ادحى البايع اكثر منه او) في قدره بان (اواحزف البايع بقدر من المبيع وادعى المشترى اكثر منه) اى اكثر من القدر الذى احزف به البايع (واقام احدهما) اى البايع و المبترى (البينة) على دعواه (قضى له به) لان في الجانب الآخر بجر دالدعوى و البينة اقوى منها (وان اقام كل واحد منهما البينة) على دعواه (كانت البينة المثبئة الزيادة اولى) لانها اكثر بياناو اثبانا فيينة البايع اولى لو الاختلاف في التمن و بينة المشترى لوفي قدر المبيع ولو اختلفافي الثمن و المبيع بقيا فيينة البايع اولى المثبرى في المبيع نظرا المن يادة الاثبات (قان لم يكن لكل واحد منهما بينة) تثبت مدحاه (قيل المشترى اما ان ترضى بالتمن الذى ادعاه البايع والافتحنا المبيع والافتحنا المبيع والافتحنا المبيع) لان والافتحنا المبيع والوفتحنا المبيع والافتحنا المبيع والافتحنا المبيع والافتحنا المبيع والافتحنا المبيع والوفتحنا المبيع والوفتحنا المبيع والافتحنا المبيا و المبيا و الفتحالية وهذا جهة فيه (100 كل المبيان والفتح فاذا علم به يتراضيان (قان لم يتراضيان) المبينات والمبيان (قان لم يتراضيان) المبيان (قان المبينات) المبينات والمبيان (قان المبينات و المبينات المبينات و المبينات و

والبيع قائم (استعلف الحاكم كل و احد منهما على دعوى الآخر) لان كل واحد وبعما مدع ومدعي عليه (مندی) الحاكم (عين المشرى) قال في الهدام وهدذا قول محمد وابي يوسف آخرا وهو رواية عن ابي حنيفة و هو العجيم اه وقال الاسبجابي بدأ. پینالمشتری وفی رواید يمين البسابع وهكذا ذكر ابوالحسن في جامعه والصحيح الرواية الاولى وعليه مثي الأثمسة المصحون رتصيح (فاذاحلفافسخ القاضي البيع بنهما) لانه اذا تحالفايق العقد بلا بدل معين فيفسد قال في الهداله وهذا لدل على اله لاينف ع ينفس

اظهر تصرفا ولوتنازها فيبساط احدهما جالس عليه والآخر متعلق به فهو بيرما لانالقمود ايس بيد عليه فاستويا فيه وكذا اذا كان ثوب في د رجل وطرف منه فيد آخر فهما سواء (قوله واذا اختلف المتبايمان فيالبيع فادعى المشترى نمنا والجمي البايع اكثر منه اواحرف البايع بقدر من المبيع وادعى المشرى اكثر منه واقام احدهما البينة قضيء بهاوان اقام كلواحدمنهما البينة كانت البينة المتبتة الزيادة اولى) لان مثبت الزيادة مدع ونافيها منكر والبيئة بينة المدعى ولابينة للنكر لان البيناث للاثبات (قوله نان لم يكن لسكل واحد منهما بينة قيل للشــترى اما ان ترضى بالتمن الذى ادعاءالبايع وألاضفنا البيع وقبل قبايع اما الاتسلم ماادعاء المشترى من المبيع والانسخنا البيع فان لم يتراضيا استحلف الحاكم كل واحد أنهما على دعوى الآخر) لان كل واحد منهما مدع على صاحبه والآخر منكر (قوله بندأ بمين المشرّى) هذا قول عجد و هوالعميم لان المشرّى اشدهما انكارا لانه مطالب او لابالتمن (قُولَه فاذا حلفا فسخ الفاضي البيُّع بينهما) يعني اذا طلبا ذلك اما بدون الطلب فلا يفسخ (قو لد فان نكل احدهما من اليمين لزمه دموى الآخر) لانه بجمل باذلا فلم تبق دعواه معارضة دعوىالآخر (قوله وان اختلفا فىالاجل اوفى شرط الحياراً اوفى استيفاء بعض الثمن فلاتحالف) لان هذه اختلاف في غير المفود عليه والمعقود (قُولِه والقول قول من حكر الخيار والاجل مع عينه) لانهما يثبتان تضارض الشرط والقول انكر الموارض ولان الاجل اجنى من المقد لانه بحوز ان محلو المقد منه والخيار مثله في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان كانا في مجلس المقد فالقول قول مدعى الحيّار و ال كانا قد أفترقا فالقول قول من ينفيه و قال مجدالفول

التحالف لانه لم يثبت ماادعاء كل و احدمتهما فيبق بهم مجهول فيف هذا القاطن قطعا للنازعة اويقال اذا لم يثبت ألبدل ببق بيما بلابدل وهو قاسد و لابد من الفسخ فى قاسد البيع اه (وان نكل احدهما عن البين لزمه دعوى الآخر) لانه جعل باذلا فلم تبق دعواء معارضة لدعوى الآخر فلزمه القول بثبوته هدا به (وان اختلفا فى الاجل اوفى شرط الحيار اوفى استيفاء بعض الثمن قلائح الفنينياء) لان هذا اختلاف فى فيرالمتود عايم و المتودب فاشبه الاختلاف فى الحد وهذا لان بانعدامه لا يختل ما به قوام العقد مخلاف الاختلاف فى وصف المن وجنسه حبث يكون عزاة الاختلاف فى القدر فى جريان المحالف لان ذلك يرجع الى في الأثرى ان المحالف المنافق و المتول قول من ينكر الحيار والاجل) والاستيفاء (مع ممينه لان القول قول المنكر

(وان هك المبيع) اى يعدالقبض قبل نقدالتن وكذا اذا خرج من ملكه اوصار بحال لايقدر على رده بالعيب (ثم اختلفا) في ثمنه (لم يتحالفا عندا بي حنيفة وابي وسف) لان المحالف فيما اذا كانت السلمة قائمة عرف بالنس والمحالف فيه يقضى الى الفسخ ولا كذبك بعدهلاكها لارتفاع المفد فلم يكن بمناه (وجعل القول قول المشترى) بينه لانه منكر لؤيادة الثمن (وقال محديث الفان ويفح البيع على قية الهالك) لانه اختلاف في ثمن عقدقائم بينهما فاشبه حال بقاء السلمة قال جمال الاسلام والمحيج قولهما وعليه مثى الحبوبي والنسفى وغيرهما كاهوالرسم تصحيح (وان) هلك بعض المبيع كان (هاك احدالمبدين) او الثوبين او تحو ذلك (ثم اختلفا في الثمن لم يتحالفا عند ابي حنيفة) لمامر ان المحالف ثبت على خلاف الهياس حال فيام السلمة وهي اسم لجميع اجزائما قلابق بنوات بعضها (الاان يرضى البابع ان يترك حصة الهالك) اصلا لانه حينئذ يكون الثمن كله بمقابلة الفائم وغرج إلهاك عن المقد فو ٢٨٦ كه فيضالفان (وقال ابو يوسف يتحالفان

قول مدعى الخيار في الحالين هذا كله اذا اختلفا والمبيع قائم (قولد نان هاك المبيع ثم اختلفا في الثمن فلا تحالف عند ابي حنيفة وابي يوسيف والفول قول المسترى ف النمن) معنساء هلك المبيع في بدالمسترى بعد قبضه (قولد مع عينه) بني اذا طلب البابع عينه على ذهك فان حاف سلم ماقال وان نكل لزمه ماقال البابع (قوله وقال مجدُّ يتحالفان ويفسح البيع على قيمة الهالك) اى يُبهب رد قيمته فان اختلفا في مقدار القيمة بمدا انحالف فالقول قول المشرى مع عينه (قول دوان هلك احدالهبدين ثم اختلفا في الثمن لم يتحالفا عند ابي حنيفة) والقول قول المشترى مع بمينه (الا ان رضى البابع أن يترك حصمة الهلك) فعيننذ يتحالفان ويتراد أن الحي ولاشي البابع غير ذلك (قوله وقال ابو يوسف يتمالغان وينسخ البيع في الحي وقيمة الهالك وهو قول محمد) ثم اذا اختلفا في أية الهالك قال في شرحه القول قول البابع عند أبي يوسف وقال محمد قولالمشترى والهما اقامالبينة قبلت بينته وان اقاما معا فبينة البايع أولى ﴿ وَوَ لَهُ وَانَ أَخْتَلَفَ الرَّوْجَانَ فِي المهر فادعى الرَّوْجَ آنَّهُ تَرْوَجُهَا بِالْفُ وَقَالَتُ بِالْفَينَ قايرما اقامالبينة قبلت بينته وان اقاما جميما البينة قالبينة بينة المرأة) لانمها تثبت الزيادة وبينة الزوج تنفي ذلك فالمثبنة اولى (قو له و أن لم يكن ألما بينة تجالفا عند ابي حنيفة و محد ولم يفسخ النكاح ولكن يحكم بمهر المثل قال كان مثل مااعترف به الزوج اواقل قضي بما قال الزوج) ينني مع بمينه لان الطاهر شاهدله (قوله وان كان مثل ماادعته المرأة اواكثر قضى عا ادعته المرأة) اى مع بمينها ايضا قوله وان كان مهرالمثل اكثر بما اعترف به الزوج واقل نما ادعته المرأة قضى لها بمهر المثل) لان موجب العقد مهر المثل و هو فيمة البضع وانما سقط ذلك بالنسيمة فاذا اختلفا

ويفسخ البيع في الحي وقيمة الهالك) لأن امتناع التمالف الملاك فيتفدر شدره (وهو قول مجد) قال الاسبجابي محكذا ذكرهنا وذكر في الجامع الصنير أن القول قول المسترى في حصة الهالك و يُعالفان على الباق عند ابي توسيف وعنبد مجد بتحالفان علمما وبردالقائم وقيمة الهانك وتصميح قول ابي حنيفية وعليه مشي الحبوبي والنسق وغيرهما تصميم (و اذا اختلف الزوجان في) قدر (المهر) ار في جنسه (فادعي الزوج انه تزوجها بالف وقالت) الرآة (تزوجتني بالفين) اومائة مثقال (فالهما اقام

البيئة تبلت بينه) لانه نور دعو اما لجمة (و ان اقاما البيئة قالبيئة بيئة المرأة) لانما تثبت الزيادة قال في الهدام معناه اذا كان مهر مثلها مثل ما ادعته او اكثر كانت بيئة الزوج اولى لانها تثبت الحطوبيئها لا تثبت المحدود التحديد التحديد

مهر المثلو لا الحطّعة (و اذا اختلفا في الاجارة) في البعل او المبعل (قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا و ترادا) لا له عقد معاوضة عابل الفسخ فكان عنزة البيع وبدأ بمين المستاجر لو اختلفا في البعل و الموجر لوفي المدة و الرحمنا فالبينة المؤجر في البدل و المستأجر في المدة كافي الدر (و ان اختلفا بعد الاستيفاء) بلجيع المقود عليه (لم يتحالفا و كان القول قول المستأجر) قال في المداية وهذا عند ابي حنيفة و ابي وسف خلام لان هلاك المقود عليه عنم التحالف عند هما و كذا على اصل محدلات الهلاك المائع عنده في البيع لما ان له قيمة تقوم مقامه فيتحالفان عليا و لوجرى التحالف ههنا و فسخ المقد فلاقيمة لان المنافع لانشوم بنفسم ابل بالمقد و تبين ﴿ ٢٨٧ ﴾ انه لاعقد و إذا امتنع التحالف فالقول المستأجر مع بمينه لانه هو

السفق عليه اه (و ان اختلفا بعد استيفاء بمض المقود عليه تحالفا وفسخ العقسد فيا بقى) اثناة لأن العقد شقد ساعة فساعه فيصير فى كل جزء من المنفسة كانه ابتداء العقد عاميا بخلاف البيع لان العقد فيه دنمة واحدة فاذاتمذر في البعض تعذر في الكل مدانه (وكان القول في الماضي قول المستأجر) لانه منكر (واذا اختلف المولى والكائب في) قدر (مال الكتابة لم يصالفا عند ابي حنيفة) لان التمالفورد في البيع على خلاف الفياس والكنابة ليست في معنى البيع لانه ليس بلازم في جانب المكاتب (وقالا يتعالفان وتفسخ الكنابة) لانه عقد معاوضة نقبل الفحج فاشبه البيع منى قال في

فها ولم يكن مع احدهما ظاهر يشهد له رجع الى موجب العقمد وهو مهر الثل وقال ابو يوسف القول قول الزوج مع يمينه مالم يأت بشيء مستنكر واختلفوا في المستنكر قبل هو ال دعى مادون عشرة دراهم لان ذلك مستنكر في الشرعونا ل الامام خواهر زاده هو ان يدعى مهرا لاينزوج مثلها عليه عادة كما لوادعى النكاح على مائة درهم ومير مثلها الف وقال بعضهم المنتكر مادون نصف المير فاذا باوز نصف المهر لم يكن مستنكرا (قو له واذا اختلفا في الابارة قبل استبغاء المعود عليه تحالفا وترادا) ممناه اختلفافي البدل والمبدل فان وقع الاختلاف في الاجرة سدأ بيمن المستأجر لانه منكر لوجوب الاجرة وان وقع في المنفعة بدء عين الموجر والهما نكل لزمه دعوى صاحبه واليهما اقام البينة قبلت بينته فان اقاماجيما البينة فينة الموجر أولى أن كان الاختلاف في الإجرةوان كامًا في المنافع فبينة المستأجر اولى وال كانا فهما قبلت بينة كل واحدفيما يدهيه من الفضل نحو أن يدعى هذاشهرا بعشرة والمستأجر شهر بن مخمسة مفضى بشهر من بعشرة (قولد وان احتلفا بعداستيفاء المقود عليه لم يتحالفا ويكون القول قول المستأجر مع عينه) لا نه هو المستحق عليه (قو له وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعنود عليه تحالفاو فحيز المخد فيما بتي وكان القول في الماضي قول المستأجر) مع يمينه ولايشمالفان فيه لان المقد ينعقدسا عدَّفساعة فيصير في كل جزء من المنفسة كانه أبندأ المفند عليها (قول، واذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة لم يتحالفا عند ابي حنيفة) فاذا لم يتحالفا فالفول قول المكاتبة في بدل الكتابة مع عينه (فولد وقال ابو يوسف و مجد بنمالغان ثم نفسيم الكتابة) (قوله واذا احتلف الزوجان في متاع البيت قابصلح الرجال فهوالرجل) كالعمامة والحن والكتب والقوس والفرس والسلاح (قُولُه ومايصلح للنساء فهو للرأة)كالرقاية والخلخال والدملج والحزز وثياب الحرير (فُولَا ومايصلح لممانهو هرجل)كالسرير والحصير والآئية لان الظاهر ان الرَّجل ينولي آلة البيتُ وبشترما فكان اظهريدا منها ولافرق بين مااذاكان الاختلاف في حال قيام النكاح اوبعر الفرقة

التصبيح وقوله هوالمعول عليه عند النسق و هوالاصح الاقاويل و الاختيار ات عندالمحبوبي (و إذا اختلف الزوجان في مناع البيت) و هومايكون فيه و لوذهبااو فضد (فايصلح لرجل) فقط كالسامة و الفلنسوة (فهو للرجل مايصلح لنساء) فقط كالحاد و المحلمة (فهو للرجل مايصلح للا خر فانه عزلة الصالح للما التعارض كالحاد و المختد (فهو للربيع مايصلح للا خر فانه عزلة الصالح للما التعارض الفاهرين (ومايصلح لهما) كالا نية و النقود (فهو الرجل) لان المرأة وما في بدها بدالزوج و الفول في الدعاري لصاحب البدنخلاف ما يختص بها لانه بعارضه ظاهر اقوى منه ولا فرق بنهما اذا كان الاختلاف في حال قيام النكاح او بعدما وقت

انفرقة هدایه (فان مات احدهماو اختلف و رثنه) ای و رثة احدالزوجین المیت (مع) الزوج (الآخر) الحی (فایصلح الربال و النساء فهوقیاق) ای الحمی (منهما) سواء کما ن الرجل و الرأة لان الید الحمی دون المیت و هذا قول این حنیفة (و قال ابویوسف بدقع الی المرأة) سواء کما نت حیة او میتة (ما) ای مقدار (یجهز به مثلها و الباق) بعد میکون (فزوج) مع یمینه لان المفاهر ان المرأة تأتی بالجهاز و هذا اقوی قبیطل به ظاهر ﴿ ۲۸۸ ﴾ الزوج ثم فی الباق لامعارض لظاهر ، فینم المرابدة می الباق المعارض الفاهر منت می الباق المعارض المناهر منت می الباق المعارض المناهر المینالی ال

(قو له فان مات احدهما واختلف ورثه مع الآخر قا بسلح الرجال والنساء فهو المباق منهما) لان اليد السي دون الميتوهذا قول ابي حنيفة (قوله وقال ابويوسف يدفع المبرأة مايجهز به مثلها و الباق الرجل مع يمينه) لان الظاهر ان المرأة تأتى بالجهاز من بيت اهلها ثم فياعداه لامعارض له الظاهر بده عليه و الطلاق و الموت سواء وقال المحد ما كان الرجال فهو الرجل وما كان النساء فهو المرأة وما كان يصلح لهما فهو الرجل اولورثه و المطلاق و الموت سواء لغيام الوارث مقام المورث هذا كله اذا كانا حرين اما اذا كان احدهما علوكا فالمتاع السر في حل الحياة لان بده اقوى و السي بعد الموت لائه لايد أميت فحلت بدالحي عن المعارض و هذا عند ابي حنيفة و عندهم المكانب و المأذون عنزلة الحر لان لهما بدا معتبرة في الحضومات قال في المنظومة

زوجان مأذون وحر خصما ه وفي مناع البيت قد تكلما • فذاك السر وقالا الهما •

(قوله و اذا باع الرجل جارية فجانت بولد فادعاه البايم فان جانت به لافل من سنة اشهر من يوم باعهافهوا ين البايع والمهامولدله وينسخ البيع فيهو بردالتمن) هذا استحسان وقال زفر دعوته باطله لان البيم اعتراف منه أنه عبد فكان في دعواه مناقضاو لناان انسال العلوق علكه شهادة ظاهرة على كونه منه لان الظاهرعدم الزناءواذا محت الدعوة اسندت الى وقت العلوق فتبين انه باع ام و لده فيفسخ البيع لان بيع ام الولد لابجوز ويرد الثن لانه قبضه بغير حق (قو له فان ادعاه المشترى مع دعوة البادع او بعده فدموة البابع اولى) لايه اسبق لاستنادها الى وقت العلوق وهذه دموة استيلادوان جاءت به لاكثر من سنتين من وقت البيم لم تصيح دعوة البابع لانه لم يوجدانصال العلوق في ماكمه الااذا صدقه المشرى فحينئذ نثبت النسب ويحمل على الاستيلاد بالنكاح ولا بطل البيع لا نا تبفنا ان العلوق لم يكن في ملكه فلانتبت به حقيقة العتق و لاحقه وهذه دعوة تحرر وغير الماك لبسءن اهله وانكان المشترى ادعاءقبلدعوةالبابع فالمسئلة الاولى صحندهوته ونثبت نسبه منه لانه اقربمكن علىنفسه والامة في ملكه فعمت دعوته وآنما قلنا أنه أقربمكن على نفسه لانه بجوز أن يكون تزوجها في ملك و احبلها ثم اشتراها مع الحبل فاذا أدعاه و هو في ملكه قبل منه فان ادعاه البايع بمددَّك لم تصم دعوته لا نه قد تعلق به معنى لايلحقه الفحم وهو ثبوت النسب من المشترى (قُولُه و ان جاءت به لا كثر من سنة اشهر ولاقل من سننين لم نقبل دعوى البابع فيه

فيمتبر والطلاق والموت سواء لقيسام الورثة مقام مورثيم وقال محدماكان الرجال فهمو الرجمل وما كان للنساء فهو المرأة وما يكون لهما فهو الرجل اولورثنه والطلاق والموت سواء قال الاسبهاني والفول ألعميم قول ابي حنيفة واعتمده النسمق والحبوبي وغيرهما تعميم (واذا باع الرجل عارية فجاءت ولد فادهاه البايم فان جاءت 4 لاقل من ستة اشهر من يوم البيام فهسو ابن البايع والمدامولدله) استمسالا لأن انصال العلوق في ملكه شهادة ظاهرة على كونهمنه ومبنى النسب على الحنفا فيعنى فيه التناقش و اذا صحت الدعوى فاستنذت الى وقت العلوق تبين انه باع ام ولده (فيفاح البيع فيه) لأن يم أم الولد لابجوز (ويرد) البايع (الثمن) الذي قبضه لانه قبضه بفيرحق (وال ادعاء

. المشترى) الولد ايضا سوا. كانت دعوا. (مع دعوة البايع اوبعد، فدعوة البايع اولى) لانجانستند (الا) الى وقت العلوق فكانت اسبق قال القهستانى وفيه اشعار إنه لوادعا. المشترى قبل دعوة البايع ثبت مسبد منه و حمل على النكاح اه (و ان جاءت به لا كثر من سبّة اشور) ولدون الحولين (لم تغبل دعوة البايع فيه) لا حمّال حدوثه بعد البيع (الاال يصدقه المشترى) فيثبت النسب و يطل البيع والولد حر والام ام ولدله كافى المسئلة الاولى لتصادفهما واحتمال العلوق كا العلوق في اللك هدايه و في الفهستانى و فيه اشارة الى انه لوادهباء احتبر دموة المشترى لقبام الملك المحتمل العلوق كا في الاختبار اه و ان جاءت به لاكثر من سنتين لم تصع دموة البابع الااذا صدقه المشترى فيثبت النسب و يحمل حلى الاستيلاد بالسكاح ولا يبطل البيد و تمامه في الهدايه ﴿ ٢٨٩ ﴾ (واز مات الولد فادماء البابع وقد) كانت (جاءت به لاقل

الا ان بصدقه المشتري) لان دموة البايع هنا دموة ملك لادموة استيلاد لانا لانط الاالطوق كال في ملكه واذا كانت دموة ملك فدهوة الملك كمتاق موقم وحتقه فهذما لحالة لاشفذ لازالولد ايس فرملكه واعاقبلت دعوته اذا صدقه المشرى لجواز أنْ يَكُونَ الأمُ كَاقَالُ وَاذَا صَدَقَ المُشْرَى مُبُتْ نَسَبِ الوَلَدُ وَبِطُلُ الْبِيعِ وَالْوَلَدُ حَرّ والام ولد فان ادماه المشترى بعد التصديق لم غبل لان النسب لما ثبت من البابع مصديق المشترى زال مك المشترى ولاخبل دعوته في ازالة نسب ثابت من غيره (قو له وان مات الولد فادعاء البابع وقد جات به لاقل من سنة اشهر لم يثبت الاستيلاد في الام) لانها نابعة الولد ولمثبت نسبه بعدالموت لعدم حاجته الى ذلك فلا يتبعه استبلاد الام (قوله فان مانت الام فادعاه البابع وقد جاءت 4 لاقل من سنة اشهر يُنبت النسب فىالولد واخذه البابع ويرد كل الثمن فى قول ابى حنيفة وقال ابر يوسسف و يحمد يرد حصة الولد ولا رد حصة الام) أما ثبوث النسب فلان الولد هو الاصل لان الام تضاف اليه فيفام امالولد وتستفيد هي الحرية من جهته لفوله عليه السلام واعتقهاو لدهاه والشابت لها حقالحرية وله حقيقة الحرية والادنى يتبع الاعلى واما ردالثمن كله عند ان حنيفة فلانه فلهر الاالجارية ام ولد ومن باع امولد فهلكت عندالمشرى فائها لاتكون مضمونة عليه عندهلان ماليتهاغير متفومة عنده في العند والغصب فلذلك برد جينعالتمن وعندهما تكون مضمونة لائها متقومة عندهما فيرد مناأتمن مقدار قيمة الولد فيُعتبر القيمتان ويقسم الثمن على مقدار فيتهما فما اصاب فيمة الام سفط و مااصاب قية الولد رده هذا اذا مانت اما اذا قتلها رجل فاخذ المسترى قيتها ثم ادعى البابع الواد فانه رد فيدالولد دون الام بالاجاع (فو له ومن ادعى نسب ا حدى التوأمين نثبت نسمِما منه) لانهما ماه واحد والحل الواحد لانثبت نسب بعضه دون بعض وعلى هذا لوباع المولى الجارية واحد التوأمين فادعى المولى الولد الباق في بده حمت دموته في الجسم و فسخ البيم وكانت الام ام ولدله

- النبادات كاب النبادات

الشهادة موضوعة الثوثق صيانة الديون والعقود عن الجنود قال الله تعالى ﴿ واشهدوا النَّا الله تعالى ﴿ واشهدوا دُوى عدل منكم ﴾ والشهادة عبارة عن الاخبار بسمة الشيء عن مشاهدة الني أني الاخبار بسمة الشيء عن مشاهدة الني النيء

مذبعت (يثبت النسب منمه في الولد، واختذه البابع) لأن الولد هو الاصل فالنسب فلايضره فوات النبع (ويرد الثمن كله في قول ابي حنيفة) لانه تبين انه باع ام ولده وماليتها غير متقومة عنده في المقيد والنصنيرة لا يضمنها المسترى (وقال ابوبوسف ومجد برد حصة الولد ولارد حصة الام) بان سم اأغن على الام وقيمة الولد فا اصاب الولد رده اليابع وما اصاب الام سقط عنه لان الثمن كان مقابلا مهما وماليتها متقومة

من سنة اشهر) من وقت

البيع (لم يثبت الاستيلاد

في الام) لانها تابعة الولد

ولم يثبت نسبه بعدالموت

لعدم حاجشه الى دلك

فلا يتبعه استيلاد الام

(وان ماتت الا) وبق

الولد (فادعاء البايم

وقد) کانت (جانت به

لاقل من سنة اشهر)

عدهما فیضیم المشتری قال فی التصبیح و علی قول الامام شی ج نی (۲۷) الائمة کالنسنی و الحیوبی و الوسلی و صدر الشریعة (ومن ادعی نسب احد النوامین) و هما و لدان بین و لاد نهما اقل من ستة اشهر (ثبت نسبهما منه) لانهما من ماه و احد فن ضرورة ثبوت نسب احدهما ثبوت نسب الآخر اذلا تصور علوق الثانی حادثا لاند لاحید افل من سستة اشهر هدایه ﴿ كتاب الشهادات ﴾ لا تفق مناسبة الشهادة الدعوی و تأخیرها عنها

(الشهادة) لنذخبر قاطعو شرعا اخبار صدق لاثبات حق كا في الفسخ وشرطها العقل الكاءل والضبط والولاية وركنها لفظ اشهد وحكمها وجوب الحكم على القاضي بموجبها ذا استوفت ﴿ ٢٩٠﴾ شرائطها و اداؤها (فرض) على

عن الماينة وقيل مشتقة من الشهود وهوالحضور لأن الشاهد يحضر مجلس القاضى للاداء فسمى الحاضر شاهدا واداؤه شهادة وفي الشرع عبارة عن أخبار بصدق مشروط فى عِلس القضاء ولفظه الشهادة ولها شرط وسبب وركنوحكم فسببها طلب المدعى من الشساهد اداءها وشرطها العقل الكامل والضبط والاهليسة وركنها لفظ الشهادة وحكمها وجوب الحكم على القــاضي عا تقتضيه الشهادة (فو له رجه الله الشهامة فرض) يدنى اداؤها وهذا اذا تحملها والذم حكمها امااذا لم يتعملها فهو غيربين التحمل وتركه لانه النزام للوجوب فهوكا يوجبه على نفسمه من النذر وللانسان ان يتحرز عن قبول الشهاة وتحملها وفي الواتمات رجل طلب منه أن يُنبت شهادته الزيشهد على عقدةابي ذلك فانكان الطالب بجد غيره جازله أن يتنم والا فلايسمه الامتناع (فو إير الشهود اداؤها) تأكيد لقوله فرض (قو له ولا يسمهم كتمانهــا) قال في النهايه الا اذا علم أن القاض لايقبل سهادته فانا ترجو أن يسعه ذلك أوكان في العسك جاعة. سواه بمن تقبل شهادتم واجابوه فانه يسعه الامتناع وان لم يكن سواه اوكانوا ولكن ممن لايظهر الحق بشهادتهم عند القاضي اوكان يظهر الا أن شهادته اسرع قبولا لايسمه الامتناع وعن محمد اذاكان له شهودكثير فدعا بعضهم للاداء وهوبجد غيره لايسمه الامتناع وعن مجد ايشا لودعي للاداء والقاضي بمن يقضى بشمهادته لكنه خلاف مذهب الشاهد لاارىله ان يشهد فان شهد لابأس مذلك قال حلف بن ابوب لورفعت الخصومة الى قاض غير عدل فله أن يكثم الشهادة حتى يرفعها إلى قاضعدل وكذا اذا خاف الشاهد على نفسه من سلطان جابر اوغيره اولم سذكر الشهادة على وجهها وسعه الامتناع وكذا لو شهد على باطل وكذا مثل أن يكون رجل من أهل السوق اخذسوق النحاسين مقاطمة كلشهر بكذا فدعى الى اداء الشهادة عليه لمجزله الاداءحتى قالوا لوشهد بذلك استوجب اللمنة لواقررجل عنده بدراه وعرف الشاهد ان سببه من وجه باطل فانه عتنم من ادائبًا (فو له اذا طالبم المدعى) هذا بيان وتت الفرضية (فو له والشهادة في الحدود يخير فها الشاهدين بين الستر والاظهار) هذا اذا كانوا اربعة امااذا كانوا اقل والستر واحب لانها تكون قذفا وانماكان غيرا فها لانه بين حسبتين اقامةالحد والتوقى عناالهتك فان ستر فقد احسن وان اظهر اظهر حقالله تعالى فلذلك خير فيهما (قو له والسترافضل) لقوله عليه السلام و من ستر على مسلم ستره اللَّهِ في الدُّسا والآخرة » ولان الاظهار حق لله تعالى وهو غنى عنه والستر ترك كشف الآدى وهو عتاج اليه فكان اولى (فو له الااله مجب ان يشهد بالمال في المهرقة) لأن المال حق الآدمي فلايسمه كتمانه (فو له فيتول اخذ ولايقول سرق) لان قوله اخذ يوجب الشمان وقوله سرق يوجب القطع وقدندب

من علمها محيث (يازم الثهود) اداؤها (ولا يـمهم كتمانها)لقوله تعالى ﴿ وَلا يأتِي الشهداء أَذَا مادعوا 🏈 و قوله تمالی وولاتكتموا الشادةومن يكتمهافاندآثم قلبه كهوهذا (اذا طالبم المدعى) بالأنبا حتدفيتوقف على طلبه كسائر الحقوق الا اذا لم يعلم جا ذوالحق وخاف فوتدلزمه ان يشهد بلاطلب كافي الفنع و بحب الاداء بلا طلب لو الشهادة في حقوق الله تمالي وهي كثيرة عدمنيا في الاشاء اربعة عشرقال ومتى اخر شاهد الحسبة شيادته بلاعدر فسق فترد شهادته اه وهذا کله فی غير الحدود (و) اما (الشهادة في لحدود) فأنه (يخير فيها الشاهدين بين المتر والاظهار)لانهبين حبتيناقامة الحدوالتوقي عن الهتك (و)لكن (الستر افضل) لقوله صلى الله عليهوسلم للذى شهدعنده « اوساترته بثوبك لكان خيرالك، وقال على والسلاة والسلام من سترعلي مسلم سترالله تمالي عليه في الدنيا والاخرة » وفيما لقل من

تلة بن الدرء عن النبي صلى الله عليه و-لم واصحابه رضى الله عنهم دلالة ظاهرة على افضلية الستر هدايه (الى) (الاانه يجب) عليه (ان يشهد بالمال في السرقة فيةول اخذ) المال احياء لحق المسروق منه (ولا يقول سرق) صومًا ليد

السارق عن القطع فيكون جما بين المسترو الاظهار (والشهادة على) اربع (مرانب) الاولى (منها الشهادة فى الزناء يستبر في الربعة من الرجال) لقوله تعالى هو واللائى بأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا علين اربة منكم كه ولقوله تعالى هو ثم لم يأتوا باربعة شهداه كه (ولاتقبل في اشهادة النساء) لحديث الزهرى منت السنة من لدن رسول الله سلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعده ان لاشهادة للنساء فى الحدود والقصاص هدايه (و) الثانية (منها الشهادة ببقية الحدود والقصاص تقبل في اشهادة رجلين) لقوله تعالى هو فاستشهدوا شهيدين من رجالكم كه (ولا تقبل في ا) ايضا (شهادة النساء) لما مر (و) الثالثة منها (ماسوى ذلك) المذكور . هو ٢٩١ كه (من) بقية (الحقوق تقبل) في ا (شهادة رجلين اورجل وإمرأنين

سواءكان الحق) المشهوديه (مالا اوغير مال) وذاك (مشل النكام والطلاق والوكالة والوصية) لان الاصل فهاالقبول ارجود مايبتنى عليه اهلية أأشهادة وهو المشاهدة والضبط والاداء اذبالاول تحصل لم للشاهد وباالثاني ستى وباالااك محمل العلم للقياضي ولهذا نقسل احبارها في الاخبار ونقمسان الصبط بزيادة النسانا بجبر بضمالا خرى الما فإيق بعد ذلك الا الشهة فلهذا لاتقبل فيما شدرى بالشهات وهذه الحقوق تثبت معالشهات وعدم قبول الاربع على خلاف القياس كيلا يكثر خروجهن همدنه (و) الرابعة الشهادة على مالا يطلع عليه الرحال كاعبرعنه مقوله و (تقبل في الولادة

الىالستر فيما يوجب القطع وتجب عليهالشهادة فيمايوجب الضمانولان في قوله اخذ احياء لحق المسروق منه الاترى أنه لوقال سرق وجب القطع والضمان لايجامع القطم فلا يحصل في قوله سرق احياء حقه (قُولِ الشهادة على مرانب مهاالشهادة في الزَّاء يعتبر فيها اربعة من الرجان) قال الله تعالى ﴿ فاستشهدوا عليه اربعة منكم ﴾ واختلفوا فيالشهادة على اللواط فمند ابى حنيفة يقبل فيه رجلان عدلان لان موجبه التمزير عنده وعندهما لابد فيه من اربسة كالزناء واما آتيان البهيمة فالأصم عند اصحابنا جيما الله بقبل فيه شاهدان عدلان ولا تقبل فيه شهادة النساء (فو له ولاتقبل فيها شهادة النساء) لان الحدود يؤثر فيها الشبهة والنساء شهادتهن شبهة لانها قائمة مقام شهادة الرجال فهي كالشهادة على الشهادة (فُو أبد ومنهاالشهادة ببقية الحدود والقصاص بقبل فيها شهادة رجلين ولايقبل فيها شهادة النساء) لماروى عن الزهرى اله قال مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعده ان لاتجوز شهادة النساء في الحدود والقصاص وقد قالوا أن شهادة النساء مع الرجال تقبل في الاحسان وعند زفر لايقبل الاالرجال وكذلك قال ابو يوسف ومجد يقبل شهادة النساء مع الرجال في تزكية شهو دالنساء وعند الى حنيفة لأنجوز واما الشهادة في السرقة يقبل فيها في حق المال رجل واحرأ نان ولايقبل في حق القطع الارجلان فلوشهد رجل وامرأنان بالسرقة ثبتالمال دونالقطم (فو الدوماسوى ذلك من الحقوق يقبل فيه رجلان اورجل وامرأتان سواء كان الحق مالا اوغيرمال مثلالنكاح والمتاق والطلاق والوكالة والوصية) وغير ذلك والمراد بالوصية ههنا الايصاءلانه قال اوغيرمال فلوكان المراد الوصية لكان مالا (قو له ويقبل في الولادة والبكارة والميوب بالنساء في موضم لا يطلم عليه الرجال ثهادة امرأة واحدة) الاان الاثنين احوطه وقوله هوالميوب بالنساءه يمنى اذا ادعى الميب بالجارية فان قولهن مقبول وبحلف البايع ايضا واما شهادة النساء وحدهن علىاستهلال المواود فلا يقبل عند ابى حنيفة في حق الارث لانه بما يطلع عليه الرحال فلامد فيه من سجلين اورجل

والبكارة والعيوب) التي (بالنساء) اذا كانت (في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة اسرأة واحدة)لة وله عليه المسالة والسالام هشهادة النساء جائزة فيمالا يستطيع الرجال النظراليه » الجمع المحلى بالالف واللام براد به الجنس فيتناول الاقل ولائه انتا سقطت الذكورة ليخف النظرلان نظر الجنس اخف فكذا يسقط اعتبار المدد الاأن المئنى والثلاث احوط لما فيه من معنى

الالزام كافى الهدايد ثم قال اماشهادتهن على استهلال الصبى لاتقبل عند ابى حنيفة فى حق الارث لائه ممايطلع عليه الرجال الفي من المدالة الاندمن المور الدين وعندهما تقبل فى شق الارث ايضا لاند صوت عندالولادة ولا محضرها الرجال عادة فعمار كانوادتهن على نفس الولادة اه ورجد فى الفتح (ولايد فى ذلك كله من المدالة) لقوله تعالى ﴿ فاشهدوا ذوى عدل منكم ﴾ ولان المدالة هى المينة للعمدى لان من يتعاطى غير الكذب قد يتعاطاه وعن ابى يوسف ان الفاسق اذكان وجيا فى الناس ذامروة تقبل شهاته لاندلايستا جراوجاهته و يمتع عن الكذب عرقه والاول اسم الاان القاضى

وامرأتين وعندهما يقبل شهادتهن في حتى الارث ويكني في ذلك امرأة واحدة عندهما لاند صوت عند الولادة وتلك الحالة لايحضرها الرجال واما في حق الصلاة عليه فقبولة بالاجاع لانها من امور الدين واماالرساع فلا تقبل فيه الاشهادة رجلين اورجل وامرأتين عندنا لانه عايطلع عليه الرجال بدليل ان لذى الرحم المحرم مها ان ينظر الى تديها ويشاهد ارمناعها ﴿ فَو لَمْ وَلابِد فَى ذَلْكَ كُلَّهُ مِن العِمَالَةُ وَلَمْظُ الشهادة) هذا اشارة الى جهم ماتقدم حتى يشترط المدالة ولفظ الشهادة في شهادة التساء في الولادة وغيرها هو التحيم لانها شهادة لما فيه من مني الالزام حتى اختص بحبلس القضاء وشرط فيه الحرية والالسلام كذا فىالهدايه وامالفظ الشهادة فلابد منه لان في لفظها زيادة توكيد فان في قوله اشهد من الفاظ البين فسكان الامتناع من الكذب بهذه اللفظة اشـد و انما شرطت المدالة النوله تعالى ﴿ بمن تُرَصُونَ من الشهداء ﴾ قال في الذخريرة احسن ماقيل في تفسير المدل أن يكون مجتنبا الكبائر ولايكون مصراعل الصنائر ويكون صلاحه اكثر من فساده وصوابه أكثر من خطائه وقال في اليناسيم المدل من لم يطمن عليه في بطن ولافرج أي لايقاله اند يأكل الربا والمنصوب واشباه ذلك ولايقال انه زان فان موضع الطمن البطن والفرج ولهما توابع فافاسلم عنها وعن توابعها كان عدلا والكذب من جاة العلمن في البطن لانه مخرج منه (مولد فان لم يذكر الشاهدافظ الشهادة وقال اعلم اواتيقن لم تقبل شهادته) لأن بهذه اللفظة لم يكن شاهدا لأن الله تعالى اعتبر الشهادة بقوله ﴿ فشهادة احدهم اربع شهادات ﴾ (فوله وقال ابوحنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم) يمنى لايستل عنه حتى يطمن الخصم فيه لقوله عليه السلام والمساون عدول بعضهم على بعض الاعدودا في قذف (فو لد الا في الحدودوالتصاص فاند يسئل عن الشهود) لاند يحتال لاسقاطها فيشترط الاستقصاء فيها (فخو لد ذان طمن الخصم فيهم سأل عنم) وكذا اذا وقع القاضى في شهادتهم الثك والارتباب فلابد ان يسئل عن عدالتم الزول التهمة ولا تزول الا بالنزكية (قوله وقال أبو يوسف ومحمد لابد ان يسئل عنهم في السر والعلانية) يمنى في جيم الحقوق وسائر الحوادث

اوقضى بشهادة الفا-ق يصم والمسئلة معروفة هدايه (ولفظ الشهادة) لأن النصوص نطقت باشتراطها اذالاس فيها بهذه اللفظة ولان فها زيادة تأكيد فان قوله اشهد من الفاظ اليين فكان الامتناع عن الكذب يهذا اللفظ اهد (فان لم مذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال) عرمنا عنها (اعلم اراتيقن لم تقبل عهادته) لما قلنا قال في الهدامه وقوله في ذلك كلهاشارة الىجيع ماتقدم حتى بشرط المدالة ولفظ الشهادة في شهادة النساء في الولادة وغيرهما هو الصحيم لانه شهادة لما فيه من معنى الالزام حتى اختص اعجلس القضاء ويشترط الحرية والاسلام اه (وقال ابو حنيفة بقتصر الحاكم على ظاهر عدالة) الشاهد (المسلم) ولايسأل عنه الا

اذا طنن فيدا ظهم انوله عليه السلاة والسلام «المسلون عدول بعضهم على بعض الامحدودا في قدّف » (سواه) ولان النظاهر الانزجار عامو عرم دينه و بالنظاهر كفاية اذلاو صول الى القطع هدايه (الافى الحدو دوالقصاص فانه يسأل) فيها (عن الشهود) وان لم يعلمن الخصم لانه يحتال لاسقاطها فيشترط الاستقضاء فيها لان الشبة فيها دارته (وان طون الخصم فيهم) اى الشهود (سأل) القانى (عنهم) لانه تقابل النظاهر ازيسال طلباللترجيح وهذا حيث لم يعلم القانى حالهم المالذاعلهم بجرح اوعدالة فلايسال عنهم و عامه فى المسر والعلائمة) اوعدالة فلايسال عنهم و عامه فى المسر والعلائمة)

في سائر الحقوق طم الخصم فيهسم اولا لاز الحكم اعما بجب بشهادة المدل فوجب العث عن المدالة قال في الهداله وقيل هذا اختلاف هصر وزماز والفتوى علىقولهما في هذا الزمان ومثله في الجوهره وشرح الاسبيجابي وشرحال أهدى واليناسم وقال صدر الشهيد في الكبرى والفتوى اليوم على قولهما ومثله فيشرح المنظمومة لاسديدى والحقبابق وقاضمتهان ومختبارات النبوازل والاختيار والبرهاني وشدر الشريعه وتمامه فيالنصيم وفي الهداله ثم قبل لابدان بقول المبدل هو عبدل مارُ الثمادة لأن المد قديعدل وقيل يكثق بقوله هو عدل لان الحريد ثالة بامسل الدار وهذا اصم

سواء طمن الخصم فيم او لم يطمن والفتوى على قولهما في هذا الزمان كذا في الهدايه وكيفية السؤال عنم في السر والعلائية ان يكتب الحاكم اسماء الشهود وانساجم حتى بعرفهم المزكى ويسئل عن جيرائهم واصدقائهم ويرسل بالكناب اليم فيكنب الزكون المين تحت اسم العدل ولايكتبون الفا تحت اسم الفاسق صيانة لعرض المسلم وفي النهاية تزكيةالسنر ان بعثالقاضي رسولا الىالمزك ويكنب اليه كنابا فيه اساء الشهود حتى يعرفهم ويكون المكتوب البه عدلا له خبرة بالنساس ولايكون منزويا غير مخالط فناس لانه اذا لم يخالطهم لم يدرف العدل من غيره و يرد المكتوب اليه الجواب فن هرفه بالعبدالة كتب تحت اسمه هو هدل جائز الشبهادة ومن عرفه بالفسق لايكتب شيئا تحت اسمه احترازا عن هنكالستر او مول الله أعلم الا أدا عدله غيره وخاف أن لم يصرح بذلك قضى الفاضي بشسهادته فينتذ يصرح بذلك ومن لمبعرف بعدالة ولافسق كتب تحت اسمه مستور ويكون جميع ذاك فيالسر لابطلع هايه فعُدم المعدل اويتهدد اويستمال بالمسال واما تزكية العلائبة فان الفاضي بجمع بعنالمدل والشاهد لاحمتهما تزكية فيالعلانية لننتني شبمة تعديل غيره فبقول الناضي للمدل اهذا الذي عدلته في الدر قان قال محضرة المدى عليه نع قضى عليه حيناذ وفيل صفة الزكية في العلائبة أن يقول المعدل.عند الحساكم أنه عدل مرضى الغول جائز الشهادة لان العبـد قد يكون عدلا وشـهادته لانجوز وقيـل بكني مقوله هو حدُّلُ لازالحرية ثابتة بالدار وهذا اصم كذا في المبداية وقال أبو يوسف يقول في تعديله مااعلم منسه الاخيرا ولوقال لابأس به فقد عدله وزكاء والنزكيـة كانت في عهد المحابة علانية ولم يكن في المنر تزكية لانم كانوا صلحاء وكان المعدل لايخاف الاذية منالشهود اذا جرحهم وفى زمانسا تركت تزكية العلابسة واكننى بتزكية السر تحرزا من الفننة والاذية لان الشمود يؤذون الجارح وعن محد انه قال تزكية الملائية بلاه وفتنة كذا فيالهداله واذا رأىالمزك رجلا حافظا اجماعة ولم ر منه ربة قال او سليمان بسمه ان يعدله وال كان لابعرفه فجاء شاهدان عدلان فعدلاه عنده وسسمه ان يعدله بقولهما كذا فىالبناسع وتعديلاالواحد جائز عندهما والاثنان احوط وقال محمد لايد من اثنين اعتبارا بالشهادة وعلى هذا الحلاف المرجم عن الشاهد ورسول القاضي الى المعدل يعني اذا كان رسول الفاضي الى المعدل واحدا اوالمترجم عن الثهود جاز عندهما والاثنيان احوط وعند مجد لابد من اثنين لان انزكية في معنى الشهادة فيعتبر فهما العدد كابعتبر فهما العدالة وهما مقولان النزكية في السر ليست فيسمني الشهادة ولهذا لايشترط لفظ الشهادة وكذا العدد بالاجمام على مانا لالخصاف لاختصاصها بمجلس الفضاء ويشسترط اربعة في تزكية شهود الزناء عند مجد كذا فيالهدان وقد قال الو حنيفة اقبسل في تركيسة السر المرأة والعبسد والمحدود فالقذف اذا كانوا عدولا ولا اقبل في تركيسة العلابسة الا تركيسة من

(ومايتحمله الشاهد على ضربين احدهما ما يثبت بنفسه) وذلك (مثل البيع والاقرار والفصب والقتل وحكم الحاكم) ونحوذلك بمايسهم اويرى (فاذا سمع ذلك الشّاهد) وجوبما يسرف ﴿ ٢٩٤ ﴾ بالسماع مثل البيع والاقرار (اور آه)

اقبل شـهادته لان تزكية السر من باب الاخبار والمخبر به امر ديني وتول هؤلاء فيالامور الدنثية مقبول اذاكانوا عدولا الآثري آنه تقبل روايتهم فيالاخبار عن رسولانة صلى الله عليه وسلم وبجب الصوم بقولهم وتزكية العلانية نظير الشهادة فيشترط فيها اهلية الشهادة وكذا المدد بالاجاع على ما قال الخصاف وعلى هذا تزكية الوالدلولد. في السر جائز لانها من باب الاخبار كذا في انهايه وكذا تعديل الاعاء والمملوك عندهما خلافا لمحمد كذا فياليناب (فو له وما يتممله الشاهد على ضربين احدهما ما يُنبت بنفسه مثل البيم والاجارة والنكاح والاقرار والنصب والقتل وحكم الحاكم فاذا سمع ذلك الشاهد آورآه وسمه ان يشهد به وان لم يشهد عليه) واما اذا سمع الحاكم يقول حكمت لفلان على فلان بالف درهم ان سمعه يقول ذلك في موضع تجوز حكمه فيه جازله ان يشهد بذلك وان لم يأمره الحاكم بذلك وانكان سممة في موضع لايجوز حكمه فيه لايجوزله انيشهد بذلك (فو لدوبقول اشهد اله باع) هذا في البيم الصريح ظاهر واما اذا كان البيم بالتعاطى فاله يشهد على الاخذ والاعطاء ولا يشهد على البيع وفي الذخيرة او شهد على البيع جاز وفي الاقرار يقول أشهد أن فلانا أقر بكذا ولوفسر للقاضي بأنقال أشهد بإلسماع لايقبل كذا فيالنهايه (فو لد ولا يقول اشهدني) لابه كذب ولو سمعه من وراء جاب لايجوز له ان يشهد ولو فسره للقاضي لايقبله لان الننمة تشبه النغمة الا اذا كان دخل البيت وعلم أنه ليس فيه احد ثم جلس علىالبـاب وايس وفيه مسلك غيره فسيم اترار الرجل ولا يراه لانه حصل له العلم في هذه الصورة رجـل كتب على ننسه مكا محق وقال لتموم اشهدوا على بما في هذا السك جاز لهم ان يشهدوا عليه وإن كتبه غيره وقال لهم ذلك لم يجز حتى يقرأه عليهم (فولد ومنــه مالا يتبين حكمه منفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا سم شاهدا يشهد بشي لم يجز له أن يشهد علىشهادته الا أن يشهدم) لان الشـهادة غير موجبة بنفـــها وآنا تصير موجبة بالنقل الى علس القضاء فلابد فيها من الآثابة والتحمل ولم يوجد الاترى الهلورجم عن الشهادة بمدماشهد بها عند الحاكم لم يازمه الحاكم شيئا ولم يقطع بشهادته حقا فاذا صم هذا قلنا من سمم شاهدا يشهد على رجل بشي لم بجزله أن يشهد بذلك لاند شهد بما لم يثبت به حقاعلى المشهود عليه قال فى الهايه هذا اذاسممه فى غير مجلس القضاء امالوسمم شاهدا يشهد في مجلس القاضي جازله ان يشهد على شهادته وان لم يشهده (فو الد وكذلك او سمعه يشهد شاهدا على شهادته لم يسم السامع ان يشهد على ذلك) لانه اعام ل غير و لم يحمله و او قال الشاهد لر جل اما اشهد ان لفلان على فلان الف درهم فاشهد عليه بذلك لم يلتفت الى ذلك وكذا اوقال فاشهد بما شهدت به أو أشهدعلى عا

فعلدوهوما يعرف بالرؤية كالفصب والقتل (وسعه ان يشهديد وان لم يشهد عليه) اي يحمل تلك الشهادة لأندعإما هوالموجب بنفسه وهوالركن فيالاداء (وتقدول اشهد آله باع ولايقول اشهد نی) لانه كذب قال في الهدايه و لو سمم من وراء الحبساب لابجوز له ان يشهد ولو فسر للقادى لايقبله لان النغمة تشبه النغمة الااذا كان دخل البيت وعلم أنه ليس فيه احد سواه ثم جلس على الباب وليس لليت مسلك غييره فسمع اقرار الداخل ولاراه لانه حصل الملم في هذه الصورة اله (و) الشائي (منده مالا نثبت حكمه بنف) وذلك (شل الشهادة على الشهادة) لانها غير موجبة ننفسا وانما تصير موجية بالنقل الي علسالقضاء والنقل لابد من يحمل ليصمير الفرع كالوكيل (فاذا سمع شاهدا يشهد بشي لم يجزان يشهد على شهادته) لعدم الأثابة

(الا ان شهده) على شهادته ويأمره بادائها ليكون نائباعنه (وكذلك اوسمعه يشهد الشاهد على (شهدت) شهادته) ويأمر، بادائها (لم يسم للسامم) له (ان شهد) لانه لم يحمله وانما حل غيره

شهدت به فذلك كله باطل حتى يقول اشهد على شهادتى لأن جيم هذه الالفائل امر بالشهادة لاعلى طريقالتحسيل وهذا المأمور لميماين اقرار المشهود عليه ولااشتهده الشاهد على نفسه مخلاف مااذا قال اشهد على شهادتي لان ذلك استنابة في نقل شهادته واشهادله على نفسه بذلك (فو له ولا يحل الشاهد اذا رأى خطه ان يشهد الاان يذكر الشهادة) لان الخط يشبه الخط فلم يحصل له العلم ببقين وهذا قوالهما وقال أبو بوسف يحلله ان يشهد وفي الهدابه مجد مع ابي يوسف وقيل لاخلاف بنهم في هذه السئلة وانهم متفقون على أنه لاعل له أن يشهد في قول العمامنا جيما الاأن بذكر الشهادة وأعا الخلاف بينم فيما اذا وجدالقاض شهادة في ديواند لأن ما في قطره نحت خممه يؤمن علبه من الزيادة والنقصان فعصل لدَّالم ولا كذلك الشهادة في السلك لانها في دغيره وعلى هذا اذا ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة اواخبره قوم عن يثق بهم أناشهدنا نحن واثت كذا في المدايه وفي البردوي الصغير اذا استيقن اله خطه وعلمانه لم يزد فيه شيءُ بانكان عنبوا عنده اوعلم بدليل العلم يزد فيه لكن لامحفظ ماسمم فسندهما لايسمه ان يشهد وعندان يوسف يسمه وماقاله ابويوسف هوالمموليه وقال فيالتقوم قولهماهو العيم (قو له ولاتقبل شهادة الاعمى) وكذَّقَسَاؤُه لا بحوز ثم شهادته على وجهين احدهما انكان تحملها وهوبصير ثم اداها وهواعي لم بجز عندهما وقال ابويوسف بجوز لائه لم فقد منه في حال الاداء الاساينة المشهود عليه فاذا صم تحمله جاز اداؤه كالوشهد بمسير علىميت اوعلى غائب والهما ان العمى عنم التحمل فنع الاداء كالجنون ولان حالة الاداه اكد من حالة العمل بدليل ان العمل يصم في حال لا يصم فيدالاداء مثل ان يكون فاسقاا وعدا اوصبيا وقت التعمل فان تحمله معيم فأذا كان العمى عنم التحمل فاولى واحرى ان عنم الاداء والثاني اذا ادا الشهادة عندالحاكم وهوبصير ثم عي قبل الحكم بها لم بجز الساكم ان محكم بها عندنا لانمن شرط الحكم بالشهادة عندنا بقاء الشهود على حال اهلية الشهادة الى ان يحكم بها الحاكم حتى اذاار تدوا او فقوا او خرسوا اور جموا قبل الحكم بها فانذلك عنم القضاء بها فكذا اذاعى قبل الحكم بشهادته بخلاف مااذا مات الشهود اوغابوا بعد الآداء قبل الحكم فان ذلك لاعتمالحكم لانالاهلية بالموت انتمت وبالنيبة مابطلت يمنى في الملل وكذا في الحدود الافي الرجم خاصة فاند يسقط اذا غابت الشهود او مآتوا بتعالقضاءلفوات البدأة بهم وعنابي يوسف لايبطل الرجم أينسا بموتهم ولابغيتم وقدقالوا انشهادة الاعي لايقبل فيشئ اصلا وقال زفر تقبل فياطريقه الاستفاضة كالنسب والنكاح والموت وبجوز ذلك لان الأعمى يقع لدالملم عا طريقه الاستفاسة كما يقم البصير (غُولِهِ ولاالمماوك) لأن الثهادة من باب الولاية وهو لايلي على نفسه فاولى أن لايل على غيره قال الله تمالى ﴿ عبدا علوكا لايقدر على شي م وقال تمالى ﴿ وَلا يَا إِنَّا إِنَّا اللَّهُ مَا وَعُواكُ فَالْابِدَ خُلَّ اللَّهِ مَا اللَّهُ عَلَمُ عَلَّمُ عَلم عَلم عَلم بها عن الحضور الى مجلس الحاكم ولانه ليس من اهل الضمان بالرجوع عن الشهادة

(ولا محل للشاهد اذا رأى خطه ان يشهد الا ان مذكر الشهادة) لان الخط يشبه الخط فلم بحصل السلم وهذا قول الامام وعايد شي الاعد المائز مون للعجيم كا في التصحيم وفى الدر وجوز اله لو في حوزه وبه نأخذ بحر عن الملتق اھ (ولا تقبل شهادة الاعمى) لأن الاداء مفتقرالي التميز بالاشارة بين المشهود له والمشهود عليه ولا عنز الاعي الا بالنغمة والنغمة تشبدالنغمة واوعى بمدالاداء عتنمالقضاء عندالى حنيفة ونحدلان قيام الاهلة شرط وقت القضاء لصيرور تهاعة عنده وصار كااذاخرس اوجن اوفسق مخلاف مااذا مات أوغاب لانالاهله بالموت أنبت وبالنسة مابطلت كافي الهدامه (ولاالمماوك) الكه وغيره لان الثمادة من باب الولاية وهو لايلي تفسه فاولى ان لا تمتله الولاية على غيره

وواولئك ممالفاسقون قال في الهدايد و الوحد الكافر فى قذف ثم اسلاتقبل شهادته لان للكافر شهادة فكان ودهامن تمام الحدوبالاسلام حدثت له شهادة اخرى يخلاف العبد اذا حدثم اعتق لانه لاشهادة كامبد امالافتمام حدوبر دشهادته بعد المتق اه (ولاشهادة الوالد) وان علا (اولده وولد ولد.) وان سفل (ولاشهادة الولد) وان سفل (الإبوبدواجداده) وان عاوا لان المنافع بين الآباء والاولاد متصملة ولذا لابجوز اداء الزكاة الهمفتكون شهادة لنفسه من وجه ولتمكن الممة ﴿ وَلَا تُقْبِلُ شَهَادَةً أَحَمَّهُ الزوجين للآخر) لأنّ الانتفاع متعسل عادةر دو المقصود فيصير شباهدا لنفسه منوجه ولوجود الهمة (ولانهادة المولى لعدم) لأنه شهادة لنفسه من كل وجه اذا لم يكن على المبد دين اومن وجه اذا كان عليمه دين لان الحال وتوف مهاعي هدامه (ولالمكاتبد) لما قلنا (ولاشهادة الشريك لشريك. فيما هــو من

﴿ فَوْ لِهِ وَلَا لَحُدُودُ فِي القَدْفُ وَانْ مَابٍ ﴾ لقوله تمالى ﴿ وَلَا نَصَّاوا لَهُمْ شَهَادَةُ اللَّهُ ﴾ ولان رد شهادته من عام الحد مخلاف المحدود في غيرالقذف لانالرد بالفسق وقدارتفع بالتوبة وعند الشافعي تقبل شــهادته اذا ثاب لقوله تعالى ﴿ الاالَّذِينَ تَابُوا ﴾ قلنا الاستثناء ينصرف الى مايليه وحوالفسق وتدقال اسحابنا انشهادته تقبل مالميقم عليه الحد لاناللة تمالى شرط في ابطالها اقامة الحد عليه فالم يوجد الشرط بق على مأكان عليه ولوضرب بمضالحد فهرب قبل تمامه فني ظاهر الرواية تقبل شهادته مالم يضرب جيمه وفيرواية اذا ضرب سوطاواحدا لاتقبل شهادته وفيرواية اذا ضرباكثر الحد سقطت شهادته وان ضرب الاول لاتسقط ولوجد الكافر في قذف ثم اسلم تقبل شهادته لان للكافر شهادة فكان ردها من عام الحد وبالاسلام حدثت له شهأدة أخرى يخالف العبد اذا حدثم اعتق لانه لاشهادة له اسلا فقام حده رد شهادته بعدالتق واما اذاكان القذف في حالة الكفر فحد في حالة الاسلام بطلت شهادته على التأسيد ولوحصل بمضالحدفي جالة الكفروبعضه فيحالة الاسلام فغيه ثلاث روايات في ظاهر الرواية لانبطل شهادته على التأسيد حتى لوانه لوناب تقبل لان المطل كال الحد وكالد لم وجدفي حالة الايلام وفي رواية اذاو جدالسوط الاخير في حالة الاسلام بطلت شهادته على التأبيد لانالمبطل لها هوالسوط الاخير وفيرواية اعتبر أكثرالحد فان وجد أكثر. في حالة الاسالام تبطل شهادته وانوجد أكثر. في حالة الكفر لاتبطل (فو لد ولاشهادة الوالد لولد، وولد ولد،) لانمال الان منسوب الحالاب قال عليه السلام وانت مالك لا يك وذا كان كذلك كان شهادته لنفسه فلا تقبل وولد ااولد عفزلة الولد وتجوز شهادته عليه لانتفاء التهمة (فنو ولاشهادة الولد لابوء واجدا كالانه منسوب اليهم بالولادة والمنافع بين الآباء والاولاد منصلة ولهذا لايحوز اداءالز كاة اليهم فتمكنت فيهمالنهمة (فنو له ولاتقبل شهادة احدالزوجين للدُّخر) لانالانتفاع بينهما متصل عادة فيكون منهما (فو لدولاشهادة المولى لعبده)لانها شهادة لنفسه من كل وجه اذا لم يكن على العبيد دين اومن وجه انكان عليه دين لان الحيال موقوف مراعا (فو الد والمكاتبه) الاندعلى حكرملكه قال عليه السائم «المكانب رق ما بقي عليه درهم» وكذألا يجوز شهادة الاجير لمن استأجره والمراد بالاجير التليذ الخاص الذي يمدضرر استاذه ضرر نفسه وقبل المراد بدالاجير مسانهة اومشاهرة (غُوله ولاشهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما) لانه شهادة لنفسه من وجه لاشتراكهما في المال فان شهد عاليس من شركتهما تقبل لانتفاء التهمة والاصل ان كل شهادة حرت الشاهد مغمااو دفت عنه مغرما لاتقيل وشهادة الشرىك فيماهو من شركتهما تجلبله مغنما فلاتجوز واواودع رجل رجلين وديعة فجاء مدع فادعاها فشهدله المودعان حازت شهادتهما لم يجرا الى انفسهابشهادتهمامغفاولادفعا جامغرما وكذااذا شهدالمرتهان بالرهن لرجل غيرالراهن جازت شهاد تهالانه ليس لهمافي هذه الشهادة نفع بل فيها ابطال حقهما من الوثيقة تخالف

شركتهما) لانها شهادة لنفسه من وجه لاشتراكهما ولوشهد عا ليس من شركتهما تقبل لانتفاء التهمة

(وثة بل شهادة الرجل لاخيه وعمه) لانعدام التهمة قال الأملاك ومنافعها متباشة ولا بسوطة ابعضهم في مال بعض (ولا تقبل شهادة مخنث) بالفتح من يفعل ﴿ ٢٩٧ ﴾ الردى ويؤتى كالنساء لانه فاستى فاما الذي في كلامه لين و في

اعضائه تكسر فهو بقبول الثيهادة كا في الهداه (ولاشهادة بائحة) في مصيبة غيرها باجر درر و فتم (ولا منسة) ولو لنفسها لحرمة رفع صوتها خصـوصا مع الغناء (و لا مد من الشرب) لغير الجر من الاشرية (على الهو) لحرمة ذك قيد بالادمان ليكون ذلك ظاهرا منه لانه لاغرج عن المدالة الااذا كان يظهر منه ذاك وقيد باللهو لانه لو شرب فنداوى لانسقط عدالته لشهة الاختلاف كافي صدر الشريعة وقيدنا بغير الحن لان شرب الخر يسقط المدالة ولوقطرة ولوبغير لهو (ولا) شهادة (من يلهب بالطيور) لانه بورث غفلة ولانه قد يقف على مورات النساء بمسعود سطحه البطير طيره وفي بعض النحخ ولا من يلغب بالطنبور وهو الغني هدانه (ولامن بغني الناس) لانه يجمع الناس على ارتكاب كبيرة هداه واما من يغني لنفسه لدفع و حشة فلابأس به عند السامة عنايه وصحه العيني وغيره

مااذاباع عينا على اثنين فادعى مدع تلك العين فشهدا بها له فائه لانجوز شهاد تهمالا نهائد فع عنهما مغرما وهو ابطال الثمن عنهما فهما يشهدان لا نفسهما فلا تقيل (فو له و تقبل شهادةالرجل لاخيه وعه) لأن الإملاك مقزة والا دى مفهزة لأنه ايس لاحدهما تبسط في مال الآخر (قوله ولا تقبل شهادة مخنث) بعني اذا كان ردى الافعال لانه فاسق اما الذي في كلامه لين وفي اعضماله تكسر ولم نفعل الفواحش فهو مقبول الشهادة (قَوْ لَهُ وَلا نائحة) مِني التي تنوح في مصيبة غيرها اما التي تنوح في مصيبتها فشرادتها مقبولة تال بعضهم لاخير في النائحة لا نهانأم بالجذع وتنهى من الصبر وتبكي شجو غيرها وتأخذ الاجرة على دمعها وتحزن الحيونؤذي الميت (قو له ولامغنية) لانهام تكبة حراما فان النبي عليه السلام نهي عن الصوتين الاحقين النائحة والمغنية (فو لدولامد من الثرب على الهو) بعني شرب غير الجر من الاشربة اما الجر فشرم ابسقط العدالة وال كان بغير لهو والادمان المداومة والملازمة اي بشرب ومن نيته ال بشرب بعد ذَلَكُ أَذَا وَجِدُهَا وَأَعَاشَرُطُ فِي الأَدْمَانُ لَيْكُونُ ذَلِكُ ظَاهِرًا مِنْهُ فَأَمَّا مِنْ يَتُمْ بِالشرب ولم يظهُّر ذلك منه لم يخرج من العدالة قبل ظهور ذلك منه وكذا من جلس في مجلس الفيموروالثربلا تقبل شهادته وان لم بشرب (قوله و لامن بلعب بالطنبور) و هوالمنني وكذامن يلعب بالطيوروالحام لاتقبل شمادته لانه يورث غفلة وقديقف على العورات بصمودسطمه اذا اراد تطبيرالحام وامااذاكا ن ببيعها ولايطيرها ولايعرف فيما مقمار قبات شهادته (قو لد ولامن بنني لاناس) لانقال في هذا تكرار لانه قد ذكر المنية قلنا محصوص بالمرأة وهذا عام اولان الاول في التنني مطاقاوهذا في التننيءاناسوقيد بالتغني للناس لانه اذاكان لابغني لغيره واكن يغني لنفسه احبانا لازالة الوحشة فلا بأس بدلك كذا في المستصنى وروى ان عبدالرجن بن عوف باء الى بيت عمر رضى الله عنه فسم عر يترنم في بينه قدماه فخرجاليه عرخجلا ففال له اسمنني يا عبدالرحن قال نم قال له أنا أذا خلونا قلنما ما يقول النماس الدرى ما كنت أبول قاللا قال إنى قلت لم بق من شرف العلاه الا النعر ض العنبوف فلا و مين بمعبقي بين الاسنة و السيوف * (قول ولامن بأنى بامن ابواب الكبائر الى يتعلق ما الحد) اى نوعاً من انواعها و الكبيرة ما كانت حرامًا محضا شرع عليما عقوبة محضة بنص قاماً ما لا عبدالله بن عر الكبائر سبع * الاشراكبالة * وعقوق الوالدين * والقتل * وأكل الربا * وأكل مال البتم ظلما * وقدف المحصنات * واليمين النموس * وقال الن مسعود تسعو لعله زاد شهادة الزورو الاياس من روح الله او شوادة الزورو الزياء وسئل إن عباس عن الكبائر اسبع هي قال هن الى السبعين اقرب وقيل هن سبع عشرة اربع في القلب الكفر بالله مو الاصر ار على معسية الله و القنوط من رجمة الله • و الامن من مكر الله • و اربع في السان • النافظ بالكفر • وشهادة الزور • وقذف المصنات واليين الغموس وو ثلاث في البطن و اكل الرباء و اكل مال البتم * وشرب

(ولاهن يدخل الجمام بغيرازار) لان كشف المورة حراماذا رآه فيره (و) لامن (يأكل الربا) قا ل في المهدايه و شرط في الاصل ان يكون مشهورا به لان الانسان قلما ما ينجمو عن ﴿ ٢٩٨ ﴾ مباشرة المقود الفاسدة وكل ذك ربا (م) لا (الفاص الذ د) !!

الحر • واثنان في الفرج الزياء • و المواط • و اثنان في البد • الفتل • و السرة، •و و احدة ق الرجل الفرار من الزحف و و احدة في سائر البدن * عقوق الوالدين * و من الكبائر * السهر * وكتمان الثهادتين غير عذر * والانطار في رمضان من غير عذر * و قطع الرجم * و ترك الصلاة متعمدا * ومنع الزكاة * ونسيال الفرأل * وسب العجابة ارضى الله عنهم * والحيانة في الكيل والوزنُّ • واخذالرشوة • وضرب المسلم بخير حق • وامتناع المرأة علىزوجهابلاسبب • والوقيعة في اهل العلم • واكل المبتة ولح الحنز ر بغير اضطرار • والوطئ في الحيض، والنبية، والنبية، والكذب ، والنباحة ، والحسد، والكبر ، وترك الامربالمروف • والنبي عن المنكر مع القدرة • وقتل الولد خشية ال يأكل معه • والحيف ق الوصية * وتحقير المسلمين * و الغلهار قال معيدين جبير كل ذنب او عداقة عليه النارفهو كبروالصغار النظر الى مالا محل • والمس • والقبلة وهجران المسلم فوق ثلاثه الم • والبيع • والشراء في المجد • والعبث في الصلاة • وتحطى الرقاب وم الجمة • والكلام في حالة الحُنطبة * والنفوط مستقبل القبلة او في طريق المسلمين * والاستمناء * والحُلوة بالاجنبية ، و مسافر قالم أة بفر محرم و لازوج ، و النجش ، و السوم على سوم اخيه ، و تاقي الركبان • وسِما لحاضر قبادى • والاحتكار • وسِم المسِيمن غربان • والخطبة على خطبة اخيه • والتخر فالمشي • والصلاة في الاو تات المني عنها • والسكوت عند عمام النيبة ووطى الزوجة المطاهر عنماقبل التكفير (قُول له ولامن يدخل الحام بغبر ازار لان كشيف المورة حرام مستقبع بين الناس وكذا من يمثى في الطريق بسروال ابس عليه غره كذا في النهاء (قُولِه ولا آكل الربا) لانه منأكد العرم وشرط فى الاصل الشهرة في اكل الرباوكذا كل من اشترباكل الحرام فهو فاسق مردود الشهادة (قوله ولاالمقام بالزد والشطر يج) شرط الغمار لان مجرد العب بالشطر يج لايقدح في المدالة اما القمار فحرام وفاعله ناسق وفي شرحه من لعب بالشطرنج من غير قار ولاذكر فاحشة لا تراء صلاة فشهادته مقبولة وانكا نذلك بقطعه عن الصلاة او يذكر عليه فسفا او محلف عليه لم يقبل شهادته واما المعب بالزد وسائر مايلعب ه ناته بمجرده عنرقبول الشهادة لاجماع الناس على تحرم ذلك مخلاف المعب بالشطر بج فان فيه اختلافا بين الناس (قو لدولا ، ن معل الانعال المستفهد كالبول على الطربق و الا كل على العلربق لانه تارك المرؤة فاذا كأن لايستميي عن مثل ذلك لا يمنع عن الكذب وكذا من بأكل في السوق بين الناس قال في النهاية المااذا شرب الماءو اكل الفوفل على الطربق لالقدح ف عدالته لان الناس لانستقيم ذك والمراد بالبول على الطريق اذا كان يحبث راه الناس وكذا لا تقبل شهادة التماس وهوالدلال الا اذا كلن مدلايكذب ولاعلف (قو له ولا نقبل شهادة من يظهر سبالسلف الصالح) لظهور فسقه والمراد بالسلف الصالح الصحابة والتابعون وكذالا تقبل شهادة نارك الجمعة رغبة عنمالان ثاركهامن غبر

(و) لا (المفام بالنرد) وبقال النردشير ويعرف الا دُبالزهر (والشطرنج) لان كل ذاك من الكبار قال في صدر الشريعة قيد المفامرة بالزد وقع اتفاقا وفي الـذخيرة من يلعب بالنرد فهو مردود الشهادة على كل حال اهو في القبستاني لاحب الزد بلاقارلم تقبل شادته بلا خلاف غلاف لاعب الشمار بج فانه مقبل الا اذا وجد واحد من ثلاثة اى المقامرة وفوت الصلاة واكثار الحلف مليه بالكذب اه وزاد في الاشباء ال يلعب 4 على الطريق اولد كر عليه فسفا (ولا) تغبل ايضا شهادة (من شعل الاضال المستنفة) بما عمل بالمرؤة (كالبول على الطريق والاكل على الطريق) لانه مّا رك المرؤة واذا كان لايستمى عن مثل ذاك لاعتنم عن الكذب فيهم هدانه قال في الفتح ومنه كشدف مورنه ايستنجى من جانب البركة والناس حضوروقدكثر فهزماننااه (و لا نقبل شهادة من يظهر سب الساف) لظهور

فسفة بخلاف من يخفيه لانه فاسق مستورعيني قال في المنح وائما فيدنابالسلف تبعالكلامهم والافالاولى (عذر)

ان يقال سب مسلم لسقوط المدالة بسب المسلم وان لم يكن من السلف كافى السراج والنهاية اه (وتقبل الشهادة اهل الاهواء) اى اصحاب بدع لا تكفر كمبر وقدر ورفض وخروج وتشبيه وتعطيل وكل فرقة من هذه الفرق السنة اثناع شرفرقة (الا الخطابية) فرقة من الروافض برون الشهادة اشبيتهم ولكل من حلف انه محق فردهم لالبدعتم بل لتهمة الكذب ولم يبق لمذهبم ذكر بحر (وتقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض) اذا كانوا عدولا في دينهم جوهره لانم من اهل الولاية على انفسهم واولادهم الصغار فيكونون ﴿ ٢٩٩ ﴾ من اهل الشهادة على جنسم (وان اختلف ملهم) كاليهود والنصارى

قال في الهدام لأن ملل الكفر وان اختلفت فلا قهر فلا محملهم الغيظ على التقول اه (ولا تقبـل شهادة الحربي) المستأمن (على الذي) لانه لاو لاية 4 عليه لان الذي من اهل ديارنا وهو اعلى حالا منه وتقبل شرادة الذمي عليه كشمادة السلم عليه وعلى الذمى وتقبل شهادة المدأمنين بعضهم على بعض اذا كانوا من اهل دار واحدة وتمامه في الهدامه (وان كانت الحسنات اغلب من السيئات) يسى الصفائر جوهره (والرجل عن بجنب الكبائر) و مباعد عنها (قبلت شمادته) قال فيالجوهره هذا هوالمدالة المعشرة اذ لابد من توق الكبائر كلها وبعد توقيهما يعتبر الغالب أن كثرت معاصية اثر ذلك في شهادته : ومن ندرت منه المصية قبلت شمادته لان في اعتبار

عذر فاسق وكذا لاتقبل شهادة من اشتهر بترك زكاة ماله ولا شهادة من هو معروف بالكذبالفاحش امااذكان لايعرف به وانما ابنلي بشئ منه والحير فيه اغلب فشهادته مقبولة و بروى أن و زير هارون الرشيد شهد عند ابي يوسف فلم يقبله فقال له هارون مامنعك من قبول شهادته مااعلم منه الاخيرا قال سخته يوما قال أن في مجلسك انا عبدك فَانَ كَانَ صَادَةًا فَمُهَادَةً العَبِدُ غَيْرِ مَفْبُولَةً وَأَنْ كَانْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ العدالة (قوله وتقبل شهادة اهل الاهواء الا الخطابة) وهم قوم من الروافش بشهد بعضهم لبعض خصديق المثمود له يعتقدون بانه صادق في دعواه نسبوا الى ابن الخطاب وهو رجل بالكوفة يعتقد ان عليا هوالاله الاكبر وجعفر الصادق الاله الاصغرو قدة تله الامير عيسي بن موسى وصلبه (قُولُه وتُقبِل تهرادة اهلالذمة بعضهم علىبعض) اذا كانوا عدولا في دينهم (قوله و ان اختلف ۴۰م) و هم اليهود و النصاري و المجوسي اذا ضربت عليم الجزية واعطوا الذمة ولاتقبل شهادتهم علىالمسلم (فَوْلِهُ وَلاتَّفَهِلْ شَهَادَةَالْحُرِبِي عَلَى الذي) بني بالحربي المستأمن وتقبل شهادةالذي عليه وتقبل شهادةالمستأمنين بعضهم على بعض أذا كانوا من أهل دار و أحدة قان كانوا من أهل دارين كالروم و الترك لانقبل وعلى هذا الارث لان اختلاف الدارين يقطع الولايه وعنع التوارث بينما يخلاف الذميين لائم من أهل دارنا وتغبل شهادة المسلم على الذي لان المسلم محق في عداوته الذي فغبات شهادته عليه والذى مبطل في عداوته المسلم فلانقبل عليه (قوله وان كانت الحسنات اغلب من السيئات والرجل عن يجتنب الكبائر قبلت شمادته و الدالم بمعصية) هذا هو حدالمدالة المثيرة اذلايد من توقى الكبائر كلها وبعد توةما يعتبر الغالب فن كثرت معاصيه أثردتك في شهادته ومن ندرت منه المصية قبلت شهادته لان في اعتبار الكل مد باب الثمادة وهو مفتوح احياء العقوق * وقوله • وأن الم عمصية ، لان كل واحد من دون الانبياء عليهم السلام لايخلوا من ارتكاب خطيته فلوو قعت الشهادة على من لاذنب له اصلا لتعذر وجود ذلك في الدنيا فسوح في ذلك واحتير الاغاب • وقوله • ان كانت الحسنات اغلب من السيئات ، يعني الصفائر وحاصله أن كل من ارتكب كبيرة أواصر على صغيرة فانه تسقط عدالته (قوله وتقبل شهادته الانلف) وهوالذي لم يختنن وخصه الذكر الشيمة الواردة من قول ابن عباس اله لاتقبل شهادته وانما مقبل اذا ترك الاختنان

اجتنابه الكل سدباب الثمادة وهومفتوح احياء الصقوق اه وفي الهداية و المجتبي و مختارات النوازل هذا هو الصحيح في حد العدالة المعتبره (و أنّ الم عمصية) لان كلواحد من سوى الانبياء عليم الصلاة و السلام لا يخلو من ارتكاب خطيئة فلو وقفت الثمادة على من لاذنب له اصلا لتعذر وجود في إصلافا عتبر الاغلب و حاصله ان من ارتكب كبيرة او اصر على صغيرة سقطت عدالته كافي الجوهره (وتقبل شمادة الاقاف) لانه لا يحل بالعدالة الااذا تركه استخفاظ بالدين لانه لم يتي بهذا الصنيع عدلا هدابه (والحنصى) لانه قطع عضو منه تلما فصار كماذا قطعت بده (وولدالزناء) اذا كان عدلا لان فسق الابوين لا يوجب نسق المولد (وشهادة الحنثى ببائزة) لانه رجل او امرأة وشهادة الجنسين مقبولة المانه كاشى (واذا وافقت الشهادة الدعوى) لفظاو مىنى او مىنى فقط (قبلت) تلك الشهادة (وان خالفتها) اى خالفت الشهادة الدعوى لفظا ومعنى (لمتنبل) تلك الشهادة لان تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبول الشهادة ﴿ ٣٠٠ ﴾ وقد وجدت فيما يوافقها وانعدمت

من عذر اما اذا تركه استخفافا بالدين واستمانة بالسنة لم تغبل شهادته (قوله والخمسي) لان. قطيمنه عضو ظلما فصار كمادًا قطعت بدر ظلمه ﴿ قُو لَهُ وَوَلِدَالُونَاهُ ﴾ بعني إذا كان عدلا لأن فسق الوالدين لاتوجب فسق الولد ككفر هما وقال مالك لانقبل شهادته في الزناء لانه بجب أن يكون ضرء كمثله فيتم فلناالمدل لابجب ذلك والكلام أنما هو في العدل (قو له وشهادة الحنثي جائزة) المراد المشكل وحكمه في الشهادة حكم المرأة (قو له واذا وافقت النمادة الدموى قبات و أن خالفتها لم تغبل) كما أذا ادمى الف درهم وشهد مائة دينار اوبكر حنطة لان من حكمالشمادة ان تطابقالدهوى فىالعنى والفظ (قو لدوميتر اتفاق الشاهدين في الانظو المني) في الاموال و الطلاق حتى اوشهد احدهما انه قال انتخليةوشترد آخر انه قال انت ريةلائبت شيءن ذلك وأن الغق المني (قو له فان شهد احدهما بالف والآخر بالفين ارتقبل شهادتهما عند ابي حنيفة) لانهما اختلفا لفظا ومعنى لان الالف لايسر به عن الالفين (وقال الولوسف ومجدنقبل بالالف) لانها داخلة في الالفين فقد انفقا عليها وهذا اذا كان المدعى مدى الفين اما اذا ادمى الفا لاتقبل بالاجماع وعلى هذا المائة والمائنان والطلقة والطلقتان فانشمدواحد بطلقة وواحد بطلقتين وشاهد شلاث وقد دخل بها فهىطالق ثلاثا والألم بدخل بها يقع ثنتان كذا فيالنهايه لان الاولى انعقوا فيهاو الاثنين انفق فيهماشاهدهما وشاهدالثلاث فصاروا ثلاثًا (قو له فان شهد احدهما بالف والآخر بالف وخسمانة والمدعى بدمي الفا وخسمائة قبلت الشمادة بالف) بِنِّي بالاجاع لاتفاق الشاهدين على الالف لغظا ومعنى لانالانف والجسمانة جملتان فالالف جلة والجسمانة جملة اخرى والمدعى بدعى الفا و خسمائة فقد الففا على احدالجلتين مع دعوى المدعى لها فنبت ماالففا عليه ولم نتبت مااختلفا فيه وايس هذا عند ابي حنيفة كالوشود احدهما بالف والآخر بالفين لان ذلك جملة واحدة وقد اختلفا فيها فلاتقبل ولوكان المدعى انما أدعى الفا لاغير لم تقبل بالاجماع لان شوادة الذي شود بالف وخسمائة باطلة لانه كذبه المدعى فيذهك ونظير مسئلة الالف خسمائة الطلقة والطلقة والنصف والمائة والجسون علاف العشرة والجنمة عشر لانه ليس ينهما حرف عطف فهو نظرالالف والالفين قال الحبندى هذا كله اذا كان في دعوى مال كالفرش ونحوه اما لوكان على دعوى عقد لاتقبل بالاجام فىالفصول كلها كماذا ادعى اندباع عبدا من فلان بالفين والمشرى

فيما بخالفها هدانه (ويعتبر) اى يشرط (اتفاق الشاهدين في الفظ والمني) جيمًا بطريق الوضع لا التضمن (مندابي حنيفة) و عندهما يكنني بالموافضة المنوبه (فان شهد احدهما بالف والآخر بالفين) والمدعى بدعى الالفين (لم تقبل الشرادة) عنده لاختلافهما لفظا و ذاك بدل على اختلاف المني لانه يستفاد بالانظ وذلك لأن الالف لايعبر به عن الالفين بلهما جلنان متبانشان فصار كما اذا اختلف جنس المال وعندهما تقبل على الالف لأنهما انفاقا على الالف وتفرد احدهما بالزيادة فيثبت ما أجتما عليه فصار كالالف والالف والجسمائة وعلى هذا المائة والمائنان والطلفة والطلقشان قال الاسبجسابي والعميم قول ابىحنيفة وعليهمثىالائمة الصحبون تعيم فيبدنا يدعوى الالفين لانه ادا

أدعى المدعى الالف لاتقبل الشهادة بالاجماع (وأن شهد أحدهما بالف والآخر بالف وخسمائة والمدعى (ينكر) يدعى الفا وخسمائة قبلت شهادتهما بالف) اتفاقا لاتفاق الشاهدين عليها لفظا ومعنى لان الالف والجسمائة جملتان عطفت أحداهما على الاخرى والعطف يقرر الاول ونظيره الطلقه والطلقة والنصف والمائة والمائة والجسون نخلاف الجسمة عشر لانه لميس بينهما حرف العطف فهو نظمر الالف والالفين همدا به

لاتفاقهما عليه (ولم يعم قوله انه قضاه) لا نما شهادة فرد (الا أن بشهد معه آخر) ليتم نصاب الشهادة (وينبغي الشاهد اذا علم دك) اى علم تضاء الديون وخشى انكار المدعى لما قبضه (ان لايشهد) له (بالف حتى مقر المدعى انه قبض خسمائة) كيلا يصير معينا على الظلم (و اذا شهد شاهدان ان زيدا قتل يوم الفر) من هذا العام مثلا (عكمة وشهد) شاهدان (آخران انه قنل يوم النحر) من هذا العام (بالكوفة واجتموا) اي الشهود كلهم (عندالحا كم لمقبل) الحاكم (الشهادتين) النبغن بكذب احدهماو أيست احداهما باولى من الاخرى (فان سبقت احداهما و تضي بهائم حضرت الاخرى لمنتبل) الثانية لان الاولى قد ترجت بانصال الفضاء بها فبالا ينفض بانبانية (ولايسمم القاضي الشهادة على جرح) الشهود بان ادعی المدعی علیهان شبود الدعى فسقه او مستأجرون واقام بينة على ذلك ذان الفامني لايلنفت الها (ولایحکم ذاك) ولكن

شكر فثهد شاهد بالف والآخر بالفين اوشهد احدهما بالف والاخر بالف وخسمائة لاتنبل بالاجماع (فَوْ لِهِ وَاذَا شَهِدُ بَالْفُ وَقَالَ آخِرَ قَضَاهُ مَهَا خَسَمَانَةُ قَبَلَتَ شَهَادَتُه بالف) لا تفاقهما (هايه و لم تقبل قوله انه قضاه) لا ثما شهادة فرد (ان يشهد معه آخر) وعنابي يوسف اله يقضى بخمسمائة لانشاهد الفضاء مضمون شهادته الهلادين الاخسمانة وجواء ماقلناه كذا في الهدايه (قوله وينبغي اشاهداد اطر ذاك الالابشهد بالالف حتى بقر المدى انه قبض خسمائة)كى لايصير مسينا له على الظلم ومنى قوله ينبغي (قوله و اذاشهد شاهدان انزيدا قتل يوم النمر عكة وشهد آخر أنانه قتل يوم النحر بالكوفة واجتمعوا صدالحًا كم لم تغبل الشهادتين) لأن احدَاهماكاذبة وأيست احدهما اولى من الاخرى ولان القتل ضلو الفعل لايعادو لايكرر و نائدة ذلك فيماأذا تا ل ان لم الحج لمام فعيدى حرفا قام العبد شاهدين انه قتل يوم النحربالكوفة واقام الورثة شاهدين انه فنل مكة وان شهدوا على اقرار الفائل بذاك في وقنين او في مكانين قبلت الشهادة لإن الاقرار قول والاقوال تعاد وتنكرر فيحوز أن يكون اقر بذك ف كل واحد من الوةنين فتقبل و على هذا اذا شهد احدالشاهدين انه باعه هذا النوب امس وشهد آخر انه باعد البوماو شهد احدهما انه اقر انه باعه امس وشهد الآخرانه إقر انه يامه اليوم قبلت الشهادة لان المشهود به معنى واحد وهو الغول والاقول بجوز ان تعاد وتكرر وليس هذا من شرط سمة ثبوته حضور شاهدى مخلاف التكاح فانه اذا شهد احدهما انه تزوجها امس وشهد آخر انه تزوجها اليوم فان شهادتهما لانتبل لان النكاح لايصم الابحضور شاهدين ولم بشهد احدهما بالنكاح انه وهم بشهادة اثنين والله شهدكل منهما ان العقد وقع بشهادة واحد (قو له ولايهم الفاضي الشهادة على جرح ولانق ولايحكم بذك) وهو أن يجرح المدعى الشهود فيتول انهم فسقة اومستأجرون على الشهادة واقام على ذلك بينة فالاالفاضي لابسم بينته ولايلتلث الميا ولكن بسأل عن شهود المدعى في السرو يزكيم فيالعلائية فاذا تُبت مدالتهم قبل شهادتهم * وقوله • ولانق • الشهادة على النق مقبولة أذا كان النق مفرونا بالاثبات وكما ن ذلك بما يدخل نحت الفضاءكما اذا اشهدوا ان هذا وارث فلان لا وارث له غيره اولا نعلم له وارثا غيره تقبل هذه الشهادة حتى إنه بسلم اليه كل المال وكذا اذا قال لعبده أن لم تدخل الدار البوم فانت حر فشهد شاهدان انه لم يدخل فبلتشهادتهما ويقضى بعنقه لانالشهادة على الشروط فىالنني مسموعةوانما قال اذا كان مدخل تحت الفضاء لان الرجل اذا قال أن لم احج هذا المام فعيدى حر فشهد شاهدان انه ضمى بالكوفة لم بعنق عندهما لائها قامت على النني والتضمية عا لا يدخل عن الفضاء وقال مجد يعنق لانهاقات على امر معلوم • قوله • ولا يحكم نذاك • قان قبل لاحاجة إلى هــذا قانه أذا لم يسمم قعلوم أنه لايحكم قلنسا عكن أن لا تسمم ولكن جاز أن يحكم قال الفاضي لايجوز أن يسمع البينة في بيم المدبر قامااذا حكم (ولايجوز الشاهدين بشي لم يعاينه) لان الشهادة مشتقة من المشاهدة وذاك بالعلم ولم يحصل (الا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضيفانه يسعدان بشهر م ذه الاشياء اذا اخبره بها من ينق به) استحسانالان هذه الامور يختص بمعاينة اسبابها الحواص من الناس يتعلق بها احكام تبق على انقضاء الغرون والاعوام فلو لم يقبل فهاالشهادة بالتسامع لادى الى الحرج وتعطيل الاحكام قال في العرابه وانما بجوز الشاهد ان يشهد بالاشتمار وذاك بالتواتر او اخبار من يتن به كما قال في الكتاب و بشرط ان يخبره وجلان عدلان او رجل وامر أنان المحصلة توع من الدلم وقبل في الموت يكنني باخبار واحداو واحدة لا نه قال ما يشاهد عاله غير الواحد ﴿ ٣٠٣ ﴾ ثم قال و ينبغي ان يطلق اداء الشهادة اما

بجواز بيمه صحح لانه مختلف فبه فان عدل الشاهد وجرحه آخر بسأل الفاضيآخر فان صدله قضى بذلك وان جرحمه اثنان لانقضى به وان عمدله بعد ذلك الف (قوله ولايجوز الشاهدان يشهد بشي لم بسايه الا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي فانه يسمه ان يشهد مذه الاشياء اذا اخبره من ثق به) وهذا استحسان ويشترط ان يخبره بذلك رجلان صدلان او رجل وامرأنان عن يْق بِم ويقع في قلبه صدقهم ويشترط ايضا ان يكون الاخبار بلفظ الشهادة كذا ذكره الحصاف وقبل في الموت يلتق باخبار واجد اما رجل واما امرأة واحــدة لانه قل مايشاهدماله غيرالواحد اذالاندان يرابه ويكرهه ولأكذاك النكاح والنسب و نبغي أن بطلق أداء الثمادة ولانفسرها أما أذا فسرها الفاضي بأن قال أني أشمد بالتسامع لم تعبل شهادته ثم ان الشيخ رجه الله قصر الشهادة بالتسامع على خدة اشباء ولم يذكره غيرها وهذا يني اعتبار التسامع في الولاء والوقف وعن ابي يوسف انه يجوز في الولاء لانه منزلة النسب و عن محمدانه بجوز في الوقف لانه بني على مرالعصور والدهور قال الامام ظهيرالدين المرغيناني لابد في الشهادة على الوقف من بيان الجهة بان بشهروا أنه وقف على المسجد أو المغيرة حتى لولم لذ كروا ذلك في شهاد تهم لانقبل (قوله والشهادة على النهادة جائزة ف كل حق لابسقط بالشهة) احتراز اعن الحدود والقصاص (قُولِه ولا تقبل في الحدود والقصاص) لانها تؤثر فها الشبهة فلاثنبت عا قام منام النبر (قول و مجوز شهادة شاهدين) وقال الشانعي لابجوز الااربعة على كل اصل شاهدان لان كل شاهدىن قاعان مقام واحد وصورته شاهدان شردا على شهادة رجل ثم انهما بعينهما شهدا ايضا على شهادة رجل آخر فانه جاز لانه وجده على شهادة كل واحد شاهدأن وعندالشافعي لابجوز الا ان يشهد علىشهادة الاول شاهدان وعلى شهادة الآخر شناهدان غيرهما ونجوز عسندنا شهادة رجل و امرأتين عل شهادة رجلين (قو له ولاتفبل شهادة واحد على شهادة واحــد)

ادًا فسر فقاشي أنه يشهد بالتسامع لم تغبل شهادته كما ازمعانة اليدفي الاملاك نطلق فيه الشهادة ثم اذا فسر لاتقبل كذا هذا ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الأشياء منى اعتبار التسامع في الولاء والوقف وعن ابی پوسف آخرا أنه بجوز في الولاء لانه عنزلة النسب وعن محسد يجوز في الوقف لانه ببق عدل مرالامصار الا انا نقدول الولاء متنى عسلي زوال الملك ولابد فيه من المعامنة فكذا فيما ماتني عليه واما الوقف فالصيح انه تغبل الشهاده بالتسامع في اصله دون شرائطه لان اصله هو الذي بشتر اه (والثمادة على الثمادة بأثرة في كل حق لابسقط بالشهة (قال في المدايه

وهذا استمان لشدة الحاجة اليها اذا شاهد الاصل قديجز عن اداء الشهادة لبعض العوارض قاو (لآن) لم تجز الشهادة على الشهادة وان كثرت الا ان فياشهة من حيث البدلية اومن حيث ان فيها زيادة الحمّال وقد امكن الاحتراز عنه بجنس الشهبود (و) لذا (لا تقبل في الحدود) (والقصاص) لانها تسقط بالشهة (ويجوز شهادة شاهدين) اورجل وامرأتين (على شهادة شاهدين) لان فقل الشهادة من جعلة المقوق وقد شهدا بحق شم محق آخر فتقبل لان شهادة الشاهدين على حقين المرازة (ولا تقبل شهادة واحد على شهادة واحد) لان شهادة الفراد لا تأبيت الحق

(وصفة الاشهاد ان يقول شاهدالاصل) مخاطبا (لشاهدالفرع اشهدمل شهادتی) لان الفرع كالنائب عنه فلابد من القمل و النوكيل كامر (انى اشهدان فلان ابن فلان) الفلانی (افر هندی بكذا و اشهدئی) به (على فسه) لانه لابدان بشهد شاهد الاصل عندالفرع كابشهد عندالقاضی لينقله الى مجلس القضاء (و ان لم يقل اشهدی على نفسه جاز) لان من سمم اقرار غير محل له الشهادة و ان لم يقل له اشهد ال هلاناء) لما تحمله (السهد ان فلانا

اشهدن على شهادته أنه بشهد أن فلانا أقر عنده بكذا وقال لي اشهد على شهادتی بذاك) لانه لايد من شمهادته وذكر شهادة الامسل وذكر التحمسل ولها لفظ الحول من هذا واقصر منبه وخير الأثمور اوسطها هدايه قال في الدر والاقصران بقول الامدل اشهد على شهادتي بكذا وبقولالفرع اشرد على شهادته بكذا وعليمه فتوى المرخبي وغيره انكال وهوالاصم كإفى القهستاني عن الزاهدي اه (ولاتقبل شهادة شهود الفرع الا ان) بنعمذر حضور شهود الاصل وذاك بان (عوت شهود الامل) (عند الاداء اوبغيوا مسيرة) سفر (ثلاثة ايام فساعدا) قال في الدر واكنني الثـائي بغيبت عيث شعدر ان يدبت باعله واستحسنه غر واحد وفي القهشتاني

لان شهادةالواحد لانقوم ما حجة فلاند من شــهادة رجلين على شهادته ولابشــبه هذا اذا شهد اثنان على اثنين لانالشاهدين جميعاً بشهدان على كل واحد منهما فقد ثنت شهادة كل واحد بشهادته شــاهدىن (قو له وصفة الاشهاد ان مقول شــاهد الاصل لشاهدالفرع اشهد على شهادتي الى اشهد ان فلان بن فلان افر عندى بكذا و اشهدى على نفسه) انما يقول و اشهدى اذا كان المقر اشهده على نفسه اما اذا كان معمه ولم بشهده على نفسه غاله مقول اقر هندى ولا يقول اشهدني كي لايكون كاذبا ولوقال له في الحميل اشهد أن لفلان على فلان كذا فاشهد على شهادتى بذلك كني وان قال فاشود عثل ماشهدت به اوكما شهدت اوعلى ماشمهدت لايصح حتى مقول فاشهد على شهادتي (قوله واذلم يقل اشهدني على نفسه باز) واماقوله اشهد على شهادتی فلاید منه و هو شرط عندهما وقال ابو توسیف تجوز وان لم بذکر ذبك ولايد من عدالة الاصل والنافل (قول ويقول شاهد الفرع عند الادا، اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته انه يشهد أن فلانا أفر عنده بكذا وقال ل أشهد على شهادتي ندنك) لانه لابد من شهادته وذكر شهادة الاسل ولفظ النحميل ويشترط نقاه شهودالاصل على اهلية الشهادة حتى لوفسيقا أوعيا أوخرسا لم تقبل شهادة الفرع (قو له ولا تغبل شهادة شهود الفرع الا أن عوث شهود الاصل أوبغيبوا مسيرة ثلاثة ايام او عرضوا مرضا لايستطيعون معه حضور مجلس الحاكم) لان شهود الفرع كالبدل من شهود الاصل والبدل لايثبت حكمه مع المقدرة علىالاصل بدلالة الماء والتراب وعن ابي يوسف ان كان ف،كان لوغدا لاداءالثمادة لايستطبع ان بديث أفياهله صحالاتسهاد احيساء لحقوقالناس واول احسسن والثساني ارفق وبه اخذ الواليث (قو له فان صدل شهود الاصل شهود الفرع باز) لانهر من اهل التركية معناه اذا نبرغ هماازكون للاصول وذلك لان نفلهم لشبادتهم لاتمنع صمة تعسديلهم فلافرق بين تعسديلهم وتعسديل غيرهم ولايجوز ان يقسال فيذبك تعميم شهادتهم لان تعميم شهادة الشاهد لانؤثر في شهادته الاترى أنه يظهر من نفسه السلاح والمدالة ولايؤثر ذلك في شهادته وكذا ادًا شهد شباهدان فعدل احدهما الآخر صم نمديله لما فلنها كذا في الهدايه (قوله وان حكنوا عن نمديلهم جاز وينظرالحاكم في حالهم) لان التعديل لايلزمهم وهذا قول ابي يوسسف لان الماخوذ

والسراجيه وعليه الفنوى واقره المص اه (او يمرضوا مرضا) فويا بحبث (لابستطيعون مه حضور بجاس الحاكم) لان جوازها العاجة وانمائمس عند عجز الاصل وبهذه الاشياء يتجفق البجز (فان عدل شهود الاصل) بالنسب على المفعولية (شهود الفرع) بالرفع فاعل عدل (جاز) لانهم من اهل التركية وكذا اذا شهد شاهدان فعدل احدهما الآخر صح لما كلناهدايه (وان سكتوا عن تعديلهم جاز) ابضا (وينظر القاضي في حالهم) اى حال الاصول كماذا حضروا بانفسيم وشهدوا عليم النفل دون التعديل لانه قد مخنى عليم مدالتم وقال محدال لم تعدل شهوداافرع شهودالاصل لم يلتفت الى شهادتم لا له لاشهادة الا بالعدالة فاذا لم يعرفوها فيهم لم عقاوا الشهادة فلائقبل ثم عنداني بوسف اذا شهدوا وهم عدول وسكتوا من تعديل اسواهم سأل الحاكم عن تمديلهم فان عدلوا حكم بشهادة الفرع والافلاوان لمبطرالحاكم محال الاصول والفروع سأل عن حيمهم في السر وزكاهم في العلانية كذافي اليناسِعوادًا كان شاهد الاصل محبوسا في المصر فاشهد على شهادته هل بجوز الفرع أن بشهد على شهادته واذا شهد عندالقاضي هل محكم بها قال في الذخيرةاختلف فيهمشابخ زمانناقال بعضهم انكا زعبوسا فيسجن هذا الغاضي لايجوزلان الفاضي بخرجه من سجنه حتى بشهدتم يعيدماليالسجن والأكان في سجن الوالي و لا عكمته الاخراج اشهادة بجوز • وقوله • و منظر الحاكم في حالهم ، يعنى على ماتقدم من الحلاف في تعديل الشاهدة بل طعن الخصم عليه قال الو حنيفة والولوسف شبل الواحد في التعديل والجرح لان التعديل ليس بشهادة وانماهوخبرالا ترى انه لايحتاج الى لفظ الشهادة ويثبت بالرسالة وتقبل تعديل الوالد اولده والولد لوالده ولامحتاج الى حضور خصم ولانفتفر تعديل الشهادة على الزناه الى اربعة وقال مجد لانقبل فيه اقل من اثنين والخلاف في تعديل السراما تعديل العلاجة فلا مدفيه من اثنين و لفظ الثم ادة بالاجاع و في الهدايه يشترط في تزكية شهود الزناء أربعة عند محد وكذا اختلافهم في الترجمان اذا لم يغهمالقاضي كلام الحنصم على هذا يغبل فيه عندهماقول الواحد وعندمجد لابدمن اثنين وعلى هذا تقبل تعديل المرأة عندهما وقال محمدلا بجوز ثم عند الى حنيفة انحاتقبل تعديلهما في غير العقوبات اما في العقوبة فيشترط الذكورة على اصلهان النزكية علة العلة والعلة هي الشهادة وعلة التركية و مقول المزك هو عدل رضى و لا عناج الى قوله على ولى لا نه اذا قال هو عدل رضى فهو عدل عليه وله قال في اليناسِع اذا احتاج المدعى الى اخراج الشهود الى موضع فاستأجراهم دواب هركوب لم تقبَّل شهادتهم عندان بوسف والااكلوا من طعامه في الطربق قبلت و قال مجه لااة بل شهادتهم في الوجهين جيما وقال فصيرين بحي لابأس المشهود ال شكلف المشاهددابة اذاكان شيخالا يقدرعلي المثيوة ليالغقيه ابوالبث انكان لهم قوة ملي المثي اوما نستكرون 4 دابة فهو كما قاله الولوسف (قو له وان انكرشهود الاصل الثمادة لم تقبل شهادة شهود الفرع) بان قالوا ليس لنا في هذه الحادثة شهادة غابوا اوماثواثم با، الفروع بشهدون على شهادتهم في هذه الحادثة اوقالوا لم نشهدالفروع على شهادتنا فان شهادة الفرع على شهاد عمالا تقبل لان الصيل لم شبت و هو شرط ﴿ مسائل ﴾ اذاشهد الفاسفان بشمادة فردت شهادتهما ثم كابا والابا ثم جاء فشهدا مالم تغبل لانهما العاردت شهادتهما التهمة وهي باقية لجواز الابكونا توصلا باظهار التوبة الي تعميم شهادتهماوكذا اذاشهدالزوج الحرلزوجته بشهادة فردت مم ابانهاو تزوجت غيره مم شهداما بتاك الشهادة لمنقبل لجوازان يكون توصل بطلاقما الى تصييم شهادته وكذا اذا شهدت لزوجهاتم ابانما

قال في التصبيح وهذا عندابي وسف وعليه مشى الاتمة المحمون وقال محد لانغيل المرادة إن المحددة الحادثة المحادثة وماتوا اوغابوا ثم أجاء الفروع بي الكافى وكذا الوانكروا المحمل بال قالوا لم تقبل على الزيلمي (لم تقبل على الزيلمي (لم تقبل المحمل على الزيلمي (لم تقبل على الزيلمي (لم تقبل المحمل على المرادة شهود الفرع) لان التحمل شرط وقد فات التعارض بين المنبرين

(وقال ابو حنيفة فى شاهدالزور اشهره فى السوق) بان بعثه الى سوقه ان كان سوقيا او الى قومه ان كان غير سوقى بعد العصر اجمع ما كانوا ويقول المرسل معه انا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه وحذروه الناس كانقل عن الفاضى شريح (ولا اعذره) بالضرب لان المقعود الانز بار وهو يحصل بالتشهر بل ربما يكون اعظم عندالناس من الضرب فيكننى به (وقال ابويوسف و محمد نوجمه ضربا و نحبسه) ﴿ ٣٠٥ ﴾ حتى بحدث توبة قال فى التصبح و على قول ابى حنيفة مشى النسفى

ثم شهدته و او شهدالعبد او الكافر او المجبون او الصبي بشهادة فردث ثم اهنق العبد او اسلم الكافر او افاق المجنون او باغ العبي ثم عادو ا فشهدو الجما قبلت شهادتهم لائهم لم يكونوا مناهلالثمادة حال ادائها ولاردت شهادتهم لاجلاالثهمة وانتا ردت لكونهم ليسوا من اهل الشهادة ثم صاروا من اهلها فزال المعنى الذى لاجله ردت شهاد ثهم فلهذا قبلوا (قول وقال ابوحنيفة في شاهد الزور اشهره في السوق ولا اعزره) اي لااضر به وتفسير الشهرة ماذكر في البسوط ال شريحا كان بعث بشاهد الزور الي اهل سوق ال كان سوقيا اوالي قومه ال لم بكن سوقيا بعدالعصر اجمع مايكون ويقول الأشريحا يقرئكم السلام ويقول لكم انا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه وحذروا الناس منه والرجل والمرأة فيشمادةالزور سواء ثم اذا تاب شاهدالزور فشهد بعد ذلك فيحادثة هلتفيل شوادته الجواب فيه على وجهين الكان فاسفا ثم ثاب قبلت شهادته لان فسقه زال بالتوبة ولماهين فيالكتاب مدة ظهورالتوبة فعند بعضهم مقدرة بستة اشر وعند بعضهم بسنة والعجيح يغوضال رأى القاضي والثاني انكان مستورا لاتفبل شوادته ابدا فيالحكم وحندابي وسف تقبل وعليه الفتوى وشاهدالزور هوالمفر على نفسه بذلك اذلاطربق الىاثباته بالبينة نني للشهادة والبينات للاثبات وقيل هو أن يشهد نقتل رجل ثم يجيء المشهود مقتله حيا حتى مثبتكذبه بيقين اما اذا فالراخطأت في الشهادة أو غلطت لابعزر (فَوْلِدُ وَقَالَ أَبُو يُوسَفُ وَمُحَدَّ نُوجِمَهُ ضَرَّبًا وَنُحْبَسُهُ ﴾ لأنَّ عَرْ رضياللَّهُ عنه أمر بشاهدالزور حتىعزرو سخموجهه وطيفه وحبسقانا هذا محول علىانه كان،صرا على ذلك و عند! بي حنيفة اذا كان بهذه الصفة بعزر و لهذا جمع عر عليه النهزيز و النسخيم والثهرة والحبس

-م كتاب الرجوع عن الشهادة كات

هذا الباب ركنوشرط وحكم فركنه قول الشاهد رجعت عاشهدت و اوشهدت زور وشرطه آن يكون عندالقاضى و حكمه ايجاب التعزير على كل حال سواء رجع قبل الفضاء بشمادته او بعدالقضاء بها و الضمان معالمتعذير آن رجع بعد القضاء وكان المشهوديه مالا وقداز اله بغير عوض كذا فى المستصفى (فو له رجم الله اذا رجع الشمود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقط و لاضمان عليهم) لانهم لم يتلفوا بها شيئا (فو له فان حكم بشمادتهم) مرجعوا لم يضمخ الحكم ووجب عليهم ضمان ما نلفوه بشمادتهم) لانهم اعترفوا بالتعدى

ث المثيرودعليه هدايه (و ان)كان(حكم بشهادتم ثم رجعوا لم يفسح ج نى (٢٩) الحكم) لان آخركلامهم ينطق المستخطر المراب المستخطر المراب المستخطر المراب المستخطر المراب المستخطر المراب المستخطر المراب المستخطر المرابع المستخطر المستخطر

ل قول ابى حنيفة مشى النسق و البرهانى و صدر الشربه اله ثم شاهد الزور هو المقر على نسب بناك اد لاطريق الى اثبات بالبينة لانه نقى وقيل هو ان يشود بقتل رجل ثم يجى المشهود بقتل بينين اما اذا قال اخطأت و الشهادة او غلطت لا يعذر من الما اذا قال اخطأت و الشهادة او غلطت لا يعذر من الما اذا قال اخطأت و خوهره

﴿ كتاب الرجوع عن الشهادة ﴾

هو عزلة الباب من كتاب الشمادات لانه مندرج تحت رجع الشهود عن شهادتم بان قالوا رجعنا عاشم دنا فاله وتحوه بخلاف الانكار دنا (قبل الحكم بها) دنك (قبل الحكم بها) شهاد تم لان المق الما شهاد تم لان المق الما لانتخام ولاضمان عليه مالانه متناقض ولاضمان عليه مالانه ما النفا الحل المدعى ولاعل المدى ولاعل

المقضاء ودعوى اتلاف المال على المشهود عليه بشهادتهم فلايصدتون فى حق الفضاء يعددة ون بسبب الضمان (ولايص حع الرجو عالا بحضرة الحاكم) واوغيرالاول لانه فسيخ الشهادة فيختص بما يختص بما يختص بالمجلس و هو بجلس الفاضى كما في المهدله (واذا اشهد الهدائم (ضمنا المال) المشهودبه (المشهود عليه) لان السبب على وجه التعدى التسبب الضمان كحافر البرو تعدّسبا ﴿ ٣٠٦ ﴾ للانلاف تعديا مع تعذر تضمين المباشر

النامهم الضمان (قوله ولابصم الرجوع الابحضرة الحاكم) لانه نسخ اشهادة فيغنص بما يختص به الشهادة من مجلس الفاضي والمراد اي حاكم كان ولايشترط الذي يحكم وفائدة فوله لايصحال جوع الاعضرة الحاكمانه لوادى المشهود عليه رجوعهما لم تقبل خصومته والأآراد عيثم الامحلفان وكذا لانقبل بينته علىما لانه ادخي رجوط باطلا (قوله و اذا اشهد شاهدان عال فعكم ١ الحاكم ثم جعاضمنا المال المشهود عليه) لان السبب على وجه النعدى سبب الضمان كافي البد وقد نسببا للانلاف تعديا وانما يضمنان اذا قبض المدمى المال لان الانلاف به ينمنق (فولد وان رجم احدهماضمن النصف) والاصل أن المعتبر بقاء من بق لارجوع من رجع وقد بق من بني بشمادته نصف الحق (قول و والشهد بالمال ثلاثة فرجع احدهم فلاضمان عليه) لانه بق من يبق بشمادته كل الحق فلابلتفت الى الراجع (قولًا فان رَجع آخر شمن الراجمان نصف المال) لانه قديق على الشهادة من يقطع بشهادته نصف الحق (قوله وان شهد رجل و امرأتان فرجعت امرأة ضمنت ربع الحق) لبقاء ثلاثة ارباع المال بقاءمن ببق (قوله والدرجمنا ضمننا نصف الحق) لان بشمادة الرجل بتي نصف الحق (قو له والشهد رجلوعشر نسوة فرجع ممان فلاضمان عليهن) لانه بق من بقع بشمادته كل الحق (قول فان رجمت اخرى كان على النسوة ربع الحق) لانه بني النصف بشهادة الرجل و الربع بثهادة الباقية (قوله نان رجع الرجل والنساء كان على الرجل سدس الحق وعلى النسوة خسة اسداسه عند ابي حنيفة) لا نه انقطع بشهادة كل امرأنين مثل ماانقطم بشمادة رجل نصار كالوكانوا سنة رجال فرجموا ضنوا المال اسداسا (فولد و قال ابو وسفو مجمد على الرجل النصف وعلى النسوة النعيف) لا نمن و أن كثرت بمنزلة و أحدة وان رجع النسوة المشردون الرجل فعامين نسف الحق على القولين لماقلنا الإاعتبار بقاء من بق وان شود رجلا و امرأة ثم رجموا جيما فالضمان على الرجلين دونما لانه لاعبوز ثمادة امرأة واحدة فوجودها وعدمها سواءلانها بمض شاهد ولوثهد رجل وثلاث نسوة فرجم الرجل وامرأة ضمن الرجل النصف ولم تضمن الرأةشيئا عندهما وعلى قياس قول الى حنيفة بضمان النصف اثلا اعليه الثلثان و عذم الثلث و ان رجموا جميعا كان عليه النصف وعدمن النصف عندهماو عندابي حنيفة على خسا المال وعامن ثلاثة اخاسه وإن شهدر جلازوامرأان فرجع المرأنان فلاضمان عليهما لازالرجلين يحفظان المال قان رُّجع الرجلان وبق المرأنان قالمرأنان قامتا خسف المال وعلى الرجلين نسف

وهو الفاضي لإنه كالملجي الى القضاء (وان رجع احدهما ضمن النصف) والاصل ان المتبر في هذا يقامن اق لارجوع منرجع وقذ بني من بني بشهادته نصف الحق (وان ثهد بالمال ثلاثة) من الرجل (فرجم احدهم فلاضمال عليه) لانه بن من بن بشمادته كل الحق (فان رجع آخرضمن الراجعان نصف المال) لاند بقاء احدهم بق نصف الحق (وان شهــد رجل وامرأتان فرجست امرأة ضمنت ربع الحق) لبفاء ثلاثة الارباع بفا ن بن (وان رجمتا) اى الرأمان (ضمننا نسف الحق) لانه بشهادة الرجل الباق بق نصف الحق (وان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجع ثمان منهن فلاضمان عابين) لانه بق من ببق بشهادته كل الحق (فان رجعت) امرأة (اخرى كان على النسوة) الراجعين (ربمالحق) لاله

بق النصف بشهادة الرجل والربع بشهادة الباقية (قان رجع الرجل والنساء) جميماً (فعلى الرجل (المال) سدس الحق وعلى النسوة خسة اسداس الحق عندا بي حنيفة) لان كل امرأتين قامت ، فامر جل واحد فصار كما اذا اشهد بذه ك سنة رجال ثم رجعوا جميعاً (وقال ابو بوسف و مجده لى الرجل النصف وعلى النسوة النصف) لا نمن و ان كثرت

يتمن مقام رجلو احدو لهذا لاتقبل شهاد تمن الابافضمام رجلة ل فى التصميح و على قول الامام مشى المحبوبى و النسنى و غير هما (و ان شهد شاهدان على امر أقبالنكاح) على مهر (بمقدار مهر مثلها) او اقل او اكثر (ثمر جما فلاضمان عليهما) لان منافع البضم فير متقومة عند الاتلاف لان التضمين ﴿ ٣٠٧ ﴾ يستدعى المماثلة ولا ماثلة بين البضم و المال و انما تنقوم على الزوج

عند التملك ضرورة الملك اظهار الخطر المحل (وكذلك ان شهدا على رجل بتزوج امرأة عقدار مهر مثلها) لانه اتلاف بسوض لان البضم متقوم حالة الدخول في اللك كما سبق والانلاف بموض ككلا اتلاف (فان شهدا باكثر من مهرالمثل ثم رجعًا ضما الزيادة) لاتلافهما الزيادة م غير عوض (و ان شهدا) على بايع (بيع) شي (بمثــل القيمة او اكثر ثم رجعًا لم يضمنا) لانه ليس باتلاف معنى نظرا الى العوض (وأنَّ كانُ) ماشودا به (باقل من الفيمة طعنا النقصال) لاتلافهما هـذا الجزء بلا عوض (وان شهدا على رجل انه طاق امرأته) و کان ذلك (قبل الدخول) مها (ثم رجعما ضمنا نصف المهر) لانهما اقررا عليه ما لا كان على شرف المسقوط بمجيء الفرقة من قبلها (و ال كان) ذلك (بعد الدخول) بها (لم يضمنا) شيئا لأن المهر

المال والارجع رجل واحدلاضمان عليه فال رجع رجلوامرأة وتنيرجل وامرأة فعلى الرجل و المرأة ربع المال اثلاثا و ان رجمو اجميعا كان الضمان اثلاثا ثاناه على الرجلين والنلث على المرأنين (قوله واذا شهد شاهدان على المرأة بالنكاح عقدار مهر مثلها او اكثر ثمر جما فلاضمان عليهما) لالهما اتلفا عليه عين مال بعوض لان البضع عند دخوله في ملكه متقوم (قو له وان شهدا باقل من مهر المثل ثمر جما يضمنا النقصان) لان منافع البضم غير متقومة عندالاتلاف وصورته ال يشهدا انه تزوجها على خسمائة وههرمثلها الفثم يرجعان فانعما لايضمنان شبيئا لانعما لم تخرجا عن ماكمها ماله قيمة والمال يلزم باقرار الزوج لانه لما ادعى ذلك لزمه باقراره فالالمصنى اذى ادعى نكاح امرأة على مائة وقالت هي على الف ومهر مثلها الف قاقام شاهدين على مائة وقضى لها ثم رجعا بعد الدخول بها لايضمنان لها شيئا عندابي يوسف وعندهما يضمنان لها تسمائة بناء عندهما علىان الغول قولما الى تمام مهر مثلها فكان يقضيها بالف ولا شهائهما فقد اتلفا عليها تسعمانه وعند ابى يوسسف الفول قول الزوج فلم يتلفا عليهما شيئا (قوله و كذك اذا شهدا على رجل بنزويج امرأة عندار مهر مثلما اواقل ثم رجمًا لم يضمنا) لان هذا اثلاف بعوش لان البضم متقوم حال الدخول في الملك والاتلاف بعوض كلا اتلاف (قو له وان شهرا باكثر من سهر المثل ثم رجما ضنا الزيادة) لانهما اتلفاها بغير عوض ثم هذا النكاح جائز عنــد ابي حنيفة في الظاهر والباطن وعندهما بحوز فيالظاهر ولابجوز فيالباطن ونائرته انه بجوزله وطؤها عند ابى حنيفة وعندهما لايجوز (قوله وازشهدا بيبع عثل القيمة او اكثرتم رجمالم يضمنا) لانهما حصلاله بشهادتهما مثل ماازالاه عن ملكه وهذا اذاكان المشترى يدعى والبابع ينكر اما اذا كان البابغ يدمى والمشترى نكر بضمنان الزبادة كذا في المستصفي (قو له وان كان باقل من الخيمة ضمنا النقصان) لا نهما اللفاهذا الجزر. بلاعوض (قو له وان شودا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول بها ثمرجعا ضمنا نصف المبر) لانهما اكدا عليه ضما ماكان على شرف الزوال والسفوط الاثرى انها اوطاو عت اين الزوج او ارتدت مقط المهراصلا واذكان لم بسم لهامهرا وضمن المنعة رجع بماابضا عليمما (قوله وان كان بعدالدخول لم يضمنا) لان خروج البضع من ملك الزوج لاقيمة و المهر بلزمه بالدخول فلم يتلفا عليه شيئاله قيمة (قوله وان شهدًا انه اعتق عبده تمر جعا ضمناقيمته) لانهما اتلفأ مالية العبد عليه من غير عوض والولاء للمتقلان المتق لايتحول البحما بهذا الضمان الا يقول الولاء وان شهدا انداستولد جار شدهذه فقضى القاضي بذاكثم رجعا ضمناما نقصها الاستبلاد والجاربة باقية علىملكه فالمات المولى بعدذاك عتنت وضمنا فيتها

ناكد بالدخول والبضع عند الحروج عن الملك لاقيمة له كامرفلا يلزم عقابلته شيّ (والرشودا) على رجل (انه اعتق عبده ثمرجها ضمنا قيمته) لاتلافهما مالية العبد من غير عوض والولاء للم تىلان المثق لايتحول اليمما بهذا الضمال فلايتحول الولاء هدايه (وان شهدابقصاص ثم رجمابعدالفتل ضمناالدية) في ما أنما في ثلاث ساين لاتهما معترفان والعاقلة لا نسقل الاحتراف (ولا يقتص منهما) لا نهما المباشرالفنل و المحصل منهما اكراه عليه (واذارجع شهود الفرع ضمنوا) ما المله وبمهاد تم لان الشهادة في بحاس الفضاء صدرت منهم فكان الناف مضافا المهم (وان رجع شهود الاصل) بعد القضاء (وقالوا لم نشهد شهود الفرع على شهادتها فلا ضمان عليم) لانهم انكروا اسبب ولا يعمل المقضاء لتمارض الحبرين اما اذا كان قبل القضاء فانها شهادة الفرع لانكار شهود الاصل التحميل ولا بد منه (وان قالوا اشهد ناهم) (و) اكن (غلطنا ضمنوا) قال في الهدايه وهذا هند مجد و مندابي حنيفة وابي يوسف ﴿ ٣٠٨ ﴾ لا ضمان عليم لاذ القضاء وقع بشهادة

امة لا نما تلفت بشهادتهما المتقدمة فجب ضعائها الورثة (فوله وال شهرا بغصاص ثم رجمابعدالفتل ضمنا الدية ولايفتس منهما) لانهمالم باشرا الفتل ولم عصل منهما اكراه عليه و صندالشافعي يقتص منهما ثم عندنا يكون ضمان الدية في مالهما في ثلاث سسنين لانجماميزنان والعاقلةلا تعفلالاعتراف ولا يجب عليهما الكفارة ولا يحرمان الميراث بان كاماو لدى المثمود هليه فانهما يرثانه (قو لدواذا رجم شهودالفرع ضينوا) لان الشهادة في مجلس الفضاء صدرت منهم فكان النلف مضافا البيم (قوله وأن رجع شهود الاصل) يعنى بعد ما قضى الفاضى بثمادة الفرعين (وقالوا لم نشمد شمود الفرع على شهادتنا فلاضمان عليم) اى على الاصول لا نهم انكرو االاشهاد ولا يبطل الفضاء (قوله والنااوا اشردناهم وخلطنا ضنوا) اى على الاصول لانهم انكروا الاشهاد ولاجلل الفضاء + وقوله ، وال قالوا اشهدناهم و خلطنا ضمنوا له هذا عند محدّ لان الفروع تقلوا شهادة الاصول فصاركا وحضروا واماعندهما فلاضمان مل الاصول اذا رجعوا لاف القضاء وقع بشمادةالفروع وال رجع الاصول والفروع جيما فنندهما الضيئل علىالفروع لان الفضاء وتع بشهاد تم و عند تحد هو بالحنيار ان شاء سمن الفروع أو الاصول (قو له وان قال شموداالمرع كذب شهود الاصل او خلطوا في شمادتهم لم ياتفت الى ذلك) لان ما ادضى من القضاء لا ينقض بقولهم ولا يجب الضمان هابهم لاثمم ما رجعواعن شادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع (قوله وان شهد أربعة بالزناء وشاهدان بالاحسان فرجع شهودالاحصان لم يضمنوا) لان شهود الاحصان غر موجبين الرجم وأعاالاحصان شرط فيه كالباوغ والعقل ولانءالرجم مقوبة والاحصان لايجوز المقاب عليه اذهوالبلوغوالاسلاموالنزو بجوالحرية وهذه معان لا يعاقب عليها وانما بسقن المغاب إلزاء لا بفره ولانالاحصان كان موجودا فيه قبل الزناء غيره موجب الرجم فلما وجد الزماء بعد الاحصان وجبالرجم واذا لم يجب بشمادة شهود الاحصان رجم لم يضمنوا بالرجوع (قوله واذا رجع المزكون من النزكية ضمنوا) هذاعندابي حنيفة لانهم جعلوا شهدادةالشهود شهادة الاثرى انهاكانت قبل النزكية لا شعلق ميا

الفرو علان القامني مقضى عبا بسبان من الجنة وهي شهادتهم ولهان الفروع نقلوا شهادة ألاصول فصاركانهم حضروا الم قال ف النخ وقد اخرالصنف دليل محد وطدته ال يكون الرجع عنده ما اخره اه و في الهدايه واورجع الاصول والفروع جيعابجب الضمان عندهما على الغروع لأغير لان الفضاء وقع بشمادتم ومند محمد المثمود عليه بالحيارات شاءختن الاصول وان شــاء ضمن الفروع وتمامه فيها (وان قال شيودالفرع) بعد القضاء بشهدادتهم (كذب شهود الاسلاو غلطوا في شواد تهم لم يلتفت الى ذاك) لان ما امضى من الفضاء لا مفض يتوايم ولا يجب الضسان هليم لانهم ما رجعوا عن شهادتم وانماشه دوابالرجوع

على غيرهم (واذا شهد اربعة بالزناء وشاهدان بالاحسان فرجع شهود الاحسان) عن شهادتهم (حكم) (لم يضمنوا) لازالح كم يضاف الى السبب و هوهناء لزناء نحلاف الاخصان فانه شرط كالبلوغ والعفل والاسلام وهذه المعانى لا يستحق عليا العقاب وانمايستمق العقاب بالزناء وتحامه في الجوهره (واذا رجع الزكون عن الزكية ضمنوا) قال في الهدايه وهذا عندا بي حنيفة و قالالا يضمو زلا مم اثوا على الشهود وساروا كشهود الاحسان ولهان الزكية اعال الشهادة اذا الفاضى لا يسمل ميا الا بالزكية فصارف، على العالمة مخمود الاحسان لائه شرط محنى قال جال الاسلام في شرحة والعميم

قول الامام واحمده البرهاني و النسني و صدر الشربعة بصيح (و اذاشه دشاه دان باليمين و شاهدان) آخر ان (بوجود الشرط ممرجهوا) جيما (فاضمان على شهود اليمين خاصة) لا نه هو السبب و التلف يضاف الى مثبتى السبب دون الشرط الحنس الا يرى ان الفاضي يقضى بشهادة الجين دون شهود الشروط و لورجع شهود السرح و حدهم اختلف المشايخ فيه اه هدا به و في العيني لاضمان عليم على الصيح ﴿ ٣٠٩ ﴾ ﴿ كتاب اداب القاضي ﴾ مناسبته الشهادات و تعقيبه لها ظاهرة من حيث

> حكم وا تنايتماق بالنزكية وعندهما لاضمان عليم لانهم اثنوا على الشهود فعمار كشمود الاحصان وصورته اربعة شهدوا علىرجل بالزناء دركوا فرجم ناذا الشهودعبيد فالمدية على الزكين عندابى حنيفة ومعناه اذا رجعوا عن النزكية بال قالوا علمناه المهمبيد ومع ذك ذكيناهم اما اذائبتوا على الزكية وزعوا انم احرار فلاضمان عايم ولأعلى الشهود لانه لم يتبين كذب الشهود بجوازان بكونوا صدقوا فيذلك ولايحد الشهود حدالقذف لائم قذفوا حيا وقد مات فلا يورث عندنا وقال ابويوسف ومحدالدية على بيت المال وقيل الحلاف فيما اذا اخبر الزكون بالحرية بان قالوا هم احراراما اذا قالوا هم عدول فهانوا حبيدا لايضمنون اجماعاً لانالعبد قديكون عدلا (فولد واذا شهدشاهدان باليمين وشاهدان يوجود الشرط ثم رجموا فالضمان على شهود اليمين خاصة) لازالحكم يتملق باليمين ودخول الدارشرط فيذاك فهوكشهود الاحصان مع شهود الزناء ومعنىالمسئلة يعين المتق والطلاق قبل الدخول اما بعد. فلا بفاهر فيه فالمدة لان شهود الطلاق بعد الدخول اذا رجموا لاضمان عليم وانما نظهر الفائدة في الطلاق قبل الدخول أو فيما اذا شهد شاهدان انه حلف بعثق عبده لا يدخل هذه الدار وشهر آخران انه دخلها فحكم بعثق العبد ثمرجعوا جميعا فالضمان على شاهدى اليمين الاترى ان رجلا أوقال لمبدمان ضربك فلان قانت حرفضربه فلان بعنق العبد ولابضن الضارب لانه عنق يمين مولاه لابالشرب فكذلك هذا والله أعلم

مر کتاب آداب الفاضی کے۔

الآداب اسم يقع على كل رياضة مجودة محرج بها الانسان في فضيلة من الفضائل وادلم الفضاء امر من امور الدين و مصلحة من مصالح المسلين بجب الدناية به لان بالناس اليه ساجة عظيمة (قول و رحدالله لا تصحولاية الفاضي حتى يجتم ف المولى شرائط الشهادة وهي الحرية والبلوغ والمدالة وانحما ذكر المولى بلفظ اسم الفعول ولم يقل المتولى ليكون فيه دلالة على التولية فيرمه بدون طلبه وهو الاولى الفاضي وانحا احتبر فيه شرائط الشهادة لان الحكم لما كان فيه نفوذ الحكم على الغير اشبه الشهادة التي توجب الحق طي الفير قال في شرحه لا ينبغي ان يولى الفضاء الا المرثوق بعفافه و صلاحه ودينه ولي ويكون من اهل الاجتماد) وهو ان يكون عارفا بالسنة والاساديث و بعرف

ان النصاء درتف على الشمادة غالبا قال في الجوهره الادب أسم يقع على كل رياضة محودة الفرج بها الانسان في فضيلة من الخضائله واعلمان الغضاءامي من أمور الدين ومصلحة من مصالح السلين بجب المناية به لأن بالناس اليه عاجد عظيد اه (لا يصم ولاية الفاضي حتى بجثمع في المولى) الخيم اللام اسم مفعول وعدل عن الضار الى الظاهر ليكون فيه دلالة على توليدة غيره له بدون طلبه وهو الاولى فقاضي كما في الكفيابه (شرائلا الثمادة) لأن حكم القضاء يستق من حكم الشوادة لان كل و احد منهما من باب الولاية فكل من كان املا إشرادة يكون اهاد القضاء وما بشيرط لاهلية الثمادة يشسرط لاهلية القضاء والفاسق اهل بقضاء

حتى أو قلد بصيم الا أنه

الشهادة قائه لا ينبغي القاضى الاجهاد) وهو البيدول عارة بالسنة والمعاديث ويعرف للا ينبغي ال يقاد كما حكم في الشهادة قائه لا ينبغي القاضى النبغي الم يقتوى في الشهادة قائه لا ينبغي القاضى النبغي الم يعتب المنافذة والمعاملة والماملة والمعاملة والماملة والمعاملة والماملة والمعاملة والمعامل

يحصل به وهو ايصال الحق الى مستحقه ولكن يبنى المقلدان يختار من هو الاقدر والاولى اقوله صلى الله عليه وسلم همن قلد انسانا علا وفي رعيته من هو اولى منه فقد خان الله ورسوله وجاعة المسلمين» وفي حد الاجتهاد كلام عرف في اصول الفقه وحاصله ان يكون ساحب حديث له معرفة بالفقه ليعرف معانى الآثابي او صاحب فقه له معرفة الحديث لئلا يشتغل بالقياس في المنصوص عليه وقيل وان يكون صاحب قريحة يعرف بها عادات الناس لان من الاحكام ما يبتنى عليها اه (ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق بنفسه) اى يعلم من نفسه (انه يؤدى فرضه) وهوالحكم على قائدة الشرع قال في الجوهر، وقدد خل فيه قوم صالحون واجتنبه قوم صالحون وترك الدخول فيه احوط واسلم للدين والدنيا لما فيه من الحطر العظيم والاس المخوف (ويكره الدخول فيه لمن على القساء فيه) اى عن الظلم قال في المهوم (ولا يأمن على نفسه الحيف فيه) اى الظلم قال في الهوم هما الله على القماء فيه) اى الظلم قال في الهدايد وكر. بعضهم الدخول فيه مختارا لقوله في ١٣١٠ كه صلى الله عليه وسلم «من جمل على القضاء فيه)

ناسخها ومنسوخها وعامها وخاصها ومااجع عليه المسلمون منذلك (غُوله ولابأس بالدخول في القضاء لمن بثق من نفسه ان يؤدي فرضه) وقد دخل في الفضاء قوم صالحون و اجتنبه قوم صالحون وترك الدخول فيه احوط واسلم للدين و الدنيا لمافيه من الخطر العظيم والامرالمخلوف (فولد ويكر الدخول فيه لمن يخاف البجز عنه ولايأمن على نفسه الحيف فيه) قال عليه السلام « قاضيان في النار وقاض في الجنة » رجل علم علما فقضي بماعلم فهوفي الجنة ورجل جهل فقضا بما جهل فهوفي النار ورجل علمفقض بغيرماعلم فهوفى النار (فوله ولاينبني ان يطلب الولاية ولايسألها) اى لايطلها بقلبه ولايسألهابلسانه وفيالينا بيع الطلب ان يقول للامام ولني والسؤال اذيقولالناس لو ولانىالامام قضاء مدينة كذا لاجبته الىذلك وهويطمم أن يبلغ ذلك الى الامام فيقلده القضاء وكل ذلك مكروم لقوله عليه السلام « من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسدده» (قو إلا ومن قلدالقضاء يسلم اليه ديو ان القاضى الذي قبله) وهي الخرائط التي فها السجلات والسكوك ونصب الاوصيا والقوام باموال الوقف (فَو لَه وسَظر في حال المحمونين) لأنه نصب ناظرا في امور المسلمين (فو له فن اعترف منه بحق الزمه اياه ومن انكر لم يقبل قول المعزول عليه الاببينة) يعني اذاقال المعزول الى حبسته بحق لم يلتفت الى قوله بدون البينة لانه بالعزل النحق بسائر الناس وشهادة الفرد غيرمة ولذلا سيما اذاكانت على فعل نفسه (فوله فان لم تقريبنة لم يجل بتحكيته حق ننادىعليه ويستظهر في امره) وصورة النداه ان ينادى في مجلسه اياما من كان يطلب فلان بنفلان المحبوس بحق فليمضر فان لم يظهرله خصم اخذمنه كفيلا بنفسه واطلقه واعا اخذالكفيل لجواز ان يكون له خصم غائب فاستعب ان يتوثق في ذلك باخذالكفيل

فكانا ذع بدير سكين » والصحيح ان الدخول فيه رخصة طمعا في اقامة المدل والنرك عزعمة فلمله تخطئ ظنه فالا نفوق له اولا يسنه غيره ولابد من الأعانة الااذاكان هو الاهل للقضاء دون غيره فحنئذ سترض علىه التقليد صيانة لحقوق المبادو اخلاء العالم عن الفسادا، (ولا ينبغي) للانسان (ان يطلب الولاية) قلبه (ولايسالها) بلمانه لقوله صلى الله عليه وسادمن طلب القضاء وكل الى ئفنه ومن اجبرعليه نرل عليه ملك يسدده ه ثم مجوز التقليدمن السلطان العادل والجائر ولوكافرا كافي الدرعين مسكين وغيره

الا أذا كان لا يمكنه من القضاء بالحق لان المقصود لا يحصل بالتقليد (ومن قلدا القضاء يسلم اليه ديوان (قوله) القاضى الذى كان (قبله) وهى الحرائط التى فيها السجلات وغيرها لانها وصنت فيها لتكون حجة عند الحاجة فتجمل فى يد من له ولاية القضاء فيبعث امينين ايقبضاها بحضرة المعزول او امينه ويسألانه شيئا فشيئا و يجعلان كل نوع منهما فى خريطة كيلا تشتبه على المولى وهذا السؤال اكشف الحال لا الزام هدايه (وينظر فى حال المحبوسين) لانه جدل ناظرا للمسلمين (فن اعترف بحق الزمه اياه) عملا باقراره (ومن انكر لم يقبل قول المهزول عليه الا بيئة) لانه بالدزل التحق بالرعايا وشهادة الفرد ليست بحجة لاسيما اذا كان على فعل نفسه هدايه (فان لم تقم) عليه (بينة لم ينجل بتخليته) بل يتمهل (حتى ينادى عليه بالمجامع والاسواق بقدر ما يرى (ويستظهر فى امره) لان فعل المعزول حق ظاهر فلا يجمل بتخليته كيلا يؤدى الى ابطال

حق انتير (وينظر في الودايع) التي وضعها المنزول في إدى الامناء (وارتفاع الوقوف) اى غلائها (فيعمل على) حسب (ماتفوم به البينة اويعترف بمن هو في بده) لان كل واحده نهما جنة (ولايقبل) عليه (قول المنزول) الممر (الاان بعترف الذي هو في بده أن) المقاضى (المعترول عليه) اى الودايع او العلات (اليه بعبل أوله) أى المنزول (فيها) لانه ثبت بقرار ذي البيد ان البدكانت العنزول (١٩١٩) في صبح اقراره كانه في بده في الحال (ويجلس) الفاضى (الحكم

إجلوسا ظاهرا في المجد) وغنار معدا في وسط البلسد تيسدرا على الناس والمسجد الجامع اولى لائه انهر (ولا نقبل همدية) من احد (الامن ذي رحم محرم اوعن جرت طدته قبل) تقليد (القضاء عهاداته) قال في الهدايه لأن الأول صلة الرحم والثانى ليس الفضاء بل جرى على العادة و فجاورا، ذلك يكون آكلا بقضائه حتى لوكانت اهربب خصومةلانقبل هدئهوكذا ادًا زاد الهدى على المتاد او كانت له خصومة لانه لاجل الفضاء فيتحاماه اه (ولاعضر دعوة الاان تكون) الدعوة (عامة) لان الخاصة مظنة الرمة مخلاف العامة (وبشهد الجنازة ويمود المريض) لان ذاك من حقوق المسلين ولابضيف احد الخصين دون خسمه) لما فيه من الهمة وف النفيد باحد الخصين اشارة الى اندلاباس إضافتهما مما (واذا حضرا) اي

(قو له و ينظر ف الودايمو ف ارتفاعات الوقوف)اى خلات الوقوف (فيعمل عل) حسب (ماتوم ١١ ابينة او يمرّف ١ من هو في هده و لا مبل قول المرول) في ذلك (قو له و يملس الحاكم جلوسا ظاهرا في المبهد)كي لابشتبه مكانه على الفربارو بدئة بل القبلة في جلوسه ويدموالة أن يرفته ويسدده وينبل على الخسوم مفرغا ننسه لهم فالدخله همأو ضجر اوضاس اوضنب كف عن الحكم لانه اذا كان برده الصفة اشتقل قلبه فلم ينهم الام الحضوم ولايغضى وهوسابع اوحطشان اوسانن اوسابس اومربش لان ذاك يشغل فلبه ولا مقضى و هورا كب او ماش و لا رنشي فقوله عليه السلام • لمن الله الراشي و المرتشي وينبغي أن يتخذكاتيا من أهل العفاف والصلاح ويقعده محبث ري مايكتب لثلايلنبس طيه وينبغي البكون الكانب من اهل الشهادة لانه قد يحتاج الى شهادته (قوله و لاخل حدية الامن ذي رجم محرم منه أو عن جرت عادته قبل الفضاء عماداته) وهذا أذا لمبكن لمقريب خصومة اماا اذا كانتُ لايقبل وكذا المهدى اذا زاد على المتاد اوكانت له خصومة لاينبل هدينه (قوله ولا محضر دموة الا ان تكون مأمة) وهماالي مااوعلم المضيف ان القاضي لايحضرها يعلمها وهذا اصمح ماقبل في تنسيرها وقبل هي دعوة العرس والحنتان والحناصة عىمالوعلم المضيف انآلقامتى لايحضرهالم يعلمها ثمان الشيخ لميغصل فالحناسة بين ان تكون لاجنبي اولذي رحم محرم وفي الهدايه لا يحييها الااذا كآنت لذي رجم محر (قو له ويشهد الجنائز ويمودالرضي) لان ذلك من السنة و من حقوق المسلم فلاعنع الغضاء سنها وقدكان النبي عليه السلام بشهد الجنائز وبعود المرضىوهوا فضل الحكام (قو له ولايضيف احد الخسمين دون خصه) لان فيه أرك النسوية وفيه اشارة الى أنه لابأس أن بضيفهما جيما لوجود التسوية (قو له فاذا حضرا ساوى بدُّمها في المجلس والاقبال) وكذا في النظر اليهما والكلام معهما وينبغي لن يدخل مجلس الفاضي لاجل الحصومة ان لايسلم على القاضي فان سلم لا بجب عليه ردسلامه فان اراد جوابه لا يزيد على قوله و عليكم السَّلام و بسلم الشاهد على الفاضي و يرد عليه ثم اذا سمع القامني البينة ولم محكم بها حتى فاب المدعى عليه حكم بها ولا منظر عوده عند ابي بوسف وقال محدلاند من احضاره كذا في البنابيع (قوله ولابسار احد مماو لابشير اليه ولايلفنه حبمة) لان فيه كـرقلبالآخر واضعافاله وكذا لا يرفع صوته على احدهما مالم رفعه علىالآخر لان ذلك بدهشه ورعا يخير وثرك حفه وكذا لايضفك فيوجه احدهما دون صاحبه (قوله فاذا ثات الحق عنده وطلب صاحب الحق حبس غر عه

انتخصمان (سوی)الفاضی(پدنهه افی الجلوس) بین بدیه (و الاقبال) علیه او الاشارة الیه اینمل داک مع الشریف و الدنی و الاب و الابن و الحلیفة و الرحیة (و لایسار احدهما و لایشیر الیه و لایله نه حجه) و لایضصك فی و جهه احتراز احن التمه و لا عاز سهم و لا و احدام نیم لانه یذ حب بمهابة الفضاء (فاذا) تمت الدعوی و (ثبت اساق حنده) علی احدهما (و طلب صاحب الحق سبس غریمه غيجل) الفاصى (بحسبه و) لكن (امره بدفع ما) ثبت (عليه) لان الحبس جزاء المماطلة الاله من فلهور هاو هذا اذا ثبت الحق باقراره لانه لم يعرف كونه بحاطلا بمخلاف مااذا ثبت بالبينة فانه بحبسه كما ثبت الخلهور المعلل بانكاره كافى الهداء قال فى المحرو هو المذهب عند نااه (فان امتنع) عن دفعه (حبسه) وان تعلل بفقره الى فلهور عسره و ذلك (فى كل دين لزمه بدل عن مال حصل فى بده كنن المبيع) وبدل مستأجر لا نه اذا حصل المال فى بده ثبت فنامه (او الترمه بعدكا لمهرو الكفالة) كن مال حصل فى بده كنن المبيع على المرابعة والكفالة) كبدل لا نادا أمه بالترامه بالمنابعة والعربية في المرابعة والمنابعة والمنابعة

لم يعمل معبسه (و امره بدفع ماعليه) لان الحبس انما هو حزاه الماطلة فلابد من ظهورها وهذا اذا ثبت الحق باقر ار ملانه لا يعرف كونه عاطلافي اول الوهلة فلعله طمع في الامهال فلم يستمب المال فاذا امتنع بعد ذلك حبسه و اما اذا ثبت الحق بالبينة حبسه حين يثبت لظهور المطل بانكاره كذا في الهدايه واذا طمع الحاكم في أن يصطلح الخصمان فلابأس ال ردهماو لا شفذا لحكم بينهما لعلهما يصطلحان أويعلمهما أن الصلح خيرة لرارضي الله عند ردوا الحضومكي يصطلحوا فال فصل الفضاء بورث الضغاين ولاينبني ال بردهم اكثر من مرتين (قو له امنام حبسه في كلُّ دين لزومه لدلاعن مال حصل في يده كَثَنَ المبيع وبدل القرض اوالتزمه بعقد كالمهر والكفالة) لانه اذا حصل المال في ده ثبت غناه وانما عيسه اذاكان موسرا اما اذاكان معسرا لاعبسه واما المهر فالرادبه المجل دون المؤجل (فنو له ولايحبسه فيا سوى ذلك) كموض المغصوب واروش الجنايات (اذا قال الى فغير الاان ثبت غرعه ان له مالا) فيحبسه حيننذ (قو لدو يحبسه شهر بن او ثلاثة ثم يسأل عنه فان لم يظهر له مال خلاسبيله) لانه استحق الانظار الى الميدرة فكون حبسه بعد ذلك لخلا وليس تغدىرمدة حبسه بشهرين اوثلاثة بلازم بل التقدير فيه مفوض الى رأى القاضي لاختلاف احوال الناس فيه فن الناس من يضجر والحبس الفايل و منهم من الابضجر والكثير فوقف ذهك على رأى الحاكم فان فامت البينة على افلاسه قبل حبسه اوقبل المدة تقبل في رواية ولا تقبل في اخرى وهي المختار لان البينة لانطم على اعساره و لايساره لجوازان يكون له مال محبولا بطلع عليه الشهود فلا له من حبسه ثم اذا حبسه القاضي المدة المذكورة وسأل عنه فاخبر باعساره اخرجه من الحبس و لاعتاج الى لفظ الشهادة بل اذا اخبره بذبك ثفة على بقوله و الاثنان احوط وهذا اذا لم بكن الحال حالمنازعةاما اذاكان بانادعي المطاوب الاعسار وقال الطالب هو موسر فلاندمن اقامة البينة (فق له ولا محول مينه و بين غرمانه) بعد خروجه من الحبس فان دخل دراه لحاجة لايتبعونه بل ينتظرونه حتى بخرج فان كان الدين لرجل على أمرأة لايلازمها لما فيه من الحلوة بها وانكن بعث امرأة امنية الازمها (قُولُه و يحبس الرجل في نفقة زوجته) لانه ظالم بالامتناع عنها ويحبس ابضا في دين مكاتبه وعبده المأذون المديون

خام والهصاوب ومثلف ونحو ذلك (اذا قال انى فنبر) اذالاصل المسرة الا ان بأبت غرعه أن له مالا فعيسه) حيشذ لظهور المطل (شهر من او نلائة) او اكثر او اقل عسب ماری عیث بغلب على ظنه انه او كا ن له مال لاظهر مقال في الهدايه والصحيحان التقدير مفوض الى رأى الفاضي لاختلاف احوال الاتخاس فيسه ومثله في شرح الزاهدي والاسهجاني وفشاوي ما - دران كا في التعيم (ثم يسأل عنه) جيرانه واقار به ومن له خبرةبه (فان لم يظهر له مال خلي سبيله) لانه اسمق النظرة الى الميسرة فيكون حبسه بعد ذلك ظلما وفي قوله ثم يسأل عنه اشارة الى انه لاتقبل مدينة الافلاس فبل الحبس قال جمال

الاسلام وهذا قول الامام وهو المختار وقال قاضيمان اذا اقامالبينة على الافلاس قبل الحبس فيه روايتان (ولا) قال ابن الفضلو السحيح انه مقبلو ينبغي ان يكون ذلك مفوضا الرأى القاضي ان علم انه وهم لا يقبل بينة قبل الحبسوان دلم انه لين قبل بينته كدا في أقصيم وفي النهر عن الحالية ولوفتره ظاهرا سأل عنه عاجلاو قبل بينته على أفلاسه وخلى سببله اله (ولا يحول بينه وبين غرمائه) بعد خروجه من الحبس فاذل دخل داره لا يتعونه بل ينتظرونه حتى غرج فانكان الدين لرجل على امرأة لا يلازمها ولكن بعث امرأة امنية تلازمها (وتحبس الرجل في نفقة زوجته) لظله بامتناعه

(ولا يحبس والدنى دين ولده) لا نه توع عقوبة فلا بستم قه الولده ل والده (الااذا امتنع) والده (من الانفاق عليه) دضا لهلاكه و احترازا عن سقوطها فا نهانسقط بمضى الزمان (و يجوز قضاه المرأة في كل شئ الافي الحدود والقصاص) اعتبارا بشمادتها (ويقبل كتاب الفاضى في الحقوق) ﴿ ٣١٣ ﴾ التي لانسقط باليمة (اذا شهد) بالبناء المجهول (4) اى الكتاب

(منده)اي القاضي المكتوب اليهانه كتاب فلان الفاضي و خمنه (قان) كان الشهداء شهدوا) عندالفاضي الكاتب (على خصم) عاضر (حكم بالشهادة) على قواعد مذهبه (وكتب محكمه) الى القاضي الآخر لينفذه ويكون هذا في صبورة الاستمناق فان المدعى عليه اذا حكم عليهو اراد الرجوع على بايسه وهو في بلمدة أخرى وطلب من الفاضي ال يكتب بمكسه إلى قاضى تلك البلدة يكتب له ويسمى هذا الكتاب مجلا لتضمنه الحكم (وان) حكانوا (شهدوا بغیر حضرة خصم لم عكم) بناك الشهادة لمامرمن أن الفضأ على الغاب لابصح (و) اكن (كتب بالثمادة لعكم ما المكتوب اليه) على قواعد مذهبه ويحى حذا الكناب المكمى لان المقصود به حکم المكتوب البه وهو في الحقيقة نقل الثهادة (و لا يقبل) الفاضي

ولاعبس المكانب لمولاه بدن الكتابة لانه لابصير ظالما بذلك والحبس انما هو جزاه الظلم (قو له و لا عبس و الدفي د ن و لده) يعني لا عبس الوالدون و ان علوا لاجل دن الولد لان الحبس نوع عقوبة فلايستمقها الولد على والدنه كالحدود والقساس قال الله نمالي ﴿ فلاتفل لهما أف ولانهرهما ﴾ والحبس أشد من ذلك ﴿ فَو لَهُ وَعَبِسِ أَذَا امتنع من الانفاق عليه) اذا كان صغيرا فغيرا لان ف ذلك احياء الولدو النفقة لانستدرك عضى الزمان مخلاف دين الولد فانه انما محبس به لابسقط عضى الزمان قال الحجندي اذاكان المديون صغيرا وله ولى يجوزله قضاء ديونه وقصعير مال حبسالقاضي الولى اذا امتنع من قضاء ديونه (فو له و يجوز قضاء الرأة في كل شي الافي الحدود والقصاص) اعتبار الشهادتها (فو له وبقبل كرناب الفاضي الى الفاضي في ألحقوق اذا شهد بها عنده) ربده من قاضي مصر الى قاضي مصر آخرو من قاضي مصرالى قاضي رسناق ولايقبل كتاب قاضي الرستاق اذا ورد على قاضي مصر كذا في اليناسِع واما شرط الشهادة فلان القاضي المكتوب اليه لايطرائه كتاب القاضي الابها + وقوله ، اذا شهد ما عنده ، يعنى الحقوق و روى به عنده اى بالكتاب و أعاشه ل كتاب الفاضي الى القاضي اذا كان يبتهما مسيرة سفر ثلاثة المع فصاعدا المااذا كان اقل من ذلك لا تقبل وفي نوادر هشام اذا كان في مصر واحد قاضيان جاز كتاب احدهما الىالآخر في الاحكام كذا في اليناسِع ولومات الفاضي الكاتب اوعنل قبل وصول كتابه الى المكتوب البه لابعمل. لان كتابه يقوم مقام خطابه وخطابه بعد العزل لايثبت به حكم وبعد الموت يخرج من ان يكون كتابه عزلة خطابه لان خطابه قد بطل وان وصل اليهالكتاب فقرآه ثم مات الكاتب بعد ذلك اوعزل فذلك جائز وان مات المكتوب اليه اولا اوعن ل وولى غيره الغضاء لم ينبغي له ان يقبل الكتاب لانه كتب الي غيره وان كان مات الحصم يتقذ الكتاب على ورثنه لقيامهم مقامه (قو لد قان شردوا عل خصم حكم بالشهادة وكتب محكمه) صدورته رجل ادعى على رجل الفا واقام على ذلك مينة او اقر بذلك فاصطلحا على أن يأخذها منه في بلد آخر يكتب هذا الفاضي كتابا ال دُلْتُ الفَاضَى مُحَافِدًانَ مَكُرَ وَيَأْخِذُهُ بِالكَتَابِ ﴿ فَوَلَّهُ وَانْ شَهْدُوا بَغِيرَ حَصْرَةً خَصَم لم محكم) اى ان شهدو احندالةاضي الكاتب وقوله ﴿ وَكَتْبُ بِالشِّهَادَةُ لَهِكُمُ الْمُكْتُوبُ اليه بها) وانعا محكم مها لان القضاء على الغائب لابجوز عندما مالم يكن عند. خصم حاضر واذا لم بجز الفضاء كان كنابه عزلة الشمادة عليه في اثبات الحق فكأنه شهرً خَلَكُ عَلَيْهِ ﴿ قُو لَهِ وَلَا نَعْبُلُ الْكِنَابِ الْابْتِهَادَةُ رَجَّلِينِ أُورِجِلُ وَامْرَأَتِينَ ﴾ لأن الكتاب بشبه الكتاب فلا يثبت الابحجدة نامة (قوله وبجب البقرأ. عليم

الكتوب اليه (الكتاب الابشمادة رجلين او رجل و امرأنين) ج في (٤٠) لاحتمال النزويروهذا عند انكار الخصم انه كتاب الفاضي و امااذا افر فلا حاجة الى اقامة بينة (ويجب) على الكاتب (ان يقرأ الكتاب عليم) اى على الشمود

(لير فوا مافيه) او يعلمهم به لا نه لاشهادة بدون العلم (ثم يختمه بحضر تهم و يسلمه اليم.) نفيا الشك والتردد من كل وجه قال في الهدايه و شرح الزاهدى اما الحتم بحضر تهم وكذا حفظ ماني "الكتاب فشرط عندا بي حنيفة و مجدقال ابو يوسف اخرا ليس شيء من ذلك بشرط والشرط ان يشهدهم ان هذا كتابه و خقه و عنه الحتم ليس بشرط ايضا فسهل في ذلك لما المقال المقرف المقرف الهداية ولاشك عندى في صحته قال النفي المنازاكان عدالة الشهود وهم جلة الكتاب فلا يضره كونه غير محتوم مع شهاد مم انه كتابه نم اذاكان الكتاب مع المدى بنبغي ان يشترط الحتم الاحتمال النفير الا ان يشهدوا عافيه حفظ قالوجه ان كان الكتاب، مع الشهود ان لا يشترط مع مناتهم وانكان مع المدى اشترط حفظهم لما فيه فقط كذا في التحميم (واذا عافيه وسل) الكتاب (الى القاضي لم يقبله الا بحضرة الحمم) لانه عزلة ﴿ ٢١٤ ﴾ اداء الشهادة ملا بدحضوره (قاذا سلمه الشهود الله) ال الما الفاضي الم يقبله الا بحضرة الحمم) لانه عزلة ﴿ ٣١٤ ﴾ اداء الشهادة ملا بدحضوره (قاذا سلمه الشهود الله) الكتاب (الى القاضي المستمنية المناس الم

ليعرفوا مافيه) اويعلهم به لانه لاشهادة بدون العلم (ثم يختبه بحضرتهم ويسلماليم) ك لايتوهم النفير وهذا عند ابى حنيفةو مجمد لان علم مانى الكتاب والحتم بمضرتهم شرط عندهما وكذا حفظ ما في الكتاب ايضا عندهما شرط وقال ابو يوسف ايس شي من ذلك شرطا والشرط ان بشهدهم ان هذا كنابه وخمَّه واختار السر خسى أول ابي يوسف ولاينتمد حتى بسألهم عندابي حنيفة عن سا في الكتاب ويقول هل قرأه عليكم وهل خمم بحضرتكم فان قالوا لااوقرأه هلبنا ولم بخنمه بحضرتنااوخمه عضرتنا ولم مترأه علينسا لايفضه وال قالوا نع قرأه علينا وخمته بمضرتنا فقسه حينتذ (فولد واذا ومسل الى القاضى لم يقبله الابحضرة الحصم) لانه عزلة ادا. الثمادة قلابد من حضوره ولابد ابضا من حضور المتمود له لا نه شمادة والشمادة لا تُنبت الاعدع وخصم (قولد فاذا سلم الشهود البه نظر الى خمَّه فان شهدواانه كتاب فلان الفاضي سلمه البنا في مجلس حكمه وقرأه علينا وخمَّه فضة حبنبذ وقرأه على الخصم والزمه مافيه) ومعنى قوله في مجلس حكمه اى في مجلس يصم حكمه فيه حتى لوسله في غير ذلك الجس لايصيم كذا في شان * وقوله د وقرأ، عليناً ، فلابدمن ان ستباوا ذلك عندهما وقال ابر بوسف اذا يشهدوا ان هذا كتاب فلان القاضي قبله وان لم مَل قرأ. علينا (فولد ولايقبل كتاب القاضي الى القاضي في الحـدود والقصاص) لانمابسقطان بالشهة وفي كتاب القاضي اليالقاضي شهة لان الخط بشبه المنط فيكن انه لم يكن من الفاضي الحدود تندرأ بالشبات (قو لدوايس لفاضي ان إستُماف على القضاء الا أن يفوض اليه ذلك) لانه قلد الفضاء دون النقليد فيه

الثموداليه) اى الى القاضي محضرة الخصم (نظر) الغياضي (الى ختمه) اولاليشرف (فان شهوا انه كتاب فلان الفاضي سله البنا في مجلس حجمه وقرأه هلينا وخخه مخنمه فضية حينشذ وقرأه على الخصم والزمه مانيه) قال في الهدايد وهذا عند ابي حنيفة ومجمله وقال ابو وسف اذا شهدوا انه كتابدوخانمه قبلهعلى مامر ولم بشترط في الكتاب فلهورالعدالة للفتح والعميح انه يغض الكتاب بعد بوت العدالة كذا ذكر والخساف لانه رعا عناج ال زيادة الشرود وانما عكثهم اداء

الشهادة بسدقيام الحتم وانماية بله المكتوب اليه اذاكان الكاتب على قضاء حتى لوعزل او مات اولم بيق (فسار) العلاقضاء قبل وصول الكتاب لا يقبله لانه النحق بواحد من الرطاع وكذالومات المكتوب اليه الاذاكتب الى فلان بن فلان فالمن بن فلان فالذ بن فلان ما لذكاء والمكتاب الميه من قضاة المسلمين لان غير مسرف و اوكان مات الحصم نفذ الكتاب على وارثه اقيامه مقامه اله (و لا يقبل كتاب القاضى في الحدود و القصاص) لان فيه شبمة البدلية عن الشمادة فسار كالشمادة على الشمادة لان مبناها على الا مقال و في قبوله سمى في البائم (و ابس القاضى ان يستملف) نائباعنه (على القضاء) لانه قلد الفضاء دون التقليد فسار كتركيل الوكيل و لوقضى الثاني عصضر من الاول او قضى الثاني فل باز الاول و هو الشرط (الاان يفوض الشاني محسر من الاول و هو الشرط (الاان يفوض اليه ذلك) صريحاكول من شنت او دلالة كما تكور عال الانه تعلق الدلالة هذا اقوى من الصريح المذكور عال الانه تعلق الموري النفران التحديد المناد كور عال الانه تعلق المناد و المناد المناد عن المناد المنا

اللزل وفى الدلالة علكهما فان قاضى القضاة هوالذى يتصرف فيم مطلقا تقليدا اوعزلا (واذا رفع الى القاضى حكم حاكم) مولى ولوبعد عزله اوموته اذاكان بعددعوى صحيحة (امضاه) اى الزم الحكم والعمل عقتضاه سواء وافق رأيه اوخالفه اذاكان مجتهدا فيه لان القضاء متى لاقى محلا مجتهدا فيه غذه ولا يرده غيره لان الاجتهاد الثانى كالاجتهاد الاول لتساويهما فى الغلن وترجيح الاول باتصال القضاء به فلا ينقض عاهو دونه واوقضى محتهدا فيه مخالفال أيه ناسيا لمذهبه نفذ عند ابى حنيفة وانكان عامدا فعنه رواتان وعندهما لا ينفذ فى الوجهين لانه قضى عاهو خطأ عنده وعايه الفتوى كما فى الهدايه والوقايه والمجتمو الملتق قيدنا حوالا على المولى لان حكم المحكم لا يرفع الحلاف كما يأتى ويكونه بعددعوى

معيمة بإن تكون من خصم على خصم حانس لأنه اذا لم يكن كذلك يكون افتاء فيحكم عدميه الاغيركافي البحرقال في الدرو مه عرف ان تنافيذ زمانبنا لاتعتبر لترك ماذكر (الاان يخالف) حكم الاول (الكتاب) فيميا لم مختلف في تأومله السلف كتروك التسمة عدا (اوالسنة) المثبورة كالتحامل مالا وطي المخالفته حديث العسيلة المشهور (اوالاجاع)كحل المتعة لاجاع السحابة على فساده (اويكون قولالادليل عليه) كسقوط الدين عضى السنين من غير مطالبة (ولا نقضى القاضي على غائب) ولاله (الا أن يحذر من يقوم مقامه) کوکیله وو صبه ومتولى الوقف اونائب شرعا كوصى القاضي او حکمــا بان یکون علی

فصاركتوكيل الوكيل ولان الشي لايتضمن مثله كالوكيل لايجوز له ان يوكل الا اذاقيل له اعمل برأيك وهنا اذقال له الامام وله منشئت نانه يتمكن منالاستحلاف ومن الدلالة على انالقاضي في معنى الوكيل أنه لا بجوز له ان يحكم في غيرالبلد الذي جعل اليه كما لايجوز الوكيل أن يتصرف الا فيما جعل اليه فان قضى المستملف بمصضر من الاول اوقضى المستحلف فاجاز الاول جازكافي الوكالة لانه حسر رأى الاول وهو الشرط واعلم انالقضاة لاينعزلون بموت الامراء والقضاة بموت الخليفة لانهم نواب عن جاعة السلمين وهم باقون ولاينعزل السلطان عوت الخليفة كذا فى النهاية (فو له واذا رفع الى القاضى حكم حاكم امضاه الا ان يخالف الكتاب اوالسنة اوالاجاع او يكون قولا لادليل عليه) مخالفة الكتاب مثل ألحكم بحل متروك التسمية عدا والحكم بشاهد وعين لقوله تعالى ﴿ فَاسْتَشْهُدُوا شَهْدُ بِنَّ ﴾ وعنالفة السنة كمعلالمطلقة ثلاثًا بنفسالمقد كاهومذهب سعيد بن المسيب • وقوله • والا جاع، مثل تجويز بيم امهات الاولاد (فو اله ولا يقضى القاضي على غائب) لانه يحتمل الاقرار والانكار من الخصم فاشتبه وجه القضاء ولان الغائب لا بجوز القضاء له فكذا لابجوز القضاء عليه (فَوْ لِهُ الاانْ مُحْضَرُ مَنْ يَقُومُ مَقَامُهُ) كَالُوكِيلُ امْنُ وَنُصِبُهُ القاضي (غُو له واذا حكم رجلان رجلا بينهماور ضيا بحكمه جاز اذا كان بصفة الحاكم) بإن لم يكن كافرا ولا عبدا ولاصبيا ويشترط انيكون من أهل الشهادة وقت التحكيم والحكم حتى لوكان وةت التمكيم عبدائم اعتق اوصبيا فبلغ اوكافرا فاسلم وحكم لاینفذ حکمه ویروی آنه کان بین عروایی بن کب رضیالله عنهما مخاصمة فحکما بينهما زيدبن ثابت فاتياه فمخرح أليما فقال زيد لعمر هلابعت الى فاتبك يااميرالمؤمنين فقال عمر في بيته يؤتى الحكم فالتي لعمر وسادة فقال عمرهذا اول الجور وكانت اليمين على عمر فقال زمد لابي اواعفيت عنها اميرالمؤمنين فقال عمر يمين لزمتني بل احلف فقال ابي بل نعني اميرالمؤمنين عنها ونصدقه وهذا دليل على جوازالنحكيم ودليل على انالامام لايكون قاضيا فىحق نفسه وانماحكماء لفقهه وقدكان معروفا بالفقه فيهرحتىروى انابن عباس

الفائب سببا لما يدعى به على الحاضر كان يدعى دارا فى يدرجل ويبرهن عليه انه اشترى الدار من فلان الغائب فحكم الحاكم به على ذى اليد الحاضر كان حكملته لى الغائب ايضا حتى لوحضر وانكر لم يعتبر لان الشراء من المالك سبب الملكية وله صور كثيرة ذكر مها جملة فى شرح الزاهدى (واذا حكم رجلان) متداعيان (رجلا ليحكم بينهما ورضيا محمكه) فحكم بينهما (اذا كان) المحكم (بعسفة الحكم بينهما وينفذ حكمه عليمما (اذا كان) المحكم (بعسفة الحاكم) لائه بمذلة القاضى بينهما فيشترط فيه مايشترط فى القاضى وقد فرع على مفهوم ذلك بقوله

(ولابجوز تحكيم الكافر) الحربي (والعبد) طلفا (والذمى) الاان يحكمه ذميان لانه من اهل الشهادة عليهم فهو من اهل الحكم عليهم (والمحدود في القذف) وان تاب والفاسق والصبى لانه دام اهلية القضاء منهم اعتبار اباهاية الشهادة قال في المهدايه والفاسق اذا حكم يجب ان يجوز عندنا كامر في المولى (ولكل واحدمن المحكمين) له (ان يرجع) عن يحكمه لائه مقلد من جهنهما فلايحكم الابر صناهما جيما وذلك (مالم يحكم عليهما فاشاحكم) عليهما وهما على تحكيمهما (لزمهما) الحكم لعدوره عن ولاية عليهما (واذا رفع حكمه) الحكم المحكم (الى القاضى فوافق في ١٩٤٣) مذهبه المضاء) لاندلافائدة في نقضه ثم

كان يختاف اليدويأخذ بركابه اذا ارادان يركب وقال مكذا امرنا ان نصنع بفقهائنا فقيل زمدمه ويتول حكذا امرنا انتصنع باشرافنا واما ومنع زيدالوسادة لمرفاعتثال لقوله عليه السلام « اذا الح كم يم قوم فاكر موه » وأعالم يستحسنه عر رضى الله عنه فهذا الوقت وفي قول هذا أولى الجور دليل على وجوب النسوية بين الخصمين ولم يكن ذلك يخني على زيد لكن وقع عنده لنا لحكم في مذاتيس كالقاض فبينله عررضى الله في حتى الخصمين كالقامني (قُوَّ له ولايجوز تحكيم الكافر والعبدوالذي والمحدود في قذف والفاحق والصبي) لانعدام اهلية القضاء منم اعتبارا باهليةالشهادة (قو له ولكل واحد من المحكمين ان برجع مالم يحكم عليما) لانه مقلد من جمعها فلاتحكم الابر صاهما (قوله فاذا حكم لزمهماً) يني اذاحكم عليها قبل الرجوع لصدور حكم على ولاية ممليما (قوله واذا رفع ذاك الحكم الى القاضى فوافق مذهبه امضاء) لانه لافائدة في نقضه ثم ابرامه على ذلك الوجه وفائدة امضائد ههنا انه لورفع الى قاض آخر يخالف مذهبه ليس لذلك القاضي النقض فيما امضاء هذا القادي (قول وان خالفه ابطله) لانه حكم لم يصدر عن ولاية الامام وانحكما رجاين فلايد من اجتماعهما (فول ولايجوز أنفكم في الحدود والقصاص) لانه لاولاية لهما على دمهما والهذا لاعلكان اباحته ولان الحدود والقصاص يسقطان بالشهة ونقصان ولايقالحكم شبهة في المنع منه كشهادة النساء مع الرجال وفي الذخيرة نجوز في القصاص لآنه من السباد (قُو لَهُ وَاذَا حَكُمَا فَ دَيَّةَ الْخُطُّ فَقَضَى الحَاكُمُ بِالدِّيَّةُ عَلَى المَاقَلَةُ لَمُرْتَفَذَ حَكُمُهُ) لانه لاولاية له عليها ذلا محكم من جهتهم (قو لدو بجوز ان يسمع اليينة ويقضى النكول) وكذا بالاقرار لانه حكم موافقالشرع(فو له وحكمالحاكم لابويه ووقده وزوجته باطل) اى حكم المحكم والمولى جيما لانه لم يقبل شــهادته لهم وكذا لايصم القضاء لهم لاجلالتهمة بخــلاف مااذا حكم عليم فأنه يجوز لانديقبل شهادته لانتفــاه التهمة فكذلك القضاءكذا فىالهدايه واللهاعلم

- القسمة كا سالت

القسمة تميز الحقوق وتعديل الانصباء (قو لدرجه الله يذبى للامام ان ينصب قاسما يزرقه

حكم موافق الشرع (وحكم الحاكم) مطلقا (لابويه) وانعليا (وولده) وانسفل (وزوجته باطل) (من) كلفه لا تقبل شهادته لهؤلاء لمكان التهة فلا يصح القضاء لهم بخلاف ما اذاحكم عليم لانه تقبل شهادته عليم لانتقاء التهمة فكذا القضاء هدايه وكتاب القسمة في لايخني مناسبها للقضاء لانها بالقضاء اكثر من الرمناء وهي لفة اسم الاقتسام وشرعا جع نصيب شائع في مكان محصوص وسبها طلب الشركاء او بعضهم للانتفاع علكه على وجه الحصوص وشرطها عدم

ابرامه على هذا الوجمه (وانخالفه) ای خالف رأيه (ابطله) لان حكمه لايلزمه لمدم التحكيم منه مدایدای لان حکم الحکم لاستدى المحكمين (ولابجو التمكيم في الحـدود والقصاص) لانه لاولاية لهما على دمهما ولهـذا لاعلكان الاباحة قانوا وتخصيص الحدود والقصاص) يدل على جواز التمكيم فيسائر المجتهدات ودو صحيم الا انه لاندتى به ونقال محتاج الى حكم المولى دفعا أهاسر الدوام هدامه (وانحکما)رجلا (في دم خطاء فقضي) المحكم (بالدية على الماقلة لم ينفذ حكمه)لانه لاولاية له عليهم لانه لاتحكم من جهتهم وقد سبق ان ولايته قاصرة على المحكم عليهم (ويجوز) للمحكم (ان يسمع البينة ويقضى بالنكول) والاقرار لانه

فوت المنفعة بالقسمة ثم هى لاتمرى عن معنى المبادلة لان ما يجتمع لاحدهم بعضه كان له و بعضه كان لصاحبه فهو يأخذه عوصا عابق من حقه في نصيب صاحبه فكان مبادلة من وجه وافر ازا من وجه والافر از هو الظاهر في المكيلات والموزو فات لعدم التفاوت حتى كان لاحدهما ان يأخذ نصيبه حال غيبة صاحبه والمبادلة هى الظاهر في غيره التفاوت حتى لايكون لاحدهما اخذنصيبه عندغية صاحبه الاانه اذا كانت من جنس واحدا جبره القاضى على القسمة عند طلب احدهم لان فيه مدى الافر از تقارب المقاصد والمبادلة مما يجرى فيه الجبركا في قضاء الدين وان كانت اجناسا عتلفة لا يجبر القاضى على قسمتها لتمذر المهادلة باعتبار فحشى التفاوت في المقاصد و او تراضوا عليها جاز لان الحق لهم و عامه في الهدايه (ينبني للامام ان ينصب قاسما يرزقه من بيت المال ليقسم بين الناس بغيرا جرة) لان القسمة من جنس على القضاء من حيث انه يتم به قطع المنازعة فاشبه رزق القاضى (فان لم يفعل نصب في ١٤٧٧)

بقضاء حقيقة فجازلداخذ الاجرة علما وان لمبجز على القضاء كما في الدر عن اخى زاد ، قال فى الهدامه والافضل ان برزقه من بيت المال لانه ارفق بالناس وابعد عن التهمة اه (وبجب ان یکون) المنصوب للقسمة (عدلا) لأنه من حنس عل القضاء (مأمونا) ليعتمد على قوله (عالما بالقسمة) لقدر علما لأن من لايعلمها لانقدر عليها (ولايجـبر القاضي الناس على قاسم واحد) قال في الهدايد معناه لابجــبرهم على ان يستأجروه لانه لاحير على المقود ولانه لوتمين لنمكم بالزيادة على احر

من بيت المال ليقسم بين الناس بنير اجر) لان القسمة من جنس عمل القضاء من حيث أنه يتم بها قطعالمنازعة وآعا يرزفه من بيتالمال لان منفعة نصب القاسم تعم الكافة فكانت كفايته في بيت مالمه غرما بغنم (فوله فان لم يفعل نصب قاسما بالاجرة) مسناه باجر على المتقاسمين لان النفع لهم على الخصوص (فو لد وبجب ان يكون عدلا مأموما عالما بالقسمة) يمنى هدلا فيما بينهو بين الله امينافيما بين الناس عالما باحكام القسمة لانهاذالم يكن كذلك حصل منه الحيف (قو له ولايجبر القاضي الناس على قاسم واحد)اى يجبرهم على ان يستأجروه لان في اجبارهم على ذلك اضرار لهم لانه ربما يطلب مهم زيادة على اجرالمئل ومتقاعد بهم (قو له ولايترك القسام يشتركون) لانهم اذا اشتركوا تحكموا على الناس في الاجر وتقاعدوا عنم وعند عدم الاشتراك يتبادركل منم الى ذلك خشية الفوت فترخص الاجرة (فو له واجرة القسمة على عددالرؤس عند ابي حنيفة) لان الاجر مقابل بالتميينز و هو لانتفاوت لان العمل محصل لصاحب القليمال مثل مايحصل لصاحب الكثير ورعا ينصمب الحساب بالنظر الى القليل وقدينعكس الاس فيتعذر اعتباره فيتعلق الحكم باصل التميذ (فو له و قال ابو يوسف و محد على قدر الانصباء) لأنه مؤنة الملك فيقدر بقدر كاجرة الكيال والوزان وحفرالبئر المشتركة قلنا في حفر اليثر الاجر مقابل منقل التراب وهو لانتفاوت و الكيل والوزن انكانا القسمة قيل هو على الحلاف وان لم يكونا لها فالاجر مقابل بعمل الكيل والوزن وهو يتفاوت وقولنا وان لم يكونا للقسمة بان اشتريا مكيلا وامر انسانا ليكيله ليصير الكل معلوم القــدر فالاجر على قدر الانصباء (فو أبه و أذا حضر الشركاء عند القاضي وفى ايديم دار اوضيعة ادعوا انهم ورثوها عن فلان لم يقسمها القاضي عندابي حنيفة

مثله ولواصطلحوا فاقتسموا جازالا اذاكان فيم صفير فيحتاج الى اسرالقاضى لانه لاولاية لهم عليه اه (ولايترك) القاضى (القسام يشتركون) كيلايتواضعوا على مغالات الاجر فيحصل الاضرار بالناس (واجرة القسمة على عددالرؤس عندابي حنيفة) لان الاجر مقابل بالتمييز وانه لايتفاوت وربما يصعب الحساب بالنظر الى القليل وقد ينعكس الحال فتعذر اعتباره فيتعلق الحكم باصل التمييز (وقالا على قدر الانصباه) لانه مؤنة الملك فيتقدر بقدره قال في التصحيح وعلى قول الامام مشى في المذى والمحبوبي وغيرهما (واذا حضر الشركاء عندالقاضى وفي ايديم دار اوضيعة) اى ارض (ادعوا انهم ورثوها عن) مورثه (فلان وغيرهما (واذا حضر الشركاء عندالقاضى وفي ايديم دار اوضيعة) اى ارض (ادعوا انهم ورثوها عن) مورثه (فلان المقسمة بدليل ثبوت حقد في الزوائد كيف عندا بي حنيفة) لان القسمة قضاء على الميت اذ التركة مبقاة على ملكه قبل القسمة بدليل ثبوت حقد في الزوائد كاولام ملكه وارباحه حتى تقضى ديونه منها وتنفذ وصياه وبالقسمة ينقطع حتى الميت عن التركة حتى لايثبت حقه

فيما بهده، نالزوائد فكانت قضاء على الميت فلا بجابون اليها بمجرد الدعوى بل (حتى بقبوا البينة على موته وعدد ورثته) ويصير البعض مدعيا و البعض الآخر خصما له عن الميت لان بعض الورثة بنصب خصما عن المورث ولا يمتنع ذلك بافراره كما في الوارث او الوصى المقر بالدين فائه تقبل البينة عليه مع اقراره (وقالا يشمه ا باعترافهم) لان الميد دليل الملك و لامنازع الهم فيقسمه كما في المنقول و المقار المشترى (و) لكن يذكر في كتاب القسمة انه قسمها بقولهم) ليقتصر عليم ولا يكون قضاه على شريك آخر لهم قال الامام جال الاسلام في شرحه (٣١٨) الصحيح قول الامام واعتمده المحبوبي والنسة و معدد الشهرية

حتى بقيموا البينة علىموته وعددورثنه) لان القسمة قضاء على الميت لان التركة مبقاة على ملكه قبلالفسمة حتى لو حدثت زيادة ينفذ وصاياه فيها ويقضى ديونه منها بخلاف مابعدالقعة واذاكانت قضاء على الميت فاقرار ليس بحجة عليه فلا بد من البينة بخلاف المنقول وسسائرالعروش اذا ادعوها ميراثا بينهم ان يقسيمه وانام يقيوا البيئة لانه يخشى عليها النوى واماالمقار فهو محصن بنفسه ﴿ فَوْلِهُ وَقَالَ ابْرِ بُوسَفَ وَمُحْدَبِقُ عِمْهِا باعترافهم) ويذكر في كتاب القسمة اله قسمها بقولهم بينهم كما في المنقول الموروث والعفار المشتراة وهذا لانه لامنكر ولا بينةالاعلى المنكر والفرق لايي حنيفة ان ملك المشترى ليس في حكم ملك البايع بل هو ملك مستأنف الاترى انه لا برد على بايع بعيب فاذا قعها بينهم كان ذلك تصرفا عليم ولا يكون تصرفا على البابع بخلاف الميراث فان التركه فيه باقية على حكم ملك الميتوالوارث مخلفه فيه الاثرى أنه يردالوارث على بايم الميت بالعيب فالقسمة فيمانصرف على الميت ونقل الشيءمن حكم ماكمه الى ملك الورثة وذلك لا يجوز ولا يصدقون على انتقا ل الملك اليهم الا ببينة (فولدويذكر في كتاب القسمة أنه قعها بقولهم) فائدته ان حكم القعمة يختلف بين ما اذا كانت بالبينة او بالاقرارة في كانت بالبينة بمدى الحكم الى الميت وبالاقرار يقتصر عليم حتى لا يتبين امرأته ولايعتق مدبره وامهسات اولاده ولا يحل الدين الذي على الميت لانا لم نعلم موته بالبينة وانما علمناه باقرار هم واقر ارهم لايعدوهم (فولد واذا كان المال المشترك بمأ سوى العفار ادعو انهم ورثوء قسمه في فولهم جميعاً) اذا كان عروضا اوشيئاً مما ينقل لان في قسمته خطأ للبث لانه يحتاج المالحفظ فاذا قسم حفظ كلواحد منهم ماحسله والمقار محفوظ ينفسه (فَوْلَهُ وَانَادَعُوا فِي المقارا لَمُمُ اشْرُو ، فَعَمْ بِينَمُ) وقدد كرناه (فَوْلُهُ و ان ادعو اللك ولم يذكروا كيف انتقل اليهم قنعه بينهم باعترافهم) معناه اذا كان المقار في ايدبهم يدعون اله الله لهم ولا يدعون انتقال الملك فيه من غيرهم فانه يقسم بينهم باعترافهم لانه ليس فىالقسمة قضاء علىالفيرفانهم مااقروا بالملك لفيرهم وهذه رواية كناب القسمة وفي الجامع الصفير لابقتها حتى يقيموا البينة لاحتمال ازيكون لغيرهم (قوله واذا كان كلواحد من الشركاء ينتفع بنصيبه قسم بطاب احدهم و ان كان أحدهم ينتفع و الآخر يستضر لفلة نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسموان طلب صاحب القليل لم يقسم) لان الاول

والنسني وصدر الشريعه و غيرهم كذا في التعميم (وان كان المال المسترك ماسوى العقار وادعموا انه مرات) او مشتری او ملك مطلق وطلبوا تسمنه (تسمه في تولهم جيما) لان في قسمة المنفول نظرا العساجة الى الحفظ (وان ادعوا في المقاراتهم اشروه) وطلب و تسمشه (قسمه بينهم) ايضا لان المبيع يخرجمن المثالبابع وال لم منسم فلم تكن القيمية قضاء على النر (و أن أدميوا اللك) المطلق(ولم يذكروا كيف انفل) اليم (قعه بينم) ايضا لانه ليس في القسمة مَضاء على الغير فائم ما اقروا بالملك لغيرهم قأل في التصبح هذه رواية كناب القسمة وفي رواية الجامع لا يقسمها حتى يقيما البيئة انهالهماقال فىالهدايه ثم قبل هوقول ابي حنيفة

خاصة وقيلهو قول المكل وهوالاصح وكذا نقل الزاهدى (واذا كان كل واحد من الشركاء ينتفع (منتفع) بنصيبه) بعدالقسمة (قسم بطلب احدهم) لان في القسمة تشكميل المنفعة فكانت حقا لازما فيمايقبلها بعدطلب احدهم(وان كان احدهم ينتفع) بالقسمة لكثرة نصيبه (والآخر يستضر لفلة نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم) له لانه ينتفع شعيبه فاعتبر طلبه لان الحق لا يبطل يتضروالغير (وان طلب صاحب القليل لم يقسم) له لانه يستضر فكان متعننا في طلبه فلم يعتبر طلبه قال فى التصيح وذكر الحنصاف على قلب هذا وذكر الحاكم فى مختصره أن أبيما طلب الفيمة يقسم المقاضى قال فى الهدايه وشرح الزاهدى ان الاصح ماذكر فى الكتاب وعليه مشى الامام البرهانى والنسنى وصدر الشريعه وغيرهم أه (وأن كان كل وأحد منهما يستضر) لفلته (لم يقيمها) القاضى (الابتراضيما) لان الجبر على الفيمة لتكميل المنفعة وفى هذا تنويتها ويجوز بتراضيها لان الحق لهما وهما أحرف بشائهما (ويقسم العروض) جميع عرض كنفلس خلاف المقار (إذا كانت من صنف ﴿ ٣١٩ ﴾ واحد) لانحاد المفاصد فيمصل التعديل فى المقسمة و التكميل فى المنفعة

منتفع به قاه عبر طلبه والثانى منعنت في طلبه فلي يستبر و وقوله وان كان صاحب القليل لم يستم ولن تجب المهاباة بينم (فو له و اذا كان كل و احد منهما يستضر لم يسم الابتران يها) لان الجبر على الفتية لتكميل المنتفة و في هذا تقويتها و بحوز بترانيهما لان الحق ألهما (فقو له و يسم العروض اذا كانت من صنف و احد) لان القيمة هي تميز الحقوق و ذاك عكن في النصف الواحد و ذاك كالابل او البقر او الغنم او الثباب او الدواب او الحنطة او الشير يقيم كل صنف من ذاك على حدة (فقو له و لا يقيم الجنسان بعضها في بعض الابتران يهم كل صنف من ذاك على حدة (فقو له و واليقيم الجنسان بعضها في بعض التراضي دون جبر الفاضي (فقو له و قال ابو حنيفة لا يقسم الرقيق) يعني بانفراده فان كان معه شي آخر قسم بالانتفاف قال في الينابيم الما لا يقسم اذا طلب القيمة بعض الشركاء دون بعض اما اذا كانت بتراضيم باز (فقو له و لا الجواهر) المنفاو تة كالمؤاؤ و الياقوت كالنفوت المائل المنفي و الما اذا انفرد جنس منها والزبرجد لان هذه اجناس مختلفة لا تنقيم بعضها في بعض و اما اذا انفرد جنس منها منم المقل و الفطنة و الصير على الحدمة و الاحتمال و الوقار و الصدق و الشجاعة والوقاء وحسن الحلق و ذلك لا يمكن الوقوف عليه فصاروا كالاجناس المختلفة وقد يكون الواحد منم خيرا من الف من جنسه قال الشاعى

ولم ار اشال الرجال تفاوتا ه الى الفضل حتى عد الف بواحد ولان التفاوت فى الآدى قاحش لتفاوت المعانى الباطنة فصار كالجنس المختلف بخلاف سائر الحيوانات لان التفاوت فنها بقل هند اتحادا لجنس الاترى ان الذكر و الاثنى من بى آدم جنسان ومن الحيوانات جنس واحد وقال فى الاصل اذا كان ممالرقيق شى سواء من الثياب وغيرها قدم وادخلوا فيه الرقيق تبعا قال او بكر الرازى وهذا مجول على تراضى الملاك بذبك وقال ابو بوست و محد بقدم الرقيق لاتحساد الجنس كافى الابل والغنم ورقيق المغنم قلنا رقيق المغنم انها قدم لان حق الفائمين فى المالية حتى كان للامام بيمها و قسمة عنها وهنا يتعلق بالعين و المالية فافترقا (فقو له ولا يقسم حام ولا بثرولار حالاان يتراضى الشركاء) وكذا الحائط بين الدار بن لاشقال الضرر فى الطرفين

(ولايقسم الجنسان بعضها في بمض) لانه لا اختلاط بين الجنسين فلاتمم القسمة تمييزا بل تقع مصاوضة وسبيلها التراضي دون جدير الفاضي (وقال او حنيفة لابقسم الرقيق ولا الجواهر لتفاوته) لان التفاوت في الآدى فاحش لتفاوت المعانى الباطنة فكان كالجنس المخنلف مخلاف الحيوانات لان التفارت فيها مثل عند إنحاد الجنس وتفاوت الجواهر الحش من تفاوت الرقيق (وقال ابو يوسف ومجد يقسم الرقيق) لانحاد الجنس كما في الابل والفنم قالقالهدابه وابناالجواهر فقدقيل أذا اختلف الجنس لاينسم كما في اللآلي واليوافيت وقيدل لانقمم الكبار منها الكثرةالتفاوت ومتسم الصغار لفلة التفاوت وقبل بحرى الجواب على

اطلافه لان جهالة الجواهر الحش من جهالة الرقيق الاترى انه لوتزوج على لؤلؤة اوبافوتة او خالع علما لاتصبح التسمية ويصبح ذلك على عبد فاولى ان لا يجبر على الفسمة اه قال الامام بهساء الدين في شرحه الصبيح قول ابى حنيفة واعتمده الحبوبي والنسق وصدر الشربعه وغيرهم كذا في التصبيح (ولايقسم حام ولابئر ولارجى) ولاكل ما في قسمه ضرر لهم كالحائط بين الدارين والكتب لا يشتمل على الضرر في الطرفين لا نه لا بيق كل نصيب منتفعا به انتفاعا مقصودا فلايقسمه القاضى عثلاف التراضي كالمنافرة عن المنافرة عن بصبح الزامهم الضرر والافلا

(واذا حضروار ان واقاما البينة على الوقاة و عدد الورثة والدار) او العروس بالاولى (قالديم ومهم وارشفا ئب) اوسغير (قسمها الفاضى بطلب الحاضرين و ينصب المغائب وكيلا) والصغير وصيا (يقبض نصيبه) لان فى ذلك نظر المغائب والصغير ولايد من اقامة البينة على اصل الميراث فى هذه الصورة عند ابى حنيفة ايضا لان فى هذه النسخة قضاء على المغائب و الصغير بقولهم خلافا فهما (وان كانوا مشترين لم يقسم مع غيدة احدهم) والفرق ان ملك الوارث ملك خلافه حتى يرد بالعيب ويرد هليه بالعيب فيها اشتراه المورث ويصير مفرورا بشراء المورث فانصب احدهما خصما عن المبت فيا فيده و الآخر عن نقسه فصارت المقسمة قضاء بمضرت المضاصين اما الملك الثابت بالشراء ملك مبتدأو لهذا لا يرد بالعيب على بابع بابعه فلايصلح الماضر خصما عن المنائب اومودعه بابعه فيا المقائب فوضع الفرق هدا به (وان كان المقار) اوشي منه (فيدا لوارث الفائب) اومودعه عنها وامين الحدهم ليس مخصم عنه فيا يستحق عليه و القضاء من غير خصم لا يجوز و لا فرق فى هذا الفصل بين اقامة البينة عنه الماسم عناصما و عناصما و كذا مقاسما و كذا مقاسما و كذا مقاسما و كذا مقاسما و كذا مقاسما و مقاسما و كذا مقاسما و مقاسما و مقاسما و مقاسما و مقاسما و كذا مقاسما و كذا مقاسما و مقاسما و كذا مقاسما و مقاسما

اذلا يتنفع بكل قسم منها (قوله و اذا حضر و ارثان و اقاما البينة على الوفاة و عدد الورثة و الدار في ايديم و معهم و ارث فائب قسمها القاضى بطلب الحاضرين و نصب المغائب وكلا يقبض نصيبه) وكذا لوكان مكان الفائب صبى يقسم و ينصب له وصيا يقبض نصيبه (قوله و اذا كانوا مشرين لم يقسم مع غيبة احدهم) وان اقاموا البينة على الشراء (وان كان العقار في دالوارث الغائب او شيء منه لم يقسم) لان في القسمة استحقاقا ليد الفائب فلا يجوز الاان يكون عنه خصم ولاخصم هنا (قوله و ان حضر و ارث و احد لم يقسم) و ان اقام البينة لانه لابد من حضور خصمين لان الواحد لا يصلح مخاصما و مخاصما فكذا مقاسما و مقاسما مخلاف ما اذا كان الحاضر اثنين فان كان الحاضر كبيرا و موسى له بالثلث فيا و طلب القسمة و اقام البينة على الميراث و الوصية (قوله و اذا وموسى له بالثلث فيا و طلب القسمة و اقام البينة على الميراث و الوصية (قوله و اذا كانت دور مشركة في مصرواحد قسمت كل دار على حدثها في قول ابو وسف و محد المخافظة عنزة الاجناس المخلفة الاان يتراضوا على ذاك (قوله و قال ابو وسف و محد ان كان الاصلح لهم قسمة بهضها في بعض قسمها) لانها جنس و احد اسماء و صورة نظرا الى

الحساض كبرا وصفرا نصب القاضى عن الصغير وصيا وقسم اذا اقيت البينة وحكذا اذا حضر وارث كبير وموصى له بالثلث فيها وطلبا القسمة واقاما البينة على المراث والوصية لاجتماع الحصمين الكبير عن الميت والموصى عن الكبير عن الميت والموصى عن المبي كانه حضر بنسه بعد البلوغ لقيامه مقامه عدايه فقوله فيها تقدم وكذا اذا كان في بد صغير اوغائب كا

يدل له مافىالبزازية و نصه وبان حضرالوارث ومعه صغير نصب وصيا وقدم بينها كام، قان كان (اصل) الصغير غائبا وطلب من الحاكم نصب الوصى لا نسب الى ان قال و الفرق بين الصغير الغائب و الحاضر ان الدعوى لا تصبح الاعلى خصم حاضر و جعل الغير خصما عن الغائب خلاف الحقيقة فلا يصار اليه الاعتدائيم و العسفير عاجز عن الجواب لاعن الحضور فلم يجعل عنه غيره خصما فى حق الحضور و جعل خصما فى الجواب فاذا كان الصبى حاضرا و جدالدعوى على حاضر فينصب وصيا عنه فى الجواب و ان كان فائبا لم وجدالدعوى على حاضر فلا نصب وصيا عنه فى الجواب لعدم معن الدعوى اله و اذا كانت دور مشركة فى مصروا حد قسمت كل دار على حدثها فى قول ابي حنيفة) لان الدور اجناس مختلفة لاختلاف المقاصد باختلاف الحال و الجبر ان و القرب من المسجد و الماء و السوق فلا يمكن التعديل (و قالا) الرأى فيه الى القاضى (ان كان الاصلح لهم قسمة بعضما فى بعض قسمها) كذاك و الا قسمي و في حدثها لان الفاضى مأمور بشعل الاصلح مع المحافظة على الحقوق قال الاسبجابي الصبح قول الامام و هليه مثى البرها فى و النسفى و غيرهما تصبح قال فى الهدايه و قييد الكتاب بكونهما فى مصروا حداشارة الى ان الدارين اذا كانتافى مصر بن لا يجمعان فى القسمة عند هما و هو و اية هلال المحافية المنافى المصبح قول الامام و هليه مثى البرها فى و النسفى و غيرهما و هو و المنافى القسمة و المحافية عندها و هو و المحافية المنافى القسمة عندها و هو و المنافى القسمة عندها و هو و المحافية المنافى المحافية المنافى المحافية المنافى المحافية المحا

عنهما وعن مجدانه يقدم الحدهما في الاخرى أه (وانكانت داروضيعة) اى ارض (او دار و حانوت قدم كل واحد على حدثه) مظلقا لاختلاف الجنس قال في الدرر ههناا مور ثلاثة الدور والبيوت والمنازل فالدور متلازقة كانت او متفرقة لاتقدم قدة واحدة الابالة الذي والبيوت تغدم مطلقالتقاربها في معنى السكنى والمنازل ان كانت مجتمعة في داروا حدة منلاصقا بعض قديت قديمة واحدة والانلالان المنزل فوق البيت و دون الدار فالجقت المنازل بالبيوب اذا كانت متلاصقة والدور اذا كانت متباينة و قالا في الفصول ﴿ ٣٢١ ﴾ كلها بنظر القاضى الى اعدل الوجوه و عضى على ذلك و أما الدور

والشيعةوالدوروا لحائوت ذنسم كل منهما واحدها لاختلاف الجنس اه ولما فرغ من بيان القسمة و بيان ماينهم ومالاينهم شرع في بيان كيفية القسمة ففال (وينبغى للفاسم ان يصور مايقىمه) على قر طاس أيكنه حفظه ورفعه القاضي (ويعمدله) يعني يسمونه على سمام القسمة وبروى لبرله اى بقطعه بالقسمة عن غير معداله (وندرعه) ليعرف مقدره (ومقوم البناء) لانه رعا محتاجه آخرا (نفرز کل نصیب من الباق بطريقه وشنريه حتى لايكون لنصيب بعضهم ينعسيب الآخر تعلق) أيتحقق معنى التميز والافراز عام التمفق (ثم يلقب) الانصباء (نسيب بالاول والذي يايه بالثاني و الثالث) بالثالث و الرابع و مابعده (وعلى هذا) المنوال وبكتب اسماء المتقاسمين على

اصل السكني اجناس معني نظرا الى اختلاف المقاصد ووجوه السكني فيفوض الترجيح الى القاضي وفي النقيد بقوله مصر واحد اشارة الى أن الدارين أذا كانتاني مصرين لابجتمان في القسمة عندهماوهي رواية هلال عليماو عن مجديقهم احداهما في الاخرى والبيوت تضمقمه واحدةسواء كانت فءعلة اوفى محال لان النفاوت فيما بينهما بسير (فَوْلِهُ وَاذَا كَانْتُدَارُوضِيةَ اوْدَارُو حَانُوتَ قَدْمَ كُلُّو احْدَمُهُمَاعُلُ حَدَّتُهُ ﴾ لاختلاف الجنس لان الدار والضيعة جنسان وقدينا ان الجنسين لانقسم بعضها في بعض لان القسمة تميز احدالحقين من الآخر ولا اختلاط بين الجنسين ثمان الشيم رحمه الله جمل الدار والحاثوت جنسين وهكذا ذكر الخصاف وفيالاصل مايدل عليائها جنس واحد فجعل فالمسئلة روايتان (قوله و ينبغي لقاسم ان بصور مايفسمه) ليمكنه حفظ بعني يكتب هل كل كاهدة نصيب الان كذا و نصيب الان كذا لير فع ثلث الكاهدة الى الفاضي حتى شولي الاقرار يينم ينفسه وفي الحواشي متناه بصورماية عنه قطعا وبهونه على سمام المقسوم عليم ويعتبر افل الانصباء حتى لوكان ذاك سدسا جعله اسداسا وان كان ربعاجعه ارباعاً ليمكن القسمة وال كان لاحدهم سدس والآخر ثلث وللآخر نصف جعله سندامهم ويلقب نصيبا بالاول والذي يليه بالثاني والثالث على هذا ويكتب اساميم وبجعلها قرعة ويلقيانى كمه فنخرج سميم او لافله السهم الاول انكا ن يسهمه بني فان كان ذلك صاحب المدس فله الجزء الاول وال كان صاحب الثلث فله الاول والذي يلبه وال كان صاحب النصف فله الاول والمذان بليانه (قو له و بعدله) اى من حيث الصورة والفيمة اى يسويه على سهام القسمة و روى بدرله بالزاى اى مقطعه بالقسمة عن غيره (فو لدو مدرعه) ليعرف قدره (فَوَلِد وبِعُوم البناء) بهني اذا كان يحتاج الى النقوم ثم قال ڧالهدايه يقوم البناء لحاجته اليه اذا البناء يقسم على حدة فيقوم حتى اذا أسمت الارض بالمساحة ووقع في نصيب أحدهم يعرف أيمة الدار ليمطى الآخر مثل ذلك ﴿ قُولُهُ وَنَعْرُزُ كُلُّ نصيب عن الثاني بطريقه وشربه حتى لايكون لنصيب بعضهم ينصيب إلآخر تعلق) فتنقطم المنازمة ويُصفق معنى القسمة على النمام ﴿ قُولُهُ ثُمَّ بِالنَّبِ نَسِيبًا بِالأولِّ والذي يليه بالثاني والذي يليه بالثالث وعلى هذائم يخرج الفرعة فمن خرج سهمه اولا فله السهر الاولومن خرج اليافله السيم الثاني) والقرعة ليست واجبة وأتماهي لنطيب الانفس

تطع قرطاس او نحوه و توضع و بجعلها ج نی (٤١) قرحة (ثم بخرج الفرعة) ای قطعة من تلك الفطع المكثوب فيها اسماء المنقاسين (الني غرج اسمه اولافله السهم الاول) ای الملقب بالاول (و من خرج) اسمه (ثانيافله السهم الثانی) و ها اجرا و هذا حيث انحدت السمام فلو اختلفت السمام بان كانت بين ثلادة مثلالا حدهم عشرة اسم و الآخر خسة اسمم و الآخر خسمة متصلة به و الآخر سمم جعله استة حشر سلماو كتب اسما الثلاثة فان خرج اولا اسم ساحب الهشرة اعطاء الاول و تسعة متصلة به

لِكُونَ سهامه على الانصال و مَكذا حتى يُم قال فى الهدايه وقوله فى الكتاب ويغرز كل نصيب بطريقه وشربه بيان الافضل وان لم يغمل او لم يكن جاز على مانذكره بنفصيله ان شأه القدّنمالي و الفرعة لتطبيب الفلوب و ازاحة تهمة الميل حتى لوهين لكل منهم من غيرا قتراع جازلانه فى «منى القضاء فك الالزام أه (ولا يدخل) الفسام (فى الفتحة الدراهم والدنانير) لان الفسيمة تجرى فى المشرك و المشرك بينهما المقار لا الدراهم و الدنانير فلوكان بينهما دار واردو المعتما وفى احدى الجانبين فضل بناه فاراد حدهما ان يكون عوضه من الارض فانه بجمل

وسكون الغلب ولنني تهمة الميل حتى ان الفاضى لومين لكل واحدمهم نصيبا من غير اقرام جاز لانه في منى المتشاء فيهك الالزام (قوله ولايدخل في القسمة الدراهم والدَّانير الابتراضيم) لأنَّ ادْغَالُ ذَهِكَ يَجِعَلُ العقد معاوضة والمعاوضة الابجبر عليماً وصورته داربين جاعة ارادوانستها وفي احد الجاسين فضل نا، واراد احد الشركاء الْ يكونُ عوض البناء دراهم واراد الآخر الْ يكونُ عوضه من الارض فانه عمل موض البناء من الارضولايكلف الذي وقع البناء في نصيه ال يرد بازاء البناء دراهم الااذا تهذر فينتذ القاسى ذلك (فو له فان قدم بينهم ولاحدهم مسيل في ملك الآخر اوطربقولم يشترطف القيمة فان امكن صرف الطربق والمسيل عنه قايس له ال يستطرق وبسيل في بديب الآخر) لانه امكن تخليق القيمة من غير ضرورة (فق إدواد لم بكن فحنت القعة) لان القعمة مختلفة لبقاء الاختلاط الستأنف وهذا اذالم بشترط القاسم فى القدَّة ان ما اصابكل و احد منهم كا زله بحقه لانه اذالم يشرط ذاك لم يكن له حقَّ الاستطراق فينصيب شريكه فيصير من مقم له ذاك لانتفع يتصيبه فلهذا فسخت وآماً اذا كان الفاسم شرط فيها ان مااصاب كل و احد منم فهوله بحقوقه قائه يترك الطريق والمسبل في حق إلا خر مل ساكان عليه قبل القسمة (فوله وان كان سفل لا علوله و عاو لاسفل له وسفل؛ هاوةوم كل واحد منهم على حدثه وقسم بالقيم: ولايبتبر بغير ذلك ﴾ وهذا تول محدو مليه الغتوى وعندهما يتمنم بالذراح وءمنىالمسئلة اذاكان سغلمشترك ينهما وعلولاخره وقوله و هاولاسفلله و أي علومشرك بينهما وسفله لأخره وقوله ه وسفله هاو ، او مشترك بينهما وجه قولهما ان القعة بالذراع هي الاسل فيصار البه ماامكن ووجه قول محدان السغل بعملم لالابصلح المالومن اتمخاذه بثرا واصطبلاو غيرذنك فلايتمان التعديل الابالقيمة ثم اختلف ابو حنيفة وابو يوسف في كبفية القيمة بالذراع فقال ابو حنيفة دراع من سفل بدراعين من علو قال ابو يوسف كل دراع من الماو بذراع من السفل الذي لاعاوله بيانه سسقل بين رجلين وعاد في بيت آخر بينهما ابضااراد فتمرما فاله يقسم البناء علىطربق القيمة بالاجماع واما الساحة فنقسم بالذراع فذراع من الدفل بدراعين من العلى عندابي حنيفة وقال أبويوسف دراع من العلوبدراع

هوضه من الارض و لا يكلف الذي وقع البتاء في نصيبه ان برد بازائه دراهم (الابتراضيم) كما في القسمية من معنى المسادلة فهوز دخول السدراهم فيها بالتراشي دون جبر القامني الإاذا تعذر فينئذ لمقامني ذاك قال في الينابيع قول القدوري ولا بدخل في القيمة الدراهم و الديائير يريديه اذا امكنت القعمة خونها إما اذا لم تمصكن عدل اضنعف الانسيا بالدراهم والدنانير احكال فالتعيم وفي بسن النهج ينبني فقاض ان لادخل فيالق عدالدراهم والدنانير قان نعل جاز و ترکه او لی اه (فان قسم بينهم والاحدام مسيل) ماه (في ١١٠٠ الآخرا وطربق) ارتحوه والحال اله (لم يشرط) ذبك (في القسية فان ا، کن صرف) ذاك

(الطربق والمسيل عنه فايس له إن يستطرق ويسبل فى نسيب) الشريك (الآخر لا نه امكن تحقيق (من) القسيمة من غيرضرر (وان ام يكن) ذلك (ف عنت القسمة) لا نما خناة ابقاء الاختلاف فتستأنف (واذا كان) الذى يراد قسمته بعضه (سفل لاعلوله) اى ايس فوقه عاو او فوقوعاو انهر (و) بعضه (عاولا سفل له) بان كان السفل الغير (و) بعضه (سفل له طوقوم كل واحد على حدته وقسم بالقيمة ولاب تبربه بر ذلك) وهذا هند مجد قال الوحنيفة وابو يوسف بقسم بالذرع ثم اختلفا في كيفية القسمة بالذراع تال البويوسف ذراغ بقسم بالذرع ثم اختلفا في كيفية القسمة بالذراع تال ابويوسف ذراع من السفل بذراع بن من العاو و قال ابويوسف ذراغ

بذراع ثم قبل كل منهاعلى عادة اهل عصره او بلده وقبل اختلاف معنى قال الاسبيجابي و الصحيح قول ابي حنيفة قلت هذا الصحيح بالنسبة الى قول ابي يوسف و المشائة على ألى المحيم بالنسبة الى قول ابي يوسف و المشائة على ألى المحيد قال ق البنايج و الهداية و شرح الزاهدي و المحيط و عليه الفتوى اليوم كذا في التصحيح (و اذا اختلف المنقاسمون) في الفسمة (فشم د القاسمان قبلت شهاد ثهما) كال في الهداية الذي ذكر مقول ابي حنيفة و ابي يوسف و قال محمد لاتغيل و هوقول ابي يوسف الها منهي و غير مسوا و قال جال الاسلام اولاو به قال الشاخي و ذكر الحساف ﴿ ٣٢٣ ﴾ قول محمد مع قولهما و قال ما الفاضي و غير مسوا و قال جال الاسلام

صيح قول ابي حنيف وعلمه مثى البرهاني والنسني وغيرهما تصيح (فان ادعی احدهما) اى المتقاسمان (الفلط) في القسمة (وزعم اله مما اصله شيئا في بد صاحبه وقد) كان (اشسهد على نفسه بالاستيفاء لم بعيسدق على ذلك) الذي له عيسه (الامنة) لاله دعى فديخ القممة بعبيد وقوعها فلا بصدق الانحجة قال لم تقمله بينة استعلف الشركاء فن نكل منم جم بين نصيب الناكل والمدعى فيقسم بديما على قيدر انصبائهما لأن النكول حمة في حقه خاسسة فيعاملان على زعهما وننبغي ال لانقبل دعواء اصلالتناقشه واليه اشار من بعد هدانه ومثله في حسكان النسن وظاهر كلامهما الهالم عوجمد فيمه رواية لكن

من السغل لان المفصود منهما السكنيوهما متساويان فيهولابي حنيفة ان منفعة العلو القص من السفل الاترى ان منفعة السمل السكني والبناء عليه وحفر البئر فيه وان بجمل فيه أو ناداو مربطا الدوابوغر ذاك واما العلو الا منفعة فيه الاالسكني لأغراذلا عكمته البناء علوه الارضاء صاحب السفل ولان منفعة العاولاتيق بعد فوات السفل ومنفغة السفل ثبق بعدفوات العلو والماعلى قول محد يقتمان بالتيمة لان منفعتهما تختلف ماختلاف الحرو البردفلا عكن التعديل الابالقيمة والفتوى على قول محد ﴿ مسائل ﴾ بيت كامل وهوسفل وهلووهلوبين رجلين وعلو في بيت آخرينهما ارادا قعة ذلك بالتمديل فكل زراع من بيت الكامل بثلاثة ازرع من العلولان ذراعا من هاومذراع من ذلك الملو و ذراع من سفل هذا بذار مين من علوذلك و هذا عندابي حنيفة وقال ابو بوسف ذراع من الكال بدراهين من العلوفان كان سفل وبيت كامل فبكل ذراع من الكامل نذراع ونصف من السفل عند ابي حنيفة وقال الولوسف كل ذراع من البيت الكامل بذار مين من السفل فعلي قول ابي حنيفة يجمل عقابلة مائة ذراع من الملو المجرد ثلاثة وثلاثون ذراعا من البيت الكامل وثلاث ذراعو ذلك أن بقسم مائد على ثلاثة لان كل ثلاثة اذرعمن العلوبذراع من الكامل وعند ابي نوسف خسون ذراعا من البيت الكامل عائة ذراع من العاو المجرد لان العلو والسفل هنده سوا، فخدسون من الكامل منزلة مائة خسون منها سفل وخسون محلو (قو له و إذا اختلف المتقاسمان فشهد القاسمان قبلت شهادتهما) هذا قولهما وقال مجد لاتقبل وسواء في ذلك قاسم الفاضي وغره وفي شرحه ان قعما خبر اجرة قبلت شهاد تهما وان قسما باجرة لاتقبل وعند محمد لاتقبل في الوجهين لا نهما يشهدان على فمل انفسهما والهماانهما شهدا على فمل غرهما و هو الاستيفاء والغبض لاعلى فعل انفسهما لان فعلهما الخيز واما اذا قسما بالاجر فان الهما منفعة اذا صحت القيمة فاثر ذلك في شوادتهما بالاجاع لا غما دعيان الفاء على استوجرا هليه وفى المصنى شهادتهما مقبولة سواء قسما باجر اوبغير اجر وهو العميم فال شهدقاسم واحد لايقبل لان شهادة الفرد غير مقبولة (قو له وال ادعى احدهما الفلط وزعمانه ما اصله في شي في دصاحبه وقداشهد على نفسه الاستيفاء لم يصدق على ذلك الاسينة)

قال صدر الفريمة بعد نقله البحث المذكور وفي البسوط وفتاوى قاضيمان ما يؤيد هذا ثم قال وجه رواية المترانه اعتمد على فعل القام في المراحلة ال

ولذا قال فى الحواشى السعدية بعدنقل ماذكره صدر الشريعة المازمان فعوله بحث فان مثله الاقرار ان كان مانعا من صفة الدعوى لا تسمم البينة لا بتناء سماعها على صمة الدعوى و ان لم بكن مانعا ينبغى ان يمانها اه قال شيخنا رجه الله تعالى و قديجاب بان قولهم هنا قداقر بالاستيفاء صريح و قولهم بعدة بل اقراره مفهوم و المصرح به ان الصريح مقدم على المفهوم فليتا أمل اه و امره بالتأمل مشعر منظره فيه و هو كذلك كالايخنى على نبه و اذا امعنت النظر في آلامهم و تحفقت في دقيق مماههم علمت ان ليس في هذا الغر ع منافاة لمابعده و التقييد فيه بكونه قبل الاقرار قيد اوجوب التحالف و حده لا للحق الدعوى فا نمانسي سواء كانت قبل الاقرار او بعده و المبنى انه ان سبق منه اقرار بالاستيفاء لا يتحالفان و ان صحت الدعوى الحالف و و السائمانية الله بحراله المنافق و السائمانية الدعوى كاهو مصرح به في باب التحالف ومن اراد استيفاه المرام في هذا المقام فعليه برسالتنا فقد اشبينا في الكلام (و اذا قال استوفيت حتى ثم قال الحذت بعشه فاقول قول خصمه مع يمينه) لانه يدعى عليه القصب و هو منكر في ٣٢٤ كي (و ان قال اصابى) في القيمة فالقول قول خصمه مع يمينه) لانه يدعى عليه القصب و هو منكر في ٣٢٤ كي (و ان قال اصابى) في القيمة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة و المنافقة ا

لانه يدعى فسحخ القممة بعد تمامها وقداقر باستيفاء حقه فلايصدق الابينة فانهم تقمله بينة أسفلف الشركاء فن نكل منهم بيعم بين نسيب الناكل والمدعى فيفسم بينهماعلى قدر انصباهما (قوله و ان قال استرفیت حق ثم اخذت بسنمه فالقول قول خصمه مع يمينه) لانه الله علم علما الفسعة و استيفاء لنسيبه تم ادعى حفا على خصمه و هو منكر فلاتفيل عايه الابيينة (قوله وان قال اصابى ال موضع كذا ولم بسلم ال ولم يشهر على نفسه بالاستيفاءُ وكذبه شريكه عمالنا و فسحنتالتهمة) لانالعفد لم يتم ينهما • وقوله • لم يشمد عل نفسه ، اى لم يتر (قوله واذا استمق بعض نسبب احدهما بسينه لم تفسخ القسمة عند الى حنيفة و يرجع محصة ذاك من نسبب شريكه) وقال الوبوسف تفسيخ ويكون مابق بينهما نصفين وعجد مع ابي حنيفة في السميح وبمض النسخ مع ابي يوسف قال في الهداية الحلاف في جزء شابع من نهيب احدهما اما في استعقاق بمض معين فلا يفديخ القبعة بالاجاع لان الاستمناق يكون في ممين لا في جيم الدار وان استمق بعض شابع ف الكل بفديخ بالاتفاق كمادا استمق نصف الدار مشاط يبطل القسمة لحق المستحق لانها أولم تبطل احتجنا الى القدمة لمانى يدكل واحد منهما المستفق فيتفرق عليه نصيبه في موضمين فيتضرر واما اذا استمق نسف مافيد احدهما معلوما مقسوما فالمستمق عليه بالخيار ان شاء ابطلالة عدد تعرق عليه نصيبه باستمناق بعضه و ان لم سِطل القسمة برجع على صاحبه بربع مافيد. لانه لواسفىق عليه جميع مافيد. كان برجع بنصف مافيد شريكه فاذا استحق النصف يرجع بربع مافيده وهذا ابضا بالاجماع وأما اذا استحق

موضع كذا فلمتسله الىولم يشهد) قبسل ذلك (على تنسبه بالاستيفاء وكذبه شريكه) في دعواه (تحالفا و فعضت القعمة) لاختلافهما في نفس القيمة فانهما قد اختلاة في قدر ماحصال بالقبية فاشبه الاختلاف في قدر المبيع فوجب الضالف كذا في شرح الاسبعالي قيد بكونه لم يشهد على نفسه بالاستيفاء لائه لوسيق منه ذاك لايتمالفان وأن محت الدموى بل ببنته او عين خصمه قال قلت أذا كانت الدعوى معحدة سواء كانت قبل الاشهاد او بعده

فا وجه وجوب النمالف اذا كانت الدعوى قبل الاشهاد وعدمه اذا كانت بعده قلت لان وجوب (نصف) النمالف في الفسية المايكون اذا ادعى الفلط على وجه لايكون مدعيا الفسيب كافي الذخيرة و فيرهاو اذا كانت الدعوى بعد الاشهاد بالاستيفاء يكون مدعيا الفسيب ضعنا كانه يقول الذي اسابى الى موضع كذا وانت فاسب لمعنه والما ساخت منه الدعوى بعدالاشهاد لان دعوى الفسيب لاتناقش الاقرار بالاستيفاء (واذا استحق بعض نصيب احدهما بسينه لم أفسين القسمة و وقال عندابي حنيفة و برجع محصنه ذاك) المستحق (من نديب شريكه) لانه امكن جبر حقه بالمال فلابسار الى الفسيخ (وقال الوليسية القسمة القسمة القسمة القسمة القسمة المنافعة عندابي المنافعة القسمة المنافعة القسمة المنافعة القسمة المنافعة المن

فهذه ثلاثة أوجه ولم يذكر قول مجد وذكره أبوسليان منم أبي يوسف وأبوحقص مع أبي حنيفة وهو ألاصيح وهكذا ذكره ألاسابيجابي قال وأليحيح قولهما وعايد متى الامام الحبوبي والذي وغيرهما كذا في التسجيح وتحذه المهاباة جائزة أسخسانا ولا تبيال عولهما ولا عوت احدهما واوطالبت احدهما القاعة بطلت وبجوز في دارواحدة بأن يسكن كل منهما طأشفة أو احدهما العاو والآخر السفل وله اجارته واخذ غلته وبجوز في عبد واحد يخدم هذا يوما وهذا يوما وكذا في البيت الصغير وفي العبدين يخدمه جاز وفي الكسوة لا يجوز في البيت العبد على من يخدمه جاز وفي الكسوة لا يجوز ولا يجوز في خلة عبد ولا عبدي ولا استغلالها ولا يجوز في حد ودار على السكني والحدمة وكذاك كل مختلق المنفعة كذا في الحتار فو كتاب الاكراء في مناسبته القسمة ان القامي اجبار المتنع فيها وهولفة جل الانسان على امر يكرهه وشرعا جل الغير على فعل عالم مناه دون اختيار الكنف فيها وهولفة جل الانسان على امر يكرهه وشرعا جل الغير على فعل عالم المنفوا وهذا مدم

نعف مان بد احدهما مشاعا قال الوحنيفة وعمد هوبالخياركا لواستمق نصف ماني بده معلوماً و قال الو يوسف نبطل القسمة لان باستمقاق جزء شادع ظهر شريك ثالث والقسمة بدون رضاء باطلة كما اذا استمق بعض شادع في النصيبين والله اعلم

- الاكراه كان الاكراء

الاكره اسم لفعل ينعله الانسان بغيره فيذنى به رضاه او يفسد به اختياره مع بقاء اهلية وهذا آغا يحقق اذاخاف المكره تحقيق ماتوعد به وذاك انمايكون من القادر سواء كان سلطانا او غيره فقولنا فيذي بدالرضاء آلة له اى فيابصر كالبيع وقوله واو يفسد به اختياره اى فيا يصر آلة له كالاتلاف وذاك بان يكون الاكراه كاملا بان يكون بالفتل او بالفعلم فيغنن به الرضاء و يفسد به الاختيار الصفق الالجاء اذا الانسان بحبول على سب الحياة وذاك يضطره الممااكره عليه فيفسد به اختياره (قوله رجه الله الاكراه يأبت تحكمه اذا حصل عن يفدر على ايقاع ماتوعد به سلطانا كان اولها) لانه اذا كان بهذه الصفة او على شراء سلمة او على ان يقرد (قوله واذا اكره الرجل على سع ماله او على شراء سلمة او على ان يقرد المرب الماكرة على ان الماكرة على المناع من ذاك أنجزه (قوله واذا اكره الرجل على سع ماله او على شراء سلمة او على ان يقر له جلوالف در هم او بواجر داره واكره على ذلك بالضرب المشديد او بالفتل او بالحبس فباع أو اشترى فهو بالحيار ان شاء امضى البيع و ان شاء نشاد شعد و بالميسم) لان من شرط هذه العقود التراضى قال الله تعالى هو الا ان تكون نجارة

للرضاء مفسد للاختيبار واما غير المجي بان يكون عبس او تيند او ضرب و هذا معدم الرضاء غير مفسد للاختيار والحاصل كما فىالدرر ان عدم الرضا معتبرق جميع صورالاكراء واصل الاختيار ثابت في جيم صور لکن في بعض الصور مفسدالاختيار وفي بعضما لايفسنده وشرطه قدرة المكرم على القياع ماهدريه وخوف المكره وامتناعه عنه قبله كما اشار اليمة مقولة (الاكراه ثبت حكمه) اى الآنى (اذا حبسل عن مقدر

على المناع ماتوهد به سلطانا كان اولصا) او نحوه اذا تحقق منه القدرة لا نه اذا كان بهذه السفة لم يقدر المكره على الامتناع وهذا عندهما وعند ابي حنيفة لا يتمقق الامن السلطان لان القدرة لا تكون بلا منعة و المنعة السلطان قالوا هذا اختلاف عصرو زمان لا اختلاف جمة و برهان لان في زمانه لم يكن لفير السلطان من القوة ما يتمقق به الاكراه فاجاب بناء على ماشاهد وفي زمانهما فلمر الفساد و صار الامرالي كل متفلب في تحقق الاكراه من الكل و الفتوى على قو لمحادر رعن الحلاصة (واذا اكره الرجل بهلي بيع ما له او) اكره (على شراء سلمة او على ان يقر لرجل بالف) من الدراهم مثلا (او بواجر داره واكره على ذلك بالقتل او بالمضرب الشديد او بالحبس المديد فباع او اشترى) خشية من ذلك (فهو بالحبار ان شاء امضى البيع وان شاء في خدم البيع وان شاء في قدم الوحيس بوم او قيد بوم لانه لا بالى به بالنظر الى المادة فلا يصفى به الا اذا كان الرجل صاحب منسب به النه انه يستضر لفوت الرضاء هدايه

(وان كان قبض النمن ملوط نقد اجاز البيم) لانه دلالة الاجازة كما فى بيع الموقوف وكما اذا سلم طائعا بان كان الاكراه على البيم لا على الدفع لانه دلبل الاجازة هدايه (و ان كان قبضه مكرها فليس باجازة) لعدم الرضاء (و عليه رده ان كان قائما فى يده أنه يده) المسترى (غير مكره) و البابع كان قائما فى يده أن غير مقد صحيح فنازمه القيمة قيد بكون المسترى غير مكره (ضمن) المسترى (قيمته) البابع لتاف ما لم الغير فى يده من غير مقد صحيح فنازمه القيمة قيد بكون المسترى غير مكره لانه اذا كان مكرها ابضا يكون المشترى فى المكره دونه هو ٣٢٩ كه (و المكره) بالبناء المجهول (ان يضمن المكره) بالبناء العجهول (ان المناء قال ذف الا شت

عن تراض منكم ﴾ ثماذا باعمكرهاو الم مكرها ثبت به الملك عندنا وقال زفر ولا يثبت لانه موقوف على الاجازة والموقوف قبل الاجازة لا خيدالمك وُلنا أن ركن البيم صدر من أهله مضافاللي محله والفسادلفقد شرطه وهوالتراضي فصار كسائر الشروط المفسدة فَيْبِتْ بِهَالِكُ عَنْدَالْقَبِضْ حَتَى لُو قَبِضُهُ وَاعْتَهُ أَوْ تَصْرَفُ فِيهُ تَصْرَفًا لَا يَكُنْ نَفْضه كالندبيرو الاستيلاد سازو لزمته القيمة والى تصرف فيه تصر فالخفه الفسخ كالبيس والاجازة والكتابة ونحوها فانه ينفحو لم ينقطم حق استردادالبابع وال تداولته الايدى بخلاف سائرالبيامات الفاسدة فال تصرف المشترى فها لايفسخ لان الفساد فها هناك لحق الشرع وقد تماق بالبيم الثاني حقالعبد وحقه مقدم لحاجته اماهنا الرد لحقالعبد وهما سواء فلا بطل حق الاول لحق الثاني، وقوله او على ان مقر لرجل بالف درهم ، قال في شرحه أذا اكره على النيفرله بالف فاقر بخمسمائة فاقراره باطل لانه مكره على الالف وعلى ابعاضها وأن اكر معلى ال يقر بالف فاقر بالغين لزمه الالف لان الالف الاول أكره عليه فإيلزمه والالت الثاني لم تدخل تحتالا كراه وانما ابنداه باختياره فلزمه وكذا اذا اكرمعل ان مقربالالف در هم فاقر عائد دستار او صنف آخر غر ما اكره عليه لزمه ذلك (فو لدو ال كان قبض الثمن طوط نقد اجاز البيم) وكذا اذا اسلم المبيع طايعًا لانه دلالة الاجازة (فولد وان كانة بضه مكرها فليس باجازة وعليه رده أن كان قائمًا في بده) بعني الثمن والكان هالكالابؤخذمنه شي لانه مكره على قبضه فكان امانة كذا في السندني (قوله و ان هلك المبيم في مدالمشتري و هو غير مكر. ضمن فيمة ١٩.١يم) وان كان قائما رد. عليه (قولِه والمكره ال يضمن المكرمان شاه) فان ضمن المكرم كان له ان يرجم على المشرى عاضمن وهوالقيمة وان شاء ضمن المشرى وهو لا يرجع على المكره (فو لَه ومن أكره على ان يأكل الميتذاو بشرب الخرفادًا اكر معلى ذاك بضرب الوحبس او قيد لم محل له) الانقدم على ذلك (الا ان يكره عليه بامر يُحاف منه على نفسه او على عشو من اعشاء فاذا خاف ذلك وسعدان يقدم على ما اكره عليه) وعلى هذا اذا اكره على شربالدم أو اكل الحنزير وهذااذا كان اكبر رأيه انهم يوتعون به ما توعدوه به او غلب على ظنه ذلك امااذا لم يكن ذهك لم يسعه تناوله (قو له فان صبر حتى او قدوا به و لم يأكل فهوائم) لان

شاه) لانه آلة للاكراه فيما برجم للاتلاف فكانه دنسه مفسمه المالمشرى فيكون مخيرا في نضين ابهما شاء كالفاصب وغاصب الفاصب فلو ضمن المكره رجع على المشترى بالغيمة وأن ضمن المشترى نفذكل شراءكان بعبد شرائه لو تنامخته المغود لانه تملكه بالضمان فظهر انه باع ملكه ولا لنفذما كانقبله لان الاستناد الى وقت قبضمه مخلاف ماأذا أجاز الساك المكره مقدا منها حيث مجوز ماةبله وما بعده لانه اسقط حقه وهوالمانع فعادالكل الى الجوز هدانه (ومن اكره على أن يأكل المينة) اوالدم او لجمالحنز ر (او يشرب الخرواكره على ذاك) بغير ملجي بان كان (محيس او قيد او ضرب) لا نخساف منه ثلف على

النفس او عضو من الاعضاء لم محل له) الاقدام اذلا ضرورة فى اكراه غير المجلى الا انه لا محد (المبتة) بالشرب الشيمة ولا محل له الاقدام (الا ان يكره) بالمجلى اى (عا مخاف منه على) تلف (نفسه او على) تلف (عضو من اعضائه فاذا خاف ذاك وسعه آن يقدم على ما اكره عليه) بل مجب عليه ولذا قال (ولا يسسمه) اى لا مجوز له (ان يصبر على ما توعد به) حتى يوقعوا به الفعل (فان صبر حتى او قدوا به) قالا (ولم يأكل فهو آثم) لائه لما ابيح له ذلك كان بالامتناع معاونا لغيره على اهلاك نفسه فيأثم كما في حالة المخمصة (وان اكره طى الكفربالله) عزوجل (اوسبالنبي صلى الله عليه و سلم بقيداو حبس او ضرب لم يكن ذلك اكراها) لان الاكراه بهذه الاشياء ليس باكراه فى شرب الجنوكام ، فى الكفراولى بل (حتى بكره بامر يخاف منه على نفسه او عل عضوه ن اعضائه فاذاخاف ذلك و سعه ﴿ ٣٢٧ ﴾ ان بظهر) على لسانه (ما امروه به و يورى) و هى ان يظهر خلاف

ما يضمر : ﴿ فَاذَا الْخُدِيرِ دُّك) على لسانه (وقلبه مطمئن بالاعدان فلا ائم مليه) لا به باظهار دلك لا شوت الاعبان حقيقة لفيام التعديق وفي الامتناع فوت النفس حقيقة فيسمه الميل الى أظهـار ما طلبوه (و أن صبر) على ذلك (عنى قتلوه ولم يظهر الكفر كان مأجوراً) لأن الاستناع لاعزاز الدين عزمة (و أنَّ اكره على أثلاف مال) إمره (بدلم عامر مخاف منه علىنفسه أوعلى عضو من أعضاله وسعه ان منعل ذلك) لان مال الغير يستباح الضرورة كافي حالة الخمصة وقد عففت الضرورة (ولساحب المال أن يضمن المكرم) مالكمر لأن المكره بالفنع كالآلة (وان اكره مقتل على قتل غيره لم يسمه ان بقدم عليه و يصبر حتى مَنْ فَانْ فَنَاهِ كَانْ آثْمًا) لان فنل المطرعالا يستباح الضرورة ما فكذا بهده الضرورة هبدله (و)

المبتة في هذه الحالة كالطمام المباح و من و جد طاماً مباحاً فامتنع من اكله حتى مات كان آ ثما (فو له وإن ا كره على الكفر بالله تمال اوسب النبي صلى الله عليه وسلم محبس اوقيد اوضرب لم يكن ذلك باكراهه حتى يكره بام عناف منه على نفسه اوعلى عضو من اهتائه) وكذا اذا اكره على قذف مسلم او مسلمة او شجهما (فوله فاذا خاف ذاك وسعه أن يظهرما أمروه له) أذا غلب على ظنه أنهم فأعلوه (قوله فأذا أظهر ذك وقلبه مطبئن بالاعان فلا اثم عليه) لماروى ان المشركين اخذوا عار بن ياسرو اكرهوه حيقال في آلهتم خيرا وقال فيرسول الله صلى الله عليه وسلم شرا فلا جاء الىرسول الله صلى الله عليه وسلم قال له و ماوراك و قال شرا اكر هوني حيى قلت في آله تم خبرا وقلت فيك شرا قال و كيف و جدت قلبك ، قال مطمشا بالاعان قال ، فان عادو ا فعد الى العمائينة لاالى الكفر ، وفيه نزل قوله تعالى ﴿ الامن اكره وقلبه ملمين بالاعان ﴾ ولان جذه الاظهار لايفوت الايمان حقيقة لغيام التصديق وفيالامتناع فوات النفس حقيقة وان اجرى كلة الكنر بحبس او قيد وقال كنت مطمئنا بالا عان لم يصدق كذا في الخجندي (قول و ان صبرحتى قتل و لم يظهر الكفركان مأجورا) اى يكون انضل من اقدامه عايه لما روى ان المشركين اخذوا حبيب ن حدى فنااوا له انتثلنك او لنذكرون آ لهتنا مخبر ونشتم محمدا مكان يشتم آلهتم ويذكر محمدا صلىالله عليه ولملم بخيرفنناوه وصابوه فقال طبه السلام • هور فبني في الجنة • وسماه سيدالشهدا، ﴿ فُو لِهُ وَالْ اكر مُعَلِّي اللَّفَ مال مدلم بامر مخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه وسعه أن فعل ذلك) لان مال الغير بستباح عند الضرورة كما في المجاءة والاكراء ضرورة (فوله والساحب المال الابضمن المكره) لان المكره آلة له فكان المكره فعل ذلك مفسه (فوله وان اكره يقتل على قتل غير ملابسه قتله بل بصبر حتى يقتل فان قتله كان آئما وبعزر) لان قتل المسلم لايستباح المضرورة فان صبر حتى قنل كان «أجورا ﴿ قُو لَمْ وَالقَصَاصِ عَلَى الذِّي اكر هُهُ ان كان الذل عدا) وهذا عندهما وقال الولوسف لابجب عليهما الفصاص وعلى المكره الآمرالدية ولاشيء على المكره المأموروقال زفرعلى المكره الفصاص لأن الاكراه لابيع الفتل فحاله بعدالا كراء كحاله قبله ولابي يوسف ان المكره لم باشر الفتل وانما هو سبب فيه كحافز البئروواضع الجرواعا وجبتالدية فيماله لانهذا قنلءد تعول مالا والعاقلة الانتَّصِمَلُ العَمْدُ وَلَهُمَا قُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامِ وَ رَفَّمَ عَنْ آمَنَى الْخَطَّأُ وَالنَّسِيانُ وَمَا اسْتَكُرُ هُوا عليه ، وأنما وجب الفصاص على الكره لان فعل المكره غنفل اليه و لا بسير كالآلة فكانه اخذ بد المكره وفيها سف نفتله بهوقيد بالمد لانه اذا كان خطأ تجب الدية على عافلة المكره والكفارة على الكره اجماعاً وفي قنل العمد لامحرم المكره الميراث والأقبل له

لكن (القصام على الذي اكرهه انكان القتل عدا) قال في الهدايه و هذا عندابي حنيفة و مجدو قال زفر بجب على المكرم وقال ابو يوسف لابجب عليهما قال الاسبيمابي والصبيح قول ابي حنيفة و مجد وعليه مثى الائمة كاهو الرسم تصبيح (وان اكرهه على طلاق امرأته) او نكاح إمراة (او عتق عبده نفعل و قع ما اكره عليه) لا نها تصبح مع الاكراه كما تصخ م الهزل كامر فى العالاق (ويرجع) المكره (على الذي أكرهه بتيمة العبد) فى الاعتنق لانه صلح مآلة له فيه من حيث الاتلاف فلا يضاف اليه فله ان يضمنه موسراكان او مصرا ﴿ ٣٢٨ ﴾ لكوته ضمان اتلاف كما مر ولا يرجع

لنقتلنك اولنقتلن فلانا فقسال له الان التنلني نانت في حل من دمي فقتله عدا فهو آثم ولاثيُّ عليه وتجب دنه فيمال الآمركذا فيالكرخيوان اكره بقتل عليقنل مورثه مثل ابه أو اخيه لم يكن على المكره قود ولادية ولا عنم المراث و يقاتل الوارث ال متنل الذي اكرهه هندهما وقال الولوسف عليه الدية وان كان المكره واراً المقتول منعالميرات وأن قاله رجللافتانك اولنقطمن بدرك وسمه قطع بده لانه يصل بقطعها الي احيا، نفسه (قوله وان اكره على طلاق امرأنه او عنق عبده ففعل ذاك و قيما اكره عليه) هذا عندنا خلافا للشانعي قال الحج دى الاكراء لايعمل في الطلاق و الستاق و النكاح والرجمة والتدبير والمفو من دم العمد والبمين والنذر والظهار والايلاء والقُ فيه والاسلام اما اذا اكره علىالمثق فاعتقاصح عنقه ويرجع انحيته عنده علىالكره وفى الطلاق قبل الدخول لم يرجع عليه عا انزمه من نصف الصداق او المتعة ان كان المهر غير مسمى وانكان بعد الدخول لا يرجع بشي وان اكره على النكاح جاز العقد قال كان المعيمثل مهرالمثل اواقل جار ولا يرجع على المكره بثي لا نه عوضه مثل ما اخرجه عن ملكه وان كان اكثر من مهرالمثل فازيادة باطلة و مجب مقدار مهر المثل ويصير كانهما سميا ذلك المدار حتى انه ينتصف بالملاق قبل الدخول (فو له و يرجع على الذي اكرهه بفيمة العبد) سواءكان المكره موسرا اومعسرا والولاء للولى المعتق ولا سعاية على العبد لان المتق وقعمن جهة لمولى و لاحق لأحدق ملكه مع تمام الملك، وليس هذا كمبدالرهن اذا اعتقد الراهن وهومصر لان تعلق حقالفير بالملك هوالذي اوجب السماية وان اكره على شرا. ذي رجم محرم منه عنق ولاضمان هلى المكره لانه اكرهه على الشراء دون المتق (قوله و يرجع بنصف مهر المرأة اذا كان قبل الدخول) هذا اذا كانالمر مسمى فان لم يكن مسمى رجع على المكره عايلزمه من المنعة وانما وجبله الرجوع بذلك على الكره لا نه قرر عليه ضمانا كان بجواز ان يضلص منه اذالمهر قبل الدخول على شرف السقوط الاترى ان الفرقة أو كانت بسبب من جهة المرأة إن أرادت قبل الدخول اوقبلت الن زوجها قانه يسقط هنه المهر والمتعة وأنما تأكد عليه ذلك بالطلاق فكان اتلافا للمال من هذا الوجه فيضاف المالمكر. لا نه قرره عليه فكانه اخذه من ماله فاتلفه عليه والما اذا كان الزوج قددخل لها فلها المهر على الزوج كاللا ولا. ضَّمَانَ عَلَى الْمُكْرِهِ لَانَّ الْمُهُورُ تَقُرُو فَيُدْسَتُهُ بِالدَّخُولُ لَابِالطَّلَاقُ اللَّهِ رَجْعُ عَلَيْهِ ﴿ فَوَلَّهُ وان اكره على الزناه وجب هايه الحد عند ابي حنيفة الا أن يكرهه السلطان) لان الاكراء لايتصور فالزناء لان الوطل، لا يمكن الابالانتشار وهو لايكون مع الحوف

الحامل على العبد بالضمال لانه موآخذ باتلافه درر (و نصف مهر الرأة) في الطلاق (ان كان) الطلاق (قبل الدخول) وكان المهر مسمى في المقد لائرماعايه كان على شرف السنوط بوقوع الفرقة من جهتما وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقريرا أأمال من هذا الوجه فيضاف تفريره الحالما لمامل والتقرير كالاعاب درر قبد عا اذا كان قبدل الدخول لانه لوكان دخل ما تغرر المهر بالدخول لابالطلاق وقيدنا بكون المهر مسمى في العقد لانه لولم یکن مسمی فیسه أنما برجم عما لزمه من المنعة ولا ترجع فيالنكاح بثي لأن المهران كان مهر الله او الل كان الموض مثلمااخرجه عن ملكه او اكثروانكان اكثرمن مهر المثل فالزيادة باطلة و بجب مقدارمهر المثل ويصير كانهما ميا دُهِك المقدار حتى انه لمتصف بالطلاق قبل الدخول جوهره و فما

عن الخبندى الاكراه لا يعمل ف الطلاق والمتاق والنكاح والرجمة والتدبير والعفو عن دم العمد (وانما) والبين والنذر والظهار والايلاء والني فيه و الاسلام اه (وان اكرهه على الذناء وجب عليه الحدعند ابي حنيفة الا ان يكره السلطان) لان الاكراه عند الابتحقق من غيره

(وقال ابويسف و عجد لايلزمدا حد) لأن الاكراء يُصْتَق من غيره وعليه الفتوى قال قاضيمان الاكراء لايصَّقق الامن السلطان في قول الامام وفي قول صاحبيه يُحَنَّق من كل متغلب بعدر على عَمْق ماهدد به وعليه الفتوى وفي المقابق والفتوى على قولهما وعليه مثى الامام البرهاني والنسفي وغيرهما تصيح (واذا اكره) الرجل (على الردة لم تهنّز مرأته منه) لان الردة تتعلق بالاعتقاد الاثري ﴿ ٣٤٩ ﴾ لوكان قلبه مطمئنا بالاعان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر شك

فلا نتبت البينونة بالشك فان قالت المرأة قد بنت منك وقال هو قد اظامرت ذلك وقلي مطمئن بالاعان فلفول له استحداما لان وهو بتدل الاعتقاد ومع الاكراء لا بدل حلى التبدل فيكان الفول قوله هدابه

وانما يكون معالمذة وسكون النفسوالاختيارة فكانه زنى باختياره وليسكذك المرأة اذا اكرهت على الزناء فانها لانحد لانه ليس منها الا التكنين وذهك عصل مع الاكراء واما اذا اكرهه السلطان فغيه روانتان احداهما بجب هالحدونه تالزفروالوجهفيه ماذكرنا والثانبة لاحدطيه ويعزز ونجب طيه المهر لان السلطان لامكن مقالبته ولا النظلم منه الىغيره و في الزردي الكبير اذا اكرهه السلطان على الزناء لابسعه الاقدام عليه لان فيه فساد الغراش وشياع النسل وذلك عزلة القضاء (فَوَطِه وقال أبويوسف و محدلاباز مه الحد) و بعزر سواء اكرهه السلطان او غير م لان الانتشار من طبع الانسان فهسل بغيراختيارهثم يكوه علىالواقعة فيصيم الاكراء وبسنط الحدويجب المهر لان الوطئ في منك الغير لانخلو من حد اومهر فاذا سقط الحد وجب المهر ولا يرجع به: على الذي اكره، والماكره عليه عبس اوقيد اوضرب لامخاف منه تلفا فليسله ال نغمل فاذخل فعليه الحدلان الحبس والفيد اكراه فيالاموال والعقود فاما المحفلورات فلا اكراه فها الا عا عناف منه تلف نفس او عشو (قو له و اذا اكره على الردة لم تبن منه امرأته) بعني اذا كان قلبه مطمئنا بالاعال لازالردة تتعلق بالاعتقاد وروى الحسن انه يكوز مرتدا في الفا هروفيا بينه وبين الله يكوز مسلما ان اخلص الايمان وتبين امرأته ولا يصلى عايه ولايورث ولايرث من ابيه المسلم لكن الاول هو المثبهور وأن أكره كافر على الاسلام قاسلم صنح اسلامه لقوله ثمالي ﴿ وَلِهُ اسْلُمُ مِنْ فِي الْحَوَاتُ وَالْارْضِ طرعاً وكرها كه وقال عليه السلام ، امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لالله الالقه ،

﴿ كتاب المبر ﴾

مناسبته للاكراء لا يخنى فان كلا منهما الزجر والرد الى الوقاء الا أن الأول في المسلمل والكفسار عام مخلاف الثاني فكان اولي بالاهقام والأول زاجرهن العصيال والثاني عن الكفر و الطغيان فزق من الأدني الى الاعلى كما في غايد البيان والسير بكسر السين وأتع الياء جم سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الثرع يختص بسسير الني صلى الله عليه وسلم في مغازيه عدانه و ترجم له الكثير بالجهاد و هو لقد مصدر

۔ ﴿ كتاب السير ﴾ -

وهذا اكراء على الاملام والله أعلم

هو جميع سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع عبارة من الاقتداء عايختص بسيرة النبي سليات عليه وسلم في مفازيه و السير هينا هو الجهاد فلمدو وهو ركن من اركان الاسلام والاسل في وجويه قواه تعالى ﴿ كتب عليكم الفتال وهوكره لكم ﴾ اى فرض عليكم الفتال وهوشاق عليكم وقوله تعالى ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجرعوهم ﴾ وقوله تعالى ﴿ وقائلو مُرض الدين كله لله ﴾ وقوله تعالى ﴿ وقوله على لا يكون شرك ﴿ ويكون الدين كله لله ﴾ (فقول وحدالله الجهاد فرض على الكفاية اذا قام به فريق سقط عن البانين) بعني اذا

بَاهدف سبيل الله وشرعا الدعاء الم الدين الحق وقتال جنى (٤٢) من لم يقبله كاف النبي (الجهاد فرض على الكفاية) لائه لم يغرض لعينه اذهوانساد في نفسه و الخافرض لاحزاز دين الله و دفع النساد عن العباني وكل ماهوكذلك فهو فرض كفاية اذا حصل المقصود بالبعض و الاففرض عين كماصر حبذلك حيث قال (اذاقام به فريق من الناس سقط) الاثم من المباقية) طمول المقسود بذلك كصلاة الجنازة و دفتها و رد السلام فان كل و احد منها اذا حصل من بعض الجماعة

سقط الفرض عن الباقين وهذا اذاكان يذهك الفربق كفاية امااذا لمبكن بهم كفاية فرض على الاقرب فالاقرب من العدو المان تحصل الكفاية (وان لم يتم مه احداتم جميع الناس بركه) التركهم فرضاعليم (وقنال الكفارو اجب وان يبدؤنا) المنصوص العامة (ولا يجب الجهاد على سبي) لعدم النكليف (ولا عبد ولا امرأة) لتقدم حق الولى والزوج (ولا اعمى ولا مقدولا اقطع) لا نهم عاجزون والنكليف القدرة (فان هجم العدو فو ٣٣٠) كه على بلدوجب على جميع المسلمين الدفع)

كان بذه الغريق كفاية امااذا لمريكن جم كفاية فرض على الاقرب فالاقرب من المعدو الى ان يقع الكفاية (قول فاندانهم ماحدا ممجيم الناسبرك) لان الوجوب على الكل الاان في اشتفال الكل به قعلم مصالح السلمين من بعلان الزراعة و منافع المعيشة (فولد وقنال الكفار واجب علينا وان لم يدؤما) لان قتالهم لووقف على مباداتهم لنالكان على وجه الدفع وهذا المني توجد في السلين اذا حصل من بعضهم لبعض الاذية وقتال المشركين مخالف لفتال المسلمين (قوله ولا يجب الجهاد على صي ولا مجنون ولا عبد ولا امرة ولا اعمى ولامقند ولا اقطع) لان الصبي والجينون ليسا من أهل الوجوب لان الغلم مرفوع عنهما والعبد لنقدم حق المولى ولانه يسقط عنه. فرض الحج والجمعة وهما من فرض الاحيان والمرأة يسقط عنها فرض الجعمة فسقوط فرض الكفاية عنها اولى والاعمى والمفعد والاقطع عاجزون و لهذا سفط عنهم فرض الحج وسواء كان اقطع الاصابع او اشل ولائه يحتاج في الفتال الي يد بضرب بما ويد يبقى بما الما اذن المولى لعبده فى الفنال خرج الية لان المنع لحقه وقد رضى باسقاطه (فو له فان هجم العدو على بلد وجب على جيع الناس الدفع تخرج المرأة بفيراذن زوجها والعبد بفيراذن سيده) لا نه صار فرض عين و ملك اليمين و رق النكاح لاتأثيرله في حق فرو س الاعبان كما في الصلاة والصوم (قولد و اذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة اوحصنا دعوهم الى الاسلام فان اجابوهم كفوا عن قتالهم) لحصول المفسود (فو لد و ان المتنعوا دعوهم الىاداء الجزية) يعني في حق من يقبل منه الجزية احترازا نحن عبدة الاوثان من العرب والمرتدين لانهم لا يقبل منهم الاالاسلام أو السيف قارالله تعالى ﴿ تَفَاتَلُونُمُ الْ يُسْلُونُ ﴾ (فول فال بدارها) المقبلوها (فلهما المسلمين و عليم ماعليم) اى بكون دماؤهم و اموالهم كدماء المسلين و اموالهم (قوله فان استعو قاتلوهم) لا نهر قد اهذروا اليهر قانوا فوجب فتالهم (فو له ولا يجوز ان يقاتل من لم بلفه دعوة الاسلام الا بعد أن يدعوهم) فأن قاتلوهم قبل الذعوة أثموا ولا غرامة عليم في ذلك قال في اليناسِع انما لابجوز أن مقاتل من بانه الدعوة في ابتداء الاسلام أما في زمامًا فلاحاجة الىالدعوة لان الاسلام قدناش واشتهرفا من زمان اومكان الا وقد بلغه بمثالنبي صلىالله عليه والم ودعاؤه إلىالاسلام فيكوم الامام مخيرا بين البعث اليم وتركه وله ان يفاتلهم جهراً وخنية (قوله ويستعب ان يدعو من بلغنه الدعوة الى الاسلام ولا يجب ذلك) لان الدعوة قد بلغتم وقدصهم ان النبي صلى لله عليه وسلم أ

حتى (تخرج المرأة بفــير اذن زوجهما والعبد بغر ادُن الولى) لانه مسار فرض مين كالصلاة والصوم وفرض العين مقدم على حق الزوج والمولى (واذادخل المسلول دارا كحرب فحاصروا مدنـــة اوحصنا دعوهم) اولا (الى الاسلام فان أجاوهم) المذاك (كفوا من فتالهم) لحمسول المقصود وقد قال صلىالله عليه وسلم المرت الااقاتل النــاس حتى يقولو لا اله الله ، المديث (ران امتنعوا) عن الاسلام (دعوهم الى آداء الجزية) اذ كانو عن نقبل منهم الجزية بخلاف من لا تغبل منم كالمرتدين وعبدة الاوثان من العرب فاته لافائدة في دعام الى قبول الجزية لانه لاتغبل منر الاالاسلام قالالله تدالى وتفاتلونهم أويسلون هداه (فان بداوها) اي قبلوا بذلها كانوا دُمة المساين (فلهم ما المسلمن

وعليم ماعليم) لا نم انما بذاوها لذبك (ولايجوز) للامام (أن يفاتل) احدا من (من لم تبلغه دعوة (اغاد) الاسلام الابعدان يدعوهم) اليه لا نم بالدعوة اليه يعلمون الماقاتلهم على الدين لا على سلب الاموال وسببي الذرارى فلعلم بحييون فكرى مؤنة الفتال و اوقاتلهم قبل الدعوة اثم النبي ولا غرامة لعدم العاصم وهوالدين او الاحراز بالدار فعمار كفتل الصببان والنسوان هدايه (ويستمب ان يدعو من بلغته الدعوة) ابضام بالغة في الانذار (و) لكن (الآبجب ذات) عليه الان الدعوة

قدبلتهم وقدصح انالنبي صلىالله عليه و سلم اغارعلى بجالمصطلق و هوغارون اىغافلون و نعمهم تستق هل الماه جوهره (وان ابوا) اى امتنبوا عن الاسلام و بذل الجزية (استعانوا بالله عليم و حاربوهم) لانه تعالى هوالناصر لاوليائه و المدمر لاعدائه (و نصوا عليم المجانبيق) جعم مجنبيق قال في المحاح و هي التي يرمى بها الجارة معربة و اصلها بالفارسية مجي يك اى ما اجودى و هي و نه و جعبها مجنبيقات و مجانبيق و تسغيره مجينيق اه وقد نصبها الذي صلى الله عليه و سلم على المعائف (و حرة و هم) لانه عليه السلام احربيق المورد و هي موضع بقرب المدينة (و ارسلوا عليم الماء و قطعوا شجرهم و افسدوا ذرعهم) لان في ذلك كسر ﴿ ٣٣١﴾ شوكته و تفريق جمه (ولا بأس برميم و ان كان فيهم مسلم اسيراو تاجر)

لانه قل مامخاو حصن على مسلم فلو امتنع باعتباره لانسد بله (و أن تترسوا بصبيان المسلمين او بالاسارى لم يكفو عن رميهم) لأنه يؤدى الى أن يُعذوا ذلك ذريعة الى ابطال قشالهم اصلا (و) لكن (مصدون بالرى الكفار) لأن السلم لا بجوز اهتماد قتله فاذأ تعــذر التمبيز فعلا و امكن فسدا التزم لان الطاعة تحسب الطاقة وما اصابوه منهم لادية عليهم ولا كفارة لأن الجهاد فرش والغرمات لانقترن بالفروض كما في الهدايه (ولا بأس باخراج النساء والمصاحف) كتب والفقه والحديث وكل مأنجب تعظيمه وبحرم الاستخساف م المسلين اذا كان الله عان عمكراً عظما بؤمن عليه)

اغار على في المسطلق وهم غارون اي فافلون و نعمهم نستق على الماء وهذا يدل على جواز الفنال من غير تجديد الدعوة (قول فان ابوا استعانوا عليهم بالله نعالى) لانه هوالناصر لاوليائه والمدمرلاعدائه (قوله ونصبوا عليهم الجانيق) اي نصونها عل حصونهم ويهدمونها كما نصب النبي صلىالله عليه وسلم على أهل الطائف (قوله وحرةوهم) لان النبي صلى الله عليه وسلم احرق البويرة وهوموضع قرب المدينة فيه نحل (قُولُهُ وارساوا عايهمالما، وقطعوا شَهِرهم وافسدوا زرعهم) لأن في ذلك كسر شوكتهم وتغرق جميهم وقدفتح إذالني صلىالله عليه وسلم حاصرني النضير وأمم مقطم نخيلهم وحاصر اهل الطائف وأمر بقطم كرومهم (فولد ولابأس برميم وال كان فيهم مسلم اسپراو ثاجر) بعنى برميم بالنشاب والجارة والمنجنيق لاز في الرمى دفع الضرر العام بالذب عن جماعة المسلمين وقبل الناجر والاسير ضرر خاس (قوله فان تترسوا بصبيان المسلمين او بالاسارى لم يكافوا عن رميم ويقصدون بالرمى الكفار) لان المسلم لايحوز اعتماد قتله فان اصابوا احدا من الصبيان او الاسارى فلا ضمان علمم من دية ولا كفارة (قوله ولابأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين اذا كان عسكر عظيم يؤمن معهم) لازالنالب هوالسلامة وانفالب كالمتحقق وكذلك كشبالفقه بمنزلة المصاحف قال في المدَّانه و الجمائز مخرجن في العسكر العظيم لاقامة عمل بلبق بمن كالعاجزء المداواة فاما الشواب فغامهن فيالبيوت ادفع للفتنة ولاحشرون الفتال لانه يستدله علىضيف المسلمين الاعند الضرورة ولايسقب اخراجين للباضعة والخدمة فان كانوا لابد مخرجين فالاماء دون الحرائر وقد كان النساء بخرجن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجماد قالت ام عطية غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات كنت اصلحالهم الطعام واداوى الجرخىواقوم بالمرضى وكذلك امسابم بنت ملجان ام انس بن مانك قاتلت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم يوم حنين حين النزمالان عنه (فولد ويكره اخراج ذلك في سرية لايؤمن عليها) لان فيه تعريض

لان الغالب هوالسلامة والغالب كالمحقق (ويكره اخراج ذلك في سرية لابؤمن عليها) لان فيه تعريضهن على النساع والفضيحة وتعريض المصاحف على الاستخفاف لانهم يستخفون بهامعايظة المسلمين وهوالناويل الصحيح لقول الذي صلى الله عليه وسلم و لانساخ والمرافز في المناهدو ، ولودخل مسلم اليهم باسان لاباس بان يحمل معه المحتف اذا كانوا قوما يوفون بالمهد لان الفلاء حدم النعرض و المجاز يخرجهن في المسكر العظيم لاقامة على يلبق بهن كالطبخ و السقى و المداواة والمالشواب فقامهن في البيوت ادفع الفتنة ولا يباشرن الفتال لا نه يستدل به على ضعف المسلمين الاعند المضرورة ولا يستحب اخراجهن في المبافرة هدايه

﴿ وَلاَتَمَاتِلَ المرأَةُ الابادُنُ رَوْجُهَا وَالْعَبِدِ الابادُنْ سَيْدُهُ ﴾ لما تقدمان حقالزوج والمولى مقدم (الا أن الهجم العدو الصيرورته فرض مين كامبق (و ينبغي السلمين ان لايقدروا) ﴿ ٣٣٢ ﴾ اى يخونوا عنف العهد (ولايفلوا) اى

النساء للضياع وألفضعة ولحفوق السبي والاسترقاق وكذلك المصاحف لايؤمن عليما من ان ينالها آيدي الكفار فيستحفون بها مغانطة العسلين وقدقال عليه السلام ولاتسافروا بالقرأنُ الى ارْسُ المدو ، (قو له ولائنا تل المرأة الاباذن زوجها ولا العبد الابأذن سيده الا ان يهجم العدو) لا نه حينئذ يسير فرض مين كالصلاة والصوم (قو له و نُدِنِي السَّلِينِ الْايندروا ولاينلوا) الندر الحيانة ونَفْضَ العهد والحُفْر بالامان والفلول السرقة من المغنم والحيانة فيه بأن عسك شيئا لنفسه ولايظهره قال عليه السلام و الغلول من جرجهم، والغلول في اللغة اخذالشي في الحفية (قوله ولا عناواً) وهو ان مقطعوا اطرافالاسارى اواعشاهم كالاذن والانف والسان والاصبع ثم يقتلوهم اومخاو سبيلهم وقبل هوان بقطعوا رؤسهرو بشقوا اجوافهم ويقطعوا مذاكيرهم وهذا كله لاجوز وأنما تكره المثلة بعد الظفر مم أما قبله فلا بأس مِما (فوله ولا يغتاوا امرأة ولاصبيا ولاجنونا ولاشخا فانيا ولااعي ولامقمدا) لاز هؤلاء ايسوا مزاهل الفتال الا ادَّاقَاتِلُوا أو حرضوا على الفتال وكانواعن يطاع فلابأس متَّلَهُم * وقوله • و لا شخا فانيا ، بعني الذي لارأى له في الحرب المااذا كان يستمان برأله فنل ثم اذا فنل احد هؤلاء عدا اوخطأ الاضمان عليه ولم يكن عليه دية ولاكفارة الا آنه يكره اذاكان عدا وعليه الاستنفار واذا لم يُبزقتلهم ينبغي الايوسروا ومحماوا الىدارالاسلام اذا قدر المسلون علىذىك ولايتركونهم فىدارالحرب لانهم يطاؤن النساء فينسلون واز شؤا تركوه لانه لامنفعة فلكفارفيه لابرأيه ولابنسله وكذا العجوزالكبيرة انتىلابرجارلادتها انشاؤا اسروها وإن شاؤا تركوها وتجوز قنل الذي يجن ويغيق لانه في حال افانته كالصحيم وكذا بجوزقنل الاخرس والاءم واقطعاليد اليسرى واقطع أحدىالرجلين لانه عَكُنه أن يَقَاتِل بِمِينه و عَكُن الآخر أن يِقَاتِل راكِبًا وكذا الرأة أذا قاتات بجوز فتلها لانها اذا قاتلت صارت كالرجل (قوله الا ان يكون احد هؤلاء عن له رآى في الحرب) لامن له رأى بستمان رأمه اكثر مما يستمان عقائلته فلهذا يقتل (قوله اوتكون الرأة ملكة) لان في فنلها نفريقا لجمهم وكذا اذًا كان ملكهم صبيا صغيرا فاحضروه معهم الوقعة وكان في قبله نفريق جمعهم فلا بأس بقتله (قو له ولايقتلوا عِنْونًا) لانه غير مخاطب الا ان مقاتل فيقتل دفعا اشره الا ان الصبي و الجنون لا فتلان الا ماداما يقاتلان ويكره للملم أن يبتدأ أباه الحربي بالفتل لفوله تعالى ﴿ وَمُنْحَبِّهُمَا في الدنيا معرونا ﴾ وبحب أحياؤه بالانفاق عليه وفي قتله مناقضة أذلك ولا بأس بان يمالجه ليفنله غيره كما اذا ضرب قوائم فرسه او نحوذلك فان قصدالاب قنله بحبث لا يمكنه دفعه الا يقتله لان مقصوده الدفع قاما من سوا الوالدين من دوى الرحم المحرم الحربين فلابأس يقتلهم والما اهل البغي والحوارج فكل ذىرحم محرم كالاب سواء و قد روى أن ابا صيدة رضي الله هنه قتل اباء وم احد وكذلك مصعب بن

يسرفوا من الفنيمة (ولا عثلوا) بالاعداء بان يشقوا أجنوافهم ويرضخوا رؤسهم ونحو ذلك و الثلة المروية في قصة المرنبين منسدوخة بالنهى المتسأخر هو المقول هاداله قال في الجوهره و انميا نكره المثلة بعد الطفر بهم اما قبله فلابأس ما اه (ولا متلوا امرأة ولا شما فانيا) و هو الذي فنيت قواء (ولا صبيا ولا اعي ولا مقعداً) لأن هؤلاء ليسوا من أهل القتل و المبيح فلقتل مندنا الحسارية فاو قاتل احد منهم يقتل دفعا لشره (الا ازيكون احد هؤلاء عن له رأى في الحرب) فيفتل لان من له رأى يستمان برأته اكثريستمان عقاتلته (او تكون المرأة .لكة) لان في قتلهـا تفريقسا لجمهم وكذا اذا كان الكهم صبيا مسغيرا واحضروه معهم فيالوقعة وكان في قاله تفريق جمهم فلا بأس مقتسله جوهره (ولا مقتلوا مجنوناً) لائه غر مخاطب الا ان مقاتل فيقتل دفعا لشره غير ال الصسى والمجنون متثلان ماداما يقاتلان وغيرهما لابأس عنله بعد الاسر لانه من أهل العقوبة لنوجه الحطاب نحوه هداه ﴿ عَيرٍ ﴾

(واذار أى الامام الريصالح اهل الحرب) على ترك الفنال سهم (او فريقامهم) مجانا اوعلىمال منا اومنهم (و کان نی دای مصلحة السلين فلا بأس به) لان الوادعة جماد معى اذا كانت خيرا السلين لان المنصود وهو دنع الشر حاصل به مخلاف ماأذا لم يكن خيرالانه ترك الجهاد صورة ومعنى . و عامد في الهداله (فان صالمهم ، دة) معلومة (ثم رأى ان نتش الصلح انفع البسلين تبذ اليهم) مهدهم (وقائلهم) لان المصلحة لما تبدأت كان النيذ جهادا وانقساء العهد رك الجهاد صورة ومنى ولابد من النبذ تحرزا عن الغدر ولابد من اعتبار مدة بلغ خبر النسد الي جيمهم كما في المداية

عمر قتل اغاه عبيد بن عمر وم احد وكذا عر رضي الله عنه قتل غاله العساس ان حشلم يوم بدر (قولد واذاً رأىالامام ان يسالح اهل الحربُ اوفريقا منهم و كان فيدُه عصلمة المسلين الابأس به) لان الرادمة جهاد اذا كانت خيرا المسلِّين لان المقصود وهو رفع الشر حاصل به وقد وادع الني صلىالله عليه وسلم اهل مكة طام الحديبية واما إذًا لم يكن العسلمين في ذلك مصلمة بان يكونوا اقوى من الكفار فلا يجوز مصالحتم وموادعتم لغوله تعالى ﴿ فلا تَهْنُوا وَتَدْعُوا الْمَالُسُمُ وَانْتُمَ الْأَعَاوِنُ وَاللَّهُ ممكم ﴾ اى لاتضعفوا من قتال الكفار وتدموهم المالصلح وانتمالاعلون عا وحد كم الله النصر في الدنيا والكرامة في الآخرة وقيل ممناه وانتم الفالبون والله ممكم بالمون والنصر ولابأس ان يطلب المسلون موادعة المشركين اذا غافوا على انفسهم منه ولا بأس ان بطلب المسلمون مالا على ذلك لان النبي صلالة عليه وسسلم كان يعطى المؤلفة مالا لدفع ضررهم عن المسلين (قولد فأن صالحهم مدة ثم رأى ان تتضاخطح لنفع ثبذ اليهو قاتلهم) اى طرح اليه مهدهم و اخبرهمائه نسخ الذى بينهم وبينه حتى بيرأ من الندر ولايد منمدة بلغ فيها خرالنبذ الىجيمهم ويكنف فذاك عضى مدة يَعْكَن فيهما ملكهم بعد على من آنماذ الحبرالي اطراف علكته لان بذاك ينتنى المندر وقدكان النبي صلى الله عليه وسلم عاهدجاعة من المشركين فامر مالله نعالى ال ينظر في مهودهم فيقر من كان مهده اربعة اشهر على مهدة الى أن عضى و محط من كان عهده اكثر من ذلك الى اربعة اشهر و رفع عهد منكان اقل منها المهاربعة اشهر خَتَالُ ثَمَالُ ﴿ بِرَاءَ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولُهُ الْمَالَذِينُ عَاهَدُتُمْ مِنْ المُشْرِكِينَ ﴾ الى تمام عشرآيات غَبْعَثُ النِّي سَلَالَةً عَلَيْهِ وَسَلَّمُ اللَّهِ مِنْهُ اللَّهِ مَنْهُ اللَّهِ مَنْهُ المُثَّرِ الآيات من اول سورة وامة وامره النشرأها علىالمشركين ومالفرحث حيث جمتهم وبذ الى كل عهد عهده فمنرج ابوبكر رضيالله عنه متوجها الى مكة فنزل جبريل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لابلغ عنك الارجل من اهل بيتك فبعث عليا رضى الله عنه الى ابى بكر وقاله كن انتالذي تفرأ الآيات فسار حتى لحق ابا بكر رضي الله عنه في طريق فاخبره بذه فلا كان يوم النصر اجتم اهل الشرك من كل ناحية قام على كرمانة وجه عند جمرة العقبة وقال يا ابهاألناس أنى رسول الله صلىالله هليه وسلم البكم فغالوا عاذا قال بانه لايدخل الجنة الارؤمن ولايحجن هذا البيت بعد هذا المام مشرك ومنكان بينه وبين رسولالله صلىالله عليه وسلم عهد فان اجله الى اربعة اشهر فاذا مضت فان الله برى من المشركين ورسوله برى منهم ثم قرأ ﴿ رِاءة منالله ورسوله الى الذين طاهدتم من المشركين فسعوا في الارض اربعة اشهر ﴾ الماخر الايات والبراءة هيرفع العصمة • وقوله وفسيموا فيالارض، اى نسيروا نيها على المال واقبلوا واديروا آمنين غير غائفين من قبل ولا اسر ولا نهب الى أن يمضى أربعة أشهر فانكم وأن أجلتم هذه المدة فانتقوتوا الله وأنالله

مُخْرَى الكَافِرِ مِنْ فِي الدُّمِّيا بِالفتلِ و فِي الأخرة بِالنَّارِ ﴿ وَاذْانُ مِنْ اللَّهُ وَرَسُولُه ﴾ اي وأعلام منافة ورسوله المالناس يعلى المشركين يوم الحج الاكبر و هو يوم النحر انافة برى من المشركين ورسوله برى منهم فان تبتم من الشرك فهو خيراتكم من الاقامة عليه وان امرضتم فاعلوا انكم غير مجزى الله وقوله تعالى ﴿ الاالذِينَ عَاهَدُتُم مِنَ المُشْرِكِينَ ﴾ وهم حي من كنانة عاهدهم النبي صلى الله عليه وسلم عام الحد يبية بان لا يمالوا عليه هدوا ولایأتی المسلین منهم اذی نلم ینفسوکم شیئا عا فاهد تموهم علیه ولم بمالوا علیكم عدوا وكان بق لهم من عهدهم أسعة اشي فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان بني لهم بعدهم الى مديم قال الله نسالي ﴿ فَاذَا الْسَاخِ الاشهر الحرم ﴾ اى اذا اضت هذه الاربعة الاشهر التي حرم الفتال فها بالعهد ﴿ فَاقْتَلُوا المُشْرِكُينَ حَبُّ وَجَدَّءُوهُم ﴾ فيالحل اوفيالحرم وخذوهم واحبسوهم والمنعوهم من دخولمكة وانعدوا لفتالهم كلطريق يأخذون فيه المالبيت اوالى التجارة وهذا امريتضييق السبيل عليهم وهذه الاثنير هي شوال . وذوالفعدة . وذوالجة والمحرم . وليست هي الاربعة الحرم المعروفة (قول فان بدؤا بخيانة تاتلهم ولم نبذالهم اذا كان ذلك باتفاقهم) لانهم حيننذ يسيرون الفضى العهد و اذا كانت الموادعة على وقت معلوم فمضى الوقت فقد بطل المهد بغير نبذ فلا بأس ان تغير المسلون عليهم بعد ذاك لأن الموقت جلل بمضى الوقت ومن كان منهم دخل البنا نلك الموادعة فضت المدة وهو في دارنا فهو آمن حتى بمود الى مأمنه و لا يحل دمه و لاسبيه لقوله تمالي ﴿ ثُمَا بَلْمُهُ مَأْمُنُهُ ﴾ (قوله واذا خرج عبيدهم الى عسكر المسلمين فهم احرار) لانهم احرزوا انفعهم بالحروج البنا مراغين لمواليم وكذااذا اسلواهناك ولم يخرجوا البناو ظهرنا على دارهم كانوا أحرارا ولا نثبت الولاء عامم من احد لال هذا عنق حكمي (فو له ولا بأس ال بعلف العسكر فدارالحرب ويأكلوا عا وجدوء منالطهام) كالحيز واللحم والسمن والعسل والزبت ولم منبدالشيخذك بالحاجة وفيه اختلاف رواية نفيرواية يشترط الحاجة كافي النياب والدواب وقرواية لايشترط بلجوز تناولها لمنني والفقر لقوله عليه السلام في طمام خيره كلوا واعلفوا وتحيلوا ، وكذا لابيعوا منه نذهب ولافضة (قوله ويستعملوا الحطب) وفي نسخة ويستملوا الطيب (قوله ويدهنوا بالدهن) بعني الدهن المأكول مثل البين والزيت والحتل وهو السليط واما مالا يؤكل منه كالبنفسج ودهن الوردوما اشهه فليس له الأهدين له لانه يستعمل الزينة نهو كالثياب وال دخل التجار معالعسكر لا ريدون الفتال لم يجزَّلهم أن يأكلوا منه شيئا ولايعلفوا دوابهم الا بالثمن لانَّ النَّاجر لاحقله في الشجة فان أكل شيئا منه أو علف فلا ضمان عليه لان حق المسلمين لم يستفر فيه واما المسكرفلهم البطعموا عبيدهم وتساؤهم وصبيائهم لان نغقة هؤلاء وأجبة علمهم فكانوا مثلهم واما الاجير المخدمة فلا يأكل لان نفقته لانجب عليه وانما بسنحق الاجرة واندخل النساء لمداواة الحرحي والمرضي اكلن وهلفن واطعمن رقيفهن لان

الى نقضه علاف ما اذا دخل جاعة منهم فقطعوا الطريق ولاءنمة لهم حيث لا يكون هذا نفضاً قعهد فيحقهم واوكانت لهم منعة وقاتلوا المسلمين علانية يكون نقضا للعهد في حقهم دون غيرهم لانه بسير اذن ملكمم ففعلهم لايلزم غيرهم حتى لو كان باذن ماكمهم صاروا ناقضين لمهد لانه باتفاقهم سنى هدايه (و اذا خرج عبيدهم الى مسكر المسلمين فهم احرار) لانهم احرزوا انغمم بالخروج الينا مراغين لموالهم وكذا اذا اسلواهناك ولم محرجوا الينا وظهرنا على دارهم فهم احرار ولا نثبت الولاء علرم لاحد لان هذا عنق حكمي جوهره (ولا بأس ان يعلف المسكر في دار الحرب) دوابهم (و یأکلوا ماوجدوه من الطعمام) كالحيز واللحم والسمن والزيت قال الزاهدي وهذا عندالحاجة وفي الاباحة من غير حاجة روانان اه (ويستعملون الحطب) و في بسن النسخ الطيب خدايه (و مدهنون بالدهن) لماس الحاجة الى ذاك

(ويتانلون عابجدونه من السلاح كلذك بغير قعة) يعنى إذا احتاج اليه بان انقطع سيفه او انكسر رمحه او لم يكن له سلاح وكذا اذا دمنه حاجة الى ركوب فرس ﴿ ٣٣٥﴾ من المغنية للعانل عايمانلا بأس ذلك فالزالمت في المغنية

و منبئي الاحمل من الدواب والثياب والسلاح شيئالنبق به دانه وثبابه و سلاحه لانه من القلول لاستعماله من غير حاجة وتمامه في الجوهره (ولابجوز ان عيموا من ذلك) الطعام ونحوه (شيئاولاغولونه) لانه لم علك بالاخذ واعا ابيم التناول الضرورة فأذأ باع احدهم رد الثن الي المُغنم (ومن الملم منهم) في دار الحرب قبل اخذه (احرز باسلاله نفسه) لان الاسلام نافي ابتدأ الاسرزقاق (و اولاده الصفار) لائهم مسلمون تبعا لاسلامه (وكل مال هو ق ده) لسبقها اليه (او و ديعة في لد) ممصوم الدم (مسلم او ذمی) لانه في مد معهد عفرمد ويده كيده (فال ظهر ناعلى الدار فعقاره فی) لانه فی د اهل الدار اذعو من جملة دار الحرب نلم يكن في نده حقيقة (و)كذا (زوجته أي) لا يا كافرة حربية لاتنبعه في الاسلام (و) كذا (حلها في) لانه جزء منها فيتمها في الرق والحرية والركا زتبعا للاب

لهن حفا في النبحة الا رى انه رضع لهن فصرن كالرجالولوان العسكرذيحوا البقر والغنم والابل فاكلوا العم ردوا الجلود الى المغنم لانم لايحتاجون اليه في الاكل والعلف فهي كالثباب (قو له و يفاتلون عابحدونه من السلاح كل ذلك بدر قعمة) بعنى اذا احتاج اليه بان انقطع سيفه او انكدر رمحه اولم يكنله سلاح وكذا اذا دعته حاجة الى ركوب فرس من المغنم ليقاتل عليه فلابأس بذلك فاذاز الت الحاجة رده في الغنية ولاغبغي ان يستعمل منالدوالب والثياب والسلاح شيئا لبق به دايته وسلاحه لفوله عليه السلام؛ اباكم ورباالغلول،ولان هذا انتفاع من غيرحاجة لكن ليصون ثبا به و فرسه وسلاحه فان فعل ذلك فلاضمان عليه اذا هلك منه شي لان الحق فيه لم يستقر للفاعمين (قُولَهُ وَلا يُجُورُ أَنْ يَبِيْمُوا شَيْنًا مَنْ ذَلِكَ وَلا يَجُولُونَهُ ﴾ يَنَى لَكُن يَجُولُونَهُ حَنى لُوبًا ع شيئا بطمام جاز بشرط از يأكله ولايبعه بالذهب والفضة والعروض وسئل الني صلى الله عليه وسلم هل احدا حق بشي من المنم قال • لاحتى السهم بأخذه احدكم من جنبه فليس هواحق به من اخبه ه و اخذ النبي صلى الله عليه و سلم و برة من ستام بعير ففا ل ه أيها الناسه (مهن غناءكم قادوا الحيط والمخبط ومادون ذاك ومافوقه فازالفاول عار علماً الهله وما أفية و ناروشنار ، (قول فائن اسلم احدمهم احرز بالملامه نفسه و اولاده الصفار) لانهم مسلون باسلامه تبعا و يكون احرارا (قو له وكل مال هو في عده) القوله عليه السلام ومن اسلم على مال فهوله و (قوله أو و ديمة في د مسلم أو ذي) لان ماني يدالمسلم والذى فهو محرز لان الهمايدا صحيحة مترمة فهي كالوكانت في ده اذيد مودعة يدله وأما ما كان فيدحربي فيو في لان الحربي ايس له يدميمية (قوله فان ظهر ما على الدار فعقاره في *) لان العقار بقعة من دار الحرب في بدا هل الدار فلم يكن في دم حقيفة فكانت غنيمة والزرع اذاكان غبر محسود فحكمه حكم العقار قال الحجندى ماكا ن منفولافهوله كالدراهم والثياب والعبيد والجوارى ولايكون فيأ الااذا كان العبد لماتل فانه بكون فيألانه لما قاتل خرج من بد المولى واما ماكا ن غير منفول كالدور والمثار والزرع غر المحصود فهو في عندهما وقال ابو بوسف المنفول وغر المنفول سوا.لایکون نیأ (فو له و زوجته نی ٔ) کانما گافرة حربة لاتتجه ف الاسلام (فو له وجلها في) لانه مادام متصار بامه فهو كعضو منها بدليل انه يتبهافي البيم والعنق والتدبير والكتابة ففلنا هو رقبق مسلم تبما اللاب في الاسلام ورقبق في آلحكم تبعا الام والمسلم قديكمون لحلا التلبك تبعا لغيره مخلاف المنفصل فانه حر لانبدام الجزيمة (قوله وأولاده الكبار في) لائم كفار حربيون ولاتبية بينم لا نم على حكم انفسهم و من قاتل من عبده في لانه لماتد د على مولاه حرج من بدءو صار تبعالا عل المرب (فولد ولاينني أن ياح السلاح من أهل الحرب) لأن فيه تعوية المم على

ق الاسلام لازالمسلم على اتماك تبعالفيره بخلاف المنفسل قائه حرامدم الجزئية حندنات (و) كذا (اولاده الكبار في) لا نهم عل حكم انفسهم (ولا ينبِغى) بل بحرم كافى ازيلبى (انَّ باع السلاح) و الكراع (من اهل الحرب) 1 فيه من تقويتهم على قتال المسلين وكذاكل مافيه تقوية لهم كالحديدو العبيد ونحو ذلك (ولا يجهز) اى يتاجر بذلك (اليهم) قال في الفايه اى لا يحمل اليم التجار الجهاز وهو المتاع يعنى هنا السلاح اه (ولا يفادون بالأسارى عند بابى حنيفة) لان فيه ممونة الكفرة لانه يعود حر باعلينا ودفع شر حرابه خير من استنقاد الاسير المسلم (٢٣٦) لانه اذابتي في ابديم كان ابتلاء في حقه

قتالنا لان السلاح لايصلح الاللحرب وكذا الحديد لاند اصل السلاح وكذلك الخيل والبغال والحير لان فيد تقوية لهم علينا وكذا لايباع منهم رقيق اهل الذمة لانه مما يستعان بهم على القتال ولودخل الحربي دارنا فاشترى سلاحا فانه بمنع من ذلك ولا يمكن من ادخاله البهم (فو له ولا يفادون بالاسارى عند ابى حنيفة) يعنى لايفادى اسارى المسلمون باسارى المشركين لان فيه تقوية الكفا علينا ودفع شر حياته خير من استنقاده اسيرنا (فو إنه وقال ابويوسف وعجد لا أس ان يفادى بهم اسسارى المسلمين) لان فيه تخليص المسلم فهو اولى من قتل الكافر واما مفاداة اسارى المشركان عال نأخذه منهم فلايجوز في المشهور من الذهب لان فيه من الموندلهم عايختص بالحرب والقتال فصار كيم السلاح منهم بالمال وعن محمد لابأس بذلك اذاكان بالمسلمين حاجة استدلالا باسارى بدرةال محد ولابأس ازينادىالشبخ الكبير والعجوز الفانية بالمال اذا كان لايرجئ منهماالولد واماالنساء والعسيبان فلا يشادى بهم الاأن يضطرالمسلمون الى ذلك لان الشيخ الفاني لاقتال فيه ولا يولدله فليس في رده اليهم ممونة لهم وأما النساء والصبيان فني ردهم معونة لهم لان العبيان ببلغون فيقاتلون والنساء يلدون فيكثر نسلهم قال مجد وكذلك الحيل والسلاح اذا اخذناهم منهم فطلبوا مفاداةبالمال لم يجز ان يفعل ذلك لانفيه معونةلهم عايختص بالقتال (فولد ولايجوزالمنعليهم) اىعلىالاسارى بان يطلقهم عجانا منغيرخراج ولاجزية لانه بالاسرئبت حقالاسترقاق فيه فلايجوز اسقاطه منه بنيرعوض واما منالنبي صلى الله علية وسلم على ابى غرة لانه كان من الحسرب لَاَجُورُ اَسْتُرَقَالُهُ ﴿ فَوَ لَهُ وَاذَا فَمُ الْأَمَامُ بِلَّذَا عَنُومٌ ﴾ أى قهرا ﴿ فهو بالحيار أن شاه قسمها بين الغامين)كا فعل التي صلى الله عليه وسلم مخيير (قو له ولمن شاء اقر اهلها عليها وومنع عليهم الجزية)كما فعل عمر رضي الله عنه بسواد الدراق بموافقة العماية و قبل الاولى أن يقسمه عند حاجة الفاعين وأن يترك قسمتها عند عدم حاجتهم وهذا فالمقار المالمنقول فلا بجوز المن برده عليهم (فولد وهوفي الاسارى بالخيار انشاه معلهم) الا ان يسلوا لان في قتلهم حسم مادة الفساد اذا رأى الامام ذلك لما يخاف غدرهم بالمسلين (فو إد وانشاء استرقهم) سواء اسلموا اولم يسلموا اذاكانوا بمن بحوز استرقاقهم بان لم يكونوا من العرب واي رجل من السلين تتل اسيدا فيعلم الإسلام أوفي دار الحرب قبلان يقسموا وقبل ان يسلوا فلاشي علية من دية ولاقية ولا كفارة لأنهم على اصل الاباحة فان قسمهم الامام اوباعهم حرمت دماؤهم فان قتلهم قاتل عزم قيتهم ووجبت عليدالكفارة اذا قتلهم خطأ لانالقسمة والبيع تقريرا للرق فيهم واستاطا لحكم القتل

غيرمضاف الناوالاعانة بدفع اسيرهم مضاف الينا (وقالا يفادي بم اساري الساين) لانفيه تخليص المسلم وهو أولى من قشل الكافر والانتفاع بدقال الاسبيمان والصيم قول ابي حنيفة وأعتمده المحبوبي والنسني وغيرهما قال الزاحدي والمفادات بالمال لامجوز فى ظامر المذهب كذا في التعيم وفي السير الكبير اله لابأس به اذا كان بالمسلين حاجة استدلالا باسارى بدرو لوكان الاسير اسهل في ايدينا لايفادي عسر اسير في ايديم لأنه لانفيد الااذاطابت نفسه بدوهومأمون علىاسلامة ممدايه (ولايجوز المن عليهم) لمافيه من ابطال حق الفانين (واذا قىم الامام بلدة عندوة) اي قهرا (فهو) في النقار (بالخيار) بين امرين ﴿ ان شِاء قسمه بين الفاعين) يكا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيير (وان شاء اقراهله عليه وومنع عليهم الخراج) كا فعل

عر رنى الله عنه بسواد العراق بموافقة الصحابة رصوان الله تعالى عليهم و فى كل من ذلك قدوة فيتخير و قيل (عنهم) الاولى هوالاول عند حاجة الفاعين والبتانى عندعدم الحاجة قيدنا بالعقار لان المقول لا يجوز المن فيه بالرد عليهم (وهو) اي الامام (فى الاسرى بالخيار) بين ثلاثة امور (أن شاء قتلهم) حسما لمادة الفساد (وانَّ شاء استرقهم) توفيرا لمنفعة الاسلام (وانشاء تركهم احرارا دُمة المسلمين) اذا كانوا اهلافدمة كانسل عروضي الله تمالى عنه بسواد المراق قيد نابكونهم اهلا فلذمة احتراز اعن المرتدين و شركي العرب كاسبق (ولا يجوز) للام (ان يردهم الي دار الحرب) لما فيه من تقويتهم على المسلم كالمرب كالمرب الامام (المود) ﴿ ٣٣٧ ﴾ الي دار الاسلام ومه وأن فل يقدر على نقلها الي دار الاسلام

دُنحها و) بعده (حرقها) لان دع الحيان مجوز لغرض مفيح ولاغرض اصم من كنر أشوكة اعداءالله (ولا يعقرها) بأن يقطع قوائمها وندعها حيمة لما فيمه من المشالة والتعذيب (ولا يتركهما) لهم حيمة ولا معقبورة ولا من غر حرن قطما لمفعلم مها (ولا نقسم) الامام (غنيمة ف دار الحرب) بل (حتى غرجها الى دار الاسلام) لازالمك لا نثبت المفاعين الابالاحرازق دارالاسلام (والرد،) اى المعين (والمقائل في العسكر سواء) لاستوائم فالسبب وهو الجاوزة او شرود الوقعة على ماعرف وكذبك اذالم مقاتل لمرض او غره لما ذكرناه هداله (وادًا لحقهم المد) وهو ما رسل الى الجيش لزدادوا وفي الاصل ما زاد به الشي ویکائر قهستانی (فی دار الحرب قبسل أن مخرجوا النعيد الى دار الاسلام)

عنم فصارالفانل خاتنا كن قتل عبد غيره ولايجب عليه القود لأن الاباحة التي كانت في الاصل شبهة والقصاص يسقط بالشبهة قال اسلم الاسيرقبل أن يقسم جرم دمه وقسم فىالننيمة لان الفتل مقوبة على الكفر فرتذع بالأسلام و اماالة عمة فلان الاسلام لا ينافى الاسترقاق (قو له وانشاءتر كهم احرارا دمة المسلمين) الامشرك العرب والرندين فاله لا يتركهم والعالهم الاسلام او السيف لما بينامن قبل (قو لهو لا بجوزان ردهم الى دار الحرب) لان في ذلك تغوية لهم على المسلين فان اسلوا لا منتلهم وله ان بسرقهم توفيرا المنقمة بعد انعقادالمسبب وهوالاخذ بخلاف استلامهم قبلالاخذ لانه لم يتعدالسبب (قوله واذا ارادالامام العودالدارالاسلام ومع مواش فل يعدر على تقلها الدار الاسلام ذعها وحرقها) لان ذبح الحيوان بجوز لفرض صحيح ولاغرض اصبح من كدرة شبوكة اعداماقة واما تحريقها بعدالذع فلقطع منفعةالكفار للحومها وجلودها ولا يجوز تحريقهاقبلالذبح لما فيه من تعذيب الحبوان ولابعفرها لانه مثلة (فو له ولا بمقرها ولايتركها) ممناه لايمقرها ولا يتركها مقورة ولا يتركها ابتداء بدون العقر فهانان ممثلتان لا مسئلة واحدة وقوله • ولا يعقرها • احترازا عن قول مالكفان عنده يعقرها • وقوله وولايتركهاه احرازاعن قول الشافعي فان عنده يتركها من غر عفر ولاذ بحو ماكان من سلاح عكن تحريقه حرقه وان كان لا عكن تحريقه كالحديد فانه يدفنه في موضع لا بجده اهل الحرب وكذبك يكدر آنيتم وآثائم بحبث لا ينتفعون به وبراق جميع ادنائهم وجميع المعايات مقابقاة الهمو الماالسي اذا لم يقدروا على نقلهم فانه بغتل الرجال اذالم يسلموا ويترك النساء والمبيان والشيوخ في ارض مضيعة لملكوا جوعا و مطشا وكذا اذاوجدالمسلول حيذاو عقربا فيدار الحرب فانهم مطعون ذنب المقرب وبكدرون اليساب الحية ولا يقتلونهما قطعا اضررهما عن المسلمين ماداموا فى دار الحرب وابقاء انسلهما كذا في المحيط (قول ولا يقسم غنية في دارا لحرب حتى بخرجهـــا الى دار الاسلام) المراد بالنبي الكراهة لا عدم الجواز و عند الشيافعي لا بأس بفعتها هناك (قوله والردى والمباشرسواء) الردى المعين الناصر بقال فلان ردى فلان اذا كان مصروو بشمر ملهر مقال الله تعالى ما كيا عن موسى عليه السلام ﴿ فارسله معي رداً ﴾ اى عومًا والمساشر هوالذي باشر القتال (فو لدنان لحقهم مدد في دار الحرب قبل ان محرزوا الننية بدارالاسلام شاركوهم فيها) هذا اذا كان قبلالقهمة او قبل بيع الفنية (قوله ولا حق لاهل سوق العسكر في الفنية الا أن مقاتلوا) وكذا لايسهم المتاجر ولا اللاجر فان قائل الناجر مع العسكر اسم، له أن كان فارسا فغارس أو راجلا

وقبل الفيحة وبيم المنهة ولو بعد انقضاء الفتال شاركوهم فيما ج نى (٤٣ لوجود الجهاد منهم مسى قبل استفر ارالمك المسكر ولذا يتقطع حق المشاركة بالاحراز وبقيمة الامام في دار الحرب اوبيعه المفاتم فيها لان بكل منها يتم الملك فينقطع حق شركة المدد (ولاحق لاهل سوق المسكر في المنهجة الاان يقائلوا) لا نهم لم يجاوزوا على القصد الفتال فانعدم السبب

الظاهر فيعتبرالسبب الحقيق وهوقصدالفنال فيتفيدالاستمقاق على حسب ما منارسا اور اجلاهندالفتال هدايه (واذا آمن رجل حر اوامرأة حرة كافرا) واحدا (او جماعة) من الكفار (او اهل حصن او مدينة سميح امانهم) لانه من اهل الفتال اذهو من اهل المنعة فيضَفق منه الامان ثم يتعدى الى غيره ولان سببه ﴿ ٣٣٨ ﴾ وهو الايمان لا يتجزى فكذا الامان

فراجل وكذا للاجير ان ترك خدمة صاحبه وقاتل مع المسكر استحق السهم وان غَيْرُكُ الْحَدْمَةُ فَلَاشُو ۖ لَا وَالْاصَلُ انْ مَنْ دَخُلُ عَلَى نَيْدَ الْفَتَالُ اسْتَحْقَ الْـ مِنْ سواء قاتل الْمَلَّ و من دخل لغير الفتال لا يسهم له الاان مقاتل و هو من اهل الفتال و من دخل ليفاتل فلم يقاتل لمرض اوغيره فله سهم ال كان فارسا فغارس اوراجلا وكذا اذا دخل مقاتلاً فاسر ثم تخلص قبل اخراج الغنية فله سلمه (فولد واذا آمن رجل خر اوامرأه حرة كافرا اوجماعة اواهل حصن اومدينة صبح امانهم) اما امان الرجل الواحد فلقوله عليه السلام والمسلون بدعل من سواهم شكافادماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم واي أقلهم وهوالواحد ومعني تتكافأ دماؤهم ان دمالشريف والوضيع فيالقصاص والدية سوا، و ، بني قوله بد على من سواهم اي بفانلون من كان على غير دينهم حتى يسلوا او بؤدوا الجزية واما امان المرأة فهو جائز لماروى ان زناب نات رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم آمنت زوجها اباالعاس واجازاانبي صلىافة عليه وسلم امانمافغال وقذ اجرنا من اجرت و امنا من آمنت ، وروى ان ام ه ني بنت ابي طالب اجازت حوين لها من نی مخزوم و هما آلحارث بن هشام و عبدالله بن ابی ربیعة فنفلت الحوها علی کرم الله وجهه عليهما الفنلهما وقال أنجير ن المشركين على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فغالت والله لاتفتلهما حتى تفتاني قبلهما ثم اغلفت دونه الباب ومضت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت بارسول الله ما فيت من أبي وأمي وذكرت له الفصة. فغال ه ماكازله ذلك قد اجرنا من اجرت و امنا من امنت ، (قو له ولا بحوز لاحد من المسلمين قتااهم الاان يكون فيه مفسدة فينبذ اليهم الامام) لانه اذا كان يلحق المسلمين بذهك وهن ومذلة كان للامام نقضه فينبذ اليهم كمااذا امنهم الامام بنفسه قال فىالكرخى والمراهق اذا كان بعقلالاسلام لايصيح امانه عندابي حنيفة حتى يبلغ وقال مجد يصيح لانه من اهلالقنال كالبالغ ولابي حنيفة أنه لا علك المقود والامان عقدمن العقود (فوله ولايجوز امان دَى) لانه منهم على المسلين لانه بقصد تقوية الكمفار والهار كلنهم ولانه لاولاية له على السلين (فو له ولااسير ولاالناجر الذي بدخل عليم) وكذلك مناسلم هناك ولم بهاجر البنا لايجوز امانه لان هؤلاً، يضطرون الى ماريده الكفار ليتخلصوا بذك من الضرر (قو له ولا يجوز امان العبد عند ابي حنيفة الاان بأذن له المولى ف القتال) لان العبد لا علك الفتال يفسه فهم آمنون منه فلا يصبح امانه ولانه لاعلان الولاية فصار كالصبي والمجنون (قوله وقال ا ويوسف و محديم عامانه) اذناه في القتل او لم يؤذن له قال في اليناسم اذا قال الهل الحرب الامان الأمان فقال رجل حرمن المسلمن اوامرأة حرة لاتخافوا ولاتذهلوا اوههدالله وذمته اوتعالوا واسموا

فيتكامل كولاية النكاح (و) حبث صم امانهم (لم بحز لاحد من المسلمين قتلهم) و لاالتعرض لمامهم والامسل في ذاك قوله صلى الله عليه و سلم و المسلون يد على من سوأهم تنكافا دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم و ای اقلهم و هو الواحدهدايه (الاانيكون في ذلك مفسدة) تلحق السلين (فينبذالاماماليم) اما نم كا اذا كان الامام منه ثم رأى المصلحة في النبسد كامر (ولابجوزامانذي) لانه مترم بهم ولاولاية له على المسلمين (ولا اسبير ولا تاجر بدخل علمم) لانهمامفهوران تحتايديهم فلا مخما فونهما والامان يختص بمحال الخدوف ولانهم كااشتدالام علهم بحدون اسيرا اوتاجرا فبتخلصون بامائه فلا ينفتح بابالغم هدامه (ولابحوز امان العبد عنداني حنيفة) لان الامان عقد من جعلة العقود والعيد محجور فلا يصم عقد، (الاان بأذنه ولاء فالفتال) لانه يصير

مأذر نافيصهم مقدالامان منه (وقال ابوبوسف و مجد بصهامانه) لانه مؤمن ذوقوة وامتناع يُصَفَق منه (الكلام) الخوف والامان مختص بمحل الخوف قال بمال الاسلام في شرحه وذكر الكرخي قول ابي يوسف مما بي حنيفة و مشي عليه

الائمة البرهاني والنسني وغيرهما تعجيج (واذا غلب المؤك) جعم تركى (ملى الروم) جعمروى والمرادكفار الزك وكفار الروم (فسبوهم واخذوا اموالهم) وسبوا ذر اربيم (ما يكوها) لان اموال اهل الحرب ورقابم مباحة فملك بالاخذ (فان غلبنا على المزك) بعدد فك (حل لناما بحده من ذك) الذي اخذو من الروم اعتبار ابسائر اموالهم واذا غلبوا) اى الكفار (على اموالنا) ولوعبيدا أو اماه مسلمين (فاحرزوها بدارهم ملكوها) لان السحمة من جعلة الاحكام المشرعية والكفار غير مخاطبين افى حقهم مالاغير معصوم في الكونه كاحققه صاحب المجم في شرحه قيد بالاحر از لا نهم قبل الاحر از بالاعلكون شيئاحي لواشرى في حقهم مالاغير معصوم في الكونه كاحققه صاحب المجم في شرحه قيد بالاحر از لا نهم قبل الاحر از بالاعلكون شيئاحي لواشرى بعد قله مناجر شيئا قبل الاحر از مالاحر از مالون بالعرب المعرب الم

(فوجدوها) ای وجد السلون اموالهم (قبسل القسمة) بين الغائمين (فهي الم بغيرشيم) لأن المالك الفدم زال ملكه بغير رضاء فكان له حق الاخذ نظرا له (و ان وجدوها بعد القحة اخذوها بالقيمة ان أحبوا) لان من وقع المال في نصيه مضرر بالاخاذ منه مجانا لانه استحقه عوضا عن سلمه ف الغنيمة ففلنا محق الاخذ بالقيمة لما فيه من النظر للجانبين كا في الهداء (و ان دخل دار الحرب ناجر فاشرى ذاك) المال (وأخرجه الى دار الاسلام فالكه الاول بالخيار انشاء اخذه بالثن الذي) كان (اشتراه) 4 (الناجر) من العدو (والأشاء ترك) لانه متضرر بالاخذ مجسانا الا يرى انه دفع العوض

الكلام فهذا كله امان صحيح (قوله واذا غلب النزك على الروم فسبوهم واخذوا اموالهم ملكوها) يعنى اخذُوا اموالهم واسترقوا اولادهم فانهم عالكون ذلك والقطع حقالاولين صنها فصارت مالالهم وكذا اذا غاب الروم على النزك فهوكذاك والنزك حربی مثل الروی (قول فان غلبنا على النزك حل لنا ماناً خده من ذلك) ای من امو الهم وأولادهم ولاعنع صلحنامم احدالفريقين من ذاك لان الاخذ منهم عنزلة الشراءو أواشتريناه ميم ملكماه فكذا اذا غلبناهم عليه (قوله فان غلبوا على اموالنا) اعلم ان الكفار اذا غابوا على اموال الساين (و احرزوها بدارهم ماكوها) عندنا خلافا الشانعي ثم عندنا لايخاوا اماان يسلموا اويتلهم المسلمون فان اسلموا فلا سبيل لاصحابها علما لقوله عليه السلام • من الم على مال فهوله • و ان خليم المسلون و استنفذو ها من الديهم فان جاه اربابها فوجدوها قبل القيمة اخذوها وهو ﴿ قُولُهُ فَانْ ظَهْرُ عَلَمْ الْمُسْلُونُ فُوجِدُوهَا قبلالقَّعَة فهيلهم بفير شيَّ والروجدوها بعدالقَّعَة اخذوها بالقيّة الــاحبوا) وأما اذاكان مثليا لاياخزه لعدم الفائدة لانهماذا اخذوه ردوا مثله ولوكان عبدا فاعتقه مزوقع فيسلمه نفذ عتقه وبطل حتىالمائك وانباعه من رجل كانله ازيأخذه بالثمن الذَّى باعه به وليسله أن نقص البيم (قو له وأن دخل دار الحرب ناجر فاشترى ذلك بثن واخرجه الى دارالاسلام فالكه الاول بالخبار ان شاء اخذه بالثن الذى اشتراء التاجرية وأنشاء تركه) لان الناجر يتضرر بأخذه منه مجانا لانه دفع الموض فيه فكان أهدل النظرفيما قلنا وأن اشتراه بسرض اخذه بقيمة العرض وأن اشتراه مخمر أوخزير اخذه بقيمة العبد وانشاء ترك وان وهبوه لمسلم بأخذه بتجة (قوله ولايملك علبنا أهل الحرب بالفلية مدبرنا وأمهات اولادنا ومكاتبينا وأحرارنا ونملك عليهم جميع ذك) لان احرارهم يجوز ان علكوا بالبيع والشراء فكذا بالسي لان الشرع اسقط عصمتهم وجعلهم ارقا ومدبرونا ومكاتبونا وامهات اولادنا قد تعلق بهم حق الحرية ولهذا لايجوز بيعهم فكذا لايجوز سبيم فلهذا لم يدخلوا تحت،لكهم (قوله واذا ابق مبدالمـ لم فدخل اليم،فاخذوه المعلكوه صندابي حنيفة) لاز العبد لماخرج من دار

عفابلته فكان احتدال النظر فيما قاناولواشراه بعرض يأخذه بقيمة العرض ولو و هبودله يأخذه بقيمته لانه ثبتله ملك خاص فلا يزال الابالقيمة هدايه (ولا علك عاينا اهل الحرب بالفلية) علينا (مدير بناو امهات او لادنا و مكاتبناو احرار نا) لانهم احرار من وجه والحر «مصوم بنفسه فلا علك (و علك عابم) اذا غلبنا عليم (جميع ذلك) لعدم عصمتم (واذا ابق عبد) من دار ناسوا كان (المسلم) او ذمى (فدخل اليم) اى الى دار هم (فاخذوه لم علكوه عند ابى حنينة) لفلهور يده على نفسه بزوال يدمولاه فصار «مصوما بنفسه فلم بتى محلا للك و قالا علكونه و العميم قوله و اعتمده المحبوبي و النسنى و غيرهما تصميم و اذا لم يثبت الملك لهم بأخذه المالك القديم بغيرشي موهوباكان او مشترى او مغنوما قبل القسمة وبعدها الاان بعد القسمة بؤدى عوضه من بيت المال لا نه لا عكن اعادة القسمة (وان ند) منا (بعير) ﴿ ٣٤٠ ﴾ او فرس (العم فاخذوه ملكوه) المحفق

الاسلام زالت يدمولاه عنه لامتناع انتبق يده مع اختلاف الدارين فحصل العبدني يدنفسه واذا فلهرت يده على نفسه صارت مصومة غلم بِـ فعلا التمليك فاذا لم علكوه كان لصاحبه قبل القسمة وبمدها بغيرشي عنده وقال أبويوسف مملكونه لان العصنة لحن الماك لقيام يده وقد زالت فصار كالبعير او الفرس اذا بداليم فانهم علكونه (قوله فان ندالهم بسر فاخذوه ملكوه) المحلق الاسمتيلاء اذلابد المجماء تظهر عندالحروج فاذا اخذوه صاروا آخذينه من بد صاحبه فلذاك ملكوه بخلاف النبد على ماذكر ماه وان اشتراه رجل ودخل به دار الاسلام فصاحبه يأخذه بالثمن انشاء وان ابق عبد اليم و ذهب معه بغرس أومناع فاخذ المشركون ذلك كله وأشرى رجل ذلك كله واخرجه الينا فان المولى يأخذالميد بغيرشي والفرس والمتساع بالثمن وهذا عند ابى حنيفة و عندهما بأخذ العبد ومامعه بالتمن ان شــاء والها دخل الحربي دارنا بامان واشترى عبدا مسطا وادخله دارالحرب عتقصدابي حنيفة لابه تخليص المسلم عن ذل الكافرو اجب فيفام الشرط وهو تبائن الدارين مفام االه وهي العلة تخليصا له كا يفام ثلاث حيض مقام التفريق فيما اذا اسلم احد الزوجين في دارالحرب وقال أبو يوسف ومحمد لابستن (قُولُه و اذالم بكن للأمام حولة بحمل عليها الفنيمة أسمها أبين الفاءين قسمة الدام) لا قسمة تمليك (الصماوها الى دارالاسسلام ثم يرتبعثها منهم وبفسمها) هكذا ذكره الشيخ مطلقا ولم يشترط رضاهم وهيفى رواية السيرالكبير وجملته أن الامام اذا وجد في الفتم حولة حمل علمها الفاحاتم لان الحولة والحول مال لهم وكذا أذًا كان في بيت المال حولة حلمًا عليها لائمًا مال المسلمين وأن كانت الدواب لفاعين اوليمضهم فانه لابجرهم على حلمها على دوايم في رواية السير الصغير بل بستأجرها مهم لذلك فان لم يرض صاحبها لم محملها علمها وفي السير الكبير بحماما علمها بالاجر وان لم وضوا لانه دفرالضرو العام بعمل ضررناس والاكان بحال أوضعوا بنم يغدركل واحد منه على على قد فعمها بينهم فعمة ابداع وان كانوا لايقدرون على لحل ولابجدون الدواب بالاجارة فان الامام يقتل الرجال اذا كانوا لم يسلموا ويترك النساء والذرارى والشبوخ في الطريق ليموتوا جوعاً وعطشا ويذبح الحيوان ويجرفها بالنار (قوله ولايجوز بيع الفنائم قبلالقمة) لانهلاءاك لاحدفها قبلذات وانما البجام الانتفاع بالطمام والملف للحاجة و من ابجه تناول شي لم يجزله بِعد كن اباح طعاما لغير. (قوله و من مات من الفاعمين في دار الحرب فلاحق له في القعمة) لأن حق الفاعمين لا يثبت فيما مالم محرزوها بدار الاسلام ولاعلكونها الا بالقعة فنمات منهم قبل ذلك لا يستمق منها شبئا (فولد ومن مات منهم بعد اخراجها فنصيعه لورثنه) لانه مات بعد ثبوت حنه فيها (فولد ولابأس ان يفل الامام في حال الفتال و محرض بالنفل على الفتال)

الاستيلاء اذ لابد المساء (وادَّا لم يكن للامام حولة) بفتم اوله الابل اتى تعمل وكذا كل ما احتل عليد الحي من حار وغيره سواء كانت عليه الاحتمال اولم تكن محساح (محمل علما الثنائم فسعها بين الغامين فبعدا داع لحملوها الى دار الاسلام ثم) اذا رجعوا إلى دار الاسلام (رجمهاه نير فيقمها) قسيد عليك بدنم فان ابوا ان محملوها اجبرهم على ذاك باجر المثل في رواية السير الكبير لانه دنم ضرر عام بتعمل منرر خاس ولا بجرهم عملي رواية السير الصغير وعامه في الهداه والدرر (ولا موز بع الفائم قبل الفيمة) في دارا لحرب لانها لاعلان قبلها (ومن مات من الغانين في دار الحرب فلا حق له في الفنيمة) قبسل القيمة وسم الغنيمة لأن الارث بجرى في الملك ولا ملك قبل ماذ کر کامر (و من مات منم) ای الغامین (بعداخراجها) اى الفنيمة (الى دار الاسلام) او بعد قسمتها او بیمها واو

فدار الحرب (فنصيبه آورته) لان حقه، قداستقر عا ذكر فينتل المااورثة (ولابأس) بل عدب (بان ﴿ ﴿ ذَكَرَ هُ) شقل الامام في حال الفتال) وقبله بالاولى (و يحرش) اى يحثويترى (بالنقل حل الفتال) والنفل احطاء شي ﴿ زائد حلّ

سهم الفنيمة وقدفسره بقوله (فيقول من قتل قتيلا فله -سلبه) وسیأتی «مناه (او يغول أسرية وهي الفعاءة من الحيش (قدجهات الكم الربع) او النصف (بعد) رفع (الحس) لا في ذلك من تقوية القلوب واغراء المقائلة على المحاطرة واظهار الجالادة رغبة في ذلك وقد قال تعالى ﴿ حرض المؤمنين على الفتال 🏟 و هو نوع تحريش (ولا شفال بعد احراز الفنيمة) في دار الاسلام لتأكد حق القيائمين بها وأذا نوترب عنهم (الامن الجس) لان الرأى فيه الى الامام ولاحق فيمه للفاعين

ذكره بلفظ لابأس وفي المسوط بلفظ الاستحباب وفي الهداله التحريض مندوب اليه قال قه أمالي ﴿ يَا مِالنِّي حرض المؤمنين على الفتال ﴾ اى رغم و الحريض الترغيب في انهي والتنفيل نوع تحريض ولان في ذلك منفعة المسلمين لان الشجمان رغبون ف ذلك فيحاطرون بانفسيم ويقدمون على الفتال (قولد فيقول من قتل) منكم (قتيلا فله سلبه) قال الخجندي التنفيل على وجهين اما ان يكون قبل الفراغ من الفتال او بعده فان كان بعد. لا علك الامام ذلك لانه اعاجاز لا جل التحريض على الفتال و بعدالفراغ مُنه لِاتحربِض ثم اذاكان قبل الفراغ من الفتال فهو على اربعة اوجه اماان بقول من اخذمنكم شيئا فهوله اويقول من اخذشيئا فهوله ولم يقل منكم اويقول من قتل منكم قتيلا فله سلبه او مقول من قتل قتيلا ولم مقل منكم الماأذا قال من الحذمنكم فال الاسام لايدخل تحت ذلك وأن قال من أخذ شيئًا دخل الامام تحت ذلك وكذا أذا قال من قتل قتيلا دخل هوحتى لوقتل هو اوغيره فله سابه وان قال من قتل منكم فان الاسام لا لم خل ثم اذا قال من قنله منكم قنيلا فقتل رجلا رجلين او اكثر فله ساب الكل وان كان رجلان او ثلاثة اواكثر ثناوا رجلانانك تنظر انكان المفتول مبارزامةاوم كلامتهم كانله سلبه وانكان لايقاومهم صار عأجزا اللايستمتون سابه ويكون غنيمة لجيم الجيش لان الامام انما مقول هذا لاظهار الجلادة فان كان عاجزا فلا جلادة ف فتله ووقوله و فتيلا ٥ سمامة تبلاو هو حي اعتبارا عابؤل اليه و منه قوله تعالى ﴿ قَالَ احدِهُمَا اني ارائي اعصر خرا ﴾ وانما بعصر عنبالكنه لما كان يؤل الى الحرسي خراو اوقتله وجلان اشتركاه في سلبه فان بدآ احدهما فضربه ثم اجهزه الآخر ان كان ضرب الاول أنخه بحيث لاعكمنه أن مقاتل ولايعين مقول فالساب للاول لانه صار في حكم المفتول وال كان ضربالاول لم يصيره الىهذه الحالة فالسلب لاثاني وقدروى ال محد ابن مسلمة ضرب مرحبا فقطع رجليه ضرب على رضي الله عنه عنقه فقال محمد بن مُحَلَّمُ وَاللَّهُ بِارْسُـُ وَلَوْ اللَّهُ لُو أُرْدَتُ فَنَالُهُ لَقَتَاتُهُ وَلَكُمْنِي ارْدَتُ انْ اعذَهُ كَا عذب اخى فاعطا الني سلى الله عليه و سلم سابه لحمد بن مسلمة و هذا محمول على أن ضربه جعله بحيث لابقائل ولا يمين على الفتال قال او حنيفة واذا لم بجمل السلب للقاتل فقتل رجل فتبلا فسابه من جملة الفنيمة والفاتل وغيره في ذلك سواء (فولد او مقول للسرية قد جملت الكم الربع بعد الحس) اى بعدما برفع الحس وكذا اذا قال الثاث بعدالحس أو النصف بمدالجُس مناه اللَّم منفردون بالربع من جملة المسكر بؤخذ منه خمسدُلك ويكون الهم ماسمى لهم من ذهك بعد الحس و ماز ادعلى ماسمى الهم بشار كون العسكر فيه وان قال فلكم الربع والل لم يقل بعد الخس لم مخمس الربع وصارلهمالنفل بخمس وكذا اذًا قال من قتل قتيلاً ذله سلبه لم يخمس الاسلاب وان قال من قتل قتيلاً فله سلبه بعد الجس نخب الاملاب (قوله ولاينل بمداحراز النبية بدارالاسلام الابن الجس) لانها اذا احرزت تناق بها حق جميع الجيش وإما الحس الاحق الجيش فيه فبجوز

الشفيل منه (قو له واذا لم بجمل السلب الفاتل فهو من جملة الفنيمة والفاتل وغيره فيه سواء) وقال الشافع إذاة ل كافر امقبلاغير مدير فالهسلبه (قوله والسلب ماعلى المفتول من أله وسلاحه و مركبه) و كذا ما على مركبه من السرج والآلة ومامعه على مركبه من ماله كل حقيقته او على و سطه و اما جنيه و غلامه و ما كان مع غلامه على دابة اخرى وما كان على فرس آخر فليس ذلك بسلب و هو عنيمة لجيم الحيش وقدروى أن ألبراء أن مالك بارز المرزبان نفتله واخذ سلبه فكان عليه منطقة ذهب فما جوهر فقوم عليه فبلغ ثـ (ثين الفا فقال عر رضي الله عنه اناكنا لاتخمس الاسلاب وأن هذا مالا عظيما وآنا آخذو الحمه (فو له واذا خرج المسلون مزدار الحرب لم بجزان بعانوا من الفنجة ولاياً كلوامنهاشيئاً) لان الضرورة والحاجة ألى ذعمت قدارتدءت لان الغالب انهم بجدون في دار الاسلام الطمام والعلف فلايباح لهم التناول من النَّبيَّة (قِولُه ومن فضل معه علف اوطعام رده الى الغنيمة) لأن الضرورة قد ارتفعت فإن النفعوا بشي من أكل او علف فيذبني لن كان غنيا ان يتصدق بغيمة ان كان بعدالفسمة اورد قَيْمُهُ فِي المَعْمُ انْ كَا زُقِبَلِ القَّعَمُو انْ كَا نَ نَفْيَرَ ارْدُهُ قَبِلُ القَّعْمَةُ وَلَمْ يَلْزُمُهُ بَعْدَالْتَعْمَةُ شَيْ وآنما ترده الغني اذاكان قبل القعمة لانه عكمنه رده الى الغنيمة لانه حقالفترو امابعدها فوجبه النصدق وهو محل للتعسدق لانه نفر (قو له ويقسم الامام الفنيمة فيخرج خسمًا) قال الله نمالي ﴿ فَانْ لله خسه ﴾ (فو له ويفسم الاربعة الحاس بين الفاعين ا للفارس سهمان) يعني سلماله و سلما لفرسه (وللراجل سهم عند ابي حنيفة) و به قال ز فرو الحسن إن زيادو هو قول العراقبين و الكوفيين و البصريين (قول له و قال ابويوسف و محمد للفارس ثلاثة اسهم) معناه سهم له وسلمان للفرس والراجل سهم و هو قول اهل الحباز لان مؤنة الفرس اكثر من مؤنة الآدمى فوجبان يكون سنمه اكثر ولابي حنيفة أن القياس يمنع الاحتماني بالفرس لانه آلة العرب يمزلة الآت كالفوس والرمح والسيف والبعل وانما ترك الفياس للخبر وقد اختلف الاخبار في بعضها أن النبي صلى الله عليه و سلم اعطى الفارس سمدين و روى انداعطاه ثلانه فلما اختلفت الاخبار اسقط مااختلف فيه وائدت مااتمق عليه ولان الانتفاع بالفارس اعظم من الانتفاع بالفرس الاترى الثالفرس بانفراده لايقاتل والفارس بانفراده يقاتل فلربجز الربسقيق بالفرس اكثر ممايستحق بصاحبه والهذا قال ابو حنيفة لافضل أنهيمة على انسان وروى ان النبي على الله عليه وسلم قسم غنائم خبير على الهل الحديدية على عانية عشر شهما وكان الجيش الفاو خسمائة منها ثلاثمائة فارس والف ومائناً راجل فاعطى الفارس سممين سلماله وسلما لفرسه واعطى الراجل سلما واحدا ووجه النخريج على ثمانية عشر الك تغول الرحالة اثنا عشر مائة فجعلها اثني عشر سلماكل مائة سلماويقول الفرسان ثلاثمانة فجملها ثلاثة من المددكل مائة واحدا ثم تضعف هذه البالاثة لان لكل و احدمهم سلمين فشكون سنة و تضهاالي اثني عشريكون ثمانية عشر فيكون الفرسان

لائه ماخود بقوة الجيش فيكون غنية لهم (والسلب) هو (ما على المغنول من ثبانه وسلاحه ومركبه) و كذا ما على مركبه من المرج والآلة وكذا معه على الدابة من ماله في حقببته اوعلى وسلطه وماعدا ذلك فايس بماب وما كان مع غلاميه على دابة اخرى فايس سالبه هدانه (واذاخرجالمسلون من دار الحرب لم يجز) لهم (ال بعلقو ا) دو الهم (من الفنيمة ولا يأكلوا منها) لان حق الفاعين قدنا كد فها كامر (و من فضل مه. علف اوطعام رده الي الغنيمة) اذا لم تقسم وبعد القسمية تصدقوا به أن كأنوا اغتيباه والتفعوا به ان کا نوا محاو بج لانه صار في حكم اللفطة لنعذر الرد وعامه في الهدابه (ويقسم الامام الفنيمة) بعد الاحراز بدار الاسبلام كا تفدم (فخرج) اولا (خمما) للاسناف النلاثة الاتهة (و مقسم الاربعة الجاس) البانية (بين الغامين للفارس) ای اساحب الفرس (مهمان والراجل) ضد الفارس (مهم)

هند ابي حنيفة) وقالاً وللفارس ثلاثه اسهم) والراجل سهم قال الامام براء الدين في شرحه الصبح (في هذه)

واحد) لان الفتال لايتمدق الاعل فرس واحد قال الاسبعان و هذا قول ابي حنيفة و مجد و قال ابو بوسف بديم لفرسين والتحيح قولهما وعليه مشي الائمسة المذكورون فبله نعيج (والبراذين) جم بردون الترک من العنيل (و العتاق) جعم عتيق المرى منها (سواء) لأن اسم الغيل مطلق على الكل و الارهاب، مضاف الماولان المربى أن كان في الطلب والهرب أقرى فالبرذون اصروالين عطفا فن كل مهما منفعة معتبر فاستوبأ (ولا بسهم لراحلة) و هي المزكب من الابل ذكر اكان او اثى (ولابغل) ولا حمار فصاحب مأذكر والراجل سواء لان المنى الذى في الغيسل معدوم فيم (و من دخل دارالحرب فارسا فنفق) ای علك (فرسه)فشهدااوقمة راجلا (استحق سم فارس و من دخل راجلا فاشــترى) هناك (فرسا) فشهدالوقمة فارسا (استحق سم راجل) لان الونوف على حفيقة الفتال متعسر وكذا شهود الونعة فنقام الحجاوزة مقامه

ق هذه القسمة ثلث الجميم و الرجالة الثلثان (قوله و لايسهم الالفرس و احد) و هذا قول ابي حنيفة ومجد وزفر والحسن انزياد وقال ابوبوسف يسم كفرسين ولايسم لنلاثة لان الرجل قديحتاج الم فرسين احدهما يركبه والآخر يكون جنيبة فاذا اعبا الذى تحته ركب الآخر يقاتل عليه ولهمماروى اذالزبير بنالعوام حضريوم خبيربا فراس الم يسهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الالفرس واحد ولان الفنال لايكون الاعلى فرُسُ وَاحْدُ وَلَا يَكُونُ عَلَى فُرْسِينُ دَفَعَةُ وَاحْدَةً ﴿ قُولُهُ وَالْرِادُينُ وَالْعَنَاقُ سُواء ﴾ لأن اسم الحيل يشتمل على جميع ذفك والارهاب مضاف الى جميع جنس الحبل قال الله تعالى ﴿ وَمَنْ رَبَّاطُ الْحَيْلُ تُرْهِبُونُ لِهُ عَدُواللَّهُ وَعَدُوكُم ﴾ واسم الحيل بطاق على الراذين والمناق والهمين والمغرف الهلاقا واحدا ولان المثيق اذاكان فى الطلب والهرب أقوى فالبرذون اصبر والين عطفا فني كل مرم منفعة فاستوى البرذون الذي فيه الدنائة من قبل ابيه والعتبق الذي لادناءة فيه لامن قبل ابه ولامن قبل امه بل كلاهما عربيان والعبين الذي فيه الدناءة من قبل امه والفرف دني الابون جيما بال يكونا اعجمين وفي العماح المرف هوالدني الهيئة من الغرس وغيره وهو الذي المه عربية وأوه ليس كذاك لان الافراف اعاهو من قبل الفحل (قولد ولايسم لراحلة ولابنل) بمنى الأمن له بعير اوبقل او حارفهو والراجل سواء لان المغي الذي في الخبل معدوم فيم (قُولُه ومَنْ دَخُل دار الحرب فارسا فقل فرسه استمق سهرفارس) وسواء استعاره اواستأجره للمثال فحضربه نانه يسهرله والنغسبه وحضربه استحق سممه من وجه محظور فيتصدق به ، وقوله ، فنفق ، اي مات بقال نفقت الدابة و مات الانسان و تذبل البعير كله ممنى هاف وسواء بق فرسه معه حتى حسل الغنيمة او بعدها فانه يستمق سهم فارس وقال الشافعي اذا مات فرسه قبل القنال فهوراجل والاصل أن الممتر عندا حالة المجاوزة وعندمطة الحربلانه هوالسبب وقلنا المجاوزة نوع قنالي لانه يلحقهم الخرف ما وان دخلقارسا ثمهاع فرسهاورهنه اوآجره اووهبه اواعاره ننىظاهر الرواية بطلسهم الفرس وبأخذ سهر زاجل لان الاقدام على هذه النصر فات على انه لم يكن قصده بالمجاوزة الفتال فارسا ولان بيعله رضى باسفاط حقه وليسكذنك اذا انفق فرسه لانه لم يوجدُمنه رضي إلى قاط حقه وروى الحسن عن إنى حنيفة أنه يضرب إديم قارس لانسبب الاستمقاق قدحصل وهودخوله فارسا وبهمالفرس كموته وامااذاباعه بمدانفراغ من الفتال لم بسقط سهم الفرس وكذا اذا باعه في حالة الفتال هندالبمض و الاصبح انه بسقط لان بِيمه في حالة الفتال مدل على ان غرضه المجارة فيه لانه منظر عن له (فولد و من دخل راجلا فاشتری فرسا استمق سم راجل) وكذا اذا استماره او استأجره او و هبار فله سهم راجل لان المنبر بحالة الدخول وقال الحسن اذا دخل راجلاو اشترى فرسا او وهبله قبل النيغتم المسكرشينا ثمقاتل عليه معهم حتى غفوا ضربله بسهم فارس لان المقسود بالدخول الفتال والانتفاع بهحالة الدخول قالفىالهدايه ولودخل نارسا فغانل راجلا

اوراجلا (ولايسم لمملوك) ولامكانب (ولاامرأة ولاذي ولاصبي) ولامجنون ولامعنوه (ولكن برضخ امم) اى بعطيم من الغنيمة (على حسب ما برى الامام) قال في الهدايه ثم العبدا نما برضخ اماذا قاتل لا نه لحدمة المولى فتعاركا لنا جرو المرأة برضخ الها اذا كانت تداوى الجرحي وتفوم على المرضى لا نما عاجزة ﴿ ٣٤٤ ﴾ عن حقيقة القتال فيقام هذا النوع من الإعانة مقارفا إذا الذي السند المستحدد المست

لضيق المكان يستمق سيم النرسان بالاتغاق وفي الخجندى اذا بأع فيرسه اووهبه اواعاره بعد الدخول سقط سم فرسه فاناشرى مكانه آخراسم له سم فارس (فوله ولايسم لملوك ولاامرأة ولاسبي ولاجنون ولاذى واكمن برضخ لهم الامام علىقدر مارى) ولاببلغ بهالسم لانالمرأة والصبي طجزان والعبدلولاء الأعنمه الاانه يرضخ لهم تحريضا على القنال والمكانب عنزلة العبدلقيام الرق فيه وتوهم عجزه فيمعه المولى عن الخروج المالةنال وانمارضخ للعبد اذا فاتلوكذا المرأة انما يرضخكها اذا كانت تداوىالجرحى وتقوم على المرضى امآ اذا دخلت لحذمة زوجها والعبدلخ مة مولاه ولم محصل من العبد قتلولامن المرأة مداواة ولانفع أمسلين فانه لا يرضع لهم وكذا الذي اتما يرضيخ هاذا قاتل اودل على الطريق وينبغي الامآم اللايستمين باهل الذمة على الفتال لانه يؤمن عذرهم وخيانتهم بالمسلمين الا انهماذا حضروا وقانلوا مع المسلمين باذن الامام فانه رضيخاهم ولابلغ لرجائتم سم الرجالة ولالفرسائم سم الفرسان لنفسان منزلتم وانحطاط رتبتم (فولد فاما الحسفية مع على ثلاثة اسم سم البناى) و بشرط فيم الفقر (فولد وسم المساكين وسم لابناه السبيل) وان السبيل هوالمنقطع عن ماله (فوله ويدخل فقراً ذرى القربي فيم) اى ايتام ذوى القربي فيم يدخلون في سم البنامي والمساكين دوى القربي يدخلون في سم المساكين و ابن السبيل من دوى القربي كذلك كدا في المستمنى وقوله ، ذوى القربي ، قرابة النبي صلى الله عايه و سلم (فول و يقدمون) لان الله تعالى . قدمهم فى الآية فغال تمالى ﴿ ولذى الفربي والنامي والمساكين وان السبيل ﴾ (قوله ولا دفع الى اغنياهم شيئا) لانه انما يستمق بالفقر والحاجة (قوله فاساساذ كر الله تعالى لنفسه فيكتابه من الحنسفاعا هولافتناج الكلام نبركا باسمه نعالى وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط عوته كما سقط الدني) وهوشي كان بصطفيه الني صلى الله عليه و سلم انفسه من ألفنية مثل درع اوسيف او جارية (قوله وسم ذوى القربي كانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالنصرة) وعوته زالت النصرة (قولد و بعده بالفقر) مقسم مديم للذكر مثل حظ الأندين ويكون لبني هاشم و بني المطلبة دون غيرهم من بني عبدشمس ونى نوفل وكان اولاد عبدمناف اربعة هاشمو المطلب وعبد شمسونوفل فهنو اعبدشمس وينوا نوفل لابعطون منه شيئا وانما هوابنيهاشي وخي المطلب خاصة لماروي انجبر ابن معلم وهو من خينوفل قال لرسول الله صلى الله عايه و سلم لما قدم لبني هاشم و بني المطلب قسمت يارسولالله لاخواننا من بى المطلب و بى هاشمولم نعطنا شيئا وقرابتها مثل قرابتهم فقل هليه السلام ٥ انما هاشم و المطلب شيء و احد انهم لم يفارقونا في ما علية و لا الحلام ا

من الاعانة مقام الفنال و الذمي اعا يرضعنه اذا قاتل او دل على الطريق لان فيه منفعة الماين الا أنه زادله على البيم في الدلالة اذا كانت فيه منفعة عظيمة انهى باختصار (و اما الجس فيقسم على ثلاثة أسهم سهم لایتسای) الفقراء (وسیم المساكين وسهم لإناء المبيل) وهم المنقطعون عن مالهم و بجوز صرفه لنصف وأحدكما في الفتح من النخفة و (بدخــل فقراء دوى القربي) من نی هاشم (فیم) ای فی الاصناف الثلاثة (و) لكن (بقدمون) على غيرهم لعدم جواز الصدقة عليم (ولا يدفع الى اغتيام) منه (شيء) لانه انمايستمني بالفقر والحساجة (فاما ذكرالله تمالي في الجس) ف قوله جل ذكره وواعلوا أنما غفتم من شي قال الله خسه ﴾ (قانما هولافتناح الكلام تركا باعه تسال وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط عرثه كما سقط

الدنى) و هُوشى كان يصطفيه النبي على الله عليه و سلم المه اي يختاره من الفنيمة مثل دع و سيف و جاربة (انما) (و سهم ذوى الغربي كانوا يستحقونه في من النبي على الله عليه و سلم بالنصرة) له الا يرى اله علل فقال الهم ان يزالوا هي هكذا في الجاهلية و الاسلام وشيك بهن اصابعه (و بعده) اى بعد و قائم صلى الله عليه و سلم (با افتر) لا نفطاع النصرة (واذا دخلااواحد) من المسلمين (اوالاثنان الدار الحرب مغيرين بغيراذن الامام فاخذوا شيئا لم يخمس) لانه مال مباح اخذ على غيروجه الفنية لانها المأخوذ قهراو غابة لااختلاسا وسرقة والحسو فباغة الفنية قيديكونه بغيراذن الامام لانداذا كان بالاذن ففيه روانان المشهورائه يخمس لانه لماذن لهم فقد الزم تصرفهم كما في الهدايه (وأن دخل جماعة لها منعة) اى قوة (فاخذوا شيئا خس) ﴿ ٣٤٥ ﴾ ما اخذوه (وأن لم يأذن لهم الامام) لانه غنية لاخذه على وجه

الفهر والقلبة ولاله بجب على الامام تصرته اذلو خذلهم كان فينه وهن للسلمين نخلاف الواحد والاثنين لانه لا يجب عليه نصرتم هدايه قيد بالنمة لانه لودخل جاعة لا منصة لهم يضير اذن فاخذوا شيئا لا مخس لانه اختلاس لا فنمد كا في الجومره (و اذا دخل المبلم دار الحرب) بامان (ناجرا) او تحوه (فلا عل له ان يترس لثي من اموالهم ولا) لشيء (من دمائم) او فروجهم لأن ذاك عدربهم والمدر حرام الا اذا صدر غدر من ملكهم أو منهم بطه ولم يأخذ على بديهم لان النقض يكون من جهتهم قيد بالتاجر لان الاسس غرمستأمن فبباحله التعرض لمالهم ودمائهم كاف الهدايد (و ان) تعدى الناجرونحوه و (غدربهم واخذشیئا) من مالهم (وخرج به) عن دراهم (ملكه ملكا

انما بنو هاشم وينوالمطاب شيء واحد ، هكذا ثم شبك بين اصابعه ، لعن الله من فرق بينهما ربونا صفارا وحلناهم كبارا ، وروى الثالنبي صلىالله عليه وبهلم لمسا أعطمه بي هاشم و بني المطلب ولم يعط بني نوفل و بني عبد شميل آياه عثمان بن عفان رضي الله منه وهو من بني عبد شمس وجبر بن، ملم وهو من بني نوفل فقالا يارسول الله هو لابنو هاشم لانكر فضلهم الموضع الذى وضعك الله تعسالي فيهم فا بال الحوانسا •ن بني المطلب اعطيتهم و منعتنا و قرايتنا و احدة فقال • انا و بنو المطاب و لم يُعترق في جاهلية ولااسلاموانا المطاب و بني هاشم شي واحده وشبك بين اصابعه وهذا يدل على ان الاستمناق انما هوبالنصرة لابالقرابة (فوله و اذا دخل و احد او إثنان دار الحرب مفرين بغير اذن الامام فاخذوا شيئا لم يخمس) لانه ليس بشنيمة اذالنسيمة هي المأخوذة قهرا وغلبة لااختلاسا وسرقة واما اذا دخل الواحد وآلا تنان باذن الاسام ففيه روايتان والمشهورانه يخمسوالباق لمن اسابهوالرواية الثانية لايخمس لانه مأخوذ على طريق النلصص والرواية الاولى اضم لانه لما اذن لهم اللامام فقد التزم نصرتهم فكان المأخوذ بظهرة لابالناصص (قو له و ان دخل جماعة لهم منعة فاخذا شميئا خَس وَانَ لَمْ يَأْذُنْ لِهِمَ الْآمَامِ ﴾ ودخاوا بشرالامام فقد الزَّم نصرتُهم فكان المأخوذة فهراو غنيمة والكانوا جماعة لامنمة لهمو دخلوا بغير اذر الامام واخذوا شيئا لم يخمس لان المأخوذ ايس بقنيمة اذا الغنيمة ما اخذت بالقابة والقهر وهؤلاء كالصوص لانهم يستدرون عا يأخذونه راذا لم يكن غنيمة قا اخذه كلواحد منهرفهوله لابشاركه فبه صاحبه لائه مأخوذ على اصل الاباحة كالصيد والحشيش (قو له واذا دخل السلم دار الحرب اجرا فلابحله ال يتعرض لشيء من اموالهم ولامن دمائم) لا نه ضمن ال لاشر شالهم بالاستيمان فالتعريض بعد ذلك يكون غدرا والغدر حرام بخلاف الاسمير فانه غرمستأمن فبباحله التعرض وان اطلقوه طوعاً ﴿ قُولُهُ وَالْهَفِدُ مِمْ وَاحْدُ شَيْئًا وخرج نه ملكه ملكا محظورا ويؤمران شمدق،) لانه حصل بسبب الندر فاوجب ذلك خبثا فيه فكان محظورا فانهم مصدق به ولكنه باغه صح ببعه ولابطلب المشترى الثاني كما لانطلب للاول (قو له واذا دخل الحربي البنا بامان لم عكر ان يقم في دارنا سنة) لانه اذا قام في دارنا وقف على مورات المسلمين فلم يؤمن أن يدل علينا المشركين فكون مينا الهموعونا هلينا وغكن منالاقامة اليسرة لأنه قدبجوزان يظهرالهم رغبة فى دينالاسلام فيدخل فيه ولان في منه من الاقامة اليسرة قطع الجلب في سد باب

محظوراً) لاباحة اموالهم الا انه حصل بالفدر فكان جم نى (٤٤) خبيثاً لان المؤمنين عنّد شروطهم (ويؤمر ان يتصدق به) تفريقاً لذمته وتداركا لجناته (واذا دخل الحربي الينا مستأمناً) اى طالباً للامان (لم يكن ان يقيم في دارنا سنة) فا فوقها لئلا يصر عينا لهم وعونا علينا

(ويقوله الامام) اذا آمنه واذنه في الدخول الى دارنا (أن اقت) في دارنا (تمام السنة وضمت عليك الجزية) والاصل ان الحربي لايمكن من اقامة دائمة في دارنا الا بالاسترقاق او الجزية لا نه يصير عينا لهم وعونا علينا فيلتمق المضرة بالمسلمين و يمكن من الاقامة اليسيرة لان في منعها قطع الميرة و الجاب و سدباب التجارة فقصلنا بدنها بسنة لا نهامدة تجب فيها الجزية فتكون الاقامة لمصلحة الجزية هدايه (فان) رجع بعد ذلك قبل تمام السنة الى وطنه فلاسبيل عليه وان (اقام) تمام السنة (اخذت منه الجزية و صار ذميا) لالترامه ذلك (ولم يترك) بعدها (ان يرجع الى دار الحرب) لان عقد الزرة لا يقضى و للامام ان يوقت في ذلك مادون السنة كالشهر و الشمرين كما في الهدايه (وانعاد) المستأمن (الى دار الحرب) ولوالى فيرداره (وتركوديمة عند) معصوم (مسلم او ذمي او) ترك ﴿ ٣٤٦ ﴾ (دينا في ذمتهم فقد صار دمه مباحا بالعود)

التجارة والميرة وفيه مشرر بالمسلمين والماء العاويلة هي السنة والسيرة مادونها ﴿ قُولُهُ وبقوله الامام اذا التمتام السنة وضعت عليك الجزية) فيداشارة الى ان الجزية توضع عليه منوقت الدخول وفي بعض الكتب منوقت الفول و نبغي للامام ان مقول له دُلك في اول مادخل ويضرب له مدة على ما يرى ويكون دون السنة بحو الشهرين والثلاثة ويقول له اذا جاوزتها جعلتك ذميا ووضعت عليك الجزية (قول له فان اقام اخذت منه الحزية وصار دُميا ولم يترك ان يرجع الى دار الحرب) لانه لما اقام بعد هذاصارملتزما للجرية فاذا اخذت منه الجزية صاردميا والذي لاعكن منَّ الرجوع الى دار الحربُ (فولد فان عاد الى دار الحرب و ترك و دبعة عند سلم او ذى او دينا فى دستم فقد ساردمه مباحا بالعود) لا نه ابطل!مانة ترجوعه الىدار الحرب (قو له وماق.دار الاسلام من مله على خطر) لائه بالابمان خطر دمه وماله و زوال الحطر عن دمه لا زبل الخطر عن ما له فيق ما له على ما كان عليه (قو له فان اسر او ظهر على الدار فغنل سفطت دونه و صارت الوديمة فينا) اما الوديمة فلانها في مده تقدرا لان مد المودع كيده فيصير فيثا ثبعا لنفسه واما الدين فلان البد عليه بواسطة المطالبة وقد ستقطت وبد من عليه اسبق من العامة فنحنص به نيسقط (فو له وما اوجف عليه المسلون) اى اسرعوا الماخذه (من اموال اهل الحرب بغيرة ال صرف في مصالح المطين كايصرف الخراج) الابجاف هوالاسراع والازعاج للسير والوجيف نوع منالسير فوق النفريب ومعنى المسئلة مااوجف عليه المسلمون من اموال اهل الحرب بغير قنال مثل الارضين التي اجلوا اهلهاعمًا لاخس فيها * وقوله «كايصرف الحراج ، فالدُّنه انه لايقهم قُءَة الغنيمة ولاعب فيه الحس (فوله وآرض العرب كلها ارض عشر وهي مابين العذيب الى اقصى حجر باليمن بمهرة الى حدالشام) العذيب قرية من قرى الكوفة • وقوله • حجر ، هو

لبطلان امانه (وما) کان (قدار الاسلام) من ماله (نهو علىخطر) ايموتوف لان د المصوم عليه باقية (نان اسرا و قتل سفطت دونه) لان بد من عليه الدئ اسبق اليه من دالعامة فختس 4 فيسقط (وصارت الوديعة وما عند شريكه و مضاربه وما فی منه فی دارة (فينا) لانها في هده حكسا لأن يد المودع والشرك والمضارب كيده فيصير فينا تبعا لنفسه (و ما اوجف عليمه المسلون) ای اسرعوا الى اخده (من اموال اهل الحرب بغر قشال يصرف) جيعه (في مصالح السلين كايصرف الخراج) والجزية لانه حصل نقوة

المسلمين من غيرقنال فكان كالحراج والجزية ولما انهى الكلام على بيان مايسير به الحربى ذميا اخذ (بفتح) في بيان مايؤخذ منه و بيان العشر غيا الوظائف المالية وقدم بيان العشر لما فيه من سنى العبادة فقال (وارض العرب كلها ارض عشر) لان الحراج لا يجب ابتداء الا بعقد الذمة وعقد الذمة من مشرك العرب لا يصح (وهى) اى ارض العرب اى حدها (ما بين العذيب) بضم العين الممهلة و فتح الذال المحمه قرية من قرى الكوفة (الى اقصى) اى آخر (جر) بفتحتين واحد الاجار عنى الصخرة كما وقع المحديد به في غير موضع (بالين عهرة) بفتح الميم وسكون الهاء اسم موضع بالين يسمى مهرة ابن حيد ان ابو قبيلة تنسب اليه الابل المهرية فيكون قوله عهرة بدلا من قوله بالين كما في البناية (الى حد الشام) وفي المغرب عن ابويوسف في الامالي حدود ارض العرب ماوراء حدود ارض الكوفة الى اقصى صفرة بالين وهو

مهرة وقال الكرخى هى ارض الجاز وتهامة و البين و مكة و الطائف و البرية يعنى البادية و قال مجدار ض العرب من العذيب الى مكة و عدن ابين الى اتضى حجر بالبين عهر ماه باختصار و عده العبار المتعقارية يفسر بعضا بعضاو عدن بندة بالبين تضاف الى بانيما في قال عدن ابين كما في المصباح (والسواد) اى ارض سواد العراق سمى سوادا لخضرة اشجاره و زروعه و هو الذى فتح على عهد سيدنا عرفاق اهله عليه و وضع على رقابم الجزية و على اراضيم الحراج (ارض خراج) لا نه و ظيفة ارض الكفار (وهى) اى ارض السواد حدها عرضا (مابين الهذيب) المنقدمه (الى عقبة حلوان) بضم الحاء المحملة و سكون اللام أسم بلدة مشهورة بينها و بين بفداد نحو خس مراحل و هي طرف العراق من الشرق سميت باسم عران بن بانيما و هو حلوان ابن الحارث كافي المصباح (و) حدها عاولا (من العلث) بفتح العين المحملة و سكون اللام و آخره الم مثارة قرية موقوفة على السلويه على ﴿ ٣٤٧ ﴾ شرق دجة (الى عبادان) بتشديد الباء الموحدة حصن صغير على

شط الحروقال في المغرب حده طولا من حدشة المومعل المعبادان وعرضا من العنديب الى حلوان اه و قال في باب الجساء حدثة الموسل قرية وهي اول حد السواد طولا وحدثة الفرات موضع آخر و قال في باب الشاء الثعلبية من منازل البادية ووضعها مواضيع العلث في حد السواد خطاء اهـ.. والظاهر من كلامه أن كلا من العاث و حدشة الوصيل حيد السواد لكونهما معاذتين و اما التحديد بالثلعبيه كافي بعض الكتب خطباء والله اعلم و ارض السواد علوكة

بفتح الحاء والحبم واحد الاجار ومهرة هوموضع بالبين مسماة بمهرة بن حيدان ابوقيلة نسب الما الابل المهرية (قوله والسواد كلها ارض خراج) بني سواد العراق سمى بذلك لخضرة اشجاره وذرعه وسواد العراق اراضيه وكالالترتاشى سواد البصرة والكوفة قراهما (قوله وهيمابين العذيب إلى عقبة حاوان ومن العلث الى عبادان) عقبة حاوان حد سواد العراق عرضا والعلث قرية بالعراق شرق دجلة و عبادان حَصَّىٰ صغير على شاطئ الصروطول سوادالعراق مائة وتمانون فرسمنا وعرضه تمانون فرسخا ومساحته اثنان وثلاثون الفالف جريب وقبلستة وثلاثون الفالف جريب (قَوْ لَهُ وَارْضُ السَّوَادَ كُلُّهَا مُلُوكَةً لَاهَلُهَا يَجُوزُ بِنِّهُمُ لَهَا وَتُصْرَفُهُمْ فَهِا ﴾ لانها فتحت حنوة وقهرا واقراهاها حليما ووشع عليم الحزاج فىارشهم والجزبة علىدؤسهم فبقيت الارض علوكة لهم (قوله وكل ارضابهم آهلها عليما او فصت عنوة وقعمت بين الفاعين فهي ارض عشر) بعني ماسوا ارض العرب لان المسلم لاشدأ بالحراج والعشر البق ۱۷ نه ماهرو عبادة و كذاك ماسوى ار شالسواد (قوله وكل ار ض قصت عنوة فاقراهاها عليما فهي ارش خراج) لان الحاجة الرائداء النوطيف على الكافر والخراج البق به وهذا اذا وصلالها ما، الانهار وكل ارض لابصل اليها ماءالانهار وانما تسق بِعِينَ فَهِي عَشَرِيةً لَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامِ * مَاسَنْتُهُ مَاهُ السَّبَاءِ فَفَيْهِ الدَّشرِ ، وماء العين في مغيماء السماء قال الله تعالى ﴿ الم تران الله الزن من السماء ماء فسلكه بنابيع في الارض ﴾ (قوله و من احيا ارضاء وانا فعندا في وسف هي معتبرة بحيزها) اى غربها و الحيز القرب (فوله فانكانت من حيز ارض الخراج فهي خراجية و انكانت من حيز ارض العشر فهي عشرية)

لاهلها بجوز بعهم لها وتصرفهم فيها) لان الامام اذا فتح ارضا عنوة وقهرا كان بالخيار بين أن يقيمها بين الغامين وبين أن عن بها على اهلها ويضع عليم الجزية والخراج جباية للسلمين كامر (وكل ارض الم اهلهاعلمها) قبل أن يقدر عايما (او فقت عنوة وقعت بين الفاعين فهى ارض عشر) لا نها وظيفة ارض السلمين لمافيه من منى العبادة (وكل ارض فقت عنوة قافر اهلها عليها) وكذا أذا صالحهم الامام (فهى ارض خراج) لما مرائه وظيفة ارض الكفار لمافيه من منى العقوبة قال في الهدابه و مكة مخصوصة من هذا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحها عنوة و تركها لاهلها ولم يوظف الخراج أه (ومن احيا) من المسلمين (ارضامونا) اى غير منتفع بها (فهى عند ابي وسف معتبرة بحيرها) اى عايقرب منها (فان كانت من حيز ارض الدر بهى عشرية) لان ماقارب الشيء يعطى حكمه كانت من حيز ارض الدارله حكم الدار حتى بجوز لصاحبها الانتفاع به

(والبصرة عنده) الى عند ابي يوسف (عشرية باجاع العجابة) وكان الفياس ان تكون عنده خراجية لانها بحزار ض الحراج الان البحابة رضوان الله تعالى عليم وظنوا عليم العشر فزك الفياس لاجاعهم هدايه (وقال محد) تعتبر بشر بااذه و السبب الجاه (ان احياما) عاء السعاء او (برحفرها او ماه دجلة او الفراة او الانهار العظام الى لا عاكمها احد) كسيحون وجمعون (فهي عشرية) لا نهامياه العشر (وان احياها عاء الانهار التي احتفرها) الى شقها (الاعاجم) وذهن (دلنر الله عنداد وهو معرف فو مدى فو شروان وهونر على طريق الكوفة من بغداد وهو معرف النهار النما المنافر المنام وفير ودنر وان ودنر وان الله عنداد والموالية الله النهار النما المنافر ا

هذا اذاكال المحيلها • سلما امااذا كان دميافعليه الحراج والكانت من حيزار ض العشر وكان القياس عندابي بوسف ال يكون البصرة خراجية لانها من حزارض الحراج الا ان السحابة وضعوا علمها العشر فرك الفياس لاجماعهم (قو له والبصرة عندنا عشرية باجماع المحمابة رمني الله عنهم) لما بيناه (قوله وقال محمد أن أحياها ببؤ حفرها او مين استخرجها او ماه دجلة أو الفرات او الانهار المظام التي لا علكها احدفهي عشرية) قال في الهداله الماء العشرى ماء السماء والآبار والعبون و العمارالتي لاتدخل تحت ولاية احدوالماء الحراجي الانهار التيشقها الاعاجم وماءسيمون وجيمون ودجلة والغرات عشرى مند محدو خراجي مند الى وسف ذكره في أب زكاة الزروع والثمار (قو له وان احياها عاء الانهار التي احتفرها الاعاجم كنهرالملك يونهر زدجرد فهي خراجية) نزدجر من الموكةارس و هو آخرماوكهم(قوله والخراج الذي وضعه عر ائن العظاب رضي الله هنه على اهل السواد منكل جريب بالمه الماء تفيز هاشمي وهو الصاع ودرهم) الحراج علىضربين خراج مقاطعة وخراج مقاسمة فخراج المفاظمة هوالذي ذكره الشيخوخراج المقاسمة هومااذا افتتح الامام بلدا ومن عايم ورأى ال بضم عايم جزأ من الخراج امانصف الغراج اوثلثه اوربعه فانه بجوز ويكون حكمه حكم المشربعنيانه يتعلق بالمخارج لابالتكن من الزراعة حتى اذا عطل الارض مع التمكن لابجب عليه شيٌّ كما في العشر وتوضَّم ذلك في الغراج و من حكمه اله لا زيد على النصف ويذبغي اللانفس عن الخس ضعف مايؤخذ من المسلين و الجريب ارض طوله سـتون ذراعا وعرضه سنون ذراعا زند على ذراع العامة يقبضة وذكر الصير في رجمه الله ال الذراع المتبر سبع قبضات من غير الايمام قفيز هاشمي هو ثلاثة ارطال بالعراق مثل الساع الجازى وذلك اربعة امنا عندابى حنيفة ومحدويكون بما زرع في ثلك الارض وقال الامام ظهيرالدين يكون من المنتطة والشمير كذاق المستصنى ودرهم معناه بكون الدرهم من وزنسمة وهوان يكون وزنه اربعة عشر قيراطا (قوله و في جريب الرطبة خملة دراهم وفي جربب الكرم النصل والنحل المنصل عشرة دراهم) المنصلة مإلا عكن الزراعة تحته ولان المؤن متفاوتة فالكرم اخفها مؤنة والرطبة بيتهماو الوظيفة تنفاوت

بوزن يستعتب اسم ملك من ملوك العم (فهي خراجية) قال في التصيم واختاره قؤل ابي يوسف الامام الحبوبي والنسني وصدر الشريصة اه (والحراج الذَّق وضعه) امير المؤمنين (عر) بن الخطاب) رضيالة عنه على السمواد) هو (من كل جريب) بنتم الجيم النمتيه وكسر الراء قطعة ارش طولها ستون زراعا و عرضها كذاك قالوا والاصل فيه المكيال ثم سمى 4المبذر مغرب (بلغه الماء) ويصلح ازراعة (تغیر هاشمی) کا بزرع فياكما في شرح الطماوى و قال الامام ظهير الدين من حنطة اوشمير (وهو) اى الففر الهاشى (الصام) النبوى (ودرهم) عطف على قفر من اجود النقود زیامی (و من جریب

الرطبة) المنح الراء قال العيني هي البرسيم ومثلها البقول (خسة دراهم ومن جريب الكرم) شجر (المفاوتها) العنب ومثله غيره (المنصل) بعضه بعض محيث تكون الآرض مشغولة به (والتحل المنصل) كذلك (عشرة دراهم) هذا هو المنقول عن عر رضى الله عنه فأنه بعث عثمان بن حنيف رضى الله عنه حتى "منح سواد العراق وجعل حذيفة عليه مشرفا فبلغ ستا وثلاثين الف الف جريب ووضع ذلك على ماقلنا وكان دلك بمحضر من الصحابة رضوان الله تعالى عليم من غير نكير فكان ذلك اجماعاً منهم ولان المؤنة والكرم اخفهها مؤنة ولمزارع اكثرها مؤنة والرطاب

بينهما والوظيفة تنفاوت تفاوتها فجمل الواجب في الكرم اعلاها وفي الزرع ادناها وفي الرطبة اوسطها هدايه قيد بالاتسال لانهااذا كانت متفرقة بجوانب الارض ووسطها مرروع لاشي فيهاوكذا لوغرس اشجارا غير مثمرة كافي البحر (وماسوى ذلك من) بقية (الاسناف) مماليس فيه ﴿ ٢٤٩﴾ توظيف الامام عررضي الله عنه كالبستان وهو كل ارض بحوطها

حائطوفيها اشجارمتفرقة عكن الزرع تحتها فلوملتفة ای متصلة لاعكن زراعة ارمنهافهو كرمكافي الدر (بوضع عليها بحسب الطاقة) لأن الامام رضى الله تعالى عنه آنما اعتبر فيما وظف الطاقة فنعتبرها فيمالا توظف فيه وغاية الطاقة نصف الخارج لأن التصيف عين الانصاف فلاتزاد عليه وان طاقت وتمامه في الكافي (فان لم تطلق ماومنع علیها) بان لم يبلغ الخارج منعف الخراج (نقصهم الامام) الى قدرالطاقة وحوبا وننغى ان لايزاد على النصف ولانقص عن الخس كما في الدر عن الحدادي (وان غلب على ارض الخراج الماء) حتى منع زراعها (اوانقطم) الماء (عنهااواصطلم)ای استاصل (الزرع آفة) سماوية لاعكن الاحتراز عيا كفرق وحرق وشدة برد (فالاخراج علم)لفوات التمكن من الزراعة وهو

بتفاوتها فجعل الواجب فىالكرم اعلاها وفىالزرع ادناها وفىالرطبة اوسطها كذا فى الهدايه وهذا التقدير منقول عن عمر (غو له وماسوى ذلك من الاصناف يوضع عليها محسب الطاقة) معناه كالزعفران وغيره لأنه فيه توظيف عمررضي الله عنه وقد اعتبر عرالطاقة فيالموظف فيعترها فيما لاتوظف فيه قالوا ونهاية الطاقة ازيباغ الواجب نصف الخارج ولايزاد عليه لان النصف عين الانصاف قال الخجندى وفى جريب الزعفران الخراج قدرمايطيقانكان يبلغ قدرغلة الارضالمزروعة يؤخذمنه قدرخراج المزروعة وانكان يبلغ غلتالرطبة ففيه خسة دراهم وعلىهذا التقدير واعلم انالخراج لايتكرر بتكرر الخارج فيسنة واحدة وآنما عليه فيالسنة الواحدة خراج واحد سواء زرعها فيالسنة مرة اومرتين اوثلاثا بخلاف الشرلانه لايتعقق عشرالا بوجوده فيكل خارج (فوله فان لم يطق ماومنع عليها نقصها الامام) قال في الهدايه النقص عندقلة الربيع جائز بالاجاع واماالزيادة عندزيادة الربيع فجائزة عندمجدايضا اعتبارا بالنقصانوعند الى وسف لابجوز وعن الى حنيفة مثل قول مجدقال أبو يوسف لا ينبغي للوالى أن يزيد على وظيفة عمر وقال مجد لابأس بذلك اذا كانت ارامنيهم تحمل اكثر من ذلك فان اخرجت الارض قدرالخراج اخذ نصفه وان اخرجت مثل الخراج اخذالخراج كله وبؤخذا لخراج من ارض النساء والصبيان والمجانين (فولد فان غلب على ارض الحراج الماه اوانقطع عنها اواصطلم الزرع آفة فلاخراج عليهم) لأنه قات التمكن منالزراعة وكذا اذا كانت الارض نزة اوسفة ووقوله «اصطالزرع آفة» يسى اذا ذهبكل الخارج اما اذاذهب بعضه قال محد ان يق مقدار الخراج ومثله بان بتي مقدار قفيزين ودرهمين يجب الخراج وان يق إقل من مقدار الحراج أخذ نصفه قال مشايخنا والصواك في هذا ان تنظراولا الى ماائفق هذا الرجل في هذا الارض ثم تنظر الى الخارج فتحسب ماانفق اولا من الخارج فان فضل منه شي ً اخذمنه على نحو ما بينا. وماذكر في الكتاب ان الخراج بسقط بالاصطلام مجول على مااذا لم سبق من السنة مقدار ما يكنه ان يزرع الارض امااذا يتيذلك فلايسقط الخراج كذا فىالغوائده وقوله هاواصطلمالزرع آفقه يمنى سماوية لايمكن الاحتراز عنهاكالاحتراق ونحوه اما اذا كانت غيرسماوية ويمكن الاحتراز عنها كالقردة والسباع والانعام ونحوه لايسقط الحراج علىالاصم وذكرشيخ الاسلام ان هلاك الخارج قبل الحصاد يسقط الخراج وهلاكه بعدالحصاد لايسقطه ولومات صاحب الارض بعد عام السنة لم يؤخذ خراج الارض من تركته عند الي حنيفة والي يوسف وذكر في زكاة الاصل اله يؤخذ من تركته بخلاف العشر فاله لايسقط عوت

النماء التقديرى الممتبر فى الحراج حتى لوبق من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانياً وجب لوجودالتمكن قيدنا الآفة بالسماوية التى لا يمكن الاحتراز عهالانها اذا كانت غيرسماوية و يمكن الاحتراز عنها كا كل القردة والسباع والانعام لايسقط وقيد الا مطلام للزرع لانه لوكان بعدالحصار لايسقط وتمامه فى البحر (وانعطلها صاحبها) مع امكان زراعتها (فعليه الخراج) لوجود التمكن وهذا اذاكان الحراج موظفا امااذاكان خراج مقاسمة فانه لا يجب عليه شي كما في الجوهره عن الفوائد (ومن اسلم من اهل الحراج اخذمنه الحراج على حاله)لان الارض قد اتصفت بالحراج فلا تنفير بتغير المالك (ويجوز أن يشترى المسلم ارض الحراج من الذي) اعتبارا بسائر املاكه (ويؤخذ منه)اى المسلم (الحراج) الذي عليها لا الترامه ذلك دلالة قال في الهدايه ﴿ ٣٥٠ ﴾ وقد صبح أن الصحابة رمنوان الله تعالى علمة ما المنتقبال المنتقبالم المنتقبال المنتق

من هوهليه في ظاهرالرواية وفي رواية ابن المبارك يسقط (قوله وان عطلها صاحبها فطيه الخراج) لانه متمكن منالزراعة وهوالذي فوت الزراعة وهذا اذاكان الخراج موظفا المااذا كانخراج مقاسمة لابجبشي كذا في الفوائد ومن انتقل الح اخس الامرين من غير عذر فعليه خراج الاعلا لانه هوالذي منيم الزيادة وهذا يعرف ولايفتي به كي لاتبجره الظلة على اخذ مال المسلمين كذا في الهدامه (فو له ومن اسلم من اهل الخراج اخذ منه الحراج على حاله) لان الارض اتصف بالحراج فلايتفير بتغير المالك (قوله ويجوز انيشترىالمسلم ارضالخراج منالذمى ويؤخذ منهالخراج ولاعشر فىالخارجمن ارمن الخراج) يعنى اذا اشترى المسلمار من الخراج فعليه الخراج لاغيرولاعشرعليه ولايحتم خراج وعشر في ارض واحدة وعند الشافعي يجمع بينهما لانهما حقان محتلفان وجيا في علين بسبين مختلفين فلا تنافيان فقوله حقان مختلفان يمني ان احدهما مؤنة في ممني المقوبة وهو الحراج والثاني مؤنة في ممنى المبادة وهو المشر وقوله في علين مختلفين يمني ان عمل الحراجالدمة وعمل المشر الخارج وقوله بسببين مختلفين فسبب وجوب العشرالنماء الحقيق وهو وجود الخارج وسبب الخراجالنماء التقديرى وهوالتمكن من الزراعة ولناقوله عليه السلام « لا يحتم عشر وخراج في ارض مسلم» ولان الخراج يجب فيارض فتمت عنوة وقهرا والعشر في ارض اسسام اهلها طوعا والوصفان لإيحبمان فيارض واحدة وعلى هذا الحلاف الزكاة مع اجدهماكما اذا اشترى احدهما ارض عشراوارضخراج للجمارة كان فهاالعشر اوالخراج دون زكاةالتمارة (فو لدوالجزية على ضربين جزية توضع بالتراضي والصلح فتقدر بحسب مايقم عليه الانفاق) كماصالح النبي صلىالله عليه وسلم بني نجزان علىالف ومائتي حلة ولان الموجب هوالتراضي فلا بجوزالتمدى الىغير ماوقع عليه (فوله وجزية ببتدئ الإمام بوضعها اذا غلبالامام على الكفار واقرهم على املاكهم فيضع على الغنى الظاهر الفناء فى كل سنة ثمانية واربسين درهما يأخذمنه فى كل شهرار بمة دراهم) والظاهرالفناه هوصاحبالمال الكثير وقبل هو الذي يملك عشرة آلاف ثم اذاكان الرجل في اكثر السنة غنيا الحذمنه جزية الاغنياء وانكان في اكثرهافقيرا اخذمنه جزية الفقراء ومن مرض اكثر السنة لم يؤخذ منه جزية لان المريض لانقدر علىالىمل فهوكالذى وكذا اذا مرض نصف السنة لانالموجب والمسقط تساويا فيما طريقه العقوبة فكان الحكم للمسقط كالحدود فانصيم

عليم اشتروا اراضى الخراج وكانوا يؤدون خراجها فدل ذلك على جواز الشراء واخمذ الخراج وادائه للمسلم من غير كراهة اه (ولاعشر في الخارج من ارضاخواج)لاناخواج بجب في ارض فتعت عنوة وقهرا والعشر في ارض اسلم اهلها طوعاو الوصفان لامجتمعان في ارض واحدة وسبب الحقين واحدوهو الارض النامية الااله يشبر في العشر تحقيقا وفى الخراج تقديرا ولهذا يضافان الىالارضوتمامه في الهدايد (والجزية) بالكسر وهي اسم لما يؤخذ من اهل الدمة لانها تجزى من القتل اى تعصم والجع جزى كلحية ولحي (على ضربين) الضرب الاول (جزية تومنسم بالتراض والسلم) قبل قهرهم والاستيلاء عليم فتقدر بحسب) ای بقدر (مابقع عليه الانفاق)

لان الموجب هوالتراضى فلا يجوز التعدى الم غيره تحرزا عن الغدر بهم (و) الضرب الثانى (جزية ببتدئ (اكثر) الامام وضعها اذاغلب الامام على الكفار) واستولى عليم (واقرهم على املاكهم) لمام الله مخير في عقارهم (فيضع على النفى المظاهر النئاه) وهو من يملك عشرة آلاف درهم فصاعدا (في كل سنة ثمانية واربعين درهما) منجمة على الاشهر (يأخذ في كل شهر اربعة دراهم) وهذا لاجل التسهيل عايد لابيان لاوجوب لانه باول الحول كافي البحر عن الهدايه

(و) يضم (على المتوسط الحال) وهومن علك مأتى درهم فصاعدا (اربعة وعشرين درهما) منجمة ايضا (فى كل شهر درهماين و) يضم (على الفقير) وهومن علك مادون المأتين اولاعلك شيئا (المعتمل أنى عشر درهما) منجمة ايضا (فى كل شهر درهما) قال في النحو وظاهر كلامهم ان حد الذى والتوسط والفقر لم يذكر في ظاهر الرواية ولذا اختلف المشاخ فيه واحسن الاقوال مااختاره في شرح الطحاوى ثم ذكر عبارته عثل ماذكرناه (وتوضع الجزية على اهل الكتاب) شامل لليهودى والنصراني ويدخل في اليهود السامريه لانهم يدينون بشريعة موسى عليدالسلاة والسلام الأأنهم مخالفونهم في فروع ويدخل في النهود السامرية لأنهم يدينون بشريعة من الصابئة عندالي حنيفة خلافالهما بخر (والمجوسي) في فروع ويدخل في النها المنافرة والمحرس هيم والمجوس جمع بوسي وهومن يسدالنار (وعدة الاوثان) حموثن وهوالصنم اذا كانوا من الجم لجواز في ٣٥١ كي استرقاقهم فجاز ضرب الجزية عليم (ولانون على عبدة الاوثان

من العرب) لاند صلى الله عليه وسإنشاء بين اظهرهم ونزل القرأن بلنتهم فكانت المجزة اظهر في حقهم فإيمذروا فيكفرهم (ولا) على (المرتدين) لكفرهم بسد الهداية للاسالام فلايقبل مهما الا الاسلام او الحسام و اذا ظهرنا عليهم فنساؤهم وذراريم في لان ابابكر رضى الله تعالى عنداسترق نسوان لي حنيفة وصيابهم لما ارتدوا وقسمهم بين الفاعين هدامه (ولاحزية على امرأة ولاصي) ولامجنبون ولامعتبوه (ولاز من ولااعمي) ولا مفاوج ولاشيخ كبير لانهما وحبت مدلا عن

اكثرالسنة فعليه الجزية لان للاكثر حكم الكل (ثو لد وعلى المتوسط الحال اربعة وعشرون درهما في كل شهر درهمان) المتوسط الحال الذيله مال لكنه لأيستني به عن العملوقيل حومن علك مائق درهما فصاعدا (فوله وعلىالفتيرالمثمل النيءشردرهما في كل شهر درهما) المعمّل هوالذي يقدر على تحصيل الدراهم والدّانير باي وجه كان وانكان لايحسن لحرفة اصلاقال فيالهدايه ولابد أن يكون المتمل صحيحا ويكتني بعمة في اكثرالسنة واماالفقير الذي ليس يمتمل فلاجزية عليه عندنا ﴿ فُو لِهُ وَتُومُمُ الْجَزِيةُ على اهل الكتاب والمحوسي وعبدة الاوثان من العجم ولاتوضع على عبدة الاوثان من المرب ولاعلى المرتدين) لان كفرهما قد تفلظ امامشركوا العرب فلان الني صلى الله عليه وسلم نشاه بين اظهرهم والقرآن نزل بلغتهم فالمجزة فيحقهماظهر واماالمرتد فانهكفر بمدنما هدى للاسلام ووقف على محاسنه فلايقبل منالفريقين الاالاسلام اوالسيف زيادة فيالمقوبة ولانم لايقرون على الكفر بالرق فلابجوز اقرارهم عليه بالجزية (قو لم ولاجزية على امرأة ولاصي) لان الجزية وجبت بدلاعن القتال او القتل وهمالا يقتلان ولايقاتلان لمدم الاهلية (فو إله ولاعلى زمن ولاعلماعي) وكذا المفلوج ولاالشيخ الكبير لمابينا وقال ابويوسف عليم الجزية اذاكانوا اغنياء لانهم يقتلون فى الجملة اذاكان لهم رأى ولنا أنم ليــوا من أهل القتال فاشهوا النساء والصبيان (فُو لَهُ وَلاعَلَى فَقَير غيرمعتمل) وكذا لاتوضع علىالمملوك والمكانب والمدبر وامالولد ولايؤدى عهم مواليم (غوله ولاعلى الرهبان الذين لايخالطون الناس) هذا محول على أنه اذا كانوا لايقدرون على العمل امااذا كانوا يقدرون فعليم الجزية لان القدرة فيم موجودة وهم الذين ضيعوها فصاركتمطيل ارض الخراج (قو له ومن اسلم وعليه جزية سقطت عنه) لانهاتجب

القتل اوعن القتال وهم لايقتلون ولايقاتلون لمدم الاهلية (ولافقير غيرمعتمل) اى مكتب واوبالسؤال لمدم الطاقة فلوقدر على ذلك وضع عليه قهستانى (ولاعلى الرهبان الذين لايخالطون الناس) لانهم اذا لم يخالطوا الناس لاقتل عليهم والاصل فى ذلك أن الجزية لاستقاط القتل فن لايجب عليه القتل لاتوضع عليه الجزية وتمامه فى الاختيار ولاتوضع على المملوك ولا المكانب ولا المدبر ولاام الولد لعدم الملك ولايؤدى غيم مواليم اتحملهم الزيادة بسبيم والعبرة فى الاهلية وعدمها وقت وضع الامام لم توضع عليه حتى تمضى تلك السنة كما فى الاختيار ومن اسم وعليه جزية) ولوبعد تمام الحول (سقطت عنه) لانها تجب على وجه المقوبة فتسقط بالاسلام كالقتل وكذا اذامات لان شرع المقوبة فى الدئيا لايكون الالدفع الشر وقد اندفع بالموت و تمامه فى الهدايد

(وان اجتم عليه) اى على الذي (حولان) فاكثر (تداخلت الجزية) لانها عقوبة والعقولات إذا اجتمت تداخلت كالحدود وقيل خرآج ارض علىهذا الخلاف هدايه (ولايجوز احداث بعة) ﴿ ٣٥٣ ﴾ بكسرالباء (ولا كنيسة) ولاصومنة '

على وجه العقوبة فتسقط بالاسلام كالفتل ولائما تجب على وجه الاذلال وذلك يسقط هنه بالاسلام وكذااذامات ذمياو عليه جزية سقطت عنه لمامضي ولا بؤخذ من ركنه وهذا كله هندنا وقال الشافعي لاتسقطيمنه في الوجهين اعني اذا اسلم اوماتكافرا (قوله وان اجتم عليه حولان تداخلت الجزبة) بدى يدخل احدهما في الاخرى و متنصر على جزية واحدة و هذا منذ ابي حنيفة لانه لماو جبت عايه الجزية في السنة الاولى ولم بؤخذ حتى دخلت السنة الاخرى ووجبت جزبة اخرى اجتم عليه مقوشان. جنس واحد فبحب الاقتصارعلي احدهما كالحدود وقال ابو يوسف ومحمد يؤخذمنه لانها حق فيمال فلانتداخلان كالدنون والحراج والاجرة وانسات هندتمام السنة لايؤخذ منه في أو لهرجيما وكذا أن مات في بعض السنة وقبل خراج الارض على هذا الخلاف وقيل لاتداخل فيه بالاتفاق قال في البنايع الجزية تجب في اول الحول عند ابي حنيفة الاائما يؤخذ في آخرالحول قبل تمامه من حيث ببق منه يوماو ومان وقال ابويوسف بؤخذالجزية حين تدخل السنة وعمضي شهران منها (فخوله ولايجوز احداث بعة ولا كنيسة فدارالاسلام) فأما اذاكانت لهم بيع وكنايس قلاعة لم يتعرض لهم ف ذلك لانا الرزناهم على ماهم عليه فلوا خذناهم ينقضها كان فيم نقض لمهدهم وذلك لايجوز (فوله واذا ا مُدمت الكنابس والبيم القديمة الهادوها) الاانم منعون من الزيادة على البناءالاول وكذاليس لهم ال محولوهامن الموضع الذي هي فيه الى موضع آخر من المصر فالفالهدابه والصومعة التخلى فياعزلة البيعة وقال محد لا ينبغي البرك فالارض المرب كنيسة ولايعة ولاياع نيماا لخروا لحزر معهرا كاناوقرية وعنع اهل الذمة ان يتخذوا ارش المرب مسكنااووطنا قال عليه السلام • لا يجتم دينات في جزيرة العرب • وقال عليه السلام و لان عشت الى قابل لا خرجن النصارى من نجر أن ، (قو له و يؤخذا هل الذمة بالتميز عن المسلمين في في يهم و مراكبهم و سروجهم و ثلانسهم) لأن عرر منى الله هنه كتب المامراءالاجنادان بأمروا اهلاالذمةان يختموا في رقابم بالرصاص وال بفاءروا مناطئم وان يجدنوا برا دينهم ولايتشهوا بالمسلين في اثوا يهم ولان الكافر لايجوز موالاته ولأ تعظيمه كاذا اختلط زيم ولم يتميز والم نأمن ان تواليم ظامنا انهم مسلون وقال حايه السلام و الاتبرؤهم بالسلام و الجوهم الى اضيق الطويق فاذا لم ندر فهم لم نأمن الله نبدأ عم بالسلام ، ولانه قد عوت احدهم و هو غير منهز بزيه فنصل هذه و ندفنه في مقابر المسلمين ونستغنرله وذنك لايجوز وقال ابو حنيفة لانتبغي ان يترك احد مناهل الذمة يتشبه بالمسلم فياباسه ولافي مركبه وهيئته ولايلبسوا طيالسة مثل طيالسة المسلين ولااردية مثل أردتهم وعنمون أن يلبسوا لباسا يختص به أهل العلم والزهد والشرف وينبغي از يؤخذوا حتى بجمل كل واحد منم في وسطه زنارا وهو خبط عظم من الصوف بهقده على وسطه ويكون في الفلظ محيث بظهر الرائي ويلبس قانسرة طوطة سوداه

ولايت نار ولايقبرة (في دار الاسلام) قال في البناية مقال كنيسة المودو النصارئ لمتعبدهم وكذاك البيمة كان مطافا في الاصل ثم غلب استعمال الكنيسة لمتعبد البهود والبيعة لمتعد النصارى إد قال في الفيم وفي ديار مصر لايستعمل لفظ البيعة بل الكنيسه لمتعبدالفريقين ولفظ الدر انصاری خامسة اه و مثله في الديار الشامية ثم اطلاق دار الاسلام يشمل الامصار والقرى وهو المختار كما في الفتح (و اذا انهـدمت ألكنايس والبيم القدعة اعادوها) حكم ما كانت من غير زيادة على البناء الأولولايعدل عن النقض الاول أن كني وتمامه في شرح الوهبائية لأن الانسية لاتبق داعا ولما اقرهم الامام فقسد عهد اليم الا عادة الا المرم لاعكنون من نقلها لانما احداث في الحقيقة هداله (ويؤخم اهل الذمة) ای یکافسون و باز مون (بالتيمز عن المملين في زيم) بكس اوله لبأسم وهيأتم (ومراكم وسروجهم وقلانسهم) ولا يمانون ولا بدؤن بالسلام ويضيق عليم الطريق فاولم يكن له علامة عميزة (من)

ظمله بعامل معاملة المسلمين و ذهك لا يجوز (و لا يركبون الخيل و لا يحملون) و في بعض النسخ يحملون (السلاح) اى لا يمكنون من ذهك لان في ذهك توسعة عليم و تقوية لشوكتم و هو خلاف اللازم عليم و عنعون من لبس العمام و زناد الا يربسم و الثياب الفاخرة و المحنصة باهل العلم و الشرف و يظهر ون الكستجات بضم الكاف جعم كستيم فارسى معرب الزناد من مرف او بشعر عيث يكون في ظلظ اصبح فوق الثياب و يحب ان عيز نساؤهم عن نسائنا في العلم قات و الحمامات و يحمل على دورهم علامات و عامه في الاشباه من احكام الذي (و من احتنم) من اهل الذمة (من اداء الجزية او قتل مسلم) او فتنه عن دنه او قطع العلزيق (او سب النبي صلى القد عليه و سلم) او القرآن او دن الاسلام (او زني بمسلمة لم ينفض عهده) لان كفره المقارن لم عنه المعمدة العلاري لا يرضه فتؤخذ ﴿ ٢٥٣ ﴾ عنه المجرزية جبرااذاا متنع من اداء الجزية و يستو في منه القصاص اذاقتل

ويقام عليه الحسد اذا زني و يؤدب و يساقب ملي السب حاوى وغيره والخثار بعض المناخرين قتمله وتبعه الن الهمام وافتي له الحير الرمل قال في الدر ورأيت في معرضات المفتى ابي السعود اله ورد امر سلطاني بالعمل مقول أتمتنسأ القائلين مقتله ان ظهر انه معتاده و به افتی و تمامه فيه (ولا ناتقش العهد) اى عهد اهل الذمة (الا بان يلحق) احدهم (مدار الحرب او يغلبوا على موضع فيصاربونا) لانهم مساروا حربا علينسا فيرى عقد الذمنة من الافادة وهبو دفيع شر الحراب فينغض عهدهم وبصيرون كالمرتدن الاانه

من اللهد يعرف بها لا تشبه قلانس السلين و بمعل عمل بيونهم علامات كى لا يقف عليها سائل دعوا لهم بالقفرة وبجب ايضا ان يتميز نساؤهم عن نسائنا ف الزي و الهيئة (قوله ولا يركبون الخيلولا محملون السلاح) لان في ذلك توسعة عليم وقدام نا بالتضييق عليم ولانا لانؤمن اذا فعلوا ذلك النقوى شوكتم فيعودوا الى حر ساوليس لهم ان يبيعوا الجرو الخنز و بمضم على بمض في ديار السلين صلانية ولا يدخلون ذاك في امصار المسلمين و لا قر اهم لانه فسق و لا محل اظهار الفسق في بلاد المسلمين لانهم اذا ظهروم لم بؤمن ان تألفه المسلون (فوله ومن امتنع من اداء الجزئية او قنل مسلما او سب النبي صلى الله عليه و سلم او زنى عسلمة لم ينتفض عهده) امااذا امتنع من اداء الجزية امكن الامام اخذها منهوكذا اذا قتل مسلما او زنى بمسلمة امكن الامام استيفاءالقصاصمنه واقامةالحدودعليه واما سبالنبي صلىاللة عليه وسلم نلا يكون نقضا للمهد عندنا لانه كفر والكفرالمقارن له لا عنمه فالطارى لا يرفعه ولان سبالنبي صلىالله عليه وسلم بحرى مجرى سبالله تعالى و هم بسبون الله تعالى فيقولون له ولد (قوله ولاينتفضُ المهد الا ان يلحق بدارا لحرب او يغلبوا على موضع فصاربونا) لانهم اذا لحقوابدار الحرب صاروا حرباعلينا فيعرى عقدالذمة عن الفسائدة وهو دفع شراخرب (قولد واذا ارتدالسلم عن الاسلام والعباذ بالله عرض عليه الاسلام فان كأنت له شهة كشف) لان المرض طيما قالوا غير واجب لان الدعوة قد بلغنه كذا في المداية وفي الحجندي اذا ارتدالبالغ من الاسلامانه يستناب قان تابواسلم والاقتل مكانه الا اذا طاببان بؤجلة بؤجل الانة المالا زاد علياولا تعبل منه جزية (قوله و بحبس الانة الم فان اسلم والاقتل) هذا أذا استهل قاما أذالم يستمهل قتل من ساعته قال في الفوائد لا يحوز الامهال دون الاستمها ل في ظاهر الرواية و من إلى يوسف يستحب الامها ل و ان لم يستميل

لواسرواحد منم يسترق والمرتد يفتل و لا يجبر على قبول الذمة والمرتد ج في (١٥) يجبر على الاسلام ولما انهى الكلام على الذي الحذ في بيان احكام المرتد وهوالراجع عن الاسلام فقال (واذا ارتد المسلم عن الاسلام) والعياذ بالله قال (مرض عليه الاسلام) استحبابا على المذهب لبلوغه الدعوة در (فان كانت له شهة كشفت له) بسال الثمرة المرض اذا القالم انه لا رتدالا من شبهة (ويحبس ثلاثة أيام) ندبا وقبل أن استمهل وجوبا والاندبا وبعرض عليه الاسلام في كل يوم (فان اسلم) فيها وكذا لوارتد ثابا لكنه بضرب فان عاد يضرب و عبس حتى تظهر عليه التوبة فان عاد فكذك تنار غايد قال في الهدايه وكيفية توبته أن شرأ عن الاديان كلها سدوى الاسلام ولو تبرأ عن الاديان كلها سدوى الاسلام ولو تبرأ عن الاديان كلها سدوى الاسلام ولو تبرأ عانتكل اليه كفاء لحصول المقصود أه (والا) أي وان لم يسلم (قتل) لحديث م من الملاكدين هم في المدينة و المدينة و المدينة و المدينة و من المدينة و مدينة و من المدينة و مدينة و مدينة و مدينة و من المدينة و مدينة و مدينة

(فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام عليه كره ذلك) تنزيها اوتحريما على مامر من حكم المرض (ولاشي على القاتل) لقتله مباح الدم (واما المرأة اذا ارتدت فلا تقتل) لهيه صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء من غير تفرفة بين الكافرة الاصلية والمرتدة (ولكن تحبس حتى تسلم) لامتناعها عن ايفاء حق الله تعالى ﴿ ٣٥٤ ﴾ بعد الاقرار فتجبر على الايفاء بالحبس كا

وكذا روى عن ابى حنيفة ايضا وفى الجامع الصغير يسرض عليه الاسلام فان ابى قتل ولم يذكر الامهال فيحتمل على انه لم يستمهل (قو لد فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام عليه كرمله ذلك ولاشي على القاتل) لان القتل مستمق عليه بكفره والكفر مبيم الدم والعرض بعد بلوغ الدعوة غيرواجب (قو له والمالمرتدة فلاتقتل ولكن تحبس حتى تسل) سواه كانت حرة اوامة الاان الامة مجيرها مولاها على الاسلام ويفوض اسها وتأديبها اليه ولايطأها وكيفية حبس المرأة ان يحبسها القاضي ثم يخرجها في كل وم يعرض عليها الاسلام فان ابت ضربها اسواطا ثم يعرض عليها الاسلام فان ابت حبسها يفبلها هكذا كليومايدا حق تسلم اوتموت والعبد يستتاب فاناسلم والاقتل واكتسابه يكون لمولاه واذا ارتدالسي عن الاسلام وهويمقل فلرتداده ارتداد عندهما وبجبر على الاسلام ولايقتل وأسلامه الملام حتى لايرث ابواه الكافرين واذا مات مرتدا لم يصل عليه وقال ابي وسف ارتداده ليس إرتداد واسلامه اسلام والذي يعقل هوالذي يعرف أن الاسلام سبب النجاة وعز الخبيث من الطيب (قو أبه و يزول ملك المرتد عناملاكه بردته) لزوالا مر عندابي حنيفة وقال ابو يوسف ومجدلا يزول (قو له فان اسل عادت املاكه على حالها وان قتل اومات على ردته انتقل مااكتسبه في حل اسلامه الى ورثنه المسلمين وما أكتسبه في حال ردته فينا) يسنى أنه يومنع في بيت الملل فكذا اذالحق بدار الحرب مرتدا وحكم بلحاقه وهذا قول ابي حنيفة وقالا كلا الكسبين لورثته المسلمين وقال الشافعي كلاهما في لانهمات كافراوالمسلم لايرث الكافر ولها ان ملكه في الكسبين بعد الردة باق على ما بيناه فينتقل عوته الى ورثته ويستند التوريث الى ماقبل ودته اذ الردة سبب الموت فيكون توريث المسلم من المسلم ولان الردة لما كانت سبباللموت جعلت موتاحكما فكان آخر جزء من اجزاماسلامه آخر جزء من اجزاء حياته حكما فيرث الوارث المسلم ماكان ملكاله فى تلك الحال ولابى حنيفة انكسبه فى حال ردته كسب مباح الدم ليسفيه حق لاحد فكان فيثا كال الحربي وأنما احترزنا بقولنا ليسفيه حق لاحد عن المكاتب اذاارتد واكتسب مالافي حال ردته فاله لا يكون فيأو يكون لمولاه لان حقه متملق مه واذا ثبت مااكتسبه فيحال الاسلام لورثته المسلمين قال انوحنيفة يعتبرحال ورثةالمرتد بيومارتداده لابيوم موته ولاقبله فانكان حرا مسلما يومئذورث وان كان عبدا اوكافرا لم يرث وان اعتق اواسلم قبل ان يقتل المرتد او عوت لم يرث وقال أبو يوسف ومحد يعتبر حاله يوم عوت أويقتل أويحكم بلحاقه بدار الحرب لأن من اصلهما أن ملك المرتد لم يزل بالردة وأنما يزول بالموت أوالقتل أو الحكم باللحاق فاعتبرحال الوارث في تلك الحال ومن اصل الدحنيفة ان ملك المرتد يزول في آخر جزء

في حقوق العباد هدامه (و يزول ملك المرتد عن امواله بردته) لزوال عصمة دمه فكذاعصمة ماله قال جال الاسلام وهذا قول الىحنيفة وقال الوبوسف وعد لايزول والعيم قول الأمام وعليه مثى الامام البرهانى والتسني وغيرهما تعميم واعابزول ملكه عند ابي حنفة (زوالاس اعي)اي موقوفا الى أن يتبين حاله لان حاله متردد بين ان يسلم فيعود الى العصمة وبين ان شت على ردته فيقتل (فان الم عادت) حرمة امواله (على حالها) السابق وصار کانه لم پر تد (وان مات او قتل على ردنه) او لحق بدارالحرب وحكم بلحاقه (انتقل ما كان اكتسبه فيحال اسلامه الىورثته السلين) لوجوده قبل الردة فيستند الارث الى آخر حزء من احزاه أسلامه لان ردته عنزلة موته فيكون توريث المسلم من المسلم (وكان ما اكتسبه في حال ربد فينا) المسلين

فيومنع فى بيت المال لان كسبه حال ردئه كسب مباح الدم ليس فيه حق لاحدفكان فيثاكال الحربى (من) قال الزاهدى وهذا عند ابى حنيفة وقالاكلاهما لورثته والصحيح قول الامام واختار قوله البرهانى والنسنى وصدر الشريمة تصبح (وان لمق بدار الحرب مرتداو حكم الحباكم بلحقاقه عنق مدبروه) من ثلث ماله (وامهات اولاده) من كل مال واما مكاتبه فيؤدى مال الكتابة الى ورثته وبكون ولاؤه المرتد كاللبيت جوهره (وحلت الديون التى عليه ونقل ما) كان (اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته المسلمين) لانه باللحاق صار من اهل الحرب وهم اموات في حق احكام المسلمين لانقطاع ولاية الازام كاهى منقطمة عن الموتي فصاركا لموت الاانه لايستقر لحاقه الانقضاء الفاضى لا حمّال الدود البنا فلا بد من القضاء واذا تقرر موته ثبيت ﴿ ١٥٥ ﴾ الاحكام المتعلقة به وهى ماذكر ناها فى الموت الحقيق ثم بعتبركونه وارثا

عند لحاقه في قول محمد لان الحاق هو السبب و القضاء لتفرره مقطع الاختمال و قال أو وسنف وقت القضاء لانه بعسير موتا بالفضاء والمرئدة اذا لحفت بدار الخرب فهي على هذا هدایه (و تفضی الدیون التي لزمته في حال الاسلام عا اكتسبه في حال الاسلام وما لزمه من الديون في حاله ردة) يقضي (عما اكتسبه في حال ردته) قال في الجوهره و هــده رواية عن الى حنيفة وهو قول زفر وعن ابي حيفة ان دونه كلها فيما اكتسبه في حال الردة خاصة فان لمبتكان الباقي فيما اكتسبه في عال الاسلام لان كسب الاسلام حق الورثة وكنب الردة خالص حفه فكان قضاءالدين منه اولي الا اذا أمذر بالم يف به فحندد تفضى من كسب الاسلام تقدعا لحقبه هداله

من اجزاه اسلامه كما يزول المث المسلم يوم الموت في آخر جزء من اجزاه حياته فكماوجب احتبارحال وارثالمهلم يومالموت فكذا يعتبرحال وارشالمرئد يومالزدة كذا فمشرحه وق الهداله أنما رئه من كان و ارثاله عالة الردة و يق و ارثا الموقت موته في روايه من اليحنيفة قالوا وههرواية الحسنءنه حتىان منءات قبلذك لايرث وفيرواية عنه انه يرقه من كان و ارثاله عندالردة و لا سطل استحقاقه عونه بل يخلفه و ارثه لان الردة بمنزلة الموت قالوا وهي رواية ابي يوسف عنه والمرتدة كسيا لورثنها لان لا حرب منها الم توجد سبب المني مخلاف المرتد عند بي حنيفة و برثماز وجها المسلم ان ارتدت و هي مريضة لانها فارة وال كانت محيمة لايرثها لانها لاتفتل فلم يتعلق حقه عالها بالردة بخلاف المرئد فانه إذا ارئد و هومميم فانها برث لان الزوج يغتل فاشبه الطلاق فى المرض (قو لمه وال لحق بدار الحرب مرتدا وحكم الحاكم بلحاقه عنق مدبروه و امهات اولاده) يعنى من الثلث وحلت الديون التي عليه وهذا قولهم جميعا اماعلي اصل ابي حنيفة فالأزوال ملكه بالردة مراعاو الحكم باللحاق بمزلة موته ولومات استفرزوال ملكه وعتق مدروه وامهات اولاده واما على اصلهما فان ملكه لم يزل بالردة و انما يزول بالوت او باللحاق لذًا حَكُم مَ فَاتَمْقَ الْجُوابِفِيهِ وَامَامُكَا تَبِهِ فَبُؤْدَى مَالَ الْكُتَابَةِ الْهُورِثُنَّهُ وَيَكُونَ وَلَاؤُهُ للرتدكا يكون ولاؤه الولى الميت و اذا استقر زوال ملكه باللحساق حلت دنونه الؤجلة كما لومات (قو له ونقل ما اكتسبه في حال الاسلام اليورث من المسلمين) لا نه باللحاق صار من اهل دار الحرب وهم اموات في حق احكام اهل الاسلام بانقطاع ولاية الالزام كاهي منقطمة عن الموتى فصار كالموت الا انه لايستقر لحاقه الانقضاء الفاضي لاحتمال العود الينا فلاند من القضاء (قو لد و مقضى الدنون الني لزمته ف حال الاسلام عا اكتسبه في حال الاسلام وعالزمه من الديون في حال ردته) وهذه رواية عن ابي حنيفة وهي قول زفر وعن ابي حنيفة أن ديونه كلها فيما اكتبسه في حال الردة خاصة قائل بف كان الباق فيما اكتبسه في حال الاسلام لأن كسب الابتلام حق الورثة وكسبالردة خالص حقه فكان قضاء الدبون منه اولى الااذا لميف فينتذ بفضى من كسب الاسلام (قول وماباعه اواشراه اوتصرف فيه من امواله في عال ردته موقوف فان اسلم صحت عقوده والأمات او قنل او لحق بدار الحرب بطلت) وهذا عند ابي حنيفة

(وماباهه) المرتد (اواشراه) اواعتقه اورهنه (اوتصرف فيه من امواله في حال رديه) فهو (موقوف) المان يتبين حاله (فان اسلم صحت عقوده) لمامر انه يصير كائه لم يرتد (وان مات اوقتل) على رديه (او لحق بدار الحرب) وحكم المحالة (بطلت) عقوده كانها لان بطلان عصمته او جب خلاف الاهلية وهذا عندان حنيفة وقالا بجوزما صنع في الوجهين الوجهين الوجهين المحالة لكونه مخاطبا والملك لفيامه قبل موته والعجم قول الامام كا سبق قال في الهداية واعلم ان تصرفات المرتد

على اقسام نافذ بالاتفاق كالاستيلاد والطلاق لا تهلايفتقر الى حقيقة الملكو تمام الولاية باطل بالاتفاق كالنكاح والذبحة لانه يعتمد الملة ولاملة له وموقوف بالاتفاق كالمفاوضة لا نهسا تعتمد ﴿ ٣٥٦ ﴾ المساواة ولامساواة بين المسلم والمرتد

وعندهما بصرفاته سائزة الاان عند ابى يوسف هى كتصرف الصيم فلا يطل عوته ولا بالحكم المحاقه وعند مجد هي كتصرف المريض فتصفح كما تصمح من المريض لان الارتداد يقضى الىالفتل ظاهرا فاذا مات اوحكم بلحاقه حاز عتقه وهبته وصدقته ومحاباته من الثلث عندمحمد كما يكون من المريض. غلاف المرتدة فانها لاتفتل فتصرفاتها كتصرفات العميم (قو له و اذا عاد المرئد الى دار الاسلام مسلما فاوجده في يد ورثته من ماله بعينه احَدُم) لان الوارث أنما مخلفه لاستفنائه عنه فاذا عاد مسلما احتاج البه فيقدم عليه واما أذا باعدالوارث قبل الرجوع اووهبه أواعتقه فلارجوع له فيه لان الملك زال عن من علكه فصار كلك الموهوب له اذا زال قائه يسقط حق الرجوع كذلك هذا ولاضمان على الوارث فيما تصرف فيه قبل رجوعه مسلمًا لا نه تصرف على ظاهر ملكه كتصرف الموهوب له وهذا كله اذا لحق وحكم المحاقه اما اذا رجع مسلما قبل ان يحكم المحافه فجميع امواله على حالها ولايعتن مدروه ولا امهات اولاده (قوله والمرَّدةُ اذا تصرفتُ في مالها في حال ردتها جاز تصرفها) لأن ملكها لا يزول ودتها ثم هى لا تغنل ولكن تحبس و تجبر على الاسلام فأن مانت في الحبس او لحقت كان مالها ميراثا لورثتها ولايرث زوجها منه شيئا لان الفرقة وقعت بالردة الا اذا ارتدث وهى مريضة فماتت منذلك المرضحيننذ يرث منها لانها قصدت الفرار والزوج اذا ارتد وهوصميم فانها ترث منه لائه يقتل فاشبه الطلاق في مرض الموت (فلو له ونسارى بى تغلب بۇخد من اموالهم ضعف مايۇخد من المسلمين من الزكاة) وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم طلب عر رضيافة هنه منهم الجزية فنسالوا نحنقوم لنا شوكه نانف من زل الجزية فان اردت ان تأخذ منا الجزية فانا نلحق باهدائك بارض الروم وان اردت ان تأخذ منا ضعف ماتأخذه من المسلمين فلك ذلك فصالحهم عمر رضي الله عنه على الصدفة والمضاعفة وقال لهرهذه جزية فعموها ماشتم ولان ذلك بحضرة العمابة رضىالله عنيم وتوضع على مؤلى التغلبي الجزية وخراج الارض وقال زفر يضاعف عليه لقوله عليه السلام و مولى الجنوم منهم ، الاترى مولى الهاشمي يلحق به في حق حرمان الصدقة ولنا اناخذ مضاعفة الزكاة تحفيف لاندليس فيه وصف الصفار فالمولى فيه لايلحق بالاصلولهذا توضع الجزية على مولى المسلم اذا كان تُصرانيا (قوله و تؤخذ من نسائم ولا يؤخذ من صبياتهم شيم) لان الصلح على الزكاة المضاعفة والزكاة تجب على النساء دون الصبيان فكذا المضاعف وقال زفر لا يؤخذ من نسائم ايضا لانه جزية في الحفيفة كما قال عررضي الله عنه . هذه جزية فسموهاماشتم . ولهذا تصرف مصارف الجزية ولاجزبة على النباء ولنا ان هذا مال وجب السلح والمرأة من اهل وجوب مثله علما و في ارض الصبي والمرأة النفلبيين ما في ارض الرجل منهم يعني

مالم يسلم ومختلف في توقفه وهو ما عددناه اه (وان ماد المرئد بعد المحكم الحاقه إلى ذار الاسالام مسلما قاوجده في دورثنه) اوق بيت المال (من ماله بعينه اخذه) منه لان الوارث او بیت المال انما مخلفه لاستغنائه قاذا اعأد مسلما احتساج اليه فيقدم هليه لانه ملك عليه بغير عوض فصار كالهبة قيد عا بعد الحكم لانه اذا طد قبله فكانه لم رئد كامر وبالمال لازامها ت اولاده و مديريه لابعودون الى الرق و بوجوده بعينمه لان الوارث اذا ازاله من ملكه لا رجع عليه لأن القضاء قد صم بدليسل معمم فلا نقض كا في الهيدايه (والمرتدة اذا تصرفت في مالها في حال ردتها جاز تصرفها) لان ردتها لا تزيل عصمتها في حق الدم فني حق المال بالاولى (ونصارى في تغلب) ابن وائل من العرب من ربعة تنصروا في الجاهلية وصاروا ذمة المسلمين (يؤخذ من امو الهم ضعف مايؤخذ من المسلمين

من الزكاة) لان الصلح وقع كذاك (وبؤخذ من نسائم ولابؤخذ من صبياتهم) لان الصلح على (العشر) الصدقة المضاهفة والصدقة تجب علمين دون الصبيان فكذا المضاعف (وماجباه الامام من الخراج ومن اموال بنى تغلب) لاندجزية (ومااهداه اهل الحرب الى الامام والجزية) ومااخذ منهم من غير حرب ومنه تركة ذى (تصرف في مصالح المسلين) الهامة (قتسد منها النفور) جمع تفركفلس وهوموضع المحافة من فروج البلدان سحاح (وتبنى) منها (القناطر) جمع قنطره ما يعبر عليه النهر ولا ترفع (والجسور) جمع جسر بكسر الجمع وقتمه اما يعبر عليه ويرفع كافى البحر عن العنايه (ويعلى قضاء المسلمين وعالهم) كفتى وعمتس ومرابط (وعلمهم منه ما يكونهمه) و ذراديم (ويدفع منه) إيضا (ارزاق المقاتلة و ذراء بهم) لان هذه الاموال حصلت تقوة المسلمين من غير قتال فكانت لهم معدة لمسالحهم العامة وهؤلاء علتهم ونفقة الذرارى وسم على الآباء فلولم يعطوا كفايتهم لاحتاج واللى الاكتساب فلا يتفرغون

لتك الا بمال و لما أبي الكلام على احكام المرتدين الحذ في الكلام على احكام البفاة . والبغاة جع باعمن بغي على. الناس ظايواءتدى وفي عرف الفقهاء ألخارج عن طاعة الامام الحق بنسير حق كافى التنوير (واذاتفلب قوم من المسلمين على بلد) قسد بالمسلمين لان اهسل الذمة اذاغلبوا علىموضع للعراب صاروا اهل حرب كام (وخرجوا عنطاعة الامام) اوطاعة مَاسِّهِ قَالَ فِي الْحَدَانِيةِ مِن السير قال علماؤنا السلطان يصير سلطانا بامرين بالمبايمة ممه ويعتبر في المبايعة مبايعة اشرافهم وإعيام والنانى ان ينفذ حكمه في رعيشه خوفا من قهره وجبروته فان بابع الناس ولم ينفذ حكمه

المشر مضاعفة فىالشر والحراج الواحد فىالحراجية ثم علىالضي والمرأة اذاكانا من المسلين المشتر فكذا يضعف عليها اذاكانا من في تغلب واذا اشترى التغلي ارض عشر فعليه عشران عندهما وقال مجدعشر وأحد فان اسأالتفلي لم يتنيز العشران عندابي حنيفة وقال ابو يوسف و عدعشر وأحد (قو له وماجباه الامام من الحراج ومن اموال تصارى بى تقلب وما اهداه اهل الحرب الى الامام والجزية تصرف في مصالح المسلين فيسد به الثغور) الثغر موضع المخافة ومكان دخول العدو منه (فول وتبنى به القناطر والجسور) وفائدة ذلك أنه لايخمس ولايقسم بين الفاعين (فوله ويعطى منه قضاة المسلمين وعالهم وعلماؤهم مايكفيهم ويدفع منهم ارزاق المقاتلة وذراريم)لانه مال معد لمصالح المسلمين وهؤلاء علتهم ونفقة الذراري على الآباء فلولم يسطوا كفايتهم لاحتاجوا الى الاكتساب فلم يتفرغوا للقتال قال في الذخيرة انما بقبل الامام هدية اهل الحرب اذا غلب على الظن انالمشرك وقع عنده انالمسلين يقاتلون طمعا لانقبل هدينه وقيل من منص لايطمم في عانه لوردت هديته اما من يطمم في اعانه اذا ردت هديته لايقبل منه (فوله واذا تغلب قوم من المسلمين على بلد وخرجوا عن طاعة الامام دعاهم الحالمود الحالجاعة وكشف عن شبهتم) يعنى يسألهم عن سبب خروجهمان كان لاجل ظلم ازاله عنهم وانهلم يكن خروجهم لذلك ولكنهم قالوا الحق معنا وادعوا الولاية فهم بغاة وللسلطان ان يقائلهم اذاكانت لهم شوكة وقوة وبجب على الناس ان يمينوا السلطان ويقاتلوهم معه لقوله تعالى ﴿ فقاتلوا التي تبنى حتى تني ً الى امر الله ﴾ اى حتى ترجع عنالبني الى كتــاب الله والصلح الذي امرالله به والبني هوالاســـتطالة والمدول عن الحق وعن ماعليه جاعة المسلمين (فو لد ولا ببدأهم بقتال حتى يبدؤه) هذا اختيار القدوري وذكر الامام خواهر زاده ان عندنا بجوز ان يبدأ بقتالهم اذا تمسكروا واجتمعوا لانه اذا انتظر حقيقة قتالهم ربما لايكنه الدفع (قوله فان بدؤنا قاتلناهم حتى نفرق جمعهم) قال الله تمالي ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي سَبْنِي حَتَّى تَنْيُ ۗ الى امرالله ﴾

فيم ليجز ، عن قهرهم لا يصير سلطانا فاذا صارسلطانا بالمبايعة فجاز ان كان له قهر وغلبة لا ينمزل لا نه اوانمزل يقتير سلطانا بالمبايعة في القهر والفلبة فلا يفيدوان لم يكن له قهر وبغلبة بنعزل اه (دعاهم) اى الامام او نائبه استحبابا (الى الدود الى الجاعة) والطاعة (وكشف عن شبههم) ان ابدؤا شبهة لعل الشر يندفع به (ولا يبدأهم بقتال ختى يبدأوه) ابالا الممذر واقامة للحجة عليم ولذا بعث على رضى الله عنه الى اهل حر وراء من يناظرهم قبل القتال (فان بدأوه) بالقتال (قاتلهم حتى يفرق جمهم) قال في الهدايد هذا ذكر القدورى في مختصره و ذكر الامام المعروف بخواهر زاده ان عندنا ان يبدأ بقتالهم اذا تمسكروا واجتمعوا لان الحكم يدار مع الدليل وهو الاجتماع والامتناع وجذا لو انتظر الامام حقيقة قتالهم لا يمكنه الدفع فيدار

على الدليل ضرورة دفع شرهم واذابلغه المم يشترون السلاح وتهيؤن للقتال ينبنى ان يأخذهم ومحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك وبحدثوا توبة دفعا للشر بقدر الامكان والمروى عن ابي حنيفة من لزوم البيت مجمول على حال عدم الامام اما اعانة الامام الحق من الواجب عند النناء والقدرة اه (فان كانت) البغاة (لهم فئة) اى طائفة يلتحقون بها اوحصن يلتجئون اليد (اجهز على جريحهم) اى تم قتله قال فى السحاح اجهزت على الجريح اذا اسرعت قتله وقد تمت عليه (واتبع مواجم) اى هاربهم دفعال المحتم العقابهم اى بفئتم اويلتجا الى هاربهم دفعال مرهم كيلا ياتحقابهم اى بفئتم اويلتجا الى حسنم (وان لم يكن لهم فئة) ولاحسن

(قولد فان كانت لهم فيئة اجهز على جريحهم واسم موايم) اى اذا كانت لهم فيئة يلجؤن الباقتل مدبر وهماذا انهزموا وهربوا واجهزعلى جريحم اىاسرع فيقتله والاجهاز الاسراع ويقتل اسيرهم لان الواجب ان يقاتلوا حتى يزول بغيم واندأى الامام ان يخلى الاسير خلا. لان عليا رضي الله عند كان اذا اخذ اسيرا استملفه ان لايسين عليه وخلا. (فنو له وان لم يكن له فيئة لم بجهز على جربحهم ولم يتبع موليم) لأندفاع شرحم بدون ذلك (فولد ولاتسبي لهم ذرية ولايقسم الهم مال) لقول على رضي الله عند يوم الحل لانتتل اسير ولايكشف سترولايؤ خذمال وهوالقدوة في هذا الباب قوله لايكشف الهم سترميناه لايُسبألهم نساه وقوله فىالاسير تأويله اذا لم يكن لهم فيئة فاذا كانت لهم يقتل الاسيرانشاء وان شاء حبسه (فو له ولابأس ان بقاتلوا بسلاحهم ان احتاج المسلون اليه) والكراع كذلك فاذا وضعت الحرب اوزارها رد عليم سلاحهم وكراعهم لأن مااهم ماعلك بالغلبة وأعا يمنعون منه حتى لايستمينوا بدعلى الهدل فاذأ زال بغيم رد عليم (فُول ويحبسالامام اموالهم ولاير دهاعليم ولايقسمها حتى يتوبوا فيردها عليم) الا ان الامام ببيع الكراع ويحبس عنه لان ذلك انظر وايسر لان الكراع يحتاج الى مؤنة وقد تأتى على قيمته فكان بيعه الفع لصاحبه وما اصاب الخوارج من اهل المدل او اصاب اهل المدل منم من دم او جراحات او مااسمنگه احد الفريقين على صاحبه فذلك كله هدر لاضمان لاحد منهم علىالآخر واما مافعلو. قبل الخروج اوبمد تفريق جمهم اخذوابه لانهم مناهل دار الاسلام ثم قتلي اهل المدل شهداء يصنع بهم مايصنع بالشهداء يدفنون بدمائهم ولايفسلون ولايصلى عليم واما قتلاء اهل البنى فلايسلى عليم ويدفنون (فولد وماجباً، اهل البني من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج والمشر لم يأخذه الامام ثانيا)ظاهرهذا اله اذا لم يجيبوا فللامام العدل ان يطالبم وفي المبسوط من لم يؤد زكاته سنين في عسكر الخوارج ثم تاب لم يؤخذ بها لعدم جاية الامام اذلابحرى حكمه عليم اى يؤدى زكانه فيما يينه وبين الله تعالى لان الحق يلزمه لتقرر سبيه وكذا منام في دار الحرب وعرف وجوب الزكاة فلم يؤدها حتى خرج الينا (فولد فانكانوا صرفوه في حقد اجزأ من الخذمنه وان لم يكونوا صرفوه في حقه انتي اهله فيما بينهم وبين الله تمالى ازيميدوا ذلك) قال في الهدايه لإاعاده عليهم في الخراج لانهم مقاتلة

(لم مجهز على جرمحم ولم يتبع موليهم) لان المقصود تفريق ج٠٠م وتبديد شملهم وقدحصل فلاداعي لقتلهم وفيه اشمار بالد او اسر أحدا مهم لم نقتله ان لم يكن له فئة والاقتله كافى المحيط قهستانى (ولاتسبي لهم ذرية) ولا نساء (ولايتسم لهم مال)لانهم ملون والاسادم يعصم النفس والمال (ولابأس ان يقاتلوا) بالبناء للمعبهول اى البغاة (بسلاحهم) ويرتفق بكراعهم (ان احتـاج المملون) اى المطمون (اليد) لان للامام ان يفعل ذلك مال المادل عند الحاجة فغي مال الباغي اولى (ومحيس الامام أموالهم) دفعنا لشرهم باستفانتم على القتال الانديب الكراعلان حبس الثمن انظر وايسرهدايه (ولايردها عايم ولايقسمها) بين

المفاعين لما مر ان أموالهم لاتفتم ولكنها تحبس (حتى يتوبوا فيردهاعليم) لزوال بغيم (وماجباء (فكانوا) الهل البنى من البسلاد التى غابوا عليها من الحراج و العشر لم يأخذه الامام ثانيا) لان ولاية الاخذ له باعتبار الحماية ولم يحمهم (فان كانوا) اى البفاة صرفوه فى حقه (اجزى من اخذ منه) لوصول الحق الى مستمقه (وان لم يكونوا صرفوه فى حقد افتى اهله) و فى بعض النسخ فعلى اهله (فيا بينهم وبين الله تعالى ان يميدوا ذلك) لانه لم يسل

لى مستحقه قال في الهدايه قالوا لااعادة عليم في الخراج لانهم مقاتلة فكانوا مصارف وان كانوا اغنياء وفي العشر ان كانوا فقراء كذلك لانه حق الفقراء وقد بيناه في الزكاة وفي المستقبل يأ خذه الامام لانه يحميم فيه لظهور ولايته انهى حمات الخطر والاباحة في اخره عن العبادات والمعاملات لان له مناسبة بالجميع فيكون بمنزلة الاستدراك لما فاتها وعنونله في الهدايه وغيرها بالكراهية والاستحسان والحظر لفة المنع والحبس وشرعا مامنع من استعماله شرعا والاباحة مندا الحظر والمباح مااجيز للمكلفين (٣٥٩) فعله وتركه بلااستحقاق ثواب ولاعقاب نع محاسب عليه حسابا

فكانوا مصارف وإنكانوا اغنياه وفي النشر انكانوا فقراه كذلك لان المشرحق الفقراء فيحمل كلام الشيخ على الشرواذا قتل رجل من اهل المدل باغيا وهو وارثه فهو برئه لانه قتل بحق فلا يمنم الارث وان قتل الباغى وقال كنت على حق وانا الآن على حق ايضا فانه برئه وان قال قتلته وانا اعلم انى على باطل لم يرثه وهذا عندهما وقال ابو يوسف لا يرث الباغى في الوجهين والله اعلم

مع كتاب الخطر والااه الله

الحظر هوالمنع والحبس قال الله تصالى ﴿ وَمَا كَانَ عَيَّاهُ رَبِّكَ عَظُورًا ﴾ أي ما كان رزق ربك عبوسا من البروالفاجر وهوهنا عبارة عن مامنع من استعماله شرعا والمحظور مندالماح والمباح ماخيرالمكلف بين فعله وتركه من غيرا سحقاق ثواب ولاعقاب وصاحب الهدايه لقب هذاالباب بكتاب الكراهية ثمقال وتكلموا في معنىالمكروء والمروىعن عد انكل مكروه حرام الانه مالم يحدفيه نساقاطما لم يطلق عليه لفظ الحرام وعنداني حنيفة وابي يوسف الدالى الحرام اقرب (فوله رحدالله لايحل للرجال لبس الحرير) لقوله عليه السلام ه أعما يلبسه من لاخلاق له في الآخرة ، وكذا لا بجوز لار جال لبس المصفر والمزعفر والمصبوغ بالورس اشار الى ذلك فى الكرخي في بأب الكفن (فو الد ويحل للنساء) لقوله علىه السلام « احل الحرير والذهب لا ناث امتى و حرم على ذكورها» وقد قال ابو حنيفة لا بأس بالم في الثوب اذا كان قدر ثلاث اصابم او اربع يسى مضمومة (فولد ولابأس بتوسده عندا بي حنيفة) وكذا افتراشه والنوم عليه والجلوس عليه عنده وكذا اذاجعل وسادة وهي المخدة لان الجلوس عليه استمفاف به (فوله وقال ابويوسف و يجد يكر. توسده) لانه منزى الجبابرة والاكاسرة والتشبهيم حرام قال عر رضى الله عنه اياكم وزىالاعاج وعندسمد بن ابى وقاص رضى الله عنه اندقال لأن انكى على جر الفضاء احب الى منان اتكئ على الحرير ولان لبسه لابجوز فكذا الجلوس عليه ولاي حنيفة انالنبي صلىالله عليه وسلم جلس على مرفقة حريز وروى انانسا رضي الله عنه حضر وليمة فجلس على وسادة حريروفي الججندي قول الديوسف مع الدحنفة واوجعله سترا ذكر في الميون انه لا يكر و بالاجاع وفي الهدايه على الاختلاف (قو له و لا بأس بلبس الديباج

يسيرا اختيار (لايحل للرحال ليس الحرير) ولوبحائل بينه وبين بدنه على المذهب وعن الامام أعا يحرم اذا مس الجلد قال في القنية وهي رخصة عظيمه في موضع عم بدالبلوي ام الا إذا كان قدر أربع اصابع كافى القنية وغيرهما وفيها عامة طرزها قدر اربعاصابعمنابريسممن أصابع عمررضي الله تعالى عنه وذلك قيسبشبرنا برخص فيهاه وكذاالثوب المنسوج بذهب محل اذاكان هذا المقدار والالاكافي الزيلمي وغيره (ويحل) اي الحرير (للنساء) لحديث ھان ھد ن مشير المافي بديد وكان في احداهما ذهب والاخرى حرير «حرام على ذكور امتى حــل لانائم» (ولابأس بتوسده) ای حمله وسادة وهی المخد. وكذا افترا شــــه والنوم عليــه (عند ابي

حنيفة)لانذلك استخفاف به فصار كالتصاوير على البساط فانه مجوز الجلوس عليه و لا مجوز ابس التصاوير اختيار (وقالا يكره توسده) وافتراشه ونحوذلك لعموم النهى ولانه زى من لاخلاق له من الاعاج قال في الهدايه وفي الجامع الصغير ذكر قول محدولم يذكر قول ابي يوسف وانحاذ كره القدورى وغيره من المشايخ وكذا الاختلاف في سترا لحرير وتعليقه على الابواب اه واختار قول الامام البرهاني والنسني وصدر الشريعه وغيرهم تصحيم (ولا بأس بلبس الدبياج) وهوماسداه و لحتدابريسيم

مصباح (في الحرب عندهما) لان الحاجة مات اليه فائه برد الحديد بقوته ويكون رعبا في قلؤب الاعداء لكونه اهيب في اعينهم ببريقة ولمائه كافي (ويكره) لبسه (عندابي حنيفة) ﴿ ٣٦٠ ﴾ لعموم النهى والضرورة تندفع بالمخلوط مائة به قوله المحرورة المداري حنيفة)

عنــدهما في الحرب ويكره عند ابى حنيفة) اعلم ان لبس الحرير والديســاج يكوه في الحرب عند الى حنيفة اذاكان مصمتا لان النبي عليه السلام نهى الرجال عن ابسه ولم نفصل ولانه عكن انتقوم غيره مقامه فيالحرب فلاتدعو لحاجة اليه وعندهما لايكره لأن فيه ضرورة فإن الخالص منــه ادفع لمضرة السلاح واجيب في عين العدو قلنــا الضرورة تندفع بالمخلوط وهوالذي لحته حرير وسداء غيرحربر والمخلوط لايكره لِبسه اجاعا ذكره الخجندي (فو له ولابأس بلبس الملحم اذاكان سداه ايرسيما ولحمته قطنااوخزا) يعنى في الحرب وغيره واما اذا كان لحته حرير وسداه غير حرير لايحل ابسه فىغيرا لحرب ولابأس به فى الحرب اجاعا واذاكان لحته وسداه كلاهمامن حرير لم بجزابسه عند ابى حنيفة لافي الحرب ولافي غيره وعندهما مجوز في الحرث وهذا اذاكان صفيقا يحصلبه اتقاءالمدو فيالحرب امااذاكان رقيقا لايحصلبه الانقاء لابحل لبسه بالاجاع لمدم الفائدة (غو له ولا بجوز "رجال النحلي بالذهب والفضة) وكذا اللؤاؤلاندحل للنساء (فو له الا الخاتم) يعني من الفضة لاغير اماالذهب فلا بجوز للرجال التختم به ثم الخاتم من الفضة أغابياح للرجل أذاضرب على صفة مايلب، الرجال أمااذاكان على صفة خواتم النساء فمكرو. قال فىالذخيرة وينبني انيكون قدر فضة الخاتم مثقالاولا يزاد عليه وقيل لايبلغه المثقال ولواتخذ خاتما منفضة وفصــه من عقيق او ياقوت اوزبرجد اوفيروزج نقش عليه اسمه اواسماء مناسماء الله تمالى لابأسبه وفيالجامع الصغيرلا يتختم الابالفضة وهذا نصءلي ان التختم بالصغر والحجر حرام وقدروى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى على رجل خاتما من صفر فقال همالي اجدمنك رامحة الاصنام، ورأى على آخر خاعًا من حديد ﴿ فقال مالي ارى عليك حلية اهل النارِ ﴿ وَفَي الْحَجِّندِي التحتم بالحديد والصفر والنحاس والرصاص مكروه للرجال والنساء لاندزى اهلالنار وامآ المقيق فني النمتم به اختلاف المشايخ وصحح فىالوجيز آنه لايجوز وقال قاضيمان الصحيم الدمجوز ويستحب ان بجمل فص الحاتم آلى باطن كفه بخلاف النساء لالمتزين فىحقهن وآغا يتختمالقاخي والسلطان لحاجتهما الىالختم واماغيرهما فالافضلله تركه لمدم الحاجة اليدكذا فىالهدايد قال فى اليناسِيع وينبنى ان يتمنم فى حنصر. اليسرى لافى اليمني ثما لحلقة في الخياتم هي المتبرة لان قوام الخاتم بها ولأستبر بالفص حتى اند يجوز ان يكون حجرا اوغير. (فو إله الاألخاتم والمنطقة وحلية السيف بالفضة) فان ذلك لايكر وبالاجاع (غو له وبجوز التحلي بالذهب والفضة للنساء) اعاقيد بالتحلي لانهن في استعمال آنية الذهب والفضة والاكل فها والاهان منها كالرجال (فو أبد ويكر وان يلبس السبي الذهب والحرير) قال الخجندي والانم على من البسه ذلك لانه لماحر م اللبس حرمالالباس كالخرلماحرم شربه حرمسقيه ولانهم عنعون من ذلك لئالا يألفوه كإعنعون

واعتمد قوله المحبوب والنسنى وغيرهما تصيم (ولابأس بلبس الملحم) بغير آريسيم في الحرب وغيره (اذا كان سداه اربسما و)كانت (لحته قطنا اوخزا) او كتانا اونحوم لان التوب أعما يصير ثوبا بالنسيم والنسيم باللحمة فكانتهى المنتبرة دون السلمى وأما اذا كانت لحته حريرا وسداه غير. لايحل ابسه في غير الحرب ولابأس به في الحرب اجماعاكا ذكره الخعندى(ولابجوزلارجال التحلي)اى النزين ابالذهب والفضة) مطلقا (الاالحاتم) بقدر مثقال فادوندوقيل لاسلغ المثقال كمافى الجوهره (والمنطقة)قال في القاموس ككنسة ما ينطق مد الرجل شدوسطه عطقة اه (وحلية السيف) بشرط ان لايضع يده على موضع الفضة اذاكانكل واحد منها (من الفضية) لما جاء من الآثار في اباحة ذلك كافي الهدامه (وبجوز للنساء التحلى بالذهب والنضة) مطلقا واعاقد

بالنحلى لانهن فى استعمال آنية و النضة والاكل فيها و الاهان منهاكالرجالكا يأتى (ويكر.) لاولى (·ن) (ان يلبسالصبى الذهب) والفضة (والحرير)لانالتحر بملا ثبت فىحقالذكوروحرماللبسحرمالالباسكالخرلماحرم شربه حرمسقيد ولانه يجب عليه ان يعود الصبي طريق الشريعة لبألفها كالصلاة والصوم (ولا يجوز الاكل والشرب والادهاق والتطيب) وجميع انواع الاستعمال (في آنية الذهب والفضة لمر جال والنساء) لنجوم النص وكذا الاكل بملقة ذهب وفضة والاكتفال بميلهما وما اشبه ذلك من الاستعمال كمكحلة ومرآة وقل ودواة ونحوها بعني اذا استعملت ابتدأ فيا صنعت له بحسب متعارف الناس والا فلاكراهة حتى أو نقل الطعام من انا الذهب الى موضع آخر أو صبالما او الدهن في كفه لا على رأبه ابتدأ ثم استعمله لا بأس به مجتبى وغير ، وهو ما حرر مق الدررة اليمنظ كذا في الدر ولا بأس باستعمال آنية الزجاج والبلور والمقبق) والياقوت والزبرجد ونحو ذلك لا نها ليست في معنى الذهب والفضة (وبجوز الشرب) ﴿ ٣٦١ ﴾ والوضو، في الاناء المفضض) المزين الفضة (عند أبي حنيفة و)

كذاك بجوزعنده (الركوب على البرج المنضض والجلوش على المرو المفضض) قال في الهدايه اذاكان بنتي موضع الفضة ومعناه تتي موضع الفضة او ممناه تنق موضع القم وقيل هذا وموضع اليد في الاخيد وفي السرو والسرج موضع الجلوس وقال ابو يوسف بكر مذاك وقول عجد روی مم ایی حنيفة و روىمع الى وسف وعلى هذا الاختلاف الآثاء المضيب بالذهب والفضمة والكرمى المنسبب سمسا واذا جعل ذلك في السيف والمجد وحلقة المرآة ا او جدل المعمف مذهب او مفضضاو كذاالاختلاف فالغيام والركاب والثنر

من شرب الجر ومسائر المامى ولهذا امرالني صلىانة عليه وسلم بتعليهم الصلاة وضريم على تركها لكي يألفوهاو بسادوها قال فيالعبون ويكره للانسان الايخضب يده ورجله الحنا وكذاك الصي ولابأس به النساء واما خضب الشيب بالحنا فلابأس به الرجال والنساء وبكره تغير الشيب بالسواد (قوله ولا بجوز الاكل والشرب والادهان والتطيب في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء) لانالنبي عليه السلام. ني من ذلك وكذا لا بجوزالاكل علمقة الذهب والفضة والاكتمال بميلالذهب والغضة وكذبكالمكملةوالهرةوالمرآة وخيرذك واماالآ ئية من غيرالذهبوالفضة فلا بأس بالاكل والثرب فيها والادهان والتطبب منها والائتفاع بها الرجال والنساء كالحديد والصغر والنماس والحشب والعلين (قولُهُ ولا بأس باستعما ل آنية الرجاج، الرصاص والبلور والعقيق) وكذالياقوت (فق لدو بحوز الشرب في الاناه المفضض عند ابى حنيقة والركوب على السرج المنضض والجلوس على السرير المغضض) هذا اذاكان ينتى موضعالفضة اى يئتى موضعالهم وقيل موضع الغم وموضعاليدايضا فىالاخذونىالبريروااسرج موضع الجلوس وقال ابويوسف يكرمذك وقال يجديروى مع ابى حنيفة و يروى مع ابى يوسف و على هذاالحلاف الالمهالمضبب بالذهب و الفضة والكرسي الضبب مماوكذااذا فعل ذك في السقف والمجدو حلقة المرآة وجعله على المعمف واللجامو كذالكتابة بالذهب والفضة على الثوب على هذاالخلاف والخلاف على ما يخلص الماالتو به لا بأس م اجماعا (قوله و يكر م التعشير في المحف) و هو التعلم و الفصل بين كل عشر ايات علامة يقال ان ف الفر آن سمَّ الذعاشر مو الاثار عشر بن عاشر م (قولدو النقط) الما كان النقط مكروها فيانقدم لائم كانو اعربا صريحا لابعثرهم اللحن والتحيف المالان فقد اختلطت الجم بالمرب فالنقط والشكل مستحب لان ترك ذاك أخلال بالحفظ (فو لدو لا بأس

اذا كان مفضط وكذا الثوب فيه كتابة بذهب او فضة على ج نى (٤٦) هذا وهذا الاختلاف فيا يخلص فاما التموية الذى لا يخلص فلا بأس بالاجماع واختار قول الامام الائمة المصحون كالمحبوبي والنسبق وصدر الشريعة وغيرهم تصحيح (ويكره التعشير) اى وضع علامات بين كل عشر آيات (في المحمف و) كذا (النقط اى اعجامه لاظهار اهرابه لقول ابن مسعود رضى الله عنه جردوا القرآن ويروى جردوا المساحف وفي التعشير والنقط ترك المجريد ولان التعشير مخل محفظ الآي والنقط محفظ الاهراب انتكالا عليه فيكره قالوا في زماننا لا بدا بجم من دلا المحلوبين اخلال بالحفظ وهجران القرآن فيكون حسنا هدايه قال في الدر وعلى هذا لا بأس تكتابة اسامي السور وعدالآي وعلامات الوقف ونحوها فهي بدعة حسنة درر وقنيه اه (ولا بأس بحلية المحمف) المفهمن تعظيمه

(ونقش المسجد) و تزنه (وزخرفته عاء الذهب) إذا كان المقصود بذلك تسطيم ويكره اذا كان يقصد الرياء ويضمن اذا كان من مال المسجد (ويكره استخدام الحسيان) لان الرخية في استخدامهم تحسل على هذا السنياع وهو مثلة محرمة (ولابأس بخصاء البرائم) لانه يفعل النفع لان الدابة تسمن ويعليب لحمايدك (وانزاء الحير على الحنيل) لماصح ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب المنافقة فلو كان هذا الفعل حراما لما ركبه لما فيه ﴿ ٣١٢ ﴾ من فتح بابه هدا به (و بجوز ان يقبل

بُصَلِية المُحصَفُونَتُشَ المُسجِدُ وَالرَّحْرَفَةُ عَاءَالدَّهِ ﴾ لأنَّ المُتسود بذلك التعظيم والتشريف ويكره نسل ذنك علىطريق الرياء وزننة الدنيا وفي الخبندى لابأس بهاذا كان من غير ومنت المسجد اما اذا كان من غلة المسجد لم يجز وبضمن المتول لذلك (قوله ويكره استخدام الحصيان) لان الرغبة في استخدامهم حث فناس مل هذا الطبع وهو مثلة محرمة (قُولَهُ وَلا بأس بحصاء الباغ) لا نه يَعْمَلُ لانفع لان الدابة أَسْمَنُ وَيَطْبِ لَحُهَا بِذَكَ (قَوَ لِدُوا زَاء الحَيْرِ عَلِي الحَيْلِ) لان الني عليه السلام كان ركب البغلة و يتخذها فلوكان هذا الغللمكروها لما اتخذها ولازكيها ولذىرويمائه مليهالسلام كرمذاك لبخاحاتم فلان الخيل كانت مندم قلية فاحب تكثيرها (قوله و بجوزان مبل في الهداية و الاذن قول العبد و الجارية والصبي) وهذا اذا خلب على رأه صدقهم أما اذا لم يغلب ظه ذلك لم يسعقبوله منهرقال فيالمبسوط اذا الىصغريفلوس الميسوق ليشتزى بياشيئا منه والخبر النامه امرته ذاك فالأطلب الصابول او الاشنال او نحوذاك فلابأسال بيعه والأطلب الزبيب اوالحلوا اومايأكله الصبيان ينبغيان لابيعه منهلانالظاهرانه كاذب وقدمشر على فلوس امه فاخذها ليشتري عاماجة نفسه قال في الجامع الصفراذا قالت جارية لرجل بشيمولاى اليك هدية وسمه ال يأخذها لاله لافرق بين ما اذا اخبرت باهداء المولى غيرها اونفسها (قو له ويقبل في المعاملات قول الفاسق) مثل الوكالات والمضاربات والاذن فىالتجارات وهذا أذا غلب ملى الرأى صدقه اما اذاغلب عليه كذبه خلايعمل عليه (قوله ولانقبل في اخبار الديانات الاالعدل) ويقبل فها قول الحرو العبدو الامة أذا كانوا عدو لا ومن الديانات الاخبار بمجاسة الماء حتى اذا اخبره مسلم مرضى بنجاسة الماء لم يتوضأ به ويتيم والكاذ الهنبر فاسقا تحرى فالكال اكثر رأبه أنه صادق يتيم ولايتوضأ به وال اراق الماء ويتيم كان احوطوان كان اكررأه الهكاذب توضأ بهولايتيم وهذاجواب الحكم اما في الاحتياط يتم بمدالوضو، (قو له و لا يجوزان يظر الرجل من الاجنبية الا الى وجهها وكفيها) لاز في ابداء الوجه والكف ضرورة لحاجتها الى المعاملة مع الرجال اخذ واعطاء وقد تضطر الى كشف وجِيها اشهادة لها وعليها عند الحاكم فرخص لها فيه وفي كلام الشيخ دلالة على انه لأُنباح له النظر الى قدمها وروى الحسن عن ابي حنيفة انه بَاح ذلك لان المرأة تضطر الى المشى فيبدو قدمها فعسار كالكف ولان الوجه يشتمي مالا يشــتمي القدم فاذا جاز النظر الى وجهها فقدمها اولى قلنا

في الهدأية والأذن) في المِسارة (قول الصبي والعبد) لأن العادة جارية بعث الهدايا على بد هؤلاء والاذن في الْجِــارة ولا عكنهم استعصاب الشهود معهم اذا سافروا اوجلسوا في السوق فلو لم يقبل قولهم لادى الى الحرج وهذا اذا اغلب على ظنه صدقهم والالم يسعه ذلك وفى الجامع الصغير أذأ قالت حارية لرجل بعثني مولاى البك هدية وسعه ان يأخذهما لانه لا فرق علما اذا اخرت باهداء المولى غيرها اوتضما لما قلنا هدایه (و مقبل فالماملات قول الفاسق) والكافر لكثرة وجودها بين اجناس الناس فلو شرطها شرطا زائد الادى الى الحرج فيقبسل قول الواحد فها عدلا كان او فاسقا كافرا او مطا عبدا او حرا ذكرا او اثني دنما للحرج هدایه (ولا نقبل

في اخبار الديانات الا العدل) لعدم كثرة وقوعها حسب وقوع المعاملات لجاز الديشرط فيه (المضرورة) ويادة فلا يقبل الاقول المسلم العدل لال الفاسق متم والكافر لايلزم الحسكم فليس له الديلزم المسلم هدايه (ولا يجوز) الرجل (الدينقل من الاجنبية) الحرة (الاالى وجههاوكفيها) ضرورة احتياجها الى المعاملة مع الرجال اخذاو اعطاء وغير ذك وهذا تنصيص على انه لا بباح النظر الى قدمها وعن ابى حنيفة انه بباح لان فيه بعض الضرورة وعن ابى يوسف

انه باح النظرالى ذراعها ابضالانه قد بدوا منها عادة هدایه و هذا اذاكان بأمن الشهوة (قان كان لایأمن) حل نفسه من (الشهوة لم بنظر الى وجهها الالحاجة) ضرورية لقوله عليه الصلاة والسلام • من نظر الى محاسن امرأة اجنبية عن شهوة صب في عينيه الانك يوم القيامة • هدايه قال فى الدر غلى النظر مقيد بعدم الشهوة و الا غرام و هذا فى زما شهو اما فى زماننا فنع من الشابة قهستانى و غير • اه (و يجوز القاسمى ﴿ ٣١٣ ﴾ اذا ارادان يحكم عليا) اى المرأة (واشاهداذ الرادال الشهادة

علمها النظر الى وجههما وال خاف ال بشتهي) العاجة الى احياء حقوق الناس بواسطة القضاء واداء النهادة ولكن ينبغي ان يفصده اداء الشهادة اوالحكم علمها لاقضاء الثهوة تحرزا عما عكنه التحرز عنسه وهو قصسد الغبيم واما النظر أتعمل الشهادة اذا اشتى قبل باح والاصيح انه لابساح لاله يوجده من لايشتي فلا ضرورة بخلاف مالة الاداء هداله (ونجوز) ايضا (اطبيب ان مظر الى موضع المرض منها) رينبغي البطم امرأتمدو ائها لازنظر الجنس الى الجنس امهل فال لم يقدروا يستر كل موضع منهاسوى موضع المرض ثم ينظر ويفض بصره ما استطاع لان مائدت بالضرورة لتقبدر بقبدر الضرورة وصبار كنظر الحافضية والحتان هـداه (و نظر الرجل من الرجل) وأو

الضرورة لانتمنق في كشف القدم أذالمرأة تمثى في الجور بين والحنفين فلستغنى به من اظهار القدمين فلايجوز النظر اليما (فق له فان كان لايأمن الثهوة لاينظر الى وجهها الالحاجة) لقوله عليه الملام ، من نظر الى محاسن امرأة اجنبية صبق عبنيه الآلك يومالتيمة ، الآلك هوالرص ، وقوله الألحاجة ، هوان ريدالشهادة عليها فيجوزله النظر الى وجهها وان غاف التهوة لانه مضطر اليه ف اقامة الشهادة اصله شهودالزناء لابد من نظرهم الى العورة اذا ارادوا اقامة الشهادة ولا يحل له أن عس وجهها ولا كفها وان كان يأمن الشهوة لقيام المحرم وانعدام الضرورة تخلاف النظر لان فيه منرورةوالحرمقوةطيهالسلام و من مس كفامرأة ليسمها بسبيل وشع على كفه. جرنوم القيمة ، ولان الهـ س ا فلظ من النظر لان الشهوة فيه اكثرو هذا اذا كَانت شابذ تشتى اما اذا كانت مجوزا لاتشتى لا أس مصافحتها ومس بدها لانعدام خوف الفتنه و قد روى ان ابابكر رضيافة هنه كان بصافع الصائز و عبدالله بن الزبير استأجر عجوزا لترشه فكانت تنمز رجليه وتغلىرأسه وروىان امرأة مدت يدها الى ايراهمالفنى لتصافحه ففال لها اكثنى من وجهك فكشفته فاذا هيمجوز فصافحها وكذا اذاكان شيخا بأمن على نفسه ومليها اما اذاكان لايأمن لايحل له مصافحتها وان عطست امرأة أن كانت عِوزًا شُمَّهَا والأفلاوكذا ردالسلام علما على هذا ﴿ قُولُهُ وَبُحُوزَامُنَاسُي اذًّا اراد ان محكم علما وقشاهد ان بشهد عليها ان ينظر الى وجهها وان خاف ان نشتمي) المحاجة الى احياء حقوق الناس بواسطة القضاء واداء الشرادة ولكن نبغي ان منصد به اداء الشهادة والحكم علمالاقتفاء الشهوة والماالنظر اتحمل الشهادة اذا اشتمى قبل ساح كافي حالة الاداء والاصيم اله لاباح لاله يوجد من لابشتمي فلاضرورة ومن أراد ان يتزوج امرأة فلابأس أن ينظر اليها وان علم الهيشتمي لان المفصود اقامة السنة لاقضاء الشهوة (قوله و بحوز الطبيب أن منظر الى موضع المرض منها) اما اذا كان المرض في الرُّبد يَا غير الفرج فانه بجوزله النظر اليه عند الدواء لانه ضرورة وأن كان في موضع الفرج فينبغي ال يعلم امرأة تداويوا قال لم يوجد امرأة تداويواو خافو عليها ال تهلك اوبصيها بلاء اووجعٌلا يتحمل مستروا منهاكل شئ الاموضع العلة ثم يداويها الرجل ويغض بصره مااستطاع الامن موضم الجرح وكذلك نظر القابلة والحنان عل هذا (قو له و ينظر الرجل الى جميع بدله الامابين سرته الى ركبته) لفوله عليه ً السلام لمن رضي الله عنه و لاتنظر الى فعنذ جي ولاميت ، وماياح النظر اليه الرجل

امردصيح الوجه اذا امن الشهوة (الى جيم بدنه الامابين سرته الى) منتى (ركبته) قالسرة ايست بمورة و الركبة عورة و انما قيد بالنظر الى الامرد بمااذا امن الشهوة بما في الهندية و الغلام اذابلغ مبلغ الرجال و لم يكن صبيحا فحكمة حكم الرجال و ان كان صبحا فحكمه حكم النساء و هو عور قمن قرئه الى قدمه لا يجل الفطر اليه عن شهوة قاما الحلوة و النظر اليه لا عن شهوة علاياس به وإذا لم يؤمر بالنقاب كذا فى الملتقط اه (و يجوز الرأة ان تنظر من الرجل الى ما ينظر الرجل اليدمنه) اى من الرجل اذا امنت الشهوة لاستواء الرجل والمرأة فى النظر الى ماليس بعورة كالثياب والدواب هدايه (و تنظر المرأة من المرأة الى ما يجوز المحاسبة وانعدام الشهوة غالبا كافى نظر الرجل الى الرجل وكذا الضرورة قد تحققت الى الانكشاف فيا بنهن هدايد (وينظر الرجل من امته التي تحلله) الموطئ (و) من (زوجته الى فرجها) وهذا اطلاق فى النظر الى سائر بدنها عن شهوة وعن غير شهوة الاصل فيه موسم لك قوله صلى الله عليه وسلم و غض بصرك

من الرجل يباح المس (فوله ويجوز المرأة ان تنظر من الرجل الى ما بجوز ان ينظره الرجل اليه من الرجل اذا امنت الشهوة) وذكر في الإصل أن نظر المرأة الى الرجل الاحنى عنزلة نظر الرجل الى محارمه لان النظر الى خلاف الجنس اغلظ (فواير وتنظر المرأة من المرأة الى مايجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل) لوجود المجانسة وانمدام الشهوة غالبًا (قوله وينظر الرجل منامته التي تحلله وزوجته الى فرجها) لأنديبا له وطؤها والاستمتاع بها وهو فوقالنظرفلان يجوزالنظر اولى قال فىالبناسيم يبا- للرجل ان ينظر الا فرج امرأته وعلوكته وفرج انفسه الا أنه من الادب ولهذا قالو أن الاولى ان لاينظر كل واحد من الزوجين الى عورة صاحبه وكان عمر رضى الله عنه يقول الاولى ان ينظر ليكون البلغ في تحصيل اللذة كذا في الهدايه وقال ابوبوسف سألت اباحنيفة اعس الرجل فرج امرأته وتمس هيفرجه ليممرك عليه قال لابأس بذلك واذا زوج الرجل امته حرم عليه النظر ال مابين سرتها وركبتها ومسها لشهوة ولا بأس ان يستمتع بامرأته الحائض والنفساء عا دون الفرج وكذلك الامة وهذا قول عجد وعندهما انما بحوز له ذلك عاعد امايين السرة الى الركبة (فوله وينظر الرجل من ذوات محارمه الى الوجه والرأس والصدر والساقين والمضدين) والمحارم منلابجوزله مناكحتهن علىالتأسد بنسب اوسبب مثل الرصاع والمصاهرة سواء كانت المصاهرة بنكام اوسفاح في الاصم كذا في الهدايه (فوله ولاينظر الى ظهرها وبطنها ﴾ لانهما بحلان محل الفرج مدليل اله اذا شبه امرآنه بظهر امه كان مظاهرا فلولا اذالنظراليه حرام لما وقع التمريم بالتشبيه الاثرى انه لوقال لامرأيه إنت على كرأس امي لم يقع بدالتحريم وآذا ثبت بهذا تحريم النظر الىالظهر فالبطن اولى لان البطن يشتبي مالا يشتهي الظهر فكاناولي بالتحريم (غوابه ولابأس ان عسما يجوزله ان ينظر اليه منها) أذًا أمن على نفسه الشهوة فانكم يأمن الشهوة لم بجزله ذلك ولا بأس بالخلوة معهن والمسافرة بهن(فولد وينظر الرجل من مملوكة غيره الىمابجوزله ان ينظر اليه من ذات عارمه) والمديرة والمكاتبة وام الولد في جبع ذلك كالامة القن والمستسعاة كالمكانبة عند ابى حنيفة وعندهما كالحرة المديونة واما الخلوة بالامة ومن

الاءنامتك وامرأتك • ولانمانوق ذلك من المسيس والنشيان مباح فالنظراولي الا أن الأولى أن لانظر كلواحد منها الى عورة صاحبه وتمامه فيالهدامه (وينظر الرجل من ذوات محارمه) وهن من لايحل له نكاحهن الدا لننب او بسبب (الى الوجه والرأس والمسدر والساقين) وحد الماق من الركة الى القدم (والعضدين) اى الساعدين وحد الساعد من المرفق الي الكتف كافي العمام (ولا ينظر الىظهرها وبطنها) لان الله تمالي حرماارأة اذا شبها بظهر الام فاو ان النظر السه حرام لما حرمت المرأة بالتشسه يه واذا حرم النظر الي الظهر فالبطن اولى لأنه ادعى الشهوة (ولابأس) لارجـل (ان عس) من

الاعضاء (ماجاز)له (انينظراليممنها) اىمنالاعضاء منذكراوانىاذا امنالشهوة على نفسه وعليها وان لم (فى) يأمن ذلك اوشك لم يحلله المس ولاالنظر كمافى المجتنى وغيره وهذا فى غيره الاجنبية الثبابة اماهي فلا يحلمس وجهها وكفيها وان امنالشهوة لعدم الضرورة بخلاف النظر وقيدنا بالشابة لان المجوز التى لاتشهى لابأس بمصافحتها ومس يدها لانعدام خوف الفتنة وتمامد فى الهدايه (وينظر الرجل من مملوكة غيره) ولو مدبرة او مكاتبة اوام ولد (الى ماه، :) له (ان ينظر اليه من ذوات محارمه) لانها تحرج لحوائج مولاها وتحدم اضافه وهى في ثباب مهنتها فكانت الضرورة داعية اليموكان عروضى الله عنه اذارائى جارية منقبة محلاها بالدرة وقال الق عنك الحمار ياد فار التشهين بالحرا واما الحلوة بها والمسافرة فقد قيل تباع كافى المحارم وقيل لا تباع لدم الضرورة واليممال الحاكم الشهيد (ولا بأس) عليه (بان عس ذلك) الموضع الذي مجوز النظر اليه من الامة (اذا ارادالشراء وان خاف ان يشتهي) قال في الهدايد كذا ذكر في المحتصر واطلق ايضا في الجامع ﴿ ٣٦٥﴾ الصغير ولم يفصل وقال مشايخنا بباح النظر في هذه الحالة وان اشتهى

للضرورة ولأساح المس اذااشتهى اوكان اكبررأمه ذلك لانه نوع استمتاعوفي غير حالة الشراء ساح النظر والمس بشرط عدم الشهؤة اه (و الخصى) والمحبوب والمخنث (في النظر الى الأحنية كالفعل) لانه ذكر ذوشهوة داخل تحت عوم النص والطفل المنفير مستثنى بالنص (ولا يجوز للمملوك ان منظر من سيدته الا الى مابجوز الاجنى النظر اليه منها) لانه فحل غير محرم ولازوج والشهوة متعققة لجواز النكاح في الجملة والحاجة قاصرة لأبه يعمل خارج البيت والمراد بالنص الاماء قال سعيد والحسن وغيرهما لايغرنكم سيورة النور لانها في الآناث دون الذكور هدامه (ويمزل) السيد (عن امته بغير اذنها) لانها لاحق لها في الوطي (ولايعزل)

فىمتناها والمسافرة بهن فقد قيل يجوزكا فىالمحارم وقيل لايباح لعدم الضرورة وفى الاركاب والانزال اعتبر محد في الاصل الضرورة فيهن وفي ذوات المحارم محردا لحاجة (قَوْ الله ولا بأس ان عس ذلك اذا اراد الشرى وان خاف ان يشتبي) يعني ماسوى البطن والظهر بمايجوز له النظر اليه مهاوفي الهدليه قال مشايخنا بباح النظر في هذه الحالة وان اشتى لاجل الضرورة ولايباح المس اذا اشتى اوكان اكبر رأيه ذلك لانه نوع استمتاع (فوله و الحصى في النظر الى الاجنبية كالفحل) لقول عايشة رضىانة عنها الخصى مثلة فلايبيع ماكان حراماقبله ولأندفحل يجامع وكذا المجبوب لانه يستمق وينزل وكذا المخنث لانه رجل فاسق (غوايه ولايجوز للمملوك ان ينظر من سيدته الا مامجوز للاجني ان ينظر اليه منها) لأنه فحل غير محرم ولا زو جوالشهوة متمققة لجواز النكاح في الجلة ويكره ان نقبل الرجل فم الرجل اوبده اوشيئا منه وقال السرخسيرخص بعض المتأخرين في تقبيل مد العالم والمتورع على سبيل التبرك وقال سفيان تقبيل مدالعالم سنة قالالفقيه الوالليث القبلة على خسة اوجه. قبلة تحية وهو ان قبل بعضنا بعضا على المد. وقبلة رجة وهي قبلة الوالدين ولدهما على الحد. وقبلة شفقة وهي تقبيل الولد والدمه على رؤسهما وقبلة مودة وهو تقبيل الاخ أخاه على الجبهة. وقبلة شهوة وهو تقبيلالزوجة والامة علىالفم. وزاد بعضهم قبلة ديانة وهو تقبيل الحجر الاسود (فولد ويعزل عنامته بغير اذنها)لان الامة لاحق لهافي الوطئ على مولاها (فو له ولايعزل عن زوجته الا باذنها) هذا اذا كانت حرة اما اذا كانت امة فالاذن فيذلك الى مولاها عندهما وقال انونوسف الى الامدّلان الاستمتاع بالوطئ ً محصل لها والعزل نقص فيه فوجب اعتبار اذنها كالحرة ولهما ان المولى احق بامساك ولدها وتبدل وطنها (غوله ويكره الاحتكار في اقوات الآدمين والهام اذاكان ذلك في بلديضر الاحتكار باهله) لقوله على السلام « الجالب مرزوق والمحتكر ملمون» فاما اذاكان في موضع لايضر باهله بانكان مصر أكبيراً فالابأس بد لانه حابس لملكه من غير اضرار بغيره وكذا التلقى على هذا التفصيل وخس الاحتكار بالاقوات كالحنطة والشمير والقت والتبن والحشيش وهو قول ابى حنيفة وقال الولوسفكل مااضر بالعامة حبسه فهو احتكار وانكان ذهبا اوشابا وعن محمد اندقال لااحتكار فىالثباب ويهفة الاحتكار المكروء انيشتري الطمام منالسون أومن قرب ذلك المصر الذي

لزوج (عن زوجته) الحرة (الاباذنها) لان لهاحقا فى الوطئ ولذا تحير فى الجب والمنة قدنا بالحرة لان الزوجة اذا كانت امة فالاذن لمولاها عندابى حنيفة ومجد خلافا لابى يوسف (ويكره الاحتكار) والتلتى (فى اقوات الآدميين) كبر وشعير وتمر وتين وزبيب (والبهائم)كتبن وقش (اذاكان ذلك فى بلديضر الاحتكار) والتلتى (باهله) لحديث «الجالب مرزوق و المحتكر ملمون» وان لم يضر لم يكره

بجلب طمامه الى المصر في حال عوزه ثم المدة اذا قصرت لايكون احتكارا واذا طاات كان احتكارا ثم قيل هي مقدرة باربعين بومالقوله عليه السلام « من احتكر طعاما اربعين لياة فقدىرى من الله و برى الله منه » وقيل بالشهر مادوند قليل عاجل ومافوقه كثير آجل والحاصل ان التجارة في الطمام غير مجودة (في أن ومن احتكر غلة ضيعته اوما جلبه من بلد آخر فليس بمحتكر) اما اذا احتكر غلة منيعته فلانه خالص حقه لم يتلق به حق العامةالاترى انله ان يزرعها فكذلكله انلايبيعواماماجلبه منموضع آخر فالمذكور قول ابي حنيفة لان حق العامة أنما يتعلق عاجم من المهمر وجلب الى فنائها وقال ابو بوسف يكره لاطلاق الحديث وهوقوله عليه السلام والحتكر ملمون (فوله ولاينبني للسلطان ان يسعر على الناس) لماروى ان السعر غلاء في المدسة فقالوا يارسول الله ارسمرت فقال « انالله تعالى هوالمسعر القابض الباسْط الرازق» ولان الثمن حق العاقد فاليه تقديره فلا ينبغي للامام ال يتعرض لحقه الا اذا تعلق به دفع ضرر العامة واذاوقع الضرر باهل البلد وامنطروا الىالطعام ورفعوا امرهم الى القاضى امر المحتكر ان يبيع مافضل عن قوته وقوت اهله على اعتبار السعة فىذلك ونهاه عن الاحتكار فان رفع اليه من اخرى حبسه عزره على مايرى زجراله ودفعا للضر على الناس قال مجد اجبر المحتكرين على بيع مااحتكروا ولااسمر واقول لهم ببعوا كابييع الناس وزيادة لنفان فيمثلها ولااتركهم ببيعون باكثر منها واذا خاف الامام علىاهل البلد الهلاك اخذ الطمام منالمحتكرين وفرقه عليم فاذا وجدوا سعة ردوا مثله وهذاليس بحجر وأنما هو للضرورة ومن اضطر الى مال غيره وخاف الهلاك جاز له تناوله بغبر رضاء (فوار ويكره سعالسلاح في ايام الفتنة) معناه عن يعرف أنه من اهل الفتنة كالخوارج والبغاة لان فىذلك معونة علينا وانكان لايعرف اله مناهل الفتنة فلابأس بذلك (فوله ولابأس ببيع العصير عن يعلم الله يتخذه خرا) يعنى لابأس ببيعه من المجوس واهل الذمة لانالمصية لايقام بعين العصير بل بعد تغيره بخلاف سِعالسلاح في ايام الفتنة لانالمصية يقع بمينه ولوكان لمسلم علىذى دين فباع الذى خرآ وقضا المسلم ثمنها جاز للمسلم اخذه لان بيعه لها مباح ولوكان الدين لمسلم على مسلم فباع المسلم خرا وقضاه من تمنها لم بجزله اخذه لان سع المسلم للخمر لا يجوز فيكون الثمن حراما والله اعلم

~ ﴿ كَالِ الرصايا ﴾ ~

الوصية محثوث عليها مرغب فيها غيرمفروضة ولاواجبة لكنها مشروعة بالكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى فو من بعد وصية يوصى بها اودين مح واما السنة فما روى انسعيد بن ابى وقاص قال مرضت مرمنا اشرفت فيه على الموت فعادنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يارسول الله ان مالى كثير وليس يرشى الا بنتلى واحدة اناوصى عالى كله قال «لا» قلت افينصفه قال «لا «قلت افينا له الله كثير الله كثير الله كثير الله كثير الله والمناب كثير الله والله والله والله والله كثير الله والله والله والمناب كثير الله والله والله

الفتنةلان المعصية تقوم بعينه هدايه ﴿ كتاب الوصايا ﴾ وجهمناسبة الوصاياللحظرو الاباحة ظاهر منحيث (ياسعد)

مه حتى العامــة الابرى ان له ان لا مزرع فكذلك له ان لايبيع واما الشاني فالمذكور قول ابيحنيفة لان حتى العامة اعا يتعلق عاجع في المصر وجلب الى فنائها وقال ابويوسف يكره لاطلاق مارونا وقال محدكل ما يجلب منه الى المصر في النالب فهو يمنزلة فنساء المصر يحرم الاحتكار فيه وعلى قول ابي حنيفة مثى الأعمة المصحون كاذكره المص تعييم (ولاينبغي للسلطان ان يسعر على الناس) لان الثمن حق الماقد فالسه تقدره فلامنبني للحاكم ان متعرض لحقه الا اذا تعلق به ضرر العامة بان كان ارباب الطعام يتحكمون ولتعدون عن القيمة تعديا فاحشا فحينئذ لاباس مه عشورةاهلالرأىواليصر وتمامه في الهدايه (ويكره بيع السلاح في ايام الفتنة) عن يعرف أنه من أهل الفتنة لانه تسبب الى المصية (ولا بأس ببيع المصير) ولو (ممن يعلم الديتخذه خرا الان المصية لاتقام بسنه بل بعد تغيره بخادف بيع السلام في ايام

أنها تعتريها تلك الاحكام وأرادبالوصاياتماييم الوصية والايصا يقال أوصى الىفلان أىجعله وصياوالاسم منه الوصاية واوصى لفلان عمنى ملكه بطريق الوصى والمصنف لم يتعرض للفرق بينهما وبيان كل واحدمنهما بالاستقلال بل ذكرهما فى اثناء تقرير المسائل ثم الوصية اسم ﴿٣٦٧﴾ عمنى المصدر ثم سمى به الموصى به وهى عليك مضاف الى مابعد

الموت وشرطهاكون الموصى احلاللتمليك وعدم استغراقه بالدىنوالموضى له حيا نوقتها غير وارث ولا قاتل والموسى بد قابلا للتملك بعد موت الموصى ولماكان الاصل فهاالا - عماب قال (الوصة غير واحية) لانها تبرع . عنزلة الهبة والتبرعات ليست نواجية وهذا اذا لم يكن مشغول الذمة بنحو زكاة وفدية صدوم وصلاة فرطفهاوالافواجية (وهي مشحة) لانيا تبرع على وجه الصدقة ولذا قال في المجتبي انهـــا على الفني ماحة وعلى اهل الفسق مكروه (ولاتجوز الوصية لوارث) لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلاوصية لوارث» ويعتبر كونه وارثا عند الموت لاعند الوصة فن كان والرثا عند الوصية غير وارث عند الموت سحتله الوصة وان كان بالعكس لم تصيم (الا ان مجنزها الورثة) بعد موتد وهم كبار لان الامتناع كان لحقهم فتجوز باجا زنهموان اجاز بمضهم دون بعض جاز على المجيز بقدر حصته (ولاتجوز)

السعد ان تدع ورثتك اغنياء خيرا من ان تدعهم عالة » سَكَفَفُون الناس او عدون أكفهم فيالمسئلة للناس ولان الانسان مغرور بامله مقصر فيعمله فاذا عرض لهالموث وخاف الفوات محتاج الى تلاقى تقصيره عاله (فو له رجهالله الوصيه غير واحية) لانها اثبات حق فيمال يمقد كالهبة والعارية (فو اله وهي مستمبة) اي اللاجني دون الوارث ثمالدين يقدم عليا وعلى الميراث لانالدين واجب والوصية تبرع والواجب مقدم على التبرع ثمهما مقدمان على الميراث لانالله تعالى أثبت الميراث بعدهما نقوله ﴿ من بعد وصية بوصى ما اودين ﴾ فان قبل الله تعالى ذكر الوصية قبل الا. بن فكيف يكون الدن مقدما عليها قيل انكلة اولاتوجب الترتيب ولكنها توجب تأخيرقسمة الميراث في هذه الآية عن احد هما اذا انفرد وعن كل واحد منهما اذا اجتما فانقل هل الوصية باقل من الثلث اولى ام تركها اصلا قيل ان كان الورثة فقراء ولايستغنون بنصيبهم فالوصية اولى وقيل هو فيهذا الوجه مخير وسئل الولوسف عنرجل يريدان يومى وله ورثة صفارقال يترك لورثته فهو افضلوعن الىبكر وعر وعائشة رضي الله عنهم أنم قالوا لأن نوصي بالربم احب الينا من إن نوصي بالثلث ولان نوصي بالخس احب الينامن ان نوصي بالربع (فواله ولا تجوز الوصية لوارث) لقوله عليه السلام « ازالله قد اعطى كل ذي حق حقه فلاوصية لوارثولانه حيف» وقد قال عليه السلام « الحيف في الوسية من اكبر الكبائر» وفسروه بالوسية للوارث وبالزيادة على الثلث ويعتبركونه وارثا عند الموت لاوقت الوصية "فمن كان وارثا وقت الوصية ثم صار وارثًا وقت الموت لم تصحله الوصية مثاله اذا اوصى لزوجته ثم طلقها وبانت عندالموت معمت الوصية لها ولو اوصى لاجنبية ثم تزوجها ومات وهي فينكاحه لاتصم الوصية لها والهبة منالمريض للوارث فيهذا تطير الوصية لانها وصية حكما حتى أنها تنفذ من الثلث وأقرار المريض على عكس هذا لانه تصرف في حال فمتر ذلك وقت الاقرار (قو أبد الا ان يجيزها الورثة) يمنى بعدمونه وهم اصحاء بالغون لان الإمتناع لحقهم فيجوز بإجازتهم وان اوصي لاجنبي ولوارثه فللا جنبي نصف الوصية وتبطل وصية الآخر الوارث وعلى هذا اذا اوصى للقاتل وللاجني (قوايه ولا تجوز عا زاد على الثلث الى ان بجنزه الورثة) يعنى بعد موته وهم اصحاء بالنون فان اجازه بعضهم لبعض ورثته اويوصى ولم يجزه بمضهم جاز على المجيز يقدر حصته وبطل فيحق الراد ومعناه انه يجعل فيحق الذي اجازكانهم كلهم اجازوا وفي حق الذي لم بجز كانهم كم بجيزوا بيانه اذا ترك ابنين واوصى الرجل بنصف ماله فان اجازت الورثة فالمال بينهم ارباعا للموصى له ربعان وهو النصف فلا بنين ربعان وان

الوصية (عازاد على الثلث) الا أن بجنزها الورثة كمام

لم بجزوا فالموصى له الثلث وللانبين الثلثان وان اجاز احدهما دون الآخر بجعل فحق الذي الجاز كالم كلهم الجازوا ويعطى للمجيز ربع المال وفي حق الذي لم بجز كانبركلهم لم مجزوا وبعطيله ثلث المال ويكون الباق الموسيله فبجعل المال على اثق عشر لحاجتنا الى الثلث او الربع فالربع لمذى الجاز وهو ثلثة والثلث للذى لم يجز وهو اربعة وستى خسة للموصىله قال في الهدايه ولا معتبر باجازتهم في حال حياته لانها قبل ثبوت الحق اذ الحق عندالموت فكان لهران تردوه بعدوقاته مخلاف مااذا اجازوها بمدالموت لانه بمد ثبوتالحق فليسلهم الارجموا عنهلال الساقط متلاش وكل ماجاز باجازة الوارث فانه غلكه الجازله من قبل الموصى عندنا لان السبب صدر منالموصى والاجازة رفع المانع وليس منشرطه الفبضوصار كالمرتمن اذا اجازيع الرهن قال فيشرحه فيقوله ولانجوز مازاد علىالثلث بدياذا كان هناك وارث بجوز انبسقق جيم المراث اما اذا كان لايسفق جيمالمال كالزوج والزوجة فانه بجوز اذبومي عازاد علىذك ولاءنع مزذك استعفاقهما مارثانه لانهما بستعفان سلمامن الميراث لايزاد عليه بحال لما زاد على ذلك فهو مال المريض لاحق فيه لاحد فجاز ان وصيه وحل هذا قال مجد اذا تركت المرأة زوجا ولم تترك وارثا غيره واوصت لاجنبي خصفءالها فالوصية جائزة ويكون الزوج ثلث المال والموصىله النصف وببق السدس لبيت المال و انماكان ازوج الثلث لانه لابستمق الميراث الا بعد أخراج الوصية فيمتاج الى الايخرج الثلث اولا للوصيله لانه بستمقه بكل حال فيبق الثائان بسققالزوج نصفه ميراثا بتيالثلث للوصيله تكملة النصف وبتي السدس لابستمق له فيكون لبيت المال وكذا أذا أوصت بذلك لزوجها كان المال كلمله نصفه ميراثا ونصفه وصية لانه لايسقق الوصية قبلالمراث مخلاف الاجنى لان الزوج وارث وانما جازته الوصية لانه لاوارث لها تقف همة الوصية على اجازته وعلى هذا أذا ترك زوجة لاوارثله غيرها واوصى لرجل بحميع ماله كاذلها مدس وللوصى له خسة اسداس لانها لاتسقق من الميراث شيئا حتى نخرج الثلث الوصية فاذا اخرج الثلثاسقيت ربعالباق بعددتك يكون للوصية بالجبع واصله مناثق عشر للومي له اربعة وهو الثلث بتي الثلثان ثمانية الزوجة ربعها آتنان بني سنة تعود الموصى/ فيكونه عشرتهن اثني عشروذاك خسة اسداسها ولوكان اوصي معالزوجة لاجني بجميع المال ولها بجميعه بدأنا اولا بالاجنى ناهطيناه الثلث وهواربعة سزائى عشر بِنَي ثَمَانِيةَ تَعْطَيْهَا رَبِعْهَا مِيرَاثًا بِنِي سَنَّةَ وَبَنِّي اللَّجْنِي مِن تَمَـَّامِ وَصَيْتُه ثَمَانِيةً لا له موصىله بالجبع والمرأة موصىلها تخانية لانها استحق ذلك بعداخراج الثلث اللجنى حصالها مزهذه الثمانية سهمان بقالها ستذمن تمام وصيتها والباق مزالمال ستذفيضرب فيها الاجنبي غانبة والمرأة بستة يكون فرجلارجة اسباع البيتة ولها ثلاثة اسباعها لك اذا جمت الثمانية التي تضرب ما الرجل الى الدينة التي تضرب مهما المرآة

كان ذلك اربعة عشر فننسب الثمانية منهاتجدها اربعة اسباعها وتنسب السنة منها تجدها ثلاثة السبامها فتضرب السنة في مخرج السبع بكون اثنين واربعين ومن ذاك تصم المسئلة فيعطى الرجل اولاتائها اربعة عشر بتي ممانية وعشرون المرأة ربعها سبعة ميراثا بق احد وعشرون يعطى الرجل منها اربعة اسباعها اثني عشر بني منها تسبعة هي ثلاثة اسباعها أمرأة فيكون برجل سنة وعشرون ولها سنة عشر نسعة بوصيتها وسبعة عيرائها وهذا قول محسد على قياس من قال بضرب الموصى 4 يجبع ومسية اما على قباس قول ابي حنيفة منبغي ان يكون الباق بعد اخراج الثلث وما يستعفه المرأة عراثها وهو سنة مقسوماً بينهما على تمانية الرجل خسسة اتمان ولها ثلاثة اتمان لان مازاد على الستة الى الثمانية لامنازعة لها فيه وهوسهمان فيكونان للرجل بتى من الثمانية ستة يكون. بينهما نسفين لها ثلاثة وله ثلاثة مع سهميه الذين الفرد بهما يكون خسة فتقول له خسة اثمان السنة ولها ثلاثة اثمانها فتضرب السنة في مخرج الثمن يكون ثمانية وأربعين للرجل منهاستة عشر محق الثلث ستى اثنان وثلاثون لها ربعها تمانية مراثا ستى اربعة وعشرون بعطي الرجل خسمة الممانها وذهك خسمة عشر مضمومة الى ستة عشر بكون احمد وثلاثين ولها ثلاثة انمانها تسبعة مضمومة الى عانية يكون سبعة عشر لذلك عبانية واربعون (قو له ولاتجوز الوصية للفائل) سدوا، كان عامدا او خاطئا بعد ان كان مباشرا لانه استجل ما آخره الله فحرم الوصية كما محرم المراث فان أوصى لفائله فاجازتها الورثة جاز عندهما وقال ابو يوسف لامجوز لانه منع من الوصية على طريق المعوبة فهو كحرمان المراث وذلك لايقف على اجازتم فكذا الومسية وللمسا ان الامتناع لحق الورثة لان نفع بطلائها بعود الهركنفع بطلان المراث فاذا جازوهما عازت كالومسية الوارث قال الطحاوى الفياس ما قاله الو توسيف واذا مات الرجل وترك زوجة واوصى لقائله استعفت الزوجة ربع المسال كاءلا ومابق وصمية لمقانل لانه لايسقق الومسية الا اذالم يكن هناك وارث او بجيزها الوارث له فاذا لم يكن مسقمقالهما الاعلى ماذكرنا سلنما لممرأة الردع ميراثها يبق ثلاثة ارباع المال وارث له فيستَّمَة الفاتل بحق الوصية (قُولُه و بجوز ان يوسى المسلم الكافر والكافر المسلم)المراد بالكافر الذي لان الوصية السربي باطلة كذا في المستصفى أو انما جازت لوصية الذي ولم بجز السربي لفوله تمال ﴿ لا ينها كم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من ديار كم ان تروهم ﴾ ثم قال ﴿ انمانها كم الله عن الذين قاتلوكم في الدين ﴾ الآية وانما اورد هذه المسئلة لان فها نوغ اشكال وهوان الوصية اخت الميراثولاتوارث بين المسلم والكافر والجواب أن الوسية نشبه المراث من حيث الثبوت ولانشبهه من حيث أنه يثبت جيرافلايكون النص الواردف واردفي الوصية وقال السر خبى في الفرق بينهما ان الارث طريقه طريق الولاية اما الوصية فتليك مبتدأ ولهذا لايرد الموصى à بالعيب يخلاف الوارث كذا في شاحان (فو له وقبول الوسية بعد الموت) الاصل في هذا الله الوصية تفف على قبول الموصى له عندنا وقال زفر لاتففت على القبول لانه ملك نتقل

(ولالقائل) عدا كان او خطأ بعد ان كان مباشرا ولو المازيا الورثة ماز عند الى جنيفة ومجدوقال الو توسيف لاتجوز وعلى فوللمامثي الأنسة كأهو الرسم تعميم (ويجوز ان ومي السلم فكافر) اي الذي (والكافر المسلم) لانم بعقد الذمة ساووا السلين فالعاملات ولهذا بإز البرع من الجانبين في حالة الحياة فكذا في حالة الميات هداله (وقبول الومية) آغا يعثير (بعد الموت) لانه او ان ثبوتها لاضافتها الى مابعده فلا تعتر قبله

بالمُوتَ كالميراث ولنا انه تمليك بعد فوقف على القبول كالتمليك بالهبد بالبيم فان وجــد القبول بمدالموت تمت الوصية وان وجد قبله لم شعلق به حكم فاذا مات الموصى زال ملكه عن الموصي 4 لان الموت زبل الاملاك ولم يدخل في ملك الموصى لانه مقف على قبول ولا علكه الورثة لتملق حق الوصى له 4 (قو لله قال قبلها الموسى له في حال الحياة اوردها فذلك باطل) لان آوان ثبوت ملكه بعــد الموت ثم اذا قبل بعد موت الموصى ثبت الملك قبضه او لم مقبضه قال الخجندي الفيول على ضربين صريح ودايل فالصريح أن يقول قبلت بعد موت الموضى أو الدليل أن عوت الموصى له قبل والرد بمدموت الموصى فبكون موته قبولالوجيته ويكون مراثا أورثه (فو لد ويستحب أن وصى الانسان هون الثلث سواء كان الورثة اغنياء اوفقراء لان في التنقيص مسلة القرابة ننوفر المال علم يخلاف استكمال الثلث لانه استيفاء تمام حقه فلاصلة ولامنة (قُو لِهِ واذا اوسى الى رجل نقبل الوسية في وجه الوسى وردما في غروجه فليس رد) لانه لماقبلها فقد اطمأن قلب الموصى الى تصرفه فات وهو معتمد على ذلك فلوصح رده في غر وجهه في حياته اوبعد موته مغرورا من جهته فلهذا لم بصح رده مخلاف الوكيل بشراء عبدبغير عينه او بيع ماله حيث يصمح رده في غير وجه لانه لاضرر هناك لانه عي قادر على التصرف ينفسه كذا في الهدام وفي الكرخي أن الوكيل لاعلك عن ل نفسه من غبرهلم موكله قياسا على الوصية فيممل كلام الكرخي على مااذا وكله في شيء بعينه اويكون فيه اختلاف المشايخ (قو له و ان ردها فروجهه فهورد و تبطل الوصية) لان الوصى ليس له ولاية الزامه التصرف لانه مترع مقولها والمترع أن شاء أقام الترع وانشاه رَجع فان مقبل ولم ترد حتى مات الموصى فهو بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم تغبل لان الموصى أيس له ولاية الالزام فكان مخيرا فلو انه باع شبئا من تركته فقدارمته لان هذا دلالة النزام والقبول وهوممتر بعدالموت وسواءعلم بالوصابة اولم يعلم مخلاف الوكيل فباع حيث لاغة نيمه لان الوصية خلافه لانها مختصة بحال القطاع ولاية الميت فتغتلل الولاية البيه لان الوصى يخلف الموصى عنبد خلاء مكانه الوارث فاذاكانت خلافه فالحلافة لانتوقف على الملم كالوراثة الاترى ان الوارث اذا باع شيئا من النزكة بسد موت المورث وهولابط عوته فانه بجوز بعد كذاك الوصى ولا كذاك التوكيل وعزل الوكيل لأن التوكيل أنابة لنبوته في حال قيام ولاية الحي فلا يصيم من غير علم أوتغول لان التوكيل امرمنه والعزل نمى عنه واوامر العباد ونواهيم معتبرة باوامراقة تعالى ونواهبه وامرالله تعالى ونواهيمه لاتلزم الابعمدالعلم الاترى ان بعض الصحابة شربوا الحر بمديحر عها قبل علهم بالتحريم فنزل في عذرهم فوله تمالي ﴿ ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طسوا ﴾ الآية قال في الكرخي اذا قبل الوصم الوصية اوتصرف بَسَدَّلُوت واراد ان يَخْرِج نفسه من الوصية لِم بجز ذلك الاعتدالحاكم لانه الذم القيام ما ف له لنفسه بغير حضرة الحاكم كعزل الوكيل لنفسه بغير حضرة الموكل امااذًا حضر عندالحًا كم فالحًا كم قائمة مقام الموصى المجزء عن استيفاء حقوقه و صار كالوكيل

(فأن قبلها الموصى له في حال الحساة اوردها فذلك إطل) لاعرقه (و يستمد أن ومي الانسان بدون الثاث) سواء كانب الورثة اغنياء امفقراء لان في التنفصيص حلة الفريب بزك ماله عليم مخلاف استكمال الثلث لائه استيفاء تمام حقه فلاصلة ولا منة وتركها عندفقر الورثة وعدم استغنائهم لحصصهم احب (واذا اوصى الى رجل) ای جمله وصبا علی تنفیذ وميته اوقضاءدته اوعلى اولادم السمار (فقبل الوصى في وجه الموسى) ثم داله (فردها في غير وجهه) في حياته او بعـــد موته (فليس) ذاك (رد) ای لم یصیح رده لازالیت مضي الى سبيله معتدا عليد فلو صم رده في غير وجهه صار مفرورا من جهشه فرد رده هنداله (و الردها في وجهه فهو رد) لائه ليس له الزامه على قبولها وان لم مقبل ولم بردحتي مات الموصى فهو بالخيار فان باع شيئا من تركته فقيد لزمتيه لانه دلالة القبول وهو مشر بعد الموت وسواء علم بالوصاية ولم يعلم وعامه في الجوهره

(والموسى به على بالقبول) لأن الوصية منبتة الملك والقبول شرط للدخول فيه مخلاف الأرث فائه خلافه فيثبت الملك من غير قبول (الا في مسئلة واحدة) ﴿٣٧٦﴾ فان الموسى به فيها علك من غير قبول (وهي ان يموت المصى

ثم يموت الموصى له قبل القبول) والرد (فيدخل الموصى به في ملك ورثته) الن الوصية قدعت من جانب الموصى بموتد تماما لايلحقه الفسخ من جهته وائنا توقف لحق الموسىله فَادْامَات دخل في ملكه كا في البيع المشروط فيه الخيار للمشترى اذا مات قبل الاجازة (ومناوصي الى عبد) لغير. (اوكافر اوفاسق اخرجهم القاضي من الوصية ونصب غيرهم) أعاما للنظرلان العيدعاوك المنافع والكافر معاداته الدمنة باعشة على ترك النظروالفاسق مهم بالخيانة وتعبيره باخرجهم يشمير الى صحة الوصية لأن الاخراج بعمدها فلو تصرفوا قبل الاخراج جاز سراجيه وفي شرح الا-بيمابي هذا اللفظ لقتضى حواز الوصية وذكر الشيخ ابوالحسن أنيا باطلة فيحتمل انمعني ذاك أن القاضي أن سطلها وبحتمل انهاباطلة والاول اصم اه (و من اوص

اذاعن نفسه بحضرة الموكل (فو له والموصى به علك بالقبول الافي مسئلة واحدة وهي ان يموت الموسى ثم عوت الموصىله قبل القبول فيدخل المؤسى به في ملك ورثة الموصى له) لان الوصية قد تمت من جانب الوصى عوته تمامالا يلحقه الفسخ من جهته والما يوقف لحق الموصىله فاذامات دخل فى ملكه كافى البيع المشروط فيه الخيار للمشترى اذامات قبل الاجازة ومن اوسى وعليه دين محيط عاله لم تجز الوصية لان الدين مقدم على الوصية لانهلازم والوصية تبرع فالاحم اولاان الايبرأ الفرماء لانه لم يبق الدين بعدالبرأ تفتنفذ الوصية (فو له ومناوصي الى عبد اوكافر اوناسق اخرجهم القياضي من الوصية ونصب، غيرهم) هذا اللفظ يشيرالي صحة الوصية لانالإخراج أنما يكون بمدها وذكر محد في الاصل ان الوصية باطلة قيل مناه في جيم هذه الصور ستبطل وقيل في الدبد ممناه باطل حقيقة لمدمولا يتدوكذا في الكافر معناه باطلة لمدمولا يته على المسلوف الفاسق مناه ستبطل والمراد من الكافر في هذا الذي قال في الكرخي اذا أوصى الى عبد غيره فالوصية باطلة لأنجوز وإن اجازها مولى السبد لان منافع العبـد مستمقد لمولاه فلايجوز صرفها الى ورثة الموسى ولواجاز المولى الوصية فله انبرجم وعتم العبد من التصرف فالهذا لم تهم الوصية وكان على القاضي اخراجه منها فان تصرف في شي " منها قبل اخراجه منها جاز لان تصرف السد بالوصية كمصرفه بالوكالة والعبد بجوز أن تصرف الوكالة فكذا بالوصية واماالمكانب فتصبح الوصية اليه سواءكان مكاتبه او مكانب غير. لأن المكانب مالك لمنافع نفسه كالحر فاذا عجز صار حاله كحال العبد وانما لم يجز الومية إلى الكافر لان تصرف الومى بالولاية ولا ولاية للكافر على المسلم وقد روى اذا تصرف قبل ان يخرجه القاضي صم تصرفه كايسيم منه بالوكالة وأعا لم بجز الوصية الى الفاسق لانه مخوف على المال فان تصرف قبل الاخراج صم تصرفه اعتبارا والوكالة وإن اوصى رجل إلى امرأة اوالمرأة إلى رجل حاز لان المرأة من اهل الولاية كالرجل وان اوصى الى اعمى حازلانه من أهل الولاية وان اوسى الى محدود في قذف حاز يمني التائب اما اذا لم يتب فهي الوصية الى الفاسق وان اوصى ذي الى مسلمجاز لانالمسلم يثبت لهالولاية على الذى بخلاف مااذا اوصى المسلم الى الذى فهى باطابة (فوله ومناومي الى عبدننسه وفي الورثة كبار لم تصم الوصية) لان العبد لاولاية له على الكبار لان الكبار أن بيموه فيكون محجورا عليه فلاعكنه التصرف يعنى أن الكبير ان بييع نصيبه منه فينمه المشترى فيجز عن الوفاء يحق الوصية واما اذا كانو اكلهم صفارا فهند الى حنيفة تجوز الوصية لانه ليس في الورثة من يلى عليه وهو بقدر على التصرف والقيام عصالحهم ومنافعه مستمقة لهم فجازت الوصية اليه كالحر وليس كذلك عبد غيره لأن منافعه لمولاه فلا يقدر على صرفها إلى الورثة وقال ابويوسف ومحد لاتجوز

الى عبد نفسه وفى الورثة كبار لم تصبح الوصية) لانه يصير موايا عليه من جهتم فلا يكون واليا عليم ولاعلى غيرهم لان الوصية لاتجزى فلوكان الكل صفارا جاز عندا يحنيفة وقالا لا يجوز ايضا وقيل قول محد مضطرب وعلى قول الامام ا تمد الأعمة الاعلام تصبح (ومن اوصى الى من يجزعن القيام بالوصية) حقيقة (ضم اليه القاضى غيره) رعاية لحق الموصى والورثة وانما قيدنا البحز بالحقيقة لانه لوشكى اليه ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة لانه قديكون كاذبا تحفيفا على نفسه وان ظهر للقاضى عجزه اصلا استبدل به غيره ولوكان قادرا على التصرف امنا فيه ليس للقاضى ان يخرجه لانه لواختار غيره كان دونه لما انه مختار الميت ومرضيه فانقاؤه اولى ولهذا قدم على اب الميث مع وفور شفقته قاولى ان يقدم على غيره وكذا اذا شكى الورثة اوبسضهم الوصى الى القاضى فانه لا ينبنى ال يعزله حتى لله ١٩٧٦ سدو منه خيانة لانه استفاد الولاية

الوصية اليه لان الولاية منعدمة لما ان الرق ينافيها ولان فيه اثبات الولاية للمملوك على المالك وهذا عكس المشروع وان اوصى الى مكانبه جاز سواء كانت الورثة صفارا اوكبارا لانه لايمكنم بيع المكاتب فان ادى وعتق مضى الاس وان عجز صار حكمه حكم السد على ماذكرنا (فولد ومن اوصى الى من يجز عن القبام بالوصية ضم اليه القاضي غيره) رعاية لحق الموصى والورثة لان تكميل النظر يحصل بضم الآخر. اليه فلوشكا اليه الوصى ذلك لابجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة لان الشاكى قد يكون كاذبأ تحفيفا على نفسه فان ظهر عند القاضي عجزه اصلا استبدل به غيره رعاية للنظر من الجانبين (فولد ومن اوص الى انسين لم يجز لاحدهما ان يتصرف عند الى حنيفة ومحد دون صاحبه) الا في اشياء ببها إنشاء الله وقال ابويوسف بجوز لكلُّ واحد منهما كان سفرد بالتصرف في المال من غير اذن صاحبه في جيم الاشياء لان الوصاية سبيلها الولاية وهى وصف شرعى لايتمزأ فيثبت لكل واحمد منهما كملاكولاية الانكاح للاخوين ولهما ان الولاية تثبت بالتفويض فيراعى وصف التفويض وهو وصف الاجتماع وهو شرط مقيد برضي الموصى ولم يرض الإ بالمثني وليس الواحد كالمثنى نخلاف الاخوىن فىالانكام لان السبب هناك القرابة وقد قامت بكل واحد منهاكاملا (فو له الا في شراء الكفن للميت وتجهيزه) لان في التأخير فساد الميت وفي انتظار أحد هما لصاحبه فيشراء الكفن تأخير لدفنه ونحن مأمورون بتجيل دفنه (فوله وطعام الصغار وكسوتهم) يني الصغار من اولاد الميت لانه يخلف موتهم جوعاً وعريا فتسقط ولاية الغائب فيذلك (فو له ورد وديمة بعينها) وكذا ردالموارى والامانات كلها وكذا ردالمنصوب والمشترا شراء فاسدا وحفظ المالوقضاء الديون (فوله وقضاء دين عليه)يني لاحدهما ان ينفرد بقضاء الدين لامه لواخذه من لدالدين بغير اذنهما جاز ووقع عن القضاء فكذا اذا اخذه باذن احدهما فهو أولى بالجواز وكذا الوديعة لواخذها صاحبها بغير تسليم منهما جاز فكذا اذا اخذها بتسليم احدهما (فو له وتنفيذ وصية بسيها وعتق عبد بسينه) لانه لابحتاج فيها الى الرأى (فَوَ لَهُ وَالْحُمُومَةُ فَيْحَقُّ الْمُبِّتُ) لأن الاجتماع فيها متعذر لانها لابتأتى منها في حالة

من الميت وتمامه في الهدايه وفي جامع الفصولين من القصل السابع والعشرين الوصيمن الميت لوعدلا كافيا لانبغي للقاضي ان يعزله فلوعن له قبل ينعزل اقول العصيم عندى أبد لاشعزل لان الموصى اشفق بنفسة من القاضي فكف يعزله وننبى ان يفتى مدلفساد قضاةالزمان اه وفي البحر فقد ترجح عدم معية العزل للوصي فكيف بالوظائم بي الاوقاف اه (ومن أوصى الى اثنين) مما اوعلى التعاقب (لم بجز لاحدهما ان نتصرف عند أبي حنيفة وعجد دون صاحبه) لان الولاية تثبت بالتفويض فيراعى وصفدوهو وصف الاجتماع اذهو شرط مقيد (الافي) اشياء ضرورية ليست من باب الولاية وهي ما استشاها

المصنف واخواتها وذلك مثل (شراء كفن الميت و تجهيزه) لان فىالتأخير فساد الميت و لهذا (واحدة) علكه الجيران عند ذلك (والحمام الصفار وكسوتهم) خشية ضياعهم (ورد وديعة بعينها) ورد مغصوب و مشترى شر ، فاسدا و حفظ اموال (وقضاء دين عليه) لانها ليست من باب الولاية فانه يملكه المالك وصاحب الدين اذا ظفر مجنس حقه فكان من باب الاعانة هدايه (وتنفيذ وصية بعينها وعتق عبد بعينه) لانه لايحتاج فيه الى الرأى (والخصومة فى حقوق الميت) لان الاجتماع فيها متعذر ولهذا ينفرد بها احد الوكيلين زاد فى الهدايد قبول الهبة لان فى التأخير خفية الفوات

ولانه تملكه الام والذي في جرء فلم يكن من باب الولاية وبنيع ما يحشى عايه النهرى والتلف لان فيه ضرورة لايخنى وجبع الاموال الشائمة لان في التأخير خشية الفوات ولانه يملكه كل من وقع في يده فلم يكن من باب الولاية اه قال الاسبيما بي وقال . ابو يوسف يجوز لكل واحد منهما ﴿ ٣٧٣﴾ ماسنع و الصبح قولهما واعتمده الأئمة المسجمون كما هو الرسم .

تعميم (ومناؤسي لرجل شلثماله ولا خر) ایضا (شلث ماله و لم تجن الورثة) ذلك (فالثلث بينهما نصفان) اتفاقا لتسها ويهما في سبب الا ستعقاق فيستويان في الاستمقاق والثلث يضلق عن حقهما فيكون بینهما (وان اوسی لاحدهما بالثاث ولآخر بالسدس ولمتجز الورثة فالثلث ينهما اثلاثا) أتفاقا أيضا لأن الثلث يضيق عن حقيما فيقسماند على قدر حقهما كما في اسحماب الدنون (وان اوسى لاحدهما مجميع ماله ولآخر شك ماله ولم بجز الورثة) ذلك (فالثلث ينهما على اربعة المهم عند ابي يوسف ومجد) على طريق العول لعساحب الجيم ثلاثة ارباع ولصاحب الثلث ربع لان الموصى قصد شيئين الاحققاق والتفعيسل وامتنع الاحتمقاق لحق الورثة ولامانعمن التفضيل

واحدة لانحااذا تكلماما لم يفهم مايقو لانولكن اذاآل الامر الى القبض ليس لاحدهما ان تقبض الا باذن الآخر وكذا قبول الهبة للصغير لان في التأخير خيفة الفوات وكذا بيع مايخش عليه التلف لان في التأخير خشية التلف وفيه ضرورة قال الخجندى فن احماننا منقل انلااختلاف في هذه المسائل فيما اذا أوصى اليما مما أما أذا أوصى الىكل واحد منهما على حدة فلكل واحد مهما ان يتصرف دون الآخر اجاعا ومهم منقال لااختلاف فيما اذا اوسى الىكل واحد منهما على حدة اما اذا اوسى اليهما مما فلايجوز لاحدهما ان منفره بالصرف اجاما والسيم ان الاختلاف فيها واحد وكذلك هذا الاختلاف في الابوين ليس لاحد هما أن يتصرف في مال الولد الاباذن الآخر الا في الاشياء المخصوصة التي ذكر أهما في الوصيين الاان فيه زيادة شي وهو الله ليس لاحد الابوين أن يزوجه أمرأة انكان بكرا وأن كانت ثيبًا يزوجها وأيس للآخر ال يبطله ولومات احد الوصيين لاينتقل ولايته الىالآخر حتى اله ليسله ان يتصرف مللم ينصب القامني وصيا آخر اوالومي الذي مات اوصي الحالحي اوالى رجل آخر وعن أبي حنيفة أنه أذا أوسى الى الحي لايجوزله ان يتصرف مالم ينصب القاضي وصيا آخر لان الميت لم يرض برأى احدهما وانما رضي برأى اثنين واواوصي الى رجلين ثمان احدهماتصوف في المال في غير الاشياء المدودة ثم اجاز صاحبه فأنه بجوز ولا يحتاج الى تجديد البقد واذا مات الوصى واوصى الى آخر فهو وصى فى تركته وتركة الميت الاول عندنا وقال الشافعي لايكون وصيا في تركة الميت الاول لانه رضي برأيه لابرأىغيره ولنا أنه لمااستمان به فيذلك معطه أنه تمتريه المنية قبل تثيم مقصوده صار راصيا بايصائه الى غيره (فوله ومن اوصى لرجل بثلث ماله ولآ خر بثلث ماله ولم تجرّ الورثة فالثلث يينهما نصفان) امااذا اجازوا استحق كل واحد منهما الثلث بكما له فيكون لهما الثلثان ويبق للورثة الثلث (فو له فان اوسى لاحدهما بائلث وللآخر بالسدس و لم يجز الورثة فالثلث بينهما اثلاثًا) لأن الثلث صناق عن حقيهما فيقتسمانه على قدر حقيهما فيعطى للاقلسهم والاكثرسهمان (فو له فاناوسي لاحدهما بحبيع مله وللآخر بثلث ماله فلم تجز الورثة فالثلث بينهما على أريمة أسهم عند أبي يوسف ويحد) على طريق العول الصاحب الجميع ثلاثة ارباعه ولصاحب الثلث ربعه وتحريجه أن يقول جيع المال ثلاثة اثلاث فاذا ضمتاليه الثاثالموصىبه للآخركان ذلك اربعة اللاث إصاحب الجيم ثلثه ولصاحب الثلث واحمد (فو لد وقال الولخنيفة الثلث بينهما نصفان) يسنى اذا لم تجزالورثة ووجهة ان فىالموصىله عازاد علىالثلث وقت

فيثبت كما فى المحاباة واختها كما فى الهدايه (وقال ابو حنيفة الثلث بينهما نصفان) لان الوصية وقعت بغير المشروع عند علم الاحبازة فتبطل اصلا والتفضيل ثبت فى ضمن الاستحقاق فبطل سطلانه فيبتى الوصية لكل واحد مهما بالثلث وان احازت الورثة فعلى قولهما يكون بينهما ارباعا على طريق العول وعلى قول الامام اثلاثًا على طريق المنازعة قال الامام جال

الزيادة على غيرالمشروع عندعدم الاجازة ولانها وصية بحق الفير فوجب ان لايضرب بتلك الزيادة مع الموصى له بالثلث وانشئت قلت بان الموصى عازاد على الثلث يدل بسبب غيرثابت في الحال لاندموقوف على الاجازة فكانه لم يرضله الا بالثلث فتساويا فكان الثلث بينهما نصفين وأنَّ أجازت الورثة فعلى قول إبي حنيفة يكون القسمة بينهما على طريقالمنازعة فيمطىصاحب الجميع ثلثى المال بلا منازعة واستوت منازعتهما فىالثلث الثانى فيكون ينهمانسفين فيكون لصاحب الجيع خسة اساس ولصاحب الثلث السدس وعلى هذا اذا اوصى لرجل بربع ماله ولآخر بنصف ماله فان اجازت الورثة كان نصف المال لصاحب النصف وللآخر الربع ويبتى للورثة الربع وانكم يجيزوا فأنما تجوزالوصية من الثلث فيكون الثلث ينهما على سبعة على قولنابي حنيفة الموصى لهبالنصف اربعة وللموصىله بالربع ثلاثة ووجهه انالموصىله بالنصف لايضرب الابالثك لان الزيادة على الثلث ملفاة عنده والموصى له بالربع يضرب بالربع فكانه أوصى لاحدهما بالثلث وللآخربال بعفعتام الى حساب لدثلث وربع وذلك اثنى عشر فثلثه أربعة وربعه ثلثه فذلك سبعة فيجمل وصيتهما علىذلك ويكون السبعة تلث المال والمال كله واحد وعشرون سيعة منه للموسىلهما واربعة عشرالورثة وقال أبويوسف ومحديقهم الثلث بينهماعلى ثلاثة للموصىله بالنصف سهمان وللموصىله بالربعسهم لانالموسىله بالنصف يضرب بحبيع وصيته والموصىلمالريع يضرب بالربع والربع مثل نصف النصف فيجعل كل ربع بينهما فالنصف يكون سهمين (فو له ولايضرب ابوَحنيفة للموسىله عازاد على الئلث الا في المحاباة والسعاية والدراهم المرسلة) يعني تلغا الزيادة على الثلث ويجعل كانه اوصىله بالثلث وصورةالمحاباة اذاكانله عبداز قيمة احدهما المب ومائة وقيمة الآخر ستمائة واوصى انساع احدهما عائة لفلان والآخر عائة لفلان آخرفهنا قدحصلت المحاباةلاحه هما بالفوللآخر بخمسمائة وذلككله وصيةلانه فيحال المرض فإنخرج ذلك من الثلث جاز وان لم يخرج بان لم يكن م مال غير هذين العبدين و لم بحز الورثة فان عاباتهما تجوز عقدار الثلث ويكون الثلث بينهما اثلاثا على قدروصيتهما احدهما يضرب فيدبالف والآخر بخد مائة فلركان هذاكسائر الوصايا علىقياس قول الدحنيفة وجب انلايضرب الموصىله بالالف إكثر من خسمائة وستة وستين وثلثي درهم لان عنده الموصى له باكثر من الثلث لايضرب الا بالثلث و هذا ثلث ماله لان جميع المال الف وسبعمائة وهوقيمةالعبدين وصورةالسعاية ازيوصى بعتقعبدينقيمة احدهماالفوقيمة الآخرالفان ولامالله غيرهما ان اجازت الورثة عتقا جيما وان لم بجيزوا فانهما يعتقان من الثلث وثلث ماله الف يكون بينهما على قدر وصيتهما اثلاثا فالثلث للذي قيمته الف ويسمى فىالباقى والثلاثان للآخرويسمى فىالباقى وهوالف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث واوكان كسائر الوصايا وحسان يسمى الذي قيته الف في خسمانة نصف قيته والذي قيتدالفان في الف وخسمائة ثلاثة ارباع قيته لان القياس ان لايضرب عاز ادعلى الثلث

ابو حنيفة للموصى له عازاد على الثلث الافي) ثلاث مسائل (المحاباة والسعاية والدارهم للرسلة) اي "الطلقة عن التقيد بنصف اؤثلث اونحوهما وصورة المحماياة ان يكون لرجل عبدان قية احدهما ثلاثون والآخرستون ولامالله سواهما فاوصى بان بباع الاول من زيد بمثارة والثانى منعرو بعشرين فالومسية في حق زيد بشرين وفي حق عرو باربمين فيقسم الثلث بينهما اثلاثا فيباع الاول من زيدبعشر بن والعشرة وصية لد وساع الثانى من عمرو باربيين والمشرون وصة له فأخذ عرومن الثلث شدر وصية وأن كانت زائدة على الثلث وصورة السعاية ان يوصي بعتق عبدين له قيمتهما ماذكر ولامالله سواهما فيعتق من الاول ثلثــه بعشرة ويسعى بعشرين ويعتق من الناني ثلثه بعشرين ويسمى باربين وصورة الدراهم المرسلةان يوصى لزيد بمشرين ولعمرو باربعين وهما ثلثا ماله فالثلث بينهما اثلاثا لزيد عشرة ولعمرو عشرون أثفاقا

زو من اوحى وعليه دس محيط عاله لم تجز الوصبية) لأن الدين مقدم عليها لأبد فرض و هي تبرع (الا ان يبرأ الغرماء) الموسى (من الدن) الذي عليه فتنفذ الوصية لانه لم يبق عليه دىن (ومن اوصى ئىسىپ النه) أوغيره من الورثة (فالوصية باطلة) لانه وصية عـال الغير (وان اوسى عشل نصيب الله جاز) الوصية لان مثل الشي عيره غير أنه مقدر مه (فانكانله) اى الموصى (اىنان فللموصىلەالثلث) لانديصير عنزلة ابن ثالث فيكون المسال بينهم اثلاثا فان كان لدائنواحدكان للموصى له النصــف ان اجاز الابن والاكان له الثلث كالواوسي له ينصف ماله والاصل انه متى اوصى عثل نصيب بعض الورثة بزادمثادعلي سهام الورثة

وهوالف فيكون يبنهمانسفين وصورةالدراهم المرسلة ان يوصى لاحدهما بالف وللاخر بالفين وثلث ماله الف ولم تجزالورثة فالثلث ببنهما اثلاثا ويضرب كل واحدمنهما مجمدم وصيته وصورة اخرى للثلاث المسائل صورة المحاباة ان ببيع عبدا منرجل بمائة وقيمته ثلاثمائة ثم يومى لآخر بثلث مالة وليسله مالسوى العبد فانالوصية منالثلث وهو مائة يقسم بينهما علىقدر وصيتهما فوصيةالاول مائتان ووصية الثاني مائة فاقسم الثلث وهومائة على ثلاثة لصاحب المائين ثلثاها ولصاحب المائة ثلثها وصورة السعاية أن يعتق عبدا في مرض موته قيته مائة ثم اعتق عبدا آخر قيته ماثنان ثم مات ولامال سوى العبدين فاقسم الثلث وهومائة بينهما اثلاثا ثلثاها للذين قيمته مائنان وثلثها للآخر ويسعىكل واحد منها فيما يتي من قيمت وصورة الدراهم المرسلة اذااوِصي لرجل عائة ولآخر بمائتين فاتعن ثلاثمائة يقسم الثلث وهومائة بينهما اثلاثالصاحب المائتين ثلثاهار لصاحب المائة ثلثها وآعا يضرب فيحذه الثلاثة المواضع بجميع وصيته لان الوصية فيخرجها صحيمة لجواز ان يكونله مال آخر يخرج هذا المقدار من الثلث ولا كذلك اذا اوصى لرجل بثلث ماله ولآخر بنصف ماله اوبجميع ماله لان الوصية في غرجها غير صحيحة يعنى اناللفظ فيخرجه لم يصيم لان ماله لوكثر اوخرجله مال آخر يدخل فيه تلك الوصية ولايخرج منالثك ولواومي بجميعماله لرجل وبثلثماله لآخر فانلمتكنلهورثة اوكانتله ورثة واجازوا فان المال يقسم بينهم علىطريق ألمنسازعة علىقول ابىحنيفة مازاد على الثلث فذلك كله للموصى له بالجيع من غير منازعة واستوت منازعتهما في الثلث فيقسم بيهما نصفين وعلى قولهما يقسم بينهما علىطريق العول يضربكل واحدمنهما مجميع وصيته كالموصى لهبالثلث يضرب بالثلث وهوسهم والموصىله بالجميع وهوثلاثة فيمل المال على اربعة لصاحب الثلث سهرو لصاحب الجيم ثلاثة هذا اذا اجازت الورثة فان لم يجيزوا جازت الوصية في الثلث فيكون المال بينهما فيقسم عند الى حيفة نصفين لان الموصىله باكثر منالئلث لايضرب الابالئلث وعلى قولهما يضرب بجميع وصيته فيقسم بينهماارباعا (فوله ومن اوصى وعليهدين بحيط بماله لم تجزالوصية الآان يبرئ الغرماء منالدين) لانالدين مقدم على الوصية لان الوصية تبرع والدين واجب والواجب مقدم على التبرع (قو إبر ومن اوسى بنصيب ابنه فالوصية باطلة) لاجا-وصية على الغير (فولد وان اومي عثل نصيب ابنه جاز) لان مثل الثي عيره وان كان يتقدريه (فو له فانكان/ه ابنان فللموصىله الثلث) لانانجمل الموسىله عنل نصيب ابن كابن أالث فيكون ماله مقسوما على ثلاثة فيكون له الثلث من غير اجازة وان لم يكن له الاابن واحد كان له ثلث المال بغير اجازة ومازاد على ذلك ان احازه الابن جاز وانلم بجزء لم يجز كااراوصىله بنصف ماله كانله الثلث منغيراجازة ومازاد موقوف على الاجازة وقال الحجندي اذا اوصى بنصيب ابنه او بنصيب ابنه وله ابن اوابنة لم تصم الوصية فان لم يكن له ابن ولا ابنة جازت الوصية فان اوسى عثل نصيب

وصدر الشريعد وغيرهم

ابنه جاز لان مثل الشيُّ غيره لاعينه فيمتبر نصيب الابن ثم يزاد عليه مثله فيكون له النصف فان اجازة الابن جاز وان لم يجزه فله الثلث وان كان له امنان فله الثلث ولا بحتاج الى الاجازة والااوسى بمثل نصيب بنته وله بنت واحدة كاناله نسف المال لانه مثل نصيب البنت فان اجازته جازوان لم تجزه فله الثلث وان كانله انبتان كان له الثلث لان للبنتين نلثي المال لكل واحدة ثلث فمثل نصيب احداهما الثلث ولو اوصى سنصيب ابن لوكان يعطى نعسف المال ان اجازت الورثة وان اوسى عثل نصيب ابن لوكان يعطى ثلث المال لانه اوصى له عثل نصيب ابن معدوم فالابد من ان يقدر نصيب ذلك الابن سم ايضا فقد اوسىله بسم من ثلاثة بخلاف الاولى فابه هناك اوسى بنصيب ابن لوكان ولم يقل عثل نصيب ابن لوكان (فولد ومن اعتق عبدا في مرمنه اوباع وحابا او وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب به مع اصحاب الوصايا) وفي بيض النسيخ فهــو وصية مكان قوله جائز وهو غلط لان ماتبرعبه في مرضه من الدتق والهبة والمحاباة حكمه حكم الوصايا في اعتبار الثلث فيه فاما ان يكون وصية فلالانه منجز قبل موثه غير مضاف فصار كالذى ينجزه في صحته لكنه ساوى الوصايا فى اعتبار الثلث فيه اويقول لعل معنى ماذكره فى بعض النسخ انه اراد بقوله وصية الاعتبار من الثلث والضرب مع اصحاب الوصايا لاحقيقة الوصية لان الوسية انجاب عند الموت وهذ منجز واعتبار. من الثلث لتملق حق الوثة (فقو له فان حابا ثم اعتق فالمحاباة اولى عند إين حنيفة) هذا أذا صاق الثلث عنما اماأذا أتسع لعما امضى كل واحد منهما على جهته وانما كانت المحاباة اولى إذا صاق التلث لانها حق آدى وقد اخرجها غرج الماومنة فصارت كالدين الذي يقربه المريض فأنه مقدم على المتق لانه اخرجه عخرج المعاوضة (فوله نان اعتق ثم حابا فهما سواء) لانهما تساويا فيحذا الحال لانهحصل فيالمتق مزية التقديم بوقوعه ولايلحق الغسخ وللمحاباة مزية المعاوصة ولانه لايلحقها الفسيخ من جهة الموسى فلما تساويا تخاصا (فنو له وقال ابويوسـف وعجد العتق اولى في المسئلتين) لانالعتق لايلحق الفسخ والمحاباة قد يلحقها الفسخ فكان العتق اولى وصورته مريض عتق عبدا قيمته الف واشترى عبدا قيمته النب بالفين فحصل للبايع الف محاباة وجيع ماله ثلاثة آلاف فان بدا بالمتق ثم بالمحاباة تخاصا عند ابي حنفية فيكون للبايع خسمائة ويسمى العبد في خسمائة وعند هما المتق اولى تقدم على المحاباة اوتأخر فيصرف الثلث وهو الف الى المتق فيتق العبد ولاشئ عليه وبردُ البايم إلى الورثة الف درهم قال أبوحنيفة أذا حايا ثم اعتق ثم حابا قسم الثلث بين المحابّاتين نصفين لتساويهما في الجهة فا اصاب المحاباة الاخيرة قديم بينهما وبين المتق نصفين لان المتق مقدم عليها وقد بينا أنه اذا تقدم عليها ساواها ولو اعتق ثم حاباتُم اعتق قسم الثلث بينالمتق الاول والمحاباة نصفين فما أصاب المتق تسم بينه وبين المتق الثانى لنساويهما في الجهد كمالو اعتق ثم اعتق تساويا

فالثلث كذك هذا قال في اليناسع رجل له عبد ان احدهما يساوى الفين والآخر يساوى الفا فاعتقه ولا مال له سواهما فالهاباة اولى والمتق جائز وبسى الورثة في جميع قيته وهذا عند ابى حنيفة وعندهما العنق اولى والمشترى بالحبار ان شاء اخذ البد بالفين وان شاء رده فان قدمالمتق فالثلث ينهما نصفان عند ابى حنيفة وبسمى المبد في نصف قيته والمشترى بالحيار ان شاء اخذالمبد بانف وخسمانة وان شاء تركه فان رضى باخذه سمى المثق الورثة في خسمانة وان رضى المشترى بالنزك عنى البد ولا سماية عليه (قو له ومن اوسى بسهم من ماله فله اخس مهام الورثة الا ان ينهم عن السدس فيم له السدس) وهذه احدى الرواتين عن ابى حنيفة قال في الهداية ولا زاد عليه وروى عنه رواية اخرى ان له اخرج سهامالورثة الا ان زيد على السدس فيم نظ فيل هذه الرواية بجوز النقصان عن السدس ولا يجوز الزيادة عليه واعتدها المرخبي واخذ بها صاحب المنظومة حيث قال والسم ادني حق اهل الارث و قال ابو وسف و مجد له اخس الهالورثة الا ان زيد على اللدس خيان زد فالدس دون الثلث

عند عدم الاجازة بانه زوجة وابن واوصى لرجل بسهم من مله ضل الرواية الاولى عندابي حنيفة بعطى الموسى له سدس المال لان اخس سهام الورثة الثمن وهو نصيب الزوجة وهو نانس من السدس فيتم السندس وعلى الرواية الثانية بسطى مثل نصيب الزوجة وال كان ناقصا من السدس فزاد على الفريضة سيم يكون تسعة فيعطى الوصى لهسلما والزوجة سلما وتبق للابن سبعة وكذا ايضا على قولهمــا لان اخس سيامهم لا يزيد على الثلث وال ترك زوجة و الحالاب وام اولاب فاخس سهامهم الربع فعند ابي حنيفة يعطى السندس لانه لا يجوز الزيادة عليه وعلى قولهما يعطى الربع لانه اقل من الثلث ويزاد على الفريضة سهم يكون خسة فيعطى الموصى له الجنس على فوللمسا وق المنتقا اذا اوصى بسم من مله قات ولا وارث له فله نصف المال و بحمل بيت المال عزلة ان واحد (قولهوان اومي مجزه من مله قبل اورثة اعطوه ما شتم) لانه مجهول شاول الغليل والكثير غير الناجلهالة لا تمنع صمة الوصية والورثة قائمون وقام الموصى فاليم البيان مخلاف السم لانه عبارة من قدر معلوم فلا يقف على بسال الورثة وكذا اذا اوصى بحط من مله او بشقص من مله او بدى او يصيب او يبض فاما البيال الى الموسى مادام حبا قان مات قالبيال الى ورثته لانهم قائمون مقامه ومن قال سدسمالي لفلان ثم قال في ذلك المجلس أو في مجلس آخر له ثلث مالي و أجازة الورئة فله ثلث ماله و دخل الدس فيه وان قال سدس مالي اللان ثم قال في ذاك الجلس او في غيره مدس مالى لفلان فلهمدس واحد لان السدس ذكر معرفا بالاضافة الى المال والمرفة متى اهيدت راد بالثاني الاول هوالمهود في المنة (قو له ومن أوصى بوصايا من حقوق الله تمالى قدمت الفرائش منها سواء قدمها الموسى او آخرها متل الحج والزكاة والكفارات

فيتم له) اى الدوصى له (السدس) ولا زاد على رواية الجامع الصغير قال في الاختيار وحاصله ان لهالسدس وعلى رواية كتاب الومسالي له اخس سهام البورثة مالم يزد على البدس فه السدس وكلاهما مروى عن أبي حنيفة وقال ابو بوسنف ومحمد له اخس البهام الا أن رد على الثلث فله الثلث قال الاسبعابي والمصبح قول الامام وعليه مثى الأنمة المصمون تعميم قال في الهداية قالوا هـذا في عرفهم وفي عرفشا الهم كالجزء آه ومثبي عليه في الكئز والبدرر والتنوير وفي الوقاية المهم المدس في عرفهم وعو كالجزء في عرفنا آه (روان اوصي بجزء من ماله قبل الورثة اعطوه ما شتم) لانه مجهسول بتساول القليل والكثير غير ان الجهاة لاتمنم محذالوصيدو الورثة قائمون مقام الموصى فالبيم البيان هدانه (ومناوسي وسايا من حضوق الله تعالى) وضاق عنها الثلث (قدمت الفرائض منها مل غيرالفرائض سواء (قدمهاالوصي) في الوصية

والْ تساوت قوة بأن حكانت فرائض او واجبات بدى عما قدمه لان الظاهر انه ينتسدى بالاهم (وماليس بواجب قدم منسه ماقدمه الموصى) لان تفسدعه بدل على ﴿ ٣٧٨ ﴾ الاهتمام به مكان كما اذا صرح بذلك

لان الغريضة اهم من النافلة والظاهر منه البداية بما هوالاهم حسن ظن بلم قان كانت الغرائض كلها متساوية في الغوة بدأ منها بما قدمه الموسى اذا ضاق الثلث عن جبعهـا واختلفت الرواية عن ابي يوسـف في الحج والزكاة فقــال في احــدى الرواشين يبدأ بالحج وان اخره الموصى لانه يتعلق بالبيدن والمبال والزكاة بالمال لا غسير وكان الحج اولى بالتقديم وقال في الرواية الاخرى بقدمالزكاة وهو قول محمد لان كل واحمد منهما منصموس عليه فىالقرآن فلمما متساويان في الفرضية الا ان الزكاة يتعلق مِها حق الآدى فكانت اقوى قال في البنسابيع اذا اوصى ان يُضَدّ طماما لمناس بعد موته للذين محضرون التعزية ثلاثة ايام قال ابو جعفر الهندواني بجوز ذَاك من الثلث الذي يطول مقامه عندهم والذي يجي من بعيد ويستوى فيه الثني والفقير ولا يجوز الذى لا بطول مقامه ان يأكل منه وقال بعضهم الوصية باطلة وان اوصى لرجل بشي ليقزأ على قبره فالوصية باطلة وكذا اذا اوسى ان يضرب على قبره قبة أو يطين قبره وأن أوصى بأن محمل بعد موته الى موضع كذا فهوباطل فان حمله الوصى بغير اذن الورثة ضمن ما انفق في حمله ولو قبل لمريض اوسى بشيء فغال ثلث مالي ولم يزدعلي هذا ان اخرجه على اثر السؤال مخرج ثلث ماله ويصرف الى الففرا. وان قال تصدقوا بالف درهم فالوصية جائزة ومصرفها فففرا، لان قال لغريمه اذامت فانت برى من الدين الذي لي عليك فهو وصية تعتبر من الثلث (قو له وما ليس بواجب قدم منه ما قدمه الموسى) بعني النوافل لانها متساوية و الانسان مقدم الاهم فكان ما قدمه اولى (قو له ومن اوصى بحبة الاسلام اجموا عنه رجلا من بلده يحج راكباً) لان الواجب عليه الحج من بلده وانما قال راكباً لانه لا يجب عليه الحج ماشيا فوجب ان يحج عنه كذلك وهذا اذا كان الثلث يتسم لذلك فان كان له او طان كثيرة حج عنه راكب من اقرب او طانه الى مكة وأن كان مكيا فات مخراسان فاوصى ان يحج عنه حج عنه من مكة الا ان يوصى بالقران فيحج عنه قارنا من خراسان وانهم یکن له وطن حج عنه من حیث مات وان کان ثلث ماله لا بغی بذلك حج عنه من حيث بلغ (قو له تان لم تبلغ الوصية النفقة الجوا عنه من حيث تبلغ) لانا نطر ان الموسى قصم تقيد الوصية فوجب تفيذها ما امكن والممكن فيمه ما ذكرناه (قو له ومن خرج من بلده حاجا فسات في الطربق واوصى ان يحج عنه حج عنه من بلده عند ابى حنيفة و قال ابو يوسف و محمد يحج عنه من حيث مات) و على هذا الحلاف اذا مات الحساج عن غيره في الطريق فعندهما يحج عنمه بالبساق من حيث مات وعند ابي حنيفة بضم مابق في بده الى مال الموسى ويؤخـــذ ثلثه ويحج به عنــه من وطنه ولا ضمان على الأول فيما انفق الى وقت الموت (فولد ولا تصم وصبة الصبي) لانها تبزع والصي ليس من اهـل الثبرع الاثرى انه لا تصيح هبشه في حال محته

(ومن اوضى بحبدة الاسلام اجموا عنه رجلا منبلده) لان الواجب الحج من بلده ولهدذا يعتبر فيه من المال مايكفيه من بلده والوصية لاداء ماككان واجبا عليه و (يحج عنه راكبا) لانه لايلزمه ان يخج ماشيا كانصرف اليه هل الوجه الذي وجب مليه وهذا ان كفت النفقة فك (فأن لمبلغ الوصية) تلك (النفقة اجوا منه) راكبا (من حيث بلغ) تلك النفقة تفيذا لها بقدر الامكان (ومن خرج من يلده حاجا فات في الطريق) قبل اداء النسك (و او صي ان يحج عنه حج عنه من بلده را کیا (مند ای حنيفة)لان الوصية تنصرف الى الحج من بلدم كما مر (وقالا بحج عنه منحيث مات) لان السفر بنية الحج وقع فربة وسنقط فرض قطع المسافة بقدره فيبتدأ من ذلك المكان كانه من اهله قال جال الاسلام وعلى هذا اذا مات الحاج عن غسره في الطريق حم من الميت من بلده و الصحيح قوله واختباره المبوى

والتسنى وغيرهما تصيح (ولاتصح وصية الصبي) مطلقا اى سواء كان بميزا اولامات قبل الادراك (وحال) اوبعده اضافه الى الادراك اولا فىوجوء الحير اولا لانها تبرع وهو ليس من اهل التبرع فلا علكها تنجيزا ولانسليقا (و) لا (المكاتب و ان ترك و فاء) لان ماله يقبل التبرع (و يجوز المموصى الرجوع عن الوصية) لا نما تبرع لم يتم فجاز الرجوع فيه كالمهبة (فاذاصر ح بالرجوع) بان قال ﴿ ٣٧٩ ﴾ رجعت ١٤ اوصيت به او ابطلته (او فعل ما يدل على الرجوع) بان

ازاله من ملكه اوزاد 4 زيادة تمنع تسليمه الابها كلت السويق والبناء في الدار او نمل به نملا لو فعله في المنصوب لانقطع 4 حق الماك (كان رجوط) اما الصرع فظاهر وكذا الدلالة لانها تسل عل الصرع فقسام مقام قوله قد ابطلت وصار كالبيع بشرط الحياز فانه بطل الخيار فيه بالدلالة هداه (ومن جعد الومسية لم يكن رجوعاً) قال في الهداء كذا ذكره محمد وقال ابو يوسن يكون رجوما ورجح قول مجيد واعتمده الامام المجبوبي والنسيق وغيرهما أجميح (ومن اوصى لحيرانه فهم الملاصفون) له (عند ابي حنيفة) لان الجواز مبارة عن الفرب وحفيف ذاك في الملاصق ومابعده بعيمه بالنسبة البه وقال أبو يوسف وشجند هم الملاصقون وغرهم بمن بسكن محلة الموصى وعمعهم منعمد المحلةو هذا استحسان هدانه قال في التعميم والعميم قول الام واختاره المحبوبي

وحال الحمة اكد في الثبوت من الوصية بدليل ان قبالغ ان يهب جميع ماله في حال محمته ولايجوز ان يوصى باكثر من الثلث فاذا لم تجز ومسيته وكذا لو أوصى ثم مات بعد الادراكلا تصبح ومسيئه لعدم الاهلية وقت المباشرة وكذا اذا قال اذا ادركت فتلث مالى لفلان وصية لم تصم لفصور اهليته فلاعلكه نجيزا وتعليقاكا في الطلاق والمتاق يخلاف العبد والمكاتب اذا اضاف الوصية الى مابعد العنق حيث يجهم لان اهليتهما مستمة والمانع حق المولى فيصم اضافتهما الى حال سفوطه (فوله ولانصم ومسية المكاتب وان ترك وفا.) لان ماله لامتبل الترع وقيل على قول ابي حنيفة لايصم وعندهما يصمح (فتى له ويجوز الموصى الرجوع عن الوسية) لانها نوع تبرع لم يتم قجازله الرجوع فيهاكا لهبـة قالوا الافيما وقع لازماكالحماباة المنجزة والتدبير والهبة المفهوشــةلذى رحم محرممنه لمانه لايصم الرجوع فيهاكذا في البنابيم (قوله واذا صرح الرجيوع او ضل ما على الرجوعا كان رجوعاً) اما الصرع فقوله ابطلت وصيى او العبد الذي اوصيت 4 لفلان نهو لفلان نهو رجوع لان الفظ بدل على قطم الشركة اذ لوارادها لبين لفظها مخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم أوصى به لآخر نائه بكون بينهما لان المحل يختمل الشركة والهفظ مسالح لها واما الفغل الذى يدل على الرجوع كما اذا اومي يثوب ثم قطعه وخاطه اوبنزل فنسجمه اوبدار فبنسا فبها اوبشاة فتذبحها اوبامة ثم باعها اواعتقها اوكانبها اودرها فهنذاكله يكون رجوعاً وابطالا فموصية وغسل الثوب الموسى به لايكون رجوماً (قوله ومنجد الوصية لم يكن رجوها) هـذا عند محـد ويكون رجوها عند ابي بوسف (قوله ومن اومي لجيرانه فهم الملامسقون عند ابي حنيفة) وقال ابو يوسف و مجمله هم الملانسقون وغيرهم نمن يسنكن محلة الموصى ويجمعهم مسجد واحسد وجماعة واحدة لأن مؤلاء يسمون جيرانا قال عليه السلام ، لاسلاء لجار المجد الا ف المبجد ، وضروه بكل من سم الندا، ولابي حنبضة ان الجبار من الجاورة وهي الملاصفة ولهدا بسقق الشفعة مذا الجوار وصورة المسئلة أن مغول أوصبت بثلث مالى لحيراني فعند ابي حنيفة هولجيرانه الملاصفين لداره ويستوى فيه الساكن والمائك سواه كان مسلما او ذميا رجلا كان او امرأة مسبيان كان اوبالغا و دخل فيسه العبسد السباكن عند ابى حنيفة وعنسدهما ايس للمملك والمدرين وامهات الاولاد من ذلك شيء لان الومسية لهم ومسية للمولى لانه المستمق لذلك وهو ايس بجسار الموصى واما المكاتب فيستمق ذلك بالاجاع لانه هوالمستمق لذلك دون مولا. (فول له ومن اوصى لاصهاره فالوصية لمكل ذي رحم محرم من امرأته) وبدخل في ذلك ایشاکل ڈی رجم محرم من زوجہ اپنہ ومن زوجہ اینہ وزوجہ کل ڈی رحم محرم منمه فهؤلاء كلهم اصبهاره ولاندخل في ذلك الزوجة ولازوجة الآن ولازوجمة

والنسق وصدر الشريعة وغيرهم اه (ومن اوصى لاسهاره فالوصية لكل ذى رجم عمرم من امرأته) كا با مُاواعامها واخرالها واخواتها قال الحلواتي هذا في عرفهم واما في عرفنا فيمنس بابويها عنايه وغيرها واقره اللهستاني قلت لكن

الاب ولازوجة كل ذي رحم محرم منه لان الامسهار يختصون باهلها دونها ولومات الموصى والمرأة فينكاحه او في جدته من طلاق رجعي في الصهر يستمق الوصية وان كان في عدة من طلاق باين لايستمقها لان بنساء الصهرية ببقاء النكاح وهو شرط وقت الموت (فوله وان اوصى لاختانه فالحتن زوج كل ذات رحم محرم منه) وكذا محسارم الازواج لان الحقن اسم لزوج البنت وزوج الاخت وزوج كل ذات رجم محرم منه ومن كان ذارجم محرم منهم لان الكل يسمى ختنا وام الزوج وجدته وغيرهما فيه سمواء قال في الهدابه قبل هذا في عرض اما عرضا لايتساول الازواج الحارم وبسستوى ف ذلك الحر والبد والاقرب والابعد لان الفظ يتشاول الكل ويستوى فيه النني والنقر والذكر والاش كلهم فيه سواء لايفضل احدهم علىالاً خر من غير تفضيل من الموسى (فوله و من او ص لاقاربه والوصية الاقرب فالاقرب من كل ذيرجم هرم منه) وصورته أن يقول ثلث مالي لذوي قراتي وأنما امتبرال يج المحرم لان للفصود مذهالوصية الصلة فاختصت بالرحم المحرم كالنفقة وايجاب المنق (قولد ولا دخل فيم الولدان والولد) لان الغرابة اسم لمامترب من الانسان بغيره والابوان اصل القرابة والولد يقرب يقسمه فلا يتناولهم الاسم ولهذا قالوا من سمى والده قريا كاندنك عفوقامنه ولأنافة تعالى عطف الاقربين على الوالدين والعطف غيرالمعاوف عليه (قوله وتكون للاثنين فصاعدا) لانه ذكر دُنك بلفظ الجميع واقل الجمع في المواريث اثنان بدليل قوله تمالي ﴿ فَانْ كَانُهُ احْوَمْ فَلانَهُ السَّدَسُ ﴾ و الرادية اثنان فلغوقهما وهذاكله فيقول ابيحنيغة ووجهه انالوصية اختالمراث وفيالمراث يعتبر الاقرب فالاقرب وقدقالوا اذا اوصى لذى قرابة ولمبقل لذوى فهو على الواحد لان هذا اسم اواجد فحاصله أن أبا حنيفة أشرط لهذه المسئلة سنت شرائط الفرابة وعدم الورائة وال لايكون نيم ولاذوالجيسة والمحرمية والاقرب قالاقرب وواقفه صاحباء فالثلاثة الاولى وغالفاء فيالثلاثة الاخيرة الم بشترطاها وهيالجيمة والمحرمبة والاقرب فالاقرب (قوله و اذا او مى ذاك وله عَـأن و خالان فالومسية لعميه عند ابي حنيفة) لما بينا أن من أصله أعتبار الاقرب فالاقرب والعمان أقرب من الخسالين (قو له وان كان له ع، وخالان فلام النصف والمضالين النصف) لان البعيد عنده لابساوى الغريب فكان الم انفرد فيستمق نصف الوصية لان الوصي جعل الوصية لجم واقله اثنان فلايستمق الم اكثر من نصفها ونني النصف الثاني لامستمق له اقرب منَ الحَسَالِينَ فكانَ لهمـا ولولم يكن له الاع واحـد وليس له من ذوى الرحم المحرم غره كان له نسبف ألوصية لانه لايسفق اكثر من النصف لما بينا وماأتي لامسفق له فبطل فيه الومبية فيرد على الورثة مخلاف مااذا اوصى لذى قرايشه حيث يكون الم كل الوصية لان اللفظ الفرد فحرزها كلها اذ هو الاقرب ولو ترك عا وعمة وغالاً وخالة فالوصية لايم والعمة بينهما بالسسوية لاستواء قرابتهما وهي اقوى من قرابة الاخوال والسمة وال لم تكن وارثة فهي مستمقمة الوصية كا لو كان الغريب

زوج ڪل ڏات رحم محرم منه) کازواج شاته واخواته وعباته وخالاته قال القيستاني و منبغي في ديار نا ان يختص الصهر بابي الزوجدة والحنتن يزوج البنت لانه المشهور اه (ومن أوصى لاقربائه) اولذری قرابته اولا رحامه اولا تساله (فالومسية لملاقرب فالاقرب.من كل ذي رحم عرم منيه ولايدخل نهم الوالدان والولد (لانهم لايسمون اقارب ومن سمى والده قريباكان منه عقوقا لان القريب من تقرب وسيلة غيره وتقرب الوالد والولد نفسه لايتيره وتمسامه فيالهدام (وتحكون) الوصية (الاثنان فصاعدا) لانه ذكر يلفظ الجم وقل الجم في الومسية اشان كإفي المراث (واذا اوصى نداك) اى لاقربائه و عوه (وله) اى الموصى (عان وغالان فالوصية) كلها (نغمیه عند ای حنیفة) اعتبارا الافرب كا في الارث (وان كان له عم وخالان فللم النصف وأمنالين النصف) لانه لايد من اعتبار معنى الجم

رقيقا او ذميا (قوله و قال ابو يوسن وعمد الوسية لكل من ينسب الى اقصى اب له في الاسسلام) و يسستوى فيه الاقرب والابعد والواحد والجمع والمسلم والذي و يدخل في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبسل الاب او الام وتكون الوصية بَلْهِم قراشه من جهة الرجال والنساء الى اقصى اب له في الاسلام في الطرفين جيمًا بَشَــَرُكُونِ فِي الثلث الافرب منهم والا بعد والذكر والا ثني ســوا. بـــانه اذا اوصى رجل من في المباس لاقاره دخل في الوصية كل من ينسب الى العباس و كذبك العلوى اذا اومى لاقاربه دخل في الوصية كل من ينسب الى على كرمالة وجهه القريب والبعيد في ذلك سنواء ثم على اصليمنا اذا أوصى لاقاريه وله عنان وغالان اشترك فيه الحمان و غالان فيكون بينم ارباعا لانهما لا يعتبر أن الاقرب وال ترك هما و خالين فلم نصف الوصية والخالين نصف الوصية عند أبي حنيفة وعندهما هي بينم اثلاث ولو كان له عم واحد لا يسفق الا النصف عند أبي حنيفة و هندهما يسمن جيع الوصية على اصلهما ان الواحد تسمَّق الجيم ولو أوطى لاهل قلان نهو على زوجته عند إلى حنينة لأن إسمالاهل حقيقة في الزوجة قال الله تسالي ﴿ وسار باهله ﴾ ومنه قولهم تأهل فلان بلد كذا اى تروج وقال ابربوسف وعجد اسم الاهل يتناول كل من يعول و يصمهم نفقة اعتبارا العرف وهو مؤيد بقوله تعالى ﴿ وَأَنْوَى إَهْلَكُمُ اجْمُعِينَ ﴾ قال مجمد في الزيادات القياس في هذا الراوسية الزوجة خاصة لكنا استحسانا أن يكون لجيع من يعوله بمن يجمعه منزلة من الاحرار والزوجة واليتم فيجره والولد اذا كانبيوله فاما اذا كان كبيرا قداعزل اوكانت ينتا قد زوجت ظيسا مناهله ولامدخل فبذلك عاليك ولاوارث للوصي ولامدخل الموصى لاهله فيشئ من الوصية لانه او صيلنا ضيف اليه والمضاف غير المضاف اليه فلا يدخل ف الوصية كن اوصى لولد فلان لا يدخل فلان في الوصية (قوله ومن او صيار جل بثلث دراهمه او بثاث غَنه فهلك ثلثا ذلك وبتي ثلثه وهو نخرج منثلث مابق منماله فله جميع مابتي) وقال زفرله ثلثمايق ولواوسي شاشفنه فهلك الننم كله قبل وته أولم يكنله غنم في الاصل فالوصية باطلة لان الوصية ابحاب بمدالوث فيعتبر قيسامه حينئذ وهذه الوصية تعلقت بالمين فتبطل بفواتها هندالموت ولوقال له شاة من مالي وليسله غنم بعطى قيمة شاة لانه لما اضافها الىالمال علمناه الرمراده الوصية عالية الشاة وأن اوصى بشاة ولم يضفها الى ما له ولاغنمله قبل لايصح لان المصح اضافته الى المال و بدونها بعثبر صورة الشاة وقبل يصح لانه لما ذكر الشاة وليس فيملكه شاة علم ان مراده المالية ولوقال شاة من غنى ولاضمه فالوصية باطلةواون أوصىله بسيفه قالمحمد اهطيهالسيف محقبه وحلبته وكذا قال زفر يمني الله حقبه و حدالله وال اوصيله بسرج فله السرُّج وتوابعه من البد والرقادة وكذا او صيله بمحف قله الغلاف عند زفرو قال ابو بوسف في السيف له النصل دون الجنن وفي السرج له الرفتان والركابان دون البد والمبثرة وهي قطن محشويترك على ظهر البمر وفي المحف له المحف دون الفلاف لان هذه الاشباء منفصلة الا

بالسوية لاستواء قرائها وعامه في الهدايه (ولا) تكون (الومسية لكل من نسب) اليه من قبل آبائه (الى المصى اب له ق الاسلام) وهو اول اب اسلم القريب والبعيد والذكر والاش فيه سواء قال في زاد الفقهاء والزاهدى في شرحه العميم قول ابى حنيفة وعليه اعتد الحبوبي والنسق و غرهما نعميم (ومن اومى لرجل ثلث دراهمه) المينة (اوثلث عُمه) المينة (فهاك ثائسا وبقي ثلثه و هو) ای ثلث ذاك (يخرج من ثلث ما بني من ماله فله) اى الموصى له (جميع مابق) لان الوصية تعقلك بسيك بدليل انه لو قامته الورثة استمق ذاك و ما تعانمت الوصية بعينه يستعقبه الموصى له اذ اخرج من الثاث کا او اومی ثلث شی بعينه فاستعق ثلثاه

(و أن أوصى له بثلث ثبيابه فهلك ثلثاء و بق ثلثها و هو) أى الثلث البياق (يخرج من ثلث مابق من ماله لم يستحق) الموسىلة (الاثلث مابق من الثباب) قال في الهداية ﴿ ٣٨٢ ﴾ قالو هذا أذا كانت النباب من أجناس

يدخل الا بالتسمية كن اوصى بدار لايدخل فيرا المتساع والفتوى على قول زفر لان الفلاف تابع للمحف كجفن السيف على اصله وان اوصىله بميزان فله الكفتسان والعمود والمسان وليس له الصفحات ولا القت وهذا عند إلى يوسيف وقال زفرله ذاك لائه من وابع المزان لان المنفعة لاتكمل الا بالجيع وابو يوسف يقول هي منفصلة فلا تدخل الا بالسمية قال محمد لواوصيله محنطة في جوالق فله الحنطة دون الجوالق وان اوصى له يقوصرة ثمرله القوصرة والثمر لان القوصرة تدخل في سِم الثمر في العسادة بخلاف الجوالق وان اوصيله بعسل في زق اوبسن في ظرف او بزيت في اناء لم تدخل الآنبة و الماله العسل وحده والسمن وحده كذا في الكرخي (قولد ومن اوجي بثلث ثباء فهلك ثلثاها وبني ثلثها وهي يخرج من ثلث مابق من ماله لم يستمنى الا ثلث مابق من الثياب) هذا اذا كانت الثياب من اجناس مختلفة أما اذا كانت من جنس واحد فهي عَزلة الدراهم لان الثباب ادًا كانت مختلفة لا يقسم بعضها في بعض فالباق منها لا يجوز ان يسمَّق المومىلة بالفحة فلم نكن الوصية متعلقة بالباقي فلا بجوز ان يسمَّق الموسى له اكثر من ثائمه (قوله و من اوسى لرجل بالف درهم وله مال عين و دين نان خرجت الف من ثلث المين دفعت الى الموصى له و ان لم يخرج دفع اليه ثلث المين وكلَّما خرج شيء من الدين اخذ ثلث حتى بستوني الالف) لان المرصي له شربك الورثة وفي تخصيصه بالمين بخس في حق الورثة لان المين فضلا على الدين (قوله وتجوز الوصية للحمل وبالحل ادًا وضع لاقل من سنة اشهر من يوم الوصية) ولا يحتساج الى القبول اما الوصية فلان الوصية استخلاف من وجه لانه يجمله خليفة في بَمَن مَالُهُ وَالْجِنْبُن يُصْلِّح خَلِيْفَةً فِي الأرث فَكَذَا فِي الوصِّيةِ لَا نَهَا اخْتِهُ الا انها تربد بالرد لما فيها من سنى التمليك بخلاف الهيمة فانها لانصحه لانها تمليك و ليسبت باستخلاف ولاولاية لاحد عليه ليملكه شيئا واما الوصية به نهى جائزة ابيضا اذا علم وجوده وتت الوسية لان بابالوسية والسع لحاجة الميث وعجز. ولهذا يصبح في غير الوجود كالثمرة فلان بصمح في الموجود اولي وصورة المئلة اذا اوصى لرجل عا في بطن جاريته ولم يكن ذلك من المولى او بما في بطن دابته فهو جائز اذا علم وجوده في بطن ومعرفة وجوده اذا ولدته بلاائل من سنة اثهر من وقت موت الموصى وذكر الطحساوي انه بعتبر المدة مزوقت الهيهية وهوالمذكور فيالكتاب وان ولدته لسنة اشهر فسأعدا بعد ذاك فالرصية باطلة لجواز ان يكون الولد حدث بعدها الا أذا كانت الجارية في العدة حينئذ لاجل ثبوت النسب يعتبر الى سنتين فكذاك في جواز الوصية يعتبر الى سنتين واللمنكن في العدة يعتبر لاقل من سنة أشهر في الجاربة والدابة سنوا. وإن اوصى بالجارية لرجل وما في بطنهــا لآخر جاز الا اذا ولدت لا كثر من ســـتة اشهر او لسنة اشهر حينتذ تكون الجارية وولدها للوصىلة بالجارية (فولد واذا ارصى

مختلفة ولوكانت من جنس واحد فهو عنزلة الدراهم اه لان الوصية حيث كانت الباب مختلفة تملق بعينها ولذا لاتنسم بمضها في بعض بخلاف ما اذا كانت معدة فانها يتم بعضها في بعض عزلة المدراهم (و من اوسى رجل بالب درهم) مثلا (و **ل**) اى الموسى (مال مين و دن فان خرجت الالف) الموصى 4 (من ثلث المين دفعت) الالف الموصى مها (ال Head Y (4 lace) الماء كل ذي حق حقه من غيريخس فيصار اليه (وان لم تخرج الالف من الثلث المين (دفع اليه) اي الوصيلة (ثلث المين وكل خرج شيء من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي الالف) لان الموصلي 4 شربك الوارث و في تخصيصه بالمين ينمس في حق الورثة لان المين فضلا على الدن (و تجوز الوسية الحمل وبالحلاذا) تحفق وجوده وقت الوصية بان (وضع لاقل من سنة اشبهر من

بوم الوصية) لوزج الحامل حيـا ولو ميتـا و هي معندة حين الوصية فلا قل من سـنتين بدايل (بجاربة) ثهوت نسبه اختيار وجوهرة (واذ ارصي

لرجل بجارية الاحلها صمة الوصية والاستثناء) لان ما جاز اراد المقد عليه جاز استثناؤه منه (ومن اوصى لرجل بحارية فولدت بعد موت المهي) ولو (قبل ان مقبل الموصى له ولدا ثم قبل) الموص إله (وهما)اى الحارية والولد (بخرجان من الثلث فامالموصى 4) لأن الولد عاء الام فكان تبعا لهــا) وان لم مخرحامن الثلث ضرب) الموصى له (بالثلث فاخسدُ ما غصمه مرما جعما في قول ایی توسف و محمد) لان الولد لما دخمل فالوصية صاركان الابجاب ورد علمما معا فلا تقدم احدهماعل الآخر (وقال الو حنيفة بأخذ ذاك) اي الثلث (من الام قان فضل من الثلث (شيء اخذه من الولد) لان الام استل في المقدفكذاق التنفيذو اختار قوله الرهاني والنسني وغيرهما تصيح (وتجسوز الوصية مخدمة عبده وسكني داره سنين معلومة وتجوز ايضا (بذاك الدا) لان المنافع بحوز عليكهابعوض وبغيرعوض كالأجارة والعسارية فذاك بالوصية ويكوز محبوساعلي ماك الميت في حق المنفسة كافي الوقف وتمامه في الدرر (فان خرجت رقب

بجارية الاحلها محتالوصية والاستثناء) اى اوصى بهما واستشى مانى بطنها فانه بجوز لانالوصبة اختالميرات ففد جعل الجارية وصية وما في بطنها ميراثا والميراث يجري فيما فالبطن ولان اسمالجبارية لا يتباول الجل لفظما لكنه يستمق بالاطلاق تبعا غاذا افرد الام بالومسية صم افرادها ولانه يصم افراد الحل بالومسية فجاز استثناؤه وهذا هو الاصل ان ما يُصح افراده بالعقد صحم استثناؤه منه وما لافلا ولو اوصى برقبة الجارية لانسان وما في بطنها لآخر فات الموصى له بالولد أنتقل الملك الى ورثة فإن ارصى رقبتها لانسان ونخدمتها وفلتهما لآخر قسات الموصى له بالخدمة والغلة عاد الملك الى مساحب الرقبة دون ورثة الموسى (قوله ومن اوسى لرجل محارية فولدت بعد موتالموصى قبل ان مقبلالموصى لا ولدا ثم قبل وهما غربيان مَنَ الثاث فهمنا للموسى 4) لازالام دخلت في الوصية إصبالة والولد تبعيا حين كان متصلا بهـا فاذا ولدت قبلالقسمة والنركة قبلالقسمة مبقات على ملك المبت حتى منضى بها ديونه دخل في الوصية فيكونان الموصى له • وقوله • قبل ان مقبل الموصى له ، لم بذكر هذا الشرط في الهداية وصنوانه قبل القسمية ، وقوله ، فولدت بعد موت الموضى و انسا قيد به لانه لا يستحق ما ولدت قبل موت الموسى ذكره في الكرخي (في له وان لم يخرجا من الثلث ضرب بالثلث فاخذ بالحسسة منهما جيما) لانالومية تناولهما جيما ولذا استفقهما الموصى له اذا خرجا منالثلث فاذا لم مخرجا يميها من الثلث ضرب فهما بالخصة وهذا هند ابي حنيفة (قو له وقال الو حنيفة يأخيذ ذلك من الام قان فضل شي اخذه من الولد) لان الوصية تعلقت بين الام والولد بدخل منها على طريق التبام فاذالم مخرجا من الثلث نعينت الومسية في الام فان فضل من الثلث شي كان ذلك من الولد وفي الهيداية اختلاف على حكس هيذا فجمل قولهما قول ابى حنيفة وقول ابو حنيفة قولهما وصورة المسئلة رجل له ستمائة درهم وامد تساوى ثلثمانه درهم ولا مال له بغير ذلك فاوصى بالامد لرجل ثم مات فولدت ولدا يساوى تلفائة درهم قبل القسمة فالمرصى له الام وثلث الولد عند الى حنيفة مابق قورثة وهذا شأدى على ما ذكر في هداله وهو ضد ما في القدوري وهندهما له ثلاثًا كل واحد منهما وما بق للورثة وجه قول ابي حنيفة ان الوصية قد صحت فيالام وهي تخرج من الثلث فلا بجوز أن يفحخالوصية في شيء منها بعد صمتها ولان الام الاصل والولد تبع وانتبع لا يزاح الاصل فلو نفذنا الوصية فبهسا جيما تنتفض الوصية في بعض الاصل وذلك لا مجوز ولهما الاالولد قد دخل في الوصية تبعا حالةالاتصال غلا مخرج عنها بالانفصال هذا اذا ولدت قبلالقسمة فان ولدت بعدها فهو الموصى له لانه عا خالص ملكه لتقرر ملكه فيه بعدالة عند (فو الدوتجوز الوصية غدمة عبده وسكني داره سنين معلومة ويجوز بذاك ابدا) لان المنافع يصح تمليكها في حال الحياة بدل وبغير بدل فكذا بعد الموت وبجوز مونتا ومؤيدا ونفقة العبيد في الموضمين عبلي الموصى له بالخيدمة (فو له فان خرجت رقية

العبد من الثلث سلم اليه ليخدمه) لان حق الموصى له في الثلث لا زاجه فيه الورثة (قَوْ لِهِ قَانَ كَانَ لَامَالَ لَهُ غَيْرِهُ خَدَمُ الورَاءُ تَوْمَيْنُ وَالْمُوسَى لَهُ يُومًا) لان حَه في الثلث وحقهم في الثلثين وهذا اذا لم يجز الورثة لان العبد لاعكن قسمته اجزاء لانه لايجزأ وعكن استيفاه خدمته على المهاباة بخلاف الوصية بسكني الدار اذا كانت لأتخرج من الثلث حيث يقسم هين المدار اثلاثا للانتصاع لانه عكن القسمة بالاجزاء وهو اهدل فتسوية بينهما زمانا وذانا وفي المهاباة تقديم احدهما زمانا ثم العبد الموسى مخدمته ليس الوارثة ان يبعوه الا اذا اجاز الموصى له بالخدمة فاذا اجاز لم منقل الى الموض (قو له فان مات المومى له عاد الى الورثة) لان المومى اوجب الحق الموصى له ليسمتوفي المنافع على حُكم ملكه فلو النفل الى وارث الموصى له استحقهما اندا. من ملك الموصى من غير رضا. وذلك لابجوز (قو له وان مات الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية) لان انجامًا تعاني بالموت ولان شرط صحة الوسسية الفيول ومن شرط القبول أن يكون بعد موت الموسى فاذا مات الموسى له قبل ذلك عدم هــذا (قو له واذا اومي لولد فلان فالوصية مينم الذكر والائق فيه سواه) لان اسم ااولد نتظم السكل انظاما واحدا فان لم يكن لفلان وأحد من صابه دخل الوصية ولد الان الذكور دون الاناث عند ابي حنيفة وهندهما بدخل الاناث وتكون الوصية للما يجيما كما في ولد الصلب فلا مدخل اولاد البنات في ذلك المشهور وان اوصى لبني فلان فين ابي حنيفة رواينان في رواية ان السذكور ينفردون كذلك دون الاناث لان الاناث لايتناولهم اسم البنين وفي رواية بدخلون معالذ كور ويكونون سيواء وهو قولهما لان اسم البنين يتناول الجيم في عال الجمَّاعيم قال الله تمالي ﴿ بانِي آدم ﴾ فالحطاب متناول فكل واما اذا قال لبني فلان ولم يكز له الا نات منفردات لم يكن لهن شيء بلا خلاف لان حقيقة الاسم للذكور ولو اوصى شلثماله لامهات اولاده وهن ثلث والفقراء والمساكين فلهن ثلاثة اسهم من خسسة عندهما وقال محمد نقسم الثلث على سبعة لهن ثلاثة ولكل فريق سهمان لان الفقراء والمساكين جنسان والمذكور لفظ الجمع وادناه في الميرات اثنان لما بيناه فيما تنسدم فكان من كل فربق ائنان و ليما ان الجمع المذكور بالالف واللام يراديه الجنس فيتناول الادنى كما اذاقال لااتزوج النسباء فاذاكان كذلك اعتبر من كل فريق واحمد وان اوصى ثلثه لفلان والمساكين فنصفه لفلان ونصفه للمساكين عندهماوقال محمد ثلثه لفلان وثلثاء للمساكين ولو اوصى المساكين فله صرفه الى مسكين واحد عندهما وعنسده لابصرف الا الى مسكينين على ماينا وان اوصى بثلثه لمبائس والمنقير والمسكين قال ابو حنيفة ومحمد بجعل الثلث على ثلاثة اجزاء جزء البائس وهوالذي اذا كان محتاجاً وجزء المسكين وهوالذي يطوف على الانواب وجزء للفير الذي لايطوف على الانواب ولايسأل قال انو نوسف عمل على جزءن الفقير والمسكين واحمد البائس واحمد ومن اوصى لرجل عائد درهم ولآخر بمسائة درهم ثم قال لآخل اشركتك معهسا فله ثلث كل مائة مخلاف

مخدمت (خدم الورثة و مين و) خدم (الموسىله وما) لان حقه في الثلث وحقهم في الثلثين كما في الوصية بالمين و لا عكن قسمه فعدل الى المهاباة الغاء العقين واما الدار اذا لم يكن 4 غيرها فانها تنسم اثلاما للانتفاع ولوا قسموا مهاباة من حيث الزمان مجوز ايسًا لأن الحق لهم الا ان الاول اولى وليس اورثة ان يبيدون اما في الديهم من ثلثي الدار وعن ابي يوسف لهم ذلك تمسامه في الهداله (فان مات الموصى له عاد) العبد الموصى 4 (الى الورثة لان الموصى او جب الحق الموسى له ايستوق المنافع على حكم ملكه فلوانقل الى وارث الموصى له استعقب اشدأ من ملك الموصى بلا رضياه وذلك لابحوز هداله (فان مات الوصى له في حياة الوصى بطلت الومسية) لمتقدم أن الوصية انجاب بعد الموت وقدمات الموسى له قبل وجموب الحق له فبطل (واذا اوصى لولد فلان فالوصية بينم) اى بين جميع او لاده (الذكرو الاشي فيه سواه) لأن اسم الولد خطلق عليما على حدسواء

(و من او سي اور ثة فلال فالوصية بدنيم) اي بين جيم ورثشه (لذكر مثلحظ الانتين) لان الايحاب باسم الميراث متنضى التفضيل كما في المبراث (ومن اوصي لزند وعرو شاث ماله مثلا قاذاعروميت) فبل الوصية (فالثلث كله ال هـ) لان الميت ليس باهل لاوصية فلا زاحم الحي فصاركم اذا اوسي لزند وجدار وعن ابي وسف انه اذا لم يعلم عوثه فله نصف الثلث و على مافى الكتاب مثى الحبوبي والنسق وغيرهما تحيح (وازقال) الموصى (ثلث مالي بين زيدوعرو وزيد ميت) قبل الوصية (كان لعمرو نصف ألثلث) لأن اشدأ الانجاب لا يوجب له الا النصف لان كلمة بين تقضى الاشتراك (ومن اوصى ثلث ماله و لا مال له) اذ ذاك اوكان له مال وهلك (ثم) بعد ذلك (اكتسب مالا) ومات (استمق الموصى له ثلث ما علكه) الموصى (عند الموت) لأن الوصية عقد استفلاف مضاف الى مابعد الموت ونثبت حكمه بعده فيشترط وجود المال عند الموت لا قبله هـ دا به

ماذا اوصى لرجل باربع مائة ولآخر عائسين ثم قال لآخر اشركتك معمسا لانه لا عكن تحقيقالمـــاواة بين الحكل لتفاوت المالين فحملناه على مساواة كل واحد بتنصيف نصيبه علا بالغظ بغدر الامكان (قوله ومن اوصى لورثة فلان فالوصبة بينهم اذكر مثل حظ الا تثبين) لانه لما نص على لفظ الوراثة علم ان قصده التفضل كما في الميرات وان اوصى لعقب فلان فالعقب عبارة عن من وجد من الولد بعد موت الانسان فاما في حال حبائه فليسوا بعقب له وعقب ولده من الذكور والاناث فازلم يكن له ولد فولد ولدهالذكور والإناث ابضا ولا هخل فهم ولد الآناث لان اولاد بناته ليسموا بعقب له وانما هم عقب لآبائهم ويقدم ولد العسلب على ولدااولد لازالاسم يتساول الاعلى الاترى الولدالولد عثب لابائهم وآباؤهم عثب لجدهم فال حدم الآباء فالمقب ولــد الولد (قو له و من او صي لزند و عرو شك ماله فاذا عرو مبت فالثلث كلــه ازد) لان الميث ليس باهل الوصية فلا يزاح الحي الذي هو من اهلها وصاركا اذا اوصى (ند وجدار وهذا كلها في ظهاهر الرواية ومن ابي بوسف انه قال اذا كان بعلم عوته فهو كذاك و إن كان لا بعلم عوته فللحي نصف الثلث لانه لم رض الحي الا نصف النلث ونصفه لور : المبت و لو كانا حبين وقت الوصية ثم مات احدهما قبل مونالموصى بطلت حصته وانتفل ذاك الى ورثةالموصى وللحى نصفالثلث وانسات احدهما بعد موت الموصى كان نصيبه مورونًا عنه (قو له نان قال ثلث مالى بين زه وعرو وزه ميت كان لعمرو نصف الثلث) لان كلة بين كلة تقسم واشتراك فقد أوسى لكل واحد سُهما منصف الثلث يخلاف ما تقدم الأثرى أن من قال ثلث مال الهلان وحكت كان له كل الثلث ولو قال ثلث مالي بين فلان وحكت لم بسقى الثلث قال في البناسِع اذا اوصى بعبده سمالم لزيد ثم اوصى به لعمرو فهو يشما نصفان فان مات احدهما في حياةالموصى فهو لباق منهما وأناقل اوصيت نثلث مالي لعمرو ولريد ان كان فقيرا نظرت ان كان زيدا وقت الموت فقيرا فالثلث بينهمـــا وان لم يكن فقيرا ومات قبل ذلك بطلت حصته وانتقل الى ورثة الموسى ولعمرو نسف الثاث (قو له وان اوصى ثلث ماله ولا مال له ثم اكتسب مالا استحق الموسى له ثلث ما علكه عندالموت) لان الوصية عقد استخلاف مضاف الى ما بعدالموت و ثابت حكمه بعدالموت فيشترط وجودالمال عندالموت لاقبله وكذا لوكانله مال وهلك ثم اكتسبمالا لمامينا ﴿ مسائل ﴾ اذا اوصى بومسايا وكانت زائدة على الثلث واردت فعمة الثلث بينهم فالوجه فيه أن تجمع الوصايا كلها ثم تنظر اليها والىالثاث والى نقصائه من الوصايا فان كان النقصان مثل نصف الوصال نقصت من كل وصية نسفها وان كان النقصان مثل "ثلث الومسايا نقصت من كل وصية ثلثها وعلى هذا الفياس بكون العمل مشاله اذا بلفت الوصايا الف درهم لاحمدهم مائة ولآخر مائسان ولآخر ثلاثمائة ولآخر اربعمائة وثلث ماله خسمائة فالنقصان من خسمائة الى مبلغ ألوسايا مثل نصف الوصايا خسسائة فينقص من كل وصية نصفها فلصاحب المائة خسون

ولصاحب المائين مائة ولصاحب الثلاثمائة مائة وخمسون ولصاحب الاراهمائة مأشان وعلى هـذا ففس اذا اوصى لرجل مصـف ماله ولآخر بربع ماله والشااث بثلث ماله فعند ابي حنيفة الثلث بينهم على احدد عشر سهما لساحب الثلث اربعة ولصاحبالنصف اربعة لانه لا بضرب عا زاد على الثلث الا بالناث ولصاحب الربع ثلاثة فاذا كان ثلثالمال احد عشر كان جميعه ثلاثة وثلثين ووجهه أن مخرج الثلث و الربع اثني عشر فالموصى له بالنصف كانه لم يوس له الا بالثلث لانه لا يضرب الا بالثلث فيعطيه ثلث ائنى مشر وهو ارسمة والشاتى اربسمة وللوصى له بالربع ثلاثة فذلك احد عشر وقال ابو يوسف ومجمد يقسم الثلث على ثلاثة عشر لعساحب النصف منة لانه عندهما يضارب بجميع وصية وهي النصف وذلك سنة من اثني عثىر والصاحبالثلث اربعة والصاحبالربع ثلاثة وذلك ثلاثة عشرة فيكون المال كله نســعة وثلثين وان اوصى لرجل بجميع ماله ولآخر بثلث ماله ولم يجز الورثة أ فالثلث بينهمــا نصــفان عنــد ابي حنيفة على اصله وان اجاز والانص فيــه عند ابي حنيفة واختلفوا في قياس قوله فقال ابو يوسف هو اللهما استداس خمسة اسداس لصاحب الجيع والمدس لصاحب الثلث على طريق المنازعة بعني ان صاحب الثلث لا منازعة له فىالثاثين فسلم ذلك لصاحب الجميع واستويا فىااثلث نفسم بينهما نصفين وقال الحسن هذأ قبيم فان نصيب الموصى له بالثلث عند الاجازة مشل نصيبه عنــد عدمهــا بل مجب له الربع وللآخر ثلاثة ارباع وقول أبى يوســف هـوالتحيم ذكره فيالبنـابيم ويخرج ما قاله الحسن أن ينسم الثاث بينهمـا نصــةين لان الاجازة في الثلث ساقطة العبرة ثم نقسم الثلثين فنقول اصلهــا من ثلاثة لحــاجتنا الى الثلث مم بقسم الثلث ينجمها نصفين لاستوائهما فه فانكسر فاضعفه يكون ستة فصار الثلث سممين بينهما وبتى اربعة صاحب الجميم يدعى كلها وصحاحب الثلث يدعى بنهسا سعمنا ليصير له معالمهم الاول ثلث الجبيع فسبلم انسباحب الجميع منسه ثلاثة وامتوت منازعتهما فالسم الباق فبقم ينهما نصفين فانكمر فأضعف السبتة تكون اثنى عشر لصاحب الجميع تسمة وهي ثلاثة وهي ثلاثة ارباع الممال والآخر ثلاثة وهوالربع لانهالمال اذا صار اثنى عشر قسم ثلاثة للنجما اولا نصفين بيق عمالية صــاحبـالجميع يدعى كلهــا والآخر لا بدعى منهـا الا سِمْمِين ليكمل له ثلث الجهيم ولا منازعة له فىالسنة البــاقية فسلت لصــاحب الجيع ونق سلمان استوت منــازعتهما فهما فيقسم بينهما وعلى هـذا قول ابى حنيفــة كقولهـــا الا ان التخريج مختلف فعنده بالمنسازعة وعندهمسا بالعول وتخريج قوالهما ان نقول اجتمع ومسيبة بالكل ووصَّية بالثلث فكانت المسئلة من الثلاثة لاجل الثلث فصـاحب الجرِّيع بدعي كلهــا والآخر بدعى سلمـا فتعــول الى اربعــة الصـاحب الثاث سم وللآخر ثلاثة ولو اوصى لانسان نخسدمة عبد فنفقته وحكسوته وما يصلحمه على المسوسي له بالخدمة لانه المنفرد بالانتفاع دون الورثة فصار في حكم الممالك والله اصلم

﴿ كتاب الفرائس ﴾ جع فريضة ضيلة من الفرض وهو في اللغه التقدير والقطع وفي الشرع ما يُبت بدليل قطعي لاشمة فيه فقيد اشتل على المني لاشمة فيه فقيد اشتل على المني المنتج فيه فقيد الشيل المنتج فيه فقيد الشيل المنتج في المنتج والماخص منذا الاسم لان الله تعالى المنتج به فقال ﴿ بعدالله على المنتج من القب النبي ملى الله عليه وسلم حيث قال و تعلو الفرائض من العلوم الشريفة التي تجب العنداية ما لا فتقار الناس الميا فقي الحسديث و تعلو الفرائض وعلوها الناس فاني امره مقبوض وان العلم سيقبض و تفاهر الفنن حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجسد أن من يقضى بينهما و وواه الامام احد ﴿ ٣٨٧ ﴾ والترمذي والنسائي والحاكم وقال صحيح الاستناد لكن في رواية

-م ﴿ كتاب الفرائض ﴾ --

الفرض في الهفه هوالتقدير يقال فرض القاضي النفقة اي قدرها والفرائض من العلوم الشريفة التي بجب المناية بها لافنقار الناس الها قال عليه السلام • الفرائس نصف العلم وهو اول علم يرمع من الامة ، وقال عليه السلام ، أن الله تعالى لم يكل قسم موارشكم الى ملك مفرب ولا الى ني مرسل ولكن تولى رينا بيانها ففعها ابين قسم الاولاوسية لوارث ، وقال عليه السلام • تعملوا الفرائض وعلوها الناس فانها: نسـف العلوم وانى امر، مقبوض وسـينزع العلم من امتى حتى يختلف الرجلان فى الفريضة فلايجد أن من يعرف حكم الله تعالى • فان قبل مامعني قوله نصف العلم قبل لان للانســان حانين حالة حياة وحالة موت والفرائض من أحكام الموت فيكون لفظ النصف ههنا عبارة عن قسم من قسمين ومناسبتها بالوصيا ان الوصية تصرف في حال مرض الموت والفرائض حكم بمدالموت (فولد رحدالله المجمع على وريثهم من الرجال عشرة) انما اراد مهذا من يستمق الميراث في الجلة وال اختلفوا في الاستمقاق وتقدم نعضهم على بعض فيــه (قَوَلِه الان وان الان وان سفل والاب والجدار الاب وان علا والاخ وابن الاخ والم وابن الم ومولى النعسة والزوج) المراد بالجسد ابوالاب اما ابوالام فهورحم وايس بسعبة فلايرث الاميراث ذوى الارعام اذالم يكن احد من العصبات على ما بأنى بيانه ان شباءالله (قو له و من الانات سبع الانسة واخة الائن وان سبفلت والام والجدة والاخت والزوجة ومولاة النعمة) فالجدة ومولاة النعمة لاذكر لميراثهما في القرآن وانما ثبت بالحديث وذلك لماروى ان جدة جات الى ابى بكر رضى الله عنمه تطلب ميراثها نقسال لااجمد لك في كتساب الله شيئًا فَعَامَ اللَّهِ الْمَعْرِةُ ابن شَعِبَةُ فَعَالَ شَهِدَتُ انْ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَالِمَ وَسَلَّم وَدَحَاءُهُ جدة تطلب ميراثها مفرض لها السدس فاوجب لها ابو بكر رضى الله عنه ذلك واما مولاة النعمة فلها الميراث لغوله عليه السلام • تجوز المرأة ميراث عنيفها والفيطهاوولدها الذي لاعنت به • والمراد بلفيطها والله اعلم ولدها من الزياء وقال عليه السلام، الولاء

الحاكم من يقضى بها قال رجمه الله تمالي (المجمع على توريثهم من الذكور) فرضا اوتنصيبا اوجما بطريق الاختصار (عشرة الابن وان الابن وان سفل) عمض الذكور (والاب والجد ابوالاب وان علا) محض الذكور (والاخ) مطلقا (وابن الاخ) الشبقيق أولاب وان سفل بمسنس الذكور (والم) الشفيق اولاب (وان اام) كذك وان سفل عمض الذكور (والزوج ومولى النعمة) اى المنتق والما بطريق البسط فغمسة عشر الابن واشه وال تزل والاب والجداء وان علاوالاخ الشفيق والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ الشفيق وان الاخ الاب والم الشفيق والم للاب وابن الم الشفيق وان الم للاب

والزوج والمعتق ومن صدا هؤلاء من السذكور فن ذوى الارحام (و) المجمع على وريثهم (من الانات) بطريق الاختصار ايضا (سبع البنت وبنت لابن وان سسفات) بمحض الذكور (والام والجدة) لام اولاب وان علت مالم تدل بجد فاسد (والاخت) مطلقا (والزوجة ومولاة الندة) اى المعتقة واما بطريق البسط فعشرة البنت وبنت الابن والام والجدة من الاب والاخت المسقيقة والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمعتقة ومن هذا هؤلاء من الانات فن فوى الارحام

﴿ وَلا يَرِثُ ارْبِعَةُ الْمُمْلُوكُ مَمْلُمُالانَ المِرَاتُ نُوعَ تَمْلِيكُ وَالْعَبْدِلا عَلْكُولانَ مَلْكُهُ لَسِيدُهُ وَلاقرابَةُ بِينَ السيدُو المُبتُ ﴿ وَالْقَاتُلُ من المفتول) لاستجماله مااخره الله تعالى فعوقب بحرمائه وهذا اذا ﴿ ٣٨٨ ﴾ كان قتلايوجب الفودا والكفارة واماما

لجد كلسمة النسب ، (قو له ولارث اربعة الملوك والفاتل من المفتول والمرتدواهل الملتين) اما الحملوك فلان الميراث نوع تعليك والعبد لاعلك ولان ملكه لسيد.ولاقرابة بين السيد والميت وكذا كل من في رقبته شي من الرق كالمكاتب والمدر وام الولد . فاله لا رث ولابورث الا المكاتب ادًا مات عن وفاء فاله يؤدى منه مكاتبشه وبحكم بحريته قبل موته بلافصل ومافضل يكون ميراثا عنه واما المستسعى فانه ينظر ال كان يسمى لفكاك رقبته فهو كالمكاتب عند ابى حنيفة وعندهما كحر مديون وهذا مثل معتق البمض وان كان يسعى لالفكاك رقبته ولكن لحق فهاكالعبد المرهون اذا اعتقدمولاه والمأذون اذا عنفه المولى وعلى المأذون دين او الامَدّ اذا اعتقها الولى على أنْ يزوجها فابت فانها تسسمي في قيمًا وهي حرة فان هؤلاء يرثون بالاجماع وأما الفاتل فلا رث من المفتول لامن الدية ولامن غيرها لقوله عليه السلام • لا رث القاتل • ولانه حرم الميراث عقوبة له لائه استجل مااخره الله فنع من الميراث وهذا اذا كان فتلاعلق به القصاص والكفارة امامالاتعلق ذلك لاءنع الميراث وقديينا ذلك في الجنايات ومن ألذى لاتوجب القصاص ولاالكفارة هوالصبي والمجنون اذا فلامور ثرما فانه لابحرم ميراثهما و كذا اذا فتل مورثه بالسبب كما اذا اشرع روشنا اوحفر بثرا على الطريق اووضع حجرا على ألطريق اوساق دابة اوقادها فوطانت مورثه اوقتله قصاصااورجما اومال حائطه فاشهد عليه اولم بشــهد حتى ســقط على مورثه اووجد مورثه قتيلا في داره بجب الفسامة والدية ولاعنم الارث وكذا المادل اذا فتل الباغي لاعنم الارث واما اذا قتل البَّافي العادل ان قال قتلته وانا على الباطل وانا الاَّ ن على الباطل لا يرثه اجماعاً وإن قال قتلتمه وإنا على الحق وإنا الآن على الحق فمنسدهما رث وعنسد الى وسلف لارث والاب اذا قتل ابسه خطأ لارث وتجب الكفارة وال قتله عمدآ لابجب القصاص والكفارة ومع ذلك لابرث وبشكل هذا على الامسل الذي ذكرناه الا المانقول قد وجب النصاص الا انه مفط للشهة و اما المرتد الارث من مسلم ولاذمي ولامرته واما أهل ملتين فلقوله عليه السلام • لا توارث أهل ملتين • ولا يرثُ الحربي من الذي ولاالذي من الحربي واهل الذمة يرث بسفهم مِن بسف واهل الحربكلهم ملة واحدة الااذا كانت دارهم مختلف فنه لارث بمضهم من بمض كما اذا كانا في حصنين يستفلكل واحبد منهما دم الآخر فان فنل المرتد اولحق بدار الحرب وحكم بلحاقه ورثه ورثنه المسلمون عندنا وقال الشافعي يكون ماله فيئاكمال الحربي سواءكان ذلك المال اكتسبه في حال الردة اوفي حال الاسلام وقال ابو حنيفة كسب الردةوكسب الاسلام ءوروث وقال ابوبوسف وعجد كسب الاسلام والردة سواء برثه ورثته المسلمون (قو له والفروض المحدودة في كتاب الله نمالي سنة النصف والربيع الثمن والثلثان والثلث والسدس فالنصف فرض خسة الاسة واسة الاس اذالم تكن اسة الصلب والاخت للاب وللام والاخت للاب اذا لم يكن اخت لاب وام) ولا اخوهــا (والزو ج

لاشطق 4 ذلك فلا عنم و قدم في الجنايات (و المرئد) فلا رث مخلاف من مسلم ولاذي ولامرتدلانه لاملة له دليل أله لالقر على ماهو عليه (واهل الملتين فلاتوارث بين مسلم وكافر وكذا اهل الدارين حقيقة كالذمي والحربي او حكما كالذمى والمستأمن وحربيين من دار بن مختلفین کترکی وهندي لانقطاع العصمة فيما بيئهم مخلاف المسلين كما في البدر (والفروش المحــدودة) اي المفــدرة.ا (ف كتاب الله تعالى سنة النصف و) نصفه و هو (الربع و) نصف نصفه وهو (الثمن والثلثان و) نصفهما وهو (الثباث و) نصبف نصفهما و هو (السدس) ومقال غير ذلك من العبار ات التي اخدر ها قول ابن الهائم ثلثوربع و نصدف کل و ضدهه (فالنصف فرض خمسة) امناف (البنت) مند انغرادها (و بنت الان اذا) كانت منفردة و (غ تكن منت الصلب) ولا ابن فاكثر (والاخت) الشفيقة و هي لاخت (من الأبوالام) عند انفرادها وحدم الاولاد واولاد الابنا ﴿ والاخت منالابِ ﴾ اذا كانت منفردة ﴿ وَلِمْ نَكُنَا حُتُ ﴾ ولاخ ﴿ لابوام ﴾ ﴿ المَّا ﴾

فاكثر ولامن شرط فقده مع الشقيقة (والزوج اذا لم يكن الحيث ولد) مطلقا (ولاولد ابن والربع) فرض النين (از وج مع الولد) مطلقا (اوولد الابن والزوجات) نستقل به لواحده اذا انفردت ويشترك به الاكثر (اذا لم يكن الحيث ولد) مطلقا (ولاولد ابن والتين) فرض صنف واحد اى (از وجات مع الولد) مطلقا (اوولد الابن) (تستقل به الواحدة اذا انفردت ويشترك به الاكثر كامر (و الثلثان) فرض اربعة اصناف عبر عنها بقوله (الكل اثنين فصاعدا عن فرضه النصف الاالزوج) وتقدم انهم خسة فاذا خرج الزوج المستنى بق اربعة وهن البنات و بنات الابن و الاخوات الاشقا و الاخوات من الاب ويشترط في حال تعددهن ما بشترط حال انفرادهن (والثلث) فرض صنفين (للام اذا لم يكن الميت ولد) مطلفا ولا ولا ولا ولا والاب اولام متحدين او مختلفين (وبغرض لها) اى (ولاولد ابن ولا اثنان) فاكثر (من الاخوة والاخوات) اشفا اولاب اولام متحدين او مختلفين (وبغرض لها) اى الام (في مسئلتين) فقط (وهما زوج ﴿ ٢٨٥ ﴾ وابوان وامرأة) اى زوجة (وابوان ثلث ما يق بعد) رفع (فرض

الزوج) في الأول (و) فرض (الزوجة) في الثانية وكان الاصل على ماسبق ان يكون لها ثلث جميع المال و لكن بلزم من ذلك تفضيل الام فاعطيت ثاث الباق واوكان مكان الاب جد كان لها ثلث الجيم. (رهو) ای الناث (لیکل اثنين فصاعدا من ولد الام ذكورهم وأناثهم فيه) اى الثلث المفروض لهم (سواه) ای من غیر تفضيل ذكرهم على اثناهم لقوله تعالى ﴿ فَانْ كَانُوا أَكُثُّرُ من ذلك فهم شرحكاء في الثلث ﴾ و التشريك اذا أطلق مغنضي المساواة (والسدس فرض سبعة) اصناف (لكل و احد من

اذا لميكن الميت ولد ولاولد ابن) ومافضل من هذا يصرف الىالعصبة (فوله والربع فرض الزوج مع الولد اوولد الابن والزوجات اذا لم يكن لميت ولد ولا ولد ابن) وانما خص ولدالان في المسئلتين لان ولدالبنت ذورحم لارثالامم ذوى الارحام فلايحبب الزوجين (قوله والثمن ازوجات مع الولد اوولد الابن) وهو منسوص في القرآن (قُولُه والثلثان لكل اثنين فصاعدا عن فرضه النصف الاالزوج) بني الابنتين والاختين فصاهدا (قول والثاث الام اذا لمبكن أميت ولد ولاولد ابن ولا اثنان من الاخوة والاخوات) لقوله نسالي ﴿ فَانْ لَمْ يَحْكُنُ لَهُ وَلَدُ وَوَرَبُهُ أَبُواهُ فَلَامُهُ الثلث قان كان له اخوة فلامه السـدس ﴾ (قولد ويفرض لهـا في مسـئلنين ثاث مابق وهما زوج والوان او زوجة والوان فلهما ثاث مابق بعمد فرض الزوج والزوجة) ولوكان مكان الاب جد فلما ثلث جهم المال بالاجماع والباقي المجد (قول وهو اكل اثنين فصاعدا من ولد الام ذكورهم واشاهم فيه سواه) لفوله تعالى ﴿ فَانْ كَانُوا أَكُثُرُ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شَرَكَاهُ فَى النَّاتُ ﴾ وهذا يقنضي التساوى بنيم (قو له والسيدس فرض سبعة اكل واحد من الابون معااولد اوولد الآبن وللام معالاخوة والاخوات والبحد معااولد اوولد الابن) وللبعدات ولبنسات الابن مع البنت والاخوات للاب مع الاخت للاب والام وقواحــد من ولد الام (قولد وتسسقط الجدات بالام والجد والاخوة والاخوات بالاب) اما الجدات فيسقطن بالام سواءكن من قسل الاب اومن قسل الام وكذاك الجدة ام الاب تسفط مع ابنها والاب يحجب الجدات من قبل نفسه ولايحجب الجدات من قبل الام حتى ان ام الام ترث مع الاب والجداث ست تنسان ف وثنسان لابك وثنسان لامك وكلهن

الابوين مع وجود الولد وولد الابن) مطلف (والام) ايضا (مع) اثنين فاكثر من (الاخوة والاخوات) مطلف معالاتحاد اوالاختلاف وارثين اولا (وللجدات) المصحبات وهن اللاقى لمدلين بجد فاسد نستفل به الواحدة اذا انفردت ويشترك بهالاكثر اذاكثرن وتحازين (وللجد) المصيح وهو الذى لم يدخل فى نسبته الى المبت اثى (مع الولد وولد الابن) وحدم الاب لانه يقوم مقامه (ولبنات الابن) اذاكن (مع البنت) اذا لمبت معهن من يعصين تستفل بهالواحدة اذا انفردت ويشترك بهالاكثر (وللاخوات لاب معالاخت) الواحدة التى (لاب وام) اذا لم يكن معهن من يعصين تستفل بهالواحدة اذا انفردت ويشترك بهالاكثر كامر (والواحد من ولد الام) سعواء كان ذكرا او اثنى ولما انهى الكلام على اصحاب الفروض شرع في ذكر الحبب من ولد الام) سعواء كان ذكرا الإب والاخوات) مطلفا (بالاب

ويسقط ولد الام) اى الاخ من الام (باربعة) اصناف (بالولد) مطلقا (وولد الامن) مطلقا وان سفل بمحض الذكور (والاب والجد) العصيح وان علا (واذا استكملت البنات الثلثين سقطت بنات الامن) لانه لاحق ابنات وبنات الامن فيما وراء الثلثين فربضة (الا ان يكون بازارهن) اى بازاء بنات الامن سرواء كان اخا اوامن عم (اواسفل منمن) مدرجة اواكثر (امن امن فيمصين) الا انه اعا يعصب من فوقه اذا لم تكن ذات سهم اما اذا كانت ذات سهم كا اذا كان بنت و بنت ابن وابن من من فال البنت تأخذ النصف و بنت الامن السدس والباق لامن من الامن ولا تصدير عصبة به (واذا استكملت الاخوات لاب وام الثلثين سرقطت الاخوات لاب) لانه لاحق للاخوات فيما وراء الثلثين فربضة (الا ان يكون معهن اخ لهن ﴿ ٢٩٠ ﴾ فيمصيمن) كامر في بنات الامن مع البنات و سيذكر تمام وارثات غير ام اب الام فانه لاشي الها واعلم ان كل من لابرث لا يحبب احدا من احكام الحجب بعد انهاء

وارثات غير ام اب الام ظاله لاشي الها واعلم ان كل من لايرث لا يحبب احدا من الميراث كالان اذا كان قاتلا او عبدا اوكافرا ظاله لايرث و بجمل عزلة الميت وليس هذا كالاثنين من الاخوة والاخوات المهما لايرثان معالاب ومع ذلك بجبان الام من الثاث الى السدس لانهما من اهدل الميراث في الاسدل الا أن الاب جبها (فوله ويسقط ولد الام باحد اربعة بالولد وولد الابن والاب والجد) وهذا لاخهلاف فيه (فوله واذا استكمل البنات الثانين سقطت بنات الابن الا ان يكون مهن اوبأزائمن اواسفل منهن ابن ابن فيعصبهن) ويكون الميراث بينم الذكر مثل حظ الانتيين (فوله واذا استكمل الاخوات للاب والام الثانين سقط الاخوات اللاب الاان بكون مهمن اخ لهن فيعصبهن و لا يعصبهن) ابن الاخ والله اعلم اللاب الاان بكون مهمن اخ لهن فيعصبهن و لا يعصبهن) ابن الاخ والله اعلم

- المصات المصات

(قول رجه الله واقرب المصبات البنون ثم بنوهم ثم الاب ثم الجد ثم الاخوة)
هدا عند ابي حنيفة لان الجد آباء الاب اولى من الاخوة عنده ولاحظ الهم مسه في الميراث لان له ولادا وتعصبا من جهدة الولادة ايضا ناشبه الاب ولانه يأكل من مال ابن اسه عند الحاجة من غير اذه ولانه غير مقبول الشهادة له ناشبه الاب وقال ابو بوست و محمد بقاسم الاخوة ماداءت للقاسمة خيراله نان كان الثلث خيرا له اعطى الثلث ، وقوله ، ثم بنوهم ، لانهم بمنزلتم (قوله ثم بنوا الجدد وهم الاعام ثم بنوا اب الجد) وهم اعام الاب واولاهم من كان لاب وام ثم مولى العتاقه وهو آخر المصبات مسدم على ذوى الارحام و ولى الموالاة ابعد الورثة مؤخر عن ذوى الارحام (قوله واذا استوى وارثان في درجة واحدة ناولاهم من كان الاب والاجم من الدهام و الابن وابن الابن ناولاهم من كان اللاب والام من الدهام حظ الانتين ومن عداهم من الدهابات

لابوين ثم يتوهم كلاب والاب أن اللاب والاب) لانه أقرب تمصيباً وولاية (فولد والابن وابن الابن وان الابن وان سفلوا بمسن الذكور (ثم يتوا اب الجد) وهم اعام اللخوة بشاسمون اخواتم الذكر مشل حظ الانثيين ومن عداهم من المصدبات اب المبت لابوين اولاب ثم يتوهم كذلك وان سفلوا و هكذا لائم في القرب والدرجة على هذا (ينفرد) الترتيب فيكونون في الميرات كذلك (واذا استوى بنوا اب في درجة) وكانوا كليم لاب وام اولاب فقط اشركوا في الميرات وان كان بعضهم لاب وأم و بعضهم لاب فقط (فاولاهم) بالميراث (من كان من اب وام) لان الانتساب الى الابوين اقوى فيقع به الترجيح و لماذكر المصبة بنفسة اراد ان يتم انواع المصبة بذكر المصبة بغيره فقال (والابن وابن الابن والاخوة) لابوين او لاب كامر (بقاسمون اخواتم الذكر مثل حظالانثيين) لان اخواتم بصرن عدية بم اما البنات و بنات الابن فلقوله تمالي فو وان كانوا اخوة و بنات الابن فلقوله تمالي فو وان كانوا اخوة و بنات الابن والاخوة (من) بثبة (المعمسيات

﴾ باب اقرب العصبات ﴾

الكلام على المصبات

(و اقرب العصبات) جمم عصبة وهو ذكر لمدخل في نسبته اليالمية التي جزء المبت وهم (البنون مم بنوهم) وان سفلوابمحض الذكور (ثم) اصله و هو (الاب ثم الجسد) وان علا بمسن الذكور (ثم ينوا الاب وهم الاخوة) لابوش او لاب مند عدم الاخوة لابوئ ثم خوهم كذاك وان سفلوا بمحض الذكور (ثم شوا الجد وهم الاعام) لابون أولاب مند مندم الاعمام لابوين ثم بنوهم كذاك

كالم واسه وابن الاخ (يتود بالميرات ذكورهم دون اناثم) لان اخوائم لا يصرن حصبة بهم لانهن لم يكن لهن فرض بخلاف الاولين فان اخوائم لهن فرض وجعلوا عسبة بهم اثلا يكون نصبين ساويا لنصيبم اواكثر وههنا ليس كذك و بق من العصبات النسبية العصبة مع النيروهم الاخوات لابوين اولاب مع البنات او بنات الابن و لما انهى الكلام على المصبة النسبية اخذ في ذكر العصبة السببية فقال (واذا لم تكن) للبت (عصبة من النسب فالمصبة) له (المولى المعتق) سواء كان ذكر الوائن (ثم) بعده (اقرب عصبة المولى) بنفسه على الترتيب السابق و لما لم يستوعب احكام الجسفيا سبق اخذ في عام ذلك فقيال في باب الجب في (و "محبب الام من الثلث الى السدس بالولداوولد الابن اواخوين) مطلقا كامراً نفا (و الفاضل عن فرض البنات الني الابن في ١٩٥٣ في واخواتهم للذكر مثل حظ الاثنين) لمامرانهن بصرن مصبة بهم (و)

ينفرد ذكورهم بالميرات دون انائم) مثل اولاد الاخوة واولاد الجد (قوله و اذا لم يكن للبت عصبة من اانسب فالعصبة هوالمولى المعنق ثم الافرب فالافرب من عصبة المولى) يعنى الذكور دون الانات لقوله عليه السلام ه ليس النساء من الولاء الا ما اعتفن اواعتق من اعتقن » وافقة اعلم

مروز باب الحب

(هو له رحدالله و تحبب الام من الثلث الى السدس بالولد اوولد الابن او اخوبن) او اختين فصاحدا سواه كان الاخوان او الاختان و ارثين او سفطا من الميراث الا ان يكونا هدين او كافرين فا نها لا يحببانها (فقو له و الفاضل عن فرض البنات لبني الابن و اخواتهم للذكر مثل حظ الا تذين و كذا الفاضل ابن فلبنت النصف و الباق لبني الابن و اخواتهم للذكر مثل حظ الا تذين و كذا الفاضل عن فرض الاخت اللاب و المناز الاب للذكر مثل حظ الا تذين) (فقو له و من ترك ابني عالم المناز الدس و الباق بينهما فسفان) لان له قرابتين من جهتين (فقو له و المشركة ال تترك المرأة زوجا و اما و اخوة من ام و اخوة من اب من جهتين (فقو له و المشركة ال تترك المرأة زوجا و اما و اخوة من ام و اخوة من اب و قال الشافي الناث بين الاخوة الام و الاخوة الاب و الام الشعف و للام السدس و لاولاد الام الثلث فاستفرقت الفريضة و قد قال الزوج النصف و للام السدس و للاخوة من الام الثلث فاستفرقت الفريضة و قد قال طبدالدلام ه مااشت الفرائض فلاولى عصبة ذكر و لم مق لهم شيء و واقد اعلم حليدالدلام ه مااشت الفرائض فلاولى عصبة ذكر و لم مق لهم شيء و واقد اعلم حليدالدلام ه مااشت الفرائض فلاولى عصبة ذكر و لم مق لهم شيء و واقد اعلم

م ﴿ باب الرد ﴾

(فوله رحمالة والفاضل عن فرض ذوى السيام اذا لم يكن عصبة مردود عليم

فللاخ) من الام (السدس) بالفرضيه (والباق) بعدالسدس (بينهنا) نصفين بالعصوبة لاستوائها بها (و) المسئة (المشركة) بنتح الراءكا ضبطها ابن الصلاح والنووى اى المشترك فيها وبكسرها على نسبة التشريك البهامجازا كاضبطها ابن يونساى المشترة بذبك عند الفرضين وصورتها (ان تترك المرأة زوجاو) ذات سدس (امااوجدة) صحيحة (واختين من ام) فاكثر (واغالاب و ام) فاكثر (فافزوج النصف وللام السدس ولولدى الام الثلث) بالنصوس الواردة فيهم (ولا شئ للاخ من الاب والام) لاستغراق التركة بالفروض ولما المي الكلام على احكام المجب اخذ في احكام الرد فقال في باب الرد في (والفاضل عن فرض ذوى السيام آدا لم يكن عصبة مردود عليم) اى على ذوى السيام

كذاك (الفاضل عن فرض الاختين من الام والام الاخوة والاخوات من الاب الذكر مشل حظ الانتيين) كامر (واذاترك) المبت (بنتا و بنات ابن)

واحدة او اكثر (ويي

ان) واحد او اكثر اخوة

لبنات الابن او اولادم او مختلف بن (فلبنت النصف والباق لبني الابن واخواتهم) او اولاد عهم (قذ كر مشل حظ

الانتيين) احتبارا بما اذا لم يكن معم ذو فرض (وكذاك الفاشل عن) النصيف (فرض الاخت من الاب والآم) يكون

(لبنى الاب و بئات الاب لذكر مثل حظالانثيين)

وقد مر آنفا (ومن ترك ابنی عم احدهمما اخ لام (عقدار سهامهم الا) الهلايرد (على الزوجين) لأن الرد الحابستمن بالرجم لقوله تعالى ﴿ واولوا الارحام بعضم اولى بعض ﴾ ولارحم بين الزوجين (ولايرث الفائل) اذا كان بالفا عاقلا (من المقتول) وقدمر (والكفر كله ملة واحدة يتوارث به اهله) اذا اتحدت الداركامر (ولايرث المسلم الكافر ﴿ ٣٩٣ ﴾ ولاالكافر المسلم) لاختلاف الملة (ومال

عقدار سمامهم الاعلى الزوجين) وعند الشافعي الفاضل لبيت المال و انما لم يرد على الزوجين لان فرضهما بالسبب لا بالنسب فهو ضعيف لانهما استفقاء بعد انقطاع السبب الذي يستحقال به فلا زاد ان على فرضهما بخلاف من برث بالنسب لان النسب باق بعد الموت فقوى حاام في الاستعفاق ذكانوا اولى بالفانسل اونقول ال الزوجين بستمقان بسبب واحد وهو النكاح فاذا استمقيا له لم يكن لهما سبب غير ذَك يَسْعَصَانَ 4 و أَهُلُ النَّسَبِ يَسْعَمُونَ بِالنَّسِبِ وَهُوَ الْبَنَّوَةُ فِي الْبَنَّ وَالْآخُوةُ في الاخت والبـاقي بالرحم (قو له و لا رث الفائل من المفتول) يمني اذا كان بالفــا عاقلا ويرث الصبي والحبنون من ابيه اذا قتله والبالغ الماقل اذا وقع مورثه في بثر حفرها على الطريق او منط على حجر وضعه في الطريق اووجد الاب في دار ابسه فتيلا اوقتل مورثه في قعساس اورجم او قتله مكرها او شهد الابن على ابه بالزناء أنى جميع هذه الاشسياء لا يحرم الميراث (قوله والكافر كله ملة واحدة ينــوارث به اهله ولا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) وقد بينا ذك (قوله ومال المرته اورثه من السلين) يمني ما اكتسبه في حال اسلامه (قو له وما اكنسبه في حال ردئه في مذا قول ابي حنيفة وقال ابو بوسف ومجد هو لورثته من المعلمين لا نه لما لم يرثه ورثته الكفار ورثه المسلون ولان من اصلهما ان ملكه لا زول بالردة فحاله بعدالردة في كسبه كحاله قبلها ولايي حنيفة وارثالرند مباح الدم فوجب ان يكون مافي يده فىنلك الحالة فينا كحال الحربي ثم على قول ابى حنيفة وارث المرتد يعتبر حاله يوم الردة فان كان حرا مسلما يوم ردته ورثه وان كان عبدا اوكافرا يوم لردة لم يرثه وان اعتق اواسلم قبل ان يموت اويقتل او يحكم الحافه لم يرثه (فولد واذا غرق جاعة اوسقط عليم عائط ولم يعلم من مات منهم او لا فالكل و احد منهم للاحباء من ورثنه) و و لا برث بعضهم من بعض لانه يحكم ، وتم معا (فو له واذا اجتمع في المجوسي قر ابنان اوتفرقت في شخصين ورثبكل وأحدة منهماً) فاذا اجتما في شخصورث الهما جميعا تفسيره مجوسي تزوج أمه فولدتله بنتائم مات عنام هيزوجته وعن بنت هياخته لامه نلا ثرث الام بالزوجية ولاالمته بالاختية لان الاخت للام لاترث معالالنة ولكن الام السدس باعتبار الامومية واللاسة النصف والباق للعصبة مجوسي زوج بلته فولدت له المنين فمات المجوسي ثم مانت احدى الانتين فانها مانت عنام هي اخت لاب وعن اخت لابوام فللام السدس بالامومية وللاخت للاب والام النصف وللام السـدس بالاختبة للاب لانا لمسا اعتبرنا الاختية اللب انتي وجدت في الام لاستمقاق البدس ما صار ذاك كالموجود في شخص آخر كانها تركت الاختين وهما يحببان الام من الثلث الى السدس كذا في المستصفى (قو له ولارث المجومي بالالكسة الفاسدة التي يستعلونها في دينهم) لان النكاح الفاسد

المرتد) الذي (ا كتسبه حالة اسدلامه اذا مات او قتل) (لورثنــه من المسلمين) لاستثناد زوال الملك لزمن الردة (وما اكتسبه في عال ردته ف،) لانه مباح الدم فكون ما يكنسبه في تلك الحيالة فيسأكما في الحربي (و اذا غرق جماعة) ار احترقوا (ارسقط عليم حائط فلم يعلم من مات منهم اولأ فالأكل واحمد منهم) يكون (الاحياء من ورشه) ولا رث بعضم من بعض لانه لما لم يعلم حالهم جعلوا كانهم ماتوا معا واذا ماتوا مسا لا برث بمضهم من بعض لاشتراط محقق حياة الوارث بعد موت المورث (و أذا اجتم في الجوسي قراشان) وكان محيث (لوتفرقت) قراشاه (ق شخصين) لكان (ورث احدهما) اى احد المفروضيين (مع الآخر ورث بهما) اعتبارا بالمسلم اذا كان له قرابتان کابن اام اذا کان اغالام كما مر (ولا وت

المجوسي بالانكَمَّة الفاَسدة التي يُسْقِطُونها في دينهم) لاستَّقَاقها النقش وآلفَّخ و لهذا لو رفع الينا (لايوجب) لانقرهم عليه والعقد الفاسد لا يوجب الاستَّقَاق (وعصبة ولد الزنا وولد الملاعنة مولى أمهما) لائه لانسب لهما من قبل الاب فيكون ولاءهما أولى الام والمراد بالمولى ماهم المتق والعسبة ليتناول مالوكانت ﴿ ٣٩٣) حرة الاصل قال في التصميم نقلا عن الجواهر يعني أدًّا كانت الام

حرة الاصل يكون الميراث لمواليها وهم عسبتها و ان كانت معنقة بكون الميراث لمتفها اوعسبة ففولهموالي امهما بتناول المعتق وغيره و هوعصبة أمهمااه (و من مات و ترك) ورثم و (Hr) بشارك ميدة الورثة او يحجيم حجب نقسان (وقف ماله) اى مال المبت (حتى تضع امرأته عند الى حنيفة) الملا محتاج الى فسمخ الفسمة فال طلب الورثة حقوقهم دفع اليم المنينن و يوقف مبراث اربع بنين في روايه أن المسارك عن الامام وقال مجد ميراث انين وقال أبو يوسف ميراث واحد قال الزاهدى والاسبه_ابي و صاحب الحفائق والحبط وقاضمحان و عليــه الفتــوى و قال فاضخان وهو مختار السدر الشهيدوية انتي فغرالدين وهو المختسار تصميح وانمسا قيدت عا اذا كان يشارك نفية الورثة او يحجبهم حجب نقصال لائه اذا کان یحجب حجب حرمان فانه يوقف جميع التركة اتفاقا (و

لا يوجب التوارث بين المسلمين فلابوجبه بين المجوسي بخلاف الانسباب والاصل ان المجوس يرثون بلزوجية اذاكان النكاح بينهما عائزا فان لم يكن بينهما عائزا فانهما لا توارثان بازو بعية ومعرفة الجائزةمن الفاسند ال كل نكاج او اسلما يتركان عليه فذلك نكاح جائز و مالا يتركان عليمه فهو فاسند و ماكان بدل بسببين واحدهما لا يحبب الآخر فانه رِث بالسببين و ان كان احدهما يحبب بالآخر فانه رِث بالحاجب ولا يرث بالهجوب بيانه مجوسي ترك زوجة هي امه وهي اخته لابيه كما اذا تزوج ابنته فوادت منسه ولدا ثم تزوج هذا امه وهي اخته لابسه فان هذا النكاح فاسند لايرت بلزوجية ويرث ثاث المال لانهما الله وترث ابينما نصف الممال لانها اخته لابيه فيزت بالسببين جيعا لان اجدهما لا يحبب الآخر والبـاق رد عليهما بالبسبيين جيعا ان لم يكن عصبة واو ترك امرأت وهي المنه وهي اخته لامه كما اذا تزوج امه فولدت له ينتب فهذه ينته و اخته لامه ثم مات فلهـــا النسف بكونها ينتـــا ولا ترث بكونها اختـا لام لان الاخت للام لا ترث مع ولد الصلب (قوله وعصبة ولد الزَّنا، وولد الملاعنة من الامهات) لان ولد الزَّناء لما لم يكن له اب تعلق ذلك بامه و كذا ولد الملاعنة من الامهات فاذا مات ذلك الولد يكون ميرائه لامه واولاد امه الذكر والا ثي فيه سموا، فاذا ترك النا والحوة من ام فللواحد السدس والاسمين فساعدا الثلث وما بق بعد ميراث الام و اولادها يكون أمسبة الام الاقرب فالاقرب فان كانت مولاة لقوم كان البــاقي لموالي امه او لعصبة موالي امه وان لم يكن عصبة فالباق رد على الام واولادها (قو له ومن مات وترك حملا وقف ماله حتى تضم امرأته في قول ابي حنيفة) و هذا اذا لم يكن الميت ولد سوى الحمل أما اذا كان له ولد سنواه نان كان ذكرا اعطى خين المبال وواقف اربعة الحاسه وان كان اثى اعطیت نستم المال واوقف تمانی انساعه و هذا قول ای حنینة وقال او وسلف بعطى الائن نعسف المال وقال محمد ثاث المال لان الرأة لاتلد في العادة في بطن و احد اكثر من أثنين فيستمق هذا الموجود النلث ولابي بوسف أنها تلد في العادة و لدا و احدا فيجوز ال يكون انثى ولابي حنيفة ان اكثر ستام المرأة في بطن واحد أربعة فبجوز ان يكون الحل اربعة بنين أيستمن الابن الجنس والبنث تستمق التسم والفتوى على قول الى بوسف هذا كاه اذا عرف وجوده في البطن بان جاءت به لاقل من سنة اشهر منذمات المورث اما اذا جاءت له لا كثر من ذلك فلا ميراث له اذا كان النكاح قاعما فان كانت معتدة ان بات به لاقل من سنتين منه وقعت الفرقة عوت او طلاق فهو من جملة الورثة كذا في الستصني (قوله والجد اولي بالمال من الاخوة عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف و محمد بفاعهم الا أن تنفصه المفاسمة من الثلث) ثم على قولها للجد حالتان احداهما إذا لم يكن هناك صاحب فرض فهو محيّر بين المفاسمة و بين ثلث جميم المـــال والثانية اذا كان

بالميرات من الاخوة) والاخوات (عند ابي حنيفة) لانه ج ل (٥٠) عثرلة الاب عند بقاسمهم لمالا ان تقصه الفساسمة من الثلث) فيكون له الثلث والباق بين الاخوة والاخواث قال الاس

هناك صباحب فرض فهو مخيرٌ بين ثلاثة اشياء اما المفاعة او ثلث مابق او سندس جميع المسال بيانه جدواخ المجد النصف وللاخ النصف جدواخوان الثلث والمفاسمة هنا ســوا. جد و ثلاثة اخوة الثلث هنــا خيرله من المفــاسمة فال كان معهم صــاحب فرض اصلي فرضــه ثم نظر الى ثلث مانق و الى ســدس جميع المــال والى المقاسمة تنظر اولا الى ثلث مابق والى سندس جيبع المال ابهمنا خيرله ثم تنظر الى اخيرهما و الى المفياسمة فابهما كان خيرا له سيانه بنت وجدو اخ قبنت النصف والباق بينهما نصفان لان المفساسمة خيرله من ثاث مابق و من ســدس جميع المــال فان كا نا اخوين والمسئلة بحالها فهنبا ثلث ما بقي و سندس جميع المبال والمفاسمة سنواء فال كانوا ثلاثة وهي محالهـا فنلث البـا ق وهو سـدس جميم المـال خيرله من المقاسمة بننان وجد و اخوان لاب وام للامتين الثلثـان وما بق وهو الثلث يعطى الجد منه سدس جيع المال لان ذلك خير له من المفاسمة ومن ثلث الباقي وان ترك المنين وجدا و اختــان لاب و ام فللابنتين الثلثــان وما بنى فهو للجد والاخت للذكر مثل حظ لا تُدين لان الفاسمة خير له من السندس و من ثلث ما بق ولو زاد في الفريضية فريضة اخرى كاينتين و ام وجد و اخ لاب و ام او اخت فللاينتين الثلثـان والام السندس و بق السندس يعطى الجدلان مذهب زند أن تصيب الجد لا نتفس من السندس ولا شيء للاخ أو الاخت لان الاخت مهنباك عسبة (قو له و أذا أجمَّع الجدات فالسدس لاقربين) اعلم انه اذا كان بمض الجدات اقرب من بعض فان علياً كرمالله وجهه مجمل السدس فقربي من اى جهة كانت وبه قال الوحنيفة واصحابه وعن زيد أن كانت الفرى من جهة إلام فالسدس لها و أن كانت من جهة الاب شــاركـتها البعدى من جهة الام وكان ابن مسعود بورث الفربي والبعدي جيما من اي جهة كانت فان كان من جهة الاب قربي و بعدى ورث افريها مثال ذلك امام وامام أب قال ابو حنيفة السدس لام الام وفي قول ابن مستعود هو بينهمسا ام اب وامام اب فعند ابي حنيفة السدس لامالاب لاتما اقرب وعن زيد هو بينهما ام ابي اب وامام امام فعند ابي حنيفة السدس لام الاب وعلى قول زبد هو بانهما واذكان المجدة قراشان فعند مجمد وزفرلها نسيب جدتين وعند ابي نوسف الهـا نصيب جدة واحدة بــا نه رجل نزوج بنت خالته فولدت له ولدا فان جدة الرجل ام امه هي جدة هذا الولد ام ام امه و هي ايضا جدته امام اسه فان مات الرجل وخلف جدته ام اليه ثم مات هذا الولد و خلف هاتين الجدتين ضلى قول محمد و زفر اصباحبة القرانين نشبا السندس واللاخرى ألتي هى ام اب الاب ثلث السدس وعند الى يوسف همو بينهما نصفال وحند مالك السدس كله لصاحب القرانين (قوله و بحبب الجدامه كهوفي بسن النسم ولا محبب الجد امه و هذا اذا كان الجد غير وارث اما اذا كان وارثًا فائه "محسما لانهــا تدلى به وقد استمق هذا الميراث فلا توث معه كام الام قال التلجندي ولا يحبب الجد من الجدات الا من كان من قبله (قولد ولاترث ام الاب الام بسم لانها رحم فهي من جلة ذوى

والصبيح قول ابي حنيفة و قال في الحفائق و به يغنى تصبيح المعيمات و تفاوتن في الدرجة (قالسدس كانت (ويحبب الجدامه) كانت (ويحبب الجدامه) لانما تدل به (ولا ترث ام اب الام بسيم) اى بغرض لادلائها بغير الوارث فيى من ذوى الارحام

(وكل جدة تحسب امها) لانهما يرثان مجهة واحدة فكانت القربي اولى كالام والجدة ولما انهى الكلام على الوارثين بالفرضية والعصوبة اخذ في الكلام على ذوى الارحام فقال ﴿ باب ذوى الارحام ﴾ (واذا لم يكن لليت عصبة ولاذوسهم ورثه ذووا ارحامه) ﴿ ٣٩٥ ﴾ ﴿ و اولوا الارحام بعضهم اولى بعض ﴾ والارحام جمع

الارحام ولانها تدلى بابيها وهو من ذوى الارحام وتسمى هذه الجدة الفاسدة و ابنها الجد الفاسسد (فوله وكل جدة تحجب امها) لان محل ام الجدة مع الجدة كمحل الجدة معالام والام تحجب امها فكذا الجدة تحجب امها والله احلم

م و باب ذوى الارحام كه ص

(فَوْلِهُ رَحِمُ اللَّهِ وَاذَا لِمْ يَكُنَ الْمَيْتُ مُصَبَّةً وَلَاذُوسُهُمْ وَرَبُّهُ ذُو وَالْارْحَامُ ﴾ والأسل هذا ال ذوى الارحام اولى بالميراث من بيت المسال أقوله تعسالي ﴿ وأوأوا الارحام بعضهم اولى بعض في كتماب الله ﴾ (قوله وهم عشرة ولد البنت ووكد الأخت و بنت الاخ وبنت الم والحال والحسالة وأوا لام والم الام والعمة وولد الاخ من الام ومن ادلى بهم) ثم توريث ذوى الارحام كتوريث المصبة برث الاقرب فالاقرب الى المبت الا ان الكلام وقع في معرفة الاقرب قال أبو حنيفة أقربهم الى المبت ألجد ابوالام ثم اولاد البنسات ثم اولاد الاخوات و بنات الاخوة ثم العمسات والحالات ثم اولادهم كذا ذكر. في ظاهر الرواية و روى منه ان اقربهم اولاد البنــات ثم الجد ابو الام و قالا الاقرب اولاد البنات ثم اولاد الاخوات و بنـات الاخوة ثم الجد ابو الام ثم المسات والحسالات ثم اولادهن كذا في الخبنسدي و في القدوري اولاهم من كان من ولد الميت لان ولد الميت اقرب البـه من غيره و ان ســفل (قوله ثم ولد الاوين اواحدهما وهم سَاتُ الاخوة و اولاد الاخوات) يعني أنهم اولى من اولاد الجد وهم العمات ومن شاكلهم من ذوى الرحم من اولاد الجداب الام لان الاخوة اقرب إلى الميت من هؤلاء فكذلك اولادهم اقرب اليه كاولاد اشه و أما أذًا أوك جده أبا إمه وأنه أخيسه لامه فالمسأل الجد أب الام عنسد أبي حنيفة و قالا هو لابشة الاخ من الام وكذلك روى عن ابي حنيفة في ابنة الاخت اللاب والام أو اللاب أن المسال الجميد أبي الام لأن الجميد أبي الام ولادا فهو أولى ﴿ مَسَائِلٌ ﴾ مَنت مِنت وابن بِنت مَنت المال لبنت البنت لانها اقرب ابن مَنت و مَنت بنت آخري أوهمنا لبنت وأحدة فالمنال الينهمنا للذكر مثل حظ الانثيين كانه ترك أما و بنتا من صلبه قال الخجندي الاصل في او لاد البنات عند ابي بوسف اله يعتبر الابدال و مقسم بالابدان ان كابواكاهم ذكورا فالمال مينم بالسوية وانكانوا مختلطين فالمال بينم للذكر مثل حظ الانثيين ومحمد بعتبرفى اولاد البنات اول الحلاف فان كان اول الحلاف يقع بالابدان فائه يكون بينم الذكر مثل حظ الانثيين و ان كان الحلاف في الاصل بعطى لهم ميراث الاصل بانه اذا ترك بنت بنت و ابن بنت نهو بينهما للذكر مثل حظ الانبين اما على قول ابى بوسـف فلا يشكل لائه بعتبر الابدان واحدهما ذكرا

رجم و هو قريب ايس بعصبة ولاذی سهم (وهم عشرة) اصناف الاول (ولدالبنت) مطلفا(و)الثاني (ولدالاخت) مطلقا (و) الثالث (الله الاخ) مطلقـا (و) الرابع (الله الم) مطلقا (و) الخاس (الخال) مطلقا (و) السادس (الحالة) مطلف (و) السابع (اب الام و) الثامن (الم) اخ الاب (من الامو) التاسم (العمة) مطلف (و) العاشر (ولد الاخ من الام و) كذاك (من ادل بهم) أوجود القرابة والرحم و لما کان توریث ذوی الارحام كتوريث العصبة بحيث منانفرد منهم أحرز جميع المسال وأذا اجتمعوا يعتبر اولا قرب الفرابة ثم قرب الدرجة ثم قرب الغوة بكون الاصل وارثا شرع في سال ذلك فقال

(و اولاهم) ای اقرب

جهات ذوى الارحام (من

كان من ولد البت) لا له

اقرب اليه من غيره و ان

سفل ثم الجد الفاسد لانه

المحامنا كما في التصميح من زاد الفقها، ونص عليه المسنف كما يأتى قريباً (ثم ولد الابوين او احدهما وهم يسات الاخوة) مطلقا (وولد الاخوات) مطلقا

والآخر ائى وكذا عنــد مجمد لان اول الحلاف وقع بالابدال و او ترك ابن بنت بنت و بنت ابن بنت فعند ابي يوسف المال بينهما للذكر مثل حظ الانتهبن ثنثاء لان ينت البنت و ثلثه لبنت ابن ألبنت و عند محمد ثاث المال لائن منت البنت وثائساه لبنت ابن البنت لانه يعتبر اول الحلاف وكذلك هذا في اولاد الاخوات و سَات الاخوة كما اذا ترك ان اخت و لنت اخ كلاهمــا لاب وام على قول ابي توســف للذكر مثل حظ الانتيين و هند محمد له، ام برأت أصلهما ثلاث أبنت الاخ و ثلث لابن الاخت (قوله ثم ولد ابوی ابوله او احدهما و هم الاحوال والحالات والعمات) لان هؤلاء اقرب اليه بعد من ذكرنا و أن اجتمع عنه وخالة فنلث المال اللخالة من الاب والام وثلثاء العمدة لان العمد تدلى بالاب والحالة بالام فكان لكل واحدة نصيب من تدلى به و أن ترك عما لام وحالان لاب فلخمالان الثلث والبساق الم من الام لانهم يرثون بالابدان والم يمزلة المسبة والحسال بمزلة الام وللام الثلث وهم ما بق كذهك هذا و ان ترك ثلاث سات اخوات منفرقات و ثلاثة نى اخوات متفرقات فالاصل عند ابى حنيفة و مجمد انهم بعطون ميراث اصلهم لاولاد الاخوات من الاب والام النصف ولاولاد الاخوات من الاب السدس نكماة الثلثين ولاولاد الاخوات من الام السندس ميراث اصلهم والبناقي رد عليمه قدر الصبائم فيكون بينم على خسة وقال ابوبوسف الميرات اولد الاخت للاب والام لانه يعتبر الاقرب فالافرب وهما بعتبران عن يدلى به كل واحدة منهن فجعل لكل واحدة ماكان لامها و اما العمات والحالات فانه يعتبر فيهن الافرب فالافرب بالاجماع و اما اولادهن فعلى قول ابي يوسيف يقسم بالابدان وعشد محمد كما ذكرنا في اولاد البنيات و اولاد اخوات بيائه الاث غالات متفرقات المال الخيالة من قبل الاب والام اجماعاً لانها اقرب وال ترك ثلاثة الحوال متفرقين فالمسال كله للخال من قبل الاب والام ولو ترك خالا و خالة كلاهما في درجة واحدة فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وأن ترك ثلاث عات منفرقات فالمال كله للعمة من قبل الاب والام لانها أقرب وأوترك عمة وخالة للممة الثلثان والمخالة الثاث وأو ترك عمة وخالا قالثلث للحال والثلثان للهمة والأترك خالة وإبنءة المال المخالة لان ابن العمة ابعد في الدرجة والأترك الله خال وان خالة ضلى قول ابي نوسف المسال ينخما للذكر مثلحظ الانثبين وعند محمد الثلثان لالنة الحال والثلث لائن الحالة رثكل واحد منهما ميراث أصله وأن ترك النة عم وَاينَءَهُ المال كله لبنت الم لانها من اولاد العصبة والآخر مناولاد دُوىالارحام (قُولِه واذا استوى وارثان في درجة واحدة ناولاهم منادلي بوارث) كرجل مات و ترك ابنة عمرو ابن عمة المسالكله لبنت الم وكذا لو ترك بنت بنت بنت وبنت بنت ابن فالمال لبنت نت الابن (قوله و اقرمهر اولى من ابعدهم) فعند ابى حنيفة قرب ذوى الارحام الحِد الو الام ثم اولاد الاخوات و نسات الاخوة ثم العمات والحسالات ثم اولادهم (قولد و ابو الام اولى من ولمه الاخ والاخت) و هذا عند ابي حنيفة |

(ثم ولد ابوی ابوله او أحدهمنا واهم الاخوال و الحالات و الهمات) مطلفا (و اذا استوی ولد اب ف درجة) و كان بعضهم بدلى توارث ويعظم بغير وارت (فاو لاهم من ادلي) اليه (بوارث) لان الادلاء بالوارث اقوى وذاك كبنت بنت البنتو بنت بنت الائ فالمال كله لبنت مأت الان لما ذكر (و) ان تفاوتوا بالقرب كان (اقربه) و آن ادلی بغیرو ار ث(او لی من ابعدهم)و ان ادلى وارث وذلك كبنت العمة وبنتان الم لابوس او لاب فالمال كله لبنت العمد لما من من ان المتبر هو القرب (و اب الام) و أن علا (أو في من ولد الاخ والاخت) اعتبارا بالمصيات قال الزاهدي والاسبعان هذا عند اني حنيفة و قالا و لد الاخو الاخت او لي و رجعا دایل ای حنیفهٔ و اختاره النسني وغيره تصحيح (والمعنق احق) من ذوى الارحام (بالفاضل عن سهم ذوى السهام اذا لم تكن عصبة سواه) وكذاك عصبته بعده كما مر ومولى الموالاة برث) عن والاه اذا لم يكن له وارث سواه (واذا ثرك المنقاب مولاه وابن مولاه فاله للابن) وحده عند ابي حنيفة و مجد لان ولاه العاقة تعصيب والابن مقدم بهل الاب في التعصيب (وقال أو يوسف للاب السدس والباق للابن) اعتبارا بالارث قال الاسبيماني العجيم قولهما تعجيم (فان ثرك جد مولاه واخ مولاه قالمال المجد فيقول ابي حنيفة و قالا هو بينهما) قال الاسبيماني والزاهدي هذا بناه على اختلافهم في الميراث وقدم، قلت وقد مران الفتوى على قول الامام تعجيم (ولا يسبع الولاه ولا يومب ولا يورث ه على المام الفرائض اخذ في الكلام على كيفية تقسيمها بين مستحقيما فقال فو حساب الفرائض في و هذه ترجة للاصول التي يمتاج اليما الفرائض اخذ في الكلام على كيفية تقسيمها بين مستحقيما وفي عنارج الفروض المذكورة في الفرائل وقسمة الفروض على مستحقيما وفي عنارج الفروض المذكورة في الفرائل وقسمة الفرون على الفراض منه واحدا صحيحها وعزج في الفرآن العظيم واحدا مسمحها وعزج

وقد بيناه (قوله و المعتق احق بالفاضل عن سمم ذوى السمام اذا لم يكن هصبة سواه و مولى المولاة برث) وهو الرجل بسلم على بد الرجل و بواليه و يعاقده ثم عوث ولا وارث له غيره قيرائه له حندنا و قال ماهك ، برائه المسلمين (قوله و اذا ترك المعتق اب مولاه وان مولاه فاله لملابن عندهما و قال ابو بوسف للاب السدس والبساق للابن قان ترك جد مولاه واخا مولاه فالمسال للجد عند ابى حنيفة) لان من اصله ان الاخوة لا برثون معالجد شيئا فكذا فى الولاه (قوله و قال ابو بوسف و محمد هو بينهما) لان اصلهما ان الاخوة بشاركونه فى الميراث فكذا فى الولاه (قوله و لا بباع الولاء و لا يوهب) لانه لحد كلحمة النسب لا بباع و لا يوهب

- ﴿ حساب الفرائض ﴾ -

(قوله رجه الله اذا كان في المسئلة نصف و نسف او نسف و ما بني فاصلها من اثنين) فالاول كزوج و اخت لاب و ام او لاب و الشاني كزوج و ع (قوله و اذا كاني فبها الله و مابق او الثان و مابق فاصلها من ثلاثة) فالاول كام و عم و الشاني كابنين و عم (قوله و اذا كان فيها ربع و مابق او مابق او من الاول كزوجة و مصبة و الثاني كزوج و بنت (قوله و ان كان فيها ممن و مابق او من و الشانية) فالاول كزوجة و ان و الثانية كزوجة و بنت (قوله و ان كان فيها نسف و مابق او من ثمانية) فالاول كزوجة و ان و الله الله و الله و

منه واحدا هما وتحرج الفرض المكرر هو مخرج الفرض المفرد فالنصف من اثنين والنلث من ثلاثة وكذا المثنيال وهكذا ثم ولنا المنوض المغدرة ولشائنال المنوض المغدرة كا يسبق فان لم يختلط احد النوهيل في الآخر كان الاصل المسئلة من عزج ادق فرض فيا في الآخر في ا

النصف بالرم الثاني كله

اوبعضه في المسئلة من ستة

و أن اختلط الربع كذاك

أن ائي عشر وان اختارا

الثن حكذاك أن اربعة

وام واختین لابو اختین لام (وان کان مع الربع ثاث) کمزوجة و ام (او) کان مع الربع (سدس) کنو وجة و اخ لام (فاصلها من اثنی عشرو) قد (تسول) الاثنا عشر (الی ثلاثة عشر) کنو وجة و ثلاث اخوات متفرقة (و) الی (خسة عشر) کالمسئلة السابقة بزیادة اخت اخری من ام (و) الی (سبعة عشر) کالوکان معهن امایضا (واذا کان مع الثن ثلثان) کنو وجة و بنتین (او) کان مع الثمن (سدس) کنو وجة و ام و این (فاصلها من اربعة و عشرین و) قد (تسول الی سبعة و عشرین) کنو وجة و بنتین و ابوین (فان انقسمت المسئلة) الحادثة (علی الورثة) من غیر کسر (فقد صحت) المسئلة من اصلها کنو وجة و بنتین و ابوین (فان انقسمت المسئلة) الحادثة (علی الورثة) من غیر کسر (فقد صحت) المسئلة من اصلها المسئلة) ان کانت الفریق (فاضرب عدد) ای عدد ذلک الفریق المنکر علیه اذا لم یکن بینها موافقة کا یأی (فی اصل المسئلة) ان کانت عادلة (و) فی (عولها ان کانت عائلة) و بسی المضروب فیه عندهم جز ، ﴿ ۳۹۸ ﴾ السهم (فاخرج فنه تصمع المسئلة و بسی الما المسئلة و بسی المنا المسئلة و بسی المنا المسئلة و بسی المنا المسئلة المسئلة و بسی المنا المسئلة و بسی المنا و باز و بسی المنا و بسی و بسی المنا و بسی المنا و بسی و بسی

و اختین لابوین اولاب فهذه تعول إلی سنبعة والثانی کنزوج واختین لاب وام واخ لام فهذه تعول الى تمانية والثالث كزوح و اختين لاب وام واخوين لام فهذه نسول الى تسمة والرابع كمالوكان مع هؤلاء ام فهي تمول الى عشرة ولانمول الى غير ذلك المول هو الزيادة في الفرائض عند تضايق المستمنين (قول واذا كان معالربم ثاث اوسدس فاصلها من آئى عشر) فالاول كزوجةوام والثاني كزوجة واختلام (قو له وتعول الىثلاثة عشرو خمسة عشر وسبعة عشر) فالتي تعول الىثلاثة عشرزوج وام وابنسان والتي تعولالي خمسة عشر زوجة واختان لانونن واختسان لام والتي تعول الي سبعة عشر اذا كان مع فؤلاء ام (قولد واذا كان مع الثن سدسان او ثلثــان فاصلها من اربعة وعشرين) فالاول كـزوجة وانوين وانن والثانيكـزوجة والمنتين (قولدونمول الى سبمة وعشرين) كزوجة و اينتين وابوين و هذه أسمى المنبرية لان عليا كرمالله وجهه الجاب بها وهو على المنر فقال عاد 'نها نسما و ذلك انه كان مخطب خطبة او لها الجمدلله الذي حكم بالحق قطعا وبجزى كل نفس عا تسعى والبه المـأب والرجعي فلمــا سئل قال عاد ثمنها نسمًا واستمر على خطبة (قوله واذا انفسمت المسئلة على الورثة فقد صحت و أنَّ لم تنفسم سهمام فريق منهم عليهم فاضرب عددهم في أصلي الهربضة وعولها ال كانت عائمة فــا خرج صحت منه المســئلة كامرأة واحوين للرأة الربع سم وللاخو ن مانتي وهوثلاثة اسم لانقسم عليهما فاضرب اثنين في اصل المسئلة تكون "ممائية ومنها تصيم • وقوله • وعولها انعالت •كما اذا كانت الفريضة زوجاً وثلاث اخوات لاب وام اولاب اصلها من منة وتمول الى سبعة وتصيم من واحد وعشرين (قوله فان وافق سهامهم عددهم ضربت وفق عددهم في اصل المسئلة) فما بانغ فالمسئلة أصحح منه

4

الحاصل بالضرب التعميم وذاك (كامرأة واخون) لاب وام اولاب اصل المسئلة من اربعة (المرأة الربعسم وللاخون ما بق و هو ثلاثة اسمهم) او هي (لا تنقسم عليهما) قسمة صحيحة ولا موافقة بينهسا (فاضرب انسين) عدد رؤسهم (قراصل المسئلة) وهواربعة (بكون الحاصل (ثمانية ومنها تصح) المسئلة الرأة واحد في اثنين باثنين و اللاخوش ثلاثة في اثنين بسنة لكل واحد ثلاثة وكزوج وثلاث اخوات كذاك اصلها من ستة و عالت الىسبعة وقد انكسر سهام الاخوات علمن ولاموافقة ينهما فاضرب عدد رؤسين

وهى ثلاثة فى اصل المسئلة مع عولها وهو سبعة نبلغ احدى و عشرين قنها تصح بهزوج ثلاثة فى (كامرأة)

يتسمة وللاخوات اربعة فى ثلاثة بائى عشر لكل واحد اربعة (وان وافق سهامهم) اي سهام الفريق المنكسر عليم
(عددهم فاضرب وفق عددهم فى اصل المسئلة) ان كانت عادلة وعولها ان كانت عائمة كامروذك (كامرأة وسنة اخوة)
لاب وام اولاب اصل المسئلة من اربعة (المرأة الربع سهم ولملاخوة ثلاثة) وهى لا تنقسم عليم لكن بينهما موافقة
بالثلث (فاضرب ثلث عددهم) و هو اشان (فى اصل المسئلة) وهو اربعة بكن الحاصل ثمانية (ومنها تصبح المسئلة
المرأة واحد فى اثنين باثنين والاخوة ثلاثة لاثنين بسئة لكل واحد منهم واحد وكزوج و ابوين و ست بنات اصلها من
اثنى عشر وتعول الى خسة عشر و يكسر مهام البنات عليهن و بينهما موافقة بالنصف فاضرب وفق الرؤس وهو ثلاثة
في اصل المسئلة مع عولها يكن الحاصل

خسة واربعين ومنها تصبح الزوج ثلاثة فيثلاثة بتسعة وللابوين اربعة في ثلاثة بائني عشر لكل واحدستة والبنات عائية في ثلاثة باربعة وعشرين لكل واحدة اربعة و لمافرغ من النظر بين السهام والرؤس اخذق النظر بين الرؤس والرؤس على الربعة اصول لانه اما أن يتباينا أو يتماثلا أو يتداخلا أو يتوافقاو به على الاول بقوله (وان لم تضم سهام فريقين) من الورثة (أواكثر) وكان بين العدد ين مباينة (فاضرب احدالفريقين) اى عدد رؤس احدالفريقين (ف) عدد رؤس (الآخرثم) اضرب (ما اجتمع) بالمضرب (في الفريق النالث) أن كان ثم ما اجتمع في الرابع أن كان وهذا غابته بالاستقراء (ثم) اضرب (ما اجتمع) بضرب رؤس الفرق ويسمى جزء السهم كامر (في أسل المسئلة والحاصل هو التصميح ومثال من ذلك ثلاث زوجات ما لاينقسم علين واللاخوين ثلاثة لاتنقسم

علمهاو بين الثلاثة و الاثنين لبان فاضرب الاثنين ف اصل المسئلة يكن الحاصل اربعة وعشرن ومنهاتصح كان الزوجات واحمد في سنة بسمة لكل واحدة اثنان واللاخوين ثلاثة في سنة غانية عشر لكل نسعة وابعه على الشاني بقوله (قال تساوت الاعداد) اى تماثلت (اجز أاحدهما) اى ضرب احد المماثلين (عن) ضرب (الآخر) لانه بضرب احدهما ينجبر الكسر فهما وذاك (حكامرأنين واخون) لاب وام اولاب امسل المسئلة مزاربسة المرأتين سهم واحد لانقسم عليما وللاخوين ثلاثة لانقسم

كامراة وسنة اعام المرأة الربع سم وللاعام مابق ثلاثة لانتسم عليم ولكن بوافق مانى المام، عدد رؤسم، بثلث وثلث فاضرب ثلث عددهم وهوائشان في اصل المسئلة يكون ثمانية ومنها تصبح الزوجة الربع سلمان وللاعام سنة لكل واحد سهم (قو ُله فان لم ينفسم سوام فريقين منهم اواكثر فاضرب احد الفريقين في الآخر ثم ما اجتمع في الفريق الثالث ثم ما اجتم في اصل المسئلة)كزوجتين وخس جدات وثلاثة اخوة لام وع اصلها من اثنى عشر الزوجتين الربع ثلاثة والجدات السدس سهمان وللاخوة للام الثلث اربعة ولام مابتي وهو ثلاثة وانكسر على الزوجين والجدات والاخوة فاضرب عدد الزوجتين وهو اثنان في حدد الجدات يكون عشرة ثم اضرب العشرة في ثلاثة عدد الاخوة بكون ثلاثين ثم اضرب الثلاثين في اصل المسئلة وهي اثنا عشر يكون ثلاثمانة وستين ومنها تصيح ثم يقول من له شي في الفريضة مضروب في ثلاثين الزوجتين ثلاثة في ثلاثين يكون تسمين وهوالربع من الجميع لكل واحدة خسسة واربعون والجدات سسهمان في ثلاثين يكون سنين لكل واحسدة اثنى عشر واللاخوة اربعة في ثلاثين يكون مائة وعشرين لكل واحد اربعون والم ثلاثة في ثلاثين بكون تسمين فذلك كله ثلاثمائة وستون (قولد فان تساوت الاعداد اجزأ احدهما عن الآخر كامرأتين واخوين فاضرب النين في اصل المسئلة) وهِذِا يسمى المُحَاثَلُ فاصلها من اربعة الزوجئين الرابع سم منكسرعليما والاخوين مابق وهوثلاثةمنكسر ايضا واحدالمددين يفنيك عن الآخر فاضرب اثنين في اربعة يكون عمانية الزوجتين سهمان وللاخوين سنة (قو له وان كان احد المددين جزأ من الآخر اجزأ الاكثر من الاقل كاربم نسوة والجوش ضربت الاربعة اجزأك عن عدد الاخوش) وهذا يسمى المنداخل منفول اصل المدئلة من اربعة الزوجات سهم منكسر علمين واللاخوين ثلاثة منكسر ابضا فاستغن بضرب الاربسة لان الاثنين يدخلان فيها فاضرب

عليما ايضا وبين رؤس الفريقين عائلة (فاضرب اشين احد رؤس الفريقين (في اصل المسئلة) وهو اربعة يكن الحاصل عمانية ومنها تصبح المسئلة كان المرأتين واحد في اثين باثنين اسكل واحدة واحد وكان للاخوين ثلاثة في اثنين بستة لسكل واحد ثلاثة ونبه على الثالث يقوله (فانكان احدا لعددين) داخلا في الآخر بانكان (جزأ من الآخر اغنى الاكثر) اى صرب الاكثر) الدخول الاقلى الاكثر وذلك (كاربع نسوة واخوين) لاب وام اولاب اصل المسئلة من اربعة المنسوة سم واحد لا ينقسم عليمن وللاخوين ثلاثة اسم لا تنقسم عليما ابضا و عدد الفرقين جزء من الآخر فينبني ضرب الاكثر عن الافل في المثال المذكور (اذا ضربت الاربعة) عدد رؤس النسوة في اصل المسئلة (اجزأك) ذلك (عن) ضربه في رؤس (الاخوين) ثمنى المسئلة المسول الانجبار مع الاختصار و نبه على اصل المسئلة (اجزأك) ذلك (عن) ضربه في رؤس (الاخوين) ثمنى المسئلة المسول الانجبار مع الاختصار و نبه على

الرابع تقوله (وان وافق احدالعددين) العدد (الآخر) بجزء من الاجزاء (ضربت وفق احدهما في جيم الآخريم) ضربت (ما اجتم في اصل المسئلة) محصل التصحيم وذلك (كاربعة نسوة واخت) لاب وام اولاب (وستة اعام) اصل المسئلة من اربعة لانسوة سهم لاينقسم عليهن وللاخت سعمان وللاعام سهم لاينقسم عليم) ايضا فيكون الرؤس المنكسر عليا اربعة وستة (فالستة توافق الاربعة بالنصف فاضرب نصف احدهما) اى الازبعة اوالستة (فى جيم الآخر) يكن الحاصل التى عشر (ثم) اضرب الحاصل (في اصل المسئلة يكن) الحاصل (ثمانية واربعين ومنها تصم) المسئلة كان المنسوة واحد في اتنى عشر باتنى عشر لكل واحدة ثلاثة وكان للاخت سعمان في اتنى عشر باتنى عشر لكل واحداثنان (فاذاصحت المسئلة) بالطرق المارة واردت معرفة ما يخص كل واحد من التركة حيث كانت دراهم او دنانير اونحوهما (فاضرب سهام كل وارث) من التصميم (في) جيم (التركة ثم افسم ما اجتمع) بالضرب (على ماصحت منه الفريضه) اى التصميم (يخرج) بالقسمة (حق ذلك الوارث) في المسئلة المسائلة السابقة لوفر مننا التركة سة وتسمين وقد كان المزوجات من التصميم (يخرج) بالقسمة (حق ذلك الوارث) في المسئلة في السئلة السابقة والتسمين التركة سة وتسمين وقد كان المزوجات من التصميم لكل واحدة من التركة قاضر ب الثلاثة في السئلة والتسمين والتركة سة وتسمين وقد كان المزوجات من التصميم لكل واحدة من التركة قاصر ب الثلاثة في المسئلة والتسمين وتسمين وقد كان المزوجات من التصميم لكل واحدة من التركة منه وتسمين وقد كان المزوجات من التصميم لكل واحدة الفرينة في المسئلة في المسئلة في المناه في المناه

الاربعة في اربعة يكون ستة عشر المزوجات اربعة وللاخوين اثنان عشر (قوله فان كان احدالمددين موافقاللا خر ضربت وفق احدهما في جيع الا خر فاا جتم فاضرب في اصل المسئلة كاربع نسوة واخت وستة اعام فالستة توافق الاربعة بالنصف فاضرب نصف احدهما في جيع الا خرثم ما اجتمع في اصل المسئلة يكون ثمانية واربعين ومنها تصم) (فوله فاذا صحت المسئلة فاضرب سسهام كل وارث في التركة ثم اقسم ما اجتمع على ماصحت منه الفريضة يخرج حق ذلك الوارث) لانك نقول اصل المسئلة من اربعة للزوجات الربع وللاخت النصف و للاعام سهم منكسر عليهم وهم ستة فاضرب نصف عدد الزوجات في عدد الاعمام يكون التي عشر ثم في الفريضة يكون فاضرب نصف عدد الزوجات أي عشر وللاخت اربعة وعشرون وللاعمام أي عشر فرفوله فان لم تقسم التركة حتى مات احد الورثة فان كان نصيبه من الميت الاول ينقسم على عدد ورثته فاقسمه وقد صحت منه المسئلة وان لم ينقسم عحت فريضة الميت الليت الثاني توافق ما صحت منه فريضته) كزوجة واخت لاب وام واربعة اعام ثم لم الميت التركة حتى مات بعض الاعام وليس له وارث سوى اخوته فان المسئلة الاولى من اربعة للزوجة سهم وللاخت سهمان وللاعام سهم منكسر عليهم فاضرب اربعة من اربعة للزوجة سهم وللاخت سهمان وللاعام سهم منكسر عليهم فاضرب اربعة من اربعة للزوجة سهم وللاخت سهمان وللاعام سهم منكسر عليهم فاضرب اربعة من اربعة للزوجة سهم وللاخت سهمان وللاعام سهم منكسر عليهم فاضرب اربعة من اربعة للزوجة سهم وللاخت سهمان وللاعام سهم منكسر عليهم فاضرب اربعة

يكن الحاصل مائين وعانية وعانين اقسمهما على عانية واربس بخرجتة فهي لها وكذلك نقية الزوجات وكان للاخت اربسة وعشرون اضر بها في الستة والتسمين يكن الحاصل الفين وثلاثمائة واربعة اقسمها على عائية واربس بخرج عانية واربعون فهی ایما وکان لكل واحد من الأعام سلمان اضر: لهما في الستة والتسمين يكن الحاصل مائة واثنين وتسمين اقسمها على عانية واربعين مخرج

اربة فهى له و منه بقية الاعام وجلة ذلك ستة وتسعون ولما انهى الكلام على حساب الفرائض (سهم) اخذ فى الكلام على كيفية على المناسخة فقال (وان لم تقسم التركة حتى مات احد الورثة) عن فى المسئلة فقط اوعن غيرهم فقط اوعنها واردت تصميم مسئليتهما معا فطريقه ان تصميم مسئلة الميت الاولى بالطرق المارة وتنظر ماخص الميت الشانى من التعميم (فان كان مايسيبه من الميت الاولى ينقسم على عدد ورثتة) اى ورثة الميت الثانى (فقط صحت المسئلة الاولى من التعميم الذى (صحت) منه المسئلة (الاولى) فلا يحتاج الى على آخر وذلك كما اذا ترك ابنا وبئت مات الابن عن ابنين فالمسئلة الاولى من ثلاثة الاولى من ثلاثة الاولى من ثلاثة الاولى من ثلاثة الابن مها النان والبنت واحد والذى اصاب الثانى ينقسم على ورثته فاصل المسئلتين من ثلاثة (وان لم ينقسم) مايسيب الميت الثانى على عدد ورثته (صحت) ايضا (فريضة) اى مسئلة (الميت الثانى بالطريقة التى ذكرنا) آنفا (ثم ضريت احدى المسئلتين فى) المسئلة (الاخرى ان لم يكن بين سهام الميت الثانى من فريضة الميت الثانى

(موافقة فان كان بيهما موافقة فاضرب المسئلة الثانية) اى وفقها (فى) جيم المسئلة (الاولى) اوبا لمكس (فا اجتم) بالضرب (صحت منه المسئلتان) ويسمى ذلك فى اصطلاحهم الجامعة فان مات ثالث فاجل له مسئلة ايضا واجل الجامعة مكان الشابى وتم الحمل كا ذكر وهكذا ان مات رابع وهم جرا ومثال من ذلك زوج وابن وابوان ثم مات الابن عن ابن وابيه وجدته فالاولى من المى عشر للزوج ثلاثة وللابوين اربعة و للابن خسة و مسئلة الثانى من ستة و سهامه من الاولى خسة وهى لانتقسم على مسئلة و بيهما مباينه فنضرب مصحح الثانية وهو ستة فى مصحح الاولى وهوائنان عشر يكن الحاصل اثنين وسبين ومنه تصعم المسئلة الثانية م ذكر كفية اخذكل من الورثة ما يخصه من الجامعة فقال (وكل من له شى من المسئلة الاولى) فهو (مضروب) يسفى يأخذ مضروبا (فى وفق المسئلة الثانية) عند الموافقة اوفى كلها عند المباينة (ومن كان له شى من المسئلة الثانية) فهو (مضروب فى وفق من كان له شى من المسئلة الثانية) فهو (مضروب اوفى كل منها عند المباينة ومن كان له شى منها اخذه مضروبا فى وفقهما عند الموافقة وفى كلها عند المباينة ومن كان له شى منها اخذه مضروبا فى وفقهما عند المباينة ومن كان له شى منها اخذه مضروبا فى وفقهما عند الموافقة وفى كلها عند المباينة قرن كان له شى منها عند المباينة ومن الثانية فى ستة غانية عشر ومن الثانية ومن كان له شى منها عند المباينة ومن الثانية فى سنة غانية عشر ومن الثانية واحد

في خسة يخسسة وجوعهما ثلاثة وعشرون واللاب من الاولى فقط أثنان في سنة باتى وعشر للام من الاولى اثنان في سنة باثني عشر ومن الثانية واحد في خسة تخسية وبجوعهما سببعة عشر وللابن من الثائية فقطاربية فيخسة بمشرين وعجوع ذاك أثنان وسبمون وعلى هذا نقس وقدحرت عادة الفرمنين اذا انتهوا مرعل المناسخة او غيرها من المسائل ان محولوا ذلك الى القيراط اوالادق منه وهو الحبة

فى اربعة يكون سنه عصر الزوجة اربعة والاخت عمائية والاعام اربعة لكل واحد مهم مات احدهم وخلف اخونه الثلاثة وبيده سهم الإينقسم على ورشه فاضرب مسئلته وهى ثلاثة فى سسة عشر يكون ثمائية واربعين ومنها تصع الزوجة اربعة فى ثلاثة يكون اتى عشر وهو ربع الجيم والاخت عمائية فى ثلاثة باربعة عشرين وهو النصف يتى اتى عشر بين بقيمة الورثة لكل واحد اربعة (قولم فان كانت سهامهم موافقة فاضرب وفق المسئلة الثانية فى الاولى فااجتم صحت منه المسئلتان فكل من له شى من المسئلة الثانية مضروب فى وفق تركة الميت) مثاله زوج واخوان تصع من اربعة ثم مات الزوج وخلف مضروب فى وفق تركة الميت) مثاله زوج واخوان تصع من اربعة ثم مات الزوج وخلف اربعة بنين اصلها من اربعة وسرافقان بالانصاف فاضرب نصف عددهم فى جيع الا خريكون عابية ومنه تصع المسئلتان فلاخوين اربعة ولارلاد الزوج اربعة (قوله واذا صحت مسئلة المناسخة واردت معرفة نصيب كل واحد من حبات الدرهم قسمت ماصت منه المسئلة على عمائية واربعين فا خرج اخذت له من سهام كل وادث حبة من صورته زوج ابوان وابن من اتى عشر ثم مات الابن وخلف ابنا وابا وجدة وجدا وهم الذى خلفهم الميت الاولى وبيده خسة من اتى عشر واصل فريضته من سستة فاضرب الثانية فى الاولى يكون اثنين وسبعين للاب فى الاولى اتى عشر وليس له فى فاضرب الثانية فى الاولى يكون اثنين وسبعين للاب فى الاولى اتى عشر وليس له فى فاضرب الثانية فى الاولى يكون اثنين وسبعين للاب فى الاولى اتى عشر وليس له فى فاضرب الثانية فى الاولى يكون اثنين وسبعين للاب فى الاولى اتى عشر وليس له فى

فذكر المسنف كيفية ذلك بقوله (٥١) (نه) (جوهرة) (واذا صحتالمناسخة) بالطريق المارة ومثلها غيرها من المسائل (واردت معرفة مايسيب كلواحد) من الورثة (من حبات الدرهم) جع حبة وهي الشعيرة المتوسطة التي لم تقشر وقعلع من طرفها مادق وطال ونسبتها الى القيراط ثلث واعلم ان القيراط في عرف اهل الحيمان والبين ومصر والشام والمغرب عبارة عن جزء من الربعة وعشرين جزأ من الواحد غبات الواحد عندهم اثنان وسبعون حبة وفي عرف اهل المعراق ونواحيا عبارة عن جزء من عشرين جزأ من الواحد وعلى هذا فرع كثير من المتقدمين كالموسل صاحب المفتار في مرف آخرين عبارة عن جزء من سنة عشر جزأ من الواحد في مرف آخرين عبارة عن جزء من سنة عشر جزأ من الواحد عندهم ستون حبة وفي عرف آخرين عبارة عن جزء من سنة عشر جزأ من الواحد في المواحد عندهم ثانية واربعون حبة وعليه فرع المصنف بقوله (صحت ماصت منه المسئلة على كانبة واربين) التي هي عرب الحبة (فاخرج) بالقسمة فهوا لحبة فاذا اردت معرفة مقدار سبات كل واحد من الورثة (اخذت له) اى الذلك الخارج بالقسمة وهوا لحبة (من سهام كل وارث) كل قدر ما تقابه (حبة) وذلك بان تقسم ما لكل وارث من التصيع على الخارج بالقسمة وهوا لحبة (من سهام كل وارث) كل قدر ما تقابه (حبة) وذلك بان تقسم ما لكل وارث من التصيع على الخارج بالقسمة وهوا لحبة (من سهام كل وارث) كل قدر ما تقابه (حبة) وذلك بان تقسم ما لكل وارث من التصيع على الخارج بالقسمة وهوا لحبة والميات كل واحد من الورثة والمناب كل وارث والمناب كل وارث والمناب كل وارث والمناب كل والمناب كلاك كل والمناب كل والمناب كلاك كل والمناب كل والمناب كلاك كل والمناب كلاك كلا

الخارج بانتسمة اعنى الحبة فيكون كل واحد من الخارج بالقسمة عليه حبة فجملة الخارج بالقسمة هوحبات ذبك الوارث نني المسئلة المتقدمة صحت من أثنين وسبمين فاذا قسمناذلك على تمانية ﴿ ٤٠٢ ﴾ واربعين كان الخارج بالنسمة واحد

اونصفاوهو حبة فاقسمِ ما الثانية شق لاند أبوام وللامسمة عشر والزوج في المسئلتين وهوالاب في الثانية ثلاثة وعشرون وللابن فيالتائية عشرون فاتسم سهام المسئلة عل حباب الدرهم وهي نمائية واربون يخرج نصف السهامسة وثلاثين يقابل ذلك تصف الدرهم وهو اربعة وعشرون وثلث السهام اربسة وعشرون يقابلها ثلث الدرهم وهوسستة عصركل سهم ثلثا حبة وللثلاثة الاسم جبتان والربع ثمانية عشر والدانق اثنى عشر والمئن تسمة والقيراط ستة اسم والطسوج وهو نصف القيراط وهوحبتان ثلاثة إسم والحبة سمرونسف ولكل سُهم ثلثاحبةً وقد علت ازللاب اتى عشر سمها وذلك دانق وللام سُبعة عشر وذلك دانق وثلث حبات وثلث حبة لأن الدانق اثني عشر بقي خسسة يقابلها بثلثيها كاقابلت سنة وثلاثين وقابلت إربعة وعشرين وقابلت اربعة وعشرين بستة عشرفقابل كل شي بنائيه فاذا قابلت خسة بنائيها كان ثلثاها ثلثه وثلث كاذكر والزوج ربع درهم وثلث حبات وثلث حبة ولابن الابن ربع درهم وحبة وثلث حبة فجميع ذلك درهم وعلى حسب ذلك تقسم الغلة ويقسم كل شي من التركة ثم الدانق سدس درهم وسدس عانية واربين عانية حصتها منسهام اثنين وسبينا ثنا عثير والطسوج حنان والدانق اربعة طساسيم والقيراط نصف دانق ويبتبر بالقيراط سدسالدرهم واهلالمراق يحمون نسف سدس الدرهم قيراطا وهو اربع حبات وقد يقال الدرهم سة دوانق والدانق تمانى حبات والمراد حبة الشعير المتوسط التي لم تغشر لكن قطع من طرفيها مادق وطال وكل مشرة دراهم وزن سبعة مناقيل واقرب من هذا ان يقول صورته زوج وابوان وابن مناثى عشر الزوج الربع ثلاثة وللابن السدس اثنان ويبتى للابن خبية ثم مات الابن وخلف ابنتا وابا وهوالزوج فيالاول وجدة وهي الام في الاولى فريضة من سنة ومات يوم مات وسيد خسة لايوافق ولاينقسم فاضرب الغربضةالثانية فحالاولة تكون آئنين وسسيمين ومنه تصم الاولى والثائية للزوج مزالاولى والثائية ثلاثة وعشرون وللام مزالاولىوالثائية سبمة عشروللاب في الأولى التي عشرو لاش لم في الثانية لأنه أبوام وللابن الهالك الثاني عشرون فذلك اثنان وسبعون وقد علت انحبات الدرم أنمائية واربعون فاضرب نسيب كلوادث في عائبة واربين واتسمد على اثنين وسبمين يصم للاب تماني حبات وللام احدمشس حبة وثلث حبة ولازوج خسة عشر حبة وثلث حبة ولابن الابن ثلاثة عشر حبة وثلث حبة فلذلك كله عائبة واربعون حبة والمتحانه ان تقول التركة وهي تمانية واربعون ثلثا النربشة وهي اثنان وسبعون فيسقط من سهام كل وارث ثلاثة فمابئ فهوتصيبه منالتركة فان اسقطت من نصيب الزوج وهو ثلاثة وعشرون ثلثه وهوسبعة وثلثان بق خمة عشر وثلث وهونصيبه من التركة وكذاكل وارث والله سجمائه وتعالى اعلم • وسل الله على سيدنا مجد خير خلقه . وآله وصبه وسلم تسليما . كما ذكره الذاكرون . وكما غفل عن ذكره النافلون ، والحد لله رب العالمين ، حداً دائماً الداً ،

لكل وارث عليــه يكن الحارج حلة ماله من الحبات فالزوجله ثلاثة وعشرون اقسمهاعلى واحدونسف یکن الحارج خسة عشر و ثلثا و للاب أثنا عشر اقسمها عليه يكن الخارج تمانية وللام سبمة عشر اقسمها عله يكن اظارج أحد عشر وثلثا و للابن عشرون اقسمها عليه يكن الحارج ثلاثة عشر وثلثا والله سممانه وتسالى اعلم فال مؤلف حفظه الله قدتم بحمدالة تعالى وقت الضعوة الكبرى منيوم الأثنين ثالث عشر شهر رمشان المبارك (سنة ست وستين ومائنين والف) منجيرة المصطنى الموصوف باكل ومفعلى بدنجامعه الحقيرا لجاني كثير الاماني (عبدالني النيمي) الميداني غفرالله لدولوالديه وإحبابه ومزله حقعليه واحسن اليهم و البه و بتنا بالقول النابت عند الحانمة ويوم الوقوف بين مديه والحدلله الذي ينمتعتنم الصالحات وصلي الله على سيديًا عجد وعلى آلدوا صحابدوازواجه

الطاهرات صلاة وسلاما دائين ماتعاقبت الاوقات وتواصلت البركات آمين

🥒 نرجة صاحب الكتاب 🦫

كتاب عنصر القدوري الذي صنفه الامام احد بن عمد بن جعفر بن حدان أبوالحسن بن أبي بكرالقدوري البغدادي ولد رجه افله سنة اثنين وسستين وثلثمائة ومات ببغداد يوم الاحد منتصف رجب سسنة نمان وعشرين واربعمائة رجه الله عليه رجة واسمة

﴿ نقل من تاج التراج ﴾

﴿ بِسَانَ طَبْقَاتَ الْجَهْدِينَ وَ الْفَقْهَاءُ قَدْسَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ارواحِهم رَجَّةً رَبِ الملك الاعلى نقله الفقـير حين الطبع ﴾ (بالاختصار لانتفاع طالب العلم و الاعتبار)

يقول العلامة المحقق فىجيع الحال المولى اجد المفتى المشهور بابن الكمال اسكنهالله جنته فىرسالته اعلم ان الفقهاء على سبع طبقات (الاولى) طبقات المجتهدين في الشرع كالائمة الاربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعدالا مول واستنباط احكام الغروع من الادلة الاربعة الكتاب والسنة والاجاع والقياس على حسب تلك القواعد من غير تقليد لاحد لاقى الفروع ولافى الاصول (الثانية) طبقة الجهدين في المذهب كابي يوسف ويحد وسائر اسحاب اب حنيفة القادرين على استخراج الاحكام عن الادلة المذكورة على مقتضى القواعد التي قررها استادهم ابوحنيفة فانهم وانخالفوه في المذهب

و بقيار قونهم كالشيافي بند جديقه على آلائه والصلاة والسلام على خاتم البيائه يقول (احد راءت) خادم تعيم كتب العلوم بدار الطباعة العامرة اعامالله تعالى على القيام بواجب هذه الصناعة تم في الاحكام غير مقلدين له بموناقة تعالى كتاب (جوهرة النيرة) وبهاشه (اللباب الميداني) شرح القدوري لكن لزم في الأصول (الثالثة) طبقة ان يخطار للناظرين والقارئين هذين الكتابين انمتن الجوهرة والميدان برى في بعض المحتهدن في المسائل الي الهل منايرين لفظا ومحدين ممنا ولاعكن ان يجعل متمدا لان صاحب الجوهره يفسر لارواية فها عن صاحب ببارةالنسفة التىقدو جدهاو صاحب المدائي كذلك يشرح ببارة قدو جدهاو مقصدها في المسئلة واحدولكن تمبيراتهما متفايرة وفتأمل ، ونحمدالله تعالى على ما محنا بطبع هذا الكتاب في عصر عن حضرت السلطان ابن السلطان ﴿ السلطان النازى عبدا لحيد خان ﴾ لازالت اعلام دولته منصوبة بامرار الازمان وكان طبعه في (المطبعة العاسمة) وتصادف ختام طبعه فياواخر ذيالحجة لسنة ست وعشر وثلاثمائة والف

ونظائر والمحالفين لابى حنفه المدّمت كالخصاف و الى جعفر الطعداري و ابن الجسن الكرخي و شمس الأئمة السريسى وفغر الاسلام الزدوى و فغر

الدين قاضيمان واشالهم فانهم لايقدرون على المخالفة للشيخ لافى الاصول ولافى الفروع اكمهم يستنبطون الاحكام في مسائل التي لانص فيها عنه على حسب أصول قررها و مقتضى قواعد بـطها (الرابعة) طبَّة اصحاب النَّفريج من المفلدين كالرازى واحزابه فانهم لايقدرون علىالاجتهاد اصلا لكنهملا حاطتهم بالاسول وضبطهم للمأخذ يقدرون على نفسيل قول مجل ذي وجهين وحكم مبهم عممل لامرين منقول عن صاحب المذهب اوعن واحد من اسماب المجتهدين برأيهم وتظرهم فىالاصول والمفايسة علىامثاله ونظرائه منالفروع وماوقع فيبهض الموامنع منالهداية من قوله كذا في تخريج الكرخي وتخريج الرازي من هذا القبيل (الخامسة) طبقة اصحاب الترجيع من المقلدين كابي الحسن القدوري وصاحب الهداية وشائهم تفضيل بعضالروآيات على بعض آخر بقولهم هذا اولى وهذا اسم دراية وهذا اوضيم رواية وهذا ارفقالناس (السادسة) طبّقة المقلدين القادرين على تمييز بين الاقوى والقوى والضعيف وظاهر المذهب وظاهرالرواية والرواية النادرة كاسحاب المتون الممتبرة من المتأخرين مثل صاحب الكنز وصاحب المختار وصاحب الوقاية وصاحب المجمع وشانهم انلابنقل فيكتابهم الاقوال المردودة والروايات الضعيفة (السابعة) طبقة المفلدين\يُقدرون علىماذكر ولايفرقون بين النث ولاالسمين ولا يميزون الشمال عناليين بل يحبمون مايجدون كحاطب الايل فالوبل ابهم وكمن قلدهم كل الويل أنتهي

ه على فهرست الجزء الاول من جوهمة النيزة شرح مختصر القدوري الم - الكتاب الباب في شرح الكتاب الميدان

معينه	معيفه
	۱۵۲ باب زکاۃ النٹم
	١٥٣ باب زكاة الخيل
	۱۵۷ باب زکاةالفشة
	١٥٨ باب زكاة الذهب
	١٦٠ باب زكاة العروض
	١٦١ باب زكاةالزروع والثمار
، الاذان	إب من مجوز دفع الصدقة الب
أشروطالصالاة التي تنقدمها المحافظة أومن لايج	ا اومن لا بجوز
	١٧٠ باب صدتة الفطر
، قضاء الغوائث 📗 ١٧٤ كتاب اله	١٧٤ كتاب العموم
الاوقاتالق نكره فيها الصلاة ما ١٨٧ باب الاعة	۱۸۷ باب الاعتكان
، النوافل ا ١٩١ كتاب ا ^{لح} ي	١٩١ كتاب الحبج
	٢٠٩ بابالقران
، مالاةالمريض المجتم	۲۱۲ باب التمنع
و سعبود الثلاوة البالجنايا	٢١٦ باب الجنايات في الحج
	۲۳۰ بابالاحسار
، صلاة الجمة ٢٣٢ باب الفوا	۲۳۲ باب الغوات
	۲۲۳ باب الهدى
	٧٣٧ كتاب البوع
و صلاة الاستسقاء المحار	٢٤٦ باب خيار الشرط
	٢٥١ باب خيار الرؤية
	٢٥٤ باب خيار الميب
	٢٥٨ باب البيع الغامد
	٢٦٧ باب الافالة
,	٢٦٨ باب المرابحة والتولية
	۲۷۳ باب الربوا
	۲۷۸ باب الاحتبراء
زكاة البقر ٢٧٩ باب الم	٢٧٩ باب السلم

22 ۳۷ بار 13 باب 10 باب باب 75 باب Y9 ٨٨ ١١٣ ياب ١١٩ باب ۱۲۳ باب ١٢٤ باب ١٢٥ باب ۱۲۸ باب ۱۳۰ باب ١٤٢ باب ١٤٥ باب 15 127 ١٤٩ باب ١٥١ باب

معبغه

٢١١ كناب الدرقة ٢٢٥ كتاب الاشربة ٢٢٨ كتاب الصيد والذباع ٢٤١ كناب الاضعية ٢٤٦ كراب الاعان ۲۷۱ كتاب الدموى ٢٨٩ كتاب الشمادات ٣٠٥ كتاب الرجوع عن الشهادات ٢٠٩ كتاب آداب الفاضي ٣١٦ كناب القيمة ٣٢٥ كتاب الاكراء ٢٢٩ كتاب السير ٢٥٩ كناب الحنار والاباحة ٣٦٦ كتاب الوصايا ٣٨٧ كتاب الفرائش ٢٩٠ باب اقرب المصبات

٣٩١ باب الجب

٣٩٥ باب ذوى الارحام

٣٩٧ حساب الفرائض

۲۹۱ بابالرد

۲ کتابالنکاح ٣٤ كتاب الرضاع ٢٨ كتابالطلاق ٦٤ كتابالرجعة ٧١ كتابالايلا. ٧٧ كتاب الحلع كتابالظهار ٨٩ كتاب الممان ٩٥ كتاب المدة ١٠٨ كتاب النفقات ١٢٤ كتاب المتاق ١٣٦ بابالندبير ١٢٨ بابالامتيلاد ١٤٢ كتابالكانب ١٥٠ كتاب الولاء ١٥٤ كتاب الجنابات ١٦٥ كتاب الديات ١٨٤ باب النسامة ١٨٨ كتاب الماقل ٢٠٢ باب حد الشرب ٢٠٣ باب حدالقذف

مصفه

274 كتاب الوقت 277 كتاب النصب 284 كتاب الوديمة 204 كتاب اللقيط 204 كتاب اللقيط 274 كتاب المفقود 274 كتاب المفقود 274 كتاب المواق 274 كتاب المواق 274 كتاب المواق 274 كتاب المأذون 274 كتاب المأذون 274 كتاب المأذون

42.5

المرف المرف





ومركتب خانه كي جيذقابل قدر مطبوعات معنادراضافا مفيده

قطبی (عربی)

الكافى (مرن) نى العُروضِ والقَوافِ اذ: احدبن عبادبن شبب القباء -

كما بالتحقيق (شرح حساى) المعروف (بغاية التحقين)

اذ: عبدالعزيزالبخادي ـ

كنزالدفائق (عربي) از: مولانامحداحس صديقي الكوكب الترريعلى جامع المتومذى -رشيدا حركتكومي معها : الشع مولانا مريجيي كانرصاري مجوعة المسكسكات والترالتمين والتوادر

از: مولاناالشبيح وُلِيُّ اللَّهُ الْمُدِّتْ الدَّهُ الدُّهُ وَيُّ اللَّهُ الْمُدِّتْ الدَّهُ لُونَا ۗ مترح ما ق عامل (كلان) (عربي) مرّب: ولانااللي شفي إنكا المجموع فواعد الفقر كالمتيازي المين ادبني سيتيم الاحسان اس من دومفيدرسالوب كااضا فيه (ا) قواعدالكلية من الاشباه و النظائر (٢) القواعد الكلية من المدخل الفقهى العام ان اضافات سے قواعد الفقركى افاديث دوبالا بوكئ سے ـ

تمرح معانى الأثار للطاوى: البغ بجنوب والطادي المختصر القدوري (دين) عملا استى-التوضيح الفردري

(عربي) از : مولانامحداعزازعلى صاحب ـ

مخنصرالمقاصدالكسنة فبهان كثيرين الاماديث الشتهره على الأسنة ـ "اليف: الامام محرب عبدالباتي الزرقانية

مختضرالوقاية في مسائل الهب راية (عربي)

از: علامه عبيدالترين مسعوديه

مراقی الفلاح شرح (نورالابضاح) اذ :حسن ب عارب على الشرنبلالي وماشير: العلامة الطحطادي ي

تفصيلى فهرست كتب مفت طلب فرمائيي

رحمد بنتث خانه الام باغ براي منترح جامی (عربی) مع مفیداضا فات ـ

تنرح دبوان حسان بن ثابت الانصاري ا

مبطالدبين وتخرعب الرجن الرفوني

مترح سلم مولانا المولوى حمرالله السنديلي مد

حاشيدمبنغهم ورتبطيفات المفتى يحدعبداللد ونكارج

تثرح العفا ترالنسفية بعفدالفرائرعلى تثرح التفائد

از: مولانا محسيدهلي _

شرح عقودرسم المفتى وباب نشرح المهذب للنودي ـ السيدم رأسين الشهير إبن عابرب -

منرح علامه ابن عقيل ً.

تنرح منن الاركبين النّووية في الاحا دبيث

الصبيحة النبوية يقلم يحيين شرف الدين النووى

منرح وقايم (أولين) معماشية عدة الرعاير . مشرح وقايم (آخرين) علم

ماليف: علام عبدالترب مسعود

العيرات از بمصطفى تطيني المنفَاوطي م

العواصمُ من القواصم تاليف: القامَى ابي بمرنِ العربُ ُ -

عُصِيدِكُرة الشَّهِركة مثرة تصيده البردة للبوميريُّ -

ننزالدفائق

غابة التحقيق (شرح عرب) كافيه . اذ :- مولانا

صفى بن نصيرالدى ي

فَمُ أَوْى نُوازَلَ رَبِي امْمَاقًا) هُلفه: ابي الليث سم فيذي ي اسك شروع بس أد الملفتي والمستفيتي لابن العسلاح ومفقة وخرج مدینهٔ وعَلِّوعلیه الوکنورعبلاطلی امین کا اضافہ ہے۔

قېرمنيرد شرع ادده نومير- تاليف: مولانا عراجه عثماني تفانوي م نا در مجوعدرساكل جناب مولانا عرقاسم نانوتن "

نا در مجوعه فن توسنولسي (اردو) يه بايخ نادر مجوون يشمّل مي أنرتكم الشَّظراني وضيع أنجة الفكران اردورجم اسلعة المُرَّة اله ومنيح شرخ النحنبر بتحثية ولانامح علداللهوك يرتعبه: ولانا محره ألحي نفائس المرغوبرفى حكم الدعار بعد المكتوبران ولانامعتى وكفارات نوراللصباح مترجم وشرح اردونورايضل وازمولاناسيكوميان نونية الأحاد (معترجه دسفرع) مشابيراً مت.

اذ : مولانا القارى محرطيب صاحب ـ

نيل الأماتى (شرح ارده) منتصرالمعاني (معاضافه) نقشه علم البيبان - مترجم : مولانا محرمنيعت كَلُوبي -

هُ وَيُرِيرُ تَشْبِيتِيرِ (سشورحادده) نحويردا : والمانانبيّر اجرماحب نوا کھالوی ۔

بصِعْبِرِتْتْرِح تَحْوِمِيرِمصْنة : مولانا اصغرعلى ماحب . كِرِينَةُ المصلين (نازكُ مكلّ كمّاب) مُولّفه: مولانا فتى سيديموعميمالاحسان صاحب ـ

تفصيلى فهرست كتب مفت طلب فرمائين

हारां वंशि

لغًا الحديث (من ارده) اليف علام دحيدالرمال -اعنى المدينة عده ريكي يستمرى والى ملدول ين كل طبع بكيا الدرجو صركعات تراور حداضافه) مراة القراك في لغة القراك (مع اضافه مَيْنَهُ قرآك) مراة القراك في الغراك المائة القراك المائة القراك المائة القراك المائة المائ

> مشارق الانوار رترمى عربه مدارد وفقيى ترتيط الريش " فالميت: الماضى الدين سفاني من ترجه: علام وثم على بلهوري م هزيل الغواثى شرح اددومول الشاشى يؤلفهم فبالغني فادابيوكم تشكوة السراج (شرع اردوسراي) يع مُنتن مُنتين ـ اذ : مولانامفتی محرصا برعلی صاحب (مروبوی م مشكوة الأتوارد شرع اردد) نولانواد تاليف ولانام المق اسرى مصباح العوامل درجه وثرح معتركيب شرح مأنه عال ـ

اذ: مولانا ما مدميان صاحب

مصباح الكفات ديمل عن اردود كتري مولانا على فينابيا كا وليون ك حالات تاليف: عبدالرجل شوق _ مصمقات (شرح ارده) مرقات يولفه: ولانا افتخار على مُعدلِ الحقائق شري اردوكنز الدقائق الدولان محرِضيعنا كُويً -معلم الصول دشرة مول الشاشى ادده شارح بولاميم ماللني ماكن معين الاول مع مقرفافيدي الديث ي الربيد عرفادم حن زبري معاضر عى مهك بياريان اودان كاجلاح از احرز بجر مفتاح الكمال (شرعاددة) تعنة اللطفال از بولانات مماني بي م إن المعتدى (الحصل) الميبند - مولفه: مضاح عرفي (مونم من في اليف: موادي مراسيم الرجل ايم اسد المحد والما محد قاسم الوقوى -مفيالطالبين مع (اردوترجم مترجم مواي عمرا من صاحب المراية النوري ماشيداددو- حاشيد و دوانامفتي عدا براجم ما مقدمة ما الريخ الن خلرون اردد ترجه مولانا سعدمال يسفي طيباكيجفرا فيائى حالات ازسيش الدفادرى مابرا أرقدير مْدِيَّةُ الْمُراجِي لَقُ مَل)السراجي يشابع: مولانا مفتق مح إبرابيم هما^{يع} مُوطااهم مالك ومدر ترجيرو فوائر خرور بركتنفُ المُخطَّا ترجه